

جهاز مكافحة الإرهاب والتحديات الوطنية والإقليمية والدولية

أعمال المؤتمر العلمي الدولي السنوي

لجهاز مكافحة الإرهاب

المنعقد بتأريخ

١٠- ١١ نيسان ٢٠٢١ م





جهاز مكافحة الإرهاب والتحديات الوطنية والإقليمية والدولية

٢٠٢١



رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٢٣٧٣) لسنة ٢٠٢١

أعمال المؤتمر العلمي الدولي السنوي
لجهاز مكافحة الإرهاب

عنوان المؤتمر

جهاز مكافحة الإرهاب والتحديات
الوطنية والاقليمية والدولية

شعار المؤتمر

جهاز مكافحة الارهاب.. قوة عراقية لتحديات واقعية

عقد المؤتمر بتاريخ ١٠-١١ نيسان ٢٠٢١
في مقر جهاز مكافحة الارهاب

جمهورية العراق
جهاز مكافحة الإرهاب
(ICTS)



عنوان الكتاب: جهاز مكافحة الارهاب والتحديات الوطنية والاقليمية والدولية
تأليف: مؤلف جماعي
الطبعة الأولى
تاريخ النشر: ٢٠٢١

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٢٣٧٣) لســـ٢٠٢١نة

رؤية المؤتمر ورسالته

لا يمكن ان يكون الارهـاب رقـماً عادياً بـين ارقـام التحـديات التـي تواجه المجتمعـات لان جغرافيتـه تتمـدد بـالمخططين لـه وادواتـه وداعميـه واضراره وتداعياته على ابعاد ثلاثية المسـتويات (وطنيـة، اقليميـة، دوليـة)، بمعنى ان الارهاب تحدي معولم يقتضي تصدي معولم ايضاً، وهذا التصدي تتكفل به استراتيجية مؤسسة امنية متخصصة تعمـل مـع مؤسسـات امنيـة ومعرفيـة ووطنيـة واقليميـة ودوليـة، تسـاهم جميعـاً في منعـه قبـل الحصـول ومكافحته عند الحصول ومعالجة تداعياته بعد الحصول، ومن هـذه الرؤيـة تـأتي الحكمـة مـن انعقـاد مؤتمرنـا الـدولي تحـت عنـوان (جهـاز مكافحـة الارهاب والتحديات الوطنية والاقليمية والدولية).

أهداف المؤتمر

١-الاسهام في تعزيز بيئة وطنية واقليمية ودولية منسجمة مع متطلبات مكافحة الارهاب.

٢-التعريف باستراتيجية العراق في مكافحة الارهاب بعد النصر الذي تحقق على تنظيم داعش الارهابي.

٣-تبادل الخبرات بين جهاز مكافحة الارهاب والأجهزة المناظرة له بشأن الاستراتيجيات الخاصة بمكافحة الارهاب، وتعزيز الاتفاقيات الخاصة بتطوير القدرات العسكرية للجهاز.

٤-دعم الجهود العلمية والأكاديمية في مجال مكافحة الارهاب.

٥-بناء شبكة مجتمعية أوسع لدعم الوقاية من التطرف والارهاب.

٦-تعزيز الاجراءات الفعالة في الملاحقة القضائية لمرتكبي الجرائم الارهابية، ومعالجة ومتابعة تمويل التنظيمات الارهابية على المستوى المحلي والاقليمي والدولي.

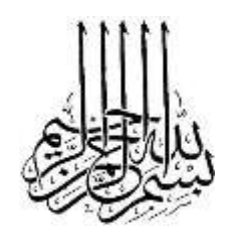
ت	اللجنة العلمية
١.	أ.د عامر حسن فياض/ رئيساً.
٢.	أ.د علي الشكراوي/ عضواً.
٣.	أ.د اسامة السعيدي/ عضواً.
٤.	أ.م.د خالد عبد الاله/ عضواً.
٥.	أ.م.د علي فارس حميد/عضواً.
٦.	أ.م.د طارق القصار/ عضواً.
٧.	أ.م.د محمد شطب عيدان/ عضواً.
٨.	اللواء مهدي عليوي محسن/عضواً

ت	لجنة التوصيات
١.	أ.د احمد عبد الله ناهي/ رئيساً.
٢.	م.م احمد حسين الربيعي/ عضواً.
٣.	م.م علي احمد عبد مرزوك/ عضواً.
٤.	م.م سيف حيدر الحسيني/ عضواً.
٥.	م.م احسان كريم شاكر/ عضواً.
٦.	الاستاذ صباح النعمان/ عضواً.

ت	اللجنة التنظيمية
١.	الحقوقي عبدالحسين العبوسي/رئيساً.
٢.	الدكتور حسين علاوي/ عضواً.
٣.	اللواء الركن هادي سرهيد/ عضواً.
٤.	اللواء جمعة حاجم ناصر/ عضواً.
٥.	اللواء كاظم موحان/ عضواً.
٦.	الحقوقي خالد البياتي/ عضواً.
٧.	العميد احمد نعيم محمد/ عضواً.

ت	لجنة الاعلام والعلاقات العامة
١.	ابا الفضل حسن طاهر/ رئيساً.
٢.	النقيب سيف الدين علي/ عضواً.
٣.	الموظف علي محمد علي/عضواً.
٤.	الموظف محمد محسن حسين/عضواً.
٥.	الموظف محمد فهد محمد/ عضواً.
٦.	الموظف محمود عبد الحميد/ عضواً.

كلمة رئيس جهاز مكافحة الارهاب



السيد القائد العام للقوات المسلحة دولة رئيس مجلس الوزراء المحترم

السيدات والسادة الحضور المحترمون مع حفظ الالقاب

السلام عليكم

ارحب بكم في مؤتمرنا العلمي الدولي الاول لجهاز مكافحة الارهاب في ظرف بالغ الحساسية والتعقيد، في وقت شكّل الارهاب تحديا عالميا لزم الاعداد لحملة التصدي له بأسلوب وخطط توازي حجم التحديات المقابلة، وانطلاقا من ذلك فقد اخذ الجهاز على عاتقه التصدي للإرهاب في مجالاته (الوطنية والاقليمية والدولية) للعمل على منع الاعمال الارهابية قبل وقوعها ومكافحتها عند وقوعها ومعالجة تداعياتها بعد وقوعها.

لذلك تم إعداد استراتيجية مكافحة الإرهاب للأعوام (٢٠٢١ -٢٠٢٥) والغاية الاساسية منها توفير بيئة آمنة ومستقرة وعراق مزدهر وخالي من الارهاب وحماية الوطن والمواطن وتركز على جانبين اساسيين وهما الوقاية (الاسلوب الناعم) والمنع (الاسلوب الصلب) وتم توضيح موجات الارهاب الاربع ومسؤوليات كل الاجهزة الامنية حسب الموجات وكلاً ضمن اختصاصه وقدراته.

ان الجهاز يسعى لتطوير قدراته في مجال التدريب والتسليح والتجهيز واستخدام الاساليب والمعدات الحديثة في القضاء على الارهاب كما شاهدنا ذلك من خلال عملياتنا النوعية التي استخدمنا فيها اساليب مختلفة تم خلالها القضاء على قادة التنظيم والعناصر المؤثرة من خلال التنسيق والتعاون مع كافة الاجهزة الامنية.

وبعد المساهمة القتالية الفاعلة للجهاز ودوره الرئيسي- في عمليات التحرير من براثن داعش الارهابي في عدة محافظات وبالتعاون والتنسيق ومشاركة جميع القوات الأمنية بدأنا نحقق انتقالة مهمة من الجانب القتالي الى المجالات العلمية الفكرية والتطويرية وهذه اولى الخطوات المهمة التي ستتناولها البحوث العلمية المقدمة لهذا المؤتمر، وما هذا الا عن تجربة حقيقية في مواجه الارهاب، ونسعى الى الوصول الى تطور يضاهي ما وصلت اليه الدول الاخرى في هذا الباب آملين ان تتحقق الفائدة المرجوة لخدمة العراق والعراقيين والقضاء على الارهاب في كل الارجاء وشكرا لحضوركم واشكر كافة المشاركين في هذا المؤتمر من باحثين ولجان .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الفريق أول الركن

عبد الوهاب الساعدي

رئيس جهاز مكافحة الارهاب

الفهرس

مكافحة الإرهاب: عمليّة ثقافيّة أم مؤسّساتيّة؟

المقاربات النفسيَّة الاجتماعيَّة لتفكيك الخطابات الإرهابيَّة

البروفيسور الدكتور لؤي خزعل جبر

الجمعية العراقية لعلم النفس السياسي/ العراق

مقدمة

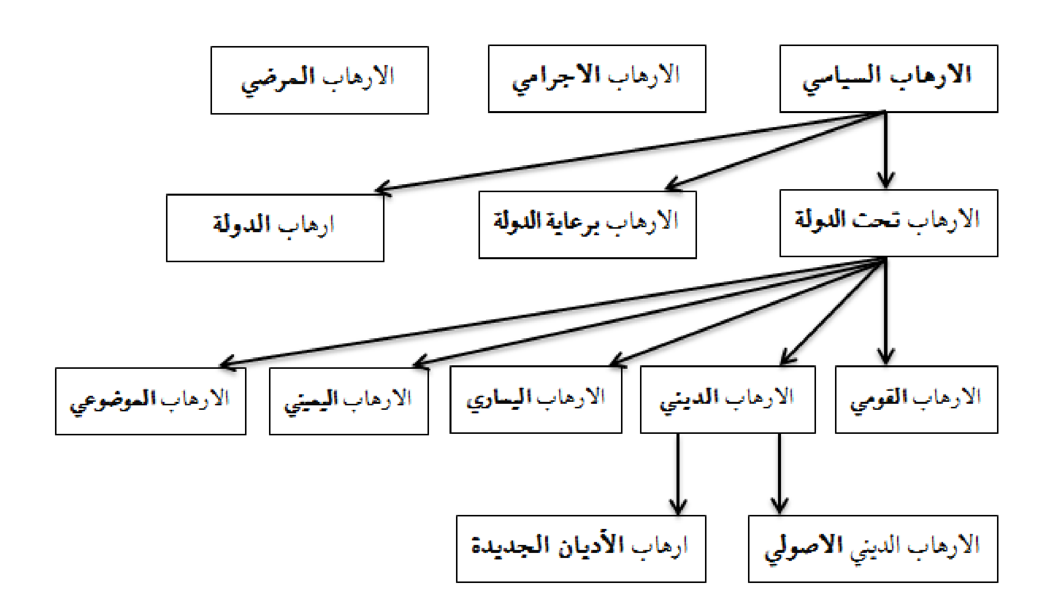
الارهاب ظـاهِرَة مُعقَّدَة وواسِعَة وخطيرَة، فهي مراوغة الطبيعة، متعددة المكونات، عميقة الديناميات، متشعبة العواقب، تمسُّ حياة الأفراد والجماعات والدول في الصميم، في بقائِهم وسلامتهم وأمنهم واستقرارهم وإنسانيتهم، ولذلك شكَّلت ظاهرة عالميَّة، وحفَّزت العالَم على تخصيص موارد ضخمة لمواجهته، واستثارت واستقطبت الباحثين من مختلف التخصُّصات، لتقديم تصورات وصفيَّة وتفسيرية لنشوءه وديمومته وانكفاءه، إذ لا يُمكِن مواجهته إلا بعد تكوينِ **رؤيَـة عميقـةٍ عن طبيعتـهِ وديناميَّاتِـهِ**، وبناءِ استراتيجيَّات – على أساسِ تلك الرؤيَة – لتفكيكِهِ، و**العلوم الاجتماعيَّة** هي من يؤسس لتلك الرؤية، وبالنتيجة لتلك الاستراتيجيَّات. وفي هذهِ الدراسَة سنحاولُ تقديم إجمالٍ بالمُقارَبَة النفسيَّة الاجتماعيَّة لهذهِ الظاهِرَة، لتبيان العوامِل التكوينيَّة والبنائيَّة والتواصليَّة والتفكيكيَّة. وهذه المقارَبة لا تستبعِد المقاربات الأخرى، كالسياسية والاقتصادية، وإنما تتكامل مع تلك المقاربات لتقديم فهم أشمَل، لاسيما وهي المركزيَّة، فالإرهاب – بتعبير Post 2004 – "ليس نتيجة القوى السيكولوجية فحسب، بل استراتيجيته المركزية سيكولوجية" (بوست، ٢٠١٣، ص٢٣٧). فالجهود العسكريَّة الكبيرَة التي كُرِّسَت لمواجهته في العراق، ومئات الدماء العراقية النبيلة التي أُريقَت – ولا زالَت تُراق – في محاربته، ودَحَرَت القوات الداعشيَّة، **ليسَت كافيَة**، بل هي بحاجة – شديدة – إلى اشتغالات ثقافيَّة إلى جانِب المؤسساتيَّة، لتحقيقِ التفكيكِ المُناسِب لتلك الظاهِرَة. و**الجهود الفكريَّة العلميَّة ليسَت - بالذاتِ وبالعَرَض – بالمستوى المطلوب**، حسب تتبع الباحِث، إذ هي بين أن تكون – في الغالِب – صادرة من غير المتخصصين الفعليين بالظاهِرَة، مما يُنتج مقاربات سطحيَّة، بل تضليليَّة، أو تكونُ كذلك – في النادر – إلا أنَّ المؤسسات الدولتيَّة لا تهتمُّ باعتمادِ تلك الجهود لبناء سياقات فاعِلَة، فتكون طروحات مُعطَّلَة. فما لَم يحصَل تلاقح حقيقي بين **الخطابات العلميَّة والسياقات المؤسسيَّة** لن تتحقق المواجهة الفعليَّة للإرهاب، وسيظلُّ تهديداً – صريحاً و/أو ضمنياً – للمجتمع.

التعاريف والتنميطات Definitions and Types

تعريفُ **الإرهاب** Terrorism إشكاليَّة بحد ذاتِهِ، فهُناك عشرات التعاريف، لا تتصِف بالجامعيَّة المانعيَّة، لما يكتَنِف الظاهرة من جدليَّات مفهوميَّة ومِصداقيَّة، فهناك تباينات – فلسفية ونظرية – في مقوماتِهِ ومحكات تحديد تلك المقومات، واختلافات شاسعة – بخلفيات سياسيَّة – في التصنيفات والتطبيقات، فمَا يُعد إرهاباً ومَن يُعد إرهابياً قد يُعد مثاليَّاً بطولياً ومُحرباً بطلاً بحسب الجماعات والثقافات واللحظات التاريخية المتنوعة، ولكن لضرورة نقطة مدخلية نعتمد تعريفه بأنه: **"عُنف مُتعمَّد، ضد غير المُقاتلين وموضوعات رمزيَّة، لتحقيق أهداف إيديولوجيَّة أو**



دينيَّة أو سياسيَّة". وكما اختلفت تعريفاته، اختلفت تنميطاته، وفي كتابِهِ "الصليبيون والمجرمون والمجانين" (١٩٧٦) Crusaders, Criminals, Crazies: Terror and Terrorism in Our Time قدَّم Frederick J. Hacker تنميطه **الثلاثي** للإرهابيين: الصليبيون Crusaders (قضية، إيثاريون لا يحمون الذات)، والمجرمون Criminals (مصلحة شخصية، أنانيون يحمون الذات)، والمجانين Crazies (اضطرابات نفسية، أنانيون لا يحمون الذات)، ليعقبه Jerrold Post في "النظرية السايكودينامية للسلوك الارهابي" Psychodynamic Theory of Terrorist Behavior (١٩٨٤)، بتنميطِه **الثنائي** للإرهابيين: القوميون الانفصاليون Nationalist-Secessionists (الدفاع عن الأسرة المتضررة من السلطة، إخلاص للأسرة غير المُخلصة للنظام)، والفوضويون الايديولوجيون Anarchic-Ideologists (العِداء للأسرة المُسقَط على السلطة، محاربة الأسرة المخلصة للنظام)، ليطرح بعد ذلك Rex Hudson في "سوسيولوجية وسيكولوجية الإرهاب" (١٩٩٩) Sociology and Psychology of Terrorism، تصنيفه **الرُباعي** للجماعات الارهابية حسب الخلفية السياسية والايديولوجية: القوميون الانفصاليون Nationalist-Separatists (قضية قومية)، والأصوليون الدينيون Religious Fundamentalists (قضية دينية أصولية)، والدينيون الجديدون New Religious (قضية دينية جديدة)، والثوريون الاجتماعيون Social Revolutionists (قضية اجتماعية)، لينتهي عند Post في "عقل الارهابي" (٢٠٠٧) The Mind of The Terrorism بمشجر، يمايز بين **طبيعة الارهاب**: السياسي (ارهاب لأهداف سياسية)، والاجرامي (ارهاب لأهداف إجرامية، كعصابات المخدرات اللاتينية)، والمرضي (ارهاب نتيجة اضطرابات نفسية)، ثم **صلة السياسي منه بالدولة**: تحت الدولة Sub-State Terrorism (ارهاب الجماعات)، وبرعاية الدولة State-Sponsored Terrorism (دعم الدولة لمنظمة ارهابية لتحقيق أهداف سياسية)، وارهاب الدولة State Terrorism (ارهاب الحكومات لقمع المعارضة الداخلية بهدف الهيمنة)، و**تشعبات ما تحت الدولة**: القومي (إقامة دولة سياسية منفصلة، كالجيش الجمهوري الايرلندي الانفصالي ونمور التاميل السيريلانكي)، والديني Religious Extremist Terrorism (إقامة المجتمع الديني، كاليهودي المحرب والهوية المسيحية والقاعدة الإسلامية، وكذلك أوم شينيريكو اليابانية)، واليساري Left-wing Terrorism (الاطاحة بالنظام الاقتصادي والاجتماعي الرأسمالي، كالجيش الأحمر الألماني واللواء الأحمر الإيطالي)، واليميني Right-wing Terrorism (المحافظة على النظام القائم، كالنازية الجديدة والكلوكسكلانية)، والموضوعي Single-Issue Terrorism (الدفاع عن موضوع معين، كالبيئية). وبلا شك إنَّ المشجر غير وافٍ، كما لا يبين **التداخلات المُحتملة**، إلا أنه مفيد – أيضاً – كنقطة مدخلية، ويكشِف عن تنوعات الظاهرة، وضرورة الالتفات - كما يؤكد Post 2004 – إلى حقيقة أن: **"ليس الارهاب ظاهرة متجانسة**. هناك طيف واسع من الجماعات والمُنظمات الارهابية، وكل منها له سيكولوجية ودوافع وبنية صناعة قرار مختلفة. وبالفعل، لا يجب على المرء أن يتحدث عن سيكولوجية الارهاب بصيغة المفرد، بل عن **سيكولوجيات الارهاب"** (بوست، ٢٠١٣، ص١٨٤).



المقاربات الأساسيَّة Basic Approaches

النظرية المَرَضيَّة Psychopathological Theory

الارهابيون مُضطربون، كانت هذهِ هي المقاربَة الأوليَّة، التي اكتسبت المقبوليَّة من العُنفيَّة الصادمة الإرهابيَّة، وبالتحديد اضطراب الشخصية المُعادية للمجتمع Antisocial Personality Disorder (APD) (السيكوباثية Psychopathy، السوسيوباثية Sociopathy) حيث نمط سائد من تجاهل وانتهاك حقوق الآخرين، يتشكل في المراهقة، يتبين في ثلاثة (أو أكثر) من المعالِم الآتية: عدم الامتثال للأعراف الاجتماعية في السلوكيات المشروعة، والمخادعة لتحقيق الفائِدَة أو المُتعَة الشخصية، والاندفاعية أو الفشل في التخطيط للمستقبل، والانفعالية والعدوانية، والاستهانة بسلامة الذات أو الآخرين، واللامسؤولية المتواصلة، والبرودة الضميريَّة والتبريرية عند إيذاء الآخرين (DSM-5, 2013, p.659). لكن هذه الفرضية لم تثبُت، إذ لم تجد الدراسات انطباق هذهِ المعالِم التشخيصيَّة على الارهابيين، ولا أقل أغلبهم، كما أنه النظر إلى الارهابيين كمعادين للمجتمع قضية جدلية، ففي مجتمعاتِهم قد يُنظَر إليهم كأبطال محاربين من أجلِ الحُريَّة، وبالعودة إلى تمييز Post 2004 بين الإرهابيين القوميين الانفصاليين والفوضويين الإيديولوجيين، قد تصدُق معاداة المجتمع على الفئة الثانية دون الأولى، فالأولى يعدون مخاطرين بحياتهم من أجلِ الرفاهية الاجتماعية، ولعل وسمهم بذلك متأتٍ من الجماعة الخارجية المُستهدَفة، ولا يعني ذلك أنهم غير مُعادين للمجتمع بالمُطلَق، فقد يغطون دوافعهم العدوانية بتبريرات أخلاقية، ولكن الدراسات لم تنهض بهذه النتيجة التشخيصيَّة، فقد يكون المُعادون للمجتمع من بين الإرهابيين، لكن الإرهابيين ليسوا بالضرورة - بحكم عنفهم السياسي – معادون للمجتمع (يُنظر: Martens, 2004).

نظرية الاختيار العقلاني Rational Choice Theory

الارهابيون عقلانيون، هذا ما تؤكده هذه المقاربَة بالضد من المقاربة المرضيَّة، فالإرهاب عملية تتطلب الحنكة والبصيرة التخطيطية والتنفيذية، وتقوم على حسابات دقيقة للمكاسب والتكاليف، وهي قرار محسوب بعد الممارسة الارهابية استراتيجية مناسبة لتحقيق



الأهداف الشخصية والاجتماعية والسياسية، حتى في العمليات الانتحارية، حيث تُحتَسَب المكاسِب الأخروية أو الاجتماعية الإيثارية. ولعلَّ Martha Crenshaw، من أهم الباحثين في الارهاب، تمثل هذهِ المُقارَبة، وإن كانَت تتحفَّظ على العقلانية المُطلَقة، وتقدم رؤية نُظميَّة، وتؤكد إن الإرهاب "لا يعتبر في حد ذاته انعكاساً للاستياء الجماعي أو الانقسامات العميقة في المجتمع، وإنما يمثل – في الغالِب - استياء جزء من النخبة، الذين قد يأخذون على عاتقهم التصرُّف نيابةً عن أغلبية غير مدركة للمحنة، أو غير الراغبة في اتخاذ إجراءات لمعالجة المظالم، أو غير القادرة على التعبير عن المعارضة. فيتم إلقاء اللوم في هذا الاستياء - مهما كان مصدره غير موضوعي أو محدود النطاق – على الحكومة والمؤيدين للحكومة. والاستجابات الحكومية غير المتسقة والمتأرجحة بين التسامح والقمع تشجع الإرهاب. وبالنظر إلى بعض مصادر الاستياء – وبالذات في الدولة الحديثة المركزية مع بيروقراطية المجهولة الهوية حيث عدم الاستجابة للمطالب منتشر في كل مكان - يعتبر الإرهاب استراتيجية جذابة للمنظمات الصغيرة ذات المعتقدات الأيديولوجية المتنوعة التي ترغب في جذب الانتباه للقضية، واستفزاز الحكومة، وترهيب المعارضين، أو استقطاب التعاطف، أو إقناع الناس، أو تعزيز التزام المؤمنين. يدرك الإرهابيون غياب الاختيار. وسواء كانت غير قادرة أو غير راغبة في تصور الاختيار بين العمل الإرهابي وغير الإرهابي، وسواء أكان غير شعبي أو محظور من قبل الحكومة، فإن المجموعة الإرهابية تعتقد أنه لا يوجد بديل. إن السهولة والبساطة والسرعة التي يمكن بها تنفيذ الإرهاب وظهور نماذج الإرهاب تعزز جاذبيته، وكذلك التقاليد الاجتماعية القديمة التي تحظر الإرهاب ضد الدولة. الإرهاب هو نتيجة النمو التدريجي للالتزام والمعارضة، وهو تطور جماعي يعتمد إضافة إلى ذلك على عمل الحكومة. والعلاقات النفسية داخل المجموعة الإرهابية - تفاعل الالتزام والمخاطرة والتضامن والولاء والذنب والانتقام والعزلة - تثني الإرهابيين عن تغيير الاتجاه الذي سلكوه" (Crenshaw, 1981, 396-397). كما ترى – في النهاية – إنَّ "الإرهاب اختيار مدروس للفاعل السياسي، والمنظمة – كوحدة – تتصرف لتحقيق أهداف جمعية، كالتغيرات الراديكالية في الظروف السياسية والاجتماعية، والإرهاب هو استجابة للمنبهات الخارجية، وبالتحديد الأفعال الحكومية، فتزايد تكاليف وتناقص مكاسب العنف سيقلل احتماليته" (Crenshaw, 1987, 13). ولكن تظلُّ فكرة إنَّ الناس يقومون بهذه الحسابات العقلانيَّة غير محسومَة، في كل مجالات السلوك، وقد أثبتت الدراسات الكثيرة تأثيرات العوامِل غير العقلانية، كالتحيزات المعرفيَّة والنزعات الانفعالية، على الإدراكات والقرارات، وبالنتيجة على السلوك، كما أن هذهِ المقارَبة إن صدَقَت على مستوى القرارات الجماعية وموضوعات محددة، فهي لا تصدُق – إلى حد ما – على القرارات الفردية أو التفردية، وكذلك لا تجيب عن أسئلة تتعلق ببدايات ومسارات الانتساب (يُنظَر: McCormick, 2003و Vicroroff, 2005:14-17).

نظرية الهوية Identity Theory

الإرهابيون باحثون و/أو مدافِعون عن هويَّة. الهوية بنية نظرية معقدة، تتضمن ثلاثة مستويات: الثقافية والاجتماعية والشخصية. الهوية الثقافية Cultural Identity تمثل القيم الثقافية المحددة المجسدة في حياة الفرد، كالجمعيَّة والإطلاقية المعتقدية والعائلية، المشتقة من التوحد بجماعات وطنية وإثنية ودينية وثقافية وتعليمية متنوعة، والهوية الاجتماعية Social Identity تمثل الأهمية الذاتية المرتبطة بالجماعات الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد ويتفاعل

معها بشكل مباشر، المصحوبة بالمشاعر المتعلقة بالمشاركة في أنشطة تلك الجماعات، كما تعكس المعتقدات والمشاعر الخاصة بالجماعات المُدرَكة كمعارِضَة لجماعات الفرد، والهوية الشخصية Personal Identity تمثل أهداف وقيم ومعتقدات الفرد المُختارة، ومنظورات الفرد الشخصية للعالَم. ويؤكد Schwartz, Dunkel & Waterman 2009 إن فهم الإرهاب يتطلب فهم التأثيرات الرئيسية لكل هوية، وكذلك التفاعلات بين هذه الهويات، فأحد المتطلبات المُسبقة الأساسية للإرهاب هو الجمعيَّة collectivism، تقديم الجماعة على الفرد، فالفرد الذي يقيم ذاته أكثر من الجماعات الثقافية والاجتماعية من غير المُحتمل أن يضحي بنفسه لتحقيق أجندات تلك الجماعات، وليس من المصادفة أن نجد أغلبية الانتحاريين الساحقة جمعيين بقوة أو متجذرين في جماعاتٍ جمعية، كما يتطلب الإرهاب تقسيم الناس إلى "نحن–هم"، وضمن المعايير الثقافية، يُنظر إلى "نحن" على أنهم أخلاقيون وصحيحون وصالحون وقويون، وإلى "هم" على أنهم غير أخلاقيين وخاطئين وسيئين وضعيفين، وإحدى أقوى القوى الثقافية التي تساهم في تفكير "نحن-هم" هو وجود أنظمة المعتقدات الدينية المطلقة، حيث الحقيقة الكامِلة، توفر تبريرات تحويل وإخضاع وإفناء غير المؤمنين، وكذلك الرؤية العرقيَّة والقوميَّة، فعندما تتضمن القيم الثقافية لجماعة جمعية قوية، وتفكير ثنائي، وتهديدات مُدرَكة، وتجريد الجماعة الخارجية من الإنسانية، تتحقق بعض شروط الإرهاب الأساسية. لتأتي الهوية الاجتماعية بعناصِر التوحد Identification بالجماعة الداخلية، وتقليل قيمة الجماعة المعارضة، المُتعلمة من التفاعلات المتبادلة المُباشرة، وبشكل خاص تحت ظروف التهديدات المُدرَكة، المادية والسياسية والثقافية، والتفاوتات في الهيمنة، حيث تُستبعَد الجماعة المُتدنية من المؤسسات المُجتمعية، وفي غياب إمكانيات الحد من التهديدات وتعويض المظالِم بطريقة سلمية، يُنظَر إلى البدائِل العدوانية – بما في ذلك الإرهاب – كسُبل وحيدة مُتاحة، لتدعم الهوية الشخصية ذلك بالانغلاقية التسلطية Authoritarian Foreclosure والتشتتية العبثية Aimless Diffusion، فالانغلاقية تعكس تبني التزامات معيارية دون استكشاف للبدائِل، والتشتتية تعكس غياب الالتزامات المتماسكة والاستكشاف للبدائِل، وتتكرَّس ضمن الجماعة الإرهابية، بالتزامات جامدة والتزامات باحِثة عن هوية. واحتمالية مشاركة فرد معين في الإرهاب تتأثر بتفاعلات عدد من العوامل التي تعمل على المستويات الثلاثة لعمل الهوية، فعلى مستوى الهوية الثقافية: قبول القيمة الثقافية للجماعة، حيث يضع الشخص مصالح الجماعة فوق المصالح الشخصية، والتفكير ثنائي، وبالخصوص فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالسلوكيات الدينية والأخلاقية والثقافية، والتسلطية الدينية، والتقيد بالأسرة، بما في ذلك القيم المرتبطة بشرف العائلة أو العشيرة وما يترتب على ذلك من التزام بالانتقام من الأخطاء المتصورة التي ارتُكبت بحق الأسرة أو العشيرة، وعلى مستوى الهوية الاجتماعية: غرس الهوية الجماعية من قبل الأسرة والمدارس والمؤسسات الدينية والمدنية مصحوبة بالانتقاص والشيطنة للجماعة الخارجية، والاعتقاد بأن هناك تهديداً مستمراً أو وشيكاً لبقاء الجماعة أو للحقوق السياسية، أو تاريخ من الاضطهاد على أيدي الجماعة الخارجية، والاعتقاد بالتفوق الأخلاقي أو الثقافي للمجموعة على الرغم من الاضطهاد المستمر، مما يبرر كل الجهود المبذولة لإصلاح الخطأ المتصور، والاغتراب عن المؤسسات الاجتماعية القائمة التي يُنظر إليها على أنها خاضعة لسيطرة أعضاء المجموعة الخارجية، مما يخلق فرصًا ضائعة للحوار بين الجماعات ويؤدي إلى تفاقم التوترات، ووجود مؤسسات مجتمعية تؤدي إلى إنشاء شبكات دعم اجتماعي تدعو وتدعم وتحرض وتنفذ

الأنشطة الإرهابية، وعلى مستوى الهوية الشخصية: هوية شخصية إما مغلقة تسلطية أو – في كثير من الأحيان – مشتتة عبثية، وبناء شعور شخصي بالهوية يتمحور حول الهوية الاجتماعية داخل المجموعة بحيث يصبح معالجة مظالم المجموعة أكثر أهمية من الجوانب الأخرى للهوية بما في ذلك العمل أو الوظيفة أو المسؤوليات العائلية أو المصالح الشخصية. ومن بين هذه العناصر، يبدو أن مجرد إدراك وجود تهديد للجماعة – كالحرمان – هو شرط ضروري لن يحدث الإرهاب بدونه، والجمع بين التهديد المُدرَك والإيمان بالعقوبة الدينية يقترب من حالة الشرط الكافي للإرهاب (Schwartz et. al., 2009, 537–559).

نظرية النرجسية Narcissism Theory

الإرهابيون نرجسيون غاضبون. النرجسية انشغالٌ مفرطٌ بالذات، وهي نرجسية تفخيمية Grandiose (واثقة اجتماعية)، ونرجسية حساسة Vulnerable (خجولة وانطوائية)، وقد أكدت جملة من البحوث صلة النرجسية المجروحة بالعُنف، ضمن الغضب النرجسي Narcissistic rage، مزيج متفجر من الغضب والعدائية الناجمة عن التهديدات التي يتعرض لها شعور النرجسيين بالذات، فعند اجتماع الإهانة بالنرجسية تتولد مستويات عالية – بشكل استثنائي – من العدوان، وبينما ارتبطت التفخيمية بالمشاعر السلبية الصامتة، ارتبطت الحساسة بالمشاعر السلبية المعززة، والكراهية الذاتية، وعد التقييمات السلبية مقللة من الذات وذات أهمية اجتماعية، والغضب الشديد مع ضعف السيطرة عليه (يُنظَر: Bushman & Baumeister, 1998, 219-119; Hart, et. al., 2017, 152-156 , Krizan & Johar, 2015, 784–801). ولذلك ركّزت جملة من دراسات الإرهاب على "الغضب النرجسي" بوصفه الدافع الأساس. ففي السياق التكويني، عاش الإرهابيون – في طفولتهم – صدمة شديدة، وإذلالات عاطفية، مما خلق الإحساس العميق بالخوف، وللقضاء على هذا الخوف وخلق صورة ذاتية أكثر تحملاً، يشعر هؤلاء الأفراد بالحاجة إلى "قتل" نظرتهم لأنفسهم كضحية، فيدعمون احترامهم لذاتهم من خلال التقليل من قيمة الآخرين. ونتيجة هذا التقليل من قيمة الآخرين يُكتَم صوت الأخلاقية والعقلية الداخلية. كما تتكون حساسية مفرطة للإهانات والتهديدات، والإصابات النرجسية. والتجربة السياسية، مثل إذلال التبعية، قد تنتج إصابة نرجسية للبالغين تعيد إيقاظ السمة النفسية للنرجسية الطفولية. وقد تكون النتيجة تمجيداً مَرَضيَّاً للذات (عند القائد)، أو التخلي عن الاستقلال للاندماج مع الشكل القديم القادر (عند التابع)، أو مزيجًا من هذه الدوافع، كما في الأنانية. التوق إلى المجد تحت قناع الإيثار. ويُفترض أن كلا هذين الشكلين من أشكال التراجع الطفولي يحشدان التعبير عن الرغبة في تدمير مصدر الإصابة. هذا الغضب - في جوهره - هو غضب ضد الذات المتضررة، مُسقط على هدف عداء الإرهابي، كما لو كان الهدف هو مصدر المشاعر التي لا تطاق التي يشعر بها الإرهابي تجاه نفسه، فيتم التعامل مع الهدف أو الضحية على أنه "كائن يمكن التخلص منه". تتوافق نظرية النرجسية الإرهابية مع العديد من التقارير المتعلقة بعلم النفس المعتمد بشكل مرضي لأتباع الطوائف، ولكن ربما يكون من الملائم أكثر أنها تتناسب مع الملاحظات التجريبية عن أن الإرهابيين يكونون – في الغالب - مراهقين خجولين ومصابين بأضرار عاطفية، ويبحثون عن الانتماء والمعنى. وهنا تتداخل النرجسية ونظرية الهوية. وقد دعمت أهمية النرجسية الفحوصات السريرية التي أجريت لإرهابيين مسجونين، إذ أظهرت سمات نرجسية، ورغبة في وضع أنفسهم في مركز الكون، لكنهم لم يستوفوا معايير اضطراب شخصية نرجسية كاملة، وخلصت كذلك إلى أن المجتمع المتساهل

كان مسؤولاً عن نرجسيتهم. ولكن لم يتم تحديد ما إذا كان انتشار السمات النرجسية بين الإرهابيين يتجاوز انتشارها في عموم الناس، والسيناريو المعقول حدسيًا لعجز الهوية مع الغضب النرجسي في المسار النمائي للإرهاب لم يتم دعمه بعد من خلال الدراسة العلمية (يُنظَر:Hudson, 1999, 20-21 وBorum, 2004, 19-20).

نظرية البارانوية Paranoia Theory

يُعد Jerrold Post أحد المساهمين الرئيسيين في النظريات النفسية السياسية للإرهاب، وقد قدم صياغة شاملة وقائمة على التحليل النفسي لسلوكيات الإرهاب، وافترض أن السمة البارزة لسيكولوجية الإرهابي هي الإسقاط، وهو دفاع لاشعوري يموضع مشاعر داخلية لا تطاق في كائن خارجي نتيجة مفهوم الذات المتضرر. وبين أن هذا الإسقاط هو جذر استمرار البالغين في المرحلة الطفولية "الفصامية المصحوبة بالبارانوية". وعلم الرغم من أن هذه الحالة ليس ذهانية علنية، إلا أنها تشحن الإرهابي بالشكوك التي تبرر أعمال "الدفاع عن النفس" الدموية ضد ضحاياه. فالبارانوي يعيش في عالم مليءٍ بالمخاطِر، وسَط اهتماماتٍ مُعادية، ولذلك يحشِد طاقاتِهِ للكشفِ عن أعدائِه، وتلمس كل علامات الخطر، والبارانوية السياسية منتشرة في كل مجتمع، وخاصة في المجتمعات التي تشهد تغيراتٍ سريعة، حيث يتم البحث عن المُذنب السياسي المُسبب للبؤس الجماعي، ويكون الحل بتدميره، كما تعمل السردية البارانوية على مقاوَمَة المقاربات المضادة للتطرف (ينظر: Robins, & Post, 1997 و Aistrope, 2016, 182-204). وقد بُنيت النظرية – جزئياً - على تفسير النتائج التي توصل إليها الفريق النفسي الألماني الذي أجرى مقابلات مع راديكاليين من السبعينيات، معظمهم من الثوار اليساريين، ولكن على الرغم من الطموحات الجادة لتلك الدراسة الرئيسية، لم يتم استخدام مقاييس رسمية للبارانوية، ولم يكن هناك جهد يذكر للتقسيم الطبقي الهرمي. وقد يبدو من المعقول – مثلاً – أن الطالب الراديكالي في السبعينيات الذي تبنى أيديولوجية ثورية معادية للمجتمع بشكل صارخ قد أظهر نوعاً من اللانمطية النفسية أكثر من المتطرف الذي اختار سلوكاً مدعوماً على نطاق واسع من مجتمعه. كما تم تقديم نقد ضعيف ولكنه معقول للنظرية من دراسة بينت أن تسعة من عشرة سير ذاتية لارهابيين مسلمين لم تكشف عن أي دليل على البارانوية. ولكن تظل نظرية البارانوية، مثل النرجسية، تفسيراً تحليلياً نفسياً مثيراً للاهتمام، وإن كان انطباعياً، والذي قد يظهر يوماً ما أنه يشرح بعض الأمثلة على سلوك البالغين غير المتجانس هذا، بعد البحث الدقيق باستعمال مقاييس ثابتة للبارانوية (يُنظَر: Vicroroff, 2005:24-25).

النظرية الاطلاقية النهائية Absolutist- Apocalyptic Theory

درس Robert J. Lifton الجماعات النهائية – كاليابانية – التي تتصور الدمار الشامل كمسار نحو استبدال العالم الفاسد بنظام اجتماعي جديد خالص. تُظهر هذه الجماعات عادةً استقطاباً أخلاقياً مطلقاً، وإضفاء الطابع المثالي على شخصية مسيانية، وإعاقة اختبار الواقع، وتخيل مؤامرات واسعة للشر مثل حكومة الظل العالمية اليهودية. ووجد أن التفكير الأخلاقي المطلق / الكلي يساعد في تحفيز الإرهاب من خلال جاذبيته المغرية للشباب ذوي الهويات الضعيفة، وأن الإرهابيين يدافعون عن أنفسهم ضد الاستجابات العاطفية العادية للعنف من خلال الإنكار أو التخدير النفسي أو عزل العاطفة. وعلى الرغم من أنه لا الاستبداد ولا عزل التأثير في حد ذاته يقدمان النزعة الحربية أو يفسران الدافع المحدد لإيذاء الأبرياء، يبدو من المعقول توقع أن العنف غير العقلاني ضد "الآخر" سيتحرك عندما تؤدي الدفاعات المرضية إلى التفكير

الثنائي في الجماعة الخارجية المصحوبة ببارانوية إبادة الجماعة (يُنظَر: Lifton, 2000). تمثل هذه المقاربة في التعامل مع الإرهاب مزيجاً مقنعاً من نظرية التحليلي النفسي ونظرية الأسلوب المعرفي غير النمطي. ومع ذلك، فإن الأدلة المقدمة لدعم هذه النظرية تتكون من تفسير شخصي مدفوع بالنظرية للمقابلات غير المنظمة مع عدد قليل من الأفراد الذين يتملكهم اليأس الوجودي المفترض، والتخيلات غير المنطقية للهيمنة على مستوى العالم، وسلوك المجموعة المعتمد بشكل مرضي على نهاية العالم. وتتمثل نقاط القوة العظيمة في تفسيرات التحليل النفسي للإرهاب في اعترافه بأن العوامل النمائية الفردية التي تبدأ في الطفولة المبكرة ربما تؤثر على الميول السلوكية للبالغين، وإدراكهم للمخاطر الهائلة، حيث تؤثر القوة اللاشعورية على الفكر الشعوري، والقوى النفسية الدينامية السرية للمجموعات قد تستوعب الفردية، ولكن نقطة ضعفه هي افتقاره إلى القابلية للتكذيب. لا يعني هذا بأي حال من الأحوال إنكار أن الطفولة المبكرة والعمليات اللاواعية وديناميات المجموعة قد تكون عوامل رئيسية في نشأة الإرهاب. ومع ذلك، لا يمكن تأكيد افتراضات التحليل النفسي المتعلقة بالديناميات الزائفة الداخلية المرتبطة بالمراحل الجنسية، وأنموذج دينامي نفسي أقل إيديولوجية وأكثر تجريبية يأخذ في الاعتبار الدور الحاسم للعقل اللاشعوري من خلال البحث الدقيق عن مدى كون مجموعة فرعية طبقية من الإرهابيين تظهر درجات عالية على مقاييس صادقة لرفض الأم، وتمثل الذات، أو البارانوية، قد يبرهن بشكل أكثر واقعية كيف تساعد العمليات النمائية واللاواعية في دفع الإرهاب. (يُنظَر: Vicroroff, 2005:25-26).

النظرية المعرفية Cognitive Theory

العناصر الأساسية في "النظرية المعرفية" للعدوان مستمدة من مجال دراسة يسمى "الإدراك الاجتماعي". الفكرة الأساسية هي أن الناس يتفاعلون مع بيئتهم بناءً على كيفية إدراكهم لها وتفسيرها. أي أن الناس يشكلون خريطة داخلية (معرفية) لبيئتهم الخارجية (الاجتماعية)، وهذه التصورات - وليس الواقع الخارجي الموضوعي - تحدد سلوكهم. تشير الأدبيات التجريبية بوضوح إلى أن تصورات النية تؤثر على العدوان. علاوة على ذلك، هناك عوامل داخلية وخارجية يمكن أن تؤثر على تصورات المرء للاستفزاز أو النية. يوجد عجزان معرفيان معالجان شائعان بين الأشخاص العدوانيين للغاية: عدم القدرة على إيجاد حلول غير عدوانية للنزاعات (وانعدام الثقة في قدرتهم على استخدامها بنجاح)، وفرط الحساسية الإدراكية تجاه العداء والإشارات العدوانية في البيئة، ولا سيما الإشارات الشخصية. ومبادئ الإدراك الاجتماعي تنطبق على كل من الإرهابيين ومنظماتهم، وتشير إلى أن أفعال الإرهابيين تستند إلى تفسير شخصي للعالم بدلاً من الواقع الموضوعي. وإدراكات البيئة السياسية والاجتماعية يتم تصفيتها من خلال المعتقدات والمواقف التي تعكس الخبرات والذكريات. والقدرة المعرفية تشير إلى الوظائف العقلية مثل الذاكرة، والانتباه، والتركيز، واللغة، وما يسمى بالوظائف "التنفيذية"، بما في ذلك القدرة على التعلم واتباع القواعد، وتوقع النتائج، وعمل استنتاجات معقولة، والقيام بحسابات دقيقة للمخاطر والفوائد. يتم إجراء العديد من هذه العمليات الذهنية داخل قشرة الفص الجبهي للدماغ، وهي منطقة ارتباط عصبية كبيرة تهتم بإدراك الظروف الحالية والارتباطات المكتسبة والعواطف لحساب وتنشيط الخطط التكيفية. في المقابل، تعتمد القدرة على كبح الدوافع ومواءمة سلوك الفرد مع التوقعات الاجتماعية على القشرة البطنية، وهي منطقة تقع خلف العينين مباشرة. ويشير الأسلوب المعرفي إلى طرق التفكير، أي التحيزات أو الميول إلى

المبالغة أو التقليل من التأكيد على العوامل في صنع القرار. بصرف النظر عن تقارير التفكير المطلق، لم يتم إيلاء اهتمام كبير لإمكانية أن يُظهر الإرهابيون، أو الأنواع الفرعية من الإرهابيين، خصائص إما للقدرة المعرفية أو الأسلوب المعرفي. وتوجد أدلة جوهرية على أن السلوك العنيف يتأثر بالقدرة المعرفية و/أو الأسلوب المعرفي. فمن المغري التكهن بأن الاختلافات في القدرة أو أسلوب التفكير قد تؤثر على احتمالية تعاطف الفرد مع جماعة إرهابية أو الانضمام إليها أو متابعتها أو قيادتها. ومن المعقول أيضاً أن معرفة الاختلافات النموذجية في القدرة أو الأسلوب المعرفي قد تكمل نهج الاختيار العقلاني للمساعدة في التنبؤ بالسلوكيات غير الخاضعة للمساءلة استجابة لحالات الطوارئ مثل التفاعلات مع الحكومات. فالشباب الذين ينضمون إلى الجماعات الإرهابية قد يرتكبون خطأ العزو الأساس، وهو تحيز معرفي ينسب بشكل غير دقيق الدوافع المخادعة والشريرة إلى أولئك الذين يعتبرونهم من الظالمين، كما بينت دراسة أهمية محتملة لمسألة الأسلوب المعرفي بين الإرهابيين، ولفحص العوامل المعرفية في أنواع مختلفة من التطرف، قامت بقياس المحافظة، والمرونة المعرفية، والتعقيد المعرفي، وعدم تحمل الغموض باستخدام أدوات معيارية ومصدقة، وتم تصنيف المستجيبين إلى يساريين متطرفين أو يساريين معتدلين أو معتدلين أو يمينين معتدلين أو يمينيين متطرفين، وبالاتساق مع بعض الافتراضات المتعلقة بصلابة القيم اليمينية، ارتبطت المرونة المعرفية الأقل بمزيد من القمع الجنسي والمزيد من المحافظة العامة، وربما كان الأكثر فائدة في تحليل الإرهاب هو أن المرونة المعرفية المنخفضة لم تكن مرتبطة فقط بعدم تحمل الغموض، خاصة الحاجة إلى اليقين، ولكن أيضاً مع العنصرية والتمركز العرقي، وبالتالي، يبدو أنه من الجدير استكشاف ما إذا كان أولئك الذين يصبحون إرهابيين عرقيين مدفوعين بالعداء الثنائي الذي لا يقبل إمكانية الخصائص القيمة بين أعضاء المجموعة الخارجية، أكثر عرضة لإظهار سمة عدم المرونة المعرفية. هناك حاجة إلى مزيد من العمل لتحديد ما إذا كانت العوامل المعرفية مثل عدم المرونة يمكن تصور أنها تمثل سمة عامة للإرهابيين، أو سمة يمكن التنبؤ بها لمجموعة فرعية سياسية من الإرهابيين، أو سمة من سمات القادة. قد يكون للنتائج في هذا المجال أهمية استراتيجية. على سبيل المثال، الإرهابيون ذوو الوظائف التنفيذية المتناقصة سيفشلون في توقع العواقب المستقبلية. نتيجة لذلك، قد تكون استجاباتهم للتفاوض أو التهديد أقل قدرة تنبؤية. وقد يكون الأشخاص الذين يعانون من عدم تحمل الغموض المفرط أو عدم المرونة المعرفية أقل قدرة على التكيف، وغير قادرين على تقدير الفروق الدقيقة. يمكن لعلماء النفس السياسيين الاستفادة من هذه العوامل للمساعدة في تحسين الخطط الأمنية، وتحديد العلامات السلوكية التي تميز الإرهابيين الذين هم أكثر أو أقل عرضة لاتباع المسارات المتوقعة (يُنظَر: Borum, 2004, 13-14 وVicroroff, 2005:26-28).

نظرية البحث عن الجِدّة Novelty-Seeking Theory

الإرهاب مرتبط بسمة البحث عن الجدة. إذ يعد التخطيط الإرهابي والتنفيذ عملاً مثيراً بلا منازع خارج نطاق التجربة العادية، وقد رأى العديد من المنظرين أن العنف السياسي قد يكون حاجة محددة للإثارة والمخاطرة والتنفيس عالي المستوى. كما دعمت ذلك جملة من الدراسات التي وجدت أنه يتوسط بين معنى الحياة والاستعداد للتضحية بالنفس والعنف السياسي (يُنظر: Schumpe, et. al.2018, 743–761). وقد أعرب العديد من الإرهابيين المسجونين عن سعادتهم وإثارتهم للمشاركة في مثل هذا العمل المثير. فقد تفسر "رومانسية المخاطرة"

الانجذاب الخاص للمراهقين لمثل هذا السلوك: قد تلعب مخاوف المراهقين والإحباط الجنسي والانجذاب التنموي للمخاطرة دوراً في مغازلة خطيرة للعنف السياسي. تثير هذه الأطروحة مسألتين: أولاً، الإحساس والبحث عن التجديد، وهي سمة معيارية لتطور المراهقين مرتبطة على الأرجح بالتغيرات المتوقعة في النشاط العصبي، وقد تلعب دوراً في التاريخ الطبيعي للتورط الإرهابي، وثانيًا، السمة الشخصية للسعي إلى التجديد - وهي خاصية قابلة للقياس وغير طبيعية وربما متأثرة وراثياً وتستمر في بعض الأفراد حتى الكبار - ربما تميز أولئك الذين هم أكثر عرضة للإرهاب. فيما يتعلق بالنقطة الأولى، تشير الدلائل إلى أن التطور النموذجي للتعاطف مع الإرهاب ربما يتبع منحنى: المراهقون الصغار مرهقون في توجههم السياسي ومنفتحون على التلقين، وتتشدد المواقف في مرحلة المراهقة اللاحقة، بمجرد أن يتم غرس نظم المعتقدات والاستياء وميول الاستجابة بشكل صارم، ويكاد يكون من المستحيل تعديلها في وقت متأخر، وفي النهاية البعيدة للمنحنى، قد يحدث انخفاض في التدمير مع النضج، وقد كشفت المقابلات مع العديد من الإرهابيين "المتقاعدين" عن تهدئة في المواقف تتفق مع النظرية القائلة بأن الحماس للعمل الإرهابي هو في الأساس ظاهرة نمائية للمراهقة المتأخرة والبلوغ المبكر. لذا فإن الشكل النمائي المعياري للبحث عن الجدة ربما يساهم في الإرهاب. وفيما يتعلق بالنقطة الثانية، لم توجد دراسات تقيم العلاقة بين الإرهابيين والسمات غير الطبيعية المستمرة للبالغين المتمثلة في المخاطرة أو البحث عن الجدة. في حين أنه يبدو من المعقول أن يتم تمثيل الأفراد الذين يظهرون مثل هذه السمات بشكل غير متناسب بين الإرهابيين، في انتظار أدلة داعمة، فمن السابق لأوانه استنتاج أن هذه الميزة الشخصية غير النمطية تساعد في دفع الإرهاب (يُنظَر: .(Vicroroff, 2005:28-29

نظرية الإذلال-الانتقام Humiliation- Revenge

الإرهابيون مُذَلون ينتقمون. الإذلال هو أحد المشاعر السلبية الواعية بالذات. وفي شكله المتطرف يرتبط بالفقدان الكامل للسيطرة، حيث يمكن للظالم أن ينكر العدالة الطبيعية، أو يفرض القواعد الصغيرة أو حتى يرتكب الفظائع. يمكن للإذلال أن يحول السخط إلى غضب، والشعور بالخسارة إلى الهوس، والظلم للانتقام، والإهانة للانتقام. وإذا تم التعبير عن الإذلال على أنه سيطرة مهينة على مجموعة من الناس، فإن الحاجة الإنسانية الأساسية لتقرير المصير يمكن أن تصبح قوة مهيمنة تؤدي إلى العنف. إذ يحتاج الناس إلى أن يظهروا لمضطهديهم، ولأنفسهم، أنهم ما زالوا قوة يحسب لها حساب، وأن عدم معاملتهم باحترام سيكون له عواقب. يمكن أن تكون هذه القوى العاطفية قوية بما يكفي لتجاوز الاهتمامات العملية للاستهداف أو التوقيت الفعال، وفي المواقف القصوى يمكن أن تشبه مجموعة تعمل في حالة فوضى. وإذا كان الإذلال جزءً من الصدمة الاجتماعية أو التاريخية للجماعة، فعندئذ ستتردد في جميع أنحاء نفسية الجماعة. وعندما تتعرض الجماعة للتهديد، أو يكون إحساسها بهويتها في خطر، فإن صدمة الماضي تبرز من جديد كقوة اجتماعية قوية، وتحتل مركز الصدارة. وعندما يستخدم الإذلال والمعاملة القاسية لكسر إرادة المقاومة، فإن الإذلال نفسه يساعد في تأجيج المزيد من العنف. والمواقف الثقافية المختلفة للإهانة والضعف المُدرَك قد تطورت من خلال ضرورات الأمن والمكانة. يلعب الولاء الجماعي في المجتمعات الجماعية دورًا مهمًا في السلوك الاجتماعي، وتعتبر أي إهانة للفرد إهانة للمجموعة ككل. في مثل هذه المجتمعات، يكون رأي الآخرين في غاية الأهمية، ويعتمد مكانة الفرد في المجتمع إلى حد كبير على كيفيَّة نظر الآخرين إلى

سلوكك. القدرة على الدفاع عن شرف المرء أمر ضروري لبناء شبكة اجتماعية قوية. يجب مواجهة أي إهانة برد فعل عدواني لإظهار أنك لست شخصًا يجب العبث به. في مثل هذا المجتمع، يجب عكس الإذلال. تلك الثقافات التي تتمتع تقليديًا بسلطة مركزية ضعيفة لفرض القانون والنظام تطور آليات أمنية ودفاعية مبنية على ضراوة السمعة والاتصالات مع الأصدقاء الأقوياء. إن التهديد الحقيقي بالعنف يضمن الأمن والمكانة. تلك المجتمعات التي يكون فيها الوعي بالتهديد هو نمط سلوك مهيمن، "ثقافات الأمن" في مقابل "ثقافات الشرف". المجتمعات التي تطورت من هذا التقليد لا تزال لديها بقايا من طريقة التفكير هذه مدمجة في السلوك الاجتماعي. إن إهانة شخص ما يستدعي رد فعل عدواني، لأن الإهانة تحد للسمعة والمكانة تعد النزاعات التي يتعرض فيها الشعب للقمع ولا يتحكم فيه قدر ضئيل من مصيره مهينة بشكل خاص لتلك الثقافات التي تكون فيها القدرة على تأكيد السلطة والسيطرة والتأثير جزءً لا يتجزأ من القبول الاجتماعي والاحترام. إن الاحترام الذي تكتسبه القدرة على الدفاع عن الممتلكات والأسرة ضد تهديد الآخرين ينقضه تدمير المنازل والقرى، ولا سيما الاغتصاب. على الرغم من أن مثل هذه الأعمال قد تكون جزءً من حيلة متعمدة لتدمير الروح المعنوية للعدو، إلا أن الإذلال الناتج قد يمثل خطراً حقيقياً في المستقبل على الظالم في المجتمعات الفردية، فإن الانتقام يميل إلى عدم المعاقبة الاجتماعية. وكلما كانت العوامل التالية أقوى، زاد احتمال أن يقود الإذلال إلى العنف: الرقابة الاجتماعية والسياسية مفروضة من قبل الآخرين، والتعبير عن هذه السيطرة بطرق تشعر بالإهانة، والخبرة المباشرة الاضطهاد، كالاعتقال التعسفي والضرب أو حتى البيروقراطية التمييزية، والتغيير الكبير والدرامي (أو حتى الصادم) إلى موقف اجتماعي أو سياسي أدنى جزءً من السرد الاجتماعي، ويُنظر إلى التغيير على أنه غير مستحق، وعد استعمال القوة الجسدية طريقة مقبولة ثقافياً لاكتساب احترام الذات و/أو احترام الآخرين. لا يلزم فقط أن يكون هناك موقف مهين، ولكن هناك أيضاً أعراف اجتماعية تسمح بالعنف كرد فعل ضد الإذلال. قد يساعد هذا في توضيح كيف أن بعض أفراد السكان فقط هم الذين يلجأون إلى العنف (يُنظر: Lacey, 2004, 104-109 وLindner, 2009, 227-233 و Strozier & Mart, 2017, 27-36 وSubramanyam, 2018, 301-307).

نظرية التعلم الاجتماعي Social Learning Theory

تشير نظرية التعلم الأساسية إلى أن الأنماط السلوكية يتم اكتسابها من خلال روابط تنشأ بين السلوك وعواقبه. عندما يتبع السلوك النتائج المرجوة (المكافأة)، يتم "تعزيز" هذا السلوك (يزداد احتمالية). على العكس من ذلك، عندما يتبع السلوك نتيجة غير مرغوب فيها أو مكرهة، فإن هذا السلوك "يعاقب" (يصبح أقل احتمالا). تعتبر نظرية التعلم الاجتماعي لـ Albert Bandura 1973 امتداداً لهذه الفكرة الأساسية، مما يشير إلى أن السلوك (كالعدوان) يتم تعلمه ليس فقط من خلال تجربة الفرد المباشرة، ولكن أيضاً من خلال ملاحظة كيفية حدوث مثل هذه الحالات الطارئة في بيئة الفرد. في هذا النموذج، يُنظر إلى العدوان على أنه سلوك مكتسب، فمن خلال الملاحظة نتعلم عواقب السلوك، وكيفية القيام به، ومن يجب توجيهه، وما هو الاستفزاز الذي يبرره، ومتى يكون مناسبًا. وإذا كان العدوان سلوكًا مكتسبًا، فيمكن أيضًا تعلم الإرهاب، وهو نوع معين من السلوك العدواني. قد يشهد المراهقون الذين يعيشون في بؤر الصراع السياسي بشكل مباشر سلوكيات إرهابية ويسعون إلى تقليدها أو يتعلمون من تمجيد ثقافتهم العلني للإرهاب، من "ملصقات الشهداء" إلى "الأغاني". وقد يتخذ التعلم الاجتماعي

لقبول العنف الإرهابي شكلاً تعليمياً، كما هو الحال في تدريس موضوعات متطرفة أو ذات انعكاسات تطرفية. ولكن تشير الدلائل إلى أن قلة من الإرهابيين المسلمين البارزين العابرين للحدود تلقوا تعليمهم في المدارس الدينية. ومع ذلك، فإن هذا لا يستبعد إمكانية أن يؤثر التعليم الواسع الانتشار من هذا النوع حتى على غير الحاضرين من خلال الانتشار الثقافي. كما يحدث التعلم التربوي الإرهابي من خلال نشر الفلسفة والمنهجية الإرهابية في البيانات والأشرطة السمعية والبصرية والأقراص المدمجة والكتب ومواقع الويب. فيبدو من المعقول أن التدريس التربوي أو التعلم الاجتماعي قد يؤثران على بعض الشباب تجاه الإرهاب. ومع ذلك، لم يتمكن أنموذج التعلم الاجتماعي في تفسير سبب تحول أقلية صغيرة فقط من بين مئات الآلاف من الطلاب المتعلمين للجهاد في المدارس، والملايين الذين تعرضوا للمنشورات المتطرفة، وعشرات الملايين الذين تعرضوا للتمجيد العام للإرهابيين إلى إرهابيين. فالتعلم الاجتماعي ربما يساعد في تحريك الأقلية الصغيرة التي تتحول إلى العنف السياسي، ولكن النظرية لا تبين بالضبط سبب أن هؤلاء الأفراد بالتحديد يصبحون إرهابيين (ينظر: Akins & Winfree, 2016, 133-149 وVicroroff, 2005:18).

نظرية الاحباط – العدوان Frustration-Aggression Theory

لقد تمت مناقشة العلاقة بين الإحباط (الحرمان من تحقيق هدف أو الانخراط في السلوك) والعدوان في علم النفس لأكثر من نصف قرن. حتى أن البعض ينظر إليه على أنه "تفسير رئيسي" لفهم سبب العنف البشري. الفرضية الأساسية لفرضية الإحباط- العدوان ذات شقين: ينتج العدوان دائماً عن الإحباط، ويؤدي الإحباط دائماً إلى العدوان. عند التدقيق التجريبي، أظهرت الأبحاث أن الإحباط لا يؤدي حتماً إلى العدوان، ففي بعض الأحيان – مثلاً – ينتج عنه حل المشكلات، ومن المعروف أن العدوان يحدث حتى في غياب الإحباط، وبالتالي فليس من المعقول اعتبار الإحباط وحده عاملاً سببياً ضرورياً وكافياً. وفي إعادة صياغة مهمة للفرضية، افترض إن الإحباط "المكروه" فقط هو الذي سيؤدي إلى العدوان، كما افترض أن الإحباط يؤدي إلى الغضب، وذلك الغضب - في ظل وجود إشارات عدوانية – من شأنه أن يؤدي إلى العدوان. فمن المعقول أن نستنتج أن المنبهات المكروهة تسهل، ولكن ربما لا تحرض، السلوك العدواني. بنيت الفرضية نتيجة تعاون متعدد التخصصات من قبل علماء السياسة والاجتماع لفهم العنف الذي لوحظ في أوروبا في أوائل القرن العشرين بشكل أفضل، حيث يُنسب التعبير الأخير عن الدافع الإرهابي إلى اليأس في مواجهة الاضطهاد. ومع ذلك، فقد تم انتقاد تطبيق هذه النظرية على دراسات الإرهاب لعدة أسباب: يعيش ملايين الأشخاص في ظروف محبطة لكنهم لا يلجأون أبداً إلى الإرهاب، وكثير من الإرهابيين لا ينتمون إلى الطبقات اليائسة التي يدعون أنهم يعبرون عنها، فالإرهاب لا يبدو بشكل موحد الملاذ الأخير من قبل أولئك الذين استنفدوا الطرق البديلة، الإرهاب اليساري في أوروبا في سبعينيات القرن الماضي – مثلاً - ارتكب في الأساس من قبل أفراد من الطبقات المميزة، وبالكاد يمكن أن يُنسب الإرهاب الذي ترعاه الدولة إلى اضطهاد الحكومة من قبل ضحاياه. لذلك، قد يلعب الإحباط دوراً معقولاً في نشأة بعض العنف السياسي، لكن فرضية الفرضية ليست كافية في حد ذاتها لتفسير الإرهاب (يُنظر: Vicroroff, 2005:19 و Yilmaz, 2009, 36-71).

نظرية الحرمان النسبي Relative Deprivation Theory

الفوارق الاقتصادية تسبب الإرهاب، هذه الفرضية تكمن في نظرية الحرمان النسبي لـ Ted Gurr 1970، التي أكدت أن التمردات تحدث عندما لا يستطيع الناس تحمل بؤس مصيرهم. ونظرية Gurr مشتقة من التحليل النفسي أكثر من علم الاجتماع التجريبي وهي مولودة بشكل مفهوم من فرضية الاحباط-العدوان. وبغض النظر عن هذه الجذور النفسية، أكد كثير من الكتاب وجود صلة اجتماعية بين الفقر والإرهاب. وفي الآونة الأخيرة، تم افتراض زيادة الاختلافات بين الرفاه المادي لمن يملكون ومن لا يملكون ستثير حقبة جديدة من العنف السياسي الذي سيتسارع لأن العولمة لا تخلق فقط بؤراً جديدة للفقر، ولكنها تسهل التواصل بين أولئك الذين يعتبرون أنفسهم ضحية العولمة. وأحد الاحتمالات هو أن الحرمان أو التفاوت الاقتصادي النسبي يشعل المشاعر الإرهابية، خاصة بين أفراد الطبقة الدنيا التي تتعرض لضغوط. فالثورات الأوروبية الكبرى من القرن الثامن عشر وحتى أوائل القرن العشرين استفزت - على الأقل جزئياً - بسبب التباينات الطبقية، فمن الثورة الفرنسية إلى الثورة الروسية، أصبح الفقراء بلا منازع مشاركين رئيسيين في العنف السياسي. ومن ناحية أخرى لم يكن الإرهابيون اليساريون في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي فقراء في العادة، لذلك تم اتهامهم أحياناً بالانتماء إلى طبقة وسطى عاطلة تصادر بؤس طبقة مختلفة لخدمة أهداف خاصة. فعلى الرغم من أن الفقر قد يلعب دوراً في بعض أعمال العنف السياسي، فإن الحرمان النسبي ليس ضرورياً ولا كافياً لتفسير الإرهاب الثوري. ومع ذلك، يميل القوميون الانفصاليون والعديد من الإرهابيين الأصوليين الدينيين إلى التمتع بدعم روابطهم المجتمعية، ففي مثل هذه الحالات، قد يكون الإرهاب نشاطاً اجتماعياً مؤيداً يُضطلع به نيابة عن جميع الطبقات. إذا واجهت المجموعة الداخلية بأكملها (مجموعة الفاعل السياسي) تباينات اقتصادية بالنسبة لمجموعة خارجية (مجموعة الهدف المميز)، فلن يُتوقع أن تكون المشاركة في العنف السياسي ظاهرة طبقية اقتصادية بل مجموعة، ظاهرة الهوية. سيكون من الضروري إجراء مزيد من البحث لتحديد العلاقة بين الفئات والتوقعات الاقتصادية والعوامل الفردية والإرهاب (يُنظر: غير، ٢٠٠٤ ونظمي، ٢٠٠٩، ص٦٨-٨٨ وVicroroff, 2005:19-20).

نظرية الاضطهاد Oppression Theory

ا لارهابيون مُضطهدون. فلكي يتصرف الشخص بطريقة إرهابية، لابد أن يكون هناك حدث أو ظرف سابق قاده إلى عملية التطرف، كاضطهادِه، والاضطهاد إدراك لهيمنة جماعة على جماعة بحكم قوة غير متكافئة، معززة بظروف معادية، كالتهديدات أو العنف. يؤكد كثير من علماء الاجتماع إلى الثوريين، أن الاضطهاد يؤدي إلى العنف السياسي، وبشكل خاص في حالة الإرهاب القومي الانفصالي أو العرقي الطائفي، وغالباً ما يستشهد الفاعلون بالظلم من معاملتهم من قبل الحكومات التي تسلبهم هويتهم وكرامتهم وأمنهم وحريتهم كدافع وراء الانضمام إلى جماعة إرهابية. ولكن لصعوبة قياس الاضطهاد نفسه، كعلاقة اجتماعية – سياسية، وبما أن تأثير الاضطهاد قد يشعر به الأفراد داخل المجتمع المعرض للخطر بشكل شخصي بدرجات، فقد يكون الاضطهاد المُدرَك هو المتغير المناسِب كعامل خطر محتمل للإرهاب. هناك عدد لا يحصى من المقاييس والأدوات لتقييم التعصب والتمييز المحتملين، ومع ذلك، فإن كل هذه العناصر مصممة للتعامل مع تجربة مجموعة واحدة، ولا تقيس الهيمنة التي تهدد الحياة والحرية لمجموعة على أخرى والتي ينطوي عليها المفهوم النفسي السياسي

للاضطهاد. وتكشف مراجعة شاملة لقواعد البيانات المتعددة أنه لم يتم التحقق من صحة ونشر أي أداة نفسية عامة لدراسة الاضطهاد المُدرَك. نتيجة لذلك، لا يوجد دليل تجريبي مقنع متاح يدعم الفرضية التي يُستشهد بها كثيرًا بأن الاضطهاد أو إدراكه يقود سلوك الإرهابيين. فقلة قليلة من الأفراد من الأقليات المتضررة يصبحون إرهابيين نشطين. ولذلك فإن السؤال الرئيس هو: لماذا شارك هؤلاء الأفراد بالذات في الإرهاب في حين أن معظم مواطنيهم لم يفعلوا ذلك؟ نظريات علم الاجتماع، كمقاربة الاختيار العقلاني، لا تجيب عنه. (يُنظر: Vicroroff, 2005:20-21 و(Lobato, et. a., 2018, 1-11).

نظرية التوجهات الثقافية Cultural Orientations Theory

لوحظ أن الإرهاب يعبر عن نفسه بشكل مختلف في الثقافات "الجمعية" مقابل الثقافات "الفردية". ففي الثقافات الجمعية، يتم اشتقاق هوية الشخص بشكل أساسي من النظام الاجتماعي، ويقسم العالم بدقة إلى الجماعات الداخلية والجماعات الخارجية، وتربط الرفاهية الشخصية برفاهية الجماعة، بينما في الثقافات الفردية، الهوية مستمدة من الأهداف الشخصية. فالجماعيون سيكونون أكثر عرضة من الفرديين لتنفيذ هجمات إرهابية على الجماعات الخارجية، بما في ذلك الأجانب. وفي دراسة لأربعين دولة على مقياس الفردية-الجمعية، ومقارنة التصنيفات بتقارير النشاط الإرهابي من قاعدة بيانات "الإرهاب الدولي: سمات الأحداث الإرهابية ١٩٦٨-١٩٧٧"، تبين أن البيانات تدعم توقعات أن الجمعيين أكثر عرضة لمهاجمة الأجانب، في حين أن الفرديين أكثر عرضة لمهاجمة المخالفات أو أعضاء الثقافات الفردية الأخرى، فالفرديون يشعرون بالقيود الأخلاقية عند مهاجمة الأبرياء، في حين أن الجمعيين لديهم أخلاقيتين، واحدة للجماعة الداخلية والأخرى للجماعة الخارجية، ولن يتم منعهم أخلاقياً من مهاجمة الأبرياء في المجموعة الخارجية . وقد يتم انتقاد هذا العمل لأسباب عديدة: ندرة البيانات التي يمكن تصنيف الثقافات على هذا البعد الجمعي –الفردي، والشك في أن تمثيل العينة للثقافة، وإمكانية وجود ثقافات فرعية - داخل الدول - تختلف في البعد المفترض، حيث أن الإرهابيين ينحدرون من ثقافة فرعية مميزة، واحتمالية ظهور الأفراد الذين يصبحون إرهابيين، بغض النظر عن الثقافة الوطنية، واحتمالية أن تكون قاعدة البيانات ركزت بشكل أساس على الثوار اليساريين الذين قد تكون لهم علاقة مختلفة بثقافتهم الأصلية عن تلك التي تربط القوميين الانفصاليين أو الراديكاليين المتدينين، وحقيقة عدم تقديم أي بيانات تدعم نظرية التثبيط الأخلاقي التفاضلي. ومع ذلك، وبغض النظر عن المفهوم التبسيطي للثقافة "الوطنية"، فإن المفهوم القائل بأن الاختلافات في ثقافة المجموعة، كما تم استكشافها في الأنثروبولوجية الثقافية، قد تؤثر على التعبير عن الإرهاب (يُنظر: Vicroroff, 2005:21 وBraun & Genkin, 2014, 1258-1284 و(Kruglanski, et. al., 2013, 559–575).

نظرية عمليات الجماعة Group Process Theory

تعتقد إن الإرهاب نتاج سيكولوجية الجماعة ضمن ثقافات فرعية خاصة استجابة للظروف المُعدَّة غير مُحتملة. فالعضوية في الجماعة الارهابية تقدم للأفراد وظيفة شخصية محددة، وهدفاً صالِحاً، وفرصة للانتقام من الإهانات المُدرَكَة، وكسر قيود التعبير عن السلوكيات المحضورة، وتحرير الفرد من المسؤولية الشخصية عن مهاجمة الجماعات الخارجية. وقوى الجماعة، بما في ذلك التلقين الأيديولوجي، والتدريب المتكرر، وضغوط الأقران، تؤثر على عنف المجموعة، بصرف النظر عن ميل الأفراد لذلك وعدمه. وقد يحدث

هذا لأن الهوية الجماعية تستوعِب الهوية الفردية، فالشعور الشامل بالجماعة يستهلك الفرد، ويوفر التبرير الضروري لأفعاله مع ما يصاحب ذلك من فقدان الشعور بالمسؤولية. ويتركز الجدل الرئيسي بين أولئك الذين يناقشون العوامل الجماعية مقابل العوامل الفردية في العنف السياسي حول ما إذا كانت ديناميات الجماعة كافية لتحويل الشخص العادي إلى إرهابي أو ما إذا كان يجب مراعاة التاريخ الفردي كذلك، ووجد إن ديناميات العيش في جماعة إرهابية تميل إلى عزل الفرد عن الآخرين، مما يكرس تأثير الجماعة، ولكن نقطة البداية والحاجات الشخصية الموجودة وقت الدخول إلى المجموعة الإرهابية تختلف باختلاف الإرهابيين، مما يؤكد إن الإرهاب ليس ظاهرة جماعية بحتة، ولكنه نتيجة تفاعل بين العمليات الاجتماعية والميول الفردية، وهناك ثلاثة تجعل الميول الفردية إلى العنف ثانوية في التحول الإرهابي للجماعة: الحرمان شديد، وأدلجة الجماعة للغضب، والجماعة المتماسكة والمتميزة بوضوح عن الجماعة الخارجية، فهذه الشروط تدفع أفراداً ليس لديهم ميل خاص للعنف إلى القيام بأعمال إرهابية. ومع ذلك، لا توجد دراسات كثيرة تدعم افتراض أن هذه الشروط الثلاثة تزيد من النجاح الدينامي للمجموعة في دفع الأشخاص اللاعنفيين إلى العنف السياسي، فما لم يتم إجراء بحث منهجي وإجراء مقارنات نفسية متعمقة بين الإرهابيين والضوابط المتطابقة من ظروف سياسية وتقدير الاستعداد وما بعد العضوية لإيذاء الأبرياء، لا يمكن للمرء تحديد التأثير النسبي للعوامل الفردية والجماعية (يُنظر: Crenshaw, 1986, 395-400 وVicroroff, 2005:30-31 وRoberts, 2015, 202–213).

نظرية الانفصالية الأخلاقية Moral Disengagement Theory

لماذا يُقدِم أشخاص عاديون على ارتكاب الأفعال الوحشيّة تجاه الأشخاص الآخرين، في الحروب والصراعات الاجتماعية والسياسية والدينيّة، كما في الحياة اليوميّة؟ كان هذا هو السؤال المركزي الذي انطلق منه عالِم النفس الإجتماعي ألبرت باندورا (Bandura, 1990, 1996, 1999, 2002, 2005) لتأسيس نظريّته الاجتماعية المعرفية عن الانفصال الأخلاقي Moral Disengagement، ووجد أنه قبل ذلك يجب معرفة الآليات التي من خلالها يعيش الناس بتوافق مع المعايير الأخلاقية. فخلال التنشئة الاجتماعيّة كما يعتقد باندورا، تُبنى المعايير الأخلاقية من المعلومات المبلّغة عبر التعليم المباشر، والاستجابات الاجتماعية التقييمية لسلوك الفرد، والتعرض لمعايير التقييم الذاتي المنمذجة من الآخرين. وعندما تتكون، تعمل هذه المعايير كموجهات وموانع للفعل. فالناس ينظمون أفعالهم من خلال العواقب المطبقة على ذواتهم. فيفعلون الأشياء التي تعطيهم الرضا والإحساس بقيمة الذات، ويحجمون عن التصرف بطرق تنتهك معاييرهم الأخلاقية، لأن سلوكاً كهذا سيجلب لوم الذات. وفي مواجهة الإغراءات الموقفية للتصرف بطرق لاإنسانية، يمكن للناس اختيار التصرف بطريقة أخرى، عبر ممارسة التأثير الذاتي المضاد. والقوانين الذاتية التوقعية تبقي السلوك متسقاً مع المعايير الداخلية. فعبر الممارسة المتواصلة للتأثير الذاتي يُدفَع وينتظم السلوك الأخلاقي. والقوة الأخلاقية تكمن في نسق التنظيم الذاتي الذي يعمل عبر ثلاث وظائف فرعية رئيسية: المراقبة الذاتية والحكمية والاستجابة الذاتية. فالمراقبة الذاتية لسلوك الفرد هي الخطوة الأولى نحو ممارسة السيطرة عليه. ويبعث الفعل الاستجابات الذاتية من خلال الوظيفة الحكمية التي يقيّم من خلالها السلوك في مقابل المعايير الداخلية والظروف الموقفية. فالحكم الأخلاقي يضع الفرصة لتأثير الاستجابة الذاتية. ويجعل الناس أنفسهم يتصرفون بتوافق مع معايير هم الأخلاقية عبر الاستجابات الذاتية

الايجابية والسلبية التوقعية في المراحل المختلفة للفعل. وتطور وظائف التنظيم الذاتي لا يخلق نسق سيطرة ثابت داخل الشخص، كما تشير ببساطة نظريات الاستدخال التي تستدمج وحدات من قبيل الضمير أو الأنا الأعلى أو المبادئ الأخلاقية كمراقبات داخلية دائمة للسلوك. وتأثيرات الاستجابية الذاتية لا تعمل ما لم تُنشط، وهناك عمليات نفسية كثيرة يمكن بواسطتها فصل القوانين الذاتية عن السلوك اللاإنساني. فالتنشيط الانتقائي وفصل السيطرة الداخلية تتيح أنماط مختلفة من الفعل مع ذات المعايير الأخلاقية. والقوانين الذاتية يمكن أن تنفصل عبر تأويل: مبررات الفعل، وعواقبه، وفاعله، وضحيَّته. إذ تحيل إلى مبررات أخلاقية وعواقب بسيطة وفاعل غير مسؤول وضحية مُستَحِق، بدلاً من مبررات لاأخلاقية وعواقب وخيمة وفاعل مسؤول وضحية غير مُستَحِق، على التتابع. ومِن الواضح أن نسق الإحالة الأول يجعل الأفعال الوحشية متسقة مع المعايير الأخلاقية الذاتية، بينما يجعلها الثاني متقاطعة مع تلك المعايير، وكل الفاعلين يسعون لتحقيق الاتساق، والابتعاد عن التقاطع.

- **التبرير الأخلاقي** Moral Justification: الجملة الأساسية من الممارسات الانفصالية تجري على تأويل السلوك المؤذي ذاته. فالناس لا ينخرطون بشكل اعتيادي في السلوك المشجوب حتى يبررون لأنفسهم صوابية أفعالهم. والجدير باللوم يمكن أن يصبح صواباً عبر إعادة تأويل معرفية. في هذه العملية من التبرير الأخلاقي، يصبح السلوك المؤذي مقبول شخصياً واجتماعياً عبر تصوير كونه بخدمة أهداف اجتماعية وأخلاقية عالية القيمة. مما يجعل الناس يتصرفون بحسب الإلزام الاجتماعي والأخلاقي. وفي تعاملات الحياة اليومية يبرر السلوك العدواني باسم حماية الشرف والسمعة. وعبر قرون تم ارتكاب أغلب السلوك التدميري من الناس العاديين اللطيفين باسم الإيديولوجيات المُحِقّة والمبادئ الدينية والواجبات القومية. فعندما يُنظَر من منظورات متباينة للأفعال العنيفة نفسها تبدو أشياء مختلفة عند أشخاص مختلفين، ولذلك نجد في صراعات القوة أن النشاط الإرهابي لجماعة يمثّل عند جماعة أخرى حركة تحررية. فتلاقي المطالبات الأخلاقية المضادة للعنف آذاناً صمّاء، إذ كل طرف يشعر بأنّه متفوق أخلاقياً على الآخر.
- **النعت المُلَطِّف** Euphemistic Labeling: تشكّل اللغة أنماط تفكير الناس التي تعتمد عليها الكثير من أفعالهم. فالنشاطات يمكن أن تأخذ تثمينات مختلفة بشكل مدهش بالاعتماد على التسمية الممنوحة لها. ولذلك تقدم اللغة المُلَطِّفَة أداة ملائمة لتقنيع النشاطات المشجوبة أو حتى منح مكانة مرموقة لها. فمن خلال التصحيح والحشو الالتفافي، يصبح السلوك التدميري لطيفاً. وقد أظهرت الدراسات المختبرية القوة البالغة للغة المُلَطِّفَة. فالتلطيف سلاح قاتل. إذ يتصرف الناس بشكل أكثر وحشيّة عندما يعطى الشخص المعتدي وصفاً مصحِّحاً أكثر بكثير مما يفعلون عندما يسمى سلوكه عدواناً. إذ تصبح الهجمات "ضربات جراحية"، ويصير المدنيون المقتولون بالتفجيرات "ضرر جانبي".
- **المقايسة المُفيدة** Advantageous Comparison: يمكن كذلك خلع صفات مختلفة جداً على السلوك بالاعتماد على ما يناقضه. فعبر استثمار المقايسات المُفيدة مع أكثر النشاطات المشجوبة، يعد السلوك المؤذي لطيفاً أو يبدو ذو عواقب قليلة. فالنشاطات المشجوبة الأكثر فظاعة، يحتمل بشدة أن تظهر السلوك المؤذي للشخص تافهاً أو حتى خيراً. والتحويل المعرفي للسلوك المؤذي إلى سلوك جيد عبر التبرير الأخلاقي والخصائص المُفيدة عبر النعت المُلَطِّف والمناقضات السلوكية هو الآلية النفسية الأكثر فاعلية لانفصال القوانين

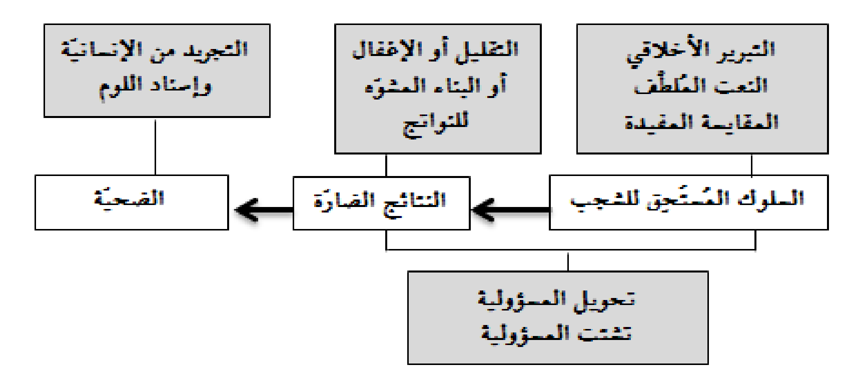
الذاتية. وذلك لأن تغليف الوسائل المؤذية بهدف اجتماعي أو أخلاقي عال لا يحذف الموانع الذاتية فحسب، بل يستدمج الاستحسان الذاتي في خدمة الأعمال المؤذية. فالإرهابيون يرون سلوكهم كأفعال استشهادية، لا ذاتية، عبر مقايستها بالوحشيات الواسعة التي يتعرض لها الناس الذين يتوحدون معهم. كما يتم اللجوء للمقايسات التاريخية لتبرئة الذات. وترتكز هذه المقايسات التبريئية على التبرير الأخلاقي. إذ يسهل جعل العنف أخلاقي من منظور منفعي عبر مجموعتين من الأحكام: (١) عدم فاعلية الممارسات غير العنفية في تحقيق التغيرات المطلوبة، و(٢) التحليلات المنفعية المستعملة في المقايسات المُخَفِّفة مع تهديدات الأعداء الفعليين أو المتخيّلين تثبت أن أفعال الفرد المؤذية ستمنع الكثير من المعاناة الإنسانية، ولا تسببها. وكل هذه التقديرات عرضة لعمليات اجتماعية متحيزة وأخطاء استنتاجية ناجمة عن معلومات غير مؤكدة.

- **تقليل قيمة أو تشويه العواقب** Disregard or Distortion of Consequences: الطرق الإضافية لإضعاف استجابات الردع الذاتية تعمل عبر تقليل قيمة أو تشويه عواقب الفعل. فعندما يوجه الناس نشاطات مؤذية للآخرين من أجل الكسب الشخصي، أو بسبب الاغراءات الاجتماعية، يتجنبون مواجهة الأذى الذي سببوه، أو يختزلونه. فهم يستدعون بسرعة المعلومات السابقة المعطاة لهم عن الفوائد المحتملة للسلوك، ولكنهم أقل قدرة على تذكر نتائجه الضارة. وإضافة للإغفال الانتقائي والتشويه المعرفي للنتائج، التمثيل المشوه ربما يتضمن جهود فاعلة لتكذيب الأدلة عن الضرر الذي سببوه. ومع تجاهل أو اختزال أو تشويه أو إنكار النتائج الضارة لسلوك الفرد، يكون هناك مبرر قليل لتنشيط اللوم الذاتي.
- **تحويل المسؤولية** Displacement of Responsibility: تنشط القوانين الذاتية بقوة أكثر عندما يتم الاعتراف بالقوة الشخصية للنتائج الضارة. ولذلك تعمل الجملة الأخرى من الممارسات التفكيكية عبر حجب أو تشويه العلاقة الوسيطية بين الأفعال والنتائج التي تسببها. وتحت تحويل المسؤولية يرى الناس أفعالهم كشراك من الضغوط أو الأوامر الاجتماعية للآخرين أكثر مما هي شيء مسؤولون عنه شخصياً. ولما لم يكونوا مالكين بالفعل لأفعالهم، يفصلون استجابات لوم الذات. ولذلك يريدون التصرف بطرق يرفضونها عادة إذا تحملت السلطة الشرعية المسؤولية عن نتائج أفعالهم.
- **تشتت المسؤولية** Diffusion of Responsibility: ممارسة السيطرة الأخلاقية تضعف أيضاً عندما تحجب القوة الشخصية عبر تشتت المسؤولية عن السلوك الضار. وهذا يحدث بطرائق عدة. فالمسؤولية يمكن أن تنتشر عبر تقاسم عمل المغامرة مع أعضاء مختلفين يؤدون جوانب مقسمة فرعية تبدو غير مؤذية بذاتها، لكنها مؤذية بكليتها. واتخاذ القرار الجماعي ممارسة شائعة أخرى، تمكن الناس بطريقة أخرى من السلوك بطريقة لاإنسانية. فعندما يكون كل شخص مسؤول، لا واحد يشعر بالمسؤولية بالفعل. الفعل الجماعي يظل فرصة أخرى لإضعاف السيطرة الأخلاقية. فأي ضرر تفعله الجماعة يمكن عادة عزوه إلى حد بعيد لسلوك الآخرين. فالناس يتصرفون بوحشية أكثر تحت مسؤولية الجماعة مما عندما يحملون أنفسهم المسؤولية الشخصية عن أفعالهم.
- **التجريد من الإنسانيّة** Dehumanization: الجملة الأخيرة من الممارسات الانفصالية تجري على مستلمي الأفعال الضارة. قوة القوانين الذاتية الأخلاقية تعتمد جزئياً على كيفية رؤية المعتدين للناس الذين يعاملونهم بقسوة. فإدراك الآخر كإنسان تنشّط الاستجابات التعاطفية



والانفعالية البديلة عبر التشابه المُدرَك. فمتعة ومعاناة الذين يتوحد بهم الشخص أكثر إثارة من الغرباء، أو أعضاء الجماعة الخارجية، أو الذين يجردون من الخصائص الإنسانيّة. ولهذا من الصعب معاملة الأشخاص الإنسانيون بقسوة دون خطر الكرب الشخصي ولوم الذات. فأنصاف البشر يعدون ليس فقط يفتقرون للحساسية، وإنما كذلك كموجودات غير قابلة للتأثر إلا بالوسائل المؤذية. لوم الذات عن السلوك المؤذي يمكن أن يفصل أو يعطل عبر التجريد من الإنسانية التي تجرد الناس من الصفات الإنسانية أو عزو خصائص بهيمية لهم. ومع التجريد من الإنسانية، سيكفون عن أن يبدو كأشخاص لهم مشاعر وآمال واهتمامات، بل أشياء خالية من الإنسانية. والناس يحشدون التبريرات الأخلاقية للسلوك العقابي الموجه نحو الأفراد الذين حرموا من الإنسانية، لكنهم ينكرون الأفعال العقابية ويدينوها على خلفية أخلاقية نحو الأفراد الموصوفون بمصطلحات الإنسانية.

- **إسناد اللوم** Attribution of Blame: لوم الأعداء أو الظروف يبقى حيلة أخرى يمكن أن تخدم أهداف تبرئة الذات. وفي الانفصال الأخلاقي عبر عزو اللوم، يرى الناس أنفسهم ضحايا بالكامل مدفوعون للسلوك المؤذي عبر استفزاز قسري. فيصبح السلوك العقابي بالتالي استجابة دفاعية مبررة للتحريض. فيتحمل الضحايا اللوم عن جلب المعاناة لأنفسهم. تبرئة الذات قابلة للتحقيق كذلك من خلال رؤية الفعل الضار بوصفه محكوماً بظروف قاهرة أكثر من كونه قراراً شخصياً. ومن خلال تثبيت اللوم على الآخرين أو على الظروف، لن تكون أفعال الفرد المؤذية مغتفرة فحسب، بل يمكن أن يشعر بالصوابية الذاتية في العملية .



ثقافة الإرهاب: نحو أنموذج نظري جديد

Terrorism Culture: Toward New Theoretical Model

تحليل المقاربات الأساسيَّة يكشِف عن **بنيات نظريَّة عميقة** ترتبط بـ: (١) **التوجُّهين التنظيريين** الأساسيَّين المتمثلين بالنزوعية Dispositional والموقفية Situational، حيث تُشير **النزوعية** إلى توجه يفسر السلوك برده إلى عوامِل داخليَّة، مرتبطة بشخصية الفاعِل وإدراكاته وانفعالاته، بينما تُشير **الموقفية** إلى توجه يفسر السلوك برده إلى عوامل خارجية، مرتبطة ببيئة الفاعل، وما تتضمنه من محددات ومقيدات وموجهات، فبعض المقاربات تعتمد النزوعية (الفرد: سماته، إدراكاته، انفعالاته)، وأخرى الموقفية (المجتمع: بنياته، عملياته)، وثالِثَة تحاوِل الاقتراب من **التفاعليَّة** Interactional (المجال: الفرد ومجتمعه وسياقه) (يُنظر: هوتون، ٢٠١٥، ص٣٣٣-٣٥٦)، و(٢) **التقليدية الدولتية**، فكما بينت **دراسات الإرهاب النقدية**

Critical Terrorism Studies (CTS)، لازالت المُقاربات السائِدَة – إلى حد ما – تنطلِق من المركزيَّة الدولتيَّة، في التصورات والتحليلات والاستنتاجات، فتنظر للإرهاب بعين الدولة، كمشكلة أمنية، وليس كمشكلة اجتماعية، تشكلت نتيجة عمليات ديناميية طويلة، والدولةُ أحد المُساهمين الرئيسيين في ذلك التشكيل، لاسيما مع كون أغلب الباحثين مرتبطين بالمؤسسات الدولتية، فيشكلون مجتمع ابستيمي دولتي: شبكة متخصصين يحملون رؤية مشتركة عن العلاقات السببية المرتبطة بتخصصهم وفهمهم للسياسة، في سياق هيمنة خطاب الحرب على الإرهاب، الذي يبرر للحكومات والمؤسسات تقييد الحريات المدنية وشيطنة المجتمعات وتغييب فهم منظورات الإرهابيين (يُنظر: Lutz, 2010 و2007 ,Mcdonald)، وكذلك تجنب التركيز – الكافي – على **إرهاب الدولة** State Terrorism (يُنظر: Blakeley, 2010, 2012)، و(٣) **تفاهة الارهاب** Banality of Terrorism، باستعارة اصطلاح Hannah Arendt 1963، فما يميز الإرهابيين هو عاديَّتهم، بحسب تعبير Crenshaw، فهم ليسوا مضطربين أو مختلفين، بل مماثلين، وكل فردٍ يُمكِن أن يُصبح إرهابي، كما أن كل إرهابي كان يُمكِن أن لا يكون إرهابي، ولكن هناك ديناميات فردية واجتماعية – موجودة لدى كل الناس – عملت بكيفية خاصَّة على تحويلِهِ إلى إرهابي، وبعد انضمامِهِ إلى الجماعة الإرهابية أخذت ديناميات الجماعة تُحكِمُ عليه الطوق، وتجعل من شبه المُستحيل المغادرة، ولذلك يجب الالتفات إلى تلك الديناميات، وبشكل خاص **الثقافية**، فالثقافة أهم المتغيرات المُغفَلَة إلى حد كبير في الدراسات السابقة، ولعله إغفال ابستيمي، ناتِجٌ عن الدولتية، حيث إن التأكيد على الاستثنائية والمجتمعية قد يُعفي الدولة من المسؤولية ويكثف من شيطنة الجماعات المُعارضة، في الوقت ذاته الذي أكَّدت فيه – كل الأبحاث – على ارتباط الارهاب بعوامِل متصلة – بشكل أساس – بالدولة، كالدولة الفاشلة أو القامِعَة، والحرمان النسبي، والتوظيف السياسي، والعُنف السياسي، كما أكَّدت أن المواجهة العسكرية غير مُجدية، إن لم تكن ذات عواقب عكسية (ينظر: Brynjar & Katja, 2005, 70-72 و162-256 ,2005 ,Bjorgo)، وأن الخطابات والسرديات الدولتية غير دقيقة، فـ "حُرَّاس بوابات المجتمع الدولي" يؤطرون – بما يتفق مع أجنداتهم الفردية – الخطابات المُعلنة باستعمال "تمثيلات خادعة ومجازية" (يُنظَر: و2009 ,Bhatia و ,Baker 2010 و2010 ,Matini و2012 .Kruglanski et. al).

يُمكِن تحديد ثلاثة محددات سببية جذريَّة - بناءً على التحليلات التفصيلية – للإرهاب: الثقافة الاجتماعية والديناميات النفسية والبنية الاقتصادية السياسية، تشتغل ضمن شبكة من العلاقات التفاعلية الداخلية (داخل المحددات، بين العناصِر المكونة) والبينية (بين المحددات، ككل وكعناصر جزئية)، للتأثير في عمليات الانضمام والبقاء والمُغادَرَة. تتضمن **الثقافة الاجتماعية** Social Culture: التوجهات الجمعية، والمنظومة القيمية التسلطية، والإيديولوجيات المتطرفة الإطلاقية، والهويات الاجتماعية المُهددة، والذاكرات التاريخية العُنفية، و**الديناميات النفسية** Psychological Dynamics: النرجسية الحساسة المجروحة، والهوية المُغلقة التسلطية والمُتشتتة العبثية، والتحيزات المعرفية والتهديدات المُدرَكَة، والشخصية التسلطية والعقلية الدوغماتية، والانفصالية الأخلاقية، و**البنية الاقتصادية السياسية** Economic-Political Structure: البنية الاقتصادية الاستغلالية، والحِرمانات النسبية والمظالِم الاجتماعية، والهيمنة والإحباطات والإضطهادات، والدولة الفاشلة أو الضعيفة أو القامعة واللاديمقراطية أو اللاشرعية أو الفاسِدَة. تشترك هذه المحددات في دفع – وتبرير –

انضمام الفرد للجماعة الإرهابية، وما أن يتم ذلك حتى تشتغل **ديناميات الجماعة** Group Dynamics: الضغوطات والانسدادات السياقية، الثقة والتماسك والاتفاقات والتوترات، الاسنادات المادية والمعنوية، القيادة الكارزمية المعتقدية الروتينة الاتصالية الدافعية التحويلية. والمُغادرة تتحقق إما بانفصالٍ فردي (انفكاك) أو انتهاء جمعي (تفكك). والمواجهة العسكرية يُمكِن أن تساهِم في التفكك، لكن قد تُساهِم في التقوية، بينما المواجهة الثقافية تؤثر – بعمق – في الانفكاك والتفكك وديناميات الجماعة.

الثقافة الاجتماعية
التوجهات الجمعية
المنظومة القيمية التسلطية
الإيديولوجيات المتطرفة الإطلاقية
الهويات الاجتماعية المُهددة
الذاكرات التاريخية العُنفية

المواجهة الثقافية

التفكك

الانفكاك

الديناميات النفسية
النرجسية الحساسة المجروحة
الهوية المُغلقة التسلطية والمُتشتتة العبثية
التحيزات المعرفية والتهديدات المُدرَكة
الشخصية التسلطية والعقلية الدوغماتية
الانفصالية الأخلاقية

الجماعة

الانضمام

ديناميات الجماعة
الضغوطات والانسدادات السياقية
الثقة والتماسك والاتفاقات والتوترات
الاسنادات المادية والمعنوية
القيادة الكارزمية المعتقدية الروتينة الاتصالية
الدافعية التحويلية

البنية الاقتصادية السياسية
البنية الاقتصادية الاستغلالية
الحرمانات النسبية والمظالم الاجتماعية
الهيمنة والإحباطات والإضطهادات
الدولة الفاشلة أو الضعيفة أو القامعة
اللاديمقراطية أو اللاشرعية أو الفاسِدَة

المواجهة العسكرية

توصيات

- **مكافحة الأسباب الجذرية للإرهاب:** إسناد التضحيات العسكرية العراقية بتكثيف الجهود للتعامل مع الأسباب الجذرية، العميقة، المتمثلة بالثقافة الاجتماعية والديناميات النفسية والبنية الاقتصادية السياسية، عبر بناءِ خطابٍ ثقافي إنساني، ودولة ديمقراطية عادِلَة وقويَّة.
- **المركز العراقي لأبحاث الإرهاب:** تأسيس المركز العراقي لأبحاث الإرهاب Iraqi Terrorism Research Center (ITRC)، بكادرٍ من المتخصصين النوعيين في العلوم الاجتماعيَّة، علم النفس وعلم الاجتماع والعلوم السياسية والعلوم الاقتصادية والتاريخ والأنثربولوجية، للاشتغال على **دراسات عميقة** عن الإرهاب في السياقات العراقية والعربية، بمقاربات ومنهجيات متعددة، وتوفر لهم الحرية والبيانات اللازمة للتوصل إلى الحقائِق المرتبطة بالجماعات والديناميات الإرهابية، وإمكانيات **التواصل مع مركز أبحاث الإرهاب العالمية**، لتبادل الخبرات والمعلومات، وبناء **قاعدة بيانات عراقية** رصينة، كما يصمم **مشروعات إرشادية** وعلاجية للمتضررين من الصدمات الإرهابية، و**دورات**



تدريبية للعسكريين والاستخباراتيين والأمنيين لتعرف الارهابيين، ويُصدِر **كُتب** تخصصية وثقافية، و**مجلة** علمية متعددة التخصصات لاستقطاب – وتنشيط – الباحثين في الإرهاب، ويُقيم **محاضرات** تنويرية في مختلف المؤسسات. ويكون المركز **مرجعيَّة استشاريَّة** للحكومة وجهاز مكافحة الإرهاب في كل ما يتعلق بالجماعات الإرهابية والمتطرفة، واقتراح السياسات الفاعلة للتعامل مع كل جماعة وحدث، ورصد التطورات المبكرة، والمسارات المُحتملة.

المراجـــــع

بوست، جيرولد (٢٠١٣) ***القادة وتابعوهم في عالم خطير: سيكولوجية السلوك السياسي.*** ترجمة: الطيب الحصني. لبنان: جداول.

غير، تيد روبرت (٢٠٠٤) ***لماذا يتمرد البشر.*** ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث.

نظمي، فارس كمال (٢٠٠٩) ***الحرمان النسبي والهوية الاجتماعية وعلاقته بسلوك الاحتجاج لدى العاطلين عن العمل.*** أطروحة دكتوراه، كلية الآداب – جامعة بغداد.

هوتون، دافيد باتريك (٢٠١٥) ***علم النفس السياسي.*** ترجمة: ياسمين حداد. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

Aistrope, T (2016) **The Muslim paranoia narrative in counter-radicalisation policy**. *Critical Studies on Terrorism*, 9 (2), 182-204.

Akins, J. K. & Winfree, T. (2016) **Social Learning Theory and Becoming a Terrorist: New Challenges for a General Theory**. In Gary LaFree Joshua D. Freilich (ed.) ***The Handbook of the Criminology of Terrorism***. John Wiley & Sons, Inc.133-149.

American Psychiatric Association (2013) ***Diagnostic and Statistical Manual of Mental Disorders***. Fifth Edition. Arlington, VA, American Psychiatric Association.

Baker, M. (2010) **Narratives of terrorism and security: accurate translations, suspicious frames**. *Critical Studies on Terrorism*, 3 (3), 347-364.

Bandura, A. (1990) . **Mechanisms of moral disengagement**. In W. Reich (Ed.) ***Origins of terrorism: Psychologies, ideologies, theologies, states of mind*** (pp. 161-191). Cambridge: Cambridge University Press .

Bandura, A. (1996). **Mechanisms of Moral Disengagement in the Exercise of Moral Agency** . *Journal of Personality and Social Psychology* , 71, 364-374 .

Bandura, A. (1999). **Moral disengagement in the perpetration of inhumanities**. *Personality and Social Psychology Review*. [Special Issue on Evil and Violence], 3, 193-209 .



Bandura, A. (2002). **Selective Moral Disengagement in the Exercise of Moral Agency** . *Journal of Moral Education*, V. 31, P.101-119 .

Bandura, A. (2005). **The Role of Moral Disengagement in the Execution Process** . *Law and Human Behavior*, 29, 371-393 .

Bhatia, A. (2009) **The discourses of terrorism**. *Journal of Pragmatics*, 41, 279–289.

Bjørgo, T. (2005) ***Root Causes of Terrorism: Myths, reality and ways forward***. Routledge.

Blakeley, R. (2010) **State terrorism in the social sciences: Theories, methods and concepts**. R. Jackson, E. Murphy, S. Poynting (ed.) ***Contemporary State Terrorism: Theory and Practice***. Routledge.12-27.

Blakeley, R. (2012) **State Violence as State Terrorism**. In: M. Breen-Smyth (ed.)The **Ashgate Research Companion to Political Violence**. Ashgate, London, pp. 63-78.

Borum, R. (2004) ***Psychology of Terrorism***. University of South Florida.

Braun, R. & Genkin, M. (2014) **Cultural Resonance and the Diffusion of Suicide Bombings: The Role of Collectivism**. *Journal of Conflict Resolution*, 58 (7), 1258-1284.

Brynjar, L. & Katja, S. (2005) ***Causes of Terrorism: An Expanded and Updated Review of the Literature***. Norway: Norwegian Defence Research Establishment.

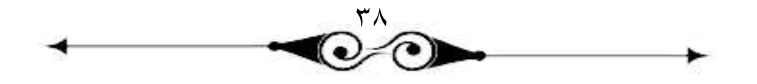
Bushman, B. J. & Baumeister, R. F. (1998) T**hreatened Egotism, Narcissism, Self-Esteem, and Direct and Displaced Aggression: Does Self-Love or Self-Hate Lead to Violence?** *Journal of Personality and Social Psychology*, 75 (1), 219-119.

Crenshaw, M. (1981) **The Causes of Terrorism**. *Comparative Politics*, 13 (4), 379-399.

Crenshaw, M. (1986) **The Psychology of Political Terrorism**. In Margaret G. Hermann (ed.) ***Political Psychology: Contemporary Issues and Problems***. San Francisco, CA: Jossey-Bass. 379-413.

Crenshaw, M. (1987) **Theories of terrorism: Instrumental and organizational approaches**. *Journal of Strategic Studies*, 10 (4), 13-31.

Hacker, F. J. (1976) ***Crusaders, Criminals, Crazies: Terror and Terrorism in Our Time***. . New York: W.W. Norton.



Hart, W., Adams, J. M. & Tortoriello, G. (2017) **Narcissistic responses to provocation: An examination of the rage and threatened-egotism accounts**. *Personality and Individual Differences*, 106, 152-156.

Hudson, R. (1999) ***Sociology and Psychology of Terrorism***. Library of Congress: Federal Research Division.

Krizan, Z. & Johar, O (2015) **Narcissistic Rage Revisited**. *Journal of Personality and Social Psychology*, 108(5), 784–801.

Kruglanski, A. W., Bélanger, J. J., Gelfand, M., Gunaratna, R., Hettiarachchi, M., Reinares, F., Orehek, E., Sasota, J. & Sharvit, K. (2013)**Terrorism—A (Self) Love Story Redirecting the Significance Quest Can End Violence**. *American Psychologist*, 68(7), 559–575.

Kruglanski, A. W., Gelfand, M. & Gunaratna, R. (2012) **Terrorism as Means to an End: How Political Violence Bestows Significance**. In P. R. Shaver & M. Mikulincer (eds.) ***Meaning, mortality, and choice: The social psychology of existential concerns***. American Psychological Association.203-212.

Lacey, D. (2009) ***The Role of Humiliation in Collective Political Violence***. Master Thesis, Centre for Peace and Conflict Studies, University of Sydney.

Lindner, E. G. (2009) **Humiliation and Global Terrorism: How to overcome it nonviolently**. In Ralph V. Summy (ed.) ***Nonviolent Alternatives for Social Change***. 227-233.

Lifton, R. J. (2000) ***Destroying the world to save it: Aum Shinrikyo and the new global terrorism***. New York: Holt.

Lobato, R. M., Moya, M., Moyano, M. & Trujillo, H. M. (2018) **From Oppression to Violence: The Role of Oppression، Radicalism, Identity, and Cultural Intelligence in Violent Disinhibition**. *Front. Psychol*, 9 (1505), 1-11.

Lutz, J. M. (2010) **A Critical View of Critical Terrorism Studies**. *Perspectives on Terrorism*, 4 (6), 31-41.

Martens, W. H. J. (2004) **The Terrorist with Antisocial Personality Disorder**. *Journal of Forensic Psychology Practice*, 4 (1), 45-56.

Martini, A. (2016) **The Construction of the Discourse on Terrorism**. *Politikon: The IAPSS Journal of Political Science*, 30, 92-105.

McCormick, G. H. (2003) **Terrorist Decision Making**. *Annu. Rev. Polit. Sci.*, 6:473–507.

Mcdonald, M. (2007) **Emancipation and critical terrorism studies**. *European Political Science*, 6, 252-259.

Post, J. M. (1984) **Notes on a Psychodynamic Theory of Terrorist Behavior**. *Terrorism*, 7 (3), 241-256.

Post, J. M. (2007) ***The Mind of the Terrorist: The Psychology of Terrorism***. New York: Palgrave MacMillan.

Roberts, K. (2015) **Social Psychology and the Investigation of Terrorism**. In J. Pearse (ed.) ***Investigating terrorism: Current political, legal and psychological issues***. Wiley-Blackwell. 202–213.

Robins, R. S. & Post, J. M. (1997) ***Political Paranoia: The Psychopolitics of Hatred***. Yale University Press

Schwartz, S. J., Dunkel, C. S. & Waterman, A. S. (2009) ***Terrorism: An Identity Theory Perspective***. Studies in Conflict & Terrorism, 32:537–559.

Schumpe, B. M., Bélanger, J. J., Moyano, M. & Nisa, C. F. (2018) **The Role of Sensation Seeking in Political Violence: An Extension of the Significance Quest Theory**. *Journal of Personality and Social Psychology: Personality Processes and Individual Difference*, 118 (4), 743–761.

Subramanyam, M. (2018) **Motivation leading to radicalization in terrorists**. *Forensic Research & Criminology International Journal*, 6 (4), 301-307.

Strozier, C. B. & Mart, D. (2017) **The Politics of Constructed Humiliation Psychoanalytic Perspectives on War, Terrorism and Genocide**. *Research in Psychoanalysis*, 23, 27-36.

Yilmaz, I. (2009) ***Patterns of Differential Involvement in Terrorist Activities: Evidence from DHKP/C and Turkish Hezbollah***. PHD Dissertation, Virginia Commonwealth University.

Vicroroff, J. (2005) **The Mind of the Terrorist: A review and critique of psychological approaches**. *Journal of Conflict Resolution*, 49 (1), 3-42.



Counter-Terrorism: Cultural or Institutional Process?

Social-Psychological approaches to Deconstruct Terrorist Discourses

Prof. Dr. **Luai K. Ghabr**

Political Social Psychology

Abstract: Terrorism is a complex, broad and dangerous phenomenon, and it cannot be confronted until after forming a deep vision of its nature and dynamics, and building strategies - on the basis of this vision - to dismantle it, and the social sciences are the founders of that vision. In this study, we will try to present an outline of the psychosocial approach to this phenomenon, to show the formative, constructive, communicative and deconstructive factors. The great military efforts that were devoted to confront it in Iraq and defeated the ISIS forces are not sufficient. Rather, they are in urgent need of cultural activities as well as institutional, to achieve the appropriate dismantling of that phenomenon. Scientific intellectual efforts are not of the required level, according to the researcher's tracing, as they are between being - in most cases - issued by non-actual specialists in the phenomenon, which results in superficial approaches, but rather delusional, or they are - rarely – by actual specialists but state institutions Do not be interested in adopting these efforts to build effective contexts, so they are idle propositions. Unless there is a real cross-fertilization between scientific discourses and institutional contexts, the actual confrontation of terrorism will not be realized, and it will remain an explicit and / or implicit threat to society.

Key words: Terrorism, Terrorist Discourse, Terrorist Personality, Terrorist group, Extremism, Fundamentalism, ISIS, Social Sciences, Prejudge, Moral Disengagement, Socio-economic Structure, Authoritarianism.

جهاز مكافحة الارهاب في العراق –التحديات الداخلية والمستقبل

الاستاذ الدكتور عبد الجبار احمد عبد الله

رئيس جامعة البيان

المقدمة

من سمات الدول المتقدمة الى جانب وجود المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية المدنية وجود مؤسسات عسكرية أمنية احترافية ومهنية محكومة بقواعد عمل دستورية وقانونية مؤطرة باحترام قواعد حقوق الانسان وحرياته وخاصة في اوقات النزاعات والحروب وترتبط بسلم أداري هرمي يتوج بادارة سياسية – حكومية مدنية .

كما ان من مؤشرات الاستقرار السياسي المستديم توافر التفاهم والتعاون ما بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات المدنية في ظل اعتماد استراتيجية شاملة تحدد السياسات العامة للدولة ووسائل تحقيقها باختلافها ما بين سياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية .

وما من مؤسسة سياسية ام عسكرية في العالم الأ وتواجهها العديد من التحديات المتنوعة وباختلاف الزمان والمكان واختلاف طبيعة التحديات ما بين دول متقدمة واخرى غير متقدمة او في طور النمو .

كما وتختلف طبيعة الاستجابة لتلك التحديات باختلاف النظم السياسية والحكومات ومميزات المؤسسات الحكومية وطبيعتها من حيث التأسيس والتشكيل والاختصاصات والمهام والتمويل والادارة وماهية الادوات المتوفرة ومنها او هي الاهم وجود رؤية واضحة للمستقبل .

و في العراق فأن جهاز مكافحة الارهاب من الأجهزة العسكرية الأمنية العراقية المحترفة والمهنية والتي اثبتت جدارته في مواجهة التحديات الأمنية المختلفة بعد اعتمادها على ادوات ووسائل مادية عصرية وحديثة وقيادات عسكرية لا تعمل على وفق الهرمية العسكرية العالمية المتقدمة فحسب بل ومبادئ المواطنة واحترام حقوق الانسان للمدنيين في اوقات النزاعات والقتال والحروب .

و شيء طبيعي ان يواجه هذا الجهاز العديد من التحديات التي لن تحدد مستقبل الجهاز وعمله فحسب بل وربما حتى وجوده فعليا على ارض الواقع

ولما كان من الضروري والمهم علميا ومنطقيا معرفة نوع التحديات واثارها نقدم بحثنا الموسوم " جهاز مكافحة الارهاب في العراق التحديات الداخلية والمستقبل "

من اجل معرفة طبيعة واثار التحديات الداخلية على عمل الجهاز ومستقبله وفي محورين كرس المحور الاول للتطرق لخمسة انواع من التحديات الداخلية وهي تحديات البيئة السياسية والأمن اولا والعلاقة المتبادلة ما بين قوة الدولة وادراتها ثانيا ونوع العلاقة بين النظام السياسي وطبيعة الحكومة وتوجهاتها ثالثا واثر الاستقرار السياسي ومواقف القوى السياسية رابعا و التحدي المؤسساتي ، خامسا

اما في المحور الثاني خصص لمعالجة امر مستقبل جهاز مكافحة الارهاب وفي ثلاث مشاهد تناولنا في الاول منها مشهد اضمحلال وانزواء الجهاز وفي الثاني مشهد البقاء على ما هو عليه وفي الثالث والأخير مشهد تنامي قوة الجهاز وانتقاله لممارسة الدور السياسي .

وفي النهاية تم ادراج مجموعة من الاستنتاجات ومقدمة بعدد من التوصيات



المحور الاول : التحديات الداخلية لجهاز مكافحة الارهاب

اولا- تحديات البيئة السياسية والأمن : ومما لا شك فيه فان وجود بيئة سياسية[١] ترتبط بالتعددية السياسية (والحزبية واحترام حقوق الانسان وحرياته هي غير البيئة السياسية) التي ترتبط بعقلية الاستبداد الاستبداد والطغيان واستعباد الانسان اذ تؤشر هذه البيئة السياسية وطبيعتها على سياسة الأمن الوطني وموضوعيتها وشرعيتها .

و لذلك يمكن القول ان البيئة السياسية (بشكل عام) تترك اثارها المباشرة وغير المباشرة على اداء جهاز مكافحة الارهاب العراقي في مكافحته ومحاربته للأرهاب وشرعية ومبررات وجوده ، ولهذا لا نستطيع ان نقيم عمل الجهاز واداءه الامني الأ من خلال محددات البيئة السياسية العراقية المنطلقة من فلسفة التعددية والديمقراطية واحترام حقوق الانسان اولا وطبيعة التزام جهاز مكافحة الارهاب بهذه المحددات وخاصة في اعماله القتالية وغير القتالية ايضا ،و استنادا الى ذلك فاننا لم نجد الية اشارة سلبية على عمل جهاز مكافحة الارهاب في العراق ليس في اوقات السلم والاستقرار والتدريب فحسب بل وفي الاوقات الصعبة ، تحرير مدن العراق وقيامه بالمهام التي حددها قانون مكافحة الارهاب وقانون جهاز مكافحة الارهاب وبالعكس فان هناك اشادة عالية المستوى من جهات دولية عالمية التي انصفت الجهاز وعمله في اطار مكافحة الارهاب الى جانب اشادة موضوعية من قبل اغلب القوى السياسية والاجتماعية ناهيك عن الاعلامية .

اما عن اولوية السياسية ام الأمن واثرها على عمل جهاز مكافحة الارهاب فاننا نعتقد بانه في ظل غياب التحديد الواضح لنوع السياسة ولنوع الأمن فأننا سنكون امام معادلات مغلوطة في تحديد الاولويات وما تتركه من اثار سلبية على الوضع في العراق .

وحتى نتجاوز مشكلة المعادلات المغلوطة ونؤسس لمعادلات صحيحة فانه يكون من الضروري السعي لتمازج الفعل السياسي مع الفعل الأمني وصولا الى انتاج الفكر الاستراتيجي ، الفكر الذي سيطرد كل المعالجات الامنية التقليدية التي عفى عليها الزمن لصالح تبني معالجات أمنية غير تقليدية وغير احادية شاملة على قدر شمولية المصالح العليا ، الفكر الذي يتطعم من المفاهيم السياسية التقليدية والمنغلقة لصالح مفهوم عصري للسياسة ، المفهوم الذي لا ينفصل عن الأمن وليفتح لنا الأمن الانساني[٢] بكل ابعاده واركانه والذي طرح في عام ١٩٩٤ من قبل برنامج الامم المتحدة الانمائي عبر التركيز على سبعة ابعاد للأمن وهي الاقتصادي ، الغذائي ، الصحي ، البيئي ، الشخصي ، المجتمعي ، والسياسي[٣] .

وهنا نقول ان جهاز مكافحة الارهاب العراقي استطاع أن يطرح استراتيجية غير تقليدية في التعامل مع الظاهرة الارهابية (وان اجبرته الظروف احيانا اتباع اسلوبا تقليديا) سواء كان على المستوى المعرفي –العلمي او على المستوى العملياتي – القتالي .

و المشكلة التي تؤثر بشكل سلبي على عمل الجهاز هي وجود بيئة سياسية متصارعة ، متحاصصة وبيئة سياسية فيها الاحتقان العرقي- القومي – الطائفي – المذهبي اكثر من الاحتقان السياسي او التنافس السياسي ولذلك الحال طبيعة ونوع الأمن المراد تحقيقه والوصول اليه وماهية الوسائل المتاحة له وهنا نلاحظ ان الجهاز يستطيع ان يعمل بأريحية وكفاءة عالية وبامتياز حين يكون التهديد الذي يمس العراق هو تهديد وجودي ويكون عمله موضع نقاش وجدال (ايجابي او سلبي) حين يكون عمله يخص مكافحة الفساد .



ثانيا -العلاقة المتبادلة بين قوة الدولة وضعفها واثارها :

ليس المجال هنا للدخول في تفاصيل وتنوع التعريفات المقدمة للدولة [٤] سواء كانت مؤسسة سياسية ام قانونية ام ادارية ام قيمية (معيارية) ولا تعادل عناصر الدولة التي نتناولها ادبيات العلوم السياسية الاجتماعية بقدر رغبتنا في التركيز على اهم خصيصة رست للدولة والا وهي الاحتكار المشروع لاستخدام القوة والعنف لتنفيذ السياسات والقرارت والقوانين دون غيرها بشكل مطلق .

لان هذا الاحتكار المشروع لاستخدام القوة هو الذي يميز ما بين الدولة واللادولة وما بين العلاقات المؤسساتية –القانونية والعلاقات الشخصية التي تمثل مرحلة ما قبل الدولة او مرحلة ما بعد غياب (انهيار) الدولة واستخدام القوة بشكل مشروع هو الذي يميز مابين وجود دولة متحضرة ذات ثقافة سياسية مدنية واللادولة حيث النزاعات الغرائزية (وليس التفافات) المرتبطة برغبات الاقوى بفرض انماط حياته وتفكيره على الاخرين.

وعندما نعرج على مرتكزات الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ فاننا نجد ما يلي[٥] :

١- التداخل والارباك ما بين حدود الدولة (كمفهوم) كليا او بعض مفاصلها وحدود النظام السياسي .
٢- التداخل ما بين تطبيقات اللامركزية السياسية واللامركزية الادارية .
٣- دولة واهنة يرافقها غياب نموذج رجل الدولة وشعبه بانماط المحاصصة .
٤- دولة مرتبطة باذهان ما سبق من تجارب وذكريات الماضي وليس بامال المستقبل .
٥- دولة محملة باعباء الاقتصاد الريعي .
٦- دولة تابعة اقليميا ودوليا ذات سيادة منقوصة.
٧- دولة وجدت (بعد ٢٠٠٣) على انقاض دولة البعد الواحد ، ولتكون دولة ذات الابعاد المنقسمة المتشظية ، رويتها اكبر من ديمقراطيتها الناشئة .

وجهاز مكافحة الارهاب العراقي مؤسسة عراقية تعمل ضمن هذا الاطار المعقد للدولة ومن الطبيعي ان تعكس هذه السمات على عمل واداء الجهاز سواء كان بشكل مباشر او غير مباشر .

وطبيعة التأثير الحاصلة قد لا تكون بنفس المستوى والدرجة على كل المؤسسات العسكرية الأمنية العراقية اذ تتفاوت بشكل واضح ما بين مؤسسة وأخرى لاسباب عديدة ومنها طبيعة جهاز مكافحة الارهاب من حيث التأسيس والقيادة والادراة والتعبئة والتنشئة العسكرية –القتالية والتساؤل الذي يبرز امامنا هو ما هي صيغة استجابة جهاز مكافحة الارهاب العراقي للتحديات التي ترتبط بقوة الدولة العراقية وادارتها ؟

وعند الاجابة يمكن تحديد ما يلي : -

ا- حالة ضعف الدولة : ان ضعف الدولة [٦] انما يقصد به عدم قيام الدولة باداء الوظائف الاساسية لاية دولة باعتبارها مؤسسة سياسية وقانونية وادارية وحين تعجز الدولة عن عن قيامها بتلك الوظائف فهي ستتخلى عن كونها السلطة التي تعلو وتنمو على كل المؤسسات (التقليدية) الاخرى وحقها في توصية الاوامر وتنفيذ القوانين واستجلاب الطاعة من المواطنين سواء كان بطرق اقناعية ام قسرية وحين تتخلى عن حقها (الدولة) في ذلك فهي ستفتح الباب امام وجود سلطات ما قبل الدولة سواء كانت العشيرة او القبيلة او الطائفة او حتى العائلة ذاتها وعندها سوف نجد اعراف وتقاليد سائدة هي التي تهيمن كقواعد اكراهية



لتمشية الامور بدلا من القانون باعتباره رمزا حضاريا مؤسساتيا وجزءا اساسي ومهم من وجود الدولة وحين يغيب القانون ويضعف فان الفرد سينسحب من خيمة مؤسسة الدولة ليحتمي تحت اطار خيمة المؤسسات التقليدية وفي هذه الحالة ستختفي مسلمات واساسيات مبدا المواطنة ، حيث المساواة والعدالة للجميع وما بين الجميع ، وبدلا من القانون سيسود السلاح وهو السلاح الذي يبدا امنيا من ثم ليتحول من الواجب الاجتماعي الى الامر السياسي وعندها لن يبقى شيء اسمه الدولة

و في مثل هذه الظروف تعمل الحكومات على ان يكون لها مؤسسة عسكرية قوية ولكن مهنية واحترافية تعمل على تقوية اساسات الحكومة اولا والعمل مع باقي المؤسسات اما لبناء الدولة او لاعادة بناءها .

ب- حالة قوة الدولة : ليس كافيا ان تكون الدولة قوية لتحقيق الاستقرار[٧] والقيام بعملية بناء الدولة بل يقتضي الامر ان تكون دولة قانونية وديمقراطية وفيها من سمات العدالة الاجتماعية الشيء الكثير والا قد نجد دولة قوية ولكنها ليست ديمقراطية وليست عادلة .

وحالة قوة الدولة يمكن وصفها بان الدولة التي تقوم بوظائفها بشكل ناجح ولديها سمات التكيف والاستجابة لمواجهة التحديات والتهديدات الراهنة والمستقبلية كما ان لها مؤسسات سياسية وقانونية وعسكرية قوية ورصينة تعمل على وفق القواعد الدستورية والقانونية بالشكل الذي لاتعمل على توفير المناخ المناسب والبيئة المناسبة لعيش المواطن بشكل كريم وامن بل وحماية حقوق وحرياته

والتساؤل الذي يبرز امامنا هو طبيعة اداء جهاز مكافحة الارهاب واثره في تعزيز قوة الدولة ؟

وعند الاجابة يمكن تحديد ما يلي : -

١- من خلال تدقيق ومراجعة استراتيجية جهاز مكافحة الارهاب في العراق[٨] للسنة ٢٠٢١ – ٢٠٢٥ نجد انه لا يركز على الامن العسكري فحسب او المعالجات الامنية على حساب المعالجات الاخرى بل يركز على تحقيق ايجاد الامن الذي يقترب من معايير وسمات الامن الانساني الذي يركز على مصادر التهديد العسكري وغير العسكري وهذا هو الصحيح لاي استراتيجية ناجحة يمكن ان تعمل على وفق بوصلة تعزيز قوة الدولة فعلى سبيل المثال ما فائدة الحديث عن معالجات عن نزع الاسلحة من الشارع ماديا واغفال حقيقة ان الاهم هو المعالجات الفكرية والنفسية لحاملي السلاح

٢- ان استراتيجية الجهاز ٢١-٢٠٢٥ لا تركز على الامن الرسمي للدولة والحكومة فحسب وان كان هذا مهما ولكنها تركز ايضا على الامن المجتمعي[٩] والذي يعبر عنه بقدرة مجتمع ما الثبات على سماته الاساسية في مواجهة الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة والحقيقية وهذا هو الصحيح كمسار لتقوية الدولة وتعزيز هيبتها باعتبار ان الامن الحقيقي هو الامن المتحقق عن التفاعل ما بين الدولة والمجتمع

٣- ان للجهاز هرمية واضحة وتسلسل ومرجعيات رسمية وقواعد قانونية وعسكرية ذات معايير ليست مقبولة على المستوى المحلي فحسب بل والاقليمي والدولي وهذا يمكن ان يلعب دورا اساسيا ومهما في تعزيز قوة الدولة وهنا نذكر القارئ من ان كل الامم حين تشرع في بناء دولها فان اول خطواتها تكون هي تأسيس المؤسسات العسكرية والشرطة والاجهزة الاخرى التي تندرج ضمن قاعدة تشكيل الحكومة وبناءها لمرحلة سابقة وممهدة لبناء الدولة .



٤- ومن ناحية ضعف الدولة وهشاشتها الناتجة والمرتبطة بوجود السلاح الرسمي وغير الرسمي والمتعدد والمتنوع المصادر وسيادة قيم الفساد[١٠] بكل انواعه ومفاصله فانه يترك اثارا سلبية على اداء جهاز مكافحة الارهاب سواء من حيث الاداء او الدعم والمساندة او التمويل وغلق ابواب امكانية قيام الجهاز بدوره في تعزيز قوة الدولة وحتى مع استطاعته تحقيق ذلك الا انه لن يكون بمقدور الجهاز لوحده تحقيق هذا الهدف .

٥- اما من ناحية قوة الدولة وهيبتها فانه من الطبيعي القول ان عمل واداء جهاز مكافحة الارهاب العراقي كان وما يزال له الدور الايجابي والبناء في تعزيز قوة الدولة والحفاظ على هيبتها وصدى هذا الدور نجده على المستوى المحلي اذ ان الجهاز من حيث التشكيل حافظ على اعتماد الهوية العراقية [١١] (والمواطنة لقادته ومقاتليه والذي يعكس المهنية العالية للجهاز كما ان اعمال الجهاز القتالية والاستخبارية لم تترك اي اثار لردود افعال سلبية من اي جهة كانت والذي يعكس التزام جهاز مكافحة الارهاب العراقي باحترام مبادئ حقوق وحريات الانسان في العراق ولعل ابرز ما يؤيد هذه الحقيقة ان سكان المدن المحررة[١٢] من عصابات داعش في العراق قد أيدت بشكل مطلق اعمال الجهاز القتالية الاحترافية وبالطبع مع عدم اغفال اداء باقي المؤسسات القتالية العراقية ، وتعاونت معه لاسباب عديدة الا ان الاكثر اهمية وحيوية هي ثقة السكان بالجهاز بكونه مؤسسة وطنية عراقية بشكل مطلق وخال من الميول الحزبية او الطائفية او العرقية او اية صفات اخرى .

٦- ان بقاء ضعف الدولة مستمرا ربما سيثقل من كاهل واعباء الجهاز والذي يفترض ان يخصص لمكافحة الارهاب ، ومن ثم احتمالية هدر مقومات فعاليته من جهة وفتح باب التأثير السياسي – الحزبي من جهة اخرى وانصرافه الى بذل الطاقات لمكافحة الجرائم الاخرى وليس الارهابية المحددة .

٧- ان تحقق قوة الدولة وان كان بشكل تدريجي سوف يكون عامل تعزيز لقوة وقدرات وقابليات جهاز مكافحة الارهاب ومن ثم استمراره بمكافحة الارهاب سواء المتمثل بعصابات داعش (ما تبقى منه) او احتمالية ظهور تنظيمات ارهابية اخرى بفعالية ومن ثم امكانية تطوير هيكلية الجهاز وتعزيز قدراته الامر الذي قد يمكن الجهاز من القيام بادوار سياسية[١٣] مثلما سنوضح ذلك في مكان اخر من هذا البحث

ثالثا : نوع النظام السياسي وطبيعة توجهات الحكومة : الحديث الجوهري الذي يدار حول طبيعة الحكومة يتمثل بالأصل في وجود دعوات للأخذ بالنظام الرئاسي بدلا من النظام البرلماني لاعتبارات عديدة وذلك اعتقادا وايمانا من اصحاب هذه الدعوات من ان النظام السياسي الرئاسي سيقود بالعراق للاستقرار السياسي والأمني وتحقيق الخدمات المفقودة والاهم هو تحقيق موضوع وحدة القرار ووحدة السلطة[١٤] .

وبالمقابل ما زالت رغبات ودعوات التمسك بالنظام البرلماني هي السائدة طالما بقي الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ النافذ من دون اجراء اي تعديل جزئي او كلي يذكر[١٥] .

ومن الطبيعي ان يكون لكل جهة المبررات والحجج الموضوعية والتي تستدعي التأمل والدراسة الموضوعية وبالاعتماد على الاسس القانونية والدستورية وليس الرغبات وحدها ومراعاة وجهات نظر المكونات التي انتظمت وقبلت بقواعد النظام البرلماني كاساس للنظام السياسي بعد ٢٠٠٣

و لكن السؤال الذي يثار هنا ما هو اثر نوع النظام السياسي العراقي كونه برلماني ام رئاسي (او اي نظام سياسي اخر) على عمل جهاز مكافحة الارهاب في العراق ؟ وللاجابة عن هذا التساؤل يمكن تحديد ما يلي :

١- ان اي مؤسسة عسكرية مهنية احترافية لا يهمها نوع النظام السياسي طالما التزم ذلك النظام بالقواعد الدستورية ومنها جهاز مكافحة الارهاب .
٢- ان المشكلة ليس في نوع النظام السياسي بل في نوعية النخب السياسية المدنية العراقية التي تتوكل قيادة الاجندة الحكومية باختلاف مسمياتها واوصافها والتي تترك اثر كبير في مدى نجاعة النظام السياسي .
٣- ان المهم هو ان يكون للنظام رؤية واضحة للأمن الوطني وطبيعة تحقيق هذا الأمن ونوعية هذا الأمن وماهية الوسائل المتوافرة لتحقيقه .
٤- ان اي نظام سياسي ناجح لابد ان يكون عاملا على ايجاد مؤسسة عسكرية احترافية عالية المستوى من حيث التسليح والكفاءة والتمويل وصيانة عقيدة عسكرية وقتالية واضحة سواء كان هذا النظام برلماني ام رئاسي ، ملكي ام جمهوري الخ.
٥- ان موضوع توفير البيئة الأمنية السليمة والسياسات الأمنية السليمة [١٦] لا تقتصر على نوع النظام السياسي فحسب بل على طبيعة النخب السياسية وقراءتها للخارطة السياسية والأمنية وطبيعة تشخصيها للتحديات والتهديدات الفعلية والمحتملة وما هية ادوات مواجهتها هذا الى جانب عنصر وحدة القرار السياسي – الأمني بالقدر الذي يعزز من فعالية الاجندة والمؤسسات العسكرية والقتالية ومنها جهاز مكافحة الارهاب .
٦- طالما بقي النظام السياسي العراقي ملتزما بالنص الدستوري حول العلاقة المدنية- العسكرية وسيادة الفلسفة الديمقراطية كنهج للحكم فان المؤسسة العسكرية العراقية ستبقى تعمل في الاطار الدستوري للدفاع عن الخيار الديمقراطي سواء كان النظام السياسي برلماني او رئاسي مع أرجحية اعتبار ان اتخاذ القرارات السياسية –الأمنية –العسكرية ستكون هي المشرفة عليه وشريكة في النظام الرئاسي منه في النظام البرلماني مع عدم اغفال حقيقة التنوع الحاصل في المجتمع الدولي وتحقيق الأمن في الدولة باختلاف نظمها السياسية

رابعا - الاستقرار السياسي واثره على عمل الجهاز

هناك العديد من تعريفات عدم الاستقرار السياسي[١٧] والذي تؤشر جميعها في عدم قدرة النظام على التعامل مع الازمات الذي تواجهه بنجاح

و يمكن تحديد مظاهر عدم الاستقرار السياسي بما يلي :

١- اشكالية الوحدة الوطنية
٢- ضعف البناء الاجتماعي والسياسي وغياب النضج المؤسساتي
٣- اشكالية تكوين المؤسسات الامنية
٤- الازمات الاقتصادية وتعثر التنمية
٥- الوجود الاجنبي واشكالية القبول والرفض
٦- التدخل الخارجي الاقليمي والدولي

و لذلك وحين معاينة هذه المظاهرات في الحالة العراقية فانه يمكن القول بان مشكلة عدم الاستقرار السياسي هي واحدة مما شكلة ضعف القدرة لبلوغ متطلبات دولة القانون وضعف الاستقرار السياسي والأمني وغيرها من المشكلات التي رافقت العراق بعد ٢٠٠٣ (١٨)

اثر الاستقرار السياسي على عمل الجهاز

وفي هذا الاطار يمكن القول بان اثار الاستقرار السياسي على عمل الجهاز يرتبط بعلاقة الاستقرار السياسي بالاستقرار الأمني والتي يمكن تحديدها بما يلي:

ا- ان اي استقرار سياسي سيقود لاستقرار أمني ، اذ ان توافر الاستقرار السياسي المحلي سيقود لوجود رؤية سياسية واضحة للتعامل مع التحديات والتهديدات الداخلية والخارجية

ب- ان الاستقرار السياسي الدائم هو نتاج لاستقرار عمل المؤسسات السياسية والدستورية واتفاق القوى السياسية والحزبية على المصلحة الوطنية العليا والذي من شأنه ان يوحد الرؤية الواضحة في كيفية التعامل مع اليات تحقيق الاستقرار الامني

ت- ان درجة الاستقرار السياسي هي اشمل واوسع من الاستقرار الامني فقد تستطيع الادوات العسكرية ان تحقق الامن العسكري ولكن لادامة هذا الامن العسكري وتحويله لامن مجتمعي والذي لن يتحقق الا بالادوات السياسية العامة والقوية والشرعية .

ث- ان الاستقرار الحقيقي هو ذلك الاستقرار الذي يتحقق عبر منهج تكاملية الوسائل والمعالجات الكفيلة بتحرير المواطن من الحاجة والخوف من جهة وحماية القيم الاساسية للدولة وكيانها وسيادتها(١٩) .

ج- ان للوسائل السياسية المعتمدة على المحاصصة اثار سلبية على كل الاجهزة الامنية بشكل عام ماعدا تلك الاجهزة التي استطاعت المحافظة على مهنيتها العالية والابتعاد عن المحاصصة ومنها جهاز مكافحة الارهاب العراقي .

ح- ان للمعالجات الأمنية ووسائلها المرتبطة باحترام قواعد الاشتباك او القتال واحترام حقوق الانسان وحرياته واحترام الحدود الفاصلة ما بين ما هو مدني بريء وارهابي شرير يمكن ان يكون عاملا ايجابيا في الاستقرار السياسي .

خ- ان الاستنتاج الاساسي حول اثر الاستقرار السياسي على عمل جهاز مكافحة الارهاب يتمثل في ان وجود بيئة سياسية عراقية مستقلة من حيث تشكيل الحكومة وادارتها واداءها من حيث النجاح والفشل ومن حيث القبول والرفض وكذلك في وجود الانقسام السياسي او الطائفي او القومي –العرقي وسيادة التصارع الحزبي بدلا من التنافس واعتماد منطق المحاصصة السياسية والامنية كل هذه النقاط من شأنها ان تترك الاثار المباشرة على عمل الجهاز سلبا او ايجابا.

خامسا – التحديات المؤسساتية : من التحديات الأساسية والمهمة والتي ستؤثر بشكل حاسم في عمل جهاز مكافحة الارهاب العراقي هو التحدي المؤسسي والمقومات اللازمة للجهاز

وهذا التحدي لا يشمل مؤسسة جهاز مكافحة الارهاب لوحده بل هي تشمل كل الجيش العراقي كمؤسسة عسكرية قتالية وتدريبية ويرتبط الامر بالاساس في مدى توافر العقيدة العسكرية والعقيدة القتالية للمؤسسات العسكرية في العراق والتي تكررت الدعوات المؤكدة على ضرورة توافر العقيدة العسكرية ، العقيدة التي تعتمد على الولاء للوطن (٢٠)

و عن هذه العقيدة العسكرية المفقودة وصف احد السياسيين من ان الجيش الحالي انه جيش وظيفة لا عقيدة(٢١)



في حين وصفها البعض من ان المؤسسة العسكرية العراقية ضحية الولاءات وتعددها وعدم الثقة ما بين مختلف المؤسسات المعنية بالدفاع والامن [٢٢].

اذ ان الجيش العراقي قد استبدل العقيدة العسكرية بعقيدة الطائفة[٢٣]

او ما جاء في عند البعض من ان العراق بلا عقيدة عسكرية واضحة[٢٤]

او ماذكره رايان كروكر السفير الامريكي في العراق من ان الجيش العراقي ليس فاسدا حد النخاع بل فاسد من القمة[٢٥]

لم يكن هو الوصف القاسي وغير الصحيح الاخير بل وجدت دعوات مباشرة لحل الجيش العراقي على غرار حل الجيش العراقي من بول بريمر[٢٦]

و مع عدم تأييدنا واتفاقنا مع الاوصاف السلبية اعلاه بحق الجيش العراقي الا انه يبقى موضوع العقيدة العسكرية والقتالية من المواضيع المهمة والحيوية لعمل هذه المؤسسة مع ادراكنا بان هذه العقيدة ترتبط بشكل مباشر وغير مباشر بطبيعة توجهات الحكومات العراقية والنخب السياسية وكيفية تعاملها وادراكها لطبيعة الأمن وسبل تحقيقه .

و حتى عن عمل جهاز مكافحة الارهاب وجدنا بعض المطالب التي نعتقد انها غير صائبة وغير موضوعية وبعيدة عن الادراك الحقيقي العقلي لعمل جهاز مكافحة الارهاب في العراق ومنها على سبيل المثال دعوة مايكل نايتس الى دمج جهاز مكافحة الارهاب في وزارة الدفاع[٢٧] وخلاف لما طرحه نايتس فاننا نعتقد ان الجهاز استطاع ان يحوز على ثلاث انواع من القدرات والتي هي ضرورية لاي مؤسسة عسكرية ومنها [٢٨]:

١- قدرات النظم نفسها
٢- قدرات النسق
٣- قدرات التنشئة الاجتماعية
٤- هذا الى جانب حيازته على السمات الرئيسية للمؤسسة العسكرية وهي[٢٩]:
٥- الحياة الجماعية المشتركة
٦- التراتبية
٧- مبدأ الانضباط

هذا الى جانب وجود تقنيات موضوعية رافقت اداء جهاز مكافحة الارهاب ومنها اعتبار ان عبد الوهاب الساعدي هو افضل ضابط حسب وصف احد الخبراء العسكريين العراقيين[٣٠]

ولذلك من المعتبر ان تكون نسبة مرجعية الجهاز للوطن هو ٩٠% [٣١]

او ما ذهبت اليه احدى المراكز البحثية حين وصفت الجهاز بانه قد يكون القوة الافضل كفاءة

في مجال مكافحة الارهاب في العالم العربي[٣٢]

و نعتقد ان هناك مجموعة نقاط هي التي ستحدد طبيعة التحديات المؤسساتية التي ستترك اثارها المباشرة على عمل الجهاز ومنها :

١- التأطير القانوني : اذا استطاع الجهاز ان ينتظم كيان يحدد مهامه ووجاباته بعد سن القانون رقم (٣١) لسنة ٢٠١٦ وتخلص من اشكاليات التأسيس التي قد لا تعجب الكثيرين ولكن طالما سن قانون وعبر السلطة التشريعية العراقية فانه ما عاد هناك لاي مبرر للتشبث لعدم الثقة في اصل تأسيسه بالماضي او في تحديد اعماله ومهامه حاليا وفي المستقبل



٢- التأطير الدستوري : ونعتقد بضرورة ايجاد تعديل دستوري لايجاد نص يذكر بالاسم جهاز مكافحة الارهاب العراقي ليكون اكثر قوة طالما ان العراق قد التزم على مستوى النص الدستوري بمحاربة ومكافحة الارهاب بكل اشكاله[٣٣]

٣- اعادة الهيكلة وتطويرها : وهنا يكون من واجب القيادات في الجهاز العمل الدؤوب لاعتماد الاستراتيجيات الكفيلة لضمان تحقيق العقيدة العسكرية المناسبة للجهاز وتوفير الدعم المالي والسياسي المناسب والذي يضمن عمل الجهاز بكفاءه وديمومة نجاحاته .

و الأهم هو ان يبقى ارتباط الجهاز بالقائد العام للقوات المسلحة (رئيس مجلس الوزراء) لانه الضمانة الوحيدة لاستمرار نجاحات عمل الجهاز في ظل الوضع السياسي السائد في العراق .

المحور الثاني: مستقبل جهاز مكافحة الارهاب العراقي

يمكن تحديد ثلاثة مشاهد مستقبلية لجهاز مكافحة الارهاب والتي ترتبط بوجود مجموعة متغيرات متنوعة وهي كما يلي :

اولا - مشهد اضمحلال وانزواء الجهاز: وهذا المشهد من الممكن ان يتحقق بتوافر مجموعة من العوامل والمتغيرات المحلية او الاقليمية والدولية بالشكل الذي تجعل من وجود الجهاز وجودا شكليا ورمزيا ان لم يكن احتفاليا فحسب .

ومن هذه العوامل ما يلي:

- غياب التنظيمات الارهابية من الساحة العراقية بشكل كامل
- وجود رئيس وزراء او حكومة عراقية لا تدعم عمل الجهاز بشكل من اشكال الدعم.

-عدم سن السلطة التشريعية لاي تشريعات وقوانين داعمة لعمل الجهاز واعتماد حملة رقابية (تسقيط سياسي لسبب او لاخر) الحملة التي ستكون من الجهات المؤثرة والنافذة في البرلمان .

-تلاشي الدعم الشعبي وانصراف الراي العام عن دعم الجهاز وتأييده واهتمامه بقضايا قد تكون اكثر اهمية ومصلحة.

-صعود وتنامي قوى عسكرية اخرى او تكاثر وانشطار لبعض الجماعات المسلحة .

- غياب الدعم الاعلامي المادي من المجتمع الدولي وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية .

وفي حال استمرار وثبات هذه العوامل فان الجهاز سيواجه مشاكل حقيقية بالقدر الذي تصقل دوره دوره وتضعف من اداءه وبالتالي سيصبح خيار دمج مراتب وضباط الجهاز في وزارة الدفاع خيارا مقبولا.

ثانيا - مشهد البقاء على ما هو عليه :

مشهد الثبات واستمرار اداء ودور الجهاز على ما هو عليه مرهون بتوازن ايضا مجموعة من العوامل والتي يمكن تحديدها بما يلي :

- استمرار التأييد الشعبي للجهازعلى ما هو عليه ولربما انشغاله بمواضيع وامور تصبح هي اكثر اهمية ومصلحة لدى الراي العام العراقي .
- الابقاء على المهام المحددة للجهاز وحسب القانون والذي حدد مسارات عمله من دون اي زيادة او نقصان



- استمرار العمليات الروتينية للجهاز (عمليات مكافحة ودهم واعتقال) ولكن لعناصر ارهابية ليست هي على مستوى القيادات العليا .
- وجود معارضة لقوى سياسية مختلفة ومحاسبة من كتل في السلطة التشريعية لاي رغبة من الحكومة العراقية بتوسيع خيارات ومهام وصلاحيات عمل الجهاز.
- اجراء حركة تغيرات كبيرة للقيادات العسكرية العليا في الجهاز لصالح قيادات اخرى لا تحتل نفس المرتبة والمكانة والرمزية التي شغلتها القيادات التي قبلها
- احداث توازن مقصود ما بين عمل الجهاز ومهامة مع المؤسسات الاخرى وعدم الاخلال بهذا التوازن الذي من شأنه ان يمنح الريادة لجهاز مكافحة الارهاب .
- بقاء موضوع السلاح المنفلت منيعا امام الدعوات لحصر السلاح بيد الدولة(٣٤) وفشل اجراءات الحكومة لتحقيق هذه الدعوات .

ثالثا- مشهد تنامي قوة الجهاز وانتقاله لمرحلة ممارسة الدور السياسي :

و في هذا المشهد فان عمل جهاز مكافحة الارهاب يتحول من جهاز عسكري – أمني ينفذ السياسات العامة للدولة وحسب السياق الدستوري الى جهاز عسكري امني ولكن سياسي ايضا ليكون هو القائد للعمل السياسي وليس مجرد الاداة المنفذة(٣٥) .

و ألعوامل التي من الممكن ان تدفع باتجاه هذا المشهد هي :

- استمرار ضعف الحكومة العراقية وارادتها السياسية في حل المشاكل التي يعاني منها النظام السياسي والمجتمع .
- استدامة الانقسام السياسي ما بين القوى السياسية العراقية .
- وعدم الوصول لعقد سياسي جديد او تسوية محلية لمشاكل العراق .
- حدوث انقسام جغفرافي مرتبط باختلال العلاقة ما بين المركز الاتحادي والمحافظات والاقليم .
- تصاعد التأيد الشعبي للجهاز والبحث عن المؤسسة التي تحقق الامن والاستقرار في العراق والتعلق بالرمزية الوطنية والمواطنية التي يمثلها جهاز مكافحة الارهاب في ذهن المواطن العراقي .
- وجود داعم اقليمي سياسي – امني –مالي للجهاز ومساندته للقيام بالدور السياسي
- وجود غطاء دائم اممي ودولي وخاصة من الولايات المتحدة الامريكية لاي دور سياسي للمؤسسة العسكرية – الامنية وبالاخص جهاز مكافحة الارهاب
- تحقيق نوع من التنسيق والتفاهم ما بين الجهاز وبعض المؤسسات العسكرية العراقية (وبعض من قطاعاتها المهمة) والاتفاق على مثل هذا الدور
- وجود غطاء دائم من بعض القيادات الدينية المؤثرة في المجتمع العراقي والتي لها مقبولية اقليمية ودولية .
- اشتداد الصراع الاقليمي – الامريكي وممارسة الامريكان مجموعة من الضغوط البالغة لمنع التاثيرات
- تنامي قوة الجهاز من حيث الاعداد والتسليح والتمويل وتطوير استراتيجاته .

ومن المؤكد فان هذا الدور لن يكون طويل الأمد بل اقتصاره على امد لا يتجاوز ألسنتين للانجاز والذي يستطيع اثناءها الجهاز اعداد ملامح خارطة ومشروع سياسي فيه من سمات



التعديل والتطوير اكثر من الالغاء والتغيير الكلي لركائز النظام السياسي المعمول به حاليا ، وهذا لن يكون الا بوجود قوى سياسية واجتماعية دائمة ومؤيدة فعليا لمثل هذا التوجه[٣٦].

الاستنتاجات

١- جهاز مكافحة الارهاب العراقي مؤسسة عسكرية احترافية مهنية ذات انضباط عالي وملتزم بالقواعد القانونية والدستورية .
٢- يمثل قانون رقم ٣١ لسنة ٢٠١٦ اضافة مهمة لعمل الجهاز اذ جنبه الكثير من المواقف التي قد لا تكون موافقة لاصل وجود الجهاز.
٣- يواجه الجهاز تحديات عديدة ومتنوعة وقد استطاع الجهاز تجاوز بعض التحديات فيما يخص القدرات والقابليات والاداء الأ بعضها الاخر يحتاج تلازم التعاون والتفاهم المستمر ما بين الجهاز وباقي المؤسسات العراقية لاسيما تلك التي تخص رئاسة مجلس الوزرء والسلطة التشريعية.
٤- ان اختلاف توجهات الحكومة العراقية يؤثر على عمل واداء الجهاز وهذا الاختلاف قد يكون منشأه اسباب ودوافع حزبية محلية او دوافع مصلحية او أمنية محلية واقليمية.
٥- يلعب الجهاز دور بناء في تعزيز قوة الدولة العراقية بالشكل الذي يمكن القول فيه انه كلما تعززت قوة الدولة كلما اصبح الجهاز اكثر قوة واكثر فعالية في اداء مهامة
٦- استطاع الجهاز ان يعتمد استراتيجية تلائم عمله ومهامة الاستراتيجية التي وفرت العقيدة العسكرية والقتالية معا وهذا ايعني امتلاك الجهاز لرؤية واضحة للمستقبل .
٧- ان التدخل السياسي في عمل الجهاز يبطئ من فعاليته ولذلك فان استراتيجية الجهاز هو اعتماد الاستقلالية والوطنية والمهنية والاحترافية والكفاءة كأساس للعمل وليس الاعتبارات الاخرى حزبية كانت ام طائفية ام سياسية

التوصيات

١- حصر صلاحيات ومهام جهاز مكافحة الارهاب ضمن الحدود المرسومة له في اطار مكافحة الارهاب وعدم الزج به في مهام مكافحة الفساد او لمكافحة الجرائم العادية الاخرى التي هي من اختصاص وصلاحيات اجهزة اخرى[٣٧].
٢- ادخال قادة وامري الوحدات العسكرية العراقية في دورات ضمن جهاز مكافحة الارهاب للاستفادة من الخبرات والمهارات المكتسبة واهمها موضوع التعامل على اساس المواطنة والكفاءة وليس المعايير الاخرى التي لا تخدم عمل المؤسسة العسكرية العراقية .
٣- وسيع خيارات الجندر في جهاز مكافحة الارهاب وعلى غرار الاجهزة العربية والغربية المعمول بها .
٤- تعزيز التعاون المعلوماتي والميداني والعملي ما بين الجهاز والاجهزة الاخرى في الدول العربية والاسلامية والغربية ومحليا جهاز مكافحة الارهاب في الاقليم .
٥- العمل على ايجاد فكرة الوحدات المنتجة (الجيش المنتج)
٦- اقامة فعالية سنوية وجائزة سنوية لافضل ضابط عراقي وافضل جندي عراقي من كافة الصنوف المؤسسات العسكرية والقتالية العراقية .
٧- ٧-اقامة احتفال سنوي يشارك فيه ابناء المحافظات المحررة بكل انواع النشاطات الرياضية والفنية وبرعاية الجهاز.



٨- اعداد وانتاج عمل درامي عراقي لتضحيات الابطال والرموز في قواتنا المسلحة بشكل عام وعلى غرار مسلسل الاختيار المصري وبالتعاون مع وزارة الثقافة واكاديمية الفنون الجميلة .

هوامش البحث

(١)د. عبد الجبار احمد عبد الله ، د. احمد محمد علي ، البيئة السياسية والأمن الوطني العراقي ، مجلة حوار الفكر ، المعهد العراقي لحوار الفكر ، بغداد ، العدد ٤٧، ٤٨ لسنة ٢٠١٩

(٢)د. عبد الجبار احمد عبد الله ، د. منى جلال ، الديمقراطية والأمن الانساني ،مجلة كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد – العدد ٤٦ ، ٢٠١٣

(٣)يوسف ازروال ، واقع العراق بعد الاحتلال الامريكي : تحليل ابعاد الامن الانساني بعد ٢٠٠٣ ، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ، جامعة تبسة ، الجزائر ، العدد ٢، ٢٠١١ ، ص ٢٦٣

(٤)نواف كنعان ، النظام الدستوري السياسي لدولة الامارات العربية المتحدة ،مكتبة الجامعة ص ٢١ ، جامعة الشارقة ٢٠٠٦ ؛ جورج بوردو ، الدولة ، ترجمة د . سليم حداد ، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع بيروت – ٢٠٠٢

(٥)انظر : د. عبد الجبار احمد عبد الله ، العراق بين اشتراطات الجغرافية والمقومات السياسية الفعالة ، مجلة حوار الفكر المعهد العراقي لحوار الفكر ، العدد ٦٤٦ – ٢٠١٩؛ د.عبد الجبار احمد عبد الله ، الفدرالية في العراق نحو تاكيد المعالجة الاجرائية ، مجلة دراسات البيان ، مركز البيان للدراسات والتخطيط العدد ٤ ، ٢٠١٥؛ د. عبد الجبار احمد عبد الله ، د. كاظم مهدي- اثر الدولة الريعية على الخيار الديمقراطي بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، العدد ٥٠ ، ٢٠١٥

(٦)اثير ادريس عبد الزهرة ، واقع بناء الدولة الديمقراطية المدنية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ ومستقبلها ، اطروحة الدكتوراه مقدمة الى كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد ، ٢٠١٣ ؛ وليد سالم محمد ، مأسسة السلطة وبناء الدولة ، دراسة حالة العراق ،اطروحة الدكتوراة مقدمة الى كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ، ٢٠١٢ ؛ عبد العزيز عليوي ، الثقافة السياسية للنخبة الحاكمة في العراق واثرها في ادارة الدولة بعد عام ٢٠٠٣ اطروحة دكتوراة مقدمة الى كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ، ٢٠١٦

(٧)منى جلال ، اشكالية الاستقرار السياسي في لبنان ما بعد اتفاق الطائف ١٩٨٩، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ، ٢٠١٠ ؛ احمد غالب ، النظام الحزبي في العراق ١٩٦٨ – ٢٠٠٣ رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ، ٢٠٠٥

(٨)انظر جهاز مكافحة الارهاب العراقي ، الاستراتيجية العراقية لمكافحة الارهاب ٢٠٢١ – ٢٠٢٥

(٩)د. حسين سعد عبد الحميد ، الفساد السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة تحولات ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، العدد الثاني ، ٢٠١٨



(١٠)الامن المجتمعي هو قدرة مجتمع ما الثبات على سماته الاساسية في مواجهة الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة الحقيقية . انظر : سليم قسوم ، الاتجاهات الحديثة في الدراسات الامنية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ص ١٥٥ . اما الأمن الاجتماعي فهو توفر الحماية والامان والرفاه والاطمئنان للفرد والجماعة والمجتمع وذلك من خلال مجموعة من البرامج والضمانات التي تكفل حقوق الانسان الاجتماعية والاقتصادية والسياسية انظر : د. يوسف عناد، ا ، م عامر عبد رسن ، الامن الوطني ،ماهيته ، ابعاده ، مقوماته ومهدداته ، واثره على التماسك الاجتماعي في المجتمع العراقي، مجلة لارك للفلسفة والعلوم الاجتماعية ، العدد ١، ٢٠١٠ ص ٤٤

(١١)عبد القادر القيسي ، هل يستحق منا جهاز مكافحة الارهاب التحية ، شبكة الموقف العراقي ، الانترنت ٢٩ /٢٠١٦/١١

(١٢)محمد عابد ، ماذا وراء ازاحة قائد قوة عراقية افتخرت امريكا بتأسيسها ، موقع عربي ، ٢٠ /٢٠١٩/٩

(١٣)ماهو دور جهاز مكافحة الارهاب بعد داعش في العراق Al monitor : the pluse of - the middleast وعن مؤهلات الادوار والحكم العسكري انظر : د. عبد الجبار احمد عبد الله ، العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ص ط ١ ، ٢٠١٠ ، ص ٢٦٥

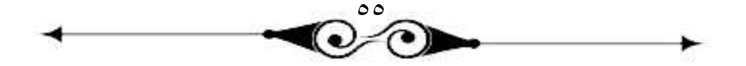
(١٤)خضر عباس عطوان ، علي زياد عبد الله ، النظام السياسي العراقي بحث معضلة الدستور وتحدي بناء الدولة ، جامعة السليمانية ، مؤتمر العلوم السياسية ١٠-١١ نسيان ، ٢٠١٣ ص ٧ ؛ محمد عبد الحمزة ، النظام السياسي في العراق ما بعد ٢٠٠٣ رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨

(١٥)- د. عبد الجبار احمد عبد الله ، الدستور العراقي ،لسنة ٢٠٠٥ بين الجمود الدستوري والركود السياسي ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العدد ٥٤ ، ٢٠١٨

(١٦)د . عبد الجبار احمد عبد الله ، د. احمد محمد علي ، البيئة السياسية والامن الوطني العراقي ، مصدر سبق ذكره

(١٧)كينبث كاتزمان ، مقياس الامن والاستقرار في العراق ،ترجمة مركز العراق للابحاث ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٣ ؛ علي عبد الكريم حسين ، اشكالية عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣ ، مجلة كلية التربية – جامعة واسط الجزء الرابع العدد ٤١ ، ٢٠٢٠ ؛ حسين احمد دخيل اثر عدم الاستقرار السياسي على موشرات التنمية البشرية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة اهل البيت العدد ١٨ ،

(١٨)د. خضر عباس عطوان ، د. احمد عبد الله ناهي : السلطات الحكومية الاتحادية والحكومات المحلية في العراق ، تقاسم المسؤولية بين الاطار الدستوري والواقع التطبيقي ، مجلة تحولات جامعة ورقة ، الجزائر ، العدد الاول ، ٢٠١٩ ص ١٩٦ زهراء علاوي ، نقل الاختصاصات الى الحكومة المحلية : المشاكل والحلول رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ، ٢٠١٩



(١٩)يوسف اوزروال ، واقع العراق بعد الاحتلال الامريكي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦١
(٢٠)كلمة رئيس جامعة الدفاع للدراسات العسكرية العليا في كلية الدفاع الوطني في ٢٠٢٠/١٢/١٦
(٢١)صحيفة الشرق الاوسط ، الاربعاء ٢٧ /٢٠١٥/٥
(٢٢)اذاعة العراق الحر ،المؤسسة العسكرية العراقية ضحية تشتت الولاءات وتعددها وعدم الثقة ما بين مختلف المؤسسات المعنية بالدفاع والامن ٢٠١٥/٦/٢٥
(٢٣)وكالة شفق نيوز وفيها تصريح احد المسؤولين العراقيين البارزين حول ذلك
(٢٤)باهض الطائي ، العراق بلا عقيدة عسكرية موحدة ، الشرق الاوسط ، ٣٠ /٢٠١٩/١
(٢٥)مايكل نايتس ، مستقبل القوات المسلحة العراقية ، مركز البيان ، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ٨ ، ٢٠١٦ ، ص ٩
(٢٦)انس محمود الشيخ مظهر : حل الجيش العراقي هو الخيار الافضل ، كوردستان ٢٤ ، ٢٨ / ٥ / ٢٠١٦
(٢٧)مايكل نايتس ، مصدر سبق ذكره
(٢٨)جوزيف سويترز واخرون ، ادارة المؤسسة العسكرية ، النظرية والتحقيق ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ط ١، ٢٠١٩ ، ص ١٦٢
(٢٩)المصدر نفسه ص ١١
(٣٠)فاروق البعاج ، العقيدة العسكرية للجيش العراقي الأصلية ، ٢٠١٧/١١/٩
(٣١)صلاح بابان ، يتهمه خصومه بانه امريكي الهوى : تعرف على جهاز مكافحة الارهاب العراقي ولماذا تقرب الكاظمي منه ، ٢٠٢٠/٩/١٣ الانترنت
(٣٢)كيرك سويل ، مركز مالكوم كير كارنيغي شرق الاوسط ٢٠١٧/٣/٢٠
(٣٣)د. خليل مخيف ، الدستور والموقف من الارهاب ، مجلة كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد العدد ٣٣ ، لسنة ٢٠٠٦
(٣٤)قناة الحرة عراق ، هل يملك جهاز مكافحة الارهاب صلاحيات كافية لنزع سلاح المليشيات ٢٠٢٠/٩/١٥
(٣٥)د. عبد الجبار احمد عبد الله ، علاقة الحكومة الاتحادية باقليم كوردستان : تعديل في السياسة ام الدستور سلسلة اصدارات مركز البيان : للدراسات والتخطيط ورشة الالتزام بالدستور ضمانه لوحدة العراق ولخياره الديمقراطي ، ٢٠١٨
(٣٦)د . عبد الجبار احمد عبد الله : الاصلاح السياسي الى اين ، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ٤٠١ ، ٢٠١٨
(٣٧)د. عبد الجبار احمد عبد الله : العقد السياسي – الاجتماعي في العراق ضرورة دائمة ، بحث في طور النشر – ٢٠٢١



مجالات استفادة جهاز مكافحة الإرهاب العراقي من الشراكة مع منظمة حلف شمال الأطلسي

الأستاذ الدكتور
علي هادي حميدي الشكراوي
جامعة القاسم الخضراء-كلية العلوم

ـالمقدمة:

تم تنظيم عمل جهاز مكافحة الإرهاب الحالي بموجب القانون رقم ٣١ لسنة ٢٠١٦، بوصفه أحد الأجهزة الأمنية والاستخبارية، التي ترتبط بالقائد العام للقوات المسلحة، وله شخصية قانونية معنوية، ويمثله رئيس الجهاز أو من يخوله أمام الغير[١].

وتمثل إجراءات تعزيز قدرات جهاز مكافحة الإرهاب (ICTS)[٢]، وأدائه هدفاً عراقياً ذو أولوية قصوى على المستويين الرسمي والشعبي، لتحقيق أفضل الممارسات في عمليات هذا الجهاز الوطني.

وتأتي الشراكة بين العراق و(NATO)[٣]، لتقدم فرصة مناسبة في إيجاد نقاط التقاء بين مصالح واستراتيجيات الطرفين، لتحقيق هدف مكافحة الإرهاب الدولي.

ولا شك في أن هنالك، ما يدعم هذا التوجه، وهو أن الطرفين قد قاموا بعمليات متنوعة ضمن إطار التحالف الدولي لدحر تنظيم داعش الإرهابي. وهو الأمر الذي يُضعف التحديات الرئيسية التي تواجه تحقيق هدف تعزيز قدرات جهاز مكافحة الإرهاب بالإفادة من الشراكة القائمة بين العراق و(NATO)، على صعيد قوات العمليات وتحديد أفضل الممارسات في الأداء ضد التنظيمات الإرهابية.

أولاً-تعريف الشراكة:

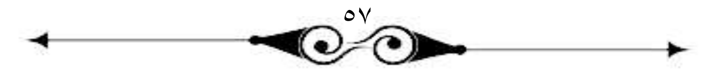
عرّفت الشراكة على أنها: (علاقة اعتيادية بين وحدة أو وحدات عمليات خاصة من دولة مضيّفة، ووحدة أو وحدات عمليات خاصة لا تنتمي إلى الدولة المضيفة. وتنطوي هذه العلاقة الاعتيادية على تدريب واستشارة مكثفين على أراضي الدولة المضيّفة من قبل وحدة أو وحدات من خارجها) [٤].

وقد اعترف المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف بالعهد الجديد من الشراكات المتنوعة، التي سوف تحتل مكانة مركزية في عمله منذ سنة ٢٠٢٠.

وبذلك سوف لن يعمل الحلف لوحده في مناطق الصراعات العالمية بصورة عامة، لأنه سوف يُنشّط الشراكات بكل تنوعها لتحقيق أقصى استفادة منها. ويسعى الحلف لتعميق العلاقات مع الشركاء الرئيسيين، وتأسيس علاقات جديدة عند الاقتضاء من أجل توسيع نطاق أنشطة الشراكة المتفق عليها [٥].

ثانياً-طبيعة شراكة العراق مع منظمة حلف شمال الأطلسي:

تأسس حلف (NATO) بموجب معاهدة شمال الأطلسي في ٤ نيسان ١٩٤٩، وضمّ عدداً من دول أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية لتحقيق الدفاع الجماعي Collective Defense ضد الاتحاد السوفييتي السابق. كان هدف حلف (NATO) بشكل أساسي هو حماية



دول الحلف وأمنهم بالوسائل السياسية والعسكرية[٦]. ويضم الحلف حالياً (٣٠) دولة، من بينها (١٢) دولة فقط بدأت الحلف في عام ١٩٤٩ كدول مؤسسة[٧]. وللحلف (٣٤) دولة شريكة في برنامجه من أجل السلام[٨]، و(٢٠) دولة معه في مجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية[٩]، و(٧) دول معه في حوار الناتو المتوسطي[١٠]، و(٤) دول معه في مبادرة إسطنبول للتعاون[١١]، و(٩) دول معه كشركاء في جميع أنحاء العالم[١٢]، إضافة الى مجاميع الدول المذكورة آنفاً، وفضلا عن ثلاث منظمات دولية[١٣].

لقد وافق (NATO) في نيسان/أبريل٢٠١١، على منح العراق مركز شريك (partner status). وتم إطلاق بعثة حلف شمال الأطلسي الحالية في العراق NATO Mission Iraq (NMI) رسمياً في قمة بروكسل في تموز/ يوليو ٢٠١٨ وبدأت أنشطتها، بحوالي ٥٠٠ مدرب ومستشار وموظف دعم من الحلف والدول الشريكة، بما في ذلك أستراليا وفنلندا والسويد. ويستند التعاون بين NATO والعراق على مبادئ احترام السيادة والقانون الدولي والمصالح المشتركة والمنافع المتبادلة. وتعمل الشراكة على إرساء وتعزيز قدرة العراق على المساهمة البناءة في الأمن الإقليمي، وتعكس التزام NATO بتنمية قدرات العراق لمواجهة التحديات والتهديدات المشتركة [١٤].

في شباط/ فبراير ٢٠٢٠، وافق وزراء دفاع الحلف على دعمهم للعراق وأكدوا على مبدأ تعزيز مهمة الناتو التدريبية. وينفذ الحلف هذا القرار بالتشاور الوثيق والتنسيق مع الحكومة العراقية وفي ظل تطور الوضع الأمني على الأرض[١٥].

وقرر وزراء دفاع (NATO) في ١٨ شباط/ فبراير٢٠٢١ توسيع مهمة الحلف في العراق، كدلالة واضحة على التزامه الراسخ بدعم مزيد من التطوير والاستدامة لقوات ومؤسسات الأمن العراقية وأمن العراق. ويأتي ذلك بعد طلب من الحكومة العراقية إلى الحلف لزيادة دعمه[١٦]. وسيكون التوسع في الموظفين تدريجياً ليصل عددهم الى حوالي ٤٠٠٠ موظف ومستشار[١٧].

ثالثاً-جهود منظمة حلف شمال الأطلسي في محاربة الإرهاب الدولي مع الشركاء:

يرى قادة حلف شمال الأطلسي أن الإرهاب بجميع أشكاله يشكل تهديداً مباشراً لأمن مواطني دولهم، وللاستقرار والازدهار الدوليين، وهو تهديد عالمي مستمر لا يعرف حدوداً أو جنسية أو دين، وهو تحدي يتوجب على المجتمع الدولي أن يتصدى له بصورة مشتركة. ويواصل الحلف محاربة هذا التهديد بجميع أشكاله ومظاهره بتصميم وتضامن كامل. ويركز عمله في مكافحة الإرهاب على تحسين الوعي بالتهديد، وتطوير القدرات على الاستعداد والاستجابة، وتعزيز المشاركة مع الدول الشريكة والجهات الدولية الفاعلة الأخرى. ودعماً للسلطات الوطنية، يضمن الحلف الوعي المشترك بالتهديد الإرهابي من خلال المشاورات، وتعزيز تبادل المعلومات الاستخبارية والتحليل والتقييم الاستراتيجيين المستمرين. ويستمر تبادل المعلومات الاستخبارية بين (NATO) ووكالات الدول الشريكة من خلال وحدة الاتصال الاستخباراتي بمقر الحلف في بروكسل، وخلية الاتصال الاستخباراتي في عمليات قيادة الحلفاء في مؤنس-بلجيكا. وتعمل خلية الاستخبارات في مقر الحلف على تحسين الطريقة التي يشارك بها المعلومات الاستخبارية، بما في ذلك المعلومات بشأن المقاتلين الأجانب[١٨] .

أن من أهداف بعثة حلف (NATO) المهمة في العراق، هو التصدي للإرهاب من خلال مساعدة العراق على بناء قدرات قواته الأمنية ومنع عودة ظهور تنظيم داعش الإرهابي[١٩].

ورداً على التهديد الذي يشكله تنظيم داعش الإرهابي، نشر الحلف طائرات نظام الإنذار والتحكم المحمول جواً (AWACS) لدعم التحالف العالمي بقيادة الولايات المتحدة لهزيمة تنظيم داعش الإرهابي. وتساعد هذه الطائرات في جعل الأجواء أكثر أمانا من خلال توفير معلومات دقيقة عن موقف التهديدات الجوية، وقيامها بإجراء إدارة المجال الجوي للائتلاف. ورغم ذلك تبقى عملية تنسيق الضربات الجوية ليس جزءا من مهامها. وطائرة الأواكس تُحلّق على ارتفاع ١٠ كم، ومجال رؤيتها ٣١٢،٠٠٠ كيلومتر مربع. ويمكنها اكتشاف أهداف الطيران المنخفضة داخل ٤٠٠ كم والأهداف على ارتفاع متوسط ضمن ٥٢٠ كم، ما يعني أنه يمكنها مراقبة المجال الجوي العراقي من داخل المجال الجوي التركي. ونشر حلف شمال الأطلسي لطائرات الأواكس هو مساهمة ملموسة في جهود مكافحة تنظيم داعش الإرهابي، وإشارة على تصميمه على تقديم المساعدة في مكافحة الإرهاب. ويظهر الحلف عزمه على معالجة التحديات الأمنية القادمة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا [٢٠].

وفي قمة حلف شمال الأطلسي لعام ٢٠١٦، قرر قادته تقديم دعم مباشر للتحالف العالمي لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي من خلال توفير طائرات الاستطلاع AWACS التابعة للحلف، والتي بدأت الدوريات الأولى لها، تعمل من مطار قونية في تركيا، منذ أكتوبر ٢٠١٦ [٢١].

وعندما أصبح (NATO) في ٢٥ أيار/ مايو ٢٠١٧، عضوا في التحالف العالمي لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي، تم نشر فريق الحلف الأساسي في بغداد لتنسيق التدريب الداخلي وأنشطة بناء القدرات[٢٢]. ويقوم الحلف بتدريب القوات العراقية على محاربة ذلك التنظيم، ويساعد قسم الاستخبارات الخاص بالحلف على توقع التهديدات والرد عليها[٢٣]. وفي اجتماعهم في بروكسل بتاريخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٧، وافق الحلف على خطة عمل للقيام بالمزيد في الحرب الدولية ضد الإرهاب مع المزيد من وقت طيران أواكس، والمزيد من تبادل المعلومات والتزود بالوقود في الجو، وإنشاء خلية استخبارات جديدة في مقر الحلف عن الإرهاب وتعيين منسق للإشراف على جهوده في مكافحة الإرهاب[٢٤].

وفي اجتماعهم بتاريخ ٥-٦ كانون الأول/ديسمبر٢٠١٧، أكد وزراء الخارجية على الحاجة المستمرة لتقديم الدعم لشركاء الحلف جنوب أوربا في بناء قدرات ومؤسسات مكافحة الإرهاب. وأكدوا من جديد التزامهم الكامل بجهود الحلفاء في التدريب والمساعدة وبناء القدرات الأمنية للعراق وأفغانستان، وهو جزء مهم من مساهمة الحلف في مكافحة الإرهاب. وأشار الوزراء أيضا إلى أن دور الحلف داخل التحالف العالمي لهزيمة تنظيم داعش الإرهابي سيتطور مع انتقال التحالف من العمليات القتالية إلى جهود تحقيق الاستقرار. واتفق (NATO) والاتحاد الأوروبي على تعزيز تعاونهما في مكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال تعزيز تبادل المعلومات، وتنسيق دعمهما لمكافحة الإرهاب للدول الشريكة والعمل على تحسين الصمود الوطني للهجمات الإرهابية[٢٥].

إضافة إلى ذلك، في كانون الأول/ديسمبر 2018، قام الحلفاء بتحديث خطة عمل لمحاربة الإرهاب، والتي تضمنت عضوية (NATO) في التحالف بالإضافة إلى زيادة وقت

تحليق طائرات أواكس، وتبادل المعلومات بناءً على طلب من الحكومة العراقية والتحالف، واتفق الحلفاء في شباط/ فبراير ٢٠١٨ على التخطيط والتوجيه لبعثة الحلف للتدريب وبناء القدرات في العراق، بهدف جعل جهود الحلف أكثر استدامة وتولي مهام إضافية حسب الاقتضاء . وفي قمة بروكسل لعام ٢٠١٨، وافق الحلفاء على إطلاق مهمة التدريب غير القتالي وبناء القدرات في العراق [٢٦].

وفي ٤ كانون الأول/ ديسمبر٢٠١٩، أكد قادة الحلفاء على التزامهم بمكافحة الإرهاب ووافقوا على خطة عمل محدثة لزيادة جهود التحالف في مكافحة الإرهاب. ويبقى الحلفاء ملتزمين أيضاً بدعم التحالف العالمي لهزيمة داعش وكذلك لمهمات الناتو التدريبية في العراق[٢٧].

رابعاً-مبررات جهاز مكافحة الإرهاب في الشراكة المتخصصة مع منظمة حلف شمال الأطلسي:

لا شك في أن الطبيعة الدولية المعقدة للإرهاب من حيث التجنيد والتمويل والتسليح والتجهيز ومختلف أشكال الدعم والمساندة العلنية والسرية، يجعل من الصعب على أي قوات أمنية أو عسكرية دحر التنظيمات الإرهابية من خلال مكافحتها في داخل الدول فقط، بسبب الامتدادات الخارجية لتلك التنظيمات الإرهابية التي تستدعي التعاون الدولي بصورة مُلحة، وكأولوية قصوى تساعد على عدم ضياع الجهود الوطنية في محاربة الإرهاب والتضحيات الناجمة عنه سدىً، واستكمال عناصر النصر النهائي على الإرهاب باستثمار الفوز داخل الدولة وخارجها لمنع عودته من جديد.

وقد تم تكليف (NATO) بالعديد من الفعاليات من الأمم المتحدة التي تخص إعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما، ففي كلمة الأمين العام لحلف شمال الأطلسي (جاب دي هوب شيفر Jaap de Hoop Scheffer)، أكد على أنه: (ينتشر أكثر من ستين ألفا ...تحت قيادة حلف شمال الأطلسي العاملة في إطار عدة عمليات بتكليف من الأمم المتحدة في ثلاث قارات مختلفة)[٢٨].

ومن الجدير بالذكر إن الائتلاف الدولي ضد تنظيم داعش الإرهابي، الذي تم تشكيله في أيلول عام ٢٠١٤، وضم في عضويته حوالي ٨٢ طرف، ويتكون من دول ومنظمات دولية[٢٩]. ومازال عمله مستمراً في العراق بدعوة من حكومته لدعمها، وتتركز مهامه بما يأتي[٣٠]:

١-تحقيق الاستقرار في المناطق المحررة.

٢-مواجهة دعاية تنظيم داعش الإرهابي.

٣-تحقيق التقدم والانتصار العسكري.

٤-وقف تدفق المقاتلين الأجانب.

٥-التصدي لجهود تمويل تنظيم داعش الإرهابي وتدمير نظامه المالي.

ويعتبر الحلف أيضاً عضواً كامل العضوية في التحالف العالمي لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي، ويقوم بتدريب القوات العراقية على محاربة ذلك التنظيم، ويساعد قسم الاستخبارات الخاص بالحلف على توقع التهديدات والرد عليها. وأنشأ حلف (NATO) في نابولي محور الجنوب لمساعدة أعضاءه على مواجهة التهديدات الإرهابية [٣١].

وأوضح الأمين العام لحلف شمال الأطلسي (ينس ستولتنبرغ) بتاريخ ١٣ شباط ٢٠٢٠ إن الحكومة العراقية منحت الضوء الأخضر لقوات الحلف للبقاء في العراق، وأعلن في

بروكسل خلال اجتماع لوزراء دفاع الحلف، بأن (حكومة العراق أكدت لنا رغبتها في مواصلة قيام الناتو بنشاطات التدريب وتقديم المشورة وبناء القدرة للقوات المسلحة العراقية) [٣٢].

ويشير الواقع السياسي الى أن الحكومة العراقية لا تحبذ إخراج بعثة حلف (NATO)، لآنها ليست قتالية، وأن وجودها لا ينتهك السيادة العراقية بسبب مهامها التدريبية وتطبيقها لقواعد القانون الدولي في التعامل مع الجهات المعنية.

ويتضح مما تقدم، أن قرار مجلس النواب بإخراج القوات الأجنبية من العراق الصادر في ٥ كانون الثاني ٢٠٢٠، لن يتم تطبيقه على بعثة حلف (NATO)، الأمر الذي يؤشر نظريا بان أنشطتها التدريبية غير القتالية، سوف تستمر حسب طلب الحكومة العراقية وموافقة مجلس الحلف، مع مراعاة التحديات التي تواجه تلك البعثة في أدائها لمهامها، وخاصة تلك المتعلقة بالأمن وتفتشي فايروس كورونا المسبب لداء (Covid-19).

خامساً-الأساس القانوني الذي يجيز شراكة جهاز مكافحة الإرهاب مع منظمة حلف شمال الأطلسي:

يمكن أن تلتقي مصالح كل من جهاز مكافحة الإرهاب و (NATO) في تحقيق هدف منع وردع ومكافحة الإرهاب بجميع أشكاله والقضاء عليه من خلال التعاون والتنسيق فيما بينهما[٣٣]. ويجيز القانون العراقي لهذا الجهاز أن يحقق ذلك التعاون والتنسيق [٣٤]، فضلاً عن صلاحية السيد رئيس جهاز مكافحة الإرهاب في اقتراح صيغة معينة للتعاون مع (NATO) بمصادقة اللجنة الوزارية للأمن الوطني[٣٥]، التي يكون السيد رئيس جهاز مكافحة الإرهاب أحد أعضائها[٣٦]. أو في حصوله على تفويض أو تخويل من السيد القائد العام للقوات المسلحة بتحقيق التنسيق والتعاون مع جهات أجنبية في سبيل مكافحة الإرهاب ودحره في العراق[٣٧].

ومن الجدير بالذكر، أن تعليمات تشكيلات ومهام جهاز مكافحة الإرهاب وهيكلها التنظيمي رقم (١) لسنة ٢٠٢١[٣٨]، تجيز لوكالة الجهاز الأمنية والاستخبارية التنسيق مع الأجهزة الأمنية المحلية والدولية كافة[٣٩]. ومنحت هذه التعليمات مديرية الاستخبارات صلاحية (جمع وتقييم وتحليل وتبادل المعلومات الاستخباراتية عن التنظيمات الإرهابية والمتطرفة العاملة على الصعيدين الوطني والإقليمي والدولي)[٤٠]. وصلاحية (تنفيذ عمليات المراقبة والتحري والتنسيق عن أماكن تواجد الإرهابين)[٤١]. وصلاحية (التنسيق الاستخباري مع الأجهزة الأمنية العراقية والإقليمية والدولية لتطوير العمل الاستخباري وتبادل المعلومات) [٤٢]. وصلاحية (تعقب مصادر تمويل الإرهاب) [٤٣].

سادساً-المجالات التي يمكن أن تعزز أداء جهاز مكافحة الإرهاب من الشراكة مع منظمة حلف شمال الأطلسي:

يمكن أن تكون الأحلاف وسيلة فعالة لتحقيق توازن القوى وتحجيم طموحات بعض الدول في حالتي السلم والحرب[٤٤]. وتؤدي الأحلاف مجموعة وظائف رئيسية تتلخص في تقويض قوة الخصم وسحب حلفائه وتحطيم آماله في كسب حلفاء جدد[٤٥].

وعلى هذا الأساس، يمكن الاستفادة من الشراكة مع (NATO) في تحقيق الفائقية السوقية على التنظيمات الإرهابية وتقويض قوتها، ودحرها، والقضاء عليها عسكرياً ومعنويا وفكريا، وذلك من خلال الاتفاق على التطبيق الفاعل للبرامج الآتية:



١-برنامج شراكة وتعاون فردي متفق عليه بشكل مشترك (IPCP):

من خلال برنامج شراكة وتعاون فردي متفق عليه بشكل مشترك (IPCP)[٤٦]، بذل (NATO) والعراق مزيداً من الجهود لتطوير قدرات مؤسسات الأمن والدفاع العراقية. وفي قمة (NATO) المعقودة في ويلز عام ٢٠١٤، أعاد قادة الحلف تأكيد التزامهم بالشراكة مع العراق وأعربوا عن استعدادهم للنظر في اتخاذ تدابير في إطار مبادرة (NATO) للدفاع وبناء القدرات الأمنية ذات الصلة. وتم إطلاق هذه المبادرة لتعزيز مساهمة الحلف في الأمن الدولي والاستقرار ومنع الصراعات، وبناء على طلب الشركاء يتم تقديم المشورة والمساعدة والدعم والتدريب والتعليم والأنشطة الإرشادية في مجالات الدفاع والأمن[٤٧].

ويوفر هذا البرنامج إطاراً مهماً للتدريب في مجالات مكافحة الإرهاب الدولي، من خلال تحديد **المبادئ المشتركة** التي تقوم على أساس القيم الديمقراطية، والأمن والاستقرار الدولي المستند على أساس سيادة القانون، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان واحترام الحريات الأساسية، ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وكذلك تحديد **التحديات المشتركة** الصادرة من المشاكل العابرة للحدود لعل في مقدمتها التنظيمات الإرهابية. وكذلك تحديد **الالتزامات المشتركة** التي تصب في تعزيز تلك المبادئ المشتركة ومواجهة تلك التحديات المشتركة، والمساهمة في الأمن والسلام والاستقرار، وتعزيز القيم والمعايير الديمقراطية وتحسين القدرة المشتركة على مواجهة التحديات الأمنية الناشئة. واستناداً إلى المفهوم الاستراتيجي الذي اعتمده (NATO) في قمة لشبونة ٢٠١٠، ومع الهدف الشامل المتمثل في زيادة الأمن المشترك يتم تعزيز الشراكة وتقويتها، بما في ذلك المجالات ذات الأولوية للحوار والتشاور والتعاون الأتية[٤٨]:

١- تعزيز التعاون العملي والسياسي، وتطوير نهج مشتركة لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة.
٢- الحفاظ على نهج استراتيجي وشامل للمشاركة في العمليات والمهام المستقبلية للحلف.
٣- تعزيز احتراف قوة الدفاع، وبناء القدرات والإمكانيات من خلال المشاركة في التعليم والتدريب والتمارين المشتركة، وتبادل الخبرات والمعلومات.
٤- تسترشد الشراكة بالقيم المشتركة والمصالح الاستراتيجية. وتكون شراكة وظيفية ومرنة وداعمة لبعضها البعض، وتعترف بالمفهوم الاستراتيجي للحلف، والمصالح الوطنية للدولة الشريكة.
٥- إجراء المشاورات السياسية حول القضايا الأمنية ذات الاهتمام المشترك، من أجل تعزيز جهود السلام والأمن، وتطوير مناهج مشتركة لمواجهة التحديات الأمنية المستمرة لعل في مقدمتها الإرهاب الدولي، والتحديات الأمنية الناشئة منها التحديات الأمنية السيبرانية والبحرية.
٦- تبادل المعلومات والاستخبارات لدعم زيادة التعاون العملي والميداني.
٧- تعزيز قابلية التعاون اللوجيستي.
٨- العمل بصورة مشتركة في قضايا إدارة الأزمات، والمساعدات الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث.
٩- تبادل زيارات وإعارة الأفراد العسكريين والمدنيين.
١٠- لمشاركة في الدورات التدريبية المهنية المتخصصة التي يقيمها حلف شمال الأطلسي.



٢-برنامج الدفاع ضد الإرهاب (DAT POW):

سعى الحلف لضمان امتلاكه القدرات الكافية لمنع التهديدات الإرهابية والحماية منها والتصدي لها. إن تطوير القدرات والعمل على التقنيات المبتكرة جزء من الأعمال الأساسية له، والأساليب التي تعالج التهديدات غير المتكافئة بما في ذلك الإرهاب واستخدام الأسلحة غير التقليدية، ذات أهمية خاصة . يتم تنفيذ الكثير من هذا العمل من خلال برنامج الدفاع ضد الإرهاب (DAT POW)(٤٩) الذي تمت الموافقة عليه من قبل قادة الحلف في قمة إسطنبول عام ٢٠٠٤ لتعزيز مساهمته في مكافحة الإرهاب من خلال تعزيز تنمية القدرات ودعم العمليات وتعزيز الشراكات. يهدف هذا البرنامج إلى حماية القوات والمدنيين والبنية التحتية الحيوية من هجمات الإرهابيين، مثل الهجمات الانتحارية، والأجهزة المتفجرة المرتجلة، والهجمات الصاروخية ضد الطائرات والمروحيات والهجمات باستخدام المواد الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية، ومكافحة إساءة استخدام الإرهابيين للتكنولوجيا (٥٠).

ويوفر برنامج الدفاع ضد الإرهاب للشركاء، ما يأتي(٥١):

١- تطوير تقنيات متقدمة أو تدابير مضادة تلبي الاحتياجات الأمنية الأكثر إلحاحاً في مواجهة الإرهاب والتهديدات الأخرى غير المتكافئة.
٢- التدريب والتطوير لتحسين قدرات التنظيم والتنسيق في حالة وقوع هجوم لحماية القوات والبنية التحتية والموانئ والمرافئ، بواسطة شبكات الاستشعار وأجهزة الكشف الكهروضوئية وقدرات التفاعل السريع والحواجز المغناطيسية تحت الماء والمركبات غير المأهولة تحت الماء.
٣- تقنيات للدفاع ضد هجمات الهاون وتقنيات الإسقاط الجوي الدقيقة.
٤- التدريب والتطوير لتقليل تعرض الأفراد والمرافق والمعدات والعمليات لأي تهديد وفي جميع المواقف، والحد من تعرض الطائرات المدنية والعسكرية والمروحيات للتهديدات المحتملة مثل أنظمة الدفاع الجوي المحمولة.
٥- منع انتشار أسلحة الدمار الشامل والدفاع ضد التهديدات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، ومنع الإرهابيين من حيازة واستخدام هذه الأنواع من الأسلحة.
٦- مكافحة العبوات الناسفة بتقنيات مختلفة، والتخلص من الذخائر المتفجرة وإدارة العواقب.
٧- استخدام الأسلحة غير الفتاكة لمواجهة الأنظمة الجوية المنخفضة والبطيئة والصغيرة بدون طيار، وتشمل هذه القدرات تدابير مضادة للترددات الراديوية وأنظمة وشبكات طاقة موجهة.
٨- التدريب والتطوير لتحسين تحديد واستهداف العُقد الرئيسية لشبكات التهديد. وتطوير المفاهيم للاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، والاستحواذ على الهدف من خلال تطوير أدوات محسنة للإنذار المبكر والتعرف على الإرهابيين وأنشطتهم.
٩- تحديث بيانات القياسات الحيوية الضرورية لحماية القوات في مسرح العمليات (العقيدة، والمفهوم، والمعايير، والمعدات، وغيرها)، مما يسمح لها بتحديد المتمردين المعروفين أو المشتبه بهم. وتطوير قدرة القياسات الحيوية في البيئة البحرية.
١٠-تطوير العمل المشترك والتدريب الميداني مع قوات العمليات الخاصة بوصفها أحد الكيانات الرائدة في مكافحة الإرهاب.

ويمكن إجمال الفوائد المتوخاة من تلك البرامج، بما يأتي:



١-تطوير قدرات قوات جهاز مكافحة الإرهاب في الخدمات اللوجستية:
أ-تصميم نظام يلبي طلبات اللوجستيات مركزياً لتحقيق الاكتفاء الذاتي لدى قوات من جهاز مكافحة الإرهاب بصورة مستديمة وسريعة.
ب- تصميم أفضل آلية لربط الخدمات اللوجستية والعناصر والمعلومات الاستخباراتية بالعمليات القتالية.
ج- التدريب على العمل من دون الدعم اللوجستي.
٢- تطوير قدرات قوات جهاز مكافحة الإرهاب في التخطيط للعمليات وتنفيذها:
أ-أجراء تدريبات ومناورات مشتركة مع (NATO)، تخص عمليات مكافحة الإرهاب الدولي.
ب-تطوير مهارات تكتيكية لقوات جهاز مكافحة الإرهاب.
ج-تطوير مهارات قوات جهاز مكافحة الإرهاب في إسقاط الطائرات بدون طيار التي تستخدمها التنظيمات الإرهابية في الهجوم على القوات العراقية، أو بهدف جمع المعلومات والتجسس أو قصف مواقع العمليات باستخدام أنواع مختلفة من المتفجرات.
٣-تطوير قدرات قوات جهاز مكافحة الإرهاب في جمع المعلومات الاستخباراتية:
أ-إجراء أفضل استطلاع للموقع قبل الانتشار لفهم البيئة المحيطة، إذ تعتبر المعلومات الاستخباراتية الركيزة الأساسية للعمليات.
ب- تحقيق التعاون في مجال العمليات المستدامة، كالاستطلاع الجوي والاستخبارات والمراقبة. وأن ينخرط (NATO)، مع جهاز مكافحة الإرهاب لمساعدته في أنشطته الاستخباراتية.
ج-يمكن الإفادة من قوات (NATO)، إذ يمتلك الحلف أسطول من طائرات المراقبة والاستطلاع والإنذار المبكر أواكس (AWACS) البالغ عددها (١٤) طائرة [٥٢].

الخاتمة

من خلال ما تقدم في البحث، يمكن إجمال أهم النتائج التي تم التوصل إليها، والمقترحات التي أمكن تقديمها، بما يأتي:
أولاً- أهم الاستنتاجات:
١- تُوفّر الشراكة بين العراق وحلف شمال الأطلسي، فرصة مناسبة في إيجاد نقاط التقاء في مصالح واستراتيجيات الطرفين، لتحقيق هدف مكافحة الإرهاب الدولي. ويمكن أن تلتقي مصالح كل من جهاز مكافحة الإرهاب و (NATO) في تحقيق هدف منع وردع ومكافحة الإرهاب بجميع أشكاله والقضاء عليه من خلال التعاون والتنسيق فيما بينهما.
٢- تم إطلاق بعثة حلف شمال الأطلسي الحالية في العراق NATO Mission Iraq (NMI) رسمياً في قمة بروكسل في تموز ٢٠١٨ وبدأت أنشطتها بحوالي ٥٠٠ مدرب ومستشار وموظف دعم، وسوف يتصاعد عددهم تدريجياً ليصل الى ٤٠٠٠ فرد. وان من بين أهم أهداف هذه البعثة هو التصدي للإرهاب من خلال مساعدة العراق على بناء قدرات قواته الأمنية ومنع عودة ظهور تنظيم داعش الإرهابي.
٣- أصبح حلف شمال الأطلسي بتاريخ ٢٥ أيار/ مايو ٢٠١٧، عضواً في التحالف العالمي لهزيمة داعش الذي تم تشكيله في أيلول عام ٢٠١٤، وضم في عضويته حوالي ٨٢ طرف. وأن دور الحلف سيتطور مع انتقال التحالف من العمليات القتالية إلى جهود تحقيق الاستقرار، والعمل على تحسين الصمود الوطني إزاء الهجمات الإرهابية.



٤- يُمكن الإفادة من الشراكة مع حلف شمال الأطلسي في تحقيق التفوق في القدرات على التنظيمات الإرهابية وتقويض قوتها، ودحرها، والقضاء عليها عسكرياً ومعنويا وفكريا، وذلك من خلال الاتفاق على التطبيق الفاعل للبرامج الأتية:

أ-برنامج شراكة وتعاون فردي متفق عليه بشكل مشترك (IPCP): الذي يوفر إطاراً مهماً للتدريب في مجالات مكافحة الإرهاب.

ب-برنامج الدفاع ضد الإرهاب (DAT POW): الذي يهدف إلى حماية القوات والمدنيين والبنية التحتية الحيوية من الهجمات التي يرتكبها الإرهابيون.

٥- يجيز قانون جهاز مكافحة الإرهاب رقم ٣١ لسنة ٢٠١٦، وتعليمات تشكيلات ومهام جهاز مكافحة الإرهاب وهيكلها التنظيمي رقم (١) لسنة ٢٠٢١ لجهاز مكافحة الإرهاب أن يحقق التعاون والتنسيق مع الجهات الأجنبية المختصة في مكافحة الإرهاب، والذي يعتبر حلف شمال الأطلسي أهم تلك الجهات.

ثانياً-أهم المقترحات:

١- نقترح إضافة قسم العلاقات الخارجية أو التعاون الدولي، الى مكتب السيد رئيس جهاز مكافحة الإرهاب مع الأقسام الواردة في البند (سابعاً) من المادة (٦) من قانون جهاز مكافحة الإرهاب رقم ٣١ لسنة ٢٠١٦، وذلك انه لا تستقيم جهود مكافحة الإرهاب من دون التعاون الخارجي الدولي. وهذا المقترح لا يحتاج الى تعديل القانون، لأنه من صلاحيات القائد العام للقوات المسلحة [٥٣].

٢- نقترح إضافة صلاحية الى مديرية التدريب، تخص الشراكة في البرامج التدريبية، وإجراء التدريبات المشتركة، أو التعاون في مجال التدريب مع الجهات الأجنبية المختصة [٥٤].

٣- نقترح أن يقوم الطرفان بإنشاء مركز تدريبي دولي لمكافحة الإرهاب، يختص بعرض تجربة العراق في مكافحة التنظيمات الإرهابية، لاسيما تنظيم داعش الإرهابي ودور جهاز مكافحة الإرهاب تدريباً وتنفيذاً للعمليات القتالية في استعادة الأراضي التي سيطر عليها ذلك التنظيم الإرهابي منذ عام ٢٠١٤.

٤- نقترح أبرام اتفاقية تدريب وإسناد استخباري لقوات مكافحة الإرهاب العراقية بين حكومة جمهورية العراق ومنظمة حلف شمال الأطلسي، على غرار اتفاقية تدريب قوات الأمن العراقية بين حكومة جمهورية العراق ومنظمة حلف شمال الأطلسي، الموقعة في بروكسل بتاريخ ٢٦ تموز/ يوليو ٢٠٠٩ [٥٥].

٥- نقترح أن يقوم جهاز مكافحة الإرهاب بإعداد خطة عملية للإفادة من برنامج شراكة وتعاون فردي متفق عليه بشكل مشترك (IPCP)، وبرنامج الدفاع ضد الإرهاب (DAT POW)، المتاحان من قبل حلف شمال الأطلسي الى الدول الشريكة، ومنها العراق.

الهوامش :

(١) المادة (١) من قانون جهاز مكافحة الإرهاب رقم ٣١ لسنة ٢٠١٦، قرار رئيس الجمهورية بالمصادقة رقم (٣٥) الصادر بتاريخ: ٢٠١٦/٩/٢٩، منشور في الوقائع العراقية، العدد: ٤٤٢٠، بتاريخ: ١٧ تشرين الأول ٢٠١٦، ص١-١٠. ونفذ القانون من تاريخ نشره في الوقائع العراقية ١٧/١٠/ ٢٠١٦.

(2) Iraq Counter-Terrorism Service.

(3) North Atlantic Treaty Organization.

(٤) أوستن لونغ، تود سي هلموس، ريبيكا زيمرمان ، كريستوفر م. شنوبلت، بيتر تشاك ، إبرام شراكات في مجال العمليات الخاصة في أفغانستان وغيرها التحديات وأفضل الممارسات من أفغانستان والعراق وكولومبيا، NATIONAL DEFENSE RESEARCH INSTITUTE ، (ISBN): 978-0-8330-8759-1، مؤسسة RAND، سانتا مونيكا، كاليفورنيا، ٢٠١٥، ص٤.

- Austin Long, Todd C. Helmus , S. Rebecca Zimmerman , Christopher M. Schnaubelt , Peter Chalk, Building Special Operations Partnerships in Afghanistan and Beyond Challenges and Best Practices from Afghanistan, Iraq, and Colombia, NATIONAL DEFENSE RESEARCH INSTITUTE , (ISBN): 978-0-8330-8759-1 , RR-713/1-OSD, p.4.

(5) -NATO Public Diplomacy Division, NATO 2020: Assured Security; Dynamic Engagement, Analysis and Recommendations of The Group of Experts on A New Strategic Concept For NATO, Brussels – Belgium, NATO Graphics & Printing, 17 MAY 2010, P.10.

(6) -(http://www.nato.int/cps/en/natolive/what_is_nato.htm).

(7) -North Macedonia joins NATO as 30th Ally, 27 Mar. 2020, available at: (https://www.nato.int/cps/en/natohq/news.htm)

(٨) هي: ألبانيا، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، روسيا البيضاء، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، جمهورية الجيك، أستونيا، فنلندة، جورجيا، هنغاريا، أيرلندا، كازخستان، قيرغيزستان، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، مولدافيا، مونتينيغرو، بولندا، رومانيا، روسيا، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، طاجيكستان، مقدونيا الشمالية، تركمانستان، أوكرانيا، أوزبكستان.

-North Atlantic Treaty Organization, Signatures of Partnership for Peace Framework Document, Last updated: 27 March. 2020, available at: (https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_82584.htm).

(٩) هي: أرمينيا، النمسا، أذربيجان، روسيا البيضاء، البوسنة والهرسك، فنلندة، جورجيا، أيرلندا، كازخستان، قيرغيزستان، مالطا، مولدافيا، روسيا، صربيا، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تركمانستان، أوكرانيا، أوزبكستان.

-North Atlantic Treaty Organization, Euro-Atlantic Partnership Council (EAPC), Last updated: 27 March. 2020, available at: (https://www.nato.int/cps/en/natohq/51288.htm).

(١٠) هي: الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، موريتانيا، المغرب، تونس.

-North Atlantic Treaty Organization, NATO's Mediterranean Dialogue, Last updated: 27 March. 2020, available at: (https://www.nato.int/cps/en/natohq/51288.htm).

(١١) هي: البحرين، قطر، الكويت، الإمارات العربية المتحدة.

-North Atlantic Treaty Organization, Istanbul Cooperation Initiative (ICI), Last updated: 27 March. 2020, available at:
(https://www.nato.int/cps/en/natohq/51288.htm).

(١٢) هي: أفغانستان، أستراليا، كولومبيا، العراق، اليابان، كوريا الجنوبية، منغوليا، نيوزلندا، باكستان.

-North Atlantic Treaty Organization, Partners across the globe, Last updated: 27 March. 2020, available at: (https://www.nato.int/cps/en/natohq/51288.htm).

(١٣) هي: الأمم المتحدة، الاتحاد الأوربي، منظمة الأمن والتعاون في أوربا.

− International organizations , Last updated: 27 March. 2020, available at:
(https://www.nato.int/cps/en/natohq/51288.htm).

(14) Relations with Iraq, practical cooperation, 14 Feb. 2020, Op.Cit.

(15) North Atlantic Treaty Organization, Public Diplomacy Division (PDD), NATO Mission Iraq (NMI) Factsheet, NATO Graphics & Printing, April 2020, p.2.

(16) North Atlantic Treaty Organization, Public Diplomacy Division (PDD), NATO Mission Iraq (NMI) Factsheet, NATO Graphics & Printing, February 2021, pp.1-2.

(17) North Atlantic Treaty Organization, Relations with Iraq, 22 Feb. 2021, available at:(https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_88247.htm).

-NATO MISSION IRAQ, NATO Mission Iraq Commander discusses expansion with Government of Iraq Representatives, Public Affairs Office, February 25, 2021, Release (20210225-01), PP.1-2.

(18)North Atlantic Treaty Organization (NATO), Countering terrorism, Last updated: 10 December. 2019, available at:
(https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_77646.htm).
(https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics.htm).

(19)NATO Mission Iraq, what is the aim of NMI? available at:
(https://jfcnaples.nato.int/nmi/about-us/what-is-nmi).
(https://jfcnaples.nato.int/nmi/about-us.aspx).

(20)North Atlantic Treaty Organization, NATO AWACS Surveillance Aircraft Support to the Counter ISIS Coalition, NATO Mission Iraq (NMI) Factsheet, NATO Graphics & Printing, December 2018, p.1.

(21)NATO Encyclopedia 2019, NATO Public Diplomacy Division, NATO Headquarters, Brussels, Belgium, 10 December 2019, p.521.

-Relations with Iraq, practical cooperation, 14 Feb. 2020, available at:
(https://www.nato.int/cps/en/natohq/index.htm).
(https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics.htm).

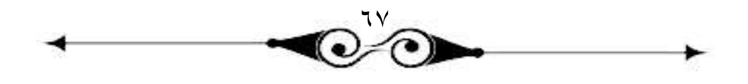
(22) North Atlantic Treaty Organization, Relations with Iraq, practical cooperation, 14 Feb. 2020, Ibid.

(23) (http://www.nato.int/cps/en/natolive/topics_48801.htm).

(24) North Atlantic Treaty Organization (NATO), Countering terrorism, Op.Cit.

(25) Ibid.

(26) Ibid.



[27] Ibid.
[28] Speech by NATO Secretary General, Jaap de Hoop Scheffer at the Emirates Center for Strategic Studies and Research, 24 Jan. 2008, available at: (https://www.nato.int/cps/en/natohq/opinions.htm).
[29] 82 PARTNERS UNITED IN ENSURING DAESH'S ENDURING DEFEAT, available at: (https://theglobalcoalition.org/en/partners/).
[30] OUR MISSION, 82 PARTNERS UNITED IN ENSURING DAESH'S ENDURING DEFEAT, available at: (https://theglobalcoalition.org/en/mission/).
[31] http://www.nato.int/cps/en/natolive/topics_48801.htm.

(٣٢) العراق يعطي الضوء الأخضر لحلف الناتو، ١٣ شباط/ فبراير ٢٠٢٠، تاريخ التصفح: (٢٥ شباط ٢٠٢٠)، متاح على الرابط الإلكتروني الاتي: .(https://www.alhurra.com/iraq)

(٣٣) نصت المادة (١) من قانون جهاز مكافحة الإرهاب رقم ٣١ لسنة ٢٠١٦، على ما يأتي: (أولا: يهدف الجهاز إلى مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله والقضاء عليه. ثانيا: يقصد بمكافحة الإرهاب التدابير والإجراءات التي من شأنها منع وردع الإرهاب بهدف القضاء عليه).

(٣٤) نصت المادة (٣) من قانون جهاز مكافحة الإرهاب رقم ٣١ لسنة ٢٠١٦، على ما يأتي: يسعى الجهاز الى تحقيق أهدافه بالوسائل الأتية: البند (ثانياً–و): (التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات ذات العلاقة بمكافحة الإرهاب مع الأجهزة النظيرة للدول العربية والأجنبية). و(البند / سابعاً) من ذات المادة، نص على ما يأتي: (تبادل وتداول وتقويم المعلومات الخاصة بمكافحة الإرهاب داخل العراق وخارجه).

(٣٥) نص البند (حادي عشر) من المادة (٣) من قانون جهاز مكافحة الإرهاب رقم ٣١ لسنة ٢٠١٦، على ما يأتي: (أي مهمة أخرى يقترحها رئيس الجهاز وتصادق عليها اللجنة الوزارية للأمن الوطني).

(٣٦) نصت المادة (٤/ ثانياً) من قانون جهاز مكافحة الإرهاب رقم ٣١ لسنة ٢٠١٦.

(٣٧) نص البند (سادس عشر) من المادة (٥) من قانون جهاز مكافحة الإرهاب رقم ٣١ لسنة ٢٠١٦، على ما يأتي: يتولى رئيس الجهاز المهام الأتية: (أية مهام أخرى تساعد على مكافحة الإرهاب وتخول له من القائد العام للقوات المسلحة).

(٣٨) تعليمات تشكيلات ومهام جهاز مكافحة الإرهاب وهيكلها التنظيمي رقم (١) لسنة ٢٠٢١، منشورة في الوقائع العراقية، العدد: ٤٦١٦، بتاريخ: ٨ شباط ٢٠٢١، ص٣–٣٣.

(٣٩) نصت المادة (٢/ أولاً–و) من تعليمات تشكيلات ومهام جهاز مكافحة الإرهاب وهيكلها التنظيمي رقم (١) لسنة ٢٠٢١، على ما يأتي: تتولى وكالة الجهاز الأمنية والاستخبارية المهام الآتية: (وضع الأسس والمعايير لتقييم مستوى التدريب ورفع جاهزية الوحدات والتشكيلات والتنسيق مع الأجهزة الأمنية المحلية والدولية كافة).

(٤٠) المادة (٣/ أولاً–أ) من تعليمات تشكيلات ومهام جهاز مكافحة الإرهاب وهيكلها التنظيمي رقم (١) لسنة ٢٠٢١.

(٤١) المادة (٣/ أولاً–ب) من تعليمات تشكيلات ومهام جهاز مكافحة الإرهاب وهيكلها التنظيمي رقم (١) لسنة ٢٠٢١.



(٤٢) المادة (٣/ أولاً–د) من تعليمات تشكيلات ومهام جهاز مكافحة الإرهاب وهيكلها التنظيمي رقم (١) لسنة ٢٠٢١.

(٤٣) المادة (٣/ أولاً–هـ) من تعليمات تشكيلات ومهام جهاز مكافحة الإرهاب وهيكلها التنظيمي رقم (١) لسنة ٢٠٢١.

(٤٤) د. سعد حقي توفيق، العلاقات الدولية، (بغداد: دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٧)، ص٣٨٤.

(٤٥) المصدر نفسه، ص٣٨٦–٣٨٧.

(46) -(IPCP) jointly agreed Individual Partnership and Cooperation Programme.

(47) --North Atlantic Treaty Organization, Relations with Iraq, practical cooperation, 14 Feb. 2020, available at: (https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_88247.htm).
(https://www.nato.int/cps/en/natohq/index.htm).
(https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics.htm).

(٤٨) هذه المبادئ المشتركة، والتحديات المشتركة، والالتزامات المشتركة، يتم تضمينها في الاتفاقات المنفردة مع الشركاء، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، الاتفاقات الأتية:

-North Atlantic Treaty Organization (NATO), Individual Partnership and Cooperation Programme between New Zealand and NATO, ٠٤Jun. 2012, Official texts (Chronological), available at: (https://www.nato.int/cps/en/natolive/official_texts_88720.htm)

-North Atlantic Treaty Organization (NATO), Individual Partnership and Cooperation Programme between Australia and NATO, Brussels, 21February. 2013, Official texts (Chronological).

-North Atlantic Treaty Organization (NATO), Individual Partnership and Cooperation Programme between Australia and NATO, Brussels, 29 June. 2017, Official texts (Chronological).

-North Atlantic Treaty Organization (NATO), Individual Partnership and Cooperation Programme between Australia and North Atlantic Treaty Organization, Sydney, 07august. 2019, Official texts (Chronological).

- North Atlantic Treaty Organization, INDIVIDUAL PARTNERSHIP AND COOPERATION PROGRAMME BETWEEN JAPAN AND NATO, Approved on 26 June 2020, Official texts (Chronological).

(49) -Defence Against Terrorism Programme of Work (DAT POW).

(50) -North Atlantic Treaty Organization (NATO), Countering terrorism, Ibid.

(51) -North Atlantic Treaty Organization (NATO), Countering terrorism, Last updated: 10 December. 2019, available at: (https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_77646.htm).

- North Atlantic Treaty Organization, Defence Against Terrorism Programme of Work (DAT POW), Last updated: 03 July. 2018, available at:
(https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_50313.htm).

(52) -(https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_49137.htm).



-North Atlantic Treaty Organization, NATO's capabilities, Last updated: 06 July. 2018, available at: (https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics.htm).

(٥٣) نص البند (سادساً) من المادة (٨) من قانون جهاز مكافحة الإرهاب رقم ٣١ لسنة ٢٠١٦، على ما يأتي: (للقائد العام للقوات المسلحة وبناء على اقتراح من رئيس الجهاز دمج أو إلغاء أي من التشكيلات الواردة في المادة (٦) من هذا القانون كما له استحداث تشكيلات أخرى وفقا للقانون).

(٥٤) إضافة لما ورد من مهام في المادة (٥/ أولاً) من تعليمات تشكيلات ومهام جهاز مكافحة الإرهاب وهيكلها التنظيمي رقم (١) لسنة ٢٠٢١.

(55) The agreement regarding the training of Iraqi Security Forces (LTA) between NATO and the Government of the Republic of Iraq, On: 26 July 2009.

-تمت موافقة مجلس النواب على اتفاقية تدريب قوات الأمن العراقية بين حكومة جمهورية العراق ومنظمة حلف شمال الأطلسي، بموجب القانون رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٣، والذي أصدره رئيس الجمهورية بالقرار رقم (٢٨) والمؤرخ في ٢٢/ ٨ / ٢٠١٣.

الاداء السياسي المتحكم بأنشطة مكافحة الارهاب في العراق
البحث عن رؤية تصحيحية في اطار متطلبات التعايش المجتمعي

ا.د خضر عباس عطوان
كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

المقدمة:

يطرح موضوع التعامل مع الارهاب والعمل على مكافحته موضوعات مهمة ، ومنها : هل ان الارهاب موجود ؟ وهل هو انشطة مستمرة ومتاصلة في المجتمع ؟ ام انه وافد ويعد صيغة من صيغ الاستثمار السياسي من قبل قوى تتوخى تحقيق مصالح ، وقادرة على استخدامه في موضوع او منطقة ما ؟

عانى العراق بعد العام ٢٠٠٣ من ظهور لموجات من الارهاب ، بعضه صنف بهذا العنوان ، وبعضه تم التوسع بدائرة تعريفه سياسيا ، وبعضه تم التستر عليه سياسيا ، وهو ما كان له نتائج متباينة على الدولة والنظام السياسي والمجتمع والافراد .

ان كل مؤسسة معنية لا يمكنها ان تمارس وظائف او ادوار ومهام ما لم تكن تعمل في ضوء نص تشريعي او نص له قوة القانون ، وهو ما يمنحها الصلاحية اللازمة للوجود والعمل والاستمرار ، وهو امر بكل الاحوال متغير ، اي انه لا يوجد شيء ثابت في هذه الحياة .

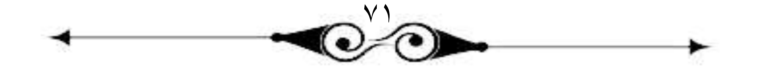
والنقطة الاخرى ، ان كل المؤسسات تعمل في ضوء معايير منظمة للاداء ، وفي ضوء بيئة سياسية تفرض ضغوطها واحيانا التزاماتها على اداء المؤسسات القائمة . واحيانا تكون المؤسسة صالحة ومناسبة لاداء المهام المرصودة لها الا انها لا تجد بيئة سياسية تسمح ان يكون هناك تطابق تام بين المهام والاداء .

ان ما وجد العراق نفسه به انما يمثل وضع غير طبيعي ، فرض على الجميع تحمل مسؤوليات ، تجاه كل العراق ، وليس تجاه اجزاء او مكونات منه ، وهذه النقطة مهمة جدا ، لان البلد عانى من جراء الانشطة السياسية في الابتعاد احيانا عن احتياجات المصلحة الوطنية ، وعن احتياجات التعايش اسلمي ، وعن المتطلبات والمهام السياسية للدولة نفسها :

١. توفير الاستقرار في ظل معنى النظام العام ، وبضمنه عدم التعارض مع متطلبات المساواة التامة بين العراقيين سياسيا وقانونيا ، وتوفير الامن واحتكار مؤسسات الدولة للعنف بشكل مطلق
٢. توفير الرفاهية لكل المواطنين ، وتوزيع متكافئ للثروة ، وعدم جعل الوظائف السياسية طريق منفرد للربح
٣. توفير المكانة للدولة وللمجتمع في المحيط الدولي

في هذا البحث ، سيتم العمل على تحقيق عدة اهداف ، ومنها :

١) تحديد المقصود بالارهاب ، لغة وقانونا ، والمقصود بمكافحة الارهاب ، وتحديد اسباب الارهاب في العراق بعد العام ٢٠٠٣
٢) الاشارة الى مؤسسات مكافحة الارهاب من حيث الهياكل والانشطة وتقييم الاداء
٣) البحث في تقييم كلف اخطاء التشخيص لمعنى ومضمون الارهاب ، في ضوء استمرار الارهاب رغم كل ما تحمله العراقيون من كلف مادية وبشرية



٤) البحث في موضوع المصلحة الوطنية العراقية من اعتماد توجهات محددة في سياسة مكافحة الارهاب ، وهل الانسب التوسع في معنى الارهاب ، وهل ان الانسب التغاضي عن انواع من الارهاب بوصفها اعمال غير قانونية
٥) الى اي مدى اثرت انشطة مكافحة الارهاب ، بالتماسك او التعايش السلمي
٦) ماذا يحتاج العراق لان يتبنى توجها سياسيا يحقق الاستقرار في التعايش السلمي ويخلص البلد من مشكلة الارهاب .

وحدود البحث ، تتوقف عند الاتي :

مكانيا ، سيتم التقيد بالعراق الا ما اقتضت اليه الحاجة في البحث

زمانيا، سيتم الاشارة الى المرحلة التالية لعام ٢٠٠٣ ، مع بعض البحث في السمتقبل

موضوعيا، سيتم التركيز على البيئة السياسية ، والاداء السياسي المرتبط بانشطة مكافحة الارهاب ، اي ان البحث لن يركز على الجوانب الفنية والوظيفية لاداء جهاز مكافحة الارهاب انم سيركز على البيئة والنتائج السياسية المرتبطة بذلك الاداء

المعضلة البحثية : يتناول البحث في فكرته معضلة ترتبط بكون ان الغطاء السياسي المنظم لعمل مكافحة الارهاب ، انما تسبب بارباك اكتمال تحقيق غايات الانشطة المهنية والفنية التي تتوخى ابعاد العراق عن هذه الظاهرة التي عملت اطراف عديدة على استشراءها والعمل على توسيع ما تشمله في المنطقة العربية .

ان الغطاء السياسي لم يسعف في تسهيل عمل الاجهزة المعنية بمكافحة الارهاب ، مما تسبب باطالة امد استمرار الظاهرة وتحمل كلف خطيرة على الدولة والمجتمع والافراد ، وانحراف الدولة عن مهامها الرئيسية ، حتى اصبح هناك طرح لعدد من الموضوعات ومنها : الضرر الذي صار يتعرض له التعايش المجتمعي نتيجة الاطار السياسي المنظم للعمل والمؤثر على اداء الاجهزة والمؤسسات المعنية بمكافحة الارهاب لغاياتها ، وهل ان الملصحة الوطنية تقتضي اعادة طرح الموضوع بجوانبه الشرعية والسياسية والفكرية والمجتمعية.

وهذه المعضلة الفكرية تتطلب الاجابة عن عدد من التساؤلات ومنها :

ما معنى الارهاب ، وما معنى مكافحة الارهاب ، وما هي اسباب وجوده ومظاهره ؟

ما هي مؤسسات مكافحة الارهاب في العراق؟

كيف يتم تشخيص معنى ومضمون الارهاب ، وعلى وفق اي معايير ، وهل هي معايير تشمل كل الانشطة المصنفة ارهابيا ؟ وهل هناك استثناءات ؟ واسباب وجود الاستثناءات هل هي داخلية: سياسية ام امنية ام فنية ؟ ام هل هي استثناءات لاسباب خارجية ؟

ما هو سبب استمرار الارهاب في العراق ؟ هل هو مرتبط باخطاء التشخيص ؟ ام ان الامر ذو طابع سياسي ؟ وما هي كلف اخطاء التشخيص ؟

ما هي المصلحة الوطنية العراقية في الانخراط في سياسة مكافحة الارهاب ، وهل من الاجدى التحول الى العلاجات السياسية ام ان الاجدى الاستمرار عبر الانشطة العنفية التي تحتمي بغطاء الدولة من الناحية الدستورية والقانونية ؟

هل اضرت انشطة مكافحة الارهاب بتماسك التعايش السلمي ؟

ما مطلوب للوصول الى نتائج لتحقيق تعايش سلمي والتخلص من مشكلة الارهاب ؟

الفرضية : ان المعضلة الفكرية السابقة ، تطرح موضوع : ان الارهاب يؤثر على الدولة والنظام السياسي والمجتمع والافراد ، الا ان مكافحة الارهاب بالمقابل اثرت على الدولة



والنظام السياسي والمجتمع والافراد ، ليس لانشطتها الفنية انما للغطاء السياسي الذي تعمل في ضوءه ، وتحديدا على صعيدين : التعايش السلمي ، والمصلحة الوطنية ، والمؤشر العام المتاح استمرار الظاهرة ، وهو ما يعني ان هناك اخطاء في التشخيص او ان الغطاء السياسي فيه مشكلة .

يتطلب الامر لتصحيح الواقع ، وتسريع تحقيق الغاية من اعتماد سياسات لمكافحة الارهاب ، اعادة النظر بالغطاء السياسي ، وتقليل حجم ومستوى الاستبعاد والاقصاء ، واعادة النظر بمحتوى التجريم ليكون ذو غاية مرتبطة بمصلحة البلد وامنه واحتياجات التعايش السلمي ، وليس ذو اغراض سياسية تحاكي مصالح مجموعات او بيئة اقليمية او دولية معينة .

المنهجية : سيعتمد البحث على منهجية محددة مضمونها : اعتماد المنهج الاستنباطي ، للوصول الى النتائج المتوخاة .

هيكلية البحث : ان الموضوع المتقدم ، سيتم تناوله عبر النقاط الاتية :

اولا-معنى الارهاب ومكافحة الارهاب، واسباب وجوده ومظاهره

تذهب اللغة العربية الى تحديد معنى الارهاب بكونها كلمة مشتقة من الفعل (أرهب)؛ بمعنى: خوفه وفزعه، كما ترد بصيغة فعل (رهب). وترد ايضا بمعنى خاف ، في كلمات : يرهب رهبة ورهبا ورهبا ، وترد بمعنى انقطع للعبادة في صومعته في الفعل (ترهب) ، ويستعمل الفعل (ترهب) بمعنى توعده ، بقصد الاخافة . وفي لسان العرب ذكر انه : رهب بمعنى خاف ، والاسم: الرهب، كقوله تعالى: ﴿**من الرهب**﴾ أي بمعنى الرهبة، ومنه القول الماثور : لا رهبانية في الإسلام ، وأصلها من الرهبنة: الخوف، وترك ملاذ الحياة كالنساء..) [١]،وكلمة إرهاب تشتق من الفعل المزيد: أرهب ، ويقال أرهب فلانا: أي خوفه وفزعه، ويستعمل الفعل ترهب بمعنى توعد، إذا كان متعديا ، فيقال : ترهب فلانا: أي توعده، وأرهبه: أخافه ، بينما ترهب الرجل: بمعنى صار راهبا ، والراهب هو المتعبد في الصومعة[٢] ، وعموما فأن المعاجم العربية القديمة خلت من كلمتي الإرهاب والإرهابي ، ودلالة اللفظين الحديثة تعد من الكلمات الحديثة الاستعمال ، ولم تعرفهما الأزمنة القديمة ذات المعنى انما لها معان مختلفة [٣]. ففي المعجم الوسيط، الإرهابي هو: وصف يطلق على الذي يسلك سبيل العنف والإرهاب لتحقيق أهداف سياسية [٤]، بينما في المنجد كلمة الإرهابي تدل على كل من يلجأ إلى الإرهاب لإقامة سلطة[٥]، بينما في معجم الرائد ،الإرهاب هو رعب تحدثه أعمال عنف كالقتل وإلقاء المتفجرات أو التخريب، والإرهابي هو من يلجأ إلى الإرهاب بالقتل أو التخريب لإقامة سلطة أو تقويض حضور ووجود أخرى[٦]

وعموما ، فان المعنى الاقرب الى دلالة اللفظ عربيا هو : الإخافة ، و أي معنى آخر إضافي سيكون مستجدا . ويمكن التوسع ببيان معنى الكلمة كما وردت في القرآن الكريم ، بوصف مصطلحاته هي الاصل اللغوي لما يجب ان يتم استخدامه ، للدلالة على اللغة العربية السليمة ، أن القرآن الكريم لم يستعمل مصطلح الإرهاب بالصيغة الميستخدمة حاليا، وإنما اقتصر على استعمال صيغ مختلفة الاشتقاق كدالة ومادة لغوية، بعضها يدل على الخوف والفزع، والبعض الآخر يدل على الرهبنة والتعبد، حيث وردت مشتقات المادة: رهب، سبع مرات ، في مواضع مختلفة تدل على معنى الخوف والفزع كالتالي: " (يرهبون): (وفي نسختها هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون) (سورة الأعراف:١٥٤)، (فارهبون): ﴿وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم وإياي فارهبون﴾ (سورة البقرة:٤٠)، ﴿إنما هو إله واحد فإياي فارهبون﴾ (

سورة النحل:٥١)، و (استرهبوهم): ﴿واسترهبوهم وجاءوا بسحر عظيم﴾ (سورة الأعراف:١١٦)، و (رهبة): ﴿لأنتم أشد رهبة في صدورهم من الله﴾ (سورة الحشر:١٣) ، و (رهبا): ﴿ويدعوننا رغبا ورهبا وكانوا لنا خاشعين﴾ (سورة الأنبياء:٩٠) ، و (ترهبون): ﴿ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم﴾ (سورة الأنفال:٦٠) [٧]. وبخصوص الاية الاخيرة فان معنى (ترهبون به عدو الله وعدوكم) هو من أجل منع العدوان والظلم، ولحماية أمة الإسلام التي أمرت بالتزام الحق والعدل، وأمرت بالاستعداد المستمر والجاهزية للجهاد عند الاقتضاء يدفع الحرب ، فالآية تأمر المسلمين بوجوب تحصيل القوة، لتكون رادعا يرهب كل من يفكر بمباغتة المسلمين بالحرب، فمن بين مقاصد الارهاب هنا سد لأبواب المفاسد والحروب، وحفظ للأمن، اي انه مشروع ، بينما وردت مشتقات نفس المادة : رهب، في القران لتدل على الرهبنة والتعبد: لفظ (الرهبان) في (سورة التوبة:٣٤)، ولفظ (رهبانا) في (سورة المائدة٨٢)، ولفظ (رهبانهم) في (سورة التوبة: ٣١) ولفظ (رهبانية) في (سورة الحديد:٢٧).
ووردت كلمة ارهاب بمعنى : الخشية بقصد الرجوع للحق، كما في قوله تعالى: ﴿يابني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم وإياي فارهبون﴾ (سورة البقرة: ٤٠). وورد في قوله تعالى: ﴿وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين إنما هو إله واحد فإياي فارهبون﴾ (سورة النحل: ٥١) ، أي خافوا أن تشركوا بي شيئا وأخلصوا لي الطاعة. ووردت الكلمة بمعنى آخر في قوله تعالى : ﴿ويدعوننا رغبا ورهبا﴾ (سورة الأنبياء ٩٠) ، اي رهبة وخوف مما اعده لهم تعالى بقصد دعوتهم للخشوع والتواضع[٨]

عموما ، ان كلمة ارهاب ، تشير باللغة العربية الى [٩]:

١- معنى الخوف والرهبة ، لكنها في القرآن الكريم حملت معنى يختلف عن معنى : الرعب، انما هي تدل على درجة من الخوف غير الشديد، ممزوج بالخشية والخضوع، او تدل على الانقطاع للعبادة، ، عدا ما ورد في (سورة الأنفال –الاية ٦٠) التي فيها إرهاب أعداء الله وأعداء المسلمين، و (سورة الحشر: ١٣-١٤) التي يرهب فيها الكفار من المؤمنين ويخشونهم أكثر من خشيتهم من الخالق عز وجل.
٢- ان معنى الإرهاب الذي احتوته الآيات الكريمة (سورة الحشر:١٣-١٤).، و (سورة الأنفال:٥٩-٦٢) ، استعملت لزرع الخوف والرعب في نفس العدو وإشعاره بقوة الآخر منعا لقيامه بعدوان، اي ان الإرهاب هو عمل وقائي إيجابي ينتهي الى تحقيق السلام بالقوة والرعب، وهو من وسائل الردع العسكري ، بينما المتعارف عليه اليوم هو دفع المصطلح المستخدم باللغة العربية نحو دلالات سلبية [١٠]. والترجمة الصحيحة في اللغة لكلمة (terrorism) هي : الرعب ، اي تلك التي تحمل درجة عالية من الخوف والهلع ، مصداقا لقوله تعالى : ﴿سنلقي في قلوب الذين كفروا الرعب بما أشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا﴾ (سورة آل عمران:١٥١). وقوله تعالى : ﴿سألقي في قلوب الذين كفروا الرعب فاضربوا فوق الأعناق واضربوا منهم كل بنان﴾ (سورة الأنفال:١٢)، وقوله تعالى : ﴿لو اطلعت عليهم لوليت منهم فرارا ولملئت منهم رعبا﴾ (سورة الكهف:١٨). وقوله تعالى : ﴿وقذف في قلوبهم الرعب﴾ (سورة الأحزاب:٢٦) ، وهو ما يستدعي ترجمة جديدة من اللغة الانكليزية للفظة (terrorism) ، واستخدام مصطلح رعب وليس ارهاب ، لاختلاف المعنى المراد به ، ولان الترجمة اصبحت تخالف ما جاء به مضمون القرآن الكريم .

لقد ظهر مصطلح الارهاب في العالم الغربي عندما تم استخدام كلمة (Terrorism) باللغتين الفرنسية والانكليزية ، بمعنى استخدام االعنف السياسي [١١]. واستمر المعنى يتطور ، وليشمل انواع مختلفة من العنف السياسي ، مثل : الهجمات او استهداف مصالح عامة ، واستهداف شخصيات قيادية ، .. مع ذلك لا يوجد اتفاق بين الباحثين او بين الدول او داخل المنظمات الدولية ، على معنى متفق عليه للارهاب ، وما يرد في المصطلحات الاجنبية لا يتفق مع معناه في اللغة العربية ، وهو ما يقود الى مشكلة خطيرة في عالمنا العربي والاسلامي في كون المصطلح يقود الى تحريف لمعنى القرآن واعطاءه صورة انه يدعو الى معاني سلبية . ففي قاموس المورد فأن كلمة (terror) تعني: (رعب، ذعر، و(terrorist) تعني: الإرهابي) [١٢]. بينما ذهب قاموس أكسفورد Oxford Dictionary الى أن كلمة (Terrorist) تعني : الإرهابي، وهو الشخص الذي يستعمل العنف لضمان نهاية سياسية، والاسم منه : (Terrorism) هو : الإرهاب، ويراد به : (استخدام العنف والتخويف في أغراض سياسية)[١٣] ، وجاء في اتفاقية جنيف لقمع الإرهاب ومعاقبته ، لسنة ١٩٣٧ ، والتي تم توقيعها الا انه لم يجري المصادقة عليها ، أن الإرهاب هو : (الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة ما وتستهدف خلق حالة رعب في أذهان أشخاص معينين أو مجموعة من الأشخاص أو عامة الجمهور)[١٤]، وكلما اتجهنا الى التعامل مع الدول ونظرتها الى الارهاب نجد تباين في المعنى ، اذ ذهبت وزارة الخارجية الامريكية أن الإرهاب هو : (العنف المبرمج لأغراض سياسية ضد أهداف عامة او خاصة الذي تمارسه حركات منظمة تهدف إلى التأثير على عموم المجتمع)[١٥].

والملاحظ على التوجهات الغربية في التعامل مع المصطلح انه : يتم التوسع بتفسير معنى المصطلح (الارهاب)، ويتم التركيز على جعله ينحصر بالاسلام والمسلمين ، في موقف مرتبك يعبر عن وجود حقد ، وهناك من هو أشد دهاء ، اذ يجامل ويستغفل عقول العرب والمسلمين، إذ يمدح الإسلام بأنه دين إنساني، ولكن يركز على ان كثيرا من المسلمين هم إرهابيون [١٦]. وهناك تيار يرى ان كل ما لا يعجب او يخالف الاهواء الغربية فهو ارهابي، وهو ما ذهب اليه الاديب الامريكي ألكسندر هيغ بقوله : (كل شيء لا يعجبني فهو إرهابي)[١٧]. وهذا هو احد الاسباب التي تقف خلف صعوبة تحديد معنى واحد للارهاب معتمد في العالم.

وفي العراق فان الخط العام سار في تعريف الارهاب بموجب القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ ، ووفقا للمادة (١) بانه : (كل فعل اجرامي يقوم به فرد او جماعة منظمة استهدف فردا او مجموعة افراد او جماعات او مؤسسات رسمية او غير رسمية اوقع الاضرار بالممتلكات العامة او الخاصة بغية الاخلال بالوضع الامني او الاستقرار والوحدة الوطنية او ادخال الرعب او الخوف والفزع بين الناس او اثارة الفوضى تحقيقا لغايات ارهابية) ، اما بموجب المادة (٢) منه فانه بين انواع الافعال التي تصنف بانها من الافعال الارهابية : (١ . العنف او التهديد الذي يهدف الى القاء الرعب بين الناس او تعرض حياتهم وحرياتهم وامنهم للخطر وتعريض اموالهم وممتلكاتهم للتلف ايا كانت بواعثه واغراضه يقع تنفيذا لمشروع ارهابي منظم فردي او جماعي . ٢ . العمل بالعنف والتهديد على تخريب او هدم او اتلاف او اضرار عن عمد مباني او املاك عامة او مصالح حكومية او مؤسسات او هيئات حكومية او دوائر الدولة والقطاع الخاص او المرافق العامة والاماكن العامة المعدة للاستخدام العام او الاجتماعات العامة لارتياد الجمهور او مال عام ومحاولة احتلال او الاستيلاء عليه او تعريضه للخطر او الحيلولة دون استعماله للغرض المعد له بباعث زعزعة الامن والاستقرار . ٣ . من نظم او تراس او تولّى قيادة

عصابة مسلحة ارهابية تمارس وتخطط له وكذلك الاسهام والاشتراك في هذا العمل . ٤ . العمل بالعنف والتهديد على اثارة فتنة طائفية او حرب اهلية او اقتتال طائفي وذلك بتسليح المواطنين او حملهم على تسليح بعضهم بعضا وبالتحريض او التمويل . ٥ . الاعتداء بالاسلحة النارية على دوائر الجيش او الشرطة او مراكز التطوع او الدوائر الامنية او الاعتداء على القطاعات العسكرية الوطنية او امداداتها او خطوط اتصالاتها او معسكراتها او قواعدها بدافع ارهابي . ٦ . الاعتداء بالاسلحة النارية وبدافع ارهابي على السفارات والهيئات الدبلوماسية في العراق كافة وكذلك المؤسسات العراقية كافة والمؤسسات والشركات العربية والاجنبية والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية العاملة في العراق وفق اتفاق نافذ . ٧ . استخدام بدوافع ارهابية اجهزة متفجّرة او حارقة مصممة لازهاق الارواح وتمتلك القدرة على ذلك او بث الرعب بين الناس او عن طريق التفجير او اطلاقة او نشر او زرع او تفخيخ اليات او اجسام ايا كان شكلها او بتاثير المواد الكيماوية السامة او العوامل البايلوجية او المواد المماثلة او المواد المشعة او التوكسنات . ٨ . خطف او تقييد حريات الافراد او احتجازهم او للابتزاز المالي لاغراض ذات طابع سياسي او طائفي او قومي او ديني او عنصر نفعي من شانه تهديد الامن والوحدة الوطنية والتشجيع على الارهاب) [١٨]. فالمشرع هنا توسع بتعريف الارهاب ، وتضمن كل الافعال التي يمكن ان تضر بالتعايش السلمي للافراد ، او تضر بالنظام العام او تستهدف النظام السياسي[١٩].

اما تحليل اسباب وجود الارهاب ، فالواضح انها متعددة ، لا يمكن ان تقف عند مسبب واحد ، فالبعض منها داخلية والاخرى خارجية ، والامر لا يتعلق بوجود افكار تدعو الى الرعب ، انما قد يكون هناك واقع سلبي يجعل الافراد قابلين للاستغلال من قبل المجاميع العنفية ، وفي الغالب فان العنف هنا لا يولد من فراغ انما يأت من خلال وجود مجاميع استطاعت ان تنظم نفسها او اتجهت مجاميع خاصة الى تنظيمها لتحقيق مصالح ، اي يمكن ان تكون هناك دول او اجهزة مخابراتية داخلها تقوم بتوظيف المجاميع العنفية في دول اخرى لتحقيق اهداف محددة .

ظهر العنف السياسي في العراق بكل صوره بحدة بعد العام ٢٠٠٣ ، ولا يمكن ان يرتبط بوجود ميول نحو التطرف ، فالعراق عرف الوسطية لقرون طويلة ، والتعايش بين الافكار المختلفة ، بل ان المدارس الفقهية المختلفة ظهر اغلبها في العراق ، والوسطية لا تعني ان العنف لم يقع بين العراقيين ، وانما كان يقع منه في النطاق الفردي وليس بصيغة جمعية ، حتى منتصف القرن الماضي عندما اخذ يظهر عنف السلطات ، والعنف المقابل لها ، والاسباب في ذلك سياسية في الغالب ، وصولا الى عام ٢٠٠٣ عندما اخذ يظهر العنف المجتمعي ، واصبح هناك تورط نسبي للسياسة في اعمالف العنف المجتمعي ، وتورط خارجي في اثارة الداخل المجتمعي ، وهو امر قاد بالولايات المتحدة ومعها السلطات العراقية الى الاسراع في تصنيف انواع متعددة من اعمال العنف السياسي بانها : ارهاب [٢٠].

اما بخصوص انواع الارهاب ، فالواضح اننا ان توقفنا على الدلالة السائدة حاليا لمعنى الارهاب ومضمونه ، فانه يوجد ارهاب لجماعات وتنظيمات ، وارهاب منظم تمارسه مؤسسات مخابراتية تابعة لدول ، وارهاب تمارسه دول ، ويأخذ جميعه انواع : سياسية وامنية واقتصادية وثقافية وفكرية ، وكلها تقوم على وجود محاولات للتاثير في مجموعات او مجتمع او النظام السياسي او الدولة .

ولقد ساد في العراق الانواع المتقدمة كافة من الارهاب ، بعد العام ٢٠٠٣ ، ومارسته اطراف متعددة ، كلها انتهت بافعالها الى الاضرار بمصالح مكونات او المجتمع او النظام

السياسي او الدولة ، استنادا الى التعريف الذي استقر عليه قانون مكافحة الارهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ . فالقانون في المادة الاولى يقول : كل فعل اجرامي (وليس كل فكر) يستهدف : فردا او مجموعة او مؤسسات بما يوقع اضرار بالممتلكات العامة او الخاصة ، ويهدف الى الاخلال بالوضع الامني او الاستقرار والوحدة الوطنية او ادخال الرعب او الخوف والفزع بين الناس او اثارة الفوضى، ثم يذهب في المادة ٢ منه للقول ان انواع الافعال الارهابية هي :

١ . العنف او التهديد الذي يهدف الى القاء الرعب بين الناس او يعرض امنهم للخطر ويعرض اموالهم وممتلكاتهم للتلف
٢ . العمل بالعنف والتهديد على تخريب او هدم او اتلاف او اضرار عن عمد في مباني او املاك عامة او مصالح عامة بباعث زعزعة الامن والاستقرار
٣ . من نظم او تراس او تولّى قيادة عصابة مسلحة
٤ . العمل بالعنف والتهديد على اثارة فتنة طائفية او حرب اهلية وذلك بتسليح المواطنين او حملهم على تسليح بعضهم بعضا وبالتحريض او التمويل
٥ . الاعتداء بالاسلحة النارية على دوائر عسكرية او امنية او خطوط اتصالاتها
٦ . الاعتداء بالاسلحة النارية على السفارات والهيئات الدبلوماسية في العراق كافة وكذلك المؤسسات العراقية والمؤسسات والشركات العربية والاجنبية والمنظمات الدولية العاملة في العراق
٧ . استخدام اجهزة متفجّرة او حارقة او سامة او بث الرعب بين الناس او عن طريق التفجير او اطلاقة
٨ . خطف او تقييد حريات الافراد او احتجازهم او للابتزاز المالي لاغراض ذات طابع سياسي او طائفي او قومي او ديني او عنصر نفعي من شانه تهديد الامن والوحدة الوطنية.

وحتى عند النظر الى قانون رقم ٣٢ : قانون حظر حزب البعث والكيانات والاحزاب والانشطة العنصرية والارهابية والتكفيرية ، لسنة ٢٠١٦ ، نلاحظ ان القانون استخدم في المادة (١) منه التعريفات الاتية [٢١]:

أ. العنصرية : السلوكيات والمعتقدات التي تعلي من شان فئة لتعطيها الحق في التحكم بفئة اخرى وتسلب حقوقها كافة كونها تنتمي لدين او عرق ما
ب. التكفير : اتهام انسان بالكفر بما يجرده عمليا من حقوقه الانسانية ويعرضه للاهانة والقتل والطرد من المجتمع
ج. الارهاب : كل فعل اجرامي يقوم به فرد او جماعة منظمة استهدف فردا او مجموعة او جماعات او مؤسسات رسمية او غير رسمية اوقع الاضرار بالممتلكات العامة او الخاصة بغية الاخلال بالوضع الامني او الاستقرار او الوحدة الوطنية او ادخل الرعب والخوف والفزع بين الناس واثارة الفوضى
د. التطهير الطائفي: عملية طرد لسكان غير مرغوب فيهم من منطقة معينة على خلفية تمييز ديني او عرقي او سياسي او قومي او استراتيجي او لاعتبارات ايديولوجية او مزيج من الخلفيات المذكورة .

الواضح اننا هنا امام انواع كثيرة ، بعضها سائدة من دون قدرة للدولة على تجريمها ، رغم اكتمال العناصر الجرمية وفقا للنصوص الموجودة .



ان تتبع ما في الاسلام من نصوص يبين ان الامر منهي عنه في اعتماد الرعب في علاقات الافراد والمجموعات ببعض او في علاقات الدولة بالمواطنين ، وهنا يقول تعالى : (وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ۖ فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ ۚ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا ۖ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ) (سورة الحجرات : ٩)، وروي في صحيح الإمام مسلم: "أن رسول الله عليه الصلاة والسلام قال : (إذا مر أحدكم في مجلس أو سوق وبيده نبل فليأخذ بنصالها ثم ليأخذ بنصالها ثم ليأخذ بنصالها) ، وهو حديث يبين اضرار الترهيب من الإشارة بالسلاح للمسلم دون قصد ، وورد في صحيح أبي داود ، روي عن رسول الله عليه الصلاة والسلام: (لا يحل لمسلم أن يروع مسلما) . وجاء في صحيح البخاري عن النبي عليه الصلاة والسلام انه قال : (لا يشير أحدكم على أخيه بالسلاح فإنه لا يدري لعل الشيطان ينزع في يده فيقع في حفرة من النار)[٢٢].

اما المقصود بمكافحة الارهاب ، فهو من المصطلحات التي ازداد حضورها في السنوات الاخيرة لتنظيم الجهد الذي يستهدف كل ما يمكن تصويره انه ارهاب، بل ان الامم المتحدة نفسها اتجهت في العام ٢٠٠٦ الى وضع استراتيجية الامم المتحدة لمكافحة الارهاب ، وفي العام ٢٠١١ اتجهت الى تاسيس مركز الامم المتحدة لمكافحة الارهاب ، وتعمل على صياغة اتفاقية تتضمن كل انواع الارهاب ، مع التشديد على ان لا يتعارض ذلك مع حقوق الانسان [٢٣].

ان مكافحة الارهاب انما هي الاستراتيجيات والاساليب التي تنفذها مؤسسات الدولة المختلفة او المؤسسات المتعاقدة معها ، والتي تتوخى اقتلاع الجذور من جذوره ، الى جانب القيام بعمليات : وقف وصول الموارد الى الجماعات الارهابية او وصول تلك الجماعات الى النتائج التي تريدها .

وتتطلب الاستراتيجيات ، من وجهة نظرنا ، وجود :

١) اطار تشريعي يضمن قانونية وجود مؤسسات معنية بمكافحة الارهاب وقانونية الانشطة التي تقوم بها حتى يمكن معالجة الاخطاء او السلبيات التي قد ترافق الانشطة التي تقوم بها تلك المؤسسات ، والحديث هنا ليس عن الغطاء الشرعي انما عن الغطاء القانوني
٢) جماعات وافعال تصنف بانها ارهابية يتطلب التعامل معها وانهاءها ، وهذا ما يتطلب الاتفاق على معنى الارهاب وتجريمه ككل وليس بصورة مجتزئة ، لانه سيسبب نظرة سلبية من المواطن للمحتوى السياسي للانشطة المعنية بمكافحة الارهاب
٣) مركز قيادة يتولى ادارة الانشطة ، وموارد ملائمة لاداء المهام : بشرية ومادية ومالية واستراتيجات وقدرة على الانتشار
٤) استراتيجيات تضمن وجود اولويات : مكافحة وانهاء الارهاب باقل الاضرار مع احترام لحقوق الانسان
٥) ضمان ان تكون استراتيجيات مكافحة الارهاب مما يتفق بشانها ، وتتفق مع احتياجات البلد على صعد : التعايش السلمي وتحقيق المصالح الوطنية ، وحماية كرامة الانسان ضمن منظومة تضمن المساواة التامة بين المواطنين .

ثانيا-مؤسسات مكافحة الارهاب : الهياكل والانشطة وتقييم الاداء



كان الامن في العراق قبل عام ٢٠٠٣ يتم تحقيقه باسلوب القسر ، وتضمن القيام به مؤسسات متعددة ، متشعبة في كل مفاصل المجتمع ، اما بعد العام ٢٠٠٣ فقد شهد العراق اضعاف عام لمؤسسات الدولة المختلفة ، وتفكيك بنية الاجهزة الامنية والسياسية ، واعادة تشكيل بعضا منها .

اتجه العنف السياسي في العراق الى التصاعد بعد العام ٢٠٠٣ ، واصبح هناك انواع متعددة منه:

أ. عنف سياسي موجه الى القوات الامريكية والبريطانية ، وتقوم به جماعات مختلفة بعضها وطنية واخرى وافدة

ب. عنف سياسي موجه الى القوى السياسية التي تولت المهام السياسية في البلد، وتقوم به جماعات متلفة بعضها تعبر عن صراع سلبي بين القوى السياسية وبعضها من الداخل وبعضها قادمة من وراء الحدود

ج. عنف سياسي موجه الى المواطنين على اسس الانتماءات المجتمعية الاثنية ، وبعضه يعبر عن نوع من المغالاة في التطرف ، وبعضه يعبر عن توجهات سياسية ترغب في انهاء التنوع المجتمعي وتوسيع الرقعة الجغرافية لحواضنها ، وبعضها يعبر عن توجهات متطرفة لجماعات منظمة من الداخل ، وبعضه يعبر عن اجندات خارجية ترغب برفع سقف العنف الداخلي ، اما لتشتيت الانتباه عن الهدف الاصلي الذي تريده (الاميركان رغبة منهم في دفع المواطنين الى نبذ العنف ، والقوى الاخرى رغبة في احراج الامريكان عن ارتفاع مستوى العنف) او انها ترغب بضمان تسيد على مناطق جغرافية وتسليمها الى قوى سياسية ترتبط معها بعلاقات جيدة.

ان المستويات الثلاث من العنف انما تورط بها مجموعات كثيرة ، كل منها مارس انواع منها ، الا ان التجريم لحق بمجموعات واستثنى اخرى ، رغم ان الحالة التي قام بها تنطبق عليه وصف الارهاب ، سواء من حيث الانشطة او النتائج ، ولعل السبب في ذلك يعود للاتي:

١) تاثير الولايات المتحدة ، فهي كانت ترغب بتضييق وجود التيارات الاسلامية او الوطنية ، وعملت على تهيئة البيئة المناسبة لان تصطدم تلك التيارات بالعنف السياسي ، ووسعت من مساحة التيارات المستهدفة ، وعملت على ارباك المشهد السياسي العراقي بان قوضت مؤسسات الدولة الامنية عام ٢٠٠٣ وفتحت الحدود ، ومن ثم اصبح المشهد السياسي مرتبك بشدة ، وفرضت الولايات المتحدة توسعة كبيرة لمعنى الافعال الارهابية ، وتضرر الكثير من العراقيين من تلك الانشطة التي كانت عبارة عن عمليات فعل ورد فعل ، وبعضها يحمل تصنيف ارهابي واخرى كانت تحمل طابع جرمي واخرى كانت اعمال مقاومة لقوات الاحتلال ، وبالنتيجة فان الكثير من الابرياء تحملوا وزر بعض الانشطة السياسية التي قامت بها الولايات المتحدة

٢) احتماء بعض الجماعات بالعملية السياسية وممارسة الانشطة العنفية من دون الصدام مع النظام السياسي ظاهريا رغم ان النتائج تؤثر على قدرات النظام السياسي على الاستمرار مستقبلا ، لانها تضرب شرعية النظام ووظائفه

٣) احتماء بعض المجموعات بالقوة التي منحت لهم او استطاعوا امتلاكها ، رغم ان بعض تلك الافعال تقع ضمنا او صراحة في تعريف الارهاب او انواعه الوارد في المادتين ١ و ٢ من القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥



٤) ان الجماعات التي صنفت انها ارهابية انما كانت تعلن عن وصفها بهذا العنوان ، وتمارس انشطتها تحت هذا العنوان بصدام كبير مع الدولة والنظام السياسي والمجتمع ، وهو ما جعل الارهاب يقع على مجاميع ومكونات محددة ويعف منه مجاميع اخرى ، تحت اغطية سياسية .

انشأ العراق في نهاية العام ٢٠٠٣ لواء العمليات الخاصة (قوات صقر الرافدين)، وفي ٢٠٠٥ تبدلت هيكلية القوات الى : قيادة العمليات الخاصة ، وصارت تتالف من عدد من الكتائب القتالية وكتائب الدعم التي تلقت تدريباتها في الاردن والولايات المتحدة ، ثم في العام ٢٠٠٧ تم فك ارتباطها من وزارة الدفاع ، وتم الحاق قيادة العمليات الخاصة بقيادة مكافحة الارهاب ، وبموجبه تاسس جهاز مكافحة الارهاب ، او قيادة العمليات الخاصة ، ووصلت الى مستوى لواء في العام ٢٠٠٨ عرف باسم : الكتيبة الوطنية العراقية لمكافحة الارهاب (INCTF) ، وثلاث كتائب كوماندوز ، واصبحت تتكون من لوائين في العام ٢٠٠٩ ، ثم اتجه الامر الى انشاء افواج في كل محافظة ، وتتلقى تلك القوات تدريبات تتيح لها الدخول في حروب نظامية وغير نظامية، وهو ما جعلها ابرز المؤسسات الحكومية التي تعاملت مع المجاميع الارهابية التي انتشرت في العراق بعد العام ٢٠٠٣ ، وخاصة بعد العام ٢٠١٤، وفي العام ٢٠١٦ تم صياغة قانون جهاز مكافحة الارهاب رقم ٣١ لسنة ٢٠١٦ ، ووضع له هدف : منحه الصلاحيات المستقلة الكافية لاعتماد التدابير والاجراءات كافة بما يمنع ويردع الارهاب ، وينتهي الى القضاء عليه . ومن ثم فله اعتماد الوسائل : وضع السياسات والاستراتيجيات المناسبة لعمله ، وتنفيذ العمليات التي يراها مناسبة ، المراقبة وتنفيذ اوامر القبض ، والتعاون وتبادل المعلومات مع الاجهزة الاخرى ، ويمكن ان يقوم باي مهمة اخرى تسند اليه من اللجنة الوزارية للامن الوطني . واصبح بموجب هذا القانون الجهاز مؤسسة متكاملة تتالف من : وكالة الجهاز الامنية والاستخبارية ، وكالة الجهاز الفنية والادارية ، ومكتب المفتش العام ، ومديرية الدائرة القانونية ، واكاديمية جهاز مكافحة الارهاب ، ومكتب رئيس الجهاز ، وجناح طيران مكافحة الارهاب . كما منح الجهاز صلاحية الزام الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة بمساندة جهوده الوطنية في مكافحة الارهاب (٢٤)

ثالثا- عمليات تشخيص معنى ومضمون الارهاب ، تقييم كلف اخطاء التشخيص في ضوء استمرار الارهاب

مارس جهاز مكافحة الارهاب مهامه بمهنية عالية في العمليات التي دخلها ، واستطاع ان يحقق نتائج مهمة عبر السنوات السابقة وخاصة في اعقاب احداث حزيران ٢٠١٤ التي شهدت تمدد تنظيم داعش في عدد من المحافظات العراقية واخراجها من سيطرة الحكومة الاتحادية .

لكن تلك المقدمة لا تنف ان الارهاب كان يظهر ويتمدد ، منذ العام ٢٠٠٣ ، وهو ما يتم قياسه حسب مؤشر تعريف الارهاب وانواعه ، الذي وضع في العام ٢٠٠٥ ، وتعمل بموجبه المؤسسات العراقية ، فالافعال الارهابية موجودة ، وهي :

١) الافعال التي تستهدف افراد او مجموعات او مؤسسات بما يوقع اضرار بالممتلكات العامة او الخاصة ، وينتهي الى الاخلال بالوضع الامني او الاستقرار والوحدة الوطنية او ادخال الرعب او الخوف والفزع بين الناس او اثارة الفوضى



٢) ومن بين الافعال التي تصنف بانها ارهابية وتجد لها وجودا بين الافراد وفي المجتمع وفي النظام السياسي والدولة : العنف او التهديد الذي يهدف الى القاء الرعب بين الناس او يعرض امنهم للخطر ويعرض اموالهم وممتلكاتهم للتلف، والعمل بالعنف والتهديد على اثارة فتنة طائفية او حرب اهلية وذلك بتسليح المواطنين او حملهم على تسليح بعضهم بعضا وبالتحريض او التمويل، والاعتداء بالاسلحة النارية على السفارات والهيئات الدبلوماسية في العراق كافة وكذلك المؤسسات العراقية والمؤسسات والشركات العربية والاجنبية والمنظمات الدولية العاملة في العراق، واستخدام اجهزة متفجّرة او حارقة او سامة او بث الرعب بين الناس او عن طريق التفجير او اطلاقة، و خطف او تقييد حريات الافراد او احتجازهم او للابتزاز المالي لاغراض ذات طابع سياسي او طائفي او قومي او ديني او عنصر نفعي من شانه تهديد الامن والوحدة الوطنية. ويتسع الامر عند النظر الى قانون رقم ٣٢ : قانون حظر حزب البعث والكيانات والاحزاب والانشطة العنصرية والارهابية والتكفيرية ، لسنة ٢٠١٦ ، على صعد وجود العنصرية ، والتكفير ، والاخلال بالوضع الامني او الاستقرار او الوحدة الوطنية او ادخل الرعب والخوف والفزع بين الناس واثارة الفوضى ، والتطهير الطائفي المرتبط بالتهجير .

فهي كلها مؤشرات على ان هناك ارهاب ، قسم منه يتم محاربته ، وقسم اخر منه ما زال غير مقيد لاسباب ترتبط بعدم وجود الارادة السياسية على فرض حضور الدولة .

ويترتب على السلوك السابق ، ان المواطن يشعر بوجود عدم مساواة سياسية وقانونية بين العراقيين ، وهو ما ينتهي الى شعور بالغبن والتذمر ، وهو من اهم الاسباب لانتقاص شرعية النظام السياسي وشرعية الدولة ، ويسلب المشروعية عن العملية السياسية .

ولهذا نجد ان الاستراتيجيات والموارد المخصصة لمكافحة الارهاب رغم انها اكبر من حجم الارهاب، لانها تعتمد على الموارد الطنية والدعم الخارجي، الا ان نتائجها اقل حضورا وفاعلية ، ولا ينف هذه النتيجة ان العراق حقق نتائج مهمة على صعيد موقعه بمؤشر الارهاب العالمي بين عامي ٢٠٠٣- ٢٠٢٠ ، فبعد ان احتل الموقع الاول في المعانات من الارهاب بين عامي ٢٠٠٣- ٢٠١٨ ، فانه شهد انخفاض في متوسط معدل تعرض البلد للارهاب بحدود ٧٠% بين عامي ٢٠١٨- ٢٠٢٠ [٢٥]، ومع ذلك يستمر ظهور الارهاب بعدها ، في شكل سلسلة متواصلة ، والحلول هنا ليس بالتصفية الجسدية ، فهو سيخلق ثارات وعداوات مجتمعية ، لان اغلب الاطراف تشعر ان تلك الممارسات لا تشمل كل الممارسات التي تقع تحت نفس التصنيف: الارهاب ، وفقا لتعريف القانون ١٣ لسنة ٢٠٠٦ ، وهو ما قد يفسر بانها اعمال موجهة ، اكثر مما تفسر انها استراتيجيات وممارسات هادفة الى تحقيق غايات سامية مضمونها : استقرار المجتمع .

يطرح موضوع الارهاب وسبل مكافحته ، بمعنى سلسلة الانشطة التي تتوخى اقتلاع الفكر والانشطة التي تستخدم للاضرار التعسفي وغير المشروع بمصالح الاخرين بمحتواهم الجمعي، وليس كافراد ، يطرح هذا الموضوع اهمية فكرية وعملية في آن واحد ، بحكم ما اصبح يترتب على كل عملية اضرار من تبعات وخسائر كبيرة واضرار بالمصلحة العامة للدولة والمجتمع والمجموعات المجتمعية والسياسية .

لقد شهد العراق منذ عدة سنوات تحولات فكرية عميقة ، فاصل المجتمع العراقي انه مجتمع تعددي من الناحية الاثنية ، ومجتمع وسطي من الناحية الفكرية ، ويكاد حجم المغالاة

والتطرف موجودة بنسب هامشية ، سياسيا واثنيا عند تخوم لا تمثل حجما يذكر في المجتمع ، ولم تكن السلطات تسمح بالغلو في الابعاد الاثنية ، رغم ان العراق عرف اعمال عنف سياسية منذ عدة عقود ومؤشرها الانقلابات السياسية والعسكرية ، وهو ما كان يظهر بحالة التعايش والتزاوج بين مواطنيه .

ان جوهر التحولات الفكرية التي شهدها او دخلها العراق بعد العام ٢٠٠٣ تمثلت بان الولايات المتحدة والبيئة الاقليمية اصبحا لاعبين مهمين بالشان الداخلي العراقي ، ومعها من بين القوى السياسية من حملت معها رغبة بان يكون هناك تقبل لها وشرعية وجود في المجتمع العراقي ، ثم سرعان ما تحولت الى اشاعة العنف لتغيير وجهة المواطن وجعلها هي من تمثله في وجه عدو يتم تصنيعه سواء كان داخليا او خارجيا . وابرز اوجه السلبيات التي قامت آنذاك ان تلك القوى بمختلف عناوينها ، وبانشطة متباينة ، لم تدفع الى ان تكون الدولة محتكر نهئي ووحيد للعنف ، ثم سرعان ما رافق ذلك عنف اخر مقابله كان يقوم على مقاومة قوات الاحتلال ، وعنف ثالث صار يوجه للمصالح العراقية او ضد مصالح مجموعات عراقية ، ولتختلط الساحة العراقية بانواع متعددة المصادر والمستويات من العنف .

وكلما كانت الساحة العراقية تشهد اعمال عنف وعنف مضاد ، مهما كان مصدره ، ومهما كان الموقف القانوني منه (تحت التجريم او ان وصفه انه عنف غير قانوني او انه يجد سكوت رسمي عنه) ، الا انه بالمحصلة وجد المجتمع نفسه امام قوة دفع كبيرة تنتقص من حريته ، وتنتقص من ارادته ، وليكون العراقيون مرهوبين من اوساط متعددة المسميات والعناوين ، في الغالب يوجد تباين في الموقف الحكومي منها ، فالانتقاص من الارادة والحرية يبقى واقع ضمن دائرة الارهاب سواء اعترف من بيده السلطة ام لم يعترف بهذا الامر ، طالما ان الاصل في نظام المؤسسات الذي تقوم عليه الدول ان احتكار العنف هو بيد مؤسسات الدولة فقط ، في اطار حكم القانون ، وما عداه فهو ارهاب ، لانه لا يضمن للمواطن حق الحماية ومعالجة الضرر وفقا لقواعد قانونية معروفة ومحددة ، في اطار يسوده نظام دولة القانون .

لقد خسر العراق الكثير من الموارد في عملية التقويم الخاطئة للارهاب ، وما زال يخسر ، والامر يحتاج احد خطوتين : اما جعل الامر فني مناطق باجهزة لها صلاحية مطلقة بالتعامل مع كل خلل يحدث ، او ان يتم الامر بمعالجات سياسية وتسويات وتوافقات تضمن قيدين : استمرار التعايش السلمي باحترام خصوصيات كل المجموعات العراقية ، وعدم التجاوز على مصالح العراق الوطنية .

رابعا-المصلحة الوطنية العراقية في سياسة مكافحة الارهاب: الاسباب والمضمون

ان تعريف معنى المصلحة الوطنية انما يقودنا الى دراسة أهداف الدولة وطموحاتها ، سواء كانت سياسية او اقتصادية أو عسكرية أو ثقافية او خارجية ، وغالبا ما يتم النظر الى المفهوم من خلال المدرسة الواقعية ، وهو من ابرز المفاهيم التي تتناولها العلاقات الدولية ، فكل دولة تهتم بدراسة وتحقيق المصلحة الوطنية الخاصة بها .

ان ابرز وظائف الدولة هي : الاستقرار والامن ، وتعزيز الرفاهية ، وتعظيم مكانتها دوليا ، الى جانب المحافظة على هوية الدولة باعتباره جزء من التزامات النظام السياسي . وغالبا ما تدخل الدول بحروب في سبيل المحافظة على المصالح الوطنية .

وفيما يخص العراق فان مفهوم المصلحة الوطنية غالبا ما يتداخل مع اطروحات غير عقلانية الا وهي ما يراه صانع القرار او النخب المؤثرة في القرار السياسي ، وهو ما جعل

السياسة تتعارض في الغالب مع التزامات المصالح الوطنية للبلد ، وهو ما ادخل البلاد في ازمات متعددة منذ عدة عقود .

ان المصلحة في عمومها لا يمكن ان تفهم الا من خلال :

١. الجغرافيا ، فلا توجد جغرافيا واحدة من حيث الحجم والموقع لكل الدول ، انما هي متباينة ، وما كان مهما في مكان قد لا يكون كذلك في غيره ، وما كان مهما اقليميا قد لا يكون مهما دوليا ، والعكس ، وكل دولة لها اهمية استثنائية او خاصة لغيرها ، وموقع العراق يفرض عليه ان يكون دولة قوية او انه يقع ضحية الضعف والاستغلال من قبل الدول المجاورة
٢. التاريخ، والعراق كان مركز قيادة اقليمية ، وان تنازل عن مكانته وتاريخه فيسهل استغلاله ، وهو ما يوجب على اي سلطة فيه ان تتذكر تاريخ العراق
٣. الرفاهية ، وهو هدف مهم ، فالاصل منح الافراد الرفاهية وليس الاصل وجود الدولة ، فالدولة اداة لاسعاد الافراد اللذين يتمتعون بالسيادة التامة والكرامة والتفضيل التامين ، والاداة توجد لاجدل التنظيم ومنع التقاطع والنزاع وتسهيل تنظيم وادارة الموارد والتنوع
٤. الهوية للافراد والمجتمع والدولة ، وكل مجتمع او دولة به خصوصية ، والدولة يجب ان تعمل على المحافظة على تلك الخصوصية ، وان كانت العولمة والعالمية تعمل على تذويب هوية الافراد في اطار مجتمع عالمي
٥. فهم وتحديد النخب لاحتياجات البلد ، فطالما ان المتغير يطغى على الثابت، وان هناك تداخل بين البيئات الداخلية والخارجية ، وان اساس العلاقات الدولية هو المصالح ، وطالما ان الساسية هي فن ادارة الاختلاف والتنوع وتنظيم السلطات والموارد، اذا من يستطيع ان يفهم هذه العملية هو النخب ، لان ادارة الدولة تحتاج الى كثير من الموارد والسياسات ، ومن ثم فان النخب يمكنها تنظيم التعامل مع المصالح الوطنية ، وتنظيم كيفية تحقيقها .

هل من مصلحة العراق ان يعتمد سياسة لمكافحة الارهاب ؟

الاجابة هي نعم ، والاسباب ان هناك تعددية في المجتمع ، ويفترض في الحكومة والسلطات ان تعمل على : توسيع سقف الحريات ومنع الصدام بينها ، وصولا الى السماح حتى للاراتء التي تحمل تطرف ، وليس ممارسات تقوم على التخويف واثارة الرعب وتازيم التعايش السلمي او تقزيم الدولة .

ان الاصل ، ان الخالق عز وجل منح الكرامة والمركزية للفرد وليس للدول او السلطات ، وجعل السلطة مسؤولة عن اداء مهام ، اي ان السلطة ليست هي الغاية بقدر ما هو ان الفرد هو الغاية من وجود البشر على الارض . هذا جانب، وجانب اخر ، اتن التنوع والاختلاف فطرة طبيعية ، موجود داخل عقل الانسان ، الذي يتقلب بالافكار بين حين واخر ، فكيف بالعقل الجمعي القائم على : وجود الشرائع ووجود صلاة القرابة ، ووجود تفضيلات للسياسة .

اي ان الانقسام او الاختلاف امر مفروغ منه ، وواجب السلطات ادارة الاختلاف والتنوع ، وتسوية النزاعات ، وحتى يمكن ان تقوم السلطات بواجبها ، فالافضل هو ما فعله الدستور الاتحادي : وضع اكثر من سلطة في الدولة ، وتحديد السلطات الاتحادية بموجب المادة ١١٠ وقصرها على (٩) اختصاصات اتحادية فقط ، وترك ما عداها الى مستويات اخرى ،



وهو ما يجعلنا امام عدم دستورية اغلب الوزارات والمؤسسات الاتحادية الموجودة ، بحسب المادتين : ١١٤ و ١١٥ من الدستور الاتحادي .

ان معالجة موضوع التنوع والاختلاف هو بالتحول الى الاقاليم ، وهو ما يمنح كل مجموعة حق ادارة نفسها وقيمها بعيدا عن التماس والصدام مع غيرها ، ويكون من مهام السلطات الاتحادية ادارة الاختلاف ومنع استخدام الرعب والعنف السياسي والتخويف في علاقات المجموعات ببعض ، فلا يمكن اعطاء الحرية لمجموعة او اكثر واستثناء مجموعات اخرى من حقها بالوجود والتعبير عن الراي .

اي ان حق الاختلاف يقف عند استخدام العنف ونشر الرعب ونشر الخوف ، وليس التطرف فالتطرف رأي وليس سلوك وان تكون من راي الى سلوك يجب ان يتم تجريمه ، والاكثر منه طالما ان : العنصرية والكراهية والعزل وعدم المساواة موجودة فعليا على الارض بحكم الامر الواقع ، ولا توجد محاولات جدية لازالتها ، بطرق تعبر عن تعامل متساوي ومتكافئ بين العراقيين .

ان السماح بالغلو والتطرف وتغييب الدولة او ممارسة التخويف واثارة ونشر الرعب خارج مؤسسات الدولة ، يعطي صورة سلبية عن وجود ووظائف الدولة امام الافراد ، ويدفع الافراد الى الاحتماء بغير الدولة ، ومنها : ان الدولة هي المحتكر الوحيد للعنف ، حتى يسهل التظلم امامها عن اخطاء من يقوم بواجباتها تجاه الافراد ، في : حفظ الامن والاستقرار ونشر النظام العام ، وتعزيز الرفاهية ، وجماية الهوية العامة والخاصة ، وتعزيز مكانة الدولة دوليا مما يتفق عليه اصحاب الاختصاص [٢٦]

وكلما اتجهت الدولة الى الغياب او سمحت للبعض باستغلالها ، كلما حرضت ضمنا او صراحة على دفع الافراد او الجماعات الى الاحتماء بعيدا عن الدولة ضمن الخواص الطبيعية للحفاظ على الحياة والاستمرارية .

ان الارهاب وفقا للدارج حاليا هو اوسع من ممارسة الرعب والتخويف ، وهو اسم يستغل بطريقة فيها اعمال سياسية اكثر من كونه مفهوم فني ، ومصالح العراقيين كافة ان الارهاب ومكافحته يجب ان تطبق على الكل بمقياس واحد ، والا فان الثقة بالدولة ووظائفها ستقود الى موجة عنف جديدة ، ومن ثم فان كل ما تم انفاقه من موارد على مكافحة الارهاب ، وجهود المؤسسات المختلفة ، وتضحيات العراقيين في سبيل اعادة الدولة الى مسارها الصحيح ستذهب بلا نتائج تذكر .

خامسا-تماسك التعايش السلمي في ظل انشطة مكافحة الارهاب

يعد موضوع التعايش السلمي من الموضوعات المهمة في حقول العلوم السياسية والقانون والعلوم الاجتماعية بشكل عام ، ولا يمكن لاي دولة ان تستمر وهي تعمل او احدى قواها ومؤسساتها بمنطق يتعارض مع احتياجات المجتمع للتعايش السلمي .

ان التعايش السلمي يقصد به قدرة المكونات المجتمعية على التعايش بدون اللجوء الى العنف السياسي لاقصاء او تذويب او انهاء وجود الاختلاف ، مهما كان مستوى الاعتقادات الموجودة بينها ، واغلب المجتمعات المستقرة تلجأ الى المحافظة على الاختلافات والتنوع وتلجأ الى استخدام سلطة القانون للحد من الصدام العنفي بين المجموعات ، فالاصل ليس منع التطرف انما منع العنف ، فالتطرف في الراي مسالة طبيعية ، ايمانا بالمعتقدات والقيم والثقافة الفردية



والمجتمعية ، باعتبار التطرف نزوع نحو رأي ، اما التوجه نحو السلوك فيصبح الامر متجها نحو العنف ، وشتان بين الاثنين ، وهو اتجاه يمكن فهمه من خلال نص الايتين الكريمتين :

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ (سورة ال عمران : ١٠٢))، وقوله تعالى : (فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَأَنفِقُوا خَيْرًا لِّأَنفُسِكُمْ ۗ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (سورة التغابن : ١٦)) [٢٧].

لقد كتبت مصادر عديدة حول التعايش السلمي ، الا ان الاصل هو ادراك ان التنوع والاختلاف هو الاصل ، والتنوع والاختلاف يحصل في :

١) الافكار الاعتقادية ، وهي ما يؤمن به الافراد من شرائع حسب القناعة التي يؤمنون بها او توارثوا عليها ، فلا يحكم بينهم الا الاقناع والحوار ويترك ما عداه للخالق
٢) روابط الصلة والدم ، وهي صلاة القرابة من عوائل وقبائل وقوميات وارعاق
٣) الافكار والممارسات السياسية ، وهي ما يؤمن به الافراد من نظريات سياسية ومنها الليبرالية والاشتراكية والدينية ،..

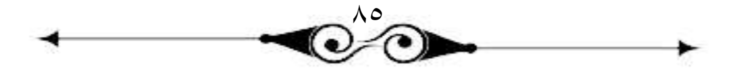
وهو ما يجعل الحياة حيوية ، وهو مصداقا لقول الخالق عز وجل : (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ (سورة هود : ١١٨)) [٢٨].

وان واجبات الدولة كما بينها هو انها تشكيل لسلطات ضمن حدود معروفة ، يتم خلاله ادارة التنوع وليس ازالة الاختلاف ، ويتم خلاه ايضا تسوية النزاعات ، الى جانب الوظائف الاخرى للدولة ، ومنها : منع وقوع العنف السياسي الا ما صدر من سلطات الدولة ، وضمان تمتع الافراد كافة مهما كانت اختلافاتهم بالحرية والامن من الفزع والرعب والخوف ، وان تحقق غيره تفقد الدولة وظيفتها ، ويتعرض التعايش السلمي للخطر .

ان المجتمع العراقي هو مجتمع : تعددي سياسيا واثنيا، وهي مسالة طبيعية بحكم عوامل تاريخية وجغرافية وفكرية، وهو مجتمع غلب عليه التعايش على عوامل الصراع الداخلية في اغلب مراحله الزمنية .

ورغم غلبة التنوع في المجتمع ، الا ان البعض من مكوناته تشعر انها واقعة ضمن محيط تجد فيه هويتها الاكبر : عرب العراق ضمن المحيط العربي الاوسع ، وكرد العراق ضمن المحيط الكردي الاوسع ، والامر نفسه ينطبق على الطوائف الاعتقادية، وهو امر طبيعي ، الا ان السلطات قصرت عندما تركت البعض يندمج بهويات اقليمية اوسع ، ولم تعمل العكس، اي العمل على جذب الهويات الاقليمية نحو العراق وجعله هو المركز الحضتاري الجامع ، باعتباره نقطة التقاء الانتماءات الاقليمية الكبرى . وهو ما فتح ابوابا للدول الاقليمية الى استغلال التنوعات المجتمعية في العراق لصاللحها ، وهو ما عرض الوحدة الوطنية والتعايش السلمي للخطر . فدول الجوار استغلت ضعف الدولة واستغلت التعددية الاثنية لتعزيز مصالحها في العراق .

لقد تعرضت بعض المجموعات الى الاضرار بها تعسفا ، وبمصالحها وحقوقها ضمن التعددية المجتمعية ، ان كان الامر سياسيا قبل العام ٢٠٠٣ فان الامر اصبح سياسيا ومجتمعيا بعد العام ٢٠٠٣ ، وهو ما يعيد طرح موضوع الهوية الوطنية والتعايش السلمي ، ويجب ابعاده عن مصالح دول الجوار والتفكير بالهوية العراقية ، على غرار المجتمعات المركبة : الولايات المتحدة وسويسرا و(اسرائيل) وغيرها ، والتي يمتاز العراق عنها ان كل مكوناته هي اصيلة



ومتعايش وليست وافدة ومتصارعة ، فالصراع عمل سياسي وافد وليس متاصل في الذات المجتمعية .

لقد تم استغلال مؤسسات الدولة من قبل البعض بما اضر بالتعايش السلمي ، وهي نقطة ترتب عليها ان الكثير من موارد الدولة : افراد واموال ومعدات وتماسك مجتمعي ، ومستقبل ، تم الاضرار به ، نتيجة الفهم الخاطئ لما يجب ان تقوم به الدولة وواجباتها تجاه مواطنيها : حفظ الحقوق والحريات العامة ، وتعزيز الاستقرار الداخلي ، وتعزيز الرفاهية ، وتعزيز المكانة دوليا ، من خلال استغلال واستثمار ما متاح من موارد وطنية او فرص خارجية ، سواء تم ذلك بنهج اسلامي او بنهج مدني ، فالاصل هو تحقق تلك المهام مهما كانت رسالة الدولة ، ولهذا نرى ان استغلال الدولة بقدر ما اضر بالموارد الموجودة فانه تسبب بان تشهد كل اوضاعها تراجعا حتى عد العراق وفقا للتقييمات الدولية من الدول الهشة بعد العام ٢٠٠٣ ، والتي تعمل بعضا من قواه على تحطيم رسالة الدولة ووظائفها ، رغم انها تدعي انها جزء من منظومة الدولة ، والاخطر منه ان بعضا من الممارسات تنطبق عليها وصف : الارهاب ، مما ينطبق عليه قانون مكافحة الارهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ لكن من دون تجريم .

ان الاداء السياسي العام المرتبط بانشطة مكافحة الارهاب ، انما تمثل بالاتي :

١) الخطاب السياسي الفكري للدولة بعد العام ٢٠٠٥ (منذ تشكيل النظام السياسي) في كونها دولة تعددية وتدار بطريقة فدرالية عند مستوى الاقاليم ولا مركزية ادارية عند مستوى المحافظات ، وهو مسالة واجهت معضلة قدرة بعض المجموعات السياسية الفئوية في احتكار الدولة والتصرف باسمها ، وصعوبة تقبل تلك المجموعات التي يقع تصنيفها اكاديميا بانها اقرب الى العنصرية وتعتمد ممارسات ارهابية ، واجهت صعوبة في تقبل التعايش مع الغير، بل والتوجه الى اضعاف هوية الدولة الجامعة للكل في اطار محيطها الاقليمي والدولي وتوصيفها كتابع اقليمي في الممارسات الفعلية ، وطالما ان الارهاب انشطة وافعال تقوم على ممارسة العنف غير المشروع ، فان اداء مكافحة الارهاب اصبح يظهر مؤشرات متناقضة لانه يحارب مجموعة ضمن المنطق القانوني وهو امر قد تحتاج اليه الدولة لكي تحافظ على وظائفها التقليدية ، وذلك باستخدام العنف السياسي ، الا انه احيانا ، يتغاضى عن مجموعة تصنف من الناحية الواقعية تحت ممارسات مقاربة للارهاب من الناحية الفعلية ، وهذه مشكلة فكرية كثيرا ما طرحت من قبل بعض المراقبين بوصفها تناقضا فكريا خطيرا يمنع تحقق الغاية من الاداء لمؤسسات مكافحة الارهاب ، والامر لا يرتبط بمؤسسات مكافحة الارهاب بقدر ما يرتبط بالغطاء السياسي للعملية ككل

٢) التجريم السياسي والقانوني والدستوري للارهاب بموجب القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ في كونه وبحسب المادة ١ من ذلك القانون كل فعل اجرامي مرتكب من فرد او مجموعة ، ومتجه لفرد او مجموعة ، بغية الاخلال بالوضع الامني او الاستقرار او الوحدة الوطنية [٢٩]. فهذا النص طبق على اطراف واهملت ممارسات اخرى تقع ضمنه ، وهو وجه ثان للانتقاد الذي يفسر اسباب استمرار الظاهرة رغم ما تحمله العراق ومؤسساته ومجتمعه من كلف ، لان المعالجة الخاطئة تعيد انتاج نفس الظاهرة

٣) اتجهت الممارسات السياسية الى اعلاء شان الاقصاء لمجموعات مجتمعية محددة بما اضر بالتعايش السلمي ، ولم يترك فرصا لكثير من الافراد للحياة الكريمة ، خصوصا



في ظل انشطة التهجير المنهجي التي جرت واعمال القتل التي كانت تجري من دون محاسبة حكومية بين عامي ٢٠٠٥- ٢٠٠٩ ، فالاصل كان يمكن استبعاد الطبقة الحاكمة قبل عام ٢٠٠٣ وتغيير طريقة الادارة للدولة ، ومنع اعمال استغلال الدولة للحصول على منافع خاصة ، والاضرار بمجموعات اخرى ، وهي من اهم الاسباب التي جعلت دوامة العنف مستمرة بعد العام ٢٠٠٥

٤) انشأ العراق في وقت مبكر قوات مختصة للتعامل مع حالات العنف الارهابي ، وهي قوات مهنية تتمثل بقوات جهاز مكافحة الارهاب ، نظرا للظروف غير المستقرة التي سمحت بنمو هذه الظاهرة في العراق ، وهي خطوة كانت جيدة ، والاهم فيها انحياز تلك المؤسسات للوطن

٥) رغم الدور الذي قامت به هذه القوات لكن العراق بشكل عام كان قد اظهر بيئة غير مناسبة للتعايش السلمي نتيجة اخطاء الممارسات السياسية واحقاد البيئة الاقليمية الراغبة بعدم استقرار البلد او استغلال تبعيته ، تلك البيئة جعلت اعمال الارهاب من السعة من الصعب احتواءها لانها لا تمثل تحديا متمركزا في نقطة محددة باستثناء ما كان عليه تنظيم داعش بعد العام ٢٠١٤ ، وبقت الكثير من الاعمال لم يتم تجريمها رغم انه ينطبق عليها توصيفات القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ ، وقانون رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٦ الخاص بحظر حزب البعث والكيانات والأحزاب والأنشطة العنصرية، فكلها تضر بالسلم الاهلي

٦) خسر العراق الكثير من الموارد ، والسبب هو الارتباك السياسي وسيادة عقلية الاستبعاد والرغبة بظهور عقلية المنتصر او الرغبة برعاية مصالح اقليمية في البلد ، وكان الغائب هو : مصالح العراق الوطنية ، والغاية من وجود تنظيم اسمه : الدولة .

سادسا-ما مطلوب للوصول الى نتائج لتحقيق تعايش سلمي والتخلص من مشكلة الارهاب

ان الموضوع ، من وجهة نظرنا ، يمكن الاشارة اليه بسرعة عبر الاتي :

١. معنى الارهاب ومكافحة الارهاب، واسباب وجوده ومظاهره ، فالارهاب كلمة مطاطة جامعة وشاملة ، والاستخدام الشرعي لها باللغة العربية حميد ، لكن الاستخدام الاجنبي لها باللغات الاخرى سلبي ، والعراق الان يستخدم الترجمة الاجنبية وليس المعنى العربي للكلمة ، ويراد بها كل فعل غير مبرر يتجه للاخلال بوضع مجموعة او بوضع الدولة لاسباب سياسية ، ويمكن الاستعاضة عنه بكلمة عربية حميدة ، طالما ان اللغة العربية عميقة المعنى والا سيتجه المواطن المسلم لاحقا الى توصيف القرآن الكريم بانه دالة على كل شيء سلبي ، ومن الكلمات التي يمكن ان يترجم اليها المصطلح مثلا : رعب وفزع وعنف غير شرعي ، ويتم التشدد في معاقبة مرتكبيه استنادا الى نصوص عقابية مبررة شرعا ، في كونه يمثل حالة فساد في الارض . واسباب وجود الارهاب متعددة ، وصوره هي الاخرى متعددة ، مما ظهر في العراق بعد العام ٢٠٠٣ .

٢. مؤسسات مكافحة الارهاب : الهياكل والانشطة وتقييم الاداء ، ولعل اهم تلك المؤسسات هي : جهاز مكافحة الارهاب ، وهي مؤسسات منحت الصلاحيات والقدرات اللازمة للحفاظ على الامن في وجه العمليات الارهابية ، لكن من يحدد ان تلك الانشطة هي : ارهاب ، هي مسالة سياسية ، اي ان الجهاز يتحرك في ضوء التقدير السياسي وليس في ضوء القياس القانوني ، وهو نقطة توصلنا الى تعارضات خطيرة ومنها : انتشار السلاح خارج مؤسسات



الدولة او خارج قدرة الدولة على ادارته واستخدامه لاثارة الرعب والخوف في كون من يملكه اقوى من الدولة على نحو تتلاشى وظائف الدولة والمعنى من وجودها ووجود القوانين المنظمة للحياة المجتمعية والسياسية .

٣. عمليات تشخيص معنى ومضمون الارهاب ، وهو نقطة خضع في عملية اجراء تقييم فيها الى اخطاء التشخيص ، وهو ما يتم معرفته من خلال استمرار الارهاب ، ومن ثم تكون كل الكلف التي تحملها العراقيون عديمة الاثر او النتيجة ، اي ان العملية السياسية وما ساد فيها من اخطاء ورغبات شخصية واقليمية انتهت الى الاضرار بالواقع العراقي والتعايش المجتمعي ، وهي احدى المقدمات المهمة لما حدث عام ٢٠١٤ ، فالسياسة لم تراع وجود تنوع في المجتمع وسادها عقلية الاقصاء والاستبعاد والاحتكار والرغبة بدمج العراق بمصالح وانشطة اقليمية او اهواء شخصية لا يمكن ان تتفق مع مصالح العراق وتاريخه .

٤. المصلحة الوطنية العراقية في سياسة مكافحة الارهاب ، لعل اكبر المتضررين من النظرة السياسية الخاطئة وسوء التطبيق للعملية السياسية ، وعدم الرغبة بتطبيق الدستور الاتحادي في المواد ١١١ و ١١٤ و ١١٥ ، هو : موارد العراق وتاريخه مصالحه ، وهي احدى الاسباب التي جعلت البعض يقبل او لا يمانع من تمدد اعمال العنف والارهاب رغبة بمحاكاة انشطة كانت تفعل العكس تماما ، او ادراكا منه ان الدولة منعت عنه الموارد التي تكف قدرته على البقاء والاستمرار ومن ثم اصبح مسلوب الارادة امام قوة الارهاب وهو بالاساس عملية مصطنعة وفدت (الارهاب) للعراق تحت اغطية وعناوين شتى ولغايات متنوعة ، اي ان من تعرض للارهاب واتهم به كان وحيدا امام مأزق : استغلال الدولة من جانب وتجريده من القوة من جانب اخر ، وفي الحالتين المتضرر هو المصلحة الوطنية والتعايش السلمي .

٥. وفيما يخص تماسك التعايش السلمي في ظل انشطة مكافحة الارهاب ، فان المتضرر الاخر من الممارسات السياسية الخاطئة هو : التعايش المجتمعي ، االذي تضرر كثيرا وهو ما ظهر باعمال التهجير والنزوح والانقسام المجتمعي ، وترويع المجتمع من خلال اظهار مؤشرات ان الدولة هي الكيان الاضعف الغير قادر على ممارسة وظائفه. ورغم ان جهاز مكافحة الارهاب قدم الكثير من الصور التي راعت ان اداءه فوق الانقسامات المجتمعية ، الا اننا بحاجة اليوم الى مراجعة صعبة لتركة السياسات الخاطئة بعد العام ٢٠٠٥ ، وتجريم كل فعل عنصري وتكفيري وارهابي ، القول هو : كل ما لا يقف عند مصالح العراق واستمرار الوحدة الوطنية واستقرار البلد ورفاهيته وتعزيز مكانته ، وتجريم كل فعل يفسر انه خيانة للوطن لصالح اي طرف اجنبي .

٦. ان المطلوب للوصول الى نتائج لتحقيق تعايش سلمي والتخلص من مشكلة الارهاب ، يتطلب احتواء جميع العراقيين بمختلف تنوعاتهم : الاثنية والسياسية ، منعلا من استغلالهم من قبل اي طرف اجنبي (ويستثنى من ذلك من ارتكب قتلا بحق اي مجموعة عراقية مهما كان عنوانه او ايمانه بالدولة العراقية، او من يمارس افعال ابادة وعنف سياسي صريح بحق الغير رغبة باحتكار الدولة ومنع التعددية واناء التنوع)، والعمل على تعزيز قوة الدولة ، ومنع اي فعل يستخدم العنف ضد اي فرد او مجموعة او مصالح الدولة ، فالاصل هي الحياة والاستثناء هي سلب الحرية والحق في الحياة ، وللجميع ، والاصل ليس وجود الدولة انما الاصل هو تكريم الانسان ، وجزء من تكريم الانسان تنظيم تعايشه كفرد او



كمجموعات ضمن دولة ، وان يكون هناك مقابل من الدولة للافراد لقاء تنازلهم عن جزء من حريتهم والضرائب التي يدفعوها والقيام بواجبات الدولة . وكل انسان هو مورد ، وكل انسان يمكن تغيير فكره ان تم تغيير البيئة التي يوجد فيها ، والفيصل الاخير ان كل تعرض لحق انسان او مجموعة بالحياة فان الخالق عز وجل امر بالقصاص فيها ، ضمن نظام عدالة الهي معروف ولا يمكن الابتعاد عنه لضمان سلامة الاستمرار والاستقامة في المجتمع .

الخاتمة :

لقد تناولنا في هذا البحث موضوع مهم الا وهو : الغطاء السياسي الذي يحكم ويؤثر في الممارسات الفنية والمهنية لمكافحة الارهاب ، والذي انتهى ، اي الاطار او الغطاء السياسي في اظهار ان هناك تناقضات في سياسات مكافحة الارهاب ، من خلال التفسير السياسي للقانونين : ١٣ لسنة ٢٠٠٥ و ٣٢ لسنة ٢٠١٦ ، وهو ما اثر وسيؤثر بحدة في التعايش المجتمعي ، لكونه يخضع لاستثناءات كثيرة من وحدة القياس ، ومن ثم يتوقع ان يقود في حالة ضعف او تغيب الدولة عن اداء مهامها في استمرار الظاهرة الارهابية ، مستقبلا ، وهذا توقع اكاديمي .

ما يمكن التوصل اليه بشكل اولي في متن هذا البحث ، هو :

١) انه يجب اعادة النظر بتسمية وتعريف الارهاب ، وما يتصل به من مواد تجريم ، فالتسمية الاصح في اللغة العربية حتى لا يحدث تعارض مع المعنى القرآني هو : الرعب والفزع والعنف السياسي ، وعلينا ان لا نهتم لمرضاة الولايات المتحدة انما العمل على مرضاة قيمنا ولغتنا ، وان يشمل المصطلح كل ما يهدد سلامة المجموعات والمجتمع والدولة ، لا ان يرتكز على معنى وتوجه يحاكي مجموعات ويترك مجموعات اخرى يمكن ان تعبث بالامن العام ، وتهدد حرية واردة الخيارات لدى أيا كان، فعبارات مثل (خارج عن القانون) ، لا يمكن ان يستمر التعامل بها كجملة وسطية لتبرير عدم شمول الافعال ضمن التصنيف : ارهاب ، فالاصل هو ليس تجريم فرد او مجموعة باسماءها انما هو تجريم افعال وانشطة وافكار ضمن مقاس واحد في اطار : دولة القانون ، فالسكوت عن حالات اثارة الفزع او الرعب او تهديد التعايش السلمي او غياب الدولة عن مهمتها في احتكار العنف ، ووجود استثناءات يعني ان الدولة محتكرة او مصادرة ولا يوجب طاعتها

٢) يحتاج العراق الى نظام اولويات لما يهدد مصالح الدولة والمجتمع والمجموعات والافراد، فكريا وداخليا واقليميا ودوليا ، ولا يوضع ذلك النظام الا بعد اتفاق الجميع عليه ، وان يراع مصالح الداخل وليس مصالح اقليمية او دولية محددة ، وان تكون الاولويات هي : تعزيز كرامة ورفاهية وخيارات الفرد ، وتعزيز الاستقرار والامن الداخلي ، وتعزيز مكانة العراق الاقليمية والدولية

٣) يجب اعادة النظر بمجموعة المواد الجرمية للتعامل مع الارهاب ، ومكافحته ، فالاصل ليس الحجز والقتل ، انما الاصل هو الاصلاح ، واعادة التاهيل ، فالتطرف فكر ، والارهاب وفقا للتسمية المتداولة هو : فكر وممارسة، والايمان فكر ، واصل التشدد ليس زيغ بافكار الا ما ندر ، انما التطرف نتيجة عوامل مجتمعية ، فيتطلب اولا تعديل العوامل المجتمعية مهما كان عنوانها ثم بعدها يتطبع الافراد بتلك العوامل بما لا يهدد سلامة الغير، وهذه النقطة تفرض على الدولة العمل على دعم حضور الدولة في



المجتمع من خلال ادارة التنوع مهما كان الاختلاف بين التنوعات موجود ا، وعدم ترك انشطة عدة للافراد والمجموعات المختلفة لان تقوم بها ، ومنها : حمل السلاح وفرض القانون وتنفيذ القصاص ،.. فهي ستنتهي الى ان يجد المواطن ان تلك المجموعات انما هي دولته التي يجد فيها أمانه واستقراره ، ويتجه غيره الى مجموعات قريبة منه ، ومن ثم يجب منع احتكار الدولة من قبل اي مجموعة كانت

٤) دعم كل المؤسسات والطروحات الفكرية في محيط الدولة مهما كان مضمونها ، فالاصل ليس الاقصاء انما اعتماد الحوار لتذويب غير الصالح ، وترك غير الصالح للغة الاقصاء والانهاء القسري سيقود الى ظهوره ضمن منطق : كل ممنوع مرغوب ، اي ان على الدولة عدم اللجوء الى اسلوب الاقصاء ، وشرط ان يتم ذلك ضمن الاتي :

أ. تعزيز قوة الدولة بما يجعلها قادرة على ضمان التعايش بين كل المجموعات والافكار في المجتمع سياسية كانت او مصلحية او مجتمعية ، ومعاقبة كل مجموعة يمكن ان تتعدى على الغير بصيغة الاقصاء او التصفية ، والمشكلة ليست قانونية ، فهناك قانون ١٣ لسنة ٢٠٠٥ وقانون ٣٢ لسنة ٢٠١٦ ، الى جانب نصوص قانون العقوبات ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل والنافذ ، فالغطاء التشريعي ضخم الا ان التنفيذ يتاثر سياسيا احيانا وهو ما يبطل جوهر ومضون وروح القانون .

ب. منح ضمانات كافية لكل المجموعات العراقية لان تعمل داخليا ، ومنع التعرض لها باي طريقة ، مهما كان مستوى تفكيرها وتوجهها ، فالاصل هو ليس الفكر انما هو النشاط ، فالانسان لا يحاسب على ما يحمله في فكره ، ويمكن العمل على ضمان حرية الفكر لكل المجموعات وبضمنها المتطرفة والعنصرية ، ووضع ميثاق وطني مضمونه : ان المحاسبة تفرض في حالة التعرض لسلامة وجود الغير او سلامة مهام ووظائف الدولة ، وهو ما يمكن ان ينشط عمليات احتواء الجميع ضمن اعمال الحوار الداخلي ، وتكون لقوة الفكرة وصلاحها ومستوى الاقناع الدور الاهم في خفض اللجوء الى العنف او تبرير اللجوء اليه بدواعي وجود استبعاد او اقصاء، او ان انشطة مكافحة الارهاب تجرم من حيث المبدأ مجموعة محددة بشكل مسبق ، او انه لا يتم تجريم مجموعات تتجه بافكارها الى مستوى يرقى للعنصرية والكراهية والتكفير والارهاب في نظرتها وسلوكها مع الغير

ج. منع احتواء اي مجموعة عراقية من قبل اي كيان اجنبي ، وجعل التعامل مع الاجنبي ضد مصالح وامن البلد او امن ومصالح اي مجموعة فيه يرقى الى مرتبة الخيانة التي تضر بمصالح الجميع ، لان الدولة هي المصلحة الجمعية ، وهو ما يبني اساس سليم يحتوي الجميع ويمنع استغلال اي مجموعة بما يضر بامن الدولة والمجموعات العراقية المختلفة

٥) النقطة الاخرى ، ان احتواء الكل في اطار وطني ضمن محدد : سيطرة الدولة على الوجود والراي وحق الحياة ، واحتكار العنف ، بقدر ما يتوقع انه سيطلق حوارا وطنيا ، بقدر ما انه سيوجه جميع الموارد للعمل الوطني الجمعي ، طالما ان الجميع سيشعر ان الوطن وهبه الحرية ، التي لا تقيد الا بقيود بسيطة : الامتناع عن ممارسة العنف بحق الغير ، وحق الدولة في سلب الحرية عند تحقق ذلك، وان الدولة تعمل على ادارة



الاختلاف والتنوع والعمل على توزيع الثروة بشكل عادل بعيدا عن منطق الاستغلال والاستئثار والمنع والعقاب ، كما انه سيقلل الكلف التي يمكن ان تطلق وتنفق لاجل ضمان امر نسبي : الامن ، وسيكون كل الافراد راغبين بالدفاع عن وطن يعطيهم كل ما يتمنوه : الحرية والحقوق ، والحماية .

الهوامش والمصادر

(١) ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، ج٨ ، دار صادر ودار بيروت: بيروت، ١٩٥٥م، ص ٣٣٧.

وانظر ايضا : الصحاح، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢، ١٩٧٥م، مادة: رهب.

(٢) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٩٨٧م، باب الباء فصل الراء، ص ١١٨.

(٣) عز الدين (أحمد جلال)، الإرهاب والعنف السياسي، كتاب الحرية، ، دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر، ١٩٨٦، ص ٢٠.

(٤) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط٢، القاهرة ١٩٧٢م، ص ٢٨٢.

(٥) المنجد في اللغة، دار المشرق، بيروت، ط ٢٩، ١٩٨٦م، ص ٢٨٠.

(٦) الفقرة بتصرف عن : محمود يوسف الشوبكي، مفهوم الإرهاب بين الإسلام والغرب، بحث مقدم إلى مؤتمر: "الإسلام والتحديات المعاصرة" ، كلية أصول الدين في الجامعة الإسلامية ، أبريل/ ٢٠٠٧، ص٢. وللتوسع ينظر ايضا : الرائد معجم لغوي عصري، مسعود جبران، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٦٧م، ص ٨٨.

(٧) القرآن الكريم . وبتوسع ينظر ايضا : محمد فؤاد عبدالباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، دار الأندلس، بيروت، ١٩٦٧ ، مادة رهب، ص٣٢٥.

(٨) الفقرة بتصرف عن :

محمود يوسف الشوبكي، مفهوم الإرهاب بين الإسلام والغرب، مصدر سبق ذكره ، ص٤.

وللتوسع ينظر ايضا : الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج١ ، بيروت، دار المعرفة، ١٩٨٧ ، ص ٧٩، ص ١٨٨.

(٩) النقاط بتصرف عن:

محمود يوسف الشوبكي، مفهوم الإرهاب بين الإسلام والغرب، مصدر سبق ذكره ، ص٦.

(١٠) سعيد إسماعيل ، تساؤلات حول الإسلام وتعليقات، رابطة العالم الإسلامي، ٢٠١١، ص٢٣ فما بعدها.

(١١) أحمد يوسف التل، الإرهاب في العالمين العربي والغربي، عمان ، ١٩٩٨م، ص ١٦-١٧.

(١٢) البعلبكي منير، المورد- قاموس إنكليزي عربي، ط ٣١، ، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٧ .

(13) Joyce M. Hawkins, Oxford Universal Dictionary, Oxford University Press, Oxford, 1981, p. 736.

(١٤) أمل اليازجي ود.محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، بيروت ، دار الفكر المعاصر، ٢٠٠٢، ص٦٣.

(١٥) أمل اليازجي ود.محمد عزيز شكري، الارهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، ص١٢٩.

(١٦) -سيد محمود قمني، أهل الدين ... والديمقراطية، القاهرة ، دار مصر المحروسة ، ٢٠٠٥، ص٣٠٦.وايضا: عبد الرحيم علي، حلف الارهاب ، القاهرة ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ، ٢٠٠٤، ص١٥. وايضا : بولس اسحق، ليس كل مسلم هو إرهابي ... ولكن كل إرهابي هو مسلم، الحوار المتمدن ، العدد: ٥٨٥٩ - ٢٠١٨ / ٤ / ٢٩ ، على الرابط:

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=597183

وايضا : ريزان حدو ، الإرهاب وصفة أميركية، الميادين نت، ١٩ آذار ٢٠١٩، على الرابط:

https://www.almayadeen.net/articles/opinion/941051/8A%D8%A9

(17) Edwards Herman, The Real Terror Network ,Terrorism In Fact Propagandak, , Boston, Massachusetts, United States, South End Press, 1999, P.22-23.

(١٨) قانون مكافحة الارهاب ، الرقم ١٣ ، لسنة ٢٠٠٥ .

(١٩) انورعبد الله صالح، عذراء عودة حسين ، دراسة في قانون مكافحة الارهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، ، العدد ٢٥، كلية الرافدين الجامعة للعلوم ، ٢٠٠٩ ص ١٦٩-١٧٠.

(٢٠) جمال ناصر جبار زيداوي، دراسات دستورية، بغداد ، مركز العراق للدراسات ، ٢٠٠٩ ، ص٢٦٩. وايضا : حيدر راضي محسن، مفهوم الإرهاب واتجاهات المشرع العراقي (دراسة مقارنة)، مجلة المنصور، العدد ٢٥، كلية المنصور الجامعة ، ٢٠١٦، ص ١١٧-١١٨.

(٢١) -قانون رقم ٣٢ : قانون حظر حزب البعث والكيانات والاحزاب والانشطة العنصرية والارهابية والتكفيرية، لسنة ٢٠١٦

(٢٢) حسن بن إدريس عزوزي، قضايا الإرهاب والعنف والتطرف في ميزان القرآن والسنة، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠٠٤ ، ص١٨-٢٠. وايضا : عمر محمد الفرماوي، محاربة التطرف والعنف من منظور السنة النبوية، ايار ٢٠١٦، على الرابط:
https://www.arabmediasociety.com/combating-extremism-and-violence-using-the-sunnah-arabic/

(٢٣) دليل التعاون الدولي في المسائل الجنائية لمكافحة الإرهاب ، فينا ، مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، ٢٠٠٩ ، ص٢٣٦-٢٣٧.

(٢٤) ينظر : قانون مكافحة الارهاب ، رقم ٣١ لسنة ٢٠١٦ . وايضا : موقع جهاز مكافحة الارهاب ، بتاريخ ٢ اذار ٢٠٢١، على الرابط: https://www.isof-iq.com/about.html

(٢٥) أحمد عبد الرزاق شكارة، أين العراق من مؤشر الإرهاب العالمي ؟، بتاريخ ٢٨ يناير ،٢٠٢١، على الرابط:
https://www.alarabiya.net/politics/2021/01/28/%D8%A3%D9%8A%D9D9%8A-%D8%9F

(٢٦) شاكر رزيج محمد، تطور آليات تحقيق المصلحة الوطنية في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة : الدبلوماسية العامة انموذجا، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، ٢٠٢٠ ، ص١٥.

(٢٧) القران الكريم .

(٢٨)القران الكريم .

(٢٩) المادة ١ و ٢ من قانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ .

استراتيجيات مكافحة الارهاب في المنطقة العربية .. مصر والجزائر انموذجاً

أ.د. مثنى فائق مرعي

كلية العلوم السياسية – جامعة تكريت

المقدمة

تعد المنطقة العربية من اكثر مناطق العالم تعرضاً للإرهاب وبأشكاله المختلفة من مواجهات شاملة الى عمليات فردية ضد المدنيين والقوات الامنية على حد سواء، ومن هنا جاءت الحاجة الملحة لاتباع واعتماد استراتيجيات شاملة في مجال مكافحة الارهاب بغية القضاء على الجماعات الارهابية المختلفة والحد من الآثار التي يسببها الارهاب على الصعد المختلفة.

وعلى الرغم من وجود جماعات ارهابية عابرة للحدود وتمثلُ خطراً على المستويات المحلية والعربية والدولية مثل تنظيم القاعدة وتنظيم داعش الارهابي وخلاياهما في مختلف الدول، الا ان لكل دولة من الدول العربية تجربتها في مجال مكافحة الارهاب واستراتيجيتها ايضاً، نظراً لاختلاف الظروف لكل دولة ، ووجود جماعات ارهابية محلية فيها تختلف عن غيرها من الدول.

ولا تخرج مصر والجزائر عن هذا السياق اذ لكل منهما تجربتها المريرة مع الارهاب، والتي بنت على اساسها استراتيجيتها الخاصة للمواجهة الشاملة مع الجماعات الارهابية وما تروّج له من افكار، وتقوم به من نشاطات اعلامية واقتصادية ودينية واعمال ارهابية ضد المدنيين من مواطنين واجانب واستهداف البنى التحتية والقوات الامنية المختلفة .

وتأتي اهمية دراسة استراتيجية مكافحة الارهاب في المجال العربي ولدى كل من مصر والجزائر بشكل خاص لما للتجربتين من سبق في التعرض للإرهاب وللنجاحات المتحققة في هذا المجال ايضاً في الدولتين، والتعرف على بيئة هذه الاستراتيجيات ومجالاتها واهدافها وما حققته من نتائج بشكل عام او في بعض مجالاتها بشكل خاص .

وتحاول اشكالية الدراسة تفسير التحول في الاستراتيجيات العربية عامة وتفكيك دوافع التعاون فيما بين الدول ثم معرفة المقاربات التي اعتمدها الاستراتيجيات المصرية والجزائرية من في مجال مكافحة الارهاب ، ومن هنا تثار مجموعة من الاسئلة ، نحاول الاجابة عليها في متن الدراسة تتمثل بـــ : ما هي الاستراتيجية العربية لمكافحة الارهاب وكيف تطورت؟ ، كيف تطورت الاستراتيجية المصرية لمكافحة الارهاب وما هي مجالاتها؟ ، كيف تطورت الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الارهاب وما هي مجالاتها؟

وتقوم الدراسة على فرضية مفادها ان الدول العربية اعتمدت على استراتيجيات معينة اخذت طابعاً امنياً بادئ ذي بدء ثم ما لبثت ان غيرت في هذه الاستراتيجيات لتكون بصورة اشمل ولتأخذ مجالات سياسية وقانونية واقتصادية ودينية اخرى وان كان بشكل متفاوت لأنها ادركت ان الارهاب يحتاج الى استراتيجية شاملة تعالج الاسباب وتواجه الاعمال الارهابية .

فضلاً عن ان متطلبات البحث العلمي في مجال هذه الدراسة استدعت ان يتم استخدام عدة مناهج علمية مثل المنهج الوصفي والمنهج التاريخي والمنهج التحليلي نظراً لتنوع الاحداث والمراحل التاريخية وضرورات التحليل .

ومن اجل دراسة الموضوع بشكل موجز ووافي جاءت هيكلية الدراسة متضمنة للمقدمة وثلاث مباحث وخاتمة ، تتمثل بـــ :



المبحث الاول : الاستراتيجية العربية لمكافحة الارهاب
المبحث الثاني : الاستراتيجية المصرية لمكافحة الارهاب
المبحث الثالث : الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الارهاب

المبحث الاول

الاستراتيجية العربية لمكافحة الارهاب

بذلت الدول العربية جهوداً كبيرة في اطار سعيها لمواجهة الارهاب التي تتعرض له منذ سنوات عديدة، وتأتي هذه الجهود بشكل تعاون ضمن اطر جامعة الدول العربية ، واتخذت خطوات عديدة في هذا المجال وأقرت سياسات واتفاقيات تهدف الى مكافحة الارهاب والوقاية منه ومعالجة اسبابه عبر آليات متعددة ، ومن هنا يقتضي الامر ان يتم تقسيم هذا المبحث الى عدة مجالات تنطلق من البيئة التي اقرت وفقاً لمضامينها الاستراتيجية العربية الخاصة بمكافحة الارهاب مروراً بما تم إقراره واعتماده من مجالات التعاون العربي بأشكاله المختلفة ذات التركيز على محاربة الارهاب في المنطقة العربية ودولها المختلفة.

أولاً - بيئة الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب :

تعد المنطقة العربية ودولها المختلفة مرتعاً للتنظيمات الإرهابية ، وان تباينت هذه الدول في تعرضها لمخاطر الارهاب، وتعد اكثر مناطق العالم تعرضاً للعمليات الإرهابية واضرارها الجسيمة نظراً لنشأة عدد من التنظيمات الإرهابية فيها من جهة ، وانتماء العديد من مواطني هذه الدول الى الجماعات الإرهابية العابرة للحدود او المحلية مثل تنظيم القاعدة وتنظيم داعش وغيرها من جهة اخرى . علاوة على ذلك ان مخططات ومشاريع واهداف التنظيمات الإرهابية هي عالمية الطابع الا انها تركز انظارها وجهودها صوب الدول العربية التي ترى أنها الانسب لتطبيق مشاريعها واهدافها ، يضاف الى ذلك التحول في استراتيجيات التنظيمات الإرهابية من استهداف ما تسميه بـــ "العدو البعيد" الى استهداف "العدو القريب" والمتمثل بالأنظمة السياسية العربية القائمة واستهداف الأجهزة والقوات الأمنية والبنى التحتية ودور العبادة والتجمعات البشرية وغيرها ممن ترى فيها اهداف ذات اضرار كبيرة ولها صدى اعلامي في حال استهدافها.

وتسارعت ظاهرة الارهاب بوتيرة كبيرة في المنطقة العربية الى الحد الذي اصبحت فيه تهدد أمن واستقرار المنطقة ومصالحها على الصعيدين الداخلي والخارجي، وفضلاً عن تأثير الارهاب في القطاعات الاقتصادية والسياسية والأمنية وامتداد خطره ليصل الى تهديد النسيج الاجتماعي لهذه الدول عبر فتاوى التكفير والاستهداف لكل المخالفين لأفكار وتوجهات التنظيمات الإرهابية. فوجدت الدول العربية نفسها أمام عدو مشترك يهدد امنها واستقرارها، جعلها تدرك أهمية وضرورة التعاون المشترك لمواجهة خطر هذا العدو المشترك "الارهاب"، والسعي إلى وضع الأطر والاستراتيجيات المناسبة بمجال التصدي للحركات الإرهابية ومعالجة تداعياتها واجتثاث جذورها وتلافي أسبابها[١] .

ازدادت أهمية التعاون وأصبحت أكثر إلحاحاً مع تفاقم العمليات الإرهابية في دول المنطقة ولا سيما العراق وسوريا وظهور "النسخة" الأكثر خطورة من صور الإرهاب التي تمثلت ببروز تنظيم داعش الإرهابي ثم استيلاءه على أراضي واسعة في العراق وسوريا وإعلان "خلافته المزعومة"، ليشكل بذلك الإرهاب خطراً استراتيجياً يفرض السعي إلى التعاون الشامل بين مختلف دول المنطقة بغية مواجهته ومكافحة انتشاره. فما كان من الدول العربية إلا تعزيز

تعاونها في مجال مكافحة الإرهاب[٢]. وفي ظل هذه الظروف والتحولات التي تزيد من خطر الارهاب والتنظيمات الإرهابية وعملياتها المستمرة، اخذ التعاون العربي في مجال مكافحة الإرهاب شكله ومضامينه وأهدافه وآليات تنفيذه.

ثانياً- الاستراتيجية العربية في مجال مكافحة الإرهاب :

نظراً لبروز ظاهرة الإرهاب في المنطقة العربية منذ عدة عقود فقد واكبت السياسات والاستراتيجيات العربية التحولات في عمل الحركات الإرهابية وتطورها ، فأخذت عدة أشكال في مجال مكافحة الإرهاب لعل أهمها يتمثل بما يلي :

١. **الاستراتيجية الأمنية العربية** ، وتم إقرارها من قبل وزراء خارجية الدول العربية عام ١٩٨٣ وتمثل انطلاقة الجهود العربية المشتركة لمكافحة الإرهاب، ونصت على أهمية الحفاظ على أمن الدول العربية وحمايتها من المحاولات العدوانية الإرهابية واعمال التخريب، وتشكلت في إطار هذه الاستراتيجية لجنة الجرائم المنظمة التي عرضت هذه اللجنة على مجلس وزراء الداخلية في الدورة السادسة له في ١٢ كانون الأول ١٩٨٧ مقترح لإعداد مشروع استراتيجية عربية لمكافحة الإرهاب، وأصدر المجلس قراره بتكليف الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب لإعداد مسودة المشروع على ان يكون العمل بالتنسيق مع الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، وفي عام ١٩٨٨ اصدر مجلس وزراء الداخلية العرب قراراً ينص على تشكيل لجنة تتكون من ممثلين عن الدول العربية بصفة خبراء وبالاشتراك مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وأمانة مجلس وزراء الداخلية العرب من اجل وضع تصور عربي عن كيفية مواجهة ومكافحة ظاهرة الإرهاب التي بدأت تتزايد في الدول العربية[٣].
٢. **الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب وخططها المرحلية**، تم إقرار هذه الاستراتيجية والإعلان عنها عام ١٩٩٧، واحتوت على العديد من المنطلقات والمقومات والأهداف التي ترمي إلى تنسيق وتنظيم جهود مكافحة الإرهاب في الدول العربية ، فضلاً عن تعزيز التعاون مع الجماعات الدولية ذات الصلة في هذا المجال ، ويتولى المكتب العربية للشرطة الجنائية التابع للأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب مهمة متابعة تنفيذ الاستراتيجية وإعداد تقرير سنوي يتم عرضه على المجلس في دورته الاعتيادية ، ونظراً لتطور ظاهرة الإرهاب وتزايد مخاطرها وانعكاساتها اعتمد المجلس في دورة انعقاده الثانية والثلاثين بتاريخ ١١ آذار ٢٠١٥ تحديثاً للاستراتيجية ليشمل معالجة جوانب جديدة من التعاون في مواجهة الإرهاب ومكافحة ظاهرة انتشار الأسلحة في المنطقة العربية[٤].

وبالنظر الى ان اي استراتيجية تحتاج الى وضعها حيز التنفيذ حتى تحقق أهدافها فقد اقر مجلس وزراء الداخلية العرب ، الجهة المعنية بالاستراتيجية العربية لمكافحة الارهاب ، ان التنفيذ يجب ان يكون على مراحل عدة كل مرحلة اعطيت ثلاث سنوات ، وبالفعل تم تنفيذ ست مراحل منها[٥].

وتركز الاستراتيجية العربية لمكافحة الارهاب على عدد من المنطلقات ، أهمها[٦]:

- التنديد بكل الاعمال الارهابية او التهديد بها، مع الاقرار بالكفاح المسلح للشعوب الخاضعة للاحتلال كونه كفاحاً مشروعاً وحق تقرير المصير والاستقلال يكفله ميثاق الامم المتحدة .
- ابراز المبادئ الاخلاقية مثل الاعتدال والتسامح التي اقرها الاسلام والترويج لها .
- الحفاظ على امن واستقرار الوطن العربي ووحدة دوله وشرعيتها وسيادة القانون فيها .



- تعزيز التعاون بين الدول وفقاً لمبادئ القانون الدولي ، والمواثيق والمعاهدات الدولية .

وبخصوص أهداف الاستراتيجية العربية لمكافحة الارهاب فقد نصت وثيقتها على ثمانية أهداف اساسية يتوجب على الدول العربية اتخاذ التدابير المطلوبة من اجل تحقيقها وتنفيذها على ارض الواقع ، وصنفت هذه الأهداف الى : هدف عام يتمثل بمكافحة الارهاب وازالة أسبابه . وأهداف امنية تتضمن تدعيم الحفاظ على امن واستقرار وسلامة المؤسسات والمرافق العامة في الدول العربية . هدف قانوني يتمثل بالحفاظ على اسس الشرعية وسيادة القانون . وهدف توعوي هو ابراز الصورة الحقيقية للإسلام والعروبة . وأهداف سياسية ومؤسساتية تتجلى بتعزيز التعاون العربي في مجال مكافحة الارهاب ، فضلاً عن توثيق التعاون مع الدول والمنظمات الدولية في المجال عينه(٧).

٣. **الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب** ، وصدرت هذه الاتفاقية في مقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة بتاريخ ٢٢ نيسان ١٩٩٨ على ضوء التقاء مجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب ، وتُعد الاتفاقية خلاصة الفكر العربي الامني والقضائي اذ صدرت من اعلى الجهات الأمنية والقضائية العربية . دخلت حيز التنفيذ في ٧ ايار ١٩٩٩ ، وتضمنت الاتفاقية تنظيم التعاون بين الدول العربية في مجال مكافحه الارهاب عبر مختلف التدابير ومجالات التعاون الامني والقانوني والقضائي والاستخباري ، فقد تضمنت التدابير الأمنية لمنع الارهاب والتدابير الوطنية والتعاون الامني في مجال تبادل المعلومات والتحريات والخبرات ، والتعاون القضائي المتمثل في تسليم المجرمين والإنابة القضائية والتعاون القضائي وتسليم الاشياء والعائدات المتحصلة عن الجريمة(٨). واعتمد مجلس وزراء الداخلية العرب في دورته الحادية والعشرين المنعقدة بتونس يومي ٤-٥ كانون الثاني ٢٠٠٤ ، تعديلاً للاتفاقية يقضي بتجريم التحريض على الجرائم الارهابية او الترويج لها او تحبيذها او طبع او نشر او حيازة مطبوعات او تسجيلات معدة للتوزيع او لاطلاع الغير عليها وكانت تتضمن ترويجاً لتلك الجرائم . كما وافق المجلس في دورته الخامسة والعشرين في مطلع عام ٢٠٠٨ ، على تعديل آخر يتضمن تجريم نشر او طبع او اعداد محررات او مطبوعات او تسجيلات أياً كان نوعها للتوزيع او لاطلاع الغير عليها بهدف تشجيع ارتكاب الجرائم الارهابية(٩).

٤. **الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب** ، وتم التوصل اليها من قبل لجنة مشتركة من خبراء مجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب ، وتم التوقيع عليها خلال الاجتماع المشترك للمجلسين الذي انعقد في القاهرة في ٢١ كانون الاول ٢٠١٠ .

٥. **الاستراتيجية العربية للأمن الفكري** ، واعتمدها مجلس وزراء الداخلية العرب في دورته الثلاثين المنعقدة بمدينة الرياض في ١٣ آذار ٢٠١٣ ، وتهدف الى تحقيق جملة من الاهداف تتمثل بتعزيز ثقافة الامن الفكري لدى المجتمعات العربية ، والعمل على مواجهة الفكر المتطرف ، والاسهام في ترسيخ وتعزيز القيم والمبادئ السليمة التي اقرها الاسلام والحفاظ على التقاليد العربية الاصيلة بعيداً عن التطرف والمغالاة . فضلاً عن دعم منظمات المجتمع المدني من أجل تأدية دورها في نشر ثقافة الحوار والتسامح وحرية التعبير واحترام الرأي الآخر .

٦. **الاستراتيجية العربية لمكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب** ، واعتمدها مجلس وزراء الداخلية العرب في دورته الحادية والثلاثين التي انعقدت في مراكش في ١٢ آذار ٢٠١٤ ، وتهدف هذه الاستراتيجية الى تحقيق عدة الاهداف منها : مكافحة جريمة غسل الاموال



والحد منها والحيلولة دون استخدام أي اموال فيها ، وتعزيز دور القطاعين الامني والمصرفي العربيين وتكامل ادوارهما في مجال المحافظة على امن الاقتصاد العربي[١٠].

٧. **"اللجنة المشتركة لمكافحة الارهاب"** ، وهي لجنة تابعة للبرلمان العربي ، اعلن عن انشاءها في تشرين الثاني ٢٠٢٠ ، ويأتي انشاء هذه اللجنة وفقاً لبيان البرلمان العربي "انطلاقاً من المخاطر المتصاعدة التي يشكلها الارهاب والتنظيمات الارهابية على امن الدولة والمجتمعات العربية" ، اما الهدف منها فهو : "تعزيز وتنسيق الجهود البرلمانية العربية في مكافحة الارهاب"[١١].

يتضح من خلال ما سبق ان الجهود والاستراتيجية العربية في مجال مكافحة الارهاب كانت في جلها ضمن اطار جامعة الدول العربية ، وحتى التعاون الثنائي في مجال مكافحة الارهاب فان الجامعة قد دعت له وشجعته ، الا ان ما يسجل على الاستراتيجية العربية والتعاون العربي انه لم يرق الى مستوى انشاء او تأسيس حلف عسكري امني تكون مهمته الاساسية مكافحة الارهاب والحفاظ على الامن والاستقرار في المنطقة العربية ، وبقيت الجهود العربية في مجال مكافحة الارهاب متواضعة ولكنها مستمرة .

المبحث الثاني
الاستراتيجية المصرية لمكافحة الارهاب

مصر من الدول العربية التي واجهت التطرف والارهاب وشهدت اعمال ارهابية منذ عقود عدة وشنت فيها عمليات ارهابية ذات صدى وتأثير على الصعيدين الداخلي والخارجي، ولها سياساتها وطرق تعاملها في مواجهة الارهاب التي تختلف في العديد من مجالاتها واساليبها عن الدول العربية الاخرى ، ولها سياق وبيئة نشأ فيها الارهاب وتختلف ايضاً في عواملها المحلية عن البيئة العربية عامة والبيئات المحلية العربية الاخرى ، التي وضعت استراتيجيتها وفقاً لها في مجال الحرب على الارهاب ، ومن هنا ارتأينا في مجال التطرق لاستراتيجية مصر في مجال مكافحة الارهاب ان تتم دراسة بيئة هذه الاستراتيجية ، ثم مجالاتها المختلفة .

اولاً- بيئة استراتيجية مصر لمكافحة الارهاب :

واجهت مصر الارهاب منذ عدة عقود ونشأت فيها عدة جماعات ارهابية واعلنت عن نفسها لا سيما منذ احداث "الربيع العربي" التي كانت مصر احدى اركانها في عام ٢٠١١ ، ووقعت فيها العديد من العمليات الارهابية وتعد محافظة سيناء من المحافظات المصرية التي تكثر فيها العمليات والتنظيمات الارهابية نظراً لوضعها الجغرافي والاجتماعي والاقتصادي والامني .

وتختلف العمليات الإرهابية التي حصلت في مصر بين استهداف قوات الجيش والشرطة المصرية، واطلاق القذائف على الامكنة والمواقع العسكرية، ونصب الكمائن، والعبوات الناسفة، والتفخيخ واستهداف دور العبادة والمدنيين . واخذت هذه العمليات منحى خطيراً ومؤثراً في مصر، اذ قدرت تقارير حصيلة قتلى الهجمات الارهابية منذ عام ٢٠١١ اكثر من ٧٠٠ شخص في صفوف الجنود والشرطة والمدنيين، والنسبة الاكبر منهم وقعت في محافظة سيناء التي تشكل منطلقاً للعمليات الارهابية في مناطق البلاد الاخرى . فضلاً عن عمليات مثل اطلاق النار الذي تتعرض له آليات القوات الامنية او العبوات الناسفة التي تستهدفها على جنبات الطرق التي لا يتم تبنيها من قبل الجماعات الارهابية، التي لا تعلن عن تبني سوى



العمليات والتفجيرات الضخمة التي يسقط فيها عدد كبير من الضحايا ولها صدى اعلامي اكبر، ولعل التنظيم الاكثر تبنياً للعمليات الارهابية في مصر هو تنظيم "انصار بيت المقدس"(١٢).

استمرت وتزايدت العمليات الارهابية في عام ٢٠١٣ وكان ابرزها مهاجمة جماعة ارهابية مركبة لنقل الشرطة وقتلت ٢٥ من رجال الشرطة في ١٥ آب ، ثم تفجير مديرية امن الدهلقية في ٢٤ كانون الاول راح ضحيتها العشرات من رجال الامن . وازدادت العمليات الارهابية خلال عام ٢٠١٤ حتى بلغت ٢٢٢ عملية كان ابرزها هجوم تنظيم "انصار بيت المقدس" على كمين "كرم القواديس" ، وتفجير حافلة سياحية بواسطة انتحاري في مدينة طابا . اما في عام ٢٠١٥ فكانت العمليات الارهابية قد ازدادت وتيرتها حتى وصلت الى ٥٩٤ عملية كان ابرزها هجوم ارهابي على قوات الشرطة في ١ تموز يُعد الاكبر من نوعه في محاولة للجماعات الارهابية للسيطرة على منطقة الشيخ زويد . ولكن تغير الامر فيما بعد وتراجعت العمليات الإرهابية في عام ٢٠١٦ الى ١٩٩ عملية في حين لم تتجاوز ٥٠ عملية في عام ٢٠١٧ كان ابرزها الهجوم الارهابي على مسجد الروضة في منطقة بئر العبد ، كما تراجعت أيضاً اعداد العمليات الارهابية خلال الاعوام ٢٠١٨ و ٢٠١٩ و ٢٠٩٢٠ ولكنها لم تنتهي(١٣).

واتسمت العمليات الارهابية خلال هذه المرحلة بإتباع ثلاث انواع من اساليب الحرب اللامتماثلة التي تمثل اكثر الاساليب صعوبة وتحدياً للقوات والاجهزة الامنية والعسكرية في مواجهتها ، وتتمثل هذه الاساليب بـ(١٤) :

- اسلوب "ارهاب المدن"، ويتمثل بضرب اهداف مدنية وعسكرية في المدن وذلك باستخدام العبوات الناسفة والسيارات المفخخة والعمليات الانتحارية والاغتيالات ، ونفذت هذه العمليات في مدن مثل الوادي والدلتا اكثر من غيرها .
- اسلوب الثاني "حرب العصابات"، ويقوم على الهجمات وعمليات الكر والفر على الاهداف العسكرية ومحاولات السيطرة عليها لفترة محدودة وتكون هذه الهجمات بتشكيلات قليلة العدد وخفيفة التسلح ، وتتجنب المواجهة المباشرة الطويلة مع القوات الامنية والعسكرية، ومن الامثلة على هذا الاسلوب هجوم "كرم القواديس".
- اسلوب "الاستمساك بالأرض" ، ويتجلى بالهجمات من خلال الاسلحة الخفيفة والثقيلة والقذائف الصاروخية الموجهة ، والقناصين لتأمين التقدم والانسحاب لتشكيلات المسلحين الذين يقومون بعمليات وهجمات للسيطرة على مساحة من الارض لفترة زمنية لغرض السيطرة وعزل المكان ، وهذا الاسلوب تم استخدامه في منطقة الشيخ زويد في "هجوم ١ يوليو" ٢٠١٥ .

وعلى الرغم من الاعلان الرسمي للحرب على الارهاب في مصر منذ عام ٢٠١٣ ، بيد ان العمليات الارهابية لم تتوقف وان تراجعت بشكل كبير في السنوات الاخيرة ، ويرتبط الارهاب في مصر من حيث النشأة والنشاط بتظافر عوامل محلية واقليمية ودولية ساهمت بتوفير المادة الخام للفكر المتطرف ومنحت التنظيمات الارهابية القدرة على الاستمرارية بالرغم من الاستراتيجيات المتخذة من قبل الدولة المصرية ومؤسساتها الامنية والعسكرية تجاهها(١٥). ومن اهم عوامل السياق المحلي المؤثر في استمرار الفكر المتطرف هي :

- تزايد المزاج العام نحو العنف السياسي، اذ أدت التوترات السياسية في مصر إلى تغذية مساحة العنف المتزايدة كأداة لمعارضة النظام السياسي القائم ، ومنحها الزخم السياسات الأمنية المتشددة ضد حركات المعارضة السياسية المختلفة، ويساعد على تنامي هذا النمط من العنف

أدوات رمزية متمثلة في التبرير المقدم لفكرة العنف سواء كان دينياً او اجتماعياً، نتيجة ممارسات قائمة تدفع إلى مساحات العنف المادية والمتمثلة في تنوع المتبنين لفكرة العنف بين إسلاميين وغير اسلاميين يشتركون في التضرر من السياسات الأمنية اتجاههم، فضلاً عن الشعور بالظلم الجماعي المشترك من قبل قطاعات كبيرة من المجتمع.

- التحولات في النظام السياسي، ابتداءً من ثورة يناير ٢٠١١ ثم التفاعلات الداخلية عقب عزل الرئيس السابق محمد مرسي ٢٠١٣ الأمر الذي شكل دافعاً للجماعات الإرهابية إلى تبني فكرة ان ما يحصل هو "حرب على الإسلام" ، وجاء عزل مرسي ليؤكد رؤية تنظيم القاعدة بعدم جدوى الدخول في اللعبة الديمقراطية من قبل الحركات الإسلامية على الرغم من أن تنظيم القاعدة قد أعلن عن رفض حكم مرسي وتكفيره لتبنيه النهج الديمقراطي وتفريطه في تطبيق الشريعة وعدم فتح "باب الجهاد" لتحرير فلسطين بحسب رؤيتهم ، ويشكل التحول في النظام السياسي وفقا للتنظيمات الارهابية عودة للدولة القمعية السابقة .

- العامل الجغرافي المحلي، الذي يسهل حركة الجماعات الارهابية وتزايدها في المناطق التي تمنح جغرافيتها عناصر هذه الجماعات مساحات للتمرد عملياتياً ، بما تتيح لهم من حرية الحركة والرصد والاختفاء وهروب المنفذين ولاسيما في المناطق الحدودية في سيناء والصحراء الغربية والمناطق القريبة منها(١٦).

- يضاف إلى ذلك المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية وقضايا التهميش والبطالة وسوء الإدارة والفقر والعزل عن الحياة السياسية لفئات معينة مثل البدو في سيناء والتعامل الأمني المشددة معهم جعل هذه المناطق مرتعاً لنشوء الفكر المتطرف وانتشار الجماعات الارهابية(١٧).

فضلاً عن أن العوامل الإقليمية والدولية ولاسيما أحداث الربيع العربي وبروز تنظيم داعش في كل من العراق وسوريا وزيادة نشاط الجماعات الارهابية في مختلف دول المنطقة وخارجها كل ذلك شكل البيئة التي خرجت منها الاستراتيجية المصرية لمكافحة الإرهاب ومحاربة الجماعات الارهابية طيلة المرحلة الراهنة والتي سبقتها .

ثانياً - مجالات الاستراتيجية المصرية لمكافحة الارهاب :

تتضمن استراتيجيات مصر في مجال الحرب على الإرهاب ومكافحته مجالات عديدة وان تباينت في التركيز والاهتمام من قبل الجهات المعنية في مصر، وتتمثل بشكل موجز بما يلي :

١. **المجال الأمني** ، ويمثل الجانب الأكثر اعتماداً من قبل مصر في مكافحتها للإرهاب إذ اعتمدت استراتيجية أمنية مشددة وأولتها الأهمية لفترة طويلة، فكانت استراتيجية الردع المباشر قائمة في التعامل مع الجماعات الإرهابية أو احزاب وجماعات المعارضة التي صنفتها الحكومة المصرية ضمن قوائمها لتصنيف الإرهاب. وشملت هذه الاستراتيجية توجيه العديد من الضربات الاستباقية للجماعات الارهابية في سيناء والمناطق الأخرى واعتقال العديد من عناصرها(١٨).

ومنذ تولي الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي السلطة عام ٢٠١٤ تبنى استراتيجية شديدة العسكرة في مجال مكافحة الإرهاب والجماعات السياسية المعارضة ، وهدفت هذه الاستراتيجية القضاء على الجماعات المسلحة وانهاء أنشطتها واقتلاع جذورها ، وبغية تنفيذ هذه الاستراتيجية وتحقيق أهدافها فقد نفذت القوات العسكرية والأمنية عملياتها العسكرية في مدن رفح والشيخ زويد والعريش والعديد من المناطق الأخرى وكانت هذه العمليات على ثلاث

مراحل ؛ ابتدأت المرحلة الأولى في تشرين الأول ٢٠١٤ بعد إعلان فرض حالة الطوارئ في منطقة شمال شرق سيناء ، وبدأت المرحلة الثانية في أيلول ٢٠١٥ وشملت شن عدة عمليات عسكرية منها عملية "حق الشهيد" التي عُدت بانها الاكبر من نوعها ضد الجماعات الارهابية، أما المرحلة الثالثة فقد انطلقت منذ شباط ٢٠١٨ وهي حملة عسكرية شاملة تهدف الى تطهير البلاد من الإرهاب، تبعها تغيير في هذه الاستراتيجية تضمن العمل على جذب بعض زعماء القبائل والتعاون معهم للاشتراك في القتال إلى جانب الجيش المصري ضد الجماعات المسلحة[١٩].

وشملت الاستراتيجية الأمنية في مصر فرض حالة الطوارئ في البلاد عام ٢٠١٧ على إثر حادثتي الاعتداء على كنيستي طنطا والإسكندرية، وتكثيف عمليات المداهمة والمكافحة، وتفكيك الخلايا الإرهابية المعنية باستقطاب العناصر الجديدة، واستخدام القوات الجوية في عمليات استهداف العناصر الارهابية، وإنشاء مناطق عازلة عند الحدود لاسيما في شمال سيناء من أجل قطع الإمدادات وحرمان الجماعات الارهابية من الحصول على الدعم الخارجي[٢٠].

٢. **المجال القانوني والتشريعي،** في إطار مكافحة الإرهاب في مصر صدرت عدة قوانين وتشريعات تقنن العمل المؤسسي لمكافحة الإرهاب وتجرم الأنشطة والأعمال الارهابية وتصنف الجماعات الارهابية وتحدد عقوباتها والتدابير اللازمة للوقاية منها ، ولعل أهم هذه القوانين ما يلي:

- القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ الذي حدد جرائم الإرهاب ووضع العقوبات المحددة لها[٢١].
- قانون مكافحة غسيل الاموال في مصر رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ ، والذي تضمن حظر افعال غسيل الاموال المتحصلة من عدة جرائم منها جرائم الارهاب وجرائم تمويل الارهاب ، ونص على الاجراءات الخاصة بتحديد جرائم تمويل الارهاب والوقاية منها وعقوبة مرتكبيها[٢٢].
- قانون مكافحة الارهاب رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٥ ، وهو قانون شامل للتعريف بالإرهاب والجرائم الارهابية والانشطة والاعمال التي تقوم بها الجماعات الارهابية والدعاية لها وتمويلها وغيرها من المسائل ذات الصلة ، وعقوباتها المختلفة التي شدد عليها هذا القانون[٢٣].
- القانون رقم ٨ لسنة ٢٠١٥ ، الخاص بتنظيم قوائم الكيانات الارهابية والارهابيين والمعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٧ ، ويهدف القانون الى محاصرة الجماعات الارهابية وتجفيف منابع الارهاب عبر اعداد قائمة بأسماء العناصر الارهابية والجماعات المتورطة في اعمال العنف والاخلال بالنظام العالم وتعقبهم وحظر انشطتهم[٢٤].

٣. **المجال السياسي والمؤسسي** ، في هذا المجال صدر قرار رئاسي بتشكيل "المجلس الاعلى لمواجهة الارهاب والتطرف" في تموز ٢٠١٧ ، وهو ما يُعد نظرياً خطوة ايجابية من حيث وجود مؤسسة معنية بتنسيق الجهود الخاصة بمكافحة الارهاب والتطرف ، وتولي مهمة صياغة واقرار استراتيجية وطنية خاصة بالأمر[٢٥]. واتخاذ الاجراءات الكفيلة بتطبيقها، ويضم المجلس عدداً من المسؤولين الحكوميين والامنيين وقادة دينيين، وله الصلاحيات لوضع الاطار القانوني والديني والاعلامي في مجال مكافحة الارهاب والتطرف على الصعيد المصري ، فضلاً عن اقتراح آليات واجراءات امنية وقانونية جديدة لمتابعة تنفيذ هذه الاطر[٢٦].

٤. **المجال الديني والاجتماعي** ، سعى النظام المصري الى تأميم المجال الديني عبر الاحكام على سياسات وزارة الاوقاف تجاه القائمين على شؤون المساجد بدعوى التحذير من خطورة افكار المتطرفين ، وتم توظيف المؤسسات الدينية ولا سيما "اعلامياً" من خلال المؤتمرات العلمية التي ينظمها الأزهر، وعبر وسائل التواصل الاجتماعي من اجل طرح الافكار المناوئة لفكر الجماعات المتطرفة وتفكيك اطروحات التنظيمات المتطرفة ودحضها[٢٧]. فضلاً عن طرح عدد من المبادرات من قبل الأزهر ودار الافتاء بهدف نشر رسائل دينية تمثل المبادئ السمحة والمعتدلة للدين الاسلامي، كما تقدم المؤسسات الدينية رسائلها في مجال مواجهة الفكر المتطرف ، بعدة لغات عالمية ، والهدف من ذلك بحسب الازهر هو ايصال رسالته الى مختلف دول العالم[٢٨].

٥. **المجال الاقتصادي** ، في ظل ادراك مصري بضرورة ان لا تكون استراتيجية مكافحة الارهاب مقتصرة على المقاربة الامنية فقط ، تم طرح ان مصر لديها رؤية استراتيجية شاملة في مجال مكافحة الارهاب في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية فضلاً عن الجانب الامني المتبع ، والتصريح بالسعي للعمل على معالجة الظروف والاسباب المؤدية الى انتشار الارهاب ، ووفقاً لذلك اعلنت الحكومة المصرية عن اطلاق استراتيجية التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠ لتوفير حياة مناسبة لجميع المواطنين، وتم الاعلان عن مبادرة "حياة كريمة" التي يفترض انها تخدم الفئات الاكثر احتياجاً في البلاد وتحقق العدالة الاجتماعية ، وتم زيادة رواتب العاملين في القطاعين العام والخاص بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٩ ، واطلاق برامج "تكافل وكرامة" لتوفير شبكة حماية اجتماعية للأسر الفقيرة والمسنين والأشخاص ذوي الاعاقة وغير القادرين على العمل والايتام[٢٩]، ولكن على الرغم من ذلك فان البرامج والمشاريع التنموية والاقتصادية لم تكن بالمستوى الذي يمكن ان يعالج على اقل تقدير اسباب التطرف المتعلقة بالمجال الاقتصادي.

٦. **المجال الالكتروني**، انقسمت سياسات مكافحة الارهاب الالكتروني في مصر الى شقين[٣٠]:

الاول قانوني ويتمثل بـ : المادة ٣١ من الدستور المصري لعام ٢٠١٤ التي نصت على "امن الفضاء المعلوماتي جزء اساسي من منظومة الاقتصاد والامن القومي وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليه على النحو الذي ينظمه القانون" . وانضمام مصر الى الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات بتاريخ ١٩ آب ٢٠١٤ من اجل تعزيز التعاون بين الدول العربية لمكافحة جريمة الارهاب الالكتروني ، فضلاً عن قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات المصري.

اما القسم الثاني فهو التنفيذي ويتمثل بإصدار مصر الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني (٢٠١٧-٢٠٢١)، وانشاء المركز الوطني للاستعداد لطوارئ الى الحاسبات والشبكات CERT-EG في عام ٢٠٠٩ من اجل مواجهة خطر الارهاب الالكتروني ، كما تم انشاء المجلس الاعلى للأمن السيبراني في ١٦ كانون الاول ٢٠١٤ ، الذي يمثل امن البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجية المعلومات .

ومن خلال كل ما سبق يتبين ان مصر شهدت احداث وعمليات ارهابية كثيرة ومنذ سنوات وعقود عدة ، وكانت مقاربتها في مكافحة الارهاب هي الاعتماد على الوسائل الامنية المشددة على حساب الوسائل السياسية والاقتصادية والتوعوية والدينية ، الامر الذي شكل حافزاً لنشوء

الجماعات الارهابية وتزايد نشاطاتها في الساحة المصرية ، لاسيما ان الانظمة المصرية المتعاقبة ادرجت الحركات والاحزاب السياسية المعارضة لها في قوائم تصنيف الارهاب لديها.

وبالرغم من المواجهة الامنية المشددة ضد الارهاب التي نجحت في بعض الاماكن والازمنة، بيد ان الارهاب لا زال مستمراً في مصر وان خف بريقه وقلت عملياته ، الا انه لم يتم القضاء عليه بشكل كامل .

المبحث الثالث

الاستراتيجية الجزائرية في مجال مكافحة الارهاب

تُعد استراتيجية الجزائر في مجال مكافحة الارهاب من الاستراتيجيات التي حققت نجاحاً نسبياً في معالجة واحد من أكثر التهديدات خطورة يمكن ان تتعرض لها المجتمعات والدول الا وهو التهديد والخطر الارهابي، اذ عانت الجزائر من تداعيات نشاط الجماعات الإرهابية واعمالها بالضد من المؤسسات والبنى التحتية والقوات والمقرات الامنية والعسكرية .

نشأت وتطورت الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الارهاب نتيجة لتطورات سياسية وامنية واقتصادية ومراجعة لوسائل وآليات التعامل مع ملف الارهاب في الجزائر آلت الى اعتمادها بأبعادها المختلفة الحالية حتى صارت من الاستراتيجيات التي يستشهد بها عند ذكر التجارب الناجحة في مجال مكافحة ظاهرة الارهاب ومعالجة جذورها وتداعياتها . ومن هنا يتطلب الامر الى ان نتطرق الى بيئة الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الارهاب ، ثم مجالاتها المختلفة .

أولاً- بيئة الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الارهاب :

ان الظاهرة الارهابية بأبعادها المختلفة وأشكالها المتعددة مثلت تهديداً كبيراً على الجزائر مجتمع ودولة منذ استقلالها ، وكان ذلك في سياق بيئة جزائرية عانت من ازمة هيكلية عاشها النظام السياسي لاسيما في عقد الثمانينات تمثلت في ضعف الاداء السياسي والعجز الاقتصادي والتهميش الاجتماعي والصراع السياسي بين الحركات والاحزاب السياسية التي تختلف في منطلقاتها وتوجهاتها السياسية والفكرية، بالتزامن مع ظهور توجهات وحركات فكرية وحركات متطرفة في ظل سياق بيئة اقليمية ودولية ساهمت في تزايد ظاهرة التطرف في الجزائر[٣١].

وعلى الرغم من بروز الارهاب في الجزائر خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي الذي عرف بـ "العشرية السوداء" على أثر قيام السلطات العسكرية الجزائرية بإيقاف المسار الانتخابي واعلان حالة الطوارئ بتاريخ ٩ شباط ١٩٩٢ التي امتدت الى عام ٢٠١١ وعدم الاعتراف بنتائج الانتخابات التي فازت فيها الجبهة الاسلامية للإنقاذ على المستوى البلدي عام ١٩٩٠ وعلى المستوى التشريعي للبلاد في العام اللاحق ، بيد ان جذور الارهاب والاحداث الارهابية في الجزائر تعود لمراحل سابقة لذلك الوقت ، اذ ان هنالك عمليات ارهابية عديدة سابقة مثل عملية قتل عناصر الشرطة عام ١٩٧٧ . وقيام جماعات مسلحة بتخريب خطوط الاتصالات الهاتفية ١٩٧٤-١٩٧٥ . والهجوم على مدرسة الشرطة بالصومعة (جنوب غرب الجزائر العاصمة) في عام ١٩٨٥ . ولكن الاحدث الابرز في تطور الارهاب في الجزائر كان في تجذر القناعة الخاصة لدى الجماعات الاسلامية ولاسيما الجبهة الاسلامية للإنقاذ في الجزائر بضرورات استخدام العنف ضد السلطات السياسية والأمنية الجزائرية منذ عام ١٩٩١ والتي رأت فيها الجماعات الإسلامية السياسية انها تحول بينها وبين المشاركة السياسية والحصول على استحقاقها الانتخابي بعد فوزها بالانتخابات في حينها . الامر الذي ادخل البلاد في دوامة

سياسية واعمال عنف وشغب . ومما زاد من تفاقم الوضع امنياً هو تزامنه مع عودة عدد كبير من الجزائريين الذين شاركوا في حرب افغانستان ضد السوفييت والذين يحملون "منطقاً جهادياً" للتغيير السياسي والاجتماعي ، فضلاً عن خبرتهم وتجربتهم بحرب العصابات والخبرات القتالية الاخرى . وقد لجأت الجماعات الإسلامية الى خيار العنف والارهاب منذ عام ١٩٩٢[٣٢] بعد ايقاف المسار الانتخابي واعلان حاله الطوارئ كما ذكرنا.

وقد عاشت الجزائر خلال تلك المرحلة وضعاً حرجاً امنياً واقتصادياً وسياسياً واجتماعياً ومما زاد الامر تعقيداً هو التعامل العسكري الامني مع الازمة ، ومع مرور الوقت والتفاقم المستمر للأوضاع والخسائر الجسيمة التي تكبدتها الدولة والمجتمع الجزائريين على المستويين البشري والمادي وتدمير البنى التحتية واستنزاف قدرات القوات الأمنية والعسكرية الجزائرية ، بقيت الامور تسير نحو المزيد من العنف والارهاب . وعلى المستوى الخارجي بدأت سمعة الجزائر تزداد سوءاً في المحافل الدولية حتى ان الامم المتحدة ارسلت بعثة لتقصي الحقائق عما يجري من اعمال عنف في البلاد ، وتم توقيف صفقات بيع وشراء الأسلحة ، مما وضع البلاد في وضع صعب وجعل الدولة الجزائرية تعاني من ضغوطات الداخل والخارج . ومن هنا وجدت الدولة الجزائرية الحاجة الملحة لتصحيح المسار وبناء استراتيجية جديدة لمكافحة الارهاب تنتقل من التركيز على المجال الامني والعسكري الى التوجه للمجالات الاخرى السياسية والفكرية[٣٣]. والاقتصادية والاجتماعية والدينية وحتى المجال الالكتروني لاحقاً وعدّها مجالات مهمة لاستراتيجية شاملة تتعامل وفقها الجزائر مع ملف الارهاب وآليات ووسائل محاربته ومكافحته.

ثانياً- مجالات الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الارهاب :

اعتمدت الجزائر استراتيجيات عدة تمثل مجالات للاستراتيجية الشاملة في مجال مكافحة الارهاب والتي تم اقرارها وتبنيها بشكل متدرج من قبل الحكومات المتعاقبة والنظام في الجزائر وتباينت في تطبيقها من مرحلة لأخرى ، ويمكن ايجازها بالشكل التالي :

١. **الاستراتيجية الامنية والعسكرية** ، وتمثل المقاربة الاولى التي واجهت بها الجزائر الجماعات والاعمال الارهابية في مرحلة بروزها وتفاقم الازمة الامنية في البلاد، وتنقسم الى :

أ- الاستراتيجية الوقائية، وهدفها منع الاعمال الإرهابية والتعامل معها قبل وقوعها، بحيث تم اعلان حاله الطوارئ في البلاد منذ عام ١٩٩٢ واستمرت الى عام ٢٠١١ ، وكان هذا الإعلان في ظل اشتداد العنف والصراع في البلاد ، ومن خلال وضع وقانون الطوارئ تم اتخاذ اجراءات عديدة في الجانب الوقائي تمثلت بـ :

- فرض حظر التجوال ليلاً وتحديد الحركة والتنقل للأشخاص والسيارات .
- فرض الإقامة الجبرية على زعماء الجبهة الإسلامية للإنقاذ .
- تكثيف عمليات التفتيش ليلاً ونهاراً عن طريق الحواجز الأمنية .
- اعتماد اسلوب الاعتقال ، وتم انشاء معتقلات في كل من رقان، ورقلة، ادرار، تيمون، منذ شباط ١٩٩٢ الى نهاية عام ١٩٩٥، وشملت عملية الاعتقالات من ١٢ الى ١٥ الف شخص من مؤيدي الجماعات الإسلامية والمتعاطفين معها . فضلاً عن الاعتقال السري وحالات التعذيب والاخفاء والوفيات المشبوهة التي اشرتها منظمات حقوق الانسان.

- الاعتماد على جهاز الاستعلامات في توفير المعلومات الاستخبارية التي تخص الاعمال الارهابية للأجهزة الامنية.
- فرض الرقابة الامنية على الصحف ووسائل الاعلام وتوقيف الصحفيين قضائياً ، وتنصيب لجان القراءة على مستوى المطابع منذ نهاية عام ١٩٩٦[٣٤].

ب- استراتيجية المواجهة، وتتضمن هذه الاستراتيجية العمليات العسكرية والامنية المباشرة من خلال الفعل ورد الفعل على الجماعات المسلحة والارهابية، وتشارك فيها قوات الجيش والشرطة وقوات الامن والدرك الوطني، فكانت تشن العمليات العسكرية المكثفة في المناطق والولايات التي يتمركز فيها الارهابيون وخاصة في ولايات الشلف وعين الدفلى والبليدة ومعسكر وغيلزان والمدية وتيسمسيلت، وتهدف الى ملاحقة الجماعات الارهابية في مناطقها التي تحاول مد نفوذها فيها[٣٥].

كما تتضمن استراتيجية المواجهة تشكيل قوات خاصة لمكافحة الارهاب قدرت في البداية بـ ١٥ الف فرد عام ١٩٩٣ ثم تضاعف العدد ليصل الى ٦٠ الف عام ١٩٩٨ ، يضاف الى ذلك الحرس البلدي بقوة ١٠٠ الف فرد ، وقوات الدفاع الذاتي بأكثر من ١٠٠ الف فرد ، وكانت الجهود الحكومية في الجزائر بمجال انشاء الفرق الخاصة بمكافحة الارهاب تتمثل بـ :

- ان يكون الدور المحوري للجيش الوطني الشعبي في حفظ الامن العام ومحاربة عمليات التخريب والارهاب.
- تأسيس هيكل مركزي للتنسيق الامني عام ١٩٩٢ يشمل الجيش الوطني الشعبي، الدرك الوطني، والامن الوطني. وتأسيس قيادة موحدة تحت مسمى "القطاع العملياتي" عام ١٩٩٣ وقطاعات فرعية عملياتها بكل الولايات لتنسيق الجهود الأمنية ومراقبة ومتابعة العمليات . وانشاء هياكل وفرق خاصة لمكافحة الارهاب ومنها : انشاء سرايا الشرطة القضائية للتدخل، فرق التدخل الخاصة التابعة للدرك والجيش، واشراك الفئات المدنية في جهود مكافحة الارهاب وكان ذلك من خلال فزرق الدفاع الذاتي وجماعة "الوطنيون" التي تشكلت من قدامى المحاربين وابناء ضحايا الارهاب الذين تطوعوا لمساعدة الجيش في العمليات العسكرية ضد الجماعات الارهابية[٣٦].

٢. **المجال القانوني والتشريعي،** في ظل مرحلة تزايد الاعمال الارهابية خلال عقد التسعينات المنصرم ودخول البلاد وضع استثنائي ، وضمن التوجه المتبع لمكافحة الارهاب ، اصدرت وعدلت السلطات الجزائرية جملة من القوانين والمراسيم بغية مسايرتها للوضع الامني الذي مرت به الدولة الجزائرية منذ ذلك الوقت. اهمها :

- اصدار المرسوم التشريعي رقم ٩٢-٠٣ بتاريخ ٣٠ ايلول ١٩٩٢ الذي يعني بمكافحة الإرهاب، ويهدف اصدار المرسوم الى مكافحة الاعمال الارهابية وتأطيرها ضمن نصوص ومواد خاصة بها تنص صراحة على هذه الاعمال والعقوبات المترتبة عليها.
- اصدار المرسوم التشريعي رقم ٩٣-٠٥ المتعلق بمكافحة التخريب والارهاب في ١٩ نيسان ١٩٩٣ ، لتعديل المرسوم التشريعي رقم ٩٢-٠٣ ، وحاول المشرع في المرسوم الجديد استكمال النقص الحاصل في المرسوم التشريعي المعدل .
- قام المشرع الجزائري بتعديل قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائرية لتواكب تفاقم الوضع وتزايد الاعمال الارهابية في مختلف انحاء البلاد بشكل كبير.



- اصدار الأمر رقم ٩٥-١٠ المؤرخ في ٢٥ تشرين الاول ١٩٩٥ المعدل والمتمم للأمر ٦٦-١٦٥ المتضمن لقانون العقوبات الذي تم اضافة قسم رابع مكرر له جاء بعنوان "الجرائم الموصوفة بأعمال ارهابية وتخريبية".
- اصدار الامر رقم ٩٥-١١ بتاريخ ٢٥ شباط ١٩٩٥ المعدل والمتمم للأمر رقم ٦٦-١٥٥ المتضمن لقانون الإجراءات الجزائية ، واوكل بموجب هذا الامر الفصل في الجرائم الموصوفة بأفعال ارهابية وتخريبية لمحكمة الجنايات.
- اصدار القانون رقم ٠٥-٠١ المؤرخ ٦ شباط ٢٠٠٥ المتعلق بالوقاية من تبييض الاموال وتمويل الارهاب ، وجاء بأحكام جديدة مكملة للأحكام المتعلقة بجرائم تبييض الاموال وتمويل الارهاب المذكورة في المادة ٨٧ مكرر ٤ من قانون العقوبات الساري المفعول(٣٧).

٣. **المجال السياسي،** بعد تزايد وتيرة العنف في الساحة الجزائرية وتدهور الأوضاع وجدت الجزائر ان المقاربة الامنية وحدها ليست كافية لاستعادة زمام الامور وترسيخ الامن والاستقرار في البلاد مالم يتم تبني المقاربة السياسية في التعامل مع مختلف القضايا واطراف الصراع في الجزائر.

ومن هنا اتبعت الجزائر في مقاربة سياسية لمواجهة العنف ومكافحة الإرهاب تضمنت عدة آليات ، لعل أهمها بإيجاز :

- قانون الرحمة ، الذي تم إصداره عام ١٩٩٥ ، وتضمن عدة تدابير تهدف إلى احتواء الأزمة الأمنية في ذلك الوقت عبر السماح باستسلام المتورطين مع الجماعات المسلحة الذين لم تسجل عليهم جرائم قتل أو شرف ، وتعويض ضحايا الإرهاب وتقديم الدولة إعانات إلى الأسر المحرومة التي ابتليت بضلوع احد اقاربها في عمليات إرهابية(٣٨).
- سياسة الوئام المدني ، التي اطلقها الرئيس الجزائري حينها عبد العزيز بوتفليقة عام ١٩٩٩ ، ونظم هذه السياسة "قانون الوئام المدني" رقم ٩٩ - ٠٨ بتاريخ ١٣ تموز ١٩٩٩ ، ويتضمن هذا المشروع رفع عدد من التدابير والعقوبات عمن تنطبق عليهم شروطه ، وهم من فئات المتورطين والمغرر بهم وضحايا الأعمال الارهابية ، ومن النتائج الجيدة لسياسة الوئام المدني أنها أسهمت في تفكك عدد من الجماعات المتطرفة واستسلام عدد كبير من الأشخاص المؤيدين والمنتمين قدر بـــ ٥ آلاف شخص ، مثلما تقلصت اعداد ضحايا الأعمال الارهابية في ظل هذه السياسة بعد عام ٢٠٠٠(٣٩).
- مبادرة ميثاق السلم والمصالح الوطنية عام ٢٠٠٥ ، وتمثلت بوثيقة صدرت كمبادرة تكميلية لسياسة الوئام المدني ، وقامت على أساس جملة من الأفكار الرئيسة في مجال السلم والمصالحة ، واقرت بأن محاربة الإرهاب يجب أن تجمع بين القانون العادل وشروط الاندماج المجتمعي والاقتصادي ، وهدفت هذه السياسة حماية قوات وعناصر الجيش من المسائلة التي قد يتعرضون لها نتيجة لما حصل من انتهاكات أثناء فترات الصراع وأعمال العنف من جهة ، ومنح فرصة لعودة المتورطين في أعمال العنف إلى الاندماج في المجتمع من جهة أخرى . ومن نتائج هذه السياسة موافقة آلاف الأشخاص ممن يسمون هم بـ "التائبين" على تسليم أنفسهم بإرادتهم والعودة إلى المجتمع والاندماج فيه من جديد ، مثلما اسهمت هذه السياسة في معالجة قضايا المفقودين وضحايا الإرهاب(٤٠).



يضاف إلى ذلك أن الدولة الجزائرية سمحت بوجود البدائل التنظيمية الإسلامية لأصحاب التوجه الإسلامي التي تمثلت في "الدعوة السلفية العلمية" التي شكلت بديلاً للجزائريين الداعمين للجبهة الإسلامية للإنقاذ وغيرهم من المنتمين فكرياً للحركات السلفية ، كما سمحت بتأسيس حزب "حركة مجتمع السلم" بهدف احتواء الشباب ذوي الميول الإسلامية ، مثلما فتحت الدولة المجال للحركة لحزبي "حركة النهضة الجزائرية" و "حركة الإصلاح الوطني" وهم من الحركات التي تنتمي فكرياً لجماعة الإخوان المسلمين ، مثلما تم الإعلان عن تأسيس أحزاب جديدة في عام ٢٠١٢ بعد مرحلة طويلة من الجمود[٤١].

٤. **المجال الاقتصادي والاجتماعي** ، ادراكاً من أن المسائل الأمنية ترتبط وثيقاً في المشاكل التنموية والاقتصادية للمواطن ، وتجعل منه طرفاً فاعلاً في إحلال الأمن والاستقرار من عدمه ، وانطلاقاً من هذا الإدراك المبني على التجربة شرعت الجزائر في تنفيذ سياسة الانعاش الاقتصادية من خلال زيادة الانفاق الحكومي الاستثماري[٤٢]. بحيث بدأت الحكومة الجزائرية منذ العام ٢٠٠٠ بإصلاحات اقتصادية مكثفة تضمنت مشاريع ضخمة وبنى تحتية هدفت إلى منح المواطن فرص اقتصادية جديدة ، وسعت إلى استقطاب نسبة اكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، مثلما تعمل الحكومة الجزائرية على تعزيز العلاقة بين الحكومة والمجتمع بعد ان اعتراها التدهور خلال مرحلة "العشرية السوداء" ، فضلاً عن معالجة مشكلة ضحايا العنف والإرهاب عبر تقديم التعويضات المالية لأسر الضحايا والمفقودين[٤٣].

٥. **المجال الالكتروني** ، أصدرت الجزائر القانون رقم ٩٠-٤٠ والمتضمن للقواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها في عام ٢٠٠٩، وذلك في إطار الوقاية من جرائم التجنيد الإلكتروني للإرهاب، وتم تنصيب الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم الإلكترونية بموجب المرسوم الرئاسي رقم ١٥-٢٦١ في ٨ تشرين الاول ٢٠١٥، وتعتمد الجزائر في هذا المجال آليات رقابية إلكترونية وآليات للتفتيش الوقائي في المجال الإلكتروني وآليات للمتابعة والقمع أيضا[٤٤].

وضمن هذا السياق طورت الشرطة الجزائرية قدراتها في مجال مراقبة التكنولوجيا الرقمية وشبكات الإنترنت ، فقد قامت بتدريب فرق متخصصا لملاحقة لملاحقة المتطرفين على شبكة الإنترنت ومراقبة كل ما ينشر على مواقع التواصل من بيانات ومعلومات يمكن أن توجه الشباب والرأي العام ، فضلاً عن العمل على منع الإرهابيين من تجنيد عناصر جديدة من الجزائريين[٤٥].

الخاتمة

يمكن القول أن المنطقة العربية ودولها قد عانت من مخاطر وتهديدات التنظيمات الإرهابية والعمليات الارهابية التي كلفت عدد من الدول العربية خسائر باهظة وتكاليف اقتصادية وسياسية واجتماعية كبيرة، وازاء هذه الظاهرة الخطيرة المتمثلة في الإرهاب اعتمدت الدول على استراتيجيات وسياسات مختلفة من أجل مكافحتها ومحاربتها ومعالجة آثارها.

وعند الحديث عن الاستراتيجيات العربية في مجال مكافحة الإرهاب ، يتضح لنا ان هنالك استراتيجية أو استراتيجيات وجهود للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب ضمت الدول العربية سواء على مستوى جامعة الدول العربية او على مستوى اقل مثل جهود مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو الدول المغاربية ، فضلاً عن التعاون الثنائي بين الدول العربية في الإطار ذاته ، وأن هنالك أيضاً استراتيجيات وطنية لمكافحة الإرهاب اعتمدتها مختلف الدول العربية ولاسيما

الدول التي نشأت في ساحتها الحركات والتنظيمات الإرهابية ومنها نموذجي الدراسة "مصر والجزائر" ، والدول الأخرى التي عانت من مخاطر الإرهاب بشكل أكبر مثل العراق .

وعند دراسة كل من النموذجين المصري والجزائري في مجال مكافحة الإرهاب فعلى الرغم من ان خطر العمليات الإرهابية تكاد تكون متقاربة إلى أن السياق مختلف والعوامل المؤدية للظاهرة الإرهابية يتماثل البعض منها ويختلف الآخر .

ويتبين لنا أن الاستراتيجية المصرية في مجال مكافحة الإرهاب قد اتخذت من المقاربة الأمنية المشددة مساراً اساسياً لمكافحة الإرهاب اكثر من المقاربات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية، على الرغم من التفاتتها اليها مؤخراً في ظل عدم تحقيق الاستراتيجية الامنية هدفها الاساس في القضاء على الارهاب .

بينما تجد ان الجزائر على الرغم من اعتماد المقاربة العسكرية في بادئ الامر الا انها وادراكاً منها بان العامل السياسي المتمثل بالانقلاب على شرعية الانتخابات هو الذي ادى الى بروز وتزايد الارهاب ، فإنها اعتمدت على استراتيجيات شاملة سياسية وقانونية واجتماعية ودينية في اطار مكافحة ومواجهة جماعات العنف والارهاب .

وختاماً يمكن القول بأن الدروس المستخلصة من الاستراتيجيات العربية والمصرية والجزائرية وادائها في مكافحة الإرهاب يمكن الاستفادة من بعضها في الاستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب نظراً لنجاح بعض مضامينها، ولكن اختلاف السياق والبيئة في مختلف الدول العربية يجعل من الصعوبة استنساخ تجارب او تجربة دولة عربية ما وتطبيقها في دول عربية أخرى .

الهوامش

(١) انظر : ليدية شرشور ومحند اقجطال، التعاون العربي في مكافحة جريمة الارهاب، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبدالرحمن ميره –بجاية، الجزائر، ٢٠١٦/٢٠١٧، ص٣٧-٣٨.

(٢)انظر : سياسات مكافحة التطرف والارهاب في العالم العربي .. هل حان وقت المراجعة؟ ، مركز سمت للدراسات ، ٢٠١٨/٤/١٨ ، الرابط : https://bit.ly/3rBhMKW

(٣) عماد علو ، الجهود العربية لمنع التطرف والارهاب ، صحيفة الزمان ، ٢٠١٧/٤/١ ، الرابط : https://bit.ly/39vXTOW

(٤) مجلس وزراء الداخلية العرب ، جهود وإنجازات / في مجال مكافحة الإرهاب ، الرابط : https://bit.ly/3wbGOne

(٥) للمزيد من المعلومات عن مراحل الاستراتيجية العربية لمكافحة الارهاب انظر : مجلس وزراء الداخلية العرب ، جهود وإنجازات / في مجال مكافحة الإرهاب ، مصدر سبق ذكره .

(٦) معتصم السنوي ، الاستراتيجية العربية لمكافحة الارهاب .. المسلحون يتطوعون للاتصال بوسائل الدعاية، صحيفة الزمان ، ٢٠١٦/٦/١٩ ، الرابط : https://bit.ly/3sEeUho

(٧) الاستراتيجية العربية لمكافحة الارهاب ، المكتبة الرقمية - رئاسة الحكومة ، الجمهورية التونسية ، ص ٢، الرابط : http://www.cnlct.tn/?p=1759

(٨) انظر : جبار علي صالح ، الجهود العربية لمكافحة الارهاب ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٤٦ ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٠ ، ص ١١٥-١٢٠ ، كذلك انظر : الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب ، الجزيرة نت ، ٢٠٠٤/١٠/٣ ، الرابط : https://bit.ly/3m6PcQm

(٩) -مجلس وزراء الداخلية العرب ، جهود وإنجازات / في مجال مكافحة الإرهاب ، مصدر سبق ذكره .

(١٠) مجلس وزراء الداخلية العرب ، جهود وإنجازات / في مجال مكافحة الإرهاب ، مصدر سبق ذكره .

(١١) البرلمان العربي يعلن بدء اجراءات تدشين لجنة "مكافحة الارهاب"، جريدة الشرق الاوسط ، العدد ١٥٣٤٢، ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٠ .

(١٢) ايمان ابو زيد مخيمر ، استراتيجية المواجهة : كيف تواجه مصر الارهاب في ظل التحديات الدولية؟ ، المركز الديمقراطي العربي ، ٢٠١٤/٧/٢٤ ، الرابط : https://bit.ly/39KSfcb

(١٣) صلاح وهبه ، الارهاب بعد ٣٠ يونيو .. ونجاح الاستراتيجية المصرية في مواجهته ، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٢٠/٦/٣٠ ، الرابط : https://bit.ly/2PoyDmS

(١٤) المصدر نفسه .

(١٥) احمد زغلول شلاطة، واقع الارهاب في مصر ومكافحته، في : محمد ابو رمان وآخرون ، وسائل منع ومكافحة الارهاب في الشرق الاوسط وشمال افريقيا وفي الغرب، مؤسسة فريدريش إيبرت، عمان، ٢٠١٦، ص٩١.

(١٦) المصدر نفسه ، ص٩١-٩٣.

(١٧) للمزيد انظر : خليل العناني ، استراتيجية الجيش المصري في سيناء .. فشل متكرر وتداعيات خطيرة ، الخليج الجديد ، ٢٠٢٠/١٢/٦ ، الرابط : https://bit.ly/3fscaAf

(١٨) رشا حافظ ، تفاصيل الاستراتيجية المصرية لمكافحة الارهاب والتطرف ، موقع ماسبيرو ، ٢٠٢٠/١١/٨، الرابط : https://bit.ly/3sHuZDa

(١٩) عربي بوست، ١٥ عاماً من الحرب .. موقع امريكي يرصد ٤ اخطاء جعلت ارهاب داعش يتفاقم في سيناء، ٢٠٢٠/٩/٦ ، الرابط : https://bit.ly/39rkPPi

(٢٠) ايمان رجب، سياسات مكافحة الارهاب ولرف في مصر، في : مجموعة باحثين، سياسات مكافحة الارهاب الخبرات العربية والدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٨، ص٢-٣.

(٢١) للمزيد انظر : ليدية شرشور ومحند اقجطال ، مصدر سبق ذكره ، ص٦١-٦٢.



(٢٢) انظر: عيسى محمد عبدالله الحمادي ، قمع الارهاب في القانون الدولي – دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية القانون ، جامعة الامارات العربية المتحدة ، ابو ظبي ، ٢٠١٨ ، ص ١٣٠-١٣٢ .

(٢٣) انظر: نص قانون مكافحة الارهاب المصري، الجزيرة نت، ٢٠١٥/٨/١٧، الرابط : https://bit.ly/2QOl40t

(٢٤) منى قشطة ، نظرة على المقاربة المصرية الشاملة لمكافحة الارهاب والفكر المتطرف ، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢١/١/٢٢ ، الرابط : https://bit.ly/39tNjIm

(٢٥) ايمان رجب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣.

(٢٦) صلاح وهبه ، مصدر سبق ذكره .

(٢٧) احمد زغلول شلاطة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٥ .

(٢٨) حسام حربي ، رؤية مصر في مكافحة الارهاب ... خطة شاملة لا تقتصر على المواجهة الامنية ، صحيفة الوطن ، ٢٠٢٠/١١/٢ ، الرابط : https://bit.ly/3m6Wfsd

(٢٩) -حسام حربي ، مصدر سبق ذكره .

(٣٠) رانيا سليمان وفاتن فايز ونهى الدسوقي، سياسات مكافحة الارهاب الالكتروني .. مصر والسعودية نموذجاً، المركز العربي للأبحاث والدراسات، ٢٠٢٠/٢/٢، الرابط : http://www.acrseg.org/41483

(٣١) وقازي عقبة ، الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الارهاب ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، العدد ٤ ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، الجزائر ، ٢٠١٥ ، ص ١٩ .

(٣٢) امحند برقوق ، الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الارهاب ، الموسوعة الجزائرية، ٢٠١٨/١١/٧ ، الرابط : https://bit.ly/31w1bNS

(٣٣) ابراهيم بوعزري ، الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة الارهاب واثرها على بناء السلم الاجتماعي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجيلاني بونعامة خميس مليانة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر ، ٢٠١٧-٢٠١٨، ص ٢٩.

(٣٤) وقازي عقبة ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢-٢٣.

(٣٥) حكيمة شيخي وحبيبة شوكي ، آليات مكافحة الارهاب على المستويين الدولي والداخلي (الجزائر انموذجاً)، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة أكلي محند اولحاج-البويرة، ٢٠١٤/٢٠١٥ ، ص ٧٣.

(٣٦) للمزيد انظر : وقازي عقبة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤-٢٥.

(٣٧) للمزيد ينظر : ليدية شرشور ومحند اقجطال ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٧-٦٨؛ سارة جلاب ، سياسة مكافحة الارهاب : دراسة مقارنة بين الجزائر والولايات المتحدة الامريكية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة العربي بن مهيدي ام البواكي ، ٢٠١٤/٢٠١٥ ، ص٣٩-٤٠.؛ عمر بيلوم ، التجربة الجزائرية في مكافحة الارهاب ١٩٩٢-٢٠١٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ٣ ، الجزائر ، ٢٠١٤/٢٠١٤ ، ص ٧٢-٧٣.

(٣٨) قبي آدم ، آليات المقاربة الجزائرية في مكافحة الارهاب : من التعامل الامني السياسي ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، العدد ٣٠ ، سبتمبر ٢٠١٧ ، ص٥١٥ .

(٣٩) عمارة عمروس ، اسس وآليات الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة التطرف والعنيف ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، العدد الاول، المجلد الخامس، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر ، ٢٠١٨، ص ٥٧ .

(٤٠) قبي آدم ، مصدر سبق ذكره ، ص٥١٥-٥١٦ .

(٤١) هاني الاعصر ، الاستراتيجية الوطنية الجزائرية لمكافحة الارهاب .. محاولة للفهم والتقييم ، في : مجموعة باحثين، سياسات مكافحة الارهاب الخبرات العربية والدولية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠١٨ ، ص١٤.

(٤٢) سميرة باسط ، الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الارهاب ١٩٩٩-٢٠١٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ٣ ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، ٢٠١٤ ، ص١١٣-١١٤.



(٤٣) عبدالاله بن داودي ، دور الدروس المستخلصة من الجزائر في رسم المشهد العراقي ، معهد واشنطن لدراسات الشرق الادنى ، ٢٠١٨/٨/٨ ، الرابط : https://bit.ly/3fGCCpZ

(٤٤) - للمزيد انظر : ايمان بن سالم ، جريمة التجنيد الالكتروني للإرهاب وفقاً لقانون العقوبات الجزائري ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، ٢٠١٨ ، ص٦٧-٧٩ .

(٤٥) فتحي بولعراس ، مداخل متعددة : الدرس الجزائري في تفكيك التطرف ومكافحة الارهاب ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات ، ٢٠١٧/١١/٢ ، الرابط : https://bit.ly/3u78kjY

دبلوماسية مكافحة الارهاب: الاليات والتحديات وفرص التوظيف

أ.د. هالة خالد حميد

المقدمة

أدت أحداث ١١ ايلول إلى بلورة فكرة الحرب على الإرهاب وبالرغم من قدم ظاهرة الإرهاب الا انه لا يوجد حتى يومنا هذا اتفاق محدد حول تعريفه بسبب اختلاف المنطلقات الفكرية الثقافية والقيميه والدينيه لتقييم ما هو عمل إرهابي من عدمه وعدم الاتفاق هذا يأتي على المستوى الاجتماعي المحلي والدولي .

وقد جرت محاولات لتأطير اتفاقية لتعريف الإرهاب على اعتبار ان تعريف الإرهاب وتحديدالأفعال والأعمال المدرجة ضمنه هي الخطوة الأولى والفعاله لمكافحته إلا أنها لم تصل إلى نتيجة نهائية بشأن تعريف وتحديد العناصر ،على الرغم من أن كلمة الإرهاب جاءت في الكثير من الاتفاقيات والمؤتمرات والمواثيق الدولية والإقليميه لكن دون أن تتفق على مفهوم واحد وشامل بسبب غلبة الاعتبارات السياسية على الاعتبارات القانونية عند التعامل مع القضايا المحسوبه على الإرهاب سيما وأن العامل السياسي هو الدافع الأساسي للإرهاب ولذلك لا يمكن فصل السياسة عن دراسة هذه الظاهرة خاصة في مجال الإرهاب الدولي وإرهاب الدولة الذي يتضمن عنصر دوليا وهو تعريض السلم والأمن الدولين للخطر او توجيه ضربة إلى اهداف دولية حيوية .

وجوهر الإرهاب يكمن في الرعب الذي يمكن صاحبه من فرض سيطرته لتحقيق أهدافه وعاده ما يكون تأثيره متوجها نحو المستقبل ، وما تقدم جعل امن الدول والمجتمعات يرتبط بهذه السياسة وما تحدثه من تطورات على المستوى العالمي و أصبح على الدبلوماسي إظهار مهارة عالية في التعامل مع هذه التطورات و ابراز موقف دولته منها وهنا يمكن القول أن دبلوماسيه جديدة ظهرت يمكن تسميتها بدبلوماسية مكافحة الإرهاب وهي دبلوماسية عالمية تعتمد مسارات متعددة للحشد والتعبئة ضمن دبلوماسية التحالفات ضد عدو عالمي وهو الارهاب تعتمد على تقليص الاعتماد على القوة العسكرية والتركيز على حشد الحلفاء ومواجهة الارهاب من خلال التركيز على اظهار صورته العنيفه والارهابية بدبلوماسية موجهه لمختلف شرائح المجتمع ولمختلف المجتمعات ولاجل دراسة هذه الدبلوماسية وكيفية التعامل مع الإرهاب على المستوى السياسي والدبلوماسي ولاجل البحث في هذه الدبلوماسية فقد قسم البحث إلى محورين

الاول :- الأول الإرهاب المفهوم والتطور والتداعيات

المحور الثاني دبلوماسية مكافحة الإرهاب المفهوم والآليات

الخاتمه

المحور الأول :- الارهاب المفهوم والتطور والتداعيات

ادت احداث١١ ايلول إلى بلورة فكرة الحرب على الإرهاب وبالرغم من قدم ظاهرة الإرهاب إلا انه لا يوجد ليومنا هذا اتفاق محدد حول تعريفه بسبب اختلاف المنطلقات الفكرية والثقافيه والقيميه لتقييم ما هو عمل إرهابي من عدمه ، وعدم اتفاق هذا يأتي على المستوى الاجتماعي المحلي والدولي وقد جرت محاولات لتاطير اتفاقية لتعريف الإرهاب باعتبار أنه تعريف الإرهاب وتحديد الأفعال والأعمال المدرجه ضمنه هي الخطوة الأولى الفعالة لمكافحتها إلى أنها لم تصل إلى نتيجة نهائية بشأن التعريف و تحديد العناصر على الرغم من أنه كلمة



الإرهاب جاءت في الكثير من الاتفاقيات والمؤتمرات والمواثيق الدولية والإقليميه ولكن دون أن تتفق على مفهوم واحد وشامل للاسباب .

١- اعتبارات سياسية على الاعتبارات الأخرى .
٢- الإرهاب ليس وقفا على فكر سياسي معين وإنما هو أسلوب عمل .
٣- أن الوصف الاجرامي للإرهاب لا يتغير تبعا لحجم الأضرار أو عدد الضحايا لأن هناك اعمال واحداث يسبب ضحايا عديدة و خسائر كبيرة ولا يوصف بالإرهاب
٤- ان العامل السياسي هو الدافع الأساسي للإرهاب ولا يمكن فصل السياسة عن دراسة هذه الظاهرة خاصة في مجال الإرهاب الدولي وارهاب الدوله الذي يتضمن اهدافا دوليه منها تعريض الامن والسلم الدوليين للخطر او توجيه ضربه الى اهداف حيويه ، والارهاب نوعين[١] .

أ- ارهاب دوله ويسمى أحيانا بالإرهاب الرسمي أو المنظم وغالبا ما ينفذ من خلال العملاء أو المنشقين او عناصر المخابرات أو التدخل العسكري وغيرها ،وقد يكون ارهاب دوله داخلي له امتداد خارجي وارهاب خارجي عندما تمتد مظاهر العنف الى خارج حدود الدوله .

ب- ارهاب الأفراد والجماعات وهي أفعال ترتكب من قبل فرد أو مجموعة افراد تشكل عصابة أو جماعة أو منظمة و الهدف من وراءه غالبا ما يكون سياسي .

وجوهر الإرهاب يكمن في الرعب الذي يمكن صاحبه من فرض سيطرته لتحقيق هدف معين وهذا الهدف غالبا ما يكون موجها نحو المستقبل ، وجريمة الإرهاب تكون دولية إذا اختلفت جنسية الجاني و المجني عليه او ارتكبت في أرض ثالثه ، او سببت انتهاكا لقواعد القانون الدولي وتعكير السلم والامن الدوليين او اساءة العلاقات بين دوله واخرى[٢] .

وبالرغم من قدم الارهاب وتجذره في المجتمعات البشريه فقد تطورت اشكاله اولا مع تطور الانسان والمشكلات الاجتماعية والاقتصاديه التي تواجهه وثانيا مع تطور النظام الدولي و مسارات الصراع والسلام في تفاعلات وحداته ، واحداث ١١ايلول ٢٠٠١مثلت نقطه حاسمة وفاصله في تحولات النظام الدولي وفرز قطبيته بأتجاه المركزية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بحجة القتال ضد الإرهاب .

لقد سعت إلى تشكيل تحالف حشدته ضد الارهاب والعنف وترتب عليه مهاجمة افغانستان كونها تحتضن تنظيم القاعدة والمتهم بتدبير هذه الاحداث ثم التهديد بمهاجمة أية دولة تم تصنيفها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على أنها دول محور الشر التي تساند الإرهاب والعنف ودعوة الدول من خارج النظام الإقليمي للتعاون مع دول اقاليم أخرى لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها احد أطرافه ومع تحول السياسة الأمريكية للتركيز على أولوية مكافحة الإرهاب وربط جميع القضايا والمشكلات الدولية بقضية الإرهاب اصبح امن الدول والمجتمعات يرتبط بهذه السياسة وما تحدثه من تطورات على المستوى العالمي و أصبح على الدبلوماسي إظهار مهاره عاليه في التعامل مع هذه التطورات و ابراز موقف دولته منها مما اوجب التعامل وفق دبلوماسيه جديده يمكن تسميتها بدبلوماسية مكافحة الإرهاب والتي تنطلق من منطلقات جديده في رؤيتها لتفاعلات العلاقات الدوليه ولطبيعة العمل الدبلوماسي . كما شكلات أحداث ١١ أيلول نقطة تحول،، في مجريات النظام الدولي الراهن حيث أدت إلى جملة من التغيرات ومنها[٣] .



١- زيادة مساحة التداخل بين الأمن الوطني والأمن الدولي وبالتالي اصبح الأمن يزداد تحولا ليصبح شانا" جماعيا" مما أثر على طبيعة ومدى التعاون الدولي و وديناميكيته فلم يعد من الممكن لأي دولة أن تحقق لنفسها الأمن بمعزل عن العالم .
٢- أن الوضع الجديد جعل الدول الكبرى لا تنظر إلى بعضها البعض باعتبارها مصدر تهديد استراتيجي لها و أن الخطر لا يأتي عبر الحدود وإنما من الخلايا الارهابية الموجودة داخل بلادهم في النزاعات الإقليمية .
٣- أثارت الهجمات الإرهابية قضية صراع الحضارات والتي ترى في الحضارة الإسلامية البؤره الرئيسه للعنف والتطرف وهي تشكل خطرا على الحضارة الغربية . وهذه المنطلقات اعادت من جديد لصياغة نموذج العدو وهنا العدو افتراضي وواسع يشمل حضاره كامله يتطلب اليات واجراءات اوسع واشمل لمواجهته .
٤- ان احداث ١١ايلول غيرت كثيرا من ملامح النظام العالمي الذي ساد بعد نهاية الحرب الباردة حيث مثلت نقطة تحول جوهرية في الاستراتيجية الأمريكية العالمية وكانت دبلوماسية التحالفات واحدة من أهم الوسائل لتحقيق أهدافها التي تطمح من خلالها إلى الحصول على مشاركة غير محدودة وغير مشروطة من الحلفاء وتعاون كامل في مجال بناء المعلومات و الاستخبارات و فتح المجالات الحيوية ومطالبة بعض الحكومات التي تضم منظمات أو جماعات ارهابية لتنفيذ مجموعة إجراءات حتى وإن كانت تتعارض مع مبدأ السيادة .
٥- أن السياسة الأمريكية تجاه محاربة الإرهاب قادت إلى ظهور دبلوماسية عالمية تعتمد مسارات متعددة للتحشيد والتعبئة ضد عدو عالمي وهو الإرهاب سماته العامة محاربة الإرهاب إلا ان أهدافه الكامنة تتعلق في تحقيق اهدافالولايات المتحدة الأمريكية السياسية والعسكرية اتجاه الدول المستهدفه من هذه التحالفات . وهذا ما سوف نتناوله في المحور الثاني

المحور الثاني دبلوماسية مكافحة الإرهاب المفهوم والآليات

ان المنظمات الارهابية مثل القاعدة وداعش تعتبر منظمات غير مرتبطه بدول وهي تقوم بأعمال إرهابية لتحقيق أهداف سياسية وكسب التأييد من قبل شرائح من شعوب العالم وهذه الجماعات توصف بانها ضد الدبلوماسية لأنها تخالف أشكال وأعراف التمثيل والاتصال الدبلوماسي وهي تؤمن وتتبع الأساليب العنيفة رغم أنها تحاول في مناسبات معينة التواصل وتمثيل نفسها أمام الآخرين من أجل انتزاع الاعتراف بالتمثيل والاتصالوتوظيف عناصر الدبلوماسية الشعبية لزيادة شعبيتها وشرعيتها لدى الشعوب الإسلامية للحصول على تأييدها[٤] .

أن المنظمات الإرهابية تعمل على توظيف الدبلوماسية الجماهيرية خاصة من خلال تسريب تسجيلات سمعيه او مرئية إلى شبكات إعلامية من المفترض أنها تتعاطف معها او أنها تسعى وراء السبق الإعلامي مما يسهم في جعل وسائل الإعلام سبيلا لنشر الخوف والرعب و بطريقة غير مباشرة تكون عوامل مساعدة لتحقيق الاهداف الإرهابية من خلال الترويج لمطالبهم وإثارة البلبلة التي تخلق الصعوبة في تحديد هوية الفاعل و توجيه الرأي العام باتجاه اما التعاطف معهم أو استعدائهم أو الملل من متابعة اخبارهم وكل ذلك فيه نواحي إيجابية لهذه المنظمات الإرهابية مثلما مثلما فيه نواحي سلبيه ، وهذا النوع من الإعلام والاتصال يخلق ما يسمى بالارهاب الإعلامي وهو ما أفرزته هذه الحرب على الإرهاب فمثلا اعتبرت وسائل



الإعلام الغربية أن جميع الأعمال الإرهابية منسوبة إلى العرب والمسلمين مما زاد من حالة العداء والتنافر بين العرب والمسلمين وبين المجتمعات الغربية المتواجدين فيها وجميع ما سبق يصب لصالح المنظمات الارهابية في تأجيج الرأي العام وحشده بأتجاه أعمالها الارهابية[٥] .

في مقابل محاولات التوظيف الارهابية لوسائل الاتصال الجماهيرية لاشاعة أفكارهم وأهدافهم ومن خلال استطلاع الأوضاع الدولية بعد أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١ واتجاه الصراعات إلى مديات أصبحت في بعض الأحيان مستعصيه الحل برزت الحاجة إلى البحث عن آليات ووسائل جديدة لحل هذه الصراعات وتحقيق السلام وهذه الآليات وثيقة الصلة بالعلاقات الإنسانية بدلا من أن تكون من خلال علاقات الدول الرسمية وهذا التوجه فرض مسارين دبلوماسيين .

المسار الأول :-

هو المسار الرسمي والقانوني ووفقا لهذا المسار فإن الإرهاب عابر للحدود ويعرض السلام والأمن الدولي يعين للخطر ولذلك فإنه الإرهاب مكافحته تقع على عاتق الأمم المتحدة وهذا ما تضمنته مبادرات مكافحة الإرهاب التي اصدرها مجلس الأمن الدولي بدأ بقرار ١٣٧٣ الذي جاء بعد وقوع الهجمات مباشرة وتناول خطر الإرهاب وتمويله و اعطى الأمم المتحدة تفويضا لتقوم بما يجب أن تقوم به وما ترتأيه مناسبا ثم قرار ١٣٧٧ في ١٢/١١/ ٢٠٠١ الذي أكد في ديباجته ان أعمال الإرهاب تشكل واحدة من أخطر مهددات السلم والأمن الدوليين في القرن الحادي والعشرون وهو تهديد للإنسانية جمعاء ثم قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٩٦ في ٢١ كانون الأول ٢٠١٨ الذي يوفر أدوات جديدة للكشف عن المقاتلين الإرهابيين الأجانب و المحليين ومكافحتهم وهذا القرار كان من صياغة الولايات المتحدة التي قادت مفاوضاته ويتضمن تمكين جميع أعضاء الأمم المتحدة من استخدام أسماء المسافرين وجميع البيانات البايومتريه ووضع قوائم مراقبة للإرهابيين المعروفين والمشتبه بهم ووضع معايير صارمة للطيران وإتاحة تبادل المعلومات المتعلقة بمكافحة الإرهاب داخليا ومع بعضهم البعض[٦].

اما الجمعية العامة للأمم المتحدة فقد اعتمدت في ٦ايلول ٢٠٠٦ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والتي تضمنت ثوابت أهمها :-

- الالتزام بمساعدة الجهود الدولية الرامي إلى دعم المساواة في السيادة بين جميع الدول واحترام سلامتها الإقليمية و استقلالها السياسي و الامتناع عن التهديد بالقوة او استعمالها باي شكل من الاشكال واللجوء إلى التعاون الدولي لحل المشاكل الدولية.
- التعاون من أجل منع الإرهاب ومكافحته وعدم ربط الإرهاب بالجنس أو الدين أو الحضارة أو جماعة عرقية .
- التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان قضايا مترابطة مع بعضها البعض .
- معالجة الظروف التي تقود إلى الإرهاب من خلال التأكيد على التعاون من أجل حل الصراعات والأزمات والقضاء على الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية والازدهار العالمي والحكم الرشيد وحقوق الإنسان و تعميق الحياة والحوار بين الحضارات والثقافات .
- أن الأعمال الإرهابية هدفها تقويض حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطيه وتهديد الأمن الدولي والإقليمي .



وبناءً على ما تقدم فإنه مرتكزات الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب وفقا للمسار الأول تتحدد في[٧]

- تثبيط قدرة الجماعات الارهابية عن اللجوء إلى الإرهاب .
- منع وصول الإرهابيين إلى الوسائل التي تمكنهم من شن هجوم .
- ردع الدول من دعم الإرهاب .
- الدفاع عن حقوق الإنسان .
- إدانة الإرهاب بكل اشكاله وتعبئة الجهود الدولية لمواجهته .

المسار الثاني :-

وهو المسار غير الرسمي والذي يعتمد دبلوماسية جديدة للتعامل مع الفاعل الدولي الجديد وهو الارهاب وهذه الدبلوماسية تقوم على من منطلقات يمكن تحديدها في الاتي :-

- أشاعة ثقافة التفاوض الإيجابي داخل وبين الثقافات المختلفة .
- دبلوماسية تهدف إلى ترشيد السلوك الإنساني على مبدأ تحقيق الاستقرار لبناء القوة
- دبلوماسية حوار بين الثقافات المختلفة و توظيف المشتركات للابتعاد عن التطرف والعنف. وأمام هذه المنطلقات نجد أننا أمام دبلوماسية جديدة تعرف بدبلوماسية المسار الثاني والتي تعتمد علىجهود الفاعلين غير الرسميين الذين يتفقون بدرجة معينة على حفظ على حفظ السلام وعلى الحوار والتعايش وتشجيع الاتصال وهذه الدبلوماسية تعمل على تطوير التفاهم المتبادل بين اكبر عدد ممكن من الجماعات عبر العالم وهذا ما يجعلها توصف أحيانا بالدبلوماسيه التحويلية لأنها تحاول وضع تصور لعالم متكاثف ومتعاون يطغى على سياسات استخدام القوة وجعل منظور العلاقات الدولية يقوم على أساس العلاقات بين الشعوب دون النظم السياسية وبما يحقق أهداف و أولويات السياسة الخارجية .
- وهذه الدبلوماسية تعتمد عليها دبلوماسية مكافحة الإرهاب في تقليص الاعتماد على القوة العسكريه بعد أثبتت عدم كفايتها بعد الخسائر التي تكبدتها الولايات المتحدة الأمريكية من جراء حروبها في العراق وافغانستان ، والاتجاه نحو التركيز على حشد الحلفاء ودبلوماسية بناء التحالفات الدولية و استخدام سياسة القوة الناعمه مع اللجوء إلى الآليات الرسمية في تجفيف منابع الإرهاب ومنها العقوبات الاقتصادية والتعاون في مجال تبادل البيانات والمعلومات [٨].

ان احداث ١١ ايلول والاوضاع التي تلتهم هناك صعوبة بالغة في حل الصراعات هناك حاجة إلى البحث ووسائل جديدة بالعلاقات الإنسانية بدلا من علاقات الدول الرسمية فاصبحت الأجهزة الدبلوماسية مطالبه الاهتمام بالبعد الديني والثقافي و تدريبهم وتعريفهم ثقافات الشعوب والامم بحيث يستطيع التعامل معهم بتفهم ووعي بالإضافة إلى حث المجتمع الدولي على عقد الاتفاقيات لمكافحة الإرهاب والحرص على تطبيقها و احترامها واعتماد دبلوماسيه وقائية قادرة على إدراكالتهديد والاستعداد لمواجهته ومرتكزات هذه الدبلوماية تتلخص حول فكره رئيسه مفادها .

١- ان التاكيد على العلاقات الإنسانية يعني التركيز على الانسان وبنائه بعيدا عن التطرف والاتهام والتكفير فمثلا ما فائده دخول فرنسا في تحالف مكافحة الارهاب في وقت



يسيء رئيسها للاسلام مع تواجد نسبه كبيره من المسلمين فيها وهنا فان فرنسا تدخل وفقا لسلوكها في تحالف ضد الاسلام وليس الارهاب

٢- ان المسار الرسمي يحمل دعوات واهداف ساميه الا ان الدوافع الحقيقيه لدخول التحالف مبني على اتهام مسبق وتشخيص مسبق لمن هو ارهابي من عدمه وهذا خلق شرخا كبيره في مكافحة الارهاب وبدلا من التوجه نحو الاتهام لو كان التركيز على بناء الحوار وتكريم جميع الاديان والمذاهب والطوائف كان من الممكن تجفيف مصدر مهم من مصادر التنظيمات الارهابيه التي تستمد منه شرعيتها لدى البعض وهو التمييز العنصري والديني والمذهبي .

٣- ان استخدام آليات جديدة تركز على الإنسان والفكر هو فحوى دبلوماسيه التعامل مع الارهاب فالعنف يخلق العداء والعداء يتجذر لاجيال وتبقى المشكله قائمه ولذلك فان تسقيط الفكر وكشف سلبياته واخطاءه واحده من اهم اساليب محاربته فطالما استطاعت الدول بناء الإنسان وفق فكر معتدل ومنفتح يعتمد الحوار والتعايش كلما استطاعت تقليص مساحة المتعاونين والمؤيدين والمتابعين عملا بحقيقة لا يمكن تجاهلها وهي ان الفكر لا يمكن ان ينتهي مالم يثبت خطاءه وفشل افكاره وعدم صحتها من خلال فكر بديل ونقيض له .

٤- أن المسارين يتجهان نحو إيجاد دبلوماسية جديدة يمكن تسميتها بدبلوماسية مكافحة الإرهاب وهي دبلوماسية عالمية تعتمد مسارات متعددة للحشد والتعبئة ضمن دبلوماسية التحالفات ضد عدو عالمي وهو الارهاب تعتمد على تقليص الاعتماد على القوة العسكرية والتركيز على حشد الحلفاء ومواجهة الارهاب من خلال التركيز على اظهار صورته العنيفه والارهابية بدبلوماسية موجهه لمختلف شرائح المجتمع ولمختلف المجتمعات عبر توظيف الوسائل السمعية والمرئيه التي توضح للشباب الفرق بين الفكر المتحضر والمنفتح على الفكر المنغلق والمتخلف ولن يكون ذلك الا من خلال دبلوماسية ناعمه تعتمد التاثير والاتصال وتراعي نفسية الشريحه المستهدفه وهم الشباب .

٥- ان دبلوماسية مكافحة الارهاب تعتمد تقليص الاعتماد على القوه العسكرية واعتماد دبلوماسية التحالفات التي تعني النشاط الدبلوماسي الذي يكرس لانشاء تحالفات عسكرية او تكتلات سياسية واقتصادية لزيادة التاثير والنفوذ السياسي والاقتصادي للمجموعات الدولية[٩] .هذا التعريف يشير الى السلوك السياسي للانظمه السياسية اما على المتوى الشعبي فان اللوك المجتكعي يتاثر بقاعدة القيم والافكار المتجذره اولا بالمجتمع ومتوى الوعي والتعلم وهذا الامر مرتبط بواق الدوله التعليمي والاقتصادي والثقافي ومسؤوزلية الدوله تكمن في ايجاد بل كفيله بتوجية دفة التصورات والمعتقدات والافكار المجتمعية وخاة لشريحه الشباب من خلال توعية محسوبة ومدروسه تركز على الجانب النفسي لهؤء الشباب ومحتوى المشكلات التي يعانون منها والتي من الممكن ان تصبح منافذ مهمه للفكر الارهابي ووضع آليات واستراتيجيات عملية لمواجهة طوفان الإرهاب والتطرف لحدوا منه ومتابعته والقضاء عليه.

٦- ان الاداة الاكثر اهمية هي الاعلام حيث تقع على عاتقه مؤولية ايصال الخقائق بدون صور عنفية ومناظر دموية قد تعطي نتائج عكية تماما للهدف الاساسي فالفكر كما قلنا

وخاصة الشباب يتاثر بالدبلوماية الناعمه المؤثره البعيده عن الحوف والارهاب ولذلك فان الاعلام يمكن ان يلعب دورا في ابراز حقيقة الفكر الارهابي الدموية من خلال[١٠] :

أ- إعداد برامج تدريبية نوعية لرفع مستوى العاملين في وسائل الإعلام للتعامل مع القضايا والمشكلات المهمة التي تواجه المجتمع

ب- إعداد برامج تبث باللغات المختلفة للتعريف بالإسلام، وتوضيح أن الإرهاب والتطرف لا يرتبط بالاسلام ولا بالعرب .

ج- ضرورة اعتماد وسائل الإعلام الموضوعية في تناولها للقضاياوالمشكلات المختلفة، ورفع مستوى مصداقيتها في نشرها للأخبار ومتابعتها للأحداث وتوجيه أدوات الوعي والثقافة السياسية. للتصدي لظاهرة الإرهاب والتطرف باستخدام مختلف وسائل الاتصال الجماهيري .

ان كل ما تقدم يمثل نظره جديده للتعامل مع التنظيمات الارهابية التي تنفذ الى المجتمع من خلال فكر يستغل الهنات وحالات عدم الاستقرار والتناحر المجتمعي للنفاذ الى عقول الطائفه الاكثر تاثرا وثورية وعدم استقرار وهم الشباب والاطفال ولذلك يجب التعامل بدبلوماسية معاكسة وليست نقيضه تعتمد توظيف امكانات المجتمع المدنية في خلق مجتمع واعي ومتماسك

الخاتمة

ربما الذي يقرأ الفكرة المتوخاة من البحث يجد انها فكره طوباويه ومثاليه لا يمكن استخدامها مع عدو ارهابي له امتدادات اقليميه ودوليه ولكن عندما ينظر الى موضوع مكافحة الارهاب بجانبه الرسمي الذي يعتمد اسلوب القوه والاحتياط الامني والجهد الاستخباراتي وفقا لمعلومات واحداثيات مرسومه من خلال تحالف دولي او اقليمي ووفق اجراءات دوليه واقليميه تعتمد تجفيف منابع الارهاب ومصادره يجد ان موضوع مكافحة الارهاب ينتابه نقص كبير يتمثل في قصور بالبحث الانساني لاسباب الارهاب والمتمثله بالتطرف او القهر او التمييز وهذه المشكلات الانسانيه هناك من يوظفها بشكل كبير لكسب الحلفاء في اطار توظيف لتكنولوجيا الاتصال او المعلومات او توظيف بعض وسائل الاعلام المغرضه او النفعيه وفي المقابل هناك توجه دولي لمواجه الارهاب في اطار حرب شامله في حين ان الدول المنضويه لهذا التحالف.

الهوامش والمصادر

[١] الإرهاب وحدود التمكين لحقوق الإنسان ، رسالة ماجستير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف الجزائر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ص٢٧ ، ٣١

[٢] محمد عوض التر توري ، أغادير عرفات ، الإرهاب والأسس الفكرية والنفسية والاجتماعية والتربوية لدراسة الإرهاب ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط١، ٢٠٠٦ ، ص ٣٦.

[٣] اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع ، القاهرة ، مصر ، المكتبة الأكاديمية ، ط١، ٢٠١١ ، ص٤٤٨ ٤٤٩ .

[٤] جيفري بيجمان ، الدبلوماسية المعاصرة ، ترجمة محمد صفوت حسن ، القاهرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠١٤ ، ص ١٣٨ ١٤٠.

[٥] بودرد ابن منيرة ، دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية ، جامعة قسطنطينه ، الجزائر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ٢٠٠٨ .

[٦] تومراس ، دبلوماسيه قاصرة : الأمم المتحدة و الحرب على الإرهاب ، ١٩ نوفمبر ٢٠١٠ ، شبكة الإنترنت.انظر أيضا ناثان اي سيلز ، دبلوماسية مكافحة الإرهاب ١٠ نقاط رئيسية في عام٢٠١٧ ، ٢كانون الثاني ٢٠١٨ ، شبكة الإنترنت .

[٧] دراسة حول تشريعات مكافحة الإرهاب في دول الخليج العربي واليمن ، ٢٠٠٩ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ،فيينا .

[٨] بودرد ابن منيره ، مصدر سبق ذكره .

[٩] نفس المصادر.

[١٠] تحسين محمد انيس ، دور وسائل الاعلام في مكافحة ظاهرة الارهاب والتطرف ، جامعة الزرقاء ،الاردن ، ٢٠١٦ ، ص١٥

الأبعاد الجيو - سياسية لمفهوم الإرهاب

" دراسة في استراتيجيات وآليات التوظيف والاستخدام في الخطاب السياسي الامريكي بعد احداث ١١ أيلول ٢٠٠١ "

الاستاذ الدكتور
مجيد حميد شهاب

المقدمة:

يتأسس هذا البحث على عدة منطلقات اساسية ، تشكل بمجموعها الاطار العام " **النظري** " ، والتي من خلالها تتحدد طبيعة الإشكاليات التي سيقوم البحث بمقاربتها ، وهذه المنطلقات والأسس سوف تنهض على مجموعة من الاطروحات الأساسية منها :

ان مفهوم الإرهاب الذي شاعه استخدامه كثيراً في دوائر ومؤسسات صنع القرار الامريكي خصوصاً بعد أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١ ، هو مفهوم ايديولوجي بامتياز ، وقد تبناه الخطاب السياسي الامريكي واستثمره كبعد استراتيجي في العلاقات الدولية بشكل عام ، وفي سياسية الولايات المتحدة في الشرق الاوسط بشكل خاص ، والتجربة الاساسية ونقطة التحول في هذا الاستثمار الجيو – سياسي بدأت منذ الغزو الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ .

إن هذا الاستثمار لمفهوم الارهاب قد اكتسب شرعيته ليس على أساس تداعيات احداث ايلول ٢٠٠١ فقط ، بل كان هنالك جهداً فكرياً معد ومنظم له قبل وبعد هذه الاحداث ، تمثل في اشتغال عدد من الباحثين الأمريكيين على مجموعة من " **الاطروحات** " النظرية تعطي لهذا التوظيف السياسي للإرهاب الإطار والمرجعية الفكرية وكذلك المشروعية على صعيد الممارسة السياسية له ، وكان من أهم تلك الاطروحات والتي اخذت رواجاً كبيراً في الأوساط العلمية والأكاديمية أطروحة " **الإسلام الأصولي** " لبرنارد لويس ، واطروحة " **صدام الحضارات** " لهنتنغتون .

ان مشروع " **مكافحة الإرهاب** " والذي تبنته الادارة الامريكية بعد احداث ايلول ٢٠٠١ ، هو في بنوده ومقرراته يتجاوز إبعاد ذلك الحدث الزمانية والمكانية ، فبفعل التوظيف والاستثمار له نقلت الولايات المتحدة الامريكية ذلك الحدث من بعده " **المحلي** " الى البعد الكوني " **العالمي** " ، وبذلك أضحى مشروع "**مكافحة الإرهاب**" ذو إبعاد وغايات جيو – سياسية ، وعن طريقه أعادت الولايات المتحدة هيمنتها ونفوذها في منطقة الشرق الاوسط من ٢٠٠٣ – الى ٢٠١٦ ، هذا الامر يعني إن مشروع " **مكافحة الإرهاب** " تجاوز بأبعاده نظرية " **الامن القومي** " والتي كانت مبرراً ومسوغاً لانطلاق عمل هذا المشروع ، اذ اثبتت الأحداث والوقائع خصوصاً في بلدان مثل العراق وليبيا وفيما بعد سوريا – وهي اكثر الدول التي تضررت من جراء هذا المشروع – ان الغايات الامريكية كانت اكبر من مسألة " **صناعة** " عدو ومن ثم محاربته باسم الإرهاب ، وان المخطط الامريكي كان يستهدف بالأساس ضرب مشروع الدولة / الأمة وتحويلها الى نموذج الدولة / الطائفة ، او دولة " **اللانموذج** " المفرّغة من اي مضمون ايديولوجي او ديموغرافي ، اي تحويلها الى " **كيانات** " متصارعة الانتماءات والهويات بإرجاعها الى مرحلة اللادولة والتي تفتقد الفاعلية والقدرة والتأثير في البيئة السياسية



سواء على المستوى المحلي او الإقليمي ، ومحاولة جعلها دولاً مأزومة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وفكرياً .

وعلى هذا الإساس سيقوم هذا البحث بمعالجة الإبعاد الجيو – سياسية لمفهوم الإرهاب من المنظور الامريكي خصوصاً بعد احداث ايلول الارهابية عام ٢٠٠١ ، وذلك من خلال ثلاثة مسارات : **المسار الاول** هو التأصيل لمفهوم الارهاب نفسه وكشف انزياحات المعنى واشكال التوظيف في الخطاب السياسي الامريكي له ، **والمسار الثاني** مقاربة هذا المفهوم من خلال الكشف عن المرجعيات الفكرية والايديولوجية التي استند عليها الخطاب السياسي الامريكي من اجل اضفاء مشروعية " مكافحة الإرهاب " كمقولة جيو – سياسية عابرة للحدود والاوطان **والمسار الثالث** هو قراءة المعطيات الجيو – سياسية لمشروع " **مكافحة الإرهاب** " ومفاعيله خصوصاً بالنسبة لمنطقة الشرق الاوسط وما خلقه مشروع " **مكافحة الإرهاب** " من تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية ومن محاوله لإعادة رسم خرائط هذه المنطقة على أسس " **ديموغرفية** " جديدة .

أولا : مفهوم الارهاب وانزياحات المعنى والتوظيف في الخطاب السياسي الامريكي بعد عام ٢٠٠١:

اذا كان علم تحليل الخطاب – اي خطاب مهما تعددت مستوياته فلسفي ، لغوي ، اجتماعي ، سياسي ... الخ – يحيلنا الى حقيقة انه مهما بلغ ذلك الخطاب من درجة من الاقناع والتماسك المنطقي والتأثير ، فأنه يبقى في النهاية خطاباً غير بريء ، اي ان ما يسكت عنه " **ويضمره** " اكثر مما " **يفصح عنه** " ، وبالتالي يغدو الخطاب وبناءاً على تفكيك حقيقته وتأويلة ليس سوى مظهر لـ " **جوهر** " يتعمد اخفائه عن طريق تقنيات ذلك الخطاب والياته ، فالخطاب في نهاية الامر هو فعل يستعين باللغة لاخفاء حقيقته ، لأن طرحها كاملة سيفضح ارادة تملكها من الطرف الذي يروج ذلك الخطاب [١] ، وبشكل عام فأن اي خطاب ومهما ادعى الموضوعية في وصفه لـ " واقع " ما فأنه في نفس الوقت عبارة عن حجب لذلك الواقع والتمويه عليه ، والخطاب كذلك ولأنه يشتغل على اليات وتقنيات الحذف ، والتعميم ، والاستعارة ، والاسقاط ... الخ فأنه ومن خلال هذه التقنيات يحاول ان يبتكر اسماء ومسميات يؤرخ من خلالها لـ " **حدث** " ما ، لكن اطلاق الخطاب لمفهوم او اسم ما على حدث لا يعني قدرته على الاستحواذ على معنى ومضمون وحقيقة ذلك الحدث ، بل يعني توجيه ذلك الحدث بالوجه الذي يريدها له ، وبالتالي يصبح ذلك الخطاب " **استراتيجية** " لتسمية الاشياء والوقائع التي يوهمنا بأننا كنا نجهل ابعادها ، لكن استراتيجية التسمية في اي خطاب – خصوصاً الخطاب السياسي – هي في بنيتها استراتيجية هيمنة وتسلط ، ذلك ان " تاريخ الاشياء هو تاريخ مسميات ، وهو بالتالي تاريخ اسماء ، وتاريخ الاسماء هو تتابع القوى المستحوذة التي تعطي المعاني وتحدد القيم ، ذلك ان اسم الشي ومعناه هو القوى التي تستحوذ عليه وتتملكه " [٢] .

ان ما ذهبنا اليه من قدرة الخطاب – وخصوصاً السياسي – على استثمار حدثاً ما وصياغته برؤية وابعاد جديدة – قد لا تكون بالضرورة وليدة ذلك الحدث – هذا الامر نجد ابرز تطبيقاته في **الخطاب السياسي الامريكي بعد احداث ١١ ايلول الارهابية عام ٢٠٠١** اذ " نجحت السياسة الامريكية في تحويل مثلاً حدث ١١ ايلول من حدث امريكي الى حدث عالمي ، وبالتالي جعل الرأي العام الدولي يعتبر ان ما تعرضت له امريكا يهدد العالم ككل ، وبالتالي فهدفه تبرئة ذمة امريكا والدفاع عن عقيدة العولمة ، والخوف من المساس بقدسية الحضارة ،



وبالتالي العمل على تحويل الصراع من صراع اقتصادي / سياسي الى صراع حضاري يقوده كالعادة محرر وزعيم من رحم النظام الرأسمالي ، وهذا كافي لتبرير الحرب على افغانستان وعلى العراق وعلى غيرهما ايضاً " (٣) .

اما من ناحية الكيفية التي استطاع من خلالها العقل السياسي الامريكي من ان يقوم بتوظيف حدث ارهابي محلي – احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ - وجعله حدثاً " **عالمياً** " عادت من خلاله الولايات المتحدة من جديد وبقوة واستقطبت المشهد السياسي العالمي ، بل الاكثر من ذلك تم توظيف ذلك الحدث والترويج له بالخطاب السياسي الامريكي على انه نقطة تحول سيشهدها العالم تنبأ الى ان التصادم بين الحضارات هو الذي سوف يحرك وجهة الصراع الدولي القادم .

ان هذا التوظيف يعني ان الخطاب السياسي الامريكي ادخل في صناعة هذا الخطاب متغيراً جديداً يتمثل بالاشتغال على اهمية الحدث ، واعادة انتاجه من جديد لخلق وعياً عالمياً به يؤسس من خلاله لرسم استراتيجيات جديدة في السياسة الخارجية الامريكية وهذا الامر " **بتقديرنا** " راجع الى ثلاثة اعتبارات اساسية كانت ورائه ، **الاعتبار الاول** ان صناعة الاستراتيجيات الكبرى التي توجه السياسة الخارجية الامريكية المعاصرة ، وترسم حدودها وغاياتها واهدافها بدأت في الآونة الاخيرة ترتكز على "**نظريات**" الابتكار والخلق والاشتغال على " **ابداع** " استراتيجيات تقف ورائها عقول لا تخطط وترسم معالم وآطر نظرية عامة ، وسيناريوهات يمكن ان يكون لها واقعية او صلاحية على المستوى التطبيق العملي لها او لا يكون ، بل ان رسم تلك الاستراتيجيات قد اخذ صفة الاستشراف بالمعنى " **العلمي** " من حيث البناء والتكامل النظري المحكم والمبني على الاستعانة بمجموعة من العلوم الرديفة التي تعطي لتلك الاستراتيجية تماسكها وتفاعلها على المدى الطويل ، وهذا النوع من الاستراتيجيات قد طالب بتحقيق مفاعيله في السياسة الخارجية الامريكية الباحث الامريكي المعاصر **هاري أر. يارغر** حينما قال ان الاستراتيجية اليوم اصبحت " فن وعلم تطوير واستخدام القوى السياسية والاجتماعية – السيكولوجية والعسكرية للدولة المعنية ، بصورة منسجمة مع توجهات السياسة المعتمدة لخلق تأثيرات ومجموعة ظروف تحمل المصالح القومية وتعززها مقابل الدول الاخرى ، او الاطراف الفاعلة الاخرى ، او الظروف والمستجدات ، وتسعى الاستراتيجية الى ايجاد التآزر والتناسق والتكامل بين الاهداف ، والطرائق ، والموارد لزيادة احتمالية نجاح السياسة ، والنتائج الايجابية التي تنجم عن ذلك النجاح ، فهي عملية تسعى الى تطبيق درجة عالية من العقلانيــة والاتساق لمواجهة ظروف قد تحدث او لا تحدث " (٤).

الاعتبار الثاني : هو ان الأوساط الأكاديمية الغربية بشكل عام ، والامريكية بشكل خاص – خصوصاً تلك التي كان من اهتماماتها الاساسية دراسة التاريخ المعاصر والعلوم الاجتماعية والنظريات السياسية الحديثة – هذه الاوساط **بدأت بإعادة الاعتبار لقيمة واهمية الحدث في صناعة وفهم وتفسير التاريخ** ، وذلك بأنساق واطروحات معاصرة تكتسب راهينيتها من الوقوف على حدث ما ، وجعله هو البنية التي تدور عليها وتتأسس تلك الاطروحات ، وعلى هذا الاساس ليس غريباً ان " نشهد اليوم عودة باهرة واحتفالية بالحدث ، بعد كسوف طويل في العلوم الانسانية ، وليس الامر بهرجة مفتعلة ، ولا علاقة لهذه العودة بالمفهوم القديم للحدث كما تعارفت عليه المدرسة الوضعانية خلال القرن التاسع عشر ، فنحن نعيش حالياً عودة حقيقية للحدث ، اذ هناك مفاهيم جديدة عوضت مفاهيم قديمة كانت الى عهد قريب جديدة من قبيل : البنية ، والزمن الطويل ، والزمن شبة الثابت ، هذه الانقلابات لم تشمل فقط ميدان التاريخ ، بل اكتسحت جميع ميادين العلوم الانسانية الاخرى دون استثناء ، وهذه



العودة ركزت على المسئلة المتجددة للحدث الذي اضحى تحت دائرة الفحص الى مجموعة من العلوم الاجتماعية التي ركزت على قياس مدى خصوصيته وتعدده " (٥).

ان اعادة الاشتغال والاهتمام بالحدث واستثماره معرفياً في الدراسات المعاصرة ، شمل بالإضافة الى مجال التاريخ حقولاً ومجالات معرفية متعددة ، وخصوصاً مجال الحقل السياسي " فلقد بدأ التاريخ السياسي الحدثي يشهد انتعاشه منذ نهاية السبعينيات ، بتجدده من الداخل ، ومن مظاهر هذه الانتعاشه الكبرى اكتساح التاريخ السياسي مجالات جديدة اذ لم يعد مقتصراً على الظواهر الدبلوماسية والعسكرية ، وانما امتد ليشمل احداث الساعة في اطار ما يعرف **بتاريخ الزمن الحاضر** ، اذ لم يعد الحاضر من مجالات وسائل الاعلام فقط ، بل احتواه ايضاً التاريخ الاني " (٦) .

يمكن القول وعلى ضوء هذا الاعتبار ان الفكر السياسي الامريكي المعاصر ، أصبح ومن خلال التحولات التي مر بها عبر تاريخه هو فكر تجاوز الاشتغال على اصول النظريات السياسية التقليدية التي تحاول ان تضع الأطر النظرية العامة للممارسة والعمل السياسي الى الاشتغال على اعادة الاهتمام والاعتبار للحدث السياسي نفسه وتوظيفه في حقل بناء استراتيجيات جديدة تعزز من خلالها الولايات المتحدة الامريكية اجندتها في رسم سياساتها الخارجية.

الاعتبار الثالث : ان الولايات المتحدة الامريكية تمتلك بطبيعتها كدولة ، مجموعة من الخصائص والمؤهلات التي لا تتوفر ربما لدولة اخرى ، حيث ان بإمكانها ومن خلال استغلال هذه المؤهلات ان **تعولم اي خطاب** ، تريد ترويجه وتسويقه على مستوى الرأي العام الدولي ، ولذلك فأن الخطاب السياسي الامريكي بنجاحه في استثمار حدث ارهابي واعادة انتاجه واخراجه من طابعه المحلي الى الكوني – كما قلنا سابقاً – قد ساعده في هذا الامر مجموعة من المقومات التي تنفرد بها الولايات المتحدة على الصعيد العالمي ، والتي كان من اهمها " ١- امبراطورية اعلامية لا تضاهى في تأثيرها وانتشارها . ٢- صناعات ثقافية متطورة تكاد لا تخلو من وجودها بقعة في الكون . ٣- سيطرة اعلامية شبه مطلقة على اي مساحة ينبغي الاعلان فيها . ٤- قوة عسكرية هائلة تنفرد بالهيمنة على العالم . ٥- ضعف الاخرين وعجزهم عن المنافسة او التصدي " (٧) .

ثانياً :المرجعيات الفكرية والايديولوجية واثرها في صياغة وتشكيل الخطاب السياسي الامريكي :

ان صناعة الفكر السياسي والاستراتيجي في الولايات المتحدة الامريكية هي عادة ما تكون عبارة عن منظومة متكاملة من الجهود البحثية التي ينخرط بها عادة المفكرون ، وباحثون وخبراء في الشأن السياسي – او في شؤون تكون عادة رديفة ومساعدة لاستقصاء الظاهرة السياسية سواء من الناحية الاقتصادية او الاجتماعية او حتى الأنثروبولوجية – وكذلك مؤسسات متخصصة مهمتها الرسم والتخطيط للسياسات الخارجية وكذلك جامعات تعمل على تفعيل وفتح باب البحث الاكاديمي في مجالات المعرفة السياسية والاستراتيجية سواء كانت تخص شؤون الحاضر او المستقبل البعيد او القريب.

ولذلك فأن الطبقة السياسية الحاكمة واصحاب القرار في الولايات المتحدة الامريكية ما هم الا واجهة هذا الفكر السياسي الاستراتيجي ، حيث تعد لهم وتقدم التقارير والابحاث السياسية حول اي مستجد او ظاهرة ، او متغير اقليمي ، او دولي يطرأ على ساحة العمل السياسي ،



وتكون تلك الابحاث " اطروحات عادة مبنية بأحكام ودقة متناهية سواء من حيث المعطيات والمعلومات واسلوب العرض والتحليل ، وترفع عادة مع مثل هذه البحوث التي تقدم لـ " اصحاب القرار " ليس فقط النتائج والتوصيات التي انتهت اليها تلك البحوث ، بل وكذلك تقدم مجموعة من " السيناريوهات " المتعلقة بنمو او تطور الظاهرة السياسية قيد البحث ، وطبيعة الوسائل والطرق التي من الممكن التعامل معها ، وتحدد على هذا الاساس وبدقة طبيعة الخطوط والمسارات ، والاحتمالات التي ترسم طبيعة التفاعل والتدخل الامريكي اتجاهاً ، وانعكاسات هذا التدخل مستقبلاً.

ان السمة التي ميزت " **صناع ومهندسي** " الفكر السياسي والاستراتيجي في الولايات المتحدة الامريكية كما نجد ذلك مثلاً عند **برنارد لويس ، وفوكو ياما ، او هنتنغتون ، او آلفين تولفر ، او حسن عجمي ...** وغيرهم هو ان اهتمامهم لا يكون بمنطق التاريخ السياسي ومراحله وتحولاته ، واستخلاص النتائج التي لا تعيد الوقوع في الاخطاء التي حصلت في ذلك التاريخ ، بل ان همهم – وكما قلنا سابقاً – هو الاهتمام المتزايد **بالراهن والمرحلي من الاحداث التي تستجد** – وخصوصاً الكبرى منها – والاشتغال عليها من اجل توظيفها واستثمارها عن طريق استخلاص ما بها من معطيات " نظرية" – سواء كانت تلك المعطيات واقعية او افتراضية – ومن ثم العمل عليها لتأسيس "**استراتيجيات**" غايتها تحقيق مكاسب " **مستقبلية** " على صعيد الممارسة والعمل السياسي ، تخدم توجهات الولايات المتحدة الامريكية ، وتجعلها اكثر تأثيراً وهيمنة ، وتجعلها كذلك تتحكم بإدارة " **الازمات العالمية** " بالشكل الذي يعزز نفوذها وتفردها بقيادة العالم .

ان **غياب الوعي والمنهج التاريخي** كبعد مقوم واساسي لأي استراتيجية تنتهجها الولايات المتحدة الامريكية في سياستها الخارجية ، والاكتفاء بتوظيف معطيات الاحداث الآنية والظرفية وبناء معرفة استشرافية عليها – كما حصل لتوظيفها لأحداث ١١ ايلول ٢٠٠١ - " يعود ذلك بالأصل الى ان الولايات المتحدة لم يكن لها تاريخ ممتد زمنياً كما هو الحال مع العديد من دول العالم سواء صنفنا هذه الدول ضمن الحضارة الصينية او العربية الاسلامية او الهندوسية او الاوربية ، من هنا فأن هؤلاء المفكرين يرون ان غياب الامتداد التاريخي لدى الولايات المتحدة مكنها من الوصول الى قمة الهرم الاقتصادي والسياسي والعسكري لغياب الدور المعيق للتاريخ ، ويترتب على الدول الاخرى التي تقتدي بالنموذج الحضاري الامريكي للوصول الى التقدم ان تتخلى عن تاريخها وثقافتها ، وان تسمح بالاختراق والهيمنة الحضارية والثقافية للطرف الاقوى والاكثر تقدماً وثراء " [٨].

وعلى هذا الاساس فأن اغلب " الاطروحات " التي خرجت من باحثين او مفكرين او خبراء بالشأن السياسي الامريكي وعلى تنوعها وتمايزها ، كانت بالأساس ما هي الا اعادة انتاج لمحددات هذه النزعة او الرؤية الامريكية التي تذهب دائماً اما لتعزيز حالة الانقسام والتمايز بين الشعوب والحضارات تحت ثنائية التقدم / التأخر ، او تدفع لترسيخ " مبدأ الصدام " كمبدأ حاكم يعيد توزيع مناطق الهيمنة والنفوذ والسيطرة في العالم ، فالنموذج الاول يتمثل **فوكوياما** الذي يرى " ان الغرب قد وصل إلى نهاية التاريخ بانتصار الليبرالية الغربية ، وبهذا فإن المستقبل لن يكون له تاريخ ، ودور التاريخ في صناعة المستقبل ضئيل جداً ، وبهذا فإن أي دولة خارج دائرة الغرب تستطيع أن تتطور عندما تتبنى الليبرالية والقيم الحضارية الغربية ، وذلك بغض النظر عن تراثها الحضاري والثقافي ، ويبين فوكوياما ان الدول التي تنتمي الى الحضارتين اليابانية والاسلامية بقيمها الثقافية ، لن تستطيع ان تتبنى النموذج الغربي إلا بعد التخلص من



العديد من القيم الثقافية والحضارية ، والتي تعيقها وتمنعها من الوصول الى الليبرالية الغربية"[٩].

اما النموذج الذي يمثل الرؤية الثانية فهو **هنتنغتون** الذي أسس رؤية وكما يقول " يمكن ان نستشرف من خلالها مستقبل الدول والحضارات ، وهذه الرؤية تقوم على تبني نظرية صدام الحضارات ويتحدث عن حضارات بائدة وحضارات حية ، ويحددها بثماني حضارات ، ومن هذه الحضارات الحية الحضارة العربية الاسلامية ، الحضارة الغربية ، والحضارة الهندوسية ، ويعتبر أن مستقبل أي جزء من العالم يتحدد في قرب أو بعد هذا الجزء من مراكز التصدع الحضاري أو مراكز الصراعات الحضارية ، ومن هنا فإن مستقبل منطقة البلقان يتحدد بالصراعات ما بين الحضارة المسيحية الأرثوذكسية والكاثوليكية والحضارة الإسلامية ، وعلى ضوء توازنات القوى السياسية والعسكرية يجرى تغليب الصراع لمصلحة الحضارة الغربية المسيحية على بقية الحضارات " [١٠] .

كذلك ذهب الباحث الامريكي **آلفين توفلر** صاحب اطروحة المراحل التعاقبية او " الموجات الثلاث " ليؤكد جازماً ان الولايات المتحدة الامريكية ستقود العالم في النهاية ، لأنها هي التي تمثل وبتقدمها العلمي والتكنلوجي الذي يؤهلها بالتالي لامتلاك المعرفة - القوة - التي على اساسها ستنفرد بقيادة العالم ، لأنها تمثل نهاية المرحلة او " الموجة الثالثة " وفي هذا السياق يقول " ان صعود الدول يعتمد الى درجة رئيسية على المرحلة التي تمر بها دولة معينة واستعدادها لتبني مرحلة أخرى وأطلق على هذه المراحل مسمى الموجات ، فالموجة الأولى هي المرحلة الزراعية ، والموجة الثانية مرحلة التصنيع ، والموجة الثالثة مرحلة المعلوماتية والمجتمع ما بعد الصناعي [١١] .

اما **برنارد لويس** فأنه يدافع عن قيم الثقافة الغربية ، ويروج لانتشارها في العالم بشكل عام ، والعالم العربي بشكل خاص ، والمفارقة انه يبرر هذه الثقافة بأنها لا تحمل نزعة للتسلط والهيمنة ، او انها مرتبطة بأي ايدلوجيا سياسية ، بل يصل الى حد نفي تهمة " سياسة الاستعمار الجديد" التي تنتهجها الولايات المتحدة في منطقة الشرق الاوسط ، ويعد هذه التهمة نوع من القراءة " المغلوطة " التي تستند الى الماضي ، فيقول " ان الذين يتهمون الغرب ، وعلى الاخص الولايات المتحدة بأنها تخفي مأرب استعمارية في الشرق الاوسط ، ما هم الا محاربون لأشباح الماضي .. ان الثقافة الامريكية تختلف عن غيرها من الثقافات السابقة في ناحيتين هاميتين ، الاولى انها مستقلة عن السيطرة السياسية ، ومنتشرة في اماكن اوسع من مناطق النفوذ الامريكي السياسي ، كما هو الحال مثلاً بالنسبة الى افكار ايران الاسلامية او افكار الصين الشيوعية ، الثانية : انها ثقافة ذات شعبية واسعة ، بينما الثقافات الاخرى محصورة في نطاق النخب الفكرية والسياسية ، فالثقافة الامريكية تغذي كل شرائح المجتمع ، وخصوصاً الشباب ، كما تحمل في طياتها رسالة خاصة للناس المحرومين او الخارجين عن التراتبية الاجتماعية ، وخصوصاً النساء ، لذلك ليس من المستغرب ان تشكل تهديداً للمدافعين عن القيم التقليدية والعقائد الايدلوجية " [١٢] .

ان هذه الاطروحات ، وعلى الرغم من اختلافها في الرؤية والمنهج الذي تأسست عليه ، ورغم محاولة تقديم نفسها وكأنها تنتمي لمجالات معرفية علمية " محايدة " كمجال فلسفة التاريخ كما عند

فوكاياما او هنتنغتون [١٣] او مجال التاريخ السياسي الحديث والمعاصر للشرق الاوسط كما عند **برنارد لويس** [١٤] ، الا انها تبقى اطروحات ايديولوجية ، ساهمت وبشكل فاعل وممنهج



في " **صناعة** " وتشكيل الخطاب السياسي الامريكي خصوصاً بما يخدم التوجهات الامريكية في سياستها الخارجية تجاه منطقة الشرق الاوسط ، بل ان مثل هذه الاطروحات قد راهن عليها الخطاب السياسي استثماره لها وتوظيفها في بناء " **استراتيجيات** " التي تحكم علاقته بالعالم العربي والاسلامي ، فقد مارس ذلك الخطاب مثلاً وبناءاً على هذا الاستثمار لمثل هذه الاطروحات – خصوصاً بعد احداث ايلول ٢٠٠١ - لإعادة صناعة الارهاب وربطه بالإسلام ، هذا الامر يعني ان مثل هؤلاء الباحثين وبغض النظر عن الخلفيات الاكاديمية التي ينحدر منها اصحاب مثل هذه الاطروحات ، الى انهم وبالمحصلة النهائية لا يتعدون صفه " **الخبراء في الشأن السياسي** " الذين تكون مهماتهم الاساسية رصد الوقائع والاحداث السياسية الطارئة والمستجدة ، وتأسيس رؤية معرفية اتجاهها من اجل استثمار مفاعيلها في دوائر صنع القرار في الادارة الامريكية .

ثالثاً : الابعاد الجيو – سياسية لمشروع " محاربة الارهاب " من المنظور الامريكي في منطقة الشرق الاوسط :

من النتائج التي انتهت اليها " الهجمات في ١١ ايلول وهي الحدث الذي لم يسبق له مثيل في التاريخ الامريكي ، الى ان تفرض الاجندة العسكرية والحربية العائدة الى المحافظين الجدد نفسها في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الولايات المتحدة ، وكان من جراء تلك الوقائع ان اعيد تقويم ومراجعة الاساليب المتبعة والاولويات في السياسة الامريكية الامنية والخارجية " (١٥) .

ان مشروع " مكافحة الارهاب الذي تبنته الولايات المتحدة الامريكية بعد احداث ١١ ايلول انبثق على ضوء هذه المراجعة التي حصلت في دوائر القرار الامريكي ، وهذا المشروع جرى اعطاؤه شرعية العمل والبدء به في ظل ادارة بوش " **الابن** " ، الذي استثمرته تلك الهجمات الارهابية ليطالب بإقرار هذا المشروع على إساس انه يشكل جزءاً مهماً من تعزيز نظرية الامن القومي الامريكي ، لكن الملفت للنظر ان المبادئ الاساسية التي قام عليها هذا المشروع ، قد تجاوزت بأبعادها تخوم تلك النظرية " **الأمنية** " ومجالها الحيوي ، فعند مراجعتها – اي تلك البنود – بدقة نرى انها حملت ابعاداً جيو- سياسية عابرة للقارات والدول والاوطان ، وبمعنى اخر بأن ذريعة مشروع " **مكافحة الإرهاب** " هو جزءاً من نظرية الامن القومي و بالحقيقة كان غطاءً لتنفيذ وتمرير تلك المبادئ التي قامت عليها **الاستراتيجية الامريكية الجديدة،** وهذه المبادئ كانت تقوم على :

١- **الحرب الدائمة على الارهاب :** وينص هذا المفهوم على التزام الولايات المتحدة مكافحة الارهاب في اي مكان بالعالم بالأسلحة اللازمة ، وذلك انطلاقاً من ان الامبراطورية الامريكية هي في حالة حرب ونضالها سيستمر لفترة طويلة ، فمسألة الارهاب ترتبط بخطر اسلحة الدمار الشامل التي تقع في ايدي البلدان التي وصفتها بالدول الشريرة ، وانطلاقاً من هذه الرؤية تم وضع قوائم " الدول الراعية للإرهاب " ، وذلك ليس بالأمر الجديد ، لكن في ظل تلك الادارة العدوانية قد اكتسبت هذه الرؤية بعداً اكثر عدائية وخطورة انطلاقاً من الاستخدام الهجومي للقوى العسكرية .

٢- **الحرب الاستباقية :** تعتبر عقيدة المحاربين الجدد التي قدمها جورج دبليو بوش انه يمكن للولايات المتحدة ان تهاجم اي بلد تعتقد انه يمثل تهديداً غير وشيك ، حتى ولو كان ذلك ملفقاً ، الامر يتعلق باستخدام القوى العسكرية بطريقة استباقية لتحقيق التغير في النظام



لمصلحة اهداف الامبراطورية ، ان هذا النهج المحافظ المتشدد للعقيدة العسكرية الامريكية يعطي الهجوم الوقائي وزناً اكبر مما يعطي للهجوم الاستباقي .

٣- **تغير النظام :** وهو مفهوم يبرر استخدام القوى العسكرية لأسقاط الحكومات المناهضة للمصالح الامريكية بغية فرض أنظمة تضمن اهداف نخب السلطة الامريكية باسم " الديمقراطية .

٤- **ازدراء القانون الدولي :** ينظر فكر المحافظين الجدد الى الادوات والأطر القانونية الدولية والمنظمات الدولية كعوائق امام خطط الهيمنة الامريكية ، اذ يجب فرض مصالحهم الوطنية من خلال سياسة الهيمنة الاحادية .

٥- **التشجيع على " الديمقراطية والحرية " :** وينسحب هذا المفهوم لمبدأ في السياسة الخارجية الامريكية " **الخلاص الامريكي** " وينص نهج المحافظين الجدد على فرض القيم والمبادئ السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الامريكي بأي ثمن ، مصحوباً **بخطاب** مشحون " **بالمواعظ** " حول النضال ضد " **الطغاة** " او الانظمة الدكتاتورية ، فانطلاقاً من وجهة النظر هذه يشجع المحافظين التخريب والانقلاب الداخلي في البلدان ، اذ تقوم حكومات غير مرتبطة بأهداف نظام المحافظين الجدد ومصالحة في الولايات المتحدة[١٦] .

لقد اصبح مفهوم الارهاب ، وضمن محددات هذا المشروع الامريكي الذي جاء على اساس مكافحته ، وكأنه عباره عن "ايديولوجيا" تتبناها دول تنتمي لمحور " **الشر** " بحسب الخطاب السياسي الامريكي ، ولذلك فرض مشروع " **مكافحة الإرهاب** " الذي تبنته الولايات المتحدة واقعاً سياسياً جديداً ، استثمرت مفاعيله امريكا وحلفائها لأقصى حد ممكن ، وممارسه من خلاله كل اشكال الهيمنة والنفوذ والتسلط والتدخل [١٧] في شؤون الدول التي اعتبرتها دول " **مارقة** " [١٨] وتهدد امن العالم ، واقدمت من بعد ذلك وتحت هذه الذريعة ليس لممارسة الضغوطات السياسية والاقتصادية من اجل تحجيم دور هذه الدول فقط ، بل السعي للقضاء على الواقع السياسي فيها وتعطيل مشروع الدولة ، وفرض واقع جديد كما حصل في العراق وليبيا ، بل يمكن القول ان الاستراتيجية الجديدة لمكافحة الارهاب التي رسخت لها الولايات المتحدة منظومة متكاملة من المقولات السياسية – الضربة الاستباقية ، الضربة الوقائية ، محور الشر ، .... الخ – كانت تنطوي في اساسها على محاولة قيام نظام عالمي جديد محرك الاساس اعادة رسم خريطة الشرق الاوسط على اسس ومحاور وتوازنات جديدة فقط بل جعل " الإرهاب " نفسه هو صيغة التوازن التي بمقتضاها تبقى الولايات المتحدة الامريكية مكلفة بحرب طويلة الامد ضده ، فالحرب الوقائية ضد الإرهاب ستصبح بالمنظور الامريكي وكما عبّر عنه جان بودريار استراتيجية كونية[١٩] .

ان الحرب الوقائية او الدفاعية التي تذرعت بها الولايات المتحدة بحربها ضد الارهاب ، والتي عملت على اجندتها باستقطاب " **تحالف دولي** " يكون دعامة اساسية لهذه الحرب تظفي عليه الشرعية الدولية ، هذه الحرب الوقائية حينما طبقت مفاعيلها في منطقة الشرق الاوسط كانت تقوم على الابتزاز السياسي للدول المستهدفة بها ، او التي تحوم عليها الشبهات بأن لها ارتباط او علاقة بدعم الارهاب ، بل وحتى الاسباب التي اقنع بها الامريكان " **الرأي العالمي** " لشن هذه الحرب هي بمضمونها ليست حقيقية ، اذ ان السبب الحقيقي يكمن في " تحييد عام للشعوب على قاعدة لا حدث نهائي ، نهاية التاريخ بمعنى ما ، ولكن لا تحت علامة الإمبريالية



المنتصرة على الاطلاق ولا الانجاز الديمقراطي كما هو الامر لدى فوكاياما، بل على قاعدة ارهاب وقائي يضع حداً لكل حدث ممكن " (٢٠) .

ان مشروع الحرب على الارهاب ، وان هو اضحى استراتيجية كونية اعادت من خلالها الولايات المتحدة نفوذها واشكال تمددها في العالم بشكل عام ، وفي الشرق الاوسط بشكل خاص ، الا ان هذه الحرب " **المزعومة** " اصبحت وما جرته من تداعيات على هذه المنطقة هي الوجه الاخر للإرهاب (٢١) الذي تدعي الولايات المتحدة محاربته " فذا كانت الحرب الفرضية قد انتصرت فيها القوى العالمية ميدانياً ، فأن الارهاب هو الذي انتصر فيها على الصعيد الرمزي بحلول الفوضى " المعمية "(٢٢).

وفي هذا السياق يؤكد تزفيتان تودوروف في تحليله لأبعاد ومضامين الحملة التي قادتها الولايات المتحدة الامريكية بمحاربة الارهاب بعد احداث ١١ ايلول عام ٢٠٠١ بأن هذه السياسة قد قادت " الى فشل مزدوج : انها تجعل الخصم اكثر قوة ، فيما تجعلنا اكثر ضعفاً ، اولاً لان الاعتداء الذي تريد الرد عليه لم تقم به دول وانما افراد – صحيح انهم كانوا لفترة محمين من حركة طالبان القابضة على السلطة – لان يطالهم القصف المكثف ولا الاحتلال الذي تنفذه قوة عسكرية نظامية ، وثانياً لان الامر يتعلق بالحقد والثأر الناجمين عن الاذلال الذي لم يزول من تكبيد البلد هزيمة جديده ، بل على العكس من ذلك ، ان باستطاعة الجيش الامريكي أو حلفائه تدمير الجيوش المعادية ، لكنهم بذلك لا يقومون سوى بتغذية حقد السكان وهو المصدر الاساسي لاعتداءات التي حصلت في اساس المشكلة " (٢٣).

ان الرؤية المستقبلية لـ " **مشروع الحرب على الارهاب** " الذي تبنته الولايات المتحدة وحلفائها – وكما اثبتت الاحداث والوقائع لاحقاً – في منطقة الشرق الاوسط ستكون بلا افق واضح المعالم والغايات ، لان هذه الرؤية صممت اصلاً للاستثمار والابتزاز السياسي في هذه المنطقة ، اضافة الى ان " الطبيعة المفتوحة للحرب ضد الارهاب تطرح اسئلة عدة حول من الذي قد يتعرض للقصف ؟ ونظراً الى الطبيعة غير العادية لهذه الحرب ، فهي لن تبرز في الغالب حالات تكون فيها الاسئلة حول الشعوب والحكومات هي النقطة الاساسية التي تقرر شكل الحرب ، ستكون المشكلة الرئيسية في – الحرب على الارهاب – هي الغموض السياسي لمعنى " **ارهابيين** " مقابل محاربين من اجل الحرية و اذ تم تعريف العدو بأنه اي شخص او مجموعة تستخدم اساليب عنف متطرفة فأن ذلك سيجر الولايات المتحدة الامريكية الى صراعات لا نهاية لها في جميع انحاء العالم وتجد نفسها في صف طائفة من الحكومات البغيضة ومن وقوف معظم حلفائها الحاليين تقريباً الى جانبها " (٢٤).

ان استراتيجية " **الحرب على الارهاب** " التي اعادة من خلالها الولايات المتحدة – وكما قلنا سابقاً – على شعوب دول منطق الشرق الاوسط ، متلاعبةً بمصائرها وانظمتها السياسية وبقيمها الثقافية تحت ذرائع هذا المشروع : تلك الاستراتيجية وان هي نجحت في زعزعة الاستقرار بهذه المنطقة عن طريق تقويض انظمة ، واستنزاف المقدرات والموارد الاقتصادية ، ورسم اصطفافات ومحاور وتوازنات جديدة ، الا انها – اي تلك الاستراتيجية – لم تبقي الولايات المتحدة متفردة بالقيادة والهيمنة المطلقة فكما توقع **زبغنيو بريجنسكي** مستشار الامن القومي الامريكي السابق في عهد الرئيس جيمي كارتر من ان القرن الحادي والعشرين سيشهد صعود قوى دولية جديدة مؤثرة في الساحة العالمية ، وهذا الامر سيجعل من فرض " **نظام عالمي جديد بروئية امريكية** "خصوصاً في منطقة الشرق الاوسط " امراً صعب التحقق ، وفي هذا السياق يقول " قد تفتقر السيطرة الامريكية العالمية الفاعلة الى السلطة حتى وان بقت



الولايات المتحدة القوى العظمى المتفردة لبعض الوقت ، فالقوة الامريكية بحد ذاتها ليست كافية لفرض المفهوم الامريكي لـ " نظام عالمي جديد " وقد تجعل النزعة صوب مذهب المتعة الثقافية الامر اكثر صعوبة على اميركا لتطوير لغة مشتركة مع سائر المجاميع البشرية الكبرى الاخرى التي ستشعر انها ابعد عن المشاركة الحقة في الشؤون العالمية ، وبالتالي قد تجد تلك المجاميع نفسها تتطلع الى رسالة تعبويه والى نموذج اخر تلتف حوله لتشكل تحدياً شاملاً الى الوضع العالمي القائم وعلى اية حال ، مؤكداً ان الخريطة العالمية الجيوسياسية اكثر تعقيداً فبدلاً من تحقيق نظام عالمي جديد ، ستجتمع معاً الدول ذات القوة والثروة لتتمكن من منافسة خصومها ومن حماية ما لديها ، وفي اطار اكثر تحديداً ، فان هذا يأذن بظهور سلاسل من مبادئ ستكون امريكا متسلطة على بعض منها لكنها لا تستطيع ان ترسم السياسات الداخلية لتلك المبادئ من خلال مبادئها الداخلية (٢٥).

الخاتمة

لقد خرج مفهوم **"الإرهاب"** من التحديدات والدلالات القديمة التي كان يشار له بها عادة – سواء على المستوى السياسي او الاجتماعي او الفكري او حتى من ناحية الاعراف الدولية المتبعة – الى ان اصبح يوظف كمفهوم جيو – سياسي عابر للحدود والقارات ، وهذا التحول والانزياح قد حصل بعد احداث ١١ ايلول الارهابية عام ٢٠٠١ التي حصلت في برجي التجارة العالمي ومانهاتن ونيويورك ، ومنذ بداية هذا التاريخ بدأ الخطاب السياسي الامريكي باستثمار وتوظيف مفاعيل هذا الحدث عن طريق نقله من بعده المحلي الى البعد العالمي ، ثم لاحقاً القيام بتأسيس " **حلف دولي** " لمحاربته ، وكان من آثار هذا التوجه الاستراتيجي في السياسة الامريكية بعد عام ٢٠٠١ ان قسم من دول الشرق الاوسط شهدت " **التطبيق** " العملي لمثل هذه الاستراتيجية ، التي تجاوزت بمبادئها مشروع مكافحة الارهاب ، الى اسقاط انظمة واحداث تغيرات دراماتيكية غيرت ليس من وجهه الخريطة السياسية لبعض هذه البلدان ، بل رسمت منطقاً جديداً للتحالفات والتوازنات الاقليمية والدولية في هذه المنطقة ... ولقد حاولنا ومن خلال هذا البحث قراءة مفهوم الارهاب ومقاربته ضمن محددات الرؤية الامريكية ، التي اوصلتنا الى مجموعة من النتائج كان اهمها :

اولاً : ان الخطاب السياسي الامريكي – والذي هو بالمضمون يعبر عن إبعاد واليات التفكير في العقل السياسي الامريكي لانه احدى تجلياته – قد ادخل ضمن بنيته متغيراً جديداً ، تمثل بالاهتمام والعودة لاستثمار الحدث الاني والمرحلي وتوظيفه في بناء " استراتيجيات " على اساسها توظف معطياتها في مجال السياسة الخارجية الامريكية ، وان ابعاد هذا التوظيف كانت تنطلق من اعادة انتاج لهذا الحدث بإخراجه عن سياقاته ودلالاته المحلية ، ونقله عبر تغيير وظيفته واهدافه للاستثمار به في البعد العالمي ، وهو ما حصل بعد احداث ١١ ايلول عام ٢٠٠١ الارهابية ، حيث أعيدت "صناعة " هذه الاحداث برؤية استراتيجية ، لتلبي في طموحاتها واهدافها تحقيق المصالح العليا للولايات المتحدة في العالم بشكل عام ، ومنطقة الشرق الاوسط بشكل خاص ، وعلى هذا الاساس اعادت الولايات المتحدة الامريكية " **مشروعية** " استعمار هذه المنطقة من جديد ، بتبنيها لمشروع " **مكافحة الارهاب** " الذي من خلاله حققت مثل تلك الاهداف والطموحات .

ثانياً : ساهمت اطروحات قسم من الباحثين الامريكان كفكوياما وهنتنغتن وبرنارد لويس .. وغيرهم في التأسيس لخطاب سياسي امريكي ، يحاول ان يتصف بالموضوعية والعقلانية ليحظى بالتأثير والفاعلية التي على اساسها تكسبه نوعاً من المصداقية ، اذ ان اطروحات



مثل " **نهاية التاريخ** " لفوكو ياما و " **صدام الحضارات** " لهنتنغتن و اطروحة " **الموجة الثالثة** " لتوفلر ... وغيرها اشتركت جميعها وبغض النظر عن الاختلافات الظاهرية في محاولة اعطاء الولايات المتحدة "**شرعية** " قيادة العالم والتفرد بالهيمنة ، فشددت هذه الاطروحات – وعلى تنوعها في الرؤى والمنهج – على الاعلاء من النموذج الامريكي سواء من الناحية السياسية ام الثقافية ، واعتباره وكأنه النموذج " **الوحيد** " الذي يجب ان تتعلم منه شعوب العالم لكي تغير واقعها السياسي والاجتماعي على اساسه ، ولذلك كانت مثل هذه الاطروحات ، وان هي حاولت ان تقدم نفسها كـ " **نظريات** " في فلسفة التاريخ او الاجتماع المعاصر او التفكير السياسي ، الا انها تبقى في النهاية كتابات ايديولوجية تواكب الخطاب الامريكي السائد ، وتوجه مساراته وغاياته لخدمة اهداف الامبراطورية الامريكية وتوجهاتها ، خصوصاً في رسمها لسياساتها الخارجية .

ثالثاً : ان الخطاب السياسي الامريكي هو خطاب معولم ، وهذا احد الابعاد المهمة في انتشاره وهيمنته ، اذ انه يعتمد في الترويج لنفسه على ترسانة اعلامية كبيرة تهيمن على مفاصلها الولايات المتحدة الامريكية في اغلب بقاع العالم ، وهذا الامر يضمن لهذا الخطاب دوامه واستمراريته وشيوعه ، لكنه من ناحية اخرى يعاني هذا الخطاب من انقسام بنيوي في داخله على مستوى الاطروحات والاسس المعرفية التي يتأسس عليها ، ولذلك نرى قسم من الباحثين كنعوم تشومسكي هو في خط موازي ومعارض لمفاعيل هذا الخطاب ، وهو بنقده للنزعة التضليلية والدوغمائية له يكشف ليس فقط جوانبه السيئة فقط وانما يفصح عما سكت عنه هذا الخطاب من حقائق وتعمده اخفائها ، فبهذه الابعاد ساهم نعوم تشومسكي وغيره من ان ينتمون لهذا التوجه في الدائرة الامريكية بكشف حقيقة توظيف الخطاب السياسي الامريكي واستثماره لكثير من المقولات والاطروحات والمفاهيم خصوصاً مفهوم " **الإرهاب** " .

ثبت الهوامش

(١) فيما يخص طبيعة التعريفات الاجرائية التي عادة ما تطلق على خطاباً ما ، وطبيعة الوحدات او المكونات التي يتركب على اساسها ويصنع ذلك الخطاب ، كذلك فيما يخص مستويات الخطاب واشكاله .. ينظر : سارة ميلز ، الخطاب ، ترجمة عبد الوهاب علوب ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠١٦ ، ص١٣-٢٩.

(٢) عبد السلام بنعبد العالي ، ميثولوجيا الواقع ، دار تبوكال للنشر ، الدار البيضاء ، المغرب ، ١٩٩٩ ، ص٢٠.

(٣) عزيز لزرق ، الفلسفة او العلاقة المبثوره بين الابداع والاستنساخ ، افريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، المغرب ، ط١ ، ص٢٠١٧ ، ص٤٥ .

(٤) هاري أر. يارغر ، الاستراتيجية ومحترفو الامن القومي " التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين " ، مركز الامارات للدراسات والبحوث ، ابو ظبي ، ٢٠١١ ، ص١٩ .

(٥) خالد طحطح ، عودة الحدث التاريخي ، دار تبوكال للنشر ، الدار البيضاء ، المغرب ط١ ، ٢٠١٤ ، ص٣٢.

(٦) المصدر نفسه ، ص ٤٣.

(٧) علي ناصر كنانه ، انتاج وإعادة إنتاج الوعي " عناصر الممالأة والتضليل " ، منشورات الجمل ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٩ ، ص٢١٠.

(٨) سلمان رشيد سلمان ، البعد الاستراتيجي للمعرفة ، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، الامارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٥١.

(٩) المصدر نفسه ، ص ص٢٤٩.

(١٠)المصدر نفسه ، ص ص٢٤٩.

(١١)المصدر نفسه ، ص ص٢٤٩.

(١٢) برناد لويس ، تنبؤات مستقبل الشرق الاوسط ، رياض الريس للكتب والنشر ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٠ ، ص٢٣.

(١٣)ان اطروحة هنتنغتون صدام الحضارات " قد عارضها الكثير من الباحثين من منطلقات نظرية مختلفة ، فالبعض انتقد نظرة هنتنغتون للحضارة ، وتصوره لعلاقة هذه الأخيرة بالثقافة ، والبعض الاخر شكك في تصنيفه للحضارات واعتبارها كيانات جامدة لا حركية بداخلها ولا تتفاعل بينها ، ومنهم من ركز على الخلفية السياسية لهذه الاطروحة معتبرين اياها اداة لإعادة صياغة السياسة الخارجية للولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، كما اشار الى ذلك المفكر الفقيد ادوار سعيد في رده على اطروحات صدام الحضارات بأطروحة مضادة في حقلة تحت عنوان " صدام الجهالات " .. عباس عروة ، صدام الحضارات من منظور علم النزاع والسلم ، ضمن كتاب : الاسلام والغرب نحو عالم افضل ، مجموعة باحثين ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٧ ، ص٤٤ .

(١٤) في توصيف توجهات برنارد لويس في دراساته التاريخية والسياسية حول الشرق الاوسط يقول ادوار سعيد بأن برنارد لويس يعتبر من الحالات الجديرة لزيادة الفحص ، لأنه يتمتع بمكانه بارزة في المجال السياسي للمؤسسة الانجلو امريكية المختصة بالشرق الاوسط ، ويعتبر فيها مستشرقاً علامة ، وكل ما يكتبه ينضح بالسلطة التي يتمتع بها ذلك المجال ، ولكن عمله على امتداد عقد ونصف على الاقل كان يتميز اساساً بنزعة ايدلوجية عدوانية على الرغم من محاولاته المتعددة لإخفاء ذلك بالخوف والسخرية ،



وانا اشير الى كتاباته الحديثة التي تمثل خير تمثيل موقف الاكاديمي الذي يزعم عمله انه بحث علمي موضوعي ليبرالي ، وهو يقترب الى حد كبير في الواقع من موقف الداعية الذي يهاجم مادة موضوعه ... ادوار سعيد ، الاستشراق " المفاهيم الغربية للشرق " ، ترجمة محمد عناني ، رؤية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٦ ، ص٤٨.

(١٥)اليهاندرو كاسترو اسبين ، امبراطورية الارهاب " السياسة الامريكية العابرة للقارات في الامن والاقتصاد ومكافحة الارهاب " ترجمة وفيقة ابراهيم ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، لبنان ، ط١، د.ت ، ص١٩٥.

(١٦)المصدر نفسه ، ص٩٥ .

(١٧)ان مبدأ التدخل وتغير الانظمة بالقوة اصبحت احدى الاستراتيجيات التي تمارسه الولايات المتحدة بذريعة تهديد هذه الدول للسلم والامن العالمي "وتعتبر الولايات المتحدة الامريكية اللاعب الرئيس في هذه التدخلات ، وهي تستخدم عادة مصطلح – المجتمع الدولي – كمعيار لهذه التدخلات ، لكن العبارة لا يذهب معناها الى ما هو ابعد من مصالح الولايات المتحدة ، وقد عبر ساسة امريكان في كثير من الاحيان بشكل صريح على ان التدخل سيكون ضرورياً عندما تتعرض مصالح الولايات المتحدة للخطر ، سوف توفر لهذا التدخل المضلة والمشروعية الدولية او لم تتوفر ، لكن معيار المصلحة واسع جداً في المفهوم الامريكي ، فهو يبدأ من الهجوم المباشر للولايات المتحدة وينتهي بالدفاع عن الديمقراطية وحقوق الانسان بل محاربة الفقر ، وكل ذلك بالطبع يستند الى أسس انتقائية ومعايير مزدوجة لا يمكن ضبطها ... ابراهيم ابو عزام ، اقواس الهيمنة " دراسة لتطور الهيمنة الامريكية من مطلع القرن العشرين حتى الان " دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٤ ، ص ١٩٣-١٩٤.

(١٨) بخصوص التباس مفهوم " الدول المارقة " في الخطاب السياسي الامريكي ، وطبيعة توظيف الولايات المتحدة لهذا المفهوم واستثماره في سياستها الخارجية ، يذهب نعوم تشومسكي الى تأكيد هذا الامر بقوله " ان مفهوم – الدول المارقة – غامض جداً ، وهكذا يتم تحديد كوبا كدولة مارقة رئيسية بسبب تورطها المزعوم في الارهاب الدولي ، لكن الولايات المتحدة لا تقع في هذه الفئة رغم هجماتها الارهابية ضد كوبا لقرابة ٤٠ عاماً ، والتي تواصلت حتى عام ١٩٩٧ ... المعايير واضحة جداً : " الدول المارقة " ليست دولة اجرامية فحسب وانما واحدة تتحدى الأقوياء ، الذين هم مستثنون بالطبع ... نعوم تشومسكي ، الدول المارقة " استخدام القوى في الشؤون العالمية ، تعريب اسمة اسبر ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٤، ص ٧١.

(١٩) ينظر : جان بودريار ، روح الارهاب ، ترجمة بدر الدين عردوكي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة الفكر ، د. ط، ٢٠١٠ ، ص٨٦.

(٢٠) المصدر نفسه ، ص ٩٨.

(٢١) في معرض تشكيكه بمصداقية الحرب على الارهاب من طرف التحالف الدولي يسأل علي حرب " هل من صنع الارهاب ورعاه أو دعمه واستثمره هو الذي سيقوم بمحاربته ودحره ؟ فيقول اشك في ذلك ، لان لا يمكن معالجة المشكلة بالأدوات التي تنتجها .. للاستزادة ينظر : علي حرب ، الارهاب وصناعه " المرشد ، الطاغية ، المثقف " ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ٢٠١٥ ، ص٢٨-٢٩ .

(٢٢) المصدر نفسه ، ص ٨٨.

(٢٣) تزفيتان تودوروف ، الخوف من البرابرة ما وراء صدام الحضارات ، ترجمة جان ماجد جبور ، هيئة ابو ظبي للثقافة ، دار كلمة ، ابو ظبي ، ط١ ، ٢٠٠٩ ، ص١٣.



(٢٤) باري بوزان ، من الذي قد يتعرض للقصف ، ضمن كتاب : عوالم متصادمة " الارهاب ومستقبل النظام العالمي " ، تحرير كين بوث وتيم ديون ، ترجمة صلاح عبد الحق ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ط١ ، ٢٠٠٥ ، ص١٢٥ .

(٢٥) زيغنيو بريجنسكي ، الفوضى " الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين ، ترجمة مالك فاضل ، الاهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ١٩٩٨ ، ص ١٧٩-١٨٠ .

أوروبا ومكافحة الإرهاب: تصاعد التحديات وفاعلية النتائج

أ.د نوار جليل هاشم
كلية العلوم السياسية/الجامعة المستنصرية

أ.م امجد زين العابدين طعمة
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

المقدمة:

تصاعدت التحديات التي تواجه المجتمعات الإنسانية خلال العقدين الأخيرين وصولاً الى وقتنا الحاضر، وشكلت هذه التحديات والمشاكل تهديداً متصاعداً لأمنها وسلامتها، وفي هذا الإطار فقد مثل الارهاب والتطرف ومكافحته، التحدي الأبرز الذي واجه العالم عامة وأوروبا بخاصة خلال العقدين الأخيرين، لا سيما بعد التطور الكبير والمتسارع الذي شهدته العمليات الإرهابية وصورها واشكالها، مستفيدةً من الثورة العلمية والتكنولوجية والتقنية المتسارعة، لتصل الى مديات غاية في الخطورة.

في الوقت نفسه، فقد أعطت هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ والتي تعرضت لها الولايات المتحدة وما تلا ذلك التاريخ المفصلي من هجمات إرهابية متكررة استهدفت العديد من الدول الأوروبية، ومنها تفجيرات مدريد ولندن عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، أعطت المبرر الى زيادة اهتمام الحكومات الأوروبية في مكافحة الإرهاب وتحسين التعاون فيما بينها من جهة او مع دول العالم الأخرى من جهة اخرى، مع تعزيز قدراتها وامكانياتها في هذا الموضوع الحيوي والمهم. فيما أدى سيطرة تنظيم (داعش) على أراضي واسعة من منطقة الشرق الأوسط عام ٢٠١٤، وموجة الهجرة الواسعة التي اجتاحت الدول الأوروبية على اثر ذلك، فضلاً عن تصاعد معدل الهجمات الإرهابية العنيفة التي تعرضت لها أكثر من دولة أوروبية، مع توجيه أصابع الاتهام فيها الى مهاجرين عرب او مسلمين، او من المواطنين ذوي الأصول المهاجرة، كل ذلك وغيره أدى الى تحفيز الدول الأوروبية الى إعادة تشكيل وصياغة حزمة من الإجراءات المختلفة المسارات (السياسية، الأمنية، الاستخباراتية، والمجتمعية) للتعامل بشكل جدي وحازم مع الخطر الذي يشكله الإرهاب وانتشار الأفكار المتطرفة.

فالتحدي أصبح اليوم مضاعفاً في ظل ظهور اشكال وصور جديدة ومبتكرة من الإرهاب المحلي، ذو الصبغة العابرة للأوطان والحدود، يمثل الجهاديين الأوروبيين ادواته الرئيسة، مما شكل تحولاً دراماتيكياً في رؤى وتحليلات المهتمين بشؤون الإرهاب ومكافحته، الامر الذي زاد من المخاطر التي تشكل تهديداً حقيقياً للأمن داخل أراضيها او لمصالحها القومية المنتشرة في مختلف دول العالم.

تحاول الدراسة تسليط الضوء على جهود بعض الدول الأوروبية المهمة والفاعلة في مكافحة الإرهاب بصورة عامة، مع تشخيص بعض التحديات المتصاعدة امامها، ومدى فاعلية الإجراءات التي اتخذتها واهم النتائج التي حققتها في هذا الصدد.

وترتكز إشكالية الدراسة على سؤال محوري يتعلق، بمدى فاعلية النتائج التي حققتها الدول الأوروبية في مجال مكافحة الاهاب، مع تصاعد التحديات التقليدية وبروز تحديات جديدة افرزت ضرورة اتخاذ إجراءات مبتكرة للتعامل معها وتحقيق الفاعلية المطلوبة منها.



فيما تستند الدراسة على فرضية مفادها "بان الدول الأوروبية وفق ادراكها لتصاعد تحديات الإرهاب، تمكنت من تحقيق نوع من الاستجابة، التي اتاحت لها تحقيق قدر من الفاعلية في النتائج".

وقد تم تقسيم البحث الى محورين أساسيين، الأول، يتعلق بالإدراك الأوروبي للتحديات الإرهابية، فيما يتناول الثاني فاعلية الأداء الأوروبي في مكافحة الارهاب.

أولاً: الادراك الأوروبي للتحديات الإرهابية:

شكلت الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها العديد من الدول الاوربية عامة خلال الحقبة السابقة، علامة فارقة في إعادة تشكيل وصياغة رؤية وسياسة جديدة لهذه الدول تجاه التعامل مع الخطر الكبير، الذي يشكله الإرهاب وانتشار الأفكار المتشددة والمتطرفة، والتي أصبحت اليوم وبفعل ما تمثله من اخطار حقيقية، تهديداً حقيقياً لها في داخل أراضيها او لمصالحها الاقتصادية خارج بلدانها؛ وبفعل التطورات المتسارعة للأحداث، أصبح الإرهاب اليوم من أكثر الظواهر خطورةً وفتكاً على البشرية، ولكونه ظاهرة عالمية تستهدف الجميع، الامر الذي تطلب اتخاذ العديد من المواقف والسياسات الدولية لمواجهة هذه الظاهرة ومعالجة الاثار المترتبة عليها، من خلال اتخاذ إجراءات اكثر صرامة وتشديداً، لاسيما بعد ادراكها بان اراضيها ومصالحها القومية والاقتصادية، يمكن ان تتعرض لهجمات إرهابية مماثلة للتي تعرضت لها في وقت سابق او اشد قساوةً في بالمستقبل، في حال لم تتخذ اجراءات فاعلة وحاسمة لمواجهة هذا الخطر.

فالطبيعة التي امتازت بها هذه الهجمات، اشارت وبشكل لا يقبل اللبس الى عدة أمور مهمة، في مقدمتها وجود ضعف في بعض الإجراءات والخطط المتبعة من قبل الأجهزة المعنية في هذه الدول في التعامل مع تمدد وانتشار التنظيمات الإرهابية، سواء المتعلق منها بالقوانين المحلية المرتبطة بهذا الشأن، او بتوجهات من يتولى إدارة دفة سياستها الخارجية والامنية تجاه المناطق او الدول التي تشكل أراضيها منابع او روافد للتنظيمات الإرهابية والمتطرفة.

ولعل الخطورة الشديدة الذي مثلته وما يمكن ان تمثله هذه التهديدات في المستقبل، والتي اشرت وبشكل واضح الى ضلوع كثير من المواطنين الاوربيين بهذه الهجمات، فضلا عن مشاركة عدد لا يستهان به من المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين الذين قدموا حديثاً الى هذه البلدان، يمكن ان يضاف الى حزمة الأسباب التي تجعل من هذا الموضوع، يمثل أهمية ذات أولوية خاصة وقصوى بالنسبة لأوروبا، التي تقع بعض دولها المهمة في مقدمة الأهداف المحتملة للجماعات المتطرفة، الامر الذي يحتم عليها اتخاذ العديد من الإجراءات، في محاولة منها لإعادة ترتيب الأوراق وتنظيم نفسها والتعامل بجدية مع التهديدات الإرهابية المحتملة، عبر العديد من النقاط، منها البدء بعملية اصلاح داخلي من جهة، او من خلال انتهاجها لسياسة خارجية فاعلة ومؤثرة، لاسيما فيما يخص بعض المناطق والدول التي يمكن ان تشكل أراضيها منطلقا لانتشار الأفكار المتشددة، او المناطق التي تمثل بؤر لمشاكل مزمنة تؤثر على مجمل الامن العالمي.

وقد مثلت احداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ حداً فاصلاً في تعامل دول العالم عامة والدول الاوروبية بخاصة مع خطر الإرهاب ومكافحته، وذلك بعد ان اذ دفعت سلسلة العمليات التي ضربت الولايات المتحدة، الكثير من دول العالم الى تبني سياسات ورؤى جديدة تجاه ما تمثله هذه العمليات من اخطار محدقة بالأمن القومي لدولها، ولمواجهة هذا النوع من التحديات كان لزاماً عليها ان تعيد حسابات امنها الداخلي وتغير بعض القوانين التي يمكن لها ان تفسح المجال



للجماعات الإرهابية بتنظيم نفسها، فضلا عن إعادة النظر في سياستها الخارجية، لمواجهة الواقع الجديد الذي فرضته ظروف المرحلة الجديدة بعد التحولات النوعية التي شهدها النظام الدولي من خلال انتهاء عصر الثنائية القطبية، وإعلان الحرب على الإرهاب بعد اصدار مجلس الامن الدولي للقرار بالرقم ١٣٧٣[١]، والذي حشد المجتمع الدولي بأسره ليكون خلف الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب، وخولها استخدام القوة للضغط على الدول الناشزة او التي ترفض التعاون وأسس للجنة مكافحة الإرهاب تحت رعاية اممية؛ وبالفعل فقد كانت التأثيرات والانعكاسات واضحة ومؤثرة في نفس الوقت وعلى مستويات عدة، مقسمةً مواقف السياسيين الاوروبيين عامة الى تيارين: الأول تبناه التيار اليميني محملاً المهاجرين وابنائهم مسؤولية العنف، مطالباً بإعادة النظر في مجمل السياسة الاوربية حول الهجرة، اما التيار الثاني وهو الغالب، فانه حاول التركيز على معالجة أسباب هذه الظاهرة، مع اختلاف المعالجات، حسب رؤية كل منهم[٢].

وعليه، فانه وعلى الرغم من ان تصاعد التهديدات الإرهابية دفعت الاتحاد الأوروبي الى وضع تشريعات جديدة وتبني استراتيجية أوروبية مشتركة لمكافحة الإرهاب، غير ان الاتحاد ترك الباب مفتوحاً لتطبيق هذه الاستراتيجية وفق الأسلوب والالية التي تناسب كل بلد أوروبي على حدة، الامر الذي أدى الى تشخيص اختلافات واضحة في التشريعات والقوانين الخاصة بمكافحة الإرهاب بين دولة وأخرى، وفي حزيران/يونيو ٢٠٠٢ توصل الاتحاد الأوروبي الى صياغة وتحديد مفهوم مشترك للهجمات الإرهابية، الامر الذي تطلب من دول الاتحاد اضافتها الى نظامها القانوني الوطني، فضلاً عن تشريع بعض القوانين الأكثر صرامةً فيما يتعلق بالتعامل مع العمليات الإرهابية، وتنفيذ بعض الاستراتيجيات الأمنية والاستخباراتية الحديثة الخاصة بمنع الهجمات الإرهابية، او كما حصل في المانيا من خلال خطوة الحكومة في انشاء بنك خاص بمعلومات الإرهابيين[٣].

كما اقر وزراء الخارجية والعدل الأوروبيين عام ٢٠٠٥ استراتيجية جديدة لمكافحة الإرهاب، في خطوة غير مسبوقة لمواجهة تصاعد التشدد الإسلامي، وتشديد الرقابة على أئمة المساجد والمواقع الالكترونية الأصولية، اتاحت للأجهزة الأمنية مراقبة وسائل تجنيد المتشددين ورصد الشبان الصغار الذين يتم استدراجهم من قبل المنظمات الإرهابية، وتضمنت الاستراتيجية العديد من المحاور المهمة لمواجهة تصاعد ما يطلق عليه ظاهرة التشدد الديني وتشجيع الدول الأعضاء على تشجيع الأصوات المسلمة المعتدلة، مع التركيز على اربع نقاط أساسية تتركز إجراءاتها على(الوقاية، الحماية، المتابعة، والرد)[٤].

وهكذا، فقد دفعت تفجيرات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وما تلاها من عمليات إرهابية استهدفت العديد من المدن الاوربية مثل تفجيرات محطات القطارات في كل من مدريد ٢٠٠٤ ولندن ٢٠٠٥، معظم الدول الاوربية الى تبني إجراءات امنية عدة، منها ما يتعلق بإيجاد تعريف مشترك وشامل للإرهاب ووضع قائمة مشتركة متفق عليها للجماعات الإرهابية، واستحداث ترتيبات امنية بين دول الاتحاد الأوربي لغرض تسريع عمليات تسليم المعتقلين، وإجراءات إيقاف عمليات تمويل الجماعات الإرهابية، وتعزيز الرقابة على الحدود الخارجية وتحسين امن الطيران، وفي الاطار نفسه، فقد عمل الاتحاد الى تعيين منسق لشؤون الإرهاب مع تعزيز عملية تبادل المعلومات الاستخباراتية بين الدول الأعضاء، وفي اطار الإجراءات العملية لمكافحة الإرهاب، فقد اتخذت معظم الحكومات الأوروبية تدابير جديدة لمكافحة الإرهاب، منها ما اتخذته

الحكومة الفرنسية في اذار/مارس ٢٠٠٦ بإصدارها ما يعرف ب"الورقة البيضاء حول الإرهاب"، والتي تهدف الى[٥]:

١- تفادي وقوع الاخطار باتباع إجراءات الرصد والتعقب والكشف، وتوجيه الضربات الوقائية، مع تحسين إمكانية إدارة الازمات.
٢- تقوية القدرات الأمنية وأنظمة المعلومات، التي تلعب دوراً رئيساً في مكافحة الارهاب.
٣- تعزيز الاليات القانونية لمكافحة الإرهاب، وتشديد العقوبات على الجرائم ذات الصلة، من خلال التعاون مع النظم والهيئات القضائية الدولية.
٤- الحيلولة دون تدفق كل ما ينطوي على خطر محتمل من اشخاص ومعدات ورؤوس أموال وأفكار.

وفي عام ٢٠٠٨ وسّع الاتحاد الأوربي تعريفه الرسمي لمفهوم الإرهاب، ليشمل ثلاث جرائم جنائية جديدة، منها التجنيد والتدريب والتحريض، بما في ذلك المتعلق بشبكة الانترنت، محاولاً من خلال ذلك تضييق الخناق على الجماعات الإرهابية التي استمرت بمحاولاتها لإيجاد منافذ رخوة لغرض تنفيذ عملياتها[٦]، التي شهدت تزايداً كبيرا في وتيرتها بعد قيام ما يعرف بثورات الربيع العربي عام ٢٠١١، التي لم يقتصر تأثيرها وحسب الكاتب الفرنسي كريستوفر شيفزس على دول الجوار المباشر فحسب، بل امتد ليشمل دول الساحل الافريقي والمغرب العربي، اذ ان الفرصة أصبحت سانحة لبعض الجماعات الجهادية لتحقيق بعض احلامها في قيام (دولة الخلافة)، وذلك بعد الاضطراب الأمني الذي شهدته العديد من دول المنطقة، ومنها ليبيا عام ٢٠١١ ومالي عام ٢٠١٢، اذ بدأت التنظيمات الإرهابية في مهاجمة المواطنين الفرنسيين المقيمين هناك، والذي قدر عددهم ب٧٠٠٠ مواطن، مما أثار مخاوف فرنسا واجبرها على التدخل العسكري المباشر في هذا البلد، في محاولة منها لغرض تحقيق الاستقرار في مناطق نفوذها ومصالحها في مجمل القارة الافريقية[٧].

كما شكل ظهور تنظيم (داعش) وسيطرته على أجزاء كبيرة من سوريا والعراق وليبيا عام ٢٠١٤، تهديدا مباشراً للأمن والسلام العالميين؛ ونظراً للتهديد الذي مثله هذا التنظيم واتساع رقعة الأراضي التي سيطر عليها وما لذلك من اثار سلبية على مجمل الترتيبات الامنية، فضلاً عن الفظائع والجرائم التي ارتكبها تجاه المواطنين العزل، ورداً على كل ذلك قامت الولايات المتحدة بتشكيل التحالف الدولي لمحاربة تنظيم (داعش) والذي ضم أكثر من ٦٠ دولة، بعضها ساهم في العمليات العسكرية بشكل مباشر كالولايات المتحدة وفرنسا، والبعض الاخر كألمانيا، عمل على توفير الدعم والتدريب.

وشهدت المدة من ٢٠١٤ -٢٠١٥ العديد من الهجمات والعمليات الإرهابية التي استهدفت عدد من الدول الاوربية، منها الهجوم المسلح الذي قام به مواطن فرنسي الجنسية على المتحف اليهودي في العاصمة البلجيكية بروكسل، في حين تعرضت فرنسا نفسها خلال عام ٢٠١٥، وبعد تزايد الضغط الدولي على مناطق نفوذ تنظيم (داعش)، الى موجة من الهجمات الإرهابية، منها الهجوم الذي تعرض له مبنى صحيفة شارل أيبدو الساخرة مطلع عام ٢٠١٥، والاعتداء الذي استهدف ثلاث جنود يحرسون مركز الجالية اليهودية في مدينة نيس بتاريخ ٣ شباط/فبراير، فضلا عن سلسلة الهجمات الأسوأ والاعنف في تاريخها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث استهدف مجموعة من الإرهابيين ستة مواقع في العاصمة باريس بتاريخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر[٨].



تواجه الدول الأوروبية اليوم مجموعة من التحديات والتهديدات المشتركة الرئيسة، يقع في مقدمتها تصاعد تهديدات كل من الإرهاب والتطرف، التي تعد من أكثر التحديات الاستراتيجية التي تواجهها خلال الآونة الأخيرة، وذلك لما يمثله من ذلك من خطر مدمر ومتزايد للمجتمعات الإنسانية عامةً، والامن المجتمعي الأوروبي بخاصة، وعلى الرغم من ان الدول الأوروبية طبقت العديد من أنواع الاستراتيجيات والخطط الأمنية في اطار سعيها لمنع وتقويض تأثير الإرهاب على بصور عامة، ومحاربته والقضاء على بؤر التطرف، الا ان الأعوام التي تلت عام ٢٠١٤ وسيطرة تنظيم (داعش) على أراضي شاسعة في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن تعرضها لتهديدات امنية في ظل التداعيات الانفة الذكر، وارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية وتزايد خطر الهجمات الإرهابية، ارسل برسائل تحذير شديدة اللهجة لحكوماتها والسلطات المسؤولة عن ملفات الامن ومكافحة الإرهاب، وذلك من اجل إيجاد او تطوير خطط واستراتيجيات للتعامل مع هذه التحديات.

وعلى أثر ذلك كله، اتخذت دول الاتحاد الأوروبي العديد من الإجراءات، من خلال مؤسساته المتنوعة، لتحديد بعض النقاط المتعلقة بالإرهاب بصورة عامة، وتعزيز استراتيجيته الأمنية والاستخباراتية، لمواجهة التحولات النوعية في طبيعة العمليات الإرهابية عامةً، ونجاح بعض التنظيمات في توظيف الثورة التكنولوجية في تحقيق أهدافها[٩]، منها الاتفاق على وضع تعريف مشتركً للإرهاب وقائمة موحدة للجماعات الإرهابية، وإصدار مذكرات اعتقال بحق مواطنين من الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن اتخاذ بعض القرارات الخاصة بوقف تمويل الإرهاب، وإجراءات جديدة لتعزيز ضوابط الاتحاد الأوروبي على الحدود الخارجية وتحسين أمن النقل، كما شجع الاتحاد الأوروبي الدول الأعضاء على تخصيص الموارد لمكافحة التطرف وتجنيد الإرهابيين؛ حظيت هذه الجهود باهتمام متجدد في ضوء المخاوف من التهديدات التي يشكلها المقاتلون الأوروبيون العائدون من الصراع في سوريا والعراق[١٠].

وفي ضوء الجهود الأوروبية لمكافحة الإرهاب وتزايد التهديدات وتنامي عمليات الهجرة غير المشروعة بعد احداث ما يعرف بالربيع العربي، وافق الاتحاد الأوروبي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ على البروتوكول الإضافي لاتفاقية المجلس الأوروبي لمكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠٥، والذي يجرم الانتساب الى المجموعات والمنظمات الإرهابية، والسفر لأغراض القتال والمشاركة في معسكرات التدريب والتجنيد، وتنظيم عملية سفر المقاتلين ودعمهم مالياً، وبموجب البروتوكول ينبغي على الدول الأعضاء في الاتحاد تبادل المعلومات الأمنية والاستخباراتية، وانشاء مراكز للاتصال من اجل تحقيق الأهداف المنشودة[١١].

اما على مستوى التشريعات الوطنية، فقد اتجهت الدول المهمة في أوروبا نحو إقرار حزمة من التشريعات والقوانين الوطنية التي تعزز من تدابيرها الأمنية والاستخباراتية لمواجهة التهديدات الإرهابية، وفي هذا الاطار فقد اقر مجلس الشيوخ الفرنسي مشروع قانون جديد لمكافحة الإرهاب يسمح من خلاله للحكومة الفرنسية باتخاذ إجراءات اكثر صرامة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، فيما تبنت بريطانيا استراتيجية جديدة لمكافحة الإرهاب عام ٢٠١٨، تتضمن كذلك إجراءات عدة بما فيها تبادل المعلومات مع شركات التكنولوجيا والاتصالات، في حين شهدت المانيا إقرار حزمة من القوانين الرامية لمكافحة الإرهاب والتي تتيح للسلطات توجيه ضربات استباقية للجماعات الإرهابية[١٢].

هناك عدة أسباب تبرر لجوء الجماعات الإرهابية الى تصعيد عملياتها الإرهابية ضد الدول الاوربية خلال الآونة الأخيرة، ومنها ما يعزوه بعضهم الى وجود عدد كبير من مواطنيها واللاجئين الجدد من أصول مسلمة وعربية، اذ أصبح هؤلاء بفعل بعض العوامل الداخلية المؤثرة والمتمثلة بالفقر والحرمان والشعور بالتهميش، عرضة للتحول الى التطرف الإسلامي الذي وجد ضالته في هذه البيئة الخصبة، فيما عزى البعض الاخر من المحللين أسباب ذلك، الى رغبة التنظيم في الانتقام من مقتل نخبة من أبرز قادته عبر غارات جوية للتحالف الدولي، مثل أبو عمر الشيشاني والقيادي التونسي الأصل والفرنسي الجنسية بوبكر الحكيم، والذي يعد وحسب أجهزة الامن أحد منظمي الشبكات العاملة على الأراضي الفرنسية والتي كانت ترسل شبانا للقتال في العراق وسوريا، واحد تلاميذه هو من نفذ عملية شارل أيبدو[١٣]، والسبب الاخر هو حالة الاسترخاء التي عاشتها السلطات الأمنية بعد حالة الاستنفار التي واكبت بطولة أمم اوروبا لكرة القدم[١٤]، ووفق رؤيتنا الشخصية فان الأسباب أعلاه إضافة الى ما يمثله الإرهاب اليوم من تهديدات حقيقية لمجمل الامن العالمي، في ظل قدرته على ابتكار طرق جديدة في سبيل اختراق الترتيبات الأمنية العالية المتبعة في مختلف الدول، يمثل هو الاخر سبباً حقيقيا لاستهداف الدول الاوروبية.

وقد سلط تقرير صادر عن المركز الفرنسي للأبحاث وتحليل السياسات الدولية CERP الضوء على الاتجاهات الجديدة للعناصر المتطرفة في القارة الأوروبية، التي ازداد تأثيرها خطورةً وتعقيداً في الآونة الاخيرة، مع تصاعد التهديدات والصدمات الأمنية التي تعرض لها الامن المجتمعي والقومي الأوروبي، وصعوبة التحكم وصد تحركات العناصر الإرهابية والمتطرفة الخطيرة، التي زادت الطبيعة المتحولة لتحركاتهم من تعقيد التحديات الأمنية لأوروبا، من قبيل تطوير قدراتها الفنية في التملص والهروب من عمليات الملاحقة الأمنية والاستخباراتية، من خلال تغيير تكتيكاتها واساليبها التراتبية التقليدية القديمة الى استراتيجيات مبتكرة منها ما يعرف بالفاعل الوحيد (الذئاب المنفردة)، والتي تمتاز بعدم الحاجة لوجود تنسيق بين القيادات وعناصر التنظيمات، مما يضيف صعوبات لعمليات تحديد الهدف او التنبؤ بالحدث الإرهابي[١٥].

زيادةً على التطور الكبير في استخدام التكنولوجيا الحديثة والثورة المعلوماتية، ومنها بالخصوص ما يتعلق باستخدام الشبكة المظلمة (Dark Net) وهي من أنواع الشبكات التي يصعب في أحيان كثيرة على الأجهزة الأمنية والاستخباراتية ملاحقة مرتاديها، وتوفر لأفراد التنظيم القدرة على الحصول على المعلومات والتخفي وشراء الأسلحة وتحويل الأموال اللازمة لدعم نشاطاتهم الإرهابية، فضلاً عن القدرة على تجنيد العناصر الجديدة.

وفي دراسة أعدها معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، يرى ماثيو ليفت بانه في اعقاب الهجمات التي تعرضت لها بروكسل، فان اوروبا أصبحت تواجه مشكلة ذات شقين، الأول والمتعلق بضرورة بذل جهود أكبر في مجال مكافحة الإرهاب، نظرا لما تعانيه هذه الجهود من نقاط ضعف عدة، فيما تتركز المشكلة الثانية على ما يتعلق بالاندماج الاجتماعي في هذه الدول، نظرا لما يعانيه بعض الذين قرروا الانضمام الى التنظيمات من إحساس بالتهميش[١٦].

مثلت العمليات الإرهابية التي شهدتها مختلف الدول الاوربية في الآونة الأخيرة نقطة تحول في السياسة الاوروبية تجاه الإرهاب ومكافحته، فبعد التهديدات المباشرة التي أطلقتها التنظيمات الإرهابية للعديد من الدول الأوروبية لأسباب عدة، اهمها زيادة رقعة انخراطها في

العمليات العسكرية لمكافحة الإرهاب في أكثر من رقعة من العالم في ليبيا ومالي وجمهورية افريقيا الوسطى وسوريا والعراق، وتسود أجهزة الامن ومكافحة الإرهاب في العالم عامة وفي أوروبا بخاصة مخاوف عدة، مما أدى الى تشكيل رؤية جديدة لسياسة الدول الاوروبية تجاه مكافحة الإرهاب عامة وإرهاب تنظيم (داعش) بخاصة، وفق دوافع محددة من اهمها:

١- الخشية التي تمثلها قضية عودة المواطنين الاوربيين المنخرطين بشكل فعلي ضمن الجماعات الإرهابية المتطرفة، والتي يمكن لها ان تشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي الاوروبي وإمكانية انتقال تأثيرات الإرهاب لداخل دولها، اذ ان العدد الكبير من المقاتلين الأوربيين سواء كانوا من مواطنيها او من اللاجئين المقيمين على أراضيها، والذين انظموا او سينظمون في المستقبل للتنظيمات المتطرفة، جعل الدول الاوربية تعيد ترتيب حساباتها لغرض مجابهة هذا الخطر، فيما سيشكل الأطفال الذين قام بتدريبهم تنظيم (داعش) عسكرياً وايدلوجياً مشكلة امنية واجتماعية معقدة لدى عودتهم الى ديارهم، فعلى الرغم من تراجع نفوذ التنظيمات الارهابية في العديد من البقاع، الا ان هذه المشكلة ستظل الأهم في ظل التهديدات والتحديات التي تمثلها، لاسيما ان العديد من مواطني هذه الدول وبالأخص منهم النساء والأطفال الذين تربوا ونشأوا على العنف ويحاولون العودة الى دولهم سواء بشكل رسمي او بطرق غير رسمية، وتخشى أجهزة مكافحة الإرهاب ان يصبح هؤلاء الأطفال سواء تم تجنيدهم بالقوة او بضغط او ايعاز من أولياء امورهم إرهابيين محتملين(١٧).

٢- على الرغم من ان هناك العديد من الاجهزة المعنية بمكافحة الإرهاب والتطرف ومراقبة المنخرطين والمؤيدين لمثل هكذا أنشطة، فان هناك العديد من الانتقادات توجه لها في هذا الخصوص، لاسيما بعد فشلها في اكتشاف الشبكات التي ارتكبت الهجمات الأخيرة بشكل مبكر، واكتشاف ان بعض مرتكبيها كانوا يخضعون لمراقبة مشددة من قبل السلطات في أوقات مختلفة قبل الهجمات، مما يؤشر على وجود ثغرات عدة في إجراءات أجهزة الامن وضعفاً في إجراءات المراقبة والتحقق، فضلا عن تأشير بعض القصور في إجراءات التنسيق وتبادل المعلومات بين أجهزة الامن والاستخبارات الاوربية المختلفة.

٣- وهو ما شخصه اكثر من مصدر بعد اكتشاف ان بعض الهجمات التي ارتكبت على الأراضي الفرنسية تم التحضير لها على أراضي بلجيكا، وعلى مدار المرحلة السابقة فقد قامت بعض الدول الأوروبية وفي مقدمتها فرنسا بتعزيز ميزانية مكافحة الإرهاب وتم فرض سلسلة جديدة من التدابير والتي شملت فرض حظر السفر على الافراد المشتبه بسعيهم للانخراط مع الإرهابيين، واعتقال رجال الدين الذين يدعمون الإرهاب، وحجب المواقع التي تشجع على هذه السلوكيات، وسن قانون جديد للمراقبة والتحقق يتيح للسلطات مراقبة أي شخص متهم بالإرهاب دون الحصول على موافقة مسبقة من القاضي من جهة، ويلزم مزودي خدمات الانترنت والهاتف بالامتثال لطلب الحكومة بالحصول على البيانات من جهة أخرى، وتقديم مقترح الى الاتحاد الاوربي لإنشاء نظام يعنى بجمع بيانات المسافرين جوا بين دولها، في محاولة لتحسين إجراءات متابعة المشتبه بهم، وتعزيز عملية تبادل المعلومات الاستخباراتية بين الدول الأعضاء في الاتحاد، فضلا عن التركيز على برامج مكافحة التطرف في السجون الفرنسية وإصلاح نظامها.



٤- تلبية البعض من طموحات دولها الخارجية في ان تكون بمقدمة الفواعل المؤثرة في الساحة الرئيسة للأحداث، والتي تشكل الحرب ضد التنظيمات المتطرفة في مختلف انحاء العالم عامة وتنظيم (داعش) في منطقة الشرق الأوسط وافريقيا نقطة تركزها الحالية، فأي تخلف عن ركب التحالف الدولي يمكن ان يؤثر على هذا الطموح، ويدفعها الى الابتعاد القسري عن محور الدول المؤثرة والفاعلة في السياسة العالمية، وعليه ونظراً لان الدول تسعى الى تحقيق اقصى الأهداف باقل التكاليف عبر استغلالها لكل ما هو متاح امامها لتحقيق الأهداف، ولما يمكن ان تمثله تكييفها الوطني لظاهرة الإرهاب، فان الدول الأوروبية، لا سيما المانيا وفرنسا ومن خلال توظيفها لتعاملها مع هذا العامل، فإنها تحاول تحقيق العديد من الأهداف والمصالح تلبية لتحقيق ما اردفناه سابقاً من طموحات، بغض النظر عن الثمن الذي يمكن ان تدفعه او الخسائر التي تعرضت لها بسبب الهجمات الإرهابية.

٥- الدافع الرابع يمثله البعد الاقتصادي، فهناك بعض الآراء تذهب بان بعض الدول الأوروبية وفي مقدمتها فرنسا تعتقد انه ومن خلال هذا البعد فإنها ستتمكن من حل بعض المشاكل التي يعاني منها اقتصادها منذ عام ٢٠٠٨، كما ان ما يمكن ان يمثله هذا الدافع من أهمية الوصول الامن الى مصادر الطاقة وزيادة الصادرات الى اسواق المنطقة، اذ انها تحاول إيجاد منافذ جديدة لتسويق صادراتها، لاسيما في ظل تراجع نفوذها الاقتصادي في المغرب العربي لصالح دول أخرى[١٨].

٦- الرغبة في ايجاد اسواق جديدة لغرض تصريف وبيع صناعتها الحربية، اذ ان شركات صناعة السلاح والمعدات العسكرية عانت بعض الشيء من ازمة تصريف منتجاتها منذ انتهاء الحرب الباردة، وانحسار خطر الاحزاب الشيوعية، فكان لزاما عليها الاستفادة من الازمات والحروب لغرض ادامة واستمرار وجودها، وهي امور معقدة تتداخل فيها مصالح الشركات والاجهزة الاستخباراتية الدولية لتحقيق بعض الاهداف المشتركة[١٩].

ثانياً: فاعلية الأداء الأوروبي في مكافحة الإرهاب

تسعى الدول الأوروبية الفاعلة من خلال استراتيجيتها المعلنة لمكافحة الإرهاب الى تحقيق حزمة من الاهداف الشاملة، التي تتخطى إطار العمل العسكري، وتتجاوز الحدود الأوروبية، من أهمها[٢٠]:

١- السعي الى إيجاد حلول سياسية دائمة لبعض المناطق التي تعاني من مشكلة الإرهاب، وتمثل كذلك قاعدة لانطلاقها في المستقبل، بعدّها كفيلة لإيجاد حلول دائمة للصراعات المحتدمة، اذ ان الجهود العسكرية لا يمكن ان تؤتي ثمارها الكاملة بدون ان ترافقها جهود الحل السياسي.

٢- المساهمة في تحقيق الاستقرار والامن في كل من العراق وسوريا وبعض الدول الأخرى، ومحاولة إعادة النازحين والمهجرين بشكل طوعي الى مناطقهم بعد توفير الامن والاستقرار لها[٢١].

٣- قطع موارد تمويل التنظيمات الإرهابية، من خلال مراقبة شبكات التمويل وغسيل الأموال، فعلى الصعيدين الأوربي والدولي شاركت الدول الأوروبية في اعتماد العديد من



القرارات الأمنية [٢٢] والإجراءات الادارية المرتبطة بمكافحة تمويل الإرهاب، فضلا عن تدمير البنى التحتية النفطية التي تقع تحت سيطرة التنظيمات الإرهابية، مما قلص الأموال التي تجنيها هذه التنظيمات.

٤- منع تجنيد الإرهابيين الأجانب، من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية مع مختلف الشركاء، ووضع تدابير ملموسة بغية مكافحة هذه الظاهرة، فضلا عن تفنيد اجندات التنظيمات الإرهابية المحرضة على الكراهية والعنف، وفك الالتباس الحاصل بين مفهومي الإرهاب والإسلام، والتأكيد على الفصل بينهما وتوضيح طبيعة التنظيمات المتطرفة الاجرامية.

٥- واخيراً، العمل على ألا تؤدي عملية الضغط الذي تتعرض له التنظيمات الإرهابية عامة وتنظيم (داعش) بخاصة، الى ان تصبح أراضي دول أخرى مثل ليبيا واليمن وبعض دول افريقيا مناطق جديدة تتمركز فيها هذه التنظيمات وتعيد تنظيم نفسها، وبهذا فان القضاء على التنظيمات بشكل نهائي يتطلب جهوداً مضاعفة في أكثر من بقعة من العالم، مدعومة بجهود سياسية واقتصادية تتيح لهذه الدول مجابهة الخطر الإرهابي.

تتمتع الدول الاوربية الفاعلة، وفي مقدمتها فرنسا وألمانيا، بالكثير من المؤهلات التي تتيح لها ان تكون من الدول الفاعلة والمؤثرة في مجال السياسة الدولية، فهي تلعب دوراً أساسياً وفاعلاً في صياغة السياسة الاوربية، فضلاً عن لعبها دور هام في رسم السياسة العالمية من خلال دورها في المنظمات الدولية المختلفة، ففرنسا مثلاً، تشغل مقعداً دائماً في مجلس الامن وعضوية حلف الناتو ومجموعة الثمانية وغيرها، وتمثل ثاني أكبر قوة اقتصادية في اوروبا بعد المانيا، وتمتلك اقوى قوة عسكرية داخل الاتحاد الأوربي وثالث أكبر عضو في الناتو، ومن الدول التي تمتلك السلاح النووي[٢٣].

لكنه ومع استمرار وتزايد التهديدات الإرهابية، يبدو واضحاً، ان عملية مكافحة الإرهاب داخل أوروبا تواجه صعوبات جمة، مع وجود الكثير من نقاط الضعف التي تتطلب جهداً اكبر في ادراكها ومن ثم تحديد السبل الكفيلة بمعالجتها، ومنها ما يتعلق بفقدان مقومات الثقة والتعاون الوثيق بين مختلف الأجهزة الأمنية والاستخباراتية الأوروبية، وهو ما يتطلب اتخاذ إجراءات مشتركة تضمن فاعلية اقوى، وتحسين تبادل المعلومات حول بعض الأشخاص الذين يمثلون تهديدات إرهابية عنيفة، وهو ما أكده اكثر من مختص في هذا الشأن، منهم الباحث في مجال الامن ومكافحة الإرهاب في الجمعية الألمانية للسياسة الخارجية الكسندر ريتزمان والذي قال "بان تبادل المعلومات، هو المفتاح الحقيقي لدول الاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب، لا سيما ان العناصر الإرهابية تنسق عملياتها عبر الحدود والتحضير لها يتم في الخارج، مما يتطلب تنسيقاً اكبر بين الأجهزة الاستخباراتية الأوروبية، التي يمتنع بعضها عن مشاركة معلوماتها مع أجهزة الدول المجاورة، مقترحاً اعتماد النظام الألماني الداخلي كنموذج للتعاون، باعتبار الولايات الألمانية الفدرالية بمثابة اتحاد أوروبي مصغر"[٢٤].

وقد تم تشخيص هذا الخلل الكبير المتعلق بضعف التنسيق بين مختلف الدول الأوروبية وعدم إيصالها بقواعد البيانات وتبادل المعلومات التي انشأتها وكالة تطبيق القانون الأوروبية (يوروبول)، مما شكل عاملاً مساعداً لبعض منفذي العمليات الإرهابية، وتشير تقارير الوكالة بان نحو ٥٠٠٠ مواطن أوروبي ينحدرون من اهم خمس دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي غادرها متجهين الى منطقة الشرق الأوسط، وبالتحديد الى كل من سوريا والعراق، ولكنه لم يتم

تسجيل سوى ٢٧٨٦ مقاتلاً في قاعدة بيانات الوكالة، مما يسجل ضعفاً واضحاً في التنسيق وعملية تبادل المعلومات بين مختلف الدول الأوروبية[٢٥].

وتشمل دوائر الاستخبارات والامن الأوروبية جميع الأطراف التي تؤدي دوراً في مهام الاستخبارات وتنفيذ قوانين مكافحة الإرهاب داخل أوروبا، وتشمل اطرافاً وطنية، مثل وكالات الاستخبارات الوطنية ووكالات الشرطة والامن الوطنية، واطرافاً أوروبية مثل مركز استخبارات وعمليات الاتحاد الأوروبي INTDIV، وهيئة الأركان العسكرية للاتحاد EUMS، ومركز عمليات الاتحاد الأوروبي واليوروبول والمجلس الأوروبي والمفوضية الأوروبية، وفرق العمل الثنائية والمتعددة الأطراف المعنية بمكافحة الإرهاب، ووحدة التعاون القضائي الأوروبي ووكالة فرونتكس، وينصب تركيز هذه الدوائر على مجموعة من الأهداف، من أهمها القضاء على العناصر الإرهابية، وانهاء رعاية الدول للإرهاب، وعرقلة الدعم المالي المقدم له، واخيراً، القضاء على الملاذات الامنة للإرهاب[٢٦].

وتتجلى المشكلة الأخرى المؤثرة التي تواجه الدول الأوروبية في مسألة الاندماج الاجتماعي، فالملاحظ ان العديد من المنتمين الى التنظيمات الإرهابية وفي مقدمتها تنظيم "داعش"، يشعرون كأنهم تحولوا من دور (الكومبارس) الى دور البطولة، في ظل الدعاية الكبيرة التي يمارسها مناصرو التنظيم في العديد من المناطق الأوروبية الفقيرة ذات الغالبية المسلمة، وقدرتها العالية على التغلغل في مجتمعها، والتي تعاني اصلاً من مشاكل كبيرة في الاندماج مع المجتمع المحلي، فضلاً عن المشاكل الأخرى المتعلقة بارتفاع معدل الجريمة المنظمة والبطالة وغيرها من المشاكل[٢٧].

وفي مقابل ذلك كله، فهناك فتور او كسل أوروبي واضح في تطبيق معالجات حقيقية وواقعية للمشاكل والتحديات والتهديدات الكبيرة التي يمثلها كل من الإرهاب والتطرف، فضلاً عن وجود ثغرات واضحة في الهياكل الأوروبية لمكافحة الإرهاب، افقدتها الفاعلية والتأثير في تحقيق النتائج المطلوبة منها، وهو ما تم ملاحظته في اكثر من مسار، في حين شكل التحد الاخر المتمثل بالموازنة بين كل من الخصوصية والامن، مما أدى الى تعقيد بعض جهود الولايات المتحدة للتنسيق مع الاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب[٢٨].

وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ صوت أعضاء اللجنة المعنية بمكافحة الإرهاب في البرلمان الأوروبي بالتصويت على تقريرها المعنون (أوجه القصور العملية والتشريعية في مكافحة الإرهاب داخل أوروبا)، تم من خلاله اجراء تقييم بشأن التهديدات ذات الطابع الإرهابي التي تواجه أوروبا، والابلاغ عن أي مؤشر للخلل والإجراءات المطبقة من قبل مؤسسات الاتحاد الأوروبي في مواجهة الإرهاب، ومنها ما يتعلق بالية تبادل المعلومات وإجراءات تأمين الحدود، واخيراً، اقتراح الحلول التي تراها اللجنة مناسبة لمعالجة الخلل ومظاهره، ويكتسب التقرير أهمية مضاعفة من خلال تحديد البعض من دعاة الكراهية في أوروبا، ووضع بعض المعايير لقياس نزعات التطرف، الامر الذي يعني ان التقرير يمثل استراتيجية عملية تتبنى نهجاً واقعياً وتتضمن توصيفاً دقيقاً للتهديدات الإرهابية المحتملة، مع اقتراح التدابير العملية لمواجهتها، وفي مقدمتها اتخاذ إجراءات احترازية بشأن الإرهاب السيبراني، وتأسيس مركز لفك التشفير الأوروبي، والذي يمكن من خلاله الوصول الى الرسائل المرسلة والمستقبلة عبر وسائل التواصل الاجتماعي والتي تتضمن دعوات صريحة للتطرف والكراهية والعنف[٢٩].



الا انه وعلى الرغم من الهزائم الكبيرة التي مني بها تنظيم (داعش) في الآونة الأخيرة، الا ان خطر القيام بهجمات وإعادة تشكيل وتنظيم هياكله التنظيمية لا زال قائماً، وهو ما ذهب اليه لوران نونيز المنسق الوطني لمكافحة الإرهاب والاستخبارات الفرنسي، مؤكداً رصد مجموعات من التنظيم في سوريا والعراق، قامت باستهداف قوات الامن المحلية، فضلاً عن انتشار مئات المقاتلين من غادرو مناطق القتال في الشرق الأوسط، في مناطق من البلقان والمغرب العربي، وهو ما يزيد من قلق الدوائر الأمنية الأوروبية، مع الاخذ بنظر الاعتبار المعلومات الاستخباراتية الخاصة بوجود ميول واستعداد عال لدى قادة التنظيم لصناعة أسلحة كيميائية، واستخدام طائرات بدون طيار في الهجمات الإرهابية، التي يخطط لشنها على الأراضي الاوربية، وبالتحديد الفرنسية منها(٣٠).

ووفقاً لرؤية المسؤول الفرنسي فان خطر استخدام الأسلحة البايولوجية يبقى قائماً على الرغم من ان ادخال هكذا نوع من الأسلحة الى فرنسا يبدو صعباً جداً، مستشهداً بحادثة القاء الشرطة الألمانية على شخص تونسي كان يحاول انتاج سموم بايولوجية في مدينة كولونيا الالمانية عام ٢٠١٨، وحسب التقارير الاستخباراتية الرسمية، فان فرنسا تعد اكبر عدد من الجهاديين الأوروبيين الى كل من سوريا والعراق، ومن بين ١٤٥٠ شخص انضم الى الجماعات الإرهابية عاد ما يقارب ٣٠٠ بالغ و ١٣٠ طفل الى فرنسا، كما القي القبض على ٢٥٠ شخص داخل منطقة الشرق الأوسط، فيما لقي ٧٠٠ شخص حتفهم، وتفترض الأجهزة الاستخباراتية بان ١٦٠ شخص يحملون الجنسية الفرنسية لا زالوا متواجدين في شمال غرب سوريا، منقسمين بين مختلف الجماعات الإرهابية(٣١).

وبعد اكثر من عقدين على اعلان الولايات المتحدة وحلفاؤها الرسميين الحرب ضد الإرهاب، وذلك غداة العمليات الإرهابية التي استهدفت الولايات المتحدة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، لاتزال الهجمات الإرهابية التي تقوم بها المنظمات الراديكالية المتطرفة قائمة وبشكل اكثر خطورة وحدة، فخلال الآونة الأخيرة، برزت على الساحة أجيال جديدة من التنظيمات الإرهابية الشديدة التطرف الى جانب تنظيم القاعدة، ومنها تنظيم (داعش)، الذي تمكن خلال فترة قصيرة من احتلال أجزاء واسعة من أراضي كل من العراق وسوريا وليبيا، فضلا عن اعلان تواجده في أراضي بلدان أخرى، واتسعت دائرة الاستقطاب في صفوف مواطني الكثير من الدول، بل ووصل الاستقطاب والتنظيم الى عمق الدول الاوربية، والى مواطنيها الذي ولدوا فيها وتربوا على قيمها ومبادئها(٣٢).

ويربط بعض المختصون والمهتمون بهذا الشأن بين تصاعد خطر الهجمات الإرهابية في العالم عامة وفي اوروبا بخاصة الى تصاعد الحواضن المتطرفة في عموم القارة، بسبب بعض السياسات التي تنتهجها بعض الحكومات في عدم اتباعها مبدأ الحزم، والتساهل مع الجماعات المتطرفة التي يمكن ان تشكل تهديداً خطيراً على الامن القومي للبلاد، وذلك من خلال التعاون معهم كمجموعات او كأفراد كجزء من منظومة وجهود مكافحة الدعوات المتطرفة في أوساط المجتمعات الإسلامية، فضلا عن غض النظر عن نشاطات بعض المجاميع المرتبطة بالإسلام السياسي، والفشل في تحديد سياسة واضحة وصريحة في التعامل مع المتشددين والمتطرفين بمختلف مشاربهم.

وفي ظل وجود مساحات واسعة من الحريات في أوروبا، تستثمرها العديد من الجماعات المتطرفة، للتحرك داخلها ونشر ايديولوجياتها المتطرفة، مما يؤكد الآراء التي تطالب

بضرورة الانتقال الى محاربة الجماعات نفسها، دون الاكتفاء بإجراءات غير فعالة كالتضييق عليها او تشديد الرقابة على مواردها المالية، مع إمكانية تعميق التعاون الاستخباراتي بين الدول الأوروبية نفسها، او بينها وبين الدول الاخرى في مجال مكافحة التطرف، لا سيما تلك التي تمتلك خبرات واسعة في تفكيك التنظيمات الإرهابية(٣٣).

وفي تقرير لاحد مراكز البحوث والدراسات البريطانية، واستناداً على مراجعة الإحصاءات الرسمية الصادرة عن جهاز الامن الداخلي ومجلس العموم البريطاني، فان مظاهر القصور في تعاطي الأجهزة والسلطات الأمنية والاستخباراتية الأوروبية والبريطانية تتركز في(٣٤):

١- بطء إجراءات التقاضي في قضايا الإرهاب.
٢- تزايد تهديدات الإرهاب المحلي بأنواعه واشكاله كافة.
٣- التركيز على الإرهاب الخارجي، وقد كشف تقرير لجهاز الامن البريطاني بوجود اتجاه متصاعد لدى المتطرفين المتواجدين في بريطانيا للانضمام الى التنظيمات المتطرفة في بؤر الصراع المختلفة ومنها منطقة الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من الإجراءات والسياسات الأمنية او السياسية التي اتخذتها معظم الحكومات الأوروبية والحكومة البريطانية على وجه الخصوص، في اطار حملتها لمجابهة تحديات الامن ومكافحة الإرهاب، ومنها ما يتعلق بتطبيق الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني والتي تتضمن توظيف ما يوازي ٢.٣٣ مليار دولار لتعزيز قدراتها في هذا المجال للأعوام بين ٢٠١٦-٢٠٢١، وترتكز على ثلاثة اركان هي الدفاع والردع والتطوير(٣٥)، الا انها لم تؤدي للقضاء بشكل نهائي على التهديدات الإرهابية التي تواجهها بريطانيا، الامر الذي يتطلب القيام بخطوات اكثر جدية وحسم فيما يتعلق بالجوانب العسكرية والأمنية والاستخباراتية والقضائية.
كما انه، وعلى الرغم من ان هناك العديد من الاجهزة المعنية بمكافحة الإرهاب والتطرف ومراقبة المنخرطين والمؤيدين للإرهاب، فان هناك العديد من الانتقادات توجه لها في هذا الخصوص، لاسيما بعد فشلها في اكتشاف الشبكات التي ارتكبت الهجمات الأخيرة بشكل مبكر، واكتشاف ان بعض مرتكبيها كانوا يخضعون لمراقبة مشددة من قبل السلطات في أوقات مختلفة قبل الهجمات، مما يؤشر على وجود ثغرات عدة في إجراءات أجهزة الامن وضعفاً في إجراءات المراقبة والتحقق، فضلاً عن تأشير بعض القصور في إجراءات التنسيق وتبادل المعلومات بين أجهزة الامن والاستخبارات الاوربية المختلفة.

وبفضل إدراك الدول الأوروبية المتزايد لخطورة اهمال بعض نقاط الخلل المتعلقة بضعف التنسيق وغياب قاعدة المعلومات، فقد اطلق الاتحاد الأوروبي اول سجل قضائي أوروبي لمكافحة الإرهاب، وذلك وفق مبادرة من وكالة العدل الأوروبية (يوروغست)، لغرض تسريع وتعزيز بعض الإجراءات القضائية لمكافحة العناصر الإرهابية، وتحسين إجراءات الامن والسلام، من خلال تبادل قاعدة البيانات والمعلومات حول المتورطين في عمليات إرهابية او المشتبه بهم، والتحرك بشكل سريع واخضاعهم للمسائلة القانونية، وفي هذا الصدد فقد وصف لاديسلاف هامران مدير اليوروغست "بان الوكالة ستقوم بتسجيل التحقيقات في ملفات خاصة، فضلاً عن معلومات أخرى عن المشتبه بهم والمتورطين، وسيتم تقديمها للدوائر المعنية لغرض الاستفادة منها واتخاذ خطوات استباقية، وسيقتصر على دول الاتحاد، مع إمكانية التعاون مع

اطـراف دوليـة، فـي اطـار اتفاقيـات منفصـلة لتطـوير العمـل المشـترك فـي مكافحـة الإرهـاب والتطرف"[٣٦].

ومع استمرار التهديدات بوقوع هجمات من قبل الجماعات الإرهابية والمتطرفة داخل الأراضي الاوروبية، ومع إقرار اغلب المراقبين والمختصين بـان التهديدات الإرهابية لازالت قائمة مع بقاء الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداعمة لتحركاتها، وتصاعد موجات الكراهية والتحريض المقترن بالعنف، التي تقودها جماعات اليمين المتطرف الاوروبيـة، والتـي توفر بيئة مناسبة لازدهار بيئة مجتمعية تتصف بالكراهية وتهديد التعايش السلمي، مما ينعكس بشكل كبير على بعض ردود الأفعال داخل المجتمعات المحلية المستهدفة والتـي يمكـن ان يشكل الإرهاب ادواتها الفاعلة، ومع ذلك فقد حدّث المجلس الأوروبي المعلومات الـواردة حـول هذه المجموعات في تقريره الذي نشر بتاريخ ١٣ كانون الثاني/ينـاير ٢٠٢٠ مـا يطلق عليه (قائمة الاتحـاد الأوروبـي للجماعـات الإرهابيـة)، والتـي يتم مـن خلالهـا تحديد الأشخاص والجماعـات والكيانـات المدرجـة فـي القائمـة، وذلـك لتجميد اصـولهم الماليـة واتخـاذ الإجـراءات القضـائية بحقهم[٣٧].

عليه، ومن خلال ما تقدم، نلاحظ أن العديد من الدول الأوروبيـة تتواجد علـى أراضـيها الكثيـر مـن الجماعـات المتشـددة والمتطرفـة او مـن المتعـاطفين مـع فكـر او أيديولوجيـة هـذه الجماعـات، التـي تمكنـت مـن التغلغل داخل المجتمـع المحلـي وحصـل بعضـها علـى الكثيـر مـن الامتيازات والحماية من حكوماتها خلال المرحلـة السابقة، لا سيما في بريطانيـا وتعاملها مع جماعة الاخوان المسلمين، وذلك لأسباب يعود بعضـها الـى التعاون الاستراتيجي معها لتحقيق بعـض الأهـداف المسـتقبلية مـن ناحيـة، او لكسـب أصـوات قواعـدهم الانتخابيـة لصـالح بعـض الأحزاب السياسية من ناحية أخرى، الامر الـذي يمكـن ان يكـون لـه تـأثيرات سلبية علـى مجمل الوضع الأمني المستقبلي في المنطقة الأوروبية عامة او في بريطانيا بخاصة، فضلا عن الخطر الكبير الذي يشكله إمكانية عودة المواطنين المحليين الذين انخرطوا ضـمن التنظيمـات الإرهابيـة في مناطق الصراع المختلفة، والذين يشكلون نسبة لا يستهان بها.

وعلـى الـرغم مـن تواجـد الـدول الأوروبيـة الفاعـل فـي مواجهـة تحـديات فـرض الامـن ومكافحة الإرهاب في مختلف مناطق العالم، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط، التـي أضـحت بعض مناطقها اليوم تمثل تهديداً حقيقياً للأمن الدولي ومصالح الدول الاوروبية في هذه المنطقة المهمـة والحيويـة، الا ان الاسـتراتيجية او السياسـة التـي انتهجتهـا هـذه الحكومـات تجـاه هـذه التحـديات خـلال المرحلـة الماضـية، اسفرت بالكشـف وابطـال عـدد غيـر قليـل مـن التهديـدات الإرهابيـة، لكنهـا بالوقت نفسـه لـم تسفر عن تحقيق كامل النتائج والاهداف التـي وضـعت من اجلها، بتحصين دولها من الاخطـار الإرهابيـة، بل بـالعكس فقد شـهدت سنوات ٢٠١٥-٢٠١٧ تصـاعداً فـي معدل العمليـات الإرهابيـة واستهدافاً أكبـر للمصـالح الاوروبيـة فـي الـداخل او فـي مختلف دول العالم.

وهكذا، فان تحقيق اهداف فعالية التوجهات الاوروبيـة تجـاه مكافحـة الإرهـاب، تتطلب اعتمـاد مقاربـة استباقية للظـاهرة الإرهابيـة بصـورة عامـة وارفاقهـا بمقاربـة مجتمعيـة وتربويـة وتعليمية ودينية تعمل على إيجاد حلول دائميه لمشكلة الإرهاب، سـواء علـى صـعيد الـداخلي مـن خلال تطوير سياسات مكافحة الإرهاب المحلية، او على الصعيد الدولي من خلال توظيف مكانة وفاعليـة الـدول الاوروبيـة علـى المسـرح الـدولي او تواجـدها المـؤثر فـي المنظمـات الدوليـة او

شراكتها مع الولايات المتحدة لإيجاد او دعم الية لتنسيق العمل ومعالجة التوترات والمشاكل والنزاعات التي أدت الى انتشار الجماعات المتشددة التي تنتهج العنف والتطرف، وهو ما يتطلب القيام بدور اكثر فاعلية وتشجيع المبادرات الهادفة لبناء تفاهمات او تسويات يمكن ان تؤدي بالمجمل الى تجاوز الخلافات والصراعات وتحقيق الاستقرار المجتمعي الذي سينعكس بدوره على الامن الدولي عامة والامن الاوروبي بخاصة.

الخاتمة

استناداً على ما سبق، فان السياسة الاوروبية في مجال جهود مكافحة الإرهاب والتطرف، تواجه اليوم العديد من الصعوبات والمعوقات، وفي مقدمتها الصعوبات التي تعاني منها بعضها وفي مقدمتهم فرنسا وبريطانيا فيما يتعلق بالجانب المالي من هذه الالتزامات، الامر الذي يمكن ان يقوض من قدرتها على الالتزام باستمرارية وفاعلية هذه الجهود في داخل البلاد وخارجها، في ظل الازمات المالية التي تعاني منها الدول او بسبب التغيرات التي طرأت على أثر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وعلى مدى الأعوام المنصرمة، فان اغلب الحكومات الاوربية قد أصبح يساورها قلق متزايد من إمكانية وقدرة المنظمات الإرهابية على جذب مواطنيها للانضمام اليها سواء في القتال في سوريا او العراق من جهة او استخدامهم لغرض القيام بهجمات في داخل الأراضي الاوربية او لجذب الاخرين لغرض الانضمام لهذه التنظيمات من جهة اخرى، فالمؤشرات التي افرزتها خارطة العمليات الإرهابية والتنسيق العالي فيما بينها يشير الى القدرات والإمكانات العالية التي تتوافر لديها، لاسيما ان التقديرات تشير الى سفر ٥٠٠٠ مواطن اوربي الى بلدان أخرى لغرض القتال.

وبالرغم من ان الدول الاوربية كانت قد تعرضت في أوقات سابقة الى العديد من الاعتداءات الإرهابية، ولكن الهجمات الأخيرة من حيث طبيعتها وتنسيقها عالي، فضلا عن اثارها التدميرية الواسعة، ولجوئها في بعض الأحيان الى استخدام التكنولوجيا الحديثة، مثلت نقطة تحول جديدة في السياسة الاوروبية واشرت العديد من نقاط الضعف في جهود لمكافحة الإرهاب والتطرف التي تناولتها هذه الدراسة، وعلى هذا النحو فمن المهم ان تقوم بعض الدول الاوروبية بعمل مراجعة كاملة للقوانين المحلية المعمول بها حالياً، مع تحقيق جزء من التوازن بين الحاجة الملحة للأمن والنظام وبين مبادئ حقوق الانسان والحرية الشخصية، والعمل على دفع عجلة التنمية فيها لغرض تجاوز مسببات انضمام الأشخاص الى التنظيمات المتطرفة، فضلا عن ضرورة مراجعة سياستها التربوية التعليمية، فبغض النظر عن اصولهم السابقة فان جزء كبير من منفذي العمليات الإرهابية الأخيرة درسوا وتخرجوا من مؤسسات تعليمية اوروبية، وهذا يعني ان هناك نوع من الخلل في بنية هذه المؤسسات، مما يتطلب وقفة جادة لغرض بناء نوع من التعايش والسلم المجتمعي.

وعلى هذا الأساس فان خطر التنظيمات الارهابية بمختلف الوانها أصبح اليوم مضاعفاً في ظل مجموع المشاكل الأمنية والاجتماعية التي خلفتها مشاكل عدم إيجاد حلول سريعة ودائمة للصراعات في منطقة الشرق الأوسط، وفي مقدمتها الازمة السورية التي تنذر ديمومتها مجمل الامن الدولي، وتنعكس كذلك على تفاقم مشكلة الموجات الكبيرة من الهجرة واللجوء الى اوروبا والتي شهدت ذروتها عام ٢٠١٥، وما شكلته من بيئة خصبة لتشكيل بعض المجاميع التي تشكل خطرا عليها، في حال لم تتخذ الحكومة اجراءات تعمل على احتواء هذا العدد الهائل وايجاد

حلول انية للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي يعانون منها، والتي يمكن ان تكون سببا رئيسيا في اتجاههم للتطرف والعنف، فضلا عن المساهمة الفاعلة في إيجاد حلول سلمية ودائمة للمشاكل التي تعاني منها المناطق التي تشكل نقطة انطلاق للجماعات الإرهابية.

وهكذا، فانه لا يمكن تجاوز او تجاهل دور بعض الدول الأوروبية المهمة الحالي والمستقبلي في المحيط الدولي وفي مقدمتها فرنسا والمانيا، لاسيما المتعلق منه بقضية الإرهاب والتعامل معه ومحاربته، نظرا للمتغيرات الداخلية والخارجية التي حصلت خلال الفترة الماضية والتي تناولتها الدراسة، اذ ان مستقبل فاعلية سياستها تجاه الإرهاب سيكون له العديد من الانعكاسات على وضعها المستقبلي في المنظومة الدولية، فالإجراءات والمواقف التي تميزت بها سياساتها خلال ازمة تمدد تنظيم (داعش)، اثبت وبشكل لا يقبل اللبس ان هناك رغبة واضحة في ان تكون متواجدة بقوة على الساحة الدولية، الامر الذي سينعكس على مستقبلها كدولة وعلى علاقاتها الدولية مع العالم.

الهوامش والمصادر:

(١) الموقع الرسمي لمجلس الامن الدولي – لجنة مكافحة الإرهاب قرارات مجلس الامن، http://www.un.org/ar/sc/ctc/resources/res-sc.html

(٢) عامر محمد معاذ، السياسة الفرنسية تجاه الشرق الأوسط ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص١٧٦.

(٣) استراتيجية مكافحة الإرهاب الأوروبية - هدف مشترك ومراعاة لخصوصية كل دولة، DW، ٢٠٠٧/٤/٢٧، https://p.dw.com/p/AJcI

(٤) عبد جميل المخلافي، الاتحاد الأوروبي نحو استراتيجية لمكافحة التشدد الإسلامي على أراضيه، DW، https://p.dw.com/p/7YAS

(٥) فرنسا والخليج العربي، الامارات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨، ص٣٧-٣٨.

(6) Kristin Archick, U.S.-EU Cooperation against Terrorism, Congressional Research Service, March 2, 2016, p2.

(٧) منى مصطفى محمد، عرض كتاب الحرب الفرنسية على القاعدة في افريقيا، http://www.rpcst.com/news.php?action=show&id=6891 .

(٨) لمعرفة المزيد حول هذا الهجوم ومنفذيه، ينظر: Charlie Hebdo attack: Three days of terror, http://www.bbc.com/news/world-europe-30708237 .

(٩) مبارك احمد، سياسات الاتحاد الأوروبي الأمنية والاستخباراتية لمواجهة التهديدات الإرهابية، مجلة المرجع، مركز سيمو، باريس، ٨ أكتوبر ٢٠١٨، https://www.almarjie-paris.com/4293

(10) U.S.-EU Cooperation Against Terrorism, The Congressional Research Service (CRS, March 2, 2016, https://www.everycrsreport.com/files/20160302_RS22030_c0de0fa2e8482e22c7de6bc6793150842a9273bc.pdf

(١١) مبارك احمد، مصدر سابق.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) القيادي بوبكر الحكيم معروف من أجهزة مكافحة الإرهاب الفرنسية، جريدة القدس العربية اللندنية، ٢٠١٦/١٢/١١.

(١٤) لماذا فرنسا الهدف الدائم للإرهاب في اوربا، http://www.roayahnews.com/.

(١٥) اسلام فرج، الاتجاهات الجديدة للتطرف تعرقل مكافحة الارهاب في أوروبا، اليوم، ٢٠٢١/١/٢٦، http://bit.do/fPHq9

(١٦) الإرهاب في اوربا: مكافحة المقاتلين الأجانب والشبكات النابعة من الداخل،



http://almasalah.com/ar/News/72457/ .

(١٧) اجهزة مكافحة الارهاب تخشى عودة الاطفال المجندين الى أوروبا،
http://www.france24.com/ar/20161119 .

(١٨) التحديات الإقليمية والشراكة الخليجية الفرنسية، http://www.fekr-online.com/article/.

(١٩) لمعرفة المزيد حول تجارة السلاح الفرنسية خلال الفترة التي سبقت عام ٢٠١٤ انظر:
France and Arms Trade control, Paris, 2016.

(٢٠) للاطلاع أكثر ينظر الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الفرنسية: http://www.diplomatie.gouv.fr/.

(٢١) ماذا تفعل فرنسا لمحاربة داعش، الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الفرنسية،
http://www.diplomatie.gouv.fr/ .

(٢٢) ومنها القرار المرقم ٢١٩٩ والصادر من مجلس الامن بتاريخ ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥ والقرار ٢٢٥٣ الصادر بتاريخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر من نفس العام والذي عزز الإطار الدولي لمكافحة تمويل الإرهاب، ومعاقبة الجهات التي تدعم التنظيمات الإرهابية مالياً، انظر: http://www.diplomatie.gouv.fr/.

(23) Abdurrahim Sıradağ, Understanding French Foreign and Security Policy towards Africa: Pragmatism or Altruism, Afro Eurasian Studies Journal Vol 3. Issue 1, Spring 2014, p101.

(٢٤) شادي عاكوم، مكافحة الإرهاب تؤرق أوروبا: غياب للثقة والتعاون ولهيكل قاعدة بيانات مشتركة، العربي الجديد، ١١ نوفمبر ٢٠٢٠، http://bit.do/fPHrn

(25) Matthew Levitt, Olivier Decottignies, Eric Rosand, Terror in Europe: Combating Foreign Fighters and Homegrown Networks, The Washington Institute for Near East policy, Washington, Mar 31, 2016,
https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/terror-europe-combating-foreign-fighters-and-homegrown-networks

(٢٦) جاسم محمد، تعزيز التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب في أوروبا، عين أوروبية على التطرف، ٢٢ يونيو ٢٠١٩، http://bit.do/fPHru

(27) Ibid.

(28) Ibid.

(٢٩) اشرف محمد كشك، التقرير الأوروبي حول مكافحة الإرهاب: توصيف شامل للتحديات وتحديد عملي للآليات، اخبار الخليج، البحرين، ٢٠٢١/٣/١٣،
http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1145455

(٣٠) منية بالعافية، المنسق الوطني للاستخبارات ومكافحة الإرهاب في فرنسا: تنظيم الدولة الإسلامية يعيد تنظيم نفسه، مونت كارلو الدولية، ٢٠٢١/٣/١١، http://bit.do/fPHqr

(٣١) المصدر نفسه.

(٣٢) عبد الله ادالكوس، في مقاربة الحرب ضد الإرهاب، مجلة ذوات، الرباط، إصدارات مؤسسة مؤمنون بلا حدود، العدد ٢٥، (٢٠١٦)، ص١٥.

(٣٣) هجوم مانشستر يكشف قصور استراتيجيات بريطانيا في مكافحة التطرف، https://goo.gl/uXmcjb.

(٣٤) "كيف تسلل التطرف الى المجتمع البريطاني"، جريدة العرب اللندنية، العدد ١٠٦٨١، ٤ يوليو/تموز ٢٠١٧، ص٧.

(٣٥) بريطانيا تعتمد استراتيجية امن سيبراني جديدة، موقع الامن والدفاع العربي،
https://goo.gl/HDu2eB .

(٣٦) عبد الله مصطفى، إطلاق أول سجل قضائي أوروبي في مجال مكافحة الإرهاب، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٤٨٩٢، ٢٠١٩/٩/٦، http://bit.do/fPP2r

(٣٧) وحدة الدراسات والتقارير، مخاطر الإرهاب والتطرف في أوروبا، مركز الناطور للدراسات والابحاث، ٢٠٢٠/٣/١٤، http://bit.do/fPP43



واقع أداء القضاء الجنائي العراقي في مكافحة الارهاب

الأستاذ الدكتور
براء منذر كمال عبداللطيف
التدريسي في كلية الحقوق / جامعة تكريت

المدرس الدكتورة
نورس رشيد طه
التدريسية في كلية الحقوق / جامعة النهرين

المقدمة :

اولاً-أهمية البحث ومسوغات اختياره

يعد الإرهاب من اخطر الجرائم التي باتت تفتك بالمجتمع ، ومن اكثر الجرائم شيوعاً، وقد كان للوسائل التقنية الحديثة دور مهم في نشر ثقافة الإرهاب بين صفوف الشباب والأطفال صغار السن بشكل خاص ، مما يتطلب وضع سياسة جنائية حكيمة هدفها وقاية الاسرة اولاً من انجراف أبنائها الى مهاوي الجريمة أولاً ، ومكافحة هذه الجريمة ومحاسبة مرتكبيها ثانياً .

ومن الجدير بالذكر أن المشرع العراقي تناول في تشريعاته قضية الارهاب بصورة غير مباشرة في قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ من خلال النص على مجموعة من الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي[١] ولم يتعرض الى جريمة الارهاب بشكل مباشر حتى صدور قانون مكافحة الارهاب رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥، وقد تعزز هذا التوجه بصدور قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥ .

ثانياً-تقسيم البحث

وسنحاول في هذا البحث تسليط الضوء على دور التشريعات الجنائية في اعادة تأهيل المعتقل الارهابي وصيانة حقه في الحياة والسلامة الجسدية من أي اعتداء يمسها أو قد يعرضها للخطر ، أذ سنعمل على تقسيم بحثنا إلى ثلاثة مباحث سنخصص الأول للبحث في مفهوم الإرهاب ، وسنبحث في الثاني مبدأ الشرعية الجزائية ودوره في صيانة الحقوق ، اما المبحث الثالث والأخير فسنسلط فيه الضوء على دور القضاء الجنائي في مكافحة الإرهاب .

المبحث الأول
مفهوم الإرهاب

ان الارهاب ظاهرة قديمة وبالرغم من ذلك فان تعريفه يعد من اعقد المشكلات في الفقه القانوني نتيجة عدم الاتفاق على تعريف موحد له هذا من جهة ، ومن جهة اخرى عدم رغبة الفقهاء بتحليل الارهاب نتيجة للدخول في اشكاليات لا طائل تحتها ، وكذلك تدخل بعض العوامل السياسية في تعريف الارهاب[٢] .

ولا شك ان ظاهرة الارهاب التي دكت كل اطراف المعمورة لا زالت محل جدل وعدم استقرار لبيان ماهيتها وتعريفها وكما اسلفنا فقد اختلف الفقهاء والباحثين في تعريف الارهاب وتاريخ ظهوره ومنهم من اهمل مسألة التعريف تلافيا لصعوبته[٣] ، في المقابل رأى البعض الاخر ان الصعوبات التي تعترض التوصل الى تعريف عام ومقبول ينبغي ان لا تحول دون محاولة تحديد مفهوم الارهاب .

وان كلمة الارهاب عند تعريفها تثير مشكلات كثيرة اذ يمكن وصف الارهاب ، ولكن لا يمكن تعريفه وعند التعريف تثور مشكلة نقل التعابير الاعتيادية الى الاصطلاح القانوني الفني



الذي يأخذ الصفة الرسمية ، ولحد الان ولهذه الاسباب لم يعرف الارهاب لحد الان كما اسلفنا وترجع اسباب ذلك الى الخلافات العلمية والفقهية والسياسية والايديلوجية اذ ان ما يعده بعضهم إرهاباً يراه بعضهم الاخر عملاً بطولياً وتعبيراً عن الحقوق المشروعة .

وعلى هدي ما تقدم سنقسم دراستنا لهذا المبحث الى مطلبين نخصص الأول للبحث في تعريف الإرهاب ، ونخصص الثاني للبحث في تمييز الإرهاب مما يشتبه به.

المطلب الأول

تعريف الإرهاب

للتعرف على مدلول مصطلح الإرهاب لابد من البحث في تعريفه لغة واصطلاحاً ، وهذا ما سنتناوله تباعاً في الفرعين الآتيين:

الفرع الأول : التعريف اللغوي

يمكن تعريف الارهاب لغةً بالرجوع الى اصل الكلمة وجذورها في القواميس والمعاجم المختصة بعلم اللغة .ففي اللغة وردت كلمة الارهاب بعدة معان ،ففي مختار الصحاح رجع اصل كلمة الارهاب الى الفعل رهِب (بكسر الهاء) رهَبة (بالفتح) ورُهبا (بالضم) أي خاف ويقال : رجل رهبوت أي : مرهوب(٤) .وفي المعجم الوسيط رهِب يرهبه رُهبا خافه وارهب فلانا خوّفه وفزعه

كما ورد تعريف الإرهاب في لسان العرب بإرجاعه الى الفعل أرهب أي أخاف وأفزع(٥) .

وقد وردت كلمة الارهاب ومشتقات الفعل رهب في القرآن الكريم وفي مواضع مختلفة منها تدل على الخوف والفزع(٦) ، حيث قال تعالى (وفي نسختها هدى ورحمة للذين هم لربهم يَرهبون) (٧) . وقوله تعالى (وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم وإياي فارْهبون) (٨) .

وقوله تعالى (انما هو إله واحد فإياي فارهبُون) (٩) .وقوله تعالى (واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم) (١٠).وقوله عز وجل (و استرهبوهم وجاءوا بسحر عظيم) (١١) . وقوله تعالى (لأنتم اشد رَهبة في صدورهم من الله) (١٢) . وقوله تعالى (ويدعوننا رغباً ورَهباً وكانوا لنا خاشعين) (١٣).

كما وردت مشتقات نفس الفعل خمس مرات في مواضع مختلفة من الذكر الحكيم لتدل على الرهبة والتعبد حيث ورد لفظ (الرهبان) في سورة التوبة (٣٤) ،وورد لفظ (رهباناً) في سورة المائدة الآية(٨٢) ، ولفظ (رهبانهم) في سورة التوبة الآية (٣١) و (رهبانية) في سورة الحديد الآية (٣٧) إذ ينصرف معنى الفزع والخوف والخشية والرهبة من عقاب الله تعالى ، والارهابيون في المعجم الوسيط وصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف لتحقيق اهدافهم وتجدر الاشارة الى ان المعجمات العربية القديمة قد خلت من كلمتي الارهاب والارهابي لأنها من الكلمات الحديثة الاستعمال ولم تعرفهما الازمنة القديمة وجاء في المعجم الرائد بان الارهاب رعب تحدثه اعمال العنف مثل القتل والقاء المتفجرات وذلك بهدف اقامة سلطة او تقويض سلطة اخرى . بينما لم ترد كلمة ارهاب بشكل كبير في الحديث النبوي الشريف ولعل اشهر ما ورد لفظ (رهبة) في حديث الدعاء قوله صلى الله عليه وسلم (رغبة ورهبة اليك) .

والرهبة من الخوف المقترن بالعنف والقسوة (terrorism) والتهديد غير المألوف وغير المتوقع ، بمعنى جعله يرتعد ويرتجف وفي اللغة الفرنسية ورد تعريف (terreure) في قاموس الاكاديمية الفرنسية لعام ١٦٩٤ على انه : رعب ، خوف شديد ، اضطراب عنيف .



وفي قاموس لاروس يعرف الارهاب بانه (مجموعة اعمال العنف التي ترتكبها مجموعات ثورية او اسلوب عنف تستخدمه الحكومة) ، وفي قاموس آخر يعرف الارهاب بانه : (الاستخدام المنظم لوسائل استثنائية للعنف من اجل تحقيق هدف سياسي) ، وفي قاموس اللغة الانكليزية الصادر عن مطابع اكسفورد يعرف الارهاب بانه (استخدام الرعب خصوصا لتحقيق اغراض سياسية).

ولم تأخذ اللغتان الالمانية والايطالية في تعريف الارهاب اللغوي بمعنى معين ، انما استعارتها من الاصل اللاتيني المشتق من اللغة الفرنسية عن طريق الكلمة المركبة (terrorismus) .

الفرع الثاني : التعريف الاصطلاحي

للوقوف على تعريف الإرهاب اصطلاحاً لابد من بيان موقف التشريعات أولاً ومن ثم نعرج على الاتجاهات الفقهية في تعريفه ثانياً .

أولاً - **تعريف الارهاب في التشريعات:** ان تعريف الارهاب قانوناً يتضمن وجهة نظر المشرع لتلك الجريمة التي تعكس فهمه للأمور وكذلك وجهة نظره تجاه معالجة الجريمة واثارها وخلفيته القانونية والسياسية .

عالجت القوانين موضوع الارهاب باتجاهات عدة ، الاول منها عالج الارهاب جريمة لها قانونها الخاص كالقانون العراقي (قانون مكافحة الارهاب العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥) والانكليزي[١٤] ، والثاني عالجها بإدخال النصوص الخاصة بها ضمن قانوني العقوبات والاجراءات الجنائية مثل القانون المصري ، والثالث عالجها بقانون خاص للإرهاب ونصوص قانون العقوبات والاجراءات الجنائية مثل القانون الفرنسي .

عرف قانون مكافحة الارهاب العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ الارهاب في المادة الاولى منه بانه (كل فعل اجرامي يقوم به فرد او جماعة منظمة استهدفت فرداً او مجموعة افراد او جماعات او مؤسسات رسمية او غير رسمية واوقع اضراراً بالممتلكات العامة او الخاصة بغية الاخلال بالوضع الامني او الاستقرار والوحدة الوطنية او ادخال الرعب والخوف والفزع بين الناس او إثارة الفوضى تحقيقاً لغايات إرهابية)[١٥] .

وعرف القانون الانكليزي الصادر سنة ١٩٨٩ في المادة(٢٠) منه بانه (استخدام العنف لتحقيق اهداف سياسية بما في ذلك استخدام العنف بقصد اشاعة الخوف بين افراد الشعب او قطاع منهم)[١٦] .

وفي التشريع السوري نُظم الارهاب ضمن نصوص قانون العقوبات الذي عرفه في المادة (٣٠٤) منه بانه (يقصد بالأعمال الارهابية جميع الاعمال التي ترمي الى ايجاد حالة من الذعر وتُرتكب بوسائل كالأدوات المتفجرة والاسلحة الحربية والمواد الملتهبة والمنتجات السامة او المحرقة والعوامل الوبائية التي من شأنها ان تحدث ضرراً عاما)[١٧] .

وفي اسبانيا تم الغاء قانون مكافحة الارهاب وادخلت معالجة الارهاب ضمن نصوص قانوني العقوبات والاجراءات الجنائية إذ اورد المشرع الاسباني قائمة طويلة من الجرائم تحت وصف الارهاب مثل الاعتداء على حياة الاشخاص والموظفين العموميين وافراد الجيش والشرطة وسلامتهم والاعتداء على المنشأة العسكرية ووسائل المواصلات والمصارف والمراكز الصحية والتهديد والتمرد والابتزاز وحيازة الاسلحة والذخائر في صورة غير قانونية[١٨]



يثير الارهاب كما اسلفنا في البداية اعقد المشكلات عند تناول موضوع التعريف سواء في ميدان القانون الدولي العام او القانون الجنائي بل امتد الامر ليشمل الاعلام والصحافة ووصل التعقيد الى اجهزة الامم المتحدة ومؤسساتها فلم يتفق على تعريفه الى الان، اما لخلافات الدول فيما بينها في التعريف او لعدم استيعابه من قبل الناس حتى ان مندوب امريكا الدائم في الامم المتحدة اوضح ان النفاق يظهر عندما يتم التطرق لهذا الموضوع(١٩) .

وذهب الفقهاء والدبلوماسيون مذاهب شتى في تعريف الارهاب ، الاول منها يرى ان الصعوبة تعود الى ان الارهاب الدولي مجموعة من الجرائم المحددة سلفاً ويختلف بالتالي التكييف القانوني لها بين القانون الدولي العام والقانون الجنائي .

والثاني يرى ان الارهاب له صور عديدة ناتجة عن تشعب اشكاله واهدافه وتناقضها اضافة الى دوافعها العديدة ، ويرى بعضهم ان تعريف الارهاب يضر بالمصالح العليا للدول العظمى ، لأنها تنفذ مخططات تلك المصالح استناداً على اساليب ارهابية(٢٠) .

وذهب الدكتور محمد عزيز شكري الى الرأي القائل ان صعوبة تعريف الارهاب ناتجة عن عدم تعريفه في القوانين الجنائية الداخلية وبالتالي لا يستفاد منها في تعريف الارهاب على الصعيد الدولي(٢١) .

واخيراً فشلت الجهود المبذولة في تعريف الارهاب لتداخله مع العنف والتطرف وتداخل الجنسيات والاديان فيه وتجاوزه الاقاليم ليشمل العالم كله مع تصارع الدول لإدخال رغباتها في تعريفه .

ويمكن اجمال النتائج المترتبة على التعريف بما يأتي :

١- تأجيل عقد معاهدة او اتفاقية دولية عالمية لمكافحة جرائم الارهاب اذ ان اغلب الاتفاقيات إقليمية كالاتفاقيتين العربية لعام ١٩٩٨ والاوربية لعام ١٩٧٧ .
٢- اختلاف النظرة الى الارهاب اذ ينظر اليه بعضهم كجريمة اما بعضهم الاخر فيرى انه كفاح للقضاء على الارهاب ذاته .
٣- تداخل الارهاب والعنف السياسي والجرائم السياسية في صور الحروب والمافيا والانقلابات العسكرية .
٤- الفوضى في الصاق الصفة الارهابية بالشعوب والجماعات حسب المصالح العليا للدول مما يصعب عد الارهاب جريمة على وفق مبدأ قانونية الجرائم والعقوبات(٢٢) .

ثانياً- الاتجاهات الفقهية بصدد تعريف الإرهاب

يبدو ان التعريف الفقهي للإرهاب هو من اكثر ما يثير الجدل فقد تنازع الفقهاء فيما بينهم لتعريف الارهاب وذهبوا في ذلك الى اتجاهات وتيارات مختلفة استناداً على خلفيتهم الفكرية والعلمية ومهما يكن من امر فقد انقسموا في ذلك الى فريقين ، الاول رفض فكرة تعريف الارهاب والثاني قام بتعريف الارهاب ويمكن إجمال ذلك بما يأتي :

١- الاتجاه الرافض لتعريف الارهاب :

رفض هذا الاتجاه تعريف الارهاب لأسباب تتعلق بالإرهاب ذاته في قسم منها، والاخرى تتعلق بتجريمه ، وقد تزعم هذا الاتجاه الفقيه (فيريدلاندر) اذ انه اوضح ان لا حاجة في رأيه لتعريف الارهاب تعريفاً قانونياً ذلك ان جريمة الارهاب تعد جريمة عادية تقع في أي بلد متحضر مهما كانت الوسيلة المستعملة في ارتكابها او الفاعل الذي قام بارتكابها هذا من جهة ، وان وصف الارهاب اسهل من تعريفه ذلك انه من غير المستحب وضع تعريف يحمل



خصائصه لان ذلك يثير كثيراً من الحساسية لكونها تتهم احد الاطراف بالإرهاب على حساب الآخر من جهة اخرى[٢٣]

٢– الاتجاه المؤيد للتعريف :

يبرز في هذا الاتجاه الكثير من الفقهاء الاجانب والعرب الذين قاموا بتعريف الارهاب وساهمت بعض الموسوعات في تعريفه ، وقد برز عدد من العلماء الغربيين ومنهم (جي فانوفيتش) اذ عرف الارهاب بانه (الاعمال التي من طبيعتها ان تثير لدى شخص ما الاحساس بالخوف من خطر ما بأية صورة) ، وعرفه الفقيه (جوزنبرج) بانه (الاستعمال العمدي للوسائل القادرة على إحداث خطر عام تتعرض له الحياة او السلامة الجسدية او الصحة او الاموال العامة) وعرفه الفقيه سوتلي بانه (كل عمل اجرامي مرتكب من خلال الرعب او العنف او التخويف توصلا الى تحقيق هدف محدد) كما عرفه الفقيه جورج ليفاسير بانه (الاستعمال العمدي والمنظم لوسائل من طبيعتها اثارة الرعب بقصد تحقيق اهداف معينة)[٢٤].

اما الفقه العربي ، فقد عرف الارهاب مقترناً بالقانون الدولي إذ خلط بعض الفقهاء العرب بين المفهومين الجنائي والدولي في تعريف الارهاب ، فعرفته الدكتورة أمل يازجي بانه (جريمة مقصودة ذات دافع سياسي الا في زمن الحرب حيث يمكن ان تكون مجرد تقنية عسكرية ترتكب من قبل فرد او اكثر لصالح نظام حاكم يمثل دولة وتهدف اضافة الى الذعر المحتمل زعزعة نظام سياسي قائم او في طور القيام للقضاء عليه)[٢٥]

وعرفه الدكتور عبدالعزيز سرحان بانه (كل اعتداء على الارواح والممتلكات العامة او الخاصة بالمخالفة لأحكام القانون الدولي بمصادره المختلفة وهو بذلك يمكن النظر اليه على اساس انه جريمة دولية سواء قام بها فرد او جماعة او دولة ويشمل ايضا اعمال التفرقة العنصرية التي تباشرها بعض الدول)[٢٦] .

وعرفه الدكتور صلاح الدين عامر بانه (الاستخدام المنظم للعنف لتحقيق هدف سياسي وبصفة خاصة جميع اعمال العنف وحوادث الاعتداء الفردية او الجماعية او التخريب التي تقوم بها جماعة سياسية لخلق جو من عدم الامن وهو يحتوي على طوائف متعددة من الاعمال اظهرها اخذ الرهائن واختطاف الاشخاص وقتلهم ووضع المتفجرات او العبوات الناسفة في اماكن تجمع المدنيين او وسائل النقل العامة والتخريب وتغيير مسار الطائرات بالقوة)[٢٧]

وعرفته موسوعة السياسة بقولها (استخدام العنف غير القانوني او التهديد به بأشكاله المختلفة كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف بغية تحقيق هدف سياسي معين مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الافراد وهدم المعنويات عند الافراد والمؤسسات او كوسيلة للحصول على المعلومات او المال وبشكل عام استخدام الاكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الارهابية)[٢٨]

وعرفت موسوعة لاروس الفرنسية الارهاب بانه (مجموعة الاعمال التي ترتكبها المجموعات الثورية والارهابي هو الشخص الذي يمارس العنف وقد ارتبط وصف الارهابي بزعماء الثورة الفرنسية من اليعاقبة الذين اقاموا حكماً مبنياً على الارهاب في فرنسا عام ١٧٩٣) .



المطلب الثاني
تمييز الارهاب عما يشتبه به

يختلط الارهاب مع بعض الظواهر الاجرامية المشابهة له مثل حرب العصابات والجريمة السياسية والجريمة المنظمة لذلك يجب تحديد هذه الظواهر وتميزها عن الارهاب ، فالجريمة السياسية تختلف وتتباين عن الارهاب في عامل مهم وهو الهدف والغاية اذ ان هدف وغاية الارهاب تختلف عن هدف وغاية الجريمة السياسية ، فان العمل الارهابي يتجاوز نطاق الفعل ويهدف الى ارسال وسائل الى جهات معينة من خلال العمل الارهابي اضافة الى الجانب الدعائي والترويج للفكر العقائدي الذي تؤمن به المجموعة الارهابية المنفذة وهذا غير موجود في الجريمة السياسية التي تنحصر غاياتها وهدفها في نطاق تحقيق اهداف سياسية متمثلة بالوصول الى الحكم او تحقيق نفوذ داخل الحياة السياسية للدولة[٢٩]، اما تمييز الارهاب عن حرب العصابات فأنها تستخدم اسلوب عسكري تقليدي ضد قوات العدو النظامية ومبدأ الكر والفر وان مرتكبي حرب العصابات يميزون بين المدنيين والعسكريين من الضحايا، اما الارهاب فلا يميز بين المدنيين والعسكريين فكلاهما هدف له ، وان اسلوب حرب العصابات لا تستخدمه المجاميع الارهابية في الغالب وانما تكون متغلغلة داخل المجتمع.

اما تمييز الارهاب عن الجريمة المنظمة يبرز من خلال مرتكب الجريمة المنظمة يسعون الى الاستحواذ على الاموال والممتلكات وتحقيق منافع مادية والنفوذ ، اما الجريمة الارهابية فغايتها تحقيق اهداف سياسية وفكرية تنسجم مع الفكر المتشدد الذي تؤمن به هذه المجاميع اضافة الى ان الجريمة المنظمة يكون تأثيرها محدوداً على الضحايا اما الجريمة الارهابية فيكون تأثيرها غير محدود فيشمل ضحايا اخرين عن طريق التأثير النفسي واشاعة الرعب بين افراد المجتمع.

المبحث الثاني
دور القضاء الجنائي العراقي في مكافحة الارهاب وحماية حقوق المتهم

يقوم القضاء بدور مهم حاسم في وجه الارهاب و التصدي له من خلال الامكانات العلمية والقانونية التي يتمتع بها و التاريخ المشرق و السمعة الطيبة التي يمتاز بها هذا القضاء العراقي وسنبحث دور القضاء الجنائي العراقي في التصدي لهذه الظاهرة ، بالإضافة لدوره في حماية حقوق المتهم ، وفقاً لمطلبين ، سيكون المطلب الاول بعنوان دور القضاء الجنائي العراقي في مكافحة الارهاب ، الثاني بعنوان دور القضاء الجنائي العراقي في حماية حقوق المتهم.

المطلب الأول
دور القضاء الجنائي العراقي في مكافحة الارهاب

للقضاء مرحلتين ، وهما مرحلة التحقيق والمحاكمة ، يدور عمل القضاة والمحققون في مضمارها وداخل حدودها لا يجوز لهم الخروج عنها ، عند النظر في الدعاوى الجزائية ، وعليه سنبين دور القضاء الجزائي العراقي عند نظره في دعاوى الارهاب في كلٍ من مرحلة التحقيق والمحاكمة وعلى شكل فرعين وكالآتي :-



الفرع الاول : دور القضاء الجنائي العراقي في مرحلة التحقيق.

اخذ القانون العراقي بمركزية اجراءات التحقيق في الجرائم الارهابية حيث أُسندت مهمة التحقيق في هذه الجريمة الخطيرة الى محاكم التحقيق المركزية التي شكلت بأمر سلطة الائتلاف المؤقت رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٤ م[٣٠] واعطيت هذه المحاكم الولاية القضائية التي تمارس من خلالها اجراءات التحقيق المحاكمة في هذه الجرائم في جميع انحاء العراق وقد نص الامر لسلطة الائتلاف رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٤ م في القسم الثامن منه على الجرائم التي تدخل في اختصاص المحاكم الجنائية المركزية (وهي الارهاب والجريمة المنظمة والفساد الحكومي والاعمال التي تهدف الى زعزعة المؤسسات الديمقراطية واعمال العنف التي تقع لأسباب طائفي او قومية او دينية) .

وقد اعطيت المحاكم الجنائية المركزية حرية اختيار الجرائم التي تقع في جميع انحاء العراق التي حددها الامر ١٣ لسنة ٢٠٠٤ م وهذا يعني انه لا يوجد اختصاص مكاني بين محاكم العادية والمحاكم الجنائية المركزية طالما اعطى الامر للمحكمة الجنائية المركزية اختيار الجرائم التي تحقق فيها ، وهذا منصوص عليه في القسم (١٨) الفقرة الخامسة من امر سلطة الائتلاف رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٤[٣١]. وقد جاء قرار محكمة التمييز الاتحادية معززا من خلال التطبيق لهذا المبادئ ويتضح هذا جليا من خلال قرارها بالعدد ٢٨ / موسعة جزائية / ٢٠٠٤ المتضمن (ان اختصاص المحكمة الجنائية المركزية قد حدد بأمر سلطة الائتلاف رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٤ م المنشور في الوقائع العراقية العدد (٣٩٨٣) الذي الغي كلياً امر سلطة الائتلاف المرقم ١٣ لسنة ٢٠٠٣م ، وجد ان امر سلطة الائتلاف منح الولاية القضائية للمحكمة الجنائية في اجراء التحقيق و المحاكمة في جميع الجرائم وفي جميع انحاء العراق بغض النظر عن مكان وقوعها مادام لها سلطة اختيار القضايا)[٣٢]

وتتبع هذه المحاكم مجموعة من القواعد تتمثل في توسيع السلطات الممنوحة للشرطة في مرحلة الاستدلال وجمع المعلومات وقاعدة تقييد حرية المتهمين قبل مرحلة المحاكمة ، كما تنطبق هذه المحاكم ايضاً ميع الضمانات التي حددها قانون اصول المحاكمات الجزائية للمتهم ومنها استجواب المتهم وتوضيح التهمة المنسوبة اليه والاستماع لدفوعه تطبيقا لأحكام المادة (١٢٣) من قانون اصول المحاكمات الجزائية ومن الطرق الحديثة التي تستخدم في المحاكم الجزائية هي طريقة الاستماع الى الشهود عن طريق الدائرة التلفزيونية المغلقة عن طريق جهاز يسمى (VTC) الموجود في المحكمة الجنائية المركزية ويتم سماع اقوال الشهود الموجودين خارج العراق ويمتلكون معلومات مهمة عن جرائم وقعت في العراق وغالباً ما يكونوا من جنسيات اجنبية او من منتسبي القوات المتعددة الجنسيات ويؤدون شهادتهم بعد ان يأدون القسم امام قاضي التحقيق الذي يقوم بتوجيه الاسئلة اليهم وتدون اقوالهم وبحضور المتهم والمحامي المنتدب والممثل القانوني لقوات التحالف الذي يقوم بتوقيع في محاضرة التحقيق نيابتاً عن الشاهد.

وان جميع الضمانات المنصوص عليها قانونا لمصلحة المتهم تطبق في هذه المحاكم وهذا ما يتضح من قرار المحكمة التمييز الاتحادية المرقم ٩٦/ هيئة عامة /٢٠٠٧ والمتضمن (رجوع المتهم امام المحكمة عن اقواله في مرحلة التحقيق وثبوت تعرضه للإكراه والتعذيب بموجب التقرير الطبي المؤيد لذلك وعدم وجود مشتكين عن الافعال التي ذكرها المتهم يجعل من اقواله موضع شك ولا يصح اقامة حكم قضائي سليم بناءً على ذلك)[٣٣].

ومن الضمانات الاخرى التي يجب توفرها للمتهم هو حضور محامي يمثله اثناء التحقيق وهذا يتضح من قرار محكمة التمييز الاتحادية بالعدد ٥١٩٧/الهيئة الجزائية الاولى/ ٢٠٠٧(والمتضمن نقض قرار محكمة الجنايات المركزية في الكرخ بسبب عدم حضور محامي يمثل المتهم في مرحلة التحقيق الامر الذي اخل بقرار محكمة الجنايات المركزية المرقم ١٤٠٠/ج١٧/ ٢٠٠٧). وان عمل محاكم التحقيق المركزية تخضع لرقابة وولاية العامة لمحكمة التمييز في جميع القرارات القابلة للتمييز قانونا او قابلة للتدخل التمييزي وهذا ما يتضح من قرار محكمة التمييز الاتحادية المرقم ١٥٦/ هيئة عامة/٢٠٠٧ (المتضمن لمحكمة التمييز بما لها من ولاية عامة حق طلب اي دعوة جزائية وتدقيق ما صدر فيها من احكام وقرارات من تلقاء نفسها استنادا للمادة ٢٦٤/ أ من قانون اصول المحاكمات الجزائية ولها السلطات التمييزية المنصوص عليها في المادة (٢٥٩) من قانون اصول المحاكمات).

الفرع الثاني : دور القضاء الجنائي العراقي في مرحلة المحاكمة

على الرغم كثرة القضايا التي تعرض على المحاكم الجنائية وبسبب تدهور الوضع الامني في العراق وانتشار الجريمة الارهابية في اماكن متعددة وبدعم خارجي الا ان الاحكام التي تصدر من القضاء العراقي تتصل بسرعة الحسم وتطبيق القانون تطبيقاً سليماً وهذا يتضح من الاطلاع على هذه الاحكام و تتبع المحاكم الجنائية مجموعة من المبادئ العامة المتبعة والمستقرة في القضاء العراقي وهي :-

١- ان اعتراف المتهم المجرد والذي لم يعزز بأي دليل اخر لا يكون كافياً للإدانة ولا تطمئن اليه المحكمة ليكون سبباً كافياً للحكم في جريمة عقوبتها قد تصل الى الاعدام وهذا ما يتضح من خلال قرارات محكمة تمييز الاتحادية التي يميز امامها الاحكام الصادرة من المحاكم الجنائية المركزية ومنها قرار محكمة التمييز الاتحادية والعدد ٤٦٠٢ / الهيئة الجزائية الثانية / ٢٠٠٨ (والمتضمن نقض قرار المحكمة الجنائية المركزية في الكرخ الذي اقتضى على المدان س وفق المادة الرابعة من قانون مكافحة الارهاب وبدلالة الفقرة (٣,١) من نفس المادة حيث اسست المحكمة حكمها على اعتراف المتهم في دور التحقيق بأنه كان عضواً في ما يسمى بدولة العراق الاسلامية وانه كان يحتفظ بجهاز توقيت العبوات الناسفة في داره والذي وجد داخل غرفة نوم المتهم وانه قد تراجع عن هذا الاعتراف ولا يوجد في الدعوى دليل اخر يعزز اعترافه فقررت محكمة التمييز الاتحادية نقض قرار المحكمة الجنائية المركزية والغاء التهمة والافراج عن المتهم واخلال سبيله استناداً لأحكام المادة (٢٥٩/أ /٦).
علماً اننا لا نتفق مع رأي محكمة التمييز في حكمها المتضمن الغاء التهمة والافراج عن المتهم وذلك بسبب ان اعتراف المتهم الطوعي والذي لم يشوبه اكراه لا يمكن إهداره في جريمة تتصف بالخطورة كما انه لم يقدم دليل القاطع على براءته من الافعال المنسوبة اليه ووجود قرينة ضبط جهاز توقيت العبوة الناسفة في داره وتم اهدار هذه القرينة .

٢- اذا كان الاعتراف للمتهم في كافة ادوار التحقيق معززاً بالأدلة المقنعة التي تجعل محكمة مطمئنة لهذا الاعتراف وان الادلة تكون كافية للإدانة وهذا ما يتضح من قرار محكمة التمييز الاتحادية بالعدد (٥٦ / هيئة موسعة / ٢٠٠٧) والمتضمن (المصادقة على قرار محكمة الجنائيات المركزية في الكرخ المرقم (٢٤٨٠ / ج ٣ ٢٠٠٧) القاضي بان الادلة المتوفرة وهي اعتراف المتهم بانه قام بتفخيخ سيارة مفخخة وتفجيرها في شارع الكندي وادى ذلك على قتل ١٤ شخص مدني وقد تأييد هذا الاعتراف بالأدلة الاخرى الكافية للإدانة).



٣- غالباً ما تطبق المحكمة القاعدة المنصوص عليها في المادة (٢١٣) الفقرة ب والتي تقضي ان الشهادة الواحدة لا تكفي سبباً للحكم بالإدانة مالم تعزز بقرينة او دليل اخر او تؤيد بإقرار المتهم[٣٤] .

وان اقوال الشاهد الواحد او المخبر السري الواحد التي تكزن منفردة ولم تعزز بدليل اخر في جريمة خطرة مثل الارهاب التي تتسم بالخطورة وبالعقوبة الشديدة التي تصل الى حد الاعدام لا يمكن للمحكمة ان تستند على اقوال المخبر السري او الشاهد التي دونة في الاوراق التحقيقية ولم تعزز بدليل اخر او قرينة وهذا ما يتضح من خلال قرار محكمة تمييز الاتحادية في قرارها المرقم (٢٨ / الهيئة الجزائية الثانية / ٢٠٠٩)(والمتضمن تصديق قرار المحكمة الجنائية المركزية في الكرخ بإلغاء التهمة ضد المتهمين (س و ص) وقف المادة الرابعة من قانون مكافحة الارهاب واخلاء سبيلهم لائن الادلة غير كافية للإدانة وان اقوال المخبر السري قد جاءت منفردة ولم تعزز بأي دليل اخر). لذلك قررت محكمة التمييز تصديق محكمة الجنائيات استناداً لنص المادة (٢٥٩ / أ / ٢) [٣٥].

٤- ان القضاء العراقي كان يفرد دعوى جديدة وفق المادة ٤٠٦ من قانون العقوبات العراقي اضافة الى المادة الرابعة من قانون الارهاب على المتهم بأعمال ارهابية واعمال قتل بدعوى ان قانون الارهاب لم ينص على جريمة القتل بصورة صريحة ومباشرة الا ان محكمة التمييز الاتحادية اصدرت قرارها المرقم ١٣٧/ هيئة عامة/٢٠٠٨ والمتضمن انه (لا حاجة للاستدلال بالمادة القانونية التي تحكم جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار اذا اتجهت المحكمة لإدانة المتهم وفق قانون مكافحة الارهاب)[٣٦].

المطلب الثاني

دور القضاء الجنائي العراقي في حماية حقوق المتهم

عمل المشرع العراقي على حماية حقوق المتهم في جميع مراحل الدعوى القضائية ، وقد أكد عليها في الدستور والقانون ، من أجل ضمانها وعدم المساس بها ، أثناء التحقيق مع المتهم ومحاكمته ، وعليه يجب على القضاء والجهات التنفيذية الابتعاد كل البعد عن أي مخالفة يرتكبونها ضد مقاصد المشرع العراقي ، وفي أطار ذلك يسعى القضاء دوماً إلى تطبيق نصوص القانون والابتعاد عن ما يخالفها من خلال الدور الذي يقوم به في سبيل حماية حقوق المتهم خلال مرحلتي التحقيق والمحاكمة ، وفي ضوء ما تقدم سنبحث في دور القضاء الجنائي العراقي في حماية حقوق المتهم ، على شكل فرعين وكالآتي :-

<u>الفرع الأول : دور القضاء الجنائي العراقي في حماية حق المتهم في الحياة</u>

يعد الحق في الحياة من الحقوق التي تمثل قيمة اساسية في المجتمعات الديمقراطية ، وهذا ما بينته المحكمة الاوربية لحقوق الانسان في أحد قراراتها " الحق في الحياة يشكل قيمة عليا في سلم حقوق الانسان ويحمل قيمة اساسية في المجتمعات الديمقراطية " [٣٧]، وهو الاكثر أهمية من بين الحقوق الذي يتعين احترامه وتامين حمايته لصالح الافراد ، وقد وصفته اللجنة المعنية بحقوق الانسان بانه " الحق الاسمى للكائن البشري " كما ان المواثيق الدولية تجمع على أهمية هذا الحق[٣٨] .

فحماية هذا الحق شرط أساسي لبقية الحقوق الأخرى للإنسان ، وهو من الحقوق غير القابلة للتجزئة أو التقييد أو التعطيل او التوقيف ، سواء في الاوقات العادية ، أو حتى في أوقات الطوارئ ، فلا يجوز الاستهانة بها او تعطيلها بحجة العمل على مكافحة الارهاب ، بل ان



تعطيلها والاستهانة او المساس بها هو الارهاب بعينه ، لكونه يعمل على شل هذا الحق وانهاء مقوماته الاساسية التي هي من حق كل أنسان ، فله الحق في أن يتمتع بحياته في طمأنينة وسلام ، بعيداً عن أي ارهاب يساوره ، وبالتالي فلا يجوز مكافحة الارهاب بالإرهاب .

وعليه يترتب على الدول الموقعة على اتفاقيات حقوق الانسان الالتزام بتشريع قوانين تحمي وترعي حق الانسان في حياته في سياق مكافحة الارهاب[٣٩] وعلى رأسهم الاشخاص المحتجزين ومسلوبي الحرية والموقوفين ، حيث يلاحظ في سياق مكافحة الارهاب التي ساقتها الولايات المتحدة الامريكية وغيرها من الدول ، أن هناك تزايد في حالات الاختفاء اللاإرادي (القسري) للأفراد ، حيث ذهبت لجنة حقوق الانسان الى القول أن اختفاء اشخاص محتجزين أو موقوفين من طرف السلطات العامة يمثل اعتداءً صارخا على الحق في الحياة ، والحكم نفسه ينطبق على حالة الوفاة غير المبررة بالنسبة للأشخاص الموقوفين او المحتجزين من قبل الجهات الامنية العسكرية أو القضائية داخل الدولة هذا من جهة ومن جهة اخرى لابد من الحفاظ على صحة المحتجزين والموقوفين أو الخاضعين لنظام المراقبة وتوفير العناية اللازمة بهم .

كما اكد الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ في المادة (١٥) منه على الحق في الحياة ، وقد نصت المادة المذكورة على أنه " لكل فرد الحق في الحياة والأمن والحرية ، ولا يجوز الحرمان من هذه الحقوق أو تقييدها إلا وفقاً للقانون ، وبناءً على قرار صادر من جهة قضائية مختصة " . ما يعني ذلك أن الحق في الحياة هو حق مقدس ولا يجوز الاعتداء عليه أو انتهاكه إلا بشروط صريحة ومحددة وهي أن يكون الحرمان من حق الحياة وفقاً للقانون وبناءً على قرار صادر من محكمة قضائية مختصة ، وبغير هذان الشرطان لا يجوز المساس بحق المتهم في الحياة ، وعليه من غير الممكن حرمان المتهم بجريمة الارهاب من الحق في الحياة إلا بتوافر هذان الشرطان ، ونحن نرى بأنه لابد من أتباع سياسة جزائية بديلة عن الحرمان من الحق في الحياة كمراقبة سلوك المتهم عبر كاميرات المراقبة بدلاً من الاحتجاز داخل المؤسسة العقابية وما قد يؤدي إلية الاحتجاز من اضرار تمس صحته قد يصعب تداركها .

وقد أكد مجلس القضاء الأعلى في الآونة الاخيرة على حقوق المتهم ، من خلال اصدار التعاميم المتعلقة بمنع حجز الافراد لمجرد تشابههم في الاسم مع المتهم المطلوب للعدالة ، فلابد من التأكد من الاسم الرباعي له مع اسم والدته قبل إلقاء القبض عليه ، كما شدد القضاء على شهادة المخبر السري لوحدها باعتبارها دليل ضد المتهم تستوجب إلقاء القبض عليه ، فلابد من تعزيزها بدليل أخر لكي يكون بالإمكان اعتمادها كدليل لأثبات التهمة بحق المتهم ، وهذا موقف يحمد عليه مجلس القضاء الأعلى ، لكونه أخذ بالحسبان درجة الضرر التي قد يتعرض لها الشخص المقبوض عليه ، سواء كان ضرراً مادياً أو معنوياً نظراً لما يرتبه القاء القبض بحق الشخص المشتبه به من ارهاب يمس بحقه في الحياة بطمأنينة واستقرار، وما يؤدي إليه من آثار سلبية في حالة ما إذا تم اجباره على الاعتراف بارتكاب الجريمة من خلال تعريضه للتعذيب او المعاملة السيئة وغيرها من الاساليب المحرمة بموجب القانون على الرغم من براءته الا أنه ليس هناك دليل يثبتها إلا بعد حين ، أي بعدما يتأكد القضاء من براءته لعدم توافر الأدلة ضده .

الفرع الثاني :حق المتهم في السلامة

ان الهدف وراء تحريم التعذيب والمعاملة السيئة هو لصيانة حق المتهم في السلامة الجسدية ، وهو حق يكمل الحق في الحياة ، ولهذا حرمت كل دساتير العالم الالتجاء للتعذيب و المعاملة السيئة ، فضلا عن المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات الدولية .

وقد أعادت المحكمة الاوربية لحقوق الانسان بموجب حكمها (ستراسبورغ، ٢٨ فبراير/شباط ٢٠٠٨)التأكيد على القاعدة المستقرة القائلة بأنه بغض النظر عن الظروف، ومنها وجود تهديد إرهابي أو لاعتبارات الأمن القومي، فلا يمكن تبرير إرسال الأشخاص إلى حيث يواجهون خطراً حقيقياً بانتهاكات لحقوق الإنسان بهذا القدر من الجسامة ، والتي تتمثل بخطر التعذيب والمعاملة السيئة [٤٠] .

كما أن للقانون الدولي دور في تجريم تلك الافعال ، حيث كان الاعلان العالمي لحقوق الانسان سباقا في النص على هذا الحق وذلك في نص المادة الخامسة منه ، وكذلك الحال بالنسبة للاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان فقد حظرت التعذيب و المعاملة المهينة في المادة الثالثة منها وبصورة مطلقة لكونها تشكل اهانة للكرامة الانسانية ، فضلا كن المادة السابعة من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ، ويشكل الحق في منع التعذيب والمعاملة السيئة حقا أصيلا لا يقبل الاستثناء ولا التجزئة سواء في الظروف العادية أم في حالة الطوارئ ، أو في حالة وجود خطر يهدد الامة أو أي أمر استثنائي تمر به البلاد ، وقد جاء في قرار المحكمة الاوربية لحقوق الانسان المؤرخ في ٧/ جوليه /١٩٨٩ ما يلي " هذا الحق يعتبر من أهم القيم الاساسية في المجتمعات الديمقراطية التي تشكل مجلس أوربا "[٤١] .

إلا ان الواقع يقر بأمر أخر حيث تلجأ العديد من الدول لجرائم التعذيب والمعاملة السيئة المهينة لكرامة الانسان لحماية نفسها أولا وللتغطية على جرائمها ثانياً متخذة ذلك الامر وسيلة لمكافحة الارهاب ، وتنكر بأن تلك الاساليب هي الوجه الأخر للإرهاب ، وفي هذا الصدد عملت اتفاقية منع التعذيب والمعاملة القاسية والمهينة الصادرة بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٠ على منع التعذيب وقد أشارت إلى أنه " يتعين على الدول ليس فقط مجرد الالتزام بأخذ التدابير الفعالة لمنع ذلك ، وانما تشدد عليها بعدم جواز التذرع بأية ظروف استثنائية أو طارئة مهما كان نوعها وشروطها كمبرر للتعذيب[٤٢]. اذا تلتزم الدولة لحماية هذا الحق التقيد بمحورين : الاول موضوعي يتلخص بحماية الدولة لمن هم برعايتها من الافراد سلامتهم العقلية والبدنية وعدم التعرض لهم بالتعذيب والمعاملة السيئة والمهينة وكذلك العناية بصحتهم لا سيما الاشخاص المحتجزين او الموقوفين لدى أحد اجهزتها ، وهذا ما أكدته المحكمة الاوربية لحقوق الانسان ، أما المحور الثاني فهو أجرائي : ويتضمن أجراء تحقيق فعال وعادل بحق الاشخاص المحتجزين او الموقفين لديها وعدم اصدار أي حكم بحقهم الا اذا جاء ما بعد محاكمة جدية فاعلة وعادلة بنفس الوقت ، بهدف الكشف عن المتورطين ومساءلتهم في حالة استخدامهم جرائم التعذيب والمعاملة السيئة بحق المحتجزين او الموقوفين ، وقد صرحت اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهنية بمنع التعذيب ، وبينت أن حظر التعذيب لا يتعلق فقط بالموظفين العموميين، كموظفين إنفاذ القانون بالمعنى الأدق، ولكن يمكن أن ينطبق على الأطباء والمهنيين العاملين في مجال الصحة، والأخصائيين الاجتماعيين، بما في ذلك العاملون في المستشفيات الخاصة، وغيرها من المؤسسات ومراكز الاحتجاز[٤٣] .

وقد نصت المادة ١٩ / ف سادساً من دستور العراق لسنة ٢٠٠٥ على " لكل فرد الحق في أن يعامل معاملة عادلة في الاجراءات القضائية والادارية " . وقد نصت المادة ٣٧ / أولاً / ج من الدستور نفسه على " يحرم جميع أنواع التعذيب النفسي والجسدي والمعاملة غير الانسانية ، ولا عبرة بأي اعتراف أنتزع بالإكراه أو التهديد أو التعذيب ، وللمتضرر المطالبة بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي الذي أصابه ، وفقاً للقانون " . وعليه وفي ضوء ما تقدم لا يجوز

تعذيب المعتقل الارهابي أو اتباع المعاملة السيئة ضده لأن ذلك يتعارض مع نص الدستور ، وبالتالي يعتبر مخالفة له ، يستحق على أثرها المتهم التعويض المناسب وبحسب درجة ونوع الضرر الذي تعرض له في أي مرحلة من مراحل الدعوى بدءً من التحقيق ووصولاً إلى تنفيذ الحكم القضائي بحقه .

الخاتمة :

بعد ان وضحنا من خلال هذا البحث مفهوم الجريمة الارهابية وكل ما يتعلق بها في القانون الدولي والقانون العراقي توصلنا الى :

أولاً : **الاستنتاجات** :

١ – عرف المشرع العراقي الارهاب بتعريف منصوص عليه في قانون مكافحة الارهاب الا ان هذا التعريف احتوى على مصطلحات سياسية مثل مصطلح الوحدة الوطنية ولم يعتمد على الاسلوب القانوني والصياغة السلمية اضافة الى ان المشرع ربط الافعال والاعمال التي يقوم بها الفرد او الجماعة في تعريف الارهاب بمصطلح تحقيق غايات ارهابية وهذا المصطلح هو يحتاج الى تعريف بذاته علية نقترح ان يعدل هذا التعريف ويكون على النحو التالي ((الارهاب هو كل جريمة تقع على حق الانسان في الحياة وفي الامن والطمأنينة بوسائل تتسم باستخدام العنف وادخال الرعب بين الناس او اثارة الاقتتال بين طوائف المجتمع سواء ارتكبت هذه الجريمة من فرد او جماعة أياً كان معتقدها))

٢ – استخدم المشرع العراقي في قانون مكافحة الارهاب في المادة (٢) اسلوب التعداد والحصر لمجموعة من الجرائم واعتبارها جرائم ارهابية ولم يعطي للقاضي الحق في تحديد الجريمة الارهابية من الجريمة غير ارهابية اي لم يمنح القانون القاضي سلطة تقديرية في ذلك على الرغم من ان الجريمة الارهابية متطورة من حيث اسلوب ارتكابها والصور والاشكال المتعددة التي تقع بها الجريمة الارهابية التي لا يمكن حصرها بسبب تطور الوسائل التي يستخدمها الجناة لإخفاء جرائمهم يقصد التهرب من العقاب لذلك اقترح ان يمنح القاضي العراقي سلطة تقديرية في تحديد العمل الارهابي من الغير ارهابي وليس التقيد بنصوص جامدة لا تواكب التطور الذي تمتاز به هذه الجريمة الخطرة .

٣ – لم يحدد المشرع العراقي في قانون مكافحة الارهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ معنى جريمة التحريض على الارهاب والتمويل له كما لم ينص على حالة مهمة وهي وقوع التحريض على الجريمة الارهابية الا ان هذا التحريض لا ينتج اثرة اي لم تتحقق النتيجة الاجرامية هل يعاقب المحرض ام لا يعاقب؟.. وهذه المسالة سكت عنها المشرع العراقي ولم ينص على اي حكم فيها وهذا خلاف المادة ١٩٨ من قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ التي عاقبة المحرض وان لم ترتكب الجريمة بناءً على هذا التحريض وجاء هذا الحكم بنص صريح في هذه المادة.

٤- ان الحق في الحياة هو اسمى الحقوق التي كفل حمايتها كل من المواثيق والمعاهدات الدولية والدساتير والقوانين الوطنية .

٥-ان الحق في عدم التعرض للتعذيب والمعاملة السيئة هو صورة من صورة حق الانسان في سلامه جسمه هو حق مكمل للحق في الحياة ويرتبط به ارتباطا وثيقا لا يتجزأ منه ولا يبتعد عنه .



٦-ان الصكوك الدولية والتشريعات الوطنية تسري على نظام موحد الا وهو لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص .
٧-أنه لا يمكن مكافحة الارهاب بالإرهاب ، لأن من شأن ذلك أن يرتب أثار سلبية قد يصعب تداركها .
٨- ان تطبيق نص المادة (٢١٣) فقرة (ب) من قانون اصول المحاكمات الجزائية والخاص بان (الشهادة الواحدة التي لم تعزز بدليل اخر غير كافية للإدانة) ان هذا النص لا يتفق مع المبدأ الثابت في الفقه الجنائي الحديث القائل (ان الشهادة توزن ولا تعد) اي ان قيمة الشهادة في مدى اقناعها للمحكمة وليس قيمتها في عددها وان المحكمة تحكم بقناعتها حسب نص الفقرة (أ) من المادة (٢١٣) أصولية وان تطبيق هذا النص بالشكل الحالي وفي جريمة خطيرة مثل الارهاب يؤدي الى افلات الجنات من العقاب دون مبرر قانوني عليه نقترح تعديل النص ويكون بالشكل التالي (ان الشهادة المقنعة للمحكمة من الناحية الشخصية والقانونية كافية للإدانة في جريمة الارهاب) اما الاحتجاج بان الشهادة المنفردة قد تكون كيدية وتؤدي الى الحكم على المتهم بجريمة لم يرتكبها فها القول غير سليم لسببين هما:-
أ- قد تتوفر اكثر من شهادة واحدة وتكون كلها كيدية والعبرة هنا ليس بالعدد وانما العبرة بقيمة الشهادة من الناحية القانونية والمنطقية والشخصية ومدى قناعة المحكمة بهذه الشهادة.
ب-ان الشك بان بعض الشهادات تكون كيدية لا يمنع من السماح بالاستماع اليها واذا ثبتت انها غير صحيحة او كيدية يمكن محاكمة الشاهد على جريمة شهادة الزور وفق القانون.

ثانياً : المقترحات :-

١- نقترح على المشرع العراقي أن يعتبر ارتكاب جريمة القتل او الشروع بالقتل باستخدام (مسدس كاتم للصوت) جريمة ارهابية وكذلك جريمة استعمال مسدس كاتم للصوت او حيازته او التعامل به او تصنيعه. وذلك بسبب خطورة هذه الوسيلة المستخدمة التي تكشف ان عملية القتل وراءها مجموعة اجرامية خطرة لم تعطي للمجنى عليه فرصة الدفاع عن نفسه او الاستنجاد بالسلطات العامة كما أن غالباً ما يكون الضحايا هم اما سياسيين او اطباء او قضاة وذلك للتأثير على الامن وزعزعة استقرار المجتمع ودفع الكوادر الوطنية للهجرة وهذه مخططات تستهدف أمن واستقرار الدولة.
٢- العمل على أعداد برامج توعوية تثقيفية داخل السجون ، والمحاولة من خلالها تصحيح مسار المعتقلين الارهابين وتطوير أفكارهم ومحاولة ترشيدهم ورفع الافكار المغلوطة ومحوها من تفكيرهم للحد من عوامل الارهاب المتغلغلة في نفوسهم .
٣- تطوير قدراتهم وتشجيعهم على ممارسة هواياتهم كالرسم ،وتحفيزهم على اكمال دراستهم والسماح لهم بممارسة الرياضة داخل السجن ، لأنه من شأنها التخفيف من الطاقات السلبية المسيطرة عليهم .
٤-القيام بأجراء فحوصات دورية بغية في الحفاظ على صحتهم ، كما ينبغي التواصل مع الجهات الاختصاصية المتعلقة بالجانب النفسي والاجتماعي لدراسة العوامل النفسية والاجتماعية التي زجت بها لسلوك طريق الارهاب ، والمحاولة في ايجاد الحلول المناسبة للحد من أثار تلك العوامل لمساعدة المتهم في تطوير ذاته وتجاوز الازمة المحيطة به .



٥-نقترح على المشرع العراقي بإنزال أشد العقوبات بحق كل من يتعسف بسلطته ليرتكب الاعمال الارهابية بحق الافراد لغرض اجبارهم على الاعتراف وغيرها من الاغراض .
٦-نقترح على المشرع العراقي تفعيل دور الجهات الرقابية بصورة اكثر جدية لمراقبة المحاكمات وما يدور فيها من مناقشات وما يصدر فيها من قرارات للقضاء على جميع الاعمال الارهابية المتخذة بحق الافراد ابتداءً من التحقيق وحتى صدور القرار النهائي بإدانة المتهم أو تبرئته .

الهوامش :

[١] والمقصود بجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي هي الجرائم المنصوص عليها في المواد من (١٩٠-١٩٨) من الباب الثاني من قانون العقوبات رقم(١١١) لسنة ١٩٦٩.

[٢] عدنان عاجل عبيد ، الارهاب الاجرامي في التشريع الجنائي الداخلي ، المجلد الثاني عشر ، العدد السادس ، مجلة جامعة بابل ، ٢٠٠٦ ص٢٣

[٣] د. محمد عزيز شكري ، الارهاب الدولي والنظام العالمي الراهن ، مطبوعات دار النشر – دمشق ٢٠٠٢ ، ص ٨٧ .

[٤] الامام محمد بن ابي بكر بن عبدالقادر الرازي ، مختار الصحاح ، تحقيق سميرة خلف الموالي ، المركز العربي للثقافة والعلوم ، بيروت ، بلا سنة نشر ، ص ٢٥٩ .

[٥] نقلاً عن رشيد صبحي محمد ، الارهاب والقانون الدولي ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون جامعة بغداد ،٢٠٠٣ ص ٤٤ وما بعدها.

[٦] د. محمد فؤاد عبدالباقي ، المعجم المفهرس لألفاظ القران الكريم ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص ٣٢٧.

[٧] القرآن الكريم / سورة الأعراف / ١٥٤.

[٨] القرآن الكريم / سورة البقرة / الآية ٤٠ .

[٩] القرآن الكريم / سورة النحل / الآية ٥١ .

[١٠] القرآن الكريم / سورة الانفال / الآية ٦٠

[١١] القرآن الكريم / سورة الأعراف / الآية ١١٦.

[١٢] القرآن الكريم / سورة الحشر / الآية١٣.

[١٣] القرآن الكريم / سورة الانبياء / الآية ٩٠.

[١٤] قانون مكافحة الارهاب العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ ،وقانون منع الارهاب الانكليزي لسنة ١٩٨٩ .

[١٥] ينظر المادة (١) من القانون العراقي .

[١٦] ينظر المادة (٢٠) من القانون الانكليزي لسنة ١٩٨٩ .

[١٧] ينظر المادة ٣٠٤ من قانون العقوبات السوري .

[١٨] د. محمد أبو الفتح غنام ، مواجهة الارهاب في التشريع المصري – دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص١٩ وما بعدها .

[١٩] عبدالتواب الشوربجي ، تعريف الجريمة الارهابية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،٢٠٠٣ ،ص٦٨ .

[٢٠] يراجع د. محمد عزيز شكري ، المصدر السابق ص ٩٥ وما بعدها.

[٢١] رشيد صبحي محمد ، المصدر السابق ، ص ١٠١ وما بعدها .

[٢٢] د. محمد عزيز شكري المصدر السابق ، ص ١٠٠ وما بعدها .

[٢٣] رشيد صبحي محمد ، المصدر السابق ، ص ٤٧ وما بعدها .

١٥ نقلاً عن د. محمد ابوالفتح غنام ، مرجع سابق ، ص٢ وما بعدها .

[٢٥] د. امل يازجي و د. محمد عزيز شكري ، الارهاب الدولي والنظام العالمي الراهن ، ط١ ، دار الفكر ، دمشق ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٥.

[٢٦] د. عبدالعزيز سرحان حول تعريف الارهاب الدولي وتحديد مضمونه ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، مجلد ٢٩ ،١٩٨٢ ، ص ١٧٣ – ١٧٤.

[٢٧] د. صلاح الدين عامر، المقاومة الشعبية في القانون الدولي العام، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٧٧ ص ٤٨٧.

[٢٨] د.عبد الوهاب الكيالي وآخرون ،موسوعة السياسة ،المؤسسة العليا للدراسات والنشر ج١ط٢ بيروت ١٩٨٥ ص١٥٣

[٢٩] علما ان هناك بعض التشريعات لا تميز بين الجرائم العادية والجرائم السياسية ومن ثم لا تأخذ بما يترتب على هذا التمييز من نتائج ومن هذه التشريعات القانون المصري اذ ينظر بكل جريمة حسب ظروفها وملابساتها.

[٣٠] ينظر امر سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٤ المنشور في الوقائع العراقية.

[٣١] ينظر امر سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٤.



[٣٢] ينظر قرار محكمة التمييز الاتحادية العدد ٢٨/ هيئة موسعة/ ٢٠٠٤ (غير منشور).

[٣٣] ينظر القرار محكمة التمييز/ الهيئة العامة المرقم ٩٦/ هيئة عامة/٢٠٠٧ الصادر في ٢٠٠٧/١٠/٣١ غير منشور.

[٣٤] ينظر نص المادة ٢١٣ /ب من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة (المعدل).

[٣٥] ينظر قرار محكمة التمييز الاتحادية العدد ٢٨/هيئة جزائية /٢٠٠٩ (غير منشور).

[٣٦] ينظر قرار محكمة التمييز الاتحادية بالعدد١٣٧ /هيئة عامة/٢٠٠٨ الصادر في ١٢/٢٤ /٢٠٠٨ (غير منشور).

[37] – نقلاً عن Joel andriantsimbazovina et Helene Gaudin Et Jean et Pierre Marguenaud et estphane Rials et Frederic sudre ; le droit a l a vie , une valeur fondatrice des societies democratiques ; ouvrage publie avec le concour du centre national du livre ; presses universitaires de france; dictionnaire des droits de I, home , p774 , 775 .

[٣٨] المادة ٣ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة ١٩٤٨ والمادة٦ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦ ، والمادة ٦ من الاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان لسنة ١٩٥٠ ، والمادة ٤ من اتفاقية الدول الامريكية لحقوق الانسان لسنة ١٩٦٩

[٣٩] المادة الخامسة من الميثاق العربي لحقوق الانسان لسنة ٢٠٠٤.

[٤٠] المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تعيد التأكيد على الحظر المطلق على الإعادة للتعذيب ، مقال منشور على الموقع الالكتروني https://www.hrw.org/legacy/arabic/docs/2008/02/28/italy18188_txt.htm ، تمت الزيارة بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢٦ .

[٤١] الارهاب وحدود التمكين لحقوق الانسان ، مرجع سابق ، ص ١١٨.

[٤٢] ينظر نص المادة ٢/ ف٢ من اتفاقية منع التعذيب والمعاملة القاسية والمهينة لسنة ١٩٨٤.

[٤٣] اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أوالعقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ، منشورة على الموقع https://www.ohchr.org/ar/professionalinterest/pages/cat.aspx ، تمت الزيارة بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢٦

محفزات الارهاب العابر للحدود الوطنية في العراق
ودور جهاز مكافحة الارهاب في مكافحته

أ. د ازهار عبدالله حسن
م.م شيماء جمال محمد
كلية القانون والعلوم السياسية / جامعة كركوك

المقدمة

ان الارهاب ظاهرة معرقلة للاستقرار الوطني والاقليمي والدولي وعقبة كبيرة امام تطور وتنمية المجتمعات سيما في الوقت الحالي بعد ان تحولت الى ظاهرة عالمية تمس جميع جوانب الحياة ولا تخص دولة او شعب معين دون الاخر، لتمثل بالنتيجة جريمة عابره للحدود الوطنية بغض النظر عن اسبابها واشكالها واهدافها وهذه الحقيقة ادركتها الدول والمجتمعات في بداية القرن العشرين وسعت الى محاربتها بكل الطرق والحد من اثارها المدمرة على جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحضارية وبدأت بوضع جملة من الوسائل والتدابير الداخلية والدولية للقضاء عليه تمثلت باتفاقيات ومعاهدات دولية وقوانين واجهزة داخلية فضلا عن التعاون والتنسيق بين ما هو داخلي وما هو خارجي . ويعد العراق من اثر الدول التي تفاقمت فيه هذه ظاهرة بشكل كبير ولاسيما بعد عام ٢٠٠٣وما تلاها من احداث متتالية مستغلة الاوضاع الداخلية الغير مستقرة آنذاك، وهو ما ادى الى تضافر الجهود وزيادة الاهتمام بدراسة وتحليل هذه الظاهرة وانماطها واهدافها لمواجهتها والحد من مخاطرها، ولهذا تم انشاء جهاز مكافحة الارهاب العراقي ليكون احد ابرز الاجهزة الامنية والاستخباراتية التي تهدف الى مكافحة الارهاب والقضاء على الجماعات الارهابية سيما وانه اضطلع منذ تأسيسه ولحد اليوم بدور محوري للمحاربة مكافحة هذه الافة المدمرة .

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث كنتيجة لتزايد وانتشار وتيرة الارهاب وعلى مختلف المستويات وفي معظم دول العالم وفي العراق بصوره خاصة، الامر الذي استوجب تظافر الجهود لمكافحته والقضاء عليه، ولذلك سعى العراق من خلال اجهزته الامنية للاضطلاع بدور المحوري لمكافحته وذلك بتشكيل جهاز مكافحة الارهاب العراقي.

اهداف البحث: يسعى البحث الى تحقيق جملة من الاهداف وهي :

بيان وتوضيح المفهوم والمعنى الحقيقي للإرهاب واشكاله بصوره عامة..

اعطاء لمحة تاريخية عن اسباب انتشار الارهاب في العراق.

بيان الية تشكيل جهاز مكافحة الارهاب العراقي واهدافه.

بيان الاستراتيجية التي اعتمدها الجهاز في مكافحة الارهاب .

وضع بعض المقترحات والتوصيات للقضاء على الارهاب.

مشكلة البحث

ان ظاهرة الارهاب من اخطر وابشع الظواهر التي تواجهها المجتمعات عموما في الوقت الحالي، وتتضح خطورتها في عدد الضحايا والخسائر المادية التي تسببها ولا تقتصر على



مجرد افعال مرتكبة من قبل الافراد او مجموعات وانما باتت تتشكل في صيغ تنظيمات ارهابية تستخدم وسائل صلبة وناعمة في تحقيق اهدافها المنشودة، وهنا تثور التساؤلات الاتية:
ما هية الارهاب ؟ وماهي محفزات تفاقم انتشاره او العوامل الداعمة؟
ما هو جهاز مكافحة الارهاب العراقي ؟ ماهي جذوره التاريخية وطبيعة نشأته وتشكيلاته ؟
ماهي الاستراتيجية التي اعتمدها جهاز مكافحة الارهاب في قمع ومحاربة الارهاب ؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضيه مفادها ان تفاقم وتيرة الارهاب وانتشاره في العراق وتأثيره السلبي على جوانب حياة الشعب العراقي وواقع حقوق الانسان فيه هو بفعل ممكنات داعمة، الامر الذي يستلزم المواجهة الحقيقة لهذه الظاهرة والحد منها قدر الامكان بتبسيط مشاكل العراق المعقدة والشائكة والمحفزة لانتشار الارهاب مع تدعيم التشكيلات العسكرية العراقية الضاربة كجهاز مكافحة الارهاب الذي مثل قوة متكاملة من حيث العدة والعدد فضلا عن فرض عقوبات صارمة وجزاءات على مرتكبيها لحفظ امن العراق واستقراره الداخلي .

منهجية البحث

لأثبات صحة الفرضية والإجابة عن اسئلة الإشكالية اعلاه اعتمدنا المنهج الوصفي في تناول مفهوم الارهاب مع استخدام المنهج التحليلي المدعم بالمنهج التاريخي عند التركيز على بداية الارهاب بالعراق وطبيعة الدور الذي اضطلع بيه جهاز مكافحة الارهاب العراقي لأجل تطبيق القوانين ومتابعة تطوره وتحقيق نوعا من الاستقرار والامان .

هيكلية البحث

ارتأينا ان نقسم موضوع البحث الى مقدمة ومبحثين تناول المبحث الاول ما هية الارهاب وممكناته الداعمة وتضمن مطلبين تناول المطلب الاول مفهوم الارهاب وانواعه، وتناول المطلب الثاني ممكنات الارهاب في العراق، في حين تناول المبحث الثاني جهاز مكافحة الارهاب العراقي : النشأة والاستراتيجية، تضمن مطلبين تناول المطلب الاول نشأة جهاز مكافحة الارهاب واهدافه وتناول المطلب الثاني استراتيجية جهاز مكافحة الارهاب في مكافحة الارهاب باعتباره جريمة عابره للحدود الوطنية وانهينا البحث بخاتمه تضمنت أهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل لها .

المبحث الاول

مدخل نظري(دراسة مفاهيمية لماهية الارهاب واسبابه)

تحمل مفردة الارهاب معاني ودلالات متباينة ومتناقضة فنحاول من خلال البحث التطرق لمفهومه ومن ثم ضرورة التأكيد على وضع تعريف محدد لها مع بيان الاسباب الحقيقة لتنامي ظاهرة الارهاب بعد عام ٢٠٠٣ في العراق الى جانب توضيح المتغيرات السياسية والاجتماعية التي لعبت دورا في تصاعد وتيرة العمليات الارهابية .وبيان ذلك من خلال المطلبين كالاتي :
المطلب الاول: ما هية الارهاب

الارهاب لغة تعني الخوف والفزع والرهبة ، وهي من رهب رهبة يرهب ورهبا بالضم ورهبا بالتحريك اي اخافه ورهب الشي رهبه رهبا خاف فيقال رهبوت خير من رحموت باعتبار الترهب خير من ان ترحم [١]، وايضا ارهبه واستر رهبه وتوعده ورهب يرهب اي خاف او منع تحرز التي تشير في اللغة العربيه الى الخوف المشوب والفزع[٢]. عليه فان الرهبة



في اللغة العربية تستخدم للدلالة على الخوف المقترف بالاحترام والذي يختلف بطبيعته عن الارهاب الذي يقصد بيه الفزع والخوف الناتج عن تهديد بقوة طبيعية او مالية .

لقد ورد اقدم تعريف للإرهاب في القاموس الفرنسي عام ١٢١٥وبمعنى الاستخدام المتعسف للقوة والعمل الموجه ضد الشخص الخصم واجباره على القيام بالعمل مخالفة لإرادته وباستخدام القوة والتخويف الاخرين للسيطرة عليهم وتدميرهم واخضاعهم للهزيمة [٣]، ووردت كلمة الارهاب (terrorism) في اللغة الانكليزية وفي قاموس اكسفورد الانكليزي للتعبير عن العنف والتخويف بغية تحقيق اغراض سياسية وهي مشتقة من الفعل terror بمعنى الخوف الشديد والرعب[٤]

اما اصطلاحاً فأن مفهوم الارهاب لايزال يشكل معضلة في الدراسات القانونية التي لا تأخذ المصطلحات الغامضة ، في الوقت التي ظهرت اشكال مختلفة للإرهاب في الدراسات الحديثة بشكل تعكس مفهومه وتطوره .

اذ عرفت وكالة التحقيقات العدلية الامريكية الارهاب بانه التهديد والاستعمال غير المشروع للعنف ضد اشخاص او ممتلكات لإجبار المدنيين او الحكومة لتحقيق اهداف سياسية وجماعية ، وورد مفهوم الارهاب في التقرير الصادر عن وزارة الخارجية الامريكية في ٢٠٠١ بانه العنف المتقصد والذي يرتكب ضد اشخاص غير مقاتلين للتأثير في افراد والجمهور، اي المدنيين غير المسلحين والعسكرين غير المسلحين .[٥]

الارهاب هي كل الاعمال الاجرامية الخارجة عن الاطار الشرعي والقانوني والتي تسعى الى انتهاك حقوق الانسان من خلال احداث تدمير في البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للافراد والمجتمع بغية تحقيق اهداف غير قانونية وباستخدام العنف والوسائل غير المشروعة كالفتن والقومية والطائفية من اجل السيطرة السياسية والاجتماعية على الافراد والمجتمع [٦] ويرى البعض بان الارهاب هو العنف المخطط او الاستخدام المحسوب للعنف والتهديد به لاجل تحقيق اهداف دينية وسياسية وايديولوجية من خلال الاكراه والتهويل وبث الخوف وقتل المدنيين والابرياء [٧]

اما الموسوعة السياسية فقد وصفت الارهاب بالعنف غير القانوني والتهديد بمختلف صوره واشكاله كالتشوية والاغتيال والتعذيب والتخريب بغية تحقيق اهداف سياسية معينه [٨]

اما عن مفهوم الارهاب في التشريع العراقي اذ تناول المشرع العراقي مفهومه وعدها عنصرا من عناصر الرئيسية لبعض الجرائم المعاقب عليها كجريمة الاعتداء على النظم السياسية او محاولة تغيير مبادئ الدستور...الخ فعرفة قانون مكافحة الارهاب العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥ وفي المادة/١ من على انه (كل فعل اجرامي يقوم به فرد او جماعة منظمة لاستهداف الأفراد و الجماعات او المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وايقاع الضرر بالممتلكات العامة والخاصة للأخلال بالوضع الامني والاستقرار وادخال الرعب والخوف بين الناس واثارة الفوضى تحقيقا للغايات ارهابية).[٩]

وقد حددت القانون ذاته الافعال التي تعد ارهاب وتمثلت بـــ:[١٠]

١- العنف والتهديد الهادف لالقاء الرعب بين الناس وتعريض امنهم وحياتهم للخطر وتعريض ممتلكاتهم واموالهم للتلف .



٢-استخدام العنف والتهديد للاتلاف وهدم واضرار بقصد بأملاك عامة ومصالح حكومية وهيئات ومؤسسات حكومية ودوائر القطاع العامة والخاصة والمرافق العامة والاماكن العامة المخصصة للاجتماعات وارتياد الناس اليه

٣- الاعتداء بالأسلحة النارية على الشرطة والجيش ودوائر الامنية والقطاعات الوطنية العسكرية وخطوط اتصالاتها ومعسكراتها وبدوافع ارهابيه .

٤- الاعتداء على السفارات والهيئات الدبلوماسية في العراق والمؤسسات والشركات الاجنبية والعربية والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية وذلك باستخدام الاسلحة النارية .

٥- خطف الافراد وتقييد حرياتهم وحجزهم وابتزاز مالي للتحقيق اغراض سياسيه وطائفية ودينيه وقومية .

٦- استخدام اجهزة حارقة او متفجرة لإزهاق الارواح وبث الرعب عن طريق زرع وتفخيخ اليات واجسام باستخدام المواد المشعة والتوكسنات والمواد المماثلة .

ولقد حظي الارهاب بأهمية كبيرة في الاتفاقيات الدولية والاقليمية التي عقدت العديد من الاتفاقيات التي تهدف الى محاربة الارهاب ، فاتفاقية جنيف لمنع الارهاب لعام ١٩٧٣ هي اول اتفاقية دولية ومحاولة على المستوى الدولي لمحاربتها اذ انشئت محكمة جنائية للنظر في القضايا الارهابية والاعمال الموجهة ضد الدولة لإثارة الرعب بين المجموعات او الجمهور غير ان هذة الاتفاقية لم تصبح نافذة لعدم تصديق الدول عليها واعقبتها اتفاقية طوكيو واتفاقية مونتريال لعام ١٩٨٤ واتفاقية مكافحة العمليات الارهابية [١١]، في حين عرفته المادة الاولى من الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب المنعقد في القاهرة ١٩٩٨ والذي تمخض عن الاجتماع المشترك بين مجلس الوزراء الداخلية ووزراء العرب ،بانه (كل فعل من افعال العنف والتهديد والتي يقع تنفيذا لمشروع اجرامي جماعي او فردي بغض النظر عن بواعثه واغراضه وبهدف نشر الرعب وترويع الناس وتعريض حياتهم للخطر الى جاني الحاق الضرر بالبيئة والاملاك العامة والخاصة والاستيلاء عليها وتعريض الموارد الوطنية للخطر [١٢]).

وفي ضوء التعاريف السابقة يتبين لنا بان تحديد معنى كلمة الارهاب ليس بالامر السهل بعد ان كثر تداولها واستخدامها في وسائل الاعلام وتداخل مع معان اخرى كالصراع والعنف والحرب والجريمة بحيث يتقرب في دوافعه وصوره واهدافه من السلوك الاجرامي وفي مضمونه وشكله من العنف المرضي وبذلك يمكن القول بان الارهاب يتحقق من خلال عناصر اساسية وهي اعمال محدده يمكن وصفها بالرعب او العنف وان يكون هناك مقصد او غاية وهدف معين يستهدفه الارهاب سواء كان الهدف هي الوصول الى السلطة او اخضاع الافراد لهم لتحقيق اهدافهم المرسومة، وبذلك يمكن ايراد تعريف للارهاب بانه العدوان الذي يمارسه جماعات وافراد او دول ضد الانسان ومحاربته في دينه وعرضه وعقله وماله ودمه عن طريق الاذئ والتخويف والتهديد.

لكن مع ظهور الشبكات المعلوماتية ووسائل التقنية الحديثة ومنها الحاسوب وشبكة الانترنت ونظرا لما تقدمة من مزايا وخدمات كبيرة اتجاهه الارهابيون الى الاستفادة منها كوسيلة اعلامية لنشر افكارهم وعقائدهم والدعاية ولتنسيق عملياتهم وتسهيل الاتصال فيما بينهم وتوظيف هذه الشبكات للتجسس وتنفيذ الانشطة الارهابية بأساليب وطرق اجرامية متقدمة التدمير فعاليات المؤسسات والدول لينشأ بذلك نمط جديد من الارهاب سمي بالارهاب الالكتروني [١٣])، الذي

يـراد بـه اسـتخدام التقنيـات والوسـائل الرقميـة لإخافـة واخضـاع الاشـخاص او مهاجمـة نظـم المعلومات لاسباب ودوافع دينية وسياسية وعرقية(١٤)

وتبعا لذلك اصبح للتطور المجتمع ووسائل الاتصـالات بانواعها المختلفة الاثر البـالغ فـي تطـور وانتشـار الاعمـال الارهابيـة ، اذ بـدأ الارهـابيون باسـتغلال التطـور العلمـي والتكنلـوجي لزيادة بث الرعب ونشره عن طريق الاعمال الارهابية السريعة والفعالة الاثر التـي تتصـف بكثره اعداد الضحايا والاقصر طريقا والاسهل للوصول الـى الاهداف المرسومة من قبلهم اذ وجدوا المظلة المناسبة للقيام بتلك الاعمال في الوقت التـي ساهمت تصرفات بعض الدول فـي التواطؤ مع الارهابين في انتشار المنظمات الارهابية التي ارتكبت ابشع الجرائم بحق الانسانية كالمنظمة الالوية الحمراء الايطالية ومنظمة بادر ماينهوف الالمانية وتنظيم داعش الارهابي .

وفـي الحـديث عـن انمـاط وا انـواع الارهـاب فهـي متعـددة ومختلفـة مـن حيـث الاهـداف والاسلوب و يمكن تصنيفها من حيث المعيار التـاريخي مـا بين الارهاب الكلاسيكي والارهاب المعاصر فنوع الاول شاعت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وتمثلت في الحركات الفوضوية والعدمية ومناهضة الدولة والسلطة اما الارهـاب المعاصر فهو الـذي نعيشـه فـي العصـر الحـالي وتتمثـل بكل اشكال الحركـات الارهابيـة ذات الطـابع الجمـاعي والمتطورة والمتسلحة .(١٥)

اما من حيث معيار الفاعلين فيقسم الى ارهاب الدولـة وارهـاب الافراد فـالأول يتم بواسطة اشـخاص محـددين سـواء كـانوا يعملـون بشـكل مفـرد او اطـار مجموعـه منظمـة ويطلـق عليـة الارهـاب مـن الاسـفل terrorism from below او الارهـاب الابيض ويتميـز هـذا النـوع بالانتشـار والتنـوع فـي الاسـاليب والاهداف والوسـائل ، والارهـاب الـدولي تمارسـه الـدول لنشـر الرعـب بـين المـواطنين واخضـاعهم للحكومـة للتحقيـق بعض الغايـات التـي لا تـتمكن الـدول مـن تحقيقها بالوسائل المشروعة ويطلق علية الارهاب من الاعلـى terrorism from above او الارهاب الاحمر فهي من افدح واخطـر الانـواع وترتكـب مـن قبـل الدولـة بشـكل مباشـر او غيـر مباشر لتحقيق اهداف سياسية ومـن الامثلـة عليـة الغـارة الاسـرائيلية علـى العـراق سـنه ١٩٨١ والمجزرة الوحشية لإسرائيل في جنوب لبنان اذ ذبحت فيه اعداد كبيرة من المدنيين بعد تـدمير مقر قوات الطوارئ الدولية التي كان يختبئ فيه الافراد المذعورين (١٦)

والارهاب من حيث معيار الموضوعي يقسم الى ارهـاب الـذي يستخدم فيـه الاسلحة الـدمار الشـامل وتتمثـل بالإرهـاب النـووي والارهـاب البيولـوجي والارهـاب الكيميـاوي اضـافة الـى الارهاب المعلوماتي والارهاب البيئي .

وبفعـل سـيرورة العولمـة والتطـور والتغيـر ظهـرت انماطـا جديـدا مـن الارهـاب الا وهـي الارهاب الثوري وشبه الثوري والمؤسسي فالثوري هي اكثر الانـواع شيوعا وتمـارس مـن قبـل الجماعات والتنظيمات الارهابية الفاعلة ويسعى المنفذين للقضاء على النظام السياسي واستبداله بنظام اخر، ومن امثلة علية نشاطات الارهابية للجيش الجمهوري الايرلندي ، وشبه الثوري اقل شيوعا من الاول يهدف للتعديل سلوك النظام القائم وليس القضاء عليه ويصعب جدا على المتابع للإرهاب تميز وتتبع هذا النوع ومن الامثلة عليه نشاط المؤتمر الأفريقـي الـوطني للقضـاء علـى نظام الفصل العنصري (١٧)، وترتكب الارهاب المؤسسي عند غياب القوانين والانظمـة المقررة لصالح العاملين كالحرمان من حقوق نهايـة الخدمـة او الفصـل التعسفي او النقل الـى مكـان بعيد

فبهذه الحالة يتحول العاملين الموظفين الى عبيد نتيجة سطو صاحب المؤسسة بجعله العاملين ادوات تنفيذية جسدية فقط ولا تملك اي رأي [(١٨)]

وتقسم الارهاب من حيث الغاية والهدف الى الارهاب السياسي والاقتصادي والديني ، فاغلب انواع الارهاب هي سياسية يتم عند احتلال دولة معينة اراضي دولة اخرى ونهب خيراتها عن طريق الذعر والتدمير ، في حين يهدف الارهاب الاقتصادي الى تحقيق غايات ومنافع مادية واقتصادية سواء كان على مستوى الافراد او الدول ، اما الارهاب الديني فانه يمارس من قبل جماعات متعصبه من ناحيه دينيه تسعى للقيام باعمال ارهابية باسم الدين فتتخذ من الدين الغطاء المناسب للمارسة العمل الارهابي والعالم يشهد في الوقت الحالي هذة موجة من الارهاب الممارس باسم الدين [(١٩.)]

ولاشك فية ان الارهاب الدولي من اخطر الانواع الذي ينتهك فيه حقوق وسيادة الدولة اذ تصبح ارضها مباحا وثرواتها منهوبه وجيشها منحل وقومياتها وطوائفها متصارعة على السلطة واقتصادها تابع وهذا ما حدث في العراق بعد الغزو الامريكي في عام ٢٠٠٣ ، واذا اردنا التقليل من مخاطر الارهاب في المجتمعات فيكون الحل الانجح والامثل هو نشر المحبة والتسامح والمواطنه في المؤسسات التعليمية والسياسية والاجتماعية واحترام حقوق والحريات الاساسية والدينية للانتقال الى دولة ديمقراطية تحقق العدالة الاجتماعية وتقضي على التباين الطبقي بين افراد الشعب الواحد وبمختلف مكوناته.

المطلب الثاني: محفزات الارهاب العابر للحدود الوطنية في العراق بعد ٢٠٠٣

لقد ساهمت العديد من الاسباب سواء كانت بشكل مباشر او غير مباشر في انتشار وازدياد وتيرة الارهاب وفي مختلف ارجاء العالم بصفة عامة وفي العراق خصوصا، ويمكن تناول محفزات انتشار ظاهرة الارهاب في العراق سيما بعد عام ٢٠٠٣ من ناحيتين رئيسيتين هما: محفزات داخلية ومحفزات خارجية (اقليمية/الدولية)، وتتمثل المحفزات الداخلية بجملة عوامل كالاتي :

- عوامل اجتماعية: تراجع دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية والمتمثلة بالاسرة ودور العبادة والمدرسة والجامعة والاعلام والاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ...الخ والتي ابتعدت اغلبها عن اداء ادوارها الصحيحة في التوعية وتقوية الاواصر الاجتماعية بين ابناء البلد، ناهيك عن تحول بعض دور العبادة وبعض وسائل الاعلام والاحزاب السياسية الى جهات داعمة للارهاب من خلال حضن الافكار اللوجستية والفكرية الداعمة للارهاب مما ساعد على تقوية شوكة الارهاب في البلاد[(٢٠.)]
- فبعد عام ٢٠٠٣ وما نتج عنها من حل العديد من مؤسسات الدولة وخاصة الحساسة منها كالوزرات الامنية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من وكالات التنشئة التي اتخذها الارهابيون منطلقا لممارسة نشاطهم الارهابي وبدعم وتشجيع من قبل امريكا وعن طريق عقد الصفقات وبرامج التسويه مع الجنود الامريكين ذات جنسيات متعددة [٢١])). عليه فان القصور من جانب الوكالات السابقة جعل المواطن العراقي عرضة للجهل والانحراف والتطرف الفكري في السلوك كنتيجة لوجود بيئه اجتماعية متميزه بالولاءات العرقية والطائفية اذ وفرت المناخ الملائم للارهابين للزعزعه السلم والامن في العراق .
- ان ضعف وشبه انهيار نظام التعليم في العراق دفع بعض الافراد الى الجنوح الاخلاقي والفكري والشعور بالاحباط نتيجة الاخفاق في الحياة مما دفعهم الى ارتكاب الاعمال



الارهابية للتخلص من هذا الشعور فتجاوز نسبة اميين في العراق حوالي سبعة ملايين فردا يتراوح اعمارهم مابين ١٥-٥٠ وذلك حسب احصائية التى اجراها الامم المتحدة.[٢٢]

- عوامل نفسية: وجود اشخاص ذات ميول اجراميه مجردة من الرحمة والشفقة وتحب ارتكاب الاعمال الارهابية والاستمتاع بارتكابها لاسباب نفسية ترجع الى انعدام التوازن الفكري والعقلي لديهم او بسبب عيوب خلقية وخير مثال على ذلك الجناة الذين تم اطلاق صراحهم من قبل النظام السابق في ٩/ ٤/ ٢٠٠٣ فكانوا سببا مباشرا في انهيار الوضع الامني في البلد فتمكنوا من ممارسه نشاطهم من الاغتيال والخطف والتهديد [٢٣]
- عوامل اقتصادية : ان الفقر في العراق كان ومازال تلعب دورا كبيرا في انتشار هذه الظاهرة باعتبار الفقر ظاهرة ذات جوانب متعددة وتختلف مفهومها باختلاف الشعوب والثقافات ومع ذلك فالنتيجة واحده هي شعور من يعانون منها بالحرمان ماديا كان او حرمان من العيش بسلامة وحريه وكرامه وبالتالي عدم القدرة على اشباع الحاجات الضرورية او تحقيق حد ادنى من المعيشة فيلجا اغلبهم الى الطرق المنحرفة وارتكاب الاعمال الارهابية والجرائم للتخلص من الواقع الذي يعيشونه [٢٤]. وان حل الجيش العراقي السابق ووزارة الاعلام العراقي وشركات التصنيع العراقي في عام ٢٠٠٣ تسبب في فقدان الالف من العوائل للمصادر العيش الكريمة وتردي الأوضاع الامنية انذاك خلقت الاجواء المناسبة للسخط العراقيين واستيئاهم من النظام السياسي القائم مما دفعهم الى الانسياق وراء الارهاب والقيام باعمال خارجة عن القانون .
- عوامل داعمة اخرى : تتمثل بدور وسائل الاعلام وما تمارسه من دورا في تغذية الارهاب ودعمه عن طريق ما تقدمة من برامج واخبار عن الاحداث اليومية ، اذ عكفت اغلب القنوات على زرع الفتن واثارتها فشبكة الانتريت من وسائل القوية في خدمة العنف والارهاب من خلال نشر الافكار المتطرفة وزيادة رقعه التنظيمات الارهابية على اوسع نطاق وبالتالي نحن نشدد على زيادة وتفغعيل الرقابة على وسائل الاعلام .

اذ انخرط العراق في مسارات التحول الديمقراطي منذ عام ٢٠٠٣ الا ان هذا الانخراط لا يزال يشوبه الغموض بسبب ابتعاده عن القواعد الموضوعية ، فشهد العراق أجواء من التطور والاتصال الخارجي وتزايد اعداد الوكالات الاعلامية العربية والغربية والقنوات الفضائية الاقليمية العاملة فيه وشركات الهواتف المحمولة التي لم تكن معمولا به سابقا وعدم اخضاعها للرقابة الامنية من قبل الدولة وقلة التشريعات القانونية المنظمة لها اتاح الجو المناسب للارهابين لاستغلال الوسائل وتوظيفها للتحقيق اهدافهم الارهابية المشبوهة للتشكيك بمصداقية التحول الديمقراطي في البلاد[٢٥]

فهناك درجة علاقة قوية بين التلفزيون وزيادة معدلات العنف والارهاب وذلك لما للاعلام المتلفز من التاثير المباشر والمحوري على الجمهور المتلقين وبدرجات مختلفة بسبب العوامل الاقتصادية والخلفيات الثقافية وهذا ما حدث في العراق بعد عام ٢٠٠٣ فعددا كبيرا من العمليات الارهابية المخالفة لتعاليم الدين الاسلامي ولثقافة المجتمع العراقي حازت على تغطية اعلامية مكثفة من وسائل الاعلام العربية والمحلية فكانت اثارها واضحة في تصعيد واتساع دائرة ارتكاب الاعمال الارهابية.[٢٦]

الى جانب هذة المحفزات فهناك الكثير من المتغيرات السياسية والاجتماعية التي ساهمت في تنامي هذة الظاهرة ومن ابرزها اتصاف المجتمع العراقي بالتعددية الطائفية

والدينية والمذهبية وكنتيجة لهذة التنوع والانتماءات ظهرت جماعات طائفية وقبلية والعرقية في البلد، وعلى رغم من تحقق وحدة جغرافية وبيئة في العراق الاانه مجتمعا مركبا من هويات مختلفة اسلامية وعرقية وقومية ومذهبية وهذا مكن الارهابين من تنفيذ عملياتهم الوحشيه نتيجة استغلال حالة التمايز الاثني والديني الذي يتسم به المجتمع العراقي فاشتعلت الفتنه الطائفية مابين اعوام ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨ ومازاد الامر سوءا هي خطاب االسياسي للنخب السياسية لالمتنوعة العراقية التي خاطبت الراي العام من منطلقات طائفية لتامين مصالحها السياسية (٢٧

اما بالنسبة للدوافع والمحفزات الخارجية لتنامي ظاهرة الارهاب في العراق فهي ترجع بالاساس الى الدول المجاورة للعراق والتي لا تنتهج النهج الديمقراطي واقرت بخطورة وجود الامريكان في العراق وعد التغير الذي شهده العراق ناقوس خطر يهددها مما دفعها الى السماح ومساعدة الارهابين على التسلل للاراضي العراقية لاستهداف المشروع السياسي العراقي .

المبحث الثاني

نشأة جهاز مكافحة الارهاب العراقي واستراتيجيته

ان مناخ الارهاب الذي يجتاح المنطقة عموما والعراق منذ العام ٢٠٠٣ ، يحتم التصدي لهذه الظاهرة، وهنا تتمثل مكافحة الارهاب بالتدابير والاجراءات التي من شانها منع وردع العمليات الارهابية بفعالية والتي تستهدف الدولة والمواطنين وممتلكاتهم، ولغرض اتخاذ جميع التدابير الملائمة للقضاء على الارهاب تم انشاء جهاز متخصص للقيام بهذه المهمة وهو ما سنتناوله كالاتي:

المطلب الاول: نشأة جهاز مكافحة الارهاب واهدافه

ان الاحتلال الأمريكي للعراق في ٩ نيسان/إبريل عام ٢٠٠٣م، اسهم في اتساع رقعة الإرهاب في البلاد، بسبب الفراغ الناجم عن حل المؤسسات الامنية والعسكرية، وما نتج عن ذلك من تصاعد وتيرة الانقسام السياسي والمجتمعي، ثم ما استتبعه من سيطرة تنظيم داعش الارهابي على مساحات واسعة من العراق، لتتضح مواطن الضعف والقصور في مواجهة التنظيم الارهابي الذي يعتمد على الإرهاب والتقتيل وصولاً لغايته، وهو ما امكنه من تأسيس شبكات عابرة للحدود تجمع بين الجريمة المنظمة ورجال الأعمال المتحالفين مع الجماعات الإرهابية والقوة السياسية المستفيدة بشكل ما من النشاط الإرهابي.

وبقدر تعلق الامر بجهاز مكافحة الارهاب العراقي فهو جهاز مستقلة شبه وزارية منفصلة عن وزارة الدفاع العراقية ووزارة الداخلية تم إنشاؤها في الأصل من قبل القوات المتعددة الجنسيات تحت إمرة الولايات المتحدة الأمريكية في نوفمبر ٢٠٠٣، تشكلت نواة العمليات الخاصة في تاريخ ٢٠٠٣/١١/١٧ بناء على طلب مجلس الحكم في معسكر جرف الصخر وكانت تسمى فوج بغداد، وبعد اكمال المرحلة الاولى من تأسيسه تم تبديل تسمية الوحدة الى كتيبة ٣٦ كامندوز في العام ٢٠٠٥، ومن ثم تم تغيرها مرة اخرى الى العمليات الخاصة العراقية في نفس العام.(٢٨)

وكجزء من مبادرة سلطة التحالف المؤقتة لإنشاء قوات دفاع عراقية اخذت مسؤولية خلق قوة عراقية لمكافحة الإرهاب على غرار قوات العمليات الخاصة في الولايات المتحدة والمعروفة أيضًا باسم اصحاب القبعات الخضراء التي تولت مهام أساسية تمثلت بتدريب القوات المحلية لمنع إساءة الاستخدام المحتملة للقوة أو الولاء للأجندات السياسية، وللقيام بعمليات على



أساس غير طائفي وغير سياسي، وضم هذا الجهد متطوعين مختارين من جميع أنحاء العراق يمثلون الشيعة والسنة والأكراد لتشكيل ما سيصبح قوة مكافحة الإرهاب العراقية (.[٢٩]

تكونت قوات العمليات الخاصة العراقية من لواء واحد ونحو ١٤٠٠ جندي، وتكون اللواء من كتيبتين قتاليتين (فرقة مكافحة الإرهاب وكتيبة المغاوير) وكتيبتين للدعم (كتيبة دعم العمليات الخاصة ووحدة تدريب العمليات الخاصة)، وتم تقييم وفحص المرشحين وإجراء الكثير من التدريبات الأولية لهم في الأردن من قبل القوات الامريكية والقوات الخاصة الأردنية لأن التسهيلات المطلوبة لتدريب الوحدة على مكافحة الإرهاب الدقيقة لم تكن متوفرة في العراق، وتم تدريب قوات الكوماندوز العراقية وفقًا للمعايير الأمريكية باستخدام المعدات والتكتيكات الأمريكية، وتم القيام بذلك لضمان التشغيل البيني مع قوات العمليات الخاصة الأمريكية والقوات الأمريكية بشكل عام[٣٠]، استمرت الدورة ٩٨ يومًا تخرجت منها قوة عراقية من افراد ذوي مهارات متقدمة في الرماية ومشابهة لتلك الموجودة في دول العالم الاخرى، فالكتيبة الأولى (الكوماندوز) حضرت دورة الكوماندوز التي استمرت ٤٧ يومًا والتي تم فيها تدريس المهارات المتقدمة مثل عمليات قيادة وعرقلة السيارة، واستخدام طائرات الهليكوبتر في الحركة، والمداهمات والكمائن، وحضرت الكتيبة الثانية دورة تدريب ذاتها والتي تضمنت منهج دورة الكوماندوز أيضًا أي ان احدهما للقتال والاخرى للدعم(.[٣١]

وخلال العام ٢٠٠٦ تم إنشاء مرافق التدريب المناسبة في العراق ساهمت بالإضافة الى القوات الامريكية الخاصة القوات الخاصة الأسترالية والنيوزيلندية والفرنسية والبلجيكية والإسبانية في تدريبه في مركز بغداد للتدريب التابع لها في قاعدة التاجي، وقد شاركت القوات الخاصة العراقية في كل عملية قتالية كبرى في العراق ونفذت مهمات بدقة في أكثر المناطق عدائية، بالتالي اضحت من بين أنجح وحدات قوات الأمن العراقية[٣٢]، سواء في مطاردة الإرهابيين، أو العمل مع القوات الأمريكية للتخلص من الجماعات المناهضة للحكومة، سيما وان بناء قوة عمليات عراقية خاصة وفعالة استغرق أكثر من ستة أشهر من التدريب المكثف للحصول على مجند جديد جاهز للعمليات الأساسية، مع نمو الجيش العراقي واكتساب المزيد من الخبرة، علما ان هناك المزيد من الافراد الذين أثبتوا أنهم يمكن تجنيدهم وفق معايير عالية جدًا.[٣٣]

وفي العام ٢٠٠٨ اصبحت العمليات الخاصة العراقية ٢ لواءا كاملا وتم تشكيلها مع القوات الوطنية العراقية لمكافحة الارهاب INCTF وتم تقسيمها الى فرقة للاستطلاع وفرقة للدعم وفرقة للقتال وهيكلية القيادة: لهذا اللوائان تتألف من الفرقة الأولى في بغداد وفرق العمليات الخاصة الفرقتين ٥ و ٢)، واللواء الثاني للدعم والتدريب وأيضا المدرسة الحربية العراقية الخاصة والفرقة الأولى التي ذكرتها سابقا تمت إعادة تسميتها حاليا ب كتيبة ٣٦، يعمل اللواء الثاني من العمليات الخاصة في البصرة و الموصل و ديالى، وفي ذات العام قرر الناتو والولايات المتحدة بانضمام قوات العمليات الخاصة العراقية إلى قيادة القوات المشتركة JIATF، التي يديرها الناتو وقرروا تأسيس أربع قيادات إقليمية وجهاز مخابرات خاص ومشترك بين العراق والولايات المتحدة الناتو لتبادل المعلومات عن الإرهاب في المنطقة والعراق وقيادة المهام بشراكة بينهم لتدمير الشبكات الإرهابية في العراق والشرق الأوسط(.[٣٤]

عليه عد جهاز مكافحة الارهاب القوة الأولى المعروف في العراق باسم "الفرقة الذهبية" وضم قوات النخبة بتعداد بلغ تقريبا آنذاك بحدود٨,٠٠٠ جندي، ليكون القوة الأكثر موثوقية

عســــــــكرياً وسياســــــــياً تحــــــــت تصــــــــرف الحكومــــــــة العراقيــــــــة، وذات مناهج تدريب وتكتيكات موحدة تستخدمها وحدات عملياتها الخاصة وينقسم هيكله التنظيمي الى ثلاث مستويات تشمل مقر الجهاز، وقيادة مكافحة الإرهاب، وثلاثة كتائب قوات العمليات الخاصة العراقية ولعل من ابـــــرز المقومات الداعمة له منذ نشأته داخليا هي(٣٥):

- التركيز على الاحتراف تتمثل في معايير الاختيار والتدريب والتي تكون صارمة ومماثلة لتلك المعتمدة في تجنيد قوات العمليات الخاصة الأمريكية، وتم اختيار جنود الجهاز من بين المنتسبين الأكثر كفاءة من الذين تم ترشيحهم عن الأجهزة الأمنية الأخرى حيث خضعوا لعملية انتقاء مكثفة أشرفت عليها قوات القبعات الخضراء (القوات الخاصة الأميركية). ومن هذا المنطلق تم تكليفهم بتنفيذ عمليات مداهمات استخبارية خاصة لمكافحة الإرهاب، والتي نفذوها بشكل كفوء. وهنا يمكن ان نستحضر على سبيل المثال أحد البرامج التدريبية من أيار/مايو ٢٠٠٨ والتي لم يتمكن سوى ٤٠١ مرشح اي١٨% من التخرج كجنود في "جهاز مكافحة الإرهاب" من أصل ٢,٢٠٠ مرشح.
- مقوم الحجم يشكل عاملاً حاسماً، ولهذا بقي "جهاز مكافحة الإرهاب" صغيراً ولم يتجاوز عدده بتاتاً ما يقرب من١٢,٥٠٠ فرد مقارنة مع قوات الاجهزة الامنية الاخرى فقد حافظت "الشرطة الاتحادية" على قوة يبلغ عددها٨٢,٥٠٠ جندياً أثناء سقوط الموصل، ولعل صغر حجم "الجهاز" هو الذي اسهم في تلقي افراده رواتب ومعدات أفضل بكثير من تلك التي تتلقاها القوات العراقية الأخرى التي تساوي ما يقرب من ضعف ذلك الذي يتقاضاه جندي عادي في "الجيش العراقي"، وتجهيزات تشابه تقريباً تلك التي يحصل عليها جندي في القوات الخاصة الأمريكية.
- مقوم التعددية القومية عد الجهاز نموذج للقومية المتعددة الأعراق والطوائف وعد الولاء للعراق هو شعاره الاساس، الذي لا يزال لا مثيل له داخل قوات الأمن العراقية.
- تعزيز روح تضامن النخبة والانضباط العالي المستوى ولهذا عد الجهاز حاضنا للمواهب العسكرية المميزة من خلال احتفاظه بالقوى الماهرة التي تضم نسبة عالية من أفضل ضباط الجيش في العراق ، كونه الجهاز الوحيد بين القوات العراقية الذي قام بتطوير بدايات كادر قوي لضباط صف.
- قلة الفساد والاختراق فالجهاز لم يعاني منذ نشأته الا من فساد واختراق ميليشيات قليل .
- وفي ضوء ما تقدم اعلاه من مقومات داعمة، عد جهاز مكافحة الارهاب من اكثر الاجهزة فعّالية في مكافحة الإرهاب، ففي الميدان العملي قام الجهاز بعمليات مكافحة الإرهاب الضخمة وعلى نطاق هائل في العراق منذ ما يقرب من سبع سنوات، محافظاً على وتيرة شاقة ومستمرة عملياتية لا تضاهيه أي قوة عمليات خاصة أخرى في المنطقة، كما تعززت سمعة الجهاز ليكون أحد أفضل قوات العمليات الخاصة في المنطقةككل وقد ضمت الاكاديمية مدرسة العمليات الخاصة ومدرسة مكافحة الإرهاب، والتـــي تقــوم بعــدة مهــام أهمهــا إعــداد المقــاتلين الجــدد وتــدريب والوحــدات الجهاز قبل إرسالها لمهمات قتالية وإجراء دوراتٍ تثقيفيةٍ وتوعوية لهذه الوحدات، وتبدأ مرحلة تدريب المتطوعين الجدد عند وصولهم للأكاديمية من كل مراكز التطوع



في العـــــــــراق اذ يـــــــــتراوح عـــــــــددهم بـــــــــين ٥٠٠-٦٠٠ منتسب، ويتم فرز هذا الرقم من بين آلاف المتطوعين المتقدمين لمراكز التطوع التي تقوم باختيار الشبابالذين يملكون المواصفات المطلوبة ويجتازون الفحص البدني والصحي والامتحانات الأولية.

اما بالنسبة لاهداف جهاز مكافحة الارهاب العراقي فان من ابرزها هي مكافحة الارهاب بجميع اشكاله والقضاء عليه ومتابعة التنظيمات الإرهابية ومصادرها وكل ما يتعلق بها فلجهاز صلاحية تنفيذ العمليات المختلفة بما في ذلك المراقبة والتفتيش والتحري بناءً على الأوامر القضائية، وهو ينفذ عملياته بناءً على أوامر القبض الصادرة عن القاضي المختص.

المطلب الثاني: استراتيجية جهاز مكافحة الارهاب وفاعليته في مكافحته الارهاب منذ العام ٢٠١٤

ان استراتيجية دحر الإرهاب تتطلب اتباع نهج يتسم بالمثابرة والشمول تتضافر فيه الجهود الداخلية لجميع صنوف الاجهزة الامنية بتشكيلاتها المختلفة لمنع التهديدات الإرهابية وعزلها وإضعافها وشل حركتها، وهنا ان لابد من بناء قدرات الدولة العراقية على مكافحة الإرهاب ذات الصلة بالجوانب الاستخبارية، وتتبع مصادر تمويل الإرهابيين، بعد ان سيطر تنظيم داعش الارهابي وقبله التنظيمات الاخرى المرتبطة بالقاعدة منذ عام ٢٠١٤ على ثلثي مساحة العراق بما فيها من حقول النفط والبنى التحتية، فضلا عن الخشية من سيطرتهم على الهياكل الأساسية الأخرى مثل السدود ومحطات توليد الكهرباء.

وفي ضوء ما تقدم، فقد تحول "جهاز مكافحة الإرهاب" إلى آلة مضبوطة بدقة لمكافحة الإرهاب، تدعمها قدراتها الاستخباراتية فضلا عن القدرات الأكثر تقدماً المتاحة للتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة في عملية ملاحقة تنظيم داعش الارهابي في الصحارى والمناطق الحدودية والجبال والغابات والمخابئ في المناطق المختلفة من العراق، فمع هشاشة الاجهزة الامنية الاخرى ابان احداث العام ٢٠١٤ فان "جهاز مكافحة الإرهاب" اثبت فاعليته اذ استمر وقاد الهجوم المضاد في تكريت وبيجي والرمادي واخيرا في الموصل، وقد واصل القتال بالإجادة الكاملة للمفهوم الأساسي للقوة فضلاً عن التجنيد والقيادة والتدريب الخاص به، كما اعتمد الجهاز سلسلة وسائل للقضاء على تنظيم داعش الارهابي وجيوبه والتي انطلقت من قانون جهاز مكافحة الارهاب المادة/٣ التي تنص على سعي الجهاز الى تحقيق اهدافه بالوسائل الاتية:[٣٦]

- وضع سياسة واستراتيجية شاملة لمكافحة الارهاب وتطويرها.
- تنفيذ العمليات الامنية والخطط الاستراتيجية فيما يتعلق بفعاليات مكافحة الارهاب، وله في سبيل ذلك وفقاً للقانون.
- تنفيذ عمليات المراقبة والتفتيش والتحري وبناءا على الاوامر القضائية
- مراقبة الاتصالات ومواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الالكترونية وبناءا على اوامر قضائية.
- تنفيذ اوامر القبض الصادرة من قبل القاضي المختص وفقاً لقانون مكافحة الارهاب.
- اجراء التحقيق مع الملقى القبض عليهم من قبل محققين قضائيين تحت اشراف قاضي مختص.



- التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات مع الاجهزة الامنية والاجهزة ذات العلاقة .
- التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات ذات العلاقة بمكافحة الارهاب مع الاجهزة النظيرة للدول العربية والاجنبية .
- تعقب مصادر تمويل الارهاب بهدف تجفيفها بالتعاون والتنسيق مع مكتب مكافحة غسيل الاموال والبنك المركزي العراقي والجهات الاخرى ذات العلاقة .
- وضع المعايير لتصنيف وتحديد اسبقيات الاهداف الارهابية ، ويقصد بالاهداف الارهابية كل فرد او جماعة طبيعية او معنوية تمارس الافعال المنصوص عليها في قانون مكافحة الارهاب مكافحة الارهاب رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥ او اي قانون يحل محله.
- متابعة وتنفيذ توجيهات ومهام واهداف الدولة في مكافحة الارهاب.
- التنسيق مع الاجهزة الاستخبارية المختصة فيما يتعلق بإنجاز الفعاليات والمهام المكلفة بها لتنفيذ خطط مكافحة الارهاب.
- التنسيق مع وزارة الخارجية في سبيل حشد الجهود الدبلوماسية من اجل كسب تعاون الدول المجاورة ودول المنطقة في برنامج مناهضة الارهاب وتطهير العراق من المخابئ واماكن الايواء ومنع اي دعم مباشر او غير مباشر للإرهابيين.
- تبادل وتداول وتقويم المعلومات الخاصة بمكافحة الارهاب داخل العراق وخارجه.
- التنسيق مع الجهات الامنية في وضع الاستراتيجيات الخاصة بالخطط الامنية في مكافحة الارهاب.
- القيام بالفعاليات الضرورية لإنجاز المهام المتعلقة بالجهاز.
- توفير الحماية الامنية لفعاليات مكافحة الارهاب والتدابير المتعلقة بيها.
- اي مهمة اخرى يقترحها رئيس الجهاز وتصادق عليها اللجنة الوزارية للأمن الوطني.

وفي ضوء الوسائل اعلاه، نجد ان جهاز مكافحة الارهاب قد طور استخباراته بشكل فاعل، واستخدم قضاة داخليين لإصدار أوامر في الوقت المناسب، وأجرى عدة عمليات إلقاء قبض على خلايا المتمردين في كل ليلة في جميع أنحاء العراق، كما قام بتشغيل قوات المروحيات الخاصة به، واضطلع بالاستغلال والدمج السريعَين للاستخبارات لشنّ مجموعات عديدة من الهجمات، لتصبح قوى الجهاز في أعقاب معركة الموصل منهكه فكونه الأفضل سبّب له خسائر فادحة، وفي هذا الصدد يذكر الخبير بالشأن العراقي والباحث من معهد واشنطن للدراسات مايكل نايتس ان هذه المهام هي الاساس الذي أنشئ لأجله جهاز مكافحة الارهاب "انها القوة الرئيسة الضاربة لمكافحة الارهاب باستخدامهم لطائرات سمتية اميركية وبعض الاحيان عراقية في تنفيذ غارات على مواقع قيادي داعش في مناطق نائية وغالبا ما تكون اثناء الليل. لا توجد قوة اخرى تستطيع تنفيذ هكذا مهام... عمليات التمشيط التي يقوم بها الجيش العراقي من السهل كشفها من قبل العدو وتلافيها، في حين جهاز مكافحة الارهاب يقوم بتنفيذ مداهمات استخبارية مباغتة على العدو".(٣٧)

عليه، فان جهاز مكافحة الارهاب مارس دور إسنادي في العمليات العسكرية الكبرى التي شنت لمطاردة خلايا داعش النائمة. ولعل من القصص التي تذكر لمقاتلي الفرقة الذهبية الشجاعة

يستذكر قائد الفرقة الذهبية الكناني مهمة معينة نفذها أحد منتسبي الفرقة الذهبية وهو جندي قام تنظيم داعش بقتل عائلته " لقد فقد عائلته كلها، ولهذا قرر اختراق صفوف داعش حيث قام بإطلاق لحيته وارتداء ملابس تشبه زي مسلحي داعش وبعد أن مكث معهم لفترة أسبوع قام بتفجير المكان بأكمله. أبطال الفرقة الذهبية قاموا بأشياء كثيرة" .[٣٨]

بالإضافة الى ان للفرقة بطولات في معارك تمشيط عنيفة ضد التنظيم من شارع إلى شارع لاستعادة مدينة الموصل وتكبدت خسائر جسيمة بين صفوفها، وفي هذا الصدد يشير عقيد العمليات الخاصة والمستشار السابق لجهاز مكافحة الإرهاب الضابط الأميركي ديفد ويتي الى ان " كادت الفرقة أن تخلو من الضباط تقريبا، كانت تعتبر القوة الضاربة بتوليها قيادة جميع المعارك. لم نكن نخطط لأن يستخدم جهاز مكافحة الإرهاب بهذا الشكل. مثل هذه عمليات كانت منوطة بقوات العمليات الخاصة في الجيش أن ينفذها"، ولقد بقيت الخسائر التي لحقت بافراد جهاز مكافحة الارهاب قيد الكتمان، ولكن وثيقة متعلقة بميزانية وزارة الدفاع الاميركية قدرت في حينها سقوط ٤٠% من جنود مكافحة الارهاب بين قتيل وجريح، في حين تقول بعض التحليلات ان نسبة الخسائر قد تكون اعلى لتصل الى ٦٠% .[٣٩]

واتساقا مع ما تقدم، وفي ضوء النجاح الذي حققه حصل جهاز مكافحة الإرهاب على دعم قوي من الحكومة العراقية والبرلمان، إذ شرع الاخير في أغسطس العام ٢٠١٦ قانون جهاز مكافحة الإرهاب الذي عرفه في المادتين (٢/١) بأنّه أحد الأجهزة الأمنية والاستخباراتية، ويتمتّع بالشخصيّة المعنويّة ومرتبطاً بالقائد العام للقوّات المسلحة، كما منحه القانون صلاحيات واسعة منها استحداث مديرية للاستخبارات والتدريب وطيران حربيّ، وسمح له بتنفيذ أوامر اعتقال متّهمين بالإرهاب وأحقية الطلب بتجميد حسابات مصرفيّة وأموال، وحتى مراقبة الاتصالات ومواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية، وفي هذا الصدد قال عبد الوهّاب الساعدي: "هذا القانون سمح للجهاز بأن يصبح مستقلاً بصورة كاملة عن وزارة الدفاع، بعد أن كان مرتبطاً بها ارتباطاً إداريّاً من حيث الرواتب والتعيينات، وإنّ هذا القانون أعطى دفعة معنويّة إلى مقاتلي الجهاز لأنّه الحامي لحقوقهم".[٤٠]

لقد كان موضوع الاستقلال واضحاً في موازنة عام ٢٠١٧ التي تضمنت أول بند إنفاق مخصص لـ"جهاز مكافحة الإرهاب"، بلغ مجموعه ٦٨٣ مليون دولار اضافة الى المنح الامريكية للجهاز، سيما وان إحدى فقراتها الخاصّة بينت التعاقد مع شركة صينيّة بمبلغ ملياري ونصف مليار دولار لتزويد الأسلحة والأعتدة إلى كلّ من وزارة الداخلية والدفاع وهيئة الحشد الشعبي وجهاز مكافحة الإرهاب، ناهيك عن ان قوّات جهاز مكافحة الإرهاب تحصل على دعم أميركيّ مباشر، إذ تشرف القوّات الأميركيّة على أمر تدريب قوّات الجهاز في شكل مباشر.[٤١]

وبالنظر للقدرات القتالية العالية لجهاز مكافحة الارهاب، ولعدم ادنته بالولاء للأحزاب والكتل السياسية او بالخلفيات المذهبية و القومية، فقد عمدت الحكومة العراقية برئاسة مصطفى الكاظمي الى أن تكليف الجهاز دون القوات الأخرى بتنفيذ المهمات والواجبات الصعبة منها إدارة المنافذ والمعابر ومداهمة مقرات الفصائل المسلحة، فضلا عن اصدر أمرا ديوانيا بتشكيل لجنة دائمة تختص بالتحقيق في قضايا الفساد الكبرى والجرائم الاستثنائية، وتمنح كل الصلاحيات المطلوبة لتحقيق هيبة القانون في المجتمع واستعادة حقوق الدولة والمواطن من الفاسدين والمعتدين، على أن يتولى جهاز مكافحة الإرهاب تنفيذ القرارات الصادرة عن قضاة التحقيق أو المحاكم المختصة المتعلقة بالقضايا التي تخص عمل هذه اللجنة وفقا للقانون.[٤٢]



صفوة القول ، ان جهاز مكافحة الارهاب حظي باهتمام كبير سيما بعد احداث داعش الارهابي وما حققه من انتصارات وما قدمه من تضحيات عدت دافع اساس لمسالة الاستمرار في استثمار إمكانياته وقدراته ليس في منع عودة الارهاب إلى البلاد فقط والتي تمثل المهمة الرئيسية للجهاز في متابعة التنظيمات الإرهابية ومصادرها وكل ما يتعلق بها، وانما إضافة استراتيجية مواجهة الفساد باعتباره عامل رئيسي ومهم في الإرهاب والترويج له.

الخاتمة

من سياق ما تقدم يمكن القول بان الارهاب بمختلف اشكالها ظاهرة قديمة وليست حديثة العهد الا ان من اهم اسباب ومحفزات تصاعد وتيرة العمليات الارهابية في العراق تتمثل بانعدام العدالة الاجتماعية والتغير الذي شهدة البلاد ما بعد ٩/ ٤/ ٢٠٠٣مما ادى الى شعور الافراد بالاستياء والاحباط كنتيجة لما يعانونه من الفقر والعوز وقلة الخدمات وانتشار الفساد وتغير النظام السياسي وبروز الولاءات الطائفية والحزبية والعرقية الى جانب الدعم الذي قدمه الدول المجاورة للارهابين ، ولما سبق ذكره ولتوسع رقعة الارهاب انشئت جهاز مكافحة الارهاب لتاخذ على عاتقها مهمة مكافحة الارهاب والحد منه والحفاظ على امن وسلامة البلد فعلية توصلنا الى جملة من :

١- لا ينكر احد وجود تشويش وخلط حول مفردة الارهاب لكونها تحمل دلالات ومفاهيم متناقضة ومتباينة مما تجعلها نشاطا تقتضي الادانة او كفاحا تستحق التشجيع والدعم.
٢- ان اشكال الارهاب متداخلة بصورة تقتضي الفصل فيما بينها بدقة بحيث ان الارهاب لم تعد مقتصرا على نوع او شكل معين ومحدد وان تحديدها وفصلها تساعدنا على التصدي ومعالجة هذة الظاهرة من خلال تحديد الاليات القانونية والجهات المسؤولة .
٣-ان جهاز مكافحة الإرهاب منذ نشأته الاولى عني بمواجهة عمليات ونفوذ التنظيمات الارهابية المتصاعد آنذاك، وكان بمثابة رأس الحربة في الحرب على تنظيم داعش الارهابي بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧ أثناء استعادة المناطق من سيطرته.
٤- يتمتع جهاز مكافحة الارهاب بالتنظيم الجيد والقدرات القتالية المميزة والمرنة التي تمكنه من التحرك بالاتجاه الذي يراه مناسبا، مع امكانية الاعتماد عليه أكثر من القطاعات الأخرى سيما انه لا يدين بالولاء للأحزاب والكتل السياسية ولا يتأثر بالخلفيات المذهبية أو القومية.
٥-يهدف جهاز مكافحة الإرهاب الى مكافحة الارهاب بجميع أشكاله والقضاء عليه، ويُعرّف قانونه مكافحة الإرهاب في المادة الثانية بأنها كل العمليات والتدابير والإجراءات التي من شأنها ردع ومنع الإرهاب بهدف القضاء عليه، وهو يتمتع ايضا بصلاحيات واسعة في تنفيذ العمليات المختلفة بما في ذلك المراقبة والتفتيش والتحري بناءً على الأوامر القضائية، اذ انه ينفذ عملياته بناءً على أوامر القبض الصادرة عن القاضي المختص.

الهوامش والمصادر

[١] مختار الصحاح ، ط١١، ١٩٦٢، ص٣٥٦.

[٢] مجد الدين محمد بن يعقوب ، القاموس المحيط ، مطبعة الرسالة ،بيروت ، ١٩٩٨ ، ص٢٩٢.

[٣] احمد نعمة حسن الصحاف ، كلفة الارهاب في المجتمعات المأزومة –الحداثة ونقيضها ، بحث منشور في مجلة البحوث ، ع١٨، شباط ، ٢٠١٨،ص١١.

[٤] خالد صالح الظاهري ، دور التربية الاسلامية في مواجهة الارهاب ، اطروحة دكتوراة في جامعة ام القرى، مكة المكرمة ، كلية التربية ، ١٤٢٣ ه ، ص ٤٥.

[٥] محمد الحسين مصيلحي، اقتصاديات سلطات الامن الوطنية في ضوء احكام القانون الدولي، بحث منشور في المديرية العامة الكلية الملك فهد الامنية والمعاهد ، دورة القيادة الادارية السادسة للضباط ،١٩٩٢، ص٥٢.

[٦] خضير ياسين الغانمي ، ظاهرة الارهاب الدولي والعوامل الدافعة وكيفية معالجتها ، بحث منشور في جامعة اهل البيت ، بوابة البحوث ، جامعة كربلاء ، ص١٠٣.

[٧] السيد عليوة ، ادارة الازمات والكوارث ، مخاطر العولمة والارهاب الدولي ، مركز القرار للنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص٢٠.

[٨] دنيا جواد ، الارهاب في العراق ، دراسه في الاسباب الحقيقية دراسة تحليلة لاسباب الارهاب في العراق ومتغيراتة الاجتماعية والسياسية ، بحث منشور في مجلة العلوم السياسية ، ٤٣، جامعة بغداد ' ص١٣٠.

[٩] اسراء طارق جواد كاظم ،جريمة الارهاب الالكتروني – دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير في كلية الحقوق ، جامعة النهرين ، بغداد ٢٠١٢،ص١١.

[١٠] المادة (٢) من قانون مكافحة الارهتب العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠١٣.

[١١] محمد عزيز شكري ، وامل يازجي ، الارهاب الدولي والنظام الدولي ، ط١، دار الفكر المعاصر ، بيروت، ٢٠٠٢، ص١٠١.

[١٢] محمد الحسين مصيلحي ، الارهاب مظاهره واشكاله ، منشور في موقع وزارة الاوقاف الالكتروني ، السعودية ٢٠٠٦، ص٥١٤ و وعلى الرابط الالكتروني wwwal>asham> com. تاريخ الزيارة ، ٣/٣/٢٠٢١

[١٣] طالب جبار حسين ، زينب كاطع ناهض ، الارهاب الالكتروني ، اسبابه وطرق علاجه ، مقالة منشور في مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ٩/٣/ ٢٠١٩ والمنشور على الموقع الالكتروني : https://www.bayancenter.org/

[١٤] الارهاب الالكتروني المنشور على الموسوعة الحرة ، ويكيديا وعلى الموقع الالكتروني : https://ar.wikipedia.org/wiki

[١٥] ادريس عطية بن الطيب ، الظاهرة الارهابية في زمن مابعد الحداثة ، دراسة تحليلة في الاشكال والاساليب والاجراءات المضادة ، بحث منشور في المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب ، المجلد ٣١ ، العدد ٦٣، الرياض ، ٢٠١٥،ص٢٠

[١٦] عبد الناصر حريز ، النظام السياسي الارهابي ، دراسة مقارنه مع النازية والفاشية والنظام العنصري في جنوب افريقيا ، ط١، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٧، ص٣٦.

[١٧] سعود الشرفات ، انواع الارهاب في ظل صراع المركز والاطراف ، مقال منشور في مؤسسة المؤمنون للدراسات والابحاث وعلى الموقع الالكتروني : https://www.mominoun.com/articles

[١٨] جلال ابراهيم ، اخطر انواع الارهاب ، مقال منشور في المنبر التقدمي للملكة السعودية في ١٧ ابريل ٢٠١٧ وعلى الموقع الالكتروني : https://www.altaqadomi.org/?p=1637

[١٩] صالح علي اسماعيل ، مصدر سابق ، ص١٤١.

[٢٠] دنيا جواد ، الارهاب في العراق ، دراسة في الاسباب الحقيقة ،دراسة تحليلة لاسباب الارهاب في العراق ومتغيراته الاجتماعية والسياسية ، بحث منشور في مجلة العلوم السياسية ،العدد ٤٣ ، ص١٣٢.

[٢١] فؤاد مطر سلطة التحالف تعتزم الافراج عن ٥٠٠ معتقل عراقي ، صحيفة الشرق الاوسط ، لندن ، العدد ٩١٧٢، الصادرة في الخميس ١/٤/ ٢٠٠٤.

([٢٢]) تقرير الامم المتحدة ، جنيف ، ٢٠١٠، ص١٥.
([٢٣]) دنيا جواد ، المصدر نفسة ، ص١٣٥.
([٢٤]) صالح علي اسماعيل ، مدى فاعلية الاليات الدولية لمكافحة الارهاب ، بحث منشور في مجلة علوم الشريعه والقانون ، مجلد ٤٥، العدد ٤ ملحق ٣، ٢٠١٨ ، ص١٣٨.
([٢٥]) دنيا جواد المصدر السابق ، ص١٣٩.
([٢٦]) عادل عبد الرزاق ، دور التغطية الاعلامية للقنوات الفضائية في تشكيل اتجاهات الجمهور نحو الارهاب، بحث منشور في وقائع المؤتمر الدولي الاول لكلية الدراسات الانسانية الجامعة، في١٩ نيسان ٢٠١٦، ص٦.
([٢٧]) مايكل هدسون ، سيناريوهات سياسية لعراق ما بعد الاحتلال ، ط١، مركز الدراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٣، ص١٣٧.
([٢٨]) جهاز مكافحة الارهاب العمليات الخاصة-الفرقة الذهبية ، من نحن، مأخوذ بتاريخ ٢٠٢١/٣/١٠، متاح على الرابط التالي: http://www.isof-iq.com/index.php/about.htm
(29) David Witty, The Iraqi Counter Terrorism Service, The Brookings Institution, Washington, D.C,2015,p4-7.
(30) Special Operations: Iraqi Special Operations Forces, November 17, 2005. https://www.strategypage.com/htmw/htsf/articles/20051117.aspx
([٣١]) جهاز مكافحة الارهاب العمليات الخاصة-الفرقة الذهبية ، من نحن، مصدر سبق ذكره .
(32)()David Witty, The Iraqi Counter Terrorism Service, The Brookings Institution, Washington, D.C,2015,p4-7.
([٣٣]) ()Special Operations: Iraqi Special Operations Forces, 10 October 2017, http://www.strategypage.com/htmw/htsf/articles/20051117.aspx
([٣٤]) القوات الخاصة العراقية، المعرفة ، مؤسسات تابعة لمجلس الوزراء العراقي، مأخوذ بتاريخ ٢٠٢١/٣/١، متا على الرابط التالي:https://www.marefa.org/%D8%A7%D٩%٨٤
([٣٥]) مايكل نايتس، الكسندر ميلو، أفضل ما أنشأته أمريكا في العراق: "جهاز مكافحة الإرهاب" والحرب الطويلة ضدّ القتال المسلح، مقال ، ٢٠١٧/٧/١٩، ماخوذ بتاريخ ٢٠٢١/٣/٣، متاح على الرابط التالي:
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/afdl-ma-anshath-amryka-fy-alraq-jhaz-mkafht-alarhab-walhrb-altwylt-ddw-alqtal
([٣٦]) قانون جهاز مكافحة الارهاب، المرصد النيابي العراقي، ٤٤٢٠ العدد – الوقائع العراقية، مأخوذ بتاريخ ٢٠٢١/٣/٧، متاح على الرابط التالي: https://moj.gov.iq/uploaded/4420.pdf
([٣٧])) نقلا عن: حامد أحمد(ترجمة)، مكافحة الإرهاب تهيكل قواتها استعداداً لمعركة طويلة مع داعش، صيفة المدى ، العدد٤٤٨١، ٢١٩/٧/٣، ماخوذ بتاريخ ٢٠٢١/٣/٣، متا على الرابط التالي:
https://almadapaper.net/view.php?cat=220477
([٣٨])) المصدر نفسه.
([٣٩])) حامد أحمد(ترجمة)، مصدر سبق ذكره .
([٤٠]) مهند الغزي، ما هو دور جهاز مكافحة الإرهاب بعد داعش في العراق؟، مقال ، المونيتور ٢٠١٧/٢/٢١، مأخوذ بتاريخ ٢٠٢١/٣/١٠، متا على الرابط التالي:
https://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2017/02/counterterrorism-bureau-iraq-us-mosul.html#ixzz6ojhfaZkS
([٤١])مايكل نايتس، الكسندر ميلو، مصدر سبق ذكره.
([٤٢]) صلاح حسن بابان، يتهمه خصومه بأنه أميركي الهوى.. تعرف على جهاز مكافحة الإرهاب العراقي ولماذا يتقرّب الكاظمي منه؟، الجزيرة نت، ٢٠٢٠/٣/١٣، مأخوذ بتاريخ ٢٠٢١/٣/٥، متاح على الرابط التالي:
https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/9/13/%D9%8A%



الاداء المؤسساتي الدولي

ومكافحة الارهاب بعد عام ٢٠٠١ - رؤية مستقبلية -

أ.د. شيماء عادل فاضل   أ.د. معتز سلمان عبد الرزاق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة العراقية

المقدمة

يعد العمل الارهابي عملا حاسما ومثيرا للغاية بسبب مايخلفه من دمار وفزع في نفوس الافراد ،وهذا مايسهل امكانية استغلاله في حقل السياسة ،فهو وسيلة بامكانها ان تلعب دورا مهما في ايجاد مخرج للصراعات السياسية القائمة او على الاقل في تقرير نتائج تلك الصراعات ،وذلك من حيث الوظيفة التي يستطيع العمل الارهابي ان يؤديها في مجرى الصراع السياسي العنيف .

وجاءت احداث الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١ لتقوم بدور كبير في نقل العمل الارهابي الى مركز النقاش ،واصبحت مكافحته من سلم الاولويات وعلى كافة الاصعدة الدولية والاقليمية والوطنية .

ولاهمية الموضوع تم اختيار الصعيد الدولي من خلال بيان الدور الفاعل

لمنظمة الامم المتحدة العالمية ،فضلا عن المنظمات الدولية الاخرى المتخصصة بهذا المجال سبيلا لتقييم اداء هذه المؤسسات مع بيان ابرز المعوقات التي تعترضها واستشفاف الرؤى المستقبلية لأدائها المؤسساتي .

ولاجله تم صياغة فرضية البحث من فكرة مفادها ((تزداد فاعلية الاداء المؤسساتي الدولي تجاه مكافحة الارهاب كلما تزايد التعاون الدولي للمنظمات المؤسساتية الدولية في الحد من المعوقات التي تعرقل مسار مهامها، والعكس صحيح)).

ان اثبات صحة الفرضية ،يثير عدد من التساؤلات والتي سيتم الاجابة عليها في متن البحث ،وهذه التساؤلات تتمثل في الاتي:-

١. ماهي الادوار الفاعلة للمنظمات المؤسساتية الدولية تجاه مكافحة الارهاب بعد عام ٢٠٠١؟
٢. ماهي ابرز المعوقات التي تواجه الاداء المؤسساتي الدولي بعد عام ٢٠٠١؟
٣. ماهي ابرز الرؤى الاستراتيجية المستقبلية للأداء المؤسساتي الدولي تجاه ظاهرة مكافحة الارهاب ؟
٤. لماذا تعد ستراتيجية التعاون الدولي اكثر الإستراتيجيات فاعلية في ازدياد الاداء المؤسساتي الدولي تجاه مكافحة الارهاب ؟



وعليه فقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث ، المبحث الاول جاء تحت عنوان (الواقع المؤسساتي الدولي تجاه ظاهرة الارهاب وكيفية مكافحته بعد عام ٢٠٠١) والذي سيتم التطرق فيه الى دور المنظمة العالمية للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى الفاعلة تجاه مكافحة الارهاب ،اما المبحث الثاني والذي جاء تحت عنوان (المعوقات الرئيسة التي تواجه اداء المؤسسات الدولية تجاه مكافحة الارهاب) اذ سيتم التطرق الى ابرز المعوقات المعرقلة لأداء المنظمات الدولية تجاه مكافحة الارهاب ، فيما يتضمن المبحث الثالث والاخير (الرؤية المستقبلية لواقع الاداء المؤسساتي الدولي تجاه مكافحة الارهاب)،فضلا عن الخاتمة واهم الاستنتاجات والتوصيات .

الكلمات المفتاحية : مكافحة الارهاب الدولي، منظمة الامم المتحدة، المنظمات الدولية المتخصصة بمكافحة الارهاب ، التعاون الدولي .

المبحث الاول

الواقع المؤسساتي الدولي تجاه ظاهرة الارهاب وكيفية مكافحته بعد عام ٢٠٠١

بداية مكافحة الارهاب هي ليست وليدة العصر الحديث بل هي قديمة قدم النزاعات البشرية ، على اعتبار ان الارهاب يرتبط بالانسان بعلاقة قديمة والوانه تموجت عبر الزمان بفعل التطور الذي يحصل من زمن لاخر سواء في الوسائل او الاساليب وحتى في الاهداف ، وعلى هذا الاساس شهد العالم العديد من الحروب في مناطق مختلفة من العالم ، وشهد في نفس الوقت محاولات واليات جديدة للحد من هذه الحروب او النزاعات سبيلا لإيقافها والحد منها .

وعلى هذا الاساس ومن خلال غاية التوقي من الحروب برز مفهوم مكافحة الارهاب الذي رغم التعريفات العديدة التي حاولت وصف هذا المفهوم الا انها اتفقت في عدد من النقاط المهمة الاتية :

١. وجود ارهاب يشكل خطرا للسلم والأمن الدوليين .
٢. لا يمكن ان يفهم مكافحة الارهاب بدون وجود اجهزة او اليات تستخدم لذلك .
٣. هناك جهات او مؤسسات سواء اكانت دولية او اقليمية او وطنية سعت ولازالت وتحملت مسؤولية مكافحة الارهاب ذلك من خلال إستراتيجياتها المباشرة وغير المباشرة .

هناك عدد من التعريفات التي تناولت مفهوم مكافحة الارهاب ،تم اخذ ابرزها والاكثر قربا لحقيقة المفهوم وكما يأتي :

١. تعريف (هومرا خان) اذ عرف مكافحة الارهاب بانها :استخدام وسائل غير قسرية لردع الافراد او الجماعات عن التحرك نحو العنف والتخفيف من تجنيد أو دعم أو تسهيل أو مشاركته في اعمال ارهابية ذات دوافع ايديولوجية من قبل جهات فاعلة غير حكومية لتعزيز الاهداف السياسية [١].
٢. تمثل مكافحة الارهاب عملية دائمة ومستمرة تستند الى الشرعية الدولية والاقليمية والداخلية متمثلة بعدد من الستراتيجيات او التكتيكات او التطبيقات والتي تعتمدها الحكومات والمنظمات الدولية والاقليمية لمنع وردع والرد على التهديدات الارهابية التي تقوم بها الجهات الارهابية فعليا او تنسب اليها او تعلن مسؤوليتها عن تنفيذها ويشمل ذلك عمليتي اكتشاف الاعمال الارهابية المحتملة والرد الحاسم والفوري على مثل تلك الاعمال.[٢]



وقد اشار (بول روبنسون) الى نموذجين رئيسين لإستراتيجية مكافحة الارهاب ،اولهما نموذج الحرب ،وثانيهما نموذج العدالة الجنائية .

فنموذج الحرب يعد الحملة ضد الارهاب هي الحرب العالمية على الارهاب التي اعلنتها الحكومة الامريكية عام ٢٠٠١ تتماشى وهذا النموذج فهي ترى ان الارهابيين اشخاص يجب محاربتهم بالقوة العسكرية ولا يمكن التفاوض معهم .

وإما نموذج العدالة الجنائية ، فيعد الارهاب تعبيرا غير شرعي عن وجهات نظر سياسية يمكن ان تكون شرعية، تسعى لتفويض التأييد الجماهيري للإرهابيين بمعالجة المظالم التي قادت الى العنف .[٣]

ان عملية مكافحة الارهاب ولاسيما بعد الهجمات الارهابية في ولاية نيويورك في الحادي عشر من ايلول من عام ٢٠٠١ والحروب اللاحقة في العراق وافغانستان اصبحت ضرورة لابد منها ولاسيما وان العالم يشهد خطر الارهاب لم يشهده من قبل ،على الرغم من ان العديد من الصراعات خلال الحرب الباردة ، وما تلتها من عواقب وخيمة تشكلت عبر الايديولوجيات السياسية والتوترات العرقية وغياب العدل والمساواة سواء على المستوى الاقليمي او الدولي في حل القضايا والمشكلات الدولية والاقليمية الشائكة ، والرغبة في تقرير المصير للشعوب ومقاومة الاحتلال ، فضلا عن الاسباب الاجتماعية والدينية وحتى العوامل الجغرافية الطبيعية والنفسية وغيرها[٤]،فان الاحداث في عام ٢٠٠١ وما اعقبها من خلالها استقطاب الافراد وجذبهم من اجل غايات تنتهي بالإرهاب ،ومن ذلك الحين تعاني اغلب دول العالم الى يومنا هذا من اثار ماحدث في ذلك اليوم .

وفي مواجهة هذه التهديدات ،وجدت حكومات دول العالم نفسها تحاول صياغة استجابة مستدامة ومتماسكة ضد قوى الارهاب ،وبينما ان عدد من الحكومات اتبع اتجاها مغايرا في مواجهة الارهاب ضمن اطار الإستراتيجية الشاملة لمكافحته الا ان عددا قليلا من الحكومات قد تنافست من اجل البدائل .

وهذا يعني ان مكافحة الارهاب اصبحت بعد عام ٢٠٠١ الشغل الشاغل والهدف الاول لحكومات الدول ،وتوسع الاهتمام بهذا الموضوع ليشمل جهود دولية غير حكومات الدول ،اذ اضطلعت المنظمات دولية انطلاقا من مهمة المنظمات،ولأجل رصد تطور التعاون الدولي لمكافحة الارهاب،فلابد من التعرف على طبيعة التعاون الدولي عبر مؤسسات النظام الدولي لاسيما تلك التي اضطلعت بهذه المهمة ،ولأجله سيتم تقسيم عملنا الى مطلبين ،المطلب الاول يتناول واقع الاداء المؤسساتي لمنظمة الامم المتحدة باعتبارها المنظمة العالمية الرئيسية التي بذلت جهدا كبيرا لمكافحة الارهاب على مختلف مؤسساتها وهياكلها ،اما المطلب الثاني يتناول واقع الاداء المؤسساتي للمنظمات الدولية المتخصصة والتي يدخل صلب اهتمامها موضوع مكافحة الارهاب .

المطلب الاول : واقع الاداء المؤسساتي لمنظمة الامم المتحدة العالمية

بذلت منظمة الامم المتحدة جهودا كبيرة ولازالت تجاه معالجتها لظاهرة مكافحة الارهاب ،انطلاقا من وصفها للارهاب بانه الشر الجديد في عالم اليوم الذي يرتكبه متطرفون غير مبالين مطلقا بقدسية الحياة البشرية ، كما ان الارهاب مشكلة عالمية تتطلب ردا عالميا عليها ، وهو تهديدا رئيسيا للسلم والامن الدوليين[٥]



وعليه كانت رؤيتها للإرهاب تنطلق من ضرورة بناء منظومة فاعلة لمكافحة جميع الجرائم الارهابية والية تمويلها ،مع تطبيق نظام رقابي فعال يحد من ظواهر وجرائم الارهاب وتمويلها استنادا الى القرارات واسترشادا وامتثالا لمتطلبات المنظمات الدولية المتخصصة من اجل درء المخاطر عن المجتمعات .[٦]

لاجله تمثل جهدها من خلال اجهزتها الرئيسة على اتخاذ العديد من الاجراءات من خلال اتخاذ مجلسها القرارات مابين توفير مناطق امنه ومناطق حظر جوي او فرض جزءاءات دولية او التدخل العسكري وفقا الى الفصل السابع من الميثاق ،ومعاقبة المؤولين بمحاكم جنائية دولية نتيجة لانتهاكم للقانون الدولي الانساني والدولي لحقوق الانسان .

ومن بين قراراتها، القرار(٢١٦٩) والذي صدر في تموز ٢٠١٤ في جلسته المرقمة ٧٢٣٠, والذي يعرب فيه عن قلقه البالغ ازاء دخول تنظيم داعش الارهابي للعراق والجماعات المسلحة المرتبطة به وما الت اليه هذه الهجمات من تهديد للامن والسلم للعراق والبلدان المجاوره له [٧] ،والقرار (٢١٧٠) في اب ٢٠١٤ الذي تضمن عد احد فقراته (بان الارهاب يشكل احد اخطر التهديدات التي تحدق بالسلام والامن الدوليين ،كما اكد وجوب امتثال الدول الاعضاء لاي تدبير لمكافحة الارهاب ،بموجب القانون الدولي سواء اكان القانون الدولي لحقوق الانسان او القانون الدولي الانساني[٨]، والقرار (٢١٧٨) في ايلول من العام نفسه ،كان له وقع الاثر بفرض عقوبات دولية صارمة واكثر رصانة تجاه الارهابيين ،لاسيما في العراق وسوريا كتنظيم داعش في العراق وجبهة النصرة في سوريا، مؤكدة على ضرورة التصدي لهما من خلال تدابير معينة مثل الضوابط المالية ومراقبة الحدود لحرمانهم من التمويل المالي وانخراط العديد من المجندين .[٩]

هذا الى جانب (١٣) اتفاقية لمكافحة الارهاب عالجت منها الارهاب الجوي ،والبحري ،والقاري ،والنووي ،هذا الى جانب معالجتها للإرهاب ضد الاشخاص المتمتعين بالحماية الدولية[١٠] ،فضلا عن اربعة بروتوكولات وتعديلات لثلاث اتفاقيات تحت اشرافها بالتعاون مع المنظمات الحكومية واغلبية هذه الصكوك توفر اطارا قانونيا لاتخاذ اجراءات متعددة الاطراف ضد الارهاب ولتجريم اعمال ارهابية محددة تشمل اختطاف الطائرات واخذ الرهائن وتفجيرات القنابل الارهابية وتمويل الارهاب والإرهاب النووي ،وتكملها بياناتها الصادرة من قبل جمعيتها العامة والتي ادانت الارهاب وبكل اشكاله ابتداءا ببيانها المرقم (٢٦٢٥) لعام ١٩٧٠ ،وانتهاءا بأخر إستراتيجية عقدتها عام ٢٠١٢ ، مع خطوات الجمعية العامة الامم المتحدة والتي اتخذت في مكافحتها للإرهاب باعتمادها لعدد من استراتيجياتها تستعرضها كل سنتين ، مما يجعلها وثيقة حية تتلاءم مع اولويات الدول الاعضاء في مكافحة الارهاب كإستراتيجية عام ٢٠٠٦ والتي حددت اركانها بوضع التدابير اللازمة لمعالجة الظروف المؤدية لانتشار الارهاب ، فضلا عن منع الارهاب ومكافحته ، وبناء قدرات الدولة وتعزيز دورها بكفالة ضمان احترام حقوق الانسان وسيادة القانون تجاه هذا الموضوع [١١]،اما إستراتيجية ايلول ٢٠١٠ والتي تم استعراضها في حزيران ٢٠١٢ وذلك لتبادل الخبرات والممارسات الجديدة في التصدي لخطر الارهاب[١٢] ، اما اخر استعراض فهو السادس للاستراتيجية عام ٢٠١٨ في السادس والعشرون من حزيران .

هذا الى جانب مؤتمراتها الدولية التي عقدتها بهذا الخصوص كمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، والذي اكدت فيه المنظمة مع زعماء العالم من جديد التزامهم بمؤازرة جميع الجهود



الرامية إلى دعم المساواة في السيادة بين جميع الدول، واحترام سلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، والامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها بأي شكل يتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، ودعم تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ووفقا لمبادئ العدالة والقانون الدولي، واحترام حق الشعوب التي لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، واحترام المساواة في الحقوق بين الجميع دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، والتعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني، والوفاء بنية صادقة بالالتزامات التي قطعتها الدول على نفسها وفقا للميثاق.(١٣)

كما اشارت نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ والتي مؤداها أنه ينبغي للجمعية العامة أن تقوم، بشكل سريع، بتطوير العناصر التي حددها الأمين العام لاستراتيجية مكافحة الإرهاب ابتغاء اعتماد وتنفيذ استراتيجية تشجع على اتباع أساليب شاملة ومنسقة ، على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، في التصدي للإرهاب ومكافحته، وتراعي أيضا الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب.

وإذ تؤكد من جديد أن الأعمال والأساليب والممارسات الإرهابية بجميع أشكالها ومظاهرها أنشطة تهدف إلى تقويض حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية، وتهدد السلامة الإقليمية للدول وأمنها، وتزعزع استقرار الحكومات المشكلة بصورة مشروعة، وأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ الخطوات اللازمة لتعزيز التعاون من أجل منع الإرهاب ومكافحته.(١٤)

وإذ تؤكد من جديد أيضا أنه لا يجوز ولا ينبغي ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية، كما تؤكد عزم الدول الأعضاء على بذل جميع الجهود من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن اتفاقية شاملة تتعلق بالإرهاب الدولي وإبرام تلك الاتفاقية، بوسائل منها حل المسائل التي لم يبت فيها المرتبطة بالتعريف والنطاق القانونيين للأعمال التي تشملها الاتفاقية، حتى تكون أداة فعالة في مكافحة الإرهاب، وإذ ما زالت ترى أنه يمكن النظر في مسألة الدعوة إلى عقد مؤتمر رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة لصياغة نهج دولي للتصدي للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وإذ تسلم بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مسائل مترابطة وتعزز كل منها الأخرى،وإذ تضع في اعتبارها الحاجة إلى معالجة الظروف التي تؤدي إلى انتشار الإرهاب،فضلا عن تأكيدها عزم الدول الأعضاء على مواصلة بذل كل ما في وسعها من أجل حل الصراعات وإنهاء الاحتلال الأجنبي والتصدي للقمع والقضاء على الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي المتواصل والتنمية المستدامة والازدهار العالمي والحكم الرشيد وحقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون وتحسين التفاهم فيما بين الثقافات وكفالة احترام جميع الأديان أو القيم أو المعتقدات الدينية أو الثقافات.(١٥)

هذا الى جانب عمل لجنة مجلس الامن لمكافحة الارهاب (CTC) ، والتي اعتمدت في ايار ٢٠٠٦،والمتمثل في تحليل مدى تنفيذ الدول لقرار مجلس الامن ١٣٧٣(٢٠٠١)واعداد مشاريع رسائل توجه الى الدول وتقديم توصيات وتنظيم زيارات سبيلا لحوارها الجاري مع الدول بشأن القانون الدولي لحقوق الانسان وقانون اللاجئين الدوليين والقانون الانساني الدولي فيما يتصل بتحديد وتنفيذ تدابير فعالة لهذا القرار .



وكذلك الحال مع القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥) باسداء المشورة وبشان كيفية كفالة تقييد ما تتخذه الدول من تدابير لتنفيذ احكام هذا القرار .(١٦)

كما ان مكاتبها المتخصصة ذات العلاقة **كمكتب منع الارهاب** التابع لمكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يعمل بمد البلدان بناءا على طلبها بمساعدة قانونية ذات صلة بمكافحة الارهاب وتعزيز الوسائل المتوفرة في الانظمة القضائية الجنائية الوطنية قصد تنظيم احكام تلك الصكوك في ظل احترام سيادة القانون .

ومن اجل مساعدة الدول الاعضاء على فهم الاحكام التي تتضمنها تلك الصكوك الدولية وصياغة نصوص قانونية جديدة طبقا للالتزامات المتضمنة في تلك الصكوك ،وتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الارهاب ،وضع مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عددا من الاليات المساعدة التقنية من بينها دليل التعاون الدولي في المسائل الجنائية لمكافحة الارهاب كاداة لمساعدة ممارسي القانون المختصين في مكافحة الارهاب للاستفادة الفعالة والسريعة بتدابير التعاون الدولي واسداء النصائح العملية وأداة تعليمية لتدريب ممارسي القانون في مكافحة الارهاب .(١٧)

وعلية نجد ان منظمة الامم المتحدة كانت ولازالت حريصة ومهتمة في ايجاد نهجا مغايرا في مجال مكافحة الارهاب بالاسراع في وقف اي انتهاك يحدث ويشكل خطر للسلم والامن الدوليين انطلاقا من تأكيدها المستمر بان الارهاب افة دولية ولابد من مكافحتها وهي بذلك تصبوا لتعزيز مبادىء حقوق الانسان وتحقيق الاستقرار والسلام الدوليين ،وقد كان دورها محط رضا وقبول للعديد من باحثي حقوق الانسان .

المطلب الثاني: واقع الاداء المؤسساتي للمنظمات الدولية المتخصصة بمكافحة الارهاب

يتميز واقع الاداء المؤسساتي للمنظمات الدولية المتخصصة* والمتداخلة باهتماماتها مع منظمة الامم المتحدة في القضاء على الارهاب والسعي الدؤوب لمكافحته من خلال روابط تنسيقية او استشارية او تبعية على وفق الكيفية والمستوى اللذين تحددهما الاتفاقيات المعقودة بينها وبين الامم المتحدة .(١٨)

ونتيجة تداخل الاهتمامات الدولية وتوسع تأثيرات الارهاب الدولي اهتمت المنظمات الدولية المتخصصة بموضوع مكافحة الارهاب من خلال عدد من الاتفاقيات تم عقدها بهذا الخصوص وبمشاركتها ابتداءا باتفاقية طوكيو عام ١٩٦٣ وهي خاصة بالجرائم التي ترتكب على متن الطائرات وانتهاءا باتفاقية عام ٢٠١٠ بشأن اتفاقية قمع الافعال غير المشروعة المتعلقة بالطيران المدني الدولي ،والبروتوكول المكمل لاتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات لعام ٢٠١٠.(١٩)

من بين هذه المنظمات **منظمة حظر الاسلحة الكيميائية** والتي تساهم من خلال عملها في الجهود العالمية لمكافحة الارهاب بالتشجيع على الانضمام العالمي الى اتفاقية حظر الاسلحة الكيميائية وهي تواصل جهودها لمساعدة الدول على بناء قدرتها بمنع الارهابيين من الحصول على المواد الكيميائية وعلى كفالة الامن في المرافق ذات الصلة وعلى الاستجابة الفعلية في حالة حدوث هجوم باستخدام مواد من هذا القبيل .(٢٠)

كذلك **منظمة الشرطة الجنائية الدولية (انتربول)** الذي كان لها دور كبير في توفير بيانات للتحالف الدولي ضد تنظيم داعش ،وقد باتت هذه البيانات متاحة للدول الاعضاء من اجل التحقيقات والفحص والتفتيش على الحدود ،كما يعمد الانتربول ايضا الى استغلال الاف



السجلات الاضافية لاغراض تحليلية من اجل تقديم ادلة لسلطات انفاذ القانون حول العالم ،كما شدد الامين العام للانتربول على الحاجة لبناء قدرات الشرطة وتوفير المعلومات الاستخباراتية لضباط الخطوط الامامية من اجل الحد من امكانية انتقال منتسبي داعش عبر الحدود .[٢١]

فضلا عن ماتقدم لا يمكن ان ننسى دور مجموعة الدول الديمقراطية الثماني الكبرى (G8)* اذ كان لها دور في تجميع المعلومات عن الانشطة الارهابية وعرضه لقيود قانون الخصوصية والامن لكل دولة على حده،هذا الى جانب الضغط على زعماء الدول الثمانية لمحاربة المشاكل وفي مقدمتها الارهاب ، وتخصيص نسبة من ميزانياتها القومية للمساعدة الخارجية ، كما ان قممها السنوية تحظى بتغطيات اعلامية واسعة لاهميتها في وضع اقتراحات ممكن ان تساعد في وضع حلول للمشاكل العالمية [٢٢]،ودور المنظمات المالية الدولية في اطار مكافحتها للإرهاب كما هو الحال مع صندوق النقد الدولي الذي ساهم بشكل كبير في هذا المجال لادراكه بان الارهاب وتمويله جريمة مالية يترتب عليها اثار اقتصادية كتهديد الاستقرار المالي في ذلك البلد المتضرر او استقراره الخارجي بشكل عام ،وبالتالي لابد من مكافحته ليس لكونه ضرورة اخلاقية بل لكونه ايضا يلبي احتياجا اقتصاديا .

وقد ازداد دور الصندوق وكثف نشاطاته في هذا المجال تجاه مكافحة تمويل الارهاب ولاسيما بعد الاحداث الماساوية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، من خلال رسم مجلسه التنفيذي العديد من السياسات المحلية والدولية ،ووضع عدد من الاستراتيجيات تتناول عدد من الخطط والتوجيهات لتمويل النشاطات الخاصة بتنمية قدرات البلدان الاعضاء في مجال تمويل الارهاب حتى اصبح انشطة تنمية القدرات جزءا ثابتا من عمل الصندوق ، هذا الى جانب تضمنت الجهود اكثر من ٧٠ تقييما لاجراءات مكافحة الارهاب وتمويله ،وتحليلات لنظم مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب على المستويين العالمي والوطني واوجه التماس بين هذه النظم واهم قضايا الساعة ،مثل العملات الافتراضية وتكاليف الفساد والتمويل الاسلامي وقطع علاقات المراسلة المصرفية

ولم يكتف بذلك بل خصص صندوقا استئمانيا تعهد المانحون مجتمعون على تقديم اكثر من ٢٥ مليون دولار امريكي وعلى مدار خمس سنوات ،وعمله مكملا للحسابات الموجودة بالفعل والتي تستخدم لتمويل انشطة الصندوق والمعنية بتنمية قدرات البلدان الاعضاء في مجال مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب ،والتي وصلت استفادة هذا الصندوق الى اكثر من ٣٠ بلدا سنويا.[٢٣]

كذلك من بين المنظمات **(المنظمة العالمية لمحاربة العنف والتطرف)** والذي كان لها دور كبير بتقديم رسالة تحمل نموذج رائد في مجال محاربة الجريمة المنظمة والمشاركة الفاعلة في بناء المجتمعات المتضررة لهكذا جرائم والنهوض به .

وتعد هذه المنظمة العالمية منظمة غير ربحية متخصصة في مجال محاربة الجهل والامية والعادات الفاسدة والاخلاق المنحرفة التي تتنافى مع القيم المحلية والعالمية التي تؤدي الى العنف والتطرف والارهاب ،ذلك في الوقت الذي يعيش فيه العالم في تكتلات اقليمية ودولية ،بفضل التطور التكنولوجي والعلمي الخارق للعادة ،والذي جعل العالم قرية واحدة وانهى دور الدولة القطرية.[٢٤]

وهنا يتبادر الى ذهننا تساؤل مهم ، وهو ازاء تعدد الاسس القانونية اي اساس قانوني يجب الارتكان عليه؟



للإجابة عن هذا التساؤل من الضروري مراعاة مايأتي :

١. **هرمية المعايير** : وهنا يقصد بها الاولوية لقرارات مجلس الامن كونه يوجد تكامل حقيقي مابين هذه القرارات المتعلقة بالإرهاب ومابين الصكوك الدولية المعتمدة في الاتفاقيات ،وعليه وبموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة فان الدول ملزمة بتطبيقها (كما جاء في المادتين ٢٤ و٢٥ من ميثاق الامم المتحدة)، وهي تعلوا على اي التزام دولي سواه (وفقا لما تنص علية المادة ١٠٣ من ميثاق الامم المتحدة) ،وذات قوة ملزمة قانونيا استنادا الى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة وماورد تحديدا في المادتين ٤١،٤٢ من ميثاق الامم المتحدة .
٢. **نطاق الصكوك المستهدفة** ،فنطاق الصكوك الدولية اوسع مدى جغرافيا من الصكوك الاقليمية او الوطنية .
٣. **التقاليد القانونية** ، فيما يتعلق بتطبيق المعاهدات والاتفاقات الدولية في اطار القانون الداخلي .[٢٥]

المبحث الثاني

المعوقات الرئيسة للأداء المؤسساتي الدولي تجاه مكافحة الارهاب

كان لابد من خلال تتبعنا لمسيرة منظمة الامم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة بمكافحة الارهاب والحد منه نجد ان واقع الاداء المؤسساتي الدولي للمنظمة الامم المتحدة العالمية والمنظمات الدولية المتخصصة بمكافحة الارهاب قد واجهت خلال تأدية مهام عملها المستمرة عدد من المعوقات .

وعليه سيتضمن مبحثنا التعرف على ابرز المعوقات التي تقف بالضد من الاداء المؤسساتي الدولي للمنظمة العالمية والمنظمات الدولي المتخصصة بموضوع مكافحة الارهاب وكل ما يهدد السلم والامن الدوليين .

اذ واجه الاداء المؤسساتي الدولي للمنظمة العالمية والمنظمات الدولية الاخرى العديد من المعوقات خلال فترة اعمالها ،ولاسيما بعد عام ٢٠٠١ ، وفيما يلي بيان ابرز هذه المعوقات :

١. ان عملية الرصد المعلوماتي رغم ايلاء منظمة الامم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة الاهتمام الكبير من كادر وامكانيات ما يمكنها من النجاح في القيام بمسؤولياتها تجاه المنظمات الارهابية وتجميعها وتصنيفها ،واستيفاء المعلومات عن عناصرها وجنسيات افرادها وتدريباتهم وانواع الاسلحة ،التي تستخدمها هذه المنظمات ووسائل تمويلها ومدربيها ،ومدى الكفاءة في استخدام اساليب عملها ، والاهداف التي تسعى الى تحقيقها ،والستراتيجية العامة التي تحكم عملها وخططها والعناصر المتعاطفة معها ،الا ان هذا العمل لم يكن يقابل بالشفافية التامة والتكتم ،مما اوجد عدم ثقة لدى الرأي العام العالمي ،وهيأ الاجواء لاستمرار اعمال العنف والارهاب،لاسيما وان عمليات ارهاب وعنف كبرى سجلت ضد مجهول ولم يكشف النقاب عنها .[٢٦]
٢. عمليات التدخل الغير مشروع في الخصوصية متمثلة في التفتيش والضغط والمراقبة ، من قبل القوى العظمى والذين يشكلون انفسهم الاعضاء الدائمين في المنظمة العالمية ،ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية على وجه الخصوص ، مما ادى الى اتباع المنظمة سياسة الحشد بالضغط في تعاملها مع الارهاب وكيفية مكافحته ، فهي وان حشدت احيانا لاي سبب



كان فانها غالبا ما تتراجع لتراجع مدلولات الضغط او لتواضع نتائج الجهد المنشود كما حصل في الحلف الدولي الذي شكلته الولايات المتحدة الامريكية ضد العراق عام ٢٠٠٣ ، اذ سرعان ما تراجعت عدد من الاطراف الدولية اما بسبب الضغط الشعبي الداخلي او بسبب لعدالة توزيع نتائج الجهد المتحقق .[٢٧]

٣. عدم احترام الشرعية الدولية بالقدر الكافي ولاسيما فيما يتعلق بالجرائم الارهابية وحماية الشهود ، وإعادة توزيع عبء الاثبات على نحو غير ملائم ،ولاسيما في الدعاوي القضائية في هذا المضمار .

في الحقيقة نجد من خلال الواقع الدولي ان عدد من القوى العظمى بدأت تتخطى المنظمة العالمية بأفعالها وتسعى لتغليب امنها على الامن الجماعي وهذا ماوجدناه في الولايات المتحدة الامريكية تجاه حربها مع العراق عام ٢٠٠٣ واحتلالها له ، اذ سعت انذاك الادارة الامريكية برئاسة (جورج دبليو بوش) على عدم الاكتراث باخذ موافقة الامم المتحدة واكتساب الشرعية الدولية بعملها العسكري ،مادام الامر يتعلق بحماية الامن الامريكي ،وان هذا الامن معرض للتهديد [٢٨]، مما ادى الى بيان العجز الواضح وسلبية التعامل القائم على الازدواجية في العمل .

٤. استخدام الارهابيين السكان المحليون كدروع بشرية للتنظيم ولاسيما في مناطق النزاعات المسلحة وما يجاورها جزء من العمليات القتالية وهذا ما حصل في العراق ،اذ استخدم (تنظيم داعش الارهابي) المدنيين المحليين كدروع بشرية ومنعهم من الخروج الى مناطق امنة وفرض عقوبات جسدية ومالية مشددة على كل من يحاول الهرب من المدن التي يسيطر عليها .

ان ماتقدم مثل هكذا اعمال قد يمنع من تقديم المساعدات الانسانية وتهيئة الظروف الملائمة لعودتهم الى ديارهم .

٥. سرعة انتشار شبكات الارهاب بشكل كبير جدا واقل تمركزا ،وأضحت تقوم على خلايا صغيرة العدد ،الا انها تعمل من خلال عقيدة مشتركة وتوجه من قبل قيادة مركزية .

٦. عدم وضوح الرؤى الإستراتيجية تجاه التهديدات الارهابية التي اقتصرت ان الارهاب المحلي قد اضعف ادارة الحرب على الارهاب على اعتبارها احد اشكال الحرب الحديثة التي تتطلب تعاون دولي و استمرار التفكير الجدي لبناء شراكة دولية مبنية على اساس تأمين وحماية المصالح الوطنية .

٧. بروز مابين فترة واخرى حملات كلاسيكية كما الذي حصل لعد عام ٢٠٠٣ اذ ظهرت حرب العصابات في عدد من المناطق المحتلة والمناطق الغير مستقرة امنيا مستغلين الفوضى وانتشار السلاح كما هو الحال مع العراق بعد عام ٢٠٠٣ وسوريا ،ورافق هذه الحملة تصريحات اعلامية تندد بضرورة السعي لمكافحة مثل هكذا نوع من الارهاب ووضح حد لاعمال العنف والشروع في مفاوضات دولية مكثفة.

ان ما تقدم قد ساهم في تأخر القضاء على الجماعات الارهابية ، وازدياد منابعها ،مما تحتم ضرورة السيطرة على هذه المعوقات من الضرورات الهامة التي لا يمكن تركها جانبا ،وهذا ما سنتحدث عنه في المبحث القادم .



المبحث الثالث

الاداء المؤسساتي لمنظمة الامم المتحدة و ستراتيجيات مكافحة الارهاب

– رؤية مستقبلية ـ

بما ان الارهاب يمتلك ابعادا دولية نتيجة التداخل الكبير والمعقد الحاصل في عالمنا المعاصر بين المصالح والأهداف وتأثير المصالح الدولية بالإحداث المحلية لاسيما اذا ما كان الارهاب يتميز بصفة اجنبية ،ولأجله فان مكافحته في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها العالم ومنها بلدنا العراق يحتم ضرورة السعي لإعداد دراسات وبرامج عمل وخطط شاملة واستراتيجيات دولية منها او وطنية لمكافحة ظاهرة الارهاب الدولي تكون مكملة للاستراتيجيات الاخرى التي وضعتها المنظمة العالمية والمنظمات الدولية ذات العلاقة ،الا ان هذه الإستراتيجيات هي ليست رسالة واضحة ان الارهاب غير مقبول بجميع اشكاله ومظاهره ،بل انها عاقدة العزم على اتخاذ خطوات عملية بشكل فردي وجماعي لمنع الارهاب ومكافحته ،وبالتالي هي لا تأتي من فراغ ،بل يسبقها وضع سياسات عامة تحدد اهدافا واضحة ومحددة ،تترك للإستراتيجيات مهمة تحقيقها ووضع خطط بعيدة ومتوسطة وانية لتحقيق الاهداف النهائية في مكافحة الارهاب تتنوع مابين تعزيز قدرة الدول على مواجهة التهديدات الارهابية وتنسيق انشطة المنظومة الامنية لمكافحة الارهاب بشكل افضل ،اذ ان الهدف والإستراتيجية والتخطيط هي ثلاث حلقات مترابطة في سلسلة واحدة تحيط وتحاصر الارهاب للحد من تفاقمه ثم قمعه وبالتالي تحجيمه والقضاء عليه .[٢٩]

ان ما تقدم يحتاج لعدد من الركائز ، وقد حددت منظمة الامم المتحدة عدد من الركائز لمكافحة الارهاب ،وعلى المدى المتوسط ،وفيما يلي ابرزها :[٣٠]

١. معالجة الظروف المؤدية الى انتشار الارهاب ،كوضع حد على الفساد وملاحقة المتسببين في هدر المال العام ،والقضاء على كل اشكال التمييز العنصري او الطائفي.
٢. تدابير لمنع الارهاب ومكافحته .
٣. تدابير لبناء قدرة الدول على منع الارهاب ومكافحته وتعزيز دور منظمة الامم المتحدة في هذا الشأن .
٤. اتخاذ تدابير لضمان احترام حقوق الانسان الواجبة للجميع وسيادة القانون بوصفة الاساس الجوهري لمكافحة الارهاب .
٥. دقة المعلومات ووصولها بالوقت المناسب وهي الوسيلة الاكثر تأثيرا لإجهاد واستنزاف الحواضن الارهابية وتقييد حركتها وقدرتها وإضعاف معنوياتها ،كما تعد من اهم عناصر نجاح عمليات مكافحة الارهاب.

وفي هذا الصدد ،نشير الى ما قاله (ونستون تشرشل) :((قد تكون الاستراتيجية جذابة ،ولكن على المرء ان يراقب نتائجها))[٣١] .

ان اعتماد استراتيجيات علمية متكاملة سياسية وادارية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتربوية ودينية وإشراك المنظمات الدولية المتخصصة معها ،فضلا عن منظمات المجتمع المدني المحلية تبدأ بالوقاية وتمر بالحماية وصولا الى الرعاية باتخاذ تدابير طويلة ومتوسطة المدى ،

وفي الوقت نفسه اجراءات انية ضرورية في اطار عمل مؤسسي ،فضلا عن الجوانب الامنية والاستخبارية ، كركيزة اساسية لها .

وعلى هذا الاساس ولأجله سيتناول مبحثنا الثالث والاخير استعراض لعدد من الستراتيجيات الهادفه لمكافحة الارهاب ،وبمسارين احدهما وقائي والاخر اصلاحي ،مبينا الاهداف الرئيسة لكل ستراتيجية منها مع بيان نقاط القوة والضعف فيها : [٣٢]

١. استراتيجية الاكراه :

وتعني اعتماد ادوات تقليدية في مكافحة الارهاب كالقدرة الاكراهية (القسرية) للدولة ووسائلها المستخدمة (العدالة الجنائية والحرب) [٣٣]، كما هو الحال مع إستراتيجية الحرب الخاطفة والتي يراد بها (إستراتيجية تدخل بها اطرافا اقليمية ودولية وتشترك معا لمحاربة ومطاردة الجماعات الارهابية العابرة جغرافيا على اعتبار ان امتداده لايقتصر على دولة واحدة)،وبالتاكيد مثل هكذا إستراتيجية لديها نقاط قوة وضعف وكالاتي :

- نقاط القوة :
  أ- انها تساعد على القضاء على مكامن الارهاب باسرع وقت.
- وجود تعاون وتنسيق متواصل في مجال تبادل المعلومات والبيانات واستمراريته سواء هذا التعاون مابين الدول او مابين الدول والمنظمة العالمية والمنظمات ذات العلاقة بموضوع مكافحة الارهاب ، اذ ان اغلب التهديدات الارهابية تعتاش على الازمات التي تعصف بالدول بين مدة واخرى .
- نقاط الضعف :
  أ- تتسبب عادة الحروب المزيد من الاضرار المادية والبشرية .
  ب- ان مثل هكذا إستراتيجية ممكن ان توقف عمليات الارهابيين لكنها قد تفضي الى حركة تسهيل الاستقطاب من جديد ،ومايحصل في العالم من جديد فبعد موت عدد من القادة يأتي قادة جدد لعدم وجود معالجة حقيقية .

٢. إستراتيجية المبادرة :

وهي تلك الستراتيجية التي تتعلق بتلك المقاربات الخاصة بمكافحة الارهاب ، والتي تعنى في الاساس منع مؤامرات وتخطيطات الارهابيين من النضوج ،كما هو الحال مع إستراتيجية مكافحة الارهاب الاستباقية والتي يقصد بها (يقصد بها خلق ظروف لتهيئة الفرصة للانقضاض على مكامن التهديد والقضاء عليه قبل الوصول الى هدفه (فكرا وسلوكا)عبر عملية نوعية ذات طابع استباقي ترتكز على الجهد ألاستخباري والاستعلامي الدولي) .

ويرى عدد من المهتمين ان مثل هكذا إستراتيجيات ممكن عدها احد اشكال الحرب النفسية اذ تستخدم خليط من القهر (التهديد ، العنف ، الارهاب) وبين الاقناع (المطالب الصريحة والضمنية) .[٣٤]

- نقاط القوة :
  ١. .وجود التعاون الاستخباراتي الدولي ،والذي يتطلب جهدا دوليا استثنائيا والتزاما دوليا عاليا من جانب كافة الدول لإنجاح عمليات مكافحة الارهاب بالتنسيق مع الجهود الاقليمية والوطنية .
  ٢. وجود قنوات استعلامية دائمية مابين الدول سبيلا لانجاح مثل هكذا إستراتيجيات .
- نقاط الضعف :



١. ان مثل هكذا إستراتيجية تحتاج الى ميزانية ضخمة لإدخال احدث الانظمة التكنولوجية في عملها .
٢. استمرارية تطوير قدرات كوادرها فنيا وإداريا .

٣. إستراتيجية الاصلاح:

وترتكز هذه الإستراتيجية على اهداف رئيسة عدة منها اعادة التأهيل وادماج الجماعات الضالة وانتشالهم وإعادتهم الى جادة الصواب من خلال عدد من الحملات الاعلامية التوعية التي تستند على الحوار الفكري والديني وبث ثقافة التسامح والاعتدال والوسطية لتحقيق الاستقرار والطمأنينة.

- نقاط القوة :

١. يعد المواطن احد الاعمدة المهمة لمثل هكذا إستراتيجية فالإصلاح لا يشمل حكومات دول ومؤسسات ،وانما ايضا يشمل وعي وثقافة المواطن وإبلاغه المستمر عن اي كل ما يتعلق بالإرهاب من تهديد او خطف او ابتزاز او تمويل للعمليات الارهابية .[٣٥]
٢. التركيز على الجانب الفكري للإرهاب ،وهذا الفكر لايمكن قتله او مقاومته او القضاء عليه بالقوة او بالعنف ،بل لابد من العمل على تفكيكه ومتابعة حلقاته وكشف اهدافه ووسائله ،ومحاربته بفكر مضاد وبوسائل مختلفة ،فالوسيلة جزء من الغاية ولا غاية شريفة بدون وسيلة شريفة ،وعلى حد تعبير المهاتما غاندي (الوسيلة والغاية مثل البذرة من الشجرة)

- نقاط الضعف:

١. تعقيدات المشهد الداخلي في كل دولة ولاسيما في الجانب السياسي والامني منها تجعل الاصلاحات طويلة الاجل .
٢. تعقيدات المشهد الخارجي نتيجة استمرار العمليات الارهابية وجرائم الارهاب التي اصبح مكافحتها ليس بالامر السهل .

٤. ستراتيجية التعاون الدولي :

ادى التزايد المستمر في ارتفاع معدلات الجرائم الارهابية الى انتشار المنظمات الارهابية وتوسع انشطتها لتتجاوز الحدود الاقليمية للدول ، وكذلك تسخير كل الامكانيات التقنية لخدمة اغراضها ،مما جعل من الصعوبة بمكان ان تتصدى دولة بمفردها دون تعاون من بقية الدول والمنظمات الدولية في اطار التعاون الامني الذي يتخذ اشكالا متعددة وعلى جميع الاصعدة الثنائية او الاقليمية او الدولية .

وعليه عد التعاون الدولي مابين الدول من جهة وما بينها وبين المنظمة العالمية والمنظمات الدولية ذات العلاقة بالموضوع احد ابرز الوسائل والاكثر فاعلية في القضاء على اغلب المعوقات التي تقف بالضد من الاجراءات الدولية لمكافحة الارهاب ، ولاجله بات من الضروري تعزيز التعاون الدولي وذلك بتعزيز فعالية وسائل المعاقبة على هذه الافعال ، ولاسيما في ظل اساليب التعاون الفقيرة مابين الدول من حيث الانسجام والتلاحم[٣٦].وما يعزز ذلك انه اليوم من غير الواقعي الانكفاء داخل الحدود الوطنية عند اجراء اي تحقيق او القيام باي ملاحقة جنائية في هذا المجال ولاسيما وان الجناة يستغلون ماتوفره سيادة الدولة من امتيازات لحماية المواطنين.



وقد قامت منظمة الامم المتحدة وبالتعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة عدد من الطرائق والآليات للتعاون الدولي في المسائل الجنائية ولاسيما فيما يتعلق بتسليم المجرمين ومناقشة الصعوبات التي تواجه الدول عند ابرام معاهدات التسليم ، والمساعدة القانونية المتبادلة ،وتحويل الاجراءات الجنائية وتبادل المساعدة الشرطية والامنية [٣٧]،ونقل الاشخاص المحكوم عليهم والاعتراف بقرارات المحاكم الجزائية الاجنبية كتجميد الممتلكات او حجزها والتعاون على انقاذ القوانين ،وكل مايتعلق بجميع انواع الاجرام سواء اكان دولي او عابر للحدود الوطنية او داخل حدود الوطن الواحد بما في ذلك الارهاب ،مع اعطاء خصوصيات مميزة من اجل مكافحة الارهاب لاسيما فيما يخص التعاون في سياق مكافحة تمويل الاعمال الارهابية ،من خلال اعداد فرق خاصة تقوم بدراسة نظرية حرب العصابات وسبل مواجهتها ،اضافة للتعاون في مجال التدريب التقني والمعلوماتي المتضمن التعامل مع المتفجرات والرصد والاستطلاع وتبادل المعلومات والتمارين المشتركة الدورية [٣٨]،فضلا عن توقيع الاعلانات المشتركة ومذكرات التفاهم والاتفاقيات والبرامج والبروتوكولات الثنائية .

ان نجاح ستراتيجية التعاون دولي الواسع النطاق يتطلب ابراز نقاط القوة والضعف فيها :[٣٩]

- نقاط القوة :

١. انشاء اجواء من الثقة داخل بيئة العمليات ،اذ ان وجود تعاون واسع النطاق بين الدول من جهة وبينها وبين المنظمات المتخصصة سوف يسهم في اضعاف حركة الجماعات المتطرفة ويزيد من القابليات الاستعدادية لدى القطعات العسكرية في مواجهة الارهاب ،او ضبط الامن مع الجماعات المتطرفة .
٢.تعزيز شرعية الاجراءات التي تقوم بها الدول ، اذ ان وجود التعاون المشترك سوف يؤمن العمليات المختلفة التي تقوم بها القوات المسلحة او التشكيلات الامنية في ضبط الامن من خلال اتفاقيات او محاضر للاتفاق توقع بين الدول المتفقة في هذا المجال .

- نقاط الضعف:

١. ان تحقيق التعاون الدولي يتطلب جهود مكثفة من جميع الاطراف قادرة على مواجهة ومكافحة الارهاب فكرا وسلوكا الى مستوى الفرد او الفئة او الشريحة ،الى جانب الرغبة والادراك وهذا لن يتم دون توافر الثقة مابين اطراف التعاون التي غالبا ما نراها متوافره.
٢. توافر بيئة ملائمة لانجاح التعاون المشترك ،وقلما ما نجد مثل هكذا بيئة ،وان وجدت تتخلها العديد من العقبات تقف في طريقها.

وفي الحقيقة وفي ضوء استعراضنا لعدد من الإستراتيجيات نجد ان إستراتيجية التعاون الدولي هي الافضل وعلى المدى المتوسط لكونها ولسبب رئيسي مهم تعد من بين الإستراتيجيات الاقرب الى الواقع .

الخاتمة

لم يكن يوم الحادي عشر من ايلول عام ٢٠٠١ يوما امريكيا مرعبا بقدر ماهو حدثا لولادة نوع جديد من المشاهد الارهابية يقوم بها تنظيمات تؤمن بنهج ادارة التوحش وتستند الى منظومة فكرية مفادها رفض قاطع لكل ماهو قائم في المجتمع والعمل على تغييره بأقصى

مظاهر العنف وأشدها دموية لردع وارهاب الرافضين ومن ثم الاستسلام والإذعان وزيادة حماسة منتمية ولاسيما من الشباب والمراهقين وجذب الانظار اليه .

ومادام الارهاب مصدر قلق امني رئيسي ،فقد ان الاوان لوضع إستراتيجية عملية من اجل مواجهة الاخطار الارهابية ذات الطبيعة المتغيرة ،وهذه الإستراتيجية لا يمكن ان يكتب لها النجاح بدون توفر لها بيئة إستراتيجية تعتمد على نهج إستراتيجي عقلاني شامل وموارد لازمة و تعاون دولي مشترك ،على اعتبار انها لم تعد تنحصر في صلاحيات الدولة نتيجة تجاوز العمليات الارهابية حدود الاقليمية للدولة ،وأحيانا تتجاوز حتى المجال الاقليمي .

وقد حاول الباحثان من خلال بحثهما ابراز الإستراتيجيات الفاعلة للحد من العمليات الارهابية سبيلا لمكافحته والقضاء على اي شكل يهدد الامن والسلم الدوليين .

ولم يتوقف على ذلك وانما يطرح الباحثان عدد من الاستنتاجات والتوصيات عسى ان تفيد المهتمين من ذوي الاختصاص ،وهي كما يأتي:

أـ الاستنتاجات

١- بالرغم من تعدد التعريفات التي توضح مفهوم مكافحة الارهاب ،الا ان المختصين بالقانون الدولي العام والمهتمين قد استطاعوا التوصل الى تعريف جامع لمكافحة الارهاب .

٢- يشكل الإرهاب والتطرف تهديداً مستمراً للسلم والأمن ولاستقرار جميع البلدان والشعوب ويجب إدانتهما والتصدي لهما بصورة شاملة من خلال اعتماد استراتيجية شاملة، فاعلة، موحدة وجهد دولي منظم يركز على الحاجة إلى الدور الريادي للأمم المتحدة.

٣- بصرف النظر عن أي ذريعة يسوقها الإرهابيون تبريراً لإعمالهم، فإن الإرهاب لا مبرر له. إن الإرهاب تحت كل الظروف وبغض النظر عن كل الدوافع المزعومة، يجب أن يُدان دون تحفظ.

٤- يؤشر عمل منظمة الامم المتحدة تطورا لافتا ،ولاسيما بعد عام ٢٠٠١،وما تركه هذا العام وما بعده من جرائم تهز الضمير العالمي ،وما حصل في العراق في عام ٢٠١٤ من قبل تنظيم داعش الارهابي ،وجريمة الابادة التي تعرض لها الايزيديين في شمال العراق خير دليل .

٥- لم يخلو عمل المنظمة العالمية والمنظمات الدولية المتخصصة من عدد من المعوقات ،التي اثرت على ادائها ،مما اوجد عدم ثقة لدى الرأي العام العالمي ،وهيأ الاجواء لاستمرار اعمال العنف والإرهاب.

٦- يعد الهدف والإستراتيجية والتخطيط ثلاث حلقات مترابطة في سلسلة واحدة تحيط وتحاصر الارهاب للحد من تفاقمه ثم قمعه ، وبالتالي تحجيمه والقضاء عليه .

٧- ان إستراتيجية التعاون الدولي هي الاكثر قبولا من وجهة نظر الباحثان وعلى المدى المتوسط لكونها الاقرب الى الواقع .

بـ التوصيات

١- مواصلة تعزيز قدرات الأمم المتحدة واستخدامها على أفضل وجه في مجالات منع نشوب الصراعات والتفاوض والوساطة والتوفيق والتسوية القضائية وسيادة القانون وحفظ السلام وبناء السلام، من أجل المساهمة في الحيلولة بنجاح دون نشوب

الصراعات الطويلة الأمد التي تستعصي على الحل وحلها بالوسائل السلمية، ونحن نسلم بأن حل هذه الصراعات بالوسائل السلمية سيسهم في تعزيز مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي .

٢- تجفيف منابع الارهاب المادية والبشرية عبر التعاون ما بين اللجان الدولية المشتركة متخصصة او ما بين المنظمات المؤسساتية الدولية من خلال التعاون في مجال تطوير قاعدة المعلومات الدول لمواجهة الارهاب بما يؤمن معيار التكامل في هذا الشأن .

٣- العمل على تفعيل القرارات الاممية حول الارهاب ودخولها حيز التنفيذ.

٤- دعم الدول التي تعاني من تفشي الارهاب فيها عبر تفعيل مسارات التنمية والاصلاح السياسي والاقتصادي .

٥- تمكين سياسات الدول باتجاه تعميق الوعي الوطني ،من خلال تعزيز الجانب الاعلامي المشترك والمبني على بث الوعي بين ضحايا الارهاب وتقديم الدعم المستمر لهم والاشارة الى اهمية العمل اللازم لمنح الضحايا صوتا يمكن ان يساعد في حماية انسانيتهم ،هذا الى جانب الترويج المستمر لمبادئ السلم الاهلي والمجتمعي ولثقافة السلم والاعتدال وحوار الاديان وغيرها .

٦- التصميم على كفالة تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها في المؤتمرات الرئيسة ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، والتي تؤكد على القضاء على كل ما يهدد السلم والامن العالمي.

٧- ينبغي بذل محاولات جادة لتسوية المنازعات الإقليمية والدولية سلميا من أجل تفويت الفرصة أمام المنظمات الإرهابية لاستغلال معاناة الشعوب التي ترزح تحت وطأة ظروف غير عادلة، ونشر أيديولوجيتها المضللة وإيجاد أرضية خصبة لتجنيد الأفراد وممارسة أنشطتها غير الشرعية.

٨- يتطلب الامر من هيئات الأمم المتحدة المناسبة وضع الأطر وقواعد السلوك لمعاونة الدول ووكالاتها لإنفاذ القانون في مجال مكافحة الإرهاب من خلال الالتزام بالقانون الدولي بما في ذلك حقوق الإنسان ، والحقوق الإنسانية وحقوق اللاجئين.

٩- ضرورة توافر دعم دولي لجهود الإصلاح الوطني المبذولة من قبل البلدان بهدف توسيع المشاركة السياسية والتعددية ، وتحقيق التنمية المستدامة، والتوصل إلى توازن اجتماعي وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني بغية التصدي للظروف التي تعزز العنف والتطرف.

١٠- العمل الجاد على وضع وتنفيذ البرامج الرامية إلى تعزيز الحوار المتعدد الثقافات وفيما بين الأديان. وينبغي لهذا الغرض، وضع السياسات والآليات الرامية إلى تطوير النظم التعليمية وسائر مصادر الاختلاط بالآخرين بغية تعزيز قيم التسامح، والتعددية والتعايش الإنساني على مستوى القاعدة الشعبية ، فضلا عن توفير المعارف الأساسية بالحضارات والأديان وزيادة وعي الجمهور ووسائل الإعلام بأخطار الإرهاب والتطرف.



الهوامش والمصادر

(١) قسم الابحاث ،استراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة التطرف – تحليل جدوى تأقلم هذه الاستراتيجية مع السياق العراقي ودرستها ، العدد ١٤ ، بغداد مركز البيان للدراسات والتخطيط ،٢٠١٧، ص١٩.

(٢) عثمان علي حسن ،الارهاب الدولي ومظاهره القانونية والسياسية في ضوء احكام القانون الدولي العام ، مصر ، دار الكتب القانونية ،مطابع شتات ، ٢٠١١، ص ٣٦٦

٣ انترنيت :قرار مجلس الامن المرقم ٢١٧٨ لسنة ٢٠١٤ ،والمؤرخ في ايلول / سبتمبر ٢٠١٤ www.un.org

(٤) نبيل محمد صالح العبيدي ، التعاون الدولي في التصدي لظاهرة الارهاب عبر المنظمات الدولية ، اطروحة دكتوراة ، جامعة حلب ، كلية الاقتصاد والعلاقات الدولية ، ٢٠١٠-٢٠١١، ص٤٥.

(٥)) بول روبنسون ، قاموس الامن الدولي ، ط١، الامارات ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الستراتيجية ، ٢٠٠٩ ، ص٧٧-٧٨.

(٦) العراق ، تقرير الستراتيجية الوطنية لمكافحة ظاهرة غسيل الاموال وتمويل الارهاب ، البنك المركزي ، ٢٠١٩، ص٨ .

(٧) انترنيت : الامم المتحدة ، مجلس الامن ، وثيقة رقم (٢٠١٤) S/RES/2169، ص١ www.un.org

(٨) المصدر نفسه .

(٩) عامر مرعي حسن الربيعي ، جرائم الارهاب في القانون الجنائي ، مصر ، دار الكتب القانونية ، ٢٠١٠، ص ٦٤.

(١٠) انترنيت :قرار مجلس الامن المرقم ١٣٦٨ لسنة ٢٠٠١ والمؤرخ في ١٢ ايلول / سبتمبر ٢٠٠١- s/2001/861 www.un.org

(١١) تقى اياد القيسي ، الدور الدولي لحلف الناتو (مكافحة الارهاب انموذجا) ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠١٦،ص٥١-٥٢

(١٢) انترنيت : الامم المتحدة في مواجهة الارهاب ، موقع على شبكة المعلومات الدولية www.un.org/arterrorism/ga.shtml.

(١٣) مختار شعيب ، الارهاب صناعة عالمية : عصر الفوضى الجديد ، القاهرة ، نهضة مصر للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٤، ص(٤٤-٤٥).

(١٤) بل كلنتون ، حياتي ، ترجمة : محمد توفيق البجريرمي ،وليد شحادة ، بيروت ، شركة الحوار الثقافي ، ٢٠٠٤، ص(١٠٣، ١٠٨) .

(15) Thomas Kean etal, the 9/11 commission Report, Norten, New York ,2004,pp.559-560.

(١٦)) شبكة الانترنيت الدولية ،التقرير الثاني المقدم من لجنة مكافحة الارهاب الى مجلس الامن بشأن تنفيذ القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، الفصل السابع ، الفقرات ٢٧-٣٢،بخصوص الوفاء بالالتزمات بموجب القانون الدولي. www.un.org/arterrorism/ga.shtml.

(١٧) شبكة الانترنيت الدولية ، مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، دليل التعاون الدولي في المسائل الجنائية لمكافحة الارهاب ، فيينا،٢٠٠٩، ص٥ (*)المنظمات الدولية المتخصصة في مكافحة الارهاب هي منظمات تنشأ بموجب اتفاق بين الحكومات وتضطلع بموجب مواثيقها او المعاهدات المنشئة لها بتنظيم جوانب مختلفة في العلاقات الدولية بين الدول الاعضاء ويجمعها بالامم المتحدة روابط تنسيقية تعاونية مشتركة



(١٨) انظر : خليل اسماعيل الحديثي ، الوسيط في التنظيم الدولي ، بغداد ،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، ١٩٩١ ، ص٢٩١ www.un.org/arterrorism/ga.shtml

(١٩) شبكة الانترنيت الدولية : الامم المتحدة في مواجهة الارهاب ،مصدر سابق .

(٢٠) جمهورية العراق ، وزارة حقوق الانسان ،دائرة الشؤون الانسانية ،قسم ضحايا الارهاب ،اثر الارهاب على حقوق الانسان في العراق لعام ٢٠١٢، ص٤ .

(٢١) شبكة الانترنيت الدولية :الموقع الرسمي للتحالف الدولي

.http://theglobalcoalition.org/partnersr

(*)مجموعة الدول الديمقراطية الثمانية الكبرى (G8) وهي تجمع لكبرى الدول الصناعية في العالم ،هي مجموعة تاسست عام ١٩٧٥ وتضم (فرنسا ، الولايات المتحدة ، المملكة المتحدة ، روسيا ، المانيا ، اليابان ، ايطاليا ، كندا ،فضلا عن الاتحاد الاوربي) عملها ذات طابع مباشر وغير رسمي وتدابيرها لا تتخذ طابع الزامي والتي تتمحور في الرهانات السياسية للامن والعولمة والتنمية والسلام والبيئة وتغير المناخ ،الا ان عملها يخضع لتقاليد العمل المشترك التي اكتسبتها من ارادة اعضاءها المشتركة لتحمل مسؤولياتهم . للمزيد انظر : انترنيت : ويكبيديا ، مجموعة الثمانية .www.wikipedia.org

(٢٢) انترنيت : مجموعة الثماني .www.aljazeerra.net

(٢٣) انترنيت : صندوق النقد الدولي، الصندوق ومكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب، صحيفة الوقائع ، ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ ، www.imf.org .

(٢٤) انترنيت : المنظمة العالمية لمحاربة العنف والتطرف ،ستراتيجية مكافحة الارهاب، www.ongilct.org

(٢٥) شبكة الانترنيت الدولية ، مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، دليل التعاون الدولي......، مصدر سابق ،ص (١٥-١٦).

(٢٦) أ.م.د.مثنى علي المهداوي ، أ.م.د. شكرية كوكز السراج ،الاحتلال الاميركي وفقدان امن العراق واستقراره ،من كتاب (بصمات الفوضى – ارث الاحتلال الاميركي في العراق)،مجموعة باحثين ، بغداد-بيروت ،مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية ، ٢٠٠٣ ، ص٦١ .

(٢٧) عثمان علي حسن ،الارهاب الدولي ،مصدر سابق ، ص ٤٤٥.

(٢٨) احمد يوسف القرعي ،مجلس الامن ومأزق الامن الجماعي الدولي ، مجلة السياسة الدولية ،العدد ١٥٢، القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ،نيسان ٢٠٠٣، ص٤٤.

(٢٩) أ.م.د.مثنى علي المهداوي ، أ.م.د. شكرية كوكز السراج ، مصدر سابق، ص٥٤

(٣٠) انترنيت : الامم المتحدة مكتب مكافحة الارهاب ، موقع على شبكة المعلومات الدولية www.un.org/arterrorism/ga.shtml

(٣١) انتريت : قسم الابحاث ، الم يحن الوقت لتبني مقاربة ستراتيجية لمكافحة الارهاب ؟ مجلة الناتو www.nato.int

(٣٢) سهاد اسماعيل خليل ، التطرف العنيف بين المقاربات الاستراتيجية ومسارات المواجهة (نحو نهج ستراتيجي جديد) ،،مجلة النهرين ، العدد ٥، بغداد ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، تموز ٢٠١٨ ،ص٧٩-٨٠ .

(٣٣) انترنيت : المنظمة العالمية لمحاربة العنف والتطرف ،ستراتيجية مكافحة الارهاب ،مصدر سابق.

(٣٤) المصدر نفسه .

(٣٥) تقرير الاستراتيجية الوطنية ، مصدر سابق ،ص٢١

(٣٦) عقيلة هادي عيسى،اسراء جواد حاتم،الارهاب المعلوماتي وطرق مكافحته ، المجلة السياسية والدولية ، العدد ١٦، بغداد ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٠، ص١٩٧



[٣٧] نبيل محمد صالح العبيدي ، مصدر سابق ،١٥٠

[٣٨] باسم احمد فهد ، دور التحالف الدولي في مكافحة الارهاب (داعش انموذجا) ،مجلة النهرين ، العدد ٥ ، بغداد ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، تموز 2018 ، ص٤٢ -٤٣

[٣٩] سهاد اسماعيل خليل ، مصدر سابق ، ص٧٦

التجربة الفرنسية في مجال مكافحة الارهاب

أ.م.د علاء عبد الحسن السيلاوي
استاذ القانون الجنائي المساعد
كلية القانون-جامعة الكوفة

مقدمة

يعد الارهاب ظاهرة فريدة من الظواهر الاجرامية، حيث انها تتميز بكونها ظاهرة عالمية، تهدف بالدرجة الاساس الى انكار حقوق الانسان في شتى ارجاء الكرة الارضية بغية استبدال المنظومات القيمية المنشرة في جميع الدول بمنظومة دموية تؤمن بها. لا يحترم الارهاب دينا معيينا ولا ثقافة ولا اي فلسلفة اجتماعية، الامر الذي جعل من هذه الظاهرة هاجسا لجميع الدول بضرورة وضع استراتيجية فعالة في لكبح جماحها وتحجيمها.

و من هذا المنطلق، ارتأينا تسليط الضوء على التجربة الفرنسية دون غيرها في مجال مكافحة الارهاب باعتبار ان الارهاب يهدف الى ضرب فرنسا بشكل يفوق باقي الدول الاوربية، وجعل هذه الدولة ضحية لعمليات ارهابية عديدة طيلة هذه السنين. الا ان ذلك اضاف لها خبرة في مكافحة هذه الظاهرة.

لذا قمنا بدراسة التحديات التي تواجه هذه الدولة في مجال مكافحة الارهاب ، والتي يقترب بعضها من الوضع العراقي، وسبل مكافحة هذه الظاهرة وذلك عبر مبحثين عسى ان تكون هذه التجربة نموذجا ذو فائدة للعراق في سياق حربه على الارهاب:-

تحديات مكافحة الارهاب في فرنسا

Les défis de la lutte contre le terrorisme en France

ربما تلعب العوامل التاريخية والجغرافية دورا كبيرا جدا في ان تكون فرنسا هدفا متكررا للجريمة الارهابية، حيث تعرضت هذه الدولة الى العديد من الهجمات الارهابية لحجج مختلفة . فمن خلال تتبعنا للأحداث في فرنسا واطلاعنا على المصادر ذات العلاقة بموضوع البحث ، توصلنا الى ان هذه الدولة الاوربية تواجه تحديات عديدة منها ما يرتبط بالعالم الخارجي ومنها ربما يتعلق بمشكلات داخلية تتعلق بالبلد نفسه.

المطلب الاول : تحديات خارجية

Défis externes

من المعروف ان فرنسا تقع في جنوب القارة الاوربية، قبالة البحر المتوسط، الذي يطل من الجانب الاخر على مجموعة من شعوب الدول فيها حالمين لعبوره. حيث ان فرنسا استقبلت اعداد كبيرة جدا من المهاجرين اضافة الى ان هذه الدولة كانت تستعمر الكثير من الدول ، الامر الذي جعل من مجتمعها خليطا متعدد الثقافات. اضافة الى ان السياسة الخارجية لهذه الدولة ربما كانت الحجة التي يستخدمها الارهاب لتبرير هجماتها على هذه الدولة ، وهذا ما سيتم بيانه في الفرعين التاليين :

الفرع الاول : الهجرة L'immigration

يمكن تعريف الهجرة لغة على انها (لفظٌ مشتقٌ من الكلمة الثُّلاثيّة (هَجَرَ)، ومعناها الرّحيلُ عن المكان، أو التَخليّ عن شيءٍ ما، وأيضاً تُعرفُ الهجرة بأنّها انتقالُ الأفراد من مكانٍ إلى الآخر بغرض الاستقرار في المكان الجديد)[١].

أمّا اصطلاحاً تُعرفُ الهجرة بأنّها الانتقالُ مِنَ البلد الأمّ للاستقرار في بلدٍ آخر، وهي حركة أفراد التي يتمّ فيها الانتقالُ بشكلٍ فرديّ أو جماعيّ من موطنهم الأصليّ إلى وطن جديد، وعادةً ما توجدُ ظروفٌ عديدةٌ تُؤدّي إلى الهجرة، مثل انتشار الحروب الأهليّة أو الخارجيّة في الدّول، أو سوء الأوضاع الاقتصاديّة والتي تُعتبرُ من المُحفّزات للهجرةِ. وتحرصُ دول المَهجر على تطبيقِ مجموعةٍ من الآليات القانونيّة والتشريعيّة، والتي تَضمن حماية واحترام كامل حقوق المُهاجرين.[٢]

ولا نذهب اطلاقا الى الربط التام بين المهاجرين والعمليات الارهابية او ان ندعي ان جميع الجرائم الارهابية ترتكب بالضرورة من قبل المهاجرين، ولكن بعد تتبع الجرائم الارهابية التي ارتكبت في اوروبا عموما وفرنسا على وجه الخصوص يدعونا الى التفكير منطقيا بوجود علاقة ،بطريقة او بأخرى، بين الجرائم الارهابية المرتكبة في هذا البلد وبين اصول مرتكبي هذا الجرائم الذي يدل على تسرب الارهابيين بين المهاجرين، ولذلك كان من الضروري تسليط الضوء على هذا الحالة من اجل الوصول عن الدوافع الحقيقية للإرهاب ومن ثم الوصول الى العلاج الحقيقي لها.

وبالفعل اصبحت حالة الدمج بين الارهاب والهجرة متصدرة في الخطاب السياسي في الآونة الاخيرة وكذلك في البحوث المهتمة بمكافحة الارهاب[٣]، ولا سيما في القمة الافتراضية الاوربية المصغرة المنعقدة يوم الثلاثاء نوفمبر عام ٢٠٢٠ التي تهدف الى تعزيز الرد على الارهاب بعد الهجمات الارهابية التي تعرضت لها فرنسا والنمسا. على وجه الخصوص، كان الحوار يركز على ضرورة تعزيز الرقابة على الحدود. حيث ذهب المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل الى انه "أمر ملح وحاسم معرفة من يأتي ومن يغادر... لدينا آلاف المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين إما نجوا من القتال في سوريا والعراق (...) وعادوا ، أو لم يتمكنوا من المغادرة بسبب اعتقالهم. (...) هذه قنابل موقوتة "[٤].

ان ما يؤكد وجود علاقة بين الهجرة والهجمات الارهابية في فرنسا هي الهجمات الارهابية التي حدثت في هذا البلد كانت مرتكبة من قبل اجانب. حيث كانت الهجمة الارهابية المرتكبة من قبل باكستاني الجنسية يبلغ من العمر ٢٥ سنة امام المقر السابق لصحيفة شارلي هيبدو (*Charlie Hebdo*) في باريس يوم الجمعة في ٢٥ سبتمبر ٢٠٢٠. والهجمة الارهابية الاخرى المرتكبة من قبل روسي شيشاني الاصل يبلغ من العمر ١٨ سنة كان لاجئ الى فرنسا منذ طفولته الذي ذبح الاستاذ الفرنسي ساmويل باتي (Samuel Paty) في ١٦ اكتوبر من عام ٢٠٢٠. واخيرا الجريمة الارهابية المرتكبة من قبل تونسي الجنسية يبلغ من العمر٢١ سنة الذي قتل ثلاث اشخاص في مدينة نيس في ٢٩ اكتوبر من ذات السنة .

وتأكدت العلاقة بين الهجرة والارهاب على السنة الساسة وزعماء الاحزاب في فرنسا ومنهم رئيس الحزب الجمهوري كريستيان جاكوب (Christian Jacob) الذي قال بان (يجب طرح مشكلة الهجرة والسيطرة عليها) وكذلك ما ذهب اليه عضو البرمان الاوربي في الجمعية الوطنية (RN) عندما قال بان (العلاقة بين الارهاب والهجرة باتت واضحة)[٥]، وهذا ربما

كان الدافع الاساسي لزيارات وزير الداخلية الفرنسي جيرالد دارمانين (Gérald Darmanin) الى تونس والمغرب والجزائر لحملها على استعادة رعاياها المقيمين بشكل غير قانوني على الاراضي الفرنسية وللاشتباه بأفكارهم المتطرفة ودفع الحكومة الفرنسية الى تبني مجموعة من الاجراءات في سبيل السيطرة على هذه الظاهرة.(٦)

الفرع الثاني: الالتزامات العسكرية في الخارج

Les engagements militaires à l'étranger

فرنسا هي إحدى الدول المؤسسة في عام ١٩٤٩ لحلف الأطلسي (الناتو) الذي ساهمت فيه بشكل كبير. فهي دولة فاعلة في مجال السياسة الخارجية ولا سيما السياسة (العسكرية) في الخارج ، حيث ان فرنسا لا تزال تمثل قوة عسكرية مهمة في اوروبا ولا يزال جيشها حاضرا في العديد من مناطق الحرب ولا سيما في البلدات التي انتشرت فيها التنظيمات الاسلاموية.

ففي ليبيا عام ٢٠١١ كانت في مقدمة الدول التي تدخلت بقوة في تعجيل سقوط القذافي كما اشتركت ايضا عام ٢٠١٥ في قصف تنظيم داعش الارهابي في سوريا عام ٢٠١٥ ، ولا تزال ناشطة في بعض دول افريقيا ومنها دولة مالي وشمال الكاميرون عندما دعمت القوات الكاميرونية ضد جماعة بوكو حرام.

و هذا ما يفسر بوضوح الاستهداف الواضح من قبل تنظيم القاعدة آنذاك ما جاء على لسان الظواهري حينما قال (ان القاعدة ستكون مصدر حزن واحباط للمرتدين والكفار في فرنسا... وان تكون الجماعة ستكون عظمة حلق الصليبيين الامريكيين والفرنسيين) ، جاء كلامه هذا بعد تأسيسه لقاعدة عمليات ارهابية في الجزائر لتكون بمثابة نقطة انطلاق للأنشطة عبر المغرب العربي ضد فرنسا.(٧)

حتى أن القاعدة أشارت إلى نابليون بونابرت كمبرر لعملياتها ضد فرنسا، قائلة إن الغزو النابليوني لسوريا وفلسطين عام ١٧٩٨ كان مؤامرة خادعة لإقامة دولة يهودية في فلسطين. كما استنكرت جماعات إسلامية فرنسا بسبب حظرها ارتداء الحجاب الإسلامي ووجودها العسكري في أفغانستان ومالي ولأن الحكومة الفرنسية ساعدت إسرائيل في بناء مفاعلها النووي في ديمونا.(٨)

كما ان الماضي الاستعماري الفرنسي كان مغذيا كبيرا لخطابات الاصوليين الذي يبحثون عن تبرير لمهاجمة هذه الدولة ولعب دورا كبيرا ايضا في نشر الهجمات الارهابية كما اكد ذلك الاستاذ دومينيك رينية، الاستاذ في معهد العلوم السياسية بباريس(٩)

المطلب الثاني: التحديات الداخلية:

défis internes

ثمة عوامل داخلية ربما كانت لها دورا ملحوظا في نشر الارهاب في فرنسا، وربما كانت بمثابة الارض الخصبة التي احتضنت بعض الافكار المتطرفة داخل المجتمع الفرنسي ومنها مشكلة عدم الاندماج والتجانس وكذلك الضبابية في مفهوم العلمانية.

الفرع الاول : مشكلة الاندماج واختلاف الثقافات.

Le problème de l'intégration et des cultures différentes

ان ما يميز الشعب الفرنسي بشكل عام، هو وجود ثقافة وتاريخ عميقين، وبالتالي لا يمكن استيعاب ثقافات متعددة داخل المجتمع الفرنسي . بتعبير ادق، ان المهاجر الى فرنسا يختلف عن المهاجر الى الولايات المتحدة مثلا ، حيث ان الاول يواجه امامه ثقافة راسخة



وعادات ومفاهيم مجتمعية لابد القبول بها ويندمج فيها لكي يلتحق بالمجتمع الفرنسي، اما المهاجر الى الولايات المتحدة فيمكن ان يمارس ثقافته الخاصة وهو غير مجبر على الاندماج بشكل تام في المجتمع الامريكي لان امريكا اصلا تكونت من قبل المهاجرين.

وبالتالي باتت فرنسا تعاني من هاجس مشكلة الاندماج، وبالتالي على المهاجر ان يتبنى (معايير الحياة الفرنسية) على وفق تعبير الفقيه والفيلسوف الفرنسي بيير مينان (Pierre Manent)[١٠].

بالنسبة للوافدين الجدد، من المهم جدا ان يقوم بإتقان اللغة الفرنسية التي تمتاز بالصعوبة وكذلك فهم الثقافة الفرنسية واحترامها من اجل التكيف ، وهذا هو السبيل الوحيد من اجل تحقيق حالة من التصالح بين المجتمع الفرنسي والمجتمع الوافد

ولكن مشكلة الاندماج لا تقتصر فقط على الوافدين وانما تشمل بعض الاشخاص المولودين فعلا في فرنسا ولكنهم ربما ينتمون الى اصول ثقافية مختلفة او انهم من حيث المبدأ مواطنون فرنسيون الا انهم متأثرون بثقافات اجنبية بسبب شبكات التواصل الاجتماعي او غيرها من الظروف ، هنا ايضا يمثل الامر تحديا كبيرا للسلطات الفرنسية في ايجاد حالة من النسيج الاجتماعي المتماسك او على الاقل البحث عن ترسيخ بعض (القيم) المشتركة بين هؤلاء واهمها موضوع التسامح واحترام السلطة ونبذ العنف وغيرها من العوامل.

(١١)

(جدول بينات الاشخاص مرتكبي الجرائم الارهابية من شهر كان الثاني ٢٠١٢ لغاية آب ٢٠١٦ والذي يبين مكان ولادتهم واصولهم وتحركاتهم ، حيث ان الاسماء تدل على انهم ليسوا من اصول فرنسية وبالتالي ربما يؤشر ذلك الى حالة عدم التجانس مع النظام السائد في فرنسا)

NOM DES PERSONNES	LIEU DE NAISSANCE	MOBILITÉS	ÂGE	NATIONALITÉ	RÉSIDENCE
BILAL HADFI	INCONNU	SYRIE	20	FRANÇAISE	BRUXELLES
SID AHMED GHLAM	ALGÉRIE	TURQUIE	24	ALGÉRIENNE	PARIS
AYOUB EL-KHAZANI	MAROC	EUROPE	26	MAROCAINE	BELGIQUE
MOHAMED MERAH	FRANCE	AFGH., PAK.	24	FRANCO-ALGÉRIENNE	TOULOUSE
ISMAEL OMAR MOSTEFAI	FRANCE	SYRIE	29	FRANÇAISE	CHARTRES
SAMY AMIMOUR	FRANCE	SYRIE	28	FRANÇAISE	DRANCY
SAID KOUACHI	FRANCE	YÉMEN	34	FRANÇAISE	REIMS
CHÉRIF KOUACHI	FRANCE	YÉMEN ?	32	FRANÇAISE	GENNEVILIERS
AMEDY COULIBALY	FRANCE	INCONNUES	32	FRANÇAISE	BAGNEUX
YASSIN SALHI	FRANCE	SYRIE ?	35	FRANÇAISE	BESANÇON
MUSTAPHA MOKEDDEM	FRANCE	SYRIE	21	FRANÇAISE	TOULOUSE
HAKIM MARNISSI	FRANCE	INCONNUES	25	FRANÇAISE	TOULOUSE
LAROSSI ABBALLA	FRANCE	INCONNUES	25	INCONNUE	INCONNUE
SALAH ABDESLAM	BELGIQUE	SYRIE ?	26	FRANÇAISE	MOLENBEEK
BRAHIM ABDESLAM	BELGIQUE	SYRIE ? TURQ.	31	FRANÇAISE	MOLENBEEK
ABDELHAMID ABAAOUD	BELGIQUE	SYRIE	28	BELGO-MAROCAINE	MOLENBEEK
MOHAMED LAHOUAIEJ BOULEL	TUNISIE	INCONNUES	31	TUNISIENNE	NICE
ADEL KERMICHE	FRANCE	TENTATIVE SYRIE	19	FRANCO-ALGÉRIENNE	SAINT-ÉTIENNE-DU-ROUVRAY
ABDEL MALIK PETITJEAN	FRANCE	TURQUIE	19	FRANÇAISE	AIX-LES-BAINS

الفرع الثاني: ازمة مفهوم العلمانية Crise du concept de laïcité

تعرف العلمانية (**La laïcité**) في قواميس اللغة الفرنسية على انها (الصفة لما هو علماني، اي اللاديني) [١٢].اما من وجهة النظر القانونية تمثل العلمانية ذلك المبدأ الدستوري الذي يقوم على اساس فصل السلطة السياسية عن المنظومات الدينية. الا ان الفصل لا يمثل رفض الدين باعتبار ان قانون الجمهورية الفرنسية يضمن حرية العبادة (ما دامت المظاهر الدينية تحترم النظام العام)، ويصون حرية الضمير ويضمن تعددية الآراء الدينية.

يتلخص مبدأ العلمانية بالصيغة التالية: **" لا تعترف الجمهورية بأي دين ولا تموله وولا تدعمه "** ، الا انها بنفس الوقت لا تحارب الاديان ولا تضيق من حرية الممارسة الدينية باعتبار ان الدين يمثل شكل من اشكال الحرية الفردية في الرأي والعقيدة. الا ان الواقع في هذا البلد لازال يفتقر الى التمييز بين حرية (الضمير) وحرية (الرأي)، فمن خلال المتابعة المستمرة، يظهر ان الدين لا ينظر اليه باعتباره ظاهرة فكرية خاصة مستقلة ولا حتى شكلا من اشكال التعبير عن الرأي[١٣] ، بمعنى فلسفي اكثر عمقا، يمكن ان تعني العلمانية وفق السياق الفرنسي، هي الرغبة في منع تمسك المجتمع بعقيدة دينية ما، من خلال حصر الافكار الدينية وتحديدها وابعادها عن الدولة لكي تتصف الدولة بمبدأ (الحياد) ، وربما كانت هذه الحقيقية الفكرية هي بمثابة الذات العليا (Être suprême) الجديدة التي تحاول فرنسا ترسيخها بعد صراع تأريخي طويل ضد الكنيسة.

وهذا ما تجسد بوضوح في المادة الاولى في الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨ الذي نص على (**الجمهورية الفرنسية جمهورية غير قابلة للتجزئة، علمانية، ديمقراطية واشتراكية. تكفل المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون دون تمييز في الأصل أو العرق أو الدين. وتحترم جميع المعتقدات. تنظم الجمهورية على أساس لا مركزي. تعزز التشريعات المساواة بين النساء والرجال في تقلد المناصب والوظائف الانتخابية وكذلك المناصب ذات المسؤوليات المهنية والاجتماعية)**. ولذلك يمكننا القول بان هذا المفهوم انما كان نتيجة لمخاض طويل من الاحداث التاريخية لبناء الدولة الفرنسية.

ولكن من ناحية اخرى، ان كان مفهوم العلمانية معروفا ومقبولا بالنسبة للشعب الفرنسي (الاصيل) في لحظة تاريخية محددة، فهو غير مفهوم بل مرفوض من قبل بعض مكونات هذا الشعب في الوقت الحالي ولا سيما بعد استقبال هذا الشعب لعدد كبير جدا من المهاجرين في السنوات الاخيرة الذين يعتنقون الديانة الاسلامية على وجه الخصوص. بعبارة اخرى، ان العلمانية كانت قد نشأت في مجتمع تسوده ثقافة واحدة ولكن على هذا المفهوم ينموا ويحافظ على وجوده في مجتمع متعدد الثقافات، ولا سيما فرنسا التي استقبلت اكبر عدد من المهاجرين المسلمين اضافة لأعداد المسلمين الذين لجأوا الى الاراضي الفرنسية اثناء احتلال فرنسا لبعض دول المغرب العربي.[١٤]

ولا يمكن باي حال من الاحوال القول بان الارهاب قد انتشر بسبب الوافدين او المهاجرين، ولكن يمكن القول ان مفهوم العلمانية قد دخل في مرحلة مواجهة جديدة في لحاظ الاديان التي حملها الوافدون ولا سيما الدين الاسلامي، لان التنظيمات الارهابية قد استخدمت حجة (العلمانية) في سبيل تبرير اعمالها الارهابية عن طريق توظيف مفهوم العلمانية على انه مفهوم (ضد الدين فقط) وليس مفهوم من شأنه ان يجعل الدولة في (الحياد من الدين) وفق السياق الفرنسي.[١٥]

و بات مفهوم العلمانية وفق فلسفة التيارات الاسلامية المتطرفة بانه مفهوما رافضا تماما للدين ومحاربا له و هذا ما يبرر ، بشكل او باخر، انتشار خطاب الكراهية الذي يمثل البيئة الخصبة للهجمات الارهابية المرتكبة.

ومن جهة اخرى، وان كنا قد سلمنا سابقا بان الحرية الدينية قد مُنحت (وضعا خاصا) وفق مفهوم العلمانية، فان الشعب الفرنسي، في اغلبه، يبدوا انه لازال لا يفهم هذه المثاقفة بشكل جيد لان اخضاع الحرية الدينية في قالب حرية التعبير دون اعطاءه وضعا خاصا، قد يسبب اشكالا جديدا يتمثل في اعطاء الحجة للمجموعات الارهابية في ان تشن هجمات ارهابية في فرنسا، وهذا ما حصل فعلا في اعقاب الرسم الكاريكاتوري ضد الرسول الكريم (ﷺ) حيث اعتبرها البعض بانها شكل من اشكال حرية التعبير في حين لم تستطع المجتمعات الاسلامية تقبل هذا المبدأ واعتبرته انتهاكا لأقدس معتقداتهم.

وبالتالي يمكن القول ان مفهوم العلمانية في هذه الدولة يمثل تحديا كبير وعلى الساسة في فرنسا ان يعيدوا النظر في تعريفه لينسجم مع المستجدات المجتمعية في فرنسا التي تأثرت بمفهوم العالمية.

المبحث الثاني

اليات مكافحة الارهاب في فرنسا

Les mécanismes de lutte contre le terrorisme en France

دفعت الاحداث الارهابية التي واجهتها فرنسا الى اتخاذ خطوات جادة في مكافحة الارهاب، الا ان ذلك لم يتحقق بشكل سريع وموحد وانما جاء بشكل تدريجي يخلف كل اعتداء ارهابي، حيث تم اتخاذ اليات تشريعية تتمثل في تعديل قواعد القانون الجنائي الموضوعية والاجرائية لمواجهة اكثر فاعلية للجريمة الارهابية ومن خلال الاتي:

المطلب الاول: الاليات التشريعية

Mécanismes législatifs

لا يتخلف قانون العقوبات الفرنسي، من حيث المبدأ، عن القوانين العقابية المقارنة من حيث توظيف القواعد القانونية الجزائية التقليدية في مكافحة الارهاب في البداية وبعد ذلك جرى تبني مجموعة من التعديلات واداخلها ضمن مدونة القانون الجنائي بما ينسجم مع تطور مفهوم الجريمة الارهابية وتنوع وسائل ارتكابها.

فمن خلال تتبع المعالجة التشريعية للجريمة الارهابية، يمكن القول بانه حتى ثمانينات القرن الماضي، لم يتضمن التشريع الجزائي الفرنسي اي اشارة لمفهوم الارهاب بالرغم من اتخاذ بعض الاحكام التشريعية في الخمسينات والستينات ابان الحرب الجزائرية ولا سيما تلك القوانين المتعلقة بمنع ارتكاب الجرائم ضد امن الدولة. لكن في اعقاب الهجمات الارهابية في عام ١٩٨٦، اعتمد قانون ٩ سبتمبر عام ١٩٨٦ الذي اكتفى بتحديد اطار اجرائي لتعويض الضحايا ولكنه لم يحدد حينذاك الجرائم الارهابية او يأتي بوصفٍ جديد لها. الا ان قانون العقوبات الجديد الذي دخل حيز النفاذ في ١ مارس عام ١٩٩٤، قد اتخذ منهجا جديد واكثر جراءة من خلال تضمينه فصلا مخصصا للجرائم الارهابية باعتبارها جريمة مستقلة، بل انه ذهب الى ابعد من ذلك عندما نص على جرائم جديدة ذات اطار ارهابي كالإرهاب البيئي[١٦] وبالتالي يمكن القول بانه منذ ذلك الحين عرفت فرنسا مفهوما قانونيا مستقلا للجريمة الارهابية تلتها احكام اجرائية بموجب قانون ٨ فبراير عام ١٩٩٥ الذي مدد ووحد فترات التقادم للدعوى

والعقوبة في المسائل الجنائية (٣٠ عام) والمسائل الاصلاحية (٢٠ عام) وكذلك قانون ٢٢ يوليو وقانون ٣٠ ديسمبر المتعلق بالحبس الاحتياطي والتفتيش الليلي.

الفرع الاول: مكافحة الارهاب في قانون العقوبات الفرنسي

La lutte contre le terrorisme dans le code pénal français

يعد الإرهاب عملا إجرامية يهدف إلى بث الرعب بين السكان المدنيين، لما يحتويه من طبيعة قاتلة بشكل اعمى ومنهجي[١٧]. وجرمت المادة ١/٤٢١ من قانون العقوبات الفرنسي بتعريفها للجريمة الارهابية على انها (جميع الافعال التي تنطوي على اعتداءات على الأشخاص والممتلكات، والتي تتخذ وصفًا محددًا لأعمال الإرهاب في حالة ارتباطها بمؤسسة فردية أو جماعية تهدف إلى الإخلال الجسيم بالنظام العام من خلال التخويف أو الإرهاب) [١٨]. حيث يمكن تقسيم معالجة قانون العقوبات الفرنسي من خلال اربعة نقاط :

أ- حددت المادة ١/٤٢١ من القانون الجرائم الارهابية بقولها:

١- الاعتداء المتعمد على الحياة وعلى سلامة الأشخاص، والاختطاف والاحتجاز، وكذلك اختطاف الطائرات أو السفن أو أي وسيلة نقل أخرى.
٢- السرقة والابتزاز والتدمير والإتلاف، فضلاً عن الجرائم جرائم المعلوماتية.
٣- الجرائم المتعلقة بالأسلحة أو المواد المتفجرة أو المواد النووية باستثناء أسلحة الفئة (د) المحددة بموجب مرسوم صادر عن مجلس الدولة من قانون الأمن الداخلي.
٤- - إخفاء عائدات إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة.
٥- جرائم غسل الأموال.
٦- التداول بناءً على معلومات داخلية او سرية المنصوص عليها في المواد من L. 465-1 إلى L. 465-3 من قانون النقد والمال[١٩].

ب – ومن الجدير بالذكر ان القانون قد نص على عقوبات اخرى على افعال اعتبرها ارهابية كذلك ، عندما اعتبر المشرع ، في المادة ٢/٤٢١ بان الفعل يكون ارهابي اذا كان يرتبط بمشروع فردي أو جماعي بهدف الإخلال الجسيم بالنظام العام عن طريق الترهيب أو الإرهاب، ويكون ضمن الغلاف الجوي، على الأرض ، في باطن الأرض، او عندما يتعلق بالمواد الغذائية أو المكونات الغذائية أو في المياه، بما في ذلك البحر الإقليمي ، او بأي مادة يحتمل أن تعرض صحة الإنسان أو الحيوان أو البيئة الطبيعية للخطر. حيث ان العقوبة تكون بالسجن لمدة عشرين عاما وغرامة قدرها ٣٥٠ ألف يورو، ولكن يعاقب بالسجن المؤبد وغرامة ٧٥٠ ألف يورو إذا أدى الفعل إلى الوفاة (المادة ٤٢١-٤ قانون العقوبات).

ويكون عملا اهابيا كذلك، فعل الاشتراك في مجموعة مشكلة او في طور التشكيل من اجل الاعداد لارتكاب جريمة ارهابية منصوص عليها في المواد السابقة اذا اقترن ذلك بفعل او اكثر من الافعال المادية.

ج – تمويل الارهاب.

لم يغفل القانون افعال تمويل الارهاب لما لها من دور كبيرة في ادامة الافعال الارهابية وتغذيتها ولذلك جرمت المادة (المادة ٤٢١-٢-٢) منه تمويل الارهاب كما يدخل في نطاق التجريم حقيقة تمويل مؤسسة إرهابية من خلال توفير أو جمع أو إدارة أي أموال أو أوراق مالية أو ممتلكات أو عن طريق تقديم المشورة لتحقيق هذه الغاية، بقصد رؤية هذه الأموال أو القيم أو



السلع المستخدمة أو معرفة أنه يُقصد استخدامها، كليًا أو جزئيًا، بهدف ارتكاب أي عمل إرهابي، بغض النظر عن احتمال حدوث مثل هذا العمل.

د. تمجيد الارهاب : ان اهم ما يميز قانون العقوبات الفرنسي هو تبنيه نصا تشريعيا يجرم (تمجيد الارهاب) والذي ذكرته المادة ٥/٢/٤٢١ ، حيث يمكن تعريفه على انه (فعل تمجيد الارهاب بفعل البحث عن عذر لارتكابه او عرضه او التعليق حوله بشكل ايجابي ومنحاز) وفرضت عقوبة السجن مدة السجن خمس سنوات وغرامة مقدارها ٧٥٠٠٠ يورو، كما شددت العقوبة بالسجن مدة سبع سنوات وغرامة مقدراها ١٠٠,٠٠٠ يورو ان تم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي او باستخدام وسائل الاعلام المرئية او المسموعة او المكتوبة [٢٠] وهذا (حكم محكمة)

هـ . العقوبات: تنص المادة ٣/٤٢١ من قانون العقوبات على زيادة الحد الأقصى لعقوبة سجن المحكوم بها على الجرائم المذكورة التي تشترك بالغرض من ارتكابها وهي لغايات ارهابية.

١- السجن المؤبد إذا كانت الجريمة يعاقب عليها بالسجن لمدة ثلاثين عاما.
٢- إلى السجن ثلاثين عامًا عندما يعاقب على الجريمة بالسجن لمدة عشرين عامًا.
٣- إلى السجن عشرين سنة عندما يعاقب على الجريمة بالسجن لمدة خمسة عشر عاما.
٤- إلى السجن لمدة خمس عشرة سنة عندما يعاقب على الجريمة بالسجن عشر سنوات.
٥- السجن عشر سنوات إذا كانت الجريمة يعاقب عليها بالسجن سبع سنوات.
٦- السجن لمدة سبع سنوات عندما يعاقب على الجريمة بالسجن خمس سنوات.
٧- مدة الحبس مضاعفة عندما تكون الجريمة يعاقب عليها بالسجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات.

<u>الفرع الثاني: مكافحة الارهاب في القانون الاجرائي الفرنسي</u>

La lutte contre le terrorisme dans le droit procédural français

لا تتبع القواعد الاجرائية الجزائية على الافعال الارهابية القواعد العامة حيث تنتهج لها طريقا خاصا، والسبب في ذلك ربما يعود الى خصوصية الجريمة الارهابية: وذلك من خلال الاتي:

١- **تقادم الدعوى الجزائية في الجريمة الارهابية**: ان تقادم الدعوى الجزائية للجريمة الارهابية يكون ٣٠ سنة، اما بالنسبة لجريمة التآمر مع عصبة اجرامية فتكون مدة التقادم ٢٠ سنة حسب المادة ٧٠٦-٢٥-١ من قانون الاجراءات الفرنسي، وهذا يعني ان المشرع الفرنسي قد خرج عن المدد التقليدية للتقادم في قانون الاجراءات الجنائية الفرنسي الذي نص على مدة ١٠ سنة لتقادم الدعوى الجزائية في المواد (٧ و٨ و٩).

٢- **تركيز قضايا الارهاب في محاكم باريس حصرا** : اتجه المشرع الفرنسي الى **تمكين** محاكم باريس فقط بالنظر في الجرائم الارهابية المرتكبة خارج حدود ولايتها القضائية. حيث تنص المواد ٧٠٦-١٦ إلى ٧٠٦-٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية على تركيز قضايا الإرهاب في باريس. ولتحقيق الهدف من ذلك، مُنح المدعي العام وقضاة التحقيق والمحاكم الباريسية اختصاصًا قضائيًا اضافيا الى جانب الاختصاص الناشئ عن قواعد القانون التقليدية للاختصاص المرتبطة بمكان ارتكاب الجريمة، ومكان إقامة أحد



الأشخاص المشتبه في مشاركتهم في جريمة أو مكان القبض على أحد هؤلاء الأشخاص.
ربما كان الغرض من منح محاكم باريس هذا الاختصاص الاضافي الحصري انما يأتي ضمن سياق تبني معالجة اكثر فاعلية لمكافحة الجريمة الارهابية عن طريق تحديد جهة قضائية تمتاز بخبرة ودراية بشأن التعامل مع قضايا الارهاب.

٣- **تمديد مدة الحبس الاحتياطي:** في البدء، يتم تحديد مدة الحبس الاحتياطي بصورة اولية والتي تبلغ اربعة اشهر ويمكن تمديدها خلال مدة التحقيق القضائي بواسطة قاضي الحريات والاحتجاز (JDL) بعد مناقشة الخصوم. ومن الجدير بالذكر هو انه بالإمكان تمديد مدة الاحتجاز مرتان فقط ولكن مرة اربعة اشهر عند توافر شرائط معينة. لكن المشرع الجزائي الفرنسي قد انتهج منهجا اجرائيا خاصا في مجموعة من الجرائم ومنها الجريمة الارهابية، حيث يمكن ان تطول مدة الحبس الاحتياطي لتصل الى سنتين باعتبار ان الجريمة الارهابية هي من ضمن الجرائم التي يعاقب عليها المشرع بعقوبة تزيد عن عشر سنوات وفق ما منصوص عليه في قانون الاجراءات الفرنسي المعدل في المادة ١٤٥-١ [٢١].

٤- **تمديد مدة التوقيف (الاحتجاز لدى الشرطة):** يمكن تعريف التوقيف او الحجز لدى الشرطة وفق المفهوم الفرنسي على أنه اعتقال شخص يشتبه في ارتكابه جريمة أو محاولة ارتكابها. يُحتجز الشخص المحتجز لدى الشرطة في مقر الشرطة أو الدرك. مدة الحجز لدى الشرطة محدودة للغاية[٢٢]. وهذا ما يميز الاحتجاز لدى الشرطة عن الحبس الاحتياطي الذي يمكن ان يعرف على انه الاعتقال السابق للمحاكمة كأجراء للحبس في منزل اعتقال او سجن لمتهم أثناء التحقيق القضائي، أو لمتهم في إطار المثول الفوري. ذات الطبيعة الاستثنائية ، لا يمكن عادةً تناولها إلا في القضايا التي يحددها القاضي بعد مناقشة الخصومة بين الأطراف.[٢٣]
يعود السبب من ابراز التفرقة بقوة بين الاحتجاز لدى الشرطة او التوقيف المؤقت من جهة وبين الحبس الاحتياطي هو لوجود نظام (الاشتباه) في القانون الجنائي الفرنسي الذي لا يمكن بموجبه او من خلاله من تقييد حرية المشتبه به الا لمدد قصيره جدا ومحددة بدقة ومسببة.
فمن حيث الاصل، ان مدة الاحتجاز هي ٢٤ ساعة قابلة للتمديد مدة واحدة او مرتان لتصل الى ٩٦ ساعة بالمجمل بالنسبة لبعض الجرائم حسب المادة ٧٠٦-٨٨ من قانون الاجراءات الجنائية الفرنسي، ولكن بالنسبة للجريمة الارهابية ولخصوصيتها، قد سمح المشرع بتمديد المدة لتصل الى ١٩٦ ساعة اي ما يعادل ٦ ايام وهذا ما اثر حفيظة فقاء القانون المدافعين عن حقوق الانسان حيث ذهبوا الى عدم امكانية التضييق من حقوق الانسان بحجة مكافحة الارهاب.[٢٤]

٥- **التفتيش:** التفتيش هو إجراء من اجراءات التحقيق يتمثل في البحث عن جميع أنواع الأدلة في مكان ما. يتم الإشراف على الإجراء ويتم تحت إشراف ضابط الشرطة القضائية أو القاضي. فمن حيث المبدأ ان مدة التفتيش يجري بين السادسة صباحا والتاسعة مساءا ولكن في الجريمة الارهابية ، يمكن ان يكون التفتيش لما بعد التاسعة مساءا[٢٥].



الخاتمة

Conclusion

تتعرض فرنسا الى اعتداءات ارهابية تستهدف المدنيين منذ عدة عقود ، ولا زالت تعتبر الارهاب تحديا كبيرا جدا لها ، وربما لعبت عوامل عديدة في جعل فرنسا في مقدمة الدول الاوربية في مواجهة مباشرة مع الارهاب ، ومن اهم تلك العوامل او التحديات هي التي تتعلق بالمهاجرين المقبلين الى هذا البلد وكذلك الدور العسكري الدولي الذي تلعبه ولا سيما تحت مظلة حلف شمال الاطلسي . كما كانت التحديات الداخلية حاضرة بقوة في تغذية الارهاب واهمها ازمة مفهوم النظام العلماني بالنسبة للأجانب او المهاجرين وكذلك مشكلة نظام الاندماج بين اطياف المجتمع الفرنسي في الوقت الحاضر وخاصة بعد استقباله للعديد من المهاجرين. ولذلك كان لزاما عرض هذه التحديات وتحليلها والاطلاع ايضا على الاليات التشريعية والاجرائية لمواجهة الجرائم الارهابية بغية الحد منها.

الصفة العالمية للإرهاب تقودنا الى الايمان الكبير بضرورة الاطلاع على تجارب الدول بغية الاستفادة من خبراتها في مجال مكافحة الارهاب وان اهم ما تم ملاحظته في هذا البحث هو ان المشرع الفرنسي قد رسم طريقا اجرائيا (استثنائيا) لمكافحة الجريمة الارهابية وهذا ما لا يوجد في القانون العراقي ، كما انه نص على عقوبة تمجيد الارهاب، الامر يسمح لنا من تبني قانون جديد لمكافحة الجريمة الارهابية اكثر فاعلية على الصعيد الموضوعي والاجرائي.

و من الله التوفيق

الهوامش والمصادر:

(١) القاموس المحيط . محمد بن يعقوب ابادي ، دار الفكر بيروت ، (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) ، ص ٤٤٦.

(٢) عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير الشرعية والجريمة، جامعة نايف للعلوم الامنية، الرياض ، ٢٠٠٨ ، ص ١٥.

(3) Jean-Baptiste Meyer, « Le lien entre migration et terrorisme », Hommes & migrations, 1315 | 2016, pp 49-57.

(4) Merkel defends immigration, climate policies in Bundestag . منشور عبر الانترنت وعلى الموقع

https://www.dw.com/en/merkel-defends-immigration-climate-policies-in-bundestag/a-51724892m (٢٠٢١/٣/٢١) تاريخ الزيارة

(5). Vincent Geisser, Immigration et terrorisme : « corrélation magique » et instrumentalisation politique, Migrations Société 2020/4 (N° 182), pages 3 à 13.

(6) Attentat de Nice : Gérald Darmanin en Tunisie, pour parler coopération contre le terrorisme, Le Monde, Publié le 02 novembre 2020 à 00h39 - Mis à jour le 02 novembre 2020 à 08h08,

https://www.lemonde.fr/societe/article/2020/11/02/attentat-de-nice-macron-demande-a-darmanin-de-se-rendre-en-tunisie_6058133_3224.html تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٣/٢١

(7) Jason BURKE, Al-Qaida, La Découverte, 2005, p 37.

(8) Jason BURKE,Op,cit, p 41.

(9) Pourquoi la France continue d'être un épicentre, منشور على شبكة الانترنت

https://www.lapresse.ca/debats/opinions/2020-10-31/terrorisme-islamiste/pourquoi-la-france-continue-d-etre-un-epicentre.php (٢٠٢١/٣/١٢) تاريخ الزيارة

(10) Jean-Paul Jamet, La loi naturelle et les droits de l'homme de Pierre Manent, Paysans & société 2018/4 (N° 370), pages 49 à 56.

(11) Jérémie Baruch, mis à jour le 15 juin 2016, et actualisé par l'auteur le 20 août 2016.

منشور على شبكة الانترنت :

http://journals.openedition.org/hommesmigrations/docannexe/image/3715/img-1.png تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٣/١٢

(12) https://www.linternaute.fr/dictionnaire/fr/definition/laicite/ (تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٣/١١)

(13) Philippe Raynaud, La laïcité: Histoire d'une singularité française, Gallimard, 2019, p 67.

(14) Paul CLITEUR, L'Etat laïque face auterrorisme religieux, Schreiber, ed., Editions de l'Université de Bruxelles, Bruxelles 2006, pp. 215-227



[١٥] كما ذهب الكاتب فيصل بابكر فيصل (وهي قد تقبله أخلاقًا وآدابًا، ولكن فيما لا يمسّ التيار العام، المقلِّد للغرب، فالأصل لدى العلمانيين أن يبقى الطابع الغربي سائدًا غالبًا، على عاداتنا وتقاليدنا في المأكل، والملبس، والزينة، والمسكن، والعلاقة بين الرجال والنساء ونحوها، ضاربين عرض الحائط بما قيد الله به الفرد المسلم والمجتمع المسلم من أحكام الحلال والحرام. أما الشيء الذي تقف العلمانية ضده بكل صراحة وقوة، فهو "الشريعة" التي تنظم بأحكامها الحياة الإسلامية، وتضع لها الضوابط الهادية، والعاصمة من التخبُّط والانحراف، سواء في ذلك ما يتعلق بشئون الأسرة "الأحوال الشخصية"، أو المجتمع، أو الدولة في علاقاتها الداخلية أو الخارجية، السلميَّة أو الحربية، وهو ما عنى به الفقه الإسلامي بشتى مدارسه، ومختلف مذاهبه، وخلّف لنا فيه ثروة تشريعية طائلة، تغنينا عن استيراد القوانين من غيرنا، وهي قوانين لم تنبت في أرضنا، ولم تنبع من عقائدنا وقيمنا وأعرافنا، وهي بالتالي تظل غريبة عنا، مرتبطة في أذهاننا وقلوبنا بالاستعمار الدخيل، الذي فرضها علينا دون إرادة ولا اختيار منا.)

فيصل بابكر فيصل ، هل العلمانية تعني محاربة الدين ؟، مقال منشور على شبكة الانترنت وعلى الموقع https://www.alhurra.com/different-angle/2018/04/11/العلمانية-تعني-محاربة-الدين؟ تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٣/١١.

[16] Jean-François Gayraud, David Sénat, Le droit français de la lutte antiterroriste, Presses Universitaires de France, 2006, p 65.

[17] Gérard Cornu, Vocabulaire juridique, 5e édition, Puf,2004, p48.

[18] (Constituent des actes de terrorisme, lorsqu'elles sont intentionnellement en relation avec une entreprise individuelle ou collective ayant pour but de troubler gravement l'ordre public par l'intimidation ou la terreur,…)

[١٩] يقصد بالتداول من الداخل او بالمتاجرة من الباطن التداول بناءً على معلومات داخلية هو عندما يتداول شخص ما في سوق الأوراق المالية باستخدام المعلومات السرية المتاحة له قبل الإعلان عنها.

[20] Le fait de provoquer directement à des actes de terrorisme ou de faire publiquement l'apologie de ces actes est puni de cinq ans d'emprisonnement et de 75 000 € d'amende.

Les peines sont portées à sept ans d'emprisonnement et à 100 000 € d'amende lorsque les faits ont été commis

en utilisant un service de communication au public en ligne.

Lorsque les faits sont commis par la voie de la presse écrite ou audiovisuelle ou de la communication au public

en ligne, les dispositions particulières des lois qui régissent ces matières sont applicables en ce qui concerne

la détermination des personnes responsables.

[٢١] القانون عدد ١١٣٨ لسنة ٢٠٠٢ المؤرخ في ٩ سبتمبر ٢٠٠٢ بشأن التوجيه والبرمجة من أجل العدالة.

[22] Catherine Menabe, L’appréhension pénale du terrorisme, Civitas Europa 2016/1 (N° 36), pages 171 à 177.



[23] SERIGNE FABOURE, La garde à vue et la détention provisoire au Sénégal, Chercheur au 3 ° cycle en sciences Politiques et droit public, Université Cheikh Anta Diop de Dakar,Faculté des sciences Juridiques et Politiques, 2010, p 43.

[24] Floran Vadillo, Du terrorisme en démocratie, Sécurité et stratégie 2015/3 (20), pages 5 à 13.

[25] Article 1 de la loi n° 96-1235 du 30 décembre 1996 relative à la détention provisoire et aux perquisitions de nuit en matière de terrorisme

.

تعزيز العلاقة بين جهاز مكافحة الإرهاب والمجتمع المحلي في محافظة نينوى

أ.م.د. محمود عزو حمدو
كلية العلوم السياسية / جامعة الموصل

المقدمة :

مما لاريب ان بناء الاستقرار الأمني ومواجهة الإرهاب في المناطق المحررة من داعش تعد مسالة في غاية الأهمية لانها تشكل استمرار لعملية الانتصار على الفكر التكفيري لداعش ، وهو امر لن يتم الا بإقرار جملة من السياسات العامة لجهاز مكافحة الإرهاب تسهم في ادامة العلاقة بين المجتمع المحلي المحرر في نينوى والجهاز بوصفه القوى التي حازت على مقبولية كبيرة اثناء عملية تحرير المحافظة من داعش الإرهابي ..

لذا فان أداء هذه المؤسسة الأمنية يرتبط ليس في قدرتها على انجاز المهمة الأمنية عبر المتابعة وتجميع المعلومات حول الشخصيات التي تشكل خطرا على الامن المجتمعي ، بل ثمة مهمة أخرى يمكن ان تقوم بها هذه المؤسسة وهي العمل على إقرار البرامج التي تساهم في بناء قدرات المجتمع واستمرار ارسال الرسائل التي تسهم في الدعم النفسي وبناء المناعة المجتمعية في محافظة نينوى تجاه فكر التكفير والإرهاب ..

ان المجتمعات التي واجهت الفكر التكفيري حاولت التخلص منه ، بعدة مقاربات وإذ كانت المقاربة الأمنية لها الأولوية في المرحلة الأولى فان المقاربات المجتمعية والثقافية وحتى السياسية تسهم بشكل كبير جدا في الوقاية من التطرف العنيف علاوة على قدرتها على ان تكون علاقتها مع الأجهزة الأمنية ومنها جهاز مكافحة الإرهاب كظهير قوي لها يرفدها بالمعلومات اللازمة التي يحتاجها للقيام بالمهام الأمنية ..

حاز جهاز مكافحة الإرهاب بقيادات العمليات الخاصة به الأولى والثانية والثالثة على سمعة كبيرة ، لابل ان كثير من المواطنين كانوا يشعرون بطمأنينة كبيرة عندما يتأكدوا بان مناطقهم ستكون من حصة هذا الجهاز وذلك نابع من متابعتهم لسير وتطورات معركة التحرير عبر وسائل الاعلام وكذلك ماتصلهم من اخبار كان يتناقلها المواطنين الذين تم تحرير مناطقهم من جهاز مكافحة الإرهاب ..

فرضية البحث :

تنطلق هذه الورقة البحثية من فرضية مفادها : ان تطوير الأداء المؤسساتي لجهاز مكافحة الإرهاب يستكمل عبر المقاربة المجتمعية مع المناطق المحلية في نينوى وذلك عبر الاستفادة من دروس معركة تحرير نينوى ٢٠١٧ .

إشكالية البحث :

تتمثل إشكالية البحث بان جهاز مكافحة الإرهاب مؤسسة امنية تلقى على عاتقها مهمة القيام بمهام عسكرية نوعية ولاسيما في المناطق المكتظة بالسكان او داخل المدن او المناطق المأهولة ، مع الالتزام بالمعايير التي تجعل من الرافد المحلي للمجتمع المستهدف بالعمليات عاملا مساعدا لنجاح العمليات وكذلك مواجهة التطرف والإرهاب .



منهجية البحث :

اعتمد البحث بشكل أساسي على المنهج التحليلي وذلك في طرح المقاربات ومناقشة المبادرات التي تسهم في تطوير واقع الأداء المؤسسي لجهاز مكافحة الإرهاب .

هيكلية البحث :

قسم البحث الى ثلاثة مباحث فضلا عن مقدمة وخاتمة وتوصيات خاصة بهذا البحث .

المبحث الأول : جهاز مكافحة الإرهاب ومعركة تحرير الموصل

المبحث الثاني : المقاربات غير الأمنية في نينوى واثرها في تطوير أداء جهاز مكافحة الإرهاب

المبحث الثالث : المجتمع المحلي في نينوى ومبادرات جهاز مكافحة الإرهاب .

المبحث الأول

جهاز مكافحة الإرهاب ومعركة تحرير الموصل.

مما لاشك فيه ان ثمة مساهمة كبيرة لجهاز مكافحة الإرهاب في معركة قادمون يانينوى التي اعلن عنها رئيس الوزراء العراقي آنذاك حيدر العبادي وذلك فجر يوم الاثنين ١٧ تشرين الأول أكتوبر عام ٢٠١٦ .بمشاركة كبيرة من كل القوات المسلحة العراقية والشرطة الاتحادية والحشد الشعبي فضلا عن قوات البيشمركة مع وجود دعم لوجستي واستخباري وجوي من التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش .

وقد انطلقت قوات جهاز مكافحة الإرهاب من المحور الشرقي في محافظة نينوى باتجاه مدينة الموصل وتحديدا من منطقة الخازر (٤٠كم شرق مدينة الموصل) باتجاه أولى البلدات والقرى في طريقها الى ناحية برطلة (٢٠كم شرق الموصل) وقد تمكنت من تحريرها خلال العشرة أيام الأولى من بدأ عملية (قادمون يا نينوى) لتحرير محافظة نينوى ومدينة الموصل من داعش الإرهابي .

وقد استفاد جهاز مكافحة الإرهاب في عملية التخطيط لتحرير الموصل ومحافظة نينوى من الدروس التي تمثلت في معارك تحرير الفلوجة والرمادي فضلا عن المعارك في حزام بغداد .وفي هذا الاطار يؤكد الفريق طالب الكناني بانه (تعلمنا من تجربتنا في منطقة حزام بغداد بأن داعش يعتمد على الخلايا النائمة لتقويض الأمن واستنزاف القوات المحررة من خلال شن هجمات انتحارية على الأماكن العامة وزرع العبوات على الطرق لغرض بث الرعب في قلوب السكان وعمل الفوضى لإثبات وجوده .أن صعوبة السيطرة على عمل الخلايا النائمة تجعل عملية الاستقرار وإعادة الخدمات شبه مستحيلة، وتفقد ثقة السكان بالقوات الأمنية .لذلك كان لزاما علينا ان نهزم العصابات الإرهابية في هذا المجال وعدم السماح لداعش من أرباك الأمن في المناطق المحررة او عرقلة عملية اعادة الخدمات وبسط الأمن .بالعمل المتواصل مع شركائنا في قوات التحالف الدولي، كانت فكرة انشاء مقر مسيطر في الساحل الأيسر ناجحة جدا، حيث كان واجب هذا المقر هو الأشراف على عمل جميع القطعات العسكرية والمؤسسات الأمنية والخدمية .أذ يوجد ممثل عن كل جهة امنية او حكومية تعمل في الموصل في هذا المقر . هذا المقر منع الأرهابيين من ارتداء ملابس القوات الأمنية والتجوال على انهم جهة رسمية كما كان يحدث في السابق) [١]. اما الفريق عبد الوهاب الساعدي فقد اكد في ذات السياق على ان معركة الموصل لها أهمية مقارنة بغيرها من المعارك ، لعدة أسباب، اهمها بأن مساحة الأرض أكبر بكثير من بيجي والفلوجة اضافة الى العدد الهائل من السكان أي اكثر من مليون و ٨٠٠

الف مواطن بينما الفلوجة لم يتجاوز عدد سكانها ١٢٠ الف .كذلك تعتبر الموصل مقر الخلافة المزعومة التي اعلنها البغدادي من الموصل لذلك سقوط الموصل سيسجل سقوط الخلافة. علاوة على أن المعركة داخل المدينة تقاس بالأمتار، أي انك ربما تقاتل طوال اليوم لتحرير مساحة بعمق ٥٠ مترا فقط، لكن هذه المساحة ستسقط حي بأكمله وفي بعض الأحيان تتقدم ميلا كاملا بدون اي انجاز استراتيجي .لكننا وبالتنسيق مع شركائنا في التحالف الدولي نركز على تفاصيل المنطقة .أي بعد تحديد منطقة التقدم نضرب الأهداف المحددة لقطع الطريق الرئيسية التي يستخدمها الدواعش للهجمات بالمفخخات .حيث تقوم طائرات التحالف بضرب صواريخ في مفترق الطرق الفرعية لقطعها ومنع مرور العجلات المفخخة لطريق الرتل المتقدم .مما يسهل عملية التقدم وتركز القوة على اهدافها المحددة دون التشتت بمراقبة الأهداف الجانبية أضافة الى اعطاء الطائرات المسيرة لقوات التحالف وطيران الجيش فرصة اكبر بأصطياد السيارات المفخخة التي تبحث عن منفذ وتكون هدفا سهلا [٢].

ان جهاز مكافحة الإرهاب نجح باستقلالية توظيفه وادارته المحترفة ، وسر نجاحه الكبير ان مقاتليه قادة وضباط ومراتب لا ينتمون الى حزب او جهة سياسية وانما مقاتلوه يمثلون العراق بكافة أطياف المجتمع العراقي وولائهم للعراق ، فجهاز مكافحة الارهاب يحمي العراقيين جميعاً ، ومقاتلوه أصدقاء المجتمع العراقي ، ويخطئ من يظن ان لجهاز مكافحة الإرهاب اجندة خارجية فهو متوهم ، وانما اجندته الأساسية حماية الوطن والمواطن العراقي ، وصلب عقيدته الأمنية والاستخبارية هي مكافحة الإرهاب في العراق ، ومنع قوى التطرف العنيف والتي تحاول ان تصنع الإرهاب من التغلغل في وسط المجتمعات المحلية[٣].

وتعد معركة قادمون يانينوى المعركة الأكبر التي خاضها جهاز مكافحة الإرهاب وعلى مدى تسعة اشهر من القتال المستمر في ازقة وبيوت مدينة الموصل ساهم فيها عدة مزايا امتاز بها الجهاز ومنها ، أن إحترافية الجهاز في الميدان انتقلت من ميدان التخطيط والتدريب الافتراضي الى الميدان العملي .إن هذا الإنتقال في الأداء المقترن برضا المواطنين خصوصاً في المناطق المحررة من سيطرة تنظيم داعش الإرهابي، عمل على ان يكون للجهاز دور في تقوية القرار الأمني خصوصاً مع الاخذ بعين الاعتبار وجود إهتمام كبير من قبل القوات الدولية به، سواء من قبل الولايات المتحدة الأمريكية أو القوات الفرنسية أو القوى الأخرى المشاركة في التحالف الدولي، إذ يبدو أن هنالك إجماع دولي على ضرورة دعم هذا الجهاز بمديريات لها القدرة في الجانب الإستخباري، فقد منح قانون جهاز مكافحة الإرهاب عام ٢٠١٦صلاحيّات واسعة للجهاز، منها: إستحداث مديريّة للإستخبارات والتدريب، وطيران حربيّ تابع للجهاز. وهذا من شأنه أن يزيد من فاعلية الجهاز في ضرب الجماعات الإرهابية. إن طبيعة التلازم بين ماحققه جهاز مكافحة الإرهاب من إنتصارات على تنظيم داعش الإرهابي والقبول الشعبي في جميع مناطق العراق بشكل عام والمناطق المحررة بشكل خاص سيساهم في رفع أهمية الجهاز على مستوى صنع القرار الأمني، إذ سوف يزيد من جانب الإحترافية في إتخاذ القرارات الخاصة بهذا الجانب وستزداد هذه الإحترافية بعد إستكمال متطلبات الجهاز الأساسية لتمكينه من مكافحة الإرهاب والقضاء على الخلايا النائمة المنشئة له. وعليه فان تمكن جهاز مكافحة الإرهاب من كسر الطوق الذي يعتمده تنظيم داعش في المواجهات وفي معظم المناطق المحررة، ولعل ذلك يبدو واضحاً في معركة الموصل، إذ أستطاع من كسر حاجز الصدّ، الذي تقيمه عناصر (داعش) على طول نهر دجلة الفاصل بين جانبي المدينة، ومن ثم التمكن من أن يكون رأس

الحربة في العمليات الخاصة ضد تنظيم داعش. كما أنه كان عاملاً مهماً في دعم جهود بقية التشكيلات المشاركة في الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي [٤].

لذا فان جهود جهاز مكافحة الإرهاب في معارك تحرير العراق من داعش الإرهابي أسهمت في رسم احترافية عالية وكبيرة لقدرة هذا الجهاز ليس على مستوى الاعمال التكتيكية السريعة وانما حتى على خوض حرب استنزاف مع الجماعات الإرهابية وهذا ما ثبت خلال معركة تحرير مدينة الموصل التي تواصلت لمدة تزيد عن تسعة اشهر مستمرة وتمخضت عنها عدة دروس وخلاصات تنفع في منح تقييم مؤسسي عالي لقدرات الجهاز البشرية واللوجستية فضلا عن مرونته العالية في التحرك ووحدة القيادة السيطرة في داخل الجهاز عبر العمليات الخاصة الثلاث لقواته أعطت طابعا إيجابيا في نفوس أهالي الموصل خلال معارك التحرير ويمكن استخلاص ما يلي :

أولا : ان معارك المدن التي خاضها جهاز مكافحة الإرهاب في مدينة الموصل مع وجود عدد سكان يناهز اثنان مليون نسمة علاوة على عدد كبير من الإرهابيين بما يزيد عن عشرين الف موجودين في وسط الأهالي مع عدد من السيارات المفخخة والانتحاريين اثبتت قدرة الجهاز على انجاز المهمة في انقاذ المدنيين والحفاظ على حياتهم وممتلكاتهم مع القيام بالهدف الأساسي وهو محاربة إرهاب داعش .

ثانيا : قدرة عالية على المناورة وتوظيف القدرات المتاحة ولاسيما في عبور نهر الخوصر مع وجود تحديات العوارض الطبيعية وارتفاع تضاريس المنطقة شكلت تحديا كبيرا ولكنها أعطت دفعة معنوية كبيرة .

ثالثا : القدرة على بناء علاقة إيجابية مع المواطنين خلال فترة وجيزة مما شكل نصرا مضاعفا للجهاز لتبديد مخاوف المواطنين من معارك ستجرى داخل وامام منازلهم شكلت قصص نجاح تبنى عليها فرضيات ودروس جديدة للحرب لعمليات مواجهة الإرهاب الداعشي الذي يتخذ من منازل المواطنين متاريس يؤكد فيها ارهابه الاعمى .

المبحث الثاني

المقاربات غير الأمنية في نينوى واثرها في تطوير أداء جهاز مكافحة الإرهاب.

شكل ظهور تنظيم داعش واحتلاله لمناطق في محافظة نينوى تحديا غير مسبوق امام التخطيط العسكري والاستراتيجي لمعالجة ومواجهة إرهاب داعش الذي اتخذ من المدنيين وسيلة احتجاز كرهائن لمواجهة قوات جهاز مكافحة الإرهاب . وتركزت الجهود على اتباع نهج ينصب من الأعلى الى الأسفل مع ترجيح واضح للتدخلات الأمنية العاجلة والصارمة في مكافحة الإرهاب واضفاء الطابع الأمني التقني على معالجة هذا الملف الخطير . وقد اثبت هذا النهج نجاحه وتكلل الامر بتحرير المناطق المحتلة من عصابات داعش مع الحفاظ على أرواح المدنيين وممتلكاتهم . ولكن هذه المقاربة او النهج غير كافية لمعالجة الامر على المدى الطويل[٥]. اذ ان المقاربات الأمنية المستمرة ستسبب استنزافا كبيرا لقدرات جهاز مكافحة الإرهاب مع التكلفة المالية العالية في عمليات تدريب وتطوير القدرات المادية والبشرية واللوجستية للعاملين في جهاز مكافحة الإرهاب . لذا تحتاج تلك المقاربة للنهج الأمني بمجموعة من المقاربات التي تشكل بمجموعها مع المقاربة الأمنية حصيلة جهد تخفف من ضغط العمل على جهاز مكافحة الإرهاب وتسهم في تشكيل بيئة تنبذ وتواجه التطرف العنيف عبر الأدوات



الثقافية والاجتماعية والتعليمية علاوة على الاقتصادية والسياسية ، مع ادراك تلازم ذلك بعلاقة طردية مع مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والمالية التي تسهم في تجفيف منابع الفساد الذي تغذي في قسم كبير منه الجماعات الإرهابية او تشكل لها ممرا يمكن ان تمر منه الجماعات الإرهابية لإدامة عملها عبر استغلال الخلل في الإجراءات الاقتصادية والمالية والهدر الكبير في الأموال العامة على مشاريع ليست ذا نفع او لا تتوفر فيها عوامل استدامتها لنفسها(٦).
وإذ أصبح الاستقرار السياسي متوقفاً على سرعة تنامي قوة الدولة والسلطة الأمنية والمنظومة العسكرية واحتكار السلاح والعنف الشرعي فأن أمام العراق طريق طويل للانتهاء من النقاش والجدل السياسي الدائر وحسم الإرادة العراقية باتجاه رؤية غير متأثرة بأيدولوجيات سياسية بل بمقتضيات الأمن الوطني العراقي واستراتيجيات الدفاع والتعبئة والانضباط الاجتماعي وتقدير المصالح والمخاطر(٧).

وبهذا الصدد فانه لابد من الإشارة الى عدد من المقاربات غير الأمنية لمكافحة الإرهاب وتشكل حصيلة هامة لتطوير علاقة الجهاز مع المجتمع المحلي في نينوى ومنها مايلي :

أولا : المقاربة الثقافية والتعليمية :

تسهم هذه المقاربة في تطوير حصانة مجتمعية في نينوى ضد أي فكر متطرف ولاسيما في ابتكار معارف علمية جديدة فضلا عن فتح افاق البحث العليم عبر دراسات السلام والوقاية من التطرف العنيف وهي جزء أساسي لتشكيل سور تعليمي للمجتمع المحلي من الإرهاب علاوة على ما تلعبه البرامج التربوية التي ينبغي ان تعمل على تشجيع الأطفال في المدارس على أهمية ما للتنوع الديني من اثر يساهم في مواجهة التطرف في المستقبل كذلك العمل على التعريف بكل الأديان والقوميات ضمن الجغرافية العراقية وكذلك القيام بالزيارات المدرسية الهادفة الى تعريف الكوادر التربوية والتعليمة وكذلك الأطفال وحتى المتطرفون بان كل الديانات تحمل هدفا واحدا وان اختلفت طرق وطقوس العبادة وهذه المقاربة ستعمل في المرحلة الأولى على التخفيف من حدة الاحتقان الناتج عن سوء الفهم او النظرة الدونية التي هي حصيلة عقود من التخلف والروايات الاجتماعية المغلوطة عن الاخرين المختلفين عنا(٨).

ثانيا : المقاربة المجتمعية :

تعمل أحيانا البيئة الاجتماعية على تشكيل بوادر للتطرف او تكون دافعة له في التفكير والسلوك وكراهية الاخر ، والنزوع للعنف ، دافعة الى تحول اجتماعي تراكمي خطير ، ذي عواقب وخيمة ، ومما يعقد معالجة هذه العوامل ، ومنع التحول باتجاه التطرف ، وجود تحديات تتمثل بضعف قدرات مؤسسات الدولة المعنية بسلامة البيئة الاجتماعية من جهة وحجم التحدي واتساع نطاق تأثيره وتغذيته من روافد خراج العراق من جهة ثانية ، بيد أن هذا لا يمنع إمكانية النجاح بالمواجهة لقوة القيم الدينية والأخلاقية واصالة المجتمع العراقي ، علاوة على الفرص التي اوجدتها الانتصارات الباهرة التي حققها العراق والتي افضت الى تحرير المدن والمناطق المغتصبة من داعش الإرهابي(٩). كما انه في أغلب الاحوال وخاصة في المجتمعات ذات الثقافة التقليدية، والتي تسود فيها الهويات الفرعية، يكون للقادة المحليين سلطة ودور مهم في وضع لتقديم الخطاب المضاد الفعال فهو يستطيع مواجهة أي تهديد للاستقرار المجتمعي، وبوسعه تسليط الضوء على الانحراف الفكري القائم على التطرف وغيره، ويستطيع ان يعالج هذا الخلل في بنية المجتمع من خلال السلطة التي يتمتع بها، والذي يحدد ايضاً ما قد يتعرض له المجتمع من خطر تحول التطرف الى الارهاب. ولذلك فإنه من الضروري بناء قدرات القادة المحليين

وابراز صوتهم. ولكي ينجح هؤلاء في أداء دورهم في مجال الوقاية، ينبغي ابراز الجانب التوعوي بالمعارف اللازمة لمكافحة التطرف العنيف وتمكينها، سواء في سياق العشيرة او المسجد أو المدرسة أو في سياق المجتمع المحلي الأوسع. ففي حين أن هؤلاء القادة المحليين يستطيعون بكل سهولة الكشف عن نشوء مخاطر التطرف العنيف، فإنهم في اغلب الاحيان قد يفتقرون إلى الأدوات أو الدعم اللازمين لمنع أبناء المجتمع من الوصول الى مرحلة التطرف العنيف. يمكن تشجيع الأسر على التعاون مع السلطات من أجل منع التطرف العنيف والتجنيد. علاوة على ان الاسرة بمثابة وحدة اجتماعية أساسية في المجتمع العراقي اذ يؤدي انعدام الثقة تجاه السلطات الرسمية في العديد من البيئات المجتمعية إلى تقويض الحافز لبذل جهود الوقاية القائمة على الأسرة .فالطبيعة الأمنية التي صارت توسم غالبية نهج تؤدي في الكثير من الحالات إلى إضعاف رغبة الأسرة في تبليغ السلطات بالمخاطر أو طلب المساعدة عندما يبدأ أبناء الأسرة في الوقوع تحت تأثير المتطرفين العنيفين القائمين بالتجنيد. وقد تنظر المجتمعات المحلية، أو شريحة منها إلى التعاون مع السلطات في بعض الحالات على أنه خطوة خطيرة أو تأتي بنتائج عكسية. لكي يكون تقاسم المعلومات ذات فعالية، ولتحاشي سوء استخدام هذه المعلومات، ينبغي بناء الثقة بين الأسرة والمجتمعات المحلية من جهة والسلطات المحلية من جهة أخرى. في المناطق التي لقادة المجتمع حضور قوي فيها، قد ينجح إتباع نهج أشمل لدعم الأفراد المعرضين للخطر في الوصول إلى عدد أكبر من الأفراد، علماً بأن إتباع ذلك النهج الشامل يتطلب إقامة الروابط مع الجهات الفاعلة والمؤسسات الاجتماعية، وأن يشمل مكونات المجتمع المدني[١٠]

ثالثا : المقاربة الاقتصادية :

تعدُّ الحاجة المادية دافعاً أساسياً لأي فرد يطمح بحياة كريمة لأن يسلك طرقاً غير قانونية من أجل تحقيق طموحاته؛ حيث يفسر الكثيرون من المختصين في مجالات العنف والإرهاب على أن أصل الصراع قائم على أساس الحاجة المادية؛ وبالتالي تتمحور هذه الأداة على أساس رفع مستوى الدخل للأفراد وإشباع الحاجات الأساسية للمجتمع، وبذلك ضمان نسبة كبيرة من فئات المجتمع دون الانجرار إلى مسارات الإرهاب والتشدد، إذ يُستغل التطرف الديني -غالباً- في أوقات التعثرات الاقتصادية للمجتمعات ومن هنا تبلج لنا مظاهر التطرف والإرهاب من خلال ابتعاد الأفراد عن حياة المدنية، والاتجاه نحو الأفكار المتشددة التي تسوق العنف والإرهاب؛ وتأتي أهمية الأداة الاقتصادية التي تقوم على مرتكز تحسين الأوضاع الاقتصادية للمناطق انتشار الإرهاب، من خلال تنشيط الاقتصاد المحلي والحكومي الموجه؛ وهو ما سينعكس على المستوى الاقتصادية إيجابياً؛ وسيحسن الأوضاع المالية للمناطق انتشار الإرهاب؛ وبالتالي ستتلقى البيئة الأمنية مخرجات إيجابية تصب لصالح تذليل ظاهرة الإرهاب فكراً وممارسة[١١].

وتبعا لذلك فان المقاربة الاقتصادية واحدة من وسائل تحسين سبل عيش المجتمع المحلي في نينوى فضلا عن المساهمة في إعادة الاعمار وتعويض المتضررين من اثار الحرب على الإرهاب الداعشي التكفيري ، لان هذا الملف يعد ابرز ملف يمكن العمل عليه بما فيه من اسهام كبير في دعم الاستقرار في المناطق المحررة من داعش الإرهابي[١٢]. علاوة على تحقيق العدالة في التوظيف وتكافؤ الفرص ، والتركيز على منع التمييز على أسس اثنية او طائفية او

دينية وتطبيق الاستراتيجيات التنموية المقرة لمعالجة مشكلات البطالة والفئات الهشة في المجتمع وذوي الاحتياجات الخاصة لتحقيق الحد الأدنى من متطلبات الحياة[١٣].

بناء على ما تقدم ذكره ، يمكن القول بان المقاربات غير الأمنية والتي تعتمد على النهج المجتمعي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي تسهم بكل فاعل في إعطاء مساحة عمل كبيرة لجهاز مكافحة الإرهاب في معالجة أسباب التطرف العنيف وكذلك الإرهاب الداعشي وتلك المقاربات السالفة الذكر هي التي تعمل على تحصين المجتمع المحلي في نينوى من تنامي أفكار التطرف وتعمل بمثابة لقاح تحصين ضد هذا المرض الخطير الذي يمكن ان يصيب المجتمع في محافظة نينوى ، ولكت هذا الامر يحتاج الى مبادرات أيضا من جهاز مكافحة الإرهاب وهو ماسيكون محل نقاش في المبحث القادم .

المبحث الثالث

المجتمع المحلي في نينوى ومبادرات جهاز الإرهاب .

يعمل جهاز مكافحة الإرهاب وفق القانون رقم (٣١) لسنة ٢٠١٦ [١٤].والذي صادف نشره في الوقائع العراقية مع اعلان معركة قادمون يانينوى يوم ٢٠١٦/١٠/١٧ وهو بحد ذاته رسالة كبيرة بان هذا الجهاز ومبادرته بان عمل الجهاز اثناء معارك التحرير وما بعدها محكوما بقانون وهو رسالة أيضا الى المجتمع المحلي في نينوى الذي كانت الرسائل الإعلامية السلبية ممن كانوا يشككون بعمل القوات المحررة لمحافظة نينوى ولاسيما من سياسيين واعلاميين كانوا معروفي الأهداف والوسائل في نينوى ، وبالرجوع الى القانون فقد حدد القانون اهداف الجهاز في المادة (٢) الفقرات أولا (يهدف الجهاز الى مكافحة الإرهاب بجميع اشكاله والقضاء عليه). وثانيا (يقصد بمكافحة الإرهاب التدابير والإجراءات التي من شأنها منع وردع الإرهاب بهدف القضاء عليه). وفي اطار هذه مناقشة هذه الأهداف فان عملية تحقيقها مع المجتمع المحلي في نينوى تسهم بشكل كبير في تطوير واقع الأداء المؤسسي لجهاز مكافحة الإرهاب . لاسيما اذا ما علمنا ان القانون الذي يحكم عمل الجهاز في المادة (٣) في الفقرات أولا التي جاء نصها (وضع سياسة واستراتيجية لمكافحة الإرهاب وتطويرها) وهو امر يمكن وضع استراتيجية عبر فتح نقاش مع المجتمع المحلي والفعاليات المجتمعية بما يجعل من هذه الاستراتيجية نتاج لنقاش يكون حصيلته معرفة حجم الاحتياجات المحلية وكذلك تنفيذ الاستجابة الخاصة بالمخاطر بما يجعل من هذه الاستراتيجية نهج من الأسفل الى الأعلى مع اناطة مهمة تحقيق وتنفيذ الاستراتيجية بالنسق التبادلي بين مهام وادوار يمكن ان يعمل بها المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني التي تشارك مع الفعاليات الأخرى في نقاش هذه الاستراتيجية لأنها ليست خطة تتعلق بمهام توزيع الأدوار الأمنية داخل القطعات الخاصة بمكافحة الإرهاب وانما مهام مشتركة بين المجتمع المحلي في نينوى وجهاز مكافحة الإرهاب . كما نصت الفقرة رابعا من المادة (٢) ضمن الوسائل الخاصة بتحقيق الأهداف (متابعة وتنفيذ توجيهات ومهام واهداف الدولة بمكافحة الإرهاب) ومن المعلوم ان اهداف الدولة العراقية جسدتها بالاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف العنيف المؤدي الى الإرهاب ، وهي استراتيجية تضمنت مبادرات وتنسيق كبير بين قطاعات الدولة المختلفة منها الأمني والاقتصادي والتعليمي والاجتماعي والديني علاوة على السياسي . ويمكن لجهاز مكافحة الإرهاب ضمن تنقيذ مهام الدولة في موضوعات حماية حقوق الانسان الأساسية وهي حمايته من الانتهاكات وكذلك تقديم مرتكبي الانتهاكات الى العدالة عبر مبادرات تتضمن التذكير بتضحيات المواطنين وجهاز مكافحة الإرهاب وكذلك متابعة إجراءات

العدالة الانتقالية . اما الفقرة تاسعا من المادة ثالثا فقد نصت على ما يلي : (القيام بالفعاليات الضرورية لإنجاز المهام المتعلقة بالجهاز) وهذا الصياغة القانونية منحت مساحة عمل واسعة لجهاز مكافحة الإرهاب للقيام بمبادرات وانشطة تضمن نجاح مهمة الجهاز المؤسسية في علاقته بالمجتمع المحلي في نينوى ويمكن تسليط الضوء في النقاش على مجموعة مبادرات وفعاليات لجهاز مكافحة الإرهاب القيام بها وتكون على شكل رسائل دعم لبناء قدرات المجتمع المحلي في نينوى على الصمود والوقاية من مخاطر الإرهاب الداعشي وغيره من أنواع الإرهاب الذي يمكن ان تمارسه جماعات أخرى . وابرز المبادرات والفعاليات التي يمكن ان يتبناها جهاز مكافحة الإرهاب ما يلي :

أولا : المهرجانات والفعاليات الثقافية والفنية التي تذكر بأيام الانتصار على داعش الإرهابي في المناطق المحررة ولاسيما في الموصل يوم ١٠ تموز من كل عام يتبنى لجهاز مثل هكذا فعالية تديم علاقته القوية مع المجتمع المحلي وتذكر بمخاطر الإرهاب والتطرف .

ثانيا : تكوين شبكة لقيادات المجتمع المحلي وكذلك منظمات المجتمع المدني وتكون على شكل اجتماع نصف سنوي في نينوى وبرعاية جهاز مكافحة الإرهاب للنقاش في ابرز التحديات والحلول المقترحة من المجتمع المحلي بشان تلك التحديات .

ثالثا : العمل مع المجتمع المدني بشان فوائد مبادراته لتدريب وبناء قدرات المجتمعات المحلية والشباب والمرأة للصمود والوقاية من التطرف العنيف الاستفادة من مواردها البشرية في هذا الشأن كموارد رصد لخطابات التطرف المؤدي الى الإرهاب .

رابعا : تبني مبادرات زيارات المدارس من قبل جهاز مكافحة الإرهاب ويمكن الاستفادة من عدة تجارب في دول العالم منها مبادرات لأجهزة الشرطة والامن في بعض الولايات الامريكية لزيارة المدارس وتوزيع الهدايا بمناسبة ثابتة سنويا ومنها باص المثلجات (bus ice) الذي يقوم بتوزيع المثلجات على التلاميذ في المدارس كجزء من توطيد العلاقة معهم وحتى يخفف من نظرة الأطفال للشرطي كحامل للسلاح ويقوم بمطاردة المجرمين فقط .

خامسا : مبادرة دعم النازحين في العودة الى مناطقهم ، لان قسم من مجتمعات النزوح بالمخيمات بدأت تشكل ثقلا على الدولة فضلا عن المناطق المضيفة سواء لملاك الأراضي او المناطق المجاورة للمخيمات وثمة مشكلات تظهر بين الحين والأخر ، وعودة النازحين مع تامين العودة الامنة لاسيما للعائلات التي لديها مشكلات امنية بسبب انتماء احد افرادها الى داعش مع بقاءهم تحت المراقبة والتدقيق افضل خيار من تجميعهم في مكان واحد ويشكلون بيئة ملائمة لتفريخ التطرف لاسيما عند الأطفال .

سادسا : دعم وتحفيز مبادرات مواجهة خطاب الكراهية بوصفه الخطاب الذي يشكل البذرة الأولى للتطرف والإرهاب لاسيما ان كان مصدره ديني او سياسي او عرقي .

مما تقدم يمكن القول بان جميع المبادرات وحوافز العلاقة مع المجتمع المحلي في نينوى تجعل من المهام والاهداف التي يعمل عليها جهاز مكافحة الإرهاب يسهل عملية تقييم اداءها مؤسسيا فضلا عن قياس اثرها الإيجابي في تطوير الجهاز والتحفيف من ثقل المهام الأمنية التي تقع على عاتقه ، علاوة على جعل المجتمع المحلي في نينوى شريك بحصانة ومناعة ذاتية من التطرف والإرهاب .

الخاتمة :



ثمة حكمة صينية تقول (التحدي ، الخطر ، الفرصة) وتفسيرها ان بعض القضايا تشكل تحديا ومن ثم قد تتحول الى خطر ولكن يمكن الاستفادة منها كفرصة ، واحتلال داعش لمحافظة نينوى شكل تحديا كبيرا للعراق بما ترافق مع ذلك لانهيار للمؤسسات الأمنية والعسكرية في محافظة نينوى ، ومن ثم شكل خطرا كبيرا على الجغرافية العراقية بما يحمله من نزعة قتل وتدمير وتنكيل ، ولكن في الوقت ذاته كان ظهور داهش الإرهابي فرصة كبيرة لاظهار الإرهابيين بعد ان كانو خلايا نائمة ، وكذلك فرصة لتطوير قدرات جهاز مكافحة الإرهاب في اكبر عملية تحرير لرهائن ان صحت التسمية وهي تحرير ما يناهز ثلاثة ملايين نسمة من براثن داعش الإرهابي .

ومرة أخرى فان الحاجة تدعو الى استمرار الانتصار عبر ادامة العلاقة مع المجتمع المحلي في نينوى فهي ليست حالة اوجدتها تحدي داعش الإرهابي وانما لحاجة صانع القرار والمخطط في جهاز مكافحة الإرهاب في توظيف قدرات وموارد المجتمع المحلي في تحقيق الأهداف المناطة به ، وهذا لن يتم وكما تم نقاشه في الصفحات السابقة الا عبر مجموعة من المبادرات التي تسهم في تطوير مناعة المجتمع المحلي وكذلك انتقال الأداء المؤسسي لجهاز مكافحة الإرهاب من الميدان الأمني فقط الى ميادين تسهم روافدها في تغذية وتقوية أداء جهاز مكافحة الإرهاب وذلك يتضح عبر مجموعة من الاستنتاجات التي توصل اليها البحث وابرزها :

أولا : عدم اقتصار مهمة مكافحة الإرهاب بالمقاربة الأمنية فقط وانما ثمة مقاربات اجتماعية وثقافية واقتصادية وغيرها تنفع في إدارة ملف مكافحة الإرهاب مع عدم اغفال ما للمقاربة الأمنية من دور في معالجة النتائج الانية .

ثانيا : حاجة المجتمع المحلي في نينوى الى جهود جهاز مكافحة الإرهاب في تطوير واستمرار المبادرات والفعاليات لاسيما ان أداء جهاز مكافحة الإرهاب شكل ذاكرة إيجابية خلال معارك تحرير محافظة نينوى من داعش الإرهابي .

ثالثا : متابعة تحقيق الانتصارات في المناطق الهشة والرخوة امنيا لاسيما في حزام غرب نينوى بوصفه الأخطر على المجتمع المحلي في محافظة نينوى مع تبني الجهاز لعمليات سريعة في المعالجة الأمنية لتلك المناطق .

اما ابرز التوصيات التي يقدمها البحث هي :

أولا : تأسيس مركز لدراسات التطرف العنيف والإرهاب في جامعة الموصل عبر الاستفادة من الخبرات الميدانية في جامعة الموصل ويكون مركز مشترك بين الجامعة والجهاز لان من قام بتحرير الجامعة خلال معارك التحرير هو جهاز مكافحة الإرهاب .

ثانيا : العمل على تأسيس شبكة صناع الامن وتضم قيادات من المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني تسهم في تاشير ابرز المشكلات وتقدم الحلول لجهاز مكافحة الإرهاب .

ثالثا : استمرار رسائل الدعم النفسي من جهاز مكافحة الإرهاب الى المجتمع المحلي في محافظة نينوى عبر الفعاليات والأنشطة والمبادرات التي تجعل من جهاز مكافحة الإرهاب حاضر دوما في نينوى .

الهوامش والمصادر :

([1]) القادة العراقيون يتحدثون عن تجريتهم في معركة تحرير الموصل ، مجلة يونيباث ، القيادة المركزية الامريكية الوسطة في قطر ، منشور على موقع المجلة على الرابط :https://unipath-magazine.com

([2]) المصدر نفسه ،

([3]) حكايا ابطال جهاز مكافحة الإرهاب ، وكالة الانباء العراقية (واع) ، منشور بتاريخ ٢٨ – ٢- ٢٠١٩ .. ممنشور على موقع : www.ina.iq/82380

([4]) علي فارس حميد ، فن الحرب وإدارة الامن جهاز مكافحة الإرهاب انموذجا منشور على موقع مركز المستقبل بتاريخ /٧ اب / ٢٠١٧ على الرابط :

http://mcsr.net/news282

([5]) للمزيد عن موضوع مكافحة الرهاب في العراق ينظر : حسن سعد عبد الحميد ، السياسات العامة لمكافحة الإرهاب في العراق بعد ٢٠٠٣ ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، ٢٠١٧ .

([6]) حول فشل جهود إعادة الاعمار واثره الكبير على الاستقرار وتنامي عمليات الفساد والهدر ينظر :

Zamkan ali saleem& mac skelton , the failure of reconstruction in mosul : root causes from 2003 to the post-isis period , iris ,amercan university of Iraq sulaimani , 2019

([7]) إبراهيم العبادي ، الأجهزة الأمنية والعسكرية العراقية تحديات ومصاعب ، ورقة تقدير موقف ، مركز رواق بغداد ، ٢٠٢٠/٤/٩ .

([8]) يمكن الرجوع في تطوير المقاربة التعليمية الى جهود عديدة في هذا المجال ومنها جهود وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في استحداث دراسات السلام وكذلك جهود منظمات المجتمع المدني(جمعية الامل ، جمعية التحرير للتنمية ، المعهد العراقي) فضلا عن جهود منظمة اليونسكو في هذا الصدد وللمزيد ينظر : دليل المعلم حول منع التطرف العنيف ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) ، باريس ، ٢٠١٦ .

([9]) استراتيجية مكافحة التطرف العنيف المؤدي الى الإرهاب (نحو مجتمع عراقي امن ينبذ التطرف والكراهية ويؤمن بالسلم والتعايش) ، مجلس الامن الوطني العراقي ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، بغداد ٢٠١٩ ، ص١٣.

([10]) للمزيد حول المقاربة المجتمعية ينظر : حسن سعد عبد الحميد ، مصدر سبق ذكره ، وكذلك مروان سالم العلي ،رؤية استراتيجية في إشكاليات بناء السلام في العراق الموصل انموذجا ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، مركز الدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، العدد ٦٤ ، ٢٠١٩ . وينظر ، ايمن عبد الكريم الفيصل ، داعش واثره في العراق رؤية مختصرة ، سلسلة دراسات البيان (٢١) ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ٢٠٢٠.

([11]) علي زياد العلي ، الأدوات الناجعة لمكافحة الإرهاب في العراق ، منشور على موقع مركز البيان للدراسات والتخطيط على الرابط :

https://www.bayancenter.org/2018/07/4662/

([12]) يعد ملف التعويضات من ابرز المفلات التي تسهم في معالجة أسباب التطرف والإرهاب وللمزيد حول هذا الموضوع ينظر : حارث حازم أيوب ،ابتهال عبد الجواد كاظم ، انعكاسات تأخر صرف التعويضات على إعادة الاستقرار في المدن المحررة دراسة ميدانية في مدينة الموصل ، مجلة اداب الفراهيدي (كلية الاداب ، جامعة تكريت)، المجلد ١٢ العدد ٤٣ ، ٢٠٢٠ .. وينظر محمود عزو حمدو ، تينا غايدي ، خالد ظاظا ، الموصل مابعد المعركة جبر الضرر اللاحق بالمدنيين ومستقبل نينوى ، مركز سيسفاير لحقوق المدنيين ومجموعة حقوق الأقليات الدولية ، لندن، ٢٠٢٠ .وكذلك علي بخت واخرون ، العدالة الانتقالية في العراق الذاكرة وافق المستقبل ، مؤسسة فردريش ايبرت ، عمان ، ٢٠٢١.

([13]) استراتيجية مكافحة التطرف العنيف المؤدي الى الإرهاب ، مصدر سبق ذكره ص٣٧ .

([14]) قانون رقم ٣١ لسنة ٢٠١٦ ، الوقائع العراقية ، العدد ٤٢٢٠ في ٢٠١٦/١٠/١٧ .

مستقبل دور جهاز مكافحة الإرهاب في استراتيجية بناء السلام بعد عمليات التحرير ٢٠١٧

أ.م.د. سهاد اسماعيل خليل
قسم الاستراتيجية / كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

المقدمة

تتميز البيئة الاستراتيجية العراقية، بأنها بيئة وميدان عسكري – أمني تترابط وتتداخل التحديات والتهديدات فيما بينها لتكون عقدة شائكة يصعب التعامل معها بالطرق التقليدية القائمة على أساس المواجهة المباشرة أو نظريات الاشتباك المعتادة. إذ تترابط مستويات التداخل الخاصة بالتهديدات والمخاطر الأمنية بين ماتنتجه البيئة الخارجية من تحديات وماتستجيب له البيئة الداخلية لتتشكل على أساسها معطيات جديدة تتصل بالتهديدات والمخاطر الناشئة أو المركبة.

تنتقل حجم ونوع وشكل التحديات والتهديدات مابين محلية وإقليمية ودولية، فهذه الانتقالات فرضت جملة تحولات أخذت نطاقات وإبعاد يمكن تصنيفها بأنها نطاقات زمانية ومكانية وموضوعية.

لذا وانطلاقا من ذلك يتطلب ان تكون الرؤية الاستراتيجية الجديدة لجهاز مكافحة الإرهاب ذات صلة بمتلازمة ومقاربة أمنية – تنموية ترتكز على (الأمن ،التطرف، التنمية) تعتمد في صياغتها على مفهوم الأمن الشامل بمدخلاته الإنسانية والحضارية ، ليكون مكافحة التطرف العنيف جزءا أساسيا من مهامه المستقبلية ، فالانتقال من المواجهة المباشرة أولا، ومن التعامل مع الخطر لحظة وقوعه إلى استشعار التهديد قبل تحوله إلى خطر، والى المواجهة غير المباشرة (الوقائية الاستراتيجية) بمدلولاتها الفكرية والحركية – الميدانية تكون من أولويات الجهاز المستقبلية ليقترب بذلك من مهام الأجهزة العالمية ولإقليمية لمواجهة التهديدات والتحديات النشطة والكامنة على حد سواء.

وتبعا لذلك يمكن تقسيم البحث إلى ثلاث محاور فضلا عن المقدمة والخاتمة وهي كالاتي:

المحور الأول/ إعادة تشخيص وتحليل بيئة عمل جهاز مكافحة الإرهاب

المحور الثاني/ مظاهر التبدل وضرورات الانتقال (الفكري والعملياتي)

المحور الثالث/ منهجية مقترحة للاستراتيجية الوقائية (الممكنات والمعاضل)

المحور الأول / إعادة تشخيص وتحليل بيئة عمل جهاز مكافحة الإرهاب

تشكل الحرب على الإرهاب ومعارك التحرير مفصلا مهما في تاريخ ومستقبل جهاز مكافحة الإرهاب، فالإنتقال في الفرضيات والنظريات التي تفسر الحرب – التي اعتادت عليها القوات المسلحة العراقية – ليس بالأمر السهل إلى فروض ونظريات تبنى وفق ما تعرض اليه العراق، اذ يعجز العلم العسكري بمدخلاته واستراتيجياته ونظرياتهِ ما يتعامل معه العراق من حرب يمكن ان لم نخطئ (عابرة نحو اللامعقول) فالأمر معقد ومتشابك جداً ما بين الدوافع والمسببات للفعل والاستجابة له. وبمقاربة مع التعامل الدولي، عجزت القوة العالمية مجتمعة عن مواجهة هذه الحرب زمانياً ومكانياً، اذ بدأت الحرب على الإرهاب بمضمونها ومحتواها المعروف مع إحداث ١١/ أيلول ٢٠٠١، الانها اخفقت في حسمها، بل جعلتها تتمدد وتعمق نطاقاتها المكانية والعملياتية وعلى نحو يتسع أفقياً في حدود المجال العملياتي للحرب وعمودياً في إطار طبيعة التنظيمات الإرهابية ونوعية الإستراتيجية التي تعتمدها في مجال المواجهة وصولاً إلى تنظيم داعش الإرهابي الذي إنتقل فكرياً وعملياتياً من الأهداف البعيدة المتمثلة في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأهداف القريبة التي تتصل بالسيطرة على مناطق وإعلان كياناً لهم[١].

لذا تشكل بيئة قتال تنظيم داعش الإرهابي بيئة جديدة لم تعتاد عليها القوات العراقية بمختلف صنوفها ، تطلبت جهداً استثنائيا وفريدا اقل ما يمكن القول عنه استراتيجياً، ليس للحدث ذاته بل أيضا لتميز بيئة القتال بالنطاق (زمانيا ومكانيا) عن غيرها من بيئات القتال، فضلا عن الاختلاف الموضوعي من حيث(الفكر وميدان المعركة).

اولاً/ النطاق الفكري (إدارة الخطر وفعل الاستجابة)

يتشكل الفعل الإستراتيجي من حيث المحتوى على أساس فهم الخطر والإستجابة له وفقاً لمحفزات ومتغيرات تتصل بالنطاق الفكري للمواجهة[٢]، ويمكن التعامل مع النطاق الفكري لجهاز مكافحة الإرهاب عن طريق فهم المعادلة القائمة على أساس إدارة الخطر والإستجابة من خلال:

١. تعامل جهاز مكافحة الإرهاب ومنذ تأسيسه على أنماط وانواع عدة من الأخطار التي تهدد الأمن العراقي (الحكومي والمجتمعي) ، اذ ان عملية التحول الديمقراطي لم تلقى القبول والرضى من الكثيرين سواء في الداخل أو الخارج ولأسباب عديدة في مقدمتها تهديد لمصالحهم الاستراتيجية في العراق، فضلاً عن أن عملية التغيير في العراق والانتقال بالمجتمع من الحياة السياسية المغلقة ومن النظام الشمولي إلى النظام الديمقراطي وممارسات الحريات وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية التعددية وغيرها من الممارسات الديمقراطية[٣]. أدت بالمحصلة إلى حالة الصدمة المجتمعية – فالكثير من فئات المجتمع – غير قادرة على استيعاب هذه التطورات والتغيرات، أما رافضة للتغير ومعارضة له، أو الخوف من طرق ما هو جديد (هاجس نفسي). أسهم هذا الجانب في إيجاد بيئة سياسية مضطربة ومتوترة في أحيان كثيرة، إذ نجد أن حالة الولاء للدولة قد ضعف ويتلاشى أحيانا لصالح انتماءات أما قومية عرقية أو دينية أو إيديولوجية – تراجع الهوية الوطنية على حساب الهويات الفرعية– مما أدى إلى ضعف الإنتماء الوطني مما أدى إلى خروج الكثير من الجماعات - لاسيما التي تحمل فكراً أو مصالح - قد خرجت عن سلطة الدولة ولجأت إلى العنف في الحصول على مكاسب تقوي من سلطتها وتضعف سلطة الدولة بالمقابل.

٢. ان تفاقم وتنامي ظاهرة التطرف العنيف[٤] التي تبنتها الجماعات الإرهابية، وعبرت عنها بعمليات عسكرية واسعة النطاق في العراق وإحتلال أجزاء واسعة من الأراضي والإعلان عن قيام خلافتهم المزعومة. ذهب الكثير من الباحثين إلى تفسير بروز هذه الظاهرة ولاسيما على مستوى الأداء إلى وجود أزمة أمنية وعسكرية، إلا أننا نجد أنها لا تفسر أو تقف عند حدود المجالين المذكورين رغم أن الكثير من الآراء تمسكت بهذا التفسير خطأ او انفعالاً بالموقف آنذاك – احتلال إراضي ومن سوريا والعراق - وما انطوى عليه من صدمة أو على الأقل مفاجأة أو مباغتة.

وبما أن القاعدة الأساسية لانبعاث الفكر المتطرف في رفض الواقع حيث تبدأ بالنهج الفكري وتنتهي عند مخرجات السياسة (الأزمات السياسية والاقتصادية)[٥]. مما ينتج الفوضى المجتمعية التي تؤهل تلك الجماعات المتطرفة إلى استقطاب وجذب الآخرين للانضمام إلى صفوفها وفق **معادلة: كلما تعاظمت الفوضى داخل الدولة كلما تعاظمت فرص خطاب التطرف وتنامي خيارات التطرف لدى فئة كبيرة من المجتمع.**

ثانياً/ النطاق الزماني:

تعد البيئة العراقية وفقاً لمدخلات تكوينها بيئة ذات صفة معقدة ومتداخلة في مشكلاتها، فالطبيعة المركبة للمشاكل من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية جعلت قضية الأمن ذات منحى غير مستقر، فالعراق مازال يتراوح في مرحلة الاستجابة الطارئة والتي تتطلب جهوداً امنيه خاصة قادرة على تلبي تلك الحاجة (الأمنية) للانتقال إلى مرحلة التعافي المبكر ومن ثم مرحلة التنمية والاستقرار.

تعد النطاقات الزمانية في العراق ذات مستويات قصيرة وسريعة تتوافق مع الفعل الخاطف والسريع للتنظيمات والجماعات الإرهابية، إذ إن طبيعة التحديات على المستوى الخارجي والداخلي فضلاً عن طبيعة الأزمات المتراكمة وتكويناتها المركبة يجعل جهاز مكافحة الإرهاب في مستوى الإستجابة الطارئة بشكل مستمر خاصةً وأن مظاهر التهديدات الإرهابية ماتزال مستمرة ومؤثرة في الوضع الأمني للعراق. وعليه فإن من الصعب الإنتقال إلى التعافي المبكر أو التنمية والإستقرار من دون إحتواء التهديدات الإرهابية ومعالجة مسبباتها بشكل مدروس.

ثانياً/ النطاق المكاني: (النطاقات الجغرافية)

تنوعت النطاقات المكانية والجغرافية وبيئات العمل الاستراتيجية لجهاز مكافحة الإرهاب ما بين مناطق سهلية إلى مناطق صحراوية إلى مناطق جبلية إلى مناطق ذات حصن دفاعي طبيعي إلى مناطق مكشوفة. فرضت عليه المواجهة المباشرة مع الخطر.

من حيث الحسابات المنطقية فإن النظرية العسكرية للحرب النظامية فرضت إعتبارات وأسس للحرب قد لا يمكن في مجال الحرب اللامتماثلة التعامل معها، فالإنتشار العشوائي من الناحية الجغرافية للجماعات الإرهابية فرض على جهاز مكافحة الإرهاب التكييف إستراتيجياً وفقاً لمتطلبات المعركة مما جعله يمثل رأس الحربة أو المحور الأساس في جميع العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش الإرهابي[٦].

رابعاً/ النطاق العملياتي: المواجهة المباشرة مع الخطر

اعتمد جهاز مكافحة الإرهاب في عملياته لمكافحة الإرهاب على استراتيجيات وتكتيكات عديدة جلها اعتمدت على حرب العصابات (اللاتماثل) إلا إنها كانت برؤية واستراتيجية عراقية



تتوافق مع قواطع العمليات المختلفة، فقد اعتمدت على الحرب الخاطفة على المشاغلة الاستراتيجية والمناورة الهجومية والدفاعية تارة أخرى، اعتمدت على الانغماس والاندفاع والاقتحام، وبما إن التطرف العنيف اتخذ سلوكاً عدوانياً شرساً أتسم بالتوحش في بعث الخوف في صفوف المدنيين والعسكر، عبر توظيف الأعلام والترويج لقوته من جهة، وبيان ضعف المقاومة الأمنية من قبل المؤسسات الأمنية المعنية(٧). يتطلب ذلك مقاربة صلبة قادرة على دحر تلك الجماعات المتطرفة بمعارك استراتيجية خاطفة، تبعث الخوف بين صفوف تلك الجماعات من جهة، واستعادة ثقة المواطن بقدرة القوات المسلحة والأجهزة المختصة في فرض الأمن وحمايته من جهة أخرى.

إن تعزيز فهم النطاقات التي تعامل بها جهاز مكافحة الإرهاب في الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي يمكن أن تتأطر عن طريق تحليل نماذج وتطبيقات العمليات في هذا الحرب ووفقاً للآتي:

أ. معركة الفلوجة

توزعت القطعات المشاركة بقيادة الفريق الركن عبد الوهاب الساعدي على ثلاث محاور (الشمالي والشرقي والجنوبي) وقد ركزت الخطة العسكرية على عزل مدينة الفلوجة عن قضاء الكرمة بإعتبار أن ذلك يقطع العمق الإستراتيجي الذي كان يبحث عنه تنظيم داعش لمناورة القوات المسلحة. وقد أسهم تقسيم المحاور بالنسبة للقطعات العسكرية في تقوية مركز القوات المسلحة وتأمين العمليات النوعية الخاصة بالإقتحام التي ينفذها جهاز مكافحة الإرهاب.

إن طبيعة المشاغلة التي إعتمدتها القوات المسلحة ساهمت في تأمين المقدرة على المواجهة في حرب العصابات خاصة وأن القوات المسلحة أضعفت مركز العدو الدفاعي بعد ضرب مراكز التموين. إن إضعاف الخصم بإسلوب الحرب الخاطفة من خلال الضربات الجوية والمدفعية التي تم إعتمادها خلال الحرب، حيث ساهمت في في تشتيت مركز العدو العسكري وأصبحت عملية التحرير جانب متكامل من خلال عمل المحاور وإشتراكها بنفس الهدف سيما في ضوء العمليات التي يقوم بها جهاز مكافحة الإرهاب والذي يمثل رأس الحربة في العمليات المشتركة.

ب. معركة الموصل (قادمون يا نينوى)

كان لجهاز مكافحة الإرهاب وقوات الرد السريع دور مهم في شل حركة الإنغماسيين الذي يعدون أهم قوة عسكرية لتنظيم داعش، إلى جانب جهود الهندسة العسكرية التي كان لها دور مهم في فتح الطرق وإفشال الألغام(٨).

من زاوية أخرى كشفت معارك الساحل الأيسر وحمام العليل ضعف قدرة تنظيم داعش على تأمين القوات المناسبة لمواجهة قوات النخبة والرد السريع، فالتكتيكات التي تبنتها قوات الرد السريع في المناورة ومشاغلة العدو في أطراف ومناطق أخرى من قبل جهاز مكافحة الإرهاب والحشد الشعبي كان لها أثراً مهماً في إضعاف قوة تنظيم داعش في الموصل.

بمعنى ان الجهاز خاض حرباً طويلة متواصلة بعيدا عن الحرب التقليدية غير خاضعة إلى قواعد الحرب النظامية ولا تنطبق عليها نظريات الحرب الحديثة بسبب طبيعة التنظيمات الإرهابية والاستراتيجيات وبيئة العمل، وهذا مايشخص بشكل دقيق طبيعة البيئة الإستراتيجية لعمل جهاز مكافحة الإرهاب وفق نطاق التحليل المتصل بدور الجهاز العملياتي في هذا الجانب.

المحور الثاني: مظاهر التبدل وضرورات الانتقال (الفكري والعملياتي)

بعد الانتصار على تنظيم داعش الإرهابي وتحرير الأراضي والمحافظات العراقية بعمليات تحرير دامت ثلاث سنوات ، ومع اكتساب جهاز مكافحة الإرهاب الخبرة العريقة في مواجهة التنظيمات الإرهابية يفترض ذلك التحول والانتقال بمهام الجهاز إلى استشعار ومراقبة الخطر قبل وقوعه تلافياً لأي طارئ كما حدث في عام ٢٠١٤، إذا ما افترضنا ان الفكر المتطرف قد ترك تركة وارث ثقيل يصعب تفكيكه بالعمليات العسكرية المباشرة . تتصل مظاهر ودوافع التبدل في الآتي:

١. حركات الجيل الجديد من الفكر المتطرف – التي قد تأخذ أسماء مختلفة وغير معروفة الآن- فإن هذه الحركات في طور دراسة وتحليل تجربة تنظيم داعش الإرهابي لتعيد انتاج نفسها بروح وفكر يعبر عنه برؤية استراتيجية جديدة[٩]، إذ أن فشل تنظيم داعش الارهابي في تحقيق أهدافه أعطاها واعزاً جدياً في مراجعة الإستراتيجيات ليست الخاصة بهم بل أيضا مراجعة استراتيجيات المواجهة العراقية وفي مقدمتها استراتيجية جهاز مكافحة الارهاب، وهذ يتطلب تغييراً واستعداد استراتيجي جديد. فمن حيث الواقع ماتزال هنالك بعض التشكيلات والخلايا النائمة التي تنتظر عملية الإستعداد النوعي للإنتقال إلى المواجهة، وبسبب ضعف نطاق تنفيذ إستراتيجية مكافحة التطرف بسبب غياب البنى الاقتصادية والإجتماعية اللازمة للوقاية أو نزع التطرف رغم مصادقة مجلس الأمن الوطني العراقي على إستراتيجية مكافحة التطرف العنيف في هذا الشأن.

٢- وجود أطفال تنظيم داعش (جيل الخلافة) كما يطلق عليه في أدبيات تنظيم داعش الإرهابي، فالفكر المتطرف وروح الانتقام متجذرة في عقولهم، وهذا الجيل بعد سنوات معدودة يكون قائداً وعارف ببيئة القتال العراقية على إعتبار أنه ولد ونشأ فيها، وهنا يكمن الخطر. وبالرغم من فهم مركز صنع القرار لهذا الخطر إلا أن طبيعة المواجهة على مستوى التأهيل الاجتماعي غير متوفرة، فما زالت المناهج والبنى التحتية للأمن المجتمعي غير مؤهلة لتنفيذ مبادرات حقيقية تعمل على نزع التطرف ومعالجة الآثار التي ولدها سيطرة تنظيم داعش الإرهابي في المناطق التي كانت تحت سيطرته.

٣. التطرف وجذوره القائمة في المناهج الدراسية التي اعدها تنظيم داعش الارهابي، فالتنظيم الإرهابي لم يعمل على احتلال الأراضي والتمكين العسكري فقط، بل عمدّ إلى تغيير المناهج الدراسية ليؤثر في شريحة الأطفال بشكل مباشر استعداداً للمستقبل. فقد ترك أرثاً يجب الانتباه اليه والتعامل معه بجدية.

٤. الرغبة والجهود الدولية في الانتقال بمحاربة تنظيم داعش من الجهود العملياتية إلى جهود محاربة الفكر المتمثل في التطرف وهذا مايعمل عليه حلف شمال الاطلسي والامم المتحدة ، والمملكة الاردنية الهاشمية.

٥. تسعى المؤسسات الأمنية في العراق إعادة تشخيص الإستراتيجيات الأمنية في مجال مكافحة الإرهاب، وهي تتجه اليوم إلى الإنتقال بخطوات نوعية بإتجاه مكافحة الإرهاب من خلال نزع التطرف والوقاية منه، وهذا ماإشتملت عليه الإستراتيجيات الأمنية التي يعمل عليها العراق اليوم في معظم المؤسسات الأمنية. إذ يلاحظ أن التصميم المنهجي للإستراتيجيات الأمنية سواء إستراتيجية مكافحة الإرهاب ٢٠٢٠- ٢٠٢٥ أو إستراتيجية مكافحة التطرف



العنيف قد إشتملت على الجوانب التي لها صلة بالوقاية من التطرف، إلا أن الإنسجام المؤسساتي من حيث تقسيم ساحات العمل غير مؤهل للعمل في البيئة المستهدفة.

٥. استراتيجية بناء السلام التي يدعو العراق إلى صياغتها واعدادها تتطلب قوة عسكرية قادرة على التعاطي والتعامل مع هذه الاستراتيجية، يحمل رمزية وطنية اتفقت عليها القوى العراقية المختلفة والمجتمع العراقي.

إن التحول في الاستراتيجية العراقية الأمنية نحو بناء السلام ضرورة استراتيجية للعراق، فالمجتمع الدولي ينظر إلى الدول وفق معايير بناء السلام (الحوكمة السياسية والاقتصادية والأمنية) وكلما تقدمت الدولة بهذا الاتجاه نالت ثقة ودعم المجتمع الدولي، والعراق بحاجة إلى دعم دولي للانتقال إلى مرحلة التعافي ومن ثم التنمية والاستقرار، لذا فان استراتيجية بناء السلام ليس جهداً مدنيا بذاته بقدر ما هو جهود متكاملة لمختلف المؤسسات العراقية، وان لجهاز الإرهاب مسؤوليتين أما هذا التحول:

المسؤولية الأولى: مسؤولية عسكرية في حماية الإنجازات العراقية، إذ يحاط بجهاز مكافحة الإرهاب المسؤولية الوقائية والاستباقية في مواجهة الإرهاب، وما تحقق من إنتصار على تنظيم داعش الإرهابي لايمكن أن تتم إستدامته من دون وجود الجهاز بإعتباره عنصر حاسم في المعركة من جهة ورادع لأي مخططات إرهابية من جهة أخرى.

المسؤولية الثانية: المشاركة في ترسيخ فكرة وعقيدة بناء السلام، وتكمن هذه المسؤولية في طبيعة الثقة التي يتمتع بها جهاز مكافحة الإرهاب على المستوى الاجتماعي، إذ أن وجوده في بناء السلام في مناطق مابعد النزاع والمناطق المحررة من تنظيم داعش الإرهابي يعطي دور مهم لجدية الإستراتيجيات الخاصة ببناء السلام في هذه المناطق لأسباب تتصل بعنصري الثقة والإلتزام التي رافقت أداء جهاز مكافحة الإرهاب في هذه المناطق.

المحور الثالث/ منهجية مقترحة للاستراتيجية الوقائية (الممكنات والمعاضل)

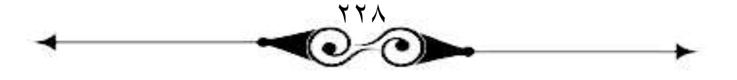
إن عملية التبدل التي تشهدها البيئة الإستراتيجية للعراق في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف تجبر أي عملية تحول في الدور أو المسؤولية أن يكون هنالك مستوى مدروس للإنتقال ينتقل من إسلوب المواجهة المباشرة الصلبة إلى إسلوب المواجهة الوقائية المرنة. وهذا مايمكن أن ينطبق بشكل مباشر على دور جهاز مكافحة الإرهاب بالتمكين المؤسسي للإنتقال بإتجاه بناء السلام.

وفقاً للقوانين العراقية والهيكلية الأمنية الوطنية يعد جهاز مكافحة الإرهاب المسؤول المباشر عن التعامل مع التهديدات الإرهابية وتقييم بيئة التطرف، إلى جانب مسؤوليات بناء ودعم بناء السلام، ومن ثم فإن متطلبات تشكيل الإستراتيجية الوقائية التي تعد من مقدمات بناء السلام يرتكز على جملة من الإشكاليات في مقدمتها

١- مدى توافر الأدوات والآليات المناسبة التي تتصل بإعتماد الإسلوب الوقائي في إستراتيجية جهاز مكافحة الإرهاب؟.

٢- مدى إمكانية الجهاز من حيث المهام والمسؤوليات على تأدية دور وقائي يتصل باستراتيجية بناء السلام في العراق.

تعمل الوقائية وفق مسار الاستعارة الفكرية لما يعرف باستراتيجية (الضربة الوقائية) اي خلق ظروف استراتيجية تهيأ الفرصة للانقضاض على مكامن التهديد والقضاء عليه قبل الوصول إلى هدفه (فكراً وسلوكاً)، عبر عملية نوعية ذات طابع استباقي ترتكز على الجهد



الاستخباري والاستعلامي[١٠]. فالوقائية في جوهرها تقوم على أساس منع الخصم من إستخدام أدواته، وهذا بحد ذاته يتطلب بنية تحتية مهيأة للعمل في هذا المجال.

فضلا عن ذلك فإن الوقائية تتطلب العمل على تطويع متلازمات الآمن والتنمية والسياسة لتهيئة متطلبات الحياة الكريمة لفئات المجتمع كافة وتحقيق العدالة الاجتماعية والمتابعة القضائية بحق من يعبث بالآمن والاستقرار الداخلي للدولة، استشعار الفرد بقوة الدولة في فرض القانون وإنها قادرة على حمايته من التهديدات[١١].

وفقاً لتشخيص التبدل في البيئة المستهدفة للفعل الإستراتيجي فإن جهاز مكافحة الإرهاب بدأ ينتقل بشكل واضح من الإطار العملياتي إلى الإطار الفكري، وما يشكل جوهر هذا التشخيص هو الإنتقال في بعض برامج جهاز مكافحة الإرهاب من إسلوب الفعل العسكري المباشر إلى إسلوب التحصين الفكري.

أولاً: فرص جهاز مكافحة الإرهاب في بناء السلام

إن الفرص من الناحية المنهجية لمستقبل دور جهاز مكافحة الإرهاب تقوم في جملة من المعطيات التي يفترض عملياً أن يعمل الجهاز على تطويرها ودعم مستلزمات نجاحها، ويمكن إجمال أهم الفرص التي تتصل بهذا الجانب في:

١- تهيأة البنية الفكرية

مع بداية عام ٢٠٢١ أطلق جهاز مكافحة الإرهاب إستراتيجيته الوطنية التي ركزت على التطرف بإعتباره من أبرز التهديدات التي تتصل بمكافحة الإرهاب، ولكونه يعد العنصر الأكثر تأثيراً في إيجاد البيئة الحاضنة للجماعات الإرهابية. وعلى نحو نوعي في إستراتيجية جهاز مكافحة الإرهاب فإن التركيز على الجوانب التي تتصل بالوقاية من التطرف تعد أكثر مايميز هذه الإستراتيجية عن غيرها من إستراتيجيات مكافحة الإرهاب التي سبقتها.

وعلى وفق هذه الإستراتيجية يعمل جهاز مكافحة الإرهاب على توسيع نطاق العمل في الجانب الفكري عن طريق تعزيز العمل مع المؤسسات الأكاديمية والجامعات وتجسد ذلك في آذار ٢٠٢١ بإصدار الجهاز مجلة علمية شملت المواضيع التي تتصل بمكافحة الإرهاب والتطرف وتوسيع إطار المعرفة المتخصص بهذا الحقل من الناحية العلمية عن طريق الإستفادة من الأسس والمنهجيات الفكرية التي تتخصص في مكافحة التطرف ومواجهة الإرهاب.

٢- تعزيز الدور الإحترافي لجهاز مكافحة الإرهاب

إن الدور الإحترافي لجهاز مكافحة الإرهاب يتطلب عملية الإنتقال بإتجاه التأهيل والتدريب على مستلزمات التحصين الفكري وترسيخ الثقة بإمكانية الجهاز في المشاركة بعمليات بناء السلام كالحال مع التطور في مجال حفظ وصنع السلام التي تتصل بعمل الأمم المتحدة أو الأجهزة الأخرى المناظرة في دول أجنبية.

إن مثل هذا المسار يتطلب جملة من الإجراءات:

أ. الإجراءات التي لها صلة بالإنتقال إلى مناطق الخطر المكشوفة ومحاولة إستمكان الخلايا النائمة التي تشكل بيئة حاضنة للجماعات الإرهابية.

ب. تطوير برامج التطوير والتأهيل التي تتصل بأكاديمية جهاز مكافحة الإرهاب لتكون ذات مستويات علمية تنافس الأكاديميات ومراكز البحوث المتخصصة في مجال مكافحة الإرهاب على مستوى العالم.



ج. محاولة إبعاد الجهاز قدر الممكن عن الأزمات والمشاكل السياسية خاصة فيما يتصل بالتظاهرات وغيرها كونها تفقد رمزية الجهاز المخصصة للحرب ضد الإرهاب.

ثانياً: معاضل جهاز مكافحة الإرهاب في بناء السلام

مقابل الفرص التي يمكن العمل على تطويرها وتعزيزها في أداء جهاز مكافحة الإرهاب توجد هنالك جملة من المعاضل التي يفترض في جهاز مكافحة الإرهاب العمل على تقليص تأثيرها من أجل تأمين متطلبات الإنتقال النوعي بإتجاه الجانب الوقائي. فالفرضية الأساسية في هذا المجال تكمن في أن تقليص هذه المعاضل من حيث التأثير سيزيد من فاعلية الجهاز في مجال بناء السلام.

أولاً: تداخل ساحات العمل في مجال مكافحة الإرهاب

إن واحدة من معاضل جهاز مكافحة الإرهاب في تنفيذ استراتيجيته تداخل ساحات العمل بينه وبين الأجهزة الأمنية في وزارة الدفاع الداخلية، إذ يؤثر هذا الجانب بشكل كبير في قدرة الجهاز على المواجهة أو تطوير وسائل عمله في تنفيذ المسارات المتصلة به في هذا الجانب.
يتطلب هذا الجانب أن تكون هنالك إرادة حاسمة في تحديد الجهة المكلفة بمستلزمات مكافحة الإرهاب في الخارج وليس الداخل فقط، كون الجهاز هو المؤسسة التي لديها التصورات والمؤشرات الكاملة للنشاطات الإرهابية، إلى جانب ذلك فإن جهاز مكافحة الإرهاب يفترض أن يكون الجهة المعنية بالتفاوض مع التحالف الدولي أو دول الجوار من أجل تحديد الموارد اللازمة والإمكانيات المتاحة التي يمكن أن تؤهل الجهاز لتوسيع عمله في هذا المجال.

ثانياً: ضعف التواصل الدولي مع الخارج

إن واحدة من أهم متطلبات العمل الأمني هو توسيع نطاق عمل جهاز مكافحة الإرهاب في المسائل الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب، إذ تمثل هذه النقطة عنصر مهم في تطوير الجهاز لمعلوماته وتحديث منهجية تقييم المخاطر الخاصة به، فعلى سبيل المثال فإن إدارة الخطر عبر التعامل مع التوقع في مناطق التهديد أصبح من أهم ما يلامس إستراتيجية مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في العالم، فضلاً عن إمكانية الإستفادة من الموارد الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب والتي تتصل بجهود الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي ومؤسسات دولية أخرى في هذا المجال.

الخاتمة

أسهمت التبدلات في البيئة الإستراتيجية من الناحية الفكرية والعملياتية إلى ضرورة إعادة التفكير بالأسس والمقاربات التي تتصل بمكافحة الإرهاب خاصةً فيما يتصل بإعادة التفكير بتوظيف الموارد والإنتقال من التواجد في منطقة الخطر إلى إدارة الخطر نفسه، وهذا بحد ذاته يتطلب جملة من الإجراءات التي لها صلة كبيرة بمنهجية مكافحة الإرهاب وفقاً لمعادلة الفرص والمعاضل في هذا الجانب.

تستنتج الدراسة أن هنالك جملة من الضرورات التي يفترض الإنتقال لها في فلسفة مكافحة الإرهاب من بينها تعزيز دور جهاز مكافحة الإرهاب في بناء السلام والذي يعد ضرورة منطقية للثقة والمسؤولية التي رافقت أداء الجهاز في الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي، بالإضافة إلى ضرورة تعزيز إستراتيجية العمل الفكري القائمة على أساس مواجهة ونزع التطرف كإسلوب وقائي يسبق الإنتقال إلى المواجهة العسكرية ضد الإرهاب.



ووفقاً لذلك فإن الدراسة توصي بجملة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في دعم إستراتيجية جهاز مكافحة الإرهاب في مجال بناء السلام

١- تعزيز دور أكاديمية جهاز مكافحة الإرهاب في مجال تأهيل وتطوير كوادر الجهاز في نظريات بناء السلام والوقاية من التطرف.
٢- تعزيز الأنشطة والبرامج التي تتصل بالتعاون بين جهاز مكافحة الإرهاب والمؤسسات العلمية والأكاديمية سواء في المجلة العلمية لجهاز مكافحة الإرهاب أو عن طريق المؤتمرات والندوات.
٣- تعزيز قنوات التفاهم والإعتمادية المعرفية مع المؤسسات الدولية التي يمكن أن يسهم توظيفها في دعم الأداء الأمني وليس العسكري لجهاز مكافحة الإرهاب.
٤- ضرورة تفكيك التقاطع والتناقض في ساحات العمل بين جهاز مكافحة الإرهاب والمؤسسات الأمنية الأخرى من أجل ضمان أداء نوعي لجهاز مكافحة الإرهاب مقابل المهام المكلف بها.

الهوامش والمصادر

(١) ابو بكر ناجي، إدارة التوحش : اخطر مرحلة ستمر بها الأمة، مركز الدراسات الاسلامية، بلا سنة ، ص ١٥

(٢) ليدل هارت ،التأريخ فكراً استراتيجياً ،ترجمة(حازم طالب)،بغداد،الدار العربية للطباعة،١٩٨٨م،ص٤٦

(٢) جون ستون، الإستراتيجية العسكرية إسلوب وسياسة الحرب، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٤، ص١٥٩

(٣) . سهاد اسماعيل خليل، علي فارس حميد، مواجهة التطرف: المداخل – الاستراتيجيات – بيئة العمليات، مرز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، بغداد، ٢٠١٩، ص ١٢١ ومابعدها.

(٤) ظاهرة مركبة تأخذ ابعاداً تراكمية متشابكة، بسبب تعدد مصادرها وأصولها وأشكالها، فقد تنوعت وتعددت المقاربات النظرية التي تحاول تفسيرها. التطرف هو الميل عن جادة الصواب والانسلاخ فردياً كان، او فئوياً او شرائحياً من المجتمع فهو خطا في الفكر ونشاز في السلوك. والعنف لغة يعرف على انه منافاة الرفق. والتطرف العنيف يعني تجاوز مرحلة الرأي المتعصب ، والفكر الخاطئ إلى مرحلة الإكراه البدني الشديد وتصفية جسدية للخصم وإرغامه للانصياع الى إرادته اما تبني للفكر او استسلام مكره. ينظر إلى : حسين عبد الحميد، الارهاب والتطرف من منظور علم الاجتماع، الاسكندرية ، ٢٠٠٢، ص ١٥ ومابعدها.

(٥) محمد علوش، داعش واخواتها: من القاعدة إلى الدولة الاسلامية، دار الريس للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٥، ص٥٩.

(٦) .سهاد اسماعيل خليل، علي فارس حميد، إستراتيجية الحرب الخاطفة والعقيدة القتالية العراقية(دراسة في إدارة الحرب ضد تنظيم داعش)، مجلة بلادي، بغداد ، ٢٠١٨.

(٧) .نبيل ياسين داعش، ايديولوجيا إدارة التوحش– الرعب للسيطرة على العالم ، مقالة منورة على الرابط: http://www.e.kutub.com/index

(٨) . علي فارس حميد، تقييم إستراتيجي.. العراق وإدارة الحرب ضد تنظيم داعش، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، كربلاء، ٢٠١٦، ص٢



(٩) . ينظر إلى : عثمان ابو زيد عثمان، البعد السياسي للعنف في كتاب: ظاهرة التطرف والعنف(من مواجهة الاثار إلى معالجة الاسباب)، ج١، سلسلة كتاب الأمة، الدولة ، ٢٠١٥، ص ٧٦ ومابعدها.

(١٠) .مارك بيردسول، مستقبل الاستخبارات في القران الحادي والعشرين، سلسلة محاضرات ١٦٩،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٤.

(١١) . ينظر إلى : جون ستون، الإستراتيجية العسكرية إسلوب وسياسة الحرب، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٤، ص١٥٩

مكافحة الارهاب و اهمية تحقيق الامن المستدام في العراق

أ.م.د طارق عبد الحافظ الزبيدي
جامعة بغداد/كلية العلوم السياسية

المقدمة :

لا يمكن نفي الجهود الكبيرة لمكافحة الارهاب في العراق من اجل تحقيق الامن و السلم على المستوى المحلي و لما له دلالات على مستوى الامن الاقليمي و الدولي ، لكن ما يلاحظ على الامن المتحقق بعد الانتصارات العسكرية هو امن وقتي زمني غير مستدام مع الاسف ، و الاستدامة التي نقصدها و نطمح لها هي استقرار الامن بشكل فعلي ، و الاخير سيكون مرتكز مهم من مرتكزات مكافحة الارهاب ، فالإرهاب و الجماعات الارهابية تعمل و تنتعش في ظل الامن الوقتي على خلاف الامن المستدام فيصبح الارهاب مقيد ومشخص و قد ينتهي و يزول اذا ما تم ترسيخ الامن المستدام في جميع محافظات العراق .

تنطلق **اهمية الدراسة** من كون ان الارهاب اليوم اصبح بمثابة المرض الخبيث ، حيث بقاء اي جزء منه قد ينتشر بمستوى واسع النطاق لذلك فهو بحاجة الى استئصاله كون بقاءه خطر على الوطن والمواطن على حداً سواء بل خطره يمتد الى الاسلام نفسه ، فقد اعطى هذا التطرف صورة سلبية عن الدين الاسلامي الحنيف الذي يؤمن بالاعتدال و الحوار ، واعطى صورة سلبية لبعض المذاهب الاسلامية وهي مدارس علمية فقهية لا يمكن ان يحسب عليها ، واعطى صورة سلبية لبعض المناطق الساخنة التي يتواجد فيها بالرغم من كون سكانها اكثر المتضررين ، لذلك فخطر الارهاب له تداعياته لا يمكن ان يتحملها الدين او المذهب او الرقعة الجغرافية التي يتواجد فيها .

اهداف البحث تركز على بيان اهمية الامن المستدام بعده اهم مرتكزات مكافحة الارهاب ، فهو بمثابة العلاج و اللقاح في ان واحد ، فالأمن المستدام يعالج مشكلة الارهاب من جهة و يمنع ظهوره في المستقبل من جهة اخرى .

تنطلق الدراسة من **اشكالية** تتعلق بالأوليات التي يفترض ان تقوم بها الحكومات في استراتيجيات مكافحة الارهاب ، وكيف يتم تحقيق الامن المستدام بدلا عن الامن الوقتي ، هل يجب ان تكون الاولية امنية و عسكرية بحته ام ان هناك اولويات تساهم في تحقيق الامن المستدام ؟ و ينتج عن هذا السؤال تساؤلات فرعية اخرى منها : تساؤل يتعلق بطبيعة الخطط الامنية و الاستراتيجيات الموضوعة و مدى امكانية تحققها على ارض الواقع ؟ ثم ما هو السبب الحقيقي في بعض الاخفاقات الامنية بالرغم من كثرة الاجهزة الامنية و تعدد اختصاصاتها ؟ هل السبب في المدة الزمنية للأعداد و التجهيز غير كافية (١٨ سنة) ، هل السبب يتعلق بالاستراتيجيات الموضوعة ام السبب له دلالات سياسية و اجتماعية و اقتصادية ؟، فضلا عن تساؤل اخر ، هل توجد خصائص للأمن المستدام ؟ .

واستنادا الى ما سبق سوف ينطلق البحث من فرضية مفادها (بالرغم من اهمية الجهد الامني و الاستخباري و العسكري في مواجهة و مكافحة الارهاب الا ان تحقيق الامن المستدام يتطلب اجراءات لابد من تحقيقها لغرض القضاء على الارهاب او الحد منه ، و خلاف ذلك



تبقى مبررات وجود الارهاب قائمة وجاهزة فقط بانتظار الظروف التي تسمح بإعادة الانتاج و التنظيم) .

ولغرض التحقق من صحة الفرضية وتحقيق اهداف البحث سوف يتم تناول الموضوع عبر ثلاثة محاور ، سيركز المحور الاول على مفهوم الامن المستدام و مفهوم الارهاب ، في حين سيتناول المحور الثاني اجراءات تحقيق الامن المستدام في العراق ، اما المحور الثالث فسوف يتناول معوقات تحقيق الامن المستدام في العراق .

المحور الاول : مفهوم الامن المستدام و مفهوم الارهاب .

اولا: مفهوم الامن .

الامن هدف يسعى له كل انسان منذ بداية الخليقة ، حيث ان الله تعالى منذ ان خلق الانسان اوجد فيه الحاجة الى الامن [١] ، و اصبح هاجس المجتمعات البشرية فالجميع يبحث عن الامن بغض النظر عن الكيفية (فرد – قبيلة – مجتمعات - دولة) [٢] ، و تعددت طرق تحقيق الامن بحسب التطورات التي مرت بها التجمعات الانسانية ، و بحسب المستجدات المعاصرة اصبح التعامل مع المعالجات الامنية مختلفة تماماً عما سبق ، خاصة بعد ظهور الارهاب الذي اخذت يكتسح العالم الغربي و الاسلامي على حدا سواء ، فالإرهاب اصبح اليوم حديث الساعة بالذات في منطقة الشرق الاوسط ، و للعراق الحصة الاكبر من هذا الضرر من الارهاب و التطرف ، حيث عانى منه منذ ٢٠٠٣ ولغاية الان .

ويقصد بالأمن اصطلاحاً ، " توفير الشعور العام للأفراد و الجماعات بالاستقرار و الطمأنينة و ابعاد الخطر " [٣] ، و الامن و الامان و الامانة هي نقيض الخوف [٤] ، لذلك يمكن ان يعرف الامن بدلالة نقيضه الخوف ، اما مفهوم الاستدامة فيقصد به " عملية مستمرة و متجددة و تحقق مستوى من التطور " [٥] ، فالأمن المستدام هو الامن المستمر و المتجدد و يحقق مستوى من الاستقرار .

شهد حقل الدراسات الامنية تطورات كبيرة منذ بداية تسعينات القرن العشرين ، حيث ظهرت مدارس فكرية و باحثين و متخصصين في هذا الحقل ، لكن توسعة هذا الحقل في العالم العربي على المستوى النظري لم يتوافق مع المستوى التطبيقي [٦] ، بمعنى على الرغم من كثرة التنظيرات الا تحقيق الامن على المستوى الواقعي ظل نسبياً بالذات في البلدان التي تشهد نزاعات سياسية لاسيما في العراق ، لذلك غالباً ما نجد امن لكنه وقتي غير مستدام سرعان ما يتغير الموقف مع ظهور اي طارئ حتى وان كان بسيط ، لذلك بالعراق و البلدان العربية الاخرى مدعوة للعمل على تحقيق الامن المستدام الشامل .

اهمية الامن متأتية من كون الامن يرتبط بحياة المواطن بكل مستوياتها الاجتماعية و الاقتصادية ، بمعنى ان الامن حاجة فطرية عند الانسان لا يمكن له ان يستمر بدونها [٧] ، لذلك نجد يبحث عن الامن منذ ولاته على مستوى الاسرة (رب الاسرة مسؤول عن تحقيق الامن الخاص) وكذلك يبحث عن الامن على مستوى الدولة ، (المسؤول التنفيذي في الدولة المسؤول عن تحقيق الامن العام) .

لا يخفى على المتابع لتخصص الامن من كونه منظومة واسعة لا يمكن التركيز على جانب واحد منه ، لذلك اوسع التسميات التي اطلقت على الامن هو مصطلح الامن الانساني [٨] او البشري [٩] ، و الامن المنشود الذي يحقق الاستدامة و الاستمرار هو الامن الذي يأخذ بنظر



الاعتبار المنظومة الامنية الشاملة فلا يكفي الامن العسكري بل نحتاج الى تحقيق جميع المستويات الامنية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ، وهناك من يذهب الى ضرورة البدء من الامن الغذائي صعوداً (١٠) .

اهم خصائص الامن المستدام هو العمل على صنع و بناء السلام عبر مرحلتين ، المرحلة الاولى ايقاف الصدام و تحييده و الوصول الى الاستقرار كمرحلة اولى ، لكن في مرحلته الثانية و هي الاهم يعمل على حل سلمي سياسي مستدام ينهي الصراع و النزاع القائم بشكل جذري و ليس وقتي (١١) .

مما سبق يتضح ان الامن منظومة متكاملة تحتاج الى جهد مشترك (حكومي –شعبي) لغرض تحقيقه ، و اسمى انواع الامن هو الامن المستدام المستقر الذي تسعى له كل دول العالم المستقرة ، و لغرض دعم الجهود الامنية في مكافحة الارهاب لابد من تسليط الضوء على الاطار النظري و المفاهيمي للإرهاب ضمن الفقرة الثانية من المحور .

ثانياً : مفهوم الارهاب .

وقدر تعلق الامر بالإرهاب الذي يشكل اكبر تهديد امني للعراق و المنطقة فهو ظاهرة خطيرة اخذت تنتشر في اغلب البلدان تتمثل هذه الظاهرة في استعمل العنف بشقيه المادي و المعنوي او باحداهما تجاه الناس الابرياء لأغراض دينية او سياسية ، و حول المفهوم تعاريف متعددة منها " الاستخدام المتعمد للعنف او التهديد المتعمد بالعنف لبث مشاعر الخوف بهدف اجبار و ترويع الحكومات او المجتمعات " (١٢) و يعرف ايضا بانه " استخدام العنف غير القانوني او التهديد به باشكاله المختلفة ، كالاغتيال و التشويه و التعذيب و التخريب بغية تحقيق هدف سياسي معين " (١٣) لذلك استخدم مفهوم الارهاب للدلالة على التهديد باستخدام العنف او استخدامه بالفعل للتخويف او الاكراه لتحقيق غايات سياسية في معظم الاحيان (١٤) .

الارهاب صحيح ان تسميته حديثة كمفهوم لكنه كظاهرة هي قديمة قدم البشرية (١٥) ، وبشكل عام فان الارهاب هو من الظواهر المركبة ذات الابعاد المتعددة والمتشابكة ولا يمكن الحديث فيه عن مكون احادي ، سواء على مستوى المكونات المفاهيمية ام على مستوى اسباب نشأته وبواعثه (١٦) ، لكن الامر يزداد تعقيداً عندما يضاف الى ما سبق موضوع التوظيف السياسي و الديني لاستعمال العنف (الارهاب) مما يؤدي الى اساءت استعمال التوظيف من جهة و صعوبة ايجاد حلول ناجعة وسريعة لظاهرة الارهاب التي اصبحت تسود معظم البلدان لاسيما البلدان العربية والاسلامية من جهة اخرى ، لذلك و بسبب هذا التوظيف ظهر ما يسمى (الارهاب السياسي الديني) (١٧) .

لذلك تذهب بعض الدراسات لتؤكد ان سبب الاساءة الى الدين الاسلامي وجعل صورته النمطية توحي بانه يدعوا او يرضى عن الارهاب يعود بالدرجة الاساس لما يسمى (بالتدين المنحرف) ، ولهذا التدين اسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية بل حتى نفسية لكن المشكلة تكمن هنا في الاسباب العلمية (الاجتهادات الخاطئة) ، وتظهر هذه الاسباب مجتمعة في اقوال المرء وافعاله وتتفاوت هذه الاسباب قوة وضعفاً ، ولكنها على اية حال ذات اثر عميق في تحديد المواقف والاتجاهات (١٨) ، و لذلك يجب ان تكون المعالجات من جنس العمل ، بمعنى يجب التركيز على الامن الفكري في المعالجة اكثر من الامن الاجرائي ، وكذلك يجب ان يكون هناك رد على جميع المبررات التي تعتمد عليها التنظيمات الارهابية من خلال تفنيد الادعاءات

الكاذبة من جهة و العمل على حل الاشكاليات ان وجدت من خلال اجراءات حقيقية و واقعية من جهة اخرى .

هنا لابد من التأكيد ان جهود القوات العراقية الامنية بكل صنوفها تبذل جهود كبيرة في مقاتلة الارهاب و قد نجحت في مقاتلة الارهاب في اكثر من جانب ، حيث تقاتل الارهاب منذ عام ٢٠٠٣ لغاية الان على اطول جبهة في العالم كون العراق اصبح مرتكز مهم للتنظيمات الارهابية [١٩] ، لكن الغاية و الهدف الذي يفترض ان يكون ليس المقاتلة فحسب بل نحتاج الى المكافحة ، حيث اهم مسالة لابد من التركيز عليها ان هناك فرقاً كبير بين مقاتلة الارهاب و مكافحة الارهاب ، ولكل منهما شروط و طرق في المجابهة ، فتحديد الهدف ضروري لمعرفة الاجراءات المطلوبة .

مما سبق يتضح ان الامن المستدام يحتاج الى جهود سياسية تساند الجهود الامنية ، حيث بقاء الجهود الامنية و العسكرية بمفردها وعدم اسنادها يرهقها و يخلق لنا امناً وقتياً و ليس مستداماً ، وبعد التعرف على مفهوم الامن المستدام و اهميته و ابرز خصائصه سوف ننتقل الى ابرز الاجراءات المطلوب لغرض تحقيق الامن المستدام في العراق وذلك ضمن المحور الثاني من هذه الدراسة .

المحور الثاني : اجراءات تحقيق الامن المستدام في العراق .

تحقيق الامن المستدام طموح وهدف كل دولة لكن لم تتمكن جميع الدول من تحقيقه ، دول العالم الغربي القائمة على اساس الحكم الرشيد حققت الامن المستدام بفعل عدد من الاجراءات ، حيث لا توجد عصى سحرية تحققه بشكل مفاجئ بل يحتاج الى عدد من الاجراءات و يمكن ذكر اهم تلك الاجراءات المهمة في العراق :

١- الوحدة الوطنية مرتكزا للامن المستدام .

اهم عنصر يساهم في ضعف التنظيمات الارهابية هو تحقيق الوحدة الوطنية ، حيث جميع الابحاث و الدراسات تشير بوضوح ان وجود التنظيمات مقترن بوجود الخلافات ، فالصراعات و الاختلافات بيئة خصبة لنشوء هذه التنظيمات لذلك تحقيق الوحدة الوطنية و المصالحة المجتمعية ضربة قاسية بوجه الارهاب .

السؤال هنا كيف نحقق الوحدة الوطنية ؟ عند النظر إلى مفهوم الوحدة الوطنية بغض النظر عن عناصره ، نجده يعني عملية توحيد صفوف إفراد مجتمع معين تحت إطار دولة واحدة وبناء سياسي قائم على أساس التعايش السلمي [٢٠] وعلى أساس خلق الحوارات والتفاهمات المشتركة التي تنتج أواصر التجمع والوحدة وبالتالي إمكانية خلق مجتمع متماسك (سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً).

هذا النسيج الاجتماعي المتعدد والظروف الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي مر بها العراق خاصة ما بعد ٢٠٠٣ يدفعنا إلى القول بان العراق بحاجة ضرورية وملحة إلى الوحدة الوطنية والتعايش السلمي أكثر من غيره من المجتمعات إذا ما أُريد الحفاظ على الوطن والمواطن ، ومكمن الخطر الحقيقي في أن تبقى هذه الضرورات مجرد شعارات ترفع في وقت الانتخابات او في وقت الاضطرابات الامنية وسرعان ما تنسى ، فالوحدة الوطنية مرتكز مهم تساهم في ايجاد الامن المستدام [٢١] .



وسائل تحقيق الوحدة الوطنية مختلفة فقد اختلف معظم الباحثين حولها فبعضهم يرى أن اللغة هي مصدر الوحدة الوطنية ، وبعضهم الأخر رأى أن إيمان الشعب بالحاكم وطاعته (الكاريزما) أساس هذه الوحدة ، وبعضهم رأى أن الإرادة الحرة للأفراد (الانصياع الطوعي) هي التي تصنع الوحدة الوطنية ، وآخرون رأوا أن إنهاء الصراع الطبقي في المجتمع هو السبيل إليها ، و هناك من وجد ان المصالحة الوطنية الحقيقية هي السبيل ، و الذي يهمنا هنا ليس طبيعة الوسيلة المستعملة بل افضلها في تحقيق الهدف ، فلا بد من تعزيز الشعور بالانتماء الوطني ، حيث ان ايجاد الهوية الوطنية هي ليست حالة فطرية بل حالة مكتسبة حيث الوحدة الوطنية و بناء الهوية يحتاج الى بناء و تشكل [٢٢] .

٢- الاعتدال السياسي مرتكزا للامن المستدام .

ان لغياب الاعتدال السياسي الأثر الواضح على مجمل العملية السياسية في اي بلد لاسيما تلك البلدان المتصفة بالاختلاف و التعدد الديني و القومي و المذهبي ، كون حضوره يساهم الى حد كبير في الحد من الاختلافات و تقريب وجهات النظر المختلفة من جهة و إعطاء حلول وسطية تحاول ان تقترب اليها الأطراف المختلفة من جهة أخرى ، وصفة الاعتدال ليست مختصة بطبقة معينة من الناس دون سواهم ، بل هو موجود في كل طبقات المجتمع الانساني ، ويظهر على صور مختلفة واشكال متباينة [٢٣].

ولا نقصد بالاعتدال هنا الحياد عن الحق ومجافاته لغرض ارضاء الطرف المخالف وانما المقصود بالاعتدال هو التزام الراي الوسط بين جميع المتضادات والمتقابلات والابتعاد عن الخيارات الحدية الغير قابلة للتفاوض او الخيار الذي يغلب مصلحة طرف على حساب الطرف الاخر ، او بمعنى اخر نقصد بالاعتدال اختيار أسهل وأيسر الحلول من بين البدائل المتاحة ، مع الاخذ بنظر الاعتبار التوجهات و الاختلافات القائمة ازاء قضية معينة وعدم اتخاذ خطوات احادية الجانب قد تفسر بانها محاولة لإقصاء طرف على حساب الطرف الاخر [٢٤] ، و الاعتدال المنشود يساهم في كسر الحواجز بين المختلفين و يهيئ الجو المناسب ويعبد الطريق لإجراء اي حوار بين المتخاصمين ، بمعنى ان شيوع ظاهرة الاعتدال هو الضد النوعي للتطرف و بالتالي سوف يكون مرتكز مهم من مرتكزات الامن المستدام ، لكن هذه الاعتدال يجب ان يكون الطريق نحو الحوار الفكر البناء القائم على اساس احترام راي الاخر مهما اختلف بشرط ان يكون سلمياً بعيداً عن كل شكل من اشكال العنف او التهديد به .

٣- الحوار الفكري البناء مرتكزا للامن المستدام .

لا يمكن نفي شدة الخلافات و الصراعات بين الشركاء السياسيين و تداعيات تلك الخلافات على مجمل العملية السياسية و كذلك الامنية ، و لا يمكن حل تلك الخلافات الا من خلال الحوار ليس الحوار القائم على اساس المجاملة و ليس الحوار القائم على اساس الجدال التخاصمي بل الحوار التكاملي ، و الذي هدفه ليس تسقط الاخر بل استيعابه .

والحوار الفكري البناء الذي نحاول ام نعتمده مرتكزا لبناء الامن المستدام " هو تبادل الآراء و الافكار بأسلوب سلمي و هادئ يجري بين طرفين يسوق كل منهما من الحديث ما يراه ويقتنع به ، ويراجع الطرف الاخر في منطقه و فكره قاصداً تبيان الحقائق وتقريرها من وجهة نظره "[٢٥] ، ويتطلب الحوار الفكري البناء سعة الافق و التسامح و الوعي بان الانسان من شانه ان يخطئ وليس معصوماً من الخطأ و بالتالي هناك نسبية في افكاره وقراراته [٢٦] و الغاية



الاساسية من الحوار ليس فقط تقريب وجهات النظر فحسب بل الرغبة في الوصول الى نتائج علمية موضوعية [٢٧] .

مما سبق يتضح ان مراحل تحقيق الامن المستدام تحتاج الى مراحل تبتدأ بالوحدة الوطنية و الاعتدال في الطرح و تنتهي بالحوار المثمر وعند اذن سوف يتم القضاء على اغلب الخلافات و بالتالي سيكون طريق الوصول الى الامن المستدام معبد وسهل ، ولكن من باب الامانة العلمية لابد من طرح معوقات قد تساهم في تحقيق الهدف المنشود و التي سوف يتم تناولها بشي من التفصيل في المحور الثالث من الدراسة .

المحور الثالث : معوقات تحقيق الامن المستدام في العراق .

بالرغم من الايجابيات الكثيرة و المتعددة في العراق اليوم في جانب تعزيز الامن المستدام لكن هناك من المعوقات التي تساهم في عرقلة تحقيق الامن المستدام ، و ذكر تلك المعوقات الغاية منها العمل على ايجاد حلول لها لغرض الانتقال بتلك المعوقات و تحويلها الى مقومات تساهم في ترسيخ الامن المستدام المنشود ، ولعل من ابرزها :

١- الصراع السياسي و الانتخابي معوقاً للامن المستدام .

ان الصراع السياسي و الانتخابي المحتدم في العراق سبب رئيس للعديد من الانتكاسات الامنية ، ولذلك دائما ما يشكل عائق حقيقي و جوهري في تحقيق الامن ، وهنا قد لابد من التوضيح ان جميع البدان الديمقراطية تشهد تنافساً انتخابياً مقنن بقانون و لا يمكن توظيف الدين او القومية او المذهب في هذا التنافس ، لذلك الخطر ليس بالتنافس بل الخطر بالصراع الذي يتم توظيف الدين و القومية و المذهب بالصراع ، لذلك لابد من حل هذا الصراع و تحويله الى تنافس و تعاون بفضل ادارة الحكم الرشيد و القانون المحكم ، و تحقيق الحكم الرشيد يقع على عاتق قيادات سياسية منتخبة و نخب سياسية و دينية تستطيع ان تساهم في انهاء الصراع او تخفف من وطاءته ، وكذلك هناك حاجة الى قانون انتخابي يعالج الاشكاليات التي تتعلق بتشكيل التكتلات و المال الانتخابي و غيرها من الامور الاجرائية ، لذلك يمكن القول ان هناك استحالة في ايجاد الامن المستدام بوجود الصراع السياسي المتشدد و الصراع الانتخابي التسقيطي ، لذلك القوى السياسية في العراق تحتاج الى تسامحاً سياسياً [٢٨] لغرض الاعتراف بالاخر المختلف سياسياً و تنظيم المنافسة بشكل سلمي خال من أي شكل من اشكال الصراع .

٢- بناء السلطة بدل الدولة معوقاً للامن المستدام .

الدولة العراقية منذ ١٩٢١ و هي تعاني من اشكاليات التأسيس ، فعلى مر الحقب التاريخية التي مر بالعراق يتم التركيز على بناء السلطة و يهمل موضوع بناء الدولة ، حيث هناك فرقاً كبير بين بناء السلطة وبناء الدولة ، فالأولى تنتهي مع انتهاء ولاية صاحب السلطة ، في حين الثانية باقية و مستمرة كون من اهم صفاتها الديمومة و الاستمرار ، لذلك ان العمل على بناء دولة المؤسسات التي تخضع للدستور و القانون ، فضلا عن الحاجة الى رجل الدولة بدل رجل السلطة لكي يساهم في ايجاد الامن المستدام .

ان الدعوة الى بناء الدولة بدل بناء السلطة لا تعني اهمال الثانية ، فالسلطة مهمة ايضا لكن لا ندعوا الى بناء السلطة بل ندعوا الى مأسستها ، و المقصود بها " جعل السلطة اختصاصاً



وظيفياً و ليس ملكاً شخصياً في ظل مؤسسات ثابتة و مستقرة و مستمرة يسودها القانون " [٢٩] ، لذلك يجب ان مأسسة السلطة و بناء الدولة الذي يتمثل باحترام سيادة القانون و احترام النص الدستوري ، وتحديد الصلاحيات وبيان الحقوق و الواجبات لجميع افراد المجتمع بغض النظر عن منصبه او وظيفته .

٣- التدخلات الاقليمية و الدولية معوقاً للامن المستدام .

عانى العراق من التدخلات الاقليمية و الدولية و لغاية اليوم يعاني ، بذات ما بعد عام ٢٠٠٣ فقد ازادت التدخلات الخارجية بما يؤثر على الاستقرار السياسي و المشهد الامني ، فالتدخل اذا كان ايجابياً فهو مرحب به ، لكن مع الاسف اغلب التدخلات حملت طابعاً سلبياً مما سبب مشكلات كبيرة على المستوى الامني ، لذلك الجميع مدعو الى انهاء التدخلات سواء الاقليمية او الدولية فلا يمكن للدولة ان تحقق الامن المستدام مع وجود دول تتدخل في العراق طبقاً لمصالحها و ليس لمصلحة العراق ويتحقق هذا الشرط بتعزيز السيادة الوطنية من خلال قيادة قادرة على ادارة العراق بعيداً عن أي صراع او أي تدخل ، حيث ان السيادة بحكم الضرورة هي ولاية الدولة في حدودها الاقليمية ، ولاية انفرادية و مطلقة ، وان احترام السيادة الوطنية الاقليمية ما بين الدول المستقلة يعد اساساً جوهرياً من اسس العلاقات الدولية [٣٠] ، لذلك لا يمكن تحقيق الامن المستدام الا اذا ما تم فك الارتباط بالسياسات الاقليمية و الدولية ومنع التدخلات بكل اشكالها و تفعيل الخيار الوطني الحر المستقل [٣١] .

الخاتمة والاستنتاجات و المعالجات .

مما سبق يتضح ان مسؤولية مكافحة الارهاب لا تقع على الاجهزة الامنية فحسب بل تقع على صاحب السلطة السياسية فمفاتيح الامن المستدام بيده وحده ، فهما كانت التجهيزات العسكرية متطورة ومهما تم تفعيل الجهد الاستخباري تبقى بحاجة الى اجراءات اخرى ليست لها علاقة بالمؤسسات الامنية بل على عاتق المؤسسات السياسية و التشريعية ، لذلك نجد ان الامن المستدام يحتاج الى اجراءات متعددة لابد منها ، و الاعتماد على الجهود العسكرية و الامنية و الاستخبارية فقط دون الجهود السياسية سوف يحقق الامن لكن ليس امناً مستدام ، فلا بد ان تكتمل الاجراءات الامنية مع الاجراءات السياسية لكي يتم القضاء على الارهاب ، وبالتالي سيكون الامن المستدام فاتحة خير على البلاد لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة .

مما سبق يتضح ان للسلطة السياسية دور مهم و جوهرية في دعم المؤسسة الامنية ، و خلاف ذلك لا يمكن تحقيق الامن في البلاد قبل تحقيق الاستقرار السياسي ، فجميع السياسيين مسؤولين عن نجاح و فشل الجهد الامني ، ويمكن ذكر اهم **الاستنتاجات** و التي تؤكد على دور وسائل السلطة السياسية في تحقيق الامن كما دناه :

١- العمل على تحقيق التوافق السياسي بين الفرقاء السياسيين ، و العمل على توحيد الجهود وهذا ليس مستحيل طالما توجد الرغبة الحقيقة و الجادة بين جميع الاطراف ، و العمل على خلق برنامج موحد تتفق عليه اغلب الكتل السياسية ، و لذلك بجميع الكتل السياسية مطالبة بضرورة تفعل الحوار الفكري البناء لغرض رص الصفوف لان الوحدة تساهم في التضييق على الارهاب و تقليص مساحاته .

٢- وضع خطة انية و اخرى مستقبلية للنظر في هيكلية و طبيعة المؤسسات الامنية ، الانية تنظر في مسؤولي تلك المواقع ، و المستقبلية تنظر في جميع موظفي تلك المؤسسات ، لغرض ان يكون الاعتماد على النوع و التخصص و ليس الكم .
٣- العمل على استقلالية المؤسسات الامنية ، من خلال ابعاد الاحزاب و التنظيمات الحزبية عن السيطرة على بعض مفاصلها ، العمل على استقلال المؤسسات الامنية و العسكرية وهذا ليس رغبة بقدر ما هي تنفيذا بنود الدستور العراقي النافذ التي اكدت على ذلك .
٤- دراسة اسباب فشل جميع مؤتمرات المصالحة و طرح مشروع للمصالحة الوطنية حقيقي و ليس بروتكولي يقوم على اساس ثوابت مهمة (الدستور و القانون) ، وطرح جميع المسائل الخلافية على الدستور و القانون لغرض حلها بطريقة توافقية تحت سقف القانون و الدستور .
٥- تعدد مصادر الاسلحة للمؤسسات الامنية و العسكرية و عدم اقتصارها على دولة واحدة ، لان التعدد ضروري لكي لا تستخدم هذه ورقة ضغط في المستقبل من قبل الدول التي نستورد منها السلاح .
٦- العلاقة بين المؤسسة الامنية و السلطة السياسية علاقة طردية ، لا يمكن تحقيق احداهما دون الاخرى ، كما تحسن اداء المؤسسات السياسية كما سهلت المهمة على المؤسسات الامنية و العسكرية .

وقد توصلت الدراسة الى عدد من **المعالجات** التي ممكن ان تساهم في تعزيز جهود مكافحة الارهاب لعل من ابرزها ما يلي :

١- ان المعالجة الصحيحة لأي قضية انسانية تحتاج الى مسالتين ، اولهما الموضوعية و ابعاد المصالح الذاتية و ثانيهما الشجاعة في الطرح ، و قدر تعلق الامر بالموضوع المبحوث هناك لابد من تحديد الهدف ، ماذا نريد ؟ هل نريد مقاتلة الارهاب ام مكافحته ؟، اذا كان الجواب مقاتلة الارهاب يفترض ان نستمر بنفس الوتيرة الموجودة دون اي تغيير، فالأجهزة الامنية العراقية بكل صنوفها تقاتل الارهاب و تقدمت عليه عسكريًا و امنياً ، لذلك لا نحتاج الى اي دراسة جديدة و لا نحتاج الى اي اجراءات جديدة ، لكن اذا كان الجواب اننا نريد ان نكافح الارهاب هنا الاجراءات يجب ان تختلف ، بمعنى نحتاج ان نضيف اجراءات سياسية و اقتصادية و اجتماعية الى الاجراءات الامنية و العسكرية ، ونحن مع الهدف الثاني (مكافحة الارهاب) ، لأنه هدف يحقق استرخاء للمؤسسة الامنية التي تعبت على مدار اكثر من ثمانية عشر عام و تقاتل فضلا عن الاموال التي من الممكن تحويلها الى الجانب الخدمي و الصحي و التعليمي ، لكن الهدف الثاني لا يمكن تحقيقه دون تحقيق الامن المستدام الذي يغلق الباب امام الارهاب و يجعل ساحته محصورة على نطاق ضيق .
٢- اهم معالجة يطرحها البحث هو ضرورة تحقيق التجنيد العكسي ، بمعنى سحب جميع المؤيدين لداعش الارهابي ممن تورط بالانضمام و لديه رغبة بالعودة الى حضن الوطن ، عن طريق ايجاد تشريعات تنص على امكانية العودة و العفو بشرط ان تكون العودة قبل القاء القبض و قبل اجراء اي جريمة بحق العراقيين ، هذه الطريقة سوف تكون رد على داعش الارهابي من نفس صنف العمل ، خاصة وان اكثر الطرق المتبعة من قبل جميع



التنظيمات الارهابية تبتدأ بتوريط المجند وجعله امام خيار لا يمكن الرجوع عنه اما الاستمرار مع التنظيم الارهابي او القتل .

٣- العمل على دراسة علمية تخصصية لمعرفة جميع الاسباب السياسية و الاجتماعية و الدينية التي دفعت بالعراقيين بالانضمام الى التنظيمات الارهابية لغرض ابطال هذه الاسباب ، وتقييد الخناق على التنظيم و تقليل دائرة مؤيديه الى اقل حد ممكن .

٤- ضرورة وجود تنسيق بين الأجهزة الامنية ومنها جهاز مكافحة الارهاب مع وجهاء المناطق لمعرفة ما هي مشاكلهم المتعلقة بالجانب الامني لغرض كسب ثقتهم وجعلهم مصدر مهم و موثق للمعلومة الاستخبارية وعدم اعتماد المخبر السري الذي يستغل سرية اسمه لكي يعطي معلومات غير دقيقة في بعض الأحيان.

٥- ضرورة تفعيل مجلس الأمن الوطني و استضافته بشكل دوري في جلسات مجلس الوزراء لكي يعرض تقارير مفصلة عما يحتاجه لغرض اتخاذ الازم حسب الصلاحيات و رفع التوصيات الى مجلس النواب في الامور التي تحتاج الى تشريع قانوني معين ، فالكثير من القضايا تحتاج الى قرارات تنفيذية و اخرى تشريعية .

الهوامش والمصادر:

([1]) علي بن ابراهيم الحمد النملة ، الفكر بين العلم والسلطة من التصادم الى التعايش ، الطبعة الثانية ، مكتبة العبيكان للنشر ، الرياض ، ٢٠٠٧ ، ص٥٣ .

([2]) عامر محسن سلمان العامري ، مفاهيم الامن : مقارنة بين الامن القومي والامن الاقليمي والامن الجماعي، المجلة السياسية والدولية ، السنة /٣ ، العدد /١١ ، الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٩ ، ص١٥٤ .

([3]) د.خليل احمد خليل ، معجم المصطلحات الاجتماعية ، الطبعة الاولى ، دار الفكر اللبناني ، بيروت، ١٩٩٥، ص٧٢ .

([4]) مصطفى محمود منجود ، الابعاد السياسية لمفهوم الامن في الاسلام ، الطبعة الاولى ، المعهد العالمي للفكر الاسلامي ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٣٠ .

([5]) د.فلاح جمال معروف العزاوي ، التنمية المستدامة والتخطيط المكاني ، الطبعة الاولى ، دار دجلة للنشر والتوزيع ، عمان / الاردن ، ٢٠١٥ ، ص٥٦ .

([6]) سيد احمد قوجيلي ، تطور الدراسات الامنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي ، الطبعة الاولى، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، دولة الامارات المتحدة ، ٢٠١٢ ، ص٧ .

([7]) د. محمد جمال مظلوم ، الامن غير التقليدي ، الطبعة الاولى ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض ، ٢٠١٢ ، ص ٥ .

([8]) د.عبد الجبار احمد ، د.منى جلال عواد ، الديمقراطية والامن الانساني ، مجلة العلوم السياسية ، السنة /٢٢ ، العدد/٤٦ ، تصدر عن كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، تموز ٢٠١٣ ، ص ٧٣ .

([9]) د. البشير شورو ، الاطر الاخلاقية والمعيارية والتربوية لتدعيم الامن البشري في الدول العربية، قطاع العلوم الاجتماعية والانسانية ، اليونسكو ، ٢٠٠٥ ، ص٧ .

([10]) د.الصديق الطيب منير ، قيم الحماية المدنية في المناهج التعلمية الامنية ، مركز الدراسات والبحوث ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، ٢٠٠٨ ، ص٤.

([11]) علاء عبد الحفيظ محمد ، المواءمة بين اعتبارات الامن والممارسة الديمقراطية : التجربة الامريكية نموذجا ، الطبعة الاولى ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الامارات العربية المتحدة ، ٢٠١٤ ، ص١٢٦.

([12]) تشارلز تاونزند ، الارهاب مقدمة قصية جدا ، ترجمة : محمد سعد طنطاوي ، مراجعة : هبة نجيب مغربي ، الطبعة الاولى ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة ، ٢٠١٤ ، ص٩.

([13]) د.عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، الجزء الثالث ، الطبعة الثانية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص١٥٣ .

([14]) ناعوم شومسكي ، الارهاب الدولي ، الاسطورة والواقع ، ترجمة : لبنى صبري ، تقديم : مصطفى الحسيني ، الطبعة الاولى ، سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص١٣ .

([15]) تيري ايجلتون ، الارهاب المقدس ، ترجمة : اسامة اسبر ، الطبعة الاولى ، بدايات للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ٢٠٠٧ ، ص٥.

([16]) معتز الخطيب ، الجهاد والعنف مشكلة المفاهيم والاصطلاح ، مجلة قضايا اسلامية معاصرة ، السنة /٨، العدد /٢٨-٢٩ ، تصدر عن مركز دراسات فلسفة الدين ، بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص٢٥٤.

([17]) د. فرج علي فودة ، الارهاب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٢٩.

([18]) د. طارق عبد الحافظ الزبيدي ، الاخر في فكر الحركات الارهابية : داعش انموذجاً ، مجلة اغتراب ، العدد /٥ ، تصدر عن مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية ، بغداد ، ٢٠١٨ ، ص ١٦٦.

([19]) د. مايكل نايتس ، مستقبل القوات المسلحة العراقية ، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد ، ٢٠١٦ ، ص٩.

([20]) د. حسين علوان حسين ، بناء الدولة والوحدة الوطنية في العراق ، مجلة العلوم السياسية ، السنة /١٩ ، العدد / ٣٦ ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، حزيران ، ٢٠٠٨ ، ص ١٥٧ .

([21]) د.طارق عبد الحافظ الزبيدي ، اهمية تعزيز الوحدة الوطنية ، في مجموعة باحثين ، سبل تعزيز التعايش والثقافة الوطنية في العراق ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٢ ، ص ١١٨.

([22]) د.ندى عبد المجيد الانصاري ، سياسة التعليم لتعزيز الهوية الوطنية في العراق ، مجلة العلوم السياسية، السنة /٢٢ ، العدد/٤٤ ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، كانون الثاني ، ٢٠١٢، ص ١٠٣ .

([23]) شارل فاجنر ، روح الاعتدال ، الطبعة التاسعة ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ٢١ .

([24]) طارق عبد الحافظ الزبيدي ، الحوار الفكري البناء مرتكزا للاعتدال في العراق المعاصر ، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الاول ، كلية القانون والسياسة ، جامعة الانبار ، ٢٠١٨ ، ص ١١٦ .

([25]) عبد السلام احمد فيغو ، الحوار ودوره في ابعاد الصراع بين الحضارات ، مجلة المستقبل العربي ، السنة / الثلاثون ، العدد/ ٣٤٧ ، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص٦٨.

([26]) محمود حمدي زقزوق ، الاسلام وقضايا الحوار ، ترجمة : مصطفى ماهر ، مطابع التجارية ، القاهرة ، ٢٠٠٢، ص١٥٦ .

([27]) علي بن ابراهيم الحمد النملة ، الفكر بين العلم والسلطة من التصادم الى التعايش ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠٦ .

([28]) د. حميد فاضل حسن ، مبدا التسامح " انساقه الفكرية ودوره في تعزيز العملية السياسية العراقية ، مجلة العلوم السياسية ، السنة/١٧ ، العدد/٣٣ ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، تموز ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٨٢ .

([29]) د. وليد سالم محمد ، مأسسة السلطة وبناء الدولة-الامة ، دراسة حالة العراق ، الطبعة الاولى ، الاكاديميون للنشر والتوزيع ، الاردن ، ٢٠١٤ ، ص ، ص ٤٥٤-٤٥٥ .

([30]) محمد بوبوش ، اثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية ، في مجموعة باحثين ، السيادة والسلطة الافاق الوطنية والحدود العالمية ، الطبعة الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ١٢٠ .

([31]) د.عبد السلام بغدادي ، السلم الوطني المدني ، دراسة اجتماعية سياسية ، الطبعة الاولى ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١١ ، ص ٩٩ .

مكافحة الإرهاب ومصادرة آثاره

مسؤولية مشتركة بين الأجهزة الأمنية ومنظمات المجتمع المدني

أ.م.د. احمد حسن الربيعي

المقدمة

تتناول هذه الدراسة أحد المواضيع ذات المدى الواسع العالمي والوطني، لمحاولة طرحه ومناقشته وتحليله من زاوية سوسيولوجية وتسليط الضوء على المسؤولية المشتركة بين الأجهزة الامنية ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة الإرهاب ومصادرة أثاره من حيث انه لا يوجد مجتمع انساني مكون من شريجة واحده أو أنظمة اجتماعية ناضجة ومتكاملة ومتكافلة بالكامل. واجه العراق أنواع متعددة من الارهاب (Terrorism) وكانت أوضح صوره بعد سقوط النظام المباد وفي ظل الظروف الاستثنائية المتعددة، ومع هذا التعدد كان هناك غموض في تعريف المفهوم (concept) وفي تحديد الجهات المسؤولة عن التعامل معه ، ففي زمن الازمات (crisis) الكبرى وحيث تضطرب الأدوار وما يتصل بها من مسؤوليات ، تتشكل بيئة (environment) مؤاتيه للفعل الإرهابي، مقابل عجز في إدارة المؤسسات (institutions) المعنية بمواجهة ذلك الفعل سواء من حيث الوقاية او التصدي للفعل ومصادره آثاره، فالفعل الإرهابي يقوم به فاعل في سياقات اجتماعية معينة ولابد للمجتمع من ان يوجد آليات ردع للفعل تحول دون وقوعه، وان يوجد ايضاً آليات للقصاص من الفاعل بعد وقوع الفعل (action). ولعلنا لا نخطأ اذا قلنا ان كثيراً من الناس يعتقد ان الحفاظ على الامن الاجتماعي (social security) هو وظيفة تقتصر على الأجهزة الأمنية بوصفها تعبره عن الفعل المؤسسي ـ القانوني ـ الشرعي الذي يواجه ويتحدى ويصادر الفعل الإرهابي حدثاً واثراً، غير ان هذا الاعتقاد مع الدور الذي تقوم به الأجهزة الأمنية ليس دقيقاً ولا نقول خاطئاً لان اكثر الاجهزة الأمنية خبرة وامتلاكاً للأجهزة المتطورة لا تستطيع ان تعمل في فراغ يخلو من دعم المواطن وحساسيته الأمنية وخبرته المستمدة من مشاهداته للأفعال الاجرامية عبر وسائل الاعلام او مراقبته كمواطن لما يقع في المجتمع من احداث وحرصه عليه حين يكون هناك خلل في أداء تلك الأجهزة.

يمكن القول ان المواطن Citizen هو عين الاجهزة الأمنية في رصد مكامل الارهاب كما انه عين تقوم وتنتقد بشفافية وحرص على المجتمع حين يكون هناك خلل في أداء تلك الأجهزة، وفي هذه الدراسة نتكلم عن المواطن بوصفه عضو ناشئ في احدى منظمات المجتمع المدني civil Society التي تعاظمت اعدادها في العراق منذ نيسان عام ٢٠٠٣، وسوف يشتمل دراستنا على عدة محاور.

أولا: إطار مفاهيمي

- **الإرهابي:**

الإرهابي فاعلا، يستغل موقفا معين للقيام بفعله الإرهابي، وطبقا لهذا التصور فان عدة مفاهيم تتطلب التشخيص والتعريف، والمشكلة ان المفاهيم في علوم الانسان والمجتمع عصية على التعريف الجامع/ المانع، ولذلك غالبا ما يتجه الباحث الى استخدام التعاريف الإجرائية operational definition، فحين نقول الطالب الأول: الإرهابي فان الباحث يواجه معضلة



في التعريف لأسباب عديدة لعل في مقدمتها ان الإرهاب يتصل احيانا بمفهوم المقاومة وفي احيان أخرى بالجهاد وفي ثالثة بالجريمة المنظمة، وان الخلاف على تحديد معنى الجرائم الإرهابية وعدم الاتفاق على وضع ضابط دقيق لها يرجع في ذلك من حيث الاختلاف على حدود ونوع الاعمال المشروعة وغير المشروعة، مما يوصف بانه إرهاب فما يكون ارهاباً مشروعاً لدى دولة او مجموعة من الدول قد يكون ارهاباً غير مشروع لدى دولة او مجموعة دول أخرى، ولكن رغم الاختلاف الشديد في وجهات النظر السياسية حول مفهومه الا ان هناك وجهات متقاربة في بعض الأحيان بين التعاريف المتعددة، أي بكلام اخر هناك خصائص تبرز الشكل الإرهابي، حيث يتسم بعنف الطابع وعشوائية النتائج وتدفعه أيديولوجية صممت لأجل ادخال الرعب في فئة من مجتمع ما ليحقق اهداف سلطوية او دعائية او ضرر، فهو استخدام غير مشروع يهدد به من قبل فرد او جماعة او دولة ليهدد الحريات او الضغط على الجماعة او الدولة تغير سلوكها تجاه موضوع ما، كما ان الإرهاب يميزه جسامة الخطر وخاصة ما نلحظه اليوم عندما ازدادت خطورته واشتعلت جذوته في الآونة الأخيرة حيث التطور التكنلوجي والمعلوماتي بحيث اصبح الإرهاب اليوم ساحة مفتوحة لا تفرق بين الضحايا ولا يأمن منها أي فرد او مجتمع او دولة، والمشهد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ من أوضح صور ذلك*[١] ، حيث تدبر المؤامرات الخفية التي يحيكها أعداء العراق في الظلام ليحطموا هذا المجتمع ويفتتوه ويجعلوه يركع على ركبتيه في استكانة ومذلة امام الطامعين والمستعمرين والمتآمرين وهم جميعاً يؤججون لهيب الخلافات الطائفية والمذهبية وخاصةً بين الشباب مستخدمين امكر وانكر طرق الاغراء، وكما ان مفاهيم مثل التعصب والاصولية والجرائم السياسية تتداخل فيه على نحو معقد. **إذاً ما هو الإرهاب؟** يشير لفظ إرهاب الى معنى الخوف او التخويف، ولفظ إرهاب مصدره رهب، وقد ورد مشتقاته في أكثر من موضع من القرآن الكريم (اثنى عشر مرة) والذي تشير الى معاني متعددة تتلخص في معاني الفزع والخوف والخشية والرهبة والخشوع الى الله، وبهذا لم يرد في القرآن الكريم على ما يدل معنى استخدام الخوف والفزع لتحقيق اهداف سياسية، كما مالت الى ذلك معظم المعاجم الحديثة *[٢]

يمكن القول ان الإرهاب مفهوم مركب Complex – Concept ومعقد ومحط اختلاف بل تناقض وتناحر، ولعل ذلك هو الذي شجع على ظهور علوم Sciences فرعية من علوم الانسان والمجتمع تعني بدراسته ومن أهمها علم اجتماع الإرهاب Sociology of Terrorism) وان ما نعنيه في بحثنا هذا ان جرائم الإرهاب هنا هي الاعمال الإرهابية غير المشروعة التي تقع خارج حدود القانون ، وقد جاء تعريف الإرهاب في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب بانه (كل فعل من أفعال العنف او التهديد به أياً كانت بواعثه او اغراضه يقع تنفيذاً لمشروع اجرامي فردي او جماعي يهدف الى القاء الرعب بين الناس او ترويعهم بإيذاء او تعريض حياتهم او امنهم للخطر او الحاق الضرر بالبيئة او بأحد المرافق او الأملاك العامة او الخاصة او احتلالها او الاستيلاء عليها او تعريض احد الموارد الوطنية للخطر)[٣] كما يعرف الإرهاب عند علماء الاجتماع هو (استخدام العنف من اجل احداث حالة من الخوف والاذعان لدى الضحية بهدف ضمان تغييراً او تعديل في سلوك الضحية ذاتها ، او استخدامها كعبرة للغير)[٤]نستطيع القول ان هناك نوعين متداخلين من تعاريف الإرهاب وهما:

١) **التعاريف غير الرسمية** التي تتراوح ما بين التصورات النمطية لرجل الشارع او للمواطن الاعتيادي وبين التصورات العلمية للباحثين والمستمدة من دراساتهم واستقصاءاتهم

العلمية، ان هذه التعاريف غير منفصلة عن بعضها اذ حتى الباحث في موضع الإرهاب لا يستطيع ان يتحرر كليا من المضامين الأيدلوجية للمفهوم، ولذلك نجده منحازا الى هذه الفكرة او تلك.

٢) **التعاريف الرسمية** وهي تلك التي تبنتها وروجت لها منظمات دولية او وطنية مستندة في ذلك الى بعض النتائج العلمية والى تجاربها الذاتية وما تعكس من مصالح وتوجهات، ومن هذه التعاريف الاتي:

أ- التعريف الذي ورد في الاتفاقية الاوربية سنة ١٩٧٧ ومفاده ان الإرهاب هو اعمال الاعتداء على الحياة او السلامة الجسدية او حرية الأشخاص ذوو الحماية الدبلوماسية، وجرائم الخطف والقتل واخذ الرهائن والاتجار غير المشروع للأفراد وللأعضاء البشرية، والعنف واستخدام الأسلحة والقنابل اليدوية والأسلحة الكاتمة للصوت، واستخدام القذائف والصواريخ والهجوم المسلح على الافراد والجماعات والاستيلاء على الطائرات والاعتداء على سلامة الطيران المدني، واستعمال التفخيخ في مختلف الاشكال والأماكن، ويعد الاشتراك مع شخص يرتكب هذه الجرائم او يحاول ارتكابها جريمة او جرائم إرهابية(٥).

ب- ومنها أيضا تعريف دول عدم الانحياز الذي وصف الإرهاب بكونه عنف تمارسه قوى استعمارية عنصرية او نظام ضد الشعوب المناضلة من اجل الحرية.

ان التعريفين المشار اليهما مختلفان تماما وان تداخلا في بعض النقاط، فكلاهما يفتقران للإشارة الى فلسفة الإرهاب او مرجعيته فيشيران الى الفعل ذاته ويطرحان توصيفا له وللأدوات التي يستخدمها دون تحديد لأهدافه.

فنقول هنا ان كل إرهاب عنف ولكن ليس كل عنف إرهاب وكل إرهاب جريمة ولكن ليست كل جريمة إرهابا، وكل إرهاب تعبير عن التعصب لفكرة ما، ولكن ليس كل تعصب دليل على الإرهاب، ونضيف أيضا ان الإرهاب هو فعل action طوعي باستثناء ما يروى عن بعض الحركات الإرهابية مثل حركة الحشاشين وحركة المقنع وتنظيم القاعدة وتنظيم داعش الذي ظهر في الآونة الأخيرة وحركات أخرى تعتمد أسلوب التأثير في العقل والإرادة وكذلك فان الإرهاب فعل يستمد قوته ومبرراته من مرجعية فكرية دينية او علمانية، ويرى فيها الناس والمجتمع انها انحراف عن المعايير السائدة فيه وبهذا يعتبرها انحرافا وظلالا، فعلى سبيل المثال ينطلق الإرهابي من أفكار يعتقد انها سلفية أصولية*، تبرر له فعله وتضفي عليه صفات إيجابية، الا الناس على وجه العموم يرون ان تلك الأفكار هي خلاصة تزييف وتلاعب بالعقيدة، وقد يرى بعضا اخر انها صحيحة، ان الحكم على الفعل الإرهابي من حيث مرجعيته يعتمد على المعايير التي تستخدم للحكم، ويتميز الفعل الإرهابي أيضا بكون يتسم بالتعصب** ورفض الاخر وازدراء أساليب الحوار، ونبذ فكرة التسامح، ونظرا لذلك فان الفعل الإرهابي متعدد الأوجه، اذ قد يكون عملية اغتيالات لمسؤول او مسؤولين او قد يكون عملية قتل جماعي لعشرات الناس، فالأصل ان يكون الفعل مؤذيا عن قصد وتصميم وتخطيط، وبناءا على رؤية تبريرية ذات مضمون عقائدي لاستخدام أي سلاح متاح، فالمهم هو تنفيذ الفعل وليس من المهم أي سلاح يستخدم ولا أي نوع من الضرر يلحق بأطراف لا علاقة لها بالهدف المحدد مسبقا بالفعل، مع ملاحظة ان هناك افعالا إرهابية عشوائية عمياء تستهدف التدمير والقتل خارج كل معايير

التسمية والهوية، من ذلك مثلا تفجير الإرهابي لنفسه في سوق مكتظة بالمتبضعين فهو لا يعرف أي متبضع منهم لكنه يريد قتلهم جميعا(٦).

في هذه الصفحات نطرح تصورا للإرهاب من حيث علاقته بالأجهزة الأمنية، وهي مجموع الاليات المادية والفكرية المؤسسية التي تعني او تستهدف تكريس وحماية امن المواطن والمجتمع. فهي إذا الأدوات الرسمية Formal النظامية للضبط الاجتماعي Social control وهي المخولة باستخدام العنف المشروع حين يقتضي الامر استخدامه للدفاع عن حقوق المجتمع وحمياته، كما انها في الوقت ذاته معنية باستخدام كل أساليب الوقاية الممكنة للحيلولة دون وقوع أي فعل اجرامي او ارهابي او عروان على المواطن.

- **الأجهزة الأمنية:**

فهي مؤسسات Institution* ومواقع ورتب وتسميات وظيفية يعبر عنها بأدوار محددة قانونيا ونظاميا، وتنطوي بالتالي على تقسيم عمل معقد يزداد اتساعا وتعقيدا مع اتساع وتعقيد نمط الحياة الحضرية، حيث الكثافة السكانية العالية مقابل كثافة اخلاقية واطئة، وحيث العلاقات بين الناس تعاقدية – ثانوية – قائمة على المصالح بالمقابل ضعف واضح في العلاقات الاسرية والعشائرية**(٧).

يعتقد كثير من الناس خطأ ان مسؤولية الامن والسلم الإرهابي تقع على عاتق الأجهزة الأمنية وحدها بوصفها متخصصة ومخولة قانونا، وتمتلك الأجهزة والاليات الضرورية فضلا عن القوة البشرية اللازمة، والواقع ان هذه الأجهزة تفقد كثيرا من فعاليتها حين تعمل بمعزل عن دور يؤديه المواطن، وهو ما يقودنا الى مفهوم منظمات المجتمع المدني.

- **منظمات المجتمع المدني Civil Society**

يلعب المجتمع المدني دورا فعالا بل مؤثراً في صنع التغير الاجتماعي والسياسي من حيث قدرته على مستويات الوعي وقدرته المشاركة في العمل الاجتماعي، وهو أيضا سند أساسي لديمومة النظام السياسي وتطويره نحو الديمقراطية ، وخاصة في الدول الحديثة التي تبنت فكرة الحداثة التي تركز على الفرد باعتباره قيمة اساسيه في الفعل الديمقراطي، وبكلام أخر يعني أن المواطن عضوا فاعل في المجتمع يعزز دوره داخل المجتمع بمدى مشاركته في إدارة الشأن العام وفي مواقع أتخاذ القرار في الهياكل الرسمية وغير الرسمية على حداً سواء من منطلق أن وصوله لهذه المواقع يمكنه من ممارسة التأثير على الاختيارات والتوجهات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، الامر الذي كرس مبدأ السيادة الشعبية من خلال المشاركة الواسعة في فعاليات المجتمع المدني، هذا من جهة ومن أخرى أزداد رواج مفهوم دولة القانون والمؤسسات الذي يشير الى شكل النظام السياسي في الدولة الديمقراطية، الامر الذي يتيح للعلاقة التفاعلية بين تنظيمات المجتمع المدني والدولة، مما يعزز من فاعلية دور المجتمع المدني وأهميته كدافع للمشاركته السياسية والاجتماعية ،فيتحول أفراد المجتمع من الذات السلبية إلى الذات الموجبة بالإسهام الواعي الحرفي في صياغة نمط الحياة الاجتماعية والسياسية ووضع الأهداف العامة بحركة المجتمع للحفاظ على أمنه وديمومة استقراره. لقد اصبح المفهوم رائج الاستعمال في الثمانينات والتسعينات(٨).

وقد أختلفت تعريفاته بسبب كونه مفهوم تأريخي شهد تحويلات عديده لخلفياته الفكرية وطبيعة الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في القرن العشرين كمرحلة انتقالية ساهمت في تشكيل الوضع العالمي الجديد وصولا الى كونه أصبح من مفردات اللغة السياسية اليومية

المتداولة والذي تأثر بذاتية وايدولوجية مستخدميه الامر الذي أدى الى التباس وتعدد إدراك المفهوم، حيث عرفته الموسوعة العربية عام ٢٠٠٨ تعريفا عبر عن الأركان الرئيسية للمفهوم بشكل عام وعرفته إنه: مجموعة التنظيمات التطوعية (الغير ربحية) المستقلة ذاتياً والتي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة وتسعى إلى تحقيق منافع إو مصالح للمجتمع ككل أو بعض فئاته المهمشة أو لتحقيق مصالح إفرادها ،وذلك على إساس الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والإدارة السلمية للاختلافات والتسامح وقبول الأخر[٩]، بينما عرفه أخرون أنه ينطوي على تبعيات ومفاهيم مرتبطة بالجدية والمشاركة واحترام حقوق الأخرين والتعاون من أجل المصالح المتبادلة وان المصلحة العامة تتحقق كمصلحته طبيعية من جراء هذا السلوك[١٠]، ويمكن تعريفه من خلال دراستنا هذه: إنه نمطاً من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارجاً قليلاً او كثيراً عن سلطة الدولة، وتمثل تنظيماته في مختلف مستوياتها وسائط تعبير ومعارضة بالنسبة للمجتمع تجاه كل سلطة قائمة.

ان النزوع للعمل الطوعي الإرادي في المنظمات المدنية يمثل البنية التأسيسية لمفهوم المواطنة، فالتطوع لغوياً يعني نشاط بدون مقابل ، والتطوع يأتي من الطاعة وهو ما يتبرع به الأنسان اختيارا دون إلزام أو غرض عليه ، وهذا هو الممارسة الواقعية لمفهوم المواطنة، الذي هو انتماء نفسي وثقافي أصيل حر ومسؤول للأرض والتأريخ المشترك وأبناء المجتمع، الواحد لذا كانت ممارسة المواطنة كقيمة عليا للحياة الإنسانية في أي مجتمع تتوقف الى حد كبير ظروف الواقع المجتمعي وعلى مدى قدرة البناء السياسي (الدولة ــ المجتمع المدني) على الاستجابة للبناء الاقتصادي والاجتماعي السائد، فكلما كان البناء السياسي متسقاً مع البناء الاجتماعية الاقتصادي وهذا مايسعى إلية العمل الطوعي الارادي داخل التنظيمات المدنية، أرتبط ذلك بقدرة المواطن على ممارسة المواطنة[١١] .وهنا لابد لنا من ان نفرق بين المجتمع المحلي والمجتمع الديني والمجتمع المدني ، فالاهلي كان ولايزال يشتمل على الاسر والعائلات والقبائل والأعراف التي تستند اليها ،أما المجتمع الديني فهو يستند الى تراتبية سلطوية أبعد من حدود الاختيار،أ ما المجتمع المدني كما اسلفنا فهو مؤسسات طوعية تعبر عن إرادة الناس ومصالحهم لذا كانت التنظيمات المدنية احدى سياسات الامن القومي الغير تقليدي، وذلك وفقا لتقرير صدر عن الأمم المتحدة عام ٢٠٠٣من لجنة (أمن الانسان) والذي أشار الى أن الدولة يجب أن تكون الملول الوحيد الرئيسي للامن، فقد أصبحت مصالح الناس هي محور التركيز، وهذا الطرح عزز من المشاركة الشعبية في منظومة حماية الدولة[١٢].

اذا فالمجتمع المدني هو مجتمع البنى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة[١٣].

لقد كان لمنظمات** المجتمع المدني حضورها منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١، حيث ظهرت منظمات نسوية ومنظمات للطفولة ولرعاية الفقراء والمعوقين، الا ان هذه المنظمات وغيرها سرعان ما استوعبت من قبل الأنظمة التسلطية فصارت امتداداً لها، وبالتالي فقدت وظيفتها بعد نيسان ٢٠٠٣ حيث شهد العراق ظهور فئات من هذه المنظمات ذات الوظائف المختلفة والتي عكست صورة فريدة جديدة للدولة العراقية من حيث علاقتها بالمجتمع[١٤].

ثانياً: الأجهزة الأمنية ومنظمات المجتمع المدني: جدلية التفاضل والتكامل

في المجتمعات التي تسودها نظم حكم فردية دكتاتورية تواجه منظمات المجتمع المدني ازمة حقيقية تحول دون ظهورها أصلا، او تؤدي الى عرقلة ومحدودية أنشطتها كما اتضح ذلك في عهد النظام المباد في العراق، ومع ان الديمقراطية ليست شرطاً حتمياً جازماً لظهور المجتمع المدني، فإنها بيئة ملائمة بالمقارنة مع النظم الدكتاتورية، ومن المعلوم ان هذه النظم تتخذ من الأجهزة الأمنية أدوات للقمع وتهديد المجتمع ومصادرة إرادة أبنائه، ولذلك تصبح الأجهزة على الطرف الاخر المناقض لحاجات المجتمع وارادته للأمن والحرية.

ان الدولة الحديثة لا تستغني عن مبدأ الاخضاع بوصفها مخولة بممارسة العنف عند الحاجة اليه لحماية المجتمع، وهذا هو المعنى العميق للآية الكريمة (ولكم في حياة يا اولي الالباب)[١٥]. الا ان الدولة التي يسودها نظام يسمح بحرية الرأي والحكم الرشيد تصبح بيئة مناسبة ومؤاتيه لظهور منظمات المجتمع المدني، التي تشكل مرصداً لمراقبة التنمية البشرية ليسهم في تعميق معرفة الرأي العام بها ومتابعة التزام الحكومة بتنفيذ سياساتها[١٦]، كما يمكن ان تعمل منظمات المجتمع المدني بصفتها قنوات للمشاركة السياسية في عمليتي القرارات السياسية ورسم سياسات العمل، والثاني تشكيل اتجاهات الرأي العام (public opinion) الداعمة للديمقراطية والريادة الاجتماعية التي تقود الحوار حول السياسات التي تؤثر في حياة الناس.

ان دور الأجهزة الأمنية في مجتمع ديمقراطي يختلف كلياً عن دورها في مجتمع يسوده العنف، حيث تصبح الدولة أخطر ممارس للعنف والإرهاب (terrorism) ضد مواطنيها، دون ان يعني ذلك ان هذه الأجهزة تتوانى او تغض النظر عن الأفعال الاجرامية والانحرافية باسم الحرية او الديمقراطية، ان من اهم أوجه التفاضل بين الأجهزة الأمنية ومنظمات المجتمع المدني تتمثل في:

١. ان هذه الأجهزة هي مؤسسات رسمية تمثل أدوات للضبط الاجتماعي الرسمي (formal social control)، اما المنظمات (institutions) فهي تجمعات طوعية تعبر عن إرادة المجتمع وطموحاته.
٢. الأجهزة الأمنية تعمل طبقاً لألية الاخضاع وقاعدتها في ذلك الشرعية القانونية التي تستهدف حماية المواطن، اما المنظمات فتقوم على قاعدة الاقناع مستمدة شرعيتها من المجتمع ذاته.
٣. الأجهزة الأمنية مؤسسات تخصصية تستند الى العلم والخبرة فضلاً عن الكفاءة والشجاعة الفردية، اما منظمات المجتمع المدني فأن تخصصاتها مستمدة من حاجات المجتمع وتنوع مشكلاته، وهي تستقطب اهتمام الناس وتشجعهم على النشاط في اطارها من خلال تعميق وعيهم بوظائفها من حيث علاقتها بمشكلاتهم.

ومع ذلك ينبغي ان لانغض النظر عن ان هناك مساحة واسعة من التفاعل والتكامل بين الأجهزة الأمنية ومنظمات المجتمع المدني ، ولعلنا هنا امام تجربتين مهمتين قامت بهما وزارة الداخلية تعبر عن نهج تكاملي مع منظمات المجتمع المدني، وهي:

الأولى تجربة الشرطة المجتمعية*[١٧] (community police) وهي ممارسة مؤسساتية امنية اجتماعية ذات طبيعة وقائية وحماية للمواطن ، فقد أظهرت الدراسات الأمنية الحديثة ان أهمية الشرطة المجتمعية ازدادت بعد ادراك أهمية العلاقة العضوية بين الشرطة كنظام امني وبين البناء الاجتماعي (social structure)، ان أداء الشرطة المجتمعية يقاس بمقدار حجم



مشاركة الجمهور وخصوصاً الجمهور المنتظم في منظمات اجتماعية طوعية، ان اليات تطبيق الشرطة المجتمعية تختلف حسب ثقافة كل مجتمع وظروفه الاجتماعية والاقتصادية، ويمكن القول طبقاً لأحدى الدراسات ان عملية التكامل بين جهاز الشرطة المجتمعية وبين المجتمع والجمهور تطلب ان يسهم المجتمع في ذلك الجهاز من خلال اشراك افراد المجموعات من غير الشرطة في عملية منع الجريمة (crime)، وكذلك التحلي بالثقافة الأمنية التي تمكن المواطن من الإحاطة ببعض القوانين وبدوره في مكافحة الجريمة، وكذلك دعم الجمعيات والمنظمات التي تعمل في المجتمعات المحلية (communities)، من جانب اخر لابد لجهاز الشرطة المجتمعية ان يكون حاضراً في حياة الناس ولا يترد في اسعاف مطالبهم عند الحاجة، او الاستماع لآرائهم وتزويدهم بالخبرات اللازمة لحماية انفسهم واسرهم.

الثانية هي تجربة حماية النساء المعنفات واللواتي قد يتعرضن للعنف الاسري على وجه الخصوص.

اذ ان هذه التجربة تمثل حالة من التكامل الفعال بين وزارة الداخلية وبين منظمات المجتمع المدني النسوية، وبعض الجهات الرسمية التي تهتم بشؤون المرأة، ان هذه التجربة تمثل وظيفة اجتماعية – ثقافية لوزارة الداخلية بوصفها ممثلا رسميا للضوابط الاجتماعية تعكس اندماجها بحياة المجتمع ومساهماتها في حل جانب من مشكلاته، ان هذه التجربة مرشحة للتطور ومترافقة مع وضع استراتيجية وطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، واستراتيجية أخرى للنهوض المرأة العراقية، ان المجتمعات الخارجة من الازمات والحروب الاهلية تحتاج ال إعادة تنظيم حياتها وترسيخ دور القانون فيها، ولذلك يصبح للأجهزة الأمنية دور استثنائي في مواجهة الإرهاب الذي قد يستفحل بسبب ضعف الدولة او عدم التزام المواطنين بالقوانين ، او بسبب غياب او ضعف روح المواطنة ومشاعر الانتماء ، وكل هذه ثغرات تسمح للإرهاب ان ينفذ منها سواء من خلال تخويف المواطن اوعزله عن المؤسسات الأمنية ، او تشويه صورتها او ن خلال اغرائه بمكاسب مادية او معنوية او خداعه ايديولوجياً .

ان للازمات ظروفها ومستلزماتها التي قد تجعل الأجهزة الأمنية اشد قسوة وأكثر حرصاً على ان تكون حاضره في جميع مجالات الحياة الاجتماعية الى حد تفرض معه على المواطن بعض الالتزامات او الإجراءات (منع التجوال – غلق بعض الطرق – التأكيد على الهوية الشخصية – تفتيش المنازل .... الخ) التي قد يشعر المواطن معها بعدم الرضا رغم انها ضرورية لحمايته بالدرجة الأولى.

ثالثا: مجالات التعاون والتكامل بين الأجهزة الأمنية ومنظمات المجتمع المدني

هناك بالتأكيد مجالات مهمة يمكن تتفاعل فيها وظائف الأجهزة الأمنية، مع مهمات وانشطة منظمات المجتمع المدني واهمها ما يأتي:

١) ان مواجهة الأفعال الإرهابية تتطلب ابتداءا منع وقوعها وحماية المواطنين والمصالح الوطنية من اضرارها واثارها المحتملة، ولذلك فان من المهم ان يكون أعضاء تلك المنظمات بمثابة العين الحساسة التي تراقب وتتابع مجالات الحياة اليومية في المجتمعات المحلسة التي تنشط فيها، وان تبلغ الأجهزة الأمنية لكل المظاهر الاستثنائية المثيرة للريبة مقاهي او بيوت او مناطق خالية / وعلى نحو يثير الشك مما يستدعي ابلاغ أجهزة الامن لكي تبادر الى مراقبة الأماكن والأشخاص المشبوهين.

٢) تكريس ثقافة التسامح وتعزيز الصور الذهنية السلبية لدى المواطنين عن الإرهاب والارهابين، اذ تستطيع منظمات المجتمع المدني ن تكون أداة للتثقيف وبناء اتجاهات إيجابية نحو قوى الامن، وفضح أهداف الارهابين ووسائل عملهم وخطورتهم على المجتمع، ان خلق وتعزيز ثقافة التسامح هو الأداة المضادة للفكر الإرهابي القائم على التعصبية واحتكار الحقيقة(١٨). ان احد طرق حل الازمات يكمن في السعي لنشر ثقافة مدنية تشكل الركيزة الأساسية للسلم الأهلي.

٣) تنمية التعاون بين أجهزة الامن ومنظمات المجتمع المدني من خلال:

أ- دعوة هذه المنظمات للمشاركة في المؤتمرات التي تنظمها تلك الأجهزة حول الابعاد الاجتماعية والقانونية والثقافية للارهاب.

ب- تكليف تلك المنظمات باجراء دراسات ميدانية – استطلاعية في بعض المناطق التي يتوقع ان تون بيئة جاذبة للارهاب والجريمة، مثل مناطق السكن العشوائي التي يصعب على الأجهزة الأمنية اجراء دراسات معمقة فيها، بينما تستطيع تلك المنظمات ان تحصل على بيانات ومعلومات ثمينة من خلال تواجدها المستمر والمتفاعل أعضائها مع سكان تلك الاحياء والمناطق.

٤) يمكن لتلك المنظمات ان تعزز مفهوم المواطنة، ولعل احد مؤشراته المهمة هو ان يكون الجمهور عونا للأجهزة الأمنية من اجل ان يكون السلم الأهلي بمسؤولية الجميع وليس بمسؤولية أجهزة الامن وحدها(١٩).

٥) يمكن لمنظمات المجتمع المدني بالتعاون مع الأجهزة الأمنية خلق وتنمية ثقافة امنية عمادها احترام حق الاخر في الحياة والتعبير عن رايه وبان مسؤولية الامن تعني كل مواطن، فضلا عن تنمية الحس الامني لدى المواطن حتى يكون عينا تفضح خفايا الإرهاب وممارساته.

٦) تستطيع منظمات المجتمع المدني المعنية بالاسرة والمراة والطفل ان تؤثر في نمط التنشئة الاجتماعية Socialization التقليدي الذي تميز بسمات سلبية منها:

أ- النظرة غير الإيجابية لرجل الامن وهي نظرة ولدها النظم والأجهزة القمعية الماضية.

ب- ومنها تجنب التقرب من الأجهزة والمؤسسات الأمنية.

ت- ومنها أيضا مبدأ (الجلوس على التل).

والى غير ذلك من السمات التي تجعل بين المواطنين وبين الأجهزة مسافة من التجنب والحذر، ولقد اكدت الجلسات البرلمانية البريطانية عام ١٩٩٤ على ضرورة إعطاء الأولوية للعمل الوقائي مع الاسر، ومع أهمية عمل منظمات المساعدة الطوعية، فان الأفضلية الأولى هي للعمل الاجتماعي القانوني بحيث يمكن مساعدة الاسر على تفادي او تقليص المشكلات الاجتماعية(٢٠).

ان نمط التنشئة الاجتماعية السائد هو نمط لا يشجع بناء علاقات إيجابية بين المواطن ورجل الامن، ولا بد من تغير هذا النمط.

٧) تقديم العون لأجهزة وزارة الداخلية وخصوصا الشرطة فيما يتعلق ببعض برامجها التي تستهدف منع العنف وفضح رسائل الإرهاب واسعاف ضحايا العمليات الإرهابية، ان



إيجاد وحدات صغيرة للإغاثة في منظمات المجتمع المدني التي تنشط في أماكن مزدحمة يمكن ان يكون نموذجا لعمليات الإسعاف المشار اليها.

٨) ثمت مجال اخر مهم للتعاون، وهو النقد الإيجابي الموضوعي ومفاده ان بعض رجال الامن قد لا يوافقوا لاتخاذ قرارات صائبة او قد يتهاونون في مكافحة الإرهاب، او ربما اخترق عملهم الفساد، ان هؤلاء يشكلون عبئا وربما خطرا على المجتمع وعلى اجهزتهم الأمنية، وبالمقابل يشكل سلوكهم اداد تشجيع على وقوع الاعمال الإرهابية، في حالات كهذه تستطيع منظمات المجتمع المدني ان تمارس دورها الرقابي وترفع التقارير التقويمية عن بعض الأفعال والمواقف التي يتصرف فيها رجل الامن تصرفا لا ينسجم مع واجباته ومسؤولياته الأمنية والأخلاقية[٢١].

٩) تقوم تنظيمات المجتمع المدني بدوراً هاما في الحفاظ على استقرار المجتمع وذلك من خلال السعي الدائم الى مزج وتذويب الفروق الاجتماعية بين الشرائح المختلفة الامر الذي يعد احد الوسائل الأساسية (للوحدة الوطنية)التي تعرف بانها اندماج اجتماعي بين شرائح المجتمع كافة تحت حكم واحد وفي إقليم محدد وبشعور يجمع هذه الشرائح من اجل مصلحة واحدة ومشتركة.

الخاتمة

مكافحة الإرهاب ومصادرة اثاره مسؤولية اجتماعية مشتركة

في المجتمعات الديمقراطية او الساعية لبناء نظم ديمقراطي تلعب منظمات المجتمع المدني أدوارا مهمة في تكريس الامن الاجتماعي وثقافة الحوار والتسامح ونبذ العنف والإرهاب، غير ان نمط التنشئة الاجتماعية التقليدي في مجتمعنا يغلب الولاء للثقافة الفرعية على حساب ثقافة المواطنة. كما انه يشجع على حالة من التجنب ما بين الدولة والمجتمع وخصوصا ما بين المواطن وأجهزة الامن. ان منظمات المجتمع المدني التي زاد عدها عن المئات بل الالاف في المجتمع العراقي منذ نيسان عام ٢٠٠٣ تستطيع ان تحقق اسهاما حقيقيا في تكريس حالة الامن والاطمئنان ومواجهة الأفعال الإرهابية الساعية الى تكريس الفتنة وتعميق الازمة والحاق الضرر في المجتمع، مؤسسات وافرادا وجماعات، وهناك كما أظهرت دراستنا ان هذه مجالات مهمة وخصبة للتعاون ما بين هذه المنظمات والأجهزة الأمنية، وقد حاولنا ان نبين هذه المجالات وان نشخص الأدوار المطلوبة من كل طرف، كما اشرنا الى الدور الرقابي الذي يمكن ان تمارسه هذه المنظمات.

الإرهاب خطرا جسيم يهدد المجتمع ويشعل فيه دار الفتنة والتباغض ويوقف عدلة التنمية واستثمارات الاعمار ويشجع على الفساد، اذ ان محاربته تتطلب انفاقا عاليا وخبرة امنية وفنية تتناسب مع الأساليب التي يستخدمها الارهابيون ونحن نعيش اليوم في عالم التطور المعلوماتي والتكنولوجي، ولذلك لا يمكن ان تكون مسؤولية مكافحة الإرهاب حكرا على المؤسسة الأمنية او الاسرية او السياسية، كما لا يمكن ان تكون ملزمة للدولة، خارج ادراك المجتمع ومسؤوليته إزاء حاضره ومستقبله، ولذلك يجب التأكيد على حقيقة ان الأجهزة الأمنية تعمل ضمن سياقات اجتماعية يجب ان تجد فيها العون والتفاعل البناء، بل ان هذا العون هو احد مصادر نجاح المؤسسة الأمنية في القضاء على الإرهاب، وإيقاف نزيف الدم المتواصل جراء عملياته اللا إنسانية، ان رجل الامن مواطن وهو أيضا معرضا لخطر الارهاب بل قد يضحي

بنفسه من اجل ان يدحر الارهابين ويجنب المجتمع شرورهم، وهو بذلك يقوم بجهد مشرف ينبغي مؤازرته.

يخطا من يظم ان مجتمعات المجتمع المدني هي مجرد ادوات للتثقيف في مجالات المرأة والطفل والاسرة وغيره، وعلى نحو منقطع عن جهد الدولة، ولذلك قيل ان المجتمع المدني يقع ما بين الدولة والاسرة فيعبر عنهما ويتفاعل عنهما، ولا شك ان مبادرة التكامل والتعاون ما بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسة الأمنية ينبغي ان تأتي من الطرفين فكلاهما للمجتمع خدمة وحماية وبناءا.

الهوامش والمصادر

* يعتبر العراق بعد عام ٢٠٠٣ من الدول التي عانى من الإرهاب وقد تراكمت عليه عدة عوامل منها تركة النظام السابق وظروف واحداث التحول الديمقراطي وما شكله من خطر على امن ومصالح بعض الدول الإقليمية والعالمية، الامر الذي جعله ساحة مفتوحة لشتى أنواع الإرهاب، وفي إحصائية لوزارة حقوق الانسان في العراق عام٢٠١٠ حيث خلف ضحايا بين شهيد وجريح حوالي ١٣٧٨٨، في حين كانت ضحايا الإرهاب للوزارات الأمنية. ينظر: طالب عبد الرضا، العنف والإرهاب رؤية سوسيولوجية، دار نيبور، بغداد، ٢٠١٧، ص١٨٠. وبالمقابل ذكرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الهجرة الدولية، بان عدد اللاجئين العراقيين المهجرين جراء الإرهاب بحلول نهاية العام ٢٠٠٧ كان خمسة ملايين شخص تقريباً، كما ان اكثر من ٢.٤ مليون شخص اخلوا منازلهم ولجئوا الى مناطق اكثر امناً في العراق ، كما قدر عدد اللاجئين في سوريا حوالي ١.٤ مليون شخص ومليون في الأردن ومصر ولبنان وتركيا. ينظر: مصدر سابق، ص١٦٦ وفي إحصائية أخرى ارتفعت نفقات الحرب على الإرهاب مؤخراً بشكل فلكي بحسب ما تم الحصول عليا من الاقتصاد السابق في البنك الدولي جوزيف ستيفليتيز (Joseph Stiglitz) في عام ٢٠٠٨ من قبل الولايات المتحدة كان ١٦ مليار (بليون) دولار امريكي على حرب العراق وأفغانستان وحدهما عدا المصروفات المعتادة لوزارة الدفاع. ينظر: كاستوري سين و تيم موريس، ترجمة حازم إبراهيم، المجتمع المدني والحرب على الإرهاب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠،ص١٨.

* (يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ) البقرة الاية٤٠، النحل الاية٥٠ ، الأعراف الآيات ١١٦ و ١٥٤، الانفال الاية٦٠ ، القصص الاية٣٢، الحشر الاية١٣، الأنبياء الاية٩٠.

(٣) حكمت إبراهيم لطفي، دراسات في علم الاجتماع الجنائي، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٣٠

(٤) محمد عوض الترتوري، اغادير عرفات، علم الإرهاب، الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦، ص٤٧

*الأصولية بمعناها الظاهر والمباشر هي العودة الى أصول العقيدة او جذورها او الى النموذج الاولي للسلوك او للفعل للممارسة، وهذا يعني انه هناك معيارا ثابتا مستمد من الماضي يستخدم لتفسير الحاضر، رفضا او قبولا، انظر: عبد اللطيف الهرماسي: ظاهر التكفير في المجتمع الإسلامي، الدار لعربية للعلوم، بيروت، ٢٠١٠.

**التعصب من العصبية، وهي ان يدعو الرجل الى نصرة عصبته والتألب معهم على من يناوئهم ظالمين كانوا او غير مظلومين، وفي الحديث العصبي من يعين قومه على الظلم (ابن منظور، لسان العرب، ص٧٠٧) ويرى روكش ان التعصب هو انعكاس لنسق System القيم value الخاصة بالفرد، تؤثر في إصداره لأحكام مسبقة دون مبررات منطقية لها حول قضايا تتصل بالدين والسياسة والعشيرة والجنس والطائفة،



انظر: Rokeach, the measurement of open and closed system, New York, Basic books, 1990,P. 28.

(٥) احمد محمد رفعت: الإرهاب الدولي، مركز الدراسات الاوربية، باريس، ١٩٨٩، ص٦٨.

(٦) احمد محمد رفعت: الإرهاب الدولي، مصدر سابق، ص٧١.

*المؤسسة هي مجموعة قوانين راسخة يتم وضعها لمقابلة المصالح الجماعية، وهي تنظيمات تتمتع بشرعية لاشباع حاجات الناس والدفاع عن حقوقهم عبر الزمن.

**في الريف كانت الحياة الاجتماعية تنظم من خلال ما يسمى بالسنن (السناية) وهي اعراف متوارثة تستخدم كضوابط غير رسمية لتحديد الجريمة والسلوك المنحرف وايقاع حكم معين على الفاعل مثل الطرد من الديرة او البراءة من الشخص الفاعل (المسيء) او اتخاذ اجراء الفصل ودفع الدية...الخ. اما في المراكز الحضرية لم تعد تلك السنايا فاعلة كما كانت وبذلك اصبح للأجهزة الأمنية الذي لا غنى عنه في المجتمعات الحضرية المعقدة يقابل ذلك تعقد وتنوع الاعمال الاجرامية والارهابية.

(٧) احمد حسن الربيعي: السنن العشائرية وتطور الجزاءات، بحث غير منشور، جامعة بابل، ٢٠٢٠، ص٥.

(٨) عزمي بشارة: المجتمع المدني، مركز درسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص٣٢.

(٩) اماني قنديل: الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٦٤.

(١٠) سعد الدين إبراهيم: المجتمع المدني والتحول الديمقارطي في الوطن العربي، مركز ابن خلدون، بيروت، ١٩٩٥، ص١٠.

*في الريف كانت الحياة الاجتماعية تنظم من خلال ما يسمى بالسنن (السناية) وهي اعراف متوارثة تستخدم كضوابط غير رسمية لتحديد الجريمة والسلوك المنحرف وايقاع حكم معين على الفاعل مثل الطرد من الديرة او البراءة من الشخص الفاعل (المسيء) او اتخاذ اجراء الفصل ودفع الدية...الخ. اما في المراكز الحضرية لم تعد تلك السنايا فاعلة كما كانت وبذلك اصبح للأجهزة الأمنية الذي لا غنى عنه في المجتمعات الحضرية المعقدة يقابل ذلك تعقد وتنوع الاعمال الاجرامية والارهابية.

[3] احمد حسن الربيعي: السنن العشائرية وتطور الجزاءات، بحث غير منشور، جامعة بابل، ٢٠٢٠، ص٥.

٤ موسى شتيو وأخرون، التطوع والمتطوع ونفي العالم العربي، الشبكه العربية ، القاهرة،٢٠٠٢.

(١٢) اماني قنديل: الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الهيئة المصرة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٣٧.

(١٣) احمد شكر الصبحى، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠١ ، ص٣٢، ذلك انظر: فلاح حسين آل مانع، المجتمع المدني في العراق، دراسة نظرية تحليلية في علم الاجتماع السياسي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، ٢٠٠٤

**نقصد بمفهوم المنظمات هي وحدات اجتماعية ذات غرض ودور محدد داخل اطار مؤسسي أوسع وان تطويرها لا يؤدي بالضرورة الى التغيرات في البنية الاجتماعية.

(١٤) انظر: التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق، بغداد ٢٠٠٨، ص١٧٦

(١٥) القران الكريم، البقرة، الآية ١٧٩

(١٦) التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق، بغداد، ٢٠٠٨، ص١٧٦

* كان المشرع العراقي قد اهتم بالدور الذي يمكن ان تقوم به منظمات المجتمع المدني لتعزيز الامن الاجتماعي (social security)، وخصوصاً فيما يتعلق بمشكلة الاحداث الجانحين، كما ان المشرع العراقي ومنذ ما يزيد على عقدين من الزمن قد اعطى لشرطة الاحداث دوراً وقائياً. ينظر: قانون رعاية الاحداث رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣، المادتان (٢٢ – ٢٣).

(١٨) غانم جواد: السلم الأهلي في العراق بواعث قلق، دراسة في مجلة المواطنة والتعايش، العدد الأول، شباط، ٢٠٠٧، ص٤٦.



[١٩] غانم جواد: السلم الأهلي في العراق بواعث قلق، مصدر سابق، ص٤٨.

[٢٠] جون برنارد، ترجمة احمد رمو: دراسات عائلية، منهج تمهيدي، دار علاء الدين، دمشق، ٢٠٠٢، ص٢٥٢.

[٢١] جون برنارد، ترجمة احمد رمو: دراسات عائلية، ص٢٥٣.

التقييم الاستراتيجي لإداء جهاز مكافحة الإرهاب العراقي

((المعضلة الأمنية -المنظور الوظيفي -المكنَة الأدائية))

أ.م.د.حازم حمد موسى

كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل

المقدمة:

إن البحث في تشكيل جهاز مكافحة الإرهاب العراقي، وطرق تعامله مع المعضلات الأمنية بمهنية عالية، أمراً لا يصعب أدراكه كون حراكه وفقاً لرؤية استراتيجية لأدراك حراك التهديد بالاعتماد على الجهد المعلوماتي وطبيعة تعامله معه وقائياً واستباقياً واجهاضياً، وهذا يفضي لتوصيف مجرى ظاهرة تشكيل الرؤية الأمنية لجهاز مكافحة الإرهاب، إذ يعد إدراك المعضلة الأمنية العامل الحاسم والجوهري لتمكين الأداء الاستراتيجي من التعامل مع المخاطر، عبر دوره المهم في تحديد نوع التشكيل التهديدي، بالإضافة إلى دوره المهم بوصفه جهاز رئيس للتعامل مع حراك التهديد الأمني.

ومن هذا المنطلق، حاول الباحث شق طرائق خاصة تُقيم استراتيجياً أداء جهاز مكافحة الإرهاب بعد الموائمة بين الركائز الاستراتيجية الثلاثية "المعضلة الأمنية والمنظور الوظيفي والمكنّة الأدائية" في ضوء سرعة الاستجابة للتهديدات الأمنية والتزامه بأخلاقيات المهنة، ومصداقيته وحرفيته العاليتين، وإمكانياته الأدائية المتميزة في مكافحة الإرهاب وهذا ما دونته سجلات الأمن العراقي فمنذ تأسيسه وهو يتقدم أدائياً وينضبط وظيفياً، وما إن جاءت أحداث(٢٠١٤-٢٠١٧) حتى اثبت قدرته في مواجهة المعضلات الأمنية بمهنية عالية وقبل الخوض في التفاصيل لابد من عرض بعض المفردات المهمة لتكون له دليلاً في البحث، ولعل أهم تلك المفردات، هي:

- **الأهمية:** تكمن الأهمية في المكانة التي احتلها جهاز مكافحة الإرهاب في المدرك الاستراتيجي العراقي الجمعي لقدرته على التعامل مع المعضلات الأمنية بمهنية ومُكنّة أدائية عاليتين لتحقيق الأمن والاستقرار، وما زاد الأهمية أهمية هو دوره في مكافحة الإرهاب في الحيزين الواقعي والسيبراني فكان الثقة والمصداقية بين عناصره والمواطنين المستضعفين عاليتين، فضلاً عن الدقة في التعامل مع الأهداف المسلحة وتميزها عن المدنيين، والابتعاد عن "مبدأ ارض المحروقة"، فكان الجهاز صمام أمان للأمن العراقي.
- **الإشكالية:** تتمحور حول مسالة مهمة هي إن هناك علاقة تقاربية-تفاعلية بين المعضلة الأمنية والتمكين الأدائي والمهنية العالية لجهاز مكافحة الإرهاب.
- **التساؤلات:** ينطرح في ثنايا البحث سؤال الرئيس هو: هل يمكن وضع تقييم استراتيجي لجهاز مكافحة الإرهاب يبين قدرته في إدارة ملفات المعضلات الأمنية على اثر إشكالية توالد التهديد للأمن الوطني العراقي؟

وينبثق من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما هي الأسس والمعايير التي يتم عن طريقها التقييم الاستراتيجي لجهاز مكافحة الإرهاب؟
٢. ما هي الرؤية الاستراتيجية الأمنية لجهاز مكافحة الإرهاب؟
٣. ما هو دور جهاز مكافحة الإرهاب في تحقيق الأمن العراقي ؟



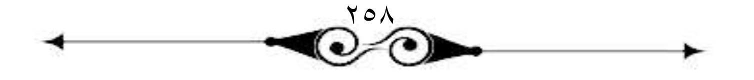
٤. ما هي المعضلات الأمنية التي يتعامل معها جهاز مكافحة الإرهاب ؟
٥. وما هي العلاقة بين جهاز مكافحة الإرهاب والأمن الوطني العراقي ؟
٦. ما هي طبيعة مهام جهاز مكافحة الإرهاب ميدانياً وسيبرانياً؟
٧. وما هو مستقبل الأمن الوطني العراقي في ظل المعضلات الأمنية وجاهزية جهاز مكافحة الإرهاب؟

❖ **الفرضية:** استندنا على فرضية مفادها: ((كلما اعتمد القائمين على الأمن الوطني العراقي على جهاز مكافحة الإرهاب؛ ازدادت إمكانية السيطرة على المعضلات الأمنية في الميدان العملياتي والفضاء السيبراني لسرعة الاستجابة والأداء المهني العالي)). وسنحاول إثباتها أو تفنيدها في نتائج البحث.

❖ **الأهداف:** يسعى الباحث عن طريق البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف وعلى النحو الاتي:
١. التقييم الاستراتيجي لجهاز مكافحة الإرهاب لبيان نقاط القوة وتعزيزها ومعرفة نقاط الضعف ومعالجتها من قبل المعنيين.
٢. التعرف على المهنية العالية لجهاز مكافحة الإرهاب التي جعلته يحظى في مكانة خاصة في العقل الجمعي العراقي.
٣. الوقوف على الأسباب المفضية إلى سرعة الاستجابة لمواجهة التهديد الواقعي والسيبراني وانعكاساته.
٤. تحديد أعراض وآثار التهديد والتعرف على أبعاده.
٥. استعراض النماذج والمقاييس الأسس الشهيرة في الأدب الأمني حول المعضلات التي تعامل معها جهاز مكافحة الإرهاب.
٦. الوقوف على دور القائمين على جهاز مكافحة الإرهاب في الوقاية وعلاج ظاهرة التهديد.
٧. الوصول إلى تحديد العلاقة بين جهاز مكافحة الإرهاب والحد من الإرهاب والجرائم ذات العلاقة بالاختصاص.

❖ **النطاق:** يتحدد بـ:
١. **موضعياً**: بتقييم جهاز مكافحة الإرهاب من حيث فلسفته وطبيعته وإمكاناته ومهنيته وصعوبة مهامه، وشكلياً اقتصرت على الأمن الميداني والسيبراني مقابل التهديد الميداني والسيبراني ضمن مفاهيم: المعضلة الأمنية، والمهنية الوظيفية العالية، والمكنّة الأدائية.
٢. **الحدود المكانية**: اقتصر البحث على الساحة العراقية وبالتحديد قضايا مكافحة الإرهاب الميداني والسيبراني.
٣. **الحدود الزمانية**: ركز البحث على حقبة ما بعد التأسيس ٢٠٠٧ وبالتركيز على الحقبة الممتدة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧.

❖ **مصطلحات الدراسة:** بداية لابد من توضيح بعض المفاهيم ومنها:
١. **التقييم الاستراتيجي: (Strategic Valuation)** هي عملية تتضمن مجموعة من الإجراءات يتم عن طريقها قياس بدقة مدى تحقيق الأهداف والغايات المطلوبة من أداء معين ورصد نقاط القوة وتعزيزها وتشخيص الأخطاء لمعالجتها.
٢. **جهاز مكافحة الإرهاب** ICTS: (Iraqi counter terrorism service) هو احد الأجهزة الأمنية والاستخبارية يختص بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله والقضاء عليه



واتخاذ جميع التدابير والإجراءات التي من شانها منع وردع الإرهاب بهدف القضاء عليه.

٣. **الأمن الوطني** (National Security): هو توفير الحماية للمواطنين، والأفراد المتواجدين على أراضي الدولة، بمعنى، بناء الخطط واستخدام الإمكانات والوسائل الأمنية للمحافظة على سير الحياة اليومية بشكل صحيح، وبعيداً عن وقوع أية أزمات تؤدي إلى التسبب بضرر، لمكونات المجتمع البشرية والمادية.

٤. **الأمن السيبراني**(Cybersecurity)، بناء الخطط واستخدام الإمكانات والوسائل التقنية التي يتم استخدامها لمنع الاستخدام غير المصرح به وسوء الاستغلال واستعادة المعلومات الإلكترونية ونظم الاتصالات والمعلومات التي تحتويها وذلك بهدف ضمان توافر واستمرارية عمل نظم المعلومات وتعزيز حماية وسرية وخصوصية البيانات الشخصية واتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المواطنين والمستهلكين من المخاطر في الفضاء السيبراني.

٥. **الفضاء السيبراني**(Cyberspace): هو التعامل مع العالم عن طريق شبكة الإلكترونية لها استقلاليتها من الداخل وتقوم بنيتها الأساسية على التقنيات الحديثة وهي كذلك أنظمة التعامل مع الحاسوب .

٦. **المعضلة الأمنية**(The security dilemma): هي الحالة التي تتسبب فيها الإجراءات التي تتخذها الدولة لزيادة أمنها في ردود أفعال من دول أخرى تؤدي إلى انخفاض في أمن الدولة بدلاً من زيادته.

٧. **المكنّة الأدائية** :(Performance machine) القدرةُ والاستطاعةُ، والقوَّةُ والشَّدّة، فهي أجمالي القدرة الفعلية المستخدمة في الأداء.

❖ **المنهجية** : استخدمنا المنهج الاستقرائي الذي يركز على استقراء تأثير المعضلات الأمنية الفعلية والرقمية على الأمن الوطني العراقي وسبل التأهيل والتمكين الأدائي الذي يثيره موضوع البحث، والتطرق إلى اهم إنجازات جهاز مكافحة الإرهاب والتأكيد على ضرورة بناء الاستراتيجية للأمن المعلوماتي-السيبراني عالي الجودة لضمان استدامة الاستراتيجية الأمنية.

❖ **الهيكلية**: يتكون البحث الموسوم ((التقييم الاستراتيجي لإداء جهاز مكافحة الإرهاب العراقي

((المعضلة الأمنية -المنظور الوظيفي -المكنَة الأدائية)) : من مقدمة توضح خارطة البحث واهم مفاتيحه، وثلاثة محاور: الأول حمل عنوان: الأدائية والمعضلة الأمنية التقليدية والسيبرانية، أما الثاني: المنظور الوظيفي، والثالث: اختص بالمكنّة أدائية الأمنية، لنختم البحث بجملة من النتائج والتوصيات.

☐



المحور الأول
الأدائية والمعضلة الأمنية التقليدية والسيبرانية

إن أولى أولويات تقييم الأداء لجهاز مكافحة الإرهاب اقرأن الأداء بالمعضلات الأمنية بفرعيها التقليدي والسيبراني لاكتظاظها بالمحفزات الدافعة لاختراق الأمن الوطني من الفجوات الرخوة، والذي بدا فيها التهديد في أوجه، فكان لا بد من تحرك القائمين على الأمن بالأخص جهاز مكافحة الإرهاب بعد أن ارتفع سقف التهديد بشقيه الواقعي والافتراضي فانعكست سلباً على البناء المجتمعي، ولغياب الأدراك الاستراتيجي الجمعي بخطورة التهديد والتهاون المفرط افضى إلى اهتزاز هيكل الأمن وهيمن التهديد، وشاع الصراع والنزاع والعنف وهذا ما سجله التاريخ السياسي للعراق للحقبة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧، فكانت معضلة أمنية حقيقية ادركها جهاز مكافحة الإرهاب ورى ضرورة حشد الهمم للتعامل معها؛ كونه المعني الأول في معضلة الإرهاب.

ولعل أفضل ما يفسر جدلية الأمن والتهديد، هو البحث عن مصدر المعضلات الأمنية ومعرفة سبب استفحالها، فسجلات الأمن العراقي، أشرت ذلك المفهوم، وما أداه من دور في إعادة رسم الخارطة الجيو-امنية بين حقبة وأخرى، فالواجب علينا أن نتصفح تلك السجلات ممعنين النظر بها، في محاولة منا لتقييم الوضع الأمني ووضع رؤية استراتيجية لمستقبل الأمن العراقي التقليدي والسيبراني.

ولهذا، فالمعضلة الأمنية كانت تتمثل بالتهديدات التقليدية (المرئية) وغير المرئية(السيبرانية) التي توثر على منظومة الأمن الشامل، [١] ففي عصر المعلوماتية أصبح لأمن المعلومات الدور الأكبر لصدّ أي هجوم الإلكتروني ومنعه من إحداث أضرار على منظومات الحماية الأمنية الذي تتعرض له أنظمة الدولة المختلفة، وحماية الأنظمة التشغيلية من أي محاولات للولوج بنحو غير مسموح به لأهداف غير سليمة، فالتطور التكنولوجي الذي شهده العراق في مجال المعلومات والاتصالات بعد عام ٢٠٠٣ تزامن معه ضعف الأمن الإلكتروني وركاكة البنية التحتية أدى إلى أن يصبح العراق منكشفاً استراتيجياً لكثير من دول العالم، يسهل اختراقه وبدأت معضلة أخرى هي معضلة " الجيوش الإلكترونية المعادية"، و"التجنيد الإلكتروني" و"صناعة لكراهية"، " وحروب المعلومات " ، "والضربات السيبرانية"،[٢] لدرجة استخدام العراق كساحة للحرب "الكلاسيبر" ، إذ يشكل هذا الإجراء خرقاً لأمن المعلومات العراقي[٣]، ولتلافي مثل هذه الخروقات الكبيرة التي تتعرض لها حركة المعلومات في العراق يتوجب بناء منظومة متكاملة لأمن المعلومات؛ لذا يتوجب بناء منظومة للأمن الإلكتروني العراقي بهدف حماية الفضاء السيبراني الوطني[٤] .

إن من بين اهم المعايير والأسس لتقييم أداء جهاز مكافحة الإرهاب استراتيجياً وكما موضح في الجدول أدناه:

المؤشر	التقييم			
	فعال جداً	مفعل	في طور التفعيل	غير مفعل
وضَع استراتيجية لأدائه وسياسة لتعامله	✓			
واتباع المهنية والأخلاق العسكرية في تنفيذ العمليات الأمنية والاشتباكات مع الإرهابين والخارجين عن القانون	✓			
وتنفيذ عمليات المراقبة والتفتيش والتحري بناء على امر قضائي	✓			
مراقبة الاتصالات ومواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية للمشتبه بهم بناء على امر قضائي		✓		
تنفيذ أوامر القبض الصادرة من القاضي المختص وفقاً لقانون مكافحة الإرهاب	✓			
إجراء التحقيق مع الملقى القبض عليهم من قبل محققين قضائيين وبإشراف قاضي مختص	✓			
تنسيق والتعاون وتبادل المعلومات مع الأجهزة الأمنية والجهات ذات العلاقة، والتنسيق والتعاون وتبادل المعلومات ذات العلاقة بمكافحة الإرهاب مع الأجهزة النظيرة للدول العربية والأجنبية		✓		
تعقب مصادر تمويل الإرهاب بهدف تجفيفها بالتعاون والتنسيق مع مكتب مكافحة غسيل الأموال و البنك المركزي العراقي والجهات الأخرى ذات العلاقة	✓			
وضع معايير لتصنيف وتحديد أسبقيات الأهداف الإرهابية	✓			
متابعة وتنفيذ توجيهات ومهام وأهداف الدولة في مكافحة الإرهاب وبناء الأمن الوطني العراقي	✓			
التنسيق مع الأجهزة الاستخبارية المختصة فيما يتعلق بإنجاز الفعاليات والمهام المكلفة بها لتنفيذ خطط مكافحة الإرهاب	✓			
التنسيق مع وزارة الخارجية في سبيل حشد الجهود الدبلوماسية من اجل كسب تعاون الدول المجاورة ودول المنطقة في برنامج مناهضة الإرهاب وتطهير العراق من المخابئ وأماكن الإيواء ومنع أي دعم مباشر أو غير مباشر للإرهابيين		✓		
تبادل وتداول وتقويم المعلومات الخاصة بمكافحة إلا رهاب داخل العراق و خارجه	✓			
التنسيق مع الجهات الأمنية في وضع الاستراتيجيات الخاصة بالخطط الأمنية في مكافحة الإرهاب	✓			
القيام بالفعاليات الضرورية لإنجاز المهام المتعلقة بالجهاز وما يرافقها من ضمانات وتدابير احترازية	✓			
الالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات والإعلانات الدولية في العمليات الأمنية		✓		
اعداد استراتيجية سيبرانية لجهاز مكافحة الإرهاب			✓	
أنشاء جهاز مكافحة الإرهاب السيبراني				✓

جدول من تصميم الباحث يوضح فيه معايير واسس تقييم جهاز مكافحة الإرهاب استراتيجياً

تلك المعايير والأسس لتقيم أداء جهاز مكافحة الإرهاب والتي تدل على جودة المواصفات ونوعية الأداء التي يتمتع بها، مما جعله يحتل مكانة بارزة في مدرك العقل الجمعي العراقي.

الكثير من تلك المؤشرات والمعايير اتضحت في الأداء الاستراتيجي للجهاز بالأخص في الحقبة بين ٢٠١٤-٢٠١٧، فعلى سبيل المثال الدور الذي أداه الجهاز للتعامل مع المعضلة الأمنية في الأنبار[٥] ، ومعضلتي تكريت والموصل الأمنيتين[٦] ، إضافة إلى معضلة كركوك الأمنية.[٧]

إن الأمنين يتفاعلون مع قضايا الأمن ويعبرون عنها أدائياً؛ كون قضايا الأمن وسيلة لتحقيق غاية في نفوسهم، ولأن أفضل طريقة للتعامل مع المعضلات الأمنية الاستجابة السريعة للتهديدات التي تحدثها المعضلات الامنية[٨]؛ فلابد من بناء الأداء الأمني، فكلما ازدادت المعضلات الأمنية أثرت على طبيعة الأداء الاستراتيجي الوطني[٩]، وبما إن التفاعل ارتباطي فانه يدفع باتجاه التفاعل المتقارب، ، هذا يعني تؤثر المعضلات الأمنية لسببين: الأول: لإشاعة الخطاب الأمني، والثاني: لاحتواء قضايا التهديد وهذا ما شهدته الساحة العراقية ما بعد ٢٠٠٣[١٠].

ودون شك، إن الأدائية تأثرت بطبيعة التهديدات الأمنية، فالأداء مخرج لمدخل هو الوضع الأمني، فالتشكيل للمعضلات الأكثر تهديد امني يميل إلى صياغة بيئة أمنية آمنة[١١]، واداءات الأجهزة الأمنية الوطنية تقاربت مع أداء جهاز مكافحة الإرهاب فتشكل هرم أدائي متكامل فكك منظومة التهديد ، فظهر تقارب أدائي متناغم للحد من مصدر التهديد[١٢].

وهذا يفسر طبيعة العلاقة بين الأداء والمعضلة الأمنية، كما يفسر سر التفاعل لحلحلة بعض القضايا ذات العلاقة بالأمن والاستقرار الوطني، ففي كثير من الأحيان كانت الأهداف من الأداء المخطط والمبرمج-المرسوم هو تجنب الأخطاء وحماية الأهداف المدنية، والدقة في التميز بينهما في العمليات العسكرية والأمنية، فالحماية وسيلة لغاية للاستدامة الأمن، بعد موجة العنف التي سبت تيه فكري وعنف مجتمعي[١٣]، فالشعور بالتهديد جعل من الهوية الوطنية تعلو على الهويات المجتمعية الفرعية[١٤] .

إن مطلب الأمن الجمعي كان حافز لإعادة صياغة الأداء الأمني، ولتفسير تشنجات الحركات الأدائية، لاسيما عندما أزاد تهديد المعضلات الأمنية ضغطاً على أدائية جميع الأجهزة الأمنية لتنسيق العالي لتحقيق تفوق على مصدر التهديد، واستباقه بالتحصين الدفاعي، وإجهاض مشاريعه، والوقاية من مكنونها الفكرية احترازياً، وهذا ما حرص عليه جهاز مكافحة الإرهاب قبل غيره في التنسيق والتشارك وسرعة الحرة والمباغتة، فالأمن ومدى استدامته يؤثر طردياً على مدركات العقل الجمعي العراقي، فمحاكاة مشاعر العراقيين الأمنية هو عامل مهم للغاية يتقيد به صانع الأمن، لكن يتأثر الخطاب كذلك بالحقائق الأمنية، والقدرة على البناء المنيع المحصن لدرء أخطار التهديد بمختلف صوره، ولهذا فالأمن بصورته الإيجابية (الأمن المستدام) يؤثر على اللغة الخطابية إيجابياً، عن طريق الإغراء بمكاسب الأمن، بينا الأمن السلبي يؤثر سلبياً على مدركات العقل الجمعي العرقي؛ فتخطي المكون الأمني ذات الصبغة الطائفية كانت أولى خطوات البناء القويم [١٥].

إن العراقيين بوصفهم مدنيين مستضعفين تعاملوا مع المعضلات الأمنية وفقاً لمبدأ الإذعان والمسايرة في بادئ الأمر، ويمكن إن نؤكد ذلك في التعاطي مع المعضلات الأمنية في



عامي(٢٠٠٥-٢٠٠٦) معضلة الطائفية[١٦]، "كانت لغة التخندق والتكتل عالية بالنسبة للقوى المجتمعية التي يعد فيها الخطاب العنيف ولازدرائي هو الاكثر شيوعاً" ، فلو استعرضنا الخطابات المجتمعية في تلك الحقبة نكتشف أنها تفاعلات من تأثر بالطائفية، اكثر من ما هو معتقد البحث عن السلام داخلي، فالخطاب العنيف يحدث بسبب التفاعلات السلبية، لأنهم أي الفاعلين الداخليين "أكثر عرضة للضغوط الأمنية لسببين: الأول: التهديد المجتمعي مرتبط بالتهديد الأمني، والثاني : التهديد الأمني مرتبطة بالأداء الأمني ، فالأمن حاجة وضرورة مجتمعية "، ولأن ترك المعضلات الأمنية دون معالجة امر غير منطقي – بلغة الدراسات الأمنية، بعد أن تسببت بموجات من النزوح بين (٢٠١٤-٢٠١٦)[١٧]، وهنا تدخل جهاز مكافحة الإرهاب لتشكيل رصف مجتمعي ليدخل بوابة التفاعل الأمني الجماعي لمواجهة معضلة التهديد من مصراعيها، فنجح في بناء اعتقاد لدى صناع القرار المجتمعي بضرورة حشد المجتمع في بناء الأمن، ليوفر لهم فرصة لمواجهة مصدر التهديد، وهذا ما حصل عندما تشكل التحشيد ضد مصدر التهديد، لكن هذا الأنموذج يضعف عندما يتفكك مصدر التهديد ويبقى الأداء الأمني للأجهزة الأمنية المعنية يعمل على استدامة الأمن[١٨].

فاذا ما تطرقنا إلى الأداء الذي قام به الجهاز لوجدنا انه انفرد في القدرة على التعامل مع المعضلات ذات الأثر العنيف، فنجده تعامل مع مصادر مختلفة من التهديد، بما فيها التي تظهر بسبب الأزمات وهذا ما دفعه لمرافقة التظاهرات والوقفات الاحتجاجية وضمان امنها وسلامتها بالتنسيق مع جهازي الأمن الوطني وجهاز المخابرات الوطني تحسباً من توظيفها وتحويلها إلى معضلة أمنية[١٩].

ومن المتعارف عليه، إن تقيم أداء جهاز مكافحة الإرهاب العراقي يوصلنا إلى نتيجة هي إن هناك علاقة ارتباطية طردية بين القدرة الأدائية والطبيعة الأمنية في التعامل مع المعضلات والقضايا الأمنية، فالعلاقة عكسية بينهما، فكلما ازدادت المعضلات الأمنية تهديداً؛ ازداد الأمن ضعفاً، وكلما زادت الأمن قوة، أزادت المعضلات المنية ضعفاً.

المحور الثاني

المنظور الوظيفي

يتألف الجهاز من العديد من التشكيلات لإداء دوره الوظيفي بمهنية عالية[٢٠]، إذ نجد وكالة الجهاز الأمنية والاستخبارية والتي ترتبط بها المديريات العديد من المديريات منها مديرية الاستخبارات، ومديرية العمليات، ومديرية التدريب، والمديرية الأمنية، ومديرية التحقيق، ولهذا كانت الوكالة منظمة ودقيقة وبانت عليها الحرفية والمهاراتية، وأما وكالة الجهاز الفنية والإدارية وترتبط بها المديريات مديرية السياسة والتخطيط الاستراتيجي، ومديرية الإدارة والميرة مديرية الشؤون الفنية، فكان لدعمها اللوجستي ولقدرتها التخطيطية للعمليات التكتيكية وسياسة التنسيق مع الأجهزة الأمنية الأخرى لتسهيل التحركات ونجاح العمليات الاشتباكية، ويمارس مكتب المفتش العام ودر مهم في الرقابة والمساءلة وتتبع الأخطاء، وتهتم مديرية الدائرة القانونية بالنظر بقانونية السلوكيات الأدائية، وتمكن جهاز مكافحة الإرهاب عن طريق قيادة العمليات الخاصة الأولى والثانية والثالثة القيام بالعديد من العمليات التي اثبت فيها الجاهز مهنيته وحرفيته وجزء منها يرجع إلى دور أكاديمية جهاز مكافحة الإرهاب في زرع القيم العسكرية ومراعاة حقوق الأنسان وحماية الممتلكات العامة والخاصة، وكان لجناح طيران مكافحة الإرهاب دور

فاعل في تامين غطاء جوي لعمليات التحرير للمدن العراقية(٢٠١٤-٢٠١٧)، وكان لـه علاقـات تنسيقية عالية مع الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة ذات العلاقة بمساندة الجهود الوطنية في مكافحة الإرهاب عن طريق جمع وتبادل المعلومـات بالتنسيق مع الجهـات ذات العلاقـة فـي وزارتـي الـدفا ع والداخليـة وجهـاز المخـابرات الـوطني العراقـي والبنـك المركـزي العراقـي والجهات الأخرى.

وبان الدور الوظيفي اكثر في عمليات تسمية الهدف عن طريق الجهات المنصوص عليها القانون، ومن ثمَ اتباع الضوابط والتعليمات في عرضـه علـى اللجنـة الوزاريـة للأمن الوطني للمصادقة عليه وتشمل تسمية الهدف (الأشخاص) وأماكن الإيواء ومخابئ الأسلحة و شبكات التهريب والحسابات المصرفية ووسائل الأعلام وجميع الأعمال الإرهابية الأخرى، واتخاذ الإجراءات المباشرة لمعالجة الهدف وفق القانون، عن طريق المراقبة والاستطلاع والتفتيش والمداهمة والقبض بالاستناد إلى المعلومات التي يحصل عليها الجهاز ويعرضها على القاضـي المختص لإصدار ما يراه مناسب بصدده، فالتحري والاستعلام والتدقيق المعلوماتي عن طريق قوات مكافحة الإرهاب، ومن ثم يقوم رئيس الجهاز بعرض المعلومات على اللجنة الوزاريـة للأمن الوطني مع التوصيات لاتخاذ القرار المناسب في شانها، وهذا الأداء يشير إلى الالتزام بالأداء الوظيفي وما يحمل من قوانين وضوابط وتعليمات تجعل منه جهاز ذو مهنية ومصداقية عالية[٢١]

والحقيقة إن جهاز مكافحة الإرهاب قادة وضباط ومراتب اتصف بالمهنية العالية وهذا ما دفع الكثير من المجلات العسكرية والمدنية للإشارة للفريق عبد الوهاب الساعدي بوصفه قائد ميداني متميز، وما تركـه من اثر فـي المدرك الجمعي العراقي، فشغل منصب قائد القوات الخاصة وفي ٢٠١٤ شغل منصب نائب قائد عمليات مكافحة الإرهاب وقائد تحرير بيجي والتي تحررت بالكامل في ٢٠/ تشرين الأول ٢٠١٥ وقائد عمليات تحرير تكريت التي تحررت في ٣١/ ٣/ ٢٠١٥ وعمليات تحرير الفلوجة، إذ اعلن الفريق الركن عبد الوهاب الساعدي في ٢٦ حزيران ٢٠١٦ تحرير مدينة الفلوجة بعد معاك قتل فيها ١٨٠٠ مسلح من داعش ،وفي ٢٠١٧ شغل منصب قائد عمليات تحرير الموصل التي تحررت في ١٠ تموز ٢٠١٧، فاعلن رئيس الوزراء العراقي في تلك الحقبة حيدر العبادي "يوم النصر الكبير"، فازدادت مكانة الجهاز وقادته حتى ترجم حب أهالي نينوى إلى تمثال للساعدي تخليداً وتكريماً لبطولاته، كما كتب عنها محلل الأمن القومي في CNN "بيتربيرغن" قائلاً: " إن الساعدي لعب دوراً حاسماً في هزيمة داعش في العراق"[٢٢].

ولهذا إن الرؤية الاستراتيجية الأمنية لجهاز مكافحة الإرهاب هي عراق خالي من الإرهاب والجريمة المنظمة تقليدياً وسيبرانياً، وهذا يتطلب دور فاعل من جهاز مكافحة الإرهاب لتوظيف الإمكانات والوسائل لتحقيق غاية هي الأمن العراقي المستدام، وهذا يتطلب التعامل مع العديد من المعضلات الأمنية منها الارهاب والجريمة المنظمة والمنظمات والتنظيمات المسلحة التقليدية والسيبرانية، فطبيعة العلاقة بين جهاز مكافحة الإرهاب والأمن الوطني العراقي علاقة وظيفية، إذ يقوم الجهاز بتحقيق الأمن بمستوياتها الثلاثة (صناعة، وبناء، وحفظ) في الحيزين الجغرافي، والسيبراني، فمستقبل الأمن الوطني العراقي في ضوء العلاقة الثلاثية بين المعضلات الأمنية والدور الوظيفي والمُكنة وجاهزية جهاز مكافحة الإرهاب، يشير إلى عراق مستقر آمن .

المحور الثالث
المكنة أدائية الأمنية

إن المكنّة الأدائية لجهاز مكافحة الإرهاب بات بوضوح في قدرته القتالية [٢٣]، فيوصف مقاتليه بقوات النخبة، كلف الجهاز بالكثير من العمليات أهمها عمليات تحرير الفلوجة وبيجي وتكريت والموصل ،فالنركز على تحرير الموصل لاسيما تحرير المحور الجنوبي والجنوب الغربي للموصل، كل المعطيات على أرض الواقع تشير إلى أن معركة تحرير الجانب الغربي من مدينة الموصل (شمال) أصعب على المدنيين والقوات العسكرية العراقية من معركة تحرير الجانب الشرقي للمدينة، وكل المعطيات على أرض الواقع تشير إلى أن معركة تحرير الجانب الغربي من مدينة الموصل (شمال) أصعب على المدنيين والقوات العسكرية العراقية من معركة تحرير الجانب الشرقي للمدينة، وتمكنت القوات العراقية خلال حملة عسكرية بدأتها في أكتوبر/تشرين أول ٢٠١٦، من استعادة النصف الشرقي للمدينة، في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٧، ومن ثم بدأت في ١٩ فبراير/شباط الماضي، هجوماً لاستعادة الشطر الغربي للمدينة، وتمكنت من تحرير أزيد من نصف مساحته حسب قيادات عسكرية، وخلال الأسابيع الأولى من الهجوم الأخير تقدمت القوات العراقية بسرعة في جنوبي المدينة، وصولا إلى الأحياء السكنية، لكن تقدمها تباطأ بشكل كبير منذ نحو شهر نتيجة المقاومة العنيفة التي يبديها مسلحو "داعش" في الأزقة الضيقة المكتظة بالمدنيين في منطقة المدينة القديمة وسط الجانب الغربي، وكانت قوات جهاز مكافحة الإرهاب بمثابة رأس الحربة في معارك الجانب الشرقي للمدينة، والتي استمرت قرابة ١٠٠ يوم، إذ شقت طريقها في أحياء هذا الجانب وصولاً إلى نهر دجلة الذي يمر في وسط المدينة ويشطرها إلى نصفين من الشمال إلى الجنوب، وإن "خطة تحرير الجانب الغربي توزعت على القوات المشتركة، المتمثلة في: قوات جهاز الشرطة الاتحادية، والرد السريع (قوتان تابعتان لوزارة الداخلية) كلفتا بتحرير محور المنطقة القديمة في قلب الجانب الغربي، وجهاز مكافحة الإرهاب (قوات النخبة)، كلف بتحرير المحور الجنوبي والجنوب الغربي للموصل، وقوات الجيش والشرطة المحور الغربي للموصل" [٢٤].

أن "صعوبة المعارك تكمن في اكتظاظ المناطق بالسكان بشكل هائل، في الأخص في مراكز المدن ، وهذا ما تطلب مهنية وحرفية عالية [٢٥]، فالتعامل مع المعضلة الأمنية المعقدة يتطلب دور وظيفي احترافي ومكانات أدائية عالية، وحسب ما يوضحها الأشكل الاتي:

المعضلة الامنية	• العمليات الارهابية التقليدية • العمليات الارهابية السيبرانية
الدور الوظيفي	• التقيد بالقوانين والضوابط والاخلاق العسكرية • المهنية والحرفية العاليم في المهام
المكنة الادائية	• القدرات القتالية الميدانية العالية • والقدرات في التصدي للهجمات السيبرانية

مخطط افتراضي من تصميم الباحث يوضح فيه ثلاثية التقييم الاستراتيجي

إن الإمكانات والقدرات هي التي تحدد طبيعة الأداء الأمني للتعامل مع المعضلات، وهذا ما يفسر استفحال المعضلات الأمنية في الحقبة الممتدة بين ٢٠١٤-٢٠١٧ ، وهذا لا يعني لا توجد معضلات وتهديدات قبلها وبعدها، لكن هذه الحقبة شهدت تهديد عالي وتطلب جهد امني عالي، إذ شهد عام ٢٠١٤ تهديد حقيقي(الإرهاب)، اذا نزح نحو(٣.٢) مليون شخص وكان(٨) مليون شخص بحاجة للمساعدات الإنسانية والحماية الأمنية [٢٦]، الأمر الذي جعل الأمر اكثر تعقيداً، وهنا ظهرت ضرورة الدعم والاسناد الدولي، لكن ارتفعت درجة التهديد عام ٢٠١٦ وارتفعت معه اللغة الخطابية الأمنية، التي تتطلب إرادة جماعية للتغلب على ارث مرير، وهذا ما حققه جهاز مكافحة الإرهاب بحنكة قادته والتي برز فيها القائدين عبد الغني الأسدي وعبد الوهاب الساعدي [٢٧]، فحجم التهديدات التقليدية السيبرانية الداخلية والإقليمية عقدت الموقف واربكت الأداء [٢٨]، وتلك من الإشكاليات التي تجعل عملية بناء الأمن صعبة؛ كونها تفضي إلى تفاقم المعضلات الأمنية [٢٩]، التي ازدادت بفعل خطابات العنف والكراهية [٣٠]، التي روج لها الفاسدين ومستثمري الكراهية[٣١] ، ونرجسية الخطابات التي هزت بعض المفاهيم الجمعية واستفزت كنوناتها،[٣٢] وما هي إلا وهلة من الزمن حتى توحدت المدركات وشحذت الهمم وانبت القدرات [٣٣]، وبان الاعتدال وبدأت مرحلة العزوف عن التطرف والميول نحو الأجهزة الأمنية[٣٤]، وتغيرت المدركات من "الأنا" إلى "نحن"[٣٥]، وانتقلت الاستراتيجية الأمنية من التبلور إلى التكامل [٣٦]، فسياسة الجهاز الأدائية حالها حال سياسات الأمن الوطني العراقي ارتقت بجودة الأداء بفعل الإرادة المدعمة بالقدرات والإمكانات [٣٧].

وهنا نجد معادلة صعبة هي:" كلما فُعل الأمن في العراق فُعلت المعضلات الأمنية فيه كذلك؛ لاستدامة التهديد"، وهذا يعني إن الأداء استمراري حيث فالتهديدات كثيرة ومتنوعة ازدادت تعقيد بسبب انتشار الفقر والبطالة واتساع نطاق الفضاء السيبراني،[٣٨] لهذا عانت الاستراتيجية الأمنية العراقية من المعضلات أمنية كثيرة[٣٩]، لكن ابرزها معضلة " داعش" فنفذ جهاز مكافحة الإرهاب أكثر من ٢٥٣ عملية عسكرية ضد تنظيم "داعش" في عام ٢٠٢٠، فيما أشار إلى قتل واعتقال نحو ٥٠٠ عنصر من التنظيم، كما ان "فرق الأمن الرقمي التابعة لجهاز مكافحة الإرهاب نجحت في تعقُب ٢٦٢٨٠ حسابا للعصابات الإرهابية على منصات التواصل الاجتماعي ومواقع التراسل الفوري"[٤٠]، ومع إطلالة عام ٢٠٢١ انطلقت عمليات واسعة لملاحقة مسلحي داعش في الأنبار وصلاح الدين وديالى وكركوك والموصل تمكن فيها الجهاز من قتل واعتقال الكثير من عناصره [٤١]، فالوضع الأمني التقليدي والسيبراني في العراق عموماً بحاجة إلى تقييم وتقويم استراتيجي، وكذلك الحال ينسحب على جهاز مكافحة الإرهاب، لاسيما بعد تمكن من أداء دوره الوظيفي ووظف إمكاناته الأدائية لحلحلة المعضلات الأمنية وتفكيكها، ويمكن توضيح ذلك عن طريق مصفوفة SWOT لتقييم الأداء الاستراتيجي لجهاز مكافحة الإرهاب، وعلى النحو الاتي:

الأبعاد	البيئة الداخلية	البيئة الخارجية



ت	نوع Type	نقاط القوة Strengths	نقاط الضعف Weakness	الفرص Opportunities	التحديات(التهديدات) Threats
١	الاستراتيجي	-الخطط مرسومة -الإمكانات متوفرة -الوسائل متاحة	- تداخل الصلاحيات مع الأجهزة الأخرى - نسبة الأفراد مقارنة بالمساحة الجغرافية	الدعم الدولي للسيطرة على المعضلات الأمنية	التدخل الإقليمي المفضي إلى توالد وتجدد المعضلات الأمنية
٢	التكتيكي	-المهارات القتالية عالية -المناورة العالية	-التداخل بين الأهداف المدنية والعسكرية -كثرة العمليات الإرهابية -المساحة الوعرة والصحراوية قليلة أو خالية السكان	الشراكات الأمنية الدولية في العمليات الخاصة والمعقدة	دعم الخارجين عن القانون والمسلحين ودعاة العنف من قبل بعض القوى الإقليمية
٣	الاستخباراتي	-المعلومات الدقيقة -سرية المتابعة والتقصي - الثقافة الأمنية المجتمعية بفعل الثقة والمصداقية	- صعوبة تشخيص المعلومة التدقيقية - الانكشاف الاستراتيجي - وهم المعلومات وكثرة الإشاعات	الشراكات الدولية والإقليمية لتبادل المعلومات والتنسيق المشترك لغرض مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة	دعم بعض الدول الإقليمية والدولية إلى الجماعات المسلحة والمافيات من اجل الاستثمار في النزاع وإضعاف إجمالي قوة الدولة
٤	اللوجستي	-التنسيق عالي -التموين متوفر -الدعم المالي متوفر -تدريب عالي المهارات والخبرات جيدة	-ضعف التخصيص المالي للتدريب عالي التقنية -التركيز على الجانب الأدائي الميداني دون المعرفي	دعم عمليات حفظ وبناء الأمن والاستقرار دولياً عن طريق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية	محاولات بعض القوى الإقليمية إضعاف الأجهزة الوطنية لغرض منع العراق من لعب دور مؤثر امنياً في الساحة الإقليمية فضلاً عن جعله ساحة لتصفية الحسابات
٥	السيبراني	-فريق مختص -تدقيق -رقابة -متابعة بناء جهاز مكافحة الإرهاب السيبراني، وتعزيز منظومة الامن السيبراني	عدم موائمة نسبة خريجي علوم وهندسة الحاسبات لا تتناسب والفضاء السيبراني العراقي -ارتفاع الإرهاب والجرائم والتجنيد والانتحال والهجوم الإلكتروني -الانكشاف السيبراني -ضعف منظومة الامن السيبراني	التنسيق الدولي والإقليمي لبناء منظومة الامن السيبراني الدخول في المعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة في الامن السيبراني الدولي والفضاء السيبراني الدولي	الانكشاف الاستراتيجي الدولي في الفضاء السيبراني نتيجة الفجوة المعلوماتية والتقنية بين الدول جعل الكثير من دول العالم معرضة للحروب السيبرانية والاختراق السيبراني والقرصنة والتهكير والتجسس وصناعة الكراهية والتحريض على العنف عن طريق شبكات الانترنيت

جدول من تصميم الباحث بالاستعانة بمصفوفة SWOT لتقييم الأداء الاستراتيجي لجهاز مكافحة الإرهاب

إن الاستراتيجية الأمنية من متطلبات الاستقرار، والأخير رهن انتشار الثقافة الأمنية، فالاستراتيجية تم صياغتها لكن بحاجة إلى مقاربة بين الخطط والإمكانات والوسائل والأهداف (٤٢)، ولهذا فان صياغة استراتيجية أمنية كاملة طويلة الأمد، تؤثر إيجابياً في السياسة الأمنية، وتحقق طفرة نوعية في الأمن الوطني العراقي، فالموضوع الأهم في الأجندة الأمنية هو كسب التأييد الجماهيري وتعلية الحس المجتمعي الأمني، وهذا ما قام به جهاز مكافحة الإرهاب فنجح بكسب التأييد في قضايا الأمن، بالنظر إلى حجم التأييد يمكن قياس مستوى الأمن، وهذا يشير إلى العلاقة بين الأداء والدعم وهذا يمكن الاستدلال عليه في التأييد الأمني الذي جعل من الفريق الركن عبد الوهاب الساعدي رمز للقائد الميداني.

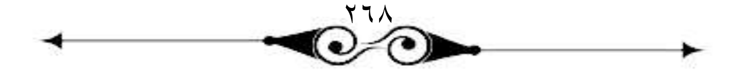
الخاتمة

خلاصة لكل ما عرض آنفاً، أن هناك علاقة ترابطية بين المعضلة الأمنية والمنظور الوظيفي والمكنَة الأدائية، فكلما أزادت الإمكانات والقدرات الأدائية وارتفعت المهنية الوظيفية ,ضعفت المعضلات الأمنية وهذا الأمر يعتمد كثيراً على نوع المعضلات التي تقوى كلما قل الأمن، وتضعف كلما ازداد الأمن، فبجودتها الإدارية تنتخب أداءها.

عموماً إن جهاز مكافحة الإرهاب من الأجهزة ذات المهنية العالية والإرادة القوية والإمكانات والقدرات العالية، تمكن من يتكامل مع الأجهزة الأمنية والعسكرية في إدارة العمليات القتالية ، وحصل على ثقة العقل الجمعي العراقي على الرغم من إن التهديد كان عنيف في العراق، فالمعضلات الأمنية الكبرى "داعش" والجريمة المنظمة والعنف المسلح والجرائم الإلكترونية أفضت إلى بناء سياسية أمنية لها تأثير على المواقف المجتمعية والحصول على التأييد لعملياتهم الأمنية الاستباقية والاجهاضية والوقائية.

وأخيراً، وتبعاً لهذا الفهم، اتضحت العلاقة التقاربية-التفاعلية بين المعضلة الأمنية والتمكين الأدائي والمهنية العالية لجهاز مكافحة الإرهاب، وتمكنا من وضع تقييم استراتيجي لجهاز مكافحة الإرهاب يبين قدرته في إدارة ملفات المعضلات الأمنية على اثر إشكالية توالد التهديد للأمن الوطني العراقي، فكلما اعتمد القائمين على الأمن الوطني العراقي على جهاز مكافحة الإرهاب؛ ازدادت إمكانية السيطرة على المعضلات الأمنية في الميدان العملياتي والفضاء السيبراني لسرعة الاستجابة والأداء المهني العالي والحرفية في التعامل مع المعضلات الأمنية، وبعد إن تم استقراء وتقييم أداء جهاز مكافحة ، خرجنا بجملة من النتائج منها:

١. جهاز مكافحة الإرهاب من الأجهزة الوطنية ذا استراتيجية عالية المهنية والإمكانات والوسائل في مواجهة المعضلات الأمنية غايته بناء عراق خالي من الإرهاب والعصابات المسلحة والجريمة المنظمة.
٢. هناك علاقة ترابطية طردية بين المكنة الأدائية والمنظور الوظيفي والمعضلات الأمنية وهذا ما تضمنت استراتيجية مكافحة الإرهاب من ركائز.
٣. يملك جهاز مكافحة الإرهاب مصداقية لدى العقل الجمعي العراقي.
٤. استراتيجية الأمن الوطني العراقي رهن الخروج من نظرية التهديد إلى نظرية الأمن المستدام.
٥. الالتزام بالقوانين والأخلاق العسكرية وعدم انتهاك حقوق الأنسان في العمليات الاشتباكات التي فيها مدنيين مستضعفين .



❖ **التوصيات**

١. فتح دراسات مختصة بدرجة "دبلوم عالي في دراسات مكافحة الإرهاب" في كليات العلوم السياسية .
٢. بناء جهاز مكافحة الإرهاب السيبراني العراقي .
٣. بناء استراتيجية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في الفضاء السيبراني
٤. إقامة المؤتمرات والندوات العلمية بين الجهاز والكليات المختصة خصوصاً العلوم السياسية في الجامعات العراقية .
٥. تعزيز الثقافة الأمنية المجتمعية.
٦. كسب الراي العام العراقي لتأسيس قاعدة أمنية رصينة لمكافحة كل أنواع الإرهاب.
٧. إيجاد عقد امني جديد ينظم الأداء الأمني-المجتمعي لاستدامة السلام.
٨. بناء استراتيجية أمنية متكاملة ترسم البرامج وتوظف القدرات والإمكانات بمختلف الوسائل لتحقيق الهدف المنشود وهو الأمن الشامل المستدام.

الهوامش والمصادر:

[1]Richard A. Clarke & Robert K. Knake, *Cyber War: The next threat to National Security and what to do about it*, (New York: Ecco HarperCollins 2010),p.228.

[2]A false sense of security؟ Cybersecurity in the Middle East, Global State of Information ,-*Journal Security*, (March 2016),p.4.

[3]Midea S Ali, “A Brief Review of Cybersecurity Issues in Iraq”, Technical Report , University Sains Malaysia,(April 2018),p.5.

[4]Sattar J. Aboud, “Cybercrime in Iraq”, *International Journal of Scientific and Engineering Research*, Vol. 5,No. 2,٢٠١٨),p. 63-64.

(٥) مناف العبيدي، "قوات جهاز مكافحة الإرهاب تعلن تحرير جامعة الأنبار من سيطرة داعش تتقدم نحو حي التأميم وسط الرمادي حيث يتخندق المسلحون"، *جريدة الشرق الأوسط*، عدد ١٣٣٩٠،٢٧ يوليو/ تموز ٢٠١٥ .

(٦) مايكل نايتس، هو زميل ليفر في معهد واشنطن ومؤلف الدراسة التي أصدرها المعهد باللغة الإنكليزية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ بعنوان ، "الأنبار أولاً والموصل أبداً؟ استراتيجية العراق لإلحاق الهزيمة بـ تنظيم الدولة الإسلامية"، *فورين آفيرز* ، ٢٧ مايو/ايار ٢٠١٥ .

(٧) داليا عريان،" الحويجة.. البوابة الرئيسية لدحر الإرهاب في العراق"، *العين الإخبارية*،٤/ ١٠ / ٢٠١٧.

(٨) رايان كوكر، "تقرير مجموعة عمل مستقبل العراق: تحقيق استقرار طويل لضمان هزيمة داعش"، المجلس الاطلنطي، مركز *رفيق الحريري للشرق الأوسط* ، بيروت مايو/ايار ٢٠١٧، ص٧.

(٩) آرلنت ليبهارت، *الديمقراطية في مجتمع متعدد*، ترجمة: حسن زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية،(العراق-لبنان: دار الفرات للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦)، ص١٥.

(١٠) ميثم الجنابي، "تقييم التجربة العراقية (٢٠٠٣-٢٠١٨): الجمهورية الرابعة – "جمهورية الاحتمالات" ومرجعية الرجوع إلى النفس"، *صحيفة الأعلام*، العراق ،١٤ حزيران/ يونيو ٢٠١٨.

(١١)ميتشل فوكو، *سؤال السلطة -من الاختزال إلى التشظي: نحو فينومينولوجيا تأويلية للسلطة*، ترجمة: محمد امين بن جيلالي،(الأمارات العربية المتحدة: مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، ٢٠١٦)، ص ص ١٢-١٣.

(١٢) عبد الواحد مشعل عبد، "سمات الدولة الحدية وإدارة المجتمع المتعدد: رؤية نظرية في الأنثروبولوجيا السياسية عن قيم التسامح والتعايش السلمي في العراق"، *مجلة جامعة التنمية البشرية*، كردستان العراق، عدد ٤، ٢٠١٦، ص ٧.

(١٣) ناظم نواف ابراهيم، "إشكالية التيه الفكري والعنف المجتمعي"، في عمار شرعان. وأخرون، *الخارطة السياسية العراقية واثرها على انتخابات ٢٠١٧-٢٠١٨*، التقرير الاستراتيجي العراقي، العراق ، كانون الأول ٢٠١٧، ص١٤٥ وما بعدها.

(١٤) رانج علاء، "الطائفية والحوكمة ومستقبل العراق"، دراسة تحليلية ، مركز *بروكنجز*، الدوحة ،رقم ٢٤ ، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٨، ص٥- ٦.

(١٥) زمكان سليم، "وهم تخطّي الطائفية في العراق"، مقال بحثي ، *معهد واشنطن* ، ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، ص١.

(١٦) حارث حسن، *الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء*، (لبنان : مركز كاينغي للشرق الأوسط ، ٢٠١٤)، ص١٠.

(١٧) جريارد وايت، "العراق: أزمات النزوح (٢٠١٤-٢٠١٧)" ، *وكالة الأمم المتحدة للهجرة*، تشرين الأول ٢٠١٨، ص٩.

(١٨)ريناد منصور، فالح عبد الجبّار، "الحشد الشعبي ومستقبل العراق"، *مركز كارنيغي للشرق الأوسط*، ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧، ص١٢-١٣.



(١٩) يحيى الكبيسي، "العراق: الاحتجاجات وأزمة النظام السياسي"، سلسلة تقييم حالة (فبراير ٢٠١٣)، *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات*، الدوحة، ٢٠١٣، ص٣.

(٢٠) ينظر :الفصل الثالث من قانون جهاز مكافحة الإرهاب العراقي رقم ٣١ لسنة ٢٠١٦.

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) Bergen ," It wasn't trump but this generals elite soldiers who defeated ISIS" ,11 November 2018.

(٢٣) مايكل نايتس، الكسندر ميلو، "جهاز مكافحة الإرهاب والحرب الطويلة ضدّ القتال المسلح"، نشر في ١٧/ / ٢٠١٧، https://www.washingtoninstitute.org /

(٢٤) ":عملية استعادة الموصل"، تقرير، قناة BBC، https://www.bbc.com/arabic/39256095

(٢٥) مثنى العبيدي ، "إشكاليات عدة : تعقيدات مرحلة ما بعد تحرير المدن العراقية من داعش" ، *مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة* ، مارس ٢٠١٧.

(٢٦) لهيب هيغل، "ازمة النزوح في العراق"، مركز *سيسفاير لحقوق المدنيين والمجموعة الدولية لحقوق الأقليات*، مارس/أذار ٢٠١٦، ص٥.

(٢٧) شيلي كالبرتسون، ليندا روبنسون، "تحقيق أقصى فائدة من النصر بعد هزم (ISIS) الدولة الإسلامية في العراق وسوريا: التحديات المرتبطة بتحقيق الاستقرار في الموصل وما هو أبعد من ذلك"، *مؤسسة رند* ،سانتا مونيكا، كاليفورنيا، ٢٠١٧، ص ٥٤.

(٢٨) محمد عبد السلام، "تهديدات أمنية غير تقليدية في المنطقة العربية، محمد عبد السلام وإيمان رجب (محرران)، *تحولات الأمن: عصر التهديدات غير التقليدية في المنطقة العربية(مصر:* مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،٢٠١٣)، ص١٥-١٦.

(٢٩) منعم العمار، وشيماء تركان صالح، "الأمن الوطني العراقي ومكافحة الإرهاب: دراسة في إشكالية الإدارة "، *مجلة دراسات دولية* ، عدد٦١،(٢٠١٥) ، ص ٤٧.

(٣٠) محمد صالح، *الاستعارات التصورية وتحليل الخطاب السياسي*،(الأردن: دار كنوز المعرفة، ٢٠١٥)، ص٧.

(٣١) موسى فرج، *قصة الفساد في العراق*،(سوريا: دار الشجرة، ٢٠١٣)، ص١٣.

(٣٢) جاسم المطير، "نرجسيّة الخطاب السياسي بين الجهل والصراخ والمزاج"، *صحيفة الصباح الجديد* (الملاحق)، ١٨ مايو/ ايار، ٢٠١٦.

(٣٣) عبد الكاظم محمد حسون، "أين نحن من وحدة الخطاب السياسي العراقي؟" *صحيفة الزمان الدولية*، ٩ يناير/ كانون الثاني٢٠١٦.

(٣٤) سليم كاطع علي،" الاعتدال السياسي منهج لتصحيح وتقويم العملية السياسية في العراق"، *مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجي*، ١١ابريل/ نيسان٢٠١٧.

(٣٥) عماد عبد اللطيف، *بلاغة الحرية: معارك الخطاب السياسي في زمن الثورة*،(لبنان: دار التنوير، ٢٠١٢)، ص٩٣.

(٣٦) عبد الكاظم محمد حسون،" أين نحن من وحدة الخطاب السياسي العراقي؟"، مصدر سابق.

(٣٧) علي عبد الهادي المعموري، *سياسة الأمن الوطني في العراق* ، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون ، ٢٠١٧)، ص٣٤.

(٣٨) "استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق ٢٠١٨-٢٠٢٢"، *البنك الدولي*، كانون الثاني ٢٠١٨، ص١٥.

(٣٩) حسين علاوي خليفة،" استراتيجية الأمن الوطني العراقي (٢٠١٠ – ٢٠١٥)"، مقال، *مجلة اراء حول الخليج*، ٢٠١٧، ص٢.

(٤٠) "العراق.. جهاز مكافحة الإرهاب يعلن إحصائية عملياته ضد "داعش" خلال ٢٠٢٠ "، *قناة RT عربية*، ١٩/١٢ / ٢٠٢٠.



([41]) "العراق يكافح الإرهاب.. أسود الجزيرة تنطلق"، تقرير ،*قناة العربية*، منشور في 25 مارس 2021،على الرابط: https://www.alarabiya.net

([42]) "استراتيجية الأمن الوطني العراقي"، 2007- 2010،(العراق: الأمن الوطني العرقي، 2007)، ص7.

المرتكزات الاستراتيجية لمكافحة الارهاب في العراق

أ.م.د زهير خضير عباس
كلية القانون / جامعة واسط

م.د نسرين فالح حسن
جامعة واسط/ كلية الإدارة والاقتصاد

المقدمة

ما ان حل عام ٢٠٠٣ حتى استبشر العراقيون بنهاية حقبة مظلمة سوداء استخدمت خلالها السلطة الحاكمة العنف المفرط وغيبت الالاف في السجون والمثقلات والاف الضحايا ناهيك عن الكوارث التي حلت بالبلاد من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها والتي ظلت تلقي بضلالها لحد اليوم على العراق .

لكن نشوة التغيير والاستبشار بالحكم الجديد لم تدم طويلا على الناس حيث وطأة أرض البلد أعتى وأشرس هجمة همجية بربرية تمثلت بدخول الالاف من العناصر الارهابية بحجج مختلفة كمقارعة الاحتلال أو نشر الديانة الاسلامية أو غيرها من الحجج الواهية التي ظاهرها حق وباطنها نوايا شريرة تعمد الى تهديم كل ما يمت للحضارة والانسانية بصلة.

وبمرور الزمن طورت هذه الجماعات الارهابية من نفسها لتخلق تنظيم جديد يحمل اسم تنظيم داعش الذي كان له الاثر البالغ في احاث تغييرات كبيرة على ارض المعركة في العراق ، وقد توجت هذه التغيرات بدخول هذا التنظيم ومقاتليه الى العراق في العاشر من حزيران عام ٢٠١٤ ليحتل مدينة كبرى في العراق وهي الموصل ويتمدد بعدها ليكون قد سيطر على ما يقدر بثلث المساحة الجغرافية في العراق ، من هنا بدأت الصدمة الكبرى التي تجسدت بخطورة الوضع القائم حيث كانت تلك العملية لم تستغرق سوى ساعات معدودة وبسرعة انهيار فائقة بالقطاعات العسكرية العراقية لم تكن متوقعة مما يدل على هشاشه وتراخي المؤسسة الامنية العراقية في ذلك الوقت .

جاءت هذه الدراسة لكي تسلط الضوء على ما جرى من احداث وتشخيص السلبيات التي اعترت عمل الحكومة والتي ادت الى ما ادت اليه ، وكذلك لكي تبين دور الحكومة في انتهاج استراتيجية جديده غير التي كان معمول بها سابقا والتي ادت الى هزيمة داعش في العراق في تجربة عسكرية وامنية جديدة لم تعهدها باقي دول العالم .

اشكالية الدراسة:

في ضل التعقيد الذي سبب به المشهد الصادم عقب دخول داعش للأراضي العراقية في ضل ظروف سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية كانت قد هيأت له تثار جملة من الاشكاليات حول الاستراتيجية التي تتبعها الحكومة في محاربة الارهاب وتحقيق النصر عليه ، فهل كانت الاجراءات الحكومية موفقة في ادائها بحيث اتبعت مرتكزات رصينة لغرض البقاء على النصر بقاءا سرمديا خصوصا ونحن نرى ان هنالك عودات ولو كانت جزئية لعمليات داعش في الارض هذه الايام قد تسبب ارباكا في المشهد السياسي العراقي الذي ممكن ان يتحول بوقت قصير الى عودة الظروف الى ما كانت عليه سابقا قبل عام ٢٠١٤ .



فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة ان مرتكزات الاستراتيجية التي تبعتها الحكومة العراقية سوف تكون قادرة وفعالة الى حد ما ، بالحفاظ على المكتسبات التي تحققت بعد النصر العسكري على داعش.

واستنادا الى ما تقدم وما جاء بفرضية واشكالية البحث توزعت الدراسة على المحاور الاتية:

اولا- جذور الارهاب في العراق بعد عام ٢٠٠٣.
ثانيا- مخاطر المرحلة التي تعقب عملية الانتصار على داعش.
ثالثا- مكامن الضعف والقوة في استراتيجية الحكومة العراقية.

المبحث الأول
جذور الارهاب في العراق بعد عام ٢٠٠٣

أضحى الارهاب اليوم ظاهرة أشبه بالعالمية، ولم يتوصل القانون الدولي حتى الان الى تعريف شامل وموحد لهذه الظاهرة وقد يكون مرد ذلك لازدواجية المعايير وتضارب المصالح بين الدول الكبرى ، ويتفق الجميع بأن الارهاب سلوك منحرف همجي يثير الرعب والذعر بين المدنيين ويؤدي الى زعزعة الأمن والاستقرار،

ولعل كتابات صموئيل هنتنغتون وفرانسيس فوكوياما لا زالت تشكل لحد اللحظة الأسس المنطقية والمقبولة لنشوء ظاهرة الارهاب. ويعتبر الارهاب عمل من اعمال العنف السياسي يكون طرفاه الافراد والدولة[١].

المطلب الأول : عوامل نشأة الارهاب والتطرف في العراق والتحرك الحكومي لمواجهته

هناك عدة عوامل وأسباب تشجع على ظاهرة الارهاب، فالعوامل النفسية وظاهرة عدم التوازن النفسي لبعض الأفراد قد يدفعهم الى العنف والتطرف والارهاب ناهيك عن دور العامل الاقتصادي وعوامل أخرى متعددة لا مجال لذكرها هنا عدا بعض الاستثناءات على ذلك حيث تبين ان هناك بعض الميسورين من انظموا الى تنظيم داعش لأجل الدفاع عن فكرة ليس الا[٢].

هناك ايضا عوامل ثقافية شجعت على ظهور الجماعات الارهابية تمثلت في تمكن العوامل الدينية من ترسيخ ثقافة العنف من خلال الأفكار الدينية المتطرفة التي تكفر الاخر ولا تسمح للرأي والرأي الاخر، يرافقه فشل لبعض المؤسسات العلمية في ترسيخ ظاهرة الحوار الحضاري والتسامح والتعايش بين الأديان والمذاهب، ناهيك عن صراع الهويات الأولية أو ما تسمى الفرعية على الدين أو السلالة أو العرق أو القومية التي تهدف القضاء على الدولة الحضارية المدنية [٣].

ويعزوا البعض أسباب الارهاب في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الى جملة من العوامل الداخلية، والتي تسببت فيما بعد بآثار خطيرة كان من بينها عمليات نزوح كبيرة ورافقها هجرة ملحوظة للكثير من العراقيين الى خارج البلد[٤]، ومن هذه الأسباب ما يعزى الى البيئة الاجتماعية التي تتمثل بوكالات التنشئة الاجتماعية التي تمثل أهم منظومة اجتماعية متكاملة قادرة على احتواء الارهاب ومكافحته، لذلك فان تراجع ادوار هذه المنظومة المتمثلة بالجامعات او المدارس او دور العبادة او منظمات المجتمع المدني أو الاسرة بعد ٢٠٠٣ قد أدى الى تنامي ظاهرة الارهاب بسبب عدم قيام هذه المؤسسات بمسؤولياتها المجتمعية الرئيسية التي تتضمن التثقيف والتهذيب والتنشئة التربوية الصحيحة خصوصا مع تزامن ذلك بظهور حالات سلبية في

المجتمع من تفشي البطالة وتسرب الطلبة والامتعاض الكبير من تصرفات السياسيين الذين روجوا وثبتوا امتيازاتهم بالمقارنة مع الشعب البائس والفقير[٥].

أما الاسباب الخارجية فتتمثل في التدخلات الدولية المستمرة الاقليمية والدولية [٦]، حيث أسهم الوجود الأمريكي في العراق بعد ٢٠٠٣ في اتساع رقعة ومساحة الارهاب والعمليات الارهابية نتيجة الفراغ السلطوي والأمني الذي عقب سقوط النظام الدكتاتوري وما رافق ذلك من تغذية للنزعات الطائفية والأثنية و المناطقية[٧]، وقد هيأ ذلك خلق مناخ ملائم لتغلغل الجماعات الارهابية مثل القاعدة وانصار الاسلام وتنظيم ما يسمى ب(الدولة الاسلامية) أو ما يعرف ب (داعش)، التي سيطرت فيما بعد على أراضي واسعة شمال غرب البلاد وجزء من شرقه وذلك بالتعاون مع عصابات الجريمة المنظمة ودافعي الأموال السياسية الذين يغذون الصراعات في العراق.

على أثر تلك التحديات الخطيرة والمتمثلة بتزايد الاعمال الارهابية في العراق منذ عام ٢٠٠٣ كان هناك تحرك حكومي على عدة مستويات لمجابهة ذلك، فمن الناحية التشريعية الدستورية تم تخصيص مادة دستورية في الباب الأول من الدستور النافذ ٢٠٠٥، تعالج مسألة الارهاب وتحظر كل كيان أو تنظيم يحرض على الارهاب، بعد ذلك تم العمل بتشريع قانوني باسم قانون مكافحة الارهاب ذي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥، حيث ان القانون المذكور يطبق حاليا، جنبا الى جنب مع القوانين المرعية الاخرى مثل قانون العقوبات العراقي، وذلك وفقا لمعايير الديمقراطية وحقوق الانسان حيث ان اجراءات التحقيق تتم وفق قانون اصول المحاكمات الجزائية و يكون ذلك من خلال تقاطع الادلة للوصول الى الحقائق ، كما ان المحاكمة تكون امام قضاء مختص يتمتع المتهمون امامه بكل الضمانات الخاصة بالمحاكمة وان ملاحقة الارهاب اصبح ضرورة ملحة تقع على عاتق المجتمع الدولي[٨] .

من الجانب التشريعي الدولي، لم يقف المجتمع الدولي مكتوف الأيدي مع كل ما جرى من أحداث وتمدد للجماعات الارهابية وسيطرة قوات تنظيم داعش الارهابي على مساحات شاسعة من العراق عام ٢٠١٤ لتعلن تأسيس دولة العراق الاسلامية في العراق والشام، فقد تبنى مجلس الأمن قرار رقم ٢١٩٩ بتاريخ الثاني عشر من شباط عام ٢٠١٥ يتضمن منع تمويل النشاطات التابعة للجماعات الارهابية في العراق وسوريا بما في ذلك تنظيم داعش وجبهة النصرة والذي يأتي استكمالا لقرارات سابقة مثل القرار ٢١٧٨ و ٢١٧٠ الصادران عام ٢٠١٤ ناهيك عن استصدار منظمة الامم المتحدة لأربعة عشر اتفاقية دولية تخص النشاطات الارهابية وملاحقتها والحد منها[٩].

المطلب الثاني: التنظيم البنيوي لداعش

بداية نستطيع القول ان البدايات الفكرية والبيئة الحاضنة لداعش كانت في العراق ، وخلال فترة قصيرة استطاعت تجنيد عشرات الالاف من الشباب، فاقت اعداد كل التنظيمات الارهابية الاخرى حتى القاعدة، فهي قامت باستقطاب الكثير ممن يحملون الافكار المعادية للولايات المتحدة الامريكية وان اختلفت افكارهم الدينية،

داعش هي ليست وليدة افكار دينية وليست عقيدة ولكن تجمعهم روح المعاداة للآخر وما رافقه من الفساد والسخط ضد النظام القائم[١٠] ، كل ذلك بالرغم من ان منبع داعش هو منبعا دينيا اذ يلاحظ حضور الافكار السلفية في توجهاته مقابل تهميش الأفكار الإخوانية لمصلحة الأفكار الجهادية الجديدة، والتي ظهرت متأثرة بكتابات سيد قطب، لكن تطور الجهادية تجاوز سيد قطب



في مرحلة التحول جديدة واستناد منظّري التنظيم في بناء الوعي بتجربتهم إلى كتابات اخرين كابن تيمية وتلامذته وعلماء الفكر الوهابي التكفيري التي تُمثّل مراجع مهمة لما يُعرف بالسلفية الجهادية، وتبنّى منظرو تنظيم داعش النسخة المتشدّدة من السلفية الجهادية التي استندت بشكل كبير إلى طروحات الفكر الوهابي ومؤلفات محمد عبد الوهاب نفسه [١١].

يعد تنظيم داعش أغنى وأخطر تنظيم إرهابي في العالم، فهو يعتمد على استراتيجية خاصة به تتصف بالتنوع وتستند الى البراغماتية ويعتمد على دمج ما هو عسكري بما هو سياسي واعلامي واجتماعي ، ولعل ذلك هو السبب في منحه اليد العليا مقارنة مع جميع التنظيمات والجماعات الأخرى في سوريا والعراق[١٢]، كذلك لما يمتلكه من امكانيات وأصول مالية خصوصا بعد احتلال الموصل عام ٢٠١٤ لتبلغ ثروته ما يقارب ٨٧٥ مليون دولار ناهيك عن قيمة الاتاوات التي يستحصلها من السكان المحليون' وفي تقرير توثيقي عن فروع المصارف صرح البنك المركزي ان تنظيم داعش استولى على ١٢١ من فروع المصارف الحكومية والخاصة في محافظات التي وقعت تحت سيطرته مثل نينوى، وكركوك، وصالح الدين ، والأنبار، وجاء في التقرير ان تنظيم داعش له دخل سنوي نحو ملياري دولار من خلال بيعه لــ ٣٠ الف برميل يوميا بأسعار من ٤٠-٥٠ دولار لبيع البرميل النفطي الواحد[١٣] .

الملاحظ ان من أهم أسباب تميز وسطوة تنظيم ما يسمى بتنظيم الدولة في ذلك الوقت هو اعتماده على قيادات عليا عسكرية وأمنية وإدارية لها خبرات وتجارب كثيرة ترجع في أصولها إلى النظام العراقي السابق قبل ٢٠٠٣، كان البغدادي حريصًا كل الحرص على اسناد المناصب القيادية العليا للضباط العراقيين في النظام السابق والموثوق بتوبتهم وتحوُّلهم العقائدي إلى عقيدته ومنهجه وقد عمل على جعل هؤلاء كقيادات في الهيكل التنظيمي الأمر الذي عمل على ترسيخ قاعدة التنظيم في العراق طيلة فترة تواجده فيه.

وكان هؤلاء أساس البناء والدعوة لبيعة البغدادي ودولته المزمعة، وهؤلاء هم من شجَّع البغدادي على خطوته بإعلان تأسيس فرع الدولة في الشام حين بلغ عدد أتباعه في كل من الرقة، ودير الزور، والحسكة، وريف حلب، وريف إدلب، وجبال اللاذقية، قُرابة (١٢٠٠٠) اثنا عشر ألف مقاتل. كما ان هؤلاء نصحوا البغدادي بتبنِّي قضية يكون من خلالها مقبولًا لدى السُّنَّة، تتجسد في قتال الشيعة العلويين وإيقاف الزحف الشيعي الإيراني العراقي اللبناني داخل سوريا على حد سواء[١٤].

اقتصاديا يحاول تنظيم داعش التمدد اقتصاديا للحصول على مكتسبات اقتصادية وتمويل مالي لذلك قامت بالسيطرة على ما يقارب ٣٥٠ بئرا نفطيا، وهو يقوم ببيع النفط لوسطاء بقيمة متدنية تصل ل١٢ دولار للبرميل الواحد، كذلك نتيجة لسيطرتهم على أكثر من ثلث المواقع الأثرية أخذوا ببيع قطع أثرية نادرة تعود للقرن التاسع قبل الميلاد، وباقي الموارد تتحصل من عمليات الاختطاف والنهب والإتاوات والغرامات وواردات المساحات الزراعية الكبيرة الصالحة للزراعة والانتاج والمبالغ المتحصلة من نقاط التفتيش الحدودية التي تقع ضمن سيطرتهم[١٥].

هيكليا وتنظيميا ، يستند تنظيم داعش في هيكليته العسكرية والادارية الى التقسيم الاتي:-

المجموعة الأولى: وهم الجنود الأصليون في التنظيم، ويمتد تأريخ أغلبهم إلى جيل الزرقاوي(٢٠٠٣-٢٠٠٦)، ويتقلدون مناصب متنوعة في الهيئات الشرعية ومجلس الشورى والإعلام والتحقيقات والحِسْبة ومفاصل أخرى عديدة في التنظيم، ومن هؤلاء من لديه تاريخ يمتد إلى جيل أبي عمر البغدادي (٢٠٠٦-٢٠١٠)، وهؤلاء يحتلون مناصب عسكرية وأمنية

وفي مجال المعلوماتية والاستخبارية العليا، وكذلك من هؤلاء من انتقل إلى تنظيم الدولة بالبيعة بعد ٢٩ من حزيران ٢٠١٤ وهو تاريخ إعلان الخلافة، وأغلبيتهم من الفصائل السلفية مثل تنظيم أنصار الإسلام في مناطق سهل نينوى وكركوك، وتنظيم الجيش الإسلامي في العراق وجيش المجاهدين في مناطق كالأنبار وصلاح الدين[١٦] .

المجموعة الثانية: وهم فئة التائبين من الأفكار التي اعتنقوها سابقا كالعلمانية والليبرالية،البعثية،القومية،الوطنية، الصحوات، العشائر وعناصر من الأجهزة الأمنية والعسكرية المنحلّة، حيث كما سبق وان وضحنا بأنه لا يوجد في تنظيم الدولة عناصر خالصة الانتماء فيه إذ لا يشترط عليهم المعرفة العقائدية التفصيلية، بل يتم ادخالهم ضمن سلسلة دورات تثقيفية شرعية وعقائدية، وأغلب هؤلاء يتم استخدامهم وتوظيفهم واستهلاكهم في ميادين المعارك دون أن يكون لهم دور في القيادة عدا القلة القليلة منهم يُقدَّم للقيادة بعد القيام بالتأكد من صحة توبتهم واختبار ولائهم وكفاءتهم وفق سياقات معينة، لقد كان لهذه المجموعة دور كبير في قيادة الملف العسكري والأمني والاستخباري للتنظيم على الصعيدين الميداني والإدارة الوسطى والقيادة العليا [١٧].

المجموعة الثالثة: وهم فئة المهاجرين العرب والأجانب، وهؤلاء تتفاوت درجاتهم حسب تاريخهم الجهادي أوتحصيلهم الشرعي والمهني أو تخصصهم العسكري، ويتم توظيف هذه المجموعة في كتائب تختص بالعمليات الخاصة مثل كتيبة البتار الليبية، كتيبة المهاجرين الشيشانية، كتيبة الفاروق التونسية، ومنهم من يتم توظيفه في العمليات الانتحارية والتوغُّل، والملاحظ ان اغلبهم ممن ليس له تخصص أو مهنة معينة تؤهله للأدوار القيادية العليا[١٨] .

ان أخطر ما يمكن تصوره لتمدد داعش هو احتمالية توسعه شرقا وغربا وما يصاحبه من زيادة حجم التهديد لدولا مجاورة خصوصا بالتزامن مع نشر تنظيم الدولة لخارطة دولته المزعومة تضم الكويت والعراق وسوريا ولبنان والاراضي الفلسطينية وكثير من دول الخليج[١٩].

المبحث الثاني

مخاطر المرحلة التي تعقب عملية الانتصار على داعش

في الواقع ان مرحلة القمة دائما تكون مرحلة صعبة، فكما هو متعارف عليه ان الوصول الى القمة امر صعبا حتما لكن المحافظة على الوضع في القمة هو اصعب، وهنا لابد من القول ان عملية الانتصار على داعش كانت مرحلة تتسم بالصعوبة الحقيقية ولكن بعد تحقيق الانتصارات وهزيمة داعش تاتي مرحلة جديدة اصعب من سابقتها وهي مرحلة المحافظة على المكتسبات. لقد واجهت الحكومة العراقية تحديات صعبة، ولا زالت تواجه هذه التحديات، وهنا لا بد لنا من الاشارة الى انه يجب على الحكومة، ولغرض الثبات على النصر، يجب عليها ان تعمل جاهدة للحفاظ على نتائج فوزها في المعركة، وهذا الامر بطبيعة الحال يتطلب جهودا مضنية ومضاعفة من اجل حقيق ذلك .

ان المرحلة الجديدة المتمثلة في خطر تنظيم داعش وافكاره التكفيرية المتطرفة بعد سقوط دولته يجب ان تتركز حول اليه مواجهته من قبل القوات الامنية، وهذا الامر يتطلب استنفارا شديدا منها يصاحبه تعاوننا وتنسيقا دوليا بأعلى المستويات بين الدول، ذلك لان عملية المواجهة هذه تتطلب ايجاد استراتيجية شاملة عليا على كافة الاصعدة، سياسية كانت ام امنية ام اقتصادية ام اجتماعية ام فكرية، ان مواجهة ما تبقى من تنظيم داعش يجب ان لا يقتصر على



العمليات الامنية فقط بل يتضمن توجيه ضربات موجعة الى جميع حواضنه الفكرية واللوجستية وما شابه ذلك[٢٠] .

صحيح ان تنظيم الدولة او ما يسمى بداعش يمتلك اسباب البقاء، الا انها في الواقع اسباب لا تستطيع الصمود لمدة طويلة خصوصا مع وجود جغرافية ارضية واسعة وكبيرة لا تتناسب مع عدد افراده ولا مع امكانياته وثرواته لإدارة السكان المدنيين في تلك المناطق التي يسيطر عليها ، يضاف الى ذلك ان اغلب سكان هذه المناطق قد تعايشوا مع تنظيم الدولة بالخوف والاكراه او لانهم لم يجدوا حيلة مثلى للهجرة والهروب، ان كل ذلك من شأنه ان يعطي دافعا كبيرا وزخما متواصلا للحكومة العراقية وقواتها الامنية بان يأخذوا بزمام الامور و يستطيعون مسك الارض بقوة بما لديهم من امكانيات تفوق حتما امكانيات تنظيم داعش المهزوم.

المطلب الأول: استراتيجية الحكومة والتنظيم بعد معارك التحرير والنصر

بعد أن مني تنظيم داعش في العراق خسارة استراتيجية خاصة عقب اندحاره في الموصل في منتصف عام ٢٠١٧ أصبحت هناك عملية تحول تكتيكي للحكومة العراقية تهدف الى توطيد وتدعيم ركائز الاستقرار وعودة الحياة الطبيعية.

اذ اعقبت عمليات التحرير بان يدخل العراق وضعا سياسيا وأمنيا جديدا ،فعلى الرغم من ان تنظيم داعش يمتلك من القوة العسكرية التي تقترب من تنظيم الجيوش النظامية من حيث تراتبية القيادة وترسانة الاسلحة التي كان يمتلكها التنظيم، والتي جعلته من اغنى التنظيمات الإرهابية، الا ان ذلك لا يمنع من ظهور جيوب وفلول له ممكن ان تجعل خطره قائما في أي وقت، اذ مع خسارة التنظيم لمراكز ثقل كبيرة له من اسلحة وقيادات عليا من الصف الأول، لكنه لايزال يشكل تهديدا خطيرا على أمن العراق ووحدة أراضيه ،خصوصا في المناطق المحررة وذلك للأسباب التالية[٢١] :

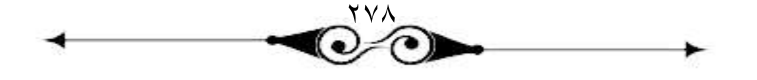
أولا- تحول التنظيم الى منظمة سرية تتوزع على شكل خلايا نائمة ومتفرقة على شكل فلول تنتشر على مناطق متعددة في جنوب غرب الموصل وفي شمال راوة وهيت وصولا الى جنوب البادية الغربية من العراق في البعاج)، وكذلك في سلسة جبال حمرين ومناطق أخرى شرق تكريت وجنوب غرب كركوك وفي شمال ديالى.

ثانيا- اعادة هيكلية تنظيمه في نهايات العام ٢٠١٨ وذلك بعد ان ادرك انه سوف يمنى بخسارة كامل الجغرافية التي كان يسيطر عليها سابقا، وليتلائم الهيكل التنظيمي الجديد مع الاستراتيجية الجديدة التي سوف يتبعها في المراحل القادمة أي مرحلة ما بعد مرحلة التمكين.

ثالثا- ان المرحلة المقبلة سوف تكون مرحلة حرب العصابات، حيث سيعتمد فيها التنظيم على الخلايا النائمة له والتي هي خليط من العناصر الخاملة والنشطة على حد سواء.

رابعا- على الرغم من تجفيف مصادر تمويل داعش الا انه من المحتمل لا يزال يمتلك من الاموال التي باستطاعته تدويرها داخل العراق، مثال على ذلك هو العملية الكبرى التي قامت بها المخابرات العراقية في شهر شباط ٢٠١٩في تفكيك اكبر شبكة تمويل لتنظيم داعش موزعة في بغداد والموصل واقليم كردستان وانقرة [٢٢].

خامسا- ان وضع المناطق المحررة لازال يتسم بالصعوبة، حيث النازحون لا يزالون في المخيمات، والمدن المدمرة تحتاج الى اعادة اعماروالاستقرار، إضافة الى ان الصراعات



السياسية لا زالت حاضرة ، ان جميع تلك العوامل تشكل بيئة ملائمة لبروز هذا التنظيم مرة أخرى.

لقد كانت منذ ذلك التأريخ فرصة كبرى للحكومة العراقية للعمل على توظيف تلك الظروف بما يخدم عملية الاعمار والبناء من جديد وتطويع الأهالي والجهد الحكومي معا في سبيل تدعيم ذلك التوظيف وبناء مرحلة جديدة ما بعد داعش تبعث برسالة اطمئنان الى الجميع مفادها بأن هناك رغبة صادقة لقطع جذور الارهاب الى الأبد وبناء مرحلة اعمار وبناء جديدة. الان الواقع قد شتت تلك التوجهات وبالتالي رأينا عودة، وان كانت هامشية، لفعاليات تنظيم داعش من خطف واغتيالات واخفاء قسري جعل من سيناريو ٢٠١٤ حاضرا بالأذهان مرة ثانية واصبحت هناك تكهنات بعودة محتملة لذلك المشهد.

لو تمعنا في تلك التصورات لوجدناها ممكنة الحصول على المدى المتوسط، ذلك لأن استغلال فرصة النصر لم يكن بالمستوى المطلوب حكوميا فقد ظلت معاناة المواطنين هناك قائمة على مستويات متعددة اقتصاديا واجتماعيا وأمنيا ونفسيا ولم يكن هناك بيئة امنة وملاذ امن للمواطنين خصوص في بعض مناطق العراق حيث مع وجود حكومة منبثة عن ارادة شعبية لكن حالة الخوف وعدم الامن والامان ضلا يلازمان مشاعر الكثير بسبب الجماعات الارهابية اوغيرها[٢٣].

المطلب الثاني: رؤية في الأوضاع المستقبلية

يقابل ذلك وجود مماحكات سياسية بين الكتل السياسية المحلية أو الوطنية جعلت من الصعوبة بمكان وضع حلول فورية وجوهرية لتلك المعاناة والتي كان أهمها معاناة النازحين والمشردين بلا مأوى وسط تلكؤ حكومي في انهاء هذه الملفات بالسرعة الممكنة، وما زاد من سوء الأمور هو وجود خلايا نائمة لداعش لم تذهب بعيدا على الأرض بعد عمليات التحرير، اذ منذ نهاية داعش وهزيمته في العراق ذهبت بعض فلوله إلى الاختباء في المناطق الرخوة ذات التضاريس لتشكل بذلك خلايا نائمة في ديالى، والبعاج، وجبال مخمور، ويعد (داعش) تنظيماً انتهازياً يحاول استغلال الظروف الراهنة وبعض الثغرات لإعادة هيكلة نفسه، فما أن يجد ثغرة، أو ضعفاً في أيّ ملف سياسي أو اقتصادي سرعان ما يطفو على السطح[٢٤].

اننا في هذا التحليل لا نعني ان عودة داعش ستكون بنفس قوة وجوده وقدراته كما هو الحال عام ٢٠١٤ ، حيث ان هذا التنظيم كان قد تلقى ضربات موجعة بعد عمليات التحرير في العراق وكان للجهد الأمني والاستخباري العراقي الدور الكبير في هذا المضمار، تلتها ضربات إجهاضيه أخرى تكللت بمقتل زعيم التنظيم أبو بكر البغدادي بغارة للقوات الأمريكية شمال سوريا في محافظة أدلب وبالتالي لم يعد هذا التنظيم يمتلك القدرات التعبوية الكافية التي تمكنه من الانتقال عبر الأراضي بين سوريا والعراق، كذلك فان استمرار نشاط عناصر تنظيم داعش يعتمد بشكل كبير على التمويل، ولم تعد لديه تلك المقدرة المالية والعسكرية الكافية للسيطرة على أي مدينة عراقية كما حصل عام ٢٠١٤.

فبعد أن انكسرت شوكة هذا التنظيم في دولة التمكين في العراق وسوريا ولاسيما بعد مقتل زعيمه (أبو بكر البغدادي) في غارة شنتها القوات الأمريكية في إدلب شمالي سوريا في أواخر تشرين الأول الماضي ما عاد هذا التنظيم يمتلك تلك القوة التي تمكنه من الانتقال عبر الاراضي، وفرض الإرادة عليها[٢٥].



لكن مع كل ذلك لا ينبغي للسلطات السياسية التراخي والتباطؤ فكل الاحتمالات واردة ولابد للتخطيط الاستراتيجي أن يكون حاضرا دوما من أجل كبح جماح الجماعات الارهابية التي يمكن لها أن تنشط وتوحد نفسها بأساليب جديدة ومسميات جديدة، ان استمرار التناحرات السياسية وما يرافقه من توظيف تقوم به اطراف معينة، سيقود حتما الى ما لا يحمد عقباه خصوصا اذا لاحظنا ان التوجهات السياسية لبعض الاحزاب والكتل السياسية لا زالت منغمسة في دوامة المكاسب والمصالح في عهد حكومة السيد مصطفى الكاظمي.

وربما يتبادر للأذهان هنا سؤال مفاده: ان عمر الحكومة الجديدة قصير نسبيا وبالتالي هي ليست على أهبة الاستعداد الكامل لتدارك جميع المعوقات والمشاكل التي اعترت البلاد منذ عام ٢٠٠٣؟ ان اجابتنا على ذلك التساؤل تحتم علينا التطرق لنقطتين مفصليتين في هذا الشأن أولهما ان المواطنين لم يعدوا يحتملون وعود أو أعذار حكومية جديدة، فالمواطن البسيط لا ينظر لمثل تلك الامور قدر نظره الى المدد الزمنية الفائتة التي مرت بدون انجازات تذكر، والملاحظة الثانية تتمثل في ازدياد النقمة الجماهيرية نتيجة استمرار التجاهل من قبل السلطات السياسية لمطالب المواطنين والتي تكللت بالمظاهرات الشعبية التي انطلقت منذ تشرين الأول سنة ٢٠١٩ لأسباب عدة كالفساد والبطالة ونقص الخدمات كانت قد باستشهاد ما يقارب ٣٠٠ شخص وإصابة حوالي ١٦ ألفاً، وعلى الرغم من أن الحكومة العراقية السابقة كانت قد أعلنت عدة إصلاحات مزمعة الا انها لم تكن بتلك الجدية في تنفيذ تلك الاصلاحات بشكل مدروس، ان العوامل الاقتصادية بصورة عامة لا يمكن اغفالها في مدى امكانية اعطاء الزخم للجماعات الارهابية[٢٦]، اذ كلما زاد دخل الفرد بالشكل الذي يفي بمتطلباته واسرته كلما كان رضاه واستقراره الاجتماعي ثابتا، وكلما كان دخله قليلا زادت اضطراباته النفسية واصبح غير راضي على مجتمعه وعلى وطنه من خلال احساسه ان وطنه لم ينصفه بما فيه الكفاية[٢٧].

المطلوب من الحكومة العمل على اتجاهين يتجسد أولهما بكسب ثقة المواطن بها من خلال ايجاد توازنية تراتبية عادلة بين الحاكم والمحكوم ، ويتجسد الثاني بالعمل العسكري من خلال إنهاك قوات العدو وجميع الأنظمة العميلة لها، وتشتيت جهودها، وجعلها لا تستطيع التقاط انفاسها بعمليات وإن كانت صغيرة الحجم ، لأن انتشارها وتصاعد وتيرتها سوف يكون له الاثر في المدى البعيد.

ان كل هذه الأوضاع ممكن أن تجعل من التنظيمات الارهابية سواء داعش أو غيرها من الطفو للسطح مرة ثانية وبأسلوب جديد من خلال التكتيك الاتي [٢٨]:

أولا- العمل على جذب شباب جدد وزجهم للعمل الجهادي عن طريق القيام، بمجموعة عمليات نوعية تستطيع لفت أنظار الناس، والمقصود بالعمليات النوعية هنا هي تلك العمليات النوعية المتوسطة على غرار عملية بالي،أ وعملية المحيا، وعملية جربة في تونس وعمليات في تركيا، والعمليات الكبرى الاستراتيجية في العراق..

ثانيا- العمل على إخراج المناطق المختارة من سيطرة الأنظمة الحكومية ومن ثم العمل على إدارة التوحش الذي سيحدث فيها.

ثالثا- الارتقاء بمجموعة النكاية بالتدريب والممارسة العملية ليكونوا مهيئين نفسياً وعملياً لمرحلة إدارة التوحش

يضاف لذلك وجود العوامل والمؤثرات الاقليمية والدولية واستمرارها مما يعطي ثغرة لتنظيم (داعش) الإرهابي في العودة مجدداً للعراق، خصوصا كما وضحنا سابقا، بان المشهد



السياسي في العراق بات يشكل أرض خصبة لمنافسة سياسية بين لاعبين اقليميين ودوليين لهما تقاطعات واضحة وهذا ما يعزز القناعة لدى البعض بان استمرار تلك التقاطعات ستجعل من التنظيمات الارهابية فاعلا أساسيا ضد أي من التوجهات وهو ما ينعكس سلبا على المواطن البسيط الذي سيدفع الثمن غاليا ويمهد الارضية الرخوة للتنظيمات الارهابية، ان تكرار الخروقات الأمنية بين هينة وأخرى ووجود الحواضن والملاذات وعدم ضبط الحدود بصورة محكمة ومدروسة خصوصا حدود العراق الغربية الشمالية والجنوبية وعدم دقة الجهد الاستخباري وكثرة الثغرات الأمنية ، كل هذه الأمور من شأنها أن تمهد لداعش أو أية عصابة اجرامية تحمل نفس أفكارها للظهور مجددا على أرض العراق .

هناك عامل اخر قد يوفر الأرضية الخصبة لبلورة تحركات الجماعات المعادية الارهابية تتجسد بالخلاف المستمر بين حكومتي المركز والاقليم ، اذ على الرغم من أن القوات الحكومية الاتحادية قد عادت للانتشار في كركوك منذ عام ٢٠١٧، وكذلك بعض من مناطق الموصل التي كانت تحت سيطرة قوات البيشمركة التابعة لإقليم كردستان، لكن الخلافات بين المركز والإقليم لا يزال قائماً وحاضرا ويتجدد باستمرارفي التنازع حول موضوع السيطرة على تلك المناطق هل هي البشمركة أم القوات الاتحادية، وهذا بحد ذاته يعد فرصة للجماعات الارهابية للتحرك وملا الفراغ (٢٩).

المبحث الثالث

مكامن الضعف والقوة في استراتيجية الحكومة العراقية

بعد القضاء على تنظيم الدولة في معارك التحرير، اتبعت الحكومة العراقية، استراتيجية طموحة لمواجهة التنظيم الارهابي وعلى مستويات متعددة أخفقت في بعضها ونجحت في البعض الاخر، ولا نغالي في القول اذا اعتبرنا ان أهم الانجازات الاستراتيجية للحكومة العراقية كانت على المستوى العسكري والأمني، يليها حسب رأينا المتواضع الانجاز الدبلوماسي الحكومي أما باقي الأصعدة فكان يتأرجح بين الضعف تارة وبين العجز تارة أخرى.

المطلب الأول- مكامن الضعف الحكومي

بداية نشير أولا الى مواضع الوهن الحومي بهذا الجانب، فمن الناحية العسكرية والأمنية نتطرق الى بعض المؤشرات التي اعترت وضع المؤسسة العسكرية والامنية وأدت الى ما أدت اليه من أوضاع عسكرية عام ٢٠١٤ ،من اهمها:-

أولا- ضعف القدرات العسكرية العراقية من تجهيز وتسليح وتدريب، وما رافق ذلك من زج البعض من العناصر في تلك المؤسسة من الذين لا يمتلكون خبرات كافية في هذا المجال وتعيين واسناد المناصب العليا في المؤسسة العسكرية لا على أساس الكفاءة او المهارة بل على أساس الحزبية او المكوناتية او المناطقية.

ثانيا- انتهاج الاستراتيجية العسكرية العراقية التقليدية والتي أخفقت في مواجهة ما يطلق عليها بحرب اللاتماثل التي استخدمها تنظيم داعش، تتميز هذه الحروب التي تعتبر من الجيل الرابع لفنون القتال بعدة سمات منها انها لا تتقيد بمذهب معين مصنف في الحرب بل هي تعتمد على سرعة الحركة والمناورة المباغتة والغير متوقعة وهي حروب قائمة على المجازفة اللحظية وتتوقع اعلى المخاطر وتقوم كذلك على مزج العوامل المادية والنفسية معا والتي تترقب ارادة قوية وتنظيما جيدا وصبر طويل للمناورة(٣٠) .



ثالثا- خوض القوات المسلحة لحروب الاستنزاف في مساحات شاسعة وفي اكثر من جبهة ولفترات طويلة وخوض اكثر من معركة وجبهة في وقت واحد مما أثر بشكل سلبي على طبيعة اداء تلك القوات[٣١] .

اقتصاديا لم تكن الجهود الحكومية موفقة في اعادة الهيكلية الاقتصادية النموذجية ولم تكن كاملة الاجراءات في مكافحة الفساد والرشوة ناهيك عن تباطؤ واضح في عملية اعادة البناء والاعمار المفترضة التي يجب أن تقوم وتنهض منذ لحظة اعلان النصر لما فيها من اثار ايجابية في تحسين فرص العمل وتحسين الظروف المعيشية لمواطني المناطق المحررة ، يأتي ذلك بالتزامن مع تقرير لصندوق النقد الدولي عام ٢٠١٥ والذي شخص فيه صدمتان مربكتان للاقتصاد العراقي تمثلت الاولى بأحداث العاشر من حزيران ٢٠١٤ عقب سقوط مدينة الموصل وما تلاها من احتلال لثلث المساحة العراقية والصدمة الأخرى تمثلت باستمرار انخفاض وانهيار أسعار النفط العالمية وانعكاس ذلك كله على الناتج المحلي الاجمالي[٣٢] .

ومع المحاولات الحكومية لإعادة انتعاش الاقتصاد العراقي وخطة اعمار وبناء المناطق المحررة من جديد الا ان المتابع لم ير أية علامات واضحة على الأرض تدل على ذلك.

اجتماعيا نجد ان هناك أزمة ثقة موجودة أصلا بين الحكومة والمواطن قد تكون لها أسباب كثيرة وضحنا بعضها ولا مجال لتوضيح بعضها الاخر في هذه الدراسة، لكن المهم في الموضوع انه وفقا لاستبيانات رسمية تخص رأي المواطن بالحكومة فقد ظهر المام ضعيف للشعب بإنجازات وخطط الحكومة حيث تبين ان كثير من المواطنين لا يمتلكون فكرة واضحة عن أولويات الحكومة المركزية أو المحلية وتوجهاتهما في تطوير الأداء الحكومي بشكل أفضل[٣٣]، وهذا الأمر ينعكس بصورة سلبية على عمل الحكومة وتوجهاتها ومدى جديتها ، لأن الرأي العام الجماهيري لا يسعفها لجلب أنظار وتعاطف الجمهور معها مما قد يؤثر سلبا على أداؤها.

المطلب الثاني- عوامل النجاح

عسكريا تضمنت الخطة الحكومية استراتيجية فعالة تضمنت القيام بالعديد من العمليات العسكرية لملاحقة فلول التنظيم وحماية المدن ومنعه من العودة إليها، وقد تم تنفيذ الاستراتيجية الحكومية من خلال ما يلي:

أولا- لقد عملت الحكومة على مضاعفة الجهد الاستخباري وتطوير اداؤه من خلال فتح قنوات اتصال استخباري ومخابراتي بالرغم من افتقارها لمنظومة مراقبة شاملة لرصد تحركات التنظيم من خلال المراقبة الجوية والأرضية والعالم الالكتروني، ومع ذلك فقد قامت أجهزة الاستخبارات بعمليات نوعية أدت الى تسهيل عمل القوات الأمنية من خلال توجيه ضربات نوعية استباقية من خلال ضبط معلومات مهمة تتعلق بتواجد عناصر قيادية ومفصلية في التنظيم أسفرت عن مقتل البعض واعتقال البعض الاخر[٣٤].

ثانيا- تحركت الحكومة العراقية نحو الاتجاه الشمالي الغربي في عملية تأمين الحدود السورية مع البلاد ، ووضعت خطة محكمة بهذا الشأن تغطي مسافة حدودية تقدر ب ٦٦٧ كم، من منفذ الوليد إلى منفذ ربيعة الحدوديين، كما أبقت بعض القطعات للاجراء بعمليات تفتيش وملاحقة في عمق الصحراء، لمنع محاولات العبث بالأمن والنظام من قبل خلايا التنظيم في المناطق الرخوة والتي تم تحريرها سريعا كالحويجة ومناطق سامراء وما حولها[٣٥].

ثالثا- استنفرت القوات الأمنية العراقية كافة جهودها لأجل التغلب على القدرات التعبوية للتنظيم



حيث ابرمت الحكومة العراقية اتفاقا مع كل من روسيا وإيران وسوريا ينص على تشكيل لجنة مشتركة لتبادل المعلومات الاستخباراتية بهدف ملاحقة عناصر التنظيم لأجل الحد من نشاطاته الإرهابية(٣٦).

رابعا- كان في هذا المضمار لجهاز مكافحة الارهاب الدور المحوري في قيادة العمليات على الارض نظرا لما يمتلكه من الخبرة والدراية الكافية بحرب العصابات والمدن والمناورة مع العدوا والتجربة في القتال مع عناصر داعش في جبهات متعددة من البلاد.

ونلاحظ ذلك واضحا في مطاردة عناصر التنظيم في مناطق شمال محافظة صلاح الدين التي ينشط فيها هؤلاء وغربي كركوك والموصل، وهي مناطق مؤشرة استخباريا بانها أرض رخوة لتحرك المجاميع الإرهابية، وقد شارك الجهاز في العمليات التي تجري لمطاردة التنظيم الإرهابي قبل وبع النصر مستفيدا من تبادل المعلومات والاستطلاع وتقديم الإسناد الجوي من قوات التحالف، يتمتع الجهاز الان بقدرة تدريبية عالية ومهارة كاملة في التعامل مع العدو وفقا لاساليب حضارية في حرب الشوارع ونستطيع تلمس ذلك من خلال الانتصارات الرائعة التي حققها الجهاز على الارض ولديه الان مسؤوليات جمة تجاه حماية أمن الدولة والقانون والمواطن من أي تهديدات إرهابية مستقبلية محتملة(٣٧).

خامسا- تتمثل الحملة الوطنية لمحاربة داعش في التمحور نحو ثلاث اتجاهات، الأول يتمثل باستئصال الورم الرئيسي لتنظيم داعش في العراق وسوريا، من خلال توجيه ضربات محورية مفصلية لمراكز قوته في الموصل والرقة، والثاني يتمثل بمحاربة الخلايا السرطانية الناشئة والمتشظية منه حول العالم، أما الاتجاه الثالث فهو حماية البلاد من أي هجوم محتمل.

سادسا- كذلك كان لقوات البيشمركة دورا فعال من خلال التنسيق مع الحكومة المركزية الاتحادية ، حيث أحرز الأكراد في شمال العراق وسوريا تقدما كبيرا وملحوظا في دحر تنظيم الدولة الإسلامية من المناطق التي يعتبرونها خاضعة لهم، وذلك بمساعدة واسناد الغارات الجوية للتحالف ، رافق ذلك قيام عمليات كبرى للقوات الموالية للحكومة في ديالى وتكريت ومناطق حزام بغداد من رجال الصحوات والعشائر من خلال تنسيق جهد أمني مشترك مع الحكومة(٣٨) .

أما دينيا فقد كان للعامل الديني والروحي الأثر البالغ في في تطويع النفوس معنويا لكثير من العراقيين لأجل التأهب للقتال، وقد كان للمرجعية الدينية الأثر البالغ في هذا الجانب خصوصا بعد اصدار فتوى الجهاد الكفائي بتاريخ ١٣-٦-٢٠١٤ ، أدت هذه الفتوى لمرجعية النجف الى تطوع عشرات الاف من المواطنين المتحمسين والذين لديهم القدرة والاستعداد بتقديم تضحيات جمة بارواحهم حتى، ولعل مرد ذلك يعود الى الطابع الديني والروحي الغالب على الكثير من العراقيين بحيث جاء الصقل العقائدي كنقطة انطلاق مهمة في بدء معركة ضارية وشرسة ضد التنظيم ورافق ذلك تبرعات مالية كبيرة وتقديم دعم لوجستي من قبل المواكب الحسينية والحسينيات والجوامع لرفد ساحة المعركة بالعدد والعدة للتهيؤ للقتال ، في الواقع ان هذا التحرك قد أثر كثيرا على معنويات العدو وسرعة تدهورها جراء تلك التحصينات المتينة والتحركات المفاجئة التي خلقت قوة عسكرية قاهرة تعمل جنبا الى جنب مع القوات الحكومية لخوض الحرب، لقد وجدت الاستراتيجية العسكرية العراقية في وجود تشكيل الحشد الشعبي علاجا ناجعا وظهيرا ساندا تستثمر وجوده لقتال ودحر داعش(٣٩) .



رافق ذلك كله تحرك دبلوماسي عراقي خارجي لتحشيد الرأي العام العالمي وكسب مواقف الدول الاقليمية والعالمية التي تكللت بقيام تحالف دولي للقضاء على التنظيم ، ولا يغفل هنا دور القوات القتالية المتحالفة التي قدمت معونات واضحة لوجستية وقتالية للقوات العراقية، كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد لعبت دور بارز في هذا المضمار حيث تبنت هي الأخرى استراتيجية طموحة شكلت نقاط ارتكاز فعالة للقوات العراقية في تحقيق النصر على العدو الارهابي تجسدت من خلال النقاط الاتية:-

اولا- نشر قوات عسكرية غير قتالية مهمتها الاساسية تدريب قوات الامن العراقية.

ثانيا البدء بضربات جوية دقيقة على نقاط تمركز التنظيم.

ثالثا- التعاون الكامل والتنسيق الدقيق مع الدول المجاورة للعراق من اجل ايقاف تدفق المقاتلين الاجانب من الحدود.

رابعا- التعاون مع الحكومة العراقية من اجل بناء حكومة مركزية اكثر شمولا تمثل جميع مكونات الشعب العراقي الاساسية.

خامسا- مواجهة داعش اعلاميا من خلال ملاحقة الصفحات الالكترونية الدعائية للتنظيم(٤٠) .

الخاتمة والتوصيات

في واقع الحال ان كل ما تم التطرق اليه في الدراسة يشير الى جملة من الامور بعضها الاكبر يتجه نحو الجانب الايجابي والبعض الاخر يتجه نحو الجانب السلبي، فهناك مؤشرات ايجابية ممكن ان تدل الى وجود عملية ولادة جديدة لدولة عراقية جديدة خصوصا اذا تم استثمار عملية النصرعلى داعش، وعليه هناك جملة من التوصيات يجب اتخاذها حتى تكون تلك المرتكزات تمثل بداية جديدة نحو بناء جديد لدولة جديدة تتحقق فيها عملية الامن والازدهار والاعمار من خلال النقاط الاتية:

اولا- بسط الامن والقانون في عموم البلاد وعدم السماح باي جهة مسلحة خارجة عن القانون ان تعكر صفو هذا الامن مهما كانت تسميتها وعنوانها.

ثانيا- شيوع مبادئ العدل والانصاف والمساواة بين جميع ابناء الشعب دون تمييز مع مراعاة حقوق الانسان و الديمقراطية ومبادئ العدالة .

ثالثا- دعم الافكار المعتدلة والتي تحض على فكرة التعايش السلمي ونبذ العنف والارهاب من خلال تفعيل دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في نشر تلك الثقافة كالجامعات والجوامع والمؤسسات ذات العلاقة ومنظمات المجتمع المدني .

رابعا- دعم المطالب المشروعة للعراقيين والعمل على تحقيق مطالب الجماهير المنتفضة بأقصى سرعة ممكنة وبدون تباطؤ او تأخير.

خامسا- الاستفادة من التجارب العالمية الاخرى في توطيد فكرة التعايش السلمي بين جميع المكونات كالهند وماليزيا .

سادسا- متابعة مستمرة من قبل الحكومة واجهزتها المختصة لكل الخطابات الدينية وغيرها خصوصا تلك الخطابات التي من شانها التحريض على العنف .

سابعا- للسلطة القضائية هنا دور فعال في ترسيخ الجهود الحكومية في هذا الشأن ومكافحة الفساد والمفسدين، ويشمل ذلك تفعيل دور المحاكم العسكرية المختصة في معاقبة ومحاسبة القادة الميدانيون الذين تسببوا بأحداث ٢٠١٤ .



ثامنا- تفعيل الدبلوماسية العراقية بما يضمن تكريس للاستراتيجية الحكومية في سعيها الدؤوب نحو دحر الارهاب نهائيا دون عودة .

تاسعا- اسناد ودعم القوات الامنية المختصة بمكافحة الارهاب وبسط الامن وتطويرها مثل جهاز مكافحة الارهاب ، قوات النخبة ، قوات التدخل السريع ، الحشد الشعبي النظامي.

الهوامش والمصادر :

[١] زهير خضير عباس ، مكافحة الارهاب في الاستراتيجية الاميركية ، دراسة حالة افغانستان، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، ٢٠٠٣ ، ص١٤.

[٢] مكافحة الارهاب في العراق: ما بين الارادة السياسية والمعوقات الداخلية والاقليمية ، مقال منشور على صفحة مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، https://rawabetcenter.com/ 6 حزيران ، ٢٠١٥.

[٣] د- احمد فاضل جاسم ، العراق ما بعد الحرب واستراتيجية اعادة البناء- دراسة تحليلية في الواقع والافاق المستقبلية، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد ٢٠، ص٢٣١.

[٤] تقرير منظمة الهجرة الدولية لعام ٢٠٢٠،ص٧٤.

[٥] / للمزيد من التفاصيل ينظر المصدر السابق ، من ص ٢٢٦ -٢٣٧.

[٦] د. دنيا جواد ، الارهاب في العراق- دراسة في الأسباب الحقيقية ،دراسة تحليلية لأسباب الارهاب في العراق ومتغيراته الاجتماعية والسياسية، مجلة العلوم السياسية- جامعة بغداد، ٢٠١١،العدد ٤٣،ص١٣٢.

[٧] سوسن اسماعيل العساف ، ايران في دائرة استراتيجية الضربة الاستباقية الاميركية ، مجلة دراسات دولية، العدد ١٢٢، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٣ ، ص٣٣.

[٨] وثيقة صادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة

General Assembly United Nations A/HRC/38/44/Add.4 Distr.: General 25 May 2018.

[9] S/RES/2178 -2014

[١٠] عبد المنقذ داغر، برنامج شهادات خاصة على قناة يو تي في العراقية بتاريخ ١٢-٣-٢٠٢١.

[١١] عزمي بشارة، تنظيم الدولة المكنى (داعش) الجزء الأول،اطار عام ومساهمة نقدية في فهم الظاهرة، نقلا عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢-١٢-٢٠١٨، https://www.dohainstitute.org.

[١٢] حسين علي، البقاء والتمدد:استراتيجية تنظيم داعش في العراق وسوريا، مجلة أوراق الشرق الأوسط،العدد٦٧,٢٠١٥،ص١٣٩.

[١٣] مقال بعنوان المركزي العراقي يكشف عن حجم الأموال التي نهبها داعش من المصارف ، موقع RT العربية، https://arabic.rt.com/تاريخ النشر:٠٨.٠٨.٢٠١٧ | ١٣:٥١ GMT.

[١٤] هشام الهاشمي، تنظيم الدولة(داعش)بين احتمالية البقاء والتفكك، مركز الجزيرة للدراسات ١٠ اب ٢٠١٥ .studies Aljazeera.net

[١٥] ما استراتيجية تنظيم "داعش" في العراق، ٥-١-٢٠٢١، مركز الإمارات للسياسات. .https://epc.ae/ar

[١٦] أحمد فضيل نزال الخلايلة يمكن الرجوع للمزيد عن سيرته الذاتية إلى محمد الدعمة، أبو مصعب الزرقاوي.. جيرانه السابقون يروون حكايته من "بيعة الإمام" إلى "القاعدة"، الشرق الأوسط، ٨ مارس/آذار ٢٠٠٤، العدد ٩٢٣٢،.

[١٧] هشام الهاشمي، استراتيجية "داعش" في العراق، العالم الجديد،

http://www.alaalem.com/index.php?aa=news&id22=14073.

[١٨] مصدر هشام الهاشمي، تنظيم الدولة(داعش)بين احتمالية البقاء والتفكك، مصدر سبق ذكره.

[١٩] د علي فارس حميد، د قحطان حسين، الدبلوماسية العراقية وتحديات الامن الوطني في حكومة العبادي، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، العدد ٢٨، ٢٠١٦، ص٣٦٧٠.



[٢٠] حسين عطوي، ما بعد انتهاء داعش – هل وضع استراتيجيته دولية لمحاربة خطرة؟ مقال منشور في مجلة الوطن بتاريخ ٢٩-٧-٢٠١٧ ، العدد ١٧٥٠.
[٢١] ماجد القيسي، الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الارهاب في العراق، مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية، https://www.makingpolicies.org/14-3-2019.
[٢٢] المخابرات العراقية تعلن تفكيك أكبر شبكة لتمويل داعش،صحيفة اليوم السابع الخميس، ٢١ شباط ٢٠١٩ ١٠:١٩.
[٢٣] مصدر للمزيد من التفاصيل حول اسباب الارهاب ينظر وديان ياسين عبيد،الارهاب وتداعياته على الامن والسلم الاجتماعي، مجلة البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد،العدد ٥٠، ٢٠١٦، ص٧٧٥ .
[٢٤] مصدر ضحى مهند علي، (داعش) في العراق: رؤية في التموضع واحتمالات العودة، مركز البيان للدراسات والتخطيط
بواسطة قسم الابحاث - ٢٠٢٠-٠٥-١٢ ١١٠٨، https://www.bayancenter.org/2020/05/6032.
[٢٥] Iraq was informed of IS leader Baghdadi's death: security sources, Reuters, 27 October 2019, See: https://www.reuters.com
[٢٦] للمزيد من التفاصيل حول ذلك ينظر: ابتسام العبيدي، ظاهرة الارهاب بين الواقع والحلول المقترحة ،مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد٢٠٢٠,٦٢ص٤١٧.
[٢٧] د دنيا جواد، الارهاب في العراق دراسة في الأسباب الحقيقية، دراسة تحليلية لأسباب الارهاب في العراق،ومتغيراته الاجتماعية والسياسية،مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد،العدد ٤٣ ، ٢٠١١،ص١٣٥.
[٢٨] أبو بكر ناجي، ادارة التوحش،مركز الدراسات والبحوث الاسلامية(الجهادي)، ص١٦، نقلا عن جمال الشلبي،كتاب(ادارة التوحش)، دراسة وصفية ونقدية، مركز الجزيرة للدراسات،١٩-٩-٢٠١٠،
[٢٩] ضحى مهند علي، مصدر سبق ذكره.
[٣٠] أوستن لونج،الحروب اللامتماثلة في القرن الحادي والعشرين، عن كتاب:مجموعة باحثين في الحروب المستقبلية في القرن الحادي والعشرين،ط١ ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي،٢٠١٤،ص ٢٤.
[٣١] حامد سالم الزيادي، احتلال داعش لنينوى المقدمات والنتائج نكسة حزيران ٢٠١٤،دار الجواهري، بغداد، ٢٠١٥ ص ١٠٦.
[٣٢] سرمد كوكب الجميل، الاقتصاد العراقي: التحديات والخيارات- السياسات الاقتصادية والسيناريوهات المستقبلية للأداء الاقتصادي، بحث منشور على موقع https://www.makingpolicies.org، بتاريخ ١١-٨-٢٠١٨.
[٣٣] لتفاصيل أكثر ينظر: استطلاع وطني أجراه المعهد الديمقراطي الوطني البريطاني عام ٢٠١٩، نقلا عن موقع NDI ، بعنوان: العراق ما بعد داعش، تحسن التماسك الاجتماعي لكن مع استياء العراقيين تجاه الحكومة،٢٠١٩ ، ص٥.
[٣٤] حاتم الفلاحي، تصاعد نشاط تنظيم الدولة: المخاطر وفرص المواجهة، مركز الجزيرة١٠ فبراير ٢٠٢١.
[٣٥] العراق في ٢٠١٧.. كلفة حرب باهظة وتحديات ما بعد داعش في ٢٠١٨ وكالة الاناضول، https:/www.aa.com.
[٣٦] تصريح المتحدث الرسمي بأسم الحكومة العراقية نشره موقع www.dw.com حسبما ما أفاد متحدث رسمي الأحد ٢٧ أيلول ٢٠١٥.
[٣٧] استراتيجية عراقية جديدة لمحاربة داعش بموازاة ترتيب العلاقة مع واشنطن١٥-٥-٢٠٢٠ ، جريدة الشرق الوسط، العدد ١٥١٤٤، https://aawsat.com.
[٣٨] جيم موبر،تنظيم الدولة الاسلامية،القصة الكاملة،٢٧-٤-٢٠١٦، https://www.bbc.com.
[٣٩] حامد الجزائري، دور الحشد الشعبي في الاستراتيجية العسكرية العراقية لمكافحة الارهاب، مقال منشور على صفحة النعيم نيوز الالكترونية ٢-٤-٢٠١٧،.
[٤٠] عمار احمد رشيد، استراتيجية اوباما في مواجهة تنظيم داعش في العراق،-دراسة في الاهداف والاسباب، مجلة تكريت للعلوم السياسية،جامعة تكريت، العدد ١١،ص٣٤١.



مستقبل الإرهاب في العراق في ضوء تشريعات مكافحته بعد عام ٢٠٠٣

أ.م.د حسين قاسم محمد الياسري
جامعة البصرة/مركز دراسات البصرة والخليج العربي

مقدمة

عرف المجتمع الدولي ظاهرة الإرهاب منذ أمد بعيد ، إذ تمتد جذور هذه الظاهرة مع بداية خلق الإنسان ، ومن ثم نشوء الدول ككيانات سياسية ، وقد عرفت الجرائم الإرهابية في عالمنا المعاصر منعطفاً خطيراً في ظل التطورات التكنلوجية ، فضلاً عن الانقسامات التي يعاني منها المجتمع في كل دولة ، وطبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، وبروز تيارات فكرية تحاول فرض أجندتها بالقوة ، ويتخذ الإرهاب أشكالاً متعددة ، وأبعاداً إقليمية ودولية ، ما يتعين على جميع الدول نبذ الخلافات والانقسامات في الموقف تجاه تلك الظاهرة والتصدي لها ، فقد اضحى الاهتمام الدولي في الآونة الأخيرة بكيفية مكافحة الإرهاب ، والقضاء عليه ، لأنه اصبح يهدد السلم والأمن الدولي ، ويتسبب في التأثير على اقتصاديات الدول المستهدفة ، فالجرائم الإرهابية في تزايد مضطرد ، إذ لم تعد ظاهرة الإرهاب ذات صفة محلية أو إقليمية ترتبط بدولة ما أو بإيديولوجية معينة ، وإنما اصبح مداها يتخذ صفة العالمية ، فقامت العديد من الدول بسن تشريعات خاصة بمكافحة الإرهاب من ضمنها العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، واكتفى بعض الدول بتعديل تشريعاتها الداخلية لكي تكون متلائمة مع السياسة الجنائية الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب .

مشكلة البحث :

هل أن التشريعات التي صدرت في العراق بعد عام ٢٠٠٣ كانت مناسبة للتصدي للإرهاب ، وهل تحتاج تلك التشريعات إلى تعديلات أو إصدار أخرى جدية تتناسب مع التغيرات الحالية ؟

فرضية البحث :

صدرت مجموعة من التشريعات والقوانين التي تهدف إلى مكافحة الإرهاب ، وكان معظم موادها تتناسب مع نمو تلك الظاهرة ، وتعدد أساليبها .

هدف البحث :

يهدف البحث على بيان مفهوم الإرهاب ، والتشريعات التي صدرت في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، و كذلك التشريعات التي صدرت في دول الجوار العربي ومدى تباينها ، وإمكانية الاستفادة من بعض موادها ، وتقييم تلك التشريعات في التأثير على مستقبل الإرهاب في العراق .



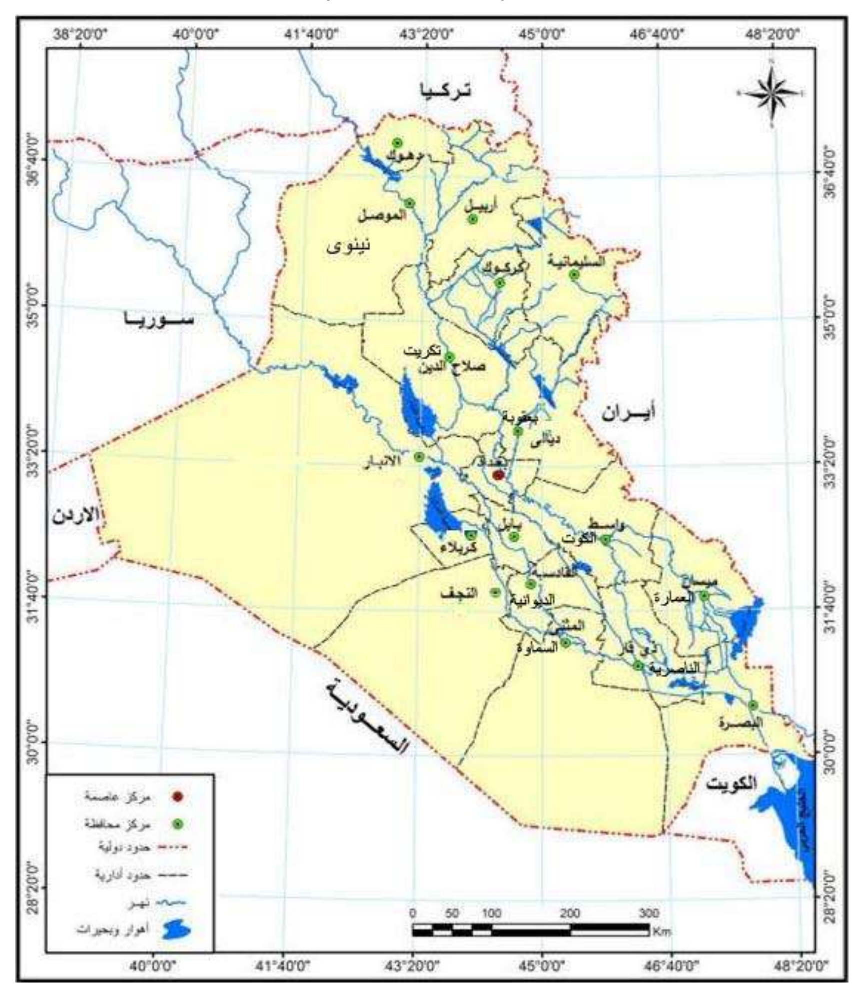
أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من الدور الذي تؤديه التشريعات في مكافحة الإرهاب ، والتصدي له من قبل الحكومات ، والسياسيين ، والمشرعين ، وعلماء الاجتماع ، فقد برزت أهمية هذا الموضوع لكونه يحتل مركز الصدارة على أي مسألة أخرى في العلاقات الدولية ، وعد مكافحة الإرهاب فرعاً من فروع القانون الدولي ، وله علاقة بالقانون الدولي الإنساني ، والجنائي .

حدود البحث :

تتحدد حدود البحث مكانياً في جمهورية العراق الذي يقع على دائرتي عرض (٢٩.٥ ْ-٣٧.٢٢ ْ شمالاً) ، وقوسي طول(٣٨.٤٥ ْ-٤٨.٤٥ ْ شرقاً) ، وزمانياً للمدة ٢٠١٤-٢٠٢٠ ، خريطة (١) .

خريطة(١)
حدود منطقة الدراسة



المصدر، اعتماداً على ، جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للمساحة ، خريطة العراق الإدارية ٢٠٢٠

أولاً- مفهوم الإرهاب :

استخدمت كلمة الإرهابي لأول مرة في مصر زمن الفراعنة سنة ١١٩٨ ق.م ، إذ دبرت مؤامرة لقتل الملك رمسيس الثالث ، وقد اطلق الملك على هذه الجريمة (جريمة المرهبين) ، وفي عصر الرومان كانت الجريمة السياسية مرادفة للإرهاب فلم يفرقوا بين الخطر الموجه داخلياً ، والخطر الموجه خارجياً حتى قيام الجمهورية الرومانية فسموا كل عمل يمس السلطة إرهابا ، وسموا كل فعل يضر بالمجتمع والأمة الرومانية بأنه جريمة [١] ، وفي الفترات السابقة لم يستعمل الإرهاب كمصطلح إلا بعد الثورة الفرنسية الكبرى في القرن الثامن عشر، إذ رأى الثوار أن القيم الجديدة يجب أن تفرض فرضاً ، وبعنف يصل حد الإرهاب ، وإبان الثورة الروسية كان على لينين أن يتخذ موقفاً من الإرهاب ، فقد رفض الإرهاب الفوضوي ، ولم تلقى ظاهرة الإرهاب اهتماماً كبيراً إلا بعد مقتل ملك يوغسلافيا في مرسيليا عام ١٩٣٤ ، إذ بادرت الحكومة الفرنسية إلى تقديم مذكرة إلى عصبة الأمم لعقد اتفاق دولي لغرض المعاقبة على الجرائم التي يكون غرضها سياسياً ، وبناء على تلك المذكرة قرر مجلس العصبة تشكيل لجنة تكون مهمتها دراسة قواعد القانون الدولي ، ومعاقبتها للنشاط الإرهابي ، وتبنت معيارين في تعريفها للإرهاب الأول: معياري جعلت فيه عنصر الدولية هو المعيار لتحديد العمل الإرهابي ، ما يعني أن العمل الإجرامي ، اذا طال شخص من دولة أخرى ، ولكنه ليس من الشخصيات المحمية دولياً فان العمل لا يدخل في اطار التجريم الدولي لعدم شموله بالتعريف ، والثاني : تعدادي حصرته بأفعال تؤدي إلى إثارة الرعب لدى أشخاص معينين[٢] .

وعرفت الأمم المتحدة الإرهاب عام ١٩٩٤ على أنه (الأعمال الإجرامية التي يقصد منها أو يراد بها إشاعة حالة من الرعب للأغراض السياسية ، بين عامة الجمهور أو جماعة من الأشخاص أو أشخاص معينين ، وهي أعمال لا يمكن تبريرها بأي حال من الأحوال أي أن الطابع السياسي ، أو الفلسفي ، أو العقائدي ، أو العنصري ، أو الاثني أو أي طابع آخر للاعتبارات التي قد يحتج منها لتبرير تلك الأعمال)[٣] ، وعرف مجلس وزراء العدل ، والداخلية العرب عام ٢٠٠٤ ، الجريمة الإرهابية على أنها (أي جريمة أو شروع فيها ترتكب تنفيذاً لغرض إرهابي في أي دولة متعاقدة ، أو على ممتلكاتها ، أو مصالحها ، أو على رعاياها ، أو ممتلكاتهم يعاقب عليها قانونها الداخلي ، وكذلك التحريض على الجرائم الإرهابية ، أو الترويج لها ، أو تحبيذها ، وطبع ، أو نشر ، أو حيازة محررات ، أو مطبوعات ، أو تسجيلات أيا كان نوعها ، إذا كانت معدة للتوزيع أو اطلاع الغير عليها ،

وكانت تتضمن ترويجاً أو تحبيذاً لتلك الجرائم ، كما يعد جريمة إرهابية تقديم ، أو جمع الأموال أيا كان نوعها لتمويل الجرائم الإرهابية مع العلم بذلك)[٤] . أما في معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية ، فإن الإرهاب هو وسيلة تستخدمها حكومة استبدادية عن طريق نشر الرعب واللجوء إلى القتل والاغتيالات ، والاعتداء على الحريات الشخصية لإرغام أفراد الشعب على الخضوع ، والاستسلام والرضوخ لمطالبها التعسفية ، وقد يستخدم الإرهاب من قِبلِ أقلية من المواطنين لترويع المسالمين من أجل تحقيق أغراضها وفرض سيطرتها عليهم[٥] .

والإرهاب نوعان فردي: ويجد دوافعه وأسبابه في عوامل اجتماعية ، ونفسانية ، ووراثية ، والثاني ، إرهاب الدولة : ويتمثل في الاعتقالات الجماعية ، وممارسة التعذيب ، والمذابح الجماعية ، ومهاجمة السكان المدنيين دون تمييز، وتدمير البنية التحتية ، والهياكل الاقتصادية ، وتلجأ الدول إلى هذا العنف الإرهابي عندما تريد تحطيم إرادة الشعب لتفرض عليه حكمها المباشر ، ولتخضعه لسياسة ما ، أو من أجل ممارسة سياسة التوسع والسيطرة والهيمنة ، وقد تلجأ مجموعة من البشر إلى العنف والإرهاب ضد دولة ما عندما تصبح حقوقهم عرضة للانتهاك ، أو للإهانة والعنصرية ، وعندما يكونون ضحايا الظلم السياسي، أو الاقتصادي ، أو الاجتماعي ، وعندما تصبح جميع الوسائل والعلاجات القانونية والقضائية للحصول على العدالة غير مجدية[٦] ، كما يقسم الإرهاب إلى داخلي داخل الدولة الواحدة ، ويحمل الفاعل جنسية تلك الدولة ، وموجوداً على إقليمها، حيث لم يتلق رعاية ، ولا دعماً ، ولا توجيهاً من قبل ِدولةٍ أخرى ، أو أية منظمة إرهابية أخرى خارج إقليم الدولة المتضررة لذلك؛ فهذا النوع من الإرهاب تتم ممارسته داخل الدولة بحيث يكون المشاركون والضحايا من الدولة نفسها ، ويحملون جنسيتها ، كما يكون الإعداد والتخطيط والمشاركة في العمل الإرهابي داخل إقليم الدولة ، ولا يكون للفعل الإرهابي دعم من الخارج ، في حين أن الإرهاب الدولي يقصد به الأعمال الإرهابية التي تشتمل على عنصر دولي ، كأنْ تتعدى آثار الأعمال الإرهابية الحدود الجغرافية لأكثر من دولة ، أو أنْ ترتكب الجريمة الإرهابية من قبل أشخاص ينتمون إلى دولة أخرى ، وعلى إقليمها بدعمٍ مالي أو معنوي أو بتوجيه من دولة أخرى أجنبية[٧] ، ويشمل الإرهاب خطف الطائرات ، والسفن وتغيير مسارها بالقوة ، والهجمات على أفراد محميين دوليين ، واحتجاز الرهائن ، والتفجيرات الإرهابية التي تعد من أكثر صور الإرهاب انتشاراً ، وتستهدف المؤسسات السياسية والاقتصادية مثل السفارات ، والقنصليات ، والمناطق الأثرية ، والسياحية ، والدينية ، والأسواق ، والتجمعات السكانية ، وقد تزايدت مخاطر الإرهاب بشكل كبير

وتوسعت المنظمات الإرهابية في مخططاتها ، فبعد أن كانت العمليات الإرهابية تتم وفق أساليب تقليدية بسيطة ، وتخلف ضحايا وخسائر محدودة تحولت إلى أساليب دقيقة مستفيدة من التطور العلمي ، ما رفع من حجم الخسائر البشرية والمادية .

ومنذ إن ظهرت الجرائم الإرهابية بشكلها المعاصر ، تصدى لها السياسيون بالتعريف والوصف دون الرجوع إلى الفقه والقضاء وكانت النتيجة دخول المجتمع الدولي في خلاف طويل حول تعريف الإرهاب ، وتعميق الخلاف حول مفهوم الإرهاب وتجريمه بسبب الخلافات والتناقضات السياسية والعقائدية التي كانت سائدة بيف المعسكرين الشرقي والغربي أثناء الحرب الباردة فقد اتجهت المحاولات السياسية اتجاها آخر بالبحث عن التمييز بين إرهاب مشروع وآخر غير مشروع ، كما جرى استحداث عبا ا رت متداخلة مثل إرهاب الدولة ، وإرهاب الفرد ، والإرهاب المنظم ، والعنف السياسي وغيرها من العبارات المركبة الشيء الذي ضاعف من صعوبة الاتفاق حول تعرييف موحد يحدد عناصر الجريمة(٨) .

وللإرهاب عدة عوامل منها :

١-العوامل النفسية :

يفسر علماء الجريمة بان السلوك الإجرامي يرجع إلى شخصية الإنسان ذاته ، سواء في تكوينه العضوي الخارجي ، أو في تكوينه النفسي وإصابته ببعض مظاهر الخلل والاضطراب النفسي ، وقد حاولوا إيجاد العلاقة بين الجريمة وبعض الصفات الشخصية في الإنسان مثل الوراثة والسنّ ، والجنس ، والعرق ، والذكاء ، وبعض الأمراض المختلفة ، ونظراً لخصوصية الإرهاب فإنّ بعضاً من هذه العوامل ، قد تمثل دوافع بالنسبة له وليس جميعها ، ومثال ذلك الذكاء ، والعرق ، والتكوين النفسي المرتبط ببعض الاختلالات العقلية(٩) .

٢- العوامل الدينية :

إن مشهد العنف المعاصر تقوده جماعات وتنظيمات تنتسب إلى الإسلام ، وترفعه شعاراً ومشروعاً لأهدافها ، وحين التأمل العميق في هذه الظاهرة نكتشف أن القراءة الدينية أو الفهم الديني لهذه الجماعات ، هو عامل من عوامل جنوح هؤلاء إلى الأخذ بأسلوب العنف ، فالعمليات الإرهابية التي وقعت في الدول الإسلامية أو حتى دولياً ، وبأيدي من يدعون الإسلام أسهمت إلى حد كبير في رسم صورة قاتمة عن الإسلام والمسلمين أمام غير المسلمين(١٠) ، فضلاً عن أن مسألة الإرهاب الفكري الديني والمذهبي الذي يتم استخدامه الآن من قبل جماعات ترفض قبول الرأي الآخر، فتخونه وتكّفره يعد من أهم العوامل السياسية في نمو الإرهاب .

٣-العوامل السياسية :

شخصت الأسباب السياسية للإرهاب بالاستعمار والحفاظ على السيطرة الاستعمارية ، وإنكار حق تقرير المصير ، والعنصرية ، والتمييز العنصري ، وحرب الإبادة ، كما شخصت هذه العوامل بالعدوان واستخدام القوة بما يتنافى وميثاق الأمم المتحدة ، وينتهك استقلال الدول السياسي ، ويُعد التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، والإرهاب الواسع النطاق للشعوب بهدف فرض السيطرة عليها ، وحمل السكان على النزوح من العوامل السياسية التي أدت إلى بروز ظاهرة الإرهاب ، وقد دلت الوقائع على أن النزاعات القائمة بين دولتين كثيراً ما تؤدي إلى تبادل الإرهاب بينهما بشكل سري أو مكشوف ، كما أن الاضطهاد الديني ، وإثارة الفتن الطائفية ، وإشعال الحروب الأهلية ، والاستبداد ، وكبت الحريات والتهميش وتغييب المواطن عن المشاركة السياسية أو انتهاك حقوقه عوامل تشجع على الإرهاب[١١] .

٤-العوامل الاقتصادية :

يؤثر العامل الاقتصادي غالباً على كمّ الإجرام أو نوعية الجرائم المرتكبة ، وتتعدّد مظاهر العامل الاقتصادي ذات الصلة بحركة الإجرام في المجتمع ، مثل التوزيع الطبقي للمجتمع الصناعي ، ودور التقلبات الاقتصادية (الأسعار ، والدخول ، والفقر ، والكساد ، والبطالة) ، وقد ركز الباحثون في مجال ظاهرة الإرهاب على العامل الاقتصادي باعتباره محركاً ودافعاً إلى الجريمة الإرهابية ، ويربط بعضهم بين الحالة الاقتصادية للمجتمع وبين ظهور بؤر إجرامية في بعض المناطق العشوائية[١٢] .

٥- العوامل الاجتماعية:

تعزى ظاهرة الإرهاب إلى الكفر بالقيم الاجتماعية الحاكمة للبيئة ، أو وصف المتمسكين بالتقاليد بالتخلّف والقصور في مجاراة العصر ، وبذلك يفتقد الجسد الاجتماعي المناعة ، فيكون عرضة للهزّات الاجتماعية العنيفة التي قد تدفع بعض فئاته إلى سلوك العنف والإرهاب ، فضلاً عن العزلة التي يعيشها بعض الشباب في مجتمعهم ، واختفاء القدوة والمثل الأعلى بالنسبة لغالبيتهم ، وعدم الترابط والتناسق بين أساليب الضبط الاجتماعي بمفهومه الشامل ، سواء داخل الأسرة أو خارجها ، في المدرسة أو الجامعة ، أو كافة مؤسسات المجتمع الرسمية والشعبية، كما لا يخفى الأثر المترتب على إهمال مشاكل الشباب وعدم الاهتمام بها، والسلبية في عقول أغلب أفراد المجتمع ، ومنهم المسؤولون التي تعوق عن تفهم مشاكل واحتياجات الأجيال الجديدة من الشباب ، والتجاوب معهم في ظلّ الفراغ الذي

يعانونه وعدم وضوح الانتماء لهدف معين ، والمعاناة من مشاكل الحياة اليومية مما يجعل منهم فريسة سهلة للإرهاب[١٣] .

كما أنّه قد تعاني فئات كثيرة من المجتمع الحرمان الاجتماعي بدرجة أو بأخرى ، ولسبب أو لآخر، إذ قد يكون ذلك لأسباب عرقية أو لغوية أو دينية أو مذهبية ، لهذا الحرمان الاجتماعي الذي يعني عدم قدرة المجتمع على استيعاب تلك الفئات استيعاباً كاملاً ، ما يؤدي إلى نوع من العزلة التي يفرضها المجتمع على تلك الفئات ، إذ تتقوقع هذه الفئات في أماكن محدّدة ، ويسودها الشعور بالاغتراب .

٦-دور وسائل الأعلام :

تؤدي وسائل الإعلام دوراً مهماً في تغذية أو دعم الإرهاب ، والتطرف بما تبثه من أفلام وثائقية ، ومقالات تؤيد الأفكار المنحرفة ، وقد ساهمت ثورة المعلومات وتطور الاتصالات بنشر الإرهاب ، إذ يقوم الإرهابيون بنشر نشاطاتهم وأفكارهم عبر الأنترنت ، كما يقومون بالحصول على التمويل من المصادر التي وفرتها برامج وتطبيقات عديدة تسهل وصول الأموال إلى الإرهابيين .

وتلجأ الدول إلى اتخاذ العديد من الإجراءات لمكافحة الإرهاب منها إجراءات أمنية تتمثل في جمع المعلومات من خلال العمل الاستخباراتي ، ومن ثم تحليل تلك المعلومات ، وتصنيفها ، وتدقيقها ، ومراجعتها ، والإجراءات المتعلقة بتوجيه الضربات الاستباقية لأوكار الإرهاب ، كما تلجأ الدولة إلى التدخل العسكري المباشر ، ويتزامن ذلك من صدور عدة تشريعات وقوانين رادعة بحق الإرهابيين ، وإجراءات سياسية تتمثل بتعزيز النظام الديمقراطي وضمان مشاركة الجميع ، ويمثل دور المرجعيات الدينية والعشائرية في مكافحة الإرهاب مسانداً للإجراءات السابقة ، فضلا عن دور منظمات المجتمع المدني من خلال دور المؤسسات التعليمية والفكرية، والإعلامية ، ودور الأسرة ، كما أن هناك عدة تدابير تتعلق بحماية الاقتصاد الوطني عن طريق مكافحة الجريمة الاقتصادية والتصدي للاحتيال المالي والتجاري ، وغسل الأموال ، ويكون من المهم أن يكون هناك دعم دولي وإقليمي يتمثل في التعاون ، والتنسيق المشترك والالتزام بالتوصيات والمقررات التي تتمخض عن الاتفاقيات والاستراتيجيات الأمنية فقد تم التوصل إلى مجموعة من الاتفاقيات منها استراتيجية منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب عام ٢٠٠٢ ، والاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب عام ٢٠٠٦ ، والاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب(القوة الذكية) للمدة ٢٠٠٩-٢٠١٤[١٤] . وتبنى مجلس الأمن الدولي في القرار المرقم ١٣٧٣ عام ٢٠٠٤ ، والقرار ١٥٦٦ عام ٢٠١١ التعاون في مجال العدالة الجنائية كأحد العناصر الرئيسية في استراتيجيات الدول

لمكافحة الإرهاب ، ويطالب مجلس الأمن في قراره الأخير الدول بأن تتعاون من أجل تقديم أي شخص يشارك في تمويل أعمال إرهابية ، أو التخطيط ، أو الإعداد لها ، أو ارتكابها إلى العدالة ، فضلاً عن تبادل المعلومات العملية ، والتعاون من خلال ترتيبات واتفاقات ثنائية ومتعدّدة الأطراف بغرض منع ارتكاب الأعمال الإرهابية وقمعها ، ويطلق اسم الاتفاقيات والبرتوكولات العالمية لمكافحة الإرهاب على مجموعة من ثماني عشرة معاهدة جرى اعتمادها للمدة ١٩٦٣-٢٠١٠ ، فمن أهمها بعد عام ٢٠٠٣ الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي عام ٢٠٠٥ ، وبروتوكول عام ٢٠٠٥ لاتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجّهة ضد سلامة الملاحة البحرية ، وبروتوكول عام ٢٠٠٥ الملحق ببروتوكول قمع الأعمال غير المشروعة الموجّهة ضد سلامة المنصات الثابتة القائمة في الجرف القاري ، واتفاقية قمع الأفعال غير المشروعة المتعلقة بالطيران المدني الدولي لعام ٢٠١٠ ، والبروتوكول المكمل لاتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات لعام ٢٠١٠[١٥] .

ويمكن تشخيص أسباب الإرهاب وتفاقم العمليات الإرهابية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ إلى ما يأتي:

١-طبيعة المجتمع العراقي التعددي ، وما خلفه النظام السابق من تهميش بعض الطوائف الدينية والقومية ، وحصر نظام الحكم بطائفة معينة ، أوجد مجاميع إرهابية ترفض النظام الجديد ، ما هيأ لظهور تنظيم القاعدة وبعض التنظيمات المسلحة الأخرى ، ومن ثم تنظيم داعش .

٢-الجرائم التي أقترفها النظام السابق بحق كثير من العراقيين يكون أداتها أشخاص محسوبين على النظام عبر كتابة التقارير الأمنية ، أو الإشراف وتنفيذ الإعدامات ما أوجد عمليات ثأر واسعة ربما طالت أشخاص أبرياء .

٣- التحريض على التجربة السياسية الجديدة ، من قبل جهات داخلية تتمثل ببقايا النظام السابق ، وجهات إقليمية ترى أن وجود نظام ديمقراطي يهدد أنظمتها الملكية الوراثية ، فضلاً عن جهات دولية تريد أن يضل العراق ضعيفاً حماية لأمن الكيان الصهيوني .

٤-تصدير الفتاوى التحريضية ضد الشعب العراقي من قبل رجال دين في دول عربية معينة ، وبعلم سلطات تلك الدول فضلاً عن التمويل ، وإرسال الإرهابيين وان كان ذلك يتم بدون علم دولهم ، وبدعم إعلامي .

٥-ضعف أداء النظام السياسي ، وتعدد القرارات في المؤسسة الأمنية ما أوجد هشاشة في الاستقرار السياسي.



٦-المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها العراق منها ارتفاع معدلات البطالة ، والفقر ، والأمية .
٧-ضعف تأثير مؤسسات المجتمع المدني ، والأسرة ، والمرجعيات الدينية في تحصين المجتمع من الانحرافات الفكرية ، والعقائدية .

احدث الإرهاب في العراق أضراراً جسيمة لاسيما في أعداد الضحايا الذي تزايد من (١٢.١٣٣ شخص) عام ٢٠٠٣ إلى (٢٩١٥٢٦ شخص) عام ٢٠٠٦ ، وبسبب تراجع الإرهاب فقد تدنت أعداد الضحايا إلى (٢١٣٩٢ شخص) عام ٢٠١٩[١٦] ، وتجاوزت أعداد النازحين (٣ ملايين نازح) للمدة ٢٠١٤-٢٠١٦ ، ثم بدأت الأعداد بالتراجع بعد عودة كثير من النازحين الذين تجاوزت أعداهم (٤ مليون نازح) للمدة ٢٠١٨-٢٠٢٠[١٧] ، ويعزى ذلك إلى جهود القوات الأمنية بمختلف صنوفها وتعاون المواطنين ، وصدور العديد من التشريعات التي كان لها دور أسهم في الحد من العمليات الإرهابية .

ثانياً-تشريعات وقوانين مكافحة الإرهاب في العراق بعد عام ٢٠٠٣:

لم يصدر قبل عام ٢٠٠٣ تشريع أو قانون خاص بمكافحة الإرهاب، ولكن بعد استفحال ظاهرة الإرهاب صدرت عدة تشريعات وقوانين فضلاً عن تعديل قانون العقوبات لعام ١٩٦٩، وما ورد في دستور٢٠٠٥ ، وكالآتي :

١- قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ :

نصت المادة(٢١) أن (الجريمة السياسية هي الجريمة التي ترتكب بباعث سياسي أو تقع على الحقوق السياسية العامة أو الفردية وفيما عدا ذلك تعتبر الجريمة عادية) ، وفي عده للجرائم العادية أدرجت الجرائم الإرهابية في الفقرة (٥) ، وذكرت العقوبات التي تجرم بعض الأفعال ، وعدت جرائم إرهابية ، ففي المادة (١٥٦) ورد بأن (يعاقب بالإعدام من ارتكب عمداً فعلاً بقصد المساس باستقلال البلاد أو وحدتها أو سلامة أراضيها وكان الفعل من شانه أن يؤدي إلى ذلك) ، أما المادة(١٩٠) فقد بينت انه(يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت من شرع بالقوة أو العنف في قلب نظام الحكم الجمهوري المقرر بالدستور أو تغيير دستور الدولة أو شكل الحكومة ، فاذا وقعت الجريمة من عصابة استعملت القنابل أو الديناميت أو المواد المتفجرة الأخرى أو الأسلحة النارية فتكون العقوبة الإعدام أو السجن المؤبد. وتكون الإعدام اذا أدت الجريمة إلى موت إنسان) ، في حين وضحت المادة (١٩٤) بأن (يعاقب بالإعدام كل من نظم أو ترأس أو تولى قيادة ما في عصابة مسلحة هاجمت فريقاً من السكان أو استهدفت منع تنفيذ القوانين أو اغتصاب الأراضي أو نهب الأموال المملوكة للدولة أو لجماعة من الناس بالقوة أو قاوم بالسلاح رجال السلطة العامة ، أما من

انضم إليها دون أن يشترك في تأليفها أو يتولى فيها قيادة ما فيعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت ، ونصت المادة (١٩٥) منه على أن (يعاقب بالسجن المؤبد كل من استهدف إثارة حرب أهلية أو اقتتال طائفي وذلك بتسليح المواطنين أو حملهم على التسلح بعضهم ضد البعض الآخر أو بالحث على القتال وتكون العقوبة الإعدام اذا تحقق ما استهدفه الجاني) ، وبينت المادة(١٩٦) أن (يعاقب بالسجن من حاول بالقوة أو بالتهديد احتلال شيء من الأملاك أو المباني العامة أو المخصصة للمصالح أو الدوائر الحكومية أو المرافق أو المؤسسات العامة أو استولى بأية طريقة من الطرق على شيء من ذلك أو حال دون استعماله للغرض المعد له. واذا وقعت الجريمة من عصابة مسلحة تكون العقوبة السجن المؤبد أو المؤقت لأفرادها أو الإعدام أو السجن المؤبد لمن الف العصابة او تولى رئاستها أو قيادة ما فيها)[١٨] ، وذكرت المادة(١٩٧) [١٩] الآتي :

١ – يعاقب بالإعدام أو السجن المؤبد كل من خرب أو هدم أو اتلف أو اضر أضرار بليغا عمدا مباني أو أملاكاً عامة أو مخصصة للدوائر والمصالح الحكومية أو المؤسسات أو المرافق العامة أو للجمعيات المعتبرة قانونا ذات نفع عام أو منشآت النفط أو غيرها من منشآت الدولة الصناعية او محطات القوة الكهربائية والمائية أو وسائل المواصلات أو الجسور او السدود او مجاري المياه العامة أو الأماكن المعدة للاجتماعات العامة أو لارتياد الجسور أو أي مال عام له أهمية كبرى في الاقتصاد الوطني ، وذلك بقصد قلب نظام الحكم المقرر بالدستور.

٢-وتكون العقوبة الإعدام اذا استعمل الجاني المفرقعات في ارتكاب الجريمة أو إذا نجم عن الجريمة موت شخص كان موجودا في تلك الأماكن.

٣-وتكون العقوبة السجن المؤبد أو المؤقت اذا وقعت الجريمة في زمن هياج أو فتنة أو بقصد أحداث الرعب بين الناس أو أثناء الفوضى دون أن يكون قصد الفاعل قلب نظام الحكم المقرر ب الدستور.

٤-وتكون العقوبة السجن المؤقت لكل من تسبب قصدا في تعطيل شيء مما ذكر في الفقرة (١) أو عرقلة انتظام سيرها.

٥-ويحكم على الجاني في جميع الأحوال بدفع قيمة الشيء الذي خربه أو هدمه أو اتلفه أو اضر به.

أما المادة (٢٠٠) منه فقد جاء فيها (يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات أو الحبس كل من حبّذ أو روّج أياً من المذاهب التي ترمي إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية أو النظم الأساسية الاجتماعية أو لتسويد طبقة اجتماعية على غيرها من النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية متى كان استعمال القوة أو الإرهاب أو



أي وسيلة أخرى غير مشروعة ملحوظا في ذلك) ، وأشارت المادة (٣٦٥) إلى أن أنه (يعاقب بالحبس وبالغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين من اعتدى أو شرع في الاعتداء على حق الموظفين أو المكلفين بخدمة عامة في العمل باستعمال القوة أو العنف أو الإرهاب أو التهديد أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة)[٢٠] .

يبدو من خلال عرض المواد التي ورد فيها الإشارة إلى الإرهاب أن هذا القانون لم يتناول تعريفاً للإرهاب لأنه ليس من واجبه ذلك فهو قانون عقوبات لمختلف الجرائم ، أي أن ذلك القانون قد تبنى النظرية المادية للإرهاب ، وعد الجرائم الإرهابية جرائم عادية حتى وان كانت دوافعها سياسية كما أن هذا القانون قد شدد في العقوبة إلى الإعدام دون ذكر تفاصيل أنواع تلك الجرائم .

٢- الدستور العراقي:

ورد عبارة الإرهاب في السطر الثالث عشر من ديباجة الدستور ، وفي المادة (٧) الفقرة (أولاً) ، على أن(يحظر كل كيانٍ أو نهجٍ يتبنّى العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي، أو يحرض أو يمهد أو يمجد أو يروج أو يبرر له ، وبخاصة البعث الصدامي في العراق ورموزه ، وتحت أي مسمىً كان ، ولا يجوز أن يكون ذلك ضمن التعددية السياسية في العراق ، وينظم ذلك بقانون) ، وورد في ثانياً ، أن (تلتزم الدولة بمحاربة الإرهاب بجميع أشكاله ، وتعمل على حماية أراضيها من أن تكون مقرا أو ممراً أو ساحة لنشاطه) ، في حين ذكرت المادة (٢١) الفقرة ثالثاً، أنه (لا يمنح حق اللجوء السياسي إلى المتهم بارتكاب جرائم دولية أو إرهابية ، أو كل من الحق ضرراً بالعراق)[٢١] .

من ملاحظة هذه النصوص أن الدستور العراقي قد وضع الأسس العامة التي يمكن أن تكون منطلقاً لتشريع أي قوانين أو صدار قرارات تخص ظاهرة الإرهاب ، ومن مراجعتنا لدساتير دول جوار العراق لم نجد مواد يذكر فيها الإرهاب ، لان الفترة التي كتب فيها الدستور كان العراق يعاني من الإرهاب لاسيما بروز القاعدة كتنظيم إرهابي ، فضلاً عن التصفيات والاغتيالات التي قام بها أشخاص لدوافع سياسية أو اجتماعية تجاه مواطنين محسوبون على النظام السابق ، أو لغرض الثأر ، أو حتى تصفيات لشخصيات علمية ، وقد يكون لأطراف دولية وإقليمية دوراً في تلك الاغتيالات ، ودعم نشاط تنظيم القاعدة ، والتنظيمات المسلحة الأخرى .

٣- قوانين مكافحة الإرهاب :

أ-قانون مكافحة الإرهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥[٢٢] :

عرفت المادة(١) من القانون الإرهاب على أنه (كل فعل إجرامي يقوم به فرد أو جماعة منظمة استهدف فرداً أو مجموعة أفراد أو جماعات أو مؤسسات رسمية أو



غير رسمية أوقع الأضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة بغية الإخلال بالوضع الأمني أو الاستقرار والوحدة الوطنية أو إدخال الرعب أو الخوف والفزع بين الناس أو إثارة الفوضى تحقيقا لغايات إرهابية) ، وفي المادة (٢) ذكر القانون الأفعال الإرهابية وهي :

١-العنف أو التهديد الذي يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو تعرض حياتهم وحرياتهم وامنهم للخطر وتعريض أموالهم وممتلكاتهم للتلف أيا كانت بواعثه وأغراضه يقع تنفيذا لمشروع إرهابي منظم فردي أو جماعي .

٢- العمل بالعنف والتهديد على تخريب أو هدم أو إتلاف أو أضرار عن عمد مباني أو أملاك عامة أو مصالح حكومية أو مؤسسات أو هيئات حكومية أو دوائر الدولة والقطاع الخاص أو المرافق العامة والأماكن العامة المعدة للاستخدام العام أو الاجتماعات العامة لارتياد الجمهور أو مال عام ومحاولة احتلال أو الاستيلاء عليه أو تعريضه للخطر أو الحيلولة دون استعماله للغرض المعد له بباعث زعزعة الأمن والاستقرار .

٣- من نظم أو تراس أو تولى قيادة عصابة مسلحة إرهابية تمارس وتخطط له وكذلك الإسهام والاشتراك في هذا العمل .

٤-العمل بالعنف والتهديد على إثارة فتنة طائفية أو حرب أهلية أو اقتتال طائفي وذلك بتسليح المواطنين أو حملهم على تسليح بعضهم بعضا وبالتحريض أو التمويل .

٥-الاعتداء بالأسلحة النارية على دوائر الجيش أو الشرطة أو مراكز التطوع أو الدوائر الأمنية أو الاعتداء على القطاعات العسكرية الوطنية أو إمداداتها أو خطوط اتصالاتها أو معسكراتها أو قواعدها بدافع إرهابي.

٦-الاعتداء بالأسلحة النارية وبدافع إرهابي على السفارات والهيئات الدبلوماسية في العراق كافة وكذلك المؤسسات العراقية كافة والمؤسسات والشركات العربية والأجنبية والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية العاملة في العراق وفق اتفاق نافذ .

٧- استخدام بدوافع إرهابية أجهزة متفجّرة أو حارقة مصممة لإزهاق الأرواح وتمتلك القدرة على ذلك أو بث الرعب بين الناس أو عن طريق التفجير أو إطلاقة أو نشر أو زرع أو تفخيخ آليات أو أجسام أيا كان شكلها أو بتاثير المواد الكيمأوية السامة أو العوامل البيولوجية أو المواد المماثلة أو المواد المشعة أو التوكسنات .

٨- خطف أو تقييد حريات الأفراد أو احتجازهم أو للابتزاز المالي لأغراض ذات طابع سياسي أو طائفي أو قومي أو ديني أو عنصر نفعي من شانه تهديد الأمن والوحدة الوطنية والتشجيع على الإرهاب .

وبينت المادة (٣) الأفعال التي عدت من جرائم امن الدولة وهي :

١-كل فعل ذو دوافع إرهابية من شانه تهديد الوحدة الوطنية وسلامة المجتمع ويمس امن الدولة واستقرارها أو يضعف من قدرة الأجهزة الأمنية في الدفاع والحفاظ على امن المواطنين وممتلكاتهم وحدود الدولة ومؤسساتها سواء بالاصطدام المسلح مع قوات الدولة أو أي شكل من الأشكال التي تخرج عن حرية التعبير التي يكفلها القانون.

٢-كل فعل يتضمن الشروع بالقوة أو العنف في قلب نظام الحكم أو شكل الدولة المقرر في الدستور.

٣-كل من تولى لغرض أجرامي قيادة قسم من القوات المسلحة أو نقطة عسكرية أو ميناء أو مطار أو أي قطعة عسكرية أو مدنية بغير تكليف من الحكومة .

٤-كل من شرع في إثارة عصيان مسلح ضد السلطة القائمة بالدستور أو اشترك في مؤامرة أو عصابة تكوّنت لهذا الغرض .

٥-كل فعل قام به شخص كان له سلطة الأمر على أفراد القوات المسلحة وطلب اليهم أو كلفهم العمل على تعطيل أوامر الحكومة .

وخصصت العقوبات في المادة (٤) في الفقرة (١) على أن(يعاقب بالإعدام كل من ارتكب بصفته فاعلاً اصلياً أو شريك عمل أيا من الأعمال الإرهابية الواردة بالمادة الثانية ، والثالثة من هذا القانون ، ويعاقب المحرض والمخطط والممول وكل من مكن الإرهابيين من القيام بالجرائم الواردة في هذا القانون بعقوبة الفاعل الأصلي ، وفي الفقرة (٢) أن (يعاقب بالسجن المؤبّد من أخفى عن عمد أي عمل إرهابي أو أوى شخص إرهابي بهدف التستر) ، وعالجت المادة (٥) الإعفاء والأعذار القانونية والظروف القضائية المخففة في الفقرة (١) على أن (يعفى من العقوبات الواردة في هذا القانون كل من قام بإخبار السلطات المختصة قبل اكتشاف الجريمة أو عند التخطيط لها وساهم إخباره في القبض على الجناة أو حال دون تنفيذ العمل ، وفي الفقرة (٢) أنه (يعد عذراً مخففاً من العقوبة للجرائم المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا القانون للشخص اذا قدم معلومات بصورة طوعية للسلطات المختصة بعد وقوع أو اكتشاف الجريمة من قبل السلطات وقبل القبض عليه ، وادت المعلومات إلى التمكن من القبض على المساهمين الأخرين وتكون العقوبة بالسجن) ، في حين ذكرت المادة(٦) من القانون في الفقرة(١) على أن (تعد الجرائم الواردة

فـي هـذا القـانون مـن الجـرائم العاديـة المخلّـة بالشـرف) وفـي الفقـرة(٢) ورد فيهـا أن (تصــادر كافــة الأمــوال والمــواد المضــبوطة والمبــرزات الجرميــة أو المهيئــة لتنفيــذ العمل الإجرامي) .

اعتمـد هـذا القـانون فـي تعريفـه للإرهـاب علـى النظريـة الماديـة ، وذكـر بعـض الأعمال الإرهابية دون التطرق لتعريف مفردة الإرهاب ، واغفل العديد مـن الجـرائم الإرهابية الأخرى ، فضلاً عن أن التعريـف اشـترط أن يكـون الإرهـاب منظمـاً حتـى يمكن أن يكون إرهاباً في حين قد تكون هناك أعمال إرهابيـة عشـوائية ، كمـا أن هـذا القانون قد نقل جزء من أحكام بعض المواد فـي قـانون العقوبـات السـابق والنـافذ مثـل المادة (١٩٤) و(١٩٥) التـي ذكرناهـا وجعلهـا ضـمن مـواده ، وقـد ركـز القـانون فـي مواده على الاعتبارات الأمنية دون حقوق الإنسان .

وبالمقارنة مع قانون منع الإرهاب الأردني رقم (٥٥) لسنة٢٠٠٦ ، الذي تم تعديلـه بقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٤ ، عرف فيه العمل الإرهابي على أنـه(كل عمـل مقصـود يرتكب باي وسيلة كانت يؤدي إلى قتل أي شخص أو التسبب بإيذائه جسديا أو إيقـاع أضـرار فـي الممتلكـات العامـة أو الخاصـة أو فـي وسـائط النقل أو فـي البيئـة أو فـي البنية التحتية أو في مرافق الهيئات الدولية أو البعثـات الدبلوماسية ، اذا كانـت الغايـة منه الإخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمـع وامنـه للخطـر أو تعطيـل تطبيـق أحكام الدستور أو القوانين أو التأثير على سياسة الدولة أو الحكومة أو إجبارهـا علـى عمل ما أو الامتناع عنه أو الأخلال بالأمن الوطني بواسطة التخويف أو الترهيـب أو العنـف قـانون منـع الإرهـاب رقـم (١٨) لسـنة٢٠١٤ قـانون معـدل لقـانون الإرهـاب ٢٠٠٦[٢٣] في حين عرف عرفت قانون العقوبـات السـوري الأعمـال الإرهابيـة علـى أنهـا(جميع الأفعـال التـي ترمـي إلـى إيجـاد حالـة ذعـر، وترتكـب بالوسـائل كـالأدوات المتفجرة والأسلحة الحديثة والمواد الملتهبة والمنتجات السامة أو المحرقـة والعوامـل الوبائية أو الجرثومية التي من شانها أن تحدث خطرا عاما)[٢٤] .

وكانت قوانين مكافحة الإرهاب في السعودية أكثـر شـمولاً وتتجـاوز فـي مضـمون بعض موادها المحلية ، لتشمل مرتكبي الإرهاب ممكن هم خارج الدولـة ، فقـد عرفـت الجريمة الإرهابية في نظام مكافحة الجرائم الإرهابية وتمويله رقم م٢١ لسنة ١٤٣٩ ه (٢٠١٧م) فـي المـادة(١) الفقـرة(٣) علـى أنهـا (كـل سـلوك يقـوم بـه الجـاني تنفيـذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي بشكل مباشـر أو غيـر مباشـر، يقصـد بـه الإخـلال بالنظام العام ، أو زعزعـة أمن المجتمع واستقرار الدولـة أو تعريض وحدتها الوطنيـة للخطر، أو تعطيـل النظـام الأساسي للحكم أو بعض أحكامـه ، أو إلحـاق الضـرر بأحـد مرافق الدولـة أو مواردها الطبيعية أو الاقتصادية ، أو محاولـة إرغـام إحدى سلطاتها



على القيام بعمل ما أو الامتناع عنه، أو إيذاء أي شخص أو التسبب في موته، عندما يكون الغرض -بطبيعته أو سياقه- هو ترويع الناس أو إرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بأي عمل أو الامتناع عن القيام به، أو التهديد بتنفيذ أعمال تؤدي إلى المقاصد والأغراض المذكورة أو التحريض عليها) ، وعرف الإرهابي في الفقرة (٥) على أنه (أي شخص ذي صفة طبيعية -سواء أكان في المملكة أو خارجها- يرتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في النظام، أو يشرع أو يشترك أو يخطط أو يساهم في ارتكابها، بأي وسيلة مباشرة أو غير مباشرة) ، والكيان الإرهابي عرف في الفقرة(٦) على أنه (أي مجموعة مؤلفة من شخصين أو أكثر -داخل المملكة أو خارجها- تهدف إلى ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في النظام)[٢٥] ، وأشارت المادة (٣) من النظام إلى أن (استثناءً من مبدأ الإقليمية، يسري النظام على كل شخص سعوديًّا كان أم أجنبيًّا ارتكب -خارج المملكة- جريمة من الجرائم المنصوص عليها في النظام، أو ساعد على ارتكابها، أو شرع فيها، أو حرض عليها، أو ساهم فيها، أو شارك فيها، ولم يحاكم عليها؛ إذا كانت تهدف إلى أيّ مما يأتي[٢٦] :

١- تغيير نظام الحكم في المملكة.
٢- تعطيل النظام الأساسي للحكم أو بعض أحكامه.
٣- حمل الدولة على القيام بعمل أو الامتناع عنه.
٤- الاعتداء على السعوديين في الخارج.
٥- الإضرار بالأملاك العامة للدولة وممثلياتها في الخارج بما في ذلك السفارات وغيرها من الأماكن الدبلوماسية أو القنصلية التابعة لها.
٦- القيام بعمل إرهابي على متن وسيلة مواصلات مسجلة لدى المملكة أو تحمل علمها.
٧- المساس بمصالح المملكة، أو اقتصادها، أو أمنها الوطني.

وعرف قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الكويت رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٣ العمل الإرهابي في المادة (١) على أنه (كل فعل أو شروع في ارتكابه بدولة الكويت أو في أي مكان آخر ارتكب إذا كان الفعل بهدف قتل شخص مدني ، أو أي شخص آخر، أو إصابته بجروح بدنية جسيمة عندما يكون هذا الشخص غير مشترك في أعمال عدائية في حالة نشوب نزاع مسلح ، ويكون غرض هذا العمل ترويع جماعة سكانية أو إرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بأي عمل أو الامتناع عن القيام به) ، وعرف الإرهابي في نفس المادة أي شخص طبيعي سواء كان في الكويت أو في الخارج يقوم بارتكاب فعل إرهابي وفقًا لأحكام هذا القانون



بشكل مباشر أو غير مباشر ، والاشتراك في عمل إرهابي ، وتنظيم ارتكاب عمل إرهابي أو توجيه أشخاص آخرين لارتكابه ، والمساهمة عمدًا في ارتكاب عمل إرهابي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص يعملون بغرض مشترك، إما بهدف توسيع العمل الإرهابي مع العلم بنية الشخص أو مجموعة الأشخاص في ارتكاب العمل الإرهابي ، أما المنظمة الإرهابية فقد عرفها القانون (أي مجموعة من الإرهابيين سواء كانوا في الكويت أو في الخارج يقومون بأي من الأعمال المذكورة في التعريف السابق)[٢٧] ، وصدر في الكويت منتصف تموز عام ٢٠١٥ قانونا جديداً يلزم جميع مواطني الكويت والمقيمين فيها بتقديم عينات من الحمض النووي للسلطات ، وكان مجلس الأمة الكويتي قد قام في الأول من يوليو ٢٠١٥ بتقديم هذا الشرط ضمن بنود أي قانون جديد يصدر لمكافحة الإرهاب ، والكويت هي البلد الوحيد الذي يشترط فحص الحمض النووي الإلزامي على مستوى جميع السكان [٢٨]

.

ب- قانون مكافحة الإرهاب في إقليم كوردستان رقم ٣ لسنة ٢٠٠٦[٢٩] :

عرفت المادة (١) الفعل الإرهابي على أنه (الاستخدام المنظم للعنف أو التهديد به أو التحريض عليه أو تمجيده يلجأ إليه الجاني تنفيذا لمشروع أجرامي فردي أو جماعي يستهدف به فرداً أو مجموعة افردا أو جماعات أو بشكل عشوائي القصد منه إيقاع الرعب والخوف والفزع والفوضى بين الناس للإخلال بالنظام العام أو لتعريض أمن وسلامة المجتمع والإقليم أو حياة الأفراد أو حرياتهم أو حرماتهم أو امنهم للخطر أو الحاق الضرر بالبيئة أو بأحد الموارد الطبيعية أو المرافق أو الممتلكات العامة أو الخاصة تحقيقاً لمارب سياسية أو فكرية أو دينية أو مذهبية أو عرقية) ، وفي المادة(٢) تعد الأفعال الأتية جرائم إرهابية ويعاقب عليها بالإعدام :

١ – تأسيس أو تنظيم أو إدارة منظمة أو جمعية أو هيئة أو عصابة أو مركز أو جماعة أو تولي زعامتها أو قيادتها بهدف ارتكاب احدى الجرائم الإرهابية المنصوص عليها في هذا القانون .

٢ – الاغتيال لبواعث سياسية أو عقائدية أو تكفيرية .

٣ – استخدام مواد مفرقعة أو حارقة أو سريعة الاشتعال أو أجهزة مصممة للتخريب والهدم عن طريق التفجير مباشرة أو بواسطة أجهزة التحكم عن بعد أو تفخيخ آليات أو أية وسيلة أخرى ، أو زرع العبوات الناسفة أو استخدام الأسلحة الحربية بأنواعها المختلفة أو استعمال احزمه ناسفة أو وسائل ملغومة أو مواد أو غازات سامة أو جرثومية أو مشعة بدوافع إرهابية اذا أدى الفعل إلى موت إنسان أو اكثر .



٤ – احتجاز شخص أو مجموعة من الأشخاص كرهائن بقصد التأثير على سلطات الإقليم أو الهيئات والمنظمات الوطنية والدولية الحكومية وغير الحكومية العاملة في الإقليم بغية الحصول على منفعة أو مزية من أي نوع كان أو الإجبار على القيام بعمل أو الامتناع عن عمل معين أو خلق حالة من الرعب والفزع .

٥ – قتل الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية أو منتسبي الدوائر والهيئات الدبلوماسية والقنصلية والمؤسسات والشركات الأجنبية والمنظمات الدولية الحكومية منها وغير الحكومية أو الأشخاص العاملين معها بدافع إرهابي وتكون العقوبة الحبس المؤبد عند الاعتداء على احدهم اذا لم يؤد إلى الموت .

٦ – الانضمام إلى أية منظمة أو جمعية أو هيئة أو عصابة أو مركز أو جماعة تمارس الإرهاب اذا كان الجانبي من منتسبي قوى الأمن الداخلي أو حرس الإقليم (البيشمه ركه) أو اذا كان قد تلقى تدريبات عسكرية أو أمنية لدى أي منها .

٧ – التعاون مع دولة اجنبيه أو أية منظمة أو جمعية أو هيئة أو عصابة أو مركز أو جماعة من خارج الإقليم أو العمل لمصلحة أي منها لقيام بأية جريمة من الجرائم الإرهابية المنصوص عليها في هذا القانون .

٨ – تسهيل دخول أو خروج الإرهابيين للإقليم وتوفير المأوى لهم أو إخفاؤهم أو التستر عليهم أو مساعدتهم بتزويدهم بالمعلومات التي تستعمل في التخطيط أو الشروع لتفيض الجريمة الإرهابية مع علمه بذلك .

أما المادة (٣) فقد عدت الأفعال الآتية جرائم إرهابيه ويعاقب عليها بالسجن المؤبد :

١ – تخريب أو هدم أو إتلاف أو أحداث ضرر كلي أو جزئي بالمباني والمؤسسات والأملاك العامة أو الخاصة المخصصة للدوائر والمصالح الحكومية أو المرافق العامة ومقرات الأحزاب أو الجمعيات المعتبرة قانونا أو احدى منشآت النفط أو غيرها من منشآت الإقليم أو محطات الطاقة الكهربائية والمائية أو الجسور أو السدود أو مجاري المياه العامة أو وسائل المواصلات ومنشاتها أو الأماكن المعدة للاجتماعات العامة وأماكن العبادة أو الأماكن المعدة لارتياد الجمهور أو أي مال له أهمية في الاقتصاد الوطني بدافع إرهابي لزعزعة الأمن والاستقرار في الإقليم .

٢ – الاستيلاء على الطائرات المدنية أو اختطافها وتكون العقوبة الإعدام اذا أدى الفعل إلى موت إنسان أو اكثر



٣ – خطف شخص أو القبض عليه أو حجزه أو حرمانه من حريته باية وسيلة كانت للابتزاز المالي أو لأغراض سياسية بدافع إرهابي .
٤ – تعطيل وسائل الاتصالات وأنظمة الحاسوب أو اختراق شبكاتها أو التشويش عليها أو إدخال معلومات أو بيانات فيها بقصد تسهيل ارتكاب الجرائم الإرهابية .
٥ – تقديم أو جمع أو نقل أو تحويل الأموال بطريق مباشر أو غير مباشر داخل الإقليم أو خارجه بقصد استخدامها أو علمه باستخدامها في تمويل اية جريمة ارهابية .
٦ – تدريب شخص أو اكثر على استعمال الأسلحة أو وسائل الاتصال أو تعليم فنون حربية أو أساليب قتالية بقصد إعداده لتنفيذ جريمة إرهابيه .
٧ – الانتماء إلى احدى الجهات الواردة في الفقرة الأولى من المادة الثانية من هذا القانون والعضوية فيها .
٨ – صنع أو استراد أو حيازة متفجرات أو مفرقعات أو أجهزة مصممة للتخريب أو الهدم أو أية مادة تدخل في تركيبها وكذلك الأجهزة والآلات والأدوات التي تستخدم في صنعها أو تفجيرها اذا كان ذلك استخدامها لارتكاب احدى الجرائم الإرهابية .

في حين أن المادة (٤) عدت الأفعال الآتية جرائم إرهابيه ويعاقب عليها بالسجن مدة لا تزيد على خمس عشرة سنة كل من :

١ – كان له سلطة الأمر على أفراد قوى الأمن الداخلي أو حرس الإقليم وطلب اليهم أو كلفهم بالعمل على تعطيل أوامر حكومة الإقليم بدافع إرهابي .
٢ – حاز أو احرز بدوافع إرهابيه محررات أو مطبوعات أو أشرطة مسجلة أو نظائرها أو صورا تتضمن تحريضا أو تحبيذاً أو ترويجاً لارتكاب الجرائم الإرهابية بقصد التوزيع أو النشر .
٣ – علم بارتكاب جريمة من الجرائم الإرهابية المنصوص عليها في هذا القانون ولم يخبر السلطات العامة بأمرها دون استثناء.
٤ – أذاع عمداً أخباراً أو بيانات أو بث دعاية مثيرة للإرهاب أو استغل واستعمل وسائل الإعلام المرئية أو المسموعة أو المقروءة أو الإلكترونية أو نشر البينات على الأنترنيت التي تصل إلى حد التشجيع بطرق مباشرة لجرائم إرهابيه تؤدي إلى تفويض الأمن العام ونشر الذعر بين الناس وتهديد الكيان السياسي للإقليم .
٥ – استغل عدم ادراك أو قلة الدراية لدى شخص لاستعماله في الأعمال الإرهابية وتنفيذ تلك الأعمال بواسطته .



٦ – ارتكب تزويراً في محرر رسمي أو اصطنع محرراً لمرتكبي جرائم الإرهاب لغرض إخفاء شخصيته أو تغييره عمدا أو تسهيل تنقلاته أو إعانته في أفعاله مع علمه بالغرض المزمع من وراء التزوير .

وذكرت المادة (٥) في الفقرة (١) على أن(يعاقب بالسجن المؤبد كل من شرع في ارتكاب احدى الجرائم المنصوص عليها في المادة (الثانية) من هذا القانون) ، وفي الفقرة(ب) أن (يعاقب بالسجن المؤقت كل من شرع في ارتكاب احدى الجرائم المنصوص عليها في المادة (الثالثة) من هذا القانون) في حين ذكرت الفقرة (ج) انه(يعاقب بالحبس الشديد كل من شرع في ارتكاب احدى الجرائم المنصوص عليها في المادة (الرابعة) من هذا القانون) .

لا يختلف هذا القانون في تعريف الإرهاب عن القانون الذي سبق في انه اشترط أيضاً أن يكون العمل الإرهابي منظماً ، كما انه لم يذكر تفاصيل بعض الأعمال الإرهابية مثل خطف الطائرات ، و لم يبين القانون طبيعة التعاون بين المركز والإقليم على مكافحة الإرهاب، وتطبيق القوانين الخاصة به . إلا أن هذا القانون بين حالات أفعال أكثر تفصيلية من قانون مكافحة الإرهاب العراقي السابق تندرج تحت عنوان الإرهاب .

ج-قانون رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥ مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب(وزارة العدل ، جريدة الوقائع العراقية العدد ٤٣٨٧ ، بغداد ، ٢٠١٥ ، ص٧ ، ٣٣ ، ٣٧)

عرفت المادة (١) من عاشرا تمويل الإرهاب أنه (كل فعل يرتكبه أي شخص يقوم بأية وسيله كانت ، مباشرة أو غير مباشرة ، بإرادته ، بتوفير الأموال أو جمعها أو الشروع في ذلك ، من مصدر شرعي أو غير شرعي ، بقصد استخدامها ، مع علمه بأن تلك الأموال ستستخدم كلياً أو جزئياً في تنفيذ عمل إرهابي ، أو من إرهابي أو منظمة إرهابية ، سواء وقعت الجريمة أم لم تقع وبصرف النظر عن الدولة التي تقع فيها هذا الفعل ، أو يتواجد فيها الإرهابي أو المنظمة الإرهابية) ، وفي حادي عشر ذكرت المادة أن العمل الإرهابي يشمل :

أ – كل فعل مجرم في هذا الوصف في القانون العراقي .

ب – كل فعل يشكل جريمة وفقاً للتعاريف المنصوص عليها في اتفاقية منع الاستيلاء غير القانوني على الطائرات لسنة (١٩٧٠) ، واتفاقية قمع جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدني لسنة (١٩٧١) ، واتفاقية منع ومعاقبة الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية لسنة (١٩٧٣) ، و معاقبة الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية لسنة (١٩٧٤) ، واتفاقية قمع جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدني لسنة (١٩٧٥) ، والاتفاقية الدولية



لمناهضة اخذ الرهائن لسنة (١٩٧٩) ، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية لسنة (١٩٨٠) ، والبروتوكول المتعلق بقمع أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي ، المكمل لاتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني لسنة (١٩٨٨) ، واتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية لسنة (١٩٨٨) ، والبروتوكول المتعلق بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنشآت الثابتة الموجودة على الجرف القاري لسنة (١٩٨٨) ، والاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل لسنة (١٩٩٧) ، أو أي اتفاقية أخرى أو بروتوكول ذي صلة بتمويل الإرهاب تكون جمهورية العراق طرفا فيها .

د – كل فعل يراد منه قتل مدنيين أو المساس بسلامة بدنهم أو بأي شخص آخر ليس طرفاً ناشطاً في الأعمال العدائية في حالات النزاع المسلح ، متى كان الغرض من هذا العفل ، تخويف مجموعة من الناس أو إجبار حكومة أو منظمة دولية على القيام بعمل معين أو الامتناع عن القيام به .

وفي ثاني عشر من نفس المادة جاء تعريف الإرهابي على انه (كل شخص طبيعي ارتكب أعمالاً إرهابية ، بوصفه فاعلاً للجريمة ، أو اشترك فيها ، أو حرض على ارتكابها ولو لم يترتب على التحريض أثر ، أو تواطأ على ارتكابها ، أو اتفق على ارتكابها ، باي وسيلة كانت ، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، أو شرع فيها) ، وفي ثالث عشر عرفت المنظمة الإرهابية على أنها (اتفاق شخصين أو أكثر على ارتكاب أعمال إرهابية ، بأية وسيلة كانت ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، سواء أكانت الأعمال معينة أو غير معينة أو على الأفعال المجهزة لها أو المسهلة لارتكابها متى كان الاتفاق منظماً ولو في مبدأ تكوينه ، مستمراً ولو لمدة قصيرة سواء وقعت الجريمة أو لم تقع ، أو أي مجموعة من الإرهابيين تقوم بأي فعل من الأفعال الأتية :

أ – ارتكاب أو محاولة ارتكاب أفعال إرهابية ، عمداً ، بأي وسيلة ، بشكل مباشر أو غير مباشر .

ب – التواطؤ في تنفيذ أفعال إرهابية .

ج – تنظيم أفعال إرهابية ، أو توجيه الأخرين إلى ارتكابها .

د – المساهمة في ارتكاب أفعال إرهابية، مع مجموعة من الأشخاص تعمل لغرض مشترك ، حين تكون المساهمة متعمدة ، وبهدف تعزيز الفعل الإرهابي أو مع العلم بنية المجموعة في ارتكاب فعل إرهابي .



وفي سادس عشر ورد أن التجميد هو (حظر نقل الأموال أو المعدات أو الوسائط الأخرى أو تحويلها أو التصرف فيها أو تحريكها عندما تكون مملوكة لأشخاص أو كيانات محددة أو يتحكمون بها ، بناء على قرار صادر من محكمة مختصة أو جهة إدارية مختصة أو لجنة تجميد أموال الإرهابيين بموجب آلية التجميد استناداً إلى إجراءات يتخذها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو طبقا لقراراته و لمدة سريان القرار) ، وفي الفقرة سابع عشر حددت الجهات الرقابية التي هي (الجهة المختصة بترخيص أو إجازة المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ، أو الأشراف عليها والتأكد من التزامها بالمتطلبات التي تستلزمها مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، وتشمل وزارة التجارة ووزارة الصناعة والبنك المركزي العراقي وهيئة الأوراق المالية وديوان التأمين وأية جهة أخرى يصدر قرار باختصاصها كجهة رقابية بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح المجلس و ينشر في الجريدة الرسمية) . وخصصت المادة(٢) لجرائم غسيل الأموال ، وبينت المادة (٣٧) العقوبات المتعلقة بتمويل الإرهاب على أن (يعاقب بالسجن المؤبد كل من ارتكب جريمة تمويل إرهاب) ، وفي المادة (٣٨) من أولا (يجب الحكم بمصادرة الأموال محل الجريمة المنصوص عليها في هذا القانون و متحصلاتها أو الأشياء التي استعملت في ارتكابها أو التي كانت معدة لاستعمالها فيها أو ما يعادلها في القيمة في حال تعذر ضبطها أو التنفيذ عليها سواء أكانت في حوزة المتهم أم شخص آخر دون الإخلال بحقوق الغير(حسني النية)) ، وفي المادة (٤٧) أشارت إلى أن (يعفى من العقوبة المنصوص عليها في هذا القانون كل من بادر بإبلاغ أي سلطة مختصة بوجود اتفاق جنائي لارتكاب جريمة غسل أموال وتمويل الإرهاب ، وعن المشتركين فيه قبل وقوع الجريمة وقيام السلطات المختصة بالبحث والاستقصاء عن أولئك الجناة . وللمحكمة الإعفاء من العقوبة أو تخفيفها اذا حصل البلاغ بعد وقوع الجريمة بشرط أن يسهل القبض على الجناة وضبط الأموال محل الجريمة) .

بالرغم من عدم اختصاص هذا القانون بتمويل الإرهاب لوحدة ، وإنما تم تشريعه لمكافحة غسيل الأموال أيضا ، إلا أن وصفة للأعمال الإرهابية كان اشمل من قانون مكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠٥ ، وقانون مكافحة الإرهاب في إقليم كردستان لعام ٢٠٠٦ ، وفي تعريفه للإرهابي اشترط أن يكون الشخص طبيعي ، أي لا يعاني من أمراض نفسية وعقلية لكي ينطبق عليه وصفه بالإرهابي ، ولم يحدد التعريف عمر الشخص لكي يُعد هذا العمل إرهابي ، ولم يبين طبيعة العقوبة لمن لم يبلغ السن القانوني ممكن ارتكب عملاً إرهابياً أو تمويل إرهاب .



د- قانون جهاز مكافحة الإرهاب رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٦[٣٠] :

نصت المادة (١) من القانون في(أولا) على أن(يؤسس جهاز يسمى جهاز مكافحة الإرهاب يتمتع بالشخصية المعنوية يرتبط بالقائد العام للقوات المسلحة ويمثله رئيس الجهاز أو من يخوله) ، وأشارت المادة (٢) في (ثانياً) انه يقصد بمكافحة الإرهاب (التدابير والإجراءات التي من شانها منع وردع الإرهاب بهدف القضاء عليه) ، وأشارت المادة(٣) من (سادساً) إلى (التنسيق مع وزارة الخارجية في سبيل حشد الجهود الدبلوماسية من اجل كسب تعاون الدول المجاورة أو دول المنطقة في برنامج مناهضة الإرهاب وتطهير العراق من المخابئ وأماكن الإيواء و منع أي دعم مباشر أو غير مباشر للإرهابيين) ، وفي سابعاً ذكرت المادة أن (تبادل أو تداول وتقويم المعلومات الخاصة بمكافحة الإرهاب داخل العراق وخارجه) .

لم يبين القانون ماهي التدابير والإجراءات التي تمنع الإرهاب بشكل تفصيلي ، والاتي سيقوم الجهاز بالعمل على منعها .

ه-قانون حظر حزب البعث والكيانات والأحزاب والأنشطة العنصرية والإرهابية والتكفيرية[٣١] :

جاء في المادة (١) ، الفقرة رابعاً تعريفاً للإرهاب على أنه (كل فعل أجرامي يقوم به فرد أو جماعة منظمة استهدف فرداً أو مجموعة أفراد أو جماعات أو مؤسسات رسمية أو غير رسمية أوقع الأضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة بغية الإخلال بالوضع الأمني أو الاستقرار أو الوحدة الوطنية أو إدخال الرعب والخوف والفزع بين الناس وإثارة الفوضى، وذكرت المادة (٤) من الفقرة ثانياً (يمنع تشكيل إي كيان أو حزب سياسي ينتهج أو يتبنى العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي أو يحرض عليه أو يمجد له أو يروج له أو يتبنى أفكار توجهات تتعارض مع مبادئ الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة) ، وذكر القانون العقوبات في المادة (٩) على أن (يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن (٦) ست سنوات كل من ساهم أو ساعد من خلال وسائل الأعلام بنشر أفكاره وأراء حزب البعث والأنشطة العنصرية والإرهابية والتكفيرية ويشمل ذلك مالك المؤسسة الإعلامية) ، وذكرت المادة (١١) أن (يعاقب بالسجن المؤبد كل من ارتكب الأفعال المحددة في المواد(٨ و٩ و١٠) إذا كان الفاعل من منتسبي الجيش أو قوى الأمن الداخلي) ، وفي المادة (١٣) ذكر القانون أن (يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن (٧) سبع سنوات كل من استخدم القوة أو الترهيب لإجبار مواطن على ترك محل سكناه المعتاد لأسباب طائفية أو دينية أو قومية) أما المادة (١٤) فقد ذكرت على أن(يعتبر ظرفا مخففا إذا اعترف الفاعل للسلطات المختصة عن أنشطته المحظورة بموجب هذا القانون قبل

بدأ التحقيق معه) ، في حين أن المادة(١٥) أشارت إلى أن(يعاقب الموظف المدان بإحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بعقوبة العزل ويعاقب العسكري ورجل الشرطة والأمن بعقوبة الطرد ويحرم من الحقوق التقاعدية) .

في واقع الأمر مارست بعض وسائل الأعلام دوراً تحريضياً على الإرهاب ، ولم يطبق هذا القانون بحقها ، ولم يشير القانون في فقراته الى غلق المؤسسة الإعلامية التي تروج للإرهاب .

٤- القرارات والانظمة :

أ-قرار مجلس الحكم رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٣ : تأييد مبادرة تشكيل اللجنة الوطنية لمواجهة الإرهاب وتجنب الفتنة الطائفية وتعزيز الوحدة الوطنية في ٢٠٠٣/٨/٣١[٣٢] .

ب-قرار رقم (١٠) لسنة ٢٠١٦ بحظر بعض المواقع الإرهابية :

بين القرار في الفقرة (أولا) على أن (تحظر مواقع داعش الإرهابية في كافة الشبكات العنكبوتية والقنوات الفضائية ووسائل الاتصال الإعلامي والمواقع المحرضة أو الممهدة أو الممجدة أو المروجة أو المبررة للجرائم الإرهابية)[٣٣] .

ج- نظام رقم ٥ لسنة ٢٠١٦ تجميد أموال الإرهابيين :

ذكرت المادة (٤) منه على أن (يشمل تجميد الأموال حظر نقل الأموال أو المواد الاقتصادية أو تحويلها أو التصرف فيها أو تحريكها بشكل يؤدي إلى تغيير في حجمها أو كميتها أو موقعها أو ملكيتها أو طبيعتها أو وجهتها أو يسمح بأي شكل من الإشكال باستخدام هذه الأموال أو الموارد الاقتصادية لأي غرض كان . وتبقى أموال الشخص المدرج أو موارده الاقتصادية مجمدة ما لم يشطب اسمه من القوائم الموحدة أو المحلية أو الدولية أو يتم تصريح له بالتصرف بجزء من الأموال أو الموارد الاقتصادية أو جميعها استناداً إلى أحكام المادة (٢٤) من هذا النظام)[٣٤] .

د-قرار **المتهمين والمحكومين عن جرائم الإرهاب بسجون ومواقف خاصة ٢٠١٢/١٠/٣ :**

نصت الفقرة (١) على (عزل المتهمين والمحكومين عن جرائم الإرهاب بسجون ومواقف خاصة ولا يجوز إيداع المتهمين والمحكومين عن جرائم أخرى غير الجرائم الإرهابية بتلك السجون والمواقف)[٣٥] .

ثالثاً-مستقبل الإرهاب في العراق وجواره الإقليمي :

جاء ترتيب العراق وفق مؤشر الإرهاب العالمي لعام ٢٠١٩ بالمرتبة الثانية من أصل (١٦٣ دولة) شملها التقرير ، وصنف وفق مؤشر السلام العالمي ضمن قائمة الدول الخمس الأقل سلاماً ، إذ احتل المرتبة (١٥٩) ، والمرتبة (٢٠) من الدول



العربية ، ووفق مؤشر الدول الهشة احتل المرتبة (١٣ عالمياً) من أصل (١٧٨ دولة) شملها التقرير[٣٦] ، ووفقاً لمؤشر الإرهاب العالمي لعام ٢٠٢٠، كانت الدول العشر الأكثر تضرراً من الإرهاب هي بالترتيب(أفغانستان ، والعراق ، ونيجيريا ، وسوريا ، والصومال ، واليمن ، وباكستان ، والهند ، وجمهورية الكونغو الديمقراطية ، والفلبين)[٣٧] .

تشكل ظاهرة الإرهاب في بعدها المستقبلي تهديداً داخلياً وخارجياً ، إذ أن تأثيراتها ستشمل معظم أقاليم العالم البعيدة من منطقة الشرق الأوسط ، والقريبة منه على حد سوء ، إذ اتخذت ظاهرة الإرهاب من فكرة العولمة منطلقا لتسويق ذاتها ، عن طريق توظيف وسائل الحداثة ، والاتصال الرقمي، وتجنيد أماكنها؛ من اجل تمديد وجودها إلى ابعد ما يمكن الوصول إليها ، وبالرغم من تراجع العمليات الإرهابية في العراق بعد القضاء على تنظيم داعش عسكرياً، إلا أن هناك خلايا إرهابية لازالت ناشطة حتى الآن ، فهناك بعض الجيوب التي ما زالت تنشط في الأطراف النائية في محافظة صلاح الدين ، والأنبار ، ونينوى ، وكركوك ، وتقوم بهجمات فردية أو ضمن مجاميع صغيرة ، فهي لا تشكل تهديداً استراتيجياً بقدر الذي كانت تشكله في الأعوام التي سبقت عام ٢٠١٨ ، لكن التغاضي عنها وعدم معالجتها قد يشكل على المدى القريب تهديداً استراتيجياً لمنظومة الأمن الوطني[٣٨]
.

قد يمتد تأثير تنظيم داعش ، وغيره من العناصر الإرهابية التي ترتبط ببقايا نظام البعث ، أو الأفراد الذين يقومون بعمليات انتقام عشوائية لأسباب متعددة ، لعدة سنوات ، فقد تحول داعش إلى منظمة سرية تتوزع على شكل خلايا تتخذ من بعض الحواضن أماكن لنشاطاتها ، ويمكن أن تكون عمليات التنظيم على المدى البعيد على شكل عصابات من الممكن أن تتجمع من جديد ، لاسيما وأن التنظيم يمتلك مصادر محلية وخارجية في تمويل عملياته ، وتشكل مخيمات النازحين ، وعوائل تنظيم داعش من أهم التحديات التي ستواجه العراق في مواجهه التنظيم إذ لم يتم معالجتها ، لكن التنظيم لن يستطيع أن يحقق أهدافه للعودة إلى مفهوم الخلافة ، لخسارته العسكرية ، وتشكيل جيش عقائدي لمواجهته(الحشد الشعبي) ، فضلاً عن التحالف الدولي ، ما أوجد خلافة افتراضية ، وستكون أهدف التنظيمات الإرهابية على المدى القريب والمتوسط استنزاف قدرات الدولة ما أمكن ذلك ، واستهداف مواقع محددة لخلخلة الوضع الأمني قد يختارها التنظيم عشوائياً بهدف الوصول إلى السيطرة على الدولة في المدى البعيد ما يتطلب العمل على[٣٩] :

١- فرض السيطرة العسكرية على مجمل الجغرافية العراقية : تتمثل هذه الأداة بالأولوية الاستراتيجية لمكافحة الإرهاب على الصعيد الوطني؛ كونها تكسر سيطرة تنظيم داعش عسكرياً ، والمتمثلة بمنع التنظيم من التمكن العسكري على أي رقعة جغرافية من العراق ، فضلاً عن توظيف عقيدة عسكرية استراتيجية من شأنها إعطاء زخم عسكري مرحلي في داخل حلقات الاشتباك المباشر لتقوية الجهد العسكري في حلقة الصراع مع (داعش).

٢-توسيع نشاط الاستخبارات بشقيها العسكري والمدني : تكون هذه الأداة بمنزلة دائرة رادعة لاحتواء أي فعل أو عملية إرهابية واستباقها قبل حدوثها، بترويض التكتيكات الاستخباراتية وتوظيفها في استراتيجية موجهة تستند إلى معلومات؛ من أجل تحقيق جملة من الأهداف من أولوياتها اختراق الجماعات الإرهابية بشبكات التجسس الاحترافية التي تتيح للأجهزة الاستخباراتية مراقبة توجهات المنظمات الإرهابية، ورصد تحركاتها في أي وقت وفي أي مكان؛ ومن هنا يأتي دور العامل الاستخباراتي لرصد المعلومات في المناطق الاستراتيجية ، ورأب التصدعات الأمنية ، وإدامة الاختراق المعاكس للمناطق الرخوة أمنياً ولاسيما في منطقة عمق التأثير الأمني، التي تمثل بوابة المواجهة والتحدي الأمني مع التنظيمات الإرهابية، فاستخبار الحدث قبل انطلاقه ومن ثم معالجته بتكتيكات أمنية خاصة يمثل صلب التكتيكات الاستخباراتية المتبعة في مكافحة الإرهاب بالوقت الحاضر.

٣-الإحاطة الإعلامية والتوجه الدعائي المضاد : تعطي هذه الأداة زخماً استراتيجياً مضاداً للإرهاب بواسطة جملة من التكتيكات والوسائل الإعلامية ، ولاسيما أن تنظيم داعش يبنى أساس تأثيره على الدعاية الزائفة والتأثير الإعلامي المضاد ، إذ شكل التأثير الإعلامي عاملاً مؤثراً لتحفيز التحديات الأمنية المتمثلة بالإرهاب وتحريكها، ومن أجل كبح جماح ما تبقى من تنظيمات إرهابية لا بدّ من تبني استراتيجية إعلامية يقع على عاتقها صدُ الهجمات الإعلامية والدعائية ذات الأبعاد الإرهابية.

٤-فرض الردع والسيطرة السيبرانية المتنفذة : ليس من شكّ أن التهديد الإرهابي السيبراني يمثل أحد أكبر التحديات التي توجه المنظومة الأمنية العراقية، حيث يعتمد تنظيم داعش في اتصاله وتواصله مع العالم الخارجي على الاتصالات الرقمية الإلكترونية، ويتخذ من الدعاية الإلكترونية عبر وسائل التواصل الاجتماعي منطلقاً له لترويج أفكاره وعملياته مع العالم الخارجي، لذا لا بدّ للمؤسسات الأمنية المختصة اتخاذ تدابير وأدوات يقع على عاتقيها كبح جماح قدرات داعش الإلكترونية من

خلال رفع مستوى القدرات السيبرانية للمؤسسات الأمنية، والتنسيق مع المؤسسات الاستخباراتية والإلكترونية العالمية لأجل تبادل المعلومات والخبرات الأمنية.
٥-ترسيخ الإدارة الفكرية والإدراكية للمجتمع : عن طريق تبني وسائل فكرية (ذات دلالات دينية) يقع في مجملها التطرق للتكتيكات الفكرية، التي تمثل بوابة رئيسة للحد من ظاهرة الإرهاب بالتطرق إلى وسائل فكرية علاجية ووقائية تقلل من فكرة التطرف لدى طائفة الشباب ، والعمل على ترويج فكرة احتواء الآخر بتبني استراتيجية النقائض الفكرية (إدارة الإدراك) التي تبنى على أساس احتواء الأطراف المختلفة في بوتقة اجتماعية وفكرية واحدة، وهو بالتأكيد يتطلب جهداً حكومياً ذا أبعاد فكرية ودينية؛ لمسح فكرة التشدد في المسائل الدينية والعقائد لدى أفراد المجتمع وإلغائها .
٦-النهوض بالاقتصاد العراقي العام والخاص : تتمحور هذه الأداة على أساس رفع مستوى الدخل للأفراد وإشباع الحاجات الأساسية للمجتمع، وبذلك ضمان نسبة كبيرة من فئات المجتمع دون الانجرار إلى مسارات الإرهاب والتشدد ، إذ يُستغل التطرف الديني -غالباً- في أوقات التعثرات الاقتصادية للمجتمعات ؛ ومن هنا تبلج لنا مظاهر التطرف والإرهاب من خلال ابتعاد الأفراد عن حياة المدنية، والاتجاه نحو الأفكار المتشددة التي تسوق العنف والإرهاب؛ وتأتي أهمية الأداة الاقتصادية التي تقوم على مرتكز تحسين الأوضاع الاقتصادية لمناطق انتشار الإرهاب، من خلال تنشيط الاقتصاد المحلي والحكومي الموجه ؛ وهو ما سينعكس على المستوى الاقتصادية إيجابياً ؛ وسيحسن الأوضاع المالية للمناطق انتشار الإرهاب؛ وبالتالي ستتلقى البيئة الأمنية مخرجات إيجابية تصب لصالح تذليل ظاهرة الإرهاب فكراً وممارسة.
٧-الحوكمة السياسة والاجتماعية : أن تسويق المواطنة ببعدها الوطني هي وسيلة فعالة لمواجهة خطر الإرهاب والتطرف ، إذ إن ارتفاع وتيرة الانتماء الوطني على الولاءات الضيقة هو من شأنه أن يكبد الانتماءات الضيقة التي هي السبب الأساس لظاهرة الإرهاب والتطرف؛ لذا يتطلب من المؤسسات المعنية أن تمارس وظيفتها المجتمعية بأبعاد وطنية خالصة .

ولكن ستبرز مجموعة من التحديات التي ستقف عائقاً أمام القضاء على الإرهاب وكالآتي :
أ-تحديات سياسية تتمثل في ضعف النظام السياسي في تحقيق الاستقرار ، والسلم المجتمعي ، ومواجهة التدخل الخارجي فضلاً عن تعدد القرار السياسي ، وسوء تطبيق القوانين .



ب-تحديات اقتصادية ، تتمثل في انتشار الفقر ، والبطالة ، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي ، والتضخم ، والديون .
ج-تحديات فكرية ، ولعلها اهم التحديات التي تواجه أي استراتيجية تهدف للقضاء على الإرهاب ، وتجعل القوانيين والتشريعات غير فعالة ، وتتمثل تلك التحديات بالصراعات الأثنية (القومية ، والدينية ، والمذهبية) التي يترتب عليها انقسام مجتمعي .
د-تحديات اجتماعية ، تتمثل بالزيادة السكانية ، مع تراجع النمو الاقتصادي ، والهجرة الداخلية من الريف إلى المدن ، ومن المدن الصغيرة إلى المدن الكبرى المكتظة بالسكان ما يولد ضغطاً على الخدمات ، ويرفع الطلب على السكن ، وسيؤدي إلى ظهور المناطق العشوائية التي تكون بؤر للجريمة وترويج المخدرات .
ه-تحديات بيئية ، منها الجفاف والتصحر ، وتلوث المياه والتربة ، وارتفاع نسبة الملوحة ، التي انعكست على تردي الزراعة ، والصناعات الزراعية المعتمدة عليها .
و-التحديات التقنية ، التي تتمثل بالجريمة والقرصنة السيبرانية ، نتيجة الانتشار الواسع للتكنلوجيا والمعلومات ، وارتفاع أعداد مستخدمي الأنترنت .
ي- تحديات إعلامية ، تتمثل في الانتشار الواسع لوسائل الأعلام المرئي والمطبوع ، وكذلك عبر الأنترنت ، التي تروج لأفكار الإرهاب .

أعاق حظر التجوُّل ، وإغلاق الحدود ، وإيقاف حركة المطارات مع بدء جائحة كورونا النشاط الإرهابي، وواجهت التنظيمات الإرهابية قيوداً على تحركاتها وعملياتها ، وعلى جهود التجنيد التي تقوم بها ، كما أن إجراءات الإغلاق التي حدّت من استخدام الأماكن العامة قلصت من الأهداف المحتملة أمام الإرهابيين ، كما ستعوق هذه الجائحة قدرت تلك التنظيمات على شن هجمات واسعة ومتطورة على أهداف ذات أهمية ؛ ويمكن أن تشكّل القيود مشاكل أقل للجماعات الإرهابية المحلية الأصغر حجماً ، والأفراد الذين يعملون تحت لوائها ، ومن جانب آخر قد تؤدي الجائحة إلى تفاقم النشاط الإرهابي ، لظهور تحديات جديدة أمام مكافحة مثل هذه الهجمات ، وغالباً ما ترتبط بقدرة الدولة على ممارسة سلطتها وضمان رفاهية الشعب في وقت تزداد فيه الضغوط الاقتصادية ، وربما توفر الجائحة فرصاً للإرهابيين ليعيدوا تجميع صفوفهم ويوسعوا نطاقهم الإقليمي ، إذ ما تفاقمت الأمور الصحية ، لانصراف الحكومة إلى معالجة أزمة الصحة العامة بدلاً من التركيز على إجراءات مكافحة الإرهاب [٤٠] ، ولذلك نتوقع ثلاث سيناريوهات :

السيناريو الأول : تراجع العمليات الإرهابية بشكل كبير ، بعد تحقيق الاستقرار السياسي ، وتقوية الجهاز الأمني الاستخباراتي ، وقدرات المؤسسة الأمنية ، مع تفعيل جميع التشريعات والقوانين ، ويمكن أن تحدث عمليات صغيرة هنا وهناك لن تؤثر على النظام السياسي والسلم الاجتماعي . وبمكن أن يحدث ذلك السيناريو بعد انتهاء جائحة كورونا على المدى البعيد وتفرغ الدولة لمكافحة بقايا الإرهاب .

السيناريو الثاني ، تزايد العمليات الإرهابية ، وتوسيع نطاقها ، وربما تعود سيطرة داعش على بعض المناطق معلنة خلافتها الجديدة ، ويحدث ذلك بعد انهيار قدرات النظام السياسي في التصدي للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وعدم قدرة الأجهزة الأمنية في التصدي للإرهاب ، وظهور أشكال جديدة للإرهاب مع بقاء نفس التشريعات ، مع استمرار جائحة كورونا التي ستؤدي إلى الانهيار الاقتصادي والصحي ، وانشغال الدولة بمعالجة ذلك الانهيار بدل مكافحة الإرهاب ، ويمكن ان يحدث ذلك على المدى المتوسط .

السيناريو الثالث : بقاء الوضع على ما هو عليه ، وتحييد قدرات الإرهابيين بالتزامن مع مواجهه الاثار الناجمة عن جائحة كورونا ، ونحن نرجح هذا السيناريو على المدى القريب ، لقدرة الدولة على التعامل مع الارهاب ، وامكانية اصدار تشريعات جديدة تتناسب مع المرحلة القادمة ، وانشغال معظم الدول بمشاكلها الداخلية .

الاستنتاجات :

١-ان الإرهاب في العراق تفشى بعد عام ٢٠٠٣ ما دعا الحاجة إلى تشريع قوانين لمكافحته .

٢-كان للتغيرات السياسية ، وطبيعة المجتمع العراقي التعددي انعكاساته في بروز واستمرار ظاهرة الارهاب .

٣-وضعت مجموعة من التشريعات الخاصة بمكافحة الإرهاب منها قوانين ، وقرارات وأنظمة ، فضلاً عن إشارة الدستور العراقي .

٤-مجمل القوانين التي وضعت لمكافحة الإرهاب كان بعضها فعالاً ، إلا أنه يحتاج إلى إعادة تقييمها ، وإصدار قوانين جديدة تتزامن مع التغيرات السياسية في العراق ، والتغيرات التي اتبعتها التنظيمات الإرهابية الجديدة في تنفيذ عملياتها ، وأجندتها .

٦-يرتبط مستقبل الإرهاب في العراق إلى التعاون بين جميع المؤسسات في الدولة ، ومنظمات المجتمع المدني ، ومشاركة المجتمع ، وتطبيق القوانين .



المقترحات :

١- القيام بالإصلاحات الداخلية للنظام السياسي الذي يضمن حق مشاركة الجميع في صنع القرار السياسي ..

٢-تشكيل واستحداث لجنة دائمة لمراجعة القوانين والتشريعات الخاصة بمكافحة الرهاب وفق المستجدات على الساحة العراقية والإقليمية .

٣-تجريم بعض الأفعال التي ترتبط بجرائم الإرهاب منها تجنيد الأطفال بهدف ارتكاب أعمال الإرهاب، واختطاف وسيلة نقل جوية أو برية أو بحرية بهدف ارتكاب أعمال إرهابية ، والاتصال أو التخابر مع دولة أجنبية أو معادية للقيام بأي عمل من أعمال الإرهاب ضد الدولة داخل أراضيها أو خارجها".

٤-تنمية المناطق المحررة من الإرهاب، ومسك الأرض عسكرياً لمنع عودة النشاط الإرهابي ، ويأتي ذلك بمشاركة المجتمع المحلي .

٥-حصر السلاح بيد الدولة ، بعد وضع خطة تعمل على مراحل تبدأ بسحب السلاح الثقيل ، ودمج الفصائل المسلحة التي تعمل خارج الدولة بالمنظومة العسكرية .

٦-وضع سياسة اقتصادية تقوم على أساس التنمية المستدامة ، وتحقيق النمو الاقتصادي ، وتأسيس صندوق سيادي ، ومجلس وطني للأعمار .

٧- إنشاء مجلس للحوار بين فئات الشعب المختلفة ، وغلق وسائل الإعلام التحريضية .

٧-تضمين المناهج الدراسية ثقافة تعزيز الوسطية ، ومنع التطرف .

٨-انشاء قاعدة بيانات تعتمد على المسح السكاني في حال تعذر التعداد السكاني .

٩-تنمية التعاون بين العراق وجواره الإقليمي بالاطلاع على قوانين وأنظمة مكافحة الإرهاب والاستفادة منها .

الهوامش والمصادر:

(١) عدنان عبدالله ، وكاوه ياسين ، مكافحة الإرهاب وحق الإنسان في الخصوصية ،مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد ٨ ، العدد ٢٩ ، جامعة كركوك ، ٢٠١٩ص٣٤٧ .
(٢)حسن عزيز نور الحلو ، الإرهاب في القانون الدولي دراسة قانونية مقارنة ، ، رسالة ماجستير الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، ٢٠٠٧ ص١٩-٢١ .
(٣)حسن عزيز نور الحلو ، المصدر نفسه ، ص٦٥ .
(٤)الأمم المتحدة ، دراسة حول تشريعات مكافحة الإرهاب في دول الخليج العربية ، واليمن ، نيويورك ، ٢٠٠٩ ، ص١١ .
(٥)عباس شافعة ، الظاهرة الإرهابية بين القانون الدولي والمنظور الديني ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة الجزائر ، ٢٠١١ ، ص٢٠.
(٦) عباس شافعة ، المصدر نفسه ، ص٩١-٩٢ .
(٧)عباس شافعة ، المصدر نفسه ، ص١١٠-١١١ .
(٨) عدنان عبدالله رشيد ، وكاوه ياسين ، مصدر سابق ،ص٣٥٣ .
(٩) أنس أحمد ، دراسة تحليلية حول ظاهرة الإرهاب ، مركز الفرات للدراسات ، ٢٠١٨/٤/٢٠ ،https://firatn.com/?p=590 .
(١٠) انشام فائق عبد الرزاق العبيدي ، ظاهرة الإرهاب بين الواقع والحلول المقترحة ، مجلة قضايا سياسية ، العدد ٦٢ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠٢٠ص٤٢٨.
(١١) انشام فائق عبد الرزاق العبيدي ، المصدر نفسه ، ص٤١٩-٤٢٠ .
(١٢)أنس أحمد ، دراسة تحليلية حول ظاهرة الإرهاب ، مصدر سابق ،https://firatn.com/?p=590
(١٣) أنس أحمد ، المصدر نفسه ،https://firatn.com/?p=590
(١٤) حاكم احسوني الميالي ، ومحمد جاسم رسن ، دور التخطيط الاستراتيجي في مكافحة الإرهاب وزارة الداخلية انموذجا ، مجلة الغري للدراسات الاقتصادية والإدارية ، المجلد ١٤ ، العدد ٢ ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٧ ، ص٢٦٥-٢٦٧
(١٥)الأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، التعاون الدولي في المسائل الجنائية المتعلقة بمكافحة الإرهاب ، نيويورك ، ٢٠١٢ ،ص٧-١٠ .
(١٦) مصطفى إبراهيم الشمري ، الأمن الإنساني في ظل تداعيات الحرب على الإرهاب العراق إنموذجاً منذ عام ٢٠٠٣ ، مجلة دراسات إقليمية ، العدد ٤٦ ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، ٢٠٢٠ ، ص١٧٥ .
(١٧) المنظمة الدولية للهجرة (IOM Iraq Mission) ، مصفوفة النزوح ، ٢٠٢٠/١٢/٣١ .
(١٨)عابدين عبد الحميد قنديل ، دراسة تحليلية لقانوني مكافحة الإرهاب في العراق ، بحث مقدم إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، ، ٢٠١١ ، ص٧-٨ .
(١٩)عابدين عبد الحميد قنديل ، المصدر نفسه ، ص٨ .
(٢٠) صباح صادق جعفر ، قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ وتعديلاته ، ط٨ ، بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص٦٢



(٢١) وزارة العدل ، جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٤٠١٢ ، بغداد ،١٢/٢٨/ ٢٠٠٥ ، ص٣
(٢٢)جمهورية العراق ، وزارة العدل ، جريدة الوقائع العراقية العدد ٤٠٠٩ ، بغداد ،٩/١١/ ٢٠٠٥ ، ص٧-١٤ .
(٢٣)المملكة الأردنية الهاشمية ، رئاسة مجلس الوزراء ، قانون منع الإرهاب رقم (١٨) لسنة٢٠١٤ ، الجريدة الرسمية ، العدد ٣٣٦٥ ، الأردن ، ٢٠١٤ ، ص٤٢٦٤ .
(٢٤) الجمهورية العربية السورية ، مجلس الشعب السوري ، قانون العقوبات السوري رقم ١٤٨ لعام ١٩٤٨ المعدل بالمرسوم التشريعي ١ لعام ٢٠١١ ، ص١ .
(٢٥)المملكة العربية السعودية ، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء ، نظام مكافحة الجرائم الإرهابية وتمويله ، ١٤٣٩/٢/١٢، ٢٠١٧/١١/١ ، صحيفة أم القرى ، العدد ٤٦٩٦ ، الرياض ، ١٤٣٩/٢/١٢ ، ص١ ، ٢ .
(٢٦)المملكة العربية السعودية ، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء ، نظام مكافحة الجرائم الإرهابية وتمويله ، ١٤٣٩/٢/١٢، ٢٠١٧/١١/١ ، صحيفة أم القرى ، العدد ٤٦٩٦ ، الرياض ، ١٤٣٩/٢/١٢ ، ص٢ :
(٢٧)دولة الكويت ، وزارة الأعلام ، قانون رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٣ ، مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، جريدة الكويت اليوم ، العدد ١١٣٧ ، الكويت ، ٢٠١٣ ، ص٥ .
(٢٨)الصباح الجديد ، مكافحة الإرهاب الاستراتيجيات والسياسات٢٠١٨/٣/١٢ ، http://newsabah.com/newspaper/150282
(٢٩) جمهورية العراق ، وزارة العدل في إقليم كردستان ، جريدة وقائع كردستان ، العدد ٦١ ، أربيل ،٧/١٦/ ٢٠٠٦، ص١-٥
(٣٠) جمهورية العراق ، وزارة العدل ، جريدة الوقائع العراقية العدد ٤٤٢٠ ، بغداد ،١٠/١٧/ ٢٠١٦ ، ص١ .
(٣١) جمهورية العراق ، وزارة العدل ، جريدة الوقائع العراقية العدد ٤٤٢٠ ، بغداد ،١٠/١٧/ ٢٠١٦ ، ص١١-١٦ .
(٣١) جمهورية العراق ، وزارة العدل ، قاعدة التشريعات العراقية ، قرار مجلس الحكم رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٣
http://iraqld.hjc.iq/LoadLawBook.aspx?page=1&SC=&BookID=30293
(٣٣) جمهورية العراق ، وزارة العدل ، جريدة الوقائع العراقية العدد ٤٤٠٤ ، بغداد ،٩/٥/ ٢٠١٦ ، ص١٢ .
(٣٤) جمهورية العراق ، وزارة العدل ، جريدة الوقائع العراقية العدد ٤٤١٩ ، بغداد ،١٠/١٠/ ٢٠١٦ ، ص١٢ .
(٣٥) جمهورية العراق، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، قرار مجلس الوزراء رقم ٣٤٦ في ٢٠١٢
(٣٦) مصطفى إبراهيم سلمان الشمري ، الأمن الإنساني في ظل تداعيات الحرب على الإرهاب العراق انموذجا منذ عام ٢٠٠٣ ، مجلة دراسات إقليمية ، العدد٤٦ ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، ٢٠٢٠ ، ص١٧٧



(٣٧) ستيفن بلاكويل وكريستيان ألكسندر، اتجاهات الإرهاب العالمي: نزوع المتطرفين إلى التكيُّف والتطوُّر ٢٠٢٠/١/٣ ، https://trendsresearch.org/ar/insight

(٣٨) علي حسين حميد ، وعلي زياد عبد الله تحليل البيئة الاستراتيجية العراقية من منظور امني ، مجلة حمورابي للدراسات ، العدد ٣٣-٣٤ ، مركز حمورابي للدراسات والبحوث ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، ٢٠٢٠ ص٢٢٠

(٣٩) علي زياد العلي ، الأدوات الناجعة لمكافحة الإرهاب في العراق ، ٢٠١٨/٧/٣٠ ، https://www.bayancenter.org/2018/07/4662

(٤٠) ستيفن بلاكويل وكريستيان ألكسندر، اتجاهات الإرهاب العالمي: نزوع المتطرفين إلى التكيُّف والتطوُّر ٢٠٢٠/١/٣ ، https://trendsresearch.org/ar/insight

دور التربية في مكافحة الارهاب
وآثاره النفسية

أ.م.د. حيدر محسن الشويليّ
جامعة ذي قار – كلية التربية للعلوم الصرفة

المقدمة

ظهر الإرهاب في العراق ليكون مشكلة أمنية وتربوية واجتماعية وكثير من المشاكل الاخرى اذ لها مسبباتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بصورة لم يسبق لها مثيل ، ومما زاد من خطورة هذه المشكلة نظرة بعض القائمين بتلك الأعمال الإرهابية على أن أفعالهم بطولية ، بالإضافة إلى الآثار السلبية التي تتركها على المجتمع بكل قطاعاته ، وتعنى التربية برفع درجة وعي الفرد في مختلف الأعمار وفي شتى الظروف والملابسات وتنمية السلوك الإنساني وتغييره وتطويره حتى تتكون لديه المواطنة الصالحة في مجتمعه .

وفي ظل الظروف الراهنة والأحداث المتوالية انتشرت المفاهيم الخاطئة بين جماعات تتعارض مع الفهم الصحيح للقيم والإسلام والجنوح إلى التطرف والمبالغة فكراً وممارسة وإثارة نفوس الشباب وتعبئتها ضد الدولة وعلماء الدين .

فضلاً عن ذلك فإن أي مجتمع إنساني بناءه وثقافته التي يتميز بها عن غيره من المجتمعات ، وله تركيبه السياسي والاقتصادي ، وله عقيدته وتراثه وقيمه التي ينشأ حولها فكره وتفكيره وله عاداته وتقاليده ومُثُله العليا التي ينبثق منها توجهاته الفكرية وانتماءاته العقائدية .

لذلك نجد أن المجتمع حينما يصوغ أهدافه ومبادئه فإنه يسعى جاهداً لأن تكون هذه الأصول متلائمة مع عقيدة المجتمع وفكره والقيم التي يؤمن بها فتعمل على إعداد الإنسان في إطاره الاجتماعي بواسطة الأهداف والغايات التي تحددها الفلسفة العامة للمجتمع والمبادئ الأساسية التي يؤمن بها الأمة والمعتقدات التي يعتنقها أفرادها بعد ان سادت متغيرات عديدة شكلت العالم المعاصر .

وفي ضوء ما سبق هناك تضع التربية اساسها في تربية الاجيال وتكون موضحة لمعنى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى لا يقع الفرد ضحية لتلك الجماعات الإرهابية التي تحاول أن تضر بالمسلمين وغيرهم اعتقاداً منهم أن ذلك هو طريق الصواب . كما توضح للناس نهج القرآن الكريم التي تعتمد في أساليب الدعوة على الحكمة والموعظة الحسنة ومخاطبة الناس بالأسلوب المناسب لهم.

في غمرة التحولات الإنسانية الجديدة وفي نسق التغيرات الاجتماعية العاصفة في عصر الصدمات الحضارية تأخذ التربية بأساليبها المتنوعة أهمية بالغة الجدة والخطورة ففي زمن الذي بدأت فيه الأمم والشعوب تتلمس مخاطر وجود الارهاب وتلملم أطراف هويتها إزاء عصف التغيرات العلمية الجديدة بدأت التربية تطل بدورها الجديد كصمام أمن وأمان بمنح الأمم قدرة متجددة على بناء هويتها والمحافظة على وجودها.

وقد أختير موضوع البحث تحسّساً بأهميته التي تخدم وخدمت المجتمع ، و يأتي ذلك لتقديم أكثر من منحنى مما يخدم مسيرة الأمة الاسلامية .



الفصل الأول
التعريف بالبحث

مشكلة البحث :

ان إيمان الباحث بالمجال التربوي هو دافع أسمى إلى إجراء مثل هذا البحث ، فالمجتمع بشكل عام يتطلب الالتزام بمحددات تربوية ودساتير ولوائح قيمة ينطلق منها العاملون فى ممارستهم المختلفة ، وفى إطار التقدم الهائل في مجالات التطبيق فإنه – أي المجتمع- أحوج ما يكون إلى تلك المحددات التي تدعم صواب ما يقرره وما يفعله كل فرد عامل بها ، في ظل الظروف الراهنة والأحداث المتوالية وانتشار المفاهيم الخاطئة بين جماعات تتعارض مع الفهم الصحيح للقيم والإسلام والجنوح إلى التطرف والمبالغة فكراً وممارسة وإثارة نفوس الشباب وتعبئتها ضد الدولة وعلماء الدين.

وقد ساهمت التربية وبدت معالمها واضحة في المجتمع العراقي ضد تنظيم داعش الارهابي في سد الطريق امام كارثة كادت تحل بالعراق والمنطقة بصورة عامة .

وفي ضوء ما سبق جاء البحث الحالي لتسليط الضوء على اشـــراقـــات دور التربية لما لها – أي التربية- من دور مهم في حياة الفرد والمجتمع ، كما لعبت دوراً مهماً في تحقيق التوافق النفسي والاجتماعي ، وساعدت في إعطاء المجتمع وحدته .

ومن هنا تبرز مشكلة البحث الرئيسة من طريق الاجابة عن التساؤل الآتي : ما دور التربية في مكافحة الارهاب وآثاره النفسية ؟.

ويتفرع من هذه المشكلة عدة اسئلة فرعية تستحق المناقشة :

* ما مدى أهمية التربية في مكافحة الارهاب وآثاره النفسية ؟
* ما مدى غرس تعاليم الدين الإسلامي الصحيحة والقيم المعتدلة لحماية الشباب من الإرهاب ؟

أهمية البحث :

يرى الباحث ان التربية كانت ولا تزال منهجاً حياتياً متكاملاً ، منطلقاً من قوله تعالى : **{كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللّهِ } [آل عمران: ١١٠]**.

ولقد استلهمت التربية واستمدت قواعدها من أصول القرآن الكريم ، لتزويد الانسان بمبادئ الدين والقيم الأخلاقية السامية ، ويعدّ النبي محمد (ﷺ) وأهل بيته الأطهار (عليهم السلام) المثل الأعلى للإنسان في أخلاقه وسلوكه وفيما يتحلى به من محاسن الصفات والخصال ويشهد على ذلك قوله تعالى : **(لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا) [الاحزاب : ٢١]**. وفي قوله تعالى : **(ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ) [النحل : ١٢٥]**

والحيادية في التربية مطلوبة في بلد مثل العراق ، وعليه تكرس جميع المواد الإعلامية والتعليمية بقوة لصالح العقيدة الإسلامية ونشرها وتثبيتها في نفوس أفرادها وهذا هو ما يدعونا إليه الإسلام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالحكمة والموعظة الحسنة دون مبالغة أو تطرف، فالإسلام هو دين المحبة والرحمة- واستخدام القوة والعنف من قبل بعض الجماعات لإحداث التغيير ليس هناك أي سبب مقنع لها، وهؤلاء الأفراد هم من أبناء هذا المجتمع نشؤوا في ظل ظروف معينة وتربية أسرية كان لها الأثر الكثير في هذه السلوكيات.



فضلاً عن ذلك فإن المجتمعات بحاجة الى منظومة تربية تستند إليها ، عندما تقوم بالتفاعل الايجابي، بعضها مع بعض ، إذ تستطيع هذه القيم أن تكفل قيم المجتمع وأهدافه ، ويعتمد ذلك على مدى قبول المجتمعات لمثل هذه القيم أو رفضها إذ ان قبولهم يؤدي فيما بعد الى وحدة بناء المجتمع أو تماسكه .

فالاهتمام بفئة الشباب في المجتمع، والانشغال ، بقضايا الشباب يعبر عن الاهتمام بمستقبل المجتمع الإنساني ككل ، كما أن مرحلة الشباب لا تقل خطورة وتأثيراً في التنشئة الاجتماعية الكلية للإنسان عن مرحلة الطفولة المبكرة ، وتعد مرحلة الشباب أكثر مراحل العمر تأثيراً بالتغيرات السريعة التي تطرح اختيارات عديدة فيما يتعلق بالالتزام بالحاضر والمستقبل (محمد ،١٩٨٥،ص٥). ويعد الشباب طاقة متجددة ، فهم أدوات الحاضر وأهم طاقاته وقدراته . والشباب هم العنصر الرئيس في بناء المستقبل، وعلى عاتقهم ستواجه التحديات المستقبلية ، وعليهم يتوقف نجاح المجتمعات وتطورها في حسن استثمار وتوظيف طاقاتهم وقدراتهم بعدِّهم رأس مال بشري للمساهمة في نهضة المجتمع وتقدمه . وقد تجلى ذلك عندما هبّ الكثير من الشباب العراقي عندما سمعوا فتوى (الجهاد الكفائي) تلبية لها وايماناً منهم بحماية العراق من دنس الارهاب والتكفير .

ومن الجدير بالذكر ومن الطبيعي أن تتعدد العطاءات ومنهج الدعوة للإيمان والإصلاح والتكامل الإنساني . فقد جاءت التربية موضحة لمعنى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى لا يقع الفرد ضحية لتلك الجماعات الإرهابية التي تحاول أن تضر بالمسلمين وغيرهم اعتقادا منهم أن ذلك هو طريق الصواب .

ولكن هنا برز دور التربية التي توضح للناس نهج القرآن الكريم التي تعتمد في أساليب الدعوة على الحكمة والموعظة الحسنة ومخاطبة الناس بالأسلوب المناسب لهم . وفيما يتعلق بالتربية فإنها تهتم بتعليم أفراد المجتمع من جيل الصغار - وعن طريق التعليم الرسمي وغير الرسمي سواء أكان ذلك عن طريق الأسرة أو المدرسة - كيف يسلكون في المواقف الاجتماعية المختلفة على أساس ما يتوقعه منهم المجتمع .

وتعنى التربية كذلك بالسلوك الإنساني وتنميته وتطويره وتغيره أي أن هدفها أن تنقل أفراد الأجيال الصغرى المهارات والمعتقدات والاتجاهات وأنماط السلوك المختلفة التي تجعل منهم مواطنين صالحين في مجتمعهم متكيفين مع الجماعة التي يعيشون فيها .بناء عليه فإن التربية هي عملية تعليم وتعلم الأنماط المتوقعة من السلوك الإنساني. وبناء عليه فالتربية هي نظام اجتماعي يحدد الأثر الفعال للأسرة والمدرسة في تنمية النشء من النواحي الجسمية والعقلية والأخلاقية حتى يمكنه أن يحيا حياة سوية في البيئة التي يعيش فيها، فالتربية أوسع مدى من التعليم الذي يمثل المراحل المختلفة التي يمر بها المتعلم ليرقى بمستواه في المعرفة .

إذن فالتربية هي عملية عامة لتكييف الفرد ليتمشى ويتلاءم مع تيار الحضارة الذي يعيش فيه، ولهذا تصبح التربية عملية خارجية يقوم بها المجتمع لتنشئة الأفراد ليجاروا المستوى الحضاري العام.

وتأتي هذه الدراسة في وقت حاولت فيه أن تثري الدراسات المناظرة بصيغة أو أخرى، وتقدم نتائج يمكن مقارنتها مع نتائج تلك الدراسات. ومن هنا برزت أهمية هذا البحث في كونه يركز على دور التربية وأهميتها في حماية الأبناء والمجتمع من الإرهاب. فهناك حكم نسبي في النظر إلى تلك الأعمال العنيفة والقائمين عليها . فالإرهابي في نظر بعضهم مناضل من أجل الحرية والدين، وفي نظر بعضهم الآخر مجرم.



وبناءً على ما تقدم فقد تناول الباحث في هذا البحث موضوعاً يعتقد بأهميته القصوى في ظل التأثيرات المتنامية مما دفع بالباحث للقيام بهذا البحث ، وتكمن أهمية البحث الحالي في النقاط التالية :

١. أنه تناول أهمية التربية لدى المجتمع ، لما لها من دور محوري في صياغة مستقبل العراق وقيمه ، والاعداد للحياة بأبعادها المختلفة.
٢. أن هذا البحث يحاول أن يبرز أهمية الموضوع من حيث انعكاساته على قيم المجتمع في ظل المستجدات المتسارعة من حوله : العالم الجديد ، العولمة والغزو الثقافي .
٣. يسعى البحث الحالي للوصول إلى مقترحات وتوصيات ، لكي يتمكن المجتمع من مواكبة المستجدات الحادثة ، والحفاظ على هويته الحقيقية في ذات الوقت.
٤. في ضوء ما سبق فإنه من المؤمل بأن يشكل هذا البحث خطوة على طريق تقدم المجتمع العراقي ويستفيد منها كل مطلع مهتم بشؤون المجتمع .

تحديد المصطلحات

تعريف التربية :

- هي تعلم مهارات أساسية ولازمة لاستمرار المجتمع وتكون الوراثة دافعاً للتفكير والعمل الخلاق الذي يعد بدوره ضرورياً للتغير الثقافي، في الوقت الذي يكون فيه تغير الثقافة دافعا لمزيد من التجديد والتغير. (غيث،١٩٨٨،ص١٥٢)
- هي عملية التكيف والتفاعل بين الفرد والبيئة التي يعيش فيها .(القيسي وآخرون،١٩٩٣،ص١٢)

تعريف الارهاب (Terrorism)

- بالبحث عن المعنى اللغوي لكلمة" إرهاب " في اللغة العربية، نجد أنها كلمة من أرهبه أي أخافه، أقرها المجمع اللغوي من الفعل" رهب "أي خاف، وفزع والإرهابيون لفظ يطلق على الذين يسلكون سبل العنف والقوة لتحقيق أهدافهم (المعجم الوجيز،١٩٩٠،ص ٣٢)
- تطلق كلمة" إرهاب "للدلالة على أي فعل يتضمن إحداث خلل في الوظائف العامة للمجتمع، وينطوي تحتها ألوان متعددة من العنف ابتداء من عمليات اختطاف الطائرات في الفضاء إلى إلقاء القنابل بلا تمييز، إلى عمليات الاختطاف ذات الطابع السياسي، والاغتيال، وحوادث القتل باسم الدين وإتلاف الملكيات العامة، أي أنه تهديد باستعمال عنف غير عادي لتحقيق غاياته السياسية والدينية، ويستخدم في إحداث تأثير معنوي أكثر منه مادي (موريس،١٩٩١،ص٥٣) .
- عرفت وكالة الاستخبارات الأمريكية المركزية (CIA) : الإرهاب هو التهديد باستعمال العنف لأغراض سياسية من قبل أفراد أو جماعات، بهدف إحداث صدمة أو فزع أو ذهول أو رعب لدى الفئة المستهدفة والتي تتعدى الضحايا المباشرين للعمل الإرهابي (التل، ١٩٩٨،ص ٢٣)
- الإرهاب هو العنف المنظم بمختلف أشكاله أو حتى التهديد باستخدامه والموجه لدول ما أو مجموعة من الدول أو جماعة سياسية أو عقائدية على يد جماعات لها طابع تنظيمي بهدف محدد هو إحداث حالة من التهديد والفوضى لتحقيق السيطرة على هذا المجتمع أو التقليل من هيبة القائمين عليه. (دعبس، ١٩٩٤، ٩)



الفصل الثانـــي
جوانب نظـــــرية

التربية :

لاشك أن الرسالات الالهية تهتم وتهدف إلى صنع مجتمع انساني متكامل يقوم على اسس صحيحة وسليمة تتجاوب وتتسق مع فطرته التي فطر الله تعالى الناس عليها، تضمن له حياة طيبة خيّرة في عالم التزاحم الدنيوي، وحياة خالدة منعمة في العالم الاخروي. فالتعاليم الدينية إنما جاءت لتنظم حياة الانسان في جميع مفرداتها واختلاف اصعدتها، فهي تنظم من جهةٍ علاقته برّبة مربية فيه روح العبودية الحقة لله تعالى المحررة له من كل أشكال العبوديات الاخرى، وذلك من خلال العبادات المفروضة ومبدأ الطاعة والتسليم المطلق لأحكام الله وقضائه والانقياد التام لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وخلفائه المنصوص عليهم، لتنسجم حركة الفرد والمجتمع ـ من خلال حركات افراده في نظام يكمل بعضه بعضاً، فتتوحد وجهة الامة وتسير وفق الغاية الالهية. وإذا كانت دروس التربية تشمل التوعية العلمية المبسطة لجميع الأبعاد المختلفة المؤثرة في حياة الأسرة المعاصرة والتي تؤثر بالتالي في تنمية المجتمع خصوصاً وأن الأسرة المعاصرة تعيش في عالم متغير محاط بموجات متتالية من التغيرات على المستوى المحلي والعالمي، هذه التغيرات والمتغيرات يتأثر بها الفرد في الأسرة مهما كان البعد المكاني عن مركز التغيرات بعد اتساع شبكة الاتصالات ، فيعيش الفرد الآن في قرية صغيرة وهذا يتطلب منه أن يعرف من هو وطبيعة دوره المتغير وكيف يستطيع أن يحيى خلال الصراع الأبدي بين قوى الشر والخير، كيف يبحث عن قوت يومه بعيدا عن الصراع المستمر الذي يؤثر في صحته النفسية. (دعبس، ١٩٨٨ ،ص١١٧).

ويرى الباحثان اننا مدعوون لمعرفة تأثير التربية في الاسرة وذلك من طريق معرفة أهميتها ودورها .

اهمية الاسرة :

١. الأسرة هي المكان الوحيد في مرحلة المهد وما بعدها بقليل للتربية المقصودة ولا تستطيع أي مؤسسة أخرى تقريبا أن تقوم بهذا الدور فهي تعلم الطفل اللغة وتكسبه بدايات مهارات التعبير الأسرة هي المكان الذي يزود الأطفال ببدور العواطف والاتجاهات اللازمة للحياة في المجتمع .
٢. تنشأ الأسرة الروابط الاجتماعية الأسرية والعائلية للطفل والتي تكون بدايات العواطف والاتجاهات الاجتماعية لحياة الطفل وتفاعله مع الآخرين .
٣. الأسرة هي الوعاء التربوي الذي تتشكل داخله شخصية الطفل تشكيلا فرديا واجتماعيا.وهي بهذا تمارس عمليات تربوية هادفة لتحقيق نمو الفرد والمجتمع (سرحان،١٩٨١،ص ١٨١)
٤. الأسرة أكثر دوما وأثقل وزنا من باقي المؤسسات المؤثرة على الطفل، وأكثر أهمية تأثيرها من تأثير الجيران والأقارب والأقران وحتى المعلمين.
٥. إن التفاعل بين الأسرة والطفل يكون مكثفا وأطول زمنيا من الجهات الأخرى المتفاعلة مع الطفل
٦. الأسرة هي الجماعة المرجعية التي يعتمد عليها الطفل عند تقييمه لسلوكه.
٧. تعتبر الأسرة في كافة المجتمعات الإنسانية من أكثر الجماعات الأولية تماسكا ولذلك تؤدي إلى نمو الألفة والمحبة والشعور بالانتماء بين أعضائها (الخميسي،٢٠٠٠ ، ص ١٨٤).



دور الأسرة المسلمة في الحفاظ على الأبناء:

إن الأسرة المسلمة تحافظ على أبنائها من خلال أسس اختيار الزوجة الصالحة، وتستمر المحافظة على فطرتهم من خلال ما تقوم به الأسرة عند استقبال المولود ومنها الآذان في أذن المولود ،ويستحب الآذان في أذنه اليمنى ، والإقامة في أذنه اليسرى والحكمة من ذلك ما يلي:

١. أن يكون أول ما يقرع سمع الإنسان الآذان المتضمنة لكبرياء الرب وعظمته (عمر، ٢٠٠٧،ص٣٧)

٢. التأكيد على الميثاق الذي أخذه الله من عباده بأنه الواحد الأحد ، " وبهذه السنة يحفظ المولود عند أول خروجه إلى الحياة من الشيطان ، ويقع في نفسه التوحيد الموافق للفطرة المركوز فيه أصلا ذلك خير له عند كبره وبلوغه بإذن الله (مرسي ، ١٩٩٧،ص٥٥)

٣. مسئولية الأسرة في المحافظة على فطرة المولود ،"إن مشروعية الآذان في أذن المولود ، إشارة للأبوين إلى أن التربية يجب أن ينشأ عليها الأولاد تؤسس على كلمة التوحيد وهدى القرآن .(مرسي ،١٩٩٧،ص٥٦)

دور الاعلام الاسلامي في الحفاظ على الأبناء :

لابد من وجود إعلام إسلامي بديل عن ما هو موجود على الساحة ، من خلاله يمكن المحافظة على فطرة أبنائنا كما خلقها الله ويعرف الإعلام الإسلامي بأنه " تكوين رأي صائب، يدرك الحقائق الدينية ويفهمها ويتأثر بها ، في معتقداته وعبادته ومعاملاته ، من خلال الكلمة المكتوبة أو المسموعة أو المشاهدة لحماية الأجيال المسلمة من الانحراف والفساد ، ويتم ذلك من خلال ما يلي :

إعداد برامج إذاعية وتلفزيونية، تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وإنتاج رسوم متحركة للأطفال تزرع في نفوسهم حب الإسلام والاعتزاز به. وإعداد برامج يقوم بتقديمها أطفال ،لصناعة جيل جريء في قول الحق. وإعداد حلقات تاريخية تلفزيونية عن شخصيات إسلامية كان لها تأثير في التاريخ الإسلامي. وإعداد برامج ترفيهية ، اجتماعية ، اقتصادية تهم أفراد المجتمع من منظور إسلامي. ونشر الثقافة الإسلامية عبر عدة برامج تهتم بالقرآن الكريم وبسير التابعين ، وبالأخلاق الحميدة. ولابد أن يكون للمرأة نصيب في ذلك من خلال إعداد برامج تخصها ويكون كل ذلك من منظور إسلامي. (المرصفي، ١٩٨٣،ص٨٣)

مفهوم التربية الإسلامية:

يمكن تعريف التربية الإسلامية بأنها " العملية المقصودة التي تستهدف المحافظة على فطرة الإنسان وإعداد شخصيته بجميع أبعادها منذ ولادته حتى وفاته وفقا لأحكام الإسلام وتوجيهاته" (الهندي، ٢٠٠٠،ص٢١).

خصائص التربية الإسلامية:

أ -**ربانية المصدر:** أي أن أسس وأصول وأحكام التربية الإسلامية من عند الله ويقصد بربانية المصدر" المنهج الذي رسمه الإسلام للوصول إلى أهدافه وغايته ،منهج رباني خالص لأن مصدره وحي الله تعالى إلى خاتم رسله محمد صلى الله عليه واله وسلم (القرضاوي ،١٩٨٥،ص٣٦) لأن الله خالق الإنسان وهو أعلم بما ينفعه، فوضع هذا المنهج الرباني ليقوم حياته، ويصوب أفكاره وسلوكه.



ب -**ثابتة الأسس:** تتميز التربية الإسلامية بأن أسسها ثابتة، لأن مصدرها ثابت غير خاضع للتحريف والتغيير والتبديل، فهي تجمع بين الثبات والتغير، فالثبات يكون في العقيدة والعبادة والتشريع والأخلاق والنظم، وليس معنى ذلك أنها تتصف بالجمود بل هناك مرونة في الوسائل والأساليب "وحينما تتصف بالثبات، فإن لذلك مردوداً كبيراً ينعكس على العملية التربوية برمتها، إذ ينصرف جهد القائمين عليها ، نحو تطوير وسائلها و أساليبها واستراتيجياتها في ضوء أصولها الثابتة مما يوفر الوقت والجهد ويقيهم من التخبط والتردد والحيرة أمام السيل الجارف من الفلسفات والاتجاهات التربوية المتباينة في عالمنا المعاصر (أبو دف ،٢٠٠١،ص٢١)

ج -**الشمول:** تتصف التربية الإسلامية بالشمول، لأنها تشمل الإنسان والكون والحياة وكذلك لأنها تهتم بجميع جوانب شخصية الإنسان ، وشملت في طياتها جميع أنواع المعرفة سواء كانت دينية أو دنيوية. ومن مظاهر الشمول التي تميزت بها-:

- شاملة لكل الناس إلى قيام الساعة ، قال تعالى((**"قُلْ يَا أَيُّها النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُم جَمِيعًا** الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ لا إِلَهَ إِلا هُوَ يُحيي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبيِّ الأُميِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعوُه لَعَّلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ")) (الأعراف : ١٥٨)

-شمول التربية الإسلامية لجميع مراحل حياة الإنسان حيث وضعت نظاماً لحياة الإنسان وهو في بطن أمه جنيناً، ثم عندما يكون طفلاً، ثم لما يبلغ ويتزوج، ثم عندما يكون أباً أو أماً، ثم لما يكون شيخاً كبيراً.

-التربية الإسلامية تنظم حياة الإنسان كلها في نفسه وعلاقاته مع غيره ،في بيته وعمله وفي كل أحواله ، فكل حياة الإنسان تكفل الإسلام بوضع منهج متكامل لها ،وجعل الالتزام بهذا المنهج عبادة يثاب عليها إذا خلصت النية لله عزو جل (العياصرة ،٢٠١٠،ص٤٥٣)

د– **التكامل:** إن تميز التربية الإسلامية بالتكامل يتسق مع تميزها بالشمول" ويقصد بالتكامل أمران هما:

-تكامل ميادين التربية الإسلامية دون أن تقتصر على مكان دون مكان :فهي تتم في المدرسة والمسجد والشارع والنادي وميدان القتال وفي كل مكان.

-خلو التربية من التجزؤ، وعدم اقتصارها بالتالي على جانب واحد من جوانب شخصية الإنسان، فالتربية الإسلامية ترفض النظرة الثنائية إلى الطبيعة الإنسانية التي تقوم على التمييز بين العقل والجسم أو على سمو العقل على الجسم (العناني ،٢٠٠١،ص١٧) .

هـ-**الإيجابية:** إن شعور الإنسان المسلم بأنه مخلوق مكرم استخلفه الله لعمارة الأرض ، يدفعه هذا إلى الفاعلية والإقدام على العمل ،واستغلال كل طاقاته وقدراته، فالايجابية ": تتأتى من خلال المزج بين طاقاته كلها وربطها بعضها ببعض، فيتحول الكائن البشري إلى طاقة ايجابية عاملة في واقع الحياة ولكنها الايجابية السوية التي لا تتنكب الطريق كما أنها موجهة نحو الخير . (قطب ، ١٩٨١ ،ص٣٠)

و -**التوازن:** إن الدين الإسلامي دين وسط بين الأديان السابقة قال تعالى((**وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُم أُمةً وَسطاً لِّتكَوُنوا شُهَدَاء عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُم شَهيدًا**)) (البقرة : ١٤٣)

أن التوازن يرادف التوسط والاعتدال ويمكن تعريف التوازن في التربية الإسلامية بأنه " التزام الاعتدال في تربية جميع جوانب المتعلم وعدم مجاوزتها بالزيادة التي تؤدي إلى الإفراط ، ويكون التوازن في التربية : النقصان الذي يؤول إلى الإهمال والتفريط (أبو دف،٢٠٠٢،ص٢٤)



يشمل كل نشاط الإنسان توازن بين طاقة الجسم وطاقة العمل وطاقة الروح، توازن بين ماديات الإنسان ومعنوياته، وتوازن بين الحياة في الواقع والحياة في الخيال.وتوازن بين الإيمان بالواقع المحسوس والإيمان بالغيب، وتوازن بين النزعة الفردية والنزعة الجماعية.

ي -الإنسانية(الانسجام مع الفطرة الإنسانية) : تتسم التربية الإسلامية بالنزعة الإنسانية، لأن الإسلام دين عالمي لم يفرق بين أسود وأبيض ولا عربي و أعجمي، ومعيار التمييز التقوى والعمل الصالح ، وجاء الإسلام بمبادئ وقيم صالحة لكل البشر ولكل زمان ومكان ، قال تعالى((**" يَا أَيُّها النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبائِلَ لِتِعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهَّ أَتْقَاكُمْ))** (الحجرات : ١٣)

"جاءت التربية الإسلامية منسجمة مع فطرة الإنسان ، كيف لا وهي تربية ربانية أبدعها خالق الإنسان؛ من هنا نجدها تلبي حاجات الإنسان المنسجمة مع الفطرة وشريعة الإسلام وكل عباداتها ومعاملاتها تعتني بجانب الإنسان ولأجل مصلحته، فالزكاة تؤخذ من الغني وتعطى للفقير، والصلاة الصوم و تعينان الإنسان في حياته (العياصرة ،٢٠١٠، ص٥٢٤)

ويرى الباحثان ان الإرهاب ظهر في العراق ليكون مشكلة أمنية وتربوية واجتماعية لها مسبباتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بصورة لم يسبق لها مثيل ، ومما زاد من خطورة هذه المشكلة نظرة بعض القائمين بتلك الأعمال الإرهابية على أن أفعالهم بطولية ، بالإضافة إلى الآثار السلبية التي تتركها على المجتمع بكل قطاعاته ، وتعنى التربية برفع درجة وعي الفرد في مختلف الأعمار وفي شتى الظروف والملابسات وتنمية السلوك الإنساني وتغييره وتطويره حتى تتكون لديه المواطنة الصالحة في مجتمعه وفي ظل الظروف الراهنة والأحداث المتوالية انتشرت المفاهيم الخاطئة بين جماعات تتعارض مع الفهم الصحيح للقيم والإسلام والجنوح إلى التطرف والمبالغة فكراً وممارسة وإثارة نفوس الشباب وتعبئتها ضد الدولة وعلماء الدين .

وبناءً على ما تقدم يرى الباحثان إن ما يحققه الأبطال من القوات الأمنية والحشد الشعبي من إنتصارات هي نتيجة إيمانهم بقضيتهم التي يحاربون من أجلها وغايتهم هي إرضاء الله سبحانه وتعالى وإرضاء ضمائرهم في تأدية واجباتهم تجاه بلدهم العراق العظيم . اذ إن هذا الجمع المبارك يضم الشيخ والشاب والعالم والمدرس والطالب والعامل ومن جميع الطوائف وبالآخر فهو يضم كل عراقي غيور وشريف ذهب ليدافع عن أرضه وعرضه ومقدسات. "لذا يجب على الجميع الدفاع عن العراق من موقعه في حربهم ضد عصابات داعش الإرهابية وكذلك إسكات الثرثارين وأصحاب الشائعات الذين يحاولون إحباط معنويات العراقيين ، في معارك شعبنا مع قوى الظلام التي بدأت بالرد على هجمات داعش الظلامية الوهابية . والانتصار الكبير الذي كسر ظهر الارهاب كان بمشاركة فعالة وكبيرة في كل ذلك كانوا جسد واحد وعقل واحد واتجاه واحد انهما يشكلان جيش العراق الواحد الموحد .

الإرهاب وأسبابه :

إذا أمعنا النظر في التراث النظري لمشكلة البحث وجدناه قد برز في محاور معينة لها أكبر الأثر في تشكيل الشخصية واتجاهاته حيث أيدت الكثير من الدراسات على أهمية تلك العوامل. وقد حرص الباحث على تناول التراث النظري بمنظور نقدي يقوم على الموضوعية والتحليل العلمي وسوف يعرض تلك الموضوعات على النحو الآتي وفي إيجاز شديد نعرض لتلك الموضوعات على النحو الآتي:



١.الأسباب الفكرية للإرهاب والعنف والتطرف

١- معاناة العالم الإسلامي اليوم من انقسامات فكرية حادة، بين تيارات مختلفة. ومرجع هذه المعاناة وما ترتب عنها من مشكلات وانقسامات هو الجهل بالدين والبعد عن التمسك بتوجيهات الإسلام، ومن أبرز التيارات المعاصرة، هي:

أ- تيار علماني: يدعو إلى بناء الحياة على أساس دنيوي وغير مرتبط بالأصول الشرعية ولا بالتقاليد والعادات والموروثات الاجتماعية الأصيلة، هي من وجهة نظر أصحاب هذا الاتجاه، عوائق في طريق التقدم والانطلاق نحو الحضارة.

ب- تيار ديني متطرف: يعارض المدنية الحديثة وكل ما يتصل بالتقدم الحضاري، فهي من وجهة نظرهم ليست إلا فسادا في الأخلاق، وتفككا في الأسر وجمودا في العلاقات الاجتماعية، فهم يرون أن الحضارة تجعل الفرد يعيش لنفسه ملبيا لرغباتها متنكرا للآداب والفضيلة. ولذا فكل جانب يرفض فكر الآخر ويقاومه، وينظر إليه نظرة ريب وشك دون تمحيص وتقويم، ليصل إلى الحق والمبادئ الأساسية فيها، ليقارنها بما عنده من أصول ومبادئ يمكن أن تكون مشتركاً يجمع بينها ويكون فيه الخير. (الظاهري: ٢٠٠٢، ٦١ - ٦٢)

٢- تشويه صورة الإسلام والمسلمين: إن دين الإسلام هو دين العدالة والكرامة والسماحة والحكمة والوسطية، وهو دين رعاية المصالح ودرء للمفاسد. وإن أفعال الناس المنتسبين إلى الدين، تنسب عادة إلى الدين ذاته، فإذا غلا امرؤ في دينه فشدد على نفسه وعلى الناس، وجار في الحكم على الخلق، نسب الناس ذلك إلى دينه فصار فعله ذريعة للقدح في الدين. وإن الغلو في الدين في العصر الحديث شوه الدين الإسلامي الحنيف، ونفر الناس منه، وفتح الأبواب للطعن فيه، فتجرأ أناس على أفعال وأقوال لم يكونوا ليجرءوا عليها لولا وجود الغلو والغلاة، فسمع الطاعنون في الشريعة .(اللويحق: ١٩٩٨، ٦٩٣)

٢.الأسباب الاقتصادية للإرهاب والعنف والتطرف

- عدم القدرة على إقامة تعاون دولي جدي من قبل الأمم المتحدة، وحسم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للدول. ويكون ذلك عن طريق النمو، والتقليل من الهوة السحيقة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وتحقيق مستوى حياة أفضل للغالبية العظمى من الشعوب بكرامة وشرف.

٢- عدم قدرة المنظمة على إيجاد تنظيم عادل ودائم لعدد من المشكلات الدولية. مثل اغتصاب الأراضي والنهب والاضطهاد وهي حالة كثير من الشعوب. (الظاهري: ٢٠٠٢، ٥٧ - ٥٨).

٣.الأسباب السياسية للإرهاب والعنف والتطرف

١- التناقض الفاضح بين ما تحض عليه مواثيق النظام السياسي الدولي من مبادئ وما تدعو إليه من قيم إنسانية ومثاليات سياسية رفيعة، وبين ما تنم عنه سلوكياته الفعلية والتي ترقى به إلى مستوى التنكر العام لكل تلك القيم والمثاليات. هذا التناقض مدعاة لظهور بعض الممارسات الإرهابية الدولية كصرخة احتجاج مدوية على ما يحمله هذا التناقض الصارخ بين القول والفعل من معان.

٢- افتقار النظام السياسي الدولي إلى الحزم في الرد على المخالفات والانتهاكات التي تتعرض لها مواثيقه بعقوبات دولية شاملة ورادعة ضد هذا المظهر الأخير من مظاهر العبث. إن التسيب الدولي هو الذي يفتح المجال واسعا أمام أخطبوط الإرهاب الدولي الذي يجمع في صفوفه بين القتلة والمحترفين والمرتزقة المأجورين وغيرهم من المغرر بهم من المغرر بهم دينيا أو سياسيا أو عقائديا، وتشجيعه على التمادي في احتقار القانون الدولي، والاعتداء على سيادة



الدول والإساءة إلى حقوقها ومصالحها المشروعة بوسائل تدينها الأخلاقيات والأعراف الدولية كالتهديد والتشهير والابتزاز والقتل واختطاف الطائرات وتعذيب الرهائن من المدنيين العزل الأبرياء. إن هذا التخاذل الدولي في رأي أصحاب هذا التفسير قد ينتهي بكارثة دولية لا حدود لها. (منصور، والشربيني: ٢٠٠٣، ٢٤٤ - ٢٤٥).

٤ـ الأسباب الاجتماعية للإرهاب والعنف والتطرف

١ـ عدم الحكم بما أنزل الله في كثير من البلاد الإسلامية: من واجب الأمة كلها: أن تسلم بدين الله وتحكم شرعه سبحانه وتعالى وعند تتبع مظاهر الغلو العقدية أو العملية في كثير من البلاد العربية - على مر التاريخ - نجد غالبها يرجع إلى مسألة الحكم بغير ما أنزل الله، وهذا الانحراف العقدي أنتج انحرافاً عقدياً.

٢ـ الفساد العقدي: الأصل أن الدين الإسلامي واحد، وقد تركنا الرسول عليه الصلاة والسلام على المحجة البيضاء لا يزيغ عنها إلا هالك، ولكن أقواما سلكوا سبل الأمم السابقة فتفرقوا في دينهم.

٣ - اختلال العلاقة بين الحاكم والمحكوم: إن قيام أمور حياة الناس الدينية والدنيوية معتمد - بعد الله - على وجود الآمر الناهي المنظم لشؤون الأمة وأمورها. ومن كمال هذا الدين أنه ضبط العلاقة بين الحاكم والمحكوم، لأن من شأن ضبط هذه العلاقة انضباط أمور الأمة، وسيرها في حياتها على السواء.

٤ـ عدم تكوين روح التعلق بالمجتمع الإسلامي أو بالأمة الإسلامية: وهذه الروح ضرورية للفرد للعيش في الحياة الاجتماعية ولدوامها.

٥ـ غياب دور العلماء وانشغالهم: إن للعلماء منزلة عظيمة في المجتمع المسلم فهم ورثة الأنبياء كما أخبرنا بذلك رسول الهدى عليه الصلاة والسلام، وأن غياب أثر العلماء أو انشغالهم يعرض المجتمع للهلاك .

٦ ـ التفكك الأسري والاجتماعي: وهذا الحال تشهدها عديد من البلاد الأجنبية وعدد من البلاد العربية مما يؤدي إلى انتشار الأمراض النفسية ونسبة المجرمين والمنحرفين والشواذ.

٥ـ الأسباب النفسية للإرهاب والعنف والتطرف

١ - الدوافع التدميرية النفسية المتأصلة :هناك من يرى من علماء النفس التحليليين أن ذلك يرجع إلى غريزة الموت والميل التدميري (العدواني) الذي هو ميل متأصل ضارب الجذور في تكوين البشر منذ خلقه الله تعالى ومن أولئك: (فرويد، وميلاني كلاين). (منصور والشربيني: ٢٠٠٣، ٢٤٩).

٢ - ضعف الأنا العليا (النفس اللوامة أو العقل والضمير) وسيطرة الذات الدنيا (" الهوى" أو النفس الأمارة بالسوء، على الشخصية الإنسانية: فيتصرف الشخص في هذه الحالة وفق هواه أو الإيحاءات الخارجية الصادرة ممن يعتقد أنهم رمز للقوة والحرية والمثل الأعلى له وتتكون هذه الشخصية عادة لدى الأشخاص الذين يشعرون بالنقص في ذواتهم، ولدى من تعرضوا لتربية والدية أو أسرية قاسية أو لدى الأشخاص الذين لم يحققوا ذواتهم ولم يجدوا من يأخذ بأيديهم أو يحتويهم .(الحسين: ٢٠٠٢، ٣٩٧).

٣ . تضخم الأنا العليا بسبب الشعور المتواصل بوخز الضمير: وهذا من الحيل النفسية الدفاعية التي يلجأ إليها الشخص لتطهير ذاته والتكفير عن تقصيره تجاه نفسه أو معتقده الديني أو مجتمعه وغالبا ما يقترن ذلك بالخجل والاشمئزاز من النفس والاكتئاب ويبلغ في مرضى الوسواس والاكتئاب النفسي حدا من القسوة والخطورة ما يجعل الحياة جحيما من العذاب



وعبئا لا يطاق، هنا تستحوذ على الشخص حاجة ملحة لانتقاد نفسه والسعي إلى إنقاذها من الهلاك أو الشعور بالخطيئة والعمل وفق ما يرضى عنه ضميره. هذا نوع من قلق (الأنا) إزاء (الأنا الأعلى).. كأن الأنا الضمير المتجهم لا يطيب له أن تطيب لنا الحياة. (راجح: ١٩٨٥، ٥٧٤)

٤. الإحباط في تحقيق بعض الأهداف أو الرغبات أو الوصول إلى المكانة المنشودة: فقد يأخذ الإحباط لدى بعض الشباب صورة الشعور بالاكتئاب، وهناك من يتمرد ويظهر السلوك العدواني أو المتطرف نتيجة شعور الفرد بالهزيمة أو الفشل.

٥ - هذاءات العظمة: تعد هذاءات العظمة عاملا نفسيا آخر، يمكن أن ييسر التورط في عنف أو حرب مدمرة، ويؤدي إليها. فهذاءات العظمة هو عرض مرضي عقلي، ويعني اعتقادا يسود فكر المريض بأنه شخص عظيم، دون أن يسند هذا الاعتقاد واقع يدعمه .(منصور، والشربيني: ٢٠٠٣، ٢٤٧- ٢٨٤).

٦ - هذاءات الاضطهاد: تعد هذاءات الاضطهاد من أعراض المرض العقلي، ويمكن أن يحفز الرئيس أو القائد المضطرب إلى بدء حرب أو شن إرهاب أو عمل إرهابي، أو إلى تفضيلها. ففي هذا يعتقد القائد في دعاوى زائفة بأن الآخرين يكيدون للإضرار به، أو تدميره هو، أو بلده الذي يحكمه ويقوده، أو إلى فكره أو منطقه أو قيمه التي يؤمن بها، ولذا فإنه يصبح متشككا ويفضل أن يأخذ موقف الهجوم . (منصور والشربيني - المرجع السابق: ٣٨٤)

٧ - الشخصيات المتبلدة أو الفصامية: الشخصية المتبلدة أو الفصامية هي العامل النفسي المهم والأخير من العوامل النفسية لظهور العنف والإرهاب والتطرف وهذه الشخصية تمثل حالة مرضية تجعل صاحبها منفصلا عن الواقع، مخطئا في تقدير ظروفه، خاليا من المشاعر، وغير مكترث بشيء (أي غير مبال). (منصور والشربيني، مرجع سابق، ٢٤٨ - ٢٤٩)

٦. الأسباب التربوية للعنف والإرهاب والتطرف

١ - نقص الثقافة الدينية في المناهج التعليمية من الابتدائي وحتى الجامعة في معظم البلاد الإسلامية.

فما يدرس في مراحل التعليم الأساس، لا يؤهل شخصا مثقفا بثقافة مناسبة من الناحية الإسلامية، ليعرف ما هو معلوم من الدين بالضرورة، وهو الحد الأدنى للثقافة الإسلامية ، وعدم تلبيتها لحاجات الطلاب في توعيتهم في أمور دينهم وتنوير فكرهم بما يواجههم من تحديات في هذا العصر؛ إلى نقص الوعي الديني بوجه عام مما يكون له الأثر السلبي على سلوك واتجاهات الأفراد (الظاهري: ٢٠٠٢، ٦٠ - ٦١)

٢ - عدم الاهتمام الكافي بإبراز محاسن الدين الإسلامي والأخلاق الإسلامية التي يحث عليها الدين: ومما يحث عليه الدين الإسلامي ويدعو إليه الرفق، والتسامح، وحب الآخرين ومراعاة حقوق المسلمين منهم وغير المسلمين، والسلام، والتعاون، والرحمة، والبعد عن الظلم والاعتداء والبعد عن الحكم بالأهواء الشخصية، وغير ذلك مما يدعم الأمن والحب والعدالة بالمجتمعات ولاسيما الإسلامية فالإسلام هو دين السلام والعدل والحرية. ولا بد من إظهار هذه المحاسن والأخلاقيات منذ بداية التعليم في الصفوف الأولى مع التركيز عليها في الصفوف الثانوية وبداية الجامعي.

٣ - عدم الخضوع للنظام في مرحلة الطفولة في مختلف المراحل التربوية: والسبب في ذلك إهمال تدريب الإرادة بممارسة أعمال الضبط في ظروف الثورة والهيجان النفسي



وبمقاومة الرغبات النفسية الشهوية ولا شك أن للإنسان نوازع وانفعالات سلبية لا بد من التحكم فيها وضبطها كالغضب، والشح والبخل عند الضيق والحاجة، والانتقام عند القوة والانتصار، وغيرها. ولهذا كله فإن بعض الأحداث الاجتماعية تحدث نتيجة عدم تكوين مثل هذه الروح الخاضعة للنظام. (يالجن: ١٩٨٧، ٥٣ - ٥٤).

الفصل الثالث

نتائج البحث والتوصيات والمقترحات

قد يمر الانسان أحياناً بظرف معين مما يكون عبئاً على الشخص وعائلته لما تتميز به من اضطراب العواطف وعدم الاستقرار النفسي، وبالتالي التوتر في العلاقة الأسرية، وعلى الرغم من ذلك يبقى الأبناء يكنون كل الاحترام والمودة للوالدين، ويبقى السؤال لماذا يعاني بعض الأبناء ؟

١. بسبب الصراع النفسي نتيجة التناقض ما بين مظهرهم الجسماني الكامل وخبرتهم القصيرة في الحياة الاجتماعية وتحملهم المسؤولية كراشدين، يكون هذا مصدراً لمعاناتهم النفسية والعاطفية لذلك يحتاج الأبناء في هذه المرحلة إلى التوجيه والإرشاد المتواصل من قبل الوالدين.
٢. يسعى البعض إلى الانفصال الجزئي عن جو العائلة والسعي وراء علاقات صداقة مع آخرين بمثل أعمارهم لقضاء وقت أكثر خارج المحيط العائلي، الأمر الذي يسبب قلقاً من قبل الوالدين على الأبناء .
٣. قد ينجرف البعض بتجربة مواقف جديدة ربما تعرضهم إلى مشكلات أو مواقف صعبة يكتشفون بعدها بأنهم قليلو الخبرة وينعكس هذا سلباً على ثقتهم بأنفسهم مما يولد لديهم شعوراً سلبياً تجاه قدراتهم على تحمل المسؤولية. ويبدأ باكتشاف ذاته أولاً واكتشاف ما حوله والتعلم من الآخرين ثانياً .
٤. يسعى البعض بصورة عامة وراء كل شيء جديد ونحو الانبهار بغض النظر عن نوعه وفائدته، ونتائجه ولذلك ننصح الوالدين خلال هذه المرحلة من اكتشاف ابنهم للذات والمحيط الخارجي أن يوجه الأبناء إلى مهارات ونشاطات مسلية ومفيدة نفسياً وجسمانياً ومن دون التعرض لأية خطر كالانتماء إلى النوادي الرياضية والثقافية والدينية أو أي نشاط يتطلب جهداً فكرياً أو جسمانياً.
٥. يؤدي الانزلاق في سلوك معين كالتدخين أو استعمال المخدرات والكحول أو قضاء الوقت بصورة غير مثمرة أو غير مفيدة، إلخ. يحدث هذا دائماً نتيجة الصحبة السيئة ودائماً يكون هذا السلوك جزءاً من سلوك سيئ لجماعة من الأفراد وليس ظاهرة انفرادية.
٦. يشكل اضطراب سلوك الابن أكثر خطورة عندما يكون كظاهرة انفرادية يجب على الوالدين حينها التنبه إلى هذه الظاهرة والتعامل معها بصورة صحيحة. لقد تبين من خلال التعامل مع كثير من حالات اضطراب السلوك عند المراهقين ان الأبناء يكونون بعيدين كل البعد عن رقابة الوالدين مما يسبب ذلك خطراً كبيراً لهم.

وفي ضوء ما تقدم يرى الباحثان ان المجتمع الإسلامي يتميز بالقيم والفضائل السمحة التي تحلى بها من خلال ارتباطه بالقيم الروحية والتقاليد الدينية ، وهي التي تحكم حياتنا وتوجه سلوكنا وتكسبنا ما نحن عليه اليوم من تماسك وتعاون وتوحد في الفكر والعمل ، والانثربولوجيا مهمتها الأساسية هي تمكين الإنسان من فهم نفسه عن طريق فهم مجتمعه حيث يجعلنا أكثر وعيا



بالوحدة الأساسية للإنسان مما يسمح لنا أن نقدر ونفهم بعضنا البعض. وفي هذا البحث حاولنا أن نحدد بعضاً من الجوانب التربوية التي نتميز بها والتي نعيشها اليوم رغم كل الظروف والتي ساهمت بدفع حركة الحياة للمحافظة على شخصية الأمة ووقوفها أمام التحدي والتذويب .

وقد دل ذلك على مفهوم التسامح والتعايش السلّمي الذي اصبح اليوم ليس غريبا في المنظور الإسلامي ، بل تعتبر مرتكزات ومبادئ جاء بها الإسلام ، من خلال الدعوة إلى التسامح ونبذ الخلافات والفرقة ، بل تعتبر واعتبرها ضرورة اجتماعية وسبيلا لضبط الاختلافات وإدارتها إلى درجة أن المسلم أصبح ملزما بمقتضيات التسامح والعدالة ، حيث انعكس ذلك على منظومته الأخلاقية والسلوكية وبرزت في مفاهيم الرفق ، والإيثار، والعفو، والإحسان، والقول الحسن ، والألفة والأمانة .

فالأسرة بقيمها الديمقراطية تنتج جيًلا ديمقراطياً متسلحاً بالقيم التي ترفض التسلط والاستبداد وتعزز مفاهيم الخير والأمن وتتمسك بقيم العدالة وتنادي بحقوق الإنسان وفق القنوات السليمة المستمدة من الشريعة الإسلامية وتعمل على احترام الحقوق والواجبات وتؤمن بالتعايش السلمي واحترام الأقليات ونبذ العدوانية. وحل الخلافات بالحوار والمناقشة وبمعنى آخر فالتربية هي صانعة الديمقراطية والديمقراطيين فهي أساس الحياة ونبذ التعصب وهي نواة التربية المجتمعية لأنها قلب الديمقراطية في المجتمع (نذر، ٢٠٠١، ص٨٨)

بل أن تلك التربية التي تعتمد على حرية الرأي والديمقراطية تربي لدى الفرد القدرة على إبداء وجهات نظره وامتلاك الوعي والإدراك ضد بعض صور الإرهاب كاختطاف الطائرات أو التفجيرات والاغتيالات وإيهام أفراد أن من يقوم بمثل تلك الأعمال هو شهيد في سبيل الله. وبالتالي يستطيع الفرد الابتعاد عن تلك الجماعات لأنه تكون لديه مانع دفاعي وهو الحرية والكرامة التي ساعدت التربية الأسرية ووسائطها في التكوين السليم الواعي لها.

توصيات :

أولاً : إن الإسلام دين ، وعبادات ومعاملات ، وشعائر وشرائع ، وهو مادة وروح ، وهو منهج حياة ، تتفاعل فيه القيم الإيمانية والقيم الأخلاقية لتفرز سلوكيات سوية للمستهلك نحو اتخاذ القرار الرشيد فى جميع أموره .

ثانياً : هناك أثر فعال للتربية دفعت الانسان نحو اتخاذ القرار الرشيد الذى يحقق له مقاصد الشريعة الإسلامية والتى تتمثل فى : حفظ الدين والنفس والعقل والعرض والمال ، كما يجب التحذير من المفاهيم المستوردة والتى تتعارض مع قيم الإسلام لا سيما في ظل العولمة .

ثالثاً : إن ديننا الإسلامي هو دين التسامح والمحبة والسلام . وهو عقيدة قوية تضم جميع الفضائل الاجتماعية والمحاسن الإنسانية، والسلام مبدأ من المبادئ التي عمق الإسلام جذورها في نفوس المسلمين، وأصبحت جزءاً من كيانهم، وهو غاية الإسلام في الأرض .

رابعاً : إن السلام هو أمنية ورغبة أكيدة يتمناها كل إنسان يعيش على هذه الارض، فالسلام يشمل أمور المسلمين في جميع مناحي الحياة ويشمل الأفراد والمجتمعات والشعوب والقبائل، فإن وجد السلام انتفت الحروب والضغائن بين الناس، وعمت الراحة والطمأنينة والحريّة والمحبة والمودة بين الشعوب.

خامساً : هناك دور وأثر واضح للتربية ، اذ تساهم في تحقيق السلام العالمي وتعزيز التعايش السلمي وإشاعة التراحم بين الناس ونبذ العنف والتطرف بكل صوره ومظاهره، وكذلك في نشر ثقافة الحوار الهادف بين أتباع الأديان والثقافات لمواجهة المشكلات وتحقيق



السلام بين مكونات المجتمعات الإنسانية وتعزيز جهود المؤسسات الدينية والثقافية في ذلك.

سادساً : تعد التربية شأناً عظيماً ، فما كان أمراً شخصياً ولا هدفاً قومياً او وطنياً بل كان عالمياً وشمولياً، اذ شجعت على السلام الذي هو الأصل الذي يجب أن يسود العلاقات بين الناس جميعاً، فالمولى عز وجل عندما خلق البشر لم يخلقهم ليتعادوا أو يتناحروا ويستعبد بعضهم بعضاً، وإنما خلقهم ليتعارفوا ويتآلفوا ويعين بعضهم بعضاً.

سابعاً : تعد التربية ضرورة حضارية باعتبارها ضرورة لكل مناحي الحياة البشرية ابتداء من الفرد وانتهاءً بالعالم أجمع فبه يتأسس ويتطور المجتمع.

وقد حان الوقت لنقف على عتبات المجتمع الدولي ونقود أجيالنا إلى لغة الحوار ونصرخ بصوت عال لا للحروب لا للإرهاب لا للقتل لا للدمار ولا للعنف.

وفي ضوء ذلك ينبغي الأخذ بالجوانب الآتية :

١. التأكيد على أن تعمل جميع المؤسسات لمواجهة التحديات الفكرية بالنسبة لكل من الحاضر والمستقبل.
٢. ضرورة تطوير نظم وأساليب تربوية بصفة مستمرة في ضوء المتغيرات والتطورات المعاصرة، بما يتناسب واحتياجات المجتمع .
٣. يجب على الأسرة فى ظل الظروف الراهنة العمل على غرس القيم الدينية والخلقية فى نفوس الأبناء وإكسابهم القيم الأخلاقية والاتجاهات والأنماط السلوكية المحمودة التى يمكن عن طريقها مواجهة الغزو الفكرى وحملات التشكيك التى تستهدف القيم والمعتقدات والمقدسات الإسلامية.
٤. أن تعمل كلا من المدارس والجامعات على تكوين الاتجاهات الصالحة والقيم البناءة والهادفة فى نفوس الطلاب من خلال المناهج الدراسية وأسلوب التدريس، وإحلالها محل الاتجاهات العدائية نحو المجتمع ونحو الآخرين حتى يمكن تغيير نظرتهم إلى ذاتهم وإلى الآخرين.
٥. تضافر جهود المؤسسات كافة في الحفاظ على وحدة الصف العراقي لدى أفراد المجتمع.
٦. ضرورة تأصيل المفاهيم التربوية المعاصرة، والتدقيق في المفاهيم التربوية من أجل تجلية معانيها بالدراسة والبحث.
٧. الاعتماد على الجانب العملي التطبيقي لدلالات التربية في المناهج الدراسية وخاصة في كتب التربية الإسلامية.
٨. تضافر جهود المؤسسات التربوية في الحفاظ على التربية السليمة لدى أفراد المجتمع.
٩. تعزيز دور الأسرة التوجيهي والرقابي للحفاظ على فطرة أبنائهم.
١٠. الاهتمام بتوجيه المتعلمين إلى ضرورة الحفاظ على قيمهم والتمسك بدينهم.
١١. تعزيز مفهوم التربية لدى المتعلمين ، واختيار الأساليب التربوية المناسبة للحفاظ عليها .
١٢. إيجاد إعلام إسلامي يحافظ على تربية أبناء المجتمع.

المقترحات :

١. دراسة الآثار بعيدة المدى التى يتركها الحرمان على الشباب مستقبلا وسلوكهم خارج المؤسسات.
٢. دراسة المشكلات السلوكية منفردة حسب أهميتها وأثرها على الطفل وكيفية التعامل معها.
٣. دراسة أساليب التربية داخل المؤسسات وأفضلها والعمل على تطوير بعض الأساليب.
٤. إجراء دراسة للتعرف على أبعاد ظاهرة الضغط النفسي .



المصــادر

- القرآن الكريم

١. أبو دف، محمود خليل . مقدمة في التربية الإسلامية ،غزة ، فلسطين ، ٢٠٠٢.
٢. التل، أحمد، الإرهاب في العالمين العربي والإسلامي، دار الأمل، عمان، ١٩٩٨م.
٣. الحسين، أسماء عبد العزيز : المدخل الميسر إلى الصحة النفسية والعلاج النفسي. الرياض: دار عالم الكتب ٢٠٠٢.
٤. الخطيب، إبراهيم ياسين ، الزيادي، أحمد محمد . صورة الطفو لة في التربية الإسلامية، الدار العلمية، عمان، الأردن، ٢٠٠٠ .
٥. الخميسي، السيد سلامة . التربية والمدرسة والمعلم- قراءة اجتماعية ثقافية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٠ .
٦. دعبس، محمد يسري. الإرهاب ، الإسكندرية، وكالة البنا للنشر والتوزيع، ١٩٩٤ .
٧. راجح، أحمد عزت . أصول علم النفس. الإسكندرية: دار المعارف. ١٩٨٥ .
٨. سرحان، منير المرسي: في اجتماعيات التربية، ط ٣، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨١ .
٩. الظاهري، خالد بن صالح بن ناهض. دور التربية الإسلامية في الإرهاب. رسالة دكتوراه منشورة. الرياض: دار عالم الكتب. ٢٠٠٢ .
١٠. عفيفي، محمد الهادي . في أصول التربية الأصول الفلسفية في التربية ، مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة ،١٩٩٦.
١١. عمر ،أحمد عطا. تربية الطفل في الإسلام ،دار الفكر ،عمان ،الأردن ، ٢٠٠٧ .
١٢. العويني، محمد علي . الإعلام العربي والدولي ، الطبعة الأولى ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ،١٩٨٤.
١٣. العناني، حنان عبد الحميد . تربية الطفل في الإسلام ،دار صفاء، عمان، الأردن ،٢٠٠١ .
١٤. العياصرة ،وليد رفيق .التربية الإسلامية واستراتيجيات تدريسها وتطبيقاتها العملية ،دار المسيرة ،عمان،الأردن،٢٠١٠ .
١٥. القرضاوي، يوسف . الخصائص العامة للإسلام ،مؤسسة الرسالة، بيروت ، ١٩٨٥ .
١٦. قطب ، محمد . منهج التربية الإسلامية ، دار الشروق ، القاهرة ،١٩٨١ .
١٧. اللويحق، عبد الرحمن بن معلا . مشكلة الغلو في الدين في العصر الحاضر. الجزء الثاني. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ١٩٩٨ .
١٨. محمد، محمد سيد . الغزو الثقافي والمجتمع العربي المعاصر ، مجلة الأزهر،الجزء الخامس، السنة السابعة والستون ،١٩٨٤ .
١٩. مرسي، محمد عبد العليم. الطفل المسلم بين منافع التلفزيون ومضاره ، مكتبة العبيكان ،الرياض، ١٩٨٧ .
٢٠. المرصفي ، محمد علي . في التربية الإسلامية -بحوث ودراسات ،مكتبة وهبة، القاهرة ، ١٩٨٧ .
٢١. منصور، سيد أحمد والشربيني، زكريا أحمد ، سلوك الإنسان بين الجريمة العدوان الإرهاب. القاهرة: دار الفكر العربي. ٢٠٠٣ .
٢٢. موريس، إريك . الإرهاب التهديد والرد عليه ترجمة الدكتور أحمد محمود القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١ .



٢٣. نـزر ، فاطمـة، التنشئة الديمقراطيـة كمـا يـدركها الوالـدان والأبنـاء فـي الأسـرة الكويتيـة، الكويـت، مجلـة العلوم الاجتماعية، مجلد (٢٩) ،٢٠٠١ .
٢٤. الهندي ،صالح ذياب . صورة الطفولة في التربية الإسلامية ،ط ٢،دار الفكر ،عمان،٢٠٠٠ .
٢٥. يالجن، مقداد . التربية الإسلامية ودورها في مكافحة الجريمة. مطابع الفرز دق التجارية، ١٩٨٧ .

صورة جهاز مكافحة الارهاب على مواقع التواصل الاجتماعي 2021

أ.م.د. ريا قحطان احمد
كلية الاعلام / جامعة بغداد

تناولت الباحثة صورة جهاز مكافحة الارهاب على مواقع التواصل الاجتماعي الاتية
اولا : (الفيسبوك) facebook

اشار مركز الاعلام الرقمي الى ان اعداد العراقيين الذين يستخدمون (الفيسبوك) بلغ ٢١ مليون مستخدم (١) ، و هذا يؤشر الى مدى اهمية صفحات (الفيسبوك) للمشاهد العراقي، فضلا عن دراسات اشارت الى ان العراقي يقضي وقتا قد يمتد لساعات في تصفح (الفيسبوك) (٢) .

و قامت الباحثة بكتابة (جهاز مكافحة الارهاب) على محرك البحث في (الفيسبوك) ، فظهرت لنا ان هناك (٦) صفحات تحمل هذا المسمى ، اربعة منها هي صفحات خاصة ، واثنتان هي مجاميع خاصة على (الفيسبوك) ، و تتطلب تقديم طلب الانضمام اولا الى الكروب ، و من ثم تنفتح الصفحة اذا تم قبول الفرد في الانضمام للمجموعة .

اما الصفحات الاربعة الاخرى ، فواحدة منها فقط تحمل (العلامة الزرقاء)(٣) كدلالة كونها صفحة رسمية للجهاز .و هو ما اعتمدت عليها الباحثة في تحليل مضامينها .

يبلغ عدد المشتركين في صفحة (جهاز مكافحة الارهاب) ذو العلامة الزرقاء ١,٩٤٦,٦٥١ مليون مشترك في الصفحة ، و كما هو ظاهر في بيانات الصفحة لموقع الجهاز على الفيس بوك .

اما الصفحات التي تحمل عنوان الجهاز ، و الرمز الخاص به ، فقد بلغ اعداد المشتركين في الصفحة الثانية ١٠,٠٠٠ الاف مشترك ، و الصفحة الثالثة كانت اعداد المشتركين فيها ٥,٣٠٠ الف مشترك ، فيما بلغ اعداد المشتركين في الصفحة الرابعة ٣,٠٠٠ الاف مشترك .

اما المجموعتان ، فالمجموعة الاولى تضم ١,٩٠٠,٠٠٠ مليون مشترك . فيما اعداد المشتركين في المجموعة الثانية ١٠٧,٠٠ الاف مشترك .

كذلك وجدت الباحثة مقالات عن جهاز مكافحة الارهاب في عدة صفحات اخرى ، و كانت المقالات تتحدث بايجابية كبيرة عن بطولات ضباط جهاز مكافحة الارهاب ، وهم سبعة كتاب (٤) .

و تناولت الباحثة الصفحة من تاريخ ٢٠٢١/١/١ لغاية ٢٠٢١/٤/٨ .
نشرت الصفحة الرسمية للجهاز (٤٥) منشورا طيلة مدة البحث ، و تضمن المنشورات :

١. فيديو عدد ٢ .
٢. صور فوتوغرافية عدد ١٩٦ صورة .
٣. منشورات كتابة عدد ١٩ .
٤. تم نشر الرمز الخاص للجهاز سبعة مرات .
٥. نشر رابط واحد فقط .



٦. نشر نشر ملصق واحد .
كذلك شملت المنشورات الفنون الاتصالية الاتية :
١. ٢٤ خبرا .
٢. (١٧) بيانا .
٣. تقريران .
٤. خطاب واحد .
٥. نشر عناوين جهاز مكافحة الارهاب على مواقع التواصل الاجتماعي و الانترنت وتطبيق تليغرام .

وكانت الصفحة تنشر الاخبار باللغتين العربية والانكليزية تارة ، واخرى باللغة العربية احيانا .
تفاعل المشتركين مع منشورات الصفحة :

١. حصل المنشور الذي يتحدث عن قصص انتصارات (جهاز مكافحة الارهاب) ، والذي حمل عنوان (قصص النصر) على اعلى نسب تفاعل اذ حصد على ٤٥,٥٣٤ الف اعجاب ، و الذي نشر في في ٣ شباط ٢٠٢١ ، و كان يضم فيديو مدته ٢,٥٨ دقيقة .
٢. حصد المنشور نفسه اعلاه على اعلى نسب مشاهدة ٤٤٨,٨٩٩ الف مشاهدة .
٣. حصل الخبر الذي تناول بدء عمليات (ثأر الشهداء) و الذي نشر في ٢٢ كانون الاول ٢٠٢١ ، على اعلى نسب تعليقات ٢,٩١٥ تعليق ، وضم الخبر الرمز الرسمي للجهاز .
٤. حصد الخبر الذي تناول عمليات (ثار الشهداء) ، والذي نشر في ٢٣ كانون الثاني ٢٠٢١ على اعلى نسب مشاركة للمنشور ٩٣٤ مشاركة ، و تم نشر الخبر باللغتين العربية و الانكليزية ، كما ضم الخبر فيديو مدته ٢,٢٦ دقيقة .

ثانيا : الانستغرام

تضم صفحة جهاز مكافحة الارهاب الخاصة بالانستغرام ٣,٩٩٥ الف متابع ، و قد بدات الصفحة في ٢٥ تشرين الاول ٢٠٢٠ ، و نشرت طيلة المدة البحثية ١٠٠ منشورا ، و كانت المنشورات هي ذاتها التي نشرت على الفيس بوك ، الاخبار والصور والبيانات العسكرية .

ثالثا : اليوتيوب

تضم قناة (اليوتيوب) الخاصة بجهاز مكافحة الارهاب ٨,٩٦٠ الاف مشترك ، و نشرت طيلة مدة البحث ١٢ فيديو ، هي نفسها التي نشرت في صفحة الجهاز الرسمية غلى الفيسبوك ، و تتراوح مدة الفيدوات بين ٠,٣٤ ثانية و ٧,٥٨ دقيقة ، و قد حصل الفيديو الذي يحمل عنوان (قصص النصر) على اعلى نسبة مشاهدة ٤,٨٠٠ مشاهدة ، تلاها فيديو زيارة رئيس جهاز مكافحة الارهاب لكنيسة النجاة ، اذ حصد على ٢,٩٠٠ الف مشاهدة .
و تضمنت الفيديوات على ٤ فديوات تناولت عمليات جهاز مكافحة الارهاب ، و ٢ اثنان تناولتا احصائيات عن العمليات التي قام بها الجهاز ، و اثنان تناولتا مهام لاجهاز ، و اثنان معلومات عن الجهاز ، وفيديو واحد عن تكريم ضباط في الجهاز ، و واحد عن تدريب ضباط الجهاز .

رابعا : التليغرام

و يشترك في الصفحة الرسمية للجهاز على تطبيق التليغرام ٥,٤٩٥ الف مشترك .
و هي تنشر نفس المواد التي تنشر على صفحة الجهاز على الفيسبوك ، نفس المنشورات والصور والفيديوات و الاحصائيات والاخبار .

خامسا : الموقع الالكتروني للجهاز على شبكة الانترنت العالمية .
يمتلك جهاز مكافحة الارهاب موقع الكتروني خاص به ، يحمل الجهاز نفسه ، يضم شريط اخباري متحرك ، يتضمن عناوين لاخبار الجهاز ، و ينشر الاخبار بالتفصيل في الصفحة الاولى فيها تحت الشريط الاخباري مباشرة ، مع صور للاخبار ، او فيديوات ، و في اسفل الاخبار هناك اخبار يوم امس و ماقبلها ، مرتبة حسب تواريخها ، كما يضم فقرة خاصة بنشر اكثر الاخبار مقروئية من قبل المشتركين ، و في اسفل الاخبار توجد ارقام تشير الى اخبار الجهاز حسب تتابعها التاريخي ، من تاريخ تاسيس الموقع الالكتروني للجهاز ، لمن يريد الاطلاع او قراءة اخبار الجهاز للباحثين و الاعلاميين و الاختصاصيين .
كما تضم الصفحة الاولى في الموقع الالكتروني ارقام الهواتف النقالة لبعض الوزارات في الصفحة الاولى على جهة اليسار ، و ينشر الموقع عدد زوار الموقع في الشهر والسنة والاجمالي ، و قد بلغ عدد الزوار الشهري بتاريخ ٧ نيسان ٢٠٢١ بلغوا ١,٨٨٥ الف زائر، و عدد زوار الموقع في السنة ٦,٩٠٨ الف زائر ، فيما بلغ عدد الزوار الاجمالي ١٤,٦١٩ الف زائر .
كما تضم الصفحة الاولى للموقع الاكتروني فقرة خاصة هي استطلاع دائمي للزوار ، و كان موضوع الاستطلاع في مدة البحث هو سؤال وتحد موجه للزوار عن رأيه باداء جهاز مكافحة الارهاب ، و تنشر اسفل الاستطلاع عدد المصوتين لغاية اليوم نفسه ، و قد بلغ عدد المصوتين في ٧ نيسان ٢٠٢١ بلغ ٤١٠ مصوت .
و تنشر الاخبار باللغتين العربية والانكليزية .
كما تنشر الصفحة اسفل كل خبر من اخبار الجهاز المنشورة يوميا و في نفس اللحظة عدد قراءات كل خبر منشور ، و تتراوح قراءات الاخبار بين ٤٢ – ٥٨ قراءة لكل خبر .
سادسا : تويتر
يمتلك الجهاز صفحة رسمية خاصة به على توبتر ، و تم تاسيس الصفحة في آذار ٢٠١٦ ، و يبلغ عدد المتابعين لصفحة توبتر ٦٣١,٥٠٠ متابع ، كما نشر الجهاز ٢,٩٩٧ تغريدة من تاريخ تاسيسها لغاية ٧ نيسان ٢٠٢١ .
و ينشر الجهاز اخبار الجهاز بشكل موجز حسب طبيعة صفحة تويتر الذي يوفر عدد كلمات محدودة في التغريدة الواحدة ، لذلك فان الجهاز ينشر الخبر على شكل سلسلة تغربدات متتالية لاكمال نشر اخبار عمليات جهاز مكافحة الارهاب ، تصل الى ثلاثة او اربع تغريدات لكل خبر يتعلق بعمليات الجهاز ، او اخبار اخرى .
و يتراوح اعداد المعجبين للاخبار بين ٣٣ اعجاب و ٤٢١ اعجاب ، والتعليقات بين تعليقان و ٣٣ تعليق .
و تكون الاخبار مصاحبة مع صور ، و فيديوات .
و عدد التغريدات باللغة الانكليزية بلغت ٨ تغريدات .
النتائج والاستنتاجات :
١. بلغ عدد الصور لرئبس جهاز مكافحة الارهاب على صفحة الفيسبوك من خلال نشر ١٩٦ صورة تم نشرها للمدة من ١ /٢٠٢١/١ لغاية ٨ /٢٠٢١/٤ ، بلغ ٣ صور فقط ، بنسبة تصل ١,٥ % من الصور ، و هي نسبة تشير الى ان صفحة الجهاز هي اعلامية وليست صفحة دعائية لرئيس الجهاز ، و ينم عن فهم كبير لدور الاعلام لتقديم الاخبار

والمعلومات للجمهور ، دون تقديم اولوية لرئيس الجهاز على حساب حيادية الاخبار والمنشورات ، اذ ان معظم صفحات الفيسبوك للمؤسسات تنشر صور كثيرة لرئيس و قيادات المؤسسة بشكل مبالغ به ، و نجعل صفحاتها دعائية اكثر منها اعلامية . و هذا مؤشر ايجابي يحسب للقائمين على ادارة هذه الصفحة . و نفس النسبة كذلك في باقي الصفحات تويتر و الانستغرام و اليوتيوب والموقع الاكتروني وتطبيق التليغرام .كونها تنشر نفس الصور والمنشورات والاخبار في صفحاتها .

٢ . ان مدة الفيديوات التي تتراوح بين ٣٤ ثانية و ٤,٠٥ دقيقة ، و اكثر مدة فيديو في اليوتيوب ٧ دقائق ، يشير الى فهم القائمين على ادارة الصفحات على طبيعة المتابعين ، والتي تشعر بالملل اذا كانت المدة طويلة ، بينما تشاهد الفيديو طالما كانت المدة قصيرة، لذلك تعد مدة الفيدوات مناسبة جدا ، و مؤشر ايجابي لمتابعتها حتى النهاية .

٣ . ان الاخبار المنشورة في صفحة الفيسبوك ، او مواقع التواصل الاجتماعي الاخرى و في الموقع الاكتروني و تطبيق التليغرام ، هي اخبار بعدد كلمات مناسبة لقراءتها من قبل المتابعين والمشتركين ، فهي ليست اخبار طويلة قد تبعث الملل من اكمال قراءتها ، و بالتالي تكسب المتابعين لقراءة اخبار الجهاز باستمرار .

فالقارئ اليوم يبتعد عن قراءة الاخبار الطويلة ، بل بميل الى الاخبار القصيرة .

٤ . سرعة استجابة صفحة الفيسبوك على الشائعات المتعلقة بالجهاز ، تقطع الطريق الى استمرار الاشاعة بسريانها في المجتمع فورا ، اذ ان عدم نشر نفي للشاىعات يجعل الشائعة تنتشر و قد يتم اضافة ابعاد اخرى لها ، او تحرض على بث شائعات اخرى .فقد نشرت الصفحة نفي للشائعة التي تداولت حول اصابة رئيس جهاز مكافحة الارهاب، و بان ما بتداول هو محض شائعة ليس الا .

و هذا بدوره يحسب للقائمين على ادارة الصفحة و الصفحات الاخرى ، كونه ينم عن متابعة مستمرة و دقيقة لكل الشائعات التي تطال الجهاز .

٥ . إن تعليقات الجمهور سواء في صفحة الفيسبوك ، او اليوتيوب ، اوتوبتر او الانستغرام التي تتيح ميزة التعليق للقراء ، هذه التعليقات ابجابية ، و يكتبون ان الجهاز هو فخر لهم لما يحققه من انتصارات ، و الانشطة الاخرى التي تقوم بها .و قد تابعت الباحثة التعليقات بشكل دقيق لمعرفة ان كانت هناك تعليقات سلبية ، و افتراض ان تقوم ادارات الصفحات على حذفها ، لكن بالرغم من المتابعة التي استمر الى ٣٠دقيقة ، لم تجد الباحثة اية تعليقات سلبية . بالرغم من ان بعض التعليقات تصل الى الالاف .

٦ . إن اعداد المشاهدات الكثيرة التي تصل الى الالاف ، و وصل عدد المشاهدات لاحدى منشورات الفيسبوك الى اكثر من نصف مليون مشاهدة ، يشير الى العراقيين يبحثون عن ما يبعث الفخر به في وطنهم ، وان الجمهور العراقي لا ينتقد ففط ، وانما اذا وجد اخبارا ايجابية يقوم بابداء الاعجاب بها ، و يشارك في التعليقات عليه ، و يشاركها في صفحته الشخصية .

و هو ما ينفي ان الجمهور العراقي يتابع او يبحث عن سلبيات المجتمع فقط لينتقدها او بتهكم عليها او يستهزء بها ، بمعنى ان جمهورنا ليس سلبيا وانما هو يعبر عن رأيه بكل ما بحدث من وقائع في وطنه سلبا او ايجابا .



٧ .ان صفحة الفيسبوك الخاصة بالجهاز ، وصفحاتها الاخرى على مواقع التواصل الاجتماعي و موقعها الالكتروني و تطبيق التليغرام ، تنشر باستمرار عناوين الجهاز الرسمية في مواقع التواصل الاجتماعي ، و بذلك تقطع الطريق امام الصفحات الوهمية او التي تزعم انها تعود للجهاز ، و يسهل معرفة الجمهور بها ، دون البحث عنها ، او الدخول لصفحات وهمية او زائفة ، و ما تتبعها من حصوله على معلومات و اخبار غير صحيحة عن الجهاز .

٨ . كتابة المنشورات باللغتين العربية والانكليزية تحسب للادارة ايضا ، لانها تتيح لوكالات الاخبار الاجنبية معرفة عمليات الجهاز بيسرو سهولة ، و تزودها باخبار الجهاز ، و تجنبها البحث عنها في صفحات مزيفة او وهمية ، او تساهم في نشر اخبار الجهاز على الصعيد الدولي .

٩ .استخدم الجهاز مواقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك ، و تويتر ، و الانستغرام ، و اليوتيوب ، والموقع الالكتروني ، و تطبيق التلبغرام ، و عدم الاكتفاء بصفحة واحدة او صفحتان من مواقع التواصل الاجتماعي ، يشير الى محاولة كسب اكبر عدد من الجمهور و معرفته باخباره ، و هو مؤشر ابجابي يحسب للجهاز .

لان الفيسبوك له جمهوره ، و تويتر كذلك لها جمهورها ، و الانستغرام و باقي الصفحات الاخرى ، فمن لا يمتلك صفحة على الفيسبوك ، سيجد اخبار الجهاز على التليغرام مثلا .او من لا يمتلك التليغرام ، سيجد اخبارها في اليوتيوب ، لتنوع اهتمامات الجمهور و متابعته للصفحات المختلفة .

١٠ . ان صفحة الفيسبوك و باقي الصفحات الاخرى تنشر باستمرار رمز الجهاز ، و هو مؤشر ايجابي يحسب للجهاز ايضا ، حتى يرسخ رمز الجهاز في اذهان الجمهور العراقي .و هو ما يبدو ان الجهاز بحرص عليه .

١١. ان الجهاز يتواصل مع جمهوره الخارجي المتمثل بالجمهور العراقي و باعداد تصل الى مليونان عراقي ، يشير الى حرص و عمل دؤوب للحفاظ على علاقة ايجابية مع جمهوره .و هو صميم عمل الاعلام لمؤسسة حكومية .

المصادر والهوامش :

١ . مؤسسة We are social و مؤسسة Hoot suite .

نقلا عن : مركز الاعلام الرقمي ، ٢٨ / ٣ / ٢٠٢٠ .

٢ . الدراسات التي تناولت تعرض الجمهور العراقي لمواقع التواصل الاجتماعي اشارت الى قضاء وقت طويل في تصفح مواقع التواصل الاجتماعي ، خاصة صفحة الفيسبوك .

٣ . العلامة الزرقاء ، هي ميزة اضافتها ادارة الفيسبوك لصفحات المؤسسات الرسمية ، تمييزا لها عن الصفحات الوهمية او المزيفة الاخرى التي تزعم انها تمثل المؤسسة الرسمية .و العلامة الزرقاء هي دائرة زرقاء اللون □ ، توسطها علامة الصح ✔ .

٤ . الكتاب هم :

صفاء الخزعلي .

وليد سلام .

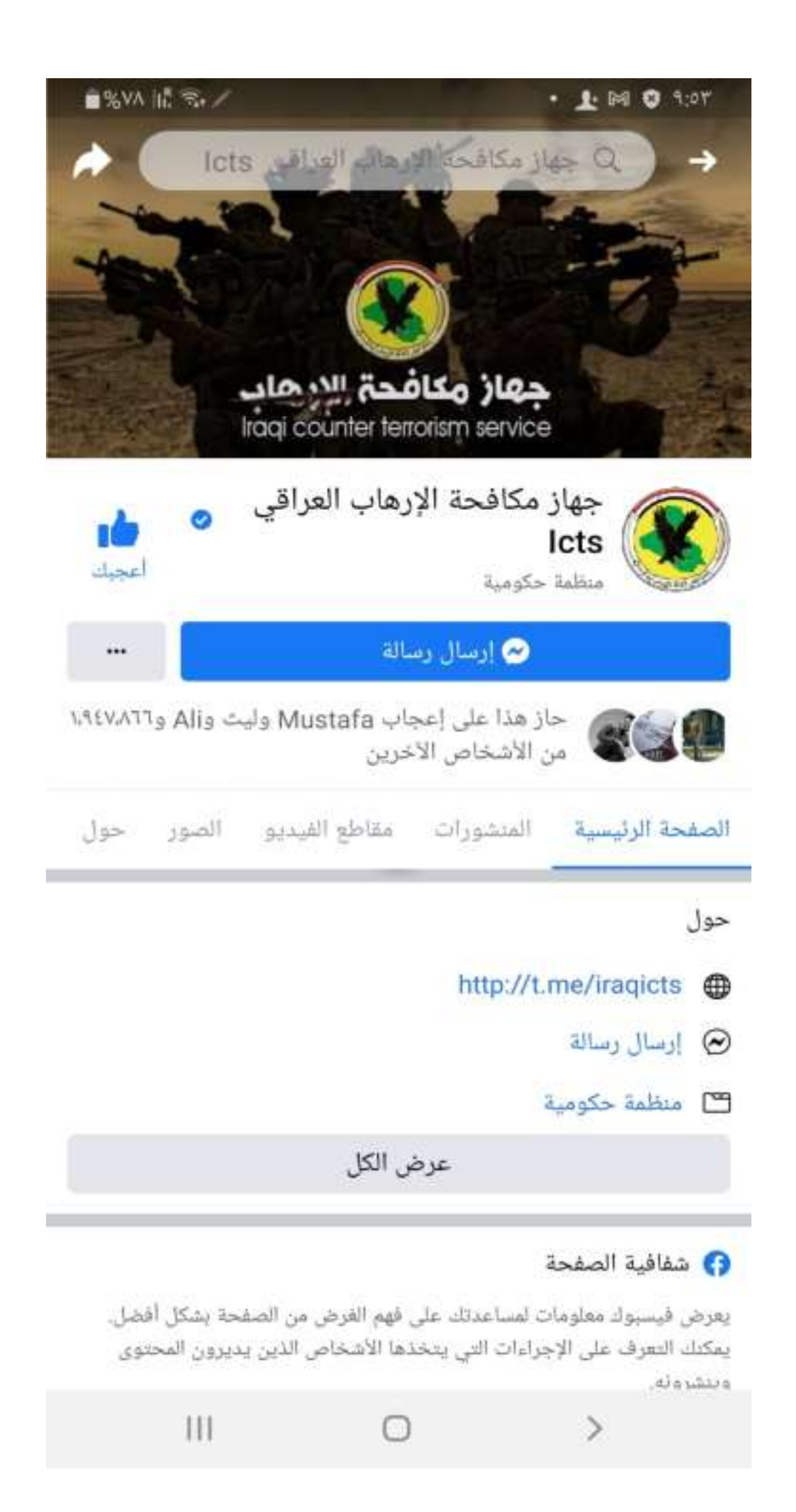
مروان شلتاغ .

سمير علي .

حميد قاسم .

عماد المولى .

سراج محمد .


جهاز مكافحة الإرهاب العراقي Icts
جهاز مكافحة الإرهاب
Iraqi counter terrorism service
جهاز مكافحة الإرهاب العراقي
Icts
منظمة حكومية
أعجبك
إرسال رسالة
حاز هذا على إعجاب Mustafa وليث وAli و١،٩٤٧،٨٦٦ من الأشخاص الآخرين
الصفحة الرئيسية
المنشورات
مقاطع الفيديو
الصور
حول
حول
http://t.me/iraqicts
إرسال رسالة
منظمة حكومية
عرض الكل
شفافية الصفحة
يعرض فيسبوك معلومات لمساعدتك على فهم الغرض من الصفحة بشكل أفضل. يمكنك التعرف على الإجراءات التي يتخذها الأشخاص الذين يديرون المحتوى وينشرونه.

icts.gov.iq



جهاز مكافحة الإرهاب
Iraqi counter terrorism service



الصفحة الرئيسية
الأخبار
أعمالنا
English



mobile.twitter.com
جهاز مكافحة الإرهاب
Iraqi counter te
متابعة
جهاز مكافحة الإرهاب
@iraqicts
أسس جهاز مكافحة الارهاب في 2007 ,جهاز وطني عراقي متخصص بمكافحة الارهاب للوصول إلى عراق مستقر, وهذه الصفحة الرسمية الوحيدة التي تمثل الجهاز.
t.me/iraqicts
Iraq
icts.gov.iq
انضم في مارس ٢٠١٦
٩ متابعين
١٣١,٥ ألف متابعًا
التغريدات
التغريدات والردود
الوسائط
الإعجابات
جهاز مكافحة الإرهاب @iraqicts · ٧ أبريل
and a total of 60 ISIS member was killed in a new tactical operation in coordination between ICTS heroes and Iraqi Air Force Heroes.
عرض هذه السلسلة
جهاز مكافحة الإرهاب @iraqicts · ٧ أبريل
After the "Rising Lion" Operation was conducted last month and destroyed 120 cave and bunkers and killed 27 ISIS members, few other members flet to mountain Humren, ICTS heroes followed them and found their alternative hideouts and conducted an operation at 07/04/2021


m.youtube.com
Iraqicts
جهاز مكافحة الإرهاب
Iraqi counter terrorism service
Iraqicts
8.96 ألف مشترك
الصفحة الرئيسية
الفيديوهات
قوائم التشغيل
ICTS defenders of Iraq نحن صناع الحياة - نحن حماة الارض - ابطال جهاز مكافحة الارهاب
الفيديوهات المحمّلة
احصائيات عمليات ابطال جهاز مكافحة الارهاب للاشهر الاربعة الاولى ٢٠٢١
182 مشاهدة · قبل 3 أيام
للاربعة أشهر الأولى من العام ٢٠٢١
0:34
التدريب المتميز الذي ينتهجه جهاز مكافحة الإرهاب هو القاعدة الأساسية الصلبة لكل الإنتصارات .
305 مشاهدات · قبل أسبوع واحد
3:16
بعد ان سلم الارهابي الداعشي (حسان عبد الله هلال) نفسه الى جهاز مكافحة الارهاب
812 مشاهدة · قبل أسبوعين
4:05
ان أهم يميز عملياتنا النوعية هو إسنادها الجوي وضرب الأهداف بصورة دقيقة.
269 مشاهدة · قبل أسبوعين
3:11
وحدة ال (k9) هي من اهم الوحدات المرافقة لنا في عمليات المداهمة وضرب الاهداف السريعة والتفتيش الدقيق
الصفحة الرئيسية
المحتوى الرائج
الاشتراكات
المكتبة





الوصف

الصفحة الرسمية لجهاز مُكافحة الإرهاب العراقي

t.me/iraqicts

رابط الدعوة

الإشعارات

مفعّلة



الروابط   الوسائط





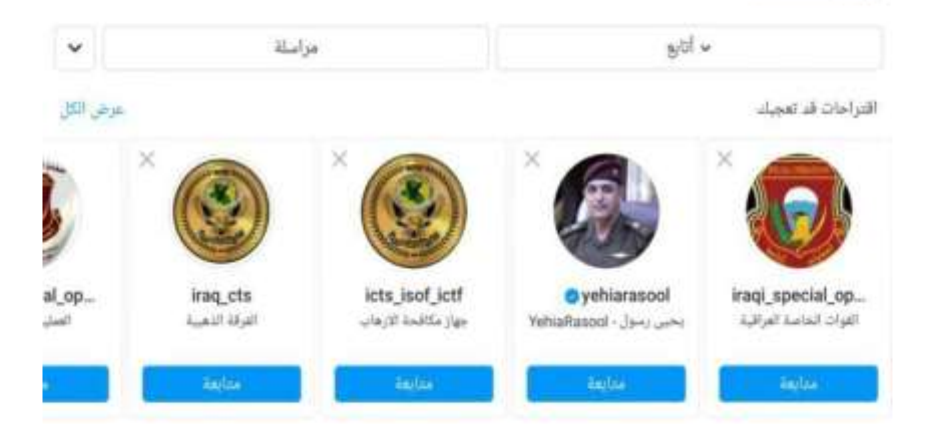


٩٩ المنشورات

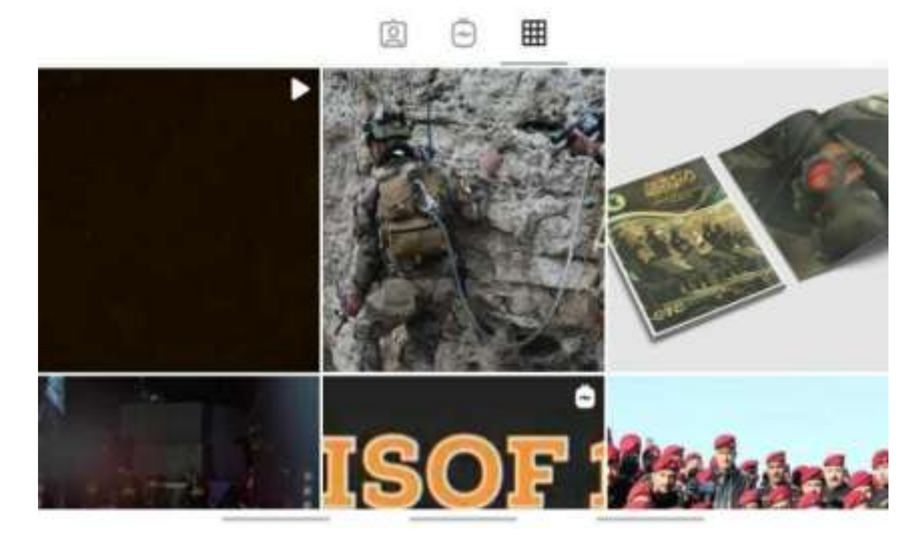
٤,٠٠٠ المتابعون

٠ يتابع

جهاز مكافحة الإرهاب العراقي
تأسس جهاز مكافحة الارهاب في 2007 ,جهاز وطني عراقي متخصص بمكافحة الارهاب للوصول إلى عراق مستقر، وهذه الصفحة الرسمية الوحيدة التي تمثل الجهاز
/www.icts.gov.iq







تقييم الاداء المؤسسي لمكافحة الارهاب بعد عام ٢٠٠٣
(دراسة مقارنة بين العراق وبعض دول الجوار)

ا م د سعد عبيد علوان السعيدي
كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد

المقدمة.

شهد العالم منذ مطلع الألفية الثالثة ولا يزال موجات غير مسبوقة من الأنشطة الإرهابية العابرة للحدود استهدفت كل تفاصيل الحياة ولم تفرق في اغلب الحالات بين ميادين الحياة المدنية او العسكرية وقد حملت هذه الأنشطة مضامين استراتيجية كبرى رغم توظيفها لأدوات تكتيكية محدودة اثرت بالنتيجة على المستويين الرسمي والشعبي للعلاقات بين الدول وعلى مصالحها المختلفة و طبيعة الحياة والعلاقات الاجتماعية بين فئات المجتمع الواحد و كانت منطقة الشرق الأوسط اكثر مناطق العالم عرضة للأنشطة الإرهابية المدمرة والمزعزعة للاءمن والاقتصاد والاستقرار السياسي والاجتماعي ومن بين دول منطقة الشرق الأوسط التي واجهت تحدي الإرهاب بكل تفاصيله وبأوضح صوره هو العراق منذ عام ٢٠٠٣ .

لذلك ولمواجهة هذا التحدي الخطير كان لابد من تطوير الخطط والاستراتيجيات والاجراءات والسياسات الوطنية الخاصة بمكافحة الإرهاب فضلاً عن تطوير خيارات معالجة أسباب النشاط الإرهابي المتمثلة بتفجر العنف الناجم عن التطرف من جهة وذلك العنف والإرهاب الوافد من الخارج المدفوع بدوافع سياسية إقليمية ودولية او الإرهاب ذو الدوافع الدينية والطائفية وغيرها من الدوافع من جهة اخرى.

ومن هنا نرى ان التحدي الكبير المتمثل بتعاظم خطر الإرهاب افضى الى استجابة وطنية موازية قوامها تطوير الاداء المؤسسي لأجهزة مكافحة الإرهاب وهذا الاداء يشمل الجوانب الميدانية المتمثلة بالذراع المسلح الذي يمثله جهاز مكافحة الإرهاب والأجهزة الاستخبارية والقتالية الساندة له فضلاً عن شموله على الجوانب البحثية والمدنية والنشاطات التي تعنى بمعالجة بذور وأسباب التطرف والعنف والإرهاب ولا نستثني دور الجوانب السياسية والاجتماعية والدينية كعوامل مساندة لأداء مؤسسة مكافحة الإرهاب العراقية

وبنفس الوقت فأن توسع وتعمق مخاطر الإرهاب اقليميا وعالميا دفع بعض دول المنطقة الى تطوير سياساتها واستراتيجياتها لمواجهة الخطر الإرهابي عبر تأسيس مؤسسات متخصصة بمواجهة الإرهاب واكتساب خبرة في مواجهة أسباب الإرهاب ومعالجة اثارة ومن بين هذه الدول على سبيل المثال هي الأردن والسعودية وسوريا وإيران وتركيا التي تمتلك تجارب متفاوتة القدرة والتأثير في مواجهة الإرهاب.

ومن المفيد لتقييم نوعية الاداء المؤسسي لمكافحة الإرهاب على المستويين الوطني والإقليمي وتقويم التجارب اجراء نوع من المقارنة المبسطة بين تجارب دول الجوار وتجربة العراق في مواجهة الإرهاب بما فيها الظروف المختلفة والجهود الخاصة بكل دولة ودرجة الاستهداف الإرهابي لكل دولة وطبيعة التحالفات وغيرها والتوصل بالنهاية الى جملة من



الاستنتاجات التي توضع أمام صناع القرار الأمني والسياسي كنوع من المساهمة البحثية في مواجهة خطر الإرهاب على المصالح الوطنية.
مشكلة البحث : وتنطلق من سؤال مركزي مركب قوامه (ماهي طبيعة اداء مؤسسة مكافحة الارهاب العراقية ؟ وما درجة تقييمها ؟ وهل هناك تمايزات بين اداء المؤسسة العراقية ومؤسسات دول الجوار؟ وما اهم التجارب الوطنية والاقليمية في هذا المجال؟)
فرضية البحث : واتساقا مع الاشكالية فأن فرضية البحث تتلخص بالاتي (يمتاز اداء وقدرات مؤسسة مكافحة الارهاب العراقية بمستوى عال يفوق نظيراتها في دول الجوار نتيجة للقدرات والتحديات والخبرات والتجارب المتراكمة مقارنة بتجارب دول الجوار ،بشكل انعكس ايجابا على كفاءتها في كافة الميادين).
منهج البحث : اعتمد البحث على منهج بحثي مقارن اساسه اجراء تقييم اداء مؤسسي عبر المقارنة بين اداء مؤسسة مكافحة الارهاب العراقية مع اداء مؤسسات دول الجوار المناظرة فضلا عن الاستعانة بالمناهج البحثية الاخرى ومنها المنهج الوصفي .

المحور الاول :طبيعة التحديات الارهابية التي تواجه دول المنطقة .

اولا : حداثة التهديد في اغلب الدول : لم تكن دول منطقة الشرق الاوسط ومنها العراق تعرف عن كثب النشاط الارهابي قبل عقود طويلة لا سيما بعد تأسيسها الحديث وصولا الى عام ٢٠٠٣ باستثناء بعض الخروقات التي احدثها تنظيم القاعدة الارهابي في المملكة العربية السعودية عبر استهدافه لبعض القواعد العسكرية الامريكية في السعودية خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين ومنها قاعدتي الظهران وابراج الخبر فضلا عن تنفيذ بعض العمليات في خليج عدن ومنها استهداف المدمرة الامريكية(يو اس اس كول) عام ١٩٩٦ وهجوم بالصواريخ استهدف السفارة الامريكية في صنعاء [1]وبعض العمليات الاخرى المحدودة التي كان يقوم بها تنظيم القاعدة تحديدا والذي كان قد نقل قيادته من السودان الى افغانستان في تلك الفترة واتخذ منها مقر لتوجيه خلاياه التي تأسست في السعودية واليمن وشرق افريقيا وبعض الدول الاخرى .
غير ان النشاط الارهابي المزعزع للأمن والمدمر للبنى التحتية والمهدد للسلم المجتمعي والذي عرض واقع ومستقبل الدولة في منطقة الشرق الاوسط للخطر بدأ بعد عام ٢٠٠٣ في العراق بعد خضوعه للاحتلال الاجنبي حيث استغلت الجماعات الارهابية فترة تفكيك بنى الدولة العراقية واعادة بنائها من جديد لا سيما بالجوانب العسكرية والامنية والسياسية لتتموضع في البلد وتوظف ماكنتها الدعائية للتركيز على مقاومة الوجود الاجنبي ومن يسانده من القوى او الافراد العراقيين [2] وتحاول عبر المادة الدعائية التحريضية اقناع او اجبار بعض القوى المتضررة من وجود القوات الامريكية وبعض القوى التي تحمل عقيدة متطرفة الانخراط في عمليات ارهابية ظاهرها استهداف الاحتلال الامريكي ومشروعه وباطنها هو استهداف الدولة العراقية وبناها التحتية وامنها العام وسلامة مواطنيها لتستأنف بهذا الشكل حملة متعددة الاوجه والصور من النشاط الارهابي لا يزال مستمر بشكل او بأخر ولكن بوتيرة منخفضة عن السابق.
وبعد احداث ما يعرف بالربيع العربي عام ٢٠١١ شهدت مجموعة من الدول العربية انهيار غير مسبوق في قدراتها على التحكم بالأمن والنظام او السيطرة على كامل اقليم الدولة [3] مما سمح بتأسيس قوى وجماعات مسلحة يغلب على اكثرها سمة التشدد والارهاب وكان تنظيم الدولة الاسلامية الارهابي (داعش) وفروعه المنتشرة في دول المنطقة المثال الاسوء والاكثر دموية



من بين التنظيمات الارهابية والذي تمدد بعد هذه الفترة في سوريا ثم العراق وانتهى بهزيمة كبيرة على يد القوات العراقية المسلحة بالدرجة الاساس فضلا عن دور القوى الدولية والاقليمية في مواجهته وتفكيكه واندحاره ولو بشكل مؤقت .

وفي هذه الفترة عانت اغلب دول المنطقة من استفحال ممارسات القوى الارهابية وتطور وسائلها وخططها واليات ادارة وتنظيم وتمويل انشطتها لا سيما في العراق وسوريا وليبيا واليمن وسيناء في مصر وبعض الدول الاخرى ومنها تركيا وايران والاردن التي تواجه هي الاخرى تحديات ارهابية ولكن بدرجات متفاوتة احدثت اضرار غير مسبوقة في بنية الدولة ومؤسساتها ووحدة ترابها وطبيعة التماسك الشعبي والاستقرار السياسي والاقتصادي .. الخ لذلك اصبحت وبشكل حتمي امام مهمة تحديث وتنظيم قدراتها وخططها وتحالفاتها لمواجهة هذا الخطر الحديث والتغلب عليه وبخلافه فأن النتيجة مزيد من التفكك والتدمير وخضوع المجتمع لمشاريع متطرفة جامدة ومتسلطة قائمة على اساس الخوف والخضوع الامر الذي ادخل دول المنطقة في تحدي مرعب لا خيار لها الا مواجهته والتغلب عليه بأي ثمن .

ثانيا : موجات ارهابية عنيفة ومنظمة .

انتقلت وتيرة الانشطة الارهابية في العقدين الماضيين الى مستويات اكثر خطورة قائمة على اساس من العنف المفرط يصاحبه تنظيم اكثر تقدما من حيث التمويل والادارة والتسليح والتخطيط والتواصل وهرمية القيادة فضلا عن تضخم حجم التنظيمات الارهابية وازدياد عدد المنخرطين بها ،وقد اتاحت ظروف دول المنطقة التي امتازت بتفكك المنتظم السياسي والاجتماعي وما اعقبه من تراجع في مستوى الاداء العسكري والامني وتدهور اقتصادي فرصة مؤاتيه لنمو وتوسع النشاط الارهابي في الدول الهشة والمستهدفة على حد سواء ومنها العراق وسوريا وليبيا واليمن وغيرها .

ان السمة الاساسية الجديدة التي امتاز بها النشاط الارهابي في هذه الفترة لا سيما بعد عام ٢٠١١ هي التصاعد الغير مسبوق في وتيرة العنف والهجمات والعمليات القتالية ذات الطابع الارهابي وصلت الى حد سيطرة التنظيمات الارهابية على مساحات واسعة من اراضي دول المنطقة وادارتها بالقوة وفرض منطقها الخاص بممارسة السلطة والحكم والادارة على سكان المناطق المحتلة .

وقد كانت القوة المفرطة التي لا تحتكم الى اي منطق انساني ولا عرف دولي ولا شرائع سماوية هي المعيار الاساس الذي اعتمدته القوى الارهابية في التعامل مع خصومها بما فيهم المدنيين العزل الذين باتوا تحت سيطرتها آنذاك فقامت بتطبيق احكامها القاسية القائمة على سفك الدم والاخضاع القسري بعيدا عن المعايير الانسانية او مبادئ القانون الدولي في ميادين الحرب وادارة الصراع من جهة او في ميادين الحياة المدنية مع المجتمع الذي وقع تحت سيطرتهم ونفوذهم من جهة اخرى فتم ارتكاب المجازر بحق اسرى العمليات العسكرية ومنها مجازر طلبة قاعدة سبايكر وعشيرة البونمرفي الانبار والايزيديين في نينوى وغيرها في العراق عام ٢٠١٤ ومجازر عشائر الشعيطات في محافظة دير الزور ومجزرة مناطق تدمر الاثرية وغيرها في سوريا وفي مناطق ودول اخرى عديدة (٤) فضلا ارتكاب المجازر والاعدامات المروعة بحق المدنيين المعارضين لحكمهم الامر الذي دفع الملايين من سكان المناطق المحتلة النزوح الى المجهول في اكبر مأساة انسانية تشهدها بداية الالفية الثالثة .

صورة رقم (١) و (٢) تبين قسوة التنظيم الارهابي والنزوح الجماعي من مناطق سيطرته .




المصدر :

ttps://www.google.com/search?q=%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85+%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4&tbm=isch&ved

وقد راهنت القوى الارهابية في هذه الفترة لا سيما تنظيم تنظيم الدولة الاسلامية الارهابي على استراتيجية الصدمة والترويع لإخضاع الخصوم وادخال الخوف والرعب في قلوبهم لدفعهم الى الاستسلام والانهزام النفسي امام قسوة وبطش التنظيم لتسهيل مهمة الاحتفاظ بالأراضي المحتلة وادارتها لأنشاء كيان خاص او التوسع في مناطق اخرى وترسيخ صورة في اذهان الاخرين عن التنظيم الذي لا يقهر وهذا كان جزء اصيل من فلسفة الحرب اللامتماثلة التي تعد التنظيمات الارهابية العنصر الاساس الذي تتمثل فيه هذه الحرب ، لا سيما ان التنظيمات الارهابية قد وضفت الذكاء الصناعي والاسلحة الحديثة والشراك الالكترونية في حروبها ومنها الطائرات المسيرة وحقول الالغام الذكية والرصد والاتصالات الحديثة ... الخ .

غير ان هذا الاسلوب الحديث الذي اتبعته القوى الارهابية في مواجهة خصومها لم يفضي الا الى نجاحات محدودة ومؤقتة امام دول وشعوب هذه المنطقة وارادتها الحرة حيث منيت التنظيمات الارهابية وفي مقدمتها تنظيم داعش بهزيمة كبيرة في العراق الذي مثل رأس الحربة وسوريا ومناطق اخرى في اليمن وليبيا وافغانستان ، فلا شك ان انتصار الشعوب والدول على قوى الارهاب والشر ومنهجها الظلامي هو حتمية تاريخية تجسدها طبيعة الحياة الانسانية القائمة على النضال من اجل الحرية والكرامة والحياة الحرة .

ثالثا : بيئة محلية واقليمية مؤاتيه مؤقتا. تعد منطقة الشرق الاوسط من اكثر مناطق العالم تنوعا من حيث الاعراق البشرية والديانات والطوائف والحضارات المختلفة ففي هذا المنطقة يسكن العرب والفرس والاتراك والكرد والافغان والاشوريين والكلدان والارمن والايزيديين والبلوش والشبك وغيرهم وفيها يوجد ديانات مختلفة وهم المسلمين والمسيحيين واليهود والصابئة وغيرهم من اتباع العقائد الاخرى وفيها توجد طوائف ومذاهب وفرق كثيرة فهناك السنة والشيعة والعلويين والزيديين والبهائيين والمتصوفة وغيرهم الكثيروفيها توجد تيارات دينية وسياسية مختلفة ومتنوعة فهناك القوميين والاسلاميين والعلمانيين والشيوعيين وداخل كل نوع من هذه الانواع توجد تيارات متباينة التوجهات وهي كما يفضل بعض المتخصصين بدراسة شؤونها تعد قلب العالم القديم ومحط اهتمام العالم المعاصر وعالم الغد ،ففيها تلتقي الثقافات والحضارات وفيها تصارعت وتنافست ولا تزال تفرز كل يوم افكار وطروحات متناقضة تسمح بتوظيفها من قبل البعض لأحداث نوع من التأزم والفوضى والصراع والتفكك .



وقد ازداد دور هذا التنوع في احداث نوع من الصراع والفوضى وتفكك بنى الدولة والمجتمع في دول الشرق الاوسط مع بداية الالفية الثالثة بعد الاحداث السياسية التي مرت بها اغلب دول الشرق الاوسط ودور التدخل الاجنبي فيها وتغذيته من قبل قوى معادية منها الكيان الاسرائيلي ، فبعد انبعاث التعصب القومي والطائفي والديني والسياسي وجدت قوى الارهاب متنفس حقيقي وثغرة كافية للنفاذ الى هذه المجتمعات ووضع اجندتها موضع تطبيق .

وبالفعل نجحت بتوظيف الاحتقان الطائفي والقومي والديني لتأسيس تنظيماتها الاجرامية القائمة على اساس الاستهداف والعزل الطائفي والقومي والديني مما دفع الاطراف الاخرى الى محاولة حماية انفسها عبر تكوين جماعات مسلحة اخرى لها القدرة على مواجهة ضغط القوى الارهابية او استدعاء قوى اقليمية ودولية لمساندتها مما افضى بالنتيجة الى دخول دول و مجتمعات المنطقة بشكل مؤقت في دوامة العنف الطائفي والقومي في ضل تراجع دور الدولة وضعفها [٥] فضلا عن وقوع دول المنطقة تحت وطأة النفوذ الخارجي من جديد وبقوة وهذه البيئة تعد مؤاتيه جدا للقوى المتطرفة و الارهابية لبث رسالتها العقائدية وتسويق برامجها القائمة على اساس العنف الطائفي والديني والقومي عبر وسيلتها الدعائية .

ان اخطر ما نجحت به قوى الارهاب بسبب هذا التنوع والاختلاف هو فقدان نسبي لثقة المجتمعات بدولها حيث لم تعد اغلب مجتمعات دول المنطقة لا سيما منها التي شهدت عمليات ارهابية كبيرة تثق بشكل كبير بقدرة حكوماتها ومؤسسات الدولة المختلفة على حمايتها من خطر التطرف والعنف والارهاب والتدخل الخارجي [٦] الامر الذي شجعها على التموضع والتخندق الطائفي والقومي والديني بشكل افضى نسبيا الى ترك اثر سلبي على الهويات الوطنية لمجتمعات اغلب دول المنطقة ودفعها للتواصل والتماهي مع مشاريع خارجية ترى فيها طوق النجاة من الفشل الخارجي ومصدر قوة يعوض ضعف الدول التي تنتمي لها هذه المجتمعات المتباينة .

غير ان هذه البيئة التي مثلت غطاء وحافز لنشاط قوى الارهاب كانت مؤقتة الى حد كبير حيث لم تعد اثارها في تقديم مبررات للنشاط الارهابي كما كانت قبل سنوات معدودة بعد ان تجاوزت دول ومجتمعات هذه المنطقة وبشكل كبير اثر الخطر الارهابي على المستوى الامني والسياسي والنفسي والديني والطائفي والاعلامي بعد الدروس والعبرالتي تركها نشاط القوى الارهابية في وجدان وذاكرة مجتمعات المنطقة والذي ولد بطبيعة الحال قناعات ثابتة وانطباعات راسخة عن مدى اهمية دور الدولة القوية والهوية الوطنية في حفظ مصالح الامة القائمة على اساس هوية ومصالح وقيم معينة بكافة تنوعاتها الدينية والعرقية المختلفة والفرز بين الانتماءات الفرعية الطائفية والدينية والقومية وبين عملية الولاء للوطن وثوابته الاساسية التي تعد هي الدرع الحقيقي لبناء دولة حديثة وقوية قادرة على مواجهة الخطر الارهابي وغيره من الاخطار ومهددات الامن الوطني .

رابعا: الوجود الاجنبي ودوره في تحفيز قوى الارهاب .

كانت منطقة الشرق الاوسط ولا تزال من بين اكثر مناطق العالم تعرض للتدخل الاجنبي لما تمتلكه من مزايا جيواستراتيجية مهمة على رأسها وجود الكيان الاسرائيلي والثروات الكبيرة لا سيما النفط والغاز فضلا عن موقعها المشرف على الكثير من الممرات البحرية وكونها صلة وصل بين اهم منطقتين في العالم من حيث الانتاج والاستهلاك وهما شرق اسيا والاتحاد الاوربي دون التقليل من دور القوى الاقليمية الطامحة لتأدية دور اقليمي وعالمي



مهم مثل تركيا وايران يقابله وجود دول غنية وضعيفة تخشى الخطر الاقليمي وتفضل الوجود الاجنبي لحمايتها .

ومن اهم القوى الدولية التي اوجدت لنفسها تمركز عسكري مهم في المنطقة هي الولايات المتحدة منذ فترة السبعينيات من القرن الماضي وقد زاد هذا الوجود بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ وحصول الولايات المتحدة وبريطانيا على قواعد ثابته في السعودية والكويت وقطر والامارات ثم تطور وجودها العسكري بعد تزايد عدد قطعها البحرية في الخليج العربي والبحر الاحمر وتوسعة قاعدتها العسكرية في جيبوتي ثم تعزز الوجود العسكري الامريكي والاجنبي في المنطقة بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ بعد غزو افغانستان ثم غزو العراق عام ٢٠٠٣ ثم التواجد العسكري في شمال سوريا [٧].

صورة رقم (٣) لقاعدة العديد الجوية الامريكية في قطر .



المصدر :
https://www.google.com/search?q=%D9%82%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D8%AF&source=lnms&tbm=isch&biw=1366&bih=625#imgrc=SrABjVGoHJUHAM

ان هذا التواجد العسكري وتفاعله مع اسرائيل منح قوى الارهاب غطاء لتفعيل نشاطها الارهابي ضد دول المنطقة وشعوبها بحجة مقاومة الوجود الاجنبي وملاحقة واستهداف المتعاونين معه دون التمييز بين الاهداف العسكرية او المدنية ولا بين الاهداف الاجنبية والمحلية بشكل كشف مبكرا غايات القوى الارهابية التي لم تكن بطبيعة الحال استهداف للوجود العسكري الاجنبي بقدر توظيفه كغطاء لتمرير اجنداتها التدميرية التي تستهدف السيطرة على المجتمعات المحلية عبر ترويعها واستبعاد دور الدولة وتفكيك قواها ومؤسساتها وصولا الى هدف اسقاطها تماما او تحويلها الى دول فاشلة لتسهيل الانشطة الارهابية والاجرامية عبرها .

المحور الثاني : البناء المؤسسي الخاص بمكافحة الارهاب في العراق ودول الجوار.

اولا : في العراق :

لم يكن العراق قبل عام ٢٠٠٣ يمتلك اي اجهزة امنية او عسكرية تحت عنوان مكافحة الارهاب للتعامل مع نشاط القوى الارهابية بل هناك بعض الاجهزة والوحدات الخاصة من بين قوات الامن مهمتها مواجهة اي انشطة شبيهة الى حد ما بالعمل الارهابي بشكل عام او الارهاب السياسي بشكل خاص والذي يستهدف النظام السياسي او الحزب الحاكم او الاجهزة الامنية [٨].



لكن بعد هذه الفترة كان العراق من بين اقدم واكثر دول المنطقة تعرضا لنشاط القوى الارهابية واثاره المدمرة ، فمنذ اسقاط النظام السابق عام ٢٠٠٣ وحل الجيش العراقي وتفكك مؤسسات الدولة بشكل مؤقت وتأسيس نظام سياسي جديد قائم على مؤسسات جديدة ودستور جديد شهد العراق موجات متصاعدة من النشاط الارهابي الذي وظف الوجود الاجنبي في العراق لتسويق نفسه واكتساب الشرعية على انه مقاومة ضد الاحتلال وضد مخرجاته المتمثلة بالنظام السياسي الجديد.

وهكذا وجد العراق نفسه في مواجهة موجات عنيفة ودموية من العمليات الارهابية التي تستهدف كل شيء في البلد ولا تفرق بين الجوانب العسكرية والمدنية والتي حولت اغلب نشاطها تدريجيا من استهداف الوجود العسكري الاجنبي الى استهداف القوات العراقية والمدنيين العراقيين والبنى التحتية بشكل عام ومن هنا كان لا بد من مواجهة هذا التحدي باستجابة موازية عبر التأسيس لأجهزة عسكرية وأمنية لها القدرة على مواجهة النشاط الارهابي ودحره وتعقبه للقضاء عليه.

ومن بين اهم الاجهزة التي تم تأسيسها في هذا المجال هو جهاز مكافحة الارهاب الذي تكون عبر نواة صغيرة تتكون من كتيبتين قتالية وكتيبتين دعم واحتياط تم اختيارها وتدريبها وفق برنامج خاص خارج وداخل العراق. وكانت قوات خاصة تسمى بفوج بغداد قد تشكلت منذ عام ٢٠٠٣ في احدى معسكرات جنوب بغداد وبموافقة مجلس الحكم الانتقالي بقيادة اللواء فاضل برواري ثم تغير اسمها الى الكتيبة ٣٦ كوماندوز ثم الى العمليات الخاصة عام ٢٠٠٥ واندمجت هذه القوات لتتحول من كتائب ووحدات خاصة الى لواء العمليات الخاصة ثم توسعت قوات مكافحة الارهاب الى قيادات والوية وافواج منتشرة في كل محافظات العراق [٩] وتأسست لها قيادة خاصة منفصلة عن وزارة الدفاع يترأسها قائد بدرجة وزير ومرتبطة بالقائد العام للقوات المسلحة رئيس الوزراء العراقي .

وانطلاقا من مستوى العلاقة الخاصة بين قوات مكافحة الارهاب العراقية وقوات التحالف الدولي لا سيما في بداية تأسيسها فقد امتازت بتدريب وتسليح عال يضاهي نظيراتها في الدول الكبرى وتتفوق على نظيراتها في دول المنطقة خصوصا ان قوات جهاز مكافحة الارهاب العراقية كانت قد دخلت بعدة جولات من الحروب المختلفة مع القوى الارهابية منذ عام ٢٠٠٣ اكسبتها خبرات عالية في مجال توظيف فنون واستراتيجيات الحروب اللامتماثلة والحرب الهجينة وتكونت لديها قاعدة معلومات معتبرة حول التنظيمات الارهابية من حيث الية اختيار القيادات، وطريقة ادامة وتوجيه النشاط الارهابي [١٠]، ونوايا هذه التنظيمات وعلاقاتها مع بعظها او مع الدول الاخرى فضلا عن وسائلها الخاصة بالخداع والتضليل والاختراق .. الخ وقد نظم عمل جهاز مكافحة الارهاب قانون رقم ٣١ لعام ٢٠١٦ الذي شرعه مجلس النواب العراقي ، وقد منح هذا القانون جهاز مكافحة الارهاب الشخصية المعنوية كونه احد الاجهزة الامنية والاستخبارية القتالية وربطه بمكتب القائد العام للقوات المسلحة ورئيس الجهاز بدرجة وزير وهو الذي يدير الجهاز ويمتاز بعضوية اللجنة الوزارية للأمن الوطني ، ويمنع منتسبي وضباط جهاز مكافحة الارهاب من ممارسة اي نشاط سياسي او الانتماء الى احزاب او منظمات سياسية .

وتم تحديد اهم وسائل الجهاز لمواجهة الارهاب والقضاء عليه بما فيها وضع وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات و مراقبة الاتصالات والتحري والمداهمات و القتل والاعتقال والضبط

والتحقيق من قبل محققين وقضاة ، وتعقب المطلوبين وتجفيف مصادر التمويل والتواصل مع الاجهزة الاستخبارية داخل وخارج البلد لملاحقة المطلوبين على قضايا ارهاب وفق معايير وتصنيفات اقرها قانون مكافحة الارهاب رقم ١٣ لعام ٢٠٠٥ .
ويتألف الجهاز من التشكيلات الاساسية الاتية [١١] :
١ – وكالة الجهاز الامنية والاستخبارية وتتكون بدورها من (مديرية الاستخبارات ، مديرية العمليات ، مديرية التدريب ،مديرية التحقيق ، المديرية الامنية)
٢ – وكالة الجهاز الفنية والادارية وتتكون من (مديرية السياسة والتخطيط الاستراتيجي ،مديرية الادارة والميرة، مديرية الشؤون الفنية ،مديرية الحسابات، مديرية الخدمات الطبية)
٣– مكتب المفتش العام (قبل قرار مجلس النواب الخاص بتجميد عمل المفتشين العموميين)
٤ . قيادة العمليات الخاصة الاولى والثانية والثالثة . ٥– وكالة الدائرة القانونية
٦ – اكاديمية جهاز مكافحة الارهاب . ٧ – مكتب رئيس الجهاز
٨ – جناح طيران مكافحة الارهاب .

ثانيا : في بعض دول الجوار .

لا يمكن التعامل مع جميع دول منطقة الشرق الاوسط على قدر المساواة في موضوع البناء المؤسسي للأجهزة الخاصة بمكافحة الارهاب ففي الوقت الذي تمتلك فيه بعض الدول اجهزة خاصة و منظمة ومدربة بشكل عال مهمتها الاساسية هي مواجهة الارهاب والتغلب عليه وملاحقته داخل وخارج البلد فأن دول اخرى تفتقر لهكذا اجهزة لأسباب كثيرة قد يكون المستوى المنخفض من التهديد الارهابي احد اسبابها ، وتسند مهام مواجهة الانشطة الارهابية الى اجهزة الامن والاستخبارات الاعتيادية او الى بعض اجهزة القوات المسلحة والجيش .

فعلى سبيل المثال فأن المملكة العربية السعودية ولأسباب كثيرة من بينها تعرضها لبعض الهجمات الارهابية من قبل تنظيم القاعدة منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي فضلا عن تزايد اعداد المواطنين السعوديين الموالين للتنظيم والذين يؤمنون بالفكر الجهادي وامكانية الخروج على الحاكم والايمان بقاعدة الولاء والبراء ورواج الافكار المتطرفة التي يغذيها مجموعة من المتشددين دينيا اهتمت بشكل مبكر وكبير بتأسيس قوات خاصة لمكافحة الارهاب تساندها اجهزة اخرى من الاستخبارات والحرس الوطني وقوات امن اخرى [١٢]، اما الاردن فهي الاخرى من بين دول المنطقة التي واجهت خطر انتشار الفكر المتطرف الذي يفضي الى الارهاب فضلا عن تنفيذ العديد من الهجمات الارهابية في السنوات الماضية الامر الذي دفع الدولة الاردنية الى تأسيس قوات خاصة بمكافحة الارهاب اشهرها ما تسمى بالكتيبة ٧١ وهي قوات عالية التدريب والمهارة واجبها ملاحقة الانشطة الارهابية وحماية الدولة والمجتمع الاردني من تهديداتها الداخلية والخارجية وتمتلك هذه القوات افضل ما تمتلكه الاجهزة الامنية والعسكرية الاردنية من قدرات تتعلق بالتسليح والاتصالات والاليات الخاصة [١٣].

اما سوريا فعلى الرغم من تعرضها لهجمات ارهابية مدمرة وانتشار تنظيمات ارهابية واخرى متشددة او معتدلة ذات خلفيات اسلامية مختلفة منذ عام ٢٠١١ غير انها لم تأسس قوات خاصة بمكافحة الارهاب انما تقوم اجهزة وصنوف الجيش المختلفة وبعض الفرق العسكرية التي تنتمي للجيش السوري والتي تم تأسيسها خلال فترة مواجهة الارهاب فضلا عن الاجهزة الامنية التقليدية ومخابرات القوة الجوية وغيرها من الاجهزة التقليدية التي اكتسبت خبرة في التعامل مع انشطة التنظيمات الارهابية و المسلحة الاخرى خلال فترة الحرب .



اما تركيا وايران واللذان يمتلكان اقوى جيوش المنطقة واكثر الاجهزة الامنية نشاطا وقوة فانهما ايضا لا يزالان يتعاملان مع الانشطة الارهابية عبر الاجهزة الامنية والعسكرية التقليدية مع منح الاولوية لبعض الاجهزة والقوات الخاصة للتعامل مع النشاط الارهابي مثل قوات الحرس الثوري الايراني او قوات الامن الخاصة في تركيا فضلا عن اتجاه تركيا في الفترة الاخيرة الى تأسيس قوات خاصة بمكافحة الارهاب وظيفتها الاساسية والوحيدة هي تطوير قدراتها الخاصة بمواجهة وتعقب ومعالجة النشاط الارهابي داخل وخارج البلاد

المحور الثالث : تجارب بعض دول الجوار في مجال مكافحة الارهاب.

اولا : المملكة العربية السعودية .

تعد سياسة السعودية في مكافحة الارهاب على المستوى الداخلي من بين اهم التجارب في المنطقة واكثرها وضوحا انطلاقا من قيامها على اساس استراتيجية محلية ذات عناصر ممرحلة وتكاملية تأخذ بنظر الاعتبار الخصوصيات المحلية الى حد معقول .

ومنذ نهاية عقد التسعينيات وبداية العقد الاول من الالفية الثالثة شرعت السعودية بأتباع برنامج المناصحة الاصلاحي والذي هو عبارة مركز تأهيلي تابع لوزارة الداخلية امر بأنشائه وزير الداخلية الاسبق الامير محمد بن نايف ، ويستهدف هذا البرنامج الشباب المنتمين في التنظيمات المتشددة او الذين يحملون فكرا متطرفا ويحاولون اجبار المجتمع على تطبيق هذا الفكر وهذا يشمل المدانين من الطائفتين السنية والشيعية ، وهدفه اعادة تأهيل الجناة الذين لم يرتكبوا جرائم قتل واعادة دمجهم بالمجتمع بعد مرور ثلاث سنوات من تلقيهم للمناصحة واختبارهم ومد جسور الثقة بينهم وبين المجتمع ومواجهتهم بالحقائق عبر دروس تربوية ونفسية وسياسية واجتماعية ودينية معتدلة وواعية [١٤] .

وقد حقق هذا البرنامج نتائج جيدة وصلت الى اعادة دمج ٨٦ % من المعتقلين في المجتمع بعد استجابتهم لجهود البرنامج وتم اخضاعهم للمراقبة لاحقا وتبين انهم اصبحوا اكثر اعتدالا وقدرة على التفاعل الايجابي مع المجتمع .



صورة رقم (٤) مركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية.

المصدر :
https://www.google.com/search?q=%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2+%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF+%D8%A8%D9%86+%D9%86%D8%A7%D9%8A%D9%81+%D9%84%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B5%D8%AD%D8%A9&source=lnms&tbm=isch&sa

وبعد تعقد الوضع الامني في منطقة الشرق الاوسط منذ دخول القوات الامريكية للعراق عام ٢٠٠٣ وتزايد وتيرة النشاط الارهابي وانخراط اعداد كبيرة من السعوديين في التنظيمات الارهابية الناشطة في العراق ثم توسع دائرة العنف بعد احداث ما يعرف بالربيع العربي عام ٢٠١١ ومشاركة عدد من السعوديين في هذه الاحداث فضلا عن تزايد الاحتقان الداخلي بسبب

اعدام الشيخ السعودي الشيعي نمر النمر شرعت السعودية بتنفيذ استراتيجية جديدة لمواجهة ومعالجة الارهاب .

تقوم هذه الاستراتيجية على اساس عنصرين اساسيين [١٥]، الاول هو الجانب التقليدي القائم على اساس دعم الجهود الامنية والاستخبارية لملاحقة الخلايا الارهابية واعتقال افرادها او قتلهم وتفكيك هذه الخلايا وملاحقتها وتجفيف مصادر تمويلها واعتقال المحرضين والداعمين لها في حال عدم تراجعهم او تخليهم عن انشطتهم ومواقفهم وبالنتيجة محاكمتهم وانزال العقوبات بحقهم.

اما العنصر الثاني من هذه الاستراتيجية فهو ذلك الذي قام على اساس تحديث برنامج المناصحة السابق واضافة برامج جديدة له سميت باستراتيجية الوقاية واعادة التأهيل والنقاهة ، والبنية الاساسية لهذه الاستراتيجية تقوم اولا على وقاية المجتمع من الوقوع في فخ التطرف والارهاب عبر برامج الوقاية في المدارس والمساجد والحسينيات والمؤسسات الاجتماعية الاخرى ويتم ذلك عبر حملة من المعلومات العامة والاتصالات وتوظيف ادوات التواصل الحديثة و يقوم على تنفيذ هذا البرنامج خليط من المتخصصين بالعلوم النفسية والاجتماعية والقانون والسياسة والعلوم الشرعية وغيرهم .اما العنصر الثاني لهذه الاستراتيجية فيقوم على اساس اعادة التأهيل استعدادا لإعادة الدمج مع المجتمع عبر تنظيم برنامج الارشاد الخاص وانتقاء المشاركين في تنظيم برنامج الارشاد وتحديد طبيعة العملية الارشادية نفسها من حيث مستوى القبول وفرص النجاح ويشارك في هذه العملية افراد ومؤسسات خاصة بالتعاون مع وزارة الداخلية التي تعد هي المنظم الاساس لكل هذه الانشطة [١٦].

وعند هذا المستوى يتم توظيف برنامج المراجعات الفكرية بشكل مفيد جدا حيث يتم الاتفاق مع بعض قادة ودعاة الفكر المتطرف على امكانية منحهم العفو واطلاق سراحهم في حال وجدت المؤسسات المعنية انهم يتخلون عن افكارهم المتطرفة او على الاقل تلك الافكار التي تدعوا الى ممارسة العنف والارهاب وان يقوموا بمراجعة هذه الافكار عبر طرق مكتوبة او مسموعة موجهة الى فئة معينة من المتأثرين بأفكارهم او الى عامة الناس مما يترك اثرا ايجابيا على نشر روح الاعتدال والتسامح اكثر باعتبار ان هؤلاء دعاة او قادة فكر يمتازون بالمصداقية على الاقل بالنسبة للمتأثرين بأفكارهم ، واخيرا تقوم الاستراتيجية على برنامج النقاهة والدعم الاجتماعي سواء داخل السجون او خارجها بالنسبة لأفراد المجتمع المصابين بداء التطرف .

وعلى الرغم من ان هذه الجهود السعودية التي اخذت بخصوصية المجتمع السعودية بالاعتبار قد حققت نجاحات ملموسة في جانب تدنية نسبة التطرف بين فئات المجتمع السعودي بالتزامن مع بعض السياسات الاصلاحية السعودية ومنها منح بعض الحريات والحقوق الجديدة للمرأة وتجميد بعض الصلاحيات لمؤسسات دينية متشددة ، غير ان بعض المؤسسات الحقوقية الدولية ومنظمات حقوق الانسان غير الحكومية لا زالت تضع السعودية في محل الاتهام حول برنامجها الخاص بمكافحة الارهاب باعتباره مقيد للحريات العامة ويتم توظيفه من قبل الحكومة السعودية لأقصاء المعارضين ومعاقبتهم واخضاعهم للمحاكمات العسكرية التي لا تتوافق مع المبادئ والصكوك الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية ، ويستدلون على ذلك بالاعتقالات والاغتيالات والاقامات الجبرية للكثير من الناشطين ورجال الدين الذين لا يتفقون مع سياسات النظام السياسي في المملكة [١٧].

ومن هنا يمكن القول ان اداء تجربة المملكة العربية السعودية في مجال مكافحة الارهاب رافقتها عوامل نجاح وفشل بنفس الوقت فكل تجربة امامها فرص وتحديات معينة لكنها اسهمت بتحقيق مستوى جيد من الاستقرار الداخلي يوفر اطار للعمل والتنمية الاقتصادية

مقارنة مع دول اخرى في المنطقة .

ثانيا : الاردن . تعد الاردن على الرغم من صغر حجمها وقلة امكانياتها المادية من بين اكثر دول المنطقة نجاحا في التعامل مع ملف الارهاب استنادا الى تطوير قدراتها الخاصة المتعلقة بالتعامل مع هذا الملف . وتقوم المبادئ العامة لسياسة الاردن الخاصة بمواجهة الارهاب على بعض النقاط الاساسية منها على سبيل المثال :

١ – تبني ونشر قيم التسامح والاعتدال الديني والمجتمعي .

فقد شرعت الدولة الاردنية وبتوجيه مباشر من الملك عبدالله بتبني برامج طموحة تتعلق بنشر قيم التسامح والاعتدال وجعلها المعيار الذي تتبناه مؤسسات الدولة وتعمل على تعميمه في المجتمع عبر الياتها المختلفة المتاحة ، وهذا كان واضحا منذ تبني خطة الاعتدال والتسامح لمواجهة التطرف والارهاب عام ٢٠١٤ وتم الشروع بتطبيقها عام ٢٠١٥ [١٨]. وتقوم سياسة الاردن في هذا المجال على ادخال المعلمين والخطباء والدعاة والقساوسة في دورات خاصة لكيفية التعامل مع الطلبة والشباب والمواطنين بشكل عام لبث روح التسامح والاعتدال ونبذ منطق التطرف والانغلاق على الذات والعنف والارهاب وجعل هذا المنهج اسلوب حياة عامة في المجتمع الاردني لقطع الطريق على نمو الافكار المتطرفة لا سيما ان الاردن يعاني بالفعل من وجود بؤر مناطقية تحتضن افكار متطرفة تهدد الاستقرار الامني والسلم المجتمعي .

٢ – التواصل الدائم مع برامج الامم المتحدة والمنظمات والوكالات الدولية ذات الصلة بمواجهة خطر التطرف والارهاب .

وتعد الاردن من بين الدول العربية الرائدة في التواصل مع الامم المتحدة ومؤسساتها المعنية بمكافحة الارهاب والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية والمحلية المهتمة بتطوير وسائل مواجهة واحتواء التطرف الارهاب ، وفي هذا المجال يحاول الاردن ان يحقق نتيجتين الاولى هي شرح وجهة نظر الاردن المتعلقة بأسباب تفشي الارهاب ونفي التهمة عن الاسلام والمسلمين باعتبار ان الارهاب ظاهرة عالمية لا تقتصر على دين معين او فكر معين انما هي وليدة ظروف خاصة تفرضها سياسات داخلية وخارجية خاطئة ، والثانية هي الاستفادة من موارد وخبرات الدول الاخرى عبر التواصل مع المنظمات المعنية وتقديم الاردن كدولة راعية للجهود الاممية والاقليمية لمواجهة الارهاب بالشكل الذي يدفع الدول الاخرى الى الحرص على التنسيق الدائم مع الاردن في مجال تعزيز جهود مواجهة الارهاب وما المؤتمرات التي عقدت في الاردن ومنها مؤتمري العقبة عام ٢٠١٦ ومؤتمر عمان الا جزء من هذه الجهود [١٩].

٣ – اعتبار ان الحروب والاحتلال مسبب رئيس للتطرف والعنف والارهاب .

تذكر الاردن ان الحروب التي تشن في المنطقة ومنها الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ والازمات والحروب الداخلية التي اندلعت منذ عام ٢٠١١ في الدول العربية سببا من اهم اسباب تفشي التطرف والارهاب في المنطقة وخارجها لا سيما بعد ان تدخلت الدول الاقليمية والكبرى في هذه الحروب لتوظيفها لمصلحتها مما عقد من ظروف وطبيعة الازمات المحلية



وصعب من التعامل مع مخرجاتها ومنح الفكر المتطرف فرصة مؤاتيه للتوسع وعزز قدرته على الاقناع على حساب الاعتدال والتسامح .

كما تعد الاردن على الدوام ان الاحتلال للأراضي الفلسطينية والقدس الشريف والممارسات الاسرائيلية التعسفية المتمثلة بالاعتقالات والاغتيالات وهدم البيوت وتجريف المزارع ومصادرة الاراضي وبناء المستوطنات وملاحقة نشطاء الفصائل الفلسطينية سبب مهم لتزايد التشدد وكراهية اسرائيل وشحذ همم المتعاطفين مع الفلسطينيين وحقوقهم المشروعة لدعم النضال الفلسطيني بما يسمح لبعض قوى التطرف من توظيف هذه البيئة المتوترة لتبرير بعض عملياتها في الدول التي تقيم سلام مع اسرائيل ومنها الاردن ومصر والامارات وغيرها عبر اتهام هذه الدول بأنها تقف الى جانب عدو محتل للأراضي العربية والمقدسات الاسلامية لا سيما ان هناك بعض الدول الاقليمية تعمل على توظيف دعم الفلسطينيين ومقاومة اسرائيل لتحقيق مصالحها الخاصة واحراج منافسيها من الدول الاخرى وتعاني الاردن من حساسية كبيرة في هذا المجال كونها ابرمت اتفاقية سلام مع اسرائيل عام ١٩٩٤ (وادي عربة) من جهة وكونها تحتضن اكبر جالية فلسطينية من جهة اخرى .

٤ ـ دور التنمية الاقتصادية في مواجهة التطرف والارهاب .

تعتقد الاردن ان سياسة مواجهة التطرف والارهاب والتغلب عليه يجب ان تضمن توفير الفرص والموارد اللازمة امام المجتمعات للتمتع بظروف حياة كريمة ومناسبة عبر توفير فرص العمل اللازمة والخدمات العامة المقبولة كالتعليم والصحة والبنى التحتية ومواجهة أفة الفقر والجهل والمرض والبطالة والتضخم وغيرها من المشاكل الاقتصادية [٢٠] التي تضغط على مزاج وفكر الفرد وتدفعه اما الى الاعتدال والتسامح والاسترخاء والاطمئنان في حال توافر فرص الحياة المناسبة والبيئة النظيفة والاقتصاد المزدهر واما الى الانغلاق والتطرف واليأس في حال تفشي البطالة والفقر والمرض والجهل وتضائل فرص الحياة الكريمة بالشكل الذي يمنح قوى التطرف والارهاب استغلال هذه البيئة ودفع الشباب الى ممارسة الارهاب لقاء مبالغ مالية معينة او توظيف الفشل الحكومي لمصلحة خلق حالة من الرفض العنيف لاستمرار النظام السياسي برمته والدعوة الى مقاومته بالقوة المسلحة

٥ ـ رفع قدرات الاجهزة الخاصة بمكافحة الارهاب .

وعلى الرغم من ان ادوات ووسائل الاكراه المادي العنيف لا تعد كافية لمواجهة التطرف والارهاب وفقا لما تؤمن به الاردن غير ان الدولة الاردنية راهنت بشكل كبير على دور الاجهزة الامنية الخاصة بمكافحة الارهاب وطورت من قدراتها الخاصة عبر تراكم التجربة للمؤسسات الاستخبارية وتطوير قدرات مؤسسة مكافحة الارهاب الاردنية التي تعد من بين المؤسسات التي تمتلك قاعدة معلومات ممتازة في مجال متابعة التنظيمات الارهابية وقادتها في منطقة الشرق الاوسط [٢١].

ثالثا: سوريا .

تعد سوريا من بين اكثر دول المنطقة التي تعرضت للنشاط الارهابي منذ عام ٢٠١١ ، فبعد اندلاع الازمة السورية المتمثلة بالمظاهرات والاحتجاجات الشعبية المطالبة بتغييرات سياسية واقتصادية وتطورها الى مطالبات بإسقاط النظام السياسي برزت فصائل سورية مسلحة تدعم هذه الاحتجاجات عبر القوة المسلحة ومواجهة الجيش النظامي السوري بالقوة المسلحة ، وفي ضوء هذه البيئة العنيفة تأسست في سوريا تنظيمات ارهابية محلية منها جبهة النصرة



واخرى وافدة ومنها تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) ودخلت تحت عنوانها العديد من التنظيمات والفصائل المسلحة المتطرفة وخاضت جميعا صراعا دمويا مع القوات المسلحة السورية وحلفائها الاقليميين والدوليين ومارست هذه التنظيمات ابشع انواع العنف ضد الجميع بما فيهم المدنيين وامتدت اثار انشطتها الى خارج الحدود السورية وتسببت بصراعها على الاراضي السورية في استدعاء العديد من القوى الدولية والاقليمية المتنافسة الى سوريا لتحقيق مصالحها الخاصة ومنها روسيا والولايات المتحدة وتركيا وايران فضلا عن دعم دول اقليمية اخرى ومنها السعودية لاطرف الصراع بطرق مختلفة [٢٢]. وقد وظفت هذه القوى الارهابية بعض ممارسات النظام السوري الدموية واستخدامه للقوة المفرطة في قمع المظاهرات وملاحقة المعارضين لتأسس هيكلها التنظيمي وسط بيئة مضطربة وحاضنة مؤقتا لنشاطها .
وعلى الرغم من طول فترة الحرب والنزاع على الاراضي السورية بين كافة القوى المحلية والخارجية المتنافسة وتضخم الخطر الارهابي الا ان سوريا لم تأسس اجهزة متخصصة بمكافحة الارهاب تحت عنوان واضح كما هو الحال مثلا مع العراق بعد تأسيس جهاز مكافحة الارهاب ، واستمرت في ألياتها التقليدية المتمثلة بالجيش السوري النظامي والقوى الامنية التقليدية الاخرى مع اجراء بعض التعديلات على مهام بعض الاجهزة الامنية لتكون اكثر قدرة على مواجهة الارهاب .

غير ان تجربة سوريا في مواجهة الارهاب اعتمدت على جملة من الخطوات التي تمثل خصوصية الحالة السورية يمكن ذكر بعضها وكالاتي [٢٣]:

١ – توظيف القوة العسكرية لما تبقى من المؤسسات العسكرية والامنية المنسحبة امام القوى الارهابية في فترة تمددها في بداية الازمة ، عبر التنسيق مع حلفائها وفي مقدمتهم روسيا لاستعادة المناطق المهمة لا سيما المحاذية الى لبنان وريف دمشق ودرعا ودفع القوى الارهابية الى اراضي قوى المعارضة الاخرى لأحداث نوع من الاصطدام المسلح بينهما .

٢ – تفعيل المصالحات المناطقية لا سيما في ريف دمشق ودرعا وبعض المناطق الاخرى عبر الوساطات الروسية التي ضمنت خروج المسلحين مع عوائلهم وبسلاحهم الخفيف وتسوية اوضاع باقي السكان .

٣ – التفاوض مع القوى المسلحة بما فيها القوى الارهابية لنقلهم من مناطق سيطرتهم في جيوب معينة الى مناطق نفوذهم الاكبر كما حدث مثلا مع نقل بعض مسلحي (داعش) من جيوب مخيم اليرموك جنوب دمشق ومورك والقصير او من الحدود مع لبنان الى مناطق سيطرتهم في دير الزور لتجميعهم في مناطق معينة وغلق جبهات اخرى .

٤ – الاستمرار في مسار التسوية السياسية عبر تواصل روسيا مع كل من ايران وتركيا في لقاء الاستانة وغيره من اللقاءات بما فيها جنيف مع عزل القوى الارهابية تماما عن هذا المسار لمحاصرة نفوذها .

٥ – التعامل بشكل متمايز مع اطراف المعارضة المسلحة بما فيهم المعارضين الكرد ففي الوقت الذي تمتاز فيه الحكومة السورية بالمرونة في التعامل مع قوات سوريا الديمقراطية من جهة ولا تعارض تواصل تركيا مع بعض الفصائل من جهة اخرى تعمل على استهداف الفصائل الارهابية وتدميرها مع الاحتفاظ باستعدادها لاختيار الفرصة المناسبة للتعامل مع ما تبقى من قوى معارضة في ادلب وريف حلب وريف اللاذقية بالتنسيق مع روسيا وايران التي تنسق هي الاخرى مع تركيا ضمن مصالح اكبر واوسع .



رابعا : ايران .

منذ عام ١٩٧٩ بعد قيام الثورة الاسلامية في ايران والتأسيس لنظام سياسي جديد اقامت ايران سياستها الخارجية على اساس تصدير الثورة والتوسع في مجالها الحيوي الى ان جعلت من كامل منطقة الشرق الاوسط مجالها الحيوي الذي تمنح نفسها الحق للتدخل فيه للحفاظ على امنها القومي وضمان مصالحها ومواجهة المهددات النابعة من هذه البيئة المحيطة [٢٤]، ومن بين المتغيرات التي تعتقد ايران انها تمثل تهديد لمصالحها في منطقة الشرق الاوسط هو الارهاب ومن هنا اتاحت لنفسها الحق للتدخل في المناطق التي ينشط فيها الارهاب لا سيما اذا كانت الظروف الجيوسياسية تسمح لها كأن يكون النشاط الارهابي يهدد حدودها او يهدد احد الانظمة السياسية الحليفة في المنطقة كما هو الحال في سوريا وايران واليمن ولبنان .

وتعد ايران من الدول الاكثر قدرة على مواجهة وتوظيف الارهاب فهي من جهة نجحت في خلق اطواق من الحلفاء والقوى المواجهة للإرهاب خارج حدودها لتأمينها من زحف الارهاب الخارجي لا سيما بعد ان قدمت نفسها كمدافع عن حقوق وكرامة المسلمين الشيعة ومقدساتهم في العالم الاسلامي، ومن جهة اخرى وضفت نشاط القوى الارهابية في صراعها مع منافسيها الاقليميين او الدوليين عبر اتهامهم بدعم هذه القوى ووضعهم في موضع الدفاع لتبرئة ساحتهم او على الاقل تعريض سمعتهم الدولية للتشويه والضغط على مواقفهم واظهارهم بمظهر الطرف الذي لا يحق له تقديم النصح لإيران او غيرها في موضوع دعم الارهاب ومن بين هذه القوى التي توجه لها ايران اللوم على الدوام هي السعودية وحلفائها الاقليميين والولايات المتحدة ، [٢٥] حيث يعد هذا الاسلوب جانب من اساليب السياسة الخارجية الايرانية لدفع المنافسين لتقديم تنازلات معينة في ملفات اخرى .

اما على الصعيد الداخلي فلا تعد ايران من بين الدول التي تعاني من نشاط ارهابي حقيقي عدى بعض الخروقات التي تحدث بين فترة واخرى من قبل جهات تعتبرها ايران ارهابية مثل الجماعات البلوشية المطالبة بحقوق قومية ومذهبية للبلوش الايرانيين والمتمثلة بجماعة جند الله الاسلامية ، فضلا عن ما تقوم به المعارضة الايرانية المتمثلة بالمجلس الوطني للمقاومة الايرانية وجناحه العسكري المعروف بمجاهدي خلق او حركة مجاهدي الشعب الايراني ، فضلا عن بعض الحركات الكردية والعربية القومية المسلحة وكل هؤلاء تعتبرهم ايران منظمات ارهابية يجب ملاحقتهم وانزال العقوبات اللازمة بهم .

ومن اجل هذا توظف ايران قدراتها التقليدية لمواجهة هؤلاء او غيرهم مثل قوات الامن المختلفة او قوات التعبئة او حتى قوات الحرس الثوري الايراني ، ولم يلاحظ المهتمين بالشؤون الايرانية حرص ايران على انشاء قوات خاصة لمكافحة الارهاب او وضع استراتيجية معلنة واضحة المعالم وثابتة المبادئ لمواجهة الارهاب وقد يكون هذا جزء من سياستها الخارجية القائمة على توظيف المواقف والمتغيرات وتحويل التحديات الى فرص ومنح اجهزة الدولة والنظام الايراني مرونة عالية في التعامل مع هذا الملف .

خامسا : تركيا.

تمثل تركيا واحدة من بين اهم دول المنطقة واكثرها قدرة على التأثير الاقليمي وهي الدولة التي لا تتردد في اظهار قوتها والتلويح بها لإبراز نفسها كدولة اقليمية كبرى تمتلك طموحات غير محدودة اعتمادا على توظيف ارثها العثماني ومواردها الاقتصادية وقدراتها العسكرية وتحالفاتها الخارجية وقوتها الناعمة المتمثلة بالجانب الثقافي من جهة والتعاطف

الشعبي الداخلي والخارجي من جهة اخرى القائم على اساس دعم فئات وتيارات دينية وسياسية معينة لا سيما بعد ان قدمت نفسها كقوة مدافعة عن حقوق المسلمين السنة وقائد حقيقي ومعتدل للطائفة السنية بعد ان تنجح في استبعاد السعودية في هذا المجال [٢٦].

ولتحقيق كل هذا لم تتردد تركيا لا سيما بعد سيطرة حزب العدالة والتنمية بشكل تام على النظام السياسي في تركيا في المجال التشريعي والتنفيذي وفي مجلس الامن القومي التركي في تغيير سياستها القائمة على تصفير المشكلات مع الجيران بعد ان انخرطت وبقوة في قضايا المنطقة لتحقيق مصالحها الخاصة ودعم حلفائها او مواجهة منافسيها ومن بين اهم القضايا التي انغمست بها تركيا هي الازمة السورية والليبية فضلا عن تدخلها الكبير في شؤون مصر فضلا عن تحالفاتها المتينة مع قطر وحركة حماس وكل الاحزاب والحركات المنتمية الى حركة الاخوان المسلمين في العالم العربي [٢٧].

ومنحت تركيا نفسها حق التدخل في شؤون الدول الاخرى اما لدعم حلفاء سياسيين ضد منافسين او انظمة تعتبرها تركيا ارهابية او داعمة للإرهاب، او انقلابية ،او لملاحقة خصوم سياسيين تعتبرهم تركيا ارهابيين او على الاقل يوفرون غطاء للإرهابيين الذين يهددون مصالح تركيا كما هو الحال مع حزب العمال الكردستاني(PKK) وجناحه السياسي المتمثل بحزب الشعوب الديمقراطي كذلك وقوات سوريا الديمقراطية السورية وغيرهم وتستخدم تركيا قوات خاصة ومدربة لتنفيذ هذه المهام [٢٨] .

حيث بنت تركيا سياستها الجديدة الخاصة بمكافحة الارهاب على شرعية ملاحقة كل هؤلاء الخصوم باعتبارهم يمثلون قوى ارهابية يمكن ملاحقتها وانزال العقوبات بها وفقا للظروف المتاحة ، ومن هنا نجد ان تركيا لا تتردد في التدخل في مناطق خارج حدودها كما هو الحال في سوريا او في العراق لملاحقة حزب العمال الكردستاني او حتى في ليبيا لدعم حكومة فايز السراج التي يهيمن عليها الاخوان المسلمون .

وفي الوقت الذي تتهم فيه بعض الدول والاطراف لا سيما بعض الدول العربية منها تركيا بتسهيل تنقل ومرور الارهابيين وادخالهم الى سوريا والعراق او نقلهم الى ليبيا وغيرها من الدول للضغط على خصومها وتحقيق مصالحها الخاصة على حساب امن وسيادة الدول الاخرى ترى تركيا وتردد دائما انها الدولة الاكثر مواجهة للإرهاب وانها لن تتردد في استخدام حقها الطبيعي لملاحقة هؤلاء الارهابيين داخل وخارج تركيا ولن يستطيع احد منعها من هذا الحق وخلاف ذلك تعتبره طرف مساند للقوى الارهابية المعادية لتركيا .

المحور الرابع : معايير مقارنة اداء تجارب دول الجوار في مكافحة الارهاب مع التجربة العراقية .

اولا : معيار الاطار القانوني والتنظيمي.

عند الرجوع الى المعايير القانونية التي على اساسها تم انشاء المؤسسات الخاصة بمكافحة الارهاب في منطقة الشرق الاوسط نجد ان مؤسسة مكافحة الارهاب العراقية والمتمثلة بالدرجة الاساس بجهاز مكافحة الارهاب تمتاز بأعلى قدر من تلك المعايير من بين اقرانها من المؤسسات وهو الامر الذي انعكس بشكل ايجابي على اداء مؤسسة مكافحة الارهاب.

ففي الوقت الذي نلاحظ فيه ان مؤسسات مكافحة الارهاب او الاجهزة الامنية التقليدية التي انيطت بها مهمة مكافحة الارهاب في دول المنطقة محل الدراسة قد تم تأسيسها بقرار صادر من قبل رئيس الدولة او وزير الداخلية او الدفاع بتشكيل قوات خاصة مرتبطة بإحدى

الوزارات نرى ان مؤسسة مكافحة الارهاب العراقية التي يمثلها جهاز مكافحة الارهاب قد أسست بقانون اقره البرلمان وهو اعلى سلطة تشريعية في البلاد وهذا يعد من الناحية الشكلية والموضوعية ميزة قانونية لجهاز مكافحة الارهاب العراقي تضفي عليه وعلى عمله المزيد من الشرعية القانونية والسياسية مقارنة بباقي اجهزة مكافحة الارهاب في المنطقة وتمثل هذا الجانب بقانون ٣١ لعام ٢٠١٦ المتعلق بجهاز مكافحة الارهاب [٢٩].

وقد نظم هذا القانون الهيكل التنظيمي للجهاز ،وتشكيلاته الاساسية ،ومهام الجهاز الاساسية ،واختصاصاته التي فوضها له القانون ومنحته الشخصية المعنوية، ودرجة رئيس الجهاز ،وجهة ارتباطه، وباقي التفاصيل الاخرى التي جعلت من جهاز مكافحة الارهاب مؤسسة مستقلة عن باقي الوزارات ومرتبط بالقائد العام للقوات المسلحة وهو رئيس الوزراء وتم اعتبار الجهاز احد الاجهزة الامنية والاستخبارية العراقية الاساسية وفقا للقانون .

ويتكامل عمل جهاز مكافحة الارهاب والاجهزة الساندة له بوجود قانون عراقي لمكافحة الارهاب بالرقم ١٣ لعام ٢٠٠٥ يعد من بين احدث القوانين المتعلقة بمكافحة الارهاب بالمنطقة واكثرها تفصيلا ومرونة حيث يمنح الاجهزة الخاصة بمكافحة الارهاب ملاحقة النشاطات الارهابية سواء كانت على مستوى التنفيذ او التمويل او التحريض وغيرها من النشاطات الداعمة للإرهاب من جهة ويضمن للمتهمين والمعتقلين بالإرهاب حق التقاضي وتوكيل محامين للدفاع عنهم لا سيما ان مؤسسة مكافحة الارهاب العراقية تمتلك هيكل تنظيمي من ضباط التحقيق والمحققين العدليين والقضاة كمرحلة اولى من التقاضي [٣٠]، وقد اجرى الجهاز سلسلة من التعديلات على هذه الجوانب بالتعاون مع الاجهزة الاخرى وبغطاء قانوني لتسريع عرض المعتقلين على الاجهزة القضائية والمحاكم الخاصة وهذا التنظيم وتكامل الادوار يضيف مرونة اكبر على اداء الجهاز ويدعم شرعيته ويرفع من ادائه المؤسسي .

في حين تفتقر اغلب مؤسسات مكافحة الارهاب او من يقوم بمهامها من الاجهزة الامنية التقليدية في دول المنطقة الاخرى الى نفس هذا المستوى من الاداء القانوني والتنظيمي وهو ما يمنح مؤسسة مكافحة الارهاب العراقية الافضلية في هذا المعيار .

ثانيا : معيار التسليح والتدريب .

بالمقارنة بين الجوانب التسليحية والتدريب والتجهيز لقوات مكافحة الارهاب العراقية مع الاجهزة المناظرة في منطقة الشرق الاوسط نجد ان هناك تفوق واضح لمصلحة العراق وهذا يمكن ملاحظته كالاتي :

١ - فمن جهة ولكي تكون المقارنة والتقييم صحيح لانعكاس هذا الجانب على اداء مؤسسة مكافحة الارهاب لكل دولة يجب التأكيد على وجود مؤسسة متخصصة بهذا الجانب اولا ، ولو دققنا بهذا الصدد لن نجد اكثر من مؤسسة مكافحة الارهاب العراقية تخصصا ووضوحا وتكاملا في الاختصاص والمهام والاولويات في الوقت الذي منحت بعض الدول جيوشها ومؤسساتها الامنية التقليدية الاولوية والمسؤولية المؤقتة لمواجهة الارهاب دون الالتفات الى اهمية تأسيس اجهزة متخصصة بمكافحة الارهاب.

فمثلا لا توجد اجهزة متخصصة بالمعنى الحقيقي لمكافحة الارهاب او تحت هذا العنوان في تركيا او ايران او سوريا وهذا يعقد من عملية المقارنة بين مؤسسة محترفة متخصصة في مكافحة الارهاب في العراق وبين مؤسسات عسكرية وامنية تقليدية كالجيش السوري والمخابرات الجوية او الحرس الثوري الايراني وقوات التعبئة او حتى القوات الخاصة



التركية التي اسندت لها جميعا مهام مكافحة الارهاب في حين تمتلك كل من السعودية والاردن اجهزة متخصصة بمكافحة الارهاب لكنها محدودة العدة والعدد وهي عبارة عن اجهزة ملحقة بوزارة الداخلية .

٢ – اما من ناحية التسليح والتجهيز فأن قوات مكافحة الارهاب العراقية تمتاز بقدر عال جدا من التسليح المتكامل القائم على اساس تكنولوجي ممتاز ومن مصادر عالمية مشهود لها برصانة ومتانة وكفاءة اسلحتها ومعداتها العسكرية ومن اهمها الاسلحة الخفيفة والساندة ،وعربات الهامفي المدرعة ،والمدرعات المجنزرة والمدولبة الناقلة للجند ،ودبابات أبرامز ، ومدفعية الهاوزر(mi98)، وطائرات مروحية مختلفة مزودة بصواريخ وانظمة دقيقة التصويب وانظمة الطيران الليلي ،وانظمة صواريخ مضادة للدروع ،واجهزة اتصالات متقدمة، وطائرات مسيرة للرصد والاتصالات ،وطائرات C١١٧ للنقل والشحن العسكري واغلبها امريكية الصنع وتمتاز بكفاءة عالية وكل هذه الاسلحة يرافقها توافر عتاد متميز ومنظومات دعم هندسية كالجسور العائمة وادارية وميكانيكية وغيرها [٣١].

وتتكامل هذه الاسلحة مع تجهيزات متقدمة تتعلق بمتطلبات المعركة والاتصالات الفردية ومضلات الانزال الجوي والخوذ والرؤية الليلية .

وعلى الرغم من ان القوات المكلفة بمواجهة الارهاب في دول المنطقة الاخرى تمتلك اسلحة متقدمة غير اننا لو استبعدنا التداخل بين هذه القوات والقدرات التسليحية العامة التي تعود للقوات المسلحة لتلك الدول كالصواريخ البالستية والسفن والطيران الحربي مثلا لأمكن لأي متابع ان يلاحظ تفوق قدرات قوات مكافحة الارهاب العراقية في مجال التسليح .

صور رقم (٥) و (٦) جانب من القدرات التسليحية لقوات مكافحة الارهاب العراقية.





المصدر :

https://www.google.com/search?q=%D8%B3%D9%84%D8%A7%D8%AD++%D8%B7%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86+%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%B2+%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8+%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A&source=lnms&tbm

٣ – اما من حيث التدريب فقد دخلت قوات مكافحة الارهاب العراقية عدد كبير من الدورات التدريبية فالتدريب هو النواة الصلبة والقاعدة الاساس التي تنطلق منها قوات مكافحة الارهاب العراقية للرفع من قدراتها القتالية والتفوق على الخصوم عبر دورات تدريبية متعاقبة مع قوات التحالف داخل وخارج البلد تتعلق بأحدث فنون وخطط واستراتيجيات

الحرب والمناورات المشتركة مع بعض القوات الصديقة كالتدريب على الرؤية الليلية للطيارين وعمليات الاقتحام والانزال المظلي وانزال المعدات جوا وانشاء الجسور العائمة واكتشاف وتفكيك الفخاخ والشراك المتفجرة ومواجهة او شن الحرب السيبرانية ، وتقديم الدعم والاسناد ، والتنصت واختراق اتصالات العدو ، وحرب المدن ، وغيرها من فنون التدريب الحديثة التي رفعت بشكل كبير من اداء وكفاءة مؤسسة مكافحة الارهاب العراقية ووضعتها في طليعة اجهزة مكافحة الارهاب في المنطقة وبشكل واضح .

ثالثا : معيار التجربة الميدانية و القدرات القتالية.

تعد قوات مكافحة الارهاب العراقية من بين اكثر القوات المتخصصة بمكافحة الارهاب في العالم التي تملتك تجربة ميدانية في مكافحة الارهاب نظرا لعدد المعارك التي خاضتها منذ تأسيسها ولحد الان ، حيث تتنوع هذه المعارك بين معارك تنتمي الى حرب العصابات وحروب المدن والحروب النظامية والحروب الاستخبارية وحرب المعلومات والحروب النفسية والاقتصادية والاعلامية معا ، بمعنى انها جمعت بين صور واجيال الحرب المختلفة لا سيما بين الحرب التقليدية والحرب اللا متماثلة والحرب الهجينة .وكل هذه الصور من الحرب تتم في بيئات جغرافية وديمغرافية مختلفة ومعقدة تتوزع بين الصحاري والمدن والتلول والمغارات والبحيرات والبساتين داخل الدولة او عبر الحدود وغيرها (٣٢) .

ان اصعب واخطر ما واجهته قوات مكافحة الارهاب العراقية هي الحرب ضد خصم شرس وعديم الرحمة بنفس الوقت يتمترس بالمدنيين وبالمدن ويستميت بالتمسك بالمناطق التي سيطر عليها بأي طريقة ومهما كان الثمن ويعمل على تخريب كل شيء ومحاولة استدراج قوات مكافحة الارهاب العراقية لتطبيق استراتيجية الارض المحروقة واستخدام القوة المتاحة بانفعالية وتحمس لأيهام المجتمع العراقي ان هذه القوات غير مكترثة بأرواح الناس وممتلكاتهم لأضعاف الروح المعنوية لدى المقاتلين واحداث فجوة بينهم وبين الحاضنة الشعبية او ارباك الخطط المتعلقة بالمواجهة على الاقل ، وفي ضوء هذه البيئة المعقدة للحرب كان جهاز مكافحة الارهاب يتعامل باحترافية وصبر استراتيجي اختزنهما عبر سنين من التجربة في مواجهة المخطط الارهابي بالتزامن مع ابداء التزام و عزم ثابت للتغلب على العدو ودحره عبر مراحل مخطط لها لأنهاك العدو واستهداف قياداته وتفكيك خطوط تواصله واتصاله وتشتيت جهده وتدمير قوته المادية والبشرية وادخال اليأس في قلبه ثم الانقضاض والاجهاز عليه تماما وملاحقته خارج الحدود بالقدر المسموح به .

صورة رقم (٧) (٨) تبين جانب من تجربة جهاز مكافحة الارهاب في العمليات العسكرية.



www.google.com/search?&_source

وبالوقت الذي تمرست فيه قوات جهاز مكافحة الارهاب على مواجهة الارهاب في الميدان فقد طورت قدراتها على التعامل الايجابي مع صور اخرى من صور العنف و الارهاب تتعلق بالتمويل عبر غسيل الاموال او المخدرات فضلا عن مواجهة ظواهر اجتماعية مدمرة تساعد على استدامة بيئة العنف الاجتماعي والاخلال بالأمن والاستقرار مثل بعض مظاهر التسلح غير المرخصة او النزاعات المسلحة بين بعض العشائر واستهداف بيوت المواطنين الامنين والابتزاز وغيرها من صور العنف والتطرف التي يمكن ان تمثل بيئة مؤاتيه لتفجر العنف من جديد وفسح المجال لاستعادة النشاط الارهابي .

ان هذه الخبرة والتجربة الطويلة من الممارسة الميدانية والدخول بأنواع مختلفة ومعقدة من الصراع مع القوى الارهابية المختلفة منذ سنين صقلت قدرات مؤسسة مكافحة الارهاب ورفعت من كفاءتها وادائها بشكل كبير لا يمكن مقارنته مع تجارب دول المنطقة الاخرى التي تعاملت مع نشاط ارهابي اقل بكثير مما حصل في العراق [٣٣].

فلا يمكن مثلا ان تتطور قدرات اجهزة مكافحة الارهاب او ما يماثلها في دول كالأردن او السعودية او ايران ليس لها تجربة طويلة في مكافحة الارهاب الا في بعض الحالات التي تمثلت بملاحقة بعض الخلايا الارهابية الصغيرة اما في سوريا فأن مواجهة الارهاب تمت عبر القوة المسلحة التقليدية التي تتعامل مع قوات نظامية بالاعتماد على قدرات الدول الحليفة والصديقة ولم تفضي الى تطوير جهاز خاص بمكافحة الارهاب وفقا للمعايير الحديثة ، في حين تركزت جهود تركيا في مواجهة الارهاب باعتبار منظمة حزب العمال الكردستاني التركي منظمة ارهابية ومطارتها والقضاء على اعضائها يندرج في مجال مكافحة الارهاب علما ان من يقوم بهذه المهام هو الجيش التركي والطيران الحربي فضلا عن بعض القوات الخاصة التي طورت من قدراتها على مواجهة عصابات متحصنة في مناطق وعرة .

رابعا : معيار سمعة اجهزة مكافحة الارهاب (على الصعيد الداخلي والخارجي) .

وقد حقق جهاز مكافحة الارهاب في هذا المعيار تقدما واضحا على باقي الاجهزة المناظرة ، ففي الوقت الذي قاتلت قوات جهاز مكافحة الارهاب العراقية اشرس عدو عرفته الالفية الثالثة واكثرها دموية لحد الان متمثل بتنظيم الدولة الاسلامية الارهابي (داعش) للدفاع



عن المجتمع والدولة وبالنيابة عن العالم عبر اسلوب احترافي يراعي حقوق الانسان ويطبق معايير الشفافية بعيدا عن اي انتماءات حزبية او قومية او طائفية ولم يخضع لسيطرة او نفوذ جهة معينة ويعمل تحت سقف القانون والدستور الذي حدد له مهامه واختصاصاته وبدعم شعبي كبير فقد حضي باهتمام دولي وإشادة ومساندة من قبل الدول الصديقة ولم تسجل ضده اي شكاوى محلية او اقليمية او دولية ، ولم يتورط في اي نزاعات او حروب خارجية ، ولا جرائم تتعلق بالإبادة او التهجير او القتل خارج اطار القانون ، ولم يدعم جهة سياسية على حساب اخرى او يوظف قدراته لقمع المعارضين السياسيين وهذا ما اكسبه سمعة وشرعية داخلية وخارجية .

في حين تواجه بعض اجهزة مكافحة الارهاب او ما يماثلها في دول المنطقة الاخرى مشاكل في هذا المجال فمثلا يواجه الحرس الثوري وقوات التعبئة الايرانية اتهامات بالتدخل في دول اخرى والمساهمة في حروب سقط فيها الكثير من الضحايا او انه ساهم في ملاحقة واعتقال معارضين او تعذيبهم ...الخ الامر الذي افضى الى وضعه على لائحة الارهاب من قبل بعض الدول منها الولايات المتحدة والسعودية وترتيب بعض العقوبات بحق بعض قياداته من قبل دول اخرى ، في حين تواجه قوات مكافحة الارهاب السعودية اتهامات من هذا القبيل واهمها ما تسوقه بعض المنظمات الحقوقية ومنها منظمة Human Rights Watch الامريكية بتوظيف الحكومة السعودية لهذه القوات من اجل ملاحقة وقمع المعارضين السياسيين ومحاكمتهم في محاكم عسكرية خلافا للقانون [٣٤].

كما تواجه القوات الخاصة التركية اتهامات بقمع المعارضين وملاحقتهم لا سيما المعارضين الاكراد وارتكاب جرائم ابادة بحقهم ، اما القوات السورية المكلفة بمواجهة الارهاب فهي الاخرى تواجه اتهامات داخلية من قبل المعارضين وخارجية من قبل دول معينة ومنظمات حقوق الانسان بارتكاب جرائم حرب ضد المواطنين او المعارضين على وجه الخصوص .

وبغض النظر عن كون ان هذه الاتهامات صحيحة او مفبركة او مبالغ فيها فأنها مؤثرة بشكل كبير على تقييم اداء هذه الاجهزة سلبا في حين ان مؤسسة مكافحة الارهاب العراقية المتمثلة بجهاز مكافحة الارهاب تمتاز بسمة ممتازة في هذا المجال الا وهي خلو سجل قوات مكافحة الارهاب من اي اتهام داخلي او خارجي بل على العكس هناك اجماع محلي واقليمي ودولي على احترافية وحيادية هذه القوات ودورها البناء في مواجهة الارهاب الامر الذي انعكس وبشكل حاسم على تكامل وتطور اداء هذه المؤسسة .

الخاتمة والاستنتاجات.

بعد نهاية البحث المتعلق بتقييم الاداء المؤسسي لمؤسسات مكافحة الارهاب في بعض دول منطقة الشرق الاوسط والعراق عبر اجراء مقارنة بينها والذي تم التطرق فيه الى اهم المحاور ذات الصلة بالموضوع ومنها طبيعة التحديات الارهابية والبناء المؤسسي لمؤسسات مكافحة الارهاب بالمنطقة ثم استعراض ملامح عن تجارب بعض دول المنطقة في مكافحة الارهاب واخيرا اجراء مقارنة بين اداء مؤسسات مكافحة الارهاب في المنطقة مع مؤسسة مكافحة الارهاب العراقية يمكن تسجيل بعض الاستنتاجات المتعلقة بهذا الموضوع وكالاتي :



الاستنتاجات .

١ – ان تجربة انشاء مؤسسة لمكافحة الارهاب في العراق هي تجربة جديدة بدأت بعد عام ٢٠٠٣ بتشكيل وحدات مقاتلة تطورت الى افواج والوية وشهدت نقلة نوعية عام ٢٠٠٥ ثم تطورت الى ان نضجت بشكل كامل عبر سنين من البناء والتكامل .

٢ – تعد مؤسسة مكافحة الارهاب في العراق تجربة فريدة من نوعيها مقارنة مع تجارب دول المنطقة حيث تمتاز بتكامل فريد للأدوار والمهام القتالية والادارية والقانونية والبحثية فضلا عن دورها الاستراتيجي وهو جانب يفضي الى تطور ممتاز للأداء المؤسسي لجهاز مكافحة الارهاب في حين لا تتمتع مؤسسات الدول الاخرى بنفس القدر من التكامل واغلبها عبارة عن اجهزة صغيرة او وحدات قتالية محدودة الاختصاص والادوار واحيانا لا تخرج عن كونها قوات تقليدية تقوم بدور مكافحة الارهاب .

٣ – تعد قوات مكافحة الارهاب العراقية نخبة القوات العراقية التي تجمع بين سمات القوة العسكرية والامنية وتمتلك قدرات تسليح وتدريب وتجهير وضبط مميزة تأسست وتطورت لمواجهة خطر تنامي الاستهداف الارهابي وهي قوات لها القدرة على خوض الحروب اللامتماثلة مع العصابات والتنظيمات المختلفة ومواجهتها ودحرها استخباريا بما فيها التنظيمات الزئبقية التي تمتاز بمرونة وسيولة عالية في التنظيم والقيادة والحركة ، والحروب النظامية والتقليدية مع الجيوش المنظمة بعد ان تم تسليح قوات مكافحة الارهاب بأحدث الاسلحة الثقيلة وبشكل يحاكي تصنيف الجيوش النظامية وهذه المعايير لا يمكن ان تتوافر في القوات المناظرة في دول المنطقة .

٤ – ساهمت التجارب الطويلة والمتكررة في مواجهة التنظيمات الارهابية بأجيالها المتعاقبة في ترصين تجربة مؤسسة مكافحة الارهاب العراقية في جوانب التعرف على خطط التنظيمات الارهابية وطرق قتالها وعملها واساليب التخفي والتنظيم والتجنيد والتمويل واسلوبها الدعائي وعلى ضوء ذلك تكونت لدى هذه المؤسسة قاعدة بيانات ومعلومات ممتازة حول النشاط الارهابي بشكل عام واصبحت واحدة من المؤسسات التي يعتمد على تقييمها دوليا للأنشطة والنوايا المستقبلية للتنظيمات الارهابية وهي ميزة لم تحظى بها باقي المؤسسات في المنطقة .

٥ – تعمل مؤسسة مكافحة الارهاب العراقية تحت غطاء قانوني ممتاز يوفر لها الشرعية التامة داخليا وخارجيا عبر قانون مكافحة الارهاب رقم ١٣ لعام ٢٠٠٥ وقانون جهاز مكافحة الارهاب رقم ٣١ لعام ٢٠١٦ حيث توفر هذه القوانين ضمانات قانونية وتنظيمية لعمل مؤسسة مكافحة الارهاب العراقية وهذا الجانب تفتقر له اغلب المؤسسات المناظرة في المنطقة التي لا تمتلك قوانين خاصة تعمل في اطارها او انها تعمل في ظل قوانين وقرارات وتعليمات منقوصة .

٦ – تمتاز مؤسسة مكافحة الارهاب العراقية بسمعة محلية واقليمية ودولية ممتازة حيث لم تسجل ضدها اي خروقات حقيقية او اتهامات بانتهاك حقوق الانسان او ارتكاب جرائم حرب وإبادة ولم تقدم بحقها بلاغات دولية بجرائم معينة ولم تفرض على قادتها اي عقوبات من قبل اي دولة اخرى بل على العكس امتازت بثناء داخلي وخارجي انطلاقا من دورها الانساني في انقاذ المجتمعات المحلية في المناطق التي احتلتها التنظيمات الارهابية وتقديم كامل الدعم والرعاية الانسانية لهم وتوخي الحذر والدقة في العمليات الحربية في حين

تواجه اغلب القوات المكلفة بمكافحة الارهاب في دول المنطقة الاخرى تهم بجرائم او انتهاكات وقدمت بحقها شكاوى دولية او عقوبات على قادتها وعلى وجه الخصوص القوات السورية وقوات الحرس الثوري الايراني وقوات مكافحة الارهاب السعودية المتهمة بملاحقة الناشطين والمعارضين فضلا عن اتهامات دولية ومحلية بحق القوات الخاصة التركية المكلفة بمكافحة الارهاب بعد تكثيف ملاحقتها لعناصر وقادة حزب العمال الكردستاني وبعض المتعاطفين معهم من المدنيين ، وهذا يمثل فارق مهم يضفي المزيد من عملية تحسين الاداء المؤسسي لجهاز مكافحة الارهاب العراقية .

٧ – تمتاز قوات مكافحة الارهاب العراقية بعلاقات قائمة على اسس فنية عالية مع الولايات المتحدة يتيح لها الاستفادة من قدراتها العسكرية والامنية العالية بما فيها التسليح والتدريب والتجهيز والمعلومات وبنفس الوقت لا تعد قوات معادية او تمثل خطر بالنسبة لإيران وهذه ميزة استراتيجية تمنحها مرونة عالية في التعامل مع اقوى دولتين من حيث النفوذ في العراق ويحررها من خطورة تنافس الطرفين للتأثير اكثر على اداء هذه المؤسسة .

الهوامش والمصادر

(١) خليل حسن ،ذرائع الارهاب الدولي وحروب الشرق الاوسط الجديد ، منشورات الحلبي الحقوقي ، بيروت ، ٢٠١٤ ، ص ٧٥

(٢) -حسين العزاوي ، موقف القانون الدولي من الارهاب والمقاومة المسلحة (المقاومة العراقية انموذجا) دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٣ ، ص ٩٦

(٣) -عمرو عمار ، الاحتلال المدني اسرار ٢٥ يناير والمارينز الامريكي حروب الجيل الرابع من الثورات الملونة الى الربيع العربي ، ط٣ ، سما للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٨ ، ص ٣٤

(٤) - عبد علي المعموري وجواد البكري ، ادارة التمويل والانفاق لتنظيم داعش في مجموعة باحثين ، داعش ايكولوجيا التمدد وشم الدين بالدم ، شركة الصبح للطباعة ، بيروت ، ٢٠١٦ ، ص٥٥ وكذلك منظمة هيومان رايتس ووتش ، عدالة منقوصة المحاسبة على جرائم داعش بالعراق ،الولايات المتحدة ، ٢٠١٧ ، ص ٢٦

(٥) - ميلاد الحراثي ومحمد الشيوخ ، ثورات الربيع العربي وتأثيرها على ظاهرة الاسلام السياسي وعمليات الاصلاح في الوطن العربي ، مركز الكتاب ، عمان ، ٢٠١٦ ، ص ٧٩

(٦) - منير عميت ، داعش صورة عن تنظيم ارهابي جهادي ، ترجمة اسلام الريحاني ، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية ، بيروت ، ٢٠١٦ ، ص ٤٣

(٧) - نهاد كاظم ، التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الامريكية بعد احداث ١١ ايلول عام ٢٠٠١ ، رسالة ماجستير ، معهد العلمين للدراسات العليا ، العراق ، ٢٠١٨ ، ص ٧٢

(٨) - حسن سعد ، السياسات العامة لمكافحة الارهاب في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين ، ٢٠١٧ ، ص ٦٨

(٩) - جهاز مكافحة الارهاب – العمليات الخاصة العراقية الفرقة الذهبية .
http://www.isof-iq.com/index.php/about.html

(١٠) - علي صبار ، الفاعلون من غير الدول واثرهم على الاستقرار في النظام الدولي ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية – جامعة الكوفة ، ٢٠٢٠ ، ص ٨٦

(١١) - قانون جهاز مكافحة الارهاب رقم ٣١ لعام ٢٠١٦ ، جريدة الوقائع العراقية الرسمية العدد ٤٤٢٠ ،السنة الثامنة والخمسون ،ص ١-٣

(١٢) - مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب – المملكة العربية السعودية ، البحرين ٢٠١٠ ، ص ٤٢

(١٣) - تحسين محمد انيس ، دور وسائل الاعلام في مكافحة الارهاب والتطرف ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي المحكم ، عمان ، ٢٠١٦ ، ص ٤٩

(١٤) - كريستوفر بوشيك ، الاستراتيجية السعودية اللينة في مكافحة الارهاب ،مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ،العدد ٩٧ ، واشنطن ، ٢٠٠٨

(١٥) - المصدر نفسه ، ص ٦١

(١٦) - منظمة الامن والتعاون في اوربا ، الوقاية من الارهاب ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية ،فيينا ، ٢٠١٤ ، ص ١٠٤

(١٧) - هيومن رايتس ووتش ، السعودية تغيير فادح الثمن – اصلاحات مقترنة باعتقالات وتعذيب وقتل ، \ https://www.hrw.org/ar/news/2019/11/04/335132

(١٨) - كلمة مندوب الاردن الدائم في الامم المتحدة ، مؤتمر الامم المتحدة رفيع المستوى لمكافحة الارهاب ،٢٦ كانون الاول – ٢٠١٨

(١٩) - معهد السلام الامريكي ، الاردن والعراق بين التعاون والازمة ،واشنطن ، كانون الاول ٢٠٠٩ ص ٤-٦

(٢٠) - تحسين محمد انيس ، مصدر سبق ذكره ص ٣٤

(٢١) - مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب – حالة الاردن ،، ايار ٢٠٠٩ ، ص ٤٧



[٢٢] - ويليام يونغ واخرون ، امتداد الصراع في سوريا، مؤسسة راند ، كاليفورنيا ، ٢٠١٤ ، ص ٣٨
[٢٣] - مروان قبلان ، المسألة السورية واستقطاباتها الاقليمية والدولية ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، ٢٠١٥ ، ص ١٣ – ١٦
[٢٤] - راشد احمد الحنيطي ، مبدأ تصدير الثورة الايرانية واثره على استقرار دول الخليج العربية (الحوثيون في اليمن انموذجا)، رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية – كلية الآداب -جامعة الشرق الاوسط ، عمان ، ٢٠١٣ ، ص ١٣٧
[٢٥] - انظر كل من تقرير الشرق الاوسط رقم ٣٨ ، ايران في العراق ما مدى النفوذ – ملخص تنفيذي ، كرايزز كروب ، اذار ٢٠٠٥ وكذلك اياد المجالي وعلي طارق ،القوة الناعمة لإيران في الشرق الاوسط ،مجلة مدارات ايرانية ، العدد ٤ ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، ٢٠١٩
[٢٦] - عصام عبد الشافي ، تركيا – ليبيا نحو خطة عمل مستقبلية ، المعهد المصري للدراسات ، اسطنبول ، ٢٠٢٠ ، ص ٦٥
[٢٧] - احمد سليمان الرحاحلة ،الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الاوسط الفرص والتحديات ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية – كلية الآداب والعلوم – جامعة الشرق الاوسط ، عمان ، ٢٠١٤ ، ص ٦١
[٢٨] - هنري باركي ، تركيا والعراق اخطار وامكانات الجوار ، معهد السلام الامريكي ، تقرير رقم ١٤١ ، ٢٠١٥ ، ص ٨
[٢٩]- قانون جهاز مكافحة الارهاب رقم ٣١ لعام ٢٠١٦ صحيفة الوقائع العراقية ،عدد ٤٤٢٠ ١٧ -١٠ – ٢٠١٦ .
[٣٠] - علي اغوان ، قصة جهاز مكافحة الارهاب في العراق ، ، مجلة اغتراب ، العدد ٥ ، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية ، بغداد ، ٢٠١٨ ،ص ١٧
[٣١] -ياسر الدرويش ، كسر الارهاب تقييم مكافحة داعش في العرق ،مؤتمر وسائل منع ومكافحة الارهاب في الشرق الاوسط وشمال افريقيا مؤسسة فريدريش ايبرت ، مكتب الاردن والعراق ، ٢٠١٦ ، ص ٤٥
[٣٢] - حسن سعد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٨
[٣٣] - انظر كل من منظمة العفو الدولية ، مهما كان الثمن الكارثة المدنية في غرب موصل العراق ، وثيقة رقم ١٤/٦٦١٠/٢٠١٧. وكذلك أف ستيفان لاربي ،العلاقات التركية الايرانية في شرق اوسط بات متغيرا ، مؤسسة راند كوربوريشن ،كاليفورنيا ، ٢٠١٣ ، ص ١٨
[٣٤] - انظر تقرير منظمة العفو الدولية حول حقوق الانسان في الشرق الاوسط وشمال افريقيا لعام ٢٠٢٠ ، منظمة حقوق الانسان ، رقم الوثيقة ٩ /٣٤٨٧ / ٢٠٢٠
https://www.amnesty.org/download/Documents/POL1067002018ARABIC.PDF

الاداء المؤسساتي الدولي في مكافحة الارهاب. حلف شمال الأطلسي انموذجا

أ.م.د.عباس سعدون رفعت
كلية العلوم السياسية. جامعة النهرين

أ.م.د.سلمان علي حسين الاعرجي
كلية الفنون الجميلة . جامعة بغداد

المقدمة

حلف شمال الأطلسي منظمة أُنشئت في ٤ نيسان ١٩٤٩، بهدف الدفاع عن دول أوروبا ضد الاخطار الشيوعية وتمددها التي مثلها الاتحاد السوفيتي آنذاك، إلا أن التحولات الدولية التي أعقبت تفكك الاتحاد السوفيتي ألقت بظلالها على المشهدين الدولي والإقليمي، فقد زال الخطر الرئيسي المهدد لأوروبا، وأصبح حلف شمال الأطلسي الذي تأسس لمواجهة متطلبات حماية اوربا الغربية في زمن الحرب الباردة ، وجد نفسه كقوة ضخمة اتفقت اطرافه على تكريس وجودها من النظام الدولي. وعمدت على تطويره واعادة توجيهه من كونه قوة غربية مهمتها ضبط تفاعلات النظام الدولي عبر منظومة عسكرية سياسية. وهكذا اوجد الحلف نفسه انه اقوى واكبر تحالف في العالم بعد الحرب الباردة ، يضم بين ثناياه قوى تمتلك موارد عسكرية واقتصادية وسياسية كبيرة جداً، وفي ظل هذه الرؤية العسكرية والسياسية الجديدة كان لابد من الخروج عن إطار الدور التقليدي للحلف من خلال الاتجاه نحو عولمة هذا الدور، ضد كل التهديدات والتحديات الجديدة: كالإرهاب، والهجرة غير الشرعية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وتعرض إمدادات النفط للخطر، والتي قد تهدد أعضاء الحلف أو مصالح هؤلاء الأعضاء للخطر.

أولاً: أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الكشف عن دور منظمة حلف شمال الأطلسي في مكافحة الإرهاب، لاسيما تنظيم داعش الارهابي، وبيان الاستراتيجية التي تبناها الحلف في سبيل القضاء على ذلك التنظيم، فضلاً عن البحث في طبيعة الدور الذي يمارسه حلف شمال الأطلسي تجاه تنظيم داعش ومحاولة تتبع مستقبل تحركات الحلف تجاه هذا التنظيم. اضف الى ذلك بيان الدور العسكري والانساني الذي اضطلع به الحلف في دعم واسناد القوات العراقية بمختلف صنوفها في حربها ضد تنظيم داعش الارهابي.

ثانياً: أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث في دراسة دور حلف شمال الاطلسي وحجم الدعم العسكري والانساني الذي قدمه للعراق طول مدة الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي، وما بعد النصر على داعش، طبيعة الدور ونوعيته واثره على العراق، وما خلقه من فارغ اثناء المعركة وبعدها.

ثالثا: إشكالية البحث:

إن دراسة دور حلف شمال الأطلسي في مكافحة الارهاب ودعم الجهود العراقية في حربه ضد تنظيم داعش الارهابي، تثير إشكالية اساسية وهي طبيعة وحجم الدور وانعكاساته على الفعالية العسكرية للقوات العراقية المقاتلة، ومن هذه الإشكالية تنبع مجموعة من الاسئلة الفرعية، هي:

١. ما هو الدور العسكري والانساني لحلف شمال الأطلسي؟



٢. ما هو دور حلف شمال الاطلسي بعد انهيار تنظيم داعش؟
٣. ما هو مستقبل حلف شمال الأطلسي في مكافحة الارهاب؟

رابعاً: فرضية البحث:

تستند هذه الدراسة إلى فرضية مفادها أن هناك علاقة ارتباطية بين تنامي التهديدات الأمنية التي قام عليها تنظيم داعش الإرهابي، وبين تنامي دور حلف شمال الأطلسي في العراق وسوريا، فزيادة هذه التهديدات سوف تكون مداعاة لزيادة الأدوار التي يمارسها حلف شمال الأطلسي ضد تنظيم داعش.

سادساً: منهج البحث:

تقوم هذه الدراسة على استخدام المنهج التحليل النظمي في محاولة الوصول إلى اثبات فرضيتها، من خلال دراسة مدخلات الدور الذي اضطلع به حلف شمال الاطلسي والاجراءات والتحركات التي رافقت ذلك الدور ومن ثم الوصول لتحليل المخرجات ، وفي ضوء هذه المنهجية تم تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث فضلاً عن الخاتمة، وعلى النحو الآتي:

المبحث الاول : اداء الحلف في الجانبين العسكري والإنساني
المبحث الثاني: اداء الحلف بعد انهيار تنظيم داعش
المبحث الثالث : مستقبل اداء الحلف في مكافحة الإرهاب
الخاتمة: تتضمن أهم الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول: اداء الحلف في الجانبين العسكري والإنساني

تكمن البداية الأولى للتعاون بين حلف شمال الأطلسي والعراق منذ عام ٢٠٠٤ لاسيما بعد عقد قمة اسطنبول في العام نفسه، ومنذ ذلك التاريخ عقد الحلف مع العراق بروتوكولات عدة للتعاون العسكري المشترك، والتي شملت تدريب القوات الأمنية العراقية، فضلاً عن دور الحلف في رفع مستوى القوات الأمنية العراقية (الجيش والشرطة)[١]، منذ أن تأسست بعثة الحلف للتدريب في العراق عام ٢٠٠٤ بناءً على طلب الحكومة العراقية المؤقتة آنذاك، واستناداً إلى أحكام قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٤٦، كان الهدف من البعثة هو المساعدة في تطوير هيكلية القوات الأمنية ومؤسساتها، وتدريب القوات العراقية حتى يتمكن العراق من بناء قوات فعالة ومستدامة تتصدى للتحديات الإرهابية، ولم تكن لبعثة حلف شمال الأطلسي أي مهمة قتالية، ولكنها كانت مهمة استراتيجية من حيث الأداء والمهام، وكان تركيزها التكتيكي على التدريب والتوجيه، وعمل الحلف على إنشاء صندوق ائتماني بشأن العراق غايته جمع المساعدات المالية والعسكرية، وهي بالتالي خطوة مهمة لتعزيز القوة العسكرية العراقية[٢].

المطلب الأول: الدور العسكري للحلف

تركز عمل الحلف على إضفاء الطابع الاحترافي في قدرات القوات الأمنية العراقية من خلال التدريب، وقبل عام ٢٠١١ الذي يمثل بداية انسحاب القوات الأمريكية من العراق، اضطلعت القوات المسلحة العراقية ووزارة الداخلية بمسؤوليات أمنية اضافية، وكانت الأنشطة الرئيسة للحلف خلال تلك المدة الانتقالية هي توحيد تدريب ضباط الأمن، وتدريب قوات الشرطة الاتحادية، وتقديم المساعدات إلى مديرية أمن الحدود، ورفع قدرات القوة الخاصة العراقية[٣]، واستمر ذلك التعاون حتى عام ٢٠١١، إذ تطور التعاون بعد أن منح الحلف للعراق صفة عضو استراتيجي، وقع على أثره برنامج الشراكة والتعاون الفردي في عام ٢٠١٢، مما وفر للعراق

إطاراً للحوار السياسي والتعاون الاستراتيجي، فأصبح العراق في العام نفسه دولة شريكة للحلف، إذ عُد العراق شريكاً استراتيجياً للحلف[٤].

ويتجلى ذلك من خلال دعم حلف شمال الأطلسي للعراق في مجال مكافحة الإرهاب، انطلاقاً من القدرة على شن سلسلة شاملة من العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش بمشاركة العديد من الأعضاء في الحلف، وشملت تلك السلسلة، التخطيط العملياتي واستخدام الإمكانات العسكرية، وذلك لما يحظى به الحلف من بنية عسكرية متكاملة، إذ وضع الحلف استراتيجية خاصة به لمكافحة الإرهاب، وهذه تعد الخطوة الأولى وتتطلب التزاماً قوياً من جانب الدول الأعضاء كافة في الحلف لدعم العراق الذي بات يمثل شريكاً استراتيجياً لمحاربة الإرهاب ليس على الأراضي العراقية فحسب، بل في الشرق الأوسط[٥].

وبعد احتلال تنظيم داعش لبعض الأراضي العراقية، عقد حلف شمال الأطلسي اجتماعاً طارئاً في ١١ حزيران ٢٠١٤ لبحث الأزمة في العراق، بناءاً على طلب تركيا، إذ أطلعت الدول الأعضاء على تطورات الأوضاع في مدينة الموصل العراقية التي شهدت هجوماً على القنصلية التركية تمخض عنه اختطاف القنصل ودبلوماسيين اتراك، وكان الاجتماع الذي جمع سفراء الدول الأعضاء في الحلف لغرض الاطلاع على المعلومات وليس بموجب المادة الرابعة من معاهدة تأسيس الحلف والتي تسمح لأي عضو بطلب التشاور مع الحلفاء عندما يشعر بتهديد لسلامته الإقليمية، ونتج عن اجتماع الحلف اصدار بيان ندد بالهجمات التي نفذها تنظيم داعش الإرهابي والتي تمثل تهديداً خطيراً لأمن العراق ولاستقرار المنطقة، وأن الحلف لم يتلق أي طلب للمساعدة من السلطات العراقية فيما يتعلق بأحداث الموصل[٦]. أذ كانت أولى العلامات التي دفعت حلف شمال الأطلسي إلى تقديم الدعم العسكري للعراق بشكل واضح يوم ١٢ حزيران ٢٠١٤ عندما قام تنظيم داعش الإرهابي باختطاف ٤٩ رهينة تركي من القنصلية التركية في الموصل، لاسيما وأن تركيا عضواً في حلف شمال الأطلسي والتي طلبت من أعضاء الحلف التدخل العسكري الفوري لإيقاف خطر تنظيم داعش[٧]، وعلى الرغم من ذلك كان أعضاء الحلف قد شككوا في نوايا تركيا التي تحاول السيطرة على الموصل في شمال العراق، لاسيما بعد أن كشفت صحيفة وورلد تريبيون الأمريكية World Tribune newspaper and the US عن أن تركيا واحدة من الدول التابعة لحلف شمال الأطلسي والتي اسهمت في تسليح تنظيم داعش الإرهابي منذ عام ٢٠٠٣[٨]، ونشرت الصحيفة نقلاً عن مصدر دبلوماسي تحفظت عن ذكر اسمه ووصفته (بقريب الصلة من الإدارة الأمريكية ومن قيادة حلف شمال الأطلسي) في سياق تقرير أوردته على موقعها الالكتروني في النصف الثاني من شهر آب عام ٢٠١٤: "إن داعش طلب الحصول على أسلحة مضادة للدبابات وصواريخ وقذائف هاون ودروع واقية ووسائل اتصال، من خلال جهات في أوربا، وإن أجهزة المخابرات التابعة للناتو، سهلت عملية شحن الأسلحة من وإلى أوروبا تحت ستار المساعدات الإنسانية، وإن أجهزة الأمن الغربية مسؤولة عن اختيار موردي سلاح موثوق بهم من دول أوروبا الغربية، لنقل الأموال وتسليم الإمدادات القاتلة إلى الشرق الأوسط"[٩]، وكشف معارضون أتراك وأكراد عن وجود تحالف خفي بين تركيا وداعش، الامر الذي يضع علامات استفهام كبيرة حول موقف أنقرة من تنظيم داعش الإرهابي[١٠]. وكانت بداية تلك العلامات في صباح يوم ٢٠ أيلول ٢٠١٤ عندما وقف رئيس الحكومة التركية الاسبق أحمد داوود أوغلوا معلناً إطلاق سراح الرهائن الأتراك الذين اختطفهم تنظيم داعش الإرهابي من القنصلية التركية في الموصل، ولم يكن ذلك من

المصادفة على الإطلاق أن يتم استلام الرهائن من معبر باب الهوى الحدودي التركي – السوري، بالتزامن مع اشتداد هجوم تنظيم داعش على منطقة كوباني الكردية السورية المتاخمة للحدود التركية والتي يسيطر عليها مقاتلو قوات حماية الشعب YPG الموالية لحزب العمال الكردستاني(١١). وفي أعقاب سيطرة تنظيم داعش على مدينة الموصل تحرك بمحاولات عديدة للسيطرة على مدن أخرى، وتحديداً كركوك، وديالى، وصلاح الدين، وترافقت هذه الحملات مع محاولات مشابهة للسيطرة على المدن السورية الكبرى، لذلك ما لم يتم حل عسكري فسوف تسعى داعش إلى السيطرة على المراكز التي تقع ضمن الحدود الخارجية للسيطرة العسكرية آنذاك(١٢)، وعلى أثر تلك التطورات سارعت الولايات المتحدة وهي العضو الفعال في حلف شمال الأطلسي، إلى الاعلان عن استعدادها لمساعدة العراق في مواجهة تنظيم داعش الإرهابي ولكنها وضعت شرطاً على هذه المساعدات، إذ قال نائب الرئيس الأمريكي انذاك جو بايدن : "إن الدعم الأمريكي مشروط بتنحية الساسة العراقيين الخلافات الطائفية، وتوحيد صفوفهم في مواجهة تقدم المسلحين"، إلا أن رئيس الوزراء العراقي آنذاك نوري المالكي انتقد الطريقة البطيئة والطويلة التي تنتهجها الولايات المتحدة في تأخير تسليم ٣٦ طائرة F-16 لذلك سارع في ٢٩ حزيران ٢٠١٤ بالإعلان عن شراء مقاتلات سوخوي مستعملة من روسيا وبيلاروسيا لمقاتلة تنظيم داعش، أدى ذلك الموقف عن اعلان حلف شمال الأطلسي عن تقديمه الدعم المساند فقط والقائم على تدريب القوات العراقية دون التدخل العسكري في العراق(١٣).

وفي ١١ آب ٢٠١٤ كلف حيدر العبادي بتشكيل حكومة جديدة خلفاً لنوري المالكي، وبذلك بدأت صفحة جديدة من العمل السياسي لمواجهة تنظيم داعش كانت الإدارة الأمريكية تشترط توافرها لزيادة دعمها للعراق، وتصاعدت وتيرة التحركات الدبلوماسية الغربية والإقليمية لتشكيل تحالف دولي إقليمي لمواجهة تنظيم داعش الإرهابي، وأعلن حلف شمال الأطلسي في قمة عقدت في ويلز في ٤ أيلول ٢٠١٤ على لسان أمين الحلف اندريس فوغ راسموسينAnders Fogh Rasmussen أن أعضاء الحلف سيبحثون جدياً أي طلب من الحكومة العراقية للمساعدة في مواجهة تمرد تنظيم داعش المتنامي، وأكد الرئيس الأمريكي آنذاك بارك أوباما Barack Obama في قمة حلف شمال الأطلسي (ويلز) أن حلفاء رئيسيين بالحلف مستعدون للانضمام إلى الولايات المتحدة لهزيمة مقاتلي التنظيم الإرهابي في العراق(١٤). إزاء ذلك وقع على عاتق حلف شمال الأطلسي تكثيف التعاون العسكري من أجل رفع القدرات العسكرية الاستراتيجية للعراق، مما أدى إلى تطور الشراكة عندما عقدت قمة حلف شمال الأطلسي عام ٢٠١٤ والتي أعرب من خلالها أعضاء الحلف عن استعدادهم للنظر في اتخاذ التدابير اللازمة في تقديم الدعم العسكري للعراق لاسيما في مواجهة تنظيم داعش الإرهابي، وكان ذلك في إطار مبادرة بناء القدرات الدفاعية والأمنية للقوات العراقية(١٥).
كما أدان قادة الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي بالإجماع الأعمال الهمجية والمقيتة التي يرتكبها تنظيم داعش، لاسيما بعد اعدام رهينتين أمريكيتين ويهدد بإعدام رهينة بريطاني، وناقش المجتمعون مسألة التدخل الدولي وشن غارات جوية على مقاتلي التنظيم في العراق وسوريا، فقد صرح رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون David Cameron في افتتاح اليوم الثاني للقمة: "تهديداتهم تزيد من عزمنا على الدفاع عن قيمنا والقضاء على التنظيم .... وأن الجميع متفقون على ضرورة حصول رد دولي"، وخرج المؤتمر بقرارات تضمنت، مسألة تسليم الأسلحة إلى المقاتلين الأكراد الذين يحاربون متطرفي تنظيم داعش في شمال العراق، ضمن

الاستراتيجية الشاملة لمكافحة التنظيم، وتزود سبع دول من بينها الولايات المتحدة وفرنسا والمانيا وإيطاليا قوات البيشمركة بالسلاح أو تتعهد بالقيام بذلك، وتستعد المانيا خصوصاً بتسليم ٣٠ منظومة مضادة للدبابات و١٦ ألف بندقية و٨٠٠٠ مسدس إلى البيشمركة، أما بريطانيا والتي تعد محط الأنظار بسبب الاشتباه بأن المتطرف الذي أقدم على إعدام الصحافيين الأمريكيين يحمل الجنسية البريطانية، فقد تركت الباب مفتوحاً، إذ أكد كاميرون أن بلاده مستعدة للمساهمة بـ٣٥٠٠ عنصر من قوة التدخل السريع للحلف من أجل مواجهة التهديدات الجديدة التي تشكلها العناصر المتطرفة في العراق[١٦]. وبناءً على طلب الحكومة العراقية وافق الحلف في عام ٢٠١٥ على حزمة إجراءات منها بناء القدرات الدفاعية للقوات العراقية، وتقديم المساعدات في عدد من المجالات العسكرية ذات الأولوية، إذ قدم الحلف خدمات تكتيكية كانت في مقدمتها تدريب وحدات من قوات العمليات الخاصة العراقية[١٧].

كما أن حلف شمال الأطلسي لم يقم بالاتفاق مع الحكومة العراقية على إرسال قوات برية للاشتراك في الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي، وانما كان الاتفاق على قيام قوات الحلف بالضربات الجوية في العراق اعتباراً من ١ أيلول ٢٠١٥[١٨]، كما أعلن الحلف عن مبادرة أطلق عليها (فريق التمركز الاستراتيجي) لتدريب القوات العراقية ورفع جاهزيتها، ولاسيما بعد حملة القوات العراقية ضد تنظيم داعش، إذ عمل الحلف على تكثيف التدريب العسكري، وتطوير قدرات القوات الأمنية في مجالات رفع الألغام ومكافحة المتفجرات اثناء تقدم القوات العراقية في المواقع التي كان تنظيم داعش يسيطر عليها[١٩]، فضلاً عن قيام الحلف بشن آلاف الغارات الجوية على مواقع تنظيم داعش في المناطق التي يسيطر عليها في عام ٢٠١٥[٢٠]. وقدم الحلف مساعدات في الدفاع والأمن الالكتروني من خلال زيادة القدرات العراقية في مجال الأمن والدفاع السيبراني وتطويرها، بحيث يعزز الحماية الناجمة عن تدابير الحد من مخاطر التكنولوجيا الرقمية بسبب استخدامها المتزايد للأغراض الإرهابية،[٢١].

لقد عَدّ حلف شمال الأطلسي الحرب الالكترونية أو ما تعرف بالحرب السيبرانية أحدث جيل جديد للحروب وأبرز مخاوف العالم المعاصر، وهي امتداد لحرب الاستخبارات، والتي يستخدمها تنظيم داعش في تجنيد عناصره والترويج لأفكاره بشكل سري، ففي عام ٢٠١٦ فتحت الولايات المتحدة خطاً جديداً للقتال ضد تنظيم داعش، وعملت القيادة الالكترونية للجيش الأمريكي U.S Army Cyber Command على شن هجمات الكترونية على شبكة حواسيب تنظيم داعش، وكانت الاهداف الرئيسة لهذه الحرب هي تعطيل قدرة داعش على بث الرسائل وتجنيد أنصار جدد له، وتخريب المواد المرئية والدعائية للتنظيم عبر الانترنت، وقد حصلت وكالة الامن القومي الأمريكية والقيادة السيبرانية الأمريكية على كلمات المرور الخاصة بالكثير من حسابات المسؤولين عن المواقع التابعة لتنظيم داعش الإرهابي واستعملتها في حجب المقاتلين وحذف المحتويات، وقد تكللت هذه الجهود بالنجاح في بادئ الأمر، إلا أن ذلك لم يمنع أنصار التنظيم من استعادة بعض المقاطع ونقلها إلى خوادم أخرى[٢٢].

اسهمت الحرب السيبرانية التي قادها حلف شمال الأطلسي ضد تنظيم داعش الإرهابي بدور مهم في تقويض هذا التنظيم، ولاسيما وأن التنظيم قد اعتمد على الوسائل التقنية بدرجة أساسية في التجنيد، وإزاء ذلك أكد وزير الدفاع الأمريكي آشتون كارترAshton Carter أن بلاده تستخدم اسلحة معلوماتية في حربها ضد تنظيم داعش، وفي المؤتمر الذي عقده في مقر وزارة الدفاع الأمريكية البنتاغون في ٢٨ شباط ٢٠١٦، قال: "أننا نستخدم اسلحة معلوماتية

لإضعاف قدرة تنظيم الدولة الإسلامية على العمل والاتصال في ساحة المعركة الافتراضية"(٢٣)، ومن جانبه أوضح الجنرال جوزيف دانفورد Dunford Joseph رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية: "أننا نحاول عزل تنظيم الدولة الإسلامية مادياً وافتراضياً"، ولتحقيق هذه الغاية، ولزيادة كفاءة العمليات الافتراضية للجيش الأمريكي واستعمالها ليس تنظيم داعش فقط، وانما ضد خصوم آخرين كإيران وكوريا الشمالية على سبيل المثال، وهذا ما عارضه أعضاء حلف شمال الأطلسي الذين أكدوا على العمل المشترك للقضاء على تنظيم داعش الإرهابي وليس تحقيق المصالح الشخصية دون اشراك أعضاء الحلف فيها، وذلك الموقف جاء بعد أن أعلنت الإدارة الأمريكية عن زيادة مخصصات الحرب المعلوماتية بنسبة ١٥% في ميزانية الدفاع لعام ٢٠١٧ لتصل إلى ٦،٧ مليار دولار، أي بنسبة أعلى بقرابة ١% من ميزانية وزارة الدفاع الاجمالية(٢٤).

وإزاء ذلك أشار المبعوث الرئاسي الأمريكي الخاص للتحالف الدولي بريت ماكغروك إلى الدور المهم لشبكات التواصل الاجتماعي في هذه الحرب، فمقابل كل حساب يدعمه داعش هناك ستة حسابات تفند أقاويله وتظهر كذبه، وأكد في أيار ٢٠١٦: "أن بلاده شنت هجمات قرصنة على مواقع التنظيم الالكترونية وحساباته على مواقع التواصل الاجتماعي مطلع هذا العام، وذلك لتمنعه من استخدامها في الترويج لأفكاره وتجنيد آخرين"، ومن جانبها أعلنت القيادة الالكترونية للجيش الأمريكي أنها عملت على قطع اتصالات الانترنت عن التنظيم، وفي هذا الخصوص أكد وزير الدفاع الامريكي آشتون كارتر بأن هذه الوحدة أسهمت بدور مهم في العملية العسكرية ضد تنظيم داعش، وأن الأهداف من هذه العملية هي قطع الاتصال بين قيادات التنظيم وأفراده، وشل قدرته على نقل الأموال، وتجنيد جُدد دولياً(٢٥).

ونتيجة لتلك المساعدات التي قدمها حلف شمال الأطلسي للعراق في حربه على تنظيم داعش الإرهابي، قدمت الحكومة العراقية مقترحات عدة لتطوير العلاقة بين العراق والحلف علماً ان بعض المقترحات كانت ايضاً من خلال السفارة في بروكسل، وكالآتي(٢٦):

١. نقل نشاط بعثة حلف شمال الأطلسي من الأردن إلى العراق، وأن ذلك سيوفر على الحلف التكاليف المالية المضافة التي سيدفعها لهم لتنفيذها على أرضيهما،
٢. تعزيز وزارة الدفاع العراقية لكادرها التنسيقي والارتباطي مع حلف الناتو
٣. العمل على مفاتحة دول اعضاء حلف شمال الأطلسي لتزويد العراق بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة مجاناً، اذ لدى العديد من هذه الدول أسلحة وذخيرة مكدسة صالحة للاستخدام تعود إلى حقبة الحرب الباردة يمكن الاستفادة منها في مكافحة الإرهاب.
٤. ضرورة استكمال جهاز المخابرات الوطني العراقي المتطلبات المتعلقة بتنفيذ اتفاقية تبادل أمن المعلومات والموقعة بين العراق وحلف شمال الأطلسي في٢١ تشرين الثاني ٢٠١٢، والتي من الممكن حال تنفيذها الاستفادة منها في تعزيز العلاقة على المستوى المخابراتي مع جميع الدول الأعضاء في الحلف، وعلى أساس المنفعة المتبادلة عبر تبادل المعلومات المهمة التي يمتلكها الجهاز عن المقاتلين الأجانب الذين يقاتلون في العراق، أذ يشكل هذا الموضوع مشكلة وتحدي كبير داخل مجتمعات وحكومات الحلف، لما تواجه من تهديدات وهجمات وآخرها في بلجيكا في ٢٢ آذار ٢٠١٦(٢٧)
٥. تفعيل النقاط والمحاور في البرنامج الفردي للشراكة والتعاون بين العراق وحلف شمال الأطلسي الموقع في شهر أيلول عام ٢٠١٢، والمتضمن محاور في غاية الأهمية لا تقل شأن



عن مبادرة بناء القدرات الدفاعية، والمحاور هي: الحوار السياسي، التعليم والتدريب، الرد على الإرهاب، بناء المؤسسات الدفاعية، أمن الحدود، استراتيجية التواصل.

وفي قمة حلف شمال الأطلسي التي عقدت في وارشو عام ٢٠١٦، قرر قادة الحلف تقديم الدعم المباشر للتحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة ضد تنظيم داعش من خلال تسيير طائرات المراقبة وطائرات التزود بالوقود التابعة لحلف شمال الأطلسي، كما وافق القادة على زيادة تدريب قدرات جهاز مكافحة الإرهاب وبنائه، والنظر بمقترحات الحكومة العراقية(٢٨)، ففي زيارة رسمية للأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس شتولتنبرغ Jens Stoltenberg إلى العراق في ١ آذار ٢٠١٦، ألتقى مع كل من رئيس جمهورية العراق محمد فؤاد معصوم، ورئيس الوزراء حيدر العبادي، ووزير الدفاع خالد العبيدي، ومستشار الأمن الوطني فالح الفياض، بشان اجراءات تنفيذ مبادرة بناء القدرات العراقية في مجال معالجة العبوات الناسفة، والطبابة العسكرية، والمساعدات الطبية، والتخطيط المدني والعسكري وتدريب ضباط الأمن(٢٩) . وتم توقيع مذكرة تفاهم بين كل من مستشار الامن الوطني العراقي والامين العام للناتو في ١٩ نيسان ٢٠١٦(٣٠).

وعلى أثر تلك الاتفاقية المشتركة ، طلب رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي من الأمين العام للحلف في ٥ أيار ٢٠١٦ أن يقوم حلف شمال الأطلسي بتدريب القوات العراقية على الأراضي العراقية بدلاً من الأردن، فوافق الحلف على ذلك الى جانب قيام الحلف بتدريب القوات العراقية في المناطق المتفق عليها كجزء من تنفيذ اتفاقية بناء القدرات الدفاعية (Defence Capacity Building Package for Iraq(٣١)، فضلاً عن استعداد الحلف لبذل المزيد من الجهود لتكثيف الضربات الجوية لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي، وتوفير طائرات استطلاع من نوع (أواكس) ذات نظام الانذار المبكر والمحمول جواً لمراقبة المجال الجوي العراقي في عملية تحرير الموصل(٣٢)، وهذا ما تعهد به حلف شمال الأطلسي بتقديم المساعدات العسكرية للعراق، وهو ما اكده نائب الأمين العام للحلف الكسندر فيرشبو Alexander Vershbow في ٢٦ أيلول ٢٠١٦، بأن الحلف يعتزم نشر طائرات استطلاع لدعم التحالف الدولي ضد تنظيم داعش الإرهابي قبل نهاية شهر تشرين الأول من العام نفسه، وأن عمليات طائرات الاواكس ذات نظام الانذار المبكر والمحمول جواً للحلف لم تبدأ بعد، ولكنه يأمل أن تبدأ الشهر القادم(٣٣).

وعلى أثر تلك التطورات، وجه الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ دعوة لوزير الخارجية العراقية إلى مقر الحلف في بلجيكا في ١٨ تشرين الأول ٢٠١٦ ، والتي تزامنت مع بدء عملية تحرير الموصل مؤكداً مشاركة كافة القطعات العسكرية في عملية تحرير الموصل، وأشاد بالدور الفعال والبناء للحشد الشعبي المساهم بحماية العراق من اعتداءات تنظيم داعش الإرهابي، وإزاء ذلك نشر الحلف طائرات استطلاع من نوع (أواكس) ذات نظام الانذار المبكر والمحمول جواً فوق الاجواء التركية من قاعدة الاناضول، لمراقبة المجال الجوي العراقي في عملية تحرير الموصل.(٣٤)

بدأت العديد من الدورات لتدريب القوات الأمنية العراقية في الاردن في مركز عبدالله الثاني لتدريب العمليات الخاصة (KASOTC) لمكافحة الارهاب ،اذ تم تدريب ما يقارب (٣٤٠) ضابط عراقي، تشمل (٥٠) فرد في مجال دورات الطبابة العسكرية، و(٤٠) فرد في مجال المساعدة الجراحية في ساحة المعركة، و(٤٠) فرد في مجال اخلاء الجرحى من ساحة

المعركة، و(٢٠) فرد في مجال التدخل الجراحي للأطباء في ساحة المعركة، و(٩٠) فرد في مجال التخطيط المدني العسكري في المستوى التعبوي، و(٤٠) فرد في مجال التخطيط المدني العسكري في المستوى العملياتي، و(٣٠) فرد في مجال تدريب ضباط الصف، و(٣٠) فرد في مجال التدريب العملياتي[٣٥].

وبعد الانتصارات التي احرزها الجيش العراقي في عملية تحرير الجانب الأيسر لمدينة الموصل في ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٧، تم اجتماع وزير الدفاع العراقي عرفان محمود الحيالي مع الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي ينس شتولتنبرغ، وكذلك لقاءات ثنائية عدة قام بها وزير الدفاع العراقي مع كل من وزراء دفاع الولايات المتحدة، وبلجيكا، وفرنسا، واستراليا، ورئيس أركان الجيش الأردني، وتم ذلك في مقر حلف شمال الأطلسي خلال مشاركته في مؤتمر التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي في ١٦ شباط ٢٠١٧، وجرى خلال الاجتماع بحث سبل تعزيز التعاون بين العراق والحلف، وذلك عن طريق تقديم المزيد من الدعم اللوجستي والفني [٣٦] ، كما قدم السيد عرفان احصائية رقمية حول ما تم انجازه بالساحل الايسر لعملية تحرير الموصل قائلاً " استمرت عملية تحرير الساحل الايسر ١٠٠ يوم جرى خلالها تحرير ٤٠٣ قرية و٨٧ حي ومجمل المساحة الكلية المحررة (٦٤٠٠) كم٢ استخدم العدو خلالها (١٠٢٨) عجلة مفخخة و(١٥٠) طائرة مسيرة تقذف القنابل الصغيرة "[٣٧] . كما وجه الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس شتولتنبرغ رسالة إلى وزير الدفاع العراقي عرفان الحيالي، تضمنت استمرار دعم الحلف في تطوير القدرات الأمنية للمدربين العراقيين وفقاً للطلب الموجه من رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، والخاص بمضاعفة جهود الحلف في تدريب القوات، اذ ألتقى رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي ووزير الدفاع العراقي عرفان الحيالي مع أمين حلف شمال الأطلسي ينس شتولتنبرغ على هامش مشاركته في أعمال مؤتمر ميونخ للأمن للمدة ١٧-١٩ شباط ٢٠١٧، ومناقشة تطورات الوضع الأمني في العراق والمنطقة، والانتصارات التي حققتها القوات العراقية في جبهات القتال ضد عصابات داعش الإرهابية، وأهمية مساهمة حلف شمال الأطلسي في تدريب القوات العراقية وتقديم الدعم اللوجستي والفني[٣٨].

وفي ضوء ذلك، قدم حلف شمال الأطلسي ورشة عمل أخرى في مجال مكافحة الأجهزة المتفجرة C-IED والتخلص من الذخائر EOD وإزالة الألغام De-mining ، في بغداد ليومي ٤-٥ آذار ٢٠١٧ لضباط من وزارتي الدفاع والداخلية وجهاز مكافحة الإرهاب[٣٩]، فضلاً عن تجهيز وزارة الداخلية بـ(١٦٠) حقيبة معدات مكافحة العبوات الناسفة بتمويل من الصندوق الائتماني لبناء قدرات الدفاع لحلف شمال الأطلسي في بغداد في ٢٦ آذار٢٠١٧ ، والتي أرسلت إلى مدرسة معالجة القنابل غير المنفلقة التابعة لوزارة الداخلية العراقية من خلال توفير معدات خفيفة قادرة على تحديد وتفكيك تلك العبوات الناسفة محلية الصنع، ويعد هذا الدعم مهم جداً في تعزيز جهود العراق لمكافحة الإرهاب وحماية المدنيين[٤٠].

فضلاً عن تقديم الحلف ورشة عمل من قبل ايطاليا وهولندا في مجال التخطيط المدني – العسكري Civ-Mil Planning في جامعة النهرين العراقية للمدة من ٢٨ أيار ولغاية ٣١ أيار ٢٠١٧ لضباط من وزارتي الدفاع والداخلية وجهاز مكافحة الإرهاب وممثلون على مستوى المديرية العامة لوزارات كالمياه والنفط والهجرة والمهجرين والكهرباء ، وان هدف الورشة تعزيز التعاون المدني العسكري في التعامل مع الإرهاب وإدارة الأزمات، واكد الجنرال

بيرفرانكو تريا ، الضابط العسكري الأقدم بحلف شمال الأطلسي في العراق ، إن تلك الورشة ساعدت على تحسين التفاهم بين قوات الأمن العراقية والوزارات المدنية بشكل ملحوظ، وعلى المدى الطويل ، سيساعد ذلك على تعزيز القادة من مختلف الوزارات العراقيين على تحديد الأطر التنظيمية القائمة للاستجابة للأزمة الوطنية وتعزيز التعاون المدني والعسكري على المستوى الاستراتيجي[٤١].

وأقام الحلف دورة تدريبية أخرى في ٤ أيلول ٢٠١٧ في مجال الطب العسكري استمرت لمدة خمسة أسابيع في كل من المانيا ومدينة نيس NIS الصربية، لـ(١٩) ضابطاً من وزارتي الدفاع والداخلية وجهاز مكافحة الإرهاب[٤٢]، وعلى صعيد متصل تم تشكيل فريق مشترك يتكون من عناصر من الاستخبارات وعسكريين عراقيين في مقر حلف شمال الأطلسي في بغداد، وذلك من أجل التنسيق في أنشطة التدريب العسكري، وبناء القدرات لدعم قوات الأمن العراقية ومؤسساتها، وأخذ الحلف يعمل في إطار حوار استراتيجي وتعاون عملي مع العراق، بهدف تطوير قدرات قوات الأمن العراقية ومؤسساتها الأمنية والدفاعية وأكاديميات الدفاع الوطني، ولاسيما بعد هزيمة تنظيم داعش في العراق واستعادة السيطرة السيادية للحكومة العراقية على جميع الأراضي العراقية تقريباً في أواخر عام ٢٠١٧، فضلاً عن رفع مستوى التدريب، وتقديم المشورة للجهود في العراق بناءً على طلب الحكومة العراقية[٤٣] .

المطلب الثاني: الدور الإنساني للحلف

تمثل الدور الإنساني لحلف شمال الأطلسي بالجهود المدنية واسعة النطاق لتقديم المعونة الإنسانية للسكان الذين عانوا من الحروب والنزوح من مدنهم التي سيطر عليها تنظيم داعش الإرهابي، لاسيما خلال المدة ٢٠١٤-٢٠١٧، إذ قدم خلالها أعضاء حلف شمال الأطلسي أكثر من (٢٢،٢) مليار دولار لدعم الاستقرار في المناطق التي عانت من اضطهاد تنظيم داعش، وإزالة الألغام، والدعم الاقتصادي للمتضررين، وتقديم المساعدة الإنسانية لهم في العراق وسوريا، وتبنى الحلف برامج لتثبيت الاستقرار في المناطق المحررة من سيطرة تنظيم داعش بمساعدة الأسر النازحة على العودة إلى ديارها حالما تكون جاهزة، وتعد قضية تثبيت الاستقرار أمر حاسم في استراتيجية الحلف ضد داعش[٤٤]، ولذلك عمل أعضاء الحلف على إزالة الألغام التي زرعها التنظيم، وتقديم الدعم الاقتصادي للسكان، كما تعاون حلف شمال الأطلسي مع الشركاء المحليين في العراق لاستعادة الخدمات، وتطهير المدارس والمستشفيات والمراكز الصحية من مخلفات الحرب والمواد المتفجرة والمفخخات، وتوفير الأمن، والمساهمة في إعادة إرساء سيادة القانون في المناطق المحررة، ومن أجل ذلك أهتم الحلف بمسألة الأمن الإنساني في المناطق المحررة عن طريق توفير التدريب للشرطة المحلية، إذ قامت خمسة دول تقودها ايطاليا بتدريب أكثر من سبعة آلاف شرطي عراقي حتى آذار عام ٢٠١٧، كما عمل أعضاء الحلف على توثيق الحوادث والجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش الإرهابي[٤٥]. وأقام حلف شمال الأطلسي شراكة مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإعادة تأهيل المجتمعات المحررة جزئياً، وبالفعل قدم مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكثر من ٢٤٠ مليون دولار مخصصة لبرامج إعادة الاستقرار على مدى عامي ٢٠١٦-٢٠١٧، وقد نفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يعمل على أرض الواقع في العراق مع شركاء محليين أكثر من ٣٥٠ مشروعاً، وبدأت بتنفيذ مشاريع في مدينة الموصل بكلفة وصلت الى ٤٣ مليون دولار، لقد ساعدت مشاريع الأمم

المتحدة في إطار برنامج إعادة الاستقرار وبتمويل وتعاون مع حلف شمال الأطلسي في إعادة أكثر من مليون عراقي إلى ديارهم(٤٦).

وخلال المدة ٢٨ تموز ولغاية ٤ آب ٢٠١٧ قدم حلف شمال الأطلسي ورشة عمل في بغداد، وبمشاركة مدربين اثنين من كل من هولندا وإيطاليا، بهدف تعزيز التعاون بين المدنيين والعسكريين في التعامل مع الإرهاب وإدارة الأزمات، حضر ورش العمل ممثلون على مستوى المديرية العامة لوزارات المياه والكهرباء والنفط والهجرة والمهجرين والصحة، فضلاً عن ضباط عسكريين رفيعي المستوى من وزارتي الدفاع والداخلية وجهاز مكافحة الإرهاب (٤٧).

وتجدر الإشارة إلى أن كل من المانيا والدنمارك وكندا قدمت تمويلاً لعمليات إزالة الألغام، وقد نجحت في تطهير مساحة ١،٧ مليون متر مربع، وإزالة قرابة ٢١،٢٤٨ كيلو غراماً من المتفجرات في محافظة الأنبار، كما نسق الحلف جهوده مع دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام (United Nations Mine Action Service) على إزالة الألغام من المناطق المحررة، وشمل التنسيق بناء القدرات المحلية لإزالة الألغام، اضف الى ذلك أعلنت عشرة دول من أعضاء الحلف استعدادها لتلبية ثلث تكاليف إزالة الألغام من العراق خلال عام ٢٠١٨ (٤٨)

المبحث الثاني: اداء الحلف بعد انهيار تنظيم داعش

تعود أسباب هزيمة تنظيم داعش الإرهابي إلى متغيرات عدة، يأتي في مقدمتها الجهد الكبير الذي قدمه الجيش العراقي والمؤسسة الأمنية العراقية والحشد الشعبي، بإسناد ودعم من تحالف شمال الأطلسي والجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، إلا أن العبء الأكبر في التصدي لتنظيم داعش ومقاومته على الأرض قد وقع على القوات العراقية، الأمر الذي أسهم في تحرير وتأمين العديد من المحافظات والمدن العراقية(٤٩)، ففي ٣١ آذار ٢٠١٥ تم تحرير مدينة تكريت مركز محافظة صلاح الدين بعد معارك عنيفة مع تنظيم داعش الإرهابي، وقد دفعت تلك الانتصارات إلى اعلان الجيش العراقي عزمه على استرداد محافظة الأنبار، وفي الوقت نفسه أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية في نيسان عام ٢٠١٥ أن قرابة ٢٥% من الأراضي التي أحتلها تنظيم داعش قد تمت استعادتها بفضل آلاف الغارات الجوية لحلف شمال الأطلسي وبالتنسيق مع القوات العراقية العاملة على الأرض(٥٠)، وقد صرح بذلك المتحدث باسم وزارة الدفاع الامريكي بيتر كوك Peter Cook: "أن تنظيم داعش فقد ما يقرب من ٤٠% من الأراضي التي كان يسيطر عليها في العراق، وقرابة ١٠% من الأراضي التي استولى عليها في سوريا"(٥١). أكد ذلك ايضا الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون Ban Ki-moon في تقريره الخاص بالتهديد الذي شكله تنظيم داعش، والصادر في ٣١ أيار ٢٠١٦، بأن الضغط العسكري المتواصل على تنظيم داعش الذي تمارسه قوات حلف شمال الأطلسي في العراق وسوريا قد أدى إلى تعرض التنظيم لهزائم عسكرية كبيرة، وكانت أبرز نتائج ذلك وقف التمدد الإقليمي للتنظيم في كلتا الدولتين، إذ لم يتمكن التنظيم من غزو أي أراضٍ جديدة في العراق، كما أن الضربات الجوية لحلف شمال الأطلسي أدت إلى انهيار عائدات عمليات انتاج النفط لديه مما دفع التنظيم إلى التعويض عن خسارته عن طريق فرض المزيد من (الضرائب) والابتزاز والاختطاف وطلب الفدية(٥٢).

أن تقطيع أوصال التنظيم اجبرته على تغيير هياكله المكلفة بالقيادة والسيطرة في العراق وسوريا عن طريق تقليص دور الإدارة المركزية ونقل سلطة اتخاذ القرار إلى مراتب

دنيا[٥٣]. والملاحظ أن تنظيم داعش الإرهابي كلما خسر الأراضي التي كان يسيطر عليها انخفضت قدرته على جمع الأموال، وقد أدى التدهور المالي للتنظيم إلى خفض قيمة الرواتب والتأخر في دفعها لمقاتلي التنظيم مما دفع البعض إلى مغادرة صفوفه، وانتشار الفساد فيما بينهم بما فيه سرقة المال والذهب، وهذا بدوره أضعف من سيطرة التنظيم[٥٤]، وإزاء ذلك أفاد الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره الرابع الخاص بالتهديد الذي يشكله تنظيم داعش، بأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق أكدت أن تنظيم داعش حصل في عام ٢٠١٦ قرابة ٢٦٠ مليون دولار من مبيعات النفط غير المشروعة التي تتم أساساً من حقول النفط في محافظة دير الزور السورية، ومن جانب آخر أفادت دول أوروبية بأنه قد عاد إليها ما بين ١٥-٤٠% من مواطنيها والمقيمين فيها من الذين سافروا إلى العراق وسوريا[٥٥].

وكان لمساندة حلف شمال الأطلسي والتحالف الدولي دور كبير في إسناد الانجازات العسكرية للقوات العراقية في تحرير مدينة الفلوجة في ١٧ حزيران ٢٠١٦[٥٦]، وبعد عملية نوعية شارك فيها طيران الحلف إلى جانب القوة الجوية العراقية، تم تحرير قاعدة القيارة في مدينة الموصل في ٩ تموز ٢٠١٦، ويعد تحرير هذه القاعدة انعطافه استراتيجية مهمة من أجل تحرير الموصل، والتحكم في سير المعارك المقبلة[٥٧]. وبحسب تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الإرهاب لعام ٢٠١٦، فإن الحكومة العراقية وبدعم من حلف شمال الأطلسي والتحالف الدولي نجحت في استعادة أكثر من ٦٢%من الأراضي العراقية التي كانت تحت سيطرة تنظيم داعش الإرهابي بحلول نهاية عام ٢٠١٦، كما كشف التقرير عن عمل الولايات المتحدة مع حلفائها في التحالف الدولي الذي يعمل حلف شمال الأطلسي إلى جانبه بشكل استباقي على حرمان تنظيم داعش من الحصول على المواد والخبرات الكيماوية والبيولوجية عن طريق التعرض المستمر لها، والاستجابة الفعالة لأي نشاط يشتبه به، لاسيما وأن تنظيم داعش قد استخدم غاز الكلور في بعض هجماته، علماً أن أحد الركائز الأساسية في استراتيجية التحالف الدولي لمحاربة داعش هي منع سفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب من وإلى مناطق النزاعات في العراق وسوريا، فلم يعد بوسع داعش تجنيد عناصر جديدة للتعويض عن الذين فقدهم في المعارك، واستناداً إلى ذات التقرير فقد انخفض عدد مقاتلي داعش إلى أدنى مستوى له منذ أكثر من عامين ونصف، ورافق ذلك استمرار فقدان داعش لمزيد من الأراضي والموارد[٥٨].

بعد تلك الانتصارات على تنظيم داعش بدأت المرحلة الأهم وهي تحرير مدينة الموصل لما لها من أهمية استراتيجية كبيرة وانعكاسات إقليمية، وقد انطلقت معركة تحرير الموصل في ١٧ تشرين الأول ٢٠١٦ بمشاركة قوات التحالف الدولي التي يعمل تحت لوائها حلف شمال الأطلسي والتي قدمت الإسناد الجوي لقوات الجيش العراقي في الأرض[٥٩]، وبعد ٣٧ شهراً من سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على مدينة الموصل أعلن رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي من الموصل في ١٠ تموز ٢٠١٧ النصر الكبير على تنظيم داعش[٦٠]. وفيما يخص دور حلف شمال الأطلسي والتحالف الدولي في انهيار تنظيم داعش الإرهابي، فقد أكد السفير الأمريكي في العراق دوغلاس سيليمانDouglas Silliman وجود دعم جوي تقوده الولايات المتحدة الشريك الأول والقوي في حلف شمال الأطلسي والتحالف الدولي إلى جانب قصف المدفعية الأمريكية لعناصر تنظيم داعش من مسافات بعيدة، فضلاً عن المعلومات الاستخباراتية التي تقدمها للقوات العراقية[٦١]، وبذلك تمكنت القوات العسكرية المشتركة من تحرير واستعادة ٩٦% من الأراضي التي كان تنظيم داعش الإرهابي قد سيطر عليها منذ عام ٢٠١٤[٦٢].

شهدت المدة بين ٢٦ تشرين الأول ولغاية ٤ تشرين الثاني عام ٢٠١٧ تطورات عسكرية قامت بها القوات العراقية، ولاسيما قيامها بحملة عسكرية واسعة في غرب الأنبار وهي أرض صحراوية واسعة ذات طبيعة جغرافية صعبة، وبمساندة حلف شمال الأطلسي والتحالف الدولي تم تحرير العديد من المدن والمواقع الاستراتيجية[٦٣]، وإزاء ذلك أعلنت القيادة المركزية الأمريكية في بيان لها "أن التحالف الدولي سيواصل دعم الحكومة العراقية لإيماننا بأهمية وجود عراق ينعم بالأمن والاستقرار بما يصب في صالح الشعب"[٦٤].

وفيما يتعلق بتطورات موقف حلف شمال الأطلسي والتحالف الدولي من الحرب على تنظيم داعش الإرهابي، إذ أعلن المبعوث الرئاسي الأمريكي الخاص للتحالف الدولي لمكافحة داعش بريت ماكغورك Mcqurk Brett في بيان له في ١٦ تشرين الثاني ٢٠١٧ بعد اجتماعه مع كبار الممثلين الدبلوماسيين للتحالف الدولي في الأردن، أن "تنظيم داعش فقد نحو ٩٥% من الأراضي التي كان يسيطر عليها في العراق وسوريا منذ تشكيل تحالفنا في عام ٢٠١٤"، كما أشاد بدور التحالف المهم في تطوير قاعدة بيانات الانتربول والتي تضم ٤٣ ألف اسم، مما يسهل على دول التحالف القبض على الارهابيين عند عبورهم للحدود، مؤكداً في الوقت نفسه أن التحالف يمارس ضغطاً متزامناً على تنظيم الدولة الإسلامية على الأرض وفي الفضاء الالكتروني، ومن خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية لمنع تنظيم داعش من شن هجمات جديدة[٦٥]. كما بين بريت ماكغورك بأن خطة التحالف الدولي الذي ينضوي تحت لوائه حلف شمال الأطلسي في حربه على تنظيم داعش الإرهابي اعتمدت في المواجهة العسكرية المباشرة على القوات المحلية، وتنسيق العمليات العسكرية بالمساعدات الإنسانية الضرورية، وتحقيق الاستقرار في المدن المحررة، وبناء شبكة عالمية لمحاربة مقاتلي داعش من الأجانب، والدعاية والتمويل، وأوضح أنه بعد حرب استمرت لمدة ثلاثة سنوات مع هذا التنظيم الإرهابي كان من نتائجها تحرير أكثر من (٧،٥) مليون شخص من سيطرة هذا التنظيم، وأكد على أن القوات العسكرية العراقية بذلت جهوداً كبيرة في الميدان في اثناء مواجهة تنظيم داعش في عدة معارك منها الموصل والفلوجة وغيرها[٦٦].

وتجدر الإشارة إلى أن رئيس الوزراء العراقي قد أعلن في ٩ كانون الأول ٢٠١٧، النصر على تنظيم داعش الإرهابي بعد ثلاث سنوات من استيلائهم على قرابة ثلث الأراضي العراقية[٦٧]، اذ سيطرت القوات العراقية على الحدود العراقية – السورية، وهروب عناصر تنظيم داعش الإرهابي إلى المناطق الصحراوية الشاسعة بين العراق وسوريا، وعلى الرغم من هذا الانتصار فإن العراق بحاجة إلى التعاون الاستخباراتي مع حلف شمال الأطلسي والتحالف الدولي والدول المجاورة، وإلى التنسيق العسكري معها، على الرغم من وجود قرابة خمسة آلاف جندي أمريكي في العراق، فضلاً عن المدربين العسكريين من بعض أعضاء دول حلف شمال الأطلسي من بينها بريطانيا وإيطاليا وغيرها[٦٨]. وبهذا الخصوص أكد رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي في ٣٠ كانون الثاني ٢٠١٨ على حاجة الجيش العراقي إلى الغطاء الجوي لحلف شمال الأطلسي والتحالف الدولي ولدعمهم اللوجستي، لاسيما وأن تنظيم داعش الإرهابي يسيطر على أجزاء من الأراضي السورية المتاخمة للحدود العراقية[٦٩]، ومن جانبه أعلن التحالف الدولي في شباط عام ٢٠١٨ عن استعداده بعد موافقة الحكومة العراقية على إبقاء أعداد مناسبة من قواته لاسيما من الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي، وذلك لأغراض استشارية ومراقبة الحدود وتدريب قوات الأمن العراقية على محاربة الإرهاب، وبناء قدرات

العراق العسكرية، ويتزامن هذا الاعلان مع بدء القوات الأمريكية بتخفيض عدد قواتها في العراق[٧٠].

المبحث الثالث: مستقبل اداء الحلف في مكافحة الإرهاب

ان دور حلف الناتو في العراق هو توفير مناخ آمن يسمح للمنظمات المدنية بالمشاركة في إعادة بناء البلاد التي مزقتها الحروب ، وفي الوقت الذي كانت مشاركة الجانب المدني تعد مرحلة تالية للجهد العسكري، تطورت العلاقة بين حلف شمال الاطلسي والمنظمات المدنية سواء حكومية أو غير حكومية بمرور الوقت. وعلى الرغم من امتداد عمل الناتو في عدة قارات ومكافحة الارهاب في العالم، إلا أنه لم تتبلور بعد فكرة الحاجة إلى تعزيز مفهوم الجماعية بين دول العالم لدى الحلف، اذ هناك حاجة لمزيد من العمل المنهجي فيما يتعلق بدور الناتو في مكافحة الإرهاب، مثل الجمع بين التطبيق العسكري والسياسي .

المطلب الأول: احتمال بقاء وتنامي الدور

يتضح تنامي دور حلف شمال الأطلسي للاعوام ٢٠١٧ – ٢٠١٨ من خلال تكثيف الاجتماعات والزيارات بين العراق والمسؤولين في حلف شمال الأطلسي، إذ شارك العراق في اجتماع وزراء دفاع التحالف الدولي لهزيمة داعش في بروكسل في ٩ تشرين الثاني ٢٠١٧ بحضور وزير الدفاع العراقي عرفان الحيالي الذي ألتقى بالأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس شتولتنبرغ، فضلاً عن لقاءات ثنائية أخرى شملت المبعوث الرئاسي الأمريكي للتحالف الدولي بريت ماكغورك Brett Mcgurk، وزير دفاع الولايات المتحدة جيمس ماتيس James Mattis، ووزيرة الدفاع الفرنسية فلورونس بارلي Florence Barley، ومساعد وزير الدفاع السعودي محمد بن عبد الله العايش، وكان هدف الاجتماع هو تقديم إيجاز للدول الأعضاء في التحالف الدولي بالنجاحات التي حققتها القوات المسلحة العراقية ضد عصابات داعش الإرهابية، والخطوات التي سيعتمدها التحالف ما بعد الحملة العسكرية[٧١].

وتواصلت زيارات المسؤولين في حلف شمال الأطلسي إلى العراق، ففي ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٧، وصل نائب الأمين العام لحلف شمال الأطلسي لإدارة العمليات باتريك تورنرPatric Turner إلى بغداد، من أجل لقاء فريق عمل الناتو في بغداد ولمناقشة التطورات الأمنية واحتياجات العراق في مجال الدفاع المدني[٧٢].

في ١٠ تموز ٢٠١٨، قبيل قمة الناتو في بروكسل ، اكدت المنظمتان الناتو والاتحاد الاوروبي وبحضور الممثل السامي للاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني Federica Mogherini الطبيعة الاساسية للتعاون المستمر لمعالجة التحديات الامنية المتعددة والمتطورة من خلال مناقشة استراتيجية وتدابير مكافحة الإرهاب وتعزيز القدرة على الصمود امام المخاطر الكيميائية والبيولوجية والاشعاعية والنووية ، والتحديات العالمية المشتركة بين حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوربي لهزيمة داعش ليس في العراق وسوريا فحسب، بل هزيمة داعش على الصعيد العالمي، وهذا يتطلب استمرار حلف شمال الأطلسي بدوره في إطار مكافحة الإرهاب إلى جانب الولايات المتحدة [٧٣]. كما أعلنت وزارة الدفاع الكندية يوم الأربعاء (٢٢ أغسطس ٢٠١٨) أنه تم اختيار اللواء داني فورتين لقيادة مهمة بعثة الناتو الجديدة في العراق وتستند إلى جهود الناتو لتدريب القوات الامنية العراقية وهي تعمل على منع ظهور داعش والجماعات الإرهابية مرة اخرى، ستتشمل مهمة الناتو غير القتالية تدريب المدربين، وستتضمن أيضًا إنشاء مدارس عسكرية لزيادة مهارة القتالية للامن العراقي[٧٤].

واصل الناتو تدريباته لتطوير مهارات العراقيين في صيانة المركبات التي تعود إلى حقبة الاتحاد السوفيتي من خلال اقامة دورة تدريبية بتاريخ ١٧ نيسان ٢٠١٨ في معسكر التاجي، أذ منح اثني عشر متدربًا لقب مدرب ، بعد برنامج تدريب صارم وشامل أجراه فريق التدريب المتنقل بقيادة بولندا على مدى عدة أشهر، ركز التدريب على صيانة وإصلاح المركبات المدرعةBMP-1 و T-72. وقال الكولونيل باول بيليك، قائد فريق التدريب البولندي، إن "المدربين الـ ١٢ المختارين سيساعدون على تعزيز القدرة على الصيانة والإصلاح لقوات الأمن العراقية ." كانت هذه أول أنشطة تدريب لحلف شمال الأطلسي في العراق تصل إلى المرحلة الثالثة من نموذج "تدريب المدربين" التابع للحلف .وهذا يعني أن خريجي الدورة هم مدرسون مؤهلون بالكامل سيتم تعيينهم في المدارس العسكرية العراقية لتدريب زملائهم الجنود وأداء وظائف استشارية وتوجيهيه، من خلال بناء مهارات قوات الأمن العراقية، سيساعدهم الناتو في توفير الأمن الخاص بهم بطريقة مستدامة[٧٥] . وفي ظل تلك التطورات قام الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس شتولتنبرغ بزيارة العراق في ٥ اذار ٢٠١٨، أذ قام بزيارة مرافق التدريب التابعة للحلف في منطقة بسماية جنوب بغداد، والتي يتم فيها التدريب في ثلاث مجالات هي: الأجهزة المتفجرة المضادة للمرتجلة، والتخلص من الذخائر المتفجرة، وإزالة الألغام، والتقى بعدها الأمين العام للحلف مع رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي لمناقشة الوضع الامني وتعزيز التعاون بين الحلف والعراق[٧٦]، وفي اجتماع وزراء دفاع الحلف في بروكسل في ١٧ أيار ٢٠١٨، أكدوا على أهمية استقرار الشرق الأوسط، وتعزيز مساهمة الحلف في مكافحة الإرهاب بما في ذلك استقرار بناء قدرات القوات الأمنية العراقية. ويسعى حلف شمال الأطلسي إلى أثبات حضوره في العراق بعد داعش من الباب العسكري وكل ما له علاقة بالمؤسسة العسكرية العراقية، أذ صرح الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ: "أننا نقوم بتدريب القوات العراقية، ومستمرون بدعم بغداد، ومساندتها، والتعاون معها في التدريب، وبناء الأكاديميات العسكرية، والتزويد بالخبرات"[٧٧].

يبرز دور حلف شمال الأطلسي بعد انهيار تنظيم داعش الإرهابي في العراق من خلال مستقبل الشراكة الاستراتيجية بين العراق والحلف، وذلك من خلال ما أعلنه قائد القيادة المركزية الأمريكية في الشرق الأوسط جوزيف فوتيلJoseph Votel، الذي أكد أن حلف شمال الأطلسي عازماً على فتح قاعدة عسكرية له في العراق في خريف عام ٢٠١٨، وأشار فوتيل إلى أن الدور الرئيس للقاعدة سيتمثل بمهام تدريبية، فضلاً عن فوائد أخرى سيكون لها تأثير في تطوير قوات الأمن العراقية والمشاركة عموماً بإحداث إصلاحات في القطاع الأمني الذي بدأ به العراق، أذ إن قوات حلف شمال الأطلسي التي ستدخل العراق، ستقيم قاعدة عسكرية في البلاد سيتواجد فيها أكثر من ٢٥٠ عسكرياً ومدرباً، فضلاً عن آليات مصفحة ومروحيات مقاتلة وميسرة[٧٨].

في قمة بروكسل في يوليو ٢٠١٨ ، أطلق قادة الحلفاء مهمة تدريب غير قتالية وبناء القدرات في العراق، استجابة لطلب من الحكومة العراقية لتوسيع نطاق التدريب وتقديم المشورة .تقدم بعثة الناتو في العراق دعماً إضافياً لجهود العراق لتحقيق الاستقرار في البلاد ومحاربة[٧٩]، وأن الهدف من إنشاء قاعدة عسكرية لحلف شمال الأطلسي التي دخلت العراق قبيل نهاية عام ٢٠١٨ هو تعضيد الشراكة الاستراتيجية بين العراق وحلف شمال الأطلسي في إطار إدامة المساعدات العسكرية وتطوير تدريب القوات العراقية، وتوفير الدعم لبناء هيكلية

أمنية وطنية أكثر فعالية، وإنشاء مدارس عسكرية جديدة، فضلاً عن تقديم المشاورات الأطلسية للعراق لتشكيل قوة للمهام الخاصة لتنفيذ العمليات الخاصة ضد ما تبقى من عصابات داعش الإرهابية في العراق وسوريا، والتي ستشكل نقلة نوعية في الإمكانية الأمنية للعراق بالشرق الأوسط[٨٠].

كما اجتمع رؤساء الدول الاعضاء الثمانية والعشرين لحلف شمال الأطلسي في ٢٥ أيار ٢٠١٨ في بروكسل، فقد ركز الاجتماع على محورين، هما: تعزيز دور الحلف في مكافحة الإرهاب، وإعادة توازن تقاسم الاعباء أكثر عدلاً في الإنفاق العسكري لدى التحالف، وتمخض عن الاجتماع قرار أمين عام الحلف ينس شتولتنبرغ بخصوص انضمام الحلف بشكل رسمي إلى التحالف الدولي ضد تنظيم داعش الإرهابي، وذلك من أجل وحدة الصف في مكافحة الإرهاب، وأن دور الحلف سيقتصر على تدريب القوات العسكرية، وبناء القدرات الدفاعية للقوات المحلية، فضلاً عن المشاركة في المداولات السياسية للتحالف، ولكن هذا الانضمام لا يعني أن الحلف سيشارك في عمليات قتالية على الأرض، وتجدر الإشارة هنا إلى أن حلف شمال الأطلسي رسمياً سيصبح العضو رقم (٦٩) في التحالف الدولي[٨١].

كما تم الاتفاق على تعزيز ودعم حلف شمال الأطلسي للتحالف الدولي من خلال تكثيف ساعات نشر الطائرات المجهزة بأنظمة الرادار من طراز (أواكس) في المجال الجوي التركي لمراقبة النشاط الجوي فوق العراق وسوريا، وذلك لتحسين الصورة الجوية لعمليات التحالف العسكرية، وتعزيز تغطية الرادارات، اضف لذلك قرر الحلفاء إنشاء خلية استخباراتية لمكافحة الإرهاب في القسم الاستخباراتي الذي تم انشاءه مؤخراً في مقر الحلف في بروكسل، وذلك لتحسين آلية تبادل المعلومات الاستخبارية ما بين الدول الأعضاء بما فيها المعلومات المتعلقة بالمقاتلين الأجانب، علماً أن جهاز الانتربول وهو العضو رقم (٦٨) في التحالف الدولي، يساهم أيضاً بشكل أساسي في بناء قاعدة معلوماتية دولية حول المقاتلين الأجانب، وتبادل المعلومات الأمنية، والتنسيق ما بين الدول الأعضاء في التحالف الدولي، فضلاً عن الاتفاق على تشكيل خلية جديدة في مقر الحلف وتعيين منسق شؤون مكافحة الإرهاب في حلف شمال الأطلسي بهدف الإشراف على جهود الحلف في مكافحة الإرهاب، وتقاسم المعلومات المتعلقة بالشبكات الإرهابية لاسيما المقاتلين الأجانب[٨٢]

المطلب الثاني: احتمال تراجع الدور

يعد حلف شمال الأطلسي الشريك الأساسي في عملية مكافحة الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة التي عملت مع الحلف في مكافحة تنظيم داعش الإرهابي، ثم عملت لحشد الدعم اوكرانيا الموالية للغرب بعد ضم روسيا شبه جزيرة القرم ودعمها للانفصاليين في شرق أوكرانيا، وكان الحلف قد نشر المزيد من القوات في دول البلطيق وبولندا الذي تزامن مع فرض عقوبات اقتصادية على روسيا، لإرسال إشارة إلى الاخيرة لوقف تدخلاتها، مما أعطى للحلف سيطرة واسعة وقاعدة كبيرة في الكثير من المناطق[٨٣]، إلا أنه عندما تولى دونالد ترامب Donald Trump رئاسة الولايات المتحدة، والذي تبنى نبرة أكثر مرونة مع روسيا، حتى أنه عبر عن اعجابه بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين Vladimir Putin، وخلال القمة التي عقدها حلف شمال الأطلسي في بروكسل في ٢٥ أيار ٢٠١٧ كانت سياسه ترامب تجاه الحلف متذبذبة، إذ وجه انتقادات للحلف والذي اعتبره أنه (عفا عليه الزمن) مما أثار قلق أعضاء الحلف حول موقف الولايات المتحدة من الحلف، إلا أنه طمأن أعضاء الحلف أن

الولايات المتحدة ستشارك في القمة بهدف طمأنة الدول الأعضاء حول التزام الولايات المتحدة في الحلف وأنها ما تزال ساعية في مكافحة الإرهاب إلى جانبها[٨٤]. وفي ٢٥ آذار ٢٠١٧ اتهم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب المانيا عبر(تويتر) احدى وسائل التواصل الاجتماعي بأنها تدين بمبالغ طائلة لحلف شمال الأطلسي وواشنطن، إلا أن وزيرة الدفاع البريطانية أورسولا فون دير ليين Ursula Gertrud von der Leyen رفضت اتهامات ترامب وأكدت في بيان لها: "لا يوجد حساب سجلت فيه ديون لدى حلف شمال الأطلسي" وأضافت أن النفقات ضمن الأطلسي يجب أن تكون المعيار الوحيد لقياس الجهود العسكرية لألمانيا[٨٥]. كما زاد ترامب من قلق حلف شمال الأطلسي عندما وجه وزير خارجيته ريكس تيلرسون Rex Tillerson بمطالبة قادة الحلف إلى زيادة نفقاتهم الدفاعية لتصل إلى ٢% من إجمالي الناتج الداخلي بحلول عام ٢٠٢٤، إذ برر ذلك بأن واشنطن منذ سنوات أي قبل وصول ترامب إلى الرئاسة تعاني من انعدام التوازن في تقاسم العبء المالي مع الحلفاء الأوروبيين على مستوى النفقات والاستثمارات العسكرية، وإزاء ذلك صرح ترامب مرة أخرى معتبراً حلف شمال الأطلسي هيئة عفا عليها الزمن وانفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي أمراً رائعاً[٨٦].

بعد تحرير الموصل في تشرين الثاني ٢٠١٧ والتخلص من عصابات تنظيم داعش الإرهابي ترأس العراق جلسة خاصة لمؤتمر جمعية البرلمانات لدول حلف الشمال الأطلسي حول (مستقبل العراق وسوريا بعد تنظيم داعش)، ورجح أغلب المراقبين أن هذه الخطوة هي مهمة بالنسبة للعراق، لأنها تأتي للمرة الأولى التي يشرف الوفد العراقي على جلسات المؤتمر، واستعراض وجهات النظر والدول المشاركة في هذا المحفل الدولي الكبير[٨٧]. ويأتي الدور الذي يؤديه حلف شمال الأطلسي من أجل منع تسلل مقاتلي داعش إلى أوروبا، وجعله محصوراً في منطقة الشرق الأوسطً، ولذلك جاء دور الحلف لتدريب الجيش العراقي ليكون على استعداد لمواجهة أي تنظيم مسلح قد يظهر مستقبلاً، لكن الملفت للنظر أن وجود الحلف سيقتصر على تدريب العسكريين العراقيين على عمليات إزالة القنابل والقذائف التي زرعها تنظيم داعش الإرهابي، ولم تنفجر، لكنه لن يرسل عسكريين لمهام قتالية، مما خلق وجود الحلف في العراق إشكالية قانونية داخلية عراقية خاصة بعد أن أكدت اللجنة القانونية النيابية أن تواجد وبقاء قوات حلف شمال الأطلسي في العراق يحتاج إلى قرار من الأمم المتحدة، وموافقة مجلس النواب العراقي، وقالت عضو اللجنة عالية نصيف: "أن حلف الشمال الأطلسي يجب أن يحصل على قرار من الأمم المتحدة لبقاء قواته في العراق"، مؤكدة أن أي تواجد عسكري يحتاج لشرعية دولية، وأضافت: "أنه ليس من حق الحكومة العراقية أن تطلب البقاء على الوضع العسكري الاجنبي مع اعلانها الانتهاء من حرب داعش"، مشيرة إلى أن مثل هذه المواقف تحتاج إلى قرارات دولة وشعب، وليس علاقات أشخاص، في الوقت الذي أعلن الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ستولتنبرغ: "أن قوات الحلف ستبقى في العراق إلى أجل غير مسمى بناء على طلب حكومي"[٨٨].

وقد حسم النائب العراقي جاسم محمد جعفر، الجدل على وجود قوات حلف شمال الأطلسي في العراق، بالقول: "أن موضوع بقاء القوات الأجنبية يحتاج إلى موافقة البرلمان، أما قضايا التدريب، والتأهيل، والتقنيات، والاستشارة، فمن صلاحيات رئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة وليس بحاجة لموافقة البرلمان"، واضاف أنه: "حتى وأن وجد طلب خطي من رئيس الوزراء لحلف الشمال الأطلسي للبقاء في العراق للتدريب، والاستشارة، والمساعدة

التقنية وليس في الموضوع مخالفة قانونية". مؤكدا أن هناك اتفاقية عسكرية بين العراق والولايات المتحدة لعدم إفساح المجال لإقامة معسكرات داخل الأراضي العراقية، أما حاجة المدربين فهي من صلاحية رئيس الوزراء العراقي(٨٩). والأكثر من ذلك سبب تواجد حلف شمال الأطلسي في العراق منذ عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١٨ لم يكن في الاجماع الأوروبي في تأييد وجود قوات الحلف في العراق بسبب عدم وجود ارادة سياسية في تقسيم مهام الناتو لأن فرنسا، وألمانيا، وبلجيكا، وإسبانيا لازالت تصر على الفصل بين دور أطلسي محدود في العراق لتأهيل كوادر القوات العراقية خارج العراق وبين التزام فعلي وصريح في هذا البلد، وصرحت الدول الأربعة: "أنه في الامكان التعامل بشكل ثنائي، أي بين كل دولة والعراق في المرحلة القادمة دون تمكين الناتو من دور رسمي، وبين موقف يرفض الحلف والذي بات أكثر قدرة حاليا على تجاوز الانشقاق في صفوفه"(٩٠).

ان الاتفاقيات التي ابرمها الحلف مع الدول العربية في الشمال الافريقي ومنطقة الخليج العربي والتي اقتصرت على تدريب القوات الوطنية لهذه الدول وتجهيزها بالاجهزة والمعدات العسكرية في حدود انجاز المهام المكلف بها، وان دور الحلف في مشروع الشرق الاوسط الكبير ، والتي تروج له الولايات المتحدة في كل مناسبة ، نجد ان هناك تراجع اندفاع الدول الاعضاء في الناتو وحلفائها في الاصلاح الديمقرطي في البلدان العربية في الانشطة التالية:

١- التعاون اللين في المجال الامني والعسكري
٢- تكثيف الوجود العسكري في العراق، من خلال اعادة تاسيس المؤسسات الامنية والعسكرية والاشراف على تدريبها، وربطه باتفاقيات امنية مشابهة لما تم عقده مع دول الخليج الاخرى(٩١).

وعلى الرغم من ذلك فإن تاريخ وجود حلف شمال الأطلسي في العراق منذ الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١٨ كان له العديد من التداعيات على العراق، اذ تراهن الولايات المتحدة على تسليح (المناطق السنية)، ومنحها نفوذ سياسي أكبر للعب دور أساسي في الحرب على الإرهاب، غير أنها تكاد تجهل طبيعة الصراعات الداخلية لهذه المناطق، فهناك تنافس في النفوذ العشائري، وتنافس حتى على مستوى التبعية الإقليمية، وكل هذه التناقضات وغيرها ستترجم نفسها (بفوضى خلاقة) في هذه المناطق، وتعزز فرص عودة الجماعات الإرهابية مجدداً(٩٢). وان تبرير حلف شمال الأطلسي لوجوده في العراق في مجال التدريب، ومساعدة الجيش العراقي لوجستيا، ورفع كفاءته القتالية، ألا أن دوره أخذ بالتراجع بشكل كبير، على الرغم من سياسة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب التي تغيرت تجاه الحلف واعتبره شريكاً أساسياً في مكافحة الإرهاب، وبالمقابل أن وجوده هناك أحدث نوعاً من التحسس الإقليمي وخاصة من قبل إيران، التي أعلنت رفضها بشكل صريح مساعي حلف الشمال الأطلسي إقامة قاعدة عسكرية دائمة في العراق، أذ أكد علي أكبر ولايتي مستشار قائد الثورة الإسلامية في إيران للشؤون الدولية: "أنه من غير الممكن أن يكون للأمريكان حضور في شرق الفرات، وأن جبهة المقاومة لا تسمح بوجود قاعدة للناتو في الشرق الأوسط"(٩٣).

ولم تقف الولايات المتحدة على الحياد من هذا التحسس الإيراني، بل تؤكد في كل مناسبة أن وجوده في العراق مهم وتدعم توسيع دوره هناك، لأنها بنظرها تعد ركيزة أساسية جديدة للأمن عبر الأطلسي، وغايتها الرئيسة من ذلك هو الحفاظ على قوتها، ومصالحها التي تمتلكها وهذا ما أكده مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق أنتوني ليك Anthony Lake بتصريحه:



"أننا سنقوم بكل ما يلزم للدفاع عن هذه المصالح الحيوية، وهي سبب وجود قواتنا العسكرية، وستبقى كذلك ما دامت هناك دول، وما دامت طبيعة البشر لم تتغير"، وعليه وظفت واشنطن الحلف عسكرياً ليديم لها أنتشارها الخارجي، ويوفر لها القواعد الضرورية لخدمة ذلك الانتشار، كما أنه ومن خلاله يتم قيادتها للعالم الرأسمالي بوجودها في أكثر مناطق الأكثر حيوية، فضلاً عن ما يوفر لها هذا الحلف من ميزات للحيلولة دون تكون إئتلافات، أو تحالفات ضدها، فضلا عما يقدم لها الحلف من مساعدات في حربها ضد الإرهاب[٩٤].

نستنتج مما سبق أن تنظيم داعش الإرهابي مصدر تهديد للأمن والسلم الدوليين، الأمر الذي دفع حلف شمال الأطلسي للقضاء على تنظيم داعش، وكان التحالف بقيادة الولايات المتحدة يضم حلف شمال الأطلسي وثلاث منظمات دولية أخرى وهي جامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، والانتربول الدولي، فضلاً عن ٧٨ دولة. لقد تنوعت مساهمات حلف شمال الأطلسي بدءاً من الجهود العسكرية، ومروراً بتقديم المساعدات الإنسانية للمتضررين من الحرب، ففي جانب الجهود العسكرية لحلف شمال الأطلسي، فقد قدم الدعم للقوات العراقية على مختلف المستويات الدبلوماسية والاستخباراتية، كما قدم الأسلحة والذخائر والتدريب، إلى جانب العمليات العسكرية ولاسيما الجوية منها، ولم يقتصر الحلف في حربه ضد تنظيم داعش الإرهابي على الجانب العسكري فقط بل شن حرباً الكترونية، وتمثلت الأهداف الرئيسة لهذه الحرب بتعطيل قدرة داعش على بث الرسائل وتجنيد أنصار جدد له، وتعطيل أوامر قيادة التنظيم، وتخريب الموارد المرئية والدعائية للتنظيم عبر الانترنت. أما على صعيد الجهود الإنسانية للحلف فقد قدم معونات إنسانية كبيرة للسكان الذين عانوا من النزوح والحروب، وتبنى الحلف برامج لتثبيت الاستقرار في المناطق المحررة من سيطرة داعش الإرهابي بمساعدة الأسر على العودة إلى ديارها حالما تكون جاهزة، ولهذا الغرض عمل الحلف على إزالة الألغام التي زرعها التنظيم، وتطهير المدارس والمستشفيات والمراكز الصحية من مخلفات الحرب والمواد المتفجرة والمفخخات، وتوفير الأمن عن طريق تدريب الشرطة المحلية، وتقديم الدعم الاقتصادي للسكان، وتعاون الحلف مع الشركاء المحليين في العراق لاستعادة الخدمات. وقد أدى الضغط العسكري المتواصل على تنظيم داعش الإرهابي الذي مارسته قوات الجيش العراقي والمؤسسة الأمنية والحشد الشعبي، مما أسهم في تحرير وتأمين العديد من المناطق، وكانت أبرز نتائج ذلك وقف التمدد الإقليمي للتنظيم في العراق وسوريا، فضلاً عن انهيار عائدات التنظيم المالية من النفط، وارتفاع عدد العائدين من المقاتلين الإرهابيين الأجانب من العراق وسوريا إلى بلدانهم الأصلية أو بلدان إقامتهم، وبذلك أسهمت العمليات العسكرية في تقويض قدرة تنظيم داعش الإرهابي على تحقيق هدفه الأساسي المتمثل في بقاء الأراضي تحت سيطرته، وانهيار (دولته) بتحرير الأراضي في العراق ولاسيما مدينة الموصل التي عدها التنظيم (عاصمة خلافته) المزعومة. من كل ذلك ارشح الاحتمال الاول وهو بقاء وتنامي دور الحلف لاسيما في الجوانب التدريبية والانسانية.

الخاتمة :

من خلال تناولنا لاداء حلف شمال الاطلسي وما تضمنه من اولويات واهداف بالنسبة لاستراتيجية الدول الاعضاء وما تم عرضه حول طبيعة دورها في مكافحة تنظيم داعش الإرهابي خلال المدة ٢٠١٤-٢٠١٨، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

١. بعد الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة، أصبح شعار الحلف مكافحة الإرهاب على وفق ما جاءت به الاستراتيجية الأمريكية، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط.
٢. أن حلف شمال الأطلسي لم يعد حلفاً دفاعياً، كما كان مرسوماً له عند تأسيسه، وانما تحول إلى حلف ذي مهام عسكرية وسياسية يعمل لصالح تكريس ونشر الهيمنة الأمريكية.
٣. تجنب دول حلف شمال الأطلسي مواجهة تنظيم داعش الإرهابي في العراق براً بقوات عسكرية، وانما اكتفى الحلف بتقديم الدعم اللوجستي، واستخدام الطيران العسكري، فضلاً عن الدعم الإنساني.
٤. تحول في نظرة الدول التي تحارب تنظيم داعش، لاسيما العراق وسوريا للحلف، فبعد ان كان الحلف رمزاً للاستعمار والهيمنة، أصبحت كل من العراق وسوريا شركاء الحلف في المنطقة وفي القضاء على تنظيم داعش الإرهابي، وأخذت تتفهم دوره العالمي في المنطقة.
٥. أن الهدف الرئيس من تنامي دور حلف شمال الأطلسي في مكافحة تنظيم داعش الإرهابي، هو مواجهة التحديات الإستراتيجية الجديدة لمصالح أعضائه في منطقة الشرق الأوسط، وتحولت استراتيجية الحلف نحو مكافحة الإرهاب، مما اتاح للحلف الاستمرار بدوره، والمحافظة على هيمنته العسكرية والسياسية العالمية.
٦. أن تنظيم داعش الإرهابي استغل الفراغ السياسي في المجتمعات ذات الغالبية السنية في العراق وسوريا، وقام بعملية تصفية وابتلاع لأقرانه من الجماعات المسلحة، مستغلاً عدم وضوح مشروع هذه الجماعات، واستطاع التمدد والسيطرة على محافظات عدة وأراضي شاسعة في كل من العراق وسوريا، لذلك حرص حلف شمال الأطلسي في الدخول في التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة في إطار مكافحة الإرهاب.

التوصيات:

بناءً على ما تقدم من استنتاجات، نخلص إلى التوصيات الآتية:

١. يجب التعامل مع دور حلف شمال الأطلسي بعد انهيار تنظيم داعش الإرهابي من منظور واقعي خاصةً من قبل صانع القرار العراقي.
٢. على الحكومة العراقية وصانعي القرار، مواصلة الحرب على بقايا تنظيم داعش الإرهابي، على أن تشمل هذه الحرب كل الأدوات العسكرية والاقتصادية والثقافية والإعلامية، والاستفادة من خبرات قوات حلف شمال الأطلسي، بهدف وضع حد لتمدد هذا التنظيم مستقبلاً، وللحد من قدرته على كسب عناصر جديدة، ولمنع ظهور أي تنظيمات إرهابية تحت مسميات جديدة مستقبلاً.
٣. تكثيف تعاون العراق الدولي سواء في المجال الإقليمي أو العالمي، والاستفادة من خبرات الدول الكبرى في مجال مكافحة الإرهاب، لاسيما في مجال تقنية المعلومات.
٤. على أثر النجاحات التي أدتها القوات العراقية، ضرورة تأسيس مركز إقليمي لمكافحة الإرهاب ويكون مقره في العراق، ويرتبط مباشرة بمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وباقي المنظمات الدولية المهتمة بمكافحة الإرهاب، بهدف توفير أكبر قدر ممكن من المعلومات عن الشبكات الإرهابية، مما يتيح إمكانية توفير عنصر الضربة الاستباقية قبل شروع الإرهابيين في تنفيذ مخططاتهم الاجرامية.
٥. للقضاء على الإرهاب في العراق هناك جملة عوامل يجب على القيادة السياسية العمل بها لتصفية الموروث السيء الذي خلفه تنظيم داعش الإرهابي، وللوصول إلى أمن وطني حقيقي



وتام، فعلى الصعيد السياسي يستلزم تسوية الخلافات السياسية وإشاعة مبدأ العدالة، وعلى الصعيد الاجتماعي والثقافي يتطلب تعزيز التعايش السلمي وتنمية الوعي السياسي وروح المواطنة والعمل على القضاء على الفكر الإرهابي المتطرف، أما على الصعيد الاقتصادي، فذلك يتطلب توفير فرص عمل والقضاء على البطالة للنهوض بالبنى التحية من جديد ولتوفير حياة حرة كريمة تمنع استغلال المواطنين لاسيما شريحة الشباب، من الانخراط في صفوف تلك التنظيمات المتطرفة.

٦. اتساقاً مع المهام التي انيطت بحلف شمال الاطلسي وتحوله من منظمة ذات توجيهات دفاعية قبل تفكك الاتحاد السوفيتي الى حلف يقوم بفعاليات هجومية، اعتقد ان تنامي الدور هو الذي سيسود على طبيعة العلاقات بين العراق والناتو.

الهوامش والمصادر

(١) جهاد عودة، الأسس العسكرية لتوجهات حلف الناتو إزاء الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد١٥٩، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٥، ص٣٢.

(٢) المصدر السابق ص٣٧.

(٣) حمدي وصفي، العلاقات الأطلسية الشرق أوسطية: دراسة في الأبعاد، دار المعالم العربية للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٦، ص٢٤١.

(4) Philip H. Gordon,"Give NATO a Role in Post – war Iraq", Brookings Daily War Report , 10 April 2003.Available at : https://www.brookings.edu/opinions/give-nato-war-iraq (Accessed : 04-03-2020).

(٥) وحيد منتصر، مستقبل التواجد العسكري لحلف الشمال الأطلسي في الشرق الأوسط،(دار النور للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٧)، ص١٦٥.

(٦) حلف الأطلسي يعقد اجتماعاً طارئاً لبحث الأزمة في العراق بناءً على طلب تركيا، ١١ حزيران ٢٠١٤، وكالة فرانس ٢٤ / رويترز متوفرة على الرابط التالي: https://www.france24.com/ar/20140611 (دخول الرابط: ٢٠٢٠/٣/٧).

(٧) جليل طالب جعفر اليعقوبي، الإرهاب ومواجهته في العراق وسيناريوهات ما بعد داعش: دراسة رؤيوية لمستقبل قلق، دار الجيل، بغداد، ٢٠١٦، ص٣٠٩.

(8) Timothy Andrews Sayle, Defining and Teaching Grand Strategy, Foreign Policy Reserch Institute, January 2011, p321-322.

(٩) خالد عكاشة، أمراء الدم: صناعة الإرهاب من المودودي إلى البغدادي، (المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٥)، ص٤٩٣.

(١٠) المصدر نفسه، ص٤٩٤.

(١١) جليل طالب جعفر اليعقوبي، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٩.

(12) Jessica D. Lewis, The Islamic State: a Counter – Strategy for a Counter – State, Middle East Security Report 21, 2014.

(١٣) نقلاً عن جريدة الزمان،العراقية العدد١٤٣٥، ٢٤ أيلول ٢٠١٤. والتي نشرت خبراً بعنوان (الحلف الدولي لمحاربة تنظيم داعش، قراءة في المسارات المحتملة).

(١٤) جليل طالب جعفر اليعقوبي، مصدر سبق ذكره، ص٣٥٠.

(١٥) المصدر نفسه ،ص٣٥٢.

(١٦) حلف الأطلسي يدين بالإجماع الأعمال الهمجية التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية، وكالة فرانس ٢٤ / رويترز ، متوفرة على الرابط التالي:https://www.france24.com/ar/20140905 ، (تأريخ الدخول: ٢٠٢٠/٣/١١).

(١٧) حمدي وصفي، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٤.



(١٨) جليل طالب جعفر اليعقوبي، مصدر سبق ذكره ، ص٣٥٦.
(١٩) حمدي وصفي، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٤-٢٤٥.
(٢٠) بيار جان لويزارد، العراق أمام تحدي الدولة الإسلامية في عالم اللا مساواة، ترجمة: نصير مروة،(مؤسسة الفكر العربي، بيروت، ٢٠١٥)، ص٢٨٧.

(21) Aaron Mehta, NATO to create formal training mission in Iraq.Defense News.15 feb. 2018. Available at: https://www.defensenews.com.nato .in.Iraq (Accessed: 14-03-2020).

(2) Dan Lamothe. How the Pentagon's cyber offensive against ISIS could shape the future for elite U.S. forces. The Washington Post. Dec. 16, 2017. Available at: https://www.washingtonpost.com/news (Accessed : 16-03-2020).

(٢٣) مصطفى ابراهيم سلمان وضاري سرحان حمادي، استراتيجية التحالف الدولي لمكافحة الارهاب في العراق، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مجلد٦١، العدد٦١، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٨، ص٥٢.
(٢٤) مصطفى تاهمي، البعد المعلوماتي في الحروب اللاتماثلية دراسة التنظيمات الإرهابية: داعش إنموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجزائر، ٢٠١٧، ص٧٥-٧٦.
(٢٥) مصطفى إبراهيم سلمان وضاري سرحان حمادي، مصدر سبق ذكره، ص٥٢.
(٢٦) أنظر التقرير السنوي لسفارة جمهورية العراق في بروكسل لعام ٢٠١٧. ص٧٥-٧٦.
(٢٧) صحيفة لوموند الفرنسية ، ما نعرفه عن الهجومين في بروكسل، تم النشر في ٢٢ اذار ٢٠١٦، متوفرة على الرابط التالي: https://www.lemonde.fr/les-decodeurs/article/2016/03/22/ce-que-l-on-sait-des-explosions-a-bruxelles_4887647_4355770.html (تأريخ الدخول: ٢٠/٣/٢٠٢٠).
(٢٨) جليل طالب جعفر اليعقوبي، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٢.
(٢٩) اخبار الناتو الالكترونية، زيارة الامين العام الى بغداد ، تم النشر في ٢٠١٦/٣/١ ، متوفرة على الرابط التالي: https://www.nato.int/cps/en/natohq/news_128720.htm ، (تأريخ الدخول ٢٠٢٠/٣/٢٣).
(٣٠) انظر الى الملحق رقم (٢) نص الاتفاقية المبرمة بين مستشار الامن الوطني العراقي والامين العام للناتو .
(٣١) اخبار الناتو الالكترونية، البيان الامين العام للناتو حول حزمة بناء القدرات الدفاعية للعراق، تم النشر في ٢٠١٥/٧/٣١، متوفرة على الرابط: https://www.nato.int/cps/en/natohq/news_121925.htm (تأريخ الدخول: ٢٠٢٠/٣/٢٥).
(٣٢) اخبار الناتو الالكترونية ، اجتماع الامين العام للناتو مع اعضاء الناتو ولقاء وزير الدفاع العراقي خالد العبيدي ، تم النشر في ٢٠١٦/٧/٢٥، متوفرة على الرابط التالي: https://www.nato.int/cps/en/natohq/news_134216.htm (تأريخ الدخول ٢٠٢٠.٠/٣/٢٧).
(٣٣) صحيفة Daily news ، الناتو يخطط لنشر طائرة الاواكس في ٢٠٢٠/٩/٢٧ ، متوفرة على الرابط التالي: https://www.hurriyetdailynews.com/nato-plans-to-deploy-awacs-in-october-104272. (تأريخ الدخول: ٢٠٢٠/٣/٢٩).
(٣٤)اخبار الناتو الالكترونية، الامين العلم: الناتو يؤيد العراق ، تم النشر في ٢٠٢٠/١٠/١٨، متوفرة على الرابط التالي: https://www.nato.int/cps/en/natohq/news_136011.htm، (تأريخ الدخول:٢٠٢٠/٤/٣).
(٣٥) انظر التقرير السنوي لسفارة جمهورية العراق في بروكسل لعام ٢٠١٧.
(٣٦) اخبار الناتو الالكترونية ، اجتماعات وزراء دفاع الناتو ، تم النشر في ٢٠١٧/٢/١٥ ، متوفرة على الرابط التالي: https://www.nato.int/cps/en/natohq/events_140742.htm ، (تأريخ الدخول : ٢٠٢٠/٤/٦).
(٣٧) كلمة وزير الدفاع العراقي خلال موتمر التحالف الدولي لمحاربة داعش في مقر الناتو.



(٣٨) أنظر التقرير السنوي لسفارة جمهورية العراق في بروكسل لعام ٢٠١٧. ص٦٨.
(٣٩) اخبار الناتو الالكترونية ، الناتو يدرب القوات الامينة العراقية لتعزيز مهارة ازالة الالغام ، تم النشر في ٢٠١٧/١٢/٢١، متوفرة على الرابط التالي:
https://www.nato.int/cps/en/natohq/news_150402.htm
(تأريخ الدخول : ٢٠٢٠/٤/٧).
(٤٠) اخبار الناتو الالكترونية، تسليم الناتو معدات مضادة للعبوات الناسفة للحكومة العراقية ، تم النشر في ٢٠١٧/٣/٣١، متوفرة على الرابط التالي:
https://www.nato.int/cps/en/natohq/news_142771.htm،
(تأريخ الدخول: ٢٠٢٠/٤/٨).
(٤١) اخبار الناتو الالكترونية، الناتو يساعد العراق في مجال التخطيط المدني العسكري ، تم النشر في٢٠١٧/٧/٣١، متوفرة على الرابط التالي:
https://www.nato.int/cps/en/natohq/news_146384.htm ، (تأريخ الدخول: ٢٠٢٠/٤/٩).
(٤٢) اخبار الناتو الالكترونية، تدريب الناتو لاطباء عسكريين في صربيا، تم النشر في ٢٠١٧/١٢/١١، متوفرة على الربط التالي:https://www.nato.int/cps/en/natohq/news_149885.htm ، (تأريخ الدخول: ٢٠٢٠/٤/١١).
(43) Robin Emmott، at U.S. urging، NATO agrees training mission in Iraq، Reuters news agency، 2018، An article published on the International Information Network at the following link: https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-iraq-nato.
(٤٤) مصطفى ابراهيم سلمان وضاري سرحان حمادي، مصدر سبق ذكره، ص٥٢.
(٤٥) المصدر نفسه، ص٥٣.
(46)U.S. Department of State، The Global Coalition – Working to Defeat ISIS، op. cit.
(٤٧) اخبار الناتو الالكترونية، مساعدة الناتو للعراق على تعزيز التعاون المدني العسكري في التعامل مع التحديات الارهابية ، مصدر سبق ذكره.
(48) U.S. Department of State،The Global Coalition – Working to Defeat ISIS، op. cit.
(٤٩) أحمد الحلواني وآخرون، حال الأمة العربية ٢٠١٥-٢٠١٦: العرب وعام جديد من المخاطر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٦، ص٢٥٧-٢٥٨.
(٥٠) بيار جان لويزارد، مصدر سبق ذكره ، ص٢٨٧.
(٥١) نقلاً عن مصطفى إبراهيم سلمان وضاري سرحان حمادي، مصدر سبق ذكره ، ص٥٤.
(٥٢) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراقية والشام (داعش) على السلام والأمن الدوليين ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد، ١٣ أيار ٢٠١٦، ص٢-٥.
(٥٣) مصطفى إبراهيم سلمان وضاري سرحان حمادي، مصدر سبق ذكره ، ص٥٤.
(٥٤)الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراقية والشام (داعش) على السلام والأمن الدوليين ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد، ٣٠ أيلول ٢٠١٦، ص٢-٤.
(٥٥) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراقية والشام (داعش) على السلام والأمن الدوليين ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد، ٢ شباط ٢٠١٧، ص٤-٦.
(٥٦) صحيفة الوسط (البحرينية)، العدد٥٠٣٢، ١٦ حزيران ٢٠١٦. التي نشرت خبراً بعنوان (العبادي يعلن تحرير الفلوجة من سيطرة داعش ... ويؤكد: الموصل وجهتنا المقبلة) ، متوفرة على الرابط التالي : http://www.alwasatnews.com/news/1127659.html، (تأريخ الدخول : ٢٠٢٠/٤/١٩).
(٥٧) العبادي يعلن تحرير قاعدة القيارة الجوية من سيطرة داعش ، قناة صوت المانيا (DW) ، ٩ تموز٢٠١٦، متوفرة على الرابط التالي: https://www.dw.com/ar ، (تأريخ الدخول: ٢٠٢٠/٤/٢٠).

([58]) United States Department of State، Office of the Coordinator for Counterterrorism، Country Reports on Terrorism 2016، Washington: United States Department of State Publication،july 2017، p.315-316، 329.

([٥٩]) التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠١٦، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٧، ص٢٧٣.

([٦٠]) صحيفة الشرق الأوسط البريطانية، العدد١٤١٠٤، ١٠ تموز ٢٠١٧. نشرت خبراً بعنوان (العبادي يعلن من الموصل النصر الكبير).

([٦١]) صحيفة الشرق الأوسط البريطانية، العدد١٤١٩٢، ٦ تشرين الأول ٢٠١٧.

([٦٢]) صحيفة الزمان العراقية، العدد٥٨٥٠، ٧ تشرين الأول ٢٠١٧.

([٦٣]) صحيفة الشرق الأوسط البريطانية، العدد١٤٢٢٣، ٦ تشرين الثاني ٢٠١٧.

([٦٤]) أنظر نص الاعلان على وكالة كل العراق الإخبارية في ٢٦ تشرين الثاني ٢٠١٧ ، متوفر على الرابط التالي: http://www.alliraqnews.com/modules/news/article.php?storyid=67565 ، (تأريخ الدخول: ٢٠٢٠/٤/٢٢).

([٦٥]) صحيفة القدس العربي البريطانية، التحالف: تنظيم الدولة يخسر ٩٥% من مناطق سيطرته في سوريا والعراق منذ عام ٢٠١٤، تم النشر في ١٦ تشرين الثاني ٢٠١٧، متوفرة على الرابط التالي : https://www.alquds.co.uk ، (تأريخ الدخول: ٢٠٢٠/٤/٢٥).

([٦٦]) صحيفة الشرق الأوسط البريطانية، العدد١٤٢٣٥، تم النشر في ١٨ تشرين الثاني ٢٠١٧. التي نشرت خبراً بعنوان (داعش يلفظ أنفاسه في العراق وجيش بغداد يستعيد راوة)، متوفرة على الرابط التالي: https://aawsat.com/home/article/1087151 ، (تأريخ الدخول :٢٠٢٠/٤/٢٧).

([67]) Daily Sabah، Iraq Celebrates victory over Daesh with military parade in Baghdad، Istanbul، 10 December 2017. www.dailysabah.com/mideast/2017/Iraq.

([68]) Margaret Coker and Falih Hassan، Iraq Prime Minister Declares Victory Over ISIS،The New York Times، 9 December 2017.

([٦٩]) انظر نص التصريح ، قناة الجزيرة الفضائية، العراق ما زال بحاجة للتحالف الدولي، تم النشر في٣١ كانون الثاني ٢٠١٨، متوفر على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/arabic ، (تأريخ الدخول:٢٠٢٠/٥/١).

([٧٠]) انظر نص الاعلان على قناة روسيا اليوم، تم النشر في ٥ شباط ٢٠١٨، متوفر على الرابط التالي: https://arabic.rt.com/middle_east/925366 ، (تأريخ الدخول: ٢٠٢٠/٥/٢).

([٧١]) اخبار الناتو الالكترونية ، اجتماعات وزراء دفاع الناتو ، تم النشر في ٢٠١٧/١١/٨ ، متوفرة على الرابط التالي: https://www.nato.int/cps/en/natohq/events_148263.htm، (تأريخ الدخول : ٢٠٢٠/٥/٦).

([٧٢]) التقرير السنوي لسفارة لجمهورية العراق لعام ٢٠١٧. ص ٧٤.

([٧٣]) موضوعات الناتو الالكترونية، علاقة الناتو مع الاتحاد الاوربي ، تم النشر اخر تحديث في ٢٣ اذار ٢٠٢٠ ، متوفرة على الرابط التالي: https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_49217.htm، (تأريخ الدخول: ٢٠٢٠/٥/٨).

([٧٤]) وزارة الدفاع الكندي ، تولي داني فورتين قيادة مهمة الناتو في العراق ، ٢٣ آب ٢٠١٨ ، متوفر على الرابط التالي : https://ml-fd.caf-fac.ca/en/2018/08/18086 ، تأريخ الدخول : ٢٠٢٠/٥/٩.

([١]) اخبار الناتو الالكترونية، الناتو يساعد العراق في صيانة المركبات القتالية ، تم النشر في ٢٠١٨/٤/٢٣، متوفرة على الرابط التالي: https://www.nato.int/cps/en/natohq/news_153782.htm ، (تأريخ الدخول: ٢٠٢٠/٥/١٠).

([٧٦]) اخبار الناتو الالكترونية ، زيارة الامين العام للناتو الى العراق ، تم النشر في ٦ اذار ٢٠١٨ ، متوفرة على الربط التالي: https://www.nato.int/cps/en/natohq/news_152566.htm ، (تاريخ الدخول: ٢٠٢٠/٥/١١).

([٧٧]) جليل طالب جعفر اليعقوبي، مصدر سبق ذكره، ص٣٦٨.

([78]) جوزيف فوتيل، الناتو بصدد افتتاح قاعدة له في العراق الخريف المقبل، شبكة قنوات روسيا اليوم، ٢٠١٨، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط: https://arabic.rt.com/middle-east.

([79]) موضوعات الناتو الالكترونية، علاقة الناتو مع العراق، تم نشر اخر تحديث في ١٤ شباط ٢٠٢٠، متوفرة على الرابط التالي: https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_88247.htm ، (تأريخ الدخول: ٢٠٢٠/٥/١٣).

([80]) جليل طالب جعفر اليعقوبي، مصدر سبق ذكره ، ص٣٦٢.

([81]) التقرير السنوي لسفارة جمهورية العراق لعام ٢٠١٧. ص ٦٩.

([82]) التقرير السنوي لسفارة جمهورية العراق لعام ٢٠١٧، مصدر سبق ذكره، ص ٧٠.

([83]) جليل طالب جعفر اليعقوبي، المصدر السابق، ص٣٦٤-٣٦٦.

([84]) فرانس ٢٤/ رويترز، ترامب ينوي المشاركة في قمة حلف الأطلسي المقبلة لطمأنة حلفائه، تم النشر في٢٢ آذار ٢٠١٧، متوفرة على الرابط التالي: https://www.france24.com/ar/20170322 ، (تأريخ الدخول: ٢٠٢٠/٥/١٥).

([85]) جليل طالب جعفر اليعقوبي، المصدر السابق، ص٣٦٦.

([86]) فرانس ٢٤/ رويترز، تيلرسون يطلب من دول الحلف الأطلسي زيادة مساهمتها الدفاعية، تم النشر في ٣١ آذار ٢٠١٧، متوفرة على الرابط التالي:https://www.france24.com/ar/20170331 ، (تأريخ الدخول:٢٠٢٠/٥/١٧).

([87]) وان نيوز، ما هو مستقبل حلف الناتو في العراق بعد هزيمة داعش؟، تم النشر في ٢٦ نيسان ٢٠١٨، متوفرة على الرابط التالي : http://oneiraqnews.com/index ، (تأريخ الدخول : ٢٠٢٠/٥/١٨).

([88]) صحيفة القدس العربي، مستقبل الناتو في العراق بعد تنظيم " الدولة"، تم النشر في ٢٥ نيسان ٢٠١٨، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الموقع: http://www.alquds.co.uk ، (تأريخ الدخول: ٢٠٢٠/٥/٢٠).

([89]) وان نيوز العراقية ، ما هو مستقبل حلف الناتو في العراق بعد هزيمة داعش؟، تم النشر في ٢٦ نيسان ٢٠١٨، متوفرة على الرابط التالي: http://oneiraqnews.com/index ، (تأريخ الدخول : ٢٠٢٠/٥/٢١).

([90]) وان نيوز العراقية ، ما هو مستقبل حلف الناتو في العراق بعد هزيمة داعش، مصدر سبق ذكره

([91]) اثير ناظم الجاسور ، التحدي العظيم / استراتيجية حلف الناتو تجاه المنطقة العربية بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ، ص١٦٠-١٦١.

([92]) جليل طالب جعفر اليعقوبي، المصدر السابق، ص٤٧٠-٤٧١.

([93]) وان نيوز، ما هو مستقبل حلف الناتو في العراق بعد هزيمة داعش؟، تم النشر في ٢٦ نيسان ٢٠١٨، متوفرة على الرابط التالي: http://oneiraqnews.com/index ، (تأريخ الدخول : ٢٠٢٠/٥/٢٣).

([94]) جليل طالب جعفر اليعقوبي، مصدر سبق ذكره ، ص٤٧٧.

توظيف ممكنات الأداء الاستراتيجي في مكافحة التطرف العنيف
(مقاربة القوة الذكية أنموذجا)

أ.م.د. عمار حميد ياسين
جامعة بغداد/ العلوم السياسية

أ.م.د. عبير سهام مهدي
جامعة بغداد/ العلوم السياسية

المقدمة

إن الإرهاب كان محدداً في أطار دولة ما من حيث أهداف العمليات التي تقوم بها المنظمات والجماعات العنفية المسلحة، وفي أحيان أخرى أداة بيد الدولة توظفها أجهزتها المخابراتية لتحقيق أهدافها على الصعيدين الداخلي والخارجي، ولكن نلاحظ هنا أن ظاهرة الإرهاب أصبحت منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي ظاهرة معقدة ومتشابكة ومتطورة الابتعاد، فقد تنوعت صور الإرهاب وتعددت أدواته واتسعت مديات فعله ألتأثيري إلى خارج نطاق الحدود الجيوبوليتكية لدولة ما، لذا أصبحت ظاهرة عالمية تهدد مخاطرها جميع دول العالم (أنموذج داعش حالياً)، لذا نجد انه يقف وراء هذا التطور عوامل أساسية منها السمة الترابطية التي جعلت العالم أشبة بالقرية الكونية الصغيرة نتيجة التداخل بفعل التطورات التكنولوجية وإفرازات العولمة، فضلاً عن اتجاهات الخطاب السياسي الأمريكي لمرحلة ما بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ تجاه الدول العربية والإسلامية والذي أسهم في تصاعد ردود الفعل السلبية ضد الدول الغربية، وهذا ما عملت على توظيفه الجماعات العنفية الإرهابية لدعم وجودها وكسب المزيد من التأييد على المستويين المادي والمعنوي، لإدامة زخم الفعل ألعنفي وتمددها وفاعليتها التأثيرية في انساق النظام العالمي الجديد، وقد مثلت أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، وما بعدها من بروز تنظيم داعش الإرهابي تحولا نوعياً في توظيف التطرف العنيف وممكناته الإستراتيجية وتحويله من سلوكيات متطرفة إلى أفعال إرهابية.

وعليه فأن للتطرف العنيف أسباب متنوعة تقف وراء ظهوره وتمدده في دول العالم المختلفة على نطاق واسع، إذ إن لكل بيئة ظروفها وخصوصياتها الكلية والفرعية التي تسهم في تعزيز القدرة التأثيرية للسلوكيات العنفية في إطار مجتمع ما، لاسيما إذا علمنا إن التطرف العنيف المؤدي الى الإرهاب كسلوكيات عنفية متطرفة مدمرة للبناء المجتمعي ما كان ليستمر لولا وجود بيئة حاضنة وظروف تساعد في انتشاره واستمرارية قدراته التأثيرية في البناء السياسي والمجتمعي، لاسيما إن الجماعات العنفية لم تعد تعمل بطريقة عشوائية بل لديها القدرة على بلورة مفاهيم ورؤى أساسية تستند عليها في صياغة انساق خططها الإستراتيجية وإدارة اقتصاديات تمويلها عبر مصادر التمويل المشروعة وغير المشروعة.

وقد تم التركيز على دراسة موضوع توظيف ممكنات الاداء الاستراتيجي في مكافحة التطرف العنيف(مقاربة القوة الذكية انموذجا)، كونه وصفاً للحالة ومدخلاً فيما بعد لفهم وتحديد مقومات الاستجابة الإستراتيجية حيال المواقف والأفعال والإجراءات والتدابير المتنوعة في أطار مكافحة التطرف العنيف، لاسيما إن العراق أصبح ساحة للصراعات الدولية التي أسهمت في ظهور الإرهاب وتمدده في البيئة العراقية، والذي افرز انعكاسات سلبية على معطيات الواقع



الأمني العراقي والذي يؤثر بدوره على المعادلة الأمنية الإقليمية، نتيجة عدم إمكانية صياغة منظور استراتيجي تكون له ادوار ايجابية في تحقيق الاستقرار في إدارة طبيعة العلاقات الإقليمية ومن ثم فأن مكافحة التطرف العنيف ومصادر تمويله، لاسيما في العراق تتطلب إنتاج رؤية عالمية جديدة تتناسب مع إشكاليات التغيير الذي طرأ على بنية النظام الدولي، لذلك يجب تعزيز وتكتيل الأداء الاستراتيجي النوعي المتكامل للحد من إمكانية مراكمة القوة التي تسعى الجماعات العنفية الإرهابية إلى توظيفها من اجل تحقيق أهدافها المعلنة وغير المعلنة، مما يشكل تحدياً أساسيا لإمكانية صياغة هذه البدائل والخيارات الإستراتيجية بعناية فائقة في دوائر التخطيط الاستراتيجي العراقي التي توفر بطبيعة الحال الفرص الايجابية لكيفية فهم العلاقة بين طبيعة التهديد وصياغة إدراك عقلاني رشيد يستند إلى مقومات الاستجابة الذكية في كيفية مواجهة تحديات ظاهرة التطرف العنيف، إي أدراك التهديد ومضمونه، وتخمين الإمكانات والنوايا، أي إن إدراك التهديد هو المتغير الحاسم ما بين السلوكيات المتطرفة والفعل ورد الفعل في إطار العلاقات الدولية المعاصرة، وهذا الأمر ذو علاقة ارتباطيه بإمكانية فهم مداخل إدراك التهديد التي تتداخل ضمن ثلاثة حلقات تكاملية، الأولى، أدراك الأهداف والمصالح، والثانية، الدوافع والحوافز، والثالثة، إدراك السلوك العنفي، وهذا التأطير النظري يوفر لصانع القرار الاستراتيجي مدركات ذهنية وفرص ايجابية لتحديد مقوم الاستجابة الفاعلة لمواجهة تداعيات ظاهرة التطرف العنيف، فضلاً عن الفرضيات الأخرى ذات العلاقة بادراك الذات، وإدراك حجم التهديدات في المحيطين الإقليمي والدولي ومدى التقاطع والتلاقي، وإدارة التغيير، فضلاً عن مكامن قوة الدولة والوهن الاستراتيجي، كل ذلك يشكل مقومات شاملة ومهمة للإدارة الإستراتيجية الناجعة والعقلانية لصياغة خيارات ذات مضامين شاملة لمكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى ظاهرة الإرهاب.

إن إشكالية البحث تدور حول فكرة مفادها: إن التطرف العنيف يشكل حقيقة واقعة لها تأثيرات متناثرة على كل جوانب الحياة الإنسانية، نتيجة تنوع أسبابه ومصادره والتي مازالت البيئة العراقية تعاني من إسقاطاتها السلبية هذا من جانب، ومن جانب أخر أحادية الأساليب والتدابير المستخدمة في إطار مكافحة التطرف العنيف واعتمادها على كيفية توظيف القوة الصلبة دون صياغة مدركات إستراتيجية ذات خيارات متنوعة الأداء بما يكفل لنا إمكانية تكتيل قدرات شاملة تعزز من فاعلية الأنساق التأثيرية في أطار مكافحة التطرف العنيف، لاسيما إن هناك إمكانية للتحول في سلوك التنظيمات المتطرفة من الاشتباك المباشر إلى توظيف ما يسمى بالخلايا النائمة لمرحلة ما بعد تنظيم داعش الإرهابي، مما يتطلب صياغة إستراتيجية وطنية لمنع ومكافحة التطرف العنيف، لذلك يمكن لنا بلورة مجموعة من التساؤلات الاتية:

١- ما المقصود بالتطرف العنيف ودلالاته اللغوية والاصطلاحية؟
٢- ما هي أسباب التطرف العنيف ؟
٣- ما هي مستويات التطرف العنيف؟
٤- ما هي ممكنات الاداء الاستراتيجي في مكافحة التطرف العنيف(طبيعة البدائل واليات التوظيف؟
٥- ما هو دور وسائل الأعلام في توظيف التربية الأمنية في إطار مكافحة التطرف العنيف؟
٦- ما هو دور التنمية البشرية في مكافحة التطرف العنيف؟



٧- ما هي الآليات الأساسية لتوظيف دور المؤسسات لمجتمعية في إطار مكافحة التطرف العنيف؟

واتساقاً مع الإشكالية التي تم طرحها والتساؤلات المطروحة، فقد انطلق البحث من فرضية مفادها: إن هناك علاقة طردية تقوم على وجود ارتباط وثيق بين توظيف ممكنات الاداء الاستراتيجي للقوة وصياغة مدركات الفعل الاستراتيجي التي تسهم في منع ومكافحة التطرف العنيف، إي كلما تمكنا من توظيف بدائل متنوعة في مكافحة التطرف العنيف وأنماطه المستحدثة، كلما تمكنا من تعزيز أو توظيف مجموعة من الرؤى والتصورات والسلوكيات ذات العلاقة بالأداء الاستراتيجي العقلاني المتوازن حيال البيئتين الداخلية والخارجية مما سوف يسهم ذلك في الارتقاء بمكانة الدولة وترقية أدوارها في مواجهة هذه التحديات ذات العلاقة بمكافحة التطرف العنيف وتمويله أو قد تؤدي إلى التراجع إذا ما كان خيارات الأداء الاستراتيجي سلبية.

وعليه فقد انتظم البحث ضمن إطار أربعة مباحث، المبحث الأول تناول، مفاهيم التطرف والتطرف العنيف(لغة واصطلاحاً)، أما المبحث الثاني، فقد اختص بدراسة أسباب التطرف العنيف، أما المبحث الثالث فقد ركز على مناقشة مستويات التطرف العنيف، في حين جاء المبحث الرابع في اطار توظيف خيارات الاداء الاستراتيجي في مكافحة التطرف العنيف من خلال اعتماد مقاربة القوة الذكية، فضلاً عن المقدمة والخاتمة.

المبحث الأول: في مفاهيم التطرف والتطرف العنيف(لغة واصطلاحاً):

أولاً: مفهوم التطرف لغة: التطرف لغة مشتق من الطرف اي (الناحية) او منتهى كل شي، وتطرف(أتي الطرف) وجاوز حد الاعتدال ولم يتوسط، وكلمة التطرف تستدعي للخاطر كلمة الغلو التي تعني تجاوز الحد، وهو من (غلا) (زاد وارتفع وجاوز الحد)، ويقال الغلو في الأمر والدين[١]. وتطرف، يتطرف، تطرفاً، فهو متطرف، والمفعول متطرف، أي رأى خصاماً في الشارع فتطرف جانباً او ابتعد إلى الطرف أو الجانب الأخر، ويقال تطرفت الشمس إي دنت إلى الغروب،ويتطرف في أفكاره إي يتجاور حد الاعتدال والحدود المعقولة ويبالغ فيها، وتطرف الشي أي اخذ من أطرافه، فضلا على كونه حد الشيء وحرفه، وعدم الثبات في الأمر والابتعاد عن الوسطية والخروج عن المألوف ومجاوزة الحد[٢]، فالأصل في التطرف تكمن في مسألتين أساسيتين هما، في المسائل الحسية، كالتطرف في ممارسة الشعائر التعبدية، وفي المسائل المعنوية كالتطرف في الدين والفكر والقيم والسلوك[٣].

ثانياً: مفهوم التطرف اصطلاحاً: التطرف مصطلح يستخدم للدلالة على كل ما يناقض الاعتدال زيادة أو نقصاناً، والتطرف بهذا المعنى هو أسلوب مغلق للتفكير يتسم بعدم القدرة على تقبل أية معتقدات تختلف عن معتقدات الشخص أو الجماعة أو على التسامح معها، إذ يرى الدكتور عزمي بشارة إن الهدف السياسي للمتطرف هو الذي ينفي الواقع المناقض للفكرة، ويعد الساعين إليه بديلا للأخلاق، ويشغل مكانة مبدئها الأعلى بحيث تشتق منه أو هو هدف يخضع الأخلاق له بصورة كاملة بحيث لا يتمتع المعيار الأخلاقي بأي استقلالية عن الهدف السياسي[٤].

يعد التطرف عملية تعلم وتنشئة نفسية واجتماعية تطورية تراكمية وتفاعلية رسمية وغير رسمية، وعملية بناء معتقدات واتجاهات نحو الذات والأخر تتطور تدريجياً من السياق إلى الفكر ثم إلى الفعل، وتخالف النظام الاجتماعي العام وتتمركز في التفاعل بين الشخصي للجماعة وتوظف العنف والأساليب غير الديمقراطية بهدف تغيير المجتمع قسريا وإعادة بناء الهياكل

الاجتماعية وفق معتقد الجماعة واستبعاد وإقصاء الأخر مع مشاعر سلبية تتسم بالكراهية، وتعمل وفق مسارات شخصية ووسيطة وكلية ذات مسارات أفقية بين الحاضنات، وعمودية التطوري الشخصي(٥).

وفي السياق ذاته يفهم التطرف بأنه العملية التي يتم بموجبها تبني نظام معتقدات متطرف بما في ذلك الرغبة في توظيف أو تعزيز أو تسهيل العنف كطريقة في التأثير على التغير الاجتماعي(٦).

والتطرف هو اتخاذ الفرد أو الجماعة موقفاً متشدداً إزاء فكر أو إيديولوجية في قضية ما أو محاولة خلق نوع من التعصب الديني في أطار بيئة الفرد أو الجماعة(٧).

إذن التطرف هو عملية انتهاج نظام القيم المتطرفة في السلوك جنبا إلى جنب مع التعبير بالقبول والدعم أو استخدام العنف والترهيب كوسيلة لتحقيق التغيرات أو تحفيز الآخرين على القيام بذلك، لاسيما إذا علمنا إن المرحلة الأكثر خطورة من التطرف من قبل فرد أو مجموعة هي الأفعال الإرهابية(١).

بتوصيف أخر التطرف عملية تقود إلى نشاط إيديولوجي أو دني لإحداث التغير الراديكالي في البنية المجتمعية، عن طريق توظيف المدركات ألتأثيري المعنوية والمادية للفرد أو الجماعة في من اجل الوصول إلى تحقيق أهداف سياسية(٢).

ثالثاً: في مفهوم التطرف العنيف: يعد التطرف العنيف ظاهرة مركبة تشتمل معاني التطرف الفكري وتحوله من مستوى الفكر إلى مستوى توظيف العنف والإرهاب شريطة توافر البيئة الحاضنة له، إذ يشمل مفهوم التطرف العنيف مختلف أشكال التطرف المصحوبة بالعنف في إطار الدولة والمجتمع، كما أن أساليب مواجهته لا تشتمل على الأساليب العسكرية فحسب بل الأساليب غير العسكرية كالإجراءات الوقائية واسلون المواجهة الفكرية، وهنا نلاحظ توصيفا للبعد الأيديولوجي للتطرف العنيف، لاسيما انه قبل ان يتحول إلى ممارسة النشاط العملي يكون عبارة عن مجموعة من الأفكار التي يقتنع بها الفرد عبر مراحل معينة تختلف مدتها تبعا للتركيبة النفسية للفرد ذاته وتبعا لدرجة تأثير بيئته الاجتماعية والسياسية(٣).

وفي أطار خطة لمنع التطرف العنيف عقدتها منظمة الأمم المتحدة في كانون الأول عام ٢٠١٥، تم تقديم الوصف الآتي: التطرف العنيف ظاهرة تتسم بالتنوع وتفتقر إلى تعريف محدد، ولا يقتصر على منطقة أو جنسية بعينها آو على نظام عقائد معين. وقد أشار التقرير الاممي ذاته الى إن التطرف العنيف يؤدي تحفيز الفعل الإرهابي، كما ان تحديد تعريف للظاهرة يكون من اختصاص الدول الأعضاء، فضلا على ان هذا التعريف يبقي مفهوم التطرف العنيف* غامضاً ويجعله قابلاً للتأويل وإمكانية تغيير مفرداته(٤).

وفي ظل التطور الذي وصل إليه آليات الفعل الإرهابي وتوظيفه التكنولوجيا في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، فضلا على تطور دراسات الشخصية الإرهابية والعوامل المؤدية إلى الانخراط في أطار نشاطات الجماعات والتنظيمات المتطرفة، لذا أصبح من المتفق عليه إن مفهوم التطرف العنيف يشتمل على توظيف خيارات المواجهة غير العسكرية، لان الأمر يتعلق أساسا بمنظومة فكرية عقائدية متطرفة قد تتحول في إيه لحظة إلى ممارسة العنف المسلح والإرهاب، لاسيما إذا أخذنا أنموذج داعش نجد إن التفكير بالتطرف كمجال لفاعلية الحركات والتنظيمات الإرهابية في العراق أصبح يشكل تهديدات فعلية حيال منظومة الأمن الوطني، لاسيما بعد هزيمة التنظيم الإرهابي، إذ إن إمكانية التحول في سلوكيات التنظيمات المتطرفة من

الاشتباك المباشر إلى وضع التحضر أو كما يسمى تفعيل نشاطات الخلايا النائمة، الأمر الذي يفرض علينا انتهاج إستراتيجية واضحة لمكافحة التنظيمات الإرهابية إي الانتقال من مكافحة الإرهاب إلى مواجهة سلوكيات التطرف العنيف في ظل أمكانية اعتماد خيارات إستراتيجية فاعلة لمنعه من التحول مرة ثانية إلى دائرة الفعل الإرهابي[١].

يفهم مفهوم التطرف والمتطرف أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين، إذ يفهم المتطرف بأنه شخص يخفي شعور كامن برغبة عميقة تتمثل في تغيرات اجتماعية وسياسية أصولية، أما التطرف يفهم على انه تطور الجاهزية لتحقيق ودعم التغيرات البعيدة المدى في إطار البنية المجتمعية والتي تتعارض مع النظام العام او تحمل في ثناياها تهديدات مباشره له[٢].

ويعرف التطرف العنيف بأنه العملية التي يقدم بها الأفراد لاسيما الفئة العمرية الشبابية إلى نظام الرسائل والمعتقد الإيديولوجي الذي يحفز للانتقال من المعتقدات السائدة المعتدلة إلى تبني وجهات نظر متشددة، إذ إن التفكير المتطرف بأي حال من الأحوال إشكالية في نفسها، ويصبح تهديدا للأمن الوطني نتيجة الذين يتبنون أو ينخرطون في أعمال العنف و العمل المباشر كوسيلة لتعزيز التشدد السياسي والفكري والديني[٣].

أما جنسن فقد عرف التطرف العنيف بأنه عملية يستند من خلالها الأفراد تدريجيا على الآراء والأفكار التي قد تؤدي إلى إضفاء الشرعية على العنف السياسي هذا من جانب، ومن جانب أخر عرف أونكيرنك التطرف العنيف: بأنه عملية تطوير الشخصية بحيث يعتمد الفرد أكثر من أي وقت مضى على توظيف أفكار وأهداف سياسية أو دينية متطرفة ويتولد لدية الاقتناع بأن بلوغ هذه الأهداف يبرر الأساليب المتطرفة بعده عملية نفسية واجتماعية للالتزام بمذهب سياسي او ديني متطرف[٤]، وهذا يقودنا إلى القول إن التطرف العنيف هو العملية التي يقوم بها الأفراد من تلقاء أنفسهم أو كجزء من مجموعة ومن ثم قبول الايديولوجيات المتطرفة، لذا فان التطرف العنيف هو الظاهرة التي برزت في أوائل القرن الحادي والعشرين بسبب البيئة الإعلامية الجديدة التي أسهمت في تمكين أنماط الاتصال التي يمكن توظيفها من قبل الأفراد والجماعات لممارسة الإقناع والتنظيم وسن العنف مع إمكانية حدوث ذلك بشكل كبير ولكن بدون التيقن من كيفية حدوث الفراغ ألمفاهيمي الذي يملئوه التطرف.

إذن التطرف العنيف هو عملية فردية أو جماعية تكون عادة في حالة استقطاب سياسية وتخلي عن الممارسات العادية للحوار والتوافق والتسامح بين الجهات والجماعات السياسية التي لها مصالح متباينة من جانب واحد أو من كلا الجانبين في الصراع المزدوج لمصلحة الالتزام المتزايد للانخراط في تكتيكات المواجهة لشن الحروب، ومن خلال تحليل هذا التعريف نجد انه يشتمل على[١]:

١- التوظيف غير العنيف عن طريق الوسائل الإكراهية الضاغطة.
٢- أشكال مختلفة من العنف السياسي بخلاف الإرهاب.
٣- نشاطات التشدد العنيف في شكل من أشكال الإرهاب وجرائم الحرب.

المبحث الثاني: أسباب التطرف العنيف :

إن فهم أسباب التطرف يتطلب فهما دقيقاً لمكوناته وأسبابه على المستوى الجزئي(الفرد)، والمستوى الوسطي (الأسرة)، والمستوى الكلي(المجتمع)، لاسيما انه يرتبط بمفهوم التطرف عدة مفاهيم ذات علاقة بالتطرف العنيف والتشدد، واجتثاث التطرف، والانفصال عن الفكر المتطرف، لاسيما إن التطرف هو عملية تعلم تراكمية تطورية، تستند إلى بناء نظام إيديولوجيا

ومعتقدات متعارضة مع النسق الاجتماعي عن طريق توظيف القوة والعنف كوسيلة في تحقيق الأهداف والتفاعل عن طريق إحداث عملية تغيير قسري الذي يرتكز على تعزيز المشاعر السلبية التي تتسم بالكراهية نحو الأخر وكيفية إقصائه وتشكيل قاعدة للتمركز الجمعي والاجتماعي والديني والسياسي[٢]، وفي ضوء ذلك سوف نركز على دراسة أسباب التطرف العنيف وفق التدرج الآتي:

أولاً: محركات التطرف العنيف عوامل الدفع والجذب: إن عوامل الدفع تشير إلى أن الظروف الهيكلية التي يمكن أن تدفع الفرد إلى التطرف العنيف خصوصية الظروف التي تدفع الأفراد نحو الانتماء للمجموعات المتطرفة العنيفة، عدم وجود فرص اجتماعية واقتصادية(البطالة والفقر)، والظروف الاجتماعية والاقتصادية، التهميش والتمييز والظلم الاجتماعي، وضعف إجراءات الحكومة سوء إدارة الحكم وانتهاكات حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتوظيف السجناء داخل السجون لتطوير ونشر الشبكات المتطرفة والإرهابية، أما عوامل الجذب للانضمام إلى للجماعات المتطرفة فهي تشمل مجموعة من الحوافز الفردية لاستقطاب المجندين المحتملين، والأساس المنطقي المستخدم لتشريع العنف، كتشويه وإساءة توظيف المعتقدات والإيديولوجيات السياسية والاختلافات العرقية والثقافية[٣].

إن عوامل الدفع على سبيل المثال المظالم المحلية، والمشاكل الشخصية، وعوامل الجذب مثل القرابة، الإيديولوجية المتطرفة، والخطابات المتطرفة، التي تلعب دورا في التطرف والتعبئة على العنف. وغياب برامج الحماية التي توفرها السياسات الوطنية للتربية السلمية داخل الأسرة وضعف برامج التأهيل والمساعدات والرعاية الاجتماعية، انتشار الأفكار المتطرفة في قطاع التربية والتعليم[٤].

كما إن عدم مأسسة الاهتمام بقضية التطرف، اذ لا يزال يعكس الطابع اللحظي أو الانتقائي، على سبيل المثال إن الكثير من التصريحات الرسمية لا تذكر التطرف إلا مقرونا بالإرهاب، مما افرز لنا واقعا مقرونا بخاصية الطابع الانتقائي في التعامل مع أشكال التطرف، لذا فان السياسات الحكومية الداخلية لا تزال تتعامل مع التطرف الديني على انه الشكل الأكثر أهمية دون ايلاء اهتمام مماثل للأبعاد الأخرى للتطرف مثل التطرف السياسي، والتطرف الاجتماعي، فضلا على الطبيعة المتحولة للجماعات المتطرفة بحسب خصوصية البيئة التي تعمل فيها[١]، هذا من جانب، ومن جانب آخر إن محدودية الجهات المعنية بمكافحة بالتطرف، إذ لا تزال مرتبطة بدور المؤسسات الأمنية والعسكرية، دون تطوير نوعا من الشراكة بين مراكز الفكر، مؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الأمنية لتكون قادرة على مكافحة التطرف العنيف بصورة فعالة[٢].

ثانيا: العوامل النفسية والاجتماعية التي تشكل دوراً كبيراً في تعزيز مخرجات التعصب والعنف، إذ نجد إن جميع هذه العوامل تكمن في ما تحمله نفوس الآخرين من تعصب متزامن بمظاهر الغضب والعدوانية، فعلى سبيل المثال نرى غلبة مفهوم التعصب على المواطنة، إذ يظهر المفهومين في الأنساق الاجتماعية، إذ تصبح كل فئة في المجتمع تدافع عن حقوق طائفتها أو دينها بغض النظر عن اشتراكهم في الكرامة الإنسانية، لذا نجد بروزا واضحا للحكومات ذات التقسيمات الطائفية[٣].

فالجهل بالدين وأصوله وقواعده ومقاصده، إذ إن النظرة السطحية للدين من أكثر أسباب التعصب والتطرف، على سبيل المثال الإنسان المتمسك بالدين بشكل سطحي يبتعد عن روح الدين ومقاصده التي جعلها الله هدفا لوجود الإنسانية، أما الجاهل يتمسك بأمور لم يأمر بها الدين ظناً بانها من أصول الدين، لاسيما إن هناك تفسيرا للعقيدة وفقا للمصالح الفردية أو الجماعية، لذا فقد تسببت الاختيارية المنحازة في تكوين صور الغلو والتطرف على حساب الموضوعية الوسطية(٤)، فالتعصب الديني هو التزمت والغلو في الحماس والتمسك الضيق الأفق بعقيدة أو فكرة دينية مما يؤدي إلى الاستخفاف بآراء ومعتقدات الآخرين ومحاربتها والصراع ضدها وضد الذين يحملونها، وهي حالة مرضية على المستوى الفردي والجماعي تدفع إلى سلوكية تتصف بالتطرف والبعد عن العقل والاستهانة بالآخرين ومعتقداتهم(٥).

ومن الأسباب الأخرى للتطرف العنيف مدى فاعلية مدخلات ومخرجات التعليم والتنشئة الاجتماعية* التي تستند على ثقافة الاستعلاء ورفض الأخر وتراجع التفكير النقدي وانتفاء ثقافة المشاركة السياسية، لان التصورات التأمرية جعلت الأفراد يميلون نحو العداوة بدون النظر عل أنهم بشر يمكن أن تختلف أفكارهم ونظرتهم من حيث العقائد والعادات والتقاليد، فضلا على الخطابات الدينية المتعصبة التي تستند إلى تأويلات وتفسيرات خاطئة، وثلاثية الفقر والأمية والجهل التي تحفز الأفراد نحو الانسياق وراء خطاب ديني مشوه و فتاوى وتأويلات مغلوطة، بسبب عدم مراعاة عنصر التعقيد والتشابك والتداخل الذي توجد عليه القضايا المعروضة يؤدي بالضرورة إلى إلغاء الاختلاف والاجتهاد، بل كثيرا ما تعطل فعالية العقل، لان الأمر في منطق الغلاة بسيط له أجوبته الحاسمة، فضلا عن عدم التفرقة بين النص الإلهي وأقوال العلماء، إذ يعتبر أقوال العلماء دينا غير قابل للخطأ او المناقشة(١).

كما إن غياب النظرة العلاجية لظاهرة التطرف العنيف، إذ تم استغلالها محليا ودوليا، مما أدى إلى بروز منظمات إرهابية كالقاعدة وتنظيم داعش الإرهابي، التي تسعى لتوظيف جهودها لنشر إيديولوجيتها الدينية في الإطار السياسي، مما ساعد في بروز مصطلحات كالتطرف العنيف(٢).

ثالثاً: العوامل السياسية: إن فشل الأنظمة السياسية القومية التي سيطرت على الحكم في معظم الدول الإسلامية بعد انتهاء مرحلة السيطرة الاستعمارية في تجسيد وتحقيق الأهداف التي كانت تسعى إليها شعوبها، فضلا على لجوء الأنظمة السياسية في الدول الإسلامية إلى توظيف العنف والاضطهاد في مواجهة المطالب الشعبية التي كانت تنادي بها الشعوب الإسلامية، مما ولد بالمقابل شعوراً لدى البعض بأن الحل هو العودة إلى القيم الإسلامية التي هجرها المسلمون ففقدوا أمجادهم وتفوقهم(٣).

إن دعم الدول الغربية للمساعدة في تأسيس الجماعات الدينية التي أمدتها وساندتها ماديا ومعنويا في قتال السوفيت في أفغانستان عام ١٩٧٩، ومشاعر العداء الواضحة للمسلمين في الدول الغربية، وظهور التصرفات المسيئة للإسلام ومعتقداته مثل فرض حظر الحجاب في بعض الدول الغربية، والنشر المتكرر لرسوم مسيئة للرسول(ص) في بعض الصحف الأوربية، كل ذلك اوجد مصداقا لدعوات الجماعات الإسلامية المتطرفة التي تنادى وتدعو إلى الجهاد ضد الكفار، وللدلالة على ذلك نستطيع ان نؤشر الهجوم على صحيفة شارلي ابيدو الفرنسية عام ٢٠١٥ بعد نشرها رسوما مسيئة للرسول (ص) الا دليلا على ردود الفعل التي اكتسبت طابعا عنفيا متشدداً(٤).



إن التحولات التي مرت بها منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات الماضية كانت فرصة جيدة للتنظيمات المتشددة لتطوير آليات عملها، إذ أثرت العولمة وتداعياتها في المنطقة التي تكفلت في الوقت ذاته بتعزيز الخطاب الأصولي الذي تجاوز حدود الدولة في المنطقة، إذ يفترض السياسي والأستاذ الجامعي الفرنسي (أوليفيه روا): إن الأصولية هي شكل الدين الأفضل تكيفا مع العولمة، لأنه يضطلع بإزالة هويته الثقافية المحلية، ويتخذ من ذلك أداة لطموحه إلى العالمية[٥].

إن هذا الخطاب المتأثر بالعولمة والمبشر بإطار أيديولوجي ومتجاوزا لحدود الدولة، كان له صدى عند التنظيمات الإرهابية المتشددة، وهذا الأمر كشف لنا عن هشاشة بنيوية في الدول العربية الإسلامية، إذ تراجع دور الدولة في ضبط أمنها وحدودها، وتعاظم تأثير الانتماءات الأولية، وتعزيز ادوار الفاعلين من غير الدول لاسيما الجماعات العنفية التي قامت بتوسيع تحالفاتها العابرة للحدود الوطنية ، لاسيما في ظل دور الوسطاء الذين يقومون بنشر الخطاب الإيديولوجي والديني المسيس الذي يحض بشكل مباشر وغير مباشر على التطرف العنيف[١].

المبحث الثالث: مستويات التطرف العنيف:

إن عملية التطرف العنيف تتطور زمانيا ومكانيا ويغذيها على المستوى الشخصي الأزمات الشخصية والضغوط العامة في ظل وجود حاضنات تبني وتعزز قيم التطرف العنيف، اذ ينتج عن هذه الأزمات والضغوط العامة بناء نظم معتقدات متطرفة صفرية، ويؤدي تكوين نظام معتقدات صفرية وستاتيكية إلى تمركز شخصي وجماعي واجتماعي وديني وثقافي وعرقي مولدا مشاعر سلبية تتسم بالكراهية والرفض للأخر وفي ظل هذه الاتساق السلبية وبالتزامن مع تقلص فرص التنمية والتمكين السياسي والاجتماعي يتم توظيف وسائل غير ديمقراطية تستند إلى استخدام العنف في كيفية التعامل والتفاعل مع الأخر في ظل استراتيجيات الإقصاء والاستبعاد للأخر، مما ينتج لنا سلوكيات اندفاعية ذات مؤشرات سلبية نحو الأخر، فضلا عن محاولة التغيير القسري لسلوكيات وانساق البنية المجتمعية والتي تؤدي بالمحصلة إلى إنتاج تفاعلات التطرف العنيف، لاسيما إن عملية التطرف العنيف عملية تطورية ذات مسارات أفقية بين الحاضنات ذات المحركات الاجتماعية بشقيها الرسمي وغير الرسمي والحاضنات الكبرى المتمثلة بالثقافة الاجتماعية المتطرفة، ومن هنا يمكن لنا أن نركز على مستويات التطرف العنيف وفق الأنساق الآتية:

أولاً: المستوى الجزئي او الشخصي: يشمل المستوى الجزئي النزعات والصفات الشخصية عن الفرد كالعدوانية وضبط الذات المنخفض، والاندفاعية السلبية، وخبرة الفرد في مجال المظالم أو ارتباطه بها أو عضويته في جماعات متطرفة أو الشعور بالحرمان النسبي والظلم وعدم المساواة في مجال العدالة الاجتماعية، فالتطرف العنيف ليس اختيار شخصي بحت ، بيد انه نتيجة تنشئة اجتماعية تراكمية لمجموعة تفاعلات تبدأ بالاستعدادات والخبرات الشخصية للفرد ويتطور ضمن مسارات وحاضنات تساهم في تكوين المعتقدات المتطرفة وتؤدي إلى ترسخيها في ذهنية الفرد في إطار منظومته الاجتماعية، هذه المعطيات التراكمية على المستوى الشخصي تحفز الفرد إلى بناء أيديولوجية ومعتقدات متطرفة خارجة عن أطار النظام الاجتماعي تتشكل على المستوى الصفري غير القابل للنقاش الذي يرتكز إلى الخبرة ي مجال الأزمات ولاسيما أزمة الهوية والانكشاف العاطفي، وعدم الرضا، والشعور بالمظالم، وتجذر النظرة الايجابية للعنف في ذهنية الفرد وفق

مسارات تراكمية تؤدي إلى شرعنة العنف وتطوير ضبط ذاتي منخفض يمتاز بالاندفاعية العدوانية العنيفة ويتم ترجمته إلى سلوكيات متشددة تجاه المجتمع[٢].

ثانياً: المستوى الوسيط: ويشمل الأسرة والمدرسة التي يتعلم فيها الشخص سلوكيات وقيم التطرف عن طريق تعزيز مدركات التنشئة الاجتماعية بشقيها الرسمي وغير الرسمي، اذ تتكون جذور التطرف في الحاضنات غير الرسمية، فانتشار قيم ومعتقدات وسلوكيات التطرف العنيف، لاسيما عن طريق آليات التنشئة الاجتماعية قد تشكل المحفز الابتدائي في بناء معتقدات وأفكار متشددة في ذهنية الفرد، وتعد الأسرة هنا المرتكز الأساس في إرساء هذه الأنظمة والمعتقدات المتطرفة في سلوكيات وفقا لسلاسل زمنية مستمرة وفقا للتركيبة البنائية للتنشئة الاجتماعية ومدى انعكاسها على سلوكياته المختلفة، هذا من جانب، ومن جانب أخر يتطور بناء نظم القيم والمعتقدات المتطرفة في أطار الحاضنات الرسمية عن طريق المناهج والكتب المدرسية، لاسيما في إطار توظيف أساليب التنشئة الاجتماعية الرسمية والتعليم الرسمي، والتي تعد إحدى المسارات المحفزة لتطور مستويات التطرف العنيف وفقا نسقين: الأول سلبي يستند إلى إحلال فكر متطرف، والأخر ايجابي فكر متسامح وبناء منومة قيمية وإنتاج معتقدات تستند الى احترام الأخر وتعزز ثقافة الحوار بديلا عن ثقافة العنف والتطرف الفكري[١].

ثالثاً: المستوى الكلي: ويشمل الثقافة المجتمعية التي تشكل الإطار المرجعي العام لقيم الجماعة المتطرفة، إذ تمثل الثقافة الاجتماعية المتطرفة الحاضنة الكلية، فانتشار قيم التطرف ونبذ الأخر بين مجموعات مجتمعية يشكل المظلة الاجتماعية التي تعمل كمحفز للسلوكيات المتطرفة، فالعوامل المحفزة في إطار هذا النسق الاجتماعي الكلي تعد الضغوط العامة محفز على المستوى الشخصي والجمعي للسير في مسارات التطرف العنيف، لاسيما إذا ما تزامنت مع سلبيات عدم المساواة وغياب العدالة الاجتماعية، إذ يمثل المشكلات الاجتماعية ما الفقر والبطالة لاسيما عند الفئة العمرية الشبابية العنصر الأساس المغذي للتطرف العنيف في ظل تنامي مشاعر الكراهية والحقد وعدم قبول الأخر مما يولد سلوكيات ذات طابع متشدد في المدركات الذهنية والنفسية لهذه الفئة الشبابية في ظل تمركز عرقي، ديني عشائري مما يسهل عملية توظيفها للترويج لسلوكيات التطرف العنيف[٢].

المبحث الرابع: توظيف خيارات الاداء الاستراتيجي المؤسساتي في مكافحة التطرف العنيف(مقاربة القوة الذكية انموذجا):

يعد التطرف العنيف ظاهرة مهددة لأمن واستقرار الدول والمجتمعات الإنسانية، إذ أنها تتخذ من ظروف البيئة الداخلية وخصوصية النسق الدولي فرصة للتمدد والانتشار، لاسيما إن هناك عملية مزاوجة لتوظيف التطرف على مستوى الفكر وممارسة الإرهاب عملياً، لذا فأنها تشكل تهديدا حقيقاً يحتاج إلى انساق وخيارات إستراتيجية للتعامل معه، لذا لابد من النظر إلى الجهود الهادفة إلى منع التطرف العنيف ضمن إطار أكثر شمولية من المواجهات الأمنية والعسكرية، لاشك إن مقومات الاستجابات الأمنية- العسكرية مهمة إلا أنها غير مكتملة ولن تعالج الظروف العديدة الكامنة التي تولد التطرف العنيف، لاسيما إن مشكلة تعريف مكافحة التطرف العنيف فهل الهدف هو منع السلوك العنيف عن طريق فك الارتباط بين الأفراد وجماعات العنف؟، ام انه تحصين الأفراد ضد الفكر المتطرف، وجزء من مشروع أعظم في مجال الهندسة الاجتماعية لمكافحة التطرف؟ إن غياب معايير واضحة هو احد الأسباب التي تجعل قياس نجاح مكافحة

التطرف العنيف أمر صعب للغاية، ولكن بناء على الدلائل الأولى نجد إن الموجة الأولى من برامج مكافحة التطرف العنيف تهدف بصورة عامة إلى بناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في مواجهة الأفكار المتطرفة عن طريق تحفيز الحكومات على الإدماج الشامل والإصلاح التدريجي الذي غالبا ما يكون الإسهام الأكثر قيمة الذي يمكن تقديمه لمنع الأزمات التي تخلق الفرص للمتطرفين، وسوف يتضح لنا ذلك من خلال:

أولاً: الاداء الاستراتيجي في مكافحة التطرف العنيف(خيارات القوة الناعمة):

يشتمل الاداء الاستراتيجي في اطار توظيف القوة الناعمة على عدد من الاستراتيجيات والتكتيكات والتي تتمثل بالاتي:

١- توظيف التعليم لمنع التطرف العنيف: تشمل دعم التعليم وتطوير المهارات وتيسير التوظيف، لان إحدى الافتراضات الكامنة وراء مكافحة التطرف العنيف هي انه يمكن وقاية المجتمعات من التطرف عن طريق توفير فرص العمل والخدمات العامة، وضرورة دعم الاحترام للتنوع البشري وتسهيل إجراءات دخول الفئة العمرية الشبابية للدخول إلى سوق العمل، بيد ان توفير تعليم مجد وبنوعية جيدة قد يساعد على خلق الظروف التي تصعب تكاثر الإيديولوجيات المتطرفة العنيفة، ويمكن للسياسات التعليمية إن تضمن عدم تحول أماكن التعلم إلى منصات خصبة للتطرف العنيف، ويمكن تعزيز مقاربة التعليم والتعلم في تطوير مناعة المتعلمين حيال التطرف العنيف(١)، ومن ابرز وسائل تنفيذ إستراتيجية توظيف التعليم لمنع التطرف العنيف:

أ- تطوير المناهج الدراسية، اذ يمكن تطوير هذه المهارات من خلال مواد تقليدية مثل التربية المنية، التاريخ والأدب، التربية البدنية والدراسات الاجتماعية.

ب- تدريب المعلمين يتم ذلك عن طريق نشاطات هادفة ومكيفة لبناء القدرات التي تصب في إطار معالجة دوافع التطرف العنيف، والمقاربات التعليمية الدامجة، ودور التعليم والمعلمين في الوقاية والمواقف الفردية للمعلمين إزاء العنف والتطرف الفكري، وإصلاح ودعم بيئة المدرسة لتحسن تعلم الطلبة وإنضاج سلوكياتهم بشكل ايجابي، وهنا تتحقق مقاربة إسهام التعليم بخلق البيئة المناهضة للتطرف العنيف(٢).

٢-إعداد إستراتيجية وطنية مستقبلية لمكافحة التطرف العنيف تستند إلى الحوار الأولي بين الحكومات والمجتمعات المحلية التي تستهدفها جهود تغذية نزعات التشدد والتجنيد، وفي هذا السياق يشير مفهوم مكافحة التطرف العنيف إلى مجموعة واسعة من الإجراءات الوقائية التي تنطوي على تحديد العوامل المحلية للتشدد والتجنيد لفائدة التطرف العنيف، وتصميم البرامج الكفيلة بمنع هذه العمليات ومكافحتها، ويشمل ذلك الجهود التي يمكن أن تضطلع بها الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، لاسيما إن التفكير بالتطرف العنيف كمجال لفاعلية الحركات والتنظيمات الإرهابية في العراق أصبح يشكل ابرز التحديات التي تواجه الأمن الوطني، لاسيما لمرحلة ما بعد هزيمة التنظيم الإرهابي، فهناك إمكانية للتحول في سلوكيات التنظيمات الإرهابية المتطرفة من استراتيجيات الاشتباك المباشر إلى اعتماد مقاربة الخلايا النائمة والذئاب المنفردة، لذا فالأمر يتطلب أن تتحول إستراتيجية الأمن الوطني العراقي من مكافحة الإرهاب إلى كيفية مواجهة سلوكيات التطرف العنيف(٣).

٣-بناء الشراكات مع المجتمعات المحلية وتعزيز برامج إعادة التأهيل للتعامل مع التطرف العنيف: هذا النهج الأوسع يمكن تطبيقه على امتداد دورة حياة التطرف المؤدي إلى العنف



انطلاقا من اعتماد خيارات إستراتيجية كيفية منع الأفراد القابلين للتأثر من الانجذاب إلى الإيديولوجيات التي تروج لها الجماعات الإرهابية وصولا إلى إعادة تأهيل بعض الأفراد المتطرفين وإعادة إدماجهم في المجتمع[١]، لاسيما انه من المهم إشراك المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني في برامج مكافحة التطرف العنيف، لأنها لديها قدرة أفضل على كشف العوامل المؤدية إلى التطرف العنيف، وذلك لتمكنها من الوصول إلى مصادر المعلومات والمعرفة وتصور ميداني أفضل مقارنة بالحكومات[٢].

٤- تفعيل آليات معالجة الخطاب الإعلامي المتطرف:والذي يستند إلى كيفية تقديم إجابات عدة على كيفية الوقاية من وسائل التواصل الاجتماعي بما فيها الفيس بوك، تويتر، الواتساب، الماسنجر، والفايبر التي وظفتها عصابات داعش الإجرامية، وكيفية وضع آليات المناسبة للحد من ظاهرة الخطاب الإعلامي المتطرف، ومن ثم فان آليات معالجة الخطاب الإعلامي المتطرف تتطلب الأتي[٣]:

أ- توحيد الخطاب السياسي والإعلامي في آن واحد، فضلا على وضع ضوابط للخطيب الديني الذي يعتلي منصة الخطابات وفق شروط الخطاب المعتدل البعيد عن التطرف.

ب- وضع ضوابط للحد من انتشار المحطات الفضائية التي تخاطب التطرف والمتطرفين.

ج- حث الجامعات على ضرورة توعية الشباب بكيفية استخدام شبكات التواصل الاجتماعي وتجنب الفكر عقائد الفكر المتطرف.

د- تأسيس الحواضن التربوية لاحتواء الشباب وصقل مهارتهم ودمجهم في المجتمع .

هـــ-العمل في وسائل الأعلام على مكافحة الخطاب المتطرف من خلال نشر السبوتات والإعلانات التوعية التي تحث المتلقي على تجنب قوة جذب الأفراد والجماعات نحو سلوكيات لتطرف العنيف، فضلا على تقديم مجموعة من المقترحات لتفعيل دور وسائل الأعلام في مكافحة ظاهرة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب.

و- وضع إستراتيجية إعلامية لمكافحة الخطاب الإعلامي المتطرف الذي تبثه وسائل إعلام معادية، وانتاج مضامين إعلامية تعالج التطرف العنيف .

ز- تعزيز المخرجات الايجابية لتجربة المصالحة الوطنية في العراق ومدى تأثيرها للحد من مستويات التطرف العنيف على مستوى انساق البنية المجتمعية.

٥- توظيف خيارات إستراتيجية غير قسرية لمكافحة التطرف العنيف: إن هذه الخيارات يمكن أن تكون لها ادوار تكميلية إلى جانب الطرق التقليدية المتبعة لتطوير إستراتيجية أكثر استدامة، إذ إن هناك العديد من الخيارات والمناهج العلاجية على المستوى الوقائي بهدف التحصين الفكري وتعزيز بدائل المناعة النفسية[١] عن طريق تفعيل قنوات الشراكة المجتمعية وتوظيف المفاهيم النفسية والاجتماعية والتربوية والثقافية والاقتصادية، والمنهج البحثي والتحليلي ويقصد به القيام بالدراسات والأبحاث لغرض تحليل سلوكيات الجماعات المتطرفة ودراستها من خلال فهم طبيعة أدواتها ومدركاتها التأثيرية حيال الآخرين، اما المنهج السياسي والدبلوماسي ويقصد به وضع الأطر السياسية والدبلوماسية الملائمة للحد من نشاطات الجماعات المتطرفة عن طريق تعزيز مجالات التعاون الدولي والعمل المشترك على المستويات السياسية والدبلوماسية، وتفعيل دور العمل الجماعي على المستويات المحلية والإقليمية والدولية [٢].



٦- إنشاء منصة الكترونية تتعامل بشكل آني وسريع مع كل أنواع البلاغات عن حالات التطرف العنيف وتعزز بفرق من المختصين بالتعامل مع نوعية هذه البلاغات سواء أكان إرهابيا أو عنفا اسريا أو الكترونيا وغير ذلك من صور التطرف العنيف الأخرى [١].

٧- عدم تمويل المجموعات الدينية المتطرفة؛ لان دعم هذه المجموعات يتيح لها ان تنمو وترتكب المزيد من الأعمال ذات المضامين العنفية، لذا يتطلب الأمر إضعاف حوافز التطرف الديني العنيف من خلال تعزيز ثقافة التسامح والاحترام المتبادل [٢].

٨-توظيف الإستراتيجية غير المباشرة في إطار مكافحة التطرف العنيف: يقصد بالإستراتيجية غير المباشرة الاقتراب غير المباشر من الخصم، ويتم توظيف هذه الوسيلة إذا كان احد الخصوم غير واثق من قدراته ومن إمكانية تغلبه على الخصم في إطار الدخول في اختبار مباشر للقوة العسكرية[٣]، وهنا يجب توظيف إستراتيجية الاقتراب غير المباشر ضمن أطار مكافحة التطرف العنيف وذلك عن طريق العمل على إضعاف الخصم (الشبكات الإرهابية والجماعات المسلحة العنيفة) بشكل غير مباشر عن طريق توظيف أدوات القوة الناعمة التي تعمل بالتوازي مع أدوات القوة الصلبة[٤]، ومن هنا يمكن الوصول إلى نتيجة مهمة مفادها: إن التأثير على الجماعات الإرهابية التي تستند إستراتيجية التطرف العنيف من الداخل يعد رهاناً مهماً لتفكيكها والقضاء عليها، وذلك عن طريق توظيف القوة الناعمة لكسب التأييد من جانب الرأي العام العالمي في مكافحة التطرف العنيف والذي يؤثر بشكل مباشر على مستوى التأييد والدعم للجماعات الإرهابية، لاسيما تنظيم القاعدة وداعش، مما سيفقدهم العديد المزايا التي يستغلونها في تنفيذ الفعل الإرهابي سواء على مستوى التمويل أو تسهيل اللجوء والنشاط الإرهابي[٥].

٩- توظيف الدبلوماسية العامة (الشعبية) في مكافحة التطرف العنيف**:** ، فالدبلوماسية العامة هي الوسيلة التي تهدف إلى إدامة الاتصال وبناء علاقات بأفراد ومؤسسات عابرة للقومية من اجل تحسين الإدراك وتقوية انساق العامل ألتأثيري في أنتاج أداء سياسي خارجي ايجابي[١]. وفي هذا الصدد يؤشر لنا جوزيف ناي الابن على إن كلا القوتين الصلبة والناعمة من الخيارات الضرورية والمهمة في مكافحة الإرهاب، ألا إن الجذب اقل تكلفة من الإكراه، إي الدبلوماسية العامة اقل تكلفة من إمكانية توظيف مفردات القوة العسكرية والنتائج السلبية التي سوف تنجم عنها[٢]، وعليه يتم توظيف العديد من الوسائل في أطار الدعاية والتأثير على هذه التنظيمات المتطرفة والإيديولوجيات المستهلكة فكرياً هذا من جانب ولكن من جانب آخر يرى العديد من المحللين إن قنوات الحوار المفتوح بين الغرب والإسلام يشكل احد الدعامات الأساسية لإضعاف نشاطات هذه الجماعات المسلحة، لان مجرد الدعاية لم يعد كافياً أو حلاً عقلانيا ومنطقياً، بل يجب التقرب من الشعوب وتقليص الفجوات السائبة وفراغات القوة التي أنتجت لنا ما يسمى بالتطرف الفكري[٣].

١٠- دور وسائل الإعلام في توظيف التربية الأمنية(التوعوية) في مكافحة التطرف العنيف: يبرز دور وسائل الإعلام الناضج في توظيف مخرجات التربية الأمنية في إطار مكافحة التطرف العنيف وذلك من خلال تبصير الرأي العام بان التطرف العنيف المؤدي الى الإرهاب يستهدف المدنيين الأمنيين وسفك دماء الأبرياء، وتدمير المنشات الحيوية، وتكوين رأي عام مناهض للغلو والتطرف بصورة مختلفة[١]، ومما يؤكد مصداقية ذلك الدور الذي لعبته وسائل الإعلام في تغذية او دعم أو ظهور معادلة ثنائيات العنف والتطرف العنيف من



خلال توظيف الإرهابيين لها في تسويق أغراضهم وغاياتهم في تضليل الأجهزة الأمنية واكتساب السيطرة على الرأي العام عن طريق نشر أخبار العمليات الإرهابية التي يقومون بتنفيذها على اعتبار أن الحملات الإعلامية التي تغطي هذه العمليات تساعد على تحقيق واستكمال أهدافهم الإستراتيجية، إذ يرون في التغطية الإعلامية لجرائمهم معياراً مهماً لقياس مدى نجاح فعلهم الإرهابي لدرجة أن البعض منهم اعتبر العمل الإرهابي الذي لا ترافقه تغطية إعلامية عملا فاشلاً[٢]، أذ ان دورها الجوهري في مكافحة ظاهرة الإرهاب والتطرف الفكري يبرز انطلاقاً من إن الواقع الجديد واحتمالاته المستقبلية اوجد تحديات مهمة وخطره ووضع على المؤسسات الإعلامية مسؤولية مواجهتها والتعامل معها في الحاضر والمستقبل، لاسيما مع زيادة التوقعات بتنامي هذه التحديات في المستقبل،لذلك فأن وسائل الإعلام مطالبة بتطوير بنيتها وفقاً للتطورات السياسية والتكنومعلوماتية الحاصلة على المستويين الإقليمي والدولي، وهنا يمكن لنا أن نقترح مجموعة من الآليات لبيان دور وسائل الإعلام النشطة لمواجهة ظاهرة التطرف العنيف[١]:

أ- وضع آليات واستراتيجيات عملية لمواجهة التطرف العنيف والحد منه تمهيداً للتخلص منه.

ب- ضرورة أعداد برامج تدريبية نوعية لرفع مستوى العاملين في وسائل الإعلام الوطنية، ومدى كفايتهم للتعامل مع القضايا والتحديات الأساسية لاسيما التطرف العنيف.

ج- إعداد برامج تبث باللغات المختلفة للتعريف بالإسلام، وتوضيح التطرف العنيف والأشكال المتزامنة معه ليس لها علاقة بتعاليم الشريعة الإسلامية.

د- إنشاء قاعدة معلوماتية إعلامية حول ظاهرة التطرف العنيف والعمل على تحليل تلك المعلومات بما يسهم في تفتيت أنشطتهم الإعلامية والثقافية.

هـ- توظيف أدوات الثقافة السياسية والتربية التوعوية ووسائلها المختلفة التي تزخر بها وسائل الإعلام لتكون فعالة في تنمية الشباب ومدركاتهم وإمكاناتهم للتصدي لظاهرة التطرف العنيف .

و- تعزيز التبادل الإعلامي بين القنوات الفضائية لمكافحة ظاهرة التطرف العنيف .

ز-تكثيف برامج التصحيح أو المراجعات الفكرية أو التأهيل الفكري أو المناصحة الفكرية عن طريق استقطاب وسائل الاتصال الجماهيري، لاسيما وسائل التواصل الاجتماعي، والمنتديات الثقافية وغيرها، لاسيما إذا أدركنا أن التحول الفكري هي إحدى الأساليب المتطورة في علاج التطرف الفكري[٢].

ح- اعتماد برامج إعلامية شاملة تهدف إلى تنمية الوعي الوطني العام، وتعزيز مفاهيم الانسجام الوطني والتصدي لما يطرح عبر وسائل الإعلام من أفكار هدامة ذات دلالات سلبية للتأثير في الأنساق المجتمعية .

١١- التنمية البشرية ودورها في مكافحة التطرف العنيف:إن التنمية تحدث في سياق مجتمعي له هياكل اجتماعية وقيم وسلوكيات، وفيه منظمات متعددة تدفع بديناميات التنمية البشرية نحو تمكين الإفراد والوصول بهم إلى أقصى استثمار اجتماعي ممكن، والتطرف العنيف من ناحية أخرى سلك تدميري ومنتج اجتماعي موجه ضد الناس والمجتمع، وهو منتج في سياق اجتماعي، وهنا يمكن التركيز على ثلاثة محاور أساسية توضح لنا العلاقة النظرية بين التنمية البشرية والتطرف العنيف[١]:



المحور الأول: تمثل التنمية البشرية محصن ضد التطرف العنيف من خلال تمكين الناس وتوسيع خياراتهم، مما يجعلهم حريصين على حماية استثماراتهم الاجتماعية.

المحور الثاني: إن التنمية قد تؤدي إلى اختلال في البنى الاجتماعية والثقافية، لاسيما التنمية البشرية غير المتوازنة، مما ينجم عنه تهميش فئات من الناس وعزلهم، مما يجعلهم يميلون الى تبني سلوكيات التطرف العنيف في سبيل تحقيق أهدافهم .

المحور الثالث: إن الوصول إلى مرحلة ما يسمى بالتنمية المتخلفة أو المستعصية، قد تمثل جذراً قوياً لإنتاج التطرف العنيف من خلال ضغط البنى الاجتماعية كالفقر والبطالة، الأمية، الفساد، وانتشار ثقافة العنف، وفي ضوء هذه المحاور الثلاثية يمكن لنا تحليل طبيعة العلاقة الارتباطية بين التنمية البشرية والتطرف العنيف كيف؟

إن التنمية البشرية محصن ضد التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب إي صياغة المعادلة الآتية: التنمية البشرية= الأمن البشري، إذن العلاقة بين التنمية والإرهاب علاقة سلبية، ويعتمد هذا التفسير على المساهمة الايجابية للتنمية في التمكين والتحصين الاجتماعي ضد الإرهاب، ومن ثم فان العلاقة السلبية بين التنمية والإرهاب في المجالات التي تكون التنمية فيها متوازنة بين الفئات الاجتماعية والنظام الاجتماعي والثقافي (قوة الأعراف الاجتماعية) التي تشكل إطارا مرجعياً للفرد مما يحول دون انحرافه أو إجرامه، وذلك يعود إلى إن التنمية تشكل تحصيناً اجتماعياً ناجماً عن مساهمتها في تمكين الفرد من توظيف إمكانياته(١)،مما يتطلب وضع حلول جديدة تنبع من مقتضيات التنمية البشرية وذلك من خلال(٢):

أ- ضمان ممارسة الحقوق الأساسية والتمكين لحقوق المواطنة.

ب- محاربة التمييز وتعزيز المساواة في الفرص، لاسيما في مجال التعليم والعمل.

ج- تعزيز اندماج الأقليات العرقية والدينية.

د- تطوير أساليب الحوار المتعدد الثقافات وقبول التنوع الثقافي والاجتماعي والسياسي مع ضمان فرص متكافئة والمشاركة المجتمعية في الإدارة تجنباً للنزوع إلى توظيف قنوات العنف .

أما دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة التطرف العنيف تتضح من خلال قيامها بمساعدة الأفراد، لاسيما الطبقة المهمشة على إمكانية إدماجها ونشر الوعي وتوسيع نطاق الحريات وتقديم خدمات إنسانية واجتماعية، ومن ثم فأن هذه المؤسسات أكثر اتصالاً بإفراد المجتمع وأكثر وعياً بحقوقهم، مما يجعل لديها القدرة والمرونة الكبيرة في تحفيز الأفراد والجماعات للمشاركة في أعمالها التي تهدف الى مكافحة التطرف العنيف، فضلاً عن أن مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في تدابير مكافحة التطرف العنيف سوف يسهم في الحفاظ على أليه التوازن بين الأمن الجماعي والحريات الفردية، لان ضمان ارتباط المواطنين بهذه التدابير سوف يعزز من تماسك المجتمع من خلال مساهمتها في نزع فتيل النزاعات التي يمكن إن تشكل مصدراً لردود أفعال عنيفية ذات دلالات إرهابية(٣).

١٢- توظيف دور المؤسسات المجتمعية في مكافحة التطرف العنيف:تعد الأنساق الاجتماعية كياناً اجتماعياً ينتظم فيه الإفراد طوعاً لتحقيق غاية أو من اجل إشباع حاجة، كما تتعدد الأنساق الاجتماعية بتعدد حاجات الإفراد والجماعات، إذ يرى البعض أن هذه الأنساق عبارة عن تنظيمات اجتماعية قد تكون رسمية أو غير رسمية تعمل على مساعدة أفراد المجتمع للوصول إلى مستوى لائق من الحياة الإنسانية الكريمة في أطار علاقات



اجتماعية يستطيع الجميع فيها المساهمة والمشاركة في تنمية وتطوير المجتمع ضمن قيم وعادات وتقاليد المجتمع(١). وتؤدي الأنساق الاجتماعية دوراً مهماً في المحافظة على الأمن من خلال أعمالها وبرامجها الموجهة للمجتمع(٢). وهنا نستطيع أن نحلل ادوار بعض الأنساق الاجتماعية الفاعلة في مكافحة التطرف العنيف(٣):

-النسق الديني: يمثل النسق الديني احد الأنساق المهمة في حفظ توازن المجتمع ويتكامل مع الأنساق الاجتماعية الأخرى لإحداث التوازن والأمن داخل منظومة البناء المجتمعي، ويتضح أداء النسق الديني من خلال اضطلاعه بمجموعة من الوظائف ذات الطابع الوقائي داخل المجتمع لعل لبرزها:

أ- إبراز أهمية التكامل الاجتماعي الذي يفرضه الإسلام لضمان أمن الفرد والمجتمع.

ب- تعزيز الأدوار الايجابية للتنشئة الدينية في ضبط وتقويم النوازع الشخصية- النفسية لدى الأفراد في أطار المجتمع.

ت- نشر الوعي الديني بين أفراد المجتمع، والالتزام بأوامر الدين واجتناب نواهيه.

ج- تقديم الخدمات إلى أفراد المجتمع المعوزين، والتوجيه والتربية الدينية، والعمل على منع الجريمة عن طريق التهذيب النفسي، وتكوين أراء مضادة للسلوكيات السلبية، ولاسيما العنفية.

ومن هنا نرى أن النسق الديني يؤدي ادوار أساسية في أحداث التوازن والاستقرار داخل المجتمع بصفته المحرك الأساس لسلوكيات أفراد المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر، ولتفعيل الدور الوقائي للنسق الديني داخل بناء وثقافة مجتمع ما لابد من طرح آليات جديدة تتفاعل مع المتغيرات الحضارية وتتناغم مع التعليمات الشرعية عن طريق تحصين فكر وعقول الشباب من إي انحرافات فكرية مضللة وموظفة من قبل وسائل الإعلام المختلفة، وتنبيه الشباب إلى خطورة الانحراف وراء الجماعات المتطرفة، فضلاً عن حث الخطباء ورجال الدعوة والوعظ والإرشاد للتركيز على التوعية الأمنية وتوضيح أخطار الإرهاب المتزامن مع مظاهر التطرف الفكري الهدام، وإشاعة روح التسامح والصفح وقبول الأخر، والنأي عن مظاهر الغلو والتكفير الذي يؤدي بالمحصلة إلى تفكيك النسيج الاجتماعي الوطني الذي يكون بيئة خصبة حاضنة لبروز الإرهاب بجميع أشكاله(١).

-**النسق الأسري:** إن النسق الأسري يؤدي دوراً كبيراً في عملية الضبط الاجتماعي وتوجيه سلوك الأفراد، مما جعل هذا النسق يحظى باهتمام من جميع المختصين، لان صلاح المجتمع واستقامته يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بمخرجاته، إذ تقوم الأسرة بعملية التنشئة والتعليم والتوجيه مما ينعكس على سلوك الأفراد وممارساتهم من خلال الدور الذي يقوم به النسق الأسري المتمثل في حفظ النوع الإنساني وتوجيه سلوك الأبناء(٢). وهنا تتوزع انساق التنشئة الأسرية بين عدة أنواع لعل أبرزها التنشئة الدينية والتي يقصد بها الممارسات السلوكية وعمليات الإدراك المتعددة التي توفر الحماية للفرد وتزكي النفوس، في حين أن التنشئة الاجتماعية تستند إلى تحقيق جانبين أساسيين، الأول، الجانب الوقائي وهو يعني الدور الذي تقوم به الأسرة في سبيل تحصين أفرادها ضد جميع المؤثرات السلبية في المجتمع، والأخر، الجانب العلاجي، وهو يشمل عملية لاحقة في حالة وجود خلل في العملية الوقائية السابقة، إذ تقوم الأسرة بمتابعة سلوكيات إفرادها بصورة مستمرة وتلمس مكامن الخلل، والعمل على معالجتها قبل أن تترجم إلى أفعال عدوانية في أطار البناء المجتمعي(٣).



ثانياً:الأداء الاستراتيجي في مكافحة التطرف العنيف(خيارات القوة الصلبة): يتمثل الأداء الاستراتيجي في إطار توظيف القوة الصلبة على استراتيجيات الاختبار المباشر للقوة العسكرية، لاسيما فيما يتعلق بالأداء الاستراتيجي لمكافحة التطرف العنيف ، إذ إن وسائل مكافحة التطرف العنيف تعتمد على القدرات الإكراهية(القسرية) للدولة، وهناك وسيلتين أكثر شيوعاً هما أنموذج العدالة الجنائية، وأنموذج الحرب، ويشترك الأنموذجان في اعتمادها على احتكار الدولة للوسائل العنفية، إذ تتحمل الشرطة المسؤولية الرئيسة في تطبيق أنموذج العدالة الجنائية من جانب، ومن جانب أخر يتحمل الجيش المسؤولية عن أنموذج الحرب، وتتضمن قواعد الاشتباك في تطبيق أنموذج العدالة الجنائية استخدام أدنى حد من القوة على عكس أنموذج الحرب الذي يطبق القوة في أقصى حدودها، وعلى الرغم من أهمية مقاربة العدالة الجنائية في تحقيق أهداف مهمة فيما يتعلق بالردع، والتدابير العقابية، والتثقيف وإعادة التأهيل، بيد أنها في مجملها تتسم ببطء الحركة وتظل فوائدها مرهون الى حد كبير بطرائق تطبيقها على ارض الواقع، ودرجة اقتناع الأشخاص المعنيين بالتطرف العنيف، بينما يعد أنموذج الحرب سريعا ومؤثراً وملائماً بشكل مثالي لأنواع التهديدات الجديدة التي تطرحها جماعات عنفية تحمل مضامين أفكار إرهابية ولا تردعها وسائل العدالة الجنائية، لذا قد يقود توظيف أنموذج الحرب إلى تعزيز ممكنات التطرف العنيف، لذا يجب المزاوجة مابين توظيف القوة الناعمة والصلبة (القوة الذكية) في إطار تعزيز استراتيجيات مكافحة التطرف العنيف وترقية الأداء المؤسساتي للدول في كيفية مواجهته مستقبلا(٤) .

الخاتمة والاستنتاجات:

لقد أصبحت ظاهرة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب تشغل جميع دول العالم في الوقت الحاضر، إي ظاهرة عالمية لا ترتبط بمنطقة أو ثقافة أو مجتمع أو جماعات دينية أو عرقية معينة، إي أنها أصبحت ترتبط بعوامل سياسية، اجتماعية، ثقافية، وتكنولوجية أفرزتها التطورات السريعة المتلاحقة في العصر الحديث، فالإرهاب هو ذلك الفعل الذي يستخدم في أطار توظيف التهديد به بوصفه جزء من الحدث الأكبر، إي كيفية توظيف موضوع أدراك التهديد ومستوياته الأساسية والفرعية في التأثير في مدركات الطرف الآخر، فضلاً عن إن التهديد يستخدم للتأثير على الحكومة أو تخويف الناس، لإغراض تحقيق أهداف ذات مضامين سياسية، اجتماعية، اقتصادية.

وحسب تقديرنا فأن متطلبات بناء إستراتيجية ناضجة لمكافحة التطرف العنيف دون الاستناد فقط إلى تغليب خيارات القوة العسكرية، يتطلب إنتاج رؤية جديدة لكيفية مواجهة تعاون الدبلوماسية مع التحديات العالمية ولاسيما مكافحة الإرهاب عن طريق تحفيز ما يسمى بالقيادة من خلال القوة المدنية عن طريق رفع كفاءة الدور الذي تضطلع به الدبلوماسية جنبا إلى جنب مع الاستراتيجيات الدفاعية، وهو ما أطلق عليه بمقاربة القوة الذكية لحل المشكلات العالمية، إي كيفية التركيز على الخيارات الحقيقية في كيفية مكافحة التطرف العنيف من خلال جعل القوة العسكرية تعمل في خدمة الدبلوماسية، إي ليس التخلي عن خيار القوة الصلبة وإنما مضاعفة الجهود لإعادة الاعتبار للقوة الناعمة من خلال دمجها مع القوة الصلبة للتعامل مع القضايا الدولية، لاسيما أن السنوات الماضية برهنت على إن القوة العسكرية لا تستطيع حماية المصالح وتحقيق الأهداف على المدى الطويل.

واتساقا مع ذلك فأن مكافحة التطرف العنيف والحد من مستوياته العنفية يستدعي تنمية وتطوير الموارد البشرية التي تتضمن معالجة المشاكل المتعلقة بالبطالة، العناية الصحية، التغذية، البيئة، والتعليم، كما إن مراعاة وتطبيق حقوق الإنسان في هذه العملية تقوم على التنمية بالمشاركة سواء كان ذلك على مستوى اتخاذ القرار أو على مستوى تنفيذه، مما يساعد على تحقيق الحاجات الأساسية للإفراد، بيد انه لا يقف هدف التنمية والعمل الاجتماعي عند حدود تحسين حياة الأفراد، وإنما يتعداه إلى تحقيق الرضا العام بدرجة تحمي المجتمع من الجريمة والعنف والتطرف وتوسع من دلالات الخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في رصد ظاهرة التطرف العنيف ووضع حلول ناجعة لها.

ومن خلال بحثنا الموسوم بـ(توظيف ممكنات الأداء الاستراتيجي في مكافحة التطرف العنيف (مقاربة القوة الذكية أنموذجا)، توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات أبرزها:

١-بناء قاعدة بيانات للمعلومات سواء على مستوى الدولة أو الوزارات ذات العلاقة والمديريات المسؤولة عن مكافحة التطرف العنيف، شريطة إن تصمم وتدار من قبل خبراء وتتسم بمواصفات البيانات المعلوماتية النوعية التي يمكن أن يسترشد بها صانع القرار السياسي في أطار مكافحة التطرف العنيف ومصادر تمويله.

٢-الاهتمام بالملاكات العاملة وتدريبهم على الأساليب التقنية ورفع كفاءة الأداء وتحسين فاعليته بما يمكنهم من التعامل مع التقنيات التي يوظفها الإرهابيين.

٣-بناء منظومة إعلامية وعلاقات عامة تساهم في الكشف عن أساليب الإرهابيين ونشر الوعي بين الأفراد والمؤسسات، فضلاً عن الاهتمام بالتوعية المجتمعية بكيفية مكافحة التطرف العنيف، فضلاً عن أنتاج أعلام وطني مضاد لإعلام الجماعات المتطرفة الإرهابية لمجابهة الإعلام الإرهابي عن طريق توظيف قنوات الإعلام العراقي مع دراسة وتحليل كل ما ينشر ويروج من قبل التنظيمات الإرهابية.

٤-متابعة القيادات الإرهابية الموجودة في الخارج والشبكات التي توفر الدعم والتمويل للتنظيم ووسائل إيصال الأموال إلى الداخل، وتفعيل الاتفاقات الأمنية المبرمة مع الدول من خلال آلية عمل الدبلوماسية العراقية .

٥-تفعيل الرقابة على المواقع الالكترونية من خلال تحفيز وحدات متخصصة في مكافحة جرائم الانترنت، ورصد المواقع التي تحرض على والتكفير التطرف الفكري .

٦-للتطرف العنيف أنواع مختلفة ومصادر تمويل كثيرة وأسباب متعددة، إذ كلما كان تمويل التطرف العنيف كبير، كلما كان التطرف العنيف أكثر فعالية وبالتالي يؤثر على جميع مجالات الحياة الأخرى.

٧-تطوير أساليب الحوار المتعدد الثقافات وقبول التنوع الثقافي والاجتماعي والسياسي مع ضمان فرص متكافئة والمشاركة المجتمعية في الإدارة تجنباً للنزوع إلى توظيف قنوات العنف .

٨-أهمية التوجيه الاجتماعي، لان هذا التوجيه يرتبط ارتباطاً مباشراً بعدد من العناصر الأساسية في المجتمع كالأمن، تقدير الذات الاجتماعية، والانتماء والتماسك الاجتماعي.

٩-تمثل التنمية البشري إحدى وسائل التحصين ضد الإرهاب من خلال تمكين الناس وتوسيع خياراتهم، مما يجعلهم حريصين على حماية استثماراتهم الاجتماعية.



١٠-وضع آليات واستراتيجيات عملية لمواجهة التطرف العنيف والحد منه تمهيداً للتخلص منه.
١١-ضرورة أعداد برامج تدريبية نوعية لرفع مستوى العاملين في وسائل الإعلام الوطنية، ومدى كفايتهم للتعامل مع القضايا والتحديات الأساسية لاسيما التطرف العنيف.
١٢-إعداد برامج تبث باللغات المختلفة للتعريف بالإسلام، وتوضيح التطرف العنيف والأشكال المتزامنة معه ليس لها علاقة بتعاليم الشريعة الإسلامية.
١٣-إنشاء قاعدة معلوماتية إعلامية حول ظاهرة التطرف العنيف والعمل على تحليل تلك المعلومات بما يسهم في تفتيت أنشطتهم الإعلامية والثقافية.
١٤-توظيف أدوات الثقافة السياسية والتربية التوعوية ووسائلها المختلفة التي تزخر بها وسائل الإعلام لتكون فعالة في تنمية الشباب ومدركاتهم وإمكاناتهم للتصدي لظاهرة التطرف العنيف. ١٥-تكثيف برامج التصحيح أو المراجعات الفكرية أو التأهيل الفكري أو المناصحة الفكرية عن طريق استقطاب وسائل الاتصال الجماهيري، لاسيما وسائل التواصل الاجتماعي، والمنتديات الثقافية وغيرها، لاسيما أن التحول الفكري إحدى الأساليب المتطورة في علاج التطرف الفكري.
١٦-توظيف التعليم لمنع التطرف العنيف اذ تشمل دعم التعليم وتطوير المهارات وتيسير التوظيف، لان احدى الافتراضات الكامنة وراء مكافحة التطرف العنيف
١٧- عدم تمويل المجموعات الدينية المتطرفة لان دعم هذه المجموعات يتيح لها ان تنمو وترتكب المزيد من الأعمال ذات المضامين العنفية، لذا يتطلب الأمر إضعاف حوافز التطرف الديني العنيف من خلال تعزيز ثقافة التسامح والاحترام المتبادل
١٨-بناء الشراكات مع المجتمعات المحلية وتعزيز برامج إعادة التأهيل للتعامل مع التطرف العنيف.
١٩-تفعيل آليات معالجة الخطاب الإعلامي المتطرف الذي يستند إلى كيفية تقديم إجابات عدة على كيفية الوقاية من وسائل التواصل الاجتماعي التي وظفتها عصابات داعش الإجرامية، وكيفية وضع آليات المناسبة للحد من ظاهرة الخطاب الإعلامي المتطرف.
٢٠-توظيف خيارات إستراتيجية غير قسرية لمكافحة التطرف العنيف: ان هذه الخيارات يمكن أن تكون لها ادوار تكميلية إلى جانب الطرق التقليدية المتبعة لتطوير إستراتيجيات فعالة بهدف التحصين الفكري وتعزيز بدائل المناعة النفسية.
٢١-انشاء منصة الكترونية تتعامل بشكل آني وسريع مع كل أنواع البلاغات عن حالات التطرف العنيف.
٢٢-. إعداد إستراتيجية وطنية مستقبلية لمكافحة التطرف العنيف تستند إلى الحوار الأولي بين الحكومات والمجتمعات المحلية التي تستهدفها جهود تغذية نزعات التشدد والتجنيد، وفي هذا السياق يشير مفهوم مكافحة التطرف العنيف إلى مجموعة واسعة من الإجراءات الوقائية التي تنطوي على تحديد العوامل المحلية للتشدد والتجنيد لمصلحة التطرف العنيف.



الهوامش والمصادر:

(١) إدريس عمر، العلاقة بين التطرف الديني_ الإيديولوجي والإرهاب، الحوار المتمدن، العدد(٣٣٠٠)،الموقع على الرابط الالكتروني: www.ahewar.org, 24/1/2019

(٢) محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، معجم تاج العروس، تحقيق مجموعة من الباحثين، دار الهداية، ب.ت.، وكذلك ينظر:د. إسماعيل صديق عثمان، التطرف والتعصب الديني: أسبابه والعوامل المؤدية إليه، المجلة الليبية العالمية، العدد(٢٨)، جامعة بنغازي، كلية التربية المرج، ٢٥ ايلول، ٢٠١٧، ص٣.

(٣) إسماعيل صديق عثمان، مصدر سبق ذكره، ص ٣.

(٤) عزمي بشارة، في ما يسمى التطرف، مجلة سياسات عربية، العدد(١٤)، القاهرة، أيار، ٢٠١٥، ص ١٨

(5)Alex schmid,Frameworks for conceptualizing Terrorism, Terrorism and political violence, 2004, p.375-376.

(6)U.S national counterrorism center, Radicalization: myth and Reality, Retrieved, 2010

(٧) د. إسماعيل صديق عثمان، مصدر سبق ذكره، ص ٣.

(1)Szlachter, kaczorowski, Radicalization of religious minority groups and the terrorist threat, report from research on religious extremism among islam believers living in Poland, internal security, july, 2012, p.79.

(2)Alex schmid,op.cit, p. 376

(٣) عمروس عمارة، أسس واليات الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة التطرف العنيف، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد(٥)، العدد(١)، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، ب.ت، ص ٢.

* مفهوم التطرف العنيف قد شاع توظيفه على نطاق واسع بعد قمة مكافحة الإرهاب التي عقدت في الولايات المتحدة الأمريكية(واشنطن العاصمة) بداية العام ٢٠١٥، وعبر الرئيس الأمريكي السابق اوباما أثناءها قائلا: بأن بلاده في حرب مع من يشوهون صورة الإسلام ذاته، ولكن الواقع والمواقف الدولية وخصوصية التجاذبات في المنطقة العربية يؤكدان لنا بأن التعامل مع الظاهرة يظل في سياق معين لا يخرج عن نظرة متعصبة تجاه المسلمين، وللدلالة على ذلك إن كل الجماعات التي تصنف ضمن لائحة الإرهاب هي إسلامية.

(٤) الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب: خطة عمل لمنع التطرف العنيف، الموقع على الرابط الالكتروني:www.refworld.org, 17/1/2019

(١) مصطفى صايج، الجزائر والأمن الإقليمي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد(٢)،الجزائر، كانون الأول، ٢٠١٤، ص ١٠-١١.

(2)Nielsen Dalgaard, violent Radicalization in Europe: what we know and what we do not know, studies in conflict and Terrorism, 2010, p.33-35.

(3)Royal Canadian mounted police, Radicalzation: Aguide for the perplexed, national security sestem(NSS), www.rcmp-grc.gc.ca, 24/1/2019.

(4)Horgan Braduk, The psychology of Terrorism, London: Routledge Kilcullen, the Accidental guerilla: Fighting small wars in the midst of abig one, oxford university press, newyork, 2005, p.21-22.

1)Schmid, op.cit, p.17-19.(

2)Alex schmid,op.cit, p. 21-22.(

(٣) خالد صلاح حنفي، منع التطرف العنيف من خلال التعليم: دليل لصانعي السياسات، المجلد(٤١)، العدد(٤٧٥)، المستقبل العربي، لبنان، ٢٠١٨. ص ١٦٣.

(٤) خالد عبد الغفار ألبياتي، التطرف والسياسة الوطنية، مركز النهرين للدراسات الإستراتيجية، بغداد، ٢٠١٨، ص ٥.

(١) إيمان رجب، تزايد أهمية إعادة التفكير في قضية التطرف في مصر بعد الثورة، سلسلة بدائل، السنة (٦)، العدد(١٠)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، كانون الثاني، ٢٠١٥، ص ٥-٦.

(2) يوسف ورداني، مداخل مكافحة التطرف بين الشباب، سلسلة بدائل، السنة(٦)، العدد(١٠)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، كانون الثاني، ٢٠١٥.
(3) د. إسماعيل صديق عثمان، التطرف والتعصب الديني، مصدر سبق ذكره، ص ١١-١٢.
(4) المصدر نفسه، ص١١.
(5) عبد الوهاب ألكيالي، موسوعة السياسة، ج١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٩، ص ٧٦٨-٧٦٩. وينظر: قيس النوري، طبيعة المجتمع البشري في ضوء الانثروبولوجيا الاجتماعية، مطبعة أسد، بغداد، ١٩٧٠، ص ٣٧.
* إن النظرة الضيقة للتنشئة الاجتماعية وغياب الطموحات المستقبلية هو ما يحفز الأشخاص إلى التمسك بالعقائد المتطرفة كملاذ لإنقاذهم لما يعانونه من فقدان الطموحات او الرؤى الايجابية للمستقبل.
(1) أنس محمد الطراونة، التطرف والإرهاب، المركز الديمقراطي العربي، الأردن، ٢٠١٨، ص ٢.
(2) منتصر الزيات، ظاهرة التطرف الأسباب والعلاج، الموقع على الرابط الالكتروني:
www.alzayat.com , 30/1/2019
(3) الإرهاب العابر للحدود، الموقع على الرابط الالكتروني: www. al-Tagheer.com, 31/1/2019
(4) أوليفيه روا، الجهاد المقدس: زمن دين بلا ثقافة، ترجمة: صالح الاشمر، دار الساقي للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٢، ص ٢٧.
(5) أوليفيه روا، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧-٢٨.
(1)James A piazza, Incubators of terror; Do failed and falling states promote transnational Terrorism, International studies quarterly, vol. 52, No. 3, sep, 2008, pp. 471.
(2)Bartlett. J and Birdwell, from suspects to citizens: preventing violent Extremism in a Big society, www. demos.co.uk, 28/1/2019
(1)Borum.R, Radicalization into violent Extremism: A Review of social science Theories, journal of strategic security, N0.4, 2011m p. 7-8.
www.dx.doi.org, 2/2/2019.
(2) Ibid, p. 11-12.
(1) خالد صلاح حنفي، مصدر سبق ذكره، ص،١٦١، ١٦٣.
(2) المصدر نفسه، ص ١٦٦. وكذلك ينظر: مذكرة لاهاي –مراكش حول الممارسات الحسنة لاستجابة أكثر فعالية لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، مركز هداية، الموقع على الرابط الالكتروني.:
www. hedayah.ae 3/2/2019
(3) المبادئ التوجيهية والممارسات الجيدة لإعداد الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة التطرف العنيف، مركز هداية، الموقع على الرابط الالكتروني: www. hedayah.ae 3/2/2019
(1) مرحلة أعادة التأهيل والدمج، الكشف، والتدخل، والوقاية، مركز هداية، الموقع على الرابط الالكتروني:
www. hadayat.com, 3/2/2019 وكذلك ينظر: تحسين محمد أنيس شرادقة، التوظيف الإعلامي لشبكات التواصل الاجتماعي في مكافحة ظاهرة الإرهاب (داعش أنموذجا)، الأردن، ٢٠١٥، ص ١١-١٤.
(2) المؤتمر الدولي حول منع ومكافحة التطرف(الراديكالية) والتطرف العنيف المرتبطين بالتهديد النابع من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، أبو ظبي، ٢٦-٢٨ ابريل، ٢٠١٦، ص ١٢-١٣.
(3) مي العبد الله، دور الإعلام الفضائي العربي في الثورات العربية، الرابطة العربية لعلوم الاتصال، الجامعة اللبنانية، ٢٠١٠، ص٣٢. وكذلك ينظر: فالح فليحان فالح الرويلي، استراتيجيات التنظيمات المتطرفة في التجنيد عبر الانترنت(داعش أنموذجا)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٨، ص ٤-٨.
(1) مؤتمر دولي حول منع ومكافحة التطرف(الراديكالية) والتطرف العنيف المرتبطين بالتهديد النابع من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، مصدر سبق ذكره.
(2) جمعة النعيمي، الإمارات تتبنى إستراتيجية من ثلاثة محاور لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، أبوظبي، الموقع على الرابط الالكتروني: www. alittihad.ae,6/2/20



وكذلك ينظر: الفاتح عبد الرحمن محمد، دور الشباب والمرأة في مكافحة التطرف العنيف، الموقع على الرابط www.islamtoday.net,2/2/2019

(١) د. علاء إبراهيم الحسيني، نبذ التطرف العنيف وبناء السلام في العراق، مركز ادم للدفاع عن الحقوق والحريات، الموقع على الرابط الالكتروني: 3/2/2019www.akhbaar.org/home ,

(٢) د.إسماعيل صديق عثمان، مصدر سبق ذكره، ص١٧.

(٣) هشام محمود الاقداحي، في تحديات الأمن القومي تاريخي سياسي مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ٢٠٠٩، ص ١٥٥.

(4)Rob Hedin, U.s Terror strategy: Hard and soft powerالموقع على الرابط الالكتروني :www.icnl.org,6/2/2019

(5)Michael Jacobson, Terrorist Dropouts: Learning from Those who have Left ,Washington institute for near East policy,Washington,2010,p.60-61.

(١) معتز بالله عبد الفتاح، داليا احمد رشدي، منى عقيل القويضي، خطاب الدبلوماسية الشعبية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط: التحليل والفعالية، ورقة بحثية، جامعة القاهرة مصر، مايو ٢٠٠٦، ص ٤-٥.

(٢) معتز بالله عبد الفتاح، داليا احمد رشدي، منى عقيل القويضي، مصدر سبق ذكره، ص ٤.

(3)Alex p. schmid, Garry F. Hindle, op.cit, p.15-16.

(١) صادق عباس مصطفى، الإعلام الجديد: دراسة في مداخله النظرية وخصائصه العامة، البوابة العربية لعلوم الإعلام والاتصال، ٢٠١١، ص ٢٢.

(٢) مي العبد الله، دور الإعلام الفضائي العربي في الثورات العربية، الرابطة العربية لعلوم الاتصال، الجامعة اللبنانية، بيروت، ٢٠١٠.

(١) ورشة عمل حول دور الإعلام والأجهزة الأمنية في مكافحة الإرهاب، مجلة الدستور الالكترونية، العدد(١٧٢٣٩)، الشركة الأردنية للصحافة والنشر، عمان، ٢٠١٥.

(٢) الأمم المتحدة، دراسة حول تشريعات مكافحة الإرهاب في دول الخليج العربية واليمن، وثيقة عمل، نيويورك، ٢٠٠٩، ص ١٣٩.

(1)Al-Badayneh, Diab (2007 (Social Causes of Terrorism in the Arab Society.In Suleyman Ozeren, Ismail D. Gunes & Diab M. Al-badayneh, pp.132-134.

(1)Li, Q. (2005). Does Democracy Promote or Reduce Transnational Terrorist Incidents? Journal of Conflict Resolution 49 (2), pp.278-280.

(٢) الأمم المتحدة، الموقع على الرابط الالكتروني: www.UN.org,5/2/2019

(٣) صالح بن رميح الرميح، دور مؤسسات المجتمع الأهلي في مكافحة الإرهاب، في الإرهاب والقرصنة البحرية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط١، الرياض، ٢٠٠٦، ص ١١٨-١١٩.

(١) عبيد حسن إسماعيل، أهمية المؤسسات المجتمعية في المحافظة على الأمن الاجتماعي، ندوة دور مؤسسات الإعلام والتنشئة في نشر الوعي الأمني ومحاصرة الجريمة، ١٩٩٦.

(٢) عبد الله لؤلؤ، دور التنشئة الاجتماعية والثقافية والدينية المرتبطة بوقاية المجتمع من أخطار الجريمة والانحراف، جامعة الأمارات، ١٩٩٧، ص ٧٧-٧٨.

(٣) راشد محمد وآخرون، دور الجمعيات ذات النفع العام في الإمارات في التنشئة الاجتماعية وتحصين المجتمع ضد الجريمة والانحراف، جمعية الاجتماعيين، الإمارات العربية، ١٩٩٧، ص ٧٨-٨٠.

(١) صالح الوهيبي، ظاهرتا الغلو والإرهاب والموقف منهما، بحث منشور في مؤتمر موقف الإسلام من الإرهاب، جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠٠٥، ص ٦-٨.

(٢) بنت النيل، التنشئة الاجتماعية، الموقع على الرابط الالكتروني: www.alhadidi, files, 4/2/2019

(٣) د. مسلم فايز أبو حلو، د. بعاد محمد الخالص، دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية للطفل، جامعة القدس، فلسطين الموقع على الرابط الالكتروني:www.Rooad. Net, 19/4/2017 ، وكذلك ينظر أروى بنت عبد الله بن مساعد الفايز، الآثار الأخلاقية للعولمة على الأسرة المسلمة وكيفية مواجهتها، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الشريعة، الرياض، ٢٠١٣، ص ٢٧-٣٧.



[٤] أرنولد كريلينستين، مكافحة الارهاب مقاربات مختلفة، المركز الأوربي لدراسات مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، المانيا- هولندا،

استراتيجية بناء السلام مدخل نحو تقويض اسس الارهاب

ا.م. د عــمر جمعــة عمــران

كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد

المقدمة

بداية يمكن القول أن المجتمعات الإنسانية وبغض النظر عن تاريخ الصراعات القائمة داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمعات، قد جبلت على التواصل والتعايش من خلال عدة قواسم مشتركة وفي العديد من المجالات سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية او دينية ، لتحقيق غايات وجودها ورفاهيتها، لذلك فأنها دأبت في البحث عن كل المصادر التي تمثل نتاجات لذلك التعايش وتحددها من خلال إيجاد نقاط التقاء لتكون منطلقا لإرساء دعائم التعايش مع الآخرين . ورغم ذلك فقد غدت العديد من العوامل المجتمعية كالفقر وارتفاع نسب العطالة وانتشار النزاعات الأهلية والتفاوت الطبقي الحاد وغياب العدالة الاجتماعية والنزاعات العرقية وشكلية القوانين وغيرها من العوامل ، تعمل على تفكيك التلاحم بين البنى الاجتماعية وتهديد السلام الاهلي .في مثل هذه الأحوال يصبح النزوع إلي استخدام العنف لحل الصراع بمثابة الحل الأسرع والأجدى، ومن ثم تنتشر ثقافة العنف والتطرف والارهاب بشكل يؤدي إلي تحطيم متعمد للبنية الاجتماعية. وبالنسبة للعراق فقد شهد العراق خلال حقبه السابقة حكما عسكريا تسلطياً وورث وضعاً شائكاً من الحروب المدمرة والعقوبات القاسية وسوء الحكم والادارة وحكم الاسرة والفساد ...الخ ، وقد ادت تلك الظروف الى استنزاف الموارد واختفاء المجتمع المدني واضفاء الطابع الشخصي على مؤسسات السلطة وتم اقصاء المواطنة وحل محلهما التمييز والاستبداد ، مما خلق ازمة مستدامة في البنية اجتماعية والسياسية ، وشكلت خلفية انعكست على الواقع العراقي اليوم، ورغم وجود مؤشرات تعايش ثقافي- اجتماعي إلا أنه في الوقت نفسه يؤشر عدم وجود تعايش سياسي ، لذا اتسم العمل السياسي ومنطق التعددية السياسية في العراق بالتنازع بدلاً من التنافس وبالتنافر بدلاً الانسجام وبالانفعال بدلاً من التفاعل وبالتوتر بدلاً من التهدئة وقد استغلت التنظيمات الأرهابية التي ظهرت بعد عام ٢٠٠٣م تلك القضايا، فتحول الصراع السياسي الى صراعات مجتمعية ، مما أخل بالسلم الاهلي وأضعف الشعور بالوحدة الوطنية والتعايش الاجتماعي فتفاقمت العمليات الأرهابية وتعاظمت المعاناة الإنسانية جراء نتائج تلك الأعمال التي أتسمت بنتائجها الإجرامية وأنعكاسها الاليم على حياة الافراد والمجتمع والدولة ، ولا سيما في البيئة التي تجدها صالحة ليتغلغل فيها ومنها. وبذلك شكل الإرهاب اهم مؤثر سلبيً على السلم الاهلي في المجتمع العراقي منذ عام ٢٠٠٣م ، وتنوعت اثار ظاهرة الارهاب في المجتمع على هيئة حروب تدميرية متسلسلة او حتى عبر اعادة انتاج خلافات ايديولوجية قائمة على زرع الفتن التي اخلت بالتوازنات الاجتماعية عبر هيمنة مسميات مختلفة قائمة على اساس الفرقة والتصارع، وبعد أن أوصلت ظاهرة الارهاب المجتمع العراقي إلى حافة الهاوية، واصبح تأثيرها يهدد الامن المجتمعي، ويشكل العائق الأهم في طريق الاستقرار والتعايش وبناء السلام في المجتمع ، توجب على الحكومات المتعاقبة ان تضع سياسات عامة لمواجهة ظاهرة الإرهاب ومعالجة اسبابها واثارها الرئيسة والثانوية المستترة خلف هذه الظاهرة، لتفادي اثارها، ومعالجة مسبباتها على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية وحتى المجتمعية. ان استراتيجية بناء السلام تهدف الى وضع تدابير للقضايا الأساسية التي تؤثر على

أداء المجتمع والدولة، وتسعى إلى تعزيز قدرة الدولة على الاضطلاع بمهامها الأساسية بصورة فعالة وشرعية، وهي تمثل منهجاً علمياً له اسسه والياته ومقوماته ودراساته المبنية على اساس احتياجات الاطراف المعنية لتحقيق السلام ولتلبية المجتمع في بناء علاقات عميقة وواسعة تعزز الاستقرار وتحقق العدالة ومنع العنف. اي بمعنى أن مفهوم بناء السلام يرتبط بعمليات اصلاح البنية التحتية، وبناء المؤسسات من اجل ايجاد الظروف الملائمة لتحقيق السلام وضمان عدم العودة الى مظاهر النزاع مرة أخرى ويلاحظ أن غاية عملية بناء السلام هو السعي لحل النزاع من كافة أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية وعدم الاقتصار فقط على التسوية من الناحيتين السياسية والعسكرية.

هدف البحث: جهود البحث تنصب في تصور الاليات التي تمكن من جعل السلام هدف ضمن الاستراتيجية العليا المتخذة لمكافحة الارهاب والتهديديات، يمكن تطبيقها وفق نموذج محدد لمواجهة الارهاب في العراق. وذلك بالارتكاز على مسارين متوازين وفي اطار تكاملي: **الاول** يتعلق بجعل السلام هدفاً مخططاً له استراتيجيا ، يجسد التوجيه بمجموعة من الاليات الشاملة التي تساهم في توطيدها مجموعة سياسات ومؤسسات وفواعل. والثاني توفير بعض المرتكزات والمقومات والعوامل التي تساعد على خلق بيئة ناضجة ، وفق نموذج مفاهيمي ونظري لعملية البناء يشتمل على سلسلة من الاليات والخيارات والنظم والسلوكيات وتفهم احكام الزمان والمكان والادوار والتحديات والخصوصيات والخيارات المجتمعية والتدخلات والامتدادات الاقليمية والدولية .

اهمية البحث: ان خطورة الظاهرة الارهابية في العراق التي اتخذت صوراً وأشكالاً مختلفة واوهنت الدولة والمجتمع بالخسائر المادية والبشرية ،توجب اليوم اعتماد مقاربة منهجية جديدة ، تتعلق باستثمار فرص اصلاح البنية المجتمعة لتجفيف منابع الإرهاب على المستوى القيمي والفكري قبل المادي لان العلاقة ستكون طردية بين بناء السلام ومكافحة الارهاب. وبذلك يساهم البحث في وضع تلك المقاربة في استراتيجية الدولة ووظيفتها الامنية.

اشكالية البحث: ان التنظيمات الارهابية التي ظهرت في العراق ومثلت اقسى تشوه للمنظومة القيمية المرتكزة على نمط التكامل المجتمعي، تتطلب اعتماد منظومة للمواجهة لا تستند فقط على التقنيات الامنية التقليدية رغم اهميتها، اذ بفعل افرازات البيئة المجتمعية اصبح العنف جزء لا ينفصم من الشخصية العراقية ، وأصبح أيضاً سلوكاً متأصلاً في الممارسات المجتمعية وبالتالي فان معالجة هذه الاشكالية تتطلب مدخلا منهجي للتعامل لا يغفل النظريات والتجارب وانما يعززها باليات مضافة لوظيفة الدولة في مواجهة تلك الظاهرة ولذلك فان التساؤل يدور حول ماهية الوظيفة الامنية للدولة في ظل تلك التهديدات؟ وماهي اليات مكافحة الارهاب ؟ وماهو دور السلام المجتمعي في مواجهة الظاهرة الارهابية ؟ وما هي استراتيجية بناء السلام لمواجهة الارهاب؟

فرضية البحث: ان الاسباب والعوامل التي ساهمت في صعوبة مكافحة الارهاب وتزايد تكلفته في العراق تعود الى فقدان التعايش والسلم الاهلي وعدم التكامل المجتمعي، فانعدام التوازن في تماسك المجتمع وتكوينه، يجعل المجتمع اكثر تهيئاً لوقوع اعمال العنف وهيمنة الجماعات الارهابية من خلال التأثير في وحدة افراده وتفكيرهم واتجاهاتهم وسلوكهم وبالتالي فان معالجة الظاهرة الارهابية في المجتمع العراقي تتطلب اعتماد مقاربة استراتيجية تتبنى تحقيق التكامل الوطني من خلال بناء السلام المجتمعي مرتكزة على اصلاح البنية التحتية لطبيعة العلاقات

المجتمعية التي ولدت بعد عام ٢٠٠٣م لأسباب داخلية وخارجية ومن ثم بلورة تحول هيكلي في النظام القيمي المجتمعي اساسه السلام المستدام ليكون جامع لجميع مكونات المجتمع.
منهج البحث : يستلزم البحث الارتكاز على المنهج الاستقرائي للعمل على تحديد سمات عمل الظاهرة في المجتمع العراقي واستكشافها وفهمها وتفسير جوانب الترابط للوصول الى تعميمات واستبصار واستخلاص النتائج .

المبحث الاول : السلام في الوظيفة الامنية للدولة

شكل مفهوم الدولة المحور الاساسي في تنظيرات العلوم الاجتماعية بشكل عام والعلوم السياسية بشكل خاص، بالرغم من كون مفهوم الدولة لم ينشأ او يتأسس على وصفها كيان سياسي محدد، وانما كان الانسان الذي ادرك حاجته إلى الاجتماع مع غيره من بني جنسه لتحقيق السلام والامن كهدف اولي وهذا المطلب الجوهري والدائم للحياة كان محور معالجات الفكر والممارسة لدواعي قيام المجتمع السياسي (الدولة) وشروط استمراره واستقراره. ومن هنا سوف نتناول الوظيفة الامنية للدولة واهم تحولاتها.

اولا. ماهية الوظيفة الامنية للدولة

لقد هيمنت الدراسات الامنية التقليدية المتمحورة حول ارتباط مفهوم الامن بالوظيفة الاساسية للدولة على الواقع الدولي للفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين ولغاية نهاية الحرب الباردة واستطاعت ان تقدم تفسيرات لما كان يحدث من ارتباط الامن بالقوة العسكرية بصورة اساسية وإدارة الاخطار والتهديدات التي تواجه استقلال الدولة واستقرارها [١] . وقد ارتبط مفهوم الامن في الدراسات السياسية بمفهوم الدولة عضويا ، حيث اعتبر مفهوم الأمن احد اسباب نشأة الدولة وارتبطت الدولة بوظيفة الامن عندما عجزت التنظيمات السابقة على الدولة عن الوفاء بوظيفة الامن وحماية الافراد ضد الاعداء وتنظيم حالة الفوضى لذلك اكتسبت الدولة طابع الحاجة الموضوعية التي فرضت منطق وجودها وغايتها وهي تحقيق امن الانسان وحماية التعايش السلمي في المجتمع[٢]· ومن هنا اخذت مستويات الوظيفة الامنية للدولة تتسع او تضيق وفقا لنطاق واغراض حاجات المجتمعات واليات عمل وظروف كل دولة ، ولذلك اختلفت تلك المستويات افقيا وعاموديا رغم تكاملها في سياق ابعاد الاطار الوظيفي، الى جانب الغاية المتوخاة للأمن، فهناك من يؤشر بعد السياسي يتعلق بحماية وحدة الدولة من الناحية القانونية والسياسية وحماية المصالح الحيوية وإيجاد الظروف الملائمة لتسيير مؤسسات الدولة وفق المصلحة العليا ،والبعد الاقتصادي المتعلق بتوفير كل اشكال الاستقرار وازالة اسباب التوتر المؤثرة عل سير الاقتصاد الوطني وعملياته وما يتعلق بحياة ورفاهية الفرد والمجتمع ، اما البعد المجتمعي فيتعلق بكل مظاهر الازمات المهددة للاستقرار الداخلي ولا سيما العابرة للحدود والمحفزة للكراهية الدينية والعرقية والعنف والارهاب والصراعات ، ويشكل البعد الايديولوجي مستوى يتعلق بحفظ الانساق العقائدية للمجتمع وتامين الافكار والتقاليد وكبح عوامل الفوضى[٣] . واليوم اخذت مستويات وابعاد الامن تأخذ مديات ابعد واوسع تتضمن مواجهة التهديدات الداخلية مثل ضمان الكرامة الإنسانية وفق نطاق يشمل الامن الصحي والتعليمي والبيئي والغذائي والاجتماعي ...الخ وهو ما انعكس على مجمل الوظيفة الامنية للدولة [٤] . وهذا ماجعل الوظيفة الاساس للدولة رديفا لتلك القيمة المحافظة على سلمية النظام الاجتماعي من خلال توفر مقومات التأثير التي هي حصيلة نمط من التنظيم والمتجسدة بمجموعة من الوظائف الامنية، التي لا يمكن للمجتمع وفئاته ان تستمر وتنتج وتتألف بدون تلك الوظائف، وبمجرد القاء

نظرة عامة على اهم تلك الوظائف البارزة سنتمكن من التعرف على اوجه النشاط الذي تقوم به الدولة ويتم بمقتضاها اجتماع الافراد ولاسيما المتعلقة بالدفاع والمحافظة على الامن الداخلي ووضع التشريعات الاجتماعية وحماية المجتمع وسك نظام العملة وكافة الجوانب الاقتصادية، وكذلك الجوانب المتعلقة بتنفيذ مبادئ الدولة القانونية، ومقتضيات العدالة والقضاء اضافة إلى كافة المسائل السياسية وتنظيم الجوانب المفضية إلى الاستقرار السياسي والتي يتم بمقتضاها استقرار اجتماع الافراد وتعايشهم المشترك (٥) .هذه الوظائف التقليدية اخذت بالاتساع مع تبدل مفهوم ومهام الدولة لتغدو اكثر شمولا مع تطور الاحداث التي اخذ يشهدها العالم منذ منتصف القرن العشرين ولاسيما من الناحية السياسية والاقتصادية. ويمكن اجمالها بـ (٦) :-

١. صيانة الامن الداخلي وتوفير الاسباب التي تساعد على استتبابه، بحيث تتولى الدولة ممارسة الوظيفة الامنية بمجالاته كافة.
٢. كفالة الامن الخارجي والدفاع عن الافراد ضد اعتداء بواسطة الجيش الوطني الذي يهدف الى حماية الدولة وليس فئة او جماعة معينة مع التأكيد على خضوع السلطة العسكرية للسلطة السياسية المدنية.
٣. تتولى الدولة مهمة المحافظة على استقرار النظام القانوني الذي تنتظم داخله كل الحياة المجتمعية .
٤. اعادة ترتيب الاولويات الاقتصادية وبما ينسجم مع تغير المناخ الدولي تجاه المسائل الاقتصادية .
٥. مسايرة التحولات السياسية العالمية على صعيد ملائمتها داخليا.

وبذلك أصبح نجاح الدولة في تنفيذ وظائفها وضمان حريات الافراد وحمايتهم من العدوان معياراً ومنهجاً يصاحب تقييم دور الدولة ومعيار القوة أو ضعف الدولة.

ثانيا. السلام في الوظيفة الامنية للدولة

يشير مفهوم السلام بانه مرادف لانتفاء العمليات العدائية التي تجري داخل اطار الدولة الواحدة والمجتمع الواحد، أي أن السلم الاهلي هو المحافظة على تأمين سلامة وحقوق كافة الاهالي المتعايشين في المجتمع، وأن لا يعتدي احد على الاخر باستخدام وسائل التنكيل والتعذيب والقتل والتهجير(٧)، كما يشمل السلام الوطني نظام الحكم وعلاقته بالمواطنين إذ يؤشر التأطير المؤسسي وكيفية ادارة العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي وفق مستوى الرضا والقبول. ويرتبط السلم الاهلي مع مفاهيم أخرى كونها تشترك في ايجاد مخرج لحالة الصراعات والنزاعات المرتبطة بالأهداف والرغبات غير المتوافقة والتي تتميز بقدر من الاستمرارية والديمومة بين جماعات أو مبادئ أو افكار وعقائد تطرح موقفاً تنافسياً غير متوافق مع المواقف المستقبلية والتي تحتاج إلى آليات لتنظيم تلك المواقف لتغيير حالة تلك المجتمعات ويلبي طموحاتها وأهدافها وأحداث تغيرات ايجابية باعثة أو حافزة للإصلاح والتغيير والتنمية. وبذلك فقد ادركت الدول والشعوب ان مفتاح الاستقرار يكمن في بناء السلم الاهلي المجتمعي لكسب ثقة الافراد وبناء المؤسسات القادرة على انجاز تلك العملية، لذلك ثمة اهتمام متزايد أخذ يتصاعد لقضايا بناء السلام وتسوية النزاعات والصراعات الاهلية. ومن اهم ما يشترك مع مفهوم السلام: مصطلح التعايش السلمي الذي يعني البديل عن العلاقة العدائية بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة وما ينتج عنها من صراعات ونزاعات مدمرة. فالتعايش هو إتفاق ضمني بين مجموعتين أو حزبين أو دولتين على عدم اللجوء إلى العنف لتسوية الخلافات بينهما، فالطرفين المتعايشين يظلان حذرين حتى لو كانوا معاديين

لبعضهم البعض لكنهم يقبلون الاختلافات الايديولوجية والنظام الاجتماعي ولا تؤدي تلك الاصلاحات لاندلاع العنف. وهو عيش مشترك بين اقوام يختلفون مذهبياً أو دينياً، أو بين دول ذات مبادئ مختلفة [٨]. كما يعني لدى البعض المصالحة الوطنية التي تتركز في ترويج ثقافة الحوار وتعزيز عملية القبول بالرأي الاخر واشاعة مبدأ الشفافية في التعامل ونبذ العنف ولغة السلاح والكراهية والتحريض واستخدام الاليات لتقوية المشتركات الوطنية والانسانية لتحقيق الاطر التنظيمية الكفيلة بنشر ثقافة السلام وروح التسامح والتعاون والانتقال السلمي في الدولة[٩] . لقد اصبحت عملية بناء السلم تأخذ منحنيات عدة وقواعد واستراتيجيات مخطط لها على المستوى الداخلي والدولي وتمس الاطراف والمؤسسات المحلية والدولية ، وذلك للحاجة في تهيئة شروطه وظروفه المجتمعية الضرورية لان الهدف الاساس لبناء السلم الاهلي هو تلبية الاحتياجات الانسانية [١٠] .

فالسلام حالة أو نسق ديناميكي يتأثر بمجموعة اليات تكون جزء من ، أو لها علاقة غير مباشرة بمظاهر معينة لذلك النسق أو الحالة، ولذلك يكون السلم الاهلي خاضعاً لتأثيرات مختلفة وفقاً لطبيعة العلاقة التي ترتبط بها تلك المؤثرات والبيئة المحيطة، اضافة إلى الطريقة او الكيفية التي من خلالها يتم التعامل مع ذلك التفاعل الذي يؤمن السياق الاجتماعي للتعامل مع المعايير والقيم المقبولة من جميع الاطراف المجتمعية ، وهنا يشكل السلام عملية بناء تتشكل عبر الممارسة وبشكل تراتبي وتراكمي[١١] ، من قبل الدولة او نظامها السياسي التي يشكل السلم الاهلي وفق المنظور التقليدي احد اهم وظائفها بموجب منطق حق السيادة في استخدام سلطاتها الممنوحة بما يحقق الاستقرار المجتمعي وضمان القيم المكتسبة من اية تهديدات.

المبحث الثاني : الوظيفة الامنية للدولة العراقية لفترة ما بعد عام٢٠٠٣م

اولا. طبيعة الوظيفة الامنية

شكل الغزو الأمريكي للعراق نهاية جمهورية البعث ونظامها الاستبدادي المرتكز على بنية عسكرية وأمنية مغلفة بروح حزبية وعشائرية وأسس لمرحلة قادمة اتسمت بجملة تحديات وإشكاليات سياسية واجتماعية وانعكست على الواقع الامني ،فالتغيير السياسي بعد عام ٢٠٠٣م أحدث انقلابا في الكثير من الموازين والمفاهيم العسكرية والامنية التي كانت الدولة العراقية قائمة عليها منذ عقود طويلة ومما ساهم في الارباك الكبير للأداء السياسي اتسام البنى والمؤسسات التي أنشأت بأنها كانت محكومة بتوقيتات زمنية محددة وان القائمون على تنفيذ هذه المراحل مهتمين بالانجاز اكثر من نوعية المنجز ، فاقتصرت مهامها الأساسية في تسير الإعمال وليس التخطيط ووضع السياسيات مما جعلها عاجزة عن تلبية أول متطلبات التعبير وانعكست سلبا على الجوانب الأمنية والمجتمعية[١٢] .فهذا التغيير أفرز نمطا جديدا من ممارسة السلطة، والذي استوجب اعادة بناء المؤسسات وتقوية المؤسسات التي انشأت لاحقاً ولاسيما الامنية[١٣]. لتكون قادرة على انجاز وظائفها الجديدة وفاعلة وقادرة على الاكتفاء الوظيفي في تفادي فوضى أمنية داخلية ، اضافة الى إعادة السيطرة عليها بسرعة مع التصعيد الأمني وازدياد الاعمال الارهابية وفشل إدارة الاحتلال وتخبطها في إدارة البلاد، وكون ذلك يقع في صميم مهام الأمن الداخلي ووزارة الداخلية إلا أن التدمير الذي لحق بمراكز هذه الوزارة من جهة وعدم توفر القوات والأسلحة اللازمة لها وفي ظل هذه الأوضاع كان لا بد من إعادة بناء المؤسسات المدمرة الأمنية واستحداث مؤسسات أمنية جديدة لكادر وظيفي مناسب للاضطلاع بمهام الأمن الداخلي وفق اجراءات واليات عمل من نوع خاص للتعامل مع الاخطار التي تولدت



بعد عام ٢٠٠٣م [١٤]. لذلك يمكن القول ان الوظيفة الامنية للدولة العراقية خلال حقبة مابعد عام ٢٠٠٣م قد تأثرت بمجموعة من العوامل ابتدأت بالاحتلال وافرازاته، والارهاب وجرائمه، والانقسامات السياسية والاجتماعية إلى جملة من الإخفاقات المجتمعية والأمنية وهو ما استدعى إعادة النظر في البناء والدور ليتناسب مع التحدي والدور والوظيفة والتي بدأت تسير وفق اتجاهين وقائي واجرائي اضافة الى التخطيط الاستراتيجي وبما ينسجم مع مواجهة التهديدات الأمنية على المجتمع والدولة العراقية[١٥].

ثانيا. طبيعة التهديدات المجتمعية ودور جهاز مكافحة الارهاب في مواجهتها

إن محاولة فهم تطور الوظيفة الامنية في العراق واسس مواجهة التهديدات يستوجب كشف طبيعة التهديدات وانواعها ومؤثراتها في البنية المجتمعية للدولة، نظرا لارتباط مفهوم التهديدات الأمنية بمصطلح الأمن وذلك لان الشعور بالتهديد يؤدي لاتخاذ إجراءات تهدف لتحقيق الأمن ، اضافة الى ارتباط الوظيفة الامنية للدولة بالمنظومة السياسية وتغيرات تشكيلتها الاجتماعية وما تشترطه طبيعة التهديدات ونتائجها واخطارها على استقرار الدولة العراقية وبنائها السياسي والاجتماعي. وبحكم ما شهدته الدولة العراقية منذ عام ٢٠٠٣م من تغيرات جذرية في البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومن حيث الانتماء والولاء، والإيديولوجيات والتقاليد والقيم ، كان ضروريا أن يكون هناك انتقالات جديدة لمفهوم الأمن في ظل عجز التصورات التقليدية عن فهم الأبعاد والتحولات الجديدة لطبيعة التهديدات الأمنية، فلم يعد الأمن متعلقا متركزا على حماية الدولة من التهديدات الخارجية وحدها، بل أصبح متعلقا أيضا بأمن الأفراد والمجتمع ، بعد أن حدث تحول في طبيعة مصادر التهديد للدولة والتي لم تعد عسكرية فقط، وإنما تعدت ذلك لتكون هناك مصادر أخرى غير تقليدية كالإرهاب والجريمة المنظمة وانتشار الأمراض والأوبئة والفقر والبطالة ، والتي لا تستطيع القوة العسكرية للدولة وحدها مواجهاتها، خاصة وأنها تهديدات اصبحت عبر الدولة وهلامية . وبالتالي يمكن القول أن التحولات التي مست موضوع الأمن قد أحدثت تغييرا على مستوى مفهوم التهديدات الأمنية مما استدعى إيجاد وسائل جديدة للتعامل معها وفهمها حيث أن التعامل مع التهديدات الأمنية لا يكون مجديا إلا إذا تم تحديد مصدر التهديد وطبيعته وبنيته ودرجة تأثيراته المجتمعية [١٦] .

فلقد تغيرت هيكلة وخارطة المخاطر والتهديدات الأمنية من نمط تقليدي إلى نمط جديد اصطلح عليه أحيانا (بالتهديدات اللاتماثلية) او احيانا ما تسمى بـ (التهديدات الهجينة) تهديدات غير واضحة المعالم وهي لا تصدر من وحدات سياسية مثل الدول، بل هي تهديدات كامنة مصدرها تنظيمات ، وهي غير متكافئة ، اذ تكون بين فاعلين غير متكافئين من حيث القوة وعادة ما يكون هذا النمط من التهديدات وسيلة للتعويض عن نقص في الموارد للطرف الضعيف الذي يستخدم التهديد من خلال الاعتماد على أساليب ووسائل متعددة يستهدف من خلالها المساس بأمن جميع الفواعل (الدولة والمجتمع، والأفراد)، كتعبير عن زيادة التعقيد والحركية والتطور المستمر في التهديدات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والذي يمس الوظيفة الأمنية على الصعيد الداخلي وتفاعلها بما يحصل على أرض الواقع فيما يتعلق بالتطور التكنولوجي والمعرفي والتقني[١٧] . وتكون محاربة ومواجهة تلك التهديدات غير متساوية ومتفاوتة بين اطرافها من حيث القوى والوسائل والتنظيم، وتتخذ عدة أشكال يمكن درجها على ثلاث مستويات[١٨]:

الاول: المستوى الميداني (يتميز بكثرة العمليات السرية، المفاجأة، الغدر والحيل وما إلى ذلك)،



والثاني: المستوى الاستراتيجي العسكري (حرب العصابات، الحرب الخاطفة وغيرها)، اما الثالث : فهو المستوى الاستراتيجي السياسي (حرب ذات معطى ثقافي أخلاقي وديني).

ومن خلال ماتقدم يمكن ايجاز اسس تشكيل المؤسسات وجهاز مكافحة الارهاب لبيان اسسه وتطوره في مواجهة التنظيمات الارهابية. فبعد قرار حلَ المؤسسة العسكرية العراقية بخمسة أشهر تقريباً، اصدر مدير إدارة سلطة الائتلاف بول بريمر أمراً إدارياً بالرقم (٢٢ في ٨/٨/ ٢٠٠٣) ،لإعادة تشكيل جيش عراقي جديد ، وبوصفه الخطوة الأولى نحو تشكيل قدرة وطنية للدفاع في العراق الجديد الغرض منه توفير قدرة تسهم في أمن العراق ، وإدراكاً للحاجة في تشكيل قوة عسكرية للدفاع الوطني، ، وقد اشملت اولا على تشكيلات برية الطابع تحديدا التي سوف تجند وتدرب وتنظم لاحقا لتشكيل قوة عسكرية للدفاع عن العراق الجديد ، فبتدأت بالانتشار داخل المدن لتجنيب قوات الاحتلال الاحتكاكات المباشرة مع المدنيين اولا ، وللتصدي للعمليات الارهابية التي بدأ تستهدف المدنيين الابرياء سواء في المعارك والمواجهات والملاحقات المسلحة مع الاحتلال، ومن ثم بعد ذلك تم تدريجيا اناطة المسؤوليات الأمنية بالقوات العراقية المستحدثة وتزايدت أعداد منتسبيها وتشكيلاتها وتنظيمها سواء كان من الجيش والشرطة وحماية المنشاة وحرس الحدود والاستخبارات العسكرية والمدنية (١٩).

وتتميز هذه المجموعات بالمرونة والقدرة على التكيف والاحترافية، وعادة ما تستخدم طرق تقليدية ويتعدى ذلك إلى طرق جديدة وهجينة لتنفيذ هجماتهم كاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي والمواقع الالكترونية لذلك كان مستجدات التنظيمات الارهابية وتهديداتها المتصاعدة قد اثر بالسلب على الأمن الوطني فهو شكل تهديد وتحدي في وقت واحد، فقد اخذ في استفزاز المشاعر الإنسانية ، وبدأ يمثل عامل من عوامل التوتر المجتمعي كما اخذ يهدد امن وسلامة والاستقرار الإقليمي والعالمي وحتى المجتمع الدولي، وبتصاعد حدة هذه الظاهرة بصورة مطردة، وتزايد أعداد العمليات الإرهابية والخسائر الناجمة عنها ، ولكون الاحداث قد افرزت واقعا أن الإرهاب سيظل عقبة كبيرة وتحدي مستقبلي لتحقيق الأمن والتنمية والاستقرار ، ولغرض التصدي بفعالية للعمليات الأرهابية التي تستهدف الدولة والمواطنين وممتلكاتهم ولغرض اتخاذ جميع التدابير الملائمة للقضاء على الإرهاب فقد تم انشاء جهاز متخصص للقيام بهذه المهمة سمي جهاز مكافحة الارهاب يتمتع بالشخصية المعنوية ويرتبط بالقائد العام للقوات المسلحة (٢٠).

وقد صمم الجهاز الى تحقيق الاهداف المنوطة به بالوسائل الاتية: (٢١)

اولاً: وضع سياسة واستراتيجية شاملة لمكافحة الارهاب وتطويرها .

ثانياً: تنفيذ العمليات الامنية والخطط الاستراتيجية فيما يتعلق بفعاليات مكافحة الارهاب وله في سبيل ذلك وفقاً للقانون:

أ. تنفيذ عمليات المراقبة والتفتيش والتحري بناءاً على امر قضائي .
ب. مراقبة الاتصالات ومواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الالكترونية بناءاً الى امر قضائي
ت. تنفيذ اوامر القبض الصادرة من القاضي المختص وفقاً لقانون مكافحة الارهاب
ث. اجراء التحقيق مع الملقى القبض عليهم من قبل محققين قضائيين وبأشراف قاضي مختص .
ج. التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات مع الاجهزة الامنية والجهات ذات العلاقة



ح. التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات ذات العلاقة بمكافحة الارهاب مع الاجهزة النظيرة للدول العربية والاجنبية

خ. تعقب مصادر تمويل الارهاب بهدف تجفيفها بالتعاون والتنسيق مع مكتب مكافحة غسيل الاموال والبنك المركزي العراقي والجهات الاخرى ذات العلاقة .

ثالثاً : وضع معايير لتصنيف وتحديد اسبقيات الاهداف الارهابية ، ويقصد بالأهداف الارهابية كل فرد او جماعة منظمة طبيعية او معنوية تمارس الافعال المنصوص عليها في قانون مكافحة الارهاب رقم (١٣ لسنة ٢٠٠٥) او أي قانون يحل محله.

رابعاً : متابعة و تنفيذ توجيهات ومهام واهداف الدولة في مكافحة الارهاب

خامساً: التنسيق مع الاجهزة الاستخبارية المختصة فيما يتعلق بانجاز الفعاليات والمهام المكلفة بها لتنفيذ خطط مكافحة الارهاب

المبحث الثالث: استراتيجية مواجهة الارهاب مدخل بناء السلام

المطلب الاول: نشأة الظاهرة الارهابية المنظمة واسس مواجهتها

مثلت الظاهرة الارهابية التي ولدت في العراق، اقسى اجيال العنف المنظم والتي ابتدأت بتنظيم القاعدة في العراق (قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين) التي شكلها المجرم أبو مصعب الزرقاوي في عام ٢٠٠٤ ، اول ظهور منظم لتنظيم ارهابي على الاراضي العراقية ، واعلن عن نفسه لمشاركة جماعات مسلحة ولمقاومة القوات التي تقودها الولايات المتحدة وحلفائهم العراقيين في أعقاب غزو العراق عام ٢٠٠٣ ، ، ثم تم تشكل مجلس شورى المجاهدين في بعض المحافظات ليمهد لتنظيم دولة العراق الإسلامية (داعش) التي كانت افعاله وعملياته الارهابية العنيفة والوحشية ضد السكان المدنيين، احد اسباب رفضها وتحجيم وتدنى سيطرتها، الا ان احداث سوريا وتحالفه مع بعض الجماعات الارهابية التي برزت في المناطق التي خرجت عن سيطرة الحكومة السورية ، وبالتالي انبثقت الدولة الإسلامية في العراق وسوريا ومن ثم توحدت واتجهت للسيطرة على مناطق واسعة من محافظات الموصل والانبار وصلاح الدين وبعض المناطق الاخرى دون أي مواجه تذكر من قبل القوات المسلحة والقوات الأمنية المتواجدة في تلك المدن إلا في حالات استثنائية محدودة[٢٢] .

اولا. التأثير المجتمعي: شكل الإرهاب اهم مؤثر سلبيً على الامن والسلم المجتمعي في العراق من خلال تأثيراته المباشرة على امن الانسان وما يمثله من تهديد لنمط الحياة، والذي استوجب على الحكومات المتعاقبة من وضع استراتيجية مخططة لمواجهة الارهاب وتأثيراته المجتمعية. فقد عانى المجتمع العراقي منذ عام ٢٠٠٣م حالة من التدهور الامني وطغيان ظاهرة الارهاب على مجمل مرافق المجتمع، وتنوعت اثار ظاهرة الارهاب في المجتمع على هيئة جرائم ومعارك تدميرية متسلسلة او حتى عبر اعادة انتاج خلافات ايديولوجية قائمة على زرع الفتن التي اخلت بالتوازنات الاجتماعية عبر هيمنة مسميات مختلفة قائمة على اساس الفرقة والتصارع وبعد أن أوصلت ظاهرة الارهاب المجتمع العراقي إلى حافة الهاوية، واصبح تأثيرها يهدد السلم المجتمعي ويشكل العائق الأهم في طريق الاستقرار والتعايش وبناء السلام في المجتمع ، توجب على الحكومات المتعاقبة ان تضع استراتيجية لمواجهة الإرهاب ومعالجة اسبابه واثاره الرئيسة والثانوية المستترة خلف هذه الظاهرة على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية وحتى المجتمعية. فقد هيمنت ظاهرة الارهاب والعنف على رمزية التسامح والعيش المشترك في المجتمع العراقي حتى كاد أن يكون جزءاً لا ينفصم منها، وأصبح يدمج بالسلوك

فـي تـراث المجتمـع، وترجـع حداثـة الظـاهرة لأسـباب متنوعـة منهـا ، الاحـتلال الأمريكـي - البريطـاني وسياسـة الفوضـى الخلاقـة، وسـقوط الدولـة وغيـاب السـلطة بشـكل كامـل خاصـة فـي المراحل الأولى من الاحتلال مع ما رافق ذلك من حل الجيش وقوى الأمن الأخرى، ودخول قوى ومجـاميع مسلحة، والعمليـات الإرهابيـة، واعتمـاد أحـزاب وتيـارات السـلطة الجديـدة علـى الخطاب الديني، وهو خطاب قائم على التوجه المذهبي، كما إن تلك الأحزاب والتيارات اعتمدت علـى ميليشـياتها وقواهـا المسلحة الذاتيـة بغيـة تثبيت نفسـها فـي مواقـع السلطة، والبطالـة والفقر وتعثر برامج التنمية وانتشار التخلف، والإفرازات الطائفية المسلحة في محافظات العراق [٢٣] .
وبذلك شكل الاحتلال الأمريكي بداية لمرحلة جديدة حملت معها الكثير من التداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية، اذ انهارت الدولة العراقية وتلاشت سلطتها السياسية فضلاً عن تفكك تشكيلتها الاجتماعية، ونشوء ملامح دولة تعددية، وبداية اعادة تشكيل الشرائح الطبقية الأساسية والقاعدة الاجتماعيـة السـائدة للسلطة المركزيـة، مـع تفكك ونهـب القطاعـات الخدميـة والإنتاجية للدولة العراقية، وتشرذم أقسام من الطبقة الوسطى ولاسيما المدنية منها بسبب انهيار جهاز الدولة البيروقراطي [٢٤]. ولعل ابـرز بـدايات تلك التداعيات كانت القرارات التـي اتخذها الحاكم المدني في العراق (بول بريمر) والتـي ابتدأت بحل الكثير من المؤسسات مثل الجيش، الأجهزة الأمنية، الأجهزة الإعلامية..الخ مما ادى الى حدوث فراغ سياسي وامنـي وخدمي[٢٥] .
فمن الناحية السياسية والاجتماعية أسقط الغزو العسكري الامريكي السلطة المركزية الاستبدادية التـي كانـت الكـابح المركـزي لنزعـات الهويـات المتنوعـة عرقيـاً ودينيـاً ومـذهبياً ، واصـبح لكـل مجموعة انتماءات مذهبية يستندون اليها ويستمدون الاحساس بالانتماء لهـا، وهـي سمة لازمت تقريبـاً اغلـب الطوائـف والجماعـات بحيـث اصبحت الانتمـاءات سـواء كانـت دينيـة او مذهبيـة او عرقيـة او حتـى سياسـية هـي الـوازع الاول والوحيـد تقريبـاً، ممـا أسـهم بـالنزوع نحـو الهويـات الضيقة المحدودة مـع استعادة ذاكـرة الصـراعات والخلافـات والتناقضـات القديمـة [٢٦] ، ومـن ثـم ادت تلك السياسـات الـى تأسيس للطائفيـة والمناطقيـة والتعصـب وتكـرس نظـام المحاصصـة فـي محركـات العمليـة السياسـية، هـذا النظـام الـذي دفـع الطائفيـة الـى الواجهـة ودحـر الثقافـة الوطنيـة وقوض الحس الوطني والقيم الإنسانية والاجتماعية وهذا قد مهد الـى تفكك التماسك والتعـايش المجتمعي ، وبالتالي شكلت تلك السياسات بداية تنامي العمليات الإرهابية وشهد العراق ارتفاعـاً وبلغ ذروته عام ٢٠١٤ [٢٧].
ثانيا. اسس مواجهة الارهاب في العراق: شهد العراق مطالبات شعبية ورسمية تنادي بضرورة التصـدي للإرهـاب المتزايد والعنـف المتواصـل عـن طريـق التوسـع فـي التصـدي والتشـديد فـي العقـاب للحد مـن ظـاهرة الإرهـاب والعنـف المتزايـد ، وفـي ظـل أتسـاع دائـرة العنـف وتصـاعد الأعمـال المؤديـة لـه وانتشـاره . فقـد كـان مرتكـز الإرهـاب هـو الإخـلال بالوضـع الأمنـي أو الاستقرار أو الوحدة الوطنية أو إدخال الرعب بين النـاس أو إثـارة الفوضـى[٢٨] . لذلك ركـزت الاستراتيجية العراقيـة لمكافحـة الارهـاب ٢٠١٠-٢٠٢٠ الصـادرة عن جهـاز مكافحـة الارهـاب علـى غاية اساسية تمثلت في : (الوصول الى عراق امن ومستقر موحد ومزدهر باستخدام كافة القدرات الوطنية المتاحـة للدولـة العراقيـة)، كمـا ركـزت فـي قانونيـة مكافحـة الارهـاب بالاعتمـاد علـى المـادة السـابعة مـن دسـتور جمهوريـة العـراق لعـام ٢٠٠٥، اضـافة الـى تبنيهـا التعريـف الرسمي للإرهاب الوارد في المـادة الأولى من القانون العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥، والتـي جاء فيها: الارهاب (كل فعل إجرامي يقوم به فرد أو جماعة منظمة استهدف فردا أو مجموعة

أفراد أو جماعات او مؤسسات رسمية او غير رسمية أوقع الأضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة بغية الإخلال بالوضع الأمني او الاستقرار او الوحدة الوطنية أو إدخال الرعب والخوف والفزع بين الناس او إثارة الفوضى تحقيقا لغايات إرهابية) [٢٩]. وبذلك تنوعت استراتيجية مكافحة الارهاب لتشمل كل الانشطة والتقنيات والاستراتيجيات التي تستخدمها الحكومات وعبر مؤسسات الأمن والدفاع ، والمؤسسات المدنية ، بما فيها مؤسسات المجتمع المدني لمواجهة الإرهاب عسكريا واقتصاديا وسياسيا وفكريا، وهو يمثل المعالجة الحقيقية للإرهاب. وقد تنوعت تلك الاستراتيجية اجرائيا الى[٣٠] : -

- الاستراتيجية القسرية: بالاعتماد على القدرة الإكراهية مثل العدالة الجنائية والقوة العسكرية .
- الاستراتيجية الاستباقية اعتمادا على العمل الأستخباري
- الأستراتيجية النفسية : بالمزج بين القهر (التهديد، العنف) وبين الأقناع (المطالب الصريحة والضمنية) .
- الأستراتيجية الدفاعية : بهدف تقليل اخطار الهجمات الإرهابي إلى الحد الأدنى.

المطلب الثاني : الاستراتيجية الوطنية لبناء السلام

أصبح التركيز على مفاهيم بناء السلم وتمتين أسسه ومن خلال اليات وعمليات ومؤسسات تفضي إلى وضع استراتيجيات عملية لأنهاء التوترات والصراعات ومعالجة جذورها، فمما لا شك فيه ان علم دراسة الاستراتيجية لم يعد منزويا ضمن نطاق بعدها العسكري التقليدي وانما اخذت تمثل الاطار العام للسيطرة على المجموع الكلي لقوى الدولة في السلم والحرب لتصنع منه وحدة متجانسة لخدمة ارادة واحدة والاهداف المتخصصة الموزعة عسكريا واقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وعلميا وثقافيا[٣١].

وبالتالي فأن استراتيجية بناء السلام لا تكمن في فض أو تسوية أو الغاء النزاعات المجتمعية وإنما البلوغ إلى اصل النزاعات ومعالجتها عن طريق مجموعة اليات واستراتيجيات يمكن من خلالها التعامل مع جذورها الكامنة في المصادر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية ، وكذلك تستوجب تغيير في البنى والهياكل والسياسات العاجزة على تفادي النزاعات، لذلك اخذ التركيز على عمليات بناء السلام التي اكتسبت الطابع العلمي وخرجت من المفهوم النظري ، الا ان تلك العملية اكتسبت معنى حديث وجوهري وفق منظور اوسع من حالة ايقاف العنف لتتضمن جوانب اخرى مجتمعية لمعالجة وبشكل دائم الاسباب الكامنة وراء دورات العنف من التجدد وفق مبادئ واليات وبنى متعددة الابعاد ومتداخلة الوظائف ومتكاملة الابعاد والاهداف وقد تتطلب مسار زمني متباين وتتمثل استراتيجية بناء السلم التي تهدف إلى التعاطي مع تجاوز حالة النزاعات وتجاوز حالة العجز الوظيفي للدولة تطوير الانظمة والهياكل الوطنية لا يجاد هياكل تنمي القدرات المحلية للإدارة وارساء دعائم الحكم الرشيد وتقويض تقاليد الحكم المفضية إلى تدهور الاوضاع الداخلية المتسببة للعجز فمن خلال تطوير الاداء الوطني يتم التعامل مع بنية جديدة منتجة لقيم السلام ونابذة للإرهاب والعنف. فاذا كانت الدولة عاجزة عن مواجهة المشاكل الحقيقية التي تعرض وحدتها وبقاءها واستمراريتها بسبب العجز عن القيام بوظيفتها الامنية الداخلية نتيجة للتحديات الناشئة عن انفراط السلم الاهلي المعطل للأداء الهيكلي والمتسبب لفقدان شرعية الانجاز والاستمرار، فأن تشتت القدرات الداخلية لا يعني بالضرورة السير نحو الفشل أو الانهيار، اذ يمكن مواجهه ما يمكن ادراكه في اطار عملية شاملة مبنية على الاستجابة الداخلية

والقبول الخارجي والدولي التي من شأنها معالجة المعضلات التي يفرزها العجز أو الفشل. ولكن يجب أن نستدرك في هذا الجانب انه لا يوجد نموذج واحد لبناء السلم الاهلي على الصعيد الداخلي بسبب اختلاف المجتمعات واسباب النزاعات فيها والعوامل الخارجية المؤثرة فيها ولكن على الاغلب توجد جملة دعائم وركائز ترتبط بعملية بناء السلم الاهلي تمتلك القدرة على ادارة العملية باتجاه يتعلق بجعلها اسلوب ومنهج حياة المجتمع وادارة الدولة للمجتمع.

ان استراتيجية بناء السلم الاهلي تتضمن اعادة تسوية لتوزيع القوة السياسية فعندما يتم التوصل إلى عملية سياسية متوازنة ترتكز على شرعية قانونية ومجتمعية تربط الدولة بالمجتمع يتم تقديم اطار فعال لبناء الدولة وتمكينها من استعادة قدرتها على ادارة شؤونها الداخلية [٣٢]، وهذه العملية تتطلب مجموعة من الاليات تستهدف تحقيق ثلاث متغيرات اساسية في تحقيق عملية السلم الاهلي:-

الاول: يتعلق ببناء المؤسسات والقواعد والاحكام التي تنظم حياة الافراد والجماعات والفئات في المجتمع واعادة تأسيس هيكليتها لمنع الانزلاق للعنف والمحافظة على ديمومة السلام القائم.

الثاني: وضع اسس الحكم تعمل على اساس حقوق الانسان وامنه وتمكينه وتحقيق العدالة والمساواة.

والثالث: بناء صيغ اقتصادية واجتماعية وثقافية تمكن الدولة من أداء ادوارها ومسؤوليتها بما يحقق الاستقرار.

اي بمعنى أن العامل الداخلي لبناء السلم الاهلي يتركز حول بناء تصور وظيفي حديث ومغاير لهيكلة وبنية الدولة يؤمن بالحكم الرشيد ويجعله فلسفة ونهج حياة يكون راعي لقيم السلم وبوصفه اداة تنظيمية فاعلة وتشمل هذه العملية الجوانب السياسية والقانونية والدستورية والقدرة على ادارة الموارد وتنفيذ سياسات فاعلة على المستوى الاقتصادي وفاعلية في التحكم بالتفاعلات الاجتماعية والتوفيق بين المصالح المختلفة[٣٣]. اذن يرتكز بناء السلم الاهلي على ثلاث ابعاد متفاعلة ومتصلة:

أ. بناء مؤسساتي قادر على فرض حد ادنى من التماسك يفضي إلى[٣٤] :

١. تفكيك منظومة النزاع والتصارع المجتمعي.
٢. التأسيس لاستقرار النظام من خلال تنظيم علاقة الدولة بوحداتها واقاليمها وفق صيغ توافق كل دولة (مركزية- فدرالية).
٣. تشجيع المبادرات للقيم السياسية الهادفة لبناء السلم الاهلي والتعايش السلمي (ديمقراطية، حماية الاقليات، الاندماج المجتمعي، حقوق الانسان...الخ).
٤. هندسة انتخابية تتميز بقابلية على التمثيل في الهيئات المنتخبة.
٥. زيادة نسبة المشاركة في المنظومة السياسية لزيادة القدرة على التمثيل والشرعية.
٦. تعزيز الهياكل الإدارية واصطلاحها .
٧. بناء قاعدة قانونية للعدالة الانتقالية لتعزيز التماسك الاجتماعي.

ب. بعد اقتصادي وذلك لما له علاقة من تأثير على التعبير عن المصالح وتسوية النزاعات، فتعديل وتقوية قدرة الدولة على ادارة الموارد الاقتصادية وتحسين أنظمة التمويل والضرائب ووضع اليات لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التوزيع العادل للدخل وتحسين نوعية الحياة المادية وتقليل الفجوة بين الغني والفقير في الدولة، يمكن المجتمع من القيام بأدوار فعالة ومسؤولة باتجاه تبني قيم السلم الاهلي وتقبلها والتعايش معها[٣٥]. كما



يمكن الدولة من القيام بأداء ادوارها ومسؤوليتها ولتساهم في تحقيق الاستقرار للنظام وتمنع انهيار الدولة وذلك عادة ما يؤدي الاختلال الكبير في الجوانب الاقتصادية الى احتجاجات اجتماعية وعدم استقرار امني قد تتحول الى احتجاجات وانتهاكات وعنف اجتماعي .

ج. ويرتبط السلم الاهلي بالبعد الاجتماعي من خلال تجاوز النموذج التقليدي لتسير قضايا المجتمع، فالأساليب الحديثة لإدارة الدولة توسع حدود المشاركة لكل الفواعل الاجتماعيين واعتماد الحلول الجماعية لإدارة المشاكل وتحقيق قدر من العدالة وتسليط الضوء على الفواعل المدنية في المجتمع مثل الاحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني التي يكون لها اتصال ومداخل ونشر ثقافة السلام والتسامح في اجزاء لا يمكن للدولة الدخول في تفاصيلها او القيام بتأدية ادوار عن الدولة بمسؤولية اساسية لبناء السلم[٣٦].

د. إلى جانب الابعاد السابقة يشكل البعد الثقافي مدخلاً مهماً ومرتكزاً اساسياً لبناء السلم الأهلي لاسيما عندما تتحول ثقافة السلم إلى سلوك يحكم علاقة مكونات المجتمع وقواه بعضهم البعض من جهة وعلاقة تلك المكونات والقوى المجتمعية بالمؤسسات والهيئات الحاكمة والضابطة للمجتمع من جهة أخرى، اذ ان ثقافة السلم تتضمن قيم ومواقف وسلوك تدفع إلى التفاعل الايجابي الذي ينهض على التسامح ومبادئ الحرية والعدالة والتضامن ورفض العنف ومنع النزاعات ومعالجة اسباب الصراعات وجذورها[٣٧]. وقد ارتبط مفهوم ثقافة السلم في ادبيات منظمة الامم المتحدة منذ تأسيسها وشكلت واحدة من اهم اولوياتها على اجهزتها لما تحويه من قيم واهداف تمكن من بناء مجتمعات وتسوية نزاعات وتجاوز عوائق سياسية واقتصادية واجتماعية وبناء تجمعات اكثر عدلاً وانسانية وحرية ورضاء وامن[٣٨]. ويندرج تحت هذا البعد دور نشطاء السلام في بث الوعي واستخدام تقنيات الاتصال ووسائله لتفعيل وزيادة التوعية للرأي العام عن فوائد السلام المستقبلية وفوائد ايقاف العنف المجتمعي بأبعاده كافة[٣٩] .

هـ. اضافة إلى ما تقدم فأن ضرورات ارساء السلم الاهلي ووقف اسباب العجز يمر عبر دولة قادرة على بسط الاستقرار الامني والمجتمعي داخل حدودها وبشكل يقلص من احتمالات عودة نشوب نزاع يهدد السلم الاهلي من خلال :

١. وضع اليات لتفاعل القيادات السياسية والروحية والفكرية الاكثر قدرة على التفاعل والتعاون في مجال بناء الثقة ولملمة النسيج الاجتماعي والمصالحات على المستوى القاعدي للجماعات[٤٠].

٢. تقوية قدرات وإمكانيات النساء والاستفادة من خبراتهن وجهودهم في مجال بناء السلم على مستوى القاعدي للمجتمع، ففي اغلب مجتمعات النزاعات تكون المرأة المحرك الفعلي لوقف العنف والاستبداد ولذلك يمكن من دمجها في عمليات بناء السلم بعد خطوة اساسية والية مهمة لبناء سلم اصلي[٤١].

٣. ايجاد الية مستقرة للعمل العسكري والامني للسيطرة على العصابات الاجرامية والحد من انتشار تجارة السلاح ومحاولة نزعة حتى من الاعتبارات القبلية والعشائرية[٤٢].

٤. انشاء مشاريع اقتصادية تعاونية مشتركة تربط بين اطراف ومكونات المجتمع مثل مشاريع تطوير الزراعة والربط الكهربائي والمشاريع الصناعية المحلية وغيرها من المشاريع المشتركة[٤٣].



٥. ايجاد الية مستقرة لإصلاح القطاعات الامنية والمساعدة في تعزيز سلطات الدولة من خلال اعادة تنظيم القوات المسلحة والشرطة الوطنية من جديد وبشكل يتناسب والمرحلة الجديدة للمجتمع وطبيعة تهديداته.
٦. معالجة مسألة نزع الاسلحة والحد من انتشار تجارتها واعادة ادماج الفئات التي كانت اطراف في النزاعات الاهلية بهدف السيطرة على العصابات الاجرامية وتجار لازمات ومروجو الجريمة المنظمة.

الخاتمة

لقد رسم تسلسل البحث جملة تصورات ساهمت في الاجابة على تساؤلات الاشكالية المطروحة وتأكيد لصحة الفرضية المتعلقة بالترابط بين صعوبة مكافحة الارهاب وتزايد تكلفته في العراق وبين فقدان التعايش والسلم الاهلي وعدم التكامل المجتمعي، فانعدام التوازن في تماسك المجتمع وتكوينه، يجعل المجتمع اكثر تهيئاً لوقوع اعمال العنف وهيمنة الجماعات الارهابية من خلال التأثير في وحدة افراده وتفكيرهم واتجاهاتهم وسلوكهم وبالتالي فان معالجة الظاهرة الارهابية في المجتمع العراقي تتطلب اعتماد مقاربة استراتيجية تتبنى تحقيق التكامل الوطني من خلال بناء السلام المجتمعي مرتكزة على اصلاح البنية التحتية لطبيعة العلاقات المجتمعية التي ولدت بعد عام ٢٠٠٣م لأسباب داخلية وخارجية ومن ثم بلورة تحول هيكلي في النظام القيمي المجتمعي اساسه السلام المستدام ليكون جامع لجميع مكونات المجتمع. لقد سعت الدراسة للإحاطة بكافة أبعاد التغيرات التي احاطت سياقات وترتيبات الوظيفة الأمنية للدولة والناجمة عن أنماط مستجدة للتهديدات الامنية في العراق والتي وجدت ديمومتها في طبيعة التغير الذي شهده منذ عام ٢٠٠٣م وما رافق ذلك من تغيرات على المستوى السياسي والاجتماعي الاقتصادي والأمني فقد برزت مجموعة تحديات مست الوظيفة الامنية للدولة واستلزمت اعادة المفاهيم والخطط والآليات الوظيفية الكفيلة لحماية التجربة السياسية والمجتمع من اخطار قد تكون اشد تدميرا من الاستبداد والتسلط الذي شهدته الدولة العراقية من تأسيسها ، فطبيعة التهديدات والانتهاكات لم تعد تأت من النظام السياسي واجهزته القمعية وانما جرى تغيير جوهري، اذ اصبح النظام واجهزته الامنية وبتأييد دولي واممي، حامية للمجتمع من التهديدات الخارجية والداخلية المتعايشة مع فئات داخل المجتمع والتي تشكل مغذي لمصادر العنف وتستخدم اساليب وتقنيات معاصرة عابرة للحدود ، هذا التطور الجوهري استلزم تغيير للوظيفة الامنية للدولة وفق اساليب وتشريعات وقوانين واجهزة ومؤسسات وتقنيات توازي حجم التهديدات ووسائلها الهادفة لتهديم اسس المجتمع وتجربته السياسية ،واخذت تلك الوظيفة تأخذ رسوخها وبعدها الاستراتيجي وتتكامل مؤسسيا تدريجيا وفقا لعوامل ذاتية وموضوعية". لذلك فان استراتيجية بناء السلام في العراق تهدف الى جعل السلام الغاية الاساس في الاستراتيجية العليا المتخذة لمكافحة الارهاب والتهديديات ويمكن تطبيقها وفق نموذج محدد لمواجهة الارهاب ومن ثم وضع تدابير للقضايا الأساسية التي تؤثر على أداء المجتمع والدولة، وبالتالي تعزيز قدرة الدولة على الاضطلاع بمهامها الأساسية بصورة فعالة وشرعية .

الهوامش والمصادر:

(١) أليسون ج. بيلز وأندرو كوتي، التعاون الأمني الإقليمي في أوائل القرن الحادي والعشرين، في مجموعة باحثين: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي لمركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص٢٤٥.

(٢) مارسيل ميرل ، سيسيولوجيا العلاقات الدولية ، ترجمة حسن نافعة ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ط ١، ١٩٨٦ ، ص ٥٢.

(٣) زكريا حسين، الأمن القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر،2001 ، ص ١٩. وكذلك ينظر : تاكايو كييامامورا، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، ترجمة :عادل زقزاغ.

http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html

(4)للتفاصيل ينظر: صندوق الإنمائي للأمم المتحدة (" الأمن الإنساني، "www.undp.org/arabic indix human security.

(٥) هارولد ج.لاسكي، الدولة نظرياً وعملياً، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ، ط ٢، ٢٠١٢، ص ١٩.

(٦) عبدالناصر عباس عبد الهادي ،الوظيفة الأمنية للدولة بين تحديات العولمة ومتطلبات الإدارة الرشيدة "القيادة العامة لشرطة دبي انموذجا" ، أطروحة دكتوراه جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ، ٢٠١٢، ص٤٥.

(٧) مجموعة باحثين: مشكلة الحرب والسلام ، ترجمة شوقي جلال، وسعد رحمي، دار الثقافة الجديد، مصر، ٢٠١٢، ص٢١٠.

(٨) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة ، الجزء الاول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١٩٧٩،١،ص٧٣١.

(٩) عبد السلام بغدادي، السلام الوطني (المدني) دراسة اجتماعية سياسية (سلسلة كتب ثقافية شهرية العدد (٣) بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢، ص٢٠.

(10) (Dennis C.Jett, Why Peacekeeping Fails,(New York: ST Martin Press,2000), P.15.

(11) H.C.Willians, The institutions of security: Elements of a theory of security organizations in cooperation's and conflict (Vol. 32, No.3, 1997, P,288.

(١٢) العراق على مفترق طرق: حتمية الإصلاح والخيارات المتاحة ، ورقة سياسات الإصلاح السياسي الأمني ، مركز الدراسات الاستراتيجية جامعة كربلاء، ٢٠١٦ ، ص ٢ .

(١٣)أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٢) في ٢٠٠٣/٥/٢٣ بحل الكيانات العراقية.

(١٤) رائد فوزي حمود، الشركات الأمنية العاملة في العراق بين الإجراء الوقائي والعمل الهجومي ، المعهد العربي للبحوث و الدراسات الإستراتيجية، عمَّان – الأردن، ٢٠٠٧، ص ٦.

(١٥) حسن تركي ، المؤسسة العسكرية العراقية في مواجهة التنظيمات الإرهابية :عوامل الانجاز ودواعي الإخفاق، مجلة دفاتر السياسة والقانون، (العدد/١٢، جامعة ٨ ماي، قالمة الجزائر، ٢٠١٥) ، ص١٢٢ .

(١٦) للتفاصيل حول طبيعة التهديدات الامنية المعاصرة ينظر: حسن توركماني، الأمن القومي في القرن الحادي والعشرين، الأولى للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٤ ،ص ١١.

(١٧) جارش عادل، مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية، برلين المانيا ، العدد الاول اذار، ٢٠١٧، ص٢٥٨.

(١٨) المصدر نفسه ، ص٢٦٠.



(١٩) حسن تركي، المؤسسة العسكرية العراقية في مواجهة التنظيمات الإرهابية،مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٠.

(٢٠) قانون جهاز مكافحة الإرهاب، الاسباب الموجبة، الوقائع العراقية ، العدد٤٤٢٠، ١٧/١٠/ ٢٠١٦، ص١٠.

(٢١) المادة /٣ من قانون جهاز مكافحة الإرهاب، المصدر نفسه ، ص٢.

(٢٢) حسن تركي، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٢.

(٢٣) حسين حافظ، العنف السياسي في العراق، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٤١، تموز ٢٠٠٩، ص ١١٨ .

(٢٤) لطفي حاتم، الدولة العراقية وسمات بنيتها الطائفية،

http://www.freebab.com/inp/categery.view.asp?CID=10

(٢٥) حميد نفل النداوي، الاستراتيجية الامريكية لتحقيق (النصر) في العراق ، مجلة السياسية والدولية، العدد ٦، الجامعة المستنصرية ،كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٦ ، ص٨٩..

(٢٦) سامح رشاد: العراق المحتل.. تقويض الدولة والنظام، السياسة الدولية، القاهرة، المجلد ٤١، العدد ١٦٤، ابريل ٢٠٠٦، ص ١٣٧؛ وكذلك انظر: عبد الحسين شعبان: المشهد العراقي الراهن-الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي، المستقبل العربي، العدد٢٩٧، ٢٠٠٣، ص٦١.

(٢٧) حسن لطيف الزبيدي ، صادق جبر فخري ،الإرهاب وآثاره في التنمية البشرية في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ،العدد ٢٩ ، المجلد ، ٩ ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٣ ، ص٢٣٩.

(28) معاذ جاسم محمد ، عقيل عزيز عودة ، الارهاب ومكافحته في القانون الجزائي العراقي، مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية، كلية القانون جامعة ذي قار، العدد الرابع ٢٠١٢، ص ١٩٣.

(29) ياسر عبد الحسين ،عراق ما بعد داعش قراءة في السياسة العراقية لمواجهة الارهاب، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية ، العدد ٢٠١٨،٦٦، ص٢٩٨.

(٣٠) المصدر نفسه، ص٢٩٩.

(٣١) كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الاستراتيجية، دار الحرية للطباعة، بغداد،١٩٨٨،ص ١٣٠.

(٣٢) زيدان زيداني، التدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدول العاجزة دراسة لحالة دارفور،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق جامعة الحاج لخضر ، الجزائر،٢٠٠٩ ، ص٨٦.

(٣٣) لطفي محمد الصالح، الاليات القانونية والتنظيمية والسياسية لتطبيق الحكم الراشد في الجماعات المحلية، الملتقى الوطني حول اشكالية الحكم الراشد في الجماعات المحلية، (جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ٢٠١٠)، ص٢٣.

(٣٤) للتفاصيل حول دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في مجال السلم الاهلي ينظر: اسامة صفا، حل النزاعات والمصالحة في الوطن العربي، عمل منظمات المجتمع المدني في لبنان والمغرب، مركز ابحاث بيرجوف للادارة البناءة للنزاعات، ٢٠٠٧، ص٥٨.

(٣٥) تقرير ثقافة السلام في العالم، ترجمة وتحرير محسن يوسف، منتدى الاصلاح العربي، مكتبة الاسكندرية، ديسمبر ٢٠٠٤، ص٧.

(36)هاني ابراهيم واخرون، دليل مهارات القيادة وبناء السلام،(الكويت ،الجمعية الكويتية لحقوق الانسان، ط١، ٢٠١٥)، ص١٥.

(٣٧)العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من اجل اطفال العالم، الجمعية العامة للأمم المتحدة ،تقرير الامين العام للأمم المتحدة، ايلول ٢٠٠١، رقم الوثيقة (A/56/ 349) ، ص ٦.

(38) زيدان زيداني ، التدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدول العاجزة دراسة لحالة دارفور، مصدر سابق ،ص٩١.



(39) ادريان باول، اضفاء الشرعية على دور المرأة في بناء السلام بالامم المتحدة، استراتيجيات التأثير على السياسات، دبلين ، ايرلندا، INCORE,.٢٠٠٣ ،

(40) الحافظ النويني، ازمة الدولة ما بعد الاستعمارية في افريقيا، حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٢٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، نيسان ٢٠١٤ ، ص٦٣.

(٤١)خولة محي الدين يوسف، دور الامم المتحدة في بناء السلام، مصدر سابق ، ص٤٩٨.

(42) تيد روبرت جيد، اقليات في خطر، ترجمة مجدي عبد الحكيم، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١، د.ت، ص١٨٩.

(٤٣) إبراهيم نصر الدين، نحو مجلس فاعل للسلم والأمن الأفريقي، البشير علي الكوت (محررا) ،المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس ، ط١، ٢٠٠٥، ص ١.

دور جهاز مكافحة الارهاب في الأزمـات الصحيـة :
دراسـة ميدانيـة لإتجاهـات طلبـة الجامعـات إزاء كوفيد-١٩

أ.م.د فتـح الله غـازي إسماعيـل الشيـخ
كليـة الإسـراء الجامعـة – قسـم الإعـلام

المقدمة

حقق جهاز مكافحة الارهاب ولايزال عدد كبيرمن الانجازات في مختلف المجالات الى جانب دوره الرئيس في المحافظة على أمن واستقرار البلاد واسناد أي واجب يتطلب منه في محاربة الارهاب ، كون الاكثر تنظيما ودقة عالية وفاعلية في تنفيذ الواجبات المناطة به .والذي يسعى الى احلال الامن والسلام ، وتقديم المساعدات الانسانية للمهجرين النازحين والمرحلين قسرا عن مناطقهم التي دب بها الارهاب والتطرف الاعمى وعاث بها فسادا ، ليقف اليوم الى جانب المؤسسات الطبية في مواجهة ازمة كوفيد -١٩ الصحية في تنفيذ الامر الديواني رقم ٥٥ لسنة ٢٠٢٠ وتطبيق قرارات الحظر الكلي والجزئي وفق تعليمات خلية الازمة والحد من التجمعات البشرية التي تساعد على العدوى وانتشار الوباء وتقديم المساعدات والمسلتزمات الطبية كمساندة للقطاع الصحي كما حصل في مستشفى الحسين التعليمي في محافظة ذي قار، فضلا عن افتتاح المركز الطبي الخاص لفحص المصابين بكوفيد-١٩ في مقر جهاز مكافحة الارهاب واعطاء اللقاحات المضادة للحد من عدوى كوفيد-١٩ وهذا ما دفع مؤخرا بتنفيذ استراتيجية متكاملة لتضفي لونا جديدا لاداء عمل جهاز مكافحة الارهاب في دعم السلام وتحقيق الامن الداعي الى الاعمار والتنمية والاستقرار

المنهجية: استعمل المنهج الوصفي الإرتباطي لتوجيه هذه الدراسة.

المكان: جُمعت البيانات بواسط إستبانة إلكترونية والتي استهدفت طلبة الجامعات العراقية .

عينـةالبحث: اشتملت الدراسة على عينة ملائمة من طلاب الجامعات العراقية من برامج البكالوريوس والدبلوم والماجستير والدكتوراه.بناءً على هامش الخطأ بنسبة ٥٪، ومستوى الثقة ٩٠٪، وحجم المجتمع الأصلي ٨٢.٠٠٠، وتوزيع الاستجابة بنسبة ٥٠٪، فإن حجم العينة الموصى به سيكون ٢٧٠. حجم العينة النهائي هو ٣٦٨.

أداة البحث: تكونت أداة البحث من

أولا : المعلومات الديموغرافية

ثانيا : محور الوسائل الاعلام المفضلة التي يتبعها المبحوثون لمتابعة أخبار كوفيد-١٩

(القنوات الفضائية التلفازية أو وسائل التواصل الاجتماعي أو كليهما)، وتكرار متابعة القنوات الفضائية التلفازية والتي يتم قياسها على مقياس ليكرت الثلاثي (دائماً، أحياناً، أبداً)؛مدة متابعة القنوات الفضائية فيما يتعلق بكوفيد-١٩ (بالدقائق)؛ الوقت المفضل لمتابعة القنوات الفضائية التلفازية؛ البرامج التلفازية التي يفضل المبحوثون متابعتها؛ سبب (أسباب) التي تجعل المبحوثين يفضلون متابعة هذه القنوات؛ ما إذا كانت هذه القنوات تنقل معلومات صادقة حول كوفيد-١٩ والتي تم قياسها على مقياس ليكرت الثلاثي (نعم، لا، ولا أعرف)؛مدة متابعة مواقع التواصل الاجتماعي بخصوص كوفيد-١٩ (بالدقائق)؛ تكرار متابعة وسائل التواصل الاجتماعي



فيما يتعلق بكوفيد-١٩ الذي يتم قياسه على مقياس ليكرت الثلاثي (دائماً، أحياناً، أبداً)؛ والسبب (الأسباب) التي تجعل المبحوثين يفضلون متابعة وسائل التواصل الاجتماعي.

ثالثاً : مقياس اتجاهات المبحوثين إزاء دور جهاز مكافحة الارهاب في مواجهة كوفيد-١٩.

يتضمن هذا المقياس اتجاهات المبحوثين إزاء الحفاظ على الصحة العامة والذي تتضمن ١٧ بنداً يتم قياسها على مقياس ليكرت الخماسي.تم تصنيف هذه البنود على أنها ١ لـ (بدرجة كبيرة جداً) إلى ٥ (لدرجة ضعيفة جداً). درجات هذا المقياس تتراوح من ١٧-٨٥؛تشير الدرجة الأعلى إلى اتجاهات أكثر إيجابية؛ تعد الدرجات التي تتراوح بين ١٧-٤٠ اتجاهات سلبية؛ تعد الدرجات التي تتراوح بين ٤١-٦٢ اتجاهات محايدة والدرجات التي تتراوح بين ٦٣-٨٥ تعد اتجاهات إيجابية.الاتجاهات إزاء الحفاظ على الأمن العام والتي تتضمن ٧ بنود يتم قياسها على مقياس ليكرت الخماسي.تم تصنيف هذه العناصر على أنها ١ لـ (بدرجة كبيرة جداً) إلى ٥ (لدرجة ضعيفة جداً). تتراوح درجات هذا المقياس من ٧ إلى ٣٥؛ تشير الدرجة الأعلى إلى اتجاهات أكثر إيجابية؛ تعد الدرجات التي تتراوح بين ٧-١٦ اتجاهات سلبية؛ تعد الدرجات التي تتراوح بين ١٧-٢٥ اتجاهات محايدة والدرجات التي تتراوح بين ٢٦-٣٥ تعد اتجاهات إيجابية.الاتجاهات إزاء الحفاظ على الأمن الاقتصادي الذي يتضمن بندان يتم قياسهما على مقياس ليكرت الخماسي.تم تصنيف هذه البنود على أنها ١ لـ (بدرجة كبيرة جداً) إلى ٥ (لدرجة ضعيفة جداً). تتراوح درجات هذا المقياس من ٢ إلى ١٠؛ تشير الدرجة الأعلى إلى اتجاهات أكثر إيجابية؛ تعد الدرجات التي تتراوح بين ٢-٤ اتجاهات سلبية؛ تعد الدرجات التي تتراوح بين ٥-٦ اتجاهات محايدة والدرجات التي تتراوح بين ٧-١٠ تعد اتجاهات إيجابية.

الاتجاهات إزاء الحفاظ على حدود البلد التي تتضمن ٩ بنود يتم قياسها على مقياس ليكرت الخماسي.تم تصنيف هذه البنود على أنها ١ لـ (بدرجة كبيرة جداً) إلى ٥ (لدرجة ضعيفة جداً).تتراوح درجات هذا المقياس من ٩-٤٥؛ تشير الدرجة الأعلى إلى اتجاهات أكثر إيجابية؛ تعد الدرجات التي تتراوح بين ٩-٢١ اتجاهات سلبية؛ تعد الدرجات التي تتراوح بين ٢٢-٣٣ اتجاهات محايدة والدرجات التي تتراوح بين ٣٤-٤٥ تعد اتجاهات إيجابية.

الاتجاهات الكلية؛ تعد الدرجات التي تتراوح بين ٣٥-٨٠ اتجاهات سلبية والدرجات التي تتراوح بين ٨١-١٢٦ تعد اتجاهات محايدة والدرجات التي تتراوح بين ١٢٧-١٧٥ تعد اتجاهات إيجابية.

الصدق والثبات

تم اختبار الصدق الظاهري لأداة البحث من خلال مجموعة من الخبراء في المختصين في مجال الاعلام وعلم النفس[*]

كانت درجة الإتساق الداخلي لمقياس الإتجاهات إزاء الحفاظ على الصحة العامة ٠.٩٢٤، ولمقياس الإتجاهات إزاء الحفاظ على الأمن العام كانت ٠.٨٦٦، ولمقياس الإتجاهات

---

[*] لجنة الخبراء والمختصين في مجال الاعلام وعلم النفس

١- أ. د سناء مجول/ كلية الاداب/ علم النفس/ جامعة بغداد

٢- أ.د حمدان خضر السالم / كلية الاعلام / جامعة بغداد

٣- د.م وداد نجم عبود /كلية الاسراء / قسم الاعلام



إزاء الحفاظ على الأمن الإقتصادي كانت ٠.٧٩٥، ولمقياس الإتجاهات إزاء الفاظ حماية حدود البلد كانت ٠.٩٠٣، ولمقياس الإتجاهات الكلية كانت الدرجة ٠.٨٦٨.

تحليل البيانات

تم تحليل البيانات بإستعمال برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS الإصدار ٢٦، شيكاغو، إلينويز. استعملت إجراءات التكرار والنسب المئوية والوسط الحسابي والإنحراف المعياري ومعامل ارتباط بيرسون والاختبار التائي المستقل واختبار التبابين المتعدد.

النتائج

جدول رقم (١). اتجاهات المبحوثين إزاء دور جهاز مكافحة الارهاب في مواجة كوفيد-١٩ (ن = ٣٦٨)

المجال	الإتجاهات			المجموع الكلي
	سلبي (ن، %)	محايد (ن، %)	إيجابي (ن، %)	
الحفاظ على الصحة العامة	٢٣ (٦.٣%)	١٧٣ (٤٧%)	١٧٢ (٤٦.٧%)	٣٦٨ (١٠٠%)
الحفاظ على الأمن العام	٢٧ (٧.٣%)	١٨١ (٤٩.٢%)	١٦٠ (٤٣.٥%)	٣٦٨ (١٠٠%)
الحفاظ على الأمن الإقتصادي	٣٦ (٩.٨%)	١٠٠ (٢٧.٢%)	٢٣٢ (٦٣%)	٣٦٨ (١٠٠%)
حماية حدود البلد	٢١ (٥.٧%)	١٣٩ (٣٧.٨%)	٢٠٨ (٥٦.٥%)	٣٦٨ (١٠٠%)
الإتجاه الكلي	١٥ (٤.١%)	١٧٢ (٤٦.٧%)	١٨١ (٤٩.٢%)	٣٦٨ (١٠٠%)

أظهرت نتائج الدراسة إنّ أقل من نصف أفراد العينة أظهروا اتجاهات محايدة إزاء الحفاظ على الصحة العامة وأن أكثرهم أظهروا إتجاهات إيجابية إزاء الحفاظ على الأمن العام وأكثرهم قد أظهروا إتجاهات إيجابية إزاء الحفاظ على الأمن الإقتصادي وأكثرهم أظهروا إتجاهات إيجابية إزاء حماية حدود البلد.

جدول رقم (٢) الإرتباط بين متغيرات الدراسة

المتغيرات	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
١. العمر	-							
٢. مدة متابعة القنوات الفضائية	٠.٢٧٣**	-						
٣. مدة متابعة وسائل التواصل الإجتماعي بخصوص جائحة مورونا	٠.١٤١**	٠.٢٨٢**	-					
٤. الإتجاهات إزاء الحفاظ على الصحة العامة	٠.٠٤٣	٠.٠٨٢	٠.٠٧٢	-				
٥. الإتجاهات إزاء الحفاظ على الأمن العام	-٠.٠٠٢	٠.٠٧٤	٠.٠٩٥	٠.٩٣٥**	-			
٦. الإتجاهات إزاء الحفاظ على الأمن الاقتصادي	-٠.٠٢٠	٠.٠٦١	٠.٠٤٧	٠.٦٢٥**	٠.٥٦٥**	-		
٧. الإتجاهات إزاء حماية حدود البلد	٠.١٠٥*	٠.٠٥٢	٠.٠١٠	٠.٧٤٧**	٠.٦٧٥**	٠.٦٢٥**	-	
٨. الإتجاهات الكلية	٠.٠٥٠	٠.٠٧٧	٠.٠٦٣	٠.٩٧٤**	٠.٩٢٩**	٠.٧٠٠**	٠.٨٦٣**	-

** يكون الإرتباط هاماً على مستوى ٠.٠١ (ثنائي الذيل)

* يكون الإرتباط هاماً على مستوى ٠.٠٥ (ثنائي الذيل)



هنالك ارتباط طردي هام بين عمر المبحوث واتجاهاته إزاء حماية حدود البلد (ر = ٠.١٠٥؛ بمستوى دلالة < ٠.٠٥).

جدول رقم (٣) الفروقات في اتجاهات المبحوثين على أساس الجنس

الإختبار التائي المستقل										
		اختبار ليفين لتساوي التباينات		اختبار ت لتساوي الأولساط الحسابية						
		ف	الدلالة	ت	درجة الحرية	الدلالة (ثنائية الطرف)	فرق الوسط الحسابي	فرق الخطأ المعياري	٩٥% فاصل الثقة للفروقات	
									الأدنى	الأعلى
الحفاظ على الصحة العامة	التباينات المتكافئة مفترضة	.199	.656	.854	366	.394	1.19712	1.40173	-1.55933	3.95358
	التباينات المتكافئة غير مفترضة			.852	322.234	.395	1.19712	1.40529	-1.56758	3.96183
الحفاظ على الأمن العام	التباينات المتكافئة مفترضة	.990	.320	.110	366	.912	.06408	.58225	-1.08088	1.20905
	التباينات المتكافئة غير مفترضة			.109	317.501	.913	.06408	.58606	-1.08896	1.21713
الحفاظ على الأمن الاقتصادي	التباينات المتكافئة مفترضة	.567	.452	-.166	366	.868	-.03752	.22539	-.48075	.40570
	التباينات المتكافئة غير مفترضة			-.165	311.512	.869	-.03752	.22799	-.48612	.41107
حماية حدود البلد	التباينات المتكافئة مفترضة	.524	.469	1.031	366	.303	.81823	.79355	-.74226	2.37871
	التباينات المتكافئة غير مفترضة			1.037	332.049	.300	.81823	.78875	-.73335	2.36980
الإتجاهات الكلية	التباينات المتكافئة مفترضة	.029	.865	.742	366	.458	2.04191	2.75022	-3.36630	7.45013
	التباينات المتكافئة غير مفترضة			.742	323.779	.459	2.04191	2.75357	-3.37524	7.45906

لا يوجد فرق هام معنوياً في اتجاهات المبحوثين على أساس الجنس.



جدول رقم (٤) الفروقات في اتجاهات المبحوثين بين مجموعات نوع وسيلة الإعلام المفضلة لمتابعة أخبار كوفيد-١٩

اختبار تباين الفروقات						
		مجموع المربعات	درجة الحرية	الوسط الحسابي المربع	اختبار ف	الدلالة
الحفاظ على الصحة العامة	بين المجموعات	183.588	2	91.794	.523	.593
	داخل المجموعات	64103.300	365	175.625		
	الكلـي	64286.889	367			
الحفاظ على الأمن العام	بين المجموعات	77.275	2	38.637	1.283	.278
	داخل المجموعات	10993.005	365	30.118		
	الكلـي	11070.280	367			
الحفاظ على الأمن الاقتصادي	بين المجموعات	4.446	2	2.223	.490	.613
	داخل المجموعات	1654.511	365	4.533		
	الكلـي	1658.957	367			
حماية حدود البلد	بين المجموعات	300.524	2	150.262	2.699	.069
	داخل المجموعات	20321.726	365	55.676		
	الكلـي	20622.250	367			
الإتجاهات الكلية	بين المجموعات	1560.972	2	780.486	1.159	.315
	داخل المجموعات	245793.017	365	673.406		
	الكلـي	247353.989	367			

لا يوجد فرق معنوي هام في اتجاهات المبحوثين بين مجموعات نوع وسيلة الإعلام المفضلة لمتابعة أخبار كوفيد-١٩.

جدول رقم (٥) الفروقات في اتجاهات المبحوثين بين مجموعات تكرار متابعة القنوات الفضائية لمتابعة أخبار كوفيد-١٩

اختبار تباين الفروقات						
		مجموع المربعات	درجة الحرية	الوسط الحسابي المربع	اختبار ف	الدلالة
الحفاظ على الصحة العامة	بين المجموعات	1852.876	2	926.438	5.416	.005
	داخل المجموعات	62434.013	365	171.052		
	الكلي	64286.889	367			
الحفاظ على الأمن العام	بين المجموعات	241.540	2	120.770	4.071	.018
	داخل المجموعات	10828.740	365	29.668		
	الكلي	11070.280	367			
الحفاظ على الأمن الاقتصادي	بين المجموعات	31.802	2	15.901	3.567	.029
	داخل المجموعات	1627.154	365	4.458		
	الكلي	1658.957	367			
حماية حدود البلد	بين المجموعات	806.726	2	403.363	7.430	.001
	داخل المجموعات	19815.524	365	54.289		
	الكلي	20622.250	367			
الإتجاهات الكلية	بين المجموعات	8554.861	2	4277.430	6.538	.002
	داخل المجموعات	238799.129	365	654.244		
	الكلي	247353.989	367			

هنالك فروقات معنوية هامة في اتجاهات المبحوثين إزاء الحفاظ على الصحة العامة واتجاهاتهم إزاء الحفاظ على الأمن العام والحفاظ على الأمن الاقتصادي وحماية حدود البلد واتجاهاتهم الكلية بين مجموعات تكرار متابعة القنوات الفضائية لمتابعة أخبار كوفيد-١٩ (بمستويات دلالة = ٠.٠٠٥، ٠.٠١٨، ٠.٠٢٩، ٠.٠٠١، ٠.٠٠٢) حسب الترتيب.

جدول رقم (٦) الفروقات في اتجاهات المبحوثين بين مجموعات تكرار مدى صدق القنوات الفضائية في نقل المعلومات عن كوفيد-١٩

اختبار تباين الفروقات						
		مجموع المربعات	درجة الحرية	الوسط الحسابي المربع	اختبار ف	الدلالة
الحفاظ على الصحة العامة	بين المجموعات	2788.592	2	1394.296	8.275	.000
	داخل المجموعات	61498.297	365	168.488		
	الكلـي	64286.889	367			
الحفاظ على الأمن العام	بين المجموعات	450.876	2	225.438	7.749	.001
	داخل المجموعات	10619.404	365	29.094		
	الكلـي	11070.280	367			
الحفاظ على الأمن الاقتصادي	بين المجموعات	58.099	2	29.049	6.623	.001
	داخل المجموعات	1600.858	365	4.386		
	الكلـي	1658.957	367			
حماية حدود البلد	بين المجموعات	565.883	2	282.941	5.149	.006
	داخل المجموعات	20056.367	365	54.949		
	الكلـي	20622.250	367			
الإتجاهات الكلية	بين المجموعات	10698.911	2	5349.456	8.251	.000
	داخل المجموعات	236655.078	365	648.370		
	الكلـي	247353.989	367			

هنالك فروقات معنوية هامة في اتجاهات المبحوثين إزاء الحفاظ على الصحة العامة واتجاهاتهم إزاء الحفاظ على الأمن العام والحفاظ على الأمن الاقتصادي وحماية حدود البلد واتجاهاتهم الكلية مجموعات تكرار مدى صدق القنوات الفضائية في نقل المعلومات عن كوفيد-١٩ (بمستويات دلالة = ٠.٠٠١، ٠.٠٠١، ٠.٠٠١، ٠.٠٠٦، ٠.٠٠١) حسب الترتيب.

جدول رقم (٧) الفروقات في اتجاهات المبحوثين بين مجموعات تكرار متابعة وسائل التواصل الاجتماعي لمتابعة أخبار كوفيد-١٩

اختبار تباين الفروقات						
		مجموع المربعات	درجة الحرية	الوسط الحسابي المربع	اختبار ف	الدلالة
الحفاظ على الصحة العامة	بين المجموعات	1049.225	2	524.612	3.028	.050
	داخل المجموعات	63237.664	365	173.254		
	الكلي	64286.889	367			
الحفاظ على الأمن العام	بين المجموعات	107.557	2	53.778	1.791	.168
	داخل المجموعات	10962.723	365	30.035		
	الكلي	11070.280	367			
الحفاظ على الأمن الاقتصادي	بين المجموعات	22.392	2	11.196	2.497	.084
	داخل المجموعات	1636.565	365	4.484		
	الكلي	1658.957	367			
حماية حدود البلد	بين المجموعات	607.832	2	303.916	5.542	.004
	داخل المجموعات	20014.418	365	54.834		
	الكلي	20622.250	367			
الإتجاهات الكلية	بين المجموعات	5111.072	2	2555.536	3.851	.022
	داخل المجموعات	242242.917	365	663.679		
	الكلي	247353.989	367			

هنالك فروقات معنوية هامة في اتجاهات المبحوثين إزاء الحفاظ على الصحة العامة واتجاهاتهم إزاء حماية حدود البلد واتجاهاتهم الكلية مجموعات تكرار متابعة وسائل التواصل الاجتماعي لمتابعة أخبار كوفيد-١٩(بمستويات دلالة = ٠.٠٥، ٠.٠٠١، ٠.٠٥) حسب الترتيب.

المناقشة

هنالك ارتباط إيجابي إحصائي هام معنوياً بين عمر المبحوثين واتجاهاتهم إزاء الحفاظ على حدود البلد. يمكن تفسير هذه النتيجة على أنه كلما تقدم الطلاب في السن، زادت الخبرة والإلمام بالمهام التي يتولاها جهاز مكافحة الأرهاب العراقي

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين إزاء الحفاظ على الصحة العامة، والحفاظ على الأمن العام، والحفاظ على الأمن الاقتصادي، وحماية حدود الدولة، والإتجاهات الكلية بين مجموعات تكرار متابعة القنوات الفضائية التلفازية المتعلقة بفيروس كورونا.بيّن التحليل اللاحق أن المبحوثين الذين أفادوا بأنهم يتابعون القنوات الفضائية التلفزيونية دائماً ذات الصلة بفيروس كورونا لديهم اتجاهات أكثر إيجابية إزاء الحفاظ على الصحة العامة والحفاظ على الأمن العام والحفاظ على الأمن الاقتصادي وحماية حدود البلد والاتجاهات الكلية يليهم أولئك الذين يتابعون هذه القنوات أحياناً.

كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين إزاء الحفاظ على الصحة العامة والحفاظ على الأمن العام والحفاظ على الأمن الاقتصادي وحماية حدود البلد، والاتجاهات العامة بين المجموعات حول مدى الحقيقة التي تنقل بها القنوات الفضائية التلفازية المتعلقة بالمعلومات عن كوفيد-١٩.أظهربيّن التحليل اللاحق أن المبحوثين الذين يتفقون على أن هذه القنوات تنقل معلومات صادقة تتعلق بكوفيد-١٩ لديهم اتجاهات أكثر إيجابية إزاء الحفاظ على الصحة العامة للجمهور والحفاظ على الأمن العام والحفاظ على الأمن الاقتصادي وحماية حدود البلد والاتجاهات الكلية.

كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين إزاء الحفاظ على الصحة العامة والحفاظ على حدود البلد والاتجاهات الكلية بين مجموعات تكرار متابعة وسائل التواصل الاجتماعي فيما يتعلق بكوفيد-١٩. بيّن التحليل اللاحق أن المبحوثين الذين يتابعون وسائل التواصل الاجتماعي لديهم اتجاهات أكثر إيجابية إزاء الحفاظ على الصحة العامة والحفاظ على حدود البلد والاتجاهات الكلية.



آفاق التعاون الأمني والاستراتيجي بين العراق والاتحاد الاوربي

أ.م.د فهد عباس سليمان السبعاوي
جامعة كركوك – كلية التربية

مقدمة

تحتل العلاقات العراقية – الاوربية أهمية قصوى في اطار علاقات العراق الاستراتيجية مع دول العالم، نظراً لحاجة الطرفين الى بناء علاقات قوية تستهدف بالدرجة الاساس الحفاظ على وجود الدولة العراقية التي تعاني تحديات داخلية وخارجية، وفي المقابل تستهدف الدول الاوربية من تعزيز علاقاتها الاستراتيجية مع العراق هو للحفاظ على مصالحها المهمة وأن يكون لها حضور فاعل في الساحة العراقية.

منذ التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ وبعد الاحتلال الامريكي الذي تعرض له العراق، والجماعات الإرهابية تعمل على تدمير الانسان والمجتمع والدولة في العراق، وان الارهاب الدولي العابر للحدود لا يزال يلحق الألم والمعاناة بحياة الناس في جميع أنحاء العالم، وإن مكافحة الارهاب اضحت مصلحة مشتركة ومحط اهتمام جميع الدول، ولذلك أصبحت هذه القضية مدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ عقود. لذلك بات الارهاب اليوم وخصوصاً الموجه تجاه الشعب والمجتمع والدولة العراقية، يمثل اكبر التحديات التي تواجه الدولة العراقية من جهة، ومن جهة اخرى بات يهدد الأمن الاقليمي والدولي.

لقد خاض العراق حرباً ضروساً في مواجهة الارهاب بكافة أشكاله، ويمثل جهاز مكافحة الارهاب العراقي، واحداً من بين أهم صنوف المؤسسة العسكرية المتميزة في العراق التي تولت زمام المبادرة في مواجهة الارهاب، الذي تأسس وفق القانون رقم(٣١) بتاريخ ٢٩ أيلول ٢٠١٦، والذي يهدف الى مكافحة الارهاب أيّا كان نوعه فضلاً عن التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات مع الاجهزة النظيرة مع الدول والمنظمات الدولية لا سيما مع الاتحاد الاوربي وحلف شمال الاطلسي (NATO).

من هنا يتناول البحث آفاق التعاون الامني والعسكري بين العراق والاتحاد الاوربي في إطار مكافحة الارهاب العالمي، والاستفادة من الخبرات الاوربية في تقديم أحدث الاجهزة والمعدات العسكرية في مواجهة الارهاب، فضلاً عن ذلك يناقش البحث أصداء التجربة العراقية في مكافحة الارهاب على المستوى الدولي، بوصفها تجربة رائدة وفريدة لبلد ذو إمكانيات بسيطة ونخر الارهاب جسده لعقود عدة، وكيف استطاع عن طريق صمود أبنائه والتفافهم حول المؤسسة العسكرية وانخراطهم فيها والتي نتج عنها الحاق الهزيمة بالجماعات الارهابية العالمية.

يتعامل البحث مع قضية أساسية مهمة تتمثل في التنسيق الامني عالي المستوى بين العراق والاتحاد الاوربي عن طريق حلف شمال الاطلسي في مواجهة الارهاب من خلال متابعة



الاجتماعات المستمرة والاتفاقيات المبرمة بين الجانبين، والتي أثمرت عن تعاون ايجابي وثيق في اطار مكافحة الارهاب.

العلاقات العراقية – الاوربية:

ان العلاقة بين العراق والاتحاد الاوربي بالرغم من اتسامها بالتفاوت بين الحين والاخر لكنها بالمجمل كانت متوازنة تصب في مصلحة الطرفين، وهنا سنقتصر على دراسة حال هذه العلاقة بعد الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ وما آلت اليه اوضاع العراق بعد ان كان يرتبط بمجموعة من العلاقات والاتفاقيات، التي كانت سبباً في انقسام دول الاتحاد الاوربي بين مؤيد ورافض لهذا الاحتلال[١].

ومن هنا تحتل العلاقات العراقية – الاوربية حيزاً أساسياً وفق اطار العلاقات الدولية، وعلى جميع الصعد، السياسية والامنية والاقتصادية والثقافية[٢]، فمنذ عام ٢٠٠٣ وبعد تبدل النظام السياسي في العراق والنتائج التي تمخض عنها في وجود الفراغ الامني في العراق، الذي أنعكس بشكل سلبي على البلاد، وأدخلها في أتون حروب داخلية أنهكت الدولة وراح ضحيتها الكثير من أبناء الشعب العراقي[٣].

بسبب هذا الوضع الخطير الذي عاشه العراق، ترتب على دول الاتحاد الاوربي أن يكون لها دوراً فاعلاً في المناطق المهمة والحساسة من العالم، والعراق ضمن هذه الرقعة الجغرافية التي تساعد على تدعيم قوة الاتحاد سياسياً واقتصادياً، وتعي دول الاتحاد ان اهدافها ومصالحها الاستراتيجية لا تتحقق إلا بعد بناء سياسة خارجية اوروبية مشتركة حيال مختلف الازمات العالمية، لذا تستهدف الدول الاوربية من تطوير علاقاتها الاستراتيجية مع العراق عدة أمور وهي[٤]:

١- تطوير التنسيق الامني بين العراق وحلف شمال الاطلسي (NATO).
٢- استعادة دور الامم المتحدة في عملية التغيير السياسي في العراق.
٣- دعم المنظومة العسكرية والامنية للعراق في مواجهة الارهاب.
٤- تأمين التزود بالنفط العراقي بأسعار مناسبة، ولاسيما أن العراق يسيطر على ١٠% من احتياطات النفط العالمية.
٥- التأكيد على عملية الاستقرار السياسي ودعم عملية إعادة البناء.
٦- يتشارك العراق بحدود طويلة مع تركيا المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي، وفي حال انضمام تركيا إلى الاتحاد فسيصبح العراق جاراً للاتحاد الأوروبي.
٧- حماية وحدة العراق واستقراره وإحلال الحكم الديمقراطي في العراق واللامركزية الجغرافية.

إن أهم نقطة سيتركز حولها موضوع البحث هي افاق التعاون الامني بين العراق والاتحاد الاوربي وتفعيل دور الاتحاد الاوربي عن طريق حلف شمال الاطلسي (الناتو) في دعم المؤسسة العسكرية الناشئة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، ومساعدته في مواجهة الارهاب الذي يستهدف وجود الدولة. خاصة الوضع الامني المتردي الذي نشأ بفعل الفراغ المتسبب عن حل الاجهزة الامنية والعسكرية وفتح الحدود الخارجية ونمو وتفاقم حالة الارهاب متخذة من هذا الوضع قاعدة تنطلق منه في الداخل والخارج، لاسيما الارهاب الذي اتخذ صفة دينية متمثلا بتنظيم القاعدة والذي طالما شكل خطراً على دول اوروبا، فضلاً عن الاهمية التي يحظى بها

الملف الامني والمتعلق بإقامة ارضية صلبة لعمل الشركات الاوروبية تمهيداً لانطلاق الاستثمار في العراق، والمخاطر المترتبة على زيادة الارهاب وما تشكله الجماعات الارهابية من خطورة على الوضع الاقليمي ، حيث منطقة الخليج العربي ذات الموقع الاستراتيجي المتميز، فالملف الامني يعد الاهم والذي يتخذ موقع الصدارة بالنسبة لمجمل الملفات الخاصة بالوضع العراقي فضلاً عن الاهمية الجيو- استراتيجية التي يمثلها العراق في تركيبة وتوازنات المنطقة(٥).

الشراكة الامنية والاستراتيجية بين العراق والاتحاد الاوربي في الاطار الامني:

يمثّل حلف شمال الأطلسي (NATO) منظومة أمنية استراتيجية لها ثقلها العالمي لما يمتلكه من قوة وقدرات استراتيجية، فضلاً عن الإمكانات العسكرية للدول الأعضاء كالولايات المتحدة والدول الأوربية إذ يبلغ عدد الأعضاء ٢٩ دولة، ويشارك الناتو بالعديد من العمليات في مجال مكافحة الإرهاب في العراق، ومنها دخوله بالتحالف الدولي ضد داعش الذي كان له أثر كبير في عمليات مكافحته، إذ شاركت ٢٣ دولة من أعضاء الناتو في جهود التدريب والدعم العسكري للعراق من خلال تقديم المنح المالية والتمويل العسكري والمعدات، إذ إن الحلف يعدّ العراق الشريك الاستراتيجي في الشرق الأوسط(٦).

تعود بداية العلاقة الاستراتيجية بين العراق والاتحاد الاوربي منذ عام ٢٠٠٤، وتحديداً بعد انعقاد قمة إسطنبول في ٢٩ حزيران ٢٠٠٤، التي تمثلت بعقد عدة بروتوكولات للتعاون العسكري المشترك التي تشمل تدريب القوات الأمنية العراقية ولاسيما القوات الخاصة، فضلاً عن دور حلف الناتو في رفع مستوى القوات الأمنية (الجيش والشرطة)، فالناتو عمل على تطوير العلاقات الاستراتيجية مع العراق التي تجلت بداية من البعثة التدريبية التي تعرف اختصاراً بـ (NTM-I) التي بدأت فعلياً من العام ٢٠٠٤، حيث دُرِّب أكثر من ١٥,٠٠٠ الف ضابط عراقي(٧).

وأعلن الاتحاد الاوربي عن افتتاح اكاديمية عسكرية من قبل حلف الناتو في بغداد في ايلول عام ٢٠٠٥، لتدريب ضباط عراقيين وبشكل دورات تضمنت تدريب (١٠٠٠) ضابط عراقي وبمعدل سنوي وذلك لتعزيز مشاركة الحلف في تدريب قوات الامن العراقية، من اجل مساعدة العراق في رحلته نحو بناء وتطوير قدراته العسكرية. وجاء هذا التحرك من قبل الحلف بعد الدعوة التي وجهها له رئيس الوزراء العراقي اياد علاوي(٢٠٠٤-٢٠٠٥)، لذا فان الحلف لديه قدرات مالية وخبرات في اجراء المناورات وباستخدام القطعات وبأفضل الاسلحة والمعدات والتجهيزات في العالم مما يساهم في تنويع القدرات العسكرية العراقية(٨).

في الاطار ذاته، وبعد عقد معاهدة لشبونة عام ٢٠٠٧، حددت الدول الاوربية الملامح الاساسية لتبني سياسة أوربية في مجالات الامن والتعاون والدفاع، واعتمدت على حشد امكانيات وقدرات الدول الاوربية في المجالات العسكرية والامنية وتعزيز التنسيق فيما بينها دون التأثير على دور حلف الناتو، ومنذ دخول تلك المعاهدة حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٩ ناقشت الدول الاوربية ايجاد آلية للتعاون المشترك في المجال الدفاعي والامني مع دول الشرق الاوسط، ومن بينها العراق بوصفها وسيلة لتعزيز السلم والامن الدوليين(٩).

لقد تميزت السنوات ٢٠٠٨-٢٠١٠ زيادة في عدد الاجتماعات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والعراق، ففي ١٦ نيسان عام ٢٠٠٨ قام رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي(٢٠٠٦-٢٠١٤) بزيارة العاصمة البلجيكية بروكسل، وعقد اجتماعاً مع رئيس المفوضية الأوروبية خوسيه



مانويل باروسو(J. Barroso)، وناقشا عدداً من الملفات أهمها تعزيز الشراكة في مجال الامن والدفاع، وذكر المالكي أن الزيارة تهدف إلى تعزيز العلاقات بين الجانبين، كما أوضح إمكانية تعزيز التعاون في مجالات عدة منها الطاقة وفرص الاستثمار أمام الشركات الأوروبية، وأعرب عن أمله في أن يسفر هذا الاجتماع عن مزيد من خطوات التعاون بين العراق وبلدان الاتحاد الأوروبي، لا سيما فيما يتعلق بالمساهمة في تطوير المؤسسة العسكرية العراقية بكافة صنوفها[١٠].

على هذا الاساس عقد الاتحاد الاوربي عن طريق حلف الناتو اتفاقيات عدة مع الجانب العراقي فيما يخص تسليح القوات العراقية من (دبابات ودروع وطائرات حربية وطائرات هليكوبتر) حتى حل العراق بالمرتبة الخامسة من بين الدول المستوردة مـن اوروبا بين عامي ٢٠٠٤ – ٢٠٠٩ بعد ان بلغت القيمة الاجمالية للمعدات المستوردة ١٩ مليار دولار[١١]. ووافق حلف الناتو على منح العراق صفة عضو استراتيجي منذ عام ٢٠١١، وتم توقيع برنامج الشراكة والتعاون الفردي المتفق عليه بنحوٍ مشترك في أيلول عام ٢٠١٢، مما وفر إطاراً للحوار السياسي والتعاون الاستراتيجي بين الجانبين[١٢]، وفي نهاية عام ٢٠١٢ أصبح العراق شريكاً استراتيجياً لحلف الناتو، ويقع على عاتق هذه الشراكة تكثيف التعاون العسكري من أجل رفع القدرات العسكرية الاستراتيجية للعراق[١٣].

وانطلاقاً من مقررات مؤتمر بغداد الدولي لمكافحة الارهاب والذي عقد خلال يومي ١٢ - ١٣ من اذار ٢٠١٤، عبر توصياته والتي دعا فيها الى اعتماد استراتيجيات وطنية لمكافحة الارهاب تتضمن الجوانب القانونية والامنية، فقد دعا الى تبني استراتيجية جديدة في مكافحة الارهاب في العراق، عن طريق التنسيق والتعاون مع الاتحاد الاوربي والناتو في سبيل الحفاظ على هوية ووجود الدولة العراقية التي باتت مهددة بسبب الارهاب العالمي[١٤]. وأكد الناطق العسكري باسم المؤتمر، مدير العمليات في جهاز المخابرات العراقي، قاسم عطا، خلال مؤتمر صحافي عقده في ١٢ آذار٢٠١٤ أن المؤتمر عُقد بمشاركة ممثلين عن ٤٠ دولة يتقدمهم الأعضاء في مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي، فضلاً عن رئيس جهاز الشرطة الدولية (الانتربول)، مبيناً أن المؤتمر ركز على بحث ومناقشة أربعة محاور رئيسة، هي التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، ومتابعة وسائل الإعلام المحرضة، والاستفادة من تجارب الدول في مكافحة الإرهاب، وكيفية معالجته[١٥].

ويأتي عقد ذلك المؤتمر بعد اصدار مجلس الأمن الدولي في مطلع اذار عام ٢٠١٤ بياناً اكد فيه دعمه للعراق في محاربة الارهاب، حيث تطمح بغداد من المؤتمر تقديم مقترحات لتوقيع اتفاقيات تعاون استخباراتي بين دول المنطقة في مجال مكافحة الارهاب[١٦].

أعلن حلف الناتو في بيان له بتاريخ ٧ تموز ٢٠١٤، عن دعمه للعراق في معركته ضد الإرهاب، وأكد حرص دول الحلف على وحدته وسلامة أراضيه، وبيّن التزام الحلف باتفاقية الشركة بين الطرفين في التعاون العسكري والإنساني، وذكر بيان لمكتب مستشارية الأمن الوطني العراقي أن المستشار الأمني تلقى اتصالاً هاتفياً من نائب الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي ألكسندر فيرشبو(A. Vershbow)، أكد فيه دعم الحلف للعراق في معركته ضد الإرهاب وحرص دول الحلف على وحدة العراق وسلامة أراضيه، وأضاف البيان: "أن فيرشبو أكد التزام الحلف باتفاقية الشراكة الموقعة بين الطرفين والاستعداد للمضي بكل أنواع

التعاون العسكري والإنساني في أطار هذه الشراكة". ومن جانبه أكد مستشار الأمن الوطني عزم العراق على التصدي للإرهاب ودحره وتحشيد كل الطاقات الوطنية من أجل الوصول لهذا الهدف(١٧).

تطور التعاون الاستراتيجي بين العراق والاتحاد الاوربي، فقد أعرب أعضاء الحلف أثناء انعقاد قمة الناتو في عام ٢٠١٤ عن استعدادهم للنظر في اتخاذ تدابير مع العراق في إطار مبادرة بناء القدرات الدفاعية والأمنية ذات الصلة التابعة لحلف الناتو(١٨)، وجاء ذلك على هامش زيارة رئيس الوزراء حيدر العبادي (٢٠١٤-٢٠١٨) إلى مقرّ الحلف في بروكسل الذي طلب فيها زيادة التعاون العسكري وحجم المساعدات العسكرية للقوات العراقية في الحرب ضد داعش آنذاك(١٩).

وقد ساندت الدول الاوروبية التحالف الدولي لمحاربة الارهاب في العراق لمحاربة تنظيمات داعش الارهابية التي احتلت ثلثي الاراضي العراقية في ١٠ حزيران عام ٢٠١٤، وفي ١٩ أيلول ٢٠١٤ استخدم سلاح الجو الفرنسي طائرات رافال للقيام بهجمات جوية على أهداف تنظيم داعش في الموصل، وتمت الموافقة على الغارات الجوية من قبل الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند(F. Hollande)(٢٠١٢-٢٠١٧)، والذي أشار إلى أن فرنسا ملتزمة بدعم العراق في محاربة داعش، وفي ٢٣ شباط ٢٠١٥ نشرت البحرية الفرنسية أيضاً مجموعة من السفن الحربية تحت اسم فرقة العمل (473) في الخليج العربي بقصد إجراء ضربات جوية، كما قامت البحرية الفرنسية بنشر حاملة الطائرات شارل ديغول مع ١٨ مقاتلة رافال و٨ طائرات طراز داسو ميراج ٢٠٠٠ وطائرتان انذار مبكر (E-2) و٤ طائرات هليكوبتر(٢٠).

وبناءً على طلب الحكومة العراقية وافق حلف الناتو في تموز عام ٢٠١٥ على حزمة من إجراءات بناء القدرات الدفاعية لتقديم المساعدة في عدد من المجالات العسكرية ذات الأولوية، حيث قدم خدمات تكتيكية كانت في طليعتها تدريب وحدات من قوات العمليات الخاصة العراقية، وقد أعلن الناتو عن مبادرة أطلق عليها فريق التمركز الاستراتيجي لتدريب القوات العراقية ورفع من جاهزيتها ولاسيما بعد حملة القوات العراقية ضد تنظيم داعش، حيث عمل الناتو على تكثيف التدريب العسكري، وتطوير قدرات القوات الأمنية في مجالات أخرى كرفع الألغام ومكافحة المتفجرات، وتمت الموافقة على إطلاق المرحلة الأولى من التدريب خارج البلاد في نيسان ٢٠١٦ ، مع دورة "تدريب المدربين" المقدمة إلى ٣٥٠ ضابطاً عراقياً في الأردن(٢١).

تواصل الدعم الاوربي للعراق في اطار مكافحة الارهاب، ففي قمة حلف الناتو عام ٢٠١٦ قرر قادة الحلفاء تقديم دعم مباشر للتحالف الدولي ضد داعش من خلال طائرات المراقبة وطائرات التزود بالوقود التابعة لمنظمة الناتو، وتمت الموافقة على زيادة تدريب قدرات جهاز مكافحة الإرهاب العراقي(٢٢) وبنائه، وفي كانون الثاني عام ٢٠١٧ تم تأسيس فريق أساس مشترك يتكون من عناصر من الاستخبارات وعسكريين عراقيين في مقر حلف شمال الأطلسي في بغداد لتنسيق أنشطة التدريب، وبناء القدرات لدعم قوات الأمن العراقية ومؤسساتها، ويعمل حلف الناتو والعراق في إطار حوار استراتيجي وتعاون عملي يهدف إلى تطوير قدرات قوات الأمن العراقية ومؤسساتها الأمنية والدفاعية وأكاديميات الدفاع الوطني، ولاسيما بعد هزيمة داعش في العراق واستعادة السيادة على جميع أراضيه في أواخر عام ٢٠١٧، فضلاً عن رفع مستوى التدريب وتقديم المشورة بناءً على طلب الحكومة العراقية(٢٣).

وفي هذا الاطار ففي ١٦ حزيران ٢٠١٧ ونقلا عن مصدر ديبلوماسي، أكد أن الاتحاد الاوروبي قد بحث عن امكانية توقيع اتفاقية تعاون لمساعدة ودعم الاجهزة الأمنية في العراق، وقد صرح المسؤول الديبلوماسي أن ثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات محددة لإصلاح قطاع الأمن من أجل تعزيز مكافحة الإرهاب، وتقديم المشورة الاستراتيجية أو المساعدة في تجديد الشبكة الجنائية للشرطة والقضاء في العراق، وفي ١٧ تشرين الثاني عام ٢٠١٧ تم عقد اتفاقية نشر بعثة الاتحاد الأوروبي الاستشارية في بغداد لدعم إصلاح القطاع الأمني في العراق. الغرض منها هو تنسيق مساعدة الاتحاد الأوروبي في سبيل إصلاح القطاع الأمني في العراق وكذلك لضمان التعاون الوثيق والتنسيق والتماسك بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والعراق فضلاً عن تبادل المعلومات ومناقشة إمكانيات التنسيق والتعاون في المستقبل لتحقيق الهدف المشترك لدعم إصلاح القطاع الأمني في العراق[٢٤]. وأثناء انعقاد قمة بروكسل في تموز ٢٠١٨، أطلق قادة حلف الناتو مهمة للتدريب غير القتالي وبناء القدرات القتالية في العراق، استجابة لطلب الحكومة العراقية لتوسيع جهود التدريب وتقديم المشورة، من أجل تدعيم جهود العراق لتحقيق الاستقرار في البلاد ومحاربة الإرهاب[٢٥]. وفي نهاية عام ٢٠١٨ استأنف حلف الناتو بعثته التدريبية لدى القوات المسلحة العراقية، وقد جرى تدريب نحو ١٥٠٠٠ ضابط عراقي، مما يعني أن الناتو استمر في تقديم التدريب للضباط العراقيين من حين لآخر[٢٦].

مظاهر التعاون الامني بين العراق والاتحاد الاوربي:

لقد تنوعت ادوار الاتحاد الاوربي في دعم العراق في اطار مكافحة الارهاب، من خلال المساعدة في بناء المنظومة العسكرية، ودعم برامج التسليح والتدريب لجهاز مكافحة الارهاب العراقي، الذي يعد القوة الضاربة للإرهاب الدولي والعمود الفقري للمؤسسة العسكرية العراقية.

اولاً: التعاون في الشؤون العسكرية:

دأبت الحكومة العراقية على تنويع مصادر التسلح والدعم العسكري، وفي المقابل تتطلع اوروبا الى مزيد من الاستقرار الامني وحماية النظام الديمقراطي في العراق ، الامر الذي يتطلب رفع قدرات القوات العسكرية والامنية العراقية، فضلاً عن الدور الاستراتيجي الذي يمكن ان يلعبه العراق ضمن محيطه الاقليمي وضرورة مساعدته في بسط الامن والاستقرار وحماية حدوده، وقد تحدث الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي (N.Sarkozy) لدى زيارته للعراق في ١٠ شباط ٢٠٠٩، عن تأييد فرنسا واستعدادها لدعم العراق في كافة المجالات ومنها العسكرية، مشيراً الى امكانية التعاون وتدريب الجيش العراقي وتجهيزه[٢٧]، واعرب ساركوزي أيضاً عن استعداد فرنسا للتعاون الاقتصادي والعسكري والديبلوماسي مع العراق، قائلاً: "نرغب في التعاون على الاصعدة الاقتصادية والطاقة واعادة البناء وتأهيل النخب العراقية وبالإمكان مساعدة قوات الشرطة والامن وتأهيل الجيش العراقي، والمساعدة كذلك على الصعيد الديبلوماسي لاستعادة المكانة الدولية للعراق"، واضاف: "يمكننا التعاون في تسليح الجيش العراقي لاسيما الآن حيث تحسن الوضع الامني"، وشدد على ان فرنسا ستكون الى جانب العراق منذ البداية على طريق النجاح[٢٨].

اما وزير الدفاع الفرنسي ايرفيه موارن (E. Moran) فقد اكد لنظيره العراقي عبدالقادر العبيدي عن رغبة وزارة الدفاع الفرنسية بالمزيد من التعاون العسكري مؤكداً على رغبة بلاده في فتح ملحقية عسكرية في بغداد وتعيين ملحق عسكري فيها، واعرب عن ابرام اتفاق مع

العراق يشمل شراء العراق ٢٤ مروحية نقل من طراز اي سي (٦٣٥) مخصصة للنقل العسكري من صنع شركة يورو كوبتر(Euro Copter) الاوروبية ضمن صفقة بقيمة (٣٦٠) مليون يورو وتتولى باريس تدريب الطواقم العراقية في فرنسا على مروحيات من طراز (غازيل) توضع في تصرفهم ، فضلاً عن صيانة المروحيات والدعم التقني[٢٩].

من جانب آخر أوضح المتحدث باسم وزارة الدفاع العراقية بان وزارة الدفاع سوف تعتمد التسليح السريع خصوصا بالنسبة للقوة الجوية، واكد بان مروحيات متعددة ستصل العراق حتى نهاية عام ٢٠١١، وتجدر الاشارة الى ان قائمة طلبات العراق تتضمن (دبابات وطائرات حربية وطائرات مروحية هليكوبتر وشاحنات واجهزة اتصال (لاسلكي) ومدافع مورتار الذكية، وقد حل العراق في المرتبة الخامسة بين دول العالم المستوردة للسلاح بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨، وقد بلغت قيمتها الاجمالية ١٩ مليار، فضلاً عن ذلك عقد العراق اتفاقات عدة مع دول من اوروبا الشرقية (تشيكيا، بولندا، اوكرانيا، سلوفاكيا) لشراء ما يقارب ٢٠٠٠ دبابة من نوع (تي- ٧٢) والهدف من ذلك دعم جهاز مكافحة الارهاب العراقي عسكرياً واستخباراتياً فضلاً عن دعم القوة الجوية والبرية[٣٠]. وتأتي تلك التطورات في اعقاب عقد اتفاقية الاطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الامريكية في عام ٢٠٠٨، والتي عدّها كل من العراق والاتحاد الاوربي فرصة لتطوير التعاون الاستراتيجي بين الجانبين في حال انسحبت القوات الامريكية من العراق بحلول عام ٢٠١١[٣١].

وأثناء زيارة وزيرة الدفاع الألمانية أورسولا فون دير لاين(Ursula von der Leyen) للعراق في ١٦ أيلول ٢٠١٨، أعرب وزير الدفاع العراقي عرفان الحيالي عن أن العراق يتطلع لتوسيع التعاون العسكري مع ألمانيا، وأضاف على هامش لقائه الوزيرة الألمانية، أن التعاون العسكري المستقبلي بين العراق وألمانيا يشمل التدريب والتجهيز والتسليح والعمل الاستخباراتي[٣٢].

ثانياً: دعم العراق في مكافحة الارهاب:

يدعم الاتحاد الاوربي العراق عن طريق حلف الناتو في مجال مكافحة الإرهاب، انطلاقاً من القدرة على شن سلسلة شاملة من العمليات العسكرية ضد المجموعات الارهابية بمشاركة العديد من الأعضاء، وتشمل هذه السلسلة التخطيط العملياتي واستخدام الإمكانات العسكرية، وذلك لما يحظى به من بنية عسكرية متكاملة، إذ وضع حلف الناتو استراتيجية خاصة به لمكافحة الإرهاب، وهذه الأخيرة ما هي إلا خطوة أولى تتطلب التزاماً قوياً من جانب الدول الأعضاء كافة في الحلف لدعم العراق الذي بات يمثل شريكاً استراتيجياً لمحاربة الإرهاب في الشرق الأوسط، وأوضحت بعثة حلف الناتو في بغداد أن العراق ومن خلال جهاز مكافحة الارهاب يمثل نقطة الارتكاز في مواجهة الارهاب لما يمتلكه من قدرات عالية ويستخدم اسلوب وتكتيك في العمليات العسكرية[٣٣].

ثالثاً: دعم العراق في مجال التدريب والمشورة:

لقد اضطلع حلف الناتو بمهمة تدريب قوات الامن العراقية، مما يعني تأسيس القدرة للعراق على تنظيم تدريب قوات الأمن وتوجيهه بنحوٍ مستقل كجزء من علاقة استراتيجية أوسع مع الناتو، فبعد عام ٢٠١٠ -الذي يمثل البداية الاولية لانسحاب القوات الأمريكية من العراق- اضطلعت القوات المسلحة العراقية والشرطة العراقية بمسؤوليات أمنية إضافية، وكانت الأنشطة

الرئيسية للناتو خلال المدة الانتقالية هي الاشراف على تدريب ضباط الأمن، وتدريب قوات الشرطة الاتحادية، وتقديم المساعدة إلى قيادة قوات الحدود لتعزيز الامن عند حدود العراق مع جيرانه، فضلاً عن ورفع قدرات القوة الخاصة العراقية وخاصة جهاز مكافحة الارهاب(٣٤). وقد وقعت كل من فرنسا والعراق في ٣ أيار ٢٠١٩ خريطة طريق تتضمن شقاً عسكرياً يشمل تعزيزاً لعدد الجنود والضباط الفرنسيين الذين سيدربون قوات الامن العراقية لفرض سلطة الدولة على جميع الاراضي العراقية(٣٥).

رابعاً: التعاون في المجال الاستخباراتي:

في الوقت الذي يشيد حلف الناتو بقدرات القوات الامنية العراقية في مجال مكافحة الارهاب، لكن مع ذلك تؤكد الحكومة العراقية على ضرورة التعاون الاستخباراتي مع حلف الناتو من أجل ملاحقة بقايا داعش بعد هزيمتها، لأنها تشكل بادرة مهمة يجب اغتنامها والاستفادة من التجارب الاوربية وخبراتها في مكافحة الارهاب، وكان رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي قد تلقى اتصالاً هاتفياً من الأمين العام لحلف الناتو ينس ستولتنبيرغ(Jens Stoltenberg) في مطلع عام ٢٠١٨ بحثا خلاله التعاون المشترك بما يخص تقديم الدعم للمؤسسات الأمنية والعسكرية العراقية في مجالات التدريب والمشورة والتعاون الاستخباري، وفق أولويات وتوجيهات الحكومة العراقية وبما يحفظ سيادة العراق، وشدد العبادي على أهمية تطوير التعاون الاستخباراتي مع حلف الناتو، في ظل مواصلة القوات الأمنية العراقية عملياتها العسكرية في مواجهة الإرهاب، وملاحقة فلول عصابات داعش الإرهابية، ومن جانبه أشاد ستولتنبيرغ بالأداء الجيد الذي أداه جهاز مكافحة الارهاب العراقي في مجال مكافحة الإرهاب، مؤكداً مواصلة دعم حلف الناتو للعراق في جهود ملاحقة التنظيمات الإرهابية كافة(٣٦).

الخاتمة

توصل البحث الى جملة نتائج مهمة:

١- استأنف العراق والاتحاد الاوربي علاقاتهما الاستراتيجية ما بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، إذ تمكن الاتحاد الاوروبي ككتلة اوروبية منفردة من أن يستعيد دوره مستهدفاً تعزيز التعاون والتنسيق الأمني والاستخباراتي مع العراق، وفق المعطيات الدولية والاقليمية التي حتمت على الاتحاد الاوربي أن يكون له حضوراً فاعلاً في العراق.

٢- نجح الاتحاد الاوروبي وخاصة مع العراق في تجسيد وتفعيل مختلف الاتفاقيات المبرمة على أرض الواقع ومتابعتها وتقييمها، وهذا ما يفسر النشاط المستمر للمفوضية الأوروبية في الاهتمام بالملف العراقي وكذلك الاتصالات بين الفاعلين الاوروبيين والعراقيين خاصة في مسألة مكافحة الارهاب، كون العراق في خط الدفاع الاول في مواجهة الارهاب، لذلك كانت اولويات تعاونه الامني مع العراق هو لضمان حماية أوربا من الهجمات الارهابية.

٣- استطاع العراق الاستفادة من برامج التدريب والتسليح المقدمة من الاتحاد الاوربي وحلف الناتو أن يقوي منظومته العسكرية والامنية وأن يحقق انتصارات قوية على



الارض بفعل القدرات المتميزة التي ابداها جهاز مكافحة الارهاب العراقي والتي كان من نتائجها دحر تنظيم داعش الارهابي.

٤- استطاع العراق ان يعمل على تنويع مصادر التسلح من جهات متعددة، فلم يكتفِ بالاعتماد على الولايات المتحدة الامريكية في استيراد السلاح، بل وجد في الاتحاد الاوربي الفرصة المناسبة لتنويع استيراد السلاح والاستفادة من الخبرات الاوربية في مجال مكافحة الارهاب والقضايا الاستخباراتية وتعزيز التعاون الامني والعسكري المشترك.

التوصيات:

١- ضرورة مضاعفة التعاون الأمني بين الاتحاد الأوروبي ودول الشرق الأوسط، لاسيما مع العراق بالشكل المطلوب مقارنة بالقوى الدولية الأخرى في المنطقة.
٢- تعزيز آليات تبادل المعلومات والبيانات الاستخباراتية وملاحقة الارهابيين في العالم، من خلال الاتحاد الاوربي والعراق.
٣- يجب تكثيف كل من العراق والاتحاد الاوربي جهودهما في تبني برامج تحسين الوقاية ومعالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب في الشرق الأوسط وليس فقط الاعتماد على تمويل الجانبين الأمني والعسكري.
٤- توسيع نطاق التعاون الامني والقانوني والمساعدة المتبادلة بين العراق والاتحاد الاوربي وتفعيل دور القوانين الجنائية في سبيل محاكمة المجرمين وقضية تبادل المجرمين من أجل الارتقاء بنظام العدالة الجنائية.
٥- تحديث قاعدة البيانات بين العراق والدول الاوربية لا سيما في مجال تحركات الارهابيين من خلال متابعتهم لدى سفرهم من اوربا باتجاه العراق.
٦- فتح حوار متواصل بين العراق والقوى الاوربية في اطار مكافحة الارهاب والاستفادة من التجربة العراقية في دحر التنظيمات الارهابية.

الهوامش والمصادر

(١) حسين طلال مقلد، "محددات السياسة الخارجية والامنية الاوروبية المشتركة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٥، ع(١)، دمشق، ٢٠٠٩، ص ٦٣٨.

(٢) طيبة فواز، "رؤية مستقبلية حول العلاقات العراقية – الاوروبية"، مقالة متاحة على الموقع: www.democraticac.de/

(3) Daniel Benjamin and others, Global Terrorism after the Iraq War, U.S Institute of Peace, Washington, 2003 , p.4.

(٤) امنة محمد علي، "السياسة الخارجية العراقية تجاه الاتحاد الاوروبي وآفاقها المستقبلية"، مجلة دراسات دولية، ع(٤٤)، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص ١٣١.

(٥) صحيفة الحياة (اللندنية)، ع(١٤٧٧٢)، ٣ أيلول ٢٠٠٣.

(6) The European Union, Cooperation between the European Union and Iraq, Joint Strategy Paper 2011 – 2013, this research on site: www.eeas.europ.ea.

(٧) حسين طلال مقلد، المصدر السابق، ص٦٤٥.

(٨) امنة محمد علي، المصدر السابق، ص١٢٢.

(٩) امجد زين العابدين طعمة، "مستقبل التعاون الدفاعي والعسكري الأوروبي: رؤية في التحديات والفرص"، مجلة المستنصرية للدارسات العربية والدولية، ع(٧٣)، الجامعة المستنصرية،٢٠٢١، ص ص ١٠٤-١٠٥.

(10) " Cooperation's between The Union European and Iraq, Joint Strategy Paper 2011 – 2013", on: www.assets.publishing.service.gov.uk

(١١) أياد ناظم الجاسور، "العراق والاتحاد الاوروبي توجهات استراتيجية"، مركز رواق بغداد للسياسات العامة، بغداد، مقالة متاحة على الموقع: www.rewaqbaghdad.org

(12)North Atlantic treaty organizations, NATO – Iraqi relations, on site: www.nato.int/cps/en/natohq/topics

(13)Philip H. Gordon, "Give NATO a Role in Post-war Iraq 2003", this article found on : www.brookings.edu.

(١٤) جريدة الدستور (الاردنية)، ١٢ اذار ٢٠١٤.

(١٥) جريدة الصباح (العراقية)، ١٢ اذار ٢٠١٤.

(١٦) جريدة الزمان (العراقية)، ١٥ اذار ٢٠١٤.

(١٧) "الناتو يؤكد التزامه باتفاقية التعاون العسكري والإنساني مع العراق"، مقال متاح على الموقع:

www.almirbad.com/Details

(18) North Atlantic treaty organizations, op., cit., www.nato.int/cps/en/natohq/topics

(19) Philip H. Gordon, op., cit., www.brookings.edu.

(٢٠) أياد ناظم الجاسور، المصدر السابق، www.rewaqbaghdad.org



(21) North Atlantic treaty organizations, op., cit., www.nato.int/cps/en/natohq/topics

(٢٢) تأسس جهاز مكافحة الارهاب العراقي بموجب القانون رقم (٣١) ، بتاريخ ٢٩ أيلول ٢٠١٦، بوصفه أحد الاجهزة الامنية والاستخبارية المهمة، ويسعى الجهاز الى تحقيق اهدافه بالوسائل الاتية :

اولاً: وضع سياسة واستراتيجية شاملة لمكافحة الارهاب وتطويرها. ==

== ثانياً: تنفيذ العمليات الامنية و الخطط الاستراتيجية فيما يتعلق بفعاليات مكافحة

الارهاب و له في سبيل ذلك وفقاً للقانون :

أ- تنفيذ عمليات المراقبة والتفتيش والتحري بناء على امر قضائي .

ب - مراقبة الاتصالات و مواقع التواصل الاجتماعي و المواقع الالكترونية بناء

على امر قضائي .

ج- تنفيذ اوامر القبض الصادرة من القاضي المختص وفقاً لقانون مكافحة

الارهاب .

د- اجراء التحقيق مع الملقى القبض عليهم من قبل محققين قضائيين وبإشراف قاضي مختص .

ه - التنسيق والتعاون و تبادل المعلومات مع الاجهزة الامنية والجهات

ذات العلاقة .

و – التنسيق والتعاون و تبادل المعلومات ذات العلاقة بمكافحة الارهاب مع

الاجهزة النظيرة للدول العربية والاجنبية.

لتفاصيل أكثر ينظر نص القانون في جريدة الوقائع العراقية، ع(٤٤٢٠)، ١٧ تشرين الأول ٢٠١٦.

(٢٣) حمدي وصفي، العلاقات الأطلسية الشرق أوسطية "دراسة في الأبعاد"، ط ١، دار المعالم العربية للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٦، ص، ٢٤٤ .

(٢٤) المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، "التعاون الأمني و تبادل المعلومات ما بين دول الاتحاد الأوروبي وسوريا والعراق"، برلين، متاح على الموقع: www.europarabct.com

(25) North Atlantic treaty organizations, op., cit., www.nato.int/cps/en/natohq/topics

(٢٦) "الإنجازات المتواضعة للتعاون العسكري بين الناتو والشرق الأوسط" ، مقال متاح على الموقع:

www. carnegieendowment.org/sada

(٢٧) جريدة الرياض، ع(١٤٨٩٨)، ١٠ أيلول ٢٠٠٩.

(٢٨) جريدة الانباء (الكويتية)، ع(١٦١١)، ١١ شباط ٢٠٠٩.

(٢٩) " بيع ٢٤ مروحية للعراق بقيمة ٣٦٠ مليون يورو"، متاح على الموقع : www.france24.com/ar/2009

(٣٠) جريدة الزمان العراقية، ع(٣٣٣٥) ١ تموز ٢٠٠٩.



(31)Status of Forces Agreement, between The Republic of Iraq and the United States of America, Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces. The Arabic translation is the sole responsibility of the translator, 2009 ,pp.11-23.

(٣٢) المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، المصدر السابق، متاح على الموقع: www.europarabct.com

(٣٣) علي زياد العلي، " آفاق الشراكة الاستراتيجية بين العراق والناتو"، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠١٨، ص٥.

(٣٤)حمدي وصفي، المصدر السابق، ص ص٢٤١-٢٤٥.

(٣٥) المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، المصدر السابق، متاح على الموقع: www.europarabct.com

(٣٦) " الاتحاد الاوربي يعلن دعمه الاستخباراتي والامني للعراق"، جريدة الصباح العراقية، على الموقع:

www.alsabah.com

تعرض الجمهور العراقي لمضامين الحملات الإعلانية الخاصة بالإرهاب في القنوات الفضائية المحلية (دراسة ميدانية)

أم د. محمد حسين علوان
كلية الأعلام/ جامعة واسط

المقدمة :

يتفاوت حجم مشكلة الإرهاب من مجتمع إلى مجتمع أخر نتيجة اختلاف الثقافة والخصائص لكل مجتمع من المجتمعات الأخرى، فالإرهاب يعد في الوقت الحاضر من المشكلات الخطيرة التي تهدد الأمن الإنساني للمجتمعات سواء كانت مجتمعات متقدمة أو مجتمعات نامية حيث أصبحت هذه المشكلة موضع اهتماماً كبيراً سواء كان على المستوى الإقليمي أو المستوى المحلي بسبب القلق والتوتر المتزايد بالنسبة لهذه المجتمعات من الهجمات المسلحة والانتحارية التي تتعرض لها بلدانهم بين فترة وأخرى مخلفه وراءها الآلاف من الضحايا فضلاً عن الدمار والخراب الذي تسببه تلك الهجمات. فمشكلة الإرهاب اليوم تعد من أبرز المشكلات لما تسببه من تهديد خطير للأمن الإنساني، والمجتمع العراقي هو أحد المجتمعات التي تعاني من الإرهاب خاصة بعد عام ٢٠٠٣م والذي أدى إلى حدوث تغيرات كثيرة، حيث أن أبرز تلك التغيرات هي حالة الفوضى التي يمر بها المجتمع وزعزعة الوضع الأمني وعدم استقراره من فترة إلى أخرى والذي أدى بدوره إلى ضعف التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع نتيجة ما يشهده من أوضاع أمنية حيث أصبح بعض الأفراد يفضلون العزلة وعدم الاختلاط مع الآخرين ويتملكهم الخوف والقلق الدائم على أفراد أسرهم من أن يصيبهم أذى بسبب العمليات الإرهابية التي يشهدها المجتمع وتتسبب في سقوط أعداد كبيرة من الضحايا.

وتلعب وسائل الأعلام دورا محوريا في تكوين الاتجاهات والميول وتؤثر في عملية اكتساب الجمهور للمعارف والمعلومات، لاسيما وقت الأزمات حيث تزداد درجة اعتماد الجمهور على هذه الوسائل في ظل حالات عدم الاستقرار والصراع وانتشار أحداث العنف والإرهاب وذلك بهدف خلق معاني ثابتة للأحداث وإيجاد التفسيرات الملائمة لها نظرا لما تتسم به حوادث الإرهاب من عنف ومفاجئة واضطراب للمعايير والقيم المستقرة في المجتمع، مع أتساع نطاق التأثيرات والتداعيات المتلاحقة لها ونقص المعلومات المتوفرة عنها،وهذا التأثير هو الذي يعطي لوسائل الأعلام أهمية خاصة في مجال معالجة المشكلات الاجتماعية بما في ذلك تلك التي تتميز بالسيطرة والتوجيه الفكري.

ولا تقتصر أهمية عمل وسائل الأعلام في تغطية ومعالجة قضايا الإرهاب على أمداد الجمهور بالمعلومات حول الأحداث الإرهابية، بل يمتد دورها إلى معالجة هذه الأحداث بمهنية تسهم بدور فاعل إلى لفت النظر الى الطبيعة الخطرة والمتجددة لهذه الأحداث مما يتطلب من وسائل الأعلام بذل المزيد من الجهود المنهجية والفكرية القادرة على توجيه الممارسات المهنية لتكون قادرة على الإقناع بخطورة الأحداث الإرهابية وبما يتعين على الجمهور اتخاذه للتعامل مع هذه الأحداث.



أصبحت ثقافة الصورة التلفزيونية هي الأخطر في عصرنا، فهي تتلاعب بالعقول والقلوب معاً وتشكل الوعي، وتحول المجتمعات إلى قوى فعلية رافضة لمبادئ معينة عن طريق توجيه المشهد الإعلامي من خلال دلالات مرئية يتقبلها الجمهور، أو استثاره المواطن ضد عناصر تشكل عبئاً على المشاهد أو الجمهور من أجل خلق حالة رد فعل إيجابية نحو موضوع مكافحة الإرهاب، عن طريق توليف هذه الإعلانات بشكل يتماشى مع ما يريده الجمهور من أمن وطمأنينة وعيش كريم بعد أن عانى من الإرهاب في السنوات الماضية.

الإطار المنهجي للبحث :

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في معرفة مدى تعرض الجمهور العراقي لمضامين الحملات الإعلانية الخاصة بالإرهاب في القنوات الفضائية المحلية،ويطرح البحث مجموعة من التساؤلات التي سيسعى إلى الإجابة عنها، وهي على وفق الاتي:

١. مدى تعاطي الجمهور العراقي مع الإعلانات التلفزيونية ذات العلاقة بموضوع البحث.
٢. مدى اتصاف الإعلانات التلفزيونية بالخصائص والقواعد العلمية والمهنية التي تتطلبها لتحقيق أهدافها؟ أي مدى قدرتها على تجسيد الرسالة الإعلانية.
٣. بيان مدى قدرة الحملات الإعلانية للحد من ظاهرة الإرهاب وخلق استجابات وردود فعل إيجابية وتغير مواقف إزاء موضوع نبذ الإرهاب.
٤. أي الإعلانات التلفزيونية أكثر إقناعاً لدى الجمهور المستهدف.
٥. ما اثر تكرار وتنويع وتجديد الإعلانات على الجمهور.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في طبيعة الموضوع الذي يتناول هذه الدراسة، لأنه أحد الموضوعات التي تطرح نفسها في المرحلة التي نعيشها،فالإعلانات التلفزيونية أصبحت ظاهرة مهمة وبارزة في العمل التلفزيوني بعضها تجاوزت أهداف الربح إلى التوظيف الاجتماعي أي تحمل مضامين ورسائل اجتماعية،ويتصدى هذا البحث بشكل محدد إلى الإعلانات التلفزيونية التي تتناول في موضوعاتها ظاهرة الإرهاب ونبذ العنف والتطرف والغلو في المجتمع العراقي والذي برز على الساحة بعد احتلال القوات الأمريكية للعراق عام ٢٠٠٣م. وعلى اثر ذلك اعتمدت الجهات الحكومية على هذه الإعلانات للتصدي لموضوع الإرهاب داخل العراق .

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق أهداف رئيسية عدة يمكن تلخيصها بما يأتي :

١. معرفة مدى تأثير الحملات الإعلانية المناهضة للإرهاب على تغير اتجاهات الجمهور أو تعديلها نحو موضوع الإرهاب.
٢. معرفة مدى اهتمام الجمهور بموضوع الإعلانات الخاصة بالإرهاب وكيفية التعاطي معها وتفضيل المشاهد لهذا النوع من الإعلان.
٣. تحديد العلاقة بين الإعلان التلفزيوني والجمهور المستهدف وعن طريق وضع سياسات إعلانية تسهم في تقبل وتفاعل الجمهور مع هذه الإعلانات.
٤. أهمية التكرار للإعلانات التلفزيونية الخاصة بالإرهاب.
٥. أفضل الطرق التي يفضلها الجمهور في عرض الإعلان التلفزيوني الخاص (بالإرهاب).



الدراسات السابقة :

١-دراسة حسن محمد طوالبة(١٩٩٨)(١)وعنوانها : العنف والإرهاب في المنظور السياسي الديني "مصر والجزائر، وهدفت الدراسة الى التعرف على أسباب انتشار الحركات الإسلامية قديما وحديثا في مصر والجزائر وكذلك الوقوف على الموقف الدولي إزاءهما وأسفرت الدراسة عن نتائج متعددة منها التفريق بين المفهوم الثوري والإرهاب ، التوصل إلى أهم أساليب العنف المستخدمة من قبل الحركات الإسلامية في مصر والجزائر، فضلا عن ضرورة مواجهة التحديات الخارجية وبخاصة الإساءة إلى الإسلام ومبادئه السامية في نبذ العنف والإرهاب الا في مواجهة المعتدي والاحتلال الأجنبي،تختلف دراسة طوالبة عن دراستنا كونها تتناول متغيراً واحداً وهو الإرهاب وابتعدت عن المتغيرات الأخرى مثل الآثار الاجتماعية والصحافة.

٢-دراسة فؤاد قسطنطين نيسان(١٩٩٩)(٢) وعنوانها: الإرهاب الدولي – دراسة تحليلية في طبيعة الظاهرة ومكانتها في التقاليد والممارسات الصهيونية، وهدفت الدراسة إلى الوقوف على أسباب ظاهرة الإرهاب ونتائجها وفق ما أبرزه الفكر الصهيوني، وأسفرت عن نتائج كثيرة من أهمها ان ممارسة الإرهاب الصهيوني مستمد من تقاليد الديانة اليهودية التي كشفت ووظفت على نحو يخدم الأهداف الصهيونية في استمرار وتبرير احتلالها لفلسطين العربية.

٣. دراسة نزهت محمود نفل الدليمي(٢٠٠٢)(٣)وعنوانها: اتجاهات الدعاية الأمريكية إزاء الإرهاب الدولي – دراسة تحليلية لما بثته إذاعة صوت أمريكا – القسم العربي من إخبار إزاء الإرهاب الدولي الدليمي،وهدفت الدراسة إلى الكشف عن حقيقة المنطق الدعائي الأمريكي إزاء موضوع الإرهاب الدولي من المواد الإخبارية المتنوعة التي انطوت عليها النشرات الإخبارية لإذاعة صوت أمريكا للفترة من ١٩٩٣/٣/١٣-٢٠٠١/١٢/٣٠ واستعانت بطريقة تحليل المضمون،وأسفرت الدراسة عن العديد من النتائج منها :ابراز اتجاهات الدعاية الأمريكية إزاء موضوع الإرهاب الدولي،وتحديد التفسير الأمريكي للإحداث الدولية عبر استخلاص الفئات ذات الأفكار المعبرة عن الإرهاب كظاهرة دولية في محتوى الإخبار التي بثتها إذاعة صوت أمريكا وكيفية توظيفها لخدمة السياسة الأمريكية الخارجية.

٤-دراسة نجاة كاظم سليم(٢٠٠٧)(٤)وعنوانها : التغطية الصحفية لموضوعات الإرهاب في جريدة الصباح،وتهدف الدراسة إلى معرفة مقومات التغطية الصحفية لموضوع الإرهاب في جريدة الصباح فضلا عن معرفة مدى اهتمام الصحيفة بإخبار الإرهاب عن طريق تحديد موقع النشر في صفحاتها،استخدمت الباحثة عينة بلغت (٦٣) عددا للفترة من ٢٠٠٦/١/١-٢٠٠٦/٣/٣١،وأسفرت الدراسة عن العديد من النتائج ومنها:ليس هنالك تعريف محدد للإرهاب وليس هناك اتفاق محدد من قبل المنظمات الدولية،والموقف من الإرهاب يختلف زمانا ومكانا على وقف طبيعة مواقف الدول والمنظمات من مجريات الإحداث،وأن جريدة الصباح تعكس سياسة الحكومة الوطنية .

٥-دراسة رشيد صبحي جاسم محمد (٢٠٠٣)(٥) وعنوانها: الإرهاب والقانون الدولي،ترمي الدراسة إلى التعرف على أسباب ظاهرة الإرهاب واتساعها في العصر الحديث، فضلا عن المحاولة الجادة في وضع تعريف محدد وشامل وجامع لهذا المفهوم الخطير، كما هدفت إلى التعرف على الأساليب والإشكال والأمثال التي تعد الإرهاب جريمة دولية، وهدفت الدراسة أيضا إلى ضرورة التمييز بين حركات التحرر الوطني والإرهاب،وأسفرت الدراسة عن

نتائج متعددة منها:أن تحديد مفهوم الإرهاب بشكل صحيح يساعد على معالجة الظاهرة قانونياً،والوقوف على مدى إرهاب وعدوانية إسرائيل وانتهاكها للقوانين والأعراف الدولية،وبيان أحقية ومشروعية المقاومة العربية في فلسطين بالاستناد الى كل ما تم بيانه من أسانيد قانونية.

فروض البحث:

١- الفرض الأول : توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين كثافة تعرض المبحوثين للقنوات الفضائية المحلية ومتغيراتهم الديموجرافية (النوع، السن، المستوى التعليمي، المهنة، المستوى الاقتصادي والاجتماعي).

٢- الفرض الثاني: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة حرص المبحوثين على التعرض للإعلانات في القنوات الفضائية المحلية ومتغيراتهم الديموجرافية (النوع، السن، المستوى التعليمي، المهنة، المستوى الاقتصادي والاجتماعي).

٣- الفرض الثالث: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة اعتماد المبحوثين على القنوات الفضائية المحلية في الحصول على معلوماتهم عن الحملات الإعلانية ومتغيراتهم الديموجرافية (النوع، السن، المستوى التعليمي، المهنة، المستوى الاقتصادي والاجتماعي).

٤- الفرض الرابع: توجد علاقة أرتباطية ايجابية دالة إحصائيا بين سمات القنوات الفضائية المحلية ،بتقدير المبحوثين ودرجة اعتمادهم عليها فيما يخص الحملات الإعلانية الخاصة بالإرهاب .

الإجراءات المنهجية للبحث:

نوع البحث ومنهجه:

يعتبر هذا البحث من البحوث الوصفية التي تستهدف جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة ما وهي مدى تعرض الجمهور العراقي للقنوات الفضائية المحلية والاعتماد عليها ومدى اطلاعهم على الإعلانات التلفزيونية التي تعالج ظاهرة الإرهاب بشكل يتفق مع أهداف البحث، وذلك في محاولة لتفسير هذه الحقائق تفسيرا علميا دقيقا، واعتمدت هذه الدراسة على استخدام منهج المسح لاختبار فروض الدراسة والتعرف على مدى تعرض عينة من الجمهور العراقي للمواد والمضامين في القنوات الفضائية المحلية ومدى اعتمادهم على هذه القنوات وأهداف اعتمادهم عليها وتأثيرات هذا الاعتماد على معارفهم واتجاهاتهم نحو أحداث وقضايا الإرهاب.

مجتمع البحث :

يتمثل مجتمع الدراسة بجميع مستخدمي القنوات الفضائية المحلية ممن كانت أعمارهم أكثر من (١٨) عاماً فما فوق ولجميع المستويات التعليمية ومختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية، والمالكين لأجهزة استقبال البث الفضائي (الستلايت) والساكنين في داخل حدود وحدات أمانة بغداد التي هي عاصمة العراق وتقع في وسطه على نهر دجلة الذي يشطرها شطرين يسميان الرصافة والكرخ. تبلغ مساحة محافظة بغداد (٤٥٥٥) كم٢ موزعة على عشر وحدات سكنية بلدية تابعة لأمانة بغداد ست منها في جانب الرصافة وأربع في جانب والكرخ. ويبلغ مجموع سكان مدينة بغداد بحسب مسح الأحوال المعيشية في العراق عام ٢٠٠٤ يبلغ (١٢٦ر٥٥٤ر٦) مليون نسمه



عينة البحث:

قام الباحث بتوزيع (٤٥٠ استمارة) استبيان بشكل عشوائي في مدينة بغداد ، بلغ عدد المسترجع منها (٤٢٦)وقد قام الباحث باستبعاد ستة استمارات لعدم اكتمال الإجابات فيها. وبذلك فأن حجم عينة الدراسة يكون (٤٢٠) مبحوثا ، بواقع (٢١٠) استمارة للرصافة و(٢١٠) استمارة للكرخ،ممن يتعرضون للقنوات الفضائية المحلية وممن كانت أعمارهم أكثر من ١٨ سنة فما فوق وممن يطلعون مضامين الحملات الإعلانية الخاصة بالإرهاب في القنوات الفضائية المحلية.

نوع العينة :

اعتمد الباحث طريقة العينة العمدية في اختيار عينة الدراسة، وهي التي يقصد بها أن يعمد الباحث الى تحديد مفردات معينة للعينة يجري عليها الدراسة، بحيث تكون مجاله البحثي(٦).فاشترط في المبحوثين أن تتوافر لديهم سمة التعرض للقنوات الفضائية المحلية وسمة الاطلاع على مضامين الحملات الإعلانية الخاصة بالإرهاب في القنوات الفضائية المحلية.

مجالات البحث :

المجال الزمني :استغرق العمل الميداني للبحث للمدة من ٢٠١٨/٧/١ولغاية ٢٠١٨/٧/٣١،وشمل العمل الميداني مراحل إعداد وتنظيم وتوزيع واستخراج نتائج الأستبانة.

١- المجال المكاني :

نظراً لصعوبة تطبيق هذه الدراسة على الجمهور العراقي بأكمله من قبل الباحث، لذلك ارتأى تطبيق الدراسة في العاصمة بغداد لتكون مجالاً جغرافياً للدراسة.

٢- المجال البشري :

تم تطبيق الدراسة على عينة من الجمهور العراقي في العاصمة بغداد وعددهم(٤٢٠) مبحوثا ومن كلا الجنسين وممن يتعرضون للقنوات الفضائية المحلية، وممن يطلعون على مضامين الحملات الإعلانية الخاصة بالإرهاب في القنوات الفضائية المحلية.

أداة جمع بيانات الدراسة الميدانية :

تم تصميم استمارة استبيان تتضمن متغيرات الدراسة القابلة للقياس وذلك في ضوء الإطار النظري للدراسة ،وتم جمع بيانات الدراسة من خلال المقابلة الشخصية مع المبحوثين، وقد أجري اختبار قبلي لها على عينة حجمها (٥%) من حجم العينة الأصلية، ثم أجريت بعض التعديلات الطفيفة عليها إلى أن طبقت بشكلها النهائي.

صحيفة الاستبيان :

الاستبيان هو أحد الوسائل الفعالة في جمع المعلومات من عدد كبير من المبحوثين بطريقة معيارية(٧) واستعمل الباحث صحيفة الاستبيان بالمقابلة كأداة لجمع البيانات من عينة الدراسة الميدانية .

تحديد المفاهيم والمصطلحات :

١. **الجمهور:** استقر مصطلح الجمهور في علم الاتصال الجماهيري للدلالة على ((أعداد من الناس الذين يستقبلون وسيلة أو رسالة اتصالية جماهيرية)).(٨)
٢. **الحملات الإعلانية:** هي (سلسلة من الإعلانات تتمتع بخاصية التشابه أو التطابق في بث الرسالة التي تحملها أو توافقها والتي تظهر أو تبث أو تنشر في وسيلة إعلامية أو أكثر وعلى مدى زمني محدد)(٩)



٣. **الإرهاب:** (كل استخدام للعنف أو التهديد باستخدامه بشكل قسري أو غير مشروع لخلق حالة من الخوف والرعب بقصد السيطرة على مجموعة أو دولة ولهذا الاستخدام تأثير نفسي معين على فئة معينة من المجتمع أو المجتمع كله)(١٠).

الصدق والثبات:

أ- **الصدق :** تم الوصول إلى الصدق على مرحلتين وهما :

الأولى: استعمل الباحث طريقة الصدق الظاهري من أجل الوصول إلى صدق استمارة الاستبانه وذلك بعرضها على مجموعة من المحكمين(*) لاختبار مدى صلاحيتها لأجراء الدراسة الميدانية وتحقيق أهدافها ومدى ملائمتها لقياس متغيرات الدراسة وقد أجرى الباحث التعديلات التي أوصى بها المحكمين على بعض الأسئلة وإضافة أسئلة أخرى على أصل الاستمارة وفق ما رأوه مناسبا.

الثانية: قام الباحث بأجراء دراسة استطلاعية على عينة من الجمهور بلغت نسبتها ١٠%(٤٢) مبحوث من المجموع الكلي لأفراد العينة، وذلك من أجل التأكد من مدى فهم المبحوثين لأسئلة الاستمارة والصعوبات التي قد يلاقونها في صيغة بعض الأسئلة من أجل تعديلها وبالشكل الذي يساعد على تحقيق أهداف الدراسة الميدانية وسهولة جمع بيانات الدراسة من المبحوثين، وقد قام الباحث بإعادة صياغة بعض الأسئلة وفقا للملاحظات التي تم تسجيلها وجمعها من نتائج الدراسة الاستطلاعية .

ب- الثبات :

قام الباحث باختبار الثبات عن طريق أعادة الاختبار (Re- Test) على عينة بلغت ١٠% من المجموع الكلي لأفراد عينة الدراسة (٤٢) مبحوثا، وذلك بعد مرور أسبوعين على انتهاء التطبيق الأول، باستعمال المعادلة الآتية :

نسبة الثبات = عدد الإجابات المطابقة لأسئلة الاستمارة

مجموع الأسئلة

وقد بلغت نسبة الثبات ٠,٨٨ وهي نسبة مرتفعة مما يعني ثبات استمارة الأستبانة

الإطار النظري للدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على مدخل الاعتماد على وسائل الإعلام، والفكرة الأساسية لهذا المدخل تتبلور في أن المتلقي داخل المجتمعات الحديثة يعتمد على وسائل الأعلام كمصادر معلومات تسهم في تكوين معارفه وتوجهاته إزاء ما يقع في المجتمع أو المجتمعات الأخرى، حيث يحصل الأفراد على قدر هائل من المعلومات عن طريق وسائل الأعلام تجعلهم أكثر فهما وأقل قلقا، كما تساعدهم في توجيه سلوكهم واتخاذ قراراتهم، فالمتغيرات التي أصابت حياة الإنسان الحديث جعلته شديد الاهتمام بما يجري حوله، كما فرضت أنماطا جديدة وأساليب أكثر كفاءة في الحصول على المعلومات جعلت وسائل الأعلام المصدر الرئيسي للمعلومات عن الأحداث الجارية.(١١)

ويسعى الجمهور في اعتماده على وسائل الأعلام لاسيما القنوات الفضائية لمساعدته في تحقيق أهدافه في الحصول على المعلومات واكتساب المعرفة في موضوعات مختلفة، أذ أن الاعتماد يزيد في أوقات عدم الاستقرار في المجتمع في كثير من الأحداث والقضايا الجارية لأجل تحقيق نوع من الفهم الواسع للبيئة والمحيط الخارجي فضلا عن كشف الغموض



والاسترشاد في كثير من الموضوعات عبر ما تنقله نشرات الأخبار للجمهور من معلومات بشأن أحداث مهمة وحاسمة.(١٢)

ومدخل الاعتماد على وسائل الأعلام هو جزء من نظرية الاعتماد المتبادل بين وسائل الأعلام والنظم الاجتماعية التي قدمها ديفلير وروكيتش، حيث يعد مدخلا سوسيولوجيا وظيفيا يتناول العلاقة بين وسائل الأعلام كنظم والنظم الاجتماعية الأخرى في أطار السياق الاجتماعي الكلي(١٣)، ويفترض هذا المدخل أن علاقات اعتماد الأفراد على وسائل الأعلام تتحدد من خلال نمط علاقات الاعتماد المتبادل بين وسائل الأعلام وغيرها من النظم الاجتماعية، أكثر من قيامها على أساس السمات الشخصية والاجتماعية والنفسية للأفراد، أي أن طبيعة علاقات الاعتماد المتبادل بين وسائل الأعلام وغيرها من النظم الاجتماعية في المجتمع تلعب دورا رئيسيا في تحديد الطرق المختلفة لاعتماد الأفراد على وسائل الأعلام(١٤)،أذ تفترض هذه النظرية أن علاقات الاعتماد على وسائل الأعلام تختلف من فرد لأخر باختلاف البيئات الشخصية والاجتماعية للأفراد، وأيضا باختلاف أهدافهم وإدراكهم لطبيعة النظام ألأعلامي ودرجة تحكمه في مصادر المعلومات وأهمية هذه المصادر لتحقيق أهدافهم،وباختلاف قدرة الأفراد على الوصول الى هذه المصادر واستخدامها.(١٥)

والفرضية الرئيسية لنموذج الاعتماد كما قدمها ديفلير وبال- وروكيتش هي : أن وسائل الأعلام تتداخل في علاقات معقدة مع قائمة كبيرة من المتغيرات المرتبطة ببعضها البعض، والتي يمكن تجميعها في هذه الفئات: وسائل الأعلام، والجمهور، والمجتمع، وأنه يجب أخذ هذه القائمة من المتغيرات في الاعتبار بطريقة فردية وتفاعلية، وذلك من أجل تحقيق فهم أكبر للتأثيرات الاتصالية(١٦)، ويؤكد ديفلير وروكيتش أنه كلما زاد المجتمع تعقيدا زاد أتساع مجال الأهداف الشخصية التي تتطلب الوصول الى مصادر معلومات وسائل الأعلام، والتي يكون لها تأثيرات على الأفراد(١٧)،وكلما زاد التغير والأزمات وحالة عدم التأكد في المجتمع زادت الحاجة الى المعلومات والتوجيه، مما يثير الحاجة الى أعطاء وتلقي المعلومات، وفي هذه الظروف يكون أفراد الجمهور أكثر اعتمادا على النظم الإعلامية المتاحة، وكلما زادت حدة الحاجة أو الاعتماد زادت الإثارة المعرفية والعاطفية والاستغراق وزادت فرصة حدوث التأثيرات الاتصالية.(١٨)

فنظرية الاعتماد على وسائل الأعلام هي نظرية بيئية تنظر الى المجتمع باعتباره تركيبا عضويا، وتفترض أن نظام وسائل الأعلام هو جزء هام من النسيج الاجتماعي للمجتمع له علاقة بالأفراد والنظم الاجتماعية الأخرى، وقد تتسم هذه العلاقات بالتعاون أو بالصراع، وقد تكون ديناميكية متغيرة، أو ساكنة وثابتة، وقد تكون مباشرة وقوية أو غير مباشرة وضعيفة، وتقوم علاقات الاعتماد على وسائل الأعلام على ركيزتين أساسيتين هما: الأهداف، فلكي يحقق الأفراد والمنظمات المختلفة أهدافهم الشخصية والاجتماعية فأن عليهم الاعتماد على موارد يسيطر عليها أشخاص أو منظمات أخرى، والمصادر، أذ يسعى الأفراد والمنظمات الى المصادر المختلفة التي تحقق أهدافهم ومن بينها وسائل الأعلام.(١٩)

ويرصد ديفلير وروكيتش مجموعة الآثار التي تنتج عن اعتماد الفرد على وسائل الأعلام من خلال ثلاث فئات أساسية هي: الآثار المعرفية، وتشتمل على: كشف الغموض وتشكيل الاتجاهات وترتيب أولويات الاهتمام واتساع المعتقدات والقيم، والآثار الوجدانية، وترتبط بالمشاعر والعواطف، وتتحدد في: الفتور العاطفي أو اللامبالاة والخوف والقلق والدعم

المعنوي والاغتراب، والآثار السلوكية، وتنحصر في سلوكين أساسيين هما: التنشيط، ويعني قيام الفرد بعمل ما نتيجة التعرض للوسيلة، وعكسه الخمول(٢٠)،فنظرية الاعتماد على وسائل الأعلام تتصور عملية نفسية إدراكية تزيد احتمالات أن يتأثر الفرد بمحتويات معينة لوسائل الأعلام من خلال الخطوات الآتية: ففي الخطوة الأولى فأن القائمين بالاختيار الذين يتسمون بالنشاط يعرضون أنفسهم لمحتويات وسائل الأعلام التي يتوقعون أنها تساعدهم على تحقيق الأهداف، وفي الخطوة الثانية يختلف الأشخاص الذين يعرضون أنفسهم بطريقة مختارة لمحتويات وسائل إعلامية معينة في قدر اعتمادهم على هذه الوسائل

والخطوة الثالثة تتمثل في المشاركة النشيطة لأفراد الجمهور في عملية تنسيق المعلومات، والخطوة الرابعة والأخيرة هي أن الأفراد الذين يشتركون بشكل مكثف في عملية تنسيق المعلومات هم الأكثر احتمالا للتأثر بتعرضهم لمحتويات وسائل الأعلام.(٢١)

ويفترض مدخل الاعتماد على وسائل الأعلام أن هناك عوامل تؤثر في نوع العلاقات الاعتمادية بين الجمهور ووسائل الأعلام وهي: الفروق الفردية، فالأفراد يختلفون في طبيعة علاقات الاعتماد التي يقيمونها مع وسائل الأعلام، كما أن النظام ألأعلامي الذي يكونه الأفراد لأنفسهم يتغير بتغير المواقف(٢٢)، ويفسر روكيتش و ديفلير اختلاف درجة اعتماد الأفراد على وسائل الأعلام في ضوء اختلاف قدرات هذه الوسائل على تلبية احتياجات الجمهور، أذ يزيد اعتماد الأفراد على وسائل الأعلام في ضوء أهمية المعلومات التي تقدمها للأفراد، وزيادة حالات التغير وعدم الاستقرار في المجتمع أو المجتمعات المحيطة(٢٣)، وأيضا في حالة غياب البدائل الأخرى للحصول على المعلومات، كما يشير هذا المدخل الى أن الجمهور يختلف من حيث اعتماده على وسائل الأعلام، فمثلا النخب الاجتماعية أو الصفوة تملك رقابة أكبر على وسائل الأعلام، وهي في الوقت نفسه أكثر قدرة على الوصول الى وسائل الأعلام المختلفة، وبالتالي فهم أكثر احتمالا لأن يعتمدوا على مصادر وقنوات بديلة أكثر جودة(٢٤)،فمن أهم المزايا التي يتمتع بها نموذج الاعتماد على وسائل الأعلام تأكيده على الطبيعة المتحركة أو الديناميكية لعلاقات الاعتماد التي تنشأ بين أفراد الجمهور والمصادر ألإعلامية وما ينتج عنها من تأثيرات، فهو يفترض أن أي تأثير اتصالي يعتمد على قائمة فريدة من الظروف الموجودة في موقف محدد.(٢٥)

دور الأعلام في مواجهة الإرهاب :

تستخدم الجماعات الإرهابية وبشكل كبير وسائل الإعلام المختلفة لنقل أنباء عملياتها عبر الأقمار الصناعية وشاشات التلفزيون ليشاهدها الجميع، وقد تركزت معظم العمليات الإرهابية في الدول الديمقراطية والمتقدمة التي تتوافر فيها حرية الصحافة والإعلام لضمان التغطية الكاملة لها مما مكن بعض الجماعات الهامشية من أن تعلن قضيتها ورسالتها وأهدافها على الدول والحكومات[٢٦] ووجد الإرهابيون ضالتهم بشبكة الانترنت العالمية التي ينطلقون منها بأمان محدود وبأسماء مستعارة عبر مواقعهم ومنتدياتهم النصية والصوتية والمرئية حتى ان نظام المحادثات الصوتي الكبير المعروف بالبالتولك لم يسلم من أهدافهم الالكترونية لتغذية الفكر الإرهابي واصطياد اكبر عدد ممكن من الشباب والمتعاطفين معه وتجنيدهم لدعمه ماليا ومعنويا وبشتى الوسائل(٢٧).ويستخدم الإرهابيون الإعلام كسلاح للوصول إلى أهدافهم، فكثيرا ما تلجأ المنظمات الإرهابية في العالم إلى تنفيذ العمليات بغية لفت انتباه الرأي العام العالمي إلى قضيتهم التي يدافعون عنها من اجل إجبار الجبهة المستهدفة على الرضوخ لمطالبهم[٢٨] .

وتتطلب مواجهة ظاهرة الإرهاب واحتواء آثارها توسيع نطاق التعامل مع قضايا الإرهاب بما يتضمن تفعيل الأدوار المختلفة للمؤسسات والأجهزة التي تستطيع أن تتعامل مع هذه القضايا من أجل التصدي لها وتكوين رأي عام راض للإرهاب بما يسهم في نشر الوعي وتكوين الاتجاهات الرافضة للسلوك الإرهابي، ويتجلى الدور المهم للمؤسسات الإعلامية الرسمية منها والخاصة في مواجهة ظاهرة الإرهاب من واقع المسؤولية الاجتماعية التي تؤديها هذه المؤسسات في المجتمع، وتهدف هذه المؤسسات من خلالها الى التوفيق بين استقلال وسائل الأعلام وبين التزاماتها حيال المجتمع،أذ تسعى نظرية المسؤولية الاجتماعية لوسائل الأعلام الى تحقيق ثلاثة مبادئ أساسية تتمثل في: الحرية والاختيار الفردي من جهة، وحرية وسائل الأعلام من جهة ثانية والتزام تلك الوسائل تجاه مجتمعها وقيمه من جهة ثالثة.(٢٩)

ويستلزم قيام وسائل الأعلام في المجتمع بتغطية ومعالجة قضايا الإرهاب والتوعية بمخاطره المختلفة على حياة واستقرار المجتمعات من أن مسؤولية اتصال الأزمات لم تعد قاصرة على وظائف ومهام العلاقات العامة بل تقع أيضا على وسائل الأعلام الجماهيري، والتي تعمل وتتأثر بطبيعة النظام السائد وإمكانياته المتاحة المادية منها أو البشرية أو الفنية.(٣٠)

وتؤدي وسائل الأعلام دورا أساسيا في خدمة المجتمع، فبدلا من الجري وراء بعض الأفراد والجماعات لتغطية جرائم دموية مثيرة للقلق والرهبة بين الناس، تستطيع وسائل الإعلام أداء دور فعال في توعية المجتمع إلى مخاطر هذه الأعمال الإرهابية والى مناشدة مرتكبيها بالإقلاع عنها فضلا عن زيادة التعبئة الواعية لمخاطر الإرهاب وأثاره على الفرد والمجتمع، عمليات القتل والاغتيال والخطف والتفجير والتخريب التي تشيع الذعر والهلع إلى كساد وركود اقتصادي وتقف حائلا إمام الجهود المبذولة لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي الى اتساع ظاهرة البطالة(٣١) .

نتائج الدراسة الميدانية :

يتناول هذا المبحث نتائج الدراسة الميدانية والتي تم أجراؤها على (٤٢٠) مبحوث من الذين يتعرضون للقنوات الفضائية المحلية وممن يتعرضون للحملات الإعلانية الخاصة بالإرهاب ، وكانت النتائج كالآتي :

توصيف عينة الدراسة طبقا لمتغيراتهم الديموجرافية .

جدول رقم (١) توصيف عينة الدراسة طبقا لمتغيراتهم الديموجرافية.

التغيرات	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
النوع	ذكر	٢٣٦	٥٦,١٩ %
	أنثى	١٨٤	٤٣,٨١ %
الفئة العمرية	١٨ ــ ٢٩	١٢٢	%٢٩,٠٦
	٣٠ــ ٣٩	١٩١	٤٥,٤٧ %
	٤٠ سنة فأكثر	١٠٧	%٢٥,٤٧
المستوى التعليمي	متوسط	١٢٤	%٢٩,٥٢
	جامعي	٢٤٠	٥٧,١٤ %
	دراسات عليا	٥٦	%١٣,٣٤
الوظيفة	طالب	٩٨	%٢٣,٣٣
	موظف	٢١٦	٥١,٤٤ %
	أعمال حرة	١٠٦	%٢٥,٢٣
المستوى الاقتصادي والاجتماعي	مرتفع	٩٩	%٢٣,٥٧
	متوسط	٢٢٩	٥٤,٥٢ %
	منخفض	٩٢	%٢١,٩٢

المعدل الأسبوعي لتعرض المبحوثين للقنوات الفضائية المحلية:

جدول رقم(٢) يوضح توزيع العينة حسب المعدل الأسبوعي للتعرض للقنوات الفضائية المحلية

معدل التعرض	التكرار	النسبة المئوية
يوميا	٢٢٢	٥٢,٨٥
بصورة غير منتظمة	١٣٢	٣١,٤٢
من ١-٣ مرات	٣٦	٨,٥٧
من ٤-٥ مرات	٣٠	٧,١٦
المجموع	٤٢٠	١٠٠ %

تشير بيانات الجدول الى أن الذين يتعرضون للقنوات الفضائية المحلية (يوميا) جاءوا بالمرتبة الأولى بنسبة٥٢,٨٥%،وهم غالبية أفراد العينة،ثم المبحوثون الذين يتعرضون لها بصورة غير منتظمة بنسبة ٣١,٤٢ثم من (١-٣مرات) بنسبة٨,٥٧ %ثم من (٤-٥مرات)بنسبة٧,١٦%وقد جاءوا بالمرتبة الأخيرة.

الأمر الذي يشير إلى أن غالبية المبحوثين يتعرضون للقنوات الفضائية المحلية بصورة يومية.

الوقت الذي يقضيه المبحوثين في التعرض للقنوات الفضائية المحلية

جدول رقم (٣) يوضح الوقت الذي يقضيه المبحوثين في التعرض للقنوات الفضائية المحلية

الوقت	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ساعة	١٣٨	٣٢,٨٦
من ساعة لأقل من ساعتين	١٧٨	٤٢,٣٨
من ساعتين لأقل من ثلاث	٤٤	١٠,٤٨
أكثر من ذلك	٦٠	١٤,٢٨
المجموع	٤٢٠	١٠٠ %

يتبين من الجدول السابق إلى أن من يقضون (من ساعة لأقل من ساعتين) يوميا في التعرض للقنوات الفضائية المحلية جاءوا بالترتيب الأول بنسبة ٤٢,٣٨ % ثم الذين يقضون (أقل من ساعة) بنسبة٣٢,٨٦ % ثم الذين يقضون (أكثر من ذلك) بنسبة ١٤,٢٨%،والذين يقضون (من ساعتين لأقل من ثلاث ساعات) جاءوا بالترتيب الأخير بنسبة١٠,٤٨ %،الأمر الذي يشير إلى أن غالبية المبحوثين يتعرضون للقنوات الفضائية المحلية لمدة تتراوح من ساعة لأقل من ساعتين وهو وقت لا بأس فيه يخصصه أفراد العينة للتعرض للقنوات الفضائية المحلية.

كثافة تعرض المبحوثين للقنوات الفضائية المحلية:

جدول رقم (٤) يوضح توزيع المبحوثين حسب معدل تعرضهم للقنوات الفضائية المحلية

المعدل	التكرار	النسبة المئوية
دائما	١١٢	٢٦,٦٧
أحيانا	١٦٨	٤٠,٠٠
نادرا	١٤٠	٣٣,٣٣
المجموع	٤٢٠	١٠٠ %

تشير بيانات الجدول إلى أن الذين يتعرضون للقنوات الفضائية المحلية بمعدل (أحيانا) جاءوا بالترتيب الأول بنسبة ٤٠,٠٠ %،ثم الذين يتعرضون لها (نادرا) بنسبة ٣٣,٣٣ %، وفي الترتيب الأخير الذين يتعرضون لها(دائما) بنسبة٢٦,٦٧ %.

مدى مشاهدة المبحوثين الحملات الإعلانية الخاصة بالإرهاب في القنوات الفضائية المحلية

جدول رقم (٥)تشاهد الحملات الإعلانية الخاصة بالإرهاب في القنوات الفضائية المحلية

مدى المشاهدة	التكرارات	النسبة
دائما	٢٣٤	%٥٥,٧١
أحياناً	١٧٨	%٤٢,٣٨
نادراً	٨	%١,٩١
المجموع	٤٢٠	%١٠٠

دلت نتائج البحث أن الذين يشاهدون الحملات الإعلانية لمكافحة الإرهاب في القنوات الفضائية المحلية بشكل دائم بلغ عددهم (٢٣٤) مبحوثاً وبنسبة مئوية قدرها (٥٥,٧١%) فيما بلغ الذين يشاهدون هذه الحملات أحياناً بالمرتبة الثانية وبعدد قدره (١٧٨) مبحوثاً وبنسبة (٤٢,٣٨%) ، أما الذين لا يشاهدون هذه الإعلانات إلا نادراً فبلغ عددهم (٨) مبحوثاً وبنسبة (١,٩١%)، الأمر الذي يشير إلى ان اغلب أفراد العينة هم يشاهدون الإعلانات التلفزيونية الخاصة بالإرهاب.

درجة حرص المبحوثين في التعرض للحملات الإعلانية لمكافحة الإرهاب في القنوات الفضائية المحلية

جدول رقم (٥) يوضح توزيع المبحوثين حسب درجة حرصهم في التعرض للحملات الإعلانية لمكافحة الإرهاب في القنوات الفضائية المحلية

درجة الحرص	التكرار	النسبة المئوية
دائما	٨٩	٢١,١٩
أحيانا	٢١٢	٥٠,٤٧
نادرا	١١٩	٢٨,٣٤
المجموع	٤٢٠	١٠٠ %

تشير بيانات الجدول رقم (٥) إلى أن الذين يحرصون في التعرض للحملات الإعلانية لمكافحة الإرهاب في القنوات الفضائية المحلية من المبحوثين بدرجة (أحيانا) جاءوا بالترتيب الأول بنسبة ٥٠,٤٧ % ثم الذين يتعرضون لها(نادرا) بنسبة ٢٨,٣٤% ثم (دائما) بنسبة ٢١,١٩% وجاءت بالترتيب الأخير . الأمر الذي يشير إلى أن غالبية أفراد العينة يحرصون في التعرض على مضامين الحملات الإعلانية الخاصة بالإرهاب بدرجة (أحيانا) إذ جاءوا بنسبة أكثر من نصف أفراد العينة.

الوقت الذي يقضيه أفراد العينة في متابعة مضامين الحملات الإعلانية الخاصة بالإرهاب

جدول رقم (٦) يبين الوقت الذي يقضيه المبحوثون في متابعة مضامين الحملات الإعلانية الخاصة بالإرهاب

الوقت	التكرار	النسبة المئوية
ساعة واحدة	٢٣١	٥٥,٠٠
ساعتين	١٢٤	٢٩,٥٢
ثلاث ساعات	٥٢	١٢,٣٨
أكثر من ذلك	١٣	٣,١٠
المجموع	٤٢٠	١٠٠%

تشير بيانات الجدول إلى أن الذين يقضون (ساعة)متابعة مضامين الحملات الإعلانية الخاصة بالإرهاب جاءوا بالترتيب الأول بنسبة٥٥,٠٠%، وأن الذين يتابعونها لمدة (ساعتين) جاءوا بالترتيب الثاني بنسبة ٢٩,٥٢ %ثم الذين يتابعونها لمدة(ثلاثة ساعات) بنسبة١٢,٣٨% ثم الذين يتابعونها(أكثر من ذلك) بنسبة٣,١٠ %، جاءوا بالترتيب الأخير،الأمر الذي يشير إلى أن غالبية المبحوثين يتابعون مضامين الحملات الإعلانية الخاصة بالإرهاب لمدة ساعة واحدة.

درجة اعتماد المبحوثين على القنوات الفضائية المحلية للحصول على معلومات بشأن الإرهاب

جدول رقم(٧)

يوضح توزيع أفراد العينة حسب درجة اعتمادهم على القنوات الفضائية المحلية للحصول على معلومات بشأن الإرهاب

الدرجة	التكرار	النسبة المئوية
كبيرة	٨٢	١٩,٥٢
متوسطة	٢١٠	٥٠,٠٠
قليلة	١٢٨	٣٠,٤٨
المجموع	٤٢٠	١٠٠ %

تشير بيانات الجدول الى أن الذين يعتمدون على القنوات الفضائية المحلية من المبحوثين للحصول على معلوماتهم بشأن الإرهاب بدرجة(متوسطة) جاءوا بالترتيب الأول بنسبة٥٠,٠٠ % ثم الذين يعتمدون عليها بدرجة(قليلة) بنسبة٣٠,٤٨ % ثم بالترتيب الأخير الذين يعتمدون عليها بدرجة(كبيرة) بنسبة١٩,٥٢ %،الأمر الذي يشير الى أن غالبية أفراد العينة يعتمدون على القنوات الفضائية المحلية للحصول على معلوماتهم بشأن قضايا الإرهاب بدرجة(متوسطة).

الفترة المفضلة لدى المبحوثين في التعرض لمواد وبرامج القنوات الفضائية المحلية:

جدول رقم (٨) يوضح الفترة التي يفضلنها المبحوثين في التعرض لمواد وبرامج القنوات الفضائية المحلية

الفترة المفضلة	التكرار	النسبة المئوية
الفترة الصباحية	٣٢	٧,٦٢
فترة الظهيرة	٣٠	٧,١٤
الفترة المسائية	١٥٨	٣٧,٦٢
فترة السهرة	٣٤	٨,١٠
لا يوجد وقت محدد	١٦٦	٣٩,٥٢
المجموع	٤٢٠	١٠٠ %

تشير بيانات الجدول (٨) أن أفضل الفترات التي يشاهد فيها المبحوثين مواد وبرامج القنوات الفضائية المحلية هي (لا يوجد وقت محدد) والتي جاءت بالترتيب الأول بنسبة ٣٩,٥٢% من مجموع أجابات المبحوثين، ثم من يفضل الفترة المسائية بنسبة ٣٧,٦٢ % ثم من يفضل فترة السهرة بنسبة ٨,١٠ % ثم من يفضل الفترة الصباحية بنسبة ٧,٦٢% وفي الترتيب الأخير جاء المبحوثين االذين يفضلون فترة الظهيرة في تعرضهم لمواد وبرامج القنوات الفضائية المحلية بنسبة ٧,١٤ % . الأمر الذي يشير الى أن غالبية المبحوثين لا يوجد لديهم وقت محدد في تعرضهم لمواد وبرامج القنوات الفضائية المحلية.

عادات مشاهدة المبحوثين للقنوات الفضائية المحلية :

جدول رقم(٩)

يبين عادات مشاهدة المبحوثين للقنوات الفضائية المحلية

المشاهدة	التكرار	النسبة المئوية
مع أفراد الأسرة	٢٣٤	٥٥,٧١
بمفردي	١٣٦	٣٢,٣٨
مع الأصدقاء	٣٧	٨,٨١
مع الأقارب	١٣	٣,١٠
المجموع	٤٢٠	%١٠٠

تشير بيانات الجدول إلى أن المبحوثين الذين يشاهدون القنوات الفضائية المحلية (مع أفراد الأسرة) جاءوا بالترتيب الأول بنسبة٥٥,٧١ %ثم الذين يشاهدونها(بمفردهم)بنسبة٣٢,٣٨ %ثم الذين يشاهدونها(مع الأصدقاء) بنسبة٨,٨١%، وفي الترتيب الأخير الذين يشاهدونها(مع الأقارب) بنسبة٣,١٠ %،الأمر الذي يشير إلى أن غالبية الأفراد المبحوثين يشاهدون القنوات الفضائية المحلية مع أفراد الأسرة وذلك بسبب وجود التلفزيون في المنزل وانخفاض تكاليف شراء جهاز التلفزيون، الأمر الذي يجعل غالبية الأفراد المشاهدين يشاهدونه مع أفراد الأسرة.

سلوك المبحوثين أثناء متابعتهم لبرامج القنوات الفضائية المحلية :

جدول رقم(١٠)

يوضح سلوك المبحوثين أثناء متابعتهم لبرامج القنوات الفضائية المحلية

سلوك المبحوثين	التكرار	النسبة المئوية
أقوم بتغير القناة إلى أخرى ولا استمر	١٨٤	٤٣,٨١
أتفرغ لمتابعته من البداية إلى النهاية	١٠٨	٢٥,٧١
أتابع البرنامج مع أفراد الأسرة	٨٣	١٩,٧٦
أتابعه وأقوم بأعمال أخرى	٤٥	١٠,٧٢
المجموع	٤٢٠	١٠٠ %

تشير بيانات الجدول إلى أن المبحوثين الذين يقومون(بتغيير القناة إلى أخرى ولا يستمرون في متابعة البرنامج حتى النهاية) جاءوا بالترتيب الأول وبنسبة٤٣,٨١ %ثم الذين(يتفرغون لمتابعته من البداية إلى النهاية) وبنسبة٢٥,٧١ % ثم الذين(يتابعون البرنامج مع أفراد الأسرة) وبنسبة١٩,٧٦% وفي الترتيب الأخير الذين(يتابعون البرنامج ويقومون بأعمال أخرى) وبنسبة ١٠,٧٢%،الأمر الذي يشير إلى أن غالبية المبحوثين يقومون(بتغيير القناة إلى أخرى ولا يستمرون في متابعة البرنامج حتى النهاية) وهذا يأتي نتيجة التطور التقني الحاصل في أجهزة الاتصال ووجود جهاز (الريموت كنترول) والذي سهل من عملية السرعة في تغيير القنوات من أجل إشباع رغبات المشاهدين.

درجة ثقة المبحوثين في القنوات الفضائية المحلية التي يعتمدون عليها :

جدول رقم (١١)

يبين درجة ثقة المبحوثين في القنوات الفضائية المحلية التي يعتمدون عليها

الدرجة	التكرار	النسبة المئوية
كبيرة	١١١	٢٦,٤٣
متوسطة	٢٣٦	٥٦,١٩
قليلة	٧٣	١٧,٣٨
المجموع	٤٢٠	١٠٠ %

تشير بيانات الجدول إلى أن يثقون في القنوات الفضائية المحلية التي يعتمدون عليها من المبحوثين في الحصول على معلوماتهم بشأن الإرهاب بدرجة(متوسطة) جاءوا بالترتيب الأول بنسبة٥٦,١٩% ثم الذين يثقون بها بدرجة(كبيرة) بنسبة٢٦,٤٣ % ثم بالترتيب الأخير الذين يثقون بها بدرجة(قليلة) بنسبة١٧,٣٨ %،الأمر الذي يشير إلى أن غالبية أفراد العينة يثقون بالقنوات الفضائية المحلية التي يعتمدونها في الحصول على معلوماتهم بشأن الانتخابات البرلمانية بدرجة(متوسطة) وهم يشكلون أكثر من نصف أفراد العينة.

الوسائل الإعلامية التي يعتمد عليها المبحوثون في الحصول على معلوماتهم بشأن قضايا الإرهاب :

جدول رقم(١٢)

يوضح الوسائل الإعلامية التي يعتمدها المبحوثون في الحصول على معلوماتهم بشأن قضايا الإرهاب

درجة الاعتماد / الوسيلة	دائما		أحيانا		نادرا	
	ك	%	ك	%	ك	%
القنوات الفضائية المحلية	١٩٨	٤٩,٥	١٥٤	٣٨,٥	٤٨	١٢,٠
الانترنت	١٦٦	٤١,٥	١٨٤	٤٦,٠	٥٠	١٢,٥
القنوات الفضائية العربية	١٠٤	٢٦,٠	٢٠٠	٥٠,٠	٩٦	٢٤,٠
الصحف الورقية المحلية	٧٠	١٧,٥	١٨٠	٤٥,٠	١٥٠	٣٧,٥
الإذاعات العربية	٦٨	١٧,٠	١٥٠	٣٧,٥	١٨٢	٤٥,٥
المحطات الإذاعية المحلية	٦٦	١٦,٥	١٩٨	٤٩,٥	١٣٦	٣٤,٥

ن=٤٢٠

ملاحظة: أتيح للمبحوثين اختيار أكثر من بديل

تشير بيانات الجدول (١٢) إلى أهمية القنوات الفضائية المحلية كمصدر لحصول المبحوثين على معلوماتهم عن الإرهاب حيث جاءت هذه الوسيلة في مقدمة وسائل الاتصال المختلفة التي يعتمد عليها المبحوثين في الحصول على معلوماتهم عن قضايا الإرهاب بنسبة بلغت ٤٩,٥% . جاءت الانترنت في المرتبة الثانية من حيث درجة أهميتها لأفراد العينة المبحوثة كمصدر لمعلوماتهم حول الإرهاب وذلك بنسبة بلغت٤١,٥% ، جاءت القنوات الفضائية العربية في المرتبة الثالثة من حيث أهميتها كمصدر لمعلومات المبحوثين حول قضايا الإرهاب وبنسبة بلغت(٢٦,٠%).ويليها الصحف الورقية المحلية التي جاءت بالمرتبة الرابعة بنسبة بلغت ١٧,٥% ،ثم الإذاعات العربية بنسبة١٧,٠ % ثم المحطات الإذاعية المحلية بنسبة١٦,٥%،الأمر الذي يشير الى تفوق القنوات الفضائية المحلية كمصدر للمعلومات عن قضايا الإرهاب عند الجمهور .

القنوات الفضائية المحلية الأكثر تفضيلا لدى المبحوثين :

جدول رقم(١٣)

يوضح توزيع المبحوثين حسب القنوات الفضائية الأكثر تفضيلا

القناة	التكرار	النسبة المئوية
العراقية	٣٩١	٩٧,٧٥
الشرقية	٣٠١	٧٥,٢٥
السومرية	٢٥٦	٦٤,٠
بغداد	٩٣	٢٣,٢٥
الحرية	٦٢	١٥,٥
الفرات	٣٧	٩,٢٥
أخرى	١١	٢,٧٥

ن=٤٢٠

أتيح للمبحوثين اختيار أكثر بديل



تشير بيانات الجدول إلى أن قناة العراقية الفضائية جاءت بالترتيب الأول كأكثر القنوات الفضائية المحلية تفضيلا من قبل المبحوثين بنسبة٩٧,٧٥% ثم قناة الشرقية بنسبة٧٥,٢٥% ثم قناة السومرية بنسبة ٦٤,٠% ثم قناة بغداد بنسبة ٢٣,٢٥% ثم قناة الحرية بنسبة١٥,٥% ثم قناة الفرات بنسبة٩,٢٥% وفي الترتيب الأخير جاءت فئة أخرى بنسبة٢,٧٥%،الأمر الذي يشير إلى أن غالبية المبحوثين يشاهدون قناة العراقية الفضائية كونها القناة الرئيسية التي تمثل وجهة نظر الحكومة العراقية والناطقة باسم شبكة الأعلام العراقية.

المواد والبرامج الأكثر متابعة في القنوات الفضائية المحلية

جدول رقم(١٤)

يوضح توزيع المبحوثين حسب المواد والبرامج الأكثر متابعة في القنوات الفضائية المحلية

المواد والبرامج المفضلة	التكرار	النسبة المئوية
النشرات ومواجيز الأخبار	٣١٢	٧٨,٠
البرامج الإخبارية والسياسية	٢٨٨	٧٢,٠
المسلسلات	١٩٨	٤٩,٥
الإعلانات	١٤١	٣٥,٢٥
برامج الحوارات	١١٦	٢٩,٠
البرامج والمواد الدينية	٩١	٢٢,٧٥
البرامج العلمية	٧٣	١٨,٢٥
البرامج الرياضية	٦٦	١٦,٥
البرامج والمواد الثقافية	٥٨	١٤,٥
البرامج الاقتصادية	٣٩	٩,٧٥

ن=٤٢٠

ملاحظة: أتيح للمبحوثين اختيار أكثر من بديل.

تشير بيانات الجدول الى أن النشرات ومواجيز الأخبار جاءت بالترتيب الأول كأكثر المواد والبرامج متابعة من قبل المبحوثين بنسبة٧٨,٠% ،وهذا ما يشير الى أهمية الوظيفة الإخبارية التي تقوم بها القنوات الفضائية المحلية والتي يجدها المبحوثون بأنها تمثل الوظيفة الرئيسية من حيث الفورية في تغطية الأحداث وربط الجمهور بالعالم الخارجي،ثم جاءت البرامج الإخبارية والسياسية بنسبة٧٢,٠% ثم المسلسلات التلفزيونية بنسبة٤٩,٥% ثم الإعلانات بنسبة٣٥,٢٥% ثم برامج الحوارات بنسبة٢٩,٠% ثم البرامج والمواد الدينية بنسبة٢٢,٧٥% ثم البرامج العلمية بنسبة ١٨,٢٥% ثم البرامج الرياضية بنسبة١٦,٥% ثم البرامج والمواد الثقافية بنسبة ١٤,٥% وفي الترتيب الأخير جاءت البرامج الاقتصادية بنسبة٩,٧٥%.

المواد والبرامج الأكثر تفضيلا للمبحوثين فيما يخص الإرهاب:

جدول رقم(١٥)

يوضح توزيع المبحوثين حسب المواد والبرامج الأكثر تفضيلا لديهم فيما يخص قضايا الإرهاب

مواد البرامج	التكرار	النسبة المئوية
نشرات ومواجيز الأخبار	٢٣٩	٥٩,٧٥
البرامج الإخبارية والسياسية	١٤٨	٣٧,٠
الإعلانات	١١٧	٢٩,٢٥
التحقيقات التلفزيونية	١٠٢	٢٥,٥
البرامج الحوارية	٨٩	٢٢,٢٥
البرامج الدينية	٧١	١٧,٧٥
التقارير التلفزيونية	٦٨	١٧,٠

ن= ٤٢٠

ملاحظة: أتيح للمبحوثين اختيار أكثر من بديل.

تشير بيانات الجدول إلى أن نشرات ومواجيز الأخبار التلفزيونية جاءت بالترتيب الأول كأكثر المواد والبرامج التلفزيونية تفضيلا من قبل المبحوثين فيما يخص قضايا الإرهاب بنسبة٥٩,٧٥% ثم البرامج الإخبارية والسياسية التلفزيونية بنسبة٣٧,٠% ثم الإعلانات بنسبة٢٩,٢٥% ثم التحقيقات التلفزيونية بنسبة٢٥,٥% ثم البرامج الحوارية التلفزيونية بنسبة ٢٢,٢٥% ثم البرامج الدينية بنسبة١٧,٧٥ % ثم التقارير التلفزيونية بنسبة١٧,٠%. وتفسير ذلك أن نشرات الأخبار هي أكثر البرامج أهمية للجمهور وهي كثيرا ما تحصل على المرتبة الأولى في تفضيلات الجمهور للبرامج التلفزيونية كونها تعمل على تغطية الأحداث ومستجداتها أولا بأول وتعمل على ملاحقة تطوراتها باستمرار،مما يعني أن التغطية الفورية والمباشرة للإرهاب هي الأكثر تفضيلا لدى العينة المبحوثة .

درجة تغطية القنوات الفضائية المحلية لقضايا الإرهاب :

جدول رقم(١٦)

يوضح درجة تغطية القنوات الفضائية المحلية للإرهاب

درجة التغطية	التكرار	النسبة المئوية
جيدة	١٤٠	٣٣,٣٣
متوسطة	٢٣١	٥٥,٠٠
ضعيفة	٤٩	١١,٦٧
المجموع	٤٢٠	١٠٠%

تشير بيانات الجدول إلى أن الذين يجدون بأن تغطية القنوات الفضائية المحلية لقضايا الإرهاب بدرجة(متوسطة) جاءوا بالترتيب الأول بنسبة٥٥,٠٠% ثم الذين يجدونها بدرجة(جيدة) بنسبة٣٣,٣٣% ثم الذين يجدونها بدرجة(ضعيفة) بنسبة١١,٦٧ %،الأمر الذي يشير إلى أن غالبية أفراد العينة يجدون بأن تغطية القنوات الفضائية المحلية لقضايا الإرهاب كانت بدرجة(متوسطة) وهم يشكلون أكثر من نصف أفراد العينة.

مدى حرص المبحوثين على مناقشة الحملات الإعلانية الخاصة بالإرهاب:

جدول رقم(١٧)

يوضح توزيع المبحوثين حسب درجة حرصهم على مناقشة الحملات الإعلانية الخاصة بالإرهاب

درجة الحرص	التكرار	النسبة المئوية
دائما	١٤٤	٣٤,٢٩
أحيانا	١٧٦	٤١,٩٠
نادرا	١٠٠	٢٣,٨١
المجموع	٤٢٠	١٠٠ %

تشير بيانات الجدول إلى أن المبحوثين الذين يحرصون على مناقشة الحملات الإعلانية الخاصة بالإرهاب مع الآخرين بدرجة(أحيانا) جاءت بالترتيب الأول بنسبة ٤١,٩٠ % يليها الذين يحرصون على ذلك بدرجة(دائما) بنسبة٣٤,٢٩ % وأخيرا الذين يحرصون على ذلك (نادرا) بنسبة٢٣,٨١ %،الأمر الذي يشير إلى أن غالبية المبحوثين (أكثر من نصف العينة) يحرصون على مناقشة الحملات الإعلانية الخاصة بالإرهاب دائما وأحيانا، وذلك لأهمية هذه القضايا بالنسبة لهم وما تمثله من مساس لحياتهم،الأمر الذي يدفعهم لمناقشة تفاصيل وتطورات هذه القضايا مع الآخرين الذين يتقاسمون معهم نفس الهموم والمشاكل.

الأشخاص الذين يحرص المبحوثون على مناقشتهم الحملات الإعلانية الخاصة بالإرهاب :

جدول رقم(١٨)

يوضح الأشخاص الذين يحرص المبحوثون على مناقشتهم الحملات الإعلانية الخاصة بالإرهاب

الاختيار	التكرار	النسبة المئوية
أفراد الأسرة	١٧٤	٤١,٤٣
الأصدقاء	١٣٦	٣٢,٣٨
زملاء العمل	٤٨	١١,٤٣
الناس في المقهى	٣٨	٩,٠٥
الأقارب	٢٤	٥,٧١
المجموع	٤٢٠	١٠٠ %

تشير بيانات الجدول إلى أن أفراد الأسرة هم أكثر الأشخاص الذي يحرص المبحوثين على مناقشتهم ا الحملات الإعلانية الخاصة بالإرهاب إذ جاءوا بالترتيب الأول بنسبة٤١,٤٣% ثم الأصدقاء بنسبة٣٢,٣٨ % ثم زملاء العمل بنسبة١١,٤٣ % ثم الناس في المقهى بنسبة ٩,٠٥ % وفي الترتيب الأخير الأقارب بنسبة٥,٧١%،الأمر الذي يشير إلى أن أفراد الأسرة هم غالبية الأشخاص الذي يحرص المبحوثون على مناقشتهم الحملات الإعلانية الخاصة بالإرهاب وذلك بسبب الصلة العائلية بينهم وما يمثلونه من تقارب حميم إليهم وكونهم يقضون أكثر الأوقات معهم ، ويتقاسمون الحياة معهم ومن ثم الظروف الأمنية ذاتها.

السمات التي يفضلها المبحوثون في القنوات الفضائية المحلية التي يعتمدون عليها

جدول رقم (١٩)
يوضح السمات التي يفضلها المبحوثون في القنوات الفضائية المحلية التي يعتمدون عليها

الاختيار / السمة	موافق بشدة		موافق		محايد		معارض		معارض بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
التغطية الفورية للأحداث	١١٠	٢٧,٥	٢٠٠	٥٠,٠	٦٨	١٧,٠	١٤	٣,٥	٨	٢,٠	٤,٠٠	٠,٨٢	٨٠,٠٠
لأنها الأكثر مصداقية .	٩٢	٢٣,٠	١٨٨	٤٧,٠	٩٤	٢٣,٥	٢٠	٥,٠	٦	١,٥	٣,٨٥	٠,٨٨	٧٧,٠٠
الجرأة في تناول الموضوعات	١١٤	٢٨,٥	١٦٠	٤٠,٠	٨٤	٢١,٠	٣٢	٨,٠	١٠	٢,٥	٣,٨٤	١,٠١	٧٦,٨٠
التوازن والموضوعية في التناول	٧٢	١٨,٠	١٩٤	٤٨,٥	١١٨	٢٩,٥	١٤	٣,٥	٢	٠,٥	٣,٨٠	٠,٧٩	٧٦,٠٠
شمولية تغطيتها التلفزيونية	٦٨	١٧,٠	١٩٤	٤٨,٥	١١٤	٢٨,٥	١٨	٤,٥	٦	١,٥	٣,٧٥	٠,٨٤	٧٥,٠٠
التغطية من موقع الأحداث	٦٢	١٥,٥	١٦٢	٤٠,٥	١٢٠	٣٠,٠	٤٦	١١,٥	١٠	٢,٥	٣,٥٥	٠,٩٧	٧١,٠٠
تنوع برامجها وموادها التلفزيونية	٤٦	١١,٥	١٧٤	٤٣,٥	١٢٤	٣١,٥	٣٨	٩,٥	١٨	٤,٥	٣,٤٨	٠,٩٧	٦٩,٦٠

ن = ٤٠٠

ملاحظة / أتيح للمبحوثين اختيار أكثر من بديل .

تشير بيانات الجدول رقم (١٩) الى أن التغطية الفورية للأحداث في القنوات الفضائية المحلية جاءت بالترتيب الأول كأهم السمات التي يفضلها المبحوثين في القنوات الفضائية المحلية التي يعتمدون عليها بمتوسط حسابي ٤,٠٠ ثم سمة الأكثر مصداقية التي تمتاز بها بمتوسط حسابي ٣,٨٥ثم سمة الجرأة في تناولها للموضوعات بمتوسط حسابي ٣,٨٤ ثم ميزة التوازن والموضوعية في التناول بمتوسط حسابي ٣,٨٠ ،يليها شمولية تغطيتها التلفزيونية بمتوسط

الإعلانات التلفزيونية في القنوات الفضائية المحلية التي تجذب اهتمام المبحوثين

جدول رقم (٢٠) يبين نوع الإعلانات التلفزيونية في القنوات الفضائية المحلية التي تجذب اهتمام المبحوثين

نوع الإعلانات	العدد	النسبة%
إعلانات التوعية والتثقيف	١٩٦	٤٦,٦٦%
الإعلانات الخدمية	٩٨	٢٣,٣٤%
إعلانات الدعاية	٧٢	١٧,١٤%
الإعلانات التجارية	٥٤	١٢,٨٦%
المجموع	٤٢٠	١٠٠%

كشفت نتائج البحث أنّ إعلانات التوعية والتثقيف جاءت المرتبة الأولى كأكثر الإعلانات جذبا لاهتمام المبحوثين وبواقع (١٩٦) مبحوثاً ويشكلون نسبة (٤٦,٦٦%)، يليها الإعلانات الخدمية وحلت بالمرتبة الثانية من اهتمام المبحوثين وبواقع (٩٨) مبحوثاً وبنسبة (٢٣,٣٤%)أما الإعلانات الدعائية فقد جاءت بالمرتبة الثالثة بواقع (٧٢) مبحوثاً وبنسبة (١٧,١٤%) وفي المرتبة الأخيرة جاءت الإعلانات التجارية وبواقع (٥٤) مبحوثاً وهم يشكلون نسبة (١٢,٨٦%) من حجم العينة،الأمر الذي يشير إلى أن الإعلانات ضد الإرهاب تنال اهتمام الجمهور أكثر لأنها تدخل ضمن إطار التوعية أو الإعلان التوعوي.

الأساليب في القنوات الفضائية المحلية التي تلعب دورا كبيرا للحد من ظاهرة الإرهاب

جدول رقم (٢١) يوضح الأساليب في القنوات الفضائية المحلية التي تلعب دورا كبيرا للحد من ظاهرة الإرهاب

الأساليب	العدد	النسبة%
الحملات الإعلانية التلفزيونية	١٣٨	٣٢,٨٦%
الخطاب السياسي الإعلامي	٦١	١٤,٥٢%
الخطاب الديني الإعلامي	١٠٣	٢٤,٥٢%
المصالحة الوطنية	١١٣	٢٦,٩٠%
أخرى تذكر	٥	١,٢٠ %
المجموع	٤٢٠	١٠٠%

أوضحت النتائج أن أسلوب الحملات الإعلانية التلفزيونية جاءت بالترتيب الأول كأكثر الأساليب التي تؤدي دوراً كبيراً للحد من ظاهرة الإرهاب وبواقع (١٣٨) مبحوثاً ونسبة (٣٢,٨٦%)، تلاها أسلوب المصالحة الوطنية والتي تؤدي الدور نفسه وبواقع (١١٣) مبحوثاً وبنسبة (٢٦,٩٠%) ،وفي المرتبة الثالثة حل أسلوب الخطاب الديني الإعلامي والذي يؤدي دوراً في الحد من ظاهرة الإرهاب وبواقع (١٠٣) مبحوثاً وبنسبة قدرها (٢٤,٥٢%) وفي المرتبة الأخيرة الذين يرون أن الخطاب السياسي الإعلامي يؤدي الدور نفسه وبواقع (٦١) مبحوثاً من حجم العينة وبنسبة مئوية قدرها (١٤,٥٢%) وقد أجاب (٥) من المبحوثين في أخرى تذكر إجابات متفرقة ومقترحات محددة تشتمل على إن الإرهاب ظاهرة جديدة على المجتمع العراقي ويمكن طرق كل الوسائل للحد منها والتأكيد على تماسك الشعب كما يجب إن توضح الحملات من يقف وراء الإرهاب وأكد البعض على التفاهم والتناغم واحترام الرأي الأخر واعتماد الحيادية والموضوعية في طرح الموضوع ويشكلون بنسبة (١,٢٠%) .

الموضوعات التي تركز عليها الحملات الإعلانية في القنوات الفضائية المحلية لمواجهة الإرهاب من وجهة نظر المبحوثين

جدول رقم(٢٢) يبين الموضوعات التي تركز عليها الحملات الإعلانية في القنوات الفضائية المحلية لمواجهة الإرهاب من وجهة نظر المبحوثين

الموضوعات	العدد	النسبة%
الدعوة إلى الوحدة الوطنية	٩٦	٢٢,٨٦
خطر فكر الإرهاب على المجتمع	١٢٦	٣٠,٠٠
خطورة تقسيم العراق	٦١	١٤,٥٢
تدخلات الدول الخارجية	٣١	٧,٣٨
ضرورة مواجهة التطرف الفكري	٣٣	٧,٨٦
الفكر الإرهابي دخيل على العراق	٣٨	٩,٠٥
الدعوة إلى الاعتدال	٣٤	٨,١٠
أخرى تذكر	١	٠,٢٣
المجموع	٤٢٠	١٠٠

تشير نتائج البحث إلى أن خطر الفكر الإرهابي على المجتمع كان من أكثر الموضوعات التي ركزت عليها الحملات الإعلانية لمواجهة الإرهاب وبعدد (١٢٦) مبحوثاً وبنسبة مئوية قدرها (٣٠,٠٠%)، تلتها الدعوة إلى الوحدة الوطنية وبواقع (٩٦) مبحوثاً

ويشكلون نسبة (٢٢,٨٦%)، فيما يرى (٦١) مبحوثاً وبنسبة (١٤,٥٢%) أن خطر تقسيم العراق هو الذي تركز عليه الحملات الإعلانية، إما الذين يرون أن الفكر الإرهابي دخيل على العراق الذي تركز عليه الحملات الإعلانية فقد جاؤوا بواقع (٣٨) مبحوثاً وبنسبة (٩,٠٥%) فيما يرى (٣١) مبحوثاً وبنسبة (٧,٣٨%) أن الحملات الإعلانية لمواجهة الإرهاب تركز على التدخلات الخارجية، فيما يرى (٣٤) مبحوثاً وبنسبة (٨,١٠%) أن الدعوة إلى الاعتدال هي التي تركز عليها هذه الحملات الإعلانية، وأخيراً يرى بعض المبحوثين أن ضرورة مواجهة التطرف هي التي تركز عليها الحملات ضد الإرهاب وجاءوا بواقع (٣٣) مبحوثاً ويشكلون نسبة (٧,٨٦%). كما أجاب احد المبحوثين ، بأن حث المجتمع على التمسك بالمبادئ الوطنية والدينية هو من الموضوعات التي تركز عليها الحملات الإعلانية، الأمر الذي يشير الى ان هذه الحملات تركز على جانب خطر الفكر الإرهابي على مجتمعنا، وتبين ان الفكر الإرهابي الدخيل يشكل عامل عدم استقرار وهدم للمجتمع.

الفنون التي يجدها المبحوثون مناسبة في عرض الإعلان الخاص بالإرهاب في القنوات الفضائية المحلية

جدول رقم(٢٣) يبين الفنون التي يجدها المبحوثون مناسبة في عرض الإعلان الخاص بالإرهاب

الفنون	العدد	النسبة%
الدراما التمثيلية	٢٦١	%٤٦,٥٢
الصور والرسوم التوضيحية والمتحركة	٩٤	%١٦,٧٦
الكاريكاتير	٧٨	%١٣,٩٠
الفقرات والجمل	٤٤	%٧,٨٤
الموسيقى والأصوات الإنسانية	٨١	%١٤,٤٤
أخرى تذكر	٣	%٠,٥٤
المجموع	٥٦١	%١٠٠

ن=٤٢٠

ملاحظة:أتيح للمبحوثين اختيار أكثر من بديل

بينت النتائج إن أكثر الفنون مناسبة في عرض الإعلان الخاص بالإرهاب هو فن الدراما التمثيلية فقد جاء بواقع (٢٦١) مبحوثاً ويشكلون نسبة (٤٦,٥٢) وهي أعلى نسبة فيما يرى (٩٤) مبحوثاً وبنسبة (١٦,٧٦%) ان الصور والرسوم التوضيحية والمتحركة هي الأسلوب الأكثر مناسبة لعرض الإعلانات فيما يرى (٨١) مبحوثاً وبنسبة (١٤,٤٤%) أن الموسيقى والأصوات الإنسانية هي الأكثر ملائمة لعرض هذه الإعلانات، فيما يرى بعض المبحوثين أن الكاريكاتير هو الفن المناسب وعددهم (٧٨) مبحوثاً وبنسبة مئوية قدرها (١٣,٩٠%)، فيما يرى (٤٤) مبحوثاً وبنسبة (٧,٨٤%) أن الفقرات والجمل هي الفن المناسب لعرض الإعلانات التلفزيونية الخاصة بالإرهاب، فيما أجاب (٣) من المبحوثين بان الدعوات الدينية إلى لم الصفوف هي الأسلوب الأكثر ملائمة وشكلوا نسبة (٠,٥٤%)

مظاهر الإرهاب التي يجب ان تركز عليها الحملات الإعلانية في القنوات الفضائية المحلية



جدول رقم(٢٤) يبين مظاهر الإرهاب التي يجب ان تركز عليها الحملات الإعلانية

مظاهر الإرهاب	العدد	النسبة%
إرهاب الدولة	٤٣	٦,٢٩ %
إرهاب الاحتلال	١٥٦	%٢٢,٨١
إرهاب المليشيات	١٩٧	٢٨,٨٠ %
إرهاب داعش	٢٣٣	٣٤,٠٦ %
التدخلات الخارجية	٥٥	٨,٠٤ %
أخرى تذكر	-	-
المجموع	٦٨٤	%١٠٠

ننن
ن =٤٢٠
ملحوظة:أتيح للمبحوثين اختيار أكثر من بديل

كشفت نتائج البحث أن إرهاب داعش هو أكثر مظاهر الإرهاب في العراق التي يجب ان تركز عليها الحملات الإعلانية وجاءت بالمرتبة الأولى وبواقع (٢٣٣) مبحوثاً وبنسبة مئوية قدرها (٣٤,٠٦%) ، فيما جاء إرهاب المليشيات بالمرتبة الثانية وبواقع (١٩٧) مبحوثاً وبنسبة(٢٨,٨٠%)، فيما حل إرهاب الاحتلال بالمرتبة الثالثة وبواقع (١٥٦) مبحوثاً وبنسبة (٢٢,٨١%) ، فيما حلت التدخلات الخارجية من دول الجوار بالمرتبة الرابعة وبواقع (٥٥) مبحوثاً وبنسبة (٨,٠٤%) في حين جاء إرهاب الدولة آخراً وبواقع (٤٣) مبحوثاً وبنسبة (٦,٢٩%).

الاستمالات الأكثر استخداما في الحملات الإعلانية ضد الإرهاب في القنوات الفضائية المحلية

جدول رقم(٢٥) يبين الاستمالات الأكثر استخداما في الحملات الإعلانية ضد الإرهاب

الاستمالات	العدد	النسبة%
عاطفيه	١٣٤	%٣١,٩٠
عقليه	١٥٨	%٣٧,٦٢
مشاعر الخوف	١٢٨	%٣٠,٤٨
المجموع	٤٢٠	%١٠٠

بينت النتائج ان الاستمالات العقلية هي أكثر الاستمالات التي تركز عليها الحملات الإعلانية ضد الإرهاب وجاءت بواقع (١٥٨) مبحوثاً وبنسبة (٣٧,٦٢%)، فيما جاءت استمالات العاطفية بالدرجة الثانية وبواقع (١٣٤) مبحوثاً وبنسبة (٣١,٩٠%)، فيما حلت الاستمالات مشاعر الخوف بالدرجة الثالثة من إجابات المبحوثين وبواقع (١٢٨) مبحوثاً وبنسبة (٣٠,٤٨%) الأمر الذي يشير الى أن هذه الاستمالات يمكن ان تكون متقاربة النسب لذلك التركيز عليها جميعاً هي الوسيلة الانجح لخلق حالة من الاستجابة لدى الجمهور المستهدف من الحملات الإعلانية.

أكثر الأساليب الإعلانية الخاصة بالإرهاب تفضيلا لدى المبحوثين في القنوات الفضائية المحلية

جدول رقم(٢٦) يبين أكثر الأساليب الإعلانية تفضيلا لدى المبحوثين في القنوات الفضائية المحلية

نوع الأسلوب	التكرارات	النسبة
التكرار في الإعلان	٨٤	%٢٠,٠٠
التجديد	١٥١	%٣٥,٩٥
التنويع	١٨٤	%٤٣,٨١
أخرى تذكر	١	%٠,٢٤
المجموع	٤٢٠	%١٠٠

أشارت النتائج بأن أسلوب التنويع في عرض الإعلان هو الأكثر تفضيلاً لدى جمهور عينة البحث وجاء بواقع (١٨٤) مبحوثاً ونسبة (٤٣,٨١%)، تلاه أسلوب التجديد في عرض الإعلان وبواقع (١٥١) مبحوثاً وبنسبة (٣٥,٩٥%)، في حين فضل (٨٤) مبحوثاً وبنسبة (٢٠,٠٠%) أسلوب التكرار في عرض الإعلان، في حين أجاب احد المبحوثين في أخرى تذكر بأنه يجب تحديد السبب الرئيس للإرهاب وعدم العمومية في طرح الإعلان وجاء بنسبة (٢٤.٠%) الأمر الذي يشير الى ان عملية التنوع في عرض الإعلانات الخاصة بالإرهاب هو الأسلوب الأكثر تفضيلاً لدى المشاهد أي عدم الاقتصار على إعلانات محددة وتكرارها وكذلك التجديد في عملية العرض لهذه الإعلانات.

تجسيد الحملات الإعلانية الخاصة بالإرهاب في القنوات الفضائية المحلية للمشهد الإرهابي في العراق

جدول رقم(٢٧)يبين تجسيد الحملات الإعلانية الخاصة بالإرهاب في القنوات الفضائية المحلية للمشهد الإرهابي في العراق

المؤشرات	التكرارات	النسبة
موافق بشدة	٤٤	%١٠,٤٨
موافق	١٨١	%٤٣,١٠
محايد	١٢٢	%٢٩,٠٤
معارض	٣٨	%٩,٠٥
معارض بشدة	٣٥	%٨,٣٣
المجموع	٤٢٠	%١٠٠

أوضحت نتائج البحث بشأن اعتقاد المشاهد بأن الحملات الإعلانية الخاصة بالإرهاب قد جسدت المشهد الإرهابي الذي يحدث في العراق أن أعلى الإجابات كانت على المؤشر موافق وبواقع (١٨١) مبحوثاً وبنسبة (٤٣,١٠%)، في حين أجاب بعض المبحوثين على المؤشر محايد وبواقع (١٢٢) مبحوثاً وبنسبة (٢٩,٠٤%)، إما الذين أجابوا على المؤشر موافق بشدة فقد جاءوا بواقع (٤٤) مبحوثاً وبنسبة (١٠,٤٨%)، في حين أجاب بعض المبحوثين على المؤشر معارض وبواقع (٣٨) وبنسبة (٩,٠٥%)، أما الذين أجابوا معارض بشدة فكانوا بواقع (٣٥) مبحوثاً وبنسبة (٨,٣٣%)،الأمر الذي يشير إلى أن النسبة الأكبر هم موافقون على ان الإعلانات الخاصة بالإرهاب والتي عرضت في القنوات الفضائية المحلية قد جسدت المشهد الإرهابي في العراق فيما كانت إجابات أخرى منخفضة في هذا الاعتقاد، وبنسب متفاوتة.

تباين القنوات الفضائية المحلية في عرض الحملات الإعلانية الخاصة بالإرهاب

جدول رقم(٢٨) يبين تباين القنوات الفضائية المحلية في عرض الحملات الإعلانية الخاصة بالإرهاب

المؤشرات	التكرارات	النسبة
موافق تماما	٤٥	١٠,٧٢%
موافق	١٩٧	٤٦,٩٠%
محايد	١٣٥	٣٢,١٤%
معارض	٢٢	٥,٢٤%
معارض بشده	٢١	٥,٠٠%
المجموع	٤٢٠	١٠٠%

أوضحت نتائج البحث بشأن التباين في عرض الإعلانات الخاصة بالإرهاب في القنوات الفضائية، بأن الذين أجابوا على المؤشر موافق (١٩٧) مبحوثاً وبنسبة (٤٦,٩٠%) جاءوا بالمرتبة الأولى في حين أجاب على المؤشر محايد (١٣٥) مبحوثاً وبنسبة (٣٢,١٤%)، وأجاب على المؤشر موافق تماماً (٤٥) مبحوثاً وبنسبة (١٠,٧٢%) إما الذين عارضوا ذلك فقد جاءوا بواقع (٢٢) مبحوثاً وبنسبة (٥,٢٤%) أما الذين عارضوا بشدة فقد جاءوا بواقع (٢١) مبحوثاً وبنسبة (٥,٠٠%).

الدور الذي تؤديه الحملات الإعلانية بخصوص الإرهاب في القنوات الفضائية المحلية في تعميق الوحدة الوطنية

جدول رقم(٢٩)يبين الدور الذي تؤديه الحملات الإعلانية في القنوات الفضائية المحلية في تعميق الوحدة الوطنية

المؤشرات	التكرارات	النسبة
موافق دائما	٤٩	١١,٦٧%
موافق	١٩٦	٤٦,٦٧%
محايد	١١٠	٢٦,١٩%
معارض	٣٦	٨,٥٧%
معارض بشده	٢٩	٦,٩٠%
المجموع	٤٢٠	١٠٠%

أشارت نتائج البحث بشأن الدور الذي تؤديه الحملات الإعلانية ضد الإرهاب دوراً ايجابياً في تعميق الوحدة الوطنية بين أبناء الشعب العراقي، بأن الذين أجابوا بالموافقة جاءوا بواقع (١٩٦) مبحوثاً وبنسبة (٤٦,٦٧%) أما الذين أجابوا بمحايد فقد جاءوا بواقع (١١٠) مبحوثاً وبنسبة (٢٦,١٩%) في حين أجاب (٤٩) مبحوثاً وبنسبة (١١,٦٧%) موافق تماماً أما الذين عارضوا ذلك فقد جاءوا بواقع (٣٦) مبحوثاً وبنسبة (٨,٥٧%)، فيما جاء الذين عارضوا بشدة بواقع (٢٩) مبحوثاً وبنسبة (٦,٩٠%) من عينة البحث،الأمر الذي يشير إلى إن غالبية العينة المبحوثة أجابوا بالإيجاب على إن هذه الحملات الإعلانية ضد الإرهاب قد جسدت وعمقت الوحدة الوطنية بين أبناء الشعب.

الدور الذي تؤديه الحملات الإعلانية الخاصة بالإرهاب في القنوات الفضائية المحلية

جدول رقم(٣٠) يبين الدور الذي تؤديه الحملات الإعلانية الخاصة بالإرهاب في القنوات الفضائية المحلية

المؤشرات	التكرارات	النسبة
يقوي الانتماء للوطن الواحد	١٦٤	%٣٨,٠٥
يقلل من النزعات الطائفية	١٤٨	%٣٤,٣٤
يحقق انتشار لغة الدولة	٤٦	%١٠,٦٧
يسهم في محاربة العادات الضارة في المجتمع	٧٣	%١٦,٩٤
المجموع	٤٣١	%١٠٠

ن=٤٢٠

ملاحظة:أتيح للمبحوثين اختيار أكثر من بديل

كشفت النتائج بشان ملامح الدور الذي تؤديه الحملات الإعلانية الخاصة بالإرهاب، فقد أجاب (١٦٤) مبحوثاً وبنسبة (٣٨,٠٥%) بأنها تقوي الانتماء للوطن الواحد وجاءت بالمرتبة الأولى، وفي المرتبة الثانية جاء المبحوثون الذين أجابوا بأنه يقلل من النزعات الطائفية بواقع (١٤٨) مبحوثاً وبنسبة (٣٤,٣٤%)، في حين أجاب (٧٣) مبحوثاً وبنسبة (١٦,٩٤%) بأنه يسهم في محاربة العادات الضارة في المجتمع، وفي المرتبة الأخيرة أجاب (٤٦) مبحوثاً وبنسبة (١٠,٦٧%) بأنه يحقق انتشار لغة الدولة بين أبناء الشعب، الأمر الذي يشير إلى أن هذه الحملات لها دور ايجابي في تقوية الانتماء للوطن الواحد وكذلك يقلل من النزاعات الطائفية وهو ما يبتغيه المعلن.

نتائج اختبار فروض البحث:

الفرض الأول : توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين كثافة تعرض المبحوثين للقنوات الفضائية المحلية ومتغيراتهم الديموجرافية (النوع، السن، المستوى التعليمي، المهنة، المستوى الاقتصادي والاجتماعي).

جدول رقم (٣١)

يوضح العلاقة بين كثافة تعرض المبحوثين للقنوات الفضائية المحلية ومتغيراتهم الديموغرافية (النوع ، السن ، المستوى التعليمي ، المهنة ، المستوى الاقتصادي والاجتماعي)

كثافة تعرض والعامل الإحصائي / السمات الديموغرافية		دائما	أحيانا	نادرا	قيمة مربع كاي المحسوبة	قيمة مربع كاي الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة
النوع	ذكر	٧٦	٩٣	٦٢	٢٢,٠٠١	٥,٩٩	٢	دال عند مستوى (٠,٠٥)
	أنثى	٣٦	٧٥	٧٨				
	المجموع	١١٢	١٦٨	١٤٠				
الفئة العمرية	٢٠ ــ ٢٩	٢٢	٧٣	٤٤	١٢,٢٣٧	٩,٤٩	٤	دال عند مستوى (٠,٠٥)
	٣٠ ــ ٣٩	٢٢	١١٣	٨٨				
	٤٠ فأكثر	٨	٢٨	٢٢				
	المجموع	٥٢	٢١٤	١٥٤				
المستوى التعليمي	متوسط	١٨	٤٢	٥٦	٥٢,١٦٥	٩,٤٩	٤	دال عند مستوى (٠,٠٥)
	جامعي	٥٧	١١٥	٧٤				
	عليا	٣٤	١٤	١٠				
	المجموع	١٠٩	١٧١	١٤٠				
المهنة	طالب	٢٨	٣٨	٤٤	١٢,٠٢٨	٩,٤٩	٤	دال عند مستوى (٠,٠٥)
	موظف	٥٨	٨٤	٦٢				
	إعمال حرة	٢٩	٤١	٣٦				
	المجموع	١١٥	١٦٣	١٤٢				
المستوى الاقتصادي والاجتماعي	مرتفع	١٦	٣٩	٢٧	٧,٧٧٧	٩,٤٩	٤	غير دال عند مستوى (٠,٠٥)
	متوسط	٥٨	١١٧	٨١				
	منخفض	٢٣	٤٦	١٣				
	المجموع	٩٧	٢٠٢	١٢١				

تشير بيانات الجدول رقم(٢٣) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين السمات الديموجرافية (النوع، السن، المستوى التعليمي، المهنة، المستوى الاقتصادي والاجتماعي) وبين كثافة تعرض المبحوثين للقنوات الفضائية المحلية، حيث كانت قيمة مربع كأي المحسوبة دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠٥).. وأجمالا فقد ثبت صحة الفرض الأول القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين كثافة تعرض المبحوثين للقنوات الفضائية المحلية ومتغيراتهم الديموجرافية (النوع ،السن ، المستوى التعليمي ، المهنة).

الفرض الثاني: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة حرص المبحوثين على الاطلاع على الحملات الإعلانية الخاصة بالإرهاب في القنوات الفضائية المحلية ومتغيراتهم الديموجرافية (النوع، السن، المستوى التعليمي، المهنة، المستوى الاقتصادي والاجتماعي).

جدول رقم (٣٢) يوضح العلاقة بين درجة حرص المبحوثين على الاطلاع على الحملات الإعلانية الخاصة بالإرهاب في القنوات الفضائية المحلية ومتغيراتهم الديموغرافية (النوع ، السن ، المستوى التعليمي ، المهنة ، المستوى الاقتصادي والاجتماعي)

حرص المبحوثين والعامل الإحصائي / السمات الديموغرافية		دائما	أحيانا	نادرا	قيمة مربع كاي المحسوبة	قيمة مربع كاي الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة
النوع	ذكر	٤٨	١٤٢	٨٩	٩,١٤٣	٥,٩٩	٢	دال عند مستوى (٠,٠٥)
	أنثى	١٨	٨١	٤٢				
	المجموع	٦٦	٢٢٣	١٣١				
الفئة العمرية	٢٠ – ٢٩	١٨	٧٤	٣٦	٩,٦٩١	٩,٤٩	٤	دال عند مستوى (٠,٠٥)
	٣٠ – ٣٩	٢٩	١١٢	٨١				
	٤٠ فأكثر	١٧	٣٤	١٩				
	المجموع	٦٤	٢٢٠	١٣٦				
المستوى التعليمي	متوسط	٢٧	٣٢	١٤	١٢,٦٦٠	٩,٤٩	٤	دال عند مستوى (٠,٠٥)
	جامعي	٣٨	١٥٤	٩٩				
	عليا	٩	١٩	٢٦				
	المجموع	٧٤	٢٠٧	١٣٩				
المهنة	طالب	١٨	٦٢	٦٤	١٥,٩٠٣	٩,٤٩	٤	دال عند مستوى (٠,٠٥)
	موظف	٣٥	١١٣	٦٣				
	إعمال حرة	٤	٣٩	٢٢				
	المجموع	٥٧	٢١٤	١٤٩				
المستوى الاقتصادي والاجتماعي	مرتفع	٢٤	٧٤	٣١	٩,٧٣٥	٩,٤٩	٤	دال عند مستوى (٠,٠٥)
	متوسط	٣٦	١٢٨	٦٠				
	منخفض	١٥	٢٩	٢٣				
	المجموع	*٧٥*	*٢٣١*	*١١٤*				

تشير بيانات الجدول رقم(٢٤) الى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين السمات الديموجرافية (النوع،السن،المستوى التعليمي،المهنة،المستوى الاقتصادي والاجتماعي) وبين درجة حرص المبحوثين على التعرض للحملات الإعلانية الخاصة بالإرهاب في القنوات الفضائية المحلية، حيث كانت قيمة مربع كأي المحسوبة دالة إحصائيا عند مستوى معنوية(٠,٠٥).

وبذلك ثبت صحة الفرض الثاني بوجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما يخص متغيرات المبحوثين الديموجرافية ودرجة حرصهم على الاطلاع على الحملات الإعلانية الخاصة بالإرهاب في القنوات الفضائية المحلية.



الفرض الثالث: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة اعتماد المبحوثين على القنوات الفضائية المحلية في الحصول على معلوماتهم عن الحملات الإعلانية الخاصة بالإرهاب ومتغيراتهم الديموجرافية (النوع، السن، المستوى التعليمي، المهنة، المستوى الاقتصادي والاجتماعي).

جدول رقم (٣٣)اختبار(ت) لمعرفة الفروق بين المبحوثين حسب متغيراتهم الديموغرافية ودرجة اعتمادهم على القنوات الفضائية المحلية في الحصول على معلوماتهم عن قضايا الإرهاب

السمات الديموغرافية / اعتماد المبحوثين والعامل الاحصائي		كبيرة	متوسطة	قليلة	قيمة مربع كاي المحسوبة	قيمة مربع كاي الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة
النوع	ذكر	٤٩	١٢٧	٦٠	١٢,٧٥٧	٥,٩٩	٢	دال عند مستوى (٠,٠٥)
	أنثى	١٩	٩٧	٦٨				
	المجموع	٦٨	٢٢٤	١٢٨				
الفئة العمرية	٢٠ ــ ٢٩	٣١	٥٧	٣٦	١١,١١٧	٥,٩٩	٤	دال عند مستوى (٠,٠٥)
	٣٠ ــ ٣٩	٢٢	١٣٧	٨٢				
	٤٠ فأكثر	١١	٢٧	١٧				
	المجموع	٦٤	٢٢١	١٣٥				
المستوى التعليمي	متوسط	٢٥	٧٢	١٨	١٤,٦٨٢	٩,٤٩	٤	دال عند مستوى (٠,٠٥)
	جامعي	٣٧	١٣٥	٦٨				
	عليا	١٩	٢٢	١٤				
	المجموع	٨١	٢٢٩	١١٠				
المهنة	طالب	٢٣	٤٩	٣١	١٨,٠٣٣	٩,٤٩	٤	دال عند مستوى (٠,٠٥)
	موظف	٤٢	١١٦	٥٨				
	إعمال حرة	٢٨	٥٠	٢٣				
	المجموع	٩٣	٢١٥	١١٢				
المستوى الاقتصادي والاجتماعي	مرتفع	٢٨	٣٧	٣٨	١١,١٨٦	٩,٤٩	٤	دال عند مستوى (٠,٠٥)
	متوسط	٣٥	١٢٢	٦٨				
	منخفض	١٦	٤٧	٢٩				
	المجموع	*٧٩*	*٢٠٦*	*١٣٥*				

أظهرت بيانات الجدول رقم(٢٥) الى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين السمات الديموجرافية(النوع،السن،المستوى التعليمي،المهنة،المستوى الاقتصادي والاجتماعي) وبين درجة اعتماد المبحوثين على القنوات الفضائية المحلية للحصول على معلوماتهم بشأن قضايا الإرهاب، حيث كانت قيمة مربع كأي المحسوبة دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠٥).

ومن هنا فقد ثبت صحة الفرض الثالث القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين السمات الديموجرافية(النوع،السن،المستوى التعليمي،المهنة،المستوى الاقتصادي والاجتماعي) وبين درجة اعتماد المبحوثين على القنوات الفضائية المحلية للحصول على معلوماتهم بشأن الحملات الإعلانية الخاصة بالإرهاب .

الفرض الرابع: توجد علاقة أرتباطية ايجابية دالة إحصائيا بين سمات القنوات الفضائية المحلية ،بتقدير المبحوثين ودرجة اعتمادهم عليها فيما يخص الحملات الإعلانية الخاصة بالإرهاب .

جدول رقم (٢٩) معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة الارتباطية بين سمات القنوات الفضائية المحلية التي يعتمد عليها المبحوثين ودرجة اعتمادهم عليها فيما يخص الحملات الإعلانية الخاصة بالإرهاب

سمات القنوات الفضائية المحلية	درجة اعتماد المبحوثين	
	R	P
	٠,٧٦٢	٠,٠٥

ن=٤٠٠

يتضح من بيانات الجدول وجود علاقة أرتباطية دالة إحصائيا بين سمات القنوات الفضائية المحلية التي يعتمد عليها المبحوثين فيما يخص قضايا الإرهاب ودرجة اعتمادهم عليها وقد تبين أن هذه العلاقة أرتباطية طردية قوية، إذ بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون ٠,٧٦٢ عند مستوى معنوية٠,٠٥.

وهذا يعني أنه كلما زادت نوعية سمات القنوات الفضائية المحلية التي يعتمد عليها المبحوثين، كلما زادت درجة اعتمادهم عليها فيما يخص الحملات الإعلانية الخاصة بالإرهاب. وبذلك تثبت صحة الفرض في وجود علاقة أرتباطية ايجابية دالة إحصائيا بين سمات القنوات الفضائية المحلية التي يعتمد عليها المبحوثين ودرجة اعتمادهم عليها فيما يخص الحملات الإعلانية الخاصة بالإرهاب.

نتائج البحث الميدانية:

١.جاء المبحوثون الذين يتعرضون للقنوات الفضائية المحلية (يوميا) بالمرتبة الأولى بنسبة٥٢,٨٥%،وهم غالبية أفراد العينة،ثم المبحوثون الذين يتعرضون لها بصورة غير منتظمة بنسبة ٣١,٤٢ثم من (١-٣مرات) بنسبة٨,٥٧ %ثم من (٤-٥مرات)بنسبة٧,١٦%وقد جاءوا بالمرتبة الأخيرة.

٢.جاء المبحوثون الذين يقضون (من ساعة لأقل من ساعتين) يوميا في التعرض للقنوات الفضائية المحلية بالترتيب الأول بنسبة ٤٢,٣٨ % ثم الذين يقضون (أقل من ساعة) بنسبة٣٢,٨٦ % ثم الذين يقضون (أكثر من ذلك) بنسبة ١٤,٢٨%،والذين يقضون (من ساعتين لأقل من ثلاث ساعات) جاءوا بالترتيب الأخير بنسبة١٠,٤٨ %.

٣.جاء المبحوثون الذين يتعرضون للقنوات الفضائية المحلية بمعدل (أحيانا) بالترتيب الأول بنسبة ٤٠,٠٠%،ثم الذين يتعرضون لها (نادرا) بنسبة ٣٣,٣٣ %، وفي الترتيب الأخير الذين يتعرضون لها(دائما) بنسبة٢٦,٦٧ %.

٤- جاء المبحوثون الذين يحرصون في التعرض على الحملات الإعلانية لمكافحة الإرهاب في القنوات الفضائية المحلية بشكل دائم بنسبة (٥٥,٧١%) فيما بلغ الذين يشاهدون هذه الحملات أحياناً بالمرتبة الثانية بنسبة (٤٢,٣٨%).

٥.جاء المبحوثون الذين يقضون(ساعة)متابعة مضامين الحملات الإعلانية الخاصة بالإرهاب بالترتيب الأول بنسبة٥٥,٠٠%، وأن الذين يتابعونها لمدة (ساعتين) جاءوا بالترتيب الثاني



بنسبة ٢٩,٥٢ %ثم الذين يتابعونها لمدة(ثلاثة ساعات) بنسبة١٢,٣٨% ثم الذين يتابعونها(أكثر من ذلك) بنسبة٣,١٠ %، جاءوا بالترتيب الأخير .

٦. جاء المبحوثون الذين يعتمدون على القنوات الفضائية المحلية للحصول على معلوماتهم بشأن الإرهاب بدرجة(متوسطة) بالترتيب الأول بنسبة٥٠,٠٠ % ثم الذين يعتمدون عليها بدرجة(قليلة) بنسبة٣٠,٤٨ % ثم بالترتيب الأخير الذين يعتمدون عليها بدرجة(كبيرة) بنسبة١٩,٥٢ %،

٧- جاء المبحوثون الذين (لا يوجد وقت محدد) بالترتيب الأول بنسبة ٣٩,٥٢% من مجموع أجابات المبحوثين، ثم من يفضل الفترة المسائية بنسبة ٣٧,٦٢ % ثم من يفضل فترة السهرة بنسبة ٨,١٠ % ثم من يفضل الفترة الصباحية بنسبة ٧,٦٢% وفي الترتيب الأخير جاء المبحوثين االذين يفضلون فترة الظهيرة في تعرضهم لمواد وبرامج القنوات الفضائية المحلية بنسبة ٧,١٤ %.

٨. جاء المبحوثون الذين يشاهدون القنوات الفضائية المحلية (مع أفراد الأسرة) بالترتيب الأول بنسبة٥٥,٧١ %ثم الذين يشاهدونها(بمفردهم)بنسبة٣٢,٣٨ %ثم الذين يشاهدونها(مع الأصدقاء) بنسبة٨,٨١%، وفي الترتيب الأخير الذين يشاهدونها(مع الأقارب) بنسبة٣,١٠ %.

٩. جاء المبحوثين الذين يقومون(بتغيير القناة إلى أخرى ولا يستمرون في متابعة البرنامج حتى النهاية) بالترتيب الأول وبنسبة٤٣,٨١ %ثم الذين(يتفرغون لمتابعته من البداية إلى النهاية) وبنسبة٢٥,٧١ % ثم الذين(يتابعون البرنامج مع أفراد الأسرة) وبنسبة١٩,٧٦% وفي الترتيب الأخير الذين(يتابعون البرنامج ويقومون بأعمال أخرى) وبنسبة ١٠,٧٢%

١٠. جاء المبحوثون الذين يثقون في القنوات الفضائية المحلية التي يعتمدون عليها في الحصول على معلوماتهم بشأن الإرهاب بدرجة(متوسطة) بالترتيب الأول بنسبة٥٦,١٩% ثم الذين يثقون بها بدرجة(كبيرة) بنسبة٢٦,٤٣ % ثم بالترتيب الأخير الذين يثقون بها بدرجة(قليلة) بنسبة١٧,٣٨ %.

١١. جاءت القنوات الفضائية المحلية كمصدر لحصول المبحوثين على معلوماتهم عن الإرهاب في مقدمة وسائل الاتصال المختلفة التي يعتمد عليها المبحوثين في الحصول على معلوماتهم عن قضايا الإرهاب بنسبة بلغت ٤٩,٥ % جاءت الانترنت في المرتبة الثانية من حيث درجة أهميتها لأفراد العينة المبحوثة كمصدر لمعلوماتهم حول الإرهاب وذلك بنسبة بلغت٤١,٥ % ، جاءت القنوات الفضائية العربية في المرتبة الثالثة من حيث أهميتها كمصدر لمعلومات المبحوثين حول قضايا الإرهاب وبنسبة بلغت(٢٦,٠ %).ويليها الصحف الورقية المحلية التي جاءت بالمرتبة الرابعة بنسبة بلغت ١٧,٥% ،ثم الإذاعات العربية بنسبة١٧,٠ % ثم المحطات الإذاعية المحلية بنسبة١٦,٥%.

١٢. جاءت قناة العراقية الفضائية بالترتيب الأول كأكثر القنوات الفضائية المحلية تفضيلا من قبل المبحوثين بنسبة٩٧,٧٥% ثم قناة الشرقية بنسبة٧٥,٢٥% ثم قناة السومرية بنسبة ٦٤,٠% ثم قناة بغداد بنسبة ٢٣,٢٥% ثم قناة الحرية بنسبة١٥,٥% ثم قناة الفرات بنسبة٩,٢٥% وفي الترتيب الأخير جاءت فئة أخرى بنسبة٢,٧٥%،.

١٣. جاءت النشرات ومواجيز الأخبار بالترتيب الأول كأكثر المواد والبرامج متابعة من قبل المبحوثين بنسبة٧٨,٠% ،وهذا ما يشير الى أهمية الوظيفة الإخبارية التي تقوم بها القنوات



الفضائية المحلية والتي يجدها المبحوثون بأنها تمثل الوظيفة الرئيسية من حيث الفورية في تغطية الأحداث وربط الجمهور بالعالم الخارجي،ثم جاءت البرامج الإخبارية والسياسية بنسبة٧٢,٠% ثم المسلسلات التلفزيونية بنسبة٤٩,٥% ثم الإعلانات بنسبة٣٥,٢٥% ثم برامج الحوارات بنسبة٢٩,٠% ثم البرامج والمواد الدينية بنسبة٢٢,٧٥% ثم البرامج العلمية بنسبة ١٨,٢٥% ثم البرامج الرياضية بنسبة١٦,٥% ثم البرامج والمواد الثقافية بنسبة ١٤,٥% وفي الترتيب الأخير جاءت البرامج الاقتصادية بنسبة٩,٧٥%.

١٤. جاءت نشرات ومواجيز الأخبار التلفزيونية بالترتيب الأول كأكثر المواد والبرامج التلفزيونية تفضيلا من قبل المبحوثين فيما يخص قضايا الإرهاب بنسبة٥٩,٧٥% ثم البرامج الإخبارية والسياسية التلفزيونية بنسبة٣٧,٠% ثم الإعلانات بنسبة٢٩,٢٥% ثم التحقيقات التلفزيونية بنسبة٢٥,٥% ثم البرامج الحوارية التلفزيونية بنسبة ٢٢,٢٥% ثم البرامج الدينية بنسبة١٧,٧٥ % ثم التقارير التلفزيونية بنسبة١٧,٠%.

١٥. جاء المبحوثون الذين يجدون تغطية القنوات الفضائية المحلية للحملات الإعلانية الخاصة بالإرهاب بدرجة(متوسطة) بالترتيب الأول بنسبة٥٥,٠٠% ثم الذين يجدونها بدرجة(جيدة) بنسبة٣٣,٣٣% ثم الذين يجدونها بدرجة(ضعيفة) بنسبة١١,٦٧ %.

١٦. جاءت درجة حرص المبحوثين الذين يحرصون على مناقشة الحملات الإعلانية الخاصة بالإرهاب مع الآخرين بدرجة(أحيانا) بالترتيب الأول بنسبة ٤١,٩٠ % يليها الذين يحرصون على ذلك بدرجة(دائما) بنسبة٣٤,٢٩ % وأخيرا الذين يحرصون على ذلك (نادرا) بنسبة٢٣,٨١ %،.

١٧. تبين أن أفراد الأسرة هم أكثر الأشخاص الذي يحرص المبحوثين على مناقشتهم الحملات الإعلانية الخاصة بالإرهاب إذ جاءوا بالترتيب الأول بنسبة٤١,٤٣% ثم الأصدقاء بنسبة٣٢,٣٨ % ثم زملاء العمل بنسبة١١,٤٣ % ثم الناس في المقهى بنسبة ٩,٠٥ % وفي الترتيب الأخير الأقارب بنسبة٥,٧١%،

١٨. تبين أن سمة التغطية الفورية للأحداث في القنوات الفضائية المحلية جاءت بالترتيب الأول كأهم السمات التي يفضلها المبحوثين في القنوات الفضائية المحلية التي يعتمدون عليها بمتوسط حسابي ٤,٠٠ ثم سمة الأكثر مصداقية التي تمتاز بها بمتوسط حسابي ٣,٨٥ثم سمة الجرأة في تناولها للموضوعات بمتوسط حسابي ٣,٨٤ ثم ميزة التوازن والموضوعية في التناول بمتوسط حسابي ٣,٨٠ ،يليها شمولية تغطيتها التلفزيونية بمتوسط حسابي ٣,٧٥ ،يأتي بعدها سمة التغطية من موقع الأحداث بمتوسط حسابي ٣,٥٥،وفي المرتبة الأخيرة حلت سمة تنوع برامجها وموادها التلفزيونية بمتوسط حسابي ٣,٤٨.

١٩- جاءت إعلانات التوعية والتثقيف بالمرتبة الأولى كأكثر الإعلانات جذبا لاهتمام المبحوثين وبنسبة (٤٦,٦٦%)، يليها الإعلانات الخدمية وحلت بالمرتبة الثانية من اهتمام المبحوثين وبنسبة (٢٣,٣٤%)أما الإعلانات الدعائية فقد جاءت بالمرتبة الثالثة وبنسبة (١٧,١٤%) وفي المرتبة الأخيرة جاءت الإعلانات التجارية وهم يشكلون نسبة (١٢,٨٦%) من حجم العينة .

٢٠- جاء أسلوب الحملات الإعلانية التلفزيونية بالترتيب الأول كأكثر الأساليب التي تؤدي دوراً كبيراً للحد من ظاهرة الإرهاب وبواقع (١٣٨) مبحوثاً ونسبة (٣٢,٨٦%)، تلاها أسلوب المصالحة الوطنية والتي تؤدي الدور نفسه وبواقع (١١٣) مبحوثاً وبنسبة



(٢٦,٩٠%) ،وفي المرتبة الثالثة حل أسلوب الخطاب الديني الإعلامي والذي يؤدي دوراً في الحد من ظاهرة الإرهاب وبواقع (١٠٣) مبحوثاً وبنسبة قدرها (٢٤,٥٢%) وفي المرتبة الأخيرة الذين يرون أن الخطاب السياسي الإعلامي يؤدي الدور نفسه وبواقع (٦١) مبحوثاً من حجم العينة وبنسبة مئوية قدرها (١٤,٥٢%) .

٢١. تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين السمات الديموجرافية(النوع،السن،المستوى التعليمي،المهنة،المستوى الاقتصادي والاجتماعي) وبين كثافة تعرض المبحوثين للقنوات الفضائية المحلية، حيث كانت قيمة مربع كأي المحسوبة دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠٥). ألا جزئيا في المستوى الاقتصادي والاجتماعي غير دال.

٢٢. تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين السمات الديموجرافية (النوع،السن،المستوى التعليمي،المهنة،المستوى الاقتصادي والاجتماعي) وبين درجة حرص المبحوثين على التعرض للحملات الإعلانية الخاصة بالإرهاب في القنوات الفضائية المحلية، حيث كانت قيمة مربع كأي المحسوبة دالة إحصائيا عند مستوى معنوية(٠,٠٥).

٢٣. تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين السمات الديموجرافية(النوع،السن،المستوى التعليمي،المهنة،المستوى الاقتصادي والاجتماعي) وبين درجة اعتماد المبحوثين على القنوات الفضائية المحلية للحصول على معلوماتهم بشأن الحملات الإعلانية الخاصة بالإرهاب، حيث كانت قيمة مربع كأي المحسوبة دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠٥).

٢٤. تبين وجود علاقة أرتباطية دالة إحصائيا بين سمات القنوات الفضائية المحلية التي يعتمد عليها المبحوثين فيما يخص الحملات الإعلانية الخاصة بالإرهاب ودرجة اعتمادهم عليها وقد تبين أن هذه العلاقة أرتباطية طردية قوية، إذ بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون ٠,٧٦٢ عند مستوى معنوية٠,٠٥.

المقترحات :

١. ضرورة معرفة الأطر المرجعية للجمهور وتركيبته الديموغرافية والنفسية حتى تستطيع وسائل الإعلام بشكل عام والإعلانات بشكل خاص من إشباع الرغبات الحقيقية للجمهور وأن يكون تعاطيه معها إيجابياً ويؤدي إلى تحقيق نتائج علمية حقيقية.
٢. استخدام عنصر الابتكار والتجديد في عرض الإعلانات الخاصة بالإرهاب وإضفاء نوع من الواقعية والصدق حتى تسهم في التأثير على الجمهور المستهدف.
٣. التركيز على أسباب (الإرهاب) في العراق ومن يقف من وراءها سواءً دول أم تنظيمات أو أشخاص وعرضها على وسائل الإعلام بشكل علني وحقيقي وفضح أساليبها والتركيز على الخطر الإرهابي الذي جاء من الخارج.
٤. التأكيد عن طريق هذه الحملات الإعلانية أن البنية الاجتماعية للشعب العراقي متماسكة وتحاول دول خارجية تفتيت هذه البنية وخلق نعرات طائفية واثنيه وأننا نرفض هذا وتؤكد على الوحدة الوطنية بين أبناء الشعب.
٥. إظهار الشخصيات الفنية المشهورة وكذلك الرياضية التي لها تأثير على فئة الشباب وتقديمهم بأسلوب درامي له وقع في نفوس المشاهدين لنبذ حالة العنف والإرهاب في العراق.



٦. التركيز على عامل الاحتلال الأمريكي وأن جميع أنواع (الإرهاب) جميعها هي وليدة هذا الاحتلال وما جلبه من ويلات للشعب العراقي وتفتيت البنية الاجتماعية والاقتصادية للبلد.
٧. الاعتماد على شركات إعلانات وطنية وليس الاعتماد على شركات أجنبية غير قادرة على توصيل الرسالة الإعلانية كما يريدها المشاهد العراقي وتكون الغايات اجتماعية توعوية وليس عامل ربح أو خسارة للفضائيات العراقية للمساهمة في الحد من ظاهرة الإرهاب في بلدنا.
٨. توخي القنوات الفضائية المحلية الموضوعية في معالجتها لقضايا الإرهاب وعرض وجهات النظر المختلفة حيالها .
٩. توعية شرائح المجتمع كافة بمخاطر ظاهرة الإرهاب، من خلال إعداد حملات أعلانية تعرف وتشرح هذه الظاهرة .
١٠-على القنوات الفضائية المحلية أن تهتم بنقل قضايا الإرهاب بالسرعة الممكنة،وموافاة الجمهور بالأحداث أولا بأول .

المصادر والهوامش :

١-حسن محمد طوالبة : العنف والإرهاب في المنظور السياسي الديني "مصر والجزائر"رسالة ماجستير مقدمة إلى معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٨ .
١- فؤاد قسطنطين نيسان : الإرهاب الدولي – دراسة تحليلية في طبيعة الظاهرة ومكانتها في التقاليد والممارسات الصهيونية ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ١٩٩٩
٣-د. نزهت محمود نفل الدليمي : اتجاهات الدعاية الأمريكية إزاء الإرهاب الدولي – دراسة تحليلية لما بثته إذاعة صوت أمريكا – القسم العربي من إخبار إزاء الإرهاب الدولي، أطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة بغداد، كلية الآداب ، قسم الإعلام ، ٢٠٠٢ .
٤-نجاة كاظم سليم : التغطية الصحفية لموضوعات الإرهاب في جريدة الصباح، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الإعلام ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ .
٥-رشيد صبحي جاسم محمد : الإرهاب والقانون الدولي، رسالة ماجستير ، مقدمة الى كلية القانون، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣ .
٦-- شريف درويش اللبان و هشام عطية، مقدمة في مناهج البحث ألأعلامي،القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع،٢٠٠٨،ص٧٤.
7-Geoffroy Patriarch et al., Audience Research Methodologies, New York, Rutledge, p.56.
٨-د. هادي نعمان إلهيتي، الاتصال الجماهيري المنظور الجديد، الموسوعة الصغيرة ٤١٢، بغداد، دار الشؤون الثقافية، ١٩٩٨، ص٣٦.
٩-الأكاديمية السورية الدولية، مبادئ الإعلان، دمشق، منشورات الأكاديمية السورية الدولية، ٢٠٠٨، ص٢٠٦.
١٠-د. عبد الناصر حريز، الإرهاب السياسي، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٦، ص٣٦.

- **وهؤلاء المحكمين هم كل من:**

١- أ.د وسام فاضل راضي/ قسم الإذاعة والتلفزيون/ كلية الأعلام/ جامعة بغداد.
٢- أ.د علي جبار ألشمري/ قسم العلاقات العامة/ كلية الأعلام/ جامعة بغداد.
٣- أ.د وهيب مجيد الكبيسي/ قسم علم النفس/ كلية الآداب/ جامعة بغداد.
٤- أ.د جليل وادي حمود/ كلية الفنون الجميلة/ جامعة ديالى .
٥- أ.م.د عمار طاهر / قسم الإذاعة والتلفزيون/ كلية الأعلام/ جامعة بغداد.

١١- ليلى حسين محمد السيد، دور وسائل الاتصال في أمداد طلاب الجامعات المصرية بالمعلومات عن الأحداث الجارية: في أطار نظرية الاعتماد على وسائل الأعلام. المؤتمر العلمي الرابع لكلية الأعلام ، جامعة القاهرة : الأعلام وقضايا الشباب ٢٥-٢٧مايو١٩٩٨،ص ص١٧٣-٢٠٨.
12-Crristine L. kellow and H. Leslie Steeves ; The Role of Radio in the Rwandan Genocide. International communication Association.1998.p.110.
١٣-السيد بهنسي حسن، مصدر سبق ذكره، ص ص٣٠-٣٢.
14-Ball- Rokeach, S.J. The Origins of Individual Media- System Dependency; A Sociological Framework. Communication Research. V.12. N.4. October, 1985. pp.485-510.
15-Loges, E. William. Canaries in the coal Mine; Perceptions of Threat and Media System Dependency Relations. Communication Research. V.21. N.1. February, 1994. PP.5-23.
16- Ball- Rokeach, S.j. OP.cit. PP. 485-510
١٧- سوزان يوسف القليني،مصدر سبق ذكره،ص ص٣٣-٦٤.
18-McQuail, Denis,& Windahl, Sven. Communication Models for The Study of Mass Communication. 2nd ed. Longman; London& New York, 1993. PP. 111-115.
١٩- حسن عماد مكاوي،وليلى حسين السيد، الاتصال ونظريته المعاصرة، ط٢، القاهرة،الدار المصرية اللبنانية،٢٠٠١،ص ص٣١٤-٣١٥.
٢٠- المصدر السابق نفسه،ص ٣٢٩.
٢١- ديفلير ل.ملفين،بول- روكيتش ساندرا. نظريات وسائل الأعلام. تر:كمال عبد الرءوف، القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع،د.ت،ص ص٤٢٤-٤٢٩.
٢٢- جيهان يسري، مصادر معلومات الجمهور المصري عن أحداث انتفاضة الأقصى، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، القاهرة: مركز بحوث الرأي العام بكلية الأعلام جامعة القاهرة، مج٢،ع٢،أبريل٢٠٠١،ص ص١٩٩-٢٥٤.
٢٣- عادل عبد الغفار،مصدر سبق ذكره،ص ص٢٩٧-٣٣٦.
٢٤- نائله إبراهيم عمارة، دور وسائل الأعلام في تشكيل معارف واتجاهات الجمهور المصري نحو الانتخابات الرئاسية في مصر،سبتمبر٢٠٠٥، المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر: الأعلام وتحديث المجتمعات العربية، كلية الأعلام، جامعة القاهرة،ج١، ٢٠٠٦،ص ص٢٥٧-٣٠٤.
25-McQuail, Denis, & Windahl, Sven. Op. cit. PP.111-115.
٢٦- إمام حسانين خليل، الإرهاب وحروب التحرير الوطنية، القاهرة: دار المحروسة للطباعة ، ٢٠٠٢،ص٣٤ .
٢٧-عادل عبدالله عبد الجبار،الإرهاب في ميزان الشريعة، الرياض،٢٠٠٧،ص١٩.
٢٨- المصدر السابق نفسه،ص٣٥.
٢٩- هويدا مصطفى، الأعلام والأزمات المعاصرة ،مصدر سبق ذكره ،ص٢٥٥.
٣٠- فهد بن عبد العزيز العسكر، التعامل ألأعلامي مع قضايا الإرهاب في المملكة العربية السعودية ،المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد ٦، ع١، ٢٠٠٥، ص٢٥٠-٢٩٣.
٣١-محمد عبد الرحمن بكر : الإرهاب وطرق المواجهة ، مجلة الأمن والحياة، العدد ٢١٩، الرياض، ٢٠٠١، ص٥٧



التشريعات القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب

دراسة في دور الامم المتحدة

ا.م.د منى جلال عواد

المقدمة

يعد الإرهاب مظهرا من مظاهر العنف الذي يتفشى في المجتمعات، وعلى الرغم من تنامي خطورته ، فإن وضع تعريف دقيق له واجهته عدة صعوبات ومشاكل تحكمها الخلفيات الإيديولوجية للباحثين أو المفكرين وكذا بالنسبة للدول التي حاولت مقاربة هذه الظاهرة ، وهذا ما سيثير عدة إشكالات وصعوبات عند تصنيف الإرهاب أو عند تحديد إطار قانوني لمكافحته. ولا يوجد تعريف دولي محدد واضح للإرهاب يتفق عليه المجتمع الدولي ، وهذا يرجع دون أدنى شك إلى التفاوت في المصالح السياسية والأيديولوجية ، وبدوره أدى إلى تعدد المفاهيم التي توضح معنى الإرهاب الدولي، ولقد تداخلت هذه المفاهيم مع بعضها، بل وأحياناً تعارضت بتعارض المنطلق الإيديولوجي والسياسي لجهة التعريف، ويلاحظ أنه يوجد الكثير من التعاريف للإرهاب، وهي في نهاية المطاف تظهر الإرهاب بمظهر الوحشية اللاإنسانية لما يسببه من فزع للبشرية ، وبلغت ظاهرة الإرهاب في العقود الأخيرة من القرن العشرين إلى مستوى لم يسبق له مثيل، أصابت العديد من الدول، وأوقعت الأذى والدمار في الكثير منها. وأقلقت المجتمع الدولي، وسببت خسائر بشرية ومادية لا يستهان بها، حتى أنها أضعفت اقتصاديات بعض الدول ، لأن الكثير من الدول عملت على تغيير استراتيجياتها، لحماية نفسها من أخطار هذه الظاهرة. وتتطلب هذه الحماية حالة الاستنفار في جميع أجهزة الدولة والتحسب للوقوف في وجه العمل الإرهابي، أو لإزالة آثاره بعد وقوعه ، وذلك لأن الأفعال الإرهابية أصبحت تعتمد على التخطيط والتنظيم والأسلحة المتطورة ، فضلا عن الأموال الهائلة ، وكل هذه العوامل مجتمعة ، ساعدت على وصول منفذي هذه الأفعال لأهدافهم .أما بخصوص مكافحة ظاهرة الإرهاب فقد تنامى الوعي الدولي في العقود الأخيرة من القرن الماضي بأهمية مكافحتها من خلال إجراءات جماعية مشتركة وفعالة في إطار من التنسيق والتعاون. و مضت الدول قدمًا في عملها في مجال مكافحة الإرهاب، عن طريق الجمعية العامة للأمم المتحدة على كل من الصعيدين القانوني والتنفيذي. وقد توصّلت هذه الأخيرة، نتيجة جهودها، إلى اعتماد العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية التي تتناول مكافحة الإرهاب.

وبذلك تهدف الدراسة الى التعرف الى دور الامم المتحدة في مكافحة ظاهرة الإرهاب من خلال التوضيح بأن الإرهاب يستهدف تخويف المدنيين الآمنين ، وتدمير البنى الحيوية. لذا انطلق البحث من فرضية مفادها تحديد مفهوم الارهاب وبيان دور الامم المتحدة على كل من المسارين القانوني والتنفيذي لمواجهته ،ووضع الحلول والمعالجات اللازمة لتحجيم ظاهرة الارهاب.

اما مشكلة البحث : الإرهاب أصبح خطر بديلا للحروب ويهدد المجتمع الدولي ويحاول البحث الوصول الى مدلول الارهاب ومن ثم توضيح دور الامم المتحدة في مكافحة الارهاب .

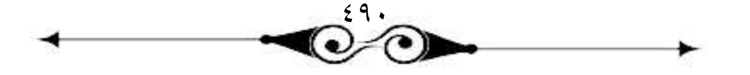
و اتبعنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي فضلا عن المنهج القانوني لإيجاد تعريف دولي محدد واضح للإرهاب. وتتبع التدابير القانونية الدولية لمكافحة الارهاب .



لذلك جاء البحث لمعالجة طرق مكافحة الإرهاب عبر محاورين رئيسة فضلا عن المقدمة والخاتمة :
المحور الاول: المحور الاول: مفهوم الارهاب _ الانواع _ الاسباب
المحور الثاني: التدابير الوقائية ضد الارهاب: دراسة في دور الامم المتحدة

المحور الاول: مفهوم الارهاب _ الانواع _ الاسباب

ورد في لسان العرب في مادة (رهب: (رَهِبَ بالكسر يَرْهَبُ رَهْبَةً ورُهْبَاً بالضم ورَهَبَاً أي خاف، ورهب الشيء رهباً ورهبه: خافه.[١] يتضح من خلال هذا أن مفهوم (الإرهاب) في اللغة العربية يدور حول هذه المعاني: الخوف والفزع والرعب والتهديد.[٢]
وبالرجوع إلى القران الكريم نجد معنى الإرهاب الى ما ورد في الآيات القرآنية التي تأتي بمعنى الفزع والخوف، والخشية، والرهبة من عقاب الله تعالى ، فقد ورد في قوله تعالى (وَأَوْفُواْ بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ).[٣] وجاء (وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين إنما هو إله واحد فإياي فارهبون).[٤] .وورد (فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَوَهَبْنَا لَهُ يَحْيَىٰ وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ۖ وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ).[٥] كما يأتي الإرهاب في القرآن الكريم بمعنى الردع العسكري(وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ).[٦]
ان محاولة الوصول الى تعريف محدد للإرهاب يعد من اصعب جوانب دراسة الارهاب فهناك العديد من العقبات التي تحول دون التوصل لمثل هذا التعريف نظرا لان هذا المصطلح ليس له محتوى قانوني محدد ومتفق عليه بسبب تطور وتغير معناه على مر السنين.[٧]
مفهوم الارهاب في اتفاقية جنيف لعام ١٩٣٧م الخاصة بمنع وقمع الارهاب عرفت الارهاب في المادة الاولى (بانه الاعمال الاجرامية الموجهة ضد الدولة والتي يكون من شانها اثارة الفزع والرعب لدى شخصيات معينة او جماعات من الناس او لدى الجمهور)[٨]
وقد تبنى المشرع البريطاني تعريفا للإرهاب في قانون مكافحة الارهاب لعام ١٩٧٦ حيث عرفه (بانه استخدام العنف لتحقيق غايات سياسية بما في ذلك كل استخدام للعنف بغرض اشاعة او خلق الخوف لدى العامة او لدى جزء منهم)[٩]
إزاء ذلك اتجه جانب من الفقه الاجنبي والعربي الى وضع بعض التعاريف الخاصة بالإرهاب. وعلى الرغم من تحديات الارهاب فإن ثمة محاولات عديدة– لتعريفه
مثلا يبين (هانز بيتر) وهو مستشار قانوني للجنة الدولية للصليب الأحمر أن (الإرهاب ظاهرة اجتماعية ذات متغيرات عديدة للغاية).[١٠]
أما الأستاذ أدونيس العكرة فيعتبره بمثابة (منهج نزاع عنيف يرمي الفاعل بمقتضاه وبواسطة الرهبة الناجمة عن العنف إلى تغليب رأيه السياسي أو إلى فرض سيطرته على المجتمع أو الدولة من أجل المحافظة على علاقات اجتماعية عامة أو من أجل تغييرها وتدميرها.[١١]
أما الأستاذ عصام رمضان فيعرفه بـــ: (استخدام أو التهديد باستخدام العنف ضد أفراد ويعرض للخطر أرواحا بشرية بريئة أو يودي بها أو تهديد الحريات الأساسية للأفراد لأغراض سياسية بهدف التأثير على موقف أو سلوك مجموعة مستهدفة بغض النظر عن الضحايا المباشرين).[١٢]



وبخصوص منظمة الأمم المتحدة، فبعد أن قررت منذ ١٩٧٩ إنشاء لجنة خاصة بالإرهاب توزعت عنها ثلاث لجان إحداها تكلفت بوضع تعريف للإرهاب الدولي، عجزت هذه الأخيرة في مهمتها بعد سنوات وذلك بفعل تباين المواقف بين الدول، وخاصة بين تلك التي تميز بين الإرهاب الفردي وإرهاب الدولة، وبين الإرهاب والنضال الشرعي ضد المحتل.[١٣]
كما اصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار رقم ٦٠ / ٩٤ في ١٩٩٤

كمحاولة لتحديد مفهوم الارهاب حيث نص القرار (على ان الارهاب عبارة عن الاعمال والطرق والممارسات التي تشكل مخالفة صارخة لأغراض ومبادئ الامم المتحدة والتي قد تشكل تهديدا للسلام والامن العالميين وتهديد علاقات الصداقات بين الدول وتعيق التعاون الدولي وتهدف الى تدمير حقوق الانسان والحريات الاساسية والاسس الدمقراطية للمجتمع). الا ان سلوك المنظمة الدولية اتجاه الارهاب اخذ اكثر شدة بعد احداث١١ / ٩ / ٢٠٠١ حيث ادان القرار ١٣٧٣ الصادر عن مجلس الامن في ٢٨ ديسمبر٢٠٠١ م الهجمات التي وقعت على الولايات المتحدة الامريكية معتبرا انها عمل ارهابي دولي يهدد الامن والسلام الدوليين.[١٤]
ويمكن ان نوضح معنى للإرهاب هو اتباع سلوك عنيف لتهديد المجتمع الدولي باستخدام غير شرعي للقوة لا يوجد لديه أهداف متفق عليها عالميًا ولا ملزمة قانونًا.
ومن ثم يمكن تحديد عناصر تعريف الجريمة الإرهابية فيما يأتي:[١٥]

١- العنف غير المشروع.
٢- التنسيق والتنظيم.
٣- أن يؤدي العنف الى خلق حالة الرعب، والفزع.
٤- أن يهدف العمل الى تحقيق أهداف سياسية، أو دينية، أو عقائدية، أو عنصرية بعيدة عن الغايات الفردية.

اما بالنسبة الى أنواع الإرهاب فأنها تختلف وفقاً لطبيعة الأعمال المرتكبة والتي من شأنها خلق حالة التهديد والترويج لتحقيق أهداف محددة هنالك ثلاثة أ ونواع هي كالآتي:[١٦]

١. إرهاب الدولة

يكون إرهاب الدولة أو بعض الجماعات التي تعمل لها أو لحسابها بشن هجوم أو هجمات على دول أخرى أو ممتلكاتها أو ضد جماعات أو أفراد داخل الدولة من خصومها السياسيين أو المعارضين لها لإخضاعهم أو الهيمنة عليهم أو اضطهادهم.

٢. إرهاب الأفراد والجماعات

الأعمال الإرهابية يمكن أن ترتكب من قبل فرد معين أو من قبل مجموعة أفراد في إطار مجموعة منظمة أو جمعية أو عصابة تستخدم القوة والعنف أو التهديد بهما لخلق جو من الفزع والترويع والخوف ويوجه ضد الدولة أو المؤسسات الحكومية أو شخصيات عامة أو أصحاب سلطة أو قد ضد دولة معينة أحياناً بحيث تنحصر نتائجه في نطاق محل العمل الإرهابي .

٣. الإرهاب الدولي

ويقصد به الإرهاب الذي يخلق حالة من الاضطرابات في العلاقات الدولية والذي يهدف إلى تحريك الضمير العالمي لأسباب تتعلق بوطن مغصوب أو جماعة مطرودة من أوطانها دون ذنب أو غير ذلك من النواحي السياسية التي لها صلة بالأرض والكرامة ويهدف إلى تأثير على تلك الدول لفعل شيء معين.



و تختلف أسباب العمل الإرهابي ودوافعه باختلاف نوع العمل وممَّن صدر (فرد أو جماعة أو دولة)؛ وتأتي هذه الأسباب والدوافع متعددة ومتباينة، ويمكن تقسيم هذه الدوافع والأسباب إلى: دوافع شخصيَّة، وأخرى مجتمعيَّة.(١٧)

أولًا: الدوافع والأسباب الشخصية

تتنوع الدوافع الشخصية التي تدفع الإرهابي إلى ارتكاب جريمته لتحقيق هدف شخصي، أو بسبب عامل يتعلق بشخصيته، وهذه الدوافع هي دوافع نفسية، وسياسية، وإعلامية.

ثانيًا: الدوافع المُجتمعية

وهي الدوافع التي يكون للمجتمع الذي يعيش فيه مرتكِب العمل الإرهابي دور كبير في دفعه إلى الإرهاب، ويمكن تقسيم هذه الدوافع إلى: دوافع اقتصادية، ودوافع اجتماعية، ودوافع تاريخية، ودوافع إثنية، ودوافع أيديولوجية.

المحور الثاني : التدابير الوقائية ضد الارهاب: دراسة في دور الامم المتحدة

ظل التصدي لبلاء الإرهاب مدرجاً على جدول أعمال الأمم المتحدة على مدى عدة عقود. ومنذ الستينات من القرن الماضي، تعمل المنظمة على توحيد صفوف المجتمع الدولي لمنع الإرهاب والتصدي له، وبخاصة تطوير الإطار القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب لمساعدة الدول على مكافحة ذلك التهديد بشكل جماعي.(١٨)

فعلى مستوى منظمة الأمم المتحدة، فقد أدرج موضوع الإرهاب ضمن جدول أعمال الدورة ٢٧ للجمعية العامة عام ١٩٧٢ بناء على مبادرة من الأمين العام الأممي، غير أنها لم تحقق نتائج ملموسة في هذا الشأن . ويمكن أن نشير هنا إلى بعض جهود الجمعية في هذا الشأن من قبيل قرارها رقم ٢٦٢٥ الذي اتخذته في دورتها ٢٥ بتاريخ ٢٤ أكتوبر ١٩٧٠ والمرتبط بإعلان مبادئ القانون الدولي بشأن العلاقات الودية والتعاون بين الدول، حيث تم التأكيد على "وجوب الامتناع عن تنظيم القوات غير النظامية أو العصابات المسلحة..." ثم قرارها رقم ٨ الذي اتخذته في دورتها ٣٢ سنة ١٩٧٧ والمرتبط بسلامة الملاحة الجوية والذي أكدت فيه على إدانة كل أعمال خطف الطائرات وكل ما يؤدي إلى تهديد سلامتها وسلامة راكبيها. وهناك قرارها رقم ١٤٦ الدورة ٣٤ بتاريخ ١٩٧٩ الذي اعتمد الاتفاقية الدولية الخاصة بمناهضة احتجاز الرهائن.(١٩)

ايضا صدرت العديد من القرارات الدولية عن الجمعية العامة للأمم المتحدة تتضمن إدانة أعمال الإرهاب أو أية أشكال معينة منه لا سيما في مجال خطف الطائرات ١٩٧١ وخطف الدبلوماسيين ١٩٧٣ وقرار مجلس الأمن في ١٩/ ١٢/ ١٩٨٥ والذي أدان فيه احتجاز الرهائن والاختطاف ودعا الى إطلاق سراحهم بشكل آمنو أياً كانوا، ودعا الى تكثيف التعاون الدولي من اجل ابتكار وتبني الوسائل الفعالة التي تتماشى مع القانون الدولي لمحاكمة ومعاقبة الفاعلين.(٤٦) كما دعت الجمعية العمومية للأمم المتحدة في قرارها المرقم ٦٠/٤٩ في ١٩٩٤/١٢/٩ جميع الدول ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية والوكالات المتخصصة لتطبيق إعلانها المتعلق بإجراءات إزالة الإرهاب الدولي الملحق بقرارها ذاته وقد تضمن هذا الإعلان إدانة كاملة لأعمال الإرهاب بكل أشكاله ومظاهرة بما في ذلك الأعمال التي تكون الدولة متورطة فيها بشكل مباشر ، أو غير مباشر ووجوب إحالة القائمين بالأعمال الإرهابية الى العدالة من اجل وضع حد نهائي لها سواء كان مرتكبوها أفراد عاديين، أو موظفين رسميين ، أو سياسيين ، وقد أكد الإعلان على ضرورة التعاون بين جميع الدول من اجل تعزيز مبادىء

الأمم المتحدة وأهدافها وتوفير السلام ، والأمن الدوليين ، وتعديل ، واستحداث القوانين الداخلية للدول بما يتلاءم مع هذه ا لاتفاقيات.

هذا ومن المفيد الإشارة الى إن النظام الأساس للمحكمة الجنائية الدولية نظام روما لسنة ١٩٩٨ قد تضمن من بين الجرائم التي تدخل في اختصاص هذه المحكمة هي جريمة الابادة الجماعية الواردة في المادة (٦) من النظام ،وكذلك الجرائم ضد الإنسانية المادة (٧) وباعتقادنا أن كثير من صور هذه الجرائم الواردة في تلك المادتين تعتبر في الأغلب الأعم هي جرائم إرهابية سواء كانت على مستوى الأفراد، أو الجماعات، أو الدول إذا ما تم تحديدها بشكل قانوني دقيق لكونها تمثل اشد الجرائم خطورة وموضع الاهتمام الدولي.(٢٠)

بعد ذلك اتخذت الجمعية العامة قرارا مهما أدانت فيه الإرهاب الرسمي والأنظمة العنصرية والاحتفالات الأجنبية، وتضمن الدعوة إلى عقد مؤتمر لتحديد مفهوم الإرهاب وقد عارضته الولايات المتحدة و(إسرائيل).(٢١)

ومن جهة أخرى وحتى سنة ١٩٩٧ وصل عدد الاتفاقيات الدولية التي تتعلق بالجرائم المرتبطة بالإرهاب والتي أودعت في الأمم المتحدة إحدى عشر اتفاقية، وتتناول كل واحدة منها جانبا محددا من جوانب الجهود الرامية إلى القضاء على الإرهاب.(٢٢)

في سياق تقرير الاميين العام للأمم المتحدة المعنون الاتحاد في مواجهة الارهاب: توصيات لاستراتيجية عالمية لمكافحة الارهاب.(٢٣)

في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بالإجماع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٢٨٨/٦٠). وقد دُشنت الاستراتيجية رسميا في اجتماع رفيع المستوى عقدته الجمعية العامة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. والاستراتيجية تكرر الإعراب عن الاستنكار الشديد للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، كما تؤكد على تصميم المجتمع الدولي على تعزيز الاستجابة العالمية للإرهاب.(٢٤)

وقد اتفقت الدول الأعضاء كافة، للمرة الأولى، على استجابات شاملة منسقة ومتسقة لمكافحة الإرهاب على كل من الصعيد الوطني والصعيد الإقليمي والصعيد الدولي. وتحدد الاستراتيجية خطة عمل تبيِّن مجالات العمل الرئيسية، المتمثلة فيما يلي:(٢٥)

- تدابير لمعالجة الأحوال المؤدية إلى انتشار الإرهاب.
- التدابير الرامية إلى اتقاء الإرهاب ومكافحته.
- التدابير الرامية إلى بناء قدرات الدول على اتقاء الإرهاب ومكافحته وإلى تعزيز دور منظمة الأمم المتحدة في هذا الصدد.
- التدابير الرامية إلى كفالة احترام حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون باعتبارهما الأساس الجوهري لمكافحة الإرهاب.

الخاتمة

اهتم المجتمع الدولي بمكافحة الإرهاب على اثر كثيرمن الأحداث الإرهابية. وكان الاهتمام في تناول عصبة الأمم المتحدة هذه المشكلة باتفاقية دولية ١٩٣٧وبرتوكول بإنشاء محكمة دولية جنائية لمحاكمة الأفراد المتهمين بالإرهاب ، إلا أن هذه الاتفاقية لم يكتب لها التطبيق بسبب عدم توافر النصاب الكافي للتصديق عليها . إلا انه بدأ بعد ذلك الاهتمام بعقد اتفاقيات دولية لمحاربة الإرهاب في مجالات مختلفة

بدأت الامم المتحدة في إدراج موضوع الإرهاب في جدول أعمال دوراتها، حيث أصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة الكثير من القرارات بشأن الارهاب،ومنها إستراتيجية الامم المتحدة العالمية لمكافحة الارهاب في في ٨/سبتمبر/٢٠٠٦م،بهدف تحسين الجهود الوطنية والإقليمية والدولية في هذا المجال. وللمرة الأولى تتفق الدول الأعضاء جميعها على نهج استراتيجي موحّد لمكافحة الإرهاب واتخاذ خطوات عملية لمكافحته. وتضمّنت هذه الإستراتيجية العالمية خطة عمل تناولت مجموعة كبيرة من التدابير الرامية إلى معالجة الظروف المساعدة على انتشار الإرهاب، ومكافحته، وبناء قدرات الدول على التصدّي له، وتعزيز دور الأمم المتحدة في هذا الصدد، وضمان احترام حقوق الإنسان، والتمسّك بسيادة القانون في مكافحة الإرهاب. وتدعو الإستراتيجية الدول الأعضاء إلى العمل مع منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ أحكام خطة العمل الواردة في الإستراتيجية، كما تدعو في الوقت ذاته كيانات الأمم المتحدة إلى مساعدة الدول الأعضاء في جهودها. وتتخذ إدارات الأمم المتحدة إجراءات في عدد من المجالات، تماشيًا مع الإستراتيجية بصفتها الفردية، ومن خلال الجهود المشتركة المبذولة في إطار فرق العمل المعنيّة بتنفيذ مكافحة الإرهاب بكل اشكاله وهذا لا يكفي مجرد تضافر جهود الامم المتحدة ، بل يحتاج إلى إرادة عالمية متكاملة.

(١). محمد بن مكرم بن على ابن منظور : لسان العرب ، المجلد الأول، دار صادر، بيروت ،١٤١٤هـ ، ط٣، **ص ص ٤٣٦_٤٣٧**.ولمزيد من التفاصيل ينظر الى :الخليل بن احمد الفراهيدي،: كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، الجزء الرابع، دار ومكتبة الهلال، دون تاريخ ، دون طبعة، ص٤٧

(٢) .د. طاهر مهدي :مفهوم "الإرهاب" في الفكر الإنساني دراسة وتحليل وتعريف،ينظر الى شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) https://www.e-cfr.org

(٣) . (٤٠) سورةالبقرة.

(٤) . (٥١) سورةالنحل

(٥) . (٩٠) سورةالأنبياء.

(٦) . (٦٠) سورة الانفال

(٧). د.علي حمزة عسل الخفاجي : مشكلة الارهاب ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ،المجلد الخامس ، العدد الرابع /انساني ، ك١ /٢٠٠٧، ص ٣٨٣.

(٨) . عبد الرحمن علي إبراهيم غنيم: مفهوم الارهاب _الدوافع_الاهداف _الاشكال ،مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية ،المركز الديمقراطي العربي ،برلين، العدد الثاني ، نوفمبر،٢٠١٩،ص٣٥

(٩) . د. هيثم حسن: التفرقة بين الارهاب ومقاومة الاحتلال في العلاقات الدولية ، اطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، مصر ،١٩٩٩،ص١٧٢

(١٠) . حسن، عثمان علي، الإرهاب الدولي ومظاهره القانونية والسياسية في ضوء أحكام القانون الدولي العام، مطبعة مناره، أربيل، ٢٠٠٦م، ط١ ،ص٧٨

(١١) . أدونيس العكرة: الإرهاب السياسي، بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية، دار الطبعة، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣ ، ص: ٩٣

(١٢) . د.عصام صادق رمضان: الأبعاد القانونية للإرهاب الدولي، مجلة السياسة الدولية، مركزالأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، عدد ٨٥ يوليو ١٩٨٦، ص٢٤

(١٣) . للإشارة فقد تمكنت الجمعية العامة من إصدار قرار هام رقم ٢٩/٣٣١٤ سنة ١٩٧٤ يتعلق بتحديد تعريف للعدوان، يعد مرجعية مهمة في هذا الصدد

(١٤) .نقلا عن علي جاسم محمد التميمي: الارهاب الالكتروني وأثره على المجتمع، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية ،كلية العلوم السياسية، ٢٠١٦، العدد ٣٣-٣٤، ص٤٧٩

(١٥) . د. فكري عطاالله عبدالمهدي – الإرهاب الدولي – المتفجرات –،دارالكتابالحديث،مصر ، ٢٠٠٠ ،ص١٤

(١٦) . د. حسين وحيد ، م.م. علي جبار: ماهية الإرهاب الدولي ومراحل تطوره، مجلة كلية التربية الأساسية/ جامعة بابل، تموز/٢٠١٢م، العدد/٨، ص ص٢٤٧_٢٤٨

(١٧) . ظاهرة الإرهاب: محدداته وحقيقة المواجهة والتناقضات الدولية:https://studies.aljazeera.net /

(١٨) . لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية:-https://www.un.org/sc/ctc/wp-content/uploads/2015/09/CTED-press-kit-2016-ARABIC.pdf

(١٩) . إسماعيل الغزال: الإرهاب والقانون الدولي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ١٩٩٠،ط١، ص٥٦.

(٢٠) .كريم مزعل شبي: مفهوم الإرهاب (دراسة في القانون الدولي والداخلي)،ينظر إلى الشبكة الانترنت: http://www.ahlulbaitonline.com

(٢١) . إسماعيل الغزال: الإرهاب والقانون الدولي، مصدر سبق ذكره ،ص: ٥٦



[٢٢] . بطـرس بطـرس غـالي: الأمـم المتحـدة ومواجهـة الإرهـاب الـدولي الجديـد- مجلـة السياسـة الدوليـة ، مركزالأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر ،العدد ١٢٧ ، يناير ١٩٩٧ ، ص:١٠

[٢٣] .دراسة حول تشريعات مكافحة الارهاب في دول الخليج العربية واليمن : مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فينا الامم المتحدة ، نيويورك ،٢٠٠٩، ،ص٢

[٢٤] تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.
https://www.un.org/ar/ga/president/62/issues/cts.shtl

[٢٥] . تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب:مصدر سبق ذكره

نحو عقيدة إستراتيجية داعمة لأداء مؤسساتي مستقبلي لمكافحة الإرهاب في العراق

ا.م.د وسام صالح عبد الحسين
كلية الاداب/ جامعة بابل

م. نسرين قاسم عبد الرضا
كلية التربية الاساسية/ جامعة بابل

المقدمة

تحضى موضوعة الارهاب في العراق بأهمية كبيرة لدى الكثير من الباحثين والدراسين لاسيما في تخصصي العلوم السياسية والعسكرية، وهذا يرجع الى جسامة مخرجاته على الواقع السياسي والامني وما ادى اليه من ثبات رسوخ فاعليته كنشاط اجرامي أطبق فعل تأثيره السلبي حياة العراقيين فتسبب بضياع أمنهم حتى بدا وانه بعيد المنال وان الوصول اليه يبقى رهين مضامين مثالية تعجر الفلسفة بثبات رؤيتها في فك شفرتها، ليصبح واقع امننا الوطني ولسنوات حبيس وقع ظاهرة الارهاب الذي ادرك منفذوه أن واقع الشعب العراقي تحت مطرقته سيجعل منه عاجزا في ادائه السياسي. وهو ما يعني ان الارهاب قد نجح في شرعنة فعله الاجرامي حينما التمس لنفسه وجودا استطاع به تدمير نفسية المجتمع العراقي حينما أجهد ذلك الفعل من خلال تدمير الممتلكات، وانتهاك للحرمات، وتدنيس للمقدسات، ازاء ذلك لابد لنخبنا ان تدرك قيمة المواجهة عبر تبني عقيدة استراتيجية خاصة تحكم قوة تأثيرها على مبدأ القرارات التي تتخذ وتنفذ في تحييد خطر الجماعات الارهابية.

مشكلة الدراسة.

إن ثبات ظاهرة ديناميكية الارهاب في العراق يلزم النخب السياسية الى الاسترشاد بعقيدة استراتيجية أمنية تكون بمثابة الدليل الاستراتيجي الذي يهدف الى تقليل الضرر الناجم عن نشاطه التدميري، هذا الدليل يعد على وفق منظور لغة التحليل السياسي الضامن لصياغة القرارات الاستراتيجية وتنفيذها، لأنه يُحكمُ وفق مضامين الدستور العراقي طرق الصياغة والتنفيذ على قناعات ومعتقدات وميول صانعي القرار وبما يؤدي في النهاية الى عقلنة استراتيجيات المؤسسات بمختلف مرجعياتها نحو استراتيجيات وقائية وعلاجية هدفها صيانة الامن القومي العراقي. وهنا بدا لزاماً علينا الإشارة الى أنّ العقيدة الإستراتيجية إختزلت ستختزل ضمان اطارها تدابير قانونية ناجحة تُضّعفُ بها نخبنا السياسية حركية معادلات التغيير التي يعتمدها الارهاب في تحقيق اهدافه الحيوية، ازاء ذلك نحن هنا بصدد موضوع سيشير جدلا معرفيا يعتمد سبل صياغة مثل تلك العقيدة ، التي نرى انها جديرة بأن تُؤخَذُ/ تفرض علينا كمجتمع كان ولازال وربما سيبقى يعاني من تأثير الظاهرة الارهابية، وهنا نقول ان مهمة الصياغة نلتمسها عبر إثارة تساؤل مركزي مهم: ما دواعي صياغة عقيدة استراتيجية تكون دليلا مرجعيا لصانعي القرار الاستراتيجي يوظفنه في الحد من نشاط الارهاب ومخرجاته الكارثية على المجتمع العراقي.

أهمية البحث.

تفصح هذه الدراسة عن اهمية ان العقيدة الاستراتيجية الخاصة بمعالجة ظاهرة الارهاب ومخرجاته في العراق يمثل المخرج الوحيد للإنطلاق الى مجتمع آمن ومستقر، بدليل ان هذه



العقيدة ستردم الهوة مابين المعوقات السياسية التي تقف حائلا دون اصدار قرار سياسي/ استراتيجي جماعي ومابين ضعف توظيف امكانات القوة لدينا نحو تنفيذ ذلك القرار، فهي تمد القيمين على شؤون الحكم بالطرق والاساليب التي تسمح للقيادات في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وخاصة المؤسسات الأمنية منها الى تنفيذ التدابير الوقائية بشكل جماعي على النحو الذي يمكننا على الايمان ان طردية العلاقة مابين العقيدة الاستراتيجية ومكافحة الارهاب تقوم على مؤسساتي مستقبلي لا يسمح بعكسية مثل تلك العلاقة مطلقا.

فرضية البحث.

يقوم البحث على اثبات فرضية مفادها ان العقيدة الاستراتيجية ستكيف إمكانات القوة العراقية وترصف مقوماتها المادية والمعنوية نحو انجاز اداء مؤسساتي مستقبلي قادر على مواجهة الارهاب والحد من تأثيره عبر اليات وتدابير قانونية وقائية تعزز بها قيمة الدولة العراقية كأنموذج له مقدرة كبيرة على ادارة فلسفة التغيير الخاصة باحتواء نشاط الجماعات الارهابية وعقلنة مخططاتها باتجاه تسويتها لا ادارتها فحسب.

منهجية البحث.

إعتمدت دراستنا بشكل أساس على المنهج الإستقرائي، الذي من بين فضائله تزويد الباحث بفسح متعددة من التأمل والتفكير والتفحص لحقائق الإرتباط بين متغيرات الدراسة، فضلاً عن الإستنتاج العلمي الدقيق. كما وتمت الاستعانة المنهج التحليلي الذي أمدنا برؤية علمية قائمة على إعطاء تصور عن حركية ما يؤسسه من منافذ سماح لطرح آراء عملية تعزز من رصانة أية دراسة علمية.

هيكلية البحث.

لأجل بيان اهمية الدراسة، ومعرفة ما أثير بشأنها من إشكالات حول واقعية الموضوع كمشكلة بحث تتطلب وبشكل علمي إثبات فرضية التلازم مابين متغيريه، جاءت دراستنا بعد المقدمة موزعة على ثلاثة مباحث مترابطة حللت بداخلها صحة ما افترضناه، حيث تناول المبحث الاول بالبحث والتحليل: دواعي صياغة عقيدة استراتيجية خاصة بمكافحة الارهاب في العراق. فيما جاء المبحث الثاني متناولا، فاعلية العقيدة الاستراتيجية كمدخل لاستدامة اداء مؤسساتي ضامن للأمن الوطني العراقي، اما المبحث الثالث فقد حللنا فه أثر العقيدة الإستراتيجية في نمذجة الأداء الإستراتيجي للمؤسسات الأمنية في مكافحة نشاط الجماعات الإرهابية في العراق. لنصل بعدها إلى الخاتمة التي مثلت خلاصة ما تم التوصل إليه من أفكار تناولها متن الموضوع.

المبحث الأول

دواعي صياغة عقيدة استراتيجية خاصة بمكافحة الارهاب في العراق.

بداية يشار الى العقيدة بالمعنى العام بدلالة مفهومها الواسع، فهي لا تقتصر على الجانب الديني فحسب، بل أنّ مفهومها يؤشر الى عدة مكونات كاشفة عن طبيعة تأثيرها على قناعات وتصورات ومدركات الافراد في المجتمع/ صانعي القرار في الدولة، وهي تنقسم الى العقيدة السياسية(الايدولوجيا) والعقيدة العسكرية والعقيدة القانونية والعقيدة الإستراتيجية وغيرها(١).
عندئذ نقول ان العقيدة هي سياسة عامة، تصاغ اشكالها من قبل النظام السياسي على وفق ما يعتقد به سياسيا، وهي الكشاف عن توجهاته وفقا لقراءته لتاريخ البلاد وحاضرها ومستقبلها(٢).



ازاء ذلك نستطيع القول أن العقيدة الاستراتيجية جزء رئيس من مفهوم العقيدة بمعناها الشامل تتوخي الدولة من خلالها غايتها والوصول إلى أهدفها الحيوية، وهذا يتفق وتعريف(عبد الوهاب الكيالي) الذي عرفها بـ (مجموعة الأفكار والأساليب التقنية والتكتيكية الخاصة بوضع الخطة الناجعة لتحقيق هدف استراتيجي أساسي)[٣]. أما وليد عبد الحي فيعرفها ضمنا على أنها: هي مجموعة الافكار والآمال والاساليب التي تنتظم وفق اطار معين منتجة لتفكير استراتيجي يغلب عليه وحدة الوعي والاداء ليصبح عقيدة إستراتيجية تتطور على وفق الأهداف والفعاليات، وصولاً إلى بناء متكامل يكون عنواناً لكل موقف أو فعل حتى يصبح التفكير العقيدي مرجعية تقاس على أهليتها الأهداف وتتحقق عبرها[٤]. وهذا بالمجمل يتفق وتعريف العقيدة الاستراتيجية كمجموعة مبادئ وضعت لإتباعها او اتخاذها كمذهب سياسي يعبر به عن السياسة الحكومية الرسمية الخاصة فيما يتعلق بالشؤون الخارجية والإستراتيجية[٥].

في ضوء ذلك تحتل العقيدة بدلالة الاستراتيجية(إدراكاً وتخطيطاً واداءً) مكانة مهمة في الإستراتيجية الشاملة للدولة، ليس لأنّها تمثل منبع الأهداف ومختصرها، بل لأنّها تمثل المرجعية التي يتشكل في رحمها الأداء الإستراتيجي، فهي بلا منازع روحه وحاضنته، وإذا ما تجاوزنا المعنى الضيق للإستراتيجية بمعناها العسكري كما حددها كلاوزفيتز فإنّ الإستراتيجية لا تستقيم كعنوان ومعنى من دون فلسفة تؤطرها تضع حداً لتداخل الأهداف وصور الإفصاح عنها مثلما تدفعها إلى أنْ تكون ممكنة التحقيق بعد أنْ ترصف الخطط لتوظيف مقومات القوة المادية والمعنوية لصالح تحقيق الأهداف[٦]. لذلك نقول ان بلدنا معني بمثل هكذا عقيدة تمكنه من ادارة وتسوية زخم المخاطر التي يتعرض لها، وهذا يشكل محور بداية الاجابة عن تساؤل(ما دواعي اعداد وبناء عقيدة استراتيجية خاصة ومعنية دوما بمكافحة الارهاب؟)

لا نغالي اذا ما قلنا أن العراق هو أحد أكثر دول العالم ضرراً من ظاهرة الارهاب الدولي، فما يكشفه الواقع لسنوات مابعد عام ٢٠٠٣ ان البلد أصبح مسرحاً للعمليات الإجرامية للجماعات الارهابية التي أخذت تتمترس قوة بفعل الصراعات الداخلية والخارجية، والتي كان من نتائجها استدامة حالة اللاستقرار الأمني، التي صبت في النهاية في مصلحة الآخر الذي لم ترق له يوما مسلمة عراق آمن ومستقر، ذلك أنه يدرك ان فيه وأد لمصالحه الذاتية ليدفع بلدنا نتيجة ذلك خسائر كثيرة بالأرواح والممتلكات والمؤسسات، ولعل أن ما يثير الامر ضراوة وخيفة هو ان فعل الارهاب لم ينتهي بعد، فحواضنه لازالت تبحث عن ثغرة أمنية لتنشط من جديد، والحال هذا يجعلنا نفصح صراحة بالقول أن حاضرنا ومستقبلنا يبقى معرضا للخطر الارهابي مع استدامة صور هوان ثلاث: **اولهما،** أن العراق منذ عام ٢٠٠٣ ولحد هذه اللحظة لم يعثر بكل مؤسساته على مقتربات بناء إستراتيجية تعين قادته وأبنائه على الاقتراب من حافة التفكير بالذات الوطنية التي يمكن اعتمادها كناموس قياس للمصالح والأهداف معاً؛ فنحن كدولة لازلنا نستجدي رؤى ومواقف لحصانة وجودها، بل وصيانة أمنها من الآخر. وهذا خلاف المتصور والمعقول لاسيما ونحن في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، ونمثل دولة تملك أرثاً غائراً في العمق، وإمكانيات تفوق التصور. **ثانيهما:** ومع كل ما تعرض له الأمن الوطني العراقي من استباحة في الداخل والخارج، ومع كل ما تم فعله بهذا الاتجاه، إلا أن الحصيلة لم تزل غير مقنعة ليس لأن الإرهاب مازال حاضراً، والإقليم مازال متخم بالمتغيرات الهائلة التي تنعكس بآثارها سلباً على العراق، الذي أصبح ساحة قياس لتأثيراتها وربما ساحة بناء لتداعياتها المختلفة، بل لأن أبنائه مازالوا دون عتبة بناء إستراتيجية حقيقية له، وكانوا دون

عتبة العثور على نموذج لإدارة ملفاته المتعددة أيضاً، **اخيرا**، وبالرغم من كل الجهود المبذولة باتجاه تنمية الرؤى المطروحة لصيانة الأمن الوطني العراقي منذ عام ٢٠٠٣ ولغاية الآن، إلا أن الارتقاء بمستوى الأداء الإستراتيجي لم يزل دون حافة المبادلة بين الفعل والمتغّير الفعّال في الساحة، حتى إذا ما انتبه العراقيون لحالهم بعد أحداث الموصل٢٠١٤، وجدوا أن جهودهم على مدار السنين الماضية قد ذهبت سدى، وإنهم مازالوا عند نقطة الشروع لا حراك ولا فاعلية، رغم كل المؤسسات التي أنشأوها والأموال التي أنفقوها. فمعطيات الأمن الوطني العراقي لم تزل تتأثر بكل متغير، ودون قدرة على التأثير. وهذا هو سر الاستباحة له[٧] من قبل الجماعات الارهابية التي أوغلت في حالة الاستخدام المتزايد لنشاطاتها الاجرامية لفترة مابعد العام ٢٠٠٣ حيث ازدادت حوادثه وضحاياه بشكل كبير، حتى بدا العراق الدليل الذي تقاس على ساحته مؤشرات تزايد فاعلية الارهاب الدولي وانتشاره، والواقع يرشدنا– بحسب ما اشّرت له العديد من دراسات المراكز البحثية الخاصة بالإرهاب – أن حال العراق والعديد من الدول سيبقى مجالاً ماثلاً لفاعلية دور الجماعات الارهابية، طالما انها وجدت في العنف السياسي افضل وسيلة لإكراه المعارضين لمجرد أنهم تعلموا أن هذا التكتيك يعمل[٨].

عندئذ نقول لابد لنا – كغالبية الدول- من دليل مرجعي يتضمن مواد قانونية لها صفة الأعلوية ملزمة تتيح معلومات مرجعية مستفيضة مهمتها تسيير تقديم المساعدة الفنية للمسؤولين عن صياغة وتنفيذ القرارات الإستراتيجية الرامية الى مكافحة الإرهاب، هذا الدليل يكون بمثابة عقيدة استراتيجية صائغة لمثل تلك القرارات الاستراتيجية المهمة[٩].او لنقل ان استدامة ارهاصات الظاهرة الارهابية تحتم علينا تبني عقيدة استراتيجية خاصة غايتها – وفق منطق التحليل السياسي - اعداد مشروع مؤسساتي جماعي لمكافحتها، ذلك أن العمل السياسي الخاص بالمواجهة يبقى مستحيلاً مع غياب منظومة التصورات و المبادئ التي تتشكل في ظلها القرارات الاستراتيجية التي هي بالنهاية مخرجات صاغتها وشكلتها قوة العقيدة الاستراتيجية الكامنة في قوة إرادة الأمة، والقيادات السياسية، وبرامج عمل المؤسسات السياسية، وقوة الاستراتيجية المعتمدة في فعل المواجهة[١٠].

ازاء ذلك نحن معنيون بصياغة عقيدة استراتيجية خاصة بمكافحة الارهاب تتحصن رمزيتها وثبات ما تختزله من تدابير وقائية بدستور عام ٢٠٠٥ الذي اكد في جملة موارد على ضرورة مواجهة الارهاب والحد من تأثيره، فديباجته ذهبت لتستشرف سبل المواجهة على أمل أن(الارهابُ لم يثننا من أنْ نمضي قُدماً لبناء دولة القانون) من خلال الضرورة الدائمة لـ(نزع فتيل الارهاب) وتساوقا مع ذلك جاءت الفقرتان(اولا وثانيا من المادة٧) تباعاً لتؤكد ان على (حظر كل كيان أو نهج يتبنى العنصرية أو الارهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي أو يحرض أو يمهد أو يمجد أو يروج أو يبرر له،....) و(تلتزم الدولة محاربة الارهاب بجميع اشكاله، وتعمل على حماية اراضيها من ان تكون مقراً أو ممراً أو ساحة لنشاطه)[١١].

تشير لغة التحليل المنطقي لفقرات الدستور الى ثبات فكرة المواجهة التي تلزم صانع القرار العراقي بضرورة الحد من النشاط الارهابي حينما عده ظاهرة انتقائية تديم حالة أثارة القلق نتيجة لما يلتصق به من أعمال عنيفة متكررة ترتبط بأسباب سياسية ودينية واجتماعية وغيرها[١٢].والية المواجهة تحتم على نخبنا صياغة عقيدة استراتيجية خاصة تكون معيارا يسترشد به لمكافحة الارهاب بعد تضمينها بمجموعة متكاملة من الأنشطة والتقنيات والإستراتيجيات التي تستخدمها الحكومة عبر مؤسسات الأمن والدفاع لمواجهة الإرهاب

عسكريا كإجراء سريع، أو إصلاحياً من خلال حزمة إجراءات إقتصادية وسياسية غايتها حلحلة المشكلات المتعلقة بضعف التنمية بكافة الميادين، أو فكرياً من خلال التوعية والمناصحة، وهذه باجمعها تمثل تدابير متينة تقوم بها كافة مؤسسات الدولة واشراكها في أية معالجة حقيقية للإرهاب ومسبباته، وبالتوازي مع هذه الإستراتيجيات لابد لصانع القرار تبني التدابير التي تدعم بدورها فكرة اتباع سياسات كبح الإرهاب في موطنه قبل ظهوره من خلال التشديد على أهمية السياسات الناجحة لفرض القانون وعدم ترك السلطة بمفهومها المؤسساتي الديمقراطي للفراغ(١٣).

وهنا ستكون لدينا المقدرة على توليد مجتمع يتفاعل رمزيا مع مخرجات العقيدة الاستراتيجية في تبنيها لقرارات استراتيجية مركزية(اداء استراتيجي) بقصد افراغ الجماعات المتطرفة من أرهابها، والحال يفرض على نخبنا بكافة مستوياتها توظيف مخرجات التقدم التكنولوجي والمعلوماتي والاستخباراتي وتسخيره لبناء مجتمع دولة المواطنة الذي تعزز في ظله عقيديا– بعيدا عن التخندقات الضيقة- خيارات محاربة الارهاب، ودليلنا في ذلك ان تلك المخرجات خدمت العقيدة الاستراتيجية في بلدان العالم المتحضر في توجهها لحيازة العوائد المتسارعة ومحاكاة فكرة ثبات توالد المجتمعات المتغيرة بسرعة هائلة، لتنتفع من مخرجات التقدم نحو فلسفة التغيير الايجابي، ومجابهة الارهاب عبر تضييق هامش المناورة في الوصول الى الاهداف الاستراتيجية التي يؤمن بمشروعيتها بدلالة توظيف المخرجات نفسها من خلال الظهور بتهديد جديد تحمل في ثناياها مخاطر جمة تمثلت لإثبات قدرته على استثمار مسيرة التكنولوجيا في انتقاء الاهداف الحيوية في الهجمات الارهابية، وهذه تمثل سجية ما تختطه الجماعات الارهابية لنفسها من غايات تلتمسها عبر التهديد المحلي والدولي العابر للحدود نحو مجتمعات الدول غير المستقرة امنيا(١٤) وهو ما يوجسنا خيفة لان ماعاناه العراق حتى اليوم، وسيظل يعانيه حتى الغد، يتلخص بجزء كبير منه بآفة الارهاب التي لا تتطلب معالجته المعاملة والتعامل بل بالمواجهة والمحاربة(١٥).

بناءً على ماتقدم نجزم القول أن العقيدة الاستراتيجية الخاصة بمكافحة الارهاب تعد مهمة على المدى الطويل لأنها تعمل على إضفاء الطابع الأمني على التهديد الارهابي، وهو ما يعني رفعه من مشكلة جنائية بشكل أساسي يمكن معالجتها من قبل الشرطة والقضاء على وفق ما يسمى "نموذج العدالة الجنائية" إلى تحد أساسي لدولتنا، وإلى نظامها السياسي ، وإلى نسيج مجتمعنا وطريقتنا في الحياة، وتتمثل ميزة نهج هذا النوع من العقيدة مستقبلاً في منحنا الثقة في أن القتال يمكن أن ينتقل إلى الأعداء الإرهابيين وقواعدهم الخارجية وحواضنهم في الدول الاخرى بعد الاتفاق معها، وهنا ستكون العقيدة الاستراتيجية مدعاة لإقامة تحالفات/ علاقات استراتيجية تستخدم المؤسسات الامنية ولاسيما الجيش وما يرتبط به من تشكيلات لحفظ الامن الوطني من خارج حدود الدولة دون اي تناقض مع القيود الدستورية المنظمة لعمل تلك القوات(١٦).

المبحث الثاني

فاعلية العقيدة الاستراتيجية كمدخل لاستدامة اداء مؤسساتي ضامن للأمن الوطني العراقي.

اذا ما التمسنا فكرة وزير الخارجية الامريكي الأسبق(هنري كيسنجر) الذي أكد" أن كل دولة عندما تقوم بصناعة إستراتيجيتها فإنها تمتلك عدداً من البدائل والخيارات لصناعة



إستراتيجيتها ولكن الخيار الحاسم وقرارها النهائي يعتمد على العقيدة الإستراتيجية التي تعتنقها ويتلخص دور العقيدة الإستراتيجية في تشخيص الاخطار المحتملة وتحديد أساليب مواجهتها واختيار الأهداف الممكنة والقابلة للتنفيذ والوسائل الكفيلة بتحقيقها"(١٧). وتوظيفها في خدمة ماتمت قراءته – اعلاه-من افكار، سنصل الى صيغة عمل مؤسساتية تُجْمَلُ فحواها ان صانع القرار العراقي لابد له من تبني عقيدة استراتيجية خاصة بمكافحة الارهاب تسمح له بالمواجهة والمحاربة عبر تبني تكتيكات ناجزة لشرعنة فعل تسوية المخاطر الارهابية لا ادارتها فحسب بعيداً عن خيارات ردة الفعل التي مثلت معيارا لاختبار مناجزة العدو بعد تقديم الكثير من التضحيات التي جعلت من العراق بعد عام ٢٠٠٣ بأدائه الإستراتيجي الحالي يمثل الانموذج (١) في العالم الذي يتحمل وزر اعادة معمار وجوده من خلال البناء والتصدي للتحديات لاسيما تلك التي من جنس التحديات العالمية (مكافحة الارهاب) لتتساوى لديه عقيدة القتال مع عقيدة البناء، وبقدر ما تمثل تلك الحقيقة صفة التمييز الاولى، تمثل ايضاً اشكالية دراسية بحاجة الى التصدي لها(١٨). عبر تبني مثل هذه العقيدة التي تكون بمثابة تشريع داخلي لمكافحة الارهاب الدولي، والتي يرجى من صياغتها تفعيل تدابير وقائية تخدم بها منظومة الامن الوطني ونقل صورة مثلى على الوفاء بالالتزامات المترتبة علينا بمقتضى الاتفاقات الدولية التي نكون طرفا فيها(١٩). وهنا تحديدا سنرسم واقعا حقيقيا عن مداراة نرجسية دورنا كدولة فاعلة في محيطها الاقليمي والدولي بعيدا عن لغة التجريح التي نوصف بها على اننا دولة يُدام على ساحتها نشاط الارهاب الدولي.

وهنا نقول ان العقيدة الاستراتيجية ستعمل على جلد ذات النخب العراقية نحو تبني اداء مؤسساتي شامل وعلى الاخص المؤسسات الامنية منها نحو تطبيق قانون مكافحة الارهاب – بعده حجر اساس بناء العقيدة الاستراتيجية بعد الدستور- الذي صادقت عليه مؤسسة الرئاسة في القرار رقم (١٣-ب) الصادر في ٢٠٠٥/١١/٧، بعد تشريعه في الجمعية الوطنية من نفس العام والذي أكدت على ان الاسباب الموجبة للتصويت عليه جاءت بفعل" فداحة الأضرار الناتجة عن العمليات الإرهابية إلي الحد الذي باتت تهدد الوحدة الوطنية والسعي إلي إقامة نظام ديمقراطي تعددي اتحادي يقوم على سيادة القانون وضمان الحقوق والحريات ودفع عجلة التنمية الشاملة والتي تتطلب إصدار تشريع من شانه القضاء علي العمليات الإرهابية والحد من التفاعل مع القائمين بها بأي شكل من أشكال الدعم والمساندة"(٢٠). عندها سيكون المحافظة على أمننا الوطني من الهجمات الارهابية هو محك عمل العقيدة الاستراتيجية التي تجيز لصانعي استراتيجيات/ تكتيكات المواجهة ومنفذيها من نمذجة اداء المؤسسات اجمع باتجاه انتخاب التدابير الوقائية التي اشار لها القانون الجنائي في قانوني(العقوبات واصول المحاكمات الخاصة بمنع وقمع الإرهاب في العراق)، بل ويمتد الامر الى مستوى فوق محلي حينما تشرع تدابير المواجهة الى تعزيز سيل التعاون مابين العراق ومحيطه الاقليمي في مجالات الانذار المبكر في التعقب المشترك لنشاط الجماعات الارهابية وتبادل المعلومات الذي يوجب مساهمة مشتركة فعالية في ميادين الامن الحدودي والجمارك والعمل الاستخباري، وقد يصل الامر الى ابرام الاتفاقيات تكون مقدمة لإقامة علاقات استراتيجية مع دول الطوق - التي لطالما مثلت ساحة لانطلاق الجماعات الارهابية- نحو عدم توفير مأوى للإرهابيين ومنع دخولهم أو تسللهم او السماح لهم بالتدريب او التسليح بالإضافة الى أساليب عملهم وتمويلهم، وهذا سيسمح دون ادنى شك بعمل مؤسساتي مشترك للجانبين، يسمح لهم بالتشاور مشروع امني ميداني/ استخبارتي

متكامل يسمح للأطراف بالاطلاع على البيانات الخاصة بالإرهابيين قبل القيام بأية عملية ارهابية ضد أمن وسلامة الأمن الوطني العراقي(٢١) وهنا يمكننا القول أن هذه العقيدة الإستراتيجية هي الأساس في تحديد المدرك الاستراتيجي واتجاهاته(٢٢).

وهذا سيجيز لنا القول أن عقيدتنا الاستراتيجية اثبتت قوامة أمننا الوطني حينما أمنت لنفسها اداء مؤسساتي يلتمس تدابير وقائية ذات بعد وطني واقليمي ودولي لمكافحة الارهاب عندها سيكون العراق بعقيدته الاستراتيجية/ الامنية صانع فعل المواجهة خاصة حينما يرسخ لدى جيرانه قوامة فكرة أن التهديد الحالي بهجمات إرهابية هو تهديد لأمن الجميع، فمع تطور التكنولوجيا سيزداد الخطر أكثر من ذي قبل، ذلك ان الفعل الارهابي اليوم قد لايكون من قبل مجموعة كبيرة من الافراد الفاعلين من غير الدول، اذ أن الفرد له قدرة التهديد للأمن المجتمعي/ الوطني لدولة/ لعدة دول في آن معا، بدليل أن الفضاء السيبراني أثبت ارهاب المتطرف يمثل تهديدا اقليميا لا يستهان بها، وهنا تثبت لنا صحة افتراض منظر الحرب الصيني(سن تزو): "اقتل واحدًا ، أرعب ١٠٠٠٠ ."، لذلك يرشدنا القرن الحادي والعشرين أننا لم نعد بحاجة إلى مجموعة منظمة لتوليد هذا الإرهاب، بل يكفي فرد واحد في الوقت الحاضر(٢٣). وهذا الحال يبقى متاحا مع التسليم أن الإرهاب يمكن أن يكون فعالًا في تحقيق عوائد تكتيكية، حتى في الوقت الذي تكون في مهمة تحقيق الاهداف الاستراتيجية غير فعالة(٢٤).

وهنا نقول ان العقيدة الاستراتيجية في هذا المجال تبقى قيمتها عالية لأنها ستجعلنا امام ثلاثة متغيرات قوة في رصيدنا:

١. تمنح صانعي القرار في الدولة العراقية المقدرة على مواجهة الارهاب من خلال فعل استراتيجي استباقي قبل وقوع الهجمات الارهابية، لابل و ردة فعل ذات فاعلية وكفاءة عالية حتى مع وقوعها، وهذا يرجع الى تكامل الاداء الاستراتيجي المؤسساتي لكل الهيئات بشان عملية المواجهة لأنها- بعد ادراك الخطر استراتيجيا- امدتهم بالتخطيط الاستراتيجي كعملية متكاملة يتم بها تحديد رسالة الدولة واهدافها المراد تحقيقها بهذا المجال، بعدما قامت بتحليل البيئة الداخلية والتعرف على نقاط الضعف والقوة، وقراءة واقع البيئة الخارجية لتحديد الفرص والتهديدات التي تواجهها لصياغة قرارات استراتيجية ضامنة لتحقيق الاهداف المرسومة

٢. تضع امامنا خططاً استراتيجية فاعلة للمواجهة مع الجماعات الارهابية مستقبلا، اي انها تساعدنا على استشراف مستقبل المواجهة لاسيما بعد احكام مؤسساتنا الامنية قبضتها على كل منابع الارهاب داخليا، وشروع حكوماتنا للتعاون في تدابير مكافحة الارهاب خارجيا مع الدول المجاورة، عندها ستكون العقيدة الاستراتيجية خير وسيلة في رسم سيناريوهات تعتمد على مخرجات فكر المخططين الاستراتيجيين الامنيين وتوقعاتهم في اطار عملي قابل للتطبيق يمنحنا قوة مواجهة التحديات الارهابية والتغلب عليها بعدما وظفنا امكانات القوة لدينا على مستوى كل مؤسسة.

٣. الاهم من كل ذلك سيكون الأداء الإستراتيجي الناجز لفعل المواجهة ذو ابعاد قيمية يعكس بتوظيفه روح العقيدة الاستراتيجية التي انجزته ادراكا وتخطيطا، عندها ستكون لدى نخبنا السياسية عملية استباق النتائج المترتبة الايجابية(الانتصار في المواجهة)، ذلك الاداء الاستراتيجي هو نتاج جهد مشترك لأداء مؤسساتي متكامل عمل بكل قوة ترجمة الخطط الإستراتيجية وفقا للنظرة الشاملة لعمل الدولة وتصرفها وعلى نحو يُمكنً متخذي القرار



الاستراتيجي ومنفذيه من الاستجابة السريعة والتكيف مع المتغيرات غير المتوقعة والسريعة في البيئتين الداخلية الخارجية، وهنا سيكون الأداء الإستراتيجي ليس مجرد إعادة ترتيب الخيارات أو إجراء تبدلات في أمور جوهرية وأساسية مهمة، بل هو خلق للظواهر التي تؤطر المبدأ العام وتزوده بالقدرة اللازمة لصياغة التدابير الخاصة بها، ولهذا دائماً ما نرى سلوك القادة وقد إتخذ صيغة المبادرة في عرضهم للحلول الإستراتيجية أو صيغة الأداء المتقن في أنّجاز الأهداف[٢٥].

واخيرا نجمل القول أن فاعلية العقيدة الاستراتيجية كاطار ضامن للأمن الوطني العراقي، يتحقق عبر انشاء مؤسسات مختصة بهذا الشأن تسند لها المهام الاتية:

١. الاسناد المتبادل لقضايا الامن الوطني ما بين القوات المشتركة العراقية، وقوات الشرطة العراقية وقوات متعددة الجنسيات.
٢. منظومات القيادة السيطرة وتشمل، الهيئة الوزارية الامن الوطني، هيئة تنسيق الاستخبارات الوطنية، الهيئة الوزارية للامن الوطني.
٣. آليات التنسيق من خلال، المركز الوطني للعمليات المشتركة، مركز التحليل الاستخباري، مركز التخطيط المشترك، ومركز تنسيق العمليات في المحافظات[٢٦].

المبحث الثالث

أثر العقيدة الإستراتيجية في نمذجة الأداء الإستراتيجي للمؤسسات الأمنية في مكافحة نشاط الجماعات الإرهابية في العراق.

تشير الدلائل الواقعية الى أن الامن الوطني العراقي اضحى حبيس العقيدة العسكرية، حتى بدت وانها المجال الأهم الذي نتوق دوما نحو تطويره وتحسين مدخلاته ومخرجاته مع تطور الظروف والاوضاع المحلية والدولية، غير أن ذلك ليس فيه مثلبة او نقطة ضعف تُحسب على نخبنا، ذلك أن الارهاب له مقدرة التكيف مع تطور الظروف الدولية ويحاكي باستراتيجياته طبيعة الاهداف المبتغاة حتى في أكثر الدول أمنا واستقرارا، و ماالأعمال الارهابية في المملكة المتحدة وفرنسا ومن قبلها الولايات المتحدة الا دليل على ذلك، لتمثل العقيدة العسكرية بفعل موجة الارهاب المحدثة مقتربا فكريا يختصر عقيدة الجزء الاكبر من العقائد السياسية لنظم الكثير من الدول حتى المتقدمة منها.

هذا الحال يفرض علينا كبلد خسر بفعل الارهاب الكثير من بناه التحتية وقواه البشرية، ان يجعل بناءه الامني مربوط بكليته على الاداء العسكري والعقيدة العسكرية، والتي هي كمضمون لم تكن مستقلة بذاتها لأول وهلة، بمعنى انها لم تعد مرجعية شاملة للأداء الإستراتيجي رغم حيوية مكانتها فيه، فهي جزء من الفلسفة السياسية للدولة وتأخذ منها مضمونها واتجاهات البناء له، وهي المفصحة عنها ايضاً، الامر الذي يجعل العقيدة العسكرية تمثل موضوعاً اطاره كبير يمتد عمودياً من اعلى التنظيمات السياسية في الدولة ويتدرج حتى ادنى المستويات العسكرية الى ان يصل الافراد[٢٧]. لذلك لا ضرر في أن تختصر العقيدة العسكرية فعل العقيدة الاستراتيجية حينما تعمل على وضع أساسيات تقييم المخاطر وإدارتها وتسويتها كمقدمة لحماية الامن الوطني وفي مقدمتها بناه التحتية الحرجة على وجه الخصوص وبكافة المجالات الخاصة بمختلف مؤسسات الدولة، وهذا دون ادنى سيعطي لصانع القرار الاستراتيجي رؤية مستقبلية تتجاوز التهديد الحالي الذي تشكله الجماعات الارهابية بالمسماة بكيان(داعش) المتطرف[٢٨].



ومع جدية ماتقدم ذلك، نقول ان العقيدة الاستراتيجية ستبقى الضمان الاكثر فاعلية لتقويم عدم كفاءة بعض السياسات العامة ذات الطابع العسكري الخاصة بمكافحة الارهاب، ذلك فاعليتها تدفع بمؤسسات الدولة كافة وتحديدا الامنية منها الى أن تبذل قصارى جهدها لتوفير بيئة معادية لبقاء الجماعات المتطرفة، بمعنى أن العقيدة الاستراتيجية ستعمل على تأطير(نمذجة) عمل المؤسسات الامنية عبر الزامها بتفعيل سياسة مكافحة الإرهاب التي تجمع سلسلة من الأدوات السياسية والقانونية والأمنية بالقدر الذي تجعل من العنف السياسي غير فعال ومؤثرا من حيث الجوهر ، بل والاهم من ذلك ان العقيدة الاستراتيجية تجعل كل من الحكومات والمجتمعات المتضررة من الإرهاب ومنها العراق مصلحة خاصة في إلقاء نظرة فاحصة على قضية فعاليته كخطر دائم يستلزم دوما التصدي له من قبل المؤسسات الامنية فضلا عن الاخرى في المجتمع[٢٩].

وبقدر تعلق الامر بالمؤسسات الامنية التي على يقع عاتقها مهمة مكافحة الارهاب كوظيفة أمنية ومجتمعية يختصر وقع تأثيرها اداء عسكري ذو صبغة استراتيجية امنية يسترشد بالخطط والتكتيكات التي تصدرها نخب صنع القرار الاستراتيجي لمكافحة موجات الجماعات الارهابية باستخدام مصادر القوة المتوفرة على المديين القصير والطويل[٣٠]. وقد كان من نتيجة ذلك هو ان المؤسسات الامنية بكافة تشكيلاتها اثبتت صدق ما تؤمن به من عقيدة عسكرية قائمة على وحدة مسار الدفاع عن العراق كوحدة مجتمعية جامعة بغض النظر عن اثنياته وعرقياته ومذاهبه وطوائفه، ليكون هَمَّ تلك القوات استرجاع الارض وحماية المدنيين أثناء العمليات العسكرية لذلك نقول أن وحدة العقيدة العسكرية يجب ان تكون مدخلا رئيسا يرتجى منه صياغة عقيدة استراتيجية تعمل على نمذجة اداء القوات الامنية نحو هدف اسمى يتعلق باستمرار نهج الفعل العسكري الضامن لإبقاء العمليات العسكرية المشتركة لحماية المناطق التي تم تحريرها، لان ذلك يعني أن الحكومة بمؤسساتها الامنية تكون قريبة من مواطنيها بالقدر الذي لا يسمح أن تخلق داعش اخرى، فحركية التوجيه العملياتي في مثل تلك المناطق يعني ان المؤسسات الامنية وصلت الى عتبة الممارسات المثلى التي تؤهلها الى النصر العسكري بعيدا عن تعريض المدنيين الى الخطر مع كل موجة مواجهة[٣١].

لذلك نقول ان العقيدة الاستراتيجية الخاصة بمكافحة موجة الارهاب، ستبرز الحاجة الى ضرورة تطوير العقيدة العسكرية القتالية للقوات العراقية والقوات الامنية، لتوظيفها بشكل مشترك وبنسق اداء قتالي موحد، لحفظ الامن والنظام في العراق من خلال شن الحرب وبالتعاون مع قوات التحالف الدولية، ضد قوى التمرد والارهاب والحفاظ على ارض العراق وشعبه. وهذا الحال ينطبق على الاداء العسكري لكافة قوات المؤسسات الامنية، وعلى راسها جهاز مكافحة الارهاب الذي يعد منذ سقوط النظام الديكتاتوري ابرز التشكيلات العسكرية العراقية الضاربة الاكثر خوضا للمعارك ضد التنظيمات الارهابية، والذي وصف قوة وطنية مسلحة ينظم عملها الاداري والميداني قانون جهاز مكافحة الارهاب رقم(٣١) لسنة٢٠١٦ الذي اصدره مجلس النواب العراقي، وما يضفي على فاعليته العسكرية قوة هو استقلاليته عن وزارتي الداخلية الدفاع لأنه مرتبط بمكتب القائد العام مباشرة، لكنه في الوقت عينه يشترك في عمله العسكري مع كافة التشكيلات الامنية التي التزمت بقانون مكافحة الارهاب رقم (١٣) لسنة٢٠٠٥، الذي اخذ على المح قانونيا الى ضرورة تبني الاجراءات الوقائية المشتركة في مكافحة الفكر المتطرف ومحاربة التنظيمات الارهابية. وهذا ما ثبت عمليا حيما استطاع الجهاز

بمعية القوات الامنية لمختلف التشكيلات العسكرية كالشرطة الاتحادية وقوات الجيش العراقي وفصائل الحشد الشعبي وبمساندة من قوات التحالف الدولي من دحر التنظيم الارهابي عسكريا بصورة نهائية من العراق ، وعلى اثر الانتصارات التي حققها الجهاز الى جانب تميزه في التنظيم والتدريب صنف الجهاز من قبل دوائر غربية لمرات عدة كخامس اقوى جهاز عسكري في الشرق الاوسط، ونقلت وسائل إعلام عالمية، في ١٤ تشرين الثاني ٢٠١٦، عن الجنرال المتقاعد آرثر دينارو، الرئيس الأسبق لأكاديمية ساندهيرست العسكرية الملكية البريطانية، ومستشار وزارة الدفاع البريطانية لشؤون الشرق الأوسط، إن "الجيش العراقي يستحق هذا اللقب كونه سيكون قد حرر أراضي كبيرة المساحة تعادل مساحة خمس دول عربية وأكثر من الكويت والامارات وقطر والبحرين والأردن مجتمعة[٣٢].

لذا تعد العقيدة الاستراتيجية ضرورة لازمة لإنجاز مهام الجهاز في مجال مكافحة الارهاب، لأنه وبحسب ما اولك اليه من واجبات بهذا الشأن يعد الاكثر واقعية في حلحلة الكثير من الاشكالات تحدد في ضوئها سياسة الدفاع وطبيعة ونوع التهديدات الحالية والمستقبلية، لاسيما الداخلية خاصة تلك التي تتعلق مكافحة الارهاب والتمرد، وهو مايمثل اصل بناء الجهاز كمؤسسة عسكرية وطنية محترفة تمثل كافة اطياف الشعب العراقي وهي جزء من حسن توظيف ممكنات القوة العراقية التي ستدخل في النهاية صميم بناء القوة وتطويرها وبما يوازي التهديدات المحتملة. فحسن النظر للعدو المستقبلي داخلياً واقليمياً، الا وهو الارهاب، دفع صانع القرار الى تشكيل قيادة عامة لقوات مكافحة الارهاب، متمثلة بالنوعية والكمية والتدريب والتسليح والتجهيز المتطور، ومجهزة بقوة جوية خاصة بها لإسنادها ونقلها، بحيث يمكنها تغطية مساحة العراق الجغرافية من اقصى الشمال الى اقصى الجنوب، وهي قوة فريدة من نوعها في المحيط الاقليمي. وهو مايدعم في النهاية الرؤية الاستراتيجية القائمة على ضرورة الاهتمام بالعقيدة الاستراتيجية كاطار يدعم فاعلية اخيراً الاهتمام بالعقيدة العسكرية الجديدة المدعمة بالقيم المؤسساتية والتنظيم، لاسيما وأن القيم المركزية وجوهرها يكمن في اقرار المنتمين الى القوات المشتركة العراقية بمبادئ الخدمة، الولاء، السلطة المدنية المنتخبة، المهنية وعدم التدخل في الشؤون السياسة المحلية والايمان بان لا دور للقوات المشتركة في عملية تداول السلطة، الوحدة الوطنية، القيادة المدنية العسكرية القومية والتي سوف تلهم قواتنا الامنية على تحقيق النجاح في تنفيذ مهامها، التمثيل، النزاهة، امن المعلومات، الشفافية واخيراً امكانية تحمل التكاليف[٣٣]، وهذا مجمل سر العقيدة الاستراتيجية التي يجب ان تكون عنوانا يبرز قيمة الوطن فوق كل شيء

الخاتمة.

ان تمسك صانع القرار السياسي العراقي بالعقيدة الاستراتيجية الخاصة بمواجهة الخطر الداهم للجماعات الارهابية يعني ان هناك ثمة رؤية قويمة يُدرك بها حجم المخاطر التي تمثلها ظاهرة الارهاب الدولي على الامن الوطني / المجتمعي، حتى ان تلك العقيدة ستكون المحفزة لقرارات استراتيجية تفصح عن خطة عمل استباقية للفعل الاجرامي قبل وقوعه، عندئذ نقول ان تلك العقيدة احكمت اثرها في الاداء الاستراتيجي نحو تحجيم الخطر وصولا الى ادارته وربما بشكل كبير تسويته

لذلك لاضير من القول أن العقيدة الاستراتيجية هي السر الذي يُفصح لنا عن كيفية نجاح المؤسسات الامنية في تكتيكاتها لمواجهة موجة الارهاب، لابل انها توفر الغطاء الشرعي

والقانوني لاتخاذ التدابير اللازمة لمكافحته طبقا لما يمليه قانون مكافحة الارهاب في العراق وهذا في النهاية يخدم فكرة اعداد اجهزة أمنية قوية وعلى درجة عالية من التأهب تكون قادرة مواجهة التنظيمات التكفيرية فضلا عن أنها ستسهم في حفظ الامن والاستقرار وحماية الارواح والممتلكات والمحافظة على حقوق الانسان العراقي وحرياته الاساسية.

الهوامش والمصادر

(1)Wikipedia , the free encyclopedia , http://en.wikipedia.org/wiki/doctrine.

(٢) جيمس أندرسون، صنع لسياسة العامة، ترجمة د. عامر الكبيسي، ط٥، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣، ص٥٥

(٣) عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة، ج٤، ط٥، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ، ٢٠٠٩، ص ص ١٣٥-١٣٦ .

(٤) وليد عبد الحي، المدخل الى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، المركز العالمي للدراسات السياسية، بيروت،٢٠٠٢، ص١٩.

(٥) عبد الرحمن حسن الشهري تطور العقائد والاستراتيجيات العسكرية ، ط١ ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ، ٢٠٠٣ ، ص٦٤.

(٦)د. منعم صاحي العمار، صناعة الهدف وتحديده: دراسة في الثوابت الاستراتيجية، مجلة دراسات دولية، العدد٤١، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠١،ص٨.

(٧) د. منعم صاحي العمار، شيماء تركان صالح، الأمن الوطني العراقي ومكافحة الإرهاب، مجلة دراسات دولية، العدد ٦١، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٥، ص ص ٢٩-٣٠.

(8)Diego Muro and Others, When Does Terrorism Work?, Routledge Studies in Extremism and Democracy, London, 2019, p1.

(٩) غلين غوتسيليغ ، بول غليسون، قمع تمويل الإرهاب: دليل للصياغة التشريعية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ٢٠٠٣، ص٧.

(١٠) عن اهمية العقيدة في المجال الاستراتيجي، ينظر د. عبد القادر محمد فهمي، المدخل الى دراسة الاستراتيجية ، ط١ ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٩، ص ١٧ ومابعدها.

(١١) مجلس النواب العراقي، دستور جمهورية العراق، بغداد، ٢٠٠٦، ص ص ١-٦.

(12)Florian Hartleb, Lone Wolves: The New Terrorism of Right-Wing Single Actors, Springer Nature Switzerland AG, Cham, 2020, p29

(١٣) محمد فتحي عيد، اسهامات المؤسسات والهيئات الدولية في التصدي للإرهاب والقرصنة البحرية، منشورات أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ، الرياض، ٢٠٠٦، ص١٤٨.

(14)Peter Lehr, Counter-Terrorism Technologies: A Critical Assessment, Springer Nature Switzerland AG, Cham, 2019, p1.

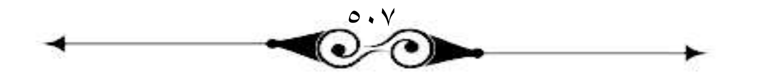
(١٥) د. عامر حسن فياض، العراق وقضايا ليست اخرى، مجلة قضايا سياسية، العددان ٤٥-٤٦، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٦، ص أ.

(16)Peter Lehr,OP ,Cit , p4.

(١٧) هنري كيسنجر، العقيدة الإستراتيجية الأمريكية ودبلوماسية الولايات المتحدة، ترجمة: حازم طالب مشتاق، دار واسط، بغداد، ١٩٨٧، ص ص ٤٥-٤٦.

(١٨) د. منعم العمار ، العقيدة العسكرية العراقية الجديدة "دراسة في نظم تشكيلها"، مجلة قضايا سياسية، العددان ٢٤-٢٥، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠١١، ص٥.

(١٩) د. محمد عزيز شكري، المدخل الى القانون الدولي العام وقت السلم، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢، ص٥١.



[٢٠] ذاكر خليل العلي، قانون مكافحة الارهاب رقم(١٣) لسنة ٢٠٠٥، ط١، مكتبة الجيل العربي، الموصل، ٢٠٠٧، ص٥.
[٢١] مجموعة باحثين، استراتيجية الامن الوطني العراقي ٢٠٠٧-٢٠٢٠، ط١، مستشارية الامن الوطني العراقي، بغداد، ٢٠٠٧، ص ص٨-٩.
[٢٢] ضاري رشيد الياسين، فلسفة السياسة الخارجية الامريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد٢١، ٢٠٠١، صـ٣٦.
[23]Florian Hartleb, Op, Cit, p1
[24]Diego Muro and Others, Op, Cit , p1.
[٢٥] د. منعم صاحي العمار، منازعات الذات: هل بمقدور الديمقراطية ضبط العلاقة بين الإستراتيجية والتغيير: الولايات المتحدة الامريكية انموذجا)، ط١، مكتبة الغفران للطباعة، بغداد، ٢٠١٢.، ص ١١١.
[٢٦] د. منعم صاح العمار ، مصدر سبق ذكره ص ١٢.
[٢٧] في هذا المعنى، انظر، منعم العمار، امريكا وجدلية المواجهة، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد٤٢، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، بغداد، ص١٥.
[28]Peter Lehr, Op, Cit, p1.
[29]Diego Muro and Others, Op, cit, p1.
[٣٠] د. حاكم احسوني الميالي، محمد جاسم رسن، دور التخطيط الاستراتيجي في مكافحة الارهاب: وزارة الداخلية انموذجا، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٢، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، الكوفة، ٢٠١٧، ص٢٥٩
[٣١] مجموعة باحثين، سياسات وممارسات حماية المدنيين دروس من عمليات القوات العراقية ضد داعش في المناطق المأهولة بالسكان، مركز حماية المدنيين في الصراع، واشنطن، ٢٠١٩ ، ص١

[٣٢] اسعد كاظم شبيب، جهاز مكافحة الارهاب القوة الضاربة في العراق الاهداف التأسيسية والمحددات القانونية، موقع كتابات الالكتروني، ٢٠١٩/١٠/١٢: https://kitabat.com/2019/10/12/281891/.

[٣٣] للاستفاضة أكثر : راجع د. منعم صاحي العمار، العقيدة العسكرية دراسة في نظم تشكيلها ، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٥-١٧.

تجربة وجهود

د. عبد الله بن ظافر الشهري

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف
خلال الفترة (١٩٨٠ـ٢٠٢٠م)

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه الورقة مقدمة للمؤتمر العالمي الدولي الذي يعقده جهاز مكافحة الإرهاب العراقي بعنوان (جهاز مكافحة الارهاب والتحديات الوطنية والإقليمية والدولية) في مدينة بغداد.

المحتويات: تتكون هذه الورقة من جزئين على النحو التالي:

الجزء الأول: يحتوي (نبذة تاريخية عن مراحل تطور الجامعة، واحصاء لجهودها في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف بالأرقام).

الجزء الثاني: أنواع الأنشطة وأسمائها وعناوينها.

١. نبذة تاريخية عن الجامعة

في إطار السعي العربي نحو تحقيق تكامل الجهود المشتركة في مجال مكافحة الجريمة والانحراف والوقاية منهما ودعم ميادين العدالة الجنائية، برزت الحاجة الماسة إلى إقامة كيان علمي للعمل العربي الأمني المشترك.

الفكرة والنشأة ١٩٧٢ ـ ١٩٨٠م



وجاءت فكرة إنشاء الجامعة مع انعقاد أول مؤتمر لقادة الشرطة والأمن العرب في مدينة العين بدولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٣٩٢هـ (١٩٧٢م)، ثم أصدر المؤتمر الثاني لمجلس وزراء الداخلية العرب، الذي عُقد في مدينة بغداد بتاريخ ٢/١١/١٣٩٨هـ (٤/١٠/١٩٧٨م)، قرارًا بإنشاء المعهد العربي للتدريب ليتولّى الدراسات والبحوث الخاصة بالدفاع الاجتماعي ضد الجريمة، بالإضافة إلى التدريب، ثم تم تغيير اسم المعهد إلى المركز العربي لدراسات الدفاع الاجتماعي في العام ١٩٧٩م، وفي المؤتمر الثالث لوزراء الداخلية العرب، الذي عُقد في مدينة الطائف في العام ١٩٨٠م، صدر قرار بتغيير الاسم إلى المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

١٩٨٥م

وبمبادرة كريمة من حكومة المملكة العربية السعودية، ورعاية كريمة من قيادتها، تمت استضافة مقر الجامعة في مدينة الرياض، وحظيت منذ ذلك الوقت وحتى العهد الزاهر لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود - حفظهما الله - بالدعم المادي والمعنوي غير المحدود، وبمتابعة دائمة من صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سعود بن نايف بن عبد العزيز، وزير الداخلية رئيس المجلس الأعلى للجامعة الرئيس الفخري لمجلس وزراء الداخلية العرب، وإخوانه أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية العرب.



١٩٩٧م

وفي الدورة الرابعة عشرة لمجلس وزراء الداخلية العرب التي عُقدت في تونس في عام ١٩٩٧م، تم تغيير اسم المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب إلى «أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية»؛ وذلك تقديرًا من مجلس وزراء الداخلية العرب للجهود النبيلة التي بذلها صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود - رحمه الله - في بناء وتطوير مسيرة العمل الأمني العربي المشترك.



٢٠٠٤م

شهدت الأكاديمية مراحل تطويرية تمثّلت في ارتقاء المعاهد التي تضمها الأكاديمية إلى كليات؛ ما استدعى ضرورة إعادة النظر في اسم الأكاديمية ليواكب هذه التطورات فصدر قرار مجلس وزراء الداخلية العرب رقم ٧٠٤ في دورته الحادية والعشرين التي عُقدت في تونس في عام ٢٠٠٤م، متضمنًا تغيير اسم الأكاديمية ليصبح «جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية».



٢٠١٩ ـ ٢٠٢٣م
منذ بدايات نشاطها في عام ١٩٨٠م، برز هذا الصرح العلمي العربي إلى حيز الوجود ليقدم رسالة علمية أمنية متخصصة لرجل الأمن العربي، ويُسهم في تلبية احتياجات المؤسسات والأجهزة الأمنية بوزارات الداخلية، وأجهزة العدالة الجنائية والرعاية الاجتماعية بالدول العربية بمنهج علمي.. لتصبح، في غضون سنوات، في مصاف المؤسسات الجامعية العريقة، بل تتفرد بهذا الميدان وثيق الصلة بأمن المجتمع العربي بمفهومه الشامل ومؤخرًا تم إطلاق خطة الجامعة الإستراتيجية ٢٠١٩ ـ ٢٠٢٣م.



٢.جهود الجامعة في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف

تلقيت التكليف الكريم بالمشاركة في المؤتمر العلمي الدولي الذي ينظمه جهاز مكافحة الارهاب في الجمهورية العراقية بتاريخ ١٠ ابريل نيسان ٢٠٢١م بعنوان (جهاز مكافحة الارهاب والتحديات الوطنية والإقليمية) وتحديدا في المحور الاقليمي من محاور المؤتمر ، وحيث ان جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية هي جامعة عربية إقليمية ، وهي الذراع العلمي والتدريبي لمجلس وزراء الداخلية العرب ، وتعد واحدة من أهم المؤسسات التعليمية والبحثية العربية التي واجهت ظاهرة الإرهاب بأساليب علمية وعملية مدروسة، حيث شرعت منذ بداية انشائها أي ما يربو على أربعين عاماً تقريبا في معالجة قضايا الإرهاب من خلال الدورات التدريبية (دورات عامة ، دورات خاصة، دورات تطبيقية ، حلقات علمية) والندوات العلمية والورش والمحاضرات والمؤتمرات والملتقيات وبرامج علوم الأدلة الجنائية التي نفذتها محليا واقليميا ودوليا ، وعبر تخصيصها للعديد من المقررات الدراسية في مراحل (الدبلوم العالي ، الماجستير ، الدكتوراه) ، ومساهمتها عبر (دار جامعة نايف للنشر) بالعديد من الاصدارات العلمية في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف ، ونشرها للعديد من المقالات والبحوث في المجلات الأمنية المتخصصة (المجلة العربية للدراسات الأمنية ،ومجلة الأمن والحياة) التابعتين للجامعة .

وقد تمكنت الجامعة بفضل الله ثم بفضل تلك الجهود من الاسهام في تطوير ورفع كفاءة ومهارة منسوبي الأجهزة الأمنية العربية وزيادة معارفهم وتزويدهم بالمستجدات في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف عبر تنفيذ الجانب العلمي والتدريبي من الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب بمراحلها المتعددة، كما أسهمت في تغيير الصورة النمطية للعرب والمسلمين وإظهار مدى نبذهم للإرهاب من خلال البرامج التي تم تنفيذها بالتعاون مع العديد من الدول الأجنبية مثل الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، والنمسا، وتركيا وأذربيجان وماليزيا والصين، ناهيك عن تنفيذ ذلك في معظم الدول العربية،

وعليه فقد أحببت أن أسلط الضوء على اسهامات الجامعة في هذا المجال الهام (مكافحة الإرهاب والتطرف) بالأرقام والأسماء.

٣. اسهامات وجهود الجامعة بالأرقام في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف

- بلغت الرسائل العلمية في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف عدد (١٦١) رسالة في مرحلتي (الدكتوراه والماجستير).
- في مجال الإصدارات العلمية (الكتب) بلغ عدد الكتب في هذ المجال (٤٧) كتابا.
- المؤتمرات العلمية التي أقامتها الجامعة في هذا المجال محليا وإقليميا ودوليا بلغت عدد (٢٤) مؤتمرا.
- المحاضرات الثقافية العامة في هذا المجال بلغت عدد (١٨) محاضرة.
- البرامج التدريبية العامة في هذ المجال بلغت عدد (٢٤) برنامجا.
- البرامج التدريبية الخاصة في هذ المجال بلغت (١٠) برامج.
- البرامج التدريبية التطبيقية في هذ المجال بلغت (١٢) برنامجا.
- الحلقات العلمية المتخصصة في هذ المجال بلغت (١٠) حلقات.
- البحوث العلمية المحكمة المنشورة في المجلة العربية للدراسات الأمنية بلغت (١١) بحثا.
- المقالات المنشورة في هذا المجال في مجلة الأمن والحياة بلغت (١٤٤) مقالا.

٤. المشاركات الدولية للجامعة فى مجال مكافحة الإرهاب والتطرف كانت على النحو التالى:

- الاجتماعات التي عقدت مع لجان وخبراء التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب والجريمة، ومع المسئولين والخبراء العرب عن مكافحة الإرهاب والتطرف بلغت (١١) اجتماعا.
- المؤتمرات الإقليمية والدولية: بلغ عدد مشاركاتها في هذا المجال (١٦) مشاركة.
- الندوات الإقليمية والدولية: بلغ عدد مشاركاتها في هذا المجال (٩) مشاركات.
- الحلقات العلمية المتخصصة اقليميا ودوليا: بلغ عدد مشاركاتها في هذا المجال (مشاركتين).
- المحاضرات: شاركت الجامعة اقليميا ودوليا في هذا المجال بعدد (٤) محاضرات.
- الورش العلمية المتخصصة اقليميا ودوليا: بلغ عدد مشاركاتها في هذا المجال (٦) مشاركات.



5. **اسهامات الجامعة في الأنشطة التي نفذتها محليا وإقليميا ودوليا في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف مفصلة في الملزمة المرفقة.**
6. **أكرر شكري للقائمين على هذا المؤتمر وعاش العراق وشعب العراق حرا أبيا بكل مذاهبه وطوائفه وعرقياته،،،،،،**

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الأداء المؤسساتي العراقي في مكافحة الإرهاب ، ومستقبله بين الأداء المتواضع ، والطموح المنشود

أ.م.د. حيدر زوين
جامعة الكوفة – كلية الآداب.

د. عبد الكريم جعفر الكشفي
مدير تربية ديالى الأسبق

المقدمة

والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خير خلقه أجمعين محمد وعلى آله، وصحبه الغر الميامين ، وبعد تعد ظاهرة الإرهاب من الظواهر المقلة والمخيفة التي تهدد الانسانية جمعاء، وهي بحاجة إلى وقفة تضامنية ، خصوصا وأنها انتشرت بشكل مقلق في العقود الأخيرة، وعلى الرغم من اهتمام الانسانية جمعاء بظاهرة الإرهاب، إلا أنها لم تأخذ حيزًا كبيرًا من الاهتمام من قبل أصحاب الشأن والمسؤولين، في أغلب دول العالم، إلا أنهم لم يتوصلوا إلى علاج ناجع لهذه الظاهرة.

وقد تختلف دوافع العمل الإرهابي ، وأسبابه باختلاف نوع العمل ، ومصدره ، كفرد أو جماعة أو دولة ، وهي في كل الأحوال ردة فعل لعامل أو عوامل داخلية أو خارجية يكون الإرهاب تعبيرًا عنها، وتكون متباينة ومتعددة وتسعى الحكومات الإقليمية الدولية، إلى التدخل في شؤون هذه الحكومات ، وتعرقل مسيرة هذه المكافحة، فضلا عن غياب المهنية ، والفساد وغياب الدعم اللوجستي، وتبعية الدول والأحزاب وغيرها مما أثر هذا الأمر في كفاءة الأداء، وخصوصا إذا ما علمنا أن الإرهاب قد تمارسه : (حكومات أو مؤسسات أو أحزاب أو طوائف ، أو عِرقيات ، أو أفراد) .

إن طموحنا ان يكون هناك جهاز مهني مبني على أسس مهنية وعلمية، بعيدا عن الميول والاتجاهات، وغير خاضع أو متأثر بدول إقليمية أو دولية ،وأفراد من ذوي السمعة الحسنة، له دعم لوجستي ، ومعنوي من قبل الحكومات والشعب، حتى يستطيع أن يصل إلى كفاءة الأداء المطلوبة، والتي سيتناولها بحثنا بالذهاب ، ولأهمية هذا الموضوع دار بحثنا حول المحاور الآتية :-

المبحث الاول/الأداء المتواضع لجهاز مكافحة الإرهاب (الأسباب ، والدوافع) .
المبحث الثاني/كفاءة أداء جهاز مكافحة الارهاب ، والطموح المنشود.

المبحث الاول/الأداء المتواضع لجهاز مكافحة الإرهاب (الأسباب ، والدوافع) .

إن الأسباب التي تدفع الارهابيين لاختيارهم هذا السلوك المشين الشاذ والمشين يقوم على أسس فكرية ، وأيدولوجية تكفيرية متطرفة من أجل إيقاعهم خسائر كثيرة بالأشخاص ، والممتلكات ؛ بسبب انحرافهم في المبادئ الإسلامية والانسانية، والتوجهات الفكرية الدينية التي لا تمت للإسلام بصلة لا يرتضيها الله سبحانه ، ويرفضها المجتمع ، والثوابت الانسانية الأخلاقية، إن تحديد أهداف الإرهاب معروف للجميع فهي اقتصادية أو سياسية أو غرائز نفسية شاذة الغرض منها إشاعة : (الرعب ، والفوضى ، والدمار ، والخوف) ، ومن أجل غايات بعيدة كل البعد عن الدين ، وثوابته .



إن ظاهرة الارهاب تنطوي على مخاطرة شديدة بظهور عواقب من شأنها استفحال أعمال العنف، وتقويض شرعية الأنظمة الحاكمة التي تلجأ إليه، ودفعها لسلوكيات مناهضة لمبادئ الديمقراطية ، فضلا عن خلق بيئة يستثمرها، منظرو الحركات الإرهابية في عمليات التجنيد ، والاستقطاب (م/ مكافحة الارهاب : رونالد كريلينستن، ترجمة أحمد التيجاني، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية الطبعة ،٢٠١١م،ص٢٦).

إن هذا الأمر من دون شك يتطلب تضافر الجهود ، وعلى كافة الأصعدة : (الدينية ، والتربوية ، والاجتماعية ، والإعلامية) فضلا عن الجهود الأمنية ، التي تمثل حجر الزاوية في ضرب أوكار الإرهاب ، وقادته ، والعناصر الداعمة والممولة ، والمخططة له ، والممولين له، كما أن الجهود الدبلوماسية التي لا تقل شأنا عن الجهود الأمنية، التي تعرف العلاقات ، والحدود مع دول الجوار الجغرافي للعراق ، والتي يقوم قسم منها بتدريب الإرهاب ، ودعمه، وتأهيله بالشكل الذي يخدم مصالحها ، وأهدافها السياسية على حساب أرواح شعبنا العراقي.

لقد واجهت جهاز مكافحة الارهاب في العراق تهديدات ، وتحديات جسام من قبل الجماعات الإرهابية ، وقد واجهت الشعب العراقي كنتائج للهجمة الإرهابية التي حدثت بعد التغيير عام ٢٠٠٣م ، وعمل جهاز مكافحة الارهاب الإجراءات الواجب إتباعها من أجل الوقوف بوجه الإرهاب الظلامي ، والحد من الإرهاب وفكره الذي يعد دخيلا على المجتمع العراقي ، بعد أن كان وطننا مليء بالتعايش السلمي ، ولمختلف الطوائف على مر العصور، اتجهت التنظيمات الإرهابية في تنفيذ جرائمهم الشنيعة التي أوقعت العديد من الضحايا ، وكان الجهاز لها بالمرصاد ،إلا أن عمل جهاز مكافحة الإرهاب رافق عمله إخفاقات كثيرة ، علما أن المتطرفين الدينين ، وهم التكفيريون الذين لا يؤمنون بالآخر ، وبقايا النظام السابق الذين لا يؤمنون بالواقع العراقي الجديد ، وقسم من المتسللين المرتزقة من دول الجوار، علما أن الإرهاب على الصعيد العالمي والذي يقوم به فرد أو جماعة أو دولة ضد الانسان، ويكون ذلك بالتخويف ، والأذى ، والتعذيب ، والقتل بغير حق ، ودفعها سلوكيات مناهضة لمبادئ الديمقراطية، فضلا عن خلق بيئة يستثمرها منظرو الحركات الإرهابية.(م/ينظر: ديمومة المسألة الفلسطينية : جوزيف مسعد : دار الآداب، بيروت - ١٩٩٠م ، ص١١)

ولا بد أن نمر على أهم الأسباب التي جعلت أداء جهاز مكافحة الإرهاب متواضعا، وهي:-

١-غياب الوازع الديني : من خلال مخالفة الإسلام المحمدي ، و الشرع الإسلامي إذ يترتب عليه آثار جمة ، فمن خاف الله عمل بكل جد وإخلاص ، وأن ضياع الإيمان يعني ضياع القيم ، بالحرام الذي يخلف تدني الكفاءة ألا وهو ما خالف عقيدة التوحيد قاصدا الفساد من الأقوال.(م/ نظرية الإفساد في الفقه الإسلامي : سعيد فايز الدخيل، دار النفائس، بيروت ٢٠٠١م ،ص١٥)

٢-بروز علاقات اجتماعية مبنية على المصالح والمنافع غير جيدة قائمة في دوائر العمل وخارجة تمثل بؤرة الفساد .

٣-التدخلات الدولية ، والإقليمية بالشأن العراقي ؛ وحجة تواجدها ، تهديد أمنها الإقليمي الداخلي بجدية ، وتؤدي إلى إنهاك الدولة ، وتعطيل دور الاقتصاد العراقي.

٤-ضعف التفتيش والرقابة في أجهزة مكافحة الارهاب ، وهذا الأمر يتطلب قرابين مهنيين لا تأخذهم في الدفاع عن الوطن ، والشعب لومة لائم.

٥-التوسع الكبير في أجهزة مكافحة الارهاب الذي قد يؤدي الى الاعتماد على الجانب الفردي، وضعف الرقابة في العمل ، مما يؤدي إلى عدم عدالة توزيع المناصب ، واستغلال الوظيفة العامة.

٦- تدهور المنظومة القيمية المجتمعية ، وغياب الضوابط بنوعيها : (الاجتماعية ، ، والأخلاقية) في المجتمع العراقي مما يؤثر في مؤسسات الدولة في الأغلب مما يؤدي إلى تدني كفاءة الأداء.

٧-الظروف الاقتصادية الصعبة ، والاجتماعية التي ترجح توجه الناس الى الاتكال والافراط في الأنا الفردية ، وتنامي سطوة التأثير المادي في المجتمع، مما يولد الفساد ، وهذا بدوره يشكل انتهاكاً للمصلحة العامة ، وانحرافاً عن السلوك السوي في التعامل وهو بهذا سلوك غير مشروع قانوناً ، وغير مقبول اجتماعياً (م/الفساد الاداري ومجتمع المستقبل : السيد علي شتا، مكتبة ومطبعة الاشعاع،الاسكندرية،مصر،١٩٩٩م،ص٤٣)

٨- المحسوبية والمنسوبية ، والتفرقة على الأساس العرقي أو الطائفي أو المناطقي .

٩-غياب المساءلة بأغلب أو بمعظم صورها ، وعدم المساواة بين الأفراد .

٨- غلبة الشعور باليأس ، والغبن عند أغلبية أفراد المجتمع مما يؤدي أن يدفع ببعضهم الى أساليب ملتوية ، وابتداع وسائل والارتشاء واختلاس الأموال ، وغيرها.

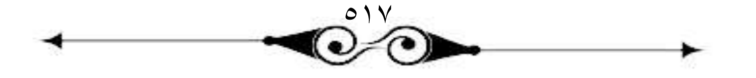
٩-استغلال المناصب العليا بأن يستغل اصحاب المناصب العليا أو الرفيعة الى استغلال مناصبهم من أجل الحصول على مكاسب مادية ، وهؤلاء يتحولون ويتغيرون مع كل وضع ويتحولون إلى تجار ، ورجال أعمال ، وشركاء تجاريين إلى جانب وظيفتهم ،وجل اهتمامهم زيادة حجم ثرواتهم على حساب الاهتمام بالجهاز (م/ الفساد الإداري في العالم العربي مفهومه وأبعاده المختلفة.
محمد صادق إسماعيل، المنهل للطباعة،بيروت٢٠١٤م،ص٢٧)

١٠-غياب الكفاءة والنزاهة عند قسم من قيادات الجهاز وكبار المسؤولين، وانعدام الشفافية في مؤسسات الجهاز.

١٢-انعدام تنظيم وحدات الجهاز من خلال تشابك الاختصاصات التنظيمية في الوحدات ، وغياب الأدلة الإجرائية المنظمة للعمل ، مع فوضى المسؤوليات والاختصاصات الوظيفية .

١٣- ولا ننسى تقليص الدعم الخارجي من قبل الدول الإقليمية للعراق ؛ لأسباب مرتبطة بهوية تلك الأنظمة ، وقلة التحرك الحكومي سياسياً تجاه تلك الدول إقليمية أو دولية، مما ساعد توظيف الأعمال الإرهابية كوسيلة ضغط بيد السياسيين المنتفعين من الدولة للحصول على مكاسب مختلفة وخوض الحرب المرتبطة بالإرهاب نيابة عن بعض الدول الإقليمية المعادية ، والمتسلطة على رؤوس شعوبها ؛ لغرض إثارة الفتن بين الدول المجاورة ، والإقليمية بأي شكل ، وبأي صيغة ممكنة، كما تسعى بعض القوى إلى إعاقة تطبيق برامج الاصلاح : (الاقتصادية ، والسياسية ، والأمنية ، والاجتماعية ، والتربوية) ، وغيرها في العراق لأهداف غير معلنة .

ولا نسى تبديل وتغيير استراتيجية عمليات الإرهاب أو تكتيك العمليات الإرهابية بين الفينة والفينة من أجل شل منظومة أمن الجهاز لغرض فقدان منع السيطرة في المتابعة والاستراتيجية العامة لعمليات الجهاز ، والتي تقوم بها عناصر هي في الظاهر مؤيدة للدولة، في



ظل تقنيات تسليحية متطورة عند الارهابيين من أجل استمرار ضرب البنى التحتية للجهاز وصولا لإضعاف الحكومة ، وخلق حالة من الاستياء والفوضى لدى أبناء المجتمع العراقي ، وتختلف أسباب الأعمال الارهابية ، ودوافعها باختلاف نوع العمل ومصدره سواء أكان فردا أم جماعة أم دولة، وتكون الدوافع متعددة ومتباينة، ويمكن تقسيم هذه الدوافع على: (دوافع شخصيّة، ومجتمعيّة.(م/ظاهرة الإرهاب محدداته وحقيقة المواجهة والتناقضات الدولية : د.جمال نصار ، مركز الجزيرة للدراسات،قطر٢٠١٥م،ص٢)

المبحث الثاني/كفاءة أداء جهاز مكافحة الارهاب ، والطموح المنشود.

بدأ لابد من أن نقر بأن ماحققه جهاز مكافحة الإرهاب هو إنجاز عظيم يضاف إلى إنجازاته الكبيرة ، والعظيمة ، وخاصة في مجال مكافحة الإرهاب حتى أصبح إنجازه مفخرة كبيرة لكل العراقيين، لكن الرؤية الأمنية لجهاز مكافحة الإرهاب يجب ان تكون ، الأمن للجميع باستثناء الإرهابيين، والخارجين على القانون . والمجرمين،،وان غرض الجهاز هو توفير أجواء أمنية مجتمعية خالية من التهديدات الاجرامية ، والارهابية ، وصالحة ، وملائمة ونزيهة ؛ لكي تدفع عملية التقدم والتنمية والاستثمار في المجتمع، ووضع نصب العين رؤى السعادة ، والأمان ، والسلم للشعب العراقي الذي عانى كثيرا من الإرهاب الإجرامي ، والاعتداءات المسلحة ، والقتل الجماعي ، وما تزال تزاول ذلك ضد العراق ، والعرب إلى يومنا هذا.(م/أسباب الإرهاب والعنف والتطرف دراسة تحليلية : أسماء بنت عبدالعزيز الحسين ، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثالثة ،٢٠١٥م،ص٣).

كثرت وتنوعت كلمات المدح والاطراء الموجهة لجهاز مكافحة الإرهاب في العراق، فهم أبناء الشعب وهم خدمة الشعب، وقد قدم هذا الجهاز قرابين كثيرة على مذابح من أجل رفعة العراق ، وعزة شعبه ،وقد تعامل هذا الجهاز بمهنية عالية وبخاصة في المناطق التي تم تحريرها من داعش، مما كسب حب الناس، يقول أحد المنتسبين كان حينما ندخل إلى المناطق التي نريد تحريرها فإن الناس تستقبلنا بالورود، ويقول أحد المواطنين من أهل الموصل لقد كسب جهاز مكافحة الإرهاب حب الناس بالموصل ؛ بسبب أخلاق أعضاء الجهاز العالية.(مقابلة مع أحد أهالي الموصل رفض إعطاء اسمة بتاريخ ١/اذار/٢٠٢١م)

ولكي يكون عمل الجهاز جيدا ، ويحقق الطموح المنشود ، يتم ذلك من خلال:

١-ضرورة التحلي بقيم الإسلام الداعية إلى المحبة والتسامح، وأن يرفع شعار رأس الحكمة مخافة الله، فلا نصر الا بأمر الله.

٢- تعزيز الهيبة القانونية لرجل جهاز مكافحة الإرهاب من خلال التأكيد على البناء الأخلاقي والإنساني وبناء المنظومة القيمية لأفراد الجهاز بشكل جيد.

٣- إبعاد الجهاز عن التدخلات الحزبية ، وعن التحزب ، ومنع العمل الحزبي أيا كان نوعها ، داخل مسلك الجهاز أو أقسامه على اختلافها ؛ لأن الابتعاد عن التحزب يقوي كفاءة أداء جهاز مكافحة الإرهاب.

٤- تعزيز جانب المهنية ومبدأ السلوك في خدمة الشعب ، وذلك تطبيقا لأحكام الدستور العراقي المعمول به ، والتأكيد على السلوك المهني لرجال الجهاز ، ومحاسبة من يثبت خلاف ذلك.

٥- تعزيز قدرات الاستخبارات داخل الجهاز واعادة النظر، بواقع العمل الاستخباري في الجهاز، إذ تصل القدرات لمعرفة اي شيء داخل الجهاز وحتى خارجه .



٦- ضرورة التنسيق بتخصيص مخصصات مكافئات للجهاز ؛ لأن هذا يمثل دعم مادي فضلا عن انه دعم معنوي يسهم في تقوية كفاءة الأداء.
٧- إرسال مجموعات من ضباط وموظفي الاستخبارات ؛ للتدريب في الدول المتقدمة ؛ لغرض التدريب ، والاطلاع على فنون العمل الاستخباري ، وضرورة بناء نظام استخباراتي محترف خدمة للجهاز وخدمة لكفاءته.
٨- التأكيد على أهمية استيراد أحدث الأجهزة ، والمعدات الاستخبارية المطلوبة للعمل، بما يؤمن الحصول على المعلومات خدمة للجهاز.
٩- تعزيز الجانب الوقائي للجهاز من خلال العمل الأمني، وإعادة الدوريات المختلفة والراجلة المتجولة في الاحياء والمناطق، من خلال نصب الكمائن في المناطق المشكوك بتعاون البعض مع الارهاب ، ويمكن استعمال أجهزة التصنت والطائرات المسيرة ، وغيرها، خصوصا أن ظاهرة الإرهاب عبر الزمن تمت بصور مختلفة بحسب أطرافها، وظروفها، فهي ظاهرة اجتماعية تتطور بتطور المجتمعات، كما تطورت الأشكال التي اتخذتها ظاهرة الإرهاب ؛ نظراً للتطور العلمي والتكنولوجي.(م/ الارهاب والعنف السياسي : أحمد جلال عز الدين ، دار الحرية، القاهرة،٢٠٠٦،ص٨٦).
١٠-منع استعمال الوسائل القسرية والتعذيب في التحقيق والحصول على المعلومات ، من خلال منح المتهم الحق في الكلام ، والتعبير وإبداء الرأي ، وضرورة استعمال ومراعاة السياقات القانونية في الشكاوى ، و تسجيل الدعاوى مع المتهمين بوصف جرائمهم جرائم اعتيادية ، والتعامل معها بالوسائل القانونية المتيسرة من النواحي . الاجرائية والعقابية او بوسائل متطورة جديدة.(م/ الارهاب الدولي في الواقع والقانون ،عبدالله عبد الجليل الحديثي، مجلة القضاء ، بغداد ، مطبعة الشعب، العددان ٣ و٤ ، السنة الرابعة والاربعون ، بغداد،١٩٨٩م،ص ٢٤٠).
١١- استحداث الجهاز لمكاتب تحقيقية في الجرائم النوعية ، مثل المتاجرة في الرقيق ، وتجارة الأعضاء البشرية ، وتجارة المخدرات ، والاتجار بالأسلحة وغيرها من الجرائم التي تقع من ضمن اختصاص الجهاز، خصوصا ، وأن ظاهرة الإرهاب في تنامي مستمر ؛ بسبب أن الارهاب قد تمارسه مؤسسات وأحزاب وطوائف وِعرقيات وحكومات وأفراد.(م/ الارهاب السياسي، أدونيس العكرة،
دار الطليعة، بيروت،٢٠١٣م،ص٥٣٦)
١٢- تشكيل لجنة مشتركة بين المركز والاقليم وعدد من المحافظات ؛ لدراسة موضوع الشرطة الفيدرالية ، والعمل بموجبه ووفقا لما هو متبع في دول العالم المتقدمة خدمة لتعزيز الجهاز.
١٣- فتح مزيد من الدورات التحقيقية داخل العراق، والاطلاع والمشاركة في خبرات الدول خارج العراق ؛ لإيجاد كادر تحقيقي كفوء لكشف الجرائم ، والقبض على منفذيها ، وتحقيق العدالة .
١٤-التأكيد على أن يكون اعتبار معيار القبول ، والترقية للعاملين في الجهاز وفقا للمهنية وبعيدا عن الولاءات ، ما يساعد في الكشف عن الجرائم الإرهابية ، وغيرها ، وكذلك القبض على المطلوبين ، والمتورطين بسرقة أموال المواطنين ، وغيرها.



١٥- يتم توفير البيانات الإحصائية المطلوبة من خلال وضع المعالجات الأمنية ؛ فضلا عن توطيد العلاقة ، ومواصلة العمل في التحقيق مع مجلس القضاء الأعلى وفقا للاختصاص المنصوص عليه .

١٦-التنسيق والتعاون دوليا وعربيا فيما يخص اتفاقيات إلقاء القبض على المجرمين، واستردادهم ، واتفاقيات حماية الحدود العراقية ، وتجفيف منابع الإرهاب، بالمشاركة مع الدول الاقليمية ، ودول جوار العراق، مع المنظمات العربية والدولية في هذا المجال، وكذلك الهاربين ، والمطلوبين للعدالة من سراق المال العام ومرتكبي الجرائم الجنائية الارهابية.

١٧- تنمية روح الانضباط لدى العاملين في جهاز مكافحة الإرهاب ، والوقوف بوجه ضعف الانضباط ، واختلال الاحترام ويجب أن يكون المنتسب منضبطا ، وعليه عدم إبراز هويته.

١٨- تفعيل التعاون مع أجهزة الدولة الأخرى ، والعمل على المراقبة ، والاستطلاع والحضور في الحوادث التي تمس أمن الدولة والمواطن، وحماية كل ما له علاقة بالدولة أسوة بالدول الإقليمية.

١٩- العمل بالمنظومات الخاصة بالمراقبة ، والأجهزة الالكترونية الحديثة وبالكاميرات في حماية الدولة، وإن هذا الأمر لا محالة موجود ؛ لكن التأكيد عليه دوما هو أمر مهم وبخاصة في الاستعمالات الحديثة.

٢٠-التأكيد على أهمية الكتاب الأمني، ودعم المؤلفين والمستشارين الأمنيين، وبخاصة في مجال التأليف لزيادة الخبرة والاطلاع الأمني، على أن يتم ذلك على يد كادر مهني مطلع ومتخصص من الجهاز، ومكافأة المؤلفين الجيدين ، وتحفيز الباحثين الذين يشتركون ببحوثهم في هذا المضمار الأمني ، على وفق ما موجود في قوانين الأمن والحماية ويجب عدم إهمال مبدأ المكافئات ، وخصوصا إذا ماعلمنا أن الإرهاب هو ضد الثقافة ، وضد التراث الثقافي العراقي ليس مجرد انتهاك للقانون.(KELLER, J. 2015. Why /s In .ISIS's destruction of ancient art is more than a war crime (Daily.dot, March 17th, 2015

٢١- العمل على رفع المستوى العلمي للعاملين في الجهاز من خلال الاهتمام بالمؤسسات البحثية والعلمية ، وفتح المجال في منح شهادات الماجستير أو الدكتوراه متزامنا مع رفع نسبة المجازين دراسيا في كليات يختارها الجهاز حصرا ، بدلا من الدراسات العشوائية المنتشرة الآن، والتي تهدف فقط إلى الحصول على الشهادة ؛ لكي يتم رفع نسبة راتب المنتسب فقط .

ان هذه الطروحات الواردة في بحثنا المتواضع هي ليست نهائية، وإنما هي من اجتهاد الباحثين ، وقد نختلف في الرأي مع جهاز مكافحة الإرهاب، وحتى يمكننا تعديل أو إضافة مقترحات جديدة أخرى في سبيل تقديم أفضل الخدمات المطلوبة للوطن والشعب، وكل ما كتبناه يمثل إسهاما متواضعا في دعم مسيرة جهاز مكافحة الإرهاب المهمة ، والخطيرة في الحفاظ على أمن البلاد والعباد، خصوصا وإن التشريعات الجنائية في مختلف دول العالم تتجه نحو معالجة مشكلة الإرهاب غير إن اغلبها يقف عاجزا أمام تعريف محدد لهذه الظاهرة ويكتفي بالنص على أفعال معينه تمثل صورا من الجرائم الإرهابية يتم إخضاعها لنظام قانوني.(م/مفهوم الارهاب دراسة في القانون



الدولي والداخلي : د. كريم مزعل شبي، مجلة جامعة اهل البيت العدد الثاني، بغداد ،٢٠٠٥م ، ص ٣٧)

كما إن هذه المقترحات والحلول يجب ان تضيع في الحسبان لمواجهة التهديد الإرهابي، الذي لا يزال منتشر معقداً ومدعوما وله نشاطات وأوجه مختلفة، ومن الواجب أن تتواصل تعبئة الجهود في مكافحة الدعاية والتطرف ؛ خدمة للعراق الأبي وشعبه العظيم، من خلال الإسهام ، ولو بجز بجزء بسيط في تجفيف مصادر تمويل الإرهاب ، وإحباط عودة الإرهابيين من جديد للوطن، ولا نسى الأخذ بنظر أولئك الذين ينشرون العنف على النت وشبكات التواصل الاجتماعي، من الذين ربما سيصبحون إرهابيين عنيفين فيما بعد بدوافع العلاقة المتطرفة والجرائم ؛ فنحن بحاجة الى نظام محسن للسيطرة من خلال جمع البيانات حول الارهاب ، والتطرف العالمي ودراسته : دراسة ميدانية تراعي مصلحة الوطن والشعب ، خصوصا وأن الأمم المتحدة أدانت الأعمال الإرهابية وعدتها خطرا يهدد البشرية جمعاء وقد أوصت أن يتم إخضاع الإرهاب الى نظام قانوني خاص لمواجهة آثاره الخطيرة على المجتمع وردع مرتكبيه.(م/مفهوم الارهاب دراسة في القانون الدولي والداخلي : .كريم مزعل شبي، ،مجلة جامعة أهل البيت : النجف العدد الثاني ،٢٠٠٥م ، ص ٣٧)

الخاتمة

يبدو واضحًا من خلال هذه المناقشة ان مخاطر الإرهاب وتحدياته كثيرة جدا ومتنوعة ومختلفة على الصعيدين الداخلي والخارجي، وهي درجة عالية من التشابك ، والتعقيد والتداخل الشديد وإن هذه التهديدات والتحديات لها علاج، يقتضي من أي جهة أو طرف معين معالجة هذه الظاهرة ، وينبغي لهذه المعالجات أن تتسم بالمسئولية والموضوعية والدقة ، وبات من الواضح أن حجم التهديدات ، والتحديات أخذ بالازدياد والتعقيد .

وانعكاساتها في جميع دول المنطقة من دون استثناء، وإزاء هذه التحديات الجسيمة يتطلب الأمر تشكيل منظومة أمنية رصينة غير هشّة وغير ضعيفة ، وغير رخوة وغير قابلة للاختراق الخارجي لوقف الإرهاب والتمويل خصوصا وأن العراق والمنطقة تشهد تعقيدات كثيرة تهدد الإنسانية ، مما يقوي شوكة الإرهاب والتطرف،

إن جهاز مكافحة الارهاب هو مفصل حيوي مهم لحماية الوطن والشعب، إذ يجب أن يحافظ على الضمانات الدستورية وما يمكن تسميته بالمكتسبات الوطنية والمكونات التي كان يزهو بها العراق ويفتخر بها في المحافل الدولية، من هنا يبدو جهاز مكافحة الإرهاب ضروريا أنه يحمل بعض الاشارات التي تبدد هذه المخاوف والهواجس وتنشر المحبة والسلام وتزيد من ثقة الشعب به وبأننا جميعا دولة وشعب ومجتمع وأفراد نحتاج لمن يحمي أمننا بقدر ما نحتاج أيضا الى ضمان حرياتنا.

النتائج والتوصيات

١-أن الإسلام المحمدي هو علاج ناجع للإرهاب بعقيدته المرتكزة على الإيمان بالله.

٢-وجوب إدراك البعد العقائدي في معركتنا ضد الارهاب ضد أعداء الإسلام، ووجوب التمسك بالعقيدة الإسلامية وعدم التخلي عن ثوابتنا إرضاء لأعدائنا.

٣- ضرورة معالجة الارهاب واسبابه أيا كانت والتي هي من صلب عمل جهاز مكافحة الإرهاب.



٤-ضرورة الانضمام والمصادقة على الاتفاقيات الدولية الداعمة لمكافحة الإرهاب والداعي لحماية الانسانية من شرور الارهاب الممتلكات الثقافية والتراث، فضلا عن وضع حدا للإفلات من العقاب.
٥-مسؤولية حماية الوطن والشعب هي من صلب عمل جهاز مكافحة الإرهاب وهنا يقع على عاتق الحكومات مسؤولية جسيمة لعد هذه الأجهزة.
٦-لحد الان لم يوضع مصطلح جامع ومانع للارهاب لتحديد ما هو ارهاب وما هو غير ارهاب، فمن الضروري وضع تعريف واضح للإرهاب ومخاطر.
٧-الأجهزه الخاصة بمكافحة الإرهاب بحاجة إلى مراجعة مستمرة وبحاجة لدعم الشعوب لها.
٧- اعتماد مبدأ النقد ، والنقد الذاتي لجهاز مكافحة الإرهاب باستمرار ؛ لأن هذا الأمر يدعم الجهاز ويحسن كفاءة أدائه.
٨- اعتماد المهنية في بناء واختيار أجهزة مكافحة الارهاب،وضرورة أبعاده عن التحزب والتدخلات اي كانت نوعها.
٩- ضرورة الاعتماد على الخبرة الدولية في مجال مكافحة الإرهاب.

الهوامش والمصادر

خير المصادر ، وأشرفها القرآن الكريم .

1 - الإرهاب الدولي في الواقع والقانون : عبدالله عبد الجليل الحديثي، مجلة القضاء ، بغداد ، مطبعة الشعب، العددان ٣ و٤ ، السنة الرابعة والاربعون ، بغداد،١٩٨٩م .

2 - الارهاب السياسي : أدونيس العكرة ، منشورات : دار الطليعة، بيروت،٢٠١٣م .

3 - الارهاب والعنف السياسي : أحمد جلال عزالدين : دار الحرية، القاهرة، ٢٠٠٦م .

4 - أسباب الإرهاب والعنف والتطرف دراسة تحليلية : أسماء بنت عبدالعزيز الحسين ، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثالثة ،٢٠١٥م ديمومة المسألة الفلسطينية : جوزيف مسعد، دار الآداب ، بيروت ، ١٩٩٠م .

5 - ظاهرة الإرهاب محدداته ، وحقيقة المواجهة والتناقضات الدولية، د. جمال نصار، مركز الجزيرة للدراسات ، قطر٢٠١٥م .

6 - الفساد الإداري في العالم العربي : (مفهومه ، وأبعاده المختلفة) محمد صادق إسماعيل، المنهل للطباعة،بيروت٢٠١٤م

7 - الفساد الاداري ومجتمع المستقبل : السيد علي شتا، مكتبه ومطبعة الاشعاع،الاسكندرية،مصر،١٩٩٩م .

8 - مفهوم الارهاب دراسة في القانون الدولي والداخلي : د. كريم مزعل شبي، مجلة جامعة اهل البيت العدد الثاني، بغداد ،٢٠٠٥م .

9 - مكافحة الارهاب : رونالد كريلينستن، ترجمة أحمد التيجاني، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة ، الطبعة ،٢٠١١م .

10 - نظرية الإفساد في الفقه الإسلامي : سعيد فايز الدخيل، دار النفائس، بيروت ٢٠٠١م.

J. 2015. Why ISIS's destruction of ancient art is more than a war crime . In Daily.dot, March 17th,

Our ambition is a professional machine based on professional and scientific basis, away from the melons and trends, is not subject to or regional or international personnel, and who are good reputation, has a logistical support, and are joined by Governments and people, so that it can reach the efficiency of the required performance, which will be addressed by our research, and the importance of this subject is our search for the following axles: - The first modified / modest performance of the Counter-Terrorism (Reasons and Defines). Secondary-secondary performance and the efficiency of the performance of an anti-terrorism, and the ambition.

.

العراق في المؤشرات الدولية

مؤشر الإرهاب العالمي انموذجاً

م.د حسن سعد عبد الحميد

مركز الدراسات الاجتماعية والتنموية

المقدمة

مع مطلع كل عام جديد تتنافس وتتسابق الدول والمنظمات ووسائل الاعلام المختلفة في الحصول على نتائج تحليل المؤشرات الدولية المعنية بترتيب الدول والمجتمعات وفق مؤشرات متنوعة، منها ما يتعلق بالجانب الصحي، التعليمي، الاقتصادي، العسكري، التنموي..الخ .

ونظراً لاهمية تلك المؤشرات في قياس مستوى تقدم الدول أو تراجعها في جوانب الحياة المختلفة، وترك انطباع وصدى أكبر في هذا المجال، شرعنا في الكتابة بهذا الموضوع انطلاقاً من اهتماماتنا البحثية المتعددة والمتنوعة، بالتوجه نحو القيام بدراسة وصفية وتحليلية لمؤشر الإرهاب العالمي، والتركيز على وضع العراق في ذلك المؤشر، والخروج بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات حوله، وتقديم خطة عمل مقترحة تشخص نقاط القوة والضعف، وسبل التركيز على نقاط القوة وتدعيمها ومعالجة نقاط الضعف تمهيداً لتلافيها.

هدف البحث

١- التعرف على الوضع الراهن للعراق في مؤشر الإرهاب العالمي.

٢- التعمق في شرح وتحليل ذلك المؤشر بالاستناد على المنهجيات والادلة اللازمة لذلك.

٣- تحديد وتتبع نقاط الضعف في ذلك المؤشر في معرض تطبيقه على العراق.

٤- تقديم مقترحات وافكار تسهم بشكل اساس في التخطيط والتطوير ورفع مرتبة العراق في تصنيف المؤشرات الدولية.

أهمية البحث

١- مساعدة اصحاب القرار ورجال التخطيط على ضبط وتقويم خططهم وبرامجهم وفق ما تقدمه تلك المؤشرات من معلومات، ورصد مكامن الخلل فيها.

٢- التحليل الموضوعي للمؤشرات الدولية ومدى جدواها للعراق.

٣- يعد المؤشر أداة مهمة لقياس مستوى التقدم للسياسات العراقية من عدمه، ومؤشر لقياس الانتاجيات الكلية للدولة العراقية في القطاعات ذات العلاقة وموضوع الاهتمام.



٤- تقديم حصيلة معرفية قطاعية في المؤشرات الدولية الأهم، وجمع كل ما يخص العراق في هذه المؤشرات، والمساعدة في فهم الواقع العراقي وتقديم خلاصات ومقترحات بشانه.

خطة البحث

١- نبذة تاريخية مبسطة عن المؤشر الدولي المعني بالموضوع ، وطبيعة الجهة المصدرة له، وتوجهاتها العامة.

٢- شرح المعايير المعتمدة في تصنيف الدول بالمؤشر.

٣- أهمية التقارير والمؤشرات الدولية.

٤- مخرجات التقرير ومنهجيته.

٥- المتطلبات العراقية في التقرير المصدر للمؤشر العالمي.

٦- المآخذ على التقرير أو المؤشر.

٧- المقترحات والتوصيات.

أولا: ماهية مؤشر الإرهاب العالمي

تعد مفردة المؤشر عبارة عن مقياس كمي ونوعي لشيء ما، ويعتمد ذلك المقياس على مجموعة من المعايير والمعلومات لتحليل وتفسير واعطاء نتيجة لذلك الشيء، إذ تتخذ النتيجة شكل الخلاصات الرقمية أو الفنية (الاشكال والرسوم) والخاصة بالترتيب، المعدل، النسب المئوية، التي تعكس مقادير الظاهرة أو الشيء الذي يجري قياسه في الدولة التي حدثت فيها. فالمؤشر أداة قياس هامة لمعرفة قدرة الدول في مدى التقدم أو التراجع في قضية معينة بسلم الترتيب.

إذ من الممكن اعتماد المؤشرات كنقطة مرجعية للحصول على المعلومات، لأن المؤشرات عموماً تمتاز في:

١- الدقة والوضوح في الموضوع قيد التحليل والمعالجة.

٢- تقديم معلومات حول نقاط القوة والضعف، وما قد يؤديه ذلك في تطوير أداء البرامج والمشاريع والسياسات.

٣- أنها ذات معنى، ذات قيمة، ومرتبطة بالوحدة المسؤولة عن تحقيق المؤشر أو الهدف.

٤- أنها عملية حركية دائمة التطور والتغيير.

٥- قابلة للمقارنة، فالمؤشر أداة ضرورية تسمح بالمقارنة في مجال تحقيق الهدف لأكثر من وحدة.



٦- ذات مصداقية، أي من الممكن حسابها وفهمها والتثبت من مصداقية بياناتها ومعلوماتها.

أن المؤشرات بصورة عامة هي مفاهيم بشرية خاصة بالتحولات، أي تطور المواضيع عبر الزمن، وتقلبات حركتها صعوداً وهبوطاً (شهر، ستة أشهر، سنة)، لاسيما أنها اليوم اصبحت تقيس كل شيء تقريباً، لتصبح بمثابة جهاز تقييم ومتابعة دولي لنشاط الدول بوزاراتها وهيئاتها المختلفة، فهي بمثابة استشارة مجانية في مختلف قطاعات الدولة المختلفة.

وبقدر تعلق الامر بمؤشر الإرهاب العالمي (GTI) نجد أنهُ عبارة عن تقرير سنوي يصدر عن معهد الاقتصاد والسلام (IEP) وهي مؤسسة تعلن عن نفسها بأنها غير ربحية، تهدف إلى وضع اسس لقياس السلام وكشف العلاقات بين الاعمال والسلام والازدهار الاقتصادي، لتعزيز فهم أفضل للعوامل الثقافية والاقتصادية والسياسية والأمنية التي تخلق السلام.

بدأ هذا المؤشر في العمل عام (٢٠٠٠م) لتوفير ملخص كامل وشامل للتوجهات والانماط العالمية للإرهاب منذ ذلك التاريخ، ووضع مجموعة نقاط خاصة مركبة لتصنيف الدول صعوداً وهبوطاً فيما يتعلق بتأثرها بالإرهاب، حيث يسعى مؤشر الإرهاب العالمي إلى وضع ترتيب نظامي لدول العالم بالنسبة للنشاط الإرهابي العالمي، عبر الدمج بين عدد من العوامل المرتبطة بالهجمات الإرهابية لبناء صورة واضحة لتأثير الإرهاب، رسم التوجهات، وتوفير سلسلة من البيانات للتحليل بواسطة الباحثين وصانعي السياسات.

ثانياً: معايير تصنيف الدول بمؤشر الإرهاب العالمي

يهتم مؤشر الإرهاب العالمي لعام (٢٠٢٠م) بتطور النشاط الإرهابي في العالم لسنة (٢٠١٩م) مع جزء كبير من عام (٢٠٢٠م) ويقوم بترتيب الدول حسب درجة تأثرها بالانشطة والهجمات الإرهابية ومن حيث:

- إجمالي عدد الحوادث الإرهابية في سنة معينة.
- إجمالي عدد الوفيات الناجمة عن الإرهاب في سنة معينة.
- إجمالي عدد الاصابات الناجمة عن الإرهاب في سنة معينة.
- المستوى التقريبي لإجمالي الاضرار التي لحقت بالممتلكات نتيجة للحوادث الإرهابية خلال سنة واحدة.

إذ يضع هذا المؤشر سلم ترتيب خاص للدول وبدرجات تتراوح من (صفر -١٠) بحيث تكون الدول الاكثر عرضة للإرهاب أقرب لدرجة عشرة، واقل الدول تعرضا له تكون أقرب لدرجة صفر، ثم يستعرض تقرير المؤشر بعد ذلك الاجراءات الأمنية والسياسية والاقتصادية للدول العشرة الاكثر تأثراً بالارهاب حول العالم، ويصف فيها سياق تنفيذ الهجمات الإرهابية، عدد الضحايا، أسلوب التنفيذ، وغيرها من التفاصيل المرتبطة بالهجمات الإرهابية.

يقوم مؤشر الإرهاب العالمي بدراسة شاملة لتحليل تأثير الإرهاب على (١٦٣) دولة، والتي تغطي اكثر من ٩٩% من سكان العالم، وتتبع الموارد التي خصصتها تلك الدول لمكافحة



الإرهـاب وتحليل وتجميـع كـل البيانـات ذات العلاقـة بالموضـوع، إذ يهـتم المؤشـر بالبحـث فـي معلومات:

- الظروف الاجتماعية والاقتصادية المختلفة التي تمهد لظهور الإرهاب.
- كيف يتغير الإرهاب على المدى الطويل.
- الدوافع الجيوسياسية المرتبطة بالإرهاب والأهداف الايديولوجية للجماعات الإرهابية.
- أنواع الاستراتيجيات اتي ينتهجها الإرهابيون، وخططهم التكتيكية لتحقيق أهدافهم، وألية تطورها مع مرور الزمن.

والجدير بالذكر بان الحدث لكي يكون إرهابياً ويدخل ضـمن اهتمامـات المؤشر، يحتـاج إلـى أن تتوفر فيه ثلاثة شروط:

١- أن يكون الحدث متعمد نتيجة لحسابات واعية من جانب مرتكبي الجريمة.

٢- أن يترك الحـادث بعض مستويات العنف أو التهديد بـالعنف، ويتضـمن اضـرار بالملكيـة وعنف ضد المواطنين.

٣- أن يكون مرتكبي تلك الجرائم هم قوى دون الوطنية، أي إن أرهاب الدولة لا يدخل ضمن اهتمامات قاعدة البيانات تلك.

ثالثاً: أهمية التقارير والمؤشرات الدولية

قد يتسائل البعض من الباحثين والمختصين في الشأن العراقي عن الحكمـة والفائـدة مـن متابعة وعرض وتحليل المؤشـرات الدوليـة، لاسيما أن نتائجهـا قـد تظهـر العـراق بمظهـر سـلبي ومتردي قياساً ببقية الدول، أو تظهر وتشخص عيوباً في أداء مؤسسـاته المختلفـة، حسـب اهتمـام وفحوى المؤشر المعني بالبحث والرصد.

إذ قد يشكك البعض بجدوى تلك المؤشرات وطبيعـة وفلسـفة المؤسسـات التـي تصـدرها، وطريقة ترتيبها للدول في المؤشر، لكـن الحقيقـة الثابتـه أن تلـك المؤشـرات الصـادرة فـي تقـارير دولية قائمة بالفعل ويعول عليها، فغالبية دول العـالم تهـتم بهـا وباصـداراتها، لأنهـا تقـدم وصـفات مجانيـة لمشـاكل وحلـول لمختلـف دول العـالم، إذ أن غالبيـة الشـركات العالميـة ورجـال الاعمـال والمستثمرين الكبار يهتمون بهكذا مؤشرات لقياس طبيعة المنـاخ الاسـتثماري الـذي سـينخرطون بـه مسـتقبلاً. فالشـركات مثـل سـوني، نوكيـا، مايكروسـوفت وغيرهـا لا تسـتثمر فـي دول إلا بعـد الاطلاع على المناخات (الاقتصادية، الأمنية، السياسية) وعلى أساسها تقرر الدخول من عدمه.

من هنـا تبـرز أهميـة معالجـة موضـوع المؤشـرات الدوليـة عراقيـاً، لأنهـا بمثابـة دعـوة لتفعيـل التعامـل الرسـمي مـع الموقـف، ومـن أجـل وضـع خطـة وصـورة واضـحة لرؤيـة الأخـر لأداء مؤسساتنا بالمعالجة، فعلى الرغم من وجود تضارب بين نتائج التجربة محلياً مع نظيرتها الدولية بالتقارير، إلاّ انهُ على الأقل يمكن من خلالها أجراء مراجعة شـاملة للهياكل الداخليـة وتحـديثها، واجراء تصحيحات مستقبلية لها قد تضفي إلى تحسين في ترتيب الدولـة العراقيـة فـي المؤشـرات الدولية في الاعوام القادمة.



عراقياً، يمكن الاستفادة من تلك المؤشرات في وضع مؤشرات خاصة بنا للقياس، تحظى بقدر أكبر من المصداقية في المحافل الدولية، وتحظى بمصداقية واهتمام الباحث الوطني، كي لا يصطدم بالفجوة بين المؤشرات الوطنية والمؤشرات الدولية عند القيام بالقياس والمقارنة. كما أنها تعد مفيدة في مجال التحليل العراقي العلمي في التعرف على نقاط القوة والضعف في الأداء المؤسسي لمكافحة الأرهاب، ووضع الحلول العلمية له.

رابعاً: مخرجات التقرير ومنهجيته

يعتمد منهج تقرير مؤشر الإرهاب العالمي على بيانات قاعدة الإرهاب العالمي (GTD) والتي يتم تجميعها وفحصها من قبل الاتحاد الوطني لدراسة الإرهاب والرد عليه (START) في جامعة ماريلاند، وقاعدة البيانات هذه صنفت اكثر من (١٥٠٠٠٠) قضية إرهابية.

يشير التقرير إلى انهُ إلى اليوم لا يوجد تعريف عالمي للإرهاب متفق عليه، لكن التقرير يعتمد تعريف معهد الاقتصاد والسلام الخاص بالمفاهيم النظرية، والتعاريف التي وضعها الباحثين العاملين في قاعدة بيانات الإرهاب العالمي، وباحثي الاتحاد الوطني لدراسة الإرهاب والرد عليه، والذي ينص ((استخدام القوة والعنف فعلياً أو التهديد باستخدامها وبصورة غير قانونية من قبل ممثل غير حكومي لتحقيق هدف سياسي، اقتصادي، ديني، اجتماعي، وعن طريق الخوف أو الاكراه والتهديد)).

ويفهم من هذا التعريف أن الإرهاب ليس فعلاً جسدياً فقط، ولكن ايضاً يشمل حجم التأثير النفسي الذي يتركه على المجتمع لسنين عدة بعدها.

خامساً: المتطلبات العراقية في مؤشر الإرهاب العالمي

وضع مؤشر الإرهاب العالمي لعام ٢٠٢٠م العراق في المرتبة الثانية عالمياً بأكثر الدول تأثراً بالإرهاب العالمي، بمجموع نقاط ٨،٦٨٢ من ١٠، وبتحسن طفيف عما كان عليه في عام ٢٠١٩م وبمجموع نقاط ٩،٢٤١ من ١٠. والجدير بالذكر أن العراق كان يحتل المرتبة الاولى عالمياً للدول التي تعاني من الإرهاب للاعوام ٢٠٠٤-٢٠١٧م.

أشار التقرير إلى أن الهجمات الإرهابية في العراق لعام ٢٠٢٠م تركزت باستهداف:

- المدنيين وممتلكاتهم الخاصة.
- الشرطة والجيش.
- رجال الاعمال والمستثمرين.
- الاجهزة الحكومية.
- جهات أخرى.

إذ شهد العراق تراجع كبير في اعداد القتلى والجرحى جراء التفجيرات الإرهابية بنسبة (٤٧%)، وانخفضت الهجمات الإرهابية الانتحارية إلى رقم قياسي بواقع (٩٥%) عما كانت عليه عام ٢٠١٤م. ويشير التقرير إلى أن العراق يحتاج في سبيل تحسين وضعه في مؤشر الإرهاب العالمي إلى:



١. الدمج والمقاربة بين الأساليب الأمنية والعسكرية الخشنة، والمقاربات الناعمة في جهود مكافحة الإرهاب.
٢. إيجاد حل سريع لمشكلة المقاتلين الاجانب، والعمل أما لارجاعهم إلى بلدانهم للمحاكمة أو إقامة محكمة شبه دولية في العراق للنظر في قضاياهم ومحاكمتهم، فضلاً عن علاج موضوع أبناء داعش وزوجات الإرهابيين المقتولين في العراق.
٣. تكثيف برامج الإصلاح الاجتماعي لعوائل الإرهابيين عبر إشراك مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية المتخصصة بهذا المجال.
٤. تكثيف التعاون الأمني والاستخباري مع دول الجوار لمنع تسلل الإرهابيين عبر الحدود لداخل الإراضي العراقية.
٥. ضرورة أن يتركز الجهد الأمني العراقي على القضاء على التنظيمات الإرهابية الجديدة فور ظهورها والاعلان عن نفسها، لأنها في تلك الحالة تكون في اضعف حالاتها ولم تتشكل بصورة كاملة، ولا يزال عنصر التمويل والتجنيد غير مستقر بعد، وأن انتهاج هذا الأسلوب السريع كفيل بالقضاء على تلك التنظيمات خلال ٦ أشهر إلى سنة واحدة.
٦. المراقبة القوية لمحتويات الشبكة الرقمية المحرضة على الكراهية بين العراقيين، وحذف المواد المتطرفة بسرعة منها قبل وصولها لمتلقين محتملين قد ينخرطون في اعمال عنف وإرهاب.
٧. استغلال تناقضات التنظيمات الإرهابية على المستوى الداخلي، وتناقضاتها بين الشعارات المعلنة والواقع الفعلي وترويجها اعلامياً.
٨. على العراق أن يركز جزء كبير من جهده الأمني لحماية البنى التحتية والاهداف الخدمية، فضلاً عن المزارع والمناطق الاستثمارية، لأن تنظيم داعش الإرهابي ارتفعت هجماته على المزارع والبنى التحتية العراقية بواقع ٤١% خلال السنة الماضية، لاسيما في فصل الصيف.

سادساً: المآخذ على مؤشر الإرهاب العالمي

من خلال الاطلاع العام والدقيق لمحتويات التقرير ومتطلبات الإرهاب العالمي الخاصة بالمؤشر تم ملاحظة وتشخيص المآخذ الأتية :

١. لم يتطرق مؤشر الإرهاب العالمي إلى المعيار الذي يميز بين الحوادث الإرهابية والحوادث الاخرى التي ينجم عنها سقوط ضحايا، ففي الكثير من الاحيان تصنف بعض الهجمات التي لا علاقة لها بالإرهاب ضمن الاحصاء الكمي للاعمال الإرهابية في العراق.
٢. يصنف المؤشر الحادث أو التعرض الإرهابي الطويل نسبياً على أنهُ يمثل عدد من الهجمات الإرهابية، وليس هجوماً واحداً.
٣. أشار التقرير إلى أن التأثير النفسي الذي يتركه الإرهاب على المجتمع يدخل من ضمن مؤشرات القياس، لكنهُ على الحالة العراقية لم يتطرق إلى أساليب ونماذج القياس التي اعتمدها لحساب الأثر النفسي للإرهاب في المجتمع العراقي.



٤. يتضمن تقرير مؤشر الإرهاب العالمي تناقض واضح في معرض حديثه عن الهجمات الإرهابية في العراق، فهو يعترف صراحة أن عدد الوفيات الناجمة عن الإرهاب انخفضت في العراق لمستوى قياسي غير مسبوق وبواقع ألف حالة لعام ٢٠١٩م، وهو رقم لم يتحقق في العراق منذ عام ٢٠٠٣م، كما انخفضت عدد الهجمات الإرهابية أكثر من ٥٠% في عام ٢٠١٩م وبواقع ٤٩٥ هجوم، وكان نصيب داعش في التسبب بتلك الوفيات ٦٦%، وشمل هذا الانخفاض الهجمات في (السيارات المفخخة، الاحزمة الناسفة، العبوات اللاصقة) بنسبة ٨٠%.

وبتحليل سريع نجد أن العراق حقق تقدم كبير في مجال مكافحة الإرهاب، وهذا التقدم لم يحسبه المؤشر على نحو عادل، بل اكتفى بخصم ٠،٤٧ درجة فقط من سلم ترتيب العراق، في حين أن الارقام المتحققة عراقياً بمكافحة الإرهاب تستحق خصم أعلى من ذلك.

٥. لم يحدد مؤشر الإرهاب العالمي الخسائر الاقتصادية للعراق جراء الهجمات الإرهابية، ولم يشر إلى مصاديق دقة بياناته عن ذلك، رغم كونها جوهرية وتدخل ضمن أدوات القياس لاحتساب الدرجات النهائية في سلم الترتيب.

المقترحات والتوصيات

١. من الضروري أن يتبنى العراق مؤشرات محلية خاصة به، تصدر بصورة دورية منتظمة بما يساعد على معرفة مناطق الضعف في الجهد الأمني الوطني والعمل على اصلاحه، وتحسين الصورة العراقية في المحافل والمؤشرات والمؤسسات الدولية، وما قد يجسده ذلك من ورقة دفاع مهمة عن العراق ومكانته في المؤشرات الدولية.

٢. عدم التزام الصمت أزاء التقارير الدولية التي تضع العراق في المنطقة السوداوية، صحيح أن العراق يعيش وضعاً غير مستقر، لكن هذا لا يثنينا عن الدفاع عن مكانة العراق ومناقشة فحوى تلك التقارير ومدى دقتها وسلامة تفاصيلها في معرض تطبيقها على الداخل العراقي.

٣. تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في الحرب على الإرهاب، من منطلق أن الإرهاب بمثابة تحدي كوني يستهدف البشر في كل مكان بغض النظر عن دينهم وعرقهم ومذهبهم. والاستمرار في عقد الاتفاقيات والبرامج الأمنية مع دول الجوار الخاصة بتبادل المعلومات وحماية الحدود والحد من تدفق الإرهابيين عبرها.

٤. ابعاد التأثيرات السلبية للمحاصصة عن منظومة الأدارة والقيادة في القوات المسلحة العراقية، والاهتمام بالجانب المهني والحرفي في العمل العسكري.

٥. الاختيار النوعي بين الحجم والقوة العددية وأعادة النظر بطرق التجهيز والتسليح العسكري، والعمل على تنويع مصادرها، واصدار تشريعات خاصة بحصر السلاح بيد الدولة.

٦. أنشاء قناة تلفزيونية خاصة بمكافحة الإرهاب.



٧. أنشاء قاعدة بيانات لشؤون مكافحة الإرهاب على الصعيد الداخلي، والعمل على بناء شبكات اقليمية مع وزارات الخارجية لدول الجوار لتبادل المعلومات في مجال مكافحة الإرهاب وتتبع الإرهابيين.

أساليب تفعيل المؤسسات العربية- الدولية والاعلام الالكتروني لمكافحة الارهاب والتطرف

م. د حيدر غازي حسين الموسوي
قسم الاعلام/ كلية الآداب/ الجامعة المستنصرية

المقدمة

شهد العالم عبر التأريخ العديد من الحروب اعتمدت فيها شتى ادوات الحرب من المنجنيق وصولاً الى منصات اطلاق الصواريخ الباليستية، وراحت الدول والجماعات تبحث عن ادوات حرب جديدة أقل كلفة وأقل خسائر بشرية وأقل تشويهاً لصورة الدول او الجماعات لدى الرأي العام المحلي او الدولي؛ لذا استبدلت منصات اطلاق الصواريخ الباليستية بمنصات الكترونية واستبدلت الصواريخ برسائل ومعلومات لتحقيق غايات واهداف محددة.

لقد شهد العالم طفرة نوعية في تكنولوجيا الاتصال وقد اتاح تحول استخدام شبكة المعلومات العالمية" الانترنت" من الاستخدام للأغراض العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية في ستينات القرن الماضي الى الاستخدام المدني في التسعينات من القرن نفسه قدرات كبيرة للمستخدمين من العامة بغض النظر عن خلفيات المستخدمين والغرض من الاستخدام.

لم تكن التنظيمات الارهابية بمعزل عن هذه التطورات التكنولوجية التي وفرت مزايا تساعدها بشكل كبير في تنفيذ مخططاتها من حيث تضليل الشباب وتجنيدهم او تأمين الاتصال والتواصل بين افراد التنظيم نفسه او التعاون مع تنظيمات ارهابية اخرى؛ فراحت صوب تفعيل الارهاب الالكتروني بأوجهه المختلفة.

ومع تحولات جوانب الحرب ضد الارهاب صوب المعارك الالكترونية كان لابد للمؤسسات الامنية المتخصصة بمجال مكافحة الارهاب ان تدخل المعترك الجديد بواقع الكتروني لمكافحة الارهاب الكترونياً في الفضاء الالكتروني جنباً الى جنب مع مكافحته على ارض الواقع.

المبحث الاول
الاطار المنهجي

أولاً: موضوع البحث

تسعى التنظيمات الارهابية استغلال تكنولوجيا الاتصال والاعلام الرقمي لتحقيق مجموعة من الغايات والاهداف الارهابية الكترونياً، وعلى الرغم من الحاجة الماسة للقوة الصلبة في مواجهة التنظيمات الارهابية بيد ان صفحات الصراع مع هذه التنظيمات لا تكتفي باستخدام القوة الصلبة بل نحتاج الى ممارسة القوة الناعمة، فعلى سبيل المثال لا الحصر- ان النجاحات الكبيرة للقوات الامنية العراقية وعلى راسها جهاز مكافحة الارهاب لاستعادة الاراضي العراقية من سيطرة تنظيم داعش الارهابي وملاحقة خلايا التنظيم غير ان ذلك لا يعني انتهاء الحرب ضد الارهاب، اذ ان النجاح في صفحة او معركة يحتاج متابعة النجاح عبر تجفيف منابع الارهاب والفكر المتطرف من حيث محاولة التنظيمات الارهابية التأثير في عقول الشباب وشحنهم طائفياً وتجنيدهم لتعويض حجم الخسارات المادية والبشرية التي لحقت بهم.



ولما كانت جذور الارهاب تمتد على المستوى الدولي؛ لذا لابد من الانفتاح على المؤسسات الدولية ومعرفة اساليب تفعيلها ونجاحها في تحقيق الاهداف المناطة لها في محاولة نسخ التجارب الناجحة واضفاء لمسات التغيير التي تنسجم وتحافظ على سيادة اجهزة مكافحة الارهاب محلياً.

ثانياً: مشكلة البحث

يسعى البحث الى الاجابة عن تساؤل محوري لمعرفة الاساليب التي تعتمدها المؤسسات العربية- الدولية لمكافحة التطرف والارهاب للارتقاء بمستوى عملها لمكافحة الارهاب الالكتروني؟ ومن هنا يحاول بحثنا هذا الاجابة عن مجموعة تساؤلات فرعية تتمثل بالاتي:

١. ماذا يعني الارهاب الالكتروني؟
٢. ما طبيعة العلاقة بين الاعلام الالكتروني والارهاب الالكتروني؟
٣. ما اهمية توظيف مواقع التواصل الاجتماعي في مؤسسات مكافحة الارهاب؟
٤. ما الذي يحققه الدعم الحكومي لمؤسسات مكافحة الارهاب؟
٥. ما مقدار اهمية التدريب والتأهيل للعاملين في مراكز مؤسسات مكافحة الارهاب الكترونياً؟
٦. ما مكتسبات مشاركة مؤسسات مكافحة الارهاب في المحافل الدولية؟

ثالثاً: اهداف البحث

يهدف البحث الذي نحن بصدده تحقيق الاتي:

١. التعريف بالارهاب الالكتروني.
٢. كشف طبيعة العلاقة بين الاعلام الالكتروني والارهاب الالكتروني.
٣. معرفة اهمية مواقع التواصل الاجتماعي في تعزيز دور مؤسسات مكافحة الارهاب الكترونياً.
٤. تبيان ما يحققه الدعم الحكومي لتعزيز اداء اجهزة مكافحة الارهاب.
٥. ابراز اهمية التدريب والتأهيل في مجال مكافحة الإرهاب الالكتروني.
٦. كشف مكتسبات مشاركة اجهزة مكافحة الارهاب في المحافل الدولية.

رابعاً: عينة البحث ومجالاته

تتمثل عينة البحث بدراسة الاخبار الخاصة بالمركز العالمي لمكافحة التطرف " اعتدال" عبر الرابط الاخباري للموقع الرسمي للمركز وبلغ عدد الاخبار المنشورة للمدة من ٢٠٢١/١/١٠ لغاية ٢٠٢١/٣/١٠ (المدة موضع البحث) اربعة وتسعون ٩٤ خبر.

على اعتبار ان مضامين الاخبار ستبرز اهم الاساليب التي يعتمدها المركز في تعزيز مهامه على مستوى مكافحة التطرف والارهاب، اذ يمكن عبر تحليل ماينشره المركز من اخبار رصد اهم الاساااليب التي تعزز اداء المهام المناطة له.

اما مجالات البحث فتمثلت بالاتي:

١. المجال المكاني: تمثل المجال المكاني للبحث في السعودية اذا المركز موضع البحث مقرة الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية.
٢. المجال الزماني: امتد المجال الزماني للبحث على مدة المتابعة لأخبار المركز بشكل يومي لمدة شهرين اشهر ابتداء من ٢٠٢١/١/١٠ لغاية ٢٠٢١/٣/١٠.
٣. المجال الموضوعي: تمثل بتحليل اخبار الموقع الرسمي للمركز العالمي لمكافحة التطرف" اعتدال".



خامساً: منهج البحث واسلوبه

اعتمد الباحث للبحث بعده من الدراسات الوصفية المنهج المسحي مستخدماً اسلوب تحليل المحتوى اسلوباً علمياً لتحليل الاخبار الواردة للمركز موضع البحث بهدف تشخيص الاساليب والاجابة عن بعض تساؤلات البحث المرتبطة بالجانب التحليلي العملي.

سادساً: هيكلية البحث

توزعت هيكلية البحث بالشكل الاتي:

- المقدمة.
- المبحث الاول: الاطار المنهجي.
- المبحث الثاني: طبيعة العلاقة بين الاعلام الالكتروني والارهاب الالكتروني.
- المبحث الثالث: اساليب تفعيل المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف" اعتدال "
- التوصيات.
- المصادر والمراجع.

المبحث الثاني

طبيعة العلاقة بين الاعلام الالكتروني والارهاب الالكتروني

أفرزت التطورات التكنولوجية مجال قتال جديد انضم الى مجالات القتال براً وجواً وبحراً، فالدول المتطورة واجهزتها الامنية والعسكرية تزيد من نشاطها وابحاثها في مجال الفضاء الالكتروني الذي اضحى مصدر قوة يعزز وجودها الواقعي عبر استثمار وجودها الافتراضي، فعلى سبيل المثال- اصبحت الحرب الالكترونية ركناً اساسياً في التخطيط الاستراتيجي للكيان الصهيوني، اذ تعد الوحدة ٨٢٠٠ في الجيش الاسرائيلي اكثر الوحدات تطوراً من الناحية التقنية والتكنولوجية ولها نشاطات واسعة في حروب الانترنت والشبكات ، وقد انضم لها عدد كبير من العقول منذ نشأتها ، اذ تعمل على ضمان التفوق النوعي للكيان الصهيوني عبر عمليات دفاعية وهجومية في الفضاء الالكتروني(١).

لقد افرزت التطورات التكنولوجية والفضاء الالكتروني العديد من المفاهيم التي تنُم عن اتساع مفاصل التطورات، ومن هنا كان لابد لنا من تحديد المفاهيم ذات العلاقة بموضوع بحثنا لفهم طبيعة الارتباط والعلاقية بين تلك المفاهيم.

اولاً: مفهوم الارهاب الالكتروني: تُطلعنا مصادر التنظير لمفهوم الارهاب الالكتروني على تعريفات عديدة، فمنهم من يعرفه" الهجوم القائم على مهاجمة الحاسوب، وان التهديد به يدفع الى ترويع او اجبار الحكومات او المجتمع لتحقيق اهداف سياسية او دينية او عقائدية، وينبغي ان يكون الهجوم مدمراً وتخريبياً لتوليد الخوف بحيث يكون مشابه للافعال المادية للارهاب"(٢). كما يعرف اخرون الارهاب الالكتروني بانه " العدوان او التخويف او تهديد مادياً او معنوياً باستخدام الوسائل الالكترونية الصادرة من الدول او الجماعات او الافراد على الانسان دينه او نفسه او عرضه او عقله او ماله بغير حق بشتى صنوفه وصور الافساد في الارض"(٣) فيما يعرفه اخرون بانه" نشاط او هجوم متعمد يملك دوافع سياسية ويسعى للتأثير في القرارات الحكومية والرأي العام العالمي، ويستخدم الفضاء الالكتروني بوصفه عاملاً مساعداً وسيطاً في عملية التنفيذ للعمل الارهابي او الحربي، كما يسعى



لإحداث تأثير معنوي ونفسي عبر التحريض على بث الكراهية الدينية وحروب الافكار، وان يتم في صورة رقمية من خلال استخدام بيانات الاسلحة الالكترونية الجديدة في معارك تدور رحاها في الفضاء الإلكتروني، والتي قد يقتصر تأثيرها على بُعدها الرقمي او قد تتعدى لإصابة اهداف مادية تتعلق بالبنى التحتية الحيوية"[٤].

ان تتبع تعريفات الارهاب الالكتروني نجده يتجه باتجاهين يتمثلان بالاتي:

الاتجاه الاول: توظيف التكنولوجيا لأغراض الارهاب الالكتروني عبر ضرب اجهزة الدول وبناها التحتية التي تعتمد قطاعاتها على المنظومات الالكترونية القابلة للاختراق والقرصنة كقطاع الطاقة والمياه والصرف الصحي وغيرها من القطاعات التي قد يؤدي اختراق انظمتها الالكترونية احداث اثار بيئية او اقتصادية او فوضى اجتماعية، فعلى سبيل المثال- ان اجهزة الكمبيوتر الخاصة بتنظيم القاعدة الارهابي التي تم مصادرتها في افغانستان احتوت نماذج لسدود مائية وبرمجيات هندسية تحاكي اليات التحكم في وحدات السيطرة العاملة في السد المائي وتحاكي كيفية احداث كارثة فيها، وهذا الامر ينطبق على العديد من ممارسات الموجهة الجديدة من المجموعات الارهابية التي ارادت ان تخلف تنظيم القاعدة كتنظيم داعش الارهابي ففي عام ٢٠١٥ افادت التقارير ان تنظيم داعش الارهابي اخترق اجهزة الكمبيوتر الخاصة بالقيادة المركزية للجيش الاميركي، والذي حدث فعلا هو ان ما يطلق عليه " دولة الخلافة الالكترونية" اخترقت حساب (تويتر) المدني الخاص بضابط العلاقات العامة للقيادة المركزية لمدة وجيزة ، ومع ذلك فانه عوضاً عن بث مشاهد القتل والدمار تم بث صور عدد من الحيوانات بما في ذلك صور حيوان الماعز استخفافاً بأنظمة الحماية الالكترونية لحسابات القيادات العسكرية[٥].

الاتجاه الثاني: توظيف التكنولوجيا لأغراض الارهاب الالكتروني عبر نشر الفكر المتطرف وكسب المؤيدين وتجنيد المقاتلين واستغلال الفضاء الالكتروني لأغراض الدعاية والتحريض والحرب النفسية.

واذا ما كانت مجتمعاتنا المحلية لم ترتقي الى مستوى البنى التحتية المرتبطة بالأنظمة الرقمية والتي قد تكون عرضة للتهديد الارهابي وفق الاتجاه الاول، فأن مجتمعاتنا ذات ارتباط وثيق وتهديد واضح يجسده الارهاب الإلكتروني وفقاً للاتجاه الثاني؛ اذ تسعى التنظيمات الارهابية استغلال التطورات التكنولوجية وشبكة المعلومات لتحقيق اهداف الارهاب الالكتروني او تعزز من فاعليته ومن اهم تلك الاهداف هو الاتي:[٦]

١. تحقيق تواصل تنظيمي آمن لعناصر التنظيمات الارهابية واثبات وجودهم على الساحة عبر بث الرسائل واستحداث المواقع ومنتديات الحوار واتخاذها منبراً دعائياً.
٢. التهديد والتخويف والترويع عبر بث مواد اعلامية ودعائية لإبراز قوة التنظيمات الارهابية، وترويع من يتعاونون مع الاجهزة الامنية او من يرغبون بالتعاون معها.
٣. جمع الاموال والاستيلاء عليها بطرق غير مشروعة عن طريق التهديد المباشر او عن طريق استعطاف الاخرين وجمع تبرعات منهم بواجهات اشخاص محتاجين او منظمات انسانية دون علم المتبرعين بعودة الاموال الى التنظيمات الارهابية.
٤. اعتماد الارهاب الإلكتروني اداة للتضليل والخداع من التنظيمات الارهابية التي قد تعطي انطباعاً خاطئاً بان عملية ما قد باتت وشيكة، وذلك عن طريق خلق انماط غير سوية من



الحركة مما يسبب صرف انتباه جهات تنفيذ القانون واجهزة مكافحة الارهاب عن نشاطات ارهابية حقيقية لا تقل خطورة عما يروج له.

٥. توظيف الارهاب الالكتروني عبر نشر افكار التطرف وتجنيد اعضاء جدد واستقطاب الشباب للانضمام الى صفوف التنظيمات الارهابية ، فضلا عن استخدام الانترنت لتعليم وتدريس فنون واساليب تنفيذ العمليات والهجمات الارهابية، فبحسب جمعية (آفاق) للأمن الداخلي في تونس، ان المواقع الالكترونية ذات التوجه المتطرف والارهابي تستقطب نحو ١٠٠٠ الف شاب سنوياً بمعدل ٣ ثلاث شبان يوميا، اذ تستهدف الجماعات شباب وطلاب متفوقين بين اعمار ١٧- ٢٨ سنة من الذين يدرسون في التخصصات الطبية والفيزيائية والكيمائية او الهندسة الالكترونية وغيرها من التخصصات لاستغلال مهاراتهم العلمية والتقنية لأغراض ارهابية.

لقد سهلت المواقع الالكترونية والاعلام الالكتروني على التنظيمات الارهابية توسيع انشطتها لأبعد الحدود عبر تبادل الآراء والافكار والمعلومات، اذ يمكن ان يلتقي اشخاص عدة في اماكن مختلفة وفي وقت واحد، كما ساعدتهم على جمع اكبر عدد من الانصار والاتباع عبر اشاعة افكارهم ومبادئهم عبر الاعلام الالكتروني في مختلف اشكاله من مواقع تواصل اجتماعي الى منتديات الحوار وغرف الدردشة والمدونات وغيرها من التطبيقات، فاذا كان الحصول على قنوات تلفزيونية او اذاعية او صحف صعباً، فان انشاء مواقع التواصل والاتصال واستغلال منتديات الحوار وغيرها لخدمة اهداف التنظيمات الارهابية اضحى سهلاً ممكناً، بل تجد لبعض التنظيمات الارهابية الاف المواقع لضمان انتشار اوسع وتجاوز عقبات الحظر والتدمير الذي تواجهه من الجهات الامنية في محاولتها الحد من تزايد تلك المواقع على الشبكة[٧].

ثانياً: طبيعة العلاقة بين الاعلام الالكتروني والارهاب الالكتروني: لم يكن العمل الاعلامي بمعزل عن التطورات التكنولوجية والتوجه نحو الانترنت، بل اضحى الاعلام بأمس الحاجة لمواكبة تطورات العصر والتحول الى الإعلام الجديد الالكتروني فضلا عن استمرارية الاعلام التقليدي.

يعرّف الاعلام الالكتروني بأنه " الخدمات والنماذج الاعلامية الجديدة التي تتيح نشأة وتطوير محتوى وسائل الاتصال الياً او شبه الي في العملية الاعلامية باستخدام التقنيات الالكترونية الحديثة الناتجة عن اندماج تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات كنواقل اعلامية غنية بامكاناتها في الشكل والمضمون، فالإعلام الالكتروني هو الاشارات والمعلومات والصور والاصوات المكونة للمواد الاعلامية بأشكالها المختلفة التي ترسل وتستقبل عبر المجال الكهرومغناطيسي"[٨].

والاعلام الإلكتروني لايعني مجرد استبدال الوسائل التقليدية كالتلفزيون او الراديو او الصحف بوسائل حديثة (الحاسب الالي وشبكة الانترنت) فالمسالة تجاوزت ذلك بكثير؛ اذ مست التحولات التكنولوجية للإعلام الالكتروني اطراف العملية الاتصالية كافة لتشمل المصدر او المرسل والرسالة والوسيلة والمتلقي وحتى التغذية العكسية، بل اثرت حتى على نمط التسويق سواء اكان تسويق افكار او منتجات، ان التصور الاكثر موضوعية للإعلام الالكتروني لا يعني مجرد النظر الى التحول في الوسيط الناقل للمادة الاتصالية؛ اذ ان من المفترض ان التغيرات التي تطرأ على الوسيلة ستؤثر على مجمل عناصر العملية الاتصالية، بل وتخلق مناخاً اتصالياً يختلف



في جوانبه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والامنية عن المناخ الذي خلقته وسائل الاعلام التقليدي[٩].

تتعدد تطبيقات الاعلام الالكتروني لتشمل (الصحافة الالكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي والاذاعات والتلفزيونات الالكترونية والمدونات وغرف الدردشة وغيرها من التطبيقات التي اتاحتها التكنولوجيا) على ان التطبيق مشروط باستمرارية التحديث وتنوع المضامين وانتظام التواجد على الشبكة وصياغة المضامين ضمن قواعد التحرير الصحفي الالكتروني، وتتسم الاشكال المتعددة لتطبيقات الاعلام الالكتروني بعدة سمات اهمها[١٠]:

١. أفول السيادة الجغرافية: اذ يمكن لتطبيقات الاعلام الالكتروني ان تصل الى مختلف انحاء العالم والى جمهور متنوع يمكن مخاطبتهم بلغاتهم.
٢. انخفاض الكلفة: يتسم الاعلام الالكتروني بانخفاض الكلفة مقارنة بالإعلام التقليدي، فالمصدر لايحتاج سوى جهاز حاسب الكتروني وربطه بالشبكة.
٣. التفاعلية: ان ميزة الاعلام الالكتروني عن الاعلام التقليدي امكانية التفاعل المباشر مع المتلقي، ويتيح عنصر التفاعلية امكانية التحاور المباشر مع مسؤولي الموقع وعرض الآراء بشكل مباشر، فضلاً عن مناقشة الافكار والموضوعات التي تطرح عبر الموقع.

وعلى الرغم من السمات المميزة للإعلام الالكتروني، بيد انه تنتابه عدد من الاشكاليات منها[١١]:

١. صعوبة الوثوق والتحقق من صحة وصدقية العديد من البيانات والمعلومات التي تتضمنها بعض المواقع .
٢. ضعف الضوابط الضرورية لضمان عدم المساس بالقيم الدينية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات.
٣. ضعف ضوابط السيطرة على نشر العنف والتطرف والارهاب.
٤. عدم التوازن بين حجم ونوعية الرسائل الاعلامية الموجهة وبين استعداد المتلقي لها فيما يتعلق بالرأي والرأي الاخر.
٥. تفتيت دائرة التلقي والتركيز على افراد او جماعات صغيرة وفق الميول والاحتياجات الفردية للمصدر والمتلقي.
٦. انتهاك حقوق النشر والحرية الفكرية.
٧. ارتكاب الجرائم الالكترونية باستخدام التقنيات الحديثة.

لقد دأبت التنظيمات الارهابية على التغطية الاعلامية لعملياتها الارهابية عبر القنوات التلفزيونية وغيرها من الوسائل التقليدية؛ لذا فان اهتمامها بالواقع الاعلامي الدعائي يحتم عليها ايجاد وسائلها الاعلامية الخاصة التي تتماشى مع روح العصر وتطوراته؛ لذا حرصت ان يكون لها موطئ قدم على الشبكة العالمية عبر الاعلام الالكتروني[١٢].

وعت التنظيمات الارهابية وعلى وجه الخصوص تنظيم داعش الارهابي اهمية الاعلام الالكتروني بما أُتيح له من سمات واشكاليات في آن واحد ممكن استغلالها لأغراض الارهاب الالكتروني، اذ تعتمد التنظيمات الارهابية على الاعلام الالكتروني واستخدام الانترنت بتطبيقاته المختلفة للأسباب الاتية[١٣]:

١. السرية: يعتمد نجاح التنظيمات الارهابية بصفة رئيسة على عنصر السرية، لذا تتيح تكنولوجيا الاعلام الالكتروني الحفاظ على سرية المصدر وصعوبة تعقبه.



٢. الاتصال والتواصل: تؤمن التكنولوجيا الحديثة تواصل اعضاء التنظيم فيما بينهم بقدر عال من السرية وتزيد من فرص التعاون والاتصال بتنظيمات اخرى، فضلاً عن التواصل مع الافراد والجماعات المختلفة باختلاف لغاتهم وهوياتهم.
٣. انخفاض التكلفة: لا تحتاج التنظيمات الارهابية لارتياد الاعلام الالكتروني سوى اجهزة حاسب الكتروني وارتباط بشبكة الانترنت.
٤. الارهاب المعلوماتي: اذ اسهمت عمليات استغلال ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال انتشار انماط من الارهاب بالقدرة على احداث اضرار بالبنى التحتية في الدول التي تعتمد في بناها على التقنيات الرقمية.
٥. مواجهة غير مباشرة: اذ تنعدم الحاجة الى مواجهة مباشرة مع اجهزة مكافحة الارهاب والمؤسسات الامنية لاسيما مع ما منيت به من خسائر بالارواح.
٦. التنقيب عن المعلومات: تمثل شبكة الأنترنت مكتبة مليئة بالمعلومات من يمتلك القدرة والحرفة بالتعامل معها يتمكن من استغلالها لتحقيق اهدافه.
٧. التعبئة والتجنيد: اذ تلجأ التنظيمات الى التطبيقات الالكترونية لكسب المؤيدين وتجنيدهم لضمان ديمومة الخلايا الارهابية والدعم بعناصر تعويضية جديدة.
٨. التمويل: تلجأ التنظيمات الارهابية الى استخدام التطبيقات الالكترونية لأهداف التمويل سواء بالتهديد المباشر او استعطاف الاخرين بدواعي انسانية.
٩. اثبات الوجود: تعمد التنظيمات الارهابية الى استخدام التطبيقات والاعلام الالكتروني للتذكير واثبات وجودها على الساحة.
١٠. العمليات النفسية: تحتاج التنظيمات الإرهابية ادامة زخمها عبر استغلال الاعلام الالكتروني والتطبيقات المختلفة لأغراض الدعوة والدعاية والحرب النفسية.

ثالثاً: أساليب مكافحة الارهاب الالكتروني

انطلاقاً من عالمية الاعلام الالكتروني وتطبيقات شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، فضلاً عن تحول الارهاب الى تنظيمات على المستوى الدولي؛ لذا تتعدد اساليب مكافحة الارهاب الالكتروني انطلاقاً من مبدأ اساس يتمثل بـ (التعاون الدولي) سواء التعاون الدولي على المستوى القانوني والقضائي او عبر التعاون الدولي لإيجاد سبل مكافحة المد الدعائي للتنظيمات الإرهابية والذي يشكل النواة الاساسية لوجود هذه التنظيمات على الشبكة[١٤].

وتتركز اهم اساليب مكافحة الارهاب بالاتي[١٥]:
١. نشر الوعي والمعرفة بين الجمهور وتأكيد دور الانترنت والاعلام الالكتروني بنشر وتعزيز قيم الحرية والتعايش السلمي والتسامح الديني وثقافة الاختلاف واحترام الآخر.
٢. نبذ العنف والتطرف والاقصاء وازدراء الاديان والحضارات والثقافات والاعراف والتقاليد.
٣. توعية المستخدمين باستمرار بضرورة الانتباه واليقظة لكل ما يُنشر ويسوّق له في الاعلام الالكتروني بتطبيقاته المختلفة، فقد اوصت مؤسسة "راند" الاميركية مرتادي مواقع التواصل الاجتماعي ممن يعارضون تنظيم داعش الارهابي بضرورة تكثيف تغريداتهم ومنشوراتهم المناهضة للتنظيم الارهابي ، فقد ثبت ان معدل التغريدات في صالح مؤيدين للتنظيم بواقع ستة تغريدات الى تغريدة واحدة من المعارضين، الامر الذي ينعكس سلباً على المحتوى الاتصالي.



٤. اقامة دورات تدريبية للناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي في مواجهة التنظيمات الارهابية ؛ لكي تعزز تلك الدورات المحتوى الاتصالي للمضامين المنشورة.
٥. الرقابة والمتابعة الحكومية عبر الاجهزة ذات العلاقة بما لديها من صلاحيات وتراخيص وتشريعات واتفاقات قديمة او جيدة مع القطاع الخاص الموفر للشبكة بهدف السيطرة على المحتوى بالرقابة والمتابعة لما ينشر.
٦. استثمار اجهزة ومؤسسات مكافحة الارهاب للإمكانات البشرية والمادية وما لديها من تقنيات وكفاءات بما يجعلها اكثر كفاءة لمحاربة التنظيمات الارهابية بنفس الوسائل التي تستخدمها في اطار الدعاية المضادة. فعلى سبيل المثال جاء في توصية "ملتقى الارهاب الالكتروني" الذي أُقيم في جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، مركز الملك عبدالله بن عبد العزيز للدراسات الاسلامية " الدعوة لإنشاء جيش الكتروني لمكافحة الارهاب في الشبكة العنكبوتية"[١٦]

رابعاً: نماذج المؤسسات العربية – العالمية لمكافحة التطرف والارهاب

١. المعهد الدولي للتسامح[١٧]

يهدف المعهد الدولي للتسامح الذي أطلقته دولة الإمارات – حكومة دبي بموجب القانون المحلي رقم ٩ لسنة ٢٠١٧ إلى بث روح التسامح في المجتمع، وتعزيز مكانة دولة الإمارات إقليمياً ودولياً كنموذج في التسامح، وترسيخ ثقافة الانفتاح والحوار الحضاري، ونبذ التعصب والتطرف والانغلاق الفكري، وكل مظاهر التمييز بين الناس بسبب الدين أو الجنس أو العرق أو اللون أو اللغة.

ويتضمن قانون إنشاء المعهد الدولي للتسامح إطلاق جائزة تسمى "جائزة محمد بن راشد آل مكتوم للتسامح" يتم من خلالها تكريم الفئات والجهات التي لها إسهامات متميزة في ترسيخ قيم التسامح على المستويين الوطني والدولي، وتشجيع الحوار بين الأديان وإبراز الصورة الحقيقية للإسلام باعتباره دين تسامح وسلام.

ويتولى كذلك اقتراح السياسات والتشريعات، وعقد المؤتمرات الدولية، وإعداد البحوث، والدخول في شراكات مع المؤسسات الثقافية المعنية في العالم لنشر مبادئ الوئام وقيم التسامح بين الأجيال، وإطلاق المبادرات التي تهدف إلى تعزيز التعايش المشترك بين كافة أفراد ومكونات المجتمع، وتهيئة بيئة تحفز على الانسجام الثقافي والتناغم المجتمعي، وتحد من السلوكيات الإقصائية.

٢. مركز "هداية "لمكافحة التطرف العنيف[١٨]

في ديسمبر ٢٠١٢ ، افتتح سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية والتعاون الدولي، مركز التميز الدولي لمكافحة التطرف العنيف المعروف بـ هداية (الموقع باللغة الإنجليزية)، وهو الاسم الجديد لمركز التميز الدولي لمكافحة التطرف العنيف، وذلك خلال الاجتماع الوزاري الثالث للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، الذي عقد في أبوظبي.

عمل المركز على بناء الشراكات مع مؤسسات عدة تعمل في مجال مكافحة التطرف العنيف، ويركز على مجالات مهمة مثل : الدبلوماسية الرياضية والثقافية، ومكافحة التطرف العنيف عبر المناهج التربوية، ونبذ الراديكالية في السجون، ودعم ضحايا الإرهاب.

٣. مركز صواب[١٩]



في يوليو ٢٠١٥، أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية "مركز صواب"، وهو مبادرة تفاعلية للتراسل الإلكتروني، تهدف إلى دعم جهود التحالف الدولي في حربه ضد التطرف والإرهاب.

يتطلع المركز إلى إيصال أصوات الملايين من المسلمين وغير المسلمين في جميع أنحاء العالم ممن يرفضون، ويقفون ضد الممارسات الإرهابية، والأفكار الكاذبة والمضللة التي يروجها أفراد التنظيم.

كما يعمل **"مركز صواب"** على تسخير وسائل الاتصال والإعلام الاجتماعي على شبكة الإنترنت من أجل تصويب الأفكار الخاطئة ووضعها في منظورها الصحيح، وإتاحة مجال أوسع لإسماع الأصوات المعتدلة التي غالباً ما تضيع وسط ضجيج الأفكار المغلوطة التي يروجها أصحاب الفكر المتطرف، من خلال تواصله مع عامة الجمهور عبر الإنترنت يتصدى المركز لمواجهة وتفنيد الادعاءات الكاذبة، والتفسيرات الدينية الخاطئة التي ينشرها المتطرفون، كما يتواصل المركز مع مجتمعات الإنترنت التي غالباً ما تكون فريسة لدعاة هذا الفكر.

المبحث الثالث

اساليب تفعيل المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف" اعتدال "

لقد سعت الولايات المتحدة استثمار الفضاء الالكتروني في اطار حربها على الارهاب والتطرف اذ يذكر " ريتشارد ستينجل" رئيس تحرير مجلة التايم الاميركية والذي استعانت به ادارة الرئيس الاميركي الاسبق " اوباما" مساعداً لوزيرة الخارجية الاميركية "هيلاري كلنتون" ثم "جون كيري" لادارة حرب المعلومات (الدعاية) - "البروبوغاندا" في كتابه الموسوم "حرب المعلومات" الصادر ٢٠١٩.

اسست أميركا مركز الاتصالات الاستراتيجية لمكافحة الارهاب عام ٢٠١١ كفرع تابع لوزارة الخارجية الاميركية بإدارته، وللمركز ميزانية مخصصة من ميزانية وزارة الخارجية التي تتعدى ٥٠ خمسين مليار دولار سنوياً، ولما فشل هذا المركز في حرب المعلومات والدعاية الاميركية ضد داعش لفقدان الثقة لدى المتلقي المسلم والعربي، على اثر ذلك أنشئ عام ٢٠١٥ مركز صواب في ابو ظبي – دولة الامارات تلاه مراكز شبيهه في الاردن وماليزيا وتكلل البرنامج بافتتاح مركز "اعتدال" في السعودية لتصبح الحرب المعلوماتية بوجه عربي سعودي لقيادة الحرب الدعائية ضد داعش، وهنا اميركا تحارب داعش وتطارد منشوراتها عن طريق السعودية بالدعاية والتعامل مع تطبيقات التواصل الاجتماعي المختلفة لإزالة وحظر منشورات التنظيم كما فعلت مع ملايين المنشورات والحسابات التي اغلقتها[٢٠].

اولاً: المركز العالمي لمكافحة التطرف " اعتدال "[٢١]

بدأ المركز العالمي لمكافحة التطرف (اعتدال) أعماله في العاصمة السعودية الرياض التي أُتخذت مقراً له وذلك بعد تدشينه على هامش القمة العربية الإسلامية الأمريكية والتي عقدت في الرياض، وحملت في طياتها رغبة دولية كبيرة وصارمة تجاه تقويض الارهاب وتجفيف مصادر تغذيته، وذلك عن طريق ثلاث مرتكزات: فكرية وإعلامية ورقمية . ويسعى المركز فكرياً إلى تعزيز الجانب المرتبط بمحاربة التطرف بما فيه من تفنيد خطاب الإقصاء وترسيخ مفاهيم الاعتدال وتقبل الآخر، كمل يعمل المركز إعلامياً على التفوق على إعلام الفكر المتطرف وكشف أكاذيب دعاياته الترويجية من خلال صناعة محتوى مؤثر لتعزيز ثقافة الاعتدال.



ويهدف المركز العالمي لمكافحة التطرف (اعتدال) إلى تعزيز أسس التعاون الدولي ورفع مستوى الوعي العام بشأن أفضل السبل والممارسات لمواجهة الخطاب الإعلامي المتطرف سواء كان ذلك على مواقع التواصل الاجتماعي أو عبر المنصات العامة الأخرى على الإنترنت، و طوّر المركز تقنيات مبتكرة إلكترونياً مفتوحة المصدر ، يمكنها رصد ومعالجة وتحليل الخطاب المتطرف بدقة عالية، كما أن جميع مراحل معالجة البيانات وتحليلها يتم في غضون ٦ ثوان فقط من لحظة توفر البيانات أو التعليقات على الإنترنت، بما يتيح مستويات غير مسبوقة في مكافحة الأنشطة المتطرفة في الفضاء الرقمي وبشكل متواصل وآني.

ومن المقرر أن يوفر المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف (اعتدال)، الذي يعمل مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية، حاضنة مناسبة لدعم التعاون الدولي في مواجهة الفكر المتطرف، وسنعمل بشكل متواصل وبلا هوادة من أجل القضاء على التطرف والإرهاب وتعزيز روح وثقافة التسامح". الجدير بالذكر أن التقنية الإلكترونية في المركز تعمل بمختلف اللغات واللهجات، كما يجري تطوير نماذج تحليلية متقدمة لتحديد مواقع منصات الإعلام الرقمي، والتي ستتمكن بدورها من تسليط الضوء على البؤر المتطرفة، والمناطق السرية الخاصة بأنشطة الاستقطاب والتجنيد.

مستويات التعاون مع المركز

- **المستوى الاول:** دول أو منظمات أو جهات مشاركة ممولِة تلتزم بالمساهمة في تمويل الميزانية التشغيلية للمركز ويكون لها تمثيل في مجلس الإدارة.
- **المستوى الثاني:** دول أو منظمات أو جهات مشاركة داعمة يختارها مجلس الإدارة ويكون لها تمثيل مستقل في عضوية مجلس الإدارة.
- **المستوى الثالث:** دول أو منظمات أو جهات مشاركة تستفيد من خدمات المركز وتتعاون معه في تحقيق أهدافه.

الأهداف الاستراتيجية

- تفنيد الخطاب المتطرف ومحاربة أنشطته والحد من آثارها.
- مواجهة الفكر المتطرف ومنع الانتماء إليه أو التعاطف معه أو المساهمة في أنشطته بأي شكل من الأشكال
- تعزيز ثقافة الاعتدال والتسامح وتقبل الآخر.
- تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الفكر المتطرف

المرتكزات الإستراتيجية

١. **إعلامي**: صناعة خطاب إعلامي محترف يعزز ثقافة الاعتدال ويجابه الطروحات الإعلامية المتطرفة، ويقوض مقوماتها.
٢. **فكري**: تعزيز الجانب الفكري المرتبط بمحاربة وتفنيد خطاب الإقصاء ونشر مفاهيم الاعتدال وتقبل الآخر.
٣. **رقمي**: رصد وتقويض الأنشطة الرقمية للجماعات المتطرفة ودعم الجهات الفاعلة في نشر الفكر المعتدل ومكافحة التطرف الرقمي.

ثانياً: اساليب تفعيل المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف" اعتدال "



عبر اجراء التحليل لأخبار المركز العالمي لمكافحة التطرف اعتدال تبين وجود مجموعة اساليب يعتمدها المركز للارتقاء بواقعه في مجال مكافحة التطرف والارهاب وتعزيز مكانته ودوره الفاعل بالتصدي الى التطرف والارهاب الالكتروني، وقد جاءت نتائج التحليل للأساليب بحسب تكرار التأكيد عليها ضمن مضامين الاخبار بالشكل الاتي:

١. **توظيف مواقع التواصل الاجتماعي:** حاز هذا الاسلوب على المركز الاول بين الاساليب بعدد من التكرارات (٢٣) تكراراً وبنسبة مئوية قدرها (٤٩. ٢٩%) من مجموع تكرار الاساليب.
٢. **تفعيل برامج التدريب والتعليم:** جاء هذا الاسلوب في المرتبة الثانية بين الاساليب بعدد من التكرارات (١٨) تكراراً وبنسبة مئوية قدرها (٠٧. ٢٣%) من مجموع تكرار الاساليب.
٣. **الدعم الحكومي للمؤسسة:** نال هذا الاسلوب المرتبة الثالثة بين الاساليب بعدد من التكرارات (١٥) تكراراً وبنسبة مئوية قدرها (٢٣. ١٩%) من مجموع تكرار الاساليب.
٤. **التأطير الانساني للمؤسسة:** جاء هذا الاسلوب في المرتبة الرابعة بين الاساليب بعدد من التكرارات (١٣) تكراراً وبنسبة مئوية قدرها (٦٧. ١٦%) من مجموع تكرار الاساليب.
٥. **مشاركة المحافل الدولية ذات الاهتمام المشترك:** نال هذا الاسلوب المرتبة الخامسة بين الاساليب بعدد من التكرارات (٩) تكراراً وبنسبة مئوية قدرها (٥٤. ١١%) من مجموع تكرار الاساليب.

اساليب تفعيل المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف" اعتدال "

الاسلوب	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
توظيف مواقع التواصل الاجتماعي	٢٣	٤٩. ٢٩%	الاولى
تفعيل برامج التدريب والتعليم	١٨	٠٧. ٢٣%	الثانية
الدعم الحكومي للمؤسسة	١٥	٢٣. ١٩%	الثالثة
التأطير الانساني للمؤسسة	١٣	٦٧. ١٦%	الرابعة
مشاركة المحافل الدولية ذات الاهتمام المشترك	٩	٥٤. ١١%	الخامسة
المجموع	٧٨	١٠٠%	

تحليل النتائج وتفسيرها

١- **توظيف مواقع التواصل الاجتماعي:** تتيح مواقع التواصل الاجتماعي عدة مزايا يمكن الافادة منها في توجيه خطابات لتحقيق غايات المرسل واهدافه لاسيما عبر امكانية بث اكبر عدد من المعلومات، ناهيك عن استخدام الوسائط المتعددة من صوت وصورة تصاحب الكتابة وتقدم مضمون اكثر تشويقاً، والنقطة الاساسية في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي هو قلة الكلفة المادية لاستخدام تلك المنصات الامر الذي شجع التنظيمات الارهابية الى توظيفها لنشر الفكر المتطرف، وامكانية انشاء الاف المواقع، ومن هنا تنطلق المؤسسات لمواجهة المد الدعائي عبر توظيف تلك المنصات والتطبيقات نفسها في الرصد والحرب الدعائية المضادة فعلى سبيل ذلك لجأ مركز اعتدال لاستخدام موقع "تفنيد" ويذكر بهذا الصدد" مبادرات (اعتدال) الذي أطلقها في ٢٠٢٠ ومن بينها نافذ "معتدل وموقع تفنيد) المعني بكشف شبهات ومزاعم الفكر المتطرف، وجميعها تأتي في سياق حرصه على طرح مبادرات تعزز من الشراكات المجتمعية في جهود مكافحة الفكر المتطرف".



٢- **تفعيل برامج التدريب والتعليم:** يعد التدريب من اهم الاساليب المعتمدة سواء في اعادة التأهيل او تحصين المجتمع لاسيما شريحة الشباب، فضلاً عن تدريب الملاكات لكيفية التعامل مع طبيعة عمل المركز فعلى سبيل المثال اطلق "اعتدال " مشروع " التدريب الجامعي اذ ذكرت اخبار المركز "في إطار إستراتيجيته وحرصه على تفعيل دوره المجتمعي، دشن المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف (اعتدال) مشروعًا جديدًا بعنوان (التدريب الجامعي)، يهدف إلى دعم طالبات وطلاب المرحلة الجامعية في المجالات التدريبية وتطوير مهاراتهم وإكسابهم المعرفة من خلال إشراكهم مع باقي منسوبي المركز في جهود مكافحته للفكر المتطرف عبر مرتكزاته الفكرية، الرقمية، والإعلامية، كما، يهدف المشروع إلى تطوير مهارات الطالبات والطلاب والدفع بهم نحو ممارسة وتطبيق تحصيلهم المعرفي والجامعي على أرض الواقع، وإيجاد فرص للطموحين للاستفادة من مُمكِنات المركز وتوظيفها في خدمة مستقبلهم التعليمي، إضافة إلى تعزيز دور المجتمع في توظيف الحلول لنشر قيم التسامح والاعتدال".

ويشمل الدعم البحثي لطلبة الدراسات العليا اذ اوردت اخبار المركز "أطلق المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف (اعتدال) خدمة جديدة باسم (التعاون البحثي) لطلاب الدراسات العليا من مواطنين أو مقيمين داخل المملكة العربية السعودية كمرحلة أولى، على أن تشمل المراحل المقبلة باقي الطلاب في دول العالم، وفقًا لخطط المركز المستقبلية. وتتيح الخدمة البحثية الجديدة في (اعتدال) أمام طلاب الدراسات العليا في المملكة العربية السعودية (دولة المقر)، إمكانية التعاون في المجالات البحثية المتعلقة بمكافحة الفكر المتطرف ونشر ثقافة الاعتدال والتعايش والتسامح، وفق آليات محددة وضعتها اللجنة العلمية في مركز اعتدال".

فضلاً عن تدريب العاملين فيه اذ اوردت الاخبار في هذا الصدد "أنهت مجموعة من منسوبي المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف (اعتدال)، برنامج "التنوع الديني والحوار بين الأديان"، عبر الحضور الافتراضي برعاية برنامج الزائر الدولي الذي يتم تطبيقه في وزارة خارجية الولايات المتحدة الأميركية، وذلك خلال الفترة من ٥- ٢٣ (أكتوبر) ٢٠٢٠.وتناول البرنامج العديد من الموضوعات من أبرزها جهود الأديان في تعزيز وتشجيع المجتمعات الآمنة، والتعاون الدولي في محاربة التطرف الديني، ودعم التعايش والتسامح."

٣- **الدعم الحكومي للمؤسسة:** يعد الدعم الحكومي رافداً مهما من حيث التمويل والشرعية للمؤسسة نفسها، ناهيك لانعكاسات الدعم والرعاية الحكومية واثرها النفسي على العاملين. ويظهر الدعم لمركز اعتدال على اعلى المستويات حتى في خطابات الملك سلمان بن عبد العزيز اذ يذكر " أن التنظيمات الإرهابية والمتطرفة تجد بيئة خصبة للظهور والانتشار في الدول التي تشهد انقسامات طائفية، وضعفًا وانهيارًا في مؤسسات الدول" ويشير في السياق نفسه "دعمت المملكة مركز الأمم المتحدة الدولي لمكافحة الإرهاب، بمبلغ مئة وعشرة ملايين دولار، وأنشأت المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف (اعتدال)، كما تستضيف المركز الدولي لاستهداف تمويل الإرهاب"

٤- **التأطير الانساني للمؤسسة:** يشكل التأطير الانساني للمؤسسة جانباً مهماً في تحسين صورة المؤسسة لدى الجمهور بما يعزز مكانتها لدى المتلقي ويزيد الموثوقية بما تتبناه من خطابات وافعال فعلى سبيل المثال يشارك مركز اعتدال المناسبات الاجتماعية الخاصة بالمؤسسة "شارك المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف (اعتدال) الشعب السعودي الاحتفاء باليوم

الوطني الـ٩٠ للمملكة، والذي يصادف ٢٣ (سبتمبر) من كل عام، ورفع، سعادة الأمين العام للمركز الدكتور منصور الشمري، باسمه وباسم منسوبي (اعتدال) خالص التهنئة إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، و صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع – يحفظهما الله – بهذه المناسبة، معربًا عن شكره لما تقدمه القيادة في المملكة من دعم لعمل المركز، وما تقوم به من دور إقليمي وعالمي في خدمة قضايا الأمن والسلم الدوليين، ومكافحة التطرف والإرهاب".

٥- **مشاركة المحافل الدولية ذات الاهتمام المشترك:** تعمل المراكز على مشاركة المحافل الدولية بما يعكس حجم التعاون وتحسين صورة البلد او المؤسسة الراعية للمركز في اطار جهودها لمكافحة التطرف والارهاب فعلى سبيل المثال من بين مشاركات مركز اعتدال مشاركته في جلسة حوارية افتراضية عبرت عنها مضامين الاخبار تناولت "وجهات نظر المجتمع المدني والإعلام حول منع الإرهاب ومكافحته في ظل جائحة كوفيد ١٩"، وذلك ضمن فعاليات الأمم المتحدة لأسبوع مكافحة الإرهاب الافتراضي ٢٠٢٠ التي انطلقت خلال الفترة من ٦-١٠ (يوليو) الجاري، تحت عنوان "التحديات الإستراتيجية والعملية لمكافحة الإرهاب في بيئة وبائية عالمية"

وقد، تضمنت فعاليات أسبوع مكافحة الإرهاب الافتراضي تسع ندوات افتراضية من بينها: الإرهاب البيولوجي والإلكتروني، التهديدات الاتجاهات عالية المخاطر، معالجة أزمة ضحايا الإرهاب، برامج الأمم المتحدة الرئيسة لمكافحة الإرهاب، حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب، مكافحة تمويل الإرهاب، المبادرات التي يقودها الشباب لبناء مجتمعات مرنة، ووجهات نظر المجتمع المدني ووسائل الإعلام لمنع التطرف العنيف، إضافة إلى ملفات أخرى.

التوصيات

استناداً الى ما تقدم من معطيات نوصي بأهمية عقد شراكة وتعاون بين جهاز مكافحة الارهاب العراقي ومركز" اعتدال" لمكافحة التطرف والارهاب؛ لما لذلك من تحقيق مجموعة اهداف تتمثل بالاتي:

- ان عقد شراكة وتعاون مع مركز اعتدال يعزز الجهود السلمية والانسانية والاهداف السامية لجهاز مكافحة الارهاب ويعكس عدم اعتماد وتبني القوة الصلبة بجهود مكافحة الارهاب.
- تعزيز العلاقة مع مركز "اعتدال" سيمثل بوابة جديدة لتعزيز العلاقات العراقية- السعودية مما ينعكس ايجاباً على طبيعة العلاقات السياسية مع المملكة.
- امكانية الحصول على الدعم الفني والمادي من المؤسسات الداعمة عند تلمسّها صدق النوايا في تطوير اداء المؤسسة الامنية بشكل عام وجهاز مكافحة الارهاب بشكل خاص.
- ان طبيعة الحرب على الارهاب تحتوي معارك وصفحات عديدة تكللت المعركة او الصفحة الاولى بتحرير الاراضي العراقية من التنظيم الارهابي، بيد ان نجاح المعركة لايعني انتهاء الحرب بالكامل فالمعركة الحالية تتعلق باتجاهين اساسيين يتمثل الاول برغبة الجماعات الارهابية والمتطرفة بإعادة تنظيم وجودها وكسب مؤيدين لها عبر توظيف تطبيقات التواصل الاجتماعي والثاني يتمثل بضرورة اعادة تأهيل ابناء المناطق التي تم تحريرها من الافكار التي سادت لمدة طويلة من الزمن لاسيما الاطفال.



كل ذلك يستوجب الانفتاح وتعزيز الشراكة والتعاون مع المركز العالمي لمكافحة التطرف مع الحفاظ على الشخصية الوطنية للمؤسسة الامنية.

الهوامش والمصادر:

[١] مراسلات ويكيليكس- برقيات وزارة الخارجية السعودية حول العراق، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية- كتاب رقم (٢)، بغداد، ٢٠١٥، ص٧.

[2] DOROTHY E. DENNING,"Cyber terrorism".Global Dialogue, Autumn, 2000, P10

[٣] عايل عبد المولى طشطوش، الارهاب المعاصر، دار البداية للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٤، ص٢٠٧.

[٤] عادل عبد الصادق، هل يمثل الارهاب الالكتروني شكلاً جديداً من اشكال الصراع الدولي؟، ملف الاهرام الاستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ع ١٥٦، ٢٠٠٧، ص١٨.

[٥] بيتر ستنجر، الارهاب الالكتروني: خرافات- وحقائق- وفيروس ستوكسنت- وتنظيم داعش- ووسائل الاعلام الاجتماعي- ومسرح المواجهة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٨، ص٤-٥

[٦] محمد مهني، تأثير الارهاب الالكتروني على تغيير مفهوم القوة في العلاقات الدولية- توظيف المنظمات الارهابية لمواقع التواصل الاجتماعي- انموذجاً-، رسالة ماجستير(غير منشورة)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بو ضياف- المسيلة، ٢٠١٨، ص٢٩-٣٠.

[٧] محمد مهني، مصدر سابق، ص ٢٦- ٢٧

[٨] د. فيصل او عيشة، الاعلام الالكتروني، ط١، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص٢٧٦.

[٩] د. رضا عبد الواجد امين، الصحافة الالكترونية، ط١، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٩١-٩٢.

[١٠] د. عبد الامير مويت الفيصل، الصحافة الالكترونية في الوطن العربي، ط١، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦، ص١١٧.

[١١] د. فيصل ابو عيشة ، مصدر سابق، ص٢٧٧- ٢٧٨

[١٢] د. شريف درويش اللبان، تكنولوجيا الاتصال- المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٨، ص١٣٥

[١٣] عديلة محمد الطاهر، استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في عمليات التجنيد الإرهابي: قراءة في الاليات- المضمون- وسبل الوقاية، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد الثاني، العدد السابع، ٢٠١٧، ص٩١- ٩٢

[١٤] فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الارهاب، استخدام الانترنت في اغراض ارهابية، الامم المتحدة، ٢٠١٣، ص٧٣- ١٢٣

[١٥] عديلة محمد الطاهر، المصدر السابق، ص٩٢- ٩٥

[16] units.imamu.edu.sa

[١٧] البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة https://u.ae/ar-AE

[١٨] المصدر السابق.

[١٩] المصدر نفسه

[20] https://m.facebook.com/inktranslator/photos

[٢١] اعتدال- المركز العالمي لمكافحة التطرف https://etidal.org

جريمة الإرهاب الدولي أسبابها ودوافعها

م.د رعد طعمه عواد

استاذ القانون الجنائي في كلية المأمون الجامعة

المقدمة

تشغل قضية الإرهاب اليوم العالم لما تخلفه من أثار على منظومة علائق المجتمع بأفراده ومؤسساته بحيث تعددت أشكاله وتنوعت دوافعه ، فضلا عن ممارسات الدول التي تستخدمه أو تشجع عليه واختلاف مصالح الدول، ومحاولة كل مجموعة فرض وجهة نظرها استنادا إلى خلفيات تاريخية أو سياسية ، كما أن الدول لم تتفق فيما بينها على تحديد مفهوم واحد للإرهاب، فما يعتبر إرهابا عند البعض يعتبر دفاعا مشروعا عن النفس عند البعض الآخر، وهكذا غابت المعطيات واختلفت المفاهيم وزاد العنف وزاد التمرد والطغيان وليس هذا بل وشملت أثار الإرهاب إيجاد حالة من التوتر لمنظومة العلاقات الدولية وإثارة النزاعات والتدخلات واحتلال الدول وقصف لبؤر الإرهاب وهذا الانشغال محصلته وضحاياه الإنسان وانتهاك منظومة حقوقه المعترف بها بموجب الشرعية لدولية لحقوق لإنسان.

كما أخذت قضية الإرهاب وأثارها السلبية الأخرى المجال الأوسع من عمل المنظمات الدولية كالأمم المتحدة وعديد من لجانها المتخصصة الأخرى كمفوظيه حقوق الإنسان وغيرها والمنظمات غير الحكومية وعلى ما تقدم أنشئت كثيرا من الدول اجهزه وأغدقت الأموال وجددت وسائلها وإداراتها وتشريع قراراتها من اجل محاربة الإرهاب وتحجيم أنواعه بما يكفل القضاء عليه ويصون حياة الأبرياء ويحفظ للدولة سيادته كون الإرهاب الوسيلة البائسة لمن لا يملك سوى قاعدة قتل الجميع من اجل نشوة فارغة وأفكار منحرفة ، كما إن الإرهاب ترك بصماته في القرن التاسع عشر مثل التطرف والعنف والأصولية وغيرها وتشهد بذلك كلمات للأديب الفرنسي فكتورهوجو في رواية البؤساء "الاستبداد ولإرهاب نريد التقدم بهدوء"، ولتقديم فهم موضعي صحيح لظاهرة الإرهاب ومديات تأثير العوامل الشخصية والبيئية والخارجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها في نشوء شخصية الإرهابي وجدنا ضرورة البحث تستدعي تعداد بعض من تلك الأسباب التي نتعامل معها اليوم على أنها تقود الكثير إلى منحدر الإرهاب وهذا يستوجب أيضا إجراء مقارنه بين تلك الظاهرة من مدخل التفكير في المعنى ومفاهيم الإرهاب والشروط التحتية (الاجتماعية والاقتصادية) والعوامل الدافعة للإرهاب ومحاولة معالجة تلك الاسباب بما يحقق أمن سياسي واقتصادي وغذائي واجتماعي وتوزيع عادل للثروات وتأمين حقوق الفئات الأقل دخلاً وحقوق المُرمى بهم على هوامش الاقتصاد والإنتاج.

اولا/ أهمية البحث.

بما إن العمل الإرهابي الواحد يثير مشاكل متعددة سيتبعه حتماً مصادرة عدة حقوق بصورة واحدة فجرائم التفجير والقتل تمثل اعتداءً على حق الإنسان في الحياة وهو حق طبيعي وأصيل ومصدر لباقي الحقوق وبالتالي فان هذه الجريمة الإرهابية تمثل اعتداءً على حق الإنسان في الحياة وسلامة جسده وحقه في العيش بحرية وكرامة وأمان وحقه في الزواج والتعليم وتكوين الأسرة وحقه في التأمين الصحي والعيش في بيئة آمنة وخالية من التلوث ومصانة من التدمير(١) ، ومن ثم اتساع المساحة التي يستهدفها الإرهاب وتعدد إطرافها وتنوع



ضحاياه وامتدادها ضد النظام العام العالمي واستغلال الدول الكبرى لهذ الظاهرة (بغياب الاتفاق على تحديد مفهوم الإرهاب) من توسيع مطامعها واحتلال الغير وقصف المراكز العلمية والصناعية ومحاصرة الشعوب يؤشر أهمية ذلك البحث فالإرهاب باعتباره من أهم قضايا العالم اليوم بل المشكلة الأولى التي تتميز بتعدد عوامل استنباته وبتنوع أهدافه ودوافعه وبالتالي إن البحث في هكذا مشكلة ذات صلة بتعدد(العوامل) يستدعي معالجة جذورها(أسبابها وروا فدها) اولا بحثا وتطبيقا وهنا لا ينبغي الوقوف عند البعض منها، بل لا بد من دراستها دراسة شاملة إلا ان طبيعة البحث تستلزم الجزئية هنا..

ثانيا/ إشكالية البحث :

تصويب سلوك ممارسي العنف والإرهاب لا يكون فقط بناء على تلك الفرضيات المعتادة كالفرضيات الأمنية الاستئصالية والاقتصادية او ركوب الحرب في أحياناً كثيرة أو عن طريق استخدام ادوار الردع الاقتصادي لتحقيق امن المجتمع بما هو إشباع للحاجات ليحقق الحاجة الانية ، وبالتالي إن معالجه أثار الإرهاب يستدعي أولا معرفة الأسباب والعوامل الدافعة نحو الإرهاب وتنوع سبل استنبات تلك العوامل وهنا تثار إشكالية تحديد وحصر تلك العوامل والأسباب الدافعة نحو الإرهاب وإشكالية التعريف المتفق علية قبل هذا ومن ثم البحث عن السبل المساعده لتتفق الدول في إطار الأمم المتحدة على وضع تعريف للإرهاب وان لا يمس سيادة الدول.

ثالثا/ خطة البحث

استدعت أهمية وحيوية البحث واتصاله بالمعطيات المتوفرة في عالم اليوم تقسيم البحث في مبحثين فمن خلال المبحث الأول نتناول تعريف الإرهاب وأهمية إيجاد تعريف مانع له وانواعه ومن ثم نبحث ثانيا في الأسباب والعوامل المساعدة في نشوء الإرهابيين ثم أدرجنا في خاتمة البحث أهم النتائج والتوصيات التي نتوصل إليها ذاكرا المصادر التي تم الاستعانة بها لإنجاز هذا البحث.

رابعا / منهجية البحث..

لتحقيق النتائج التي ارنوا إليها من خلال اختياري هكذا بحث وجدت الأفضل علميا استطراق عدة منهاج منها المنهج التحليلي القانوني والتاريخي الوصفي والمنهج المقارن أحيان أخرى .

المبحث الأول

تعريف الإرهاب وأنواعه

في عالم اليوم الذي تتغلب فيه مصالح الدول على أي معالجة حقيقية لمشكلات العالم هل يمكن ان نوشر وجود اتفاق او اختلاف حول تحديد مفهوم الإرهاب وهل ان غياب هذا الاتفاق يعود في جزء منه إلى اختلاف نظرة كل مجتمع من المجتمعات لمفهوم الإرهاب والارهابين وأسباب تلك الظاهرة إضافة إلى اثر المتغيرات الدولية السياسية والاقتصادية وتنافر الأيديولوجيات وطبيعة الولادة الناشئة من رحم تلك المتغيرات دورا في ذلك الاختلاف ، فالاتفاق على قوالب من الألفاظ وإطلاق المصطلحات والتعريفات من الصعوبة بمكان توفيرها وهذا أدى إلى إن يكون مفهوم الإرهاب من المفاهيم الشائكة اليوم من الناحية القانونية والسياسية واللغوية والفقهية ولهذا استدعى تحديد المفاهيم تقسيم دراستنا في هذا المبحث الى مطلبين نتناول في اولهما تعريف الإرهاب اما ثانيهما نخصص دراستنا فيه الى انواع الارهاب واركانه .

المطلب الأول
تعريف الإرهاب

للارهاب تعريف لغوي كما ان له تعريف اصطلاحي او قانوني .

الفرع الاول
التعريف اللغوي

اولا: تعريف الإرهاب في اللغة العربية:

الرهبة والخوف والفزع كلمات واردة في معاجم اللغة العربية قديماً اضافة إلى ورود كلمة الإرهابي في معاجم اللغة العربية الحديثة فالإرهاب في لسان العرب "رهب" ـــ يرهب رهبة ورهباً بالضم ورهباً بالتحريك ـــ إي خاف : ورهب الشيء رهباً ورهبة خاف ـــ يقال رهبوت خير من رحموت ـــ بمعنى لأن ترهب خير من إن ترحم). (٢) وأرهبه واسترهبه وترهبه توعده إي ورهب يرهب ما رهب ما رهبا ما و رهباً إي خاف أو منع تحرز ويشير البعض في اللغة العربية أنها تستخدم للتعبير عن الخوف المشوب وهي تختلف عن إرهاب بمعنى الخوف و الفزع (٣) .

ثانيا:التعريف الفقهي للإرهاب:

امتداد جهود الفقه الدولي التي يبذلها في مجال تعريف الإرهاب وتحديد طبيعته وأدواته كثيرة وسواء ذلك من الفقهاء والأكاديميين أو داخل المنظمات الدولية وتعد المؤتمرات السياسية محاولة أخرى لوضع معيار عامل وشامل لجميع أنواع الإرهاب وصوره ودافعه وهنا ضرورة البحث في تحديد المفاهيم التي استدعت إيراد بعض هذه التعريفات الفقهية:

١ ـ يعرفها البعض على انها (العمل الإجرامي المصحوب بالرعب أو العنف أو الفزع يقصد تحقيق هدف معين) ، وهنا يربط الفقيه بين إثارة الرعب والخوف والهدف المعين من الإرهاب للتحقيق هو بالتالي ينفي العشوائية في اختيار الأهداف (٤).

٢ ـ وهدف اخرون إلى ربط الرمزية والمعنوية والمرحلة التي يهدف إليها الإرهاب بطريقة إشاعة التهديد أو الخوف وهي التأثير في السلوك ومن ثم القرار السياسي باعتبار الإرهاب استخدام الرعب كعمل رمزي الغاية منه التأثير على السلوك السياسي بوسائل غير اعتيادية ينتج عنها التهديد أو العنف السياسي.

٣ ـ وينظر بعض فقهاء إلى الإرهاب كونه ينصرف على تخويف الناس باعتباره العنف المؤدي الى انتهاك الحقوق (٥)

٤ ـ بينما يتحقق الإرهاب عند البعض من تحقق ثلاثة عناصر تؤلف عملية الرعب فعل العنف أو التهديد باستخدامه وردت الفعل العاطفية الناجمة عن أقصى درجات الخوف الذي أصاب الضحايا أو الضحايا المحتملة وأخيراً التأثيرات التي تصيب المجتمع بسبب العنف أو التهديد باستخدامه ونتائج الخوف . (٦)

٥ ـ ويذهب الفقيه " واتسون" إلا إن عملية الارهاب ذات أهداف متعددة لعل أهمها جلب الانتباه أو الحصول على التنازلات وتحقق إغراض من خلال إن الإرهاب (انه استراتيجية أو طريقة تحاول عن طريقها جماعة منظمة أو حزب من اجل الانتباه لأهداف هو فرض التنازلات لأغراضه من خلال الاستعمال المنظم للعنف(٧)

٦ ـ كما ان الإرهاب استعمال العنف من دون تقدير أو تمييز بهدف تحطيم كل مقاومة وذلك بإنزال الرعب في النفوس واستعمال العنف منسق ليخيف الناس ويرهبها إي إلى انه



يستعمل جثث العنف ليزرع اليأس في قلوب الآخرين ويتماشى مع التعريف أعلاه وآخرون على إن كون الإرهاب (استراتيجية عنف منظم لإعمال القتل والاغتيال وخطف الطائرات أو التهديد بها لأجل تحقيق أهداف سياسية [٨] ، ونرى إن تمييز الفقه الدولي بين الإرهاب السياسي وغيره هو تبرير غير مقبول كون الإرهاب بكل الأحوال يمثل إيديولوجية أو إستراتيجية لفئة من الناس وهنالك ربط بين ذلك ومصادره والأصول الأيديولوجية وانه يترك بصمات فتاكة وبدرجات ومتفاوتة الا إن تأثيراتها مؤلمة في كل الأحوال للمجتمع ككل ولضحايا تلك العمليات الإحياء منهم ولذوي من انسحبت عليهم تلك العمليات بسلب حق الحياة والحقوق الأخرى وكل اعتداء على الأرواح والأموال والممتلكات العامة والخاصة بمخالفة القانون الدولي العام بمصادره المختلفة وانه استراتيجية عنف محرم دولياً تحفزها بواعث عقائدية (برجوازية) وتتوخى إحداث عنف مرعب داخل شريحة خاصة من مجتمع معين لتحقيق الوصول إلى السلطة بغض النظر عما إذا كان الارهابين يعملون من اجل أنفسهم ونيابة عن الغير أم نيابة عن دولة من الدول ، وذا كان لابد من التمييز بين ثنايا الارهاب انما يجب ان يغاير بعيدا اتجاهات تعريف المقاومة المسلحة المشروعة التي سارت عليها المنظمات الاقليمية[٩] وبعض المنظمات الدولية[١٠] والتي يحاول البعض الخلط بين تلك المفاهيم .

الفرع الثاني

تعريف الارهاب من خلال التشريعات الوطنية .

سنتناول في هذا الموضع من الدراسة بعض التشريعات العربية والاجنبية التي عالجت موضوع الارهاب.

أولاً : الارهاب في التشريع العراقي .

خص المشرع العراقي الارهاب بقانون خاص وهو قانون مكافحة الارهاب رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥ والذي تناول فيه تعريف الارهاب والجرائم التي عدها جرائم ارهابية وحدد العقوبات الخاصة بها اذ جاء فيه تعريف الارهاب على انه (كل فعل اجرامي يقوم به فرد او جماعة منظمة استهدف فردا او مجموعة افراد او جماعات او مؤسسات رسمية او غير رسمية اوقع الاضرار بالممتلكات العامة او الخاصة بغية الاخلال بالوضع الامني او الاستقرار والوحدة الوطنية او ادخال الرعب او الخوف والفزع بين الناس او اثارة الفوضى تحقيقا لغايات ارهابية)[١١] .

كما تناول المشرع العراقي الارهاب في قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل من حيث أنه عنصر من عناصر بعض الجرائم المعاقب عليها كجريمة التآمر لتغير مبادئ الدستور الاساسية أو الاعتداء على النظم الاساسية للدولة أو الاعتداء على الموظفين أو المواطنين.

فقد ورد في المادة (٢/٢٠٠) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩(يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات أو الحبس كل من حبب أو روج أياً من المذاهب التي ترمي الى تغيير مبادئ الدستور الاساسية أو النظم الاساسية الاجتماعية أو لتسويد طبقه اجتماعية على غيرها من النظم الاساسية للهيئة الاجتماعية متى كان استعمال القوى أو الارهاب أو أي وسيلة أخرى غير مشروعة ملحوظاً في ذلك) وورد في المادة (٣٦٥) (يعاقب بالحبس أو الغرامة أو بأحدى هاتين العقوبتين من أعتدى أو شرع في الاعتداء على حق الموظفين أو المكلفين بخدمة



عامه في العمل باستعمال القوة أو العنف أو الارهاب أو التهديد أو اية وسيلة اخرى غير مشروعة).

كما نصت المادة (٣٦٦) على أنه (يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على مائة دينار من استعمل القوة أو العنف أو الارهاب أو التهديد أو اية وسيلة اخرى غير مشروعة ضد حق الغير في العمل أو على حقه في أن يستخدم أو يمتنع عن استخدام أي شخص).

ومن الجدير بالذكر ان تعبير الجرائم الارهابية قدر ورد في الفقرة (أ ـ ه) من المادة (٢١) من قانون العقوبات العراقي في سياق تعداد الجرائم الارهابية التي لا تعد سياسية ولو كانت قد ارتكبت بباعث سياسي ولكن القانون لم يعرف هذه الجرائم ولم يأت بأمثله تطبيقية لها ونرى أنه وأن لم يكن من واجب المشرع ايراد التعاريف فأن من واجبة تجريم الارهاب بوصفه جريمة مستقلة قائمة بذاتها لا زال العراق يعاني من الكثير من صورها من قبيل القتل والاختطاف والابتزاز والتخريب.

ومن الجدير بالذكر ان سلطة الائتلاف المؤقتة قامت بالغاء عقوبة الاعدام وجعلت عقوبة السجن مدى الحياة بديلا عنها وقد شمل هذا الامر بعض الجرائم الارهابية ، وبعد تولي الحكومة المؤقتة السلطة في العراق بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٨ أصدرت الأمر رقم (٣) لسنة ٢٠٠٤ وبموجبه أعيد العمل بعقوبة الاعدام لبعض الجرائم ومنها جريمة الخطف [١٢] .

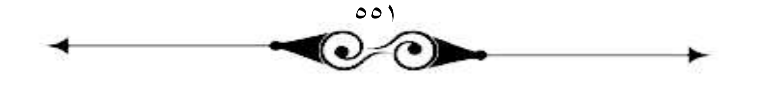
ثانياً : الارهاب في التشريع المصري .

لم يعالج التشريع المصري الارهاب بوصفه جريمة مستقلة ولم يضع لها قواعد موضوعية أو اجرائية خاصة حتى صدور القانون رقم ٩٧ في تموز ١٩٩٢ الذي عرف الإرهاب في مادته الثانية بقوله : (يقصد بالإرهاب في تطبيق احكام هذا القانون استخدام القوة او العنف او التهديد أو الترويع يلجأ اليه الجاني تنفيذا لمشروع اجرامي فردي أو جماعي ، بهدف الاخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر اذا كان من شأن ذلك ايذاء الاشخاص أو القاء الرعب بينهم أو تعريض حياتهم أو أمنهم للخطر أو الحاق الضرر بالبيئة أو بالاتصالات أو المواصلات أو بالأموال أو المباني أو بالأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها او الاستيلاء عليها أو منع أو عرقلة ممارسة السلطات العامة أو دور العبادة أو معاهد العلم لأعمالها أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين واللوائح[١٣] .

ويتضح من هذا التعريف أن المشرع المصري قد توسع في تعريف الارهاب فشمل العديد من الأفعال التي تقع تحت معناه المتعارف عليه فهو على سبيل المثال تجاوز عن عامل التأثير النفسي أو الرعب المجمع على اشتراطه كصفه مميزه للجرائم الإرهابية فشمل بالإضافة اليه إيذاء الاشخاص وتعريض حياتهم أو حرياتهم أو امنهم للخطر والحاق الضرر بالبيئة وبالاتصالات الخ. وهي بمجملها قد تشكل جرائم عادية تحفل بها التشريعات الجنائية.

ثالثاً : الإرهاب في التشريع الفرنسي.

لم يقم المشرع الفرنسي بإفراد قانون خاص لمكافحة الإرهاب إنما عالج هذه المسألة ضمن نصوص قانون العقوبات وحدد أفعالاً معينه مجرمة اخضعها لقواعد أكثر صرامه باعتبارها جرائم ارهابية إذا اتصلت بمشروع اجرامي فردي أو جماعي بهدف الاخلال بالنظام العام بصورة جسيمة عن طريق التخويف والترويع[١٤].



وبموجب القانون رقم (١٠٢٠/٨٦) لعام ١٩٨٦ عرف المشرع الفرنسي الإرهاب بأنه : (خرق للقانون ، يقدم عليه فرد من الافراد ، أو تنظيم جماعي بهدف اثارة اضطراب خطير في النظام العام عن طريق التهديد بالترهيب) [١٥].

سادساً : الارهاب في تشريع الولايات المتحدة الامريكية.

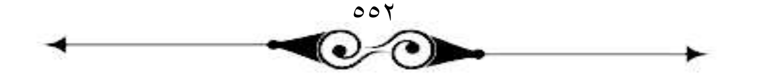
تربط تشريعات الولايات المتحدة الامريكية الارهاب بالأفراد فحسب والاتجاه الفقهي السائد يذهب الى تعريف الارهاب بانه نشاط موجه ضد شخص من اشخاص الولايات المتحدة يمارس من قبل فرد ليس من مواطني الولايات المتحدة أو من الاجانب المقيمين فيها بصورة دائمة[١٦] وقد سن المشرع الامريكي عدة قوانين لمكافحة الارهاب منها قانون مكافحة اختطاف الطائرات عام ١٩٧١[١٧] كما سن الكونغرس جزاءات تفرض على البلدان التي تعاون الارهابيين أو تحرضهم أو تمنحهم ملاذاً في عالم ١٩٧٦[١٨] وقد عرفة وزارة العدل الامريكية عام ١٩٨٤ الارهاب بانه سلوك جنائي عنيف يقصد به بوضوح التأثير على سلوك حكومة ما عن طريق الاغتيال أو الخطف. بينما ذهب مكتب التحقيقات الفدرالي الى تعريفه بانه عمل عنيف أو عمل يشكل خطر على الحياة الانسانية وينتهك حرمة القانون الجنائية في اية دولة[١٩] غير أن المشرع الامريكي لم يتعامل مع الارهاب باعتباره جريمة مستقلة حتى صدور قانون عام ١٩٩٦ ثم توالت القوانين بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وخاصة فيما يتعلق بمكافحة تمويل الارهاب.

التعريف المقترح...

ويمكن ان نعرف الارهاب انه كل الاعمال الاجرامية التي تخرج عن الاطار القانوني والشرعي والتي تهدف الى انتهاك حقوق الانسان وإحداث تدمير في البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للأفراد والمجتمع لتحقيق اهداف غير قانونية والتي تمثل خروجا عن الطابع الاجرامي المعالج سابقا بموجب القوانين الوطنية والدولية ومن وسائلها اتخاذ العنف والوسائل غير المشروعة كالفتن الطائفية والقومية سبلا لتحقيق اهداف اجرامية وبلوغ السيطرة السياسية والاجتماعية على المجتمع او اجزاء منه وهو استخدام غير مشروع للعنف أو تهديد باستخدامه ببواعث غير مشروعة ، يهدف أساساً إلى بث الرعب بين الناس ، ويعرض حقوق الانسان للخطر، سواء أقامت به دولة أم مجموعة دول اوفراد منفردين او مجتمعين ، وذلك لتحقيق مصالح غير مشروعة ودون النظر الى النتائج المدمرة التي قد تصيب كيان الدولة والافراد سواء .

المطلب الثاني
أنواع الإرهاب وأركانه

ان تنوع الإرهاب استتبعه تعدد صوره وفقاً لعناصره وتصنيفه تبعاً لمرتكبيه أو الهدف منه أو لنطاقه المكاني أو معياره الزماني وفي هذا تتجلى صور الإرهاب من خلال جوانبه الأهم ــ الفاعل ـــ الهدف ــ النظام ـــ الزمن فالإرهاب قد يقوم به فرد أو مجموعة أو مجموعة منظمة من الإفراد وقد تقوم به الحكومة أو دولة ضد شعب أو دول ضد دول أخرى أو الدول ضد شعب أخر فالإرهاب قد يكون فردياً وهو الذي يمارس من الإفراد لأسباب متعددة أو قد يكون إرهاب جماعي منظم يتمثل بجماعات الإرهاب التي تديره وتشرف عليه منظمات او دول غير ظاهرة أو مؤسسات وهيئات مختلفة إما الإرهاب غير المنظم وهو الإرهاب الذي ترتكبه جماعات غير منظمة من الناس تحقيقا لمآربها الخاصة وفي هذا سنتناول انواع الارهاب



واركانه وفق التقسيم الاتي اذ نقسم دراستنا الى فرعين اولهما: إرهاب الإفراد والجماعات اما ثانيهما الارهاب الدولي .

الفرع الأول
إرهاب الإفراد والجماعات

يراد بإرهاب الإفراد : انه الإرهاب الصادر من قبل الإفراد أو الإرهاب الفردي ويسمى كذلك الإرهاب السلطوي والموجه إلى فئة أو طائفة أخرى أو الى دولة أو مؤسساتها العاملة وكيانها وقد تأخذ جريمة الإرهاب الفردي هدفاً دينياً أو سياسياً أو شخصياً ومن أولى العمليات الإرهابية في التاريخ تلك التي ينبئنا القران الكريم بحدوثها في قصه هابيل وقابيل ، ومن أشهر العمليات الإرهابية التي اتخذت هدفاً سياسياً ومادياً ما قام به الإرهابي العالمي كارلوس في النمسا ١٩٧٥ حينما احتجز (١١) من وزراء البترول العرب كرهائن ، وقد تناولت عصبة الأمم ١٩٣٧ إرهاب الإفراد في المادة (٣٢/١) [٢٠] .

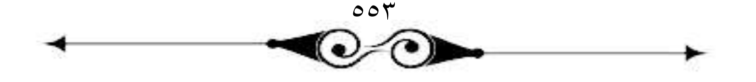
إما الإرهاب الجماعي: هو الإرهاب القائم من قبل جماعات بدوافع عقائدية وسياسية واجتماعية وهذه الظاهرة انتشرت بصورة أوضح في سبعينات القرن الماضي وبعد نجاح هذه المجموعات في تحقيق أهدافها الإرهابية في معظم دول العالم اكتسبت عندها صفتها الدولية ففي عام ١٩١١ وقعت أكثر من ٨٠٠ حادثة إرهابية دولية من قبل الجماعات نتج عنها أكثر من ٢٠٠٠ إصابة وأدى هذا الى تنوع الجماعات الإرهابية تلك في إشكالها وأهدافها شمل الجماعات السياسية وأشهرها الجماعات اليهودية والإسلامية واليسارية واليمنية وتأخذ أسلوب العنف السياسي للوصول لأهدافها في حين تتبع الجماعات الاقتصادية والاجتماعية أسلوب الإرهاب لغرض تحقيق مصالحها الاقتصادية والمالية أو حمايتها وتأخذ العصابات والمافيات والعصابات شكل المتاجرة بالأعمال غير المشروعة كالإتجار بالأسلحة والسرقة والجريمة المنظمة ومن أشهر هذه الجماعات المافيا الايطالية والأمريكية والأوكرانية وغيرها في حين تأخذ الجماعات الاستخبارية الشكل الثالث من الإرهاب الجماعي وتأخذ أسلوب القتل أو الخطف والتخريب وتدبير المؤامرات وتتبع هذه الأجهزة أحيانا دول أخرى منها الاستخبارات الأمريكية أو الإسرائيلية. [٢١]

الفرع الثاني
الإرهاب الدولي

أولا : مفهوم الإرهاب الدولي :

يقصد بالإرهاب الدولي الإعمال التي تهدف للاحتلال أو التخريب أو التدمير أو الاعتداء على الأشخاص وزعزعة كيان الدول وبث الرعب والخوف لدى مواطني دولة ما وتأخذ ايضا إشكال القتل الجماعي مما يثير الاضطراب والقلق في المجتمع الدولي والأمر الأخير دعى منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٧٢ إلى إضافة لفظ دولي إلى مصطلح الإرهاب ليعمم والذي يصبح يستخدم للتعبير عن تلك العمليات الإرهابية والى إنشاء لجنة متخصصة لدراسة الأسباب والدوافع الكامنة وراء عمليات الإرهاب الدولي[٢٢] وتعد حادثة مارسيليا ١٩٣٤ الإشارة الأولى التي تبلورت فيها جريمة الإرهاب الدولي .

ويتشابه الإرهاب الدولي مع الإرهاب الداخلي أو الفردي من حيث المضمون كونها إعمال تؤدي إلى حالة من الرعب والهلع والخوف والتدمير لدى الإفراد أو فئة معينة أو شعب محدود.



وقد استنكر المجتمع الدولي عمليات الإرهاب منذ مطلع القرن العشرين حيث أوردت لجنة الشراح ١٩١٩ جرائم الارهاب ضمن الجرائم الدولية ، وفي الحرب العالمية الثانية أوصت لجنة الخبراء المتفرعة من لجنة جرائم الحرب المكونة في لندن ٢٠ تشرين الأول لسنه ١٩٤٣اعتبارها من جرائم الحرب كما تضمنها مشروع تقنين الجرائم ضد السلام وامن البشرية (الفقرة السادسة المادة الثانية) ويعد القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٧٢/١٢/١٨ القرار الأبرز الذي تناول موضوع قمع الإرهاب بشكل تفصيلي نوعيا[٢٣] .

ثانيا: أركان جريمة الإرهاب الدولي :

١ - **الركن المادي :** وفقاً للمادة الأولى الفقرة الثانية من اتفاقية جنيف الخاصة بمكافحة ومعاقبة الإرهاب ان الركن المادي يتمثل في الإعمال الإرهابية التي تجلى منها أفعال التخويف المقترن بالعنف ومنها أفعال التفجير وتدمير المنشآت والقتل الجماعي والخطف وتسمم مياه الشرب .....الخ ، وهنا معيار الإرهاب ينحصر في موضوع الجريمة أو الغرض منها فإذا كان غرض الجاني تحقيق مغنم أو فرض مذهب سياسي أو تغيير نظام سياسي قائم وفي كلا الحالتين يمكن اعتباره إرهابا داخلياً اي اتجاه الإرهاب إلى النظام الاجتماعي أو السياسي الداخلي وتتغير الحالة في صورة اتجاه الارهاب إلى العلاقات الدولية وهنا يطلق علية إرهاب دولي.

٢ - **الركن المعنوي :** ويمثل هذا الركن في اتجاه قصد الجاني ((الإرهابي)) إلى تحقيق فعلة من خلال إشاعة الرعب والإرهاب لدى شخصيات معينة أو مجموعات من الإفراد أو لدى عموم الشعب ولايعتد هنا بالبواعث على جريمة الإرهاب سواء كانت شخصية أو الحصول على مغانم مالية أو سياسية .

٣ - **الركن الدولي :** ويتحقق هذا الركن عندما تقوم دولة بعملها تنفيذاً لخطة مرسومة ومعلومة لديها ضد دولة أخرى وسواء كانت أفعال الإرهاب دفعة واحدة ضد الدولة أو على أفعال إرهابية متعاقبة ويستوي في المُنفذ إن يكون مفرداً أو مجموعة أشخاص تابعين لدولة معينة أو من قبل الدولة أو أجهزتها وتنتفي صفة جريمة الإرهاب في حالة قيام الإرهابي بتنفيذ تلك الأفعال بإرادته المنفردة ولمصلحة شخص معين فإحراق دور السينما يعد جريمة داخلية [٢٤] .

ونلاحظ إن قيام الأركان الثلاثة أعلاه تؤدي إلى إدراج تلك الجرائم ضمن جرائم الإرهاب وضرورة محاكمة الجاني (الإرهابي الفاعل) وفقاً للقانون السائد والقضاء الدولي السائدين إضافة إلى امكانية احالته الى المحكمة الجنائية الدولية ، واتجه الفقه الدولي ايضا إلى اعتبار الإرهاب جريمة إرهاب دولية إذ تحققت فيها إحدى الشروط اعلاه او أن تتم الأعمال الإرهابية بدعم أو بتشجيع أو بموافقة الدولة التي يوجد فيها مرتكبو هذه الأعمال أو بدعم دولة أجنبية (المادة ٢ من اتفاقية المعاقبة على تمويل الإرهاب) ، إضافة إلى تعلق الإرهاب بالمجتمع الدولي بأسره وذلك على نحو يمكن اعتباره تهديدا للأمن والسلم الدوليين وأن تبلغ هذه الأعمال حدا كبيرا من الجسامة تبدو في أدواته التي تصل إلى حد استخدام التكنولوجيا الحديثة أو الوسائل العسكرية التقليدية واتساع نطاقها .

المبحث الثاني
الأسباب والعوامل المساعدة لنشوء الإرهاب

لمعرفة تحقق وتوافر الدوافع والأسباب وتشخيصها وأنواعها ومديات تأثيرها في شخصيات الإفراد والتي قد تساهم فعلاً في دفع الإفراد (الارهابين) تجاه ممارسة الإرهاب والعنف دون الآخرين ، ومعرفة حقيقة الأسباب والدوافع والوجود الفعلي لها من كونها اوهام يختلقها الإرهابي ذاته لتبرير أفعاله وجرائمه أو الباحثين في هذا المجال وبكل تبريراته وللوصول إلى الإجابة وجدنا من الأفضل البحث عن أهم العوامل والدوافع التي تثار حاليا والتي قد تكون بصورة مباشرة أو غير مباشرة وراء السلوك الإجرامي لفئة من الناس وفق الترتيب الآتي:

المطلب الأول: الأسباب والعوامل المباشرة في نشوء الإرهاب .

المطلب الثاني : العوامل المساعدة في نشوء الإرهاب .

المطلب الأول
الأسباب والعوامل المباشرة في نشوء الإرهاب

نقسم دراستنا في هذا المحل الى فرعين اولهما نتناول فيه العوامل المتعلقة بشخصية الفرد وثانيهما نخصص دراستنا فيه الى العوامل الاجتماعية .

الفرع الأول
العوامل المتعلقة بشخصية الفرد (العوامل الشخصية والذاتية النفسية)

تلعب العوامل الشخصية النفسية دورا في تقديم تفسير لبعض صور الإرهاب ويتمثل ذلك في النتائج التي تم التوصل إليها من خلال بحوث العلماء في مجال تفسير السلوك غير القانوني لبعض الأشخاص غير الطبيعيين حيث وجد العلماء وفي محاولة لتفسير السلوك الإجرامي لهؤلاء إن هذا السلوك إنما يتمثل في شخصية الفرد سواء في تكوينه العقلاني أو العضوي ـــ الخارجي ـــ أو النفسي كإصابته ببعض مظاهر الخلل والاضطراب النفسي وهنا تعد السلالة أو انتقال الصفات الوراثية داخل مجموعة عرقية من الإفراد عاملاً إضافيا أخر تؤدي إلى اكتساب الإفراد صفات الجماعات العرقية التي ينتمي إليها ومنها السلوك الشاذ المنحرف داخل تلك المجموعات العرقية التي شكلت المجموعة إن وجد(٢٥) ومن الجوانب النفسية الأخرى التي تلعب دوراً مهماً في جنوح شخصيات الإفراد نحو تقمص السلوك الإجرامي عندما تتعرض تلك الشخصيات لبعض الاضطرابات والتي تتمثل في الصدمات غير المسبوقة كالأمراض أو التقلبات النفسية الحادة وضغوط عصيبة مفاجئة كالاختبارات المحزنة والمفاجئة وضمن الإطار ذاته تلعب العقد النفسية كعقدة الشعور بالظلم والشعور بالنقص وإحساسه بتهميش الأخريين وعدم تلبية مطالبيه الشخصية عوامل أخرى دافعة نحو الإرهاب تتمثل الأولى في الهالة التي تحيط بالأفراد أو التي " هم يتصورون وجودها " من الشعور بالظلم واليأس تدفع بعض الناس إلى قتل أنفسهم والتضحية بأرواح بشرية أخرى عديدة من اجل إحداث (تغيرات جذرية) كما يعتقدون هم(٢٦) ، ويدخل ضمن هذا أي تفرقة واستعباد وتقيد وتمييز ضد الجنس يترك أثاره على المرأة وشخصيتها باعتبار المساواة القانونية لحقوقها الأساسية بعدما شاهدنا كثرة النساء الانتحاريين في العراق والشيشان والصومال وغيرها من الدول (م١ اتفاقية سيدوا) (٢٧) ولا ينتهي الأمر عند هذا التصور فتشكل عقدة الشعور بالنقص المادي أو الجسماني لأصابته بعوق دائمي يجعل منه مثاراً للسخرية في الوسط المجتمعي الذي يتعايش من خلاله ويمكن إن تتكون

عقدة الشعور بالنقص اجتماعياً من خلال عجز الفرد عن تحقيق إمكانيته وطموحاته المادية في توفير مستوى من المتطلبات الحياتية له ولعائلته وفي كلا الحالتين يحاول الفرد تعويض عقدة النقص الحاصلة عن طريق السلوك الإجرامي الذي قد يتحقق بحسب جنوحه الذهني له من خلال الشهرة والظهور والمال، وما يؤيد ذلك ورقة عمل قدمت إلى اللجنة الخاصة بالإرهاب ـــ الأمم المتحدة ـــ حيث حددت هذه العوامل بأنها ((الهروب من تنفيذ حكم معين أو التزامات معينة ، وحب الظهور أو الشهرة أو الدعاية ، أو الاستخفاف بالأنظمة والعقوبات الدولية ، والجنون أو الاختلال العقلي ، والحصول على مساعدات مادية لصالح أفراد أو مجموعات تعيش في ضنك أو في ظروف معيشية صعبة)) .

الفرع الثاني

العوامل الخارجية الاجتماعية (العامل السوسيونفسي) :

العوامل المتعلقة بالبيئة الاجتماعية للإفراد(قيادة الافراد) نحو السلمية والانحرافات تجاه السلبيات والعنف تظهر من خلال التأثير المباشر أحيانا وغير المباشر للبيئة على شخصية الإفراد فتعد البيئة التي يتعايش من خلالها الفرد والتي تحيط به لها الأثر البالغ في قيادة الفرد نحو الجنوح أو بقاؤه كعضو فاعل بصوره طبيعية وتتجلى الحالة السلبية للبيئة المؤثرة في سلوكية الإفراد من خلال العوامل المؤثرة في شخصية الإفراد بيئيا فالأسرة والمدرسة والجامعة تترك بصماتها بلا شك على تلك السلوكية فالأسرة المحطة الأولى في حياة الإنسان فإذا صلحت صلح الجميع وبالعكس وجود أسرة تتعايش بعوامل الجهل والظلام والأمية والتخلف الحضاري والعلمي والمجتمعي يقود حتماً لصناعة أشخاص غير أسوياء من السهولة انحرافهم والتغرير بهم وتلعب التيارات الفكرية والسياسية أيضا التي تنمو في الوسط الشبابي الجامعي الأثر في تبادل الآراء النافعة وتنمية المواهب أو تكون أرضا خصبا لظهور مواطن العنف والجنوح والإرهاب والإحباط النفسي ولها دوراً أساسيا في ظهور السلوك الإجرامي إلى العلانية فعندما تنعدم وتكاد الفرص السانحة تحتضر وتقيد حريات الرأي والتفكير أو الشعور الانساني وتطفوا عوامل الشعور بالقمع والخوف المصاحب أو من غيبت عليه المصالح أو أثرت فيه مراهقته فانه ينحوا إلى هكذا اتجاهات . [٢٨] وبالمقابل هذه الاثار النفسية يجب معالجتها وإيقاظها في مرحلة أخرى قبل إن تؤدي بالحضارة الإنسانية وهنا يستوجب منع تراكم تلك الظروف والخارجية منها والعمل على امتصاص الأفعال الضاغطة قبل إن تؤدي إلى الانتحار وعلى هذا تسير معظم الدول بحثا عن العوامل الكامنة التي تؤدي بالفرد إلى ظاهرة الإرهاب وفي هذا الاتجاه انعقد مؤتمر باريس ١٩٨١ شارك فيه عدد من علماء النفس والاجتماع والأخلاق والدين والإجرام والقانون وقد خرج المؤتمر بتوصيات منها إن اندفاع الإنسان في عمل إرهابي إنما يتم أحيانا بفعل تراكمات الإحساس بالكبت والبؤس والفقر والجوع والمرض والظلم فيقوم بالرد التلقائي أو المخطط كونه يعد تلك العوامل بمثابة عدوان له فينطلق مدافعاً على ذاته [٢٩] . ويؤيد هذا الاتجاه إن غالبية المجتمعات تعاني اضطراب في منهجية التفكير وتسود الفوضى العشوائية وغياب إي خطة مسبقة مما يوقع في الغموض والحيرة مما يجعلان الفرد يلجأ إلى التمنيات بخروج سحري ولهذا يسود التعصب والتمسك بالأحكام القطعية ويكون بعيداً عن إي محاولة للتحليل أو التوليف تبعاً بمبدأ التناقض (الدبيالكتيك) بدل مبدأ السببية الميكانيكية الجامدة ومن ثم النكوص إلى أمجاد الماضي إن وجدت والتناهي بالمتسلط نفسه مما يعيد إنتاج نفس الذهنيات والأوضاع ومثالها اتجاه الشاب و المراهق في الغوص ببعض النصوص الدينية لقصص تثير العنف

التاريخي وبطولات الشخصيات والإعلام المتجسدة والمتخيلة في ذهنه ومن ثم ينحو بالميل نحو تفسيرات النصوص الداعية إلى مدة السلوك العنصري وإراقة الدماء عن تلك الداعية لسلوك وقيم التسامح والمحبة ويتحول إلى مرحلة الإسقاط" [٣٠] يسقط إحداث الماضي على الواقع المعاصر ليسهل بذلك تبرير المنطق إمام ذاته لأي سلوك عدائي قادم تجاه المجتمع أو انتحاري ضد الأهداف والإفراد وفق التصور الإيديولوجي المسبق ، وتؤيد ماتقدم نظرية الأستاذة ((هورني)) والتي استندت فيها إلى إن الحركة التي تصاحبنا دائماً فالحياة في حالة حركة وهي ليست ساكنة فحركة الكائنات من خلالها وبهذا فإن الشخصية الإنسانية يجب إن يُنظر إليها من خلال هذه الحركة المستمرة وهي تمر بثلاثة أنماط من الأساليب التوافقية من الطفولة وحتى الرشد فمرحلة كسب الآخرين الأصدقاء من الطفولة بعيداً عن العدوانية تبدأ بالانحسار فتظهر العدوانية شيئاً فشيئاً في مراهقته فيبدأ ميله نحو السلوك العدواني وذلك في بحثه عن الدور الذي يرغب في تحقيقه في مرحلة الرشد [٣١] ، ونرى إن واقعية هذه النظرية إنما تظهر نتيجة تضافر عدة عوامل بعد اجتياز الإنسان لمرحلة الطفولة وإن كانت في غالبيتها "كما تقول" تمارس بالأسلوب التوافقي مع الآخرين إلا إننا نرى أن أهمية هذه المرحلة كبيرة وكبيرة جداً ومثالها ان معظم الدراسات تشير إن الأسلوب التوافقي لدى أطفال العراق بدأ ينحصر باتجاه مذهل نحو ثقافة اقتناء السلاح وتطبيق إعمال العنف المشاهدة بعيداً عن المعتاد وهذا يتطلب وقفة جادة من الجميع [٣٢] .

المطلب الثاني

العوامل المساعدة في نشوء الإرهاب

نتناول في هذا المطلب اربعة فروع نخصص اولها الى العوامل الاقتصادية وثانيها الى الاستبداد السياسي وغياب الديمقراطية وانتهاكات حقوق الإنسان وثالثها الى العوامل الدينية ورابعها الى عوامل اخرى .

الفرع الأول

العوامل الاقتصادية

يعد التفاوت الطبقي والاجتماعي وحالات الفقر والفساد المالي والإداري وانخفاض دخول الإفراد والكساد والبطالة والتوزيع غير العادل للثروات والرواتب والامتيازات وفقدان العدالة في التنمية الاقتصادية وتتفاوت درجات المشاريع العمرانية والخدمية الجاذبة للسكان من مكان إلى اخر تعد بلغة الباحثين من المحفزات الدافعة نحو الإرهاب[٣٣] إضافة على كم الإجرام ونوعية الجرائم المرتكبة إذ يعد الإرهابي توفر تلك العوامل والشعور بالظلم نتيجة ذلك عوامل تدفع باتجاه الإرهاب ومما يؤيد المتقدم اتجاه البعض بربط الجريمة الإرهابية بالنظام الاقتصادي السائد ومثاله النظام الرأسمالي بحيث يعد هذا النظام وتضافره بالظلم الاجتماعي وعدم المساواة بين الإفراد والصراع بين الطبقات البرجوازية وطبقة العمال مع توافر تلك الظروف أرضية خصبة مناسبة لوقوع الجريمة بنظر أصحاب المذهب الاشتراكي في تعبير الجريمة أنها الأهم في الأسباب الدافعة نحو الإجرام ويقدمون الدليل على نظريتهم هذه باختفاء الجريمة في المجتمع الاشتراكي في حين يغاير هذا الاتجاه لدى كثير من شعوب دول العالم كونها الضحية لتلك الدول الكبرى من خلال استغلالها اجتماعيا ً واقتصاديا ً وسياسياً وربطها بقيود المديونية وهذا أدى إلى تفجر الطاقة العدوانية وغريزة الحقد والكراهية لشعوب تلك الدول[٣٤] فضلا عن فقدان العالم الذي يمتع فيه الإنسان بازدهار اقتصادي واجتماعي حتى لو كان نسبيا ً نوعاً أدى

إلى تأجيج الصراعات بأوجهه المختلفة وولد نوعاً من الهوة والفراغ والبعد بين شعوب العالم وفقدان التوازن العالمي واوجد عالمين عالم اقتصادي تتمتع برفاه وتقدم وارتفاع مستويات الدخل والتقدم الصناعي والعلمي وعالم أخر يعيش رحمة المساعدات من تلك الدول ويعاني الفقر والحرمان وسياط الجوع والمديونية مماولد شعوراً لدى شعوب هذه الدول أنها الضحية لهذا الاستغلال وقاد التوسع في تعدد تلك الظروف الاقتصادية المساعدة على الإرهاب فيربط الإرهاب بتوفر بعض هذه الظروف المؤثرة في سلوكية الإفراد وتفكيرهم ومن بينها حالة الفقر والجهل مثلاً فيكون الربط بين بعض هذه الظروف والظواهر الاقتصادية ويعللون الأسباب بأنه لا يمكن إن تتجمع تلك الظروف دفعة واحدة ولا مبرر لربط الإرهاب عند مذهب اقتصادي معين ، ونرى إن هذه العوامل وان تعددت فلا يمكن إن تكون سبباً وحيداً إنما قد تتجمع مع أسباب وعوامل أخرى دافعة نحو الإرهاب وقد تختصر في عامل واحد تكفي بتوجيه الإرهابي[٣٥] .

الفرع الثاني
الاستبداد السياسي وغياب الديمقراطية وانتهاكات حقوق الإنسان

انعدام وسائل التعبير عن الرأي والحوار الديمقراطي الشرعي وغياب الجدية من قبل الحكومات على إحداث تغيرات وإصلاحات لمشاركة الشعب في صنع القرار الديمقراطي والمشاركة في الحياة الديمقراطية وبروز حالات الحكم الواحد أو الشمولي المناهض لمنطق العدالة والحرية وكبت الآراء الخارجية في المجتمع واحتكارها السلطة وتعليق الحياة السياسية والطبيعية وعجز سلطات القضاء والتشريع عن فرض وجودهما وتمتع السلطة الحاكمة بالسلطات المطلقة واعتمادها على أجهزة ومؤسسات التهجير والقمع والقتل بحق الشعب وحالات تقيد الحريات السياسية وهذه الأسباب تدفع الشعوب إلى اعتماد جميع السبل للتخلص من الوضع القائم ومنها وسائل الإرهاب التي يستخدمها للدفاع عن حقوق وتحقيق حريته كما يتصورون[٣٦] ومن ثم تاثير الأوضاع الاجتماعية الدولية لوجود ترابط بين الجانبين الوطني والاجتماعي والدولي وما ينتج من هذا التأثير من نتائج سلبية قد تدفع على الإرهاب للتخلص من الأوضاع السائدة الماسة وفي هذا إشارات دراسة أعدتها الأمم المتحدة عام ١٩٧٩ إن هنالك من الأسباب الكامنة وراء قيام وممارسة الأنشطة الإرهابية منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية [٣٧] .

الفرع الثالث
العوامل الدينية

على الرغم من المساحة الواسعة للشريعة الإسلامية كونها جعلت حقوق الإنسان وحياته جزءاً من رسالة سماوية شاملة لا تقبل التغير والتعديل والحذف وكماليتها ونزاهة مبادئها التي جاءت من الخالق المشرع العام والتي اوصت بصيانة حياته وكرامة وآدمية بني البشر (ولقد كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ورزقناهم من الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً) [٣٨] وضرورة نشر المبادئ السمحة بالوسيلة السليمة (وكذلك جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ على عَقِبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ) [٣٩]

وأن الإسلام دين الرحمة والمحبة، ويدعوا أتباعه على ذلك، بالتسامح تجاه الآخرين، بل والإحسان إليهم، يقول تعالى(لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ) (٤٠) .

وعدت الشريعة الإسلامية توافر عناصر الاعتدال والاتزان والسلمية في نشر المبادئ الإسلامية ومخاطبة وقبول الأخر والابتعاد عن العنف وترهيب الغير في ذلك ، وحماية حقوق الإنسان ومن أهم هذه الحقوق : حق الحياة ، حيث لا يجوز للإنسان أن يقتل نفسه أو يقتل غيره ، بل إن الإسلام اعتبر إن قتل شخص واحد هو بمثابة قتل كل الناس، يقول تعالى : (مَن قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً) (٤١) وقد رفض الإسلام التشدد والتعصب الفكري والعقائدي على أساس من تنظيم وتفسير معلومات حول جماعة أو طائفة معينة ليتم اتخاذ حالة من التعصب إزاءها(٤٢) كما رفض الإسلام التطرف وهو نوع من التهويل العقائدي الذي يصقل شخصية المتطرف بحيث تصبح أكثر عدوانية وتميل إلى العنف والإرهاب نتيجة لفقدانها معرفة الحقيقة وإنها على حق وغيرها على باطل وخطا لتصل إلى مرحلة زيادة الشي عن المعقول ، وقد نهى الخالق في كتابة الكريم عن ما تقدم لقوله تعالى (يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ ۘ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا) (٤٣) فالإسلام يدعو للانفتاح على الأفكار المختلفة واختيار أحسنها، يقول تعالى: (الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُوْلَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُوْلَئِكَ هُمْ أُوْلُوا الْأَلْبَابِ) ودعى الإسلام إلى إتباع القول الحسن والاستماع والتطبيق الأفضل بقوله تعالى (وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ وَاسْتَغْشَوْا ثِيَابَهُمْ وَأَصَرُّوا وَاسْتَكْبَرُوا اسْتِكْبَاراً) (٤٤) وقد وضع الإسلام خطوط حمراء لا يسمح للمسلم تجاوزها من اجل خلق قاعدة سوية تعالج الأسباب والمسببات منها تحريم الانتحار وتشويه صورة الإسلام وقتل الأبرياء والقتل والعدوان سواء أيا كان جنسية المجني عليه يقول تعالى: ((وَلاَ تَقْتُلُواْ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللّهُ إِلاَّ بِالحَقِّ وَمَن قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَاناً فَلاَ يُسْرِف فِّي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُوراً))(٤٥) .

في حين يدفع احبار اليهود إلى العداء السافر نحو الإنسانية والديانات الأخرى فيسوق اليهود أساطير في توارتهم بالعنصرية والحقد والغلو في المقام تجاه الغير إذ أنهم يعتبرون أنفسهم الأعلى في مرتبة الإنسانية ودونهم الغير حسب نظرتهم المشهورة – بأنهم(شعب الله المختار) وان الله اصطفاهم من سائر الأمم والشعوب وفضلهم على العالمين وتظهر نظرة الاستعلاء وبنسبة اكبر في التلمودية اليهودية إذ يعتبر إن اليهودي (عند الله أكثر من الملائكة- خلق الناس باستثناء اليهود من نطفة حصان وخلق الأجنبي على هيئة إنسان ليكون لائقاً لخدمة اليهود الذين خلقت الدنيا لأجلهم كما إن أرواح غير اليهود نجسة .... والخارج عن دين اليهود كالخنازير واليهود بشر لهم إنسانيتهم إما الشعوب والأمم الأخرى فهم عبارة عن حيوانات والشعب اليهودي هو بشع لشهوة القتل (انه شعب كلبوة يقوم وكشبل ينهض .. لا يرضى حتى يأكل الفريسة ويشرب دم الصرعى) ؛ونلاحظ على تلك الإشارات الواردة إنما هي من أكبر مغريات ودوافع الإرهاب والعنف استغلت ابشع استغلال من قبل الصهاينة اليوم لكونهم يدنون بتلك الديانه ومثالها وما ذكرته رئيسية الوزراء الإسرائيلية السابقة(غولدا مائير

(Goldamae)انه ليس الله الذي اختار الشعب لليهودي بل إن اليهود هم أول من اختار الله) [٤٦] ونحن نقول في اليهود ما ذكره الخالق عز وجل في كتابة الكريم وأهل بيته الأطهار (فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ)) إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِالْمُفْسِدِينَ) (قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ) [٤٧] وقوله تعالى(يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ) [٤٨] وعن أبي عبدا لله قال رسول الله يقول (من أخاف مؤمنا كان حقاً على الله إن لا يؤمنه يوم القيامة ولا يحل لمسلم إن يروع مسلماً [٤٩] وكذلك رفض الرسول وأهل بيته الأطهار تسمية تلك المظاهر السلبية التي تقود إلى العنف وإزهاق روح الآخرين (إياكم والغلو في الدين فانه اهلك من كان فيكم) ويستمر النهج المحمدي وأهل بيته الأطهار في رفض الإرهاب بشتى أنواعه وأشكاله وطرقه فهذا الإمام علي عليه السلام يتوجه بخطابه إلى العقول أين ما كانت أو وجدت فيقول:"إن الله بعث محمدا نذيرا للعالمين وأمينا على التنزيل وشهيدا على هذه الأمة ، وانتم يا معشر العرب على غير دين وفي شر دار تسفكون دماءكم وتقتلون أولادكم ، وتقطعون أرحامكم ، وان سمات الدنيا في ظل انعدام الأمن تكون متجهمة لأهلها،عابسة في وجه طالبها ، ثمرها الفتنة وطعامها الجيفة وشعارها الخوف ودثارها السيف [٥٠] وكان عليه السلام يرفض اللاهثين وراء الدنيا فكان هو وأهل بيته الأطهار تباعاً أهدافا للإرهابيين واثبتوا إن الموت نهاية كل إنسان والأفضل الموت بالمبارزة والكرامة لذا كانوا يتقدمون الصفوف فهذا الإمام علي عليه السلام كان يرفض تحذيرات الناس له بأخذ حذرة من الخوارج الذين كانوا يدبرون له مكائد للقتل إذا كان يقول (كفى بالموت حارساً) وقال الإمام الصادق عليه السلام (من قتل نفسه متعمداً فهو في نار جهنم خالداً فيها)[٥١] وتستمر إبداعية تلك السلسلة الطيبة فهذا مسلم ابن عقيل يرفض قتل عبد الله ابن زياد غيلة وغدراً بعد إن توفرت له الفرصة في بيت هانئ بن عروة وقال (نحن أهل البيت لا نغدر) وبالعكس فأن عبدا لله بن زياد لم يتردد عن قتله بمؤامرة دنيئة سنحت له ، وبنفس الشجاعة والأسلوب يرفض الإمام الحسين عليه السلام الإرهاب ويرى إن كل شي من شأنه إثارة الفزع والهلع إرهاب ممقوت مرفوض حين وضع الإمام الحسين حداً فاصلاً بين الحق والباطل بين الشجاعة والجبن وبين الإرهاب والسلام وبين الحرية والعبودية حيث خاطب الارهابين من واقعة الطف يا شيعة بني سفيان إن لم يكن لكم دين ولا تخافون المعاد فكونوا أحرارا في دنياكم . [٥٢]

الفرع الرابع

العوامل الأخرى

توافر عوامل الجهل والتطرف والاغتراب وفقدان الهوية الوطنية وضبابية الأهداف لدى كثير من إفراد المجتمع إضافة الى الحرمان الاجتماعي داخل مجتمع بدرجة أو أخرى من أسباب اجتماعية أسرية مجتمعية وأسباب اجتماعية عامة أخرى وعرقية أو لمصالح دينية أو قومية أو مذهبية واضطهاد لفئة وأقلية معينة دفعت علماء الجريمة ومنظري السياسة والقوانين الجنائية إلى عدها من العوامل المهمة الدافعة نحو الإرهاب باعتبارها من الإمراض التي تفقد الجسد الاجتماعي الأسري الوطني المناعة مما يؤدي إلى توفر الأرضية القابلة للاختراق التي تدفع بعض فئات المجتمع إلى سلوك الإرهاب والعنف كوسيلة للتعبير عن تلك المظلومية

بنظرهم والنفور من منظومة القيم الاجتماعية الحاكمة للبيئة ومحاربة من يتمسك بها[٥٣] وتعد الأسرة هنا النواة الأولى التي يقوم عليها المجتمع وحياته الاجتماعية فإذا كان الأساس فيها قوياً متماسكاً ساهمنا في نشوء موانع ضد الإرهاب إما تزاحم الواجبات وصعوبة الحياة والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والأسرية وعمليات الجهل المجتمعي الديني والثقافي الواعي لطبيعة المجتمعات تعد بيئة صالحة للإرهاب ومن الأمثلة هنا الابتعاث القومي الذي شهده العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق الذي أدى إلى تحرك القوميات لا للمطالبة بحقوقهم الإنسانية في حق تقرير المصير حيث تحرك التتار في جمهوريات البلطيق واستونيا وجورجيا وأذربيجان والقوقاس مطالبين بكامل حقوقهم القومية إلى إن حصلوا عليها بالفعل بينما ولد وجذب عامل الانبعاث القومي والديني لدى الشيشان ألاف الارهابين لمقاتلة الروس لرفض الأخيرة منحهم الاستقلال الذاتي وما نتج عن تلك المطالبات من عمليات إرهابية أذهبت حقوق ألاف البشر في حين رفض الاتحاد الأوربي بحث الطلب التركي الانضمام إلى المجموعة الأوربية في الوقت الحاضر إلا إن تغير الحكومة التركية من سياستها الخاطئة تجاه القومية الكردية وخاصة بعد موجات القتل المتبادل بين المتمردين والجيش وممارسة تركيا سياسية التتريك العنصرية حسب ما ذكرته المفوضية الاوربية وهذا يعد من المشاكل الحادة والشائكة في المجتمع والأقلية (سكان الدولة الذين ينتمون إلى أصل قومي مختلف عن الأصل القومي الذي ينحدر من غالبية هؤلاء السكان) [٥٤] .

بينما القومية هيً صلة اجتماعية (حميدة) عاطفية تتولد من الاشتراك في الوطن واللغة والجنس والثقافة والتاريخ والحضارة والآمال والمصالح[٥٥] ، وهؤلاء الجماعات غالباً ما يحملون طموحاً للاستقلال وبناء كيان ذاتي خاص بهم مما يدفعهم إلى العنف أحيانا للوصول لغايتهم لشعورهم بالمهانة والاضطهاد من قبل الأكثرية العرقية[٥٦] ، وقد استعرض التاريخ العديد من الحروب التي لعبت فيها فكرة القومية دوراً أساسيا فمعظم حروب القائد الألماني بسمارك كان هدفها خلق دولة قومية وكذا حروب فرنسا مع مطالبتها بمقاطعة اللزاس واللورين وإما اليوم فنشاهد عدداً من الحركات والمنظمات القائمة على العنصر القومي كما في المنظمات الكردية والتركمانية والأشورية وغيرها في العراق وتركيا وإيران وسوريا إذ تتقاتل من اجل الحصول على حكم ذاتي خاص بهم [٥٧] وايدت الامم المتحدة هذا الاتجاه من خلال ما جاء بنص خطة العمل الواردة في قرار الجمعية العامة (٦٠/٨٨٢ (RES/8/الجلسة العامة ٩٩) والتي تُلزم الدول باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الظروف المؤدية إلى الإرهاب بما فيها الصراعات طويلة الأمد والتي تحل بعد غياب سيادة القانون وانتهاكات حقوق الإنسان والتمييز العنصري والانتماء العرقي والوطني والديني والاستعباد السياسي والتهميش الاقتصادي والاجتماعي مع التسليم إن جميع هذه الظروف ليس مبرراً للإرهاب في الأموال والوجهة الصحيحة للمنطق ، ويضاف الى ان الازمات المتعاقبة والخوف من المستقبل والعزلة التي يعيشها الشباب وانعدام منظومة الترابط وأساليب الضبط الاجتماعي واختفاء القدوة والمثل الأعلى أو إهمال مشاكل الشباب والسلبية الضارية على عقول اغلب إفراد المجتمع ومنهم الشباب وهي أسباب دفعت الناس ومنهم الشباب المراهقين وراء المعيشة وأمنية توفر الحياة الكريمة لأسرهم مما أدى إلى تزاحم الواجبات وصعوبة السيطرة وانعدام الاستقرار لأسرى واختفاء أساليب التربية أو تصدعها وغياب الانتماء والضبابية من الأسباب الأخرى ساهمت في اتجاه بعض إفراد المجتمع ومنهم الشباب نحو علائق الإرهاب وسهولة الوقوع في آفة الإرهاب

ولابد من الإشارة هنا إن العديد من الدراسات في علم الاجتماع السياسي لدراسة انتشار ظاهرة الإرهاب في البلدان العربية والإسلامية نبهت إن الأثر الحاسم يسجل للأوضاع الاجتماعية في انتعاش الإرهاب في الوطن العربي إنما يعود في جزء منه وخاصة في العقود الثلاث الأخيرة إلى إخفاق المشروع التنموي العربي وتراجع دور الدولة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي[٥٨] إضافة إلى الحروب التي أشعلت في المنطقة من قبل الدكتاتوريات الفاشلة كما في العراق والسودان ومصر وليبيا وتونس وغيرها من الدول مما فسر فيما بعد إن الإرهاب هو رد فعل عكسي ومضاد لتلك الإخفاقات .

الخاتمة

توصلنا من خلال البحث لجملة من النتائج والتوصيات والتي نرى ضرورة النظر في تطبيقها بجدية بالغة لغرض المساهمة مع مايرشح من بحوث أخرى في المجال ذاته لمعالجة هذه الظاهرة الدولية ومواجهتها والتقليل من آثارها المدمرة على اقل تقدير من خلال الأتي :

أولا / النتائج

اشرت نتائج البحث إلى وجود اختلاف حول تحديد مفهوم وأسباب الإرهاب وان غياب هذا المفهوم الاتفاقي يعود في جزء منه إلى اختلاف نظرة كل مجتمع من المجتمعات لمفهوم الإرهاب والارهابين وأسباب تلك الظاهرة فقد عرف الإرهاب على أساس انه استخدام الرعب كعمل رمزي الغاية منه التأثير على السلوك السياسي بوسائل غير اعتيادية أو انها استراتيجية عنف منظم لإعمال القتل أو التهديد بها لأجل تحقيق أهداف سياسية وأخرى تافه لا هدف منها سوى إشباع رغبة الانتقام ولامتداد الإرهاب وأسبابه وأثاره فقد صبغ اليوم بالأطر الدولية تبعا لطبيعة مفرداته والقائمين به كإرهاب الإفراد والجماعات والدول ويشمل الإرهاب الفردي تحقيق هدفاً دينياً هاوياً كإثارة الفتن الطائفية والقومية أو سياسياً أو شخصيا لتحقيق رغبات اجرامية.

ولمعرفة وجودية الدوافع والأسباب وتشخيصها وأنواعها ومديات تأثيرها في شخصيات الإفراد والتوجه نحو الإرهاب فقد وجدنا إن هنالك العديد من الأسباب والدوافع المباشرة في نشوء الإرهاب وأهمها العوامل المتعلقة بشخصية الفرد (العوامل الشخصية والذاتية (الداخلية) فقد وجد العلماء وفي محاولة لتفسير السلوك الإجرامي لهؤلاء إن هذا السلوك إنما يتمثل في شخصية الفرد سواء في تكوينه العقلاني أو العضوي ـــ الخارجي أو النفسي كإصابته ببعض مظاهر الخلل والاضطراب النفسي وعندما تتعرض تلك الشخصيات لبعض الاضطرابات والتي تلعب دوراً مهماً في جنوح شخصيات الإفراد نحو تقمص السلوك الإجرامي في حين تعد العوامل الخارجية المتعلقة بشخصية الفرد (العامل السوسيو نفسي) كالعوامل المتعلقة بالبيئة الاجتماعية التي يتعايش فيها الإفراد فالأسرة والمدرسة والجامعة تترك بصماتها بلا شك على تلك السلوكية فالتخلف الحضاري والعلمي والمجتمعي يقود حتماً لصناعة أشخاص غير أسوياء ومثالها إن معظم الدراسات تشير إن الأسلوب التوافقي لدى أطفال العراق بدأ ينحصر باتجاه مذهل نحو ثقافة اقتناء السلاح وتطبيق إعمال العنف خلافا لما كان قد تم تشخيصه وملاحظته ، وتكمل شخصية الإرهابي عوامل أخرى لها تأثيرات غير مباشرة إنما مساعدة في نشوء الارهابيين أو في توجيه نشاطاتهم وأهمها العوامل الاقتصادية وفقدان العدالة في التنمية الاقتصادية وتتفاوت درجات المشاريع العمرانية والخدمية الجاذبة للسكان من مكان إلى اخر كما تلعب العوامل الاجتماعية الأخرى منها الأسباب العرقية أو الدينية أو القومية أو المذهبية واضطهاد لفئة وأقلية معينة دفعت علماء الجريمة ومنظري السياسة والقوانين الجنائية وبلغة

الباحثين من المحفزات الدافعة نحو الإرهاب باعتبارها من الإمراض التي تفقد الجسد الاجتماعي الأسري الوطني المناعة وهنالك العديد من الدراسات في علم الاجتماع السياسي لدراسة انتشار ظاهرة الإرهاب في البلدان العربية والإسلامية نبهت إن الأثر الحاسم يسجل للأوضاع الاجتماعية في انتعاش الإرهاب في الوطن العربي وظهور النظريات السلفية والعصبية المظللة لتعاليم الإسلام وللشباب المسلم العربي وتراجع دور الدولة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي إضافة إلى الحروب التي أشعلت في المنطقة ، وهنا لايمكن إغفال الأسباب الدينية فعلى الرغم من المساحة الواسعة للشريعة الإسلامية كونها جعلت حقوق الإنسان وحياته جزءاً من رسالة إنسانية سماوية شاملة وفرت له الحماية والحصانة الإلهية في ممارستها في حالة تقيده بالشرع مع توافر عناصر الاعتدال والاتزان والسلمية في نشر المبادئ الإسلامية ومخاطبة وقبول الأخر والابتعاد عن العنف.

ان الساحة الدولية لاتخلو هي الاخرى من عوامل ومحفزات دافعة نحو الإرهاب وفي هذا أشارت دراسة أعدتها الأمم المتحدة عام ١٩٧٩ إن هنالك من الأسباب الكامنة وراء قيام وممارسة الأنشطة الإرهابية منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاستعمار والاحتلال والمتغيرات السياسية الدولية والاستبداد السياسي وغياب الديمقراطية وانتهاكات حقوق الإنسان فشعور الإفراد بتلك الأسباب وبالواقع الاجتماعي والاقتصادي المتردي يدفعهم بالعمل بقوة من أجل التخلص من هذا الواقع .

ولتعدد تلك الأسباب فقد تنادت الدول والمنظمات والهيئات والأشخاص المعنوية الدولية لتضع تعريفا متفق عليه وتحديداً دقيقا للأسباب والدوافع ومحفزات الإرهاب وللأفعال التي تؤلف جريمة الإرهاب الدولي والمعاقبة الجنائية عليها فان فشلت في كثرة التعاريف الواردة إلا أنها استطاعت في الثانية ضخ العشرات من الصكوك والاتفاقيات والمعاهدات والإعلانات واللجان والمنظمات والهيئات والوكالات المتخصصة التي تنظم مهمة تعاون الدول في مواجهه صور الإرهاب الدولي بصورة عامة أو لمواجهة صور مستحدثة من العمليات الإرهابية وفيها استعراض لعشرات القرارات الصادرة من الأمم المتحدة بفروعها العاملة والمتخصصة وأكثر من ١٣ اتفاقية دولية لمعالجة الإرهاب وأسبابه ودوافعه.

ثانيا / التوصيات

نرى إن يتم بناء استراتيجية مكافحة الإرهاب من خلال ايجاد تعاون وتوافق بين المعالجات الدولية والداخلية للإرهاب ويتطلب هذا **التركيز في مواجهة الإرهاب الداخلي** من خلال استكمال الاتي :

أولا ــ مواجهة الإرهاب فكريا : العمل لإستجلاء الأسباب الفكرية المباشرة التي تقود الى الانحراف والتطرف الديني والانحراف الفكري وسياسية تكفير الأخر والاجرام الإرهابي ومن ثم التركيز على ايجاد الحلول العملية لها من خلال متابعة سلامة التنشئة الاجتماعية والدينية وتنمية الحوار وإعادة النظر بأسلوب التعليم والمناهج الدراسية والعمل على توجيه الإعلام بضروه تقبل الاخر والحوار معه ووضع سياسية سليمة لحوار الحضارات بدلا من تقاطعها وفصل الإرهاب عن دين اوحضارة اوطائفه بعينها.

ثانيا ـ معالجة أسباب الإرهاب الاقتصادية والاجتماعية: إعادة النظر في المعالجات الحقيقية لا سباب الإرهاب من خلال معالجة أساسيات انتشار هذه الظاهرة في شموليتها والتركيز على القطاعات الفقيرة في المجتمعات بالقضاء على الأسباب الاقتصادية والاجتماعية الثقافية



والسياسية الجاذبة للإرهاب وان تسايرها بذات الاتجاه استكمال الإجراءات التشريعية والتطرق فيها إلى ضرورة بيان أسباب الإرهاب وعلاجه من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المؤثرة في المجتمعات الداخلية.

ثالثا ـ تقرير ضمانات الحقوق والحريات: الابتعاد عن تقييد الحريات الشخصية حقوق الإنسان وتقرير حقوق الإنسان في القوانين الداخلية واللوائح والمراسيم والقرارات الداخلية من خلال ابتعاد الدول في اللجوء إلى قوانين الطوارئ أو منع التظاهر وتقييد تأسيس الجمعيات أو منظمات المجتمع المدني العاملة في توضيح صور الإرهاب.

رابعا ــ تطبيق أسس النظام الديمقراطي : بناء النظام السياسي كمبدأ التداول السلمي للسلطة بالانتخاب ومبدأ الفصل بين السلطات وتوافر النظام الديمقراطي وحرية الانتخاب والترشيح وضمانتها في المجتمع ألتعددي وهذا يؤدي إلى استقرارا لنظام السياسي والاقتصادي والقانوني للدولة ككل مما يؤدي إلى تخفيف غوائل الإرهاب وسالكيه

خامسا ــ دراسة طبيعة المجتمعات: ضرورة إن تراعي القوانين الوطنية في صياغتها لمكافحة الإرهاب جميع الجوانب المحتملة منها ووجود دراسات مسبقة عن طبيعة المجتمعات وتكويناتها القومية والعرقية حتى لا تؤدي إلى إثارة أفعال عكسية من الغرض من تشريعها بحيث تكون بعيدة في تطبيقها عن انتهاكات لحقوق الإنسان ، وقد ثبت ذلك في القانون الذي صدر في الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٩٦/٤/١٩ لمكافحة الإرهاب والذي اخذ بمفهوم الدليل السري لأبعاد المهاجرين وأعطى سلطة واسعة للدولة في وصف إي جماعة بالإرهاب كما انه اخذ بمفهوم الذنب بالمشاركة فيعاقب من تعاون مع المنظمات الموصوفة بالإرهاب حتى لو كان التعاون بدون علم بأغراضها الإرهابية وهذه متاعب غير حميدة أثارها المعارضون للقانون ووصفوه بأنه يقضي على الحريات الشخصية تحت ذريعة الأمن القومي الأمريكي ومن هنا تنطلق أهمية وضع دراسة علمية لإيجاد حلول لتلك الجوانب .

سادسا ــ المعالجات الأخرى : وهنا يستدعي الامر تحديث المعلومات الخاصة بالإرهابيين مع مراعاة استمرارية الدراسات بشان تمويل الإرهاب والأسباب القائدة إليه وبناء الدراسات للقضاء على تلك المسببات وتشديد العقوبات على مرتكبي الأفعال واختصار المدد القانونية لصدور القرارات وتميزها حتى لاستغل تلك المدد في ضياع حقوق المجني عليهم وهروب الارهابين وان تنشأ محاكم خاصة لمحاكمة الارهابين واعتبارها من القضايا المستعجلة وان يكون القضاء العادل هو الفيصل في إصدار القرارات وتنفيذها.

إما **المعالجات الدولية لمواجهة الإرهاب (مواجهة الإرهاب الدولي)** فنرى ان يتم التركيز في مواجهة الإرهاب الدولي من خلال .

أولا ــ ضرورة توافر الجهد التشريعي للقانون الوطني والدولي: وترجمة هذه الجهود بالتعاون والتوافق للإزالة الغموض والعشوائية وانعدام الاتفاق الدولي على تعريف مصطلح الإرهاب وتحديد ومضامينه وأفعاله الداخلة ضمن منظومة الإرهاب بحتمية بالغة الضرورة لبيان المصطلح ومضمونه وأفعاله والابتعاد عن التعريفات السياسية غير المرغوب فيها من قبل الدول وفك الترابط بين تعريفات الإرهاب وتضاربها أحيانا مع مفاهيم القوانين الجنائية الوطنية والدولية ومن جهة أخرى إن التوصل لإيجاد تعريف واحد للإرهاب سيحد حتماً من استبداد الدول الكبرى واحتلال الغير وانتهاك حرمة الدول وسيادته والابتعاد عن ما يعرف بالحرب الوقائية بإيجاد مرجعية قانونية دولية يمكن العودة إليها في جميع الأزمات ولا يمنع ذلك إن



تتولى الأمم المتحدة بمنظماتها الدولية المتخصصة كمحكمة العدل الدولية أو المحكمة الجنائية الدولية تولي هذه المرجعية .

ثانيا ـــ العمل ضمن الإطار الدولي على وضع نظام عالمي للأمن الوقائي : يضمن الارتكاز عليه في مواجهة الإرهاب ويتم ذلك من خلال منظمة الأمم المتحدة وكياناتها التابعة والمتخصصة في مجال حقوق الإنسان ومواجهة الإرهاب كلجنة مكافحة الإرهاب المنشأة بالقرار (١٣٧٣) إن تذهب إلى إلزام الدول بالتوصيات الصادرة من هذه اللجنة ومنها التوصية إلى هذه الدول بضرورة إن تتبنى سياسات تحترم حقوق الإنسان وحرياته الأساسية كون هذه السياسات تعود حتماً إلى الأفعال الناتجة من منشأها إن تشكل جرائم تنتهك حقوق الإنسان.

ثالثا ـــ معالجة حالات التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى : وممارسة العنف والقمع والقهر السياسي ومعالجة سلبيات منظومة العلاقات الدولية بما فيها وجود صراعات إقليمية ومناطق ساخنة التي تعتبر بؤر توتر وتربة خصبة لنمو الإرهاب واستخدام القوة ضد الدول والتهميش الحضاري للشعوب وحضارتها والفكر المتطرف والخطاب المتشدد والعنف الناتج عن مشاكل داخلية سياسية ثقافية واقتصادية وخارجية ومحاربة غياب ثقافة التسامح وتشجيع التعصب والكراهية الحروب ذات الدوافع الدينية والعمل على القضاء عليه حالا.

رابعا ـــ التنمية الاقتصادية : ضرورة توجه الأسرة الدولية بأعضائها ومجموعة المنظمات الدولية المتخصصة في مجالي الاقتصاد وحقوق الإنسان بالتعاون لإيجاد نظام عالمي ي يوفر ويحترم حق الإنسان في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومعالجة المشكلات التي تخرج عن قدرة الافراد الذين يعانون منها واستجلاب انسب الأوضاع الفعالة في المجتمع هادفين لتحقيق التنمية البشرية المستدامة والتي تركن إلى النمو الاقتصادي كوسيلة لتحسين حياة الناس بمفردها الاستمتاع والرضا بما يحمي المجتمع من الجريمة والعنف والإرهاب والتطرف وتحقيق شمولية المعرفة والحريات والحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية والمشاركة السياسية للإنسان

خامسا ـــ معالجة ضعف بنية الشبكات المعلوماتية : وقابليتها للاختراق وسهولة الاستخدام وقلة التكاليف وصعوبة اكتشاف وإثبات الجريمة الإرهابية والفراغ التنظيمي والقانوني وغياب جهة السيطرة والرقابة على الشبكات المعلوماتية يعرضها للإرهاب وهنا تستدعي الضرورة التعاون الدولي والوطني لبناء سد معلوماتي وقانوني مقابل تلك الخروق الإرهابية والالتزام المتبادل بينهما.

الهوامش والمصادر

([1]) د. خالد عيدان ـ الإرهاب يسيطر على العالم ـ مركز عمان للنشر حقوق الإنسان٢٠٠٧ ـ بحث منشور على الموقع الالكتروني ص١٩ .

([2]) الشيخ محمد الرازي ـ مختار الصحاح ـ دار الصادر ـ بيروت ـ ط١١- ١٩٧٠ ص٣٥٦ .

([3]) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي – القاموس المحيط –مطبعة الرسالة – بيروت ٩٩٨ ص٢٩٢

([4]) الفقيه الفرنسي سوتيل ينظر في ذلك محمد عزيز شكري ، الإرهاب الدولي –دار العلم للهداية ، بيروت ١٩٩١ ص١١

([5]) Georges Burdeau . Les Libertes Publiques , Quarieme Edition , paris : L.G.D.J, 1972 , PP .97 et, S.

([6]) الفقيه "وولتر " ينظر اسماعيل الغزال ، الارهاب والفانون الدولي دار النهضة العربية ـ القاهرة ـ ص٧٣

([7]) هيفاء احمد محمد ،ظاهره العنف السياسي في الوطن العربي ،رساله ماجستير،كليه العلوم السياسيه جامعه بغداد/١٩٩٨/ص٨

([8]) الفقيه جوليان فروند (Joulienfroyind) ينظر في هذاد.احمد جلال / مكافحة الارهاب ، مطابع الشعب ـ القاهر ة /١٩٨٧، ص٦

([9]) الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الصادرة عن مجلس وزراء الداخلية والعدل العرب، (القاهرة: ١٩٩٨/٤/٢٢م ،وينظر كذلك اتفاقية جنيف لمنع وقمع الإرهاب الدولي ومعاقبته،(جنيف:)١٩٣٧.

([10]) حركة عدم الانحياز منظمة تأسست عام ١٩٥٤ من خلال مؤتمر بادونغ – اندونوسيا بعد اتجاه العالم الى قطبين رئيس اشتراكي برعاية الاتحاد السوفيتي السابق و الولايات المتحدة الامريكية وقيام الحرب الباردة وسباق التسلح واتجهت خطاً متوازناً داعماً لشعوب دول العالم الثالث .

([11]) المادة الاولى من قانون مكافحة الارهاب العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥ .

([12]) حسن عزيز الحلو ـ الارهاب في القانون الدولي ـ دار النهضة العربية ـ القاهرة ـ ٢٠١٣ ص٤٨ .

([13]) د. امام حسنين عطا الله ، مصدر سابق ، ص٢٠٦ .

([14]) احمد شوقي ابو خطوة ، تعويض المجني عليهم من الاضرار الناشئة عن جرائم الارهاب ، القاهرة ، دار النهضة ، ١٩٩٢ ، ص٥٥.

([15]) د. محمد عزيز شكري ، الارهاب الدولي النظام العالمي الراهن، دمشق ، دار الفكر، ٢٠٠٢، ص٩٥-٩٦.

([16]) د. محمد عزيز شكري ، الارهاب الدولي النظام العالمي الراهن ، مصدر سابق ، ص١٢٩.

([17]) القانون رقم ٩٣ – ٣٩٩ في ٥ اب ١٩٧٤ يمنح المحاكم الاتحادية في الولايات المتحدة ولاية غير اقليمية تسمح بمحاكمة الاشخاص الغير متهمين بموجب هذا القانون يعاقب بالإعدام في حالة وفاة شخص نتيجة لا اقتراف العمل الارهابي او الشروع فيه.

([18]) القانون رقم ٩٤ -٣٢٩ في حزيران ١٩٧٦.

([19]) د. محمد عزيز شكري ، مصدر سابق، ص١٣٠.

([20]) كما تتناول مشروع الاتفاقية الموحده بشأن الرقابة لقانون الارهاب الدولي ١٩٨٠ ارهاب الافراد .

([21]) عبد الاحمد يوسف ، الجريمة المنظمة ،دار الكلمة ، دمشق ،٢٠٠٢ ص٢٣

([22]) (Wilkinsion p:Three Questions on TerroismK in Goremment and opposition K Vol K No .3 , London , 1973, p . 292

([23]) ومثال الارهاب في المملكة المتحدة على ايدي منظمة الجيش الجمهوري الايرلندي ٢٠٦٠ قتيل في عام ١٩٧٩ منهم ١٢٨٦ مدني بالاضافة الى ٢٠ الف جريح،وبلغت قيمة التعويضات للجرحى والمرضى ١٤٦ مليون دولار بينما بلغت التعويضات عن خسائر المملكة ٨٨٤ مليون دولار.



([٢٤]) ينظر في هذا حسين المحمدي ، العالم بين الارهاب والديمقراطية - دار العلم - ص ٧٠٤

([٢٥]) محمد شفيق : الجريمة والمجتمع " محاضرات في الاجتماع الجنائي والدفاع الاجتماعي " ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٩٩ --- كما ينظر فؤاد قسطنطين نيسان :الارهاب الدولي - دراسة تحليلية في طبيعة الظاهرة ومكانتها في التقاليد والممارسات الصهيونية . رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى جامعة بغداد - كلية العلوم السياسية حزيران ١٩٩٩ ص٤٣ .

([٢٦]) عن دراسة صادرة عن الامم المتحدة عن الارهاب ١٩٧٩ .

([٢٧]) جين كونورز-تقيم وضع المرأة-مطابع حقوق الإنسان - بغداد٢٠٠٥ص١٥ .

([٢٨]) الاحباط / نوع من انواع العراقيل التي تتحول دون بلوغ الهدف . المصدر السابق ص٩٧

([٢٩]) ينظر موسوعة علم النفس ، دار الشروق ، القاهرة ، طبع ١٩٨٧ ، ص١٥٠

([٣٠]) د. حسين المحمدي العالم بين الارهاب والديمقراطية . مصر الاسكندرية – دار الفكر الجامعي -٢٠٠٧ ص٩٤

([٣١]) غسان خليل –حقوق الطفل –التطور التاريخي-مطابع وزارة حقوق الانسان العراقية –بغداد-٢٠٠٥-ص٣٩

([٣٢]) فاروق عبد-دور المحكمة الدستورية المصرية في ضمان الحقوق والحريات القاهره-٢٠٠٤-ص١٦٠

([٣٣]) د. حسين المحمدي العالم بين الارهاب والديمقراطية - مصدرسابق . ص ١٥٤

([٣٤]) رشيد صبحي جاسم محمد الإرهاب والقانون الدولي- رسالة ماجستير - جامعة بغداد - ٢٠١٠ – ص٣٣

([٣٥]) كما ينظر اودنيس العكرة / الارهاب السياسي الطبع /بيروت ١٩٩٣ ص١٥٠–

([٣٦]) عبدالناصر حريز-النظام السياسي للإرهاب الصهيوني ، مكتبة مدبولي ،ط١ ١٩٩٦

([٣٧])خالد عبيدات - مصدر سابق - ص٢٧

([٣٨]) سورة البقرة الآية ١٤٣

([٣٩]) سورة الزمر : الآية ١٨

([٤٠]) سورة المائدة: الآية ٣٢

([٤١]) سورة نوح الآية ٧

([٤٢]) عزت سيد اسماعيل – سيكولوجيا التطرف والارهاب العدد ٦ دوريات كلية الآداب الكويتية ١٩٩٥ ص ٢٩-٣٢

([٤٣]) سورة النساء الآية ١٧١

([٤٤]) سورة الإسراء الآية ٣٣

([٤٥]) سورة المائدة: الآية ٣٥

([٤٦]) ففي سفر تثنية الاشتراع (٨ – ٧/٩) يقول الرب (لأنك شعب مقدس للرب إلهك ..وإياك اصطفي الرب إلهك ان تكون له امةً خاصة...) ينظر عبد الله التل ، جذور البلاد ، المكتب الإسلامي ، بيروت ١٩٧٨، ص٧٩ وانظر في هذا د. محمد وليد . الارهاب في الشريعة والقانون ، م بيروت ٢٠٠٨ ص١

([٤٧]) سورة ال عمران الاية ٦١-٦٤

([٤٨]) سورة ال عمران الآيه ٧٠

([٤٩]) الطبراني من حديث عن عبد الله بن عمر

([٥٠]) رياض الصالحين ، ج٤ ، رواه أبو هريرة ، عن حديث عبد الرحمن بن ليلى

([٥١])الشريف الرضي (الجامع) ، نهج البلاغة ، تعليق وفهرسة د. صبحي ، مصدر سابق، خطبة ٨٨ ، ص١٤٠

([٥٢]) بحار الأنوار، المجلسي ج١٠١، ص٣٧٦، رقم٣٢



([٥٣]) السيد الشيرازي، السلم والسلام، دار العلوم، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م ص٢١

([٥٤]) د. جميل صليب / المعجم الفلسفي ، مجلد القومية ، دار الكتاب النفائسي بيروت ص٢٠٠

([٥٥]) اسماعيل الغزال الارهاب والقانون الدولي والموسوعة الجامعية للنشر . بيروت ١٩٩٠ ،ص٢٤

([٥٦]) د. محمد محمود المندلاوي – الارهاب عبر التاريخ ،دار ومكتبة الهدال – بيروت ٢٠٠٩ ص١٤٠

([٥٧]) محمد محمود المندلاوي – الارهاب عبر التاريخ ،مصدر سابق ،ص١٢٨.

كما ينظر حبيب الله يحيى ، اتفاقية الارهاب والعولمة / دار الشؤون الثقافية العام بغداد ص١٥٠

([٥٨]) أسعد الإمارة: نظرية اللاعنف عند الإمام الشيرازي (دراسة مقارنة) مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث دار العلوم للتحقيق والطباعة ، بيروت ٢٠٠٣.كما ينظر اسأمه الغزالي ،حرب –الارهاب كأحد مظاهر استخدام العنف عربياً ودولياً ، حملة عنابر ،عدد بيروت ،١٩٨٧ ،ص٥٧-58

ابتكار علمي جديد في تحسين اداء المنظومة الأمنية للدولة(تحديد هوية الأشخاص اعتمادا على بصمة وريد الأصبع)

م.د. شيرين صادق جمعة
هندسة اتصالات ومعلومات

المقدمة

تحديد السمات المحددة لكل شخص في مجال التعرف الذكي هو الآن مصدر قلق أمني عالمي [1] [2] . وقد تم تطوير عدد من الخوارزميات في السنوات القليلة الماضية ولكن لا يزال من الممكن اضافة طرق تحسين وتطوير لخوارزميات التعرف على الصفات البيومترية بطرق اكثر فعالية. يعتبر التعرف على الاشخاص وتحديد الهوية اعتمادا على المقاييس الحيوية وخصائصه السلوكية التشريحيةمثل: بصمات الاصابع، طبعة راحة اليد، أوردة اليد كاملة، أوردة الإصبع فقط،أوردة راحة اليد،أوردة القدم، قزحية العين، مشية الانسان أضافةالى تحديدالحمض النووي . وأعتمادا على هذه الخصائص تم بالفعل عرض عدد من التقنيات البيومترية [3] [4] .التعرف على الهوية عن طريق تحديد وريد الإصبع هو شكل من أشكال المصادقة البيومترية من خلال الصور التي تم التقاطهابواسطةجهاز مصمم خصيصا. يتم الكشف عن عروق الإصبع من خلال اضاءة مصابيح LED في الجهاز المخصص، ويتم تركيب كاميرا داخل الجهاز لكي تلتقط صور الإصبع المضاء [5]. صور وريد الإصبع دائما منخفضة في الجودة،لهذا من الصعب جدا أزالة الضوضاء بسبب نمط الوريد، وبذلك يسبب مشكلة كبيرة في استخراج المعالم والخواص للأوردة في مراحل التعرف و التصنيف [6] [7] [8].

جهازأستشعار وريد الإصبع

تم أستخدام الأشعةتحت الحمراء في أضاءة نمط الوريد في الاصبع في تصميم أجهزةأستشعاروريد الأصبع. يمتص الهيموجلوبين المتدفق عبر عروق الإصبع الضوء الاحمر من الأشعة تحت الحمراء وتثبت كاميرا على الجانب الآخر من ضوء الأشعة تحت الحمراء لألتقاط صور الإصبع. تمتص الأوردة الأشعة تحت الحمراء التي تجعل الصورة تبدو سوداء، في حين أن بقيةأوردة الاصبع بيضاء تقريبا [5] [8].

فكرة العمل

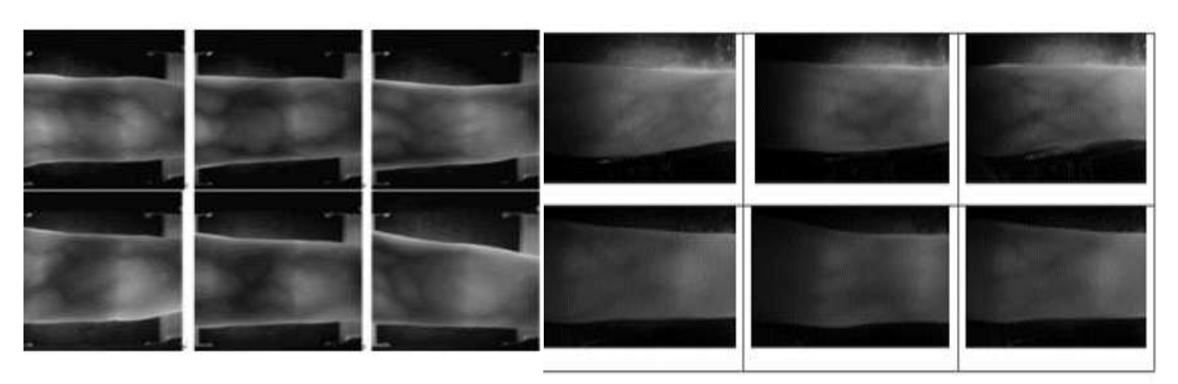
تم الاخذ بنظر الاعتبار في اختيار الخوارزمية الذكية والمناسبة مع تطوير للأجهزة التقليدية لالتقاط صور أوردة الإصابع ،حيث تم تعديلها باستخدام الصمام الثنائي المثبت على السطح (Surface Mounted Diode SMD). و استخدام كاميرا Canon 750D مع العدسة الدقيقة الخاصة بالتصوير المايكرو لالتقاط الصور . العدسة الصغيرة المدمجة تعطي صور ذات جودة أفضل، ومع بعض التعديلات، فإنه يمكن أيضا التقاط بصمة الإصبع بحيث يكون للشخص نوعين من الخواص البيومترية وهي بصمة الوريد مع بصمة الاصبع في وقت واحد. تتم معالجة الصورة الملتقطة لإزالة الضوضاء وتعزيز رؤية نمط الأوردة.



في هذا العمل، تم إدخال تقنية جديدة وتعديلات على الأجهزة التقليدية لتحسين أضاءة الأوردة لالتقاط الصورة، اضافة الى مجموعة من مراحل التحسين لصور وريد الأصبع التي تمتلك سرعة وقوة تمييز عالية.

استند العمل في مراحل التحسين على معادلة الرسم البياني الغامض(fuzzy histogram equalization) [9] [10] ويتم استخدام طريقتين في مرحلة تحسين الصور: تستخدم الطريق الأولى مع النهج المقترح، وتُستخدم الطريقة الثانية بنهج فريد آخر تمت صياغته عن طريق إعادة ترتيب وحصد خطوات المعالجة المسبقة لنفس النهج المقترح [11].
لأستخراج الميزات والخواص ، تم استخدام مزيج من التسلسل الهرمي الوسطى و الرسم البياني للتدرجات (Hierarchical Centroid and Histogram of Gradients) [12][13] .
وتم تقييم كل من مراحل التحسين مع خوارزمية اقرب جار(Nearest Neighbor) والشبكات العصبية العميقة (Deep Neural Networks) [13] . وتم استخدام نوعين من البيانات :الاولى هي بيانات SDUMLA-HMT والثاني هي بيانات جمعت باستخدام تقنية الجهاز المصمم والجديد في هذا العمل.

العدد الإجمالي لصور الاختبار على قاعدة البيانات هي ٧٤١٦ صورة. وقد تحسنت النتائج نسبيا لقاعدة بيانات SDUMLA-HMT مقارنة بالاعمال السابقة . وتم التحليل واختبارستة من اصابع اليد (ثلاثة اصابع من اليد اليمنى وثلاثة من اليسرى) وقد حققت النتائج للبيانات التي تم جمعها بواسطة الجهاز المصمم أقصى دقة ١٠٠٪ مع معدل نسبة خطأ هو صفر (EER) عند اختيار اليد اليمنى والاصبع الأوسط، استنادا إلى تحليل ١٠٠ شخص موجود في مجموعة البيانات. وقد استخدمت العديد من النهج لتحسين جودة صورة الوريد. وأدى النظام المقترح إلى تحقيق أفضل النتائج مقارنة بالأعمال الحالية ذات الصلة. يعتبر هذا العمل هو فريد وجديد في تصميم أجهزة الاستشعار داخل نظام التعرف على الإصبع الوريد التي تستخدم للحصول على الوريد وبصمة الاصبع في وقت واحد وبتكلفة منخفضة وعدد غير محدد للمستخدمين ومفتوح المصدر .شكل رقم (١) يبين نوعين من البيانات التي تم استخدامها.



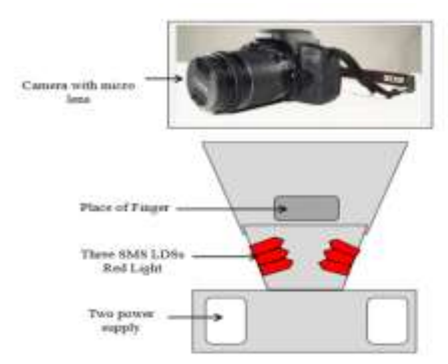
البيانات التي تم جمعها باستخدام الجهاز الجديد الذي تم تصميمه(ب) | **SDUMLA-HMT data. (أ)**

شكل (١): البيانات المستخدمة في العمل



تصميم الجهاز

لالتقاط صور في الوقت الحقيقي لوريد الأصبع ، تم تصميم جهاز جديد مقارنة مع جهاز استشعاروريد الاصبع لشركة هيتاشي . يمكن توفيرصور بحجم اقل بواسطة الجهاز المقترح . في معظم أجهزة استشعار أوردة الإصبع التقليدية ، يتم استخدام الأشعة تحت الحمراء القريبة لإلقاء الضوء على الإصبع لأستخلاص نمط الأوردة . يمتص الهيموجلوبين الذي يمر عبر أوردة الإصبع إشعاع الأشعة تحت الحمراء، ويتم تثبيت كاميرا على الجانب الآخر من ضوء الأشعة تحت الحمراء لألتقاط صور الإصبع المضاء. الأوردة تمتص الإشعاعات بسبب ظهورها سوداء في الصورة ، في حين أن بقية الصورة هي بيضاء تقريبا. تخطيط الجهاز المقترح كما هو موضح بالشكل (٢)

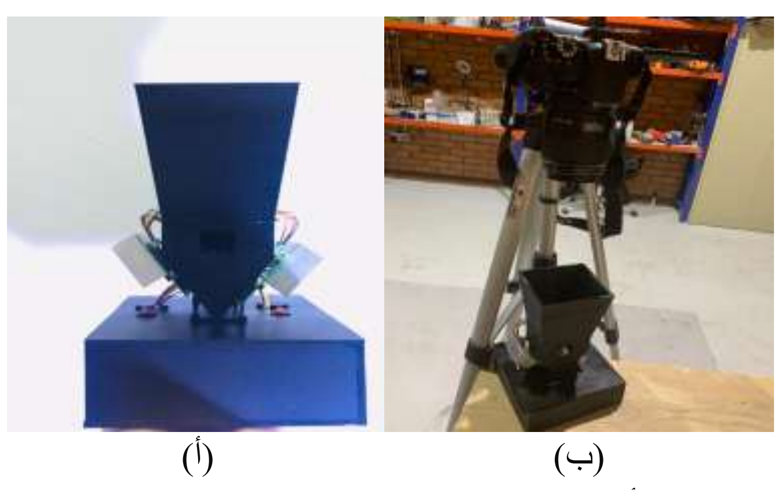


شكل(٢): مخطط توضيحي لجهاز استشعار لنمط وريد الأصبع

الفرق الأول في الجهاز المقترح هو مصدر الضوء ، لإضاءة وريد الإصبع، يتم أستخدام الصمام الثنائي السطحي المركب (SMD) بدلاً من الأشعة تحت الحمراء. يتم وضع LED SMD على كلا الجانبين من مكان وضع الإصبع. يتم استخدام صمام الثنائي SMD ذواللون الاحمر الذي لديه طول موجي عالي ويجعل الإضاءة أفضل من الأشعة تحت الحمراء القريبة. لألتقاط صور للأصبع مع اضاءة كافية ، يتم استخدام كاميرا D 750 مع عدسة صغيرة لتصوير التفاصيل الدقيقة بينما الكاميرا المستخدمة في جهاز استشعار هيتاشي هي CCD .عدد المستخدمين في جهاز استشعار هيتاشي محدد ، وبعبارة أخرى يخصص الجهاز لشخص واحد ، في حين أن الجهاز المقترح يمكن أن يعمل مع عدد غيرمحدد من المستخدمين . المواصفات الرئيسية للجهاز المقترح كما هو موضح في الشكل (٣) والجدول (١).

جدول رقم ١ : المواصفات العامة للجهاز المقترح

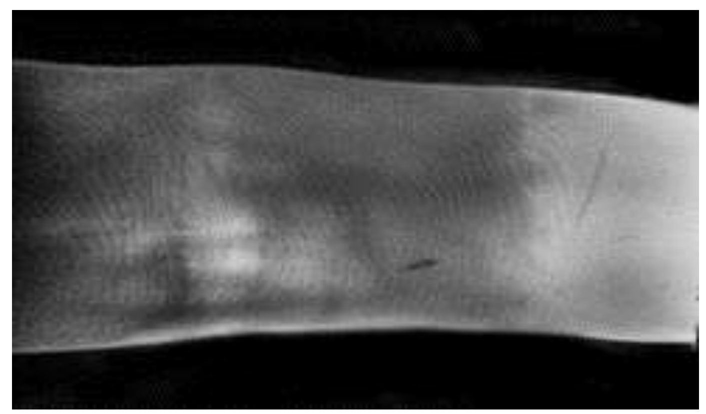
المعاملات	التفاصيل
مصدر الضوء	ضوء احمر
اعلى تيار	٦٠٠ ملي امبير
اعلى قدرة	٥ واط
ساعات العمل بصورة مستمرة	٤ ساعات
الثنائي الباعث للضوء	SMD
نوع الكاميرة	750D كانون
ظروف العمل	
الحرارة	(-١٠ الى 60 +) سيليزية
ضغط الهواء	(٥٠ الى ١٠٦) كيلوباسكال



(أ) (ب)

شكل٣ : (أ) الجهاز المقترح مع الكاميرة ،(ب) الجهاز المقترح

مزايا الجهازالمقترح هي أفضل بالإضاءة من أجهزة الاستشعار التقليدية مثل جهازاستشعار هيتاشي. الصورة الملتقطة لديها أقل ضوضاء وذات نوعية أفضل مما يجعل مراحل المعالجة للصورة المكتسبة سهلة وسريعة بسبب انها أقل ضوضاء نسبيا مقارنة بمثيلاتها، اضافة الى ان أنماط الوريد وحدود الإصبع يتم تصفيتها بسهولة من قبل خطوات المعالجة اللاحقة ، مما ينتج جودة عالية في مرحلة التعرف . إن الحد الأدنى من الوقت للتعرف على الهوية الشخصية هي من أولوية المستهلك، وهو ما تم الوفاء به في المنهجية المقترحة. الميزة الرائعة الأخرى هي أن برنامج الجهاز مفتوح المصدر ، في حين أن برنامج جهاز استشعار هيتاشي مشفر ويكلف حوالي ٢٤٠٠٠ دولار أمريكي. وهذا يجعل صيانة البرمجيات خالية من التكلفة للمستهلك. في الشكل رقم (٤) يوضح عينة من الجهاز المقترح مع استخدام بعض التعديلات باستخدام كاميرة كانون 750D .



شكل رقم (٤):عينة لصورة وريد اصبع يظهر بصمة الوريد مع بصمة الاصبع معا

SDUMLA-HMT data.	العينة التي تم جمعها باستخدام الجهاز المصمم الجديد	العمليات
		الصورة الملتقطة من الكاميرة
		قطع جزء الاصبع عن بقية الصورة
		تصحيح كاما **Gamma correctin**
		معادلة الرسم البياني غامض **Fuzzy Histogram Equalization**
		متوسط التصفية **Median filtering**

شكل (٥): مقارنة بين نوعين من البيانات في مرحلة المعالجة والتحسين.

مجموع البيانات التي تم جمعها بواسطة الجهاز كانت ٣٦٠٠ صورة لمئة شخص ، الجدول رقم (٢) يوضح ذلك وتم مقارنتها ببيانات **SDUMLA-HMT data** الموجودة تفاصيلها في الجدول رقم (٣)

جدول (٢):تفاصيل البيانات التي تم جمعها بواسطة الجهاز المصمم الجديد

العنصر	التفاصيل
عدد الاشخاص	١٠٠
اليد لكل شخص	٢
عدد الاصابع	٣
ابعاد الصورة	280 x 240 بيكسل

جدول رقم (٣):تفاصيل بيانات SDUMLA-HMT data

العنصر	التفاصيل
عدد الاشخاص	١٠٦
اليد لكل شخص	٢
عدد الاصابع	٣
ابعاد الصورة	320 x 240 بيكسل

النتائج

تم حساب مقدار الدقة ونسبة الخطأ للبيانات التي تم جمعها بواسطة الجهاز المصمم ومقارنتها مع البيانات **SDUMLA-HMT data** ، فوجد انها تعطي افضل نتائج عندما فحص اليد اليمنى مع الاصبع الوسط وذلك يرجع الى كثرة استعمال اليد اليمنى بصورة اكثر مما يودي الى بروز الاوردة بصورة اوضح اضافة الى كبر المساحة للأصبع الوسط مقارنه بالبقية .اعلى نتائج سجلت مع البيانات التي تم جمعها بواسطة هذا العمل حيث بلغت ١٠٠% وصفر نسبة الخطأ ،الجدول رقم (٤) يوضح التفاصيل

جدول رقم (٤):نتائج حسابات الدقة ونسبة الخطأ للتعرف على الهوية لنوعين من البيانات

نوع اليد	**نوع الاصبع**	**البيانات التي تم جمعها باستخدام الجهاز**		**SDUMLA-HMT data**	
		الدقة	نسبة الخطأ	الدقة	نسبة الخطا
اليمنى	الوسط Middle	100	صفر	99.0566	0.0089
	السبابة Index	94	0.06	97.1698	0.0267
	البنصر Ring	94	0.06	94.3396	0.0534
اليسرى	الوسط Middle	92	0.08	97.1698	0.0267
	السبابة Index	87	0.13	89.6226	0.0979
	البنصر Ring	89	0.11	95.283	0.0445

من النتائج السابقة نلاحظ ان الجهاز المقترح مع الخوارزمية المتبعة ، اعطت اعلى نتائج باستخدام اليد اليمنى واصبع الوسط .بالجدول رقم (٥) بعض الفروقات بين الجهاز المقترح والاجهزة التقليدية

التفاصيل	الجهاز المصمم	الجهاز التقليدي
نوع الاشعة	اشعة حمراء ذات ترددات عالية	اشعة تحت الحمراء
نوع الدايود	SMD Surface mount diode	Infrared LEDs المصابيح تحت الحمراء
نوع الكاميرة	كانونD 750 ويمكن استخدام كاميرة الموبايل	CCD charged coupled device جهاز مزدوج الشحنة
البرمجيات	مفتوح المصدر	مغلق (close source)
عدد المستخدمين لكل جهاز	غير محدود	محدد بواقع شخص واحد لكل جهاز
الكلفة	قليلة جدا	عالية جدا
سرعة التعرف على الهوية	0.06 seconds(ثانية)	0.08 (ثانية)

التطبيقات التي يمكن استخدام الجهاز بها

١. يعتبر التطبيق بمثابة اثبات شهادة حياة بنفس الوقت التعرف على الهوية وذلك بسبب ان التقاط الصورة لشكل الاوردة لايمكن الا بحركة الدم داخل انابيب نقل الدم وبمجرد ان يفقد الانسان حياته وبتوقف سريان الدم داخل الاوردة وتختفي بصمة الاوردة ولهذا يعتبر التطبيق اثبات شهادة حياة للشخص.
٢. الدفع بالاسواق وسحب النقود او ايداعها بالبنوك عن طريق جهاز استشعار الوريد .
٣. عملية المرور خلال المراكزوالمطارات والمعابر الحدودية والدوائر الحساسة..الخ.
٤. فتح ملف شخصي او صحي في المستشفيات او الدوائر الرسمية والوصول لهذا الملف بسرعة عن طريق جهاز استشعار الوريد.

الخلاصة

وفقا للنظام الأمني المقترح ونتائجه تم الحصول على الاستنتاجات التاليةللبحث المقترح إلى جانب بعض التوصيات المقبلة. يمكن إدراج الاستنتاجات التالية:

١. في هذا العمل ،تم تقديم طريقتين جديدتين لتحسين صور وريد الإصبع. والنقطة الأقوى في هذة المنهجيات هي تقليل التعقيد في الحسابات وسهولة التنفيذ مقارنة بالأعمال السابقة والتي تجعل من هذه الطرق الخيار الأمثل للاستخدام في التطبيقات عالية المستوى والذكاء الاصطناعي مثل تحديدالهويةوالتحقق منهالحظيا عن طريق أوردة الأصابع.

٢. إن النتائج التي تم الحصول عليها من هذا العمل هي زيادة في الدقة وتقليل وقت المعالجة للتعرف على وريد الإصبع مما تضيف مساهمة كبيرة في مجال نظام التعرف على الهوية من خلال القياسات الحيوية . وقت المصادقة هو ٠.٠٦ ثانية للجهاز المقترح ووقت المصادقة هو ٠.٠٨ ثانية للأجهزةالأخرى. والنهج الذي تم وضعه في هذا العمل له أفضل النتائج مقارنة بسابقاته.

٣. في هذا العمل تم تعديل الأجهزة التقليدية لالتقاط صور أوردة الإصبع باستخدام المصابيح الصمامية المثبتة على السطح الأحمر (SMD) على كلا الجانبين، بدلاً من المصابيح ذات الأشعة تحت الحمراء.وتم أستخدام كاميرا كانون D٧٥٠ مع عدسة صغيرة بدلا من كاميرا (CCD),حيث ان كاميرا كانون أعطت صورا ذات جودة أفضل، ومع بعض التعديلات يمكن أيضا ألتقاط بصمة الإصبع. والمصابيح SMD التي تم استخدامها لديها أضاءةأفضل.

٤. الجهاز المقترح زاد من دقة وكفاءة التعرف على الهوية بأستخدام أصبع الوريد عن طريق تقليل الوقت والكلفة. الجهاز المقترح أقل كلفة بشكل كبير من الاجهزة الاخرى في الأسواق. يكلف الجهاز الجديد حوالي ١٢٠٠ $ في حين أن جهاز استشعار هيتاشي (نموذج: PC-KC110) مع تكاليف برامجه يكلف أكثر من ٢٤٠٠٠ $.

٥. نتائج KNN على البيانات التي تم جمعها بواسطة الجهاز الجديد بأستخدام صور جميع الأصابع لكلا اليدين (ثلاثة أصابع لكل يد)، حيث بلغت أقصى قدر من الدقة %٩٥.٥ مع امكانية نسبة خطأ تبلغ٠.٠٤٥ .أماأثناء تطبيق الجهاز باستخدام صورة اليد اليمنى للأصبع الأوسط، تم التوصل إلى أقصى دقة ١٠٠% مع امكانية نسبة خطأتبلغ صفر.

٦. وجدت النتائج أن الإصبع الأكثر تميزا هو الإصبع الأوسط من اليد اليمنى التي تعطي دقة أعلى لأسباب معينة مثل اليد اليمنى هي دائما الأكثر استخداما ولهذا الأوردة هي أكثر وضوحا والاصبع الأوسط لديه أكبر مساحة سطحية مقارنة بباقي الاصابع وبالتالي يعطي المزيد من التفاصيل والمزيد من الميزات.

عمل المستقبل

بالنسبة للعمل المستقبلي يمكن سردمايلي:

١. يمكن استخدام الشبكات العصبية المتكررة Recurrent) Neural Networks RNN) [14] للتحقق من الأداء باستخدام تقنيات التعلم [15] .

٢. بعد عملية التحسين المقترحة في تحديد الهوية والتحقق منها,بأستخدام أوردة الاصابع ، يمكن اختبار هذه التقنية على أوردة راحةاليد، وأوردة اليد الظهرية، وايضا وريد المعصم.



٣. يمكن تعميم هذا النهج لحساب قطر الوريد و قد يكون هذا البرنامج مفيداً بشكل خاص في الكشف عن الأمراض، على سبيل المثال تليف الكبد [16]. الذي يؤثر على سمك الوريد.

٤. يمكن تعديل النظام المطور باستخدام العدسةالمايكروية الصغيرة في الكاميرا وبعض التعديلات بحيث يمكن التقاط بصمة الإصبع أضافة لبصمة الوريد، وباستخدام ميزات وريد وطبعة الإصبع معا مما يضيف دقة وكفاءة في التصنيف والاعتراف [17] .

References

[1] K. Shaheed, H. Liu, G. Yang, I. Qureshi, J. Gou and Y. Yin, "A Systematic Review of Finger Vein Recognition Techniques," *MDPI*, 2018.

[2] A. R. A. A. N. K. Jain, Introduction to Biometrics, Springer, 2011.

[3] K. N. Mishra, N. C. Mishra and A. Agrawal, "Veins Based Personal Identification Systems: A Review," *I.J. Intelligent Systems and Applications,*, 2016.

[4] Y. Lu, S. Wu, Z. Fang, N. Xiong, S. Y. Dong and S. Park, "Exploring finger vein based personal authentication for secure IoT," *Future Generation Computer Systems*, 2017.

[5] J. Yang and Y. S. G. Jia, "Finger-vein image matching based on adaptive curve transformation," *Pattern Recognition*, 2017.

[6] A. R. S. K. Syazana-Itqan, N. M. Saad, N. A. Hamid and W. H. B. M. Saad, "A Review of Finger-Vein Biometrics Identification Approaches," *Indian Journal Of Science and Technology*, 2016.

[7] H. Zheng, Q. Xu, Y. Ye and W. Li, "Effects of meteorological factors on finger vein recognition," in *2017 IEEE International Conference on Identity, Security and Behavior Analysis (ISBA)*, 2017.

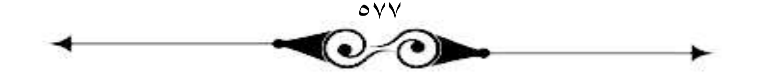
[8] H. Ding, "Anti-Spoofing a Finger Vascular Recognition Device with Pulse Detection," 2016.

[9] Khamis A. Zidan,Shereen S. Jumaa, ""A Highly-verified biometric recognition system using an ultra-speed specificallydeveloped finger vein sensor," *PEN* , vol. 7. , 2019.

[10] Khamis A. Zidan, Shereen S. Jumaa, ""An Efficient Enhancement Method for Finger Vein Images Using Double Histogram Equalization," *International Journal of Advanced Science and Technology*, vol. 29, 2020.

[11] Khamis A.Zidan and Shereen S.Jumaa, "’’High Accuracy Recognition Bio Metrics Based on Finger Vein Screening Sensor," *IJICT*, vol. 3, no. 2, March 2020..

[12] Khamis A Zidan and Shereen S Jumaa, "A New Finger Vein Verification Method



Focused On The Protection Of The Template," in *IOP Conference Series: Materials Science and Engineering*, 2020.

[13] Khamis A.Zidan and Shereen.S.Jumaa, "Finger Vein Recognition using Fuzzy Histogram Equalization and New Collected Hardware Tool," *Solid State Technology,* vol. 63, 2020.

[14] T. Zhang ,W. Zheng,Z. Cui,Y. Zong and Y. Li, "Spatial–Temporal Recurrent Neural Network for Emotion Recognition," *IEEE,* vol. 49, no. 3, 2019.

[15] W.Khan,A.Duad,F.Alotiabi,N.Aljohani and S.Arafat, "Deep recurrent neural networks with word embeddings for Urdu named entity recognition," *Electronics and Telecommunications Research Institute (ETRI)* , Vols. vol. 42, no. 1 , pp. 793-806, 2019.

[16] G.Garcia-Tsao , J. G. Abraldes, A.Berzigotti and J.Bosch, "Portal Hypertensive Bleeding in Cirrhosis: Risk Stratification, Diagnosis, and Management: 2016 Practice Guidance by the American Association for the Study of Liver Diseases," *HEPATOLOGY,* vol. 65, no. 1, 2017.

[17] E. Cherrat , R. Alaoui and H. Bouzahir, "Convolutional neural networks approach for multimodal biometric identification system using the fusion of fingerprint, finger-vein and face images," *PeerJ Computer Science,* 2020.

دور جهاز مكافحة الارهاب في تعزيز الامن المجتمعي ومواجهة التحديات الأمنية في العراق

م.د ضياء عباس علي
كلية القانون والعلوم السياسية/ جامعة كركوك

المقدمة

يعد الأمن المجتمعي حاجة أساسية وملحة للمجتمع الإنساني، ومؤشرا على الاستقرار والازدهار والتقدم في الوطن، وفي وجهة نضر بعض الخبراء أن الأمن المجتمعي يعنى سلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية، المتمثلة في التهديدات العسكرية والأمنية من قبل أفراد أو جماعات تمارس القتل والاختطاف والتخريب والسرقات مما ينذر بافتقاد الأمن المجتمعي، فالأمن والأمان ينعكس على سلوكيات المجتمع ومنجزاته ودرجة تقدّمه ومدى رقيّه حيث إن ذلك يبعث الطمأنينة في النفوس ويشكّل حافزا للعمل والإبداع والاستقرار والحفاظ على الهوية الوطنية، وذلك يحتاج الى تحقيق الاستقرار الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بإرساء الأمن، أو بتعبير أدق إشباع مدركات الأمن لدى الأفراد الذي يتمتعون بحقوق المواطنة، إذ أن الأمن ليس سوى قطاع حيوي من قطاعات السياسة العامة، معنى ذلك اننا بحاجة الى جهات تعنى بإرساء الاستقرار وبث روح الأمن في المجتمع وهي عديدة ونحن نحاول في هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على جهاز أمني مهم وحيوي ساهم في ارساء الأمن في المجتمع العراقي واعتبره العراقيين مساهماً فاعلاً في الخلاص من الزمر الارهابية التي عبثت بأمن الوطن والمواطنين وهذا الجهاز الامني والاستخباري هو جهاز مكافحة الإرهاب.

اهمية البحث:

يمر العراق بظروف أمنية معقدة في ضل التجاذبات والصراع مع الارهاب العالمي والذي يهدد أمنه المجتمعي ويأتي هنا دور اجهزته الأمنية ومنها جهاز مكافحة الارهاب في تعزيز الامن المجتمعي في الحاضر والمستقبل وخصوصاً بعد الانتصار على تنظيم داعش الارهابي.

اشكالية البحث:

تساهم هذه الدراسة في بيان التحديات التي تواجه الامن المجتمعي في العراق ودور الدولة وقوانينها في الوقوف بوجهها والتصدي لها ومدى تأثير تلك التحديات على أمن الوطن والمواطن.

منهجية البحث:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي اضافة الى منهج دراسة الحالة لدراسة حالة الأمن المجتمعي في العراق وبيان مدى تأثير التحديات الأمنية عليها.

هيكلية البحث:

سنحاول تقسيم هذه الدراسة الى أربعة محاور بالإضافة الى المقدمة والخاتمة وكالآتي:

المحور الأول: بيان ماهية الأمن المجتمعي.

المحور الثاني: قانون جهاز مكافحة الارهاب واثره في تدعيم عمل الجهاز بخصوص حماية الامن المجتمعي.



المحور الثالث: دور جهاز مكافحة الارهاب في تعزيز الامن المجتمعي والاستقرار السياسي في العراق.
المحور الرابع: التحديات التي يساهم جهاز مكافحة الإرهاب بمواجهتها في مجال الأمن المجتمعي في العراق.

المحور الأول

ماهية الامن المجتمعي

الامن المجتمعي لغةً

أمن يأمن أمانة، فهو أمين، أمن الرجل: حافظ على عهده وصان ما أؤتمن عليه... أمن الرجل أطمئن ولم يخف، أمن البلد اطمأن بأهله وقوله تعالى:(وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَداً آمِناً)[١] . أما المجتمعي فيقصد به، جمع المتفرق جمعاً: ضم بعضه إلى بعض، وأجمع القوم: اتفقوا.

الامن المجتمعي اصطلاحاً

يرى "باري بوزان" والذي يعد واحداً من كبار المنظرين للأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة بأن الأمن المجتمعي يعمل على التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي فإنه يعني قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل، وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي يرونها معادية، أو هو خلق توازن فعلي بين الخصوصية الثقافية، الدينية، اللغوية، العرقية ،وضرورة بناء منطق الاندماج القومي للمواطنين في بناء مجتمع تعددي وعادل[٢]، أما الدكتور نبيل سكندر فيعرف الأمن المجتمعي بأنه (كل الاجراءات والخطط السياسية والاقتصادية والثقافية...الخ، الهادفة لتوفير ضمانات شاملة تحيط كل شخص في المجتمع بالرعاية اللازمة، وتوفر له سبيل تحقيق أقصى تنمية لقدراته وقواه، واقصى قدرة من الرفاهية في إطار من الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية)[٣].

والملاحظ ان الأمن المجتمعي وفقاً لبرنامج الامم المتحدة الانمائي في العراق (UNDP) هو مفهوم يسعى الى تفعيل نماذج الامن البشري والتنمية البشرية وبناء الدولة، وان تكون المجتمعات متحررة من الخوف[٤].

وبناءً على ما ذكر يمكن تعريف الأمن المجتمعي بأنه ضمانة من الضمانات الاساسية للعيش الرغيد للفرد والمجتمع والتمتع بالحرية والشعور بتوافر العدالة الاجتماعية بعيداً عن كل ما من شأنه أن يعكر صفو المجتمع في كافة المجالات.

المحور الثاني

قانون جهاز مكافحة الارهاب واثره في تدعيم عمل الجهاز بخصوص حماية الأمن المجتمعي

ان العلامة المميزة في عمل قوات جهاز مكافحة الإرهاب العراقية في الفترة الأخيرة، هي المهنية العالية البعيدة عن المزايدات السياسية، ومواجهتها للمجاميع الإرهابية بقدر كبير من الكفاءة من خلال اختيار الظروف المكانية والزمانية الملائمة لتحقيق أكبر عدد من الأهداف وتقليل نسبة معارضة الرأي العام والحرص على كسب الرأي العام المؤيد للمعالجة الأمنية للإرهاب بفضل تعامله في تعزيز فكرة تلاحم المجتمع، والاحترافية في عمليات القبض وانهاء الخلايا الارهابية، وحماية حياة الأبرياء، والمحافظة على مصير الامن القومي للبلاد[٥].



وازاء الانتصارات الكبيرة التي حققها جهاز مكافحة الارهاب ودوره البطولي في جميع المعارك التي شارك فيها فقد اصدر مجلس النواب العراقي قانون جهاز مكافحة الارهاب رقم (٣١) لسنة ٢٠١٦[٦] وجاء في الاسباب الموجبة لسن هذا القانون انه (لغرض التصدي بفعالية للعمليات الارهابية التي تستهدف الدولة والمواطنين وممتلكاتهم ولغرض اتخاذ جميع التدابير الملائمة للقضاء على الارهاب من خلال انشاء جهاز متخصص للقيام بهذه المهمة شرع هذا القانون).

وقد نصت المادة (١) من هذا القانون على: (أولاً: يؤسس جهاز يسمى(جهاز مكافحة الإرهاب) يتمتع بالشخصية المعنوية ويرتبط بالقائد العام للقوات المسلحة ويمثله رئيس الجهاز أو من يخوله.

ثانيا: يعد جهاز مكافحة الإرهاب احد الأجهزة الأمنية والاستخبارية.)

وكان الغرض من اصدار قانون جهاز مكافحة الارهاب هو لإضفاء الشرعية على اعمال وتصرفات هذا الجهاز الامني والحيوي المهم وتصرفات عناصره التي تكون وفق السياقات القانونية وللقيام بأهدافه في مكافحة الارهاب بجميع اشكاله والقضاء عليه[٧]، وقد سمح هذا القانون ان يساهم الجهاز وبشكل كبير في محاربة الارهاب والحفاظ على الأمن المجتمعي من خلال الأهداف المرسومة مسبقاً والتي تتولاه من خلال وسائل عديدة[٨]، وقد حضي جهاز مكافحة الارهاب بالمقبولية لدى الشعب العراقي وهذا ما ساهم في انجاح المهام الملقى على عاتقه كونه جهاز مستقل لا يخضع للأهواء والتيارات كما ان قانونه يحظر على منتسبي الجهاز الانتماء الى أي حزب او منظمة سياسية او العمل في أي نشاط سياسي[٩].

المحور الثالث

دور جهاز مكافحة الارهاب في تعزيز الامن المجتمعي والاستقرار السياسي في العراق

ارتبطت قضايا الأمن الوطني وأمن المجتمع بالمجتمعات منذ نشأة الأنسان، إلا أن الدور الذي لعبته المدارس والجامعات ومراكز الأبحاث العلمية في إجراء الأبحاث والدراسات المتعلقة بهذا الجانب المهم لم تتبلور بشكل واضح إلا في بداية الخمسينيات من القرن العشرين، حيث كان مفهوم الأمن الوطني والمجتمعي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية مقتصرا على البعد العسكري تجاوباً مع تلك المرحلة ومتمثلاً في ضمانات الحفاظ على الأسرار السياسية والحربية وتوفير القدرات اللازمة لحماية حدود البلاد والدفاع عنها أمام الاخطار العدائية.

ولابد من الاشارة الى ان العمل على استمرار وديمومة الامن والسلام لا تقل أهمية عن تحقيق الأمن المجتمعي، اي بمعنى اخر لابد من السعي على المحافظة على استمرارية وجود الامن المجتمعي وتوفير آليات وضمانات الديمومة والاستمرار[١٠].

ولا يخفى على أحد أن قضية الأمن الوطني وأمن المجتمع يتأثر بالظروف الداخلية بالإضافة للمؤثر الخارجي، ووفقاً لذلك لا بد من لعب دور في الداخل والخارج لغرض المحافظة على أمن الوطن والمجتمع من خلال اتخاذ الاجراءات الأمنية اللازمة ولعب الدور المناسب لكل حالة مستجدة تزعزع الأمن، والمتعارف عليه أنه لتحقيق الطمأنينة والاستقرار المجتمعي لابد من توفر ثلاث ادوار رئيسية هي:

١- الدور الوقائي.

ويتمثل هذا الدور في اتخاذ عدد من التدابير التي من شأنها الحيلولة دون الخروج على قواعد الضبط الاجتماعي، وإشاعة الطمأنينة في نفوس الأفراد، والحيلولة دون وقوع الجريمة.



٢- الدور القمعي.
ويتحقق هذا الدور بقيام الأجهزة المسؤولة عن توفير الأمن والمسؤولة عن تحقيق العدالة الجنائية للتصدي لكل من تسول له نفسه الخروج على قواعد الضبط الاجتماعي وتقديمه للعدالة حتى ينال جزاءه العادل وما اقترفه من ذنب طبقا للقواعد والأنظمة والقوانين.
٣- الدور العلاجي.
ويكون هذا الدور عن طريق التصدي للمشاكل الأمنية والحد من آثارها السيئة، من خلال تأهيل المجرمين وتمكينهم حتى يعودوا إلى مجتمعهم مرة أخرى.
والملاحظ ان جهاز مكافحة الارهاب كجهة امنية ومسؤولة تقوم بالأدوار الثلاثة وهذا خير دليل على فعالية هذا الجهاز ودوره في حماية الأمن المجتمعي والاستقرار السياسي من خلال صنع القرار الأمني والعمل بطريقة استخباراتية سرية اضافة الى الدور العلني المتمثل في العمليات القتالية المكشوفة، ويتطلب ذلك حصول صانع القرار على هامش أكبر للمناورة عندما يتعلق الأمر بقضايا حيوية، حيث يحاط عمله بالسرية الكافية، كما يتم تمكينه من اتخاذ قرارات مستعجلة لا تستوجب المرور عبر القنوات المؤسساتية والرقابية التقليدية، بما يمكنه من تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ هذه القرارات طالما أنه حصل على تفويض شعبي مفتوح، فالقضية هنا هي قضية بقاء واستمرار، ولا بد من السماح للجهاز التعامل مع كل تهديد مزعوم يمس ببقاء الأفراد أو المجموعات وتحديد التدابير الطارئة التي تمكنه من ضبط هذه التهديدات والسيطرة عليها، دون ان يكون في ذلك ما يمس الدور الذي يمارسه ويتوقف ذلك على مدى النجاح في الحصول على رضا المواطنين إزاء ما يرافق عملية إضفاء الطابع الأمني على مسألة معينة(١١).
والملاحظ ان الانتصار على تنظيم داعش الارهابي وما نتج عنه من تشكيلات عسكرية وامنية قوية خاضت الحرب وانتصر فيها، أصبح لزاملاً على الحكومة العراقية استثمار ذلك النصر وسحبه على واقع المجتمع لينعكس على الأمن المجتمعي في العراق من خلال التصدي للظواهر الخطرة والمشاكل السلبية التي افرزتها الفترة العصيبة التي مر بها العراق، من خلال الاجهزة الأمنية التي لها باع طويل في مكافحة الارهاب والتصدي له كجهاز مكافحة الارهاب لكي ينعم المجتمع بالأمن والأمان ويساهم ذلك في رفع مستوى واسم العراق في المحافل الدولية.

المحور الرابع

التحديات التي يساهم جهاز مكافحة الإرهاب بمواجهتها في مجال الأمن المجتمعي في العراق

إن موضوع حماية الأمن العام والمحافظة عليه يعد من أساسيات عمل الدولة واجهزتها المختصة لأنه يقع على عاتقها توفير الأمن للمواطنين وجعلهم يشعرون بأن انفسهم واموالهم واعراضهم في مأمن من الاعتداء والانتهاك من خلال استخدام السلطات واتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك(١٢)، وكل ذلك من اجل الحفاظ على النظام العام وللمحافظة عليه على أن يكون ذلك ضمن الحدود المسموحة بها بموجب القوانين والانظمة وتحت مراقبة واشراف القضاء الذي يراقب الاجراءات وتناسب الوسائل المستخدمة(١٣)، ولا بد من بيان أن الأمن المجتمعي يبقى جوهر الأمن العام، ففي العراق أن الأجهزة الأمنية وإن استطاعت أن تحقق الأمن بما تملك من قدرات مهنية عالية وواسعة فلا فائدة جوهرية من إنجازها إذا لم يقابلها المجتمع العراقي بمهنية أخلاقية مشرفة تقوم على حفظ الأمن على يد المواطنين أنفسهم(١٤)، ولا يخفى على أحد ما مر به العراق من صراعات مختلفة داخلية وحروب اقليمية، والذي أنعكس

بصورة كبيرة على واقع الأمن المجتمعي في فيه، وما لحق بالعراق بعد عام ٢٠٠٣ ودخوله في مواجهة مع الإرهاب العالمي، وهو ما ادى الى غياب تام للأمن في المجتمع العراقي، الأمر الذي اثر بصورة كبيرة على الدولة وهيبتها، والأن وبعد الانتصار على تنظيم داعش الارهابي على الحكومة العراقية اغتنام هذه الفرصة واستغلال مرحلة الهدوء النسبي التي يشهدها العراق لتعزيز مكانة الدولة وهيبتها وفرض سلطتها وتطبيق النظام وإنفاذ القانون وأعلاء سلطة الحكومة وبسط الأمن على كافة اراضيها.

وهناك عدة ملفات تقع على عاتق جهاز مكافحة الارهاب العراقي المساهمة الفاعلة في التعامل معها لفرض الامن في المجتمع والحفاظ عليه ومنها:

١- الخلايا النائمة للجماعات المتطرفة

ان تنظيم داعش الارهابي بعد الخسائر الفادحة التي تعرض لها غادر الاراضي العراقي ليجد له موطئ قدم في مناطق اخرى هي قريبة نسبياً من العراق، اضافة الى توزع بعض عناصره في الاماكن الوعرة وغير المأهولة بالسكان داخل العراق لرفض المجتمع له ولأفكاره الشيطانية في اغلب المناطق، وكذلك سيفرز نهاية داعش في العراق عن اعادة تشكيل جماعات ارهابية جديدة في العراق في المناطق التي كانت تحت سيطرة التنظيم، لان الفكر الداعشي اصبح متجذر في بعض تلك المناطق ، بالإضافة الى ان بعض التنظيمات المتطرفة في العراق مثل القاعدة والنقشبندية وغيرها من الجماعات المسلحة، كان غيابها عن الساحة العراقية هو بسبب انصهارها في بودقة داعش الارهابي وهو ما يعني احتمالية عودتها بالمستقبل القريب الى الواجهة سواءً بمسمياتها القديمة او بتسميات اخرى، مما يتطلب اليقظة من قبل الاجهزة الأمنية ومتابعة تلك الخلايا وعدم منحها الفرصة للعودة الى النشاط ووئد افكارها في مهدها كونها تشكل خطراً مستمراً على حياة المواطنين، وتعمل الاجهزة الأمنية في العراق ومنها جهاز مكافحة الارهاب في القضاء على هذه الخلايا وملاحقتها باستمرار.

٢- تجارة المخدرات

تعد المخدرات وتجارتها من التحديات الكبيرة التي تواجه الدولة في الوقت الحاضر وقد ادى ضعف الرقابة وانشغال الدولة في الفترة الأخيرة بمحاربة الجماعات المسلحة والتي كانت تشكل التحدي الرئيسي للقوات الأمنية تحولت المخدرات في العراق الى ظاهرة خطيرة بحاجة ماسة الى المعالجة والوقوف بحزم بوجه التنظيمات التي تعمل في هذا المجال والقضاء على هذه الظاهرة الدخيلة على المجتمع العراقي، اضافة الى ان جميع المواد المخدرة هي قادمة للعراق من الخارج حيث يتم تهريبها الى داخل العراق بصورة غير شرعية، لكن يجب خلال المرحلة القادمة مواجهة المخدرات وتجارها وشبكات التهريب وهذا الموضوع بحاجة الى متابعة من قبل الاجهزة الامنية ذات العلاقة.

٣-مجاميع الجريمة المنظمة والخارجة على القانون.

ادى انشغال الاجهزة الامنية في العراق بحربها على الإرهاب دخول العراق في تحدي أمني أخر وهو ظهور عصابات الجريمة المنظمة ، ونشطت عصابات السرقة والاختطاف والسطو المسلح والابتزاز على الساحة العراقية، اضافة الى ظهور اعداد كبيرة من التشكيلات والمجاميع المسلحة الخارجة على القانون ، وهذه المجاميع تمتلك السلاح والمال ، وهي تتحرك في الشارع العراقي الأمر الذي ينذر بكارثة كبيرة ان لم تتصدى القوات الأمنية والمسؤولة عن فرض القانون على تلك المجاميع وجهاز مكافحة الارهاب باعتبارها قوة أمنية تتمتع بالمقبولية العالية



لدى الشعب العراقي مدعو الى التدخل بهذا الجانب وفرض هيبة الدولة والقانون على كل من يحاول أن يعرض أمن العراق وشعبه الى الخطر.

٤- النزاعات العشائرية والسلاح المنفلت

لا يخفى على أحد ان المجتمع العراقي ذات طبيعة عشائرية وقبلية ، وهذا ما ادى الى تقوية الطابع العشائري في المجتمع ، وان تلك العشائر تعتمد على السلاح في فض نزاعتها التي تنشأ على مختلف القضايا ، وهو ما يمثل بحد ذاته عامل ضعف للدولة واجهزتها الأمنية ، ومع تواجد السلاح في العراق بكثرة بسبب الحروب السابقة وانهيار الجيش العراقي لأكثر من مرة خلال العقد الماضي فقد اصبح الحصول على السلاح أمراً يسيراً بل اصبح سلعة تباع وتشترى، وهو ما يمثل مشكلة خطيرة على الأمن المجتمعي وهذا الأمر تحدي خطير أخر يواجه الاجهزة الأمنية للخطورة الكبيرة لوجود السلاح خارج اطار الدولة كونها تمثل عامل قلق مستمر للمواطنين .

٥- التهريب

من ضمن التحديات والمشاكل التي يعاني منها العراق مشكلة التهريب وتحت مختلف المسميات والتهريب ليست ظاهرة حديثة إنما موجودة منذ عقود ولكن هذه الظاهرة تنشط بشكل كبير في حال انشغال الدولة بتحديات اخرى ويشمل التهريب كافة انواع التهريب سواء بالبشر او تهريب النفط او البضائع والمنتوجات او تهريب الاسلحة والمخدرات وغيرها من عمليات التهريب والتي تنشط فيها شبكات متخصصة، ويشكل التهريب تهديداً للاقتصاد الوطني ويعرض في الوقت نفسه أمن الوطن وللمواطنين للخطر فهذه الظاهرة بحاجة الى المكافحة والتصدي لها بكل السبل والوسائل الممكنة لكي ينعم الشعب بخيراته بعيداً عن كل ما يعكر صفو الحياة ويعرض امن البلد للمخاطر.

الخاتمة

بعد أن وفقنا الله تعالى في إتمام هذه الورقة البحثية فقد توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات ولنا بخصوصها بعض التوصيات نأمل أن تساهم في إغناء هذا الموضوع الحيوي.

الاستنتاجات.

١. ساهمت القوات الأمنية العراقية ومنها جهاز مكافحة الإرهاب في صيانة السلم المجتمعي من خلال تقليل نسبة معارضة المجتمع والحرص على كسب الرأي العام المؤيد للمعالجة الأمنية للإرهاب بفضل تعامله في تعزيز فكرة تلاحم المجتمع، والاحترافية في عمليات القبض وانهاء الخلايا الارهابية.

٢. اعطى قانون جهاز مكافحة الإرهاب رقم (٣١) لسنة ٢٠١٦ للجهاز دوراً رائداً بتعزيز مكانته في محاربة الإرهاب العالمي من خلال التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات ذات العلاقة بمكافحة الارهاب مع الاجهزة النظيرة للدول العربية والاجنبية والتي اكد عليه القانون المذكور في المادة (٣/ثانياً/ و).

٣. مارس جهاز مكافحة الارهاب كافة الأدوار اللازمة لتحقيق الطمأنينة والاستقرار السياسي والأمن المجتمعي المتمثلة بالدور الوقائي والدور القمعي والدور العلاجي.

٤. يواجه جهاز مكافحة الإرهاب شأنه في ذلك شأن بقية الأجهزة الأمنية تحديات واقعية تشكل خطراً حقيقياً يهدد السلم المجتمعي وأمن المواطنين في العراق في الوقت الحاضر وفي المرحلة المقبلة، تتمثل في الخلايا النائمة للجماعات المتطرفة والمخدرات والسلاح



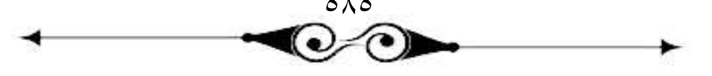
المنفلت والجماعات الخارجة على القانون والتهريب وغيرها من الظواهر الدخيلة على المجتمع العراقي.

التوصيات

١. ضرورة العمل على تفعيل الجهد الاستخباري الدولي وتفعيل التعاون الدبلوماسي مع الدول الصديقة والدول المجاورة ودول المنطقة في برنامج مناهضة الارهاب في ضل ضعف نشاط الإرهاب في الداخل ولقطع الطريق أمام الدعم والتمويل الخارجي من خلال الفكر والمال.
٢. العمل على إصدار التعليمات والضوابط المناسبة لتنظيم وتسهيل تطبيق نصوص قانون جهاز مكافحة الإرهاب رقم (٣١) لسنة ٢٠١٦ وتفعيل النصوص القانونية التي من شأنها تدعيم سلطة الجهاز وانجاح المهام الموكلة له.
٣. ضرورة فسح المجال لجهاز مكافحة الإرهاب وتفعيل دوره في ممارسة المهمات الخاصة والمشاركة في حماية وضبط الحدود والمنافذ الحدودية لما يشكله هذا الجانب من خطر حقيقي على أمن البلد واقتصاده.
٤. ندعوا الجهات ذات العلاقة والقائمين على قيادة وإدارة جهاز مكافحة الإرهاب بإشراك الجهاز في احد اهم المواضيع ذات العلاقة بالسلم والأمن المجتمعي المتمثل في إعادة النازحين إلى مناطقهم وفرض الأمن والقانون في تلك المناطق.
٥. التواصل مع المجتمع من خلال عقد المؤتمرات والندوات والمحافل الاجتماعية والثقافية لتكريس المكتسبات والانتصارات المتحققة والحفاظ على الصورة الايجابية والتصور الذهني والانطباع الجيد لجهاز مكافحة الإرهاب لدى المواطنين وأهمية ذلك في السماح للجهاز بالقيام بواجباته والحفاظ على الامن المجتمعي والاستقرار في الدولة.

الهوامش والمصادر

(١) سورة البقرة ، الآية (١٢٦).
(٢) سليمان عبدالله الحربي، مفهوم الأمن - دراسة نظرية في المفاهيم والاطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (١٩) ٢٠٠٨، ص ١٧.
(٣)سيماء علي المعموري، الأمن المجتمعي مفهومة، ومستوياته، وتهديداته، مقال منشور في شبكة الانترنت في موقع مقال على الرابط : https://mqqal.com/ تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٢/٢٠
(٤) تقرير الامم المتحدة، الخطة الاستراتيجية لبرنامج الامم المتحدة الانمائي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، منشور في شبكة الانترنت على الرابط: http//www.iq.undp.org/content تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٢/٢١.
(٥)عبد القادر القيسي، هل يستحق منا جهاز مكافحة الإرهاب التحية، مقل منشور في شبكة الانترنت في موقع الموقف العراقي، على الرابط : http://www.al-mawqif.com/ تاريخ الزيارة ٢٠١٢/٢/٢١.
(٦) نشر في جريدة الوقائع العراقية بالعدد(٤٤٢٠) ١٦ محرم ١٤٣٨ هـ/ ١٧ تشرين الأول ٢٠١٦ م/ السنة الثامنة والخمسون.
(٧) المادة (٢/أولاً) من قانون جهاز مكافحة الارهاب رقم (٣١) لسنة ٢٠١٦.
(٨) نصت المادة (٣) من قانون جهاز مكافحة الارهاب رقم (٣١) لسنة ٢٠١٦. الى الوسائل التي من خلالها يسعى الجهاز الى تحقيق اهدافه وتتمثل بما يأتي:
اولاً: وضع سياسة واستراتيجية شاملة لمكافحة الارهاب وتطويرها.



ثانياً: تنفيذ العمليات الامنية والخطط الاستراتيجية فيما يتعلق بفعاليات مكافحة الارهاب وله في سبيل ذلك وفقاً للقانون:
أ- تنفيذ عمليات المراقبة والتفتيش والتحري وبناءً على امر قضائي.
ب- مراقبة الاتصالات ومواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الالكترونية بناءً على امر قضائي.
ج- تنفيذ اوامر القبض الصادرة من قبل القاضي المختص وفقاً لقانون مكافحة الارهاب.
د- اجراء التحقيق مع الملقى القبض عليهم من قبل محققين قضائيين تحت اشراف قاضي مختص.
هـ - التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات مع الاجهزة الامنية والاجهزة ذات العلاقة.
و- التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات ذات العلاقة بمكافحة الارهاب مع الاجهزة النظيرة للدول العربية والاجنبية .
ز- تعقب مصادر تمويل الارهاب بهدف تجفيفها بالتعاون والتنسيق مع مكتب مكافحة غسيل الاموال والبنك المركزي العراقي والجهات الاخرى ذات العلاقة .
ثالثاً: وضع المعايير لتصنيف وتحديد اسبقيات الاهداف الارهابية، ويقصد بالأهداف الارهابية كل فرد او جماعة منظمة طبيعية او معنوية تمارس الافعال المنصوص عليها في قانون مكافحة الارهاب مكافحة الارهاب رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥ او أي قانون يحل محله.
رابعاً: متابعة وتنفيذ توجيهات ومهام واهداف الدولة في مكافحة الارهاب.
خامساً: التنسيق مع الاجهزة الاستخبارية المختصة فيما يتعلق بإنجاز الفعاليات والمهام المكلفة بها لتنفيذ خطط مكافحة الارهاب.
سادساً: التنسيق مع وزارة الخارجية في سبيل حشد الجهود الدبلوماسية من اجل كسب تعاون الدول المجاورة ودول المنطقة في برنامج مناهضة الارهاب وتطهير العراق من المخابئ واماكن الايواء ومنع اي دعم مباشر او غير مباشر للإرهابيين.
سابعاً: تبادل وتداول وتقويم المعلومات الخاصة بمكافحة الارهاب داخل العراق وخارجه.
ثامناً: التنسيق مع الجهات الامنية في وضع الاستراتيجيات الخاصة بالخطط الامنية في مكافحة الارهاب.
تاسعاً: القيام بالفعاليات الضرورية لإنجاز المهام المتعلقة بالجهاز.
عاشراً: توفير الحماية الامنية لفعاليات مكافحة الارهاب والتدابير المتعلقة بيها.
حادي عشر: أي مهمة اخرى يقترحها رئيس الجهاز وتصادق عليها اللجنة الوزارية للأمن الوطني.
(٩) المادة (١٩) من قانون جهاز مكافحة الارهاب رقم (٣١) لسنة ٢٠١٦.
(١٠) بول روبنسون، قاموس الأمن الدولي، مركز الامارات للدراسات والبحوث، ابو ظبي، ٢٠٠٩، ص ٢٢١.
(١١) د. عادل زقاع، إشكالية الأمن المجتمعي الخطاب الأمني وصناعة السياسة العامة، مقال منشور في شبكة الانترنت في موقع ملتقى الباحثين السياسيين العرب على الرابط: http://arabprf.com/ تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٢/٢٠.
(١٢) د. ماهر صالح علاوي، مبادئ القانون الاداري(دراسة مقارنة)، المكتبة القانونية، بغداد ، دون سنة طبع، ص ٧٦.
(١٣) د. محمد حسنين عبدالعال، الرقابة القضائية على قرارات الضبط الإداري، دار النهضة العربية، ط ٢، ١٩٩١ وكذلك د. ماهر صالح علاوي، مصدر سابق، ص ٨١.
(١٤) مارد عبد الحسن الحسون، الأمن المجتمعي.. مؤشرات عن الأولويات، مقال منشور في شبكة الانترنت في موقع جريدة البينة الجديدة على الرابط: https://albayyna-new.net/ تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٢/١٩.

الامن السائل ومكافحة الارهاب

م.د علي حميد موزان
كلية الاسراء الجامعة

المقدمة :

كان ومازال الامن هو المطلب الاول للفرد للمحافظة على الذات وفي بناء اسرته وهو الاستراتيجية الاعلى للدولة في تحقيق وجودها لان امن الدولة المعاصرة يقاس بحسب امن ورفاه افرادها، الا ان متلازمة التطور العلمي وصيرورة الدولة نحو التكامل اوجد في الواقع الفعلي للدولة الكثير من الثغرات والمسارات التي حولت الهياكل الامنية من منعات ثابتة الى متغيرات منساقة مع طبيعة التغيرات التقنية والعلمية مما فرض حالة من التحول في مسار الامن وكما خلق نوع جديد من انواع الدولة الحارسة التي تسعى الى تنميط وسائلها في الحماية من التعرضات الداخلية والخارجية، بما يوازي كمية المخاطر التي سلكت سلوك السيل الجارف داخل المجتمعات واوجد امناً سائلاً يوازي ويطوق الشر السائل، هذه السيولة التي اوجبت على صانع القرار الامني ايجاد ستراتيجية امنية تواجه مخاطر وتحديات سيولة الارهاب وتسلله الى مجتمعاتنا.

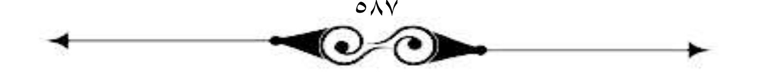
أولا . أهمية البحث:- تتمثل أهمية البحث في ما يأتي :

١. أهمية البحث تأتي من كونه تطرق لموضوع على جانب كبير من الأهمية، يتمثل بتحديد العلاقة بين السيولة والامن وطبيعتهما مع متغيرات الارهاب، لما لهذه العلاقة من تأثير سلبي او ايجابي بالمفهوم الاستراتيجي على ضعف او انهيار الدولة، او بقائها في حالة توازن ضمن محيطها الاقليمي والدولي، او الحفاظ على كيانها بوصفها قوة فاعلة تتمكن من مواجهة متغيرات البيئة الامنية الاستراتيجية بالشكل المطلوب دون المساس بأمنها الوطني.
٢. ولذا يتم تحديد اهم الركائز للأمن الوطني ومهدداته الداخلية التي تتمكن فيها الارهاب وفواعله من اختراق الأمن الوطني والأضرار بالدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وعسكريا .
٣. تكمن أهمية الدراسة في تحديد اماكن الضعف الإستراتيجي للدولة، من أجل العمل على تخطيها من خلال اتخاذ إجراءات وقائية تضمن ألا يكون ذلك مصدرا لإشكاليات داخلية أو خارجية قد تكون مدمرة .
٤. تشترك دراسات ذات الصبغة الامنية مع كافة العلوم الإنسانية والطبيعية ، لأنها الإطار الجامع الذي يستخدم كل هذه العلوم لخدمة المجتمع والدولة .

ثانيا . أهداف البحث:- يمكن تشخيص أهم أهداف البحث في ما يأتي :

١.تحديد اهم مظاهر الامن السائل ، وتوضيح ابرز متغيراته .
٢.بيان اهم سبل المكافحة وابرز تطبيقاتها (جهاز مكافحة الرهاب).
٣.توضيح أهم التحديات التي تواجه الامن العراقي في اطار اجهزة الدولة الامنية.

ثالثا . مشكلة البحث:- تتمثل مشكلة البحث((في أن التغيير السريع في بيئة التطور العلمي والتكنلوجي انعكس على البيئة الامنية وفرض عليها ان تتكيف مع السيل الجارف من التطورات، وزاد في التحديات والتهديدات غير التقليدية التي باتت تواجهها الدول عموما، مما



يترتب حالة من عدم الاستقرار من شأنها الاسهام، في وهن وفقدان الكثير من عناصر ومقومات القوى الشاملة للدول)).

رابعا . فرضية البحث: - ينطلق البحث من افتراض مؤداه ((إذا استطاع صانع القرار والمسؤول عن التخطيط الامني والاستراتيجي في الدولة من توظيف مقومات القوة والقدرة الشاملة للدولة تمكن من وضع الوسائل الكفيلة بضمان الأمن الوطني، من خلال رصد وتحليل نقاط القوة والضعف التي تواجهها الدولة ، والتحديات والفرص التي تستطيع من خلالها تدعيم أسس الأمن، إذ إن مفهوم الأمن الاستراتيجي يرتبط بالسياسة الوطنية العليا، استعدادا إلى حفظ الاستقرار اللازم لها)) ، وتتفرع من هذه الفرضية الفروض الاتية :

١ . لابد من وجود علاقة مباشرة بين عناصر القوى الشاملة للدولة و السياسية الأمنية والاقتصادية والاجتماعية الخ) ونسبة تحقيق الأمن الوطني للدولة .

٢. إن الدول عموما غير قادرة على المساهمة في تحقيق الأمن الشامل ما لم تعمل على تطوير عناصر القوى الشاملة لها ومنها واهمها الاجهزة الامنية.

خامسا: منهجية البحث:- تم اعتماد المنهجين الوصفي والتحليلي لتحقيق أهداف البحث لأنهما الأكثر ملائمة لطبيعة البحث الحالي، إذ أنه يقومان بوصف الظاهرة أو الموضوع اعتمادا على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلا كافيا ودقيقا ، لاستخلاص دلالتها والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة أو موضوع البحث.

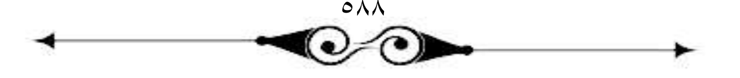
سادسا: هيكلية البحث:- تم تقسيم الدراسة الى مبحثين تناول الأول منهما، اهم مظاهر الامن السائل، اختفاء امن الاشخاص، تمويل الارهاب بالعملة الالكترونية، تكنولوجيا الطائرات المسيرة والتحديات الامنية، أما المبحث الثاني فقد عالج سبل مكافحة او الحد من سيولة الامن، جهاز مكافحة الارهاب العراقي ضرورة التشكيل، اهم الوسائل والسبل في المعالجة الارهاب، اهم التحديات المستقبلية لمكافحة الارهاب، ثم خلصنا الى خاتمة ومجموعة توصيات.

المبحث الاول

أهم مظاهر الأمن السائل

يمكن ان نلاحظ من خلال التنقيب في تاريخنا عن اللحظة التي انبثق فيها الارهاب الذي صار تعبيرا دراماتيكيا عن ازمتنا واخطر ما نعيشه من نتائج ازمتنا فإننا سنعود إلى تلك اللحظة الفاصلة لنا عن الحداثة، إلى ذلك اللقاء الفاشل والعاجز بين الحداثة والتراث في منطقتنا في القرن التاسع عشر الميلادي والذي كان يحمل امكانات نجاحه على يد الجيل الاول من الاصلاحيين المسلمين المنضوين في مدرسة السيد جمال الدين الافغاني الذي يعد الباعث الرئيسي الاول للروح العصرية في الإسلام[١]. فالعنف ظاهرة متجددة في العديد من المجتمعات ، وهي حين تتفاقم وتزداد وحشية وتتسع من حيث ما تستهدفه من بشر تصبح إرهابا.

فالشر السائل له القدرة الكافية مثل كل السوائل الأخرى في الألتفاف على العوائق التي تظهر له أو تعيق طريقه في الوصول الى مبتغاه فالشر السائل حاله كحال تلك السوائل التي تُرطب العوائق وتنقعها عند اعتراضها له وغالباً ماتكون السوائل هي المنتصرة في نهاية المطاف على تلكم العوائق المعترضة، اذ أن الشر السائل يرتدي ثوبين، ثوب الخير، وثوب الحب بعكس الشر الصلب الذي يقوم وفق الرؤية الأجتماعية التي ترى الأمور من خلال اللونين الأبيض والاسود ناضرين الى سهولة التفريق بين الشر السائل والصلب من خلال الشرور المحيطة بنا في عالمنا الأجتماعي والسياسي وبعبارة اخرى أن الشر السائل يستعرض نفسه كأنه



تقدم الحياة المحايد والمتجرد من الأهواء وكأنه السرعة غير المسبوقة للحياة والتغير الأجتماعي بما ينطوي عليه من نسيان وفقدان للذاكرة الأخلاقية كما أن الشر السائل يرتدي عباءة غياب البدائل وامتناعها ويصبح المواطن مستهلكاً ويخفي الحياد القيمي حقيقة الأنسحاب، وبالتالي وفقا الى هذه الحالات فقد تعددت مظاهر ذلك الشر وتنوعت بحسب المصلحة مما جعل الامن يتكيف مع هذه السيولة كأسلوب مواجه.

المطلب الاول: اختفاء أمن الاشخاص من خلال شبكات التواصل الاجتماعية.

يشهد العالم المعاصر مجموعة من التغيرات المتسارعة في مجال الاتصال وتقنية المعلومات، ما جعل العالم قرية كونية تنتقل فيها المعلومات إلى جميع أنحاء الكرة الأرضية في أجزاء من الثانية، ولا شك أن هذه التغيرات لها تأثيرها المباشر على امن الأفراد والمؤسسات المكونة للمجتمعات، ما دفع المجتمعات بقبول هذه المستحدثات والتكيف معها لتحقيق الاستفادة مما تقدمة من مزايا في جميع المجالات.

فالأمن ضد الخوف ومصدر مصطلح أمن هو الأمان وهو " اطمئنان النفس وزوال الخوف ومنه الايمان والأمانة "[٢]. فالأمن لغة مصدر الفعل أمن - أمنا وأمانا وأمنة ، ويعني (السلامة) أي اطمئنان النفس وسكون القلب وزوال الخوف ، يقال " أمن من الشر" أي " سلم منه "، وكذلك يقال " أمّـــن فلان على كذا " أي " وثق به وجعله أمينا عليه "[٣] . كما يمكن تعريف شبكات التواصل الاجتماعي بأنها مصطلح يطلق على مجموعة من المواقع على شبكة الإنترنت ظهرت مع الجيل الثاني للويب أو ما يعرف باسم ويب٢ تتيح التواصل بين الأفراد في بيئة مجتمع افتراضي يجمعهم حسب مجموعات اهتمام أوشبكات انتماء(بلد، جامعة، مدرسة، شركة ... الخ) كل هذا يتم عن طريق خدمات التواصل المباشر مثل إرسال الرسائل أو الاطلاع على الملفات الشخصية للآخر ين ومعرفة أخبارهم ومعلوماتهم التي يتيحونها للعرض[٤]. وقد تضافرت بعض العوامل على ان تكون وسائل التواصل عنصر جذب منها:

أسباب التوجه لمواقع التواصل الاجتماعي من قبل اطراف العنف:

مواقع التواصل الاجتماعي وسيط ووسيلة جماهيرية تمنح قدرا كبيرا من السرية والخصوصية لمستخدمها ناشرا او متصفحا .وتعود بعض اسباب جاذبيتها للمتطرفين وغيرهم الى بعض خصائصها من حيث:

١. قدرتها على تحقيق التواصل الاجتماعي مع الاخرين بكل اللغات والثقافات لمختلف شعوب العالم.
٢. عدم وجود رقابة على التواصل بين أطراف الاتصال.
٣. تتميز الاتصالات بالخصوصية.
٤. إقبال الشباب على هذه الوسيلة بشكل كبير.
٥. انتشار المواقع الفكرية لرموز الافكار المختلفة وتواصلها بخطاب جذاب مع زوارها ومعتنقي هذه الأفكار.
٦. يعلم رموز الفكر بمختلف مشاربهم بانهم لم يعرفوا بشكل جماهيري الا عن طريق المواقع الالكترونية التي روجت لأفكارهم واستقطبت الاتباع.
٧. تشكل المنتديات الحوارية المتطرفة وقود الصراع الفكري للفكر المتطرف مع خصومه بل ان بعض هذه المواقع يكاد يتجاوز عدد زواره ربع مليون زائر في اجازات نهاية الاسبوع.



٨. تشكل القوائم البريدية التي يشرف عليها مديرو المواقع الالكترونية حلقة الوصل بين أقطاب الأفكار المضللة والأتباع الذين ينشرون هذا الفكر في دوائرهم الخاصة وهو ما يعزز من تأثيرها [٥].

لذا بدأت هواجس الامن السائل الكامن في داخل عصر التكنولوجيا والشبكات الأجتماعية التي تستدعي السيطرة والأنفصال بحيث أصبحت رؤية الجميع ممكنة ومتاحة وجميعنا يكشف عن نفسه من خلال بياناته على أن تكون جميع تلك البيانات متاحة للآخر فهي بعدُ لم تعد خافية على أجهزة الدولة الحساسة وهكذا يقوم الشر السائل الكامن في وسائل التواصل الإجتماعي بأستحظار كامل خصوصيتنا أمام مرأى ومسمع الجميع بلا حدود وقيود، اذ إن الناس يذيعون بحفاوة حياتهم الحميمية في مقابل الظهور العابر في بؤرة الضوء ، وهذه الأحتفالات باستعراض الذات ليست ممكنة إلا في عصر الأتصالات السريعة المتغيرة ، في عصر اغتراب غير مسبوق...... وبهذا المعنى فإن الفيسبوك هو أبتكار ذكي ظهر أوانه ، إلى الوجود ولكن ظهر مع الفيسبوك إمكانات الخطر القاتل والشر المميت، وتعد مواقع التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت وأشهرها على الإطلاق الفيسبوك وتويتر من أحدث منتجات تكنولوجيا الاتصالات وأكثرها شعبية، ورغم أن هذه المواقع أنشئت في الأساس للتواصل الاجتماعي بين الأفراد لكن استخدامها امتد ليشمل النشاط السياسي من خلال تداول المعلومات الخاصة بالأحداث السياسية وكذلك الدعوة إلى حضور الندوات أو التظاهر [٦].

وهو ما بيته الولايات المتحدة الامريكية في تقرير مقدم للكونجرس يقول "يمكننا ان نحقق بعض اهداف سياستنا الخارجية من خالل التعامل مع شعوب الدول الاجنبية بدال من التعامل مع حكوماتها من خالل استخدام ادوات وتقنيات االتصال الحديثة ، ويمكننا اليوم ان نقوم باعالمهم والتاثير في اتجاهاتهم بل وممكن في بعض االحيان ان نجرفهم ونجبرهم على سلوك طريق معين ، والذي يؤدي بالنهاية الى ان هذه المجموعات بامكانها ان تمارس ضغوطا ملحوظة وحاسمة في نفس الوقت على حكوماتها"[٧]. وهنا يكمن الامن السائل في هذا العالم الفيسبوكي والذي بدأ بخرق خصوصيتنا و كل ذلك يرمز لفقدان السر في حياة الفرد والمجتمع الأمر الذي يتيح التعرف على خصوصياتنا بسلاسة تامة ، فقد مضى عهد أجهزة الأستخبارات والشرطة السياسية التي كانت تستخدم الأرغام كوسيلة لأنتزاع بعض الخصوصيات الفردية و على تلك الأجهزة الاستفادة من هذا المنجز الذي حققه مجتمع الفيسبوك ومواقع التواصل الأجتماعي لكشف الخصوصية التامة للفرد والمجتمع.ويتجسد ذلك في جوهر ظاهرة " افعل الأمر بنفسك" تجرد من ملابسك وأرنا اسرارك ، افعل ذلك بنفسك، وبإرادتك الحرة، واسعد بما تفعل ، فعليك أن تفعلها بنفسك وانت تتعرى ياعزيزي[٨]. وهناك أيضا إشكالية الخاص والعام، وهي أوسع من قضية احترام خصوصية الأفراد، إذ أصبح التمييز بين الخاص والعام يختلف نوعيا من حيث السلطة والإرادة وصيغة الترابط ودرجة تعاقديته، لكن هذا التمييز يتحقق من حيث المكان والمساحة أيضا، فهناك تمييز مهم بنبغي الالتفات إليه بين الخصوصية والسرية ، فما هو خاص ويتم الدخول إليه بشيفرة وكلمة سرية هو مساحة فردية ، لكنها لم تعد تتمتع بأي قدر من السرية، وما هو خاص في كل أنواع الرسائل الإلكترونية يخضع لرقابة بعضها قانوني وبعضها سيادي من دون حاجة إلى قانون وبعضها قد يقف خلفه قرصان صغير حديث السن لكنه يجيد مهارات خطف الصناديق واختراق المواقع، وكذلك يحدث التمايز المكاني بين القطاعات الاجتماعية عبر اعتبار المراقبة قرينة مستويات أعلى من السكن والعمل ، فتنشأ

(كانتونات) أو (مستعمرات صغيرة) تمنع البعض من الدخول ، فأين العام والخاص، والعلني والسري، في كل ذلك وما حدوده ؟[٩].

لقد حررت العولمة الخوف وبالمقابل محدادت الامن تحولت من شبه ثابتة الى سائل من حدوده المعلومة ليصبح أي شيء موضعا للخوف ، والأمراض الجديدة ، والفيروسات التي تقاوم المضاد الحيوي والسمنة المفرطة التي تحملها السعرات الحرارية في الطعام، وحساب البطاقة الائتمانية الذي ينقص مع كل عملية شراء، والخوف من إرهاب أصبح يضرب المسارح والمباريات الرياضية . كل شيء مخيف ، وكل ما يملكه إنسان الحداثة هو إحكام إغلاق بابه جيدة في المنزل والسيارة والمكتب وكل مكان يتحرك فيه ، وأن يكون على حذر طوال الوقت من الهاكره الذي سيختطف بريده الإلكتروني والكاميرا التي تراقبه أثناء القيام بعمله . سيولة وأنه لا يمكن الشعور بالأمن طوال الوقت، ناهيك عن سيولة الخوف [١٠].

وبهذا انتقل تعريف الأمن من مجال (الأمان الثقة بالنفس والطمأنينة) إلى ساحة السلامة (الحماية من التهديدات التي تمس الفرد وممتلكاته)، ومن الصعب أن نسأل في ظل هذا الرعب الذي يسكن في التفاصيل عن السعادة نحظى بقدر من السلام، إن الحرية من دون أمان لا تقل بشاعة عن الأمان من دون حرية ، ومع تحول التجمعات السكنية لما يشبه الثكنات العسكرية ، وتحول العلاقات الإنسانية إلى ما يشبه الحسابات البنكية، والحياة الاجتماعية إلى ما يشبه الحرب، والحرب إلى ما يشبه العادة ، فإننا سنحيا حياة .. تشبه الإنسانية[١١].

فالدولة، على سبيل المثال، أقامت علة وجودها وحقها في امتثال المواطنين لها على الوعد بحماية رعاياها من الأخطار التي تهدد وجودهم ولكنها لم تعد قادرة على الوفاء بوعدها(لاسيما الوعد بالحماية من من الأخطار)، أو لم تعد قادرة على تحمل المسؤولية من أجل إعادة تأكيد الالتزام بهذا الوعد في ظل هيمنة الأسواق التي تتبع العولمة بوتيرة سريعة وتخرج عن سلطان الدولة يوما بعد يوم، وهكذا تضطرالدولة إلى تحويل الاهتمام بالحماية من الخوف من الأخطار المهددة للأمن الاجتماعي إلى الأخطار المهددة للسلامة الشخصية، ثم تختزل الدولة المعركة ضد المخاوف إلى عالم(سياسة الحياة) التي يديرها الفرد بنفسه وتتعهد بإمداده أسلحة المعركة إلى الأسواق الاستهلاكية[١٢]. وبالتالي فأن عملية توظيف شبكة الانترنت والهواتف المتنقلة والخدمات الالكترونية المرتبطة في نشر وبث واستقبال وانشاء المواقع والخدمات التي تسهل انتقال وترويج المواد الفكرية المغذية للتطرف الفكري وخاصة المحرض على العنف ايا كان التيار او الشخص او الجماعة التي تتبنى او تشجع او تمول كل ما من شأنه توسيع دائرة ترويج مثل هذه الأنشطة[١٣].

يمكن القول ان مواقع التواصل الاجتماعي قد اصبحت اليوم من أقوى الوسائل المستخدمة لتحقيق اهداف سياسية فعلي الرغم مما لها من ايجابيات في مختلف المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية الا ان تأثيرها السلبي على استقرار الدول والمجتمعات قد بات واضحا حيث تم استخدامها ولا زالت لإثارة الفوضى والفتن وخاصة في مجتمعاتنا.

وهو ما يتطلب التكاتف لوضع استراتيجية لدراسة وتحليل مضمون تلك المواقع وما يدور فيها من حوارات وما يتم تبادله من معلومات واخبار لمنع الاضرار التي تترتب عليها وطرح المعلومات الصحيحة لإنقاذ شبابنا وبناتنا من براثن الارهاب والقوي السياسية المعادية التي تستهدف هدم مجتمعاتنا بتدمير فكر شبابنا، وكذا العمل على ارساء استراتيجية واضحة تقطع



الطريق امام الاشاعات وحملات الدعاية والتشوية من خلال تصميم صفحات الكترونية تقدم المعلومات الصحيحة والرسمية[١٤].

المطلب الثاني: تمويل الارهاب بالعملة الالكترونية.

اجتاحت العملات الافتراضية والمشفّرة الأسواق العالمية بعدما تخطّت الكثير ن التوقعات. فنجحت هذه العملات في غزو الاقتصاد العالمي واستقطاب المستثمرين ورجال الأعمال والشركات العابرة للحدود، ولكن بدورها استهوت المجرم السيبراني وأثرت في سلوكه الجرمي في العالم الرقمي.

وتعد عملية انتقال الاموال بين الاطراف بدون الاليات المعروفة كونت واحدة من اهم ظواهر السيولة الامنية وهي ظاهرة تمويل الإرهاب، اذ تعد أنظمة الدفع الإلكتروني التي لا تخضع لنظم رقابية فعالة المنظومة الأكثر عرضة لسهولة الاختراق من قبل الإرهابيين وغيرهم، خاصة الأنظمة المتواجدة في مناطق أو دول لا تطبق لديها أنظمة فعالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقد برزت مؤخرا احتمالية استخدام التنظيمات الإرهابية للعملات الافتراضية وبخاصة ما يعرف البيتكوين[*](Bitcoins) وذلك من خلال أسواق إلكترونية سوداء يسهل من خلالها تمرير عمليات مالية مشبوهة باستخدام مثل تلك العملات [١٥].

دلالات الاهتمام بالعملة الالكترونية من قبل الجماعات الارهابية:

خصائص العملات الافتراضية(البتكوين).

١. عدم الكشف عن الهوية : يتيح التعامل عبر العملة الافتراضية،إخفاء هويتك، اذ لا يتطلب إجراء العملية التحقق من شخصيتك لإتمامها.
٢. الانتشار العالمي: تتميز عملة(البتكوين) بالقدرة على التعامل مع أي أفراد أو جهات في مختلف العالم.
٣. السرعة الفائقة في إجراء المعامالت :العمليات الهائلة تتم بين مختلف مناطق ودول العالم، في مدة زمنية لا تتعدى الثواني المعدودة.
٤. انخفاض تكلفة الاستخدام: تتميز المعاملات والتحويلات بانخفاض تكلفة التحويل والدفع ونقل الاموال، دون الحاجة إلى وسيط يسهم في رفع التكلفة.
٥. سهولة الاستخدام : من خلال أجهزة الكمبيوتر ساعدت على إنشاء المعاملات بسرعة وسهولة، بل وإمكانية استخدام الاجهزة اللوحية والهواتف الذكية المتصلة بشبكة اإلنترنت.
٦. صعوبة تعقب المعاملات: إلى جماعات الجريمة المنظمة وهي أهم الميزات التي تجذب العناصر المتطرفة واإلرهابية.
٧. التحصين الامني: أصبح لدى التنظيمات الارهابية قدرة بشكل محكم أكبر على استخدام أدوات أمينة للغاية[١٦].

<u>توظيف العملات في العمليات الارهابية</u>

تعي جماعات التطرفة العنيفة التي تنتهج العنف سبيلا، أن الحفاظ على قوتها وبقائها، يتطلب توفير موارد مالية ثابتة، يصعب مالحقتها ومصادرتها من قبل المصارف والبنوك، أو السطات العامة فيها تسعى، بشكلٍ قوي، إلى استغلال التقنيات والاليات الحديثة في إخفاء مواردها عن الدول والحكومات؛ وتشفير عمليات نقل الاموال، وشراء المعدات والاجهزة الازمة لها، اذ أظهرت دراسة إيطالية نشرتها مجلة "بيزنس إنسايدر إيطاليا" الإلكترونية، زيادة عمليات تمويل الإرهاب عبر البيتكوين، وكشفت الدراسة عن أن مؤيدي الجماعات الإرهابية



والمتعاطفين معها يستخدمون العملة المشفرة ويروجون لها، وذكرت الدراسة أن المعاملات السرية لتمويل الإرهاب أمر ينذر بالخطر ليس من الناحية الاقتصادية فحسب، بل من جهة الدعاية أيضا.يرى البعض أن قدرة الأجهزة الأمنية على مواجهة تلك التقنيات مرتبطة بعدة أمور أهمها؛ مدى التقنيات الفنية المستخدمة عبر الأجهزة والأدوات الفنية المختصة بالتتبع، وكذلك القدرة الفنية -المهارية- لرجال الأمن المختصين، وأيضا مدى تطور التشريعات المنظمة لمثل هذه الوسائل الحديثة، بمقابل تطوير أساليب تهربها من الرقابة وانتهاك التحصينات الأمنية القائمة، مشيرا إلى أنه في حال تم التضييق على عمليات البيتكوين ستتطور إلى نمط آخر يتيح استمرار حركة أموال الجماعات الإرهابية [١٧].

فبعد أن دخلنا إلى ما سمّاه البعض عصر "تبييض الأموال الرقمي" والإرهاب الإلكتروني، أضحينا في عصر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب عن طريق العملات الافتراضية، إن دخلنا إلى ما سمّاه البعض عصر "تبييض الأموال الرقمي"والإرهاب الإلكتروني، أضحينا في عصر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب عن طريق العملات الافتراضية.إنّ خاصيّة المَجهُوليَّة التي تتّصف بها العملات الافتراضية تُفسح المجال أمام إمكانية إساءة استخدامها لأهدافٍ إجرامية. أنّ هذه العملات تُستعمل لتمويل الإرهابيين وإخفاء محاصيلهم الجرمية فلقد تمّ الكشف عن عمليات تمويل لتنظيم الدولة الإسلامية ومجموعات إرهابية أخرى[١٨] ، الامر الذي يضع الاجهزة الامنية امام تحديات اضخم من السابق ويزيد من تعقيدات المشهد.

دلالات اهتمام المجتمع الدولي بقضية امن العملات الافتراضية:

١. قرار دول الاتحاد الاوربي في عام٢٠١٥، فرض قيود على التعاملات المالية التي تتم بالعملة االفتراضية الشهيرة باسم (بيتكوين)، إلى جانب التحويلات النقدية الشائعة. بعد تداول الاعلام الفرنسي بيانا، لقراصنة يطلقون على أنفسهم(Ghostsec)، وطبيعة علاقتهم بأمتلاك تنظيم داعش حسابا بهذه العملة الافتراضية، يناهز ٩٢٩٨ بيتكوين، أي ما يعادل ٣ ّ ملاين دولار، وهو ما أجج المخاوف من إمكانية إقدام التنظيم على استخدام هذا الحساب لتمويل هجمات إرهابية جديدة.
٢. تقرير(مايكل سميث) المستشار لدى الكونجروس، إن المسؤولين في أجهزة مكافحة الارهاب الامريكية، يعتقدون أن داعش يستخدم الذهب والعديد من المعاملات المالية لتمويل الهجمات، والدفع للمجاهدين، بما في ذلك عملة بيتكوين. وكذلك تأكيد احد اعضاء(Group Security Ghost[*])؛ أن البتكوين يمثل نسبة تتراوح بين ١ ٪و٣٪ من دخل تنظيم داعش الإلجمالي.
٣. تقريررئيس شبكة إنفاذ الجرائم المالية في وزارة الخزانة الامريكية، والمنوط بها مكافحة عمليات غسيل الاموال وتمويل الإرهاب، انزعاجها الشديد من إمكانية أن تساعد تقنيات الدفع القوية على تسهيل أنشطة من وصفتهم ب(اللاعبين الأشرار في العالم) في كل من العراق وسوريا، من مسلحي التنظيم، وهو ما يعتمد بصورة كبيرة على الأموال التي يتم الحصول عليها مقابل اطلاق سراح الرهائن. وقد ساهم أصدر تنظيم داعش، وثيقة بعنوان (بيتكوين وصدقة الجهاد)التي اكدت على ضرورة استعمال تلك العملة في الانشطة الجهادية[١٩].
٤.



المطلب الثالث: تكنولوجيا الطائرات المسيرة وتحطيم فكرة التحصينات الامنية.

تتفاقم مخاطر هجمات الطائرات بدون طيار(الدرونز)(*)حينما تُنفذ على المطارات الرئيسية بالدول، اذ تستهدف حشودًا من البشر، أو حافلات للبضائع دون القدرة على رؤيتها بالعين المجردة، أو رصدها بأجهزة الرادار، وهو ما قد يتسبب في دمار للبنى التحتية الرئيسية بالدول، وشل حركة التجارة والسفر على الحد سواء.

كما ويعد التطورات المتسارعة في مجال صناعة الطائرات بدون طيار "الصغيرة" أو الـ"ميني درونز" ومخاطر إدماج الأسلحة عليها، أمام معضلة حقيقية، من حيث صعوبة التصدي لها ومواجهتها عسكريا لمنعها من تنفيذ هجمات مسلحة، وأيضا السبل القانونية التي تبدو عاجزة عن مواكبة ما بات يطلق عليه "ثورة ثالثة في الحروب."وكان لها استخدامات في مسرح العمليات الدولية مثل محاولة اغتيال الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو بواسطة طائرة بدون طيار، والجدل الذي أثارته طائرة مسيّرة "صغيرة" حلقت فوق مقر إقامة الرئيس الفرنسي الصيفية، إلى جانب استغلالها من التنظيمات الجهادية المتطرفة بالشرق الأوسط، ومساعي الجيوش والأجهزة الأمنية لاستغلالها، إلى التساؤل عن أهميتها كسلاح غير تقليدي، وعن سبل مواجهتها (٢٠).

اهم المزايا الاستراتيجية للطائرات دون طيار في العمليات.

١. إتاحة التقييم الحي والمباشر لنتائج العمليات القتالية التي تقوم بها الطائرات الحربية، من خلال تتابع وصول الصور، وتسجيلات الفيديو المباشرة، إلى مراكز التحليل واتخاذ القرار.
٢. تصفير الخسائر البشرية، وأحيانًا المادية، باضطلاع هذه الطائرات بدور الطائرات الحربية والعبوات الناسفة مما يقلل الجهد والخسائر.
٣. تضييق فرص النجاة للهدف المرصود، خاصة عندما تدعم الطائرات دون طيار، الرصد والاستهداف في وقت واحد.
٤. توفير نفقات التشغيل، فضلًا عن توفير الجهد، والوقت، ورفع المعنويات لدى الطرف المستفيد، وعلى النقيض من ذلك لدى الطرف الآخر(٢١).

العبوات المتفجرة الطائرة سلاح الارهاب الجديد.

أن الجماعات الإرهابية مثل داعش والقاعدة بإمكانها استخدام الطائرات المسيرة (درونز) كبديل ناجع عن العبوات الناسفة التقليدية خلال معاركها ضد جيوش نظامية، اذ ان أسلوب زرع العبوات الناسفة لتفجير مدرعات أو آليات الجيوش التي تحاربها الجماعات الإرهابية قد فقد معظم تأثيره بالنسبة لتلك التنظيمات المتطرفة، فعلى سبيل المثال فإن تقنيات الجيش الأميركي ساعدته في حماية جنوده مركباته من تلك الأسلحة.وبحسب الموقع باتت معظم الآليات مصفحة بشكل قوي من الأسفل بحيث لم تعد تتأثر بتلك بانفجار تلك العبوات كما أن المركبات باتت معدات تشويش لمنع تفجير العبوات الناسفة(٢٢).

ولذا فإن التكنولوجيا مثل الطائرات بدون طيار المسلحة، والتي غالباً ما يتم شراؤها على هيئة مروحيات رباعية الأطراف، من أي متجر ألعاب محلي أو بائع تجزئة عبر الإنترنت، يتم تجهيزها محلياً لحمل القنابل البدائية والمخدرات والأسلحة وما إلى ذلك، ويتم تشغيلها في مسارح حربية مثل العراق وسوريا، بعد أن طورتها الجماعات الإرهابية مثل داعش وفي الواقع، إن «داعش» كان لديه أسطول صغير خاص به من الطائرات بدون طيار مزودة بأسلحة بدائية الصنع، مثل العبوات الناسفة محلية الصنع، وكان لدى الجماعة أيضاً نظام يسمح للمشغلين



بالتواصل فيما بينهم في عملياتهم، مثل الجيش الرسمي. ويصل مقياس الابتكار إلى ما هو أبعد من مروحيات رباعية الأطراف؛ حيث يتم بناء الطائرات بدون طيار بشكل كامل من مخلفات السكراب، وهي تعمل بمحركات تعمل بالطاقة وطائرات شراعية على حد سواء، مما يظهر القدرة ليس فقط على التعديل، ولكن على بناء طائرات بدون طيار بدائية من الصفر(٢٣).

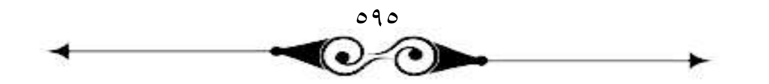
وهو ما دفع الجماعات الإرهابية للاعتماد على هذه الطائرات في ظل صعوبة رصدها من قبل الرادارات بسبب بنيتها الصغيرة واستهلاكها المنخفض للطاقة، وقدرتها على قطع مئات الكيلومترات، فضلاً عن إمكانياتها الفنية المتقدمة، وسعرها المنخفض، فعلى سبيل المثال، تباع بعض الدرونز بمبلغ يقدر بحوالي ٢٩٩ دولاراً أمريكياً فقط، ويمكن التحكم فيها عن طريق جهاز يعمل بنظام الأندرويد، وهو ما يفرض تحدياً على الدول مع قدرة الجماعات الإرهابية على شراء طائرات درونز بتكلفة تقل عن تكلفة سلاح "الآر بي جي"، وقدرة على اختراق أغلب أنظمة الدفاعات البرية والهروب من أنظمة الرادارات(٢٤).

ويفاخر داعش بسلاحه الجديد، وينشر صوراً لمقاتليه في غرفة فصل دراسي وهم يدرسون الطائرات المسيرة من دون طيار، ويبدو المقاتلون وكأنهم هناك في دورة تدريب مهني، لكن المهنة هي الجهاد. كما نشر داعش أيضاً أشرطة فيديو تبث صوراً مباشرة أثناء العمل، والتي التقطتها طيوره الصغيرة وهي تحلق فوق أهداف، ثم تقوم بإسقاط المتفجرات، محققة دقة مثيرة للدهشة في الإصابة، بما في ذلك الدخول من فتحة سيارة مدرعة. فإن استخدام الطائرات المسيرة للإرباك وتشتيت الانتباه يكون إشكالياً بشكل خاص. فإن الطائرات المسيرة تعطي داعش القدرة على تحويل فضاء المعركة من بُعدين إلى ثلاثة أبعاد، نظراً إلى قدرة هذه الطائرات على إسقاط قنبلة أو قنبلتين صغيرتين في أي مكان تختاره من دون تحذير وبدقة مثيرة للدهشة كما أن ضربات الطائرات المسيرة قد استخدمت لتشتيت انتباه الجنود على الأرض عن الخطر الأكبر المقبل المتمثل في شاحنة انتحارية مفخخة، والتي تنفجر محدثة تأثيراً مميتاً(٢٥).

كما أن داعش لديها دائرة إعلام في وحدة خاصة للطائرات المسيرة، والتي تستخدم صوراً فضائية لصناعة أشرطة فيديو تصور التفجيرات الانتحارية. وتقول إن الأمر لم يعد مجرد صورة، وإنما شهادة واسم أيضاً، وهم يتعقبون السيارة خلال سيرها متوجهة إلى أهدافها معلمة بعد المونتاج بنقاط حمراء، إلى أن تنفجر. لقد نشر داعش قدراً وافراً من أشرطة الفيديو، بشكل رئيسي حول الموصل، ويقول إن الخطر الذي تشكله هذه الطائرات نفسي أكثر من كونه فسيولوجياً، وهذه هي طبيعة الإرهاب(٢٦).

اذ من المتوقع أن يتصاعد هذا الاتجاه للاعتماد على الدرونز في القيام بعمليات إرهابية خلال السنوات القليلة القادمة، من قبل الفاعلين المسلحين من غير الدول، بصورة تهدد أمن الدول، خاصة تلك الدول التي لا تمتلك إمكانيات تتيح لها التشويش على هذه الطائرات أو تعقبها في مجالها الجوي، كما أن الأمر لا يقتصر على استهداف القوات العسكرية فحسب، بل يمكن استهداف محطات الطاقة الرئيسية البعيدة من خلال الدرونز، واستهداف خطوط الطيران المدنية.

وبهذا نصل الى نتيجة مفادها ان الامن اصبح اكثر سيولة مما كانت عليه سبل مواجهة التحديات وفق نظريات الامن التقليدية التي تتعامل مع متغيرات تمتاز بالغالب بدرجة بثبات طرق الخرق اذ كونت التحديات الثلاث على مستوى الافراد والاموال والفضاء،سيولة



باستخدمات طرق الحداثة التداولية في الحياة اليومية مما جعل التحديات الامنية تساير هذه التطورات وتكتسب سيولتها محاولة منها لتطويق هذا السير الجارف من الخروقات.

المبحث الثاني

سبل مكافحة و الحد من سيولة الامن (جهاز مكافحة الارهاب العراقي(*)).

تجتهد البلدان في الحفاظ على امنها خاصة بعد هذا الكم الهائل من التطور في سياقات وتعاملات الحياة اليومية للمواطنين والمجتمع والدولة في تعملها مع هكذا حجم من التحديات التي تفرض عليها اعباء وتكاليف اضافية للحفاظ على كيانها ومكونتها، وخاص بعد زيادة ملحوظة في ساحات المواجهة وتغير اشكال العدو من الجيوش النظامية الى هيئات ومنظمات وحماعات ذات صبغات متنوعة بحسب الانساق الايدولوجية التي تحكم تصورتها، كما وان هذه الجماعات سخرت وسائل الحداثة في الوصول الى اهدافها وتحقيق غاياتها. مما استلزم على الدول تنظيم خططها الامنية وفق متغيرات الواقع وستراتيجية المستقبل.

المطلب الاول: جهاز مكافحة الارهاب العراقي ضرورة التشكيل .

أدى إلغاء الجيش العراقي ووجود القوات الغربية في حد ذاته إلى زيادة الوضع سوأ. واعترف التحالف بضرورة تطوير العراق قوات للمساعدة في العمليات الأمنية. وهذه الأولوية خاصة لتطوير القدرة العراقية على مكافحة الإرهاب التي يمكن من خلالها القضاء على التهديدات الإرهابية بواسطة قوات عمليات خاصة وتعد مناسبة بشكل مثالي للقيام بمكافحة الإرهاب بسبب التدريب المكثف، والتنظيم، والمعدات المتخصصة، اذ ان العديد من الدول لديها وحدات قوات العمليات الخاصة بمكافحة الإرهاب(٢٧).

اذ لابد من التصدي بفعالية للعمليات الارهابية التي تستهدف الدولة والمواطنين وممتلكاتهم ولغرض اتخاذ جميع التدابير الملائمة للقضاء على الارهاب من خلال انشاء جهاز متخصص للقيام بهذه المهمة: يقصد بمكافحة الإرهاب التدابير والإجراءات التي من شأنها منع وردع الإرهاب بهدف القضاء عليه ، يسعى الجهاز الى تحقيق اهدافه بالوسائل الاتية:

اولاً: وضع سياسة و استراتيجية شاملة لمكافحة الارهاب و تطويرها .

ثانياً: تنفيذ العمليات الامنية و الخطط الاستراتيجية فيما يتعلق بفعاليات مكافحة الارهاب و له في سبيل ذلك وفقاً للقانون

ثالثاً : وضع معايير لتصنيف و تحديد اسبقيات الاهداف الارهابية.

رابعاً : متابعة و تنفيذ توجيهات و مهام و اهداف الدولة في مكافحة الارهاب.

خامساً: التنسيق مع الاجهزة الاستخبارية المختصة فيما يتعلق بانجاز الفعاليات و المهام المكلفة بها لتنفيذ خطط مكافحة الارهاب.

سادساً: التنسيق مع وزارة الخارجية في سبيل حشد الجهود الدبلوماسية من اجل كسب تعاون الدول المجاورة و دول المنطقة في برنامج مناهضة الارهاب و تطهير العراق من المخابئ و اماكن الايواء و منع أي دعم مباشر او غير مباشر للارهابيين.

سابعاً: تبادل و تداول و تقويم المعلومات الخاصة بمكافحة الا رهاب داخل العراق و خارجه.

ثامناً: التنسيق مع الجهات الامنية في وضع الاستراتيجيات الخاصة بالخطط الامنية في مكافحة الارهاب .

تاسعاً: القيام بالفعاليات الضرورية لانجاز المهام المتعلقة بالجهاز توفير الحماية الامنية لفعاليات مكافحة الارهاب و التدا بير المتعلقة بها(٢٨).



المطلب الثاني :اهم الوسائل والسبل في المعالجة الارهاب .

تقع على الدول من خلال وكالاتها الامنية بالأساس مسؤولية اتخاذ كل الإجراءات الكفيلة بحماية جميع الأشخاص المقيمين داخل أراضيها من ظاهرة الإرهاب وذلك في نطاق قيامها بواجباتها الإيجابية لضمان الحق في الحياة والحق في السلامة الجسدية وبقية الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية الأخرى ، لذلك يتعين على الأول التركيز على الوقاية من الإرهاب من خلال منظومة حقوق الإنسان ودولة القانون التي يتحتم عليها احترامها والتقيد بها في كل حين . وفي الوقت الذي تبحث فيه الدول عن وسائل أكثر نجاعة لمكافحة الإرهاب فإن جهودا أكبر بذل من أجل تحديد الأسباب والأوقات التي يلجأ الأفراد فيها الى الارهاب وكيفية قيامهم بذلك، وبالخصوص من أجل تحديد الطرق التي يمكن استخدامها لمنعهم من اللجوء إلى الإرهاب[٢٩].

فالعلاقة بين العولمة والارهاب علاقة جدلية ما أن تنتقل حتى تنقل معها القلق والخوف على الرغم من النتائج الايجابية التي يمكن أن تأتي بها، هذا اذا ما اخذنا برؤية بأن الارهاب صنيعة العولمة ، فالعولمة توفر استقلالية جديدة ,سواء أكانت بالنسبة الى السكان المحليين أم الافراد، ألاانها تطرح اساليب جدية للقرار، ومزيداً من الخيارات، وهويات دولية عدة، يمكن الاختيار بينها، ولكنها تسلب الاحساس بالامان وترفع وتيرة الاحساس بالخطر في الوقت نفسه يمكن سحب ذلك الخطر من السكان المحليين الى اناس اخرين[٣٠]. لذلك لابد من ستراتيجية امنية تتناسب وسيولة الشر والارهاب .اذ يسعى جهاز مكافحة الارهاب الى تحقيق اهدافه بالوسائل الاتية:

أ - تنفيذ عمليات المراقبة و التفتيش و التحري بناء على امر قضائي.

ب- مراقبة الاتصالات و مواقع التواصل الاجتماعي و المواقع الالكترونية بناء على امر قضائي.

ج-تنفيذ اوامر القبض الصادرة من القاضي المختص وفقاً لقانون مكافحة الارهاب .

د -اجراء التحقيق مع الملقى القبض عليهم من قبل محققين قضائيين و باشراف قاضي مختص .

هـ -التنسيق و التعاون و تبادل المعلومات مع الاجهزة الامنية و الجهات ذات العلاقة.

و-التنسيق و التعاون و تبادل المعلومات ذات العلاقة بمكافحة الارهاب مع الاجهزة النظيرة للدول العربية والاجنبي .

ز- تعقب مصادر تمويل الارهاب بهدف تجفيفها بالتعاون و التنسيق مع مكتب مكافحة غسيل الاموال و البنك المركزي العراقي و الجهات الاخرى ذات العلاقة[٣١].

بلاضافة الى هذه الواجبات والمهام فقد حافظ جهاز مكافحة الارهاب على وتيرة عملياتية المرهقة والمستمرة بشكل لا مثيل له من قبل أي قوة عمليات خاصة أخرى في العالم، طورت الخدمة معلومات استخباراتية، واستخدمت قضاة داخليين لتوليد أوامر اعتقال في الوقت المناسب، وأجرت عمليات إزالة متعددة لخلايا المتمردين كل ليلة في جميع أنحاء العراق، وشغلت قوات طائرات الهليكوبتر الخاصة بها، وتولت الاستغلال والدمج السريع للمعلومات الاستخباراتية لدفع دورات جديدة من الغارات، بحلول وقت انسحاب الولايات المتحدة في عام ٢٠١١، كان جهاز مكافحة الإرهاب قد تطور إلى آلة لمكافحة الإرهاب مضبوطة بدقة[٣٢]، وعزز سمعتها كواحدة من أفضل قوات العمليات الخاصة في الشرق الأوسط.

اهم استراتيجيات مكافحة الارهاب

تتخذ الدولة إجراءاتها العسكرية اللازمة لمعالجة الازمة الارهابية، وتكون من خلال العمليات الامنية قبل وقوع الجريمة الارهابية ويسمى الامن الوقائي، والذي يتطلب نوع من المعلومات الدقيقة عن طريق الاستخبارات الفعالة المتأتية من تعاون الدول المجاورة وأفراد المجتمع معها، وكذلك التخطيط المتقن والاستعداد الجيد للعملية باستخدام العناصر الفعالة لتحقيق النتائج التي تمنع وقوع الجريمة الارهابية ومسك أدلة الاتهام والعناصر المروجة والممولة لها، وتسبق العمليات الامنية بعد وقوع الهجمات الارهابية وتسمى بالعمليات العلاجية(٣٣)، وهنا يستوجب الامر النظر في اهم ستراتيجيات مكافحة الارهاب لايجاد سبل وفق تلك الاستراتيجيات والمنهجيات الامنية التي تسلك طرق المعالجة وفق خاصية السيولة اذ عادة ما تعتمد الدول في استراتيجياتها في مكافحة الارهاب على مجموعة نظريات في هذا الاتجاه منها(٣٤) :

١. الاستراتيجية الاكراهية: اذ أن هناك أدوات في مكافحة الارهاب التقليدية، والتي تعتمد على القدرة الاكراهية (القسرية) للدولة، وأكثر الوسائل المستخدمة في هذا الاتجاه، هي العدالة الجنائية والحرب.
٢. استراتيجية المبادرة: وهي تلك الاستراتيجية التي تتعلق بتلك المقاربات الخاصة بمكافحة الإرهاب، التي تعني في الاساس منع مؤامرات وتخطيطات الارهابيين من النضوج، وتسمى أيضا مكافحة الارهاب الاستباقية، أو مناهضة الارهاب من خلال العمل الاستخباري.
٣. الاستراتيجية الاقناعية: يتفق معظم الباحثين أن معظم الاحداث الارهابية سببها هو إرسال الرسائل إلى الجماهير المختلفة، باستخدام خليط من القهر(بالتهديد، العنف، الارهاب) وبين الاقناع (المطالب الصريحة والضمنية)، ولكون الارهاب يعد شكل من أشكال الحرب النفسية.
٤. الاستراتيجية الدفاعية: وتشمل أنواع الاجراءات الدفاعية بهدف تقليل خطر الهجوم الارهابي إلى الحد الادني من خلال جعل الهدف أقل جاذبية بالنسبة للهجوم، وهو ما يعرف في الادبيات بتصليب الهدف.
٥. الاستراتيجية طويلة المدى: من المعروف أنه لا يوجد حل سريع لمشكلة الارهاب، والاستراتيجيات التقليدية يمكن أن توقف عمليات الارهابيين، لكنها قد تفضي إلى حركة تسهيل الاستقطاب من جديد، وهذا حقا ما حصل في العراق، فبعد موت الزرقاوي، كان على العالم والعراق انتظار زرقاوي جديد، وهكذا، لعدم وجود معالجة حقيقية.

على المؤسسات الأمنية الاخرى تبني عدة أدوات يقع على عاتقها كبح جماح ما تبقى من خلاية إرهابية متبعثرة في بعض المناطق الاستراتيجية من العراق، تتمثل بعدة أدوات هي كما يأتي:

اولاً: توسيع سيطرة القوات العراقية لكامل الاراضي العراقية وتوظيف عقيدة عسكرية استراتيجية من شأنها إعطاء زخم عسكري مرحلي في داخل حلقات الاشتباك المباشر لتقوية الجهد العسكري.

ثانياً: تفعيل الانشطة الاستخبارية بشقيها المدني والعسكري، من أجل تحقيق جملة من الأهداف من أولوياتها اختراق الجماعات الإرهابية بشبكات التجسس الاحترافية التي تتيح للأجهزة



الاستخباراتية مراقبة توجهات المنظمات الإرهابية، ورصد تحركاتها في أي وقت وفي أي مكان.

ثالثاً: اعادة توظيف وسائل الاعلام بما يكون اعلام مضاد، فواقع البيئة الأمنية الوطنية لها خصوصية استراتيجية، نحتت خصائصها بثوابت سرعة الاستجابة للتحديات والتأثيرات الإرهابية؛ وبالتالي تعطي هذه الأداة زخماً استراتيجياً مضاداً للإرهاب بواسطة جملة من التكتيكات والوسائل الإعلامية.

رابعاً: فرض الردع والسيطرة السيبرانية المتنفذة، أن التهديد الإرهابي السيبراني يمثل أحد أكبر التحديات التي توجه المنظومة الأمنية العراقية.

خامساً: ترسيخ الإدارة الفكرية والإدراكية للمجتمع، (ذات دلالات دينية) يقع في مجملها التطرق للتكتيكات الفكرية، التي تمثل بوابة رئيسة للحد من ظاهرة الإرهاب بالتطرق إلى وسائل فكرية علاجية ووقائية تقلل من فكرة التطرف لدى طائفة الشباب.

سادساً: النهوض بالاقتصاد العراقي العام والخاص، من خلال تنشيط الاقتصاد المحلي والحكومي الموجه؛ وهو ما سينعكس على المستوى الاقتصادية إيجابياً؛ وسيحسن الأوضاع المالية للمناطق انتشار الإرهاب؛ وبالتالي ستتلقى البيئة الأمنية مخرجات إيجابية تصب لصالح تذليل ظاهرة الإرهاب فكراً وممارسة.

سابعاً: الحوكمة السياسة والاجتماعية فكرة مفادها أن تسويق المواطنة ببعدها الوطني هي وسيلة فعالة لمواجهة خطر الإرهاب والتطرف، حيث إن ارتفاع وتيرة الانتماء الوطني على الولاءات الضيقة هو من شأنه أن يكبد الانتماءات الضيقة التي هي السبب الأساس لظاهرة الإرهاب والتطرف(٣٥).

نخلص إلى أن العراق واجه وما زال أكبر وأخطر التهديدات والتحديات الأمنية منذ عام ٢٠٠٣، والتي لم تواجه مثلها أية دولة في العالم. ورغم ذلك فإنه مازال يحقق الانتصارات الباهرة على مستويات عديدة، منها مكافحة التنظيمات الإرهابية وخلاياها النائمة، بتضحيات أبنائه المخلصين، وبمطاولته في مواجهة جميع التحديات. ولسوف يتحقق النصر النهائي ويتم إعادة بناء الدولة العراقية على أسس جديدة ومتطورة، تؤدي إلى صيانة الأمن الوطني العراقي وتعزيز أداء مؤسساته وأجهزته، بما يحقق أهداف ومصالح الدولة الاستراتيجية العليا.

المطلب الثالث : اهم التحديات المستقبلية لمكافحة الارهاب .

لم يعد المجتمع في حماية الدولة، أو على الأقل من غير المحتمل الثقة في حمايتها المعروضة، فصار المجتمع الآن عرضة لجشع نوى جامحة ولم يعد يأمل باستعادة الحماية والتحكم فيها ،ولذا فإن حكومات الدول تسعى جاهدة للنجاة بالتخلص من التحديات، فلا تحلم بأي شيء سوى البقاء في السلطة بعد الدورة الانتخابية القادمة، من دون برامج وطموحات بعيدة النظر، ناهيك عن رؤية الحل جذري للمشكلات المتكررة التي تواجهها الأمة، فما دامت الأمم الدول(مفتوحة)، ومجردة من دفاعاتها إلى حد كبير، فإنها تفقد سلطتها التي تتبخر في فضاء عولمي، وتنتقل فطنتها وبراعتها السياسية إلى سياسة الحياة الشخصية، فما بقي من سلطة سياسة الدولة وأجهزتها يضمحل تدريجية بحيث لا يتجاوز دور نقطة الشرطة المحلية، ويصعب أن تكون تلك الدولة المختزلة سوى دولة الحفاظ على السلامة الشخصية(٣٦).



١. تحول الارهاب الى العالمية في ظل العولمة، فيما يتعلق في تغيير(سيولة) الاستراتيجيات التي يتبعها، والتي من شانها إن تغير طبيعته، فمن سمات الارهاب أنه افتقد الى راس الهرم من خلال تكون جماعات مستقلة في تنفيذ العمليات الارهابية التي عادة ما تكون مستقلة[٣٧].
٢. غياب الدور الايجابي للاحزاب السياسية وانشغالها بالصراع على السلطة وزعامة الحزب، بل وتحالف بعضها مع بعض المؤسسات التي تدعم الإرهاب، وعدم تمثيل الشباب فيها [٣٨].
٣. ان ظاهرة الحوكمة والاتمتة الالكترونية لاجهزة الدولة يجعل منها اهداف مستمرة للهكر والقرصنة الالكترونية للحصول على منافع او مزايا ارهابية .
٤. حركة وتدفق الاموال بطريقة العملات الالكترونية يجعل مفهوم الامن الاقتصادي مفهوم عائم ومتحرك قابل لتحويل او النقل بحسب القدرة على الادارة الالكترونية.
٥. التطورات والطفارات في عالم التطور التقني وخاص في عالم البرمجيات والحاسوب يفرض نوع من الحياة كثيرة التشعبات والتفاصيل وتميل الى مزيد من التشفيرات والاكواد الامنية (القليل من خصوصية الدولة بالمقابل الكثير من التشفير على مستوى الفرد).
٦. التحديثات المستمرة على انظمة وانواع الطائرات المسيرة خاصة بعد ان خرجت من اجواء الاستخدام الخاص الى دائرة الاستعمال التجاري العام، فرض نوع جديد من التهديدات تتطلب دفاعات واعمال تواكب هذا التحديث وجعل مجال الاهداف والجبهات مفتوح .
٧. التأثيرات السلبية للمحاصصة الطائفية على تركيبة منظومة الادارة والقيادة وتأليف التشكيلات والفرق وتوزيعها، وترسيخ الاهتمام بالعمل المهني والحترافي في القوات المسلحة كأساس للتقويم[٣٩].
٨. واحدة من سمات عصرنا المتطور هو السيطرة على الفضاء السيبراني للدول بحسب حاكمية الحصول على العلوم وبلوغ ناصية العلم الحديث فرض نوع من الهيمنة المتحركة في الفضاء السيبراني.
٩. الانتشار الواسع والسريع للاجهزة اللوحية جعل من المعلومات الامنية ذات سمة متحركة وسائل على طول اليوم وتتدفق بسرعة مخيفة بالمقابل تراجع امن الدولة مقابل امن الافراد.
١٠. لم يعد من المستبعد استخدام الجماعات الإرهابية للأسلحة البيولوجية ضد الدول المناهضة لها بغرض إحداث أكبر خسائر في الأرواح البشرية ومصادر الثروة الحيوانية والنباتية والتأثير على معنويات الشعوب واقتصادياتها، ولا شك أن الجماعات الإرهابية تحاول قدر الإمكان الحصول على مثل هذه الأسلحة بشتى الطرق المتاحة لها[٤٠].

الخاتمة والتوصيات

توصلنا من خلال البحث لجملة من النتائج والتوصيات والتي نرى ضرورة النظر في تطبيقها بجدية بالغة لغرض المساهمة مع مايرشح من بحوث أخرى في المجال ذاته لمعالجة هذه الظاهرة الدوليه ومواجهتها والتقليل من اثارها المدمرة على اقل تقدير من خلال الأتي..

١. اعادة النظر في مفهوم الأمن القومي، إذ ينبغي أن يأخذ بنظر الاعتبار التطورات السريعة التي يشهدها العالم، خاصة في مجال الاتصالات والمعلومات.
٢. تفعيل دور المؤسسات الامنية في توصيل الفهم والثقافة الامنية على مستوى الفرد والجماعة بما يتناسب والسيولة الامنية أو عن طريق ندوات بالجامعات والمدارس وتكثيف دور الرقابه على المؤسسات كافة بالاستفادة من ظاهرة التطور التقني وحث المواطنين



على التعاون مع أجهزة مكافحة الارهاب على أن يشمل التشجيع المكافآت المادية والمعنوية للتخلص من الخلايا النائمة الرافضة للمراجعة والعودة لصفوف المدنيين مرة أخرى .

٣. انشاء مركز المعلومات الجغرافية الامنية الموحد لتصحيح وتوفير وتقديم التدريب والخرائط الرقمية والمعلومات المكانية وبرمجيات متطورة واستشارات لمتخذي القرار، بما يتناسب وسرعة المتغيرات مع دعم غرف السيطرة والتحكم والمتمثلة في غرف العمليات والقيادات والسيطرة على مختلف القطاعات الامنية.

٤. إنشاء مراكز بحوث ودراسات خاصة بمكافحة الإرهاب وذلك للتعرف على أسباب ودوافع الإرهاب ووضع طرق لمكافحته يرتبط مباشرة بجهاز مكافحة الارهاب .

٥. اجراء تحديث مستمر ومراجعة التشريعات الوطنية للجرائم الإرهابية، ووضع عقوبات مشددة وصارمة للقضاء على الإرهاب.

٦. انشاء وحدة خاصة بالامن السيبراني داخل جهاز مكافحة الارهاب للزيادة بالمراقبة ومكافحة السيل المتدفق من المعلومات على مستوى الافراد والمجتمع ،لان الحروب السيبرانية مستمرة وتأخذ صفة السائل المتدفق الذي توجه دولة ما او منظمة ما لتدمير او ايقاف دولة اخرى.

٧. التوجه نحو حضور الكوادر الامنية الخاصة في الندوات والورش وفعاليات وزارة الشباب والرياضة للوقوف على اهم المشاكل والمعوقات التي تجعل من الشباب مادة سهلة بيد الارهاب والحد من سيولة الارهاب الى الوسط الشبابي .

٨. العمل على معالجة ضعف بنية الشبكات المعلوماتية وقابليتها للاختراق و سهولة الاستخدام وقلة التكاليف وصعوبة اكتشاف وإثبات الجريمة الإرهابية والفراغ التنظيمي والقانوني وغياب جهة السيطرة والرقابة على الشبكات المعلوماتية يعرضها للإرهاب [٤١] وهنا تستدعي الضرورة التعاون الدولي والوطني لبناء سد معلوماتي وقانوني مقابل تلك الخروق الإرهابية والالتزام المتبادل بينهما.

٩. العمل على اعادة اعمار وتنمية المناطق التي سيطرت عليها تنظيم داعش الارهابي طوال تلك الفترة والتي أدت الى تحول الى مناطق منكوبة.

الهوامش والمصادر

(١)حكمت البخاتي، فشل الحداثة وعجز التراث واللحظة المؤسسة للإرهاب،
http://shrsc.com/news582.

(٢) أسامة عبد الرحمان، علاقة الأمن الغذائي والمائي بالأمن القومي، ط١ ، [د.د.ن]، مصر، ٢٠١١، ص١٣ .

(٣) هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، عمان : دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٢، ص١٨ .

(٤) حنـان بنت شعشوع الشهـري، أثر استخدام شبكات التواصل الإلكترونية على العلاقات الاجتماعية "الفيس بوك وتويتر نموذجا"، رسالة ماجستير مقدمة الى، جامعة الملك عبد العزيز، جدة ،١٤٣٤، ص١٣.

(5)- Intelligence & Security Informatics Lecture Notes in computer Science ,2010, Vol.5075-477,2010/489, DOI:10.100750_8-69304-540-3-978.

(٦) سليم خالد، ثقافة مواقع التواصل الاجتماعي والمجتمعات المحلية، دار المتنبي للنشر، قطر،٢٠٠٨م، ص٥.

(٧) عبد الرزاق الدليمي، مدخل الى وسائل االعالم الجديد، ط١، دار المسيرة، الاردن،٢٠١٢ ، ص٢٣٤.

(٨) زيجمونت باومان، الشر السائل ،ص٣٢.

(٩) - زيجمونت باومان وديفيد ليون، المراقبة السائلة ، ت:حجاج ابو جبر، الشبكة العربية للابحاث والنشر ،بيروت ،ط١، ٢٠١٧، ص١٧.

(١٠) زيجمونت باومان، الخوف السائل ، ت:حجاج ابو جبر، الشبكة العربية للابحاث،بيروت،ط١، ٢٠١٧، ص١٩.

(١١) زيجمونت باومان ، الخوف السائل، مصدر سبق ذكره، ص٢٠.

(١٢) - المصدر نفسه، ص٢٦.

(13) - The International Telecommunication Union , The Information Society , 2010 , p:13-19

(١٤) ابراهيم بعزير، وسائل الاتصال الجديدة والامن القومي، دراسة في دور مواقع التواصل الاجتماعي في زعزعة أمن واستقرار الدول،مجلة ستراتيجيا، العدد الاول، ٢٠١٤م، ص٩٣-ص١٠٦.

* **بيتكوين**: هي عملة مشفرة تم اختراعها في عام ٢٠٠٨ من قبل شخص أو مجموعة من الاشخاص الغير معروفة عرفت باسم ساتوشي ناكاموتوبدأ استخدام العملة في عام ٢٠٠٩ عندما تم إصدار تطبيقها كبرنامج مفتوح المصدروهي أول عملة رقمية لامركزية، من دون وجود بنك مركزي، يمكن إرسالها من شخص إلى أخر عبر شبكة بيتكوين بطريقة الند للند دون الحاجة إلى وسيط طرف ثالث (كالبنوك) يتم التحقق من حوالات الشبكة باسخدام التشفير ويتم تسجيلها في دفتر حسابات موزع يسمى سلسلة الكتل، يتم إنشاء البيتكوين كمكافأة لعملية تعرف باسم التعدين، ويمكن استبدالها بعملات ومنتجات وخدمات أخرى .

(١٥) - مكتب مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب العراقي، الدليل الإرشادي الخاص بمكافحة تمويل الإرهاب،٢٠١٨،ص٦.

(١٦) حسن محمد مصطفى ، دور عملة (البيتكوين) في تمتويل الجماعات والمنظمات الارهابية ، ٢٠١٧، www .hafryat. com،ص١٢-١٣.

(١٧) محمد الجعفري" البيتكوين" وتمويل الإرهاب.. صراع افتراضي مفتوح،
https://al-ain.com/article/terrorist-brotherhood-egypt-imprisonment.

(١٨) ماريلين أورديكيان، العملات الافتراضية المشفّرة في الحقل الجنائي السيبراني، مجلة الدفاع الوطني، العدد/١٠٨ ,2019, https://www.lebarmy.gov.lb

* (Group Security Ghost) هي مجموعة "مراقبة" ذاتية الوصف تم تشكيلها لمهاجمة مواقع ISIS التي تروج للتطرف الإسلامي. يعتبر فرعًا لمجموعة اختراق مجهول الهوية. وفقًا لخبراء نشاط الجهاد عبر الإنترنت ، اكتسبت المجموعة زخماً بعد إطلاق النار على شارلي إبدو في باريس في يناير ٢٠١٥ .
https://en.wikipedia.org/wiki/Ghost_Security&prev=search&pto=au



[١٩] حسن محمد مصطفى، دور عملة(البيتكوين) في تمويل الجماعات والمنظمات الارهابية، مصدر سبق ذكره، ص٢٢-٢٣.

* الدرونز: هي عبارة عن آالت لها القدرة على التحليق في الفضاء الجوي بسبب ردود فعل الهواء اتجاه جسمها، وهي مركبات غير مأهولة، تقوم بالتحليق و يتم التحكم فيها بدون طيار على متنها، و يتم ذلك بواسطة طيار يتحكم فيها من على سطح الارض باستخدام جهاز تحكم. وقد تم إطالق العديد من المسميات عليها بحسب زاوية النظر إليها من قبل منظمات وجهات مختلفة حول العالم.ينظر: طاهر شوقي مؤمن، النظام القانوني للطائرات بدون طيار(الدرونز)، مجلة العلوم القانونية واالقتصادية، جامعة عين شمس، كلية القانون، المجلد ٥٨ ،العدد ٢(٢٠١٦)،ص ٣١٠.

[٢٠] أمين زرواطي، حروب خاسرة ضد "الدرونز".وإسرائيل تصنع طائرة صغيرة انتحارية،
https://www.france24.com/ar/20180809

[٢١] علي الذهب ،الطائرات دون طيار: التقنية والأثر العسكري والاستراتيجي،
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/05/190530074750193.html

[٢٢]-وداعا للعبوات الناسفة".. الطائرات المسيرة سلاح المستقبل للتنظيمات الإرهابية
https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2020/12/24-

[٢٣]كابير تانيجا،، الهند والإرهاب والطائرات المسييرة،
https://www.alkhaleej.ae/node/pdf/1189946/pdf.

[٢٤] ايهاب خليفة، من الاغتيال الى التفجير كيف حول الإرهابيون "الدرونز التجارية" لسلاح قاتل؟، https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/3003.

[٢٥] -كريستوفر ديكي، ت:عبد الرحمن الحسيني، بينما يستعد "داعش لإعادة انبعاثه الإرهابي، حاذروا من "أسراب" الطائرات المسيّرة،https://alghad.com.

[٢٦] المصدر نفسه.

*جهاز مكافحة الإرهاب العراقي (CTS) هومنظمة مستقلة شبه وزارية منفصلة عن وزارة الدفاع العراقية ووزارة الداخلية. تم إنشاؤها في الأصل من قبل الولايات المتحدة ، ولديها هيكل تنظيمي من ثلاث مستويات الذي يشمل مقرCTS ، وقيادة مكافحة الإرهاب، وثلاثة كتائب قوات العمليات الخاصة العراقية. وهي مشابه لمنظمة CTS هي في قلب الولايات المتحدة. ضمن ستراتيجية الشرق الأوسط التي تهدف إلى التطوير القدرة المحلية على محاربة المتمردين والإرهابيين.
موقع جهاز مكافحة الارهاب http://www.isof-iq.com/index.php/about.html

[27] - DAVID WITTY، The Iraqi Counter Terrorism Service، Center for Middle East Policy at Brookings،p6

[٢٨] قانون مكافحة الارهاب ، جريدة الوقائع العراقية ،العدد/٤٤٢٠، بغداد،٢٠١٦، ص٢-٣.

[٢٩] تقرير منظمة الامن والتعاون، الوقاية من الارهاب ومكافحة التطرف العنيف والرديكالية المؤديين اليه : مقاربة الشرطة المجتمعية، فينا،٢٠١٤، ص٢٣.
https://www.osce.org/files/f/documents/9/b/119499.pdf

[٣٠] علاء كاظم مسعود، فلسفة العنف والارهاب بين الشمولية والعولمة من حنة آرنت الى جان بودريار، مجلة الرك للفلسفة واللسانيات والعلوم االجتماعية العدد /٣٧، جامعة الكوت،٢٠٢٠، ص٣٠٤ (نفس الصفحة).

[٣١] قانون مكافحة الارهاب، جريدة الوقائع العراقية، العدد/٤٤٢٠، بغداد،٢٠١٦ ، ص٢.

[٣٢] مايكل نايتس و أليكس ميلو، افضل شيء بنته أمريكا في العراق: جهاز مكافحة الإرهاب في العراق والحرب الطويلة ضد التشدد، https://warontherocks.com/2017/07/the-best-thing
-america-built-in-iraq-iraqs-counter-terrorism-service-and-the-long-war-against-militancy/&prev=search&pto=aue

[٣٣] أسماء خالد جرجيس ، واقع الارهاب في العراق والتحديات المستقبلية بعد هزيمة داعش بمنظور جغرافي ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين ، العدد/٥٧، بغداد ،٢٠١٩. ص١٩٩.



([٣٤]) جهاد عودة ومحمد عبد العظيم الشيمي وايمن زكي، مدخل للظاهرة الارهابية في مصر والسعودية ، تجارب أستراتيجية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة ، ٢٠١٥، ص ٣٦٠ وما بعدها.

([٣٥]) علي زياد العلي،الأدوات الناجعة لمكافحة الإرهاب في العراق،
https://www.bayancenter.org/2018/07/4662/

([٣٦]) زيجمونت باومان، الازمنة السائلة والعيش في اللايقين، ت:حجاج ابو جبر، الشبكة العربية للابحاث والنشر، ط١، بيروت،٢٠١٧، ص٤٧.

([٣٧]) علاء كاظم مسعود، فلسفة العنف والارهاب بين الشمولية والعولمة من حنة آرنت الى جان بودريار، مجلة الرك للفلسفة واللسانيات والعلوم االجتماعية العدد /٣٧، جامعة الكوت،٢٠٢٠ ،ص٣٠٤.

([٣٨]) - أنس أحمد، دراسة تحليلية حول ظاهرة الإرهاب، https://firatn.com/?p=590.

([٣٩]) -نادية أحمد ظافر، "التحديات العراقية ما بعد داعش، نظرة مستقبلية"، بحث منشور بمجلة كلية القتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٧، ص٢٩.

([٤٠]) لونيسي علي، اليات مكافحة الارهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية، اطروحة دكتوراه (منشورة) مقدمة الى ،جامعة تيزي اوزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر، ٢٠١٢، ص٩٢.

([٤١]) حسن مظفر الرزو، الفضاء المعلوماتي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٠، ص٢٣-٥٥

دور العلوم الأمنية الريادية في مكافحة الإرهاب

نموذج تطويري مقترح لأكاديمية جهاز مكافحة الإرهاب

م. د. فادي حسن جابر

قسم العلوم المالية والمصرفية

كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة

المقدمة :

لا تزال المعضلة الأمنية تشغل بال الباحثين في مجال الدراسات الأمنية والاستراتيجية، وكذا الأفراد والدول. فالجميع لا يزال يبحث – على المستويين النظري والعملي – عن الطريقة المثلى التي تضمن الأمن والاستقرار في ظل ما يشهده العالم من انتشار للعديد من الظواهر الأمنية التي خرجت عن نطاق سيطرة الدول. فقد فرضت التحولات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة تهديدات جديدة اتسعت معها رقعة الظاهرة الأمنية التي عبرت الحدود القومية، وأضعفت قدرة الدول على التعامل معها، فلم تعد التهديدات الأمنية ذات طبيعة خارجية بل أصبحت الدول تواجه تهديدات داخلية أكثر من التهديدات الخارجية بسبب العولمة وتداعياتها السلبية. وقد فرضت هذه التحولات الجديدة إعادة النظر في مفهوم الأمن، نتيجة لتزايد نطاق التهديدات التي شكلت خطراً على حياة الأفراد والسكان مثل الحروب الأهلية، والفقر، والبطالة، والمرض، والانتهاكات اليومية لحقوق الفرد الذي لم يعد آمناً حتى في دولته. ففي عالم العولمة أصبح الأمن يعني أكثر فأكثر ليس ضمان استقرار مؤسسات الدولة بقدر ما هو المحافظة على التجانس المجتمعي للدولة وضمان أمن مواطنيها باعتبارهم المتأثرين الأوائل بالانعكاسات السلبية للعولمة.

وإذا كان المفهوم التقليدي للأمن اتخذ من الدولة كمرجعية له في وضع المقاربات الأمنية، فإنّ هذه التحديات الأمنية الجديدة أحدثت تحولاً في المضامين والمفاهيم. فقد تجلى للباحثين في الدراسات الأمنية قصور المقاربات الأمنية القائمة على الدولة كمرجعية للدراسات الأمنية، وبذلك سعو إلى بناء مقاربة جديدة للأمن تتخذ من الفرد وحدة للتحليل عوضاً عن الدولة. وعليه أدت هذه النظرة الجديدة للمعضلة الأمنية إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن، وأصبح ينظر إلى الأمن كمفهوم واسع يمس ويتأثر بكافة القطاعات العسكرية منها والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. ومن هنا حدث تجاوز للمفهوم التقليدي للأمن، وبدأ الحديث خلال العقود الأخيرة عن مقاربة جديدة للأمن، وهي مقاربة الأمن الإنساني الذي يهدف إلى تحقيق فعال لأمن الفرد، والدولة، والأمن والسلم الدوليين.

تعد المعضلة الأمنية أحد الظواهر السياسية التي تخضع لقانون التغير والتفاعل المتبادل مع غيرها من الظواهر.

ورغم كثرة الدراسات التي عالجت الظاهرة، لا يزال مفهوم الأمن يثير اهتمام الباحثين في المسائل الأمنية، ولا يزال الخلاف مستمراً بشأن المرجعية ووحدة التحليل التي تنطلق منها المقاربات الأمنية، على الرغم من الإجماع حول أهمية وضرورة الاهتمام بالمسألة الأمنية بشكل عام. وتحديداً فإنه حينما نبحث في المعضلة الأمنية نجد أنّ هناك أربعة إشكاليات.



١-طبيعة اللا أمن التي يمكن أن نعرف من خلالها مصدر التهديد وبالتالي العمل على احتواءه.
٢-المرجعية المعتمدة للتحليل (هل هي الدولة أم الفرد أم المجتمع).
٣-مسؤولية ضمان الأمن والمقصود بها الجهة المسئولة عن السياسات الأمنية.
٤-وسائل ضمان الأمن وهي الآليات التي توضع لاحتواء التهديد.

وتبعا لهذه الإشكاليات فإنّ النقاشات النظرية في العلاقات الدولية منذ الثمانينات تركزت في ثلاث مداخل أو مقاربات فكرية؛ المقاربة الأولى وهي المقاربة التقليدية للأمن، والمقاربة الثانية – كانت توسيع للمقاربة لأولى – وهي مقاربةالتوسيع في مفهوم الأمن، والمقاربة الأخيرة وهي مقاربة التيار النقدي. فالمقاربة الأولى اهتمت بالمفهوم التقليدي للأمن، وانحصرت أفكارها في تيار المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، وحصرت هذه المقاربة تفسير مفهوم الأمن في الأمن القومي والقوة العسكرية، أي بمعني أنّها فسرت الأمن على أنه مسألة تخص الدولة وأمنها القومي. أما المقاربة الهادفة للتوسيع في مفهوم الأمن فظهرت في فترة من الثمانينات والتسعينات من خلال أطروحات المدرسة الواقعية الجديدة، بهدف إعادة النظر في حصر الأمن في الإطار العسكري ، وأكدت على ضرورة توسيعه وتعميقه، وما ميزها أنها قامت بتوسيع قائمة التهديدات إلى المجالات غير العسكرية للدولة من وحدات غير الدولة، إلا أن تفسيرها للأمن ظل – على غرار المقاربة التقليدية – في الدولة وأمنها القومي الموسع. وفي المقابل فإن مقاربة النظرية النقدية طورت مفهوم الأمن، واقترحت أن يكون موضوع الأمن في الفرد والجماعة وليس الدولة، مشكلة بذلك قطيعة تصورية مع المفهوم الواقعي للأمن، وبالتالي حدث تحول هام في المفهوم، إذ أصبح الأمن يفسر بأنه ليس ذلك الخطر المباشر للدولة بل ما يشكله من إعاقة لتحرير الفرد، والجماعة، والدولة

المبحث الأول:
منهجية البحث

التحولات المفهومية للأمن وتطور البيئات الأمنية خصوصاً في الوقت المعاصر وكذا بروز أهمِّية الاستفادة من المناهج والمعرفة العلمية وإسقاطها على القطاع الأمني أسهم في تطور العلوم الأمنية، حيث تتجلى في الدلالات التالية:

- وجود كم متزايد ومتواصل حول البحوث الامنية وإنشاء مراكز البحث والتعليم الأكاديمي المتخصص في مختلف قطاعات الأمن.
- وجود النظريات ومقاربات مفسرة للظاهرة الامنية على غرار النظريات التقليدية للعلاقات الدولية كالواقعية والمثالية والنظريات الحديثة مثل البنائية والنقدية الاجتماعية ومقاربات الأمننة والأمن الشامل.
- وجود مدارس فكرية للدراسات الأمنية على غرار مدرسة كوبنهاجن ومدرسة ابرسويث و مدرسة باريس
- التدخلات العلمية مع بقية الحقول العلمية وفي مقدمتها العلوم السياسية والعسكرية.

وبناءً على ما سبق يظهر المعنى العام للأمن المتمثل في غياب التهديد وتقويض المصالح الحيوية للوجود الحياتي ضمن البيئة المحيطة بالدولة والمجتمع والفرد.

إنّ العلوم الأمنية تخصص متعدد يتطلب من الباحثين في ميدانها الدراية بالفروع الاجتماعية الأخرى وطرق التحليل العلمي وتوظيف المقاربات المختلفة من أجل التشخيص المناسب



للمشاكل والمعالجة الجيدة لقضايا الأمن المختلفة حيث شهدت العلوم الأمنية تطورات نتيجة جهود مجموعة من الباحثين أدّت لتلك التطورات إلى امتداد حقل دراسات الأمن من مسائل أمن الدولة والحروب التقليدية إلى الاهتمامات الاقتصادية والايديولوجية والسياسية والثقافية والبيئية والمجتمعية.

اولاً: مشكلة البحث: ان البيئة الدولية وفي كافة المجالات سواء كانت مكافحة الإرهابية او الارهاب نفسة في حالة تغيير وتطوير وتعزيز واتباع أساليب يستوجب معرفتها و مواكبتها لمعرفة كيفية مواجهتها لذا جاءت الدراسة في تسليط الضوء على اهم العلوم الأمنية الريادية من خلال البرامج التدريسية والتدريبية التي تقدم للمساعدة في تعزيز إمكانيات مواجهة الإرهاب.

ثانياً أهمية البحث

توضح أهمية البحث النقاط في أدناه

١- تسعى الدراسة الى تحديد اهم العلوم الأمنية الريادية لمكافحة الاهاب بالعراق.
٢- تسعى الدراسة الى وضع نموذج تطوير يساهم في تقديم برامج لعلوم امنية ريادية.
٣- تسعى الدراسة الى عرض مجموعة من تجارب الدول في استخدامها للعلوم الأمنية في جامعها وأكاديمياتها الأمنية.

ثالثاً: اهداف البحث

١- يهدف البحث الى بيان كيف يمكن تطبيق العلوم الأمنية الريادية .
٢- يهدف الى توضيح كيفية مواكبه الدول في مجال مكافحة الإرهاب باستخدام برامج العلوم الريادية.
٣- يهدف البحث الى تسلط الضوء على بناء واليات تطبيق نموذج تطويري يساعد على تعزيز وتعزيز الأداء بما ينسجم مع التطوير المستدام لأكاديمية مكافحة الإرهاب.

رابعاً: افتراض البحث

ان الافتراض الذي يعتمد عليه البحث هو هل العلوم الأمنية الريادية يمكن ان تساهم في تعزيز الأداء للمتدربين في اكاديمية جهاز مكافحة الإرهاب ، كذلك يفترض الدراسة ان مواكبة التطورات العلمية المهنية لمكافحة الارهاب عن طريق برامج امنية حديثة تنسجم مع واقع البيئة العراقية في مكافحة الإرهاب .

خامساً: منهج البحث العلمي التطبيقي

يعتمد البحث على المنهج النظري التطبيقي من خلال طرح نموذج تطبيقي عملي بالاستناد الى الدراسات العلمية والتجارب الدولية في مجال الدراسة ، اذ النموذج قابل للتطبيق علمياً ويتوافق عملياً مع مضمار الدراسة ومجالها.

المبحث الثاني

الجانب النظري

اولاً: ما هي العلوم الأمنية

للوهلة الأولى يتبادر للذهن التعريف الأدبي كون المصطلح مكون من شقين هما العلوم وهي جمع علم، والثانية الأمنية وهي توصيف لكلمة الأمن. حيث يُقصد بالعلوم مجمل المعارف المُنَسَّقَة التي تنشأ عن الملاحظة والدراسة والتجريب والتي تتم بهدف تعريف طبيعة وأصول الظواهر المدروسة. ويقوم العلم على ما تنتجه البحوث العلمية التي تُعَرَّف على أنَّها استقصاء منظم للكشف عن حقائق وعلاقات الأشياء من أجل تطوير الواقع الممارس لها فعلاً أو تعديلاً.



ويقصد بالأمن لُغَةً الطمأنينة وزوال الخوف، أمّا اصطلاحاً فمن أحد التعاريف تعريف باري بوزان - Barry Buzan أنّه "العمل على التحرر من التهديد وفي سياق النظام الدولي يعني قدرة المجتمعات والدول على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير المعادية."

والأمن يَشْمَلْ الجوانب العسكرية وغير العسكرية، وذلك على اعتبار التهديدات الأمنية متعدد المداخل حيث تطور مفهوم الأمن من المفهوم التقليدي إلى المفهوم الموسع وتعمق منه النطاق الفردي وصولاً إلى المستوى العالمي.

وعليه فالعلوم الأمنية "هي العلوم التي تدرس الظاهرة الأمنية وفقاً لأسس علمية ومناهج كمِّيَّة وكفيَّة وأدوات التحليل المختلفة في العلوم الاجتماعية، مستعينة بأدوات البحث والتحقيق القائمة على الأسس العلمية الطبيعية."

وعليه تشمل العلوم الأمنية فُروعاً عِدَّة من فروع الأمن المباشر التي تتجلى في مختلف العلوم الشرطية وتأمين الممتلكات، إلى فروع دراسات الأمن القومي والأمن الدولي ودراسات النزاع والسلم ودراسات الأمن الإنساني.

ثانياً : الظاهرة الأمنية

تعريف فريدريك هارتمان Fredrich Hartman: "الأمن هو محصلة المصالح القومية الحيوية للدولة"

ويعتبر هذا التعريف أكثر مرونة، لشموله على المصالح الوطنية والحيوية معاً، في محصلة لتفاعلهما لِتُكَوِّنْ أمن الدولة، ودون تحديد لها إذ هي من المتغيرات الدائمة، وقد تختلف من موقع لآخر، أو من عصر لآخر كذلك. كما أنه لم يشر إلى القوة العسكرية، باعتبار المصلحة الدفاعية أحد المصالح الوطنية الحيوية.

تعريف دائرة المعارف البريطانية الأمن يعني "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية".

ومن وجهة نظر هنري كسينجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق يعني أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء.

ولعل من أبرز ما كتب عن "الأمن" هو ما أوضحه "روبرت مكنمارا" وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد المفكرين الاستراتيجيين البارزين في كتابه "جوهر الأمن".. حيث قال: "إن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة". واستطرد قائلاً: "إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها؛ لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل".

تعريف لورنس كروز، و ج. ناى Lawrence Kranse, J. Nye: "الأمن هو غياب التهديد بالحرمان الشديد، من الرفاهية الاقتصادية"

تعريف هولسن، ج ويلبوك J. Holsen, J. Waelboeck: "الأمن هو الأهداف، التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلال السياسات والبرامج، والعمل على توسيع نفوذها في الخارج، أو محاولة التأثير على سلوك الدول الأخرى أو تغييره".



تعريف روبرت ماكنمارا Robert Monomara: "الأمن عبارة عن التنمية. ومن دون التنمية لا يمكن أن يوجد أمن. وأن الدول التي لا تنمو في الواقع، لا يمكن، ببساطة، أن تظل آمنة"

عبّر ماكنمارا - بتعريفه هذا عن مفهومه للأمن الوطني، بكلمة واحدة شاملة، هي "التنمية". حيث تشمل تلك الكلمة أبعاداً كثيرة، فهي تنمية عسكرية واقتصادية واجتماعية، تنمية للموارد والقوى المختلفة، تنمية للدولة والمجتمع، تنمية للعلاقات الخارجية والسياسة الداخلية. كما أنه لفت النظر إلى أن التنمية تعني في مضمونها، أيضاً، استمرار الحياة، وهو ما كان يؤكد عليه الآخرون ويخصونه بالتعريف. وربط ماكنمارا بين التنمية والقدرة على النمو والأمان.
تعريف مركز الدراسات الإستراتيجية، للقوات المسلحة المصرية "الأمن القومي عملية محلية مركبة. تحدد قدرة الدولة على تنمية إمكاناتها، وحماية قدراتها، على كافة المستويات، وفي شتى المجالات، من الأخطار الداخلية والخارجية. وذلك من خلال كافة الوسائل المتاحة، والسياسات الموضوعة، بهدف تطوير نواحي القوة، وتطويق جوانب الضعف، في الكيان السياسي والاجتماعي للدولة، في إطار فلسفة قومية شاملة تأخذ في اعتبارها كل المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية".

ومع أن هذا التعريف حاول الجمع، بين معظم التعريفات المعروفة، والوصول إلى تعريف شامل، إلا أنه كان أكثر تركيزاً على الناحية السياسية والاجتماعية، التي تستلزم الحماية. وهي إشارة للبعد العسكري، أيضاً، تاركاً باقي أبعاد الأمن بلا تحديد.

تعريف الأمير حسن بن طلال ولى عهد الأردن (السابق) "للأمن الوطني مفهومان. أحدهما ضيق، يقتصر على حماية التراب الوطني، وكيان الدولة، ومواردها من الأخطار الخارجية. والثاني أوسع، يمتد من الجبهة الداخلية، وحماية هوية المجتمع وقيمه، ويؤمّن المواطن ضد الخوف والفاقة، ويضمن له حدا أدنى من الرفاهية والمشاركة السياسية".
ويضع هذا التعريف للأمن الوطني حدان. الأدنى، ذو صبغة عسكرية سياسية، للدفاع عن كيان الدولة ضد العدائيات الخارجية. والأوسع، يدخل الجبهة الداخلية ضمن المفهوم، فهي دائرة أمنية.

فالأمن الوطني هو ذلك الذي يتعلق بقدرة الدولة على حماية أراضيها وشعبها ومصالحها وعقائدها وثقافتها واقتصادها من أي عدوان خارجي بالإضافة إلى قدرتها على التصدي لكل المشاكل الداخلية والعمل على حلها واتباع سياسة متوازنة تمنع الاستقطاب وتزيد من وحدة الكلمة وتجذير الولاء والانتماء للوطن والقيادة

إن التطور التاريخي والمادي والتقني والثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي والعسكري قد وسع من مفهوم الأمن الوطني لكي يشمل كل تلك الفعاليات وغيرها لأن كل واحد منها أصبح جزءاً لا يتجزأ من العناصر الأخرى وهذا يعني ان الأمن الروحي والأمن الغذائي والأمن المائي من أهم مقومات الأمن الوطني خصوصاً في عصر أصبح يشهد متغيرات كثيرة كسرت الأعراف السائدة في التعامل مع الدول والمجتمعات حيث أصبح الحصار والمقاطعة والاحتكار والتدخل المباشر والبحث عن الأعذار والمبررات لممارسة الضغوط بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والأدوية والمخرجات الصناعية الأخرى بصورة مبرمجة وفي أحيان كثيرة غير مبررة .

ومن التعريفات الحديثة الأكثر شمولية للأمن القومي انها حالة من الاستقرار تتمتع بها الدولة والنظام الحاكم، بحيث يمكن تحقيق النمو والتطور والبقاء لهذه الدولة جملة المبادئ والقيم النظرية والأهداف الوظيفية والسياسات العملية المتعلقة بتأمين وجود الدولة، وسلامة أركانها، ومقومات استمرارها واستقرارها، وتلبية احتياجاتها، وضمان قيمها ومصالحها الحيوية، وحمايتها من الأخطار القائمة والمحتملة داخليا وخارجيا مع مراعاة متغيرات البنية الداخلية والإقليمية والدولية.

ونظرا لتعدد أبعاد الأمن القومي في العصر الحديث وتعدد الجهات والقطاعات التي تهتم وتتأثر بما يتعلق بالأمن القومي ظهرت الكتابات التي تعنى بتبسيط وشرح معنى الأمن القومي مثل:

- الأمن العسكري: استشعار الخطر المسلح وتنمية القدرات الدفاعية وقراءة مستقبلية لنوايا الدول الأخرى
- الأمن السياسي: الاستقرار السياسي للدولة.
- الأمن الاقتصادي: حماية الثروات والموارد المالية والتنمية
- الأمن الاجتماعي: الشعور بالأمان والتعايش السلمي بين جميع مكونات الدولة من خلال قبول الطرف الاخر واحترام العادات والتقاليد للمكونات الاخرى بغض النظر عن العرق او الدين أو ألمذهب او الهوية.

يُعالج الموضوع الأمني غالباً الظواهر الأمنية في المجالات المختلفة، ورغم أنّ العلوم الأمنية تُصنَّف ضمن العلوم الاجتماعية التي تعالج الظواهر الاجتماعية، حيث تتميز الظاهرة الأمنية بما يلي:

- ظاهرة غير ملموسة وصعبة التحديد بشكل دقيق.
- تشكل إطاراً معرفياً متكاملاً يجسد واقع المحيط الاجتماعي المنتج لصوره وأشكاله.
- منتظمة ومترابطة بعيدة عن العشوائية مع بعضها البعض تجمعها مبادئ عامة واحدة.
- ظاهرة متداخلة ومتشابكة مع ظواهر أُخرى في مجالات أُخرى.
- مختلفة من حيث مناهج دراستها ونظريتها المفسرة لها بسبب امتدادات الظاهرة الأمنية في مختلف مجالات الظواهر الاجتماعية ومستويتها.

ثانياً: العلوم الأمنية في مكافحة الإرهاب (نماذج دولية)

لقد أدت العلوم الأمنية دوراً بارزاً في مكافحة الإرهاب في العديد من الدول على مستوى العالم من خلال الجامعات والكليات الأمنية التي نجحت في اعداد الكوادر المتدربة التي قدمت الكثير من المساهمات في سبيل مكافحة الإرهاب وباستخدام العديد من الأساليب العلمية الحديثة ولتوضيح ذلك سوف نذكر مجموعة من التجارب الرائدة في مجال العلوم الأمنية في عدد من الدول ومنها:-

١- جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية هي منظمة عربية ذات شخصية اعتبارية تتمتع بصفة دبلوماسية، أنشئت عام ١٩٧٨ ميلادية، ومقرها في العاصمة السعودية الرياض، وهي الجهاز العلمي لمجلس وزراء الداخلية العرب، تعنى بالتعليم العالي والبحث العلمي والتدريب في المجالات الأمنية والميادين ذات العلاقة. وقد بدأت نشاطها العلمي عام ١٩٨٠م في إطار سعيها نحو تحقيق تكامل الجهود العربية الأمنية تحت مظلة جامعة الدول العربية؛ حتى برزت إلى حيز الوجود صرحًا عربيًا علميًا أمنيًا يخدم جميع الأجهزة المرتبطة بوزارات الداخلية والشؤون الاجتماعية والعمل والعدل



والمؤسسات المجتمعية في الدول العربية في سبيل وقاية المجتمع العربي من الجريمة والانحراف، منطلقة من منهج علمي جعلها في مصاف المؤسسات والجامعات العريقة، بل تنفرد بميدانها الأمني الذي تكرس فيه الجهود لينعم المجتمع العربي بالأمن والأمان والاطمئنان انطلاقًا من أن الأمن هو الركيزة الأساسية لحماية المكتسبات التنموية والحضارية وتحقيق النهضة الشاملة. وتقوم رسالة الجامعة على الارتقاء بالعلوم الأمنية فكرًا ومنهجًا بما يسهم في تطوير أداء أجهزة الأمن والعدالة الجنائية من منطلق المفهوم الشامل للأمن بهدي من الشريعة الإسلامية، ووضع الإستراتيجيات لاستشراف التحديات والمهددات الأمنية ومعالجتها بأسلوب علمي. كما تقوم الجامعة بتنفيذ الجانب العلمي من الإستراتيجيات والخطط الأمنية العربية التي يقرها مجلس وزراء الداخلية العرب من خلال كلياتها العلمية وما تنظمه من المؤتمرات والملتقيات والندوات والمحاضرات والدورات التدريبية والمخبرية، والمعارض الإعلامية والأمنية التي يحددها برنامج عملها السنوي. فيما تتمثل رؤية الجامعة في تحقيق الريادة في العلوم الأمنية والدراسات الإستراتيجية لبلوغ مستوى علمي متميز عربيًا وعالميًا.

التكوين الأكاديمي

١- كلية علوم الجريمة
٢- كلية العلوم الإستراتيجية
٣- كلية علوم الأدلة الجنائية
٤- مركز التدريب
٥- كلية العدالة الجنائية
٦- كلية العلوم الاجتماعية
٧- كلية العلوم الإدارية
٨- كلية أمن الحاسب والمعلومات
٩- مركز الدراسات والبحوث
١٠-مركز تقنية المعلومات
١١-مركز الأزمات وتدريب القيادات العليا
١٢-الجمعية العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي

٢- مركز الملك عبد الله الثاني لتدريب العلميات الخاصة : أدت التطورات التي حدثت في السنوات الأخيرة ولا سيما في الشرق الأوسط ، إلى زيادة الحاجة إلى برامج تدريب العمليات الخاصة المصممة بشكل أكبر والتي تتطور مع تطور التهديد. وقد سعى الأردن إلى المساهمة في هذا الطلب الإقليمي والدولي من خلال إنشاء مركز الملك عبد الله الثاني لتدريب العمليات الخاصة (KASOTC). منشأة تدريب على أحدث طراز في عمان ، تجمع بين أحدث هياكل التدريب والدعم ، وخبراء متخصصين وموظفي دعم مؤهلين تأهيلاً عالياً ، وتكنولوجيا متقدمة متكاملة.

يقدم هذا المركز الفريد من نوعه تدريبات حديثة في مجال مكافحة الإرهاب والعمليات الخاصة وتكتيكات الحرب غير النظامية وتقنياتها وإجراءاتها منذ عام ٢٠٠٩. تقدم KASOTC دورات تدريبية مخصصة تلبي الاحتياجات العسكرية والمدنية على حد سواء ، وكذلك دعم تدريبي للعملاء من جميع أنحاء العالم وفقًا لاحتياجات برنامج التدريب الخاص بهم.



إن مجموعات المهارات العالمية والشاملة في التخطيط الاستراتيجي ، والذكاء التنافسي ، وبناء الفريق ، وتطوير القائد ، وتطبيق المعايير ، والابتكار ليست سوى عدد قليل من مجموعات المهارات المتقدمة التي يستخدمها الجيش ؛ المهارات والمنهجيات التي يمكن لـ KASOTC ترجمتها إلى السياق الذي يخلق أكبر قيمة لأي منظمة. تقدم KASOTC دورات تدريبية مصممة خصيصًا لتلبية الاحتياجات العسكرية وإنفاذ القانون والاحتياجات المدنية ، أو دعم التدريب للعملاء من خلال برامج التدريب الخاصة بهم .منذ الافتتاح الكبير في مايو ٢٠٠٩ ، نفذت KASOTC ودعمت آلاف البرامج التدريبية حول مجموعة متنوعة من الموضوعات للعملاء الراضين من جميع أنحاء العالم .ببساطة ، إذا كانت وحدات العمليات الخاصة هي رأس الرمح ، فإن KASOTC هي أداة الشحذ التي تعمل على شحذها.

٣- جامعة الدفاع الوطني التركية

تأسست جامعة الدفاع الوطني التركية بموجب المرسوم بقانون رقم ٦٦٩ بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠١٦ بعنوان "اتخاذ الاحتياطات في حالة الطوارئ وتأسيس جامعة الدفاع الوطني وبعض التعديلات الأخرى". مع نفس المرسوم بقانون ، تم إلغاء قانون الكليات الحربية وأغلقت كليات الحرب والمدارس الثانوية العسكرية والمدارس الإعدادية لضباط الصف. البروفيسور إرهان أفيونكو، دكتوراه. تم تعيينه رئيسًا لجامعة الدفاع الوطني التركية ، بأمر رئاسي رقم ٩٧/٢٠١٦ وتاريخ ٤ أكتوبر ٢٠١٦.صدر القانون رقم ٦٧٥٦ بعنوان "إصدار المرسوم بقانون تحت عنوان اتخاذ الاحتياطات في حالة الطوارئ وتأسيس جامعة الدفاع الوطني وبعض التعديلات الأخرى" المرسوم بقانون رقم ٦٦٩ في ٩ نوفمبر ٢٠١٦.أنشأ قرار مجلس الوزراء رقم ٩٥٢٢/٢٠١٦ بتاريخ ١٤ نوفمبر ٢٠١٦ الوحدات الأكاديمية لجامعة الدفاع الوطني التركية (TNDU) على النحو التالي:

أ) الأكاديمية العسكرية والأكاديمية البحرية وأكاديمية القوات الجوية التابعة لمديرية TNDU.

ب) مدرسة المعالي المهنية لضباط الصف في الجيش ، ومدرسة ضابط البحرية المهنية الثانوية ، ومدرسة الهواء NCO المهنية ، ومدرسة Band NCO المهنية HE التابعة لمديرية TNDU .

ج) الكلية الحربية للجيش، والكلية الحربية البحرية، والكلية الحربية الجوية، والكلية الحربية المشتركة ، ومعهد أتاتورك للدراسات الاستراتيجية ، ومعهد ألبارسان لعلوم الدفاع ، ومعهد باربارس للعلوم والهندسة البحرية ، ومعهد هزارفين للملاحة الجوية وتكنولوجيا الفضاء ، ومعهد الدفاع والأمن الوطني ، و معهد الفاتح للتاريخ العسكري تابع لمديرية TNDU.تم افتتاح معهد الفاتح للتاريخ العسكري ومعهد الدفاع والأمن الوطني مع إنشاء TNDU في عام ٢٠١٦.

- Atatürk Institute of Strategic Studies
- Alparslan Defence Sciences Institute
- Barbaros Naval Science and Engineering Institute
- Hezarfen Aeronautics and Space Technologies Institute
- Fatih Institute of Military History



٤- جامعة الاستخبارات الوطنية (NIU) في الولايات المتحدة الامريكية ، التي كانت تُعرف سابقًا باسم كلية الاستخبارات الوطنية للدفاع وكلية الاستخبارات العسكرية المشتركة قبل تأسيس الجامعة، هي جامعة بحثية مستأجرة فيدرالية في بيثيسدا بولاية ماريلاند . هذه الجامعة هي مؤسسة مجتمع الاستخبارات الأمريكية (IC) للتعليم العالي في مجالات الدراسة المركزية لمهنة الاستخبارات والأمن القومي. تمنح جامعة NIU شهادات الدرجات الجامعية والدراسات العليا وشهادات الدراسات العليا والزمالات البحثية لإعداد الموظفين للمناصب العليا في IC ومؤسسة الأمن القومي الأوسع نطاقًا. منذ عام ١٩٦٣ ، التحق أكثر من ٨٠,٠٠٠ طالب عسكري ومدني بالجامعة. يقع الحرم الرئيسي لجامعة NIU في مقر وكالة الاستخبارات الدفاعية في واشنطن العاصمة، ويقع الآن في حرم مجتمع الاستخبارات بيثيسدا (ICC-B) مع أربعة مواقع إضافية حول العالم. تقع مكتبة جون تي هيوز في الجامعة في ICC-B. NIU هي الجامعة الوحيدة في الولايات المتحدة حيث يمكن للطلاب الدراسة وإكمال البحث على مستوى المعلومات السرية العليا.

تؤكد برامج جامعة الاستخبارات الوطنية متعددة التخصصات على التعليم من خلال الأبحاث العلمية والتطبيقية المصممة لمساعدة ضباط المخابرات الأمريكية على فهم أفضل للمجموعة المتنوعة من التهديدات والفرص الجيوسياسية والاستراتيجية والتكنولوجية التي تؤثر على الاستخبارات والأمن القومي. تم تنظيم الجامعة في وحدتين أكاديميتين منفصلتين: كلية الذكاء الإستراتيجي وكلية أوتينجر للعلوم والتكنولوجيا . مجتمعة، تغطي الكليات مجموعة متنوعة ومتطورة من قضايا الشؤون الدولية والتهديدات والقدرات العدائية، من النزاعات الثقافية والدينية إلى انتشار أسلحة الدمار الشامل وتهديدات الأمن السيبراني والإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية وغيرها.

تعد جامعة NIU ، وهي جامعة صغيرة غير مقيمة، مستأجرة من قِبل الكونجرس وتمول من القطاع العام، لكن مع القبول مقتصرة فقط على ضباط المخابرات الأمريكية الحاليين الحاصلين على تصريح من " المعلومات السرية العليا ". القبول انتقائي للغاية، ولكن يتم دفع الرسوم الدراسية من قبل حكومة الولايات المتحدة .

- College of Strategic Intelligence
- School of Science and Technology Intelligence

ثالثاً: البرامج الأمنية الريادية

ان البحث وبعد الاطلاع على الدراسات السابقة وتجارب الدول فان البرامج الأمنية الريادية متنوعة ومختلفة ويحدد الباحث مجموعة أولية من هذه البرامج والتي يمكن ان تتطور وتعزز وهي في ادناه:

١- التفكير النقدي

الترياق هو التفكير الناقد ولعل البعض يعتقد من الاسم أنه مبني على فكرة أن أنتقد الآخر فأدقق في عيوبه لأظهرها بل هو مؤسس على أن أبني رأيي أو حكمي أو قراري بناء على حقائق واضحة أو معلومات صحيحة وليس بناء على افتراض أو تحيز أو حكم مسبق وهي تعني كذلك أن أتقبل أن أسأل «بضم الهمزة»، من الآخرين كما يحق لي أن أسأل. ولكي أتمكن من ذلك عليَّ أن أكتسب مهارات التفكير الناقد المبنية على خمس مهارات أساسية وهي مهارة التحليل، ومهارة الاستقراء، ومهارة الاستدلال، ومهارة الاستنتاج، ومهارة التقييم، وتحت كل

منها قدرات يجب أن أتمكن منها لكي أمتلك هذه المهارات، ودعونا نعدْ للحالات الأربع في المقال السابق ونرى نتائج تطبيق ذلك.
إذا امتزج التعليم بتطوير المدربيين على التفكير الناقد مع وجود ثقافة وإيمان راسخ سيصعب على أي أحد أن يعبث بالعقول وتجنيدهم بسهولة لتدمير مجتمعنا، سنكون قد زرعنا مضاداً طبيعياً في داخل عقل وذهنية وشخصية أي منهم يقتل فيروسات التطرف والتعميم والتحيز والشخصنة والتزمت والتبعيات المطلقة العمياء لأي مرجع كان.
بدون تعلم مفاهيم التفكير النقدي والتدرب على اكتساب مهارته واعتبار ذلك أحد أهم مخرجات التعليم بدون ذلك سنكون قد خرجنا في أحسن الأحوال أجهزة كمبيوتر أقصى ما تستطيع أن تفعله هو القدرة المتقدمة على استرجاع المعلومة وليس توظيفها في الحياة واتخاذ القرارات والأمور وتطوير الأوطان.
من أهم مميزات تبني مفاهيم التفكير الناقد أنها تخرج لك عقول حكيمة راشدة حتى وإن لم تمتلك المعلومة والثقافة الكافية، لأنها تؤسس لتبني مرتبة متقدمة من التفكير في مجتمعاتنا باتجاه الإبداع وهو أحد أعمدة المجتمعات المتقدمة.
الكثيرون يعتبرون أن التفكير الناقد بدأ عام ١٩٩٠ عندما اجتمع نحو «٤٦» خبيراً يمثلون مجموعة من الباحثين من مختلف الحقول في إحدى الجامعات الأمريكية ليضعوا تصوراً واضحاً له ولكن شرارته الأولى انطلقت من البخاري ومسلم في تنقيحهما للأحاديث النبوية والمنهج الذي اتبعاه في ذلك. المفاهيم البكر للتفكير الناقد وروحه ليست بعيدة عنا وعن ثقافتنا بل هي من صميمه ولكننا نحن من انحرف عنها فطورها غيرنا وأصبحنا نحن من يتخبط في مستنقع آسن من الأفكار النتنة وغيرنا من يتمتع بالاستقرار والتطور.

٢- السلوك الريادي

يتحدد السلوك الريادي من خلال مكوناته الأربعة في ادناه وهي:

أ- الثقافة الريادية: تعبر الثقافة التنظيمية عن نظام القيم المشترك، أي الاعمال والمبادئ المهمة في المنظمة، والاعتقادات: أي كيف تعمل الأشياء التي تصيغ الهيكل التنظيمي، وتتضمن تحمل المخاطرة، وتعزيز السلوك الريادي، وتركز على مسح بيئة المنظمة : الفرص والتهديدات، ونقا القوة والضعف في المنظمة.

ب- القيادة الريادية: تعني قابلية الريادي على التوقع والتصور والحفاظ على المرونة والتفكير استراتيجيا وتحديد التغيرات التي تخلق المستقبل، وتعتمد على استقطاب وجذب وتنسيق الموارد وتوجيهها الاستخدام الافضل نحو تحقيق الاهداف.

ت- العقل الريادي: اتجاه النمو الذي يروج من خلال تعزيز المرونة والخلق والابداع المستمر والتجديد، وحتى في ظروف عدم التأكد بوسع ارد ذوي العقل الريادي تشخيص واستغلال الفرص كونهم يمتلكون القدرات المعرفية.

ث- الابداع: ويعني التجديد بوصفه إعادة تشكيل أو إعادة عمل الافكار الجديدة الاستحداث شيء جديد، ويتم التوصل إلى حل خالصة لمشكلة ما، أو إلى فكرة جديدة وتطبيقها، وإن الابداع هو الجزء الملموس المرتبط بالتنفيذ أو التحويل من الفكرة إلى واقع.

٣-تكنولوجيا الامن:

وهو واحد من اهم البرامج لتدريبية الحديثة التي تعتمد بشكل كبيرة على الانتقائية في اختيار المتدربين في هكذا برامج لزيادة القدرات والامكانيات والقابليات في استخدام التكنولوجيا



الحديثة في علاج الكثير من المشاكل والأزمات ،لذا تعتبر الكثير من المراكز الفكرية في الوقت الحالي اعتماد هكذا نوع من البرامج التدريبية والذي يتسم في السرية في استخدام برامجه المتاحة.

المبحث الثالث

الجانب التطبيقي

اولاً: ما هو النموذج التطويري المقترح

يعتمد على فريق عمل متخصص يعقد ورشات عمل منمة لاختيار افضل البرامج الريادية ي مجالات مكافحة الإرهاب لغرض اضافتها الى البرامج التدريبية اتعليمية في اكاديمية مكافحة الإرهاب العراق وهذا البرامج الريادية للعلوم الأمنية تطبق وفق اختيارات انتقائية دقيقه لانها تشكل برامج إضافية ذات قيمة معرفية ومحتوى تعليمي وتدريبي ريادي ، ويتكون النموذج التطويري من خمس خطوات موضوع في الشكل (١) ولكل خطوة في لون مميز وهذه الخطوات هي

الخطوة الأولى: اختيار فريق العمل التطويري للنموذج المقترح

الخطوة الثانية: اختيار البرنامج

الخطوة الثالثة: تصميم البرنامج واختيار الأساليب والإجراءات وتقييم واختبار البرنامج كنموذج اولي.

الخطوة الرابعة: تطبيق البرامج بشكل اولي وانتقائي محدد

الخطوة الخامسة: تعزيز وتطوير البرنامج وفق التغذية العكسية للخطوات السابقة

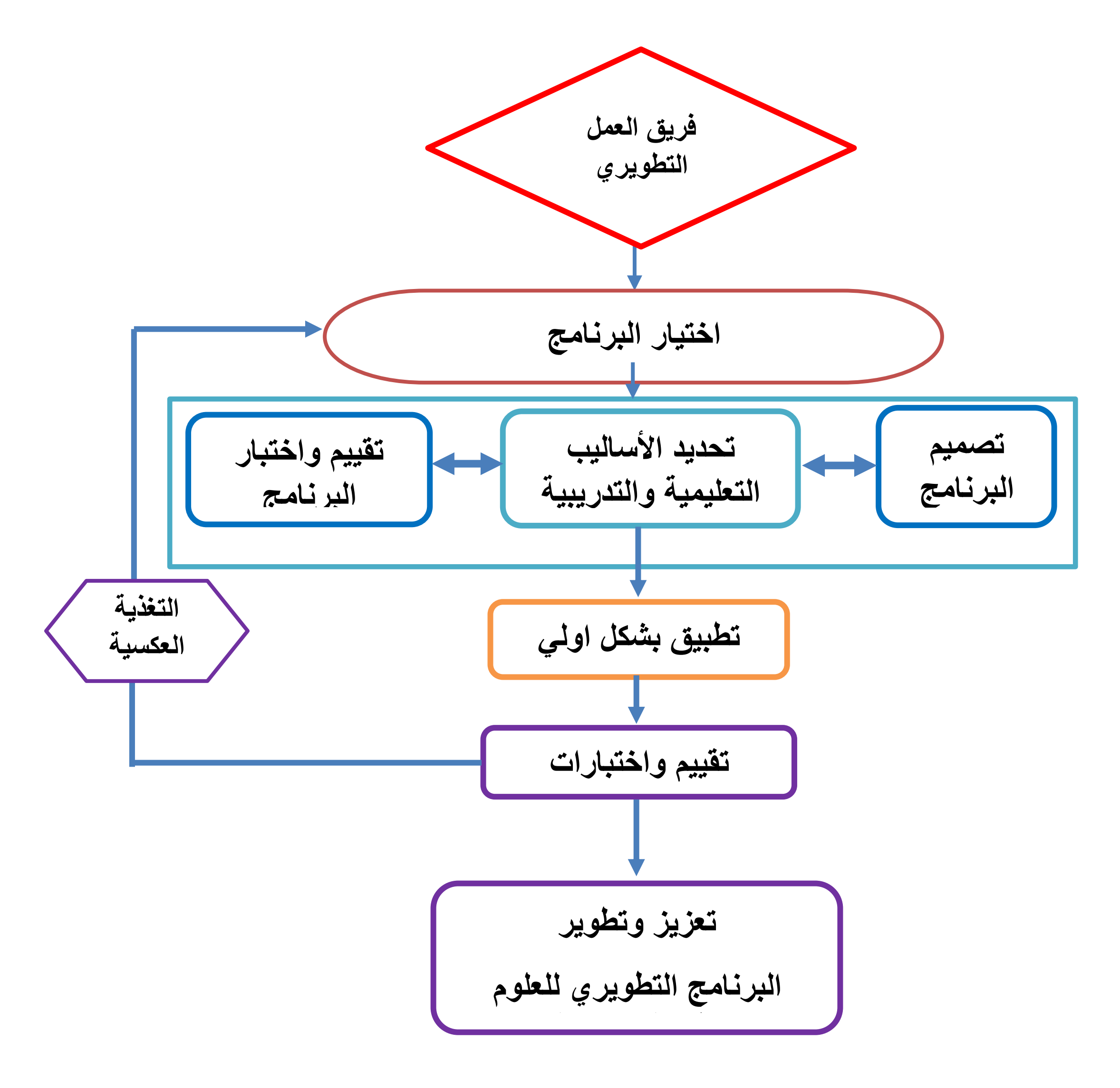
ثانياً: المستلزمات والإجراءات

ان الصفات الأساسية للبرنامج هي الاتية:

١- ريادي فهو يقدم برامج تعليمية اكاديمية تدريبية.
٢- تطبيق عملي يعتمد على الاختبارات واعادة الاختبارات.
٣- مستدام ويعمل وفق استراتيجية التحسين المستمر.
٤- برنامج انتقائي ويعمل اليه اختيار على أساس التجربة والاختيار لعدد محدد للاشتراك.
٥- يطبق من قبل كادر اختصاص ويدرب الكادر قبل انطلاق البرنامج لكي يتكيف مع أفضل طرق التدريب.
٦- يعتمد البرامج في تطبيقه على دراسة التجارب وتقييم الحالات والحلول الفكرية والعملية.
٧- مدة كل برنامج تدريب وتفاصيل الزمنية تقدم من قبل فريق العمل التطويري ويفضل ان يكون ١٥ أسبوع لكل برنامج فرعي.
٨- يشترك في البرنامج وفق اختبارات وخصائص وصفات دقيقه جداً تعكس طبيعة برامج العلوم الأمنية الريادية.
٩- يقدم المشترك في نهاية البرنامج مشروع وفق نوع البرنامج الذي اشترك به.

شكل رقم (١) النموذج التطويري المقترح لتطبيق للعلوم الأمنية الريادية في اكاديمية مكافحة الإرهاب.





شكل (١)

النموذج التطويري المقترح لتطبيق للعلوم الأمنية الريادية في اكاديمية مكافحة الإرهاب.

المصدر: اعداد الباحث

المبحث الرابع
الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات:

١- برامج العلوم الأمنية أصبحت لها دوراً جوهرياً واساسي في مكافحة الإرهاب وتطبق في العديد من المراكز الفكرية على المستوى الإقليمي والدولي بشكل مهني احترافي.
٢- هنالك طفرة نوعية ذات محتوى أكاديمي علمي عملي تطبيقي في العلوم الأمنية لكي تكون ذات طابع ريادي.
٣- ان الجامعات والكليات والاكاديميات والمراكز الأمنية اصحبت دون ادنى شك عامل مساعدة أساسي في مكافحة الإرهاب وخصوصاً عندما تكون ذات اختصاص دقيق.
٤- ان العراق في مواجهة مستمرة مع الإرهاب واشد انوع الإرهاب بأنواعه المختلفة الامر الذي يستدعي تطبيق اكثر العلوم الأمنية ريادية في مكافحة الإرهاب.
٥- ان برنامج التطويري للعلوم الانية يساعد في تكوين علاقات إقليمي ودولية في مكافحة الإرهاب مع الجهات ذات العلاقة لتحقيق عملية تبادل المنفعة.

ثانياً: التوصيات:

١- ضرورة الاعتماد وتطوير برنامج أكاديمي تدريبي عملي ريادي ذو طابع ريادي في مكافحة الإرهاب في العراق.
٢- دراسة النموذج التطويري المقترح من قبل الدراسة وتحديد نقاط القوى والضعف فيه والسعي لأجل تحقيقه من قبل فرق عمل مختص ليكون خطوة مميزة ورائدة لأكاديمية مكافحة الإرهاب العراقية.

المصادر:

١. فريدة حموم الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية رسالة ماجستير مجازة من جامعة الجزائر (عام ٢٠٠٤)
٢. د. كمال محمد الأسطل الإطار النظري للأمن القومي العربي
٣. د. إبراهيم محمود حبيب أصول دراسات الأمن القومي (أصول إدارة الدولة)
٤. جاسم محمد مفهوم الأمن القومي في النظام السياسي الحديث مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط
٥. أسس ومبادئ الأمن الوطني مفهوم الأمن القومي الأكثر شهرة – مقاتل من الصحراء
٦. د. كمال محمد الأسطل الإطار النظري للأمن القومي العربي

7. Javad Y., Alireza Kh., Yaghoob M. (2015). Organizational Entrepreneurship and Its Impact on the Performance of Governmental Organizations, Procedia - Social and Behavioral Sciences Journal, 169, pp. 75 – 87.
8. Mateus X., Wayan G., Gusti A. & Desak K. (2019). Entrepreneurial leadership moderating high performance work system and employee creativity on employee performance, Cogent Business & Management Journal, Journal, Vo. 6, No. 1, pp. 1-12.

المواقع الالكترونية:

1. https://alwatannews.net/article/756841/
2. https://ni-u.edu/wp/
3. https://www.msu.edu.tr/
4. http://www.kasotc.com/
5. https://nauss.edu.sa/ar-sa/Pages/default.aspx

مسؤولية الدولة عن الأعمال الإرهابية لرعاياها

في ضوء قرارات مجلس الأمن

م.د احمد حميد عجم البدري

كلية الامام الكاظم (عليه السلام)

للعلوم الاسلامية الجامعة/ اقسام واسط

المقدمة

تصدى مجلس الأمن بحسبانه الجهاز التنفيذي في الأمم المتحدة والمناط به حفظ السلم والأمن الدوليين لظاهرة الإرهاب عبر إتخاذه سلسلة من القرارات صدرت جلها تحت أحكام الفصل السابع ، وقد عمد مجلس الأمن في إطار مقاربته للإرهاب إلى ربطه بتهديد السلم والأمن الدوليين، وكانت المرة الأولى التي يسلك فيها مجلس الأمن هذا المسلك في قضية لوكربي.

أن هذه القرارات ولاسيما التي صدرت في إطار صيغة عامة مجردة يمكنها أن تكون أساساً قانونياً لمسائلة الدول التي لا تلتزم بمضامينها، ومن ثم تنعقد المسؤولية الدولية على ضوء أحكامها، ومن ثم فأننا وفي إطار فرضية البحث سوف نقوم بتحليل النصوص التي جاءت في تلك القرارات والتي من شأنها أن ترتب المسؤولية الدولية عن الأعمال الإرهابية لرعايها دون أن تكون هذه الدولة قد شاركت بشكل مباشر في تلك الأعمال.

لكن قبل كل هذا وذاك يجب أن نبحث أولاً في القيمة القانونية لقرارات مجلس الأمن وذلك في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فسنبحث فيه في أهم قرار أصدره مجلس الأمن بصدد مكافحته للإرهاب إلا وهو القرار (١٣٧٣) الصادر عام ٢٠٠١، أما المبحث الثالث فسنتناول به بحثاً القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بعد ظهور كيان داعش الإرهابي ودورها في ترتيب المسؤولية الدولية.

إذ سنحاول من خلال البحث في هذه القرارات أن نجد الأسانيد القانونية التي تصح أن تكون أساساً قانونياً تنعقد بموجبها المسؤولية الدولية للدولة عن الأعمال الإرهابية لرعاياها.

المبحث الأول

القيمة القانونية لقرارات مجلس الأمن

ما القيمة القانونية لقرارات مجلس الأمن في مجال مكافحة الإرهاب، وما هي الشروط الواجب توافرها في القرارات الملزمة التي تصدر عن مجلس الأمن وهل تنفرد قرارات مجلس الأمن في مجال مكافحة الإرهاب بالالتزام القانوني؟

تمثل القرارات الملزمة الصادرة عن المنظمات الدولية استثناءً وليس قاعدة على خلاف الحال بصدد التوصيات والقرارات غير الملزمة إذ انه من النادر أن تمنح الدول للمنظمات الدولية سلطة إصدار هذه القرارات الملزمة.

وبصدد إلزام قرارات مجلس الأمن، لا بد من بحث القيمة القانونية الملزمة التي تتمتع بها القرارات التي يتخذها مجلس الأمن بموجب الوظائف والسلطات المبينة بالميثاق، إذ انه لا بد من أن يقابل المسؤوليات والتبعات الجسام التي عهد بها إلى مجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة من سلطات تمكنه من اتخاذ قرارات نافذة للقيام بالمسؤوليات والتبعات المذكورة، في مجال مكافحة الإرهاب الدولي، إذ انه بقدر ما يعهد له من المسؤوليات ينبغي أن يعطى من



السلطات، فالمسؤولية والسلطة أمران متلازمان وبغير ذلك لا تتمكن المنظمات والهيئات المنشأة تحقيق الأهداف التي أنشئت من اجلها.

وبناء عليه فقد تكفل الميثاق بأخذ تعهد عام ومسبق من الدول الأعضاء في المنظمة التي أنشأها للنزول على القرارت التي يتخذها المجلس والعمل على تنفيذها كل فيما يخصه بموجب المادة (٢٥) من الميثاق التي تنص: ((يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق...))، وقد جاءت هذه المادة مكملة للمادة (٢٤) من الميثاق التي بينت مسؤوليات وتبعات مجلس الأمن في حفظ السلم الدولي بناءاً على ما يوجد من تلازم بين المسؤولية من ناحية وبين القوة والسلطة من ناحية أخرى كما تقدم(١).

أن ميثاق الأمم المتحدة قد افرد قرارات مجلس الأمن من بين سائر فروع الأمم المتحدة بهذه القوة الملزمة بموجب المادة (٢٥) من الميثاق، ولم تأت هذه الميزة لمجلس الأمن دونما مبررات اقتضتها إذ أن تكليفها المجلس المذكور دون سائر فروع الأمم المتحدة بمسؤوليات وتبعات تقتضي أعمالا تنطوي على القسر والقمع استوجب الميثاق أن تكون لقرارات مجلس الامن مثل هذه القيمة والقوة القانونية فقد رسم الميثاق لمباشرة السلطة المذكورة في المادة (٢٥) من القيود ما حد من اطلاقها ووضعها في نطاق اذا خرجت عنه زال من القرارات المتخذة بموجبها ما اعطاه له الميثاق من قوة الالزام.

وهذه القيود تستوجب اولاً ان تكون القرارات المذكورة في شؤون السلم والامن الدوليين باعتبار ان المادة (٢٥) جاءت مكملة للمادة (٢٤) من الميثاق والتي نصت على مسؤوليات وتبعات المجلس للنهوض بالمسؤوليات والتبعات المذكورة.

الا ان فريقاً اخر من شراح ميثاق الامم المتحدة يقولون بنقيض هذا الرأي تماماً فيقرر الاستاذ الايطالي (كوادري) في كتابه القانون الدولي العام ان المادة (٢٥) بنصها على تعهد اعضاء الامم المتحدة بقبول قرارات مجلس الامن ، قد جعل جميع مقررات هذا المجلس ذات قوة الزام لان عبارة القرار الوارد فيها هي من العموم بحيث تشمل كل ما يعد تعبيراً عن ارائه سواء كان هذا التعبير وارداً بالفاظ التوصية او كان وارداً بلفظ القرار لان الاختلاف في هذا الشأن ان هو الا اختلاف لفظي وشكلي اما الحقيقة القانونية المستخلصة من المادة (٢٥) بنصها المذكور فانها تتضمن القوة الملزمة لارادة المجلس ايا كان المظهر الذي يعبر عن هذه الارادة وهكذا ينبسط حكم النص الذي جاءت به المادة ٢٥ في نظر (كوادري) عن كل مقررات مجلس الامن سواء ما صدر منها بقصد توصية ام بقصد قرار(٢).

اما قرارات مجلس الامن المتخذة بموجب السلطات التي عهد اليه بها الميثاق بموجب الفصل السابع ان تتمتع بقوة الالزام لما تنطوي عليه من طبيعة قمعية وتقتضيه الاهداف التي من اجلها تقررت هذه السلطات، فالركون الى السلطات المبينة في الفصل السابع يفترض ان الوساطة والتوفيق قد اخفقت في دفع الاخطار عن السلم الدولي وان هذه المهمة اصبحت تتطلب اجراءات وتدابير قمعية، ولذلك نجد ان الميثاق في المادة (٢ فقرة ٧) لم يجز للدول التمسك بسيادتها الوطنية للامتناع من تطبيق قرارات تدابير المجلس المبينة في الفصل السابع امعانا في تأكيد القوة الملزمة لهذه الإجراءات والتدابير. والميثاق بهذا النص يفرد الفصل المذكور بالحكم المتقدم من بين سائر فصول الميثاق للاعتبارات السابق ذكرها.

وبنفس المعنى يرى د. إبراهيم احمد شلبي أن القرارات التي يصدرها مجلس الأمن في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين تتمتع بقوة الإلزام القانوني إذ لها قوة ذاتية دون سائر قرارات المنظمة، لكن هذه القوة الذاتية لا تتوافر لها إلا إذا توافرت عدة شروط هي:

أولا: أن يكون الأمر متعلقا بقرار بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة وليس بتوصية.

ثانيا: ان يكون هذا القرار متفقا مع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة .

ثالثا: يتعين ان يكون القرار قد اتخذ طبقا للأحكام والضوابط التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة.

رابعا: أن يكون هذا القرار متعلقا بحفظ السلم والأمن الدوليين وإعادتهما إلى نصابهما أو قمع أعمال العدوان[(٣)]

وتأسيساً على ما تقدم من أسباب: فأننا نرى بأن قرارات مجلس الأمن الدولي المتخذة بموجب أحكام الفصل السابع من الميثاق بصدد مكافحة الإرهاب الدولي تتمتع بقوة ملزمة اتجاه الكافة، ومن ثم فأنها تصح إن تكون أساسا قانونياً لانعقاد المسؤولية الدولية للدولة عن الأعمال الإرهابية لرعاياها، إذ ما خالفت إحدى الدول الالتزامات المترتبة عليها بموجب تلك القرارات.

المبحث الثاني

القرار (١٣٧٣) الصادر عام ٢٠٠١

اتخذ مجلس الأمن في جلسته المرقمة (٤٣٨٥) والمعقود في ٢٨ أيلول ٢٠٠١ قراراً يعد من أهم القرارات التي أتخذها في مجال مكافحة الإرهاب المتخذة بموجب أحكام الفصل السابع من الميثاق ويعد هذا القرار رد فعل على أحداث الحادي عشر من أيلول ، حيث اتخذ بعد مرور أسبوعين تقريباً من هذه الأحداث.

ومما لاشك فيه أن الإرهاب لم يولد من رحم أحداث الحادي عشر من أيلول، وهو بأي حال من الأحوال لن ينتهي بانتهاء هذه الأحداث، فهو قديم قدم المجتمعات الإنسانية، إلا أن هذه الأحداث كشفت عن تعاظم الخطر الإرهابي وظهور إرهاب من نوع آخر، مما تطلب من مجلس الأمن أن يتصدى بجملة قرارات ممارساً دوره في حفظ السلم والأمن الدولي وكما رسمه الميثاق له.

المطلب الأول

مضمون القرار (١٣٧٣) ومدى أمكانية عده أساساً للمسؤولية

تكمن خصوصية القرار (١٣٧٣) في أنه نظم المكافحة الدولية للإرهاب في إطار قواعد عامة ومجردة ، وذلك أن مجلس الأمن بدأ في سياق رده على أحداث الحادي عشر من أيلول يتخلى عن ممارسته العادية المتمثلة عادةً بالطلب إلى الدول اتخاذ بعض الإجراءات العامة دون أعطائها الطابع الإكراهي أو فرض بعض التدابير الإكراهية في إطار الرد على وضع خاص، حيث أن مجلس الأمن وفي هذا القرار قام بفرض إلتزامات عامة على كافة الدول في إطار مكافحة الإرهاب الدولي وأن مخالفة هذه الالتزامات ترتب المسؤولية الدولية بطبيعة الحال.

فقد نص القرار على جملة من الالتزامات الملقاة على عاتق الدول، فقد أهاب مجلس الأمن بجميع الدول على العمل بشكل جماعي علي منع الأعمال الإرهابية والقضاء عليها من خلال التعاون المتزايد والتنفيذ الكامل للاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالإرهاب.

أولاً : منع ووقف تمويل الأعمال الإرهابية

جاءت الفقرة الأولى من القرار لتوجب على جميع الدول واجب منع ووقف تمويل الأعمال الإرهابية.



إذ جاءت النقطة الأولى من هذه الفقرة لتنص على ((منع ووقف تمويل الأعمال الإرهابية)) بشكل عام، بينما بدأت النقاط الأخرى من هذه الفقرة تدخل في بعض الأمور التفصيلية، فجاءت النقطة الثانية لتجرم قيام رعايا الدول بتوفير الأموال أو جمعها لكي تستخدم هذه الأموال في تمويل الأعمال الإرهابية، كما رتبت النقطة الثالثة واجب القيام وبدون تأخير بتجميد الأموال العائدة للأشخاص الذين يقومون بالأعمال الإرهابية أو يشك بأنهم سيقومون بذلك، أو لكيانات يمتلكها أو يتحكم بها بصورة مباشرة أو غير مباشرة هؤلاء الأشخاص أو من يرتبط بهم.

ومن الواضح بأن القرار وفي فقرته الأولى يتحدث عن رعايا الدول الذين يقومون بأعمال إرهابية ويمنع تمويلهم، وأن منع التمويل هنا يكون من الرعايا أيضاً ولم يتحدث القرار عن قيام الدولة بالتمويل، لان المسؤولية تكون عندها متحققة بشكل منطقي دون الحاجة إلى صدور هذا القرار.

فعندما تتحدث النقطة الثانية من الفقرة الأولى من القرار على أن جميع الدول أن تجرم قيام رعاياها بجمع الأموال التي تستخدم لتمويل الأعمال الإرهابية ، فأنها تضع نقطة البداية لقيام مسؤولية الدولة التي لا تمثل لمثل هكذا إجراء عن عمل لم تقم به أحد سلطات الدولة، وإنما قام به رعايا هذه الدولة، وإذا ما إردنا أن نكون تقليديين في تصنيف قيام هذه المسؤولية فمن الممكن عده في إطار مسؤولية الدولة عن أعمال سلطتها التشريعية، كون أن الفقرة قد أوجبت تجريم تلك الأعمال، وحيث أن هناك مبدأ جنائياً راسخاً مفاده أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون، وحيث أن القوانين تصدر من السلطة التشريعية، فأن من واجب السلطة التشريعية هنا سن قانون لتجريم ما جاء ذكره في هذه الفقرة، وبخلافه تكون الدولة تحت طائلة المسؤولية الدولية، أما النقطة التي أوجبت على الدول القيام بتجميد الأموال التي تعود لإرهابيين، فأنها ترتب مسؤولية على الدولة في حال امتناعها عن اتخاذ مثل هكذا إجراءات على الرغم من كونها لم تكن طرفاً في عملاً إرهابياً ولم تقم بتمويله.

أن قيام المسؤولية هنا قد يكون وفقاً للقواعد التقليدية للمسؤولية الدولية قد ترتب على الدولة نتيجة أعمال سلطتها القضائية أو الإدارية حسب النظام القانوني الداخلي لكل دولة، لان تجميد الأموال قد يكون بقرار إداري يصدر عن جهة أدارية مختصة أو قد يكون بقرار قضائي، إلا أن المسؤولية هنا وبشكلها غير المباشر قد ترتبت على الدولة نتيجة أعمال رعاياها.

ثانياً : التدابير التي يجب على الدول اتخاذها لمنع الأعمال الإرهابية

جاءت الفقرة الثانية من القرار لتقرر أيضاً أن على جميع الدول أن تمتنع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم الصريح أو الضمني إلى الأشخاص أو الكيانات الإرهابية، بما في ذلك وضع حد لعملية تجنيد أعضاء الجماعات الإرهابية ومنع تزويد الإرهابيين بالسلاح، كما ألزمت هذه الفقرة من القرار جميع الدول على اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع ارتكاب العمليات الإرهابية ويشمل ذلك الإنذار المبكر للدول الأخرى عن طريق تبادل المعلومات كما ألزم هذا القرار جميع الدول بمنع من يمولون أو يدبرون أو يسرون أو يرتكبون الأعمال الإرهابية من استخدام أراضيها ضد دولة أخرى، وكفالة تقديم هؤلاء الأشخاص إلى العدالة بعد أن تقوم الدول بتجريم الإرهاب في تشريعاتها الداخلية، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن تكون العقوبات متلائمة مع جسامة الفعل الإرهابي، كما ألزام القرار الدول بأن تساعد بعضها في كل ما يتصل المحاكمات الجزائية



لهؤلاء الإرهابيين ومنع تحركات الإرهابيين عن طريق ضوابط فعالة على الحدود وعلى إصدار الوثائق الثبوتية واتخاذ تدابير لمنع تزوير هذه الوثائق.

ثالثاً : التعاون الدولي لمنع ارتكاب الأعمال الإرهابية

أما الفقرة الثالثة من القرار فقد طلب من خلالها مجلس الأمن من جميع الدول تبادل المعلومات الخاصة بأعمال وتحركات الإرهابيين واستخدام هذه المجاميع تكنولوجيا الاتصالات، كما طلب من الدول التعاون فيما بينها وفقاً للقانون الدولي والتشريعات الداخلية في الشؤون الإدارية والقضائية، والتعاون بصفة خاصة من خلال اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف على منع وقمع الاعتداءات الإرهابية واتخاذ الإجراءات ضد مرتكبي تلك الأعمال.

كما أوجب القرار على الدول اتخاذ التدابير المناسبة طبقاً لاتفاقيات الدولية والتشريعات الداخلية، بما في ذلك معايير حقوق الإنسان قبل منح مركز اللاجئ بغية عدم قيام طالبي اللجوء بالتخطيط لأعمال أرهابية أو الاشتراك في ارتكابها مع كفالة عدم إساءة استعمال مرتكبي الأعمال الإرهابية أو منظميها لمركز اللاجئين طبقاً لقواعد القانون الدولي، وكفالة عدم الاعتراف بالادعاءات بوجود بواعث سياسية كسبب لرفض طلبات تسليم الإرهابيين المشتبه بهم.

كما أعلن المجلس في نهاية قراره هذا أن الأعمال الإرهابية تتنافى مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة ، وقرر المجلس أن ينشئ لجنة ثابتة له تتكون من جميع أعضائه لتراقب تنفيذ هذا القرار.

أن جميع ما جاء في الفقرة الثالثة يمكن أن يرتب مسؤولية دولية على الدولة في حال انتهاكها أحدى هذه الفقرات باعتبار أن ركن الخطأ الموجب للمسؤولية قد تحقق، وهذا يعني أن الدول متى ما كانت تملك الرقابة الفعالة أو الشاملة إذا أخلت بواجب الحرص من خلال أعمالها الايجابية أو سلبية انعقدت مسؤوليتها الدولية.

حيث حكمت محكمة العدل الدولية في قضية نيكارجوا ضد أمريكا لتحديد نسبة الاعتداءات التي تصدر من جماعات داخل الدولة على دولة أخرى إلى الدولة مصدر الاعتداءات، وعما إذا كانت هذه الجماعات تخضع للرقابة الفعالة للدولة مما يعنى الأخذ بمعيار الرقابة الفعالة الذي أخذت به المحكمة الجنائية الدولية يوغسلافيا السابقة، ولكن بعض الفقهاء انتقد هذا المعيار مقرراً أنه يتصف بالجمود لأن الرقابة الفعالة للدولة على أي جماعة مسلحة داخل أراضيها يتحقق بالتمويل أو التنظيم أو الإمداد بالأسلحة أو التسليح أو غير ذلك من أعمال التخطيط لأي عملية، ومطالباً بتحديد معيار جديد لذلك، ولكن ذلك لا يعتبر أمراً بسيطاً ولكنه مهمة من مهام القانون الدولي الذي يوجد معياراً محدداً للتعامل مع مثل هذه المواقف، يحدد فيه نسبة الاعتداء الصادر من جماعة مسلحة داخل الدولة على دولة أخرى إلى الدولة التي صدر من داخلها الاعتداء(٤).

وبالنظر إلى اتجاه محكمة العدل الدولية في هذا الشأن يتضح أنها التزمت الحذر في هذا الموضوع رغم أن تفسير القانون الدولي يدخل في وظائفها، أما مجلس الأمن الدولي قام ببذل محاولات عديدة لوضع معيار نسبة الاعتداء للدولة، ونسب الاعتداء الإرهابي على أمريكا في أيلول ٢٠٠١ إلى نظام طالبان في أفغانستان.



وفي عام ٢٠٠٧ أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم (١٧٠١) عقب قيام حزب الله اللبناني بالهجوم على إسرائيل، وقيام إسرائيل باستخدام القوة المسلحة ضد لبنان رداً على ذلك، واعتبر المجلس أن الهجمات التي قام بها حزب الله منسوبة إلى حكومة لبنان ما دامت الحكومة راضية عن ذلك، لأن رضاء الحكومة يعني بغير غموض القبول والإقرار بالأفعال التي قام بها الحزب مما يعنى نسبة الأفعال إلى الدولة، ولم يتم البحث في مدى اعتبار لبنان في حالة دفاع شرعي بسبب احتلال جزء من أراضيها ومدى شرعية المقاومة التي تعمل هناك .

المطلب الثاني

الطبيعة العامة والمجردة للقرار (١٣٧٣) ودورها في تحقق المسؤولية الدولية

أثارت طبيعة القرار (١٣٧٣) اهتمام الفقه ، وقد اعتبر مجلس الأمن وسلم بأن القرار هو من طبيعة خاصة تاركاً إلى المحللين مهمة تحديد هذه الطبيعة. فهل يمكن اعتبار القرار ١٣٧٣ معادلاً من حيث مضمونه وجوهره لمعاهدة دولية واسعة الانتشار أم أن مجلس الأمن قد تصرف بصفته سلطة تشريعية.

البعض وجد في القرار (١٣٧٣) ابتكاراً مؤثراً، معتبراً أن مجموع التدابير التي اشتمل عليها، تلامس الجوانب الأساسية لمكافحة الإرهاب الدولي وتعادل في جوهرها لاتفاقية دولية مهمة في مجال مكافحة الإرهاب (حيث لم تنجح الدول لغاية ألان بوضع اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب) ، فالقرار بما يشتمل عليه من موجبات تقع على عاتق الدول فيما يتعلق بتمويل الإرهاب ، الدعم الايجابي أو السلبي ، الإيواء ، إلخ ... ، هو بمثابة اتفاقية دولية ذات مضمون عام وشامل وخال من القيود والتحفظات التي تفرض عادة على الاتفاقيات الدولية وتحد من مضمونها وفعاليتها خصوصاً في مجال مكافحة الإرهاب كما وان دخوله حيز التنفيذ لا يخضع لمخاطر عدم القبول به من قبل أي دولة من الدول كما هو الحال بالنسبة لبقية الاتفاقيات[٥].

وبذلك يرى أصحاب هذا القرار أن القرار (١٣٧٣) هو بمثابة اتفاقية دولية مميزة عن بقية الاتفاقيات لجهة عدم وضع التحفظات عليها ولجهة دخول نصوصها حيز النفاذ بسرعة قياسية دونما حاجة إلى مفاوضات طويلة في إطار مؤتمرات دبلوماسية أو تصديق أو إبرام أو انضمام من جانب الدول.

إذ جاء القرار ١٣٧٣ حاملاً رسالة مزدوجة ، فهو رد على التهديدات الإرهابية المتزايدة باطراد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، جاء محملاً بالتزامات قام بإلقائها على عاتق الدول محملاً إياها الجزء الأكبر من المسؤولية بسبب عدم تعاطيها بجدية وحزم مع التهديدات الإرهابية ، ومن هنا أطلق البعض على هذا القرار صفة الثوري، لجهة إجباره الدول على العودة إلى إتباع سلوك مطابق لمتطلبات النظام العام الدولي.

في حين وجد البعض في القرار (١٣٧٣) أداة أو إطاراً حامياً للنظام العام، فالقرار ينشئ التزامات آمرة وجماعية لتحقيق مصلحة مشتركة تتمثل بمكافحة الإرهاب الدولي المتزايد باطراد. وهو أن لم يكن قرار عقوبات بالمعنى الدقيق للكلمة، إلا انه لا يخلو من الروح التي تحرك هذه الأخيرة فوروده تحت الفصل السابع واستعماله لجهة الأمر والإملاء والإلزام ((على الدول ...)) فضلاً عن إنشائه لجنة مكافحة الإرهاب التي أناط بها مراقبة ومتابعة تنفيذه، كل ذلك يشير إلى تصميم مجلس الأمن على مكافحة الإرهاب الدولي وتعاطيه مع المسألة من زاوية أنها إلتزام يتعلق بالنظام العام الدولي. كل ذلك يجعل من القرار (١٣٧٣) ووفقاً لأصحاب هذا الاتجاه، أداة حامية للنظام العام الدولي[٦].



مهما يكن من أمر، إن مجلس الأمن قد ابتكر آلية لمكافحة الإرهاب من نوع جديد تتمحور حول عمل موحد لمجموع الدول مبني على نفس القواعد المفروضة على الجميع حيث أن احترام إحدى الدول لهذه القواعد هو شرط أساسي لفعاليتها بالنسبة لبقية الدول والعكس بالعكس.

أن ما يسجل على قرارات مجلس الأمن في الغالب هي أنها دائماً ما تكون مخصصة لمعالجة حالة معينة أو ناتجة عن ظرف معين، ومن ثم فأنه قد يصعب معها للتطبيق على حالات مماثلة.

لكن الطابع العام والمجرد الذي جاء به القرار (١٣٧٣) جعلت منه يتمتع بذاتية ميزته عن بقية القرارات ومن ثم فأنه من وجهة نظرنا المتواضعة يصلح ليكون أساساً قانونياً لترتيب المسؤولية الدولية في حال ما انتهكت أحدى الدول الالتزامات التي جاءت فيه.

الواقع أن مجلس الأمن قد وضع للدول إطاراً محدداً ينبغي عليهم العمل داخله كل فيما خصه وكمجموعة وذلك باتجاه هدفين : في الوقت الحاضر، العمل على عدم تردي الوضع اكثر فأكثر وإزدياده سوءاً، وعلى المدى البعيد، ترسيخ أسس متينة وقوية لمكافحة الارهاب.

أن ترحيب الدول بالقرار ١٣٧٣ يجد أساسه في عدم امكانية أو شبه استحالة إظهار الاعتراض على القرار نظراً للظروف التي أملت اتخاذه كما ويجد أساسه أيضاً في أن هذه الأداة الجديدة من شأنها أن ترد على حاجة معينة ولو أن مضمونها يمكن أن يكون موضوعاً للنقاش .

ويرى كثيرون أن مجلس الأمن قد خطا مع القرار ١٣٧٣ خطوة كبيرة على طريق مكافحة الإرهاب : فالحداثة التي تميز بها القرار المذكور مقارنة مع القرارات السابقة بالإضافة إلى صدوره تحت الفصل السابع من الميثاق مما يضفي عليه قوة التطبيق بمقتضى أحكام هذا الفصل، كل ذلك يؤكد عمق وعزم مجلس الأمن على مكافحة الإرهاب(٧).

وعلى أساس ما تقدم ذكره من أسانيد فأننا نرى بأن الطبيعة العامة والمجردة التي يتمتع بها القرار (١٣٧٣) جعلت منه حجة على كافة الدول، وعلى جميع الدول إن تتقيد بما جاء في مضامينه، وان إخلال أية دولة يرتب عليها المسؤولية الدولية، وفي ختام بحثنا في هذا القرار نجد أن مجلس الأمن وبإصداره لهذا القرار قد تحول في آلية جديدة في مكافحة الإرهاب الدولي، وذلك من خلال إلزامه الدول بأن تكون على قدر المسؤولية في حربها ضد الإرهاب، حيث رتب هذا القرار على عاتق الدول مسؤولية عن الأعمال الإرهابية لرعايها.

المبحث الثالث

قرارات مجلس الأمن الصادرة بعد ظهور كيان داعش الإرهابي ودورها في ترتيب المسؤولية الدولية

أصدر مجلس الأمن الدولي جملة قرارات حاول من خلالها أن يضع أطراً جديدة لمكافحة الإرهاب الدولي، بعد أن وجد أن الإرهاب قد تحول إلى ظاهرة منظمة خطيرة في ظل تنامي نشاطات هذه المنظمات الإرهابية، وأبرزها كيان داعش الإرهابي الذي وصل به الحال إلى أن يستحوذ على مناطق بأكملها ويفرض سيطرته عليها.

أن كيان داعش الإرهابي وأن كان في أصله عصابة إرهابية لا يمكن عدها تابعة لدولة أو دول بعينها، لكن هذه العصابة متكونة من أفراد ينتمون إلى دول شتى، وان هذه الدول تمثل انطلاقه لهؤلاء الإرهابيين، ومن ثم فأن الدول التي يكون من بين رعاياها إرهابيين في كيان



داعش أو غيره من المسميات التي تطلق على العصابات الإرهابية، ممكن أن تكون محلاً للمسؤولية الدولية إذا ما ترتبت شروطها الموجبة.

كل هذا وذاك جعل من مجلس الأمن يستنهض مهامه ويصدر مجموعة كبيرة من القرارات، والتي أستشفينا من مضامينها بأن مخالفة ما جاءت به من التزامات على عاتق الدول يمكن أن يكون سنداً قانونياً لترتب المسؤولية الدولية على الدولة المخالفة هذه القرارات والتي صدرت بطبيعة الحال أستناداً إلى أحكام الفصل السابع من الميثاق، وسنتناول بالبحث أهم قرارين منها وهما القرارين رقم (٢١٧٨ لسنة ٢٠١٤)، والقرار (٢١٩٩ لسنة ٢٠١٥).

المطلب الأول

القرار (٢١٧٨ لسنة ٢٠١٤)

اصدر مجلس الأمن في جلسته ٧٢٧٢ المعقودة في ٢٤/ أيلول/ ٢٠١٤، القرار المرقم (٢١٧٨)، حيث أكد المجلس من جديد أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يمثل احد الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين، وان أي عمل إرهابي هو عمل إجرامي لا يمكن تبريره بغض النظر عن دوافعه وبصرف النظر عن توقيته أو هوية مرتكبيه؛ إذ لاحظ المجلس أن خطر الإرهاب قد أصبح أكثر إنتشاراً حيث تشهد مختلف مناطق العالم زيادة في الأعمال الإرهابية، بما فيها الأعمال المرتكبة بدافع التعصب أو التطرف، كما أكد المجلس من خلال هذا القرار بأنه لا ينبغي ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة.

سنبحث في ما جاء به هذا القرار من إلتزامات في ضوء الفروع الآتية:

الفرع الأول

إدراك مجلس الأمن لخطورة المقاتلين الأجانب وما يمثلونه من تهديد خطير لدولهم الأصلية

تطرق مجلس الأمن إلى الخطر الشديد والمتنامي الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب - أي الأفراد الذين يسافرون إلى دولة غير التي يقيمون فيها أو يحملون جنسيتها - لغرض ارتكاب أعمال إرهابية أو التدبير أو الإعداد لها أو المشاركة فيها، إذ عقد العزم على التصدي لها كما أعرب المجلس عن بالغ قلقه إزاء سعي أشخاص إلى السفر بغية الانضمام إلى صفوف المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

إذ وجد مجلس الأمن أن ازدياد حدة النزاعات ومدتها واستعصائها على الحل بسبب وجود المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وكذلك إزاء ما يشكلونه هؤلاء المقاتلين من تهديد خطير لدولهم الأصلية والدول التي يمرون من خلالها والدول التي يسافرون إليها، إذ من الممكن إن تكون هذه الدول لم تكن قد أخذت الحيطة الكاملة أو جاءت بفعل إيجابي أو سلبي من شأنه أن يحقق المسؤولية الدولية لهذه الدولة عن العمل الإرهابي الذي ينفذه أحد رعاياها أو أحد الأجانب العابرين من خلالها أو القاصدين أليها.

كما أعرب المجلس عن قلقه بصفة خاصة إزاء تجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب من جانب كيانات من قبيل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق (كيان داعش الإرهابي)، وجبهة النصرة وتنظيم القاعدة وغيرها، حيث وجد المجلس بأن التصدي للتهديد الذي يشكله المقاتلون



الإرهابيون الأجانب يتطلب معالجة شاملة للعوامل الأساسية التي يمكن أن تفضي للإرهاب، وذلك بطرق منها :

١. منع نشر الفكر المتطرف الذي يفضي إلى الإرهاب.
٢. السيطرة على عمليات تجنيد هؤلاء الإرهابيين ومنع سفرهم والحيلولة دون وصول الدعم المالي لهم.
٣. مكافحة التحريض على ارتكاب أعمال إرهابية بدافع التطرف او التعصب.
٤. تعزيز التسامح السياسي والديني والتنمية الاقتصادية والتلاحم الاجتماعي وعدم الإقصاء.

كما حث مجلس الأمن جميع الدول على اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة، طبقاً لقواعد القانون الدولي والقانون الداخلي، لحالة الأفراد الحاملين لأكثر من جنسية واحدة، والذين يسافرون للدول التي يحملون جنسيتها لغرض ارتكاب أعمال إرهابية أو الإعداد لها أو المشاركة فيها أو التدريب على الأعمال الإرهابية.

وبذلك فأن مجلس الأمن يشخص وللمرة الأولى بشكل صريح وواضح خطورة الإرهابيين الأجانب الذين يقومون بأعمال إرهابية، في دول غير الدول التي يحملون جنسيتها، ويرتب المجلس على أساس ذلك تبعات والتزامات على عاتق الدول التي يحملون جنسيها كما سنرى ذلك في ما بعد.

الفرع الثاني

مضمون القرار (٢١٧٨) والذي ممكن من خلاله انعقاد مسؤولية الدولة عن الأعمال الإرهابية لرعاياها

أن إصدار هذا القرار بموجب أحكام الفصل السابع من الميثاق يرتب على جميع الدول مسؤولية الامتثال لما جاء في أحكامه، ويرتب على الكافة إلزامية التقييد بما جاء في مضامينه، وعلى أساس ذلك سنتناول بحثاً أهم ما جاء فيه من إلتزامات والتي تدخل في نطاق البحث من حيث عدها أساساً قانونياً لترتب المسؤولية الدولية للدولة عن الأعمال الإرهابية لرعاياها، وأن هذه الالتزامات يمكن إجمالها بما يأتي:

١. على جميع الدول منع تحركات الإرهابيين أو الجماعات الإرهابية، من خلال فرض ضوابط فعالة على الحدود، وعلى إصدار أوراق إثبات الهوية، ووثائق السفر.
٢. على جميع الدول القيام بالتعاون فيما بينها بتبادل المعلومات المتعلقة بالأعمال الإرهابية وتحركات الإرهابيين أو الشبكات الإرهابية، بما في ذلك المقاتلون الإرهابيون الأجانب، ولا سيما مع الدول التي يقيمون فيها أو يحملون جنسيتها.
٣. على جميع الدول بذل الجهود لمواجهة الخطر الذي يمثله المقاتلون الإرهابيون الأجانب' بوسائل منها منع نشر الفكر المتطرف، ومنع المقاتلين من عبور حدودها وتعطيل ومنع تقديم الدعم المالي للإرهابيين.
٤. على جميع الدول منع وقمع تجنيد أو تنظيم أو نقل أو تجهيز الأفراد إلى دول غير التي يقيمون فيها أو يحملون جنسيتها، لغرض إرتكاب أعمال إرهابية.
٥. على جميع الدول تجريم الأعمال الإرهابية و تقديم الجناة إلى العدالة، واتخاذ ما يلزم بصدد الأعمال التالية: سفر رعايا الدولة أو محاولتهم السفر إلى دولة غير التي يقيمون فيها أو يحملون جنسيتها إلى دولة أخرى لغرض ارتكاب أعمال إرهابية، قيام رعاياها بتوفير الأموال أو جمعها عمداً بقصد تمويل الأعمال الإرهابية التي ترتكب على إقليم



غير إقليمها، قيام رعاياها عمداً بتنظيم سفر أفراد إلى دولة غير التي يقيمون فيها أو يحملون جنسيتها لغرض إرتكاب أعمال إرهابية أو تسهيل ذلك السفر بأي شيء آخر.

من خلال تفحصنا لما جاءت به الالتزامات أعلاه، وجدنا أن مجلس الأمن وفي هذا القرار بدأ يرتب التزامات على عاتق الدول التي يكون الإرهابيين من رعاياها، وان المنطق القانوني يقودنا إلى القول بأن مخالفة تلك الالتزامات كفيل بإنعقاد المسؤولية الدولية، فقد فرض مجلس الأمن على الدولة التي يحمل الإرهابي جنسيتها التزام وضع ضوابط فعالة في مراقبة تحركاتهم بجميع أشكالها من سفر أو جمع أموال أو تدريب أو أية عمل آخر ذات صلة بالموضوع .

كما إن القرار قد تضمن إلى أن من يقوم بتمويل أو تيسير سفر الإرهابيين وأنشطتهم تسري عليه معايير الإدراج في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة، كما أولى القرار تركيزاً خاصاً على التهديد الذي يشكله المقاتلون الأجانب الذين جندهم كيان داعش الإرهابي، والكيانات الإرهابية الأخرى.

وعلى أساس ما تقدم يمكننا القول بأن هذا القرار يعد أهم قرار أتخذه مجلس الأمن في إطار مكافحة الإرهاب الدولي، والذي بين من خلاله خطورة الإرهابيين الذين يحملون جنسيات غير الدولة التي يقومون بأعمال إرهابية في إقليمها، وأن الدولة التي يحمل هؤلاء الإرهابيين جنسيتها يقع على عاتقها جملة إلتزامات تكون بخلافها تلك الدولة محلاً للمسؤولية الدولية. على أساس علاقة التبعية التي تربط الشخص بدولته من خلال جنسيته وهو ما يفرض استمرار سيطرة الدولة على من يحمل جنسيتها.

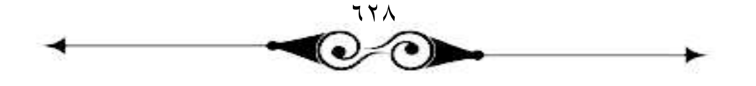
المطلب الثاني

القرار (٢١٩٩ لسنة ٢٠١٥)

أصدر مجلس الأمن في جلسته المرقمة (٧٣٧٩) المنعقدة في ١٢/ شباط /٢٠١٥ قراره المرقم (٢١٩٩) لسنة ٢٠١٥، هذا القرار مثل انعكاساً أيجابياً لدور المجلس في مكافحة الإرهاب الدولي بشكل عام وفي مكافحة كيان داعش الإرهابي على وجه الخصوص، إذ تم التأكيد في هذا القرار على مسؤولية المجلس الرئيسية في صون السلم والأمن الدولي وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، كما تم التأكيد على مواجهة الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدولي من جراء الأعمال الإرهابية، من خلال تطبيق أحكام القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للاجئين. كما تم التشديد على اعتبار أن الجزاءات تشكل أداة هامة من أدوات صون السلم والأمن الدوليين ومكافحة الإرهاب.

كما أكد هذا القرار على استقلال جمهورية العراق وسيادته ووحدته وسلامة أراضيه، مع التأكيد على أن كيان داعش الإرهابي لا يمكن و لا ينبغي ربطه بأي دين أو جنسية أو مذهب. كما ألزم هذا القرار جميع الدول بمنع وقمع تمويل الأعمال الإرهابية والامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم الصريح أو الضمني إلى الكيانات أو الأشخاص الضالعين في الأعمال الإرهابية، ويشمل ذلك وضع حد لعملية تجنيد أعضاء الجماعات الإرهابية ومنع تزويد الإرهابيين بالسلاح.

هذا القرار الذي أصدره مجلس الأمن بالإجماع، مستنداً إلى أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، قد تضمن محاور عديدة في غاية الأهمية، هذه الأهمية مستندة إلى كون إن هذا القرار قد تناول الإرهاب الذي تقوم بيه عصابات داعش في العراق، كما أن هذا القرار قد رتب



التزامات عديدة على الدول كافة في سبيل تجفيف منابع تمويل كيان داعش الإرهابي، كما أن هذا القرار وبما جاء في حيثياته من مضامين يمكن أن يعد سند قانوني للمطالبة بأن تترتب المسؤولية الدولية على عاتق الدول التي لا تلتزم بما جاء فيه، وعلى أساس ذلك سنتناول هذه المحاور على الشكل التالي:

الفرع الأول
تجارة النفط وتهريب التراث

وضع مجلس الأمن من خلال هذا القرار حداً للتجارة غير المشروعة بالنفط العراقي، حيث وصلت أسعار برميل النفط العراقي الخام الذي يبيعه الكيان من المناطق الواقعة تحت سيطرته إلى أدنى مستوياته، مما سبب إنخفاظاً ملحوظاً في أسعار النفط الخام، إذ أدان المجلس في هذا القرار مباشرة أي أعمال تجارية في النفط ومشتقاته ووحدات المصافي والمواد ذات الصلة، على نحو مباشر وغير مباشر، إذ أكد المجلس أن مباشرة هذه الأعمال يعتبر دعماً للكيان، ويترتب على هذا الدعم إتخاذ الجزاءات المفروضة على من يدعم الجهات الإرهابية.

كما تم إلزام جميع الدول ودون أي تأخير بتجميد الأموال التي تعود لكيان والموجودة لديها والمتأتية من قيام الكيان ببيع النفط ومشتقاته، فضلاً عن أي أموال أو مواد اقتصادية قابلة للتداول.

كما أكد المجلس في هذا القرار، على جميع الدول تقديم أي شخص يشارك في التجارة غير المشروعة بالنفط العراقي إلى العدالة، مع كفالة إدراج هذه الأعمال في التشريعات المحلية بوصفها جرائم خطيرة، على أن تعكس العقوبات على النحو الواجب جسامة تلك الأعمال الإرهابية، كما تم تشجيع الدول على أن تقوم بتقديم أسماء الأفراد والكيانات المنخرطة بالأنشطة المتصلة بتجارة النفط.

كما أهاب القرار على أن تقوم جميع الدول بالتعاون فيما بينها، لغرض تبادل المعلومات لتحديد طرق التهريب التي يستخدمها الكيان ومحاولة تقديم المساعدة الفنية والتقنية للقضاء على هذه التجارة.

أن مجلس الأمن أعتبر من خلال هذا القرار أن التجارة غير المشروعة بالنفط العراقي، تعد جريمة منظمة، يتوجب عند تحققها فرض الجزاءات اللازمة لها، وبذلك يكون المجلس قد وضع حداً أمام الدول التي كانت تتعامل مع الكيان في قضية تجارة النفط.

وفي إطار آخر أدان المجلس التدمير الذي تعرض له التراث الثقافي العراقي علي يد الكيان، سواء أن كان هذا التدمير عرضياً أو متعمداً، كما لاحظ المجلس من خلال هذا القرار حصول الكيان على إيرادات من مباشرة أعمال نهب وتهريب التراث الثقافي، حيث قرر المجلس قيام جميع الدول بإتخاذ التدابير المناسبة لمنع الاتجار بالممتلكات الثقافية العراقية، من خلال حظر الاتجار بها عبر الحدود، ودعا المجلس منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، والمنظمات الدولية الأخرى، إلى تقديم المساعدة حسب الحاجة لتنفيذ هذه الفقرة من القرار.

الفرع الثاني
الاختطاف طلباً للفدية والتبرعات الخارجية والأعمال المصرفية والأسلحة والعتاد

أدان المجلس حوادث اختطاف الأشخاص وأخذ الرهائن التي يرتكبها الكيان، وأعرب عن عزمه منع أعمال الخطف، وضمان إطلاق سراح الرهائن بصورة آمنة، دون دفع مبالغ فدية أو



تقديم تنازلات سياسية وفقاً لأحكام القانون الدولي، إذ أهاب بجميع الدول على أن تعمل على منع الإرهابيين من الاستفادة من المدفوعات المقدمة على سبيل الفدية أو التنازلات السياسية، ودعا الدول إلى التعاون فيما بينها للقضاء على هذه الجريمة الخطرة من خلال تقديم المساعدة التقنية والفنية.

كما أعرب المجلس عن بالغ قلقه إزاء التقارير التي تفيد بأن التبرعات الخارجية ما زالت تجد سبيلها إلى الكيان، وذكر بأهمية امتثال جميع الدول لوجوب عدم تقديم رعاياها أو أي شخص داخل أراضيها تبرعات لكيان داعش الإرهابي، وحث الدول على التصدي لذلك بصورة مباشرة، من خلال يقظة النظام المالي الدولي لكفالة عدم تحويل التدفقات المالية الواردة من التبرعات الخيرية إلى الكيان أو إلى الأشخاص المرتبطين به.

اما في محور الاعمال المصرفية، فقد يكون هذا المحور من محاور القرار له علاقة بالمحور السابق الذي بينا فيه موضوع التبرعات الخارجية التي يتلقاها الكيان،إذ حث المجلس جميع الدول على اتخاذ تدابير للتأكد من أن المؤسسات المالية التي تعمل داخل أراضيها تحول دون وصول الكيان إلى النظام المالي الدولي، كما حث القرار على أن تقوم الدول بمتابعة المصارف غير الحكومية الموجودة فيها وتنبيهها على الإخبار عن أي تعامل مصرفي يثير الشك بكونه مرتبط بالكيان، بغية التحقق من ذلك واتخاذ الإجراءات أو الجزاءات الضرورية لمنع وصول التمويل لكيان داعش الإرهابي.

كما أكد المجلس من خلال هذا القرار، منع قيام الدول على نحو مباشر أو غير مباشر، بتوريد أو بيع أو نقل الأسلحة أو الاعتدة المتصلة بها بكافة أنواعها، بما في ذلك الأسلحة والذخيرة والمركبات والمعدات العسكرية وشبه العسكرية وقطع الغيار للمعدات المذكورة سابقا أو بتقديم المشورة الفنية أو التدريب العسكري، من خلال الانطلاق من أراضيها أو باستخدام الطائرات أو السفن التي تحمل أعلامها. كما أعاد المجلس دعواته السابقة للدول إلى تهيئة السبل الكفيلة بتكثيف تبادل المعلومات عن العمليات المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة، وبالإسراع بتبادل تلك المعلومات، وتعزيز تنسيق الجهود المبذولة على كل من الصعيد الوطني والدولي. حيث أعرب المجلس عن قلقه إزاء انتشار الأسلحة ووصولها إلى الكيان، كما ذكر هذا القرار جميع الدول بالتزاماتها الدولية بهذا الخصوص وبضرورة النظر في التدابير المناسبة لمنع نقل كافة الأسلحة عبر حدودها لإيصالها إلى كيان داعش الإرهابي.

وعلى أساس ذلك يمكن القول أن هذا القرار أهم قرار اتخذه مجلس الأمن في جهوده لمكافحة كيان داعش الإرهابي وتنظيماته داخل العراق، كونه قد تناول محاور في غاية الأهمية عانى منها العراق كثيراً في ظل وجود هذا الكيان على بعض أراضيه، كما أن إلزام المجلس للدول بتقديم تقرير في غضون (١٢٠) يوماً بالتدابير التي اتخذتها للامتثال بما جاء في هذا القرار قد جعل من الدول تنظر إلى هذا القرار بعين الجدية، خوفاً من الجزاءات الدولية التي قد يفرضها مجلس الأمن على المخالفين، تطبيقاً لإحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. كما أن هذا القرار إذا ما تعاملت معه الجهات المختصة بالعراق في إطار قانوني محترف يمكن أن يرتب المسؤولية الدولية على كافة الدول التي ثبتت أن لها أو لرعاياها يد في ما يقوم به كيان داعش الإرهابي من أعمال إرهابية في العراق.

الخاتمة

النتائج:

١. أن القرارات التي يصدرها مجلس الأمن في إطار مكافحة الإرهاب، تعد قرارات متخذة بموجب السلطات التي خولها ميثاق الأمم المتحدة لمجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين.

٢. تتمتع القرارات التي يصدرها مجلس الأمن والمستندة إلى أحكام الفصل السابع من الميثاق بقيمة قانونية ملزمة للدول كافة، وهي بهذا الوصف تصح أن تكون أساساً قانونياً تترتب على أثر من يخالفها المسؤولية الدولية.

٣. يعد القرار الذي أصدره مجلس الأمن عام ٢٠٠١ والمرقم (١٣٧٣) من أهم القرارات المتخذة بصدد مكافحة الإرهاب الدولي، كونه جاء بقواعد عامة مجردة، تنطبق على جميع الحالات والدول، وأنه بهذا الوصف يصح أن يكون أساساً قانونياً يترتب على أثر من يخالفه المسؤولية الدولية.

٤. تركيز مجلس الأمن من خلال قراره (٢١٧٨) على مسألة الإرهابيين الأجانب، ومدى أن تكون دولهم مسؤولة عن تحركاتهم ونشاطاتهم، إذ أكد المجلس من خلال هذا القرار أن على الدول التي يحمل الإرهابيين جنسيتها وجبات والتزامات عدة، وأنه بهذا الوصف يصح أن يكون أساساً قانونياً يترتب على أثر من يخالفه المسؤولية الدولية.

٥. كما جاء قرار مجلس الأمن المرقم (٢١٩٩) لسنة ٢٠١٥ ليركز على وضع كيان داعش الإرهابي داخل العراق واضعا على عاتق كافة الدول التزامات عدة من شأنها أن تقطع منابع التمويل على هذا الكيان. ومن ثم فأن هذا القرار من بقية الدول يصح أن يكون أساساً قانونياً يترتب على أثر من يخالفه المسؤولية الدولية.

التوصيات:

١. بما أن العراق يعد من أكثر الدول المتضررة من أعمال الإرهاب المنفذة من قبل الأجانب، فأننا نوصي بقيام وزارة الخارجية العراقية بتكليف أساتذة القانون الدولي في العراق بالقيام بإعداد مشروع اتفاقية دولية تستند بشكل أساسي لمضامين قرارات مجلس الأمن التي تناولناها بالبحث على أن تتضمن هذه الاتفاقية بأن الدولة التي يحمل الإرهابيين جنسيتها يقع على عاتقها جملة إلتزامات تكون بخلافها محلاً للمسؤولية الدولية. وذلك على أساس علاقة التبعية التي تربط الشخص بدولته من خلال جنسيته وهو ما يفرض استمرار سيطرة الدولة على من يحمل جنسيتها.

٢. كما نوصي الجهات المختصة بالعراق بإعداد تقرير وتقديمه إلى مجلس الأمن، يتضمن تفاصيل عن المحاور التي تم التركيز عليها في القرار ٢١٩٩، مع بيان الدول والجهات التي ساعدت كيان داعش الإرهابي في تجارته غير المشروعة بالنفط العراقي، وفي الاتجار بالآثار العراقية. ومن الضروري أن يتضمن هذا التقرير أيضاً تفاصيل عن الأسلحة والاعتدة التي يستخدمها الكيان في هجماته الإرهابية، وعن مصادر هذه الأسلحة، كما يجب تزويد المجلس بأي معلومات عن التمويل المالي للكيان ومصادره، بغية تمكين المجلس من التحقيق بهذه الأمور، وفرض الجزاءات الدولية على الدول المتورطة في ذلك، إعمالاً لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وتحميل هذه الدولة المسؤولية الدولية عن تلك الأعمال.



الهوامش والمصادر

[1] أحمد مهدي صالح محمد الراوي. دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية القانون/ جامعة الموصل، ٢٠٠٤، ص٣٦.

[2] أشار له: أحمد مهدي صالح محمد الراوي. مصدر سابق، ص٣٨.

[3] د. إبراهيم احمد شلبي. التنظيم الدولي، النظرية العامة للأمم المتحدة، الدار الجامعية، بيروت، ص٣٤٨.

[4] أشار له: د. طارق محمد قطب. مكافحة الإرهاب وتعويض ضحايا الحوادث الإرهابية في النطاق الدولي والمصري، دار النهضة العربية، ٢٠١٥، ص٣٥٥.

[5] ينظر: د. توفيق الحاج. القرار ١٣٧٣ والحرب على الإرهاب. منشورات زين الحقوقية، لبنان، ٢٠١٣، ص ٨٠-٨٩.

[6] المصدر السابق. ص٨٠-٨٩.

[7] المصدر السابق. ص٨٠-٨٩.

الابعاد الاجتماعية لانتصار جهاز مكافحة الارهاب في المناطق المحررة

م. علي مراد كاظم

مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء

المقدمة

ظهور التنظيمات الارهابية في العراق لم يتأتى من فراغ وإنما نتيجة لأسباب داخلية وخارجية ساهمت بتغلغل هكذا تنظيمات وعبر اجيال متعددة ففي بداية التغيير السياسي بعد عام ٢٠٠٣ ظهرت مجاميع مسلحة مختلفة وكلها تدعي مقاومة الاحتلال الامريكي بينما العديد منها بعيدة كل البعد عن هدف المقاومة ، ومن ثم اعقبها تنظيم القاعدة بمختلف زعمائه الذين تعاقبوا على زعامة التنظيم وصولاً لتولي البغدادي وإعلان بما يسمى دولة الخلافة والمعروف اختصارا بداعش (تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام) هذا التنظيم استغل الظروف السياسية غير المستقرة وحالة التداخل الامني والسياسي والتظاهرات و الاعتصامات في المناطق السنية كما وانه قد استمد قوته من الازمة السورية وسيطرته على مدن عدة اغلبها متاخمة لحدود العراق ، فجمع التنظيم قواه وتمكن من السيطرة على مدينة الموصل في حزيران عام ٢٠١٤ ليتمكن بعدها من التوسع صوب محافظة صلاح الدين و الانبار و ديالى كما رافق هذا التوسع انهيار كبير في صفوف القوات الامنية في الموصل لأسباب متعددة من الفساد السياسي والإداري وتراخي بعض القيادات كما وان للخلافات السياسية دوراً كبيراً فضلاً عن وجود حواضن شعبية لتلك الجماعات كما وان لبعض القادة وبعض المسؤولين السياسيين دوراً في ادخال التنظيم ولا ننسى العامل الخارجي وعلى رأسها الموقف التركي وموقف بقية الدول من الازمة السورية .

مع كل ذلك فقد تمكنت القوات الامنية من استيعاب الصدمة وإعادة الهيكلة واستعادة المدن كما ان لفتوى الجهاد الكفائي من المرجع الشيعي اية الله السيستاني قد وجدت صداها فستجاب الكثير من ابناء الشعب بمختلف انتماءاتهم لاستيعاب المتطوعون والفصائل التي انتظمت لطرد التنظيم وكان لجهاز مكافحة الارهاب الدور الريادي في قيادة المعارك وعمليات التحرير ، وشيئاً فشيئاً تمكنت القوات الامنية عبر سياسات محكمة من اعادة السيطرة على المحافظات المحتلة ، وبطبيعة الحال هناك اثار اجتماعية وامنية كبيرة من وراء سيطرة وانتصار الاجهزة الامنية لاسيما جهاز مكافحة الارهاب ونحاول تسليط الضوء عليها من خلال البحث .

الإشكالية :

تتمحور الإشكالية الرئيسة لهذا البحث حول الإجابة عن التساؤلات الآتية :

ما هي أسباب سيطرة تنظيم داعش على مناطق عدة في العراق ؟ وما هو دور جهاز مكافحة الارهاب بعمليات التحرير ؟ وما هي الاثر المترتبة على سكان المدن المحررة في اعقاب انتصار جهاز مكافحة الارهاب .



الفرضية :

من خلال الإشكالية أعلاه يفترض الباحث فرضية مفادها إن سيطرة تنظيم داعش وما خلفه من اثار ودمار لها مسببات داخلية وخارجية وفي ذات الوقت ان تحرير تلك المدن من قبل جهاز مكافحة الارهاب ترك اثار ايجابية كبيرة .

الأهداف :

هناك جملة من الأهداف يسعى البحث للتركيز عليها :

١ – التعرف على مفهوم الامن والسياسة الامنية وتطور السياسة الامنية العراقية .

٢ – التعرف على اسباب سيطرة داعش ومعرفة من هو التنظيم .

٣ – ردة الفعل والابعاد التي نتجت عن تحرير المدن لاسيما ان جهاز مكافحة الارهاب كان في قيادة تلك العمليات .

الأهمية :

تكمن أهمية هذا البحث من أهمية القضية المطروحة للنقاش نفسها وهو السياسة الامنية العراقية بعد سيطرة تنظيم داعش وتهديده لأمن العراق ككل ومخاطر بقائه وتغلغله لذلك يسلط البحث على خطورة التنظيم كما وانه يبين اهم اسباب ظهور داعش واليات مواجهته ، اضافة الى ردود الفعل الشعبية في المناطق المحررة والابعاد الاجتماعية لانتصار الجهاز .

المنهجية :

اعتمد الباحث في انجازه لهذا البحث على منهج التحليل النظمي ، اضافة لعدة مدخلات .

الهيكلية :

انتظم البحث في ثلاثة مباحث الاول : دور الجهاز ودواعي التشكيل وتم تقسيمه الى مطلبين الاول : أسباب تشكيل جهاز مكافحة الارهاب اما الثاني : أهم مراحل تشكيل الجهاز والمؤسسات التابعة له ، اما المبحث الثاني بعنوان : ظهور تنظيم داعش والاسباب التي أدت لاحتلال المدن وجرى تقسيمه الى مطلبين : المسببات داخلية اما الثاني : المسببات الخارجية ، فيما انتظم المبحث الثالث بعنوان : انعكاسات تحرير المدن من قبل جهاز مكافحة الارهاب وايضا قسم الى مطلبين الاول : اعادة ثقة المواطن بالأجهزة الامنية والثاني : اعادة الانسجام الوطني ، واخيراً الخاتمة والاستنتاجات والمصادر .

المبحث الاول

دور الجهاز ودواعي التشكيل

المطلب الاول

أسباب تشكيل جهاز مكافحة الارهاب

في أعقاب سقوط نظام صدام حسين والشروع بعملية الانتقال الديمقراطي كتمهيد لعملية التحول الديمقراطي ، ونتيجة للتغيير الجذري واعادة هيكلة المؤسسات والبدء بنظام سياسي جديد ، وبعد قرار حل الجيش العراقي من قبل الحاكم المدني بول بريمر والدعود لتأسيس جيش جديد بتدريب وسياقات وعمل عسكري منظم يبنى على اسس وطنية يكون بصورة تطوعية وليس الزامي ، هذا الجيش الجديد والذي تشكل بصورة قوات الدفاع الوطني ومن ثم الى قوات الحرس الوطني حتى الوصول الى قوات الجيش العراقي ، كان الهدف النهائي هو وجود قوات عراقية لكي تتمكن القوات الأميركية من الانسحاب. كانت هذه الخطة تركن على الرفوف مرارا

مع تنامي العنف في البلاد. في منتصف ٢٠٠٤ وضعت الولايات المتحدة بدلا من ذلك منظمات يمكنها بالتالي أن تؤسس قوة امنية عراقية جديدة. مازال الأمر يحتاج الى سنوات لتأسيس مثل هذه المؤسسة الفاعلة لأنه يعاني العديد من المعوقات. أساسا كان بول بريمر رئيس سلطة الائتلاف يعتقد بان اي جيش سيشكل تهديدا للعراق الجديد، فكان أمره الثاني الذي اصدره هو حل وزارة الدفاع والقوات المسلحة في أيار ٢٠٠٣. وقد استغرق ادراكه لخطأه ثلاثة أشهر، كما بدأ قائد قوات التحالف في العراق الجنرال ريكاردو سنشيز بالدفع باتجاه قوة تتعامل مع أعمال التمرد المستمرة مما قاد الى أمر سلطة الائتلاف المرقم ٢٢ في آب الذي حول تأسيس جيش عراقي جديد في الشهر التالي تأسست فرقة الدفاع المدني بموجب الأمر المرقم ٢٨ كان بريمر يريد إخضاع الجيش للسيطرة المدنية وأن يحمي البلاد من التهديدات الخارجية وينفذ حكم القانون[1] ،

كانت القوة المفترضة تبلغ ٤٠ ألف موزعة على ثلاثة فرق خفيفة يستغرق تأسيسها عام ونصف، وان تكون هذه الفرق كيانا منفصلا وتحت السيطرة المباشرة للجيش الأميركي وليس لسيطرة العراقيين، وان تركز على الأمن الداخلي. وكما هي حال الكثير من محاولات الولايات المتحدة في العراق خلال السنوات الأولى، فقد عانى هذا المجهود من الافتقار للتخطيط ومن قلة الموارد ونقص الأموال وقلة عدد المدربين ومن العنف المتصاعد ، في حزيران ٢٠٠٣ بدأت سلطة الائتلاف العمل على تجميع جيش عراقي جديد، وتم تنسيب الجنرال بول ايتن مسؤولا عن مهمة التدريب الجديدة. وسرعان ما اكتشف الجنرال ايتن بان سلطة الائتلاف والجيش الاميركي غير مهتمين كثيرا بشأن إعادة بناء الجيش، كل ما حصل عليه هو عرض سلايد من ٢٤ صفحة من القيادة الأميركية المركزية و١٧٣ مليون دولار وكادر من خمسة أشخاص، كما شعر بالقلق لأن فرقة الدفاع المدني العراقية ستكون مسؤولة امام الجيش الاميركي مما سيقوض الحكومة العراقية الجديدة التي كان الأمريكان يحاولون تشكيلها. حتى مع الافتقار الى الموارد ومع خيبة الأمل فقد اندفع ايتن وأراد بدء التدريب في الاول من آب. أولى الفرق الخفيفة كان المفترض أن تنتشر بحلول عام ٢٠٠٤، والثانية في ٢٠٠٥ والثالثة في ٢٠٠٦. وكانت كل وجبة من الجنود تخضع للتدقيق من عدم ارتباطها بالبعث كما تم استبعاد الضباط من عهد صدام. بالتالي خصصت سلطة الائتلاف ٣.٢٤ مليار دولار للقوات الأمنية من مجموع ١٨.٤ مليار المخصصة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. في تشرين الثاني أعلن الائتلاف بأنه سيقوم بتسليم السيادة للعراقيين في منتصف ٢٠٠٤. كان ذلك يعني عدم توفر الوقت أمام ايتن لكي يحقق أهدافه، وكان عليه تنقيح خططه نتيجة لذلك. في الوقت نفسه بدأ الجيش الأميركي بالانسحاب إلى قواعده خلال الصيف[2] ، كانت الخطة تسليم المزيد من المسؤولية للعراقيين من اجل أمنهم لكي تتمكن الولايات المتحدة من الانسحاب. كانت تلك أولى المحاولات لإخراج الولايات المتحدة من العراق كان الاعتقاد السائد بان القوات الأميركية يمكن أن تغادر بعد تأسيس جيش عراقي يقف على قدميه، إلا أن الوضع الأمني المتدهور كان دائما يطمس تلك الخطط ، كان البيت الأبيض في واشنطن يعرض كل شيء على انه يسير وفق الخطة. في تشرين الاول أخبرت إدارة بوش الكونغرس بان هناك ٧٠ ألف عراقي في الشرطة والجيش وفرق الدفاع المدني، و١٣ ألفاً آخرون في التدريب، وادّعى وزير الخارجية كولن بأول بان البنتاغون كان يتلاعب بالأعداد حيث ان وزارة الدفاع ذكرت ان العدد كان ٢٠ ألفا في قوات الامن العراقية ثم قفز العدد إلى ٨٠ ألفاً ثم إلى ١٠٠ الف وأخيرا إلى ١٢٠ ألفاً، كما ان بريمر

أكد أن وزارة الدفاع تبالغ بالعدد لكي تتمكن من الخروج من العراق، حتى أن الجنرال سانشيز اتفق مع أن البنتاغون يضخم العدد [٣] ، وازداد عديد الجيش العراقي مع كل حكومة جديدة يزداد الاهتمام بالجيش العراقي من حيث العدة والعدد والتسليح للتصدي للخروقات الامنية ومجابهة الهجمات التي تقوم بها العناصر الارهابية وتعد القوة البرية العراقية أهم وأكبر تشكيلات القوات المسلحة لجمهورية العراق وقد تشكلت عام ١٩٢١ وكان أول فوج هو فوج الإمام موسى الكاظم، شاركت القوة البرية في حرب ١٩٤١ وحرب فلسطين ١٩٤٨ وحرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ والتي كان لها دور في حماية دمشق من السقوط بيد إسرائيل و الحرب العراقية - الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ وعاصفة الصحراء ١٩٩١ ضد قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، تتكون القوة البرية من ١٤ فرقة عسكرية جميعها فرق مشاة ما عدا الفرقة التاسعة فهي مشاة آلي وتتكون الفرقة الواحدة من أربعة ألوية عدد جنود الفرقة الواحدة ١٤,٠٠٠ ألف مقاتل. بعد الغزو الأمريكي للعراق تمت إعادة تسليح الجيش العراقي ففي إيار عام ٢٠٠٥ وافقت هنغاريا على منح العراق دبابات تي-٧٢ اس بعد إعادة تأهيلها مقابل مبلغ رمزي ٤,٥ مليون دولار. كما أشترى العراق سيارات مدرعة من بولندا وكميات كبيرة من مركبات الهمفي وصل عددها إلى ١٠,٠٠٠ مركبة لاستخدامها من قبل الجيش العراقي وقوات الشرطة الاتحادية، تملك القوة البرية حالياً ٥٠٠ دبابة قتال أشتراها العراق من الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة ٢,٢ مليار دولار، كما أتفق العراق مع روسيا لشراء أسلحة مختلفة تشمل مدافع هاون وراجمات الصواريخ نوع غراد وكمية كبيرة من مدافع الهاون والصواريخ المضادة للدبابات [٤] ، ويتكون الجيش العراقي من عدة اقسام وهي القوة البرية والبحرية والجوية والدفاع الجوي وطيران الجيش اضافة الى افواج المهام الخاصة والقوات الخاصة ويتمتع الجيش بأحدث الاسلحة والتدريب وقد خاض معارك شرسة بالضد من الجماعات الارهابية والمجاميع الخارجة عن القانون وله تضحيات جسام وبطولات بالميدان .

المطلب الثاني

أهم مراحل تشكيل جهاز مكافحة الارهاب

ضمن اعادة هيكلة المؤسسات العسكرية بعد قرار حلها والشروع بإعادة تشكيل الجيش العراقي كما اسلفنا ، اما فيما يخص تشكيل جهاز مكافحة الارهاب فقد مرت هذه القوة بمراحل عدة اذ ان اولى تلك المراحل حينما بدأت بعدد قليل تحت فوج بغداد للعمليات الخاصة بقيادة اللواء فاضل برواري تاريخ ٢٠٠٣/١١/١٧ بناء على طلب مجلس الحكم في معسكر وبعد اكمال المرحلة الاولى مراح التأسيس تم تبديل تسمية الوحدة الى كتيبة ٣٦ كامندوز وفي عام ٢٠٠٥ قد تم تغير من كتيبة ٣٦ إلى عمليات الخاصة العراقية في تاريخ ١٢/٢٢/ ٢٠٠٥ تعبر العمليات الخاصة العراقية من أفضل العمليات الخاصة في الشرق الاوسط تلقت تدريبات في الأردن وأمريكا وأستراليا وألمانيا وحصلت على المرتبة ٤ في مسابقة المحارب للوحدات الخاصة [٥] . وبعد قرابة العامين في بداية ٢٠٠٥ كانت اولى الدورات التي اكملتها تلك القوات في الاردن على ايدي الجيش الامريكي وضمت اكثر من ١٤٠٠ جندي عراقي من القوة الخاصة العراقية ، وفي ٢٠٠٨ اصبحت القوة تتألف من لوائيين وتم تشكيلها مع القوات الوطنية العراقية لمكافحة الارهاب INCTF و تتقسم الى فرقة للاستطلاع وفرقة للدعم وفرقة للقتال. وتألفت من لوائيين توزعت ما بين بغداد والمحافظات ، وتوجهت هذه القوة نحو محاربة الارهاب لا سيما في المناطق الرخوة الامنية لا سيما في الموصل والانبار وكركوك وبغداد ومن ثم تطورت هذه

القوة الى ان اصبحت تحت مسمى جهاز مكافحة الارهاب وبعد عام ٢٠١٤ على اثر احتلال تنظيم داعش الارهابي لعدة محافظات ، انهار ثلث "الجيش العراقي" وكتائب "الشرطة الاتحادية"، لكن "جهاز مكافحة الإرهاب" استمر وقاد الهجوم المضاد في تكريت وبيجي والرمادي، والموصل في نهاية المطاف وقد واصل "الجهاز" الذي درّبته الولايات المتحدة القتال بفضل قيامه على الإجادة الكاملة للمفهوم الأساسي للقوة فضلاً عن التجنيد والقيادة والتدريب الخاص بها. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، ما هي العوامل التي جعلت "الجهاز" قوياً لهذه الدرجة ؟

يشكل الحجم عاملاً حاسماً. فقد بقي "جهاز مكافحة الإرهاب" صغيراً ولم يتجاوز عدده بتاتاً ما يقرب من١٢,٥٠٠ فرد. وفي المقابل، جمع "الجيش العراقي" قوة قتالية قوامها ١٥١,٢٥٠ جندياً، وحافظت "الشرطة الاتحادية" على قوة يبلغ عددها٨٢,٥٠٠ جندياً أثناء سقوط الموصل. ويدلّ الحجم الصغير لـ"جهاز مكافحة الإرهاب" أنّ معايير الاختيار والتدريب قد تكون صارمة ومماثلة لتلك المستخدمة لتجنيد قوات العمليات الخاصة الأمريكية، وإذا اتخذنا أحد البرامج التدريبية من أيار/مايو ٢٠٠٨ كمثال، نرى أنه لم يتمكن سوى ٤٠١ مرشح (١٨ في المائة) من التخرج كجنود في "جهاز مكافحة الإرهاب" من أصل ٢,٢٠٠ مرشح. كما يسمح صغر حجم "الجهاز" بتلقي رواتب، وظروف معيشية، ومعدات أفضل بكثير من تلك التي تتلقاها القوات العراقية الأخرى ، وتجهيزات تشابه تقريباً تلك التي يحصل عليها جندي في القوات الخاصة الأمريكية، طوّر "جهاز مكافحة الإرهاب" روح تضامن النخبة واحتفظ بالقوى العاملة الماهرة، التي تضم نسبة عالية من أفضل ضباط الجيش في العراق [٦].

وما لا يثير الدهشة هو أن "الجهاز" أظهر انضباطاً أعلى مستوى من وحدات عراقية أخرى، وعانى أقلّ بكثير من الفساد والاختراق لدرجة أن الولايات المتحدة كانت تشعر بالارتياح إزاء مشاركته بعض من أكثر استخباراتها ومعداتها العسكرية حساسية منذ إنشاء "جهاز مكافحة الإرهاب" حتى يومنا هذا. ونجح "الجهاز" في التركيز على الاحتراف، والروح المعنوية العالية والولاء للعراق، الذي لا يزال لا مثيل له داخل قوات الأمن العراقية، وكان "جهاز مكافحة الإرهاب" الوحيد بين القوات العراقية الذي قام بتطوير بدايات كادر قوي لضباط صف ، وفي ميدان المعركة، قام "جهاز مكافحة الإرهاب" بعمليات مكافحة الإرهاب الضخمة وعلى نطاق هائل في العراق منذ ما يقرب من سبع سنوات، محافظاً على وتيرة شاقة ومستمرة لعملياته التي لا تضاهيها أي قوة عمليات خاصة أخرى في العالم ، وطوّر هذا "الجهاز" الاستخبارات، واستخدم قضاة داخليين لإصدار أوامر في الوقت المناسب، وأجرى عدة عمليات إلقاء قبض على خلايا المتمردين في كل ليلة في جميع أنحاء العراق، وقام بتشغيل قوات المروحيات الخاصة به، واضطلع بالاستغلال والدمج السريعَين للاستخبارات لشنّ مجموعات جديدة من الهجمات. وبحلول وقت الانسحاب الأمريكي في عام ٢٠١١، تطور "جهاز مكافحة الإرهاب" إلى آلة مضبوطة بدقة لمكافحة الإرهاب، وعزز سمعته باعتباره أحد أفضل قوات العمليات الخاصة في الشرق الأوسط [٧]، وابرز ما قام به الجهاز مواجهة تنظيم داعش الارهابي بطرق ووسائل عالية الدقة ونجح في تفكيك واختراق العديد من الشبكات الارهابية في جميع مدن العراق ناهيك عن قدرته القتالية في الاندفاع نحو تحرير المدن لاسيما مدينة الموصل واعادة الامن والامان لسكانها .

المبحث الثاني

ظهور تنظيم داعش والاسباب التي أدت لاحتلال المدن

عند البحث عن مشكلة ظهور الجماعات المسلحة او الارهابية المتطرفة فأن ذلك بطبيعة الحال يحتاج لجملة من الامور منها ما يتعلق بأفكار تلك الجماعات وما هي معتقداتهم وما هي طريقة تفكيرهم كذلك طبيعة الحاضنة التي ينطلقون منها ، ايضاً تبرز الحاجة للبحث عن طبيعة النظام السياسي لتلك الدولة ومديات الاستقرار السياسي فيها ، هذا الامر ينطلق على عموم الجماعات الارهابية فكيف الحال عند البحث عن ظهور وانتشار تنظيم داعش في سوريا والعراق وليبيا تقف ورائها اسباب داخلية وخارجية وهذا ما سنحاول طرحه بالمطلب كما وان الاسباب الداخلية متعددة ونموذج ذلك العراق فبعد عام ٢٠٠٣ والدخول بمرحلة التحول الديمقراطي فقد برزت امور كثيرة منها انعدام الاستقرار السياسي وفوضى سياسية وحزبية غير منظمة كذلك اوضاع امنية متدهور وجماعات مسلحة وانتشار السلاح في كثيراً من المناطق بصورة عشوائية ايضاً بروز اجيال متعاقبة من الفكر المتطرف القاعدة وداعش وغيرها كما ولا ننسى ظاهرة الفساد السياسي والإداري الذي نخر مؤسسات الدولة ، هذه الامور وغيرها لاسيما طبيعة الخطاب الديني من لدن بعض الشيوخ ورجال الدين ايضاً المحاصصة الطائفية ووجود بعض الحواضن الاجتماعية جميعها قد ساهمت بانتشار الفكر المتطرف بكافة صنوفه وصولاً لداعش ، الامر الاخر توجد اسباب خارجية ساهمت في ازدياد التطرف وبروز تنظيم داعش وسيطرته على اجزاء واسعة من العراق منها العامل الامريكي ونظريته لطريقة مقاتلة التنظيم كذلك الازمة السورية وموقف تركيا منها ايضا مشاكل العراق مع بعض دول الخليج والموقف الايراني من ذلك ، اوروبا وسماحها بانتقال الارهابيين من اراضيها للالتحاق بالتنظيم في سوريا والعراق ، وغيرها من الاسباب والتي سيتم طرحها خلال المبحث .

المطلب الأول

العوامل الداخلية

قبل التعرف على أهم العوامل الداخلية لنشوء وانتشار تنظيم داعش لا سيما في العراق لا بد من معرفة ما هو هذا التنظيم وما هي أهدافه وطرق تمويله كما هو موضح بالتالي :

اولاً : من هو تنظيم داعش :

هو مجموعة هجينة تدعي الجهاد ، لها هدف مُعلَن يتمثّل في إقامة خلافة واستراتيجية التنظيم للبقاء والنمو تشمل معاً عناصر عسكرية وسياسية واجتماعية واقتصادية [٨] ، كما وأن داعش عبارة عن تنظيم مسلح إرهابي يتبنى الفكر التكفيري الجهادي والذي يضم مجموعة من المرتزقة تعمل تحت إمرة قيادات ذات توجه فكري تكفيري ، ويعد هذا التنظيم من أقوى التنظيمات الإرهابية في العالم ، وهو تنظيم يمثل أقصى درجات التوحش والتطرف الديني والعنف المسلح ، وسميه بـ (داعش) اختصارا لمصطلح الدولة الإسلامية في العراق والشام ، ويعرف اختصاراً بالإنكليزية (ISIS) المتأتية من عبارة Islamic state of Iraq and Syria، وهو تنظيم إرهابي يدعي تطبيق الشريعة الإسلامية من خلال إقامة (دولته المزعومة)[٩] ،

١- نشأة تنظيم داعش :

ظهر تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش) للمرة الأولى في نيسان (ابريل) ٢٠١٣، وقدم على انه نتيجة اندماج بين تنظيمي "دولة العراق الإسلامية" التابع لـ "القاعدة" و"جبهة النصرة" السورية، إلا إن هذه الأخيرة رفضت الاندماج على الفور، ما تسبب في اندلاع معارك بين الطرفين في كانون الثاني (يناير) ٢٠١٤ لا تزال مستمرة بتقطع حتى اليوم.

واعترض "داعش" علناً على سلطة زعيم تنظيم "القاعدة" أيمن الظواهري ورفض الاستجابة لدعوته إلى التركيز على العراق وترك سورية لجبهة "النصرة".

وكان "داعش" يعمل في بداياته في العراق تحت اسم "جماعة التوحيد والجهاد" ثم تحول إلى تنظيم "القاعدة في بلاد الرافدين" بعد تولي أبو مصعب ألزرقاوي قيادته في ٢٠٠٤ ومبايعته زعيم "القاعدة" السابق أسامة بن لادن. واشتهر التنظيم الجديد ببث مقاطع فيديو على شبكة الانترنت تظهر إعدامات وقطع رؤوس.

وبعد مقتل ألزرقاوي في حزيران (يونيو) ٢٠٠٦ على يد القوات الأميركية في العراق، انتخب التنظيم "أبي حمزة المهاجر" زعيما له. وبعد أشهر أعلن تشكيل "دولة العراق الإسلامية" بزعامة "أبي عمر البغدادي". لكن القوات الأميركية تمكنت في نيسان (ابريل) ٢٠١٠ من قتل البغدادي ومساعده أبي حمزة، فاختار التنظيم "ابابكرالبغدادي"خليفة له[١٠] ، وان كان صعود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا مؤشراً على بدء حقبة جهادية جديدة. فداعش أعلن عن هدف بعيد المدى، هو إقامة دولة إسلامية، أو خلافة، تستند إلى اجتهادات متطرفة للغاية في الشريعة، ما جعله أكثر من مجرد تنظيم إرهابي، على الرغم من أن أصوله ترقى إلى كونه فرعاً من تنظيم القاعدة في العراق.

والحال أن تنظيم الدولة الإسلامية هو مجموعة هجينة. فهو صادر الإيديولوجيات الإسلامية الراديكالية للقاعدة، وعمد في الوقت نفسه إلى تطبيق نموذج القيادة المركزي لحزب الله اللبناني، وبعض التكتيكات من بُنى الحوكمة المحلية لحركة طالبان الأفغانية.

اعتمدت استراتيجية داعش في البقاء والنمو على مروحة من العوامل : البراغماتية في ما يتعلّق بالنظام السوري؛ والسيطرة على الأراضي وتطويرها كوسيلة لسَوْس السكان وجذب المقاتلين الأجانب؛ واستخدام الإيديولوجيات والإعلام كأداة للسيطرة على الناس، وتجنيد المقاتلين، وجمع الأموال، وتطوير استراتيجية عسكرية مركزية.

منذ توسّع التنظيم داخل سوريا في العام ٢٠١٣، انخرط هذا التنظيم السنّي المتطرف في معركة وجودية مع القاعدة وهو، وعلى الرغم من كل وسائله الاستراتيجية ، طرح نفسه بكونه القاعدة "الحقيقية"، وشدّد على أنه يعمل على تحويل هدف القاعدة الإيديولوجي، الخاص بإقامة دولة إسلامية، إلى حقيقة واقعة ومعاشه وهذا ما وفّر له وهجاً من الصدقية وجذب إليه المتبرّعين والأعضاء الجدد[١١]

٢- تمويل تنظيم داعش [١٢]:

١- نهب الأموال والتي استطاع أن يحصل على سبائك ذهبية تقدر قيمتها بـ٤٣٠ مليون دولار، إضافة إلى ٢٤٠ مليون جنيه إسترليني استولى عليها التنظيم بعد نهبه بنوك مدينة الموصل العراقية، والذي استطاع من فرض سيطرته عليها في يونيو ٢٠١٤.



٢- النفط الخام: وثاني مصادر التمويل والذي استطاع أن يضمنها من خلال حقول البترول الموجودة بشمال سوريا إضافة إلى استيلاء التنظيم على منشآت بيجي للطاقة في العراق، ثم بيعه لعصابات تهريب في تركيا، والتي تقوم بشرائه بأسعار أقل بكثير من السعر العالمي، لتقوم بإعادة بيعه فيما بعد في السوق السوداء بالدول المجاورة.

٣- وتبرعات الأثرياء حيث رصدت وزارة الخارجية الأمريكية في تقرير أصدرته في يونيو ٢٠١٤، أن التنظيم يتلقى تبرعات من عددٍ كبيرٍ من الأثرياء ورجال الأعمال، ولا يزال المواطنون السعوديون يشكلون مصدر تمويل ملحوظ للحركات السنية العاملة في سوريا، حيث تم إرسال مئات الملايين من الدولارات إلى سوريا في السنوات الأخيرة، بما في ذلك إلى تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" ، وهذه الجماعة تستهدف السعوديين مباشرةً في حملاتها لجمع الأموال.

٤- الشركات الوهمية، حيث يتلقى التنظيم تمويلًا من ٣١ دولة حول العالم، ويتم ضخ الأموال من خلال شركاء محليين مسجلين تحت أسماء شركات وهمية، فدولة مثل قطر، وفقًا لدراسة نشرها معهد واشنطن لدراسات سياسات الشرق الأدنى، اعتبر قطر من الدول التي تميل إلى التودد للحركات الإسلامية بدءاً من "حماس" في فلسطين إلى الميليشيات الإسلامية في ليبيا وصولاً إلى حركة طالبان في أفغانستان.

ثانياً / الأسباب الداخلية لظهور تنظيم داعش :

أغلب التنظيمات المتطرفة والإرهابية تعمل وفق اطار ممنهج يستهف عقيدة الانسان في سبيل كسب الانصار ، وبالوقت ذاته تستمد بقوتها لجملة من العوامل التي تتقوى بها وتساعدها في القدرة على الانتشار والتمدد ، فتنظيم داعش كان قد اظهر قوة كبيرة في الانتشار سواء في الاراضي السورية او عندما دخل للأراضي العراقية لاسيما وان المساحات هي شاسعة ومتناهية الاطراف وهنا نتكلم عن سيطرته على الحدود السورية العراقية بمسافة امتدت لأكثر من ٤٠ كم ، هذه القدرة القتالية تعود لأسباب متعدد وبعضها ذات اطار دولي اي ان البعض يجزم بأن التنظيم قد جرى رعايته من لدن دول في سبيل تحقيق غايات معينة وربما يكون قد انحرف عن مساره او انقلب عن الاتفاق او الاهداف المرسومة لها ، لاسيما وان الدعم الدولي للجماعات المسلحة في بداية الازمة السورية كان بصورة شاملة [١٣]

ايضاً من ضمن الأسباب الداخلية لسيطرة تنظيم داعش يعودا جزءاً منها إلى الظروف التي مر بها العراق خلال السنوات العشر الأخيرة، فعدم الاستقرار السياسي والأمني، والركود الاقتصادي الذي واكب جميع مراحل الحكومات المتعاقبة بعد ٢٠٠٣ بسبب هدر الأموال العراقية دون تخطيط، ومنذ تسلم نوري المالكي رئاسة الحكومة عام ٢٠٠٦دخل العراق مرحلة جديدة تميزت بعدم كفاءة القيادات العسكرية في مسك الأرض ورافق ذلك تشنجات سياسية بين مكوناته المختلفة وعلى رأسها المكون السني الذي ادعى التهميش والإقصاء مما سهل في دغدغة مشاعر أهل السنة وولد فراغا لدى هذا الشارع، من السهل التأثير عليه ،إذ رافقت هذه الظروف تجمعات احتجاجية امتدت من الحويجة إلى الحدود السورية الأردنية، واكبها موقف حكومي متشنج في احتواء تلك الاحتجاجات ، هذا الموقف الحكومي غير المسئول أدى إلى حدوث فراغ امني ملأه في النهاية تنظيم داعش خصوصا إن اغلب قادة السنة اتهموا بالعمليات الإرهابية وابعدوا من المشهد السياسي وانظموا لساحات الاعتصام، فلم يبق أمام هؤلاء طريق إلا حمل السلاح أو دعم المسلحين الذين دخلوا إلى ؛ مناطقهم من هنا نستطيع أن نلخص أسباب تواجد داعش في المناطق السنية إلى ما يلي [١٤]:-

أولا / لوجود حاضنة ملائمة لبناء تحركهم في وسط سنة العراق.

ثانيا / عدم قدرة القوات العسكرية العراقية من السيطرة على المناطق السنية وفشلها في كسب ثقة سكانها.

ثالثا / عدم قدرة الحكومة العراقية السيطرة على الحدود بين العراق وسوريا مما سهل دخول الكثير من مقاتلي التنظيم (داعش) إلى داخل العراق.

رابعاً / الممارسات الطائفية من لدن بعض السياسيين ومن يقف خلفهم من رجال الدين، عبر صياغة مبررات للعنف والإرهاب وقصور الخطط الأمنية والاستخباراتية في الكشف عن الخلايا النائمة كما وان بعض المنتسبين أو الضباط هم من البعثيون السابقون ولديهم ارتباطات مع التنظيمات الإرهابية.

المطلب الثاني

العوامل الخارجية

بطبيعة الحال فأن ظاهرة تنظيم داعش لم تكن وليدة اللحظة أو أنها نشأت في العراق وسيطرتها على مدينة الموصل بل هي ظاهرة عالمية كما هو الإرهاب وهي امتداد لتنظيم القاعدة ، لذلك فهي لم تأتي من فراغ بل هي جاءت نتيجة تراكمات على المستوى الداخلي والخارجي كما تم ذكره مسبقاً من سياسات قاصرة عن تلبية طموح الشعب كما وان للعامل الطائفي عبر تحشد فئة ضد الأخرى ايضاً المحاصصة الطائفية بمختلف مجالات ومواقع الدولة وهذا ترك مشكلة كبيرة عبر وضع شخوص غير كفوئين في مناصب عليا ومهمة ، كذلك بالنسبة للعوامل الخارجية لا سيما الموقف الامريكي والاستراتيجية الامريكية للتعامل مع الازمة السورية والدعم المقدم لجماعات مسلحة بداعي دعم المعارضة المعتدلة في حين بعضاً من هذا الدعم يذهب للتنظيمات الارهابية سواء بصورة مباشرة او عن طريق الاستيلاء عليه ، ايضا الموقف التركي فقد ساهم بدعم الفصائل المسلحة السورية وحتى بعضاً من تلك التنظيمات الارهابية في سوريا والعراق اما بحجة انهم يقاتلون المجاميع الكردية او لتحقيق مصالح سياسية او للتوسع في سوريا والعراق او اقامة منطقة امنة على حدود البلدين وغيرها من الاسباب والتي انعكست على الداخل التركي عبر العديد من التفجيرات التي شهدتها تركيا ، كذلك مجمل دور جوار العراق فكلاً يبني استراتيجيته وفق مصالحه دون مراعاة الاخرين ، كما وان دور التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية فهو دون مستوى الطموح ولم يترك الاثر المتوقع منه وإنما اكتفى بشن ضربات جوية محدودة لا سيما اذا ما عرفنا انه يضم قرابة ال٦٠ دولة ؟ وفي هذا المبحث نحاول بيان مجموعة من العوامل الخارجية التي ساهمت بترعرع ونشوء تنظيم داعش .

يرجح اغلب المختصون بأن تنظيم داعش لم يظهر من العدم او لم يكن بهذه القوة من لا شيء او هو محل صدفة ، بل هناك اطراف اقليمية ودولية عملت على تنمية ذلك التنظيم ومده بالخبرة الازمة وعملت هذا الدول في سبيل صياغة سياستها الدولية بمحض ارادتها واعادة رسم خارطة التحالفات عبر توظيف تنظيم داعش ، فالولايات المتحدة ودول الخليج وإسرائيل وروسيا وايران ربما لعبت بإعادة صياغة اللعبة الدولية وفق المصالح المتناقضة والدعم المتبادل ، فالتنظيم كان قد حصل على دعم كبير مالي واعلامي وسلاح وعتاد والا ماذا نفسر استمراه لليوم بالرغم من ضعف قوته بعد طرده من الاراضي العراقية ، كما ان عدم توزيع الثروات بصورة صحيحة احد اهم اسباب فشل الانظمة في حكمها، يأتي معها الانقسام الطائفي او

المذهبي المتوارث منذ بداية الاسلام، لكن احد اهم الذي اراه شخصيا في هذه المسالة هو عدم ظهور مفكرين وعظماء بين العرب على غرار الفلاسفة الثوار الذين ظهروا في اوروبا من امثال فولتير وجان جاك روسو وغاليلو يقاومون نفوذ رجال الدين الذي كان في حينها بصورة مطلقة في زمن محاكم التفتيش [١٥] .

اضافة الى الاسباب اعلاه وفي اطار العوامل الخارجية التي ساهمت بظهور تنظيم داعش فالحروب العسكرية ودعم بعض الانظمة الدكتاتورية وانفراد الولايات المتحدة بشن حروب عدة في افغانستان والعراق في سوريا والربيع العربي ، اضافة الى دور الاعلام الدولي فكثيراً من الامور يتحملها ذلك الاعلام في تزييف الحقائق وقلب الصورة وفق سياسة ممنهجة لأجل تمشية المصالح وزيادة العنف ودعم جهات على حساب جهات اخرى ، [١٦]. كما وان الشحن الطائفي والفتاوى التكفيرية والسماح بتنقل الارهابيين من دول اخرى لاسيما انتقالهم للأراضي السورية والعراقية والذي كان يجري بعلم تلك الدول تحت ذريعة الجهاد دون ان تحرك هذه الدول أي ساكن لإيقاف تحركاتهم او منعهم مما عزز بقدرة التنظيم عبر رفده بالمقاتلين الاجانب والانتحاريين [١٧].

هذه الاسباب وغيرها ساهمت وبشكل كبير في بروز تنظيم داعش بهذه الطريقة وتنامي قوته فتقريباً اغلب القوى العالمية ساهمت بصعوده ولا يخفى على احد ان بعضاً من تلك القوى دعمته في مرحلة من المراحل سواء بشكل مباشر او شبه مباشر تبعاً لمصالحها ووظفت التنظيم لما يخدم طموحها ويعزز مواقعها لدى بعض البلدان ولا سيما في العراق اذ تم توظيف التنظيم من لدن بعض الدول سعياً وراء تحقيق مصالحه او دفع الخطر او لدعم اطراف داخلية او لربما لدفع متشددي تلك الدول وبالتالي الخلاص منهم ومن تهديدهم

المبحث الثالث

أبعاد وانعكاسات تحرير المدن من قبل جهاز مكافحة الارهاب

في ظل الانتصارات المتحققة من قبل شتى الاجهزة الامنية وهزيمة تنظيم داعش الارهابي وتحرير المدن انطلاقاً من اطراف العاصمة بغداد وثم الفلوجة والرمادي وبيجي واطراف صلاح الدين وتكريت وديالى وجرف النصر والموصل ، في كل معركة هناك الالاف من القصص الانسانية والاجتماعية ، وهناك مجموعة من النقاط التي تحققت لاسيما وان التحرير اتى بقيادة جهاز مكافحة الارهاب وقد ترك هذه الامر مجموعة من الاثار وهي كالتالي:

المطلب الاول

اعادة ثقة المواطن بالأجهزة الامنية

في اعقاب تغيير النظام السياسي في العراق واعادة بناء منظومته بصورة سريعة وخارج الارادة المحلية ، ورافق ذلك التغيير مجموعة من العوامل التي شوهت من التحول السريع نحو الديمقراطية والبقاء في دوامة الانتقال دون اكمال متطلبات ذلك التحويل بالرغم من كل الانجازات التي تحققت وهامش الحرية المتاح ، ودمج المواطن بالدولة وحجم المشاركة السياسية وحرية التصويت والمرور بأكثر من تسعة عمليات انتخابية ، في مقبل ذلك فأن العملية السياسية الجديدة كانت في وضع صعب تخللها صعوبة في استيعاب الوضع الجديد مع وجود معارضة لاسيما في المناطق ذات الغالبية السنية ، في مقابل انخراط شيعي كردي بتلك العملية الجديدة ومع اشراك السنة والبدء بخارطة جديدة تقوم على اسس المشاركة السياسية ، ايضا



ظهور محاصصة سياسية تقوم على اسس طائفية يتم من خلالها تقسيم المناصب فرئاسة الوزراء تذهب للمكون الشيعي في مقابل ان منصب رئاسة الجمهورية للمكون الكردي على ان تكون رئاسة مجلس النواب للمكون السني [١٨] ، هذه التعقيدات انعكست على مجمل الفعاليات المجتمعية وولدت مشاكل سياسية وامنية كبيرة لا سيما في المناطق التي خضعت لسيطرة تنظيم داعش ، فسيطرة التنظيم كان ضمن سلسلة كبيرة من العوامل مع وجود بعض الحواضن الاجتماعية مع وجود خلايا نائمة .

ما يهمنا هو ردة الفعل المجتمعية في المناطق المحررة لاسيما بعد ان شاهدوا حجم التضحيات من قبل جنود عراقيون هدفهم مقاتلة اشرس عدو عاث في الارض فسادا وهتك الاعراض وهجر الناس وهدم البيوت ، هذا العدو الذي بدأ سياساته التهكمية والوحشية بسكان المدن التي احتلوها وبالتالي عندما دخلت القوات العراقية وجهاز مكافحة الارهاب الذي خلصهم من هذا التنظيم الوحشي لاسيما وان عناصر الجهاز لا يرفعون سوى العلم العراقي ويمتلكون خبرة كبيرة في القتال ويحاولون حماية المدنيين ويضحون بأنفسهم لأجل تخليص الاطفال والناس والشيوخ والشباب وقد شاهدنا ما يوثق هذا المواقف الصعبة [١٩] ، لذلك جاء عمليات التحرير وبالرغم من حجم التضحيات والخسائر في كل شيء الا انها اعادة ثقة المواطن في تلك المناطق بالأجهزة الامنية واصبح المواطن هناك مصدر المعلومة الاول ويعمل على تزويد جهاز مكافحة الارهاب والاجهزة الامنية بالمعلومات عن اماكن تواجد الارهابين كونه اصبح يشعر بالمسؤولية اتجاه بلده واعادة الروح الوطنية لما شاهده من ظلم من قبل التنظيمات الارهابية في مقابل نبل واخلاق وتضحيات القوات العراقية لاسيما جهاز مكافحة الارهاب .

المطلب الثاني

اعادة الانسجام الوطني

اذا ما اردنا تعريف الوحدة الوطنية فهي "وحدة الشعب في دولة، سواء تعدّدت أطيافه أم لم تتعدّد، إذ تصدر واقعيا عن معطيات وقواسم مشتركة، مرتبطة بالشعب وبالدولة". ليست الوحدة الوطنية إذن شيئا يجب "إيجاده" بديلا عن سواه، كالانتماء العقدي أو القومي. بل هي مفهوم يصدر عن واقع صنعه التاريخ، يجب التلاقي على الأخذ بمقتضياته في إطار تعدّدي، دون اشتراط طرف على طرف آخر أن ينسلخ من جلده أو يتخلى عن رؤاه ومناهجه، ما دام لا يوظفها للقهر أو الإقصاء ، كما ويشمل مفهوم الوحدة الوطنية على معاني عديدة الا انها تدور حول تحقيق التفاعل والتلاحم والتعاضد بين جميع أفراد الشعب بغض النظر عن انتماءاتهم الإيديولوجية أو الثقافية أو الدينية أو المذهبية أو الاثنية أو اللغوية أو الإقليمية أو الطبقية أو العشائرية [٢٠] ، وقد تهدف او تسعى لجملة من الامور يمكن تلخيصها بالتالي [٢١] :

١- تسعى الوحدة الوطنية لتحقيق احترام وحدة الدولة بما يشمل حفظ لغتها وهويتها وسيادتها لتحقيق الحرية والاستقلال والمساواة .
٢- تحقيق الترابط ما بين ابناء الشعب ونظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي هذا التفاعل والترابط يحقق الانسجام الوطني .
٣- المؤسسات الرصينة وتحقيق العدالة الاجتماعية واعادة توزيع الثروات والتعامل على اسس وطنية تسهم في ترسيخ الوحدة الوطني .

وفي غضون سنوات الازمة الطائفية لا سيما في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ اذ شهدت اعمال عنف واقتتال طائفي وعنف مجتمعي ادت لفوضى عارمة وانفلات امني في مختلف مناطق



العراق لاسيما العاصمة بغداد في ظل ازمة سياسية وتجاذب وتصارع على السلطة ، اضافة الى صراع طائفي ومذهبي ادت الى احداث فجوة ما بين ابناء الشعب الواحد وتراجع الوحدة الوطنية حتى وصل الحال لتفكير البعض بالانفصال عن العراق او انشاء اقاليم على اسس طائفية وقومية ، هذه الاحداث ورغم انخفاضها كثيراً الا ان انها احدثت شرخاً كبيراً حتى عام ٢٠١٤ في اعقاب استيلاء تنظيم داعش الارهابي على مناطق الموصل ومحافظات اخرى وتطبيقه لعقائد وممارسات هي خارج الدين اصلاً وفرضه الاتاوات وتحكمه بلبس ومأكل وتصرفت الناس هناك مما ادى لنفورهم من هذه التنظيم رغم ان البعض كان مغرر بهم [٢٢]، وهنا جاءت الفتوى من مرجعية السيد السيستاني كما تطرقنا لها في اعلاه ، وقد لاقت الفتوى استجابة كبيرة من ابناء الشعب العراقي ومن مختلف الأطياف وادت لتشكيل قوات الحشد الشعبي وصار لها قانون وهيكلية ومؤسسة ضمت الوية متعددة والتي من ضمن تشكيلاتها الحشد العشائري الذين اغلبهم من ابناء المناطق السنية الذين تطوعوا لتطهير مناطقهم من الارهاب الداعشي ، وفعلاً بعد الاستعداد التام شرعت القوات الامنية بشتى صنوفها وبقيادة جهاز مكافحة الارهاب والمتطوعون نحو تطهير مناطق حزام العاصمة بغداد ومن ثم محافظة ديالى وصلاح الدين والرمادي وصولا لمحافظة نينوى التي تمت السيطرة عليها وتحريها نهاية عام ٢٠١٧ وبهذا تحرر العراق من اكبر هجمة في تاريخه المعاصر وقد توج هذا النصر بألاف الشهداء والجرحى من مختلف مناطق العراق ، هذه الحرب هي متعددة الابعاد وجميعها ساهمت بترسيخ العامل الوطني وتقوية اواصر العلاقة ما بين ابناء الشعب الواحد ويمكن تلخيص دور وانتصار جهاز مكافحة الارهاب والقوات الاخرى في اعادة النسيج الوطني بالتالي [٢٣] :

١- في ظل الاندفاع والاصرار من قبل القوات العراقية وقيادة الجهاز وفتوى الدفاع الكفائي ولدت شعور موجه لكافة ابناء الشعب العراقي للتطوع دون تمييز او تفرقة ما بين احد ، وبهذا تكرست مفهوم المواطنة باعتبار ان البلد للجميع .
٢- دائما ما كان قوات جهاز مكافحة الارهاب يضم مختلف العناصر من جميع ابناء الشعب دون تمييز او ويعمل على منع التعدي على المواطنين لاسيما ابناء المناطق التي كانت تحت سيطرة التنظيم وبضرورة تمييز البريء عن المتهم والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة .
٣- ساهم التحرير من إعادة النازحين الى سكناهم بعد ان شردهم التنظيم لأكثر من عامين .
٤- اختلاط دماء ابن الجنوب مع الغربية مما ساهم بتعزيز مفهوم الانتماء للوطن .
٥- اعادة دمج ابناء المناطق المحررة بمنظومة الدولة بعد ان تم تزييف الكثير من الحقائق حول طبيعة وهدف ابناء الحشد الشعبي والجيش العراقي .
٦- شيوع صوت الاعتدال على صوت التطرف في المناطق المحررة بعد ان شاهدوا حجم التضحيات من الطرف الاخر لتحرير مدنهم .
٧- تطوع ابناء المناطق السنية ضمن تشكيلات جهاز مكافحة الارهاب والحشد الشعبي والقوات الاخرى لدحر التنظيم واعادة مناطقهم وهذا دليل على اعادة اندماجهم بالدولة .
٨- تغيير وجهة نظر الكثير من شعوب الدول الاخرى لاسيما ممن كانوا يتأثرون بالإعلام المغرض .
٩- العمل على اعادة النازحين لمناطق سكناهم بعد تحريرها والمساهمة بتوفير المساعدات اللازمة لذلك مما يسهم بتقوية الاواصر الوطنية لاسيما ان طيلة سنوات القتال كانت

تخرج ارتال من المساعدات الانسانية من مختلف مناطق الوسط والجنوب باتجاه المناطق المحررة او التي كانت تشهد عمليات تحرير .

الخاتمة

تبين مما تقدم الدور والاثر الذي تركه تنظيم داعش من جراء سيطرته على محافظات عدة ، مما ولد دماراً كبيراً وخسائر مادية وبشرية لاتزال تداعياتها شاخصة الى الان ، اضافة الى التداعيات الامنية والاجتماعية والسياسية اذ وصل الحال لمرحلة صعبة جدا كادت ان تنسف كل الجهود الرامية لبناء دولة ديمقراطية ، لولا تطوع ابناء الشعب العراقي وفتوى الجهاد الكفائي من قبل المرجع السيد السيستاني ويقظة جهاز مكافحة الارهاب واعادة هيكلة المؤسسات العسكرية ودخول الحشد الشعبي على خط المواجهة هذه الجهود اثمرت عن اعادة زمام المبادرة والبدء بترتيب الاوراق ورسم الخطط واستعادة الجهد ، والمضي باستعادة المدن ابتداءً من اطراف العاصمة بغداد عبر تقسيم الجهد والمهام ماين شتى الصنوف العسكرية والامنية ، وكان جهاز مكافحة الارهاب عبر افواجه المتعددة والفرقة الذهبية الدور الريادي باقتحام المدن والتمهيد للقوات الاخرى باعتباره صاحب الخبرة الاكبر ومدرب على مثل هكذا عمليات .
واسفرت الجهود العسكرية ومساندة الحشد الشعبي والعشائري عن تحرير كامل الاراضي التي كانت بيد التنظيم منذ عام ٢٠١٤ ، بعد التضحيات الكبيرة وبالرغم من ذلك فأن الاثار الايجابية كانت كبيرة اذا ان تحرير تلك المدن اعادة ثقة المواطن بالدولة والعملية السياسية والاهم من كل ذلك اعادة ثقة المواطن بالأجهزة الامنية ومساندته لها وتزيده بالمعلومات ، كما واعادة العمليات اللحمة الوطنية والنسيج الاجتماعي بعد اختلاط دم ابن الجنوب مع الغربية والشمال ، مما ولدت شعوراً وطنياً اضافة الى دمج المقاتلين المحليين بالأجهزة الامنية الرسمية ناهيك عن الجهود الامنية في القضاء على الخلايا النائمة مع ايجاد ارضية امنية قائمة على اسس رصينة وفق جهد استخباري ، لذلك هذه الاثار متفرعة وكبيرة ومن هذا هناك مجموعة من والتوصيات :

١- العمل على إعادة بناء قاعدة عناصر "جهاز مكافحة الإرهاب" وقدراته المتخصصة إلى حدٍّ كبير، ويمكن ذلك بواسطة عدة نماذج منها اعادة بناء القدرات العسكرية والتدريبية للجهاز لا سيما بعد كل المعارك التي خاضها ، مع ضرورة ابقائه ضمن الهدف الذي رسم له وهو مكافحة الارهاب مما يولد تخصص اكثر ويساهم بمتابعة الخلايا الارهابية اينما وجدت .
٢- توسيع عمل ونطاق الفرقة الذهبية وتزويدها بالعدة والعدد وإعطائها المزيد من المهمات، فبالإضافة إلى المهام الأساسية لمكافحة الإرهاب التي يضطلع بها، يمكن لـ "جهاز مكافحة الإرهاب" أن يواصل استخدام قوات المشاة الخفيفة القادرة على شنّ هجمات تقليدية على مواقع محصنة يسيطر عليها تنظيم «الدولة الإسلامية» أو قوات معادية أخرى.
٣- توطيد علاقة الجهاز بالتحالف الدولي من حيث التدريب والتسليح وتبادل المعلومات فيما بينهم في ما تقتضيه المصلحة في مقاتلة تنظيم داعش الارهابي والتنظيمات الارهابية الاخرى .
٤- اعادة دمج وزج سكان المدن المحررة عبر برامج واليات محددة واعادة الثقة بالأجهزة الامنية والاعتماد على المعلومة الاستخبارية .



الهوامش والمصادر

(١) تجربة تشكيل الجيش العراقي الجديد. إعادة بناء جيش في منطقة حرب ، مثال منشور في منتدى المدى ، وعبر الرابط التالي : https://almadapaper.net/view.php?cat=1061
(٢) ينظر : فراس ألبياتي ، التحول الديمقراطي في العراق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣ ، العارف للمطبوعات ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص ٣٣٥ .
(٣) ينظر : حيدر ادهم الطائي، مظاهر قانونية للطائفية في العراق، مجلة شؤون مشرقية، العدد الأول، مركز دراسات المشرق العربي، بيروت، ٢٠٠٨م، ص١٤٠
(٤) المصدر السابق نفسه .
(٥) ينظر : علي مراد العبادي ، التعددية السياسية والبرلمان العراقي بعد عام ٢٠٠٣ ، مركز العراق للدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، ٢٠١٥ .
(٦) ينظر : عامر هاشم عواد ، مستقبل الاستراتيجية الأمريكية في العراق بين الاستمرارية والتغيير ، في (الاستراتيجية الأمريكية في العراق وتداعياتها من منظور داخلي- وإقليمي– ودولي) سلسلة كتب مركز العراق للدراسات (٢٥) ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص٣٨ .
(٧) ينظر : علي الطراح ، سقوط صدام حسين.. ورهان المعارضة ، مقال منشور في صحيفة الشرق الاوسط ، الاثنين ٠٤ صفر ١٤٢٤ هـ ٧ ابريل ٢٠٠٣ العدد ٨٨٩٦ .
(٨) لينا الخطيب ، استراتيجية تنظيم الدولة الإسلامية : باقية وتتمدُّد ، معهد واشنطن لسياسة الشرق الاوسط ، 29 حزيران / يونيو 2015 ،رابط الموقع : http://carnegie-mec.org/2015/06/29/ar-pub-60542
(٩) حسن سعد حميد ، داعش : النشأة ، التكتيك ، واستراتيجية البقاء (٢٠٠ _ ٢٠٢٠) ، المركز الديمقراطي العربي ، للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، http://democraticac.de/?p=25244
(١٠) ما هو تنظيم "داعش"؟ مسيرته منذ الانشقاق عن "القاعدة" وحتى إعلان "دولة الخلافة" ، مقالة منشورة في مجللة وموقع الحياة، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت على الرابط التالي : http://www.alhayat.com/Articles/2909987/%D9%85%D9%86-%D9%87%D9%88-
(١١) ينظر : هشام الهاشمي ، عالم داعش . دار الحكمة ، لندن ، دار بابل (بغداد) ، ٢٠١٥ .
(١٢) علي مراد ألعبادي ، حسين باسم ، بُنية داعش...وأهدافها الكبرى... وأولوياتها الاستراتيجية... حلقة نقاشية عقدت في جامعة كربلاء ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، بتاريخ ١٧ حزيران - يونيو٢٠١٦ .
(١٣) مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث ، تنظيم الدولة : النشأة والأفكار ، اوراق سياسية ، وحدة الدراسات ، موقع المركز : http://www.fikercenter.com/ar/p/political_analysis/view/a6zaxn3
(١٤) سروه عبد الواحد، دراسة مقتضبة عن تنظيم داعش ، مقالة منشورة في الموقع الرسمي لقناة nrt عربي، الرابط التالي : http://www.nrttv.com/ar/birura-details.aspx?Jimare=2291
(١٥) يوحنا بيداويد ، دراسة تحليلة لسبب لظهور الدواعش في المنطقة ، ملبورن استراليا ، كانون الاول ٢٠١٤، الشبكة الدولية للمعلومات الانترنيت ، الرابط التالي :
http://www.ankawa.com/forum/index.php?topic=762078.0
(١٦) انطوان الصنا ، العوامل الخارجية ظهور تنظيم داعش ، كانون الاول ٢٠١٤، الشبكة الدولية للمعلومات الانترنيت ، الرابط التالي : http://www.ankawa.com/forum/index.php?topic=762078.0
(١٧) انطوان الصنا ، العوامل الخارجية ظهور تنظيم داعش ، مصدر سبق ذكره .
(١٨) علي مراد العبادي ، الذكرى الثالثة لفتوى الجهاد الكفائي ، مقال منشور في مركز الدراسات الاستراتيجية جامعة كربلاء ، الرابط التالي : http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/?s
(١٩) ينظر : محسن الحيدري. "الإرهاب والعنف في ضوء القرآن والسنة والتاريخ والفقه المقارن"، دار الولاء، بيروت-لبنان.
(٢٠) عبير سهام مهدي ، مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق ، مجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص ١٨٠ .
(٢١) ينظر : خالد جعفر مبارك ، عبد الكريم جعفر الكشفي ، بحث منشور في مؤتمر فتوى الدفاع المقدسة الثالث ، الجزء الاول ، العتبة العباسية المقدسة ، كربلاء ، ٢٠١٩ ، ص ٤١٦ .
(٢٢) المصدر السابق نفسه .
(٢٣) ينظر : مصطفى الكاظمي ، البعدان الوطنيّ والمؤسسيّ في فتوى السيستاني ، مقال نشور على موقع المونيتور وعلى الرابط التالي : https://www.al-monitor.com

جهاز مكافحة الإرهاب ودوره في عملية مكافحة الإرهاب:

تحقيق التوازن بين الأهداف والمخاطر

م. خيرالله سبهان عبدالله الجبوري
كلية العلوم السياسة/جامعة الموصل

الباحثة: آية صادق جمعة
طالبة ماجستير في كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد

المقدمة

يشكل الارهاب تهديداً جدياً على كل دول العالم تقريباً. ويؤثر الإرهاب، الفردي والجماعي، على استقرار وأداء النظام السياسي ككل. ومن ثم، من الطبيعي أن تحاول الدول توظيف قدراتها، بما فيها القوة العسكرية، لتقليص التحديات القريبة والبعيدة، الصادرة عن الجماعات الارهابية. ولكي تكتمل عملية مكافحة الإرهاب على المستوى الوطني فإنه لابد من عمل تكاملي وتعاون دولي على جميع الأصعدة، والعمل على تكثيف الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لإجاد بيئة مستقرة آمنة، لذا فقد أصبحت حملات مكافحة الارهاب سمة بارزة للسياسة الدولية المعاصرة.

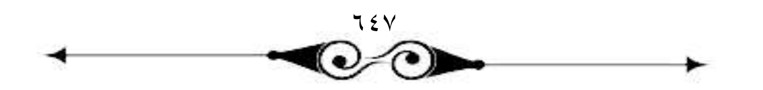
ولغرض التصدي بفاعلية للعمليات الإرهابية التي تستهدف الدولة والمواطنين، قامت الحكومة العراقية بإنشاء جهاز مكافحة الإرهاب، وهو أحد الأجهزة الأمنية والاستخباراتية، الهادف إلى مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله والقضاء عليه. وقد شارك جهاز مكافحة الإرهاب في جهود مكافحة وتعطيل وردع وهزيمة الجماعات الارهابية، لا سيما في معارك هزيمة تنظيم داعش الإرهابي، وأصبح الجهاز قوة عسكرية متمكنة من مكافحة الجماعات الارهابية في العراق. من هنا جاءت أهمية الدراسة للتعرف على الدور الحيوي والحاسم الذي يحتله الجهاز في عمليات مكافحة الإرهاب، والمحافظة على الأمن والنظام وحماية الأرواح والممتلكات العامة والخاصة.

فالإرهاب ظاهرة ديناميكية تتسم بعدم الثبات، ولها خاصية التكيف والتغير مع الظروف الداخلية والخارجية، وبما إن جهاز مكافحة الإرهاب يعد أحد الأجهزة الأمنية المعنية بمكافحة الإرهاب، أصبح من الواجب على الجهاز تغيير استراتيجياته وخططه باستمرار عبر استراتيجيات وقائية وعلاجية لتحقيق الاستقرار الأمني والحد من العمليات الإرهابية. وقد تم تحديد مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية: ما هو دور جهاز مكافحة الإرهاب في مكافحة ظاهرة الإرهاب؟ وما مدى تأثيره في عملية مكافحة الإرهاب وما هو مستقبل هذا الجهاز؟.

تفترض الدراسة أن مواجهة ظاهرة الإرهاب تتطلب وجود منظومة مؤسساتية أمنية فاعلة وقادرة على وضع سياسة واستراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب بكل أشكاله.

ولغرض التحقق من فرضية الدراسة تم الاعتماد على منهج التحليل النظمي.

وقد انتظمت الدراسة في ثلاثة مباحث فضلاً عن مقدمة وخاتمة، يتناول المبحث الأول إطار نظري مفاهيمي، وتضمن المبحث الثاني وزارتي الداخلية والدفاع وصنع السياسة العامة للأمن الوطني العراقي، وتطرق المبحث الثالث لجهاز مكافحة الارهاب: الواقع والمستقبل



المبحث الأول

تأصيل نظري مفاهيمي

لا بد من تحديد المفاهيم العلمية للدراسة، لأنها تتيح لنا فهم أوسع للظاهرة موضع البحث، وتتزايد أهمية الإطار النظري في الدراسات الاجتماعية بسبب تداخل المفاهيم وعدم الاجماع حول المفاهيم. وهو ما يقتضي تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين هما:

المطلب الأول: مفهوم الإرهاب

المطلب الثاني: دوافع الإرهاب

المطلب الأول: مفهوم الإرهاب

إن مفهوم الإرهاب يكتنفه الغموض ويعاني من غياب الإطار القيمي والمعياري إذ أصبح أكثر عُرضه للتطويع الانتهازي من قبل الأطراق الأقوى في المعادلة الدولية بحسب حساباتها ومصالحها الاستراتيجية والسياسية، وقد أفضى التباس المفهوم الى تداخل الحدود بين ما هو قومي وما هو دولي، بين ما هو كفاح من أجل الحرية وما هو عمل إجرامي، بين العسكري والمدني، ومن هنا نفهم دعوة الفيلسوف الفرنسي (جاك دريدا) صاحب نظرية التفكيك، لنبذ اصلاح (الإرهاب) والاستعاضة عنه بمفهوم (العنف)[١]. وقد أنتشر الإرهاب في كل انحاء العالم اليوم وزادت المطالبات بشأن تحديد مفهومه، وصوره واشكاله، وطرحت هذه المشكلة في المؤتمرات والندوات العلمية والحلقات النقاشية بهدف التعرف على الآراء بشأنها، ولكن المواقف والآراء حيالها جاءت مختلفة من حيث الوجهة التي ينظر منها لهذا المفهوم. هذا الاختلاف بين الدول في نظرتها إلى الإرهاب تجسد في العبارة المختصرة التي تقول: (إن الإرهابي في نظر البعض، هو محارب من أجل الحرية في نظر البعض الآخر)، مما أدى إلى صعوبة الاتفاق على المستوى الدولي بهدف التعاون لمكافحته، وفشل أغلب الجهود الدولية في تحديد دقيق لحقيقة الإرهاب، هذا الأمر حال دون الاتفاق على درجة من التعاون بين الدول لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة، لدرجة أن المؤتمر الدولي لبحث الإرهاب والجريمة السياسية المنعقد في عام ١٩٧٣م، قد أنتهى إلى أن عدم تحديد مفهوم واضح للأسباب التي تؤدي إلى ممارسة الافعال التي تؤدي الى حالة الإرهاب هو العقبة التي تحول دون اقتلاع الإرهاب من جذوره واجتثاثه[٢].

ويمكن النظر إلى طبيعة الإرهاب بوصفه نشاطاً عدوانياً عنيفاً موجهاً ضد سلامة الأشخاص أو الدول وقادراً على التطور والتكيف إذ يتعذر التنبؤ بالأهداف أو الأدوات أو المسالك المتوقعة لذلك النشاط، وإن سرعة الإرهاب في العثور على ثغرات الدرع (Chinks in the Armor) الأمنية والمجتمعية تفوق سرعة الحكومات في سدها، فالجديد هو ليس الإرهاب كظاهرة بل قدرة الإرهاب المعاصر على الوصول إلى كل عتبة باب حول العالم. فالإرهاب هو ظاهرة في غاية التعقيد إذ تتباين دوافعه وأسبابه وأشكاله وتفسيراته، ومن ثم ينبغي تناول كل نمط من الإرهاب وفقاً لسياقه السياسي والتاريخي والثقافي[٣].

وقد ورد في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام ١٩٩٨ تعريف الإرهاب بأنه "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت اغراضه أو بواعثه، يقع تنفيذاً لمشروع فردي أو جماعي، بهدف إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو امنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو أحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض احد الموارد الوطنية للخطر"[٤]. وعرفت وزارة الخارجية

الامريكية الإرهاب بأنه العنف المتعمد الذي تقوم به جماعات غير حكومية أو عملاء سريون بدافع سياسي ضد أهداف غير مُقاتِلة، ويهدف عادة إلى التأثير في الجمهور أو الرأي العام(٥).

كما أوضح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن الأعمال الإرهابية هي "الأعمال الإجرامية بما في ذلك تلك التي ترتكب ضد المدنيين بقصد القتل أو إلحاق إصابات جسمانية خطيرة أو أخذ الرهائن بغرض إشاعة حالة من الرعب بين عامة الجمهور أو جماعة من الأشخاص أو أشخاص معينين أو لتخويف جماعة من السكان أو إرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بعمل ما أو عدم القيام به"(٦). وعرفت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإرهاب بأنه "أعمال إجرامية يقصد أو يراد بها إشاعة حالة من الرعب بين عامة الناس أو جماعة من الأشخاص أو أشخاص معينين لأغراض سياسية غير مبررة وتحت أي ظروف ومهما كانت طبيعة الاعتبارات الدافعة لهذه الأفعال"(٧). وفي قاموس أكسفورد (Oxford Dictionary) نجد أن كلمة (Terrorist) "الإرهابي" هو الشخص الذي يستعمل العنف المنظم لضمان نهاية سياسية، والاسم (Terrorism) بمعنى "الإرهاب" يقصد به استخدام العنف والتخويف أو الإرعاب من قتل وتفجير، لا سيما في أغراض سياسية(٨).

وقد حددت اتفاقية جنيف الأولى الخاصة بالإرهاب ومكافحته ثلاثة أركان لانطباق وصف الإرهاب على الفعل العنيف وهي(٩):

١. **الركن المادي:** أشارت المادة الاولى الفقرة الثانية من الاتفاقية إلى أن الركن المادي للإرهاب يتمثل في اعمال الخوف التي تقترن بالعنف مثل التفجير ونسف الجسور والقتل الجماعي وقتل الافراد وتدمير المنشآت وتسميم المياه والخطف والعمليات الانتحارية بالأحزمة الناسفة والعربات المفخخة. أي أن هذا الركن ينحصر في موضوع الجريمة الإرهابية أو الهدف منها.
٢. **الركن المعنوي:** يتجلى هذا الركن في اشاعة الخوف والرعب مع توفر النية والقصد المسبق لإحداث هذا النوع من الأثر النفسي إذ يكون الترويع هدفاً بحد ذاته.
٣. **الركن الدولي:** أي أن يكون الفعل الإرهابي بناء على تواطؤ وأوامر ودعم ورعاية من دولة ضد دولة أخرى، سواء كان القائم بالفعل الإرهابي يحمل الجنسية لتلك الدولة أو يعمل لحسابها فحسب.

وإذا كان تعريف الإرهاب لم يتم الاتفاق عليه، فإن تعريف الإرهاب الدولي وإرهاب الدولة هو الآخر لم يتم تحديده بشكل واضح، بسبب العلاقة بين الإرهاب والاعمال الجنائية من جهة والجرائم السياسية من جهة أخرى(١٠). ويعد الإرهاب من أخطر التحديات الامنية التي تواجه الدول لذلك أهتم المجتمع الدولي بها، لا سيما بعد بروز التنظيمات الإرهابية التي انتشرت وتشعبت وتنوعت عملياتها في دول عدة(١١). فالإرهاب ضرب في الصميم كل ما ترمز إليه الأمم المتحدة. وهو خطر شامل على السلم والامن الدوليين والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان وتسوية المنازعات بالطرق السلمية. لذلك، فإن عمليات مكافحة الإرهاب هي في مصلحة المؤسسات الحكومية والدولية على حد سواء، بل في مصلحة المجتمع المدني المحلي والإقليمي والدولي(١٢).

المطلب الثاني: دوافع الإرهاب

لما كان الإرهاب يعد عمل مسلح فإن وراء كل عمل إرهابي دوافع سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية يسعى إلى الوصول إليها(١٣)، لذلك فإن ما يميز العمل الإرهابي هو غاية الإرهاب



ذاته أي توظيف الرعب والخوف لتحقيق اهداف سياسية أو دينية أو اقتصادية أو اجتماعية[١٤]. فهناك الكثير من الدوافع وراء الإرهاب أهمها الواقع السياسي والديني والاقتصادي والاجتماعي والنفسي. وعليه سنحلل في هذا المحور الدوافع التي كانت وراء انتشار ظاهرة الإرهاب في العراق وفق الآتي:

١. **دوافع سياسية:** يوجد الإرهاب والعنف في المجتمع عندما لا تعمل السلطات بفاعلية بهدف اصلاح واقع المواطنين والحفاظ على حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كذلك الأمر عندما تنعدم وسائل الحوار الديمقراطي، فالشعوب لها الحق في أن تختار النظام الحاكم ويجب احترام حقها عبر حرية التصرف بشؤونها بعيداً عن التدخلات الخارجية، فالشعب عندما يخضع إلى حكم تسلطي استبدادي هنا يصبح واجب عليهم تجاه وطنهم أن يطيحوا هذا النظام المستبد (الطاغي)[١٥]. فالضعف الذي تعاني منه الاحزاب السياسية العراقية وعدم فاعليتها وعدم قدرتها على الحضور في معظم المناطق بهدف احتواء المواطنين والتعبير عن احتياجاتهم ومطالبهم قد فتح المجال لاستيعابهم من قبل تنظيمات إرهابية تجعلهم يشعرون بكيانهم وأهميتهم، وهنا تأتي التنظيمات الإرهابية لتملأ الفراغ عندما تنعدم الفرصة للممارسة السياسية بمعناها الواسع[١٦].

ومن الدوافع السياسية الأخرى التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى بقصد فرض السيطرة عليها وسياسة التوسع والهيمنة وحمل السكان على النزوح من ديارهم. كما أن الواقع دل على أن النزاعات التي تحدث بين الدول كثيراً ما تؤدي الى تبادل الإرهاب بينها بشكل سري أو مكشوف، عبر استخدام الإرهابيين كوسيلة لحرب مصغرة أو بديلة ضد دول أخرى، فالحرب التقليدية أصبحت مكلفة وغير مضمونة النتائج[١٧].

٢. **الدوافع الدينية:** تعد الدوافع الدينية من العوامل المهمة والقوية، لا سيما إذا تم استغلالها بهدف الوصول إلى غايات سياسية في مجتمع يتميز بالتدين بالفطرة كما هو الحال في المجتمع العراقي. فهناك تنظيمات اسلامية متطرفة إرهابية تتخذ من الدين غطاء تخفي من وراءه اهدافها وخططها الخاصة، إذ تقوم باستخدام واستثمار وتوظيف الإرهاب من أجل الوصول إلى اهدافها، والمثال الواضح هنا هما (تنظيم القاعدة وتنظيم داعش الإرهابيين)[١٨].

٣. **الدوافع الاقتصادية:** لقد حققت الدول المتقدمة لشعوبها مستويات عالية من الرفاهية والرعاية، وسعت إلى تقديم المساعدات لكثير من الشعوب الفقيرة عبر المعونات بمختلف انواعها من دافع انساني أو مصلحي. وبالمقابل تواجه الشعوب الأخرى مشكلات خطيرة تتعلق بسوء توزيع الموارد وعدم تقديم وسائل العيش اللائق من قبل دولهم، هذا الأمر يدفعهم إلى الحقد والكراهية وينمي العنف والإرهاب[١٩]. فهناك العديد من الدوافع الاقتصادية التي تسبب الإرهاب والعنف في المجتمع العراقي، مثل التخلف الناتج عن السياسات الاقتصادية غير المتلائمة مع الواقع الاجتماعي. كما أن الفقر والبطالة، المنتشرة لدى فئة الشباب خاصة سواء كانت بطالة حقيقية أم بطالة مقنعة فتولد شعوراً بالعجز واليأس من ناحية وشعورهم بالإحباط من ناحية أخرى، لذلك يكونون هدفاً سهلاً لمختلف التنظيمات الإرهابية[٢٠].



٤. **الدوافع الاجتماعية والنفسية:** يؤدي غياب روح العدالة الاجتماعية، وعدم ترسيخ مبدأ المساواة والإخلال بكرامة الإنسان وإهدار كرامته وحقوقه العامة منها والخاصة، إلى زادت سلبيات المجتمع ومشكلاته وكلما زادت المشكلات الاجتماعية زادت امكانية وقوع الجرائم الارهابية في المجتمع[٢١]. كما أن التفكك الاسري والاحباط الاجتماعي، وغياب الحوار، والفهم الخاطئ لتعاليم الدين، وضعف الانتماء للمجتمع نتيجة للرواسب النفسية والانطوائية والانعزال، يؤدي في النهاية الى صناعة الارهابي[٢٢]. فالحرمان الاجتماعي بسبب انخفاض مستوى التفاعل الثقافي الطبيعي بين الفرد وباقي المجتمع أو توقفه تماماً، يدخل هذا الحرمان الاجتماعي في إطار شبكة كبيرة من العوامل المترابطة التي تسهم في وقوع الابتعاد الاجتماعي، وتتضمن هذه العوامل المرض النفسي، الفقر، التعليم السيء، الوضع الاجتماعي والاقتصادي المنخفض[٢٣]، كل هذا يؤدي إلى التطرف والإرهاب.

المبحث الثاني

وزارتي الداخلية والدفاع وصنع السياسة العامة للأمن الوطني العراقي

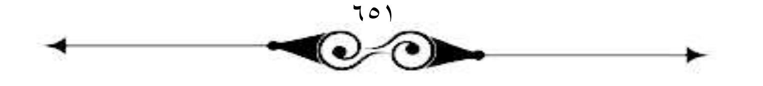
تعد المؤسسات الأمنية والعسكرية من المؤسسات المهمة في مكافحة الإرهاب عبر صياغة السياسات العامة للأمن الوطني بهدف تحقيق الاستقرار الامني بما ينعكس بشكل ايجابي على حياة المواطنين، لذلك سنركز في هذ المبحث على وزارة الداخلية العراقية ووزارة الدفاع العراقية بهدف التعرف على دورها في رسم السياسات الأمنية.

المطلب الاول: وزارة الداخلية العراقية

يقع على عاتق وزارة الداخلية مهمة ومسؤولية كبيرة فيما يتعلق بالحفاظ على الأمن الداخلي وحماية الشعب ومصالحه من التهديدات، وقد أُعيد هيكلة وزارة الداخلية بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وأخذت ابعاد غاية في الاهمية لا تقتصر على تنفيذ سياسة الأمن الوطني للدولة في حفظ الامن الداخلي، بل أصبحت تمساهم في وضع ورسم السياسة العامة التي توطد النظام العام وتحمي أرواح الناس وحرياتهم والأموال العامة والخاصة من أي خطر يهددها. كما أنها تعمل للحيلولة دون ارتكاب الجرائم ومكافحة الإرهاب بكل اشكاله وتتخذ الاجراءات القانونية بحق المتهمين بارتكابها. وتسعى الوزارة لتحقيق اهدافها عبر الوسائل الآتية[٢٤]:

١. تنفيذ التشريعات ذات الصلة بمهام الوزارة.
٢. التنسيق مع الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والسلطات في الاقليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم بما يؤمن تحقيق اهدافها.
٣. توثيق التعاون مع وزارات الداخلية والوزارات ذات العلاقة في دول الجوار وباقي الدول العربية والاجنبية ومع المنظمات الدولية ذات الصلة باختصاص الوزارة وفقاً للدستور.
٤. وضع السياسة العامة للوزارة وتنفيذها وفق المبدأ الاتحادي واللامركزي الاداري وبما يؤمن وحدة العراق وسلامته واستقلاله ونظامه الديمقراطي الاتحادي.

وتتضمن وزارة الداخلية إلى جانب الأجهزة الامنية والاستخباراتية التنفيذية مؤسسات تقوم بصياغة ووضع واعداد السياسات العامة المتعلقة بالأمن الوطني، ومحاربة الإرهاب ومكافحته، ويبرز هنا دور المديرية العامة لمكافحة الإرهاب، التي تم استحداثها بعد عام



٢٠٠٣ بهدف مكافحة الإرهاب، ويعمل المتخصصين والباحثين المعنيين في هذه المديرية بعملية اعداد السياسات العامة للدولة ويقع على عاتقهم مهمة جعل تلك السياسات متوافقة مع البرامج التي تطلقها الحكومة العراقية، وتنظر الوزارة إلى الأمن من منظور شامل وديمقراطي يأخذ بالحسبان بناء دولة المؤسسات وسيادة القانون(٢٥). لذلك تسعى وزارة الداخلية باستمرار إلى تطوير ورفع مستوى أدائها الوظيفي من أجل الوصول لتحقيق أهداف سياستها العامة في مجال مكافحة الإرهاب عبر طرق واتجاهات متعددة من بينها الاهتمام بموظفيها وتأهيلهم علمياً وعملياً، فضلاً عن توفير ظروف عمل ملائمة مادياً ومعنوياً تمكنهم من إظهار مهاراتهم وقدراتهم الفنية والعلمية في مكافحة الإرهاب والجريمة وعلى مستوى جيد وبفاعلية وكفاءة عالية(٢٦).

وفي ظل التهديدات الأمنية التي توجه الدول العراقية ظهرة الحاجة الملحة إلى معرفة مدى كفاءة وزارة الداخلية العراقية في تحقيق الأمن والامان للمواطنين، ومكافحة الجريمة والإرهاب. إذ تطلع الوزارة بدور مهم في اتخاذ القرارات الأمنية وصياغة السياسات العامة للأمن الوطني، فهي تقوم بدور أساسي في مكافحة الإرهاب والجريمة وتنفيذ القانون(٢٧). وتوجد في وزارة الداخلية دائرة العلاقات والإعلام ولها فروعها وأقسامها المختلفة، تهدف هذه الدائرة إلى تحقيق أهداف المؤسسة وفقاً للاتجاهات الحديثة في الإدارة. فهي تؤدي دور مهم وايجابي وبناء في تعزيز الأداء للأجهزة الأمنية التابعة للوزارة، فضلاً عن دورها في التأثير على سلوك المواطنين بهدف أداء رسالتها في مكافحة الإرهاب والتصدي له والحد من آثاره، وكسب ثقة المواطنين وتقديم الخدمة لمهم عبر تعزيز العلاقة بين الشعب والاجهزة الأمنية والتي لها دور كبير في أداء الوزارة لوظيفة الأمن، فبدون هذه العلاقة فإن الأجهزة الامنية سوف يقع على عاتقها بذل جهد أكبر وستحصل على نتائج قليلة(٢٨). لذلك تقوم دائرة العلاقات والاعلام برسم السياسة الإعلامية للوزارة وتعمل على تنفيذها في مجال العلاقات والإعلام وتقدم المشورة الإعلامية وإيصال المعلومات الصحيحة للمواطنين وتحصينهم فكرياً من الافكار المتطرفة والإرهابية ومد جسور التواصل والثقة مع أفراد المجتمع(٢٩).

لذلك تسعى وزارة الداخلية العراقية عبر دائرة العلاقات والاعلام إلى توعية المواطنين بالمخاطر والتهديدات المحيطة بمهم في ظل انتشار ظاهرة الإرهاب والجرائم المنظمة، فالتوعية الأمنية تعمل على حماية المواطنين من هذه التهديدات وتكسبهم زمام المبادرة والقدرة على الإحاطة بالتهديد الامني وتدفعهم إلى التعاون مع الأجهزة المختصة بالأمن لمواجهة هذه التهديدات والحد من آثارها السلبية سواء على الفرد أو المجتمع. لذلك تهدف دائرة العلاقات الاعلام في الوزارة إلى تحذير المواطنين من طرق وأساليب الإرهابيين والمجرمين وتعمل على بث القيم الاجتماعية والاخلاقية التي تؤثر على تصرفات المواطنين وتحميهم من الانحراف(٣٠).

المطلب الثاني: وزارة الدفاع العراقية

إن مهمة وزارة الدفاع هي حماية وتأمين وضمان أمن حدود الدولة العراقية والدفاع عن أراضيه وحماية الشعب ومصالحه من التهديدات الداخلية والخارجية بالتنسيق والتعاون مع المؤسسات الحكومية الأخرى، ومن أجل تحقيق هذه المهمة فإن الوزارة تخدم كل العراقيين دون تمييز، وهي المسؤولة عن الفاعلية والكفاية التي تنجز بها مهمتها.



شهدت الوزارة بعد العام ٢٠٠٣ تغييرات جذرية افضت إلى تجديد مؤسساتي شامل انعكس على عملها المؤسساتي، لذلك أصبحت وزارة الدفاع تحظى بأهمية بالغة في وضع السياسة العامة للأمن الوطني[٣١]، فقد كانت الوزارة تعاني في النظام السابق من افتقار إلى التخطيط الاستراتيجي في صياغة تلك السياسات الخاصة بالأمن واعتمدت على طريقة الارتجال السياسي في توجيه وادارة الأمن الوطني في تلك المدة، لذلك باشرت وزارة الدفاع العراقية بعد عام ٢٠٠٣ بإنشاء مؤسسات ومديريات داخلها أو مرتبطة بها مهمتها وضع السياسات العامة والخطط الاستراتيجية اللازمة للأمن الوطني العراقي، كما أنها تساهم في عمليات صياغة خطط مواجهة المخاطر التحديات الأمنية وتحديداً الإرهاب الذي زادت تهديداته بشكل كبير في العراق، لدرجة فرضت على الدولة العراقية القيام بتوجيه جهود الوزارة بهدف حفظ الأمن على الرغم من أن الهدف الاساسي لوزارة الدفاع في كل الدول ينحصر في التصدي للتهديدات الخارجية والحفاظ على الحدود، ولكن الواقع فرض على الدولة العراقية القيام بتوجيه جهود الوزارة للمحافظة وضمان الأمن الداخلي للدولة بالتعاون مع وزارة الداخلية[٣٢]. وأصبحت وزارة الدفاع العراقية تعمل في مجال مكافحة الإرهاب والحفاظ على الأمن في المدن جنباً إلى جنب مع وزارة الداخلية وبالتنسيق بينهما[٣٣].

إن عملية اعداد السياسات العامة الخاصة بالأمن الوطني تعد ركناً رئيسياً من أركان عمل وزارة الدفاع العراقية، فهي مؤسسة تنفيذية تعمل على المواجهة والتصدي للتهديدات الأمنية عبر صياغة الخطط وفق مسرح العمليات العسكرية الذي تعمل به الجهات التنفيذية (مثل: الجيش والاستخبارات العسكرية وغيرها) المرتبطة بالوزارة في مواجهتها للمخاطر. وقد عملت وزارة الدفاع العراقية إلى اعتماد طرق البحث العلمي المتخصصة في اعداد السياسات العامة في المجال الامني، عبر إقامة المؤتمرات والندوات العلمية في مؤسساتها التعليمية لا سيما في كلية الدفاع الوطني التي أصبحت تولي أهمية كبيرة لعملية التخطيط الاستراتيجي في صياغة السياسات العامة عبر الرسائل والأطاريح التي يعدها طلبة الوزارة ونقلها من الإطار النظري إلى الجانب العملي التطبيقي[٣٤]. ويساعد وزارة الدفاع في صياغة السياسة العامة للأمن الوطني جهاز المخابرات الوطني العراقي الذي يقوم بجمع المعلومات وفرزها وتصنيفها وتحليلها، وتقويم التهديدات التي تواجه الأمن الوطني، وفقاً لما جاء في نص (المادة ٩ اولاً/ د) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥[٣٥].

المبحث الثالث

جهاز مكافحة الإرهاب: الواقع والمستقبل

يعد جهاز مكافحة الإرهاب مؤسسة تنفيذية تعنى بالجهد والتنسيق والقيام بالعمليات العسكرية للتصدي للتنظيمات الإرهابية ومكافحتها وتجفيف منابعها، وسنركز في هذا المبحث على الجهاز من حيث النشأة والتكوين والأهداف نتناول في المطلب الاول قانون مكافحة الإرهاب وفي المطلب الثاني جهاز مكافحة الإرهاب.

المطلب الأول: قانون مكافحة الإرهاب

بعد عام ٢٠٠٣ مر العراق بظروف وأحداث وضعته في مقدمة الدول التي تعاني من الإرهاب، مما دفع المشرع العراقي إلى مواجهة هذه الظاهرة عبر منظومة قانونية تواكب هذه الظاهرة وتجرمها في القانون العراقي فتم إصدار قانون مكافحة الإرهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥. فالجريمة الإرهابية تختلف عن بقية الجرائم لخصوصيتها كونها تقترن بالفعل المسبب للخوف



واثارة الرعب بين المواطنين[٣٦]. وكان سبب الاهتمام بالإرهاب دستورياً نتيجة زيادة النشاط الإرهابي في العراق بدرجة لم تشهدها دول العالم الأخرى، حتى تلك الدول التي تصفها التنظيمات الإرهابية أنها العدو الأول وأنها مصدر اهتمامهم. وجاءت معالجة الدستور للظاهرة عبر مجموعة من القوانين فقد تنبه واضعوا الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ إلى خطورة الإرهاب بعد أن تنوعت أسبابه وتعمقت آثاره وتعددت وسائله. لذلك حاولوا تقنين ما يمكن أن يعمل على سد المنافذ الفكرية والعلمية للإرهاب عبر محاصرته والتضييق على أسبابه ودوافعه. هذه الأمور احياناً تم الإشارة إليها بشكل صريح ومباشر في نصوص واضحة، وفي أحيان أخرى بصورة غير مباشرة يمكن توظيف النصوص الدستورية في إطار مكافحة الإرهاب[٣٧].

فالعراق يعاني من الإرهاب بكل صوره من قتل وخطف وتخريب وتدمير البنى التحتية والاقتصاد العراقي، فضلاً عن سعيه إلى اضعاف دور العراق الخارجي عبر عمليات ترهيب وخطف الاجانب في العراق لذلك صدر قانون مكافحة الإرهاب[٣٨]، بهدف وضع رؤية استراتيجية تستند إلى اجراءات عملية في مقدمتها الجهد الاستخباري والعسكري إلى جانب تحديد واضح للأولويات سواء على المستوى الوطني والاقليمي والدولي[٣٩]. فقد نص قانون مكافحة الإرهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ على صور عديدة للجرائم الإرهابية منها ما يتعلق بجرائم أمن الدولة والبعض الآخر جرائم لا تمس أمن الدولة مثل ترويع المواطنين[٤٠]. ويتكون قانون مكافحة الإرهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ من (٦) مواد المادة الاولى عرفت الإرهاب والمادة الثانية حددت الأفعال الإرهابية، أما المادة الثالثة وضحت الجرائم التي تخص أمن الدولة، وجاءت العقوبات في المادة الرابعة، بينما نصت المادة الخامسة على الاعفاء والاعذار القانونية والظروف القضائية المخففة، والمادة السادسة نصت على احكام ختامية.

وقد جاء تعريف الإرهاب في المادة الاولى من القانون بأنه "كل فعل إجرامي يقوم به فرد أو جماعة أو منظمة استهدف فرد أو مجموعة أفراد أو جماعات أو مؤسسات رسمية أو غير رسمية اوقع الأضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة بغية الاخلال بالوضع الأمني أو الاستقرار والوحدة الوطنية أو ادخال الخوف والرعب والفزع بين المواطنين أو اثارة الفوضى لتحقيق اهداف ارهابية"[٤١]. وبهذا فإن المشرع العراقي لم يميز بين الافراد أو الجماعات سواء كانوا رسميين أو غير رسميين كما أنه لم يفرق بين المؤسسات الحكومية أو الخاصة[٤٢]، ولم يفرق بين المكان أو الزمان فكل عمل اجرامي يهدف إلى اخلال الوضع الامني أو استقراره يعد عملاً إرهابياً أياً كانت بواعثه ودوافعه، والغايات التي يسعى إلى تحقيقها[٤٣]. فالمشرع العراقي في تعريفه للإرهاب يقترب كثيراً مع ما اتجهت إليه غالبية التشريعات المقارنة في تعريف الإرهاب، بل نجد أن الدول ذات الأنظمة الديمقراطية ذهبت إلى توسيع معنى الإرهاب، ولكن دون أن تتمكن من ايجاد حلاً عملياً لمعالجة هذه الظاهرة الخطيرة، وأصبحت العديد من الحقوق والحريات تحت التضييق[٤٤].

المطلب الثاني: جهاز مكافحة الإرهاب

اولاً: النشأة والتكوين

إن جهاز مكافحة الإرهاب يقصد به ذلك الجهاز الذي يتبع استراتيجيات وتقنيات وتكتيكات تعتمدها القوات المسلحة بمختلف صنوفها بهدف ردع ومنع وقوع التهديدات الإرهابية التي تسعى للقيام بها التنظيمات الإرهابية فعلياً، أو تعلن مسؤوليتها عن تلك الأعمال الإرهابية، بما في ذلك الأعمال الإرهابية المتوقعة الحدوث، إذ يقوم الجهاز برد قوي وحاسم على مثل هذه



الأعمال، حين توكل لها مهمة التحري والبحث عن العناصر الإرهابية وقياداتها، عبر وضع الخطط اللازمة لتدمير هذه التنظيمات الإرهابية وقدراتها ومنظميها. لذلك فإن جهاز مكافحة الإرهابي العراقي يمثل صفوة تم اختيارهم من بين صفوف شباب القوات العراقية المسلحة ممن يتمتعون بالمهارة العالية والكفاءة البدنية والعقلية. وقد شهد جهاز مكافحة الإرهاب مراحل متعددة في النشأة والتكوين وهي كما يأتي(٤٥):

المرحلة الأولى: في تاريخ ١٤ كانون الأول ٢٠٠٣ تم تشكيل لواء العمليات الخاصة لمكافحة الإرهاب في العراق، إذ تم تدريب هذه القوة في معسكر خاص في الأردن وتلقت القوات اساليب وبرامج تدريبيه خاصة تحت اشراف قوات مكافحة الإرهاب الامريكية وتم تجهيزها بالأسلحة المتطورة والتجهيزات الحديثة بعيداً عن كل الاتجاهات والميول الدينية والطائفية والحزبية.

المرحلة الثانية: في ١٠ تشرين الاول ٢٠٠٥ عندما تم تشكيل وزارة الدفاع العراقية من جديد أصبح اللواء تابع لوزارة الدفاع، وتم اكمال تدريب وقدرة اللواء بهدف تنفيذ واجبات ومهام خاصة ضد جميع الأهداف، لا سيما الأهداف النوعية.

المرحلة الثالثة: في تاريخ ١ تموز ٢٠٠٧ وبسبب توسع المهام والتشكيلات والواجبات أُسست قيادة قوات مكافحة الإرهاب.

المرحلة الرابعة: نتيجة زيادة ملاك قيادة قوات مكافحة الإرهاب، صدر أمر ديواني بناء على قرار رئيس الوزراء العراقي في ٦ حزيران ٢٠٠٧ بتشكيل جهاز مكافحة الإرهاب، ترتبط به قيادتا العمليات الخاصة الأولى والثانية وقيادة قوات مكافحة الإرهاب.

المرحلة الخامسة: في هذه المرحلة استقل الجهاز عن وزرادة الدفاع وتم ربطه بملاك مكتب القائد العالم للقوات المسلحة العراقية كما هو الحال في بقية دول العالم.

ويهدف جهاز مكافحة الإرهاب العراقي إلى مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله والقضاء عليه. ويتكون الجهاز من التشكيلات الآتية(٤٦):

١. وكالة الجهاز الأمنية والاستخباراتية وترتبط بها المديريات الآتية:
   أ. مديريات الاستخبارات.
   ب. مديريات العمليات.
   ت. مديريات التدريب.
   ث. المديرية الأمنية.
   ج. مديرية التحقيق.
٢. وكالة الجهاز الفنية والادارية وترتبط بها المديريات الآتية:
   أ- مديرية السياسة والتخطيط الاستراتيجي.
   ب- مديرية الادارة والميرة.
   ت- مديرية الشؤون الفنية.
   ث- مديرية الحسابات.
   ج- مديرية الخدمات الطبية.
٣. مكتب المفتش العام.
٤. مديرية الدائرة القانونية.
٥. قيادة العمليات الخاصة الأولى والثانية والثالثة.

٦. اكاديمية جهاز مكافحة الإرهاب.
٧. مكتب رئيس الجهاز وترتبط به الأقسام الآتية:
أ- قسم الرقابة والتدقيق.
ب- قسم العلاقات العامة.
٨. جناح طيران مكافحة الإرهاب.

ثانياً: الاهداف والوسائل

حدد قانون جهاز مكافحة الإرهاب جملة من الوسائل التي تتيح للجهاز الوصول إلى تحقيق أهدافه للقضاء على الإرهاب ومكافحته، إذ تتنوع هذه الاساليب بين تنفيذ العمليات الأمنية ضد التنظيمات الإرهابية وتنفيذ أوامر القبض واجراء التحقيقات تحت اشراف قاضي مختص، فضلاً عن الصلاحيات الممنوحة بهدف ملاحقة وتعقب مصادر الإرهاب وتجفيف منابعها. كما أكد القانون على ضرورة تداول المعلومات مع بقية الأجهزة ذات العلاقة داخل العراق أو مع الأجهزة النظيرة للدول العربية والاجنبية. هذا يعني ان القانون خول الجهاز الحق بتداول المعلومات الخاصة بمكافحة الإرهاب وتقويمها سواء كان مصدرها داخلي أو خارجي[٤٧]. وهذا ما نصت عليه المادة الثالثة من قانون جهاز مكافحة الإرهاب رقم ٣١ لسنة ٢٠١٦ بأن الجهاز يسعى إلى تحقيق أهدافه عبر الوسائل الآتية:

١. وضع سياسة واستراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب وتطويرها.
٢. تنفيذ العمليات الأمنية والخطط الاستراتيجية فيما يتعلق بفعاليات مكافحة الإرهاب وله في سبيل ذلك وفقاً للقانون:
أ. تنفيذ عمليات التفتيش والمراقبة والتحري بناءً على أمر قضائي.
ب. مراقبة مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الالكترونية والاتصالات بناءً على أمر قضائي.
ت. تنفيذ أوامر القبض الصادرة من القاضي المختص وفقاً لقانون مكافحة الإرهاب.
ث. اجراء التحقيق مع الملقى القبض عليهم من قبل محققين قضائيين وبإشراف قاضي مختص.
ج. التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات مع الاجهزة الأمنية والجهات ذات العلاقة.
ح. التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات ذات العلاقة بمكافحة الإرهاب مع الأجهزة النظيرة للدول العربية والاجنبية.
خ. تعقب مصادر تمويل الإرهاب بهدف تجفيفها بالتعاون والتنسيق مع مكتب مكافحة غسيل الاموال والبنك المركزي العراقي والجهات الأخرى ذات العلاقة.
٣. وضع معايير لتصنيف وتحديد اسبقيات الأهداف الإرهابية.
٤. متابعة وتنفيذ توجيهات ومهام وأهداف الدولة في مكافحة الإرهاب.
٥. التنسيق مع الأجهزة الاستخباراتية المختصة فيما يتعلق بإنجاز الفعاليات والمهام المكلفة بها لتنفيذ خطط مكافحة الإرهاب.
٦. التنسيق مع وزارة الخارجية في سبيل حشد الجهود الدبلوماسية من أجل كسب تعاون الدول المجاورة ودول المنطقة في برنامج مناهضة الإرهاب وتطهير العراق من المخابئ واماكن الإيواء ومنع أي دعم مباشر أو غير مباشر للإرهابيين.
٧. تبادل وتداول وتقويم المعلومات الخاصة بمكافحة الإرهاب داخل العراق وخارجه.



٨. التنسيق مع الجهات الأمنية في وضع الاستراتيجيات الخاصة بالخطط الأمنية في مكافحة الإرهاب.
٩. القيام بالفعاليات الضرورية لإنجاز المهام المتعلقة بالجهاز.
١٠. توفير الحماية الأمنية لفعاليات مكافحة الإرهاب والتدابير المتعلقة بها.
١١. أي مهمة أُخرى يقترحها رئيس الجهاز وتصادق عليها اللجنة الوزارية للأمن الوطني.

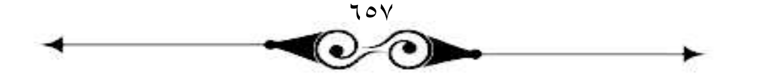
ثالثا: جهاز مكافحة الإرهاب ـــ رؤية مستقبلية

قام جهاز مكافحة الإرهاب بعمليات مكافحة الإرهاب الضخمة وعلى نطاق واسع في العراق، محافظاً على وتيرة مستمرة لعملياته التي لا تضاهيها أي قوة عمليات خاصة أخرى في العالم. وطوّر الجهاز الاستخبارات، واضطلع بمهمة الاستغلال والدمج السريعين للاستخبارات لشنّ مجموعات جديدة من الهجمات على التنظيمات الإرهابية. وبحلول وقت الانسحاب الأمريكي في عام ٢٠١١، طُوِرَ جهاز مكافحة الإرهاب إلى جهاز مضبط بدقة لمكافحة الإرهاب، وعزز سمعته باعتباره أحد أفضل قوات العمليات الخاصة في الشرق الأوسط[٤٨].

إن جهاز مكافحة الإرهاب قد اختلف كثيراً بعد حربه ضد تنظيم (داعش الإرهابي) وهزيمته للتنظيم. فقد خاضت قواته عدة معارك تقليدية كقوة مشاة خفيفة من النخبة، وفي النصف الثاني من عام ٢٠١٤، كان جهاز مكافحة الإرهاب هو الذي صمد في مصفى الصمود (بيجي) بعد محاصرة تنظيم (داعش الإرهابي) للمصفى، إلى أن تم تخفيف الحصار عليه من قبل قوة اسناد بقيادة جهاز مكافحة الإرهاب. وفي عام ٢٠١٥، نفّذ الجهاز عمليات الإخلاء للمدنيين في تكريت والرمادي، وتلتها الفلوجة والموصل في العام التالي[٤٩]. لذلك يعد جهاز مكافحة الإرهاب القوة المنفذة لخطط واستراتيجية مكافحة الإرهاب، لما يمتلكه من مهارة وحرفية وخبرة ميدانية في مجال مكافحة الإرهاب وفق مناهج التدريب التي تدربت عليها قواته تحت اشراف افضل الخبراء في مجال مكافحة الارهاب والدراسات الخارجية التي اشترك بها معظم منتسبي الجهاز مما جعلهم النخبة في هذا المجال[٥٠].

وقد قامت الحكومة العراقية في مجال مكافحة الإرهاب، ببعض النجاحات المتعلقة بالتنسيق والتعاون بين المؤسسات الحكومية وتجسد ذلك عبر اقرار البرلمان العراقي قانون مكافحة الإرهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ وقانون جهاز مكافحة الإرهاب رقم ٣١ لسنة ٢٠١٦، فضلاً عن العديد من القوانين التي اصدرها البرلمان المتعلقة بهذا الشأن، بهدف تجريم الإرهاب قانونياً، وضمان محاسبة المتورطين بالقيام بأفعال إرهابية وملاحقتهم. وقد تبنى جهاز مكافحة الإرهاب توجهات أقرب إلى التوازن في تعامله مع ظاهرة الإرهاب، عبر التركيز على التنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة داخل العراق وخارجه وفق القانون، بدلاً من سياسة التفرد، فقد اعتمد مفهوم القوة الذكية التي تدمج الوسائل الامنية والعسكرية مع الوسائل الدبلوماسية عبر التنسيق مع وزارة الخارجية، والوسائل الاقتصادية بالتنسيق مع الجهات المعنية منها البنك المركزي العراقي بهدف تجفيف منابع الإرهاب ومكافحته.

إن جهاز مكافحة الإرهاب سيستمر في مكافحة الإرهاب وتجفيف مصادره بكل ما تحمله هذه الظاهرة من تهديدات للأمن الوطني العراقي[٥١]. فالأداء الواسع لجهاز مكافحة الإرهاب في معاركه ضد تنظيم (داعش) الإرهابي، وتحمله معظم المهمات بالمشاركة والتنسيق والتعاون مع بقية الاجهزة الامنية العراقية، لا سيما في معارك استعادة الموصل، والدفاع عن



مصفى الصمود (بيجي)، جعل من هذا الجهاز محط ثقة لدى العراقيين[٥٢]. فهو مستمر بتقديم الدعم لمكافحة الإرهاب والفكر المتطرف بما يؤمن مستقبل آمن ومستقر للأجيال القادمة[٥٣]، بجهود أبناء القوات المسلحة في جهاز مكافحة الإرهاب وباقي التشكيلات لمواجهتهم التنظيمات الإرهابية والعمل على بناء الأنسان[٥٤]. فالجهاز يتلقى دعماً عراقياً، وبشكل متزايد، مما يظهر احتمالية إعطاءه إدوار بارزة في المستقبل، لا سيما بعد هزيمة (داعش) الإرهابي.

وقد أعطى قانون جهاز مكافحة الإرهاب رقم ٣١ لسنة ٢٠١٦، للجهاز صلاحيات واسعة، تتيح له الاستقلالية التامة عن وزارة الدفاع العراقية، بعد ارتباطه بالقائد العام للقوات المسلحة، مما عزز الروح المعنوية لمنتسبي الجهاز لأنهم يشعرون الآن أن حقوقهم مصونة ومحمية. فضلاً عن تلقيه الاستشارة والتدريب من الولايات المتحدة الأمريكية والتحالف الدولي، كل هذا يشير إلى التأثير المتزايد لجهاز مكافحة الإرهاب وأنه سيتولى دوراً أساسياً في المرحلة القادمة، ليس فقط على المستوى العسكري، وإنما على المستوى الأمني أيضاً، لا سيما وأن الجهاز يحظى بدعم قوي من قبل البرلمان العراقي. فضلاً عن الدعم الشعبي للجهاز وانتشار صور قادته في كل مكان وعلى وسائل التواصل الاجتماعي، لا سيما بعد تحرير الموصل[٥٥].

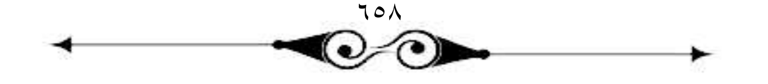
مما تقدم يمكننا القول، أن جهاز مكافحة الإرهاب يحظى بالفعل باهتمام ودعم متزايد من قبل الحكومة والشعب في مجال مكافحة الإرهاب، كما أن حجم الجهاز يعد عاملاً حاسماً، فقد بقيت قوات جهاز مكافحة الإرهاب محدودة العدد ولم تتجاوز حوالي (١٢,٥٠٠) مقاتل. وهذا العدد القليل لقواته يدل على أن معايير الاختيار والتدريب في الجهاز قد تكون صارمة، والدال على ذلك هو أنه في ايار ٢٠٠٨ تم ترشيح (٢,٢٠٠) مقاتل وتدريبهم بهدف ضمهم إلى الجهاز ولم يتمكن سوى (٤٠١) مرشح من التخرج كجنود في جهاز مكافحة الإرهاب. فالعدد الصغير لقوات الجهاز يسمح بتلقي أجهزة ومعدات أفضل من تلك التي تتلقاها القوات المسلحة العراقية الأخرى. فتجهيزات مقاتلي الجهاز تشابه تقريباً تلك التي يحصل عليها الجندي في القوات الخاصة الامريكية. وقد طور الجهاز روح تضامن النخبة وأحتفظ بالقوى القتالية الماهرة، التي تضم أفضل ضباط الجيش العراقي. فضلاً عن ذلك أظهر جهاز مكافحة الإرهاب انضباطاً أكثر، وعانى أقل بكثير من الفساد، ونجح في التركيز على الاحتراف، الذي لا يزال لا مثيل له داخل قوات الأمن العراقية، وهذا ما سيعزز دوره في المستقبل في مجال مكافحة الإرهاب.

الخاتمة والنتائج والتوصيات

تمارس الاعمال الإرهابية في العالم منذ القدم، وقد عملت التنظيمات الإرهابية إلى تطوير أدواتها ووسائلها وأصبحت تدخل التقانة في أعدادها وتنفيذها لعملياتها الإرهابية، مما جعل تلك الاعمال الإرهابية أكثر عنفاً. وبسبب الآثار الخطرة للإرهاب سعت الدول إلى سن قوانين وتشريعات تجرهم هذه الظاهرة وتكافحها، وتضافرت الجهود العسكرية والمدنية والاقتصادية والدبلوماسية بهدف مكافحة أخطر تهديد للأمن وسلامة المواطنين. لذلك أصدر البرلمان العراقي قانون مكافحة الإرهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥، وقانون جهاز مكافحة الإرهاب رقم ٣١ لسنة ٢٠١٦.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات منها:

١. أظهرت الدراسة أن الاعمال الإرهابية لا يمكن اسنادها إلى الدوافع الدينية، بل هناك العديد من الدوافع التي ساهمت في توسع الاعمال الإرهابية، منها ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي ونفسي.



٢. إن رسم السياسة العامة للأمن الوطني مهمة وضرورية بهدف مكافحة الإرهاب عبر تعزيز التعاون والتنسيق بين المؤسسات الأمنية والعسكرية من أجل الوصول إلى صياغة سياسات أمنية تحقق الاستقرار الأمني بشكل فعال.
٣. ساهم صدور قانون مكافحة الإرهاب العراقي في مكافحة الجرائم الإرهابية لا سيما فيما يتعلق بإيضاح الاحكام القانونية للمحرض والممول والشريك والمخطط وكل من يقدم الدعم للإرهابيين، إذ يعاقبهم القانون بعقوبة الفاعل الأصلي.
٤. إن جهاز مكافحة الإرهاب قد اكتسب قدراً كبيراً من الخبرة والتكتيك مستفيداً بذلك من عملياته في هزيمة تنظيم (داعش) الإرهابي. ويعد هذا امراً مهماً للجهاز في عملياته لمكافحة الإرهاب، لان الخبرة والمهارة والتكتيك واستخدام التجهيزات الحديثة والنظم المتطورة تساهم في تحقيق الآثار المدمرة أو الرادعة المطلوبة ضد التنظيمات الإرهابية، وهذا يعطي فاعلية وحيوية في عملية التصدي للإرهاب ومكافحته بصورة شاملة.

وبعد النتائج التي توصلت إليها الدراسة نذكر بعض **التوصيات** التي نرى أنها مهمة في مجال مكافحة الإرهاب وهي:

١. معالجة بواعث الإرهاب والتي تعد الأساس في بروز هذه الظاهرة إلى الوجود، فمعالجة أسبابها ودوافعها يؤدي بالنتيجة إلى مكافحتها والقضاء عليها.
٢. استحداث مؤسسة إدارية تعنى بمكافحة الإرهاب الفكري، وتخويلها السلطات المطلوبة من أجل اتخاذ التدابير والاجراءات الوقائية لمنع الإرهاب.
٣. التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والمراكز البحثية للوقاية من الإرهاب ومكافحته، والتي تعد من أهم الطرق التي تساهم في مكافحة الإرهاب على الصعيد العملي الواقعي.

الهوامش والمصادر

(١) معتز الخطيب، الاسلام والارهاب في الفكر الغربي، وحدة الدراسات المستقبلية، مراصد ٩ كراسات علمية، مكتبة الاسكندرية، الاسكندرية، ٢٠١٢، ص٨.
(٢) حسين علاوي خليفة وسيف منذر العياش، الارهاب والتحالفات الدولية دراسة في دوافع الشراكة الدولية "السياقات الفكرية"، قضايا سياسية، العدد ٤٨-٤٩، جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠١٧، ص٧٨.
(٣) نقلاً عن: ليث مزاحم خضير، ايديولوجية العنف المسلح في تصورات الاصولية الاسلامية المعاصرة (دراسة نماذج)، ط١، شركة الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٩، ص٣٤-٣٥.
(٤) ينظر: المادة الاولى الفقرة الثانية من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام ١٩٩٨.
(٥) محمد المصالحة، البنية الدولية وتأثيرها في ظاهرة الإرهاب، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد٢١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص٦٤.
(٦) ينظر: قرار مجلس الامن رقم (١٥٦٦) الصادر في تشرين الأول ٢٠٠٤.
(٧) ينظر: الجمعية العامة للأمم المتحدة (القرار٦٠/٤٣) الصادر في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦.
(٨) نقلاً عن: انسام فائق عبدالرزاق العبيدي، ظاهرة الإرهاب بين الواقع الحلول المقترحة، قضايا سياسية، العدد٦٢، جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٢٠، ص٤١٠.
(٩) خضير ياسين الغانمي، ظاهرة الإرهاب الدولي .. العوامل الدافعة وكيفية معالجتها، مجلة أهل البيت، المجلد١، العدد١٦، جامعة أهل البيت، ٢٠١٤، ص ص٣٠٣.
(١٠) فكرت نامق العاني، الإرهاب والسلوك الإرهابي (المدخلات والعلاج)، قضايا سياسية، المجلد ١٧، العدد١، جامعة النهرين/كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٠٩، ص٣٢.
(١١) وليد حسن محمد، الدور الامريكي في محاربة الإرهاب في العراق (داعش) انموذجاً، قضايا سياسية، العدد٤٨-٤٩، جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠١٧، ص٤٤.
(١٢) ينظر: الجمعية العامة للأمم المتحدة، الجلسة الثانية: دور البرلمانات في مكافحة الإرهاب عالمياً، جلسة الاستماع البرلمانية بالأمم المتحدة، ١ تشرين الثاني ٢٠٠٥، ص٨.
(١٣) باسم كريم سويدان، الإرهاب بين المزاعم والحقيقة، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد٢، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص٤٩.
(١٤) عقيل عزيز عودة ومعاذ جاسم محمد، الارهاب ومكافحته في القانون الجزائي العراقي، مجلة القانون للبحوث القانونية، العدد٤، جامعة ذي قار، ٢٠١٢، ص٤.
(١٥) سنان صلاح رشيد الصالحي واوس أكرم محمد صبحي، الإرهاب والأمن الإنساني (دراسة في التشريعات الجنائية والاتفاقيات الدولية)، مجلة قضايا سياسية، العدد٦٢، جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٢٠، ص ص ٥١٨-٥١٩.
(١٦) حاتم جاسم، دور التربية في مواجهة الإرهاب من وجهة نظر التدريسيين، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد١، العدد٣، جامعة بابل، ٢٠١٠، ص٢٣٩.
(١٧) انسام فائق عبدالرزاق العبيدي، ظاهرة الإرهاب بين الواقع والحلول المقترحة، مصدر سبق ذكره، ص٤١٩.
(١٨) مازن حميد شلال، الإرهاب العالمي واثره في الأمن الوطني، قضايا سياسية، العدد ٥٦، جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠١٩، ص١٨.
(١٩) وديان ياسين عبيد، الارهاب وتداعياته على الامن والسلم الاجتماعي (دراسة ميدانية للعوائل المتضررة من الارهاب في مدينة بغداد)، مجلة البحوث التربوية والنفسية، المجلد ١٣، العدد٥٠، جامعة بغداد، ٢٠١٦، ص٤٦٧.
(٢٠) محمد صالح ربيع العجيلي، الارهاب: مثلث الرعب العالمي، ط١، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣، ص٨٢.
(٢١) عبد الفتاح مراد، موسوعة شرح الارهاب، شركة البهاء للبرمجيات والكمبيوتر والنشر الالكتروني، الاسكندرية، ٢٠٠٥، ص٦٣.
(٢٢) سحر زهران، الطريق الى صناعة الارهابي، جريدة الاهرام، العدد ٤٣٦٩، ٣ /٤/ ٢٠٠٦، ص١.



(٢٣) نقلاً عن: محمد عبد العظيم عبد الحسن الدراجي، مسك الارض والاحتفاظ بها عند العمل داخل المدن اثناء ادارة عمليات مكافحة الارهاب في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاركان، بغداد، ٢٠١٥، ص٦٨.
(٢٤) ينظر: قانون وزارة الداخلية رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٦.
(٢٥) رفاه عبد العظيم عبد الحسن، السياسات العامة للأمن الوطني في مكافحة الإرهاب في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠١٧، ص١٧٢.
(٢٦) ليث شعبان هاشم الغراوي وعلي عوده محمد الحلفي، الاداء الوظيفي لدى ضباط وزارة الداخلية، مجلة العلوم النفسية، المجلد٣١، العدد٣، مركز البحوث النفسية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، ٢٠٢٠، ص٣٠٧.
(٢٧) مرتضى نوري محمود ومحمد مهدي مصطفى، صورة مخرجات كلية الشرطة عينة من المديرين في وزارة الداخلية، مجلة المفتش العام، المجلد٢، العدد١٨&١٩، وزارة الداخلية العراقية، بغداد، ٢٠١٦، ص ص٣-٤.
(٢٨) باقر موسى جاسم وليث عبد اللطيف عبد الغني، توظيف العلاقات العامة في بناء الوعي الأمني لمكافحة الإرهاب دراسة مسحية للعاملين في المديرية العامة للعلاقات والاعلام في وزارة الداخلية، مجلة الباحث الإعلامي، الملجد٩، العدد٣٨، جامعة بغداد/ كلية الإعلام، ٢٠١٧، ص١٧٦.
(٢٩) ينظر: الموقع الرسمي لدائرة العلاقات والاعلام في وزارة الداخلية العراقية.
(٣٠) باقر موسى جاسم وليث عبد اللطيف عبد الغني، توظيف العلاقات العامة في بناء الوعي الأمني لمكافحة الإرهاب دراسة مسحية للعاملين في المديرية العامة للعلاقات والاعلام في وزارة الداخلية، المصدر السابق، ص١٧٧.
(٣١) علي موات سعد ومحمد جاسم ناصر، انعكاسات التوجه الستراتيجي على الاداء المنظمي (بحث تطبيقي في وزارة الدفاع/دائرة المفتش العام)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد٢٥، العدد١١٢، جامعة بغداد، ٢٠١٩، ص٨٥.
(٣٢) رفاه عبد العظيم عبد الحسن، السياسات العامة للأمن الوطني في مكافحة الإرهاب في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مصدر سبق ذكره، ص ص١٧٧-١٧٨.
(٣٣) مايكل نايتس، الكاظمي في منصب القائد العام للقوات المسلحة: الخطوة الاولى لإصلاح قطاع الأمن في العراق، تحليل السياسات، المرصد السياسي ٣٣١٧، معهد واشنطن، واشنطن، ٢٠٢٠/٥/١٩، ص٢.
(٣٤) رفاه عبد العظيم عبد الحسن، السياسات العامة للأمن الوطني في مكافحة الإرهاب في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مصدر سبق ذكره، ص١٧٩.
(٣٥) ينظر: المادة ٩ من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.
(٣٦) رنا صباح محسن، دور الامم المتحدة في تجريم الارهاب الدولي مع الاشارة الى التشريعات الجنائية في العراق، مجلة المفتش العام، المجلد٢، العدد١٨&٢٩، وزارة الداخلية العراقية، بغداد، ٢٠١٦، ص١٢.
(٣٧) خليل مخيف الربيعي، الدستور والموقف من الارهاب، مجلة العلوم السياسية، العدد٣٣، جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٦، ص٢٠٩.
(٣٨) علي حمزة عسل الخفاجي، مشكلة الارهاب، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد٥، العدد٤، جامعة كربلاء، ٢٠٠٧، ص٣٨٦.
(٣٩) وليد حسن محمد، الحرب العالمية على الارهاب ..التدخل الدولي في العراق انموذجاً، المجلة السياسية والدولية، العدد٣٣-٣٤، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٦، ص٢٢٩.
(٤٠) هدى سالم محمد الخفاجي، الجرائم الارهابية في قانون مكافحة الارهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، المجلد ١٦، العدد٢، جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الانسانية، ٢٠٠٩، ص٥٨٤.
(٤١) ينظر: قانون مكافحة الإرهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥.
(٤٢) انور عبدالله صالح وعذراء عودة حسين، دراسة في قانون مكافحة الإرهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد٢٥، كلية الرافدين الجامعة، بغداد، ٢٠٠٩، ص٣.
(٤٣) وليد حسن محمد، الدور الدولي في محاربة الارهاب في العراق ..روسيا أنموذجاً، مجلة دراسات دولية، العدد ٦١، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٥، ص١٨٩.



(٤٤) حيدر راضي محسن، مفهوم الارهاب واتجاهات المشرع العراقي (دراسة مقارنة)، مجلة المنصور، العدد٢٥، كلية المنصور الاهلية، بغداد، ٢٠١٦، ص١١٧.

(٤٥) رفاه عبد العظيم عبد الحسن، السياسات العامة للأمن الوطني في مكافحة الإرهاب في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مصدر سبق ذكره، ص ص١٨١-١٨٢.

(٤٦) ينظر: المادة ٦ من قانون جهاز مكافحة الإرهاب رقم ٣١ لسنة ٢٠١٦.

(٤٧) تغريد محمد قدوري، التزام الادارة بتداول المعلومات في جهود مكافحة الارهاب دراسة في نطاق قانون جهاز مكافحة الإرهاب رقم ٣١ لسنة ٢٠١٦، مجلة العلوم القانونية، عدد خاص بمؤتمر فرع القانون الجنائي تحت عنوان "نحو سياسة جزائية معاصرة تجاه الجرائم الارهابية"، جامعة بغداد، كلية القانون، ٢٠١٧، ص٢٤٣.

(٤٨) مايكل نايتس والكسندر ميلو، أفضل ما أنشأته امريكا في العراق: جهاز مكافحة الارهاب والحرب الطويلة ضد القتال المسلح، تحليل السياسات، معهد واشنطن، ٢٠١٧/٧/١٩. متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) عبر الرابط الآتي:
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/afdl-ma-anshath-amryka-fy-alraq-jhaz-mkafht-alarhab-walhrb-altwylt-ddw-alqtal

(٤٩) مايكل نايتس والكسندر ميلو، أفضل ما أنشأته امريكا في العراق: جهاز مكافحة الارهاب والحرب الطويلة ضد القتال المسلح، مصدر سبق ذكره.

(٥٠) رفاه عبد العظيم عبد الحسن، السياسات العامة للأمن الوطني في مكافحة الإرهاب في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٣.

(٥١) ابراهيم حردان، التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب اشكالية الواقع، مجلة الجامعة العراقية، المجلد ٣٥، العدد١، الجامعة العراقية، بغداد، ٢٠١٦، ص٥٢٤.

(٥٢) مايكل نايتس، مستقبل القوات المسلحة العراقية، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط رقم ٨، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠١٦، ص٢٥

(٥٣) موقع بغداد ناس، جهاز مكافحة الارهاب يعلن حملة "انتم مستقبل العراق" الى الديوانية، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) عبر الرابط الآتي:
https://www.nasnews.com/view.php?cat=46936

(٥٤) الموقع الرسمي لوكالة الانباء العراقية، جهاز مكافحة يطلق حملة للحث على التصدي للافكار المتطرفة، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) عبر الرابط الآتي:
https://ina.iq/116553--.html

(٥٥) مهند الغازي، القوات العراقية الخاصة ستكتسب مكانة بعد الانتصار على داعش، موقع مونيتور نبض الشرق الاوسط ، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) عبر الرابط الآتي:
https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2017/02/counterterrorism-bureau-iraq-us-mosul.html

جهاز مكافحة الارهاب العراقي

في ظل تحديات الواقع الدولي المتغير وانبعاث قوى الارهاب

م. مؤيد جبار حسن
مركز الدراسات الاستراتيجية/جامعة كربلاء

مقدمة

ان سلعة الارهاب التي تاجرت بها انظمة ودول على حساب دول كانت ضحية لمصالح ورغبات الهيمنة والتوسع . هذه السلعة المدمرة التي ازهقت بها ارواح مئات الالاف من الابرياء وشردت ملايين من اوطانها ، تصدى لتجارها ثلة من الرجال الشجعان ، حاملين ارواحهم على اكفهم ، فداءا للوطن الغالي.

ان جهاز مكافحة الارهاب ، على حداثة تأسيسه ، الا انه يحمل في جعبته الكثير من الخبرات والقدرات والتضحيات ، وهو ما يستحق منا كل التقدير والاحترام والاهتمام، ومن انواع الاهتمام ان يعقد مؤتمرا علميا دوليا لدراسة التحديات التي يواجهها الجهاز .

ويشرفنا كثيرا ان نكون جزءا من هذا الحدث الكبير، الذي يعقد عقر دار الابطال في بغداد الكرامة والاباء. اذ سنتناول في هذا البحث التحديات الجسيمة التي يتعرض لها جهاز مكافحة الارهاب العراقي، وسيكون المبحث الاول: منه عن جهاز مكافحة الارهاب العراقي عبر نبذه تاريخية عنه وتأسيسه وجهاده ، و في المبحث الثاني: التحديات امام جهاز مكافحة الارهاب العراقي، التي تنوعت واختلف حدتها وخطورتها، والمبحث الثالث جاء للحديث عن مستقبل الجهاز مكافحة الارهاب العراقي ، ووضع ثلاث سيناريوهات عن الامر، بالاضافة الى خاتمة وتوصيات.

ان الغاية من البحث تسليط المزيد من الضوء على مكانة ونشاط جهاز مكافحة الارهاب العراقي ، الذي يمكن القول دون مبالغة ، انه الاقوى في العالم والمنطقة العربية، واستعراض التحديات التي تواجهه ، بسبب مواقفه الوطنية النبيلة وعدم انحيازه لاي دولة او حزب او شخصية سياسية، وانما هو الوطني الخالص ، والذي يجب ان يقتدي به الجميع ، في العراق وخارجه.

المبحث الاول

جهاز مكافحة الارهاب العراقي

في مواجهة الفكر الارهابي ، الذي ليس بالضرورة ان يكون نابع من توجهات دينية تعنى بدين معين دون اخر، قامت دول العالم ، او التي ابتليت بأفة الارهاب منها ، بانشاء قوات مسلحة خاصة بمكافحة هكذا نوع من التهديد الامني ضد مواطنيها ونظمها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . هذه القوات ميدانها ارض الوطن ، وطبيعة تدريبها تؤهلها لمواجهة عصابات الارهابيين وحرب الشوارع الصعبة ، والتصدي للهجمات الانتحارية والتي تستهدف اسقاط اكبر عدد من الضحايا المدنيين.

نبذة تاريخية:

كان رد الفعل للحملة الإرهابية المُتزايدة في بريطانيا التي قام بها المُسلحون الإيرلنديون في ثمانينيات القرن التاسع عشر «١٨٨٠»؛ إنشاء أوّل وحدة لمكافحة الإرهاب من قِبل رئيس



البلاد (السير ويليام هاركورت- Sir William Harcourt)، وقد شُكِّل الفرع الخاص الأيرلندي في البداية كقطاع من إدارة التحقيقات الجنائية التابعة لشرطة لندن في عام ١٨٨٣، لمُكافحة الإرهاب الجمهوري الأيرلندي المُتمثل في التسلل والتخريب.

شكَّل هاركورت وحدة دائمة مُكرّسة للحماية من العنف ذو الدوافع السياسية من خلال استخدام التقنيات والأساليب الحديثة مثل التسلل الخفي، وكان هذا الفرع الرائد الأول من نوعه في التدريبات على مُكافحة الإرهاب.وقد تم تغيير اسمها إلى الفرع الخاص لأنه تَوسّع بشكل تدريجي، ليكون دورها العام في مكافحة الإرهاب والتخريب والتسلل من الخارج، كما أُسسِت قوات تنفيذ القانون في بريطانيا وغيرها وحدات مماثلة.

انتشرت قوات مكافحة الإرهاب مع تهديد خطر الإرهاب المُتزايد في أواخر القرن العشرين، بشكلٍ خاص بعد أحداث ١١ ايلول، وقد كَثفت الحكومات الغربية جُهودها بالتعاونِ مع الدول الأخرى، وتطوير الاستراتيجيات والنُظُم الوقائية.

وهنا لا بد من الاشارة الى ما احدثه الهجوم الارهابي على برجي التجارة في امريكا ، من خوف ورعب على مستوى العالم، دفع اغلب الحكومات الى تشكيل قوات لمجابهة الارهاب وتشديد الاجراءات الامنية على حدودها ومطاراتها واتخاذ اجراءات احترازية لا زالت آثارها شاخصة الى يومنا هذا .

اولا: المملكة المتحدة

تمتلك المملكة المتحدة تشريعات لمكافحة الإرهاب قائمة مُنذُ أكثر من ثلاثين عامًا، وقد جاء قانون منع العنف لعام ١٩٣٩ ردًا على حملة العنف التي شَنَها الجيش الجمهوري الأيرلندي تحت إطار «الخطة-S». وقد سُمِح بإنهاء هذا القانون في عام ١٩٥٣، وأُلغي في عام ١٩٧٣ ليحِل مَحلهُ قانون «منع الإرهاب» الذي كان ردًا على الأزمات في أيرلندا الشمالية، وجُددت أحكام القانون المؤقتة سنويًا من عام ١٩٧٤ إلى عام .١٩٨٩

وفي عام ٢٠٠٠ اسِتُبدلت القوانين بقانون الإرهاب الدائم لعام ٢٠٠٠، الذي يَتضمن العديد من سُلطاته، ثم بعد ذلك قانون منع الإرهاب لعام ٢٠٠٥.

قُدّم قانون مكافحة الإرهاب والجريمة والأمن لعام ٢٠٠١ رسميًا إلى البرلمان في ١٩ نوفمبر ٢٠٠١ بعد مُضِّي شهرين من أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المُتحدة الأمريكية، وقد حازت على موافقة ملكية ودخلت حيز التنفيذ في ١٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١. وفي ١٦ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤، نَصّ مجلس العموم على أنّ الجزء الرابع لا يتفق مع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، ولكن بموجب أحكام قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨ ظلّ قيد التنفيذ.

وقد صِيغَ «قانون منع الإرهاب» لعام ٢٠٠٥ للردِ على قرار حُكم مجلس العموم، وأيضًا قانون منع الإرهاب لعام ٢٠٠٦ الذي يؤدي إلى جرائم جديدة مُتعلقة بالإرهاب، وقد سن القانون في أعقاب تفجيرات لندن ٧ تموز/يوليو ٢٠٠٥، وقد ثَبُتَ أنّ بعض شروط هذا القانون كانت محلًا للجدل الكبير مثل القوانين السابقة.

ومُنذ عام ١٩٧٨ تم مراجعة قوانين الإرهاب في المملكة المتحدة بشكل منتظم بواسطة مُراجِع مُستقِل للتشريع الإرهابي، الذي تَتَسِم تقاريره عادةً بالوضوح، وتُقدم أحيانًا إلى البرلمان ثم تُنشر بالكامل.



ثانيا:الولايات المتحدة

تتضمن القضايا القانونية الأمريكية المُحيطة بهذه المُشكلة أحكامًا بشأن التوظيف الداخلي للقوة والعنف من قِبل هيئات تنفيذ القانون.

ويخضع البحث والضبط إلى التعديل الرابع لدستور الولايات المتحدة.

نفذت الولايات المتحدة قانون «USA PATRIOT» بعد أحداث ١١ سبتمبر، بالإضافة إلى مجموعة التشريعات الأخرى والأوامر التنفيذية المتعلقة بالأمن القومي.

أنشئت وزارة الأمن الداخلي لتعزيز وكالات الأمن الداخلي للتنسيق ضد الإرهاب، فضلًا عن الاستجابة الوطنية للطوارئ والكوارث الطبيعية الكبرى.

يُقيد قانون «Posse Comitatus» التوظيف الداخلي لجيش الولايات المتحدة والقوات الجوية للولايات المتحدة، وهو ما يتطلب مُوافقة رئاسية قبل انتشار الجيش أو القوات الجوية.

·تُطبَق سياسة البنتاغون هذه القيود على سلاح البحرية الأمريكية والمارينز، لأن قانون «Posse Comitatus» لا يشمل الخدمات البحرية على الرغم من أنها قوات عسكرية اتحادية.

يُمكن استخدام وزارة الدفاع داخليًا بأمرٍ من الرئيس الأمريكي، كما حدث خلال أعمال الشغب التي وقعت في لوس أنجلوس في عام ١٩٩٢، وإعصار كاترينا، وهجمات القناص «Beltway Snipers».

إنّ استخدام القوة المُدمرة خارجيًا أو دوليًا سوف يتطلب أمرًا رئاسيًا.

في فبراير ٢٠١٧، قالت المصادر أن ترامب يعتزم إعادة تسمية وتجديد برنامج الحكومة الأمريكية لمكافحة العنف المُتطرف «CVE» للتركيز فقط على التطرف الإسلامي.

ثالثا: مصر

بقرار جمهوري من الرئيس عبد الفتاح السيسي، رقم ٣٥٥ لسنة ٢٠١٧ تم إنشاء المجلس القومي لمواجهة الإرهاب والتطرف، والذي يهدف إلى حشد الطاقات المؤسسية والمجتمعية للحد من مُسببات الإرهاب ومعالجة آثاره.

مهام يقوم على تنفيذها المجلس القومي لمكافحة الإرهاب، وجاءت كالتالي:

إقرار استراتيجية وطنية شاملة لمواجهة الإرهاب والتطرف داخليًا وخارجيًا، وإقرار سياسات وخطط وبرامج جميع أجهزة الدولة المعنية بما يحدد دورها وإلزامها بإجراءات الواجب اتخاذها لتكامل التنسيق معها وفق جداول زمنية محددة ومتابعة تنفيذ هذه الاستراتيجية.

التنسيق مع المؤسسات الدينية، والأجهزة الأمنية لتمكين الخطاب الديني الوسطي المعتدل ونشر مفاهيم الدين الصحيح بالمجتمع في مواجهة خطاب التشدد بكافة صوره.

وضع الخطط اللازمة لإتاحة فرص عمل بمناطق التطرف، وإنشاء مناطق صناعية بها، ودراسة منح قروض مُيسرة لمن يثبت من خلال المتابعة إقلاعه عن الفكر المتطرف، ومتابعة تطوير المناطق العشوائية ومنح أولوية للمناطق التي يثبت انتشار التطرف بها بالتنسيق مع مؤسسات الدولة المختلفة.

دراسة أحكام التشريعات المتعلق بمواجهة الإرهاب داخليًا وخارجيًا، واقتراح تعديل التشريعات القائمة لمواجهة أوجه القصور في الإجراءات وصولًا إلى العدالة الناجزة لتذليل المعوقات القانونية.



الارتقاء بمنظومة التنسيق والتعاون بين كافة الأجهزة الأمنية والسياسية مع المجتمع الي خاصة دول الجوار والعمق الأمني والسعي لإنشاء كيان إقليمي خاص بين مصر والدول العربية يتولى التنسيق مع الأجهزة الأمنية المعنية بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتنسيق المواقف العربية تجاه قضايا الإرهاب من خلال تشريعات وآليات إعلامية موحدة لمواجهة التطرف والإرهاب.

إقرار الخطط اللازمة لتعريف المجتمع الدولي بحقيقة التنظيم الإرهابي ودور الدول والمنظمات والحكومات الداعمة للإرهاب ضد الدولة المصرية، والعمل على اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد الأجهزة والدول الداعمة للإرهاب ضد الدولة المصرية وتجاه القنوات المُعادية التي تبث من خارج البلاد.

تحديد محاور التطوير المطلوب تضمنيها بالمناهج الدراسية بمختلف المراحل التعليمية بما يدعم مبدأ المواطنة مقبول الآخر ونبذ العنف والتطرف.

مُتابعة تنفيذ إجراءات التحفظ على أموال الكيانات الإرهابية والإرهابيين ورصد التحويلات المالية للعناصر والتنظيمات الإرهابية ووضع الإجراءات اللازمة لتكثيف جهود الجهات المختصة تجفيفًا لمصادر تمويل التطرف والإرهاب.

في يوم الجمعة الموافق لـ ٢٤ نوفمبر ٢٠١٧ قام مجموعة من المسلحين بالهجوم على مسجد الروضة في العريش بمركز بئر العبد أسفر عن مقتل ٣٠٥ شخصًا كانوا يؤدون شعائر صلاة الجمعة في المسجد. كنتيجة للحادث الإرهابي طلب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في ٢٩ نوفمبر ٢٠١٧ من رئيس أركان حرب القوات المسلحة، الفريق محمد فريد حجازي، ووزير الداخلية اللواء مجدي عبد الغفار استخدام كل القوة الغاشمة من قبل القوات المسلحة والشرطة ضد الإرهاب حتى اقتلاعه من جذوره في مده لا تتجاوز ٣ أشهر.

«العملية الشاملة سيناء ٢٠١٨» هي حملة عسكرية مصرية شاملة ضد العناصر الإرهابية بدأت في ٩ فبراير ٢٠١٨ في شمال ووسط سيناء، ومناطق أخرى بدلتا مصر والظهير الصحراوي غرب وادي النيل بهدف إحكام السيطرة على المنافذ الخارجية والقضاء على الإرهاب.

رابعا : أستراليا

قد نجحت أستراليا في عدة أعمال لمكافحة الإرهاب، وفي عام ٢٠٠٤ صَدر مشروع قانون يتألف من ثلاثة قوانين لمكافحة الإرهاب، قانون ٢٠٠٤ رقم٢ و٣، ثُمَّ قدم النائب العام (فيليب رودوكPhilip Ruddock-) مشروع قانون مكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠٤ في ٣١ مارس، ووصفه بأنه مشروع قانون لتعزيز قوانين أستراليا لمُكافحة الإرهاب في العديد من النواحي، وهي مُهمة أصبحت أكثر إلحاحًا عقب التفجيرات الإرهابية المأساويّة الأخيرة في إسبانيا، وقال:

«إن قوانين أستراليا لمكافحة الإرهاب تتطلب مُراجعة ويجب تحديثها إذا لزم الأمر ليكون لدينا إطار قانوني قادر على حماية كل الأستراليين من وباء الإرهاب.»

واستكمل قانون مكافحة الإرهاب الأسترالي لعام ٢٠٠٥ سلطات القوانين السابقة، حيث يسمح التشريع الأسترالي للشرطة باحتجاز المُشتبه بهم لمدة تصل إلى أسبوعين دون توجيه أي تُهم إليهم، وأيضًا تتبع المُشتبه فيهم إلكترونيًا لمدة تصل إلى عام، حيث اشتمل قانون مكافحة الإرهاب الأسترالي لعام ٢٠٠٥ على بند «إطلاق النار حتى القتل» في دولة ديمقراطية



ليبرالية، مِمّا جعل هذه الإجراءات مثيرةً للجدل والانتقادات من قِبل الحريات المدنية، والجماعات الإسلامية.

خامسا: بلجيكا

شددت أجهزة الاستخبارات والأمن العام الإجراءات الأمنية وهذا عبر منح إدارة شؤون الأجانب والهجرة الحق في طرد الأجانب الذين يهددون الأمن العام والأمن الوطني، ومنعت الحكومة البلجيكية بيع مواد كيميائية يمكن أن تستخدم في إنتاج متفجرات يدوية الصنع مثل "بيروكسيد الاسيتون".

صلاحيات جديدة لإجهزة الإستخبارات القوانين الجديدة منحت اجهزة الاستخبارات والشرطة الكثير من الصلاحيات، تسمح لرجال الأمن بتفتيش منازل المشتبه بهم أو فتح الطرود البريدية، كما يحق لرجال الأمن زرع أجهزة التنصت أو الكاميرات حسبما ذكر مكتب وزير العدل البلجيكي.

سادسا : ألمانيا

إنشاء مركز في إطار مكافحة الإرهاب والهجمات الإلكترونية، ويُتوقع أن يعمل (١٣.٥٠٠) جندي و (١.٥٠٠) موظف مدني في في هذا المركز.

اما في العراق ، فان قوات خاصة بمواجهة الارهاب ، لم تنشى الا بعد سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣، ودخول القوات الاجنبية الى العراق ، وما رافقه ذلك من تسلل مجاميع ارهابية الى البلاد ، بدعوى مجاهدة الكفار والمتعاونين معهم .

نشأة جهاز مكافحة الارهاب في العراق:

نبذة تاريخية عن مراحل تشكيل قيادة العمليات الخاصة الاولى

١- تشكل لواء العمليات الخاصة باشرأف قوات التحالف ١٤-١٢-٢٠٠٣

٢- أصبح اللواء من نظام معركة وزارة الدفاع بموجب كتاب هيئة الاركان المشتركة

٣- اطلقت تسمية قوات صقر الرافدين على اللواء بموجب كتاب وزارة الدفاع القيادة العامة للقوات المشتركة في ٩-٥-٢٠٠٥.

٤- تبدلت تسمية لواء العمليات الخاصة الى قيادة العمليات الخاصة نظرا للتوسع الحاصل في الملاك بموافقة كتاب وزارة الدفاع القيادة العامة للقوات المشتركة ٧-٥-٢٠٠٥.

٥- فك ارتباط من قيادة العمليات الخاصة من وزارة الدفاع وترتبط بقيادة قوات مكافحة الارهاب من كافة النواحي بموجب قرار الديواني في ٧-٢-٢٠٠٧

٦- يتم الحاق قيادة العمليات الخاصة بقيادة مكافحة الارهاب نهاية عام ٢٠٠٧ بموجب كتاب وزارة الدفاع في ٣-٣-٢٠٠٧

٧- تبدلت تسمية قيادة العمليات الخاصة الى قيادة العمليات الخاصة الاولى بعد تشكيل قيادة العمليات الخاصة الثانية بموجب الامر الاداري الرقم ٥ الصادر من مكتب القائد العام للقوات المسلحة.

قوات العمليات الخاصة العراقية (القوات الخاصة العراقية) نشأت من قبل القوات المتعددة الجنسيات تحت إمرة الولايات المتحدة الأمريكية في نوفمبر ٢٠٠٣ وهي جزء من مكتب وتمويلها وزارة الدفاع العراقية.

تاريخها: تشكل نواة العمليات الخاصة بقيادة القائد اللواء فاضل برواري في تاريخ ٢٠٠٣/١١/١٧ بناء على طلب مجلس الحكم في معسكر جرف الصخر وكانت تسمى فوج بغداد



وبعد اكمال المرحله الاولى مراح التأسييس تم تبديل تسمية الوحدة الى كتيبة ٣٦ كامندوز وفي عام ٢٠٠٥ قد تم تغير من كتبية ٣٦ الى عمليات الخاصة العراقية في تاريخ ١٢/٢٢ /٢٠٠٥ تتعبر العمليات الخاصة العراقية من افضل العمليات الخاصة في الشرق الاوسط وهذي قوى تلقت تدربيات في الاردن وامريكا واستراليا والمانيا والان تحتل العمليات الخاصة العراقية مكانة متميزة.

وفي نوفمبر ٢٠٠٥ وبعد سنتين من التدريب في إحدى الأماكن التي يتخذها الجيش الأمريكي في الأردن عاد (١٤٤٠) رجل عراقي من قوات العمليات الخاصة العراقية كانو قد تدربوا على أيدي الجيش الأمريكي وتحديدا قوات بيريت وقوات دلتا فورس وهؤلاء الـ(١٤٤٠) تقسموا الى ٢ باتاليون واحد للقتال واخر للدعم وفي ٢٠٠٨ اصبحت ٢ لواءا كاملا وتم تشكيلها مع القوات الوطنية العراقية لمكافحة الارهاب INCTF و تقسمت الى فرقة للاستطلاع وفرقة للدعم وفرقة للقتال.

في ٢٠٠٨ قرر الناتو والولايات المتحدة بانضمام قوات العمليات الخاصة العراقية إلى قيادة القوات المشتركة JIATF والتي يديرها الناتو حاليا وقرروا تأسيس أربع قيادات إقليمية وجهاز مخابرات خاص ومشترك بين العراق والولايات المتحدة الناتو لتبادل المعلومات عن الإرهاب في المنطقة والعراق وقيادة المهام بشراكة بينهم لتدمير الشبكات الإرهابية في العراق والشرق الأوسط.

التنسيق مع القوة الجوية:

في فبراير ٢٠٠٨ القوة الجوية العراقية ومستشاري القوة المتعددة الجنسيات قاموا باختبار طيارين عراقيين في مهمات ليلية والغرض منها هو تجهيز قوات العمليات الخاصة بأفضل الطيارين وتأهيلها للقيام بعمليات جوية وإنزال جوي وتم تأهيل طيارين اختيروا بعد عدة اختبارات ليلية NVG وتم تعيين أولئك الطيارين في السرب ١٥ الذي يضم مروحيات الـ Mil Mi-17 والعراق ينتظر من فرنسا ان تسلمها مروحيات Eurocopter EC 635 لغرض استخدامها لقوات العمليات الخاصة يجدر بالذكر أن قوات العمليات الخاصة العراقية والقوة الجوية العراقية كانت تستعير مروحيات الـ (Black Hawk) التابعة للجيش الأمريكي وكانتا تستخدمانها في عملياتهم.[١]

وقد اعتمد قانون جهاز مكافحة الاهاب رقم (٣١) لسنة ٢٠١٦ ، في مجلس النواب ونشر في مجلة الوقائع العراقية العدد (٤٤٢٠) بتاريخ ١٧ تشرين الثاني ٢٠١٦.

ويتكون القانون من ٢٢ مادة ، جاءت لتنظيم هيكلية وعمل الجهاز ووجوده كمؤسسة رسمية من مؤسسات الدولة العراقية . و يتألف الجهاز بحسب القانون من التشكيلات التالية:

أولاً: وكالة الجهاز الامنية والاستخبارية وترتبط بها المديريات التالية:

أ- مديرية الاستخبارات

ب - مديرية العمليات

ج - مديرية التدريب

د- المديرية الامنية

ه - مديرية التحقيق

ثانياً: وكالة الجهاز الفنية والادارية وترتبط بها المديريات التالية:

أ- مديرية السياسة والتخطيط الاستراتيجي

ب - مديرية الادارة والميرة
جـ - مديرية الشؤون الفنية
د – مديرية الحسابات
ه – مديرية الخدمات الطبية
ثالثاً: مكتب المفتش العام .
رابعاً: مديرية الدائرة القانونية .
خامساً: قيادة العمليات الخاصة الاولى والثانية والثالثة .
سادساً: اكاديمية جهاز مكافحة الارهاب .
سابعاً: مكتب رئيس الجهاز وترتبط به الاقسام التالية:
أ- قسم الرقابة والتدقيق
ب - قسم العلاقات العامة.

وفي الأسباب الموجبة لتشريع قانون جهاز مكافحة الإرهاب كتب لغرض التصدي بفعالية للعمليات الارهابية التي تستهدف الدولة والمواطنين وممتلكاتهم ولغرض اتخاذ جميع التدابير الملائمة للقضاء على الارهاب من خلال انشاء جهاز متخصص للقيام بهذه المهمة .[٢]

المبحث الثاني

التحديات امام جهاز مكافحة الارهاب العراقي

يواجه جهاز مكافحة الارهاب جملة من التحديات والصعوبات ، منها ما هو داخلي وطني ، ومنها ما هو اقليمي ، واخر خارجي دولي .

<u>تحديات داخلية وطنية</u>: وهي التحديات المحلية التي تواجه الجهاز ، ويمكن تصنيفها الى عدة مستويات :

١. المستوى العام : بصورة عامة تعاني الساحة العراقية من انفلات امني ، وحمل رئيس الوزراء العراقي-الحالي- السيد مصطفى الكاظمي الحكومات السابقة مسؤولية انتشار السلاح والانفلات الأمني الذي تشهده البلاد. وشدد الكاظمي خلال اجتماع مع قيادات أمنية، على ضرورة استرجاع هيبة الدولة وفرض سلطة القانون.[٣]

ومن ابرز مظاهر هذا الانفلات :-
أولا: انتشار المليشيات المسلحة: وهي جماعات مسلحة تعمل خارج نطاق الدولة مدعومة معظمها من دول الجوار، ولا تعترف بالأجهزة الأمنية أو الجيش، بل تنافسها وتستغل سلاحها في الفساد والجريمة المنظمة حتى أصبحت تهدد الدولة بذريعة "العمل السياسي"، وبلغ عدد الميليشيات في العراق أكثر من ٥٠ جماعة مسلحة.
ثانيا: السلاح المنفلت: يعد انتشار السلاح العشوائي بين المدنيين من أبرز أشكال الانفلات الأمني الذي يُهدد استقرار البلاد، ويعكس حالةً من القلق وعدم الثقة بالأجهزة الأمنية، حتى أصبحت الأسلحة تُعرض للبيع على وسائل التواصل الاجتماعي، وهناك أسواق خاصة لبيع الأسلحة غير المرخصة بكافة أنواعها في معظم المحافظات العراقية.
ثالثا: الجريمة المنظمة: ساهمت الفوضى وغياب الإجراءات القانونية الرادعة بحق المجرمين في انتشار الجريمة المنظمة واتساع رقعتها، حتى شملت كافة المحافظات بعد

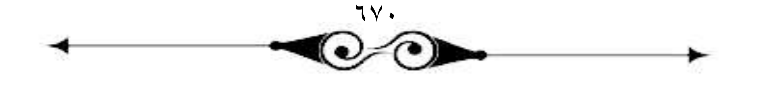
أن كانت مقتصرةً على بغداد ومحافظات الجنوب، وتتراوح الجريمة المنظمة في العراق بين القتل والسطو المسلح وتهريب الآثار وزراعة المخدرات وخطف الأطفال، والإتجار بالبشر والسلاح وتزوير الصكوك المصرفية، وتزوير العملة.
رابعا: النزاعات العشائرية: تشكل أبرز جوانب الانفلات الأمني في العراق، وخاصة بمناطق الجنوب، وسط غياب تام لسلطة الدولة، وانتشار كبير للسلاح بيد العشائر بما فيه السلاح الثقيل من صواريخ وقذائف هاون.
معظم النزاعات العشائرية التي تحصل في مناطق العراق تكون بسبب الخلاف على الأراضي أو المياه، أو حالات ثأر قديم، وأودت تلك النزاعات بحياة المئات خلال السنوات الماضية، كما أعطت صورة عامة عن الوضع في العراق بأنه لا وجود لأيٍ من مؤسسات الدولة، رغم تعاقب حكومات عدة ووعودها المتكررة باستقرار البلاد.(٤)

٢. المستوى الخاص: حيث يعاني الجهاز ، كباقي المؤسسات الأمنية والعسكرية العراقية، من ذات المشاكل المتعلقة بالروتين والتمويل وغيرها من المشاكل ، التي يعرفها افراد الجهاز والعاملين في المؤسسات الامنية ، ولا ينطقون بها حرصا منهم على مصلحة الوطن والمواطن وعلى هيبة ومكانة حماة العراق، وكي لا يستغل ضعاف النفوس تلك المشاكل او يجعلون منها فضائح يعيرون بها العراق وأهله الكرام.

تحديات اقليمية : وهي التحديات التي تصدر عن دول الجوار العراقي وتنقسم الى:

١. التحدي الارهابي : ويعد التحدي الارهابي العابر للحدود (افرادا وتمويلا) من اخطر التحديات التي واجهت ولا زالت تواجه الجهاز والمؤسسة الامنية بشكل عام ، بسبب صعوبة السيطرة على كامل الحدود ، بالاضافة الى تكلفتها الضخمة والتداخلات السياسية في العمل الامني والاستخباراتي لصالح هذا الطرف او ذاك او لصالح دولة ما ، على حساب ومصلحة الوطن والمواطن.
نعم الارهاب تعاني منه جميع دول المنطقة والعالم ، لكن وبالمقارنة مع بلد جار عاني ذات الافة ، كالسعودية ، فالمواجهة تختلف عن ما حدث في العراق ، فالرياض تعاملت باستراتيجية امنية ذات شقين : الاول التصدي الصلب للارهاب والمتمثل في القوة المسلحة والرد القاصم ، اما الثاني فتمثل في محاولة استمالة الارهابيين واعادتهم الى الصف الوطني من خلال برامج توعوية ودينية ووطنية ، يدخل فيها الارهابي التائب ليعود مواطنا صالحا ينبذ التطرف والارهاب . اذ تبنت المملكة سياسة تثقيف المجتمع أمنيا وفكريا تجاه ظاهرة الارهاب من خلال برامج توعية عبر وسائل الاعلام المختلفة.وقد تم انشاء "مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني" وأنيط به العمل على الاسهام في صياغة خطاب ديني مبني على الوسطية داخل المملكة وخارجها من خلال الحوار البناء.(٥)
وهذا ما نفتقر له في العراق، ويجب على صانع القرار ان يتنبه له وياخذه بعين الاعتبار ، فالانتصار الفكري على الارهاب لا يقل أهمية عن الانتصار العسكري .

٢. التحدي الاعلامي: سلاح الاعلام مؤثر في كل المعارك والحروب ، وهذا ما اثبتته التجارب الاخيرة . وقد وعت الانظمة والحكومات الى ذلك ، فذهب الى تجنيد منظومتها الاعلامية باتجاه الانتصار لها ولحروبها الخارجية . وفي الحالة العراقية ، نلاحظ ان مؤسسات اعلامية عربية عريقة وكبيرة تابعة لدول معروفة ، وقفت بالضد



من حرب العراق ضد الارهابيين ، وكانت تنقل المعلومات المغلوطة للمشاهدين العرب حول العالم ، مما تسبب بضرر كبير للجانب الامني العراقي ، تمثل في غياب التعاطف العربي والعالمي عن قضية العراق الحقة، وانعدام الدعم المادي والمعنوي من الاشقاء والاصدقاء، لا بل وصل الامر الى قدوم المزيد من الارهابيين الى البلاد متأثرين بما تبثه الفضائيات من تشويه للحقائق وكذب على الذقون. في حين غابت المؤسسة الاعلامية العراقية ، الخاصة والرسمية ، والاخيرة ما يهمني وقد بذل عليها الكثير من الجهود وصرفت عليها ملايين الدولارات ، دون ان تكون بالمستوى المطلوب لتصل الى المشاهد العراقي ناهيك عن المشاهد العربي او العالمي ، لكي توصل مظلومية العراق وتجلي سوء الفهم عن المشهد امام المتابعين حول العالم.

وفي هذا الشأن تحدث رئيس جهاز مكافحة الإرهاب في العراق، الفريق الأول الركن عبد الوهاب الساعدي، إن الجهاز تعرض في الآونة الأخيرة لحملة إعلامية استهدفت دوره فيما يتعلق بحقيقة المهام التي كلف بها من قبل رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي.وقال الفريق الساعدي في لقاء مع البي بي سي، إن المهمة الرئيسة للجهاز هي القضاء على ما تبقى من بقايا تنظيم الدولة، والذين يقدر عددهم في العراق بنحو ٣٠٠٠ مقاتل، وأن العمليات تتم بدعم استخباراتي وجوي من قبل قوات التحالف.(٦)

<u>تحديات خارجية دولية</u>: وهي التحديات التي تمثلها نفوذ الدول العظمى وتدخلها على الساحة العراقية، ومنها:

١. تحدي مباشر: وتمثل بصورة رئيسة في الوجود العسكري المباشر على ارض العراق ، رغم ان له ما يبرره من تدريب وتبادل خبرات وغيرها من المبررات، الا ان وجود جندي واحد اجنبي ، تحت اي مسمى ومبرر ، يعد جرحا في السيادة الوطنية .
بالاضافة الى ذلك ، وجود قوات تابعة لدول المنطقة على ارض العراق ، مع قوات دول اخرى متنافسة، يجعل من البلاد ساحة لتصفية الحسابات وحروب بالوكالة ، رجالها (حطبها) مرتزقة او محليين (منتفعين او مغسولي الدماغ)، واموالها وعتادها من خزينة البلاد المضيفة للتلك الجماعات المتنافسة.

٢. تحدي غير مباشر: حيث يمثل العراق ، سوقا واسعة ، لكافة المنتجات الدولية ، بفعل ثرواته الكبيرة ، وشعبه التواق لكل ما هو جديد ومستحدث، وتأثره بكل ما هو ات من خارج الحدود. نلاحظ تأثير الطابع الثقافي الخارجي على الفرد العراقي ، حيث يمثل الغزو الثقافي وسيادة النموذج الغربي ، على حساب ماهو وطني اصيل، وفي ذلك خطر اندثار الثقافة والنموذج العراقي المميز صاحب الثقافة والحضارة والتميز ، وكل ذلك مرتبط بصورة او اخرى مع حب الوطن والذود عنه والسعي في سبيل تحقيق مصالحه وتطوره.

المبحث الثالث

مستقبل الجهاز مكافحة الارهاب العراقي

تطور مفهوم المستقبل ، كما تطورت النظرة اليه، مع تطور الفكر البشري، من نظرة ترى المستقبل (قدرا محتوما) رسمته وخططت له قوى خارقة لا يمكن تجاوز تخطيطها بأي حال من الاحوال، ولا يملك الانسان حيالها خيارات تُذكر ، الى نظرة تنطلق من مبدأ الصيرورة وقدرة الحياة على التجدد، وترى في المستقبل بعدا زمنيا يمكن التحكم في صورته.(٧)

ولاشك أن الوطن العربي يحتاج إلى الدراسات المستقبلية على الأقل بالنظر إلى أنه يواجه تحديات هائلة أمنية وسياسية واقتصادية وثقافية، في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية الراهنة، خاصة وأن ما هو موجود من دراسات مستقبلية عن الوطن العربي أنجزت من قبل دوائر غربية، محدودة العدد ناهيك عن الحاجة التي باتت ملحة إلى إعادة النظر في النتائج التي خلصت إليها تلك الدراسات على ضوء التغيرات الجذرية التي باتت ملحة إعادة النظر فيها على ضوء التغيرات الجذرية العالمية (إنهاء الحرب الباردة والإقليمية حرب الخليج الثانية). ولما كانت الدراسات المستقبلية العربية وغير العربية في الواقع قد قصرت عن استشراف تطورات هذا شأنها فلقد أصابها ذلك بنوع من الارتباك وأشاع انطباعا بأن مهمتها غدت أكثر تعقيدا وتشابكا من قبل، وأن الوقت قد حان لإتاحة أكبر مساحة من التحاور والتشاور بين المثقفين والمسؤولين عن المؤسسات الأكاديمية والمراكز البحثية، أولا لمراجعة ما أنجزه من جهود سابقة في مجال الدراسات المستقبلية وثانيا للنظر في متطلبات إحداث نقلة نوعية في الدراسات ذات الصلة، ذلك أن الدخول إلى القرن العشرين دخولا آمنا مربوط بالقدرة على استشراف مستقبل البيئة المحيطة بنا، وموقفنا منها بالضرورة.[٨]

وبما ان جميع العراقيين الشرفاء معنيين بمستقبل جهاز مكافحة الارهاب ، وفاءا منهم لتضحياته الجمة واعترافا بمكانته في مستقبل العراق الاني والبعيد، نجتهد بوضع ثلاث سيناريوهات للمستقبل، قد نصيب فيها وقد نخطأ، لكن لا بد من المحاولة في البحث والتقصي والدراسة.

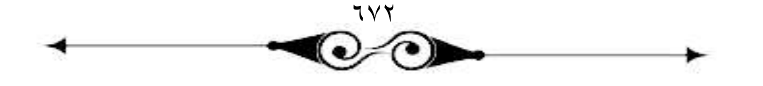
سيناريو (البقاء والثبات) أي بقاء الجهاز بهيكليته الحالية وقياداته ومنزلته كما هي دون تغييير كبير يذكر ، ويرتبط ذلك مع بقاء التهديد الارهابي منخفض المستوى ولا يستحق تفعيل اليات جديدة للمواجهة والصدام.

فاساليب المواجهة مع الارهابيين قد تتغير ، وفي ذلك قال الناطق باسم جهاز مكافحة الإرهاب صباح النعمان : "قد يكون الهجوم المقبل هجوم سايبر، لاحظنا أن التنظيم يعمل بتقنيات عالية جدا بالسايبر ومنظومات الإنترنت، قد يحاول شل عمل المؤسسات الحكومية"، مضيفا في حديث لموقع (ارفع صوتك)، "جهاز مكافحة الإرهاب كان لديه دورات مع الجانب الأميركي في التحالف الدولي، وتم تجهيزنا بمعدات حديثة جدا في ما يتعلق بإختراق الإنترنت".[٩] أي ان المواجهة قد تنتقل من السواتر الى شاشات الحواسيب الالكترونية ، في حرب ضروس ، عتادها القرصنة الالكترونية والتخريب والفايروسات المدمرة.

واحتمال بقاء الوضع الحالي ، للجهاز ، كما هو ، نراه هو المتوقع انيا ، بفعل عدة عوامل ، بمجملها تقولب مستقبل الجهاز ضمن هذا التوقع ، الذي هو بعيد عن الايجابية المفرطة او السلبية الانهزامية ، وبالتالي خير الامور اوسطها .

سيناريو (التوسع والتمدد) حيث ستتزايد قدرة الجهاز لما يمكنه من التوسع على حساب الجيش وباقي القوى الامنية الاخرى ، وقد يكون النواة الاولى لجيش عراقي جديد ، يعتمد النخبة القتالية وتكتيكات حربية جديدة لم يعهدها الجيش ذو التاريخ العتيد .

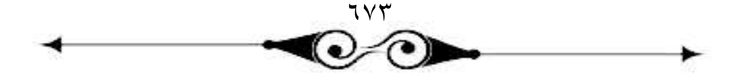
ويلاحظ ايضا، أنّ جهاز مكافحة الإرهاب وضبّاطه ، بدءوا يتسلّمون المناصب العليا في الدولة بالمجالات الأمنيّة والعسكريّة بصورة تدريجيّة، وبشكل منظّم، وخصوصاً بعد الانتصارات التي قادها الجهاز وقيادته في عمليّات التحرير ضد تنظيم "داعش" الإرهابيّ، فمعارك الموصل الأخيرة، والتي أفرزت قيادة ميدانيّة، حظيت بالقبول السنيّ قبل الشيعيّ،



فصور قادة الجهاز التي تملأ وسائل التواصل الإجتماعيّ والتأييد الشعبيّ لهم وعدم التنكّر لأصولهم العسكريّة التي تمتدّ إلى الجيش العراقيّ السابق، كلّ هذا مثير للاهتمام.
ويرى الكاتب مهند الغزي في مقالة على موقع المونيتير (Al-Monitor) ان النموّ والنفوذ المتصاعد للجهاز ينبىء بإعطاء أدوار رئيسيّة كبرى له في مرحلة ما بعد "داعش"، ليس في المجال العسكريّ فقط، بل في المجالات السياسيّة المرتبطة بالأمن أيضاً.(١٠)
وشدد الباحث رعد هاشم ان على السيد الكاظمي إعطاء مزيد من الصلاحيات ولاسيما لجهاز المخابرات الذي كان يرأسه بالإضافة إلى جهاز مكافحة الإرهاب، مبررا ذلك بأنهما "أقل الأجهزة الأمنية اختراقا من قبل الميليشيات والأحزاب ... وذلك لأن الجهازين يملكان كفاءات مهنية بعيدا عن التجاذبات والصراعات السياسية".
واعتبر هاشم أن دعم جهاز مكافحة الإرهاب لا يكون فقط بمنحه الصلاحيات المناسبة مثل عمليات تفتيش وبحث واعتقال وغير ذلك، بل أن يجب أن تكون هناك مذكرات قضائية محكمة ومدعومة بالأدلة بحيث لا يتم إطلاق سراح عناصر إرهابية عقب القبض عليها كما حدث سابقا، لأن ذلك سيجعل من عمل الجهاز بدون جدوى.(١١)
وهنا نرى ان تمدد الجهاز ولدرجة اشرافه على باقي الاجهزة الامنية الاخرى ، غير متوقع حاليا . قد يكون في المستقبل المتوسط ، اذا ما استمرت الظروف السياسية غير المستقرة ، والانهيار الاقتصادي والمالي ، مما قد يدفع الجهاز الى التدخل بالشأن السياسي والامني ومحاولة ارجاع الامور الى نصابها .
سيناريو (الانحلال والاندماج) وهنا نتصور ان الجهاز ، وبعد زوال المخاطر الارهابية ، سينحل او يدمج بالقوات الامنية الاخرى للاستفادة من خبراته ومهاراته العالية .
ويرى الباحث ان هذا التوقع بعيد المدى ، لان الظروف الحالية والمتوقعة لا توحي بزوال الاخطار التي من اجلها تشكل جهاز مكافحة الارهاب، فالاخير لا زال تهديده المباشر وغير المباشر ، واضح جدا ، وخاصة في المناطق الرخوة ، حيث الحواضن المجتمعية للارهابيين . والا دون ذلك ، فمن الاجدى ان يتم دمج الجهاز في مكونات الجيش العراقي البطل ، فهو بالتالي منبع الشجاعة وقبلة الرجال الابطال الذي توزعوا على اجهزة الامن المختلفة ومنها الجهاز ، فليس بمستغرب ولا مستهجن عودة الصقور الى قمم الجبال التي انطلقوا منها صوب فضاء الحرية والقوة والشجاعة.
وباعتبار ان الارهاب حالة طارئة على المجتمعات وبخاصة المجتمع العراقي المسالم، فمن المتوقع بعد ان نتجاوز مرحلة الحرب ان يعود الرجال الى بيوتهم وعوائلهم وحياتهم الخاصة، ويعودون الى الحياة المدنية المسالمة . فالعراقيون لم يكنوا طلاب حروب ، لكنهم حين المهمات ونزول العدو في ساحاتهم يتحولون الى سباع ضارية وليوثا مفترسة ، يعرف خطرها البعيد قبل القريب.

خاتمة وتوصيات

امام الظروف الاستثنائية التي مرت على البلاد بعد عام ٢٠٠٣، فقد شمر رجال العراق وابناء القوات المسلحة البطلة الاشاوس عن سواعدهم ، وتحت قيادة ابطال مثل الساعدي ، فكان جهاز مكافحة الارهاب ، الذي ارعب اعتى السفاحين في التنظيمات الارهابية المجرمة.
وفي النكبة التي مرت على العراق المعاصر ، والتي تمثلت في احتلال تنظيم ارهابي لمحافظات مثل الموصل وصلاح الدين وتهديد العاصمة بغداد ، تناخى ابناء العراق من الحشد



الشعبي وجهاز مكافحة الارهاب ، فكانا كالجناحين الذي طار بهما العراق من السقوط في وحل الارهاب الاسود.

واليوم ، جهاز مكافحة الارهاب ، يواجه تحديات ، على كافة المستويات، ومن الجيد ان يتنبه قادته الى ذلك ، ليقيموا مؤتمرا عن ذلك ، ليكون الباحثين والاكاديميين والمهتمين بالشأن الامني ، أمام مسؤولية اخلاقية ودينية و وطنية ، في تقديم البحوث والدراسات التي تخدم جهاز مكافحة الارهاب، وهو اقل ما يمكن تقديمه لرد الدين للرجال الذي قدموا ارواحهم في سبيل الوطن والمواطن .

وهنا ينبغي الانتباه الى التوصيات التالية:

اولا: يمتلك الجهاز شعبية ومقبولية مجتمعية نادرة ، كانت نتاج التضحيات والشجاعة والوطنية الصادقة التي تعامل بها مع فئات المجتمع العراقي المختلفة. لذا يجب على الجهاز الابتعاد عن كل ما قد يمس سمعته الطيبة سواء من جانب العملية السياسية وافرازاتها السيئة او من الفاسدين الذين يحاولون التقرب الى الجهاز لتبييض صفحتهم او تسقيط الجهاز حقدا عليه.

ثانيا: على جهاز مكافحة الارهاب اعتماد اساليب قتالية جديدة تتناسب مع التطور الذي يطال عالم الحروب الالكترونية والمخابراتية وغيرها ، وفي ذات الوقت، على منتسبي الجهاز اعتماد السرية في عملهم وتجنب الانخراط المكشوف في وسائل التواصل الاجتماعي ، مما يسبب المخاطر لهم ولعملهم في الجهاز.

ثالثا: ان التحديات التي تطال الجهاز ، ليست وليدة اللحظة، وانما تعود الى بدايات عمله في مجال مكافحة الارهاب، هذا الملف الشائك الذي تورطته به دول الجوار ودول كبرى اخرى ، فليس من المستغرب ان تـُكون رغبات تلك الدول ضغوطا اضافية على من يتصدى لمخططاتهم ويفشلها ويعطي للعالم امثلة عن النجاح في مواجهة الارهاب وليس الهرب منه . لذا يجب على الجهاز ان يدرس كافة التحديات ويفرزها حسب خطورتها ومقدار التمكن من صدها وردها ، لان الاجندات العامة في العراق كثيرة ومن الصعوبة بمكان مواجهتها جميعها دفعة واحدة.

رابعا: نظرا ما للاعلام من أهمية ومكانة كبيرة وتأثير واسع جدا على الشعوب ، كان لزاما على جهاز مكافحة الارهاب ، ان يكون له امتدادات واسعة داخل الشبكة العنكبوتية ، دون احتمال تسريب اسرار، ليطرح فيها قضيته الحقة ويكسب المزيد من المناصرين ، وفي ذات الوقت يرهب الاعداء ويبث في قلوبهم الخوف والوجل. مع الاستعانة بالخبرات والافكار الرائدة في مجال التسويق الاعلامي والدعاية المضادة والخبراء في مواجهة الاعداء اعلاميا وتسقيطهم امام الراي العام .

خامسا: على اصحاب القرار السياسي العراقي المزيد من الاهتمام والدعم والرعاية لجهاز مكافحة الارهاب ، فمثلا من المعيب ان يبقى جندي مصاب دون علاج الى ان يلتقي بالسيد عبد الوهاب الساعدي الذي تكفل بعلاجه، يجب ان تكون هناك آليات لرعاية جميع ضحايا الجيش ومصابيه وعلاجهم على حساب الدولة وتكريمهم وصرف مستحقاتهم دون تأخير . فالجندي الذي يقف على السواتر ويعرض نفسه للقتل في كل لحظة يستحق الاحترام والتبجيل من اكبر الشخصيات الحكومية الى اصغرها .



المصادر والهوامش

١. موقع جهاز مكافحة الارهاب ، الرابط: http://www.isof-iq.com/

٢. جريدة الوقائع العراقية ، العدد٤٤٢٠، ١٦محرم ١٤٣٨/ ١٧ تشرين الأول ٢٠١٦م، السنة ٥٨، ص ١٠.

٣. علي السويعدي، الكاظمي يحمل الحكومات السابقة مسؤولية الانفلات الأمني بالعراق، موقع العين الاخباري، الرابط:

https://al-ain.com/article/iraq-chaos-security-proliferation-weapons

٤. صناعة الانفلات الأمني.. الدوافع والآثار والأطراف المستفيدة، مركز أضواء للبحوث والدراسات، الرابط:

https://adhwaa.net/%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%81%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%A7%D9%81%D8%B9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A2%D8%AB%D8%A7/

٥. دراسة حول تشريعات مكافحة الارهاب في دول الخليج العربي واليمن ، وثيقة عمل صادرة عن الامم المتحدة ، نيويورك، ٢٠٠٩ ، ص٥٢.

٦. قناة BBCعلى اليوتيوب ، لقاء مع السيد رئيس جهاز مكافحة الارهاب، الرابط:

https://www.youtube.com/watch?v=CJWYSQYYyN4

٧. محمد ابراهيم منصور، الدراسات المستقبلية ماهيتها واهمية توطينها عربيا، ورقة علمية قدمت الى ورشة عمل حول الدراسات المستقبلية ضمن فعاليات منتدى الجزيرة السابع، الدوحة-قطر، اذار٢٠١٣ ، ص ٣٤.

٨. احمد يوسف احمد، الدراسات المستقبلية ودور مراكز ومعاهد البحوث، مجلة اوراق الاوسط، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، العدد٢، تونس ، ٢٠٠٩، ص ١٤.

٩. علي قيس ، كيف سيتأثر جهاز مكافحة الإرهاب العراقي لو انسحبت قوات التحالف الدولي؟، موقع ارفع صوتك، الرابط:

https://www.irfaasawtak.com/articles/2018/03/02/%D8%B3%D9%8A%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D8%B1-%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%B2-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A-%D9%84%D9%88-%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AD%D8%A8%D8%AA-%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%9F

١٠. مهند الغزي، يوسّع جهاز مكافحة الإرهاب نفوذه في المجالين الأمنيّ والسياسي، موقع المونيتير، الرابط: https://www.al-monitor.com/ar/contents/articles/originals/2017/02/counterterrorism-bureau-iraq-us-mosul.html

١١. العراق.. هل يملك جهاز مكافحة الإرهاب صلاحيات كافية لنزع سلاح الميليشيات؟، تقرير موقع الحرة، الرابط

https://www.alhurra.com/iraq/2020/09/15/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%8A%D9%85%D9%84%D9%83-%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%B2-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8-



%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%AA-
%D9%83%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%B9-
%D8%B3%D9%84%D8%A7%D8%AD-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%B4%D9%8A%D8%A7%D8%A
A%D8%9F

السياسة الجنائية في مواجهة الأمن السيبراني
(التجسس الإرهابي إنموذجاً)

القاضي عواد حسين ياسين العبيدي
د. معراج احمد اسماعيل الحديدي

المقدمة

الارهاب السيبراني هو هجوم يُشن على الاجهزة الرقمية عن طريق الفضاء الالكتروني(cyberspace) فقد اضحى الفضاء الالكتروني بما يحتويه من مواقع وبرامج التواصل الاجتماعي بمختلف صوره، وتعدد وسائله الحديثة ارضاً خصبة لنشر الفكر المتطرف وساحة مفتوحة للحرب الرقمية في جميع انحاء العالم.

وتعد جرائم التجسس الارهابي من اخطر الجرائم السيبرانية لما تهدف إليه من الحصول على معلومات سرية سواء أكانت عسكرية وهي بالدرجة الاولى أم معلومات اقتصادية، وسياسية، وشخصية لرجال الدولة والمسؤولين مما يتوجب البحث عن سياسة جنائية ناجحة وعملية لمكافحة جرائم التجسس الارهابي.

ومن هذا المنطلق آثرنا الكتابة في هذا البحث الموسوم (السياسة الجنائية للمشرع في مواجهة الامن السيبراني التجسس الارهابي إنموذجاً) لذا يتوجب بيان اهمية البحث ومشكلته، ومنهجه وهيكليته (خطة البحث) وهذا ما سنتناوله تباعاً:

اولاً: اهمية البحث

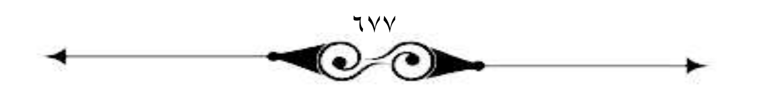
يعرف الارهاب السيبراني بأنه هجمات غير مشروعة أو تهديدات بهجمات ضد الحاسوب أو الشبكات أو المعلومات المخزونة الكترونياً، توجه من اجل الانتقام أو الابتزاز أو التأثير في الحكومات و الشعوب بل المجتمع الدولي بأسره لتحقيق اهداف سياسية، أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية وهذا الاعتداء يكون فضاء الكتروني لا يحده حدود مما يكون العالم باسره ساحة مفتوحة لهذا النوع من الارهاب، فضلاً عن ما يبغيه من الحصول على اسرار خطيرة عن البلدان وقدراتها ويكون ذلك عن طريق التجسس الارهابي وهنا تكمن اهمية البحث.

ثانياً: مشكلة البحث

إن المشرع العراقي في قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ لم يحط خبراً بجريمة التجسس الارهابي، وإنما أورد في المادة (١٨٨) منه صوراً عن الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي، واورد مصطلح (سر الدفاع) وهذا يمثل قصور تشريعي لابد من تلافيه، لأن جريمة التجسس الارهابي يكون الفعل المجرم (محل المعلومة) اسراراً تجارية، عسكرية، دينية، اقتصادية، أو قد تجرم هذه الصور بنصوص صريحة تطبيقاً لمبدأ الشرعية الذي يقضي لا جريمة ولا عقوبة الا بنص، وبالتالي تجاوز هذا القصور التشريعي وهنا تتجسد مشكلة البحث.

ثالثاً: منهجية البحث

للإحاطة بفكرة البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي الذي يقوم على وصف النصوص القانونية كما هي دون زيادة أو نقصان وتحليلها لاستنباط الاحكام منها، كما تم الاستعانة بالمنهج المقارن لمقارنة الاحكام العقابية بغيرها من القوانين.



رابعاً: خطة البحث

لتحديد الاطار العام للبحث يتم الاعتماد على خطة بحث تكونت من مقدمة وثلاث مباحث ثم خاتمة حوت اهم النتائج والتوصيات وكانت على الوجه التالي:

المبحث الاول : إطار مفاهيمي للسياسة الجنائية والارهاب السيبراني.

المطلب الاول: تعريف السياسة الجنائية.

المطلب الثاني: تعريف الارهاب السيبراني.

المبحث الثاني: وسائل التجسس الارهابي واركانها.

المطلب الاول: وسائل التجسس الارهابي.

المطلب الثاني: اركان جريمة التجسس الارهابي.

المبحث الاول

إطار مفاهيمي للسياسة الجنائية والارهاب السيبراني

اضحى الفضاء الالكتروني بما يحتويه من مواقع وبرامج للتواصل الاجتماعي بمختلف صوره وتعدد وسائله، سلاحاً قوياً ونافذة لتجنيد الشباب الى صفوف التنظيمات الارهابية، وأرضاً خصبة لنشر الفكر التكفيري والتشدد والتطرف في جميع انحاء العالم[١].مما يتوجب البحث عن سياسة ناجحة وفعالة لمكافحة الارهاب السيبراني، لذا سنتناول هذا المبحث في مطلبين نخصص المطلب الاول لتعريف السياسة الجنائية ، ونخصص المطلب الثاني لتعريف الارهاب السيبراني على النحو الاتي:

المطلب الاول

تعريف السياسة الجنائية

تتنوع المفاهيم التي اطلقت على السياسة الجنائية بتنوع الفقهاء والكتاب الذين تصدو لها، ومن خلال التمعن في الآراء والافكار التي تبلورت لصياغة مفهوم السياسة الجنائية يمكن تحديد مفهومين للسياسة الجنائية هما:

اولا: المفهوم اللبرالي للسياسة الجنائية

يهدف هذا الاتجاه الى تجريد السياسة من الواقع الاجتماعي من اجل إصلاح الافراد وتأهيلهم، بالرغم من وجود العديد من العلاقات المترابطة، والمصالح المتعارضة مع السياسة الجنائية، ويعتنق هذا المفهوم فقهاء مدرسة الدفاع الاجتماعي[٢].

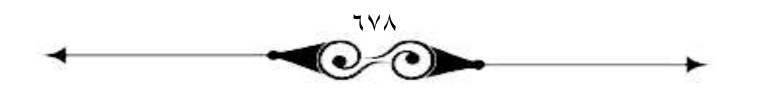
ثانياً: المفهوم الاشتراكي للسياسة الجنائية

يتمثل هذا الاتجاه في ربط السياسة الجنائية بالسياسة الاجتماعية وتطوراتها المختلفة، ووفق هذا المفهوم فإن وسائل مكافحة الجريمة تتكون من شقين:

الشق الاول: يتعلق بالجانب العقابي ومجاله في القانون الجنائي.

الشق الثاني: يتضمن الجانب الاجتماعي وهو مجال السياسة الجنائية[٣].

وبناء على ما تقدم فقد تنوعت تعريفات السياسة الجنائية ، فقد عرفت بأنها: (مجموعة الوسائل التي يمكن اتخاذها في وقت معين، وبلد معين من اجل مكافحة الاجرام فيه) فيما عرفها جانب اخر بأنها: (العلم الذي يدرس النشاط الذي يجب أن تمارسه الدولة لمنع الجريمة والعقاب) أو هي مجموع الوسائل التي تستخدم لمنع الجريمة والمعاقبة على ارتكابها)[٤].



وهناك اتجاه ثالث في تعريف السياسة الجنائية بالقول: (العلم الذي يتناول تقييم القواعد الجنائية تناولاً نقدياً بتقويم ما هو مطبق بالفعل واستشراف ما يلائم وما ينبغي تطبيقه منها)[٥].

فالسياسة جنائية (politique criminelle) تهدف الى منع ارتكاب الجرائم، ومعاقبة مرتكبيها على انحو الذي يؤدي الى اصلاحهم أو عزلهم عن المجتمع إن تعذر اصلاحهم لحمايتهم من شرور اجرامهم[٦].

والسياسة الجنائية تقوم على فكرتين متميزتين: اولهما فكر فلسفي يحدد مضمون حق الدولة في العقاب وفي منع ارتكاب الجرائم، وثانيهما فكر سياسي يجدد علاقة الفرد بالدولة ويساهم كل من هذين الفكرين معاً في تحديد الهدف من السياسة الجنائية وهو الحماية الاجتماعية (مقتضيات حق الدولة في العقاب ومنع الجرائم) الذي يجب التوفيق بينه وبين حق الانسان في الحرية[٧].

ومن خلال ما تقدم يمكن صياغة تعريف للسياسة الجنائية بانها: (مجموعة الافكار والرؤى التي تشكل جوهر فلسفة القانون الجنائي، والهادفة الى تطوير القانون الجنائي في اطار الحد من الجرائم ومكافحتها)[٨].

المطلب الثاني

تعريف الارهاب السيبراني

لغرض تعريف الارهاب السيبراني لابد من تعريف الارهاب بشكل عام ومن ثم الوصول الى تعريف الارهاب السيبراني بصورة خاصة على النحو الاتي:

الارهاب لغة:

مأخوذ من رهب (بالكسر) يرهبُ رهبة، ورُهباناً (بالضم) ورهبا بالتحريك أي اخاف، ورهب الشيء رهباً ورهباً: خافه وأرهبه ورهبه واسترهبه: اخافه وفزعه[٩].

وقال ابن فارس (الراء والهاء والباء) اصلان احدهما يدل على خوف، والاخر على دقة وخفة، وترهبه: توعده[١٠]. والارهاب بالكسر الازعاج والإخافة[١١].

وتطرق مجمع اللغة العربية في معجمه الى مصطلح الارهابيين بأنه:(وصف يُطلق على الذين يسلكون سبيل العنف والارهاب لتحقيق اهدافهم السياسية)[١٢].

ويرجع اصول كلمة (Terror) في قواميس اللغة الانجليزية الى الفعل اللاتيني (Ters) والذي يعني الترويع والهول، وتدور معظم مشتقاته حول هذه المعاني، فلقد جاء في قاموس المورد عن كلمة (Terrorist) انها تعني: (رعب وذهل بفظاعة كفعل وكمصدر هو كل يوقع الرعب في النفوس من مظهر رهيب أو مصدر قلق، وشيء مروع) أما كلمة (Terrorist) فتعني ارهابي و(Terrorize) فإنها تعني يرهب، يروع، يكره[١٣].

الارهاب اصطلاحاً:

أما الارهاب اصطلاحاً فيعرف في الموسوعة السياسية للكيالي بأنه: (الاستخدام غير القانوني للعنف أو التهديد به بأشكاله المختلفة، كالاغتيال والتشويه، والتعذيب، والتخريب، والنسف بغية تحقيق هدف سياسي معين)[١٤].

وبحسب لجنة الارهاب الدولي التابعة للأمم المتحدة يعرف الارهاب بأنه: (استراتيجية عنف مجرم دولياً تحفزها بواعث عقائدية، وتتوخى إحداث عنف داخلي مرعب داخل المجتمع أو داخل فئة معينة من افراده، للقيام بدعاية لمطلب أو لمظلمة بغض النظر عما اذا كان مقترفو



العنف يعلون من اجل انفسهم أم بالنيابة عن دولة من الدول أو أي طرف اخر)[١٥]، مما يكون للإرهاب آثار على النطاق الداخلي والدولي مما يقتضي سياسة جنائية لمكافحته[١٦].

كما عرف مجمع الفقه الاسلامي الدولي في قراره بشأن حقوق الانسان والعنف الدولي لعام ٢٠٠٣ الارهاب بأنه: (العدوان والتخويف مادياً أو معنوياً الصادر من الدول أو الجماعات أو الافراد على الانسان دينه أو نفسه أو عرضه أو عقله أو ماله بغير حق بشتي صنوفه صور الافساد في الارض)[١٧].

أما الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب[١٨] لعام ١٩٩٨ فقد عرفت الارهاب في المادة الاولى منها بأنه: (كل فعل أياً كانت بواعثه أو أغراضه النهائية استهدف استخدام القوة أو العنف أو التهديد أو الترويع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي بهدف إلقاء الرعب بين الناس أو إيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر). وذهب البعض[١٩] الى أن منهج المشرع العربي في هذه الاتفاقية قد اخذ بالاتساع في نطاق تجريم الأفعال، وهو منهج يتسم بعدم الدقة وإن كان مدفوعاً بالرغبة في محاصرة العمل الإرهابي من جميع جوانبه إذ أن أهداف تجريم أفعال الإرهاب متنوعة ومتعددة فبالإضافة إلى مكافحة الارهاب الذي يهدد أمن الأمة واستقرارها والذي يشكل خطرا على مصالحها.

وبإضافة البعد الالكتروني أو التكنلوجي أو الفضاء السيبراني الى التعريفات سالفة الذكر، يمكن تعريف الارهاب السيبراني بأنه: (هجمة الكترونية غرضها تهديد الحكومات أو العدوان عليها، سعياً لتحقيق اهداف سياسية أو دينية أو ايدلوجية ونتج عنا آثار تخريبية مدمرة مكافئة لآثار الافعال المادية للإرهاب)[٢٠].

وعُرف الارهاب السيبراني بأنه: (هجمات غير مشروعة أو تهديدات بهجمات ضد الحاسبات أو الشبكات أو المعلومات المخزونة الكترونياً توجه من اجل الانتقام أو الابتزاز أو اجبار أو التأثير في الحكومات أو الشعوب أو المجتمع الدولي باسره لتحقيق اهداف سياسية أو دينية أو اجتماعية معينة)[٢١].

نخلص من كل ما تقدم بأن الارهاب السيبراني هو: هجمات غير مشروعة ضد الحاسبات والشبكات أو المعلومات المخزونة توجه من اجل الانتقام أو التأثير في الحكومات بدوافع سياسية أو دينية أو اجتماعية.

المبحث الثاني

وسائل جريمة التجسس الارهابي واركانها

يعرف التجسس المعلوماتي بأنه: (استخدام وسائل تقنية المعلومات الحديثة للدخول بشكل غير مسموح وغير قانوني الى انظمة المعلومات الالكترونية الخاصة بالدول والحكومة والتنصت عليها، بقصد الاستحصال على ما لديها من معلومات مهمة تتعلق بنظامها واسراها وتشمل جميع المعلومات العسكرية، والسياسية، والامنية، والاقتصادية، والعلمية، والاجتماعية)[٢٢].

ويعرف الارهاب المعلوماتي بأنه: (استخدام التقنيات الرقمية لإخافة وإخضاع الآخرين، أو مهاجمة نظم المعلومات بدوافع سياسية، أو اقتصادية، أو امنية، أو دينية)[٢٣].

ويتضح جلياً أن الجريمتان يمثلان انتهاكاً لحقوق خصها المشرع الجنائي بالحماية وإن كلاهما يرتكبان بتقنية المعلومات[٢٤].



وعلى هدي ما تقدم لابد من التطرق الى وسائل جريمة التجسس الارهابي وبيان اركانها، لذا سنتناول هذا المبحث في مطلبين نخصص المطلب الاول لوسائل جريمة التجسس الارهابي، ونخصص المطلب الثاني لأركان جريمة التجسس الارهابي على النحو التالي:

المطلب الاول

وسائل جريمة التجسس الارهابي

تعددت وسائل التجسس الارهابي واتخذت اشكالاً مختلفة إلا أنه من خلال التقص، والتعقب لوسائل التجسس الارهابي يمكن ارجاعها الى اهم تلك الوسائل والتي سنتناولها بإيجاز في الاتي(٢٥):

اولاً: دس وحدات ناقلة للبيانات

يتم هذا الاسلوب من خلال دس وحدات ناقلة للبيانات داخل اجهزة الحاسب الالي وتوصله كهربائياً بشكل خفي بكابل خارجي للحصول على البيانات.

ثانياً: استخدام هوائيات متصلة بحاسب خاص

حيث يمكن من خلال هذه الهوائيات المتصلة بالحاسب التقاط وتسجيل ومعالجة الموجات الكهرومغناطيسية التي تنبعث من الحاسب الالي أثناء تشغيله وترجمتها الى بيانات واضحة، وذلك من مسافة تبعد عن الحاسب المستهدف بما يزيد عن الآف الكيلومترات.

ثالثاً: الابواب الخلفية (Back doors)

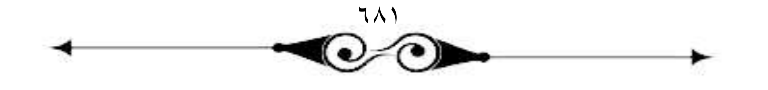
وهي ما يعرف بالأبواب الخلفية أو ابواب المصيدة (Trap doors) والتي تمكن من الوصول الغير المشروع وغير المحدود الى برامج وبيانات ملفات النظام إذ من المعتاد عند اعداد البرامج ترك ثغرات أو نقاط دخول غير معلن عنها تتجنب اجراءات الامن العادية، وذلك بهدف السماح بإضافة تعليمات الى البرامج لتلافي ما قد يظهر فيها من اخطاء، ووجود هذه الثغرات قد لا يكون متعمداً دائماً، إذ يمكن أن توجد في بعض الاحيان بشكل عرضي نتيجة اخطاء في التصميم الكلي للنظام أو نتيجة مواطن ضعف في مجموعة المدارات الالكترونية للحاسبات الآلية وعندما يكون مقصوداً، فإن من المفترض أن تلغي في الطبعة النهائية للبرنامج، غير أن هذا الالغاء قد يتم في بعض الاحيان بصورة متعمدة، وبذلك يكون من الممكن لأي شخص إذا ما وجد هذه الابواب أن توصل الى بيانات الحسب.

رابعاً: برنامج حصان طروادة (Torjans)

وهو برنامج خادع يخفي وراءه غرضاً غير مشروع بعد أن يظهر بصورة برنامج عادي يؤدي بعض المهام المفيدة والمألوفة لمستخدمه، لذا يعرف حصان طروادة بأنه اسم لبرنامج تجسسي تم ارساله وزرعه في جهاز الضحية ليكون حلقة الوصل بين الجهاز المُخترق وجهاز الضحية وقد سمي الفايروس بهذا الاسم نظراً لخطورته واسلوب الخداع، والمفاجأة والتظليل الذي يعتمده، ويطلق عليه عدة تسميات ابرزها الملف اللاصق والملف الصامت والملف الباتش، هذا هو الاسم الاشهر في عالم الهاكرز، وهناك طرق عديدة لإرسال هذا البرنامج اشهرها ارساله عبر البريج الالكتروني.

خامساً: اعتراض الاتصالات الفضائية والهاتفية

غالباً ما يتم اعتراض الاتصالات التي تُبث من المحطات الارضية باتجاه الاقمار الصناعية، كما يتم اعتراض البيانات التي يجري نقلها عبر الاسلاك المعدنية أو خطوط الهاتف.



إن الوسائل التي تم ذكرها هي الوسائل الاشهر لجريمة التجسس الارهابي، بالتالي هذا لا ينفي من وجود وسائل اخرى أو ظهور وسائل اخرى في الواقع العملي.

المطلب الثاني

اركان جريمة التجسس الارهابي

إن جريمة التجسس الارهابي شأنها شأن الجرائم الاخرى تقوم على ركنين هما الركن المادي والركن المعنوي وستناولهما بإيجاز في الآتي[٢٦]:

اولاً: الركن المادي

من خلال البحث في الركن المادي لجريمة التجسس الارهابي ينبغي لوجوده حصول ولوج الى الحاسب أو النظام المعلوماتي بشكل غير مصرح به(دخول غير مشروع) ومن هنا نجد أن السلوك المكون لجريمة التجسس الارهابي يبتدئ بهذا الدخول غير المشروع الى النظام المعلوماتي.

وتتعدد صور سلوك التجسس الارهابي بتعدد الوسائل المتبعة في جرائم التجسس الارهابي ومنها دس وحدات ناقلة للبيانات، أو استخدام هوائيات متصلة بحاسب خاص أو عن طريق الابواب الخلفية(ابواب المصيدة)، أو برنامج حصان طروادة ، أو الاعتراض على الاتصالات الفضائية أو الهاتفية.

وبهذا الصدد نرى إن هذه الوسائل متعددة، ومتطورة ومن ثم يصعب حصرها، ولا فرق بين أن تكون المعلومات السرية محل التجسس الارهابي قد تم الحصول عليها بشكل مباشر أم بشكل غير مباشر، كما لا يهم نوع المعلومات أو البيانات المستهدفة في سلوك التجسس الارهابي فقد تكون شخصية، أو تجارية، أو صناعية، أو زراعية أو عسكرية، أو اقتصادية، ويلاحظ أن جريمة التجسس الارهابي تختلف عن جريمة التجسس التقليدية لأن المشرع العراقي في قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ لم يرد فيه ما يشير الى التجسس المعلوماتي، إلا أنه يمكن أن يدخل هذا المعنى في المفهوم العام لمصطلح سر الدفاع الذي اورده في المادة (١٨٨) منه بقوله (يعتبر سراً من اسرار الدفاع ١.....)[٢٧].

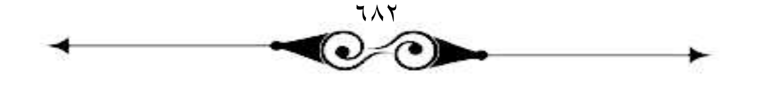
لذا فإن المعلومة محل جريمة التجسس الارهابي تشمل كل معلومة مخزونة على وسيط الكتروني لا يعلمها إلا شخص أو اشخاص معينين ويحرصون على أن تبقى بمنأى عن الاطلاع عليها من الغير، مما يعني أن جريمة التجسس الارهابي تكون على درجة كبيرة من الشمول والاتساع ونكون امام قصور تشريعي للإحاطة بهذه الجريمة وتجريمها[٢٨].

ثانياً: الركن المعنوي

تعد جريمة التجسس الارهابي من الجرائم العمدية التي تتطلب قصداً جنائياً عاماً بعنصريه العلم والارادة، حيث عرف المشرع العراقي في قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ القصد الجنائي في الفقرة الاولى من المادة (٣٣) منه بالقول(القصد الجرمي هو توجيه الفاعل ارادته الى ارتكاب الفعل المكون للجريمة هادفاً الى نتيجة الجريمة التي وقعت أو اية جريمة اخرى).

والقصد الجنائي فكرة جوهرها الارادة التي اتجهت الى مخالفة القانون، وإرادة القانون تتطلب علماً بخطورة الفعل وما يترتب عليه من آثار، وبغير هذا العلم لا يتصور أن تتجه الارادة الى الخروج على القانون، والعلم الذي تتطلبه فكرة القصد الجنائي هو العلم الفعلي[٢٩].

فالقصد العام في جريمة التجسس الارهابي تتطلب قصداً عاماً إذ يجب أن يكون الجاني عالماً بأنه يأتي سلوكاً مجرماً بدخوله الى النظام المعلوماتي بشكل غير مشروع، وأن ينصب فعله



على الاطلاع على المعلومات وبيانات سرية سواء أكانت شخصية أم عسكرية أم سياسية أم اقتصادية، فضلاً عن وجوب توفر عنصر الارادة بمعنى أن يريد الجاني هذا الدخول غير المشروع وأن يروم الاطلاع على تلك الاسرار، أما اذا كان دخول الجاني الى النظام المعلوماتي أو اطلاعه على الاسرار قد تم خطأً أو تم بصورة عرضية فإن ذلك لا يكفي لقيام الجريمة.

إن كانت بعض التشريعات قد تطلب فضلاً عن القصد العام قصداً خاصاً ومنها مثلاً القانون الفيدرالي لإساءة استخدام الحاسبات الآلية في الولايات المتحدة لسنة ١٩٨٤ الذي تطلب أن يكون القصد من الحصول على المعلومات، استخدامها أو اعتقاده بإمكانية استخدامها للأضرار بالولايات المتحدة أو لفائدة دولة اجنبية[٣٠].

وصفوة القول إن جريمة التجسس الارهابي لابد من تحقق ركنيها (الركن المادي) و (والركن المعنوي) لوجودها واكتمالها وأن تكون الغاية منها هي الدخول غير المشروع للحاسوب أو النظام المعلوماتي للحصول على معلومة سرية للاستفادة منها في المشروع الارهابي.

المبحث الثالث

الوسائل الكفيلة لمواجهة التجسس الارهابي

في ظل وجود الخطر الارهابي في الكثير من مناطق العالم لابد من القول بأن هناك توجهات جدية وصادقة لمكافحة هذه الآفة، ولعل هذا الامر ليس ببعيد عن النوايا الصادقة في مواجهة الارهاب، حيث أن الجهود الدولية والوطنية وعلى مر التاريخ كانت لها بصمات في التصدي للظاهرة الارهابية بجميع صورها.

وعلى الرغم من المحاولات السابقة إلا أنه يمكن الإقرار بأن هناك الكثير من الصعوبات التي تواجهها الدول في مجال مكافحة الارهاب، خصوصاً لو علمنا أن هذا الامر فيما يخص الارهاب التقليدي، بالتالي فالصعوبة تكون اكثر عندما يتعلق الامر بالفضاء الالكتروني متمثلاً بالإرهاب السيبراني، حيث الانتشار الواسع على الشبكة العنكبوتية وسهولة ارتكاب الجرائم الاسهل ازالة اثارها وسرعة التخفي، وغير ذلك من ميزات تخص الجرائم السيبرانية، لذلك فالأمر يتطلب مزيداً من الجهود في هذا المجال، مع الاخذ بنظر الاعتبار اهمية دور الوسائل التقليدية في مواجهة هذه الظاهرة، مع الاشارة فيما يخص مكافحة جرائم التجسس الارهابي نجد أن الوسائل التقليدية هي نفسها المستخدمة في علاج هذه الجرائم على الرغم من حداثتها، وفارق الخصوصية التي يتمتع بها الفضاء السيبراني، وبناء على ما تقدم يمكن لنا أن نقسم هذا المبحث الى مطلبين نتناول في الاول الوسائل التشريعية لمواجهة التجسس الارهابي ثم نُعرج في المطلب الثاني الى للوسائل الوقائية لمواجهة التجسس الارهابي :

المطلب الاول

الوسائل التشريعية لمواجهة التجسس الارهابي

يعني بذلك التدخل التشريعي من خلال تجريم ما تقوم به الجماعات الارهابية بجميع صورها كنشر الفزع والذعر لدى المواطنين أو الاعمال التخريبية أو التجسسية أو حتى الحربية والتي شهدها العراق في حربه على تنظيم داعش الارهابي بعد أن احتل مساحات شاسعة منه، واستطاع العراق من دحرها على يد القوات الامنية بجميع صنوفها فقدم البطولات والملاحم في الحفاظ على وحدة العراق وتطهير ترابه من دنسهم، فالمواجهة التشريعية للإرهاب كانت ومازالت ضرورة ملحة.



وفي اطار الجهود التشريعية للمشرع العراقي في هذا الشأن لابد من الخوض في المبادئ العامة التي تناولها المشرع العراقي في قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة١٩٦٩ ، حيث انطلاقاً من مبدأ الشرعية الجنائية التي توجب انطباق الفعل المجرم على نص وارد في قانون العقوبات ، وفي هذا المضمار نكون امام مشكلة فعلية وهي عدم وجود نص قانوني خاص يعالج هذه الجرائم المستحدثة[٣١]، مع ذلك فمن الممكن الرجوع الى المبادئ العامة في قانون العقوبات لتطبيقها في حال وجود مثل هذه الجرائم، ومن ثم كان من اللازم أن نبين موقف المشرع العراقي في قانون العقوبات اولا، ثم بيان النصوص الواردة في قانون مكافحة الارهاب على النحو الاتي:

اولا: قانون العقوبات العراقي

يعتبر قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة١٩٦٩ جريمة التجسس ضمن الكتاب الثاني وهي الجرائم المضرة بالمصلحة العامة، الباب الاول المنضوية تحت عنوان الجرائم الماسة بأمن الدولة الخارجي، وفي معرض البحث عن النصوص القانونية ضمن هذه الجرائم نجد أنه نص في المادة (١٧٨) على أنه (يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنين .... ٣- من نظم أو استعمل اية وسيلة من وسائل الاتصال بقصد الحصول على سر من اسرار الدفاع عن البلاد أو بقصد تسليمه أو اذاعته....). يمكن الاستناد على هذه المادة في مجال التجسس باعتبارها من المبادئ العامة التي جاءت منظمة لهذا الموضوع لكن هذا لا يعني بالضرورة سكوت المشرع عن اقرار قانون خاص يعالج مثل هذه الجرائم المستحدثة.

ومن ضمن الجرائم التي نص عليها المشرع العراقي ايضاً، جرائم الاعتداء على وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية ، حيث عاقب مرتكب هذه الجرائم وفق المادة (٣٦١) والتي نصت على أنه (يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات أو بالحبس من عطل عمداً وسيلة من وسائل الاتصال السلكية أو اللاسلكية المخصصة لمنفعة عامة أو قطع أو اتلف شيئاً من اسلاكها أو اجهزتها أو حال عمداً دون اصلاحها. وتكون العقوبة السجن اذا ارتكب الجريمة باستعمال مواد مفرقعة أو متفجرة اذا ارتكبت في وقت حرب أو فتنة أو هياج وتكون العقوبة السجن اذا ارتكبت الجريمة باستعمال مواد مفرقعة أو متفجرة اذا ارتكبت في وقت حرب أو فتنة أو هياج).

كما اصدر مجلس قيادة الثورة (المنحل) في نفس الشأن قراراً بجعل (عقوبة الاعدام لكل من ارتكب عمداً اثناء النفير بقصد معاونة العدو للإضرار بالجيش عملاً من شانه أن يعرض أمن الاتصالات السلكية واللاسلكية وسلامتها للخطر بتمكين العدو من استراق المكالمات الخاصة بالحركات والحرب أو من استمكان الجهاز المعد للاتصال اللاسلكية أو للشبكة اللاسلكية)[٣٢]، كما نص في المادة (٣٦٣) من قانون العقوبات بأنه (يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة تزيد على مائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين من تسبب عمداً في ازعاج غيره بإساءة استعمال اجهزة الاتصال السلكية واللاسلكية).

وفيما يخص إنشاء موقع و نشر معلومات أو النشر في مواقع عامة من خلال الاعتداء على الحريات الشخصية بواسطة الوسائل الحديثة، فما زال المشرع العراقي بعيد عن تجريم مثل هذه الجرائم في قانون خاص، بالتالي كان من الضروري إحالة ما يتم من ارتكاب مثل هذه الجرائم الى قانون العقوبات وتطبيق المبادئ العامة عليها من اجل تكييف الواقعة قانونياً تطبيقاً لمبدأ المشروعية، بالتالي فإن اكثر النصوص انطباقاً للجرائم آنفة الذكر هي المادة (٤٠٣)



والتي تنص على أنه (يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن مائتي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من صنع أو ستورد او صدر أو حاز أو احرز أو نقل بقصد الاستغلال أو التوزيع كتاباً أو مطبوعات .... اذا كانت مخلة بالحياء)، كذلك نص في المادة (٤٠٤) على أنه (يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على مائة دينار كل من جهر بأغان أو اقوال فاحشة أو مخلة بالحياء بنفسه أو بواسطة جهاز آلي وكان ذلك في محل عام).

مما تقدم يتبن لنا أن النصوص القانونية الواردة جاءت منظمة لمبادئ عامة يمكن الاخذ بها في اضيق زاوية، وبالمقابل قد تولد القناعة لدى القاضي بعدم امكانية تطبيق هذه النصوص على الجرائم المستحدثة اتباعاً لمبدأ المشروعية خصوصاً في المواد الجنائية لأنه محكوم بالنصوص ولا سبيل له في الاجتهاد اتباعاً للمادة الاولى من قانون العقوبات[٣٣].

وفي هذا الاتجاه ذهبت محكمة التمييز الاتحادية في قرار لها الى مبدأ مفاده (لا يوجد نص عقابي يجرم استعمال الرقم السري للبريد الالكتروني للغير إذ لا جريمة ولا عقوبة الا بنص)[٣٤].

ثانياً: قانون مكافحة الارهاب

تعد الجريمة الارهابية من الجرائم البالغة الخطورة التي تواجه العالم بأسره، فقد عمت تلك الجريمة في العصر الحديث شتى انحاء المعمورة، ولم تعد مقصورة على دولة دون اخرى، ولم تصبح هذه الجريمة مجرد احداث فردية سواء على المستوى الاقليمي أم على المستوى الدلي، وإنما اصبحت جريمة جديدة الخطر تهدد السلم والأمن بين الدولي، وتنال من علاقتها وتصيبها بالخلل، وبالنظر لكثرة الجرائم الارهابية التي حصلت في العراق خصوصاً بعد عام ٢٠٠٣ فقد اصبحت الضرورة ملحة لمواجهة هذه الظاهرة تشريعاً[٣٥].

وهو ما حصل بالفعل حيث اقرت الجمعية الوطنية العراقية قانون مكافحة الارهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ وتضمن هذا القانون في مادته الاولى تعريفاً للإرهاب بأنه (كل فعل اجرامي يقوم به فرد أو جماعة منظمة تستهدف فرداً أو مجموعة أو مؤسسات رسمية أو غير رسمية أو وقع الاضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة بغية الاخلال بالوضع الامني أو الاستقرار والوحدة الوطنية او ادخال الرعب والخوف والفزع بين الناس واثارة الفوضى تحقيقاً لغايات ارهابية).

أما المواجهة العقابية للجرائم الارهابية فقد اورد المشرع العقوبات المقررة على الافعال الارهابية في المواد(٦,٥,٤) من قانون مكافحة الارهاب حيث استعرض في المادة الرابعة منه العقوبات الاصلية والتي نصت على انه (١ يعاقب بالإعدام كل من ارتكب بصفته فاعلاً اصلياً أو شريك عمل من الاعمال الارهابية الواردة بالمادة الثانية والثالثة من هذا القانون، يعاقب المحرض والمخطط والممول وكل من مكن الارهابية من القيام بالجرائم الواردة في هذا القانون بعقوبة الفاعل الاصلي..........)

والاعدام بوصفه عقوبة جزائية استئصالية هو شنق المحكوم عليه حتى الموت وفقاً للمادة (٨٦) من قانون العقوبات وكذلك المادة (٢٨٨) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ اكدت على أن تنفذ عقوبة الاعدام شنقاً داخل السجن (المؤسسة الاصلاحية) أو اي مكان اخر طبقاً للقانون، بالتالي فإن الشنق هو الوسيلة الوحيدة للإعدام في العراق، ولا تستطيع المحكمة أن تقرر وسيلة اخرى لتنفيذ الإعدام[٣٦].



ونصت الفقرة الثانية من المادة الرابعة على أنه (يعاقب بالسجن المؤبد من اخفى عن عمد أي ارهابي أو آوى شخصاً ارهابياً بهدف التستر) والسجن وفقاً للمادة (٨٧) من قانون العقوبات هو ايداع المحكوم عليه في احد المؤسسات الاصلاحية المخصصة لهذا الغرض قانوناً لمدة عشرون إن كان مؤبداً والمدة المبنية في الحكم إن كان مؤقتاً، بالتالي فإن العقوبة المقررة لمن اخفى المعلومات أو تستر على شخص ارهابي من خلال ايوائه واخفائه عن السلطات المختصة، بشكل متعمد فيعاقب بالسجن المؤبد.

وتناولت المادة الخامسة[٣٧] من القانون في فقرتيها الاولى والثاني وسائل من شأنها تحفيز الجناة لتسليم انفسهم واخبار السلطات عن الجرائم قبل اكتشافها من قبل الاخيرة، وهي ما تسمى الاعذار القانونية الواردة في المادة (١٢٩) من قانون العقوبات العراقي، سواء كانت هذه الاعذار معفية من العقاب أو مخففة لها، وهي اسباب بينها القانون من شأنها إعفاء أو تخفيف العقوبة المقررة للجريمة على الجاني بمقتضى حكم المحكمة على الرغم من قيام الجريمة وتوافر شروط المسؤولية عنها، لذلك فهي استثناء من الاصل العام ومبينة على سبيل الحصر، عليه فلا يجوز التوسع في تفسيرها بطريق القياس[٣٨].

أما المادة السادسة من القانون فقد اعتبرت الجريمة الارهابية من الجرائم المخلة بالشرف، واضافة عقوبة تكميلية وهي مصادرة كافة الاموال والمواد المضبوطة والمبرزات الجرمية أو المهيئة لتنفيذ العمل الاجرامي، فضلاً عن الاشارة الي تطبيق قانون العقوبات في كل مالم يرد في به نص في هذا القانون، وهي إشارة الى تطبيق المبادئ العامة من خلال تكييف الجريمة في الحالات التي لم ترد في قانون مكافحة الارهاب على إحدى مواد قانون العقوبات التزاماً بمبدأ الشرعية الجنائية.

المطلب الثاني

الوسائل الوقائية لمواجهة التجسس الارهابي

ويقصد بها مجموعة الوسائل والإجراءات التي تتخذها الدولة لمنع وقوع الإرهاب أو للحد من وقوعه في المستقبل وذلك بمعالجة الأسباب التي تكون الأساس الدافع على الإرهاب وكذلك علاج المشاكل التي تحيط به[٣٩].

إذ ليس من المنطقي أن ندعو إلى منع الإرهاب دون معالجة الأسباب والمشاكل والقضاء عليها أو الحد منها، فالإرهاب ظاهرة معقدة، أسبابه كثيرة ومشاكله متعددة فلا بد من اتخاذ بعض التدابير الوقائية لمنع جرائم الإرهاب قبل ارتكابها عن طريق معالجة الأسباب وحل المشكلات التي تتولد عنها هذه الجرائم من أجل القضاء عليها أو الحد منها[٤٠]، وفي هذا المجال سوف نتناول اهم التدابير سواء فيما يتعلق بالجريمة الارهابية بصفة عامة، وفيما يتعلق بالإرهاب السيبراني بصفة خاصة على النحو الاتي:

اولاً: طرق الوقاية من الجريمة الإرهابية بصفة عامة

إن سياسة المنع الحقيقي للإرهاب لا تتوقف فقط على اتخاذ الاجراءات العقابية بعد ارتكاب الجريمة الإرهابية، وإنما هناك بعض التدابير الوقائية يمكن اتخاذها قبل القيام بالعمليات الإرهابية، من الممكن أن تساهم هذه الوسائل مساهمة فعالة في حماية مصالح المجتمع ورعاية حقوق أفراده وحفظ الأمن والنظام فيه وبالتأكيد أن هذه الوسائل كثيرة لكن اهمها هي:

١-اسلوب التهذيب والتوعية الذي يقع على عاتق الأسرة والمدرسة والمجتمع، حيث أنه كلما سما ميزان الخلق والقيم النبيلة لدى الفرد كلما زاد التزامه القانوني وابتعد عن إزهاق روح



أخيه والإضرار بسلامة بدنه وتدمير ممتلكاته، ولتحقق التماسك والانسجام بين جميع أفراد المجتمع، فالأسرة لابد أن تهذّب أبنائها وتوّعيهم بالقيم الأخلاقية والمبادئ الإنسانية التي تغرس في نفوسهم انتمائهم الحقيقي للمجتمع الإنساني ، كما أن للتربية المدرسية دوراً مهماً وفعالاً في إعداد الأجيال التي تكون صاحبة القرار في معالجة المشكلات المختلفة ونبذ التصرفات اللاإنسانية والابتعاد عن الأنانية، ويتم هذا الإعداد من خلال المناهج الدراسية والتنشئة المدنية ونشر ثقافة اللاعنف وصون حياة الأفراد واحترام كرامتهم مع ضرورة الاعتراف بالآخرين ومعالجة المشكلات بروح الحق والعدل[٤١].

٢- ضرورة إتباع سياسة الإصلاح السياسي، فمن الثابت أن الكثير من الأعمال الإرهابية تكون دوافعها سياسية، ومن أهم هذه الاصلاحات العمل على الغاء مفهوم تنافس الاحزاب على مغانم السلطة وإعطاء المناصب على الولاء الحزبي وليس الكفاءة، في الوقت أن الدساتير تقتضي المساواة في الحقوق وعدم التمييز بين الافراد بسبب انتماءاتهم الحزبية، لذلك فإن إرساء اسس الديمقراطية الحقيقية القائمة على مشاركة المواطنين في السلطة من شأنها منع العمليات الإرهابية أو على الأقل الحد منها حيث أن هؤلاء المواطنين متى ما شعروا بأن حقوقهم مصانة وحرياتهم مكفولة وهم متساوون أمام القانون، فسوف ينأون بأنفسهم عن ممارسة الأعمال الإرهابية[٤٢].

٣- كما أن واحدة من اهم وسائل الوقاية العمل على ازالة الافكار الطائفية التي اهلكت الحرث والنسل، وما ترتب عليها من آثار وخيمة كان نتاجها اقتتال وقتل على الهوية، لذلك فإبراز روح المواطنة والغاء الانتماءات ونشر روح المساواة بين المواطنين في الدولة الواحدة، لها أثر واضح في منع الإرهاب أو الحد منه، لأن الإرهاب في حقيقته يرتبط بالتناقضات الاجتماعية الناجمة عن سوء تنظيم العلاقة بين الفئات الاجتماعية داخل المجتمع، إذ أن الكثير من الأعمال الإرهابية من اضطرابات وعنف وأعمال انتقامية أساسها انعدام المساواة فيما بين المواطنين داخل الدولة، بسبب إتباع سياسة التمييز على أساس الدين أو المذهب أو القومية أو اللغة، وهو ما يجب العمل على مكافحته[٤٣].

٤- تحسين الأوضاع الاقتصادية والمعاشية للمواطنين الذي هو من أهم التدابير غير الجنائية لمنع الإرهاب، حيث أن سوء توزيع الثروة بين الأفراد يتسبب في وجود فوارق اقتصادية كبيرة بين أفراد المجتمع ومن ثم ظهور طبقة الأغنياء وطبقة الفقراء والكادحين وسوف ينشأ عن ذلك انتشار البؤس والحرمان في طبقة الفقراء، ومظاهر الترف والنعيم الذي تعيشه طبقة الأغنياء، الأمر الذي يدفع بعض الطبقات الفقيرة من اللجوء إلى العنف والإرهاب من أجل تدمير الفوارق الاقتصادية والخلاص من حياة الفقر والحرمان[٤٤]، بالتالي يجب على الدولة اللجوء الى نظام اقتصادي يرتقي بمستوى المعيشة لجميع الأفراد من خلا الدعم للعوائل المتعففة مكافحة البطالة مما يقلل من فكرة الطبقية بين فئات المجتمع.

ثانياً: طرق الوقاية من الارهاب السيبراني بصفة خاصة

إن استخدام الفضاء السيبراني لأغراض ارهابية عابرة للحدود تتطلب اتخاذ اجراءات متكاملة لمواجهتها، فقد كشف تقرير أن تنظيم داعش الارهابي كان لديه (٩٠) الف صفحة باللغة العربية على مواقع التواصل الاجتماعي Facebook، و(٤٠) الفاً بلغات اخرى فضلاً عن موقعه الذي كان يصدر بسبع لغات، لابتزاز الشباب وضمهم لصفوفه فحوالي (٣٤٠٠) شاب انضم الى صفوفه عن طريق استخدام الوسائل السيبرانية[٤٥].



هذا وتوجد عدة طرق للوقاية من الارهاب السيبراني أهمها[٤٦]

١- تشفير البيانات باستخدام تقنية (wired equivalent privacy) وباستخدام مفتاح كبير للتشفير يصعب كسره واختراقه، على أن يتم تغييره دورياً.
٢- تغيير الكلمات السرية لنقاط الوصول من المنتجات المشترات من الشركات المصنعة بكلمات سرية وصعبة تجمع بين الحروف الصغيرة والكبيرة والاشكال بحيث يصبح صعباً اختراق الشبكة مستقبلاً.
٣- استخدام بعض برامج مكافحة التجسس الشهيرة، مثل برنامج (Ad awaer) الذي يعد من اشهر برامج مكافحة التجسس، إذ يعمل على ازالة ملفات التجسس غير المرغوب فيها مباشرة.
٤- استخدام تقنية عنوان التحكم بالنفاذ للوسط الذي يرمز له (mac address) بدلاً من عنوان برتوكول الانترنت الذي يرمز له (ip adrss) الذي يستخدم لحماية الشبكات اللاسلكية الداخلية لصعوبة اختراقها.
٥- استخدام برنامج الجدار الناري وهو عبارة عن برنامج يوفر سياجاً امنياً بين الحاسب الآلي وشبكة الانترنت، أو شبكة حاسبات، حيث يتم اخضاع جميع عمليات الدخول والخروج من والى الشبكة لسيطرة الجدار الناري.

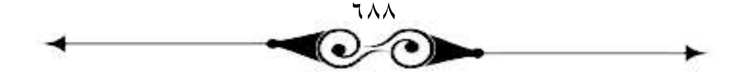
وعلى الرغم من اهمية هذه الوسائل التي ذكرت لحداثتها، إلا أنها ليست الوحيدة في مجال مواجهة التجسس الارهاب السيبراني، بل هناك وسائل اخرى وإن كانت اقل تطوراً لكن لا تقل اهميتها عن ما سبق، بل كان لها فضل كبير في الوصول الى هذه الطرق المستحدثة والتي مازالت وستستمر في طور التحديث لمواجهة الجرائم الالكترونية بجميع اشكالها.

الخاتمة

لقد كان الأمن وما يزال الهدف المنشود للإنسان، ومع تطور المجتمعات والثورة المعلوماتية، لاح في الإفاق فضاء جديد وهو الفضاء السيبراني، الذي تعددت استعمالاته وتعددت اشكاله، فتبلورت عن هذه التطورات العديد من التهديدات خصوصاً على مستوى الأمن الوطني سيما الارهاب السيبراني الذي يشكل التجسس احد اشكاله، وبعد استعراض عناوين البحث الرئيسية والوقوف على محطاته المهمة، وبعد اعطاء فكرة عن بحثنا الموسوم (السياسة الجنائية للمشرع في مواجهة الأمن السيبراني التجسس الارهابي إنموذجاً) لابد أن ندون في لائحة الخاتمة اهم النتائج والتوصيات:

اولاً: النتائج

١- يعد الارهاب السيبراني من اخطر الجرائم المعلوماتية وهو هجوم غير مشروع أو تهديدات ضد الحاسبات أو الشبكات أو المعلومات المخزونة الكترونياً، يكون تحت عدد من الدوافع والبواعث من اجل الانتقام أو الابتزاز أو التأثير في الحكومات والشعوب أو المجتمع الدولي باسره ويهدف لتحقيق اغراض سياسية أو دينية أو اجتماعية.
٢- تكون جرائم التجسس الارهابي من الجرائم الخطيرة والتي هي على قدر كبير من الشمول والسعة لأن الفعل المجرم (المعلومة السرية) لها العديد من الصور فقد تكون عسكرية أو سياسية أو اقتصادية أو دينية أو اجتماعية ومن ثم فإن النص العقابي الخاص بتجريم التجسس يقف عاجزاً عن الاحاطة بهذه الجريمة مما يولد قصوراً تشريعياً لابد من تداركه ومعالجته.



٣- إن جرائم التجسس الارهابي شأنها شأن الجرائم الاخرى تتطلب تحقيق ركنيها الركن المادي والركن المعنوي
حيث بتوافر هذين الركنين نكون أمام مسؤولية جنائية كاملة.
٤-وجود نوعين من الاساليب لمواجهة جرائم الإرهاب الاسلوب التشريعي والاسلوب الوقائي ولا يقل أحدهما عن الآخر في الأهمية من أجل منع تلك الجرائم، إلا أن اتخاذ التدابير غير الوقائية لها تأثير كبير وفاعلية أكثر في منعها لأنها العلاج الحقيقي والناجع لدوافع الظاهرة الإرهابية، ولأنها تتخذ غالباً قبل ارتكاب الجريمة بخلاف التدابير الجنائيّة التي تتخذ بعد ارتكاب الجريمة

ثانياً: التوصيات

١- التأكيد على الاسراع في تشريع قانون الجرائم المعلوماتية لغرض تلافي القصور التشريعي في معالجة هذه الجرائم.
٢- إفراد نصوص عقابية واضحة ومحددة تتناول تجريم جرائم التجسس الارهابي لخطورة هذه الجرائم على الامن الوطني والدولي.
٣- تفعيل الدور الرقابي على شبكات التواصل الاجتماعي ومواقع الانترنت والسيطرة عليها سواء على مستوى الوطني أو على المستوى الدولي.
٤- تفعيل الدور الوقائي الذي يسبق وقوع الجريمة الارهابية من خلال تفعيل دور المؤسسات بكافة صنوفها الاجتماعية والاسلامية والاعلامية في التوعية والتوجيه ضد هذه الافكار المنحرفة.

الهوامش والمصادر

([1]) ينظر د. خالد سامي السيد ، الامن القومي الالكتروني وجرائم المعلومات، ط١، دار النهضة العربية، ٢٠٢١، ص٥.

([2]) يعد الفقيه (جراماتيكا) من رواد مدرسة الدفاع الاجتماعي الذي اسسها عام ١٩٤٥ وترتكز المدرسة على انكار حق الدولة في العقاب واقرار واجب الدولة في التأهيل الاجتماعي للفرد ومن ثم استند جراماتيكا على فكرة الانحراف الاجتماعي أو مناهضة المجتمع وتمتع الفرد بالاهلية، وينتهي الى اقرار النظام الموحد لتدابير الدفاع الاجتماعي الموجهة ضد الانحراف. ينظر فليبو جراماتيكا، مبادئ الدفاع الاجتماعي، ترجمة محمد الفاضل، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٦٨-١٩٦٩، ص٥٨٠ وما بعدها.

([3]) ينظر د. منذر كمال عبد اللطيف، السياسة الجنائية في قانون العقوبات العراقي دراسة مقارنة، مطبعة الاديب، بغداد، ص٦ وما بعدها.

([4]) اعتنق التعريف الاول الفقيه الالماني (فويرباخ) فيما اعتنق التعريف الثاني الفقيه (جرسبيني) ينظر د. احمد فتحي سرور، اصول السياسة الجنائية، دار النهضة العربية، ١٩٧٢، ص١٣ وما بعدها.

([5]) ينظر د. سليمان عبد المنعم، قانون العقوبات القسم العام، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، ٢٠١٦، ص٢٥ وما بعدها.

([6]) ينظر د. اكرم نشأت ابراهيم، السياسة الجنائية دراسة مقارنة،ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨ ص١٦ .

([7]) ينظر د. احمد فتحي سرور، اصول السياسة الجنائية، مرجع سابق، ص١٣٥وما بعدها.

([8]) ينظر د. مصدق عادل، محاضرات في السياسة الجنائية وتطبيقاتها في العراق، دار السنهوري، بغداد، ٢٠١٩، ص١٥.

([9]) ينظر ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، ج١، ط٤، دار صادر بيروت، لبنان، ٢٠٠٤، ص٤٣٦.

([10]) ينظر السيد محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس،ج٢، تحقيق جزء من المحققين، مطبعة حكومة الكويت، التراث العربي سلسلة يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م، ص٥٣٨.

([11]) ينظر ابو الحسين احمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، ج٢، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،١٣٩٩هـ-١٩٧٩، ص ٤٤٧.

([12]) ينظر المعجم الوسيط ، صادر عن مجمع اللغة العربية بجمهورية مصر العربية، ط٤، مكتبة الشروق الدولية، ١٤٣٥هـ ٢٠٠٤، ص٣٧٦.

([13]) ينظر منير البعلبكي، قاموس المورد، دار الملايين للعلم، بيروت،٢٠٠٢، ص٣٣٥.

([14]) ينظر عبدالوهاب الكيالي، كامل الزهيري، الموسوعة الجزائية، ج١، ط٣، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٠، ص٣.

([15]) ينظر د. احمد الرشيدي ونضال عودة، مفهوم الارهاب وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة، التقرير الاستراتيجي، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، بدون سنة نشر، ص١٧.

([16]) د. نبيل العبيدي، القاضي عواد حسين ياسين، مدى ملائمة التشريعات الوطنية والدولية لمكافحة الارهاب مع السياسة الجنائية،ط١، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، ٢٠١٩، ص٢١.

([17]) تعريف صادر عن المجمع الفقهي الاسلامي في دورته الرابعة عشر المنعقد في الدوحة للفترة من ١١-١٦ يناير سنة ٢٠٠٣.

([18]) اعتمدت هذه الاتفاقية في الاجتماع المشترك لوزراء العدل والداخلية العرب في مقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية بتاريخ ٢٢/ابريل/ ١٩٩٨ ودخلت حيز النفاذ في ٧/مايو/ ١٩٩٩ للمزيد حول الاتفاقية ينظر على الرابط التالي: https://crajj.orjj/mode/3711.

([19]) ينظر د. معراج احمد اسماعيل، الحماية الجنائية لحقوق ضحايا الجريمة الارهابية دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١٨، ص٢٩ وما بعدها.



(٢٠) ينظر د. هالة احمد الرشيدي، الارهاب السيبراني ماهيته وجهود مكافحته في ضوء التشريعات والقوانين الوطنية، ط١، دار النهضة العربية، ٢٠٢١، ص٢٢.
(٢١) ايهاب شوقي، الارهاب السيبراني وجرائمه، متاح على الانترنت على الرابط التالي:
http://www.Annt..tv/showsubject.aspxpid=121062
(٢٢) ينظر د. علي جعفر جرائم تكنلوجيا المعلومات الحديثة الواقعة على الاشخاص والحكومة، ط١، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٣، ص٥٦٩.
(٢٣) ينظر بهاء فهمي الكبيجي، مدى توافق احكام جرائم انظمة المعلومات في القانون الاردني مع الاحكام العامة للجريمة، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١٣، ص٨٥.
(٢٤) ينظر ضرغام جابر عطوش آل مواش، جريمة التجسس المعلوماتي دراسة مقارنة، ط١، المركز العربي للطباعة والنشر، ٢٠١٧، ض٩٢.
(٢٥) لمزيد من التفصيل ينظر د. هشام محمد فريد رستم، قانون العقوبات ومخاطر تقنية المعلومات، مكتبة الآلات الحديثة، مصر، ١٩٩٢، ص١٤٠ وما بعدها. وكذلك محمد عبدالله ابو بكر سلامة، جرائم الكومبيوتر والانترنت، ط١، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٦،ص١٤٨ وما بعدها.
(٢٦) ينظر د. عمار عباس الحسني، جرائم الحاسوب والانترنت الجرائم المعلوماتية، ط١، مكتبة زبن الحقوقية، بيروت، ٢٠١٧، ص٣٣١زما بعدها.
(٢٧) ينظر د. عمار الحسيني، مرجع سابق، ص٣٣٠.
(٢٨) ينظر القاضي عواد حسين ياسين العبيدي، جرائم الارهاب الالكتروني اشكالياتها القانونية وسبل مواجهتها، بحث منشور في مجلة القضاء والقانون، العدد ٢٣ لسنة ٢٠١٧، ص٨٥.
(٢٩) ينظر د. محمود نجيب حسني، النظرية العامة للقصد الجنائي دراسة تأصيلية للركن المعنوي في الجرائم العمدية، دار النهضة العربية، بدون سنة نشر، ص٢٥.
(٣٠) ينظر د. عمار الحسيني، مرجع سابق، ص٣٣٤.
(٣١) ينظر القاضي عواد حسين ياسين، جرائم الارهاب الالكتروني واشكالياتها القانونية وسبل مواجهتها، مرجع سابق، ص ١٣.
(٣٢) قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم ٦١ في ١٩٩٩/٤/٢٢، منشور في الوقائع العراقية بالعدد ٣٧٧٢ في١٩٩٩/٥/٣.
(٣٣) نصت المادة الاولى من قانون العقوبات العراقي بالقول (لا عقاب على فعل أو امتناع الا بناء على قانون ينص على تجريمه وقت اقترافه ولا يجوز توقيع عقوبات أو تدابير احترازية لم ينص عليها القانون). واكد الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥ على هذا المبدأ في المادة ١٩ منه بالقول (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص ولا عقوبة إلا على الفعل الذي يعده القانون وقت ارتكابه جريمة ولا يجوز تطبيق عقوبة أشد من العقوبة النافذة وقت ارتكاب الجريمة)
(٣٤) قرار صادر من محكمة التمييز الاتحادية بالعدد ١٢٠ / جزائية / في ٢٠١١/٤/٢٨، قرار منشور في مجلة التشريع والقضاء بالعدد الثالث السنة الرابعة، بغداد، ص٢٣٣.
(٣٥) ينظر د. معراج احمد اسماعيل، مرجع سابق، ص١٥.
(٣٦) للمزيد حول الموضوع ينظر د. فخري الحديثي، شرح قانون العقوبات القسم العام، مطبعة دار الزمان، بغداد ، ١٩٩٢،ص٣٨٧ وما بعدها.
(٣٧) نصت المادة الخامسة على انه (١ يعفى من العقوبات الواردة في هذا القانون كل من قام بإخبار لسلطات المختصة قبل اكتشاف الجريمة أو عند التخطيط لها وساهم اخباره في القبض على الجناة أو حال دون تنفيذ العمل . ٢ يعد عذراً مخففاً للجرائم المنصوص عليها في المادة هذا القانون للشخص إذا قدم معلومات بصورة طوعية للسلطات المختصة بعد وقوع أو = اكتشاف الجريمة من قبل السلطات وقبل القبض عليه وأدت المعلومات الى التمكن من القبض على المساهمين الاخرين وتكون العقوبة بالسجن).
(٣٨) ينظر المحقق القضائي قيس لطيف التميمي، شرح قانون العقوبات العراق بقسميه العام والخاص معززاً بالقرارات التميزية، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٩، ص٣٩٩.



([39]) ينظر د. سالم محمد الأوجلي، التدابير العملية لمنع ومكافحة الإرهاب، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي بجامعة الحسين بن طلال، الأردن، متاح على الإنترنت على الرابط الآتي: www.ahu.edu.jo .

([40]) ينظر د. سالم محمد الأوجلي، المرجع نفسه، ص١٤.

([41]) ينظر د. تميم ظاهر الجادر، الجريمة الإرهابية وسبل الوقاية منها، بحث منشور في المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية في الجامعة المستنصرية، العدد الرابع، السنة الأولى،٢٠٠٦،ص٨٦.

([42]) ينظر د. سالم محمد الأوجلي، مرجع سابق، ص١٧.

([43]) ينظر د. تميم ظاهر الجادر مرجع سابق، ص١٨.

([44]) ينظر د. محمود جمعة بني فارس، الإرهاب أسبابه وكيف نقاومه، الدوافع الاقتصادية والاجتماعية للإرهاب، بحث متاح على الانترنت على الرابط التالي: http:www.ahu.edu.jo

([45]) ينظر سارة بو حادة، اثر الارهاب الالكتروني على امن واستقرار الدول، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٦، ص٧.

([46]) ينظر طالب جبار حسن و زينب كاطع ناهض، الارهاب الالكتروني اسبابه وطرق العلاج، بحث منشور في مركز البيان للدراسات ٢٠١٩،ص١٣ وما بعدها.

الاداء الروسي في الحرب على الارهاب
بين التجربة الطويلة وفرط القوة المستخدمة

د. رؤى خليل سعيد
وزارة التربية- قسم الاعداد والتدريب
شعبة البحوث والدراسات

المقدمة

الارهاب لا ينشئ مطلقاً من فراغ، بل ينشأ من مجموعات متشرذمة من الحركات المتعارضة السياسية والاجتماعية والاسس الايديولوجية التي تقوم عليها، تسمح لتلك المجموعات والحركات المتطرفة تبرير التحول نحو العنف لا سيّما تلك التي تفتقر إلى الانضباط الداخلي، وادى إلى اتساع انشطتها لتمتد عبر الدول وتمر بشبكة قوية من التنظيمات الممولة.

بعد انتهاء مدة الحرب الباردة، عرفت روسيا الاتحادية هذه التنظيمات الارهابية وقامت بتأطير فكري مرن بما يتناسب مع السياق الاستراتيجي لها، ليعطيها حرية الحركة والجاذبية للأشخاص المتطرفين، وهذه التأطيرات الفكرية صاغت بشكل خطابات عرقية وخطابات جهادية، لتبرير افعالهم وشن الهجمات الارهابية والحصول على الدعم المادي من الجهات المتعاطفة معهم، حتى عدت روسيا الاتحادية بأنها دولة كافرة وفق استراتيجية التسويق التي اتبعتها التنظيمات الارهابية كونها تشكل تهديداً خطراً على تلك التنظيمات.

إن روسيا الاتحادية عرفت الارهاب قبل الارهاب الدولي الذي ظهر بعد احداث الحادي عشر من ايلول عام ٢٠٠١، لأنها تعاني من تحديات امنية قديمة عبر التنظيمات الارهابية الداخلية المتمثلة بالحركات الارهابية الانفصالية وفقاً لرؤية الروسية، وقبل ذلك منذ احتلالها لأفغانستان عام ١٩٧٩، فعانت روسيا الاتحادية من ويلات الإرهاب الذي فتك بالمواطنين الروس، ولعل التفجرين المدمرين الذين وقعا في روسيا الاتحادية في أيلول عام ٢٠٠٩ هما نقطة التحول التي جعلت مهمة مكافحة الإرهاب مهمة أمنية مركزية لها، واتخاذ اجراءات رادعة لتلك التهديدات بدءً من المجالات الحيوية المباشرة إلى المجالات الحيوية غير المباشرة لحماية أمنها القومي.

استخدمت روسيا الاتحادية فرط استخدام القوة للقضاء على تلك التنظيمات الارهابية الداخلية وذات التمدد الخارجي، رغم الانتقادات التي واجهت روسيا الاتحادية بانتهاك حقوق الانسان، وزادت من فرط القوة بعد ان عدت النزاع الداخلي المطالب بالاستقلال المرتبط بالشيشان ارهاباً دولياً، لارتباطهم بصعود تنظيم القاعدة الارهابي لا سيّما بعد التفجيرات الارهابية للسفارات الامريكية في افريقيا، وشرعت قانوناً فيدرالياً لمكافحته والحرب عليه عام ٢٠٠٧، وكانت فرط القوة واضحة في سياستها تدفع باتجاه خروج المتطرفين من اراضيها باتجاه المناطق الساخنة لمنعهم من العودة لبلد وصولاً إلى التدخل المباشر في سوريا عام ٢٠١١ ونشر قواتها ومعداتها هناك.

هذا واستحدث الرئيس الروسي فلاديمير بوتين منصب ممثل الرئيس الخاص للشؤون الدولية في مكافحة الارهاب، ايماناً بأهمية التعاون الدولي في مكافحة الارهاب، من هذا المبدأ أكدت القيادة الروسية على مكافحة هذا الشر بفاعلية عن طريق بذل الجهود اللازمة لمواجهته والتخلي عن سياسة الكيل بمكيالين في تعريف الارهاب. وترى روسيا الاتحادية أن جهود مكافحة الارهاب لابد أن تأتي في أطار الشرعية الدولية وعلى الدول أن تقوم بواجباتها.



لهذا تحاول الإشكالية التعبير عن ذلك عبر طرح السؤال المركزي الآتي:

- هل تستطيع روسيا الاتحادية القضاء على التنظيمات الارهابية في ساحتها الداخلية والخارجية مستقبلاً خاصة في ظل التطور التكنولوجي؟

وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها: إن سعي روسيا الاتحادية في تطوير إمكانات قوتها وقدراتها، والمترافق مع فاعلية الإدارة السياسية، من شأنه أن يؤدي إلى القضاء على التنظيمات الارهابية في البيئة الداخلية والخارجية وفي المجالات الحيوية المتصلة بالأمن القومي الروسي.

وبناءً على هذا سيتجه هذا البحث إلى وضع الرؤية وآليات الروسية في هذا مكافحة الارهاب، عن طريق الوقوف على أهم المتغيرات المؤثرة في الأداء الاستراتيجي الروسي وتداعياته على مكافحة الارهاب، لذا قسمنا هذا البحث إلى ثلاثة محاور هما:

المحور الأول: محفزات الدور الروسي للحرب على الارهاب

المحور الثاني: فرص الدور الروسي في مكافحة الارهاب اقليمياً ودولياً

المحور الثالث: تحديات الدور الروسي في مواجهة الارهاب

المحور الاول: محفزات الدور الروسي للحرب على الارهاب

تعرف ورقة الدفاع البيضاء الروسية لعام ٢٠٠٣ تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة، على أنها تهديدات عبر حدودية، فهي يمكن أن تكون داخلية من حيث ظهورها، إلا أنها خارجية في طبيعتها بما يتضمن ذلك من تغرب للجماعات المسلحة خارج الأراضي الروسية، وعمليات التهريب، ومختلف الأعمال غير الشرعية(١).

لقد تطور الإرهاب عبر الزمان والمكان، ففي دولة مثل روسيا الاتحادية لا تعد ظاهرة الإرهاب جديدة عليها، حيث تعود إلى زمن معارضة الطلبة الروس لحكم القيصر، وصولاً إلى تفجر الظاهرة عقب تفكك الاتحاد السوفياتي وظهور مجموعة واسعة من الحركات الانفصالية التي عمدت إلى توظيف الأعمال الإرهابية لتحقيق اهدافها السياسية المتمثلة أساساً في تحقيق الاستقلال. وقد واجهت روسيا الاتحادية تهديدات إرهابية بالغة الخطورة على أمنها القومي للفترة ما بعد السوفيتية، حيث قدر ضحايا الأعمال الإرهابية في روسيا الاتحادية للفترة ما بعد السوفيتية بأكثر من ١٠٠٠ قتيل روسي نتيجة أعمال إرهابية، وترتبط أغلب هذه الهجمات بالحرب الطويلة التي دارت في منطقة الشيشان، وكذلك نتيجة العنف وعدم الاستقرار السياسي في منطقة شمال القوقاز. وكمثال على ذلك نجد أن الهجوم الإرهابي الذي حدث في جوان ١٩٩٥؛ المتمثل في مهاجمة جماعة مسلحة شيشانية المستشفى في مدينة بودونوفسك في جنوب روسيا الاتحادية، أدى إلى احتجاز ١٠٠٠ رهينة، كما خلف ١٥٠ مواطناً قتيلاً على إثر محاولة القوات الروسية اقتحام البناية(٢).

أن معظم الأعمال الإرهابية نفذت في حقبة حكم الرئيس يلتسين خاصة في عامي ١٩٩٨-١٩٩٩ إذ شهدت تسجيل أعلى نسبة اعتداءات في تاريخ روسيا ما بعد السوفيتية. وتركزت الأعمال الإرهابية في فترة حكم الرئيس فلاديمير بوتين في ثلاث محطات زمنية رئيسية؛ تمثلت الأولى في بداية عام ١٩٩٩ اذ كان فلاديمير بوتين رئيسا للوزراء، وهي فترة استئناف الحرب الروسية -الشيشانية. وجاءت المحطة الثانية في عام ٢٠٠٢ على اثر الهجوم الإرهابي على مسرح Nord Ost في شهر أكتوبر من السنة نفسها، إذ خلف ١٥٠ قتيلاً، في حين تمثلت المحطة الثالثة في عام ٢٠٠٤ الذي شهد حادثة تفجير طائرتين روسيتين في شهر آب من السنة نفسها. كما تلاها حادثة Beslan المدرسية بعد شهر من ذلك وسجلت روسيا الاتحادية بين عامي ٢٠٠١-٢٠٠٧ أعلى معدلات وفيات نتيجة الأعمال الإرهابية، إذ بلغ معدل الوفيات نتيجة

الأعمال الإرهابية ١١٧٠ قتيلاً، وهو ما يجعل روسيا الاتحادية تصنف كثالث دولة تتعرض لخطر الإرهاب بعد افغانستان والعراق، ومتقدمة على دول مثل الهند وباكستان[٣].

عانت روسيا الاتحادية من ويلات الإرهاب الذي فتك بالمواطنين الروس، ولعل التفجرين المدمرين الذين وقعا في روسيا الاتحادية في أيلول عام ٢٠٠٩ هما نقطة التحول التي جعلت مهمة مكافحة الإرهاب مهمة أمنية مركزية للرئيس فلاديمير بوتين، وألقت بضلالها على كثير من المكونات الرئيسة للنظام السياسي الذي نشأ في روسيا الاتحادية أبان النصف الأول من هذا العقد، فكان لابد لروسيا الاتحادية اتخاذ اجراءات رادعة تحد من العمليات الإرهابية فكان التحرك الروسي في هذا المجال على مستويين داخلي وخارجي[٤]:

- **فعلى المستوى الداخلي** عمل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على تشكيل لجنة مكافحة الإرهاب الوطنية في ٤ أيلول ٢٠١٢ على غرار اللجنة السابقة التي قد شكلت عام ٢٠٠٦، وفي ٥ أيار ٢٠١٤ وقع على قانون الوقاية من الإرهاب والتطرف الذي يهدف إلى مكافحة الإرهاب والتطرف وضمان عقوبات جنائية وإدارية، وفي ٥ حزيران ٢٠١٤ وقع على قانون تعزيز الرقابة على تحويل الأموال الالكترونية لمنع وصولها إلى الإرهاب.
- **أما على المستوى الخارجي** وبعد تنامي الإرهاب ذهبت روسيا الاتحادية للتعاون في إطار المنظمات الإقليمية والدولية والعلاقات الثنائية لمكافحة الإرهاب كالتعاون الروسي الأمريكي الذي نشأ بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ إذ انضمت روسيا الاتحادية إلى التحالف الذي شكلته الولايات المتحدة الأمريكية، لشعورها بالخطر تجاه الإرهاب بالقرب من حدودها الجنوبية التي تعدّه خطراً على أمنها القومي، وساهمت في الحملة العسكرية في أفغانستان، ولقد استخدمت موقفها في المحافل الدولية لبناء آليات وبرامج للتعاون ومكافحة الإرهاب، وأدت الجهود الروسية إلى جعل التعاون في مكافحة الإرهاب عنصراً اساسياً في منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي والمجموعة الأوراسية ورابطة الدول المستقلة الكومنولث.

فان سبغ الاداء الاستراتيجي الروسي بأسس ومرتكزات عديدة مادية ومعنوية لمكافحة الارهاب، وبما أن الاسس والمرتكزات المادية واسعة ولكونها باتت ملموسة للناظر والمتابع سنعمد إلى التركيز علة الفكرية فقط عن طريق زوايا نظرية وعلمية راهنه، وفي صدد الحديث عن الفكرية يمكن تحديد الرؤى والاسس الآتية[٥]:

١. **التفكير العلمي والاهتمام بالعلم:** أولت روسيا الاتحادية أهمية كبيرة بالعلم من أجل التوسع وتأمين مصالحها الكبرى والدفاع عنها. التفكير العلمي ليس الغرض منه حل مشكلات محددة، وإنما هو مجموعة من الشروط الواجب توفرها لحياة كل دولة ولا سيّما المحدودة الموارد، والمحاطة بأخطار خارجية. وحينما نطلق على مجتمع ما انه مجتمع يسوده الفكر العلمي، نقصد به توجيه الفرد والمؤسسات وفق معادلة تبدأ بالإدراك ثم التذكر ثم التفكير. أي إدراك مخاطر الارهاب ومدى إمكانات مجابته.

٢. **التخطيط العلمي السليم:** يعد التخطيط العلمي أحد السمات الرئيسية التي تولي روسيا الاتحادية اهمية كبيرة وتعدها أساس لأي عمل ناجح لتحقيق الأهداف المنشودة، لذا فأنه يتطلب قدرات خاصة للتنبؤ فيما يتعلق بالمستقبل، والمفهوم العلمي للتخطيط العلمي السليم مفاده أن التخطيط العلمي بمفهومه الشامل هو عملية ذهنية تتطلب تفكير منطقي عميق ورؤية مستقبلية ثاقبة وتحديد دقيق للأهداف ودراسة علمية متكاملة لتحديد البدائل، وتقويمها والتنبؤ بالنتائج المتوقع حدوثها مسبقاً، واختيار أفضل البدائل لتحقيق الأهداف المنشودة في



إطار الإمكانات الحالية والمنتظرة، عن طريق برنامج موقوت، ومحدد للمراحل والاساليب الواجب اتباعها لمواجهة الاحتمالات المنتظرة، بمعنى التفكير قبل الاداء والأداء قبل الحقائق.

٣. **التفكير الاستراتيجي:** تعد روسيا الاتحادية ابرز الدول في التفكير الاستراتيجي، والتفكير الاستراتيجي هو أسلوب يتمكن من خلاله صناع القرار من توجيه وإدارة دفة الحكم والانتقال بها من مجرد العمليات اليومية ومواجهة الأزمات وصولاً إلى رؤية مختلفة للعوامل الديناميكية الداخلية والخارجية القادرة على تحقيق التغيير في البيئة المحيطة بهم وبما يحقق في النهاية توجيها فعالاً بصورة أفضل لدولتهم بحيث يكون المنظور الجديد متوجهة أساساً إلى المستقبل مع عدم إهمال الماضي. وقد حلل التفكير الاستراتيجي على وفق نظرة معرفية على أنه أسلوب تحليل مواقف تواجه الدولة تتميز بالتحدي والتغيير والتعامل معها عن طريق النوافذ والإطار الاستراتيجي لضمان بقاء الدولة وارتقائها بمسؤولياتها الاجتماعية والأخلاقية. وحدد التفكير الاستراتيجي كونه عملية تطويرية تبدأ بالتحليل وفهم ونقد مكونات الظاهرة أو المشكلة وجزئياتها وما تتضمنه من حقائق وبديهيات تنتهي بالتركيب وإضافة الأفكار التي تبنى على المنهجية الإبداعية.

٤. **التخطيط الوطني الشامل:** هو فن وعلم يبني على حشد واعداد، واستخدام قوى الدولة الشاملة سلماً وحرباً لتحقيق الاهداف والغايات الوطنية للدولة التي تحددها القيادة السياسية.

أما آليات التي اتبعتها روسيا الاتحادية في مكافحة الارهاب هي كالآتي[٦]:

١. توقيع اتفاقيات تعاون عسكري وأمني مع العديد من الدول، وتسمح هذه الاتفاقيات لروسيا الاتحادية بتقديم برامج تدريب وتعليم وطب لأغراض عسكرية. فمثلاً، تنص اتفاقية التعاون العسكري مع النيجر على التعاون في جهود مكافحة الإرهاب، وتبادل المعلومات العسكرية والسياسية وقضايا الأمن الدولي.

٢. تؤكد روسيا الاتحادية على ضرورة التعاون بين أجهزة الاستخبارات، واكتشاف مصادر تمويله وقطع دابرها. إذ قام الرئيس فلاديمير بوتين وإدراكاً منه بأهمية التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب باستحداث منصب ممثل الرئيس الخاص لشؤون التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، وعملت روسيا الاتحادية في إطار استراتيجيتها لمكافحة الإرهاب على تصوير ما يحدث في الشيشان على أنه فعل من أفعال الإرهاب. إذ نجحت في ذلك، وقد شكل الإرهاب نقطة التقارب بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت تغض الطرف عن انتهاكات حقوق الإنسان في الإقليم، كما توجهت روسيا الاتحادية إلى التعاون حلف شمال الأطلسي في إطار مكافحة الإرهاب، حيث أعلن وزير الدفاع الروسي سيرغي إيفانوف في ١٥ أكتوبر ٢٠٠٤ بأن بلاده ستقدم دعما بحريا إلى السفن الحربية التابعة لحلف الأطلسي التي تقوم بدوريات بحرية في حوض المتوسط الاعتراض الزوارق المشتبه في صلاتها بالإرهاب.

٣. تتطلب عملية مكافحة الارهاب مجموعه من العناصر لإنجاح العملية قوات مناورة مدربة وواعية بدورها، مرنة وسريعة رد الفعل، وذات قابلية حركة عالية تمكنها من الحضور إلى مكان الفعل الإرهابي فور وصول المعلومة الاستخبارية حول الفعل الإرهابي.

٤. قبول واسع للرأي العام بالإجراءات المتخذة في مكافحة الإرهاب، وحماية المدنيين ووقايتهم من الآثار الجانبية للحملة المتخذة ضد الإرهاب.



٥. حدة القيادة، ووحدة اتخاذ القرار، وهي مطلب ضروري لكي تؤدي الأجهزة والقوات المكلفة بمكافحة الإرهاب مهماتها وفق رؤية واضحة للهدف، وتجنب التقاطع في اتخاذ القرار.
٦. الانطلاق بخطة اقتصادية قوامها معالجة الفقر والبطالة والاهتمام بموضوع التوزيع العادل للثروة. ووضع قوانين صارمة لمحاربة الفساد.
٧. الاهتمام بالتدريب العالي والتجهيز الجيد وضبط الحدود بعد انتهاء العمليات العسكرية.
٨. الاستفادة من التكنولوجيا وتجنيد الشباب الواعي المثقف في الأجهزة الأمنية الذي يستطيع التفاعل مع التقنية ومستجدات العلم الحديث، لتجنب الارهاب الالكتروني.
٩. اكدت على ضرورة إقامة أفضل العلاقات الأمنية مع دول العالم وتبادل المعلومات والخبرات والاستفادة منها في مجال مكافحة الإرهاب.
١٠. تأهيل العناصر التي تأثرت بالفكر الإرهابي والعائدون واتخاذ التدابير لإدخالها إلى حركة المجتمع والانسجام معه.
١١. تنظيم وضبط حركة الإعلام للوصول إلى خطاب إعلامي وطني موحد واتخاذ كل التدابير والوسائل لردع الشذوذ في الأداء الإعلامي.

المحور الثاني: فرص الدور الروسي في مكافحة الارهاب اقليمياً ودولياً

يُعَدّ الإرهاب الدولي ظاهرة عولمية عابرة للحدود والأوطان، ويشكل خطراً استراتيجياً على السلم والأمن العالميين، كما أنه من أخطر الجرائم الدولية التي باتت تهدد الحياة الإنسانية والمصالح الحيوية للمجتمع الدولي ككل. وعليه فإن الاستراتيجية المحكمة والكفيلة بالقضاء على الإرهاب الدولي تقتضي بالأساس هندسة مقاربات تعاونية متعددة الأطراف تتماشى وطبيعة الظاهرة، بعيداً عن الأحادية الأمريكية التي تقوم على منطق القوة عن طريق التدخلات العسكرية الانفرادية التي عادة ما تؤدي إلى انتهاك السيادة الوطنية والشرعية الدولية، فضلاً عن تغذية دوامة العنف والعنف المضاد، ومن ثم زيادة تصعيد مصادر التوتر والفوضى في النظام الدولي(٧).

تعد ظاهرة الإرهاب أحد أهم القضايا حساسية في الأمن الوطني الروسي نظراً لما يتركه من عطب بالغ الأثر على أمنها القومي. فعلى الرغم من التعاون الروسي -الأميركي في مجال مكافحة الإرهاب إلا إن أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١، وما تلاها أدت إلى دور محوري في تغيير التوجهات والمسارات الجيوبولتيكيّة والاستراتيجية لروسيا الاتحادية؛ نتيجة توغل الولايات المتحدة الامريكية في مناطق تُعَدّ تاريخياً كتلاً سياسية وجغرافية تدور في الفلك الروسي منذ العهد القيصري بذريعة مُحاربة الإرهاب. لقد ساهمت روسيا الاتحادية بشكل مباشر في دعم الجهود الأميركية لإسقاط حركة طالبان الأفغانية خوفاً من طلبنة آسيا الوسطى، وتخوفاً من امتداد المواجهات الأصوليّة إلى جمهوريات روسيا الإسلامية في الشيشان وداغستان، وقد استغل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أحداث ١١ ايلول لتخفيف الضغوط والانتقادات الأميركية الموجهة ضدّه شخصياً، وللجهد العسكري الروسي في حربه ضدّ الارهابين في الشيشان تحت غطاء الحرب على الإرهاب الدولي. وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية حينها على احتواء روسيا الاتحادية، واتخذت العديد من الإجراءات للتعامل معها على وفق الآتي(٨):



١. خلقت الولايات المتحدة الامريكية رأياً عامّاً بأن روسيا كالاتحاد السوفيتي تمثل تهديداً لأوروبا الشرقية، وحوّلت الأمر من فوبيا الاتحاد السوفيتي إلى فوبيا روسيا كحجة لتوسيع حلف الشمال الأطلسي.

٢. إصرار الولايات المتحدة الأميركية على تمزيق معاهدة الصواريخ الباليستية التي وقعتها مع روسيا الاتحادية عام ١٩٧٢، على الرغم من المعارضة المتكررة لروسيا الاتحادية لذلك الإجراء، وتقوم الولايات المتحدة الأمريكية علناً بإجراء التجارب، والبحث وتطوير تكنولوجيا الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، ونشر أسلحتها عندما يحين الوقت من أجل هدف مُستقبلي، وهو إضعاف قدرة روسيا الاتحادية عسكرياً.

هذا واستحدث الرئيس الروسي فلاديمير بوتين منصب ممثل الرئيس الخاص للشؤون الدولية في مكافحة الارهاب، ايماناً بأهمية التعاون الدولي في مكافحة الارهاب، من هذا المبدأ أكدت القيادة الروسية على مكافحة هذا الشر بفاعلية عن طريق بذل الجهود اللازمة لمواجهته والتخلي عن سياسة الكيل بمكيالين في تعريف الارهاب. وترى روسيا الاتحادية ان جهود مكافحة الارهاب لابد ان تأتي في أطار الشرعية الدولية وعلى الدول أن تقوم بواجباتها في هذا الخصوص إذ أكد وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو في كلمة اختتام المؤتمر الدولي الثالث لعام ٢٠١٧ برعاية مجلس روسيا الاتحادية –حلف الشمال الاطلسي حول دور العسكريين في مكافحة الارهاب: "ان على الأمم المتحدة أن تؤدي دور المنظم والمنسق للجهود الرامية إلى مكافحة الارهاب الدولي كما أن القيام بأعمال احادية الجانب في مكافحة الارهاب قد يؤدي إلى انهيار التحالف المناهض للإرهاب. كما وان أي اعمال تصدر من جانب الدول والمنظمات الدولية لمكافحة الارهاب، بما في ذلك الأعمال العسكرية، يجب أن تقوم وفقاً لمبادئ واعراف القانون الدولي، وان تكون متناسبة مع الأخطار المحدقة وان تختبر اختباراً دقيقاً من حيث العواقب الناجمة عنها"[٩].

وعند العودة للحديث عن العلاقات الروسية الأمريكية نجد أن الولايات المتحدة الامريكية مترددة في تقديم مساعدة لروسيا الاتحادية في مكافحة الإرهاب في شمال القوقاز، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى المخاوف من نهج روسيا الاتحادية إزاء عدم الاستقرار في المنطقة، وخاصة في قضايا حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، كانت روسيا الاتحادية متشككة بشدة في التدخلات العسكرية الأمريكية وتدعى الولايات المتحدة الامريكية أن تعزيز الديمقراطية يمكن أن يحد من التطرف والإرهاب. فكل حكومة يعتقد على الأرجح أن سياسات الطرف الآخر تسبب في الواقع الإرهاب بدلاً من منعه. لذا على روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الامريكية في المستقبل تعزيز العلاقات بينهما والعمل معاً عبر تعزيز القدرات والمعلومات المشتركة بينهما لجمعها وتحليلها عن التهديدات الإرهابية، بما فيها الكوارث النووية والبيولوجية والتقليدية والتهديدات الإرهابية للبلدين وحلفائهم[١٠].

كما فرضت روسيا الاتحادية امراً واقعاً وستراتيجياً في منطقة الشرق الأوسط لا سيّما وأنها فقدت علاقاتها التاريخية القديمة التي تمتد إلى عهد الاتحاد السوفيتي، وبخاصة دول صديقة وحليفة مثل العراق واليمن وليبيا ولم يبقى امامها إلا سوريا التي ينبغي المحافظة عليها في المنطقة هذا من جانب، ومن جانب آخر كلما شدد الغرب على روسيا الاتحادية سواء في العقوبات الاقتصادية على خلفية ازمة القرم ٢٠١٤ ومحاصرتها، كلما دفع بها لتكون أكثر اقتحاميه إلى الأمام وليس للانكفاء والتراجع، وهذا ما حصل حين أقدمت على الزج بقوتها العسكرية والمشاركة الفعلية في الحرب الدائرة في سوريا ضد (المجاميع الإرهابية) على حد تعبيرها، فقد حصنت من مواقعها الاستراتيجية في منطقة البحر الأبيض المتوسط بالتواجد

الروسي في اللاذقية وتحصين قاعدتها في طرطوس البحرية، فضلاً عن ذلك تخشى من امتداد التطرف إلى أراضيها ولها تجربة بهذا الشأن في الشيشان، وكما تعتقد أن هناك عامل داخلي حيوي آخر يتناول البعد الاقتصادي والاجتماعي لا سيّما بعد ضعف قيمة العملة (الروبل) وانخفاض أسعار النفط الذي بات يترك تأثيراً مباشراً على المستوى المعاشي والاقتصادي للمواطن الروسي مما يعزز قدرة الرئيس فلاديمير بوتين إلى توجيه أنظار الشعب الروسي إلى القضايا المصيرية ومصالح روسيا العالمية ومنها بالشرق الأوسط(١١).

أما بعد احتلال الموصل في ١٠ حزيران ٢٠١٤ استوجب الامر تشكيل تحالف دولي لمواجهة (داعش)، فدعت الولايات المتحدة الامريكية إلى التعاون والتنسيق العسكري والاستخباري والأمني للتصدي لها، وانضم إلى هذا التحالف الدولي نحو ٦٠ دولة منها (الولايات المتحدة الأمريكية، استراليا، بلجيكا، كندا، الدنمارك، فرنسا، هولندا، المانيا، إيطاليا، اسپانيا)، والسبب في الانضمام هو إدراك الدول المتحالفة بان الأمن الدولي لأية دولة في عالمنا المعاصر سواء أكانت متقدمة أم نامية قضية مركزية تحتل هرم الأولويات الاستراتيجية نتيجة التداخل في المصالح وسرعة التغير، فضلاً عن التأثر والتأثير، إلا أن هذا التحالف لم يكن شاملاً، ولهذا السبب، وبعد حين، راجت فكرة قيام تحالف رباعي في مقدمته روسيا الاتحادية وبمشاركة إيران (المستبعدتان من التحالف الدولي، فضلاً عن العراق وسوريا، وهما الدولتان الأكثر تضرراً من (داعش)، علماً بأن إيران وروسيا الاتحادية هما حليفتان لسوريا، إلا أن الدعوة إلى التحالف الرباعي أغضبت الولايات المتحدة الامريكية التي ترتبط مع العراق باتفاقية الإطار الاستراتيجي الدولي (SfA) الموقعة في عام ٢٠٠٨ فطلبت حينها من رئيس الوزراء العراقي السابق حيدر العبادي) عدم مشاركة الروس في عمليات قصف (داعش)، إلا أن الحكومة العراقية عدّت التحالف ليس أكثر من "خلية استخبارية" لتبادل المعلومات بخصوص (داعش) والإرهاب الدولي(١٢).

لو حللنا أهداف التحالف الرباعي، سنراها لا تختلف كثيراً عن أهداف التحالف الدولي واهداف التحالف الإسلامي، والمقصود القضاء على (داعش) حسبما هو معلن، لكن ذلك ليس كافية، فالأهداف السياسية وبالتداخل مع ظروف الصراع الدولي، ولا سيّما ما بعد (داعش) هي الأساس، ولهذا تم استبعاد روسيا الاتحادية، والأمر ليس بعيداً عن علاقة ذلك بالنزاع مع أوكرانيا ونصب صواريخ أمريكية على حدودها في عدد من بلدان أوروبا الشرقية، الشرقية، والخلاف الأمريكي - الروسي يؤشر لاحتمالات عودة الحرب الباردة، ولا سيّما في منطقة الشرق الأوسط، فروسيا الاتحادية شأنها في ذلك شأن الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم قضية مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط، ومنها محاربة تنظيم أهدافها في المنطقة (داعش) استخداماً سياسياً، وهو ما تم التصريح به على لسان وزير خارجيتها سيرغي لافروف بأنها لن تسمح الإطاحة بالنظام السوري، فموقفها داعم للنظام السوري منذ اندلاع الأزمة السورية، وقدمت وساطتها مستضيفة جلسات حوار بين هذه الأطراف والنظام السوري، وأن لم تسفر عن أيه نتائج. وفي الحقيقة أن انخراط روسيا الاتحادية في الحملة الدولية لمواجهة (داعش)، مرده بالتأكيد السعي لتحقيق أهدافها في المنطقة العربية، وأهم هذه الأهداف هو دعم نفوذها في المنطقة الذي كان تقلص كثيرة بفعل ثورات الربيع العربي وانه في ضوء عزلتها بسبب نزاعها مع أوكرانيا، قد تساهم مشاركتها في تغير هذا الموقف، ولهذه الأسباب رمت ثقلها في المعركة لمواجهة (داعش) والجماعات المسلحة، في حين أن القوى الأساسية في التحالف الدولي تضع ذلك شرطاً للتسوية في سوريا، وإن تغير عدد من الأولويات بعد دخول الروس(١٣).

فـان إلغـاء "حـرب الآخـرين" علـى الأرض السـورية وتصـفية الحسـابات السياسـية مـع الولايات المتحدة الأميركيـة بقصـف "جبهـة النصـرة" و "جيش الفتح" و "داعش" والتنظيمـات الإرهابيـة الأخـرى تحـت سـتار الحـرب علـى الإرهـاب فـي مجـال نفوذهـا الوحيـد فـي الشـرق الأوسط، مـع التحصـن والـتمكن مـن قواعدها العسـكرية فـي اللاذقيـة وطرطـوس علـى السـاحل السوري مما يؤمن لروسيا الاتحادية استمرار إطلالة ممتازة على شرق البحر الأبيض المتوسط و موقعا مميزا لا يباري في التأثير على موازين القوى بالمشرق العربي عموماً ومنطقة الشرق الأوسط خصوصاً(١٤).

فان قرار الرئيس فلاديمير بوتين في التدخل في الحرب المستعرة في سورية رابح علـى الجهتين: إذا انتصـر الـرئيس الروسـي فلاديميـر بـوتين فـي سـورية فانـه سيكسـب سـمعة دوليـة بوصفه "زعيماً عالمياً"، وإنه في حال فشله لن يخسر شيئا، وذلك لأنـه سيكون سبب فـي مقتل العديد من الإرهابيين من أجل الصالح العام العالمي، و أنه إذا فشلت روسيا الاتحادية في سورية فان اللوم سيقع علـى الولايـات المتحدة الأميركيـة وحلفائها لعدم تعاونهم مـع الرئيس فلاديميـر بوتين. فروسيا الاتحادية استطاعت فرض نفوذها وموقعهـا فـي مستقبل سـورية أو بـات بعضـهم يكتشف أن الرئيس السوري بشار الأسد الذي كان وزراء خارجية الغرب والشرق لا يكفون عن إعلان حتميـة رحيلـه المسبق، قد بـات شـريكاً مفروضـة علـى الأقل لإطـلاق التسوية السياسية السـورية إذ سيشـاركهم طـاولات مـؤتمرات الحـل السياسـي، وسـيتعاملون معـه لصـياغة اليـات المرحلة الانتقالية(١٥).

وتتطلع ايضا روسيا الاتحادية للعب دور محوري ومؤثر في جهود مكافحـة الإرهـاب في منطقة الساحل الأفريقي، إذ تشهد المنطقة تنامياً في التهديدات الإرهابيـة، وخاصـة بعد الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس المالي بوبكر كيتا في ١٨ آب ٢٠٢٠، بينما تواجه فرنسا التـي تقود الجهـود الأوروبيـة والغربيـة تحـديات متزايـدة فـي مجـال مكافحـة الإرهـاب، فـان محفـزات الـدور الروسي في منطقة الساحل تتعلق **بالدوافع السياسية**، إذ تسعى روسيا الاتحاديـة للحصـول علـى دعـم الـدول الأفريقيـة لسياسـتها الخارجيـة فـي الأمـم المتحـدة. وتعمـل أيضـاً علـى الالتفـاف علـى الضغوط الأوروبية بعد ضم القرم، وتوظيـف قضـيـة الـهجرة غير الشرعية في المنطقة كورقـة ضغط سياسي، بهدف تخفيف العقوبات الأوروبيـة عليهـا. **والـدوافع الاقتصـادية**، إذ تعمـل روسـيا الاتحادية على عرض مساعدتها العسكرية لدول المنطقة مقابل الحصول على المـوارد الطبيعيـة؛ فالكـاميرون وتشـاد ونيجيريـا غنيـة بـالنفط والغـاز. وتمتلـك مـالي وبوركينـا فاسـو منـاجم ذهـب، وتخضع العديد منها في مالي لسيطرة التنظيمات الارهابية، في حين أن النيجر غنية باليورانيوم، وتتطلع روساتوم للطاقة النووية المدنية لدخول سوق اليورانيوم في هذا البلد. لذلك من المرجح أن يكون الدعم العسكري الروسي مشروطاً بحصـول روسيا الاتحاديـة علـى حصـة مـن المـوارد الطبيعيـة فـي هـذه البلـدان. و**الـدوافع العسـكرية**، إذ تعتبـر روسـيا الاتحاديـة ثـاني أكبـر مصـدر للأسلحة فـي العـالم، وقـد صـدَّرت إلـى أفريقيـا ١٧% مـن صـادراتها مـن الأسلحة خـلال الفتـرة ٢٠١٥-٢٠١٩، وتسـتحوذ علـى ٣٧.٦% مـن سـوق السـلاح الأفريقـي، بينمـا تسـتحوذ الولايـات المتحدة على ١٦%، وفرنسا على ١٤%، والصين على ٩%. ولذلك تعمل روسيا الاتحادية على زيادة مبيعاتها العسكرية لدول المنطقة، وقد أعلنت شركة "روس أوبورون إكسبورت" الروسية المملوكة للدولة، عام ٢٠١٩ "عام أفريقيا"، وأبرمـت صـفقات بيـع أسلحة مـع العديـد مـن الدولـة الأفريقيـة، لا سيّما بوركينـا فاسـو وأنغـولا ومـالي ونيجيريـا. ففُرَص الـدور الروسـي فـي منطقـة الساحل هي(١٦):

١. مأزق الدور الفرنسي في الحرب على الإرهاب في المنطقة؛ فعلى الرغم من الوجود العسكري الفرنسي الكثيف (٥١٠٠ جندي)، لكن فرنسا لم تستطع حتى الآن وقف الأنشطة الإرهابية أو تقليصها. ولكي تظل فرنسا قادرة على مواجهة هذه التنظيمات فإنها بحاجة إلى دعم الدول الأوروبية التي لا تزال مُترددة في دعم الجهود الفرنسية تلك.

٢. تنامي التأييد السياسي والشعبي للدور الروسي في المنطقة؛ فمثلاً، دعا روش مارك كريستيان كابوري، رئيس بوركينا فاسو، روسيا الاتحادية للانضمام إلى "الشراكة الدولية من أجل الأمن والاستقرار في منطقة الساحل"، وفي تصريح للرئيس التشادي، إدريس ديبي، شدد فيه على "أن دعم روسيا الاتحادية أمر حيوي لتعزيز الاستقرار الإقليمي...". كما طالب بعض مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، مثل مجموعة الوطنيين الماليين، بتدخل روسي، وخرج الآلاف من الماليين بعد انقلاب آب الماضي وطالبوا بدور روسي في مكافحة الإرهاب.

٣. تراجُع الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الساحل؛ إذ تتجه الولايات المتحدة الامريكية إلى إعادة انتشارها العسكري والتركيز على مناطق محددة من القارة الأفريقية. وتقدر تكاليف الدعم الأمريكي في غرب أفريقيا بـ ٤٥ مليون دولار سنوياً، ولم تعد وزارة الدفاع الأمريكية مهتمة بإنفاق هذه الأموال على مهام تعتبرها خارج نطاق التركيز الاستراتيجي لها.

٤. تراجُع أداء الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية؛ فمن المرجح أن تحاول روسيا الاتحادية السيطرة على طريق الهجرة الرئيسي الذي يعبر منطقة الساحل وشمال أفريقيا، إذ يتسبب ارتفاع عدد المهاجرين في أزمة هجرة جديدة، مما يؤدي إلى تفاقم التوترات السياسية داخل الاتحاد الأوروبي، وهو ما يمكن استغلاله وتوظيفه سياسياً من قبل روسيا الاتحادية.

ومما تقدم يمكن القول، أن تنامي دور روسيا الاتحادية، لا سيما بعد تولى الرئيس فلاديمير بوتين القيادة، وسعيه الحثيث لإعادة القطبية لروسيا الاتحادية، يستند إلى مقومات قوة حقيقية. فموقعها الجغرافي المميز في قلب العالم، وفق نظرية ماكيندر، وقوتها الاقتصادية، وما تملكه من قوة عسكرية وترسانة نووية هائلة وتلافيها المعوقات التي تحول دون قطبيتها، جعلها تنفذ استراتيجية جديدة في مجالها الجيوبولوتيكي والحيوي، وجوارها الإقليمي، للحفاظ على أمنها القومي فهي تارة تبني سياساتها الخارجية الناعمة تجاه محورها الإقليمي لتحقيق مصالحها وأهدافها، وتارة أخرى - إذا استدعى الأمر ذلك - تتدخل باستخدام القوة الصلبة المباشرة، كما حدث في أوكرانيا وضم شبه جزيرة القرم، وفي جورجيا، والازمة السورية حينما شعرت أن مصالحها من الممكن أن تتعرض للخطر، وأن أمنها القومي قد اخترق. وهذا ما لفت الأنظار إلى قدرات روسيا الاتحادية، وتأثيرها الإقليمي والدولي.

المحور الثالث: تحديات الدور الروسي في مواجهة الارهاب

تعاني روسيا الاتحادية إلى العديد من المعضلات الاستراتيجية التي تواجهها وقد تستمر هذه التحديات حتى عام ٢٠٣٥، فهي تعاني من مشكلات داخلية وخارجية معرقلة لطموحاتها، وهذا ما يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على سياستها المتبعة تجاه مكافحة الارهاب، يمكن ايجازها بالآتي:[١٧]



١. إن الأولوية لروسيا الاتحادية هي "الاحتفاظ بموقعها وتحسينه في التراتبية العالمية للقوى والمسؤولية"، ولكن تحقيق ذلك سيتطلب إعادة بناء هيكلية للاقتصاد الروسي؛ لأنه بدون إصلاحات اقتصادية شاملة فإن من شبه المؤكد ان ينحدر موقع روسيا الاتحادية العالمي.
٢. من المتوقع أن يكون هناك صراع سياسي طويل محتوم مع الغرب وذلك فيما يتعلق بدور روسيا الاتحادية في حقبة ما بعد الاتحاد السوفيتي، وأولها تحديد مستقبل أوكرانيا والمناطق المجاورة، في المدى القريب، فمثل تلك التوترات تجبر روسيا الاتحادية ان تتجه نحو الصين والشرق. وان السعي لتعاون أوثق مع الصين، ليس في واقع الأمر خياراً مجدياً لتحقيق تنمية طويلة المدى لروسيا الاتحادية، فعلى المدى الطويل إن التعاون مع الصين وغيرها من دول اسيا-المحيط الهادئ لا يمكن ان يصبح بديلاً استراتيجياً عن التعاون مع الغرب. مما يتوجب على روسيا الاتحادية ان تقوم بتعاون نشط محتمل مع اوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.
٣. عدم قدرة الاقتصاد الروسي في المنافسة الدولية، على الرغم من الانتعاش الاقتصادي الروسي، إلا إنه بمقارنته باقتصاديات الدول الكبرى الأخرى يعدّ ضعيفاً نسبياً(١٨)؛ لأنه يواجه مجموعة من المشكلات التي تحد من قدرتها على مواصلة سعيها لاستعادة مكانتها الدولية، وفي مقدمة هذه المشكلات الفساد الإداري والمالي وتفشي البيروقراطية الاقتصادية الخانقة لتحفيز الاستثمار، فضلاً عن وجود تشويه لهيكل الاقتصاد الروسي عن طريق التوجه نحو موارد الطاقة والموارد الأولية، ونقص في تطور الصناعات التي تعتمد على التكنولوجيا العالية(١٩).

وعلى الرغم من أن مكانة روسيا الاتحادية تتقدم بشكل مضطرد، إلا إن ذلك لا يمنع من تدهور هذه المكانة في المستقبل الأمر الذي يعني تراجع وانعزال روسيا الاتحادية على نفسها واهتمامها بشؤونها الداخلية على حساب مكانتها ودورها الإقليمي والدولي، كما حدث بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي يعني تراجعها في مواقفها عن المنافسة مع الولايات المتحدة الامريكية، وفي مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية والعسكرية. فعلى الرغم من نمو قدرة روسيا الاتحادية إلا إنها تعاني من مشاكل مستقبلية عدة، من ابرزها نقاط ضعف تتجسد بالاقتصاد الروسي بالدرجة الأولى ومن ثم باقي المجالات الأخرى، وان الضعف الاقتصادي نتيجة ارتفاع معدلات البطالة، الضعف الاجتماعي من ابرزها انتشار الجريمة في المجتمع الروسي، الضعف العسكري نتيجة التقليص السريع في حجم المؤسسة الصناعية العسكرية، وتحول العديد من مصانعها إلى الإنتاج المدني، كذلك انخفاض نسبة السكان مقارنة مع مساحتها الجغرافية الكبيرة، كما إنها تعاني من ازدياد الهجمات العنصرية بين طوائفها(٢٠).

كما إن روسيا الاتحادية مازالت تعاني من نقاط ضعف في اقتصادها، ربما هذا ما يؤدي بها أن تعيش مرحلة الانعزالية، إلا أن انعزالها لن يكون ضعف قوتها العسكرية أو اجتياح اراضيها، نتيجة ضعف النظام الاقتصادي والاجتماعي. ووفقاً لذلك فإن تلك المشاكل تجعلها غير قادرة على مكافحة الارهاب، وما يؤكد هذا الاحتمال أن هناك انتشاراً وتوزيعاً لمصادر القوة الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة الامريكية في النظام الدولي، لا تستطيع روسيا الاتحادية منافستها.

فإن حدة الأزمات الداخلية لروسيا الاتحادية وأزمة هويتها وأزماتها الاقتصادية والسياسية قد يشكل سبباً في تراجعها على مستوى المستقبل البعيد وقيداً على ظهورها بوصفها قطب دولي

واعد يمكن أن يسهم في بناء نظام متعدد الأقطاب. أما العوامل الخارجية التي قد تؤثر على قوة روسيا الاتحادية وتراجعها، هي:

١. **استمرار الهيمنة الامريكية:** ان الهيمنة فكره ثابتة في عقلية صانع القرار الامريكي من وجهة نظر ناي وبريجنسكي، والتي من المرجح ان تستمر طيلة القرن الواحد والعشرين، وترى الولايات المتحدة الامريكية إن روسيا الاتحادية لا تزال دولة "اقتصاد المحصول الواحد"، تمثل الطاقة ثلثي صادراتها، وإن عدد سكانها آخذ في الانكماش لأسباب عدة من أهمها أن متوسط عمر الفرد ٦٥ عاماً وهو أقل بعشر سنوات من متوسط عمر الفرد في الدول الأخرى المتقدمة، وعلى الرغم من قدرة الإصلاحات في مجال إزالة القيود التنظيمية على تخليص روسيا الاتحادية من أمراضها، فمن المستبعد أن يتبنى بلد يتفشى فيه الفساد وتحكمه قيادة متعصبة حسب تعبير ناي للغاية أجندة كهذه، لذا تبدو روسيا الاتحادية بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية في طريقها المحتوم لمواصلة انحدارها[٢١]. فضلاً عن ذلك إن استمرار الولايات المتحدة الامريكية في فرض عقوبات اقتصادية على روسيا الاتحادية سيؤثر بشكل كبير على زيادة حدة ضعفها الاقتصادي مما يجعل بروسيا الاتحادية تنطوي بذاتها لحل مشكلاتها الاقتصادية.

٢. **زيادة قوة الصين المنافسة لروسيا الاتحادية:** تسجل الصين قفزات نوعية في ادائها الاقتصادي، وتطور من ادائها العسكري وتنشط بقوة في غزو الفضاء، وتتحدى الادارة الامريكية في عدد من المحاور، وتنبأ الكثير من المهتمين بالشأن الاقتصادي العالمي، بأن القوة الاقتصادية الصينية ستكافأ مع مثيلتها الامريكية في حدود ٢٠٣٠، وهذا ما يعني ان هذه القوة في طريقها لأن تكون قطباً دولياً قوياً[٢٢]، وهذا ما ينافس روسيا الاتحادية التي تعاني من ضعف اقتصادي ويؤثر عليها بشكل كبير مما يجعلها في اعادة بناء قوتها الاقتصادية.

٣. **توسع الاتحاد الاوربي بضم دول اوربا الشرقية:** تعدّ أوروبا جسراً ضرورياً على قارة أوراسيا، وبدون وجود العلاقات الوثيقة بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي عبر المحيط الأطلسي سيتلاشى تفوق الولايات المتحدة الامريكية وسوف تتعرض سيطرتها على إظهار القوة في عمق أوراسيا إلى تقييد كبير. ومن المحتمل أن يتم التوصل إلى اتحاد أوربي منافس سياسي لروسيا الاتحادية؛ فالاتحاد الأوروبي يزيد عدد سكانه عن ٣٧٣ مليون نسمة يعدّ أكثر سكاناً من روسيا الاتحادية وبناتج بلغ ٧.٩ ترليون دولار وبمساحة اقتصادية تعدّ الأكبر وبعملة موحدة تنافس الدولار الأمريكي، وإنَّ توسيع هذا الاتحاد ليشمل أوروبا الوسطى والشرقية ودول البلطيق وتركيا فيما بعد سيؤدي إلى تعزيز مكانة أوروبا قوةً اقتصادية فضلاً عن مكانتها كشريك في نشر قيم الليبرالية والديمقراطية الأساسية التي يجب أن يؤسس عليها أي نظام عالمي يتمتع بالقوة والشرعية[٢٣]، وهذا ما سيؤثر على مستقبل روسيا الاتحادية ومكانتها.

٤. **توسع حلف الشمال الاطلسي شرقاً:** يعدّ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين توسيع الحلف شرقاً تهديداً مباشراً لأمن واستقرار روسيا الاتحادية، خاصة أن الحلف يمتلك تكتلات مستعدة للقتال في المنطقة الشرقية للحلف؛ أي في دول البلقان وبولندا، والهدف منه إرسال رسالة في غاية الوضوح، مفادها أنه ليس هناك أي احتمال لتكرار ما حدث في أوكرانيا مع أية دولة من دول الحلف، ومن ثمّ فقد كثّف الحلف من وجوده في بلغاريا ورومانيا والبحر الأسود. كما قام في السنوات الأخيرة بفتح الباب على مصراعيه أمام قواته لممارسة



أنشطته في شرق أوروبا مما جعلها في موقع محفوف بالمخاطر بالقرب من الحدود الروسية، وهذا يعنى أن على الحلف أن يتأقلم على تلك البيئة الأمنية الجديدة التي يميزها الخط الرفيع الذى يفصل بين السلام والحرب. ومن المحتمل أن تتصاعد وتيرة التوتر بين الحلف وروسيا الاتحادية على خلفية الطلب الذى تقدمت به "وارسو" لبناء قاعدة عسكرية أمريكية في بولندا(٢٤). وعلى الجانب الآخر، قد تدفع بروسيا الاتحادية إلى اتخاذ إجراءات انعزالية دون مواجهة تلك التهديدات وبالحفاظ على حدودها فقط.

٥. **استمرار نشر القوات العسكرية الامريكية في اراضي حلفائها:** إن حلفاء الولايات المتحدة ذات موقف ضعيف لمقاومة مطالبها، ويمكن أن تتسبب هذه المطالب في الحصول على المزيد من المدفوعات من ثلاثة من حلفائها الرئيسين، كوريا الجنوبية واليابان وألمانيا، لإسناد القوات العسكرية على أراضيها، في حدوث تحولات كبيرة في الأثر العسكري الأمريكي العالمي. لكن غالباً ما يرى الألمان أن القواعد العسكرية الأمريكية على أراضيهم تخدم في المقام الأول مصالح السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية بدلاً من مصالح ألمانيا. وفي الواقع، شهدت البنية التحتية العسكرية التي أقامتها الولايات المتحدة الامريكية في ألمانيا على مدار عقود، استخداماً مكثفًا خلال الحروب الأمريكية في الشرق الأوسط وأفغانستان. هذه العوامل تجعل ألمانيا هي الأكثر احتمالاً لرفض مطالب الولايات المتحدة الامريكية بزيادة هائلة في المدفوعات، مما يؤدي إلى انخفاض كبير لاحقًا في القوات الأمريكية. مما يجعل المكان الأكثر ترجيحاً الذي قد تذهب إليه القوات الأمريكية: بولندا المجاورة. إذ تعمل بولندا بنشاط على الضغط من أجل المزيد من القوات الأمريكية وعرضت دفع مبلغ كبير لاجتذابهم. نظراً لأن المخاوف الأمنية الألمانية الرئيسة هي روسيا الاتحادية، فإن نقل القوات الأمريكية إلى بولندا سيمنح المانيا ما تريد دون أن تدفع. ومع ذلك، فإن هذا السيناريو يأتي على حساب العلاقات الأسوأ مع الولايات المتحدة الامريكية(٢٥). فإن أي توسع في نشر القوات العسكرية الامريكية شرقاً سوف يؤثر بشكل كبير على مكانة روسيا الاتحادية ومحاصرتها.

٦. **الحركات الارهابية في آسيا الوسطى:** أدت الأزمات السياسية والاقتصادية التي مرَّت بها دول آسيا الوسطى إلى تآكل شرعية الأنظمة السياسية، وشجعت التنظيمات الإرهابية للنهوض، ونتيجة السياسة الروسية الصارمة ضد المهاجرين إليها من دول آسيا الوسطى ازداد عدد الناقمين عليها من الذين يسعون للانتقام بتوجيه عملياتهم الإرهابية داخل روسيا الاتحادية. وإن انتشار الارهاب في هذه المنطقة، يرفع من مستوى تأثير متغيرات البيئة الإقليمية على اقتصادات دولها، في ظل ارتباط مؤشر جاذبية الاستثمارات الأجنبية بعوامل، مثل التوترات السياسية، والتقلبات الاقتصادية، والانفلات الأمني(٢٦). وان القلق الروسي من نفوذ الارهاب وتقويته في هذه المنطقة وتأثيره على اقتصاديات الدول قد تتخذ اجراءات انعزاليه للمحافظة على داخلها من هذه الحركات الارهابية خاصة انها لم تحصل على دعم الغرب في حربها ضد العمليات الارهابية التي حصلت داخل اراضيها.

وعلى ضوء ذلك، ونتيجة كل هذه العوامل والتحديات الداخلية والخارجية التي تواجها روسيا الاتحادية تشكل عائق امام طموحاتها واهدافها في مكافحة الارهاب، وقد يؤدي بها إلى الابتعاد عن التأثيرات الاقليمية والدولية، ودون التدخل في الشؤون الخارجية وقد يكون ذلك بفتره قصيرة، لإعادة بناء ذاتها بصورة اقوى مما عليه الان، لتحقيق هدفها بإعادة مكانتها وهيبتها كقطب دولي يوازي الولايات المتحدة الامريكية.



والبادي، ان روسيا الاتحادية حققت مكاسب وانتصارات استراتيجية مهمة عبر استعادة إمكانات قوتها وقدرتها على الساحة الدولية، وستبقى ساعية في الحصول على دور قيادي دولي، وحضور مميز في الفضاء الاوراسي، محددة مجالاتها الحيوية آسيا الوسطى والقوقاز واوربا الشرقية ومنطقة الشرق الاوسط، ومؤكدة إنها لا يمكن تجاوزها كقوة في هذه المجالات، ولديها القدرة على حشد حلفائها لمواجهة الارهاب المعولم، لذا نرى إن روسيا الاتحادية لم تعدّ الدولة المكتفية كقوى اقليمية كبرى؛ وذلك لوجود القيادة والارادة السياسية الطموحة والهادفة.

الخاتمة

إن إمكانات القوة الروسية المستندة على الطاقة والتكنولوجيا والمفاعلات النووية وعضويتها الدائمة في مجلس الأمن، فضلاً عن استثمار القوة العسكرية ذات التأثير الردعي العالي، والارادة السياسية القوية، وفرت لها ممكنات تجاوز الحاجز الإقليمي إلى تأدية الدور العالمي كقوة عظمى بشكل حقيقي، وفرضها لرؤيتها في ضم شبه جزيرة القرم، بجانب إداء الدور الفاعل وتدخلها في الصراعات والأزمات الإقليمية والدولية، وبخاصة التدخل العسكري الروسي في سوريا، وفرض أجندتها أعطاها الفرصة لتوسيع مجالها الحيوي في منطقة الشرق الاوسط، إذ جعلت موضوع مكافحة الارهاب احد مبادئ سياستها، فيرى الروس أن مفتاحه سوريا كما كانت تعبر عن ذلك كاترين الثانية، جعلها منها قوة دولية مؤثرة وبفاعلية كبيرة في النظام الدولي، بغية الحد من التفرد الامريكي.

فالقرن الحادي والعشرين اصبحت ملامحة واضحة في ظل العودة الروسية إلى الساحة الدولية وقدرتها على مواجهة التحديات الاستراتيجية الكبرى التي وضعها الغرب منها الارهاب المعولم، باتباع استراتيجيات متعددة لمكافحته ولتحقيق مصالحها القومية، والسعي نحو تحقيق التوازن ضمن اطار تشاركي مع القوى الاقليمية والدولية، وإن فوضوية النظام الدولي أسفرت عن قواعد اللعبة لروسيا الاتحادية مع الولايات المتحدة الامريكية، مما أدى إلى وجود صعوبات كبيرة بالحفاظ على الهيمنة الامريكية، وإذا تطلعنا إلى نصف القرن القادم، فسنجد هناك ميزة تنافسية ولعبة اقتصادية وتراخي في امكانات الهيمنة الامريكية، فمن الممكن ان يشهد المستقبل تكافؤ نسبي في القوة والقدرات بين الدول المنافسة والدولة المهيمنة، ونتيجة عدم رغبة الولايات المتحدة الامريكية بالتخلي عن هيمنتها، هذا ما سوف يؤدي إلى حدوث صراعات وحروب كبيرة، ليس بالمعنى التصادم العسكري، وانما قد يكون عن طريق استخدام الامكانات القوة الناعمة والافتراضية والمواجهات غير المباشرة في المجالات الحيوية.

الهوامش والمصادر

(١) محفوظ رسول، الامن الوطني الروسي بين الفرص والقيود، (عمان: مركز الكتاب الاكاديمي، ٢٠١٧)، ص١٤٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٤٩.

(٣) المصدر السابق، ص ١٥٠-١٥١.

(٤) علي بشار اغوان واخرون، مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى تأملات في المسرح الجيوسياسي العالمي الجديد، (عمان: شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٩)، ص ص ٣٧٨-٣٨١.

(٥) لمزيد انظر: وائل محمد اسماعيل، الامبراطورية الاخيرة افكار حول الهيمنة الامريكية، (الاردن: شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٦).

(٦) محفوظ رسول، الامن الوطني الروسي بين الفرص والقيود، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٧. وماجد الفتلاوي، آليات مكافحة الإرهاب.. مرحلة ما بعد داعش، قضايا محلية، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ١٤ آيار ٢٠١٧.

(٧) سمير حمياز، آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين الممارسات الانفرادية الأمريكية والمقاربات التعاونية متعددة الأطراف، مجلة الفكر، العدد ١٢، (الجزائر: جامعة محمد خضير، ٢٠١٦)، ص ٣٣٧.

(٨) طارق محمد ذنون، العلاقات الامريكية الروسية بعد الحرب الباردة، (بيروت: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٦)، ص ٧٥.

(٩) نقلاً عن: عبد الكريم عبد الجبار الثابت، السياسة الخارجية الروسية حيال العراق في عهد بوتين، (العراق: مركز العراق للدراسات، ٢٠١٨)، ص ١٠٣.

(١٠) نوار جليل هاشم، السياسة الروسية تجاه مكافحة الإرهاب (سوريا نموذجاً)، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد ١١، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية، سبتمبر ٢٠١٨)، ص٨٤.

(١١) محمود سالم السامرائي، استراتيجية روسيا الاتحادية الصاعدة نهاية القطبية الاحادية، (الاردن: شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٧)، ص ٢١٣.

(١٢) شيماء عادل فاضل وعلي طارق، اثر التحالفات الدولية في استقرار الامن الدولي، مجلة حمورابي، العدد ١٩-٢٠، (بيروت: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٦)، ص ص ٦٤-٦٥.

(١٣) المصدر السابق، ص ٦٦.

(١٤) وسيم خليل قلعجيه، روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٧)، ص ٤٨-٤٩.

(١٥) المصدر السابق، ص ٣٤١.

(١٦) حمدي بشير، الدور الروسي في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي: الفُرَص والتحديات، مركز الامارات للسياسات، ١٣ سبتمبر ٢٠٢٠، https://epc.ae/index.php/ar/brief/russias-anti-terrorism-role-in-the-african-sahel-region-opportunities-and-challenges

(17) CARL BILDT, Russia’s Strategic Priorities, Viewed from within, project-syndicate, Jun 20, 2019, https://www.project-syndicate.org/commentary/russian-report-says-putin-must-turn-west-by-carl-bildt-2019-06

(١٨) عناد كاظم حسين النائلي، روسيا الاتحادية ومستقبل التوازن الاستراتيجي العالمي، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٧)، ص ٣٢٧.

(١٩) جواد كاظم البكري، ما قبل الكارثة: ازمة المنحدر المالي الأمريكي ٢٠١٢، (بيروت: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٣)، ص ١٧٠.



[٢٠] طارق محمد ذنون الطائي، العلاقات الامريكية الروسية بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٢-٢٦٣.

[٢١] اسعد عبد الوهاب عبد الكريم و هاشم زامل كايم، فكرة الهيمنة الامريكية عند جوزيف ناي وبريجنسكي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ١٠، (العراق: جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٧)، ص ١٣.

[٢٢] عناد كاظم حسين النائلي، روسيا الاتحادية ومستقبل التوازن الاستراتيجي العالمي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٢.

[٢٣] اسعد عبد الوهاب عبد الكريم و هاشم زامل كايم، فكرة الهيمنة الامريكية عند جوزيف ناي وبريجنسكي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ١٠، (العراق: جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٧)، ص ١٦.

[٢٤] روبرتو فيفاديلى، توسع الناتو شرقًا، ترجمة: حياة عمر، ٠١ أكتوبر ٢٠١٨،
http://www.sis.gov.eg/Story/176566/%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%AA%D9%88-%D8%B4%D8%B1%D9%82%D9%8B%D8%A7?lang=ar

[25] How 3 Key Allies Will Respond to U.S. Demands on Troop Deployments, ASSESSMENTS, Nov 22, 2019, https://worldview.stratfor.com/article/how-south-korea-japan-germany-will-respond-us-demands-more-money-troop-deployments

[٢٦] سامي السلامي، تهديدات ممتدة: تصاعد مخاطر الإرهاب في دول آسيا الوسطى، التحليلات - الاتجاهات الأمنية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ١٨ مايو، ٢٠١٧،
https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2809/%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%8A%D8%AF

ثورة المعلومات والملامح غير النمطية للإرهاب

(مقاربة الترميز المعاكس*).

د. زهراء حسن كاظم

لا تجني بالقول ، أنهُ وعلى امتداد الجزء الأكبر من التاريخ ،ظل التغيير التكنولوجي يتكشف عبر عقود وقرون من آليات التقدم التراكمية التي دأبت على حقل التكنولوجيات الموجودة ومزاوجتها ،حتى الابتكارات الجذرية كانت قابلة مع مرور الزمن لأن توضع في خانة عقائد تكتيكية واستراتيجية سابقة :تم التفكير بالدبابات من منطلق سوابق مستمدة من قرون من حروب الفرسان او الخيالة ،بدت الطائرات صيغة أخرى من المدفعية ،و حاملات الطائرات مطارات وعلى كل ما تنطوي عليه من قوة تدميرية بالغة الضخامة ،حتى الأسلحة النووية ، تبقى من بعض الجوانب استنتاجاً مستخلصاً من تجارب سابقة .

اما جديد الثورة في الحوسبة : فهو معدل تغيير قوة الاحتساب او الحوسبة ، كونها الأولى في أيصال ذلك العدد الكبير من الأفراد والسيرورات الى أداة التواصل نفسها وترجمة وتعقب تحركاتهم بلغة تكنولوجية واحدة . وهي الفكرة التي تلقفها ***جيمس روزنو*** بالقول **" ان ثورة المعلومات قدمت تقنيات ظلت تسرع انهيار المكان والزمان ، بدرجه عظيمة بل ان هذه الثورة حولت الخطي الى غير الخطي والمتعاقب الى المتزامن وبذلك غمرت الشؤون العالمية بما احب ان اسميه المتقاربات النائية ".**

في حين يتم التأكيد على أن العديد من المنافسات الاستراتيجية بات متحولاً نحو المجال المعلوماتي ، في تجميع المعطيات وأنضاجها في أختراق الشبكات ، وفي توظيف السايكولوجيا والتلاعب بها ، اذ تضطلع الشبكات الأجتماعية في أوضاع التهديدات ، بدور المنبر المزدوج والمعمق للصدوع الأجتماعية بمقدار ما تساهم في تبديدها . وكما هو الأمر مع أي تجديد معلوماتي ، فأن الأفكار تتركز على رؤية هذا الملكوت مجالاً للتفوق الإستراتيجي . فشمولية الأتصالات المشبوكة في سائر القطاعات وأن كانت ذات جوانب أيجابية ، غير أنها أضفت الصفة الثورية على نقاط الضعف .

اشكالية البحث:

تتأثر افعال وتحركات المكونات السياسية المعبر عنها بفواعل النظام الدولي ، في نشاطاتها المتعددة بالموجات المتجددة للمعلوماتية كفاعل مهم في صياغه ملامح أرهاب له ممكّنات أكثر تنوعاً ، وأن الفضاء الإلكتروني المفتوح ساحة بكر للأداء الاستراتيجي المرتبط بالأهداف والمعبر عنها بقدرات واجراءات مؤثرة في الطرف الأخر.

فرضية البحث :

تنبع فرضية بحثنا من فكرة مؤداها " **أن افراد ذوو انتماءات ضبابية قادرين على المبادرة الى حركات تضاعف من الطموح والنزعة الأقتحامية، بما يُشجع انحيازاً هجوميًا في مجال اجتراح قدرات جديدة، أن مكسب امني يتطلب نوعاً من المقايضة ، فالأمن يكلف مالاً**



ووقتاً وامكانات وغير ذلك ، وبالمثل تتطلب التهديدات (الإرهاب) التي تهدد السرية والإتاحة والمرونة استجابة هجينه.

هيكلية البحث :

يتضمن البحث بالإضافة الى المقدمة والخاتمة ثلاثة مطالب : **المطلب الأول: ثورة** المعلومات ومهددات الأمن الدولي ، **المطلب الثاني :**الإرهاب ومقاربة الترميز المعاكس ، **المطلب الثالث :** ثورة المعلومات وادارة الأمن (نحو استراتيجية أمنية لمكافحة الإرهاب).

المطلب الأول: ثورة المعلومات ومهددات الأمن الدولي .

بدءاً: أعطى العالم المتحرر من شبح حرب عالمية ثالثة بين معسكرين مدججين بالأسلحة النووية بقيادة القوتين العظميين الأولوية الى المخاوف الضيقة ، وكان أكثر تأثراً بالمشاعر القومية المركّزة ، والأحقاد القبلية ، وأغوتهُ أكثر الرفاهية للانغماس في العداوات التقليدية والعنف الديني [١]. اذ تتيح الجومينية عقلنة السباق الدائم الى التسلح عند وجود عدو محدد ، ولكن هذه اللغه تصبح أكثر رهافة بعد تلاشي الأتحاد السوفيتي ، فلا يعود بالأمكان مقايسة النوعية او الكمية لمخزون الأسلحة بالنسبة الى مخزون الأخر [٢].

جادل **أرنولد ولفرز** في أن الأمن الناحية الموضوعية يُقاس بغياب التهديدات عن القيم المكتسبة ، اما من الناحية الذاتية يعني غياب الخوف من ان يتم الأعتداء على هذه القيم ، واضاف انهُ من غير الممكن قياس الأمن بموضوعية ، لطالما لعبت العوامل الذاتية دوراً لا مفر منهُ في صنع الإستراتيجيات .[٣]

في مقالتهُ المعنونه **"النماذج الجديدة للأمن الدولي في القرن الحادي والعشرين"** الصادرة ١٩٩١ ، يقترح **باري بوزان** تعميق مفهوم الأمن **أفقياً** نحو القطاعات الاقتصادية والسياسية والمجتمعية فضلاً عن البيئية وكذلك العسكرية ، وتوصل الى أن قضايا الأمن لا تعالج على نحو منفصل ، كونها مرتبطة ببعضها البعض ارتباطاً وثيقاً ومعقداً ، مشكّلة شبكة من المعلومات التي ينبغي على صانع القرار ، فك طلاسمها لتحديد الكيفية التي يؤثر فيها كل مفهوم على الأخر . اما مفهوم الأمن **عمودياً** : فأنه يربط ثلاثة مستويات : الأفراد ، والدول ، والنظام الدولي برباط وثيق [٤] . سيما بأن نوعاً جديداً من العنف المنظم قد تطور ، بدءاً من الثمانينات والتسعينيات ، بأعتباره أحد جوانب عصر العولمة ، إذ تتصف الحروب الجديدة بعدم وضوح الفروق بين الحرب والجريمة المنظمة والانتهاكات الواسعة لحقوق الأنسان [٥]. لقد وصّف العالم الذي ورثتهُ الولايات المتحده كوصيه عليه عشية القرن الواحد والعشرين لم يكن مطمئناً ولا في حالة سلام حقيقية ، حتى بات الهدف هو التحول لا التكيّف فحسب [٦]. الجدول رقم (١) ثورة المعلومات والأمن .

ما هو التهديد؟	التهديد الرئيسي : يأتي من غير الدول أو الدول المفككة ، أضافة الى الدول ، هنالك تهديدات الهجمات الإلكترونية ، وتخريب أمدادات النفط ، شح المياه ، الأمراض .
أين التهديد؟	في الخارج وفي الداخل .
ما هو ترتيب خطر التهديدات؟	أسلحة الدمار الشامل بيد الدول وغير الدول ، الارهاب (**الكتروني- نووي**)، تهديدات هجينة ، الأوبئة .
ما هي الأدوات المتوفرة في الاستراتيجيات؟	الخيارات الكثيرة ليست كلها بيد الحكومة ، الخيار العسكري ، الأمن الداخلي ، المساعدات والالتزامات الدولية ، القوة الناعمة ، المبادرات الخاصة ، تحالفات الراغبين .
ما هي أهمية الحلفاء، هل هم شركاء ؟	السياسات بجوهرها متعددة الجوانب ، وتتجاوز التحالفات العسكرية بمجال بعيد . اتفاقية الملاذ الأمن ، آئتلاف المتطوعين ، حوكمه عالمية ، ترتيبات متعددة الأطراف **(الآيكان)**.
ما هو مدى تأثر المواطن ؟	في ظل مقاربة " امن المواطن" ، اكثر بكثير من الحرب البارده تأثر المواطن بالإجراءات الأمنية ، اضافه الى المجتمع المدني .

المخطط من تصميم الباحثة بالاستناد الى :

Gregory F.Treverton – Erik Nemth and Sindja Srinvasan , threats with threateners, occasional paper ,Rand Corporation, Santa Monica –California , 2012 , p.3 .

أستكمالاً لما جاء في الجدول اعلاه ، لاحظ **جوزيف ناي** أن القوة في عصر المعلومات المعولم آخذه في التحول الى أشياء اقل تجسداً وأقل ارغاماً ، وأن لثورة المعلومات من التأثير ينزع الى اللامركزية والتسوية بصورة شاملة . فالقوة موزعة في نمط يشبه لعبه شطرنج ثلاثة أبعاد : على رأس الرقعه القوة العسكرية التي هي أحادية القطب ، ولكن القوة الأقتصادية في وسط رقعة متعددة الأقطاب ، اما قاع رقعة الشطرنج فأنهُ مجال العلاقات عابرة القومية التي تتخطى الحدود خارجة عن سيطرة الحكومات وهو مجال يشمل العناصر الفاعلة من غير الدول ، من قبيل :الأرهاب ، الهجمات الألكترونية ، الصيارفة الذين يحولون عن طريق البريد الألكتروني مبالغ أكبر من الميزانيات الوطنية ..... الخ (٧). لتعد ثورة المعلومات هي المنتجة لثنائية القوة والأمن وأن كان قد عبر عن الأخير بتهديدات النظام الدولي تارة وهكيلية النظام الدولي تارة أخرى .

اما ***فرانسيس فوكاياما*** عدّ التطورات المعلوماتية ثورة دائمة بمحتوى متغير ، وهي الفكرة الموضوعة في خدمة القوة ، وهي النقطة التي جددّ بواسطتها أعتبار الأمن رديفاً للحرب (٨):

<u>اولًا</u>: أن أحتمال الحروب يولد دفعاً كبيراً بهدف عقلنة المجتمعات ومن أجل خلق بنى اجتماعية متماثلة بين المجتمعات ، فكل دولة تأمل في الحفاظ على أمنها السياسي هي مضطرة لاعتماد تكنولوجيا خصومها واعدائها . وهي الفكرة التي تجسدت فيما بعد في نظرية " **التبني – والقدرة**" ، التي تتخلص فكرتها : في ان للتهديدات المحدقة بالدول المستهلكة للابتكارات العسكرية– طبقاً للنظرية امتلاك الخصم لتكنولوجيات معينه - سطوه في جعلها متحفزة للابتكار وقادرة عليه(٩) .

<u>ثانياً</u> : التهديد بالحرب يجبر الدول على أعادة بناء أنظمتها الاجتماعية وفق توجهات مسيطرة عليها في أنتاج التكنولوجيا وتوظيفها فيما بعد .

<u>ثالثاً :</u> أن أستمرار الحرب والمنافسة العسكرية يشكل لها للدول بصورة متعارضة قوة توحيد كبرى ، ذلك أن الحرب قوة حثّ للدول على القبول بالحضارة التقنية الحديثة وبالبنى الأجتماعية المرتبطة بها ، فمعظم الأمم تستطيع أختيار ماسماه " **العقلانية المعلوماتية**



للحداثة " كضرورة للحفاظ على أمنها الوطني ، فالعدوانية بدلاً من التعاون هي التي تقود المواطن الى العيش في المجتمع ، ومن ثم الى تطوير أمكانات مجتمع ما على نحو أكثر كمالاً .

تجادل **مدرسة كوبنهاجن** أن الخطاب الأمني يشكل أهداف مرجعية أخرى من الدولة كمهُدد وجلب قطاعات أخرى من الجيش ،مادام أنهُ يؤثر في الأمن القومي والعالمي ويقبلها الجمهور المعني فإنهُ يقود الى النظر الى ***(الأمن المجتمعي)*** كقدرة مجتمع ما على الاستمرار في ظل ظروف متغيرة والتهديدات المحتملة أو الفعلية وهو التوسع الذي يسمح بتعدد وتنوع المشكلات الأمنية فالجماعات القومية والدينية تشعر بالتهديد بدلاً من الحماية [١٠] ، إذ تنتج الفيروسات مزيج قوي من الشواغل الأمنية الخاصة والعامة ليس في أجزاء معينة من البرامج الأمنية ولكن منطق الأمن الدولي ككل. وأن الأمن السيبراني يتضمن تركيبة معقدة من المسؤوليات بين القطاعين العام والخاص والسلطة الحكومية. لطالما إن التشبيهات التأريخية حاضرة من قبيل " **بيرل هاربر الكترونية** " لذا تّكمن الصيغة الإستراتيجية للأمن السيبراني في أربعة خطابات منفصلة عّدت مرجعية متميزة لكلاً من : الأهداف –التهديدات – والخيارات الإستراتيجية – والنظام العالمي وهي : **الأمن القومي – الأمن الوطني** "مقارنة التهديدات الخارجية مع سيادة الدولة ، والتهديدات الداخلية مع أمن النظام" ، **الأمن الخاص ، وأمن الشبكات** [١١]. بالأستناد الى مستويات للتهديدات الكترونية .

الجدول رقم (2) مستويات التهديد الالكتروني

المستوى	الوصف
I	الممارسون يطورون الشفرات الخبيثة ، اليات التسليم ، واستراتيجية التنفيذ.
I I	الممارسون مع خبرة أعمق وقدرة على تطوير أدواتهم الخاصة (من مواطن ضعف معروفة عامة) .
I I I	الممارسون يستهدفون المسؤولين في الشركات والمستخدمين الرئيسين (من حكومة وصناعة) من أجل سرقة معلومات عن الافراد والشركات بهدف بيعها الى عناصر أخرى .
I V	جهات فاعلة تنتمي للدول ، وضليعة في التقنية يعملون ضمن مجموعات لاكتشاف مواطن الضعف والثغرات .
V	جهات فاعلة في الدول تخلق مواطن ضعف من خلال برنامج نشيط للتأثير على خدمات ومنتجات تجارية ، مع القدرة على التأثير على منتجات سلسلة التوريد للسماح باستثمار الشبكات وخلق أنظمة قابلة لخدمة المصلحة .
V I	دول لها القدرة على ان تنفذ بنجاح عمليات تغطي شتى التوجهات (قدرات إلكترونية مجموعة مع كل قدراتها العسكرية والاستخباراتية) .

الجدول بالاستناد الى :-

Joshua Baron and others, National Security Implications of virtual currency : Examining the potential for non-state actor deployment , Report , Rand Corporation , Santa Monica – California , 2015, P.71 .



ومهما يكن من آمر ما تقدم ، فأن الأمن الدولي غالباً ما يستقيم تصورهُ وفهمه من خلال مقتربين:
المقترب الأول : حصر وضبط التهديدات بأنماطها ومستوياتها الواردة في أعلاه " **الانتقالية والمستديمة** " .(المطلب الثاني).
المقترب الثاني : صياغة الأهداف والوسائل اللازمة لضبط الأمن في الوصول الى غاياتهُ ، وهكذا بدا الأمن واحداً وأن تعددت مجالاته او وسائله ، حيث طمأنة الشواغل وتحقيق الأهداف والتعامل مع التغيير وضبط اتجاهاته بما يعزز من حيوية الدولة .(المطلب الثالث) .

المطلب الثاني : الإرهاب ومقاربة الترميز المعاكس .

بدءاً ، في العام ١٩٩٩ نظّر أثنين من كبار ضباط الجيش الصيني لفكرة أن الطريقة الوحيدة لهزيمة الولايات المتحدة ذات القوة التكنولوجية تتمثل في الاستغلال المكثف للتدابير ما دون الحربية ، بما في ذلك الإجراءات القانونية ، الضغوط الاقتصادية ، والهجمات الإلكترونية ، والأعمال الإرهابية .وذلك لضمان الفوز في صراع الأرادات وبالتالي ضمان الفوز في اختبار القوة . الفكرة آعلاه تنسجم مع النموذج النظري (**الحرب غير المقيدة**) او (**الحرب دون قواعد**)[١٢].
التقدير الأكثر دقة : هو أن ساحات القتال في الحرب غير المقيدة تمتد الى ما وراء المجال المادي لتشمل مجالات الثقافة ، وشبكات المعلومات ، وعلم الأقتصاد والتمويل ، والموارد الطبيعية والطاقة . القوة العسكرية هنا تّوظف لخلق حالة يتم فيها تحقيق نتيجة أستراتيجية ما .اذ إن الطرائق التي تنتهجها الدول المتنافسة في تصور وتطبيق التدابير التقليدية والمعززه معلوماتياً هي ما اصبح أكثر تطوراً واقل خطية . يطرح **رونالد ار. لومان** مدير قسم تحليلات الأمن القومي بجامعة جونز هوبكنز التفسير الأكثر دقة " **أن السمة الرئيسة للحرب غير المقيدة هي الأستخدام غير المقيد للتدابير ، وليس للأستراتيجيات او للأهداف غير المقيدة بطريقة توازن بين المخاطر والمكاسب** " [١٣] . وهي الفكرة عدّت مخرجاً لجعل الأمن القومي يمتزج بشكل متزايد بقضايا الرخاء العالمي .[١٤]
أن قوة الضعف هي المكافئ السياسي لما يسميه الاستراتيجيون (**الحرب غير اللامتماثله**) ، فالثورة المعلوماتية التي تعظم ممكنات القوة للمسيطر يوازنها في الواقع القفزة النوعية في القابلية الإستراتيجية للتعرض للخطر ، مما يزيد من مقدار الخوف الذي يتملك القوي من الضعيف(**الأقل قوه**). تتيح قوة الضعف استغلال أربع حقائق مستجده للحياة العصرية [١٥]:
الحقيقة الأولى :أن الوصول الى وسائل فتاكه على نطاق واسع لم يعد مقتصراً على الدول المنظمة والقوية ، فقد ازدادت أمكانية حصول المجموعات الصغيرة التي تتميز بالمثابره والتصميم على القدرة على الاذى بالأخر ،خاصة أنها لم تعد مجرد مجموعات صغيرة أذ تحولت الى شبكات .
الحقيقة الثانية :أن القدرة على الحركة حول العالم لم تسهلها وسائل السفر السريع وحسب ، بل ايضاً الهجرات المتزايده_**الهجرة التي ازدادت بعد ٢٠١١**_التي حطمت الحواجز بين المجتمعات المنفصلة ، ونظم الاتصالات العالمية سهلتا عملية التنسيق والتخطيط على الخلايا السرية المتفرقة .



الحقيقة الثالثة : هي أن النفاذية الديموقراطيه تسهل الاختراق والأغراق في المجتمعات المفتوحة ، ما يجعل اكتشاف الأخطار في غاية الصعوبة ، في حين أنه يلحق الضرر في أخر الأمر بنسيج الديمقراطية نفسها .

الحقيقة الرابعة :هي أن التكافل المنهجي في المجتمع الحديث يميل الى أطلاق تفاعلات متسلسلة ، فاذا ما حدث خلل في عنصر أساسي واحد فقط ، أدى ذلك الى حدوث اضطراب استراتيجي متزايد .

كتب برجنكسي ذات مره **"ازالت التكنولوجيا الحديثة تأثير البعد الجغرافي ، في حين ضاعفت الوسائل المتنوعة ، وعدد اللاعبين الفاعلين القادرين على التخطيط لأعمال العنف........ وأن العلم سوف يستمر في تعزيز قدرة البشر على القيام بأعمال التدمير الذاتي التي قد لا يمكن لمجتمع منظم أن يكون قادراً على منعها او احتوائها على الدوام "[١٦].**

النموذج التحليلي

لنشأة الارهاب

١- الحرمان الاجتماعي والاقتصادي.

٢- تغيير نفسي للظروف المادية.

٣- الإطار المستخدم لتغيير العالم.

٤- الاستجابة لتجربة شخصية.

٥- الانفتاح المعرفي.

١- البحث عن التأثيرات الدينية والسياسية.

٢- استكشاف معتقدات جديدة مع تحدي المعتقدات القديمة.

٣- تشكيل هويات جديدة تصحح المظالم المتصورة.

٤- التواصل مع ذوي الفكر المماثل.

٥- توجيه مشاعر السخط نحو اهداف محددة.

٦- أضفاء الشرعية على التكتيكات العنيفة.

الارهاب

المخطط رقم (١)

المخطط من أعداد الباحثة

من الضروري القول : أن اشخاص عده تم تحليلهم لم يكملوا بالضروره التقدم العام الموضح آعلاه ، ولكن لا ينفي حقيقة أنهُ يمكن للأفراد الذين تم دفعهم نحو التطرف ، ولكن ليسوا جهاديين إن يكونوا بمثابة مرشدين لوجهات مؤثرة لأولئك الذين يصبحوا إرهابيين الغد . فالإرهاب نتيجة لأهداف سهلة التبني من قبل الأفراد يرتبطون ببعض عبر تلقي الإشارات والأرتكان الى وسائل معلوماتية عده[١٧].



المكنّات المعلوماتية المعتمدة من قبل الإرهاب

الاستثمار في الشركات الاقتصادية العالمية

استخدام تكتيكات عسكرية غير متماثلة

استراتيجية للترويج "متجر البيع بالتجزئة الكبير "

العملات المشفرة

التنسيق الاستراتيجي بين الشبكات الارهابية

التجنيد الالكتروني

خلق الأزمات ذات الأرضية معلوماتية

المخطط رقم (٢)

المخطط من أعداد الباحثة.



تتفق معظم النماذج المفاهيمية على ان المسار المتعدد الخطوات نحو الارهاب ناتج عن مزيج معقد من الوسائل المعلوماتية المتضمنة لعوامل دفع / جذب متعددة . حتى تتقارب النماذج الإستراتيجية من حيث الافتراض بأن: التطرف هو تحول قائم على عمليات معقدة اجتماعيه نفسيه تصف العواطف والأدراك والتأثيرات الاجتماعية التي متى عملت وفق الترتيب والتوافق الصحيحين تدفع طرف ما الى تأييد الأرهاب والانخراط فيه [١٨]. إن الرهان على التسلح الذي كان سائداً في ظل شروط التكافؤ القوى التقليدي حّول الى رهان بين الابتكارات المعلوماتية اولاً ، والإبداعات الإستراتيجية (**التوظيف**) ثانياً . ولهذا السبب ذاته فأن المخاطر التي تحف بالدول الكبرى لم تعد تكمن في خطر غزو أراضيها ، بل صارت تكمن في الأعباء المالية في المقام الأول [١٩] . لقد أستحثت البيئة الجيو-إستراتيجية التي ظهرت بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ عدّ ثورة المعلومات الأداة الأهم للنفاذ الى مناطق إستراتيجية وإعادة هيكلتها[٢٠] .

ترى الكثير من الدراسات أن مقاربة الانتشار للإرهاب وان ماثلت قوانين الطبيعة ، فأنها كانت من أنتاج سنين الحرب الباردة ، اعتلت صهوة الزمن وحاكت المنطق في الكثير من جوانبها ، بل واستدعت التاريخ أيضاً ، فتجربة نهاية السبعينات لدى السوفييت ، ورد الفعل الأمريكية في مجابهة تنظيم القاعدة في أفغانستان ، تحل تداعياتها منذ العام ٢٠١٤ على الولايات المتحدة واوربا طمعاً في تغيير موازين القوى ، وان أتخذ الإرهاب من العدو مسميات متعددة [٢١]. لطالما بدت الشبكات الإرهابية أقوى عوداً واصلب ، وأكثر أنتشاراً ، ظهرت عناصر تصور مستقبل تنكر وجود تفوق مطلق من خلال الأعلام في مواجهة مجتمعات غير تراتبيه او تعمل بواسطة شبكات مسطحه بدلاً من هيكليات مركزية . هذا الأنشغال عبر عنه جنرال أمريكي اختصاصي بالعمليات العسكرية **" حيث الهدف لا يشكل أمه – دوله بل ثوريين ايديولوجيين ، نقابات جرائم وغيرها من المجموعات من عابري القوميات الذين لا يملكون نمط البنيه التحتية التي كيفت الأسلحة التصويبية الدقيقة لملاقاتها بشكل مثالي ، في الواقع ليس لهذه الشبكات مركز ثقل محدد "**[٢٢] .

ليس من مكرور القول : أن خضوع المواقع الإلكترونية لمراقبة اجهزة الاستخبارات ووكالات انفاذ القانون أجبر مشغلوها على البحث عن البدائل فكان اللجوء الى وسائل التواصل الاجتماعي هو الخيار التالي ، كونها تُمكن من طريقة الاتصال ثنائي الاتجاه بدلاً من طريقة الاتصال بين طرف واحد وعدة أطراف ، لتسمح للشبكات الإرهابية باستقطاب المجندين المحتملين بدلاً من الانتظار السلبي لقدوم الجماهير المستهدفة اليهم[٢٣].

تسود المقامات المكلفة في توضيح مستقبل الإرهاب كألية بُنيت على ثلاثة افكار ذات علاقة بثورة المعلومات[٢٤]:

الفكرة الأولى :أن الأدارة العملية للأعلام من قبل النخبة هي المعادل الحقيقي لنزاع حقيقي وفعلي ، لطالما كان التاريخ بحثاً وسعياً للسطوة على الأعلام ، فأصبحت أدارة الأخير هو التحدي . ذلك أن الرابحون مالياً – مهنياً- سياسياً – وعسكرياً - واجتماعياً من هضم وتنقية وتطبيق المعارف الملائمة كثر .

الفكرة الثانية : تتعلق بدراسات علم النفس التجريبي ، أن الانطباعات الأولى مرنة ، طالما أن الأخر يقبل اول معلومة حول موضوع ما ، ثم يفضل هذه المعلومة على غيرها عند مواجهه رسائل متناقضة ، بالإضافة إلى ذلك، التكرار يقود إلى الاعتياد، والاعتياد يقود



إلى القبول ، فكان تويتر هو مدخل التسويق عبر المشافهه• . فالدعاية ترفه- تربك- وتستحوذ على الآخر[٢٥].

<u>الفكرة الثالثة :</u> لاحظ **ستيفن والت** في مقالاته النقدية لنموذج التوقع العقلاني أن الموجة الثانية من الواقعيين قد تمادت في اختزال الحقائق المعقدة الى معادلات سرية تقوض بدورها الجهود المبذولة لأقناع صناع القرار بأوجه عدم اليقين التي تنطوي عليها عمليات التنبؤ الخاصة بصنع القرارات الخاصة بالتهديدات وحسابات الأمن[٢٦] . **بعبارة أخرى** : تظل معظم الأفكار المركزية الخاصة بثورة المعلومات(**الفرص والتحديات**) فارضة نفسها في قلب المستندات العقائدية والإستراتيجية الاستشرافية وتلعب التحديات (**الارهاب**) الأكثر مركزية دور المحركات الأهم في صياغه توليفة استراتيجية تعظم من موارد الانتفاع من الفرص واستثمارها وفتح افاق للتأثير في البيئة كخطوة لابد منها لضمان حيادية عناصر الضد فيها . وهو ما سنتناوله في مطلبنا الأخير من بحثنا هذا .

المطلب الثالث : المطلب الثالث :ثورة المعلومات وادارة الأمن (نحو أستراتيجية أمنية لمكافحة الإرهاب).

لا جدال في أن الأمم من مختلف الأحجام وفي مختلف المراحل التأريخية للتطور تتفاعل فتخلق بذلك الاحتكاك أنماط متنوعة من التكيف والتحالفات المتغيرة ، وبينما تحافظ القواعد الرسمية للعبة على وهم انها لعبه يلعبها فقط أولئك المسمون دولاً ، وعندما تندلع الحرب تصبح الدول فعلاً اللاعبين الوحيدين ، ولكن ظهور الاتصالات السريعة لم تؤد فقط الى تقريب الفعلي وانما ادت ايضاً الى الأدراك الفوري للأحداث البعيدة[٢٧] ، كون الفضاء السيبراني هو مزيج غريب من المشاعات والفضاء غير الخاضع للرقابة أو ربما الخاضع لرقابة جزئية [٢٨] ، لتغدو اللعبة على أساس غير رسمي أوسع بكثير ، وبمشاركة مختلطة أوسع بكثير .[٢٩]

ومع مضي تلك الفكرة قدماً ، تتفادى نظرية (**التبني – القدرة**) للابتكارات الجدل التقليدي بشأن أذا ما كانت المنافسة الإستراتيجية او العوامل الثقافية أو القواعد هي أفضل ما يفسر المحاكاة ويتيح استحداث نظرية جديدة أقوى ، نظرية تأخذ باعتبار كلاً من : الضرورة الإستراتيجية ، القواعد الدولية ، والانفتاح الثقافي ، والحاجة الى قدرة الحلفاء على تنفيذ العمليات المشتركة .[٣٠]

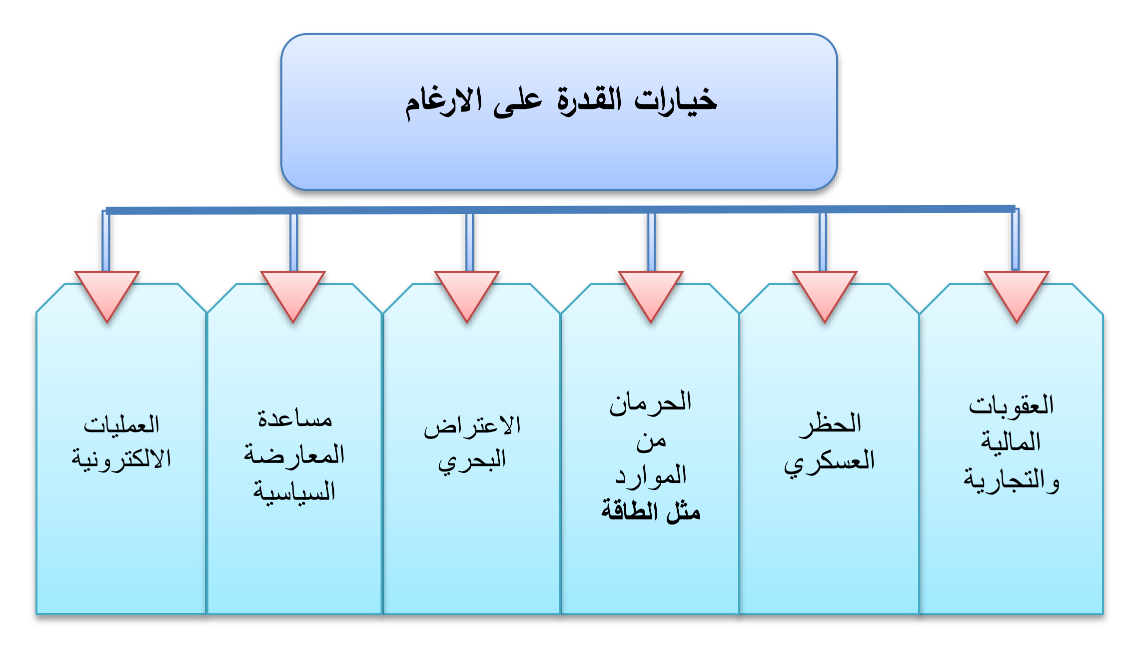
وبينما يفترض نهج (**المتسوق الرشيد**) ان الأساس هو : **" أذ وجدت الارادة وجدت الوسيلة"** ، تنطوي الاستجابات الممكنة لصناع القرار لضرورة تناول التقنية ضمن أطار أوسع يتسم من بين ما يتسم به استعمال كل الممكنات التي طورها العلم في سبيل أخضاع الأخر الى غايات أساسها الربح والمنفعة ، ذلك أن المنطق المستحكم في العقل الاستراتيجي هو الأمن ، وضرورة أن يُصاغ الأخير في صيغ تتخطى تلك العناوين الفجة الخاصة بالتحديات التقليدية.[٣١] ولأن الأقوى من كل نوع ليس ذاك الذي يبقى ولا الأذكى ، بل هو الأكثر تأقلماً مع التغيير، تبدو الإستراتيجية الخاصة بأدارة الأمن منطلقة من ملمحين :

الملمح الأول : <u>الإرهاب استمرار للسياسة بوسائل أخرى</u> :لا مفر من فكرة أنه عندما يتدخل عامل لا متناه ، ويستطيع الأخر أن يملكهُ ، فان الأخر يجد نفسه مساوياً للأكبر[٣٢] .إن ثورة المعلومات تبدل العلاقة بين علاقة الجيوش التقليدية والإرهاب ، ونظراً لانهُ يقلل من قيمة حرب الجيوش ، فانه الشكل الحدّي للمواجهة وهو الإرهاب- بكافه أشكاله - وهو الأكثر استمراراً .[٣٣] ويبدو أن الكثير من صناع القرار غير ملتقفين لهذهِ الفكرة .



اثبتت أحداث ١١ ايلول٢٠٠١ وماتلاها من هجمات إلكترونية واختراقات سيبرانية أن المقاربة المشتتة للأمن* لم تعد تجدي نفعاً لذلك لابد أن تقوم الإستراتيجية على فهم ليس بصفة عملية خطية تنطلق من أفكار للسياسات وعبر التطبيق الى تغيير على الأرض ، ولكن بصفة عملية دائرية تنطوي على تعلم وتكيف وتحسين مستمر مع تغيير للسياسات استجابة للتطبيق والعكس بالعكس(٣٤) .

لذا يصح القول أن ثمة مقاربات بديلة للأمن الدولي تُشكل استكمالاً للأمن الصلب وتجعلهُ اكثر فاعلية ، بالاستناد الى خيارات غير عسكرية .



المخطط رقم (٣)

المخطط من إعداد الباحثة بالاستناد الى: -
David C Gompert and Hans Binnen dijk , the power to coerce ; countering adversaries without going to war , Report , Rand Arroyo center , Santa Monica – California 2016 , p.33 .

أن الاجراءات اللاعنفية الواردة في المخطط السالف الذكر ، تجعل صانع القرار قادراً على تثبيت المصالح ومسؤولية مكافحة الأرهاب ، مع مراعاة ان كل فئة من فئات القدرة على الأرغام تُقيم بحسب فعاليتها المتوقعه واحتمالات التعاون الدولي.

الملمح الثاني: <u>**الابتكارات المستقبلية كمنطلق لأداره الأمن:**</u> يتوقع منظور صادر عن مؤسسة **راند** لعام ٢٠١٩ أتجاهات لمستقبل التحديات : زيادة التنافس على الهيمنة الأقليمية ، صعوبة الدفاع عن المناطق المعزولة ، عدم وضوح الخطوط بين الحرب والسلم ، واستمرار الحرب على الإرهاب ، بالإضافة الى ذلك ، يثير ازدياد التركيز على التنافس الاستراتيجي بين الدول واحتمال نشوء صراعات مع الخصوم شبه المكافئين امكانية ان يسيطر الخصوم المستقبليون على مزيد من القدرات التكنولوجية ، لذا الإستراتيجيات الخاصة بالأمن ديناميكية وآخذه بالتقدم ، وهي تختلف بحسب السياق والأساليب والطرق والأرض(٣٥).



2030	2040	2050
أداة واجهة الدماغ والحاسوب (BC I)	القدرات على المدى القريب	القدرات على المدى الطويل
١- عملية صنع القرارات بين صانع القرار والالة	- النقل الفوري للخطر العملياتي - قدرات أسرع لنشر الاسلحة - دورة أعداد أقصر مع تغذية راجعة أسرع من الحوادث في ساحة المعركة (تعطيل حلقة – راقب – وجه – قرر – تصرف) - سرعة ودقة في الاستهداف	- نقل الخطر والتهديدات (زيادة عرض نطاق التردد) - زيادة أنظمة الذكاء الاصطناعي (AI).
٢- تحكم صانع القرار والالة المباشر بالأنظمة	- زيادة الاستجابة - نقل أوامر أساسية الى الأنظمة	- نقل تشغيلات معقدة (زيادة عرض نطاق التردد ودرجات الحرية) - مقاومة تشتت الانتباه (الاستخدام في البيئات الديناميكية) - أوامر وتحكم أكثر تحديداً .
٣- التواصل / الإدارة بين البشر	- نقل أوامر أساسية بين الافراد	- نقل استراتيجيات معقدة تنطوي على (قادة - مقرات رئيسية) (زيادة عرض نطاق التردد)
٤- رصد الاداء	- رصد الحالة - رصد العمل المعرفي، ونقطة الانهيار لدى الفرد والمجموعة	- تقييمات عن بعد وطويلة المسافة . - رصد الحالات المعرفية السلبية . - أرشفة الملفات المعرفية الديناميكية .
٥- تعزيز الأداء المعرفي	- تنظيم حالة التوتر - زيادة التركيز واليقظة	- تعديل حالة التوتر
٦- التدريب	- زيادة الاحتفاظ بالتعلم - أجهزة تدريب قابلة للنشر - تدريب تكيفي أفرادي - تقييم أكثر فورية وأكثر فعالية	- زرع مجموعات معرفية .

بالأجمال يعكس الجدول رقم (٣) قدرات أدوات لواجهة الدماغ والحاسوب• على المدى الطويل تحسيناً على مستوى تعقيد البيانات التي يتم نقلها وعرض نطاق ترددها ، فيما يتعلق بالتحكم المباشر بالأنظمة ، وبنقل تشغيلات أكثر تعقيداً لنظام ما ، كذلك تتيح تلك القدرات المرتبطة برصد الأداء للمنظمات أرشفة الأداء المعرفي. فان هذا الملمح يعد ثورة المعلومات المنطلق للأليات متعددة ومستحدثة ، الأمر الذي تعددت معه منطلقات تحقق الأمن . **هذا من ناحيه** .

من ناحية اخرى : ان تقدم الابتكارات التكنولوجية يتحقق في أتجاهين : **اولهما** :هو أتجاه ذروة الحدة ، اللاقياس ، التنامي ، اما **ثانيهما** : في اتجاه المرونة والتحديد (اتجاه القياس) ، على نحو يمكن معه القول : ان فناً يدّشن يقوم على استحداث القياس في اللاقياس(٣٦) . بالانطلاق من عدة مبادئ (٣٧):



✓ تقوية المشاركة الاستباقية من قبل وكالات متعددة .
✓ الالتزام بالتحسين المتواصل .
✓ تعزيز فهم مشترك .
✓ تعزيز التنوع التنظيمي .
✓ تبني نهج التعاون المرن في تحديد مصادر الهجمات الإرهابية (٣٨)• .
✓ تبني مقاربات تتناسب مع مكّنات التهديد .

مقاربات مختارة لتحليل بيانات وسائل التواصل الاجتماعي دعما لحملات عمليات المعلومات (I O)	
المقاربة	التطبيق النموذجي
وصف الشبكات	تحليل وصفي لشبكات المتطرفين لاستخدام قوائم العناوين الالكترونية لأغراض اختبارية والمختارة يدوياً من أجل استقراء شبكات الدعم وتعقبها.
تحليل فئات العامة	تحليل لغوي وتحليل للشبكات من أجل الكشف عن مجموعات مشبكة من المستخدمين الذين ينخرط البعض منهم مع البعض الاخر ورسم خرائط لها
تحليل الصدى	عمليات قياس لغوي واحصائي لانتشار رسائل المتطرفين واستيعابها مع الوقت ومن الناحية الجغرافية .
تحليل الموقف	تحليل رقمي لتقنيات التجسس وإجراءاته في الرسائل
تحليل الصور الممكنن	الكشف الجغرافي – المكاني ورسم الخرائط للصور المتبادلة على وسائل التواصل الاجتماعي باستخدام تصنيف الصور الخاصة بالشبكات العصبية العميقة (Dnn) وتحديد الموقع الجغرافي / الاستدلال الجغرافي .

الجدول رقم (٤) بالاستناد الى :-
William Marcellino and others, monitoring social media :Lessons for Future department of defense social media Analysis in support of information operation , Report , Rand Corporation , Santa Monica – California , 2017, P.30 .

في المقاربة النموذجية شكل تحديد افراد الشبكة – **مناصري الدولة الإسلامية في العراق والشام ISIS**-عملية تتألف من خطوات ، دمجت المقاربات الآلية تحقيقاً لقابلية التوسع مع إجراءات فحص العينات العشوائي تحقيقاً للدقة .
لوحظ ان ادارة الأمن تكمن في المحافظة على أمور ممكنه متعددة ، سيما ان التهديد الناجم عن الحواسيب الكموميّة• يتمثل في وجود نقطة ضعف يقوم المهاجم بضرب أنظمة التشفير مخترقاً بذلك ركيزة أمن المعلومات . أن بناء استجابات أمنه عند التعطل واجراءات مضادة تُحدد ب(٣٩) :

- **أتخاذ تدابير اعتماد التشفير ما بعد الكم (PQC)** : ذلك أن الانتقال الواسع النطاق والملائم الى التشفير ما بعد الكم الوسيلة الأكثر فعالية للتخفيف من الخطر الناجم عن الحواسيب الكموميّة .



- **أدماج المرونة الإلكترونية وسرعة التشفير في البنية التحتية الرقمية** : أذ توفر التغييرات المنهجية اللازمة للانتقال الى التشفير ما بعد الكمّ فرصة لتطبيقات التحسينات الهيكلية في كيفية اعتماد التشفير في أنظمة الاتصالات والمعلومات بما يضمن استجابة متصاعدة للتهديدات الإلكترونية . **بعبارة آخرى** : لا بد وأن يكون الهدف الترادفي من الجهود المعززة لاعتماد التشفير ما بعد الكم ّ والاستعداد للحوسبة الكموميّة اعادة هيكلة الأنظمة من اجل تمكين المزيد من المرونة الإلكترونية وسرعة التشفير .
- **الاستعداد لمستقبل مجهول** : ولأن الجداول الزمنية لتطوير الحوسبة الكموميّة غير مؤكدة للغاية ، لابد وأن تكون الرسائل الموجهة من صناع الاستراتيجيات المعنية بالأمن الى الجمهور متضمنة أفكار وسطية بين المبالغة في التهديد والتجاهل للخطر الحقيقي . بحيث لن تؤدي أسوء السيناريوهات الى نهاية أمن المعلومات الرقمية ، وفي أفضلها تفضي الى أمن معلوماتي عالمي أكثر تطوراً .

في المحصلة : أن التغيير في البيئة الدولية **(فواعل – تهديدات – تحديات – قضايا)** ،لابد وأن تصاحبها تغييرات مماثلة في العمليات الأوسع التي تولد الإستراتيجية المعنية بالأمن ، وذلك يتجسد في قدرة صناع القرار في صنع تشكيلة من الاختبارات الواعدة التي تعد بمثابة أساليب او خيارات يستنجد بها في مواجهته لأزمة ما وظروف الصدام أو تحقيق اهداف سلمية أو مواجهة تهديد او تحدي ما . هذه المقاربة هي التي اوصلتنا الى جملة من التوصيات عدها خاتمه لبحثنا هذا .

الخاتمة:

اذاً بدت المحصلة لكل ما تقدم : في أن الأمن كمعطى ، مهما بلغ من درجات التطور لابد وأن يخترق ، وان الحديث عن أمن متكامل ضرب من الخيال كون **" تاريخ البشرية هو تاريخ الصراع والأجرام"** بتعبير **كولن ولسن** ، والسياسة مهما بلغت من درجات الكمال والتقدم لا يمكن أن تحل محل الأمن ، ففي وقت وتيرة الابتكار المتسارعة تحدث تقدماً كبيراً ، قد يكون من غير المنطقي ترك الجمود يحدد الأجندة الإستراتيجية لصناع القرار .

أن العلاقة بين ثورة المعلومات والأمن الدولي هي علاقة تفاعل متداخل سببية تستوجب انتقاء التدابير الأمنية وفقاً للاحتياجات التي تفرضها المستجدات الموضوعية ، وليس مجرد احتمالات غير واقعيه او مخرجات لمدخل الخوف ، فالأمن يعبر عن حالة حركية دائمة مركّبة ، تواكب تطور المهددات بجميع أبعادها ، وتداخل مستوياته حتى الوصول الى صيغة محددة لحمايته . هذه المقاربة أخرجتنا بجملة من التوصيات :

- ✓ الذهاب الى ما وراء التدابير المنفصلة_ **نمط السلم ونمط وقت الحرب** _ والتحرك وفقاً لإستراتيجية تقدم لصناع السياسات امكانات جديدة ومفاهيم ناضجة فكرياً ، بالإضافة الى قوة دفاع إقليمية منسجمة وخُطط لاستثمارها . لطالما بدت أقاليم معينه وكأنها هي المعنية بمكافحة الإرهاب . أذ تشترك مهددات الأمن الدولي ولو بدرجات متفاوتة ، بخصائص حرجة من منظور تقييم المخاطر ، فهي عالمية او غير محلية ، وهذا الأمر من القواسم المشتركة بالجانب النظري – المفاهيمي فحسب ، كون مظاهر تلك المهددات **(الإرهاب)**



والاستجابات ستظهر على مستوى أقليمي . فاذا ماعُد الأمن **(فكرة)** فان الذي يحول الفكرة الى **(ممارسة)** هي ثورة المعلومات .

- ✓ أن الهدف الأساس للقوى الكبرى – **الذي يواجه تهديداً من العدو الذي يكون كبيراً ولكنه بعيد كل البعد عن الخطر الوجودي** _ هو ببساطة تعطيل القدرات التشغيلية للشبكات الإرهابية ، أن حساب التفاضل والتكامل هو أن الفائدة الإستراتيجية المتمثلة في تعطيل شبكة الخصم بشكل مؤقت تتجاوز التكاليف والمخاطر للضربة الجوية ، لتبدو الطائرات بدون طيار هي المحققة للتوازن بين الهدف والمخاطر .
- ✓ أن الانقطاعات المتكررة في أداء الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع وعمليات الهجوم ضد الخصوم غير التقليديين ، تم أستخدام القواعد التسلسلي للمساعدة على مواجهة هذه التحديات .يستند النهج إلى الثبات المتناقض للوصول المؤقت، حسبما تدفعه الظروف الراهنة للتهديدات دائمة التطور ، وأولويات تغيير السياسات وغيرها من مصادر الديناميكية السياسية . لقد تم تنفيذ استخدام القواعد التسلسلي ليكون أداة تفاعلية يتم تشغليها في متصفح ويب **Firefox** ، تبحث الأداة عن خيارات استخدام القواعد القوية المتغيرة . وينتج عن هذا تمثيل جغرافي للمساهمة والفاعلية العملياتية في شكل خريطة حرارية، والتي ستقدمها خيارات استخدام القواعد الإضافية لقوة الوضع العام.
- ✓ تبني عقيدة **"التعادل الإلكتروني"** التي تستند الى أعادة الهيكلة الذكية التي تحدد الهدف ولا تملي الطريقة المطلوبة لتحسين أوضاع تأمين شبكات الفضاء الإلكتروني ، تنطلق هذه العقيدة من مقاربة التكافؤ مع مجال الفضاء الإلكتروني ، والحكم على الهجمات الإلكترونية بآثارها وليس بوسائلها . وأن عدم التعاون الجاد في التحقق في الهجمات من قبل الدول الصادرة منها الهجمات مساوياً للاشتراك فيها .
- ✓ أذا ما صهرنا الأفكار اعلاه في بودقة واحده نجدها تدابير ورزمة ممكنات ل " **الإستراتيجية الهجينة او استراتيجية المنطقة الرمادية** " هي تدابير قابلة للأنكار أساسها ثورة المعلومات :التوليفات التقليدية " **القدرة على الأرغام** " ، التوليفات غير التقليدية " **الابتكارات المعلوماتية** "، والرامية الى التأثير على السياسة الداخلية للطرف الأخر .

الهوامش والمصادر

- التزميز المعاكس ظاهرة معروفه في علم السياسة ، عندما يتبنى فريق ضعيف قيم ومبادئ اللعبه التي يمارسها القوي ويستخدمها بعد ذلك ضد القوي ، وهو ما جددته ثورة المعلومات .

(١) زبيغنيو برجنسكي ، الفرصة الثانية :ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية ، ط١، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي ، بيروت ،٢٠٠٧، ص ٢٨ .

(٢) سابين جانسن ، موسوعة الإستراتيجية ، ط١ ، ترجمة: علي محمود مقلد ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ،٢٠١١ ، ص ٥٠٣ .

(٣) فوزية قاسي ، اثر خطاب الأمننه على تطور الدراسات الأمنية بعد احداث ١١ ايلول : أسهامات مدرسة كوبنهاجن ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد ١٠ ، العدد ١ ، الجزائر ، ابريل ٢٠١٩ ، ص١٥٠٦.

(٤) ينظر: المعجم الوجيز في مصطلحات السلام وادارة الصراع ، ترجمة : علاء عبد الرزاق – الحسن سليمان، ط ١، دار أمجد للنشر والتوزيع ، الأردن ،٢٠٢١ ، ص ص٩٦-٩٨ .

(٥) ينظر في ذلك : ماري كالدور ، الحروب الجديدة والحروب القديمة : تنظيم العنف في حقبة الكونية ، ط١ ، ترجمة: حسني زينة ، دراسات عراقية ، أربيل ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٠٠ وما بعدها .

(٦) ينظر عن ذلك الرأي : زبيغنيو برجنسكي ، الفرصة الثانية :ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٨-٥٩ .



(٧) جوزيف س . ناي ، مفارقة القوة الأمريكية ، ط١ ، ترجمة : محمد توفيق البجيرمي ، مكتبة العبيكان ، الرياض ،٢٠٠٣ ، ص ص ٤٣-١٢٨ .

(٨) جميل حليل نعمة المعلة - قيس ناصر راهي ، المرتكزات الفلسفية للديمقراطية الليبرالية بوصفها نهاية للتاريخ عند فوكوياما ، في كتاب : الفكر السياسي الأمريكي المعاصر وأثره على الوطن العربي ، ط١، ابن النديم للنشر والتوزيع ، بيروت ،٢٠١٦ ، ص ص١٤٤-١٤٦ .

(٩) مايكل هورويتس ، انتشار القوة العسكرية : أسبابه ونتائجه بالنسبة الى السياسة الدولية ، ط١ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠١٣ ، ص ٢٣ .

1- see : Lene Hansen and Helen Nissenbaum, Digital Disaster: cyber security and the Copenhagen School , international studies quarterly , Vol:53 , 2009 ,p. 1159 .

2-Ibid , p. p.1162 -1164 .

(12)- Ben connable -Jason H. camblell and dan madden , Stretching and Expoiting thresholds for high order war, Report ,Rand corporation, Santa Monica –California, 2016 , p.3 .

.2- lbid , p.p.4-7

(١٤) زبيغنيو برجنسكي ، الاختيار : السيطرة على العالم أم قيادة العالم ، ط١ ، ترجمة:عمر الأيوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ،٢٠٠٤ ، ص ٣٣.

(١٥) المصدر نفسه ، ص ص ٥٧-٥٨.

(١٦) زبيغنيو برجنسكي ، الاختيار : السيطرة على العالم أم قيادة العالم ، مصدر سبق ذكره، ص ٢١-٢٢.

1- J. Watts Duncan , Six degrees : The science of a connected age , 1ed , ww.norton8company, New York , 2003 , p.p.240-241.

1-Nathan Chandler- Heather J. Williams and Eric Robinson , Trends in the Draw of Americans to Foreign Terrorist Organizations from 9/11 to Today , Report ,Rand national defense Research Institute, Santa Monica –California, 2018 , p.p.15-16 .

(١٩) هيرفريد مونكلر ، الإمبراطوريات :منطق الهيمنة العالمية من روما القديمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، ط١ ، ترجمة :عدنان عباس علي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،أبو ظبي ،٢٠٠٨ ، ص ٢٤٨.

3-Victor Comras- Alistair Millar and Brian Wilson , flawed diplomacy: the united nations and the war on terrorism , policy watch 1721 , the Washington institute for near east policy , Washington D.C , November 19, 2010.

1-see :Colin P. Clarke and Steven Metz , ISIS vs. Al Qaida: Battle of the Terrorist Brands, National Interest, August2.16, 2016 .

(22) - نقلاً عن : سابين جانسن ، مصدر سبق ذكره ، ص٥١٠ .

2-see: Gabriel weimann, How Modern Terrorism Uses the Internet?, Special Report 116, U.S. Institute of Peace, Washington, D.C , March 2004 ,p.p.1-3 .

(٢٤) سابين جانسن ، مصدر سبق ذكره ، ص٥١١ .

• تحركات اجتماعية ذات أهداف إستراتيجية ، تهدف الى جعل المزيد من الأشخاص يشاركون الأخرين اراءهم حول فكرة ما ، وحملهم على فعل ذلك بطريقة أكثر تأثيرها وأصالة . تعتمد هذه المقاربة على تويتر بوصفه الألية الأولية لفهم المؤثرين المحتملين في الشبكات الإرهابية والتعرف اليهم . للمزيد ينظر :

Todd C. Helmus and Elizabeth Bodine Baron , Empowering ISIS Opponents on Twitter , perspective , Rand corporation, Santa Moinca-California,2017,p.3 .

1-Christopher paul and Miriam Matthews, The Russian :Fireshose of falschood propaganda a model , perspective, Rand corporation ,Santa Monica-Califorina ,2016 ,p.1.

op .cit ,p.p.12-13 . 2- Ben connable -Jason H. camblell and dan madden



(٢٧) - زبيغنيو برجنسكي ، بين عصرين : الإستراتيجية الأمريكية في العصر التكنتروني ، ط١ ، ترجمة: محجوب عمر ، العربي للنشر ، القاهرة ،١٩٨٨ ، ص٢٦ .
(٢٨) - ايليوت كوهين ، العصا الغليضة :حدود القوة الناعمة حتمية القوة العسكرية ، ط١ ، ترجمة: : فواز زعرور ، دار الكتاب العربي ، لبنان ، ٢٠١٨ ، ص٢٥٠ .
(٢٩) زبيغنيو برجنسكي ، بين عصرين : الإستراتيجية الأمريكية في العصر التكنتروني ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٦ .
(٣٠) - مايكل هورويتس ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٢-٢٣.
(٣١)- يُنظر :عبد العالي معزوز ، الأنترنت والاستلاب التقاني ، أوراق عربية ، العدد٨ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، أيلول ٢٠١١ ، ص ١٠ .
(٣٢) جان غيتون ، الفكر والحرب ، ط٢ ، ترجمة: الهيثم الأيوبي – أكرم الديري ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ،١٩٨٨ ، ص١٢٠.
(٣٣) المصدر نفسه ، ص ١٢٣ .
* تعني أن الحكومات تركز على تخصصات متميزة مثل أمن الأفراد ، والأمن العالمي ، والأمن الألكتروني وأمن الاتصالات ، كثيراً ما تخطط فرق منفصلة لهذه التخصصات ومتابعتها. للتوسع ينظر : جون باسيت، حرب الفضاء الألكتروني :التسلح وأساليب الدفاع الجديدة ، في كتاب :الحروب المستقبلية في القرن الحادي والعشرين ، ط١ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي،٢٠١٤، ص٥٦.
(٣٤)- انظر : كريستوفر كوكر ، الحرب في عصر المخاطر، ط١، ترجمة وتحقيق :كريم عبد الله ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي،٢٠١١ ، ص٢٥٤ .
(35)Anika Binnendijk- Tim Marler and Elizabeth M. Bartels, brain-computer interfaces: U.S. Military Applications and implication, Report, Rand corporation, Santa Monica-Califorina ,2020 , p:12.
• أساليب وانظمة توفر مسار تواصل مباشر بين دماغ معزز او موصول بالأسلاك وجهاز خارجي ، مع تدفق ثنائي الأتجاه للمعلومات (بين الدماغ وجهاز ما) . لتحسين القرارات الخاصة بالأمن بكل مفاصله ، حيث التعاون بين الأنسان والألة ، والتحكم بالطائرات بدون طيار . مع مراعاة الحذر المحيط بمفارقة القدرات ونقاط الضعف ، حيث تدخل المنافع الجديده مع نقاط ضعف جديدة (الثقة – تآكل تماسك الوحدة – تآكل قيادة الوحدة – تشتت مسؤولية المشغل.....الخ). ينظر في هذا :
Anika Binnendijk- Tim Marler and Elizabeth M. Bartels, op ,cit ,………. .
(٣٦) جان غيتون ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٦ .
(٣٧) آلان ريان، الأتجاهات المستقبلية في العلاقات المدنية- العسكرية ، في كتاب :الحروب المستقبلية في القرن الحادي والعشرين ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٦ .
• الإرهاب الإلكتروني .
• في العام ١٩٩٤ نشر عالم الرياضيات **بيتر شور** ورقة يصف فيها كيف لجهاز نظري يدعى الحاسوب الكموميّ ان يحل مشاكل تحليل العدد الى عوامل واللوغاريتمات المنفصلة خلال فترة زمنية أقصر من المدة التي تحتاجها الحواسيب التقليدية . ينظر :
Evan d.peet and Michael J.D.Vermerr , securing communications in the quantum computing age , Report , Rand corporation, Santa Monica-Califorina, 2020 .
1- Evan d.peet and Michael J.D.Vermerr , op ,cit , , p:3 .



تحديات مكافحة الإرهاب

الإرهاب الالكتروني انموذجا

د. ضحى نشأت الطالباني

مدرس كلية دجلة الجامعة

مقدمة

يعد الإرهاب الهاجس الذي تعيشه جميع الدول ويتخوف منه الأفراد. حتى أصبح جزاء من الحياة اليومية، ولا يكاد يمر يوم دون أن تقع عملية إرهابية في مكان ما من العالم، وأصبحت أنباء وأخبار الإرهاب تحتل الصدارة في وسائل الإعلام، وتحظى بجذب انتباه الناس على اختلاف مستوياتهم الثقافية وميولهم السياسية ومواقع وجودهم على ظهر الأرض. وعلى الرغم من أن الإرهاب قديم قدم التاريخ إلا أن الإرهاب في الوقت الحاضر اتخذ بعداً جديداً مثيراً للقلق، خصوصاً بعد انتشار التقنيات الحديثة بصورة مذهلة بشكل مكن الإرهابيون من تنفيذ عمليات دموية مدمرة بأقل مجهود ودون تمكن الجهات الأمنية من منعهم ابتداءا أو ضبطهم بعد ذلك.

تعد جريمة الإرهاب الالكتروني الصورة المستحدثة لجريمة الإرهاب التقليدي حيث لا يختلف مفهوم الإرهاب الالكتروني عن مفهوم الإرهاب بشكل عام الا ان الاختلاف يكمن فقط في الطريقة التي يلجا اليها الجاني في ارتكاب جريمته حيث ان الإرهاب الالكتروني قد اخذ منحى يتماشى مع التطور التقني فقد استغلت المجموعات الإرهابية التطور التكنولوجي وشبكات الانترنت لتحقيق أهدافها و تطوير ايديولوجيتها لتنفيذ اعمالها الاجرامية، ونتيجة لعدم وجود تنظيم تشريعي كافي او بسبب القصور التشريعي في معالجة وتجريم الاعمال الإرهابية الالكترونية التي تضر بأمن الدولة نتيجة لاستخدام التقنيات الحديثة كان لا بد من تسليط الضوء على هذا الموضوع ومعرفة اسبابه وكيفية مكافحته وخصوصا في ظل ندرة الدراسات التي عالجت الموضوع وخلو القانون من نص صريح يجرم الاعمال الإرهابية الالكترونية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة البحثية في لفت انتباه الباحثين والدارسين المختصين في مجال القانون للقيام بدراسات قانونية أكثر تعمقا في هذا الموضوع بغية لفت نظر المشرع العراقي لتدارك النقص القانوني في تجريم هذه الجزئية المهمة وسد الثغرات في موضوع الإرهاب الالكتروني حيث انه في عصر تزايد النشاط الإرهابي عبر الإنترنت، أصبح الخوف من الإرهاب الإلكتروني قائماً كونه جريمة حديثة ترتكب بواسطة تكنلوجيا الحاسوب، وذات طبيعة عابرة للحدود الوطنية. ونظراً لغياب إطار قانوني دولي شامل يتناول على وجه التحديد مكافحة هذا التهديد العالمي، تواجه السلطات والحكومات في جميع أنحاء العالم وفي العراق خصوصا تحديات بالغة في العثور على مستخدمي الإرهاب الالكتروني ومحاكمتهم. لذلك كان لابد للدول والمنظمات الدولية والإقليمية أن تتخذ خطوات قانونية وتكنولوجية لمكافحة هذا التهديد العالمي، وهذا يتطلب التعاون الدولي الفعال، وعليه تم تقسيم البحث إلى مبحثين، يتناول المبحث الأول ماهية الإرهاب الإلكتروني وخُصص المبحث الثاني للبحث في اليات مكافحة



الإرهاب الالكتروني

منهج البحث:

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال وصف جريمة الإرهاب الالكتروني وتحديد المفاهيم والسمات التي تميز الإرهاب الالكتروني عن الإرهاب التقليدي، اما المنهج التحليلي فكان الهدف منه هو الإجابة على التساؤلات التي تطرحها هذه الورقة البحثية من خلال تحليل النصوص القانونية الموجودة وبيان مدى موائمتها وانطباقها وشمولها لجريمة الإرهاب الالكتروني.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة الدراسة في تحديد الإشكاليات او الخطورة التي ينطوي عليها العمل الإرهابي الالكتروني فبالإضافة الى عدم وجود قانون يجرم الإرهاب الإلكتروني بشكل مباشر وعدم وجود تعريف للإرهاب الالكتروني وعدم وضوح البنيان القانوني له وعدم وضع تعريف موحد له أي عدم وجود تدخل تشريعي يتناول الموضوع بشيء من التفصيل او حتى تناوله من خلال الإشارة له بالقوانين الموجودة من خلال تحديثها فهنالك عدم وعي كافي او حاجة حقيقية لتأهيل القائمين على أجهزة انفاذ القانون لتطوير معلوماتهم للتعامل مع هذا النوع من الجرائم حيث يحتاج هذا النوع الى خبرات فنية عالية الملائمة لضبط الأدلة وجمعها لما يواجه هذا النوع من الإرهاب من صعوبة في الاثبات لعل اهم هذه الصعوبات تكمن في عدم ترك الإرهاب الالكتروني اثرا له بعد ارتكابه و صعوبة الاحتفاظ بالأثار والاعتماد على الخداع وصعوبة التعرف على مرتكبيه عند شن الهجمات الإلكترونية من خلال الشبكات العنكبوتية لتدمير المعلومات وتجنيد الأشخاص بالخفاء وغيرها الكثير من المشاكل ، لذلك كان لا بد من الوقف على بيان هذه الجريمة بشكل مفصل .

الهدف من البحث:

القاء الضوء على ظاهرة وبيئة الإرهاب الإلكتروني وعرض اهم مخاطرة والاثار الناجمة عن الإرهاب الالكتروني بهدف التوعية وتنبيه الافراد والمجتمع منه بالإضافة الى محاولة الباحثة لمواكبة المستجدات والمتغيرات الالكترونية.

المبحث الاول: ماهية الإرهاب الالكتروني

يحتل موضوع الإرهاب بشكل عام والإرهاب الالكتروني بشكل خاص مكانة بالغة الاهمية تقتضي منا فهمه ودراسته بشكل معمق لما يشكله الإرهاب بكل انواعه من خطر على المجتمعات والافراد والممتلكات والحرمات والمقدسات، علاوة على ذلك ترتب على الطفرة الهائلة التي جلبتها التكنلوجيا والتقنيات الحديثة ظهور ما يعرف بالإرهاب الالكتروني فقد شاع استخدامه وبرزت خطورة استعماله في الجرائم الإرهابية حيث يشكل الإرهاب الالكتروني نوعا جديد من أنواع الإرهاب.

من خلال هذا المبحث سيتم تسليط الضوء على مفهوم الإرهاب الالكتروني وذلك من خلال (المطلب الاول) ثم الانتقال بعد ذلك للحديث حول عوامل استغلال الإرهاب الالكتروني من خلال (المطلب الثاني)

المطلب الاول: مفهوم الإرهاب الالكتروني

اتجهت التشريعات الجنائية في مختلف الدول لمعالجة جريمة الإرهاب لذلك تعددت التعاريف المتعلقة بالإرهاب وتباينت واختلفت في شأنه الاجتهادات، ولم يصل المجتمع الدولي حتى الآن إلى تعريف جامع مانع متفق عليه للإرهاب بشكل عام، ويرجع السبب في ذلك إلى تنوع أشكال الإرهاب وتنوع مظاهره بالإضافة الى تعدد أساليبه وأنماطه، واختلاف وجهات النظر الدولية والاتجاهات السياسية حوله من خلال هذا المطلب سنتناول تعريف الإرهاب من وجهة نظر المشرع العراقي لبيان ما اذا كان المشرع العراقي قد تطرق في تعريفه للإرهاب الى الإرهاب الالكتروني ام لا وذلك من خلال استعراض تعريف الإرهاب في القانون العراقي (أولا) ثم الانتقال بعد ذلك للحديث عن معنى الإرهاب الالكتروني (ثانيا)

أولا: تعريف الإرهاب وفقا لقانون مكافحة الإرهاب العراقي لسنة ٢٠٠٥

تناول المشرع العراقي الحديث عن جرائم الإرهاب في قانون العقوبات العراقي في العديد من مواده [١]، الا انه لم يشرع في وضع تعريفا محددا للإرهاب بموجب قانون العقوبات ويرى البعض ان قانون العقوبات ليس من واجبة ايراد التعريفات انما واجبه هو تجريم الإرهاب بوصفة جريمة مستقلة قائمة بذاتها [٢]. ترى الباحثة ان خلو قانون العقوبات من تعريف الإرهاب كان فجوة تشريعه وخصوصا قبل سن قانون مكافحة الإرهاب لسنة ٢٠٠٥، فكيف للقاضي ان يكيف الجرم على انه إرهاب ويطبق نصوص مواد قانون العقوبات دون وجود تعريف واضح للمقصود بالإرهاب، الا ان هذه الثغرة التشريعية قد تم سدها من خلال سن تشريع مستقل لتجريم ومكافحة الإرهاب واعتباره جريمة مستقلة فقد عرف المشرع العراقي الإرهاب على انه ((كل فعل اجرامي يقوم به فرد او جماعة منظمة استهدف فردا او مجموعة افراد او جماعات او مؤسسات رسمية او غير رسمية أوقع الضرر بالممتلكات العامة او الخاصة بغية الاخلال بالوضع الأمني او الاستقرار و الوحدة الوطنية او ادخال الرعب والخوف و الفزع بين الناس او اثارة الفوضى تحقيقا لغايات إرهابية))[٣].

من خلال استعراض التعريف السابق يمكن وضع بعض الملاحظات علية، خلا التعريف من الإشارة الى الشروع في الاعمال الارهابية او مجرد التهديد بالقيام بعمل إرهابي او محاولة القيام بعمل إرهابي، وترى الباحثة ان الأفعال السابقة لا تقل خطورة عن القيام بالعمل نفسة لا بل ان الاوصاف السابقة كان يجب على المشرع ذكرها بشكل صريح لان القانون سمي بقانون مكافحة الإرهاب أي مكافحة الفعل قبل وقوعه فكان الاجدر بالمشرع التشدد بالنص وشمول مجرد الشروع او التخطيط او مجرد التهديد به هو مجرم وفقا لتعريف الإرهاب ليكون ذلك سد منيع وردع عام وخاص لكل من تسول له نفسة القيام بالأعمال التي ذكرتها المادة رقم ١ من قانون مكافحة الإرهاب.

لم يتناول المشرع النص على تقديم المساعدات للإرهابين او الأشخاص الذين يقومون فقط بتسهيل الاعمال الإرهابية او التستر عليها في الأصل لم يعرف المشرع العراقي الإرهابي انما أشار فقط الى معنى الإرهاب.

كما خلى النص من الإشارة الى الصور المحتملة للإرهاب وبذلك يكون من الصعوبة البالغة على القاضي تطبيق النص السابق على بعض الجرائم التي قد تعد بالفعل من جرائم الإرهاب وخير دليل على ذلك الإرهاب الالكتروني.



ثانيا: التعريف المقترح للإرهاب الالكتروني.

لا يختلف الإرهاب الالكتروني في مفهومه عن الإرهاب بشكل عام الا من حيث الطريقة التي يلجا لها الارهابيون في ارتكاب جريمتهم حيث ان هذا الأسلوب قد اخذ منحى حديث يتماشى مع التطور التقني[٤]، حيث تشكل التكنلوجيا الحديثة متمثلة بالشبكة المعلوماتية (الانترنيت) بيئة خصبة ومناسبة لممارسة العمليات الإرهابية نتيجة للتطور الكبير والاعتماد على وسائل الاتصال في تبادل المعلومات وتقديم الخدمات ظهر الإرهاب الالكتروني الذي يعد من اخطر أنواع الجرائم التي ترتكب عبر شبكة المعلومات وذلك لتنوع الاساليب المستخدمة وتنوع الاشكال نتيجة لما تقدمه هذه التقنية من خدمات سعى الارهابيون للاستفادة منها بحيث أصبحت التكنلوجيا وسيلة لنشر أفكارهم والدعاية لعقائدهم بالإضافة الى تسهيل الاتصال فيما بين المجموعات الإرهابية، تنسيق عملياتهم بشكل سري وامن، توظيف التكنلوجيا في اعمال إرهابية تتمثل بالتجسس تدمير البنى الإلكترونية الحكومية والعديد من الانشطة التي سيتم استعراضها من خلال هذه الورقة البحثية التي يمكن ادراجها تحت مفهوم الإرهاب الالكتروني. تعد جرائم الإرهاب الالكتروني من أحد التحديات التي تواجهها الحكومات وذلك نظرا لما تتميز به هذه الجرائم من صعوبة اكتشافها بالإضافة الى السرعة التي تمتاز بتنفيذها وسهولة إخفاء اثار الجريمة إضافة الى ان الإرهاب الالكتروني غير محصور بزمان او مكان لذلك يتطلب من الحكومات متابعة واستمرار بشكل كبير.

على ضوء ما سبق يمكن تعريف الإرهاب الالكتروني على انه (العدوان او التخويف او التهديد بالعدوان المادي او المعنوي او التخطيط لتنفيذ جملة من الهجمات الإرهابية التي تهدف الى خلق حالة من الرعب العام او الذعر باستخدام وسائل الكترونية او استخدام الوسائل الالكترونية لتنسيق العمليات الارهابية سواء كان ذلك صادرا من الدول او الجماعات المنظمة او الافراد).

يمكن من خلال التعريف السابق وضع الملاحظات التالية : يقصد بالهجمات الإرهابية سابقة الذكر انها مجموعة من الاعمال التي تستهدف شبكات الحاسوب والتي من شأنها تهديد الامن القومي او الاقتصادي او العسكري فعلى سبيل المثال تشمل هذه الهجمات اختراق برامج الاتصالات في المطارات او التسلل الى الانظمة الأمنية وغيرها العديد من الاعمال التي تقع تحت طيات الهجمات الإرهابية التي يشنها الارهابيون من خلال استخدام الوسائل الالكترونية كل ما يحتاجه الإرهابي في هذه الحالة للقيام بالأعمال التخريبية هو جهاز حاسوب واتصال بشبكة الانترنت.

كما يمثل استخدام الوسائل الالكترونية خطورة بالغة في تنسيق العمليات الإرهابية ويعني ذلك قد يستخدم الارهابين الوسائل الالكترونية بطرق عديدة منها انشاء مواقع رسمية لتصدير البيانات، البحث عن المعلومات، الاتصالات السرية فيما بينهم، التعبئة والتجنيد، إعطاء التعليمات، التخطيط والتنسيق، والحصول على التمويل.

المطلب الثاني: عوامل استغلال الإرهاب الالكتروني

تمثل الشبكة الإلكترونية عنصر جذب للمجموعات الإرهابية وذلك من خلال توفر مجموعة من العوامل التي تساعد على تنفيذ نشاطاتهم بشكل يحافظ على خصوصيتهم او بشكل أكثر سهولة ودقة كما توفر الشبكة الالكترونية واستخداماها في العمليات الإرهابية ميزة تقليل الاخطار إذا ما قورنت بوسائل تنفيذ الجرائم الإرهابية التقليدية، من خلال هذا المطلب سنسلط

الضوء على خصائص الإرهاب الالكتروني (أولا) ثم الانتقال بعد ذلك للحديث حول صور الإرهاب الالكتروني (ثانيا).

أولا: خصائص الإرهاب الالكتروني

ينفرد الإرهاب الالكتروني بمجموعة من الخصائص المميزة له دون سواه من الجرائم ويمكن ايجاز هذه الخصائص وفقا لما يلي(٥)

١- لا يحتاج الارهاب الالكتروني عند ارتكابه الى استعمال العنف والقوة بل يتطلب حاسب الي متصل بالشبكة المعلوماتية ومزود ببعض البرامج اللازمة.
٢- الارهاب الالكتروني يتميز بانه جريمة ارهابية عابرة الحدود غير خاضعة لنطاق اقليمي محدد.
٣- صعوبة الوصول لمرتكبي جرائم الارهاب الالكتروني ويعود السبب في ذلك الى السمات التي توفرها التكنلوجيا بالإضافة الى عدم توفر الخبرات الكافية لدى بعض الأجهزة الأمنية والقضائية في التعامل مثل هذه الجرائم.
٤- صعوبة الاثبات في جرائم الارهاب الالكتروني نظرا لسرعة غياب الدليل الرقمي وسهولة اتلافه وتدميره.
٥- يتميز الارهاب الالكتروني بانه يتم بتعاون أكثر من شخص على ارتكابه.
٦- مرتكب جريمة الارهاب الالكتروني يكون من ذوي الاختصاص في مجال تقنية المعلومات أو من شخص لديه على الأقل قدر من المعرفة والخبرة في التعامل مع الحاسب الالي والشبكة المعلوماتية.

ثانيا: صور الإرهاب الالكتروني

استغلت الجماعات الإرهابية التطور التكنلوجي حيث سارعت الى استخدام هذه التقنيات التي اتاحها التطور بمجموعة من الممارسات المختلفة لنشر الأفكار المتطرفة وتجنيد الأشخاص والتخريب والترويع والعديد من الصور التي تم استغلال التكنلوجيا من خلالها لتنفيذ الاعمال الإرهابية حيث تعد شبكة المعلومات الالكترونية عنصر جذب مهم للتنظيمات الإرهابية على اختلاف أنواعها لما توفره هذه الشبكة من سهولة ودقة وسرعه في تحديد الأهداف ونقل المعلومات وسرية في التوجيه والتحكم والاتصال بين العناصر الإرهابية إضافة الى نشر الأفكار المتطرفة وغسل ادمغة المتلقين وإذاعة العديد من الأكاذيب التي من شأنها التأثير على معنويات الأشخاص بالإضافة وبناء على ما سبق يمكن تناول صور الإرهاب الالكتروني كما يلي :

١- تبادل المعلومات ونشرها من خلال الشبكة المعلوماتية

اذا كان التخطيط للأعمال الإرهابية يقتضي تنظيم لقاءات وتبادل للأفكار والاجتماع فيما الإرهابيين امرا صعبا وبحاجة الى تخطيط فان شبكة المعلومات الالكترونية اختصرت كل ذلك فاصبح من اليسر **تبادل الحديث والأفكار والتخطيط والتنظيم لعملياتهم الإرهابية** بشكل الكتروني بعيدا عن الأنظار اكثر سهولة وامانا سواء كان ذلك من خلال البريد الالكتروني او من خلال وسائل الاتصال الأخرى المتاحة على الشبكات الالكترونية توفر الشبكة للإرهابيين فرصة ثمينة في الاتصال للتخفي وذلك عن طريق المواقع والمنتديات وغرف الحوار الالكتروني حيث وضع رسائل مشفرة تأخذ طابعاً لا يلفت الانتباه، فمن دون أن يضطر الإرهابي الإفصاح عن هويته كما أنها لا تترك أثراً واضحاً يمكن أن يدل عليه.



كما يدخل في نطاق ذلك **جمع المعلومات** حيث توفر الشبكة الالكترونية سهولة في التنقيب عن العلومات بالإضافة الى وفرة المعلومات الموجودة فيها، كما أنها تعتبر موسوعة إلكترونية شاملة متعددة الثقافات ومتنوعة المصادر وغنية بالمعلومات الحساسة التي يسعى الإرهابيون للحصول عليها، كمواقع المنشآت النووية، ومصادر توليد الطاقة، وأماكن القيادة والسيطرة والاتصالات ومواعيد الرحلات الجوية والمعلومات المختصة بسبل مكافحة الإرهاب؛ نظراً لما تحتويه من معلومات تفصيلية مدعمة بالصور [٦]. كما يدخل في اطار جمع المعلومات قيام الإرهابيين بالبحث او اعداد وبث وسائل إرشادية للعمليات الإرهابية وهذه الوسائل او الكتيبات يمكن نشرها عبر الشبكة المعلوماتية لتصل الى الإرهابيين في مختلف أنحاء العالم وغني عن البيان ما تشتمل عليه الشبكة المعلوماتية من كم هائل من المواقع والمنتديات والصفحات التي تحتوي على كتيبات وإرشادات تبين كيفية تصنيع القنابل والمتفجرات والمواد الحارقة والأسلحة.

كما يمكن الاستفادة من الشبكة المعلوماتية بالحصول على **التمويل اللازم** للقيام بعملياتهم الإرهابية من خلال جمع تبرعات مالية تحت غطاء انساني او استعمال شخصيات معنوية لتكون واجهة للتغطية كمنظمات إنسانية كما ممكن استخدام الشبكة المعلوماتية في عمليات غسيل الاموال واستخدام هذه الاموال في العمليات الإرهابية.

أيضا يستفيد الإرهابيين من الشبكة المعلوماتية في **عمليات التعبئة والتجنيد** حيث في الغالب ما يتم استخدام الشبكة المعلوماتية في نشر ثقافة الإرهاب والترويج لها، بالإضافة الى بث الأفكار التي تنادي بهم كما تسعى جاهدة الى توفير اكبر عدد ممكن من الراغبين في تبني أفكارها ومبادئها ومن خلال الشبكة المعلوماتية تقوم التنظيمات الإرهابية بتكوين قاعدة فكرية لكل من لديه ميول واستعداد للإنخراط في الأعمال التدميرية والتخريبية مما يوفر لديها قاعدة ممن تجمعهم نفس الأفكار والتوجهات فيسهل تجنيدهم لتنفيذ عمليات إرهابية في المستقبل وهذا الأسلوب قد استعمله بالفعل تنظيم داعش الإرهابي حيث قام بتجنيد العديد من الأشخاص من خلال شبكة المعلومات كما إن ساعدت الشبكة المعلوماتية على استقدام عناصر جديدة داخل التنظيمات الإرهابية من خلال قيام الإرهابيين باستغلال تعاطف بعض أفراد المجتمع مع قضاياهم،او اقناعهم بافكارهم و جذبهم بأسلوب عاطفي وعبارات حماسية، وذلك من خلال غرف الحوار والمنتديات والمواقع الالكترونية[٧].

أخيرا يمكن الاستفادة من الشبكة المعلوماتية في موضوع تبادل المعلومات القيام **بنشر وإصدار البيانات الالكترونية** حيث تقوم الجماعات الإرهابية بنشر تبني اعمال إرهابية معينة او التهديد بشن هجمات إرهابية او التهديد والوعيد بذلك او التعليق على تصريحات جهات رسمية او غير رسمية [٨]. وترى الباحثة في هذا المجال ان وسائل الاعلام قد لعبت دورا في تشجيع المجموعات الإرهابية على السير في هذا النهج حيث في الغالب العام سرعان ما تتهافت وسائل الاعلام بالحصول على هذه البيانات الإرهابية والترويج لها وايصالها الى عدد كبير من شرائح المجتمع لذلك يتطلب الامر رفع وعي وسائل الاعلام في اليات التعامل مع اصدار البيانات التي تقوم بها الجماعات الإرهابية وهذا ما سنتناوله لا حقا.

٢- انشاء المواقع الإرهابية الالكترونية

تهدف المواقع الالكترونية الى بث الأفكار والمبادئ التي تتبناها الجماعات الإرهابية بالإضافة الى ما تلعبه من دور في التعبئة الفكرية وتجنيد إرهابيين جدد، حققت هذه المواقع الالكترونية للإرهابيين غايتهم في بث ونشر المعلومات بسهولة ويسر فأصبحت للمنظمات



الإرهابية العديد من المواقع على الشبكة العالمية للمعلومات، وصارت تلك المواقع من أبرز مظاهر وأشكال الإرهاب الالكتروني. ومن اهم هذه المواقع مجلة صوت الجهاد الالكترونية(٩).

٣ـ تدمير المواقع والبيانات الالكترونية ونظم المعلومات

وذلك من خلال قيام المجموعات الإرهابية بالحاق الضرر بالبنى التحتية المعلوماتية وتدميرها سواء كان ذلك من خلال استهداف اهداف عسكرية او اهداف سياسية او اقتصادية إن عملية الاختراق الإلكتروني تتم عن طريق تسريب البيانات الرئيسة والرموز الخاصة ببرامج شبكة الإنترنت، وهي عملية تتم من أي مكان في العالم دون الحاجة إلى وجود شخص المخترق في الدولة التي يتم اختراق مواقعها، فالبعد الجغرافي لا أهمية له في الحد من الاختراقات المعلوماتية، ولا تزال نسبة كبيرة من الاختراقات لم تكتشف بعد بسبب التعقيد الذي يتصف به نظم تشغيل الحاسب الآلي والشبكات المعلوماتية.

ومن الممكن تصور هجوم إلكتروني على احد المواقع الإلكترونية بقصد تدميرها وشلها عن العمل، حيث يمكن أن يقوم الإرهابيون بشن هجوم مدمر لإغلاق المواقع الحيوية على الشبكات المعلوماتية، وإلحاق الشلل بأنظمة القيادة والسيطرة والاتصالات، ومحطات توليد الطاقة والماء، او التحكم بخطوط الملاحة الجوية والبرية والبحرية ومواقع الأسواق المالية بحيث يؤدي توقفها عن العمل إلى تحقيق آثار تدميرية تفوق ما تحدثه القنابل والمتفجرات من آثار(١٠).

المبحث الثاني: مكافحة الإرهاب الالكتروني

ان خلو التشريع العراقي من الإشارة الى تجريم الإرهاب الكتروني بشكل صريح يجعل منه مكافحة هذه الجريمة احد التحديات التي تواجه جهاز مكافحة الإرهاب في الاليات الاستدلال على البنيان القانوني لجريمة الإرهاب الالكتروني واليات مكافحتها، لذلك كان لا بد من تسليط الضوء على هذا الموضوع من خلال استعراض الاليات والطرق والوسائل الضرورية التي يمكن من خلالها مواجه او مكافحة جريمة الإرهاب الالكتروني من خلال هذا المبحث المقسم الى مطلبين حيث تم تخصيص المبحث الاول للحديث عن اطر السياسات العامة والتشريع في مكافحة الإرهاب الالكتروني (المطلب الاول) ثم الانتقال بعد ذلك لبيان الاجراءات الفنية المتعلقة بالحماية من الإرهاب الالكتروني (المطلب الثاني)

المطلب الاول: اطر التشريع والسياسات العامة في مكافحة الإرهاب الالكتروني

توجد اطر ضرورية لمواجهة مخاطر جريمة الإرهاب الالكتروني تنقسم هذه الأطر الى جهود تشريعية تسهم في تأطير مفهوم الإرهاب الالكتروني والتصدي له من خلال تجريم أفعال معينة ووضع عقوبات رادعة تحد من النشاط الاجرامي الذي يقوم به الارهابيون من خلال الشبكات الالكترونية وهذا ما سنستعرضه من خلال (أولا) بالإضافة الى ذلك لابد من ان يكون هنالك سياسات عامة للحد من القيام بجرائم الإرهاب الالكتروني (ثانيا).

أولا: التدابير التشريعية والقانونية لمواجهة الإرهاب الالكتروني

عند تتبع موقف المشرع العراقي بخصوص تجريمه وتصديه للإرهاب الالكتروني ومواكبته للتطور الحاصل وإمكانية استغلال الإرهابيين في تنفيذ مخططاتهم من خلال التطور الالكتروني نجد ان الساحة العراقية تكاد تكون خالية من أي قانون خاص يجرم بشكل خاص الجرائم الالكترونية من جهة او يتناول الإرهاب الالكتروني من جهة أخرى، على الرغم من وجود محاولات لطرح قانون للجرائم المعلوماتية في سنه ٢٠١٢ الا انه لم يبصر النور لغاية الان وبذلك ترك الساحة للإرهابيين لتنفيذ أعمالهم من خلال الشبكة الالكترونية، وعلية



ولمواجهة الإرهاب الالكتروني نتمنى على المشرع ان يكون هنالك تدخل تشريعي من خلال تجريم ما يمكن القيام به من اعمال تخريبية تم الإشارة لها سابقا تعد من قبيل الإرهاب الالكتروني بالإضافة الى تشديد العقوبات في هذا المجال . فلمواجه الإرهاب الإلكتروني لا بد من استحداث تشريعا يوكب كافة التطورات الحاصلة ويسد الثغرات القانونية التي تسمح للإرهابين باستغلالها وذلك من خلال ايجاد قواعد قانونية غير تقليدية لمعالجة الجرائم الالكترونية والتعامل معها ومنعها قبل وقوعها(١١).

لذلك توصي الباحثة المشرع العراقي والأجهزة المختصة ان تضع سياسات عامة واطر تشريعية على الصعيد الوطني وذلك لتتمكن الاجهزة المختصة بمكافحة الإرهاب باتخاذ تدابير فعالة في مجال العدالة الجنائية لمواجهة المخاطر التي يشكلها استخدام الإرهابيين لشبكة المعلومات الالكترونية.

كما نتمنى على المشرع العراقي تجريم الاعمال غير القانونية التي بموجبها يقوم الإرهابيين بها على شبكة المعلومات الالكترونية والتي سبق ايضاحها، بالإضافة الى تزويد جهات انفاذ القانون المسؤولة عن التحقيقات المتعلقة بالعمليات الإرهابية بصلاحية التحقيق الازمة وعدم تقييدهم بضوابط تحد من عملهم.

واخير لا بد ان يكون هنالك تنظيم رقابي لكافة الخدمات المتعلقة بشبكة المعلومات ومراقبة المحتويات على الشبكة واستحداث إجراءات استدلالية متخصصة وأخرى قضائية لمواجهة هذا النوع من الجرائم.

نخلص مما سبق ضرورة إقرار المشرع العراقي لقانون ينظم الجرائم الالكترونية بشكل عام وينظم استخدام الشبكة الالكترونية في الجرائم الإرهابية بالإضافة الى تجريم التحريض والتواطؤ الاجرامي في استخدام الانترنت وان يحذو المشرع العراقي حذو المشرع الاماراتي والمشرع السعودي الذي نظم الجرائم الالكترونية وخصص باب كامل للحديث حول استخدام الانترنت في انشاء او نشر معلومات لجماعات إرهابية تحت مسميات تمويهية بقصد تسهيل الاتصال او الترويج للأفكار الإرهابية او تمويل الانشطة الإرهابية او نشر معلومات حول كيفية صناعة المتفجرات وغيرها من المواد المستخدمة في الهجمات الارهابية(١٢).

ثانيا: سياسات مكافحة الإرهاب الالكتروني

تتطلب سياسات مكافحة الإرهاب الالكتروني حزمة من الاجراءات التي يجب على الدولة القيام بها لمكافحة جرائم الإرهاب الالكتروني يمكن اجمالها بما يلي:

١ـ تأهيل القائمين على أجهزة انفاذ القانون وتطوير معلوماتهم بشكل جيد في مجال تكنلوجيا المعلومات ويكون ذلك من خلال تدريب الكوادر الأمنية و مسؤولين الضبط وتجهيز خبراء مؤهلين وسلطات تحقيق وقاضاه مؤهلين في موضوع الإرهاب الالكتروني والجرائم الإلكترونية بالإضافة الى ضرورة وجود خبراء في الامن الوطني للتعامل مع هذا النوع من القضايا فهي بحاجة الى خبرات فنية عالية لملائمة الحصول على ادلة الاثبات وضبط الدليل، ويتطلب ذلك ان يكون لدى الخبراء وسلطات التحقيق مهارات ودرجة عالية من المعرفة الفنية التي تتناسب مع حجم المتغيرات والتطورات في مجال جرائم تقنيات المعلومات وخصوصا جرائم الإرهاب الالكتروني .

يكون التأهيل سابق الذكر من خلال عقد دورات تدريبية متصلة عن كيفية التعامل مع هذا النوع من الجرائم بالإضافة الى اليات جمع الأدلة ودراستها وتحليلها حيث ان هذه الجرائم تختلف بشكل كلي عن الجرائم التقليدية ويمكن اتاحة التدريب من خلال مبادرات القطاع العام او القطاع الخاص او عبر مزج القطاعين معا(١٣)



أيضا يمكن ان يكون الاسهام في رفع وعي الاجهزة سابقة الذكر من خلال الاطلاع على تجربة البلدان المتقدمة في اليات مكافحة جرائم الإرهاب الالكتروني ومعرفة نقاط ومواطن الضعف والقوة في كل جزيئة تم الإشارة لها سابقا.

٢- ضرورة استحداث قوانين تجرم التحريض على الاعمال الإرهابية وانفاذ هذه القوانين وتوفير الحماية الكافية للأشخاص المبلغين عن وجود جرائم إرهاب الكتروني بشكل يضمن حماية هؤلاء الأشخاص ويشجعهم على الإبلاغ عن مثل هذه الجرائم دون تعريضهم لأي نوع من أنواع الاعمال الانتقامية فيما بعد ذلك من قبل المجموعات الإرهابية.

٣- ضمان سرية المعلومات ومحتواها حيث يعد من أحد اهم الاليات التي تستخدم للوقاية من خطر الجرائم الالكترونية الإرهابية او من الممكن استخدام هذه الطريقة للتقليل من حجم الخسائر والاضرار الناجمة عن الهجمات التي قد تتعرض لها المعلومات السرية، يتم ذلك من خلال فرض مجموعة من الوسائل الإجرائية التي تهدف الى تقوية أجهزة التحريات والمعلومات من قبل الاجهزة المعنية والتي تؤدي الى ضبط الجرائم والمساهمة في تحقيق الردع او الإجهاض المبكر للعمليات الإرهابية او كشف المخططات الاجرامية للإرهابين وعلية لا بد من ان يكون هنالك تشفير للبيانات المهمة المنقولة عبر الانترنت بالإضافة الى ضرورة إيجاد نظام امني متكامل يقوم بحماية المعلومات والبيانات والعمل على توفير برامج الكشف عن الفيروسات[١٤].

٤ـ ضرورة فرض تنظيم رقابي للخدمات المتعلقة بشبكة المعلومات الالكترونية ومراقبة المحتويات حيث لا بد من فرض ضوابط تنظيمية صارمة على مقدمي خدمات الانترنت حيث هنالك العديد من الأدلة التي تؤكد على ان الارهابين في الغالب ما يلجؤن الى استخدام مقاهي خاصة بالأنترنت في حال قيامهم بأعمال مرتبطة بالإرهاب[١٥] وأيضا لابد من فرض رقابة على المحتوى وعلى رواد الشبكة الالكترونية ومستخدميها فلا بد من منع الدخول الى بعض المواقع التي تبث الفكر الإرهابي والتي لا تتناسب مع نهج الدولة المتبع بالإضافة الى حجب كافة المواقع التي تبث أفكارا إرهابية او تروج لمعلومات إرهابية او تقوم بنشر معلومات عير صحيحة وضارة بالمجتمع تهدف الى ترويع المواطنين بالإضافة الى ضرورة تتبع وتعقب عناوين بروتوكولات الانترنت حيث يعد أداة تعريف هامة وعنصر رئيسي للتحقيق في قضايا استخدام الشبكة الالكترونية في أغراض إرهابية.

المطلب الثاني: الاجراءات الفنية المتعلقة بالحماية من الإرهاب الالكتروني

ان استخدام حزمة من الاجراءات الأساسية ضد الإرهاب الالكتروني يمكن ان تقلل بشكل كبير من المخاطر، حيث من الممكن من خلال هذه الاجراءات البسيطة توفير بيئة الكترونية امنة بشكل نسبي وعلية هنالك بعض الاجراءات الفنية يجب تسليط الضوء عليها لمكافحة الإرهاب الالكتروني من خلال هذا المطلب المقسم الى (أولا) تفعيل دور الاعلام و (ثانيا) انشاء مواقع توعية سنسلط الضوء على ذلك.

أولا: تفعيل دور الاعلام

تتطلب مكافحة الإرهاب ضرورة تضافر كل الجهود على كافة الأصعدة لذلك كان لابد من الإقرار بدور الاعلام الفعال الذي لا يقل أهمية عن أي اجراء اخر لمكافحة ومحاربة الإرهاب. وعلية لا بد ان يكون هنالك تفعيل حقيقي لدور وسائل الاعلام المسموع والمرئي الرسمي وغير الرسمي في بلورة استراتيجية للتصدي لمزاعم الإرهابيين بالإضافة الى وضع قواعد ارشادية في اليات اعداد التقارير الإعلامية والصحفية.



يعمل الإرهاب بالوسائل الالكترونية على خدمة البعد الإعلامي للجماعات الإرهابية من خلال استخدام الشبكة المعلوماتية كحاضن للنشاط الإعلامي للجماعات الإرهابية، حيث انه من المعلوم لدى الجميع ان الجماعات الإرهابية لا تهتم لعدد الضحايا بقدر اهتمامهم بعدد الأشخاص الذين يشاهدون ويتفاعلون مع الحادثة الإرهابية

كما يعمل الاعلام المعد لخدمة الجماعات الإرهابية على تضخيم الصورة الذهنية في قوة وحجم الجماعات الإرهابية، مما يبث الرعب في صفوف المواطنين لذلك كان لابد من التصدي لذلك من خلال تفعيل دور الاعلام الموجة ضد الجماعات الإرهابية حيث يلعب هذا النوع من الاعلام دورا محوريا في مكافحة الإرهاب لذلك كان لا بد من وضع ضوابط خاصة بالتغطية الإعلامية للجماعات الإرهابية تلزم الإعلاميين بعدم التوسع والمبالغة في نشر كل ما تبثه الجماعات الإرهابية من خلال الشبكة المعلوماتية من تهديدات وبيانات بالإضافة الى ضرورة عدم اعتبار ما يصدر من هذه الجماعات من قبيل مصادر الاعلام الموثوق(١٦).

ثانيا: انشاء مواقع توعية

بينا فيما سبق مدى استثمار الجماعات الإرهابية للشبكة المعلوماتية في الترويج لأفكارهم وتجنيد الافراد وبث الأفكار الضالة، لذلك يجب تفعيل الدور التوعوي لعدم ترك فراغ فكري للأفراد وترك الساحة الالكترونية للجماعات الإرهابية للترويج لفكرها لذلك لابد من وجود جهود مضادة تعمل على ان تكون بديل قوي ومنافس لما يروج له الإرهابيين الكترونيا، فعلية يجب ان يكون هنالك مواقع تستهدف الشباب تحارب الجماعات الإرهابية مواقع تنويرية تبين الأساليب التي يلجا لها الإرهابيون في تجنيد الأفراد وكشف كل ما يروج له الإرهابيين من أفكار هدامة تعمل هذه المواقع على تثقيف المستخدمين للشبكة الإلكترونية من جهة والتوعية بمخاطر الإرهاب الالكتروني من جهة اخرى .

بعبارة أخرى يمكن القول يجب ان تكون هنالك مواقع معادية للفكر الإرهابي الذي يتم نشرة على الشبكات الالكترونية فكما يستطيع الإرهابيين استخدام الشبكة الإلكترونية بكفاءة عالية يجب ان يستطيع صانعي السلام استخدام الشبكة ذاتها بالكفاءة ذاتها والدعوة الى مفاهيم نبذ التطرف والعنف والتأكيد على ضرورة التعايش السلمي (١٧).

الخاتمة:

من الممكن القول ان العراق اصبح في فترة معينة ساحة للجريمة الإرهابية بكافة اشكالها، حيث يواجه العراق خطر الإرهاب من الداخل والخارج ويمكن القول ان الجهات الإرهابية في الداخل ما هي الا أداة بيد جهات خارجية تديرها، وفي مجال الإرهاب الالكتروني الذي يعد تحدي كبير يواجه جهاز مكافحة الإرهاب في التعرف على هذا النوع من الجرائم الإرهابية (الالكترونية) وملاحقته بسبب عدم وجود قانون ينظمه ومع انعدام التعريف القانوني الدقيق للجرائم الإرهابية وقصور نصوص قانون العقوبات عن مواجهة هذا النوع من الجرائم فلم ينص المشرع في كلا القانونين الى الإرهاب الالكتروني، خلافا للنهج الذي اتبعته العديد من الدول والتي لا يرتقي مستوى الإرهاب فيها الى ما هو موجود في العراق فعلى سبيل المثال ولمواجهة الجرائم الإرهابية الالكترونية انشئ في الولايات المتحدة الامريكية مركزا متخصصا للتعاطي مع كافة الجوانب التي تخص الإرهاب الالكتروني واطلق علية مركز حرب المعلومات وكذلك الحال بالنسبة للمشرع السعودي فقد اصدر العديد من الانظمة واللوائح والتعليمات والقرارات للتصدي للإرهاب الالكتروني ونصت هذه الانظمة على عقوبات في حال مخالفتها وكذلك الحال بالنسبة للمشرع السوداني حيث نص على تجريم الإرهاب الالكتروني او انشاء مواقع للجماعات الإرهابية غيرها العديد من الدول .



من خلال الاستعراض السابق للإرهاب الالكتروني توصلت الباحثة الى مجموعة من النتائج والتوصيات والتي يمكن استعراضها كما يلي:

النتائج:

١- ان اندماج الفكر الإرهابي بالتكنلوجيا الحديثة ينتج عنه نهج اجرامي حديث يسمى الإرهاب الالكتروني ويعد فعل اجرامي خطير في عصر قيام الحكومات المعلوماتية التي تعتمد على التكنلوجيا في تسيير قطاعاتها.
٢- ان الإرهاب الالكتروني ما هو الا امتداد للجريمة الإرهابية التقليدية وصورة من صورها بالنسخة الإلكترونية.
٣- خلى التشريع العراقي من ذكر الإرهاب الالكتروني والنص على تجريمه في كافة القوانين التي تناولت الإرهاب ومن ضمنها قانون مكافحة الإرهاب.
٤- تعد الوسائل الالكترونية بمختلف أنواعها والوسيلة الامنة والاسهل والاقل خطورة لممارسة جرائم الإرهاب وبث الأفكار المتطرفة وتجنيد الأفراد وتمويل الانشطة الإرهابية.
٥- هنالك قصور تشريعي كبير في المنظومة القانونية العراقية في مواجهة الجرائم الالكترونية بشكل عام وجرائم الإرهاب الالكتروني بشكل خاص.

التوصيات:

١- إعادة النظر بتعريف المشرع العراقي للإرهاب في قانون مكافحة الإرهاب.
٢- افراد نص خاص لتعريف الإرهاب الإلكتروني وبيان كافة السلوكيات والبنيان القانوني للإرهاب الإلكتروني وتجريم الإرهاب الالكتروني من خلال نصوص خاصة وفصله عن الإرهاب التقليدي ووضع عقوبات رادعة تتناسب مع خطورة الجريمة .
٣- تجريم الإرهاب الالكتروني وتجريم أفعال التدخل والاشتراك والتحريض والشروع بالقيام بجريمة من جرائم الإرهاب الإلكتروني.
٤- رفع وعي الافراد من خلال خلق ثقافة اجتماعية عن الجرائم المعلوماتية بشكل عام وعن جرائم الإرهاب الإلكتروني بشكل خاص.
٥- عقد ورش عمل ومؤتمرات للتأكيد وتسليط الضوء على خطورة جرائم الإرهاب الالكتروني وبيان اليات مكافحته
٦- تدريب الكوادر التنفيذية والقضائية وتأهيل خبراء ذوي كفاءة عالية في مجال الجريمة المعلوماتية واليات التعامل مع الجرائم الالكترونية والإرهاب الالكتروني وكيفية تتبع الفاعلين وعرضهم على القضاء.
٧- تفعيل دور الاعلام الرسمي وغير الرسمي لمكافحة الإرهاب الإلكتروني
٨- ضرورة التنسيق والحرص على تبادل المعلومات مع الدول التي سبقت العراق بالتعامل مع الإرهاب الالكتروني والجريمة المعلوماتية.
٩- العمل على تعديل المنظومة القانونية العراقية بشكل يتلأم مع استيعاب كافة مفردات الإرهاب الالكتروني لسد الثغرات على كل من تسول له نفسه استغلال التكنلوجيا بشكل يخل بأمن وسلامة الافراد.
١٠- الاهتمام وتفعيل الجانب الوقائي لمكافحة الإرهاب وخصوصا الإرهاب الالكتروني.



[١] انظر المواد رقم (مادة رقم ٢١\مادة رقم ٢٠٠\مادة رقم ٣٦٥\ مادة رقم ٣٦٦) من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩.
[٢] الجابري، اسراء طارق جواد (٢٠١٢)، جريمة الإرهاب الالكتروني –دراسة مقارنة-، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة النهرين، كلية الحقوق، ص ١١.
[٣] انظر المادة رقم ١ من قانون مكافحة الإرهاب العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥
[٤] منشاوي، محمد عبد الله (١٤٣٢هجري)، جرائم الانترنت من منظور شرعي وقانوني، مطبعة جامعة الملك فهد، الرياض، ص ١٠.
[٥] علي، سلام جهاد (٢٠١٥)، مدى توافق التشريعيين الأردني والعراقي مع المواثيق الدولية في مكافحة تمويل الإرهاب، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن، ص ٢٦.
[٦] عباس، إبراهيم (٢٠٠٨)، الإرهاب المعالجة- المواجهة – الظاهرة، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، ط١، ص ١٧٠
[٧] انظر الموقع الالكتروني
https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/06/140619_isis_internet_campaign
[٨] الرزو، حسن مظفر (٢٠٠٦)، الفضاء المعلوماتي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ص ٤٠٧.
[9] https://www.cia.gov/library/abbottabad-compound/2C/2C21D47B39339A5B9AC28B12CF48D512.pdf
[١٠] الملط، احمد خليفة، (٢٠٠٦)، الجرائم المعلوماتية، دار الفكر الجامعي، ط٢، ص٢٠٤.
[١١] العادلي، محمود صالح (٢٠٠٩)، الفراغ التشريعي في مجال مكافحة الجرائم الالكترونية، بحث منشور على الانترنت على الرابط التالي
http://www.shaimaaatalla.com/vb/showthread.php?t=4377
[١٢] انظر القانون الاتحادي رقم ٢ لسنة ٢٠٠٦ في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، الجريدة الرسمية لدولة الامارات العربية المتحدة، العدد ٤٤٢، السنة السادسة والثلاثون، محرم ١٤٢٧هجري\كانون الثاني.
[١٣] استخدام الانترنت في أغراض إرهابية، (٢٠١٣)، دراسة صادرة عن مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فيينا، ص ١٤٦
[١٤] عبد الرضا، اسعد طارش والمعموري، علي إبراهيم (٢٠١٨)، الامن السبراني ودورة في انتشار ظاهرة الإرهاب في العراق بعد العام ٢٠٠٣، مجلة الدراسات الدولية، العدد رقم ٨٠، ص ١٨٠.
[١٥] استخدام الانترنت في أغراض إرهابية، (٢٠١٣)، مرجع سابق، ص٥٠
[١٦] الزن، سعد عطوة، (٢٠١٠)، الإرهاب الالكتروني وإعادة صياغة استراتيجيات الامن القومي، مؤتمر الجرائم المستحدثة، كيفية اثباتها ومواجهتها، مصر، ص ١٦.
[١٧] تلة، نور الله، (٢٠١٦)، الإرهاب بالوسائل الالكترونية، رسالة ماجستير في القانون الجزائي، مقدمة الى كلية الحقوق، جامعة دمشق، ص١٦٥

الوكز المؤسساتي العربي في مكافحة الإرهاب

د. عبدالرحمن بن عبدالله الشقير
قسم الوقاية من الجريمة- كلية علوم الجريمة
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية/ المملكة العربية السعودية

١ـ مقدمة

يعد الإرهاب أحد أبرز القضايا المطروحة على المستوى العالمي على مدى العقود الأخيرة، وقد سنت المنظمات الدولية والمؤسسات الأمنية الأنظمة والقوانين من أجل الحد من انتشاره وتجفيف منابعه، إلا أن التحولات الاجتماعية والسياسية المستمرة تسهم في انتشاره وتوسع نطاقه، وتعد تجربة ثورات الشعوب العربية عام ٢٠١١م من النماذج الخصبة الحاضنة لانتشار الإرهاب، وتطرح تجربة العالم مع جائحة كورونا (كوفيد- ١٩) سؤالاً عن مدى استغلال الجماعات الإرهابية لكورونا وتوجهها لتصنيع الفيروسات لمهاجمة أهدافها، كما أسهمت التقنية وتطبيقات التواصل الاجتماعي في إيجاد مساحة جديدة عبر منصات تواصل لنشر الفكر المتطرف وجذب الأتباع من خلالها.

١-١ أهمية الدراسة

انتشر استعمال نظرية الوكز nudge على مستوى دول العالم في مجالات الاقتصاد والصحة والتعليم، وكثير من مجالات التنمية، وسارعت عشرات الدول الأوروبية والآسيوية والعربية في تأسيس وحدات إدارية خاصة بصناعة سياسات ناعمة لتغيير المجتمع أو التأثير فيه من خلال نظرية الوكز، وهي ترتبط إما بمجالس الوزراء أو مراكز دعم اتخاذ القرار أو الوزراء المعنيين. إلا أن المؤسسات العربية المعنية بمكافحة الإرهاب ما تزال خارج إطار دراسات الوكز، وقد آن الأوان للتنبه لها، نظراً لفاعليتها في المجالات التي نفذت بها، مما يؤكد أهميتها والحاجة الملحة لها في الوقت الراهن.

١-٢- مسألة الدراسة

تركز هذه الورقة على التعريف بنظرية الوكز، وعلى بعض مجالات مكافحة الإرهاب المؤسسي العربي في الوكز، ودورها في تجفيف منابع الفكر الإرهابي والتعصب الديني، من خلال التعريف بنماذج متنوعة مقصودة وغير مقصودة وجد بداخلها وكز مؤسسي في الحد من الإرهاب.

وعلى الرغم من أن مفهوم الوكز ما يزال من المفاهيم الجديدة، التي تعد واضحة في القطاع الاقتصادي والصحي والتعليمي؛ نظراً لكثافة الدراسات حوله وتطبيقاته، إلا أنه ما يزال يلفه الغموض في استعمال المؤسسات العربية في مجال محاربة الإرهاب، وذلك يعود من وجهة نظري لثلاثة أسباب، هي:

الأول: أن مجال مكافحة الإرهاب ليس موضوعاً مستقلاً بذاته مثل التعليم والصحة، بل إنه مرتبط بعدد من المؤثرات الدينية والسياسية والاقتصادية، وبالتالي فهو ظاهرة مؤقتة، مهما طال أمدها.

الثاني: أن الوكز أو التأثير الناعم في مكافحة الإرهاب موجود قبل ظهور نظرية الوكز وبعده، ويمكن التقاطه في التفاصيل الصغيرة لسلوك المؤسسات العربية المعنية بمحاربة الإرهاب



في الحياة اليومية، إلا أن النظرية أسهمت في تسليط الضوء عليه، وتأكيد أنه موضوع قائم بذاته وله مناهجه ونظرياته، وبالتالي تعنى النماذج المشار إليها برصد هذا النوع من الوكز للتأكيد على أهمية إجراء تجارب ودراسات تحدّد مهام ومبادرات الوكز المؤسسي العربي في محاربة الإرهاب.

الثالث: أن جوهر الوكز المؤسسي في محاربة الإرهاب يكمن في الوقاية من الفكر الإرهابي ومن الأسباب المؤدية للتطرف والتعصب، مثل البطالة ووقت الفراغ الكبير وانعدام المهارات الشخصية والمواهب لكثير من الشباب، من خلال مشروعات التنمية والصحة والتعليم والترفيه التي تملأ الفراغ الاجتماعي للحد من كمية الفراغ الذي تملأه الجماعات الإرهابية.

وتعد هذه الورقة بداية إسهام علمي في تركيز مفهوم الوكز في محاربة الإرهاب.

١-٣- سؤال الدراسة

يتركز سؤال الدراسة في التالي:

- ما الوكز؟
- ما مجالات استخدام الوكز في مكافحة الإرهاب؟

٢ـ مفهوم الوكز

صدر كتاب nudge (٢٠٠٨) لعالم الاقتصاد البريطاني ريتشارد ثالر[١]، وفاز بسببه بجائزة نوبل في الاقتصاد، ويركز الكتاب على دراسة سلوك الإنسان في الاقتصاد والصحة والسعادة من خلال تحليل تفكيره واتجاهاته نحو الأمور الصغيرة وغير المباشرة في حياته اليومية، وسماها الوكز؛ وهي ترجمة اجتهادية تحاول أن تعبر عن مغزى النظرية؛ وذلك لأنها مثل وخز الإبرة تحت الجلد، خفيف، ولكنه يغير في صحة الجسد كله، لذلك تترجم كلمة nudge بالوكز والوخز والتنبيه والدفعة أو أي كلمة تدل على التغيير والتأثير بخفة ودون ضجيج. وهذا يؤكد على أهمية تغيير السلوك والعادات دون اللجوء إلى إصدار نصائح وتحذيرات ومحاولات للإقناع أو تنفيذ مشاريع كبرى.

تأثر كتاب الوكز بكتاب دانيال كانيمان المترجم بعنوان "التفكير السريع والبطيء"[٢]، وهو أحد الفائزين بجائزة نوبل في الاقتصاد أيضاً، ويقصد بالنظام السريع الشخص الذي يتخذ القرارات بطريقة تلقائية وغير واعية تبعاً للروتين وما اعتاد عليه الفرد، أو ما يسمى عقل القطيع. أما النظام البطيء فهو عقلاني يعتمد على اتخاذ القرارات بوعي وإدراك للمكاسب والخسائر وفقاً لكل حالة يتطلب فيها اتخاذ القرار.

وقد فاز كانيمان وثالر بجوائز نوبل في الاقتصاد نظير تركيز دراساتهما على أهمية تأثير التفاصيل الصغيرة في تغيير السلوك الاجتماعي وبناء عادات جديدة، ذات تأثير بارز في الاقتصاد، وتأكيدهما على أن الإنسان العادي ينبغي أن يقاد بالتوجيه غير المباشر وليس بالإقناع، كما أنه لا يحتاج إلى التعرف على تفاصيل الأشياء ولا أهدافها.

المثال الأقرب لإيضاح الفكرة هي تركيز الشركات على الوضع الافتراضي الذي ترغب في توجيه المستهلكين والعملاء له دون إشعارهم أو إلزامهم بشيء، مثل: إضافة فقرة في كثير من مشافي ألماني تؤكد على موافقة المريض على التبرع بالأعضاء بعد الوفاة، وفي حال عدم الموافقة يرجى إبلاغنا، وقد ارتفع عدد الموافقين تلقائياً، ويتكرر تمرير الوضع الافتراضي في خيارات الموافقة الافتراضية بحق الشركات في استخدام البيانات الشخصية لمستخدمي تطبيقات التواصل الاجتماعي، وفي حال الرفض يتوجب عليه الذهاب إلى قائمة الإعدادات، وبالتالي



يرتفع عدد الموافقين تلقائياً. بمعنى أن التغيير لإبقاء السلوكيات في الصحة والتعليم والتنمية والبيانات الشخصية بوصفه وضعاً افتراضياً، سيكون متقبلاً كسلوك طبيعي للإنسان.

ويمكن تقديم مثال في مجال الهجمات الإرهابية ضد الدول لتقريب فكرة الوكز، وهو تحول الحروب من استخدام القنابل المدمرة لمنطقة كاملة من أجل تدمير موقع صغير فيها، إلى تدمير المواقع الإلكترونية واختراقها، أو استخدام طائرات الدرونز الموجهة لتدمير الهدف المحدد دون الضجيج والدمار الذي تحدثه الصواريخ التقليدية، وذلك لخفة وزنها وسرعتها وعدم كشفها بسهولة والتزامها بهدف دقيق ومحدد. مما جعل الحرب بالدرونز من الأشكال التخريبية، وفكرة الوكز أن الدرونز تدمر الهدف الاستراتيجي دون أن يترتب عليها إعلان حرب.

ويعد اتجاه الفكر الإرهابي أو المتطرف لاستخدام وسائل التقنية وتطبيقات التواصل، والتفاعل اليومي والمباشر مع الناس العاديين من أنحاء العالم العربي، عامل جذب ويحمل سمات الوكز السلبي، وقد حقق بعض النجاحات في حالة داعش.

وقد اهتمت دول كثيرة بتأسيس وحدات متخصصة في الوكز في قطاعات كثيرة، ويوجد عشرات التجارب الموثقة لها، رصد منها كتاب "الاقتصاد السلوكي وتطبيقاته عالمياً" (٢٠١٩) لأحمد حسن النجار حوالي أربعين تجربة في بلدان أوروبية وعربية وأفريقية وآسيوية، وكلها أعطت نتائج ناجحة في ثمان قطاعات هي: الصحة والتعليم والسياسات العامة والاتصالات والطاقة وحماية المستهلك وسوق العمل والخدمات المالية والمصرفية[٣]، ويوجد تجارب كثيرة، وما تزال دول العالم تنفذ تجارب على مجتمعاتها وتنشر منهجيتها ونتائجها لتبادل الخبرات مع بلدان العالم. وكلها تجارب جديدة تؤكد على أن التغيير الناعم هو أحد أهم خيارات المستقبل، مما يدعو لطرح احتمالية استخدام نظرية الوكز في مجال مكافحة الإرهاب وتصميم سياسات جديدة على هذا الأساس.

٣ـ الإجراءات المنهجية

٣-١- مجتمع الدراسة

اعتمدت الدراسة على تحليل نماذج من الممارسات المؤسسية الأمنية في بعض الدول العربية في مجال مكافحة الإرهاب، وبخاصة بعض الجهود الناتجة من سياسات مجلس وزراء الداخلية العرب، بوصفه المؤسسة الرسمية العربية المعنية بمكافحة الإرهاب، مع التركيز على الممارسات التي تحمل سمات الوكز، وكان لها نتائج إيجابية حققت الهدف أو أسهمت في بدء مسار نحو تحقيقه.

٣-٢ منهج الدراسة

اتبعت الدراسة منهج تحليل المضمون، ويوصف هذا المنهج بأنه من مناهج البحث التي يمكن استخدامها كيفياً وكمياً، وهو يسعى للتعرف على كيف يمكن استخدام النصوص، من أجل فهم العمليات الاجتماعية ولتوليد النظريات المتعلقة بالحياة الاجتماعية[٤].

٤ـ نتائج الدراسة

نشأ في عدد من المؤسسات العربية المعنية بمحاربة الإرهاب حزمة إصلاحات كانت بمثابة الوكز من أجل حماية المجتمع من الفكر الإرهابي ومن التطرف، من ذلك مثلاً:

٤- ١- تأسيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

تأسست جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية عام ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م، بوصفها منظمة إقليمية عربية، لتكون الذراع الفكري لمجلس وزراء الداخلية العرب، وقد تحددت مهامها في



التعليم العالي والتدريب والبحث العلمي(٥). وقد كان للدور الكبير الذي بذلته الجامعة في هذه المجالات تأثير في فهم الجماعات الإرهابية والفكر المتطرف والقيم المحركة لها، مما قدم لمجلس وزراء الداخلية العرب سياسات علمية تستند على الواقع وقابلة للتنفيذ.

ويكمن جانب الوكز في محاربة الإرهاب بالتعليم والتدريب والبحث العلمي، وهي من السياسات التي تقدم نتائج إيجابية بعيدة المدى، وتملأ اتجاهاً جديداً ثالثاً مع استخدام الضبط الأمني الميداني، ومع الرسائل الإعلامية السريعة والقصيرة المدى.

٤- ٢- الاستراتيجية العربية للأمن الفكري

اعتمد مجلس وزراء الداخلية العرب هذه الاستراتيجية في دورته الثلاثين المنعقدة في الرياض ٢٠١٣م بهدف تعزيز ثقافة الأمن الفكري في المجتمعات العربية، وتفنيد الأفكار المتطرفة التي يروج لها الجماعات الدينية المتطرفة والجماعات الإرهابية(٦).

وتعد فكرة مواجهة الفكر بالفكر إحدى أدوات الوكز التي أثمرت عن دحض كثير من حجج الفكر المتطرف، بعد أن كانت محاربته تزيد من انتشار أفكاره. ويسهم ذلك في الحد من السلوك العنيف الذي يصحب أحياناً التطرف الفكري. وهذا نتيجة إيجابية تحقق الأمن المجتمعي، وهو الهدف المنشود من الأمن الفكري.

٤- ٣- لجنة المناصحة

تأسست لجنة باسم المناصحة عام ٢٠٠٤، وتتبع وزارة الداخلية السعودية، بهدف مناصحة الشباب الموقوفين بتهم الإرهاب أو التشدد الديني، وإعادة تأهيلهم فكرياً(٧)، ثم تطور اللجنة وتحولت إلى مركز يعنى بالحوار مع المتهمين بقضايا إرهابية وممن يحملون الفكر المتطرف، إضافة إلى مساعدتهم للعودة إلى الحياة إذا تغيرت أفكارهم، من خلال تقديم الدعم للحصول على وظيفة أو إكمال الدراسة أو مساعدات زواج أو علاج للموقوف أو أحد والديه، وتصحيح أوضاع أسرته مادياً.

تعكس تجربة الانفتاح على المتهمين بالإرهاب من خلال الافتراض بأن أكثرهم مغرر بهم، وأن الفكر الضال والمتطرف يمكن التعامل معه وتصحيحه، عبر الحوار المنفتح والدعم النفسي والاجتماعي والاقتصادي، شكلاً من أشكال الوكز في مكافحة الإرهاب.

٤- ٤- الوكز في تغيير المناهج

عقد مركز الحوار الوطني السعودي مؤتمراً في مكة المكرمة في يناير ٢٠٠٤، وكان من ضمن توصياته المعلنة الدعوة إلى تغيير المناهج الدراسية؛ وذلك لأن المناهج تعد أحد أهم أدوات تغيير الأفكار في المجتمع،

وقد اتخذت العديد من وزارات التعليم العربية قرار مراجعة المناهج فعلياً قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م وبعدها.

ويكمن جانب الوكز في الاستعانة بمناهج التعليم في الدول العربية في مكافحة الإرهاب والفكر المتطرف، ونشر قيم التسامح وتقبل الآخر والاعتدال، وجعل ذلك واقعاً افتراضياً في المدارس العربية؛ فينشأ جيل معتدل فكرياً وسلوكياً.

٤- ٥- الوكز في غسل الأموال

بذلت المؤسسات الأمنية والعدلية العربية جهوداً كبيرة في مكافحة غسل الأموال وخاصة بعد انتشار استخدامها في العمليات الإرهابية، ووقعت "الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال



وتمويل الإرهاب" في القاهرة ٢٠١٠م من قبل لجان من مجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب[٨].

واعتمد مجلس وزراء الداخلية العرب "الاستراتيجية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" في مراكش ٢٠١٤م بهدف تنمية القطاعين الأمني والمصرفي، ودعم الاقتصاد العربي والتوسع في استخدام التقنية، وقد كان لهذه الاستراتيجية دور مهم يمثل الوكز الذي جفف تدفق غسل الأموال وعزز الاقتصاد.

وفي ظل عدم التركيز على مفهوم الوكز وإدارته وتوجيهه، فقد ينشأ وكز غير موجه ولا مقصود ولكنه يهدد الأمن، إلا أنه يحمل معه سمات الوكز الموجه والمخطط له، بحيث يجعل الفكر الإرهابي في متناول الجميع، ويحسن صورته الذهنية، ذلك أن عمليات غسل الأموال كانت في السابق تتم غالبًا بالخفاء والتوجس من قبضة الأمن ضمن نخبة محدودة، ومن خلال عصابات منظمة وغير معروفة لدى عامة الناس.

ولكن الوكز السلبي الذي حدث مؤخراً دخول عمليات غسل الأموال مع مشاهير تطبيقات التواصل الاجتماعي في الحالة الكويتية (سبتمبر ٢٠١٩)، ولو بأموال قليلة، إلا أن الوكز فيها، أنها خففت حدة تجريم غسل الأموال، مما جعلها وجهة نظر تستحق الجدل، وذلك من خلال اللعب في المنطقة الرمادية فيها، إضافة إلى تحويلها إلى رأي عام شعبي بعد أن كانت متخفية، مما يعني عودتها للواجهة على شكل وكز اقتصادي واجتماعي ولكن من منظور سلبي. وهذا تحول كبير في القيم الاجتماعية والاقتصادية، وصناعة أرضية خصبة لتوسيع قطاع سوق غسل الأموال واحتمالية استخدامها في تمويل الإرهاب.

٤- ٦- الوكز في إنتاج الأفلام

أنتج "المكتب العربي للإعلام الأمني" عددًا من الأفلام الوثائقية التي تحذر من الفكر المتطرف ومن الإرهاب وكشف مخاطرها على المجتمع[٩].

تعد الأفلام أحد أهم أدوات تمرير الأفكار في المجتمع، وذلك لجاذبيتها الشعبية الكبيرة وبوصفها أحد وسائل الترفيه المرغوبة، وبالتالي فإن مكافحة الإرهاب من خلال القوة الناعمة والأفكار البسيطة يعد من أشكال الوكز الفاعلة.

٥- خاتمة

تعكس نظرية الوكز اتجاهاً عالمياً جديداً، في كثير من قطاعات الدول، وهي فكرة تنطوي على تطوير منظومة العمل الحكومي بأقل تكلفة وتضمن أعلى النتائج بأقل جهد، ويمكن للمؤسسة الأمنية العربية أن تستفيد من الوكز باتباع سياسات عامة تسهم في الوقاية من انتشار الفكر المتطرف، وتملأ الفراغات بالتنمية والترفيه قبل أن يملأها التطرف والإرهاب.

تعد النماذج القليلة المقدمة في هذه الورقة دعوة لمراجعة السياسات العربية في مكافحة الإرهاب، وبناء مؤشر يقيس القيم المؤثرة في المجتمع، من أجل نشر قيم التسامح والتعايش والتعاون، وفق نظرية الوكز الجديدة.

٦- توصيات

٦- ١- سجل الوكز في محاربة الإرهاب

يمثل إنشاء سجل للوكز في محاربة الإرهاب الذي حقق الأهداف من خلال اتباع سياسات مباشرة وموجهة، أو من خلال اتباع سياسات تنموية وتقنية جديدة، بوصفها وضعا افتراضيا في قطاعات البلديات والصحة والتعليم والاقتصاد والسياسات العامة، فرصة مهمة



لتقييم السياسات السابقة وتطوير السياسات القادمة وفق مفهوم الوكز في محاربة الإرهاب، ويتيح المجال لتوسيع آفاق التنمية بوصفها أحد الأدوات الناعمة لمحاربة الإرهاب وتجفيف منابعه الفكرية.

وبما أنه لا يوجد حتى الآن حسب معلوماتي سجل يرصد الوكز في مجال مكافحة الإرهاب؛ فإنه في هذا المؤتمر العربي المهم أرى أهمية إيجاد سجل للوكز، ترصد فيه أبرز الأعمال التي تمت في مجال مكافحة الإرهاب باستعمال الوكز، سواء أكان مقصودًا أو غير مقصود؛ بغرض تبادل الخبرات العربية في هذا المجال، وتوثيق تأثير كل أسلوب من الأساليب لتقييم فاعليته مستقبلا في حالات مماثلة وبلدان مختلفة.

٦-٢- تأسيس وحدات الوكز في محاربة الإرهاب

يوصى بالنظر في تأسيس وحدات متخصصة في محاربة الإرهاب من خلال توليد الأفكار والسياسات العامة في مجالات التنمية والتعليم والتقنية وغيرها، ولكن نتائجها تركز على نشر قيم التسامح والتعايش والاعتدال دون توجيه أو تحذير مباشر من الإرهاب والتطرف.

الهوامش والمصادر

(1) Nudge: Improving Decisions About Health, Wealth, and Happiness Paperback – Illustrated, February 24, 2009. by Richard H. Thaler (Author), Cass R. Sunstein.

(٢) دانيال كانمان، التفكير السريع والبطيء، ترجمة شيماء طه الريدي ومحمد سعد طنطاوي، مصر: مكتبة هنداوي، ٢٠١٤.

(٣) أحمد حسن النجار، الاقتصاد السلوكي وتطبيقاته عالمياً، الرياض: مكتبة العبيكان، ط ١، ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٩.

(٤) شارلين هس- بيبر وباتريشيا ليفي، البحوث الكيفية في العلوم الاجتماعية، ترجمة هناء الجوهري، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط ١، ٢٠١١، ص ٤٦٩.

(٥) موقع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية على الرابط:
https://nauss.edu.sa/ar-sa/about-nauss/Pages/about.aspx

(٦) جهود مجلس وزراء الداخلية العرب في مجال مكافحة الإرهاب، موقع وزراء الداخلية العرب، على الرابط:
/https://www.aim-council.org/efforts-and-achievements/In-the-fight-against-terrorism

(٧) انظر الرابط: /https://www.moi.gov.sa

(٨) جهود مجلس وزراء الداخلية العرب في مجال مكافحة الإرهاب، مرجع سابق.

(٩) جهود مجلس وزراء الداخلية العرب في مجال مكافحة الإرهاب، مرجع سابق.

(دور المنظمات الدولية في تطوير القواعد القانونية لمكافحة الإرهاب)

د. كرار صالح حمودي الجصاني
أستاذ القانون الدولي العام في جامعة واسط/ كلية القانون

المقدمة

إن مشكلة الإرهاب أصبحت أخطر ما يهدد المجتمع الدولي، فعالم اليوم يتعرض إلى موجة ضخمة من الأعمال الإجرامية التي تستهدف الأبرياء في حياتهم وأموالهم، وتعطل النشاط الاقتصادي والاجتماعي في هذا العالم، بسبب الخوف والفزع وعدم الثقة، ليس بين الأفراد فحسب، ولكن أيضاً بين الدول. وتزايدت خطورة الإرهاب الدولي كونه لا يهتم بأرواح الأفراد ولا بممتلكاتهم، فالمهم دائماً لدى الإرهابيين هو تحقيق أهدافهم دون مراعاة لأي قواعد أخلاقية، أو دينية، أو إنسانية، كما إنه لا يعبأ بأية حدود أو فواصل بين الدول.

ويتميز الإرهاب المعاصر باتخاذه أفكاراً وأبعاداً جديدة، يظهر ذلك في عدم اقتصاره على عمليات الاغتيال والتفجير وخطف الطائرات والأشخاص كوسيلة للابتزاز والمساومة، بل إن هذه الأساليب التقليدية لم تعد كما في الماضي، فبدلاً من استخدام وسائل التفجير في الأماكن العامة اتجه إلى تفجير وتحطيم المنشآت المهمة.

ولقد تعددت صور الإرهاب الذي يهدد حياة الناس الأبرياء وممتلكاتهم، بل يتعدى إلى تهديد مصير الدول والتأثير على بيئة الأرض باعتبارها بيئة واحدة تخضع لقوانين طبيعية واحدة جعلت منها الوحيدة في الكون المهيأة لحياة البشر ومثال ذلك، الإرهاب النووي والإرهاب الكيميائي، والبيولوجي وتمكن الإرهابيون الذين تعلموا جيداً على استخدام أجهزة الكومبيوتر والتعامل مع شبكة الأنترنت في أعمال القصف الإلكتروني وهو اصطلاح تشبيهي بالقصف المدفعي للهجوم على شبكات المعلومات بغرض تعطيلها، كذلك تمكن هؤلاء عن طريق اختراق شبكة المعلومات من إتلاف أنظمة وبرامج هذه الشبكات، ناهيك عن تمكنهم من القيام بأعمال التجسس المعلوماتي للحصول على كافة أنواع المعلومات من اقتصادية إلى سياسية وعسكرية مما أضر إضراراً كبيراً مادياً وسياسياً بالدول المستهدفة.

أ_ إشكالية البحث:

إن الإرهاب قد أعتبر في الوقت الحاضر من الظواهر التي تكتسب كل يوم أراض جديدة، ونظرة واحدة لخريطة العالم تؤكد أن هناك دولاً من الشرق، وأخرى من الغرب قد أنظمت إلى قائمة الدول التي عانت أو تعاني من الإرهاب، فقد تفاقمت العمليات الإرهابية في المدة الأخيرة في العصر الحديث، وكبرت المعاناة الإنسانية جراء نتائج تلك الأعمال التي اتسمت بنتائجها الإجرامية وانعكاسها الوخيم على حياة الناس، وتوسعت رقعة المساحة التي تمارس فيها التنظيمات المتطرفة والمجموعات الإرهابية أفعالها في ارتكاب عمليات القتل غير المحدد والطائش، وعمليات الخطف والتفجيرات والذبح الذي طال الأبرياء، ومما زاد من فاعلية هذه الأعمال الإرهابية وجود دول وتنظيمات وشخصيات تساند بشكل علني أو خفي، أو بشكل غير مباشر الأعمال التي تصدر عن هذه التنظيمات.

وتبرز خطورة الإرهاب في تنامي العلاقة بينه وبين الجريمة المنظمة، فالتماثل بينهما في استخدام أساليب العنف المنظم عن طريق جماعات ومنظمات ذات قدرات وإمكانيات



تنظيمية عالية المستوى تدير عملياتها بسرية تامة وتنفذها بدقة شديدة، فضلاً عن اعتماد المنظمات الإجرامية على الجماعات الإرهابية في تحقيق أهدافها عن طريق بث الذعر والرهبة في أوساط المستهدفين لتسهيل تمرير أعمالها الإجرامية. كل تلك الأسباب سبب في لفت أنظار المتخصصين لإيجاد آليات لمكافحة الإرهاب إلى جانب الإشكالية التي تثيرها طبيعة الجريمة الإرهابية، بسبب اختلاطها مع بعض المفاهيم القانونية والسياسية كالجريمة السياسية وجريمة الحرب والمفهوم الذي كان إثارة للجدل وهو حق الشعوب في تقرير مصيرها.

ب_ هدف البحث

تمثل ظاهرة الإرهاب خطراً داهماً على مقدرات الأفراد في معظم دول العالم، وأصبح التوصل إلى تعريف جامع مانع لتلك الظاهرة يتفق عليه الدول هو حاجة ملحة، وضرورية تمثل إشكالية ذات طبيعة خاصة، ويحتاج إلى حلول واقعية تؤدي إلى تقارب بين مصالح الدول المختلفة، وأيديولوجياتها من أجل الرضا بذلك التعريف، وتبنيه بواسطة التشريعات الوطنية.

وتمثل مواجهة الدول لتلك الجريمة بصورة حاسمة وقوية خطورة المساس بالحقوق العامة والحريات الأساسية، ويحتاج ذلك إلى رقابة حقيقية بين سلطات الدولة التشريعية، والقضائية، والتنفيذية، لضمان مواجهتها من دون انتهاك لحقوق الأفراد التي يحميها الدستور. كما تتطلب مواجهتها البحث في أسبابها، والتصدي لها فكرياً بصورة موازية، ولا تقل أهمية عن المواجهة التشريعية والأمنية لها.

ج_ منهجية البحث

إن دراستنا لموضوع الإرهاب سوف تكون دراسة تحليلية مقارنة، نبحث فيها القواعد القانونية القائمة، ومعرفة مدى فاعليتها في مواجهة تلك الجريمة، وما ينبغي على المشرع تلافيه لسد الثغرات التي قد يفلت منها المجرمون. وسوف نلجأ إلى المنهج المقارن للتعرف على اتجاهات السياسة الجنائية الوطنية التي وضعت للتصدي للجريمة الإرهابية، والمواثيق الدولية المقررة في هذا الشأن.

د_ هيكلية البحث

ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مطالب. المطلب الأول سنبين فيه ماهية الإرهاب وطبيعته القانونية، ويتكون من فرعين، سنبين في الفرع الأول تعريف الإرهاب لغة واصطلاحاً. أما الفرع الثاني فسنتعرض فيه إلى تعريف الإرهاب دولياً وتعريفه في القانون العراقي. أما المطلب الثاني فسيخصص لموضوع جهود المنظمات الدولية الداخلية والخارجية في مكافحة الإرهاب، حيث سيكون الفرع الأول منه جهود المنظمات الدولية الداخلية في مكافحة الإرهاب، أما الفرع الثاني سنبين فيه جهود المنظمات الدولية الخارجية في مكافحة الإرهاب. أما المطلب الثالث فسوف يكون دور المنظمات الدولية السياسية والإعلامية في مكافحة الإرهاب، حيث سنبين في الفرع الأول منه الدور السياسي للمنظمات الدولية في مكافحة الإرهاب، أما الفرع الثاني فسوف يكون الدور الإعلامي للمنظمات الدولية في مكافحة الإرهاب.

وتنتهي الدراسة بخاتمة تتضمن أبرز النتائج التي تم التوصل إليها، وأهم المقترحات والتوصيات، التي تسهم في تعزيز التنظيم القانوني للإرهاب ومركزه في القانون الدولي، لما لها من أثر واضح ومهم في المحافظة على الأمن والسلم الدوليين.



المطلب الأول: ماهية الإرهاب وطبيعته القانونية

إن الحاجة تبدو ملحة لتحديد ماهية ظاهرة الإرهاب والوصول إلى تعريف واضح ومقبول لدى الدول كافة، أو معظمها، ذلك أن دراسة أي ظاهرة غير مشروعة أو مجرمة، لمواجهتها والحد منها، أو القضاء عليها تتطلب الوصول إلى تعريف تلك الظاهرة تعريفاً دقيقاً، وهو مالم يصل إليه العالم حتى الآن، لاسيما بسبب تجنب بعض الدول ذلك عمداً، خشية التعثر، وهرباً من اختلاف المجتمع الدولي حول تعريف ظاهرة الإرهاب، ليس لكونها ظاهرة غريبة، وإنما لاختلاف التوجهات السياسية والاقتصادية التي جعلت القوى العظمى في العالم تميل إلى تجريم بعض أفعال الجماعات والمنظمات في بعض الدول، وتسمح بالأفعال نفسها في دول أخرى، وتقر مشروعيتها، لذا فقد انتهجت تلك الدول مناهج مختلفة، بل متناقضة تماماً في تعريف الإرهاب وفقاً لمصالحها.

لذا سوف نقسم هذا المطلب إلى فرعين، حيث سيكون الفرع الأول تعريف الإرهاب لغة واصطلاحاً، أما الفرع الثاني فسوف يكون تعريف الإرهاب دولياً وداخلياً.

الفرع الأول: تعريف الإرهاب لغة واصطلاحاً.

لقد تعددت الاتجاهات حول تعريف مصطلح الإرهاب حيث هناك اتجاه واسع وآخر ضيق. ويعود ذلك إلى اختلاف المعايير المعتمد عليها في وضع التعريف، وعند دراسة المفاهيم والمعاني لابد أولاً من الرجوع إلى معاجم اللغة الأصلية، وملاحظة تطور المعنى في المعاجم الحديثة. والمعنى اللغوي للإرهاب لا يختلف كثيراً بين لغة وأخرى فتدور معاني كلمة إرهاب بين الخوف والرهبة والفزع الشديد، وذلك ما سوف نراه من خلال استعراضنا للتعريفات اللغوية بشأن هذا المصطلح وسيكون بذلك بفقرتين. الفقرة الأول سنتعرض فيها لمعنى الإرهاب في اللغة، في حين سنخصص الفقرة الثانية لتعريف الإرهاب قانوناً.

أولاً: تعريف الإرهاب لغة:

الإرهاب بالمعنى المتعارف عليه اليوم مصطلح حديث في لغتنا العربية، لذلك لا نجد أثراً لمشتقات كلمة الإرهاب والإرهابي في معاجم العرب اللغوية القديمة، وقد أقر مجمع اللغة العربية كلمة "الإرهاب" ككلمة حديثة في اللغة العربية، وأساسها "رهب" أي خاف، وكلمة إرهاب هي مصدر الفعل "أرهب" وقد أطلق مجمع اللغة العربية في معجمه الوسيط على "الإرهابيين"، بأنهم اللذين يسلكون سبيل العنف والإرهاب من أجل تحقيق أهداف سياسية. وكلمة "الإرهاب" تشتق من الفعل "أرهب"، ويقال أرهب فلاناً: أي خوفه وأفزعه، وهو نفس المعنى الذي يدل عليه الفعل المضعف "رهب". أما الفعل المجرد من نفس المادة وهو "رَهِبَ، يرهب، رهبة، ورهبا" فيعني: خاف، فيقال رهب الشيء ورهبه أي خافه. وقد ورد الإرهاب في "تاج العروس" رهب، رَهِبَ بالكسر، يَرهَبَ رهبةً ورهباً بالضم ورهباً بالتحريك أي خاف ورهب الشيء رهب أو رهب ورهبة خافه، والأسم، الرهب والرهبي والرهبوي، ورهبوت خير من رحموت أي لأن ترهب خير من أن ترحم، وترهب غيره إذ توعده[١].

ولو رجعنا إلى القرآن الكريم كونه مصدر وينبوع البيان لوجدنا لفظ "إرهاب"و "رهب" قد وردت مشتقاته في سبعة مواضع، بعضها تشير إلى معاني الخوف والفزع والرعب، كما في قوله تعالى:

- (يرهبون) في قوله تعالى (نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ)[٢].
- (فارهبون) في قوله تعالى(وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ)[٣].



- وقوله تعالى (إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ)[٤].

ثانياً: تعريف الإرهاب اصطلاحاً:

تناول فقهاء القانون مسألة تعريف الإرهاب في العالم المعاصر ووجدوا صعوبة في إيجاد تعريف جامع وشامل متفق عليه، نظراً لاختلاف التصورات الفكرية وتباين الآراء السياسية فأن التعريف جاء في الغالب متأثرا بهذه الاختلافات والتباينات.

حيث إن بعض الفقهاء ربط بين الإرهاب وتحقيق الأهداف السياسية إي ربط بين الإجرام السياسي والإرهاب بصوره عامة، والبعض الأخر اهتم فقط في تناوله لمفهوم الإرهاب بالوسائل المستخدمة فيه وبالرعب والفزع دون النظر إلى الهدف الكامن وراءه[٥]، وعلى الرغم من تلك الصعوبات والاختلافات فقد جرت محاولات حثيثة على صعيد الفقه لوضع تعريف للإرهاب. ومن هذه المحاولات:

عرف الفقيه (Helen Duffy) الإرهاب بأنه "الجرائم التي تحدث مباشرة ضد دوله أو حكومة أو مجتمع لكي تخلق حالة فزع ورعب في عقول أشخاص معينين أو جماعات معينه أو نظام سياسي"،أو هو "احداث إجرامية تحدث لخلق حالة رعب ضد جماعات أو نظام سياسي، من أجل تحقيق إغراض معينة، غالبا ما تكون اعتبارات دينية أو إيديولوجية أو سياسيه"[٦]. وعرفه خبير الإرهاب الدولي (Thornton) بأنه"فعل رمزي يتم لأحداث تأثير سياسي بوسائل غير معتادة مستلزم استعمال العنف أو التهديد به"[٧]. وعرفه الفقيه (E.Kickolus) بقوله أن الإرهاب هو "استخدام أو التهديد باستخدام القلق الناجم عن العنف غير الاعتيادي لمأرب سياسية، يقصد منه التأثير على موقف وسلوك مجموعة استهدفها العمل الإرهابي أكثر من استهداف الضحية المباشرة"[٨].

ويرى الفقيه الايطالي (David) بأن الإرهاب "كل عمل عنف مسلح يرتكب بغرض سياسي أو اجتماعي أو فلسفي أو أيدلوجي أو ديني – ينتهك المبادئ المستقرة – للقانون الإنساني التي تحرم استخدام وسائل قاسية أو بربرية أو مهاجمة أهداف بريئة دون أن يكون لذلك ضرورة عسكرية"[٩].

الفرع الثاني: تعريف الإرهاب دولياً وداخلياً:

يعد مفهوم الإرهاب من المفاهيم التي أخذت حيزاً واسعاً في حقلي السياسة والأمن الدوليين، وذلك لأن هذا المتغير قد تجاوز في معناه اعتبارات السيادة الوطنية للعديد من دول العالم سواء باختراق أمنها واستقرارها وذلك من خلال استخدام وسائل العنف، أم في ظل تدخلات دولية غير مشروعة تحت طائلة ما يعرف بمكافحة الإرهاب[١٠]،إضافة لاختلاف الفكر في النظر إليه، فهناك من يرى هذا العمل إرهابياً بينما يراه آخر بأنه عمل جهادي بطولي، والأكثر إشكالاً إن من يدعم الإرهاب اليوم يدينه في اليوم الآخر، ومن يدينه اليوم يدعمه بعد حين، ناهيك عن أن هذا المفهوم قابل للاتساع والضيق وحسب المصلحة التي يمسها، لذا فأن تحديد مفهوم الإرهاب يعد عملية شائكة وصعبة لصدورها عن أسس نفسية تابعة لذات فاعلها، ومن ثم لا نجد اتفاقاً بين الأفراد والجماعات على تحديد حقيقة الإرهاب.

لذلك سوف نقسم هذا الفرع إلى فقرتين، حيث سنبين في الفقرة الأولى تعريف الإرهاب دولياً، أما الفرع الثاني سوف نبين فيه تعريف الإرهاب في القانون العراقي.

أولاً: تعريف الارهاب دولياً:

لقد أطلق مصطلح الإرهاب الدولي على مستوى الاتفاقيات الدولية في المؤتمر الثالث



لتوحيد قوانين العقوبات في بروكسل عام ١٩٣٠، وتم وضع تعريف للإرهاب بأنه استخدام متعمد للوسائل القادرة على إيجاد خطر مشترك لارتكاب فعل يعرض الحياة للخطر ويهدد سلامة وصحة الإنسان، ويدمر الممتلكات المادية، وتتضمن هذه الأفعال الحرق والتفجير والإغراق وإشعال المواد الخانقة أو الضارة، وإثارة الفوضى في وسائل النقل والمواصلات، والتخريب في الممتلكات الحكومية وخدمات المرافق العامة، والتلويث والتسبب عمداً في تسمم مياه الشرب أو الأغذية، مما ينتج عنه أمراض سواء للإنسان أو الحيوان أو النبات.

في عام ١٩٨٠ وضعت لجنة الإرهاب الدولي التابعة للأمم المتحدة، مشروع اتفاقية موحدة بشأن الإجراءات القانونية لمواجهة الإرهاب الدولي، وقد ذهبت إلى أن "الإرهاب الدولي يعد عملاً من أعمال العنف الخطيرة أو التهديد به، ويصدر من فرد سواء كان يعمل بمفرده أو بالاشتراك مع أفراد آخرين، ويوجه ضد الأشخاص أو المنظمات أو الممتلكات ويتسبب في جرحهم أو موتهم أو تعطيل فعاليات هذه المنظمات الدولية، أو التسبب في إلحاق الخسارة أو الضرر أو الأذى بهذه الممتلكات أو العبث بوسائل النقل والمواصلات بهدف تقويض علاقات الصداقة بين الدول أو بين مواطني الدول المختلفة أو ابتزاز الدول من أجل الحصول على تنازلات معينة، كما أن التآمر على ارتكاب أو محاولة ارتكاب أو الاشتراك في ارتكاب أو التحريض على ارتكاب أي من هذه الجرائم يشكل جريمة الإرهاب الدولي.

وفي عام ١٩٨٤، عقدت لجنة القانون الدولي مؤتمرها الثاني وقررت فيه أن أعمال العنف التي تعد من قبيل الإرهاب الدولي هي كل الأفعال التي تحتوي على عنصر دولي والتي تكون موجهة ضد مدنيين أبرياء، أو من يتمتعون بحماية دولية، ويكون من شأنها انتهاك قاعدة دولية بغرض إثارة الفوضى والاضطراب في بنية المجتمع الدولي، سواء ارتكبت هذه الأفعال في زمن السلم أم في زمن الحرب.

ثانياً: تعريف الارهاب في القانون العراقي:

إن مصطلح الإرهاب قد ورد في الفقرة (م/٥) من المادة (٢) من قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة١٩٦٩ المعدل" في سياق تعداد الجرائم التي لا تعد سياسية ولو كانت قد ارتكبت بباعث سياسي، إلا أنه لم يورد تعريفاً لتلك الجرائم، ومن خلال الاطلاع على مواد القانون نلاحظ إن المشرع العراقي قد عاقب بالإعدام كل من يرتكب جريمة تمس أمن الدولة الداخلي والخارجي في هذا القانون.

وبعد أحداث ٢٠٠٣/٤/٩ تزايدت الحوادث الإرهابية في العراق، فقد توالت الانفجارات في مدينة "بغداد" وباقي المحافظات، وقد طالت تلك الانفجارات المنشآت المدنية والعسكرية على حد سواء، بل حتى مقر الأمم المتحدة في بغداد والذي قتل على أثره ممثل السيد"كوفي عنان"السيد "سيرجيو دي ميللو"، فضلاً عن حوادث الخطف والاغتيالات بالأسلحة الكاتمة والعبوات اللاصقة، لذا ارتأى المشرع العراقي إصدار قانون لمكافحة الإرهاب رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥" وقد أورد هذا القانون تعريف الإرهاب في مادته الأولى والتي نصت على أنه: (كل فعل إجرامي يقوم به فرد أو جماعة منظمة استهدف فرداً أو مجموعة أفراد أو جماعات أو مؤسسات رسمية أو غير رسمية أوقع الأضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة بغية الإخلال بالوضع الأمني والاستقرار والوحدة الوطنية أو إدخال الرعب والخوف والفزع بين الناس أو إثارة الفوضى تحقيقاً لغايات إرهابية) [١١].

وقد حددت المادة الثانية الأفعال التي تعد إرهابية، في حين أفردت المادة الثالثة لجرائم



أمن الدولة والتي تعد جرائم إرهابية. ونرى أنه لا داعي لإيراد فئتين طالما أن الاثنين هما جرائم إرهابية ومعاقب عليها وفق المادة الرابعة بذات العقوبة. أما المادة الرابعة فقد خصصت لعقوبة الجرائم التي وردت في المادتين الثالثة والرابعة بالإعدام، وقد ساوى المشرع في العقوبة بين الفاعل الأصلي والشريك والمحرض والمخطط والممول.وحسناً فعل المشرع العراقي بذلك لما للتحريض والتمويل من دور مهم في العمليات الإرهابية.

لقد أفرد المشرع العراقي قانوناً خاصاً لمكافحة الإرهاب، أوجد من خلاله عدة متطلبات تمثل أهم العناصر المطلوب توافرها في الفعل حتى يندرج ضمن نطاق المواد المشار إليها في توصيف الأعمال الإرهابية، فالمادة الأولى من القانون عرفت الإرهاب بأنه: "كل فعل إجرامي يقوم به فرد أو جماعة منظمة استهدف فرداً أو مجموعة أفراد أو جماعات أو مؤسسات رسمية أو غير رسمية أوقع الإضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة بغية الإخلال بالوضع الأمني أو الاستقرار والوحدة الوطنية أو إدخال الرعب أو الخوف والفزع بين الناس أو إثارة الفوضى تحقيقاً لغايات إرهابية".

المطلب الثاني: جهود المنظمات الدولية الداخلية والخارجية في مكافحة الإرهاب

عرفت المعاجم القديمة والحديثة كلمة الجهود أو التعاون بأنها إعانة البعض للبعض، وتعاون القوم أي إعتنوا ببعضهم، والتعاون يكون بين شخصين أو أكثر لإنجاز عمل مفيد، وجاءت كلمة تعاون في القران الكريم في أكثر من معنى منها قوله تعالى: "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان"، أي إن الاسلام حث بني البشر على التعاون والتعايش لما فيه خير البشرية[١٢].

والتعاون الدولي يعني تبادل المساعدة وتضافر الجهود بين دولتين أو أكثر لتحقيق منافع وخدمات مشتركة على كافة المستويات، وهو من المبادئ القانونية الدولية التي لا يرقى اليها الشك، وصدر ميثاق الأمم المتحدة مؤكداً على التعاون الدولي لتحقيق السلام العالمي، وتحريم كل صور استخدام القوة في تسوية المنازعات الدولية، وان قيام منظمة الأمم المتحدة مؤسس على هذه الفكرة بهدف تحقيق التواصل والتكامل بين مصالح الدول المختلفة[١٣].

لذا سوف نبين في هذا المطلب فرعين، الفرع الأول سوف يكون جهود المنظمات الدولية الداخلية في مكافحة الإرهاب، أما الفرع الثاني سنبين فيه جهود المنظمات الدولية الخارجية في مكافحة الإرهاب.

الفرع الأول: جهود المنظمات الدولية الداخلية في مكافحة الإرهاب

يعتبر الإرهاب الدولي من أهم الظواهر الخطيرة على كافة الساحات الدولية والإقليمية والمحلية، مما يجعله يمثل خطورة كبيرة على حياة المواطنين، وكذلك تحديد مصير الكثير من الأنظمة السياسية في مختلف أرجاء العالم، ولذلك رأينا إلتفاف المجتمع الدولي وتكاتفه نحو تحديد مدلوله، ووضع الضوابط المختلفة التي تساعد على تحديده، مما جعلها جريمة دولية يستحق مرتكبها المحاكمة الجنائية والعقاب، بالإضافة الى تحديد المسؤولية المدنية في حقه، وبنظره شاملة بما يدور على الساحة نجد الكثير من الصعوبات والمعوقات التي تواجه الإجراءات اللازمة لمكافحته، فالعمليات والجرائم الإرهابية أصبحت واحدة من الجرائم المنظمة، والتي ارتبطت بالجرائم المنظمة الأخرى مثل غسيل الأموال، وتهريب الأسلحة والمخدرات، مما ساعد على انتشارها وزيادة خطورتها، ولذلك فأن المكافحة لابد أن تشمل دراسة الفعل ورد الفعل ومواجهة التطور بالتطور واستخدام التقنية الحديثة[١٤].



فالمجتمع الدولي بحاجة إلى إستراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب تكفل القضاء عليه، لذلك كانت الحاجة والدعوات دائمة إلى عقد اتفاقية شاملة لتجريم الإرهاب بكافة صوره وأشكاله، والعمل على تجفيف منابعه، بالإضافة إلى معالجة الأسباب الحديثة للإرهاب وذلك تحت مظلة الأمم المتحدة على أن يلتزم ببنودها جميع الحكومات بشرط عدم حصول الإرهابيين على أي نوع من الحماية، وأولها حق اللجوء السياسي مع الأخذ في الاعتبار أن التعاون والتنسيق لن يكون مركزاً على الحكومات فقط، ولكن بين الشعوب والحكومات لأن الأمم المتحدة مازالت وسوف تستمر في أداء وظيفتها القادرة فيها على التعامل مع هذه الظاهرة الخطيرة وبذل الجهود الجبارة[١٥].

لذا فإن هنالك التزام يقع على عاتق الدولة من الناحية الدولية بإصدار تشريعات لمكافحة الإرهاب تتفق مع الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات المتعلقة بالإرهاب، وأن تكون العقوبة بهذه التشريعات من الجسامة بحيث تتناسب مع جسامة الأعمال الإرهابية، مع مراعاة القواعد الدولية بحقوق الإنسان.

الفرع الثاني: جهود المنظمات الدولية الخارجية في مكافحة الإرهاب

تلعب المنظمات الدولية دوراً مهماً في تنظيم العلاقات الدولية بين الدول المختلفة وتعزيز التعاون في حل المشكلات التي تواجه المجتمع الدولي، وبالتالي كان من الطبيعي أن تلعب المنظمات الدولية دوراً بارزاً في مكافحة الإرهاب وذلك من خلال القرارات والتوصيات التي تصدرها وتوجه الدول الأعضاء لإتباعها في سبيل القضاء على الإرهاب، وما تتضمنه تلك القرارات والتوصيات من تحديد وإيضاح ودراسة للأسباب التي أدت إلى بروز هذه الظاهرة وتقديم مقترحات بالوسائل الكفيلة بالقضاء عليها، فضلاً عن اهتمامها الخاص في وضع المحددات الخاصة بمكافحة الإرهاب لضمان عدم مساسها بحقوق الإنسان[١٦].

من المسلم به أن التعاون الدولي يعتبر عنصراً أساسياً في كل سياسة جنائية ترمي إلى منع ومكافحة الأشكال الجسيمة للجريمة ومن بينها الجريمة المنظمة لاسيما في صورها العابرة للحدود الوطنية. حيث لا تستطيع دولة بمفردها وبخاصة إذا كانت من الدول النامية القيام بجمع المعلومات عن تلك الأنشطة والتحقيق فيها وخصوصاً مع التطور التقني السريع وثورة المعلومات والاتصالات.

وإنما يحتاج الأمر إلى تضافر جهود الدول في جمع المعلومات واقتفاء آثار الأموال المحصلة من تلك الأنشطة أو الأدوات والأجهزة ووسائل النقل والاتصالات والأسلحة المستعملة فيها لذلك كان التعاون والتضامن الدولي في هذا المضمار واجباً كما أن مرتكبي هذه الجرائم قد يكونون من الأجانب ويهربون إلى دول أخرى لذلك يجب التعاون للمطالبة بتسليمهم.

المطلب الثالث: دور المنظمات الدولية السياسية والإعلامية في مكافحة الإرهاب

إن الإرهاب قد أخذ أبعاداً دولية في السنوات الأخيرة، وأصبحت يده تضرب في مختلف أنحاء العالم، ولم يعد يقتصر على منطقة بذاتها أو على شعب بعينه. وبالرغم من إن الإرهاب ليس أمراً جديداً، لأن أعمال الإرهاب قديمة قدم التاريخ ذاته، فأن الإرهاب في عصرنا الحالي قد اتسع نطاقه، وتحول من إرهاب محلي أو وطني إلى إرهاب دولي، بل إلى إرهاب عالمي، حتى يمكن القول بأن الإرهاب أصبح عنصراً جديداً في العلاقات الدولية. ولقد تم إبرام العديد من الاتفاقيات، الدولية المعنية بمنع ومعاقبة الإرهاب الدولي بكافة أشكاله.



إن المتتبع للجهود الدولية الرامية لمكافحة الإرهاب يجد بأنها لا تزال جهوداً إقليمية ووطنية، ولم تتبلور بعد بالشكل الكافي على المستوى الدولي، بل إن اتخاذ إجراءات فردية أو ثنائية لا يكفي لمواجهة التهديد الذي يواجهه العالم كله، فالتعاون والتنسيق الدوليان لهما أهمية بالغة وجوهرية، ويجب أن يكبح جماح الإرهاب على المستوى الدولي، كما إن هناك حاجة إلى إتباع منهج عالمي في هذا الشأن. لذا سوف نبين الدور السياسي للمنظمات الدولية في مكافحة الإرهاب والدور الإعلامي للمنظمات الدولية في مكافحة الإرهاب وذلك في فرعين.

الفرع الأول: الدور السياسي للمنظمات الدولية في مكافحة الإرهاب

إن من آثار التقدم التكنولوجي المذهل في دنيا الاتصالات تحول العالم ليصبح بمثابة قرية صغيرة يؤثر ما يقع في أدناها على أقصاها، وينال ما يمس أقصاها من أدناها. وكنتيجة للروابط والعلاقات المتنوعة والمتشعبة التي تسود دول العالم بعضها البعض، وقيام المصالح المتبادلة بين شعوب المعمورة، والتي أضحت سمة مميزة لعالمنا المعاصر، فلم يعد بمقدور أي دولة بالغة ما بلغت من شأن عظيم أن تعيش بمعزل عن غيرها، وتتقوقع على نفسها، وتحقق اكتفاء ذاتياً لشعبها في كافة نواحي الحياة. فالتعاون الدولي في شتى المجالات قد أصبح ضرورة لا غنى عنها، لرفاهية البشرية وإسعادها وإدراك الدول لغاياتها والوفاء بالتزاماتها تجاه شعوبها. وإذا كانت رفاهية الشعوب ورفعتها تبين بجلاء ما بلغته من الرخاء والنمو الاقتصادي والكفاية والمقدرة على إشباع المتطلبات المادية التي تستلزمها ضرورات الحياة اليومية للأفراد في سهولة ويسر، فإن تحقيق الأمن والأمان في ربوع أي بلد يأتي في مقدمة ومع تصاعد الحوادث والعمليات الإرهابية، وتعدد صورها وأساليبها وكثرة عدد الضحايا الأبرياء، كان لابد من توحيد الجهود على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة[١٧].

إن الدور الذي يلعبه رجال السياسة والقادة لا يقل أهمية عن دور رجال الفكر والثقافة لأنهم من أكثر الناس حرصاً ووعياً بكافة الأمور وعواقبها. بالإضافة إلى ذلك فإن تبادل الرأي بين الرؤساء من خلال اللقاءات المستمرة والمهاتفات بينهم والتي تتم لدراسة الكثير من المواقف الوطنية والدولية، وأهمها دراسة هذه الظاهرة للوقوف على أبعادها، ووضع تصور لما ينبغي عمله كان لها ثمرات عديدة على كافة المستويات، وترتب عليها عقد العديد من الاتفاقيات الدولية لمكافحة هذه الظاهرة، وتسليم المجرمين فيها على أساس مبدأ المعاملة بالمثل.

وبجانب هذه الجهود السياسية الضخمة فأن الفيلسوف الألماني "بورجينهاير ماس" يرى بأن هناك مفهوماً آخر لمواجهة الإرهاب هو مفهوم التسامح ولكن بشرط أن يعود الفعل الغربي وعقل الإنسانية العام إلى المعاني التي حددها فكر التنوير والحداثة الغربي بعد أن استقاها من التراث الإنساني الأخلاقي والديني والقانوني والفلسفي وأن هذه المعاني هي التي يكفل تطبيقها بصدق وأمانة مما يؤدي إلى تجفيف المنابع الاجتماعية والفكرية للإرهاب أي اقتلاع كل أنواع التعصب والتطرف وإقامة المساواة والعدل[١٨].

الفرع الثاني: الدور الإعلامي للمنظمات الدولية في مكافحة الإرهاب

إن الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب على كافة الأصعدة كثيرة جداً سواء فكرية أو ثقافية ويتمثل ذلك عن طريق الأعلام الدولي، حيث لم يعد خافياً على أحد إدراك أهمية وخطورة الدور الذي يلعبه الإعلام في شتى مجالات الحياة المعاصرة، سواء في الجوانب التربوية، أو الفكرية، أو الثقافية، أو الاقتصادية، أو الأمنية[١٩]. حيث باتت قوة تأثير وسائل الاتصال



والإعلام على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لا ينازعها أحد، والسبب في ذلك كون وسائل الإعلام من أهم المصادر التي تلعب دوراً مهماً في نقل الحقائق والمعلومات، وتكوين الاتجاهات الأولية بالإضافة لمسؤوليتها عن تكوين وتوظيف الرأي العام وإدراك التغيير الاجتماعي.

ولقد استوعبت المنظمات الإرهابية أهمية وخطورة وسائل الإعلام، والقدرة الرهيبة على الانتشار لوجود ارتباط وثيق بين الإعلام والإرهاب، فالإرهابيون يريدون اجتذاب الأضواء واهتمام وسائل الإعلام بأتجاه الإعلان عن مطالب معينة أو التأثير على الرأي العام للضغط على الحكومات القائمة لتغيير مواقفها أو سياساتها نحو تحقيق أهداف الإرهاب ومآربه، ومن جهة أخرى تسعى وسائل الإعلام إلى تتبع الأحداث الجارية غير العادية، وتجرى وراء الخبر المثير، وتعمل على سرعة بثه وتضخيمه لأغراض مختلفة خاصة مفهوم السبق الصحفي، أو نسبة توزيع الصحف أو اهتمامات المشاهدين...الخ[٢٠].

ويذهب الفقيه" ريتشارد كالتربوك" إلى القول بأن" حرب وصراع الإرهابيين يجب أن يساندها حرب دعاية وإعلان، وان السلاح الأقوى في صراع الإرهابيين هو كاميرا التلفزيون وبدون وسائل الإعلام فان تأثير نشاطهم يكون محدوداً".

بالإضافة إلى ذلك فإننا نجد إن هناك دور هام للعلماء والباحثين لا يقل أهمية عن سابقيه من خلال ما يناقشونه في مؤتمراتهم وندواتهم على المستوى الداخلي أو الدولي، وكذا من خلال ما يتم كتابته من أوراق عمل، وأبحاث حول هذا الموضوع يدور كلها في فلك التوعية بأبعاد هذه الظاهرة، وبيان أخطارها، ووسائل مكافحتها، وواجبات الدول والأفراد في هذا الشأن من أجل وأد هذه الظاهرة من البداية، أو إصلاح ما خلفته من دمار، سواء على المستوى الداخلي أو الدولي[٢١].

وأخيراً فأن للأعلام دور جوهري وبارز في تكوين رأي عام مستنير مضاد للعنف والفوضى، وإظهار فساد الجماعات الإرهابية، وفضح أساليبها غير المشروعة وتوضيح دور عناصرها الإرهابية في نشر الذعر وزعزعة الاستقرار، مما يؤدي إلى تعميق الولاء والانتماء للوطن لما له من قدرة على الوصول إلى الأفراد والجماعات في شتى أرجاء المعمورة في يسر وسهولة، وأيضاً على التأثير المباشر وغير المباشر في حياة الناس في ظل تعاظم ثورة الاتصالات التي جعلت العالم قرية صغيرة، حيث أعتبر الأعلام من أخطر المؤثرات في الأفراد والجماعات وخاصة بعد انكماش دور الأسرة والمدرسة في عملية التنشئة الاجتماعية والتوجيه والإرشاد، وهكذا كلما كان الإعلام فاعلاً كلما كان وضوح الرأي العام تجاه الموضوعات المهمة في المجتمع أكثر تحديداً، فالرأي العام الواعي المستنير له دور هام في كبح اتجاهات الجريمة بكافة صورها وأشكالها، وذلك من خلال غرس القيم النبيلة في المجتمع، وزرع الروادع الشخصية في المواطنين تجاه الأفعال المرفوضة اجتماعياً.

الخاتمة

إن الجريمة الإرهابية كأي جريمة أخرى لابد أن تكون لها دوافع وتلك الدوافع قد تكون مادية فالحرمان الاقتصادي وتزايد الفوارق الطبقية والبطالة والفقر من بين دوافع ارتكاب الأعمال الإرهابية، بغية الحصول على المال. وأحياناً قد تكون الدوافع اجتماعية، فالفرد ينشأ في أسرة تجعله ينقم على الحياة والإنسانية فيسير في هذا الطريق المظلم للانتقام. وقد تكون المؤسسات التعليمية سبب في انتماء الشباب الى التنظيمات الإرهابية، فنجد الطالب يتأثر بأفكار معلمه، والذي قد يكون أحد الكوادر التي تنتمي إلى بعض العناصر المتطرفة، فيستغل مكانه في



المؤسسة التعليمية لينشر أفكاره بين الطلبة، ويحاول كسبهم كأعضاء في المنظمة الإرهابية بشعارات ومبادئ مزيفة.

كما إن للسياسة الدولية القمعية دور في زيادة الأعمال الإرهابية، فهدر حقوق الإنسان والتعذيب أثناء التحقيق والمحاكمة السريعة التي لا يتوافر فيها أي شرط من شروط العدالة، يدفع إلى العنف المضاد من قبل الأفراد، وتستغل هذه الثغرة من قبل المنظمات الإرهابية لكسب هؤلاء كعناصر جديدة لهم. ومن الأسباب الرئيسية التي يعول عليها الباحثين في مسألة أسباب الإرهاب الاستعمار، فهو لا يكتفي باحتلال الأرض، بل يستعبد الشعوب وينهب خيراتها، وأمام كل هذا تنهض الشعوب لمواجهة هذا الطوفان، فتلجأ بعض حركة التحرير إلى المقاومة المسلحة للحصول على الاستقلال وتقرير مصيرها.

لذلك من خلال دراستنا لهذا البحث، فقد توصلنا إلى عدد من النتائج والتوصيات الخاصة بهذا الموضوع.

أولاً: النتائج

١- إن الجريمة الإرهابية قد اتسع نطاقها وباتت من الجرائم التي تتعدى حدود الدولة الواحدة سواء من حيث منفذيها أو الآثار التي تترتب عليها أو جهات تنظيمها ومصادر تمويلها، لذا فهي قد تختلط مع بعض الجرائم التي تحمل صفة دولية كجرائم الحرب.

٢- أحياناً يكون الدافع لارتكاب الجرائم الإرهابية سياسي إلا إنها تختلف عن الجريمة السياسية، كون الأخيرة غايتها خدمة أهداف الشعب، في حين الجريمة الإرهابية غايتها قتل كل ما هو ينبض بالحياة.

٣- من أهم ما أثار الجدل على صعيد المجتمع الدولي هو حق الشعوب في المقاومة المسلحة في سبيل تقرير المصير، وإن التمييز بين هذا الحق وبين الأعمال الإرهابية أمر لابد منه، فحق تقرير المصير حق منح بموجب المواثيق الدولية، في حين الجريمة الإرهابية حرمت على جميع المستويات الدولية والمحلية والشرائع السماوية.

٤- هناك ارتباط وثيق بين الإرهاب والجريمة الدولية، فالإرهاب يعد جريمة دولية، إذا ترتب على وقوعه إلحاق ضرر بأكثر من دولة، والصفة الدولية تتحقق منطقياً إذا كانت الجريمة تمس المصالح والقيم التي يحميها المجتمع الدولي، أو تعرض مرافقه الحيوية للخطر إستناداً إلى الاتفاقيات أو العرف الدولي، أو كان الجناة ينتمون بجنسياتهم إلى أكثر من دولة.

٥- أظهرت الدراسة غياب تعريف دقيق لجريمة الإرهاب على المستوى الدولي، بسبب الرؤى المختلفة للإرهاب بين دول المجتمع الدولي، وتجنب الاتفاقات الدولية وضع تعريف محدد للمقصود بالأعمال الإرهابية واعتمدت أسلوب تعداد بعض الجرائم واعتبرتها ضمن مفهوم الإرهاب، وقد أصبح أحد أساليب الصراع السياسي الذي يمكن أن تلجأ إليه كل القوى السياسية، وتأتي صعوبة التوصل إلى تحديد تعريف الإرهاب لاختلاطه بظاهرتي العنف والتطرف، وارتباطه في أذهان الكثيرين بديانات وجنسيات محددة وتجاوزه حدود الدول ليتخذ أبعاداً إقليمية ودولية.

ثانياً: التوصيات

من خلال دراستنا، وضعنا جملة توصيات نأمل أن تؤخذ بنظر الاعتبار من قبل المتخصصين، عسى أن تسهم في مواجهة المد الإرهابي الذي بات يهدد كل ماهو ينبض.



١- نهيب بالحكومة تشديد الرقابة على المعابر الحدودية واستخدام الأجهزة الحديثة في كشف المواد الممنوعة، وإصدار قانون يتضمن أقسى العقوبات بمن يتقاضى رشوة مقابل تسهيل دخول الإرهابيين وينبغي أن تكون شرطة الحدود على اتصال مستمر بالشرطة الدولية بشأن أسماء الإرهابيين والمستجدات التي تطرأ عليها. وفي هذا الصدد نقترح أن يعتمد أسلوب التسليم المراقب، وذلك لأن يسمح بإدخال البضائع الممنوعة بغية تعقبها لمعرفة الجهة التي تتوجه إليها.

٢- إبرام اتفاقيات دولية أو إقليمية تنظم مسألة تسليم المجرمين الإرهابيين، مستعينة بذلك بالمعاهدة التي أعدت من قبل الأمم المتحدة، أو المعاهدة التي أبرمت من قبل جامعة الدول العربية، ووضع ضوابط فاصلة بين الجريمة الإرهابية والجرائم السياسية، حتى لا يتمتعوا الإرهابيين بالمزايا الممنوحة للسياسي.

٣- عقد المؤتمرات الدولية والإقليمية وبصورة دورية لتبادل الخبرات وعرض وجهات نظر المختصين في مجال مكافحة الإرهاب وأفضل السبل المقترحة لمواجهته، وإجراء الدورات التدريبية للكوادر العاملة في مجال غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب لتطوير مهاراتهم في تطبيق المبادئ التي نصت عليها المواثيق الدولية لمواجهة تلك الجرائم، كالتعرف على شخصية العميل واعتماد التقنية الحديثة في حفظ المعلومات المتعلقة بشخصية العميل والعمليات التي أجريت من قبله مع المصرف.

٤- تطبيق القرارات الدولية بشأن محاسبة الدول التي تمول الإرهاب أو تأوي الإرهابيين، على أن تطبيق تلك القرارات بشفافية فلا يطبق على دولة وتترك أخرى بدون عقاب، فينبغي أن تطبق بمعيار واحد على كل الدول. فعلى المجتمع الدولي ممثلاً بالأمم المتحدة أن يعتمد الحيادية في تطبيق القرارات الدولية، والدقة في المعلومات، فلا تتهم دولة بالإرهاب وبعد أن تتخذ الإجراءات ضدها، يتضح أن المعلومات التي اعتمدتها أساس للقيام بتلك الإجراءات غير دقيقة.

٥- ينبغي مراجعة قانون مكافحة الإرهاب رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥ والتأمل فيه بصورة إجمالية بغض النظر عن مادة معينة فيه لتخليصه من الضبابية واقتراح أحكام مضبوطة كي لا تنزلق مستقبلاً في محاكمات سياسية وصياغة نصوصه بطريقة مترابطة ومفهومة ودقيقة. وتوجيه الإعلام بأن يؤدي دور التوعية وتعريف المواطنين بمخاطر الإرهاب وتوعية الأجهزة الأمنية للالتزام بنصوص القانون عند مكافحة الإرهاب.

وقد يظن البعض أن ما أوردناه لا يعدو أن يكون مجرد أمنيات لا تتعدى كتابة هذه السطور، ولكن أمانينا تنطلق من الواقع، والدليل على ذلك ما نراه من اتفاقيات وإعلانات وقرارات ومؤتمرات مستمرة في عالمنا الحالي كلها تهتم بمنع تمويل الإرهاب.

وختاماً نأمل من خلال بحثنا لموضوع دور المنظمات الدولية في تطوير القواعد القانونية لمكافحة الإرهاب، أن نكون قد وفقنا في إيضاح أحكام المسؤولية وجملة الضمانات العامة والخاصة، بهدف الإسهام في تعزيز شأنه ومكانته وتوفير احترام القانون الدولي والجزائي لمنع الإرهاب وتمويله وتطوير القواعد القانونية الخاصة بمكافحة الإرهاب.

الهوامش والمصادر

(١) محمد محمود المندلاوي، الإرهاب عبر التاريخ، دار الهلال، لبنان، ٢٠٠٩، ص ٢٢.
(٢) القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية (١٥٤).
(٣) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية (٤٠).
(٤) القرآن الكريم، سورة النحل، الآية (٥١).
(٥) منتصر سعيد حمودة، الإرهاب الدولي جوانبه القانونية، وسائل مكافحته في القانون الدولي العام والفقه، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٨، ص٤١.
(٦) محمد أمير رضوان سيد، الإرهاب والآليات الدولية لمكافحته، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٨، ص٦٦.
(٧) مختار شعيب، خريف الإرهاب والفوضى الجديدة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٦، ص١٥٠.
(٨) ياسين طاهر الياسري، مكافحة الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية، المطبعة العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص٢٨.
(٩) حيدر علي نوري، الجريمة الإرهابية، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٣، ص٦٣.
(١٠) عبد الصمد سعدون، "الإرهاب الدولي المعنى والمضمون في الإستراتيجية الأمريكية"، مجلة قضايا سياسية، العدد الحادي عشر، المجلد الثالث، مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العربية والدولية، تصدرها كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٦، ص٤٧.
(١١) علي يوسف الشكري، الإرهاب الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٨، ص٤٢.
(١٢) القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية(٢).
(١٣) زين العابدين عواد الكردي، جرائم الإرهاب المعلوماتي (دراسة مقارنة)، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ٢٠١٨، ص٢٩.
(١٤) رجب عبد المنعم متولي، بحث بعنوان" الفرق بين الإرهاب الدولي والمقاومة المشروعة"، منشور بالمجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد الستون، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، ٢٠٠٤، ص١٢٦.
(١٥) فريجة محمد هشام، أحكام الجريمة الدولية وأنواعها، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ٢٠١٩، ص٦٧.
(١٦) شذى عبودي عباس، آليات مكافحة الإرهاب وأثرها على حقوق الإنسان، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد ٢٠١٤، ص ٢٠٣.
(١٧) جمال زايد هلال، الإرهاب وأحكام القانون الدولي، جدارا للكتاب العالمي، الأردن، ٢٠٠٩، ص١٨٩.
(١٨) سامي خشبة، الفلسفة الغربية وجذور الإرهاب من ماضي الحداثة الى مستقبل العولمة، جريدة الأهرام ١٣ فبراير ٢٠٠٤- جامعة القاهرة- كلية الحقوق، ص٣٨.
(١٩) حنان يوسف محمد، قراءة في الخطاب الإعلامي لظاهرة الإرهاب، جريدة الأهرام، القاهرة، مصر، ١٥ سبتمبر ٢٠٠٥، ص٣٧.
(٢٠) حمدي شعبان، "الإرهاب والإعلام"، مركز بحوث الشرطة، أكاديمية الشرطة، القاهرة- مصر، ٢٠١، ص٢.
(٢١) رجب عبد المنعم متولي، الفرق بين الإرهاب والمقاومة المشروعة، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد الستون، السنة ٢٠٠٤، ص١٣٧.

دور السكان في مواجهة التحديات الامنية الارهابية ودعم قوة الدولة
دراسة في الجغرافية السياسية

د. محمد صالح عباس صالح
دكتوراه جغرافية سياسية/ جامعة بغداد

المقدمة:

يعد السكان المصدر الاساس الذي تعتمد عليه الدولة وتستمد قوتها منه في احياء وتنمية قدراتها في مختلف المجالات والمرتكزات سواء في تنمية قدراتها العسكرية و تمكين وجودها، او في الحفاظ على الاستقرار السياسي وكذلك توسيع مدخلاتها الاقتصادية وتنويع مصادرها وزيادة وارداتها في تنمية وتنشيط ميزانها الاقتصادي كونه القاعدة الرئيسية التي تنطلق منها الدولة في ادامة وترسيخ قدرات البنية التحتية والايديولوجية المهاراتية وتكاملها التكنولوجي في مواجهة التحديات في ظل تزايد مصادر التهديد في العصر الحالي.

اذ ان الارهاب ومحاولة بعض اللاعبين الدوليين سواءً انظمة او منظمات هي احدى الوسائل العصرية في تغيير الانظمة وتوظيفها للمصالح الخارجية ضمن مفهوم "الفوضى الخلاقة"، ولابد من الاستعداد الدائم لظهور تحديات امنية جديدة وتهيئة السكان والمنظومات الامنية بمختلف تشكيلاتها لردع اي تهديد قد يظهر كون جغرافية العراق تقع في منتصف خريطة الصراع الاقليمي والدولي الذي يتزايد يوماً بعد آخر محاولات الطامعين في خلق اهتزازات امنية وتفكيك التماسك الاجتماعي وهذا من مساعي واهداف العولمة للتأثير على توجهات السكان وتفكيك قواعد الثقة والتضامن داخل التنوعات الاثنية للسكان من جهة ومع اجهزة امن الدولة من جهة ثانية في الدول التي تقع ضمن خريطة الصراع.

لذلك يعد السكان احد اهم محاور الدراسة التي تتركز عليه بوصلة الدراسات البحثية للجغرافية السياسية لأنه المقياس الدقيق نحو معرفة قدرة الدولة وقوتها في السيطرة على مجالها الحيوي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وامنياً واجتماعياً. ويعد العراق من الدول ذات الامكانات السكانية العالية من حيث الاعداد والكفاءات بمختلف المجالات ويمتاز بتجديد ديموغرافي وبديناميكية مستمرة وسريعة، ويمتلك من السكان تنوعات اثنية مختلفة في الدين واللغة والعرق وهذا من دواعي القوة في دعم الدولة واجهزتها الامنية، ولابد من المحافظة على هذا التنوع من المخططات الارهابية في تأثير على توجهاتها الوطنية والسياسية كمحاولات لإضعاف الدولة كما حدثت في الفترات السابقة، وعلى مر العصور كانت هذه المكونات متماسكة ومتحالفة في بناء حضارة العراق والحفاظ على هيبة الدولة العراقية واعطى هذا التنوع في الاثن والعرق صورة مشرقة للعراق من حيث التماسك والانسجام الاجتماعي و التنوع الثقافي رغم الاختلاف في التوزيع الجغرافي لهذه المكونات بحيث كانت هذه المكونات مصدر قوة الدولة في الانتاج الوطني والتماسك في الكثير من القضايا الوطنية.

المشكلة:

تتمحور مشكلة الدراسة حول مرتكزات مختلفة الادوار لنشوء الارهاب ومخاطر وانعكاسات هذه الظاهرة المصطنعة على نمط حياة السكان وتأثيراتها الشاملة على اتجاهات السكان سياساً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ومدى قدرة هذه الظاهرة على امكانية خلق توترات



ما بين الدولة والسكان تارةً والمجتمعات داخل السكان تارةً اخرى، وصولاً الى ايجاد المسببات المساهمة لصناعة الارهاب وبالتالي تمكين السكان والدولة معاً في وضع استراتيجيات كفيلة متمكنة في مكافحة هذه الظاهرة.

الفرضيات:

توصلت الدراسة الى فرضيات متكاملة في معرفة مسببات الارهاب وانعكاسات وجود هذه الظاهرة على السكان، وارتباط الارهاب في زعزعة الثقة ما بين الدولة والسكان وما بين المكونات الاثنية، وان بناء استراتيجيات مشتركة ما بين الدولة والسكان هي الخطوة الناجحة في عملية مكافحة جميع ظواهر الارهاب.

الاهمية:

اخذ موضوع الارهاب اهمية كبيرة نظراً لتلامس هذه الظاهرة مع حياة السكان من حيث التكوين والتنظيم و النشؤ وامتداد مخاطرها على كيان الدولة وامن السكان كما انها من الظواهر التي هددت الدول في مختلف المواقع الجغرافية في العالم بحكم انتشار افكار و عمليات التنظيمات الارهابية الى مختلف دول العالم.

الاهداف:

تهدف الدراسة للوصول الى تحليل دقيق حول نشؤ الارهاب من حيث المفهوم و المسببات وادراك اثار الارهاب على مجريات حياة السكان والدولة وكيفية تقييم تأثيراتها على قوة الدولة ومن ثم التوجه نحو وضع سبل ناجحة لنبذ الارهاب وبناء استراتيجيات لمعالجة مسببات الارهاب ومكافحة وجود هذه الظاهرة بشكل نهائي.

المحور الاول: مفهوم الارهاب واسباب ظهور المجموعات الارهابية من السكان.

أ.مفهوم الارهاب.

تعتبر ظاهرة الإرهاب من أقدم الظواهر التي عرفها العالم قديماً ولا زالت مستمرة إلى هذا الوقت، والتي أرهقت الشعوب من جميع الجوانب، الامنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتعد هذه الظاهرة من القضايا المعاصرة التي شغلت المهتمين في علوم السياسة والامن وغيرها، فكان لابد من تحديد إطار مفاهيمي للإرهاب من خلال تناول نشأة وتطور ظاهرة الإرهاب كإطار نظري تأصيلي لتلك الظاهرة، للوقوف على تعريف جامع وشامل يوضح المعنى الحقيقي للمصطلح، في ظل تعدد التعريفات التي تناولت المصطلح وذلك بسبب اختلاف وجهات النظر من نظام سياسي لأخر.

مفهوم الإرهاب لغةً:

اختلف الباحثون في تعريف مفهوم الإرهاب وتاريخ ظهوره، نظراً للمآرب الخاصة في تعريف تلك الظاهرة، فكلاً يعرفه ويفسره بحسب رؤيته الخاصة، وبالتالي أصبح من الصعب إيجاد تعريف موحد جامع وشامل، إلا أنه في التعريفات اللُغوية كان هناك قواسم وأساسيات مشتركة ما بين التعريفات، فيكاد يكون التعريف من الناحية اللُغوية في العالم موحداً، وإن توسعت بعض اللغات في المرادفات أو المشتقات أو الاستعمال للمعنى والمفهوم. ففي اللغة العربية في معجم لسان العرب يأتي مفهوم الإرهاب من الفعل(رهب، يرهب، رهبة) أي خاف، ورهبه أي هي الخوف والفزع والترويع والأهوال والمخاوف من قوة خارجية أي بواسطة عوامل خارجية عن ذات وشخص الخائف أو المروع، أو عن ضعف داخلي يجعله سهل الانقياد



والتخلي عن تحقيق غايته، كما قد تعني المبالغة في العبادة والزهد في الدنيا خوفاً من الله وطمعاً في رضاه[١].

في المعجم الوسيط، الإرهابيون: وصف يطلق علي الذين يسلكون سبيل العنف والإرهاب، لتحقيق أهدافهم السياسية[٢]. وفي ظل تعدد معاجم اللغة العربية ومراجعها فإن العنصر الأساسي المشترك لكلمة الإرهاب جاء من "رهب" الخوف والتخويف، والرعب أو الإرهاب ومن ثم فالمصدر منها رهب وهو إرهاب :يعني الإخافة والتخويف والفزع[٣].

مفهوم الإرهاب اصطلاحاً:

ان اكثر تعاريف الارهاب شيوعاً هو ذلك الذي يركز على الطبيعة غير الانسانية للعمل الارهابي، وهذا التعريف اخذت به المنظمات الدولية والاتفاقيات التي عقدت من اجل مناهضة الارهاب في العلاقات الدولية[٤].

اذ عرفت عصبة الامم الارهاب عام ١٩٣٧م بأنه: أفعال اجرامية موجهة ضد دولة ويقصد بها أو ايراد منها خلق حالة من الرعب في أذهان أشخاص معينين أو مجموعة من الاشخاص أو الجمهور العام وجاء هذا التعريف قاصراً عن الاحاطة بكافة أنواع الارهاب واشتراط أن تكون الافعال الاجرامية التي اعتبرها من قبيل الارهاب موجهة ضد دولة[٥].

ووضعت لجنة الارهاب الدولي التابعة للأمم المتحدة عند صياغتها مشروع اتفاقية اجراءات مكافحة الارهاب الدولي في عام ١٩٨٠م تعريفاً للإرهاب كالآتي: يعد الارهاب عملاً من أعمال العنف الخطيرة يصدر من فرد أو جماعة بقصد تهديد الاشخاص أو التسبب في اصابتهم أو موتهم سواء يعمل بمفرده أو بالاشتراك مع أفراد أخرين ويوجه ضد الاشخاص أو المنظمات أو المواقع السكنية أو الحكومية أو الدبلوماسية أو وسائل النقل والمواصلات أو ضد أفراد الجمهور العام دون تمييز أو الممتلكات أو تدمير وسائل النقل والمواصلات الخ[٦].

اصبح الارهاب ظاهرة خطيرة جدا تهدد الحياة اليومية للإنسان في كل زمان ومكان، اي ان هذه الظاهرة لم تعد ضمن رقعة محددة بل هي ظاهرة ليس لها وطن ولادين ولا هوية تتحدد بها. وكانت وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية (C.I.A) قد تبنت في عام ١٩٨٠ تعريف ينص على ان "الارهاب هو التهديد باستعمال العنف او استعمال العنف لأغراض سياسية من قبل أفراد او جماعات، سواء تعمل لصالح حكومة قائمة او تعمل ضدها، وعندما يكون القصد من تلك الاعمال إحداث صدمة، او فزع، او ذهول، او رعب لدى المجموعة المستهدفة والتي تكون عادة أوسع من دائرة الضحايا المباشرين للعمل الرهابي.

فالإرهاب هو كل عمل من اعمال العنف المسلح يرتكب من اجل هدف سياسي او اجتماعي او مذهبي او ديني بالانتهاك لقواعد القانون الدولي الانساني التي يحظر استخدام الوسائل اللوجستية او مهاجمه الضحايا الابرياء او مهاجمة اهداف معينه دون اي ضرورة عسكرية.

وهنالك بعض المصطلحات مرتبطة بالإرهاب منها:

الارهابي: هو فرد أو جماعة أو شخصية معنوية (كالدولة أو أجهزتها)، يشرعون عمداً في اعمال ارهابية، ويتم ذلك من خلال اعداد هؤلاء الافراد وتدريبهم بغية جعلهم قادرين ومقتنعين لتنفيذ اعمال العنف المقررة من قبل الجماعة الارهابية[٧].



العمليات الارهابية: العمليات هي: جمع كلمة عملية، وهي مشتقة من العمل، ويقصد بها في الدراسة انها الحدث الارهابي بذاته الذي يقع في مكان معين للحيز الجغرافي او الموقع في زمن معين[٨].

الجريمة الارهابية: هي أي جريمة أو شروع أو أشتراك، ترتكب تنفيذاً لغرض ارهابي في أي من الدول الأطراف أو ضد رعاياها أو ممتلكاتها أو مصالحها أو المرافق والرعايا الاجانب المتواجدين على أقليمها مما يعاقب عليه قانونها الداخلي[٩].

الارهاب الدولي: ويراد به اية عمليات ارهابية يقوم بها اشخاص ينتمون الى دولة ما في دولة ما أخرى وهذا النوع من الإرهاب هو الارهاب الذي تتوافر فيه الصفة الدولية في احد عناصره أو مكوناته وذلك عندما يكون أحد الأطراف دولياً ويكون الهدف دولياً مثل اساءة العلاقات الدولية[١٠].

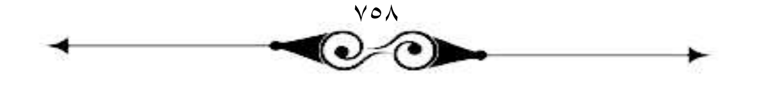
ب. اسباب ظهور الارهاب:

اولاً- الاسباب النفسية:

من خلال المفاهيم الخاصة بالإرهاب تأكدنا على ان الارهاب هو سلوك عدواني قبل كل شيء مصدره الغرائز التي يولد بها الانسان حيث الصراع بين غريزة الموت وغريزة الحياة، حيث الاولى تدفع الى العدوان على الذات فتؤدي الى الانتحار والتفجير، وعلى الاخر فتؤدي الى القتل والتخريب والتدمير. وينشأ العدوان في داخل النفس البشرية من خلال صراعات غير محلولة تؤدي الى الاحباط والغضب واللذان يفضيان الى الاكتئاب اذا لم يجد حلولاً معقولة لها. والاكتئاب شعور بالقنوط واليأس وكره الذات والرغبة في تدميرها عندما يتوجه الى الداخل او تدمير الغير عندما يتوجه الى الخارج[١١]. فالمجتمعات المهمشة التي تعيش حالة اليأس في كل مراحل حياتها هي مجتمعات مريضة لأنها لا تحيا حياة طبيعية فالفرد في هذه المجتمعات يكون ذاك سلوك مضطرب ويتجه نحو السلوك الارهابي.

وان الاسباب النفسية لبروز ظاهرة العنف والإرهاب والتطرف فهي على نوعين؛ شخصي ونوعي، والمقصود بالعوامل النفسية الشخصية هي تلك العوامل الخاصة بهذا الإرهابي أو ذاك فقد تكون عقدة اجتماعية أو مفارقة تربوية أو حالة من المرض النفسي أو شعوراً بالنقص أو الحقد أو الغيرة أو العوز أو ما شابه ذلك من الأمراض النفسية والاجتماعية التي تشكل دوافع خاصة لممارسة العنف وعلى مستوياته المختلفة. أما العوامل النفسية النوعية فهي مرتبطة بطبيعة ردة الفعل تجاه تيارات الإلغاء والتهميش والمحاربة التي تتعرض لها الهوية الثقافية للمسلمين أو العرب، وهي نتيجة طبيعية لما اسماه البعض بظاهرة (الاسلاموفوبيا) أي الخوف من الإسلام، وهو ناتج عن خطأين: الأول من الغرب، حينما تصور أن كل صراع يجري على الحدود الإسلامية- الغربية يمثل حلقة من حلقات الصدام مع الغرب، وإن الإسلام هو العدو الجديد الخطير بدل العدو التقليدي- الاتحاد السوفيتي بعد انهياره، والخطأ الآخر، من المسلمين والعرب أنفسهم، حينما قصروا في التعريف هويتهم الثقافية بشكل علمي أكاديمي منهجي مدروس معاصر[١٢].

وعليه فإن السلوك النفسي مرتبط بالدرجة الاساس على البيئة الاجتماعية والثقافية والتي يمكن ان تؤدي دوراً مهماً في نشؤ وانتشار ظاهرة الارهاب، فالبيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية هي المحيط الذي ينشأ فيه الفرد داخل المجتمع، لذلك لابد وان يكون مؤثراً على التنشئة الثقافية والاجتماعية للأفراد. حيث تمثل الاسرة اللبنة الاولى لهذه البنيان، فإذا كانت اللبنة



سلمية كان البنيان قوياً ومتماسكاً، اما اذا كانت ضعيفة قد تؤدي ذلك الى ان يكون المنتج اي الافراد التي احتضنتها تلك اللبنة تعاني من مشكلات كثيرة نفسية واجتماعية سيما اذا كانت الاسرة تتبع اساليب تربوية غير سلمية او من خلال القهر الذي يمارسه الاباء داخل الاسرة. وهذا النمط من الاسر يمكن ان يقدم فرد متطرف علماً ان خروج هذا الفرد من الاسرة، قد لا يؤدي الى التحرر منها، بل بداية لرحلة البحث عن فضاءات يمكن من خلالها اعادة التجربة التي نشأ من خلالها في الاسرة. ولا يبقى له وسيلة للتعبير عن معاناته الا باستعارة اساليب القمع الممارسة ضده ذاتها وبالتالي يكون المجتمع هو المرشح للعنف والارهاب[١٣].

ثانياً- الاسباب السياسية:

يرتبط الارهاب ارتباطاً وثيقاً بالسياسة وان غالبية المختصين بشؤون الارهاب وجدوا في الجريمة خاصية ثابتة وهي البعد السياسي فأغلب العمليات الارهابية تدعي لنفسها مهاماً وبرامج سياسية وعليه فإن الاسباب السياسية تعد من اهم العوامل المحركة لظاهرة الارهاب[١٤]. وان معظم العمليات الارهابية تكون ناتجة لأسباب سياسية باتجاهين رئيسيين، *__الاول:__* داخلياً بسبب القمع السياسي الناتج عن ديكتاتورية الدولة وعصفها بحقوق الافراد وحرياتهم وكذلك التعديلات السياسية الفجائية بنظام الحكم والتوجهات السياسية الداخلية بصفة عامة هي من اسباب اللجوء الى الارهاب[١٥]. *__الثاني:__* خارجياً فقد دلت الوقائع على ان الصراعات القائمة بين دولتين كثيرا ما تؤدي الى تبادل الارهاب بينهما بشكل سري أو مكشوف. وهذه الحقيقة تدفع الى الاستنتاج بان الدول ربما تستخدم الإرهابيين وأساليبهم كوسيلة لحرب مصغرة او بديلة ضد دول اخرى، حيث أصبحت الحرب التقليدية باهضة التكاليف وغير مضمونة النتائج، واضاف البعض الى الأسباب السياسية الاضطهاد الديني وإثارة الفتن الطائفية وإشعال الحروب الاهلية والاستبداد وكبت الحريات ومن الاسباب السياسية الأخرى للإرهاب تشجيع او تنظيم قوات غير نظامية مسلحة او مرتزقة للإغارة على إقليم دولة ما أو ارتكاب أفعال تخريبية فيها. وان استخدام المرتزقة وتشكيل المجاميع الارهابية اصبح أداة جديدة تستخدمها الدول ضد بعضها في سبيل تغيير الانظمة او الحصول على بعض المكتسبات عن طريق استخدام الارهاب والاعمال الارهابية كأوراق ضغط[١٦].

ثالثا- الاسباب الاقتصادية:

يعد العامل الاقتصادي القاسم المشترك بين جميع الجرائم، إذ يساهم الفقر وانتشار البطالة والديون وارتفاع الاسعار وانهيار العملة في العجز عن تلبية الحاجيات الاساسية للأفراد، في مقابل وجود طبقة ثرية تتمتع بكافة الامتيازات المشروعة وتستغل المال العام، مما يدفع بالمجرمين اليائسين الى الثأر والانتقام وهذا عن طريق الاعمال الارهابية حينما ينظمون الى تنظيمات ارهابية. كما واصبح التخريب المتعمد وتدمير اقتصاديات بعض الدول دافعاً من اهم دوافع الارهاب الدولي في الوقت الحاضر[١٧].

حيث تشكل الازمات الاقتصادية التي تعيشها معظم شعوب العالم دافعاً كبيراً لنشؤ الجماعات الارهابية لان السياسات الاقتصادية غير ملائمة مع الواقع الاجتماعي للدولة قد تؤدي الى احداث فجوة تتسع تدريجياً بين الفقراء والاغنياء وبعض المتعلمين وذوي المصالح الاقتصادية الواسعة بين غير المتعلمين من فئات اقتصادية مهمشة او بين من يملك ويحاول زيادة هذه المليكة، هذه كلها تخلق مناخاً ملائماً لبروز قاعدة واسعة مستعدة للتضحية بكل

مالديها، وحتى الانضمام الى الجماعات الارهابية من اجل التخلص من هذا الواقع المأساوي او تحقيق مكانة اعلى داخل المجتمع(١٨).
كما ان الحروب الدولية خلفت الملايين من الفقراء وان استغلال الطبقات الفقيرة في تحشيدهم نحو تشكيل جماعات ارهابية من قبل جهات خارجية وداخلية اصبح سهلاً جداً لان العوز دفع الكثيرين منهم للتخلص من الفقر والحصول على مكاسب مالية من اجل العيش وشراء متطلباتهم اليومية.

رابعاً- الاسباب الجغرافية " الموقعية " :

تلعب الظواهر الجغرافية واللاندسكيب الطبيعي للأرض دوراً فعالاً في ظهور الجماعات الارهابية، اذ ان بعض الأشكال السطحية للأرض قد تكون مناطق حاضنة ومأوى للإرهابيين تارةً وتارةً اخرى قد تكون وسيلة لتسهيل تنفيد العمليات الارهابية. ففي بعض الاحيان قد يكون طول حدود الدول بالنسبة للقوات المسلحة واجهزة الامن في أي دولة نقطة ضعف لها ونقطة قوة للإرهابيين إذا ما أتسمت بالضعف والانتماءات الفرعية لقياداتها حيث يؤدي الى صعوبة تأمينها وفرض الرقابة عليها، ويشجع بالتالي التنظيمات الارهابية على التسلل من الحدود الى الداخل لتحقيق اهدافها والقيام بعملياتها. فضلاً عن تلك الاسباب الجغرافية فأن المناطق الحارة تعدّ مكاناً مناسباً لانتشار الجرائم السياسية أكثر من المناطق الباردة شأنها في ذلك شأن جرائم الاعتداء على الاشخاص واثارة الشغب، وقد أتضح بالفعل زيادة عدد الارهابيين وسهولة استقطاب الشباب في مناطق صعيد مصر على سبيل المثال. هناك من يرى أن التضاريس الجغرافية من حيث كون المنطقة جبلية أو سهلية أو غابات أم سهولاً، أم صحراء جافة، وأنهاراً أو بحاراً هي من العوامل المؤثرة في أسباب الارهاب، ولذلك فعلى السلطة القائمة أن تسيطر على أراضي أقليمها كافة ولا تترك فيها جيوب تخرج عن سيادتها وتشكل مأوى للهاربين من القانون(١٩).

خامساً- الاسباب الاخرى:

هنالك اسباب اخرى قد تؤدي الى ظهور الارهاب وتنمية نشاطاته واتساع قاعدته الجماهيرية بفعل عوامل داخلية وعوامل خارجية، اذ هنالك دول وتنظيمات ومؤسسات دولية تعمل على تجنيد وكسب الشباب للانتماء الى التنظيمات الارهابية لغرض ممارسة عمليات ارهابية لصالحها، وعليه تحاول هذه التنظيمات الدولية استخدام الشباب من الدول الاخرى كأدوات ضغط تعمل لضمان اهدافها، وهذه التنظيمات تدرس الواقع السكاني من حيث اتجاهات مختلفة للبحث عن ثغرة من اجل الدخول الى عقلية الشباب واستثمارهم نحو مخططاتها الاجرامية.

وفي العادة يتم كسب واقناع الشباب للارتباط الى هذه التنظيمات في حال وجود فقر في مجتمع معين من خلال تمويل مبالغ لهم مقابل ارتكاب اعمال ارهابية او استخدام وسائل سياسية في زيادة اعداد المنتمين الى هذه التنظيمات او قد تلجأ الى توسيع الفوارع ما بين المكونات الاجتماعية والتنوعات الاثنية والدينية داخل المجتمع من خلال خلق فتنة داخل هذه المكونات وخلق بيئة خصبة لنمو نشاطات التنظيمات الارهابية وادامة امد الصراع فيما بينهم بغية تحقيق الاهداف المطلوبة.

وهذه الحالة موجودة وتحدث في الدول والمناطق التي تتواجد فيها التكوينات الاجتماعية والتنوعات الاثنية وبشكل مستمر تتعرض هذه المكونات الى هجمات تمس قيمهم ومبادئهم



وحقوقهم سعياً لجرهم نحو الصدام مع المكونات الاخرى او مع الدولة التي يعيشون داخلها. كما يمكن ممارسة هذه الوسائل في كسب الشباب وانشاء تنظيمات الارهابية من قبل بعض الجماعات داخل الدولة، اذ تقوم باستخدام هذه الوسائل لتكوين جماعات ارهابية وبالتالي خلق فوضى امنية تحقق لها اهداف سياسية او اجتماعية او اقتصادية اخرى.

المحور الثاني: مخاطر الارهاب على التنوعات السكانية "الاثنية" وعلى الدولة.

ان وجود المنظمات الإرهابية تترك مخاطر وتخلق واقع تفرض من خلال عملياتها الارهابية اهدافها على الارض وتحاول فيها سيطرة على حاضر ومستقبل السكان والدولة معاً بحكم سعي المنظمات الارهابية للوصول الى اهداف متباينة، فقد تكون سياسية او اقتصادية او امنية الخ، لكنها في المحصلة تتسم باتساع مجالات عملها وتنوع مصدر تمويلها وتعدد الاهداف المنشودة التي تحاول تحقيقها، وذلك لأنه يتم قيادتها من جهات متنوعة في الاشكال والالوان، وبالتالي تترك مخاطر في مجالات عديدة منها:

١- بث روح الكراهية بين طبقات المجتمع او هدم وزعزعة ثقة الجمهور في الحكومة واجبار طبقات الشعب على طاعة قيادة الارهاب وأيضاً قد يكون الاخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر[٢٠] .

٢-توسيع وتعميق الفجوة التي تفصل بين الجماعات العرقية أو الدينية أو الجماعات الأخرى، وهو في نفس الوقت ما يؤدي الى زيادة درجة التماسك بين أعضاء كل جماعة.

٣-هجرة الكفاءات الوطنية فبروز الارهاب وانتشار العنف وما يؤديه من تغيير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة وعدم الاستقرار الامني لدى افراد المجتمع يؤدي بالكفاءات العلمية فيها الى الهجرة أما للبحث عن الاستقرار أو للبحث عن عمل ومصدر للرزق وبالتي يؤدي زيادة التفكك الاجتماعي من جهة وتأثير سلبي على قوة الدولة من خلال هجرة الكفاءات التي تعتمد عليها الدولة في مختلف مجالات العمل[٢١] .

٤- التأثير على الوزن السياسي والعسكري للدولة في الداخل، وعلى علاقاتها الخارجية في مسرح العلاقات الدولية، بحكم ان الارهاب قد يتجاوز حدود الوطن بلا اذن لتسحق كل عمل انساني يقوم على احترام حقوق الانسان وحرياته، وان ذلك ينعكس على العلاقات الدولية لأنها تمس مصالح جوهرية دولية وتؤثر على سلامة المجتمع الدولي وامنه وتخالف ما نص عليه ميثاق الامم المتحدة[٢٢] .

٥-مخاطر على حجم الاستثمارات الدولية داخل الدولة حيث وبسبب انتشار الاعمال الارهابية تمتنع الشركات الاجنبية في العمل. كما تفقد الدولة مصدراً من مصادر العملة الأجنبية الرافدة للمشاريع والخدمات التي تقدمها الدولة للمجتمع بتخوف السائحين من التوافد للزيارات الدينية او السياحية الترفيهية والتاريخية للاماكن غير المستقرة امنيا بفعل الارهاب[٢٣].

٦-مخاطر على الميزان الاقتصادي للدولة والسكان حيث ادت العمليات الارهابية الى توقف او تعطيل الكثير من المنشآت الاقتصادية العاملة والخاصة المتمثلة بآبار النفط وغيرها وحرق واتلاف مساحات كبيرة من الاراضي والمحاصيل الزراعية العائدة للدولة والسكان مما انعكس سلباً على المدخولات الاقتصادية للدولة والمواطنين وخلفت الكثير من العاطلين عن العمل.

٧-كما ان من الاهداف الرئيسية للإرهاب الدولي في الوقت الحاضر هو الاستهداف المباشر للمناطق التي تتواجد فيها تنوعات اثنية مختلفة بهدف زعزعة الثقة بين هذه المكونات وخلق



فرص للتغلغل الى داخل هذه المكونات وتفكيكها بالدم بهدف الوصول الى تقسيمات جغرافية للاستيطان البشري على هذه المكونات ومن ثم تمهيدها لتكون سبباً للتدخلات الخارجية الساعية الى تقسيم الدولة.

٨- مخاطر امنية تمثلت بخسائر مادية ومعنوية حيث ادت العمليات الارهابية بمختلف انواعها من تفجير السيارات المفخخة والعبوات الناسفة واطلاق الصواريخ والانتحاريين الى تدمير الكثير من المباني الحكومية والبنى التحتية والاسواق والمحلات التجارية والمنازل والاماكن الدينية المقدسة والساحات الرياضية وغيرها، مما نتج عنها استشهاد الكثير من المواطنين الابرياء وافراد القوات الامنية وخلفت الكثير من الايتام والارامل والثكالى. ينظر جدول رقم (٣)، كذلك خريطة رقم (١).

جدول (٣)

التوزيع الجغرافية للعمليات الارهابية المسجلة في عموم العراق لعام ٢٠١٣ حسب المحافظات

ت	المحافظة	الحوادث الارهابية												
		انتحاري	عجلة انتحارية	عجلة مفخخة	دراجة نارية مفخخة	عبوة ناسفة	عبوة لاصقة	نيران اسلحة خفيفة	هاونات	رمانة يدوية	صواريخ كاتيوشا	صواريخ قاذفة	اخرى	المجموع الكلي
١	بغداد	٥٣	٢٤	٣٣٣	٤	٧٢١	١٤٩	٩٩	٩٨	٨٠	٢١	٩	٣	١٥٩٤
٢	نينوى	٢٢	٤	٨٥	٠	١٣١٩	١١٤	٨٢٧	١٩٧	٣٨	٢٧	٠	٢٢٦	٢٨٥٩
٣	ديالى	٧	١٠	٢٦	٠	٢٠٥	٣٦	٧٧	٦	٦	٣	٠	١	٣٧٧
٤	صلاح الدين	١٥	١٢	٤٧	٣	٥٠٣	١١٢	١١٩	٢٥	٩	١٠	٠	٠	٨٥٥
٥	كركوك	١٢	٥	٦٠	٣	٥٦٢	٤٩	١٢٦	٤٩	٢٧	١٢٢	٨	٣	١٠٢٦
٦	الانبار	٣٠	١٩	١١	٢	٢١٧	٦٩	٧٥	٤٦	٢١	٣٤	١٤	٦	٥٤٤
٧	البصرة	٠	٠	١٤	٠	٥٧	٤	٠	٠	١٢	٠	٠	١	٨٨
٨	بابل	٧	٣	٤٤	٠	١٤٤	١٦	١٨	١٠	٧	٠	٠	٠	٢٤٩
٩	واسط	٠	١	١٧	٠	١٥	١	٢	٠	٣	١	٠	٤	٤٤
١٠	الديوانية	٠	٠	٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٥
١١	النجف	٠	٠	٤	٠	٣	٠	٠	١	٤	٠	٠	٠	١٢
١٢	كربلاء	١	٢	٦	٠	١	١	٠	٠	٠	٥	٠	٠	١٦
١٣	المثنى	٠	٠	٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٧
١٤	ذي قار	٠	٠	١٢	٠	٢	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	١٥
١٥	ميسان	٠	٠	٣	٠	٠	٠	٠	٠	٣	٠	٠	٠	٦

المصدر: مؤيد زاحم فيصل، مصدر سابق، ص٩٠

خريطة (١)

التوزيع الجغرافي للعمليات الارهابية حسب نوعها في العراق لسنة ٢٠١٣

المصدر: مؤيد زاحم فيصل، مصدر سابق، ص٩٢.

المحور الثالث: دور السكان في قوة الدولة ومواجهة الارهاب.

أ- السكان بمنظور الجغرافية السياسية.

يّعد السكان من بين أهم المكونات الأساسية للدولة، فإن قوة الدولة تعتمد على حجم السكان وتوزيعهم وكذلك على تركيبهم العمري والنوعي وعلى المستوى الثقافي والعلمي. فجميع الدول التي توسعت و تطورت وتقدمت تعتمد على سكانها إلى حد كبير، فالولايات المتحدة الامريكية والصين وروسيا و فرنسا و المملكة المتحدة و اليابان و إيطاليا جميعها تتمتع بكثرة سكانها وعندما توافرت لها عناصر القوة الأخرى كان للسكان دورهم الهام و الفعال في تقدم هذه الدول. وكان للتفوق السكاني للاتحاد السوفيتي أثر في هزيمة المانيا في الحرب العالمية الثانية،



كما كان التوسع الاستعماري البريطاني والفرنسي يعتمد على القوة السكانية في هذه الدول. لكن كثرة السكان ليست دائماً مصدر القوة للدولة إذا لم تتوافر لها جوانب أخرى؛ كالمستوى العلمي، والتقدم التكنولوجي والروح المعنوية العالية وزيادة قوة العمل المنتجة[٢٤].

أما كثرة السكان مع قلة الموارد تصبح مشكلة وتؤدي إلى الفقر ومشاكل داخلية وقد تؤدي إلى صراعات داخلية وهجرة الكثير من السكان نحو دول أخرى بحثاً عن مصادر رزق وفرص عمل.

وتعتمد الدول على حجم السكان في المرحلة الشبابية، فالسكان في هذه المرحلة هي القوة الداعمة الأساسية في تركيبة بناء قوة الدولة وديمومتها، وإن أغلب الدول العربية يمتلكون حجم هائل من الطاقة الشبابية في الهرم السكاني لها وهذه إشارة جيدة على إن الدول العربية تعيش المرحلة الشبابية بخصوص القوة السكانية الحالية و المستقبلية، لان قاعدة الهرم السكاني تتسع لدى جميع الدول وهي تنذر بأن القوة الشابة موجودة ومستمرة بفعل قدوم أجيال أخرى. هنا يفترض الاستثمار لهذه الطاقة واستغلالها وتوجيه بوصلة الجهود إلى هذه الفئة نحو استكمال بناء قوة الدولة اقتصاديا وعسكرياً وتكنولوجيا وغير ذلك...وعدم تركها واستهلاكها دون الاستفادة منها أو جعلها تهاجر نحو الخارج[٢٥].

وتهتم الجغرافية السياسية بدراسة السكان كمشكلة سياسية من خلال تباينهم اللغوي او ديني او اصولهم العرقية، ودراسة مفهوم الدولة والعشب والامة، ومقومات الدولة بصورها المختلفة (الطبيعية والبشرية والاقتصادية)، ومدى استغلالها لمواردها او مدى اعتمادها على موارد خارجية باعتبار ذلك مؤثراً في كيان الدولة.

كما يدخل في مجال الجغرافية السياسية مدى تماسك بين السكان في اطار الوحدة السياسية فضلاً عن العلاقات الخارجية بينها وبين الدول الاخرى، فلا تستطيع اي دولة مهما كانت قدراتها ان تعيش بمعزل عن الدول الاخرى، ولذلك فإن الجغرافية السياسية تهتم بدراسة الدولة في اطار علاقتها بالمجتمع الدولي وتحليل هذه العلاقات الدولية ودورها في تطوير وتقوية الوحدات السياسية المختلفة بل وفي كينونتها احياناً. مثل اليهود الذين يسعون الى انشاء اسرائيل كدولة بالاعتماد على العلاقات الدولية وليس على اسس الجغرافية الطبيعية كتلك التي نشأت على اساسها الوحدات السياسية التي تكونت بشكل طبيعي[٢٦].

فالجغرافية السياسية تركز على نشاط الانسان السياسي في بيئته الطبيعية وتفاعله معها، وفي منظورها ان الدولة عبارة عن عنصرين اساسيين هما: الارض والشعب، ويترتب على تفاعلهما عنصر ثالث يتمثل في الحكومة او السلطة المنظمة لهذه العلاقة والذي يعد نتاج هذا التفاعل بين الارض والسكان. والجغرافية السياسية بذلك تهتم بدراسة التفاعل بين العوامل الجغرافية في المكان وبين الظاهرة السياسية[٢٧]. اذ تلعب الكثرة السكانية دوراً هاماً في الدفاع عن الدولة حيث يجد الجيش ما يحتاج اليه من جنود لجبهات القتال، فمهما تقدمت الاسلحة وقلت حاجتها الى القوة البشرية من حيث العدد فإن حاجتها تبقى قائمة للعمل في الجبهة الخلفية للإمداد والتموين وللجنود والمشاة وحماية وتطهير مواقع القتال، كما ان الدولة المكتظة بالسكان تصعب هزيمتها[٢٨].

واهمية السكان في المنظور الجغرافي السياسي ليست بكثرتهم وانما بمدى فاعليتهم وانتاجيتهم اي بالنوع وليس بالكم.



ب- دور السكان في مواجهة الارهاب ودعم الدولة

للسكان دور فعال وأعمال جادة صادقة ومخلصة للوطن بدءاً بأساليب التربية داخل الاسرة والتعليم و ما يصاحبها من تغيير جذري ذات اهداف انسانية توعوية لبناء الانسان الجديد الذي يبني من خلاله الوطن ووفقا لاستراتيجية فكرية تربوية تشترك في تنفيذها جميع مؤسسات المجتمع و تلتمس فيها الأسباب وتبحث عن الدوافع وتضع الحلول والمعالجات لاجتثاث واقتلاع الغراس الارهاب و العنف من جذورها وتشكل رادعاً أمام انتشارها والوقوف الى جانب اجهزة امن الدولة روحياً وجسدياً في الحفاظ على الوطن من اي خطر و اعتماد نشر ثقافة التسامح و تقبل الاخر و التعايش مع جميع الثقافات و الاديان فالتربية والتعليم أساسهما العلم الذي لا يمكن فصله عن الدين السمح الذي اساسه السلام و المحبة. فهنالك ادور عديدة يمكن للسكان ان يؤديها في بناء مجتمع مكافح للإرهاب وداعم للدولة ومن هذه الادوار:

١-الدور الاسري التربوي: ان الاسرة ممثلة بالأم والاب والاخوة والاخوات هي المكان الاول في حياة الفرد الذي تتبلور فيه الشخصية وتتكون من خلاله الضمير وترسخ القيم والاخلاق والنظام والالتزام، وان ما يتعلمه الطفل في داخل الاسرة من قيم واخلاقيات وسلوكيات وافكار، سرعان ما ينقله عندما يكبر الى المجتمع مروراً بالمدرسة التي تشكل المحطة الثانية في حياة الفرد. فالابتعاد عن التسلط والاستبداد وارساء دعائم الحوار والمناقشة وتعزيز بُنى الشخصية الاستقلالية للطفل داخل الاسرة وفتح قنوات الاتصال بين المجتمع على اساس التفاهم والمصارحة وغرس مفاهيم حب الوطن والدفاع عنه واحترام مكوناته، كل هذا يبني انساناً مستقلاً قوياً يصعب انقياده وتحوير افكاره وانجرافه في تيارات متطرفة وارهابية[٢٩].

٢-الدور الديني: إن الإنسان كما جاء في تعاليم الدين الاسلامي الحنيف، هو الكائن المفضل الذي كتب الله له أن يتبوأ الصدارة والمكانة الرفيعة بين الخليقة والكائنات جميعاً، بل يعد الاسلام هو من وضع حجر اساس النظام القانوني الانساني من احترام لحقوق الانسان و الجهود التي تبذل من اجل احلال السلام و الامن في المجتمع البشري، ووفقاً لبرامج تربوية شاملة تغطي كافة شؤون الحياة منذ الولادة حتى الممات، ولم يغفل عن قضايا الامن البشري الذي يكون الارهاب جزءً منه. لذا فان العمل على خلق مجالات مناسبة صحيحة وجاذبه لامتصاص طاقات الشباب الفائضة اصبح ضرورة و اساس لبناء مجتمع سليم[٣٠]. اذ يجب توجيه الارشادات الدينية نحو نبذ الارهاب واشكال العنف في المجتمع واحترام حقوق وتوجهات الاخرين بتعدد وتنوع انتماءاتهم الدينية والمذهبية والقومية وغيرها.

٣-الدور الامني – العسكري: ان الدور الحضاري والفاعل الذي تضطلع به المؤسسة الامنية في المجتمع هو ليس محصوراً بالقوة والمراقبة والمتابعة والتحقيق، وغير ذلك من الواجبات الامنية الصرفة بل يتعدى ذلك الى التوجيه والارشاد والتحقيق والتوعية والوقاية من الجريمة قبل حدوثها وبالتنسيق مع مراكز البحوث والدراسات والجهات ذات العلاقة بالمجتمع المدني ومنظماته الفعالة في المجتمع وذلك لتحقيق الهدف الاسمى لدور هذه المؤسسات وهو الحفاظ على الامن في المجتمع وترسيخ دعائم الاستقرار وتوطيد العلاقة الطيبة والكريمة التي يشوبها الاحترام بين رجل الامن والمواطن[٣١].

وفي بعض الاحيان يتخطى دور السكان تلك النشاطات السلوكية في دعم الدولة الى نشاطات عملية ميدانية بالدخول الى ساحات القتال من اجل مكافحة الارهاب للحفاظ على سلامة امن الوطن كما حدث في عام ٢٠١٤ عندما احتل تنظيم داعش الارهابي مساحات ومناطق واسعة

من ارض العراق بسكانها وثرواتها، اذ سرعان ما تمكن هذا التنظيم الارهابي من السيطرة على مدينة الموصل ثاني اكبر مدن العراق سكاناً في ١٠ حزيران/يونيو ٢٠١٤ بعد ذلك امتلاك أراضي شاسعة، فضلا عن الحصول على سلاح وعتاد متطور، وامتلاك موارد مالية ضخمة تتضمن آبار نفط وأموال مصارف الموصل التي يُقال أنها تعدت النصف مليار دولار و تلاها السيطرة على عدة محافظات عراقية هي صلاح الدين وجزء من ديالى والأنبار(٣٢).

على اثر ذلك كان التوجه نحو ايجاد جيش مساند قوامه من المتطوعين وتشكيل قوة عسكرية في كلِ محافظة ومن ثم مباشرة الالتحاق بالجيش النظامي، ودفعه إلى المعركة لمواجهة الخطر الامني٠ هنا برز الادراك السكاني الشامل لحجم الخطر المحدق بالبلاد وترجم بذلك الادراك بصدور فتوى المرجع الأعلى السيد علي السيستاني دام ظله، المعروفة باسم "الجياد الكفائي" ، وتشكيل قوات الحشد الشعبي من جميع المكونات السكانية . و من هذه الفتوى ولد الحشد الشعبي كنواة لمؤسسة متكاملة كان على عاتقها التصدي للهجمة الارهابية الكبيرة التي هددت كيان الدولة السكان جميعاً. ويمكن القول إن "فتوى الجهاد الكفائي" أسست لواقع جديد تمثل في تحشيد المجتمع ضد عدو مشترك واحد انطلاقاً من الوعي لمصير الواحد والتحدي الواحد والمستقبل الواحد. وكان مقدار الاستجابة السريعة للفتوى بمثابة اعلان وحدة وطنية وأعطت بلا شك صورةً واضحة عن الدور الكبير للمرجعية الدينية على مختلف المستويات(٣٣).

٤-الدور الاجتماعي الاقتصادي:

البيئة الاجتماعية والاقتصادية يمكن ان تلعب دوراً هاما في الحفاظ على كيان المجتمع من العنف والتفكك اذ يمكن ان يقوم بهذا الدور منظمات المجتمع المدني والتجمعات الثقافية والدينية والعشائرية في التصدي للمخاطر التي تهدد السكان اقتصادياً واجتماعياً وذلك بالوقوف الى جانب المحتاجين من الفقراء من اجل منع استغلالهم من قبل التنظيمات الارهابية.

لاشك ان خروج عملية التنشئة الاجتماعية عن الاطر الموضوعية الصحيحة لأداء ادوارها بوصفها منظومة اجتماعية توعوية لتعزيز الوعي الجمعي للمجتمعات وبما يقوي الاواصر الاجتماعية بين ابناء الوطن الواحد لابد ان ينجم عنه السلوكيات المنحرفة، كما ان تحول بعض هذه القنوات سواء على مستوى الاسرة او دور العبادة او وسائل الاعلام وغيرها الى اصوات مغذية للأفكار المتطرفة ساعد الى دفع عدد من الشباب للانضمام الى تنظيم داعش الارهابي(٣٤).

المحور الرابع: استراتيجيات الدولة في استثمار السكان نحو مكافحة الارهاب.

ان مسؤولية مكافحة الارهاب ومواجهته والوقاية منه وعلاجه لا تقع على افراد محددين او دوائر محددة في الدولة، بل هي مسؤولية الجميع ومنها السكان والمؤسسات المجتمعية والتربوية والدينية والمنظمات الى جانب الدولة بغض النظر عن الولاء لهذا النهج السياسي او الفكري او الديني او المذهب، لان امن الوطن واستقراره وتطوره وتقدمه يجب ان يكون هدف الجميع ويسعى اليه الكل من اجل حياتهم وسعادتهم في حاضرهم ومستقبلهم، لذا ينبغي ان تقوم الدولة بتمكين كافة الادوات التي يمكن من خلالها تكسب السكان نحوها بشكل يخدم وجودها وبقائها من خلال قيامها بحل جميع المعوقات التي تخلق ازمات بين الدولة والسكان وتفكك منظومة التكامل الحيوي للدولة.



وعليه فهنالك مجموعة من الازمات لابد من ايجاد الحلول المناسبة لها:

١- ازمة الهوية:

تمثل الهوية من المنظور السياسي محوراً مركزياً في عملية بناء السلطة والدولة التي قد تتأسس على هوية مجتمعية موحدة. واذا كانت الكيانات السياسية في العصر الحديث قد اتخذت طابع الدولة وخصائصها القومية او الوطنية المنسجمة والموحدة على قاعدة المواطنة والهوية الوطنية، فهذا لا يعني بأي حال الغاء الحقوق السياسية العامة او المدنية الخاصة للجماعات القومية او الثقافية الخاصة التي تضمها تلك الدولة، ان هذه الهوية هي الرباط الرئيس الذي يجمع ويوحد مكونات هذه المجموعة السكانية ويجعل منهم شعوباً او امم او غير ذلك. ويقترب هذا المفهوم كثيرا من مفهوم ازمة الاندماج فيما يخص المكونات والهويات التي ينتمون اليها ويجتمعان في الهدف الاساس وهو احتواء جميع الاطراف[٣٥].

لذلك يجب في هذا الخصوص توسيع جهود التنمية السياسية بصيغة تؤدي الى تقليص حجم ازمة الهوية داخل الولاء السياسي للفرد، وتوجيه ولائه العرقي والاثني الى الوطن التي تعزز من خلاله قوة الدولة، كذلك تقديم فكرة المواطنة على فكرة الولاءات المتعددة داخل المجتمع وصولاً الى دولة متقبلة من الجميع[٣٦]. من خلال الاعتراف بالتنوع الفكري والسياسي الذي يسمح لكل الافكار والآراء ان تزدهر بحرية دون اعتراض من احد شريطة ان لا تمس توجهات الاخرين وتحترم وجودهم[٣٧].

٢- ازمة المشاركة السياسية:

تعتبر المشاركة السياسية الوطنية القوة الدافعة لاستمرار ديمقراطية النظم السياسية ومصدر دعم لها بشكل كامل، وهي تجسد ارادة الشعبية الحقيقية، وتضمن المساواة بين المواطنين في المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية والادارة الدولة وذلك باختيار من يمثلهم في مختلف المؤسسات عن طريق الية الانتخابات الحرة النزيهة[٣٨]. متضمنة انشطة طوعية من قبل سكان الدولة جميعاً في اختيار النخبة الحاكمة التي تمثلهم وتشارك في صنع السياسات العامة للدولة[٣٩].

فإن ازمة المشاركة السياسية تتسم بحالة من عدم الاستقرار التي يهدد مسيرة الدولة نحو التقدم والازدهار يتشارك فيها النظام السياسي. لذا يتوجب التركيز نحو المسببات التي لها علاقة بالنظام السياسي والتي انعكست على المواطنين لحاضرهم ومستقبلهم لان النظام هو من عليه ان ينتبه لوجود الازمة وهو من يتخذ المواقف والقرارات لتجاوزها. فأزمة المشاركة السياسية هي في وضع يتسم بعدم التوازن وحالة من التوتر تؤثر على المجتمع والنظام السياسي، نظراً لارتباطها بالعوامل الثقافية والاقتصادية والامنية، وتتطلب قراراً من اجل التخفيف من حدة الازمة او القضاء عليها كاملةً، بأشراك جميع الاطراف المعنية بالأزمة[٤٠].

وعليه يمكن معالجة ازمة المشاركة السياسية باتخاذ الخطوات الاتية[٤١]:-

- قيام الانظمة الحاكمة بفسح المجال امام قنوات المشاركة السياسية وتوسيع دورها في المسرح السياسي.
- السماح لجميع الراغبين بالمشاركة السياسية لأخذ دورهم في التمثيل السياسي.
- عدم تهميش الكفاءات وفتح السبل امام طموحاتهم السياسية.
- تقبل المعارضة الفعالة وتفعيل جهودهم في خدمة الوطن،
- رفع نسب المشاركة السياسية للمواطنين في مختلف الاستحقاقات الانتخابية.



- ضمان حرية التعبير وفق الضوابط الدستورية والقانونية المعبرة والتأكيد على ضرورة محاسبة من يمس الثوابت الوطنية والمصالح المتفق عليها او حريات الاخرين[٤٢].
- حق جميع أفراد المجتمع، سواء افراد أو جماعة في المشاركة في صنع وصياغة السياسات والقرارات داخل الحكومة. وقد تختلف صور وأشكال المشاركة فقد تكون إيجابية وهذا ما يحقق لنا شرعية النظام السياسي وقانونيته، وتعزز كذلك من الثقة إزاء النظام القائم، إذ تعتبر المشاركة السياسية من محددات قياس درجة الثقة السياسية، حيث توجد علاقة طردية بين ارتفاع نسبة المشاركة السياسية للمواطنين، وارتفاع درجة الثقة السياسية[٤٣].

٣- ازمة الشرعية:

تعتبر الشرعية احد اهم مؤشرات التنمية السياسية فهي تعكس حالة الرضا من قبل السكان اتجاه النظام السياسي الحاكم، فهي تتعلق بإحساس الناس بانهم ينتمون الى جسم سياسي واحد وان المؤسسات المهمة في ذلك الجسم مهما تكن طبيعتها ملك لهم، وان ارادتهم محدد مهم في صناعة القرار السياسي، و ان الشرعية تعكس رضا وقبول المحكومين، فالحاكم له الحق في ان يحكم اذ ان هذا الاخير يستمد شرعيته وثقته انطلاقاً من القبول والتأييد الجمهوري[٤٤].
وان معالجة ازمة الشرعية في الدول العربية تكمن من خلال تطبيق الاسس الاتية:

أ- العدالة بين المواطنين عبر مبدأين مهمين هما المساواة والمواطنة.
ب- التوصل الى صيغة دستورية ديمقراطية ولا يجوز الرجوع عنه او تعديله الا وفق احكامه[٤٥].

فالشرعية السياسية هي الحصول على تأييد الجماهير ودعمهم للسلطة في الادارة وفرض السيادة، ولكي تتحقق هذه الشرعية يفترض من الدولة ان تكون على قدر كاف من المسؤولية اتجاه المواطنين و على استعداد تام في النظر الى متطلباتهم بمنظور وطني عمومي بعيداً عن التفرعات السياسية والمناطقية والاثنية الضيقة وغيرها، فهي بالمحصلة نتاج الاحترام التي تمنحها الدولة للشعب لكي تكسب في المقابل شرعيتها من الشعب.

٤-.ازمة التغلغل:

يقصد بالتغلغل: التواجد الفعال للحكومة المركزية على سائر ارجاء الاقليم الذي يناط بها ممارسة سلطاتها داخله. ويتحدد او يقاس تغلغل الحكومة من خلال بعدين:-

البعد الاول: هو المقدرة على التغلغل داخل الاقليم حتى وان اقتضى الامر الالتجاء الى الاكراه المادي بغض النظر عن رضاهم.

البعد الثاني: وهو مقدرة الحكومة المركزية على التحكم في توجهات وميول المحكومين من حيث سريان قوانينها وفق رضاهم دون الحاجة الى القوة.

كما يشار لها بأنها "ازمة ادارة" وتنصب على مدى كفاءة الجهاز الاداري للدولة في التغلغل في اجزاء المجتمع المختلفة[٤٦].

فقدرة الدولة على التغلغل في كافة مناطقها تعكسها ايضا قدرة الحكومة على اعمام قوانينها وسياساتها العامة داخل شتى ارجاء مناطقها بحيث تسري هذه السياسات وهذه القوانين على كافة اولئك الذين يقطنون داخل الرقعة الجغرافية للدولة، وتبرز اهمية سيطرة الدولة في قدرتها على الاطلاع على مشاكل وحاجات المواطنين وحماية المناطق الحدودية من الخطر الخارجي[٤٧]. وان غياب ازمة التغلغل يمكن ان يؤدي الى ايجاد نوع من التضامن والتماسك بين المكونات الاجتماعية وبين المجتمع والدولة، حيث يشعر الافراد بأن الدولة تعمل لصالحهم



وتشعر باحتياجاتهم الضرورية مما يخلق نوع من العلاقة السليمة بين الافراد والدولة، وينعكس على طبيعة ايصال الخدمات الى كافة ارجاء الدولة وحمايتها من الارهاب والتدخلات الخارجية[٤٨].

٥- ازمة التوزيع:

يشير مؤشر العدالة في توزيع الثروة الى قدرة الدولة على تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية في مختلف الجوانب، كالعدالة في توزيع الاجور والعدالة في توزيع المناصب والعدالة في الاعانات، فلا يتم التمييز بين المواطنين او بين المدن والقرى بناء على التوجه الديني والسياسي والقبلي، فكلما زادت قدرة الدولة على توزيع او اعادة توزيع وبشكل عادل، كلما زاد معدل رضا المواطنين على النظام، اما اذا قلت هذه القدرة فإن ذلك يزيد من الاحساس بالحرمان الاقتصادي مما يؤدي الى زيادة حدة عدم الرضا وبالتالي تتولد عنها ازمات اخرى كأزمة الاندماج والشرعية والهوية وكذلك التغلغل والمشاركة. ويتأثر مبدأ العدالة في توزيع الثروة عند حدوث اختلال نسب واساليب توزيع الموارد والثروات المتاحة على وحدات المجتمع وافراده كما في حالة استئثار عدد قليل من الافراد بثروات المجتمع وخيراته، ويرتبط مبدأ العدالة في التوزيع ارتباطاً وثيقاً بالمشاركة السياسية، من خلال حالة رضا المواطنين عن النظام السياسي مما يؤدي بهم الى المشاركة السياسية[٤٩]. حيث تظهر القلة بالنصيب الاكبر من تلك الموارد بينما تنال الاغلبية الجزء الاصغر في هذا الشأن[٥٠].

وعليه فإن الاختلال في توزيع الموارد الاقتصادية يترتب عليه عدم المساواة وخلق تفاوت طبقي داخل المجتمع وهذا يهدد النظام السياسي من حيث استمراره واستقراره، وبالتالي فالحرمان الاقتصادي يؤدي الى العنف وكثيراً ما شهدت بعض الدول مظاهر السخط والعنف الناتج عن عدم العدالة والحرمان الاقتصادي وانتشرت جماعات ارهابية من خلال استغلال الوضع الاقتصادي السيء للسكان[٥١].

وبهذا تنتهي ازمة التوزيع عندما يشعر المواطنين جميعاً بأنهم متساوون في الحقوق والواجبات وانهم داخل منظومة قيمية وادارية وسياسية عادلة تتجه بكل امكاناتها لمنح المواطن جميع حقوقه، وتحفزه للالتزام بكل واجباته ومسؤولياته، فالثالوت القيمي "العدالة، الحرية، المساواة"، هو الذي يمنح مفهوم المواطنة الحقيقية لجميع السكان[٥٢]. من خلال التوزيع العادل للثروة وحصة كل فرد من الثروات ومن اجمالي الدخل القومي[٥٣].

الهوامش والمصادر

(١) محمد فتحي عيد، الأساليب والوسائل التقنية التي يستخدمها الإرهابيون وطرق التصدي لها ومكافحتها، جهة النشر اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض، ٢٠٠١، ص ٥.
(٢) علي فايز الجحني، التعاون العربي في مكافحة الإرهاب، الرياض، ١٩٩٩م، ص ١٨١ .
(٣)امل اليازجي ومحمد عزيز شكري، "الارهاب الدولي والنظام العالمي الراهن "، دار الفكر المعاصر، بيروت،٢٠٠٢، ص١٢٩.
(٤) عصام صادق رمضان، الابعاد القانونية للإرهاب الدولي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد٨٥،،١٩٨٦، ص١٨.
(٥) مصطفى محمد موسى، التكدس السكاني العشوائي والارهاب، دار الحامد للنشر والتوزيع، جامعة نايف للعلوم الامنية، الاردن، ص١٤٧.
(٦) وئام محمود النجار، التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الامريكية بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١-٢٠٠٨)، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر- غزة، ٢٠١٢، ص٢٣.
(٧) سمية كامل حسين، الارهاب الصهيوني والامن الغذائي العربي، رسالة ماجستير في الدراسات الدولية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥، ص١٣.
(٨) محمد بن عبد العزيز الزامل، الابعاد المكانية للعمليات الارهابية في المملكة العربية السعودية الرياض انموذجاً، رسالة ماجستير، قسم العلوم الشرطية، الرياض، ٢٠١١، ص١١.
(٩) مصطفى محمد موسى، التكدس السكاني العشوائي والارهاب، دار الحامد للنشر والتوزيع، جامعة نايف للعلوم الامنية، عمان، الاردن، ٢٠١٤، ص١٥٩.
(١٠) علي سلمان الصايل، التنشئة السياسية ودورها في مكافحة الارهاب ودورها في مكافحة الارهاب، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين المجلد (٤)، العدد (٢٠)، ص٢٥٨.
(١١) حارث عبد الحميد، الارهاب والسلوك الارهابي في العراق، لماذا ؟ كيف ؟ والى اين ؟ دراسة وصفية تحليلية، مجلة دراسات عراقية الصادرة عن مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد ١، كانون الاول ٢٠٠٦، ص٢٣.
(١٢) انسام فائق عبدالرزاق، ظاهرة الارهاب بين الواقع والحلول المقترحة، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد(٦٢)، ٢٠٢٠، ص٤١٤.
(١٣) - يوسف محمد صادق الزلمي، الارهاب والصراع الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العموم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٦، ص٥٢.
(١٤) يوسف كوران، جريمة الارهاب و المسؤولية المترتبة عنها في القانون الجنائي الداخلي والدولي، مركز دراسات كوردستان للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧، ص٣٧.
(١٥) علي يوسف الشكرجي، الارهاب الدولي، طبعة ١، دار اسامة، الاردن، ٢٠٠٨، ص٥٠.
(١٦) انسام فائق عبدالرزاق، مصدر سابق، ص٤١٩.
(١٧) عصام عبد الفتاح عبد السميع مطر، الجريمة الارهابية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، ٢٠٠٥، ص٢٨.
(١٨) يوسف محمد صادق الزلمي، مصدر سابق،ص٥٢.
(١٩) مؤيد زاحم فيصل عباس، التحليل المكاني لانتشار ظاهرة الارهاب في العراق دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، تربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١٦، ص٤٢.
(٢٠)أحمد محمود سلمان، ارتفاع وتيرة التفجيرات بالسيارات المفخخة، مديرية الدراسات والبحوث، المديرية العامة للتخطيط والمتابعة وزارة الداخلية، د-ت ، ص٣٣.
(٢١)محمد بن عبد الله العميري، موقف الاسلام من الارهاب، جامعة نايف للعلوم الامنية، الرياض، ٢٠٠٤. ص٨١.
(٢٢)علي حمزة حسن الخفاجي، مشكلة الارهاب، مجلة جامعة كربلاء، المجلد ٥، العدد٤، كانون الاول، ٢٠٠٧، ص٣٨٢.



(٢٣) - وعدي سليمان علي و مازن ليلو راضي، مفهوم الارهاب في القانون الدولي والداخلي، جامعة منتوري، قسنطينة، ٢٠١٠، ص٣٣.
(٢٤) - علي احمد هارون، اسس الجغرافية السياسية، طبعة الاولى، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٨، ص١٥٤.
(٢٥) – محمد صالح عباس البرزنجي، التحليل الجيوبولتيكي للهجرة السكانية الدولية من الدول العربية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، ٢٠١٩، ص٨٠.
(٢٦) علي احمد هارون، اسس الجغرافية السياسية، ط١، دار الفكر العربي. قاهرة. ١٩٩٨. ص١٢.
(٢٧) نفس المصدر، ص٤٤.
(٢٨) نفس المصدر، ص١٥٥.
(٢٩) حارث عبدالحميد، مصدر سابق، ص٤٦.
(٣٠) انسام فائق عبدالرزاق، مصدر سابق، ٤٤٠.
(٣١) حارث عبدالحميد، مصدر سابق، ص٤٩.
(٣٢) هشام الهاشمي ، عالم داعش..تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام، ط ١ ، دار الحكمة لندن/دار بابل بغداد، ٢٠١٥، ص١٣٤.
(٣٣) حيدر علي حسين، الحشد الشعبي رؤية في الدور المستقبلي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مجلد ١٥، العدد ٦٣، ٢٠١٨، ص٤.
(٣٤) - معاذ احمد حسن، السياسة الاجتماعية للحد من مخاطر الارهاب على الشباب، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، العدد١، اذار ٢٠١٩، ص٣٤٥.
(٣٥) هيفاء احمد محمد، اشكالية الهوية الوطنية في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد(٥٣)، ٢٠١٢، ص٢.
(٣٦) عائشة عباش، اشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي تونس انموذجاً، اصدارات المركز الديمقراطي العربي- الماني، برلين، ٢٠١٧، ص٢٧.
(٣٧) محمد صالح عباس صالح البرزنجي، انعكاسات ازمة الاندماج على تنمية الاستقرار الاجتماعي في العراق، بحث مقدم الى مؤتمر "الواقع وافاق التطوير العلمي والبحثي"، كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية، جامعة بغداد، ١٩-٢٠/كانون الثاني/ ٢٠١٩، ص١٦.
(٣٨) اماني العابد، ازمة المشاركة السياسية للشباب الجزائري "دراسة الانتخابات التشريعية٢٠١٢"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، ٢٠١٧، ص٨.
(٣٩) عبدالرحمن حمدي، المشاركة السياسية للمرأة "خبرة الشمال الافريقي"، مركز دراسات الشمال الافريقي، القاهرة، ٢٠٠١، ص١١٣.
(٤٠) اماني العبد، مصدر سابق، ص٢٨.
(٤١) المصدر نفسه، ص٢٧.
(٤٢) عماد وكاع عجيل، المواطنة في العراق، بعد ٢٠٠٣ دراسة في الاسباب والتحديات، مجلة تكريت للعلوم الانسانية، العدد(٩)، ٢٠١٦،ص١٣٤.
(٤٣) فريدة العمراوي، مصدر سابق، ص٢٤.
(٤٤) مصعب شنين، اثر الاستقرار السياسي على التنمية السياسية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، ٢٠١٣، ص١٢.
(٤٥) كاظم علي مهدي، مصدر سابق، ص١٣٢.
(٤٦) احمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، دار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٣، ص٥٣.
(٤٧) مصعب شنين، مصدر سابق، ص١٥.
(٤٨) جمال محمد سليم، العجز الديمقراطي "ازمة النظم الليبرالية في العالم الجديد"، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٨٧)، ٢٠١٢، ص١٤٧.
(٤٩) مصعب شنين، مصدر سابق، ص١٤.



(٥٠) فرحاتي عمر، النظم السياسية العربية بين سلبية وايجابية التغيير، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، العدد(٢)، ٢٠٠٢، ص٧٩.
(٥١) عائشة عباس، مصدر سابق، ص٣٥.
(٥٢) عماد وكاع عجيل، مصدر سابق، ص١٢٠.
(٥٣) رسول مطلق، التنوع الاثني في العراق "سوسيولوجيا التعدد في الوحدة"، مجلة الآداب، العدد(١١٠)، ٢٠١٤، ص ١٢٠.

الارهاب المتحول والاداء المؤسساتي المصري بين المجابهة الناعمة والصلبة

د. يونس مؤيد يونس الدباغ
كلية العلوم السياسية / جامعة الموصل

المقدمة

تواجه البيئات الاستراتيجية العالمية والاقليمية تحديات وتهديدات جديدة ظهرت نتيجة التغير في هرمية النظام الدولي، وتطورات الثورة التكنولوجية، وعمليات التبدل في القوى الفاعلة في النظام الدولي، وانتشار القوة، ومن تلك التهديدات هو الارهاب، وهذا التهديد الذي شهد تحولاً من الشكل التقليدي الى اشكال اخرى وصولاً الى ارهاب الذئب المنفرد في ظل التطور الذي عرفه في شبكاته التنظيمية واستغلاله للتكنولوجية الحديثة.

والدولة المصرية تعاني من ارهاب مستمر منذ خمسينيات القرن العشرين ولحد يومها هذا، ارهاباً داخلياً وعابراً للحدود تأثراً بالبيئة الاستراتيجية الاقليمية المضطربة الواقعة فيها مصر، كما التهديد الارهابي الذي تتعرض له مصر هو تهديد مركب لامتزاجه بالجرائم المنظمة التي تتلاقى فيها المصالح المشتركة وتبادل المنافع عبر تجارة السلاح، وعمليات تهريب المخدرات والمعادن، وعمليات الهجرة غير الشرعية.

اهمية البحث:

يعد الإرهاب من التهديدات الأمنية التي تواجه الدول بأجمعها، ولايمكن لدولة معينة ان تأمن منه الا في ظل التدابير الاستباقية والوقائية التي تتخذها بصورة مستمرة مع التجديد فيه؛ كون هذا التهديد مرن ومتحول من شكل لآخر حسب ما تشهده البيئة الاستراتيجية من تحولات وتغييرات وتطورات نتيجة العولمة.

وتمتلك الدولة المصرية رؤيتها في مكافحة الإرهاب طالما أعلنته بوضوح في كل المحافل الدولية، وهي رؤية تنطلق من موقف ثابت تتبناه بأن التنظيمات الإرهابية على اختلافها تمثل تهديداً متساوياً، وأنهم جميعاً ينهلون أفكارهم من ذات المعين الفكري الذي يحض على العنف والقتل وترويع الآمنيين.

اشكالية البحث:

الارهاب والدولة ضدان ديناميان يعمل كل منها للقضاء على الآخر، فالإرهاب يعمل على استنزاف الدولة بمواردها التي تملكها في ظل التفكير المتطرف الذي يؤمن به بانه لا وجود للتنظيم السياسي المعروف بالدولة في النظام الدولي ووقوفه ضد النظام العالمي بأكمله، عبر زرع الخلايا المتطرفة في شتى اماكن العالم، والتغييرات المستمرة في تكتيكات التنفيذ وفق الحرب غير المتماثلة والحرب الهجينة، والعمل على الاحباط النفسي الرافض لسياسة الدولة، في حين الدولة هدفها الحياة وتسعى لتكون قادرة على الايفاء بالتزاماتها اتجاه شعوبها عبر القيادة السياسية الماسكة للسلطة، وكلما سعت الدولة الى انهائه ابتكر اساليب جديدة للعمل.

فرضية البحث:

سيضل الارهاب المتحول والمرن في التكوين والتنفيذ يؤثر على الأمن الداخلي والخارجي للدولة المصرية ما يتطلب من الدولة المصرية بمؤسساتها المختلفة وليس حصرها بمؤسسة



واحدة ابتكار الطرق والاساليب الناعمة والصلبة، الاستباقية والوقائية والحرب التي لا هوادة فيها لإنشاء البيئة الآمنة لمواطنيها.

منهج البحث:

بغرض الاجابة على اشكالية البحث وفرضيته والتحقق من صحته تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، للتعرف على التهديد المتحول وما تعانيه الدولة المصرية من معضلة أمنية مستمرة من خمسينيات القرن العشرين، وكيف تمت الاستجابة لهذا الفعل التهديدي لوجود الدولة المصرية وادائها الاستراتيجي.

هيكلية البحث:

بعد ان تم عرض اهمية البحث والاشكالية والفرضية والمنهج المعتمد تم تقسم البحث على محاور فضلاً عن مقدمة وخاتمة تضمنت اهم النتائج، خص **المحور الاول** الارهاب المتحول في البيئة الاستراتيجية العالمية الديناميكية، في حين تناول **المحور الثاني** مصر والتحدي الأمني الصعب، اما **المحور الثالث** فدرس الاداء المؤسساتي المصري الصلب، وتطرق **المحور الرابع** الى الاداء الاستراتيجي المصري الناعم.

المحور الاول: الارهاب المتحول في البيئة الاستراتيجية العالمية الديناميكية

تعرف البيئة الاستراتيجية وفق كلية الحرب الامريكية بانها "نظام عالمي حافل بتهديدات كثيرة، ومثيرة للشكوك، والصراع متأصل فيه وهو غير قابل للتنبؤ، وفي هذا العالم تكون قدراتنا للدفاع عن مصالحنا الوطنية، وتعزيزها مقيدة بقيود مرتبطة بحجم الموارد المادية والبشرية، وهذه البيئة تتسم بالتقلب والتوجس والتعقيد والغموض"، ان التفكير في سمات هذه البيئة الاستراتيجية يجعل منها انها تحوي قضايا جديدة تظهر، ومشكلات قديمة تعاود الظهور او تكشف عن نفسها بطرائق جديدة، بحيث تصبح الحلول ملتبسة او قاصرة، وبعض الحلول جيدة وبعضها سيئة، وغالباً ما يكون هناك نقص ما في المعرفة[(١)].

يمثل الارهاب انكار لحقوق الانسان التي اقرتها التشريعات السماوية والقوانين الوضعية، ولاتوجد أية دولة في مأمن من مخاطر الارهاب وتهديداته، فالإرهاب ظاهرة حقيقية منتشرة وله اوجه متعددة ويجب تقييمه للتأكد من عدم تضخيمه او التقليل من حدته[٢].

وبناء على ذلك عرف مجلس الأمن الدولي في قراره ذي العدد ١٥٠٦ عام ٢٠٠٤ ثلاث معايير تراكمية لتحديد خصائص الارهاب وهي القصد والغاية والسلوك الخصوصي، ويفسر بالآتي: **الاول:** الاعمال الاجرامية الموجه ضد المدنيين والعسكرين بنية القتل او الاضرار الجسدية او عمليات الاختطاف، **الثاني:** الاعتبارات السياسية او الفلسفية او الايديولوجية او الجنسية او العرقية او الدينية او لسبب مثيل لإحداث الهلع والتهديد او اكراه حكومة ومنظمة دولية عن القيام بعمل ما او الامتناع عن القيام به[٣].

عرفت البيئة الاستراتيجية العالمية تهديداً شرساً ومرناً ومتحولاً بين مدة واخرى وهو الارهاب، والنسخة من التطرف الاسلامي التي تروج لها التنظيمات الارهابية الاسلامية تؤدي دوراً لايدلوجية المقاومة من وجهة نظرهم المناهضة للنظم الحاكمة على المستوى العالمي، وهو دور لاتضاهي أية ايدلوجية دنيوية بالمستوى ذاته من التماسك والتناغم، ما يجعل من هذه النسخة المتطرفة فكراً بالغاً من الفاعلية والتأثير في مجال المعارضة على مستوى العمليات، والنشاطات العابرة للحدود القومية، لاستنباط رؤية بديلة للنظام العالمي وتحفيز ما يكفي من الانصار للتبشير بها، وتشجيعهم على استخدام وسائل ارهابية[٤].



وثمة علاقة ارتباطية بين تصاعد الظاهرة الارهابية وطبيعة التفاعلات الجارية في البيئة الاستراتيجية العالمية، اذ عادة ما يلجأ الارهابيون في التنظيمات الدينية الى تسويغ افعالهم الارهابية وشرعنتها عبر الاشارة الى غياب العدالة في النظام العالمي، وازدواجية معايير القوى الكبرى، وسيادة لغة القوة العسكرية، فيما يسوغ المتطرفون اليمينيون سلوكياتهم الارهابية بخطر الاسلمة على الطبيعة الليبرالية الديمقراطية في المجتمعات الغربية، والانفتاح العابر للحدود لهجرات الافراد والتي زادتها تدفقات العولمة، ومع اتساع العولمة زاد تأثير الافراد والجماعات غير الرسميين الى جانب الدول في بنية تفاعلات النظام العالمي[٥].

ان سياقات وموازين القوى في النظام الدولي بات عاملاً مشكلاً لدفع الارهابي في شرعنه سلوكه العنيف، مع تسارع تأثير ثورة الاتصالات والتكنولوجيا في الافراد والجماعات ما ظهر لنا الارهابي المعولم الذي تمتزج دوافعه وسماته وادواته بين عوامل البيئة الاستراتيجية الداخلية والخارجية، وجعلهم ينسجون تشابكات عابرة للحدود، ومبايعة بعضها البعض لزيادة تأثيرها العالمي، لينضون في شبكات ارهابية لاتقتصر على موطن المتطرف بل الانتقال في بيئات اخرى أي ظاهرة الارهابين المجندين المتنقلين في مناطق الصراعات البعيدة[٦].

وهذه التطورات التكنولوجية المصاحبة للعولمة انتجت تحولاً في التنظيمات الارهابية لتكون الشبكات الارهابية قادرة على التفاعل مع الثورة المعلوماتية في اطار الشراكة الافتراضية بينهما ليقدم لنا أنموذج الارهابي الافتراضي-الارهاب الصامت- الذي يصوغ الخطاب الاعلامي والدعائي الذي يحتاج اليهما للترويج لأنموذجه، وارسال توجيهات الى العناصر الارهابية باستخدام رموز واشكال توحي الى القيام بعمليات ارهابية عبر الاعتماد على المواد الفكرية، والتسجيلات الصوتية ليقود ذلك في بعض الاحيان الى ظهور ارهاب العائلات، في ظل قدرة الارهابي الافتراضي على تجاوز القيود الأمنية للدول، وتمرير الاستراتيجيات والتكتيكات القتالية الى العناصر المنفذة[٧]، على الرغم من القيم الايجابية والتعاونية التي ارتبطت ببزوغ الفضاء السيبراني، الا انه ظهرت الاستخدامات غير السلمية أي الوجه السلبي لهذا الفضاء[٨]، في التجنيد، والتدريب، والتمويل، والتخفي، والتواصل الهلامي عبر الفضاء السيبراني، او وفق نظرية الذئاب المنفردة التي يقصد بها العمل بصورة منفردة دون قيادة اي استخدام القوة دون تعليمات عليا او تكون هذه القيادات بعيدة؛ نتيجة التشديد الأمني والاستخباري الذي تواجه التنظيمات الارهابية ولكنها لها القدرة على الفعل[٩].

اذ يعتمد الجيل الجديد من التنظيمات الارهابية على وسائل التواصل الاجتماعي لتجنيد العناصر الارهابية –الذئاب المنفردة-، اذ ان وسائل التواصل الاجتماعي –التويتر، الفيسبوك، الحوارات في كوكل بلس-مسؤولة عن ٩٠% من تجنيد الذئاب وتوزعهم في البيئة الاستراتيجية العالمية[١٠].

ومن حيث البنى التنظيمية للكيانات الارهابية في البيئة الاستراتيجية المتغيرة فأصبحت تتخذ انماطاً مختلفة ومتغيرة لتكون بذلك شبكات افقية ذات طابع عنقودي داخل المنظومة العنكبوتية بعد ان كانت راسية لتلافي عملية استبدال الزعماء في حالة القتل او الاستهداف[١١]، لتكون هذه التنظيمات رسمية وغير رسمية لصوغ الخطط، والاستراتيجيات التي تراها التنظيمات الارهابية مناسبة للجذب والتجنيد، والبعض منها يشكل خلايا نفسها بنفسها دون الانضمام الى تنظيم اكبر، ليؤدي ذلك الى نوع من الاستقلال المالي والاقتصادي، وهذا الخلايا



تتفاعل مع بعضها البعض ومرنة وينظمون اليها الهواة الذين يعدون الارهاب مظهر من مظاهر الحياة، ويتحولون من الممارسات العشوائية الى الممارسات النسقية(١٢).

كما اسهمت التحولات الفكرية، والعقائدية، والفقهية، والدعوية في انتشار العنف على مساحات واسعة؛ نتيجة الخبرة والممارسة للتنظيمات الارهابية والتجدد في شرعنه استخدام القوة، لتجعلها تستغل كل التوترات الحاصلة في المجتمعات الاسلامية لتوسيع دائرة العنف، وليجعل من هذه التنظيمات الارهابية تنقسم الى قسمين: **الاول:** لا يؤمن بفكرة الدولة ورسم الحدود الجغرافية مثل تنظيم القاعدة الارهابي، **الثاني:** تكوين الدولة الاسلامية الكبرى مثل تنظيم داعش الارهابي؛ ليجعل من التنظيمات الارهابية اكثر ديناميكية وحركة(١٣).

ان عملية التحول في الارهاب هو التحول في طبيعة الارهاب وليس انتهاء وجوده، وهذا التحول عبر خريطة التمركز والانتشار والتفكير والتنظيم، جعل هذا التهديد الأمني تهديد مرن متموج اقل قابلية للكشف المبكر من قبل الجهات الأمنية، فتفكير الارهابيين يتغير حسب البيئة الاستراتيجية التي يقع فيها. ففي حالة السيطرة على الاراضي والمساحات الشاسعة يتبعون ادارة التوحش، اما في حالة الانحسار والهزيمة فيتبعون مسار الانتشار والانتقال بين مناطق الصراع الاخرى او العودة الى البلدان الاصلية للارهابيين-على نطاق محدود-، او التموع والاختفاء بين المواطنين، ليكون اسلوبهم في هذه الحالات وفق اسلوب الارهاب بلا قيادة أي ممارسة الارهاب بشكل فردي –الذئب المنفرد او الارملة السوداء- دون وجود قيادات تنظيمية او ميدانية، او بدون مخيمات للتدريب او بدون تبني عقيدة او ايديولوجية معينة(١٤).

وبناءً على ما سبق اصبح الارهاب يعد احدى اهم آليات الجيل الرابع للحروب القائمة على فكرة انشاء حالة من الاضطراب واللاستقرار بالمجتمع، بما يلقي مزيداً من الضغط الأمني والنفسي الذي يواجهة دوائر صنع القرار، ليؤدي الى تشتيت العقل الاستراتيجي لعملية صنع القرار، وكيفية الرد ومجابهته للقضاء عليه(١٥).

المحور الثاني: مصر والتحدي الأمني الصعب

للإرهاب جذور عميقة في مصر فهو لم يبدأ مع وصول الرئيس عبدالفتاح السيسي لسدة الحكم في حزيران عام ٢٠١٤، وتعد مصر المنبع الأول للحركات الإسلامية السياسية التي تقف وراء الإرهاب وتستخدمه لتنفيذ أهدافها السياسية باسم الدين وهو ما يدفعنا إلى صك مصطلح الإرهاب المتأسلم أو الإسلاموي، أي المتدثر برداء الإسلام، خلافا للصفة المنتشرة في الغرب عن إرهاب هذه الحركات والمعروف بالإرهاب الإسلامي.

تأسست جماعة الإخوان المسلمون المصرية عام ١٩٢٨ جماعة دينية سلمية لها أهداف دعوية ثم دخلت المعترك السياسي للبلاد في الأربعينيات من القرن المنصرم، ليبدأ استخدامها العنف تحقيقاً لمآرب سياسية، ومع تغلغلها أكثر في نسيج المجتمع المصري وصدامها المباشر مع السلطات، اتسعت رقعة العنف وهو ما انتهى بحظر الجماعة في الخمسينيات ومنعها من ممارسة أي نشاط سياسي وملاحقة أعضائها، بيد أن العنف لم ينته، بل على العكس ازداد بعد تكوين عشرات المجموعات والتنظيمات المسلحة السرية التي اتخذت السلاح وسيلة لها مثل التكفير والهجرة، الجماعة الإسلامية، والجهاد وغيرها كثير من التنظيمات التي انبثق عنها وعن فكرها(١٦).

لذلك مصر من اوائل الدول التي شهدت عمليات توصف بانها ارهابية، وشهدت افكاراً ادت الى حدوث تحركات غير مسبوقة، ففي عام ١٩٩٣ كانت هناك اول عملية انتحارية،



وشهدت مصر العديد من الفتاوى المرتبطة بالأفكار السلفية الجهادية او التكفيرية مستمدة من كتابات سيد قطب في كتابه ظل القرآن، وتفسير القرآن الكريم، ثم معالم في الطريق الذي يعد دستور الارهابيين(١٧).

مع حلول أوائل الألفية الثالثة، استقرت جماعات مثل التوحيد والجهاد في شمال سيناء التي جندت شباباً من البدو وفلسطينيين غاضبين حركهم الظلم المستشري في أراضيهم، ونفذت هذه الجماعات سلسلة من الهجمات الإرهابية بين العامين (2004-٢٠٠٦) في جنوب سيناء، ليواجه البدو آنذاك إجراءات صارمة وشديدة اتخذها النظام بموجب قانون الطوارئ في مصر، وأوقفت القوى الأمنية عشوائياً المئات من سكان سيناء، وغالبا ما عذبتهم وتركتهم يقبعون في سجون لا تليق بالبشر لسنوات من دون أن توجه إليهم أي تهمة، زد على ذلك أن الشرطة عمدت إلى إلقاء القبض على النساء والأولاد بهدف أن يسلم رجال القبائل أنفسهم، ويعد هذا التصرف انتهاكاً خطيراً وتحريضياً للتقاليد القبلية، وقد دمرت القوى الأمنية مئات البيوت والمزارع في غارات غالباً ما أُطلقت من دون تحذير، فأدت على الأرجح إلى مقتل المدنيين بحجة أن إرهابيين يملكون هذه البيوت أو المزارع(١٨).

على المستوى العملياتي عجزت الجماعات المنضوية تحت لواء السلفية الجهادية الارهابية عن القيام باي عملية قتالية قبل الثورة عام ٢٠١١ بسبب الاوضاع الأمنية المشددة لينفجر الوضع والفوضى في مصر بعد ثورة ٢٠١١، وانهيار منظومة الدولة الأمنية المتمثلة في جهاز الشرطة، بيد أن الحوادث الإرهابية في تلك المدة وحتى بداية العام ٢٠١٣ انخفض عددها بشكل ملحوظ وانحصرت تقريبا في شبه جزيرة سيناء وركزت في مجملها على الهجوم على خط إمداد إسرائيل والأردن بالغاز المصري، وتميزت تلك الهجمات بغموض الجهة التي تقف وراءها حتى وصل هذا الغموض بالرأي العام المصري إلى إطلاق صفة الملثم على مرتكبي هذه الهجمات التي فاق عددها العشرين في عامين فقط، وإن كانت أصابع الاتهام توجه إلى جماعة أنصار بيت المقدس التي اتخذت من سيناء مقراً لها في مهاجمة إسرائيل. فضلاً عن عدد آخر من الهجمات التي استهدفت الأقباط ودور عبادتهم(١٩)، وبدأ التحول في الاستهداف الارهابي من الخارج نحو الداخل بعد استهداف الجيش لتلك الجماعات الارهابية في حزيران عام ٢٠١٣(٢٠).

فازدادت العمليات القتالية الارهابية الداخلية بعد الانقلاب على الرئيس السابق محمد مرسي لايعني ان هناك توافق بين التنظيمات الارهابية المصرية؛ لكون بعض التنظيمات الجهادية على خلاف مع الاخوان المسلمين المستلمين للسلطة قبل الانقلاب ليس لأنها لم تعلن تحرير ارض فلسطين المحتلة، لكن الجماعات الارهابية ارادت اعلان رفضها لعودة الدولة البوليسية القمعية، واصحاب ثأر مع القوات الامنية، اما جماعات الاخوان المسلمين هناك صوروا الانقلاب على الرئيس المنتخب السابق محمد مرسي بانها حرب على الاسلام ليثيروا حمية الجماعات الارهابية(٢١).

وعليه فان التهديدات الإرهابية في مصر ممتزجة بين التنظيمات الارهابية القديمة والحديثة وهم داعش– ولاية سيناء، وحركة حسم -سواعد مصر-(*)، فضلاً عن اختراق خلايا داعشية لصعيد مصر، على الرغم من أن هذه الجماعات تتمتع بهياكل مؤسسية مستقلة، عن بعضها البعض، الا إن هناك قدراً من التعاون، سواء على مستوى محاكاة التكتيكات، كما في حالة



حركة حسم وداعش – ولاية سيناء، أو على المستوى الأيديولوجي، كما في حالة الجماعات المرتبطة بداعش في صعيد مصر، وداعش في ولاية سيناء(٢٢).

وصنف تقرير مؤشر الارهاب العالمي أنصار بيت المقدس على أنه من أخطر ثلاثة تنظيمات تابعة لداعش الارهابي وهو ما جعل تصنيف مصر في التقرير قد تأثر بقوة بحادثة الطائرة الروسية عام ٢٠١٦، الذي تسبب في مقتل حوالي ٢٢٤ ضحية لعام ٢٠١٦، لتصبح مصر في المركز التاسع ضمن الدول الأكثر تأثراً بالإرهاب حول العالم، وقبل هذا الحادث كانت مصر في مركز متأخر من حيث حجم النشاط الإرهابي بها، اذ كانت في المرتبة ٢٧ عام ٢٠١٢، ثم في تقرير عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ في المركز ١٣ بسبب الهجمات الإرهابية المتعددة في مختلف أنحاء البلاد(٢٣).

وادرجت مصر التنظيمات الارهابية الآتية: الاخوان المسلمين، وجماعة طلائع حسم التابعة للإخوان المسلمين، وحركتي حسم ولواء الثورة الاخوانيتين، والجماعة الاسلامية، وجماعة ولاية سيناء والجماعة المرتبطة بتنظيم داعش الارهابي بمطروح والجماعة التكفيرية التي كان يتزعمها الارهابي محمد سلامة محمود وجماعة انصار بيت المقدس وفقاً لقانون تنظيم قوائم الكيانات الارهابي والارهابيين الصادر رقم ٨ لعام ٢٠١٥، وعرف القانون رقم ٩٤ لعام ٢٠١٥ الارهاب بالآتي(٢٤):

١- الجماعة الإرهابية: كل جماعة أو جمعية أو هيئة أو منظمة أو عصابة مؤلفة من ثلاثة أشخاص على الأقل أو غيرها أو كيان تثبت له هذه الصفة، أياً كان شكلها القانوني أو الواقعي سواء كانت داخل البلاد أو خارجها، وأياً كان جنسيتها أو جنسية من ينتسب إليها، تهدف إلى ارتكاب واحدة أو أكثر من جرائم الإرهاب أو كان الإرهاب من الوسائل التي تستخدمها لتحقيق أو تنفيذ أغراضها الإجرامية.
٢- الإرهابي: كل شخص طبيعي يرتكب أو يشرع في ارتكاب أو يحرض أو يهدد أو يخطط في الداخل أو الخارج لجريمة إرهابية بأية وسيلة كانت، ولو بشكل منفرد، أو يساهم في هذه الجريمة في إطار مشروع إجرامي مشترك، أو تولى قيادة أو زعامة أو إدارة أو إنشاء أو تأسيس أو اشترك في عضوية أي من الكيانات الإرهابية المنصوص عليها.

كما ان هناك مجموعة من الأسباب التي تفسر تصاعد وتيرة العمليات الإرهابية في مصر مؤخراً، وهو ما يمكن تفصيله على النحو الآتي(٢٥):

١- **التدخل القطري في الشؤون الداخلية:** عبر مساندة ودعم الجماعات الإرهابية، مثل جماعة الإخوان المسلمين، وهو ما اوضحته القائمة التي أعدتها دول المقاطعة القطرية، وضمت ٥٩ إرهابياً والمقيمين في قطر، كان من بينهم ٢٦ إرهابياً مصرياً، فضلاً عن الدعم الاعلامي، وقد اتهمت وزارة الداخلية المصرية قطر بتورطها في تفجير الكنيسة البطرسية في كانون الثاني عام ٢٠١٦، فقد عبر الارهابي محب مصطفى السيد قاسم، قائد الخلية الإرهابية التي نفذت الهجوم، بالتقائه قيادات بارزة في تنظيم الإخوان المسلمين في الدوحة، وأقنعوه بالانضمام إلى تنظيم داعش– ولاية سيناء- لتلقي التدريب اللازم لتنفيذ العملية الإرهابية، وهو ما يوضح حجم العلاقة بين الإخوان المسلمين وداعش في سيناء، وقطر.



٢- **عودة المقاتلين الأجانب:** تواجه مصر مخاطر عودة المقاتلين الأجانب الذين قاتلوا في صفوف التنظيمات الإرهابية في سوريا والعراق وليبيا، لاسيما خسارة التنظيم الارهابي في العراق وسوريا.

٣- **انضمام عناصر سابقة في حماس إلى داعش:** وجهت السلطات المصرية اتهامات عدة إلى حركة حماس بتورطها في دعم داعش في سيناء، وأشارت جريدة الإندبندنت البريطانية بأنه بدءاً من عام ٢٠١٦، قام العشرات من كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس بالانضمام إلى داعش في ولاية سيناء، وتتمتع هذه العناصر بخبرة واسعة في تصنيع المتفجرات، واستخدام الصواريخ المضادة للدبابات.

أما من حيث عدد العمليات الإرهابية فتؤكد الهيئة العامة للاستعلامات في مصر على تراجعها ليصل العدد إلى ثماني عمليات فقط عام ٢٠١٨، مقارنة بخمسين عملية في عام ٢٠١٧، وفي دراسة تحليلية حول خصائص وأسباب العمليات الإرهابية في مصر منذ كانون الثاني عام ٢٠١١ ولغاية كانون الثاني عام ٢٠١٧، أشار الباحث أحمد كامل البحيري هو "عدم وجود استراتيجية واضحة لمحاربة الإرهاب" كواحد من أسباب وقوعه"، ويضيف الباحث على الرغم من بعض النجاحات، التي حققتها الأجهزة الأمنية في مواجهة الجماعات والتنظيمات الإرهابية، بالنظر في منحنى العمليات الإرهابية نجد أنها مرتفعة نسبياً مقارنة بعدد ما يتم إبطاله من قبل قوات الأمن قبل الوقوع"(٢٦).

كما تعد مصر واحدة من أكثر الدول الأفريقية عرضة لخطر الإرهاب الإلكتروني، وجاءت مصر في الترتيب ٢٣ ما بين ١٥٥ دولة في مؤشر الجاهزية للأمن السيبراني، الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات لعام ٢٠١٨(٢٧).

ويتناول تقرير مؤشر الإرهاب العالمي الصادر في كانون الثاني عام ٢٠٢٠، تطور النشاط الإرهابي في العالم عبر عام ٢٠١٩، وجزء من عام ٢٠٢٠، وهذا التقرير يرتب دول العالم حسب درجة تأثرها واستهدافها بالنشاط الإرهابي، تبعاً لعدد الهجمات الواقعة داخل الدولة، وعدد الضحايا والمصابين في كل هجوم، وحجم الدمار المادي الذي يصيب المنشآت، ومدى تأثر هذه الدولة بالإرهاب عبر السنوات الخمس الماضية. ويضع المؤشر لكل دولة درجة على سلم درجات من ١٠ إلى صفر، لتأتي مصر في الترتيب رقم ١٤، قبل ليبيا التي جاءت في المرتبة ١٦ رغم الفروق الجوهرية بين مصر دولة مستقرة، قياساً بليبيا التي تعاني من وطأة حرب أهلية متعددة الأطراف والجبهات، وهذا ما يجعل مصر تعاني من معضلة امنية مستمرة(٢٨).

المحور الثالث: الاداء المؤسساتي المصري الصلب

ان ظاهرة الارهاب مثل الدائرة الجهنمية تدور في حلقات مفرغة تحتاج معالجات خاصة يمكن تحويلها الى مثلث اضلاعه الثلاثة يتمثل: الاول: في الأمن، والثاني: في السياسة، والثالث: في الاقتصاد، ووسط هذه المثلث تقع ظاهرة الارهاب(٢٩).

تشمل الاستجابات المصرية لمواجهة الارهاب استراتيجيات متنوعة تراعي تنوع مسارح المواجهات والتفاوت في درجة الخطورة التي تمثله كل جبهة، فالاستجابة المصرية الداخلية العسكرية تدرج في استراتيجية الانهاء اي السعي لإنهاء التنظيمات الارهابية، ونزع سلاحها بالقوة الصارمة العسكرية، والتدابير الأمنية عبر كثافة القوات البشرية والتدابير الاستخباراتية، وطبقت مصر هذه الاستراتيجية عبر العمل الأني والعسكري الذي يتصاعد تبعا لحجم وكثافة الخطر الارهابي عن طريق قوات الشرطة والجيش المدربان على مكافحة الارهاب التي تمت



عبرها مقتل مئات الارهابيين وتفكيك، وتفجير العبوات الناسفة، وتدمير الاوكار والمخازن والخنادق والانفاق[٣٠]، ودعمت خطة جمع المعلومات من جميع الوكالات الاستخبارية بشرية او الكترونية، وتوظيف اكثر من مليون عين مصرية في الحضر والريف للإبلاغ عن كل ما هو غير عادي، واستخدام القوات الجوية لتمشيط حدود الدولة لاسيما مع ليبيا على مدار الساعة لمنع تسلل الارهابيين او عناصر الجريمة المنظمة، فضلاً عن اسهام القوات البحرية لتمشيط السواحل المصرية المتاخمة مع ليبيا وغزة والسودان باتجاه جزر سواكن، ومنع الهجرات غير الشرعية عبر سواحل مصر على البحر المتوسط[٣١].

وافتتح الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي مركز المعلومات وإدارة الأزمات بمقر وزارة الداخلية عام ٢٠١٨، ويتميز المركز بأنه محصن تحت الأرض مكون من ثلاثة طوابق، مزود بأحدث أجهزة الاتصال -الفيديو كونفرانس-، متصل بكل مديريات الأمن ومتصل بكل قواعد بياناتها على مستوى الجمهورية، ورصد الحالة الأمنية في البلاد على مدى ٢٤ ساعة، ما يؤكد أن المنظومة الأمنية الحديثة التي اتبعتها وزارة الداخلية خلال السنوات الماضية أتاحت لغرفة الأزمات في العاصمة مشاهدة الشوارع والمحاور بالمحافظات عبر كاميرات المراقبة، فيما تستخدم الأجهزة الأمنية انواع من أجهزة الاتصال بالوزارة، وهى أجهزة لاسلكى متطورة مزودة بنظام تحديد المواقع تعمل على شبكة خاصة بالوزارة من المستحيل اختراقها لربط كافة سيارات ومدرعات الوزارة بشبكة تتخذ شكل رقم للاتصال السريع تظهر على الخريطة بالمركز بنظام تتبع المواقعGPS، وأجهزة اتصال فضائية -ثريا- تعمل على شبكة خاصة انشأتها الوزارة للمجموعات القتالية؛ لسرعة تقديم الدعم المطلوب، وتحديد المسؤوليات لاتخاذ القرارات ميدانياً، وتتصل غرف عمليات إدارات شرطة النجدة بمركز المعلومات، لتجميع وتحليل بلاغات المواطنين على مدار الساعة للوقوف على طبيعتها، وأماكن ومعدلات تكرارها، لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة أمنياً وإدارياً[٣٢].

وعلى الرغم من المجابهات العسكرية المستمرة لمتابعة الخلايا الارهابية الا ان السمات العامة للظاهرة الارهابية في مصر تنحصر في الآتي[٣٣]:

١- زيادة عمليات المجابهة مقارنة بالعلميات الارهابية أي مقابل كل عملية تنفذ يتم احباط عمليتين.
٢- نقل التنظيمات الارهابية عملاتها لمناطق جديدة ما يفسر تسلل العناصر الارهابية أي نجاح الجهود التي تنفذها قوات انقاذ القانون.
٣- عمل التنظيمات الارهابية عبر خلايا صغيرة ليصعب تتبعها، فضلاً عن عمليات الاستقطابات الارهابية لبعضها البعض لاسيما التنظيمات الارهابية التي لم تنحصر بعد وتكوين شراكات لمواكبة الجهود الامنية.

كما ثبت ان محاربة الارهاب ومكافحته بشكل فردي عملية غير فعالة بما يكفي مقارنة بنجاحات التحالفات الاقليمية والدولية، لذلك لم تكتف مصر بالجهود الداخلية التي تبذلها لمكافحة الإرهاب، لذلك تسعى مصر استراتيجياً لمواجهة التهديدات الارهابية على المستوى الاقليمي الى امرين هما: **الاول:** توحيد جهود دول الساحل والصحراء لمواجهة التحدي الأمني، وبناء على ذلك تم عقد اجتماع الاول وزراء الدفاع في اذار عام ٢٠١٦ بشرم الشيخ وقدمت مصر مقترح انشاء مركز لمكافحة الارهاب يكون تابعاً لدول الساحل والصحراء، وبالفعل تم انشاء المركز الإقليمي لمكافحة الإرهاب عام ٢٠١٨ التابع لتجمع دول الساحل والصحراء الذي يضم ٢٧ دولة



أفريقية المنشئ عام ١٩٩٨؛ لمواجهة الإرهاب وتنسيق التعاون بين الدول الأعضاء في القضايا محل الاهتمام المشترك، وتولت القوات المسلحة المصرية تنفيذ على الارض المصرية ليكون مقراً لاستقبال المعلومات المتوافرة عن الإرهاب والمخاطر الأمنية في هذه الدول، ومركزًا لتحليل هذه المعلومات، وتحديث المهام، وسيكون هناك تدريبات عسكرية مشتركة بين وحدات مكافحة الإرهاب ومراقبة الحدود تضم النُخَب والوحدات الأمنية المتخصصة في مواجهة الإرهاب، ومنع الجريمة المنظمة بين الدول التي تتعدد أشكالها من اتجار بالبشر إلى تسلل، وكثير من الأشكال التي تصنع خطر الإرهاب، لرفع الكفاءة القتالية والعسكرية في هذا الجانب[٣٤]، **الثاني:** الحفاظ على وحدة تراب الدول المأزومة للحول دون تفتيتها عبر التنسيق والتعاون معها، وتبادل المعلومات حول الكيانات الارهابية والمتطرفين، ودعم القوات العسكرية النظامية[٣٥]، ويمكن اجمال الاستراتيجيات التي تتبعها مصر للتعامل مع الخطر الإرهابي على المستوى الإقليمي[٣٦]:

١- استراتيجية العقاب المحدود: اذ مارست مصر سياسة الردع العسكري لأية تهديدات لأمنها القومي مباشرة في ليبيا عبر توجيه ضربات عسكرية لمعاقل تنظيمات الارهاب في درنة رداً على مقتل ٢٠ مصرياً مسيحياً على يد داعش الارهابي عام ٢٠١٥، كما وجهت القوات العسكرية المصرية ضربة جوية ضد التجمعات الارهابية في العمق الليبي في ايار عام ٢٠١٧ بعد التأكد من اشتراكهم في التخطيط والتنفيذ الارهابي في محافظة المنيا.
٢- استراتيجية التعطيل والتحييد: عبر اضعاف الكيانات الارهابية لكي لاتتمكن من تصدير ارهابيها الى الداخل المصري وقطع خطوط الامداد بين الكيانات الارهابية الداخلية والخارجي التي تقدم الدعم للكيانات الداخلية، وفعلت ذلك مصر في الحدود مع ليبيا، اذ تنظر مصر الى حماس كعنصر مشترك مع تنظيم انصار بيت المقدس في عملياته ما اضطرها الى انشاء منطقة امنة في سيناء بعرض ٣ كم^2، وتدمير البنية التحتية –الانفاق- بين الطرفين المصري والفلسطيني، اما مع الحدود الليبية عمل الجيش المصري الى استمالة النخب القبلية في الجانب الشرقي من الدولة الليبية، وعززت تواجد الجيش وتزويده بأسلحة متطورة وخاصة لمكافحة الارهاب، وتكثيف التعاون الاستخباراتي والتنسيق المعلوماتي، ووقعت مصر اتفاقية مع الجانب الليبي من اجل الاستخدام الثنائي للمجال الجوي لأغراض عسكرية، وتبادل الدعم العسكري البري بين الجانبين
٣- استراتيجية دعم الحلفاء عبر الحدود: اذ تعاونت مع الجيش الوطني الليبي والاستخبارات العسكرية الذي نتج عنه تسلمها للإرهابي هشام عشماوي في ايار عام ٢٠١٩ المتورط بعمليات ارهابية في الداخل المصري وعلاقته مع التنظيمات الارهابية الليبية مثل مجلس شورى المجاهدين وتحالف مع كتائب ابي سليم
٤- استراتيجية دعم الاستقرار في إقليم غير مستقر – معارضة تغيير الأنظمة السياسية في سوريا واليمن والعراق.

كما فتحت مصر قنوات التواصل والتعاون مع كل من تشاد وافريقيا الوسطى، وتدريب قوات النخبة من جيوش الدول الافريقية لرفع القدرات القتالية لها، وتكوين فرق متخصصة لها[٣٧]، كما عملت مصر على الحفاظ على أمن البحر الاحمر عبر الآتي[٣٨]:

١- تكوين اسطول مصر الجنوبي بالتنسيق مع الصومال وجيبوتي وارتيريا لاستضافة عدد من التحركات المصرية العسكرية البحرية



٢- تأمين الملاحة في قناة السويس بدء من باب المندب وليس فقط في الاراضي المصرية ما تطلب زيادة التسليح ما جعلها تبرم صفقات تسليحية للتزود بالسفن البرمائية من فئة مسترال النسخة BPC-210 ذات القدرات التقنية القتالية والاستطلاعية التي تصنف حاملة طائرات مروحية، والتزود بغواصات المانية ١٤٠٠/٢٠٩ التي تتميز بارتفاع قدرتها القتالية، فضلاً عن الفرقاطات المسلحة بصواريخ SSM وطوربيدات مضادة للغواصات.

٣- تدعيم الوجود المصري في منطقة القرن الافريقي والسودان.

٤- عمل مناورات عسكرية مشتركة مع الدولة ذات الصلة بأمن البحر الاحمر لرفع الجاهزية القتالية.

وفي ظل تعاظم الارهاب وسياسته الرامية الى هدم الدولة الوطنية فانه من مصلحة مصر الدخول في تحالفات اقليمية لمواجهة هذا الخطر الداهم وهو ما دفع مصر الانضمام الى التحالف الرباعي لمقاطعة قطر واصدارهم قوائم مشتركة للتنظيمات والكيانات والافراد الارهابية ذات الصلة بالدعم والتنفيذ(٣٩).

المحور الرابع: الاداء المؤسساتي المصري الناعم

يبدأ نجاح استراتيجية مكافحة التطرف العنيف بمعالجة انتهاكات حقوق الانسان التي تقع من قبل الجهات الحكومية؛ كون الانتهاكات تخلق المناخ السام للتطرف والارهاب، وتسمح للإرهابين استغلال المظالم، وهذا الانتهاكات ليس هي الدافع الوحيد ولكن منعاً من ان تكون المحرك الرئيس باتجاه التطرف والارهاب، كما يكمن التحدي الرئيس في الترويج للتفسيرات الايديولوجية الدينية التي يعتنقها المتطرفين والارهابيين(٤٠)، لذلك ومن باب مواجهة التطرف الفكري اعدت مؤسسة الازهر استراتيجية اعلن عنها لمحاربة الارهاب كان الهدف منها تصحيح صورة الاسلام في العالم، والتعريف بتعاليمه السمحة لذك عمل على اطلاق برامج التواصل الاجتماعي الخاصة به لتستهدف ملايين الناس، واطلاق برامج فضائية دينية واجتماعية، واطلاق قناة الازهر الشريف القناة الوسطية، كما اطلق دار الافتاء المصري مشروع تشريح العقل المتطرف لمعرفة العوامل التي تؤدي الى التطرف والارهاب(٤١).

وبذلت مؤسسة الازهر جهوداً تتماشى مع استراتيجية إدارة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي لمحاربة التطرف، وتجديد الخطاب الديني عبر تنقية المناهج التي تدرس داخل اروقته، وتدريب الأئمة والدعاة وتثقيفهم، وتعزيز التسامح بين الأديان، وأبرزها وثيقة الأخوة الإنسانية التي وقعها شيخ الأزهر أحمد الطيب وبابا الفاتيكان فرانسيس في شباط عام ٢٠١٩ ونصّت على "ان الإرهاب البغيض الذي يهدد أمن الناس، سواء أكان في الشرق ام الغرب، وفي الشمال والجنوب، ويلاحقهم بالفزع والرعب وترقب الاسوأ، ليس نتاجاً للدين – حتى وإن رفع الإرهابيون لافتاته ولبسوا شاراته – بل هو نتيجة لتراكمات الفهومِ الخاطئة لنصوص الأديان وسياسات الجوع والفقر والظلم والبطش والتعالي؛ لذا يجب وقف دعم الحركات الإرهابية بالمال أو بالسلاح أو التخطيط أو التبرير، أو بتوفير الغطاء الإعلامي لها، واعتبار ذلك من الجرائم الدوليةِ التي تهدد الأمن والسلم العالميين، ويجب إدانة ذلك التطرف بكل أشكاله وصوره"(٤٢).

اقامت مؤسسة الازهر مراكز عدة لمحاربة التطرف مثل مرصد مكافحة التطرف، ومرصد الفتوى الإلكتروني، ومركز الترجمة لمخاطبة الرأي العام العالمي، فضلاً عن مركز بيت العائلة المصري الذي يجمع بين أئمة مسلمين وقساوسة لإيجاد خطاب مصري مشترك بمكونيه المسيحي والإسلامي يكون منفتحاً على الآخر، كذلك يقوم الأزهر بتدريس جميع المذاهب



السنية، والعديد من المذاهب الشيعية من باب المقارنة، وهو ما يدلل الانفتاح على جميع الاختلافات ولا تقوم على مبدأ الرأي الواحد(٤٣).

وأطلقت مؤسسة الأزهر مبادرات من أبرزها إنشاء مركز حوار الأديان في شباط عام ٢٠١٥ لنشر ثقافة الحوار بين الأديان والحضارات المختلفة، والعمل على تعزيز مفاهيم قبول الآخر، والتعايش المشترك بين الشعوب، فضلاً عن لقاءات شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب ومفتي الجمهورية الدكتور شوقي علام مع ممثلي المؤسسات والسفارات العربية والغربية بالقاهرة، والجولات الخارجية لكليهما لإظهار سماحة الإسلام ولمعالجة ظاهرة الخوف من الإسلام، كما أطلق شيخ الأزهر مبادرة (الأزهر يجمعنا) التي تتضمن عدة مبادرات أخرى تحت مسميات مختلفة منها (الأزهر.. لنبذ العنف والتطرف) و(عيشها صح) و(مواجهة الظواهر السلبية ودعم الأخلاق الحميدة)، للوصول إلى ٤٠٠٠ مركز شبابي في كل انحاء الجمهورية للتواصل مع الشباب وتحذيرهم من خطورة التطرف بكل أنواعه، وهذه المبادرات تتم بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة(٤٤).

وتصاعد دور مؤسسة الأزهر الشريف في مصر، ودار الإفتاء المصرية في المواجهة الفكرية مع التنظيمات الإرهابية في أكثر من اتجاه ليتمثل بالآتي(٤٥):

- المرصد الفكري: حيث تم إنشاء مرصد الأزهر باللغات الأجنبية ليمكن من الكشف عن أسباب انضمام الأفراد للتنظيمات الإرهابية مثل داعش الارهابي وغيرها عبر شهادات موثقة، توضح مظاهر التضليل والاحتيال في الخطاب الديني والدعائي لتلك التنظيمات، ورصد ما يبثه هذا التنظيم من رسائل وأفكار موجهة إلى الشباب باللغة التي نشرت بها.
- قوافل السلام: تم اطلاقها لنشر ثقافة السلام، وتصحيح المفاهيم المغلوطة ودعوة النخب العربية الإسلامية كل في مجال تخصصه؛ لتجفيف منابع الفكر الإرهابي عبر منظومة متكاملة (تشمل التعليم والثقافة) عن حقيقة الإسلام وشريعته وسماحته.
- المؤتمرات العالمية: نظم الأزهر عدداً من المؤتمرات لمحاربة التطرف والإرهاب، كان من أبرزها مؤتمر الأزهر العالمي لمواجهة التطرف والإرهاب للمدة بين ٣-٤ كانون الثاني عام ٢٠١٤، بمشاركة ممثلي ١٢٠ دولة، وممثلين عن جميع المذاهب الإسلامية والطوائف المسيحية، وقد أشار المؤتمر في بيانه الختامي إلى كل الفرق والجماعات المسلحة التي تستخدم العنف هي جماعات آثمة فكراً، ويجب على العلماء وأهل الفكر تحمل المسؤولية.
- المبادرات العالمية: قامت دار الإفتاء بإطلاق مبادرات عالمية لمحاربة فكر داعش الإرهابي وإبراز صورة الإسلام الحقيقية. فاصدر قرابة عشر مبادرات عالمية منذ عام ٢٠١٧ من بينها مبادرة (لا تتحدث باسمي) للتصدي للإسلام فوبيا، ومخاطبة الشعوب غير العربية والإسلامية، كما تمت مناقشة إمكانية تدريب واعداد عدد من الأئمة الأوروبيين في مجال التصدي للفتاوى المتشددة.
- مجلة الرؤية: قام دار الإفتاء بتدشين مجلة إلكترونية بقنوات -إن سايت- بلغات متعددة للرد على مجلة داعش الإلكترونية –دابق- كما تم تدشين مرصد لرصد فتاوى التكفير والآراء المتطرفة، لتقديم ردود علمية شاملة وموثوقة لمعالجة وتفنيد مزاعم تلك التنظيمات الإرهابية

وعلى صعيد الآليات القانونية اثبتت مصر التزامها بوقف تدفق الاموال على المنظمات الارهابية، اذ سنت عام ٢٠٠٢ قانون لمكافح غسل الاموال ما مكنها من تشكيل وحدة



استخبارات مالية خاصة بمكافحة غسل الاموال في اذار عام ٢٠٠٣، وهناك تنسيق مع الولايات المتحدة الامريكية لمكافحة تمويل الارهاب وعقدت اجتماعات عدة معها بدءاً من العام ٢٠٠٣، للتنسيق حول المسائل القضائية والمالية، واصدر البنك المركزي المصري اجراءات وتعليمات ملزمة للبنوك العاملة فيها للوقاية وضبطها والتحقيق معها او بالتعاون والتنسيق، ومن هذه الآليات هي[٤٦]:

١- تجريم تمويل الارهاب وفقاً لقانون العقوبات العام اذ تم تعديله وفق الرقم ٩٧ لعام ١٩٩٢، وعرفت المادة ٦٨ منه الارهاب، وكانت العقوبة المتخذة السجن او الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة على كل من اسس او نظم او ادار او ساعد او قاد او امد كيان ارهابي.
٢- تجريم تمويل الارهاب طبقا لمكافحة غسل الاموال رقم ٨٠ لعام ٢٠٠٢، تشمل البنوك الحكومية والخاصة وفروعها في الخارج، وشركات الصيرفة، والجهات الاخرى المرخصة لها التعامل بالنقد الاجنبي-شركات السماسرة، وتكوين المحافظ، ورأس المال، والمقاصة والتسوية، والتوريق، وصندوق توفير البريد، وشركات التأمين-اراد من ذلك تضيق الخناق على اضفاء الشرعية على الاموال غير المشروعة، وهناك عقوبات في حالة الاخلال بالواجبات المنصوص عليها في القانون.
٣- تشريع قانون تنظيم التظاهر في تشرين الثاني عام ٢٠١٣، وقانون حماية المنشآت العامة في تشرين الاول عام ٢٠١٤، وقانون الكيانات الارهابية في شباط عام ٢٠١٥، وقانون مكافحة الارهاب في آب عام ٢٠١٥ على الرغم من الاشكالات والمأخذ التي رافقت هذه القوانين، جاءت هذه القوانين لتخول العناصر الأمنية الرد على الاحتجاجات غير المنضبطة التي تهدد المنشآت العامة او تسمح للتظاهرات بالخروج عن مسارها السلمي، وتسمح لقوات الجيش ممارسة مهام قوات الشرطة لعدم قدرة الشرطة على المواجهة لوحدها، كما سمحت قوانين مكافحة الارهاب على فرز الكيانات الارهابية وغير الارهابية وتتبع مصادر تمويل تلك الكيانات، كما عملت هذه القوانين على معاقبة المحرض على العنف، وممارسة جريمة العنف من حيث الاثر المترتب عليها[٤٧].

وضمن الإجراءات التي اتخذتها الدولة للوقاية من شر الإرهاب ومكافحته عام ٢٠١٩ أصدر مجلس الوزراء المصري تعديلات على بعض أحكام قانون مكافحة الإرهاب الصادر بالقانون رقم ٩٤ لعام ٢٠١٥، ونظم القانون آلية الإخطار بتأجير العقارات للإرهابيين، وإقرار العقوبات الجنائية حيال المخالفين، ونص القانون تقضى المحكمة في كل حكم يصدر بالإدانة في جريمة إرهابية، فضلا عن العقوبة المقررة مصادرة العقارات، والأموال، والأمتعة، والأسلحة، والأدوات، والمستندات، ونص التعديل على أن يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة، وبغرامة لا تقل عن ٥ آلاف جنيه، ولا تتجاوز ١٠ آلاف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من أجر عقاراً او وحدة دون إخطار مركز الشرطة الكائن في دائرته العقار خلال ٧٢ ساعة[٤٨].

اما آلياتها لمواجهة الإرهاب الإلكتروني نصت المادة ٣١ من الدستور المصري ٢٠١٤ على "أمن الفضاء المعلوماتي جزء أساسي من منظومة الاقتصاد والأمن القومي"[٤٩]، فشرعت قانون مكافحة تقنية المعلومات بمثابة خطوة مهمة لتجريم الممارسات الإلكترونية غير المشروعة مثل إنشاء المواقع الالكترونية التي تحث على الإرهاب، والتزوير الإلكتروني، تمت الموافقة على انضمامها للاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات في ١٩ اب عام ٢٠١٤[٥٠].



ووضعت الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني (٢٠١٧-٢٠٢١)، والتي تهدف لإعداد استراتيجية وسياسات وبرامج وخطط تأمين البني التحتية للاتصالات والمعلومات الحرجة لكافة قطاعات الدولة، استهدفت القطاعات المرتبطة بالتكنولوجية، اذ تم إنشاء المركز الوطني للاستعداد لطوارئ الحاسبات والشبكات عام ٢٠٠٩، وتم إنشاء مجلس أعلى للأمن السيبراني- أمن البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات- في كانون الثاني عام ٢٠١٤[٥١].

وانخرطت بعثة مصر لدى الأمم المتحدة في جهود ومشاورات من شأنها تقديم الدعم والترويج لضرورة حماية حقوق ضحايا الإرهاب، في ضوء المقاربة الشاملة التي تتبعها مصر في التعامل مع ملف الإرهاب بمختلف أبعاده سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي، وهو ما أكده مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة آنذاك، في الاجتماع المخصص لإطلاق هذه المجموعة والإعلان عن بدء أعمالها في ٢٦ حزيران عام ٢٠١٩، كما ناقش وفد حقوقي مصري -ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان وجمعية المرأة والتنمية بالإسكندرية- في اذار ٢٠١٩، مسألة تعويض ضحايا العمليات الإرهابية التي تورطت فيها قطر في مصر لاسيما بعد ثورة حزيران عام ٢٠١٣، وهو الدور الذي يعد خرقاً لاستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠٦، والتي تنص على التزام قادة العالم بعدم التدخل في سيادة الدول، والامتناع عن تمويل ودعم الجماعات الإرهابية والميلشيات المسلحة[٥٢].

كما ان هناك اجراءات محلية اتخذتها الحكومة المحلية في محافظة مطروح المصرية عام ٢٠١٣ كانت خطة صالحة للمصالحة على المستوى المحلي، كونها محافظة مجاورة لدولة ليبيا غير المستقرة، اذ تمكنت من تهدئة هذا المعقل الاسلامي عبر اعتماد المخابرات بمعرفتهم العميقة بالتركيبة القبلية، وتدخلت لتقديم اموال الدية لأسر الضحايا الذين قتلتهم الحكومة، كما قدموا لهم رحلات مجانية للحج، وبدلاً من اعتقال او تعذيب علي غلاب كبير شيوخ السلفية الذي حرض على العنف والفوضى عملوا على اشراكه والتلاعب به وايهامه ان مطروح ستتحول الى سيناء اخرى، كان هذه الاجراءات تكتيكاً غير عنيف حقق بعض النتائج المرجوة، وتم اطلاق سراح المدنيين غير المشتركين في اعمال العنف والفوضى، وتم حل الازمة في ايام قليلة، وعلى الرغم من خرق الطرفين للإجراءات ، الا انهم استمروا في الحوار ونجح الامر[٥٣].

الخاتمة

التهديد الارهابي تهديد مرن وفاعل ومتطور مستغل التطورات التي تشهدها البيئة الاستراتيجية العالمية، الذي انتقل من الارهاب التقليدي الى ارهاب عصري في الاستراتيجية، والتكتيك، والتنفيذ، والتنظيم، والاشكال التي يتبعها بل وحتى فكرياً فما كان محرماً في السابق اصبح ممكناً للوصول الى غاياته واهدافه التي ينفذ من اجلها، اصبح هذا التهديد معضلة لايمكن القضاء عليه بصورة نهائية ولكن لابد من الاستجابة لهذا التهديد الاستراتيجي بالفاعلية الاستراتيجية المتبعة من قبل الدولة بأجمعها عبر منظومة شاملة كاملة ليؤدي ذلك دور متكامل ولا يؤدي الى التناقض في العمل، ومصر من اوائل الدول التي عرفت الارهاب كون منشى القاعدة الفكرية انطلقت منها وتحولت الى كل التنظيمات الارهابية العالمية، وازدادت بعد الثورة التي حدثت فيها عام ٢٠١١ والتأمت معها الظروف الاقليمية المجاورة من انهيارات لتلك الدول وتحولها الى دول فاشلة كان له الاثر الكبير في تنامي التنظيمات الارهابية في مصر، فكانت الاستجابة لهذا الفعل الاستراتيجي هو العمل الأمني الصارم –الدولة البوليسية- بما يتبعه ذلك من مأخذ، لكن الاجراءات الأمنية وحدها ليست كافية لمكافحة الارهاب بل لابد من استراتيجية

متكاملة عسكرية ومدنية – صلبة وناعمة- وهذه الاستراتيجية على الرغم من النجاح النسبي الا انه يبقى ذلك غير كافي، اذا لابد من اجهزة الدولة ان تعمل بصورة مستمرة على تطوير عملها، وان تضع نفسها موضع التنظيمات الارهابية في التفكير لاستباق الفعل الارهابي والقضاء عليه، وتوصل البحث الى عدة استنتاجات منها:

أ- تعاني الدولة المصرية من بيئة داخلية بعضها غير راضي عن السلطة القائمة ، فضلاً عن جوار مضطرب له تأثير ارتدادي على أمنها الوطني ما يجعل منها ان تحرص بصورة مستمر على تحديث آليات المعالجة والاستجابة وان تكون الاجراءات استباقية لان ليس لديها القدرة على معالجة الوضع الاقليمي لوحدها.

ب- تحتاج الدولة المصرية الى تطوير مؤسسي لتعويض ضحايا الارهاب، وعمليات التأهيل المستمرة للأفراد الذين تشعر بفكرهم المتطرف.

ت- الدولة المصرية لابد لها من معالجة ظروفها الداخلية المؤدية الى التطرف والارهاب الداخلي على المستويات كافة.

ث- بناء شراكة فعالة مع المواطنين ومع المجتمع المدني ليمارسوا دوراً فاعلاً في مكافحة الارهاب، وهذه الشراكة مهمة؛ لتزايد اتجاه الارهابيين للتمركز في وسط المناطق السكنية، ويسعون للاعتماد بصورة مكثفة على العبوات الناسفة.

الهوامش والمصادر

(١) هاري آر.يارغر، الاستراتيجية ومحترفوا الأمن القومي: التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: راجح محرز علي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، ٢٠١١، ص ص٥٦-٥٧.

(٢) منظمة الأمن والتعاون في اوربا، الوقاية من الارهاب ومكافحة التطرف العنف الراديكالية المؤديين اليه: مقاربة الشرطة المجتمعية، فيينا، ٢٠١٤، ص٢٠.

(٣) منظمة الأمن والتعاون في اوربا، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

(٤) عادل عبدالصادق، الارهاب الالكتروني: القوة في العلاقات الدولي نمط جديد وتحديات مختلفة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٣٤؛ ايكاترينا ستيبانو، الارهاب والتطرف، في جيريمي هيرد محرراً، مصدر سبق ذكره، ص٥٨.

(٥) احمد حمدون، ارتباطات ظاهرة الارهابي بتفاعلات النظام العالمي، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسية الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد٢١٧، ٢٠١٩، ص٥.

(٦) خالد حنفي علي، مكافحة الارهابي المعولم وبناء ذهنيات بديلة، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسية الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد٢١٧، ٢٠١٩، ص٥.

(٧) لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد بسيوني عبدالحليم، الارهابي الافتراضي من منظور الاتصال التنظيمي، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسية الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد٢١٧، ٢٠١٩، ص ص٩-١٢.

(٨) فاطمة الزهراء عبدالفتاح، تطور توظيف جماعات العنف للإرهاب السيبراني، ملحق اتجاهات نظرية، مجل السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد٢٠٨، ٢٠١٧، ص٢٥.

(٩) بهاء عدنان السعبري، آليات ومسارات التمدد الجيواستراتيجي للإرهاب العابر للحدود، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد٢١٤، ٢٠١٨، ص٥١؛ ايهاب خليفة، الارهاب الذكي: كيف توظف الحركات المتطرفة التطورات التكنولوجية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد٢١٠، ٢٠١٧، ص٧٨.

(١٠) محمود بسيوني، مواقع التواصل الاجتماعي.. تهديد جديد للأمن القومي، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد٢١٤، ٢٠١٨، ص ص٢٣٧-٢٣٨.

(١١) عادل جارش، الارهاب الجديد: دراسة في المفهوم، الطبيعة، الانواع واجراءات المواجهة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد٣، ٢٠١٨، ص٢٨٣؛ مهدي محمد منيا، من الارهاب القديم الى الجديد: الطبيعة المتغيرة للأمن الدولي، ترجمة مازن مرسول محمد، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، جامعة عبدالحق بن حمودة بجيجل، الجزائر، العدد٦، ٢٠١٩، ص ص١٦-١٧.

(١٢) ايكاترينا ستيبانو، الارهاب والتطرف، في جيريمي هيرد محرراً، مصدر سبق ذكره، ص ص٦٩-٧٠؛ عادل جارش، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٤.

(١٣) بهاء عدنان السعبري، مصدر سبق ذكره، ص ص٥٠-٥١.

(١٤) ايمان رجب، تحولات الارهاب بعد داعش، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد٢١٠، ٢٠١٧، ص ص٧٥-٧٦؛ خالد عكاشة، ما بعد انحسار داعش: مسارات المقاتلين واعادة انتشار الخطر، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد٢١٠، ٢٠١٧، ص ص٨٩-٩٠.

(١٥) عبدالغفار عفيفي الدويك، معضلة الارهاب في الفكر والممارسة الدوليين، مجلة السياسة الدولة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد٢١٠، ٢٠١٧، ص٢٠.

(١٦) وكالة فرانس٢٤ الاخبارية، الارهاب في عهد السيسي: هل الحل الأمني هو الحل؟ ٢٠١٨/٣/٢٥، شبكة المعلومات الدولية-انترنيت- https://www.france24.com.



(١٧) فتحي الشاذلي، تهديدات وتداعيات الارهاب في المجال السياسي والاستراتيجية السياسية المقترحة لمواجهته، في عزت سعد محرراً، مصر وتحديات الارهاب، المؤتمر السنوي الثالث عشر للمجلس المصري للشؤون الخارجية، ٢٠١٦/١/١٨، ص٦٤.

(١٨) سحر عزيز، الغاء طابع الأمننة في مكافحة الارهاب في شبه جزيرة سيناء، مركز بروكنجز، الدوحة، نيسان ٢٠١٧، ص3.

(١٩) قناة FRANCE 24 الفضائية، الارهاب في عهد السيسي: هل الحل الأمني هو الأمل؟ ٢٠١٨/٣/٢٥، شبكة المعلومات الدولية-انترنيت- https://www.france24.com.

(٢٠) اسماعيل الاسكندراني، الحرب في سيناء: مكافحة ارهاب ام تحولات استراتيجية في التعاون والعداء، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٤، ص ص١٠-١١.

(٢١) اسماعيل الاسكندراني، مصدر سبق ذكره، ص ص١٥-١٦.

(*) إحدى الحركات الإرهابية المرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين، تأسست الحركة عام ٢٠١٤ عندما اتفقت قيادات الإخوان الفارين إلى تركيا على إعادة إحياء العمل المسلح للجماعة داخل مصر عبر تشكيل تنظيم مسلح جديد يتخذ مسميات عدة مثل سواعد مصر او لواء الثورة، وتدريب عناصرها بواسطة المخابرات التركية في السودان وماليزيا، وتورطت جماعة الإخوان المسلمين في القيام بعمليات إرهابية طيلة مدة الأربعينيات، وحتى الستينيات من القرن العشرين. وقد لجأ الإخوان مرة أخرى إلى العنف بعد الإطاحة بالرئيس الاسبق محمد مرسي، بهجمات ضد الأهداف الحكومية والأقباط. اشرف عبدالحميد، الاخوان المسلمين: تفاصيل تأسيس حسم ولماذا لم تدرج واشنطن الاخوان جماعة ارهابية؟، موقع العربية الاخبارية، ٢٠٢١/١/١٩، شبكة المعلومات الدولية-انترنيت- https://www.alarabiya.net.

(٢٢) شادي عبدالوهاب، ارتدادات خلفية: حدود الارتباط بين تصاعد الارهاب في مصر وازمات الاقليم، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابوظبي، ٢٠١٧/٧/٢٧، شبكة المعلومات الدولية-انترنيت- https://futureuae.com.

(٢٣) رابحة سيف علام، قراءة في مؤشر الارهاب العالمي لعام ٢٠٢٠، مركز الاهرام للدراسات والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٢٠/١٢/١٠، شبكة المعلومات الدولية-انترنيت- http://acpss.ahram.org.eg.

(٢٤) قانون مكافحة الارهاب المصري رقم ٩٤ لعام ٢٠١٥.

(٢٥) شادي عبدالوهاب، ارتدادات خلفية: حدود الارتباط بين تصاعد الارهاب في مصر وازمات الاقليم، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابوظبي، ٢٠١٧/٧/٢٧، شبكة المعلومات الدولية-انترنيت- https://futureuae.com.

(٢٦) ليلى علوي واخرون، هل ينجح "الردع الأمني" في القضاء على الإرهاب في مصر؟، قناة DW الفضائية، ٢٠١٩/٩/٨، شبكة المعلومات الدولية-انترنيت-https://www.dw.co .

(٢٧) رانيا سليمان واخرون، سياسات مكافحة الارهاب الالكتروني .. مصر والسعودية أنموذجاً، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، ٢٠٢٠/٢/١٢، شبكة المعلومات الدولية-انترنيت- http://www.acrseg.org.

(٢٨) رابحة سيف علام، مصدر سبق ذكره؛ ولمزيد من التفاصيل ينظر:

Institute for economics & Peace, Global Terrorism index 2020: measuring the impact of terrorism, center of excellence of the U.S department of homeland security led the university of Maryland,2020, P.8, https://www.visionofhumanity.org.

(٢٩) حسن الحيوان، تأثير الظاهرة الارهابية على الاقتصاد المصري وسبل المواجهة، في عزت سعد محرراً، مصر وتحديات الارهاب، المؤتمر السنوي الثالث عشر للمجلس المصري للشؤون الخارجية، ٢٠١٦/١/١٨، ص٣٧.

(٣٠) محمد جمعة، مصر ومواجهة الفواعل العنيفة من غير الدول، مجلة السياسة الدولة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد٢٠٩، ٢٠١٧، ص ص٤٥-٤٦.



(31) محمد قشقوش، الارهاب العابر للحدود وأثره على الأمن القومي المصري، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد٢١٧، ٢٠١٩، ص٧٧؛ لمزيد من التفاصيل ينظر: اميرة عبدالعزيز العربي ومحمد عبدالمنعم كامل، جذور الارهاب وآليات المواجهة، دار اطلس للنشر والتوزيع، الجيزة، ٢٠١٩، ص ص١٤-١٥٠.

(32) احمد يحيى، ٦ سنوات على تولي السيسي.. استراتيجية امنية لمواجهة التحديات والتطرف، موقع البوابة الاخبارية، ٢٠٢٠/٦/٨، شبكة المعلومات الدولية-انترنيت-https://albawabhnews.com.

(33) عمرو عبدالعاطي، الارهاب في مصر: التقييم والتوقعات المستقبلية واستراتيجيات المجابهة، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد٢١٢، ٢٠١٨، ص٢٦٣.

(34) نجاة الجبالي، مصر تقود حرباً جديدة ضد الارهاب في افريقيا، قناة العين الاخبارية، ٢٠١٨/٦/٢٨، شبكة المعلومات الدولية-انترنيت- https://al-ain.com؛ سامي السيد احمد، الدور المصري بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد٢١٢، ٢٠١٨، ص١٧.

(35) اماني الطويل، توجهات الدولة المصرية ازاء افريقيا، مجلة السياسة الدولة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد٢٠٩، ٢٠١٧، ص٣٨.

(36) محمد جمعة، مصدر سبق ذكره، ص ص٤٦-٤٧.

(37) اماني الطويل، مصدر سبق ذكره، ص ص٣٨-٣٩.

(38) دلال محمود السيد، رؤية لإدارة أمن البحر الاحمر، مجلة السياسة الدولة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد٢٠٩، ٢٠١٧، ص١٠٢.

(39) اشرف محمد كشك، امن الخليج العربي واولويته للأمن القومي المصري، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد٢١٧، ٢٠١٩، ص٨٦؛ خالد حنفي علي، تأثير تطورات الازمة الليبية في الأمن القومي المصري، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد٢١٧، ٢٠١٩، ص٩٩.

(40) مختار عوض، مكافحة التطرف العنيف في بيئة التمرد الاولي: التطرف الاسلامي في مصر، في بهي الدين حسن –تقديم-، النظم التسلطية العربية حاضنة الارهاب، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، القاهرة، ٢٠١٧، ص ص٩٠-٩١.

(41) ابوبكر الدسوقي، مصر والمواجهة الفكرية للإرهاب، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد٢١٠، ٢٠١٧، ص ص٤٦-٤٧.

(42) نقلاً عن محمد عبدالرزاق، الازهر الشريف في قلب معركة الدولة والمجتمع ضد الارهاب والتطرف، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٢٠/١٢/٢٦، شبكة المعلومات الدولية-انترنيت- https://marsad.ecsstudies.com.

(43) قناة DW الفضائية، الازهر في زمن الارهاب بين حتمية التجديد وحسابات السياسة، ٢٠١٧/٤/١١، شبكة المعلومات الدولية-انترنيت-https://www.dw.com.

(44) تعرف على مبادرات الأزهر لمواجهة التطرّف، ٢٠١٦/٣/١٧، شبكة المعلومات الدولية –انترنيت-https://www.irfaasawtak.com.

(45) كمال احمد عامر، التطرف والارهاب ومواجهته، موقع التحالف الاسلامي العسكري لمحاربة الارهاب، ٢٠١٨/٢/١٤، ص٥، شبكة المعلومات الدولية-انترنيت-https://imctc.org.

(46) لمزيد من التفاصيل نظر: محمد السيد عرفه، تجفيف مصادر تمويل الارهاب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٩، ص ص٢٧٥-٢٨٩.

(47) محمد جمعة، مصر ومواجهة الفواعل العنيفة من غير الدول، مجلة السياسة الدولة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد٢٠٩، ٢٠١٧، ص ص٤٥-٤٦.

(48) احمد يحيى، ٦ سنوات على تولي السيسي.. استراتيجية امنية لمواجهة التحديات والتطرف، موقع البوابة الاخبارية، ٢٠٢٠/٦/٨، شبكة المعلومات الدولية-انترنيت-https://albawabhnews.com.

(49) الدستور المصري لعام ٢٠١٤، ص٩.



[٥٠] رانيا سليمان واخرون، سياسات مكافحة الارهاب الالكتروني .. مصر والسعودية انموذجاً، المركز العربي للبحـــوث والدراســـات، القـــاهرة، ٢٠٢٠/٢/١٢، شـــبكة المعلومـــات الدوليـــة-انترنيـــت- .http://www.acrseg.org

[٥١] المصدر نفسه.

[٥٢] مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، مسارات متنوعة: كيف تتعامل الدول العربية مع ضحايا الارهاب، ابوظبي، ٢٠١٩/٧/١٤، شبكة المعلومات الدولية-انترنيت- .https://futureuae.com

[٥٣] مختار عوض، مصدر سبق ذكره، ص ص٩٢-٩٣.

الآليات الاستراتيجية الحديثة لجهاز مكافحة الإرهاب العراقي ضد التنظيمات الارهابية

د. نبيل العبيدي
الخبير الأكاديمي في مكافحة الإرهاب الدولي

المقدمة

لقد حثت الشرائع السماوية على الحفاظ على أمن واستقرار الأوطان، واعتبرت ذلك من شروط الإيمان، فإن نعمة الأمن لها علاقة وطيدة بنهضة الوطن ورقيه، فإذا عم الأمن البلاد أصبح كل فرد منتجاً وفاعلاً، وفي ظل انعدام الأمن لا تنهض أمة ولا تقوم حضارة.

وان الارهاب بعيد عن الانسانية، بعيد عن الخير قريب الى الشر، لا دين له، ولا وطن يضمه، مستنقع للرذيلة، محور الشر، وأحزان وبلاته، لقد مل العالم أجمعه العمليات الإرهابية التي لا تعرف وطنا ولا جنسا، ولا دينا ولا مذهبا، ولا زمانا ولا مكانا.

يعد الإرهاب ظاهرة مستمرة ويجسد العنف فيها واجهتها الأكثر خطورة وتهديد للامن والسلم والاستقرار والنظام، وقد اصبح توجه لمعرفة أسبابه وطرق الوقاية منه والتخلص منه لانه شر كبير وهدم للامن والسلام وزعزعة للامن والاستقرار[١].

وهناك تحديات امنية وقانونية كبيرة تواجه ظاهرة الإرهاب الذي يتسم بطابع الغموض لهذه الظاهرة الإرهابية وضرورة القيام بالاعمال لمكافحتها في الاطار القانوني والتوزان بين حماية افراد المجتمع وبين سيادة القانون وحماية حقوق الانسان واستخدام الطرق والأساليب الأمنية والعسكرية والاستخبارية واتخاذ التدابير القانونية التي تحفظ الامن وتحقق الاستقرار، ولهذا نحن امام البحث عن استراتيجيات حديثة وتطوير حديث لاستخدام افضل الطرق في جهاز مكافحة الإرهاب الذي يعد الجهة المختصة في معالجة الاعمال الإرهابية وخصوصاً انه يعد مؤسسة امنية وعسكرية في نفس الوقت ولها قانونها الذي ينظمها من جميع النواحي وهو القانون رقم ٣١ لسنة ٢٠١٦ قانون جهاز مكافحة الإرهاب. والذي ينص في مادته (١) فقرة ثانياً والتي تنص على (يعد جهاز مكافحة الإرهاب أحد الأجهزة الأمنية والاستخبارية)[٢].

وقد قسمت بحي هذا على مبحثين:

المبحث الأول: ماهية التدابير الاحترازية (الوقائية) لجهاز مكافحة الإرهاب

المبحث الثاني: الآليات الاستراتيجية الحديثة لجهاز مكافحة الإرهاب العراقي لمكافحة التنظيمات الإرهابية

المبحث الأول

ماهية التدابير الاحترازية (الوقائية) لجهاز مكافحة الإرهاب

ان الإرهاب هو شكل من اشكال العنف الخطير الذي يرتكب بصور مختلفة واستخدام الطرق الاحتيالية في ارتكابها، وتاتي الاعمال الإرهابية على مدرج عالي الخطورة من القضايا الأمنية التي تهدد أمن المجتمع وهذا اعتبار يسود جميع بلدان العالم. ومما يمكن ملاحظته في العراق ان الاعمال الإرهابية تزايدت منذ عام ٢٠٠٣ حتى يومنا هذا، مما جعل حكومة العراق والمتمثلة بجهاز مكافحة الإرهاب اتخاذه مجموعة من الإجراءات والتدابير الوقائية على الصعيد الميداني وكذلك على الصعيد الاجتماعي والمجتمعي من اجل الوقاية من خطر الإرهاب، مما



حدا بالمشرع العراقي ان يتخذ تدابير في غاية الأهمية في مواجهة الإرهاب، وكذلك أشار قانون جهاز مكافحة الإرهاب الى التدابير والإجراءات التي من شانها منع وردع الإرهاب بهدف القضاء عليه[٣].

ومن هنا نرى تقسيم المبحث على مطلبين:

المطلب الأول: تعريف التدابير الاحترازية

المطلب الثاني: مفهوم الاستراتيجية من منظور جهاز مكافحة الإرهاب العراقي

المطلب الأول

تعريف التدابير الاحترازية

أن التدابير ليست إلا وسائل الغرض منها حماية ووقاية المجتمع من الخطر المستقبلي للمجرم، وذلك بقطع الطريق بينه وبين الوسائل الدافعة أو التي تسهل له ارتكاب الجريمة - مثال ذلك مصادرة السلاح أو إغلاق المحل أو حظر الإقامة ...الخ - أو عن طريق إعداده لحياة شريفة في المجتمع أو علاجه من مرض عقلي أو نفسي يؤثر في سلوكه، كإلحاق المجرم بعمل ما من الأعمال أو وضعه تحت مراقبة الشرطة أو إيداعه في إحدى المصحات النفسية أو العقلية، وتكون هذه التدابير تستخدم ضد منهم في خطورة متوسطة او بسيطة[٤].

بعد اتساع رقعة الاعمال الارهابية في بقاع الارض وانتشارها بات من الضروري ايجاد الوسائل الكفيلة التي تحد من هذا الانتشار، وهذا يحتاج الى جهود حثيثة وخصوصا الجهد الاستخباري، لكن المشكلة اننا رأينا ان هناك ضعفاً في المجهود الاستخباري من اجل اتخاذ التدابير الامنية قبل وقوع الاعمال الارهابية ولهذا كان من الازم محاولة التصدي واتخاذ الاجراءات قبل وقوع عمل ارهابي[٥].

ترتبط الإجراءات الاحترازية، سواء كانت في مواجهة الأزمات والكوارث أو في مواجهة الأعمال الإرهابية، بأحد أهم الأسئلة الجدلية في التاريخ الإنساني وهو كيفية توقع الأحداث المفاجئة وغير المتوقعة، واتخاذ الإجراءات الكافية لاستباق تداعياتها، وهو ما يرتبط بظهور علم إدارة الأزمات.

وبطبيعة الحال لا تعد الإجراءات الاحترازية أمراً جديداً، سواءً على مستوى الأفراد في حياتهم العادية أو على مستوى المؤسسات أو على مستوى الدول وهي تحافظ على أمنها الوطني، وهذا مما يتحتم في اتخاذ التدابير الوقائية او الاحترازية في مكافحة الإرهاب.

والتدابير الاحترازية ما هي الا إجراءات عديده من اجل مواجهة الخطر الاجرامي المحتمل وقوعه[٦]، وتعد التدابير ليست الا وسائل الهدف منها هو حماية افراد المجتمع من خطر يكاد يقع، وهذا يتم من خلال قطع الطريق على القيام بارتكاب العل الإرهابي او الاجرامي وذلك من خلال الضربة الاستباقية قبل البدء بتنفيذ مشروعهم الإرهابي[٧].

ولهذا ان من استراتيجيات جهاز مكافحة الإرهاب العراقي اتخاذ التدابير الوقائية ضد الاعمال الإرهابية وحسب المعلومات التي تتوفر لديه من خلال المصادر المعتمدة لديه ومن خلال التنسيق مع بقية الأجهزة الأمنية. مما يدل على ان هناك تخطيطاً استراتيجياً دقيقاً ومستقبلياً من اجل احباط أي مخطط إرهابي يمكن ان تقوم به التنظيمات الإرهابية. اذ شرع جهاز مكافحة الإرهاب العراقي منذ العام ٢٠٢٠ بوضع خطط ذات طابع معلوماتي استخباري من اجل تعقيب التنظيمات الإرهابية وعلى مستوى عال من اتخاذ التدابير الاستباقية في متابعة أماكن ينشط بها أي تنظيم إرهابي وأصبحت تقوم بعملية التحليل بما يتعلق في البيئة الأمنية التي



تتواجد فيها أي من التنظيمات الإرهابية التي تحاول زعزعة الامن والاستقرار، نتيجة لهذه المعلومات الأمنية التي أدت الى اتخاذ التدابير الاحترازية والضربات الاستباقية لهذه التنظيمات قد حددت من قدراتها التخريبية ومنعها من الحركة في كثير من المناطق التي كانت يسيطر عليها التنظيم الإرهابي.

وهذه التدابير الاحترازية التي يقوم بها جهاز مكافحة الإرهاب العراقي في منع وقوع الاعمال الإرهابية لها أثر كبير في تقييد أي عمل إرهابي وتحطيمه وهذا يعد تطوراً إيجابياً يحسب للجهاز.

المطلب الثاني

مفهوم الاستراتيجية من منظور جهاز مكافحة الإرهاب العراقي

من الضروريات التي رافقت الانسان منذ وجوده هو الأمن لكون وجوده يعني الاستقرار والتوازن على جميع الأصعدة وتخلق نوع من الثقة لدى افراد المجتمع وبالتالي يؤدي الى التنمية المستدامة، وغياب الامن يضعف معنى الحياة لدى الانسان. ومن هنا فان الدول تعد الامن حاجة ضرورية لابد من وضع استراتيجية امنية، والاستراتيجية هي دراسة وتحليل وتقييم الاختيارات المتاحة للدولة في موقف او قضية معينة وكيفية استخدام الإمكانات والموارد من اجل تحقيق أهدافها التي تحددها الجهات السياسية، ولهذا إن كل موقف او هدف له استرايجية خاصة به تلائمه(٨).

وتعرف الاستراتيجية على انها مصطلح اقرب الى العسكرية وتعني التخطيط الحربي، ويعتبرها البعض فن التخطيط للقيام بالاعمال العسكرية والأمنية قبل بدء المعركة او قبل القدوم على عملية امنية، ومن هنا تعكس هذه الاستراتيجية الخطط التي تم وضعها ضمن الإمكانيات المتاحة على المدى البعيد واعتمادا على خطط الإجراءات الأمنية الدقيقة في تحقيق الهدف الرئيس من الاستارتيجية(٩).

وهناك تعريف للاستراتيجية في الجانب العسكري تعرف الإستراتيجية حسب ليدل هارت " بأنها فن توزيع واستخدام الوسائل العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية وبعبارة أخرى طرق استخدام القوة العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية" وهي " فن وعلم استخدام القوات المسلحة للدولة بغرض تحقيق أهداف السياسة القومية عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها(١٠).

ويمكن القول بان الاستراتيجية الأمنية ما هي الا حزمة من السياسات والاليات والخطط التي تتبعها الجهات العسكرية او الأمنية من اجل تحقيق الأهداف في وقت وباقل جهد ممكن.

والاستراتيجية تتألف من عناصر أساسية وهي:

١- التخطيط والهدف الاستراتيجي: فالتخطيط يعني ان يصور المستقبل بصورة واقعية واضحة ممكنة التحقيق، من اجل لا يبقى الهدف والغاية حلما بعيد المنال.

٢- الوسائل وتقويم الإنجازات: تعتبر الوسائل من المقومات الأساسية والرئيسة في الاستراتيجية(١١). ولغرض ان تكون الوسائل ناجحة فمن الضروري عمل دراسة واعية للموقف بشتى جوانبه لمعرفة العدو المطلوب قهره وتمييز نقاط ضعفه الأكثر حساسية مع تحليل عميق للتأثيرات الحاسمة التي يمكن أن تحدثها الوسيلة المختارة على معنويات الخصم وهذا يقتضي إنشاء مخطط سراطيّ يتضمن كافة الأعمال الممكنة وردود الأفعال المتوقعة عليها محلياً ودولياً لوضع الحلول المناسبة كي يكون المخطط السراطيّ مترابط



الأجزاء قادراً على مواجهة أي مفاجآت أو ردود فعل غير ملائمة أو سيئة التأثير لضمان حرية العمل للخطة الاستراتيجية.

ومما يعنينا في موضوع بحثنا هنا التركيز على الاستراتيجية العسكرية الأمنية لان كلمة الاستراتيجية ترتبط ارتباطاً وثيقاً في الإطار العسكري وهو مرتبط بشكل وثيق ومن اهم المعايير الأساسية التي يتطلب توفرها في الاستراتيجية هي:

أولاً: من حيث الغايات

ثانيا: وجود تهديدات مباشرة او غير مباشرة

وفي العادة ما يرتبط مصطلح استراتيجية من الواجب ان يكون هناك تهديد فالاستخدام العسكري أو العلوم العسكرية لا تستخدم الا في حالة واحدة فقط وهي وجود تهديدات تجبر المجتمعات على تكوين الجيوش واستخدام تلك العلوم. والدليل ان هذا المصطلح في الغالب يستخدم بشكل ضيق وخصوصا في المجالات العسكرية والأمنية([١٢]).

ومن هنا فانه لابد من ان تكون الاستراتيجية واضحة الأهداف اي غموض فيها سيؤثر بشكل كبير على تنفيذها ولهذا يجب ان تتسم الاستراتيجية بميزات هي:

- الوضوح
- التكامل
- التنسيق الداخلي([١٣]).

والذي يهمنا هنا ان استراتيجية جهاز مكافحة الإرهاب العراقي قد نص عليها في قانون الجهاز على وفق المادة (٣) من القانون٣١ لسنة ٢٠١٦ اذ نصت على (يسعى الجهاز الى تحقيق اهدافه بالوسائل الاتية:

اولاً: وضع سياسة واستراتيجية شاملة لمكافحة الارهاب وتطويرها([١٤]).

ومن خلال النص أعلاه يتضح ان لجهاز مكافحة الإرهاب استراتيجة خاصة به وتعني انه يتم تعبئة جميع القوى الحية وتسخير القدرات في الدولة وتنسيق وإدارة جميع الموارد من اجل الوصول الى الهدف لغرض القضاء على الإرهاب وكافة العوامل التي تساعده، والعمل على خلق بيئة آمنة يسودها الاستقرار.

وحدد جهاز مكافحة الإرهاب العراقي أهدافه من اجل تحقيق الاستراتيجية وهي:

- ❖ العمل من اجل الاستقرار الداخلي وبسط الامن.
- ❖ من أهدافها هي العمل الى تحقيق التنمية الوطنية الشاملة.
- ❖ العمل على حماية جميع ممتلكات الدولة.
- ❖ التعاون والانسجام مع المجتمع الدولي في محاربة الإرهاب والاستفادة من الخبرات الدولية بما يتلاءم مع استراتيجية جهاز مكافحة الإرهاب العراقي.

ولهذا ان الاستراتيجية التي طبقها جهاز مكافحة الإرهاب العراقي تتجنب الاعتماد على العمل العسكري فقط وانما العمل من اجل الوصول الى المسببات والقضاء عليها لان هذه العوامل والحاضنات تساعد على نمو الإرهاب لذا يقع لازاما مساهمة جميع مؤسسات الدولة في تقديم الدعم الى جهاز مكافحة الإرهاب من اجل القضاء على شضايا الإرهاب.

ولجهاز تجربة كبيرة منذ تاسيسه الى اليوم في كيفية تطبيق الاستراتيجية الخاصة به في العامل مع التنظيمات الإرهابية ومع التعاون مع جميع مؤسسات الدولة من اجل تحقيق الأهداف التي يصبو الى تحقيقها.



المبحث الثاني

الآليات الاستراتيجية الحديثة لجهاز مكافحة الإرهاب لمكافحة التنظيمات الإرهابية

أصبح الإرهاب سريع الانتشار وتاثيره على الحياة اليومية ويهددها ويطول في أي مكان في العالم، كما أن هذه الظاهرة لم تعد مقتصرة على منطقة دون الأخرى ولا تنتمي الى حضارة او دين معين، لكن الحقيقة التي تؤكدها الاحداث في كل لحظة ان هذه الظاهرة الاجرامية بلا وطن وبلا دين ولا هوية، ولهذا ادرك المجتمع ان مخاطر الاعمال الإرهابية تتصاعد يوماً بعد يوم(١٥). فالارهاب عمل غير انساني وغير أخلاقي تنبذه جميع الشرائع السماوية والقوانين الوضعية(١٦).

والآليات الاستراتيجية هي عبارة عن الوسائل التي تنفذها أجهزة مكافحة الإرهاب وبالتنسيق والتعاون مع القوات الأمنية والأجهزة الاستخباراتية والاستطلاع من اجل مناهضة الإرهاب والتخلص من جذوره والقضاء عليه.

وتشمل الاستراتيجيات التي يتبعها جهاز مكافحة الإرهاب العراقي في القضاء على التنظيمات الإرهابية واقتلاعها من جذورها وكذلك منع دعم وتمويل أنشطتها الاجرامية والتتبع والبحث عن كل الاليات التي يستخدمها الارهابيون في تمويل عملياتهم الإرهابية(١٧).

وبناء على ما تقدم أرى تقسيم المبحث الى:

المطلب الأول: الاليات الأمنية والاستخبارية

المطلب الثاني: الاليات العسكرية

المطلب الأول

الاليات الأمنية والاستخبارية

أصبح الجهد الاستخباري من الأنشطة الرئيسة من اجل تأمين أمن الدولة، ولهذا يعد عاملاً رئيساً لا يمكن الاستغناء عنه في جميع الأحوال سواء كانت فترة حرب او سلم وهو ضروري جدا في العلاقات الدولية.

مما يلاحظ على الأوضاع الأمنية في العراق ومنذ عام ٢٠٠٣ انه يعيش تدهوراً في الأوضاع الأمنية وانتشار التنظيمات الإرهابية وشيوع ظاهرة الإنفلات الأمني الذي صاحب دخول القوات الامريكية الى العراق، وبروز ظاهرة التنوع والانتشار للاعمال الاجرامية وهذا كان عامل كبير ومؤثر على الامن الداخلي العراقي وكذلك انعكس على الامن الإقليمي. وبقي هذا الوضع على ماهو عليه كسمة للمرحلة الماضية التي جعلت العراق ساحة لتصفية الحسسابات للتنظيمات الإرهابية وفرض نفوذها الإرهابي على الساحة العراقية(١٨).

وما ان مرت المرحلة السابقة حتى برزت تنظيمات إرهابية ولدت من رحم تنظيمات إرهابية سابقة انحسرت وتنظيم القاعدة الإرهابي وتنظيم التوحيد والجهاد الإرهابي ثم برز الى الوجود تنظيم داعش وهذا كان اشد قساوة وأكثر انتهاكا واستخداماً للعنف. وهذا مما دعى الى ضرورة ملحة وكبيرة في البحث عن إيجاد آليات أمنية واستخبارية جديدة لمعالجة هذا التنظيم الإرهابي.

ومن هنا نرى تقسيم هذا الملطب على فرعين:

الفرع الأول: الاليات الأمنية



الفرع الثاني: الاليات الاستخبارية

الفرع الأول
الاليات الأمنية

إن الأمن والأمان من أهم دعائم المجتمعات ووسائل استقرارها، فلا استقرار ولا اقتصاد بلا أمن، ولا نهضة ولا رقي ولا تقدم ولا ازدهار بلا أمن، ولأهمية الأمن في حياة الأوطان، أقسم به الرب سبحانه وتعالى فقال: (وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ * وَطُورِ سِينِينَ * وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ)([١٩]).

أصبح هناك هاجس كبير لدى الشعوب بما يتعلق في الامن، بينما كان سابقا هذا الهاجس لدى حكومات هذه الدول. ويمثل الامن عامل مهم وجملة من الاستراتيجيات والإجراءات التي تقوم بها الدولة من اجل تامين حماية كاملة للمصالح التي تعود اليها والتي يمكن ان تكون محل للتهديد من قبل الأعداء بغض النظر عن نوع هذه المصالح الاقتصادية او ثقافية او عسكرية، او أي مصالح أخرى، وأكثر هذه المصالح له أهمية هي مصلحة الامن والتي من الواجب ان تضعع الخطط والبرامج التي تحمي كينونته([٢٠]).

ويتم تامين الامن عبر تطبيق استراتيجية تتصف بالشمول لكي تضمن وجود الدولة وبقائها، ومن هنا تضم الاستارتيجية الشاملة في مجموعها استارتيجة متخصصة في تامين الامن بشكل شامل وهي بدورها تصب في مصلحة الدولة العليا لتامين امنها من كافة النواحي([٢١]).

وعندما نتحدث هنا عن الامن نقصد به الامن العراقي سواء كان امن داخلي او خارجي - يتعلق بالمصالح الوطنية خارج العراق-، والامن القومي العراقي يمتلك عناصر عدة تعكس في جوهرها الأصيل هذا الامن([٢٢]).

ومن اجل النهوض باستراتيجية شاملة تجعل العراق امن وبعيد عن التهديدات التي تطال البلد بين الحين والأخر يترتب على الجهات الحكومية ومنها جهاز مكافحة الإرهاب العراقي ان يتخذ الاليات التالية:

أولاً: التوحيد والتنسيق لجهود والمواقف السياسية اتجاه القضايا الأمنية من خلال توفير استراتيجية فعالة.

ثانياً: البحث عن بيئة سليمة ومشجعة للحوار الوطني والمصالحة والابتعاد عن التناحرات والتشهير ومحاولة الصعود الى القمة بلا وجه حق .

ثالثاً: الانتباه بشكل صحيح وواقعي الى الأجواء التي يمر بها العراق من حيث التهديايدت والمخاطر ضد العراق على كافة الأصعدة والاستعداد لهذه التهديدات باعداد الخطط الاستراتيجية الكاملة ضدها([٢٣]).

رابعاً: العمل بجهود متواصلة من خلال استخدام الطرق الأمنية المجربة بتحقيق النجاح الدائم ضد التنظيمات الإرهابية وخاصة تجربة جهاز مكافحة الإرهاب العراقي في فرض سيطرته ومتابعته لكافة أماكن تواجد الإرهابيين ومتابعتهم بشكل مستمر.

ويعتبر جهاز مكافحة الإرهاب العراقي من أكثر المؤسسات الأمنية والعسكرية قوة وتدريبا التي شكلت بعد عام ٢٠٠٣ وهي محل ثقة كبيرة لانها تعد من قوات النخبة والقوة الضاربة ذات التدريب العالي والكفاءة العسكرية وكذلك فان جهاز مكافحة الإرهاب العراقي يمتلك على الإجادة الكاملة للمفهوم الأساسي للقوة فضلاً عن التجنيد والقيادة والتدريب الخاص بها. بالإضافة الى ان الجهاز اظهر انضباطاً عاليا في التعامل مع أبناء المجتمع العراقي وخصوصا

في تجربته في تحرير المناطق التي سيطر عليها تنظيم داعش الإرهابي، وقد أظهرت دول التحالف الاهتمام الكبير بالتعاون مع جهاز مكافحة الإرهاب بحجم يختلف تماماً عن باقي الأجهزة الأمنية.

الفرع الثاني
الاليات الاستخبارية

أصبحت أكثر دول العالم ترتكزفي قوتها العسكرية بشكل على الجهد الاستخباراتي التي يقع على عاتق أجهزة الامن المتخصصة والتي تتميز بالمخاطرة والمجازفة وكذلك في القدرة على الحصول على المعلومة الأمنية. وكذلك الاعتماد على أنواع أخرى من العلوم وهي العلوم النفسية الجنائية وعلم السياسة والاقتصاد وعلم النفس الاستخباراتي وتجتمع جميع هذه العلوم من اجل اعداد وتهئية بيئة أمنة ومحكمة والسيطرة بشكل كامل وسد الثغرات ومكافحة التجسس. وإن الدول في وقتنا الحاضر تتناول من جديدٍ الفعاليات المتعلقة بالاستخبارات الإستراتيجية، وتعمل على تطبيقها بالجمع بينها بأساليب أكثر تكنولوجية(٢٤).

ان الجهد الاستخباري وجد في الأصل لمعرفة ما يحدث، لان من اهم ما يؤشر الفشل الاستخباري هي مباغتة العدو.

وتشمل استراتيجية أجهزة مكافحة الإرهاب في اكثير من دول العالم بالاعتماد على الجهد الاستخباري واعتراض الاتصالات وتعقب الأشخاص، إضافة الى التكنلوجيا الحديثة التي سهلت انتقال المعلومات وخففت من جهد الاستخبارات الى حد ما.

أن الظروف التي مر بها العراق كان لها تاثير كبير على الأوضاع التي اتسمت بعدم الاستقرار وهشاشة الوضع الأمني وهذا كان له انعكاس كبير جدا على القوات الأمنية في عدم السيطرة بشكل كامل على الأوضاع الأمنية في كثير من المناطق في العراق وخاصة تلك التي تكون قريبة من الحدود او قريبة من الأنهار كما هو الحال في تضاريس محافظة نينيوى والانبار وصلاح الدين حيث تعتبر ارض خصبة لانتشار التنظيمات الإرهابية بالإضافة الى محافظة ديالى.

وتشمل آلية جهاز مكافحة الإرهاب العراقي في حربه على الإرهاب باعتبار انه أكثر جهاز قاوم الإرهاب باعتماده على الجهد الاستخباري بالتعاون من اجل الحصول على المعلومة الاستخبارية، وقد استخدم طرق تحليله للمعلومة الاستخبارية على وفق ما يلي:

اولاً: تقييم المعلومة: أي مدى الاستفادة من قيمتها بشكل جيد.

ثانياً: فحص المعلومة وانسجامها: اذ يتم تركيب المعلومات الحديثة مع المعلومات المتوفرة سابقا لغرض التدقيق من حيث الانسجام والتناقض، ومحاولة فحضها والاستعلام من اكثر من جهة.

ثالثاً: وصف الحالة وشرحها.

رابعا: ضرورة البحث عن الدوافع والأسباب وراء ورود هذه المعلومة.

خامساً: استنتاج رؤية العدو: أي استنتاج ماهو مستتر من العدو.

سادساً: القيام بمقارنة ومواءمة بين تعامل الاستخبارات مع المعلومة من جهة والتباحث مع صانع القرار من جهة أخرى لغرض إقناعه بالاهمية القصوى ودرجة انذار شديد.

سابعاً: مؤشرات تحركات العدو: هذا يجعل الجهد الاستخباري يكون في بينة من صحة المعلومة الأمنية الي حصل عليها.



ثامناً: التقرير: يعني هنا التوضيح الاكمل لما يخططله العدو مستقبلاً واهداف العدو.

ومما يتصور ان هذه النقاط الأساسية في الجهد الاستخباراتي المتبع من لدن جهاز مكافحة الإرهاب كان لها دور كبير في تحقيق النصر على التنظيمات الإرهابية وخصوصا بعد انتصاره على تنظيم داعش الإرهابي، علما انه في كثير من الأحيان يترك هذه الفقرات أعلاه ويتخذ طريقاً سريعاً في الوصول الى الهدف بالاتفاق مع صانعي القرار من اجل مكافحة التنظيم الإرهابي. فيتم دراسة الخبروالتقديم الكامل لوجهة نظر من الناحية الأمنية اوالعسكرية اوالاستخبارية حول هذا الموضوع ويتخذ القرار.

ولا بد لنا هنا من التطرق الى مثال معين من واقع التجربة، فقبل سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على مدينة الموصل مثلاً قبل سقوط مدينة الموصل وهي اكبر مدينة من بين المدن التي سيطر عليها الارهابيون، كانت هناك ملعومات وحركة إعلامية كبيرة جدا يتبادلها تنظيم داعش من خلال اعلامهم الماكر والمزيف وكانت هناك معلومات على سبيل المثال وفعلا حصلت ثورة إعلامية يصاحبها ترويج كبير من اعوانهم وهالة إعلامية كبيرة وتسويق ليس له مثيل ابدا، فسقطت الموصل منطقة تلو الأخرى نتيجة الاعلام الذي استمر بالترويج ، وبعده حصل الذي حصل واحتلت الموصل وبعدها الانبار وبعدها صلاح الدين حتى وصل الامر بهم الى مشارف بغداد.

ومن هنا بدء العمل في جهاز مكافحة الإرهاب العراقي على اعتبار انه انيطت به مهمة تحرير المناطق التي سيطر عليها داعش، توفرت من خلال جمع المعلومات بشكل واضح ومهم ثم تم ترحيلها الى مرحلة التقييم وانسجام المعلومات وتركيبها بشكل يتناسب، وبعدها دراسة حالة التنظيم الإرهابي (داعش) من حيث العدد والعتاد والامكانيات المتوفرة لديهم ومناطق تواجدهم بشكل كثيف. ثم بعد ذلك البحث عن السبب الرئيس وراء سيطرة الإرهابيين على المحافظات العراقية الثلاث. ومن هنا كان تحرك جهاز مكافحة الإرهاب على وفق الاستراتيجية والجهد الاستخباري أعلاه يوحي بان هناك معركة كبيرة ضد تنظيم داعش الإرهابي في العراق نحو التحرير وهو قرار لا رجعة فيه وفعلا تم التحري على ايدي جهاز مكافحة الإرهاب وتكلل بالنصر وطرد فلول داعش الإرهابي وهذا كان على وفق تخطيط استراتيجي وجهد استخباري كبير جدا.

ونحن نعتبر ان النصر تحقق نتيجة الجهد الاستخباري الكبير وحصوله على المعلومات الدقيقة والمنسجمة والصحيحة عن هذه العصابات الإرهابية مما ساعد الجهاز على كسب المعركة بشكل كبير وبمدة قياسية وبخسائر الحقت بالعدو بشكل كبير.

وما يهمنا هنا اننا نتطلع الى ان نتعلم وناخذ درساً كبيراً من سقوط المحافظات بيد التنظيم الإرهابي وقبله كانت بيد تنظيم القاعدة ولهذا نحن بحاجة الى اليات استخباراتية قبل ان نحتاج الى جهد على ارض المعركة لان وجود المعلومة الاستخبارية عامل رئيس في تحقيق النصر والضربة الاستباقية التي هي تحسم المعركة قبل وقوعها. ومن هنا نورد طائفة من الاليات الاستخبارية وهي:

- ❖ يعد العامل الرئيس الأول ان يكون هناك تعاون في الجهد الاستخباري الدولي لان التنظيمات الإرهابية عادة ما تكون مرتبطة في اجندة خارجية تقدم لها الدعم اللوجستي الكامل والمعلومات العامة والخطط الاستراتيجية التي تساعدها في تنفيذ هجماتها الإرهابية.



❖ من اساسيات إنجاح العمل الاستخباري توفر الدعم المالي من اجل ديمومة المصادر الموثوقة.
❖ العمل على رفع كفاءة الأجهزة الاستخبارية من خلال الدورات التدريبية المستمرة والتي تطور عمل المنظومة الاستخبارية وتاهيلها بشكل كبير وجعلها من المنظومات النشطة.
❖ تطوير قدرات منتسبي الأجهزة الاستخبارية والعمل على احترام حقوق الانسان ومبادئ الديمقراطية بحيث يكون عامل مهم في كسب افراد المجتمع.
❖ التعاون مع كافة أجهزة الدولة الأمنية في داخل البلد من خلال جمع المعلومات والعمل على دراستها وتحليلها ولاسيما تلك التي تتعلق بالتهديدات الإرهابية.

ومن خلال الآليات أعلاه فإننا نتطلع الى ان يكون هناك جهاز متميز في عمله ويعتمد على آليات وخطط استراتيجية متطورة جدا وملائمة لدرء التهديدات الإرهابية.

وبناء على ما تقدم ذكره فإننا نرى ان تفعيل الجهد الاستخباري ضرورة جدا لغرض القضاء على كافة التنظيمات الإرهابية وخصوصا ان جهاز مكافحة الارهب العراقي بامس الحاجة الى الاعتماد على الجهد الاستخباري لكون هذا الجهد يساعد في إنجاح او افشال أي عمل عسكري يقوم به الجهاز ولغرض تجنب أي عمل مباغة من قبل العدو، لانه الجهد الاستخباري يعد بمثابة البصر والسمع للجهاز في الانتصار المحقق في المعارك والقضاء على جميع اشكال التطرف والإرهاب التي تقدم عليها التنظيمات الاجرامية، وتعد المعلومات الاستخبارية عاملاً رئيسياً في بسط الامن والاستقرار في داخل المناطق وهذا ما يحتاج اليه المواطن لكي يستطيع ان يقوم باعماله اليومية وهو في امن وأمان. وهذا كله يعود بالفضل على الجهد الاستخباري في رصد المعلومات والمتابعة بشكل مستمر واستخبار الحدث قبل وقوعه والمعالجة بطريقة تكتيكية أمنية والتي يتم العمل بها بسرية كاملة بعيدة عن العمل العسكري المكشوف لدى جميع العالم.

ويبقى تطلع افراد المجتمع العراقي الى جهاز مكافحة الإرهاب العراقي بانه الجهاز الذي يسهر للمحافظة على وحدة وسلامة أراضي العراق والساهر على امن المواطن وبالتعاون مع كافة أجهزة الدولة.

المطلب الثاني
الاليات العسكرية

ان مصطلح الاليات العسكرية يعني الاستخدام الفعلي لاي من آليات القتال العسكرية المختلفة وبكافة صنوفها في مواجهة العدو. وهي أدوات لتخطيط والاعداد والتحضير من اجل كيفية استخدام الاليات في الميدان وتعبر عن فن استخدام جميع الوسائط العسكرية من خلال تكامل الخطط الاستراتيجية والتخطيطية في فن إدارة الحرب في الميدان. اذ انها تعتمد على استخدامها لجميع العوامل الحياتية. وهذا كله يتحقق من خلال البحث والتفكير بالامور الأساسية العسكرية وذات الصبغة والتخطيط الكبير([٢٥]).

ومن المؤكد ان الدولة تعتمد في استراتيجيتها العسكرية على الخطط والآليات العسكرية التي تحقق الهدف والغرض المنشود وهو النصر على الأعداء وخاصة في عملياتها الميدانية ضد التنظيمات الإرهابية([٢٦]).

ولهذا ان بناء الاستراتيجية العسكرية من اجل المقاومة في الميدان وصد أي تعرض من قبل أي تنظيم إرهابي يحتاج الى استراتيجية تتفاعل مع هذه التطورات التي تحصل على ارض المعركة وخصوصا ان هناك عمليات تدار من خلال التقنيات العسكرية المتطورة وخاصة



استخدام تكنلوجيا المعلومات والتي هي من الضروريات اللازمة الان من اجل المحافظة على امن الدولة([٢٧]).

ومما هو يسير على وفق استراتيجة عسكرية ان التعامل مع الاعمال الإرهابية بامس الحاجة الى تعامل ضمن استراتيجية محددة تتراوح بين الاليات الاستخباراتية والاليات العسكرية لان الإرهاب بحاجة الى تعامل على وفق اليات عسكرية حديثة ومتطورة جدا. لانه سريع الانتشار بين الدول خصوصا الى استخدام المناطق الحدودية المفتوحة كما هوالحال في العراق وسوريا ودول أخرى([٢٨]).

ولهذا ان استخدام الاليات العسكرية في مكافحة الإرهاب تتم من خلال التدريب العسكري الاحترافي لافراد الجهاز واستخدام التدريب التكتيكي والأساليب العسكرية الحديثة وهي السياسات والعقيدة، والمعدات والتدريب والتعليم والتمارين، والعمليات، والمؤسسات في مواجهة التنظيمات الإرهابية والاعتداءات على البلد من قبل أي جهة او دولة اخرى([٢٩]).

وبالأضافة للاليات العسكرية التي يستخدمها جهاز مكافحة الإرهاب العراقي تعتبر من التقنيات الحديثة ذات القدرات العالية الجودة، وهي تتلاءم مع عصرنا الحالي عصر التقنيات العلمية والسلاح المتطور وتثمل تلك الاليات العسكرية من حيث الحشد العلمي للعناصر البشرية والمقومات ذات التقنية العالية التي تحقق انتصار كبير على التنظيمات الإرهابية،([٣٠]).

ومن الخصوصيات العسكرية التي يتميز بها جهاز مكافحة الإرهاب العراقي أيضا هي استخدامه الاليات العسكرية ذات مستوى تدريبي وتسليحي وتجهيزه بأحداث الأجهزة والمعدات العسكرية. وتدريبهم متنوع وقد يعد الأفضل بين الفرق حيث أنه بأغلبه ويستهدف الحروب النظامية والضرب خلف خطوط العدو والإنزالات الجوية وحسم المعركة بشكل دقيق([٣١]). وتشكل العمليات العسكرية الجزء الحاسم والكبير في القضاء على التنظيمات الإرهابية والتي يستخدمها جهاز مكافحة الإرهاب العراقي في بسط الامن والاستقرار في العراق.

وبما ان جهاز مكافحة الإرهاب في العراق اصبح مؤسسة مستقلة يرئسها شخص ذو رتبة عسكرية يكون بمنصب وزير ارتباطه برئاسة مجلس الوزراء مباشرة ويعد من ضمن مؤسسات الدفاع الوطني، وقد اقر هذا ضمن قانون جهاز مكافحة الإرهاب رقم ٣١ لسنة ٢٠١٦ على اعتباره من المؤسسات الأمنية عالية القدرة والذي يتصدر الدفاع عن الوطن داخل الدولة وكبح أي تعرض يهدد الامن والاستقرار وخصوصا التنظيمات الإرهابية ومعالجة أي تمرد يحصل في البلاد، ومن سياسة جهاز مكافحة الإرهاب العسكرية انه يستخدم افضل الطرق العسكرية في مكافحة الإرهاب وهذا ما اثبته الجهاز في معارك التحرير في الموصل والانبار وصلاح الدين. وكذلك من سياسته العسكرية انه يعمل باستمرار على تطوير مهارته العسكرية في معالجة اهداف العدو وتطوير قدراته واماكانياته وموارده، ومع هذا التطوير والامكانيات المادية والبشرية المتوفرة لديه قام الجهاز في رسم خططه العسكرية والافنية والتقنية في تنفيذ برامج أكثر فاعلية في مكافحة الإرهاب على جميع الأصعدة وخصوصا انه اعتبر المحرر الأول للمحافظات التي سيطر عليها تنظيم داعش الإرهابي ، واثبت قدراته القتالية العالية واستراتيجيته المهنية والعسكرية([٣٢]).

وقد تميز جهاز مكافحة الإرهاب العراقي بصفات عسكرية عديدة ذات ثوابت واسس اقام عليها استراتيجيته العسكرية وهي:



١- امتلاكه قدرات عسكرية من حيث الحجم والتكوين لها قدرات قتالية كبيرة وكذلك الالتزام والانضباط الكبير من منتسبي الجهاز.
٢- لديه ميزة التنظيم والتسليح بحيث ان الأسلحة التي يستخدمها جهاز مكافحة الإرهاب أسلحة متطورة وقطع غيرها متوفرة ويمتلك أسلوب مؤسساتي متكامل من حيث العلمية والتكنلوجية.
٣- يمتلك خبرة قتالية منذ تشكيله حتى هذه اللحظة، وزدادت هذه الخبرة بعد إقرار قانون جهاز مكافحة الإرهاب العراقي ذي الرقم ٣١ لسنة ٢٠١٦ واصبح مستقلاً وارتباطه مع رئيس الوزراء.

وبعد هذا التقديم عن الاليات الاستخباراتية والعسكرية التي طبقها الجهاز ولازال فانه تبرز حالة من استخدام الجهاز الى الطرق الحديثة والتقنيات المتطورة في معالجة أي هجوم إرهابي وخاصة استخدام الجهد الاستخباريفي متابعة حالة العدو والحصول على معلومات بما يخطط من تحضيرات لشن هجمات إرهابية ضد المجتمع الامن، وكذلك التحضيرات اللوجستية والعسكرية في معالجة الأهداف الإرهابية والتتبع على مدار الوقت في ترصد أي تخطيط لشهن أي هجوم ضد المواقع ، ولهذا ان تميز جهاز مكافحة الإرهاب العراقي بعملياته التكتيكية دليل كبير على المهنية التي يمتاز بها وخاصة انه الجهاز الوحيد الذي يتحلى بالوطنية العالية والمتجردة من القومية والدينية والعرقية، وهذا دليل على نجاحه الباهر في حمياته افراد الشعب العراق.

الخاتمة

تعتبر النتائج او الاستنتاجات والتوصيات هي عصارة البحث العلمي الذي نتج عه. وتعد من الأهمية الكبرى ولذلك لحملها الرؤيا الواقعية والمستقبلية لاعطاء أهمية كبيرة لموضوع المعلومات وضرورة الاخذ بها من قبل الجهات المؤسساتية مثل جهاز مكافحة الإرهاب او الجهة المرتبط بها الجهاز وكذلك بقية الدوائر المساندة له. واتباع أفضل الأساليب لاستخدامها في رسم استراتيجية ترتقي بعمل الجهاز أكثر وأكثر ومواكبة التطورات التكنلوجية لغرض اتخاذ قرار يخدم مصلحة الجهاز، الامر الذي دفعنا الى صياغة النتائج والتوصيات من اجل البحث بشكل واقعي وقابل للتطبيق في حدود البيأة والظروف، وضمن الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة.
وتتلخص خاتمه البحث بما يأتي:
اولاً: النتائج:
١- لا يمكن الاختلاف على ان جهاز مكافحة الإرهاب العراقي يعد من الأجهزة الأمنية والعسكرية والاستخباراتية التي تعمل ليل نهار من اجل المحافظة على امن المجتمع العراقي.
٢- يمتلك جهاز مكافحة الإرهاب أجهزة حديثة ومطورة ومعدات عسكرية.
٣- لدى افراد جهاز مكافحة الإرهاب قدرة قتالية بعيدةالأمد في مواجهة التنظيمات الإرهابية، والتحلي الكامل بالضبط والالتزام بالتعليمات، وهذا ما حصل في مقاتلة تنظيم داعش الإرهابي.
٤- سرعة فائقة في استخدام التدابير الاحترازية وتوجيه الضربات الاستباقية الى فلول التنظيمات الإرهابية والعصابات المتمردة.



٥- الاعتماد على التدابير الاحترازية بما يحافظ على حقوق الانسان من غير ان تعرض لها، وهذا ما عمل عليه جهاز مكافحة الإرهاب العراقي عند اتخاذ التدابير الاحترازية.
٦- اعتمد جهاز مكافحة الإرهاب بشكل كبير على المجهود الاستخباري بشكل كبير وواسع وهذا ما جعل النصر حليفه وبأقل التضحيات.
٧- ان للتخطيط الاستراتيجي دوراً كبيراً في مكافحة الإرهاب لكونه يعد عاملاً مساعداً في بناء تصور لدى منتسبي جهاز مكافحة الإرهاب وتحديد رؤية واضحة.

التوصيات:

١- على الحكومة العراقية ان تقدم الدعم المالي واللوجستي الكبير الى جهاز مكافحة الإرهاب لكون هذا الجهاز هو صاحب الاختصاص في مقارعة ومواجهة التنظيمات الإرهابية التي تحتاج الى متابعة ومقارعة مستمرة ولغرض بسط الامن والأمان.
٢- تطوير الجهد الإستخباراي والتنسيق مع المحيط الاقليمي لمتابعة عناصر هذا التنظيم الإرهابي.
٣- تطوير المقاربات الأمنية والعسكرية والتشديد على الحرب الهجومية لإضعاف التنظيمات الإرهابية وعدم تركه في المناطق غير المأهولة.
٤- على جهاز مكافحة الإرهاب العراقي استخدام أساليب الحرب النفسية والإعلامية بشكل كبير وتامين الاتصال في سبيل إنجاح الخطط في مواجهة التنظيمات الإرهابية.
٥- الاعتماد على عمليات التخطيط المستمر والاستعداد بشكل مستمر لمواجهة أي تهديد غير متوقع.
٦- التواصل المستمر مع طبقات المجتمع والحصول على المعلومات الأمنية.
٧- التتبع الكامل ورصد كافة وسائل وطرق التمويل والمتابعة لجميع محال الصيرفة لتحجيم التمويل عن كافة التنظيمات الإرهابية وقطع دابر التبرعات والجمعيات التي تساهم في تمويل التنظيم الإرهابي.

الهوامش والمصادر

(١) د. أحمد فتحي سرور: حكم القانون في مواجهة الإرهاب، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط ٢، ٢٠٠٩، ص ٣.
(٢)-قانون جهاز مكافحة الإرهاب ٣١ لسنة ٢٠١٦، القانون منشور في الوقائع العراقية ٤٤٢٠ في ٢٠١٦.
(٣) المادة ٢ فقرة ثانيا، قانون مكافحة الإرهاب ٣١ لسنة ٢٠١٦.
(4) M. Patin,La place des mesures de droit dans le droit positif moderne,RSC. 1948, p.415
(5) R. Schmelck, La distinction de la peine et de la mesure de sûreté, Mélanges Patin, Cujas, 1965, p. 179.
(٦) د. مجدي عقلان: النظرية العامة للتدابير الاحترازية، رسالة دكتوراه، عين شمس، ١٩٨٣، ص ٥٧.
(٧) د. نبيل العبيدي& القاضي عواد العبيدي: مدى ملائمة التشريعات الوطنية والدوليةلمكافحة الارهاب الدولي مع السياسة الجنائية، ط١، المركز القومي للاصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١٩، ص٧٨.
(٨) د. فاضل دليو: الاستراتيجية الامنية: انواعها، تقنياتها، ومتطلباتها، بحث منشور في مجلة الباحث الاجتماعي، الجزائر، العدد١٣، لسنة ٢٠١٧، ص ٥٦.
(٩) د. جمال سلامة علي: تحليل العلاقات الدولية، دراسة في إدارة الصراع الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٢، ص١٦٢.
(١٠) أكرم ديري & هيثم الايوبي: نحو استاراتيجية عربية جديدة، دار اليقضة العربية للتاليف والترجمة والنشر، بيروت، ١٩٧٢، ص ٢٧.
(١١) ياسر الايوبي: النظرية العامة للأمن، نحو علم اجتماع أمني، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، ٢٠٠٨، ص ١٦٤.
(١٢) د. حسين علاوي خليفة، النظرية الاستراتيجية المعاصرة، دار الحكمة، بغداد، ٢٠١٣، ص ٧٩.
(١٣) ياسر الايوبي: المرجع السابق، ص١٧٢.
(١٤) قانون جهاز مكافحة الارهاب ٣١ لسنة ٢٠١٦.
(١٥) د. عبد الله الاشعل: القانون الدولي لمكافحة الإرهاب، مؤسسة الطويجي للتجارة والطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٣١.
(16)Christidis Héléna Stylianou, Les droits de l’homme et la lutte contre le terrorisme, Mémoire de recherche pour l’obtention du diplôme d’université de 3eme cycle « Droits fondamentaux » , université de Nantes, 2003, pp 30,55.
(17) -Curtis E. Lemay Center for Doctrine Development and Education, https://web.archive.org/web/20170124234528if_/https://www.doctrine.af.mil/download.jsp?filename=3-22-D01-FID-Introduction.pdf , visit 20-2-2021
(١٨) د. حسن حيدر الربيعي، مجموعات المقاومة المسلحة في العراق، مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية، بابل، ٢٠٠٩. ص ٨٥.
(١٩) سورة التين، اية ٢،١.
(٢٠) فاضل زكي محمد: السياسة الخارجية وابعادها في السياسة الدولية، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٧٥، ص ٤٣.
(٢١) د. كاظم هاشم نعمة: الوجيز في الاستراتيجية، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٨، ص ٩٦.
شفيع عيسى: نحو مساهمة في النظرية السياسية اس البحث المنهجية ومستويات الحركة السياسية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٣، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجيةة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٩٨.
(23) John Mueller، the Iraq syndrome، foreign affairs , November – December 2005 , p17
(٢٤) شرمان كنْت، الاستخبارات الإستراتيجية، (المترجم: كمال أق قايا)، أندوستري للطباعة، أنقرة ١٩٦٨، ص٦.
(٢٥) بوفر أندريه: مدخل إلى الاستراتيجية العسكرية، ترجمة أكرم ديري والهيثم الأيوبي، دار الطليعة للنشر، ط١، بيروت، ١٩٦٨، ص٢٧.



(26) General A. Astro Cove, History of the Art of War, translated by Brigadier General Sabah al-Din al-Atassi, First Edition, Part 1, Damascus, 1968, pp. 16-17.

(٢٧) د.محمد زاهر، الجغرافية السياسية - أسس وتطبيقات، جامعة الموصل، ١٩٨٨، ص٧.

(28) Mariam Djibrilla Maiga,Lutte contre le terrorisme au Mali: Gestion, prévention et une mobilisation pleine et entière de la société civile. Stokholm international peace research institute, 2011.

(29 -Nathan Toronto, How Militaries Learn: Human Capital, Military Education, and Battlefield Effectiveness (Rowman and Littlefield, 2018) , 63–65.

(٣٠) صلاح حسن بابان: تقري مفصل عن جهاز مكافحة الإرهاب منشور على موقع الجزيرة نت، ٢٠٢٠، ص٢. تاريخ الزيارة ٢٠٢١/١/١٥.

(31) Al-Marashi, Ibrahim; Sammy Salama (2008). Iraq's Armed Forces: An Analytical History. London and New York: Routledge. P 206 .
https://archive.org/details/iraqsarmedforces0000alma/page/n7/mode/2up the visit 5-3-2021.

(32) Michael Nats, The Future of the Iraqi Security Forces, translated by Al-Bayan Center for Studies and Planning, a series issued by the Al-Bayan Center for Studies and Planning (8), Baghdad - Iraq, March 2016.

دور الحوار الوطني في تعزيز التعافي بعد النزاعات في محافظة صلاح الدين

م.م علي احمد عبد مرزوك
باحث دكتوراه/ كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

م.م ابا الفضل حسن طاهر
باحث دكتوراه/ معهد الصحافة والاعلام/ جامعة منوبة

المقدمة

من نافلة القول ان ممارسات تنظيم داعش الارهابي التي استطارت العديد من المدن العراقية مع تفاوت الأذى بينها، وقد تكون محافظة صلاح الدين من اشدها اذى وتخريباً، فقد دخلت المحافظة في حزيران من العام ٢٠١٤ ازمة شاملة وخطيرة، اذ افتعل التنظيم مختلف الممارسات البشعة تجاه العراقيين العزل، ما سبب دمار فكري وعمراني، حيث اندفعت الكثير من المجاميع المتطرفة المولدة للإرهاب بتشكيلاتها القديمة والجديدة، في ظل استنفار طائفي، باتجاه سفك دماء العراقيين من مختلف الانتماءات الدينية والاثنية، الامر الذي اصاب التنوع والتعددية الثقافية المجتمعية بالصميم ولحق الضرر الكبير بالنسيج الاجتماعي المتعايش امام حالة التسميم السياسي بدوافعها الداخلية والتاريخية والخارجية، ما لحق الضرر بالهُويات الثقافية خاصة لفئات المسيحيين والاشوريين والارمن والكلدانيين والايزيديين والصابئة المندائين والشبك والكاكائية وغيرهم، وان الامر يشمل الجميع دون استثناء، لكن هذه المجايع الثقافية تعرضت بكياناتها الى عنف شديد واضطرت اعداد واسعة منها الى الهجرة بعد ما لحق من انتهاكات سافرة بالأرواح والمقدسات والممتلكات حتى غدا البصر لا يمايز أوجه الخراب لفرط تشابهه، فحيث ما قلبت النظر في المدن التي استولى عليها التنظيم، فانه يصدمك واقعها المأساوي المرير والذي يدفعك للبحث عن سببٍ منطقيٍّ يُبررُ هذا التدميرَ المُتعمَّد الذي حاقَ بالأرواح والديار والإنسان، وراح يستهدفُ تفتيت أُمَّةٍ، وفناءَ حضارةٍ، وزوال تاريخ، وإنَّنا لنتساءل كلما وطأت اقدامنا الخراب عن أسبابِ هذه المحنة، وهذه الفتنةِ العمياء الممزوجة برائحة الدَّمِ والموت، والتفجيرات، وقطعِ رؤوس البشر، والتهجير بالمَلايين والتَّدمير للعُمران والأوطان في وَحشيةٍ لم يَعرِفْها التاريخُ من قَبل، وحشية عبرت الحدود التي رسمتها الاديان والاعراف الانسانية.

ثم أنَّ هذه الجرائم النَّكراء التي افتعلها التنظيم في بلادنا، تركت جراحات غائرة كثيرة لا يمكن تضميدها بسهولة، اذ تعاني محافظة صلاح الدين من ازمات متنوعة تنبئ بهشاشة الوضع العام منها: (ازمات متكررة يتسبب فيها خطر الارهاب الذي لا يزال يهدد المحافظة والبلاد اذ ان تنظيم داعش الارهابي لا يزال يحتفظ بخلايا نائمة في مناطق واسعة بالعراق ويشن هجمات بين فترات متباينة، وشعور الحرمان لدى الشباب المعطل عن العمل لاسباب تعود الى فقدان مصادر الرزق بعد تحرير المحافظة، واشكالية عودة النازحين ودمج المشتبه بهم من الارهابيين، والخلافات العشائرية التي امتدت منذ تحرير المحافظة الى هذا اليوم، والارقام الهائلة للمفقودين حيث وصلت اخر احصائيات لها تمثلت بـ (١٠ آلاف مفقود)، ناهيك عن المقابر الجماعية مجهولة الهوية، وحجم الدمار العمراني للابنية والذي لا يقل عن (١٤٢٥) ما بين ابنية حكومية ووحدات سكنية ومحلات تجارية... وغير ذلك كثير))، مما يزيد من تخوف



اوساط مجتمعية عديدة من مستقبل العيش في المحافظة، وابز ما ظهر من ذلك التخوف هو ازمة الثقة تجاه الاداء الحكومي، ما يشجع على تهيئة بيئة تفتح الابواب امام تمدد الفكر المتطرف ووليده الارهاب.

وعلى هذا الاساس يعالج هذا البحث تلك الاشكاليات عن طريق طرح مبادرة (الحوار الوطني) لتجمع الشمل وترمُّ العظم وتفتح مغاليق النجاح بعد ان كبت داعش الارهابي على ارواح ونفوس واموال محافظة صلاح الدين، بوصفه (الحوار) وسيلة من وسائل مواجهة الازمات السياسية خاصة في فترات التعافي وتعزيز السلام بعد النزاعات العنيفة، بهدف ايجاد سياسات بناءة للإصلاح عبر الوساطة والتفاوض مع جميع الاطراف الرسمية وغير الرسمية في المحافظة، للاستجابة بفعالية لحل الخلافات والازمات، وصولاً الى اختيار آليات مناسبة لايجاد السلام وتجفيف منابع الخلاف والتطرف. تتمثل اطراف المبادرة بين: الحكومة المحلية، وشيوخ العشائر، ومخيمات النازحين، ورجال الدين، وممثلين عن اصحاب المهن، وممثلي الجمعيات الفلاحية، والجهات الامنية بأنواعها، بغية ايجاد توافقات وتسويات للحلول الوسطى للعديد من المشاكل التي تعاني منها المحافظة، للوصول الى ورقة اصلاحية تشمل جميع القطاعات التي تعاني من ازمات ومشاكل وصولاً.

اولاً: الحوار الوطني "تحديدات نظرية"

تبحث العلوم الانسانية منذ عدد من العقود عن سبل تجديد الحوار الوطني، وابتداع انماط توافق سياسي وثقافي اكثر اقناعاً ونجاعة في مواجهة الازمات العديدة، وتمثلت بجهود فكرية ومعرفية تؤكد ان انتاج مناويل الحوار وتجديد بنيان التوافق ليس امرين هينين ولا سهلي الانجاز؛ بل هما امران صعبان بالنسبة الى الشعوب والنخب على حد السواء، فعلى الرغم من المكاسب التي تحققت، فان الفكر الانساني ما زال يبحث ويعمل على اكتشاف القارة الجدية، قارة الحوار والتوافق التي تحتاج جهدا كبيراً حتى يمكن الوصول اليها، فالحوار ليس فلسفة مجردة(١).

لا احد ذو لب فصيح ينكر احتياج العالم اليوم الى الحوار الوطني بوصفه ضرورة من ضروريات العصر للتغلب على العديد من المشكلات الحياتية على جميع المستويات، اذ اضحى مستقبل البشرية متعلق بحل إشكالية التفاهم المتبادل بين الشعوب، وتنبع اهمية الحوار من انه صفة معرفية متجددة تعتمد على تزاوج الافكار وتبادل الرؤى وتحقيق التواصل العلمي والمعرفي، كما انه يعتمد على القدرة وعلى الاستمرارية في وجود المتغيرات، واخيراً يعتبر الحوار وحده هو القادر والكفيل بان يقدم حلاً للمتناقضات والتباينات داخل المجتمع وذلك بالاعتراف بالآخر ووجوده والسعي لخلق نوع من الانسجام فيه، ويؤدي الحوار في العملية السياسية وسيلة فصل بين الفئات الاجتماعية المختلفة للتوصل الى تسوية تاريخية تحفظ حقوق الجميع وحرياتهم ومصالحهم بنسب متفاوتة عن طريق التنافس الايجابي (الانتخابات والتداول السلمي للسلطة) اللتان ضروريتان لاحتواء التعارضات الاجتماعية والتعبير عن نسبة القوى الاجتماعية، واعادة انتاج العقد الاجتماعي، وتعزيز الوحدة الوطنية، وترسيخ روح المواطنة(٢).

وللحوار دور فعال في ايجاد الحلول للازمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها الدول، وذلك الدور مرهوناً بمعرفة ثلاثة عوامل تؤثر وبصورة واضحة على طبيعة التنافس فهم البيئة ومستوى الازمات التي تعاني منها الدولة، ومعرفة مستوى النضج والتحضر في المجتمع، وكما مبين في الشكل التوضيحي رقم (١).



شكل (١)
عوامل التنافس في الحوار الوطني لحل الازمات

الحوار الوطني

البيئة التي تحيط باطراف الحوار

كالبيئة السياسية والثقافية، حيث يكون لها الاثر على المجتمع ككل، فحين تتم المنافسة في وضع سياسي يقنن وجود التنافس وينظم العلاقة بين المتنافسين ضمن قانون خاص كما هو موجود في اوربا فالممارسة الديمقراطية السليمة هي التي تهيئ المناخ الملائم لوجود تعدد سياسي تلقائي يعكس الاختلاف في رغبات وطموحات الافراد، والجماعات داخل المجتمع، ويجسد اختلاف وجهات النظر وتباين الطرق التي تتبناها مجموعات سياسية ذات اهداف ومصالح مختلفة وفي ظل اجواء تنافسية ايجابية.

مستوى النضج والتحضر في المجتمع

فكلما ارتقى مستوى الوعي والنضج والتحضر لدى الاوساط الاجتماعية فكلما جرت عملية الحوار والتنافس الى افضل مستوى وفي هذه الحالة تكون قد انتجتا عملية سياسية سليمة بدلاً من ان تكون مشوهة ومبنية على تبادل التهم وحمل الاخر على محمل السوء.

الرغبة في الاصلاح

لابد ان من تتفاعل اطراف الحوار، وتحدد باطار قانوني لمجمل عمليات ومبادرات الحوار، لضورة تعزيز الابتعاد عن الصراع والتحلي بروح قبول النتاج، والحرص على وجود التنافس المتكافئ فعدم وجود يؤثر تأثيرا كبيرا على مسألة التعدد والتنوع السياسي، وبالتالي تأتي الرغبة في الاصلاح على اسس التخلص من رواسب الماضي او السلبيات التي افرزتها الممارسات السابقة.

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: خالد حسين محمد، مصدر سبق ذكره، ص٢٨.

اثبت التاريخ ان معالجة الازمات بالأساليب القمعية القاسية، لا تشكل حلاً مقعناً واقناعياً ومؤهلاً لان يكون مقبولاً من المجتمع، ومتصفا بالديمومة، ذلك ان اللجوء الى الحل الحواري والتفاوضي المفضي الى التوافق اكثر قابلية للتحقق من اي حل آخر واقل كلفة سياسية ووطأة على المجتمع، وان القبول بالحوار ليس علامة وهن ولا امارة ضعف، وانما هو دليل صلابة نفسية اقتدار سياسي وحرص على البلاد والعباد وعلى مصلحة الوطن العليا، فالقبول بالحوار لا يدل مهما تم تأويله اي على مظهر من مظاهر ضعف حتى وان اختلفت القراءات والمواقف؛ وانما هو الاصلب والادوم عمليا اذا ما تمت مقارنته باستعمال القوة [(٣)]، فالحوار الوطني هو عملية سياسية تمسك بزمامها اياد وطنية وتستهدف توليد توافق الاراء بين طيفٍ واسع من الجهات الوطنية صاحبة الملحة في اوقات الازمات السياسية الحادة، او في اوضاع ما بعد الحرب، او خلال عمليات الانتقال السياسي البعيدة المدى[(٤)].

من البين، اذن ان الحوار الوطني ضمانة الاستقرار السياسي وتجاوز لكل التعقيدات، وتحصين الدولة من الداخل والخارج في مواجهة التوترات في اوقات الازمات السياسية او في اوضاع ما بعد الحرب فالحوار فن بناء التوافق السياسي والمجتمعي من اجل تذليل الاختلافات والتباينات وتجاوز سوء الفهم والوصول الى صياغة ارضية توافق وتفاهم مشتركين.

وعلى ذلك تجري عملية الحوار الوطني استجابة لتفاقم الازمات ذات الاهمية الوطنية التي تنعكس على المجتمع والنظام السياسي، وقد تكون تلك الازمات عبارة عن جمود سياسي حاد، او مؤسسات سياسية معطلة، او تراجع في اداء تلك المؤسسات، وفي مثل هذه الاوضاع تهدف الحوارات الوطنية الى تخفيف حدة التوتر، او بلوغ اتفاق سياسي او حتى اعادة تأسيس اطار مؤسسي جديد، بما يستوفي وظيفة ادارة الازمات، كجزء من عملية الابتعاد عن الحرب

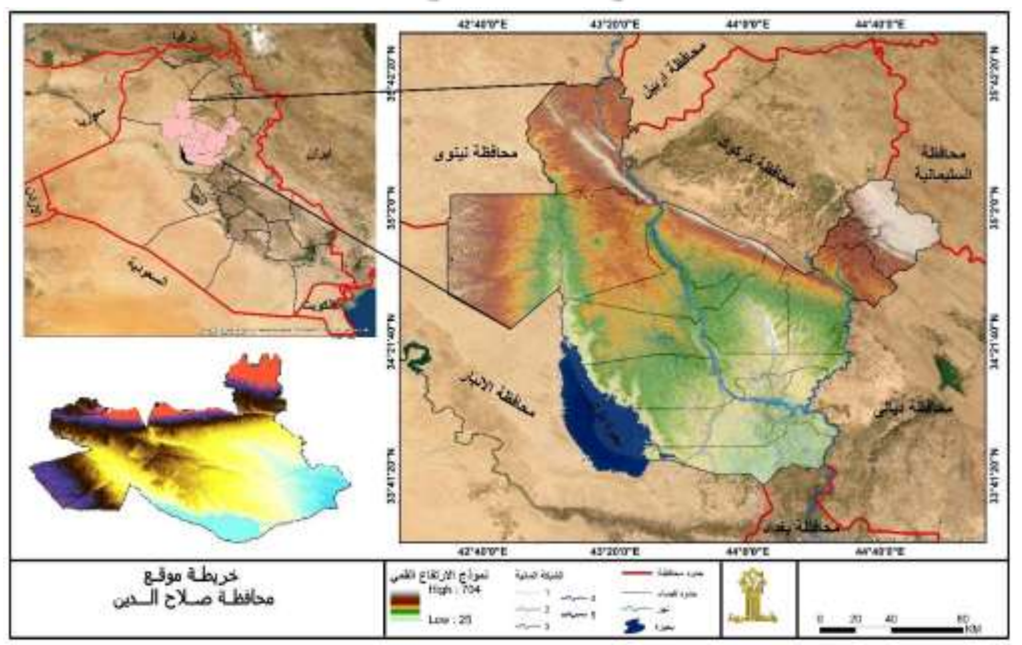


الاهلية او التغيير اللاعنيف للسلطة السياسية، ما يستوجب ايجاد قيادات وطنية لاطراف الحوار لحل جميع الخلافات التي تمس المجتمع واستقرار النظام السياسي ضمن النطاق السلمي(٥).

ثانياً: ابرز اسباب اللجوء الى الحوار الوطني

تعد محافظة صلاح الدين من الناحية الادارية احد التقسيمات الادارية الكبرى المقرة حديثاً ضمن الهيكل الاداري المدني لجمهورية العراق، بموجب المرسوم الجمهوري رقم (٤١) في (١٩٧٦/١/٢٩م)، واتخذت مدينة تكريت مركزاً ادارياً لها لتكون المحافظة الثامنة عشر في العراق، بعدما كان هذا القضاء تابعاً لمحافظة بـغداد مع ثلاثة اقضية هي (سامراء، وبلد، والدجيل)، وتتوزع الوحدات الادارية في محافظة صلاح الدين الى (١٧) وحدة ادارية هي (مركز قضاء تكريت، وقضاء العلم، ومركز قضاء طوزخورماتو، وقضاء امرلي، وناحية سليمان بيك، ومركز قضاء سامراء، وناحية المعتصم، وناحية دجلة، ومركز قضاء بلد، وقضاء الضلوعية، وناحية الاسحاقي، وناحية يثرب، ومركز قضاء بيجي، وناحية الصينية، وقضاء الدور، وقضاء الشرقاط، وقضاء الدجيل)، في حين يبلغ عدد سكان المحافظة في العام ٢٠١٩ وحسب اخر احصاءات وزارة التخطيط بـ(١٥٩٥٢٣٥) نسمة، ويبلغ مجموع الحضر (٧١٩٣٤١) نسمة، في حين يبلغ مجموع سكان الريف (٨٧٥٨٩٤) نسمة(٦)، وتبلغ مساحة محافظة صلاح الدين (٢٢٦٥٨)كم٢، والتي تمثل نسبة مقدارها (٥,٥%) من مجموع مساحة العراق البالغة (٤٣٨,٤٤٦) كم٢، والواقعة ضمن القسم الشمالي الاوسط من العراق في المنطقة الانتقالية ما بين اقليم السهل الرسوبي واقليم الجزيرة والمنطقة المتموجة، وتنحصر مابين دائرتي عرض (٢٧-٣٣)ْ و(٤١-٣٥)ْ شمالاً، وبين خطي طول (٣٠-٤٢)ْ و (٥٩-٤٤)ْ شرقاً، أما حدودها الاداري فتحدها محافظتي نينوى واربيل من جهة الشمال، ومحافظة بغداد من جهة الجنوب، في حين تحدها محافظات كركوك والسليمانية وديالى من جهة الشرق، ومحافظتي نينوى والانبار من جهة الغرب(٧)،وتضم المحافظة التنوع الثقافي لمعظم الهويات الثقافية في العراق، وتمثل عراق مصغر يضم الطوائف والاعراق والمعتقدات في بوتقة حضارية عريقة موحدة تمتد من عمق التاريخ الى مئات السنين، مكونة مزيجاً ثقافياً نادر التكرار كنتيجة حتمية لحالة انسانية من التنوع المتجانس للاطياف المتناغمة، وان هذا التنوع الثقافي والتشكل الفسيفسائي للمجتمع كانت له حصيلة بناءة في العديد من المظاهر والنشاطات العامة لعل منها تسميات القصبات والنواحي والقرى الداخلة في التنظيم المدني لهذه المحافظة(٨).

خريطة (١)
موقع محافظة صلاح الدين



المصدر: منيب مشعان احمد، تحليل جغرافي للرفاه الاجتماعي في محافظة صلاح الدين باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، مجلة اداب الفراهيدي، العدد ٤١، جامعة الفراهيدي، ٢٠٢٠، ص٢٨٢.

وبالرغم من الموقع الجغرافي المهم الذي تزخر به المحافظة، وميزة التنوع الثقافي، فضلاً عن القدرات السياحية (الدينية، والتراثية) والتي سنتناولها بالفقرات القادمة؛ إلا انها تموج بعدد من الازمات سببتها تراكمات غياب السياسات التنموية، ودخول داعش الارهابي، والاختلافات الاثنية في المحافظة، وعدم الجدية في تفعيل البرامج تنموية التي تحمل في طياتها سياسات التعافي بعد تحرير المحافظة من تنظيم داعش الارهابي، حيث واجهت المحافظة حالة الانسداد في مجال الحل السياسي بعامة مأزقاً حقيقياً ضاعف من غموض مصير الاستقرار والتعايش السلمي في المحافظة بركائزه المتنوعة (سياسياً، واجتماعياً، واقتصادياً، وأمنياً)، وعلى ذلك سنذكر اهم بواعث ومسببات اللجوء الى الحوار الوطني:

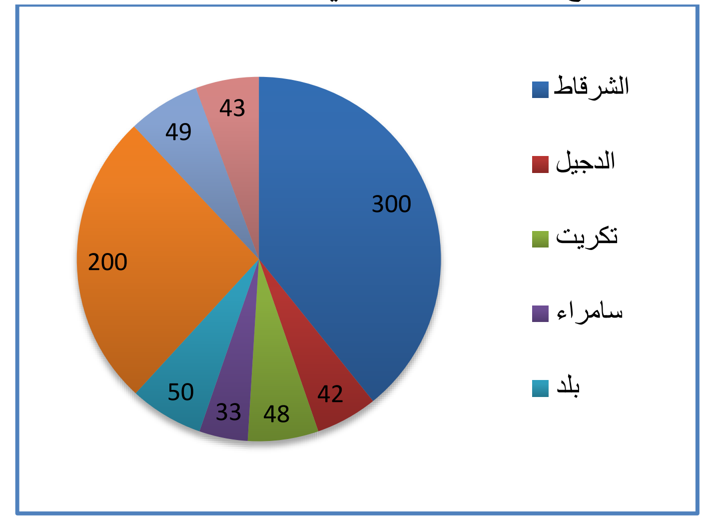
١) سياحة مندثرة وفرص ضائعة:

تزخر محافظة صلاح الدين بمقامات ومراقد مقدسة يكن لها جل الاعتبار والتوقير منها (مثوى الامام ابي الحسن علي الهادي وولده ابي محمد الحسن العسكري (عليهما السلام)، ومرقد السيد محمد بن الامام علي الهادي (عليهما السلام)، ومرقد الشيخ ابراهيم بن مالك الاشتر (رض)، ومزار الاربعين ولي، ومرقد الامام ابو عبد الله محمد الدري (رض)، ومقام الامام علي بن ابي طالب (عليه السلام)... وغير ذلك الكثير)، اضافة الى ذلك هنالك المئات من المواقع الاثرية والتاريخية تنتشر في عموم المحافظة، تعود الى تاريخ ما قبل الميلاد والدولة الاشورية وعصر الخلافة العباسية وابرزها (اثار قلعة تكريت، والكنيسة الخضراء، وتل الصوان، والمسجد الجامع، وقصر الجوسق، ودار الخليفة، والمتوكلية، وقصر الجص، وقصر

المعشوق، وقصر بلكوارا، والقبة الصليبية، والقصر الهاروني، والقصر الفوقاني، وقصر الجعفري.... وغير ذلك الكثير) وكما مبين في شكل (٢)[(٩)].

شكل (٢)

عدد المواقع الاثرية الموزعة في الوحدات الادارية لمحافظة صلاح الدين



المصدر: من عمل الباحث، بالاعتماد على: مديرية اثار محافظة صلاح الدين، تقرير المسح الميداني للمواقع الاثرية، مصدر سبق ذكره.

بالرغم من الموارد السياحية الكبيرة التي بياناها اعلاه (الدينية، والتراثية) والتي تعد عاملاً اساس في صياغة عملية التنمية في المحافظة واحياء اقتصاد المحافظة وفق هذه القدرات، وبالتالي وسيلة مثلى لتوفير فرص العمل للكثير من العاطلين؛ الا انها لا تشهد استثماراً حقيقياً لاستثمار هذه الموارد وتحويلها الى قدرات وطنية بما يخدم تطور الاقتصاد والتنمية المستدامة، ومرد ذلك ازمة الاستقرار الامني التي مرت بها المحافظة منذ العام ٢٠٠٣ الى يوم الناس هذا، فضلاً عن العمليات الارهابية وما سببت من دمار للمحلات والمطاعم في العديد من المدن، وافتقار المحافظة الى الفنادق السياحية العصرية اذ يوجد في المحافظة ثلاث فنادق واحداً منها يصنف (درجة ثالثة)، واثنان منها يصنفان (درجة خامسة/ شعبي) [(١٠)]، ما يلزم التحول من نهج الادارة التقليدية للموارد الى النهج المستدام الذي يقتضي باستخدام تقنيات حديثة تتماشى مع التطور الحاصل في الدول الاخرى[(١١)]، وتشجيع المستثمرين ودعم القطاع الخاص، والقيام باصلاحات ادارية وتشريعية تستهدف الاستغلال الامثل وفق مفهوم التنمية المستدامة.

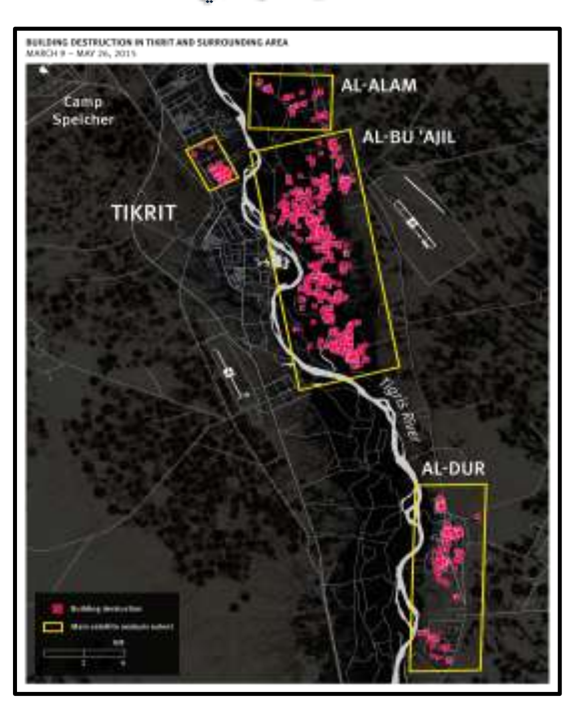
٢) اطلال دمار ومآسي العودة:

حققت الحكومة العراقية في آذار من العام ٢٠١٥ انتصاراً عسكرياً كبيراً ضد تنظيم داعش الارهابي، عندما طردت قواتها تنظيم داعش الارهابي من مدينة تكريت ومناطق أخرى من محافظة صلاح الدين، وشملت القوات المشاركة في هذه العمليات (الجيش العراقي، والشرطة الاتحادية، والحشد الشعبي، والدعم الجوي الذي وفرته قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة)، وفي اعقاب عمليات التحرير ونتيجة الاشتباكات العسكرية مع القوات العراقية وتنظيم داعش الارهابي، اصاب المحافظة ضرر كبير، تمثل بالدمار الواسع في الابنية الحكومية ودور السكن والمحلات التجارية لسكان المحافظة، حيث بلغ حجم الدمار العمراني لا يقل عن (١٤٢٥) ابنية حكومية ودور سكنية ومحلات تجارية، وكما مبين في الصورة الجوية ادناه[(١٢)].



صورة جوية (١)

صورة جوية توضح دمار الابنية الحكومية والدور السكنية بعد تحرير المحافظة من تنظيم داعش الارهابي



Source: Building destruction in Tikrit and surrounding area, op.cit.

٣) المفقودين والمغيبين:

كشفت العديد من الاحصائيات في العام ٢٠١٨ بان هنالك ما يقارب (١٠ آلاف مفقود) من مواطني المحافظة، وقد تم العثور على مقابر جماعية في (العيثة، والعلم، وحدود الحويجة، سبايكر، وصحراء الصينية، والشرقاط، وجلام الدور، ويثرب.. وغيرها) والتي ضمت اكثر من (٥٠٠) ضحية معروفة الهوية، بينما تعدى مجهولي الهوية اكثر من (٢٩٠٠) ضحية[(١٣)]، وبذلك فان هذا العدد الكبير من المفقودين، مع تأخر متابعة ملفات المقابر الجماعية في صلاح الدين، وبطء الإجراءات في هذا الشأن وعلى الرغم من تحرير المحافظة من سيطرة داعش منذ العام ٢٠١٥؛ لم تحسم قضية المقابر الجماعية الى يوم الناس هذا.

٤) الخلافات العشائرية وملف النازحين:

بالرغم من اغلاق معظم مخيمات النازحين، وعودتهم الى ديارهم في محافظة صلاح الدين، وفقاً لتوجيهات وزيرة الهجرة والمهجرين في ٢٠٢٠/١٢/٢[(١٤)]، الا ان هنالك العديد من المخيمات في (اقليم كوردستان/ محافظة السليمانية) لم تتم عملية استرجاعهم الى مناطقهم في المحافظة، لاسباب مختلفة تتعلق بعدم استقرار بعض المناطق امنيا كـ (مدينة مطيبيجية، المناطق القريبة على سلسلة جبال حمرين)[(١٥)]، فضلاً عن التحديات الاقتصادية، كعدم توفر فرص العمل للعديد من النازحين وفقدانهم لمصادر رزقهم كالمزارع والمراعي، بالاضافة الى التحديات الاجتماعية كوجود بعض الخلافات والمشاكل العشائرية والصراعات التي حصلت بالتزامن مع سيطرة تنظيم داعش الارهابي على تلك المناطق.



٥) ازمة الحرائق.. وتهديد الامن الغذائي

تمثل صلاح الدين احد ركائز العراق الزراعية، اذ كانت تمول البلاد بمحاصيل استراتيجية مثل الذرة، والقمح والشعير، وبلغ انتاج القمح الى (٦٣٥) الف طن عام ٢٠١٣، وتراجع بعد تحرير المحافظة من تنظيم داعش الارهابي في العام ٢٠١٥ الى (١٨٦) الف طن، فضلاً عن ذلك تمثل مدينتي سامراء وبلد قلب العراق الانتاج للخضروات والحمضيات، ففي العام ٢٠١٣ كانت المحافظة تصدر آلاف الاطنان من انتاجها الى المحافظات الشمالية والجنوبية مع تحقيق الاكتفاء الذاتي للمحافظة، وقد تراجع الانتاج بنسبة (٧٠%) بعد تحرير المحافظة من تنظيم داعش الارهابي، ويعود اسباب انخفاض الانتاج الزراعي في المحافظة الى (ممارسات تنظيم داعش الارهابي حيث اجبر الفلاحين على دفع مبالغ من المحصول السنوي الذي يجنيه المزارع في موسم الحصاد، حتى وصل نسبة المحصول السنوي الذي يجنيه المزارع في موسم الحصاد الى (٢%) فقط، فضلاً عن ذلك تدمير البنى التحتية التي حصلت اثناء عمليات التحرير، فضلاً عن الفساد المستشري في الدعم الزراعي من قبل الحكومة المحلية)[(١٦)].

شهدت محافظة صلاح الدين والعديد من المحافظات العراقية في العام ٢٠١٩ ازمة معاصرة عصفت في اقتصاد العراق تمثلت بحوادث حرائق (متعمدة) لحقول الحنطة والشعير، واتت النيرات على مئات الدونمات من الاراضي الزراعية في محافظة صلاح الدين، فيما كان المزارعون يستعدون لموسم الحصاد، وفي الوقت الذي كانت وزارة الزراعية العراقية تتوقع ان يشهد الموسم الزراعي في ذلك العام وصول العراق الى الاكتفاء الذاتي من محصول الحنطة للمرة الاولى منذ عقود، وذلك بعد هطول امطار غزيرة ساهمت في زيادة مساحة الاراضي المزروعة، وقد اكدت ووزارة الصحة العراقية ان الحوادث التي اندلعت في حقول الحنطة والشعير كانت (ممنهجة) وتستهدف ثروة البلاد الوطنية[(١٧)]، وقد اظهرت دراسة ميدانية اجريت في المحافظة بخصوص هذه الازمة، ان من مسببات ازمة الحرائق هي (تعارض المصالح، وتعارض الاهداف، والضغط البيئي)، والارجح كان لاعتقاد المبحوثين ان زيادة الانتاج من المحاصيل الزراعية يتعارض مع مصالح واهداف جهات منافسة لا تغرب بوصول البلد الى الاكتفاء الذاتي[(١٨)].

٦) إهمال خدمي.. وتغيير لاعنيف

بحسب الاستطلاعات الميدانية والمعطيات الرسمية تشكو العديد من الاقضية من اهمال خدمي وتهميش في مجال المشاريع الاستراتيجية والخدمية وتوقف الكثير من المشاريع منذ سنوات عدة لاسباب مالية وامنية، ما ادى الى موجات من الاحتجاجات والاعتصامات الشعبية في قضاء بلد خلال شهر آب من العام ٢٠٢١، وتسببت باقالة قائممقام القضاء عامر عبد الهادي مرهون[(١٩)].

٧) خلايا نائمة.. وخروقات امنية

تشير العديد من الاحداث في المحافظة ان هنالك جملة من الخروقات الامنية التي تسببت بها الخلايا النائمة لبقايا داعش الارهابي في المحافظة خاصة في المناطق (الزلاية/سامراء، ومطيبيجة/ الضلوعية، وتل الذهب/ بلد، والبدور/ حاوي العوجة، والفرحاتية/ الاسحاقي، وناحية دجلة/ سامراء، وسلسلة جبال حمرين الممتدة بين ناحية الرشاد/كركوك وقضاء العلم/صلاح الدين، الزركة والتي تقع بين الطوز وتكريت)، وقد عملت القوات العسكرية العراقية على شن

هجمات مستمرة على وفق خبرات استخبارية تعتمد اساليب التتبع الخيطي للعدو وبالتعاون مع السكان المحللين في المحافظة، وكان من بينها عمليات تصفية لخلية نائمة في المناطق المحيطة بقضاء بلد/ تل الذهب، ولكن هنالك جملة التحديات التي تواجه عملية القضاء على هذه الخلاية النائمة من بينها تلكؤ التنسيق بين قيادة العمليات الموجودة في المحافظة.

ثالثاً: اطراف المبادرة

١. الفاعلون الرسميون:

- الحكومة المحلية المتمثلة بالمحافظ ونوابه وممثلي الحكومة المحلية في الاقضية والنواحي.
- ممثلين عن المحاكم.
- ممثلين عن مؤسسة الشهداء في المحافظة.
- ممثلين عن اللجنة الفرعية لتعويض المتضررين جراء العمليات الحربية والاخطاء العسكرية والعمليات الارهابية في المحافظة.
- القوات الأمنية بمختلف تشكيلاتها (قيادة عمليات صلاح الدين، وقيادة عمليات سامراء، وقيادة عمليات الحشد في صلاح الدين، وقيادة عمليات سرايا السلام، والوكالات الأمنية المتمثلة بالأمن الوطني والاستخبارات والمخابرات إضافة الى القوات الماسكة للارض).
- مدارس المدارس، ورؤساء الاقسام وعمداء الكليات في المحافظة.
- مدراء المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات الشعبية في المحافظة.
- مداره المراكز البحثية .
- ممثلين عن الجمعيات والنقابات الرسمية.
- ممثلين عن مديرية زراعة صلاح الدين.
- مكتب وزارة الهجرة والمهجرين في المحافظة.
- **اشراك المنظمات الأممية الداعمة:**

المنظمة	الاختصار	البرامج
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق	UNDP	(برامج العودة لدعم الحوار) دعم المبادرات المتعلقة بالحوار من خلال المُنح (لفتح مشاريع صغيرة) وبناء البيوت والبنى التحتية والمساعدات الغذائية والمساعدة في إعادة دمج عوائل المخيمات (النساء والاطفال) من خلال التنسيق مع الجهات المختصة لاصدار الأوراق الثبوتية، فضلا عن اعادة تهيئة الانهر الصغيرة ودعم الفلاحين، واصحاب المهن الصغيرة.
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	UNHCR	
منظمة الهجرة الدولية	IOM	
مجلس اللاجئين الدنماركي في العراق	DRC	
اللجنة الدولية للصليب الأحمر في العراق	ICRC	
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية	OCHA	

٢. **الفاعلون غير الرسميون:**

- وجهاء وشيوخ العشائر والمناطق ورجال الدين.
- ممثلين عن الهويات الثقافية داخل المحافظة.
- ممثلي منظمات المجتمع المدني المحلية.
- ممثلين عن اصحاب المهن.
- ممثلين عن التجمعات النسوية.

رابعاً: مرتكزات المبادرة بين اطراف الحوار:

١) تدعيم روح الانتماء الى العراق والى المجموعة الوطنية من خلال التربية على المواطنة، وتوفر رأس مال من الثقة والطمأنينة والشعور بالمستقبل المشترك بين الهويات الثقافية المتنوعة في محافظة صلاح الدين.

٢) تلافي كل انواع العنف المسلح وايجاد حلول مؤسساتية ناجعة لتجفيف منابع الارهاب اي العمل على مواجهة الفكر المتطرف عبر مؤسسات التعليم ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام وتدعيم الخطاب الديني المعتدل.

٣) ايجاد ميثاق اخلاقي جامع ينظم العلاقات بين المكونات السياسية والاجتماعية والعشائرية، ويرتقي بالحياة السياسية على تشتتها وعنفها، ويوزع الادوار داخل المجال العام ويضع قواعد واضحة في مجال ادارة الشأن العام.

٤) تحقيق العدالة الانتقالية التصالحية والتسامحية التي تعنى بتطبيق القانون على من تورط مع داعش الارهابي واهدار الدم ونهب المال العام، ولكن مع الابقاء على باب المسامحة وامكانية اعادة الاندماج بين كل المكونات.

٥) المصالحة الوطنية وبناء ارضية توافقية، ذلك ان الخروج من الازمة يكون بتعاضد ارادة سياسية وطنية داخلية، لذلك على ابناء المحافظة العودة الى انفسهم وان يحاوروا بعضهم البعض وان يعيدوا اختراع قارة العيش المشترك واستكشاف السبل الموصلة الى التعايش السلمي التوافقي، وذلك من خلال ايجاد فلسفة العيش المشترك ومتطلباته، عن طريق بناء ثقافة الحوار في المحافظة ومأسستها بل وجعلها ثقافة سائدة في المعيش اليومي، من خلال التوافق والعقد الاجتماعي ووضع البرامج التعليمية الملائمة.

٦) اطلاق سراح من لم تثبت ادانته فعلاً وعدم اخذ ابناء المحافظة باسلوب الظنة والريبة، والسماح لمئات المواطنين الذين تم ايقافهم لاسباب أمنية تتعلق بتورطهم مع داعش الارهابي غير متأكدة بمعاودة الاندماج السياسي والمجتمعي واسترداد الحقوق المدنية والمتمتع بفضائل المواطنة، وضرورة ايجاد حلول لمسألة المخطوفين والمفقودين وخاصة.

٧) اعادة النظر في تشكيلات الاجهزة الامنية، واعادة بناءها بناءً نظامياً وحداثياً وحرفياً من اجل تأمين المحافظة، وحتى تكون هذه المؤسسات مدخلاً اساسياً من مداخل اعادة بناء المحافظة التي انهارت بالكامل منذ ٢٠١٤ على اثر داعش الارهابي، ومن اجل استرجاع الحياة الى المحافظة، فمحافظة صلاح الدين تمتاز بالمساحات الجغرافية الشاسعة، والثروات الطاقوية الهائلة، والمساحات الزراعية المنتجة، تمتلك ناصية الحلول والمبادرات والقدرات المتأكدة على حل الازمات.



٨) ان الحرب على الارهاب ليست فقط منازلة عسكرية غير متكافئة بين الحكومة العراقية وتنظيم داعش الارهابي، ولكنها اساسا روح وارادة وايمان بثقافة غلبة المحن وهزمها، وجمع الارادات العراقية المتبعثرة وتوحيدها، واعادة بناء الذات والعمل على النهوض من جديد.
٩) فمحنة محافظة صلاح الدين التي عانت من التدخلات الخارجية ليست مستعصية الحل ولا عديمة المخرج، اذا ما كان الخيال السياسي وقاداً، وانما ثمة اطراف اقليمية لا تحرص الا على مصالحها الخاصة التي تدافع عنها بالتعاون مع اطراف داخلية؛ فتؤجج النار، وتنشر الفوضى، وتعمم الخراب، وتمنع اي حل سياسي سلمي، وتمول الجماعات المتشددة المسممة بالمال والسلاح والذخيرة مثلما فعلت ذلك في سنوات الاقتتال الطائفي الذي سحقت حالة التعايش السلمي لاجل تغيير ديموغرافية المدن العراقية تنفيذا لاستراتيجيات اقليمية لشطر وتقسيم العراق، وما زالت تقوم به الى حد اللحظة غير عابئة بالمعاناة العراقية الهائلة.
١٠) لذلك ينبغي تفعيل دور العشائر باعتبارها حاضنة شعبية واجتماعية مهمة في منع التحاق ابنائها بالجماعات المتطرفة المسممة بمختلف اشكالها، وصون وحدة المحافظة، والدفع بقوة باتجاه الحوار بغض النظر عن الفوارق والاختلافات، والحث على التخلي عن ال سلاح واللجوء الى قوة الحجة وليس الى قوة السلاح، فالعشيرة ليست ظاهرة ايجابية ولا سلبية في حد ذاتها، وهي ليست كذلك لا مرفوضة ولا مقبولة في المطلق، وانما هي مرتبطة الى حد كبير بنوعية استعمالاتها وكيفية توظيفها، فالعشيرة ليست كائنا مطلقا وانما هي ظاهرة اجتماعية ومجتمعية واقعية يمكن استثمارها مؤقتا في تشجيع الحوار.
١١) ومثلما ان العشيرة يمكن ان تكون ماكنة قوية لانتاج الاحقاد واعادة انتاج العداوات وتأزيم الجغرافيا العراقية، فانها قادرة في المقابل – وهذا الذي يهمنا في هذا السياق – على ان تكون بيت خبرة في مجال استكشاف السبل العديدة للحكمة، ونشر ثقافة الاستقرار، وتدعيم روح التضامن والتقبل للآخر والعيش المشترك، وهي قادرة كذلك على ان تسير العيش المشترك، وان تدفع ابناءها الى تقاسم اعباء الحياة المشتركة والى التعالي خاصة عن جغرافية الاحقاد.
١٢) فان وظفت العشيرة توظيفاً سالبا فانها قادرة نظريا وعمليا على ان تكون هادمة لوحدة المجتمع ومدمرة للعيش المشترك ومهددة لمبدأ السلم الاجتماعي، اما ان وظفت ايجابياً، فانها اقدر على بناء الوحدة وعلى كشف طرق الحكمة الجماعية على كثرتها وتعددها، فبدل ان تدعو هذه العشيرة او تلك للنفير العام ونشر الكراهية وحمل السلاح لمصادمة الآخر، فانها يمكن ان تكون داعية للحوار والمحاجة ودعم مبادئ العيش المشترك والتعايش السلمي والتوافقي الحقيقي المطلوب خاصة[(٢٠)].

خامساً: ملاحظات ختامية:

ليس من مبالغة في القول ان قلنا ان دخول تنظيم داعش الارهابي قد ادى الى ضعف ملحوظ في اداء الدولة العراقية ورميها في مرمى الهشاشة، والى فوضى عارمة؛ على الرغم من ان المفارقة تكمن في ان انتصار العراق على تنظيم داعش الارهابي جاء من اجل تشجيع الحوار ومراجعة مرتكزات العيش المشترك ومتطلباته، فاذا ما كان الحوار من اجل العيش ملحاً، فانه اليوم اكثر الحاحاً ضماناً لاستقرار المجتمعات بعد كل هذه الرجات السياسية والاجتماعية والتعبيرات السياسية العنيفة، مع كل ما تخللها من ارهاب، وتطرف، وتكفير لسنا بحاجة الى تأكيده، وان هذا الحوار ممكن طالما ان وجهاء العشائر والمناطق يمكن ان يتساموا

فوق مدنهم وبلداتهم ومصالحهم الآنية، وان يواجهوا المحن بعقل وحكمة من اجل مصلحة محافظة صلاح الدين، ومن اجل ان يكون العيش المشترك هو هوية البقاء ورؤية المستقبل، لذلك وفي ختام هذه الورقة نرى ضرورة توسيع دائرة النقاش والتحاور والتفكر حول حجم التحديات التي تعترض مسيرة الحياة في محافظة صلاح الدين، عبر تأسيس مبادرة وطنية للحوار الوطني، بمشاركة مختلف الاطياف الاجتماعية والسياسية والفكرية والأمنية بلا استثناء، في حوار هادف ولبناء لصياغة رؤية صلاح الدين الاستراتيجية الوطنية المستقبلية، التي تستند الى توجيهات مجلس المحافظة لاثراء ابعاد الحوار حول قضايا التنمية والاصلاح، وتنور سبل العمل نحو مشاركة الفكر في تأسيس ثقافة اصلاح متجذرة في البنيان الوطني للحفاظ على الثوابت والقيم والمبادئ الراسخة، ولا تنفصل عن اسس الهوية الوطنية العراقية.

الهوامش والمصادر

(١) يُنظر بتصرف: المنصف وناس، الحوار والتوافق في ليبيا : الشروط والمتطلبات، اعمال الندوة الدولية: العيش المشترك في ليبيا وفي مجالات جغرافية اخرى، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، تونس، ٢٠١٦، ص١٦٥.

(٢) خالد حسين محمد، موجبات ومآلات الحوار الوطني والسيناريوهات المحتملة، مجلة السودان، العدد ٥، مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، السودان، ٢٠١٥، ص٢٦.

(٣) يُنظر بتصرف: المنصف وناس، مصدر سبق ذكره، ص١٦٨- ١٧٧.

(٤) ماركيه بلونك وآخرون، دليل الحوار الوطني للمُمارسين، مؤسسة بيرغهوف، المانيا، ٢٠١٧، ص٢٠.

(٥) ماركيه بلونك وآخرون، دليل الحوار الوطني للمُمارسين، مؤسسة بيرغهوف، المانيا، ٢٠١٧، ص٢٢.

(٦) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية، المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠١٨-٢٠١٩، الجهاز المركزي للاحصاء، العراق، ٢٠٢٠، ص٩.

(٧) صالح فليح الهيتي، موسوعة تكريت الحضارية، ج١، دار الحرية، بغداد، ١٩٨٥، ص٢٤.

(٨) لورنس يحيى صالح ومازن محمد مهدي، التخطيط الاستراتيجي لاستدامة الموارد السياحية في محافظة صلاح الدين كقطاع موازي باستخدام اداتي (SOWC) و(TOWS)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتاصادية، العدد (خاص)، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصادي، ٢٠٢٠، ص٤٠٢.

(٩) احصاء مديرية اثار محافظة صلاح الدين، تقرير المسح الميداني للمواقع الاثرية لعام ٢٠١٨.

(١٠) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية، مسح الفنادق ومجمعات الايواء السياحي لسنة ٢٠١٨، الجهاز المركزي للاحصاء، احصاء التجارة، ٢٠١٩، ص١٢.

(١١) لورنس يحيى صالح ومازن محمد مهدي، مصدر سبق ذكره، ص٤٠٦.

(12) Building destruction in Tikrit and surrounding area, Human Rights Watch, https://www.hrw.org/ar/report/2015/09/30/281164 .

(١٣) بعد ثلاث سنوات من التحرير.. ما زالت صلاح الدين تعد الجثث، موقع قناة الحرة، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط:

https://www.alhurra.com/iraq/2018/04/12/%D8%AB%D9%84

(١٤) صلاح الدين خالية من مخيمات النزوح... الهجرة تكشف عن ابرز التحديات امام عودة النازحين، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط: https://kirkuknow.com/ar/news/64209

(١٥) فكرنا في الانتحار "نازحون في العراق يشتكون الترحيل القسري"، موقع قناة الحرة، ترجمات، ٢٠٢١، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط:

https://www.alhurra.com/iraq/2021/02/02/%D9%813

(١٦) حقول صلاح الدين وبساتينها في مهب داعش والفساد، وكالة انباء ارفع صوتك، ٢٠١٨، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط: https://www.irfaasawtak.com/articles/2018/04/23

(١٧) حرائق الحنطة في العراق "بفعل فاعل"، موقع قناة الحرة، ٢٠١٩، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط:

https://www.alhurra.com/iraq/2019/05/22/%D8%AD%D8%B1%D8%



(١٨) موسى حمد محمد وخلدون حسين حميد، تشخيص مسببات ازمة الحرائق للمحاصيل الزراعية دراسة حالة لازمة حرائق محاصيل الحنطة في محافظة صلاح الدين، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد (خاص)، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٢٠، ص١١٢.

(١٩) صلاح الدين.. قضاء بلد يواجه ازمات ادارية وخدمية متفاقمة بميزانية خاوية، شفق نيوز، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ٢٠٢١/٣/٢٦م، على الرابط:

https://shafaq.com/ar/%D8%AA%D9%82%

(٢٠) للمزيد حول دور العشيرة والقبيلة في الحوار الوطني يُنظر: المنصف وناس، مصدر سبق ذكره، ص١٧٧.

السلم والتعايش المجتمعي في العراق
(كآلية لتحقيق الاستقرار الأمني)
دراسة في المعوقات والمقومات

م.م علي حسين سفيح
باحث دكتوراه/ كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

المقدمة:

جاء خطاب السلم في القران الكريم شاملاً للبشرية كافة، ويدعوهم الى الانصهار في السلم والسلام بمختلف روابطهم الانسانية والدينية والنسبية والاجتماعية، وينهاهم عن الاختلاف والصراع بينهم، كما ورد في الآية الكريمة (**يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ**)، سورة البقرة الآية (٢٠٨).

يعد السلم المرآة العاكسة لحالة السلام والوئام الانساني داخل بيئة المجتمع المعاش، وهو عنصر اساسي من عناصر تحقيق الاستقرار الامني، عبر بروز ظاهرة التعايش السلمي ومد جسور التواصل الاجتماعي بين مختلف افراده وشرائحه وقواه الدينية والعرقية والسياسية والطبقية.

اهمية الدراسة:

بقدر تعلق الامر في العراق، فقد عاش مجتمعه بمختلف مكوناته جنباً الى جنب عبر العصور في تعايش تام، ولم يكدر صفو هذه العلاقة الا ما واجهه هذا البلد من ارهاب منذ تغيير النظام السابق في العام ٢٠٠٣، والذي افرز توتراً طائفياً وقومياً بين مكوناته بصورة هددت استقراره الأمني وخرق نسيج التلاحم الاجتماعي بين تلك المكونات، وعلى الرغم من مرور اكثر من (١٧) سنة من تغيير النظام السابق، الا انه لا يزال مفهوم السلم والتعايش المجتمعي بين مكوناته شبه غائباً، فما زالت تركة الماضي تدلي بظلالها على المجتمع العراقي، المدمر نفسياً ومادياً جراء الهجمات الإرهابية.

لذا فان احد أسباب القضاء على الارهاب والخلاص من ظاهرة الخلاف والصراع بين مكونات المجتمع، يكمن في تحقيق السلم والتعايش المجتمعي، كونه مشروع يتطلع اليه العقلاء في البلاد، ولن يتحقق ذلك الا من خلال اشاعة مفهوم الاعتدال والوسطية لتحقيق السلم والسلام بين ابناء المجتمع الواحد، وترسيخ لغة الحوار والتسامح بينهم عبر معرفة اسباب الاختلاف المجتمعي والتخلص منها ليكون الطريق سالكاً نحو الاستقرار الامني.

اشكالية الدراسة:

تنطلق اشكالية الدراسة من تحديد طبيعة العلاقة بين التنوع المجتمعي في العراق وظاهرة عدم الاستقرار الامني:

- هل ان التنوع المجتمعي أنتج لنا ظاهرة الصراع والتقاطعات بين المكونات والانغلاق على الذات ورفض الاخر والتي ادت الى الانشقاق المجتمعي؟
- ام ان التنوع قد تم توظيفه سياسياً من قبل السلطة والمعارضة السياسية؟
- هل ان تحقيق السلم والتعايش المجتمعي سيسهم في تحقيق الاستقرار الأمني؟



لذا سيتم معرفة وتحديد طبيعة هذه العلاقة في متن البحث، والاجابة على الإشكاليات انفاً.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الى دعم المؤسسات الأمنية وتحقيق الاستقرار الأمني في العراق، عبر وضع رؤية اصلاحية ناجحة لتعزيز السلم والتعايش المجتمعي، تمهيداً لتحقيق الاستقرار الامني، وذلك عبر رسم آليات لمعالجة احد اهم ألاسباب الرئيسة للتدهور الأمني في العراق، وتمكين المؤسسات الأمنية من تحقيق مهامها المتمثلة بالحفاظ على امن البلد والقضاء على جميع اشكال التعصب والممارسات الارهابية.

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على منهاج علمية عدة منها: (المنهج الوصفي) كونه تناول وصف ظاهرة التنوع الاجتماعي في العراق، وكذلك (المنهج التحليلي) كون الباحث قام بتحليل الظاهرة عبر دراسة اسباب ودوافع الاختلاف بين المكونات وتداعياتها على الاستقرار الأمني في العراق.

هيكلية الدراسة:

بناءً على متطلبات البحث فقد قسمناه الى ثلاثة مباحث فضلاً عن مقدمة وخاتمة، فقد تطرقنا في المبحث الاول الى (السلم والتعايش المجتمعي وطبيعة المجتمع العراقي)، وجاء المبحث الثاني بعنوان (معوقات السلم والتعايش المجتمعي في العراق)، بينما تناول المبحث الثالث (مقومات وآليات تحقيق الاستقرار الأمني من منظور اجتماعي).

المبحث الاول

السلم والتعايش المجتمعي وطبيعة المجتمع العراقي

لا شك ان العالم يعج بمجتمعات مركبة قومياً ودينياً واثنياً، الا ان جوهر الانسانية كان القاسم المشترك بينها، فضلاً عن الانتماء للوطن الواحد والهوية الوطنية الواحدة، ولعل من اهم المقاييس الاساسية لتقويم اي مجتمع في ظل التطور الحضاري الذي وصلته الانسانية في القرن الحادي والعشرين هو تشخيص حالة العلاقات الداخلية بين ابناء المجتمع الواحد، فسلامتها هي علامة تدل على صحة المجتمع وامكانية نضوجه، بينما اهتراؤها دلالة على سوء وتخلف، وهذا ما سيقودنا للبحث في موضوع مهم وهو السلم والتعايش المجتمعي وتركيبة المجتمع العراقي من خلال المطالب الاتية:

المطلب الاول/ المفهوم العام للسلم والتعايش المجتمعي:

اولاً- السلم المجتمعي (Social Peace):

١-تعريف (السلم):

السَلم (**لغةً**)/ السلم بفتح السين يعني الصلح، والسلم من السلام، والسلام اسم من اسماء الله الحسنى، والسلم من المسالم وترك الحرب، كما جاء في الكلام (اني سلمً لمن سالمني) وكذلك السلم من التسالم والمسالمة ويقصد بها التصالح والمصالحة[١].

السلم (**اصطلاحاً**)/ ويقصد به اشباع تلك الحاجة الفطرية لكل انسان على ارض المعمورة وهي الحالة الطبيعية التي تشكل الانسجام والتألف بين الناس لتفضي الى حالة من الهدوء والتفاهم المشترك، فالإنسان يولد ضمن مجموعة ترى في ذاتها ضمن مجموعات اخرى تعيش حالة من الاخاء بين مواطنيها[٢].



اما المعطى السياسي للسلم: فيرمز الى استخدام تلك الادوات التي تضع لغة الحوار والتفاهم بين الافراد في المقدمة، دون ان يتم فرض الاراء بالقسر والاكراه، وبذلك فان السلم هو الحالة الطبيعية المغروزة في داخل البشر(٣).

كذلك يعد مفهوم السَلم: هو شعور الفرد بالأمن والطمأنينة وليس مجرد حالة من حالات انهاء الحرب، لان السلم المضطرب يعني وجود تهديد او شعور بالظلم وانتهاك الحق، الامر الذي يتعارض مع مقومات السلم الحقيقي، فمن هنا يمكن ان يعّد الخوف هو اهم ما يهدف السلم الى انهائه، فاذا اختفى الخوف عن طريق الاقتناع وباستخدام الاساليب السلمية لحل الخلافات بدلاً من العنف المسلح، فستتقلص احتمالات الصراع وابتعاد شبح الحرب(٤).

فالسلم المجتمعي والاهلي هو عنصر لاشاعة السلام والتسامح والانفتاح على الاخر والاعتراف به عن طريق ثقافة الحوار وتعزيز عملية قبول الراي الاخر وفهم المختلفين فيما بينهم وردم الهوة بين مختلف الاطياف والشرائح الاجتماعية والايمان بالتعددية الفكرية والسياسية والدينية، وكذلك الايمان بالدساتير ومبدأ تداول السلمي للسلطة ورفض جميع اشكال العنف في العقيدة والفكر والممارسات القمعية في المجتمع، والتركيز على لغة الحوار الديمقراطي وحرية الكلمة ونشر الاعتدال والتسامح(٥).

وعليه فان مفهوم السلم المجتمعي مفهوم واسع وله تفرعات كثيرة، الا ان مضمونه لا يخرج عن اطار حالة السلام والوئام والاعتدال داخل المجتمع الواحد.

٢- خصائص (السلم المجتمعي):

هناك خصائص عدة تميز بها السلم المجتمعي، وهي كالاتي:

أ- ان تشكيل المجتمعات المركبة التي تتوزع فيها شرائح المجتمع الى فئات متنوعة قومياً واثنياً ودينياً، يعد وحدة قياس لتقييم وتشخيص حالة العلاقات الداخلية للمجتمع ذاته.

ب- يعد التعليم ومخرجاته من الوعي الادراكي، احد اهم العناصر التي تفضي مخرجاتها الى تدعيم المجتمعات وتشكيل بنى هيكلية تحتية يصعب انهيارها بتأثيرات مضادة(٦).

ت- تعد المنظومة الاخلاقية بمثابة السياج القوي الذي يحافظ على السلم المجتمعي ويعمق مفاهيمه ويجعلها من احدى ثوابت الواقع المعاش وتلجم كل النوازع الشريرة التي تهدد السلم(٧).

ث- الثقافة السياسية السائدة في المجتمع، فكلما كانت الثقافة قائمة على الحرية والتواصل وحقوق الانسان والاعتراف بالاخر ونبذ العنف والتهميش والاقصاء، كلما دفع ذلك الى بنيان مجتمع قوي ومسالم، والعكس صحيح.

ثانياً- التعايش السلمي (Peaceful Coexistence):

١- تعريف (التعايش):

التعايش (**لغةً**)/ ان مفهوم التعايش في اللغة مشتق من كلمة تعايشوا، اي عاشوا على الالفة والمودة، وعايشه بمعنى عاش معه، والعيش معناه الحياة، والتعايش يقصد به قبول العيش مع الاخر (المختلف) دون اقصاء او اكراه او تسلط(٨).

التعايش (**اصطلاحاً**)/ ابتدأ رواج هذا المصطلح مع ظهور الصراع بين الكتلتين الشرقية والغربية اللتين كانتا تقسمان العالم الى معسكرين قبل انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط جدار برلين في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، ويذكر ان اول من استخدم مصطلح (**التعايش السلمي**) هو الزعيم السوفياتي (غورباتشوف) وكان يشير المصطلح في تلك المرحلة الى الحد من الصراع والعمل على احتوائه والتحكم بإدارة الصراع وفتح قنوات للحوار مع الاخر(٩).



وقد ذكر العلماء المعاصرون مجموعة من التعريفات (**للتعايش**) منها: (هو اجتماع مجموعة من الناس في مكان معين تربطهم وسائل العيش واساسيات الحياة بغض النظر عن الدين والانتماءات الاخرى ويعترف كل منهما بحق الاخر دون الاندماج والانصهار في عقيدة الاخر)، اما في السياسة الدولية فقد عرفت مصطلح (التعايش السلمي) على انه (قيام تعاون وتبادل بين دول العالم على اساس التفاهم وتبادل المصالح الاقتصادية والتجارية)(١٠).

وتعريف اخر (للتعايش السلمي)، هو (نمط من العيش يسود في مجتمع معين ويتم فيه رفض اشكال العنف بصوره المتعددة او التحريض عليه وعدم اللجوء اليه لحل النزاعات بين الافراد والجماعات)، وهذا يتطلب توافر اركان او أسس عدة منها(١١):

أ- الاساس الاول يكمن في الارادة الحرة المشتركة النابعة من رغبة الذات في التعايش وليس مفروضة تحت اي ضغط او مرهونة باي شرط.

ب- الاتفاق على الغايات حتى يحقق التعايش اهدافه المرجوة من خلال ضمان تحقيق المصالح العليا للمجموعة البشرية المنضوية في اطاره.

ت- الاتفاق على التعاون والعمل المشترك لاجل تحقيق الغايات والأهداف المتفق عليها بين الاطراف الراغبة في التعايش ضمن مظلة الدولة او الكيان السياسي او الاجتماعي.

ث- صيانة التعايش السلمي والحفاظ على بقائه، ويكمن ذلك في تأطيره بسور من الثقة المتبادلة لضمان عدم انحراف مسار التعايش عن الاهداف المرسومة له.

لذا فان التاريخ القريب للأمم والشعوب شاهد على تجارب دولية لمجتمعات متصارعة، وقد افرزت نماذج استطاعت ان تتجاوز المشكلات التي خلفتها الحروب والنزاعات الداخلية (العنصرية والمذهبية)، التي انتجت حالة من عدم الاستقرار المجتمعي، اثرت على نسيجها الاجتماعي، وعادت لتنهض من جديد من خلال تمسكها بالدساتير وسيادة روح القانون على نزعات الانتقام، والعمل على تأسيس فضاء واسع يتسع لمشاركة الجميع في ضوء مبادئ وقيم السلم والتعايش المجتمعي، ومن هذه التجارب هي كالاتي(١٢):

أ- الحالة الهندية لمرحلة ما بعد الاحتلال البريطاني (١٨٥٨-١٩٤٧).

ب- التعايش السلمي والاندماج المجتمعي (للزنوج) في المجتمعات الاوربية وامريكا الشمالية بعد عهود التمييز العنصري (١٩١٠-١٩٦٤).

ت- حالة جنوب افريقيا والنموذج المستند للمبادئ التي نادى بها الزعيم (نيلسون مانديلا) في التعايش السلمي (١٩٤٨-١٩٨٩).

ث- الحالة اللبنانية في التعايش السلمي بين المكونات والطوائف المختلفة بعد انتهاء الحرب الاهلية (١٩٧٥-١٩٩٠).

وعليه ان الحديث عن السلم والتعايش المجتمعي بين المكونات، فأننا نتحدث في الحقيقة عن قيمتين اساسيتين وهما: (قيمة الاختلاف، وقيمة المساواة).

فينبغي ان نعترف بحقنا جميعاً بالاختلاف، وهذا الاعتراف يجب ان لا يقودنا الى التناحر والتعدي على الحقوق، بل ان جوهر التعايش هو حصيلة بناء علاقة ايجابية بين حق الاختلاف وضرورة المساواة، واي خلل في هذه المعادلة، فسيضر بحقيقة التعايش في أي مجتمع ووطن، لان خيار التعايش السلمي بين مكونات المجتمع هو من الضرورات الدينية والاخلاقية والوطنية، لأنه السبيل لضمان حقوق الجميع بالعيش من دون الاعتداء على الاخر(١٣).



وبعد ان تناولنا مفهومي (السلم والتعايش) المجتمعي، توصلنا الى حقيقة مفادها: هي وجود علاقة وثيقة بين المفهومين، أي ان احدهما مكمل للأخر وذلك باعتبار ان (السلم) هو ايقاف الحرب والحد من الصراع، الا ان السلم غير كافي في تحقيق الامن والسلام المجتمعي مالم يعقبه مرحلة من (التعايش) عبر الشعور بالأمن والطمأنينة وغرس مفاهيم الوئام والتسامح واشاعة روح الوحدة الوطنية مع جميع ابناء المجتمع الواحد بغض النظر عن خلفياتهم الدينية والقومية والطائفية، واعتماد مبدأ المواطنة في تنظيم العلاقات بين النظام السياسي والمجتمع وبين افراد المجتمع نفسه، حتى يتحقق مفهوم (التعايش السلمي) عند ابناء الوطن الواحد.

المطلب الثاني/ واقع وتركيبة المجتمع العراقي.

اولاً- واقع المجتمع العراقي:

يكاد لا يخلو مجتمع من المجتمعات في العالم من التعددية سواء اكانت اجتماعية او ثقافية او دينية او مذهبية، وما دام الاختلاف حاضراً في ذهنية وسلوك الانسان فان التعددية تبدو طبيعية، وان التعددية بمعنى (التنوع والاختلاف) ظاهرة واقعية وطبيعية وهي لا تعد مشكلة، غير انها تعد مشكلة حينما يؤدي هذا التعدد الى اثار سلبية يهدد امن واستقرار المجتمع والدولة، بحيث يصبح الحديث عن (الوحدة) هو (الصهر والانصهار) في مكون واحد، وهنا يدخل عامل فلسفة النظام السياسي في ادارة التنوعات (التعددية) بشكل سلمي يستجيب للخصائص والثقافات الفرعية والعامة على حد سواء[١٤].

وبقدر تعلق الامر في العراق، فمنذ سقوط الدولة العباسية واحتلال بغداد على يد (هولاكو) سنة ١٢٥٨م، فقد خضع المجتمع العراقي لقرون من السيطرة فرضت عليهم الطاعة والخضوع وتركتهم مجتمعاً ممزقاً بثقافة ابوية عشائرية وانقسامات اجتماعية وصراعات سياسية وطائفية، تركت ترسباتها الواضحة على تشكيل الدولة العراقية في العام ١٩٢١، والتي تشكلت من تحالفات القوى التقليدية من شيوخ العشائر والاشراف وتجار المدن والوجهاء، فضلاً عن كبار الضباط السابقين في الجيش العثماني، الذين شكلوا نخبة سياسية غير متجانسة[١٥].

ان واقع المجتمع العراقي قائم على التعدد والتنوع واختلاف المكونات الاجتماعية والثقافية، التي تبدأ بالقومية والدين واللغة وتنتهي بالقبيلة والطائفة، وعجزت الدولة عبر مؤسساتها المختلفة من استيعاب هذه التنوعات الفرعية ودمجها في الاطار الوطني الجامع وجعلها عامل قوة للمجتمع والدولة، بدلاً من جعلها عامل فرقة وتجزئة للنسيج المجتمعي، الامر الذي ادى الى تعزيز الصراع والاختلاف بين ابناء البلد الواحد، وهو ما عرض الاستقرار الامني والسلم والتعايش المجتمعي لمخاطر عدة[١٦].

اما بعد الاحتلال الامريكي للعراق في العام ٢٠٠٣، واسقاط النظام الديكتاتوري، ادى ذلك الى زوال الكابح المركزي للنزعات والهويات العراقية المتنوعة، بعد ان كان العراق يرزخ تحت واطئة سلطة استبدادية التي الغت كل الهويات والانتماءات القديمة لحساب الولاء لها، مما حذي بأفراد المجتمع ان يستعيدون هويتهم الاصلية وانتماؤهم الضيق بعد هذا التاريخ، واصبح لكل مجموعة انتماءات مذهبية او عرقية او سياسية، مما اسهم باللجوء نحو الهويات الضيقة المحددة مع استعادة ذاكرة الصراعات والخلافات والتناقضات القديمة[١٧].

ثانياً- تركيبة المجتمع العراقي:

ان النسيج الاجتماعي العراقي يضم في تركيبته مكونات عدة فهناك قوميات متعددة (العربية والكردية والتركمانية) وهناك ديانات عديدة (الاسلامية والمسيحية واليهودية والصابئة



والايزيدين) وهذا التنوع والتعدد انسحب حتى على المذاهب في اطار الدين الواحد، اذ ينقسم المسلمين الى (شيعة وسنة) ويتوزع المسيحين الى (كاثوليك وبروتستانت وأرثوذكس) ويتفرع من القومية الكردية مكون يعرف بـ(الكرد الفيليين)، فضلاً عن التوجهات الفكرية والقبائلية والعشائرية(١٨).

اذ يرى البعض ان العراق في مطلع القرن العشرين (لم يكن شعباً موحداً) بل كان على خلاف شبه مستمر، الا ان الواقع في هذا القول هو نصف الحقيقة، فالمجتمع العراقي قد كان موحداً بدرجة كبيرة ولعل احد الدلائل على ذلك هو (ثورة العشرين) التي شارك فيها اغلب مكونات المجتمع وكانت تعبيراً عن فعل جمعي شعبي لا يمكن ان يكون قد ظهر فجأة، بل هو بالتأكيد تعبير عن تاريخ ومشاعر الانتماء قد سبق ذلك الفعل(١٩).

ففي بغداد حيث انصهرت الاثنيات بتعايش سلمي امتد لزمن طويل، وهناك **شواهد تاريخية** تدل على الانسجام والتسامح الاجتماعي والتعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراقي ومن بين هذه الشواهد هي كالاتي(٢٠):

١-اقامة المسلمين في بغداد مجلس تأبيني لرجل مسيحي في المسجد.
٢-الصابئة يزورون ضريح الامام علي (ع) وينذرون له النذور.
٣-مرضعة مسلمة ترضع طفلاً من الصابئة.
٤-مسيحي يتنافس مع المسلمين (الشيعة) لجمع اموال للمشاركة في احياء ذكرى عاشوراء.
٥-قيام احد شيوخ المسلمين وهو (الحاج حسن الجليلي) وهو من اهل (السنة) بترميم (٨) كنائس في الموصل على نفقته الخاصة.
٦- تزايد عدد اليهود في بغداد واحتلوا مواقع تجارية وسياسية متقدمة، وكانت الزيادة ناجمة عن هجرتهم من بلاد فارس نتيجة للمعاملة السيئة التي كانوا يلقونها هناك.

فضلاً عن وجود حريات شخصية تتعلق بحدود الحلال والحرام في الاسلام ولم يتم فرضها على المسيحين طوال عمر الدولة العراقي، بالمقابل قاموا المسيحين بإلغاء الاحتفال العلني في عيد ميلاد السيد المسيح لعدة سنوات كونه تزامن مع ذكرى معركة الطف واستشهاد الامام الحسين (عليه السلام) الذي يعلن الشيعة الحداد عليه خلال ايام شهري محرم وصفر(٢١)، وغيرها الكثير من الشواهد التاريخية التي عززت التعايش السلمي بين المكونات العراقية.

اما بعد العام ٢٠٠٣، فقد شكل التغيير السياسي تحولاً نوعياً في تاريخ العراق، بما سمح للمكونات ان تعلن عن نفسها بصورة صريحة، بعد ان كانت مكبوتة طوال السنوات الماضية، وهذا التعدد للمكونات انعكس على الصعيد السياسي والحزبي، فهناك اكثر من (٢٠٠) حزب وتنظيم سياسي التي انقسمت الى احزاب اسلامية (شيعية وسنية) واحزاب قومية انقسمت الى (احزاب عربية وكردية وتركمانية) واحزاب (ليبرالية –علمانية) وغيرها، وعملت هذه الاحزاب على اسس عرقية وطائفية، بعكس ما ورد في مواثيقها وبرامجها التي تنادي بالمواطنة.

فعلى الرغم من التنوع الكبير في تركيبة المجتمع العراقي، الا ان النظام السياسي الجديد بعد ٢٠٠٣، لم يكن جاداً من احتواء هذه المكونات او التركيبة الفسيفسائية والتعامل معهم على اساس المواطنة، بل الذي حصل هو التعامل مع المكونات على اساس الانتماءات الفرعية وهذا يفضي الى المزيد من حالة الانقسام والتشرذم، مما انعكس سلباً على الاستقرار الامني والسلم المجتمعي(٢٢).



فسمة الطائفية والقومية التي سادت بين افراد المجتمع العراقي، قد عززها وغذاها السلوك الطائفي في السلطة الحاكمة قبل ٢٠٠٣، متمثلاً بغياب العدالة الاجتماعية والسياسية ومحاباة طرف على اخر، فمن الطبيعي ان تسود حالة من التذمر والتقاطع مع السلطة السياسية ومعارضتها، وان الخلاف الابرز والاكثر تصدع بين المكونات العراقية والذي ظهر بشكل واضح بعد ٢٠٠٣، قد انحصر بين الطائفتين (الشيعية السنية) فلو رجعنا الى اصل وسبب هذا الخلاف لاتضح لنا انه ليس خلافاً طائفياً قائماً على اساس الاسلام، وانما هو خلاف مصلحي اقتضاه اصطدام المصالح والمنافع بين جبهتين من الناس، وكان من الطبيعي ان تسيطر الجهة التي بيدها زمام الحكم وان تستقل بإدارة البلاد وان تقصي من سواها عن مناصب الحكم وتمارس سياسة الاقصاء والتهميش ضد الطرف الاخر.

ونحن هنا لا نقول ان الاعتراف بالتعددية المذهبية والقومية والسياسية في العراق هو حل سحري لكل مآزقنا وازماتنا، ولكننا نقول: ان الاعتراف بهذه التعدديات هو خطوة نوعية في مشروع الاصلاح السياسي والوطني، وهو ارضية اساسية وصحيحة للحوار الوطني المستديم لعلاج الازمات التي يعاني منها الوطني وعلى مستويات مختلفة، فسيئات التعددية لا تعالج بنفيها ومحاربة حقائقها، بل الاعتراف بها في ظل نظام سياسي مرن ومتسامح وابوي، وقادر على الانصات الواعي لإيقاع الواقع وحركته[٢٣].

وعليه فان حقائق التنوع والتعددية في العراق، ليست حقائق مضادة للوحدة بل هي من مرتكزات الوحدة ولا تبنى الوحدة الحقيقية بدونها، وان محاربة التعدد والتنوع سيقود الى المزيد من الانقسام والتفتت، فالطريق الموصل الى الوحدات الاجتماعية والوطنية، يكون عبر تأسيس نظام اجتماعي وثقافي لإدارة هذا التنوع على نحو ايجابي حتى تتحول هذه التعددية الى مصدر لأثراء خيار الوحدة وتعزيز الفضاء الاجتماعي والوطني.

المبحث الثاني

معوقات السلم والتعايش المجتمعي في العراق

اخفقت الادارات التي حكمت العراق لا سيما بعد ٢٠٠٣، من ادارة شؤون البلاد سياسياً وامنياً واقتصادياً واجتماعياً، ويعود السبب في ذلك هو تصارع المصالح الطائفية والحزبية والشخصية بالاضافة الى عدم النضوج المؤسسي وتضاؤل الثقة بين الفرقاء السياسيين، اذ انتج ذلك الى عدم استقرار العراق على الصعد كافة وبالتحديد السلم والتعايش المجتمعي، والذي تمثل في كثرة سقوط الضحايا المدنيين وازدياد حالات النزوح الداخلي والهجرة الخارجية وزيادة التخندق الطائفي في المجتمع، مما ادى ذلك الى تهديد الاستقرار الأمني في البلاد، بسبب وجود معوقات وعوامل (داخلية وخارجية) ساهمت في تصدع العلاقات الاجتماعية، وبعض من هذه المعوقات قد طرأت على العراق بعد ٢٠٠٣، وبعضها الاخر يعود جذورها الى ما قبل هذا التاريخ، وهو من مخلفات الانظمة السياسية السابقة، وعليه سنتناول في هذا المبحث المعوقات الداخلية والخارجية التي ساهمت في تفكيك وتصدع السلم والتعايش المجتمعي والتي أدت الى عدم الاستقرار الأمني، وهي كالاتي:

المطلب الاول/ معوقات داخلية:

اولاً- سلوكيات النظام السابق:

اسهمت سلوكيات النظام السابق القمعية التي استخدمها مع بعض مكونات المجتمع العراقي في تعميق الاختلافات المذهبية والقومية والمناطقية، وتعمقت هذه الخلافات بعد ٢٠٠٣،



وبالتحديد الهجمات الشرسة لتنظيم القاعدة الارهابي ضد مكون معين من خلال القتل على الهوية والخطف الجماعي وتفجير المساجد والحسينيات، مما ادى الى صد هذه الهجمات ورد العنف بالعنف، وهكذا توسعت دائرة الصراعات الطائفية، فضلاً عن الصراع القومي بين الاكراد والتركمان في محافظة كركوك وبعض المناطق المتنازع عليها(٢٤).

ثانياً- سياسات سلطة الاحتلال:

اصدر الحاكم المدني (بول بريمر) قرارات عدة اسهمت في تفكيك الدولة العراقية وارباك الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما قرار رقم (٢) الخاص بحل القوات المسلحة والاجهزة الامنية وبعض المؤسسات الاعلامية، الامر الذي عرض شريحة واسعة من الموظفين والضباط العسكرين الذين عملوا تحت ظل النظام السابق قبل ٢٠٠٣، الى التهميش والاقصاء وشعورهم بالعزلة والاغتراب في المجتمع، وقد تحولوا الى اعداء للدولة التي حرمتهم من وظائفهم وباتوا لا يدينون بالولاء لها بل اخذوا شيئاً فشيئاً يلتفون حول هوياتهم الفرعية والتقليدية، وغير مستعدين لحماية الدولة، وادى ذلك الى انخراط البعض من المشمولين بقرارات سلطة الاحتلال في اعمال العنف وتورطهم في الصراعات الدائرة بين مكونات المجتمع العراقي(٢٥).

ثالثاً- النصوص الدستورية:

ركز الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥، في ديباجته وبعض النصوص الدستورية على التشجيع من بروز الهويات الفرعية والتأكيد عليها، وظلت هذه النصوص تركز وتعدد المكونات المذهبية والقومية والقبلية، متغافلة بانها ستكون على حساب الوحدة والهوية الوطنية العراقية، ومن بين هذه النصوص هي كالاتي(٢٦):

١- المادة (٣) التي جاء فيها: (العراق بلد متعدد القوميات والاديان والمذاهب).
٢- المادة (٩/اولاً) جاء فيها: (تتكون القوات المسلحة والاجهزة الامنية من مكونات الشعب العراقي بما يراعي توازنها وتماثلها).
٣- المادة (٤٣/اولاً) اذ جاء فيها ان (اتباع كل دين او مذهب احرار في ممارسة الشعائر الدينية).
٤- المادة (٤٥/ثانياً) جاء فيها (تحرص الدولة على النهوض بالقبائل والعشائر العراقية وتهتم بشؤونها).

كان بإمكان المشرع العراقي ان يعفي نفسه من تعداد كل المكونات المجتمعية وان يستعيض عنها بعبارة واحدة وهي (نحن الشعب العراقي) ويغلق باب التفرقة والتمييز واثارة الانتباه الى التفرقة المذهبية والقومية، وكذلك كان الاجدر بالمشرع ان يستبدل عبارات التعيين في مؤسسات الدولة على اساس تمثيل المكونات الى الاعتماد على اساس الكفاءة والخبرة.

رابعاً- المحاصصة السياسية:

اعتمد النظام السياسي الجديد بعد ٢٠٠٣، على مبدا المحاصصة السياسية والتي تحولت الى محاصصة مذهبية وعرقية، وبدلاً من تحقيق المشاركة الايجابية بالسلطة وتحقيق الوحدة الوطنية والسلم المجتمعي، تحولت الى عامل تخريبي قسم العراق الى طوائف واعراق متصارعة على المصالح والعمل على اشاعة ظاهرة الفساد واثارة الاحقاد والازمات، وعلى الرغم من مشاركة الجميع في الحكومة، الا انه نجد الصراعات بين القوى السياسية تتصاعد ولم تستطيع الحكومات المتعاقبة على تحقيق اي انجازات مهمة للشعب(٢٧).



واصبحت المحاصصة جزءاً من عملية تعطيل الحياة السياسية والاجتماعية، وذلك متى ما شعرت احدى المكونات انها لم تأخذ استحقاقها او تم استبعادها من المشاركة في ادارة الدولة، فسرعان ما ينعكس ذلك الصراع على المكونات المجتمعية وتوظيف ذلك سياسياً وامنياً، مما يسهم من اتساع رقعة الخلاف والتجاذبات الطائفية والقومية بين ابناء المجتمع العراقي وتسود حالة من عدم الثقة بينهم، وعليه فان الإرباك الذي يعاني منه واقع المجتمع العراقي، يقع جزءاً كبيراً منه على عاتق القوى السياسية، لاسيما في سياق التأسيس للمحاصصة الطائفية في توزيع المكاسب السياسية، بل عملت هذه القوى على تثبيت نفوذها عبر الاستعانة بشعارات طائفية وعنصرية.

خامساً- العامل الاقتصادي:

للعامل الاقتصادي دور مهم ومؤثر في دفع عجلة السلم والتعايش المجتمعي، ويتمثل هذا العامل بالأزمات الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي والتي أثرت بطريقها على أفراد المجتمع، فمن بين هذه الازمات: هي استئثار القلة بمقدرات الوطن مما دفع الآخرين الذين لم يتمتعوا بهذه الفرص أو المقدرات إلى حالة السخط الذي قد يتراكم، فيقلص رابطة غالبية المواطنين بالوطن، مما يدفعهم إلى الانزواء بعيداً عن هامش المجتمع والعيش بلا حقوق او يعيشون في حالة من عدم المساواة بين اطياف المجتمع العراقي وينتج ذلك حالة من التمييز ضد الاخرين، وكذلك الحرمان الاقتصادي أدى إلى تزايد الفوارق الطبقية والبطالة والفقر والقصور في الإمكانيات المادية المتاحة عن تلبية متطلبات الأفراد وحاجاتهم وكذلك الخلل الاقتصادي الذي يعاني منه العراق في الوقت الراهن متمثل في التزايد الكبير والواضح لعدد العاطلين عن العمل وازدياد نسبة الذين يعيشون تحت مستوى خط الفقر، لذا أصبحت الفوارق الطبقية تساعد على زيادة العنف المجتمعي والتشجيع على بروز العصابات وتنفيذها للجرائم المنظمة والسطو المسلح والاعتداء على الممتلكات العامة، وعليه اصبح العامل الاقتصادي عامل مؤثر في عدم الاستقرار الامني والمجتمعي[٢٨].

سادساً- ضعف الهوية الوطنية:

ان ضعف الهوية الوطنية امام الهويات الفرعية والانتماءات الضيقة، يعني ضعفاً في البناء الدستوري والسياسي للدولة وذلك يدفع بشكل او بأخر (المواطن) بالاقتناع بان وطنه ليس لكل المواطنين بل هو ساحة صراع لتلك الانتماءات الفرعية للحصول على مكاسب ومغانم فيه، وعليه فان المواطن يتجه باتجاه الانتماء المذهبي او القبلي، لان ذلك (في رايه) اكثر قوة وحصانة من الانتماء للوطن، وبالتالي ان ضعف او فقدان الهوية الوطنية تعد معوقاً في بناء التعايش السلمي والانسجام بين ابناء المجتمع الواحد[٢٩].

سابعاً- العنف العشائري:

العنف العشائري هو العنف الذي تقوم به مجموعة من الافراد تنتمي لعشيرة ما، ضد مجموعة اخرى من الافراد تنتمي لعشيرة اخرى، وهو واحد من اكثر انواع العنف المجتمعي خطورة لانه يستخدم فيه جميع انواع الاسلحة، وقد تؤدي بحياة الكثيرين واصابة العديد، ففي الفترة الاخيرة قد انتشرت ظاهرة الاقتتال العشائري في العراق وراح ضحيتها العديد من المدنيين، مما ادى ذلك الى تهديد الاستقرار الامني في المجتمع، وان انتشار ظاهرة العنف العشائري يرجع الى الاسباب الاتية[٣٠]:



١-تردي الوضع الامني في العراق وعدم سيطرة القوات الامنية على احتواء الصراع بين العشائر والنأي بنفسها، وضعفها في امتصاص زخم المعارك والانتهاكات الامنية من قبل العشائر.
٢-عدم احترام القانون لعدة اسباب لعل اهمها ضعف تطبيق القانون من قبل القيادات الامنية او المجاملة في تطبيقه بسبب تفشي المحسوبية، وبالتالي فان المواطن لا يشعر بوجود سلطة حقيقية للدولة فيلجأ الى الاحتكام الى العشيرة كضمان في استيفاء حقه او تحقيق اهدافه.
٣-غض النظر من قبل الحكومات التي تعاقبت على حكم العراق عن الكثير من الظاهر السلبية الموجودة في المجتمع كالمشاجرات العشائرية شبه اليومية.
٤-شيوع النعرات العشائرية وهيمنة العادات والتقاليد المتخلفة وانتشار انواع الاسلحة الخفيفة والمتوسطة في المناطق الريفية، ولعل عدم احكام الحدود كان سبباً مهم لانتشار وتهريب الاسلحة وغيرها من الممنوعات.

ثامناً- الخطاب الاعلامي:

أن وسائل الاعلام (المحلية والاقليمية) لها دور في تغذية الصراعات الداخلية ووقوعها في فخ المنازعات الطائفية والسياسية والفئوية، لأسباب ترتبط بخلفيات أغلب وسائل الاعلام بالأحزاب وأجنداتها الحزبية، اذ تم تغذية الصراع عبر رسائلها وتقاريرها الاعلامية التي تحمل في ثناياها خطاباً إعلامياً مؤججاً لصالح الانتماء الطائفي والعرقي، أكثر مما هو لمصلحة الوطن.

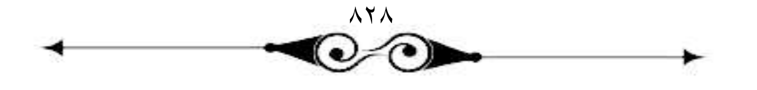
المطلب الثاني/ المعوقات الخارجية:

اولاً- الاحتلال الاجنبي للعراق.

يعّد الاحتلال الاجنبي للعراق بقيادة الولايات المتحدة الامريكية في (٩/نيسان/٢٠٠٣)، احد الاسباب الرئيسة وراء التفكيك المجتمعي في البلاد، لاسيما ان الاحتلال لم يكن له مسوغاً قانونياً لدخول العراق، بعد ان فشلت الولايات المتحدة الامريكية في اقناع (**مجلس الامن**) بتوفير المظلة القانونية التي اعتادت ان تستظل بها وهي تمارس عملها العسكري في العراق، لذا فلا غرابة ان يصدر **مجلس الامن** قراره المرقم (١٤٨٣) في (٢٢/ايار/٢٠٠٣)، "واصفاً الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا بانهما دولتا احتلال وان وجودهما العسكري والمدني في العراق يمثل سلطة احتلال" وبطبيعة الحال فحيثما وجد الاحتلال وجدت المقاومة العسكرية، لذا فان المقاومة العراقية لم تكن بدعة بين نظيراتها التي عرفت في تاريخ الشعوب المحتلة والتي غالباً ما اقترنت بمقاومة مسلحة عرفت بالكفاح الوطني المسلح[٣١].

اذ شهدت عدد من المحافظات العراقية في الوسط والجنوب والغرب، حركات مسلحة مقاومة للتواجد الاجنبي على اراضيها، ومُثل التواجد الاجنبي انقساماً وصراعاً داخل المكونات الاجتماعية واطراف العملية السياسية في التعامل مع القوات الاجنبية، فالأطراف الرافضة للتواجد الاجنبي ترى مقاومة الاحتلال عسكرياً **"عملاً مشروعاً"** من منطلقها الديني او الايديولوجي، اما الاطراف الاخرى فتتعامل معها بانها قوات صديقة ومحررة من النظام الديكتاتوري السابق، وهناك طرف اخر عّد التواجد الاجنبي بانه احتلالاً، الا انه تجنب مقاومته عسكرياً.

وعلى الرغم من ان الولايات المتحدة الامريكية كان لها الدور في اسقاط النظام الديكتاتوري الذي جثم على صدر العراقيين لأكثر من (٣٠) سنة، الا انها ساهمت في خلق الخلافات بين



المكونات واشعال نار الفتنة المذهبية والقومية والدينية منطلقة من شعار الاستعمار القديم (فرق تسُد) وتطبيقاً لنظرية (الفوضى الخلاقة) لغرض الضغط على الجهات العراقية والاعتراف بحاجة العراق الى وجود القوات الامريكية على اراضيها من اجل تحقيق اهدافها ومصالحها، ولم تكن قوات الاحتلال جادة في حماية الحدود العراقية وتركها مفتوحة لفترة طويلة لكل من شاء الدخول، خصوصاً المجاميع المسلحة والارهابية، واصبح العراق ساحة لتصفية الحسابات لجميع الاطراف الاقليمية والدولية[٣٢].

ثانياً- التدخلات الاقليمية.

ان طبيعة المجتمع العراقي التعددية مذهبياً وقومياً ليست منعزلة عن المحيط الاقليمي، **فالشيعة** مرتبطون مع المجتمع الايراني بالانتماء المذهبي، **والسنة** يرتبطون مع الجوار العربي بالانتماء المذهبي ايضاً، وكلاهما يرتبطان مع المحيط العربي بالانتماء القومي، والتركمان يرتبطون مع المجتمع التركي بالأصول القومية واللغوية، من جهة اخرى يرتبط المتشددون السنة بمنبع (المذهب الوهابي) ومؤسساته الافتائية في السعودية، وقد سعت الدول الإقليمية الى التدخل في الشأن العراقي لغرض دعم مكون معين على حساب المكونات الاخرى، فايران داعمة للشيعة مالياً وسياسياً، اما (مصر والاردن وقطر والسعودية) اعلنوا عن دعمهم للسنة واعربوا عن خشيتهم من تكوين "هلال شيعي" الذي يمتد من بغداد وطهران الى جنوب لبنان، اما تركيا ضغطت سياسياً وعسكرياً على الاكراد لمنعهم من تحقيق رغبتهم بضم كركوك الى اقليم كردستان العراق، وذلك دعماً للتركمان الذين يقطنون بشكل رئيسي في هذه المحافظة[٣٣].

اما سوريا فعملت بعد احتلال العراق على تصدير المقاتلين الاجانب الى العراق كوسيلة لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، مما أدى إلى تهديد الأمن القومي العراقي وسيادة الدولة العراقية، فضلاً عن تواجد عدد كبير من البعثين الرافضين للعملية السياسية الجديدة على اراضيها، اذ رفضت الحكومة السورية تسليم المطلوبين للعراق، وقد تقدم العراق فعلياً بطلباً رسمي إلى (**مجلس الأمن**) للنظر في إمكانية تشكيل محكمة دولية حول مدى تورط الحكومة السورية في اعمال العنف في العراق، خصوصاً بعد الاعتداءات التي استهداف الوزارات السيادية في بغداد كوزارة "الخارجية والمالية" وذلك بتاريخ ٢٠٠٩/٨/١٨[٣٤].

وعليه فان بعض الدول الاقليمية تخشى من تواجد القوات الاجنبية على الاراضي العراقية، بغية شمولها بالمخطط الامريكي لاحتلال اراضيها، وكذلك خشيتها من التحول الديمقراطي في بغداد وانتقال التجربة لدولهم، مما دفعها (الدول الاقليمية) وباختلاف مصالحها ان تجعل من العراق مركزاً رئيساً للصراع بين المكونات، والعمل على عدم استقراره امنياً.

ثالثاً- تدخلات خارجية اخرى:

تشجيع المؤسسات الرسمية في الدول الغربية عبر مراكز ابحاثها ووسائل اعلامها على تصعيد الهويات الفرعية في العراق على حساب الهوية الوطنية، لا سيما ان البيئة الداخلية العراقية كانت مهيأة لذلك، بسبب الشرخ المجتمعي الذي عانى منه العراق طويلاً، وقد عملت هذه المؤسسات على خلق صراعات داخلية تعيق من وحدة الصف الوطني والتعايش والانسجام المجتمعي ومنع بقاء العراق قوياً وموحداً، كذلك جعل من الانقسام والصراع بين الهويات الفرعية مدخلاً لتحالف المكونات الداخلية مع القوى الخارجية تمهيداً لتدخل الاخيرة في الشأن العراقي بأشكال مختلفة واهداف متنوعة[٣٥].

المبحث الثالث



على الرغم من وجود معوقات كثيرة (داخلية وخارجية) التي وقفت بالضد من بناء وتعزيز السلم والتعايش المجتمعي والتي ساهمت في التدهور الامني، الا انه بذات الوقت هناك مقومات قد تساهم بإعادة بناء النسيج الاجتماعي وتحقيق الاستقرار الامني، والتي من خلالها يمكن ان نقدم **(رؤية اصلاحية)** لبناء المنظومة المجتمعية عبر وضع اليات لتحقيق الامن المجتمعي بين المكونات العراقية، الغرض منها الحد من المعوقات وتطوير وتعزيز المقومات، والتي سنتناولها في هذا المبحث عبر المطالب الاتية:

المطلب الاول/ مقومات السلم والتعايش المجتمعي:

اولا- الوحدة الوطنية:

تساهم الوحدة الوطنية في خلق حالة من السلم والتعايش المجتمعي، عبر انضمام جميع الانتماءات والهويات الفرعية تحت لواء الهوية الوطنية الاكبر، وذلك تمهيداً لبناء الوحدة الوطنية، كون الاخيرة يعتبرها الجميع الخط الاحمر الذي لا يسمح لاحد ان ينال منها، وهي الهدف الرئيسي الذي تتجمع من خلاله الفئات والشرائح الاجتماعية كافة لتحقيقه، فهي الشعار الذي يرفعه الجميع، ولا يقبل اي طرف من الاطراف السعي الى هدم او تشظي هذه الوحدة او شق جدرانها، وعليه فان المجتمع العراقي مهيئ لترميم وتعزيز الوحدة الوطنية بين ابناء مكوناته، كونها تعد مقوم مهم ومساهم في تحقيق التعايش المجتمعي والاهلي[٣٦].

ثانياً- القواسم المشتركة:

المجتمع العراقي ارض خصبة لتحقيق التعايش المجتمعي، وذلك لوجود الكثير من القواسم المشتركة بين افراده ومنها: حالات المصاهرة والزواج المتبادل بين ابناء المكونات المختلفة، والتجاور المكاني لمعابد غير المسلمين الى جانب جوامع المسلمين، وكذلك الانقسام المذهبي في داخل العشيرة الواحدة، فنرى عشيرة واحد يوجد فيها السني والشيعي كعشيرة (الجبور والشمر والعزة وغيرها)، وكذلك هناك عشائر تضم فيها قوميات متعددة كعشيرة (البيات) فيها المكون العربي والتركماني وغيرها، فضلاً عن ذلك التداخل في المناطق والتي يسكنها افراد من مكونات مختلفة كما موجود في احياء بغداد وديالى وكركوك وصلاح الدين وغيرها، وكذلك المصالح المادية والتجارية لها دور في فعل الاندماج بين التنوع والتعدد، وهذه دلالات واضحة وبارزة على التجانس والتعايش المجتمعي[٣٧].

ثالثاً- المشاهد والمواقف الوطنية:

سطر ابناء المجتمع العراقي بعد ٢٠٠٣، ملاحم كثيرة تعبر عن مدى تلاحمهم وتوادهم ومؤازرة بعضهم للبعض الاخر، وكذلك تضحيتهم للعراق الذي يجمعهم، وبهذا التصوير الجمعي ستتأكد الانا العراقية لتكون اطاراً جامعاً للعراقيين ومن بين هذه المشاهد هي كالاتي[٣٨]:

١- مشهد انقاذ الشهيد (عثمان العبيدي) وهو (من سكنة الاعظمية وابن الطائفة السنية)، لزوار الامام الكاظم (ع) في العام ٢٠٠٥، والذي استشهد بعد ان أنقذ العشرات من اخوته من المذهب (الشيعي).

٢- مشهد تضحية ابناء الحشد الشعبي (الشيعي) في تحرير الاراضي التي احتلها داعش، لا سيما المحافظات التي يسكنها المكون (السني) كمحافظة الموصل والانبار واجزاء من محافظة صلاح الدين وديالى وكركوك.



٣- المساعدات الانسانية والخدمية المتبادلة بين المحافظات الغربية والجنوبية، عندما تعرضت بعض المحافظات لكوارث طبيعية كالفيضانات والسيول، وكأنهم جسد واحد وهذا دليل على توفر اجواء من المحبة والتعايش والالفة بين مكونات المجتمع العراقي.

رابعاً- مشاريع المصالحة الوطنية:

على الرغم من عقد العديد من مؤتمرات المصالحة الوطنية، الا انها لم تستمر طويلاً، لانها اتخذت منحاً سياسياً بمعنى ان المصالحة انحصرت بين فرقاء العملية السياسية لضمان مصالحهم الشخصية بعيداً عن مصلحة المجتمع، لذا فان المصالحة المجتمعية تكون اكثر مرونة وانفتاحاً من مبادرات المصالحة السابقة، لان الفئات المستهدفة فيها هم مكونات المجتمع العراقي الذي انقسم على نفسه بسبب الطبقة السياسية المشاركة في ادارة الدولة، فقد اطلقت مشاريع عدة حول ال**مصالحة وتسوية مجتمعية** بين مكونات المجتمع ودعم الاعتدال في العراق، ورفضهم التصالح مع القتلة والمجرمين والارهابيين(٣٩).

خامساً- مشروع قانون (الهيأة الوطنية لحماية التعايش السلمي):

ان تأطير حماية التعايش السلمي بقانون يعد حرصاً حقيقياً من قبل الدولة لضمان التعايش والسلم المجتمعي، وفي هذا الاطار قام مجلس النواب العراقي في العام ٢٠١٧، بقراءة مشروع قانون (الهياة الوطنية لحماية التعايش السلمي) قراءة اولى، والذي تضمن فقرات عدة منها: (رصد مستوى التعايش السلمي على الصعيد السياسي والاجتماعي والديني والثقافي، والعمل على احتواء اي نزاعات او ازمات تؤثر على التعايش السلمي، وحظر الفتاوى والخطاب الديني والسياسي المتعصب، ونشر الاسس العقائدية والفكرية التي تدعوا الى الوحدة الوطنية، والعمل على بناء جيل جديد واعي يؤمن بالهوية العراقية ويحترم الانتماءات الخاصة وقادر على مواجهة التطرف والارهاب)(٤٠).

سادساً- النظام الديمقراطي:

على الرغم من وجود الكثير من الملاحظات والاشكالية على النظام السياسي الجديد، الا انه لم ننكر وجود بعض الايجابيات ومنها اقامة نظام ديمقراطي في العراق، بعد ان كان خاضع تحت الحكم الديكتاتوري الذي يصادر الحقوق والحريات الفكرية للمكونات العراقية وعمل على تهميش واقصاء المكونات من ممارسة شعائرهم ومعتقداتهم، فالنظام الديمقراطي الجديد يساهم في تحقيق التعايش السلمي كونه لا يقيد الحريات والمعتقدات واحترام خصوصيات المكونات وعدم صهرها في عقيدة واحدة.

المطلب الثاني/ الآليات الاجتماعية لتحقيق استقرار الأمني:

بعد ان تناولنا واقع السلم والتعايش المجتمعي في العراق والبحث في دراسة المعوقات والمقومات وانعكاسها على الواقع الامني، أصبح لزاماً علينا تقديم (**رؤية اصلاحية**) لصانع القرار السياسي والامني تتمثل بوضع آليات اجتماعية لتحقيق الاستقرار الامني، كون احد أسباب التدهور الأمني هو التضعضع في الجانب الاجتماعي، ومن بين هذه الآليات هي كالاتي:

١- على الحكومة العراقية ومجلس النواب والقوى السياسية والاجتماعية والمرجعيات الدينية، ان تتبني مشروعاً استراتيجياً للحوار والمصارحة بين مكونات المجتمع العراقي، نابعة من صدق نواياهم وان يتضمن هذا المشروع محورين رئيسين هما (**المصارحة والمكاشفة**) اولاً، ومن ثم (**المصالحة الوطنية المجتمعية**)، والتوجه لبناء الدولة وترميم مقوماتها



والحفاظ عليها من التصدع، كون المصالحة تساهم في تعزيز اجواء تبادل الثقة بين المواطنين وشيوع روح المحبة والتسامح المجتمعي.

٢- اعادة النظر بالقرارات والقوانين السابقة التي تقف حجر عثرة في طريق المصالحة والسلام والوئام بين ابناء المجتمع، خصوصاً ان عدد كبير من العاملين مع النظام السابق كانوا مرغمين او مسايرين له بدافع الخوف والحفاظ على امن عوائلهم، او لأسباب معيشية ووظيفية، وعلى الدولة العراقية السعي بكل الوسائل الى ضمان العدل وعدم التمييز في تطبيق وتنفيذ التشريعات والقوانين بين ابناء المجتمع، واتاحة الفرصة المتكافئة للجميع دون تهميش او اقصاء لأي فئة او طائفة.

٣- يقع على عاتق الاحزاب السياسية، مسؤولية التمثيل الصحيح لآلام الناس وآمالهم، فهي مدعوة الى تجاوز الذاتيات الصغيرة الى سعة الصدر وسعة الأفق، لتتمكن من استيعاب كافة شرائح المجتمع ضمن برامج وطنية يستفيد منها كل مواطن، بغض النظر عن مذهبه أو قوميته.

٤- حسم مسالة الهوية الوطنية العراقية مع الاعتراف بالتمايز الثقافي والحضاري للمجموعات السكانية، وعلى اسس ديمقراطية جامعة لكل العراقيين من خلال بحثها على القواسم والنقاط المشتركة الي يمكن توظيفها بما يخدم هوية العراق وامكانية التعايش فيه، بعد الازمات التي تعرض لها.

٥- ان تكون المؤسسة الدينية طرفاً فعالاً واساسياً في اشاعة مفاهيم الرحمة والتسامح ونبذ العنف وتقبل الاخر وان تركز جهودها في الموعظة بإشاعة المفاهيم الصحيحة من خلال طبع الكتب والكراسات والخطب التي تؤسس لمجتمع يحترم قيم التعايش السلمي.

٦- تفعيل لغة الحوار بين الكتل السياسية العراقية ومحاولة تقريب وجهات النظر وزرع الثقة بينهم وتقديم التنازلات من الاطراف كافة، وضرورة الابتعاد عن تحقيق المكاسب الفئوية والمصلحية لهذا الطرف على حساب الاطراف الاخرى، والزامهم بالابتعاد عن لغة التخوين والعمالة ازاء الطرف الاخر، والتي كانت سبباً في تفكك المجتمع.

٧- العمل على استقرار النظام الاقتصادي وتحقيق نسب عالية من متوسط الدخل القومي للفرد، لان مع تزايد نصيب الفرد من الدخل القومي تتزايد روح الانتماء والاخلاص للوطن، فضلاً عن خلق فرص عمل للعاطلين في القطاع العام والخاص، والقضاء على البطالة كون الفرد الجائع والمحتاج الى اموال لا يمكن ان يفكر بدعم الدولة او اسنادها وسيصبح فريسة سهلة للجماعات الارهابية.

٨- تسليط الاضواء على المكونات الاجتماعية (العشائر والقبائل) التي ينتشر فيها الانقسام المذهبي دون ان يشكل ذلك خطراً عليها، وكذلك التركيز على المناطق التي تضم مكونات مختلفة ولا تشكو من حالات التأزم والمواقف المتشنجة، ويجعل منهما انموذجاً لنهج وطني واحد، فضلاً عن تشجيع الدولة على الزواج المتبادل بين المكونات والطوائف والتي ستعزز من المحبة والألفة بينهم.

٩- الضغط على دول الجوار والقوى الدولية بعدم التدخل في الشأن العراقي والحد من نشاط تلك الاطراف في الداخل العراقي، لا سيما وان هناك دول تسعى لتصفية حساباتها في



العراق او محاولة تجنيب بلادهم من مخاوف التحول الديمقراطي بالعراق وتكرار احتلالهم على غرار ما حدث في العراق.

١٠- بناء الاطر والمؤسسات الثقافية والتعليمية والاجتماعية، التي تستهدف وتيرة المعرفة والتواصل بين مختلف المكونات المجتمعية، ورفع مستوى التفاهم والتلاقي بين ابناء المجتمع، فردم الفجوة بين المكونات تحتاج الى خلق مبادرات وطنية جادة للتعايش السلمي في المجتمع.

١١- ضرورة ان تتعالى مؤسسات الدولة عن الانقسامات الاجتماعية، بحيث لا تكون طرفاً سلبياً يغذي الاختلافات ويحمي بعض اطرافه، ونقصد بالتعالي هو ان تؤدي هذه المؤسسات وظيفتها للجميع على قاعدة المواطنة الجامعة وان لا تكون انتماءات المواطنين لها دخل في اعطائه اكثر مما يستحقه او منعه مما يستحق.

١٢- الاستفادة من تجارب دول العالم التي عانت من صراعات داخلية، ادت الى تفكيك المنظومة الاجتماعية، ومن ثم عملت على ردم هذه الفجوة من خلال ادوات واساليب سلمية تهدف الى التعايش والتسامح المجتمعي، لا سيما تجربة (جنوب افريقيا) المعاصرة.

١٣- تعزيز دور وفاعلية مؤسسات المجتمع المدني التي تؤدي دور الوسيط بين السلطة والمجتمع، لتعزيز اواصر التعايش السلمي والتي من شانها الاسهام بأعلاء الاحساس بأهمية الهوية الوطنية والتعايش السلمي كحل لمشكلات البيئة الداخلية للعراق.

١٤- رفع الغطاء الديني والاجتماعي والسياسي عن كل الممارسات الطائفية، التي تغذي نزعات الكراهية بين الناس لاعتبارات مذهبية، والقيام بمبادرات حوارية ووحدوية تتجه لتجسيد العلاقة بين مختلف المكونات.

١٥- تعزيز مسألة (المساواة) بين المواطنين، ويجب ان تكون الدولة (ابوية) وراعية لأبنائها، وان لا تنحاز لاحدهم على حساب الاخر، لان ذلك سيؤدي الى زرع الكره والحقد في قلوبهم ضد الدولة ومؤسساتها وهي ستكون في نظرهم دولة غير عادلة مما يدعو الى عدم طاعتها واحترام قراراتها.

١٦- تحجيم الخطاب الاعلامي الذي يركز على الخلافات بين مكونات المجتمع، وابراز الحقيقة التي يدركها عموم افراد الشعب، وهي ان تلك الخلافات سياسية وليست اجتماعية او دينية، وان يؤدي الاعلام دوراً ايجابياً في اشاعة مفاهيم السلم والتعايش المجتمعي وان تتحلى اجهزته بالموضوعية والمهنية، لا ان تلجأ للأساليب المرفوضة التي تعمق الجراحات وتزيد الاحقاد بين المكونات.

١٧- ان تأخذ المؤسسة التقليدية (العشائر والقبائل) على عاتقها حل الخلافات والنزاعات في المناطق المحررة، وان تكون عنصراً ايجابياً من عناصر الضبط الاجتماعي كما معهود عنها في اشاعة روح التسامح والمحبة المستمدة من تراثنا الاصيل والابتعاد عن مفاهيم اخذ الثأر وتصفية الحسابات، فضلاً عن تهذيب بعض الاعراف العشائرية التي تخالف الشرع والقانون او تنتهك حقوق الانسان.

١٨- على الحكومة ومجلس النواب المضي باستكمال قانون (الهياة الوطنية لحماية التعايش السلمي)، فاصبح من الضروري وجود اطار قانوني يرعى جميع الفعاليات والنشاطات التي تدعوا للتسامح والمحبة والسلم بين ابناء المجتمع، ووفقاً للقانون انفاً فستتشكل مؤسسة



رسمية تحت اسم (الهياة الوطنية للتعايش السلمي) تسعى لاستيعاب جميع الجهود العاملة في مجال التعايش السلمي.

١٩- ضرورة الحد من انتشار مظاهر التسلح في البلاد وحصر السلاح بيد الدولة فقط، خصوصا بعد نجاح عمليات التحرير من عصابات داعش وخروج العراق من الازمة الامنية، والعمل على دمج بعض مقاتلي الحشد الشعبي بالمؤسسات الامنية (الداخلية والدفاع) والبعض الاخر دمجهم في المؤسسات المدنية والخدمية.

٢٠- اشاعة ثقافة التعارف والتواصل الاجتماعي والمحبة والتسامح بين ابناء المجتمع العراقي بمختلف طوائفه وعشائره وقومياته ومذاهبه واشاعة ثقافة حقوق الانسان وتطبيق مبدا التعايش السلمي في هذا البلد الذي يعّد وطناً للجميع وان امنه وحماية سيادته واجب ومسؤولية الجميع.

الخاتمة

لقد ثبت أن التنوع والاختلاف ظاهرة كونية وإرادة إلهية يستحيل إلغاؤها، وان التعدد ضرورة اجتماعية، والمواطنة حق إنساني، وعلينا أن نتعامل مع هذا الواقع بوعي يحقق السلم والتعايش المجتمعي في ظل التنوع والتكامل والعمل على القواسم المشتركة، والالتزام بحقوق المواطنة للجميع، وكفالة حرية العقيدة والعبادة، والالتزام بثوابت الوطن، وانتهاج الحوار كوسيلة لفض النزاعات، واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

ان القراءة الموضوعية لواقع المجتمع العراقي يستدل فيها على وجود متلازمة العنف وعدم الاستقرار الأمني والسياسي، وقد يعود هذا الصراع او العنف الى سلوكيات الانظمة السياسية تجاه افراد المجتمع العراقي والتي كانت تحكم باسم الطائفية او القومية او القبلية، ويوظفون الفئات الاجتماعية في هذا الصراع، اي بمعنى ان ظاهرة التنوع الاجتماعي في العراق قد تم توظيفها سياسياً من قبل السلطة والمعارضة، لاستمالة قلوب انصارهم ودغدغة عواطفهم ومشاعرهم تجاه الطائفة او القومية، ليشركوا افراد المجتمع بالصراعات السياسية تحت يافطة الطائفية والقومية، تحت شعار الانتصار لمكون معين او لجماعة معينة التي تهيمن على القرار السياسي.

لذا فان إقرار السلم والامن لا يبنى بالقمع والقهر والتهميش، وان الاستقرار الأمني والسياسي لا يتحقق بالاستبداد والاستفراد بالقرار، وانما التسامح وقبول الآخر والحوار الجاد وتوسيع المشاركة الشعبية هي القادرة على اقرار السلم والتعايش المجتمعي على اسس متينة وحقيقية، وبالتالي فإن مستقبلنا ووجودنا التاريخي مرهون ومرتبط بقدرتنا على غرس قيم الحرية والديمقراطية في واقعنا ومحيطنا والانتقال الفعلي صوب التعايش السلمي المجتمعي.

الهوامش والمصادر

(١) محمد ابن ابي بكر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨١، ص٣١١.
(٢) محمد وائل القيسي، السلم المجتمعي: المقومات واليات الحماية، مركز نون، تشرين الاول/ ٢٠١٧، ص٢.
(٣) محمد وائل القيسي، مصدر سبق ذكره، ص٣.
(٤) فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج١، اسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣، ص١١٥.
(٥) عبد العظيم جبر حافظ، اشكاليات سياسية ودستورية في عراق ما بعد التغيير، مطبعة الابداع، بغداد، ٢٠١٦، ص٢١٨.
(٦) محمد وائل القيسي، مصدر سبق ذكره، ص٤.
(٧) عبدالسلام بغدادي، السلم الوطني (المدني)، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١١، ص٧٨.
(٨) العلامة ابن منظور، معجم لسان العرب، المجلد السادس، دار احياء التراث العربي للنشر، بيروت، ١٩٩٩، ص٥٤٦.
(٩) كمال محمد صديق، التعايش السلمي وحق العودة، مجلة النهرين، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، العدد ٣، ٢٠١٧، ص١٠٨.
(١٠) سامر مؤيد عبداللطيف، الارهاب وتاثيره على التعايش السلمي، وقائع المؤتمر الوطني حول الاعتدال في الدين والسياسة، كربلاء، ٢٠١٧، ص١٢٣.
(١١) حازم صباح حميد، دور المصالحة في تعزيز التعايش السلمي في العراق، مؤتمر التعايش السلمي في العراق – الواقع والمستقبل، جامعة السليمانية، ٢٠١١، ص٢٧٨.
(١٢) كمال محمد صديق، مصدر سبق ذكره، ص١١١.
(١٣) محمد محفوظ، الشيعة اليوم- اشكالية الهوية والاندماج، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، سلسلة الدراسات الحضارية، بيروت، ٢٠١٤، ص٢٣٠.
(١٤) عبد العظيم جبر حافظ، مصدر سبق ذكره، ص٢١٥.
(١٥) - سداد مولود سبع، الهوية الوطنية وتعزيز التعايش السلمي في العراق، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية-جامعة بغداد، العدد ٦٨، ٢٠١٧، ص١١٠.
(١٦) سليم مطر، جدل الهويات وصراع الانتماءات في العراق والشرق الاوسط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٣، ص٣٥.
(١٧) سعد عبدالحسين، العدالة الاجتماعية في الشريعة الاسلامية والنظم الوضعية، وقائع المؤتمر الوطني حول الاعتدال في الدين والسياسة، كربلاء، ٢٠١٧، ص٩٢.
(١٨) - المصدر نفسه، ص٩٢.
(١٩) كريم محمد حمزة، التكوين الاثني في العراق وجدلية العنف، مؤتمر السليمانية حول ثقافة اللاعنف في التعامل مع الاخر، بيت الحكمة، ٢٠٠٧، ص١٢٠.
(٢٠) ياسين البكري، بنية المجتمع العراقي وجدلية السلطة والتنوع، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، مطبعة ثائر العصامي، بيروت، ٢٠١١، ص١١١.
(٢١) علي عبدالهادي المعموري، جدل الدولة والتناقض الاثني، مجلة النهرين، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، العدد٣، ٢٠١٧، ص٩٥.
(٢٢) اسامة مرتضى السعيدي، التعايش السلمي والاندماج في العراق، وقائع المؤتمر الوطني حول الاعتدال في الدين والسياسة، كربلاء، ٢٠١٧، ص٣٥.
(٢٣) محمد محفوظ، مصدر سبق ذكره، ص١٦٣.
(٢٤) علي حسين سفيح، المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار في العراق، وقائع المؤتمر الوطني حول الاعتدال في الدين والسياسة، كربلاء، ٢٠١٧، ص٩٩.
(٢٥) علي حسن نيسان – رشيد عمارة، العنف السياسي في العراق، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العددان ٣٩-٤٠، ٢٠١٥، ص٧٦.
(٢٦) فراس عبدالكريم البياتي، السياسة العامة للامن الوطني العراقي بعد ٢٠٠٣، مطبعة السيماء، بغداد، ٢٠١٧، ص٢١٨.



(٢٧) ياسر خالد ياسر، فلسفة النظام السياسي العراقي والسلوك السياسي للنخبة الحاكمة بعد ٢٠٠٣، دار ألوان للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ط٢، ٢٠١٨، ص ١٩٤.

(٢٨) منتصر حسين جواد، السلم الاهلي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص٨٨.

(٢٩) ياسر خالد ياسر، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٧.

(٣٠) جاسم عمران الشمري، الصراعات العشائرية – الاسباب والتداعيات، مجلة نافذة المستقبل، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، سلسلة الاصدارات السنوية ٢٠١٦، ص١٧٠.

(٣١) علي حسن نيسان، مصدر سبق ذكره، ص٧٥.

(٣٢) علي حسين سفيح، مصدر سبق ذكره، ص١٠١.

(٣٣) محمد نعناع، مستقبل العراق السياسي وبناء الدولة، دار المرتضى للطبع والنشر، بغداد، ٢٠١٣ ، ص٨٢.

(٣٤) اسامة مرتضى السعيدي، سياسة العراق الخارجية والجوار الاقليمي، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥٢، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، تموز ٢٠١٦، ص١٠٣.

(٣٥) سداد مولود سبع، مصدر سبق ذكره، ص١٢٠.

(٣٦) ليث عبدالحسن الزبيدي- زيد عدنان محسن، افكار في التعايش السلمي- الثقافة السياسية وبناء الوحدة الوطنية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العددان ٣٥-٣٦، ٢٠١٤، ص٧٤.

(٣٧) سداد مولود سبع، مصدر سبق ذكره، ص١١٩.

(٣٨) فراس عبدالكريم البياتي، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٩.

(٣٩) علي حسين سفيح، مصدر سبق ذكره، ص ١١٠.

(٤٠) الموقع الرسمي لمجلس النواب: ar.parliament.iq

الأمن الوطني وانعكاساته على مكافحة الارهاب

م.م صالح سالم ابراهيم
جامعة الحمدانية/ كلية التربية

المقدمة

ان الامن الوطني عملية داخلية مهمة ومعقدة تعتمد قطعا على قوة الدولة في كافة المستويات وفي شتى المجالات من الخطر، ويمكن ان نعتبر هذا التعريف اشارة الى البعد العسكري مع الاخذ بعين الاعتبار كل الابعاد الاخرى سياسيةً واجتماعية واقتصادية، ويعتبر " الامن " هو حماية للقيم الداخلية من الاخطار الخارجية، وبلا شك وبعد قراءة للباحث استنتج ان اي خطر داخلي هو مرتبط بلا شك خارجياً وللامن مفهومان متناظران، يستهدف الاول كل خطر خارجي يهدد الدولة والثاني يتلخص في حماية الهوية الوطنية الموحدة والعمل على طمأنة المواطن لعيش رغيد العين

حاولت تقديم هذه الدراسة على اسس حديثة من خلال الخلط بين المعطيات العلمية لموضوع الدراسة وما بين الامثلة الواقعية التي عاشها (الباحث) في ضل معاصرة الفكر المتطرف لما سيطر على اجزاء من الدولة من خلال قراءة مستفيضة حول الافكار والحجج والبراهين التي قادت مجموعات غير قليلة من المواطنين الانتماء لهذا التنظيم التكفيري

قُسمت هذه الدراسة الى مقدمة ومبحثين وخاتمة (استنتاجات)

تناول المبحث الاول (اولا) مفهوم الامن **لغتا** (ثانيا) **اصطلاحاً** (ثالثا) **التعريفات المفصلة للامن الوطني ومحاولة فهمها على وفق واقع دولتنا وكيفية تسخيرها في مكافحة الارهاب** (رابعا) **الاجراءات والوسائل لتحقيق الأمن الوطني ومدى امكانية تحقيق تلك الوسائل والاجراءات على** وفق الاطر العلمية الحديثة وليس على الفكرة التقليدية القديمة اما المبحث الثاني(اولا) فقد ناقش الباحث **ارتباط مفهومي الامن والاقتصاد** ومدى تأثيرهما على بعض وعلى الدولة وعلى المواطن من خلال قراءة عميقة للأسباب التي المؤدية الى الارهاب والدفع الى تنمية خطط اقتصادية تنموية تصب في مصلحة الامن وليس معالجة اي خرق امني بالمعدات العسكرية، الامن ليس المعدات العسكرية وان كان يتضمنها، وليس القوة العسكرية وان كان يتضمنها، ان الامن هو التنمية[١] (ثانيا) جاء تحت عنوان **ارتباط مفهومي (الأمن ومكافحة الارهاب) والعلاقة بين (المواطن والدولة)** حاول فيها الباحث تبيان ان العلاقة كلما كانت جيدة مع المواطن كانت سبل مكافحة التطرف كثيرة وفعالة والعكس صحيح من خلال اعطاء براهين من خلال قراءة الاحداث المعاصرة للمتطرفين واقعيا للباحث، اخيرا اختتمت هذه الدراسة بالخاتمة(**الاستنتاجات**) لما تقدم من معطيات ونتائج.

المبحث الاول

اولاً_ مفهوم الأمن لغتاً:

عرفت معظم المصادر الأمن انه هو التحول من الخوف الى الامان[٢] والأمن نقيض الخوف، قال الله عز وجل " واذا جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا "[٣] وقال عز وجل " وأمنهم من خوف "[٤] وقال عز وجل " إذ يغشيكم النعاس امنةٍ منه"[٥] والأمن هو من اولى دعوات الله تعالى للناس فدعاهم الى الايمان وربطها بالأمن[٦] اذ ارتبط مفهوم الأمن ارتباطا وثيقا غير قابل للشك في موضوع الايمان، وهنا نقصد الايمان بالانتماء للشيء



ثانيا _مفهوم الأمن اصطلاحاً:

ارتبط مفهوم الأمن بالبيئة المكانية اذ لابد من تعريفه حسب التهديد وهذا نابع من البيئة المكانية ايضاً لمُعرف الأمن وللحالة الأمنية القائمة وطبقا لتكرار التهديدات الأمنية التي يواجهها الكيان، اذاً من الصعب افراغ تعريف واحد للأمن في مفهوم ثابت[٧] ومثال على ذلك ان التهديد النابع من الفكر المتطرف يختلف جذريا عن التهديد الاني من العداء السياسي للدولة، فالتنظيم الارهابي للقاعدة له تعريفه الخاص ومكانه المختلف عن جماعات مسلحة خارجة عن الدولة تحاول العبث بمُقدرات الدولة "كالتهريب" وغيرها من المصالح الفئوية ذات الطابع العصاباتي

ثالثا _ التعريفات المفصلة للأمن الوطني ومحاولة فهمنا على وفق واقع دولتنا وكيفية تسخيرها في مكافحة الارهاب

ان مصطلح الأمن الوطني بدأ بالنشوء قبل الحرب العالمية الثانية بعد معاهد (وستفاليا) سنة ١٦٤٢م التي ولدت من رحمها الدولة القومية، ظهرت بعدها مؤسسات مختلفة تخصصت بالأمن الوطني، وعموما بدأ التشكيل التنظيمي لمصطلح الأمن الوطني بعد صدور قانون احتواه في الولايات المتحدة سنة ١٩٤٧م[٨]

يمكن ان نقول ان التعريف التقليدي للأمن الوطني هو الدفاع عن اي هجوم خارجي وهنا يتبادر الى الذهن مشاهد القوات العسكرية والجنود والطائرات وطبول الحرب، وهذا التعريف لابد من وضعه في خانة ضيقة جدا ولا يمكن ان يتماشى مع المفهوم الواسع للأمن الوطني وهذا يقود لسطحية التفكير الى الاعتماد على عديد القوات والآلات العسكرية في محاولة مغلوطه منه ان افضل طريقة لإيجاد الأمن هو في القوة العسكرية، وهنا لا يمنع ابدا انها مكون اساسي في مكونات الأمن الوطني ولكن لن تكون الا شرطا من شروطه.

فكرة عسكرة المدن والاستعراضات المتكررة وعلاقة تفكير القائد والمواطن كلها في جوانب متناقضة مع مفهوم الأمن الوطني الذي ينطلق من علاقة فكرية روحية عند المواطن تجاه الدولة، فإذا كان هناك ايمان بتلك الدولة سقط شرط العسكرة في الشارع او المدينة.

وربما يسأل سائل اين تكمن اهمية العسكرة وما هو دور المواطن في ذلك واين تكمن الاهمية لموضوع الأمن الوطني؟؟ ... وللإجابة على هذا السؤال ان العسكرة هي الجنود والجندية والقوات المدججة بالسلاح ولا شك ان اهميتها تأتي من الشعور بالأمان من الاخطار الخارجية وعند ايمان المواطن بالدولة من المؤكد ان شرط عسكرة المدن سيسقط لان المواطن سيصبح عسكري في المدن .

عَرَفَ "تريجر وكنبرج" الأمن الوطني انه ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف خلق الظروف المواتية لحماية القيم المهمة[٩]

وعرفه "هنري كسنجر" تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها الى حفظ حقه في البقاء[١٠]، ان المصلحة القومية مما سبق هي الاوضاع التي ترى الدولة في وجودها واستمرارها ما يحقق اهدافها متضمنتاً الحفاظ على القيم وصيانة الاستقلال بشكل تام، وعَرَفَ "وولتر ليبمان" الأمن بقوله ان الامة تبقى في وضع امن الى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الانسانية اذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب[١١] وفي نفس السياق نرى ان "فريدريك هارتمان" يعرف الأمن على انه جوهر المصالح القومية التي تدخل الدولة من اجلها الحرب فورا او لاحقاً[١٢] وهنا يؤكد التعريف على الاهمية الكبرى للجانب العسكري في فرض هيبة الدولة والذي بدونه لا يمكن ان تتحقق هذه الهيبة والمقصود بهيبة الدولة الوزن والثقل الخارجي لها وذهب المفكر "روبرت ماكنمار" بتعريفه للأمن على ان شرط قيامه هو البعد التنموي فكلما زادت التنمية زاد الأمن [١٣] وهذا ما سنحاول بحثه في المبحث الثاني علاقة الأمن

والاقتصاد باري بوزان قال ان الأمن الوطني هو العمل على التحرر من التهديد وهو قدرة الدولة والمجتمع بالحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، ومنه فأن التهديد موضوعيا هو واحد في كل العالم، الاختلاف يقوم من حيث الحالة التي تواجه الدولة وهنا تحدد السياسة من خلال نوع التهديد ومصدره وقوته (١٤) .

واكد ريتشارد اولماد ان الأمن نشاط او سلسلة من الاحداث التي تهدد بشكل كبير خلال فترة زمنية وجيزة بتدهور مستوى معيشة سكان دولةٍ ما او تهدد بتضييق الخيارات السياسية المتاحة، وبالرجوع الى التعاريف وغيرها الكثير لمفهوم الأمن الوطني سنصل الى نتيجة لا تقبل الشك ابدا وهي انه لا يوجد تعريف واحد شامل له ويعود السبب بذلك الى اختلاف المدارس الأمنية فكلٌ له وضعه الخاص الامر الذي أثر على كيفية طرح تعريف الأمن الوطني، ويعتبر تعريف "باري بوزان" القائل ان الأمن يقوم عندما يتم التخلص من التهديد من اكثر التعاريف موضوعية ودقة خصوصا لو عرفنا انه باري بوزان هو رائد الأمن المجتمعي الداعي الى فكرة استقرار الأمن داخليا مرتبط بشكل وثيق بالتهديدات الخارجية، كذلك اكد على ضرورة البدء بالسياق السياسي للمفهوم مرورا بالأبعاد المختلفة له انتهاءً بالغموض الذي يرتبط به عند تطبيقه بالعلاقات الدولية(١٥) ايضا ذهب بوزان ان الأمن الوطني مرتبط بالأمن المجتمعي من خلال حماية تكاملها الوظيفي وهذا يعني العلاقة المتكاملة ما بين الأمن والاستقرار المجتمعي.

عموماً .. يعتبر مفهوم الأمن الوطني من المفاهيم المثيرة للجدل بين الباحثين ويعود السبب في ذلك الى اختلاف كل بيئة كل باحث فمفهوم الأمن عندما اقيمه انا كباحث في مجتمع (الموصل) كوني احد ساكنيها وقد عايشت كل التقلبات التي مرت على المدينة، سأنطلق بتعريف اقومه اعتماداً على موع التهديد وقطعا هو ارهابي لأنه المهدد الاول الذي كان في مدينتي، على عكس اي باحث في اي منطقة اخرى سواءً كانت مستقرة ستجده بالتأكيد يربط تعريفه للأمن الوطني بالاقتصاد او الاجتماع او السياسة اذاً يمكننا الاستنتاج الى ان تعريف الأمن الوطني لا يمكن حصره في مكانٍ ما او زمان او صيغة واحدة فممكن ربطه بالدولة او المجتمع او الفرد. ان التعاريف اعلاه لا تتقاطع مع الغاية والغاية برأيي كباحث ان الأمن الوطني قادر على احكام الاستقرار والقضاء على كل انواع محاولات الخروج عنه ومنها الارهاب من خلال ايجاد البيئة الصحيحة والفعالة للمواطن من خلال التمييز بين العلاقة التقليدية بينها وبين الفرد والعلاقة الحديثة التي تشمل تأمين الحماية ليس العسكرية والأمنية فقط بل الاقتصادية والاجتماعية .

رابعاً_الاجراءات والوسائل لتحقيق الأمن الوطني ومدى امكانية تحقيق تلك الوسائل

يتفق الباحث ان الأمن حقيقة متغيرة تبعا للمكان والزمان اي مفهوما ديناميكيا تبعاً للظروف والمتغيرات ومرتبط ارتباطا وثيقا بالمعطيات الخارجية والداخلية وبما اننا اعتدنا في السياسة العامة للدولة اعتمادها لعناصر محددة تتجسد فيها قوة الدولة وهي المشكل الرئيسي للنظام الأمني وهي غاية كل كيان للمحافظة على نفسه وتحقيق الحد الادنى من متطلبات الأمن ويكن ان نميز اجراءات الدولة في تحقيق الأمن الوطني ومدى المحافظة على تلك الاجراءات وهي :

١-العوامل الاجتماعية

يعتقد بعض الباحثين ان العامل الاجتماعي جزء مهم جدا من اجراءات تحقيق الأمن الوطني وذلك من خلال تآلف الشعوب واحتضانه للقوى الأمنية وايجاد عامل الثقة المطلقة الذي يعتبر من اهم الركائز التي يلد من رحمها الانتماء، اي ان الايمان بالدولة ذات معامل تأثير مهم جدا لا يقل اهمية عن العامل العسكري ومثال على ذلك مدينة الموصل عندما اعود بكم الى الوراء اي قبل سنة ٢٠١٤ نجد انها فقدت حلقة الثقة بين المواطن والدولة عند قسم كبير من



الناس وهنا لابد ان انوه ان مفهوم الدولة ليس بالضرورة ان يكون المقصود رأس السلطة او الهرم السياسي بل ربما يعني القوة العسكرية الأمنية والمواطن، فوقع المحظور، فلابد من ايجاد مساحة كافية في بناء ثقة متبادلة ما بين الطرفين وقطعا هذا واجب الدولة تجاه مواطنيها وهذه الصورة تجلت بالفعل ما بعد التحرير لمدينة الموصل سنة ٢٠١٧ حيث اكاد اجزم ان هذه المساحة التي كانت مطلوبة قبل ٢٠١٤ وجدت بعد ٢٠١٧ فأصبح المواطن هو حامي للدولة والعكس صحيح

٢- الأمن التقليدي والأمن المعاصر

إن المقصود بالأمن العراقي هو أمن الدولة العراقية الداخلي والخارجي وطالما ان مقومات الدولة هي السيادة والشعب والنظام فالأمن القوي ارتبط بالدولة القوية وبالتالي امن قومي محكم والمراد من (القومي) ليس المعنى الاثني من لغةً وتراث بل هو امن الدولة الداخلي والخارجي[١٦]

ومفهوم الأمن التقليدي ينطلق من قدرة الدولة على مواجهة اي هجوم عسكري وهنا تبرز فكرة عسكرة المدن لاستتباب الأمن، والحقيقة ان فكرة العسكرة جاءت من مفهوم عسكرة الدولة وارتبط بالمفهوم الكلاسيكي التقليدي، اما الأمن المعاصر فهو خلاصة التطور الحاصل في المجتمع الدولي الذي اكد مرارا ان الأمن حائط صد يُبنى من مواد مختلفة ليبقيه صامدا متماسكاً وليس ان نعتمد على نوع واحد فقط لبنائه[١٧] وبذلك نسلم ان الأمن يجب ارتباطه بمحورين (الاول) هو التنمية المستدامة لجميع فروعه (الثاني) الاستراتيجية بالقدرة على تنمية ذاته بشكل طبيعي والقدرة على مواجهة الاخطار الخارجية من خلال تفعيل الاجهزة الأمنية ليصبح الاعتماد عليها ضمن الاستراتيجية الحديثة لصد اي خلل يهددها خارجيا وداخليا، فكان جهاز الاستخبارات قديما وحديثا الجهة الفعالة لقيام الأمن بعيدا عن استعمال القوة المفرطة في مواجهة الخطر لان العمل الاستخباري يقوم على تحديد الخطر قبل وقوعه

ان الوطن هو الهدف المنشود والغاية الاساسية من هذه الخطوات وليس المصالح الفئوية الضيقة او المذهبية او القومية التي تؤدي الى الضعف وبالتالي الاختراق.

٣-الاعلام الأمني

يواجه الاعلام معوقات شتى تساهم في زعزعة الأمن وخلق الفوضى معتمدةً بذلك على طرق ووسائل قبيحة تستهدف من خلالها الغير مدركين للواقع السياسي وهنا لا يقصد الباحث المستوى الدراسي للمتلقي ابدا وانما الثقافة الانتمائية للوطن، وخير مثال على ذلك انتماء العدد الغير قليل من اصحاب الشهادات العُليا والوسطى لعصابات داعش المتطرفة فلم تمنع الشهادة صد الانتماء من تلك المجاميع، الاعلام الأمني تقع على عاتقه مسؤولية بث الوعي والطمأنينة في نفوس متلقيه[١٨] (وبرأي الباحث) تفتقر المنظومة الاعلامية للدولة الى وحدة التوجيه ويتم ذلك من خلال التنسيق المتكامل مع كل مفاصل الدولة المختلفة ودمجها بوحدة امنية اعلامية واحدة تكون احادية التلقي مستجيبة بذلك للحدث الأمني معتمدتاً على الحدث لتحديد نوعية الخطاب

اضف الى ذلك يجب معرفة طريقة مخاطبة عقل المتلقي اخذتاً بعين الاعتبار الفروق الفردية من مجتمع الى اخر حيث لا يخفى على الجميع اختلاف طبقات المجتمع العراقي من منطقة الى اخرى كذلك يحتاج الاعلام الأمني الى استراتيجية تحدد فيها المعالم والاطر العامة للممارسة الاعلامية من خلال تجسيد الافكار الانتمائية وبثها للمتلقي ايضاً يجب على المنظومة



الاعلامية الأمنية التفريق بين العلاقات الانسانية والجانب الأمني وذلك بتخصيص دائرة خاصة او قسم يفرق بينهما وليس انضوائها تحت راية دائرة العلاقات العامة مما يسبب ازمة في التوجيه(١٩) ولابد من تخصيص قسم او دائرة اخرى تعنى وتستهدف العناصر الأمنية انفسهم لتبيان العلاقة الحقيقية ما بين المواطن ورجل الأمن، ويجب على الدولة استغلال الشبكة العنكبوتية استغلالاً صحيحا يخدم الأمن القومي الوطني، والاشراف المباشر على المجلات والصحف اليومية ودعم الناشطين المحليين والمحافظة عليهم من اي انتماءات قد تسبب شرخا امنياً .

المبحث الثاني

اولاً_ ارتباط مفهومي الأمن الوطني والاقتصاد.

ان الأمن الاقتصادي يمكن ان نسميه الأمن البشري وهو تأمين الاحتياجات الاساسية للافراد من مأكل ومشرب ودواء ومسكن بالإضافة الى حماية المواطن من مخاطر التي قد يوجهها وتحريره من الحاجة التي قد تؤدي الى التفكير في ايجاد طرق بعيداً عن الدولة لتأمين الحياة والبعد الاقتصادي يشمل بناء الانسان وتنمية قدراته الاقتصادية، والاخطار التي تواجه الدولة على مستوى الاداء الاقتصادي لا تقل اهمية عن الجانب العسكري إذ لا بد من وضع سياسة اقتصادية فاعلة تتمكن من اضعاف الخصم من خلال تغيير قراراته والعمل على امتصاص الكثير من موارده او إعاقة الحركة الاقتصادية التي يعيشها العدو، اما على المستوى الداخلي، هنالك ثلاث عناصر تؤثر على الأمن في الجانب الاقتصادي وهي:

١- الموارد الغذائية : تؤثر الموارد الغذائية على الأمن الداخلي بشكل مباشر من خلال الاكتفاء الذاتي او العوز الاقتصادي وبالمجمل لا توجد دولة بالمطلق لديها اكتفاء ذاتي من الموارد ولكن الفيصل يكمن في ان الموارد المستوردة هل هي تمثل عصب الحياة ام ان تأثيرها ذات معامل جانبي لا اكثر

٢- الموارد المعدنية: كذلك لا يكمن الاكتفاء الذاتي للدولة من الموارد المعدنية ولكن معامل التأثير يلعب دورا اساسيا في الكميات المستوردة

٣- الموارد الصناعية : تعتمد على طبيعتها إذ ما كانت موارد تكلف الدولة استنزافا للاحتياط المالي ام لا ؟؟ وهذا بالدرجة الاساس يعتمد على امانة المنظومة السياسية للبلد ومدى انتشار الفساد فيها من عدمه

ان النقاط انفة الذكر تعتبر الخطوط العريضة للعوامل المساهمة بالإيجاب او السلب في الأمن ومدى تأثيرها عليه، فضلا عن انها تساهم بشكل فعّال في ديمومة الاستقرار، ان الأمن الاقتصادي هو قدرة الدولة على ضمان وصول افراد المجتمع للموارد المادية التي يحتاجونها والحفاظ عليها عند مستوى معين(٢٠) وحسب منظمة العمل الدولية يتكون الأمن الاقتصادي اساسا من الأمن الاجتماعي الذي يحدد الوصول الى البنية الصحية والغذائية والتعليمية والحماية والعمل(٢١) والأمن الاقتصادي هو اس تحقيق التنمية الاقتصادية بالاعتماد على زيادة او نقص الدخل الفردي، وعدم الاستخدام الصحيح للأمن الاقتصادي سيقود الى الاستخدام غير الصحيح للموارد وبالتالي التأثير على التنمية، والتنمية والأمن مترابطان من حيث العمل إذ لا يوجد تنمية مستدامة بدون امن اقتصادي. يمكن للدولة احقاق النقاط اعلاه من خلال رعاية وتشجيع التأهيل المهني للسكان والمساواة في سوق العمل وتقديم القروض الميسرة بلا فوائد والعمل على تقويم التعليم وتدعيم نظام الرعاية(٢٢)



شكل العامل الاقتصادي والفقر هاجسا خطيرا يواجه الدول، ولما كانت العلاقة طردية مع الدولة والمواطن بالاعتماد على الرخاء الاقتصادي وسنحاول تقديم امثلة واقعية على ان الأمن الاقتصادي له دور حاسم في الانتماء، باعتقاد(الباحث) ان كثير من المنتمين الى المجاميع الارهابية المسلحة كانوا تحت خط الفقر استغلت الاله للإرهاب عامل الفقر فقطعت الصلة ما بين المواطن والدولة من خلال البث الاعلامي الكبير حول مظلومية الانتماء وطائفية التعامل من قبل الدولة تجاه المواطن، واعديهم ببحبوحة العيش والرغد الاقتصادي، فانخرط معهم الكثير من الناس مما اعطى دليلا قطعيا ان الاقتصاد مؤثر بشكل فاعل في الأمن، ولا اريد ان اجزم ان السياسة الارهابية التي مارسها التنظيم المتطرف اضافة الى سياسة التجويع ساهمت بشكل فعّال في عودة نينوى الى حضن الوطن، اخيرا يمكن القول ان الأمن قضية هامة ومطلب اساسي لضمان بقاء الانسان، بانعدامه تتعذر سبل العيش الكريم وينعدم الاستقرار في كل المجالات خصوصا منه الاقتصادي باعتباره اساس تقدم وازدهار الشعوب وهذه غاية كل الدول خصوصا في ظل الازمات الاقتصادية الاخيرة التي تعصف بالعالم من انخفاض اسعار البترول الى انتشار البطالة الى الحروب البينية التي تمنع الرخاء الاقتصادي

ثانيا_ ارتباط مفهومي (الأمن ومكافحة الارهاب) والعلاقة بين (المواطن والدولة)

في الوقت الذي لم تُحدد عوامل ظاهرية عينية دقيقة تؤدي الى الارهاب بل ان الظروف هي التي تؤدي الى الانزلاق نحو الارهاب حسب ما اكدته الامم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في اوربا عندما اكدت ان الخلافات القائمة دون حلٍ وضعف الدولة والقانون وانتهاك حقوق الانسان والتمييز المبني على الجنس واللون والطائفة والاقصاء السياسي والعوز الاقتصادي والاجتماعي، كل هذه المسببات هي عامل من عوامل الانخراط بالإرهاب[٢٣] ويرى(الباحث) ان العامل الديني المرتبط بالعامل الاجتماعي من المسببات الرئيسية للإرهاب وان العدد الاكبر من المتأثرين هم الغير متعلمين وبعض ابناء القرى خارج المدينة والسبب يعزى الى النقص النفسي الذي يعيشه المنتمي، فبالرجوع الى الوراء قليلا القت عصابات داعش الارهابية القبض على الباحث نفسه بسبب سيكاره كنت اهّمُ بتدخينها، اودعت في السجن فيما يسمى (الحسبة) وقام بالتحقيق معي اثنين من التكفيريين الاول كان شخصا متعلماً ذات بشرى بيضاء اما الثاني فكان الواضح انه غير متعلم ذات بشرى سمراء، كان الاول يحاول معرفة اسباب التدخين متذرعا بنصوصٍ واحاديث يحفظها عن ظهر غيب في محاولة لإقناعي الاقلاع عن التدخين، اما الثاني وهو ابن ريف كان يريد بكل بأقصر وقت ضربي بعصا كانت في يده، ولما انتهى التحقيق اقتادني الثاني رغما عن الاول الى غرفة كريهة جدا ثم جلدني بكل قوه على ظهري، هنا سألته سؤال عندما انتهى عن سبب قسوته وان ما نعرفه عن الدين انه نصيحة؟؟ اجابته تثبت رؤية الباحث اعلاه ان اصحاب النقص النفسي رواده كثير في التنظيم الارهابي، فكانت اجابته على سؤالي ان المثقفين اشد خلق الله كفرا ..

ويمثل انتشار وتفعيل الافكار والخطابات المُشرعة للإرهاب والداعية له عوامل استقطاب عال جدا[٢٤] ولقطع الطريق عن المتطرفين من الدخول ما بين الدولة والمواطن يجب عليها أي الدولة سد الثغرات كمعالجة العوامل الاقتصادية التي تمثل (الخطر الاكبر) والداعم الرئيسي للانخراط بالإرهاب والعمل على ايجاد تلك المنظومة الاقتصادية الداعية الى حماية المواطن من العوز المادي وبالتالي البحث عن البدائل ايضا يمكن للفرد التوجه الى الفكر المتطرف الراديكالي من خلال الاصدقاء والزملاء وحتى منتدبو الشبكات الارهابية الذين يبحثون بشكل مستمر عن

الاشخاص والمهيئين والذين يعانون تشتتاً فكرياً لذلك يجب على الدولة الانطلاق من اسس ثابتة في علاقاتها مع المواطن لقطع الطريق امام الراديكالية والتطرفية التي تبث سمومها على المواطن من خلال تحمل مسؤوليتها الكاملة تجاه الاشخاص القاطنين على اراضيها وذلك باحترام حقوق الانسان لاكتساب مصداقية عالمية مع المواطن وبرهنة النية الحسنة تجاههُ والابتعاد عن كل اشكال التعذيب والعقاب الجسدي القاسي والمهين والتقيّد بأسس قانونية في عقاب المسيء بعيدا عن التمييز إذ يجب على القوات الامنية بناء قاعدة رصينة مع المواطن في مكافحة التطرف بكل انواعه من خلال تبيان طبيعة التهديدات ومعرفة ما يجب القيام به خلال الطوارئ وما هي حقوق المواطن و واجباته ومتى يمكنه الابلاغ عن اية حالة ارهابية وهل سيتم حمايتهم؟؟

ومجددا بالعودة الى التاريخ سنجد ما بين سنتي ٢٠٠٩ الى ٢٠١٤ كان المواطن في الموصل قد فقد الثقة تماما في الاجهزة الامنية فمن المستحيل القول ان الانتماء اصبح صفرا للدولة بل انه لا يجرؤ التبليغ عن أي حالة ارهابية بسبب شعوره انه بدون حماية لأسباب تتعلق بالفساد آنذاك بالمنظومة الامنية على الرغم من عدم جواز اطلاق هذه الحالة على عموم القوات الامنية آنذاك، فقد سيطر الارهاب واستطاع بناء قاعدة فكرية اقنعت بعض المواطنين ان الدولة غير قادرة على حمايتهم والتمييز الذي عاشه كثر من الناس للخصوصية التي كانت تعطيها القوات الامنية لبعض المواطنين مما ادى الى حدوث عمليات تصفية للحساب مع بعضهم البعض فذاع صيت المخبر السري الذي كان واحدا من اسباب فقدان الثقة بين المواطن والدولة، ان الباحث عن الوطنية لن يجدها الا بعد شعوره ان الدولة تحميه في الداخل والخارج أي علاقة ارتباطية متبادلة وهذا يعكسه التقدم على مستوى كل الأصعدة سياسية واقتصادية واجتماعية وقطعا لا يقوم هذا المبدأ ما بين ليلة وضحاها وانما بفترة زمنية طويلة بعد تأسيس مدروس لهذه الفكرة من خلال وضع استراتيجية عميقة مدركة لطبيعة المواطن تؤدي الى افراز نخب مجتمعية قادرة على حسن ادارة شؤون الدولة ومن هنا جاءت نظرية هيجل" ان تماسك الدولة وقوتها يعودان الى نجاح التقاء المصالح الخاصة للمواطن مع المصلحة العامة للدولة حيث يتمكن كلٌ منهما تحقيق رغبات الطرف الاخر وتؤدي هذه الحالة من الانسجام الى فترة الازدهار للدولة وتقدمها[٢٥]

الخاتمة (الاستنتاجات)

استخلص الباحث المعطيات الناتجة من الدراسة وهي كالتالي:

١- يجب على المعنيين ادراك ان مفهوم الامن الوطني يعتمد على البيئة المكانية والزمانية لقيامه، اي يجب مراعاة الزمان والمكان للتعامل اضافة الى الفروق الفردية عند المواطن للتعامل مع اي تهديد

٢- العمل على تغيير النمط الكلاسيكي القديم في للأمن والانتقال الى الامن المعاصر من خلال اجراء البحوث والدراسات لتحديده والاستعانة بخبرات العالم في مكافحة الارهاب بجميع اشكاله

٣- التركيز بشكل كبير على الاعلام الامني والعمل على تطويره من خلال التخصص في العمل والدقة في تحديد المتلقي



٤- ان مفهوم الامن الاقتصادي ذات معامل تأثير مباشر في مكافحة الارهاب وهو من المفاهيم الحديثة التي تستوجب الدراسة العميقة لما له من دور كبير في تحديد الاستراتيجيات المختلفة للدولة
٥- العمل على تحديد المسببات لظاهرة التطرف والارهاب من خلال دراسة للمجتمع العراقي بشرط ان تأخذ بعين الاعتبار المناطقية الفكرية لكل منطقة
٦- اعادة تثقيف دقيقة للعنصر الامني حول طريقة التعامل مع المواطن ونبذ اي تعنصر للون او العرق في المنظومة الامنية

الهوامش والمصادر

(١) روبرت ماكنمار، جوهر الامن، ترجمة: يوسف شاهين،(القاهرة، الهيئة المصرية للنشر، ١٩٧٠م) ص٧٠
(٢) امين هويدي، العسكرة والأمن في الشرق الاوسط،(القاهرة، دار الشروق، ١٩٩١م) ص٢٢
(٣) سورة البقرة، الآية: ١٢٥.
(٤) سورة قريش، الآية: ٤.
(٥) سورة الانفال، الآية: ١١.
(٦) محمد عمارة، مقومات الأمن الاجتماعي، (القاهرة، مكتبة الامام البخاري، ٢٠٠٩م) ص٩-١٣
(٧) حمدوش رياض، تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية، (بحث منشور في جامعة قسنطية، ٢٠٠٨م) ص٢٧٠
(٨) عبدالله بلقزيز، الأمن القومي العربي، (القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٩م) ص٨٧.
(9) Amold wolf, discord and collaborion ,essays on international politics(ba ltimore: gohan Hopkins press1962 p 150)
(10)Hnry kissinger, nuclear weapons and foreing policy (London: wild fild and nicholsn 1969) p46
(٣)Peter Hough, understanding global security, London and new York rou, 2004 p7
(٤) جون بيليس، عولمة السياسة العالمية، ،(دبي، مركز الخليج. ٢٠٠٤م) ص٤١٤.
(٥) طروب بحري، الأمن الغذائي، (مقال منشور في مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر، العدد ٠٧، ٢٠١١م)ص١٢
(١٤) عادل زقاغ، اعادة صياغة مفهوم الأمن، بحث منشور في الانترنت تحت عنوان: https://en.calameo.com/books/0008683167408a3ccd6dc
(١٥) سليمان عبدالله الحربي، مفهوم الأمن،(بحث منشور في المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٩، ٢٠٠٨م) ص١٧
(١٦) عبدالسلام ابراهيم البغدادي، مفهوم الكيان الصهيوني للامن القومي، رسالة ماجستير منشورة(جامعة بغداد، كلية القانون، ١٩٨٢م)ص٢٥.
(١٧) محمد عبدالشفيع عيسى، النظرية السياسية، (القاهرة، مركز الاهرام، ٢٠٠٥م) ص٩٨.
(١٨) خالد خربوش، الاطر الخبرية للاعلام الأمني، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة اسيوط، كلية الاداب، ٢٠٠٠م) ص٢٠٦
(١٩) اديب خضور، اشكالية العلاقة بين الاجهزة الأمنية والاعلامية العربية، بحث غير منشور،(الرياض، جامعة نايف، ٢٠٠١م) ص٥٤.
(٢٠) ماهر احمد الضبع، دور المأسسة في تحقيق الأمن الاجتماعي، (بحث منشور في المجلة الاردنية للعلوم، العدد ٠٣، ٢٠١٢م) ص٣٨٥.
(21)http://www.ilo.org/public/english/protection/ses/download/docs/definition.pdf
(٢٢) مصنوعة احمد، الأمن الاقتصادي العربي، الواقع والتحديات، (مجلة الريادة، ٢٠١٦) ص٧٣.
(٢٣) الجلسة العامة للامم المتحدة(الاستراتيجية العامة للامم المتحدة)، (وثيقة رقم ٦٠، ٢٠٠٦م) ص٢٨
(٢٤) اللجنة الاوربية، دراسات في التطرف العنيف،(لندن، معهد التغيير، ٢٠٠٨م) ص١٧
(٢٥) امام عبدالفتاح امام، المنهج الجدلي عند هيجل،(القاهرة، دار التنوير، ٢٠٠٧م) ص٣٣٨



دور البنى الاجتماعية التقليدية في دعم جهاز مكافحة الارهاب في العراق

م.م نسمة محمود سالم
جامعة الموصل/ كلية الآداب / قسم علم الاجتماع

مشاور قانوني : حسين يونس عبدالله العزاوي
جامعة الموصل

مقدمة

الإرهاب ظاهرة عالمية خطيرة غير محددة الشكل والملامح ، تمثل تهديدا مباشرا ومتعدد الجوانب على الأمن البشري، وان جميع المجتمعات مهددة ومعرضة لخطر الإرهاب او التورط به ، وتتحمل الدول مسؤولية حماية سكانها من المخاطر والتهديدات المرتبطة بالإرهاب ، لكن حماية وامن أي مجتمع لايعتمد فقط على الدولة ومؤسساتها الرسمية الامنية والعسكرية، بل هو بحاجة ماسة الى دعم واشراك البنى الاجتماعية المتمثلة بالأسرة والقبيلة، ولأن الحد من الارهاب رهن بالقضاء على العوامل المؤدية لارتكابه ومعرفة اسبابه الداخلية والاجتماعية ، وحماية البلاد من مخاطر الارهاب ، لذا فان التحدي الاساسي امام الدول هو معرفة جذور الارهاب واقتلاعه والوقاية منه . انقسم البحث الى ثلاث مباحث كما يلي : المبحث الاول: تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية للبحث .المبحث الثاني: الاسرة العراقية ودورها في حماية المجتمع من الارهاب. المبحث الثالث: عشائر العراق ودورهم في محاربة التطرف والارهاب. اضافة الى التوصيات والمقترحات حول موضوع البحث.

مشكلة البحث

اثارت مشكلة البحثية التعرف على ادوار البنى الاجتماعية التقليدية المتمثلة بالأسرة باعتبارها نواة المجتمع ، فان صلحت صلح للمجتمع ، كذلك القبائل و الدور السياسي لشيوخ العشائر وطبيعته ومحدداته واشكالياته في ظل التحولات التي شهدها العراق من حروب وازمات مستمرة لحد الان وكان اخطرها الارهاب الذي سببه الاحتلال ، وفي ضوء ما تقدم تثار الاسئلة الاتية :

- ما طبيعة دور الاسرة العراقية في حماية المجتمع ووقايته من التطرف والارهاب ؟
- ما هو الدور الاجتماعي والسياسي والامني للعشائر العراقية في مكافحة الارهاب ؟

الفرضية :

يستند البحث الى فرضية مفادها الاتي : ان دور الاسرة والقبيلة في المجتمع العراقي التقليدي يساهم في دعم الامن والاستقرار الداخلي من خلال اشراكها عمليا واجتماعيا ، وان لا تتجاوز الحدود القانونية والدستورية لهيبة الدولة، وكلما تزداد الازمات والحروب والتحديات تتجه الدولة الى تعزيز دور البنى التقليدية كالقبيلة والعشيرة.

اهمية البحث

تنبع اهمية البحث الى التركيز على دور الاسرة الاول في تنشئة حياة الفرد وحمايته من التطرف ، وكذلك اهمية الدور الاجتماعي والسياسي والامني العشائر العراقية ، فهم من ابرز النخب و القوى المؤثرة في العراق ، ومحاولة توجيه الدولة الى الاهتمام بكل الوسائل من خلال دعم المؤسسات الاجتماعية لتحقيق الاستقرار لضمان امن وسلامة المجتمع.



منهجية البحث :

من اجل تحليل المشكلة البحثية الرئيسة والاجابة على التساؤلات الفرعية التي طرحها البحث ستعتمد الدراسة على مناهج علمية اهمها المنهج الوصفي والمنهج التاريخي .

اهداف البحث : يهدف البحث الى:

١. التعرف على دور الاسرة في الوقاية من التطرف و الارهاب .

٢. التعرف على دور العشائر في دعم ومساندة الدولة في مكافحة الارهاب.

المبحث الاول

تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية للدراسة

يعد تحديد المفاهيم والمصطلحات أمرا ضرورياً في صياغة مشكلة البحث وأهميته وفرضياته وما يتوصل إليه الباحث من النتائج والاستنتاجات ، وكذلك تواجه عملية تحديد المفاهيم صعوبات عدة في البحوث والتي تبحث في دائرة العلوم الإنسانية، والمفهوم هو الوسيلة الرمزية التي يستعين بها الأنسان للتعبير عن المعاني والأفكار المختلفة بغية توصيلها لغيره من الناس[١]

الدورRole :

يعرف مفهوم الدور بانه مقدار الفاعلية والاثر الذي يحدثه متغير مستقل في متغير تابع ، أما اجتماعياً فإن (الدور) هو مجموع طرق الحركة في مجتمع ما التي تتسم بطابعها سلوك الافراد في ممارسة وظيفة خاصة ، وهو الصلة التي تربط النسق للعلاقات الاجتماعية وهو الفرد كوحدة سيكولوجية سلوكية بالبنى الاجتماعية [٢]، ويرى الدكتور صادق الاسود أن (الدور) هو انموذج منظم للسلوك ومتعلق بوضوح معين للفرد في تركيبة تفاعلية ، ولقد ذكر (جون ستوتزل) في كتابه (Lapsy chologie social) أن (الدور) نظام قواعد اجتماعية تتوجه نحو الفرد وحده ولذاته بصفة عضو في جماعة او ممثلاً لطائفة من الافراد [٣]

البنى الاجتماعية التقليدية :

المعنى اللغوي للبنى هو ركب او أنشأ وشيد ،اما المعنى الاصطلاحي فهو منظومة او نسقا له نظامه الخاص من حيث تركيبه ووحدة انسجامه الداخلي وقوانينه الملزمة والتي تضبطه وتسمح باستمراريته [٤] ، تعرف البنى على انها ذلك التركيب المنظم و المتناسق للأجزاء المختلفة التي يتكون من العلاقات الاجتماعية ومجموعة الافكار التي تهتم بتوزيع النفوذ والقوى بين الاشخاص والجماعات، وتعرف البنية "هي كلٌ مؤلف من ظاهرات مترابطة بحيث تتعلق كل واحدة منها بالظاهرات الاخرى، ولا يمكنها ان تكون ما هي عليه إلا بعلاقاتها وفي علاقاتها مع الظاهرات الاخرى"[٥]. فمفهوم البنية يعني النظر الى واقع سياسي ما (بنية مؤسسة أو كيان سياسي) على أنه مجموعة من أجزاء مترابطة ومتراصة، وإن الهدف من التحليل البنيوي يتمثل في الكشف عن موقع كل جزء من الكل وحجمه وترابطه وتراصه مع الأجزاء الأخرى التي تشاركه نفس الكيان السياسي من حيث هو كل متكامل [٦] اما التقليدية فتعني الحفاظ على القيم والاعراف او الموروث دون تغيير او تجديد جذري ، وهو مفهوم اجتماعي انساني يقابله في السياسة المحافظة او الحفاظ على لوضع الراهن ومقاومة الجديد والمستحدث [٧] ، ويعتقد اغلب علماء الاجتماع السياسي بأن السلوك لا يحدد بيولوجياً، بل هو احد افرازات البيئة الاجتماعية للشخص وخبراته بالماضي وعلاقته بالآخرين تمثل البيئة الاجتماعية التي تحدد الشكل الاساسي للمجتمع وتبين الطريقة التي بوساطتها فهم سلوكيات افراده والأنماط والعلاقات



والممارسات والتفاعلات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية[٨] ، وتشمل هذه البيئة المؤسسات الاجتماعية على اختلافها، كالأسرة والقبيلة، والمؤسسات الدينية، والادارات الحكومية، والمجتمع المدني، وتتضمن ايضاً العلاقات الاجتماعية السائدة بين أفراد المجتمع من جهة، وبينهم وبين المؤسسات الاجتماعية الموجودة في مجتمعهم من جهة اخرى، كما تشمل علاقة المجتمع بغيره من المجتمعات[٩]. وبالرغم من ان الجميع يسعى ليتضاءل دور البنى التقليدية لصالح القضية الوطنية المشتركة ويزداد التماسك الاجتماعي والوعي السياسي ، فكلما تزداد الازمات ويضعف الترابط الاجتماعي فذلك يؤدي الى غلبة الانتماءات القبلية والاثنية على الانتماء الوطني(١٠).

الاسرة Family

الاسرة لغة: هي الآصرة وجمعها اواصر حبسه وبابه ضرب وأصر بالكسر العهد وهو ايضا الذنب والثقل. وأسر بمعنى خلق أي (نحن خلقناكم وشددنا اسرهم) [١١] أي خلقهم، واسرة الرجل رهطه لأنه يتقوى بهم ، وفي الاسر والأصر معنى الحبس. وكأن الاسرة توجد الانسان وتلزمه أي تحبسه على مبادئ وواجبات معينة [١٢] ، فالأسرة هيكل اجتماعي يتميز بطابع ثقافي مميز يختلف من مجتمع إلى آخر. ويعمل هذا النظام الثقافي السائد في الاسرة على طبع وتلقين الفرد منذ نعومة أظفاره السلوك الاجتماعي المقبول ويتعلم داخلها طبيعة التفاعل مع الافراد في والعادات والتقاليد وبقية النظم الاجتماعية السائدة في المجتمع [١٣] ، كما وتعرف الاسرة على أنها عبارة عن جماعة دائمة ترتبط عن طريق علاقات جنسية بصورة تمكن من انجاب أطفال وتربيتهم [١٤] ، ويعرفها (وستر مارك) بأنها تجمع طبيعي بين اشخاص تنظمهم روابط الدم فألفوا وحدة مادية ومعنوية تعد من اصغر الوحدات الاجتماعية التي يعرفها المجتمع الإنساني [١٥] وتعرف الاسرة بأنها خلية المجتمع الاولى تقوم على الزواج أو قرابة الدم ويعيش أفرادها حياة مشتركة، وتربط بينهم عرى المسؤولية الاخلاقية والتعاون [١٦] .

القبيلة Tribe

يعد مفهوم القبيلة من المفاهيم التي تعددت تعاريفها ، وعلى الرغم من اتساع استعمال المصطلح ، فإنه لا يحظى بالاتفاق على الدلالة والمعنى نفسيهما. إن القبيلة في اللغة هي جماعة من الناس تنتسب إلى أب أو جد واحد[١٧]، وعرفت القبيلة بأنها " تعبير يطلق على مجموعة بشرية ذات لغة او لهجة مشتركة ، بغض النظر عن استقرارها على ارض ثابتة ، أو ترحالها من مكان إلى آخر ، فالقبيلة مجموعة بشرية متنقلة أو مقيمة على ارض محددة ، صحراوية في الغالب ، وتقوم بين أفرادها علاقات خاصة قائمة على التقاليد والاعراف المتوارثة ، فهي اذن : مجموعة بشرية متماسكة اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، وذات شخصية متميزة تتحدد بها قياساً إلى باقي التجمعات البشرية الاخرى ، سواء أكانت في المدينة أم الارياف أو حتى القبائل المجاورة[١٨] ، ويرتبط مفهوم العشيرة بمفهوم القبيلة بوضعها تجمعا لعدة عشائر حيث تعرف بانها مجموعة متماسكة اجتماعيا وسياسيا تنتسب الى سلف واحد وتمتاز عن مثيلاتها بحضارة متجانسة وتنظيم اجتماعي خاص بها وتقطن اقليما معين وتتكلم لغة او لهجة خاصة بها وتكون لها سلطة اجتماعية ويشعر افرادها بروح الجماعة [١٩] ، وقد اختلف مفهوم القبيلة من فكر لأخر، فهي في الفكر الغربي تعبر عن بنية تقليدية سابقة على المجتمع السياسي الحديث ينبغي ازالتها او تهذيبها او تطويرها، اما في الفكر العربي فهي كسائر الأنظمة الثقافية تنزع باستمرار

الى قولبة نفسها تبعاً للظروف المحيطة والمتغيرة، كما انها محرك للحياة السياسية وحاضرة في السلوك السياسي العربي [٢٠]

الارهاب Terrorism

لغة: تعني كلمة الارهاب في اللغة العربية الخوف والرعب ، ومصدها رهب ، فقد ورد في لسان العرب في مادة (رهب): رهِب بالكسر، يرهب رَهبةً و رُهباً بالضم و رهباً بالتحريك أي خاف و رهب الشيء رهباً و رهبة: خافه [٢١] ، أما قاموس وبستر فعرفه : (بانه إستخدام القوة أو التهديد بها لإضعاف المعنويات، ترهيب و قهر...الخ كسياسة أو كسلاح سياسي [٢٢] ، كما عرفته الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب على انه كل فعل من افعال العنف او التهديد ايا كانت بواعثه او اغراضه، يقع تنفيذا لمشروع اجرامي فردي او جماعي، ويهدف الى القاء الرعب بين الناس، او ترويعهم بإيذائهم او تعريض حياتهم او حريتهم او امنهم للخطر، او الحاق الضرر بالبيئة او بأحد المرافق او الاملاك العامة او الخاصة ، او احتلالها او الاستيلاء عليها، او تعريض احد الموارد الوطنية للخطر [٢٣] ، والارهاب ليس بفكر جديد مستحدث ولكنه فكر قديم يتجدد ، بدأ مع بداية حياة الانسان فهو ظاهرة انسانية ترتبط بوجود الانسان[٢٤]، فالإرهاب عمل منظم و غير محكوم بقوانين الصدفة أو المفاجئة حتى لو أخذ في بعض الأحيان شكل الانتقام، و لا يخضع في كثير من الأحيان لعصبية رد الفعل المتسرع لمواجهة عنف سابق عليه. انه فعل منضبط يعتمد على أسلوب التحضير و الإعداد المسبقين بكل ما يترتب على ذلك من دراسة دقيقة لأدوات الفعل و وسائل تنفيذه، و مراقبة مكان وجود الضحية، كذلك الإعداد النفسي للعناصر الموكول اليها تنفيذ المهمة، متوخياً في عمليته بلوغ أقصى درجات الحذر [٢٥].

جهاز مكافحة الارهاب :

يعد من اهم المؤسسات العسكرية التنفيذية الذي يقوم بالعمليات ضد الانشطة الارهابية، ويقوم الجهاز بمهام خاصة من خلال تكتيكات وتطبيقات وتقنيات واستراتيجيات تعتمد عليها الحكومة والقوات المسلحة لمنع وردع جميع التهديدات و الافعال التي تقوم بها التنظيمات الارهابية ، كما يقوم برصد والكشف عن الهجمات المحتملة ، والتحري والبحث عن قيادات وعناصر الارهاب ومؤيديه ومنظريه، وايقاف ومنع أي وسيلة لتمويله ومناهضته واقتلاعه من جذوره ، ويتكون جهاز مكافحة الارهاب العراقي من رجال الصفوة والنخبة المختارة من ضباط وجنود القوات الخاصة المسلحة العراقية الذين تتوفر فيهم الكفاءة البدنية والمهارة والمعنويات العالية[٢٦]، بعيدا عن كل الميول والاتجاهات الحزبية والدينية والطائفية ، مجهز بأحدث الاليات و المعدات والاسلحة المتطورة، و يتمتع بالشخصية المعنوية يرتبط بالقائد العام للقوات المسلحة ويمثله رئيس الجهاز أو من يخوله ،مستقلا عن وزارة الدفاع ، اسوة بما معمول به في دول العالم[٢٧].

المبحث الثاني

الاسرة العراقية ودورها في حماية المجتمع من الارهاب

يمثل الإرهاب تهديدا لكلّ أفراد المجتمع وتبعا لهذا فهو تهديد لكلّ المجتمعات المحلية فالجرائم الارهابية لا تؤثر في افراد المجتمع فحسب ، بل يعمل الارهابيون الى ايجاد الدعم والمساندة من المجتمع نفسه لذلك تحرص الدول الى اجراءات حماية و وقاية المجتمع ، لان مكافحة الارهاب مسؤولية مشتركة تتطلب العمل الجماعي المشترك والتعاون والثقة مع مكونات المجتمع ، و هذا الدور يبدا بالأساس من الاسرة وسنتناولها في محورين :



المحور الاول : الارهاب وبذور العنف في الاسرة:

تؤدى الاسرة دورا مهماً في نشوء ظاهرة الإرهاب او العكس، و تمثل الاسرة اللبنة الأولى لهذا البنيان فاذا ما كانت تلك اللبنة سليمة كان البنيان قويا و متماسكا، أما اذا كانت ضعيفة فقد تؤدى إلى ان يكون المنتج أي الافراد التي احتضنتها تلك اللبنة تعانى من مشاكل كثيرة نفسية و اجتماعية مما قد يؤهلهم للاختزال نحو التطرف و العنف و الإرهاب.

يرى البعض ان الارهاب ظاهرة سياسية ويراه اخرون مؤامرة تستهدف تفتيت الدول ، ولكن قلة من يبحثون في الجذور الاجتماعية للإرهاب : الاسرة والمجتمع ، فالإرهاب في جوهره هو نشاط اجرامي لأفراد من المجتمع بمعنى ان الارهابيين هم ابناء المجتمع ، وهناك اسر قد انتجت هؤلاء المجرمين، اذا فالمشكلة تبدا من البيت ولابد من معالجتها والوقاية منها ، فكيف لإنسان سوي ان يفجر نفسه ويقتل الاخرين ؟ [٢٨]. وكيف نقضي على العنف والارهاب سياسيا وامنيا، ثم ندعمه ثقافيا واجتماعيا؟ وكيف نقضي على العنف دون ان نقضي على اسبابه الاجتماعية؟

فقد تلعب العائلة دورا مهما في انضمام الافراد الى جماعات مسلحة متطرفة ، عن طريق ارتباطها بجماعات مسلحة قد يشجع افرادها على الانضمام اليها ، وتجنيد اعضاء جدد قد يكونوا خارج مناطق الصراع او الازمات ، ولا يعتبر اختلال في السلوك بل لمجرد ارتباط تاريخي للعائلة بالجماعات الارهابية ، او قد يحظى الفرد بالمكانة في محيط يشجعه على الارهاب والتطرف لتزيل عنه ضغوط الاحباط والعزلة والفشل، او قد يكون الانضمام تدريجيا، فالأفراد وخاصة الذين تجاوز اعمارهم بين (١٢و ١٦) قد يشتركون اولا بالمراقبة والتجسس والكتابة على الجدران وتوزيع المنشورات وتتصاعد انشطتهم الارهابية الى تدمير الممتلكات والحرائق وزرع العبوات والاغتيالات [٢٩]. في المقابل نجد ان الاسرة يمكن ان تكون البيئة التي ينشأ فيها فرد متطرف من خلال الأساليب التربوية غير السليمة أو من خلال القهر الذي يمارسه الاباء داخل الاسر. و هذا النمط من الاسرة يمكن ان يقدم فرداً متطرفاً، على ان خروج هذا الفرد من الاسرة، قد لا يؤدى إلى التحرر منها. بل ان هذا الخروج يعنى بالنسبة له، بداية لرحلة البحث عن فضاءات يمكن من خلالها اعادة التجربة التسلطية التي نشأ من خلالها في الاسرة [٣٠].

وهنالك أسباب عديدة يمكن ان تساعد على ايجاد بيئة ملائمة أو منتجة للإرهاب [٣١] فقد لا تكون الاسرة سببا في تطرف ابنائها لكنها بعدم اهتمامها بهم وقضاء الوقت اللازم معهم ومحاولة سد احتياجاتهم، والتعاون مع مشكلاتهم خصوصا في مرحلة المراهقة والشباب، فإنها تهيء الظروف لانزلاقهم للتطرف والعنف سواء كانت تجلياته اجتماعية او سياسية، بالطبع فان الاسرة لا تسيطر على المدخلات الفكرية والايدلوجية التي يتعرض لها الابناء من خلال مصادر التنشئة الاخرى كالأصدقاء والمدرسة ووسائل الاعلام المختلفة، لكنها تستطيع ان تلمح أي تغييرات في سلوكهم او اكتشاف أي مظاهر للمشكلات التي يعاني منها الابناء. وهنا يبرز دور الاسرة في منع الانزلاق والتطرف لأنها الاكثر قربا ومعرفة بالتحولات الفكرية والسلوكية التي تطرا على الابناء والمشاكل التي يتعرضون لها[٣٢].

ولعل القيمة الاساسية النابعة من اهمية دور الاسرة تتمثل في مقدرة المجتمعات على تحصين نفسها ذاتيا ضد مخاطر الارهاب و عبر حزمة من القيم الاجتماعية والاخلاقية السائدة والاعراف والتقاليد السائدة ، ولكن التطلع الى تعظيم دور المجتمع يتطلب مراحل اولية ، مثل الاتفاق على موقف موحد تجاه الارهاب ، وضرورة تعزيز صورة الاجهزة الامنية واعادة هيكلة علاقتها بالمجتمع ومنع حدوث أي فجوة بين رجال الامن والمجتمع ، بحيث يصبح

التعاون والاحترام والثقة عنوانا حقيقيا للعلاقة بين الاجهزة الامنية والمجتمع العراقي و كي يمكن استنفار قوى المجتمع للإسهام في محاصرة التطرف والارهاب وتحصين حقيقي يمنح المجتمعات العربية والاسلامية صدا منيعا دائما في مواجهة أي غزو او انتقال محتمل للأفكار المتطرفة بين الحدود سواء كانت حدودا جغرافية او فكرية [٣٣]

المحور الثاني : دور الاسرة العراقية في الوقاية من التطرف الارهاب :

توصف الاسرة (Family) بانها اقدم التنظيمات الاجتماعية للجماعة فهي الوحدة الاولية والخلية الاساسية لكل المجتمعات الانسانية (Human Societies) التي عن طريقها استمر مسار الحضارة ، والاسرة هي الوحدة الاجتماعية التي تنقل بواسطها التقاليد الحضارية للمجتمع من جيل الى جيل [٣٤]. وتعرف الاسرة على انها المحيط التربوي الاساسي المسؤول عن اعداد الطفل للدخول في الحياة الاجتماعية ليكون عنصرا صالحا فعالا لإدامتها على اساس من الصلاح والخير والبناء الفعَال، والاسرة هي نقطة البدء التي تنشئ العنصر الانساني وتؤثر في كل مراحل حياته سلبا وإيجابا وتحدد مسار سلوكه حاضرا ومستقبلا اعتمادا على اساليب التنشئة الاجتماعية الصحيحة [٣٥]، والأسرة بوصفها اهم المؤسسات الاجتماعية في المجتمع تتكون من مجموعة مراكز وادوار يترتب عليها حقوق وواجبات موزعة بشكل متوازن فالموازنة بين الحقوق والواجبات داخل الاسرة تؤدي الى القدرة على تميز قدرات اعضائها والعمل على تشجيعها [٣٦]

ويتمثل الدور الذي تقوم به الاسرة تجاه ابنائها كوسيلة للضبط الاجتماعي واداة لوقاية الفكر من التطرف والارهاب من خلال مجموعة من الخطوات :

١- **التنشئة الاجتماعية:** تعتبر الاسرة اهم مصدر من مصادر التنشئة الاجتماعية للفرد فهي اقوى المؤثرات في سلوكه لأنها اول بيئة تتولى تلك المهمة ، ففيها يتعلم لغة قومه وتراثهم الثقافي والحضاري من عادات وتقاليد اجتماعية بالإضافة الى ان الطفل يعتمد عليها في حياته لفترة طويلة فيتوحد مع اعضائها ويعتبر سلوكهم نموذجا يعمل به بما يحقق تكيف الفرد مع نفسه ومع مجتمعه.[٣٧]

٢- **الانتماء:** في المجتمع الاسري يتأثر كل فرد بما يكتسبه من الافراد الاخرين، وهذا الاكتساب المعقد يشكل بالنسبة الى الطفل المنبع الاول لمشاعر الانتماء الاسري والاجتماعي فمسكن الاسرة بحد ذاته يشكل رمزا لوحدة افرادها وتماسكهم واحساسهم بالانتماء والعضوية والتي تعد اساسا هاما من اسس الضبط الاجتماعي والوقاية من الانحراف[٣٨]

٣- **التوقعات الاجتماعية:** من الطبيعي ان يولد الفرد في عائلة ويتعلم منها الادوار الاجتماعية واللغة والتقاليد والقيم والسلوكيات المقبولة ويكون مخزونا ثقافيا كبيرا من المعايير السلوكية والاجتماعية والقيمية، والتي تشكل فيما بعد اطارا مرجعيا لسلوكه، كما ان الاسرة تقدم للفرد النماذج الانسانية التي يتوجب عليه ان يقلدها ، وتلك التي يجب ان ينأى عنها ، بما يمكنه من ان يكون في خدمة نفسه واسرته ووطنه وامته [٣٩]

٤- **السلطة الاجتماعية:** وهو أسلوب تربوي يقوم على مبادئ الإلزام والاحترام في استخدام السلطة الأبوية في تربية الأطفال وتنشئتهم ، ويرتكز هذا الاتجاه على مبدأ العلاقات العمودية بين الآباء والأبناء، ومن خلال تعلم الطفل تقبل السلطة في الاسرة يتعلم الطفل تقبل السلطة في المجتمع ويتدرب على الطاعة وتقبل السلطة واحترام القانون [٤٠]



٥- **التنظيم (Organization):** يتعلم الفرد داخل الاسرة فكرتين اساسيتين لهما الاثر الاكبر في ضبطه اجتماعيا وهما فكرة التنظيم وفكرة التقيد ، وتتضمن فكرة التنظيم وجود ميكانزم تنظيمي يحدد للأفراد قواعد السلوك الواجب اتباعه ، اما فكرة التقييد فتتجلى في قدرة هذا الميكانزم على كف الافراد عن مخالفة تلك القواعد والخروج عليها(٤١)

٦- **الرقابة الاجتماعية (Social Censorship):** تقوم الاسرة بمهمة اساسية استمرت معها منذ قيامها حتى يومنا بهذا وهي المتابعة والمراقبة لسلوك افرادها وتصرفاتهم في حدود القيم والمعايير السلوكية المتعارف عليها، وتأتي قوة الرقابة الاجتماعية في الاسرة بوصفها المكون الاساس لقوة الرقابة الذاتية في افرادها ونعني بها قوة الضمير التي يتكون في شخصية الفرد من خلال التنشئة والتربية داحل الاسرة ، فيصبح الضمير هو الموجه والرقيب على سلوك الفرد والمصاحب له في كل تصرفاته وسلوكيته (٤٢)

٧- **اختيار الاصدقاء:** ان الاخلاق وطبيعة التعامل تنتقل من شخصية الى اخرى ، عن طريق روابط الصداقة ، لذلك ينبغي متابعة الابناء وان يحرصوا على اختيار الرفيق الخير وترك السيء ، لذا فان الاسرة تتحمل تبعة كبيرة ودورا مهما يتمثل بدراسة نوع من التوجيه والارشاد الذي يمكن الابن من حسن الاختيار وينبغي مراقبة الابناء في صحبتهم ابنائهم مع بحيث تكون صحبة خير ، توجيهاتهم ان تكون سليمة وصحيحة وتصويب ما يرى فيها من اخطاء بطريقة النصح والارشاد(٤٣)

٨- **دور الام:** غالبا ما يتم تركيز السلطة داخل الاسرة بيد الرجل ولم يتم الأخذ بعين الاعتبار قدرة النساء على المساهمة في مقاومة التطرف المؤدي للإرهاب فأوكلت إليهن أدوار تقليدية وجاهزة ، لكن في الحقيقة نجد مشاركة النساء باعتبارهن "مربيات الاجيال، ويبرز دور الام في منع الانحراف والتطرف، لأنها الاكثر قربا ومعرفة بالمظاهر الفكرية والسلوكية التي تطرأ على الابناء والمشاكل التي يتعرضون لها، وهذا ضروري لمعالجة الظروف المؤدية إلى الإرهاب و تأمين الوقاية الفعلية من الارهاب (٤٤)

والاسرة العراقية في بنائها ووظيفتها تقوم على نظام السلطة والسلطة الابوية والتي تعمل على تحديد الادوار والواجبات وتوجيه سلوك الافراد ضمن التراث الحضاري والثقافي المتمثل بالعادات والتقاليد والقيم والدين، ووضع قواعد لسلوك افرادها بما يتماشى مع التوقعات الاجتماعية السائدة. ولازالت الاسرة العراقية محافظة على وظيفتها الاساسية والمتمثلة بعملية التنشئة الاجتماعية، و التي من خلالها تعمل على تكوين شخصية الفرد العراقي عن طريق غرز قيم المواطنة وحب العمل والتعاون لتكون شخصية سوية تخدم الوطن وتحافظ عليه وتدافع عنه ضد أي ارهاب.

المبحث الثالث

عشائر العراق ودورهم في محاربة التطرف والارهاب

تعد البنية القبلية في المجتمع العراقي مترسخة الجذور وقد سبقت ظهور الاسلام ووصوله الى بلاد الرافدين ، وعلى الرغم من حركة التحضر التي شهدها العراق فقد بقي للعشيرة حضورها في نفوس العراقيين ويتعاملون مع سننها وعاداتها وقيمها حتى في المناطق الحضرية، فقد ظل حضور العشيرة موجودا وفاعلا في الحياة الاجتماعية والسياسية وباعتبارها



تمثل انتماء اجتماعيا قرابيا بصفته نظاماً سياسياً واجتماعياً غير رسمي، وسنتناول دور العشيرة العراقية في محورين:

المحور الاول : الدور الاجتماعي للعشائر العراقية :

لاشك أن العشائر العراقية لها شأن كبير في المجتمع العراقي فهي تكاد تكون وحدة النسيج الاجتماعي لهذا المجتمع ، يتكون التسلسل الهرمي للبنية أو للهيكل القبلي حيث يبدأ من أدنى مستوى من الهيكل القبلي هو البيت ، والذي يتكون من عائلة واحدة ، والفخذ هوكيان يتألف من عدد من البيوت قد يصل عدد افراده الى المئات، ثم العشيرة وهو كيان يتألف من مجموعة من الافخاذ لديها مستوى عال من الوحدة نظرا لقوة الشيخ ، أو بيت الشيخ وتشغل العشيرة ، الأرض التي هي نسبة إلى قرية أو بلدة معينة ، والقبيلة تتألف من عدة عشائر ترتبط برابطة النسب والقرابة [٤٥]، ان مظاهر الولاء للعشيرة والقبيلة تتمثل بالمشاركة والالتزام المستمر بالعادات القبلية الثقافية التقليدية ، والذي يتضمن تقاليد ، الثأر ، والحضور والمشاركة في الفصول العشائرية والمناسبات العشائرية الاخرى ، وحماية شرف العائلة والعشيرة والقبيلة حتى لو تطلب الامر حمل السلاح وتستمد شرعيتها من الاعراف التقاليد الاصيلة [٤٦]، الا ان هذا الشعور بالولاء قد يكون عكسيا حيث يكون اقوى على مستوى العائلة ويقل تدريجيا الى الفخذ ثم يتضاءل باقل مستوياته في اطار الاتحاد العشائري لا سيما اذا لم يكون هذا الاتحاد في منطقة واحدة او متقاربة [٤٧]. ويبرز دور العشيرة عند حدوث الازمات وفقدان امن وحماية افرادها، لذا تأخذ على عاتقها زمام الأمور لما لها من مكانة مهمة في نفوس أبناء المجتمع العراقي فعززت بعض القيم والعادات التي من شأنها أن تحافظ على كيان الفرد وتؤدي دوراً مهما في حفظ النظام العام الذي يتفق علية أبناء العشائر حتى في المدن ، تعرض المجتمع العراقي لفترات طويلة لمظاهر مختلفة من الازمات السياسية جعلته يعاني آثارا سلبية تمثلت في فقدان القوى الأمنية و وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي، وهذا بدوره قد جعل من الحكومة العراقية بمفردها عاجزة وغير قادره على حل جميع المشاكل التي تحول دون تحقيق نهضتها الحقيقية وازدهارها الشامل فلابد من مساعدة البنى الاجتماعية التقليدية المتمثلة بالأسرة والعشيرة كأهم الركائز الرئيسة التي تسيطر على المشهد الاجتماعي والسياسي و بالرغم من وضوح بنية القبيلة وهياكلها وتقسيماتها بالإضافة إلى تعدد مستويات الوظيفة التي اضطلعت وتضطلع بها ، إلا إن هناك تعقيدا في الديناميات المحركة لها وبالتحديد الديناميات السياسية من ناحية علاقة القبيلة بالسلطة أو الدولة اقترابا وتأييدا وتحالفا ، أو نفورا واستعداء وصراعا ، وقد انعكس دور العشيرة هذا بشكل واضح على طبيعة العلاقات الاجتماعية وما تمتاز به من تعاون وتحقيق السلم الاجتماعي[٤٨]. يتميز المجتمع العراقي بطريقته المتوارثة في التعايش والتضامن وتعايش تكفله الانسجة الاجتماعية كتقاليد الاسرة في المدينة واعراف العشيرة في الارياف والمجالس والمنتديات المدنية والدينية ومن حمايتها والدفاع عنها يحصل الافراد على الدعم والقوة والقيمة ويمكن القول ، ان اغلب المدن العراقية كانت تكفل للأفراد حق التعادل والمساواة حتى للذين ينتمون الى بيوت قليلة متناثرة [٤٩].

فللعشيرة دورا مؤثرا في جميع مناطق العراق، ألا أن هذا الدور يبقى في مستويات متفاوتة وأحياناً ينسجم مع متطلبات معينة تختلف من منطقة إلى أخرى، وتمارس العشائر دورها بأشكال متعددة لا يتسم كونه أحد السبل المستخدمة لحل المشكلات والأزمات بين أفراد القبيلة أنما قد يتجاوز دورها المناط بها إلى خارج حدود القبيلة ، فالمبادئ والأعراف العشائرية

كقوانين نافذه وملزمة أدت دوراً كبيراً في حقن الدماء وصيانه الأعراض وحفظ الحقوق وحماية الأخلاق الحميدة من الضياع نتيجة للتطور الهائل في حياة المجتمع ، فمن ناحية الدين فالضبط والالتزام يمكن ملاحظته في الدور والمكانة التي يتمتع بها(السادة) في البيئة العشائرية في الجنوب ، كذلك نجد زعماء الطرق الصوفية في البيئة العشائرية في شمال العراق[٥٠] ، ومن الواضح ان ثمة تعاظما في دور القبائل والتحول من المهام الاجتماعية الى الادوار الامنية التي تتجاوز حدود الدفاع عن القبيلة وحماية نفوذها ، غير انه لا توجد مقاييس واحدة لدور القبيلة ، وتظل المسالة ترتبط بمدى قدرة النظام السياسي على الاستفادة منها بالطريقة المثلى ، ذلك ان العشيرة في العراق ليست كيانا معزولا وغريبا عن تطور المجتمع وعلاقته الداخلية بل هي جزء متفاعل من المجتمع مرتبطة به ، مؤثرا فيه ومتأثرة به وتشكل معه نسيجا موحدا ذا خصوصية اعتمد عليها المجتمع في انجاب العديد من القادة السياسيين والعسكريين والعلماء والمفكرين والذين ساهموا في حركات التغيير الاجتماعي في العراق[٥١].

المحور الثاني : الدور السياسي والامني للعشائر العراقية :

ادت العشائر دورا واضحا في الحياة السياسية في العراق وقد سبق هذا الدور الوجود القانوني للدولة العراقية ١٩٢١ أي قبل مئة عام ، فالنظام القبلي العراقي كما النظام السياسي الشامل شهد فترات من القوة و فترات من الضعف النسبي ، فالقبيلة هي الكيان الاكثر أهمية في المجتمع العراقي الذي عانى لقرون عدة من القهر والاضطهاد والاحتلال والتعسف والانقلابات ، ومع ذلك حافظت القبيلة العراقية على تماسكها و دورها الوطني ، فعندما جاء الاحتلال البريطاني الى العراق عام ١٩١٤ كانوا قد أولوا القبائل اهتماماً كبيراً لغايات الفهم والتوغل والتحكم، وقام رجال العشائر بثورة العشرين ضد الاحتلال مطالبة بتشكيل حكومة وطنية، وتعززت منزلة قادة القبائل بشكل كبير عندما ضمن لهم البريطانيون منحهم وزارت تشريفية وتمثيلاً سياسياً في البرلمان[٥٢]. وتراوحت العلاقة بينهما من التوظيف والاستثمار إلى الصراع والمواجهة، واستمر مكانة القبائل في الحكومات العراقية الى سقوط النظام الملكي وقيام الجمهورية عام ١٩٥٨حيث الغي قانون دعاوى العشائر، واستمر ادعاء الحكومات الثورية بالشعارات الوطنية وان الجميع متساوون امام القانون، وبعد نص البيان رقم واحد لحكومة البعث الصادر في تموز ١٩٦٨ اذ نص على(اننا ضد الطائفية الدينية والعرقية والعشائرية لكون هذه الظواهر من مخلفات الاستعمار)، الا انها عمدت بداية الثمانينات الى دعم القبائل العراقية بسبب حاجتها الى دعم معنوي وجماهيري وبشري في الحرب ضد ايران[٥٣] ، وكذلك عندما ضعفت شرعية النظام مع بداية التسعينات وفقدان سيطرته على اكثر من عشر محافظات، و قبيل الغزو الامريكي استخدم النظام العشائر كوسيلة للدعم الحربي بإعلان التطوع والتصدي للقوات الأمريكية[٥٤]، ان دعم وتشجيع العشائرية كوسيلة امنية للسيطرة على المجتمع وتحقيق الاستقرار للبقاء في الحكم، ومن الطريف ان ترسيخ الهوية العشائرية حسن من سمعة النظام من الاتهام بالطائفية، لان كل عشائرنا العراقية الاصيلة تضم الشيعة والسنة معا[٥٥]. كما قام نظام البعث باستغلال الصراع القبلي في شمال العراق ودعم بعض عشائر الاكراد المؤيدة له، لدرايتهم ومعرفتهم بالمناطق الجبلية ولمراقبة ومتابعة المعارضين والمطلوبين من العشائر الكردية الاخرى ، وبعد الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ حلت مؤسسات الدولة الامنية بناء على قرار سلطات الائتلاف ، ظلت العشيرة في نظر السلطات السياسية والعسكرية العراقية و التحالف الدولي فاعلًا مفيدًا على الصعيد المحلي أو فاعلًا يزعزع استقرار النظام المحلي.

وتحتاج العشائر كي ترسّخ دورها كفاعل امني، إلى دعم الدولة إذا كانت الدولة تتمتع بالوجود والهيمنة، وإلا فإنها ستحتاج إلى دعم القوى الأخرى في المنطقة. ولان العشائر تحتاج ماديًا إلى الدعم، فإن سلطتها تتواتر وفق أنماط وقواعد محلية، حيث تؤدي الأزمات والفوضى المدمرة الى فقدان الامن لدى الافراد والجماعات التي بحثت عن حماية لكياناتها [٥٦] ، وقد مثل شيوخ العشائر بشخصيات متفاوتة في توجهاتها السياسية وموقفها من الحكومات فبعضهم كان معارض والاخر مستقل واغلبهم مؤيدا للحكومة حسب المصالح ، ولأن الحكومات قد تجد مصدر قوتها في الارتكاز على دور العشائر المؤثر في المجتمع العراقي واستقطابهم في المؤسسة العسكرية لانهم لهم وزن يعتد به ، ولذلك ظهر الاستنفار العشائري جليا الى درجة جعلت القوى والحركات السياسية ومؤسسات الدولة تشرعن هذه الانتماءات، وتعود بالتالي الى ارث كاد يختفي بفعل ما انجزته الدولة العراقية الحديثة من تحولات و ورغم الشعارات فان النظام السياسي لم ينأ خلال فترات التأزم السياسي عن الاستنجاد بالعشائر ، للحيلولة دون نجاح التدخل الخارجي ، وذلك من خلال تسليح القبائل واعطاء بعضها امتيازات واقرار اعرافها في تناقض واضح مع القوانين الوضعية ، فالدولة التي تهيمن عليها العشيرة تعد دولة تقليدية[٥٧] ، فالعشيرة لها ظرف استثنائي نتيجة للظروف التي فرضت المزيد من اشتراك العشائر في العملية السياسية. وتمثل الدور العسكري للعشائر بتشكيل مجالس الصحوات ضد تنظيم القاعدة ، وتشكيل الحشد العشائري للتصدي ضد داعش الارهابي ولحماية مناطق سكناهم، وأصبحت كقوات رديفة لإسناد القوات الامنية [٥٨]

وعندما احتل داعش مناطق في شمال وغرب العراق واقترب من العاصمة بغداد، اصبح وجود الدولة مهددا ، وجاءت فتوى الجهاد الكفائي ، هبت العشائر العراقية الكريمة تلبية لنداء المرجعية الرشيدة وقدمت ابناءها وسلحت رجالها دفاعا عن الوطن والمقدسات ، بالمقابل لا يمكن تجاهل الامر الذي أنعكس سلباً على المجتمع هو تسليح العشائر من جانب الحكومة أو امتلاكها السلاح و وما نجم عنه من خلافات عشائرية دامية حيث أستخدم السلاح خارج أطار الدولة وفي كثير من الأحيان تقف الدولة في مثل هكذا صراعات في تهدئة الموقف والتقريب بين وجهات النظر، وبذلك قد يشكل تحدي امني خطير في المستقبل ، اذا لم يتم احتواء وترخيص السلاح ويتم السيطرة عليه اداريا وقانونيا، أن السلطة السياسية في العراق طيلة تاريخها لم تتخلص من السمة العشائرية، والتي شكلت لها تحدياً مزدوجاً، كما أنها خضعت إلى المد والجزر في العلاقة بين الأفراد والسلطة، فقد شكلت العشيرة للسلطة عدة تحديات، فمن جانب مثلت العشيرة القيم التقليدية والمحلية، ونافست السلطة على الولاء والهوية، كما أنها خضعت إلى الاستقرار والديمومة والفاعلية، أكثر من السلطة بفعل طبيعة العلاقات القرابية القوية بين أفرادها، لكون الانتماء إلى العشيرة له خصوصيته الاجتماعية التي يحرص عليها كل فرد لأنه يعتقد بأن العشيرة تمثل له الانتماء الحقيقي وتعمل على المحافظة على كيانه ووجوده[٥٩]

ظلت التكوينات القبلية والعشائرية لها تأثيرا في عملية التطور السياسي والديمقراطي في أكثر من جانب، فهي تستقطب الولاءات الأعلى لقطاعات من المواطنين، مما يؤثر سلباً في الولاء للدولة ذاتها، وبخاصة في ظل حالة التشويه والتشوش التي أصابت مفهوم الدولة في وجدان العراقيين من ناحية، والتفكك البنيوي لأجهزتها ومؤسساتها من ناحية أخرى، كما أن تمدد نفوذ القبائل والعشائر يؤثر في بعض التنظيمات السياسية الحديثة كالأحزاب فيجعلها مجرد

امتدادات لهذه التكوينات، مما يضعف من قدرتها على استقطاب المواطنين أستناداً إلى أطر فكرية وبرامج سياسية وطنية عابرة للحدود العرقي والطائفية والدينية[٦٠]

ان عملية تشخيص مستويات حضور القبيلة بثقافاتها و وعيها في الواقع السياسي العراقي المعاصر، تتطلب بذل جهد متظافر والقيام بدراسات معمقة لا يمكنها ان تحصل بمعزل عن دراسة البنيات الاخرى المجاورة لها او القريبة منها والشبيهة بها ، بما في ذلك ظواهر الطائفية والاثنية والجهوية ، فهي ظواهر متداخلة ومتشابكة لاتزال تؤثر هنا وهناك في توجيه الاحداث وفي طبيعة المؤسسات ، بدءا من العائلة و وصولا الى الدولة [٦١] ، عملت الحكومات العراقية المتعاقبة في مرحلة ما بعد الاحتلال على التوجه الى العشائر للحصول على دعمها ، واخذ التوجه الى العشائر ابعادا اخرى نتيجة لاختلاف الظروف السياسية والامنية في كل مرحلة[٦٢]. فالقوات العراقية بحاجة لتطوير القدرة العسكرية القتالية وقدرة على الحصول على المعلومات لتعينها ولتشترك معها وتنسق الأداة القتالية بتعاون المجتمع المحلي والدعم العشائري[٦٣]

تسعى القوات الأمنية أنَّ تسيطر على الوضع، لكن تتعثر بسبب العمليات المفاجئة التي تهدد الاستقرار، فالتدهور الأمني واضح ولكنه معقد وجذوره مجهولة [٦٤]، فالقوات العراقية تواجه صعوبات خطيرة في مهاجمة وتحييد التحصينات المركزة للمسلحين الارهابيين [٦٥] ، خاصة في المناطق الريفية او الحدودية وان موقع القبائل المتمركزة على الحدود وضرورة عدم تهميشها لكي لا تصبح فريسة للدعوات المتطرفة الارهاب، وضمان ولاء القبائل والعشائر بمساعدة القوات الامنية وتزويدهم بالمعلومات الاستخباراتية، بما في ذلك معلومات عن هويات ومواقع العناصرالارهابية ومواقع اكداس العتاد والاسلحة في المناطق الصحراوية المفتوحة، ، لكي تكتسب القوات الامنية ميزة استراتيجية من خلال العمل معها، كون تلك القبائل والعشائر على علم ودراية بجغرافية وتضاريس مناطقه ومعرفة سكانها، . ان التعاون الحكومي مع العشائر سيمكن القوات الامنية العراقية من العمل جنبا إلى جنب ، لكبح جماح العناصر الإرهابية داخل العراق.

التوصيات :

١- حث الأسرة العراقية ان تؤدي دورا هاما في تعزيز مكافحة الارهاب والوقاية منه، من خلال تعليم الابناء السلوك السوي وتربية الطفل وتنشئته على مبادئ المساواة والعدالة والتسامح وقبول الاخر والابتعاد عن المواقف المتطرفة التي غالبا ما تؤدي الى الارهاب.
٢- اهتمام الاسرة والحكومة بالأمن الوقائي لان المنظومة الأمنية هي وحدة واحدة لا يمكن تجزئتها او فصل بعضها عن البعض الآخر، وتعزيز علاقة القوات الامنية مع المواطنين لتزداد الثقة والتعاون بينهم وتحصين المجتمع من خطر الارهاب.
٣- ضرورة التعامل وتبادل المعلومات وتوثيق الاجتماعات والمناقشات بين جهاز مكافحة الارهاب و شيوخ العشائر، والاعتماد على قوة العشيرة وتوظيفها في خدمة الدين والوطن.
٤- التزام العشائر بضرورة الابتعاد عن الظواهر السلبية الغيرة مرغوبه في المجتمع العراقي وتقاليد وأعراف العشائر العراقية الأصيلة ، والسيطرة على سلاح العشائر الغير مرخص والاعتماد على التوجيهات التي تصدر من المؤسسات الرسمية المعنية بشؤون العشائر.



الهوامش والمصادر

(١) عبد الباسط محمد حسن، **اصول البحث الاجتماعي** ، مكتبة وهبة، ط٦، بيروت ، ص٨٢٧.
(٢) عبد الحميد لطفي ، **علم الاجتماع** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨١، ص٦٠
(٣) صادق الاسود، **علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده** ، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص١٢١-١٢٣
(٤) ابراهيم ابراش ، **علم الاجتماع السياسي** ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، بغداد ، ط١ ، ١٩٩٨ ، ص٨٨
(٥) غاستون بوتول، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة:خليل الحر، المنشورات العربية،بيروت، ١٩٧٢، ص١٨.
(٦) عادل فتحي ثابت: **النظرية السياسية المعاصرة ، دراسة في النماذج والنظريات** التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة، الاسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ، ص١٦٣.
(٧) اسماعيل عبدالفتاح عبد الكافي ، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية** ، مصر، ٢٠٠٥ ، ص١٢١
(٨) مولود زايد الطبيب ، **التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع**، المؤسسة العربية الدولية للنشر، عمان، ٢٠٠١، ص ١٢٤.
(٩) دلال ملحس وعمر موسى، **المشكلات الاجتماعية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص١٨٨
(١٠) محمد عدنان الخفاجي ، **اثر القيم الاجتماعية في السلوك السياسي في المجتمعات النامية والمتقدمة** (دراسة مقارنة) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠٠١، ص٢٨
(١١) **القران الكريم، سورة الانسان، الاية٢٨**
(١٢) عبد اللطيف عبد الحميد العاني، لاهاي عبد الحسين، **مقدمة في علم الاجتماع** ، ط٢، دار ابن الاثير، بغداد، ٢٠١١
(١٣) عدنان أبو مصلح، **معجم علم الاجتماع**، دار اسامة، عمان، ٢٠١٠، ص١٧
(١٤) احسان محمد الحسن، **موسوعة علم الاجتماع**، الدار العربية للموسوعات، ط١، بيروت، ١٩٩٩، ص١٩٢
(١٥) المصدر نفسه، ص٢٨٣
(١٦) ناتاليا يفريموفا، **معجم العلم الإنسانية**، ترجمة توفيق سلوم، دار التقدم، موسكو، ١٩٩٠، ص٣٩٥.
(١٧) هاشم محمد المشهداني، **العصبية في ضوء الاسلام : دراسة وصفية وتحليلية** ، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع ، قطر – الدوحة ، ٢٠٠٢ ، ص ٢١٢.
(١٨) محمد بن صنيتان ، **السعودية : السياسي والقبيلة** ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠٠٨،ص٤٦
(١٩) عباس العزاوي ، **عشائر العراق** ، الجزء الثاني ، مكتبة الصفا والمروة ، لندن ، ص٤٩
(٢٠) محمد محسن الظاهري، **المجتمع والدولة- دراسة العالقة القبلية بالتعددية السياسية والحزبية** (الجمهورية اليمنية كنموذج تطبيقي)، مكتبة مدبولي، ط١ ،القاهرة، ٣٠٠٢ ،ص٢٣.
(٢١) أبي الفضل إبن منظور، **لسان العرب المحيط**، إعداد يوسف خياط، المجلد الأول، بيروت، دار لسان العرب، سنة الطبع بلا، ص ١٢٣٧
(٢٢) فؤاد قسطنطين نيسان، **الإرهاب الدولي دراسة تحليلية في طبيعة الظاهرة و مكانتها في التقاليد** و **الممارسات الصهيونية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ١٩٩٩، ص ٦.
(٢٣) مجموعة مؤلفين ، **مكافحة الارهاب**، ط١، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤، ص١٢١
(٢٤) زكي علي السيد ، **الارهاب في اليهودية والمسيحية والاسلام والسياسات المعاصرة** ، دار الوفاء للطباعة والتوزيع والنشر ، ط١، مصر، المنصورة ، ٢٠٠٢ ز ص٣٣٣
(٢٥) جورج عرمولي، **محاولة لتعريف الإرهاب و تحديد الوسيلة لمحاربته**، مجلة شؤون الأوسط ، مكان النشر بلا، العدد ٧١، سنة ١٩٩٨، ص ١٢١.
(٢٦) حسن سعد عبدالحميد ، **دور الاجهزة الامنية العراقية في مكافحة الارهاب بعد عام ٢٠٠٣**: وزارة الدفاع انموذجا ، ص٨٨
(٢٧) **قانون جهاز مكافحة الارهاب**، الفصل الاول ، مادة الثالثة ، لسنة ٢٠٠٨
(٢٨) الارهاب : **ابن السلطة ام ابن الاسرة ؟** ، تلفزيون DW، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٣/١٩ متاح على الرابط www.dw.com



(٢٩) ديفيد كانتر ، **الوجوه المتعددة للإرهاب : وجهات نظر وقضايا مختلفة** ، ترجمة جيهان الحكيم ، المركز القومي للترجمة ، ط١، ٢٠١٤، ص٥٣

(٣٠) ياسر خالد بركات، **الإرهاب في المنظور الاقتصادي التداعيات و الحلول**، مجلة النبأ، العدد ٧٨، السنة ٢٠٠٥ ص ٤٨-٤٩

(٣١) محمد محفوظ ، **أسباب ظاهرة العنف**، ، مؤسسة المستقبل للثقافة و الاعلام، العدد ٧٨، ٢٠٠٥، ص ١٤

(٣٢) موسى شتيوي، **دور الاسرة في مكافحة التطرف** ، تلفزيون الغد الاردني، ٢٠١٦/٦/١٥، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٣/٢٠ ، متوفر على الموقع الالكتروني www.alghad.com

(٣٣) مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، **دور مجتمعي في مكافحة الارهاب ، ٢٠٠٥** تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٣/١٨ متاح على الرابط www.ecssr.ae

(٣٤) غني ناصر حسين القريشي ، **الضبط الاجتماعي** ، ط١ ، دار صفاء للطباعة والنشر ، عمان ، ٢٠١١ ، ص١٦٩-١٧٠

(٣٥) عقيلة عبد الحسين سعيد الدهان ، **اثر التنشئة الاجتماعية في البناء الديمقراطي** ، ط١ ، دار ميزوبوتاميا ، بغداد، ٢٠١٤، ص٨٨

(٣٦) غني ناصر حسين القريشي، **مصدر السابق** ص١٧١

(٣٧) علي صالح جوهر، ميادة محمد فوزي الباسل، **تنشئة الطفل العربي على حقوقه بالمؤسسات التعليمية،** ط١، دار الكتب المصرية، المنصورة، ٢٠١٠، ص١٣٦

(٣٨) غني ناصر حسين القريشي، **مصدر سابق** ،ص١٧٧

(٣٩) مجموعة مؤلفين ، **مكافحة الارهاب ، صدر سابق،** ص١٣٨-١٣٩

(٤٠)مارسيل بوستيك، ترجمة محمد بشير النحاس، **العلاقة التربوية**، ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٨١، ص ١٧٠.

(٤١)**المصدر السابق نفسه** ، ص١٧٩

(٤٢) غني ناصر حسين القريشي، **مصدر سابق،** ص١٧٨.

(٤٣) ديفيد كانتر ، **مصدر سابق** ،ص٥٣

(٤٤) **الوقاية من الارهاب ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين اليه،** تقرير نشرته منظمة الامن والتعاون في اوربا، فيينا، ٢٠١٤

(٤٥) عباس العزاوي ، **مصدر سابق** ، ص٤٤

(٤٦) مسعود ظاهر ، **المشرق العربي المعاصر من البداوة الى الدولة الحديثة** ، معهد الامناء العربي ، ط١ ، بيروت ، ١٩٨٦، ص٣٣

(٤٧) احمد عبدالله الناهي وخضر عباس عطوان ، **السلوك السياسي : دراسة نظرية وتطبيقية** ، دار امجد للنشر والتوزيع ، ط١ ، الاردن ، ٢٠١٧، ص١٦٥

(٤٨) ياسين سعد البكري، **مقدمة في دراسة القبيلة في العراق في ضوء علم الاجتماع السياسي،** مجلة الجامعة المستنصرية للدراسات والبحوث العربية، العدد٣٠، بغداد ،٢٠١٠، ص١٥

(٤٩) علي كريم سعيد : **حول مستقبل العراق السياسي** ، مطبعة بلا ، بغداد ٢٠٠٤ ، ص ٩٣-٩٤ .

(٥٠) ياسين سعد البكري، **مصدر سابق** ، ص٦

(٥١) احمد عبدالله الناهي وخضر عباس عطوان ، **مصدر سابق** ،ص١٦٥

(٥٢) ياسين سعد البكري، **مصدر سابق** ، ص٢

(٥٣) اسحق نقاش واخرون ، **المجتمع العراقي حفريات سوسيولوجية في الاثنيات والطوائف والطبقات** ، الفرات للنشر والتوزيع ، ط١، بيروت ، ٢٠٠٦ ،ص٢٢٨

(٥٤) احمد عبدالله الناهي وخضر عباس عطوان ، **مصدر سابق** ، ص١٦٩

(٥٥) علي طاهر الحمود، **العراق من صدمة الهوية الى صحوة الهويات** ، دار الرافدين، بيروت ، ٢٠١٢، ص١٨٤

(٥٦) علي الوردي ، **دراسة في طبيعة المجتمع العراقي،** قم: منشورات سعيد بن جبير، ٢٠٠٥ ، ص٤٦



[٥٧] جورج بلانديا ، **الأنثروبولوجيا السياسية** ، ترجمة علي المصري، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع ، بيروت، ص١٨٣

[٥٨] محمد نجيب بوطالب ، **الابعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية** ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، معهد الدوحة ، ٢٠١١ ، ص٧

[٥٩] رضوان السيد ، **الصراع على مستقبل العراق: الحوزة الدينية والعشائر والاجتماع المدني والسياسي،** مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٩٢، بيروت، ٢٠٠٣،ص١٢٩.

[٦٠] حسنين توفيق إبراهيم/ عبد الجبار احمد عبد الله، **التحولات الديمقراطية في العراق - القيود والفرص ،** ط١، مركز الخليج للأبحاث، دراسات عراقية، العدد الثالث، ٢٠٠٥،دبي،ص٣٧ -٣٨.

[٦١] محمد نجيب بوطالب ، **مصدر سابق** ، ص٨

[٦٢] احمد عبدالله الناهي وخضر عباس عطوان ، **مصدر سابق** ، ص١٧٥

[٦٣] محمود احمد عزت، **بناء القوات المسلحة العراقية ـ اقتراحات علمية،** في مجموعة باحثين، بناء الدولة، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢، ص٢٥.

[٦٤] أثير ناظم الجاسور، **الإرهاب ومرتكزات الأمن الوطني العراقي،** مجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية، العدد ٢٨-٢٩، ٢٠١٥،ص٣٣٥.

[٦٥] مايكل نايتس، **مستقبل القوات المسلحة العراقية،** المركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠١٦، ص١٨-١٩

الحماية الجزائية للشهود في الدعاوى الارهاب

بحث مقدم للمشاركة في المؤتمر العلمي الدولي لجهاز مكافحة الإرهاب

الباحث المحقق : علي وهاب عبد الرزاق الطائي

هيئة النزاهة / دائرة التحقيقات / مكتب تحقيق بابل

المقدمة

أولاً-: موضوع البحث

يعرف قانون أصول المحاكمات الجزائية بأنه مجموعة القواعد التي تتولى بيان اجراءات التحري وجمع الأدلة والتحقيق والمحاكمة وتنفيذ الحكم، كما انها تتولى بيان اختصاص السلطات التي تتولى ذلك وتنظيم الهيئات القضائية، كما يعرفه بعضهم بأنه القواعد التي ترمي إلى بيان الطرق التي توصل الى حقيقة واقعة معينة من انها تشكل جريمة في القانون من عدمه يصح إسنادها إلى شخص معين تمهيداً لتقديمه للمحاكمة فيقضى بإدانته أو ببراءته، وإذا كان قانون أصول المحاكمات الجزائية ينشد الحقيقة، فإنه من المنطقي ان تكفل قواعده بيان الضمانات التي توصل إلى تحقيق العدالة لكي لا يُدان شخص بريء، وللشهادة أهمية كبيره كدليل من أدلة الاثبات.

ثانياً-: إشكالية البحث

مشكلة البحث تدور حول حماية الشاهد من بطش المتهم عليه وعلى عائلته، حيث يتحمل الشاهد كافة التبعات القانونية لفعله في سبيل حماية نفسه وعائلته من انتقام المتهم او ذوي المتهم لذا ان موضوع احجام الشهود عن الشهادة في الدعاوى الجزائية بشكل عام والدعاوى الارهابية بشكل خاص تشغل اهتمام العديد من الجهات العاملة في مكافحة الارهاب، لذا سندرس الموضوع من عدة جوانب ونحاول اظهار مواطن القوة والضعف واقتراح الحلول لمعالجتها.

ثالثاً-: فرضية البحث

يقوم البحث على تناول مدى كفاية النصوص التشريعية العراقية الخاصة بمركز الشاهد في الدعاوى الجزائية مقارنة بالتشريع الفرنسي الذي وفر هذه الحماية وما يستوجب فيه تدخل المشرع العراقي بتعديل او اضافة نصوص اخرى وكيفية تفعيل هذه النصوص ليقوم الشاهد بأداء شهادته وهو مطمأن على نفسه وعلى عائلته وضمان الحقوق المقررة له وعدم تعرضه لأي خطورة في اثناء اداءه الشهادة في الدعوى الجزائية.

رابعاً-: نطاق البحث

سيتناول البحث من خلال الدراسة والتحليل الحماية الجزائية للشهود في الدعاوى الجزائية في التشريع الفرنسي وفي التشريع العراقي.

خامساً-: أهداف البحث

التعرف على مفهوم الحماية الجزائية للشاهد ودراسة وتحليل قانون حماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجني عليهم رقم (٥٨) لسنة ٢٠١٧ والمنشور بجريدة الوقائع العراقية بالعدد (٤٤٤٥ في ٢٠١٧/٥/٢) حيث انه قانون حديث النشأة واتخاذ اساليب جديدة كإخفاء هوية



الشاهد من خلال تغيير بياناته الشخصية (على سبيل المثال لا الحصر) ولكل ما سبق فان اهمية القانون دعتنا الى ان نقوم بدراسة الموضوع دراسة مستفيضة فيما يخص الحماية الجزائية للشهود في الدعاوى الجزائية.

سادساً-: منهجية البحث

لدراسة موضوع الحماية الجزائية للشهود في الدعاوى الجزائية سوف نقسم بحثنا الى مطلبين تليهما الخاتمة وقائمة المصادر، نعالج في المطلب الأول الضمانات والوسائل الخاصة بحماية الشهود وفي المطلب الثاني سوف نتطرق الى الحماية الجزائية للشهود في التشريعين الفرنسي والعراقي.

المطلب الأول

ضمانات ووسائل حماية الشهود

أن واجب الشاهد هو خدمة العدالة، وقد يكلف بأداء شهادته من قبل القضاء أو يتقدم بأدائها من تلقاء نفسه وذلك لأثبات الواقعة الجرمية المتعلقة بالدعوى الجزائية وللشهادة دور في جرائم الارهاب وغيرها من الجرائم حيث يتم الاستعانة بالشهود لأثبات الفعل الجرمي لذلك فان المشرع قد أحاط الشاهد بضمانات ووسائل لحمايته من أي خطر قد يتعرض له بسبب الادلاء بالشهادة.

الفرع الأول: ضمانات حماية الشاهد في الدعوى الجزائية

يُعتَبر وجود ضمانات فعّالة لحماية الشهود من أهم وسائل تضييق الخناق على الارهاب وكافة الجرائم والانتهاكات، حيث أنه يوّفر مناخا آمنا ويبث جوا من الثقة يعد ضروريا للتشجيع على الإبلاغ عن كافة أشكال الجرائم، وتعد قدرة الدولة على حماية الشهود من أهم مكونات أي خطة لمكافحة الارهاب خاصة وتفعيل سيادة القانون عامة، حيث تنقسم ضمانات حماية الشهود الى ضمانات في مرحلة التحقيق وضمانات في مرحلة المحاكمة، وفي كلا المرحلتين تؤدي هذه الضمانات الى تعزيز ثقة الشاهد بالأجهزة التحقيقية والقضاء وبالنتيجة تعاون الشاهد واداءه الشهادة دون تخوف من عواقب الادلاء بها.

ضمانات حماية الشاهد في مرحلة التحقيق الابتدائي

أن الضمانات التي يتمتع بها الشاهد خلال فترة التحقيق الابتدائي لم ينص عليها المشرع العراقي صراحه، لكن يجري العمل بها من قبل السلطات التحقيقية عند الاخذ بشهادة الشاهد، مثل حسن معاملة الشاهد حيث ان المعاملة غير الإنسانية للشاهد[١] سوف تترك اثرها عليه مما يؤدي الى انكار أو تغيير شهادته مع مراعاة الاختلافات في القدرات النفسية لأفراد المجتمع لأن تأثير الإجراءات التحقيقية تختلف من شخص الى اخر فهي مسألة نسبية مع التأكيد على عدم التمييز بين الشهود[٢] من قبل المحقق أو القاضي في مرحلتي التحقيق الابتدائي، ان مراعاة المساواة بين الشهود يؤدي ذلك الى زرع الثقة بالقائمين على التحقيق، وان كان لابد من التمييز بين الشهود حيث ان كبير السن والمريض والصغير يجب ان يعاملوا بشكل يختلف عن الشاهد الذي يكون في مقتبل العمر.

الفرع الثاني: وسائل حماية الشهود في الدعوى الجزائية

لم ينص المشرع العراقي صراحه على ماهية الوسائل اللازمة لحماية الشاهد بل ترك الامر للسلطات التحقيقية وما تقدمة من حماية للشاهد من قبل افراد الأجهزة الأمنية ومن القوانين التي اتخذت هذا المنحى قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا في قواعد الاجراءات وجمع



الادلة الخاص بالمحكمة حيث اشارت هذه القواعد الى اتخاذ جميع الوسائل اللازمة لتأمين سلامة شهود والضحايا أو ذويهم والشهود خلال فترة تدوين افاداتهم.

وسائل حماية الشهود في مرحلة التحقيق الابتدائي

لم يتطرق قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ المعدل الى الحماية اللازمة للشهود في مرحلة التحقيق لكن كان الظهور الواضح لحماية الشهود في قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا في قواعد الاجراءات وجمع الادلة الصادر استناداً إلى أحكام المادة (١٦) من القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ والمصادق عليه بموجب المادة (٤٨) من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية في المادة (٢٣/أولا/ب) والتي اشارت الى اتخاذ جميع الوسائل اللازمة لتأمين سلامة الشهود والضحايا وذويهم خلال فترة تدوين افاداتهم وترك الاجراءات لتقدير القاضي، وقد اتجهت المحكمة الجنائية العراقية العليا الى ان يكون القائم بالتحقيق الابتدائي قاضي التحقيق فقط دون المحققين لضمان رصانة الإجراءات[٣].

أن النقص الحاصل في قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل فيما يخص حماية الشهود وخاصة في ما يمر به بلدنا ما أوجب على المشرع تشريع قانون يتلافى به النقص التشريعي ويوفر الحماية للشهود ومن في مقامهم من تقديم شهادتهم الى القضاء وهو قانون حماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجني عليهم رقم (٥٨) لسنة ٢٠١٧، حيث نصت المادة (٦) منه على أوجه الحماية أو أساليب الحماية[٤] ويمكن للشهود أو الخبراء أو المخبرين أو المجني عليهم ان يتم شمولهم بهذه الأساليب في حالة تقديم طلب استنادا لنص المادة (٤) من نفس القانون[٥] الى قاضي التحقيق أو المحكمة حيث يمكن الاخذ بهذه الإجراءات في مرحلة التحقيق الابتدائي أو المحاكمة وبالنظر في صحة ادعاء صاحب الطلب وبصدور قرار بقبول الطلب يتم فرض أي من الأساليب المذكورة في المادة (٦)، حيث ان القانون لم يحدد أي منها واجب العمل به وبهذا يمكن شمول صاحب الطلب بكافة الأساليب أو بعضها وحسب درجة التهديد والامر متروك لتقدير القضاء على ان يصدر القرار خلال عشرة أيام والا اعتبر الطلب مرفوض حكماً، وهنا كان المشرع موفقاً في تحديد الفترة الزمنية الخاصة بالبت في طلب الشمول بالحماية حتى يكون صاحب الطلب على بينه ان تم رفض طلبه بالشمول بالحماية ليكون له امكانية اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات الجزائية وقانون العقوبات من رفع دعوى امام السلطات المختصة.

وسائل حماية الشهود في مرحلة المحاكمة

يعتبر وجود نظام فعال لحماية الشهود يوفر مناخا امنا ويبث جوا من الثقة يعد ضروريا للتشجيع على الإبلاغ عن كافة اشكال الجرائم وتعد قدرة الدولة على حماية الشهود من اهم مكونات أي خطة لمكافحة الجريمة بصفة عامة وادناه وسائل لأداء الشهادة:

أولاً: أداء الشهادة خلف الستار

لم يكن للمشرع العراقي قبل عام ٢٠٠٣ اتجاه واضح في الاستماع الى شهادة الشهود أو المجني عليهم أو الخبراء من خلال حاجز أو ستارة لكن استخدام المحكمة الجنائية العراقية العليا لهذه الوسيلة جاء مغايراً لما سبق ومستنداً لقانونها الذي اختص بجرائم معينة على سبيل الحصر وكذلك على فئة معينه من المتهمين، لكن المشرع العراقي عندما قام بتشريع قانون حماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجني عليهم رقم (٥٨) لسنة ٢٠١٧ في المادة (٦/ثالثا) سمح بإمكانية استخدام الستارة أو الحاجز[٦] عند الاستماع لشهادة الشهود حيث نص على إمكانية



استخدام الوسائل الالكترونية أو غيرها من الوسائل، وهنا ذكر المشرع غير الوسائل الالكترونية، والتي يمكن ان تكون من الوسائل التقليدية كالستارة، وقد نص كذلك على السماح بتغيير الصوت أو إخفاء الملامح أو غيرها، حيث ان هذه الوسائل لم تذكر في القانون على سبيل الحصر وهنا كان المشرع موفقاً في ذلك.

ثانياً: أداء الشهادة من خلال دائرة تلفزيونية مغلقة

الدائرة التلفزيونية المغلقة عبارة عن وسيلة تقوم على وضع الشاهد في حجرة مجاورة لقاعة المحكمة، وتسمى الدائرة التلفزيونية (بالمغلقة) لكونها لا تتعدى المكانين حيث تقوم بنقل شهادة الشاهد الى جلسة المحكمة دون ان يتأثر الشاهد بجو المحكمة خاصة مع وجود المتهم وما يترتب على ذلك من ترهيب وتهديد يؤثر على الشاهد.

ثالثاً: أداء الشهادة من خلال جهاز فيديو

إن التطور في مجال تكنولوجيا الاتصالات وما توصل اليه العلم في مجال التصوير المرئي من درجات عالية الوضوح ونقاء الصورة مما أتاح للشاهد الشعور بالاطمئنان والهدوء بعيداً عن تأثير الخصوم ونظرات المتهم التي تغرس في النفس الخوف والرهبة من أداء الشهادة ضده وان الأصل في أداء الشهادة امام المحكمة ان تكون حضوريا وذلك تحقيقاً لمبدأ العدالة في اتاحة الفرصة للمتهم من مناقشة الشاهد وهو حق من حقوق المتهم وكذلك اطمئنان المحكمة الى وجود الشاهد من خلال حضوره في المحكمة.

المطلب الثاني

الحماية الجزائية للشهود في التشريعين الفرنسي والعراقي

أن نظام حماية الشهود لم يكن في التشريعات المقارنة وليد اللحظة حيث مر بمراحل تطور أوصلته الى ما هو عليه الان وفي العراق لم يكن المشرع قد اهتم بتنظيم قانون خاص لحماية الشهود كما هو عليه حال المشرع الفرنسي حيث ترك لقانون الإجراءات الفرنسي تنظيم هذه الحماية.

الفرع الأول: الحماية الجزائية للشهود في التشريع الفرنسي

قام المشرع الفرنسي بتعديل قانون الإجراءات الجنائية الصادر في ١٥ /نوفمبر/٢٠٠١ فيما يخص حماية الشهود وقد عدل بالقانونين الصادرين في ٩/سبتمبر/٢٠٠٢ و٩/مارس/٢٠٠٤، وان هذه التعديلات هي نتيجة لتطور الجرائم التي تقع على الشهود خاصة فيما يتعلق بالجريمة المنظمة والتي تقوم على تنفيذها مجاميع إجرامية منظمة ذات تنظيم ودقة عاليين والتي لها قدرة على محو الأدلة وترهيب الشهود مما يدفع بهم للتخلي عن شهاداتهم امام القضاء، حيث ترك المشرع الفرنسي الباب مفتوحاً لتحديد الجرائم بالنسبة للجنايات وحددها للجنح بالجرائم التي لا تقل عقوبتها عن ثلاث سنوات، مع هذا كله لم يكن للجرائم الإرهابية ذكر بالنص بل هي مشمولة بحماية الشهود كون عقوبتها تزيد عن الحد الأدنى الذي حدده المشرع الفرنسي.

متطلبات حماية الشهود في التشريع الفرنسي

بينّ المشرع الفرنسي الحماية الجزائية للشاهد من خلال عدم الإفصاح عن شخصيته ومن ناحية أخرى عدم الإفصاح عن محل اقامته وقد حدد لكل من النموذجين شروطاً لشمول الشاهد بهما أو شموله بأحدهما.



أولاً: شروط عدم الإفصاح عن شخصية الشاهد

إن عدم الإفصاح عن شخصية الشاهد هو اكثر أهمية من عدم الإفصاح عن محل سكن الشاهد كون الأول ان حصل انتفى الثاني، وقد كان للمشرع الفرنسي سابقا نظام إخفاء شخصية بعض مأموري الضبط القضائي أو رجال الشرطة أو رجال الجمارك المكلفين ببعض الاعمال الخاصة عندما صدر قانون ينص على ذلك في ٢٩ يوليو ١٨٨١ بعقوبة نص عليها القانون في المادة (٣٩) في حالة الافصاح عن هويتهم، بعد ذلك جاء قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي في المادة (٥٨-٧٠٦) بعدم جواز الإفصاح عن شخصية الشاهد وقد وضع شروط لذلك لحمايته والمقربين منه لتقديم شهادته وما لديه من أوراق ثبوتيه دون خوف من تعرضه للمخاطر جراء هذه الشهادة[٧] والشروط هي:

أ- شهادة الشاهد في جناية أو جنحة عقوبتها لا تقل عن ثلاث سنوات

أكد المشرع الفرنسي على أهمية وخطورة عدم الإفصاح عن شخصية الشاهد، بان تكون للجنايات جميعها وحدد الجنح بعقوبة لا تقل عن ثلاثة سنوات[٨]، ولم نجد هذه الصورة عندما نص على شروط عدم الإفصاح عن محل سكن الشاهد طبقا للمادة (٥٧-٧٠٦) من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي.

ب- تحقق شروط عدم الإفصاح عن محل إقامة الشاهد

أشارت المادة (٥٨-٧٠٦) من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي على توفر شروط عدم الإفصاح عن محل سكن الشاهد لشموله بعدم الإفصاح عن شخصيته، وهي الشروط التي أشارت لها المادة (٥٧-٧٠٦) من نفس القانون والتي تنص على عدم الاشتباه بالشاهد في ارتكابه جريمة أو الشروع فيها، تقديم معلومات ذات أهمية وموافقة النائب العام أو قاضي التحقيق وهو ما كان المشرع الفرنسي موفقا فيه.

ت- خطر تعرض الشاهد أو افراد اسرته أو المقربين له للاعتداء

وضعت المادة (٥٨-٧٠٦) من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي المتعلقة بعدم الإفصاح عن شخصية الشاهد، شرط ان يثبت الشاهد ان أداء شهادته في هذه الدعوى قد يؤدي الى تعرضه الى خطر هو أو أحد افراد أسرته أو المقربين له وهذا يختلف عن المادة السابقة (٥٧-٧٠٦) من نفس القانون والمتعلقة بعدم الإفصاح عن محل سكن الشاهد حيث لم يذكر المشرع الفرنسي سبب عدم الإفصاح عنه بل وضع الشروط دون تحديد الحكمة منها.

ث- طلب مقدم من النائب العام أو قاضي التحقيق الى قاضي الحريات والاحتجاز:

يقدم النائب العام أو قاضي التحقيق الطلب الى قاضي الحريات والاحتجاز في أي مرحلة من مراحل التي تمر بها الإجراءات الخاصة بالدعوى الجزائية المنظورة امام القضاء[٩] على ان يكون الطلب مسبباً ومستوفياً للشروط سالفة الذكر ويوجد خطر الاعتداء على حياة الشاهد أو سلامته البدنية هو أو أحد أفراد أسرته أو أحد المقربين له حيث يكون الطلب مسنداً بإثباتات تجعل الاعتداء محتملا .

ج- صدور قرار من قاضي الحريات والاحتجاز:

إن اعتماد قاضي الحريات والاحتجاز على الطلب المسبب والمقدم من النائب العام أو قاضي التحقيق بشمول الشاهد بعدم الإفصاح عن شخصيته يكون محل تدقيق لإصدار القرار استناداً الى الأسباب وجديتها وكذلك فقد منح المشرع الفرنسي لقاضي الحريات والاحتجاز سلطة اصدار قرار من تلقاء نفسه بشمول الشاهد بالحماية وعدم الإفصاح عن



شخصيته دون طلب مقدم من النائب العام أو قاضي التحقيق، وهنا التسبيب ليس ذي أهمية كون قاضي الحريات والاحتجاز له سلطة شمول الشاهد بالحماية من تلقاء نفسه.

ثانياً: شروط عدم الإفصاح عن محل سكن الشاهد

أصدر المشرع الفرنسي سابقاً قانون في ٢١ يناير ١٩٩٥ يضمن فيه عدم الإفصاح عن محل إقامة الشاهد وذلك في المادة (٦٢-١) من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي كون الشهود لديهم معلومات هامة تتعلق بالدعوى ولا يشتبه بهم ارتكاب جريمة أو الشروع فيها، فيكون عنوان سكنهم هو نفس عنوان مركز الشرطة بعد حصول الموافقة من النائب العام أو قاضي التحقيق ويكون في مركز الشرطة سجل خاص لهذا الغرض، وبصدور قانون ٢١ نوفمبر ٢٠٠١ أصبح التعديل السابق المتعلق بعدم الإفصاح عن محل سكن الشاهد ملغي حيث وضحت المادة (٩٧-٧٠٦) الشروط الواجب توفرها لإخفاء عنوان الشاهد دون ان يشمل هذا الاجراء شخصية الشاهد وهي:

أ- عدم الاشتباه بالشاهد في ارتكابه جريمة أو الشروع فيها:

بينت المادة الأولى (٥٧-٧٠٦) الواردة الباب الحادي والعشرون من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي على (يجوز للأشخاص الذين لا تحوم حولهم أية شكوك جديرة بالاعتبار تفيد ارتكابهم جريمة ما أو محاولتهم ارتكابها، والذين قد يكون بوسعهم تقديم أدلة ذات صلة بالإجراء أن يُعَينوا عنوان مركز الشرطة أو لواء الدرك كمقر لإقامتهم، بإذن من مدعي الجمهورية أو من قاضي التحقيق) [١٠].

ب- تقديم معلومات ذات أهمية:

لابد للشاهد ان يثبت ان لدية القدرة على تقديم معلومات ذات أهمية في الدعوى، وتؤدي الى الكشف عن الحقيقية ويكون هذا الموضوع خاضع لتقدير القضاء المتمثل بقاضي التحقيق أو النائب العام، ولا يشترط ان تكون المعلومات يقينيه وانما يكفي توفر القدرة على تقديم مثل هذه الأدلة من خلال علاقة الشاهد بالواقعة سواء كانت مباشرة ام غير مباشرة وهو ما يمكن استخلاصه من طبيعة العلاقة بالمتهم أو المجني علية أو القرب من محل وقوع الفعل محل الدعوى الجزائية كون الشاهد في الغالب لا يدلي بالمعلومات الا اذا حصل على موافقة بإخفاء محل سكنه لذا فان قاضي التحقيق أو النائب العام يكون بحاجة الى التأكد من ان لهذا الشاهد معلومات تؤدي الى كشف ملابسات الدعوى فنكون هنا امام تحديد صلة هذا الشاهد بالواقعة[١١].

أ- موافقة النائب العام أو قاضي التحقيق:

نصت المادة (٥٧-٧٠٦) من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي على موافقة قاضي التحقيق أو النائب العام على إخفاء محل سكن الشاهد كون هذه الإجراءات تعد خروجاً على القواعد العامة التي توجب على جهة التحقيق الكشف عن كافة البيانات المتعلقة بالشاهد، فالشاهد يقدم طلب للشمول بالحماية من خلال إخفاء محل سكنه الى قاضي التحقيق أو النائب العام كون الكشف عن محل السكن سوف يعرضه للانتقام أو ضغوط من جراء هذه الشهادة.

الفرع الثاني: الحماية الجزائية للشهود في التشريع العراقي

قام المشرع العراقي بإصدار قانون خاص لحماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجني عليهم، وتناول في المادة (١) منه[١٢] التعابير الواردة فيه حيث وضحت المعاني المقصود بها من الشاهد والخبير والمخبر والمجني عليه وهو اتجاه تتخذه أغلب القوانين



للتعريف بالتعابير التي سيتناولها القانون حيث عرفت الفقرة الأولى من هذه المادة الشاهد بأنه شخص لديه معلومات تتعلق بأثبات الجريمة أو ظروف وقوعها أو الملابسات التي أحاطت بها ودون الخوض في تفسير هذه التعابير فأنها اطاله لا حاجه لذكرها، كون تعريف الشاهد في بداية الفقرة قد شملها جميعها عندما خص الشاهد بأنه شخص يدلي بالمعلومات التي لديه عن الجريمة، وهو ما اخذ به المشرع العراقي في قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي في المادة (١٦٩) والتي نصت على انه (يجب ان تنصب الشهادة على الوقائع التي يستطيع الشاهد ادراكها بإحدى حواسه).

إما ما يتعلق (بالمجني عليه) فان المشرع كان موفقاً عندما عرفت الفقرة أنه كل شخص وقعت عليه الجريمة لكن لم تأخذ بوقوع الضرر بسبب الجريمة ولم تتناول المدعي بالحق المدني خصوصا عندما لا يوجد مجني عليه، وانتهت المادة الى كون الجريمة بفعل أو امتناع عن فعل وهو أمر مفروغ منه من خلال العودة للقواعد العامة الواردة في قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل.

لقد شمل القانون الدعاوى الجزائية جميعها في المادة (٢) منه[١٣]، وخصص منها الدعاوى الإرهابية لأهميتها وحدد أقارب المشمولين بهذا القانون للدرجة الثانية ولو ترك امر تحديد درجة القرابة للقضاء لكان اكثر واقعية لاستيعاب الحالات الخاصة التي لم تشمل بموجب الدرجة الثانية.

قد إشارت المادة آنفة الذكر الى ان يقوم مجلس القضاء الأعلى وهيئة النزاهة بتقديم اقتراح الى مجلس الوزراء ليصدر نظام بالدعاوى المشمولة بهذا القانون الذي حدد مسبقاً منها الدعاوى الإرهابية في نص هذه المادة، ونحن من جانبنا نرى ان يكون معيار العقوبة هو ما يحدد شمول الدعوى الجزائية بهذا القانون كون اتخاذ معيار نوع الجريمة سيظهر بعض التعقيدات عندما يتم تغيير الوصف القانوني للدعوى مع وجود شاهد أو مخبر أو خبير أو مجني عليه تحت الحماية، وحسناً فعل المشرع بتحديد مدة ستة اشهر من تاريخ نفاذ القانون لصدور النظام ولم يترك إصداره دون تحديد مدة والذي لم يصدر لغاية كتابة هذا البحث.

وأشار المشرع في المادة (٣) من نفس القانون[١٤] الى سبب تحديد من ذكرهم القانون تحت الحماية وهو وجود خطر على حياته أو سلامته الجسدية وهو اتجاه موفق في ذكر سلامته الجسدية حيث لم يكتفِ بتهديد حياته بل وحتى تعرضه للإيذاء الجسدي هو أو أحد أفراد أسرته أو أقاربه وأشاره الى مصالحهم الأساسية التي يقوم القضاء بتحديدها وهي مسألة تقديرية للقاضي في تحديد مدى الخطر الذي يتعرض له طالب الحماية أو أحد أفراد أسرته أو أقاربه فيما إذا ادلى بشهادته أو خبرته أو أقواله، وفي نهاية المادة عاد المشرع الى ذكر ما اشار اليه في المادة السابقة من الدعاوى الجزائية والدعاوى الإرهابية وقد خصص من الدعاوى الإرهابية ما يمس أمن الدولة وحياة المواطن وكان الأفضل عدم ذكر الدعاوى الجزائية والارهابية كون ان المشرع قد ذكرها سابقا، حيث ان تعريف الفعل الإرهابية ورد في المادة (١) من قانون مكافحة الإرهاب رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥[١٥].

إن إجراءات تقديم طلب الحماية قد تم توضيحها في المادة (٤) من القانون حماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجني عليهم رقم (٥٨) لسنة ٢٠١٧[١٦]، والتي تبدأ بتقديم طلب من طالب الحماية الى قاضي التحقيق أو محكمة الموضوع أو المحكمة التي تنظر الطعن في مرحلة ما بعد اصدار الحكم، وعلى قاضي التحقيق تدوين اقوال طالب الحماية أو اذا كانت

محكمة طعن فان عليها إحالة الطلب الى قاضي التحقيق الذي اجرى التحقيق في الدعوى وله اتخاذ كافة الإجراءات التي تؤدي الى قناعته بالحماية وخلال عشرة أيام من تاريخ تقديم الطلب يصدر قراراً بشمول صاحب الطلب بالحماية والا فالطلب مرفوض.

كان المشرع موفقاً في تحديد مدة زمنية للبت بالطلب، الا إننا نرى ان الفترة الزمنية المنصوص عليها للبت بطلب الشمول بالحماية هي فترة يكون صاحب الطلب فيها عرضة للاعتداء أو عرضة للخطر هو أو اسرته أو أقاربه، فكان على المشرع ان يتجه الى ما اتجه اليه المشرع الأمريكي بتوفير حماية مؤقته وجعل شمولها به من عدمه بقرار القاضي عند تقديم الطلب.

أما الفقرة ثانيا من نفس المادة فأنها قد اشارت الى القرار الصادر بطلب الحماية وكيفية الطعن به، وان هذه الفقرة منحت حق الطعن بالقرار الصادر للادعاء العام أو هيئة النزاهة أو طالب الحماية في كلا الحالتين، ونحن نرى ان الأصل في الطعن هو لقرار رفض الحماية من قبل القاضي، اما وقوع الطعن على قرار الحماية فانه يكون على مستوى ضيق في حالة رأي الجهة التحقيقية ان هذه الحماية يتخذها الشاهد أو المخبر أو المجني عليه ذريعة للتهرب من التزامات مادية وهذا ما اتجه اليه المشرع الأمريكي الذي اشترط انتهاء كافة الالتزامات المالية لطالب الحماية وعدم وجود دعاوى مدنية تتعلق به تحسبا من هروبه من هذه الالتزامات بشموله بالحماية وهو بالتالي امر متروك للقضاء في النظر بالطعن المقدم من أي طرف من الأطراف التي ذكرتهم المادة (٤) الفقرة أولا، اما الفقرة الثالثة من المادة (٤) فقد كانت موفقه في جعل جلسات المحكمة للنظر في طلب المشمول بالحماية سرية، وقد أشارت الفقرة الرابعة من نفس المادة الى أن طلب المشمول بالحماية في مرحلة الطعن يقدم الى المحكمة التي تنظر في الطعن سواء كانت محكمة التمييز أو محكمة الجنايات بصفتها التمييزية والتي تقوم بدورها الى إحالة الطلب الى قاضي التحقيق الذي كان يجري التحقيق بالدعوى[١٧].

لقد تناولت المادة (٥) من القانون ذاته[١٨] فترة الحماية والتي تكون في مرحلة التحقيق أو المحاكمة أو الطعن وهو ما أوضحته المواد السابقة، وقد عاد المشرع للتأكيد على ان تكون الحماية في جميع مراحل الدعوى أو جزء منها، وهي إشارة الى نهاية الحماية لكن المشرع اشار الى امكانية تمديد الحماية لما بعد صدور حكم بات في الدعوى واكتسابه الدرجة القطعية، لكن لم يحدد فترة الحماية بعد صدور الحكم البات حيث ترك تقدير هذه الحالة للقضاء .

تناولت المادة (٦) أوجه الحماية[١٩] والتي تعتبر إجراءات تنفيذية لحماية المشمولين بهذا القانون

حيث ذكرت هذه المادة الإجراءات أو الأساليب على سبيل الحصر ولقاضي التحقيق أو المحكمة اتخاذ أي منها أو جميعها بناء على سلطتها التقديرية وليس وفق ما تقدم به صاحب الطلب، حيث ان تحديد وجه الحماية يكون من اختصاص القضاء، تناولت هذه المادة في الفقرة الأولى منها أهم وسيلة للحماية وهي إخفاء شخصية الشاهد وهو تغيير البيانات الشخصية ويقصد بها الهوية التعريفية للشاهد وأفراد أسرته أو أقاربه للدرجة الثانية مع الاحتفاظ بالأصل، والذي من المنطق ان يكون لدى الجهة المختصة وهي قسم حماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجني عليهم المشار اليهم في المادة (١٠) من هذا القانون.

إن هذا الاجراء يعد ذا خطورة ان كان المشمول بالحماية تقع على عاتقه التزامات مالية أو انه مطلوب في دعاوى أخرى، حيث ان تغيير البيانات الشخصية وتوفير مكان إقامة مؤقت غير مكان اقامته السابق والذي يكون مكان امن في محافظة أو منطقة سكنية أخرى، حيث لا

يمكن للمشمول بالحماية ان يتم تبلغه باي تبليغات تخص دعاوى أخرى مقامة ضده، ونحن نرى ان يكون هناك توازن بين حماية الشاهد أو المخبر أو المجني عليه أو الخبير وحقوق الافراد، حيث يجب ان يعلم مركز الشرطة الذي يقع محل سكن المشمول بالحماية ان عنوانه الحالي هو مديرية حماية المنشأت والشخصيات / قسم حماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجني عليهم لكي تعلم المحكمة ان المشمول بالحماية قد أقيمت عليه دعاوى أخرى ويتم التدقيق ان كانت هذه الدعاوى هي دعاوى كيديه أو انها تهدف للوصول الى مكان تواجد المشمول بالحماية أو انها حقيقية، مع ان هذا الاجراء سوف يحمل مسؤولية جديدة على القسم المختص بتحمل ضغوط ومحاولات الإفصاح عن معلومات المشمولين بالحماية.

كان الافضل ان يكون المشمول مجهول الإقامة لكن الموازنة بين حقوق الافراد والحماية ذا درجة عالية من الأهمية، كذلك إشارة الفقرة الثانية من هذه المادة على مراقبة الهاتف، وهو ما يستنتج منه ان يكون جميع المشمولين بالحماية تتم مراقبة هواتفهم وعدم الاتصال بالأقارب والأصدقاء والافصاح عن مكان اقامتهم هو ما يوجب على الجهات المختصة تثقيف المشمول بالحماية واعلامه بتعليمات خاصة للحفاظ على سلامته وتخصيص رقم هاتف خاص للاتصال به في حالات الضرورة، وهو ما إشارت له الفقرة (سادسا) من المادة أعلاه.

أما الفقرة (الثالثة) فهو أمر مستجد على القانون العراقي بأن يكون سماع اقوال أو شهادة المشمول بالحماية بالوسائل الالكترونية أو تغيير الصوت أو إخفاء ملامح الوجه، وهذا قد ورد لأول مره في المحكمة الجنائية العراقية العليا في محاكمة رموز النظام السابق [٢٠].

ونحن من جانبنا نرى ان إخفاء شخصية الشاهد أو الخبير أو المخبر أو المجني عليه في مراحل الدعوى، يكون مخالف لقواعد العدالة في السماح للمتهم في مواجه المذكورين أعلاه، وبالمقابل ممكن مواجهة المتهم بهم يؤدي الى التراجع عن اقوالهم خوفا منه، ولمحاولة إيجاد موازنة بين حقوق المتهم وحماية المذكورين يسمح لمحامي المتهم وبحضور نائب المدعي العام من مواجهته بالشاهد أو المخبر أو الخبير أو المجني عليه مناقشته عن أقواله أو شهادته.

إن محل إقامة المشمول بالحماية يكون تحت الحراسة وهو ما شارة اليه الفقرة (رابعا) من المادة نفسها، وقد اشارت المشرع الى تغيير مكان عمل المشمول بالحماية بشكل مؤقت أو دائم وهو ما كان موفقاً به المشرع عندما اشار الى تغيير مكان العمل بأن يكون مؤقت أو دائم حيث ترك تحديد هذه الصفة الى القضاء واستنادا للدعاوى ودرجة تهديد المشمول وكان موفقاً كذلك في ذكر وزارة المالية بالتنسيق في نقل مكان العمل حيث انها ذي علاقة عند تغيير محل العمل.

وقد اشارت الفقرة ان كانت الجهة طرفا في الدعوى فيكون تغيير محل العمل سهلاً كون اغلب الجهات لها اماكن عمل أو فروع في مناطق أخرى على ان يتم بسرية، اما ان كانت الجهة ليست طرفاً بالدعوى فتتم عملية النقل بالطرق والسياقات الإدارية، ونحن نرى ان تكون كافة المخاطبات والكتب الرسمية في عملية نقل محل العمل مع قسم حماية الشهود والخبراء والمخبرين والمحني عليهم لعدم معرفة محل العمل الجديد للمشمول بالحماية حيث يمكن اعتبار هذا القسم هو حلقة الوصل بين جهة العمل السابقة وجهة العمل الجديد، وكذلك هو حلقة الوصل بين الجهات الأخرى المتعلقة بأفراد أسرة المشمول بالحماية كأولاده مثل مديريات التربية والجامعات وكل ما يتعلق بجانب الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية، وقد إشارت الفقرة



(سابعاً) الى توفير محل إقامة مؤقت ولم تشر الفقرة الى محل إقامة دائم حيث ان فقرة الحماية لا تشمل إعادة التوطين وهو ما يتفق مع ان فترة الحماية هي فقرة محدودة وليست مطلقة.

اما الفقرة (ثامناً) فهي ما معمول به مع المخبر السري وتسري على بقية المشمولين بالحماية من ذكر رقم للمشمول بالحماية في الأوراق التحقيقية وليس أسمه الصريح وبلا محل اقامته ويكون هذا الرقم في سجل خاص يقابله الاسم الصريح والعنوان، وان تأمين الحماية اثناء الانتقال الى المحكمة هو من الإجراءات المهمة كونه قد يعرّض المشمول بالحماية للخطر أو الاعتداء وكذلك مراعاة عدم كشف محل اقامته أو عمله خوفاً من تعقب الخصوم له.

لقد اكدت المادة (٧) على ان عرض الشهادة أو الاقوال بالوسائل الالكترونية أو غيرها[٢١]، من تغيير الصوت أو إخفاء ملامح الوجه أو غيرها من الوسائل المستعملة يمكن اعتمادها دليل للإدانة مع توفر قناعة القاضي كون هذه الوسائل لم يشر لها قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ المعدل، فتأكيدا لإمكانية الحكم اعتماداً على هذه الاقوال والشهادات فقد اشارت لها المادة (٧) من القانون، ونحن نرى انه كان على المشرع ان لا ينص على كونها دليل ادانة فقط وكان من الأفضل ان يكون الدليل مطلقاً (دليل ادانة أو نفي) حيث ان هذه الشهادة أو الاقوال يمكن اعتمادها لبراءة المتهم أو إدانته.

كما تناولت المادة (٨) من القانون[٢٢] انتهاء الحماية حيث حددت الحالات التي تنتهي بها الحماية وأولى الحالات هي بقرار من قبل الجهة التي اقرتها بناء على طلب المشمول بها أو انتفاء السبب الذي اقرت من اجله هو تعرض المشمول بالحماية للخطر أو وفاته أو أن يكون المشمول بالحماية غير ملتزم بالشروط التي أقرت لحمايته أو في حالة الامتناع عن الشهادة امام المحكمة أو تقديم الخبرة والتي هي أساس شموله بالحماية وكان المشرع موفقاً عندما نص على مراجعة قرار الحماية كل ستة أشهر لكن عندما حدد الجهة التي تقوم بالمراجعة ذكر (القاضي المختص) ولو حدد (المحكمة) التي أصدرت قرار الحماية لكان أفضل في صياغة النص.

تناولت المادة (٩) من القانون[٢٣] في الفقرة الأولى التزام الدولة بتعويض المشمول بالحماية في حالة الاعتداء عليه أو وفاته اذا كان سبب الوفاة يتعلق بالدعوى التي شمل بالحماية بسببها مع التزامه بالتعليمات الخاصة بالحماية حيث ان هذا التعويض يجب ان تعود به الدولة على المقصرين بحماية المشمول بها من موظفيها كون الفشل في حماية المشمولين بهذا القانون يجب ان يكون لديهم علم بالمسؤولية التي تقع على عاتقهم والتبعات القانونية التي سوف تكون نتيجة التهأون أو التواطؤ في حماية المشول بالحماية، ولم تحدد المادة المحكمة المختصة بنظر الدعاوى المتعلقة بفشل حماية المشمولين بهذا القانون، وقد نصت كذلك على اصدار نظام يصدر من مجلس الوزراء باقتراح من مجلس القضاء الأعلى بتحديد قيمة التعويض وخلال ستة اشهر من تاريخ نفاذ القانون، اما الفقرة ثانيا من المادة والتي تضمنت مكافأة المخبر في الجرائم الإرهابية والجرائم التي تمس امن الدولة الداخلي أو الخارجي حيث ان المشرع لم يكن موفقاً في صياغة بداية الفقرة عندما نص على الأوكار الإرهابية ووسائل الإرهاب، حيث انه كما ذكرنا سابقا، ان قانون مكافحة الإرهاب قد عرف الجرائم الإرهابية ولا محل هنا لإعادة تعريفها والأفعال التي تنطبق تسميتها جرائم إرهابية، وكان موفقاً في تحدد مكافأة للمخبرين عن هذه الجرائم كون ان قانون مكافأة المخبرين مرقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٨ لم يشمل الجرائم الإرهابية وهو الذي يمكن ملاحظته من نص المادة (١) من القانون[٢٤].

أما فيما يتعلق بجرائم الفساد الإداري والمالي فان قانون مكافأة المخبرين اختص بهذه الجرائم، ولا يوجد سبب لتكرارها في قانون حماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجني عليهم، كذلك نصت الفقرة ثانيا من نفس المادة على اصدار نظام يصدر من مجلس الوزراء باقتراح من مجلس القضاء الأعلى بتحديد قيمة المكافأة واساسها وخلال ستة أشهر من تاريخ نفاذ القانون.

تناولت المادة (١٠) من القانون[٢٥] تأسيس قسم حماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجني عليهم وارتباطه بمديرية حماية المنشأت والشخصيات التابعة لوزارة الداخلية في الفقرة الأولى من هذه المادة، اما الفقرة الثانية فيما يتعلق بمنح صلاحية للقسم بفتح شعبة في الاقليم وفي المحافظات غير المنتظمة بإقليم، فقد سأوى المشرع بين فتح مكتب بمستوى شعبة في كلا الحالتين، حالة الإقليم وحالة المحافظة غير المنتظمة بإقليم، ولم يأخذ بنظر الاعتبار ان في الإقليم يمكن توجد محافظات، فهل يمكن لمكتب بمستوى شعبة ان يتمكن من تلبيه متطلبات الحماية للمشمولين بها على مستوى الإقليم؟

وقد استكملت المادة (١١) من القانون[٢٦] توفير الدعم لقسم حماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجني عليهم الذي يتولى حماية المشمولين بهذا القانون بناءً على قرار قضائي حيث الزمت الجهات كافة بتقديم الدعم من قبل الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة أما كون هذه المادة لم تنص على العقوبة التي تكون جزاء على عدم الالتزام بالدعم، فقانون العقوبات العراقي قد عالج في المادة (٣٢٩) الفقرة الأولى منه[٢٧] هذا الامتناع.

تناولت المادة (١٢) من القانون[٢٨] في الفقرة الأولى منها على التأكيد على سرية بيانات المشمولين بالحماية ولم يحدد أو يخصص نوع البيانات بل كان الوصف على وجه العموم ولا يجوز الإفصاح عنها الا وفقا للقانون، اما الفقرة الثانية فقد وضعت الجزاء المتمثل بالحبس لكل من يفشي هذه البيانات مع علمه بحمايتها وان يكون افشاء البيانات بفعل عمدي، أما افشاء هذه البيانات بصورة غير عمدية فيخضع للقواعد العامة المتعلقة بالإهمال.

إما المادة (١٣) من القانون[٢٩] فقد كان المشرع موفقاً في تشديد العقوبة واعتبار الاعتداء على المشمولين بهذا القانون ظرفاً مشدداً إذا كان الاعتداء ذو علاقة بموضوع الحماية وهو ما تلافاه المشرع بأن يكون كل اعتداء على المشمول بالحماية ظرفاً مشدداً للجريمة حيث يمكن ان يكون اعتداءً ليس له علاقة بموضوع الحماية.

أن كل من تم شموله بالحماية المنصوص عليها في هذا القانون استنادا لمعلومات غير صحيحة نصت المادة (١٤) من القانون[٣٠] على عقوبة الحبس مع الحكم على المشمول بالتعويض عن كافة المصروفات والاضرار التي نتجت عن الحماية وهنا أراد المشرع التأكيد على صحة المعلومات المقدمة من قبل المشمول بالحماية حيث ان المشمول هو الذي يقدم طلب الشمول بالحماية وقد نص قانون العقوبات العراقي على جريمة الادلاء بمعلومات كاذبة بقصد التضليل لكن المشرع هنا في قانون حماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجني عليهم قد شدد العقوبة مع حكم بالتعويض.

لقد تناول المشرع في نص المادة (١٥) من القانون[٣١] اذا تم اكراه أحد المشمولين بالحماية لتغيير شهادته أو أقواله أو الخبرة التي يقدمها للقضاء ظرفا مشددا، فيما يخص جرائم الإرهاب أو الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي أو الخارجي.

لقد حد المشرع من سلطة القاضي عندما نص على الحد الاعلى للعقوبة لكل من الشاهد الذي ادلى بشهادة غير صحيحة أو الخبير الذي ادلى بخبرة غير مطابقة للحقيقية أو المخبر الذي

ادلى بمعلومات غير صحيحة بالمادة (١٦) من القانون[٣٢] والمنصوص عليها في قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل.

الخاتمة

الاستنتاجات

١. لم ينص المشرع العراقي صراحة على الضمانات التي يتمتع بها الشاهد اثناء التحقيق الابتدائي لكن يجري العمل بها من قبل السلطات التحقيقية عند الاخذ بشهادة الشاهد وهي تمثل الجانب الإنساني للعمل التحقيقي دون المساس بالإجراءات التحقيقية.
٢. ان احد أذرع العدالة هي الشهادة يقوم الشاهد بأدائها امام المحكمة في الدعوى الجزائية، ولأهمية الشهادة فان الشاهد ممكن ان يتعرض الى اعتداء من قبل الخصوم أو تأثير من أي نوع فيجب على المشرع توفير الحماية له من أي اعتداء من لحظة تكليفه بالحضور وحتى ما بعد صدور الحكم.
٣. أن النقص الحاصل في قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٩ المعدل فيما يخص حماية الشهود وخاصة فيما يمر به بلدنا والعدد الكبير لدعاوى الجزائية وخاصة الدعاوى الإرهاب ما أوجب على المشرع تشريع قانون يتلافى من خلاله النقص التشريعي ويوفر الحماية للشهود ومن هم في مقامهم من تقديم شهادتهم الى القضاء وهو قانون رقم (٥٨) لسنة ٢٠١٧ والخاص بحماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجني عليهم.
٤. لم يكن للمشرع العراقي قبل عام ٢٠٠٣ اتجاه واضح في الاستماع الى شهادة الشهود أو المجني عليهم أو الخبراء من خلال حاجز أو ستاره لكن استخدام المحكمة الجنائية العراقية العليا لهذه الوسيلة جاء استناداً لقانونها الذي اختص بجرائم معينة وعلى سبيل الحصر وعلى متهمين معينين كذلك.
٥. ان المشرع العراقي في قانون حماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجني عليهم رقم (٥٨) لسنة ٢٠١٧ في المادة (٦/ثالثا) لم يقم بتحديد الوسيلة الخاصة بسماع الشهود وكان موفقاً في ذلك حيث ترك تحديد الوسيلة لما توصلت اليه التكنولوجيا الحديثة في وقت المحاكمة، فقد حدد بعض الوسائل الالكترونية وترك مساحة واسعة في عرض الشهادة باي وسيله اخرى.

المقترحات

١. ان الفترة الزمنية المنصوص عليها للبت بطلب الشمول بالحماية من قبل القضاء هي فترة يكون صاحب الطلب معرضاً للاعتداء أو الخطر هو أو أسرته أو أقاربه فكان على المشرع الاتجاه الى ما اتجهت اليه التشريعات المقارنة في حماية الشهود بتوفير حماية مؤقته وجعل شمولها به من عدمه بقرار القاضي المقدم امامه الطلب.
٢. كان على المشرع العراقي ان يشترط على الشاهد شموله بالحماية الجزائية انهاء كافة الالتزامات المالية وعدم وجود دعاوى مدنية تتعلق به تحسبا من هروبه من هذه الالتزامات كي لا تتخذ الحماية ذريعة للتهرب من هذه الالتزامات وهو بالتالي امر متروك للقضاء في النظر بالطعن المقدم من أي الأطراف التي ذكرتهم المادة (٤) الفقرة



(أولا) من قانون حماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجني عليهم رقم (٥٨) لسنة ٢٠١٧.

٣. يجب على الجهات المختصة تثقيف المشمول بالحماية واعلامه بتعليمات خاصة للحفاظ على سلامته على ان تكون مراقبة الهاتف لجميع المشمولين بالحماية وعدم الاتصال بالأقارب والأصدقاء وعدم الافصاح عن مكان اقامتهم اضافه الى تخصيص رقم هاتف خاص بالمشمول بالحماية للاتصال في حالات الضرورة وهو ما اشارت له الفقرة (سادسا) من المادة (٦) في قانون خاص لحماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجني عليهم رقم (٥٨) لسنة ٢٠١٧.

٤. نوصي ان تكون كافة المخاطبات والكتب الرسمية في عملية نقل محل عمل المشمولين بالحماية مع قسم حماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجني عليهم للحفاظ على السرية حيث يمكن اعتبار هذا القسم هو حلقة الوصل بين جهة العمل السابقة وجهة العمل الجديد وكذلك هو حلقة الوصل بين الجهات الأخرى مثل مديريات التربية والجامعات والمستشفيات المتعلقة بأفراد أسرة المشمول بالحماية.

٥. كان المشرع موفقاً عندما نص على مراجعة قرار الحماية كل ستة أشهر الا ان ذكر عبارة القاضي المختص لم تكم دقيقه وكان من الاسلم لو حدد المشرع (المحكمة المختصة) لكانت صياغة النص القانوني أفضل.

٦. نوصي أخيراً بتوفير استقلال مادي للمشمولين بالحماية بعد نقلهم لمحل سكناهم الجديد بإيجاد عمل مناسباً لهم لتقليل النفقات ومراعاة الحالة النفسية، وهو ما يسري ايضاً على أفراد أسرته ان كانوا من العاملين قبل شمولهم بالحماية.

(١) نصت المادة (١٦٢) من التعليمات القضائية للنيابات المصرية والصادرة عن وزارة العدل المصرية النيابة العامة رقم (بلا) لسنة ٢٠٠٧ على انه (يجب على المحقق احترام الشاهد وحسن معاملته وتفادى توجيه أي تلميح أو تصريح الية يفيد الاستهانة بشأنه، حتى لا يصل الى حالة من انكار الشهادة تضار بها العدالة).

(٢) نصت المادة (١٥١) من التعليمات القضائية للنيابات المصرية والصادرة عن وزارة العدل المصرية النيابة العامة رقم (بلا) لسنة ٢٠٠٧ على انه (يتعين ان يكون عضو النيابة عدلا في معاملة الخصوم لدى مباشرته للتحقيق بأن لا يفرق بينهم في المعاملة مهما تفاوتت مراكزهم الاجتماعية أو مظاهرهم الشخصية، تفاديا لمظنة الميل أو المحاباة).

(٣) فيما يتعلق بالجرائم الدولية لجسامتها وتعلقها بأمن المجتمعات يوجب التحقيق في هكذا جرائم على القائمين به ان يكون لديهم مهارات وخبرات عالية لذلك اتجه قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا الى ان يتولى التحقيق الابتدائي قضاة التحقيق دون المحققين، حيث نصت المادة (١٨/ثانياً) من قانون المحكمة على (أولا: يشرع قاضي التحقيق في التحقيق أما من تلقاء نفسه أو بناء على معلومات تصله من أي مصدر خصوصاً المعلومات الواردة من الشرطة أو من أية جهة حكومية أو غير حكومية. ويتولى قاضي التحقيق تقويم المعلومات الواردة إليه ليقرر ما إذا كانت الأدلة كافية للبدء في التحقيق. ثانياً: لقاضي التحقيق سلطة استجواب المتهمين والضحايا أو ذويهم والشهود من أجل جمع الأدلة وإجراء التحقيقات الميدانية. وله من أجل تنفيذ مهمته أن يطلب المساعدة من السلطات الحكومية ذات العلاقة كلما اقتضت الحاجة لذلك، وعلى الجهات الحكومية ذات العلاقة التعاون التام وتلبية الطلبات. ثالثاً: عند اتخاذ قاضي التحقيق قراره بكفاية الأدلة فعليه إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات ويجب أن يتضمّن قرار الإحالة موجزاً بالوقائع وبالجريمة المنسوبة للمتهم والمادة القانونية التي أحيل بموجبها وفقاً لهذا القانون).

(٤) نصت المادة (٦) من قانون حماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجني عليهم رقم (٥٨) لسنة ٢٠١٧ على انه (لقاضي التحقيق أو المحكمة بناء على الطلب المنصوص عليه في المادة (٣) من هذا القانون فرض أي من أوجه الحماية الاتية :أولا- تغيير البيانات الشخصية مع الاحتفاظ بالأصول .ثانياً- مراقبة الهاتف، ثالثاً - عرض الشهادة أو الاقوال بالوسائل الالكترونية أو غيرها أو تغيير الصوت أو اخفاء ملامح الوجه أو غيرها، رابعاً- وضع الحراسة على المشمول بالحماية أو مسكنه، خامساً- تغيير مكان العمل بصورة مؤقتة أو دائمة بالتنسيق مع جهة العمل إذا لم تكن طرفاً في القضية أو وزارة المالية. سادساً- وضع رقم هاتف خاص بالشرطة أو الجهات الامنية الاخرى تحت تصرف المشمول بالحماية للاتصال به عند الحاجة. سابعاً- توفير مكان أقامه مؤقت، ثامناً- اخفاء أو تغيير الهوية في المحاضر الخاصة بالدعوى، تاسعاً- تأمين الحماية اثناء الانتقال من والى المحكمة).

(٥) نصت المادة (٤) من قانون حماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجني عليهم رقم (٥٨) لسنة ٢٠١٧ على (أولا- يقدم طلب الحماية الى قاضي التحقيق الذي يجري التحقيق في القضية ذات العلاقة بالحماية، أو المحكمة التي تتولى نظر الدعوى وعلى قاضي التحقيق أو المحكمة تدوين اقوال صاحب الطلب والتحقق من صحته، ولهما في سبيل ذلك سماع اقوال الشهود والاطلاع على المستندات والأوراق والاستئناس برأي الجهات الامنية ومنظمات المجتمع المدني والجهات الاخرى وعند اتمام التحقيق يصدر قراراً بقبول الطلب وفرض أي من أوجه الحماية المنصوص عليه في المادة (٥) من هذا القانون أو برفض الطلب خلال عشرة أيام من تاريخ النظر بالطلب وبخلافه يعد الطلب مرفوضاً .ثانياً- يكون القرار الصادر بطلب الحماية قابلاً للطعن فيه تمييزاً من الادعاء العام أو طالب الحماية لدى المحكمة المختصة بنظر الطعن في الاحكام أو القرارات الصادرة من الجهة التي اصدرت القرار. ثالثاً- تكون جلسات المحكمة في شأن طلبات الحماية سرية ولا يحضرها الا صاحب الطلب والادعاء العام ومن ترى المحكمة ضرورة حضوره. رابعاً- يقدم

طلب الحماية في مرحلة الطعن بالأحكام الى المحكمة التي تنظر في الطعن وعليها ان تحيل الطلب الى قاضي التحقيق المنصوص عليه في البند (أولا) من هذه المادة).

(٦) نصت المادة (٦/ثالثاً) من قانون حماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجني عليه رقم (٥٨) لسنة ٢٠١٧ على انه (عرض الشهادة أو الاقوال بالوسائل الالكترونية أو غيرها أو تغيير الصوت أو إخفاء ملامح الوجه أو غيرها).

(٧) د. نوزاد أحمد ياسين الشواني، حماية الشهود في القانون الجنائي الوطني والدولي دراسة تحليلية مقارنة، ط١، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٢٨٧.

(٨) د.عادل حسن وآخرون، الحماية القانونية والأمنية للشهود، دراسة مركز بحوث الشرطة، الإصدار الخامس، مصر، يناير ٢٠٠٦م، ص١٤٤.

(٩) حددت المادة (٩٨ – ٧٠٦) من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي المرحلة التي يكون لقاضي التحقيق تقديم الطلب لقاضي الحريات والاحتجاز الا بعد البدء بإجراءات التحقيق وهو ما يسري على النائب العام كذلك.

(١٠) د. أمين مصطفى محمد، حماية الشهود في قانون الإجراءات الجنائية-دراسة مقارنة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١١، ص ٦٨.

(١١) د. محمود صالح العادلي، استجواب الشهود في المسائل الجنائية دراسة مقارنة في القانون الوضعي والفقه الإسلامي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، سنة ٢٠٠٤، ص١٤٩.

(١٢) نصت المادة (١) من قانون حماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجني عليهم رقم (٥٨) لسنة ٢٠١٧ على انه (يقصد بالتعابير التالية المعاني المبينة ازاءها :أولا-الشاهد: هو الشخص الذي يدلي بالمعلومات التي لديه عن الجريمة والتي أدركها بإحدى حواسه سواء أكانت تلك المعلومات لها علاقة بإثبات الجريمة أو ظروف وقوعها أو الملابسات التي احاطت بها. ثانياً-الخبير: هو الشخص الذي له الخبرة الفنية في تقدير مادي أو ذهني من اصحاب الفن والاختصاص في مسألة فنية لا يستطيع القائم بالتحقيق في الجريمة معرفتها بمعلومات خاصة سواء أكانت تلك المسألة الفنية متعلقة بشخص المتهم أو جسم الجريمة أو المواد المستعملة في ارتكابها واثارها. ثالثاً-المخبر: هو الشخص الذي يبلغ عن حادثة أو جريمة وقعت امامه أو علم بوقوعها، ارتكبها شخص أو اكثر. رابعاً-المجني عليه: هو كل شخص وقعت عليه الجريمة بفعل أو امتناع عن فعل مادي أو معنوي).

(١٣) نصت المادة (٢) من قانون حماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجني عليهم رقم (٥٨) لسنة ٢٠١٧ على انه (تسري احكام هذا القانون على الشهود والمخبرين والمجني عليهم والخبراء، في الدعاوى الجزائية والدعاوى الارهابية، وأقاربهم حتى الدرجة الثانية وتحدد الدعاوى الجزائية والمشمولة بهذا القانون بنظام يصدر عن مجلس الوزراء بناءً على اقتراح مجلس القضاء الأعلى وهيئة النزاهة على ان لا يتجاوز اصداره (٦) ستة أشهر من تاريخ نفاذ القانون).

(١٤) نصت المادة (٣) من قانون حماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجني عليهم رقم (٥٨) لسنة ٢٠١٧ على انه (لمشمول بأحكام هذا القانون ان يطلب وضعه تحت الحماية المنصوص عليها في هذا القانون، إذا كان هناك خطر على حياته أو سلامته الجسدية أو مصالحه الأساسية أو حياة أفراد أسرته أو أقاربه أو سلامتهم الجسدية أو مصالحهم الأساسية إذا ما أدلى بشهادته أو خبرته أو اقواله في دعوى جزائية أو دعوى ارهابية تمس امن الدولة وحياة المواطن).



(١٥) نصت المادة (١) من قانون مكافحة الإرهاب رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥ منه على انه (كل فعل اجرامي يقوم به فرد أو جماعة منظمة استهدف فردا أو مجموعة افراد أو جماعات أو مؤسسات رسمية أو غير رسمية أوقع الاضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة بغية الاخلال بالوضع الامني أو الاستقرار والوحدة الوطنية أو ادخال الرعب أو الخوف والفزع بين الناس أو اثارة الفوضى تحقيقا لغايات ارهابية).

(١٦) نصت المادة (٤) من قانون حماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجني عليهم رقم (٥٨) لسنة ٢٠١٧ على انه (أولا- يقدم طلب الحماية الى قاضي التحقيق الذي يجري التحقيق في القضية ذات العلاقة بالحماية، أو المحكمة التي تتولى نظر الدعوى وعلى قاضي التحقيق أو المحكمة تدوين اقوال صاحب الطلب والتحقق من صحته، ولهما في سبيل ذلك سماع اقوال الشهود والاطلاع على المستندات والأوراق والاستئناس برأي الجهات الامنية ومنظمات المجتمع المدني والجهات الاخرى وعند اتمام التحقيق يصدر قراراً بقبول الطلب وفرض أي من أوجه الحماية المنصوص عليه في المادة (٦) من هذا القانون أو برفض الطلب خلال عشرة أيام من تاريخ النظر بالطلب وبخلافه يعد الطلب مرفوضاً .ثانياً- يكون القرار الصادر بطلب الحماية قابلاً للطعن فيه تمييزاً من الادعاء العام أو طالب الحماية لدى المحكمة المختصة بنظر الطعن في الاحكام أو القرارات الصادرة من الجهة التي اصدرت القرار. ثالثاً- تكون جلسات المحكمة في شأن طلبات الحماية سرية ولا يحضرها الا صاحب الطلب والادعاء العام ومن ترى المحكمة ضرورة حضوره. رابعاً- يقدم طلب الحماية في مرحلة الطعن بالأحكام الى المحكمة التي تنظر في الطعن وعليها ان تحيل الطلب الى قاضي التحقيق المنصوص عليه في البند (أولا) من هذه المادة).

(١٧) قد احالت الفقرة (رابعاً) من المادة (٤) طلب الشمول بالحماية المقدم خلال فترة الطعن الى قاضي التحقيق حصرا ولم تشر الى إحالة الطلب الى محكمة الموضوع الى أصدرت حكما بالدعوى.

(١٨) نصت المادة (٥) من قانون حماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجني عليهم رقم (٥٨) لسنة ٢٠١٧ على انه (تتحدد مدة الحماية بجميع مراحل الدعوى كلها أو جزء منها، ويجوز تمديد المدة بعد اكتساب الحكم أو القرار درجة البتات).

(١٩) نصت المادة (٦) من قانون حماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجني عليهم رقم (٥٨) لسنة ٢٠١٧ على انه (لقاضي التحقيق أو المحكمة بناء على الطلب المنصوص عليه في المادة (٣) من هذا القانون فرض أي من أوجه الحماية الاتية: أولا- تغيير البيانات الشخصية مع الاحتفاظ بالأصول. ثانياً- مراقبة الهاتف. ثالثاً - عرض الشهادة أو الاقوال بالوسائل الالكترونية أو غيرها أو تغيير الصوت أو اخفاء ملامح الوجه أو غيرها. رابعاً- وضع الحراسة على المشمول بالحماية أو مسكنه. خامساً- تغيير مكان العمل بصورة مؤقتة أو دائمة بالتنسيق مع جهة العمل إذا لم تكن طرفاً في القضية أو وزارة المالية. سادساً- وضع رقم هاتف خاص بالشرطة أو الجهات الامنية الاخرى تحت تصرف المشمول بالحماية للاتصال به عند الحاجة. سابعاً- توفير مكان أقامه مؤقت. ثامناً- أخفاء أو تغيير الهوية في المحاضر الخاصة بالدعوى. تاسعاً- تأمين الحماية اثناء الانتقال من والى المحكمة).

(٢٠) د. محمود شريف بسيوني ومحمد عبد العزيز جاد الحق، المحكمة الجنائية العراقية المختصة بجرائم ضد الإنسانية، ط١، دار الشروق، القاهرة، ص١٣٢.

(٢١) نصت المادة (٧) من قانون حماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجني عليهم رقم (٥٨) لسنة ٢٠١٧ على انه (تثبت في المحاضر الاقوال التي استمعت استناداً الى حكم البندين (ثالثاً) و (ثامناً) من المادة (٦) والواسطة المستعملة وبالإمكان اعتمادها دليلاً للأدانة في حال توفر القناعة بصحتها).



(٢٢) نصت المادة (٨) من قانون حماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجني عليهم رقم (٥٨) لسنة ٢٠١٧ على انه (تنتهي الحماية بقرار من الجهة التي قررتها، بناء على طلب المشمول بالحماية، أو بانتفاء السبب الذي قررت من أجله، أو بالوفاة، أو عدم التزام المشمول بالحماية بالشروط المقررة لها، أو الامتناع عن اداء الشهادة أو تقديم الخبرة على ان يراجع قرار الحماية كل (٦) ستة أشهر من قبل القاضي المختص).

(٢٣) نصت المادة (٩) من قانون حماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجني عليهم رقم (٥٨) لسنة ٢٠١٧ على انه (أولا -تلتزم الدولة بتعويض المشمول بالحماية متى التزم بنظام الحماية وذلك في حالة تعرضه للاعتداء كما تلتزم بتعويض ورثته في حالة الوفاة اذا كانت الوفاة تتعلق بموضوع الحماية وتحدد اسس التعويضات ومقدارها بنظام يصدر من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح من مجلس القضاء الاعلى وخلال (٦) ستة اشهر من تاريخ نفاذ القانون. ثانياً – يكافأ المخبر عن الأوكار الارهاب ووسائل الارهاب اذا أدى ذلك الى الكشف عن الأماكن التي تجري فيها تفخيخ المركبات والضالعين بهذه الاعمال والأشخاص المطلوبين في العمليات الارهاب حصراً ويكافأ المخبر عن حالات الفساد اذا أدى ذلك للكشف عنها وتحدد أسس المكافأة ومقدارها بنظام يصدر عن مجلس الوزراء بناءً على اقتراح من مجلس القضاء الأعلى وخلال (٦) ستة اشهر من تاريخ نفاذ القانون).

(٢٤) نصت المادة (١) من قانون مكافئة المخبرين رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٨ حيث على انه (يهدف هذا القانون إلى تشجيع من يقدم إخباراً يؤدي إلى استعادة الأصـــول والأموال المملوكة للدولة والقطاع العام أو الكشف عن جريمة السرقة أو الاختلاس أو تزوير المحررات الرسمية أو عن حالات الفساد الإداري وســوء التصرف من خلال مكافأة المخبر).

(٢٥) نصت المادة (١٠) من قانون حماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجني عليهم رقم (٥٨) لسنة ٢٠١٧ على انه (أولا ـ تؤسس في وزارة الداخلية قسم يسمى (قسم حماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجني عليهم) ويرتبط بمديرية حماية المنشأت والشخصيات. ثانياًـ للقسم فتح مكاتب بمستوى شعبة في الأقليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم).

(٢٦) نصت المادة (١١) من قانون حماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجني عليهم رقم (٥٨) لسنة ٢٠١٧ على انه (يتولى القسم المنصوص عليها في المادة (١٠) من هذا القانون توفير الحماية للمشمولين بأحكامه بناءً على قرار قاضي التحقيق أو المحكمة وتلتزم الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات بتقديم كافة اشكال الدعم للدائرة).

(٢٧) نصت المادة (٣٢٩) من قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل على انه (١-يعاقب بالحبس وبالغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين كل موظف أو مكلف بخدمة عامة استغل وظيفته في وقف أو تعطيل تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو احكام القوانين والانظمة أو اي حكم أو امر صادر من احدى المحاكم أو اية سلطة عامة مختصة أو في تأخير تحصيل الاموال أو الرسوم ونحوها المقررة قانونا).

(٢٨) نصت المادة (١٢) من قانون حماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجني عليهم رقم (٥٨) لسنة ٢٠١٧ على انه (أولا ـ تكون البيانات المشمولة بالحماية سرية ولا يجوز الافصاح عنها الا وفقاً للقانون. ثانياً ـ يعاقب بالحبس من أفشي البيانات الخاصة بالحماية مع علمه بحمايتها).

(٢٩) نصت المادة (١٣) من قانون حماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجني عليهم رقم (٥٨) لسنة ٢٠١٧ على انه (يعد ظرفاً مشدداً للعقوبة الاعتداء على المشمول بالحماية اذا كان الاعتداء ذا علاقة بموضوع الحماية).



(٣٠) نصت المادة (١٤) من قانون حماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجني عليهم رقم (٥٨) لسنة ٢٠١٧ على انه (يعاقب بالحبس كل من توصل الى الشمول بالحماية المنصوص عليها في هذا القانون بناء على معلومات غير صحيحة مع الحكم بالتعويض عن المصروفات والاضرار التي نتجت من جراء الحماية).

(٣١) نصت المادة (١٥) من قانون حماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجني عليهم رقم (٥٨) لسنة ٢٠١٧ على انه (يعاقب بالسجن كل من أكره أحد المشمولين بأحكام هذا القانون أو هدده أو اغراه لتغيير شهادته أو خبرته ويعدد ظرفاً مشدداً إذا كانت الشهادة أو الخبرة تتعلق بأحد جرائم الارهاب والفساد أو الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي أو الخارجي).

(٣٢) نصت المادة (١٦) من قانون حماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجني عليهم رقم (٥٨) لسنة ٢٠١٧ على انه (يعاقب بالعقوبة القصوى المنصوص عليها في قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ وتعديلاته، المخبر الذي ادلى بمعلومات غير صحيحة ادت الى حبس أو سجن متهم تثبت برائته، والشاهد الذي ادلى بشهادة غير صحيحة والخبير الذي ادلى بخبرة غير مطابقة للحقيقة).

المواجهة التقنية للإرهاب في العراق بعد العام (٢٠١٧) الآمن السيبراني والذكاء الاصطناعي أنموذجاً

هند شاكر محمود
طالبة دكتوراه/ في جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

مقدمة:

يشهد العصر الحالي ثورة صناعية رابعة اذ قدمت النمو لمختلف انحاء العالم لذا قدمت إنموذجاً مختلف تماماً وهو التقاء العالم المادي والافتراضي وأنطلاقاً من هذه الثورة الجديدة المدفوعة بتطور الذكاء الاصطناعي والامن السيبراني لحماية الفضاء من الهجمات الالكترونية الارهابية والحد او القضاء وفي هذا الاطار كانت بداية ظهور الارهاب الالكتروني في نهاية الثمانينيات نتيجة ظهور متغيرين: الاول مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي انتهت بأنتصار الولايات المتحدة وأنهيار الاتحاد السوفيتي، والثاني: صعود مخاوف أمنية جديدة مرتبطة بالانترنت، لكن مع أفتقار الكثير من الوعي الامني وزيادة الاعتماد على الاتصالات عبر الانترنت في تقديم الخدمات مما زاد من صعوبة مكافحة تهديدات الارهاب الالكتروني، وفيما يخص الادوات الاصطناعية هناك مواطن ضعف في نظام العدالة الجنائية ايضاً، لذلك نحاول توضيح سياسات لحماية الامن من خلال استخدام التقنيات الحديثة، وتدعيم نظم العدالة الجنائية الوطنية بغية التصدي لهذا التحدي العابر للحدود الوطنية .

إشكالية البحث/ تتطلب كواجهة ظاهرة الارهاب تغير طرق أستخدام وسائل الارهاب الالكتروني ولصعوبة مواجهتهُ من قبل الاجهزة الامنية بسبب عدم أمتلاكها الخبرة المناسبة وهذا ما يدفعنا الى طرح مجموعة من التسألات:

١. كيف يمكننا الحد من ظاهرة الارهاب الالكتروني؟
٢. ماهي التقنيات الحديثة لمواجهة الارهاب المعلوماتي؟
٣. توجد قوانين وأستتراتيجيات محلية مفعلة لمواجهة الارهاب الالكتروني؟

فرضية البحث/

تنطلق الفرضية من مواجهة ظاهرة الارهاب بأستخدام التقنيات الحديثة يتطلب أمكانات مادية وبشرية وقدرات تقنية عالية لتتلائم مع التطورات التقنية للارهاب.

إهداف البحث/ هدف البحث هو دراسة التقنيات والتكنولوجيا الحديثة بغية التصدي لهذا النوع من الارهاب.

هيكلية البحث/

يتناول البحث في المطلب الاول: ماهية الامن السيبراني والذكاء الاصطناعي(النشأة والتطور)، ويتناول المطلب الثاني: الآليات والتقنيات الحديثة المستخدمة في مكافحة الارهاب المعلوماتي الحديث، أما المطلب الثالث: المعوقات المحلية التي تواجه العراق في مكافحة



الارهاب الرقمي، والمطلب الرابع: مستقبل الدولة في مواجهة الارهاب الالكتروني في ظل التقنيات الحديثة

المطلب الاول: ماهية الامن السيبراني والذكاء الاصطناعي (النشأة والتطور)

وبعد الثورة الالكترونية أصبح هناك الجهاد الالكتروني او(الارهاب السيبراني) الذي يعتمد على التطور التقني الالكتروني بداية استخدام ذلك المصطلح في مرحلة الثمانينيات على يد "باري كولين" (*) عَرفه على انه:" هجمة إلكترونية، غرضها تهديد الحكومات أو العدوان عليها، سعيًا لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو أيديولوجية، وأن الهجمة يجب أن تكون ذات أثر مدمر وتخريبي مكافئ للأفعال المادية للإرهاب"، إذ نلحظ عن طريق التعريف أعلاه: انهُ إختراق للفضاء الالكتروني للدولة من الجماعات المسلحة للمؤسسات الحكومية، وسرقة بياناتها عِبَرَ الانترنت، مثل: (سرقة بيانات وزارة الدفاع، ووزارة الداخلية، وبيانات المصارف ....وغيرها)، ويرجع ذلك الى ضعف الحماية الحكومية للبيانات، واستغلالها لمصلحة التنظيم، لذلك من الضروري تحديث أنظمة حماية المستهلك لتضمين متطلبات الأمن السيبراني، والمساعدة على وضع السياسة الحمائية الوطنية، وخلق قدرات وطنية لإدارة الحوادث، ومحاربة ذلك النوع من الإرهاب ([1])، والنمو السريع في استخدام الإنترنت والنقاش حول "مجتمع المعلومات" الناشئ، لقد أثار العديد من الدراسات حول المخاطر المحتملة التي يواجهها الشخص الذي يعتمد بشكل كبير على الشبكات والتكنولوجيا لذا نقف هنا عند مقولة (بان كي-مون) الأمين العام للأمم المتحدة: "الإنترنت هي خير مثال يوضح كيف يمكن للإرهابيين أن يمارسون نشاطهم على نحو عابر للحدود ؛ وتصدِّيا لذلك ينبغي للدول أن تفكر وتعمل على نحو عابر للحدود أيضا. وتطبيقاً لمى سبق من الضروري الاهتمام بالذكاء الاصطناعي وتطوره للسير نحو التقدم التكنولوجي الحديث الى تحقيق السيطرة شبة الكاملة على هذه الظاهرة.

ويمكن ان نعرف الامن السيبراني([1]) على انه: "حماية الشبكات وأنظمة تقنية المعلومات وأنظمة التقنيات التشغيلية، ومكوناتها من أجهزة وبرمجيات، وما تقدمه من خدمات، وما تحتويه من بيانات، من أي اختراق أو تعطيل أو تعديل أو دخول أو استخدام أو استغلال غير مشروع". ويشمل مفهوم الأمن السيبراني أمن المعلومات والأمن الكتروني والأمن الرقمي. أذ يستخدمون الارهابيون الانترنت عن طريق التشجيع على القيام بالأعمال الارهابية ودعمها وهذا أفضى الى ست فئات تتداخل مع بعضها ومنها: الدعاية والتمويل والتدريب والتخطيط والتنفيذ والهجمات السيبرانية.

ونحو ذلك في تقنيات العصر، وقد تم اختيار هذا العنوان بالتحديد؛ لأن الذكاء الاصطناعي صار كيانا متواجداً في شتى مجالات العصر وتقنياته، فتجده في تطبيقات وخدمات الإنترنت، في الطب، وفي الصناعة، والزراعة، والهندسة، والتعليم، وغيرها من مجالات الحياة المختلفة، وما لها من تقنيات متعددة تقوم الآن في جوهر صناعتها على الذكاء الاصطناعي، ويعد العالم الأمريكي (جون ماكارثي)([2]) (McCarthy John) هو الذي صك مصطلح الذكاء الاصطناعي في(١٩٥٦) م، وقد عرفه" بأنه علم وهندسة صناعة الآلات الذكية". أو هو فرع علوم الحاسوب الذي يهدف إلى إنشاء الآلات الذكية. والذكاء Intelligence كمفهوم يصعب تعريفه بدقة، ويمكن اعتباره الجزء الحسابي الذي يعطينا القدرة على تحقيق الأهداف في العالم من حولنا، ولدى الناس مختلف الدرجات من الذكاء، ووفق



هذا نستطيع تعريف الذكاء الاصطناعي: هو دراسة كيفية جعل الحواسيب تقوم بأشياء يقوم بها الإنسان بشكل أفضل في الوقت الحالي. والذكاء الاصطناعي هو دراسة وتصميم العملاء الأذكياء agents intelligent، حيث أن العميل الذكي هو نظام يدرك بيئته ويقدم أفعالا تزيد من فرصة نجاحه في أهدافه. ويطلق الذكاء الاصطناعي القوي على الآله التي تحل محل الذكاء الانساني وتطبيق الاعمال حسب الخلفية المعرفية وبذلك بناء قدرات معرفية لا تختلف عن الكائن البشري، فالأهداف العامة للذكاء الاصطناعي تقع في مناهج وهي: تكرار الذكاء اللانساني: ولايزال هدفاً بعيداً، حل مشكلة المهام المكثفة للمعرفة، عمل اتصال ذكي بين الادراك والفعل وتحسين الاتصال الانساني الإنساني، والانساني الحاسوبي، والحاسوبي الحاسوبي([1])، لذلك تم الاعتماد على تطوير الاستتراتيجية للآمن السيبراني الوطني أذ تتألف من عدة استراتيجيات قصيرة ومتوسطة وطويلة الآمد تغطي جميع الأولويات الوطنية، وتعالج التعرض الوطني للمخاطر السيبرانية. هنالك تهديدات سيبرانية رئيسية في جميع أنحاء العالم التي تضر بالمصلحة الوطنية. مثل: الجريمة اللآلكترونية ،الآرهاب الألكتروني، الصراع السيبراني التجسس السيبراني إساءة معاملة الأطفال واستغاللهم عبر الانترنت. لهذه التهديدات قدرة كبيرة على الأضرار بسلامة، وتعطل عمليات البنية التحتية الحيوية للمعلومات، وتقويضها والعمليات الحكومية، والآمن القومي([2]). وكما لدينا جهات فاعلة ذات نوايا مشروعة، فهناك أيضا جهات فاعلة أخرى ذات نوايا غير مشروعة وخبيثة داخل الشبكة العالمية للشبكات، توجد عيوب هيكلية حرجة في الفضاء السيبراني يمكن استغلالها لأغراض خبيثة ونوايا جنائية ضد البلد من أجل المساس بسرية نظم المعلومات الوطنية والبنية التحتية الحيوية للمعلومات وسلامتها وتوافرها وإمكانية الوصول إليها ومما ينعكس سلبا على المواطن وبالتالي على الأمن الوطني. فالأرهاب والجماعات المتطرفة هي أحدى مصادر التهديد السيبراني هناك جهود تهدف إلى معالجة بعض هذه التحديات على المستويات الوزارية من خلال فريق الاستجابة للحوادث الاليكترونية العراقي. ومع ذلك، فإن استراتيجية الامن السيبراني العراقي تعمل على وضع الحجر الاساس لتنسيق النظام البيئي السيبراني في البلاد مع إطار موحد للأمن السيبراني. ويغطي نطاق الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني مجالات الاولويات الوطنية فضلا عن الاطار العام للشراكة والتعاون الدولي بشأن الامن السيبراني. وتعمل الاستراتيجية على تغطية المجالات بالتعاون مع تطورات الذكاء الاصطناعي على النحو اللآتي ([1]):

١. الحكومة الفعالة.
٢. الاطار التشريعي والتنظيمي.
٣. إطار تكنولوجيا الامن السيبراني.
٤. ثقافة الامن السيبراني وبناء القدرات.
٥. البحث والتطوير نحو الاعتماد على الذات.
٦. الامتثال والتنفيذ.
٧. الجاهزية لحوادث الامن السيبراني.
٨. التعاون الدولي.

فألارهاب الالكتروني هو أرهاب المستقبل ، وهو الخطر القادم ، نظرا لتعدد اشكاله وتنوع اساليبه واتساع مجال الاهداف التي يمكن من خلال وسائل الاتصالات وتقنية المعلومات



ومهاجمتها في جو مريح وهادىء وبعيد عن الازعاج والفوضى، مع توفير قدر كبير من السلم والامان للارهابيين. وكما قامت بعض القوانين الجنائية الوطنية بتعريف الارهاب، فقد عرفها قانون الارهاب العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ في المادة الاولى منه بأنها: (ادخال الرعب او الخوف والفزع بين الناس او اثارة الفوضى تحقيقا لغايات ارهابية بالممتلكات العامة او الخاصة بغية الاخلال بالوضع الامني او أستقرار الوحدة الوطنية)([2]). فالحروب الغير التقليدية للارهاب هي عدم وضوح أطراف الحرب يسعى لتحقيق أهداف سياسية غير مشروعة أو أعمال القرصنة الالكترونية او الحرب النفسية وتتم هذه العملية من قِبل مجهوليين الهوية يكون مسرح العمليات واسع يشمل المجتمع المدني وصانع القرار السياسي، وتكون الاهداف العسكرية غير واضحة مما يؤدي الى أشكالية في المشروعية القانونية وأعتماد أسلحة اكثر فاعلية مثل المعلومات والبيانات وذلك من خلال القدرة على تنفيذ الاعمال التخريبية من خلال الانترنيت والوسائط الالكترونية المختلفة وهذا مايسمى بالحرب الرقمية([1]). وبذلك نلاحظ ان الجماعات الارهابية أخذت تعمل خلط ما بين العالم المادي والعالم الافتراضي، اي بمعنى أستخدام التقنيات الحديثة وهو نظام تحديد المواقع عبر الاقمار الصناعية (GPS) والهواتف النقالة المتصلة بالفضاء الالكتروني والتعرف على الاصوات بلغات مختلفة، أذ يكون مرتكبي الارهاب الالكتروني من ذوي الخبرة والمعرفة بالذكاء الاصطناعي ويمكن أستخدامة في الهجوم على دولة ما عن طريق شل حركتها وأثارة الخلل في العمليات في شكل مباشر من خلال الفايروسات والبرامج الاخرى المؤذية وتنتشر بسرعة فائقة من دون الحاجة الى التدخل من المهاجم. أذ ان القيمة الاجمالية لجرائم أمن المعلومات عالمياً تقدر حوالي (٣٨٨) مليار دولار أمريكي لحد عام ٢٠١١. فالهجوم الالكتروني نشاط عابر للحدود يستخدمه الارهابيين لتجنيد أعضاء جدد وتنفيذ العمليات الارهابية عبر تفعيل الدعاية والخطاب الدعائي والدول معرضة للتأثير والتأثر، أذ افتقدت للثقافة التي تؤدي الى أزمة الهوية وبالتالي يؤدي الى صراع داخل المجتمعات واللجوء الى الهويات الفرعية والاكثار من تفكك المجتمعات التي تؤدي الى الانخراط في هذه المجاميع.

المطلب الثاني: الآليات والتقنيات الحديثة المستخدمة في مكافحة الارهاب المعلوماتي الحديث

من الضروري ان تأخذ الدول على عاتقها مكافحة الارهاب المعلوماتي على الصعيد الوطني بأعتباره الخطر الاكبر الذي يواجه استقرار الدول وينتهك سيادتها ويقع العائق الاكبر على المجتمع والدولة وسن القوانين واصدار التشريعات للحد من انتشاره وطنياً ودولياً لذلك هناك جملة من الاليات المستخدمة حديثاً في مكافحة الارهاب الالكتروني والعمل على تطبيقها وهي تتلخص([2]):

١. طيف الذكاء الاصطناعي، أعلن Facebook أنه يستخدم الذكاء الاصطناعي للعثور على المحتوى الإرهابي وإزالته من منصته. وراء الكواليس، يستخدم Facebook تقنية مطابقة الصور لتحديد ومنع الصور ومقاطع الفيديو من الإرهابيين المعروفين من الظهور على حسابات أخرى. واقترحت الشركة أيضًا أنها يمكن أن تستخدم خوارزميات التعلم الآلي للبحث عن أنماط في الدعاية الإرهابية ، وبالتالي يمكن إزالتها بسرعة أكبر من إخبارية الآخرين. ستمتد جهود مكافحة الإرهاب هذه إلى منصات أخرى يملكها Facebook بما في ذلك WhatsApp و Instagram. اشترك Facebook مع شركات تقنية أخرى ،



مثـل Twitter و Microsoft و YouTube لإنشــاء قاعــدة بيانــات صــناعية توثــق البصمات الرقمية للمنظمات الإرهابية.

٢. الشاغل الساحق من جانب الجماعات التي ترغب في حظر الأسلحة ذاتية التشغيل المميتة مثل حملة لوقف روبوتات القاتل، هو أنه إذا أصبحت الآلات مستقلة تمامًا، فلن يكون للبشر دور حاسم في المهمات التي تقتل. هذا يخلق معضلة أخلاقية. والآن بعد أن بدأت تقنية الذكاء الاصطناعي في التأثير على عالمنا ، نحتاج إلى بذل قصارى جهدنا لإيجاد طرق للتحكم فيه بشكل صحيح وحماية الامن السيبراني، إذا كانت المنظمات الإرهابية ترغب في استخدام الذكاء الاصطناعى لأغراض شريرة .

٣. إن الذكاء الاصطناعي يسمح بجعل الطائرات دون طيار صغيرة ومستقلة([1]). أي أنه بدلاً من إسقاط قنبلة من طائرة، يمكنك ببساطة فتح صندوق السيارة وإطلاق آلاف الطائرات الصغيرة دون طيار المزودة بالمتفجرات والرصاص. وهذه واحدة من عدة آلاف التطبيقات للطائرة دون طيار.

٤. للإضافة إلى ذلك يسمح الذكاء الصناعي بتحليل شخصيتنا، ويقوم بإنشاء شخصية رقمية مشابهة، حيث تستطيع هذه الشخصية أن تأخذ قروض تحت اسمك، أو بيع شقتك، والعديد من الأمور الأخرى. وأضاف أنه لا يتحدث الآن عن الحروب الهجينة (هي استراتيجية عسكرية تجمع بين الحرب التقليدية والحرب غير النظامية والحرب السيبرانية)، والتي يتم استخدام فيها الذكاء الصناعي لأكثر من عام. فإن المهمة الرئيسية لأجهزة الأمن العالمية هي حماية التقنيات العالية من استخدامها من قبل "الارهاب". مضيفا أن المشكلة هي أن العالم لم يتوصل بعد إلى طرق لمكافحة الإرهاب الذي يستخدم الذكاء الصناعي..

٥. أوضح اعتماد الحوسبة بالإضافة إلى استخدام الذكاء الاصطناعى ، أن المعالجة السريعة للمعلومات تتيح تعقب الإرهابيين. المرتبطة باستخدام التشفير – يجري استكشافه أيضًا للتعرف على الشركات والأفراد المسؤولين عن تمويل الإرهاب. "من الضروري زيادة تبادل معارف الخبراء حول تقنيات مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد، والبيولوجيا الاصطناعية، وتكنولوجيا النانو، والروبوتات، وتوليف الوجه الإنساني والأسلحة المستقلة". وبذلك "سيساعد ذلك في تحديد المخاطر والاستجابة لها بشكل أفضل قبل فوات الأوان".

المطلب الثالث: المعوقات المحلية التي تواجه العراق في مكافحة الارهاب الرقمي

يروم برنامج أمن الفضاء الإلكتروني والتكنولوجيات الجديدة تعزيز قدرات الدول الأعضاء والمنظمات الخاصة على منع إساءة استعمال الإرهابيين والمتطرفين العنيفين التطورات التكنولوجية وتخفيف آثار إساءة الاستعمال هذه. ويشمل ذلك التصدي لخطر الهجمات الإلكترونية التي تشنها الجهات الفاعلة الإرهابية على البنى التحتية الحيوية المحلية ، علاوة على تطوير استخدام وسائط التواصل الاجتماعي لجمع المعلومات من مصادر مفتوحة والأدلة الرقمية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف على الإنترنت، في ظل احترام حقوق الإنسان ، لذا فهناك معوقات تواجه العراق في التصدي للارهاب الرقمي منها([1]):

١. ضعف بنية الشبكات المعلوماتية والبرمجية والمادية وقابليتها على اللاختراق الالكتروني فالشبكات مصممة بشكل مفتوح دون قيود او حواجز أمنية عليها وذلك رغبة في توسيع وتسهيل دخول المستخدمين وبذلك تحتوي هذه الانظمة الالكترونية على ثغرات معلوماتية



من الممكن أستغلالها من قبل الجماعات الارهابية عبر التسلل وممارسة العمليات التخريبية الارهابية.

٢. غياب الحدود الجغرافية وتدني مستوى المخاطرة وهو استخدام النت من اي بقعة من العالم أساليب التعددية يخفي هوية الفاعل بعد القيام بالعمل الارهابي، اي عدم وضوح الهوية الرقمية للمستخدم الموجود في البيئة المفتوحة ويتخفى تحت شخصية وهمية ومن ثم يشن هجومه من دون مخاطر.

٣. سهولة الاستخدام وقلة التكلفة نتيجة لحاجته الى الانترنت والحاسوب فقط ومزود بالبرامج الازمة للاختراق.

٤. صعوبة أكتشاف وأثبات الجريمة الارهابية الالكترونية أذ توجد ثلاث اركان للجريمة مادي ومعنوي وشرعي ويحتاج الجانب الشرعي الى التشريعات التي تحد من ذلك، فكثير من الجرائم الارهابية الرقمية توجد صعوبة في معرفة وقوعها مما يساعد ذلك الارهابي على التحرك بحرية في مجال الفضائي لانها تعطي المجرم أمل في الافلات من العقوبة.

٥. الفراغ التنظيمي والقانوني غياب جهات السيطرة والرقابة على الشبكات المعلوماتية فالفراغ التنظيمي والقانوني المحلي يعتبر السبب الرئيسي لانتشار الظواهر الالكترونية وممكن ان تتعدى هذه الجرائم الارهابية هجومة على بلد آخر وهنا تثار مشكلة تنازع القوانين.

٦. الرقابة مفقودة على شبكة المعلومات والبيانات وسهولة الاختراق من قبل الفايروسات الهاكرزية والمتسللين لسرقة ماتمتلكهَ الجهة الاخرى وبذلك فهي فاقدة للسيطرة على المدخلات والمخرجات. ومثال على ذلك الفريوسات (ستاكسنت) التي طورتها الولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل للنيل من البرنامج النووي الايراني وتعطيله، وهو الامر الذي ينطبق على إرهاب الدولة طاملا كان هذا العمل غير مشروع ولتحقيق أغراض سياسية دون أن تعلن حالة الحرب بين هذه الدول([1]).

ولهذا ينبغي أن تضطلع الدول الأعضاء ببناء القدرات وتكوين الخبرات في مجالي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلم الأدلة الجنائية داخل الأجهزة الوطنية لإنفاذ القوانين وأن تعزز قدرة أجهزة إنفاذ القوانين على رصد محتوى وسائل التواصل الاجتماعي ذي الصلة بالإرهاب من أجل منع تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، على نحو يمتثل للالتزامات الدولية الواقعة على عاتق الدول في مجال حقوق الإنسان.

المطلب الرابع: مستقبل الدولة في مواجهة الارهاب الالكتروني في ظل التقنيات الحديثة

أن الجهود الحكومية لمحاربة "الإرهاب الرقمي" تتخذ منحى تصاعديًا. وإن جماعات العنف والإرهاب كتنظيم 'الدولة الإسلامية' (داعش) لم تعد لديها اليوم مساحة لتسويق أفكارها على شبكة الانترنت بحرية، فالحكومة جادة وعازمة على اكتشاف وتعطيل أي حساب الكتروني يوجه دعوات صريحة للقتل ويشيع روح الكراهية والعداء". هناك العشرات من المنصات الرقمية للإرهابيين تم إغلاقها بالفعل، وكانت وزارة الداخلية العراقية قد أعلنت في بيان صدر يوم ١٠ تموز/يوليو الماضي أنها تمكنت بالتعاون مع وزارة الاتصالات من إغلاق أكثر من ٩٠ بالمائة من مواقع داعش على صفحات التواصل الاجتماعي المروجة للإرهاب والشائعات. وتنظيم داعش يواجه حصارًا رقميًا خانقًا على أنشطته على شبكة الإنترنت، لكن هذا لا يعني أنه



سيتخلى عن شبكة الانترنت فهو لا يزال يعتبرها وسيلته الأساسية في تجنيد المقاتلين لصفوفه ونشر أفكاره".

لكن هناك جملة من الاساليب العلاجية المستقبلية التي تساهم في مواجهة الارهاب الرقمي وتقوية الامن السيبراني ومن خلال تطور الذكاء الاصطناعي وتلخيص ذلك عن طريق([1]):

١. وضع مفهوم دولي موحد للارهاب بصفة عامة والارهاب الالكتروني بشكل خاص وضرورة التأكيد على أهمية دور وسائل الاعلام، لابد من تنظيم وضبط حركة الإعلام للوصول إلى خطاب إعلامي وطني موحد وإتخاذ كل التدابير والوسائل لردع الشذوذ في الأداء الإعلامي. وضرورة إنهاض الإعلام العراقي للقيام بدوره الداخلي والخارجي لإيصال صوت ورسالة العراق الجهادية وتوثيق سلوك داعش الإرهابي المجرم إعلاميا وفنيا وأدبيا.

٢. تأهيل العناصر التي تأثرت بالفكر الإرهابي وإتخاذ التدابير لإدخالها إلى حركة المجتمع والإنسجام معه. ووضع تشريعات صارمة بوجه حلقات الإرهاب الاليكتروني (ممول ومنفذ عن طريق الشبكات الاتصال والمعلومات) أيا كان عنوانه.

٣. تنسيق مع محركات البحث مثل (كوكل ويوتيوب وياهو والفيس بوك.....وغيرها)، لعد استخدام هذه المواقع في نشر الارهاب وفرض الحماية السيبرانية على الفضاء الواسع الالكتروني.

٤. مراقبة ما يسمى بمقاهي الانترنت نظراً لانها تعد نقطة للانكشاف ودخول الى حسابات مشبوهة التي تشكل تهديداً للامن الوطني والقومي، ولابد من أستخدام ثلاث أنواع من نظام الرقابة على شكل خطوط دفاعية: الخط الاول منع وقوع الجريمة والخط وقوع الجريمة والثالث الحد من آثار الجريمة والاختراق اللالكتروني([1]).

٥. الركون إلى مراجعة شاملة وجدّية للعملية السياسية وتصحيح كل المسارات المتلكئة على أساس المصالحة والمصارحة، الإنفتاح في العلاقات السياسية مع البعد الإقليمي على أساس المصلحة العراقية أولا والتوازن مع الجميع. التوجه نحو إبرام عقد سياسي جديد بين الجميع على أساس المشتركات والثوابت.

٦. القيام بجهد دبلوماسي للتذكير بقضية وموقف العراق كونه المتصدي الأول للإرهاب وتنشيط الملحقيات الثقافية والسفارات والإستفادة من الجاليات العراقية هناك وعقد اللقاءات لمكافحة الإرهاب.

٧. الإهتمام بموضوع مأسسة القوات الأمنية والحشد الشعبي وضرورة الإستفادة من النتائج المتحققة في أداء هذه المؤسسات والخبرة المتراكمة لبناء مؤسسة عسكرية وأمنية وطنية فاعلة ذات رمزية واضحة ([2]).

٨. الإهتمام بالتدريب العالي والتجهيز الجيد وضبط الحدود بعد إنتهاء العمليات العسكرية. ومحاسبة القادة العسكريين الخارجين عن الأداء المهني بشدة وضبط ايقاعهم. وأتباع طرق وآليات عسكرية حديثة لمواجهة الارهاب الالكتروني وحماية الفضاء السيبراني من الهجمات الالكتروني.



٩. الإستفادة من التكنولوجيا وتجنيد الشباب الواعي المثقف في الأجهزة الأمنية الذي يستطيع التفاعل مع التقنية ومستجدات العلم الحديث. ومواكبة تطورات وتحركات حواضن الجماعات الارهابية والمراقبة الامنية .

١٠. الإستفادة من الدروس المستنبطة من الحرب على داعش وكذلك الخبرات المتراكمة في موضوع مكافحة الإرهاب. وضرورة إقامة أفضل العلاقات الأمنية مع دول العالم وتبادل المعلومات والخبرات والانبعاثات الكهرومغناطيسية والإستفادة منها في مجال مكافحة الإرهاب([1]).

١١. الإنطلاق بقوة في عملية تفعيل الأداء القانوني وتصحيح مساراته وإصلاح القضاء وإبعاده عن التسييس وإشاعة الثقافة القانونية. إنصياع الجميع للقانون وجعل مبدأ (القانون فوق الجميع) واقعا وحقيقة لا شعارا.

١٢. إتباع إستراتيجية إعلامية لمرحلة مابعد داعش قوامها الإستفادة من تجارب المرحلة السابقة وتأهيل الواقع العراقي للمرحلة اللاحقة وإعادة النظر بشكل دقيق بخطاب وبرامج وأداء شبكة الإعلام العراقي والالتزام بأخلاقيات مهنة الاعلام في البية الاليكترونية[2].

١٣. من الضروري ان تعمد السلطات العراقية وسلطات الإقليم على ما يبدو إلى محاكمة عناصر داعش المشتبه بهم بموجب قوانين مكافحة الإرهاب الخاصة بكل منهما، بتهمة الانتماء إلى التنظيم، دون أي تمييز ودون أي أولوية من حيث خطورة الجرائم المتهمين بارتكابها. وفي ذلك الوقت لم تكن هناك استتراتيجية خاصة بمحاكمة داعش الارهابي لا على المستوى الواقعي ولا على المستوى التفوق الالكتروني وحماية الامن السيبراني العراقي.

١٤. القصف العشوائي في معركة العراق ضد داعش نفذت القوات العراقية وقوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة حملة قصف استهدف أعياناً مدنية، منها منازل ومستشفيات. في معركتها ضد أطلقت هذه القوات ذخائر أرضية غير دقيقة (وبالتالي عشوائية بطبيعتها)، شملت قذائف هاون، صواريخ "غراد"، وذخائر مرتجلة مدعومة بصواريخ، على مناطق مدنية مكتظة بالسكان، وبذلك لم تكن هناك أليات معتمدة بشكل دقيق في عملية التحرير والاعتماد على الطرق التقليدية في الحرب. بالرغم من تصاعد موجات التطور واللارهاب السيبراني والذكاء الاصطناعي لمواجهة هذه الجماعات الارهابية من دون خسائر او بأقل الخسائر.

١٥. التعويض لاتخذ العراق بعض التدابير لتعويض ضحايا "الإرهاب والأخطاء العسكرية" عن طريق قانون صدر في ٢٠٠٩ وعدل في ٢٠١٥، وعد بموجب هذا القانون، شكلت اللجنة لجانا في كل محافظة لتعويض من تضرروا من الإرهاب والعمليات العسكرية والاخطاء العسكرية وهذا مأثقل بدوره الدولة في زيادة العبئ الاقتصادي مستقبلاً من جراء التعويضات الحالة بعد الحرب على داعش وعدم انتهاج سياسات متطورة لمواجهتهَ.

١٦. محو آثار التفكير العنفي والدموي والسلوك العسكري المتولد من مرحلة داعش وإشاعة روح التفاؤل وخصوصا قطاع الطلبة والشباب.

١٧. إنتهاج سياسة تربوية تعتمد على إستراتيجية واسعة معدّة من قبل جهات عليا في الدولة بالتعاون مع جميع المختصين والجهات ذات العلاقة وبالإعتماد على خطط قابلة للتنفيذ([1]).



١٨. إتبّاع البرامج التربوية الهادفة إلى إزالة حالة الإنكسار النفسي لدى أبناء المناطق المحررة وإبعاد حالة اليأس عن تفكيرهم وطمس الصورة السوداوية المتولدة من ذهنيتهم عن المرحلة السابقة.
١٩. إعادة التذكير بالقيم والتراث العربي والقبلي الأصيل المتمثل بالكرم والتسامح وحسن الجوار والإخاء وحب الوطن والتذكير بماضي العراق وحضارته وأهمية وجوده.
٢٠. لإهتمام بالإرشاد التربوي والنفسي ومتابعته بشكل جدّي ومباشر وفتح سجل لكل طالب ومتابعة أموره وإحتياجاته ووضعه الأسري ومدى تفكيره وميوله وإتجاهاته ومحاولة حلّ المشاكل التي يواجهها بأسرع وقت.
٢١. التذكير بالتضحيات التي بذلها العراقيون بمختلف إنتماءاتهم من أجل دفع الشر ورسم الصورة الإيجابية ومحو كل الصور السلبية.
٢٢. الإستفادة من النسيج الإجتماعي العراقي وجعله قاعدة للإنطلاق نحو الحالة الوطنية من خلال (المجالس العشائرية) الوطنية البعيدة عن التسييس والمصالح الحزبية والإنتخابية الضيقة.
٢٣. إقامة المؤتمرات العلمية في الجامعات والمعاهد العراقية لمناقشة موضوع الإرهاب وتوفير الدعم الكامل لها من قبل الحكومة للوصول إلى توصيات علمية بناءة.
٢٤. الإنطلاق بخطة إقتصادية قوامها معالجة الفقر والبطالة وتحريك القطاعات الإقتصادية الراكدة لإستيعاب العمالة. الإهتمام بموضوع التوزيع العادل للثروة.

الخاتمة:

وخلاصة ما تم ذكره خلال من الضروري أقامة التعاون وتعزيز الشراكة لمواجهة التهديدات المستمرة للإرهاب والتطرف العنيف والهجمات الالكترونية محلياً ودولياً، وذلك من خلال العمل على معالجة الأنشطة والدعاية الإرهابية من خلال نهج مشترك مع شركات الاتصالات ومواقع التواصل الاجتماعي للعمل على زيادة جهودها لمواجهة المحتوى الإرهابي، وذلك عن طريق السعي لإزالة المضامين والحسابات والمحتوى الأكثر تطرفًا في أسرع وقت ممكن، فضلًا عن السعي لتعزيز المعرفة الجماعية بشأن تلك القضية من خلال تصميم ودعم المبادرات تطوير الذكاء الاصطناعي في خدمة الدول لمواجهة الجماعات المتطرفة على المستوى المحلي واشراك المجتمع في عملية المجابهة، بحيث تصبح المعرفة وبناء الوعي هما الركيزة الأساسية لتطويق الظاهرة والالتزام بأخلاقيات استخدام الاجهزة الذكية. إذا كانت المعلومات هي أدوات القوة الناعمة للارهاب الالكتروني وهو سلاح الدمار لهذه القوة الناعمة والخطر المستقبلي نظراً للتطور التكنولوجي والمعرفي وأتساع مجال الاهداف التي يمكن مهاجمتها عبر وسائل الاتصالات والمعلومات.



* باري كولين: باحث أقدم في معهد الاستخبارات والأمن بجامعة كاليفورنيا، أطلق مصطلح (الإرهاب السيبراني) على: طريقة دمج الكلمات الفيزيائية والافتراضية، والمتعلقة ببعض جوانب الإرهاب، وقد استخدم ذلك المصطلح بسرعة على نطاق واسع من رجال القانون والأكاديميين ووسائل الإعلام. للمزيد ينظر: د.احمد يوسف الجميلي، القدرات السيبرانية سلاح روسيا ضد الخصوم، مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والإستراتيجية، ٢٠١٨. متاح على الموقع: https://www.makingpolicies.org. تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٣/٢٥.

[1] هربرت لين، النزاع السيبراني والقانون الدولي الإنساني، مختصرات من المجلة الدولية للصليب الأحمر، مجلد (٩٤)، ٢٠١٢ ، ص٥١٦.

[1] - مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أستخدام الانترنت في أغراض أرهابية، نيويورك،٢٠١٣، ص ٣.

[2] - فهد ال قاسم، الذكاء الاصطناعي، مدخل مبسط في أهم مواضيع علم الذكاء الاصطناعي، نقلا عن الرابط: http://www.myreaders.info/html/artificial_intelligence.html

[1] Bayan Marwan Murad Mohamad-Bassam Kurdy, Knowledge Management Referral System Using Artificial Intelligent Techniques Syrian Virtual University Syria Journal of Engineering Sciencesand Information Technology Volume (4),Issue (3):30 Sep 2020,p 123.

[2] - مستشارية الأمن الوطني امانة سر اللجنة الفنية العليا لأمن الأتصاالت والمعلومات، استراتيجية الامن السيبراني العراقي، بلا تاريخ ، بلا سنة، ص ٢.

[1] - مستشارية الأمن الوطني امانة سر اللجنة الفنية العليا لأمن الأتصاالت والمعلومات، استراتيجية الامن السيبراني العراقي، المصدر السابق، ص٧.

[2] - صالح هادي الفتلاوي، جريمة الارهاب الالكتروني، ص٧

[1] - ناصر زين العابدين، الارهاب المعلوماتي وأثره على أستقرار الدول دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٢٠، ص٣٧- ٣٨.

[2] - جهاد عوده، الذكاء الاصطناعي والابتكار الصيني لمواجهة الارهاب، مركز التحرير للدراسات والبحوث متاح على الموقع الالكتروني ، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٣/٢٩ https://tahreersr.com/reports

[1] - إميل أمين، الذكاء الصناعي... طريق الإرهاب الأكبر والأخطر روبوتات بشرية وسيارات ذاتية القيادة وأقمار صناعية مختطفة ، جريدة العرب الدولية الشرق الاوسط، العدد (١٤٤٥٤)، ٢٠١٨. متاح على الموقع https://aawsat.com/home/article/1310566/ تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٣/٢٩.

[1] - طالب جبار حسن - زينب كاطع انهض، الارهاب الالكتروني أسبابه وطرق العالج، مركز البيان للدراسات والتخطيط، جامعة بغداد /كلية العلوم السياسية، ص ٩.

[1] - سامر مؤيد عبد اللطيف، الارهاب الالكتروني وسبل مواجهته، مجلة جامعة كربلاء العلمية، العدد(٣) ٢٠١٦، ص٦٢.

[1] - ماجد الفتلاوي، آليات مكافحة الإرهاب.. مرحلة ما بعد داعش، ٢٠١٧. متاح على الموقع الالكتروني: http://mcsr.net/news258 تاريخ زيارة ٢٠٢١/٣/٢٨.

[1] - سرحان سليمان داود، محمود عبد المنعم المشهداني، أمن الحاسوب والمعلومات، دار وائل للطباعة والنشر،٢٠٠١، ص ١١٦ – ١١٧.

[2] - علي عبد المحسن البغدادي، الارهاب دراسة في المهنج المعرفي تفكيك البنية المعرفية اللارهاب بوصفها محتوى لكل مظاهر المشكلة، الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية، المجلة السياسية والدولية، العدد(٣٥- ٣٦)، مجلد ٢٠١٧، ص ٦٥٩

[1] - سرحان سليمان داود، محمود عبد المنعم المشهداني، مصدر سبق ذكره، ص١٢٣.

[2] - د. السيد بخيت، الانترنت كوسيلة اتصال جديدة الجوانب الاعلامية والصحفية والقانونية والتعليمية والاخلاقية، دار الكتاب الجامعي، الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٢، ص٥٢١.

[1] - إرشادات الاسكوا للتشريعات السيبرانية، مشروع تنسيق التشريعات السيبرانية لتحفيز مجتمع المعرفة في المنطقة العربية، بيروت ٢٠١٢، ص ١٠٩.



الباحث: مصطفى شرقي
جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة

مقدمة

تدرس الورقة التالية طبيعة رابط السلام في عينة من دول اتحاد المغرب العربي؛ الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس. من السمات المثيرة للاهتمام في العينة أن هذه البلدان تشهد تغيرات سياسية واقتصادية مهمة. من الجدير بالذكر أن من بين الحواجز التي تواجه اتحاد المغرب العربي النزاعات المتكررة بين الدول الأعضاء.(١)

لقد لاحظنا تهديدات أمنية مماثلة مثل الأشكال الجديدة للإرهاب والقومية. تصبح هذه الدول أكثر عرضة للتكتيكات التي تستخدمها الجماعات الإرهابية. عند تأسيس اتحاد المغرب العربي، كان من المناسب أن تكون مؤسساته الإقليمية أكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات الميدانية عندما تكون القرارات الوطنية غير ملائمة للاستجابة للمشكلات.(٢)

أهمية الاتحاد في مواجهة الارهاب(٣):

فعالية جهود الإتحاد للمعالجة خطر الإرهاب في المغرب العربي؛ يتطلب سياسات وبرامج على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لتعزيز العلاقة بين الدول والمجتمع. والحد من إعطاء الفرص للإرهابيين للتنظيم والتمويل والتعبئة خارج السياسة والاقتصاد الشرعيين.(٤) تواجه هذه الجهود عددا من العقبات الجوهرية، هناك عقبات في القائمة الوطنية، دون الإقليمية، والاستراتيجيات الدولية في مزيد من التفاصيل. ويسلط الضوء على بعض المجالات التي يمكن للإتحاد من تحسينها.

على المستوى الوطني، حدت الجغرافيا والديموغرافية لمعظم دول المغرب العربي من تغلغل سلطة الدولة في المناطق النائية، ولاسيما بعيدًا عن الشريط الساحلي الشمالي للمغرب العربي في المناطق الجنوبية القاحلة من الساحل. في كثير من الحالات، وإرث الاستعمار والنضال من أجل الاستقلال.(٥)

تاريخيًا، لم يتم دمج المنطقة بالكامل كوحدة سياسية واحدة إلا مرة واحدة، في القرنين الحادي عشر والثاني عشر تحت سلالة المرابطين والموحد المغربيين. لكن البلدان توحدت لفترات طويلة مثل الإدارات المجاورة تحت نفس الحاكم - الرومان لمدة خمسة قرون، والعثمانيون (باستثناء المغرب) لمدة أربعة قرون، والفرنسيين (باستثناء ليبيا) لمدة تصل إلى قرن. خلال النضال ضد الاستعمار، تعاونت حركات الاستقلال في ثلاث مناطق فرنسية - الجزائر كجزء لا يتجزأ من فرنسا وتونس والمغرب كمحميات - بشكل وثيق، ولكن تواريخ الاستقلال منفصلة (١٩٥٦ للمحميات، ١٩٦٢ للجزائر) ومختلفة. وسائل الحصول على الاستقلال فصلتهم إلى مسارات منفصلة، وهويات مميزة، ومصالح منفصلة.(٦)

جرت عدة محاولات لتنظيم التعاون بعد الاستقلال. اجتمعت الحركات القومية في عام ١٩٥٨ وأنشأت الدول منظمة دولية فضفاضة في عام ١٩٦٤، لكن لم يتغلب أي منهما على



السياسات الخلافية وسرعان ما انهار. وبدلاً من ذلك، ادعى المغرب والجزائر مرارًا وتكرارًا تخريبًا متبادلًا وخاضا حروبًا حدودية في عام ١٩٦٣ ومعركة في عام ١٩٧٥. وخاضت تونس والجزائر حروبًا حدودية في عام ١٩٦٣، واشتبكت الجزائر وليبيا في مناوشات حدودية في عام ١٩٨٥.[٧] وانضمت الجزائر وتونس (وموريتانيا) في عام ١٩٨٣ إلى تحالف ضد المغرب وليبيا، اللذان قاما بتحالف مضاد عام ١٩٨٤؛ أنشأت الجزائر تحالفًا عسكريًا لمكافحة الإرهاب مع ثلاثة جيران صحراويين في عام ٢٠١٠، مستبعدة المغرب عمداً.[٨]

أنشأت دول شمال إفريقيا الأربعة (بالإضافة إلى موريتانيا) في عام ١٩٨٩ منظمة إقليمية للتعاون الاقتصادي والأمني ، اتحاد المغرب العربي (UMA)، بتشجيع من خطة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا للتجمعات الإقليمية في القارة. تم "تجميد" اتحاد المغرب العربي منذ عام ١٩٩٥، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى التوترات السياسية بين الجزائر والمغرب. فهي لم تجتمع على مستوى صنع القرار منذ ما يقرب من عقدين من الزمن، ولم تحرز اللجان القطاعية بشأن مختلف جوانب التعاون سوى تقدم ضئيل. انضمت تونس والمغرب إلى ١٧ دولة أخرى في الشرق الأوسط في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) في عام ١٩٩٧ (انضمت إليها دولتان مشرقيتان أخريان في اتفاقية أغادير في عام ٢٠٠٤)، والتي خطت خطوات صغيرة نحو تحرير التجارة ولكنها لم تغطي سوى دولتين مغاربيتين.[٩]

كما حاولت الأطراف الخارجية، وخاصة الدول الأوروبية، الجمع بين البلدان المغاربية في ترتيب تعاوني. تم إجراء أربع محاولات من هذا القبيل: خطة عمل البحر الأبيض المتوسط التي رعاها برنامج الأمم المتحدة البيئي في عام ١٩٧٥، والشراكة الأورو-متوسطية في عام ١٩٩٥، وسياسة الجوار الأوروبية في عام ٢٠٠٤، والاتحاد من أجل المتوسط في عام ٢٠٠٧ - الثلاثة الأخيرة جميعها برعاية الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، كان تركيز هذه المبادرات على الحوار والتبادل والتعاون بقيادة أوروبا بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط ، بدلاً من التكامل الذي تقوده المغرب في منطقة شمال إفريقيا.[١٠]

في المجال الأمني ، يوجد تعاون مع الولايات المتحدة وأوروبا أكثر من المغرب العربي. بدلاً من تشكيل مجتمع أمني مثل مناطق الاتحاد الأوروبي أو الناتو، التي تُعرّف على أنها منطقة لا تتوفر فيها الحرب بين الأعضاء كخيار سياسي، تتسلح الدول بعضها ضد بعض وتناقش مخاطر الهجوم.[١١]

لعدة أسباب، فإن دول المغرب العربي التي نعتبرها هنا تشكل جزءًا مهمًا - وفعالًا - من هذه الآلية الدولية لمكافحة الإرهاب. يتضح هذا من خلال الاهتمام المتجدد للولايات المتحدة بالمنطقة، والذي بدأ في عام ١٩٩٨ في المجال الاقتصادي من خلال مبادرة Eizenstat (التي أصبحت منذ ذلك الحين الشراكة الاقتصادية للولايات المتحدة مع شمال إفريقيا)، وتعزيز المكون الأمني. الشراكة الأورومتوسطية. استُهدفت الجزائر والمغرب وتونس قبل كل شيء بشكل مباشر، على أراضيها، من قبل الإرهاب الإسلامي، قبل وبعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وهي علامة على الخطر من الداخل، ذيل مذنب الإسلام الراديكالي لسنوات ١٩٨٠ و ١٩٩٠، ولكن الجهات الفاعلة هي جزء من الشبكات الدولية. ثم يجب أن يؤخذ في الاعتبار عاملين آخرين لتورط دول المنطقة في الحرب ضد الإرهاب. من المرجح أن تكون المنطقة، ولا سيما المناطق الصحراوية وحدودها البحرية حيث تعتبر سيطرة الدولة ممارسة صعبة، بمثابة قاعدة خلفية للإعداد والدعم

اللوجستي للأعمال الإرهابية في العالم الغربي وفي بلدان أخرى في المنطقة. قد تكون جنسية أو أصل دولة مغاربية لبعض الجناة قد أدت إلى تعاون دولي.[١٢]

بالإضافة إلى مراعاة هذه البيانات الموضوعية حول الطبيعة الملموسة للتهديد الإرهابي للمنطقة وعن مشاركتها الضرورية في المعركة التي يقودها "المجتمع الدولي" ضد الإرهاب، التزم حكام المغرب العربي بحزم بعدم القيام بذلك. يقول غارقون في هذه الشراكات الأمنية بسبب فرص التوحيد التي قدمتها للسلطات الموجودة. على الرغم من أن المشهد السياسي المغاربي كان يمر بتغيرات مذهلة، في اتجاه الانفتاح السياسي، لا سيما في المغرب والجزائر، ولكنه أدى في نفس الوقت إلى إضعاف السلطة، تزامن "الانتقال الديمقراطي" مع عملية خلافة سياسية دقيقة (الجيش بوتفليقة، حسن. II-محمد السادس، واحتمال الخلافة في تونس بسبب الأحكام الدستورية المتعلقة بمدة الانتداب الرئاسي)، استغل الحكام بشكل كامل الآثار غير المتوقعة للحرب على الإرهاب التي شنها جورج بوش في أعقاب ١١ سبتمبر ٢٠٠١. في إطار المعاهدات الدولية لمكافحة الإرهاب والقرارات التي اعتمدتها الأمم المتحدة، تمكنت الدول الثلاث من سن تشريعات تقيد بشدة الحريات العامة وتشكك في ممارسة الحقوق الأساسية، تحت ستار "دعمها" للجهود الدولية لمكافحة الإرهاب "[١٣]. إن طرائق تطبيق هذه النصوص الجديدة تؤكد توقف إن لم يكن انتكاسة في العملية الديمقراطية، وهذا صحيح، لا يقتصر على المنطقة. كانت هذه العملية مدينة بزخم مزدوج، داخلي من خلال مطالب فاعليات الساحة السياسية الوطنية والمجتمع المدني، والخارجية، ينقلها تعدد علاقات الشراكة الدولية المصحوبة بشروط سياسية، مما يضع دول المنطقة في حالة توتر ويقودها. عاما بعد عام للتصديق على الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان. إلا أن الحرب على الإرهاب كان لها أثرها في إقامة مماطلة في الآليات الدولية بين أولئك المكرسين للقضاء على الإرهاب وتلك التي تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان والحريات السياسية، مما يضعف الأخيرة لصالح الأول. إن إعادة تنشيط هذه الرافعة الخارجية الثانية للعملية الديمقراطية تتطلب بالضرورة تنسيق القانون الدولي الذي تلعب فيه دول المنطقة دورًا فاعلًا أيضًا.[١٤]

كيف تتشكل الصراعات؟

تدعو معاهدة اتحاد المغرب العربي إلى تعزيز جميع أشكال الروابط بين الدول الأعضاء وإلى تحرك تدريجي نحو التداول الحر للسلع والخدمات وعوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء. كان من المأمول أن يؤدي التكامل الاقتصادي إلى تحفيز التنمية الاقتصادية والنمو من خلال السماح بالتخصص على غرار الميزة النسبية، واستغلال وفورات الحجم من خلال سوق أكبر للسلع والخدمات، وتحسين الموقف التفاوضي تجاه البلدان الأعضاء أو الكتل التجارية.[١٥]

قدم اتحاد المغرب العربي إطارًا مفيدًا لتعزيز الحوار بين الدول الأعضاء في فترة قصيرة نسبيًا من وجوده. على الرغم من الصعوبات في بيئتها السياسية، فقد زادت العلاقات الاقتصادية بشكل ملحوظ بين البلدان المغاربية خلال السنوات الأخيرة، كما يتجلى في نمو التجارة البينية، وحركة العمالة، وعدد المشاريع المشتركة. ومع ذلك، بالنسبة لبعض البلدان الأعضاء، تطورت العلاقات الاقتصادية مع أوروبا بشكل أسرع من الروابط مع أعضاء اتحاد المغرب العربي الآخرين، مما يعكس الروابط التجارية الراسخة مع الاقتصادات الأوروبية وتأثيراتها الخطيرة، وكذلك أوجه القصور في البنية التحتية الإقليمية وأوجه التشابه في عوامل الموهبة. وأنماط الإنتاج بين دول اتحاد المغرب العربي. نظرًا للاختلافات الهيكلية بين

الاقتصادين - المغرب وتونس اقتصاديان متنوعان نسبيًا ومفتوحان مع قطاع تصنيع كبير إلى حد ما، في حين لا يزال اقتصادات الجزائر وليبيا يعتمدان اعتمادًا كبيرًا على صادرات الهيدروكربونات، وموريتانيا اقتصاد ريفي فقير الموارد. يخضع لإصلاحات هيكلية كبيرة - ظلت إمكانات التجارة البينية محدودة. بالإضافة إلى ذلك، تم إحراز تقدم ضئيل نحو إنشاء منطقة تجارة حرة وإزالة العوائق العديدة أمام التجارة البينية في اتحاد المغرب العربي.(١٦)

ومع ذلك، يجب البحث عن السبب الكامن وراء هذا التقدم المحدود بشكل رئيسي في الاختلافات المستمرة في استراتيجيات التنمية والسياسات الاقتصادية في البلدان الخمسة خلال هذه الفترة. على سبيل المثال، فضلت استراتيجيات المغرب وتونس ظهور قطاع خاص كبير، في حين أن ليبيا والجزائر لديهما اقتصادات تسيطر عليها الدولة إلى حد كبير. والأهم من ذلك، ساهمت السياسات المالية الحكيمة والإصلاحات الهيكلية في التقدم الذي أحرزه المغرب وتونس في إرساء الاستقرار الاقتصادي الكلي، وقابلية تحويل الحساب الجاري، ومقياس قابلية تحويل حساب رأس المال، وتحرير التجارة. ومع ذلك، لا تزال البلدان الأخرى تواجه اختلالات في الاقتصاد الكلي، تنعكس في قيود التبادل والتجارة. نتيجة لذلك، كان التقدم بطيئًا في بلدان اتحاد المغرب العربي الأخرى في إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة البينية. كما أعرب بعض أعضاء اتحاد المغرب العربي عن قلقهم من أن تحرير التجارة بينهم قد يحل محل الصناعات ويؤدي إلى تفاقم البطالة على المدى القصير، فضلاً عن التأثير السلبي على إيرادات ميزانيتهم في غياب آلية التحويل المناسبة. أخيرًا، استمرت الصعوبات المحلية بين الدول الأعضاء وعقوبات المملكة المتحدة على ليبيا والصعوبات السياسية في الجزائر في إعاقة تعزيز العلاقات الاقتصادية بين دول اتحاد المغرب العربي.(١٧)

بشكل عام، يبدو أنه في إنشاء الاتحاد وخلال السنوات الأولى من وجوده، اعتمدت الدول الأعضاء كثيرًا على العوامل غير الاقتصادية، وهي التقارب التاريخي والثقافي واللغوي، للمساعدة في تحفيز علاقاتها البينية. بناءً على الدروس المستفادة من التجربة الأخيرة، قررت بلدان اتحاد المغرب العربي في عام ١٩٩٣ مراجعة استراتيجيتها للتكامل والمضي قدمًا بطريقة تدريجية أكثر مما كان متصورًا في الأصل. بعد أن أدركوا أن النهج الأولي للتحرير السريع والواسع النطاق للسلع وتدفقات العوامل كان غير واقعي، يكثف أعضاء الاتحاد الآن جهودهم لتقليل الحواجز غير الجمركية والاتفاق على مجموعة فرعية من السلع التي يمكن تداولها بحرية في جميع أنحاء اتحاد المغرب العربي. كما أنهم يدرسون طرق ابتكار آليات تحويل مناسبة لتعويض الأعضاء الذين سيتأثرون بشكل غير متناسب بتحرير التجارة. لقد قدموا موارد لأمانة اتحاد المغرب العربي لهذا الغرض. في ظل الأزمات الإقتصادية، حد من التعاون الأمني، مما سهل للجماعات الإرهابية من التوسع والإنتشار.

لتحقيق مزيد من التقدم نحو تحقيق أهدافه، سيحتاج اتحاد المغرب العربي إلى معالجة عدد من القضايا الاقتصادية بقوة في السنوات القادمة. ثلاثة تحديات رئيسية تواجه أعضاء الاتحاد.

الأول هو الحاجة إلى تنسيق السياسات لخلق بيئة اقتصادية متقاربة. وسيتطلب هذا إصلاحات اقتصادية مستدامة في المغرب وتونس، وتكثيف التعديل الهيكلي في الجزائر وليبيا وموريتانيا للحد من التشوهات وتوسيع دور قوى السوق. حتى الآن، لم يظهر توافق في الآراء بشأن الدور المهيمن للقطاع الخاص والحاجة إلى سياسات اقتصادية تتلاقى نحو النظام الأقل

تشويشًا. بالإضافة إلى ذلك، ستحتاج جميع البلدان الخمسة إلى اتباع سياسات مالية ونقدية حكيمة للحد من الضغوط التضخمية وإعادة الاستقرار المالي المحلي والخارجي، من أجل السماح برفع قيود التجارة والصرف وتعزيز بيئة مواتية للقطاع الخاص. قطاع الادخار والاستثمار.

التحدي الثاني هو الحاجة إلى تصميم آلية تحويل مناسبة لتعويض المناطق التي قد تعاني من إزاحة الصناعات والبطالة وخسارة إيرادات الميزانية في أعقاب تحرير التجارة البينية.

التحدي الثالث هو أن تضفي حكومات اتحاد المغرب العربي زخمًا متجددًا على تكامل اقتصادي أكبر ولكن بطرق لا تشوه عمل قوى السوق. مع أخذ هذه الضرورة في الاعتبار، هناك العديد من المجالات التي توفر قدرًا كبيرًا من الإمكانات لتعزيز العلاقات داخل المغرب العربي في الظروف الحالية، ولا سيما في توفير السلع العامة، وتحسين مرافق النقل الإقليمية، وحماية البيئة؛ قد يكون البنك الإقليمي الذي تنشئه دول اتحاد المغرب العربي دورًا أساسيًا في تعزيز التكامل داخل المنطقة. يمكن أن يساعد التقارب الأكبر على الجبهتين الاجتماعية والسياسية أيضًا في عملية التكامل الاقتصادي.

بالنظر إلى الاندماج السريع الذي يحدث الآن في الاقتصاد العالمي، تحتاج التجمعات الإقليمية إلى الاعتراف بأهمية التجارة الحرة ونظام المدفوعات لتعزيز مناخ يفضي إلى تخصيص الموارد والنمو بكفاءة. بقدر ما يؤدي التكامل الإقليمي في اتحاد المغرب العربي إلى مزيد من التجارة المحررة وتدفقات المدفوعات بين أعضائه وبين اتحاد المغرب العربي وبقية العالم، فإن الشركاء التجاريين الرئيسيين لاتحاد المغرب العربي سيستفيدون من مزيد من التكامل لدول المغرب العربي. الاتحاد الأوروبي، باعتباره الشريك التجاري الأكبر للمغرب العربي، يدعم بالفعل اتحاد المغرب العربي وأهدافه المركزية التي ترى التكامل والنمو في المنطقة المغاربية مفيدًا للجانبين.

أين تتجلى جهود القادة في إنجاح الإتحاد؟

إن قرار اللجوء إلى تعاون أكبر عبر الحدود في المنطقة لا يمكن أن يأتي إلا من أعلى المستويات في كل بلد، وفي هذه الحالة، هذا يعني الاهتمام الشخصي للغاية من قبل رؤساء الدول - محمد السادس في المغرب، وعبد العزيز بوتفليقة في الجزائر، زين لعبدين بن علي في تونس ومعمر القذافي في ليبيا. من الصعب العثور على نقاط الضغط في مثل هذه الحالة. ومع ذلك، فهي موجودة في مستويات عالية جدًا وأقل بكثير.

المستويات الأدنى تتعلق بالرأي العام، والإعلام، والمنظمات غير الحكومية، والأحزاب السياسية. لا يمتلك أي من هؤلاء الثقل الذي قد يجده المرء في دولة أكثر تقدمًا، لكنهم موجودون والقادة ليسوا غير حساسين تجاههم. المغرب والجزائر، في ظل نظام ملكي وقيادة شخصية على التوالي، نظامان متعددان الأحزاب. في الأنظمة الاستبدادية التونسية والليبية، سيكون المجتمع المدني مصدر الضغط في غياب التعددية السياسية. أظهرت الدراسات أن التكامل يحدث عندما يصبح منصة حزبية عبر البلدان التي يُحتمل تكاملها، وهذا صحيح بالنسبة للتعاون، وهو شكل أكثر مرونة من التكامل. حتى الآن، لم يحدث هذا، لذا فإن ما هو ضروري هو جهد أقل رسمية تقوده المنظمات غير الحكومية لإيصال رسالة فوائد التعاون إلى مستويات صنع القرار.

تشير المستويات الأعلى إلى الدول الأخرى، والأصدقاء والحلفاء في البلدان المغاربية، الذين يمكنهم التأثير بشكل كبير على قادة شمال إفريقيا، في مصلحة جميع الأطراف. إن السياسة المركزة لتشجيع التعاون الاقتصادي المغاربي سيكون لها مكونات متعددة، تبدأ بنهج جديد

يتعامل مع المنطقة كوحدة بدلاً من مجموعة من العلاقات الثنائية المتنافسة. يمكن استخدام المناقشات التي دعت إليها اتفاقيات التجارة الحرة القائمة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب والاتحاد الأوروبي وتونس واتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والمغرب حول تغطية قواعد المنشأ للاتفاقيات لاستكشاف طرق مبتكرة لتعاون أكبر، بما في ذلك التراكم الإقليمي أو مناطق التكامل الاقتصادي، على غرار المناطق الصناعية المؤهلة الناجحة في الأردن ومصر المرتبطة باتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل. يمكن للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي البناء على اتفاقيات إطار التجارة والاستثمار في المنطقة (كما حدث مع منطقة آسيا والمحيط الهادئ الاقتصادية) ومعاهدات الاستثمار الثنائية مع تونس والمغرب لتعزيز التجارة الإقليمية وتحرير الاستثمار.

يمكن أيضًا تشجيع الشركاء المغاربيين للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على إلغاء التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية الخاصة بهم على المنتجات المستوردة من بلدان المغرب العربي الأخرى وتقليل الحواجز أمام الاستثمار البيني الإقليمي والتجارة في الخدمات. يمكن للولايات المتحدة إنشاء تفويضات لمشاريع إقليمية في شمال إفريقيا لوكالة تنمية التجارة، ومؤسسة الاستثمار الخاص لما وراء البحار، وبنك التصدير والاستيراد. يمكن للولايات المتحدة وأوروبا أيضًا إنشاء مبادرات إقليمية خاصة بالقطاع الخاص من خلال أدوات وبرامج مثل المركز الأمريكي للمؤسسات الدولية الخاصة، وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يركز على المنطقة ككل، بدلاً من مجرد التركيز على أساس كل بلد على حدة.

من خلال التأكيد على الإصلاح، فعل الاتحاد الأوروبي الكثير لتحسين مناخ الأعمال في أوروبا الشرقية ويمكنه أن يفعل الشيء نفسه بالنسبة للمغرب العربي. يمكن للولايات المتحدة أن تتعاون مع مبادرات الاتحاد الأوروبي الجارية مثل عملية برشلونة للتعاون الأورومتوسطي، وجهود شرق البحر الأبيض المتوسط ٥ [الأوروبية] +٥ [المغاربية] للتعامل مع التحديات المشتركة، والاتحاد من أجل المتوسط الذي ترعاه فرنسا والمصمم لتعزيز التبادلات بين الشواطئ الشمالية والجنوبية، وكلها يمكن أن تستفيد من بعض التنشيط الخارجي. ومن الأمثلة على ذلك دعم الولايات المتحدة لأنظمة المراجعة الإدارية والقضائية المستقلة للقرارات الجمركية.

يمكن للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تشجيع تنسيق الأنظمة التنظيمية في جميع أنحاء المنطقة إلى أعلى المعايير الممكنة، كما هو الحال بالنسبة لرابطة دول جنوب شرق آسيا ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC) في منطقة المحيط الهادئ. في المنطقة المغاربية، حيث توجد مصالح مشتركة لكل من الولايات المتحدة والدول الأوروبية، يمكن لطرفي المحيط الأطلسي إيجاد سبب مشترك للتعاون والتغلب على إغراء النظر إلى بعضهما البعض كمنافسين والتلاعب ببعضهما البعض. وهذا يتطلب حوارًا مركزًا، وإجراءات تعاون، واهتمامًا بالمنفعة المتبادلة.[١٨]

أخطر تحدٍ مستقبلي للمنطقة يتعلق بإمدادات المياه فيها. أصبحت المغرب العربي الآن "منطقة مهددة بالمياه" حيث تكون المياه شحيحة، وستصبح قريبًا "منطقة تعاني من نقص المياه" حيث تكون إمدادات المياه غير كافية بشكل خطير للاحتياجات البشرية والزراعية والصناعية. إن بذل جهد دولي منسق لدعم البحث والاستثمار وتطوير البنية التحتية لمواجهة التهديد قبل أن يقوض الزراعة والحياة الحضرية في المنطقة هو إجراء حاسم لبناء الثقة.[١٩]



كما هو الحال في أي من هذه المجالات، يمكن أن يساعد البحث التعاوني في تحسين قدرات البحث والتطوير العامة في شمال إفريقيا. بصفتها أعضاء قياديين في المؤسسات المالية الدولية، يمكن للولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي تنسيق المشاريع لتعزيز التكامل الإقليمي في شمال إفريقيا، بما في ذلك الجهود الحالية في القطار عالي السرعة وبناء الطرق السريعة واستقرار الأزمة في المنطقة. ومن القطاعات الأخرى المهيأة لتعاون إقليمي أكبر الطاقة (بما في ذلك توليد طاقة الرياح) والأعمال التجارية الزراعية والمصارف.(٢٠)

يعتمد الأمن قبل كل شيء على تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية وتطوير مجتمع واقتصاد سليمين، حتى لا ينجر الشباب إلى حفرة اليأس والتمرد، حيث يبحث العاطلون عن منافذ يأسهم من الإرهاب والجماعات الجهادية. وشبكات المخدرات والتهريب. بدون زيادة كبيرة في مستويات التعاون والتنسيق بين البلدان المغاربية والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ستستمر منطقة الساحل في كونها كعب أخيل لأية جهود في مجال الأمن الإقليمي. تمثل المناطق غير الخاضعة للتنظيم وغير الخاضعة للحكم، بما في ذلك تلك التي تسكنها مخيمات اللاجئين البوليساريو، تهديدات حقيقية للتعاون والاستقرار في المنطقة.(٢١)

كانت أجهزة الأمن المغربية أكثر فاعلية ضد الجماعات الجهادية منذ الهجمات المميتة على الدار البيضاء في ٢٠٠٣ ومدريد في ٢٠٠٤، وخلال العام الماضي تم تفكيك العديد من الخلايا الإرهابية المغربية الكبرى ذات الجذور والصلات في أوروبا قبل أن تتمكن من تنفيذ هجماتها. على الرغم من تحسن الوضع الأمني في الجزائر منذ سلسلة هجمات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في عام ٢٠٠٧، تستمر الهجمات ويمكن للجزائر أن تستفيد من زيادة التعاون الإقليمي. سيكون من الأكثر فاعلية في مواجهة هذه التهديدات استكمال التعاون "الرأسي" مع الولايات المتحدة وأوروبا من خلال التعاون "الأفقي" بين دول المغرب العربي. تشمل الأمثلة برامج التدريب الإقليمية على مكافحة الإرهاب، وتهريب المخدرات، والاتجار بالأشخاص، والهجرة غير الشرعية من خلال البرامج متعددة الأطراف الحالية (مثل مبادرة الناتو المتوسطية) أو من خلال الجهود الثنائية لكل من الولايات المتحدة والحلفاء الأوروبيين.(٢٢)

يمكن لدول الاتحاد الأوروبي ومجتمعات الناتو الأمنية مساعدة البلدان على تبني آليات بناء الثقة والأمن (CSBMs) كخطوة نحو تطوير مجتمع أمني في المنطقة، حيث لم يعد من الممكن تصور الحرب كذراع داخلي السياسة الإقليمية. يتمثل الإجراء الأكثر وضوحًا لتعزيز التكامل الإقليمي في إعادة فتح الحدود مع خدمات الطرق والسكك الحديدية بين المغرب والجزائر وزيادة الرحلات الجوية المباشرة بين العواصم المغاربية. لا تواجه دول شمال إفريقيا أي تهديدات خارجية للمنطقة، وهي تعلم أن الحرب في المنطقة ستكون مكلفة وغير مثمرة. التعاون الأمني هو خيار يمكن للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تسهيله، ومن شأنه أن يساعد في إحباط التصعيد العرضي للعلاقات المتوترة بين الجيران. إن إزالة أكبر قضية منفردة في طريق التعاون الأمني من خلال حل نزاع الصحراء الغربية من شأنه أن يسمح للمغرب والجزائر بتحويل الاهتمام المنسق إلى المشكلة الأمنية إلى الجنوب، والسماح لهما بخفض مستوى قواتهما ووقف سباق التسلح وإطلاق سراحهما. تكريس المزيد من ميزانياتها للاحتياجات المدنية.(٢٣)

بالنسبة لأولئك الذين يشعرون أن قضية الصحراء الغربية هي مجرد عرض وليس سببًا لسوء العلاقات، فإن إزالتها يمكن أن تقضي على حالة معينة من الصراع عبر الحدود وتمهد



الطريق لتدابير أخرى للتعاون وCSBMs التي يمكن أن تقضي على علاقات الجوار السيئة.[٢٤]

خاتمة:

إذا كانت التغيرات السياسية والاقتصادية العالمية تجعل من اللازم تقوية التعاون المتوسطي فإن هذه الأسباب نفسها تجعل من الضروري أيضاً بناء اتحاد مغاربي والذي ما يزل مشروعاً تاريخياً يحمل كثير من الأمل إلى شعوب المنطقة. يضاف إلى ذلك تأثير الربيع العربي وأزمة المؤسسات الأوروبية وظهور الاتحاد من أجل المتوسط، ذلك أن هذا الاتحاد يبقى ضرورة حتمية لاستقرار المنطقة والذي سيمكنها ليس فقط من النمو الاقتصادي والتوازن؛ مع الضفة الشمالية للمتوسط. ولكن سيمكنه أيضاً؛ من أن يصبح قطباً جيوسياسياً يساهم في الحفاظ على التوازنات الدولية.

يجب على الشعوب المغاربية أن تتفق على النظر إلى قضية التعاون المغاربي، على أنها ضرورة عملية، تهدف إلى ضمان الاستقرار والازدهار، وبالتالي تلعب دور امتصاص الصدمات للحد من آثار صدمات العولمة التي ينبغي أن تحدث. تم تلبية الشروط الواعدة للأمل في رؤية بلدان هذه المنطقة تتغلب على القومية المختزلة وبناء منطقة موحدة ومتكاملة تدريجياً.

الهوامش والمصادر

(1) Saint-Prot Charles, 2008, « La Méditerranée n'est pas une frontière », Études Géopolitiques, n° 9, p. 107-116.
(2) Zoubir Yahia H., 2007, « Les États-Unis et le Maghreb : primauté de la sécurité et marginalité de la démocratie », L'Année du Maghreb II, p. 563-584.
(3) https://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?pubRef=-//EP//TEXT+REPORT+A5-2002-0175+0+DOC+XML+V0//EN&language=bg
(4)- Sylla Samba Khassé, 2010, « La nouvelle politique africaine du Maroc », Afkar-Ideas, n° 24.
(5) Schäfer Isabel, 2011, « Les politiques euro-méditerranéennes à la lumière du printemps arabe », Mouvements, n° 66, p. 117-126
(6) Martinez Luis et al., 2006, L'Algérie, l'Union du Maghreb Arabe et l'intégration régionale, projet de recherche EuroMeSCo, octobre.
(7) Ndaywel è Nziem Isidore, 2008, « L'Union pour la Méditerranée : un projet pour diviser l'Afrique et tourner le dos à la Francophonie », in Adame Ba Konaré, Petit précis de remise à niveau sur l'histoire africaine à l'usage du président Sarkozy, La Découverte «Cahiers libres», p. 269-280.
(8) Moisseron Jean-Yves, 2011, «Après les révolutions arabes : changer de paradigme dans le partenariat euro-méditerranéen», Confluences Méditerranée, n° 77, p. 153-165.
(9) Mezouaghi Mihoub, 2010, «L'impératif de reconnexion économique de la Méditerranée à l'Europe», Confluences Méditerranée, n° 74, p. 155-168.
(10) Ghozali Faïza, 2009, « Maghreb : les milliards perdus de la désunion », Jeune Afrique, 17 février [En ligne : http://www.jeuneafrique.com/Article/ARTJAJA2510p055-058.xml0.[/
(11) - Mahiou Ahmed, BenAchour Rafaa et Elmadmad Khadidja, 2012, « Dossier de recherche IX | 2013 : Le Maghreb avec ou sans l'Europe ? », L'Année du Maghreb [En ligne], mis en ligne le 28 août 2012, consulté le 5 janvier 2013. URL : http://anneemaghreb.revues.org/1357?file=1.
(12) Le Tourneau Roger, 1962, Évolution politique de l'Afrique du Nord musulmane : 1920-1961, Paris, Armand Colin.
(13) - Guitton Jocelyn, 2013, Quel gouvernement économique pour l'Union européenne ?, Bruxelles, Bruylant, p. 168.
(14) Alaoui Nezha, 2010, « La projection économique des pays du Maghreb sur l'Afrique Sub-saharienne », Le Maghreb dans son environnement régional, Note de l'IFRI, juin.
(15) El Tibi Zeina et Saint-Prot Charles, 2008, « Quelle Union pour quelle Méditerranée ? », Études Géopolitiques, n° 9, p. 5-8.
(16) De Rato Rodrigo, 2005, « Intégration économique au Maghreb : sur le chemin de la prospérité », L'Economiste (Maroc), 15 juin.
(17) Bensidoun Isabelle et Chevallier Agnès, 1996, Europe-Méditerranée : le pari de l'ouverture, Paris, Economica, p. 176.
(18) OHCHR officials, e-mail correspondence with authors, 15 July 2010.
For more information on the CTITF, see
http://www.un.org/terrorism/cttaskforce.shtml.



[19] Office of the UN High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "Human Rights, Terrorism and Counter-Terrorism," *OHCHR Fact Sheet*, no. 32, n.d., http://www.ohchr.org/Documents/Publications/Factsheet32EN.pdf.

[20] Institute for Economics and Peace (IEP), (2015), «Global Peace Index (GPI) », http://economicsandpeace.org/wp-content/uploads/2015/06/Global-Peace-Index-Report-2015_0.pdf

[21] Haftel, Yoram Z. (2010), Conflict, Regional Cooperation, and Foreign Capital: Indonesian Foreign Policy and the Formation of ASEAN, Foreign Policy Analysis , 6, 2, 87

[22] Hettne, Björn, Frederik Söderbaum. (2000), «Theorizing the rise of regionness» New Political Economy, 5(3): 457-473.

[23] Jackson Matthew O. and Nei Stephen (2015) «Networks of military alliances, wars, and international trade », PNAS, December 15, 2015 , vol. 112 no. 50 15277–15284 www.pnas.org/cgi/doi/10.1073/pnas.1520970112

[24] Institute for Economics and Peace (IEP), (2015), «the economic cost of violence containment» A Comprehensive Assessment Of The Global Cost Of Violence

دور جهاز مكافحة الارهاب
في تعزيز حقوق الانسان في العراق

الباحث: احمد باسم محمد

المقدمة:

لا شك بأن حقوق الإنسان هي حقوق تمنح للفرد من منطلق عام وشمولي وتجسّد المفهوم الأخلاقي القاضي بأن لكل إنسان الحق في التمتع بحقوق أساسية لكونه إنسانا. لا تنبثق الحقوق عن دولة أو عن قوانينها، بل عن مصدر دولي وفوق دولي، إن الحفاظ على حقوق الإنسان مهم في أوقات السلام، لكن تكبر أهميته في أوقات الحروب، لأن المعايير الأخلاقية المتبعة تنهار في مثل هذه الأوقات وتبدلها معايير جديدة، في مثل هذه الأزمات، تُنتزع من السكان المدنيين قدرة السيطرة على ما يحدث ومن الممكن أن تُخرق حقوقهم خرقًا تعسفيًا ومبالغًا به ذلك، هنالك محاولات لتحديد إطار من القواعد يهدف إلى الحد من المعاناة التي يتعرض لها المدنيين الذين لم يشاركوا في القتال ولم تتلطخ ايديهم بالدماء ولكم يكونوا ذراعا في الحرب كما ان المدني ليس مقاتلا تكمن الرسالة الأساسية في الانظمة في كون المدنيين ليسوا ولا يجوز أن يكونوا في أي وقت من الأوقات، هدفا عسكريا شرعيا أو هدفا لعملية رد أو هدفا لعقاب جماعي. كما تنص المعاهدات على أن أطراف النزاع ملزمون بالحفاظ على الحقوق الأساسية للمدنيين ومن بينها الحق في الحياة و الحق في التقاط الرزق و الحق في تلقي العلاج الطبي والحق في التعليم والحق في العودة الكاملة للحياة بعد الحرب، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية لقد لعبت هيئه الامم المتحدة دورا بارزا في ترسيخ مبادئ حقوق الانسان وفلسفتها وجعلت اشاعه احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز ومراعاه تلك الحقوق والحريات من اهداف هيئه الامم المتحدة والتي اعتبرته اساس للحفاظ على الامن والسلم الدوليين كما على الدولة احترام كرامة الكائن البشري وايضا للمجتمع الدولي التدخل لحماية هذه الحقوق وكذلك ان الدور الذي لعبه جهاز مكافحة الارهاب في حربه ضد التطرف والجماعات التكفيرية هو دور مهم جدا خصوصا في مواجهة الافكار الظلامية وكيفية الحد منها خصوصاً في احتوائه جميع الامور التي تدور في ساحة المعركة من خلال جمع المعلومات وتحليلها والبحث عن مصادرها ومن ثم التنفيذ عليها، كذلك عمد الجهاز الى ترسيخ روح التعاون والمساعدة الانسانية للمدنيين آنذاك فهم كانوا بين نارين اثناء المعارك نار الحرب ومواجهة العدو وانقاذ المدنيين من تلك النار وانتشالهم الى بر الامان بغية المحافظة على ارواحهم وحمايتهم وحماية ممتلكاتهم والامر المهم في هذه الحالة هو التمييز ما بين المدنيين وبين المتطرفين والارهابيين مرتادي الزي المدني وكذلك العمل على طمأنة الناس من خلال بث رسائل من شأنها ان تؤثر في تخفيف التوتر والتعاون المشترك ما بين المواطنين وقوات الجهاز.

وتتألف خطة البحث من الأمور التالية:

1- المبحث الاول: ماهية مكافحة الإرهاب

-المطلب الاول: تعريف الارهاب لغةً واصطلاحاً والتعريف بجهاز مكافحة الارهاب.

- المطلب الثاني: الإرهاب توصيفاته و دوافعه واسبابه.



2- المبحث الثاني: التزامات جهاز مكافحة الارهاب في ضوء القانون الدولي، والاتفاقيات الدولية.
- المطلب الاول: الاتفاقيات والمعايير العالمية لمكافحة الارهاب.
- المطلب الثاني: القوانين الدولية ومكافحة الارهاب.

المبحث الاول: ماهية مكافحة الإرهاب

ان مكافحة الارهاب هي رسالة واضحة مفادها ن الارهاب غير مقبول بجميع اشكاله ومظاهره فحسب بل انها خطوات عملية بشكل فردي وجماعي لمنع الارهاب ومكافحته وتشمل هذه الخطوات تشكيلة واسعة من التدابير تتنوع ما بين تعزيز قدره الدول على مواجهة التهديدات الارهابية وتنسيق انشطة منظمة تعمل على مكافحة الارهاب بشكل اوسع وافضل وكذلك الأساليب والاستراتيجيات العسكرية، التي تنفذها الحكومة والجيش وقوات إنفاذ القانون وإدارات الشرطة، وشركات الأمن الخاصة وأجهزة الاستخبارات والاستطلاع لمُناهضة الإرهابِ واقتلاعه من جذوره، وتشمل الاستراتيجيات أيضًا منع وإيقاف جميع المحاولات لتمويل الإرهاب بالأسلحة والعتاد، او أية وسائل أخرى من التمويل وإذا كان الإرهاب جزءًا من التمرد، فإن أجهزة مكافحة الإرهاب من المفترض أن تستخدم نظمًا لمكافحة هذا التمرد.

المطلب الاول: تعريف الارهاب لغةً واصطلاحاً والتعريف بجهاز مكافحة الارهاب.

الفرع الاول: تعريف الارهاب لغةً.

عند دراسة المفاهيم والمعاني لا بد أولاً من الرجوع إلى معاجم اللغة الأصيلة، وملاحظة اهم تطور للمعنى في المعاجم الحديثة، وتجيء كلمة الإرهاب بمعان عدة منها:
الرهب والخوف، فهي تأتي من: (رَهِبَ بمعنى خاف والاسم الرَّهَبُ، كقوله تعالى: ﴿مِنْ الرَّهْبِ﴾ أي بمعنى الرهبة). [1]

وكلمة الإرهاب مشتقة من (رهِب): بالكسر، يرهب، رهبة. ورهباً -بالضم، ورهباً بالتحريك بمعنى أخاف، وترهّب غيره: إذا توعّده، وأرهبه ورهّبه: أخافه وفزعه، ورهب الشيء رهباً ورهباً، ورهبه: خافه. والاسم: الرّهب،.[2]

وكلمة "إرهاب" تشتق من الفعل المزيد (أرهب)؛ ويقال أرهب فلانا: أي خوَّفه وفزَّعه، وهو المعنى نفسه الذي يدل عليه الفعل المضعف (رَهّبَ)، أما الفعل المجرد من المادة نفسها وهو (رَهِبَ)، يَرْهبُ رَهْبَة ورَهْبًا ورَهَبًا فيعني خاف، فيقال: رَهِبَ الشيء رهباً ورهبة أي خافه. والرهبة: الخوف والفزع.[3]

وفي المعجم لابن فارس: (رهب الراء وآلهاء والباء أصلان: أحدهما يدل على خوف، والآخر يدل على دقة وخفة، فالأول الرهبة، تقول: رهبت الشيء رُهبًا، ورَهْبَةً، ومن الباب الإرهاب، وهو قَدْعُ الإبل من الحوض، وذيَادُهَا، والأصل الآخر الرَّهَبُ، الناقة المهزولة). [4]
وقدع الناقة أي زجرها، اما في معاجم اللغة الحديثة نلاحظ هناك تطور في معنى الإرهاب فقد جاء في المعجم الوسيط، الإرهابيون: (وصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف والإرهاب لتحقيق أهدافهم السياسية). [5]

وفي المنجد كلمة الإرهابي تدل على كل (من يلجأ إلى الإرهاب لإقامة سلطة).[6]، والحكم الإرهابي هو نوع من الحكم يقوم على الإرهاب والعنف تعمد إليه حكومات أو جماعات ثورية.



و"الإرهاب" في الرائد هو رعب تحدثه أعمال عنف كالقتل وإلقاء المتفجرات أو التخريب، و"الإرهابي" هو مَنْ يلجأ إلى الإرهاب بالقتل أو إلقاء المتفجرات أو التخريب لإقامة سلطة أو تقويض أخرى، و"الحكم الإرهابي" هو نوع من الحكم الاستبدادي يقوم على سياسة الشعب بالشدة والعنف بغية القضاء على النزعات والحركات التحررية والاستقلالية[7]، اذن فان في معاجم اللغة العربية كان القاسم المشترك فيما يتعلق بمشتقات كلمة(رهب) الخوف، والتخويف، والرعب والفزع.

الفرع الثاني: تعريف الارهاب اصطلاحاً.

نقلت موسوعة نضرة النعيم عن معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية تعريف الإرهاب بأنه: بث الرعب الذي يثير الرعب في الجسم والعقل، أي الطريقة التي تحاول بها جماعة منظمة أو حزب أن يحقق أهدافه عن طريق استخدام العنف.[8].

او هو القتل والاغتيال والتخريب والتدمير ونشر الشائعات والتهديد، وصنوف الابتزاز والاعتداء بهدف خدمة أغراض سياسية واستراتيجية، الإرهاب هو مجمل الأنشطة التي تهدف إلى إشاعة جو من عدم الاستقرار والضغوط المتنوعة من اغتيالات، وتفجيرات في الأماكن العامة، وهجوم مسلح على المنشآت والأفراد والممتلكات واختطاف الأشخاص، وأعمال القرصنة الجوية والبحرية، واحتجاز الرهائن، وإشعال الحرائق وغير ذلك من الأعمال التي تتضمن المساس بمصالح الدول الأجنبية، مما يترتب عليه إثارة المنازعات الدولية وتبرير التدخل العسكري، وانه عنف منظم ومتصل بقصد إنتاج حالة من التهديد العام الموجه إلى دولة أو جماعة سياسية والذي ترتكبه جماعة منظمة بقصد تحقيق أهداف سياسية.

وفي الموسوعة السياسية نجد أن الارهاب يعني: (استخدام العنف-غير القانوني-أو التهديد به بأشكاله المختلفة بغية تحقيق هدف سياسي معين مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات، أو كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات أو مال وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية).[9]

أن جهاز مكافحة الارهاب هو قوة عراقية وطنية مستقلة ترتبط مباشرة بالقائد العام للقوات المسلحة، تأسس عام 2007 ويتمثل برئاسة الجهاز ويتألف من قيادة القوات التي تضمن ثلاث قيادات الاولى والثانية والثالثة وكل قيادة تشمل عدة افواج وان هناك في كل محافظة يوجد فوج من جهاز مكافحة الارهاب ما عدا محافظات الاقليم الثلاثة، وكذلك يتضمن اكاديمية جهاز مكافحة الارهاب والمسؤولة عن تدريب عناصر الجهاز وعلى اعلى المستويات، اضافة الى انه يتضمن مكتب المفتش العام وعدة مديريات كمديرية الاستخبارات ومديرية التدريب و المديرية الامنية و مديرية التحقيق.

وبناء على قرار رئيس الجمهورية تم اقرار قانون جهاز مكافحة الارهاب رقم(31)لسنة 2016.

يعد جهاز مكافحة الإرهاب احد الأجهزة الأمنية والاستخبارية و يهدف الجهاز إلى مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله والقضاء عليه، ومن اهدافه وضع سياسة و استراتيجية شاملة لمكافحة الارهاب و تطويرها و تنفيذ العمليات الامنية و الخطط الاستراتيجية فيما يتعلق بفعاليات مكافحة الارهاب و له في سبيل ذلك وفقاً للقانون اضافة الى تنفيذ عمليات المراقبة و التفتيش و التحري بناء على امر قضائي و مراقبة الاتصالات و مواقع التواصل الاجتماعي و



المواقع الالكترونية و التنسيق و التعاون و تبادل المعلومات ذات العلاقة بمكافحة الارهاب مع الاجهزة النظيرة للدول العربية و الاجنبية.[10]

المطلب الثاني: الإرهاب توصيفاته و دوافعه واسبابه.

الفرع الاول: اهم توصيفات الارهاب

١- ينطلق من ايدلوجية لها قناعاتها وأهدافها وخططها ومناطق أعمالها.
٢- الإرهاب يعتمد أساساً على السرية التامة والدقة في التخطيط والتنفيذ.
٣- تحقيق اهداف سياسية واجتماعية.
٤- يركز على الاعتداء على المدنيين الأبرياء بغير حق.
٥- يحدث موجة عارمة من الخوف والرعب والذعر والقلق.
٦- إيمان القائمين على العمل الإرهابي بأنه مبرر من وجهة نظرهم ويخدم توجهاتهم وقيادتهم.
٧- التقليد والمحاكاة، بمعنى أنه إذا ارتكب بعض الإرهابيين جريمتهم ونجحوا في تنفيذها، فإنها قد تتكرر بنفس الأسلوب والمستوى.[11]

الفرع الثاني: دوافع الارهاب

إن معرفة اتجاهات سلوك الإرهابيين وأهدافهم، فجريمة الإرهاب ليست نتيجة لعامل واحد بل هي محصلة لجملة من العوامل الداخلية والخارجية والمشتركة، والبيئية، وظروف الزمان والمكان، وترى النظريات النفسية أن للأمراض النفسية أو العقلية دوراً في دفع بعض الأشخاص إلى هذا السلوك الإرهابي.

أما النظريات الاجتماعية التي تفسر السلوك الإرهابي في نطاق العوامل الاجتماعية فترى أن الأوضاع السياسية والاقتصادية في العالم، والبطالة والتناقض المعرفي، والإثارة الإعلامية والتطورات الرهيبة في الاتصالات والنظرة الغربية الخاطئة للعالم الإسلامي، والمظالم. [12]

ويمكن القول بان هناك اسباب اخرى كالأسباب المالية والاسباب الدينية المتطرفة التي كانت دخيلة على الدين الاسلامي هناك بعض الامور الاجتماعية والمغريات كالتسلط والترهيب وامور اخرى تدفع الارهابيين على الهجرة من بلدانهم الى بلدان اخرى حتى وان كانت بعيدة وايضاً اسباب انتقامية لبعض منهم تجعل منهم وحوشاً يفترسون كل مارة وينهشون كل لحم حي.

الفرع الثالث: أسباب الارهاب

ومن أسباب الإرهاب والعنف على الإجمال الدوافع الاقتصادية والسياسية والدينية والاجتماعية والإعلامية والنفسية...الخ، إلا أن بعض الباحثين أجمل الأسباب التي يتعين دراستها للوقوف على تشخيص واقعي ومتكامل لأسباب الإرهاب ومنه:

١- أسباب تربوية وثقافية: التي ينطلق منها انحراف المسار عند الإنسان، ويجعل الفرد عرضة للانحراف الفكري ومناخًا ملائمًا لبث السموم الفكرية لتحقيق أهداف إرهابية.[13]
٢- أسباب اجتماعية: فانتشار المشكلات الاجتماعية والتفكك الأسري يدفع الفرد إلى الانحراف في السلوك، والتطرف في الآراء، والغلو في الأفكار، بل ويجعل المجتمع أرضًا خصبة لنمو الظواهر الخارجة عن الطبيعة البشرية وايضا دور وسائل الإعلام، أجواء الحريات والإهانة، والسخرية وإذلال الإنسان، والتربية غير الواقعية.[14]



٣- اسباب اقتصادية: فكلما كان دخل الفرد يفي بمتطلباته ومتطلبات أسرته كان من رضاه واستقراره الاجتماعي ثابتًا، وعلى العكس إذا كان دخله قليلاً كان مضطربًا وغير راضٍ عن مجتمعه، هذه الحالة من الشعور يولد عند الإنسان حالة من التخلي عن المسؤولية الوطنية، العجز في بعض البلدان عن تلبية احتياجات الإنسان الأساسية، وتفكك المجتمعات.[15]
٤- أسباب نفسية: فهناك دوافع تدميرية نفسية متأصلة في الفرد، وتضخم الأنا العليا بسبب الشعور المتواصل بوخز الضمير، أو الإحباط في تحقيق بعض الأهداف أو الرغبات، أو الوصول إلى المكانة المنشودة.
٥- أسباب سياسية: فوضوح المنهج السياسي واستقراره، والعمل وفق معايير وأطر محددة، يخلق الثقة والقناعة، ويبني قواعد الاستقرار الحسي والمعنوي لدى الفرد، كما أن الغموض في المنهج والتخطيط في العمل يزعزع الثقة، ويخلق حالة من الصدام بين المواطنين والقيادة السياسية، فتقوم جماعات وأحزاب، وهذا وجه من وجوه انتشار الإرهاب.
٦- التبعية، وآثار الاستعمار، والقروض، والمساعدات الدولية، والشعارات، والوعود غير الواقعية للشعوب، والاعتداء على الملكية الخاصة مصادرتها، والاستبداد، والنعرات التاريخية، والأحقاد الاجتماعية، والصراع الدولي على مناطق النفوذ، والحروب الأهلية بغرض استنزاف الموارد المادية والبشرية.
٧- التمييز العنصري، والعنف السلطوي، والانقلابات، والثورات، والتطرف.
تؤدي إلى ارتكاب الأعمال الإرهابية، نتيجة لخلل في التكوين النفسي أو العقلي أو الوجداني، سواء مكتسب أو وراثي.[16]

المبحث الثاني

التزامات جهاز مكافحة الارهاب في ضوء القانون الدولي. والاتفاقيات الدولية.

منذ انطلاق عمليات جهاز مكافحة الارهاب في العراق وضعت قوات الجهاز الجانب الانساني نصب اعينها حيث انها اعتبرته الجانب الاهم في جميع خطوتها العملياتية من خلال تحديد اماكن السكان المدنيين والعمل على الوصول اليهم بأوقات وبأساليب حديثة مختلفة حيث انهم التزموا باتفاقيات حقوق الانسان والمنظمات الانسانية واتفاقيات الامم المتحدة التي تنص على منع استخدام الاسلحة المحظورة دوليا وعدم اتباع سياسة الارض المحروقة وتوفير كافة الجهود الممكنة لإنقاذ المدنيين واسعافهم.

المطلب الاول: الاتفاقيات والمعايير العالمية لمكافحة الارهاب

الفرع الاول: الاتفاقيات العالمية لمكافحة الارهاب

ترجع أول اتفاقية دولية لمنع ومعاقبة الإرهاب لتاريخ 16نوفمبر 1937،اعتمدت في ظل عصبة الأمم إثر الهجمات الإرهابية التي استهدفت مدينة مرسيليا الفرنسية في5أكتوبر1934و أودت بحياة ملك يوغوسلافيا "الكسندر "و وزير الخارجية الفرنسي "لويس بارتو " .و لكن لم تحصل هذه الاتفاقية على العدد اللازم من التصديقات و لم تدخل حيز النفاذ بالتالي بقيت مجرد محاولة [17]

لقد تمكن المجتمع الدولي تحت إشراف الأمم المتحدة و وكالاتها المتخصصة من وضع 11اتفاقية دولية للتصدي للإرهاب في الفترة ما بين 1963و 2001 تقضي بأن تجرم الدول مظاهر محددة من الإرهاب على الصعيد الداخلي و تكون أساسا للتعاون الدولي في هذا المجال



، و سنرى بأن التصرفات الإجرامية التي تناولتها هذه الصكوك كان استجابة لبعض الأحداث الدولية .فلقد أفضت عملية اختطاف الطائرات في ستينيات و سبعينيات القرن الماضي إلى التفاوض من أجل إبرام عدد من المعاهدات المتصلة بسلامة الملاحة الجوية ، و أول اتفاقية أبرمت في هذا الموضوع سنة 1963، لما عرفه الطيران المدني من تطور في تلك الفترة بحيث أصبح مفتوحا لعامة الناس بعدما كان مقتصرا على المجال العسكري فقط .أول اتفاقية أبرمت تحت مظلة الأمم المتحدة إذا تعلقت بالجرائم وبعض الأفعال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات تعرف بـ "اتفاقية طوكيو بشأن سلامة الطيران"

تنطبق على الاعمال التي تهدد السلامة اثناء الطيران بحيث تمنح قبطان الطائرة سلطة اتخاذ التدابير المعقولة بما فيها الإكراه الضروري لضمان أمن الطائرة من أشخاص يشتبه في ارتكابهم مثل هذه الأفعال أو على وشك ارتكابها، وتدعو هذه الاتفاقية الدول الأطراف إلى القبض على مرتكبي الجرائم ، وأن تعيد إلى قائد الطائرة الشرعي سيطرته عليها [18]

فالمنظومة القانونية المتوفرة قبل أحداث 11سبتمبر تتشكل أساسا من 12اتفاقية دولية في هذا المجال ، مع أنها دخلت حيز النفاذ إلا أن المجتمع الدولي ممثلا في مجلس الأمن اعتبرها غير كافية للتصدي للإرهاب بشكله الجديد ، لاسيما لكونها نصوص مجلاتيه و مناسباتية في حين أن الإرهاب شامل و في تطور مستمر .

الفرع الثاني: المعايير العالمية الاخرى لمكافحة الارهاب

إلى جانب الاتفاقيات الدولية في مجال مكافحة الإرهاب نحصر قبل 11سبتمبر 2001معايير ملزمة تتمثل في قرارات مجلس الأمن لا سيما تلك التي اعتمدها في العشرية الأخيرة من القرن الماضي و أخرى غير ملزمة تتمثل في لوائح الجمعية العامة .تجدر الإشارة إلى أن جهود الجمعية العامة قد تؤدي إلى وضع قواعد قانونية ملزمة و أخرى غير ملزمة و سبق للدراسة معالجة الصنف الأول المتمثل في المعاهدات الدولية ضمن الفرع السابق أما الصنف الثاني الذي يتخذ شكل قرارات دولية فستتم معالجته في هذا الفرع .فمجلس الأمن إذا لم يتحرك لمكافحة الإرهاب إلا بعد نهاية الحرب الباردة التي أعاقت اتخاذه قرارات ملزمة لذا نجد بأن المجلس قد اكتفى قبل انهيار المعسكر الشرقي بإدانة و شجب الأعمال الإرهابية و حث الدول على اتخاذ وقفا لأحكام القانون الدولي تدابير فعالة و عملية من أجل التعاون والحيلولة دون وقوع العمليات الارهابية ومحاكمة مرتكبيها.[19]

وفي الاخير يمكن القول بأن المعايير العالمية لمكافحة الإرهاب قد اكتفت بو ضع نظام قانوني يقوم على تجريم مجموعة من الأعمال التي تعتبر غير مشروعة و تطلب من الدول الأطراف في الاتفاقية تجريم هذه الأعمال و معاقبتها بصرامة و بالتالي على الدولة اتخاذ التدابير اللازمة لإدراجها ضمن أنظمتها الداخلية، غير أن الدول الملتزمة بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب لم تتخذ الإجراءات اللازمة لإدراجها ضمن نظامها الداخلي سواء لعدم رغبتها في اتخاذ هذه الإجراءات أو لعدم قدرتها على ذلك [20].كما أن القواعد الدولية التي تأخذ شكل المعاهدات الدولية تلزم فقط الدول التي قبلت الالتزام بها عن طريق المصادقة أو الانضمام بالإضافة إلى مسألة التحفظات التي تسمح للدول الملتزمة باستبعاد أو تغيير بصورة انفرادية الأثر القانوني لأحكام الاتفاقية فالتطبيق الفعلي إذا للأنظمة القانونية المتعلقة بمكافحة الإرهاب مرتبط بالإرادة السياسية للدولة .إذا قبل 11سبتمبر2001تنوعت و تعددت المعايير العالمية لمكافحة الإرهاب ما بين الملزمة و غير الملزمة ، أي أنه لم يكن هنالك فراغ قانوني في

هذا الموضوع ، و اتخذت المعايير الملزمة شكل اتفاقيات دولية و قرارات مجلس الأمن ، أما المعايير غير الملزمة فقد قدمت تحليلات و دراسات هامة متعلقة بظاهرة الإرهاب في شكل لوائح الجمعية العامة .غير أن المعايير العالمية الملزمة لم تنظم الموضوع بصفة شاملة مما يسمح لنا بوصفها على أنها معايير قطاعية و جزئية تشمل منطقة معينة من العالم و لا تتسم بالحزم و الصرامة اللازمة لمواجهة أخطر تهديد للأمن و السلم الدوليين لذا كان بإمكان المجتمع الدولي تفعيل المعايير الموجودة.

المطلب الثاني: القوانين الدولية ومكافحة الارهاب

عرفت البشرية على مر العصور احكاما ومبادئ تخضع لها الحروب من اجل مراعاة الضرورات العسكرية والاعتبارات الإنسانية وكان القانون الذي ينظم الحروب يحاول اعمال التوازن بين هذه الاعتبارات وفي مرحله متقدمة من العلاقات الدولية وجدت الجماعات الدولية انها في حاجه الى تدوين الاعراف الدولية والاحكام المنظمة للحروب فأنظمت مجموعه من الاتفاقيات الدولية متعددة الاطراف في نهاية القرن التاسع عشر والمعروفة باتفاقيات لاهاي او قانون لاهاي وهي مجموعة من القواعد التي تستهدف تنظيم اساليب ووسائل قتال في الحروب البرية والبحرية.

الفرع الاول: القانون الدولي لحقوق الانسان ومكافحة الارهاب

مركز حقوق الانسان، مارس المركز دورا مهما في مجال حقوق الانسان فكان يعد الأداة الرئيسة للأمانة العامة في هذا الخصوص وكانت وظائفه تشمل تقديم المشورة والمساعدة الفنية في مجال حقوق الانسان للجمعية العامة واللجنة الثالثة و للمجلس الاقتصادي والاجتماعي و للجنه حقوق الانسان واللي وللجنة الفرعية لمناهضة التمييز وحمايه الاقليات و للجان الرقابة المنشاة بمقتضى اتفاقيات حقوق الانسان مثل لجنة مناهضة التمييز العنصري لجنه مناهضة التعذيب ولجنة حقوق الطفل ولكن مركز فيها لكن المركز العام المذكور جرى دمجه بمكتب المفوض السامي لحقوق الانسان و اصبح جزءا منه.[21]

استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب:

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتوافق الآراء استراتيجية الامم المتحدة العالمية لمكافحه الارهاب في 8 ايلول/ سبتمبر 2006 وهي استراتيجية عالمية فريدة لتعزيز الجهود الوطنية والاقليمية والدولية لمكافحة الارهاب وتستعرض الجمعية العامة الاستراتيجية كل عامين مما يجعلها وثيقة حية تتوافق مع اولويات الدول الاعضاء في مكافحه الارهاب. وتقدّم المساعدة الفنية إلى الدول الأعضاء في هذا المجال بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المعنية مثل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وهي تشمل تقديم التدريب في مجال حقوق الإنسان لمسؤولي إنفاذ القانون والأمن، وإعداد وحدات تدريبية في مجال حقوق الإنسان لموظفي الحدود، وتنظيم مشاورات إقليمية ووطنية وفعاليات توعوية لواضعي السياسات العامة، وإنتاج منشورات عن مبادئ حقوق الإنسان الرئيسية المطبقة على الفحص عند المعابر الحدودية، وإعداد كتيب عن المبادئ الأساسية لضمان معاملة الأطفال المرافقين للمقاتلين الإرهابيين الأجانب أو المرتبطين بهم على أساس حقوق الإنسان.[22]

الفرع الثاني: القانون الدولي الانساني ومكافحة الارهاب

إن القانون الدولي الإنساني، المسمى أيضاً أحياناً قانون النزاعات المسلحة أو قانون الحرب، يحظر معظم الأعمال المرتكبة أثناء النزاعات المسلحة التي تسمى عادة "أعمالاً إرهابية" حين ترتكب في أوقات السلم. وينطبق القانون الدولي الإنساني في هذا السياق على القوات المسلحة النظامية وعلى الجماعات المسلحة غير التابعة للدول على حد سواء. ويمكن أن تخضع الأعمال الإرهابية في حالات أخرى لمجموعة قوانين مختلفة لاسيما القانون الجنائي الوطني.

مجال قانون النزاعات المسلحة المتعلق بتنظيم سير العمليات العدائية

تمت الدراسة بصورة خاصه بالمسائل التي تضمنتها معاهدات لم تحظ بتصديق عالمي واسع، لم تدخل احكامها بعد_ بالنسبة للقسم الاغلب من هذه الاحكام_ دائرة القانون الدولي الانساني العرفي، ولذلك وفرت الدراسة حالة اتفاقيات جنيف الاربع لعام 1949،بالنظر لعالمية التصديق عليها، حيث بلغ عدد الدول الاطراف في هذه الاتفاقيات في وقت اعداد دراسة اللجنة الدولية (192)دولة، وبالتالي تكون اغلبية احكامها بما فيها المادة الثالثة المشتركة قد اصبحت جزءا من مبادئ القانون الدولي الانساني العرفي ،وهذا ما اكدته محكمة العدل في رأيها الاستشاري بشأن شرعية التهديد باستخدام الاسلحة النووية او استخدامها الصادر في 8 تموز (يوليه)1996،وقرارها في القضية المتعلقة بالأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها الصادر في 27 حزيران (يونيه)1986[23].

الحماية والمعاملة المقررة للأشخاص والسكان المدنيين.

جلب التقدم التِكنولوجي المتعاظم في مجال صناعة الأسلحة ووسائل الحرب المختلفة مزيداً من الكوارث ع المدنيين المعرضين لمخاطر النزاعات المسلحة التي تستخدم بصورة متزايدة وسائل متقدمة في الحرب ومن بينها الأسلحة الفتاكة، ناهيك عن المخاطر المحتملة لإستخدام اسلحة الدمار الشامل التي تستخدم او استخدمت عناصر منها بالفعل في بعض النزاعات المسلحة المعاصرة. يضاف إلى ذلك؛ وخلاف هذه المخاطر الناجمة عن عواقب واثار النزاعات المسلحة، غالبا ما يتعرض المدنيون الذين يقعون تحت سلطة أطراف النزاع أو في اقليم يحتله أحد أطراف النزاع إلى سوء المعاملة والتحكم الذي يتنافى والاعتبارات الإنسانية ،لقد اصبح المدنيون بالتدريج وبصورة متزايدة، يشكلون النسبة الغالبة من ضحايا النزاعات المسلحة، هذا وبالرغم من موجبات بحمايتهم وتمييزهم وحظر استهدافهم التي يقررها القانون الدولي الإنساني بوضوح تام نسبياً[24].بالواقع يعرف القانون الدولي الإنساني سبلا ثلاث لحماية المدنيين: الحماية العامة للسكان المدنيين من عواقب وأثار القتال أثناء سير العمليات العدائية (المطلب الاول)، وهذا السبيل من سبل الحماية يتعلق بقواعد قانون النزاعات المسلحة ذات الصلة بإدارة وتسيير العمليات العدائية، اي في مجال انطباق القسم الأول من الباب الرابع من البروتوكول الاول الخاص بالحماية العامة من آثار القتال، وبعض أحكام الباب الثاني من الاتفاقية الرابعة المتعلق بالحماية العامة للسكان المدنيين من عواقب الحرب.

اما السبيل الثاني للحماية فيتعلق بمعاملة "المدنيين المحميين" الخاضعين لسلطة العدو (المطلب الثاني) وضمان عدم انتهاك حقوقهم الأساسية ومعاملتهم بإنسانية. ويهدف السبيل الثالث للحماية إلى تحصين وحماية المدنيين عموماً من سوء المعاملة (المطلب الثالث) وذلك بطريق توفير حماية خاصة لفئات محددة من المدنيين فضلاً عن الحماية العامة الواجبة لهم،

تستند إلى قواعد القانون الدولي الإنساني وكل قواعد القانون الدولي الأخرى التي استهدفت حقوقهم بالحماية وقررت لها قواعد خاصة.

قواعد الحماية العامة للأشخاص والسكان المدنيين من آثار النازعات المسلحة .

في زمن الحرب وأثناء تسير وإدارة العمليات الدعائية يحتاج السكان المدنيون ككل إلى أن يكونوا محميين قبل الطرف المحارب الذي يوجه الأعمال الدعائية صوب الخصم الذي يوجد هؤلاء المدنيون تحت سلطته والذي يمكنه على سبيل المثال قصف المدن التي تأويهم او سائط النقل العام التي تقلهم ام مهاجمتهم في ميدان المعركة، ان معظم قواعد الحماية ووسائلها التي تحظر توجيه العمليات العدائية على هذا النحو وتكفل حماية السكان المدنيين ضد هذا النوع من الهجمات تضمنها أحكام الباب الرابع من البروتوكول الأول(25).

التي دونت قوانين واعراف الحرب المتعلقة بحماية الأشخاص والسكان المدنيين من آثار القتال التي كانت لائحة لاهاي بشأن الحرب البرية 1907 قد قننتها جزئيا وباقتضاب شديد كما تضمنت اتفاقية جنيف الرابعة بعض القواعد المحدودة وبالأحرى بعض الوسائل التي تستهدف حماية السكان المدنيين ككل من عواقب الحرب قد وردت في الباب الثاني)المواد 13_26الذي تغطي أحكام بعض الأشخاص المدنيين الذين لا تغطيهم أحكام المادة الرابعة ولا تحق لهم الحماية بمقتضاها مثل رعايا طرف النزاع الذي يكونون تحت سلطته او رعايا دولة الاحتلال التي يكونون تحت سلطتها في الأراضي المحتلة(26)، اما سبب ضآلة هذه الأحكام فيعود الى ان الاتفاقية كرست مجال اهتمامها الأساسي الي قواعد الحماية المتعلقة بالسكان المدنيين الخاضعين تحت سلطة الاحتلال الحربي او تحت سلطة العدو عموما بهدف تحصينهم من سوء المعاملة ،وفي الحقيقة يختزل الباب الرابع من البروتوكول الأول مجمل هذه الأحكام ويجب أن تصوب الانظار اليه فيما يتعلق بتحديد مرجعية أحكام الحماية العامة للسكان المدنيين من أثار النزاعات المسلحة ينبغي في ضوء هذه الايضاحات بذل جهد خاص من أجل تسليط الضوء على بعض القواعد التفصيلية التي تضمنت هذه الأحكام وتسجيلها في نقاط محددة تلم شتاتها وتسهل الرجوع إليها وتغني عن أي تفصيل اخر يرد بشأنها كما سوف تبين ذلك مدرجات اللائحة الآتية :

خلاف مراعاة قاعدة او مبدأ التمييز بين المقاتلين والمدنيين ينبغي أن يظل الأشخاص المدنيون والسكان المدنيون تحت حماية القانون الدولي الإنساني ومبادئ الإنسانية ومقتضيات الضمير العام مالم يشتركوا بدور مباشر في العمليات العدائية

- يجب ألا يكون السكان المدنيون بصفتهم هذه هدفا لهجوم ، وتحظر الهجمات ضدهم في أي أقليم تشن منه بما في ذلك الإقليم الوطني الخاضع لسيطرة العدو

تحظر أعمال الاقتصاص و الردع النارية ضد السكان المدنيين والأشخاص المدنيين كما تحظر كل الأعمال التي تهدف بشكل خاص إلى بث الذعر في صفوف المدنيين وترهيبهم

يجب ألا تكون مراكز تجمع السكان المدنيين على البر عرضة للقصف أو الهجوم سواء كان هذا الهجوم بريا أو جويا أو بحريا(27).

- يجب ألا يكون وجود مقاتل أو هدف عسكري وسط السكان المدنيين مبررا لحرمان الأشخاص والسكان المدنيين من الحماية المقررة لهم أو تعريضهم لمخاطر يجب ادلة العمليات العدائية

الحماية الخاصة بالمراسلين الصحفيين اثناء النزاعات المسلحة.



ربما تعود الحماية التي يمنحها القانون الدولي الانساني المراسلين الصحفيين اثناء النزاعات المسلحة من اهم امثله الدلالة على الحماية الخاصة التي يمنحها القانون الدولي الانساني لفئه المدنيين المستهدفين بهذه الحماية المحددة ان لم تكن اقدمها حضوره في القانون الدولي الانساني.

المراسلون الحربيون ان المراسلين الحربيين كأشخاص تابعين القوات المسلحة المرافقين لها ما رضوا المخاطر نفسها التي يمكن ان يتعرض لها المقاتلون او العسكريين والمحاربين وذلك نصت لائحة لاهاي على منحهم وضع اسير حرب اذا ما وقع في قبضه الخصم شريطه ان يثبتوا تبعيتهم القوات المسلحة اسوة بالأشخاص الاخرين الذين يرافقون القوات المسلحة دون ان يكونوا جزءا منها كمتعهدي التموين والاشخاص المدنيين ضمن اطقم الطائرات الحربية وعليه يجب على القوات المسلحة ان تصطحب معها مراسلين حربيين لتغطية عملياتها الحربية ان تمنحهم تصريحا رسميا يسمح لهم بمرافقتها ويحميهم اذا ما وقعوا في قبضة الخصم وبدون هذه التصريحات الذي ينبغي ان تزودهم بها السلطات العسكرية للقوات المسلحة التي يرافقونها لا يمكنهم ان يطالبوا بمعاملتهم كأسرى حرب عندما يقعون بين يدي العدو فمناط استحقاق هذه الحماية يتوقف على اذن استيفاء شرطين، حصول المراسل الحربي على تصريح من القوات المسلحة التي يرافقها ووقوعه في قبضه الخصم وبالطبع لا تنطبق ضمانات الحماية المقررة للمراسلين الحربيين الا في اوضاع النزاعات المسلحة الدولية وغالبا ما كانت تخضع هذه الضمانات الى القيود التي تفرضها الاطراف المتحاربة فعلى سبيل المثال لم يسمح للمراسلين الحربيين ابان الحرب العالمية الاولى من عام 1914 - عام 1918بمصاحبه القوات المسلحة اثناء العمليات الحربية ولم يتمكنوا من رؤيه أي من مشاهد هذه العمليات الا تلك التي رغبت السلطة العسكرية ان يشاهدوها.(28)

الخاتمة

بين البحث الامور المهمة في دور جهاز مكافحة في تعزيز حقوق الانسان في العراق وكذلك الدور الانساني المهم الذي مارسته قوات مكافحة الارهاب في عملياتها ضد التطرف والارهاب في العراق ومدى التزام جهاز مكافحة الارهاب في الاتفاقيات والقوانين الدولية الخاصة بتنظيم العمليات العسكرية من الناحية الانسانية، ووضعت بعض النتائج والتوصيات.

النتائج:

١-تبين ان قوات جهاز مكافحة الارهاب التزمت التزاما كامل بالاتفاقيات والقوانين الدولية الخاصة بحقوق الانسان اثناء العمليات الحربية.

٢-وجود قوانين دقيقة خاصة بحقوق الانسان طبقها جهاز مكافحة الارهاب على أسلم وجه.

٣-تبين ان المشرع العراقي لم يتطرق لبعض الامور المهمة التي يجب مراعاتها اثناء العمليات العسكرية والخاصة بحماية المراسلين الحربيين وكيفية ادارة نظام يحافظ على حياتهم.

التوصيات:

١-يوصي البحث بإعطاء صلاحيات اكبر لجهاز مكافحة الارهاب في تطبيق جميع الانظمة والاتفاقيات والقوانين الدولية الخاصة بحقوق الانسان وكيفية دراسة هذا الجانب قبل البدء بأي عملية عسكرية.

٢-كما يوصي بكتابة تقارير خاصة بحقوق الانسان ترفع للأعلام الدولي والمنظمات الدولية تبين مدى اهتمام جهاز مكافحة الارهاب بالاتفاقيات الدولية والقانون الدولي الخاص بحقوق

الانسان حتى يتسنى للقارء الاطلاع على دور قوات الجهاز في المحافظة على ارواح المدنيين وحمايتهم.

الهوامش والمصادر

1- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، 1955م ، لسان العرب، ، دار صادر ودار، بيروت، - 1374 ، 8/ 337، بتصرف.

2- الصحاح، إسماعيل بن حماد الجوهري، 1975م تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، مادة: رهب

3- الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب ، القاموس المحيط، 1407 هـ /1987م، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2، باب الباء فصل الراء، ص 118.

4- لأبي فارس أبي الحسين بن فارس، معجم مقاييس اللغة، ، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، 2/ 401، مادة رهب.

5- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط2، القاهرة 1972م، ص 282.

6- المنجد في اللغة، دار المشرق، بيروت، ط 29، 1986م، ص 280.

7-(جبران)، عصري مسعود ، 1967م الرائد معجم لغوي دار العلم للملايين، بيروت، ط 1، 88.

8- عز الدين (أحمد جلال)، الإرهاب والعنف السياسي، كتاب الحرية، 1986، العدد 10، دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر، رجب 1406 هـ - 1986، 20.

9- زكريا، عبد السلام ، الإرهاب بين الأمس واليوم، دار غريب، بيروت،،ط د.ت 15.

الفرع الثالث: التعريف بجهاز مكافحة الإرهاب.

10-قانون جهاز مكافحة الارهاب، الرقم 31 لسنة 2016 المادة 1 و2 و3.

11- المسعودي، عبد القادر،2005 ، مخاطر العنف على الإنسان، ، دار الفكر، دمشق، 113-114.

12- عبد الرحمن ، عبد الله أحمد،2001 ، الأزمات العالمية ،دار الكاتب العربي، بيروت، 184-186.

13- الدسوقي ،عبد العزيز،1999 م، أثر الإرهاب المدمر، دار الكتب العلمية، بيروت، 51-53.

14- الزاهد، محمد صابر، ويلات العنف، دار المجتمع، بيروت، ط د.ت، 43.

15- غلاب، محمد فريد،1998 ، ظاهرة الإرهاب ،دار الحكم، بيروت ، 83.

16- مجلة البحوث الاسلامية، 97/254.

17 _Adriano MENDY:,op-cit.Voir aussi Basssiouni (CM), International, Multilateral, Conventions (1937-2001), New York, Transnational, Publishers, 2001

18-اعتمدت بتاريخ 14سبتمبر 1963و دخلت حيز النفاذ في 4 ديسمبر 1969.

19- علاء الدين راشد ":الأمم المتحدة و الإرهاب :قبل وبعد أحداث 11سبتمبر مع تحليل نصوص الصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب "دار النهضة العربية، 2005، القاهرة ،صفحة 14وما تليها.

20- ":عالم أكثر أمنا :مسؤوليتنا المشتركة :تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير"،ص76

21_الموسى، محمد خليل ،محمد يوسف علوان ، 2014، القانون الدولي لحقوق الانسان-المصادر ووسائل الرقابة_ دار الثقافة، الجزء الاول ص74.

22-فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام، في مناسبة جانبية لمجلس حقوق الإنسان بشأن احترام حقوق الإنسان أثناء مكافحة الإرهاب، مقال.

23-العنبكي، نزار جاسم،2020، القانون الدولي الانساني، صفحة ١٢٥،الطبعة الثانية الوراق للنشر.



24- العنبكي، نزار جاسم،2020، القانون الدولي الانساني، صفحة ٢٨٦، الطبعة الثانية الوراق للنشر.
25-العنبكي، نزار جاسم،2020، القانون الدولي الانساني، صفحة ٢٩٤، الطبعة الثانية الوراق للنشر.
26- انظر: الفقرة السابعة من ديباجة لائحة لاهاي (1907) والمادتان 1 و 15 من البروتوكول الاول.
27-العنبكي، نزار جاسم، 2020، القانون الدولي الانساني، صفحة ٢٩٥، الطبعة الثانية الوراق للنشر.
28-العنبكي، نزار جاسم،2020، القانون الدولي الانساني، صفحة ٣١٤، الطبعة الثانية الوراق للنشر.

مكافحة الإرهاب الرقمي

حسين عباس حميد
ماجستير قانون جنائي

مقدمة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ نحمده ونستعين به، الحمد لله على ما انعم، وله الشكر على ما الهم، والثناء بما قدم، من عموم نعم ابتداها وسبوع آلاء أسداها، وتمام منن والاها.

وبعد، من الواضح الجلي ان العالم أجمعه يتقدم ويتطور نتيجة الثورة المعلوماتية التي كشفت عن أفكار غير متصورة وبعيدة المنال عن الفكر الجامد، وولدت هذي الثورة العديد من التطبيقات التي أثرت بشكل مباشر على جميع مناحي الحياة، يُعد التعامل الالكتروني أحد أبرز العصر الحديث واهم ما تقدمت به تِقنية المعلومات للبشرية، فظهرت مع هذا التطور الكثير، مشكلة العصر المعلوماتي ألا وهي جريمة الإرهاب الرقمي نتيجة للاستخدام غير الحسن للتقنية وخروج المستخدم عن المنحى التي ظهرت من اجله التقنية، فصار لزامًا على التشريعات والمنظمات الدولية ان تبتكر قواعد قانونية تلائم هذي الظاهرة الاجرامية الحديثة، فقد استغل الإرهاب التقدم العلمي في التقنية من اجل تحقيق أهدافه الخبيثة في ترويع وتخويف الناس، وبهذا يُعد الإرهاب الرقمي من اشد الموضوعات حساسية وأهمية في هذا الوقت لما يحمله من تهديدٍ عالمي؛ باستخدامه التقنية في سبيل نشره أفكاره ومتبيناته.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث بعدم وجود تعريف للإرهاب بشكل عام والإرهاب الرقمي بصورة خاصة، وبهذا يكون القصور العالمي الكبير في تحديد مفهوم خاص بهذا الفعل، لذا يرد التساؤل المهم بالتصدي له وخضوع هذي الجرائم للاختصاص الدولي ام خضوعها للاختصاص المكاني؟

أسباب اختيار الموضوع:

إلحــــاقًا للمتغيرات العالمية ومن ثم الإقليمية والمحليـــة
وجديـــرًا لما حصل من مستجدات من بداية الألفية الثالثة
واهتــمامًا من اهتمامات الدولية بمكافحة الإرهاب واعوانه
ويقــــينًا لأهمية ان يقوم المجتمع الدولي بالتعاون في سبيل القضاء على الارهاب
وانعكــاسًا على مواجهة المشكلات التي فرضت نفسها على المجتمع
وتوضيحًا لدور ما تقوم به المؤسسة المختصة بمحاربة الإرهـــاب

تساؤلات البحث:

١- ما تعريف الإرهاب الرقمي؟
٢- كفاية الاتفاقيات الإقليمية والدولية في مكافحة الإرهاب الرقمي؟
٣- مدى إمكانية اختصاص المحاكم العراقية بنظر جرائم الإرهاب الإلكترونية؟

منهجية البحث:

اعتمدنا في هذا البحث المنهج التحليلي والمقارن، ولجأ الباحث إلى عدم التقيد في المنهج المقارن في تحديد نطاقه، ويعود السبب إلى أن الباحث استشف إن من اللازم ان يحيط بعدد كبير من التجارب بخصوص مكافحة الإرهاب الرقمي.

خطة البحث:

المبحث الأول: ذاتية الإرهاب الرقمي.

المطلب الأول: مفهوم الإرهاب الرقمي.

المطلب الثاني: خصائص الإرهاب الرقمي.

المطلب الثالث: دور الاتفاقيات والمنظمات الدولية في مكافحة الإرهاب الرقمي.

المبحث الثاني: الاحكام العامة في جريمة الإرهاب الرقمي.

المطلب الأول: الركن المادي.

المطلب الثاني: الركن المعنوي.

المطلب الثالث: الركن الخاص.

المبحث الأول

ذاتية الإرهاب الرقمي

من فيض القول إن العصور تطورت وظهرت العديد من الابتكارات العالمية وصولًا إلى عصر المعلوماتية، ومع هذا التطور المتسارع ظهرت لدينا مشكلة مهمة ألا وهي جريمة الإرهاب الرقمي، ومن منطلق ان القانون هو صمام أمان الشعوب صار لزامًا على التشريعاتِ ان تبتكر قواعد قانونية تساهم للحد من هذي الظاهرة الجريمة الفتاكة، وهكذا سنعرض لذاتية الإرهاب الرقمي من خلال مطاليب ثلاثة، نبين في الأول مفهوم الإرهاب الرقمي ونعرض في الثاني خصائص الإرهاب الرقمي ونخص دور الاتفاقيات والمنظمات الدولية في مكافحة الإرهاب الرقمي في مطلب ثالث.

المطلب الأول

مفهوم الإرهاب الرقمي

تُعد الشبكة العالمية المصدر الأساس التي تتكون منه المجتمعات المعلوماتية، فقد حدثت طفرة في الاتصالات حولت العالم إلى حُجْرَة صغيرة فأصبح المستخدم باستطاعته ان يرصد ما يحصل في الجانب الآخر من العالم بالصوت والصورة، وباتت عملية تَبادل المعلومات والمعارف سهلة وميسورة، وأدى الانتشار السريع للمعلومات عبر الوسائل المختلفة إلى تدفق المعلومات والاخبار وغيرها، وأن كانت شبكة المعلومات مصدر وخزين المعرفة وبحر المعلومات فإنها أيضًا بالتأكيد تُعد ركيزة لارتكاب الجريمة، ففي هذي البيئة الكبيرة الممتلئة تضيق قبضة الأمن والمراقبة والتحكم وتنمو عمليات التجسس على المعلومات المعالجة إلكترونيًا وسرقتها حتى باتت تشكل تهديدًا كبيرًا لأغلب المنظمات الحكومية والخاصة [١].

في مقابل تباين الذهنيات والمستويات العلمية لمستخدمي الشبكة العالمية برزت ممارسات غير مشروعة، فباتت هذي الشبكة أداة ارتكابها أو محلًا لها حسب الحالة؛ ما أدى إلى ظهور طائفة جديدة منت الجرائم العابرة للحدود، مختلفة عن سائر الجرائم التقليدية، حيث سميت بالجرائم المعلوماتية أو الإلكترونية أو جرائم الإنترنت -حيث يدخل الإرهاب الرقمي في كنف هدا النوع من الجرائم-، وفد أدى تسارع إيقاع تقدم التقنية الهائل وظهور الفضاء الالكتروني ووسائل الاتصالات الحديثة وسائر الاتصال الالكتروني عبر الأقمار الاصطناعية إلى استغلاله من قبل مرتكبي الجرائم المعلوماتية في تنفيذ جرائمهم؛ إذ لم تُعد تقتصر على إقليم دولة معنية، بل تجاوزت حدود الدول، وهي جرائم مبتكرة مستحدثة تمثل ضربًا من ضروب الذكاء

الاجرامي، وقد استعصى إدراجها ضمن الأوصاف الجنائية التقليدية في القوانين الجنائية الوطنية والأجنبية [٢].

يمثل الإرهاب خطرًا حقيقيًا على المجتمعات البشرية وحضارتها وتقدمها لما يتسم به من اثارة الرعب والخوف والهلع بين المواطنين وذلك باستعمال العنف والقسوة والطرق غير المشروعة وغير المقيدة بقانون أو قيم أخلاقية لتحقيق مآرب وطموحات إجرامية ضالة، وأخذ يشكل خطرًا واسعًا بسبب استعمال المنظمات الإرهابية التقدم التقني والعلمي في سبيل تحقيق الأهداف المباشرة وغير المباشرة من وراء العمل الإرهابي [٣].

في هذا الإطار فأن ارتباط الاعمال الإرهابية بالتطورات الحديثة التي صاحبت ظهور الحاسوب والانترنت، إذ لم تعد أفعال الإرهاب مقتصرة على جانبها التقليدي في التفجير والتفخيخ والاتلاف والقتل، إنما أصبحت من الأفعال التي ترتكب عن طريق أجهزة الحاسوب والشبكة العالمية، حتى بات الإرهابي يجلس في قارة من الكرة الأرضية خلف الحاسوب وبضغطة زر واحدة يقوم بعمل إرهابي ينفذه بقارة أخرى [٤].

حين الولوج للتشريع العراقي نجد ان الإرهاب بشكل عام عرف بأنه "كُلّ فعل اجرامي يقوم به الفرد أو جماعة منظمة استهدف فردًا أو جماعات أو مؤسسات رسمية أو غير رسمية أوقع الاضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة بغية الاخلال بالوضع الأمني أو الاستقرار والوحدة الوطنية أو ادخال الرعب أو الخوف أو الفزع بين الناس أو اثارة الفوضى تحقيقًا لغايات إرهابية" [٥].

نجد ان المشرع العراقي في تعريف الجريمة الإرهابية الواردة في قانون مكافحة الإرهاب قد شمل مجموعة كبيرة من الأفعال التي تكون تحت ظل الجريمة الإرهابية.

في خضم الاختلافات الفقيه في رفد تعريف جامع مانع لجريمة الإرهاب الرقمي برزت هنالك العديد من التسميات أيضًا وهذا أمر طبيعي، يحدث مع كُلّ مفهوم ناشئ يشهد في بداياته محنة المصطلح، ومن التسميات المتداولة هي الإرهاب الرقمي، أو الإرهاب الشبكي، وكما نجد هنالك من يطلق عليه الإرهاب الالكتروني، فقد أدى اقتحام جهاز الحاسوب والشبكة العالمية لمختلف مجالات الحياة إلى اختفاء الحدود بين الإرهاب بمفهومه التقليدي والإرهاب الرقمي، فالشبكة العالمية تمنح هذي الظاهرة الإرهابية إمكانية اختراق حدود البلدان دون وثائق سفر أو تفتيش أو قيود، ودون تكاليف سفر وتكاليف تنفيذ هجمات الكترونية محددة الأهداف وغير محددة [٦].

فمع تعدد التعريفات الخاصة بجريمة الإرهاب الإلكتروني واختلفت الاجتهادات في رفد تعريف عام شامل لهذي الجريمة حتى انه لا نجد تعريفًا لدى الأمم المتحدة شامل لهذا النوع من الجرائم، وبهذا نجد هنالك طوائف في ذلك فمنهم من عرفه بانه:

العدوان أو التخويف أو التهديد ماديًا أو معنويًا باستخدام الوسائل الإلكترونية الصادرة عن الدول أو الجماعات أو الافراد عبر الفضاء الالكترون، أو أن يكون هدفًا لذلك العدوان بما يؤثر على الاستخدام السلمي له [٧].

كما عرف الإرهاب الرقمي عن طريق مركز حماية البنية التحتية القومية الامريكية بأنه "عمل إجرامي يتم التحضير له عن طريق استخدام أجهزة الحاسوب والاتصالات السلكية واللاسلكية ينتج عنه تدمير أو تعطيل الخدمات، لبث الخوف بهدف ارباك وزرع الشك لدى



السكان، وذلك بهدف التأثير على الحكومة أو السكان لخدمة أجندة سياسية أو اجتماعية أو ايدولوجية [٨].

وقد عرفت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بانه عمليات تشن ضد أو عبر حاسوب بواسطة تيار بيانات وتهدف إلى تحقيق أغراض منها اختراق النظام المعلوماتي أو جمع أو نقل أو تشفير أو تغيير البيانات أو التلاعب بها من قبل منفذ عملية الاختراق واستخدام هذي الوسائل لتدمير أو تعطيل مجموعة متنوعة من الأهداف في العالم الحقيقي كالصناعات والبنى الأساسية [٩].

ويمكننا تعريف الإرهاب الرقمي بانه تلك العمليات التي تشن بواسطة الحاسوب وتتصف بانها عمليات إرهابية .

المطلب الثاني
خصائص الإرهاب الرقمي

إن التعدد الذي افرزه التطور التقني وخاصة في مجال الجريمة المعلوماتية فكلما تطور المجال التقني ازدادت فيه الجريمة، وهنا في المطلب سنجمل مجموعة من الخصائص التي تتصف بها جريمة الإرهاب الرقمي.

في البدأ، ان جريمة الإرهاب الرقمي ترتكب في بيئة تقنية المعلومات:

إن ما يميز الجريمة الإرهابية الرقمية عن النوع التقليدي، في أن الحاسوب والشبكة العالمية الأداة الرئيسة في ارتكابها، ومحلها هي المعلومات المخزنة على الحاسوب وشبكاته، كما أنها قد ترتكب أثناء إحدى مراحل تشغيل نظام معالجة الآلية للمعلومات سواء في مرحلة الإدخال أو المعالجة أو الإخراج [١٠]

ومن جانب آخر، جريمة الإرهاب الرقمي تكون متعددة النطاق الجغرافي:

إن التطور التقني في إطار الحاسبات وبرامجها وشبكات الاتصال وخاصة الشبكة العالمية، جعل النتاج الذهني يتصف بالعالمية، لأنه لا يقتصر على دولة دون أخرى، فالبشرية شريكة في الاستفادة من هذا النتاج الأدبي والفني إلى جانب ذلك فأن الاستخدام غير المشروع لهذي الوسيلة والشبكة اتصف أيضًا بالعالمية أو بالعابرة للحدود، فالجرائم لن تعد مقتصرة على إقليم محدد ولا تتعده، بل أصبح بالإمكان ارتكاب جرائم عبر الحاسوب بالولوج إليه واختراقه من بلد آخر أو إتلافه [١١].

إن هذا التباعد أدى إلى تشتت الجهود في مواجهة الجريمة، فوجود الجاني في بلد ووقع الجريمة في بلد آخر جعل من مواجهة هذي الجريمة بالعسيرة؛ وذلك بسبب اختلاف الإجراءات الجنائية أو النزاع بسبب النزاع حول القانون واجب التطبيق، الأمر الذي حدا ببعض الدول القول بأنه أفرزت المجتمعات المعاصرة في ظل التقنية الحديثة اقتصادًا بلا حدود، حيث استغل الحاسوب فيها أسوأ استغلال فعن طريق الشبكة العالمية حولت الأموال إلكترونيًا وغسلها، [١٢] وكذلك ارتكبت بها الجريمة الإرهابية.

وفي السياق ذاته، نجد ان هنالك من المناسب ذكر خاصية أخرى تتصف بها جريمة الإرهاب الرقمي، ألا وهي ان جريمة الإرهاب الرقمي صعبة الاثبات وأيضًا صعبة الاكتشاف:

يُعد الإثبات من أبرز التحديات التي تواجه الأجهزة الأمنية، ويزداد الإثبات صعوبة في هذي الجريمة، حيث إن اكتشاف هذي الجريمة أمر ليس بالسهل، ولكن حتى في حال اكتشاف وقوع الجريمة والإبلاغ عنها فإن إثباتها أمر يحيط به الكثير من الصعوبات، لان هذي الجريمة تتم في بيئة غير تقليدية حيث انها تقع خارج إطار الواقع المادي الملموس، وبالإضافة إلى ذلك



فإن نقص الخبرة الفنية والتقنية لدى لشرطة وجهات الادعاء والقضاء يشكل عائقًا اساسًا أمام إثبات الجريمة هذي؛ لان هذا النوع من الجرائم يتطلب تدريب وتأهيل هذي الجهات في مجال تقنية المعلومات وكيفية جمع الأدلة والتفتيش والملاحقة في بيئة الحاسوب والشبكة العالمية ونتيجة لنقص الخبرة والتدريب كثيرًا ما تخفق الأجهزة المختصة في تقدير أهمية الجريمة هذي، فلا تبذل لكشف غموضها وضبط مرتكبها جهودًا تناسب وهذي الأهمية، بل أن المحقق قد يدمر الدليل بمحوه عن خطأ منه أو إهمال أو بالتعامل بخشونة مع الأقراص المرنة (١٣).

وعليه نستنتج ان السبب يعود في هذي الصعوبة من الناحية النظرية هو ان هذي الجريمة يسهل ارتكابها، كما أنه من السهل إخفاء معالم هذي الجريمة وصعوبة تتبع مرتكبيها، لان هذي الجريمة لا تترك أثرًا لها بعد ارتكابها علاوة على صعوبة الاحتفاظ الفني على الأثر إن وجد(١٤).

وخلاصة القول ان هذي الجرائم تتمير بطابع خاص عن الجرائم التقليدية؛ لأنه يتطلب لارتكابها معرفة استخدام الحاسوب من قبل الجاني الذي لا يقتصر سلوكه الإجرامي على مجرد التلاعب أو العبث بأنظمة الحاسوب وإنما يمتد إلى أشكالٍ متعددة وجوانب كثيرة أساسها ومصدرها ان الحاسوب أصبح من الممكن أن يحل محل الانسان في اكثر من مجال بل ويتميز عليه في قدرته على تنفيذ ما يعهد اليه بسرعة لا تقارن بها سرعة الانسان إذ لا يحتاج الأمر لأكثر من ضغطة زر لارتكاب جريمة، ووفقًا لتلك الرؤية يقوم مرتكبو هذا النوع من الجرائم بابتكار كُلّ أنواع الحيل والمكائد لخداع الحاسوب ومن ثّم إسقاط حواجز الأمن سواء كانت مادية أو إلكترونية (١٥) .

المطلب الثالث

دور الاتفاقيات والمنظمات الدولية في مكافحة الإرهاب الرقمي

في مجال الحديث عن الدور التي تلعبه الاتفاقيات والمنظمات الدولية، تتصدر منظمة الأمم المتحدة قائمة المنظمات الدولية المعنية في مواجهة الإرهاب على تعدد اصنافه واهدافه، بسبب القدرات والخبرات الكبيرة التي تتمتع بها هذي المنظمة.

تشكل مكافحة الإرهاب جزءًا لا يتجزأ من ولاية الأمم المتحدة التي تجعل ميثاقها من صون السلم والأمن الدوليين مقصدًا رئيسًا، ويوجب اتخاذ تدابير متعددة لمنع التهديدات للسلام ولقمع العدوان وتعزيز حقوق الانسان والتنمية الاقتصادية، ليظهر الإرهاب ضمن هذا المنحى بوصفه انتهاكًا وتهديدًا لشروط ومقتضيات إشاعة الأمن والسلم الدوليين، فضلًا عن انتهاكه الواضح لحقوق الإنسان، والتسوية السلمية للمنازعات، التي حرص الميثاق الأممي على تكريسها وتأمينها، على الرغم من كون ميثاق الأمم المتحدة لم ينص صراحة على تجريم استخدام المعلومات كأداة إرهابية ضمن إطار ما يعرف بالإرهاب الالكتروني؛ إلا أن روح الميثاق تتفق مع تجريم استخدامه بوصفه انتهاكًا لما ورد في الميثاق بخصوص التهديد أو استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لاي دولة، ومع الأخذ في الاعتبار ان الميثاق جاء لمواجهة النزاعات المسلحة، فإنه إذا ما تم اعتبار الإرهاب الرقمي واستخدام حرب المعلومات يقعان ضمن العدوان والذي يُعنى بحمل وإرغام دولة على الإتيان بعمل معين، فانه تنطبق هنا قوة القانون، كما ان الإرهاب الرقمي وما يتضمنه من خروقات للسيادة الوطنية لأي دولة وأساليب للتجسس على المعلومات التي تهدد الأمن الوطني للبلدان، وتجنيد العملاء (١٦).

وتجدر الإشارة إلى اتفاقية بودابست لمكافحة الجرائم المعلوماتية لسنة ٢٠٠١ والبروتوكول الملحق بها فقد نص هذي الاتفاقية على تسمية مجموعة من الاعمال الإرهابية عبر الوسائل الإلكترونية غير المشروعة، وحث الدول الأعضاء فيها على تجريمها في تشريعات داخلية، كما تضمنت الاتفاقية، منها الجرائم التي تستهدف عناصر أمن المعلومات الالكترونية، وكذلك الجرائم المرتبطة بالحاسوب والجرائم المرتبطة بالمحتوى الالكتروني، وبطائفة رابعة الإرهاب الرقمي [١٧] .

من خلال الإعلانات والمؤتمرات وملتقيات والاجتماعات عملت مجموعة الدول الثمانية على مكافحة الإرهاب الرقمي، وكذلك سعت في تعزيز الحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان والتعاون الدولي في القضايا المتعلقة بالشبكة العالمية، حيث أنشأت مجموعة الدول G-8 الفريق الفرعي لجرائم الإرهاب الرقمي في قمة G-8 عام 2004، أعتمد وزراء العدل والداخلية التابعين لبلدان المجموعة في اجتماعاتهم المختلفة آلية لمكافحة العديد من جرائم الشبكة العالمية والتي تستند إلى المبادئ التالية: [١٨]

وفي هذا المقام لا بُدَّ من الإشارة إلى قانون الامارات العربي الاسترشادي لمكافحة جرائم تقنية المعلومات وما في حكمها في عام ٢٠٠٣.

إن الجرائم الإرهابية، وعلى وجه التحديد تلك التي ترتكب من خلال جماعات منظمة من أخطر الجرائم وأشدها جسامة على أمن الدولة، سواء من جهة الداخل أو الخارج، ومن ثم فقد عمد كثير من الدول العربية إلى اصدار تشريعات خاصة لمكافحة هذا النوع من الجرائم، خصوصًا بعد المصادقة على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب عام ١٩٩٨م، كما سعت الكثير من التشريعات العربية الخاصة بمكافحة جرائم تقنية المعلومات على تجريم استخدام أو نشر أو إنشاء موقع إلكتروني لجماعة إرهابية أو أحد أعضائها [١٩].

وفي مجال القوانين التي تجرم هكذا أفعال، فإن إنشاء المواقع الإلكترونية أو نشر معلومات على الشبكة المعلوماتية لجماعة إرهابية قد جرمت في دولة الامارات العربية الاتحادية في المرسوم بقانون الاتحادي رقم ٧ لسنة ٢٠١٤، بالنظر إلى انتشار استخدام الجماعات الإرهابية للمواقع الإلكترونية والشبكة المعلوماتية ووسائل تقنية المعلومات ورغبة من المشرع في إحكام حلقات التجريم حول الأعمال التي تقوم بها تلك الجماعات، فقد ارفد المشرع الجنائي المادة ٢٦ من المرسوم بالقانون الاتحادي رقم ٥ لعام ٢٠١٢ بشأن تجريم إنشاء أو إدارة أو الاشراف على موقع إلكتروني أو نشر معلومات على الشبكة العالمية لجماعة إرهابية أو أي مجموعة أو جمعية أو منظمة أو هيئة غير مشروعة بقصد تسهيل الاتصال بقياداتها أو أعضائها لاستقطاب عضوية لها، أو ترويج أو تحبيذ أفكارها، أو تمويل أنشطتها، أو توفير المساعدة الفعلية لها، أو بقصد نشر أساليب تصنيع الأجهزة الحارقة أو المتفجرات أو أي أدوات أخرى تستخدم في الاعمال الإرهابية، وعاقب على الأفعال هذي بالسجن مدة لا تقل عن ٥ سنوات والغرامة التي لا تقل عن مليون درهم ولا تتحاوز ملوني درهم [٢٠] .

اما في التشريع العراقي لم ينص صراحة على تجريم هكذا أفعال ومع وجود مقترح قانون مكافحة الجريمة الإلكترونية في مجلس النواب الا انه لم ينص على تعريف الإرهاب الرقمي، ولا العقوبة التي ترد عليه، لذا كان من اللازم على المشرع وهو في إطار تشريع هذا القانون إلى ادراج هذا النوع من الجرائم والمعاقبة عليه.

المبحث الثاني
الاحكام العامة في جريمة الإرهاب الرقمي

من الواضح الجلي ان لكل جريمة اركانًا خاصة تميزها، بحيث إذا انتفى أحد الأركان لا تقوم الجريمة، وهذي الأركان في أساسها تستمد من النظرية العامة للتجريم، حيث تُعد الاوكان الصورة الحقيقية المرسومة للجريمة ، حيث تحدد فيها نطاق الجريمة وعقوبتها وما تتميز به عن غيرها.

وفي مجال البحث هذا، يحتوي الإرهاب الرقمي ثلاثة أركان رئيسة، أولها الركن المادي المتمثل بالتشاط الخارجي للجريمة، بعدها الركن المعنوي الذي يتمثل في القصد الجنائي المتكون من العلم والإرادة، في حين ان الركن الثالث هو الركن الخاص أو كما يطلق عليه الركن القانوني الذي يكون بصورة النص العقابي.

المطلب الأول
الركن المادي

الركن المادي للجريمة هو فعل خارجي له طبيعة ملموسة تدركه الحواس لهذا فأنه لا توجود جريمة من دون وجود ركنها المادي، لذا ان المشرع حين يتدخل في بالتجريم والعقاب فانه يضع أمامه الأفعال المادية المحسوسة التي تشكل عدوانًا على المصالح أو الحقوق المشمولة بالحماية الجزائية، اما الأفكار فلا مشكلة لو بقيت كامنة في النفس وطالما انها لم تترجم في نشاط مادي ملموس [٢١].

بالنسبة للفعل الاجرامي المكون لجريمة الإرهاب الرقمي انه يتكون من من مجموعة من الأفعال التي يستخدمها الارهابيون من خلال استخدام نظام المعلومات أو الشبكة المعلوماتية أو إنشاء مواقع إلكترونية لتسهيل القيام بالعمليات الإرهابية، أو دعم المجموعات الإرهابية، أو دعم المجموعات الإرهابية، أو الترويج لأفكارها أو تمويلها بهدف تعريض الناس وومتلكاتهم إلى هطر الأعمال الإرهابية أو الانتقامية التي تقع عليهم، فالارهابين يستخدمون الشبكة المعلوماتية لتهديد الأفراد، والتهديد يتحقق بالضغط على إرادة المجني عليه، لتخويفه أو توعده، بأن ضررًا ما سيحل بأشخاص أو أشياء ذات صلة [٢٢].

ومن الواضح إن الإرهابيين يستخدمون الشبكة العالمية بتكوين الجمعيات الإرهابية ومن ثم الهجوم على المواقع الإلكترونية بقصد الاستيلاء على ما تحتويه، كما لو اقدم الارهابيون بواسطة الشبكة العالمية عاى إحدى البنوك بقصد السرقة والاستيلاء على الأموال، مثلها لو شن هجوم إلكتروني على البنى التحتية للشبكة المعلوماتية بقصد تدميرها وايقافها عن اعمالها المعتادة، مما يخلف ذاك اثارًا مادية واقتصادية خطرة، كما يمكن أن تؤدي هذي الاعمال إلى توقف الحكومة الإلكترونية عن عملها، والحاق الضرر بالجميع [٢٣].

وفيما يخص النتيجة الجريمة التي تكون متطلب من متطلبات الركن المادي، فتُعد النتيجة الجريمة هي الاعتداء على الحق الذي يحميه القانون، وبما يخص جريمة الإرهاب الرقمي فالنتيجة الجرمية تتمثل من حيث النتيجة من جرائم الخطر، التي لا يشترط فيها المشرع عناصر الركن المادي، من سلوك ونتيجة وعلاقة سببية، فالمشرع يفترض فيها الخطر المتمثل بنتيجتها فبمجرد قيام السلوك الخارجي المحددة بنصوص القانون تقوم الجريمة ويتم العقاب عليها [٢٤].

اما العلاقة السببية فيقصد بها إسناد أمر ما إلى مصادره، والاسناد على نوعين: اسناد مادي واسناد معنوي، فالأول هو نسبة الفعل إلى فاعل معين، ونسبة النتيجة إلى الفاعل، اما الثاني فهو نسبة النتيجة الجرمية إلى فاعل معين متمتع بالإدراك والإرادة (٢٥).

وبما يخص موضوع البحث فالباحث يرى انه لا يشترط توفر العلاقة السببية في هكذا نوع من الجرائم، بسبب خطورتها.

المطلب الثاني

الركن المعنوي

هو الركن الثاني الذي لا بد من توفره في الجريمة حيث يجب ان تتوفر فيه متطلبين من متطلبات الجريمة ألا وهي العلم والإرادة.

فالركن المعنوي هو الإرادة التي يقترن بها الفعل، سواء اتخذت صورة القصد الجنائي، وحينئذ توصف الجريمة بأنها عمدية، أو اتخذت صورة الخطأ غير العمدي، وعندئذ توصف الجريمة بأنها غير عمدية (٢٦).

حيث يتخذ الركن المعنوي في اغلب الجرائم صورة القد الجنائي، والذي يتحقق بتوافر إرادة بعمل غير شرعي لدى الجاني مع علمه بان القانون يجرمه، ونفس الامر ينطبق على جريمة الإرهاب الرقمي التي يقوم ركنها المعنوي على توافر الإرادة الجرمية لدى الفاعل (٢٧).

وتُعد جريمة الإرهاب الرقمي من الجرائم المقصودة التي يشترط فيها توافر القصد الجرمي، فبعد توافر القصد يجب ان يكون الجاني محيطًا بحقيقة الواقعة الجرمية اثناء مباشرته للنشاط الجرمي باستخدام الوسائل الالكترونية، حيث يتلخص ان القصد الجنائي هو ان يعلم الجاني بعناصر فعله وبطبيعة الوسيلة التي يستخدمها بتلك الأفعال ودورها في احداث الذعر العام والتخويف (٢٨).

المطلب الثالث

الركن الخاص

ان هذا الركن يُعد العامل المميز لجريمة الإرهاب الالكتروني عن جريمة الإرهاب العادية، حيث بمقتضاه فأن الجريمة لا يمكن اكتمال وصفها ان لم تتميز بوسيلتها وهذي الوسيلة لا تعدو عن كون ان الجريمة يجب ان ترتكب بإحدى الوسائل المعلوماتية الحديثة، ويعد الحاسوب الوجه الاغلب الذي ترتكب به الجريمة من خلاله، إلا انها ليس الوسيلة الوحيدة اذ من الممكن ان ترتكب بوسائل أخرى، فالعبرة في الوسيلة هو مدى كونها من الوسائل المعلوماتية وبالتالي من الممكن تصور ارتكاب الجريمة بواسطة أجهزة الهاتف النقال خصوصًا وان بعض هذي الأجهزة تتمتع بنفس البرمجيات الموجودة في الحاسوب، كما ان هناك أجهزة أخرى لديها شبكات توصل خاصة (٢٩).

وبطبيعة الحال يمكننا ملاحظة ان جهاز الحاسوب بمفرده لا يكفي لأداء عمل مفيد، حيث تكمن الاستفادة الحقيقية في استخدام ما يسمى بالبرامج، وتُعد البرامج بمثابة الروح التي تبعث الحركة في الحاسوب، فالحاسوب من غير البرامج يكون جثة هامدة، ويطلق على البرامج بوجه عام Software بينما يطلق على جهاز الحاسوب واي من ملحقاته التي يمكن رؤيتها ولمسها Hardwareوبدون هذي الوسيلة فأن الجريمة لا تعدو عن كونها جريمة إرهابية اعتيادية ((٣٠)).



الخاتمة

في الختام وبعد هذا العرض، تبين لنا ما لهذي الجريمة من ضرر كبير على المجتمع من خلال استخدام الجماعات الإرهابية أساليب غير تقليدية من اجل ارعاب وتهديد الامن، وكذلك القصور التشريعي في معالجة هذي الظاهرة الجرمية الحديثة مما جعلها أكثر صعوبة لما تتصف بها من خصوصية، ولهذا سيورد الباحث اهم النتائج التي توصل إليها خلال البحث، وأيضًا سيذكر مجموعة من التوصيات التي تُكوّن إجابة لتساؤل الدراسة الرئيس:

النتائج:

١- لم يتوصل المجتمع الدولي حتى هذي اللحظة إلى تعريف جامع مانع متفق عليه للإرهاب، مما فتح المجال لاجتهادات واسعة غير موفقة أُضطهدت بسببها الشعوب، وأنتهكت الحقوق، وخرقت القوانين الدولية فيه.

٢- الإرهاب الرقمي هو إرهاب المستقبل.

٣- الإرهاب الرقمي ظهر نتيجة التطور التقني.

٤- لا يوجد تعريف خاصة في التشريع العراقي لظاهرة الإرهاب الرقمي.

التوصيات:

١- الإسراع بتشريع قانون مكافحة الجريمة المعلوماتية.

٢- النص صراحة على تعريف لجريمة الإرهاب الرقمي، والعقوبة المترتبة على هذي الجريمة.

٣- تعديل قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا وجعل اختصاص النظر بهذا النوع من الجرائم من اختصاصها.

الهوامش والمصادر

(١) إبراهيم بن احمد زمزمي، الجرائم المعلوماتية دراسة وفق نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي، المنتدى السنوي للحوقيين، مجموعة الابداع الإداري، السعودية، ٢٠١٩، ص ١٤٣.

(٢) حسين عباس حميد، نحو اختصاص محكمة إلكترونية خاصة بالجرائم المعلوماتية دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠٢١، ص ١٨.

(٣) د. أنور عبد الله صالح، عذراء عودة حسين، دراسة في قانون مكافحة الإرهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد ٢٥، كلية الرافدين الجامعية، ٢٠٠٩، ص ١٦٢.

(٤) عمر عباس خضير العبيدي، الإرهاب الإلكتروني في نطاق القانون الدولي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة تكريت، ٢٠١٩، ص ١٠.

(٥) قانون مكافحة الإرهاب رقم ١٣، لسنة ٢٠٠٥، العراق، المادة ١.

(٦) د. جوهر الجموسي، الإرهاب السيبراني هل هو حرب غير مسماة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٥، الملتقى الدولي الأول حول الثقافة الأمنية ومكافحة الجريمة في المجتمع العربي المتغير، جامعة المسيلة، الجزائر، ٢٠١٣، ص ٩.

(٧) عمر عباس خضير العبيدي، مرجع سابق، ص ١١.

(٨) ريهام عبد الرحمن رشاد العباسي، أثر الإرهاب الالكتروني على تغير مفهوم القوة في العلاقات الدولية (٢٠٠١- ٢٠١٥) دراسة حالة: تنظيم داعش، بحث منشور عبر الموقع الالكتروني https://democraticac.de ، تاريخ النشر ٢٠١٦/٧/٢٤، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٢/٢٣.

[٩] د. سامر مؤيد عبد اللطيف وآخرون، دور المنظمات الدولية في مكافحة الإرهاب الرقمي، مجلة رسالة الحقوق، العدد ٢، جامعة كربلاء، كلية القانون، ٢٠١٨، ص ٤٩.
[١٠] محمد كمال عبد السميع شاهين، الجوانب الإجرائية للجريمة الالكترونية في مرحلة التحقيق الابتدائي دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة،، مصر، ٢٠١٨، ص ٤١.
[١١] سميرة معاشي، ماهية الجريمة المعلوماتية، مجلة منتدى القانون، العدد ١٠، جامعة محمد خضير- بسكرة، ٢٠١٠، ص ٢٨١.
[١٢] سميرة معاشي، مرجع سابق، ص ٢٨١.
[١٣] ثنيان ناصر آل ثنيان، اثبات الجريمة الالكترونية، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، قسم العدالة الجنائية، السعودية، ٢٠١٢، ص ٨.
[١٤] سميرة معاشي، مرجع سابق، ص ٢٨٢.
[١٥] د. فتوح الشاذلي وعفيفي كامل عفيفي، جرائم الكمبيوتر وحقوق المؤلف والمصنفات الفنية ودور الشرطة والقانون دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٢١.
[١٦] د. سامر مؤيد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص ٥٨.
[١٧] عمر عباس خضير العبيدي، مرجع سابق، ص ٥٠.
[١٨] شاشوة ياسمينة، الإرهاب الإلكتروني بين مخاطره وآليات مكافحته، رسالة ماجستير، جامعة آكلي محند اواحاج- البويرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠٢٠، ص ٨٢.
[١٩] د. إمام حسنين عطا الله، جرائم تقنية المعلومات في التشريع والصكوك العربية، دار جامعة نايف للنشر، السعودية، ٢٠١٧، ص ٤٢٦. ٢٠١٧، ص ٤٢٦.
[٢٠] د. إمام حسنين عطا الله، مرجع سابق، ص ٤٢٧.
[٢١] مصطفى سعد حمد مخلف، جريمة الإرهاب عبر الوسائل الإلكترونية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كُلية الحقوق، الأردن، ٢٠١٧، ص ٤٣.
[٢٢] مصطفى سعد حمد مخلف، مرجع سابق، ص ٤٧.
[٢٣] عبد الله العجلان، الإرهاب الإلكتروني في عصر المعلومات، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي في القاهرة، ٢٠٠٨، ص٣٠.
[٢٤] عبد الاله النوايسة، الجرائم الواقعة على أمن الدولة في التشريع الاردني، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ٢٠٠٥، ص ١٠٧،
مشار له: مصطفى سعد حمد مخلف، مرجع سابق، ص ٥١.
[٢٥] د. جمال ابراهيم الحيدري، شرح احكام القسم الخاص من قانون العقوبات، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٥، ص ١٩١.
[٢٦] د. محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٢، ص ٤٣.
[٢٧] حمز خضري وعشاش حمزة، خصوصية اركان الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد ٦، العدد ٢، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، ٢٠٢٠، ص ١٧٥.
[٢٨] عمر عباس خضير العبيدي، مرجع سابق، ٣٠.
[٢٩] د صلاح هادي الفتلاوي، جريمة الإرهاب الالكتروني، مجلة القانون للبحوث القانونية، العدد ١٣، جامعة ذي قار، ٢٠١٦، ص ٢٠.
[٣٠] د. صلاح هادي الفتلاوي، مرجع سابق، ص ٢٥.

دور الاداء المؤسساتي الروسي في مكافحة الارهاب

(سوريا والعراق انموذجاً)

حسين راضي عباس عبد الحسين
ماجستير علوم سياسية

المقدمة :

يعد موضوع مكافحة الارهاب من الموضوعات التي تحظى بأهمية كبيرة في مجال الدراسات الدولية، وذلك لكونها تتعلق بمستقبل الامن الدولي، إذ أن ارتفاع وتيرة تنامي الحركات الارهابية قد يؤدي إلى نشوب حروب اقليمية ومحلية قد يستعمل فيها مختلف الأسلحة، كما ان عدم الاستقرار الذي تشهده منطقة الشرق الاوسط باستمرار سيما بعد الأحداث الاخيرة ما تسمى بالربيع العربي وصولاً الى تنظيم (داعش) والتنظيمات الارهابية الاخرى في العراق وسوريا على وجه التحديد، شكل تحدياً خطيراً وخطراً محدقاً موجهاً أساساً ضد دول المنطقة، لذلك لم تتخل روسيا تحت قيادة (فلاديمير بوتين) عن السعي لتحقيق الاستقرار الامني المستمر في المنطقة كونها تعد من مناطق الجوار القريب لروسيا الاتحادية وضمان امنها يعني ضمان امن روسيا.

اولاً: اشكالية الدراسة

ان المشكلة البحثية التي تعنى بها الدراسة تتمثل في طرح تساؤل متمثل، هل استطاعت روسيا في عهد الرئيس (فلاديمير بوتين) بناء استراتيجية مكافحة ارهاب فاعله في العراق وسوريا؟ وللبرهنة على الاشكالية؛ سيتم طرح مجموعة من التساؤلات الآتية:

١. ما المقصود بالإرهاب المفهوم والتأطير الفكري؟
٢. ما هي منظومة مكافحة الارهاب في روسيا الاتحادية؟
٣. ما هو دور روسيا في مكافحة الارهاب في كل من العراق وسوريا؟

ثانياً: فرضية الدراسة

تقوم فرضية الدراسة على ان استراتيجية مكافحة الارهاب الروسية في العراق وسوريا، التي اعتمدتها القيادة الروسية في إدارة المتغيرات السياسية الاقليمية والدولية افضت دوراً مهماً في تحقيق الأهداف القومية العليا لروسيا الاتحادية في المنطقة، مما يضمن لها دوراً استراتيجياً فاعلاً بين القوى العالمية، وان روسيا تسعى إلى فرض هيمنتها بواسطة استراتيجية مكافحة ارهاب فاعلة كجزء من استراتيجيتها الدولية في منطقة الشرق الأوسط، اي كلما زادت التحديات في منطقة الشرق الاوسط، كلما كانت لدى روسيا استراتيجية فاعلة في المنطقة.

ثالثاً: منهجية الدراسة

ابتداءً، التمس الباحث في دراسته المنهج الاستقرائي الذي بدت فروضه متسقة مع الغاية الاكاديمية (البحثية) لموضوع دراستنا، نظراً لكثافة معطيات الاخيرة وتعدد مشاربها واتكاءاتها، كما التمس الباحث عدد من المناهج العلمية لاستخدامها في قراءة معطيات دور الاداء



المؤسساتي الروسي في مكافحة الارهاب في كل من سوريا والعراق، تاريخاً (المنهج التأريخي)، وتحليلياً (المنهج التحليلي).
رابعاً: خطة الدراسة
المبحث الاول: الاطار النظري.
المطلب الاول: ماهية الارهاب (جدلية المفهوم والتأطير الفكري)
المطلب الثاني: المنظومة الفكرية لدى روسيا الاتحادية في مكافحة الارهاب.
المبحث الثاني: ادارة روسيا لعمليات مكافحة الارهاب في العراق وسوريا.
المطلب الاول: روسيا ومكافحة الارهاب في العراق.
المطلب الثاني: روسيا ومكافحة الارهاب في سوريا.

المبحث الاول: الاطار النظري

قبل الولوج إلى مناقشة الاتجاهات والاستراتيجيات الروسية لمكافحة الإرهاب، من الضروري أن نتوقف أولاً عند مفهوم وتعريف الإرهاب وتصنيف الجماعات الإرهابية. المفارقة، هنا، أنّه بالرغم من أنّ موضوع الإرهاب أصبح متغيراً رئيساً في العلاقات الدولية، منذ قرابة عقد ونصف من الزمن، وبالرغم كذلك من حجم الحديث عنه وعن استراتيجيات مكافحته، إلاّ أنّه لا يوجد تعريف دولي محدد متفق عليه تماماً بين الدول في العالم على تعريف الإرهاب وتصنيف وتشخيص الجماعات الإرهابية، إذ هنالك مروحة متنوعة من التعريفات للإرهاب من جهة، وتباين في تصنيف هذه الجماعات من جهةٍ أخرى. وازاء ذلك تم تقسيم المبحث الى مطلبين كالاتي.
المطلب الاول: ماهية الارهاب (جدلية المفهوم والتأطير الفكري)
المطلب الثاني: المنظومة الفكرية لدى روسيا الاتحادية في مكافحة الارهاب.

المطلب الاول: ماهية الارهاب (جدلية المفهوم والتأطير الفكري)

يعالج هذا المطلب الإشكاليات المتعلقة بمفهوم "الإرهاب"، بدءًا من تعريفاته اللفظية والإجرائية، وسياقات نشأتها وتبلورها في العصر الحديث، مرورًا بالاستخدام الأداتي للمصطلح وتوظيفاته الراهنة، وأثر ذلك في تهميش قضايا العدالة والتحرر بعد أن دخلت السياسة الدولية في حلقة مفرغة ما بين "الإرهاب" و"مكافحة الإرهاب". ويحاجّ هذه المطلب بأن تعريفات "الإرهاب" الرسمية المعاصرة تحمل في طياتها خللًا منطقيًا، لكونها تركز على هوية الفاعل من غير الدول، وليس على هوية الضحية، وبموجبها، يُعد العنف ضد المدنيين وغير المدنيين لأهداف سياسية إرهابًا إذا كان مرتكبُه فردًا أو مجموعة أفراد، أو تنظيمًا من خارج مؤسسات الدولة، وهكذا تختفي الحدود التمييزية الفاصلة بين الإرهاب، وحركات التحرر، والمقاومة ضد الاحتلال والكفاح في مواجهة عنف الانظمة القمعية ضد المدنيين.

لا يحتاج تبيين مدى شيوع مصطلحَي "الإرهاب" و"مكافحة الإرهاب" إلى إجراء مسح إحصائي؛ فحضورهما طاغٍ يفرض نفسه على حياة الناس اليومية المعاصرة، ولا تكاد تخلو منهما نشرة إخبارية أو بيان مشترك بين قادة الدول، وقد جعلت بعض الدول مسألة مكافحة الإرهاب على رأس سلّم أولوياتها وأجنداتها المعلنة، ومعيارًا تحدّد بموجبه علاقاتها بالدول الأخرى، كما أصبح الموضوع حاضراً بقوة في التنافس الحزبي والدعاية الانتخابية والديماغوجيا المتضمنة فيها في الدول الديمقراطية، وفي الديماغوجيا التبريرية للقمع في الدول



المحكومة بأنظمة استبدادية[١]. اذ لا يقتصر خلل حرب الإرهاب على نموذج الحرب والعدالة الجنائية، بل إن عدم تبني تعريف محدد لـ"الإرهاب"، ساهم في خلق حالة من التشوش الدلالي وفقدان المصداقية، بحيث أصبح سلاحا تستخدمه سلطة الدولة الديكتاتورية في مواجهة الخصوم السياسيين، أو الأعداء المفترضين فمصطلح الإرهاب بات يستخدم من قبل الأطراف المتصارعة لأهداف سياسية، وتحول إلى مفهوم ذاتي غير موضوعي[٢].

وإن مفهوم الإرهاب قديم في تداوله، ومرتبط بأشكال وأنواع مختلفة من الأنشطة والجماعات التي مارست عمليات اعتُبرت إرهابية، مثل خطف الطائرات والرهائن والهجوم المسلّح على مناطق معينة، مع ذلك ثمّة اختلاف إقليمي ودولي أولاً على تعريف الإرهاب، وثانياً على قوائم تصنيف الجماعات الإرهابية[٣]. لكن قبل ذلك حصل تطور مهم جديد في التاريخ العالمي وهو نشوء حركات التحرر ضد الاستعمار، لقد انتقلت تسمية الإرهاب عموماً إلى حركات المقاومة ضد الاحتلال التي قامت بعمليات مسلّحة ضد الجيوش الاستعمارية أو المستوطنين، فجرت مطابقة مقصودة بين الإرهاب وحركات التحرّر والمقاومة ضدّ الاحتلال الأوروبي، وفي المقابل فإن الأوروبيين أنفسهم لم يُسمّوا حركات المقاومة الأوروبية ولا سيما الفرنسية والصربية وغيرها ضد الاحتلال النازي خلال الحرب العالمية الثانية إرهابًا[٤].

تاريخيًا، احتُفظ بوسم الإرهاب في وصف استخدام العنف خارج سياق المؤسسة الحاكمة، أو من دون إذنها، وأثارت حادثة اغتيال الملك اليوغسلافي ألكسندر الأول ومقتل وزير خارجية فرنسا لويس بارتو الى عُقد مؤتمر دولي في جنيف عام ١٩٣٧ توصل فيه المشاركون إلى صياغة اتفاقية دولية لمنع الإرهاب الدولي، إذ عرّفت الإرهاب على أنه: "جميع الأفعال الإجرامية الموجهة ضد الدولة، ويُقصد منها أو يُراد بها خلق حالة من الرعب في أذهان أشخاص معينين، أو مجموعة من الأشخاص أو عموم الناس" كانت هذه أول محاولة في تعريف الإرهاب بموجب الفاعل، أي بكون الفاعل غير رسمي، وبأنه يرتكب عنفًا سياسيًا خارج احتكار الدولة للعنف[٥].

كما أن الحركات والدول لم تعد تسعى إلى تدقيق المصطلح وتبيين غموضه وسهولة استخدامه سياسيًا، ولا إلى مناقشة جذوره، بقدر ما تجتهد الولايات المتحدة الأميركية، التي حولت مكافحة الإرهاب وفرضياتها وأساطيرها وعدتها المصطلحية الأداتيه إلى ما يشبه الأيديولوجية لأغراض سياسية برغماتية واستثماره في مكافحة الارهاب[٦]. اذ منذ أن غدت مكافحة الإرهاب، والحرب على الإرهاب، عنوانًا لعقيدة سياسية في العلاقات الخارجية أو تسمية لمبدأ في السياسة الخارجية لدولة عظمى كالولايات المتحدة، خصوصًا منذ تفجيرات نيويورك الإرهابية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ما انفكّت الظواهر التي يطلق عليها اسم "الإرهاب" تزداد انتشارًا، وتترسخ معها سطوة عقيدة مكافحة الإرهاب على السياسات الخارجية للدولة[٧]. والغاية منها هو استثماره في مكافحة الارهاب وتوظيفه كأداة لضرب اخرين معارضين. وعمومًا، يعود المؤرخون في محاولتهم تقصي جذور الظاهرة المقصودة بمصطلح الارهاب (Terrorism)، تحديدًا إلى ممارسات الحركات الثورية الاشتراكية الشعبية والفوضوية في القرن التاسع عشر، أولاً في روسيا القيصرية ثمّ في أوروبا، والتي كانت تستهدف أشخاصًا معينين في جهاز الدولة[٨]. فالإرهاب بحسب (جوزيف مسعد) "اسم غير مفترض، وانما هو مفروض دائما؛ فالمفهوم التصنيفي الذي يحوله من ممارسة إلى هوية مفهومُ خاص لا يتسم بالتعميم، ففي الوقت الذي تصف سلطة الدولة بعض الممارسات بالإرهاب، وتنعت مرتكبيه

"بالإرهابيين"؛ فإن جميع من يوصفون بالإرهابيين يرفضون هذا الوصف المفروض عليهم من طرف الدولة"[٩]. فاستراتيجية التسمية في هذا السياق بحسب (جاك دريدا)، لا تأتي هنا اعتباطا وانما تقع في قلب استراتيجية السيطرة والهيمنة في لعبة القوة، إذ "يجب أن نرى فيها استراتيجيات وعلاقات قوى، فالقوى المهيمنة هي القوى التي تتمكن في ظروف معينة من فرض تسميتها ومن ثم فرض التأويل الذي يناسبها وبالتالي إضفاء الشرعية على هذه التسميات، بل وتقنينها على المسرح القومي والدولي[١٠].

ويشير مفهوم "أيديولوجية العنف" أو "أيديولوجية الإرهاب" إلى مجمل نطاق الأفكار والمبادئ والمعتقدات والأهداف والشعارات التي تبرر الحاجة للأفعال الإرهابية، وتهدف إلى جذب الناس للمشاركة بها، ويستخدم العديد من الإرهابيين أيديولوجية الإسلام السياسي أو ما يسمى بالإسلام الراديكالي لغايات خلق قاعدة فكرية لأفعالهم[١١]. في الوقت ذاته، يجب الاخذ بنظر الاعتبار أن الإرهاب تم الترويج له سابقاً ويتم الترويج له الآن من قبل العديد من الحركات غير الإسلامية الاصولية، كالفاشيين الجدد والانفصاليين القوميين وحركات التطرف الديني وغيرها ولهذا، وبغض النظر عن أي فكر متطرف تحت الدراسة، فإنها جميعاً على نفس القدر من الخطورة القاتلة للمجتمع وتتطلب معالجة مناسبة من قبل الحكومة.

ولكن ثمة تساؤل هل المقصود بالإرهاب تلك العمليات العنيفة ضد المدنيين لأهداف سياسية؟ أم أيضًا تلك العمليات التي تستهدف الاجهزة الامنية؟ اذ تعتبر الدول عمليات العنف ضد أجهزة الأمن إرهابًا، بل هذا أصل أول تعريفاتها الرسمية للإرهاب، كما بينا سابقاً، لكن السؤال المحوري هنا ماذا لو كانت حكومات الدول استعمارية قمعية؟ فهل يعتبر النضال ضدها ارهاباً؟

يعتبر العنف ضد المدنيين وغير المدنيين لأهداف سياسية إرهابًا إذا كان مرتكبُه فردًا أو مجموعة أفراد، أو تنظيمًا من خارج مؤسسات الدولة، أما إذا قامت أجهزة الأمن عند الدول الدكتاتورية والفاشية بأعمال عنف وقتل ضد المدنيين بهدف الترويع لغايات سياسية او عنصرية او طائفية، فلا يعتبر هذا الفعل إرهابًا، وفي هذه الحالة تصبح حركات التحرر كلها إرهابية، وكذلك الحركات السياسية التي تقاوم عنف الديكتاتورية والدول الاستعمارية[١٢]. وهكذا يختلط العنف العشوائي ضد المدنيين بالعمليات القتالية المنظمة الموجهة ضد جهاز دولة محتل أو قمعي يقوم بنفسه بعمليات عنف.

وثمة تمييز آخر يتعلق بوجود نية مبيته أو قصد؛ أي إرادة الاستهداف، فغالبًا ما تقوم قوة مهيمنة او قوات دولية متحالفة تدعي محاربة الارهاب بشرح الفرق الأخلاقي المهم بينها وبين المنظمات الإرهابية، في أنه في حالة سقوط مدنيين ضحايا لممارساتها القتالية لا يكون ذلك عن قصد، بل عن طريق الخطأ، فإذا لم تكن تلك النتيجة التي توصف عادةً ب "المأساوية" مقصودة، بل كان سقوطُ المدنيين أثرًا جانبيًا لعمليات قصف مثلاً، فلا يُعتبر ذلك من المنظور الرسمي للدولة قابلاً للمقارنة بأفعال المنظمات الإرهابية التي تستهدف المدنيين والمرافق المدنية هذا مع أن هذه الدول تعتبر العمليات ضد قواتها إرهابًا أيضًا[١٣]. وهذه لا يعني أنه ليس جريمة، ففي القوانين الجنائية إذا قام شخص بعملٍ نجم عنه إضرار بآخرين، أجسادهم وممتلكاتهم، فإنّ عدم القصد لا يُعفي من المسؤولية، ولا سيّما إذا كان السبب هو الإهمال وكان الفاعل يدري أنّ ثمة احتمالاً أن يتضرر أناس أو يُقتلوا نتيجة لفعله، فالإهمال هنا يصبح إجراميًا.

ما زال كثير من تعريفات الإرهاب "الأكاديمية" تبدأ بوصفه عنفًا سياسيًا غير منظمٍ بقانون فيُعرّف (بروس هوفمان) الإرهاب مثلاً على أنه: "سياسي لا محالة في أهدافه ودوافعه تقوم به منظمة ذات سلسلة قيادة محددة أو هيكلية خلايا تآمرية ولا يرتدي أعضاؤها أي زي رسمي أو شارة محددة، وتُنفذ أعمالها جماعة دون الوطنية أو كيان غير حكومي"(١٤). وعرفت الاتفاقية العربية، الإرهاب على أنّه "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به، أيّا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم أو إيذائهم وتعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، او إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو امتلاكها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر"(١٥). فيما عرّفت قرارات الأمم المتحدة الإرهاب بأنّه "تلك الأعمال التي تعرّض للخطر، حياة أرواح بشرية بريئة، أو تهدد الحريات الأساسية أو تنتهك حرية الإنسان"، وعرّفه خبراء في الأمم المتحدة بأنّه "استراتيجية عنف محرّم دولياً، تحركها بواعث أيديولوجية، تريد إحداث عنف داخل المجتمع، للوصول إلى السلطة أو تقويضها"(١٦). أما وزارة الخارجية الأميركية فقدمت تعريفاً براغماتياً، إجرائياً مبسطاً لاعتمادها قائمة المنظمات الإرهابية، وهو أن تكون المنظمة أجنبية، وأن تستخدم النشاط الإرهابي أو يكون لها القدرة على ذلك، وأن يهدد هذا النشاط أمن مواطني الولايات المتحدة أو الأمن القومي الأميركي(١٧).

تأسيساً على ما تقدم، بعد ما وضحنا ماهية الارهاب كمفهوم والتعريفات الذي تناولت وصفة، نرى ان هناك خلل يشوب تعريف ووصف الارهاب للغايات برغماتية وسياسية وذلك لان بعض الحكومات تستغل سطوة فكرة مكافحة الإرهاب في السياسات الخارجية لكي تعتبر كل معارض سياسي لها إرهابياً حتى لو لم يكن إرهابيًا، ولم يستخدم العنف حتى ضد أجهزتها الأمنية القمعية. فما إن تطلقها على شخصٍ أو جماعة حتى يُحدث ذلك تداعيات سلبية في الذهن السياسي وبالاخص الغربي، مما يُحدِث تعاطفًا مع النظام الذي غالبًا ما يقوم هو نفسه بأعمال إرهابية ضد مجموعات بشرية وسكانية كاملة بهدف التخويف والردع أو المعاقبة الجماعية والامثلة كثيرة، وبالتالي يُلحق هذا الاستخدام الأداتي لمصطلح "الإرهاب" ضررًا بالحرب على الإرهاب؛ لأنه يربكها بتشويش الحدود بين الإرهابي وغير الإرهابي، ولأنه يضخّم عدد الإرهابيين بدلاً من أن يقلله.

المطلب الثاني: المنظومة الفكرية في مكافحة الارهاب لدى روسيا الاتحادية.

في نهايات القرن العشرين أصبح الإرهاب ظاهرة اجتماعية عالمية، وكانت روسيا الاتحادية من أوائل البلدان التي واجهت تجليات هذه الظاهرة وتكبدت منها خسائر مادية وبشرية جسيمة، كما وشكّلت ظاهرة الإرهاب تهديداً للأمن الوطني ووحدة الدولة. وفي بداية الألفية الثانية، شهدت روسيا سلسلة من الأحداث الإرهابية الكارثية والمرتبطة بحملة التمرد في الشيشان ومناطق شمال القوقاز، تلاتها احداث عنف وتفجيرات في موسكو بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٤. وتلتها ايضاً سلسلة اعمال ارهابية دامية مروعة في اوسيتيا الشمالية.

دفعت هذه الأحداث قادة البلاد لاتخاذ خطوات عاجلة وحازمة لتطوير منظومة مناسبة لمواجهة الإرهاب، وقرر رئيس الاتحاد الروسي إجراءات جذرية لمقاربات مكافحة الإرهاب، من ضمنها إشراك كافة الوزارات والهيئات ومنظمات المجتمع المدني في البلد بغية إيجاد حل لهذه المعضلة وفي هذا السياق، قال الرئيس خلال جلسة حكومية موسعة في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤ إن "مكافحة الإرهاب يجب أن تكون عملية وطنية شاملة، ولهذا السبب فإنه من المهم

علـى كافـة مؤسسـات نظامنـا السياسـي والمجتمـع الروسـي بأكملـه أن ينخرطـوا بهـا بفاعليـة عالية"[١٨].

وكنتيجة، تم تأسيس منظومة وطنية جديدة وشاملة لمواجهة ظاهرة الإرهاب الخطيرة في بداية عام ٢٠٠٦ من خلال بنود القانون الفيدرالي فيما يخص "مكافحة الإرهاب" ومرسوم رئاسة الاتحاد الروسي فيما يخص "أساليب مكافحة الإرهاب"، وتعتمد المنظومة الجديدة على عملية الانتقال من أسلوب استخدام القوة كوسيلة أساسية لمحاربة الإرهاب إلى مقاربة تتضمن إجراءات متعددة المستويات، منها تعقب وتجنب وكبح وكشف وتحري الأنشطة والهجمات الإرهابية بهدف الوقاية من الإرهاب وتقليص أو القضاء على آثاره[١٩]. وفي العاشر من آذار/ مارس ٢٠٠٦، تم إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب(NAC) كهيئة تنظيمية رئيسية ومركز تنسيق جهود مكافحة الإرهاب، وتم إنشاء مركز تنسيق العمليات الفيدرالي (FOCC) ضمن إطار اللجنة من أجل تنظيم التعاون فيما بين المؤسسات في مجال الوقاية من الهجمات الإرهابية ولتوجيه عمليات مكافحة الإرهاب، وتتضمن هذه السلطات الحكومية قيادات جهاز الأمن الفيدرالي ووزارات الداخلية والنقل والصحة بالإضافة إلى منظمات حكومية أخرى[٢٠]. وتم إنشاء المكتب المركزي للجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب ضمن جهاز الأمن الفيدرالي وذلك لضمان ديمومة عمل اللجنة ومركز تنسيق العمليات الفيدرالي في تحليل وضع منظومة مكافحة الإرهاب الوطني وتقديم المقترحات الضرورية من أجل تحسينها، وأيضاً لإدارة وتقديم مساعدة عملية ومنهجية لمفوضيات مكافحة الإرهاب(ATC) ومراكز تنسيق العمليات (OCC) في الكيانات والأقاليم الروسية. بناءاً على ذلك، فإن الأسس التنظيمية لعمليات مكافحة الإرهاب تتمثل حالياً في خطيّ قيادة مترابطين يعملان على إدارة كل جهود مكافحة الإرهاب في روسيا الاتحادية[٢١]. ومن أهم السمات الرئيسية لهذه المنظومة الجديدة هي كالاتي[٢٢]:

١. تقديم حلول مركبة لمعضلات تضم الجوانب الثلاثة لمكافحة الإرهاب والمتمثلة بالوقاية من الإرهاب والكشف عن المسببات والظروف المساعدة على ارتكاب هجمات إرهابية والقضاء عليها، ومحاربة الإرهاب، والتخفيف من تبعات المظاهر الإرهابية والقضاء عليها. ومؤخراً، يتم تركيز الجهود الرئيسية على جانب الوقاية من الإرهاب والتي تتضمن إجراءات مضادة لفكر وأيديولوجية الإرهاب.

٢. التمييز الواضح في التخصصات والصلاحيات فيما بين السلطات التنفيذية المختلفة العاملة في مجال مكافحة الإرهاب.

٣. منح القدر المطلوب من الصلاحيات لإدارات الهياكل التنسيقية اللجنة، مركز تنسيق العمليات الفيدرالي، مفوضيات مكافحة الإرهاب، ومراكز تنسيق العمليات المحلية. ويكون لرؤساء الإدارات الصلاحية والواجب باتخاذ القرارات على المستوى المحلي وتطبيقها ضمن أطر صلاحياتهم وبشكل مستقل من دون الرجوع الى اتفاق مسبق مع السلطات الفيدرالية.

٤. حصر عضوية وكوادر اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب ومركز تنسيق العمليات الفيدرالي بقيادات الوزارات والهيئات المعنية والتي لها الحق في اتخاذ قرارات نهائية بشكل مستقل.

٥. تحسين مستوى المسؤولية الشخصية للمندوبين من قيادات الكيانات والأقاليم وقيادات كيانات الاتحاد الروسي في مجال التصدي للإرهاب وقيادات الفروع الإقليمية لجهاز الأمن الفيدرالي فيما يخص مكافحة الإرهاب.

٦. تطوير إجراءات وخطط عمليات مكافحة الارهاب بشكل مسبق وضمان تطبيقاتها العملية أثناء التدريبات لا تقل عن أربعة تدريبات في السنة لكل كيان في الاتحاد الروسي، واجراء تمرينات مكافحة إرهاب دولية بشكل منتظم مع ممثلي دول أجنبية ومنظمات دولية مختلفة تتم دعوتهم كمراقبين.

وفي سياق تطوير القانون الحالي، قام رئيس الاتحاد الروسي في الخامس من تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠٠٩ بالموافقة على وثيقة "مفهوم مواجهة الإرهاب في روسيا الاتحادية"، وهي الوثيق الأساسية المكملة لأحكام القانون الفيدرالي في "مكافحة الإرهاب" والتي تعمل على صياغة المقاربات الأساسية لروسيا في مجال تطوير تنظيم عمليات مكافحة الإرهاب، وفي سياق صياغة هذا المفهوم، تم الأخذ بالحسبان عوامل أساسية منها: الانتشار الجغرافي للإرهاب والطبيعة الدولية للمنظمات الإرهابية، المستوى التنظيمي العالي للأعمال الإرهابية، ظهور وحدات إرهابية كبيرة ذات بنية تحتية وهيكلية مفصّلة، سعي الوحدات والمنظمات الإرهابية لامتلاك أسلحة دمار شامل، ومحاولة استغلال الإرهاب كوسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، بالإضافة إلى عوامل أخرى(٢٣). وعليه، تركز "وثيقة مفهوم مواجهة الإرهاب" على الوقاية من الإرهاب بالأساليب التالية(٢٤):

١. تطوير منظومة لمواجهة ايديولوجية الإرهاب، واتخاذ إجراءات قانونية وتنظيمية وتنفيذية وادارية وأمنية وعسكرية وتقنية بهدف حماية منشآت يحتمل استهدافها بهجمات إرهابية.

٣. تعزيز السيطرة على الالتزام بالإجراءات الإدارية والقانونية الأمنية. وتعتبر العناية بضحايا الإرهاب والمتأثرين منه أمراً مهماً أيضاً.

إن جهود القوات الخاصة تمكّن الدولة الروسية من الحد من توسع الأنشطة الإرهابية إلى حد معين، إلا أن النصر الاستراتيجي في الحرب على الإرهاب لا يمكن تحقيقه من دون الانتصار على أيديولوجية الإرهاب(٢٥). ولهذا السبب، فإن مفهوم "مكافحة الإرهاب" اليوم يعبر عن أنشطة الحماية العملية من هذه الأفكار، والتي تنمو بشكل مستمر داخل العصابات وأعوانها وأصبح خطر تفشي الفكر الإرهابي حالياً معضلة كبرى على الصعيد الدولي فتنظيم (داعش) لا يهدف فقط لشن عمليات إرهابية معينة، وانما الانتشار العالمي لعقيدته الإرهابية ولتقنيات تجنيد العناصر الجديدة.

وفي سياق الخبرة الكبيرة لدى روسيا الاتحادية في محاربة التهديدات الارهابية الحقيقية، قامت الدولة بصياغة مقاربة مركبة ومعقدة للحد من انتشار أفكار العنف، وطبقاً للقانون الفيدرالي فيما يخص "مكافحة الإرهاب" لسنة ٢٠٠٦، تم تعريف الإرهاب بأنه "أيديولوجية العنف وممارسة التأثير على عملية تبني القرارات من قبل السلطات العامة وادارات الحكم الذاتي المحلية أو المنظمات الدولية وذلك بغية تخويف الناس، إن إدراج مصطلح "ايديولوجية العنف" ضمن تعريف مفهوم "الإرهاب" يشكل قاعدة قانونية ونظرية لضرورة قيام مؤسسات لمحاربة الإرهاب وأيضاً مؤسسات تعمل على الوقاية منه(٢٦).

تأسيساً على ما تقدم ان النتائج المهمة لجهود مكافحة الإرهاب تأتي بشكل رئيسي من التعاون والتنسيق في الإجراءات المتخذة من قبل كافة الهيكليات المعنية، ويتجلى في التجربة الروسية هذا النجاح بالفعل، فإن الوقاية من الإرهاب، والجهود المضادة للفكر الإرهابي، والتنظيم الريادي وتدريب القوى البشرية والمعدات المستخدمة في عمليات مكافحة الإرهاب كلها عوامل رئيسية تصب في تحقيق نتائج أفضل تتجلى في كامل منظومة مكافحة الإرهاب. أدت

هذه التغييرات المحدثة في المنظومة الجديدة إلى إزالة العوائق التي شابت قانون مكافحة الإرهاب السابق وتطوير البنية القانونية للوقاية من الإرهاب والتي كانت تعتمد مفهوم "الوقاية" كوسيلة مساعدة وثانوية في عمليات كبح الهجمات الإرهابية، لقد أصبح من الواضح أن الإرهاب بات ظاهرة اجتماعية وسياسية مركبة ومعقدة وليست مجرد جريمة عادية، وبالتالي، فإن استخدام القوة فقط غير كاف للتصدي لها.

المبحث الثاني

أدارة روسيا لعمليات مكافحة الارهاب في سوريا والعراق

تتطلع روسيا الى للعب دور محوري ومؤثر في جهود مكافحة الإرهاب في المنطقة العربية والشرق الاوسط، حيث تشهد المنطقة تنامياً في التهديدات الإرهابية، وخاصة بعد اعقاب الربيع العربي واحداث تنظيم (داعش) الارهابي في العراق وسوريا واجهت روسيا والمنطقة تحديات متزايدة في مجال مكافحة الإرهاب. وان (داعش) كتنظيم ارهابي لا يهدد سوريا و العراق فحسب بل يهدد المنطقة ككل، وخاصة روسيا بوصفها دولة هامة وكبرى وشريك اقليمي فعال في المنطقة، خاصة بعد اعلان التنظيم استهدافه لروسيا و نيته لاحتلال "الكرملين"، ويزداد الامر سوءا بسبب هجرة اعداد كبيرة من مقاتلي تنظيم (داعش) للاستقرار في الاراضي الافغانية المجاورة نسبيا لروسيا و المهددة بلا شك لأمنها القومي، و من هنا كان ولابد ان تبدا روسيا في اتخاذ اجراءات مضادة لمكافحة الارهاب الذى يستوحش في المنطقة، لذا وجب عليها محاربته في عقر داره، حيث كان العراق و سوريا هي الدول التي نشأ فيها هذا التنظيم وانتشر بدوره الى البلاد المجاورة. وتأسيساً على ذلك تم تقسيم المبحث الى مطلبين كالاتي:

المطلب الاول: روسيا ومكافحة الارهاب في سوريا.

المطلب الثاني: روسيا ومكافحة الارهاب في العراق.

المطلب الاول: روسيا ومكافحة الارهاب في سوريا

بعد دخول منطقة الشرق الاوسط مرحلة جديدة من الحرب على الارهاب التي تستهدف تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش)، اصبح هذه التنظيم يمثل خطراً انياً على مصالح روسيا، ولاسيما بعد تمركز داعش على اراضي سوريا وما لهما من اهمية كبرى في حسابات القيادة الروسية ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، ولمتطلبات عدة منها ما يتعلق بالأمن القومي الروسي.

هناك حقيقة مهمه يجب الا نغفلها مفادها ان الاستراتيجية الروسية الجديدة تنطلق من حماية امنها القومي عبر ضرب الارهاب في محيطها الاقليمي، فروسيا لم تتوان عن الاعلان عن انها في سوريا تخوض حرباً ضد الارهاب ولن تسمح بانتصاره فيها، ولان انتصاره يعني تمدد تللك التهديدات نحو نفوذها الطبيعي والتاريخي في الجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى[٢٧]. اذ تعتبر روسيا مكافحة الارهاب المتمثل في (داعش) الارهابي من اوليات اهدافها بالإضافة ايضاً الى ضرورة التصدي لتوسع حلف (الناتو) شرقا، ومع عولمة الحركات المتطرفة الاسلامية الاصولية وتطورها كتنظيمات عابرة للحدود كان لابد من توجيه ضربات استباقية لها وهو شيء مشروع قانونا حيث السبب متوفر وهو اعلان (داعش) الارهابي ان القوقاز ولاية لها على ارض روسيا، وتعد القوات الروسية لمكافحة الارهاب في سوريا حائط سد يمنع الارهابيين من الارتداد نحو آسيا الوسطى[٢٨].



وتعد امارة القوقاز هي مصدر الارهاب الذى يهدد روسيا حيث يتبني تنظيم داعش فكر تكفيري ودعوات للخلافة والقضاء على الدولة الروسية، وفي الواقع تعد منطقة شمال القوقاز بيئة مناسبة له حيث خاضت الشيشان من قبل ذات الأغلبية المسلمة حربا ضارية سابقا ضد روسيا طوال عشر سنوات والى جانب هذا فان نجاح (داعش) الارهابي في تحقيق هدفها بشأن امارة القوقاز يعنى نجاح ضخم للتنظيم حيث ان منطقة القوقاز تزخر بالشباب المتعصب الذى يسهل اجتذابه لتجنيده في التنظيم، وتتكون العناصر المتطرفة التابعة (لداعش) في القوقاز من فئتين اولهما فئة مقاتلين و ثانيهما شباب يتم اجتذابه اما من خلال المقاتلين القدامى او من خلال مواقع التواصل الاجتماعي[٢٩].

من ثم نتيجة لذلك رفعت روسيا دعمها لنظام السوري من المستوى السياسي والدبلوماسي الى المستوى العسكري والامني الواسع، وهو ما يمثل نقلة نوعية لدورها في ادارة عمليات مكافحة الارهاب في سوريا، اذ اعلنت روسيا ان وجودها العسكري في سوريا جاء استجابة الى طلب الرئيس السوري (بشار الاسد) بهدف مواجهة ومكافحة خطر تنظيم (داعش) الارهابي، اذ اقدمت على تزويد الحكومة السورية، بطائرات مقاتلة، ودبابات من طراز(T-90)، ومدافع هاوتزر ومعدات واسلحة عسكرية نوعية، ومجموعة من الخبراء العسكريين[٣٠]. وبعد عدد من جولات التفاوض، بدأت روسيا تدخلها المباشر الى جانب النظام السوري منعاً لانهياره بشكل مفاجئ بعد ان ابلغ مرحلة متقدمة من الضعف والانهاك على يد الحركات الارهابية المعادية له، اذ اختارت روسيا ظروف اقليمية ودولية ملائمة لتدخلها بسبب عجز التحالف الدولي وعدم جدية في مكافحة الارهاب، وبدأت روسيا عملياتها العسكرية الجوية في مكافحة الارهاب في سوريا بتاريخ ٣٠ ايلول عام ٢٠١٥، ضد حركات تنظيم (داعش) الارهابي والحركات الارهابية الاخرى، وقد ساعد هذه التدخل على بقاء النظام السوري، اذ يعد التدخل العسكري الروسي تاريخياً (لفلاديمير بوتين)، في سوريا[٣١]. اذ وجهت روسيا ضربات عسكرية الى تنظيم (داعش) الارهابي بشكل مكثف، وقد تزامن مع الضربات العسكرية الروسية الكشف عن انشاء غرفة تنسيق امني في بغداد تجمع تحالفاً دولياً يضم روسيا والعراق وايران وسوريا هدفة مواجهة تنظيم داعش، وقد مكنت العمليات الميدانية الروسية الجيش السوري من استعادة مناطق استراتيجية الذي كان قد خسرها جراء تدافع احداث الازمة[٣٢].

وبعد عام على بدء ضرباتها في سوريا لمحاربة ومكافحة تنظيم (داعش) الارهابي، عرضت روسيا على الولايات المتحدة الامريكية التنسيق في "الحرب على الارهاب" في سوريا وهو العرض الذي لم ترفضه ادارة (اوباما)[٣٣].

نلحظ من خلال ما تقدم، ان التدخل الروسي في مكافحة الارهاب في سوريا يأتي لعدة اسباب، وهذا الاسباب تحمل العديد من الابعاد والتداعيات المختلفة على جميع المستويات، اذ ترغب روسيا في تعزيز مكانتها ودورها على المستوى الدولي والاقليمي في الشرق الاوسط واثبات دورها الفاعل في مكافحة الارهاب وتعتبر سوريا الدولة الاهم لما لها من اعتبارات امنية تمس الامن القومي الروسي وقد اثبتت روسيا بالفعل دورها في مكافحة الارهاب على الاراضي السورية ويتجسد ذلك من خلال قدرتها على تشكيل وتكوين تحالفات اقليمية على غرار ما فعلته الولايات المتحدة الامريكية، وقد تأكد هذه الدور من خلال ادائها وفعاليتها العالية في مكافحة المجاميع الارهابية في حين كانت هناك قوى اخرى تستثمر حملتها في مكافحة الارهاب للغايات برغماتية.



المطلب الثاني: روسيا ومكافحة الارهاب في العراق

لم تحدد المصالح الاقتصادية لوحدها السياسة الروسية تجاه العراق، اذ كانت مدفوعة أيضاً باعتبارات سياسية وأمنية، وأن لموسكو مصلحة حيوية في رؤية العراق مستقراً، لأن روسيا ليست لديها حدودٌ آمنة في الجنوب، وقد استند القلق بشأن استقرار العراق وسلامة أراضيه إلى تجربة روسيا التأريخية الخاصة مع النزعات الانفصالية في تسعينيات القرن الماضي خلال الحروب الشيشانية. وانبثق الخوف من انطلاق سلسلة من الأحداث المتعاقبة الناجمة عن العمل العسكري ضد العراق بعد عام ٢٠٠٣، بدءاً بانهيار المؤسسات وتسهيل صعود التنظيمات المتطرفة التي قد تمتد إلى ما وراء الحدود العراقية.

عندما كان تنظيم (داعش) الارهابي المحظور والمصنَّف إرهابيًا في روسيا يشن هجومه على العراق عام ٢٠١٤، زوّدت موسكو على الفور بغداد بالأسلحة والمعدات العسكرية بما في ذلك الطائرات الحربية، كانت الشحنات جزءًا من عقد بقيمة (٤.٢) مليار دولار تمّ توقيعه بين وزارة الدفاع العراقية والجانب الروسي ٢٠١٢[٣٤]. وكان من الضروري أن يحصل العراق على المعدات في أقرب وقت ممكن لأن تنظيم (داعش) الارهابي، كانت على بعد بضعة كيلومترات فقط من بغداد، وفيما أثبتت الولايات المتحدة أنها غير قادرة على توفير الأدوات المطلوبة، بذلت روسيا قصارى جهدها لتزويد العراق بكل ما يحتاج إليه في أقصر وقت ممكن[٣٥]. وقال السفير الروسي في العراق (ماكسيم ماكسيموف) في ذلك الوقت "لقد أبدينا دائمًا استعدادنا لتقديم المساعدة الكاملة للبلاد في جهودها لتعزيز القدرة الدفاعية لقواتها المسلحة"، وكجزء من التعاون العسكري التقني قدّمت الصناعة الدفاعية الروسية بالفعل للحكومة العراقية كمية كبيرة من المعدات العسكرية التي أثبتت فعاليتها في الحرب ضد تنظيم (داعش) الارهابي[٣٦]. وهذا يبين لنا ان روسيا ليست مهتمة بالجانب الاقتصادي فقط بما يتعلق في صفقات الاسلحة وانما كانت الغاية هي رفد القطعات العسكرية العرقية بالأسلحة بأسرع وقت ممكن لدحر تنظيم داعش الارهابي ووقف تمدده وانتشاره.

نجحت روسيا مع العراق في زيادة التعاون باطار مجال مكافحة الإرهاب عن نتائج جيده؛ نظراً للاعتماد الأمني المستمر لبغداد على واشنطن، اي أن روسيا والعراق تمكنتا من اقتطاف مزايا منفصلة من تعزيز تعاونهما العسكري الى حد كبير، فالعراق استفاد من نوع معين من أنظمة الأسلحة الروسية في حربه ضد تنظيم (داعش الارهابي)، فقد ساعدت عودة روسيا إلى المشهد العراقي وإن كانت محدودة في تعزيز وضع روسيا وتقويض ما يعدّه المسؤولون الروس شعوراً أميركياً بالأحقية في مكافحة الإرهاب[٣٧].

كما يبدوا أن الجهود الروسية في حملتها لمكافحة الإرهاب في سوريا ضمن جهد أوسع للتحالف قد أتى بثماره مع إنشاء مركز عمليات رباعي الأطراف في بغداد في أواخر شهر أيلول عام ٢٠١٥، اذ تقوم موسكو وبغداد بتنسيق الجهود بانتظام فيما يتعلق بالقضايا الإقليمية ومكافحة الإرهاب وكانت المهمة المعلنة لهذا المركز، الذي عملت فيه عناصر عسكرية روسية وسورية وعراقية وإيرانية تتمثل في تسهيل تبادل الاستخبارات في الحرب المشتركة لمكافحة

الإرهاب[٣٨].وعند إنشاء المركز، ونظراً لعدم الفعالية الفائقة للتحالف الموالي للولايات المتحدة، فإن توحيد القوى الإقليمية مع المشاركة الروسية لم يصبح مجرد البديل، بل القوة الفعالة الوحيدة في الحرب ضد الإرهاب[٣٩]. وهذا التعاون لا يستهدف أي طرف ثالث بل إنه يسعى إلى تحقيق أهداف محددة نوعًا ما لتنسيق الحرب ضد الدولة الإسلامية (داعش)، وتحديد الإرهابيين، وما إلى ذلك، وكان لهذا العمل المشترك تأثير إيجابي على الحرب العالمية ضد الإرهاب في الوقت نفسه الذي خدم فيه مصالح موسكو وبغداد وطهران ودمشق وواشنطن أيضًا[٤٠].

بواسطة ما تقدم، نرى أن روسيا الاتحادية كانت من أوائل الدول المُبادِرة لمُساعَدة العراق في مواجهة الإرهاب، وإن التعاون بين "روسيا والعراق في مجالات مختلفة بما في ذلك التعاون العسكري ومكافحة الإرهاب"، يأتي من منطلقات عدة وعلى رأسها ضمان الامن القومي الروسي، وخلق بيئة امنة في الجوار القريب لروسيا الاتحادية، بهدف تأمين مناطق تخوم روسيا وايضاً اثبات فعاليتها وجهودها في عمليات مكافحة الارهاب في المنطقة، ويتبين ذلك من خلال اشتراك العراق وروسيا إلى جانب إيران وسوريا، في مركز التعاون الرباعي، بعضوية الملحقين العسكريين بسفارات الدول الثلاث لدى بغداد، بحضور رئاسة الاستخبارات العسكرية العراقية، بهدف بحث تعزيز التعاون في مكافحة تنظيم "داعش" الإرهابي المحظور في روسيا والجماعات الإرهابية الأخرى.

الخاتمة والاستنتاجات:

بعد كل ما تقدم نرى منذ البداية حاولت روسيا الاحتفاظ بتعريف خاص بها لمفهوم الارهاب والذى اختلفت في تعريفه مع الجانب الغربي حيث ترى روسيا اعمال المقاومة الفلسطينية حق مشروع يراها الغرب و(اسرائيل) بشكل خاص ارهابا يجب القضاء عليه، الا ان الجميع لم يختلف بشأن وصف تنظيم داعش بالإرهابي وهذا ما دفعها نحو اتخاذ اجراءات فعالة ضد التنظيم في العراق، وبشكل خاص في سوريا ودعمتها بالتعاون مع النظام السوري لنصرته على ذلك التنظيم، وفي مقابل الخلاف بين الروس والغرب على تعريف الارهاب الا ان روسيا والعرب يتفقون تماما بشان مكافحة الارهاب والتطرف الديني، وان التخوف الروسي من احداث الربيع العربي وما نجم عنها من انتشار للإسلام السياسي العابر للحدود هو ما جعلها مهتمة كثيرا بمنطقة الشرق الأوسط وبالأخص سوريا والعراق خوفا من وصول الامر الى المجال الأوراسي.

(١) عزمي بشارة، الإرهاب: بموجب هوية الفاعل أم بموجب هوية الضحية؟، سياسات عربية، العدد(٢٩)، ٢٠١٧، ص٨.
(٢) لمزيد ينظر: رونالد كريلينستن، مكافحة الإرهاب، ترجمة أحمد التيجاني، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ٢٠١١، ص١٢.
(٣) محمد ابو رمان، جهود مكافحة الإرهاب: جدلية المدخلات والمخرجات، ضمن وسائل منع ومكافحة الارهاب في الشرق الاوسط وشمال افريقيا والغرب، ترجمة: بنان ملكاوي، مؤسسة فريدريش ايبرت، ٢٠١٦، عمان، ص٩.
(4) Michael A. Newton, "Terrorist Crimes and Aut Dedere Aut Judicare Obligation," in: Larissa van den Herik & Nico Schrijver, (eds.) Counterterrorism Strategies in a Fragmented International Legal Order: Meeting the Challenges (Cambridge: Cambridge University Press, 2013, P.74
(5) League of Nations, Convention for the Prevention and Punishment of Terrorism (Geneva: 16 November 1937), Article 1, Paragraph 2, p. 6, accessed on2021/3/20, at: http://bit.ly/2mdF3Gg
(٦) عزمي بشارة، مصدر سبق ذكره، ص٨.
(٧) للمزيد ينظر: سميح فرسون، جذور الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب، المستقبل العربي، العدد (٢٨٤)، ٢٠٠٢، ص ٦-٣٧.
(8) Randall David Law, Terrorism: A History ,Cambridge, UK: Polity, 2016,p. 98.
(٩) للمزيد ينظر: جوزيف مسعد، ديمومة المسألة الفلسطينية، دار الآداب، بيروت، ٢٠٠٩ ، ص١١.
(١٠) للمزيد ينظر: جاك ديريدا، ماذا حدث في ١١ سبتمبر، ترجمة: صفاء فتحي، دار توبقال للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، ٢٠٠٦ ، ص ٦٤.
(١١) للمزيد ينظر: الوقاية من الارهاب ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين الية، تقرير نشر في منظمة الامن والتعاون في اوروبا، ٢٠١٤، فيينا، ص٢٨.
(١٢) عزمي بشارة، مصدر سبق ذكره، ص٩.
(١٣) عزمي بشاره، مصدر سبق ذكره، ص١٠.
(14) Bruce Hoffman, Inside Terrorism, New York: Columbia University Press, 2006, P.43.
(١٥) محمود سعيد قيراط، الإرهاب: دراسة في البرامج الوطنية واستراتيجيات مكافحته، ورقة بحثية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ٢٠١١، الرياض، ص٦٢.
١٦ محمد ابو رمان، مصدر سبق ذكره، ص١١.
١٧ المصدر نفسة، ص١٢.
(١٨) نيكولاي سوخوف، منظومة روسيا في مكافحة الارهاب، ضمن وسائل منع ومكافحة الارهاب في الشرق الاوسط وشمال افريقيا والغرب، مصدر سبق ذكره، ص١٩٣.
(19) Otto Luchterhandt ; Russia Adopts New Counter-Terrorism Law, russian analytical digest, 2016,.P.2.
(20) Nicole Mazurova;Russia's Response to Terrorism History and Implications for U.S. Policy,ASP American Security Project , October 2016,P.9.
(21) Mariya Y. Omelicheva , Russia's Counterterrorism Policy:Variations on an Imperial Theme, PERSPECTIVES ON TERRORISM Volume III,2009,P.3.
(٢٢) نيكولاي سوخوف، مصدر سبق ذكره، ص١٩٥.
(٢٣) عبد الغفار الدويك، مكافحة الارهاب في العقيدة الامنية الروسية، مركز الامارات لدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٠، تم الاطلاع بتاريخ:٢٠٢١/٣/٢٠، متوفر على الرابط التالي: https://www.ecssr.ae



(٢٤) نيكولاي سوخوف، مصدر سبق ذكره، ص١٩٦.
(٢٥) للمزيد ينظر: محفوظ رسول، تحديات الامن القومي الروسي وادارتها في فترة ١٩٩١-٢٠١٢، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٣، الجزائر، ص١٢٠.
(٢٦) عبد الغفار الدويك، مصدر سبق ذكره.
(٢٧) محمد ميسر، الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة الامريكية ومستقبل التوازنات الجيوستراتيجية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٥، ص٢٦٧.
(٢٨) للمزيد ينظر: نورهان الشيخ، السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط: هل تتجه روسيا الى مزيد من الانخراط في أزمات المنطقة؟، السياسة الدولية، العدد(٢٠٣)، ٢٠١٦، ص ١١٦-١١٩.
(٢٩) عمرو منصور، المخاوف الروسية والموقف الامريكي من تمدد داعش في القوقاز، السياسة الدولية، العدد (٢٠٣)، ٢٠١٦، ص ١٢٨-١٣٢.
(٣٠) حسين راضي عباس، روسيا واستراتيجيات التسلح في الشرق الاوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٢١، ص١٤٧.
(٣١) زمن جاسم محمد، مكانة سوريا في المدرك الاستراتيجي الايراني بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٧، بغداد، ص ١١٧
(32) Paulpogers , Richard reeve ,Russias lntervention in Syria: lmplications western Engagement , Oxford Research croup .October 2015,p3
(٣٣) سلسلة تقدير موقف، حدود التدخل العسكري الروسي في سوريا وافاقة، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٥، ص٣.
(٣٤) رسلان ماميدوف، بعد الخلافة: افاق العلاقات الروسية العراقية، تقرير الرصد الاستراتيجي، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، العدد(١٥)، ٢٠١٩، بيروت، ص٦.
(٣٥) مازن جبور، الحراك الروسي في الازمة السورية، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، دمشق، ٢٠١٦، ص١١.
(٣٦) رسلان ماميدوف، مصدر سبق ذكره، ص٧.
(٣٧) هانا نوتي، التحالفات المرنة لموسكو في الشرق الاوسط الفرص والمعوقات امام علاقات روسيا مع العراق ما بعد صدام، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٨، بغداد، ص٢٢.
(٣٨) مخائيل بوغدانوف، يوري شافرنك، روسيا الاوراسية كقوى عظمى، ترجمة: وسيم خليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٩، ص٣٥٩.
(٣٩) ديمتري ترينين، اهداف موسكو في الشرق الاوسط، ترجمة: فواز زعرور، دار الكتابة العربي، بيروت، ٢٠١٨، ص ٦٠.
(٤٠) دوافع تنشيط المركز الأمني الرباعي في العراق، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تم الاطلاع بتاريخ/ ٢٠٢١/٣/١٨، متوفر على الرابط التالي: https://futureuae.com/ar-AE

البيان الختامي والتوصيات

اعداد: لجنة التوصيات

استناداً إلى التحضيرات المكثفة للمؤتمر العلمي الدولي لجهاز مكافحة الارهاب ، والذي عقد تحت شعار (جهاز مكافحة الارهاب : قوة عراقية .. لتحديات واقعية) وبعنوان (جهاز مكافحة الارهاب والتحديات الوطنية والاقليمية والدولية) وتلقي العديد من البحوث القيمة التي فاق عددها (٨٣) بحثاً من خبراء ومختصين في مختلف مجالات المؤتمر ومحاوره ، إذ تم قبول (٦١) بحثاً ، تم عرض بعض منها في جلسات المؤتمر وفقاً للمحاور المتنوعة.

واستناداً إلى ما تخلل جلسات المؤتمر من مداخلات ومناقشات وحوارات بين الخبراء والمختصين في مختلف المجالات ذات العلاقة بمحاور المؤتمر، ومع الأخذ بعين الاعتبار غايات المؤتمر الهادفة إلى وضع تصورات وحلول ممكنة التنفيذ؛ لمواجهة التحديات الوطنية والاقليمية والدولية ، وإزاء ذلك رأى المؤتمرون أهمية إبرازها كأولويات فهي كما يأتي:

أولاً: على المستوى السياسي:

١- اجراء تحديث مستمر ومراجعة التشريعات الوطنية للجرائم الإرهابية، ووضع عقوبات مشددة وصارمة للقضاء على الإرهاب.

٢- التأكيد على الاسراع في تشريع قانون الجرائم المعلوماتية لغرض تلافي القصور التشريعي في معالجة هذه الجرائم.

٣- إفراد نصوص عقابية واضحة ومحددة تتناول تجريم جرائم التجسس الارهابي لخطورة هذه الجرائم على الامن الوطني والدولي.

٤- تقديم الدعم المالي واللوجستي الكبير الى جهاز مكافحة الإرهاب لكون هذا الجهاز هو صاحب الاختصاص في مقارعة ومواجهة التنظيمات الإرهابية التي تحتاج الى متابعة ومقارعة مستمرة ولغرض بسط الامن والأمان.



ثانياً: على المستوى الامني والعسكري

١- تطوير المقاربات الأمنية والعسكرية والتشديد على العمليات لإضعاف التنظيمات الإرهابية وعدم تركه في المناطق غير المأهولة.

٢- الاعتماد على عمليات التخطيط المستمر والاستعداد بشكل مستمر لمواجهة أي تهديد غير متوقع.

٣- معالجة مسألة نزع الاسلحة والحد من انتشار تجارتها واعادة ادماج الفئات التي كانت اطراف في النزاعات الاهلية بهدف السيطرة على العصابات الاجرامية وتجار الازمات ومروجو الجريمة المنظمة.

٤- ضرورة الاعتماد وتطوير برنامج أكاديمي تدريبي عملي ذو طابع ريادي في أكاديمية جهاز مكافحة الإرهاب.

٥- نقترح إنشاء مركز تدريبي دولي لمكافحة الإرهاب، يختص بعرض تجربة العراق في مكافحة التنظيمات الإرهابية، لاسيما تنظيم داعش الإرهابي ودور جهاز مكافحة الإرهاب على مستوى تدريب وتنفيذ للعمليات القتالية في استعادة الأراضي التي سيطر عليها ذلك التنظيم الإرهابي منذ عام ٢٠١٤.

٦- نقترح أبرام اتفاقية تدريب وإسناد استخباري لقوات مكافحة الإرهاب العراقية بين حكومة جمهورية العراق ومنظمة حلف شمال الأطلسي، على غرار اتفاقية تدريب قوات الأمن العراقية بين حكومة جمهورية العراق ومنظمة حلف شمال الأطلسي، الموقعة في بروكسل بتاريخ ٢٦ تموز/ يوليو ٢٠٠٩ .

ثالثاً: على المستوى الدولي

١- تطوير الجهد الاستخباري والتنسيق مع المحيط الاقليمي لمتابعة عناصر هذا التنظيم الإرهابي.

٢- إمكانية التواصل مع مراكز أبحاث الإرهاب العالمية، لتبادل الخبرات والمعلومات، وبناء قاعدة بيانات عراقية رصينة .

٣- اعادة النظر في مفهوم الأمن القومي، إذ ينبغي أن يأخذ بنظر الاعتبار التطورات السريعة التي يشهدها العالم، خاصة في مجال الاتصالات والمعلومات.



٤- من الضروري أن يتبنى العراق مؤشرات محلية خاصة به، تصدر بصورة دورية منتظمة بما يساعد على معرفة مناطق الضعف في الجهد الأمني الوطني والعمل على اصلاحه، وتحسين الصورة العراقية في المحافل والمؤشرات والمؤسسات الدولية، وما قد يجسده ذلك من ورقة دفاع مهمة عن العراق ومكانته في المؤشرات الدولية.

٥- نقترح إضافة قسم العلاقات الخارجية أو التعاون الدولي، الى مكتب السيد رئيس جهاز مكافحة الإرهاب مع الأقسام الواردة في البند (سابعاً) من المادة (٦) من قانون جهاز مكافحة الإرهاب رقم ٣١ لسنة ٢٠١٦، وذلك انه لا تستقيم جهود مكافحة الإرهاب من دون التعاون الخارجي الدولي.

٦- عقد المؤتمرات الدولية والإقليمية وبصورة دورية لتبادل الخبرات وعرض وجهات نظر المختصين في مجال مكافحة الإرهاب وأفضل السبل المقترحة لمواجهته .

رابعاً: على المستوى الاجتماعي

١- إيجاد عقد امني جديد ينظم الأداء الأمني-المجتمعي لاستدامة السلام.

٢- العمل على تأسيس شبكة صناع الامن وتضم قيادات من المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني تسهم في تأشير ابرز المشكلات وتقدم الحلول لجهاز مكافحة الإرهاب .

٣- التوجه نحو حضور الكوادر الامنية الخاصة في الندوات والورش وفعاليات وزارة الشباب والرياضة للوقوف على أهم المشاكل والمعوقات التي تجعل من الشباب مادة سهلة بيد الارهاب والحد من سيولة الارهاب الى الوسط الشبابي .

٤- العمل الجاد على وضع وتنفيذ البرامج الرامية إلى تعزيز الحوار المتعدد الثقافات وفيما بين الأديان، وينبغي لهذا الغرض، وضع السياسات والآليات الرامية إلى تطوير النظم التعليمية وسائر مصادر الاختلاط بالآخرين بغية تعزيز قيم التسامح، والتعددية والتعايش الإنساني على مستوى القاعدة الشعبية ، فضلاً عن توفير المعارف الأساسية بالحضارات والأديان وزيادة وعي الجمهور ووسائل الإعلام بأخطار الإرهاب والتطرف .

٥- اهتمام الاسرة والحكومة بالأمن الوقائي لان المنظومة الأمنية هي وحدة واحدة لا يمكن تجزئتها أو فصل بعضها عن البعض الآخر، وتعزيز علاقة القوات الامنية مع المواطنين لتزداد الثقة والتعاون بينهم وتحصين المجتمع من خطر الارهاب.



خامساً: على المستوى الاقتصادي

١- تجفيف منابع الارهاب المادية عبر التعاون ما بين اللجان الدولية المشتركة المتخصصة في مجال تطوير قاعدة معلومات الدول لمواجهة الارهاب بما يؤمن معيار التكامل في هذا الشأن .

٢- التتبع الكامل ورصد كافة وسائل وطرق التمويل لجميع المؤسسات المالية لتحجيم التمويل عن كافة التنظيمات الإرهابية وقطع دابر التبرعات والجمعيات التي تساهم في تمويل التنظيم الإرهابي.

٣- إجراء الدورات التدريبية للكوادر العاملة في مجال غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب لتطوير مهاراتهم في تطبيق المبادئ التي نصت عليها المواثيق الدولية لمواجهة تلك الجرائم، كالتعرف على شخصية العميل واعتماد التقنية الحديثة في حفظ المعلومات المتعلقة بشخصية العميل والعمليات التي أجريت من قبله مع المصرف.

سادساً: على المستوى الثقافي

١- مكافحة الأسباب الجذرية للإرهاب: بمعنى تكثيف الجهود للتعامل مع الأسباب الجذرية، العميقة، المتمثلة بالثقافة الاجتماعية والديناميات النفسية والبنية الاقتصادية السياسية، عبر بناءِ خطابٍ ثقافي إنساني، ودولة ديمقراطية عادِلَة وقويَّة.

٢- العمل على أعداد برامج توعوية تثقيفية داخل السجون، والمحاولة من خلالها تصحيح مسار المعتقلين الارهابين وتطوير أفكارهم ومحاولة ترشيدهم ورفع الافكار المغلوطة ومحوها من تفكيرهم للحد من عوامل الارهاب المتغلغلة في نفوسهم .

٣- ضرورة تحقيق التجنيد العكسي، بمعنى سحب جميع المؤيدين لداعش الارهابي ممن تورط بالانضمام ولديه رغبة بالعودة الى حضن الوطن ، عن طريق ايجاد تشريعات تنص على امكانية العودة والعفو بشرط ان تكون العودة قبل القاء القبض وقبل اجراء اي جريمة بحق العراقيين، هذه الطريقة سوف تكون رد على داعش الارهابي من نفس صنف العمل ، خاصة وان اكثر الطرق المتبعة من قبل جميع التنظيمات الارهابية تبتدأ بتوريط المجند وجعله امام خيار لا يمكن الرجوع عنه اما الاستمرار مع التنظيم الارهابي او القتل .

٤- افتتاح دراسة الدبلوم العالي في دراسات مكافحة الإرهاب بالشراكة مع أحدى كليات العلوم السياسية لأجل المزج بين الخبرة العملية والدراسة العلمية لضباط ومنتسبي الجهاز.

٥- تأسيس المركز العراقي لأبحاث الإرهاب بكادرٍ من المتخصصين النوعيين في العلوم الاجتماعيَّة، علم النفس وعلم الاجتماع والعلوم السياسية والعلوم الاقتصادية والتاريخ والأنثربولوجية، للاشتغال على دراسات عميقة عن الإرهاب في السياقات العراقية والعربية، بمقاربات ومنهجيات متعددة، وتوفر لهم الحرية والبيانات اللازمة للتوصل إلى الحقائِق المرتبطة بالجماعات والديناميات الإرهابية .

٦- يكون المركز مرجعيَّة استشاريَّة للحكومة وجهاز مكافحة الإرهاب في كل ما يتعلق بالجماعات الإرهابية والمتطرفة، واقتراح السياسات الفاعلة للتعامل مع كل جماعة وحدث، ورصد التطورات المبكرة، والمسارات المُحتملَة.

سابعاً: على المستوى الاعلامي

١- على جهاز مكافحة الإرهاب العراقي استخدام أساليب العمليات النفسية والإعلامية بشكل كبير وتأمين الاتصال في سبيل إنجاح الخطط في مواجهة التنظيمات الإرهابية.

٢- تصميم مشروعات إرشادية وعلاجية للمتضررين من الصدمات الإرهابية .

٣- تفعيل الدور الوقائي الذي يسبق وقوع الجريمة الارهابية من خلال تفعيل دور المؤسسات بكافة صنوفها الاجتماعية والاعلامية في التوعية والتوجيه ضد هذه الافكار المنحرفة.

٤- اقامة فعالية سنوية وجائزة سنوية لأفضل ضابط عراقي وافضل جندي عراقي من كافة الصنوف المؤسسات العسكرية والقتالية العراقية .

٥- استخدام عنصر الابتكار والتجديد في عرض الإعلانات الخاصة بالإرهاب وإضفاء نوع من الواقعية والصدق حتى تسهم في التأثير على الجمهور المستهدف.

٦- اعداد وانتاج عمل درامي عراقي لتضحيات الابطال والرموز في جهاز مكافحة الارهاب وعلى غرار مسلسل الاختيار المصري وبالتعاون مع وزارة الثقافة واكاديمية الفنون الجميلة .